

















# الحاماة

مجلد قضائیه شہریہ

نصرہا نقابہ المحامین

فَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ  
هَٰؤُلَاءِ أَفْتَرُءُ وَآكِتَابِيهِ .  
”قَارِئُ كَبِيرٌ“

## فارس

السَّنَدُ الْحَاذِرُ بِمِثْلِهِ الْأَعْيُنُ







# بيان بمحتويات فهارس السنة الحادية والأربعين

فهرس أبجدي الأحكام . ص ١ — ٤٦

فهرس أبجدي لموضوعات ومؤلفي البحوث والمحاضرات والمقالات والكتبات والنشاط النقابي .

ص ٤٧ — ٥٨

فهرس أبجدي للتشريعات والأوامر والقرارات والمنشورات التي نشرتها المجلة . ص ٥٩ — ٧٠

فهرس تاريخي للتشريعات التي طبقتها الأحكام التي نشرتها المجلة :

ص ٧١ — ٧٥

قوانين عامة .

مجموعات القوانين :

ص ٧٦ — ٧٧

إجراءات جنائية .

ص ٧٧ — ٧٨

قانون العقوبات .

ص ٧٨ — ٧٩

القانون المدني .

ص ٧٩ — ٨٠

قانون المرافعات .

ص ٨٠

القانون التجاري .

ص ٨٠

القانون البحري .

ص ٨١ — ٨٢

مراسيم وأوامر عالية وعسكرية وديكرتات ولوائح .

ص ٨٣

قرارات جمهورية .

ص ٨٣ — ٨٤

قرارات مجلس الوزراء .

ص ٨٤

قرارات وزارية .

ص ٨٤

كتب دورية .

ص ٨٥

تعليمات .

ص ٨٥

منشورات .



فهرس تاريخى للتشريعات والأوامر والقرارات التى نشرتها المجلة :

القوانين .	ص ٨٦ — ٨٨
قرارات رئيس الجمهورية .	ص ٨٩
قرارات وزارية .	ص ٨٩ — ٩١
مجلس الدولة	ص ٩١

### تنبيه هام

المقصود بذكر رقم الصفحة هو تحديد موضع الحكم المقرون بها ؛ أما المادة المفهرسة ، فقد تكون على نفس الصفحة التى بدأ عليها الحكم ؛ وقد ترد على صفحة تالية لها فى مبادئ الحكم القانونية أو فى أسبابه .



# فهارس

السنة الحادية والأربعين

أولاً : الفهرس لأبجدى

فهرس الأحكام

( ١ )

أبو حنيفة : أرجح الأقوال ، المقصود به .

ص ٥١٤ ح ٢٦٣

اتحاد ذمة : تحققه . ص ٥١٤ ح ٢٦٣

آثار جنائية : وقف تنفيذها . ص ٢٠٠ ح ١٠٨

أقبات : اعتراف . ص ٢٨٣ ح ١١٩

: اعتراف ، تقديره ، موضوعى .

ص ١٥٧ ح ٨٣

: إقرار ، تجزئته . ص ١٨٤ ح ٩٢

: النفاق ، طمى نيل . ص ٣٢٧ ح ١٥٥

: تطبيق لعدم الاتفاق . ص ٣٣٦ ح ١٦١

: دليل ، إقناعيته . ص ٢٨٦ ح ١٢٧

: دليل ، تكلمة بالعقل والمطق .

ص ٢٩٣ ح ١٤٢

: دليل ، حق المحكمة فى الخوض فيه .

ص ٢ ح ٤

: دليل ، سلطة تقديرية . ص ٦١٣ ح ٢٧٢

: دليل ، صلاحيته . ص ٢٩٤ ح ١٤٢

: خبير ، رأى ، تقديره ، موضوعى .

ص ٢٨٤ ح ١٢٣

: خبير ، رأى ، شهادة مرضية ، تقديرها .

ص ٣١٢ ح ١٤٦

: شهادة ، إحالة لأقوال شاهد آخر .

ص ٢٨٨ ح ١٣١

: شهود ، أقوالهم ، تقديرها .

ص ٢١٧ ح ٤١٩

: طرق معفية منه . ص ١٧٤ ح ٩٢

و ص ٢٥٢ ح ٤٣٦

: طرقه . ص ٤٧٢ ح ٢٢٢

: عبثه ، ناقل ، مرسل إليه .

ص ٩١ ح ٥٨

: قرأتين موضوعية . ص ١٠٤٥ ح ٣٦٣

: قوة الأمر الملقى . ص ٢٧٦ ح ٤٤٤

: متهم ، إقراره . ص ١١٩٠ ح ٤٠٧

: معاينة ، انتقال محكمة . ص ٣٣٦ ح ١٦٢

: معاينة ، سلطة تقدير ما شأها .

ص ٤٥٣ ح ١٩٢

: ملكية ، منازعة . ص ١٨٣ ح ٩٦

: ورقة عرفية . ص ٢٩٤ ح ٤٥٢

اجانب : من أجنبى .

اجازة : طيران ، مصلحة الطيران للدنى .

ص ٤٨٨ ح ٢٣٩

: موظف خارج الهيئة . ص ٦٦٥ ح ٣٣٥

اجراء : تحفظى ، تجريد . ص ٥٤٤ ح ٢٦٨



- اختصاص : تنازع ساجي . ص ١٤٣ ح ٦٢
- : تنازعه ، شرط قيامه . ص ٢٨٣ ح ١٢٠
- : حانوتي ، تعيينه . ص ٥٠٩ ح ٢٥٧
- : دعوى مذهبية . ص ١٢٢٩ ح ٤٢٨
- : قضاء إداري ، إلغاء ترخيص مصالحة
- التنظيم بإقامة مبان . ص ٧٦ ح ٥٢
- : قضاء إداري ، محاكم إدارية
- ص ٣٥٩ ح ١٨٢
- : قضاء إداري ، محاكم إدارية ، توزيعه .
- ص ٣٦٢ ح ١٨٣
- : مكاني ، تفتيش ، امتداد الاختصاص لطرف
- اضطراري . ص ١٦٦ ح ٨٧
- : موظف بالدرجة العالية ، إلغاء قرار يمسّه .
- ص ٣٦٤ ح ١٨٤
- : نقل من كادر كتابي إلى إداري .
- ص ٣٦٤ ح ١٨٤
- : نوعي ، نظام عام . ص ٤٩ ح ٣٧
- : هيئة عامة للمواد الجنائية بمحكمة النقض .
- ص ١٢٢٨ ح ٤٢٦
- : هيئة عامة للمواد المدنية بمحكمة النقض .
- ص ١٢٢٩ ح ٤٢٨
- : واعظ ، قله تأديبيا . ص ٥٠٩ ح ٢٥٨
- اختلاس : أشياء محجوزة . ص ٢٨١ ح ١١٤
- ص ١١٩٠ ح ٤٠٧
- ص ١٢٠٠ ح ٤١٣
- ص ١٢١٢ ح ٤١٧
- : أشياء محجوزة ، اثبات الجريمة .
- ص ١٤٤ ح ٦٦
- : أشياء محجوزة ، قصد جنائي ، جمل يوم
- البيع . ص ٢٩٠ ح ١٣٦
- : أموال أميرية . ص ١١٩٦ ح ٤١٠
- : أموال أميرية ، أموال خصوصية مسجلة
- للمتهم بسبب وظيفته . ص ١٥٧ ح ٨٣
- : أموال أميرية ، تيار كهربائي .
- ص ١٤٣ ح ٦٤
- : أموال أميرية ، قبح . ص ٢٨١ ح ١١٥
- : جوهري ، حكم ، صورة رسمية ، إيداعها .
- ص ٤٧٠ ح ٢١٩
- اجر عامل : كشف حساب اثبات الصرف ، تغيير .
- ص ١٤٩ ح ٧٤
- ص ٢٣١ ح ١٥٩
- : ملحقاته .
- اجر النظر : وقف . ص ١٢٥٩ ح ٤٣٨
- اجتماع : قانون ، تطبيقه .
- ص ١١٨٥ ح ٤٠٣
- اجنبي : إيوؤه . ص ٦١٤ ح ٢٧٤
- اجهاض : شريعة إسلامية ، حكمه .
- ص ٣١٢ ح ١٤٧
- احالة : جنائية . ص ١٢٠٢ ح ٤١٥
- : محكمة أخرى . ص ٦٢٥ ح ٢٩٣
- احراز : مخدر ، تلبس . ص ٤٥٧ ح ٢٠٢
- : مخدر ، ماهيته . ص ٦١٧ ح ٢٧٩
- احكام عرفية : حق تقاضي ، مصادره .
- ص ١٩٨ ح ١٠٧
- احوال شخصية : اختصاص ص ١٢٦٩ ح ٤٤٥
- : بنوة ، إرث ، زواج . ص ١٠٧٥ ح ٣٧٩
- : تطبيق
- ص ٣٣٦ ح ١٦١
- : زواج ، جهل بالمانع . ص ٢٨٩ ح ١٣٢
- : طلاق . ص ١٢٥٠ ح ٤٣٥
- : نفقة . ص ١٢٦٧ ح ٤٤٤
- : نفق ، طمن ، إجراءات .
- ص ١٢٦٤ ح ٤٤٠



ارباح : استثنائية ، ضريبة .	: حرز ، مواد مخدرة ص ٦١٧ خ ٢٧٩
ص ٣١٤ ح ١٤٩	: عقوبات م ٢٤١ . ص ١٤٢ ح ٦٠
: رأسمالية ، تصفية . ص ١٨١ ح ٩٥	اختيار : ترقية ، ترخيص . ص ٦٤٥ ح ٣١٣
فعلية . ص ١٢٧٨ ح ٤٤٨	: فقهه . ص ٢٩٣ ح ١٤٢
ارتباط : عقوبات م ٢٢ . ص ١٢٠٢ ح ٤١٥	اخفاء : أشياء مسروقة ، ضبطها في طريقها
اتفاق : قيود البناء . ص ٣٣٦ ح ١٦٢	لمتجر وشترها . ص ٦١٩ ح ٢٨٣
ارث : أحوال شخصية . ص ١٠٧٥ ح ٣٧٩	اخلاء : حكم ، منازعة في تنفيذه .
أركان جريدة : بيانها بالحكم .	ص ٤٩٦ ح ٢٤٦
ص ٤٥٤ ح ١٩٤	: حق دفاع . ص ١١٨٩ ح ٤٠٥
ص ٦١٥ ح ٢٧٦	ادارة : التشريع ، موظف قضائي .
أزهر : شهادة عالية ، معادلة دراسية .	ص ٦٢٦ ح ٢٩٥
ص ٤٧٩ ح ٢٢٩	: القل المشترك ، لمدينة الاسكندرية ، مؤسسة
: لأئحة استخدام . ص ٤٨٨ ح ٢٤٠	عامة ، اختصاص مجلس الدولة .
اسباب : إيداعها . ص ١٠٤٧ خ ٣٦٥	ص ٦٦٦ ح ٣٣٦
: إيداعها ، ميعاده . ص ٢٩٢ ح ١٤٠	: قضايا الحكومة ، موظف ، تعيينه ،
: تناقض . ص ٣٣١ ح ١٥٨	شروطه .
اسباب اباحة : أحباحق . ص ٣١٢ ح ١٤٧	أدلة : من إثبات ودليل .
: دفاع شرعى . ص ٦١٤ ح ٢٧٣	اذعان : عقد بيع ، قيود بناء .
استئناف : آثاره . ص ١٢٦٦ ح ٤٤٣	ص ٣٣٦ ح ١٦٢
: إجراءات رفعه ، دعوى شيك .	: عقد تأمين سيارة . ص ٦٣٦ ح ٣٠٤
ص ٤٥ ح ٣٥	اذن : تفتيش ، بطلانه . ص ١١٨٧ ح ٤٠٤
: إجراءاته : ص ١٠٧٥ ح ٣٧٩	: تفتيش ، شروط صحته .
: إجراءاته ، أسبابه ، صحيفة .	ص ١٢٢٠ ح ٤٢٢
ص ١٢٤٦ ح ٤٣٤	ارادة : فردية . ص ٦٧٩ ح ٣٥٠
: إجراءاته ، رفعه بغير عريضة ، رفعة	: مشتركة ، كشفها . ص ٦٧٩ ح ٣٥٠
بتكليف بالحضور .	
ص ٣٤ ح ٢٧	



استدلال : استيقاف . ص ٢٨٢ ح ١١٧

: بوليس حربى ، ضابط .

ص ١٤١ ح ٥٩

: تحقيق ، مأمور ضبط قضائى .

ص ٣١١ ح ١٤٣

ص ٤٥٩ ح ٢٠٧

ص ٤٥٢ ح ١٩١

: تخف .

: تلبس ، تحققة ، رؤية .

ص ٢٨٣ ح ١٢١

: سيارة ، استيقافها . ص ٢٨٢ ح ١١٦

: ضبط أشياء . ص ٧ ح ١٥

ص ٢٨٢ ح ١١٨

: فساد . ص ١١٨٧ ح ٤٠٤

: قبض . ص ١٠٤٩ ح ٣٦٨

: مأمور ضبط قضائى ، تحقيق ، ندب .

ص ٤٥٩ ح ٢٠٧

ص ١٠٥٥ ح ٣٧١

: محضر بإجراءاته . ص ٦١٣ ح ٢٧١

: ندب مأمور ضبط قضائى للتحقيق .

ص ١٤٨ ح ٧٣

ص ٤٥٩ ح ٢٠٧

ص ١٠٥٥ ح ٣٧١

استعجال : وقف تنفيذ ، انتفاؤه بالنسبة للتعين

في الوظائف . ص ٢٠٧ ح ١١٣

استقلال : وظيفة ، نية . ص ١١٩٤ ح ٤٠٩

استقالة : اعتزال الخدمة ، طلبه قرار قبوله .

ص ٣٥٧ ح ١٧٩

استقلال القضاء : مرسوم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢

مرتبات ، تحديدها . ص ٣٤٥ ح ١٦٩

: إعلان . ص ٦٧٤ ح ٣٤٥

: أمر أداء لم يمارض فيه ، ميعاده .

ص ٢٣٨ ح ١٥٦

: تصد للموضوع . ص ٦٣١ ح ٣٠٠

: تقرير تلخيص ، تلاوته . ص ١٥٨ ح ٨٥

: تقرير تلخيص ، تلاوته بعد دفاع المتهم .

ص ٦٢١ ح ٢٩٠

: تقرير ، عذر تقويت ميعاده .

ص ٤٦٦ ح ٢١١

: حكم حضورى ، ميعاده . ص ٤٦٦ ح ٢١١

: حكم رفض وقف البيع . ص ٥٠ ح ٣٨

: حكم ، قبل الفصل فى الموضوع ، لا تنتهى

به الخصومة . ص ١٧٩ ح ٩٤

: رفته بعريضة . ص ١٧٧ ح ٩٣

: شرط الإجماع . ص ١١٨٥ ح ٤٠٠

: شكله ، الفصل فيه . ص ٦٢١ ح ٢٨٨

: قرار قاضى الإحالة . ص ٤٦٠ ح ٢١٠

: متهم مستأنف وحده ، إساءة لمركزه .

ص ١٥٨ ح ٨٥

: ميعاده . ص ١٨ ح ٢١

ص ٤٦٦ ح ٢١١

ص ٦٢١ ح ٢٨٨

: نصاب . ص ٦٧٤ ح ٣٤٤

: نظره . ص ١٠٥١ ح ٢٦٩

استجواب : ندب مأمور ضبط قضائى .

ص ٤٥٩ ح ٢٠٧

الاستحالة مطلقة : قلم . كتاب ، امتناعه عن

قبول صورة رسمية لحكم رغم قرار لجنة

المساعدة . ص ٤٧٠ ح ٢١٩



اعانة : اجتماعية ، درجة خصوصية .	استيقاف : متابعة ، تلبس .
ص ١١٠٠ ح ٣٩٢	ص ١٠٤٩ ح ٣٦٨
: غلاء ، اعتماد مؤقت . ص ٦٥٣ ح ٣٢٥	اسرار : إفشاء ، إثبات ، موانع .
: غلاء ، خط قنطرة شرق .	ص ١٠٤٨ ح ٣٦٧
ص ٦٥٢ ح ٣٢٤	اسقاط حوامل : فعل الأسقاط .
: غلاء معيشة تثبيتها . ص ٧٦ ح ٥١	ص ٣١٢ ح ١٤٧
: غلاء معيشة ، معينون بصفة غير منظمة .	الاسم التجاري : واسم مدني ، شطبه .
ص ٣٦٥ ح ١٨٦	ص ٢٥ ح ٢٤
: غلاء معيشة ، موظف منقول من مجلس	اشتراك : اتفاق .
بلدي . ص ٦٧١ ح ٣٤٢	: تمييز بين فاعل وشريك .
: قرار مجلس الوزراء ١٧/١٢/١٩٤٤ .	ص ١٥٣ ح ٨١
ص ٣٤٤ ح ١٦٨	اشياء محجوزة : اختلاس .
: مستخدم مؤقت . ص ١٢٦٥ ح ٤٤١	ص ٢٨١ ح ١١٤
اعتراف : مدين مضطر . ص ١٢٧٩ ح ٤٥٠	ص ٦٢١ ح ٢٩٠
اعذار : ورثة .	ص ١١٩٠ ح ٤٠٧
ص ٦٧٥ ح ٣٤٦	ص ١٢٠٠ ح ٤١٣
اعتقال : مرتب إقامة .	ص ١٢١٢ ح ٤١٧
ص ٦٤٨ ح ٣١٨	اشياء مسروقة : إخفاؤها ، عناصره .
اعلان : إخطار ، خطاب موصى عليه ، إيصال .	ص ٦١٩ ح ٢٨٣
ص ٦٣ ح ٤٢	اصلاح زراعي : لجنة منازعات امتداد عقود
: بطلان . ص ٦٩٦ ح ٣٦٢	إيجار الأتيان ، قرار . ص ٩٠ ح ٥٦
: بطلان ، زواله . ص ٦٨٠ ح ٣٥١	: ملكية ، قيودها . ص ٦٧٧ ح ٣٤٨
: بيان أن متسلمه يساكن المعلن .	اطيان موقوفة : إفراز ما يفي بالشروط
ص ٦٣٥ ح ٣٠٣	للخيرات .
: شركة تجارية ، مركز الشركة .	ص ٤٦٨ ح ٢١٦
ص ٣١٧ ح ١٥٢	
: صفة متسلمه . ص ٤٧٢ ح ٢٢١	
: من لا موطن له . ص ٤٦٨ ح ٢١٦	
: موطن مختار . ص ١٠٧٣ ح ٣٧٨	
: غياب المعلن ، بيانه ، مرافعات ١٢٢ .	
ص ١٩٠ ح ١٠١	



أمر : أداء ، لم يعارض فيه ، امتثافه ، ميعاده .

ص ٣٢٨ ح ١٥٦

: إحالة أميل ، محاكمة ، إعادة .

ص ١٧٨٣ ح ٤٠٠

: إحالة ، تهم جديدة .

ص ١١٧٨٣ ح ٤٠٠

: إحالة ، غرفة اتهام ، طعن بالنقض .

ص ٤٦٠ ح ٢١٠

: بألا وجه حجته ولو لم يعلن به الخصوم .

ص ١٤٥ ح ٦٨

: بألا وجه ، غرفة الاتهام ، استئناف ،

ص ١٠٥٢ ح ٣٧٠

نقض

: تصحيح حكم ، سوء . ص ٦٨٠ ح ٣٥١

: حفظ ، صدوره من غير تحقيق من النيابة

أو مندوبها . ص ١٤٨ ح ٧٣

: حفظ ، مانع من رفع الدعوى العمومية .

ص ٢٨٤ ح ١٢٢

: حفظ ، محضر جمع استدالات مع الدعوى

العمومية ص ٢٨٤ ح ١٢٢

: نقض ، قوته ، إثبات .

ص ١٢٦٧ ح ٤٤٤

أموال : أميرية ، اختلاس : ص ١١٩٦ ح ٤١٠

: أميرية ، اختلاس ، قبح .

ص ٢٨١ ح ١١٥

: خصوصية ، تسليمها المتهم بسبب وظيفته ،

اختلاس أموال أميرية : ص ١٥٧ ح ٨٣

انتحال : صفة ، استدلال ، مأمور ضبط قضائي ،

ص ٤٥٢ ح ١٩١

تحف

افشاء : أسرار ، موانع ، إثبات .

ص ١٠٤٨ ح ٣٦٧

افلاس : طلب امتداد التفليسة ، شروط قبوله .

ص ٣٠ ح ٢٥

القدمية : تحديد ترتيبها . ص ٤٩٥ ح ٢٤٤

: ترتيب الرقين بقرار واحد .

ص ٤٨٨ ح ٢٤٠

: حسابها . ص ٤٨٤ ح ٢٣٤

: رجال قضاء . ص ٣٤٥ ح ١٦٩

: رجال قضاء ونيابة . ص ١٢٢٧ ح ٤٢٥

: كادر أدنى ، استصحابها للأعلى .

ص ٢٠٤ ح ١١١

: محكمة نقض ، ولايتها . ص ٦٢٦ ح ٢٩٥

: نقل من كادر متوسط إلى عال .

ص ٢٠٤ ح ١١١

اقرار : متهم بمحضر ضبط واقعة .

ص ١١٩٠ ح ٤٠٧

التزام : أنواعه ، تحقيق نتيجته ، بذل عناية .

ص ١٨٨ ح ٩٨

آلة رافعة : استقلالها ، أجره .

ص ٣٦٨ ح ١٨٨

التصاق : ملكية ، كسبها ، طمى النيل .

ص ٣٢٧ ح ١٥٥

التماس : إعادة النظر ، لأحة شرعية .

ص ٤٧٦ ح ٢٢٧

الفاء : كامل ، جزئي . ص ٣٥١ ح ١٧٤

: ميعاد رفع دعواه ص ٣٥٠ ح ١٧٣



براءة : حكم ، بيان . ص ١٤٤ ح ٦٥	انحراف بالسلطة : قرار لا مصلحة فيه لترقيته
: منهم ، دعوى مدنية . ص ٢٨٩ ح ١٣٣	آخرين . ص ١٠٩١ ح ٣٨٨
بروتستو : شطبه . ص ٥٤٥ ح ٢٦٩	انصاف : المذسسين ، ترقية في حدود سدس الدرجات
براندی : غش ، طافيا . ص ١٢٢٥ ح ٤٢٤	ص ٣٥١ ح ١٧٤
بروكسل : معاهدة ١٩٢٤ . ص ٣٢٢ ح ١٥٤	: الناجحين في امتحان الابتدائية أو القبول .
بضاعة : عابرة ، جرك ، رسم . ص ٣٨ ح ٣٠٥	ص ٤٨٥ ح ٢٣٦
: قيمتها ، تدوينها بسند الشحن .	: شهادة دراسة ثانوية قسم ثان .
ص ٣٢٢ ح ١٥٤	ص ٤٩٨ ح ٢٤٨
: هلاكها ، نقل بحري . ص ٣٢٢ ح ١٥٤	: قواعده . ص ٣٥٥ ح ١٧٨
	: مدرسة محصلين وصيارف .
بطلان : إعلان ، أثره . ص ٦٩٦ ح ٣٦٢	ص ٤٨٣ ح ٢٣٢
: تحقيق ، دفع . ص ١٠٥٨ ح ٣٧٣	اوراق : مخالفة الثابت بها ، حكم ، تدليل ، عيوب .
: حكم ، خطأ مؤد للبطلان ، خطأ مادي .	ص ٣٣٩ ح ١٦٣
ص ١٥٠ ح ٧٦	ايجار : واجب الخصم ، ضرائب .
: حكم ، دعوى . ص ٦٧٥ ح ٣٤٦	ص ٦٨٩ ح ٣٥٧
: حكم ، نظام عام . ص ١٤٩ ح ٧٥	ايداع : أسباب ، إقرار ، قلم كتاب بمحصولها :
: حكم استثنائي ، خلو الابتدائي من بيانات	ص ١٠٤٧ ح ٣٦٥
جوهرية . ص ٤٦٧ ح ٢١٢	( ب )
: محاكمة ، تصحيحه . ص ١٨٣ ح ٤٠٠	باعث : حكم . ص ٢٩٣ ح ١٤٢
: نزاع ، غير قابل للتجزئة ، شموله باقي	: خاص ، جريمة ، ق ٦٩ لسنة ١٩٥٣
المطعون عليهم . ص ٤٧٢ ح ٢٢١	م ١٠٩ . ص ١٦٢ ح ٨٦
بقاء : أثني ، استغلاله . ص ١٤٨ ح ٧٢	: مواد مخدرة ، إحراز . ص ٦١٧ ح ٢٧٩
بلاغ : كاذب . ص ٥ ح ١٠	بدل : اشتغال ، طبيب سكة جديدة .
بناء : أرض تقسيم . ص ٤٥٥ ح ١٩٧	ص ٥٠٠ ح ٢٤٩
: إقامته ، ترخيص . ص ٨ ح ١٧	: سفر ، لأخته . ص ٥١٢ ح ٢٦٢
: ترخيص ، جريمة وقتية متتابعة .	بذرة قطن : فرق سعر . ص ٦٥٣ ح ٣٢٥
ص ٦١٦ ح ٢٧٧	



: تطابق لعدم الاتفاق . ص ٣٣٦ ح ١٦١

(ت)

تأديب : جزاء تعدده . ص ١٠٨٧ ح ٣٨٦

تأمين : قناة السويس . ص ١٢٢٨ ح ٤٢٧

تأمين : إذعان . ص ٦٣٦ ح ٣٠٤

: حريق ، عيب المؤمن عليه .

ص ٣٣٤ ح ١٦٠

تبيد : حجز . ص ١٢٠٠ ح ٤١٣

: نية . ص ٤٥٩ ح ٢٠٦

تبليغ : جريمة ، تغاض ، رشوة . ص ١٤١ ح ٩٥

: موظف عام ، واجبه . ص ٢٩٢ ح ١٤١

تثبيت : ملكية ، طاب . ص ٣٢٧ ح ١٥٥

تجريد : شروطه . ص ٥٤٤ ح ٢٦٨

: كميل متضامن مع المدين .

ص ٦٧٩ ح ٣٤٩

تجزئة : نزاع ، قابلية . ص ٤٦٨ ح ٢١٦

تحريرات : بيان من قام بها . ص ١٦٦ ح ٨٨

: محضر ضبطة قضائية . ص ٦١٣ ح ٢٧١

تحويل : مضبوطات . ص ٧ ح ١٥

ص ٢٨٢ ح ١١٨

ص ٦١٣ ح ٢٧٢

تحريك : دعوى جنائية ، جريمة موظف .

ص ١٢١٣ ح ٤١٨

: قيود ، ارتفاع . ص ٣٣٦ ح ١٦٢

بنك : تسليف زراعى ، أمين شونة ، اختلاس

أموال أميرية ، أمناء على الودائع .

ص ٢٨١ ح ١١٥

: تسليف زراعى ، منشور ٢٠٧ لسنة

١٩٥١ ، قح ، نسبة العجز فيه .

ص ٣٨١ ح ١١٥

: تسليف زراعى ، موظف عمومي .

ص ١٢٠١ ح ٤١٤

بنوة : أحوال شخصية . ص ١٠٧٥ ح ٣٧٩

بوليس : ترقية ، لواء وما يملوها ، ملف ،

معلومات خارجية . ص ٢٠٥ ح ١١٢

: حربى ، ضبطية قضائية . ص ١٤١ ح ٥٩

: متطوع ، علاقته بالحكومة .

ص ٧٤٠ ح ٤٩

بيع : اشتباه عقده ، عقد شركة .

ص ٤٧٠ ح ٢٢٠

التزام البائع ، ضمان التعرض .

ص ٤١ ح ٢١

: « سيف » . ص ٣٢ ح ٢٦

: مؤجل الثمن ، مدنى م ١٤٧ .

ص ٨٢ ح ٥٤

بيان : تجارى ، صابون ، وزنه .

ص ٦١٨ ح ٢٨١

: جوهرى : حكم ابتدائى .

ص ٤٦٧ ح ٢١٢

بينة : إثبات .

ص ٤٧٢ ح ٢٢٢



- تحقيق : اختصاص ، امتداده . ص ٤٥٦ ح ١٩٨
- تدوينه . ص ٦ ح ٣
- رفض طلبه . ص ٤٧٢ ح ٢٢٢
- رفض طلبه ، من محام منتدب .
- ص ٦٢٢ ح ٢٩١
- تصرف . ص ٤٦٠ ح ٢١٠
- ص ١٢٠٢ ح ٤١٥
- تكميلي ، مكانه . ص ١٠٤٨ ح ٢٧٣
- دفع بطلانه . ص ١٠٥٨ ح ٣٧٣
- قبض ، رجل الضبط القضائي ، دلائل كافية . ص ٣١١ ح ١٤٣
- كاتب ، ندب غيره . ص ٦ ح ٣
- معاينة ، في غيبة المتهم . ص ٤٥٣ ح ١٩٢
- تفتيش ، إجراؤه بواسطة الأفراد .
- ص ٦١٨ ح ٢٨٢
- تفتيش إداري ، موظفو الجمارك .
- ص ١٦٦ ح ٨٨
- تفتيش ، إذن . ص ٢٨٩ ح ١٣٤
- ص ٣١٢ ح ١٤٥
- ص ٤٥٦ ح ١٩٨
- ص ١٢٢٠ ح ٤٢٢
- تفتيش ، إذن ، بطلانه .
- ص ١١٨٧ ح ٤٠٤
- تفتيش ، إذن ، تنفيذه .
- ص ٦١٩ ح ٢٨٤
- تفتيش ، اختصاص ، مأمور ضبط قضائي .
- ص ١ ح ١
- تفتيش إداري ، شروطه . ص ٢ ح ٣
- تفتيش ، استماعة المأذون بأعوانه .
- ص ١٤٢ ح ٦١
- تفتيش ، أمر ، اختصاص وكيل النيابة السكينة . ص ٧ ح ١٥
- تفتيش ، أمر ، تفويض بالنداب .
- ص ١٠٥٥ ح ٣٧١
- تفتيش ، أمر ، صحته . ص ٧ ح ١٥
- تفتيش ، أمر نيابة بعد اطلاعهما على محضر الاستدلال . ص ٦ ح ٣
- تفتيش ، تحفظ على محيش وجد أثناء التثبت من عهدة سلاح وذخيرة .
- ص ٢٩٢ ح ١٤١
- تفتيش ، تلبس دون إذن النيابة .
- ص ٢٩١ ح ١٣٧
- تفتيش ، شخص ، تجهيله .
- ص ٢٨٩ ح ١٣٤
- تفتيش ، قوة ، أسماء أفرادها .
- ص ٢٨٢ ح ١١٨
- تفتيش ، مأمور ضبط قضائي .
- ص ٦١٣ ح ٢٧٢
- تفتيش منهم ، اختصاص مكاني ، امتداده .
- ص ١٦٦ ح ٨٧
- تفتيش ، منهم ، حضوره . ص ٧ ح ١٤
- تفتيش ، منزل ، إذن .
- ص ٢٨٩ ح ١٣٤
- تفتيش ، منزل ، إذن ، تلبس ، سلطة رجال ضبط قضائي . ص ٣١٢ ح ١٤٥
- تفتيش ، منزل ، حديقته .
- ص ١٤٢ ح ٦١
- تفتيش ، منزل ، سريره .
- ص ٢٩٠ ح ١٣٥
- تفتيش ، منزل ، شهود .
- ص ٢٩٠ ح ١٣٥
- تفتيش ، منزل ، قواعده . ص ٣ ح ٦
- تفتيش ، منزل ، حيازته . ص ١٤٨ ح ٧٢



: درجة مالية . ص ٤٩٢ ح ٢٤٣

: قرار تعيين موظف ص ٥٠٦ ح ٢٥٥

: قرار مجلس بوليس أعلى ، تسببيه .

ص ٢٠٥ ح ١١٢

: قرارها ، أقدمية ، ترتيب ، تحديده .

ص ٤٩٥ ح ٢٤٤

: مدرس مساعد ، تعيين .

ص ٤٩٠ ح ٢٤٢

: مدير عام . ص ١١١٦ ح ٣٩٧

: تزوير : تحققة . ص ١٩٣ ح ١٠٣

: تغيير حقيقة ، محضر ، دعوى ، تقدير

قيمتها . ص ١٥٢ ح ٧٨

: ضرر ، توقعه . ص ١٥٢ ح ٧٨

: ضرر ، محرر ، إثبات .

ص ١٤٩ ح ٧٤

: محرر رسمي . ص ١٠٦٢ ح ٣٧٤

ص ١٢٠١ ح ٤١٤

: محرر ، قصد جنائي .

ص ٢٨٩ ح ١٣٢

: محرر ، وقوعه على ما سبق لإثباته .

ص ٢٨٥ ح ١٢٤

: ورقة ، حكم بغير تحقيق أو ندب خير .

ص ١٩٣ ح ١٠٣

: تسبيب : دفاع موضوعي ، رد .

ص ١٥٣ ح ٨٠

: تسجيل : رسم تكميلي . ص ١٨٩ ح ١٠٠

: تسهيل : تعاطي حشيش . ص ٦٢٠ ح ٢٨٦

: تسوية : ترقية . ص ٤٧٩ ح ٢٢٩

: مأمور ضبط قضائي ، نديه ، شروطه .

ص ٢٨٤ ح ١٢٢

: تدخل : مسئول محتمل عن حقوق مدنية

في الدعوى الجنائية : ص ١٢١٣ ح ٤١٨

: تدريس : تعيين ، درجة . ص ٧٩ ح ٢٢٩

: تدليل : من حكم ، تدليل .

: تربية : بدنية ، معلم . ص ١٠٩٤ ح ٣٩٠

: ترخيص : إدارة ، ترقية ، مدير عام .

ص ١١١٦ ح ٣٩٧

: تركة : إجراء مستعجل للمحافظة .

ص ٤٠ ح ٣٠

: رسم أبولة . ص ١٢٧٩ ح ٤٥٠

: ضريبة ، رسم أبولة . ص ٦٨٨ ح ٣٥٦

: ترقية : إجراؤها قبل ضم مدد خدمة سابقة .

ص ٥٠٤ ح ٢٥٢

: اختيار ، مطلق ، أميرالاي .

ص ٢٠٥ ح ١١٢

: اختيار ، مفاضلة . ص ٦٦٤ ح ٣٣٣

: اختيار ، ترخيص . ص ٦٤٥ ح ٣١٣

: أقدمية ، ملازم . ص ٢٠٥ ح ١١٢

: أقدمية ، نقل . ص ٦٦٤ ح ٣٣٣

: بوليس ، تخط . ص ٢٠٥ ح ١١٢

: تخط . ص ٦٥١ ح ٣٢٢

: تخط ، مقتضى . ص ٦٢٨ ح ٢٩٧

: تسوية ، تأخر الإدارة .

ص ٤٧٩ ح ٢٢٩

: جوازية . ص ٦٤٦ ح ٣١٦



عقارية ، قوانينها ، قانون مدنى .	: حر ، مدة خدمة . ص ٣٤٤ ح ١٦٧
ص ٧٨ ح ٥٣	
عقارية ، لجنة .	ص ٦٧٦ ح ٣٤٧
تشريع : . سلطة أعلى ، تعديل قاعدة .	
ص ١١٠٠ ح ٣٩٢	
تطبيق : إنفاق ، شهادة .	ص ٣٣٦ ح ١٦١
: ظلم .	ص ١٢٧٦ ح ٤٤٧
تطهير : لجنة ، قرارها .	ص ٦٤٤ ح ٣١٢
تنظيم : إجراءاته .	ص ٤٨٧ ح ٢٣٨
: استجابته .	ص ٣٦٧ ح ١٨٧
: تعيين ، درجة مدير عام .	
ص ١١١٦ ح ٣٩٧	
: ميعاد الستين يوما .	ص ٣٦٧ ح ١٨٧
تعاقب : لحساب الشركاء .	ص ٣٤١ ح ١٦٤
تعدد : جزاء تأديبي .	ص ١٠٨٧ ح ٣٨٦
: صورى ، شكوى المجنى عليه .	
ص ٤٥٥ ح ١٩٦	
تعديل : وصف التهمة .	ص ١٢٠٢ ح ٤١٥
: وصف التهمة ، دفاع ، تنبيه .	
ص ٦١٧ ح ٢٨٠	
تعذيب : بدنى ، جسامة ، تقديرها .	
ص ١٥٣ ح ٨١	
تعسف : دفعه .	ص ٥٥١ ح ٢٧٠
تعليم : أولى قديم ، تثبيت معاش .	
ص ٦٨ ح ٤٤	
	: تقديسه .
	: تقديره ، ضرر مادي وأدبى .
	ص ٢٠ ح ٢٢
	: تقديره عند تعذر الرد .
	ص ١٥٧ ح ٨٣
	: خطأ مشترك ، ناقل ومرسل إليه .
	ص ٩١ ح ٥٧
	: مستخدم مؤقت .
	ص ١٢٦٥ ح ٤٤١
	: نزاع ملكية ، تقديره .
	ص ٦٣٩ ح ٣٠٨
	: تعيين : وظيفة ، قرار إدارى ، بيانه .
	ص ٣٤٩ ح ١٧٢
	: مجلس بلدى اسكندرية .
	ص ٦٤٥ ح ٣١٥
	: تفسير : حقيقة ، بيان المحضر بتقدير دعوى .
	ص ١٥٢ ح ٧٨
	: تفتيش : من تحقيق .
	: تفتيش : قضائى ، تقرير سابق ، عدم
	الاعتداد به .
	ص ٦٢٨ ح ٢٩٧
	: تفسير : عقد .
	ص ١٠٨١ ح ٣٨٣
	: قانون .
	ص ١٠٦٢ ح ٣٧٤
	: تقادم : بدو .
	ص ٣٣٦ ح ١٦٢
	: خنى .
	ص ١٩٠ ح ١٠١
	: خنى ، سبب تملك .
	ص ١٠٧٨ ح ٣٨٠



: سنوى ، موظف ، عرضه .

ص ٣٥٣ ح ١٧٦

: تقويم : ميلادى ، حكم ، إثبات تاريخ صدوره .

ص ٢٩٠ ح ١٣٦

: تكليف : طاعن الحضور ، تقرير بالطعن .

ص ٢٨٦ ح ١٢٨

: تلبس : إحراز مخدر . ص ٤٥٧ ح ٢٠٢

: انقضاء حالته ، تقديره ، وضوعه .

ص ٢٨٨ ح ١٣١

: توافره . ص ٢ ح ٤

: رشوة . ص ٦١٥ ح ٢٧٦

: رؤية . ص ٢٨٣ ح ١٢١

: شروطه . ص ٦١٩ ح ٢٨٤

: مأمور ضبط قضائى ، سلطته .

ص ٢٩١ ح ١٣٧

ص ٣١٢ ح ١٤٥

ص ٤٥٧ ح ٢٠٢

: هرب . ص ١٠٤٩ ح ٣٦٨

: تملك : تقادم خمس : ص ١٠٧٨ ح ٣٨٠

: تنازع : اختصاص ، شرط قيامه .

ص ١٨٣ ح ١٢٠

: اختصاص ، محكمة ، طلب .

ص ١٢٢٨ ح ٤٢٧

: قوانين ، مكانى . ص ١٠٨٥ ح ٣٨٥

: تناقض : حكم ، تدليل ، عيب .

ص ١٠٧١ ح ٣٧٦

: تنفيذ : حكم جنائى ، إشكال . ص ٣ ح ٧

: ضريبة ، تركه . ص ٦٨٨ ح ٣٥٦

: ضريبة ، ق ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ .

ص ١٢٤٠ ح ٤٣١

: عقد عمل . ص ٦٧٤ ح ٣٤٤

: قطعه . ص ١١٠٢ ح ٣٩٤

: قطعه ، تنبيه على يد محضر .

ص ١١ ح ١٩

: كفيل متضامن . ص ٦٧٩ ح ٣٤٩

: مدنى . ص ١٢٧٩ ح ٤٥٠

: مسقط ، حسابه ، مبناء فى الضرائب

والرسوم ، انقطاعه . ص ١١ ح ١٩

: مسقط ، قطعه ، مطالبة جزئية .

ص ٢٢ ح ٢٣

: مكسب . ص ١٩٠ ح ١٠١

: عين استيثاق . ص ٦٧٤ ح ٣٤٤

: تناقض المصادرة حقه . ص ١٩٨ ح ١٠٧

: تقرير : تلخيص : إعداد ، تلاوته .

ص ٤٥ ح ٣٤

: تلخيص ، إغفاله ، نظام عام .

ص ٣٧ ح ٢٨

: تلخيص ، تلاوته . ص ٦٢١ ح ٢٩٠

ص ٦٤٠ ح ٣٠٩

: تلخيص ، تلاوته ، ثبوتها .

ص ١٥٨ ح ٨٥

: تلخيص ، دعوى ، نظرها .

ص ١٠٧٥ ح ٣٧٩

: سنوى ، سلك دبلوماسى ، قنصلى .

ص ٢٠١ ح ١٠٩

: سنوى ، ضعيف ، ترقية .

ص ٦٥١ ح ٣٢٢



توظيف : إنهاء رابطة ، قراره .	عرقلة . ص ٦٢١ ح ٢٩٠
ص ٣٥٧ ح ١٧٩	عقارى ، إجراءاته ، طعن بدعى
قواعد بمجالس المديريات .	بطلان أصلية . ص ١٦٨ ح ٩٠
ص ٦٨ ح ٤٤	عقارى ، بيع ، وقفه الوجوبى ،
تيار : كهربائى ، سرقة ، موظف عموى .	الجوازي . ص ٥٠ ح ٣٨
ص ١٤٣ ح ٦٤	عقارى ، تنبيه نزع ملكية .
تين : فاسد ، غش . ص ٤٥٨ ح ٢٠٣	ص ١٠٧١ ح ٣٧٧
( ث )	عقارى ، دفع بسقوط الحكم .
ثمن : حبسه ، تعرض البائع للبيع .	ص ٥٠ ح ٣٨
ص ٤١ ح ٣١	نزع ملكية ، تسجيل .
شروط خفضه . ص ٨٢ ح ٥٤	ص ١٠٧١ ح ٣٧٧
( ج )	تنظيم : إزالة ، عقوبتها . ص ١٤٦ ح ١٦٩
جامعة : أستاذ ، ترقية . ص ٦٥٢ ح ٢٢٣	بناء ، أرض تقسيم . ص ٤٥٥ ح ١٩٧
مجلس تنسيق . ص ٦٥٢ ح ٢٢٣	تقسيم أراض معدة للبناء ، ق ٥٢
هيئة تدريس ، تعيين . ص ٤٩٠ ح ٢٤٢	لسنة ١٩٤٠ . ص ١٤٦ ح ٦٩
هيئة تدريس ، طب . ص ٥١٠ ح ٢٦٠	جريمة بناء . ص ٦١٦ ح ٢٧٧
جرح : ضرب ، إصابة . ص ١١٨٥ ح ٤٠٢	مبان . ص ٤٥١ ح ١٨٩
جريمة : إدخال عنصر لم يتطلبه القانون ،	هدم ، قرار . ص ٨٧ ح ٥٥
خطأ ، تأويل القانون الموضوعى :	تهديد : تعريفه ، قصد جنائى .
ص ١٤٧ ح ٧٠	ص ٢٩١ ح ١٣٨
أركانها ، بيانها . ص ٤٥٤ ح ١٩٤	تهريب : جرركى . ص ٤٥٨ ح ٢٠٤
أسباب إبادة . ص ٣١٢ ح ١٤٧	ضريبي . ص ٤٥٨ ح ٢٠٤
تأدينية ، براءة موظف جنائيا .	تهمة : وصف . ص ٨ خ ١٧
ص ٥١٠ ح ٢٥٩	وصف ، تعديل . ص ١٢٠٢ ح ٤١٥
تأدينية ، جنائية . ص ٤٨٩ ح ٢٤١	وصف ، تعديل ، دفاع تنبيه .
تامة ، توافرها . ص ٤٦٧ ح ٢١٢	ص ٤٥٩ ح ٢٠٨
تهريب ، طبيعتها . ص ٤٥٨ ح ٢٠٤	وصف ، تغيير . ص ٤٥٨ ح ٢٠٥



جهل : واقع ، قصد جنائي . عقد زواج . ص ٢٨٩ ح ١٣٢	: جلسة ، تحريكها . ص ٨ ح ١٨
جيش : بريطاني ، عامل ، درجة أجر . ص ٦٦٠ ح ٣٢٨	: جنائية ، تأديبية . ص ٤٨٩ ح ٢٤١
(ح)	: غير جرمية ، كشف عنها ، تفتيش جرمي . ص ١٦٦ ح ٨٨
حادث : استثنائي ، مدني م ١٤٧ . ص ٨٢ ح ٥٤	: كشفها ، مأمور ضبط قضائي ، انتحاله صفة . ص ٤٥٢ ح ١٩١
حارس : مدين ، مالك ، تبديد ، احتمال وقوعه من أحدهما . ص ٢٩٠ ح ١٣٦	: نقدية ، شهادة الجرم القيمية . ص ٤٦٧ ح ٢١٤
حالة : ضرورة ، خطر يهدد النفس دون المال ، شيك بدون رصيد ص ١٥٠ ح ٧٧	: وقتية ، متتابعة . ص ٦١٦ ح ٢٧٧
حامل : إسقاط ، فعله . ص ٣١٢ ح ١٤٧	: وقتية متتابعة ، تلبس ، قترته . ص ٣١٢ ح ١٤٥
حائز : تربي ، لائحة . ص ٥٠٩ ح ٢٥٧	جزاء : تأديبي ، تعدده . ص ١٠٨٧ ح ٣٨٦
حجر : صحي ، رسم . ص ٦٣٨ ح ٣٠٥	: تأديبي ، تفويض من رئيس المصلحة . ص ١١٠٢ ح ٣٩٤
حجز : اختلاس محجوز . ص ٥ ح ١٢	: تأديبي ، مقنع : ص ١١٢٣ ح ٣٩٨
: إداري ، إشكال . ص ٥٤٤ ح ٢٦٧	: جلسة : إجراءات ، تقرير ، تلاوته ، نقض . ص ٦٢١ ح ٢٩٠
: بطلانه ، تمسك ص ٥ ح ١٢	: جريمة ، تحريكها . ص ٨ ح ١٨
: بطلانه ، سقوطه . ص ٥ ح ١٢	جرمك : بضاعة غابرة ، رسم . ص ٦٣٨ ح ٣٠٥
: تصرف محجوز لديه . ص ١٢١٢ ح ٤١٧	: تفتيش أمتعة . ص ١٦٦ ح ٨٨
: شاهد واحد . ص ٢٨١ ح ١١٤	: دخان . ص ١٢٦٥ ح ٤٤٢
: ما للمدين لدى الغير . ص ٦٨١ ح ٣٥٢	: شهادة قيمية . ص ٤٦٧ ح ٢١٤
: مكانه ، إغفال ذكره . ص ١٤٤ ح ٦٦	جمعية : تعاونية ، مدة خدمة ، ضمها . ص ٤٨٦ ح ٢٣٧
حجية : شيء محكوم فيه . ص ٦١٦ ح ٢٧٧	جنائية : إحالتها مباشرة . ص ١٢٠٢ ح ٤١٥
حريق : إهمال . ص ١٢١٣ ح ٤١٨	جنون : مشولية . ص ٢٩٣ ح ١٤٢



: إلغاء ، حجية ، عينية .  
 ص ٢٥١ ح ١٧٤  
 : إلغاء ، قرار إدارى مخالف للدستور  
 والقانون ، حجية . ص ٧٣ ح ٤٧  
 : بطلان ، نظام عام . ص ١٤٩ ح ٧٥  
 : بيان أسماء أفراد القوة المعاونة على التفتيش .  
 ص ٢٨٢ ح ١١٨  
 : بيان ، قصور ، رفض عذر معارض ،  
 لأن مرضه لا يمنع حضوره .  
 ص ٢٨٦ ح ١٢٧  
 : تحويله لحام استصداره .  
 ص ١٢٩١ ح ٤٥١  
 : تدليل ، أدلة ، استغناء عن بعضها .  
 ص ٣١٢ ح ١٤٦  
 : تدليل ، أسباب متخاذلة .  
 ص ١٥٧ ح ٨٤  
 : تدليل ، استدلال ، فساد ، مواطنه .  
 ص ٣٢ ح ٢٦  
 ص ٣٤١ ح ١٦٤  
 : تدليل ، استشهاد ، عباراته ومواطنه .  
 ص ١٧٤ ح ٩٢  
 : تدليل ، أوراق ، مخالفة الثابت بها .  
 ص ١٧٩ ح ٩٤  
 ص ٣٣٩ ح ١٦٣  
 ص ٤٧٣ ح ٢٢٣  
 : تدليل ، تزيد . ص ٣٠ ح ٢٥  
 ص ٣١٧ ح ١٥١  
 : تدليل ، تناقض . ص ١٨٣ ح ٩٧  
 ص ٣٣١ ح ١٥٩  
 ص ١٠٧١ ح ٣٧٦  
 : تدليل ، تناقض ، أسباب .  
 ص ٣٣١ ح ١٥٨

حسب نية : قذف ، إثباته .  
 ص ٤٦٠ ح ٢١٠  
 حضانة : ذمية ، صغير . ص ١٢٧١ ح ٤٤٦  
 حظيرة : ماشية ، ترخيص . ص ١١٨١ ح ٣٩٩  
 حفظ : تحقيق ، ندب لإجرائه مأمور ضبط  
 قضائي . ص ٤٥٩ ح ٢٠٧  
 حق : انتفاع ، إيصال . ص ١٠٨٥ ح ٣٨٥  
 : انتفاع ، عيني أصلي . ص ١٠٨٥ ح ٣٨٥  
 : تصد ، تحريك الدعوى .  
 ص ١١٨٣ ح ٤٠٠  
 : تقاض ، مصادرتة . ص ١٩٨ ح ١٠٧  
 : عيني أصلي ، حق انتفاع .  
 ص ١٠٨٥ ح ٣٨٥  
 : مطل ، ارتفاق . ص ٥٥١ ح ٢٧٠  
 : ملكية . ص ٥٥١ ح ٢٧٠  
 حكم : بر تقض ، حكم .  
 : اخلاص ، بيان عمل المتهم .  
 ص ١١٩٦ ح ٤١٠  
 : إدانة ، بيان . ص ٤ ح ٨  
 : إدانة ، بيان أركان الجريمة .  
 ص ٤٥٤ ح ١٩٤  
 : أسباب من تسبب .  
 : أسباب ، تناقض . ص ١١ ح ١٩  
 : استثنائي ، بيان جوهرى .  
 ص ٤٦٧ ح ٢١٢  
 : استثنائي ، دياجة ، مسودة .  
 ص ٤٦٧ ح ٢١٢  
 : استدلال ، فساد . ص ٤٥٤ ح ١٩٥



: تدليل ، تناقض ، أسباب متخاذلة .  
 ص ١٥٠ ح ٧٦  
 : تدليل ، خطأ إسناد . ص ١٧ ح ٢٠  
 : تدليل ، خطاب لم يطلع عليه المتهم .  
 ص ٢٩٣ ح ١٤٢  
 : تدليل ، دفاع ، رد .  
 ص ١٢٦٦ ح ٤٤٣  
 : تدليل ، دليل ، تحديد ، وضعه بالأوراق .  
 ص ١٦٦ ح ٨٨  
 : تدليل ، رد بأسباب ضمنية .  
 ص ١٩٠ ح ١٠١  
 : تدليل ، رفض طلب إحالة إلى التحقيق :  
 ص ٤٧٢ ح ٢٢٢  
 : تدليل ، ضوابطه . ص ٢٩٣ ح ١٤٢  
 : تدليل ، ضوابطه ، استناد لجريمة غير  
 جرمية كشف عنها تفتيش جرمي .  
 ص ١٦٦ ح ٨٨  
 : تدليل ، عدول عن نص المقد .  
 ص ٦٣ ح ٤٢  
 : دليل ، عيب . ص ٢٢ ح ٢٣  
 ص ٢٩ ح ٢٧  
 ص ٥٥ ح ٤٠  
 ص ٦٥ ح ٤٣  
 ص ٦٤٠ ح ٣٠٩  
 ص ١٢٥٠ ح ٤٣٥  
 : تدليل ، فساد استدلال : بطلان إسناد ،  
 تناقض  
 ص ٢٥ ح ٢٤  
 : تدليل ، فهم شهادة على غير ما يؤدي إليه  
 عصلها . ص ٢٩٢ ح ١٣٩  
 : تدليل ، قصور . ص ٢٠ ح ٢٢  
 ص ١٨٣ ح ٩٦  
 ص ١٨٨ ح ٩٨  
 ص ٣١٥ ح ١٥٠  
 ص ٦٣١ ح ٣٠١  
 ص ٦٣٨ ح ٣٠٦  
 ص ١٠٧٢ ح ٢٧٨  
 ص ١٠٧٨ ح ٣٨٠  
 ص ١٠٨٠ ح ٣٨١  
 ص ١٢٣٤ ح ٤٣٠  
 ص ١٢٦٥ ح ٤٤٢  
 : تدليل ، قصور ، دفاع ، رد .  
 ص ١٢٤٤ ح ٤٣٣  
 : تدليل ، مسخ خلاصة .  
 ص ٦٣٩ ح ٣٠٧  
 : تزيد . ص ١٩٣ ح ١٠٣  
 : تسبيب . ص ٤٦٦ ح ٢١١  
 ص ١٠٧٥ ح ٣٧٩  
 ص ١٢٣١ ح ٤٢٩  
 : تسبيب ، أدلة ، تساندها .  
 ص ١٧ ح ٢٠  
 : تسبيب ، براءة ، بيانها .  
 ص ١٤٤ ح ٦٥  
 : تسبيب ، بيان تاريخ واقعة .  
 ص ٦١٥ ح ٢٧٦  
 : تسبيب ، بيانات جوهريّة .  
 ص ٤٥٥ ح ١٩٦  
 : تسبيب ، بيان ، قصوره .  
 ص ١٤١ ح ٥٩  
 : تسبيب ، دفاع ، رد على أوجهه .  
 ص ٢٠ ح ٢٢

: تدليل ، تناقض ، أسباب متخاذلة .  
 ص ١٥٠ ح ٧٦  
 : تدليل ، خطأ إسناد . ص ١٧ ح ٢٠  
 : تدليل ، خطاب لم يطلع عليه المتهم .  
 ص ٢٩٣ ح ١٤٢  
 : تدليل ، دفاع ، رد .  
 ص ١٢٦٦ ح ٤٤٣  
 : تدليل ، دليل ، تحديد ، وضعه بالأوراق .  
 ص ١٦٦ ح ٨٨  
 : تدليل ، رد بأسباب ضمنية .  
 ص ١٩٠ ح ١٠١  
 : تدليل ، رفض طلب إحالة إلى التحقيق :  
 ص ٤٧٢ ح ٢٢٢  
 : تدليل ، ضوابطه . ص ٢٩٣ ح ١٤٢  
 : تدليل ، ضوابطه ، استناد لجريمة غير  
 جرمية كشف عنها تفتيش جرمي .  
 ص ١٦٦ ح ٨٨  
 : تدليل ، عدول عن نص المقد .  
 ص ٦٣ ح ٤٢  
 : دليل ، عيب . ص ٢٢ ح ٢٣  
 ص ٢٩ ح ٢٧  
 ص ٥٥ ح ٤٠  
 ص ٦٥ ح ٤٣  
 ص ٦٤٠ ح ٣٠٩  
 ص ١٢٥٠ ح ٤٣٥  
 : تدليل ، فساد استدلال : بطلان إسناد ،  
 تناقض  
 ص ٢٥ ح ٢٤  
 : تدليل ، فهم شهادة على غير ما يؤدي إليه  
 عصلها . ص ٢٩٢ ح ١٣٩

- : تسبيب ، شاهد ، إحالة في أقواله إلى  
أقوال شاهد آخر . ص ٢٨٨ ح ١٣١
- : تسبيب ، عيب . ص ٤٥٩ ح ٢٠٦
- : تسبيب ، متهم ، تسمية أقواله اعترافا .  
ص ٢٨٣ ح ١١٩
- : تقرير ، تلخيص . ص ٦٤٠ ح ٣٠٩
- : تنفيذه ، إخلال بمصلحة عامة .  
ص ٤٩٦ ح ٢٤٦
- : جنائي ، تنفيذه . ص ٣ ح ٧
- : توقيعه . ص ١٥٣ ح ٧٩
- : توقيعه ، شهادة سلبية . ص ٤٥٤ ح ١٩٣
- : حجته ، إيقاف . ص ٦٩٥ ح ٣٦٠
- : حضوري ، استئناف ، ميعاده .  
ص ٤٦٦ ح ٢١١
- : حضوري اعتباراً ، معارضة .  
ص ١٢١٢ ح ٤١٦
- : حضوري ، شروطه .  
ص ٤٦٦ ح ٢١١
- : ختمه ، ميعاده . ص ٤ ح ٩
- : دياجة ، بياناتها ، تاريخ ميلادي .  
ص ٢٩٠ ح ١٣٦
- : دياجة ، خطأ . ص ٣٥٨ ح ١٨٠
- : رد ، أسباب ضمنية . ص ١٩٠ ح ١٠١
- : رد ضمني . ص ٣٣٦ ح ١٦٢
- : حكم ، رد على طلب ندب خير لفحص  
عقل المتهم . ص ٢٩٣ ح ١٤٢
- : سابق ، قوة الأمر المقضي ، نقض ،  
ص ١٢٦٧ ح ٤٤٤
- : سابق ، نقض ، طعن بمخالفته .  
ص ١٢٤٦ ح ٤٣٤
- : سهو ، أمر تصحيح .  
ص ٦٨٠ ح ٣٥١
- : طعن ، إثارة المنازعة برمتها .  
ص ١٠٩٤ ح ٣٩٠
- : طعن بالبطلان . ص ٦٧٥ ح ٣٤٦
- : طعن ، مصلحة . ص ١٢٥٩ ح ٤٣٨
- : عود ، تسببه . ص ٥ ح ١١
- : عيب من حكم : تدليل .  
غير منه للخصومة ، طعن .
- : ص ٤٦٨ ح ٢١٥
- : ص ٤٦٨ ح ٢١٧
- : غير نهائي . ص ٦٥٣ ح ٣٢٤
- : غيابي ، حقيقة الحال .  
ص ٣١٣ ح ١٤٨
- : غيابي ، سقوط حكم من محكمة الجنايات .  
ص ٢ ح ٥
- : قابليته للطعن ، نقض .  
ص ١٢١٢ ح ٤١٦
- : قاض ، نقله قبل النطق .  
ص ١٧٩ ح ٩٤
- : قبل الفصل في الموضوع ، استئناف .  
ص ١٢٦٦ ح ٤٤٣
- : قبل الفصل في الموضوع ، وبهده .  
ص ٤٦٨ ح ٢١٧
- : قبوله المانع من الطعن فيه .  
ص ٤٧٥ ح ٢٢٦
- : قصور من حكم : تدليل .  
ص ٢١٢ ح ٤١٧



نخير : تقرير . ص ٢٨٤ ح ١٢٣	: قصور ، بيان مدة العجز .
: تقرير ، قوة تدليله ، تقدير .	ص ١١٨٥ ح ٤٠٢
ص ٦١٤ ح ٢٧٣	: قصور ، عدم رد على أن الموصول لم
ص ٢٩٣ ح ١٤٢	يلحقه أى ضرر . ص ١٧٠ ح ٩١
: خلاف ، استعانة المحكمة بكبير الأطباء .	: قضائي ، قرار إداري ، تعطيل تنفيذه .
ص ١٢٣٤ ح ٤٣٠	ص ٤٩٦ ح ٢٤٦
: شهادة مرضية ، تقدير القاضي .	: قوة الأمر المفضى . ص ١٠٩٣ ح ٣٨٩
ص ٦٢١ ح ٢٨٩	: محاكمة ، إجراءاتها ، إثباتها ، محضر
: محكمة ، ترجيح ، جزم .	جلسة . ص ٢٨٥ ح ١٢٥
ص ٦١٣ ح ٢٧٢	: مخدرات ، قصور ، رد على جهل المتهم
خدمة : خارجون عن هيئة العمال ، فصل ،	بحقيقة السادة . ص ١١٩٩ ح ٤١٢
ص ٧٤ ح ٤٨	: مرسى مزاد . ص ٦٩٦ ح ٣٦١
خدمة : عسكرية ، ق ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ .	: مرسى مزاد ، استئناف حكم رفض
ص ١٤٧ ح ٧٠	وقف البيع . ص ٥٠ ح ٣٨
: مؤقتة ، ضم مدتها للمماش .	: مرسى مزاد ، طعن بدعوى بطلان
ص ٣٦٥ ح ١٨٥	أصلية . ص ١٦٨ ح ٩٠
خسارة : شركاء ، تحملها . ص ٣٤١ ح ١٦٤	: امشهور بالنفاذ ، تنفيذه .
خصومة : أصلية ، وقفها حتى يحكم في طلب	ص ١٠٥١ ح ٣٦٩
رد القاضي . ص ١٤٩ ح ٧٥	: مطعون ، بيانه ، نقض .
: إنهاؤها . ص ٤٨٨ ح ٢٣٩	ص ١٠٧١ ح ٣٧٧
: سقوطها في قانون مرافعات قديم .	: معدوم . ص ٦٧٥ ح ٣٤٦
ص ٢٢ ح ٢٣	: منطوق ، إغفال المحضر وصفه أنه غيبي
خطا : تابع ، علاقة سببية بالوظيفة .	بالنسبة لأحد المتهمين .
ص ٦١٦ ح ٢٧٨	ص ٢٨٥ ح ١٢٥
: جسيم ، ناقل بحري .	: نزع ملكية ، قبل قانون المرافعات
ص ٣١٨ ح ١٥٣	الجديد . ص ٥٠ ح ٣٨
: خطبة ، فسخ . ص ٦٤٠ ح ٣٠٩	: نقض . ص ١١٨٣ ح ٤٠٠
: فهم قانون أو واقع مسئولية .	: وصفه بأنه غيبي ، قبحته .
ص ٧٣ ح ٤٧	ص ٣١٣ ح ١٤٨

( د )	: مادی ، حکم ، تصحیحه .
دائرة : جمرکية ، قناة السويس .	ص ٣٥٨ ح ١٨٠
ص ١٦٦ ح ٨٨	: مادی ، خطأ مؤد للبطالان ، فارق .
: فحص طعون ، مهمتها .	ص ٢٨٥ ح ١٢٥
ص ٦٣٠ ح ٢٦٩	: مهني جسيم ، محاسبة . ص ٦٣٠ ح ٢٦٩
دائن : إجراءات تحفظية ، تجريد .	خطبة ، فسح ، خطأ . ص ٦٤٠ ح ٣٠٩
ص ٥٤٤ ح ٢٦٨	خط فلسطين : عماله ، أجر ، مرتب ، إعانة
درجة : تذكارية . ص ٤٩٠ ح ٢٤٢	غلاء . ص ٥٠٣ ح ٢٥١
: ثانية ، موظف حائز لؤهل دراسي متوسط .	خفي نظامي : رشوة دفعا لمضرة لا يسوغها
ص ٤٩٧ ح ٢٤٧	القانون . ص ٢٩٢ ح ١٣٩
: خصوصية ، خارج الهيئة ، إعانة اجتماعية	خيانة : أمانة . ص ٤ ح ٨
ص ١١٠٠ ح ٣٩٢	: إختلاس شريك مال تسلمه لعمل للشركة
: سادسة ، أقدميتها ، معادلات دراسية .	ص ١٥٨ ح ٨٥
ص ٤٧٩ ح ٢٢٩	: إختلاس مبلغ . ص ١٤٢ ح ٦٠
: سادسة ، خلواتها ، تعيين .	: تاريخ جريمة ، تهديده .
ص ٦٧٢ ح ٣٤٣	ص ١٥٤ ح ٨٢
: مالية ، أقدمية ، ترقية . ص ٤٩٢ ح ٢٤٣	: تسليم مال للوكيل بالعمولة .
: مدير عام ، تعيين ، تظلم .	ص ٣١١ ح ١٤٤
ص ١١١٦ ح ٣٩٧	: تقرير خبير ، اطراحه .
ص ٦٥٢ ح ٣٢٣	ص ٢٨٤ ح ١٢٣
: متفرغ .	: عناصر إجرامية ، محلها .
دخل : تقدير ، مصلحة ضرائب ، اختصاص .	ص ٤٦٧ ح ٢١٢
ص ١٢٧٨ ح ٤٤٩	: مبلغ ، سداد . ص ١١٨٤ ح ٤٠١
دستورية قوانين : مخالفة نص دستوري ،	: نية تبذير . ص ٤٥٩ ح ٢٠٦
خروج على روحه ومقتضاه .	: وديعة ، إثبات عقدها .
ص ١٩٨ ح ١٠٧	ص ١٤٨ ح ٧٣
: ق ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ م ٣ .	خيرات : وقف ، إثبات مايفي بالشروط لها .
ص ١٩٨ ح ١٠٧	ص ٤٦٨ ح ٢١٦



دفع : قيد مواليد ، بيان اسم المولود ووالديه ، جوهري ص ٢٨٥ ح ١٢٤	: قرار إداري مخالف للدستور والقانون . ص ٧٣ ح ٤٧
دفن : موتى ، اختصاص قضاء إداري بمنازعة تعيين حانوتى . ص ٥٠٩ ح ٢٥٧	دعارة : اعتياد . ص ١٤٨ ح ٧٢
دليل : إثبات . ص ٢٩٣ ح ١٤٢	دفاع : إخلال بحقه . ص ٢٩٣ ح ١٤٢
: إقناعيته ، عقيدة المحكمة ، تكوينها .	ص ٦٢٢ ح ٢٩١
ص ٢٩٠ ح ١٣٦	: أوجه ، رد عليها . ص ٤ ح ٨
: تحديد موضعه فى الأوراق .	: تعديل وصف تهمة ، تنبيه .
ص ١٦٦ ح ٨٨	ص ٤٥٨ ح ٢٠٥
: تفتيش ، أجراء أفراد .	ص ٦١٧ ح ٢٨٠
ص ٦١٨ ح ٢٨٢	: جوهري . ص ١١٨٩ ح ٤٠٥
: كاف ، توافره ، قبض ، رجل ضبط	: جوهري ، حكم ، رد .
قضائي . ص ٣١١ ح ١٤٣	ص ١٠٨٠ ح ٣٨١
دعوى : أصلية بالبطلان ، حكم معدوم .	: جوهري ، رد . ص ١٧٠ ح ٩١
ص ٦٧٥ ح ٣٤٦	ص ١٢٤٤ ح ٤٣٣
: إعادتها للفصل . ص ٦٧٥ ح ٣٤٦	: خبير ، طلب نديه لفحص عقل متهم .
: إلغاء ، قرار ترقية موظف ، نظم .	ص ٢٩٣ ح ١٤٢
ص ٤٩٥ ح ٢٤٥	: رد . ص ١٢٦٦ ح ٤٤٣
: إلغاء ، قرار معتبر استمراراً لقرار سابق ،	: رد الحكم على أوجه . ص ٢٠ ح ٢٢
ميعادها . ص ٤٩٥ ح ٢٤٥	: رد على متهم بالإحالة إلى دفاع غيره .
: إلغاء ، ميعاد رفعها . ص ٣٥٠ ح ١٧٣	ص ٤٥٦ ح ١٩٨
: براءة ذمة . ص ١٨٩ ح ١٠٠	: رد فى الأسباب . ص ١٥٣ ح ٨٠
ص ٦٧٦ ح ٣٤٧	: شاهد ، إعادة طلب سماعه .
: بطلان أصلية ، طعن فى إجراءات تنفيذ	ص ٤٥١ ح ١٩٠
عقارى بما فيها حكم مرسى المزداد .	: شاهد ، طلب سماعه . ص ٦٢٢ ح ٢٩١
ص ١٦٨ ح ٩٠	: شرعى ، شروطه . ص ٦١٤ ح ٢٧٣
: تحديد مقصود المحكمة .	: غير جوهري ، رد ، حكم .
ص ٦٤٥ ح ٣١٤	ص ١٠٨١ ح ٣٨٣
	: متهم ، اتخاذه دليلاً عليه .
	ص ٤٥٤ ح ١٩٥

- : تعويض ، حجية حكم إلغاء قرار إدارى مخالف للدستور والقانون . ص ٧٣ ح ٤٧
- : جنائية ، انقضاؤها بالحكم البات . ص ٦١٦ ح ٢٧٧
- : جنائية ، تحريك بالطريق المباشر لا يمنعه حفظ إدارى غير مسبوق بتحقيق . ص ١٤٨ ح ٧٣
- : جنائية تحريك ، جرائم موظفين . ص ١٢١٣ ح ٤١٨
- : دفع بعدم قبول . ص ١٠٨١ ح ٣٨٣
- : رفعها ، ميعاده . ص ١١٠١ ح ٣٩٣
- : شريعة إسلامية ، سماعها . ص ٥٢١ ح ٢٦٤
- : شطبها . ص ٢٢ ح ٢٣
- : صحة تعاقد . ص ٦٣٥ ح ٣٠٣
- : صحة . ص ١٠٨١ ح ٣٨٣
- : صفة ، السلاح البحرى بالاسكندرية . ص ٧٢ ح ٤٦
- : طعنات عن قرار واحد . ص ٤٧٤ ح ٢٢٥
- : عمومية ، أمر حفظ مانع من رفعها . ص ٢٨٤ ح ١٢٢
- : عمومية ، تحريكها ، قيده . ص ٤٥٥ ح ١٩٦
- : مباشرة ، تحريكها ، شروطه . ص ١٤٥ ح ٦٨
- : مجهولة القيمة . ص ٥٥١ ح ٢٧٠
- : مدنية ، اختصاص المحكمة الجنائية برفضها ، شروطه . ص ٦ ح ١٣
- : مدنية ، اختيار المدعى الطريق الجنائى ، تغاير موضوع الدعويين . ص ١٥٤ ح ٨٢
- : مدنية ، انقضاؤها ، أسبابه . ص ٤٥٦ ح ١٩٩
- : مدنية ، انقضاؤها ، تنازل المدعى . ص ٢٨٧ ح ١٢٩
- : مدنية ، تبعيتها للجنائية ، أثره . ص ١٢٢٠ ح ٤٢١
- : مدنية ، تبعيتها للجنائية ، استثناء ، الفصل فيها رغم البراءة . ص ٢٨٩ ح ١٣٣
- : مدنية ، خطأ وصف التهمة . ص ١٢٠١ ح ٤١٤
- : مدنية ، شرط الفعل المبيح للادعاء ، سببية مباشرة بين الجريمة والضرر . ص ٢٨٦ ح ١٢٨
- : مدنية ، مدع . ص ١٠٥٢ ح ٣٧٠
- : مدنية ، مدعى عليه . ص ١٢١٣ ح ٤١٨
- : مدنية ، مسئولية متبوع . ص ٦١٦ ح ٢٧٨
- : مذهبية . ص ١٢٢٨ ح ٤٢٦
- : مذهبية ، اختصاص . ص ١٢٢٩ ح ٤٢٨
- : مشطوبة ، قانون مرافعات قديم ، قطع تقادم . ص ٢٢ ح ٢٣
- : مصلحة ، كشف أقدمية . ص ٤٩٥ ح ٢٤٥
- : منظورة ، ضمها ، الطعن أمام محكمة إدارية عليا . ص ٥٠٠ ح ٢٤٩
- : منع تعرض . ص ٥٥١ ح ٢٧٠



ربح : استثنائي ، تحديد الخاضع للضريبة .  
ص ٣١٤ ح ١٤٩

ربط : من ضريبة : ربط .  
رجال . ضبط قضائي ، سلطة تقديرية ،  
رقابة سلطة تحقيق ، محكمة موضوع .

ص ٣١١ ح ١٤٣  
: ضبط قضائي ، سلطتهم في النلبس .

ص ٦١٥ ح ٢٧٦  
: قضاء ، طلباتهم ، محكمة نقض ، اختصاصها .

ص ٣٥٢ ح ١٧٥  
: قضاء ، نيابة ، طلباتهم .

ص ١٢٢٧ ح ٤٢٥

رد : خصوم ص ٦٣٩ ح ٣٠٨

: دفاع . ص ١٢٦٦ ح ٤٤٣

: دفاع ، جوهرى . ص ١٢٤٤ ح ٤٣٣

: ضمني ، حكم . ص ٣٣٦ ح ١٦٢

ص ١٢٦٦ ح ٤٤٣

: ضمني ، علاقة شريكين في ملكية أطيان .

ص ٣٣٩ ح ١٦٣

: قاض ، وقف الخصومة الأصلية إلى أن

يحكم نهائياً في طلبه . ص ١٤٩ ح ٧٥

دسم : أياولة ، استحقاقه ، تركه .

ص ١٢٧٩ ح ٤٥٠

: أياولة ، ضريبة ، تركه .

ص ٦٨٨ ح ٣٥٦

: تحصيله قبل إتمام الخدمة المعينة .

ص ١٩٧ ح ١٠٥

: تسجيل ، تقديره ، معارضة .

ص ١٨٩ ح ١٠٠

: دمنة ، عبثه ، سقوطه . ص ١١ ح ١٩

: نظرها ، تقرير تلخيص .

ص ١٠٧٥ ح ٣٧٩

ديوان موظفين : اختصاص .

ص ٤٨٠ ح ٢٣١

: استقلال ، وظائف ديوان عام ، عن

وظائف مراقبي ورؤساء ووكلاء

المتخدمين . ص ٧٥ ح ٥٠

دين : ، اعتراف مدين به اضطراراً .

ص ١٢٧٩ ح ٤٥٠

( ذ )

ذمي : طلاق . ص ٥١٤ ح ٢٦٣

: طلاق ، دعوى أحوال شخصية .

ص ١٢٦٩ ح ٤٤٥

ذمية : حضانة صغير . ص ١٢٧١ ح ٤٤٦

ذنب اداري : جريمة جنائية . ص ٥١٠ ح ٢٥٩

( س )

رائحة : مخدر ، تحليل . ص ١١٩٩ ح ٤١٢

رئيس مصلحة : جزاء تأديبي .

ص ١١٠٢ ح ٣٩٤

راشي : إجرامه . ص ٢٩٢ ح ١٣٩

رب عمل : سلطته في تنظيم منشآته .

ص ٣٧ ح ٢٩

<p>(ز)</p> <p>زنا : تحريك الدعوى . ص ٤٥٥ ح ١٩٦</p> <p>زواج : أحوال شخصية . ص ١٠٧٥ ح ٢٧٩</p> <p>زوجان : سر ، إفشاء . ص ١٠٤٨ ح ٣٦٧</p>	<p>: سيارة ، معدة للسير . ٣١١ ح ٦٤٣</p> <p>: ضريبة ؛ الفرق بينهما . ص ١٩٧ ح ١٠٥</p> <p>رشوة : : اختصاص موظف . ص ١٤١ ح ٥٩</p> <p>: أمر نيابة ضبط المتهم متلبساً .</p>
<p>(س)</p> <p>سبب جديد : تقض . ص ٣٣٦ ح ١٦٢</p> <p>: تقض ، طمن . ص ٣١٥ ح ١٥٠</p> <p>ص ٤٧٠ ح ٢٢٠</p> <p>ص ٦٣٨ ح ٣٠٥</p> <p>ص ١٠٧٥ ح ٢٧٩</p> <p>ص ١٠٧٨ ح ٣٨٠</p> <p>ص ١٠٨٤ ح ٣٨٤</p>	<p>ص ٢٩١ ح ١٣٧</p> <p>: إيجابية ، جريمة ق ٦٩ لسنة ١٩٥٣ م</p> <p>١٠٩ ، تشابههما . ص ١٦٢ ح ٨٦</p> <p>: تحريض ، شروطه . ص ٤٥٢ ح ١٩١</p> <p>: راش ، إجرامه . ص ١٤١ ح ٥٩</p> <p>: عرضها ، لدفع مضره لايسوغها القانون .</p> <p>ص ٢٩٢ ح ١٣٩</p> <p>: مرثى ، إحرامه . ص ١٤١ ح ٥٩</p> <p>: مكان وقوعها . ص ٦١٥ ح ٢٧٦</p> <p>: نية إجرامية . ص ٢٩٢ ح ١٣٩</p> <p>ص ٤٥٢ ح ١٩١</p>
<p>سبق اصرار : تعريفه . ص ١٠٤٥ ح ٣٦٣</p> <p>: توافره موضوعى . ص ٢٩٣ ح ١٤٢</p> <p>سر : إفشاء ، زوجان . ص ١٠٤٨ ح ٣٦٧</p> <p>سرقة : تهريب ؛ استقلالهما . ص ٤٥٨ ح ٢٠٤</p> <p>: ياكراه ، فاعل أصلى ص ١٠٦٩ ح ٣٧٥</p> <p>: ظرف مشدد . ص ١٠٦٩ ح ٣٧٥</p> <p>: ظرف مشدد ، سلاح . ص ١٠٥٧ ح ٣٧٢</p>	<p>ص ١١٩٤ ح ٤٠٩</p> <p>: وظيفة .</p> <p>رضاء : فعل فاضح غير علنى .</p> <p>ص ٢٨٨ ح ١٣٠</p> <p>رفع : خط ونظرة شرق .</p> <p>ص ٣٥٣ ح ٣٢٤</p> <p>رقم المقارنة : أرباح استثنائية تقديرها .</p> <p>ص ٣١٤ ح ١٤٩</p>
<p>سركى : معاش ، مضى ستة أشهر .</p> <p>ص ١٠٩٨ ح ٣٩١</p> <p>سريان قانون : العقوبات على قوانين خاصة .</p> <p>ص ١٠٤٦ ح ٣٦٤</p>	<p>ص ٦٨٣ ح ٣٥٤</p> <p>: حيازى ، وعد .</p> <p>ص ٦٨٣ ح ٣٥٤</p> <p>: مال مستقبل .</p> <p>ريع : عقار مشفوع ، شفيع استحقاقه .</p> <p>ص ٥٢٩ ح ٢٦٥</p>



سكن : اضطرارى ، مسئولية جنائية .	سن : متهم ، تقديره موضوعى .
ص ١٦٧ ح ٨٩	ص ١٥٣ ح ٨١
: علم واختيار ، مسئولية جنائية .	سهو : حكم ، أمر تصحيح . ص ٦٨٠ ح ٣٥١
ص ١٦٧ ح ٨٩	سوء نية : تواطؤ مشترك وبائع .
سكة حديد : طبيب ، بدل انتقال .	ص ١٩٠ ح ١٠١
ص ٥٠٠ ح ٢٤٩	سيارة : استيقاف . ص ٢٨٢ ح ١١٦
: فصل ، لياقة صحية .	: معدة للسير ، رسم . ص ٦٤٣ ح ٣١١
ص ٦٦٢ ح ٣٣١	(ش)
: مكافأة ، مستخدم . ص ٣٤٧ ح ١٧٠	شاهد : إثبات أقواله ، تقديرها .
سلاح : إحراز . ص ١٠٦٩ ح ٣٧٥	ص ١٢١٧ ح ٤١٩
ص ١٢٠٢ ح ٤١٥	: أسرار ، إفشاء ، إعفاء .
: سحب ترخيص ، وقف تنفيذ .	ص ١٠٤٨ ح ٣٦٧
ص ٤٨٣ ح ٢٣٣	: إعادة سماعه بعد التنازل عنه .
: سرقة ، ظرف مشدد .	ص ٤٥١ ح ١٩٠
ص ١٠٥٧ ح ٣٧٢	: أقوال ، مناقشة أمام النقض .
سلطة : تقديرية ، اعتماد شهادة .	ص ٥٨ ح ٤١
ص ٤٨٥ ح ٢٣٦	: تعرفه على متهم ، ليس له شكل قانونى خاص
: تقديرية ، تنفيذ قاعدة قانونية .	ص ١٥٣ ح ٧٩
ص ٤٨٥ ح ٢٣٦	: أسباب حكم ، إحالتها فى أقوال شاهد ،
: سوء استعمال . ص ١١٢٣ ح ٣٩٨	إلى أقوال شاهد آخر .
سلك : دبلوماسى ، قنصلى ، لجنة شئون	ص ٢٨٨ ح ١٣١
السلكين ، اختصاص ترقية ونقل ،	: زور ، استمادته من تقض حكم .
معلومات أعضائها . ص ٢٠١ ح ١٠٩	ص ٤٥٤ ح ١٩٤
: سياسى وقنصلى ، لأئحة خدمة .	: عدوله عن شهادته الكاذبة .
ص ٥٠٧ ح ٢٥٦	ص ٤٥٤ ح ١٩٤
: قنصلى ودبلوماسى . ص ٢٠١ ح ١٠٩	: محكة ، امتناعها عن سماعه .
سند مجاملة :	ص ٢٩٣ ح ١٤٢
ص ١٧٤ ح ٩٢	شبه جريمة : غش ص ٦٨١ ح ٣٥٣

شحن : سنده ، تحفظاته ، تسليمه .  
 ص ٣٢٢ ح ١٥٤  
 شخصية معنوية : سلاح بحري : بالأسكندرية .  
 ص ٧٢ ح ٤٦  
 شرط : إجماع ، استئناف . ص ١١٨٥ ح ٤٠٣  
 : ذهب ، بطلانه . ص ٣٢٢ ح ١٥٤  
 : ذهب ، معاملات داخلية وخارجية ،  
 بطلانه . ص ٣١٨ ح ١٥٣  
 : واقف ، تفسيره . ص ١٢٤٦ ح ٤٣٤  
 شركة : اشتباه عقدها بعقد بيع .  
 ص ٤٧٠ ح ٢٢٠  
 : محاصة ، علاقاتها . ص ٣٤١ ح ١٦٤  
 شروع : تهديد . ص ٢٩١ ح ١٣٨  
 : تهريب . ص ٤٥٨ ح ٢٠٤  
 شريك : احراز سلاح . ص ١٠٤٦ ح ٣٦٤  
 شعائر : دينية ، دستور . ص ١١١١ ح ٢٩٦  
 شعور : فقهه . ص ٢٩٣ ح ١٤٢  
 شفعة : إنداز رسمي . ص ٣١٧ ح ١٥١  
 : دعوى ، خصوم . ص ٣١٧ ح ١٥١  
 : دعوى ، إجراءاتها . ص ٣١٧ ح ١٥١  
 : رغبة ، إعلانها . ص ٣١٧ ح ١٥١  
 : مشفوع ، ريعه . ص ٥٢٩ ح ٢٦٥  
 ص ٥٣٥ ح ٢٦٦  
 : مانع . ص ٤٦٩ ح ٢١٨  
 شفيع : بيع ، غلة به . ص ٣١٧ ح ١٥١  
 : ريع عقار مشفوع ، استحقاقه .  
 ص ٥٣٥ ح ٢٦٦  
 : نزوله . ص ٤٦٩ ح ٢١٨  
 شكوى : مجنى عليه ، دعوى جنائية ، تحريكها .  
 ص ٤٥٥ ح ١٩٦  
 شهادة : من أيضا إثبات .  
 : تجارة متوسطة ، موظف درجة ثامنة .  
 ص ٤٩٧ ح ٢٤٧  
 : تطبيق لعدم الاتفاق . ص ٣٣٦ ح ١٦١  
 : ثانوية قسم ثان ، موظف درجة ثامنة .  
 ص ٤٩٧ ح ٢٤٧  
 : جرك ، قيمة . ص ٤٦٧ ح ٢١٤  
 : زور ، عدول شاهد قبل قتل باب المرافعة  
 عناصر الواقعة الإجرامية .  
 ص ٨ ح ١٨  
 : زور ، شهادة تسمع وشهرة .  
 ص ١٤٣ ح ٦٣  
 : زور ، عناصرها . ص ٤٥٤ ح ١٩٤  
 : شاهد ، تقديرها . ص ١٠٧٥ ح ٣٧٩  
 : فهمها على غير ما يؤدي إليه محصلها .  
 ص ٢٩٢ ح ١٣٩  
 : حكمة موضوع ، ترجيحها أقوال شاهد  
 أمامها ، على أقواله بالتحقيق الابتدائي .  
 ص ١٥٣ ح ٧٩  
 : مرضية ، خير ، تقدير رأيه .  
 ص ٣١٦ ح ١٤٦  
 : مرضية ، قاض ، تقديره .  
 ص ٦٢١ ح ٢٨٩

شحن : سنده ، تحفظاته ، تسليمه .  
 ص ٣٢٢ ح ١٥٤  
 شخصية معنوية : سلاح بحري : بالأسكندرية .  
 ص ٧٢ ح ٤٦  
 شرط : إجماع ، استئناف . ص ١١٨٥ ح ٤٠٣  
 : ذهب ، بطلانه . ص ٣٢٢ ح ١٥٤  
 : ذهب ، معاملات داخلية وخارجية ،  
 بطلانه . ص ٣١٨ ح ١٥٣  
 : واقف ، تفسيره . ص ١٢٤٦ ح ٤٣٤  
 شركة : اشتباه عقدها بعقد بيع .  
 ص ٤٧٠ ح ٢٢٠  
 : محاصة ، علاقاتها . ص ٣٤١ ح ١٦٤  
 شروع : تهديد . ص ٢٩١ ح ١٣٨  
 : تهريب . ص ٤٥٨ ح ٢٠٤  
 شريك : احراز سلاح . ص ١٠٤٦ ح ٣٦٤  
 شعائر : دينية ، دستور . ص ١١١١ ح ٢٩٦  
 شعور : فقهه . ص ٢٩٣ ح ١٤٢  
 شفعة : إنداز رسمي . ص ٣١٧ ح ١٥١  
 : دعوى ، خصوم . ص ٣١٧ ح ١٥١  
 : دعوى ، إجراءاتها . ص ٣١٧ ح ١٥١  
 : رغبة ، إعلانها . ص ٣١٧ ح ١٥١  
 : مشفوع ، ريعه . ص ٥٢٩ ح ٢٦٥  
 ص ٥٣٥ ح ٢٦٦  
 : مانع . ص ٤٦٩ ح ٢١٨



صورة : رسمية ، حكم مطعون ، امتناع قلم كتاب  
عن تسليمها رغم قرار لجنة مساعدة  
قضائية . ص ٤٧٠ ح ٢١٩  
: شمسية ، فوتوغرافية ، إلبات .  
ص ١٢٩٤ ح ٤٥٢

صيارف : محصلون ، مدرسة ، إناصاف .  
ص ٤٨٣ ح ٢٣٢  
صياليلية : إعادتها مقابل رد الثمن .  
ص ٤٧٠ ح ٢٢٠

(ض)

ضامن : متضامن ، كميل متضامن .  
ص ٦٧٩ ح ٣٤٩

ضرر : احتمال ، جريمة تبديد .  
ص ١٥٤ ح ٨٢  
: حصوله ، مسألة موضوعية .

ص ١٥٤ ح ٨٢  
: عناصره . ص ٢٠ ح ٢٢

: مادي ، تمويض ، فصل .  
ص ١٠٩٣ ح ٣٨٩

خريبة : إخطار . ص ١٨٨ ح ٩٩  
: أرباح ، استثنائية . ص ٣١٤ ح ١٤٩  
: أرباح ، تجارية وصناعية

ص ١٨١ ح ٩٥  
ص ١٨٨ ح ٩٩  
ص ١٢٤٠ ح ٤٣١

: أرباح تجارية وصناعية ، ربطها ، تحصيلها  
تقدمها . ص ٤٧ ح ٣٦

: معاصر ، لإثبات مدة خدمة .

ص ٣٤٤ ح ١٦٧  
: هندسة تطبيقية عليا ، تقديرها ، قواعد  
إنصاف . ص ٧٠ ح ٤٥

شهر عقارى : رهن عقارى .

ص ١٢٣١ ح ٤٢٩  
شيك : بدون رصيد . ص ١١٨٩ ح ٤٠٥  
: بدون رصيد ، ماهيته . ص ١٥٠ ح ٧٧  
: أمر بعدم دفع لسبب مشروع قصد جنائى .

ص ٢٨٦ ح ١٢٨  
: أمر بعدم صرف قيمته . ص ١٥٠ ح ٧٧  
: غير قابل للصرف ، الحصول عليه بالتهديد .  
ص ٢٩١ ح ١٣٨

(ص)

صابون : بيان وزنه . ص ٦١٨ ح ٢٨١

صحافة : حريتها ، دستور ١٩٢٣ .  
ص ٧٣ ح ٤٧

صحف : إلغاؤها بالطريق الإدارى .  
ص ٧٣ ح ٤٧

صغير : حضانة ذميمة . ص ١٢٧١ ح ٤٤٦  
صفة : موظف ، إختلاس أموال أميرية .

ص ٢٨١ ح ١١٥  
صلح : تفسير عقده ، قاضى موضوع ، سلطته .

ص ٢٨٧ ح ١٢٩  
: دعوى مدنية ، آثاره . ص ٢٨٧ ح ١٢٩

صندوق ادخار : مكافأة الخدمة .  
ص ٣١٥ ح ١٥٠

أحوال شخصية ، تقض .	: أرباح تجارية وصناعية ، وعاؤها ، تقديره
ص ١٢٦٤ ح ٤٤٠	إيراد حكى ص ٥٣ ح ٣٩
أسبابه تلحق التقرير به .	: إيجار واجب الخصم ص ٦٨٩ ح ٣٥٧
ص ٢٨٦ ح ١٢٨	: تحصيل . ص ١٨٨ ح ٩٩
تقرير به . ص ٢٨٦ ح ١٢٨	: تركه ، رسم أيلولة . ص ٦٨٨ ح ٣٥٦
: حكم قبل الفصل في الموضوع وبمده .	: تهريب . ص ٤٥٨ ح ٢٠٤
ص ٤٦٨ ح ٢١٧	: دعوى ، نظرها على وجه السرعة .
: طرقه . ص ٤٧٦ ح ٢٢٧	ص ١٨ ح ٢١
: محكمة إدارية عليا . ضم دعوى منظورة .	: ربط . ص ٥٣ ح ٢٩
ص ٥٠٠ ح ٢٤٩	ص ١٨٨ ح ٩٩
: مصلحة . ص ٦٣٢ ح ٣٠٢	ص ١٢٧٨ ح ٤٤٨
ص ١٠٧٨ ح ٣٨٠	: رسم ؛ فرقهما . ص ١٩٧ ح ١٠٥
: مصلحة ، عقوبة . ص ٦١٧ ح ٢٨٠	: سقوط . ص ٦٨٨ ح ٣٥٦
: موضوعه ، تجهيله . ص ٤٩٢ ح ٢٤٣	: سنة القياس . ص ١٢٧٨ ح ٤٤٩
طعنان : عن قرار واحد . ص ٤٧٤ ح ٢٢٥	: غير مباشرة . ص ١١ ح ١٩
طلاق : أحوال شخصية . ص ١٢٥٠ ح ٤٣٥	: فوائد ديون . ص ٥٥ ح ٤٠
: ذمى ، دعوى ، أحوال شخصية .	: نشاط ، وحدته ، تعدده ، تنوعه .
ص ١٢٦٩ ح ٤٤٥	ص ١٨١ ح ٩٥
: ذمى ، عدة . ص ٥١٤ ح ٢٦٣	: وعاؤها ، تقديره . ص ١٨١ ح ٩٥
طلب : احتياطى ، إجابة الطلب الأسمى .	ضم : دعويين ، استقلالهما . ص ٤٧٣ ح ٢٢٣
ص ٤٧٠ ح ٢٢٠	(ط)
: أصلى ، إجابته ، لاجل لبحت الاحتياطى .	طافيا : براندى ، غش . ص ١٢٢٥ ح ٤٢٤
ص ٤٧٠ ح ٢٢٠	طرح البحر : تعويض . ص ٦٤٢ ح ٣١٠
: إعلاء ، امتداد أثره إلى حين صدور قرار	: توزيعه . ص ٦٤٢ ح ٣١٠
لجنة مساعدة قضائية .	طرق احتياطية : نصب . ص ٦٢٠ ح ٢٨٧
ص ٤٨٧ ح ٢٣٨	طعن : من أيضاً : تقض ، طعن
طهى نيل : المتصاق ، ملكية ، كسبها .	: أثره ، نسبته ، استثناء .
ص ٣٢٧ ح ١٥٥	ص ٤٥٤ ح ١٩٤
طيران مدني : كادر . ص ٣٦٤ ح ١٨٤	: أثره ، نسبته ، استثناء .
	ص ٤٥٦ ح ١٩٩



(ظ)

ظرف : اضطرابي ، امتداد اختصاص مكاني  
لتنفيذ إذن تفتيش . ص ١٦٦ ح ٨٧  
: طاريء ، ثورة ، قانون إصلاح زراعى .  
ص ٨٢ ح ٥٤  
: مخفف ، عقوبات م ١٧ .  
ص ١٥٧ ح ٨٣  
: مشدد ، أمناء على الودائع ، أمين شونة  
بنك التسليف : ص ٢٨١ ح ١١٥  
: مشدد ، سبق إصرار .  
ص ٢٩٣ ح ١٤٢  
: مشدد ، سرقة . ص ١٠٦٩ ح ٣٧٥  
: مشدد ، سرقة ، سلاح .  
ص ١٠٥٧ ح ٣٧٢  
: مشدد ، عقوبات م ٢/٢٨٢ ، وقوعه  
بعد القبض . ص ١٥٣ ح ٨١

(ع)

عامل : أجر ، تعريفه . ص ٤٧٥ ح ٢٢٦  
: جيش بريطاني ، كاتب مخزنجي ، عامل  
قنال . ص ٦٦٢ ح ٣٣٠  
: حبسه ، وقفه . ص ٤٨٠ ح ٢٣٠  
: راتب ، ص ٤٨٠ ح ٢٣٠  
: علاج أسرته . ص ١٨٣ ح ٩٧  
: فصل ، تعسف . ص ٥٨ ح ٤٠  
: قنال ، تعيين ، ثقافة ، توجيهيه .  
ص ٥١٢ ح ٢٦١  
: قنال ، عامل جيش بريطاني .  
ص ٦٦٢ ح ٣٣٠  
: قنال ، كادر عمال القنال ، مهنة غير  
واردة فيه . ص ٥٠٢ ح ٢٥٠

: مركز قانوني ، تحديده .

ص ٣٤٨ ح ١٧١

: وظيفة غير الصادر بها قرار تعيينه .

ص ٣٤٨ ح ١٧١

: وقف . ص ٤٨٠ ح ٢٣٠

: يومية ، مكافأة . ص ٣٤٤ ح ١٦٨

عاهة : عقل ، مسئولية . ص ٢٩٣ ح ١٤٢

: ضربة تحدث عاهتين .

ص ٤٥٨ ح ٢٠٥

عبادة : دار ، ترخيص . ص ١١١ ح ٣٩٦

عذر : معارض ، إبلاغه المحكمة ، طريقة .

ص ٢٨٦ ح ١٢٧

عريضة : استئناف ، مرافعات م ١١٨ .

ص ١٧٧ ح ٩٣

عرف : عمل ، مكافأة . ص ٣٣١ ح ١٥٩

عرض للبيع : تبين داخل ثلاثة بعبداً عن محل المثلهم .

ص ٤٥٨ ح ٢٠٣

عزل : معاش . ص ٦٤٨ ح ٣١٩

عقوبة : مقيدة للعربية ، تنفيذ .

ص ١٠٥١ ح ٣٦٩

عقد : تأمين ، شرط مخالف لنصوصه .

ص ٣٣٤ ح ١٦٠

: تفسير . ص ١٠٨١ ح ٣٨٣

: زواج ، تزويره مستقل عن دعوى الزنا .

ص ٤٥٥ ح ١٩٦

- : عمل ، انتهاء . ص ١٧٠ ح ٩١
- : عمل ، تجدد مرآت ، رغم النص على انتهاء دون إخطار .
- ص ١٧٠ ح ٩١
- : عمل ، محدد المدة ، تجدد مرآت ، اعتباره بدأ غير محدد المدة .
- ص ١٧٠ ح ٩١
- : مترائح ، تعريفه ، حكمه في القانون .
- ص ٨٢ ح ٥٤
- : نصوصه في مجموعها .
- ص ٦٧٩ ح ٣٥٠
- : عقل : متهم ، طلب نذب خير لفحصه .
- ص ٢٩٣ ح ١٤٢
- : عقوبة : تعدد مع الارتباط .
- ص ٦١٥ ح ٢٧٥
- : جريمة أشد . ص ٦١٥ ح ٢٧٥
- : ظرف مشدد ، سبق إصرار .
- ص ٢٩٣ ح ١٤٢
- : وقف تنفيذ الآثار الجناية المترتبة على الحكم .
- ص ٢٠٠ ح ١٠٨
- : عقيم : وقف ، نصيب . ص ١٢٤٦ ح ٤٣٤
- : علامة تجارية : ص ٢٥ ح ٢٤
- : استئناف ، بتكليف بالحضور .
- ص ١٧٧ ح ٩٣
- : تشابه ، أوجهه : ص ١٩٥ ح ١٠٤
- : تشابه ، لبس . ص ٦٨٥ ح ٣٥٥
- : تقليد . ص ٤٥٩ ح ٢٠٨
- : علاوة : إنصاف . ص ٣٥٥ ح ١٧٨
- : ترقية ، تعريفها . ص ٥٠٦ ح ٢٥٥
- : غلاء ، جزء من الأجر .
- ص ٤٧٥ ح ٢٢٦
- : نيابة ، قضاء ، مجلس دولة .
- ص ٦٢٦ ح ٢٩٤
- : وفر متوسط الدرجات .
- ص ٤٩٨ ح ٢٤٨
- : وقف صرفها بصفة عامة .
- ص ٤٩٨ ح ٢٤٨
- : عمال : من عامل .
- : عمل : التزامات صاحبه . ص ٣٣١ ح ١٥٩
- ص ٤٧٥ ح ٢٢٦
- : التزامات صاحبه ، غداء ، تهيئته .
- ص ٤٣ ح ٣٣
- : تحكيم . ص ٤٢ ح ٣٢
- ص ١٨٣ ح ٩٧
- ص ٤٧٣ ح ٢٢٤
- : تحكيم ، قرار بعد مدة الشهر .
- ص ١٩١ ح ١٠٢
- : تحكيم ، نزاع ، ميعاد نظره .
- ص ٢٣١ ح ١٥٩
- : تحكيم ، هيئة . ص ٣٣١ ح ١٥٩
- : تحكيم ، هيئة ، مندوبان محلفان .
- ص ١٩١ ح ١٠٢
- : تحكيم ، مندوبا مصلحة العمل والصناعة ،
- ص ١٩١ ح ١٠٢
- : صاحبه : التزاماته .
- ص ٣٣١ ح ١٥٩
- ص ٤٧٥ ح ٢٢٦
- : ضار ، مسئولون ، تعدد .
- ص ٦٨١ ح ٣٥٣



: أمر إحالة ، طعن بالقض .  
ص ٤٦٠ ح ٢١٠  
: أمر بالألا وجه ، استئناف ، نقض .  
ص ١٠٥٢ ح ٣٧٠  
: أمر ، ميعاد تحريره . ص ٤ ح ٩  
: طعن في قرارها . ص ٦٢٠ ح ٢٨٥  
: قاضى تحقيق ، إحالته دعوى خطأ إليها .  
ص ٤٦٠ ح ٢١٠  
: قرارها ، طعن فيه بالقض . ص ٨ ح ١٦  
غش : تقليد علامة تجارية . ص ٤٥٩ ح ٢٠٨  
: تين فاسد . ص ٤٥٨ ح ٢٠٣  
: طافيا بالبراندى . ص ١٢٢٥ ح ٤٢٤  
: مياه غازية ، ركن مادي .  
ص ٤٥٧ ح ٢٠٠  
: ناقل بحرى . ص ٣١٨ ح ١٥٣  
غلاء معيشة : إعانة ، فرقة المسرح الشعبى المتنقل .  
ص ٦٤٧ ح ٣١٧  
غيبوية : مسئولية جنائية ص ١٦٧ ح ٨٩  
غير : رهن عقارى ، قيده .  
ص ١٢٣١ ح ٤٢٩

### (ف)

فائدة : تأخير ، اقتراض الضرر .  
ص ٦٩٥ ح ٣٦٠  
: دين ، ضريبة . ص ٥٥ ح ٤٠  
: سعر ، تسوية عقارية . ص ٧٨ ح ٥٣  
: قانونية . ص ٦٩١ ح ٣٥٨  
: قانونية ، استحقاقها . ص ٦٩٥ ح ٣٦٠

: عقد ، انتهاءه . ص ٣٧ ح ٢٩  
ص ١٧٠ ح ٩١  
ص ٣١٥ ح ١٥٠  
ص ٤٧٣ ح ٢٢٤  
: عقد ، انحلاله . ص ٦٥ ح ٤٣  
: عقد فردى . ص ٤٦٠ ح ٢٠٩  
: عقد فردى ، خفر سواحل ، متطوع .  
ص ٦٧٠ ح ٣٤٠  
: عقد محدد ، غير محدد المدة .  
ص ٤٧٣ ح ٢٢٤  
: فصل ، تعسفى . ص ٦٥ ح ٤٣  
: فصل ، تعويض ، شرط استحقاقه .  
ص ١٧٠ ح ٩١  
: قانونه . ص ١٢٢٨ ح ٤٢٧  
: نقابة صحفيين ، لائحة .  
ص ١٢٦٢ ح ٤٣٩  
عمليات نقد : أجنبي . ص ١٠٦٢ ح ٣٧٤  
عود : تسبيب الحكم على أسامة .  
ص ٥ ح ١١  
عودة : هتك عرض ، كشف عنها .  
ص ١٢١٨ ح ٤٢٠  
عيب : مرأى : حكم ، تدليل ، عيب .  
: شيء مؤمن عليه ، تعويض حريق .  
ص ٣٣٤ ح ١٦٠

### (غ)

غرامة : عقد عمل فردى ، تمدها .  
ص ٤٦٠ ح ٢٠٩  
غرفة اتهام : استيقاف ، قبض باطل .  
ص ١٠٤٩ ح ٣٦٨

: تحقيق ، استئناف قراراته في غية الخصوم

ص ٨ ح ١٦

: تحقيق ، ندب . ص ٤٦٠ ح ٢١٠

: تحقيق ، ولايته . ص ٤٦٠ ح ٢١٠

: جزئي ، اختصاص استثنائي مرسوم

بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ .

ص ٤٩ ح ٣٧

: رده ، وقف الخصومة الأصلية .

ص ١٤٩ ح ٧٥

: مخاصمة . ص ٦٣٠ ح ٢٦٩

: نقل قبل نطق الحكم ، مرسوم نقل ،

صدوره ، إبلاغه . ص ١٧٩ ح ٩٤

قاعدة : تنظيمية عامة ، لجنة تنسيق ، عدول .

ص ٦٥٢ ح ٣٢٣

قانون : إجراءات ، اثر فوري .

ص ٢٨٦ ح ١٢٨

: إجراءات ، عمل به ، بحاله .

ص ٢٨٦ ح ١٢٨

: إجراءات ، تطبيقه ، زمان .

ص ٢٨٦ ح ١٢٨

: أصلح للنهم . ص ٤٥١ ح ١٨٩

: بلد الدعوى . ص ٩١ ح ٥٨

: تطبيق ، إجماع . ص ١١٨٥ ح ٤٠٣

: تطبيق ، خطأ . ص ٣٣٤ ح ١٦٠

: تطبيق ، زمان . ص ١١ ح ١٩

ص ٤٥ ح ٣٤

ص ٥٠ ح ٣٨

ص ٢٨٦ ح ١٢٨

ص ٣٣٦ ح ١٦٢

ص ٤٥١ ح ١٨٩

ص ٤٧٦ ح ٢٢٧

فاعل : أصلي ، سرقة باكرام .

ص ١٠٦٩ ح ٣٧٥

فرقة : مسرح شعبي متنقل ، إعانة غلاء معيشة .

ص ٦٤٧ ح ٣١٧

فصل : ضرر مادي ، تعويض .

ص ١٠٩٣ ح ٣٨٩

: مسوغ ، ضرر ، إثباته .

ص ١٧٠ ح ٩١

: غير تأديبي ، أسبابه . ص ٦٤٤ ح ٣١٢

: غير تأديبي ، كاية فيكنوريا ، موظف ،

اختصاص . ص ٣٥٩ ح ١٨٢

فعل فاضح : غير علني ، رضاء ، مجنى عليها

موضوعي . ص ٢٨٨ ح ١٣٠

( ق )

قائمة : توزيع نهائي . ص ٦٧٦ ح ٣٤٧

: رسم ، طعن بالنقض ، معارضة .

ص ١١٩٨ ح ٤١١

قاضي : أمور وقتية ، اختصاصه بالاجراءات

المستعجلة للمحافظة على تركة .

ص ٤٠ ح ٣٠

: بيع ، صفة قاضي أمور مستعجلة .

ص ٥٠ ح ٣٨

: تحقيق ، إحالة لغرفة اتهام .

ص ٤٦٠ ح ٢١٠

: تحقيق ، استئناف ، قراراته .

ص ٤٦٠ ح ٢١٠



خطأ ، منزل آيل للسقوط .	ص ٤ ج ٩	: تفسير .
ص ١٢٢٢ ح ٤٢٣	ص ١٤٤ ح ٦٧	
عمد ، قصد جنائي .	ص ١٤٧ ح ٧١	
ص ٢٩٣ ح ١٤٢	ص ٤٥٥ ح ١٩٧	
قذف : موظف ، إبطائه .	ص ٦١٤ ح ٢٧٤	
ص ٤٦٠ ح ٢١٠	ص ١٠٦٢ ح ٣٧٤	
قرآن كريم : معلم ، قواعد إنصاف .	ص ١٢٠٢ ح ٤١٥	
ص ٦٦٠ ح ٣٢٩	ص ١٢٧٩ ح ٤٥٠	
قرار : إحالة ، دفع بيطلان تحقيق .	ربط الميزانية ، عمل تنفيذى إدارى .	
ص ١٠٥٨ ح ٣٧٣	ص ٦٢٣ ح ٢٩٢	
إدارى ، إلغاؤه لمخالفته الدستور	سريان على الزمان .	قانون تطبيقه ،
والقانون .	زمان .	
ص ٧٣ ح ٤٧	عقوبات ، قوانين خاصة ، سريانه .	
إدارى ، تسببه ، سببه ، فرقهما .	ص ١٠٤٦ ح ٣٦٤	
ص ٢٠٣ ح ١١٠	قديم ، جديد ، تنظيم الانتقال .	
إدارى ، حكم قضائى ، تعطيل تنفيذه .	ص ٤٧٦ ح ٢٢٧	
ص ٤٩٦ ح ٢٤٦	مخالفته .	
إدارى ، سببه ، تسببه ، فرقهما .	ص ١١٢٣ ح ٣٩٨	
ص ٢٠٣ ح ١١٠	مرافعات : أثره الفورى .	
إدارى ، قصد ، مصدره .	ص ٤٧٦ ح ٢٢٧	
ص ٣٤٩ ح ١٧٢	موقع المال .	ص ١٠٨٥ ح ٣٨٥
إدارى ، كنيسة ، ترخيص .	نفاذه ، تاريخه .	ص ٦٦٥ ح ٢٣٤
ص ١١١١ ح ٣٩٦	نفاذه ، نشره .	ص ٦٦٥ ح ٢٣٤
إدارى ، ملاءمة .	قبض : استيقاف ، فرقهما .	ص ٢٨٢ ح ١١٧
ص ١١١١ ح ٣٩٦	باطل ، استيقاف .	ص ١٠٤٩ ح ٣٦٨
إدارى ، نفاذه ، تاريخه .	بدون وجه حق ، عقوبات م ٢٨٠ .	
ص ٣٦٨ ح ١٨٨	ص ١٥٣ ح ٨١	
إلغاء إحالة موظف للماش .	ص ١٠٥٨ ح ٢٧٣	: تفتيش .
ص ١١٠١ ح ٣٩٣	ص ٢٩١ ح ١٢٧	: تلبس .
فصل ، إصداره قبل محاكمة جنائية .	قتل : خطأ ، براءة ، دعوى مدنية وجوب	
ص ٤٨٩ ح ٢٤١	الفصل .	ص ٢٨٩ ح ١٣٣
فصل ، بطلانه .		
ص ١٠٩٣ ح ٣٨٩		

قطن : قانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٤ .	قسمة : تسجيل ص ٦٣٥ ح ٣٠٣
ص ١٤٧ ح ٧١	قصد جنائي : اختلاس أشياء محبوزة .
قلم : كتاب ؛ إيداع ، إقرار بحصوله .	ص ٥ ح ١٢
ص ١٠٤٧ ح ٣٦٥	: توافره ، تقديره موضوعي .
قلمح : اختلاس أموال أميرية ، أمين شـونة	ص ٢٩٣ ح ١٤٢
بنك تسليف . ص ٢٨١ ح ١١٥	: خاص ، جريمة ق ٦٩ لسنة ١٩٥٣
قناة السبويس : دائرة جركية .	١٠٩٢ . ص ١٦٢ ح ٨٦
ص ١٦٦ ح ٨٨	: حكم ، إغفال دفع بعدم توافره .
قنوات مسالحة : اختصاص ، قضاء إداري .	ص ١٢١٢ ح ٤١٧
ص ٦٦٩ ح ٣٣٩	: شهادة زور . ص ١٤٣ ح ٦٣
: لجنة عليا للضباط . ص ٦٦٩ ح ٣٣٩	: عام ، خاص . ص ١٦٧ ح ٨٩
: خفر سواحل ، متطوع .	: مواد مخدرة . ص ١١٩٩ ح ٤١٢
ص ٦٢٠ ح ٣٤٠	قصور : حكم : تدليل ، قصور .
: قيادة عامة ، بوليس حربي ، صفة الضبطية	قضاء : إداري ، اختصاصه بطلب إلغاء ترخيص
القضائية ، جرائم أفراد .	مصلحة تنظيم بإقامة مبان .
ص ١٤١ ح ٥٩	ص ٧٦ ح ٥٢
قواعد : إنصاف ، معلموا القرآن الكريم .	: رجاله ، أفديتهم . ص ٣٤٥ ح ١٦٩
ص ٦٦٠ ح ٣٢٩	: رجاله ، طلباتهم ، بحكمة نقض ،
: قانونية ، تدرجها ، تغليب الأعلى .	اختصاص . ص ٣٥٢ ح ١٧٥
ص ١٩٨ ح ١٠٧	: مستعجل ، اختصاص .
قوة : أمر مقضى ، نهكيم .	ص ٥٤٥ ح ٢٦٩
ص ١٢٥٢ ح ٤٣٦	: مستعجل ، اختصاصه بإثبات حالة عقار
: أمر مقضى ، موضوع الدعويين .	صدر بهدمه قرار أو ترخيص .
ص ١٠٩٣ ح ٣٨٩	ص ١٨٧ ح ٥٥
: شيء مقضى ، حكم على خلاف حكم سابق .	: مستعجل ، اختصاصه بامتداد عقود إيجار
ص ٣٣٩ ح ١٦٣	أطيان زراعية . ص ٩٠ ح ٥٦
	قضيلية : إعادة لأول درجة ، معارضة .
	ص ١٢١٢ ح ٤١٦



( ل )

ليناس : تمزيق ؛ هتك عرض . ص ١٢١٨ ح ٤٢٠

لجنة : تسوية عقارية ، قرار .

ص ٦٧٦ ح ٣٤٧

: شئون موظفين ، وزير ، اعتراضه .

ص ١١٠٥ ح ٣٩٥

: قضائية ، قرارها ، المصلحة فيه .

ص ١٠٩١ ح ٣٨٨

( م )

مال : مستقبل ، رهن . ص ٦٨٣ ح ٣٥٤

مامور ضبط قضائي : اختصاص عام ، استيقاف

سيارة . ص ٢٨٢ ح ١١٦

: تخف ، انتحال صفة . ص ٤٥٢ ح ١٩١

: تفتيش . ص ١٠٥٨ ح ٣٧٣

: تفتيش ، إذن به ، إجراؤه بحضوره .

ص ٦١٩ ح ٢٨٤

مانع : أدبي ، تقدير قيامه ، موضوعي .

ص ١٤٨ ح ٧٣

مبدأ ثبوت بالكتابة : تحد بعدم توافره مع قيام

مانع أدبي . ص ١٤٨ ح ٧٣

ميان : إزالتها ، موضوعي . ص ٣٣٦ ح ١٦٢

: ترخيص بإقامتها . ص ٧٦ ح ٥٢

مبخر : تعيين عامل . ص ٣٤٩ ح ١٧٢

: مساعد ، قرار تعيين عامل .

ص ٣٤٩ ح ١٧٢

: قاهرة ، صورة رسمية لحكم امتنع قلم

كتاب عن قبوله رغم قرار لجنة مساعدة

ص ٤٧٠ ح ٢١٩

قيمة التعوى : تمييزان محضر أول بتقديرها .

ص ١٥٢ ح ٧٨

( ك )

كادر : إداري ، نقل إلى كتابي .

ص ١٠٩١ ح ٣٨٨

ص ٣٥٥ ح ١٧٨

: ١٩٣١ .

ص ٣٥٥ ح ١٧٨

: ١٩٣٩ .

: عال ، كادر متوسط . ص ٢٠٤ ح ١١١

: عمال ، القنال ، تطبيق كادر عام لعمال

الحكومة . ص ٥٠٢ ح ٢٥٠

: عمال ، نقل مشترك . ص ٣٤٨ ح ١٧١

: عمال ، قيام عامل بأعمال وظيفة أعلى .

ص ١٠٩١ ح ٣٨٧

: متوسط ، كادر عال . ص ٢٠٤ ح ١١١

: موظفين ١٩٣٩ : ص ٣٥٥ ح ١٧٨

ص ٤٩٨ ح ٢٤٨

: هيئة بوليس ، نقل إلى كادر إداري .

ص ١١٠٥ ح ٣٩٥

كسيت : حيازته دون ترخيص .

ص ٢٨٥ ح ١٢٦

كفيل : متضامن ، ضامن متضامن .

ص ٦٧٩ ح ٣٤٩

كلية : بوليس ، عضو ، نقله .

ص ١١٢٣ ح ٣٩٨

: فيكتوريا ، موظف عام .

ص ٣٥٩ ح ١٨٢

- متبوع : مسئولية مدنية عن تابع .  
ص ٦١٦ ح ٢٧٨
- متطوع : بوليس ، علاقته بالحكومة .  
ص ٧٤ ح ٤٩
- متفرغ : درجة .  
ص ٦٥٢ ح ٣٢٣
- متهم : أقواله على آخر ، تقديرها .  
ص ١٥٧ ح ٨٤
- حضوره ، حكماً ، فعلاً ، إجراءات  
جنائية م ٣٤ . ص ٣١١ ح ١٤٣
- قانون أصلح .  
ص ٤٥١ ح ١٨٩
- مجلس : بلدى ، اسكندرية ، تعيين ، مدة خدمة  
سابقة . ص ٦٧١ ح ٣٤٢
- بلدى ، اسكندرية ، نقل من الحكومة .  
ص ٦٤٥ ح ٣١٥
- بلدى ، دستور ١٩٢٣ .  
ص ١٩٧ ح ١٠٥
- تأديب ، اختصاصه . ص ٤٧٨ ح ٢٢٨
- دولة ، اختصاص ، إدارة نقل مشترك  
لمنطقة الاسكندرية . ص ٦٦٦ ح ٣٣٦
- دولة ، قضاء إدارى ، اختصاص ، قوات  
مسلحة . ص ٦٦٩ ح ٣٣٩
- مديرية ، قواعد توظيف .  
ص ٦٨ ح ٤٤
- ملى ، إنجلى ، تقاض أمامه .  
ص ١٢٦٩ ح ٤٤٥
- وزراء ، م : قوانين وقرارات طبقها  
الأحكام .
- مجموعة رسمية : تبعيتها . ص ٦٢٣ ح ٢٩٢
- محكمة نقض ، ولايتها .  
ص ٦٢٣ ح ٢٩٢
- مجنى عليه : حقه ، انتقاله للغير .  
ص ١٠٥٢ ح ٣٧٠
- محاكمة : إجراءاتها ، إثباتها ، محضر جلسة ،  
حكم . ص ٢٨٥ ح ١٢٥
- اجراءاتها ، اثباتها ، محضر الجلسة ،  
العبرة بالواقع لا بما أثبتته الكاتب سهواً  
ص ١٥٤ ح ٨٢
- اجراءاتها ، بطلانها ، تمسك .  
ص ٢٩٣ ح ١٤٢
- اعادتها ، أمر الاحالة الاصيل .  
ص ١١٨٣ ح ٤٠٠
- بطلان ، نظام عام . ص ١١٨٣ ح ٤٠٠
- تأديبية ، قواعد التنظيمية .  
ص ٦٦٦ ح ٣٣٦
- تأديبية ، مجلس تأديب ، تعيينه .  
ص ٤٧٨ ح ٢٢٨
- محام : توكيله فى الطعن بالنقض .  
ص ٦٣١ ح ٣٠٠
- حكم ، تحويله لصلحته .  
ص ١٢٩١ ح ٤٥١
- متهم ، استجوابه . ص ١٠٥٨ ح ٣٧٣
- محكمة جنائيات . ص ١٠٤٨ ح ٣٦٦
- مماش . ص ٦٣١ ح ٣٠١
- منتدب ، رفض طلب تحقيق .  
ص ٦٢٢ ح ٢٩١
- محاماة : مختلطة ، مماش . ص ٣٥٣ ح ١٧٧



: شرعية ، وقف . ص ١٠٨٤ ح ٣٨٤

: كشف توزيع العمل . ص ١٧٩ ح ٩٤

: نقض ، اختصاصها بطلبات رجال القضاء .

ص ٣٥٢ ح ١٧٥

: نقض ، رقابتها على تحصيل فهم الوقائع .

ص ٢٥ ح ٢٤

: نقض ، ولايتها . ص ٦٢٣ ح ٢٩٢

: نقض ، ولايتها ، نظام القضاء .

ص ٦٢٦ ح ٢٩٥

محل : مختار ، محام ، مكتب .

ص ٦٧٤ ح ٣٤٥

: مختار ، مكتب محام غير مقرر بالنقض ،

إعلان طعن بالنقض . ص ٣٢٨ ح ١٥٦

: مقلق للراحة ، مضر بالصحة ، خطر .

ص ١١٨١ ح ٣٩٩

مخالصة : حكم ، مسخها . ص ٦٣٩ ح ٣٠٧

: خيانة أمانة . ص ١١٨٤ ح ٤٠١

مخدرات : إحراز . ص ٦١٧ ح ٢٧٩

: تحليل . ص ٤٥٧ ح ٢٠١

: تعاط ، تسهيل . ص ٦٢٠ ح ٢٨٦

: حشيش ، شجيرات زراعتها بقصد التعاطي

ص ١ ح ٢

: حيازه بقصد التعاطي ، قانون ٣٥١ لسنة

١٩٥٢ م ٣٤٢ . ص ١ ح ٢

: قصد جنائي . ص ١١٩٩ ح ٤١٢

: هرب محرز لمديرية أخرى .

ص ٤٥٦ ح ١٩٨

مخزن أدوية : اقتناؤه . ص ٤٧٠ ح ٢٢٠

محور : تفسيره ، موضوعي .

ص ٣١١ ح ١٤٤

: رسمي ، تزوير . ص ١٢٠١ ح ٤١٤

: رسمي ، تعريفه ، تزوير .

ص ١٠٦٢ ح ٣٧٤

محضر : جلسة ، ما يثبت الكاتب سهواً ، استبعاد

من سلطة قاضي الموضوع .

ص ١٥٤ ح ٨٢

: جلسة ، محاكمة ، إجراءاتها ، اثباتها ،

اغفال وصف الحكم انه غيبي بالنسبة

لأحد المتهمين ، ص ٢٨٥ ح ١٢٥

: جمع استدالات ، أمر نيابة بحفظه ،

رفع الدعوى العمومية .

ص ٢٨٤ ح ١٢٢

: صلح ، اطراحه ونظر موضوع الدعوى .

ص ٤٨٨ ح ٢٣٩

محكمة : إدارية ، بإسكندرية ، اختصاصها بنظر

قضية ضد السلاح البحري .

ص ٧٢ ح ٤٦

: إدارية ، طعن ، ميعاده .

ص ٤٨٤ ح ٢٣٥

: إنتقال لحل النزاع . ص ٣٣٦ ح ١٦٢

: تنازع اختصاص ، طلب ، شرط قبوله .

ص ١٢٢٨ ح ٤٢٧

: جزئية ، دعوى منع تعرض .

ص ٥٥١ ح ٢٧٠

: جنائيات ، محاكمة ، إجراءات .

ص ١٠٤٨ ح ٣٦٦

: جنائيات ، مدافع عن متهم .

ص ١١٩٣ ح ٤٠٨

مدافع : متهم بجناية . ص ١١٩٣ ح ٤٠٨	: لجنة مالية ١٩٥٢/١٠/٢٦ .
مدرسة : محصلين وصيارف ، إنصاف .	ص ٣٦٥ ح ١٨٦
ص ٤٨٣ ح ٢٣٢	مذهب : تحديده ، أحوال شخصية .
مدع مدنى : اختياره الطريق الجنائى ، نظام عام .	ص ١٢٦٩ ح ٤٤٥
ص ١٥٤ ح ٨٢	مراقبة : بطلان ، محام . ص ١٠٤٨ ح ٣٦٦
: رفض دعواه استثنائياً ، قبوله بحول دون	مرتب : إقامة ، اعتقال . ص ٦٤٨ ح ٣١٨
تدخله عند إعادة الدعوى بناء على طعن	مرسوم : نقل قاض ، صدوره ، إبلاغه .
النيابة .	ص ٤٥٦ ح ١٩٩
مدة خدمة سابقة : تعيين بدرجة أقل .	ص ١٧٩ ح ٩٤
ص ٦٧٠ ح ٣٤١	مرسى مزاد : حكم . ص ٦٩٦ ح ٣٦١
: درجة ، مرتب ، أقدمية .	مرشد : شخصيته ، إفصاح عنها .
ص ٦٦٢ ح ٣٣٢	ص ٦١٣ ح ٢٧١
: ضمها .	: هيئة قضاة السويس . ص ٣٦٢ ح ١٨٣
ص ٤٨٦ ح ٢٣٧	مرض معارض : جسماته ، استظهار المحكمة
: ضمها ، اتحاد المعلمين . ص ٦٧١ ح ٣٤٢	درجته . ص ٢٨٦ ح ١٢٧
: ضمها بعد إحراز مؤهل .	مركز : تنظيم وتدريب بقلوب ، نقل موظف إليه
ص ١٠٩٤ ح ٣٩٠	ص ٣٥٠ ح ١٧٣
: طلب حسابها خلال ستة أشهر .	: قانونى ذاتى ، مساسه .
ص ٥٠٤ ح ٢٥٢	ص ٤٨٨ ح ٢٤٠
: لب حسابها ، ميعاده .	مستول : محتمل ، حقوق مدنية ، تدخله فى
ص ٣٤٣ ح ١٦٦	الدعوى الجنائية . ص ١٢١٣ ح ٤١٨
: مجلس بلدى ، حكومة .	مسئولية : تضامنية .
ص ٦٧١ ح ٣٤٢	ص ٦٨١ ح ٣٥٣
: ناد رياضى .	: تقصيرية .
ص ٦٦٨ ح ٣٣٨	ص ٦٤٠ ح ٣٠٩
: محسوبة بالمعاش .	: تقصيرية ، أركانها ، ضرر محقق ، احتمالى
ص ٦٢٧ ح ٢٩٦	ص ٢٠ ح ٢٢
مدين متضامن : مدین ، شريك فى الدين .	: تقصيرية ، خطأ .
ص ٦٧٩ ح ٣٤٩	ص ٢٥ ح ٢٤
مذكورة : إيضاحية ، قانون ، تفسير .	
ص ١٢٧٩ ح ٤٥٠	



: معلمو القرآن الكريم .

ص ٦٦٠ ح ٣٢٩

: معهد تربية عال ، دبلوم .

ص ٤٧٩ ح ٢٢٩

: معارضة : تسبيب الحكم بالنسبة لشكاها .

ص ٢٨٦ ح ١٢٧

: حكم ، تجاوز فيه . ص ٣١٣ ح ١٤٨

: حكم ، حضوري اعتباراً .

ص ١٢١٢ ح ٤١٦

: حكم ، لا تجاوز فيه . ص ١٤٤ ح ٦٧

: عذر معارض ، طريق إبلاغه .

ص ٢٨٦ ح ١٢٧

: قائمة رسوم طعن بالنقض .

ص ١١٩٨ ح ٤١١

: نظرها من جديد . ص ١٢١٢ ح ٤١٦

: نقض حكم ، إعادة الدعوى للفصل .

ص ٦٧٥ ح ٣٤٦

: معاش : جمع بين معاشين : ص ٦٣١ ح ٣٠١

: جمع بين معاشين ، حكومي ، محاماة .

ص ٣٥٣ ح ١٧٧

: خدمة مؤقتة ، ضمها ص ٣٦٥ ح ١٨٥

: ضم خدمة مؤقتة . ص ٣٦٥ ح ١٨٥

: محاماة مختلطة . ص ٣٥٣ ح ١٧٧

: محاماة ، مدة خدمة . ص ٦٢٧ ح ٢٩٦

: مكافأة مستخدم مسكة حديدية .

ص ٣٤٧ ح ١٧٠

: مرتب . ص ٦٣١ ح ٣٠١

: منازعة . ص ١٠٩٨ ح ٣٩١

: معاهدة : بروكسل سنة ١٩٢٤ .

ص ٣٢٢ ح ١٥٤

: جنائية ، أسباب انتفائها ، غيوبة ، سكر

ص ١٦٧ ح ٨٩

: خطأ فهم قانون أو واقع .

ص ٧٣ ح ٤٧

: مؤسسين . ص ٦٨١ ح ٢٥٣

: ناقل . ص ٩١ ح ٥٧

: مستأجر : أرملته . ص ٦٩١ ح ٣٥٨

: مستخدم : من موظف .

: خارج هيئة ، منسى ، ترقية .

ص ٦٥٤ ح ٣٢٦

: مؤقت ، إعانة . ص ١٢٦٥ ح ٤٤١

: مؤقت ، فصله ، مكافأته .

ص ٧٤ ح ٤٨

: مستشار : مرتبه . ص ٦٢٩ ح ٢٩٨

: مسكن : مخصص لموظفي الشركة .

ص ٦٩١ ح ٣٥٨

: مسودة : حكم استثنائي ، توقيعها .

ص ٤٦٧ ح ٢١٢

: مضبوطات : تحرير . ص ٧ ح ١٥

: مضى المدة : مبدأ سريانها ، خيانة أمانة .

ص ١٥٤ ح ٨٢

: مطعون عليه : حضوره أمام النقض .

ص ٣٣٠ ح ١٥٧

: معادلة دراسية : ص ٧٠ ح ٤٥

: أزهر ، شهادة عالية .

ص ٤٧٩ ح ٢٢٩

: كسبها ، أسبابه . ص ١٩٠ ح ١٠١  
: كسبها ، أسبابه ، التصاق ، شروطه .

ص ٣٢٧ ح ١٥٥

ملة : اختلافها . ص ١٢٦٩ ح ٤٤٥  
: اختلافها ، إثباته . ص ٥١٤ ح ٢٦٣

ممول : نشاطه ، اختلاف وحدته .

ص ١٢٧٨ ح ٤٤٩

منافسة : غير مشروعة . ص ٦٨٥ ح ٣٥٥

مندوبان مختلفان : مصلحة العمل والصناعة ،  
هيئة تحكيم ، تشكيلها .

ص ٣٣١ ح ١٥٩

منزل : آيل للسقوط ، قتل خطأ .

ص ١٢٢٢ ح ٤٢٣

: تفتيش : سر : تحقيق ؛ تفتيش ، منزل .

: دخول لغير التفتيش . ص ١٠٥٨ ح ٣٧٣

منشأة : تنازل عنها ، إخطار ، ضرائب .

ص ١٨٨ ح ٩٩

منطوق : حكم ، إغفال محضر وصفه إنه غيبي  
بالنسبة لأحد المتهمين .

ص ٢٨٥ ح ١٢٥

مواد مخدرة : سر مخدرات .

مواشي : تربية ، حلوب ، غير حلوب .

ص ١١٨١ ح ٣٩٩

موضوع : حكم قبل الفصل فيه ، بعد ، طعن .

ص ٤٦٨ ح ٢١٧

: سند شحن ، م ٣/٣ . ص ٣٢٢ ح ١٥٤

: سند شحن ، م ٥/٤ . ص ٣١٨ ح ١٥٣

معاون نيابة : تعيينه ، تركه ، اختصاص .

ص ٣٥٢ ح ١٧٥

معاينة : انتقال لمحل النزاع . ص ٣٣٦ ح ١٦٢

: غيبة المتهم . ص ٤٥٣ ح ١٩٢

معهد : تربية عال ، دبلوم معادلة دراسية .

ص ٤٧٩ ح ٢٢٩

مكافأة : خدمة ، صناديق ادخار .

ص ٣١٥ ح ١٥٠

: سنوية ، عمل ، دوامها وثباتها .

ص ٣٣١ ح ١٥٩

: مستخدم مؤقت ، خدمة خارجون عن

هيئة العمال . ص ٧٤ ح ٤٨

: معاش . مستخدم سكة حديدية .

ص ٣٤٧ ح ١٧٠

: نهاية خدمة ، إعانة غلاء .

ص ٤٧٥ ح ٢٢٦

ملاءمة : إدارية ، تقدير مؤهل دراسي أجنبي .

ص ٥٠٧ ح ٢٥٦

ملف خدمة : موظف ، فصله .

ص ٦٥٥ ح ٣٢٧

ملكية : إثبات . ص ١٨٣ ح ٩٦

: ارتفاع ، قيود بناء .

ص ٣٣٦ ح ١٦٢

: تحديدها ، قانون إصلاح زراعي .

ص ٦٧٧ ح ٣٤٨



: عام ، بنك تسليف زراعى .  
 ص ١٢٠١ ح ٤١٤  
 : عام ، تبليغه عن جرائم ، واجبة ، سلطته  
 ص ٢٩٢ ح ١٤١  
 : عام ، كلية فكتوريا ص ٣٥٩ ح ١٨٢  
 : عام ، مختص ، محرر رسمى ، تزوير .  
 ص ١٠٦٢ ح ٣٧٤  
 : عام ، هيئة قناة السويس .  
 ص ٣٦٢ ح ١٨٣  
 : عزله ، عقوبة جنائية تبعية ، تكميلية ؛  
 عزل تأديبى ، إدارى .  
 ص ٢٠٠ ح ١٠٨  
 : فصله ، ملف الخدمة .  
 ص ٦٥٥ ح ٣٢٧  
 : فصله ، بغير الطريق التأديبى ، مواجهته  
 بالمنسوب إليه والتحقيق معه .  
 ص ٢٠٣ ح ١١٠  
 : فصله ، ملف الخدمة ليس المصدر الوحيد  
 لحالة الموظف ص ٢٠٣ ح ١١٠  
 : قذف . ص ٤٦٠ ح ٢١٠  
 : قضائى ، إدارة التشريع .  
 ص ٦٢٦ ح ٢٩٥  
 : معين ، بصفة غير منظمة ، اعانة غلاء  
 معيشة . ص ٣٦٥ ح ١٨٦  
 : معين ، على اعتماد مؤقت .  
 ص ٣٦٥ ح ١٨٦  
 : ملف الخدمة ليس المصدر الوحيد لحالته .  
 ص ٢٠٣ ح ١١٠  
 : منسى ، ترقيته . ص ٣٥١ ح ١٧٤  
 : منقول ، ترقيته . ص ١١٠٥ ح ٣٩٥  
 : نقله من كادر متوسط الى عال .  
 ص ٢٠٤ ح ١١١

موطن : إعلان من لا موطن له .  
 ص ٤٦٨ ح ٢١٦  
 : مختار ، إعلان . ص ١٠٧٣ ح ٣٧٨  
 موظف : من مستخدم .  
 : إجازة . ص ٦٧٢ ح ٣٤٣  
 : اختبار . ص ٦٨ ح ٤٤  
 : إدارة قضايا الحكومة ، تعيينه ، شروطها .  
 ص ٣٤٥ ح ١٦٩  
 : برلمان . ص ٤٨٠ ح ٢٣١  
 : ترقية . ص ١٩٨ ح ١٠٦  
 ص ٣٥١ ح ١٧٤  
 ص ١١٠٥ ح ٣٩٥  
 : ترقية من كادر متوسط أو كتابى إلى  
 درجة تالية . ص ٢٠٤ ح ١١١  
 : تعد عليه . ص ١٦٢ ح ٨٦  
 : تعيين . ص ٦٦٨ ح ٣٣٧  
 : تعيين ، إعادة . ص ٣٤٥ ح ١٦٩  
 : تعيين ، يومية . ص ٣٥٥ ح ١٧٨  
 : تقرير سنوى . ص ٣٥٣ ح ١٧٦  
 : جريمة ، دعوى جنائية ، تحريك .  
 ص ١٢١٣ ح ٤١٨  
 : حمايته ، قانون إجراءات جنائية م ٢١٠  
 ص ٤ ح ٩  
 : داخل هيئة ، عقد . ص ٣٦٢ ح ١٨٣  
 : داخل هيئة ، فئة عالية ، مدلوله .  
 ص ٣٦٢ ح ١٨٣  
 : داخل هيئة ، مؤسسة عامة .  
 ص ٣٥٩ ح ١٨٢  
 : درجة تذكارية . ص ٤٩٠ ح ٢٤٢  
 : طعن ضده بالنقض من مدع بحقوق مدنية  
 ص ٤ ح ٩

: ستين يوما ، نظم . ص ٣٦٧ ح ١٨٧  
: ستين يوما ، مطالبة بالدرجة من تاريخ  
التعيين . ص ٥٠٥ ح ٢٥٣

( ن )

ناد رياضي : مدة خدمة سابقة .

ص ٦٦٨ ح ٣٣٨

نقل : بحري ، التزاماته ، معاهدة .

ص ٣٢٢ ح ١٥٤

: بحري ، مسئولية . ص ٣١٨ ح ١٥٣

: خطأ مشترك مع مرسل إليه .

ص ٩١ ح ٥٧

: مسئولية ؛ إثبات ، عبث .

ص ٩١ ح ٥٨

نزاع : تجزئته . ص ٤٦٨ ح ٢١٦

: سلب ، إيجابي . ص ١٢٢٩ ح ٤٢٨

: غير جدي . ص ١٠٨٤ ح ٣٨٤

: غير قابل للتجزئة . ص ٤٧٢ ح ٢٢١

نوع ملكية : تعويض ، تقديره .

ص ٦٣٩ ح ٣٠٨

نسب : شهادة قيد مولود . ص ٢٨٥ ح ١٢٤

نشر : جرائمه . ص ٤٦٠ ح ٢١٠

: مصنف ، علانية ، توزيع ، حجز .

ص ٦٨٣ ح ٣٥٤

نصب : بيان الوقت والظروف .

ص ١٤٤ ح ٦٥

: طرق احتيالية . ص ٦٢٠ ح ٢٨٧

: وقفه ، مدته . ص ٦٤٩ ح ٣٢٠

: وقفه ، مرتبه . ص ٦٥٠ ح ٣٢١

موظفون : من موظف .

موقع المال : قانونه . ص ١٠٨٥ ح ٣٨٥

موكل : علاقته بالغير . ص ١٠٧٨ ح ٣٨٠

مؤسسة عامة : مجلس دولة ، اختصاص ،

إدارة نقل مشترك لسطقة اسكندرية .

ص ٦٦٦ ح ٣٣٦

: موظف . ص ٣٥٩ ح ١٨٢

مؤلف : حقه ، طبيعته . ص ٦٨٣ ح ٣٥٤

مؤمن عليه : عيب . ص ٣٣٤ ح ١٦٠

مؤهل دراسي : من أيضاً : معادلة دراسية .

: أجنبي . ص ٥٠٧ ح ٢٥٦

: أجنبي ، تعيين . ص ٦٦٨ ح ٣٣٧

: عال : إعفاء موظف من الحصول عليه .

ص ٢٠٤ ح ١١١

: تسعيره . ص ٤٨٨ ح ٢٣٩

: ضم مدة خدمة بعد إحرازه .

ص ١٠٩٤ ح ٣٩٠

: متوسط ، موظف تعيينه .

ص ٤٩٧ م ٢٤٧

مياه غازية : غش . ص ٤٥٧ ح ٢٠٠

ميزانية : ترتيب درجات في أقسام مستقلة .

ص ٧٥ ح ٥٠

مبيد : رفع دعوى إلغاء . ص ٣٥٠ ح ١٧٣

ص ١٠٨١ ح ٣٨٢

ص ١٢٤٢ ح ٤٣٢

: طعن ، إجراءاته ، بطلانها .

ص ١ ح ١

: طعن ، إجراءاته ، تقريره .

ص ٢٨٦ ح ١٢٨

ص ٤٧٣ ح ٢٢٤

ص ٦٢٥ ح ٢٩٣

ص ٦٣١ ح ٣٠٠

ص ١٢٦٦ ح ٤٤٣

: طعن ، إجراءاته ، تقريره ، حكم مطعون ،

بيانه . ص ٥٨ ح ٤١

: طعن ، إجراءاته ، ميعاده .

ص ٢٩٢ ح ١٤٠

: طعن ، إجراءاته ، سبب .

ص ٢٨٦ ح ١٢٨

: طعن ، إجراءاته ، سبب ، بيان المقصود .

ص ٥٨ ح ٤١

: طعن ، إجراءاته ، سبب جديد .

ص ٣١٥ ح ١٥٠

ص ٦٣٨ ح ٣٠٥

ص ٦٣٩ ح ٣٠٨

ص ١٠٧٥ ح ٣٧٩

ص ١٠٧٨ ح ٣٨٠

ص ١٠٨٤ ح ٣٨٤

: طعن ، إجراءاته ، سبب جديد ، إذعان .

ص ٣٣٦ ح ١٦٢

: طعن ، إجراءاته ، سبب جديد ، إعادة

مخزن أدوية . ص ٤٧٠ ح ٢٢٠

: طعن ، إجراءاته ، سبب جديد ، دفع

ببطلان حجز . ص ٢٨١ ح ١١٤

نصف الوقت : طبيب ، اشتغال بهيئة تدريس .

جامعة . ص ٥١٠ ح ٢٦٠

نظام : عام ، تقادم مدني . ص ١٢٧٩ ح ٤٥٠

: هيئة بوليس ، قانون ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥

ص ٢٠٥ ح ١١٢

نفقة : أحوال شخصية . ص ١٢٦٧ ح ٤٤٤

: أدائها . ص ١٢٧٦ ح ٤٤٧

نقابة : صحفيين ، لأئحة . ص ١٢٦٢ ح ٤٣٩

نقد : جرائمه . ص ٤٦٧ ح ٢١٤

: عمليات نقد أجنبي .

ص ١٠٦٢ ح ٣٧٤

نقض : حكم ، المعارضة ، إعادة الدعوى للفصل .

ص ٦٧٥ ح ٣٤٦

: حكم ، قابل للطعن .

ص ١٢١٢ ح ٤١٦

: حكم ، لا يجوز الطعن فيه .

ص ٤ ح ٩

: حكم ، مطعون ، بيانه .

ص ١٠٧١ ح ٣٧٧

: رقابة ، سلامة تدليل .

ص ٢٨٦ ح ١٢٧

: طعن من نقض ، أوجهه ، أسبابه .

: طعن ، إجراءاته . ص ١٠٤٧ ح ٣٦٥

: طعن ، إجراءاته ، أحوال شخصية .

ص ١٢٦٤ ح ٤٤٠

: طعن ، إجراءاته ، إعلانه .

ص ٤٧ ح ٣٦

ص ٣٢٨ ح ١٥٦



: طعن ، أوجهه ، خطأ تأويل قانون ،  
إدخال عنصر في الجريمة لم يتطلبه القانون.

ص ١٤٧ ح ٧٠

: طعن ، أوجهه ، خطأ تأويل قانون وتطبيقه ،  
عقوبة مصادرة ، إلغاؤها لحصول متهم  
على ترخيص بعد الجريمة .

ص ٢٨٥ ح ١٢٦

: طعن ، أوجهه ، خطأ تطبيق قانون .

ص ٨ ح ١٧

ص ١٤٢ ح ٦٠

ص ١٤٣ ح ٦٣

ص ١٤٣ ح ٦٤

ص ١٤٤ ح ٦٧

ص ١٤٦ ح ٦٩

ص ٣٣٦ ح ١٦٢

ص ٣٣٩ ح ١٦٣

ص ١٠٤٩ ح ٣٦٨

: طعن ، أوجهه ، خطأ تطبيق قانون ،

إجرائي . ص ٢٨٣ ح ١٢١

ص ١٠٥١ ح ٣٦٩

: طعن ، أوجهه ، خطأ تطبيق قانون ،

إجرائي ، صحة قبض وتفتيش .

ص ٢٩١ ح ١٣٧

: طعن ، أوجهه ، خطأ تطبيق قانون ،

اختصاص مكان . ص ١٦٦ ح ٨٧

: طعن ، أوجهه ، خطأ تطبيق قانون ،

غرفة اتهام . ص ١٠٤٩ ح ٣٦٨

: طعن ، أوجهه ، خطأ تطبيق قانون ،

غرفة اتهام ، طعن في قرارها .

ص ٦٢٠ ح ٢٨٥

: طعن ، إجراءاته ، سبب قانوني .

ص ١٨١ ح ٩٥

: طعن ، إجراءاته ، سبب موضوعي .

ص ٢٥ ح ٢٤

ص ١٥٧ ح ٨٣

ص ٣١٢ ح ١٤٦

: طعن ، إجراءاته ، سبب موضوعي ، سن

المتهم ، تقديره . ص ١٥٣ ح ٨١

: طعن ، إجراءاته ، مذكرة لم تقدم في الميعاد .

ص ٣١٥ ح ١٥٠

: طعن ، إجراءاته ، مستند ، إبداع .

ص ٤٧٠ ح ٢١٩

ص ١٢٥٥ ح ٤٣٧

: طعن ، إجراءاته ، مطعون عليه ، حضوره

ص ٣٣٠ ح ١٥٧

: طعن ، أوجهه . ص ١٤٩ ح ٧٥

: طعن ، أوجهه ، بلاغ كاذب غير مباشر .

ص ٥ ح ١٠

: طعن ، أوجهه ، تقرير تلخيص ، تلاوته

أمام محكمة الموضوع .

ص ٦٢١ ح ٢٩٠

: طعن ، أوجهه ، تقرير تلخيص ، تلاوته ،

ثبوتها بالحكم دون محضر جلسة .

ص ١٥٨ ح ٨٥

: طعن ، أوجهه ، ، حكم ، بطلانه .

ص ١٥٠ ح ٧٦

: طعن ، أوجهه حكم ، توقيع .

ص ١٥٣ ح ٧٩

ص ٤٥٤ ح ١٩٣

: طعن ، أوجهه ، حكم ، ختمه .

ص ٤ ح ٩

طعن ، أوجهه ، خطأ تفسير قانون ، ٥٢ لسنة ١٩٤٠ م .	طعن ، مصلحة ، انتهاؤها . ص ٣١٨ ح ١٥٣
ص ٤٥٥ ح ١٩٧	ص ٣٢٢ ح ١٥٤
طعن ، أوجهه ، خطأ تفسير قانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ م ١٠٩٢ .	طعن ، مصلحة ، تصفية تركه . ص ٤٠ ح ٣٠
ص ١٦٢ ح ٨٦	طعن ، مصلحة ، وقت صدور الحكم . ص ١٤٩ ح ٧٥
طعن ، أوجهه ، غرامة ، تعددها .	طعن نيابة ، مدع مدني لا يفيد منه . ص ٤٥٦ ح ١٩٩
ص ٤٦٠ ح ٢٠٩	طعن ، وقف السير فيه . ص ١٢٢٠ ح ٤٢١
طعن ، أوجهه ، مخالفة قانون .	نقل : بحري ، معاهدة سندات الشحن . ص ٣١٨ ح ١٥٣
ص ٤٢ ح ٣٢	ص ٣٢٢ ح ١٥٤
ص ١٨٩ ح ١٠٠	ترقية ، أقدمية . ص ٦٦٤ ح ٣٣٣
طعن ، أوجهه . مخالفة قانون ، إجرائي .	كادر إداري إلى كتابي ص ١٠٩١ ح ٣٨٨
ص ٤٥٩ ح ٢٠٨	مشارك ، عامل . ص ٣٤٨ ح ١٧١
طعن ، أوجهه ، مخالفة قانون ، وقف	نوعي ، كادر أعلى . ص ٢٠٤ ح ١١١
مرتب الطبقات . ص ٤٧٦ ح ٢٢٧	هيئة : استغلال وظيفة . ص ١١٩٤ ح ٤٠٩
طعن ، حكم سابق ، مخالفته .	نيابة عامة : اختصاص . ص ١٢٢٠ ح ٤٢٢
ص ١٢٤٦ ح ٤٣٤	رخصة من خصائصها . ص ٤٦٠ ح ٢١٠
ص ١٢٦٧ ح ٤٤٤	رفع جنائية لمحكمة الجنايات . ص ١٢٠٢ ح ٤١٥
طعن ، خصم . ص ٣٠ ح ٢٥	( ٥ )
طعن : خصوم ، تعدد ، توجيه الطعن للمحكوم لصالحهم وحدهم .	هتك عرض : فعل مادي . ص ١٢١٨ ح ٤٢٠
ص ١٦٨ ح ٩٠	هدم : ترخيص ، مالك . ص ٨٧ ح ٥٥
طعن ، رسم . ص ١١٩٨ ح ٤١١	قرار ، ق ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ . ص ١٢٢٢ ح ٤٢٣
طعن ، صفة الطاعن . ص ٧٣ ح ٢٢٤	
طعن ، صفة المدعى بالحقوق المدنية .	
ص ٢٨٨ ح ١٣٠	
طعن ، مصلحة . ص ٣٤ ح ٢٧	
ص ٥٨ ح ٤١	
ص ١٤٨ ح ٧٣	
ص ٢٩٣ ح ١٤٢	
ص ٣٣٦ ح ١٦٢	
ص ٤٥٥ ح ١٩٦	

أو نذب خير . ص ١٩٣ ح ١٠٣

وصف التهمة : تغييره . ص ٨ ح ١٧

: تغييره دون إضافة فعل جديد .

ص ١٥٨ ح ٨٥

: خطأ ، دعوى مدنية .

ص ١٢٠١ ح ٤١٤

: دفاع ، تنبيهه لتعديله .

ص ٦١٧ ح ٢٨٠

: واقعة الدعوى ، تقيد المحكمة .

ص ١٤١ ح ٥٩

وصية : حق انتفاع . ص ١٠٨٥ ح ٣٨٥

: قانون مدنى م ٩١٧ .

ص ١٢٣٤ ح ٤٣٠

وظيفة : اتجار بها ، استغلالها .

ص ١٤١ ح ٥٩

: إخلال بواجباتها . ص ١٤١ ح ٥٩

ص ٤٧٩ ح ٢٢٩

: تدريس .

ص ٦٢٣ ح ٢٩٢

: قضائية ، ماهيتها .

وعاء ضريبة : تقديره . ص ١٨١ ح ٩٥

وقف : استحقاق ، تكيفه . ص ٥٢١ ح ٢٦٤

: حارس قضائى . ص ١٢٥٩ ح ٤٣٨

: دعوى استحقاق ، تقادم .

ص ٥٢١ ح ٢٦٤

: ذرية ، مرتب الطبقات .

ص ١٢٤٦ ح ٤٣٤

: قسمته .

ص ٦٣٢ ح ٣٠٢

: مرتب خيرات ، تحديده .

ص ٦٣٢ ح ٣٠٢

: قرار ، مصلحة تنظيم . ص ٨٧ ح ٥٥

هلاك : محجوز ، اختلاس أشياء محجوزة ، رفض

دفاع متهم . ص ٢٩٠ ح ١٣٦

هيئة : تدريس ، جامعة ، تعيين .

ص ٤٩٠ ح ٢٤٢

: تحكيم ، حجية قرار سابق ، تقديره .

ص ١٢٥٢ ح ٤٣٦

: تحكيم ، عمل ، تشكيل ، مندوبان مخالفان .

ص ٣٣١ ح ١٥٩

: عامة للمواد المدنية بمحكمة القضاة ، اختصاص

ص ١٢٢٨ ح ٤٢٦

( و )

وارث : اتحاد ذمة . ص ٦٩٣ ح ٣٥٩

: إخطار باسمه . ص ٦٨٨ ح ٣٥٦

واعظ : نقله تأديبياً ، اختصاص قضاء إدارى .

ص ٥٠٩ ح ٢٥٨

واقعة : جديدة ، متهم ، تنبيهه . ص ١٤١ ح ٥٩

وديعة : أمين شونة بنك تسليف .

ص ٢٨١ ح ١١٥

: عقدها ، إثباته . ص ١٤٨ ح ٧٣

ورثة : ير وارث .

ورقة : رسمية ، اختصاص موظف بتحريرها ،

مصدره . ص ١٥٢ ح ٧٨

: رسمية ، موظف غير مختص بتحريرها ،

عقابه على التزوير . ص ١٥٢ ح ٧٨

: عرفية ، إثبات . ص ١٢٩٤ ح ٤٥٢

: مدعى تزويرها ، حكم بصحتها بغير تحقيق



وكيل : خاص ، سلطته ، تفسيرها .	: مرتب الطبقات . ص ٤٧٦ ح ٢٢٧
ص ٤٥٩ ح ٢٠٦	: نظر ، أجر . ص ١٢٥٩ ح ٤٣٨
ص ١٠٧٨ ح ٣٨٠	: عامل . ص ٤٨٠ ح ٢٣٠
ولاية : تأديبية ، رد مبلغ . ص ٦٦٦ ح ٣٣٦	وقف تنفيذ : سحب ترخيص حمل سلاح .
( لا )	ص ٤٨٣ ح ٢٣٣
	: طلبه بصحيفة دعوى إلغاء .
	ص ٢٠٧ ح ١١٣
لائحة : عمل صفى . ص ١٢٦٢ ح ٤٣٩	وقائع : مر أيضاً واقعة .
( ي )	: جهلها ، قصد جنائى ، عقد زواج .
يمين : استيثاق ، قانون مدنى م ٣٧٨ .	ص ٢٨٩ ح ١٣٢
ص ٦٧٤ ح ٣٤٤	وكالة : آثارها . ص ١٠٧٨ ح ٣٨٠
ص ٢٩٣ ح ١٤٢	: عقدها ، آثاره . ص ٤٥٩ ح ٢٠٦
	: خير .

# فهرس المحاضرات والمقالات

فهرس أبجدى بالمؤلفين والموضوعات

للمحاضرات والمقالات والكلمات والنشاط النقابى

( ١ )

ابراهيم الهلباوى : للاستاذ راغب اسكندر المحامى . محاضرة ص ١٦١٠

أبو الوفا : الدكتور أحمد رئيس قسم المرافعات بجامعة الاسكندرية ؛ التعكيم فى عقود البترول فى البلاد العربية . مقال ص ١١٢

: الدفع بالاعتداد بشرط التعكيم ، هل هو دفع بعدم الاختصاص أم دفع بعدم القبول .

مقال ص ٣٨٢

أبو اليزيد : الدكتور على الملتيت ؛ الحرية التعاقدية والنظام الاقتصادى العام . مقال ص ٧١٤

أحمد خيرت : القاضى ؛ قاضى التفليسة « مأمور التفليسة » ، تعيينه ، مهمته ، أوامره ، التظلم منها . مقال ص ٢٥٠

أحمد رفعت خفاجى : الدكتور ، وكيل نيابة استئناف القاهرة ؛ عدم جواز رفع الدعوى التأديبية إذا امتنع تحريك الدعوى الجنائية . مقال ص ١١٧١

: عدم سماع الدعوى المتعلقة بالوقف بمضى المدة . مقال ص ٤١٨

أحمد زكى الشيبى : الدكتور المحامى ، والأستاذ فاروق غلاب المحامى ؛ خطابات الضمان و أو الكفالات المصرفية . بحث للمؤتمر السادس ص ٨٦٤

أحمد فتحي سرور : الدكتور ، مدرس القانون الجنائى بكلية الحقوق ، جامعة القاهرة ؛ الحكم الجنائى المنعدم . مقال ص ٦٠٤

: اتجاهات محكمة النقض فى تطبيق نظرية الضرورة على الإجراءات الجنائية . مقال ص ٧٨٢

أحمد مختار قطب : الأستاذ المحامى ؛ المحاماة والقومية العربية . محاضرة ص ١٦٢٨

اختصاص : المحاكم الجنائية ، بعد صدور قانون التأمين الإجباري من المسؤولية ضد حوادث السيارات ، بنظر الدعوى المدنية ضد شركة التأمين ؛ للدكتور سعد واصف الحامى .

مقال ص ٥٨٧

أردن : تحويل مجرى نهر الأردن ، محاولة إسرائيلية للسيطرة على موارد المياه العربية ؛ للأستاذ مصطفى محمد البرادعى ، نقيب المحامين ، ورئيس المؤتمر السادس للمحامين العرب .

بحث للمؤتمر السادس ص ٨٢٩

: تحويل نهر الأردن من الناحية القانونية ؛ للأستاذ محمد علوبة الحامى عضو مجلس نقابة المحامين .

بحث للمؤتمر السادس ص ٩٩٧

استثناءات : بطلان المرسوم ٣٦ لسنة ١٩٥٢ الخاص بإلغاء الاستثناءات ، وما تلاه من مراسيم فترة الارتياح ؛ للدكتور رياض شمس .

مقال ص ١١٢٧

استغلال : الاستغلال والغبن فى العقود — بحث مقارن فى القانون المصرى والقوانين المدنية العربية ؛ للأستاذ أسعد الكورائى نقيب المحامين بحلب .

بحث للمؤتمر السادس ص ٩٢٢

إسرائيل : مر أيضاً أردن ، سفن .

: ادعاؤها حق المرور فى قناة السويس ، للدكتور جمال مرسى بدر الحامى .

محاضرة ص ١٥٦٥

إسرائيل : مر : أردن .

بحث للمؤتمر السادس ص ٨٢٩

أسعد الكورائى : نقيب المحامين بحلب ؛ الاستغلال والغبن فى العقود — بحث مقارن فى القانون المصرى والقوانين المدنية العربية .

بحث للمؤتمر السادس ص ٩٢٢

: الوحدة القانونية بين البلاد العربية ، ووسائل تحقيقها .

بحث للمؤتمر السادس ص ٨٧٩

اصلاح زراعى : تطبيق نظرية الظروف الطارئة على عقود البيع المبرمة قبل قانون الإصلاح الزراعى ؛ للدكتور عبد الرزاق السنهورى .

مقال ص ١٠٧

أضواء على المهامات : للأستاذ راغب حنا الحامى ، وكيل نقابة المحامين .

محاضرة ص ١٦٤١

اقتراحات اربعة : للأستاذ مصطفى محمد البرادعى نقيب المحامين ، مقدمة للجنة الفنية الدائمة للشئون القانونية والعدل .

ص ٥٥٧

الاسرة : فى المجتمع العربى ، بين الشريعة الإسلامية والقانون ؛ للأستاذ محمد عبد الفتاح الشهواوى القاضى بمحكمة القاهرة الابتدائية .

محاضرة ص ١٦٦٢

الافلاس الواقعى : للأستاذ ضياء شيت خطاب ، عضو محكمة استئناف بغداد .

بحث للمؤتمر السادس ص ٩٦٧



البرادعى : س : مصطفى محمد البرادعى ، أردن ص ٨٢٩ ؛ اقتراحات أربعة ص ٥٥٧ ؛ محامون ومحاماة ص ١١٧٣ ؛ مصطلحات قانونية واقتصادية أول العدد التاسع ؛ مؤتمر المحامين ص ٧٩١ ؛ ص ٨٠١ ؛ نقابات ص ٣٧٩ .

السنبورى : س : سنبورى . مقال ص ١٠٧

الشهاوى : س : محمد عبد الفتاح الشهاوى . محاضرة ص ١٦٦٢

الشورى : الأستاذ السيد كمال رئيس مكتب توثيق بنها ؛ طرق شهر الشركات . مقال ص ٤٠٩

العادل : المستشار حسن عبد الوهاب العفيفى ، رئيس محكمة استئناف القاهرة . محاضرة ص ١٤٦٩

المصلحة فى النقص الجنائى : للدكتور رءوف عبيد ، الأستاذ بكلية الحقوق بجامعة عين شمس .

مقال-مسلسل ص ص ٩٥

٥٧٣ و ٣٨٩ و ٢٠٩

١٢٩٥ و ١١٥٧ و ٦٩٧

انعدام القرارات الادارية : للدكتور مصطفى كمال وصفي ، المستشار المساعد بمجلس الدولة ، مفوض الدولة لدى المحكمة الإدارية العليا . مقال ص ٧٢٤

## ( ب )

بنترول : س : أحمد أبو الوفا . مقال ص ١١٢

برنامج : مؤتمر المحامين العرب السادس . ص ٨١٧

بلاد عربية : توحيد التشريع فيها ، للأستاذ ظافر القاسمى المحامى . محاضرة ص ١٥٣٢

بيع : س : إصلاح زراعى . مقال ص ١٠٧

## ( ت )

تأمين اجبارى : س : سعد واصف . مقال ص ٥٨٧

تحكيم : س : أيضاً : أبو الوفا . مقال ص ١١٢

مقال ص ٣٨٢

: الدفع به يجب إبداءه قبل سائر الدفع ، للأستاذ سعد أبو السعود المحامى .

مقال ص ١٣٢٩

: شرطه فى العقود المدنية والتجارية ، التنازل عنه ضمناً وبطلانه لعدم تعيين شخص المحكم ؛

للأستاذ محمود كامل المحامى . مقال ص ٢٤٥

تركة : حقوق الأولاد والأزواج والحواشى عليها ، قوامها وتطورها في القانون الفرنسي ؛ الأستاذ محمود كامل المحامى . مقال ص ٤٠١

تشريع : توحيدة في البلاد العربية ، للأستاذ ظافر القاسمى المحامى . محاضرة ص ١٥٣٢

تصرفات المدين : النظرية العامة لبطلانها في فترة الارتباب ؛ للدكتور محمد محمد حسنين ، رئيس نيابة الشئون المالية والتجارية . مقال ص ١٣٠٣

تعديل العقود : س : عبد السلام الترماني . بحث للمؤتمر السادس ص ٨٩٩

تعويض اتفاقي : سلطة القاضي في تعديله ؛ للأستاذ جبرائيل غزال المحامى بحلب .

بحث للمؤتمر السادس ص ٨٨٧

تقاض : س : مصطفى محمد البرادعى . ص ٥٥٧

: على درجتين ، أضمن للعدالة ، للأستاذ سليم عرييد المحامى بيروت .

بحث للمؤتمر السادس ص ٩٧٤

: على درجتين ، نظامه ؛ للأستاذ فريد فتیان المحامى . محاضرة ص ١٥٩٥

: على درجتين ، نظامه ضرورى في تحقيق العدالة ؛ للأستاذ عبد الوهاب محفوظ المحامى

بدمشق . بحث للمؤتمر السادس ص ٩٧٧

توحيد التشريع : س تشريع . محاضرة ص ١٥٣٢

## (ث)

ثورة : موجز بالأعمال والإصلاحات التي قامت بها وزارة العدل في عهدها . بيان ص ٣٧١

## (ج)

جائزة تشجيعية : للأبحاث العلمية . نشاط نقابي ص ١٣٣٥

جارك يوسف الحكيم : الدكتور المحامى بدمشق ؛ الجرائم السياسية .

بحث للمؤتمر السادس ص ١٠٠٣

جبرائيل غزال : الأستاذ المحامى بحلب ؛ سلطة القاضي في تعديل التعويض الاتفاقي .

بحث للمؤتمر السادس ص ٨٨٧

جريمة : سياسية ؛ للدكتور جارك يوسف الحكيم المحامى بدمشق .

بحث للمؤتمر السادس ص ١٠٠٣

: سياسية ، ضوابطها ؛ للدكتور محمد الفاضل المحامى ، الأستاذ بكلية الحقوق ، جامعة دمشق .

محاضرة ص ١٥٤٠

: سياسية ، تحديدها والتفريق بينها وبين الجرائم العادية ؛ للأستاذ شاكر السانى المحامى  
بالعراق . بحث للمؤتمر السادس ص ٩٤٤

: هجر العائلة ، للأستاذ فكرى أغا المحامى ، أمين صندوق نقابة المحامين .  
محاضرة ص ١٦٠٣

جمال عبد الناصر : السيد الرئيس ، كلمة في حفل افتتاح المؤتمر السادس للمحاميين العرب .  
ص ٧٩٥

جمال مرسى بدر : الدكتور عضو مجلس نقابة المحامين ، ادعاء إسرائيل بحق المرور في قناة  
السويس . محاضرة ص ١٥٦٥

جميل الشرفاوى : الدكتور ، أستاذ القانون المدنى بكلية الحقوق جامعة القاهرة ، آثار الطلاق  
في شرائع غير المسلمين . مقال ص ٢٢٣

## (ح)

حرية تعاقدية : الحرية التعاقدية والنظام الاقتصادى العام ؛ للدكتور أبو اليزيد على المتيت .  
مقال ص ٧١٤

حسن عبيد الوهاب العفيفى : المستشار رئيس محكمة استئناف القاهرة ؛ « العدل » .  
محاضرة ص ١٤٦٩

حق المرور : م : جمال مرسى بدر . محاضرة ص ١٥٦٥

حكم جنائى منعدم : م : أحمد فتحي سرور . مقال ص ٦٠٤

## (خ)

خطا جسيم : التحديد القانونى لمسئولية الناقل البحرى في حالة الخطأ الجسيم ، وكيفية تقدير قيمة  
هذا التحديد ؛ للدكتور على جمال الدين عوض المدرس بكلية الحقوق بجامعة القاهرة .

مقال ص ٥٩٤

خطابات الضمان : م : أحمد زكى الشيقى وفاروق غلاب . بحث للمؤتمر السادس ص ٨٦٤

: المصرفية ، للدكتور على جمال الدين عوض ، مدرس القانون التجارى والقانون البحرى  
بكلية الحقوق ، جامعة القاهرة . محاضرة ص ٤٧٦

مقال ص ٤١٨

مقال ص ١١٧١

خفاجى : م : أحمد رفعت خفاجى .



( د )

- درجتنا التقاضى : مر : فريد فتیان .  
محاضرة ص ١٥٩٥  
: ومصطفى البرادعى .  
دعوى : تأديبية .  
: جنائية ؛ مر : أحمد رفعت خفاجى  
مقال ص ١١٧١  
: مدنية ؛ مر سعد واصف .  
مقال ص ٥٨٧  
: وقف ؛ مر : أحمد رفعت خفاجى  
مقال ص ٤١٨  
دفع : بالتحكيم ؛ يجب إبداءه قبل سائر الدفوع ؛ للأستاذ سعد أبو السعود المحامى .  
مقال ص ١٣٢٩  
: بعدم الاختصاص ؛ مر : أحمد أبو الوفا .  
مقال ص ٣٨٢  
: بعدم القبول ؛ مر دفع بعدم الاختصاص .  
مقال ص ٣٨٢

( ر )

- رعوف عبيد : الدكتور ، المصلحة فى النقض الجنائى . مقال مسلسل ص ص ٩٥ و ٢٠٩ و ٣٨٩  
و ٥٧٣ و ٦٩٧  
و ١١٥٧ و ١٢٩٥  
راغب البسكندر : الأستاذ المحامى ؛ ابراهيم الهلباوى .  
محاضرة ص ١٦١٠  
راغب حنا : الأستاذ ، وكيل نقابة المحامين ؛ أضواء على المحاماة .  
محاضرة ص ١٦٤١  
رياض شمس : الدكتور ، بطلان المرسوم ٣٦ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالغاء الاستثناءات ، وما تلاه  
من مراسيم فترة الارتباب .  
مقال ص ١١٢٧

( س )

- سرور : مر : أحمد فتحى سرور .  
مقال ص ٦٠٤  
سعد أبو السعود : الأستاذ المحامى ؛ الدفع بالتحكيم يجب إبداءه قبل سائر الدفوع .  
مقال ص ١٣٢٩  
سعد واصف : الدكتور المحامى ؛ هل تختص المحاكم الجنائية ، بعد صدور قانون التأمين  
الإجبارى من المسؤولية عن حوادث السيارات ، بنظر الدعوى المدنية ضد شركة التأمين ؟  
مقال ص ٥٨٧

- مصنف : م : محمد على علوبة . بحث للمؤتمر السادس ص ٨٤١
- مصطفى : م : تقاض . بحث للمؤتمر السادس ص ٩٧٤
- سنهوري : الدكتور عبد الرزاق ال ؛ تطبيق نظرية الظروف الطارئة على عقود البيع المبرمة قبل قانون الاصلاح الزراعى . مقال ص ١٠٧
- سيارات : م : سعد واصف . مقال ص ٥٨٧
- سينما : م : موسيقى الأفلام . محاضرة ص ١٤٩٣

### (ش)

- شاكر العاني : م : جريمة سياسية . بحث للمؤتمر السادس ص ٩٤٤
- شرط التحكيم : م : أبو الوفا . مقال ص ٣٨٢
- شركات : طرق شهرها ؛ للأستاذ السيد كمال الشورى رئيس مكتب توثيق بنها . مقال ص ٤٠٩
- شريعة اسلامية : الأسرة في المجتمع العربى ، بين الشريعة الإسلامية ، والقانون ؛ للأستاذ محمد عبد الفتاح الشهاوى ، القاضى بمحكمة القاهرة الابتدائية . محاضرة ص ١٦٦٢
- شهر الشركات : م : شركات . مقال ص ٤٠٩

### (ض)

- ضياء شبيب خطاب : الأستاذ عضو محكمة استئناف بغداد ؛ الإفلاس الواقعى . بحث للمؤتمر السادس ص ٩٦٧

### (ط)

- طعن : في قرارات المجالس العسكرية وأحكامها ؛ للعميد محمد عوض بالقضاء العسكرى للقوات المسلحة . مقال ص ٧٥٢
- طلاق : م : جميل الشرقاوى . مقال ص ٢٢٣

### (ظ)

- ظافر القاسمى : م : تشريع . محاضرة ص ١٥٣٢
- ظروف طارئة م : سنهوري . مقال ص ١٠٧

(ع)

- عادل محمد علوية : الأستاذ أمين سر نقابة المحامين ، وأمين سر المؤتمر السادس للمحاميين العرب .  
كلته في المؤتمر السادس ص ٨١٢
- ( ١ ) حق الجمهورية العربية المتحدة في منع إسرائيل من نقل بضائعها عبر قناة السويس ،  
سواء كان النقل على سفن إسرائيلية أو بواخر دول أخرى . ( ٢ ) حق الجمهورية العربية  
للمتحدة في اتخاذ إجراءات تأديبية ضد السفن التابعة لدول تنقل بضائع إسرائيل عبر قناة  
السويس .
- عبد السلام الترماني : الأستاذ المحامي بحلب ؛ سلطة القاضي في تعديل العقود في القانون المدني  
السوري ، وبالمقارنة مع قوانين البلاد العربية .  
بحث للمؤتمر السادس ص ٨٩٩
- عبد الوهاب محفوظ : م : تقاض .  
بحث للمؤتمر السادس ص ٩٧٧
- عدالة : م : تقاض .  
بحث للمؤتمر السادس ص ٩٧٤  
ص ٩٧٧
- عدنان القوتلي : الدكتور ، الأمين العام لاتحاد المحامين العرب . كلته بالمؤتمر السادس ص ٨٠٨
- عقد : م : عبد السلام الترماني .  
بحث للمؤتمر السادس ص ٨٩٩
- عمل فردي ، متى تتعدد الغرامات في تطبيق أحكامه ؛ للأستاذ كامل سليمان المحامي .  
مقال ص ٢٥٤
- مدني وتجاري ؛ م : تحكيم .  
مقال ص ٢٤٥
- على جمال الدين عوض : م : خطابات الضمان المصرفية .  
مقال ص ١٤٧٦
- ناقل بحري .  
مقال ص ٥٩٤
- عهد الثورة : بيان موجز بالأعمال والإصلاحات التي قامت بها وزارة العدل .  
بيان ص ٣٧١

(غ)

- غبين : م : أسعد الكوراني .  
بحث للمؤتمر السادس ص ٩٢٢
- غرامة : م : عقد عمل فردي .  
مقال ص ٢٥٤
- غير المسلمين : م : جميل الشوقاوي .  
مقال ص ٢٢٣

(ف)

- فاروق غلاب : الأستاذ عضو مجلس نقابة المحامين ، والدكتور أحمد زكي الشيتي ؛ خطابات الضمان ،  
أو الكفالات المصرفية .  
بحث للمؤتمر السادس ص ٨٦٤



- فاخر الكبيالى : السيد الأستاذ ، وزير العدل السورى . كلمة فى المؤتمر السادس ص ٨٠٥
- فترة الارتباب : م : رياض شمس . مقال ص ١١٢٧
- : النظرية العامة لبطلان تصرفات المدين ؛ للدكتور محمد محمد حسنين ، رئيس نيابة الشئون المالية والتجارية . مقال ص ١٣٠٣
- فريد فتیان : م : تقاض . محاضرة ص ١٥٩٥
- فكرى انقا : الأستاذ المحامى ، أمين صندوق نقابة المحامين ، جريمة هجر العائلة . محاضرة ص ١٦٠٣
- فيلم سسينما : م : سينما . محاضرة ص ١٤٩٣

## (ق)

- قاض : سلطته فى تعديل التعويض الاتفاقى ؛ للأستاذ جبرائيل غزال المحامى بحلب . بحث للمؤتمر السادس ص ٨٨٧
- : سلطته فى تعديل العقود ؛ م : عبد السلام الترماني . بحث للمؤتمر السادس ص ٨٩٩
- : التفليسة ؛ م : أحمد خيرت . مقال ص ٤٥٠
- قانون : التأمين الاجبارى ؛ م : سعد واصف . مقال ص ٥٨٧
- : العمل الموحد ، مشروع المبادئ العامة لقانون العمل الموحد فى الدول العربية ، أعدته لجنة من الأساتذة المحامين : الدكتور فؤاد دهمان ، والدكتور إحسان الجوخدار ، وسامى شاتلا ، وزهير الشطى . بحث للمؤتمر السادس ص ١٠٣٠
- : عقد العمل الفردى ، م : عقد عمل فردى . مقال ص ٢٥٤
- قرارات : إدارية ؛ م : انعدام القرارات الادارية . مقال ص ٧٢٤
- : مؤتمر المحامين العرب السادس . ص ٨٢١
- قضاء ادارى : م : محمد سامى مازن . محاضرة ص ١٤٨٧
- قناة السويس : م : جمال مرسى بدر . محاضرة ص ١٥٦٥
- : عادل محمد علوبة . بحث للمؤتمر السادس ص ٨٤١
- قومية عربية : م : أحمد مختار قطب . محاضرة ص ١٦٢٨
- كامل ساليهان : م : عقد عمل فردى . مقال ص ٢٥٤
- كتب جديدة : أصول إجراءات القضاء الإدارى ؛ للدكتور مصطفى كمال وصفى . ص ١٣٣٧
- كفالات مصرفية : م : أحمد زكى الشيق ، وفاروق غلاب . بحث للمؤتمر السادس ص ٨٦٤

(م)

- مازن : سر محمد سامي مازن .  
مجالس : سر : مجلس .
- محاضرة ص ١٤٨٧  
مجتمع عربي : سر : الأسرة .
- محاضرة ص ١٦٦٢  
مجلس عسكري : الطعن في قراراته وأحكامه ؛ للعميد محمد عوض الأحوال بالقضاء العسكري  
مقال ص ٧٥٢ للقوات المسلحة .
- مجلس نقابة المحامين : قراراته وجهوده في سبيل تأمين العمل بالمحاماة بعد القوانين الأخيرة .  
نشاط نقابي ص ١١٧٩
- محاضرات : المحامين تحت التمرين ، لائحتها .  
نشاط نقابي ص ١١٨٦
- محاضرة ص ١٦٤١  
محاضرة ص ١٦٢٨  
نشاط نقابي ص ١١٧٩
- محامون : سر : مصطفى محمد البرادعي .  
رفع معاشهم إلى أربعين جنيهاً .
- نشاط نقابي ص ١١٨٦  
نشاط نقابي ص ١١٧٣
- محكمة : سر : تحكيم .  
محكمة جنائية : سر : اختصاص .
- مقال ص ٢٤٥  
مقال ص ٥٨٧  
مقال ص ٧٨٢
- محاضرة ص ١٥٤٠  
محاضرة ص ١٤٨٧  
مقال ص ٧٥٢
- محاضرة ص ١٦٦٢  
بحث للمؤتمر السادس ص ٩٩٧
- مقال ص ٧٥٢  
مقال ص ١٣٠٣  
مقال ص ٤٠١
- محمد الفاضل : سر : جريمة سياسية .  
محمد سامي مازن : الأستاذ المحامي ، حول القضاء الإداري .  
محمد عوض الأحوال : سر : مجلس عسكري .  
محمد عبد الفتاح الشهاوي : سر : الأسرة .  
محمد علوية : سر : أردن .  
محمد عوض : سر : مجلس عسكري .  
محمد محمد حسين : سر : تصرفات الدين .  
محمد كامل : سر : تركة .

- محمود كامل : س : تركه . مقال ص ٤٠١
- : س : تحكيم . مقال ص ٢٤٥
- مدين : س : تصرفات المدين . مقال ص ١٣٠٣
- مرسوم ٣٦ لسنة ١٩٥٢ : س : فترة الارتباب . مقال ص ١١٢٧
- مسئولية : الناقل البحري : س : على جمال الدين عوض . مقال ص ٥٩٤
- مصطفى كمال وصفي : س : قرارات إدارية . مقال ص ٧٢٤
- مصطفى محمد البرادعي : س : أردن ص ٨٢٩ ؛ اقتراحات أربعة ص ٥٥٧ ؛ محامون ومحاماة ص ١١٧٣ ؛ مصطلحات قانونية واقتصادية ؛ أول العدد التاسع ؛ مؤتمر المحامين ص ٧٩١ و ص ٨٠١ ؛ نقابة ص ٣٧٩ .
- مصطلحات : قانونية واقتصادية ، عدد خاص . ص ١٣٤٤
- مصلحة : س : نقض جنائي . ص ٩٥ و ٢٠٩ و ٣٨٩ و ٥٧٣ و ٦٩٧ و ١٢٩٥ و ١١٥٧
- مضروور : س : سعد واصف . مقال ص ٥٨٧
- مضى المدة : س : أحمد رفعت خفاجي . مقال ص ٤١٨
- معاش : المحامين ؛ رفعه إلى أربعين جنبها . نشاط نقابي ص ١٣٣٥
- ملكية : أدبية : س : موسيقى الأفلام . محاضرة ص ١٤٩٣
- ملكية : فنية : س : موسيقى الأفلام . محاضرة ص ١٤٩٣
- مؤتمر : المحامين العرب السادس ، افتتاحه ، ص ٨٠١ ؛ برنامج ، ص ٨١٧ ؛ تصدير العدد الخاص به من مجلة المحاماة ، ص ٧٩١ ؛ قراراته ص ٨٢١ .
- موسيقى الافلام : الأداء العاني لموسيقى الأفلام ، مظهر من مظاهر الملكية الأدبية والفنية ؛ للدكتور وحيد رافت . محاضرة ص ١٤٩٣
- مياه عربية : س : أردن . بحث للمؤتمر السادس ص ٨٢٩

## ( ن )

- ناقل بحري : التحديد القانوني لمسئوليته في حالة الخطأ الجسيم وكيفية تقدير قيمة هذا التحديد ، للدكتور على جمال الدين عوض مدرس القانون التجاري والقانون البحري بكلية الحقوق جامعة القاهرة . مقال ص ٥٩٤



نشاط نقابي : س : نقابة المحامين ، تأمين ص ١١٧٩ ؛ جوائز ص ١٣٣٥ ؛ محامون ومحاماة ص ١١٧٣ ؛ معاش ص ١٣٣٥ .

نظام اقتصادي : س : حرية تعاقدية . مقال ص ٧١٤

نظرية الضرورة : س : أحمد فتحي سرور . مقال ص ٧٨٢

نقابة : هل تلغى النقابات وهل حقاً تعطلت ؟ للأستاذ مصطفى محمد البرادعي نقيب المحامين .

نشاط نقابي ص ٣٧٩

: المحامين ، تأمين العمل بالمحاماة بعد القوانين الأخيرة ، قرارات مجلس النقابة وجهوده .

نشاط نقابي ص ١١٧٩

: المحامين ، جوائز تشجيعية للأبحاث العلمية ، نظامها . نشاط نقابي ص ١٣٣٥

: المحامين ، معاش المحامين ، رفعه إلى أربعين جنيهاً . نشاط نقابي ص ١٣٣٥

: المحامين ، نشاطها ، المحامون والمحاماة ، مذكرة الأستاذ مصطفى محمد البرادعي نقيب المحامين

إلى السيد وزير العدل . نشاط نقابي ص ١١٧٣

نقص جنائي : المصلحة فيه ، س : رءوف عبيد . مقال مسلسل ص ٩٥ و ٢٠٩ و ٣٨٩

١٢٩٥ و ١١٥٧ و ٦٩٧ و ٥٧٣

نقيب المحامين : الأستاذ مصطفى محمد البرادعي ؛ س : أردن ص ٨٢٩ ؛ اقتراحات أربعة

ص ٥٥٧ ؛ محامون ومحاماة ص ١١٧٣ ؛ مصطلحات قانونية واقتصادية ، أول العدد التاسع ؛

مؤتمر المحامين ص ٧٩١ و ص ٨٠١ ؛ نقابة ص ٣٧٩ .

نهر الأردن : س : أردن . بحث للمؤتمر السادس ص ٨٢٩

بحث للمؤتمر السادس ص ٩٩٧

## ( ه )

هجر العائلة : س : فكري أغا . محاضرة ص ١٦٠٣

هلباوي : س : راغب اسكندر . محاضرة ص ١٦١٠

وحدة قانونية : س : أسعد البكوراني . بحث للمؤتمر السادس ص ٨٧٩

وحيد رافت : الدكتور المحامي ، مظهر من مظاهر الملكية الأدبية والفنية ، الأداء العلفي لموسيقى

الأفلام . محاضرة ص ١٤٩٣

وزارة العدل : : في عهد الثورة . ص ٣٧١

وقف : س : دعوى وقف . مقال ص ٤١٨

# ثانياً: تشريعات وقرارات ومنشورات نشرتها المجلة

## ١ - فهرس أبجدي

- |   |   |
|---|---|
| <p>أحوال مدنية : ق ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ .<br/>ص ١١٣</p> <p>إدارة : قضايا الحكومة ، ق ٣٥٣ لسنة ١٩٦٠<br/>بتعديل بعض الأحكام الخاصة برجال القضاء<br/>ومجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة في<br/>الأقليم السوري . ص ١٠٧</p> <p>محلية : قرار رئيس الجمهورية ١٥١٣ .<br/>لسنة ١٩٦٠ بالإلحة التنفيذية بقانون<br/>نظامها . ص ١٥٠</p> <p>ادخار : قرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل<br/>الركزي ٢٠١ لسنة ١٩٦٠ في بحث<br/>أنظمة صناديق الادخار وعقود التأمين<br/>الجماعية أو المعاشات المرتبطة بتنفيذها<br/>والهيئات والمؤسسات العامة . ص ١٤٧</p> <p>أرباح : تجارية وصناعية ، ق ١٩٩ لسنة ١٩٦٠<br/>بتعديل ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة<br/>عليها وعلى رؤوس الأموال المنقولة وعلى<br/>كسب العمل . ص ٧٣</p> <p>قطن ، موسم ١٩٥٣ - ٥٤ ، إعفاء<br/>من رسوم الدمغة ، ق ١٦٩ لسنة ١٩٦٠ .<br/>ص ٢٨</p> <p>أسلحة : وذخائر غير مرخصة في الإقليم السوري<br/>ق ١٦٣ لسنة ١٩٦٠ . ص ١٥</p> | <p>(١)</p> <p>اتحاد دول عربية.متحدة : ق ٢٢٦ لسنة<br/>١٩٦٠ ، بإعفاء أعضائه من غير المتممين<br/>بجنسية الجمهورية العربية المتحدة من بعض<br/>الضرائب والرسوم . ص ١٠٠</p> <p>أجانب : قرار وزير الداخلية ٢١ لسنة ١٩٦٠<br/>بتنفيذ ق ٨٩ لسنة ١٩٦٠ بشأن دخول<br/>وإقامة الأجانب بأراضي الجمهورية العربية<br/>المتحدة والخروج منها . ص ١٤٢</p> <p>ترخيص بالعمل : قرار وزير الشؤون<br/>الاجتماعية والعمل ٢٨٨ لسنة ١٩٦٠<br/>بتعديل قرار ٣٦٣ لسنة ١٩٦٠ بشروطه .<br/>ص ٢٤٣</p> <p>قرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ٣١٩<br/>لسنة ١٩٦٠ بالإعفاء من شروط المعاملة<br/>بالمثل عند الترخيص في العمل للأجانب .<br/>ص ٢٩١</p> <p>قرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ٣٢٠<br/>لسنة ١٩٦٠ بتعديل قرار ٢٦٣ لسنة<br/>١٩٦٠ بشأن الترخيص في العمل<br/>للأجانب . ص ٢٩٢</p> <p>أجرة أرض زراعية : ق ١٤ لسنة ١٩٦١<br/>ص ٢٥٨</p> |
|---|---|

والأملاك البريطانية في مصر . ص ١٤٠  
 أمن ونظام : وتأديب في السفن ، ق ١٦٧ لسنة  
 ١٩٦٠ . ص ١٩  
 اندماج : في شركات مساهمة ق ٢٤٤ لسنة  
 ١٩٦٠ . ص ١٠٢  
 ايراد : ضريبة عامة ، ق ٢٠٠ لسنة ١٩٦٠  
 بتعديل ق ٩٩ لسنة ٩٤٩ . ص ٧٦

### (ب)

بذرة : قطن ، ق ٢٥٨ لسنة ١٩٦٠ بخدر  
 إخراج بذرة القطن . ص ١١٢  
 : قطن ، قرار وزير الاقتصاد ٥٠٧ لسنة  
 ١٩٦٠ بتعديل القرار ١١٥ لسنة ١٩٥٥  
 باللائحة الداخلية لبرصة البضاعة الحاضرة  
 للأقطان وبذرة القطن ، برصة مينا  
 البصل . ص ١٣٨  
 برصة : بضاعة حاضرة ، للأقطان وبذرة القطن  
 قرار وزير الاقتصاد ٤٠٨ لسنة ١٩٦١  
 بتعديل الأحكام الداخلية . ص ٢٨١  
 : عقود ، ق ١٧ لسنة ١٩٦١ بتعديل  
 ق ٤٥١ لسنة ١٩٥٥ باللائحة العامة .  
 ص ٦٢٠  
 : عقود ، سمرة ، ق ٢١ لسنة ١٩٦١ بتعديل  
 ق ٢٠٥ لسنة ١٩٥١ . ص ٢٦٥  
 : عقود ، قرار وزير الاقتصاد ١١١ لسنة  
 ١٩٦١ بتعديل قرار ١٠٢ لسنة ١٩٥٥  
 باللائحة الداخلية . ص ٢٨٥  
 بريطانيا : ق ١٦٦ لسنة ١٩٦٠ بتنفيذ اتفاقيتي  
 تسوية العلاقات المالية والتجارية والأملاك .  
 ص ١٦

: قرار وزير الداخلية ٨٢ لسنة ١٩٦٠  
 بتعديل قرار ٧ من سبتمبر ١٩٥٤ بتنفيذ  
 ق ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأسلحة  
 وذخائرها . ص ١٤٥  
 استيلاء : ق ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ بتعديل أحكام  
 نزع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على  
 العقارات . ص ١٠٦  
 اشغال طرق : عامة ، ق ١٧٤ لسنة ١٩٦٠ ،  
 بتعديل ق ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ . ص ٣٢  
 استبدال : معاش ، قرار رئيس الجمهورية ٢١٣٩  
 لسنة ١٩٦٠ باصدار لأمرته . ص ٢٢٦  
 اصابات عمل : قرار وزير الشؤون الاجتماعية  
 والعمل ١٠ لسنة ١٩٦١ بزيادة مزايا  
 تأمينا .  
 اصلاح زراعي : ق ٢٧٤ لسنة ١٩٦٠ بتعديل  
 مرسوم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ . ص ١٤٩  
 : قرار رئيس الجمهورية ٢٢٧١ لسنة ١٩٦٠  
 باللائحة الداخلية للهيئة العامة . ص ٢٣١  
 : قرارا وزيره ٨٢، ٨٩ لسنة ١٩٦٠ بتعديل  
 قرار ( ١ ) لسنة ١٩٥٨ باللائحة التنفيذية  
 لقانون طرح النهر وأكله . ص ٢٤٥  
 و ص ٢٤٦  
 أقطان : : : قطن .  
 : إقليم سوري : ق ٣٥٣ لسنة ١٩٦٠  
 بتعديل بعض الأحكام الخاصة برجال  
 القضاء ومجلس الدولة وإدارة قضايا  
 الحكومة . ص ١٠٧  
 املاك بريطانية : قرار وزير الخزانة ١٦٦ لسنة  
 ١٩٦٠ بتنفيذ اتفاقيتي تسوية المسائل  
 المالية بين الإقليم المصري والجمهورية  
 الفرنسية ، وبالعلاقات المالية والتجارية



ترخيص : بالعمل ، قرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ٢٨٨ لسنة ١٩٦٠ ، بتعديل قرار ٣٦٣ لسنة ١٩٦٠ بشروط الترخيص بالعمل للأجانب . ص ٢٤٣

تركة : ضريبة ، ق ٢٠٢ لسنة ١٩٦٠ بتعديل ق ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ بفرضها ، والمرسوم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات . ص ٧٨

تصدير : قرار وزير الاقتصاد ٢٨٤ لسنة ١٩٦٠ بتعديل القرار ٧٢٥ لسنة ١٩٥٩ باللائحة التنفيذية للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٥٩ في شأن التصدير . ص ١٣٧

تعبئة : شاي ، ق ٢١٣ لسنة ١٩٦٠ ، تنظيم تجارته . ص ٨٤

توثيق : قرار وزير العدل بإنشاء فرع له ومأمورية للشهر العقاري بمركز الباجور . ص ٢٧٧

توظيف : ق ٨ لسنة ١٩٦١ بوضع استثناء وفق من بعض أحكامه . ص ٢٤٩

### ( ج )

جمهورية : فرنسية ، قرار وزير الخزانة ١٦٦ لسنة ١٩٦٠ بتنفيذ اتفاقية تسوية المسائل المالية بين الإقليم المصري والجمهورية الفرنسية ، وبالعلاقات المالية والتجارية والأملاك البريطانية في مصر ص ١٤٠

جواهر مخدرة : قرار وزير الصحة ٢٢٥ لسنة ١٩٦٠ بإضافة جواهر مخدرة إلى الجدول الأول الملحق بمرسوم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بمكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها . ص ١٤٦

: قرار وزير الخزانة ١٦٦ لسنة ١٩٦٠ بتنفيذ اتفاقية تسوية المسائل المالية بين الإقليم المصري والجمهورية الفرنسية ، وبالعلاقات المالية والتجارية والأملاك البريطانية في مصر . ص ١٤٠

بضاعة حاضرة : قرار وزير الاقتصاد ٥٠٧ لسنة ١٩٦٠ بتعديل قرار ١١٥ لسنة ١٩٥٥ باللائحة الداخلية لبرصة البضاعة الحاضرة للاقطان وبذرة القطن ، برصة مينا البصل . ص ١٣٨

بنوك : ق ١٧٠ لسنة ١٩٦٠ باستثناءها من ق ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري . ص ٢٩

### ( ت )

تأمين : إصابات العمل ، قرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ١٠ لسنة ١٩٦١ بزيادة مزاياه . ص ٢٨٨

: عجز و وفاة ، قرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بزيادة مزاياه . ص ٢٤١

: معاشات : موظفي الدولة المدنيين ، ق ١٣٦ لسنة ١٩٦٠ . ص ١

: هيئاته : ق ١٧٠ لسنة ١٩٦٠ ، استثناءها من ق ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري . ص ٢٩

تجارة : جملة ، ق ١٣٩ لسنة ١٩٦٠ ، تنظيمها . ص ٢٢٥

: شاي ، ق ٢١٣ لسنة ١٩٦٠ ، تنظيم تعبئته . ص ٨٤

رجال القضاء : ق ٣٥٣ لسنة ١٩٦٠ بتعديل  
بعض الأحكام الخاصة بهم ومجلس الدولة  
 وإدارة قضايا الحكومة في الإقليم السوري  
 ص ١٠٧

رسم : إضافي ، ق ٢٥٤ لسنة ١٩٦٠ بفرضه  
لدى القضاء لإنشاء دور المحاكم وإصلاحها.  
 ص ١٠٨

: أيلول ، ق ٢٠٢ لسنة ١٩٦٠ بتعديل  
ق ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ بفرض ضريبة  
على التراكات ، والمرسوم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤  
 بفرضه . ص ٧٨

: دمنغة ، إعفاء صرف أرباح اقطن  
موسم ١٩٥٣ - ٥٤ ق ١٦٩ لسنة ١٩٦٠  
 ص ٢٨

: ق ٢٢٩ لسنة ١٩٦٠ باعفاء أعضاء  
مجلس اتحاد الدول العربية المتحدة من غير  
المتنعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة  
 من بعض الضرائب والرسوم .  
 ص ١٠٠

رقابة : نقد ، قرار وزير الاقتصاد ٥٣٨  
 لسنة ١٩٦٠ بتعديل قرار ٥١ لسنة ١٩٤٧  
 بتنفيذ ق ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة  
 على عمليات النقد . ص ١٣٩

ركاب : ق ٢٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإضافة مادة إلى  
ق ١٥٥ لسنة ١٩٦٠ الخاص بالتزامات  
النقل العام للركاب في مدينة القاهرة .  
 ص ٩١

رعوس أموال : منقولة ، ق ١٩٩ لسنة ١٩٦٠  
 بتعديل ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة

جيزة : محكمة بندر الجيزة الجزئية ، قرار وزير  
العدل بتقسيمها . ص ٢٧٧

(ح)

خليج : قطن ، ق ٢٢ لسنة ١٩٦١ بتعديل  
ق ٤١٧ لسنة ١٩٥٥ بفرض رسم .  
 ص ٢٦٦

(خ)

خدمة عسكرية : ق ٢٢٠ لسنة ١٩٦٠ بتعديل  
م ٥٧ من ق ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ .  
 ص ٨٩

(د)

دعارة : مكافئها ، ق ١٠ لسنة ١٩٦١ . ص ٢٥٠  
دفاع : ضريبة إضافية ، ق ٢٦٦ لسنة ١٩٦٠  
 بتعديل ق ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ .  
 ص ١٣١

دعاية : قطن ، ق ٢٣ لسنة ١٩٦١ بتعديل  
ق ٢٠٩ لسنة ١٩٥١ بفرض ضريبة .  
 ص ٢٦٧

(ذ)

ذخائر : قرار وزير الداخلية ٨٢ لسنة ١٩٦٠  
 بتعديل قرار ٧ من سبتمبر ١٩٥٤ بتنفيذ  
ق ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأسلحة  
 وذخائرها . ص ١٤٥

(س)

رئيس الجمهورية : مجلس الغنائم ، قرار ٤٣٣  
 لسنة ١٩٦١ . ص ٢٧٠

من أحكام ق ١١٤ لسنة ١٩٤٦  
ص ٢٩

: قرار وزير العدل بإنشاء مأمورية ومركز  
للتوثيق بمركز الباجور . ص ٢٧٧

شركة : توصية بالأسهم ، ق ١٦٠ لسنة ١٩٦٠  
ص ١٤

: ذات مسئولية محدودة ، ق ١٦٠ لسنة  
١٩٦٠ ص ١٤

: مساهمة ، ق ١٦٠ لسنة ١٩٦٠ .  
ص ١٤

: مساهمة ، اندماج ، ق ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠  
ص ١٠٢

: مساهمة أعضاء مجلس إدارة . ق ٢٠١ لسنة  
١٩٦٠ . إلغاء ق ٩٩ لسنة ١٩٥٨ بفرض  
ضريبة إضافية على مجموع ما يتقاضونه .  
ص ٧٧

( ص )

صناديق ادخار : أنظمة ، قرار وزير الشؤون  
الاجتماعية والعمل المركزي ٢٠١ لسنة  
١٩٦٠ في بحث أنظمة صناديق الادخار  
أو عقود التأمين الجماعية أو المعاشات  
المرتبطة بتنفيذها والهيئات والمؤسسات  
العامة ص ١٤٧

: أنظمة ، قرار وزير الشؤون الاجتماعية  
والعمل ١٣ لسنة ١٩٦١ بأنظمة صناديق  
الادخار أو عقود التأمين الجماعية أو  
المعاشات . ص ٢٨٩

عليها وعلى الأرباح التجارية والصناعية  
وعلى كسب العمل . ص ٧٣

( س )

سجل : تجاري ، ق ٢١٩ لسنة ١٩٦٠ بتعديل  
ق ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ . ص ٨٦  
: تجاري ، قرار وزير الاقتصاد ٩١٩ لسنة  
١٩٦٠ بتعديل قرار ١٧٧ لسنة ١٩٥٣ .  
ص ٢٤٠

سجل : مستوردين . قرار وزير الاقتصاد ٤٢٧  
لسنة ١٩٦٠ بتعديل القرار ٧٢٤ لسنة  
١٩٥٩ باللائحة التنفيذية للقانون ٢٠١  
لسنة ١٩٥٩ . ص ١٣٦

سفن : أمن ، نظام ، تأديب ، ق ١٦٧  
لسنة ١٩٦٠ . ص ١٩

سهميرة : برصة عقود ، ق ٢١ لسنة ١٩٦١  
بتعديل ق ٢٠٥ لسنة ١٩٥١ . ص ٢٦٥

سنورس : قرار وزير العدل بتعديل دائرة  
اختصاص محكمتها . ص ١٣٤

سوق : بضاعة حاضرة ، عقود ، قرار وزير  
الاقتصاد ٤٠٩ لسنة ١٩٦١ بتعديل  
قرار ١١٢ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم الرقابة  
على العمليات التي تجرى . ص ٢٨٣

سيارات : قرار وزير الداخلية ١٧ لسنة ١٩٦١  
بتعديل قرار ١٥ / ١٢ / ١٩٥٥ بتنفيذ  
أحكام ق ٤٩٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن  
السيارات وقواعد المرور . ص ٢٧٨

( ش )

شهر عقاري : ق ١٧٠ لسنة ١٩٦٠ باستثناء



( ض )

ضريبة : إضافية ، ق ١٧١ لسنة ١٩٦٠ بشأن طرق توزيع الضريبة الإضافية التي تستحق بمقتضى ق ١٥٥ لسنة ١٩٥٠ على هيئة قناة السويس . ص ٣١

: إضافية ، ق ٢٠١ لسنة ١٩٦٠ بإلغاء ق ٩٩ لسنة ١٩٥٨ بفرض ضريبة إضافية على مجموع ما يتقاضاه أعضاء مجالس الإدارة في شركات المساهمة . ص ٧٧

: إضافية ، دفاع ق ٢٦٦ لسنة ١٩٦٠ بتعديل ق ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ بفرضها . ص ١٣١

: أطيان ، ق ١٣ لسنة ١٩٦١ بتعديل ق ١١٣ لسنة ١٩٣٩ . ص ٢٥٦

: عامة ، على الإيراد ، ق ٢٠٠ لسنة ١٩٦٠ بتعديل ق ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرضها . ص ٧٦

: عقار مبنى ، ق ٢٩٤ لسنة ١٩٦٠ بتعديل ق ٥٦ لسنة ١٩٥٤ . ص ٢٢٤

: ق ١٨٤ لسنة ١٩٦٠ ، رهوس أموال وكسب عمل . ص ٦٩

: ق ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ بتعديل أحكام ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ على رهوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل . ص ٧٣

: قطن ، تمويل ودعاية ، ق ١٦٨ لسنة ١٩٦٠ . ص ٢٦

: قطن ، دعاية ، ق ٢٣ لسنة ١٩٦١ بتعديل ق ٢٠٩ لسنة ١٩٥١ بفرض ضريبة لتمويلها . ص ٢٦٧

: لأئحة تنفيذية ، قرار وزير الخزانة ١١ لسنة ١٩٦١ بإلغاء الفقرة « أولا » من المادة ٣٣ من اللائحة التنفيذية لقانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل . ص ٢٨٠

: مجلس اتحاد دول عربية متحدة ، ق ٢٢٩ لسنة ١٩٦٠ بإلغاء أعضائه من غير المتمتعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة من بعض الضرائب والرسوم . ص ١٠٠

( ط )

طرح النهر : وأكله ، قرارا وزير الإصلاح الزراعي ٨٢ و ٨٩ لسنة ١٩٦٠ بتعديل قرار (١) لسنة ١٩٥٨ باللائحة التنفيذية لقانونه . ص ٢٤٥ و ص ٢٤٦

( ع )

عجز : تأمين ، قرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بزيادة تأمين العجز والوفاة . ص ٢٤١

عسكرية : ق ٢٢٠ لسنة ١٩٦٠ بتعديل م ٥٧ من ق ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية الوطنية . ص ٨٩

عقار مبنى : ق ٢٩٤ لسنة ١٩٦٠ بتعديل ق ٥٦ لسنة ١٩٥٤ بالضرائب . ص ٢٢٤

: ق ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ بتعديل أحكام نزع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على العقارات . ص ١٠٦

: إصابات ، قرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ١٠ لسنة ١٩٦١ بزيادة مزايا تأمينها . ص ٢٨٨

: إصدار قانونه ، ق ٢٢٨ لسنة ١٩٦٠ بتحديد الموعد المحدد بالمادة السابعة من ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل ، المعدلة بالقانون ١٣٢ لسنة ١٩٦٠ ص ٩٩

: إصدار قانونه ، ق ٢٧٦ لسنة ١٩٦٠ بتعديل ق ٩ لسنة ١٩٥٩ . ص ٢٢٣

: تأمين عجز ، وفاة ، قرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بزيادة مزاياه . ص ٢٤١

عمليات النقد : قرار وزير الاقتصاد ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠ بإصدار لائحة الرقابة عليها . ص ١٧٨

( غ )

غش : تدليس ، قمعهما في الإقليم السوري ، ق ١٥٨ لسنة ١٩٦٠ . ص ٦

( ف )

فرنسا : ق ١٦٦ لسنة ١٩٦٠ بتنفيذ اتفاقي تسوية المسائل المالية . ص ١٦

: قرار وزير الخزانة ١٦٦ لسنة ١٩٦٠ بتنفيذ اتفاقي تسوية المسائل المالية بين الإقليم المصري والجمهورية الفرنسية . وبالعلاقات المالية والتجارية والأملاك البريطانية في مصر . ص ١٤٠

فيوم : قرار وزير العدل بتعديل دائرة اختصاص محكمة مركز الفيوم . ص ١٣٤

: نزع ملكية ، ق ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ بتعديل أحكام نزع الملكية للنفعة العامة والاستيلاء على العقارات . ص ١٠٦

عقد : تأمين جماعي ، قرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي ٢٠١ لسنة ١٩٦٠ في بحث أنظمة صناديق الادخار ، أو عقود التأمين الجماعية أو المعاشات المرتبطة بتنفيذها والهيئات والمؤسسات العامة . ص ١٤٧

: تأمين جماعي ، قرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ١٣ لسنة ١٩٦١ بأنظمة صناديق الادخار ، أو عقود التأمين الجماعية ، أو المعاشات . ص ٢٨٩

علاقات : مالية وتجارية ، قرار وزير الخزانة ١٦٦ لسنة ١٩٦٠ بتنفيذ اتفاقي تسوية المسائل المالية بين الإقليم المصري والجمهورية الفرنسية ، وبالعلاقات المالية والتجارية والأملاك البريطانية في مصر . ص ١٤٠

عمل : أجنب ، قرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ٢٨٨ لسنة ١٩٦٠ بتعديل قرار ٣٦٣ لسنة ١٩٦٠ بشروط الترخيص . ص ٢٤٣

: أجنب ، قرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ٣١٩ لسنة ١٩٦٠ بالإعفاء من شروط المعاملة بالمثل عند الترخيص في العمل للأجنب . ص ٢٩١

: ادخار ، قرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ١٣ لسنة ١٩٦١ بأنظمة صناديق الادخار أو عقود التأمين الجماعية أو المعاشات . ص ٢٨٩

( ق )

قانون : م ، فهرس تاريخي للتشريعات المنشورة بالمجلة .

قاهرة : ق ٢٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإضافة مادة إلى ق ١٥٥ لسنة ١٩٦٠ الخاص بالتزامات النقل العام للركاب في مدينة القاهرة .  
ص ٩١

قبالة : عمومية ، قرار وزير الاقتصاد ٤١٠ بتعديل قرار ٣٥٥ لسنة ١٩٥٢ ، بتنظيم مزاولة حرقها .  
ص ٢٨٤

قرارات : م : فهرس تاريخي للتشريعات المنشورة بالمجلة .

قضاء : نظامه ، ق ٢٦٨ لسنة ١٩٦٠ بتعديل قانونه .  
ص ١٣٢

قطن : بذرتة ، ق ٢٥٨ لسنة ١٩٦٠ بحظر إخراجها .  
ص ١١٢

: يسوعه الآجلة في الداخل ، ق ١٩ لسنة ١٩٦١ بتعديل ق ١٨٤ لسنة ١٩٥٩  
ص ٢٦٢

: تجارتها ، تنظيمها في الداخل ، ق ١٨١ لسنة ١٩٦٠ .  
ص ٣٦

: رسم ، ق ١٨ لسنة ١٩٦١ بتعديل ق ٥٩ لسنة ١٩٥٧ بفرض رسم لاسترداد المبالغ السابق للجنة القطن المصرية إقراضها للجنة برصة عقود القطن خلال فترة تعطيلها .  
ص ٢٦١

: رسم ، حليج ، ق ٢٢ لسنة ١٩٦١ بتعديل ق ٤١٧ لسنة ١٩٥٥ بفرضه .  
ص ٢٦٦

: رسم ، صرف أرباح ، ق ١٦٩ لسنة ١٩٦٠ ، بإعفاء صرف أرباح موسم ١٩٥٣ - ١٩٥٤ من رسوم الدمغة .  
ص ٢٨

: سعره ، ق ٢٠ لسنة ١٩٦١ بتعديل ق ٤٣٢ لسنة ١٩٥٢ ، التأثير على أسعار القطن ووضع حد أقصى للمراكز المفتوحة  
ص ٢٦٣

: شراء ، محصول موسم ١٩٦٠/٦١ ، ق ٢٨ لسنة ١٩٦١ .  
ص ٢٦٩

: ضريبة تمويل ، دعاية ، ق ١٦٨ لسنة ١٩٦٠ .  
ص ٢٦

: ضريبة دعاية ، ق ٢٣ لسنة ١٩٦١ بتعديل ق ٢٠٩ لسنة ١٩٥١ بفرض ضريبة .  
ص ٢٦٧

: لائحة ، قرار وزير الاقتصاد ٥٠٧ لسنة ١٩٦٠ بتعديل القرار ١١٥ لسنة ١٩٥٥ باللائحة الداخلية لبرصة البضاعة الحاضرة للأقطان وبذرة القطن ، برصة مينا البصل .  
ص ١٣٨

: مساحته ، ق ٢٦ لسنة ١٩٦١ بتحديد المساحة التي تزرع في سنة ١٩٦٠ / ٦١ الزراعية .  
ص ٢٦٨

قمح : مساحته ، ق ٢٧ لسنة ١٩٦١ بتعيين المساحة التي تزرع في سنة ١٩٦٠ / ٦١ الزراعية .  
ص ٢٦٨

قناة السويس : ضريبة إضافية ، ق ١٧١ لسنة ١٩٦٠ بطرق توزيع الضريبة الإضافية التي تستحق على الهيئة بمقتضى ق ١٥٥ لسنة ١٩٥٠ .  
ص ٣١



( ك )

كسب : عمل ، ضريبة ، ق ١٩٩ لسنة ١٩٦٠  
بتعديل ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض  
ضريبة عليه وعلى رموس الأموال  
المنقولة والأرباح التجارية والصناعية .  
ص ٧٣

كيميايات : ق ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ ، أدوية  
ومستلزمات طبية . ص ٨٠

( ل )

لائحة : إدارة محلية ، قرار رئيس الجمهورية ١٥١٣  
لسنة ١٩٦٠ . ص ١٥٠

: استبدال معاشات ، قرار رئيس الجمهورية  
٢١٣٩ لسنة ١٩٦٠ بإصدارها .  
ص ٢٢٦

: برصة بضاعة ، قرار وزير الاقتصاد ٥٠٧  
لسنة ١٩٦٠ بتعديل قرار ١١٥ لسنة ١٩٥٥  
باللائحة الداخلية لبرصة البضاعة الحاضرة  
للأقطان وبذرة القطن ، برصة ميناء البصل .  
ص ٢٣٨

: برصة عقود ، قرار وزير الاقتصاد ٤١١  
لسنة ١٩٦١ بتعديل قرار ١٠٢  
لسنة ١٩٥٥ . ص ٢٨٥

: تصدير ، قرار وزير الاقتصاد ٤٢٨  
لسنة ١٩٦٠ بتعديل قرار ٧٢٥ لسنة  
١٩٥٩ باللائحة التنفيذية للقانون ٢٠٣  
لسنة ١٩٥٩ . ص ١٣٧

: سجل المستوردين ، قرار وزير الاقتصاد  
٤٢٧ لسنة ١٩٦٠ بتعديل قرار ٧٢٤

لسنة ١٩٥٩ باللائحة التنفيذية للقانون ٢٠١  
لسنة ١٩٥٩ . ص ١٣٦

: طرح النهر وأكله ، قرار وزير الإصلاح  
الزراعى ٨٢ و ٨٩ لسنة ١٩٦٠ بتعديل  
قرار ( ١ ) لسنة ١٩٥٨ .  
ص ٢٤٥ و ص ٢٤٦

: عامة ، برصة عقود ، ق ١٧ لسنة ١٩٦١  
بتعديل ق ٤٥١ لسنة ١٩٥٥ .  
ص ٢٦٠

: مناقصات ومزايدات ، قرار وزير  
الحزانة ١٨٦ لسنة ١٩٦٠ بتعديل قرار  
٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ . ص ٢١٨

: مناقصات ، مزايدات ، قرار وزير  
الحزانة ( ٥ ) لسنة ١٩٦٠ بتعديل قرار  
٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ . ص ٢٧٩

: مناقصات ، مزايدات ، قرار وزير  
الحزانة ١٢ لسنة ١٩٦١ بتعديل قرار  
٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدارها .  
ص ٢٨٠

: نقد ، قرار وزير الاقتصاد ٨٩٣  
لسنة ١٩٦٠ بالرقابة على عملياته .  
ص ١٧٨

لاجيء : فلسطيني ، قرار وزير الشؤون الاجتماعية  
والعمل ٣٢٠ لسنة ١٩٦٠ بتعديل قرار  
٢٦٣ لسنة ١٩٦٠ بشأن الترخيص  
في العمل للأجانب . ص ٢٩٢

( م )

مأمور : ضبط قضائي ، قرار وزير العدل  
بتحويل صفته . ص ١٣٤

: بنى مزار ، مطاى ، الجزئيتان قرار وزير العدل بتعديل اختصاصهما . ص ٢٧٥

: تأديبية ، مجلس الدولة ، قرار ٧٣ فى ٤ / ٤ / ١٩٦١ بتحديد اختصاص بعضها . ص ٢٧١

: رسم ، ق ٢٥٤ لسنة ١٩٦٠ بفرض رسم إضافي لدى القضاء لإنشاء دور المحاكم وإصلاحها . ص ١٠٨

: شعب ، موظف محكوم عليه ، جواز إعادته للخدمة ، عفو عن بعض العقوبات ، ق ١٧٦ لسنة ١٩٦٠ . ص ٣٤

: طنطا ، قرار وزير العدل بتعديل اختصاص محكمى مركز وبندر طنطا الجزئيتين . ص ٢٧٥

: مرافعة ، قرار وزير العدل بمن يقبل عن الهيئات للمرافعة . ص ٢٧٦

: مطاى ، قرار وزير العدل بفصل قرية بلة ، وإلحاقها بمحكمة بنى مزار . ص ٢٢٢

: مطاى ، وبنى مزار الجزئيتان ، قرار وزير العدل بتعديل اختصاصهما . ص ٢٧٥

: منصور ، قرار وزير العدل ( ا ) بتعديل اختصاص محكمى بندر ومركز المنصورة الجزئيتين . ص ٢٧٤

: مخدرات : ق ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، بمكافحتها وتنظيم الاتجار فيها . ص ٥٦

: قرار وزير الصحة ٢٢٥ لسنة ١٩٦٠ بإضافة جواهر مخدرة إلى الجدول الأول الملحق بمرسوم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بمكافحة

مبان : ضريبة عقار مبنى ، ق ٢٩٤ لسنة ١٩٦٠ بتعديل ق ٥٦ لسنة ١٩٥٤ . ص ٢٢٤

مجالس : س : مجلس .

مجلس : أمة ، ق ٢٤٩ لسنة ١٩٦٠ . ص ١٠٣

: إدارة شركة مساهمة ، ق ٢٠١ لسنة ١٩٦٠ بالغاء ق ٩٩ لسنة ١٩٥٨ بفرض ضريبة إضافية على مجموع ما يتقاضاه الأعضاء . ص ٧٧

: دولة ، ق ٣٥٣ لسنة ١٩٦٠ بتعديل بعض الأحكام الخاصة برجاله ورجال القضاء وإدارة قضايا الحكومة في الإقليم السوري . ص ١٠٧

: دولة ، قرار بإنشاء إدارات جديدة بالقسم الاستشارى . ص ٢٧٢

: دولة ، قرار ٧٣ فى ٤ / ٤ / ١٩٦١ بتحديد اختصاص بعض المحاكم التأديبية . ص ٢٧١

: غنايم ، قرار رئيس الجمهورية ٤٣٣ . ص ٢٧٠

محاكم : س : محكمة .

محاكمات : تأديبية ، ق ١١٧ و ق ٢٨١ لسنة ١٩٦٠ بتعديل ق ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ، نيابة إدارية . ص ٦٧ و ص ٢٢٤  
محضر : محكمة ، ق ٢٥٤ لسنة ١٩٦٠ بفرض رسم إضافي لإنشاء دور المحاكم وإصلاحها . ص ١٠٨

محكمة : بندر الجزيرة الجزئية ، قرار وزير العدل بتقسيمها . ص ٢٧٧

: بنى مزار ، قرار وزير العدل فى ٨ من سبتمبر ١٩٦٠ بإلحاق قرية بلة . ص ٢٢٢

: قرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

١٣ لسنة ١٩٦١ بأنظمة صناديق الادخار

أو عقود التأمين الجماعية أو المعاشات .

ص ٢٨٩

مناقصات : م : مزايدات : مناقصات .

مستورد : قرار وزير الاقتصاد ٤٢٧ لسنة

١٩٦٠ بتعديل قرار ٧٢٤ لسنة ١٩٥٩

باللائحة التنفيذية للقانون ٢٠١ لسنة

١٩٥٩ . ص ١٣٦

موازن : مقاييس ، مكاييل ، ق ٢٢٩ لسنة

١٩٥١ ، بتعديل ق ١٧٩ لسنة ١٩٦٠

ص ٣٦

موظف : إعادته ، محكوم عليه من محكمة الشعب ،

جواز إعادته للخدمة والعفو عن بعض

العقوبات ، ق ١٧٦ لسنة ١٩٦٠ .

ص ٣٤

: تأمين ، معاش ، ق ١٣٦ لسنة ١٩٦٠ .

ص ١

ميناء البصل : قرار وزير الاقتصاد ٥٠٧ لسنة

١٩٦٠ بتعديل قرار ١١٥ لسنة ١٩٥٥

باللائحة الداخلية لبرصة البضاعة الحاضرة

للاقطان وبذرة القطن ، برصة ميناء البصل .

ص ١٣٨

( ن )

نوع ملكية : ق ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ بتعديل أحكام

نزع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على

العقارات . ص ١٠٦

المحدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها .

ص ١٤٦

مرافعة : قرار وزير العدل بمن يقبل للمرافعة

أمام المحاكم . ص ٢٧٦

مرور : قرار وزير الداخلية ١٧ لسنة ١٩٦١

بتعديل قرار ١٥/١٢/١٩٥٥ بتنفيذ

أحكام ق ٤٩٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن

السيارات وقواعد المرور . ص ٢٧٨

مزايدات : مناقصات ، لائحة ، قرار وزير الخزانة

١٨٦ لسنة ١٩٦٠ بتعديل قرار ٥٤٢

للسنة ١٩٥٧ . ص ٢١٨

: مناقصات ، لائحة ، قرار وزير الخزانة

( ٥ ) لسنة ١٩٦١ بتعديل قرار ٥٤٢

للسنة ١٩٥٧ . ص ٢٧٩

: مناقصات ، لائحة ، قرار وزير الخزانة

١٢ لسنة ١٩٦١ بتعديل قرار ٥٤٢

للسنة ١٩٥٧ . ص ٢٨٠

معاشات : استبدالها ، قرار رئيس الجمهورية

٢١٣٩ لسنة ١٩٦٠ بإصدار لائحته .

ص ٢٢٦

: تأمين موظفي الدولة المدنيين ، ق ١٣٦

للسنة ١٩٦٠ . ص ١

: ق ٢٢٧ لسنة ١٩٦٠ الخاص بالمعاشات

المدنية . ص ٩٢

: قرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

المركزي ٢٠١ لسنة ١٩٦٠ في بحث

أنظمة صناديق الادخار أو عقود التأمين

الجماعية أو المعاشات المرتبطة بتنفيذها

الهيئات والمؤسسات العامة . ص ١٤٧



: محاكمة تأديبية ، ق ٢٨١ لسنة ١٩٦٠  
بتعديل ق ١١٧ لسنة ١٩٥٨ . ص ٢٢٤

( هـ )

هيئة عامة : إصلاح زراعى ، قرار رئيس  
الجمهورية ٢٢٧١ لسنة ١٩٦٠ باللائحة  
الداخلية . ص ٢٣١

( و )

ورق : قرار وزير التموين ٢٣٣ لسنة ١٩٦٠  
بتداول ورق الطباعة والكتابة .

ص ٢٤٦

وزارة أوقاف : ق ١٥٧ لسنة ١٩٦٠ بتنظيمها  
ولائحة إجراءاتها . ص ٤

وفاة : تأمين ، قرار وزير الشؤون الاجتماعية  
والعمل المركزى ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بزيادة  
مزايا تأمين العجز والوفاة . ص ٢٤١

وكالة : تجارية ، استثناءها من ق ١١٤ لسنة  
١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى . ص ٢٩

نظام القضاء : ق ٢٦٨ لسنة ١٩٦٠ بتعديل  
قانون نظام القضاء . ص ١٣٢

نقد : رقابة ، قرار وزير الاقتصاد ٨٩٣ لسنة  
١٩٦٠ بتعديل قرار ٥١ لسنة ١٩٤٧  
بتنظيم الرقابة على عمليات النقد .  
ص ١٣٩

: رقابة ، قرار وزير الاقتصاد ٨٩٣ لسنة  
١٩٦٠ باصدار لائحة الرقابة على عمليات  
النقد . ص ١٧٨

نقل : ق ٢٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإضافة مادة إلى  
ق ١٥٥ لسنة ١٩٦٠ الخاص بالتزامات  
النقل العام للركاب في مدينة القاهرة .  
ص ٩١

نهر : طرحه ، أكله ، قرار وزير الإصلاح  
الزراعى ٨٢ و ٨٩ لسنة ١٩٦٠ بتعديل  
قرار (١) لسنة ١٩٥٨ باللائحة التنفيذية  
لقانونه . ص ٢٤٥ و ص ٢٤٦

نيابة ادارية : محاكمة تأديبية ، ق ١٨٣ لسنة  
١٩٦٠ بتعديل ق ١١٧ لسنة ١٩٥٨  
بإعادة تنظيمها . ص ٦٧

ثانيًا: فهرس التشريعات النارية

تشريعات طبقتها الأحكام

## ١: القوانين

(القوانين العامة)

(١٩٣١)	ق ٩٤	ص ٦٣٩ ح ٣٠٨
(١٩٣٢)	ق ٤٨	ص ٦٤٢ ح ٣١٠
(١٩٣٣)	ق ٢١	ص ٤٩٠ ح ٢٤٢
	ق ٧٢	ص ١٢٦٥ ح ٤٤٢
(١٩٣٤)	ق ٤٤	ص ٦٤٣ ح ٣١١
(١٩٣٩)	ق ٣	ص ٦٧٦ ح ٣٤٧
	ق ١٤	ص ١٨ ح ٢١
	ق ١٤ م ١٥	ص ٦٨٩ ح ٣٥٧
	١٨ م	ص ٥٥ ح ٤٠
	٤٥ م	ص ١٢٧٨ ح ٤٤٩
	٥٤ م	ص ١٢٧٨ ح ٤٤٩
	٥٩ م	ص ١٨٨ ح ٩٩
		ص ١٢٧٨ ح ٤٤٩
(١٩٠٧)		ص ٦٣٩ ح ٣٠٨
(١٩٠٩)		ص ٦٧٠ ح ٣٤٠
	ق ٥	ص ٢٢٢ ح ٤٨
	ق ١٥ أبريل ٣٩ م	ص ١٢٦٥ ح ٤٤١
(١٩٢٠)		ص ٣٣٦ ح ١٦١
	ق ٢٥ م ٤	ص ١٢٧٦ ح ٤٤٧
	ق ٢٥ م ٥	ص ١٢٧٦ ح ٤٤٧
(١٩٢٢)		ص ٥٠٩ ح ٢٥٧
	ق ٢٢	ص ٣٦٥ ح ١٨٥
(١٩٢٣)		ص ٦٣٥ ح ٣٠٣
(١٩٢٩)		ص ١٠٩٨ ح ٣٩١
(١٩٣٠)		ص ٣٥٣ ح ١٧٧
	ق ٦٠ م ٥٩	

ص ٦٣١ ح ٣٠٠	٢٥ م
ص ٦٣١ ح ٣٠٠	٢٦ م
ص ١٢٩١ ح ٤٥١	٤١ م
ق ١٠١ (محاماة شرعية) . ص ٦٣١ ح ٣٠١	
ص ٦٨٨ ح ٣٥٦	ق ١٤٢
ص ١٢٧٩ ح ٤٥٠	ق ١٤٢ م ١
ص ١٢٧٩ ح ٤٥٠	٣٧ م
ص ١٢٧٩ ح ٤٥٠	٣٨ م
ص ١٢٧٩ ح ٤٥٠	٤٥ م
ص ١٢٧٩ ح ٤٥٠	٥٢ م

(١٩٤٦)

ص ١٠٨٤ ح ٣٨٤	ق ١٠٢ م ٤٨
ص ١٢٤٦ ح ٤٣٤	
ص ١٢٤٦ ح ٤٣٤	٣٢ م
ص ٦٣٢ ح ٣٠٢	٣٦ م
ص ١٠٨٤ ح ٣٨٤	
ص ١٢٥٩ ح ٤٣٨	٥٠ م
ص ١٢٥٩ ح ٤٣٨	٥٣ م
ص ٣٤٥ ح ١٦٩	ق ١١٣
ص ١٢٣١ ح ٤٢٩	ق ١١٤
ص ٢٨٥ ح ١٢٤	ق ١٣٠

(١٩٤٧)

ص ٤٩٦ ح ٢٤٦	ق ٧٦
ص ٦٩١ ح ٣٥٨	ق ٩٢١

(١٩٤٨)

ص ١٢٦٥ ح ٤٤٢	ق ٧٨
ص ١١٨٥ ح ٤٠٣	ق ١١٢ م ٨٣
ص ١١٨٥ ح ٤٠٣	١٢٢
ص ١١٨٥ ح ٤٠٣	١٢٢ مكررا

ص ١١ ح ١٩	ق ٤٤
ص ٢٥ ح ٢٤	ق ٥٧ (علامة تجارية)
ص ١٩٥ ح ١٠٤	
ص ٦١٨ ح ٢٨١	ق ٣٢ م ٥٧
ص ٦٨٥ ح ٣٥٥	٣٣ م
ص ٦٨٥ ح ٣٥٥	٣٤ م

(١٩٤٠)

ص ٤٥١ ح ١٨٩	ق ٥١ لسنة ١٩٤٠
	ق ٥٢ (تقسيم أراضى معدة للبناء)

ص ٧٦ ح ٥٢

ص ٤٥٥ ح ١٩٧	٧٢
ص ٤٥٥ ح ١٩٧	٨٢

ص ١٤٦ ح ٦٩	١٣٠ م ١٢٢
------------	-----------

(١٩٤١)

ص ٤٧٠ ح ٢٢٠	ق ٥
ص ١٢٢ ح ٤٣٩	ق ١٠
ص ١١ ح ١٩	ق ١١
ص ٤٥٩ ح ٢٠٨	ق ٤٨
ص ١١٨٥ ح ٤٠٣	
ص ١٢٢٥ ح ٤٢٤	ق ٧٢ م ٤٨

(١٩٤٣)

ص ٦٢٣ ح ٢٩٢	ق ٦٦ (استقلال قضاء)
ص ٦٢٦ ح ٢٩٥	

ص ٦٣٨ ح ٣٠٥	ق ٧٦
-------------	------

(١٩٤٤)

ص ٤٧٥ ح ٢٢٦	ق ٣٨ م ٤١
ص ٤٨٦ ح ٢٣٧	ق ٥٨
ص ٣٥٣ ح ١٧٧	ق ٨٠ (محاماة)
ص ١٥٢ ح ٧٨	ق ٩٠
ص ١١٩٨ ح ٤١١	
ص ٦٢٧ ح ٢٩٦	ق ١٨٢ م ٩٨



ص ٥١٠ ح ٢٦٠	٣٤ م	ص ٤٥١ ح ١٨٩	ق ٩٣
ص ٦٤٦ ح ٣١٦	٣٥ م	ص ١٨٨ ح ٩٩	ق ١٣٧
ص ٦٥١ ح ٣٢٢	٤٠ م	(١٩٤٩)	
ص ٢٠٤ ح ١١١	٤١ م	ص ٧٣ ح ٤٧	ق ٩ (مجلس دولة)
ص ٦٤٥ ح ٣١٥	٤٧ م	ص ٤٨٧ ح ٢٣٨	
ص ١١٠٥ ح ٣٩٥		ص ٤٩٢ ح ٢٤٣	ق ١٤ م ٩
ص ١٩٨ ح ١٠٦	٢/٤٧ م	ص ٥٠ ح ٣٨	ق ٧٧
ص ٤٩٠ ح ٢٤٢	٥٣ م	ص ٦٢٦ ح ٢٩٥	ق ١٤٧ (نظام قضاء)
ص ٤٨٩ ح ٢٤١	٨٣ م	ص ١٢٢٧ ح ٤٢٥	
ص ١١٠٢ ح ٣٩٤	٨٥ م	ص ٦٢٣ ح ٢٩٢	ق ١٤٧ م ٢٣
ص ٤٧٨ ح ٢٢٨	٨٦ م مكررا	(١٩٥٠)	
ص ٤٨٠ ح ٢٣١	٩٥ م	ص ٦٢٧ ح ٢٩٦	ق ١١٤
ص ٦٤٩ ح ٣٢٠		ص ١٢٤٠ ح ٤٣١	ق ١٤٦
ص ٤٨٠ ح ٢٣١	٩٦ م	ص ٤٩٠ ح ٢٤٢	ق ١٤٩
ص ٢٠٠ ح ١٠٨	١٠٧ م	(١٩٥١)	
ص ٣٥٧ ح ١٧٩	١١١ م	ق ٦٨ (دعارة)	
ص ٣٥٧ ح ١٧٩	١١٤ م	ص ١٤٨ ح ٧٢	١ م
ص ٤٨٠ ح ٢٣١	١١٧ م	ص ١٤٨ ح ٧٢	٦ م ب
ص ٤٨٩ ح ٢٤١		ص ١٤٨ ح ٧٢	٨ م
ص ٤٩٧ ح ٢٤٧	١٣٥ م	ص ١٤٨ ح ٧٢	٣/٩ م
(١٩٥٢)		ص ٤٨٠ ح ٢٣١	ق ١٥٠
ص ٢٠٧ ح ١١٣	٦ م	ص ١١ ح ١٩	ق ٢٢٤
ص ٤٨٠ ح ٢٣١	٧٨ م	ص ٤٨٨ ح ٢٤٠	ق ٢١٠ (موظفون)
ص ٤٨٠ ح ٢٣١	١٥٨ م	ص ٤٩٢ ح ٢٤٣	
ص ٤٧٦ ح ٢٢٧	ق ١٨٠	ص ٦٧٢ ح ٣٤٣	ق ١١٢ ٢١٠
ص ٦٦٩ ح ٣٣٩	ق ١٨١	ص ٦٧٢ ح ٣٤٣	١٥٢
ص ٦٢٣ ح ٢٩٢	ق ١٨٨	ص ٣٤٥ ح ١٦٩	٢٣ م
ص ٦٢٩ ح ٢٩٨		ص ٤٨٤ ح ٢٣٤	٢٥ م
ص ١٢٢٧ ح ٤٢٥		ص ٣٥٣ ح ١٧٦	٣١ م
ص ٥٨ ح ٤١	ق ٣٩٢ ٣١٧	ص ٥٠٩ ح ٢٥٨	٣٢ م

ق ٣١٨ م ١٦ .	ص ١٨٣ ح ٩٧	ق ١٩٢ .	ص ٣٥٣ ح ١٧٧
ق ٣١٩ .	ص ١٢٢٨ ح ٤٢٧	ق ٣٤٩ .	ص ١٠٤٦ ح ٣٦٤
ق ٣٤٢ .	ص ١٠٨٤ ح ٣٨٤	ق ٣٩٤ .	ص ٦١٥ ح ٢٧٥
ق ٣٤٩ .	ص ١٢٤٠ ح ٤٣١	ق ٤٤٩ م ٢ و ٥ و ٦ .	ص ١٤٧ ح ٧١
ق ٣٥١ م ٣٤ .	ص ١ ح ٢	ق ٤٥٣ م ٢١ .	ص ١٤٤ ح ٦٧
(١٩٥٣)		ق ٥٤٦ .	ص ٦١٥ ح ٢٧٥
ق ٦٩ تعديل قانون العقوبات .		ق ٥٦٩ .	ص ٦١٨ ح ٢٨١
ص ١٠٦٢ ح ٣٧٤		ق ٦٠٥ .	ص ١٢٢٢ ح ٤٢٣
ق ٦٩ بتعديل م ١٠٩ عقوبات .		ق ٦٥٦ .	ص ٤٥١ ح ١٨٩
ص ١٦٢ ح ٨٦		(١٩٥٥)	
بتعديل م ١١٢ عقوبات .		ق ٦٢ .	ص ٦٤٥ ح ٣١٥
ص ٢٨١ ح ١١٥		ق ١٢٢ .	ص ٦٧١ ح ٣٤٢
بتعديل م ١١٣ عقوبات .		ق ١٦٥ (مجلس الدولة)	ص ٦٢٩ ح ٢٩٨
ص ١٤٣ ح ٦٤		ق ١٦٥ م ٨ (خامساً) .	ص ٧٦ ح ٥٢
ص ١٤١ ح ٥٩		١٦٢ .	ص ٤٨٧ ح ٢٣٨
ص ٦٧٧ ح ٣٤٨		١٨٢ .	ص ٦٤٥ ح ٣١٤
ص ٤٩٢ ح ٢٤٣		١٩٢ .	ص ١١٠١ ح ٣٩٣
ص ٤٥ ح ٣٥		٢١٢ .	ص ٣٦٧ ح ١٨٧
ص ٣٥٠ ح ١٧٣		ق ١٩٠ .	ص ٢٠٧ ح ١١٣
ص ٣٥٠ ح ١٧٣		ق ٢٢١ .	ص ٣٦٧ ح ١٨٧
ص ٣٤ ح ٢٧		ق ٢٤٠ .	ص ٤٩٢ ح ٢٤٣
ص ٥٠٦ ح ٢٥٥		ق ٢٥٢ .	ص ٦٤٥ ح ٣١٥
ق ٣٧١ (معادلات دراسية) .		ق ٢٣٤ م ٧ .	ص ١٢٢٧ ح ٤٢٥
ص ٧٠ ح ٤٥		٤١٢ .	ص ٢٠٥ ح ١١٢
ص ٥١٢ ح ٢٦١		ق ٢٤٠ .	ص ٢٠٥ ح ١١٢
ص ٦٦٠ ح ٣٢٩		ق ٢٥٠ .	ص ١٢٢٧ ح ٤٢٥
ص ٩٠ ح ٥٦		ق ٢٥٢ .	ص ٦٢٦ ح ٢٩٤
ص ٦٥١ ح ٣٢٢		ق ٣٠٨ م ٢٧ .	ص ٥٤٤ ح ٢٦٧
ص ٢٨٥ ح ١٢٤		ق ٤٠١ .	ص ٤٧٠ ح ٢١٩
(١٩٥٤)			
ص ٥٠٠ ح ٢٤٩			
ص ٢٠١ ح ١٠٩			

(١٩٥٧)	ص ٤٧٦ ح ٢٢٧	ق ٤٦٢ .
ص ٢٨٥ ح ١٢٦ . ق ٢١ .	ص ١٠٧٥ ح ٣٧٩	
ص ٣٦٥ ح ١٨٥ . ق ٢٩ .	ص ١٠٨٤ ح ٣٨٤	
ص ٤٧٨ ح ٢٢٨ . ق ٧٣ .	ص ٣٣٦ ح ١٦١	ق ٤٦٢ م ٦ .
ص ١٢٩١ ح ٤٥١ . ق ٩٦ (محاماة) م ٤٤ .	ص ١٢٦٩ ح ٤٤٥	
ص ١٢٠٢ ح ٤١٥ . ق ١١٣ .	ص ٣٦٤ ح ١٨٤	ق ٤٩٧ .
ص ٢٨٥ ح ١٢٤ . ق ١٢٣ .	ص ١٤٧ ح ٧٠	ق ٥٠٥ .
ص ٦٦٩ ح ٣٣٩ . ق ١٧٤ .	ص ٥١٢ ح ٢٦١	ق ٥٦٩ .
(١٩٥٨)	ص ٤٥٨ ح ٢٠٤	ق ٦٢٣ .
ص ٤٥١ ح ١٨٩ . ق ٣٢ .	ص ١٢٧٨ ح ٤٤٨	ق ٦٤٢ .
ص ٦٤٩ ح ٣٢٠ . ق ١١٧ م ١٠ .	(١٩٥٦)	
ص ٦٥٠ ح ٣٢١	ص ٦٥٢ ح ٣٢٤	ق ٧٩ .
ص ٦٤٨ ح ٣١٩ . ق ٣١ م .	ص ٥٠٣ ح ٢٥١	
(١٩٥٩)	ص ١٠٥٢ ح ٣٧٠	ق ١٢١ .
ص ٦٢٩ ح ٢٩٨ . ق ٥٦ (سلطة قضائية) .	ص ١٢١٣ ح ٤١٨	
ص ١٢٢٩ ح ٤٢٨	ص ٦٧٢ ح ٣٤٣	ق ٢٥٦ .
ص ١٠٨١ ح ٣٨٢ . ق ٥٧ .	ص ٤٥١ ح ١٨٩	ق ٢٥٩ .
ص ١٢٤٢ ح ٤٣٢	ق ٢٧٠ (أحكام عرفية) م ٣ .	
ص ٦٣٠ ح ٢٦٩ . ق ٥٧ م ١٠ .	ص ١٩٨ ح ١٠٧	
ص ٢٨٦ ح ١٢٨ . ق ٣٤ م .	ص ٤٨٦ ح ٢٣٧	ق ٣١٧ .
ص ٤٥٤ ح ١٩٤ . ق ٤٢ م .	ص ٦٦٦ ح ٣٣٦	ق ٣٢٤ .
ص ١٢٢٨ ح ٤٢٧ . ق ٩١ .	ص ٩٠ ح ٥٦	ق ٣٤٢ .
	ص ٦٦٢ ح ٣٣٢	ق ٣٨٣ .



(مجموعات القوانين)

١- قانون الإجراءات الجنائية

ص ٢٩٣ ح ١٤٢	١٨٥ م	ص ٤٥٥ ح ١٩٦	٣٢ م
ص ٢٩٣ ح ١٤٢	١٨٦ م	ص ١٨٣ ح ٤٠٠	١١ م
ص ٢٩٣ ح ١٤٢	١٨٧ م	ص ٤٥٢ ح ١٩١	٢١ م
ص ٤ خ ٩	١٩٥ م	ص ٢٨٢ ح ١١٦	٢٣ م
ص ٧ ح ١٤	١٩٩ م	ص ١٤١ ح ٥٩	٢٦ م
ص ٤٥٩ ح ٢٠٧		ص ٢٩٢ ح ١٤١	
ص ٧ ح ١٤	٢٠٠ م	ص ٢٨٣ ح ١٢١	٣٠ م
ص ١٠٥٥ ح ٣٧١		ص ٢٩١ ح ١٣٧	٣٤ م
ص ١٤٥ ح ٦٨	٢١٠ م	ص ٣١١ ح ١٤٣	
ص ٦٢٠ ح ٢٨٥		ص ١٠٥٨ ح ٣٧٣	٤٦ م
ص ١٠٥٢ ح ٣٧٠		ص ٢٩١ ح ١٣٧	١/٤٦ م
ص ٤ ح ٩	٢١٢ م	ص ٢٩٠ ح ١٣٥	٥١ م
ص ١٠٥٢ ح ٣٧٠		ص ١٠٥٨ ح ٣٧٣	
ص ١٢٠٢ ح ٤١٥	٣/٢١٤ م	ص ٧ ح ١٥	٥٥ م
ص ١٤٣ ح ٦٢	٢٢٦ م	ص ٢٨٢ ح ١١٨	٥٦ م
ص ١٨٣ ح ١٢٠		ص ١٢١٣ ح ٤١٨	٣/٦٣ م
ص ٢٨٣ ح ١٢٠	٢٢٧ م	ص ٤٥٩ ح ٢٠٧	٧٠ م
(معدلة بالقانون ١٢١ لسنة ١٩٥٦)	٢٣٢ م	ص ١٠٥٥ ح ٣٧١	
ص ١٤٥ ح ٦٨		ص ٢٩٠ ح ١٣٥	٧٥ م
ص ٣١٣ ح ١٤٨	٢٣٨ م	ص ٢٩٠ ح ١٣٥	٧٧ م
ص ٣١٣ ح ١٤٨	٢٤٠ م	ص ٣ ح ٦	٩١ م
ص ١٢١٢ ح ٤١٦	٢٤١ م	ص ٧ ح ١٤	٩٢ م
ص ٨ ح ١٨	٢٤٤ م	ص ١٠٥٨ ح ٣٧٣	١٢٤ م
ص ٨ ح ١٨	٢٤٦ م	ص ١٠٥٨ ح ٣٧٣	١٢٥ م
ص ١٤٩ ح ٧٥	٢٥٠ م	ص ١٤٥ ح ٦٨	١٦٢ م
ص ٦ ح ١٣	٢٥١ م	ص ١٠٥٢ ح ٣٧٠	
ص ١١٣ ح ٤١٨	٢٥٤ م	ص ٨ ح ١٦	١٦٥ م

ص ١٠٥١ ح ٣٦٩	٤١٢ م	ص ١٤١ ح ٥٩	٣٠٨ م
ص ١١٨٥ ح ٤٠٣	٤١٧ م / ٢	ص ٢٨٩ ح ١٣٣	٣٠٩ م
ص ٤٥٦ ح ١٩٩	٤٢٠ م	ص ٤ ح ٩	٣١٢ م
ص ١٢١٣ ح ٤١٨	٤٢٠ م / ١	ص ١٥٣ ح ٧٩	
ص ١٢١٣ ح ٤١٨	٤٢٣ م	ص ١٥٨ ح ٨٥	
ص ٢٨٦ ح ١٢٨	٤٢٤ م	ص ٤٥٤ ح ١٩٣	
ص ١١٩٨ ح ٤١١	٤٣٠ م	ص ١١٩٨ ح ٤١١	٣١٩ م
ص ٦١٧ ح ٢٨٠	٤٣٣ م	ص ١٠٥٨ ح ٣٧٣	٣٣٦ م
ص ٤٥٦ ح ١٩٩	٤٣٥ م	ص ١٠٤٨ ح ٣٦٦	٣٧٧ م
ص ٣ ح ٧	٤٥٢ م	ص ٢ ح ٥	٣٩٥ م
ص ٣ ح ٧	٤٦٠ م	ص ٢ ح ٥	٣٩٧ م
ص ٣ ح ٧	٤٦٩ م	ص ٦٢١ ح ٢٩٠	٤١١ م
ص ٢٩٠ ح ١٣٦	٥٦٠ م		

ب - قانون العقوبات

ص ١٠٦٢ ح ٣٧٤	١١١ م	ص ١٠٤٦ ح ٣٦٤	٨ م
ص ١٥٧ ح ٨٣	١١٢ م	ص ٦١٥ ح ٢٧٥	١٧ م
ص ٦١٧ ح ٢٧٩		ص ٤٥٥ ح ١٩٦	٣٢ م
ص ١١٩٦ ح ٤١٠		ص ١٢٠٢ ح ٤١٥	
١١٢ م (معدلة بقانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣)		ص ٦١٥ ح ٢٧٥	٢ / ٣٢ م
ص ٢٨١ ح ١١٥		ص ١٥٣ ح ٨١	٢ / ٣٩ م
ص ١٠٦٢ ح ٣٧٤	١١٩ م	ص ٢٩١ ح ١٣٨	٤٥ م
١١٩ م (معدلة بقانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣)		ص ٦١٥ ح ٢٧٥	٤٦ م
ص ٢٨١ ح ١١٥		ص ٢٩١ ح ١٣٨	٤٧ م
ص ١٦٢ ح ٨٦	١٣٣ م	ص ٥ ح ١١	٥١ م
ص ١٦٢ ح ٨٦	١٣٦ م	ص ٢٠٠ ح ١٠٨	٥٥ م
ص ١٦٢ ح ٨٦	١٣٧ م	ص ٣١٢ ح ١٤٧	٦٠ م
ص ١٢٠١ ح ٤١٤	٢٠٦ م	ص ١٥٠ ح ٧٧	٦١ م
ص ١٠٦٢ ح ٣٧٤	٢١١ م	ص ١٦٧ ح ٨٩	٦٢ م
ص ١٢٠١ ح ٤١٤		ص ١٤١ ح ٥٩	١٠٤ م
ص ١٢٠١ ح ٤١٤	٢١٢ م	ص ١١٩٤ ح ٤٠٩	
		ص ١٤١ ح ٥٩	١٠٩ مكرراً

ص ٥ ح ١٠	٠ ٣٠٥ م	ص ١٠٦٢ ح ٣٧٤	٠ ٢١٣ م
ص ١٠٦٩ ح ٣٧٥	٠ ٣١٤ م	ص ٦١٧ ح ٢٨٠	٠ ٢٤١ م
ص ٢٩١ ح ١٣٨	٠ ٣٢٦ م	ص ١١٨٥ ح ٤٠٢	
ص ٦٢٠ ح ٢٨٧	٠ ٣٣٦ م	ص ٦١٧ ح ٢٨٠	٠ ٢٤٢ م
ص ١٥٠ ح ٧٧	٠ ٣٣٧ م	ص ٤٥٥ ح ١٩٦	٠ ٢٧٤ م
ص ٢٨٦ ح ١٢٨		ص ٤٥٥ ح ١٩٦	٠ ٢٧٧ م
ص ١٤٢ ح ٦٠	٠ ٣٤١ م	ص ٢٨٨ ح ١٣٠	٠ ٢٧٩ م
ص ١٥٨ ح ٨٥		ص ١٥٣ ح ٨١	٠ ٢٨٠ م

ج - القساوس المدنى

ص ٦٩١ ح ٣٥٨	٠ ٥٩٠ م	ص ١٠٨٥ ح ٣٨٥	٠ ١٨ م
ص ١٧٠ ح ٩١	٠ ٦٨٠ م	ص ٩١ ح ٥٨	٠ ٢٢ م
ص ٤٧٥ ح ٢٢٦	٠ ٦٨٣ م	ص ١٠٨٥ ح ٣٨٥	٠ ٨٣ م
ص ٦٧٤ ح ٣٤٤	٠ ٦٩٨ م	ص ٦٧٩ ح ٣٥٠	٠ ١٥٠ م
ص ٦٣١ ح ٣٠٠	٠ ٧٠٢ م	ص ٦٨١ ح ٣٥٢	٠ ١٦٨ م
ص ٦٩٥ ح ٣٦٠	٠ ٧١٠ م	ص ٩١ ح ٥٧	٠ ١٦٩ م
ص ٣٣٤ ح ١٦٠	٠ ٧٥٣ م	ص ٦٨١ ح ٣٥٣	
ص ٣٣٤ ح ١٦٠	٠ ٧٦٧ م	ص ٦١٦ ح ٢٧٨	٠ ١٧٤ م
ص ٦٧٩ ح ٣٤٩	٠ ٧٨٦ م	ص ٩١ ح ٥٧	٠ ٢١٦ م
ص ٥٤٤ ح ٢٦٨	٠ ٧٨٨ م	ص ٣١٨ ح ١٥٣	٢ / ٢١٧ م
ص ٥٤٤ ح ٢٦٨	٠ ٧٨٩ م	ص ٦٩١ ح ٣٥٨	٠ ٢٢٦ م
ص ٦٧٩ ح ٣٤٩	٠ ٧٩٢ م	ص ٧٨ ح ٥٣	٠ ٢٣٢ م
ص ١٠٨٥ ح ٣٨٥	٠ ٨١٦ م	ص ٦٧٤ ح ٣٤٤	٠ ٢٧٨ م
ص ٥٥١ ح ٢٧٠	٠ ٨١٩ م	ص ١٠٦٢ ح ٣٧٤	٠ ٣٩٠ م
ص ٥٥١ ح ٢٧٠	٠ ٨٢٠ م	ص ١٤٨ ح ٧٣	٠ ٤٠٣ م
ص ١٠٥٨ ح ٣٨٥	٠ ٨٢٤ م	ص ٤١ ح ٣١	٠ ٤٣٩ م
ص ٤٠ ح ٣٠	٠ ٨٨١ م	ص ٦٣٥ ح ٣٠٣	٠ ٤٥٢ م
ص ١٢٣٤ ح ٤٣٠	٠ ٩١٧ م	ص ٤١ ح ٣١	٠ ٤٥٧ م
ص ٣١٧ ح ١٥١	٠ ٩٤٠ م	ص ١٢٩١ ح ٤٥١	٠ ٤٧١ م
ص ٥٣٥ ح ٢٦٦	٠ ٩٤٣ م	ص ١٢٩١ ح ٤٥١	٠ ٤٧٢ م
ص ٥٣٥ ح ٢٦٦	٠ ٩٤٤ م	ص ١٥٨ ح ٨٥	٠ ٥٢٠ م
ص ٥٣٥ ح ٢٦٦	٠ ٩٤٥ م	ص ٢٨٧ ح ١٢٩	٠ ٥٥٥ م



٩٤٦ م .	٢٦٦ ح ٥٣٥ م	١٠٥٣ م .	٤٢٩ ح ١٢٣١ م
٩٤٨ م .	٢١٨ ح ٤٦٩ م	١٠٩٨ م .	٣٥٤ ح ٦٨٣ م
١٠١٨ م .	١٦٢ ح ٣٣٦ م	١١١٤ م .	٤٢٩ ح ١٢٣١ م
١٠٣٣ م .	٣٥٤ ح ٦٨٣ م		

قانون مدنى قديم

٦٠ م . ص ٣٢٧ ح ١٥٥

٥- قانون المرافعة

١٢ م .	٤٢ ح ٦٣ م	٢ / ١٢٩ م .	١٨ ح ٨ م
	١٠١ ح ١٩٠ م	١٣٤ م .	٣٧ ح ٤٩ م
	٢٢١ ح ٤٧٢ م	١٣٥ م .	٢٩٣ ح ٦٢٥ م
	٣٠٣ ح ٦٣٥ م	٣٣٢ م .	٧٥ ح ١٤٩ م
	٣٤٥ ح ٦٧٤ م	٣٤٩ م .	٣٠٩ ح ٦٤٠ م
	٣٧٨ ح ١٠٧٣ م	٣٦٤ م .	٣٥١ ح ٦٨٠ م
١٤ م .	١٥١ ح ٣١٧ م	٣٦٦ م .	٣١٤ ح ٦٤٥ م
	١٥٢ ح ٣١٧ م	٣٧٨ م .	٩٤ ح ١٧٩ م
١١ / ١٤ م .	٢١٦ ح ٤٦٨ م		٢١٥ ح ٤٦٨ م
٢٠ م .	٤٠٧ ح ١١٩٠ م		٢١٧ ح ٤٦٨ م
٢٤ م .	١٠١ ح ١٩٠ م	٣٧٩ م .	٤٢٥ ح ١٢٢٧ م
	٢١٦ ح ٤٦٨ م	٣٨٠ م .	٣٦ ح ٤٧ م
	٢٢١ ح ٤٧٢ م		٣٤٥ ح ٦٧٤ م
	٣٠٣ ح ٦٣٥ م	٤٠٢ م .	٢١ ح ١٨ م
٢٥ م .	٢٧ ح ٣٤ م	٢ / ٤٠٢ م .	١٥٦ ح ٣٢٨ م
٤٦ م .	٣٧ ح ٤٩ م	٤٠٥ م .	٢٧ ح ٣٤ م
٧٩ م .	٢٧ ح ٣٤ م		٣٥ ح ٤٥ م
	٢٤٣ ح ٤٩٢ م		٢٤٣ ح ٤٩٢ م
٢ / ٩١ م .	٢٣ ح ٢٢ م	٤٠٨ م .	٢٨ ح ٣٧ م
٩٦ م .	٣٤٦ ح ٦٧٥ م	٤٠٩ م .	٣٠٠ ح ٦٣١ م
١١٦ م .	٣٤ ح ٤٥ م	٤١٦ م .	٣٤ ح ٤٥ م
١١٨ م .	٣٥ ح ٤٥ م	٤٢٦ م .	٤٣٤ ح ١٢٤٦ م
	٩٣ ح ١٧٧ م		٤٤٤ ح ١٢٦٧ م

ص ٥٠ ح ٣٨	٦٩٢ م	ص ١٢٢٧ ح ٤٢٥	٤٢٨ م
ص ٦٩٦ ح ٣٦١		ص ٥٨ ح ٤١	٤٢٩ م
ص ٣٢٨ ح ١٥٦	٨٥١ م	ص ٦٢٥ ح ٢٩٣	
ص ٣٢٨ ح ١٥٦	٨٥٣ م	ص ٤٧٠ ح ٢١٩	٢ / ٤٢٩ م
ص ٣٢٨ ح ١٥٦	٨٥٥ م	ص ١٢٥٥ ح ٤٣٧	٤٣٢ م
ص ٦٨١ ح ٣٥٢	٨٥٨ م	ص ٣٣٠ ح ١٥٧	٤٣٦ م
ص ٤٧٠ ح ٢١٩	٨٨١ م	ص ١٧٧ ح ٩٣	٤٤٠ م
ص ٤٧٠ ح ٢١٩	٨٨٢ م	ص ٥ ح ١٢	٤٧٢ م
		ص ١١٩٠ ح ٤٠٧	٥١٩ م

هـ. القانون التجاري

ص ٦٨٣ ح ٣٥٤	٧٨ م	ص ٣٤١ ح ١٦٤	٦١ م
ص ١٥٠ ح ٧٧	١٩١ م	ص ٣٤١ ح ١٦٤	٦٢ م

القانون البحري

ص ٩١ ح ٥٨	٢٧٥ م	ص ٩١ ح ٥٨	٢٧٤ م
-----------	-------	-----------	-------

## ٢- مراسيم وأوامر عالية وعسكرية وديكريتو ولوائح

مرسوم ٢٤٤ . ص ١٢٠١ ح ٤١٤	(١) مرسوم بقانون
مرسوم ٣١٧ . ص ٤٣ ح ٣٣	(١٩١٤)
ص ٤٩ ح ٣٧	مرسوم ٢ من أغسطس . ص ٣١٨ ح ١٥٣
ص ٣١٥ ح ١٥٠	(١٩٢٩)
مرسوم ٣١٧ م ٣١٢ . ص ٤٦٠ ح ٢٠٩	مرسوم ٢٥ . ص ١٢٥٠ ح ٤٣٥
ص ٤٧٣ ح ٢٢٤	مرسوم ٣٧ م ١٦٢ . ص ٥١٠ ح ٢٦٠
ص ٤٧٥ ح ٢٢٦	مرسوم ٣٧ م ٥٦٢ . ص ٦٤٨ ح ٣١٩
مرسوم ٣١٨ م ١١٢ . ص ١٩١ ح ١٠٢	(١٩٣١)
ص ٣٣١ ح ١٥٩	مرسوم ٧٨ . ص ١٠٨٤ ح ٣٨٤
ص ٣٣١ ح ١٥٩	مرسوم ٨ من أبريل . ص ٤٨٨ ح ٢٤٠
ص ١٩١ ح ١٠٢	(١٩٣٥)
ص ٣٣١ ح ١٥٩	مرسوم ٤٥ . ص ٣١٨ ح ١٥٣
ص ١٩١ ح ١٠٢	(١٩٤٤)
ص ١٩١ ح ١٠٢	مرسوم ٢٩ من مايو . ص ٣١٨ ح ١٥٣
ص ٣٣١ ح ١٥٩	(١٩٤٧)
مرسوم ٣٥٣ . ص ٤٥٩ ح ٢٠٧	مرسوم ٧ من يولية ٦ م و ٧ م و ١٥ م . ص ١ ح ٣
(١٩٥٣)	(١٩٥٢)
مرسوم ٢٠ . ص ٣٦٨ ح ١٨٨	مرسوم ١٧٨ (إصلاح زراعي) :
(ب) أمر عال	ص ٦٧٧ ح ٣٤٨
(١٨٨٠)	مرسوم ١٨١ . ص ٦٤٤ ح ٣١٢
ص ١١ ح ١٩	مرسوم ١٨٨ . ص ٣٤٥ ح ١٦٩
(١٨٨١)	مرسوم ٢٤٠ . ص ٥٣ ح ٣٩
ص ٣٦٨ ح ١٨٨	ص ١٨١ ح ٩٥
(ج) أمر عسكري	مرسوم ٢٤٣ . ص ١٢٠١ ح ٤١٤
(١٩٤٢)	
ص ١٢٠١ ح ٤١٤	



٢٧٢ . ص ١٠٨٤ ح ٣٨٤  
 ٢٨٠ م . ص ٣٣٦ ح ١٦١  
 ٣٠٤ م . ص ١٠٧٥ ح ٣٧٩  
 ٣١٠ م . ص ١٢٤٦ ح ٤٣٤  
 ٣٢٨ م . ص ١٠٧٥ ح ٣٧٩  
 ٣٧٥ م . ص ٥٢١ ح ٢٦٤  
 : ٥ من أغسطس سنة ١٩٥٨ .  
 ص ٦٤٢ ح ٣١٠  
 : جمركية ، ١٣ من مارس ١٩٠٩ ٣١ م .  
 ص ١٦٦ ح ٨٨

( ١٩٤٤ ) .  
 أمر ٤٦٩ . ص ٤٣ ح ٣٣  
 ( ١٩٥٣ )  
 أمر ٢١٩ . ص ٦٤٨ ح ٣١٨  
 ( و ) دكريتو  
 ( ١٨٩٧ )  
 دكريتو ١٠ من أبريل . ص ٥٠٧ ح ٢٥٦  
 ( ١٩٠١ )  
 ديكريتو ٢٤ من يونية . ص ٦٨ ح ٤٤  
 ( هـ ) لائحة  
 لائحة : ترتيب محاكم شرعية  
 ٢٦٢ . ص ١٠٨٤ ح ٣٨٤

## ٣- قرارات جمهورية ووزارية

### وكتب دورية وتعليقات ومنشورات

( ١٩٤١ )	( ١ ) قرار جمهورى
قرار أول ديسمبر . ص ٢٦٥ ح ١٨٦	( ١٩٥٨ )
( ١٩٤٣ )	قرار ١٥٩ ص ٣٤٣ ح ١٦٦
قرار ١٣ من يناير . ص ٦٦٢ ح ٣٣١	ص ٦٧٠ ح ٣٤١
قرار ٨ من يولية . ص ٦٨ ح ٤٤	قرار ١٥٩ م ٨٢ ص ٦٦٢ ح ٣٣٢
ص ٦٥٤ ح ٣٢٦	( ب ) قرار مجلس وزراء
( ١٩٤٤ )	( ١٩٢٢ )
قرار ٣٠ من يناير . ص ٣٤٣ ح ١٦٦	قرار ٨ من مايو . ص ٣٤٤ ح ١٦٨
ص ٣٥١ ح ١٧٤	( ١٩٢٥ )
ص ٤٩٨ ح ٢٤٨	قرار ٢٥ من أكتوبر . ص ٥١٢ ح ٢٦٢
قرار ١٧ من ديسمبر . ص ٣٤٤ ح ١٦٨	( ١٩٢٧ )
ص ٣٤٧ ح ١٧٠	قرار ٣ من ديسمبر . ص ٥١٠ ح ٢٦٠
ص ٦٧٠ ح ٣٤٠	( ١٩٢٣ )
ص ١٢٦٥ ح ٤٤١	قرار ٢٥ من مايو . ص ٥٠٧ ح ٢٥٦
( ١٩٤٥ )	( ١٩٣٤ )
قرار ٥ من مارس . ص ٦٨ ح ٤٤	قرار أول أغسطس . ص ٣٥٥ ح ١٧٨
قرار ٧ من أكتوبر . ص ٤٨٥ ح ٢٣٦	( ١٩٣٦ )
( ١٩٤٦ )	قرار ١٨ من يولية . ص ٥١٠ ح ٢٦٠
قرار ٥ من مايو . ص ٦٦٨ ح ٣٣٧	( ١٩٤٠ )
قرار ٢٢ من مايو . ص ٦٤٧ ح ٣١٧	قرار ٣٠ من ديسمبر . ص ٦٥٤ ح ٣٢٦
قرار ٦ من أكتوبر . ص ٥١٠ ح ٢٦٠	

(١٩٥٣)	قرار ١٢ من نوفمبر . ص ٣٥٥ ح ١٧٨
قرار ٤ من نوفمبر . ص ٣٥٧ ح ١٧٩	(١٩٤٧)
قرار ٢٥ من نوفمبر . ص ٣٥٧ ح ١٧٩	قرار ٩ من مارس . ص ٣٩٠ ح ١٠٩٤
قرار ٩ من ديسمبر . ص ٣٥٧ ح ١٧٩	قرار ١١ من مايو . ص ٣٤٣ ح ١٦٦
(١٩٥٥)	ص ٤٨٦ ح ٢٣٧
قرار ٢٣ من نوفمبر . ص ٦٦٠ ح ٣٢٨	ص ٥٠٤ ح ٢٥٢
(ج) قرار وزارى	ص ٦٦٨ ح ٢٣٨
(أشغال)	ص ٦٧٠ ح ٣٤١
قرار ١٠ من يونية ١٩٤٨ ص ٤٩٢ ح ٢٤٣	قرار ١٢ من أغسطس . ص ٦٢٦ ح ٢٩٤
(تكوين)	قرار ١٦ من سبتمبر . ص ٣٤٧ ح ١٧٠
قرار ٦٣٣ لسنة ١٩٤٥ . ص ١٢٠١ ح ٤١٤	(١٩٤٨)
(مالية)	قرار ٨ من أبريل . ص ٦٥٢ ح ٣٢٤
قرار ١٨ من نوفمبر ١٩٥٤ . ص ١٠٢ ح ٣٩٤	قرار ١٨ من أبريل . ص ٥٠٣ ح ٢٥١
(د) كتاب دورى	قرار ٣٠ من مايو . ص ٦٥٢ ح ٣٢٤
(وزارة مالية)	ص ٥٠٣ ح ٢٥١
(١٩٤٢)	قرار ١١ من يولية . ص ٥٠٣ ح ٢٥١
كتاب ٢٣٤ - ١٣ / ١٧ فى ١ / ٦ .	ص ٦٥٢ ح ٣٢٤
ص ٣٦٥ ح ١٨٦	قرار ٣ من أكتوبر . ص ٤٨٨ ح ٢٣٩
(١٩٤٣)	قرار ٣١ من أكتوبر . ص ٦٤٧ ح ٣١٧
كتاب ع ٢١ / ١٠ / ١١ فى ٢٤ من يونية .	(١٩٥٠)
ص ٥١٢ ح ٢٦٢	قرار ١٩ من فبراير . ص ٥٠٣ ح ٢٥١
كتاب ف ٢٣٤ - ١ / ٢٨٨ فى ١٥ أكتوبر .	قرار ١٧ من مايو . ص ٤٩٢ ح ٢٤٣
ص ٦٥٤ ح ٣٢٦	قرار ٢٠ من أغسطس . ص ٣٩٠ ح ١٠٩٤
(١٩٤٤)	قرار ١٥ من أكتوبر . ص ٣٩٠ ح ١٠٩٤
كتاب ٢٣٤ - ١ / ٣٠٢ فى ١٣ من فبراير .	قرار ٢٣ من ديسمبر . ص ٧٦ ح ٥١
ص ٣٥١ ح ١٧٤	(١٩٥٢)
	قرار ٢٩ من أكتوبر . ص ٣٦٥ ح ١٨٦
	ص ٦٥٣ ح ٣٢٥



<p>( هـ ) تعليمات ( وزارة مالية ) ( ١٩٤٢ )</p>	<p>كتاب ٢٣٤ - ١ - ٣٠٢ في ٦ من سبتمبر . ص ٤٩٨ ح ٢٤٨</p>
<p>تعليمات ٣٠ . ص ٤٩٢ ح ٢٤٣</p>	<p>( ١٩٤٦ )</p>
<p>( و ) منشورات</p>	<p>كتاب ٢٣٤ - ٣/٣ ب في ٣ من مارس . ص ٤٨٥ ح ٢٣٦</p>
<p>( وزارة عدل )</p>	<p>( ١٩٤٧ )</p>
<p>( ١٩٣٩ )</p>	<p>كتاب ٢٣٤ - ١ / ٦٨ في ٢٢ من يولية .</p>
<p>منشور في ٢ من فبراير . ص ١٥٢ ح ٧٨</p>	<p>ص ٣٤٣ ح ١٦٦</p>
<p>( وزارة مالية )</p>	<p>( ١٩٤٩ )</p>
<p>( ١٩٣٩ )</p>	<p>كتاب ٢٠ - ١ / ١١٨ في ٩ من فبراير .</p>
<p>منشور رقم ٤ . ص ٤٩٨ ح ٢٤٨</p>	<p>ص ٣٥١ ح ١٧٤</p>

# تشريعات نشرتها المجلة

## (: القَوَانِينُ)

( سنة ١٩٦٠ )

- ق ١٢٦ : بتعديل بعض أحكام ق ٣٦ لسنة ١٩٦٠  
باصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي  
الدولة المدنيين . ص ١
- ق ١٣٩ : بتعديل ق ٦٨ لسنة ١٩٤٩ بتنظيم  
تجارة المجلة . ص ٢
- ق ١٥٧ : بتعديل ق ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم  
وزارة الأوقاف ولائحة اجراءاتها في  
الاقليم الجنوبي . ص ٤
- ق ١٥٨ : قمع الغش والتدليس في الاقليم السوري  
ص ٦
- ق ١٦٠ : باضافة فقرة جديدة للبند ٣ من المادة  
٤١ ق ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض  
الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات  
التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية  
المحدودة . ص ١٤
- ق ١٦٣ : اعطاء مهلة للترخيص بالأمانة والدخائر  
غير الرخصة في الاقليم السوري ص ١٥
- ق ١٦٦ : تنفيذ الانفاقيتين الخاصتين بتسوية  
المسائل المالية بين الجمهورية العربية المتحدة  
( الاقليم المصري ) والجمهورية الفرنسية  
وبالعلاقات المالية والتجارية والأملاك  
البريطانية في مصر . ص ١٦
- ق ١٦٧ : الأمن والنظام والتأديب في السفن .  
ص ١٩
- ق ١٦٨ : تعديل ق ٢٠٩ لسنة ١٩٥١ بفرض  
ضريبة لتمويل الدعاية للقطن المصري .  
ص ٢٦
- ق ١٦٩ : إعفاء جميع عمليات صرف أرباح القطن  
موسم ١٩٥٣/١٩٥٤ من رسوم الدمغة  
بأنواعها . ص ٢٨
- ق ١٧٠ : استثناء بعض البنوك وهيئات التأمين  
والوكالات التجارية من بعض أحكام  
ق ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر  
المقارى . ص ٢٩
- ق ١٧١ : طرق توزيع الضريبة الاضافية التي  
تستحق بمقتضى ق ١٥٥ لسنة ١٩٥٠ على  
هيئة قناة السويس . ص ٣١
- ق ١٧٤ : تعديل ق ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ بشأن  
إشغال الطرق العامة . ص ٣٢
- ق ١٧٦ : العفو عن بعض العقوبات واجازة اعادة  
بعض الموظفين المحكوم عليهم من محكمة  
الشعب إلى الخدمة . ص ٣٤

ق ٢١٣ : تنظيم تعبئة وتجارة الشاي . ص ٨٤

ق ٢١٨ : تعديل المادة ٣٦ من ق ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن بعض اليوع التجارية .

ص ٨٤

ق ٢١٩ : تعديل ق ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالسجل التجارى . ص ٨٦

ق ٢٢٠ : تعديل المادة ٥٧ من ق ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية

ص ٨٩

ق ٢٢٤ : إضافة مادة جديدة إلى ق ١٥٥ لسنة ١٩٦٠ الخاص بالتزامات النقل العام للركاب بالسيارات في مدينة القاهرة .

ص ٩١

ق ٢٢٧ : بالمعاشات المدنية . ص ٩٢

ق ٢٨٢ : تمديد الموعد المحدد بالمادة السابعة من ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون العمل المعدلة بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٠ .

ص ٩٩

ق ٢٢٩ : إعفاء أعضاء مجلس اتحاد الدول العربية المتحدة من غير المتمتعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة من بعض الضرائب والرسوم

ص ١٠٠

ق ٢٤٤ : الاندماج في شركات مساهمة .

ص ١٠٢

ق ٢٤٩ : مجلس الأمة . ص ١٠٣

ق ٢٥٢ : تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على

العقارات . ص ١٠٦

ق ١٧٩ : تعديل أحكام ق ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ الخاص بالموازين والمقاييس والمكاييل

ص ٣٥

ق ١٨١ : تنظيم تجارة القطن في الداخل .

ص ٣٦

ق ١٨٢ : مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها .

ص ٥٦

ق ١٨٣ : تعديل ق ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية في الاقليم المصرى .

ص ٦٧

ق ١٨٤ : تعديل ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى كسب العمل .

ص ٦٩

ق ١٩٩ : تعديل أحكام ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايراد رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل .

ص ٧٣

ق ٢٠٠ : تعديل ق ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الايراد .

ص ٧٦

ق ٢٠١ : إلغاء ق ٩٩ لسنة ١٩٥٨ بفرض ضريبة اضافية على مجموع ما يتقاضاه أعضاء مجالس الادارة في الشركات المساهمة .

ص ٧٧

ق ٢٠٢ : تعديل ق ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ بفرض ضريبة على التركات والرسوم بقانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات .

ص ٧٨

ق ٢١٢ : تنظيم تجارة الأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية .

ص ٨٠



ق ١٣ : تعديل ق ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص  
بضريبة الأقطان . ص ٢٥٦  
ق ١٤ : زيادة أجرة الأرض الزراعية .  
ص ٢٥٨  
ق ١٦ : تطبيق النظام المترى فى معاملات  
القطن وبذرة القطن . ص ٢٥٩  
ق ١٧ : تعديل ق ١٥ لسنة ١٩٥٥ باللائحة  
العامة لبرصات العقود . ص ٢٩٠  
ق ١٨ : تعديل ق ٥٩ لسنة ١٩٥٧ بفرض  
رسم لاسترداد المبالغ السابق للجنة القطن  
المصرية اقراضها للجنة برصة عقود القطن  
خلال فترة تعظيمها . ص ٢٦١  
ق ١٩ : تعديل ق ١٨٤ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم  
بيوع الأقطان الآجلة فى الداخل .  
ص ٢٦١  
ق ٢٠ : تعديل ق ٤٣٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن  
التأثير فى أسعار القطن ووضع حد أقصى  
للمراكز المفتوحة . ص ٢٦٣  
ق ٢١ : تعديل ق ٢٠٥ لسنة ١٩٥١ بشأن  
السمسرة فى برصة العقود . ص ٢٦٥  
ق ٢٢ : تعديل ق ٤١٧ لسنة ١٩٥٥ بفرض  
رسم حليج القطن . ص ٢٢٦  
ق ٢٣ : تعديل ق ٢٠٩ لسنة ١٩٥١ بفرض  
ضريبة لتمويل الدعاية للقطن المصرى .  
ص ٢٦٧  
ق ٢٦ : تحديد المساحة التى تزرع قطناً فى  
سنة ١٩٦٠/١٩٦١ الزراعية . ص ٢٦٨  
ق ٢٧ : تعيين المساحة التى تزرع قطناً فى  
سنة ١٩٦٠/١٩٦١ الزراعية . ص ٢٦٨  
ق ٢٨ : شراء محصول قطن موسم ١٩٦١/٦٠  
ص ٢٦٩

ق ٢٥٣ : تعديل بعض الأحكام الخاصة برجال  
القضاء ومجلس الدولة وإدارة قضايا  
الحكومة فى الاقليم السورى .  
ص ١٠٧  
ق ٢٥٤ : فرض رسم إضافى لدى القضاء لإنشاء  
دور للمحاكم واصلاحها . ص ١٠٨  
ق ٢٥٨ : حظر اخراج بذرة القطن من اقليم  
مصر . ص ١١٢  
ق ٢٦٠ : الأحوال المدنية . ص ١١٣  
ق ٢٦٦ : تعديل ق ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ بفرض  
ضريبة إضافية للدفاع . ص ١٣١  
ق ٢٦٨ : تعديل قانون نظام القضاء .  
ص ١٣٢  
ق ٢٧٤ : تعديل بعض أحكام المرسوم بقانون  
١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى فى  
الاقليم المصرى . ص ١٤٩  
ق ٢٧٦ : تعديل ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار  
قانون العمل . ص ٢٢٣  
ق ٢٧٩ : تعديل المادة الأولى من اللائحة العامة  
لبرصات الأوراق المالية . ص ٢٢٣  
ق ٢٨١ : تعديل بعض أحكام ق ١١٧ لسنة  
١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الادارية  
والمحاكم التأديبية فى الاقليم المصرى .  
ص ٢٢٤  
ق ٢٩٤ : تعديل ق ٥٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن  
الضريبة على العقارات المبنية . ص ٢٢٤  
( سنة ١٩٦١ )  
ق ٨ : وضع استثناء وفق من بعض أحكام  
التوظيف . ص ٢٤٩  
ق ١٠ : مكافحة الدمار . ص ٢٥٠

## ٢: القرارات والأوامر

## ١- قرارات رئيس الجمهورية

قرار ٢٢٧١ : باصدار اللائحة الداخلية للمهنة العامة للإصلاح الزراعى . ص ٢٣١	(١٩٦٠)	قرار ١٥١٣ : اللائحة التنفيذية للقانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون نظام الادارة المحلية . ص ١٥٠
قرار ٤٣٣ : بشأن مجلس الغنائم . ص ٢٧٠	(١٩٦١)	قرار ٢١٣٩ : باصدار لائحة استبدال المعاشات ص ٢٢٦

## قرارات وزارية

قرار ٥٠٧ : تعديل قرار ١١٥ لسنة ١٩٥٥ باللائحة الداخلية لبرصة البضاعة الحاضرة للأفطان وبذرة القطن (برصة ميناء البصل) . ص ١٣٨	إصلاح زراعى (١٩٦٠)	قرار ٨٢ وقرار ٨٩ : تعديل قرار (١) لسنة ١٩٥٨ باللائحة التنفيذية لقانون طرح التهرؤأكله . ص ٢٤٥ و ص ٢٤٦
قرار ٥٣٨ : تعديل أحكام القرار ٥١ لسنة ١٩٤٧ بالشروط والأوضاع الخاصة بتنفيذ ق ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد . ص ١٣٩	إقتصاد (١٩٦٠)	قرار ٤٢٧ : تعديل قرار ٢٠١ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء سجل المستوردين . ص ١٣٦
قرار ٨٩٣ : لائحة الرقابة على عمليات النقد . ص ١٧٨		قرار ٤٢٨ : تعديل قرار ٧٢٥ لسنة ١٩٥٩ باللائحة التنفيذية للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٥٩ (تعديل) . ص ١٣٧
قرار ٩١٩ : تعديل قرار ١٧٧ لسنة ١٩٥٣ باللائحة التنفيذية للقانون ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ للسجل التجارى . ص ٢٤٠		

( ١٩٦١ )

قرار ٤٠٨ : تعديل أحكام اللائحة الداخلية  
لبرصة البضاعة الحاضرة للاقطان وبذرة  
القطن ( برصة مينا البصل ) . ص ٢٨١

قرار ٤٠٩ : تعديل قرار ١١٢ لسنة ١٩٥٥  
بتنظيم الرقابة على العمليات التي تجري في  
سوق العقود والبضاعة الحاضرة .

ص ٢٨٣

قرار ٤١٠ : تعديل المادة ٤ من قرار ٣٥٥  
لسنة ١٩٥٢ بشأن القباية المبرومة .

ص ٢٨٤

قرار ٤١١ : تعديل قرار ١٠٢ لسنة ١٩٥٥  
باللائحة الداخلية .

ص ٢٨٥

تموين

( ١٩٦٠ )

قرار ٢٣٣ : تداول ورق الطباعة والكتابة .

ص ٢٤٦

خزانة

( ١٩٦٠ )

قرار ١٨٦ : تعديل قرار ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧  
باللائحة المناقصات والمزايدات ص ٢١٨

قرار ١٨٨ : تنفيذ ق ١٦٦ لسنة ١٩٦٠ .  
ص ١٤٠

( ١٩٦١ )

قرار ٥ : تعديل قرار ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ ،  
لائحة المناقصات والمزايدات . ص ٢٧٩

قرار ١١ : إلغاء الفقرة «أولاً» من المادة

٣٣ من اللائحة التنفيذية لقانون ١٤  
لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات  
رءوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح  
التجارية والصناعية وعلى كسب العمل .  
ص ٢٨٠

قراء ١٢ : تعديل قرار ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧  
بإصدار لائحة المناقصات والمزايدات .

ص ٢٨٠

داخلية

( ١٩٦٠ )

قرار ٢١ : بتنفيذ بعض أحكام ق ٨٩  
لسنة ١٩٦٠ ، دخول وإقامة الأجانب  
بأراضي الجمهورية العربية المتحدة والخروج  
منها . ص ١٤٢

قرار ٨٢ : تعديل قرار ١٩٥٤/٩/٧ بتنفيذ  
ق ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأسلحة  
وذخائرها . ص ١٤٥

( ١٩٦١ )

قرار ١٧ : تعديل قرار ١٩٥٥/١٢/١٥  
بتنفيذ ق ٤٩٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن  
السيارات وقواعد المرور . ص ٢٧٨

شئون اجتماعية وعمل

( ١٩٦٠ )

قرار ٢٠ : بحث أنظمة صناديق الادخار  
أو عقود التأمين الجماعية ، أو المعاشات  
المرتبطة بتنفيذها الهيئات والمؤسسات  
العامة . ص ١٤٧

قرار ٣٦ : زيادة مزايا قرار ٣٦ لسنة ١٩٦٠  
بتأمين المعجز والوفاة . ص ٢٤١



قرار ٢٦٣ : شروط الترخيص بالعمل للاجانب . ص ٢٤٣	عدل ( ١٩٦٠ )
قرار ٢٨٨ : بتعديل قرار ٢٦٣ لسنة ١٩٦٠ بشروط الترخيص بالعمل للاجانب . ص ٢٤٣	قرار : تحويل بعض موظفى وزارة الاقتصاد والتجارة صفة مأمورى الضبط القضائى . ص ١٣٤
قرار ٣١٩ : إعفاء من شروط المعاملة بالمثل عند الترخيص فى العمل للاجانب ص ٢٩١	قرار : بتعديل دائرتى اختصاص محكمتى منورس ومركز الفيوم الجزئيتين . ص ١٣٤
قرار ٣٢٠ : تعديل قرار ٢٦٣ لسنة ١٩٦٠ بشأن الترخيص فى العمل للاجانب . ص ٢٩٢	قرار : بتعديل اختصاص بعض المحاكم . ص ٢٢١
قرار ٣٢١ : رسم الترخيص فى العمل للراهبات . ص ٢٩٢	قرار : تعديل دائرتى اختصاص محكمتى بندر ومركز المنصورة الجزئيتين . ص ٢٧٤
( ١٩٦١ )	قرار : تعديل اختصاص محكمتى مركز وبندر طنطا . ص ٢٧٥
قرار ١٠ : زيادة مزايا تأمين إصابات العمل . ص ٢٨٨	قرار : من يقبل عن الهيئات للمرافعة أمام المحاكم . ص ٢٧٦
قرار ١٣ : أنظمة صناديق الادخار أو عقود التأمين الجماعية أو المعاشات . ص ٢٨٩	قرار : إنشاء مأمورية للشهر العقارى وفرع للتوثيق بمركز الباجور . ص ٢٧٧
صحة عمومية ( ١٩٦٠ )	قرار : تقسيم محكمة بندر الجيزة . ص ٢٧٧
قرار ٢٢٥ : إضافة جواهر مخدرة للجدول الأول الملحق بالرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ الخاص بمكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار بها . ص ١٤٦	مجلس الدولة ( ١٩٦١ )
	قرار : رئيس المجلس ٧٣ بتحديد اختصاص بعض المحاكم التأديبية . ص ٢٧١
	قرار : الجمعية العمومية ، إدارات جديدة بالقسم الاستشارى .



# المحاماة

مجلة قضائية شهرية

تصدرها نقابة المحامين

سبتمبر  
سنة ١٩٦٠

السنة الحادية والاربعون

العدد  
الأول

فان جاءوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم وان تعرض عنهم  
فلن يضروك شيئاً وان حكمت فاحكم بينهم بالقسط ان الله  
يحب المقسطين  
« قرآن كريم »

جميع المخابرات سواء أكانت خاصة بتحرير المجلة أم بإدارتها ترسل بعنوان  
إدارة مجلة المحاماة وتحريرها بدار النقابة بشارع رمسيس رقم ٥١ بالقاهرة





# المحاماة

مَجَلَّةُ قَضَائِيَّةٍ شَهْرِيَّةٍ

تَحْتَ رِقَابَةِ الْمُحَامِينَ

سبتمبر  
سنة ١٩٦٠

السنة الحادية والأربعون

العدد  
الأول

فان جاءوك فاحكم بينهم او اعرض عنهم وان تعرض عنهم  
فلن يضروك شيئا وان حكمت فاحكم بينهم بالقسط ان الله  
يحب المقسطين  
« قرآن كريم »

جميع المخابرات سواء أكانت خاصة بتحرير المجلة أم بإدارتها ترسل بعنوان  
إدارة مجلة المحاماة وتحريرها بإدار النقابة بشارع رمسيس رقم ٥١ بالقاهرة

# بيان

نشرنا في هذا العدد الأحكام والابحاث والقوانين الآتية :

عدد

- ١٨ حكما صادرا من قضاء محكمة النقض الجنائية  
٢٥ حكما صادرا من قضاء محكمة النقض المدنية  
٩ أحكام صادرة من قضاء المحكمة الادارية العليا ( مجلس الدولة )  
٢ حكمن صادرين من قضاء محاكم الاستئناف ( القضاء المدني )  
٢ حكمن صادرين من قضاء المستعجل  
٢ حكمن صادرين من قضاء المحاكم الجزئية ( القضاء التجارى )

\*\*\*

المصلحة فى النقض الجنائى - للدكتور روف عبيد - استاذ بكلية الحقوق - جامعة  
عين شمس  
تطبيق نظرية الظروف الطارئة على عقود البيع المبرمة قبل قانون الاصلاح الزراعى -  
للدكتور عبد الرزاق السنهورى  
التحكيم فى عقود البترول فى البلاد العربية - للدكتور أحمد أبو الوفا - رئيس قسم  
المرافعات بجامعة الاسكندرية

\*\*\*

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٦٠ بتعديل بعض  
أحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بأصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفى  
الدولة المدنيين . ص ١

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٠ بتعديل القانون  
رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ بتنظيم تجارة الجملة . ص ٢

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٠ بتعديل بعض  
أحكام القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الاوقاف ولائحة اجراءاتها  
فى الاقليم الجنوبى . ص ٤

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٠ فى شأن قمع  
الغش والتدليس فى الاقليم السورى . ص ٦

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٦٠ باضافة فقرة  
جديدة للبند ٣ من المادة ٤١ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض  
الاحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات  
المسئولية المحدودة . ص ١٤



قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٦٠ بشأن اعطاء مهلة للترخيص بالأسلحة والذخائر غير المرخصة في الاقليم السوري . ص ١٥  
قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦٠ بشأن تنفيذ الاتفاقيتين الخاصتين بتسوية المسائل المالية بين الجمهورية العربية المتحدة ( الاقليم المصرى ) والجمهورية الفرنسية وبالعلاقات المالية والتجارية والاملاك البريطانية في مصر . ص ١٦

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الأمن والنظام والتأديب فى السفن . ص ١٩

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦٠ بتعديل القانون رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٥١ بفرض ضريبة لتمويل الدعاية للقطن المصرى . ص ٢٦

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٠ فى شأن اعفاء جميع عمليات صرف أرباح القطن موسم ١٩٥٣/١٩٥٤ من رسوم الدمغة بأنواعها . ص ٢٨

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٦٠ باستثناء بعض البنوك وهيئات التأمين والوكالات التجارية من بعض أحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى . ص ٢٩

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٧١ لسنة ١٩٦٠ بشأن طرق توزيع الضريبة الاضافية التى تستحق بمقتضى القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٠ على هيئة قناة السويس . ص ٣١

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٦٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ بشأن اشغال الطرق العامة . ص ٣٢

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٦٠ بالعفو عن بعض العقوبات واجازة اعادة بعض الموظفين المحكوم عليهم من محكمة الشعب الى الخدمة . ص ٣٤

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٦٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ الخاص بالموازن والمقاييس والمكاييل . ص ٣٥

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم تجارة القطن فى الداخل . ص ٣٦

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها . ص ٥٦

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاکمات التأديبية فى الاقليم المصرى . ص ٦٧

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٦٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى كسب العمل . ص ٦٩



سبتمبر  
سنة ١٩٦٠

# المحكمة

العدد  
الأول

## قضاء محكمة النقض الجنائية

( رئاسة وعضوية السادة الاساتذة مصطفى فاضل رئيس المحكمة ومحمود محمد  
مجاهد وفهيم يس الجندي والسيد أحمد عفيفي وعباس حلمي سلطان المستشارين )

زراعة شجيرات خشيش بقصد التعاطي .

### المبدأ القانوني

إذا كان الثابت بالحكم المطعون فيه ان  
عدد شجيرات الخشيش التي زرعها المتهم  
ضئيل ، وكان ماأورده من عناصر وأدلة يفيد  
بذاته توافر الحيازة بقصد التعاطي والاستعمال  
الشخصي ، مما كان يوجب على المحكمة تطبيق  
المادة «٣٤» من القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢  
بدلا من المادة «٣٣» ، فإنه يتعين تصحيح  
الحكم بمعاقبة المتهم على مقتضى المادة المذكورة .

( القضية رقم ٥٨٢ سنة ٢٩ ق رئاسة وعضوية  
السادة الاساتذة حسن داود نائب رئيس المحكمة ومصطفى  
كامل والسيد أحمد عفيفي وعباس حلمي سلطان ورشاد  
القنسى المستشارين )

٣

١٢ مايو سنة ١٩٥٩

استدلال . التفتيش الإداري . بطلانه عند مخالفة  
الشروط الموضوعية . مثال في تفتيش المساكن والمحال  
لضبط العمليات المنصوص عليها في المادتين ٦ و ٧ من  
الرسوم الصادر في ١٩٤٧/٧/٧ - برسم الانتاج  
والاستهلاك على الكحول - دون سبق صدور أمر كتابي  
بذلك من مدير أقرب مكتب للانتاج . المادة ١٥ من  
الرسوم

### المبدأ القانوني

تنص المادة ١٥ من الرسوم الصادر في ٧  
من يولييه سنة ١٩٤٧ برسم الانتاج او

١١ مايو سنة ١٩٥٩

نقص . أوجهه . مالا يبطل الاجراءات . الاصل في  
الاجراءات الصحية . استدلال . مأمور الضبط القضائي .  
اختصاصهم . الاصل ان يباشر رجل الضبط القضائي  
أعماله في حدود اختصاصه . تحقيق . تفتيش . الدفع  
ببطلانه من حيث صلته بالنسب . عدم التزام المحكمة  
رئيسا لمكتب المخدرات او معاونها له بمجرد قول المتهم  
بتجرى صفة الضابط الذي أجرى التفتيش وأنه منتدبا  
رئيسا لمكتب المخدرات او معاونها له بمجرد قول المتهم  
ذلك دون تقديم الدليل عليه .

### المبدأ القانوني

الأصل في الاجراءات الصحية ، فمتى باشر  
رجل الضبط القضائي أعماله في حدود  
اختصاصه ، فلا يكون صحيحا ما يقوله المتهم  
من ان المحكمة كان عليها أن تتجرى حقيقة  
صفة الضابط الذي أجرى التفتيش بتحقيق  
تجريه ، وذلك برفاق ما يدل على انتدابه  
رئيسا لمكتب المخدرات ، او معاونها منتدبا له  
بمجرد قول المتهم ذلك ودون أن يقوم الدليل  
عليه .

( القضية رقم ٢٢٦٣ سنة ٢٩ ق )

٢

١١ مايو سنة ١٩٥٩

مواد مخدرة . احرازها . المسؤولية والقباب . العقوبة  
المخففة . المادة ٣٤ من القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ .  
مجال انطباقها . نقص . الحكم في موضوع الطعن عند  
مخالفة القانون الموضوعي . تصحيح الحكم . مثال في



المقدم اليها ، فإذا كانت قد تعرضت - بما هو واجب عليها من تطبيق القانون على الوجه الصحيح - الى بحث مأخذ الدليل والنظر في قبوله في الاثبات أمامها - وهي في ذلك لا تنقيد بوجهات نظر الخصوم أنفسهم - فلا يصح النعي عليها بأنها تجاوزت في ذلك حدود سلطتها ، لأن واجبهما في فحص الدليل قبل الأخذ به يمتنع معه القول بأن هناك من الأدلة ما يحرم عليها الخوض فيه .

٢ - تقدير توافر حالة التلبس والدلائل التي تؤدي اليه هو - على ما استقر عليه قضاء محكمة النقض - تقدير من صميم اختصاص قاضي محكمة الموضوع فلا يصح النعي على المحكمة - وهي بسبيل ممارسة حقها في التقدير - بأنها تجاوزت سلطتها ، إذ في ذلك ما يجر في النهاية الى توقيع العقاب على بريء ، وهو أمر يؤدي العدالة وتتأذى منه الجماعة ، مما يتحتم معه اطلاق يد القاضي الجنائي في تقدير سلامة الدليل وقوته دون قيد - فيما عدا الأحوال المستثناة قانوناً .

( القضية رقم ٥٨٨ سنة ٢٩ ق رئاسة وعسوية السادة الاساتذة حسن داود نائب رئيس المحكمة ، ومصطفى كامل ، والسيد أحمد عفيفي ، وعباس حلمي سلطان ، ورشاد القدسي المستشارين )

١٢ مايو سنة ١٩٥٩

محكمة الجنايات : سقوط الأحكام الغيابية الصادرة منها . مناط التفرقة بين نص المادتين ٣٩٥ و ٣٩٧ من قانون الاجراءات الجنائية . العبرة في شأن سقوط الأحكام الغيابية الصادرة من محكمة الجنايات بالوصف الذي أقيمت به الدعوى أي الوارد في قرار الاحالة .

### المبدأ القانوني

مناط التفرقة بين نص المادتين ٣٩٥ و ٣٩٧ من قانون الاجراءات الجنائية هو الوصف الذي ترفع به الدعوى ، فإذا رفعت بوصفها جنائية سرى في حقها حكم المادة ٣٩٥ من القانون المذكور ويبطل حتما الحكم الصادر فيها في غيبة المتهم الذي لا يجوز له عند إعادة محاكمته .

الاستهلال على الكحول - المنطبق على واقعة الدعوى - على أنه : « يكون لموظفي ادارة رسم الانتاج التابعة لمصلحة الجمارك وغيرهم من الموظفين الذين يمينهم وزير المالية بقرار منه صفة رجال الضبطية القضائية فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا المرسوم ، وفي سبيل ذلك يجوز لهم وللسائر رجال الضبطية القضائية في أي وقت وبدون اجراءات سابقة معاينة المعامل والمصانع والمحال المرخص بها وتفتيشها كما يجوز لهم وللسائر رجال الضبطية القضائية في حالة الاشتباه معاينة أي محل آخر أو مسكن وتفتيشه لضبط أية عملية تجرى خفية من العمليات المنصوص عليها في المادتين السادسة والسابعة ، ولا يجوز القيام بالمعاينة أو التفتيش الا بأمر كتابي من مدير أقرب مكتب لتحصيل رسم الانتاج ومعاونة مندوب واحد على الأقل من موظفي المحافظة او المديرية او المركز على حسب الاحوال - فإذا كان الثابت من الأوراق أن من حذر محضر التفتيش ، وكذلك محضر التحقيق هو معاون مكتب الانتاج ، ولم يرد بأحد هذين المحضرين ما يشير الى أنه مدير هذا المكتب ، فإن ما انتهى اليه الحكم من القضاء ببطلان التفتيش يكون في محله .

( القضية ١٧٤ سنة ٢٩ ق رئاسة وعسوية السادة الاساتذة مصطفى فاضل رئيس المحكمة ومحمود مجاهد وشيخ جندى والسيد أحمد عفيفي وعباس حلمي سلطان المستشارين )

### ٤

١٢ مايو سنة ١٩٥٩

١ - ب - اثبات . حرية القاضي الجنائي في تكوين عقيدته . لازمها . واجب المحكمة في فحص الدليل قبل الأخذ به يمتنع معه القول بأن هناك من الأدلة ما يحرم عليها الخوض فيه . اطلاق يد القاضي الجنائي في تقدير سلامة الدليل وقوته دون قيد فيما عدا الأحوال المستثناة قانوناً . تلبس . تقدير حالته . محكمة الموضوع . تقدير دلائل التلبس مسألة موضوعية .

### المبادئ القانونية

١ - العبرة في الاثبات في المواد الجنائية هي باقتناع المحكمة واطمئنانها الى الدليل

## ٧

١٨ مايو سنة ١٩٥٩

تنفيذ الاحكام الجنائية • القاعدة • المادة ٤٦٠ ج.١ •  
الاصل في الاحكام الجنائية • وجوب تنفيذها •  
الاستثناء : ما تضمنته المواد ٤٦٩ و ٤٥٢ وما يليها  
من قانون الاجراءات الجنائية •

### المبدأ القانوني

الاصل في الاحكام الجنائية هو وجوب  
تنفيذها ، ولم يستثن الشارع - في قانون  
الاجراءات الجنائية - من هذا الاصل الا ما  
نصت عليه المادة ٤٦٩ ، وما جاء في الباب  
السابع من الكتاب الرابع بشأن الاشكال في  
التنفيذ •

### المحكمة

• • • • • حيث ان مما ينعاها الطاعن على  
الحكم المطعون فيه أن المحكمة أخلت بحقه في  
الدفاع ، فانها على الرغم من عدم سماعها  
شهودا في درجتي التقاضي ، فانها لم تحجب  
الدفاع عنه الى ماطلبه من مناقشة الموظف  
الذي باشر التحليل ولم ترد على هذا الطلب ،  
كما أنه طلب اليها أن تأذن له بتقديم مذكرة  
بدفاعه في الدعوى فلم تسمح المحكمة له بذلك  
وقضت في الدعوى بالادانة ، والتمس الطاعن  
أخيرا وقف تنفيذ الحكم الصادر عليه •

• • • • • وحيث انه عن طلب وقف تنفيذ الحكم  
فلا محل له ، لأن الاصل في الاحكام  
الجنائية هو وجوب تنفيذها ، ولم يستثن  
الشارع في قانون الاجراءات الجنائية من هذا  
الاصل الا ما نصت عليه المادة ٤٦٩ وما جاء  
في الباب السابع من الكتاب الرابع بشأن  
الاشكال في التنفيذ • لما كان ذلك ، وكان  
يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة  
الاستثنائية أن الحاضر مع المتهم طلب أجلا  
لاستحضار المحلل لمناقشته لأن تقرير التحليل  
غير سليم ، كما التمس حجز القضية حتى  
يقدم مذكرة بدفاعه ، فلم تجبه المحكمة الى ما  
طلب وقضت بقبول المعارضة شكلا وتأييد  
الحكم المعارض فيه ، وقالت في أسباب حكمها

أن يتمسك بالعقوبة المقررة بها فيها ، بل ان  
المحكمة تفصل في الدعوى في مثل تلك الحالة  
بكامل حريتها غير مقيدة بشيء مما جاء في  
الحكم المذكور ، لأن إعادة الاجراءات لم تشرع  
لمصلحة المحكوم عليه فقط بل لأنها شرعت  
للمصلحة العامة ، ومن الخطأ قياس سقوط  
الاحكام الغيابية في مواد الجنائيات على حالة  
المعارضة في الاحكام الغيابية الصادرة في  
مواد الجنح والتي يسرى في حقها نص المادة  
٣٩٧ من قانون الاجراءات الجنائية ويكون الحكم  
الصادر فيها قابلا للمعارضة •

( القضية رقم ٥٩٦ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة )

## ٦

١٨ مايو سنة ١٩٥٩

١ - تحقيق • تلمينه • الضرورة الداعية الى ندب غير  
الكاتب المختص • اثباتها • خلو محضر تحقيق النيابة من بيان  
الظروف الداعية الى ندب غير الكاتب المختص لا ينفي  
قيام الضرورة الى ندب غيره •

ب - تحقيق • تفتيش المسكن • قواعده • المادة ١٩١ ج.  
جواز صدور أمر النيابة بتفتيش مساكن المتهم بعد  
اطلاعها على محضر الاستدلال متى رأت كفايته لاصداره •

### المبادئ القانونية

١ - خلو محضر التحقيق من بيان الظروف  
التي دعت النيابة الى ندب غير الكاتب المختص  
لا ينفي قيام الضرورة الى ندب غيره ، ولا يغير  
من الوضع شيئا عدم اشارة المحقق صراحة  
في محضره الى العذر الذي دعاه الى هذا الندب

٢ - لا يشترط لتفتيش مسكن المتهم  
اعمالا لنص المادة ٩١ من قانون الاجراءات  
الجنائية أن يكون ثمة تحقيق مفتوح سابق  
على صدور أمر التفتيش ، فيجوز للنسبة أن  
تصدر أمرها بالتفتيش بعد اطلاعها على محضر  
الاستدلالات متى رأت كفايته لاصدار الامر  
الذي يعد فتحا للتحقيق •

( القضية رقم ٤٨٨ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة )



## ٩

١٩ مايو سنة ١٩٥٩

أ - غرفة الاتهام • ميعاد تحرير أوامرها • سريان نص المادة ٢١٢ • ج •

ب - نقض • أوجهه • غرفة الاتهام • الطعن في قراراتها ما لا يعد خطأ في القانون • مثال • م ١٩٥ • ٢١٢ • ج • قصور أسباب الأمر وتغاليه في تقدير أدلة الدعوى • إدام أن الغرفة انتهت إلى أمرها بعد تمحيض الأدلة ووزنها •

ج - نقض • أحكام لا يجوز الطعن فيها • قانون • تفسيره • اتفاق الملة • سريان حظر الطعن الوارد بالمادة ٢١٠ • ج • معاملة القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٦ على الطعن بطريق النقض أيضا •

## المبادئ القانونية

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أن الحكم لا يكون باطلا إذا لم يختم في ظرف ثمانية أيام من يوم صدوره ، وإنما يحكم ببطلانه إذا مضت مدة ثلاثين يوما دون أن يختم ، ولا فرق بين الأحكام وبين الأوامر التي تصدرها غرفة الاتهام في تطبيق هذا المبدأ •

٢ - ما يشتره المسمى بالحقوق المدنية من القول ببطلان أمر غرفة الاتهام - المطعون فيه - لتغاليه في تقدير أدلة الدعوى ولقصور في أسباب هذا الأمر ، لا يعتبر خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها طبقا للمادتين ١٩٥ ، ٢١٢ من قانون الاجراءات الجنائية مما يجوز معه الطعن بطريق النقض من المسمى بالحقوق المدنية في الأمن الصادر من غرفة الاتهام ، ما دامت قد محصت الأدلة ووازنت بينها وانتهت في حدود سلطتها إلى تأييد تصرف النيابة على أساس أن الدلائل على واقعة التزوير لا تكفي للدانة •

٣ - أشار الشارع في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ إلى الحكمة التي قصدها من تعديل المادة ٢١٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، وهي أن يضع للموظفين حماية خاصة تقيهم كيد الافراد لهم ، ونزعهم الطبيعية للشكوى منهم ، فحرم - فيما حرمه من اتخاذ اجراءات الدعوى ضدهم لجرائم وقعت منهم أثناء تأدية وظيفتهم أو بسببها - حق استئناف الاوامر الصادرة من قاضي

« ان المتهم لم يقدم دليلا ينفي الاتهام ويقطع ببراءته ، وترى المحكمة أن المحكمة اذ دانت المتهم في الجريمة المنسوبة اليه قد صدر حكمها سليما من ناحيتي العقاب والاثبات للأسباب التي بنى عليها والتي تأخذ بها المحكمة • • ولما كان الطلب الذي تقدم به محامي الطاعن إلى المحكمة الاستئنافية هو طلب هام متعلق بدليل اعتمدت عليه محكمة أول درجة في ادانة المتهم ، وهو الحكم الذي أخذت محكمة ثاني درجة بأسبابه ، وكان الدفاع قد رأى أن مصلحة المتهم أن يناقش من أجرى التحليل في الجلسة بحضور الخصوم ، فطلب منها دعوته لهذا الغرض فإن المحكمة الاستئنافية اذ سكنت عن الرد على هذا الدفاع الجوهري واعتمدت في ادانة المتهم على تقرير التحليل تكون قد فوتت عليه حقه وأخلت بحرية دفاعه مما يبطل حكمها بما يستوجب نقضه » •

( القضية رقم ٦٢٩ سنة ٢٩ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة محمود ابراهيم اسماعيل ومحمود محمد مجاهد ، والسيد احمد غيفي ، ومحمد عطيه اسماعيل ، وعباس حلمي المستشائين ) •

## ٨

١٨ مايو سنة ١٩٥٩

خيانة الأمانة • بيانات احكام الادانة • الرد على وجه الدفاع الهامة ردا سائفا • مثال في الرد على تمسك المتهم بحقه في حبس السيارة حتى يقبض اجر اصلاحها •

## المبدأ القانوني

إذا تناول الحكم ما عرض له المتهم في دفاعه بشأن حق حبس السيارة حتى يقبض اجر اصلاحها ورد عليه في قوله : « انه لا يقبل منه هذا الدفاع الا اذا كانت السيارة قد اصلحت فعلا ولم يبدأ أي جزء منها » ، فإنه بذلك يكون قد رد على دفاع المتهم بما يدحضه للأسباب السبائفة التي أوردها •

( القضية رقم ٧١٢ سنة ٢٩ - بالهيئة السابقة )



١١

١٩ مايو سنة ١٩٥٩

عود • عيوب تسببه • قصور البيان • مثال في بحث قيام حالة العود الى الجريمة • م ٥١ ع • قصور الحكم عند اغفاله الاشارة الى مؤدى ما تضمنته الاوراق عن سوابق المتهم بما من شأنه اثار الشبهة في قيام حالة العود المنطبق على المادة ٥١ ع •

### المبدأ القانوني

اذا كان الثابت من الاوراق أن وكيل النيابة عندما أشر بتقديم القضية للجلسة أثبت بصدر هذه الاشارة ما يفيد سبق الحكم على المتهم سنة ١٩٥٤ لشروع في سرقة بعود ، وأنه وضع تحت المراقبة لمدة ثلاث سنوات ، وأنه حكم عليه في قضية أخرى سنة ١٩٥٦ بالمراقبة لمدة ستة أشهر تنفذ بعد المراقبة السابقة ، وكان ما تضمنته الاوراق عن سوابق المتهم من شأنه أن يشير الشبهة في قيام حالة العود المنطبق على المادة ٥١ من قانون العقوبات وتوفرها في حقه ، وكانت المحكمة لم تكن تبحث قيام هذه الحالة أو عدم قيامها - مع ما يحتمل أن يسفر عنه هذا البحث من عدم اختصاصها بالفصل في الدعوى - ولم تشر بشيء الى مؤدى ماورد عن هذه السوابق ، ولم تبين سبب اطراحها له ، فان حكمها يكون مشوباً بالقصور ويتعين لذلك نقضه •

( القضية رقم ٣٠٢ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة ) •

١٢

١٩ مايو سنة ١٩٥٩

أ • ب - اختلاس محجوز • عناصر الواقعة الاجرامية • حجز • بطلانه لسقوطه عملاً بنص المادة ٥١٩ من القانون • من صاحب المصلحة في التمسك بهذا البطلان ؟ ج - المدين دون الحارس • وجوب احترام العجز ولو كان مشوباً بما يبطله • اثر ذلك مخالفة الاجراءات المقررة للعجز أو بيع المحجوزات لاتباع اختلاس المحجوزات • اختلاس أشياء محجوزة • القصد الجنائي • الدفع بعدم العلم بميعاد البيع • شرط ابدائه • توافر المصلحة في ذلك • صورة واقعة تنتل بها المصلحة في ابداء هذا الدفع •

### المبادئ القانونية

١ - الدفع باعتبار العجز كان لم يكن لعدم

التحقيق أو من النيابة العامة بالألا وجه لاقامة الدعوى عن جريمة من هذه الجرائم ، ولا يلتزم مع هذا المنع أن يظل حق الطعن بالنقض باقياً للمدعى بالحقوق المدنية ، بل ان هذا الطعن يجري عليه حكم المنع من الطعن بالاستئناف ، ما دام الطعن بالطريق العادى وغير العادى يلتقيان عند الرد الى العلة التى توخاها الشارع من تعديل المادة ٢١٠ من قانون الاجراءات الجنائية تحصيلاً للموظفين من التعرض للشطط فى الخصومة •

( القضية رقم ٢٠٠١ سنة ٢٨ ق بالهيئة السابقة ) •

١٠

١٩ مايو سنة ١٩٥٩

نقض • أوجهه • ما لا يعد خطأ في تطبيق قانون العقوبات • مثال • بلاغ كاذب • م ٣٠٥ ع • عناصر الواقعة الاجرامية • البلاغ • ماهيته • يستوى في التبليغ التقدم خصيصاً للدلاء به أو الادلاء به فى أثناء تحقيق أجرى مع المبلغ فيما ليس له علاقة بموضوع البلاغ • مثال

### المبدأ القانوني

لا يتطلب القانون فى البلاغ الكاذب الا أن يكون التبليغ من تلقاء نفس المبلغ ، يستوى فى ذلك أن يكون قد تقدم خصيصاً للدلاء به، أو أن يكون قد أدلى به فى أثناء تحقيق أجرى معه فى أمر لا علاقة له بموضوع البلاغ - فاذا كان يبين من الاوراق ان المتهم ذكر ذكراً مفصلاً الوقائع التى اوردها الحكم الابتدائى المؤيد استئنافياً لاسبابه ، وأنه وان كان قد قدم بلاغه الاصلى منتظماً من نقله من عمله الى عمل آخر لم يرقه ، الا أنه أدلى فى هذا التحقيق بأمور ثبت كذبها أسندها الى المدعى بالحقوق المدنية ، وهى مما يستوجب عقابه ولا علاقة لها بموضوع بلاغه - ولم يكن عندهما مثل أمام المحقق متهمها يدافع عن نفسه ، وإنما كان منتظماً يشرح ظلامته ، فان ما انتهى اليه الحكم من ادانة المتهم بجريمة البلاغ الكاذب يكون صحيحاً من ناحية القانون •

( القضية رقم ١٦٩ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة ) •

بالفصل في الدعوى المدنية، أما وقد تعرضت لها وفصلت في موضوعها فإنها تكون قد قضت في أمر هو من اختصاص المحاكم المدنية ولا شأن للمحاكم الجنائية به ، مما يقتضى نقض الحكم المطعون فيه والحكم بعدم اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية .

#### المحكمة

« ... حيث أن مما ينعاه الطاعن على الحكم انطعون فيه أنه وقد أسس قضاءه ببراءة المتهم ، على عدم وجود جريمة لانعدام ركن الخداع وانتفاء القصد الجنائي ، أصبح النزاع بين الطرفين مدنيا بحثا ليس للمحكمة الجنائية ولاية الفصل فيه ، مما كان يتعين معه عليها أن تحكم بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية ، أما وهي لم تفعل وفصلت في موضوع هذه الدعوى ، فإنها تكون قد أخطأت .

« وحيث انه يبين من الاوراق أن الطاعن أقام دعواه مباشرة على المتهم ( المطعون ضده ) بأنه قام بالغش والتدليس في أعمال التجارة التي وردها لعمارتها من حيث النوع والصنف والمقاس وذاتيتها وصفاتها الجوهرية ، وطلب عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ مع الزامه بأن يدفع له مبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت . وبجلسة ١٤ مارس سنة ١٩٥٣ قضت محكمة امبابة الجزئية حضوريا بتغريم المتهم ٢٥ جنيه والزامه بأن يدفع للطاعن مبلغ التعويض المطالب به . واستأنف المتهم هذا الحكم وقضى حضوريا بتأييده ، فقرر الطعن فيه بالنقض ، وقضت محكمة النقض بجلسة ٢٩ مارس سنة ١٩٥٥ نقض الحكم المطعون فيه واعادة القضية الى محكمة الجيزة الابتدائية للفصل فيها من جديد ، وبتاريخ ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٧ حكمت المحكمة المذكورة ببراءة المتهم وبرفض الدعوى المدنية والزام الطاعن بمصاريفها عن الدرجتين ، واستئنفت في قضائها هذا الى القول بانتفاء جريمة الغش لفقدان العناصر المكونة لها ورتبت على ذلك رفض الدعوى المدنية .

اتمام البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه بقرار في القانون لمصلحة المدين دون الحارس .

٢ - يجب دائما احترام الحجز - ولو كان مشوباً بما يبطله - ما دام لم يقض ببطلانه ، فمخالفة الاجراءات المقررة للحجز أو لبيع المحجوزات - بفرض وقوعها - لا تبیح اختلاس هذه المحجوزات .

٣ - تنتفى مصلحة المتهم في الدفع بعدم علمه بميعاد البيع اذا كان الثابت من الحكم اعلانه بيوم البيع وانتقال المحضر في ذلك التاريخ الى مكان الاشياء المحجوز عليها وبحثه عنها فلم يجدها .

( القضية رقم ٦٤١ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة )

١٣ .

٢٥ مايو سنة ١٩٥٩

دعوى مدنية . الشروط التي ينبغي توافرها في الفعل الذي يبيح الادعاء المدني للمضروب . المادة ٢٥١ ج . ان يكون الفعل جريمة . الاثر المترتب على تخلف هذا الشرط . عدم اختصاص المحكمة بالفصل في الدعوى المدنية . مثال . انتهاء الحكم الى ان اخلال المتهم بالتعاقد لا يكون جريمة الغش . القضاء في الدعوى المدنية بالرفض . هو قضاء من المحكمة في امر خارج عن اختصاصها .

#### المبدأ القانوني

الاصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع الى المحاكم المدنية ، وانما أباح القانون استثناء رفعها الى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر وقع للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، فاذا لم يكن الضرر الذي لحق به ناشئاً عن هذه الجريمة ، سقطت تلك الاباحة وسقط معها اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية ، فمتى كان الواضح مما أثبتته الحكم المطعون فيه أن اخلال المتهم بالتعاقد الذي يدعيه الطاعن لا تتكون به جريمة الغش المرفوعة بها الدعوى ، فان قضاءه بالبراءة اعتماداً على هذا السبب يترتب عليه عدم اختصاص المحكمة



المتهم « بحضوره أو من ينوب عنه إن أمكن ذلك ، فحضور المتهم ليس شرطاً جوهرياً لصحة التفتيش .

(القضية رقم ٦٤٥ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة) .

١٥

٢٥ مايو سنة ١٩٥٩

أ - تفتيش . الشروط الموضوعية لصحة الأمر به . اختصاص الأمر بإصداره . اختصاص وكيل النيابة الكلية بإصدار أمر التفتيش في دائرة المحكمة الكلية التي يعمل في دائرتها . بغير حاجة إلى الحصول على تفويض بذلك من رئيس النيابة .

ب - استدلال . ضبط الأشياء . ما لا يرتب البطلان في خصوص مخالفة قواعد . مخالفة ما نصت عليه المادة ٥٥ وما يليها من قانون الإجراءات الجنائية .

#### المبادئ القانونية

١ - من المقرر أن وكالة النيابة الكلية الذين يمارسون أعمال وظائفهم مع رئيس النيابة مختصون بمباشرة إجراءات التحقيق في جميع الحوادث التي تقع في دائرة المحكمة الكلية ، فالأمر بالتفتيش الصادر من وكيل النيابة الكلية لتنفيذه في دائرة اختصاص المحكمة الكلية يكون صحيحاً صادراً ممن يملكه بغير حاجة إلى الحصول على تفويض بذلك من رئيس النيابة .

٢ - لم يرتب قانون الإجراءات الجنائية البطلان على عدم مراعاة ما نصت عليه المادة ٥٥ وما بعدها - في شأن تحرير المضبوطات المتعلقة بالجريمة وعرضها على المتهم - مما يجعل الأمر فيها راجعاً إلى قسدين محكمة الموضوع لسلامة الإجراءات التي اتخذتها . مأمور الضبط القضائي .

( القضية رقم ٦٤٧ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة )

١٦

٢٦ مايو سنة ١٩٥٩

قاضي التحقيق . متى يفتح ميعاد استئناف قراراته الصادرة في غيبة الخصوم ؟ من تاريخ إعلانهم رسمياً بالأمر . المادة ١٦٥ ج . غرفة اتهام . الطعن بالنقض

ولما كان الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية ، وإنما أباح القانون استثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية ، وكان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر وقع للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، فإذا لم يكن الضرر الذي لحق به ناشئاً عن هذه الجريمة ، سقطت تلك الإباحة وسقط معها اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية . ولما كان الواضح مما أثبتته الحكم المطعون فيه أن إخلال المتهم بالتعاقد الذي يدعيه الطاعن لا تتكون به جريمة الغش المرفوعة بها الدعوى ، فإن قضاءه بالبراءة اعتماداً على هذا السبب يترتب عليه عدم اختصاص المحكمة بالفصل في الدعوى المدنية ، أما وقد تعرضت لها وفصلت في موضوعها ، فإنها تكون قد قضت في أمر هو من اختصاص المحاكم المدنية وحدها ولا شأن للمحاكم الجنائية به .

« وحيث أنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والحكم بعدم اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية دون حاجة لمبحث باقى أوجه الطعن »

( القضية رقم ٢٠٢٦ سنة ٢٨ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة حسن داود نائب رئيس المحكمة ومصطفى كامل وفهيم يسي جندى ومحمد عطيه اسماعيل وعادل يونس المستشارين )

١٤

٢٥ مايو سنة ١٩٥٩

تحقيق . تفتيش . ما لا يبطله . مخالفة الاشكال غير الجوهرية . مثال . حضور المتهم التفتيش الذي يقوم به مأمور الضبط القضائي المنتدب لإجرائه . المواد ٩٢ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ج .

#### المبدأ القانوني

التفتيش الذي يقوم به مأمور الضبط القضائي بناء على ندبه لذلك من سلطة التحقيق تسرى عليه أحكام المواد ٩٢ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، والمادة الأولى منها تنص على إجراء تفتيش منزل المتهم « وغير

المستفاد مما أثبتته الحكم أن الواقعة التي كانت مطروحة أمام المحكمة الاستئنافية هي بذاتها التي رفعت لمحكمة أول درجة ، وقد تناولتها المحكمتان في حكميهما ، وكان من واجب محكمة ثانية درجة أن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع ما تتحمله من الكيوف والوصاف وأن تطبق عليها حكم القانون تطبيقاً صحيحاً فان حكمها بالغاء تصحيح الأعمال المخالفة استناداً إلى أن واقعة مخالفة البناء للمواصفات القانونية لم ترفع بها الدعوى الجنائية مخطئاً في تطبيق القانون .

( القضية رقم ٤٩٤ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة )

## ١٨

٢٦ مايو سنة ١٩٥٩

١ - ب - دعوى جنائية . شرط تحريكها من المحاكم في جرائم الجلسات . وجوب حصول التحريك أثناء انعقاد الجلسة وقبل قفل باب المرافعة في كل قضية . علة ذلك . المواد ٢/١٢٩ مرافعات و ٢٤٤ ، ٢٤٦ ج .

ج - شهادة الزور . متى تقع الجريمة ؟ بمجرد ابتداء الشهادة المزورة . الآثار المترتبة على وجوب استمرار الشاهد على أقواله الكاذبة حتى قفل باب المرافعة . عدول الشاهد عن شهادته قبل قفل باب المرافعة يجعل أقواله الأولى كأن لم تكن .

د - شهادة الزور . عناصر الواقعة الإجرامية . تغيير الحقيقة . كفاية تعدد الشاهد تغيير الحقيقة في بعض وقائع الشهادة .

## المبادئ القانونية

١ - ينتهي انعقاد الجلسة المحسدة لنظر كل قضية عند قفل باب المرافعة فيها ، فلا يستقيم قانوناً القول بأنه لا يصح توجيه تهمة شهادة الزور - وهي من جرائم الجلسة - قبل قفل باب المرافعة لأن المحكمة تصبح من الوقت الذي اعتبرت فيه المرافعة منتهية ، ولا ولاية لها في الفصل في الجرائم التي وقعت أمامها في الجلسة ولم تقم المحكمة الدعوى فيها حال انعقادها ويكون نظرها وفقاً للقواعد العادية على ما تقتضيه المادة ٢٤٦ من قانون الإجراءات .

٢ - توجيه تهمة شهادة الزور ينطوي في

في قراراتها . الخطأ في القانون . مثال . احتساب ميعاد استئناف قرار قاضي التحقيق الصادر في غيبة الخصم من تاريخ علمه بصدوره ، لأن تاريخ اعلانه رسمياً .

## المبدأ القانوني

نصت المادة ١٦٥ من قانون الإجراءات الجنائية على أن استئناف الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق بالأوجه لأقامة الدعوى يحصل بتقرير في قلم الكتاب في ميعاد ثلاثة أيام من تاريخ صدور الأمر ، أو التبليغ ، أو الاعلان حسب الأحوال ، وقد صرحت المذكرة الإيضاحية لهذا النص بأن الشارع قد وحد الميعاد بالنسبة لجميع الخصوم فجعل بدء الموعد من تاريخ صدور الأمر بالنسبة لمن صدر في مواجهته منهم ، أو من تاريخ تبليغه للمنيابة العامة ، أو اعلانه للخصوم إذا لم يصدر في مواجهتهم ، أو بالنسبة لمن صدر في غير مواجهته منهم ، ومن ذلك يتضح أن الميعاد المذكور في المادة ١٦٥ لا يسرى في حق الخصم الغائب - سواء كان متهماً أو مدعياً بالحقوق المدنية أو مجنيا عليه - إلا من تاريخ اعلانه رسمياً بالأمر ، ولا يكفي في سريان هذا الميعاد العلم بالأمر الصادر من قاضي التحقيق .

( القضية رقم ٢١٥٦ سنة ٢٨ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة محمود إبراهيم ، أسامة خليل ومحمود محمد مجاهد ولهم يسى جنى ، وعادل يونس ، ورشاد القدسي المستشارين )

## ١٧

٢٦ مايو سنة ١٩٥٩

نقض . لوجه . مخالفة القانون الإجرائي . مثال . وصف التهمة . مالا يتعارض مع تقييد المحكمة بحدود الدعوى . تغيير الوصف القانوني للفعل المسند إلى المتهم . مثال في إقامة بناء مخالف للمواصفات القانونية بدون ترخيص من الجهة المختصة . مخالفة البناء للمواصفات القانونية ، وإقامة البناء ذاته بدون ترخيص قرينان ، إلا أن فعل البناء وامتداحلان في وصفه القانوني .

## المبدأ القانوني

مخالفة البناء لأحكام القانون ليست واقعة مستقلة عن إقامة البناء ذاته بدون ترخيص ، وإنما هما قرينان ملازمان لفعل البناء وامتداحلان في وصفه القانوني - فإذا كان



في نظر الدعوى الاصلية الى أن أتم الدفاع مرافعته ، ثم أعلنت قرارها بانتهاء المرافعة ، وأصدرت الحكم بإدانة الطاعن . وهذا معناه أنها اعتبرت محاكمة المتهم - الطاعن - عن جريمة شهادة الزور منتهية ، في حين أن باب المرافعة في الدعوى الاصلية كان لا يزال مفتوحا . وفي هذا ما يخالف القانون ، إذ أن جريمة شهادة الزور لا تتم الا بقفل باب المرافعة ، وقد أدانته المحكمة في جريمة شهادة الزور لمجرد أن روايته أمام المحكمة قد خالفت ما قاله في التحقيقات الاولى في بعض الوقائع دون قيام دليل على أن ما قرره الطاعن كان مقصودا في ذاته منبثا عن قصد التضليل . هذا ولم تلتفت المحكمة نظر الطاعن حين وجهت اليه تهمة شهادة الزور الى الدفاع عن نفسه ، ولو فعلت ذلك لطلب أجلا يستعين فيه بمحام يتولى الدفاع عنه .

« وحيث ان واقعة الحال في الدعوى هي أن النيابة العامة اتهمت الطاعن الثاني بأنه أحرز جواهر مخدرة ( حشيشا ) في غير الاحوال المصرح بها قانونا وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول رقم ١ المرافق ، وأثناء نظر الدعوى وقبل أن يترافع الدفاع عن المتهم الاصلى وجهت النيابة للشاهد ( الطاعن ) تهمة شهادة الزور وسألته المحكمة عنها وأصر على شهادة الزور ، ثم ترفع الدفاع عن المتهم الاصلى فأصدرت المحكمة قرارها باقفال باب المرافعة ، ثم أصدرت حكما بمعاقبة الطاعن الثاني بالاشغال الشاقة المؤبدة وتغريمه مبلغ ٣٠٠٠ جنيه ومصادرة المواد المخدرة وبمعاقبة الشاهد ( الطاعن الاول ) بالحبس مع الشغل لمدة سنة عملا بالمادة ٢٩٤ من قانون العقوبات ، وقد بين الحكم المطعون فيه واقعة شهادة الزور في قوله « ثبت للمحكمة أن هذا الشاهد كان قد قرر بالتحقيق وأمام المحكمة بجلسته ١٥/٥/١٩٥٨ التي صدر فيها الحكم غيابيا أنه رأى رأى العين طربة الحشيش وهي تسقط من لفة الجلباب التي كان يحملها المتهم وهو يركب السيارة ، وقد عدل عن ذلك عدولا

ذاته على معنى تنبيه الخصم الذي تتعلق به هذه الشهادة لاعداد دفاعه على ضوء ذلك ، مما يقتضى حصوله بالضرورة قبل قفل باب المرافعة .

٣ - اذا رأت المحكمة محاكمة الشاهد على شهادة الزور حال انعقاد الجلسة - عملا بالمادتين ٢/١٢٩ مرافعات ، ٢٤٤ من قانون الاجراءات - وجب عليها أن توجه اليه تهمة شهادة الزور أثناء المحاكمة ولكنها لا تتعجل في الحكم عليه ، بل تنتظر حتى تنتهي المرافعة الاصلية ، ولم تكن العلة في ذلك أن الجريمة لم توجد قبل انتهاء المرافعة ، اذ هي وجدت بمجرد ابداء الشهادة المزورة ، ولكن الشارع رأى في سبيل تحقيق العدالة على الوجه الاكمل أن يفتح أمام الشاهد المجال ليقرر الحق حتى آخر لحظة ، فشهادته يجب أن تعتبر في جميع أدوار المحاكمة كالا لا يقبل التجزئة ، وهي لا تتم الا باقفال باب المرافعة ، فاذا عدل عنها اعتبرت أقواله الاولى كأن لم تكن .

٤ - لا يلزم أن تكون الشهادة مكتوبة من أولها الى آخرها ، بل يكفي أن يتعمد الشاهد تغيير الحقيقة في بعض وقائع الشهادة .

### المحكمة

« ... من حيث ان الطاعن الثاني ( جمعه حسين شحاته ) وإن طعن في الحكم في الميعاد الا أنه لم يقدم أسبابا لطعنه ، ومن ثم يكون طعنه غير مقبول شكلا .

« ومن حيث ان الطعن المقدم من الطاعن الاول ( ابراهيم عبد المجيد سليمان ) قد حاز شكله القانوني .

« وحيث ان مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون وفي فهم الواقع في الدعوى ، والقصور في التسبيب والاخلال بحقه في الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن - ان النيابة وجهت تهمة شهادة الزور الى الطاعن بعد مرافعتها ، وقبل أن يترافع الدفاع عن المتهم الاصل في القضية - وسألته المحكمة عنها - واستمرت

الاجراءات - وجب عليها أن توجه اليه تهمة شهادة الزور أثناء المحاكمة، ولكنها لا تتعجل في الحكم عليه ، بل تنتظر حتى تنتهي المرافعة الاصلية ، ولم تكن العلة في ذلك أن الجريمة لم توجد قبل انتهاء المرافعة ، اذ هي وجدت بمجرد ابداء الشهادة المزورة ، ولكن الشارع رأى في سبيل تحقيق العدالة على الوجه الاكمل أن يفتح أمام الشاهد المجال ليقرر الحق حتى آخر لحظة ، فشهادته يجب أن تعتبر في جميع أدوار المحاكمة كلا لا يقبل التجزئة ، وهي لا تتم الا باقفال باب المرافعة ، فاذا عدل عنها اعتبرت أقواله الاولى كأن لم تكن . هذا الى أن توجيه تهمة شهادة الزور ينطوي في ذاته على معنى تنبيه الخصم التي تتعلق به هذه الشهادة لاعداد دفاعه على ضوء ذلك ، مما يقتضى حصوله بالضرورة قبل قفل باب المرافعة ، ومن ثم يكون رفع الدعوى الجنائية على المتهم - عقب ابداء شهادته - كما هو الحال في الدعوى اجراء صحيحا في القانون - لما كان ذلك وكانت المحكمة لم تعاقب الطاعن على مجرد ما وقع في قوله من خلاف ، بل لان ما أدلى به أمامها وتعمد فيه الكذب في بعض الوقائع - كان مبعثه التضليل واخفاء الحقيقة اخفاء من شأنه أن يؤثر في الفصل في الدعوى الاصلية ، وكان لا يلزم أن تكون الشهادة مكتوبة من أولها الى آخرها ، بل يكفي أن يعتمد الشاهد تغيير الحقيقة في بعض وقائع الشهادة ، وكانت المحكمة قد وجهت الى الطاعن تهمة شهادة الزور ولم تحل بينه وبين ابداء دفاعه ، فاقصر دفاعه على انكار التهمة وصمم على شهادته المزورة في الجلسة حتى قفل باب المرافعة دون أن يتوجه الى المحكمة بطلب الاستعانة بمحام - وهي غير واجبة في مبادئ الجنح - لما كان ذلك كله ، فان الطعن برمته لا يكون له محل .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا » .

( القضية رقم ٥٦٢ سنة ٢٩ في رئاسة وعضوية السادة الاساتذة حسن داود نائب رئيس المحكمة ومهتفي كامل وفهيم يسي جندي ، ومحمد عطية اسماعيل ، وعادل يونس المستشارين ) .

تاما بجلسة اليوم نافيا رؤيته لطربة الحشيش وهي تسقط من لفة جلباب المتهم، وقد ناقشته المحكمة في ذلك وواجهته بزميله الشاهد الآخر محمد المغازي عبد الهادي فصمم الشاهد ابراهيم عبد المجيد سليمان ( الطاعن ) على شهادته التي أدلى بها بجلسة اليوم وأصر عليها الى حين قفل باب المرافعة ولم يعدل عنها . وحيث انه يبين من هذا أن الشاهد المذكور قد تعمد قلب الحقائق واخفائها عن المحكمة عن قصد وسوء نية ، قاصدا تضليل العدالة ، وقد تضمنت شهادته التي أدلى بها اليوم وبعد أن حلف اليمين ما يغير الحقيقة والوقائع الجوهرية التي كانت تدور عليها شهادته ، ومن شأنها أن تحدث تأثيرا لدى المحكمة يفيد منه المتهم ، ولهذا فانه يكون قد شهد زورا وتكون هذه التهمة قد توافرت عناصرها القانونية وثبتت وقائعها في حقه ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٤٤ من قانون الاجراءات قد نصت على أنه « اذا وقعت جنحة أو مخالفة بالجلسة يجوز للمحكمة أن تقيم الدعوى على المتهم في الحال وتحكم فيها بعد سماع أقوال النيابة العامة ودفاع المتهم » ونصت المادة ١٢٩/٢ من قانون المرافعات « وللمحكمة أيضا أن تحاكم من شهد زورا بالجلسة وتحكم عليه بالعقوبة المقررة لشهادة الزور » . فقد دل الشارع بذلك أن المراد بالجلسة في هذا الصدد ، الجلسة المحددة لنظر كل قضية على حدة ، ولما كان انعقاد الجلسة المحددة لنظر كل قضية ينتهي عند قفل باب المرافعة فيها . فلا يستقيم قانونا القول بأنه لا يصح توجيه تهمة شهادة الزور - وهي من جرائم الجلسة قبل قفل باب المرافعة - لان المحكمة تصبح - من الوقت الذي اعتبرت فيه المرافعة المنتهية - ولا ولاية لها في الفصل في الجرائم التي وقعت أمامها في الجلسة ، ولم تقم المحكمة الدعوى فيها حال انعقادها ويكون نظرها وفقا للقواعد العادية على ما تقضى به المادة ٢٤٦ من قانون الاجراءات ، وينتج مما تقدم أن المحكمة اذا رأت محاكمة الشاهد على شهادة الزور - حال انعقاد الجلسة عملا بالمادتين ١٢٩/٢ مرافعات و ٢٤٤ من قانون



## قضاء محكمة النقض المدنية

( رئاسة وعضوية السادة الاساتذة محمد فؤاد جابر ومحمد الزعفراني سـالم  
والخسيني العوضي ومحمد رفعت ومحمود القاضي المستشارين )

عليه مع علم وصول • المادة ٢٣ ق ١٩٥١/٢٢٤ • نص  
المادة ٢٢ ق ٥١/٢٢٤ • مستحدث فلا يسرى على الوقائع  
السابقة عليه •

و - حكم «عيوب التدليل» «التناقض بين الالاسباب  
وبعضها الآخر» «ملا بعد كذلك» • تقرير الحكم الزام  
المستهلك ذاته برسم الدفعة نتيجة لاستعماله التيسار  
الكهربائي اذا كان المستهلك خلاف الحكومة في غير نطاق  
الم ١٤ ق ٣٩/٤٤ لا يتناقض مع تقريره ان استهلاك  
الحكومة للكهرباء وان كان قد حصل بمعرفتها الا ان التعامل  
معه دونها هو الذي يتحمل الرسم اعمالا للمادة ١٤  
لكل مجل •

### المبادئ القانونية

١ - مؤدى نص المادة ١٤ من القانون رقم  
١١ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٤٤  
لسنة ١٩٣٩ بتقرير رسم الدفعة والجدول  
رقم ٥ الخاص برسوم الدفعة النوعية فقرة  
« ١٠ مكررا » و « ١٠ ثالثا » والاحكام العامة  
المضافة في ذيل القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤١  
بتعيين من يقع عليهم عبء الرسم - ان رسم  
الدفعة عن استهلاك الكهرباء والغاز يتحمله  
المستهلك الا اذا كان المستهلك هو الحكومة  
فان الذي يتحمل رسم الدفعة عن استهلاكها  
هو التعامل معها ، أي الذي يورد لها الكهرباء  
أو الغاز الذي تستهلكه •

٢ - قيام شركة الاضاءة والتسخين بالغاز  
( الطاعنة ) بتوريد الكهرباء أو الغاز واستهلاك  
الحكومة للكهرباء أو الغاز المورد يتطوى في كل  
مرة من مرات الاستهلاك على تعامل بين الشركة  
والحكومة يستند الى عقد الالتزام الاصيلي  
المحرر بينهما ويندرج تبعا لذلك تحت نص  
المادة ١٤ معدلة من القانون رقم ٤٤ لسنة

١٩

٣ ديسمبر سنة ١٩٥٩

أ - ب - رسم الدفعة « ضرائب » الضرائب غير المباشرة  
« ضريبة الدفعة » رسوم الدفعة النوعية « استهلاك الكهرباء  
والغاز » عبء الرسم •

(١) في المعاملات الخاصة : يتحمله المستهلك •

(٢) في التعامل مع الحكومة : يتحمله التعامل معها  
المورد للكهرباء أو الغاز الذي تستهلكه • م ١٤ ق ٤١/١١  
معدلة لل ٣٩/٤٤ والجدول رقم ٥ فقرة ١٠ مكررا و ١٠  
ثالثا والاحكام المضافة في ذيل الق ٤١/١١ •

ما يعتبر تعامل • انطواء توريد الشركة للكهرباء والغاز  
واستهلاك الحكومة لهما في كل مرة على تعامل بينهما يندرج  
تحت نص الم ١٤ ق ٤١/١١ وخضوعه لحكمها •

ج - تقادم «التقادم المسقط» «حساب المدة» • رسم  
الدفعة « سقوط حق الخزنة في المطالبة بها • قانون  
« تطبيق القانون في الزمان » • حساب التقادم فيما قبل  
القانون المدني الجديد بالتقويم الهجري ما لم ينص على خلاف  
ذلك • سقوط حق الخزنة في المطالبة برسوم الدفعة  
والتعويض المدني بخمس سنوات هجرية لعدم ذكر المادة ٢٤  
ق ٣٩/٤٤ انها ميلادية • سقوط الحق في المطالبة بالرسم  
المستحققة عن مدة سابقة على العمل بالقانون المدني الجديد  
بخمس سنوات هجرية •

د - تقادم «التقادم المسقط» «في الضرائب والرسوم» •  
ميناء • عدم قيامه على قرينة الوفاء وانما على عدم اوراق  
الدين بتراكم الديون عليه • اثر ذلك • جواز التمسك به  
رغم المنازعة في الالتزام والامتناع عن الدفع •

هـ - تقادم « قطع التقادم » • « التنبيه » • اعتبار  
التنبيه على يد محضر قاطعا للتقادم في القانون المدني  
الملغى •

تقادم « التقادم المسقط » في الضرائب والرسوم •  
قانون «تطبيق القانون في الزمان» «عدم رجعية القوانين» •  
« انقطاع » التنبيه الذي يسبق المطالبة باداء رسم  
الدفعة لا يكفي فيه ان يكون ب خطاب عادى بطريق البريد •  
الامر العالي سنة ١٨٨٠ المعدل سنة ١٨٨٥ ، المادة ٢٥ ق  
٣٩/٤٤ • جواز انقطاع المطالبة باداء الرسم بكتاب موصى

١٩٣٩ بتقرير رسم الدمغة ويخضع حكمها من حيث وجوب تحمل الشركة الطاعنة برسم الدمغة المستحق على استهلاك الحكومة - ذلك أن استهلاك الحكومة للكهرباء والغاز وإن كان عملاً ذاتياً يجري بمعرفتها إلا أنه في كل فترة يحصل فيها هذا الاستهلاك لا يمكن أن يتم إلا بأجراء من جانب الشركة الطاعنة هو قيامها بتوريد الكهرباء أو الغاز اللذين تستهلكهما الحكومة تنفيذاً لتعهد الشركة في عقد الالتزام المحرر بينها وبين الحكومة بحيث إذا كفت الشركة عن التوريد أو انقطع جريانه امتنع على الحكومة هذا الاستهلاك .

٣ - القاعدة في حساب التقادم - فيما قبل القانون المدني الجديد الممول به ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ - أنه ما لم ينص القانون على حساب التقادم بالتقويم الميلادي فإن المدة تحسب بالتقويم الهجري، وأذن فإنه لما كانت المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ قد نصت على أنه « يسقط حق الخزانة في المطالبة بدفع الرسوم المستحقة والتعويض المدني بمضي خمس سنوات من اليوم الذي استعملت فيه الورقة الخاضعة للرسم ويسقط الحق في طلب رد الرسوم المحصلة بغير حق بمضي سنتين » ولم تذكر هذه المادة أن الخمس سنوات التي يسقط حق الخزانة في المطالبة بالرسوم بعد مضيها ميلادية ، وكانت الرسوم المطالب بها في واقعة الدعوى مستحقة عن مدة سابقة على العمل بالقانون المدني الجديد ، فإن هذه الخمس سنوات يتعين أن تحسب بالتقويم الهجري .

٦ - إذا كان الحكم المطعون فيه وهو بصدق مناقشة استحقاق رسوم الدمغة على الاستهلاك الداخلي لمنشآت شركة الإضاءة والتسخين بالغاز ( الطاعنة ) قرر أنه لا يشترط لاستحقاق رسوم الدمغة أن يكون الاستهلاك نتيجة تعامل بين الأفراد فحسب وإنما تستحق الرسوم على الاستهلاك الذاتي وإن كان لا ينطوي على تعامل مع الغير ، فواقعة الاستهلاك في ذاتها هي التي يستحق عنها رسم الدمغة ، ولذا أخضع الحكم استهلاك الشركة الطاعنة للكهرباء في منشآتها الداخلية للرسم مع

١٩٣٩ بتقرير رسم الدمغة ويخضع حكمها من حيث وجوب تحمل الشركة الطاعنة برسم الدمغة المستحق على استهلاك الحكومة - ذلك أن استهلاك الحكومة للكهرباء والغاز وإن كان عملاً ذاتياً يجري بمعرفتها إلا أنه في كل فترة يحصل فيها هذا الاستهلاك لا يمكن أن يتم إلا بأجراء من جانب الشركة الطاعنة هو قيامها بتوريد الكهرباء أو الغاز اللذين تستهلكهما الحكومة تنفيذاً لتعهد الشركة في عقد الالتزام المحرر بينها وبين الحكومة بحيث إذا كفت الشركة عن التوريد أو انقطع جريانه امتنع على الحكومة هذا الاستهلاك .

### ٣ - القاعدة في حساب التقادم - فيما قبل

القانون المدني الجديد الممول به ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ - أنه ما لم ينص القانون على حساب التقادم بالتقويم الميلادي فإن المدة تحسب بالتقويم الهجري، وأذن فإنه لما كانت المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ قد نصت على أنه « يسقط حق الخزانة في المطالبة بدفع الرسوم المستحقة والتعويض المدني بمضي خمس سنوات من اليوم الذي استعملت فيه الورقة الخاضعة للرسم ويسقط الحق في طلب رد الرسوم المحصلة بغير حق بمضي سنتين » ولم تذكر هذه المادة أن الخمس سنوات التي يسقط حق الخزانة في المطالبة بالرسوم بعد مضيها ميلادية ، وكانت الرسوم المطالب بها في واقعة الدعوى مستحقة عن مدة سابقة على العمل بالقانون المدني الجديد ، فإن هذه الخمس سنوات يتعين أن تحسب بالتقويم الهجري .

٤ - التقادم في الضرائب والرسوم لا يقوم على قرينة الوفاء وإنما يقوم على عدم إرهاب المدين وإثقال كاهله بتراكم الديون عليه ، وأذن فليس في القانون ما يمنع من التمسك بتقادم الرسوم المطالب بها رغم المنازعة في الالتزام بها والامتناع عن دفعها .

٥ - الأصل طبقاً للقواعد العامة في القانون المدني الملغى أن التنبيه الذي يقطع التقادم هو الذي يكون على يد محضر - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - وأذن فلما كان الأمر

٦ - إذا كان الحكم المطعون فيه وهو بصدق مناقشة استحقاق رسوم الدمغة على الاستهلاك الداخلي لمنشآت شركة الإضاءة والتسخين بالغاز ( الطاعنة ) قرر أنه لا يشترط لاستحقاق رسوم الدمغة أن يكون الاستهلاك نتيجة تعامل بين الأفراد فحسب وإنما تستحق الرسوم على الاستهلاك الذاتي وإن كان لا ينطوي على تعامل مع الغير ، فواقعة الاستهلاك في ذاتها هي التي يستحق عنها رسم الدمغة ، ولذا أخضع الحكم استهلاك الشركة الطاعنة للكهرباء في منشآتها الداخلية للرسم مع



المفروض على استعمال الدراجة بالفقرة ١٢ من الجدول رقم ٥ ، ولتطبيق المادة ١٤ ينبغي أن تكون الواقعة المنشئة للرسم معاملة ذات طرفين أحدهما هو الحكومة وإن كانت الواقعة محل الرسم نشاطا ذاتيا استحال بداهة تطبيق المادة ١٤ ، لأن الغير الذي يلقي عليه عبء الرسم لا وجود له بالمرّة . صحيح أن المادة ١٤ قد تعدلت بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٤١ ولكن الفرق بين نص تلك المادة قبل تعديله وبعده أن حكم النص القديم كان قاصرا على العلاقة الناشئة عن العقود دون سواها فصار النص الجديد شاملا لكل علاقة تكون الحكومة طرفا فيها ولو لم تكن ناشئة عن عقد فاتسعت دائرة النص عن العقود الى جميع مصادر الالتزام ، ولكن ينبغي لتطبيقه أن تكون الواقعة المنشئة للرسم علاقة قانونية ذات طرفين . وإذا كان توريد التيار الكهربائي أو الغاز الى الحكومة هو تعامل بينها وبين الشركة ينبغي عليه أن تتحمل الشركة برسم التوريد ألا أن عملية استهلاك التيار أو الغاز ليست كذلك . فالاستهلاك هو انتفاع صاحب الشيء به أو هو مظهر من مظاهر تسلط المالك على ملكه . والرسم المفروض على استهلاك الكهرباء والغاز مشابه في تطبيقه للرسم المفروض على استعمال الدراجة . ولهذه العلة يكون تطبيق المادة ١٤ على ما تستهلكه الحكومة من التيار الكهربائي والغاز والزام الشركة بالرسم المستحقة على هذه الاستهلاكات مخالفا للقانون . فالحكومة حين تستهلك التيار أو الغاز تقوم بعمل ذاتي لا شأن للشركة به وهي تقوم بهذا العمل بوصفها مشترية للتيار ومالكة له ، إذ أن عملية الاستهلاك تتحلل الى بيع ثم انتفاع . وهاتان العمليتان وإن امتزجتا في الواقع إلا أنهما منفصلتان من الناحية القانونية . ويبين من الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تزعم أن عملية الاستهلاك التي هي محل الرسم تعتبر في ذاتها تعامل بين الحكومة والشركة ولكنها قالت إن هذه العملية هي أثر من آثار عقد الالتزام المحرر بين الطرفين فتعتبر بذلك عملية ذات طرفين وينصب

أن هذا الاستهلاك لم يكن نتيجة لتعامل الشركة الطاعنة مع الغير ، فليس فيما قرره الحكم في هذا الشأن أي تناقض مع ما قرره من أن استهلاك الحكومة للكهرباء وإن كان قد حصل بمعرفة الحكومة ذاتها ، إلا أن الشركة الطاعنة دون الحكومة هي التي تتحمل رسم الدمغة المستحق عليه ، ذلك أن الحكم إنما أجرى في ذلك حكم المادة ١٤ من القانون رقم ١٩٣٩/٤٤ معدلة بالقانون رقم ١١/١٩٤١ من أنه في كل تعامل بين الحكومة والغير يتحمل هؤلاء دائما رسم الدمغة ، وهذا مجال يختلف عن مجال الزام المستهلك ذاته برسم الدمغة نتيجة الاستعماله التيار الكهربائي إذا كان المستهلك خلاف الحكومة وفي غير نطاق المادة ١٤ سالفة الذكر طبقا للأحكام العامة المضافة في ذيل القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤١ الخاصة بتعيين من يقع عليهم عبء الرسم .

#### المحكمة

« . . . حيث أن الطعن يقوم على سببين تنعني الطاعنة في أولهما بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتاويله من وجهين ملخص أولهما - أن الحكم المطعون فيه قضى بتطبيق المادة ١٤ من قانون الدمغة على رسم الاستهلاك المقرر بالفقرة ١٠ مكررة و ١٠ ثالثا من الجدول رقم ٥ ورتب على ذلك أن الرسم المستحق على استهلاك الحكومة يقع عبؤه على الشركة مع أن الظاهر من نص المادة المذكورة والفقرة ١٠ من الجدول رقم ٥ أن القانون يفرض رسما على التوريد ورسما آخر على الاستهلاك وأن كلا من هذين الرسمين منفصل عن الآخر ومستقل عنه تمام الاستقلال ، والواقعة المنشئة للرسم في أحدهما تختلف عن الواقعة المنشئة للرسم في الآخر . وتحديد الواقعة المنشئة للرسم له كل الأهمية في بيان الحالات التي تنطبق عليها المادة ١٤ والحالات التي تخرج عنها . وذلك أن قانون الدمغة كما يفرض الرسم على طائفة من العقود والمحركات والمعاملات التي تجري بين الأفراد فإنه يفرضه على طائفة من الوقائع تمثل نشاطا ذاتيا للفرد ولا تعتبر بحال ما معاملة بينه وبين الغير كالرسم السنوي

عليها حكم المادة ١٤ . فعملية التوريد الزامية من قبل الشركة كما ان الاستهلاك اختياري للدولة والافراد ولكن كليهما مصدره عقد الالتزام . وبغض النظر عما في القول من ان الاستهلاك ولو انه اختياري للحكومة الا أنه لا يعتبر عملا من جانب واحد مادامت الحكومة والشركة خاضعتين لشروط عقد الالتزام بغض النظر عما في هذا القول من فساد في الاستدلال لانه لا ارتباط بين المقدمة والنتيجة . فان ما ذهب اليه الحكم من ان المادة ١٤ تنطبق على عملية الاستهلاك لانها اثر من آثار عقد الالتزام خطأ في تطبيق القانون . ذلك لان هذه المادة لا تنطبق الا حيث تكون الواقعة الخاضعة للرسم هي نفسها تعامل مع الغير . فان كان الرسم مبررضا على واقعة هي نشاط ذاتي تقوم به الحكومة استحالة التطبيق حتى ولو كانت هذه الواقعة أثرا من آثار تعامل بين الحكومة والغير اصف الى ذلك ان قول الحكم بأن عملية استهلاك الكهرباء والغاز اثر من آثار عقد الالتزام هو خطأ في تحديد الآثار الناشئة عن عقد الالتزام وفي تحديد المصدر القانوني لعملية الاستهلاك . فعقد الالتزام يلزم الشركة بالتوريد ولا يلزم الحكومة أو سواها بشراء التيار . والتوريد أو البيع ينقل الى الحكومة ملكية التيار وهذه الملكية هي مصدر الحق في الاستهلاك . ويتلخص الوجه الثاني من سبب النعي الاول في أن الحكم قضى بأن مدة التقادم تحسب بالتقويم الميلادي وانها تنقطع بالخطاب العادي الذي يتضمن المطالبة بالرسم ورتب الحكم على ذلك عدم سقوط حق المصلحة في شيء من الرسوم التي حصلت جبرا . وتقول الطاعنة انه وان كان الحكم قد أصاب فيما قرره من ان سريان مدة السقوط يبدأ من تاريخ الواقعة المنشئة للرسم وهي فعل الاستهلاك نفسه الا انه خالف القانون في حساب المدة بالتقويم الميلادي . ذلك ان الاصل في القانون المدني الملغى هو حساب التقادم بالتقويم الهجري وكان لابد من نص خاص للخروج على هذا الاصل . ولاحظت الشركة ان المنازعة في الالتزام بالرسم كطلب أصلي لا يتعارض مع الدفع بسقوطه كطلب احتياطي على خلاف ما يقبله الحكم المطعون فيه . وأضافت الشركة ان

استشهاد الحكم بالمادة ٣٨٣ مدني جديد والاعمال التحضيرية الخاصة بها يؤدي الى عكس النتيجة التي انتهى اليها . فالمذكرة الايضاحية لتلك المادة تتكلم عن الاجراءات المماثلة للمطالبة القضائية والامثلة التي وردت فيها كلها اجراءات تحصل امام القضاء . بل ان لجنة المراجعة كانت قد أضافت فقرة الى المادة ٣٨٣ تقضي بان التنبيه الحاصل بانذار رسمي يقطع التقادم فحذفتها لجنة القانون المدني بمجلس الشيوخ قائلة ان الانذار الرسمي لا يقوم مقام المطالبة القضائية لا تنقطع به مدة السقوط ، فأين هذا كله مما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من ان التنبيه بالوفاء يقطع التقادم حتى ولو كان بخطاب عادي . وقالت الشركة الطاعنة ان المادة ٢٥ من قانون الدمغة تنص على أن الرسوم المستحقة بمقتضاه تحصل بالطريق الاداري طبقا للامر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ المعدل بالامر العالي الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ بالتنبيه الذي يقطع التقادم هو الذي يحصل بالشكل والكيفية المنصوص عليها في ذلك الامر . وقد نصت المادة الخامسة منه على شكل التنبيه بما مؤداه أن التنبيه القاطع للتقادم هو الذي يأخذ شكل الورد ويشتمل على بيان الاستهلاكات ومقدار الرسوم المستحقة عليها تحقيقا لقاعدة اليقين التي نادى بها آدم سميث ويجب ان يعلن هذا التنبيه بالكيفية المنصوص عليها في المادة المذكورة مادام قانون الدمغة لم يتضمن نصا يجعل للاعلان المرسل بخطاب موصى عليه بعلم الوصول قوة الاعلان الذي يتم بالطرق القانونية - اما ما نصت عليه المادة ٢٣ من قانون الدمغة رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ فهو يعفى الحكومة من اعلان التنبيه على يد منسوب ولكنه لا يعفيها من صياغة هذا التنبيه في الشكل الذي حدده الامر العالي خصوصا وان نص المادة ٢٥ مازال باقيا على خاله . هذا الى ان الحكم المذكور حكم مستحدث فلا يسرى الا من تاريخ العمل به . وتنعي الطاعنة في السبب الثاني من أسباب النعي ببطالان الحكم لتناقض اسبابه ذلك ان محكمة الموضوع قررت أن الواقعة الخاضعة للرسم عمل ذاتي محض يقع من جانب واحد هو المستهلك ورتبت على ذلك ان الرسم يستحق



عن التعامل معها أى الذى يورد لها الكهرباء أو الغاز الذى تستهلكه .

« وحيث ان الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بتاريخ ٣١ من مايو سنة ١٩٥٠ والمؤيد استئنافيا بالحكم المطعون فيه لاسبابه - بعد أن أشار الى ما أجراه القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤١ من تعديلات واضافات الى القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ - اورد ما يأتى « وحيث انه مما لا شك فيه ان استهلاك الكهرباء أو الغاز بمعرفة الجهات الحكومية ان هو الا احد آثار تعامل كان قائما بين الحكومة والشركة المدعية سبق ان حدد طبيعته وشروطه ومداه عقد الالتزام الذى ربط بين الطرفين وكان نتيجة مزاوله كل منهما حقوقه والقيام بالتزاماته فالشركة تورد وحدها دون منافس التسيار الكهربائى والغاز لقاء اجر متفق عليه والحكومة تستهلك كما تشاء من هذه المواد مع التزامها بدفع الاجر المذكور . فالتوريد والاستهلاك اذن اثران بل هما الغرضان الرئيسيان لعقد الالتزام الذى حدد شروط هذا التعامل بين الحكومة والشركة . . . وحيث قد تبين على هذا النحو ان استهلاك الغاز والكهرباء بمعرفة الجهات الحكومية - هو أحد مظاهر تعامل قائم بين الحكومة والشركة المدعية فلا مناص من أنه وفقا لنص المادة ١٤ من قانون الدمغة تتحمل الشركة المذكورة بالرسم المقرر بالفقرة ١٠ مكررة و ١٠ ثالثا من الجدول رقم ٥ من القانون المذكور » وهذا الذى انتهى اليه الحكم المطعون فيه لامخالفته فيه للقانون . ذلك أن استهلاك الحكومة للكهرباء والغاز وان كان عملا ذاتيا يجرى بمغرفتها الا انه فى كل فترة يحصل فيها هذا الاستهلاك لا يمكن ان يتم الا باجراء من جانب الشركة الطاعنة هو قيامها بتوريد الكهرباء أو الغاز اللذين تستهلكهما الحكومة تنفيذا لتعهد الشركة فى عقد الالتزام المحرر بينها وبين الحكومة بحيث اذا كفت الشركة عن التوريد أو انقطع جريانه امتنع على الحكومة هذا الاستهلاك فقيام الشركة بتوريد الكهرباء أو الغاز واستهلاك الحكومة للكهرباء أو الغاز الموردين انما ينطوى فى كل مرة من مرات الاستهلاك على تعامل بين الشركة والحكومة يستند الى عقد الالتزام الاصلى المحرر بينهما

على استهلاكات الشركة وهو قضاء مبناه ان الرسم ليس مفروضا على معاملة - فى حين انها فى خصوص الطلب الاصلى ( وهو استبعاد المادة ٤١ من دائرة التطبيق على الاستهلاكات الحكومية ) تعتبر ان الرسم فى الاستهلاكات الحكومية مفروض على معاملة بين الحكومة والشركة . وهذا تعارض فى الاسباب يبطل الحكم .

« وحيث ان النعى بما ورد فى الوجه الاول من السبب الاول مردود ذلك ان القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤١ الذى صدر معدلا للقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ بتقرير رسم الدمغة والذى يحكم واقعة الدعوى قد اضاف الى الجدول رقم ٥ الخاص برسوم الدمغة النوعية الفقرة ١٠ مكررة ونصها « يخضع استهلاك الكهرباء لرسم مقداره مليمان عن كيلوات ساعة من الكهرباء الموردة للتنوير أو للاغراض المنزلية » كما اضاف الى الجدول المذكور الفقرة ١٠ « ثالثا » بالنص الآتى : « يخضع استهلاك الغاز لرسم مقداره مليمان عن كل متر مكعب ٠٠ » واضاف فى ذيله حكما عاما بتعيين من يقع عليهم عبء الرسم بالنص الآتى « فى علاقات المتعاقدين فيما بينهم يقع عبء الدمغة على الاشخاص الآتى ذكرهم فى حالة عدم وجود اتفاق خاص بينهم على غير ذلك ، الا اذا حرم القانون الاتفاق على ما يخالفه . وذلك مع عدم الاخلال بأحكام المادة ١٤ من هذا القانون فيما يتعلق بالتعامل مع الحكومة . . . » ثم نص القانون فى تعيين من يقع عليهم عبء الرسم فى الحالات الواردة فى الجداول ارقام ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ فنص فى خصوص هذا الجدول الاخير على ما يأتى « الفقرات ١٠ و ١٠ مكررة ، ١٠ ثالثا : استهلاك الكهرباء والغاز والبوتاجاز . الرسم على المستهلك ولايجوز الاتفاق على غير ذلك ، وقد جرى نص المادة ١٤ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٤١ بما يأتى « فى كل تعامل بين الحكومة والغير يتحمل هؤلاء دائما رسم الدمغة ٠٠ ومؤدى ما سبق أن رسم الدمغة عن استهلاك الكهرباء والغاز يتحملة المستهلك الا اذا كان المستهلك هو الحكومة فان الذى يتحمل رسم الدمغة عن استهلاكها

ويندرج تبعا لذلك تحت نص المادة ١٤ معدلة من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ ويخضع لحكمها من حيث وجوب تحمل الشركة الطاعنة برسم الدمغة المستحق على استهلاك الحكومة ومن ثم يكون النعي في غير محله ويتعين رفضه « وحيث ان النعي الوارد في الوجه الثاني من السبب الاول في محله ذلك أنه فيما قبل القانون المدني الجديد المعمول به ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ كانت القاعدة في حساب التقادم أنه ما لم ينص القانون على حساب التقادم بالتقويم الميلادي فإن المدة تحسب بالتقويم الهجري - ولما كانت المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ قد نصت على أنه «يسقط حق الخزانة في المطالبة بدفع الرسوم المستحقة والتعويض المدني بمضى خمس سنوات من اليوم الذي استعملت فيه الورقة الخاضعة للرسم ويسقط الحق في طلب رد الرسوم المحصلة بغير حق بمضى سنتين» - ولم تذكر هذه المادة أن الخمس سنوات التي يسقط حق الخزانة في المطالبة بالرسوم بعد مضيها ميلادية وكانت الرسوم المطالب بها في هذه الدعوى مستحقة عن مدة سابقة على العمل بالقانون المدني الجديد - فإن هذه الخمس سنوات يتعين أن تحسب بالتقويم الهجري - ويكون ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من حساب هذه المدة بالتقويم الميلادي مخالفا للقانون - وليس في القانون ما يمنع الشركة الطاعنة من ان تتمسك بتقادم رسوم الدمغة المطالبة بها رغم منازعتها في الالتزام بها وامتناعها عن دفعها - ذلك أن التقادم في الضرائب والرسوم لا يقوم على قرينة الوفاء وإنما يقوم على عدم ارهاق المدين وإثقال كاهله تراكم الديون عليه -

« وحيث ان ما تعيب به الطاعنة الحكم المطعون فيه من قوله بأن مدة التقادم تنقطع بالخطاب العادي الذي يتضمن المطالبة بالرسم في محله ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه في هذا الخصوص على أن المادة ٢٥ من قانون الدمغة تنص على أنه تحصل الرسوم المفروضة بمقتضى هذا القانون بالطريق الإداري طبقا للأمر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ المعدل بالأمر

العالي الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ - وقد أوجب هذا الأمر العالي أن يسبق الحجز الإداري تنبيهه قال الحكم ان هذا التنبيه لا يكون على يد محضر وأنه يكتفى فيه بخطاب عادي وتضمن المصلحة وصوله للممول تطالبه فيه بأداء رسم الدمغة وتهده فيه باتخاذ الاجراءات القانونية ضده اذا لم يوفه - وهذا الذي انتهى اليه الحكم المذكور مخالف للقانون ذلك أن الاصل طبقا للقواعد العامة في القانون المدني الملغى أن التنبيه الذي يقطع التقادم هو الذي يكون على يد محضر - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ولما كان الأمر العالي سالف الذكر الذي أحال اليه القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ في المادة ٢٥ منه لم ينص على أن التنبيه الذي يسبق الحجز يكون بخطاب عادي وإنما نص على أن يشتمل التنبيه على بيان العقار المطلوب عليه المال او العشور أو الرسوم ومقدار المبالغ المستحقة ويعين على يد مندوب المديرية او المحافظة الى صاحب العقار - الخ مما مؤداه أن التنبيه الذي يسبق المطالبة بأداء رسم الدمغة لا يكفي فيه أن يكون بخطاب عادي يرسل بطريق البريد - وكان لا يبين من الحكم المطعون فيه أن الخطابات التي أرسلتها المصلحة المطعون عليها الى الشركة الطاعنة في ٣١/٥/١٩٤٤، ١٥/٢/١٩٤٦، ٣٠/١١/١٩٤٧ والتي اعتبرها الحكم المذكور قاطعة لتقادم الرسوم المطالب بها به وجبها قد استوفت الشكل والاضاع التي نص عليها الأمر العالي سالف الذكر - لما كان ذلك فإن الحكم المذكور فيما رقبه على الخطابات المذكورة من أثر في قطع تقادم الرسوم المطالب بها يكون مخالفا للقانون - لا يخفى في ذلك ما نصت عليه المادة ٢٣ من قانون رسوم الدمغة رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ من جواز انقطاع التقادم بالمطالبة بأداء الرسم بكتاب موصى عليه بعلم الوصول - ذلك أن هذا النص مستحدث ولاحق لأربعة الدعوى فلا يسرى عليها - كما وأن الخطاب الموصى عليه الذي يكون له أثر في قطع تقادم الضريبة أو الرسم يجب - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يستوفي الشكل الذي حدده القانون - ويتعين لذلك نقض الحكم في خصوص هذا الوجه بشقيه -

« وحيث ان النعي الوارد في الوجه الثاني من السبب الاول في محله ذلك أنه فيما قبل القانون المدني الجديد المعمول به ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ كانت القاعدة في حساب التقادم أنه ما لم ينص القانون على حساب التقادم بالتقويم الميلادي فإن المدة تحسب بالتقويم الهجري - ولما كانت المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ قد نصت على أنه «يسقط حق الخزانة في المطالبة بدفع الرسوم المستحقة والتعويض المدني بمضى خمس سنوات من اليوم الذي استعملت فيه الورقة الخاضعة للرسم ويسقط الحق في طلب رد الرسوم المحصلة بغير حق بمضى سنتين» - ولم تذكر هذه المادة أن الخمس سنوات التي يسقط حق الخزانة في المطالبة بالرسوم بعد مضيها ميلادية وكانت الرسوم المطالب بها في هذه الدعوى مستحقة عن مدة سابقة على العمل بالقانون المدني الجديد - فإن هذه الخمس سنوات يتعين أن تحسب بالتقويم الهجري - ويكون ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من حساب هذه المدة بالتقويم الميلادي مخالفا للقانون - وليس في القانون ما يمنع الشركة الطاعنة من ان تتمسك بتقادم رسوم الدمغة المطالبة بها رغم منازعتها في الالتزام بها وامتناعها عن دفعها - ذلك أن التقادم في الضرائب والرسوم لا يقوم على قرينة الوفاء وإنما يقوم على عدم ارهاق المدين وإثقال كاهله تراكم الديون عليه -

« وحيث ان ما تعيب به الطاعنة الحكم المطعون فيه من قوله بأن مدة التقادم تنقطع بالخطاب العادي الذي يتضمن المطالبة بالرسم في محله ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه في هذا الخصوص على أن المادة ٢٥ من قانون الدمغة تنص على أنه تحصل الرسوم المفروضة بمقتضى هذا القانون بالطريق الإداري طبقا للأمر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ المعدل بالأمر



أقر في محضر الخبر بوضع يد المطعون عليه مع أن الواضح فيه أنه لم يصدر منه إقرار .

ب - حكم « تسمييه » « عيوب التدليل » « تساند الأدلة » « مناط التساند » عند تعدد تعرف أثر الدليل المغيب في عقيدة المحكمة .

### المبادئ القانونية

١ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد استند فيما استند إليه - وفي خصوص نفي ادعاء الطاعنين التملك بالتقادم المكسب إلى القول بأن الطاعن الأول أقر في محضر أعمال الخبر بأن البيع الصادر للمطعون عليه من والدته قد تنفذ بوضع اليد ثم استورد تأسيساً على ذلك إلى القول بأن الطاعنين لم يذكرُوا واقعة تفيد تغيير وضع اليد إليهم ، وكان الواضح من محضر أعمال الخبر أن الطاعن الأول لم يصدر منه إقرار بوضع يد المطعون عليه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ استند إلى هذا الدليل يكون مغيباً بالخطأ في الاسناد .

٢ - إذا كان الحكم المطعون فيه مؤسساً على تحصيل أمر واقعي من جملة أدلة منها دليل مغيب - وكان الحكم قائماً على هذه الأدلة مجتمعة ولا يبين أثر كل واحد منها على حدة في تكوين عقيدة المحكمة بحيث لا يعرف ماذا يكون قضاؤها مع استبعاد هذا الدليل الذي ثبت فسادُه ، فإنه يكون من المتعين نقض هذا الحكم .

### المحكمة

و . . حيث أن مما ينعاه الطاعنون في السبب الثاني من أسباب الطعن أن الحكم المطعون فيه قد خالف الثابت بالأوراق - كما أخطأ في الاسناد ذلك أنه أسس قضاءه على القول بأن الطاعن الأول أقر في محضر أعمال الخبر المؤرخ ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ . بأن البيع الصادر من يامنة محمد هيبه إلى ولدها المطعون عليه قد تنفذ بوضع اليد مع أنه بالرجوع إلى محضر أعمال الخبر يتضح أن الطاعن الأول قرر أن القدان ٨ قراريط موضوع النزاع هي ملك والدته بموجب العقد المسجل في سنة ١٩٢١ الصادر من حسن هنداي وأن جده

« وحيث أن النعي في خصوص السبب الثاني مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه وهو في صدد مناقشة استحقاق رسوم الدمغة على الاستهلاك الداخلي لمنشآت الشركة الطاعنة قرر أنه لا يشترط لاستحقاق رسوم الدمغة أن يكون الاستهلاك نتيجة تعامل بين الأفراد فحسب وإنما تستحق الرسوم على الاستهلاك الذاتي وإن كان لا ينطوي على تعامل مع الغير فواقعة الاستهلاك في ذاتها هي التي يستحق عنها رسم الدمغة ولذا أخضع الحكم استهلاك الشركة الطاعنة للكهرباء في منشآتها الداخلية للرسم مع أن هذا الاستهلاك لم يكن نتيجة لتعامل الشركة الطاعنة مع الغير ، وليس فيما قرره الحكم في هذا الشأن أي تناقض مع ما قرره من أن استهلاك الحكومة للكهرباء وإن كان قد حصل بمعرفة الحكومة ذاتها إلا أن الشركة الطاعنة دون الحكومة هي التي تتحمل رسم الدمغة المستحق عليه . ذلك أن الحكم إنما أجرى في ذلك حكم المادة ١٤ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٤١ من أنه في كل تعامل بين الحكومة والغير يتحمل هؤلاء دائماً رسم الدمغة على نحو ما سبق بيانه في الرد على الوجه الأول من السبب السابق وهذا مجال مختلف عن مجال الزام المستهلك ذاته برسم الدمغة نتيجة لاستعماله التيار الكهربائي إذا كان المستهلك خلاف الحكومة وفي غير نطاق المادة ١٤ سالفة الذكر طبقاً للأحكام العامة المضافة في ذيل القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤١ الخاصة بتعيين من يقع عليهم عبء الرسم السابق الإشارة إليها في الرد على السبب الأول ويتعين لذلك رفض هذا النعي » .

( القضية رقم ١١١ سنة ٢٥ رئاسة وعنفوية السادة الاساتذة محمد فؤاد جابر ، ومحمد زعفراني سالم ، والحسيني العوضي ، ومحمد رفعت ، ومحمود القساضي المنتشرون ) .

٢٠

٣ ديسمبر سنة ١٩٥٩

١ - حكم « تسمييه » « عيوب التدليل » « خطأ الاسناد » « الخطأ المغيب » ، مثال في تملك بالتقادم المكسب استند الحكم في نفيه إلى القول بأن الطاعن

ماسبق بيانه ان الطاعن الاول لم يصدر منه اقرار بوضع يد المطعون عليه - لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه اذ استند الى هذا الدليل يكون معيبا بالخطأ في الاسناد .

« وحيث انه متى كان الحكم المطعون فيه مؤسساً على تحصيل أمر واقعي من جملة أدلة منها دليل معيب . وكان الحكم قائماً على هذه الأدلة مجتمعة ولا يبين أثر كل واحد منها على حدة في تكوين عقيدة المحكمة بحيث لا يعرف ماذا يكون قضاؤها مع استبعاد هذا الدليل الذي ثبت فسادُه فإنه يكون من المتعين نقض هذا الحكم » .

( القضية رقم ٢٠٣ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة محمود عياد ، ومحمد زعفراني سالم ، والحسيني الوضي ، وعبد السلام بليح ، ومحمود القاضي المستشارين )

## ٢١

٣ ديسمبر سنة ١٩٥٩

استئناف « ميعاده » في الاحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية في المنازعات الضريبية » . ضرائب « مسائل عامة » « نظر الدعاوى والاستئناف الاحكام فيها » . ضريبة الارباح التجارية والصناعية . ضريبة ايرادات رؤوس الاموال المنقولة . نظر كل الدعاوى المنصوص عليها في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على وجه السرعة وفقاً لنص المادة ٩٤ منه . انصراف نص المادة ٩٩ في خصوص تحديد ميعاد الاستئناف بثلاثين يوماً الى الاحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية في الطعون المرفوعة اليها في قرارات لجان التقدير او الطعن فيها يتعلق بالارباح التجارية والصناعية ، ميعاد استئناف الاحكام الصادرة في الدعاوى الخاصة بالضرائب على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة عشرة ايام من تاريخ اعلان الحكم . الم ٩٤ من الق ٣٩/١٤ ، ٤٠٣ ق مرافعات .

## المبدأ القانوني

خص المشرع كل كتاب من الكتب الثلاثة الاول من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - الخاص بضريبة ايرادات رؤوس الاموال المنقولة، وضريبة الارباح التجارية والصناعية وضريبة كسب العمل - باحكام ضريبة معينة بحيث لا يجري سريان حكم ضريبة على أخرى الا بنص خاص ، أما الكتاب الرابع فإنه وان كان قد ورد بعنوان « احكام عامة لكل الضرائب » الا

ابراهيم مذكور المتوفى في سنة ١٩٠٨ ترك ١٩ فدانا وكسور ولما واجهه الخبير بأنه ظاهر من الكشف الرسمي المقدم في الدعوى أن المتروك عن جده حسن ابراهيم مذكور هو ٥ أفدنة و ٩ قراريط و ٢٠ أسهما بعد تنزيل البيع الى الست يامنة حسن هيبه أجاب بأن هذا البيع كان المقصود منه حرمان أولاد زوجها من الميراث بدليل حصول تقسيم بعده اختص بموجبه خاله محمد حسن مذكور ب ٢ فدانين و ١٦ قيراطا وخالته فاطمة حسن ابراهيم فدانا و ٨ قراريط وأخذوا شروطا تحت يدهم يعلم بها العمدة والمشايخ وأن البيع الصادر الى يامنة محمد هيبه من المورث قد تنفذ بوضع اليد في حدود الاستحقاق الميراثي لاولادها . ولم يذكر شيئاً في هذا المحضر عن البيع الصادر من يامنة الى ولدها المطعون عليه علماً بأن هذا القول من جانب الطاعن الاول في ذاته ليس حجة على باقي الطاعنين . ولذلك يكون الحكم المطعون فيه قد خالف الثابت بالاوراق كما أخطأ في الاسناد .

« وحيث ان هذا النعي صحيح . ذلك أنه يبين من مراجعة محضر أعمال الخبير المؤرخ في ١٩٤٨/١١/٢٧ والمقدمة صورته الرسمية بملف الطعن . أن الطاعن الاول لم يذكر شيئاً في هذا المحضر بشأن وضع يد المطعون ضده على الاطيان موضوع النزاع وانه لم يناقش في موضوع العقد الصادر للمطعون عليه من والدته وانما نوقش في العقد الصادر منها للمورث وكان كل ما قرره في هذا الخصوص أن هذا العقد قصد به حرمان أولاد زوجها وانه لم ينفذ بوضع يدها الا في حدود الاستحقاق الميراثي لاولادها - ولما كان الحكم المطعون فيه قد استند فيما استند اليه . وفي خصوص نفى ادعاء الطاعنين التملك بالتقادم المكسب الى القول بأن الطاعن الاول أقر في محضر أعمال الخبير بأن البيع الصادر من يامنة الى ولدها المطعون عليه قد تنفذ بوضع اليد ثم استطرد تأسيساً على ذلك الى القول بأن الطاعنين لم يذكرُوا واقعة تفيد تغيير وضع اليد اليهم وكان الواضح من محضر أعمال الخبير على



لرفعه بعد الميعاد - قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، ذلك أن المادة ٩٩ الواردة بالكتاب الرابع من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تحت عنوان « أحكام عامة لكل الضرائب » قد حددت ميعاد الاستئناف في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية بثلاثين يوما من تاريخ اعلان الحكم ، ولو أن المشرع أراد قصر هذا الحكم على المنازعات المتعلقة بضريبة الأرباح التجارية والصناعية كما ذهب إلى ذلك الحكم المطعون فيه - لنص على ذلك صراحة وأورد حكم هذه المادة بالكتاب الثاني الخاص بضريبة الأرباح التجارية والصناعية ، أما ما جاء بالمادة ٩٩ السالفة الذكر من إشارة إلى المادة ٥٤ الواردة بالكتاب الثاني فلا يؤدي إلى قصر تطبيق المادة ٩٩ على ضريبة الأرباح التجارية والصناعية موضوع هذا الكتاب ، إذ أن طبيعة الأشياء تقتضي تطبيقها أيضا على ضريبة إيرادات القيم المنقولة المقررة بالكتاب الأول ذلك لأن القرارات التي تقدمها الشركات عن أرباحها التجارية والصناعية تتناول التوزيعات التي تخضع لضريبة القيم المنقولة المقررة بالكتاب الأول ، ولأن المشرع لم يذكر بهذا الكتاب شيئا عن الطعن فيما يعرض من خلاف بشأن هذه الضريبة ، مما يوجب الرجوع إلى أحكام الكتاب الثاني في هذا الصدد .

« وحيث أن هذا النعى مردود بما ورد في هذا الخصوص بالحكم المطعون فيه من قوله « وحيث أن المستأنفة ردت على هذا الدفع بأن المادة ٩٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ حددت ميعاد الاستئناف في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة تجارية طبقا للمادة ٥٤ المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢ بثلاثين يوما من تاريخ اعلان الحكم ، وقد استأنفته فعلا في خلال هذه المدة أي في الميعاد » وحيث أنه يبين من ذلك أن فيصل النزاع بين المستأنفة والمستأنف عليها هو ما إذا كان الحكم المستأنف صادرا طبقا للمادة ٥٤ سـالفة الذكر أو أن موضوع الدعوى ليس مما ينطبق عليها فيكون ميعاد استئناف الحكم الصادر فيها عشرة أيام أخذا بالقاعدة العامة التي رسمتها المادة ٤٠٢ من قانون المرافعات .

أنه يتضح من مواده أن المشرع أورد به أحكاما خاصة ببعض الضرائب وأحكاما أخرى تسرى على كل الضرائب الواردة بالكتاب الثلاثة المشار إليها . ولما كانت المادة ٩٩ قد نصت على أن « ميعاد استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية طبقا للمادة ٥٤ يكون ثلاثين يوما من تاريخ اعلان الحكم » ونصت المادة ٩٤ على أن الدعوى التي ترفع من الممول أو عليه تنظر دائما على وجه السرعة ، فإن مؤدى ما تقدم أنه وإن كانت كل دعاوى الضرائب المنصوص عليها بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تنظر على وجه السرعة وفقا للمادة ٩٤ السالفة الذكر إلا أنه في خصوص ميعاد الاستئناف فإن تحديد ثلاثين يوما بالمادة ٩٩ لا ينصرف إلا إلى الأحكام التي تصدرها المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية في الطعون المرفوعة إليها في قرارات لجان التقدير أو الطعن فيما يتعلق بالأرباح التجارية والصناعية ، ويتأدى من ذلك أن ميعاد الاستئناف بالنسبة للأحكام الصادرة في الدعوى الخاصة بالضرائب على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة موضوع الكتاب الأول من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ هو عشرة أيام من تاريخ اعلان الحكم - لا بالمادة ٩٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمادة ٤٠٢ من قانون المرافعات . فإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن النزاع يتعلق بمبالغ فرضتها مصلحة الضرائب على المطعون عليها باعتبارها ناتجة عن استثمارات مركزها الرئيسي في الخارج ، وقد رفع النزاع في صورة دعوى مبتدأة ولم يكن طعنا عرض أمره على لجنة التقدير أو الطعن ، فإن الحكم الذي يصدر في هذه الدعوى يخضع عند استئنافه للميعاد المقرر بالمادة ٤٠٢ من قانون المرافعات وهو عشرة أيام من تاريخ اعلانه بوصف أنه صادر في خصومة أوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة .

#### المحكمة

« . . . حيث أن الطعن يقوم على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه - إذ قضى بقبول الدفع وبعدم قبول استئناف مصلحة الضرائب

من الممول أو عليه تنظر دائماً على وجه السرعة .  
ومؤدى ما تقدم أنه وإن كانت كل دعاوى  
الضرائب المنصوص عليها بالقانون رقم ١٤  
لسنة ١٩٣٩ تنظر على وجه السرعة وفقاً للمادة  
٩٤ السالفة الذكر ، إلا أنه في خصوص ميعاد  
الاستئناف فإن تحديد ثلاثين يوماً بالمادة ٩٩  
لا ينصرف إلا إلى الأحكام التي تصدرها المحكمة  
الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية في الطعون  
المرفوعة إليها في قرارات لجان التقدير أو الطعن  
فيما يتعلق بالأرباح التجارية والصناعية -  
ويتأدى من ذلك أن ميعاد الاستئناف بالنسبة  
للأحكام الصادرة في الدعاوى الخاصة بالضرائب  
على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة موضوع  
الكتاب الأول من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩  
هو عشرة أيام من تاريخ إعلان الحكم عملاً بالمادة  
٩٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمادة  
٤٠٢ من قانون المرافعات . ولما كان الثابت  
من الحكم المطعون فيه أن النزاع يتعلق بمبالغ  
فرضتها مصلحة الضرائب على المطعون عليها  
باعتبارها ناتجة عن استثمارات مركزها  
الرئيسي في الخارج ، وقد رفع النزاع في صورة  
دعوى مبتدأة ولم يكن طعناً عرض أمره على  
لجنة التقدير أو الطعن ، وكان الحكم الذي يصدر  
في هذه الدعوى يخضع عند استئنافه للميعاد  
المقرر بالمادة ٤٠٢ من قانون المرافعات وهو  
عشرة أيام من تاريخ إعلانه بوصف أنه صادر  
في خصومة أوجب القانون الفصل فيها على  
وجه السرعة ، لما كان ذلك فإن النعى يكون على  
غير أساس ، مما يتعين معه رفض الطعن .  
( القضية رقم ٢٥١ سنة ٢٥ قى بالهيئة السابقة )

٢٢

٣ ديسمبر سنة ١٩٥٩

١ - مسئولية « المسئولية التقصيرية » « جزاء  
المسئولية » « التعويض » « تقدير التعويض »  
محكمة الموضوع . حكم « عيوب التدليل » « القصور  
الكافي » « مالا يعد كذلك » تعويض . سلطة محكمة  
الموضوع في تحديد مقدار التعويض . أطرافها لأسباب  
سائفة الأرقام المقدمة من المضرور تحديداً له . حسبها  
تبيان أن المبلغ الذي قدرته هو عما لحق المضرور من ضرر  
مادى وأدبى وأنه تعويض له عما تكبدته وناله .

« وحيث أنه بالرجوع إلى المادة ٥٤ يبين  
أنها واردة في الكتاب الثاني من القانون رقم  
١٤ لسنة ١٩٣٩ المخصص للضريبة على الأرباح  
التجارية والصناعية وقد تناولت الفقرة الأولى  
منها حق كل من المصلحة والممول في استئناف  
القرارات التي تصدرها لجنة الطعن في تقدير  
مأمورية الضرائب لأرباح الممول أمام المحاكم  
الابتدائية وهي اللجنة المشار إليها في المواد  
من ٥٠ إلى ٥٥ وتناولت في الفقرة الثانية منها  
حق استئناف الأحكام الصادرة في هذا الشأن  
ومفهوم ذلك بدهاءة أن المادة ٥٤ عاجت حالة  
خاصة بالمولد الخاص لضريبة الأرباح  
التجارية والصناعية دون المنشآت أو الممولين  
الخاصين لضريبة الكتاب الأول أما ما تدعيه  
المستأنفة من أن نص المادة ٩٩ معادلة نص عام  
يشمل ممولى الكتاب الأول كما يشمل الكتاب  
الثاني على السواء فقول لا سند له من القانون  
إذ لكل من البابين أحكام خصه المشرع بها  
ولو أنه قصد تعميم الحكم على البابين لنص على  
هذا التعميم نصاً صريحاً لا لبس فيه كما فعل  
في مواطن أخرى عندما أراد تطبيق المادة في  
كتاب على كتاب آخر ، ولا يعنى اغفال النص  
إلا الرغبة في التخصيص فيبقى لكل باب  
أحكامه الخاصة به » - وهذا الذي قرره الحكم  
المطعون فيه يتفق وما قصده المشرع ، فقد خص  
كل كتاب من الكتب الثلاثة الأول من القانون  
رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة إيرادات  
رؤوس الأموال المنقولة وضريبة الأرباح  
التجارية والصناعية وضريبة كسب العمل -  
خص كل كتاب بأحكام ضريبة معينة بحيث لا  
يجزى سريان حكم ضريبة على أخرى إلا بنص  
خاص - ويبين من مراجعة الكتاب الرابع أنه  
وإن كان قد ورد بعنوان « أحكام عامة لكل  
الضرائب » إلا أنه يتضح من مواده أن المشرع  
أورد به أحكاماً خاصة ببعض الضرائب، وأحكاماً  
أخرى تسرى على كل الضرائب الواردة بالكتب  
الثلاثة المشار إليها . وقد نصت المادة ٩٩ على  
أن ميعاد استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم  
الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية طبقاً للمادة  
٥٤ يكون ثلاثين يوماً من تاريخ إعلان الحكم .  
ونصت المادة ٩٤ على أن الدعاوى التي ترفع



التعويض ووقفت في ذلك عند حد القول بأن الطاعن غالى في تقدير التعويض واسرف في الكشف المقدم منه في بيان عناصر التعويض الذي يستحقه ولم تبين المحكمة في حكمها تلك العناصر التي كانت موضع اسرافه كما انها اذ استبعدت بعضها - بمقولة انه يقتصر على اثبات - لم تحدد الوقائع المقترنة لذلك واقتصرت على ذكر بعضها على سبيل المثال . ذلك الى انها ادمجت الضرر الادبي والمادى معا بغير تحديد لمقدار التعويض عن كل منهما . وبالسبب الثانى نعى الطاعن على الحكم المطعون فيه انه جاء قاصر التسبيب - اذ لم يلتفت عند تقديره للتعويض المستحق له - الى ما تمسك به من ان الضرر الذى أصابه لا يقف عند حد ما حل به فى الماضى - بل ان آثار الحادث الذى وقع له ونتائجه ستلازمه مستقبلا - ولم يدخل الحكم المطعون فيه هذا الاعتبار فى عناصر التقدير - بل جاء تقديره عاما من غير تحديد واكتفى بالقول بأن الطاعن لم يحرم من وظيفته مغفلا ان كفايته قد نقصت بما يعجزه عن القيام بأعمال مشروعة أخرى غير أعمال الوظيفة - كانت تدبر عليه الكثير من المال - وبالسبب الثالث نعى الطاعن على ذلك الحكم انه اذ استبعد من عناصر التعويض مكافآت الدروس الخصوصية والنسب للمراقبة فى الامتحانات - بمقولة انها ليست مكافآت ثابتة - فانه اخطأ فى التكييف القانونى للواقع - ذلك ان حرمان الطاعن من هذه المكافآت - هو مما يلحق به ضررا محققا - اذ لولا الحادث الذى وقع له لكان مجال الحصول عليها مفتوحا امامه - ولا عبرة فى هذا الخصوص بأن تلك المكافآت ليست ثابتة .

« وحيث أن النعى بهذه الاسباب جميعها مردود بأن محكمة الاستئناف بعد ان صدرت اسباب قضائها بإيراد خلاصة الحكم الذى سبق لها اصداره فى ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٥ مبينة ان ذلك الحكم قد انتهى فى اسبابه الى تقرير خطأ ادارة مدرسة حلوان وما يستتبعه من مسئولية الوزارة ( المطعون عليها ) وبعد ان اوردت نتائج انتقالها للاطلاع على أوراق المستشفيات التى عولج بها الطاعن وخلصت

ب - مسئولية « المسئولية التقصيرية » . « جزاء المسئولية » « التعويض » . « تقدير التعويض » . « حكم » « عيوب التدليل » « القصور » « ما لا يعد كذلك » لا يعيب الحكم ادماجه الضرر المادى والادبى معا وتقديره التعويض عنها جملة بغير تخصيص .

ج - مسئولية « المسئولية التقصيرية » « أركانها » « ركن الضرر » « الضرر المحقق والاحتمال » « حكم » « تسببه » « الرد على أوجه الدفاع القانونية ردا سليما » . لا يعيب الحكم استبعاده من عناصر الضرر الحرمان من المكافآت طالما ان نظره بنى على ان الضرر المدعى به فى هذا الصدد احتمالى وليس محقق الوقوع

### المبادئ القانونية

١ - اذا كانت محكمة الموضوع - وهى بسبيل تقدير ما يستحقه الطاعن من تعويض قد اطلحت لاسباب السائغة التى ذكرتها الارقام التى اوردتها الطاعن فى الكشف المقدم منه تحديدا من جانبه للتعويض الذى يرى نفسه مستحقا - وتولت هى بما لها فى هذا الخصوص من سلطة التقدير - تحديد مقدار التعويض الذى رأت أن الطاعن يستحقه - مبينة فى حكمها ان المبلغ الذى قدرته هو عن جميع ما لحق بالطاعن من ضرر مادى وأدبى ، وانه تعويض عن جميع ما تكبدته من مصروفات ، وما ناله من متاعب - فحسبها ذلك ليستقيم قضائها .

٢ - لا يعيب الحكم انه أدمج الضرر المادى والادبى معا وقدر التعويض عنهما جملة بغير تخصيص لمقداره عن كل منهما اذ ليس هذا التخصيص بالازم قانونا .

٣ - لا يعيب الحكم انه فيما قرر استبعاده من عناصر الضرر لم يدخل فى اعتباره حرمان الطاعن من مكافآت الدروس الخصوصية والنسب للمراقبة فى الامتحانات - طالما ان نظره فى هذا الخصوص بنى كما هو مفهوم من اسبابه على ان الضرر الذى يدعيه الطاعن فى هذا الصدد هو ضرر احتمالى وليس بضرر محقق الوقوع .

### المحكمة

« . . . حيث أن الطاعن ينعى بالسبب الاول على الحكم المطعون فيه قصور التسبيب اذ لم تبين محكمة الموضوع فى حكمها العناصر المكونة قانونا للضرر - والتى يجب ان تدخل فى حساب

يستحقه - مبينة في حكمها أن المبلغ الذي قدرته هو عن جميع ما لحق بالطاعن من ضرر مادي وأدبي - وأنه تعويض عن جميع ما تكبده من مصروفات وما ناله من متاعب وحسبها ذلك ليستقيم قضاؤها - ولا يعيبه أنه أدمج الضرر المادي والأدبي معا وقدر التعويض عنهما جملة بغير تخصيص لمقداره عن كل منهما إذ ليس هذا التخصيص بلازم قانونا ، كما لا يعيبه أنه فيما قرر استبعاده من عناصر الضرر لم يدخل في اعتباره حرمان الطاعن من مكافآت الدروس الخصوصية والندب للمراقبة في الامتحانات - ذلك أن نظر الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص شديد لابتناؤه كما هو مفهوم من أسبابه على أن الضرر الذي يدعيه الطاعن في هذا الصدد هو ضرر احتمالي وليس بضرر محقق الوقوع .

« وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن » .

( القضية رقم ٢٩٩ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة )

٢٣

١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٩

١ - تقدم « التقدم المسقط » ١٠ قطعة .. المطالبة الجزئية . اعتبارها قاطعة للتقدم بالنسبة لباقي الدين ما دام أنها قد دلت في ذاتها على قصد الدائن في التمسك بحقه في الباقي وكان الثابت أن الحقين غير متغايرين ويجمعهما في ذلك مصدر واحد .

ب - دعوى « نظر الدعوى امام المحكمة » « غياب الخصوم » ، « شطب الدعوى » ، قانون . صدور قرار بشطب « دعوى » في ظل قانون المرافعات القديم لا يترتب عليه اعمال الم ٢/٩١ مرافعات جديد . « عوارض الخصومة » « سقوط الخصومة » . تقدم « التقدم المسقط » قطعة « انتاج الدعوى المشطوبة في ظل قانون المرافعات القديم كافة آثارها المتعلقة بقطع التقدم ما دام لم يتخذ بشأنها اجراءات سقوط الخصومة التي كان معمول بها في ذلك القانون .

ج - حكم « عيوب التدليل » « القصور » . مثال في بيع : خصم الحكم من ثمن البضاعة المبيعة المطالب به مبلغ متحصل من بيع جزء منها جبرا بسبب العجز عليها وفاء لاجرة ايداعها قصر البائع في سدادها - عدم اعتباره لفرق الثمن بين البيع جبرا والثمن المقرر له عند التعاقد .. التفاته عما ادى اليه تفسير البائع من نتائج رغم تسليمه به ومدى علاقة ذلك بالتزامات المشتري نحوه .

الى القول بأنه ليس هناك اي تقصير او مسئولية يمكن اسنادها اليه وأنه بذلك ينهار القول بقيام خطأ مشترك - عرضت بعد ذلك لتقدير التعويض فذكرت « ومن حيث انه عن التعويض فقد غالى المستأنف ( الطاعن ) كثيرا في تقديره وأسرف في بيان العناصر التي انطوى عليها الكشف المقدم منه فمنها ما لاحق له في المطالبة به كمصاريف علاج أولاده وأجور مدرسين خصوصيين لهم اذ لا شأن لذلك بالحجبات وكذلك مكافآت الدروس الخصوصية أو ندبه في المراقبة لأنها ليست مكافآت ثابتة ومنها ما زاد في تقديرها زيادة ملحوظة فضلا عن ان بعضها يفترق الى اثبات مثل مصاريف الاطباء والمرضات والأدوية وزيارة أسرته له في المستشفى ، أما عن العملية التي يقول المستأنف انه يزعم اجرائها لاجراج العظم المتفتت المتخلف برجله نتيجة لسرعة عمل العملية السابقة فانه ليس في الاوراق دليل على هذا التخلف ولم يظهر له اثر او مضاعفات في الساق رغم مرور اكثر من خمس سنوات بعد البتر كما انه ليس له ان يطالب بمصاريف السفر بالطائرة الى الخارج لصنع رجل اخرى بعد ان اصبحت صناعة الأطراف الصناعية في مصر كفيفة بتلبية الحاجة اليها . ومن حيث أن المحكمة ترى ازاء ما تقدم اطراح هذه الارقام التي تقدم بها المستأنف وان تقدر له اجماليا مبلغ ٧٠٠ جنيه وهو مع ما يتناسب مع الضررين المادي والأدبي وتعويض جميع ما تكبده من مصروفات وما ناله من متاعب مراعية في ذلك ان الحادث والاثار المترتب عليه لم يؤثر على قدرته على القيام بوظيفته كمدرس او ينقص من كفايته في ادائها على الوجه المطلوب منه فهو لم يفقد هذه الوظيفة او يخرم من مواردها كلا أو بعضا » ومن ذلك يبين أن محكمة الموضوع وهي بسبيل تقديرها يستحقه الطاعن من تعويض قد اطرحت لاسباب السائغة التي ذكرتها الارقام التي أوردتها الطاعن في الكشف المقدم منه تحديدا من جانبها للتعويض الذي يرى نفسه مستحقا له - وتولت هي - بما لها في هذا الخصوص من سلطة التقدير تحديد مقدار التعويض الذي رأت ان الطاعن



## المبادئ القانونية

١ - ليس في اعتبار المطالبة الخاصة من الدائن بجزء من المبلغ المبين بسند الدين قاطعة للتقدم بالنسبة لباقي قيمة السند مخالفة للقانون ، ما دام أن هذه المطالبة الجزئية قد دلت في ذاتها على قصد الدائن في التمسك بحقه في باقي الدين وكان الثابت أن الحقين غير متغايرين بل يجمعهما في ذلك مصدر واحد .

٢ - إذا كان قد قضى بشطب دعوى في ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ فإن هذا القرار لا يترتب عليه أعمال الفقرة الثانية من المادة ٩١ من قانون المرافعات الجديد باعتبار الدعوى كأن لم تكن لبثائها مشطوبة ستة أشهر دون أن يطلب المدعى السير فيها ، وذلك لصدر هذا القرار في ظل قانون المرافعات القديم المعمول به حتى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ مما يترتب عليه أن تظل الدعوى منتجة لكافة آثارها المتعلقة بقطع التقدم بالرغم من شطبها ما دام أنه لم تتخذ بشأنها إجراءات سقوط الخصومة التي كان معمولاً بها في ذلك القانون .

٣ - إذا كان الثابت أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بأن المبلغ موضوع السند المطالب بقيمته هو ثمن بضاعة كان قد اشتراها من المطعون عليه ، وأن هذا الأخير لم يحم بالتزامه المقابل وهو تسليم البضاعة بسبب الحجز تحفظاً عليها وبيع جزء منها سداداً لاجرة المكان المودعة به عن المدة السابقة على التعاقد ، وكان الحكم المطعون فيه رغم تسليمه بتقصير المطعون عليه قد سوى بين الثمن الذي بيعت به البضاعة بالمزاد العلني والثمن المقرر لها عند التعاقد واكتفى بخصم المبلغ المتحصل من البيع بالمزاد العلني من قيمة السند دون اعتبار لفرق الثمن بين البيع جبراً والبيع الحر بطريق التعاقد وبغير التفات إلى النتائج المترتبة على تصرف المطعون عليه قبل الطاعن إذ لم يحم بسداد قيمة الايجار المستحق لصاحب المكان المودع به البضاعة المبيعة وما أدى إليه تصرفه هذا من اتخاذ إجراءات الحجز على البضاعة وبيع بعضها ، ومدى علاقة ذلك بالتزامات

الطاعن نحوه ، فإن المطعون فيه يكون قد شابه قصور في التسبب يستوجب نقضه .

## المحكمة

» . . . حيث أن الطاعن يعيب على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول قضاءه برفض الدفع بسقوط الحق في المطالبة بقيمة السند موضوع الدعوى لمضي خمس سنوات على تاريخ استحقاقه تأسيساً على انقطاع مدة التقدم المسقط بالدعوى رقم ١١٤٥ سنة ١٩٤٥ مدنى عابدين التي أقامها المطعون عليه في ١٢ من إبريل سنة ١٩٤٥ ، وينعى عليه في هذا الخصوص الخطأ في تطبيق القانون وذلك من وجهين : الأول - أن المطعون عليه وقد قصر مطالبته في الدعوى المشار إليها على مبلغ عشرين جنيهاً ، فلا يمتد أثر هذه المطالبة فيما يتعلق بقطع التقدم إلى باقي قيمة السند . والثاني - أن الدعوى المذكورة ، إذ تقرر شطبها في ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ ، وبقيت مشطوبة لأكثر من ستة أشهر دون أن يطلب المطعون عليه السير فيها ، فإنها تعتبر بذلك كأن لم تكن عملاً بالمادة رقم ٩١ من قانون المرافعات ، ويترتب على قرار الشطب زوال كل أثر للدعوى في شأن قطع التقدم .

» . . . وحيث أن هذا السبب من أسباب الطعن مردود بوجهيه ، ذلك أنه بالنسبة للوجه الأول فإن الثابت أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١١٤٥ لسنة ١٩٤٥ مدنى عابدين بصحيفة معلقة في ١٢ من إبريل سنة ١٩٤٥ طلب فيها توقيع الحجز تحت يد كاتب أول محكمة القاهرة الابتدائية على مبلغ عشرين جنيهاً ، وهو ما يوازي مقدار الكفالة المودعة من الطاعن على ذمة قضية اللجنة رقم ٣٣٢٦ لسنة ١٩٤٤ عابدين المقيمة استثنافياً برقم ١٦٣٩ لسنة ١٩٤٥ جنح القاهرة المستأنفة . واستند المطعون عليه في دعواه إلى أنه يداين الطاعن بمبلغ ٧٢٥ جنيهاً بموجب سند تاريخه ١٩٤٣/٤/٨ يستحق السداد بعد عشرة أيام من تحريره ، ونسخ المطعون عليه صورة السند بصحيفة دعواه ، واحتفظ بحقه في

في ١٣ من يونية سنة ١٩٤٩ إلا ان قرار الشطب هذا لا يترتب عليه اعمال الفقرة الثانية من المادة ٩١ من قانون المرافعات الجديد باعتبار الدعوى كأن لم تكن لبقائها مشطوبة ستة شهور دون أن يطلب المطعون عليه السير فيها ، وذلك لصنور هذا القرار في ٢٠ من اكتوبر سنة ١٩٤٥ في ظل قانون المرافعات القديم المعمول به حتى ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ ، مما يترتب عليه أن تظل الدعوى منتجة لكافة آثارها المتعلقة بقطع التقادم بالرغم من شطبها ، ما دام أنه لم تتخذ بشأنها اجراءات سقوط الخصومة التي كان معمولاً بها في ذلك القانون . ولا محل في صدد انقطاع التقادم لاثارة القول بأن دعوى المطعون عليه هذه تعتبر كأن لم تكن لعدم السير فيها خلال الشهور الستة الاولى منذ نفاذ قانون المرافعات الجديد في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ ، وذلك لان مدة التقادم المسقط كانت وقتئذ منقطعة فعلا بالدعوى الحالية التي اقيمت في ١٣ من يونية سنة ١٩٤٩ قبل صدور قانون المرافعات الجديد . ومن ثم يكون هذا السبب بوجهيه على غير أساس .

« وحيث ان ماينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه بالسبب الثاني قصور التسبيب ، ويقول في بيان ذلك ان المبلغ موضوع السند المطالب بقيمته في هذه الدعوى هو ثمن بضاعة كان قد اشتراها من المطعون عليه ، وقد أغفل الحكم المطعون فيه الرد على دفاعه الذي أبداه أمام محكمة الموضوع وهو يتحصل في عدم قيام المطعون عليه بالتزامه المقابل وهو تسليم البضاعة بسبب الحجز تحفظيا عليها وبيع جزء منها سدادا لاجرة الجراج المودعة به عن المدة السابقة على التعاقد ، وسوى بين الثمن الذي بيعت به البضاعة بالمزاد العلني والثمن المقرر لها عند التعاقد واجرى خصم المبلغ المتحصل من البيع بالمزاد العلني ومقداره ١٣٥ جنيها و ٥٠٠ مليم من قيمة السند ، دون اعتبار لما هو ثابت بمحضر البيع من استمرار الحجز على باقى محتويات الجراج .

« وحيث ان هذا النعى في محله ذلك أنه من

المطالبة بباقي قيمته . وهذه المطالبة وان قصرها المطعون عليه على جزء من دينه ، الا أنها وقد تمت بالصورة المتقدم بيانها فان ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص من انها تنب عن تمسك الدائن بحقه في باقى قيمة السند استنادا الى الوقائع المتعلقة بها يعتبر استخلاصا سائغا . وليس فيما رتبته الحكم على ذلك من اعتبار المطالبة الحاصلة من الدائن بجزء من المبلغ المبين بسند الدين قاطعة للتقادم بالنسبة لباقي قيمة السند مخالفة للقانون ، ما دام أن هذه المطالبة الجزئية قد دلت في ذاتها على قصد الدائن في التمسك بحقه في باقى الدين وكان الثابت أن الحقين غير متغايرين بل يجمعهما في ذلك مصدر واحد . ومردود كذلك بالنسبة للوجه الثاني ، اذ يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه في صدد ما ينعاه الطاعن على ما ورد به من « ان الدعوى رقم ١١٤٥ سنة ١٩٤٥ مدنى عابدين التي تركها المستأنف عليه للشطب في ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ كانت الى تاريخ العمل بقانون المرافعات الجديد منتجة لآثارها ولا تعتبر كأن لم تكن طبقا لاحكام القانون الجديد الا اذا انقضى عليها أكثر من ستة شهور من تاريخ العمل به ولم يطلب المدعى السير فيها . ولما كانت الدعوى الحالية قد رفعت قبل العمل بالقانون الجديد اذ أعلنت عريضتها في ١٣ من يونية سنة ١٩٤٩ ، فسواء اعتبرت تحريكا للدعوى المشطوبة أو هي دعوى جديدة فهي في الحالتين تشمل المطالبة بموضوع الحق السابق المطالبة به في الدعوى المشطوبة ، وتعتبر اجراء جديدا قاطعا للمدة ، وهو اجراء لم يمتص على اتخاذه أكثر من خمس سنوات من تاريخ شطب الدعوى رقم ١٤٤٥ سنة ١٩٤٥ مدنى عابدين ، والتي كانت الى تاريخ رفع هذه الدعوى تعتبر في ظل القانون القديم لا تزال قائمة ومنتجة لآثارها وهي قطع التقادم ، وهذا الذي انتهى اليه الحكم المطعون فيه لا مخالفة فيه للقانون ، ذلك أن المطالبة الحاصلة بالدعوى رقم ١٤٤٥ مدنى عابدين ، وان قضي بشطبها في ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ ولم تجدد الى أن رفعت الدعوى الحالية



الحكم المطعون فيه يكون قد شابه قصور في التسبب يستوجب نقضه دون حاجة الى بحث باقى أسباب الطعن .

( القضية رقم ١٠٢ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة محمد فؤاد جابر ومحمد زعفرانى سالم ، والحسينى العوضى ، وعبد السلام بليغ ، ومحمود القاضى المستشارين ) .

## ٢٤

١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٩

١ - اسم تجارى - محكمة الموضوع . حكم « عيوب التدليل » : « القصور » . « فساد الاستدلال » . « مالا يعد كذلك » . « بطلان الاسناد » . حكم « رقابة محكمة النقض » . « تعميل فهم الواقع » . نقض « أسباب الطعن » . « أسباب موضوعية » . تحرى محكمة الموضوع الواقع فى شأن اللفظ المتنازع على استعماله كاسم تجارى واستخلاصها من الأدلة المقدمة لها بعد وزنها لها وترجيح بعضها على بعض انه لقلب اشتهر به والد الطرفين ثلقوه وحملوه عنه واشتهروا به بأسباب سائقة من مصادر لا تنافس شيئا مما اوردته بشأنها تنحصر به رقابة محكمة النقض عليها فى تحصيل هذا الواقع . على غير اساس ما رعى به الحكم من قصور وفساد استدلال وبطلان اسناد .

ب - علامات تجارية « ما يصح اعتباره كذلك وشروطه » . الاسم الخاص . مفهوم نص الم ١ ق ٣٩/٥٧ اباحة الشارح للتاجر أو الصانع اتخاذ اسمه الخاص علامة لتمييز منتجاته بشرط ان يتخذ فى كتابته شكلا مميزا . « الكلمة » . اباحة اتخاذ كلمة علامة « شروط بان تكون الكلمة المطلقة متضمنة تسمية مميزة أو مبتكرة » .

ج - علامات تجارية ، اسم تجارى « شطبه » لخطا فى رفض المحكمة طلب شطب لفظ من السجل التجارى اذا كانت قد اقامت قضاءها على انه اسم تجارى وليس بعلامة تجارية .

د - اسم « الاسم التجارى » . « الاسم المدنى » . اتخاذ الاسم الشخصى واللقب : حق كل تاجر فى اتخاذ اسم تجارى له لتمييز محله عن غيره . التجريد منه : كونه مستمدا من اسم المدنى لا يتأدى معه تجريده منه انجرد التشابه بينه وبين اسم آخر . هناك وسائل لدور الخلط أو اللبس أو المنافسة غير المشروعة .

هـ - « مسؤولية » المسؤولية التقصيرية « عناصرها » الخطأ « حكم « عيوب التدليل » . « التناقض » مالا يعد كذلك « عدم قيام المسؤولية فى حالة نفي الخطأ » مثال .

## المبادئ القانونية

١ - اذا كان يبين من الحكم المطعون فيه انه مقام من حيث الواقع على أن الطاعن لم يستعمل لفظ « الشسبراويشى » كعلامة تجارية وإنما

الثابت أن الطاعن أبدى دفاعه أمام محكمة الموضوع بما هو وارد في سبب النعى وقد سلم الحكم المطعون فيه بعدم تقصير الطاعن في بيع البضاعة وأن تأخيره في التصرف فيها يرجع الى الحجز الموقع عليها وبيعها بفعل المطعون عليه بسبب تأخره في أداء أجرة الجراج المودعة به ، اذ جاء بالحكم الابتدائى « وحيث انه مع ذلك فطالما ثبت من محضر بيع بعض المحجوزات وخطاب المطالبة بالاجرة أن هذه الاجرة يرجع التأخير فى أدائها الى مايو سنة ١٩٤٢ بينما تاريخ السند ٨ ابريل سنة ١٩٤٣ كما أن الثابت من محضر الحجز أن الامر به صدر بتاريخ ٢٩ من يونية سنة ١٩٤٣ فيكون المدعى - المطعون عليه - هو وحده المسئول عن الوفاء بهذه الاجرة المتأخرة منذ سنة متابقة على تعاقد مع المدعى عليه الاول - الطاعن - بالسند موضوع الدعوى خصوصا وقد عرقلت اجراءات هذا الحجز والبيع التصرف فى محتويات الجراج فى الوقت المناسب بعد أن أبلغ ضده المدعى - المطعون عليه - بتاريخ ٢ يونية سنة ١٩٤٣ بتبديده بعض محتويات الجراج من السوست والالمنيوم ، ولم يكن قد مضى على تاريخ السند وتسليمه المفتاح من المدعى - المطعون عليه - الا أقل من شهر . ثم أعقبه الحجز بعد ذلك بنحو شهر ، ومن ثم فلا عبرة بما يزعمه المدعى - المطعون عليه - من محاولة اسناد تقصير المدعى عليه بتأخره فى التصرف فى محتويات الجراج حتى توقع عليه الحجز » . وسانده فى ذلك الحكم الاستثنائى اخذا بأسبابه فى هذا الخصوص . ولما كان الحكم المطعون فيه رغم تسليمه بتقصير المطعون عليه على النحو السالف بيانه قد اكتفى بخصم حصيلة البضائع المباعة بالمزاد العلنى من قيمة السند ، دون اعتبار لفرق الثمن بين البيع جبرا والبيع الحر بطريق التعاقد ، وبغير التفات الى النتائج المترتبة على تصرف المطعون عليه قبل الطاعن اذ لم يقد بسداد قيمة الايجار المستحق لصاحب الجراج المودع به البضاعة المباعة ، وما أدى اليه تصرفه هذا من اتخاذ اجراءات الحجز على البضاعة وبيع بعضها ، ومدى علاقة ذلك بالتزامات الطاعن نحوه - لما كان ذلك ، فان

النص مجرد كلمة من الكلمات بحيث يستغنى عن شرط اتخاذها في كتابته شكلا مميزا ، واذن لا يكون بالحكم المطعون فيه قصور ولا خطأ في القانون اذا لم يعتد بما اثاره الطاعن أمام محكمة الموضوع من أن لفظ « الشبراويشي » هو محض كلمة ويصح لذلك أن تكون بمجرد دونه أن تتخذ في كتابتها شكلا مميزا علامة تجارية .

٣ - لا يكون الحكم قد أخطأ في القانون اذا لم يستجب لما طلبه الطاعن من شطب اسم « الشبراويشي » من صحيفة القيد الخاصة بالمطعون عليه الاول بإدارة السجل التجاري اذا كان قد أقام قضاؤه على أن هذا اللفظ ليس بعلامة تجارية وأنه اسم تجاري مشتهق من لقب الأسرة التي ينتمى اليها الطاعن والمطعون عليهما الاول والثاني .

٤ - الاصل ان لكل تاجر أن يتخذ من اسمه الشخصي « ويدخل في ذلك اللقب » اسما تجاريا لتمييز محله التجاري عن نظائره ، ومن ثم فلا يتأدى تجريد شخص من اسمه التجاري المستمد من اسمه المدني لمجرد التشابه بينه وبين أسماء الآخرين على أن القضاء لا يعدم من الوسائل ما يدرك به ما عساه يقع من خلط أو لبس أو منافسة غير مشروعة نتيجة لتشابه الاسماء .

٥ - اذا كانت محكمة الموضوع اذ قررت أن المطعون عليهما الاول والثاني كانا على حق في استعمال لقب « الشبراويشي » وأن أولهما سعى لمنع خلط اللبس بإضافة اسمه الخاص قبل اللقب المذكور - وأن سعيه هذا كان على قدر الإدراكه - فاتها تكون قد نفت عن المطعون عليهما الخطأ بجميع صورته سواء كان هذا الخطأ خروجاً عن الحق أو تعسفاً في استعماله - بما يمتنع معه المساءلة بالتعويض .

٦ - لا تناقض بين رفض محكمة الموضوع طلب التعويض وفرضها على المطعون عليهما في الوقت نفسه قيوداً في شأن استعمال اللقب اذا كان لا يستشف من تلك القيود أنها قد انست منهما خطأ فأرادتهما على تداركه وكنى واقع الامر أنها ما فرضت تلك القيود الا رغبة

استعماله اسما تجاريا له - كما استعمله المطعون عليهما الاول والثاني اسما تجاريا لهما بسعوى أنه لقب اشتهر به كما اشتهر به والدهما من قبل ، وكان مما يقتضيه الفصل في النزاع القائم بين الطرفين تحرى الواقع في شأن هذا اللفظ ، فان محكمة الموضوع وقد خلصت من بحث الدلائل والمستندات المقدمة لها في هذا الصدد وموازنة بعضها ببعض الآخر الى أنه لقب اشتهر به والد الطرفين وكان ملتصقا به من وقت طويل سابق على اتخاذ الطاعن حرفة صناعة وتجارة العطور وأن المطعون عليهما الاول والثاني وأخاهما (الطاعن) كانوا جميعا يحملون هذا اللقب وقد تلقوه عن والدهم واشتهروا به طوال حياتهم ولم يكن حمل المطعون عليه الاول له مبتدئا من تاريخ اضافته الى اسمه في شهادة ميلاده ، وكان يبين من مراجعة ماوردته محكمة الموضوع في حكمها تفصيلا لمصادر هذا التحصيل أن ما أثبتته مسندا اليها لا يناقض شيئا مما ورد بها ، وكان ما استخلصته منها سائغا ، فانه بهذا وذاك تنحصر رقابة محكمة النقض على محكمة الموضوع في تحصيلها للواقع المتقدم بيانه ، ويكون على غير أساس ما رمى به حكمها في هذا الخصوص من القصور وفساد الاستدلال وبطلان الاسناد .

٢ - تنص المادة الاولى من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ على أنه « فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون تعتبر علامات تجارية الاسماء المتخذة شكلا مميزا والامضاءات والكلمات . . . » ومفهوم هذا النص أن الشارع أباح للتاجر أو الصانع أن يتخذ من اسمه الخاص علامة لتمييز منتجاته وفي هذه الحالة يشترط أن يتخذ هذا الاسم في كتابته شكلا مميزا - كما أباح له أيضا اذا لم يرد اتخاذ اسمه علامة - أن يتخذ من أية كلمة من الكلمات علامة - ولأن الكلمة شيء غير الاسم الشخصي - اقتضى الحال أن تكون الكلمة المطلقة كعلامة تجارية متضمنة تسمية مميزة أو مبتكرة - ويتضح من ذلك أن الشارع في تعداد ما يصح اعتباره علامة تجارية ذكر الاسماء والكلمات مما يفيد أن اسم التاجر المتخذ علامة تجارية ليس في مفهوم



الا اذا كان متخذاً شكلاً مميزاً في كتابته وهو ما لم يتوافر في الدعوى - ولا عبرة بقبول ادارة التسجيل تسجيل هذا اللفظ كعلامة تجارية ، وعلى هذا الاساس رفضت طلب شطب اسم المطعون عليهما الاول والثاني مقررته انه ليس للطاعن الا أن يطلب تطبيق القيد والقواعد المتفق عليها لحماية الاسم التجاري - وهذا التأسيس من شأنه أن يعيب الحكم المطعون فيه بالقصور وبالحط في القانون ، اذ يبين منه أن ذلك الحكم لم يفصح ايما افصاح عن العلة في اطراحه لما تمسك به الطاعن - من أن لفظ « الشبراويشي » هو كلمة من الكلمات المصرح في نص المادة الاولى من القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ بصلاحياتها لتكون علامة تجارية - وفي هذه الحالة ليس ثبت ما يدعى لان تتميز تلك الكلمة في كتابتها بشكل مميز ينقلها من اتصافها بأنها « اسم تجارى » الى وصف « العلامة التجارية » - وفي ذلك قصور عن مواجهته دعوى الطاعن وخطأ في القانون - بدا في مخالفة مفهوم المادة الاولى من القانون ٥٧ سنة ١٩٣٩ وفيما هو مقرر فقها وقضاء من أن العلامة التجارية قد تتمخض اسماً أو تعبيراً أو كلمة مستعارة من اسم مدينة شخصية تاريخية وماشاكل ذلك من أسماء يبدعها التصوير والخيال - كذلك كان الحكم المطعون فيه مشوباً بذات الشوائب اذ اعتبر أن جزء الشطب قاصر على العلامات التجارية دون الاسماء التجارية والحال أن جزء الشطب سائغ ومندوب اليه قانوناً في مجال الاسماء والالقباب في حدود وعلى قدر النشاط التجارى والصناعى الذى تجرى فيه المنافسة غير المشروعة .

« وحيث ان محضل ما ينعى به الطاعن على الحكم المطعون فيه في السبب الثالث بطلانه لقصور أسبابه وبطلان أسناده وفنئاد استدلاله ، ذلك أن الطاعن ذكر لمحكمة الموضوع أن شهادة ميلاد كل من المطعون عليهما الاول والثاني قد خلت من اسم الشبراويشي وان هذا الاسم لم يضاف الى بيانات شهادة الميلاد الخاصة بالمطعون عليه الاول لقباً له الا فى يناير سنة ١٩٥١ - أى قبل تركه العمل لدى الطاعن

منها في « زيادة الحيطه » كما عبرت بذلك صراحة في أسباب حكمها

### المحكمة

« . . . حيث أن الطاعن ينعى بالسبب الاول على الحكم المطعون فيه قصور التسبيب والخطأ في القانون ، وفي بيان ذلك ذكر أنه ابدى لمحكمة الموضوع أنه قد اتخذ من كلمة الشبراويشي علامة تجارية ، وأنه قد تملك هذه العلامة بتسجيلها وداوم على استعمالها فأصبح ممتنعاً على الكافة أن ينازعوه فيها - وحق له اللجوء للقضاء لحمايتها وحمايته أيضاً من السطو عليها ومنافسته في ذلك منافسة غير مشروعة ، واستند في ذلك الى أن عبارة المادة الاولى من القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية تتسع للقول بأن العلامة التجارية كما يجوز أن تكون اسماً متخذاً شكلاً مميزاً فانه يجوز أيضاً أن تكون « كلمة » ولفظ الشبراويشي لا يعدو أن يكون كلمة فجاز لذلك أن يتخذ « علامة تجارية » وقد أقرته ادارة تسجيل العلامات التجارية على نظره في هذا الخصوص فقبلت في سنة ١٩٤٠ تسجيل هذا اللفظ - بوصف أنه « علامة تجارية » - وقد كان لهذه الادارة أن تمتنع عن هذا التسجيل استناداً الى المادة ٩ من القانون المشار اليه آنفاً لو أنها خالفت طالب التسجيل في جواز اعتبار اللفظ المذكور صالحاً لان يكون علامة تجارية - كما أن هذه الادارة لم تبد اعتراضاً ما حينما تقدم اليها في سنة ١٩٥٠ يطلب تجديد تسجيل تلك العلامة ، ولما كان التسجيل قد تم على النحو الآنف ذكره وكان الطالب قد داوم على استعمال العلامة المذكورة فقد ثبتت له ملكيتها طبقاً لصريح نص المادة ٣ من القانون السالف الإشارة اليه - كما أصبح له أن يدفع منازعة الغير له في ذلك باستعماله لتلك العلامة على وجه الاستمرار - طبقاً لذات النص ولكن الحكم المطعون فيه أخذ في الخصوص المتقدم بنظر حاصله أن « لفظ الشبراويشي » ليس بعلامة تجارية - ولم يستعمله الطاعن الا باعتبار اسم تجارى وهو باعتباره اسماً لا يصح اعتباره علامة تجارية



الموضوع في تحصيلها للواقع المتقدم بيانه ويكون على غير أساس ما رمى به حكمها في هذا الخصوص من القصور وفساد الاستدلال وبطلان الاسناد ، ومردود ثانياً - بأن الحكم المطعون فيه - فيما حصله من أن الطاعن قد استعمل لفظ « الشبراويشي » وهو لقبه العائلي اسماً تجارياً لا علامة تجارية ، قد قام على ماورد فيه من اقرار الطاعن بذلك في صحيفة دعواه في مواضع متعددة منها - وأنه لا يجوز طبقاً للمادة الأولى من القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ اعتبار الاسم علامة تجارية الا اذا اتخذ الاسم شكلاً مميزاً وهذا الذي أقيم عليه الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص - لا يشوبه قصور ولا يعتوره خطأ في القانون ، ذلك أن نص المادة الأولى من القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ يجرى بأنه « فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون تعتبر علامات تجارية الاسماء المتخذة شكلاً مميزاً والامضاءات والكلمات ... » ومفهوم هذا النص أن الشارع أباح للتاجر أو الصانع أن يتخذ من اسمه الخاص علامة لتمييز منتجاته وفي هذه الحالة يشترط أن يتخذ هذا الاسم في كتابته شكلاً مميزاً - كما أباح له أيضاً « اذا لم يرد اتخاذ اسمه علامة - أن يتخذ من أية كلمة من الكلمات علامة - وفي هذه الحالة ولأن الكلمة شيء غير الاسم الشخصي - اقتضى الحال أن تكون الكلمة المطلقة كعلامة تجارية متضمنة تسمية مميزة أو مبتكرة ، ويتضح من ذلك أن الشارع في تعدادها لما يصح اعتباره علامة تجارية ذكر الاسماء والكلمات ، مما يفيد أن اسم التاجر المتخذ علامة تجارية ليس في مفهوم النص مجرد كلمة من الكلمات بحيث يستغنى عن شرط اتخاذها في كتابته شكلاً مميزاً - واذن لا يكون بالحكم المطعون فيه قصور ولا خطأ في القانون اذ لم يعتد بما أثاره الطاعن أمام محكمة الموضوع من أن لفظ « الشبراويشي » هو محض كلمة ويصبح لذلك أن تكون بمجرد ادون أن تتخذ في كتابتها شكلاً مميزاً - علامة تجارية ، ومردود ثالثاً - بأن الحكم المطعون فيه لم يخطئ في القانون اذ لم يستجب لما طلبه الطاعن من شطب اسم الشبراويشي من صحيفة القيد الخاصة بالمطعون

بشهرين وعن طريق استصدار أمر قضائي في ذلك التاريخ - وان والد اطراف الدعوى لم يعرف باسم الشبراويشي الا في بلاد الحجاز حيث كان يمارس مهنته كمطوف - منسوباً - الى بلدته الاصلية بالديار المصرية - وقد أيد الطاعن ما ادلى به في هذا الخصوص بالمستندات المقدمة منه لتلك المحكمة - ولكنها اطرحت ما ورد بها مقررراً أن ما استند اليه الطاعن من ذلك لا أساس له من الواقع وأن هذا الاسم هو لقب اصيل لأسرة الطاعن والمطعون عليهما ( الأول والثاني ) وانهما اكتسباه بالميلاد - وما حصلته محكمة الموضوع يناهض مستندات الدعوى والبيانات - المقدمة فيها .

« وحيث أن النعي بما ورد في هذين السببين مردود أولاً بأنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه مقام من حيث الواقع على أن الطاعن لم يستعمل لفظ « الشبراويشي » كعلامة تجارية وإنما استعمله المطعون عليهما الأول والثاني اسماً تجارياً لهما بدعوى أنه لقب اشتهرا به كما اشتهر به والدهما من قبل - ولما كان مما يقتضيه الفصل في النزاع القائم بين الطرفين تحرى الواقع في شأن هذا اللفظ فإن محكمة الموضوع قد خلصت من بحث الدلائل والمستندات المقدمة لها في هذا الصدد وموازنة بعضها ببعض الآخر الى أنه لقب اشتهر به والد الطرفين ولم يكن اشتهاره به لمناسبة مباشرته مهنته كمطوف في بلاد الحجاز - بل انه كان ملتصقاً به وهو في الديار المصرية - قبل نزوحه الى الحجاز - ومن وقت طويل سابق على اتخاذ الطاعن لحرفة صناعة وتجارة العطور ، وأن المطعون عليهما الأول والثاني وأخاهما ( الطاعن ) كانوا جميعاً يحملون هذا اللقب وقد تلقوه عن والدهم واشتهروا به طوال حياتهم - ولم يكن حمل المطعون عليه الأول له مبتدئاً فحسب من تاريخ اضافته في سنة ١٩٥١ الى اسمه في شهادة ميلاده - وقد أوردت محكمة الموضوع في حكمها تفصيلاً لمصادر هذا التحصيل - ويبين من مراجعتها أن ما اثبتته مسنداً اليها لا يناقض شيئاً مما ورد بها كما أن ما استخلصته منها كان سائغاً ، وبهذا وذاك تنحسر رقابة هذه المحكمة على محكمة

الاول من هذا السبب مردود بما سلف ذكره في الرد على السببين الاول والثالث - كما انه مردود في شطره الثاني بأن عبارة الحكم المطعون فيه الواردة في سبب النعي ليست من جوهر بناء هذا الحكم - بل هي مسوقة فيه استطرادا ومتعلقة بفرض غير قائم في خصوص النزاع الراهن على ما سياتي بيانه في الرد على السبب الرابع .

« وحيث أن النعي بالسبب الرابع مبناه أن الحكم المطعون فيه قضى برفض ما طلبه الطاعن من تعويض عما لحق به من أضرار متعددة بينها تفصيلا في مذكرته التي تقدم بها لمحكمة الاستئناف وقد برزت تلك المحكمة قضاءها في هذا الخصوص بمبررات قاصرة - مبنية أيضا على الخطأ في القانون - ذلك أنه بفرض أن المطعون عليهما الاول والثاني كانا على حق في استعمال اسم الشبراويشي في صناعة الغطور باعتبار أنهما يستعملان في ذلك لقبهما - المعاشي فإن الامر لا يخلو من فرضين أولهما أن يكونا قد قصدا بمزاولة هذه الصناعة في ظل هذا اللقب - الاضرار به فيلزمهما البضمان وفقا لاحكام المسؤولية التقصيرية أو لنظرية التعسف في استعمال الحق - وفي هذه الصورة لم تعمل محكمة الموضوع شيئا من هذه الاحكام وثانيهما - ألا يكونا قد قصدا الاضرار بالطاعن - غير أنه من الثابت مع ذلك أنه قد لحق به الضرر فعلا من جراء عدم اتخاذهما ما يكفي من الاحتياط لمنع الخلط واللبس - وفي هذه الحالة أيضا كان يتعين تعويض الطاعن عن هذا الضرر - وليس أدل على أنهما لم يتخذوا الاحتياط الكافي من أن ذات محكمة الموضوع في حكمها المطعون فيه - والذي قضت فيه برفض طلب التعويض - قد فرضت عليهما في الوقت نفسه - في شأن استعمال لقب الشبراويشي قيودا - والزمتهما حينئذ - رأيت هي الا محيص عنها درءا للضرر ومنعا للخلط واللبس .

« وحيث أن هذا النعي مردود بأن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاء في خصوص رفض طلب التعويض على ما ورد فيه من أن « المحكمة لا ترى محلا له (للتعويض) بعد ما وضح من

عليه الاول بإدارة السجل التجارى - فانه قد أقام قضاؤه على ما سبق بيانه من أن هذا اللفظ ليس بعلامة تجارية - وأنه اسم تجارى مشتق من لقب الاسرة التي ينتمى اليها الطاعن والمطعون عليهما الاول والثاني - وما قرره الحكم المطعون فيه من أنه « لا يجوز للمحكمة في حالة تشابه الاسماء المدنية أن تأمر بمنع صاحبه من استعماله في التجارة وتأمر بشطب اسمه » غير مخالف للقانون - ذلك أن الاصل أن لكل تاجر أن يتخذ من اسمه الشخصي « ويدخل في ذلك اللقب ، اسما تجاريا لتمييز محله التجارى عن نظائره فلا يتأتى تجريد شخص من اسمه التجارى المستمد من اسمه المدنى لمجرد التشابه بينه وبين اسماء الآخرين لذلك كان الحكم المطعون فيه على حق فيما قضاه من عدم اجابة الطاعن الى ما طلبه من شطب القيد الوارد في السجل التجارى على أن القضاء لا يعدم من الوسائل الاخرى ما يدرأ به ما عساه يقع من خلط أو لبس أو منافسة غير مشروعة نتيجة لتشابه الاسماء .

« وحيث أن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه في السبب الثانى الخطأ في القانون ، اذ قرر الحكم أنه لا يجوز في حالة تشابه الاسماء المدنية - أن تأمر المحكمة بمنع صاحبه من استعماله في التجارة ويشطب اسمه ولو نشأت عن ذلك منافسة لسميه وان هيا غير جائز ولو اتجهت نية التاجر الثانى الى احداث هذه المنافسة والاضرار بسميه ، ووجه الخطأ في ذلك فيما يتعلق بالشطر الاول منه أن حماية صاحب اللقب الناجح من اغتصاب مقاسميه لهذا اللقب أمر مستقر فقها وقضاء ، كما أنه مستقر أيضا أن هذه الحماية تمتد الى الحرمان من استعمال ذات اللقب في نفس فرع النشاط المسمى بما يربيه صاحب اللقب الناجح - وفيما يتعلق بالشطر الثانى منه يبدو وجه الخطأ جليا في مخالفته لما تقضى به الفقرة الاولى من المادة ٥٠ من التقنين المدنى فيما تقرره من أن استعمال الحق يكون غير مشروع اذا لم يقصد به سببوى الاضرار بالغير .

« وحيث ان النعي بما ورد في الشطر



فترات وبفوائد معتدلة . تكييفها لعلاقة الطرفين بانها علاقة مديونية . استخلاص سائغ يبرر قانونا التكيف الذى خلصت اليه . لا قصور .

ج - حكم « ما لا يعيب الحكم فى نطاق التدليل وغيره » . لا يعيب الحكم ما يكون قد شابه من خطأ أو قصور فيما استطرده اليه تزييدا مادام ان ما انتهى اليه كافى لحمل قضائه .

### المبادئ القانونية

١ - لا تقوم الخصومة أمام محكمة النقض الا بين من كانوا خصوما فى النزاع أمام المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه ، ومن ثم لا يجوز توجيه الطعن بالنقض لمن لم يختصم لدى محكمة الاستئناف .

٢ - اذا كانت محكمة الموضوع قد استظهرت انتفاء وجود شركة واقعية بين المفلس والمطعون عليهم واسست تكييفها لعلاقة الطرفين بانها علاقة مديونية على عدة اعتبارات استخلصتها من أوراق الدعوى ومن العقد الذى تمسك به الطاعن اوضححتها فى أسباب حكمها - منها أنه لم يوقع على هذا العقد احد من المطعون عليهم سوى المطعون عليها الاولى ، ومنها أن المفلس تعهد فى ذلك العقد بسداد المبالغ التى اقتضاها من المطعون عليهم على فترات متفاوتة وبفوائد معتدلة مما يجعل علاقة المطعون عليهم بالمفلس مماثلة لعلاقة غيرهم من الدائنين ، فان هذا الذى استظهرته محكمة الموضوع فى أسباب سائغة يبرر قانونا التكيف الذى خلص اليه الحكم المطعون فيه بالنسبة للعقد الذى تمسك به الطاعن على اعتبار أنه كاف فى اثبات نية المشاركة ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه لا مخالفة فيه للقانون ولا يعتوره قصور .

٣ - اذا كانت محكمة الموضوع قد وصفت العلاقة بين المفلس والمطعون عليهم بانها مجرد علاقة مديونية وانها تنأى عن نية المشاركة ونفت وجود شركة واقعية وذلك للاعتبارات سائغة اوردتها ، وكان هذا الذى انتهت اليه كافيا لحمل قضائها برفض طلب امتسداد التفليسة اليهم ، فانه لا يعيب حكمها ما يكون قد شابه من خطأ أو قصور فيما استطرده اليه تزييدا .

إن المستأنفين ( المطعون عليهما الاول والثانى ) على حق فى استعمال لقب الشبراويشى وأن المستأنف الاول ( المطعون عليه الاول ) حاول بقدر ما هداه اليه ادراكه أن يمنع اللبس واضعاف اسمه حسن قبل لقب الشبراويشى على جميع الاوراق الخاصة به وعلى زجاجات العطور التى يبيعها ولا ترى المحكمة فيما اضافته من قيود ما يبرر الحكم عليه بالتعويض « ويبين من ذلك أن محكمة الموضوع اذ قررت أن المطعون عليهما الاول والثانى كانا على حق فى استعمال لقب الشبراويشى وأن أولهما سعى لمنع خلط اللبس باضافة اسمه الخاص قبل اللقب المذكور - وأن سعيه هذا كان على قدر ادراكه - فانها تكون قد نفت عن المطعون عليهما ( الاول والثانى ) الخطأ بجميع صوره - سواء كان هذا الخطأ خروجاً عن الحق أو تعسفاً فى استعمال الحق بما تمتنع معه المسألة بالتعويض أما تلك القيود التى فرضتها محكمة الموضوع على المطعون عليهما ( الاول والثانى ) فلا يستشف منها أنها قد أنست منهما خطأ - فأرادتهما على تداركه - بل واقع الامر أنها ما فرضت تلك القيود الا رغبة منها فى « زيادة الحيلة » كما عبرت بذلك صراحة فى أسباب حكمها .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه » .

( القضية رقم ١٢١ سنة ٢٥ ق وثلاثة وعشوية الاسادة الاساتذة محمود عياد ومحمد زعفرانى سالم ، والحسينى العوضى ، ومحمد رفعت ، وعبد السلام بليغ المستشارين ) .

٢٥

١٠ ديسمبر لسنة ١٩٥٩

١ - نقض « اجراءات الطعن » . « تقرير الطعن » . « الخصوم فى الطعن » . لا يجوز ان يكون خصما فى الطعن بالنقض من لم يكن خصما امام محكمة الدرجة الثانية .

ب - حكم « عيوب التدليل » - « القصور » « ما لا بعد كذلك » الفلاس . مثال فى افلاس : استخلاص المحكمة انتفاء وجود شركة واقعية بين المفلس والمطعون عليهم من عدم توقيع احد منهم على العقد الذى تمسك به لاثبات نية المشاركة وتعهد بسداد المبالغ التى اقتضاها منهم على



## المحكمة

« .. حيث أن الطعن بنى على سببين يتحصل أولهما في النعى على الحكم بخطئه في تطبيق القانون وقصوره في التسبيب ويقول الطاعن في بيان ذلك - ان مرد طلب امتداد التفليسة هو قيام شركة واقعية بين المفلس وبين المطلوب امتداد التفليسة اليهم ، وهذه الشركة الواقعية توجد اذا توافرت الاركان الموضوعية الخاصة بعقد الشركة . وهي أن يقدم كل شريك حصته من المال وأن يكون الربح والخسارة على الجميع وأن يقصد الشركاء تكوين شركة - ويمكن اثبات قيامها بكافة طرق الاثبات - وقد جرى القضاء على جواز الحكم بإشهار افلاسها . والثابت من المستندات وخاصة السند الاذن المحرر على المفلس لامر المطعون عليها الاولى والمؤرخ أول مايو سنة ١٩٥٠ بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه والذي قرر فيه أن هذا الدين « بضمان محطة البنزين التي باسمنا » وكذلك عقد الاتفاق المؤرخ ٨ من أغسطس سنة ١٩٥٢ والذي تعهدت فيه صراحة مع المفلس بتسوية ديون الدائنين . وما كان لها أن تفعل ذلك لولا شعورها بمسئوليتها عن المبالغ التي أقرضتها باسم وحساب شركتها مع المفلس - والسند المؤرخ ٢٢ من مارس سنة ١٩٥١ الموقع عليه من المطعون عليه التاسع الثابت من هذه المستندات ومن اشترك المطعون عاينها الاولى في ادارة الشركة على ما ثبت من أقوالها في محضر أعمال وكيل الدائنين أن شركة واقعية تكونت بين المفلس والمطعون عليهم وهي شركة تضامن لان العاملين فيها تجار والتضامن مفروض في المعاملات التجارية . وشركة التضامن هي الشركة العامة في القانون التجاري ، كما أنه اذا حصل شك في طبيعة الشركة الواقعية فان القضاء قد جرى على اعتبارها شركة تضامن تثبتا للثقة الواجب توافرها في المعاملات التجارية . ومتى كان ذلك فانه يجرى على هذه الشركة ما يجرى على شركات الواقع من جواز امتداد التفليسة الى الاعضاء الذين لم يشهر بعد افلاسهم . واذا اغفل الحكم المطعون فيه هذه الحقائق فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ومؤسسا على ما يخالف

## الثابت في الاوراق .

« وحيث ان المستفاد من بيانات الحكم المطعون فيه ان المستأنف - الطاعن - استند في ادعاء ثبوت الشركة الواقعية الى العقد المؤرخ في ٨ من أغسطس سنة ١٩٥٢ والى أن هذا العقد وحده كاف في ثبوت نية المشاركة في هذه الشركة .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه أسس قضاءه على « أن العقد المؤرخ ٨ من أغسطس سنة ١٩٥٢ لا يؤدي الى قيام شركة واقعية بين المفلس والموقعين عليه لان الذي يستفاد من نصوصه أن المفلس كان قد حصل من المتعاقدين على مبالغ لمدة متفاوتة معينة بقصد تشغيلها في تجارة السيارات والبنزين وغير ذلك ، ولما ساءت حالته المالية اتفق معهم على سداد هذه المبالغ على أقساط وبفوائد معتدلة وقد نص في ذلك العقد على أنه تحرر بين المفلس وبين السيدة فاطمة شوقي عن نفسها وعن اولادها وبناتها وكل من تعامل مع المفلس عن طريقهم وجميع من ارتبطوا معه بالمعاملات المالية والتجارية ، وقد شطب في هذا العقد اسم اللواء توفيق عبد النبي ( المتوفى ) واقتصر التوقيع على العقد من المفلس - طرفا أول ومن السيدة فاطمة شوقي المطعون عليها الاولى وسيدة أخرى - طرفا ثانيا ، ويبين فيه أن المفلس كان مدينا لمن تعاقد معهم وأنه تعهد بدفع فوائد عن المبالغ التي استلمها منهم كما تعهد بسدادها في فترات مختلفة - ومهما كانت الاغراض التي استعمل فيها المفلس هذه المبالغ فهي لا تؤدي الى أن هذه الاموال منشئة لشركة تجارية لان الشروط السابق بيانها تنافي بعلاقة الطرفين عن جميع أركان المشاركة - كما أن مركز المطعون عليهم لا يختلف عن مركز باقي الدائنين فجميعهم دائنون للمفلس بمقتضى سندات اذنية واذا كان لا يطلبه وكيل الدائنين قوام لانتهى الامر باعتبار كل دائن مندمجا في شركة واقعية مع المفلس » .

« وحيث ان محكمة الموضوع قد استظهرت فيما سبق بيانه انتفاء وجود شركة واقعية بين

الأول أن المحكمة قد وصفت العلاقة بين المفلس والمطعون عليها بأنها مجرد علاقة مديونية وأنها تنأى عن نية المشاركة ونفت وجود شركة واقعية وذلك للاعتبارات السائغة التي أوردتها - ولما كان هذا الذي انتهت إليه كافيًا لحمل قضائها فإنه لا يعيب حكمها ما يكون قد شابه من خطأ أو قصور فيما استطردت إليه تزييدا

« وحدث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه » .

( القضية رقم ١٧٠ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة )

## ٢٦

١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٩

بيع بعض انواع البئوع « البيع السيف C.I.F. » من احتكامه ان التسليم يتم في ميناء الشحن لا في ميناء الوصول . حكم «عيوب التدليل» «فساد الاستدلال» . مثال في بيع « سيف » : شك المحكمة في صحة اجراءات مزايده قام بها البائع على سند التعاقد المرجوع على المشتري بفرق الثمن واهدارها لاثارها لما توهمته من ان البضاعة كان متفقا على تسليمها في ميناء الوصول مع ان البيع « سيف » ومن مقتضاه ان يتم التسليم في ميناء الشحن وان المشتري قد اخل بالتزاماته مما يستتبع حق البائع في الامتناع عن تنفيذ التزامه بالتسليم . فلم يكن من المفروض ان ترسل البضاعة او تصل لميناء الوصول . يعيب الحكم .

## المبدأ القانوني

اذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى تقرير قيام التعاقد بين الشركة الطاعنة والمطعون عليه واخلال هذا الاخير بالتزامه فيه وقرر تأسيسا على ذلك احقية الشركة البائعة ( الطاعنة ) في اتخاذ الاجراءات اللازمة للمحافظة على حقوقها المترتبة على المقصد ببيع البضاعة والرجوع على المشتري ( المطعون عليه ) بفرق الثمن ، وقال ان هذه الاجراءات تخضع لتقدير المحكمة للتحقق من سلامتها ومدى جديتها ، وكان ما اثار الشك لدى المحكمة في صحة اجراءات المزايده التي قامت بها الشركة على سند التعاقد ودعاها الى اهدار آثارها هو ما توهمته من ان البضاعة كان متفقا على تسليمها في الاسكندرية وما رتبته

المفلس والمطعون عليهم . وأسست تسكييفها لعلاقة الطرفين بأنها علاقة مديونية على عدة اعتبارات استخلصتها من أوراق الدعوى ومن عقد ٨ أغسطس سنة ١٩٥٢ الذي تمسك به الطاعن أوضحتها في أسباب حكمها - منها أنه لم يوقع على هذا العقد أحد من المطعون عليهم سوى المطعون عليها الأولى ومنها أن المفلس تعهد في ذلك العقد بسداد المبالغ التي اقتضاها من المطعون عليهم على فترات متفاوتة وبفوائد معتدلة مما يجعل علاقة المطعون عليهم بالمفلس مماثلة لعلاقة غيرهم من الدائنين - وهذا الذي استظهرته محكمة الموضوع في أسباب سائغة يبرر قانونا التكييف الذي خلص اليه الحكم المطعون فيه بالنسبة لعقد ٨ من أغسطس سنة ١٩٥٢ وهو الذي تمسك به الطاعن على اعتبار أنه كاف في اثبات نية المشاركة . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه لامتخاذه فيه للقانون ولا يعتوره قصور .

« وحيث ان السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه مشوب بالتناقض ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن ان الحكم استند في أسبابه الى أنه ليس أدل على أن الاموال التي حصل عليها المفلس من دائنيه هي قروض . أنه بعريضة معلنة في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ أقام دعواه على سبعة وستين دائنا ومنهم السيدة فاطمة شوقي واللواء توفيق عبد النبي يطلب فيها سماعهم الحكم باستهلاك جميع الديون التي في ذمته والمحرر بها سندات تجت يد المطعون عليهم - ويقر في هذه الدعوى أن سبب الدين هو الاقراض وأنه تحمل فوائد ديونه . واستطرد الطاعن الى القول بأن هذه الدعوى التي رفعها المفلس هي دعوى كيدية اختلقها بعد اقامة دعوى الافلاس ليتخلص بها من حكم اشهار الافلاس وبأن الحكم المطعون فيه قد ناقض الثابت بالاوراق اذ اعتبر أن ما اصطنعه المفلس من دعاوى كيدية حقيقة ثابتة مع انه لا علاقة للدائنين الذين يمثلهم الطاعن بهذا النزاع الكيدي الذي لم تأخذ به محكمة الافلاس .

« وحيث ان هذا النعى مردود - ذلك انه يتضح مما سبق بيانه في الرد على السبب



وأن المشتري وهو المطعون عليه ملزم بفتح اعتماد لازم فورا قبل شحن البضاعة بمبلغ يشمل الثمن ومصاريف النقل والتأمين ، ولهذا فلا يتصور أن تبدأ الشركة البائعة بعد أن امتنع المشتري عن فتح الاعتماد بإرسال البضاعة الى الاسكندرية ثم بيعها فيها بالمزاد اذ معنى ذلك أن تتحمل الشركة بمصاريف النقل والتأمين وهو ما يخالف أحكام البيع « سيف » ولذلك كان طبيعيا أن تعرض الشركة سند التعاقد للمزاد حتى تجد له مشتريا يحل محل المطعون عليه ليبادر بفتح الاعتماد وبذلك يتيسر لها شحن البضاعة الى الاسكندرية - وقالت الطاعنة ان التسليم في البيع « سيف » يكون في ميناء الشحن لا في ميناء الوصول كما تصور الحكم المطعون فيه . ولهذا فلا يتصور أن تلزم الشركة البائعة بتسليم البضاعة في الاسكندرية .

« وحيث ان هذا النعى في محله ذلك انه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه ان هذا الحكم قد انتهى الى تقرير قيام التعاقد بين الشركة الطاعنة والمطعون عليه واخلاق هذا الاخير بالتزامه فيه ، وقرر تاسيسا على ذلك احقية الشركة البائعة ( الطاعنة ) في اتخاذ الاجراءات اللازمة للمحافظة على حقوقها المترتبة على العقد ببيع البضاعة والرجوع على المشتري ( المطعون عليه ) بفرق الثمن وقال ان هذه الاجراءات تخضع لتقدير المحكمة للتحقق من سلامتها ومدى جديتها ، ثم قال الحكم بفسد ذلك » وحيث انه من الثابت ان المزايدة التي تقول بها الشركة البائعة قد اجريت على سند التعاقد في ١٩٥٢/٢/٦ أي قبل وصول البضاعة الى ميناء الاسكندرية التي اتفق على تسليمها بها بل وقبل أن يجري شحنها من الميناء المستوردة منه ، اذ انها لم تشحن من اوتريا الا في ١٩٥٢/٢/١٩ بمعنى انه كان لدى الشركة البائعة بعد ان قام النزاع بينها وبين المشتري فسحة واسعة من الوقت تكفي تماما للاتجاه الى الطريق العادي وهو طريق القضاء بالرجوع الى قاضي الامور المستعجلة لاستئنافه في بيع البضاعة فور وصولها ،

على ذلك من أن الشركة لم تنتظر حتى تصل البضاعة فعلا وتستأذن القضاء في بيعها فور وصولها وانما تعجلت واجرت المزايدة على سند التعاقد قبل وصول البضاعة ، مع أن الأمر لم يكن يدعو الى هذا التعجل وعدم التريث لان اسعار البضاعة في السوق في اليوم الذي اجري فيه المزاد كانت اعل من السعر الذي باعت به الشركة البضاعة للمطعون عليه مما يطمئنها الى حد بعيد على حقوقها ، واذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن بيع البضاعة للمطعون عليه على ما هو وارد في عقد البيع الذي أقر الحكم قيامه بين الطرفين هو « سيف » C.I.F. وكان من أحكام البيع « سيف » أن التسليم يتم في ميناء الشحن لا في ميناء الوصول ، وكان الحكم قد قرر ان المطعون عليه قد اخل بالتزامه في فتح الاعتماد المصرفي فور التعاقد مما يستتبع حق الشركة الطاعنة باعتبارها بائعة في الامتناع عن تنفيذ التزامها المقابل وهو تسليم البضاعة الى المشتري وبالتالي عدم شحنها - الامر الذي ينشئ عليه ان البضاعة لم يكن من المفروض أن ترسل او تصل الى الاسكندرية فان الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه »

#### المحكمة

« ... حيث ان مما تنعاه الطاعنة بطلان الحكم لانعدام اساسه القانوني ولقصور اسبابه ، ذلك ان الحكم سلم بتقصير المطعون عليه في تنفيذ التزامه بفتح الاعتماد الا أنه لم يرتب على ذلك النتيجة الحتمية التي تتفق والمقتضية التي وضعها وهي تأييد الحكم المستأنف بل الغاء بمقولة انه يشك في صحة اجراءات المزايدة واقام شكوكه في ذلك على أن المزايدة اجريت على سند التعاقد دون انتظار وصول البضاعة الى الاسكندرية ودون استئذان القضاء - ويبين من ذلك أن الحكم قصر في استيعاب الواقع في الدعوى كل القصور ومسح طبيعة البيع « سيف » مما جعله يسوق دليلا على الشك في صحة اجراءات المزايدة لا يصلح لهذا الغرض اطلاقا ، لان الثابت في ملف الدعوى ان البيع كان « سيف الاسكندرية »



باعتبارها بائعة في الامتناع عن تنفيذ التزامها المقابل وهو تسليم البضاعة الى المشتري وبالتالي عدم شحنها الامر الذي ينبني عليه ان البضاعة لم يكن من المفروض أن ترسل أو تصل الى الاسكندرية . لما كان ذلك فان الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

( القضية رقم ٢٣١ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة )

## ٢٧

١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٩

أ - نقض « المصلحة في الامن » . انتفاء مصلحة الطاعن في انتفض على الحكم ببطان الاستئناف بالنسبة للمطعون عليه الثاني متى كان الطاعن قد قرر أمام محكمة الاستئناف أن اعلانه تم بعد الميعاد وأنه يقصر استئنافه على المطعون عليه الاول وظل على هذا الموقف حتى صدر الحكم المطعون فيه .

ب - استئناف « اجراءات رفع الاستئناف » . تكليف بالضور . بطلان . رفعه .

(١) « بتكليف بالضور » . رفع استئناف الاحكام المنصوص عليها في م ١١٨ مرافعات بتكليف بالضور . الم ٤٠٥ مرافعات معدلة بالق ٢٦٤ سنة ١٩٥٣

(٢) « بعريضة » . رفع استئناف الاحكام الصادرة في الدعاوى الاخرى بعريضة .

« أ » هل تعتبر عريضة الاستئناف ورقة من أوراق التكليف بالضور ؟ علة ذلك . اثره . عدم اعتبارها كذلك لانه لم يقصد بها دعوة الخصوم الى الحضور أمام المحكمة في يوم معين . انصراف البطلان المنصوص عليه في الم ٧٩ مرافعات الى ذلك الذي شوب أوراق التكليف بالضور .

« ب » بيانات العريضة « اسم المحكمة المرفوع اليها الاستئناف » . مخلو نص الم ٤٠٥ معاملة مرافعات من وجوب تضمين العريضة هذا البيان . الم ٢٥ مرافعات هي التي تحكمها فيما لم يرد به نص خاص .

## المبادئ القانونية

١ - اذا كان الثابت من الصور الرسمية احاضر جلسات القضية امام محكمة الاستئناف المقلمة من الطاعتين أن الحاضر عنهما قرر أن اعلان المستأنف عليها الثانية ( المطعون عليها الثانية ) تم بعد الميعاد القانوني وأنه يعتبر الاستئناف مقصورا على المستأنف عليه الاول

خاصة وأن سعر الطن منها في الفترة ما بين ٦٠ ١ فبراير سنة ١٩٥٢ حسبما يبين من الشهاداتتين المقدمتين من المشتري والمؤرختين في ١٩٥٤/٢/٧ والموقع عليهما من أعضاء لجنة سوق الحبوب بساحل روض الفرج وميناء البصل كان يتراوح بين ٥٤ جنيها و ٥٨ جنيها ، وهو يزيد عن السعر المتعاقد عليه وقدره ٥١ جنيها للطن - الامر الذي كان من شأنه أن يبعث لحد بعيد الى اطمئنان الشركة البائعة على حقوقها ويوجب عليها التبريث وسلوك الطريق العادي قبل المشتري . وحيث ان الشركة وقد تصرفت على النحو السالف الذكر مدعية أن البضاعة قد رسا مزادها بسعر يقل بكثير عن السوق وقتئذ فان في مسالكها هذا ما يبعث الشك لدى المحكمة في صحة اجراءات المزايدة التي أجريت بمعرفتها ويوجب استبعاد كافة النتائج المترتبة عليها فتصبح بذلك دعاوها قبل المشتري مفتقرة الى العناصر المؤدية لتقدير التعويض المطالب به . ومؤدى ما سبق أن ما آثار الشك لدى المحكمة في صحة اجراءات المزايدة ودعاها الى اهدار آثارها في ما توهمته من أن البضاعة كان متفقا على تسليمها في الاسكندرية وما رتبته على ذلك من أن الشركة لم تنتظر حتى تصل البضاعة فعلا وتستأذن القضاء في بيعها فور وصولها وانما تعجلت وأجرت المزايدة على سند التعاقد قبل وصول البضاعة مع أن الامر لم يكن يدعو الى هذا التعجل وعدم التبريث ، لان أسعار البضاعة في سوقى ساحل روض الفرج وميناء البصل في اليوم الذي أجرى فيه المزاد كانت أعلى من السعر الذي باعت به الشركة البضاعة للمطعون عليه مما يطمئنها الى حد بعيد على حقوقها - ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن بيع البضاعة للمطعون عليه على ما هو وارد في عقد البيع الذي أقر الحكم قيامه بين الطرفين هو « سيف » C.I.F. وكان من احكام البيع « سيف » ( أن التسليم يتم في ميناء الشحن لا في ميناء الوصول سوكان الحكم على ما سبق بيانه قد قرر أن المطعون عليه قد أخل بالتزامه في فتح الاعتماد المصرفي فور التعاقد مما يستتبع حق الشركة الطاعنة

## المحكمة

« ٠٠٠ من حيث ان الطعن بنى على سببين - يتحصل اولهما في أن الحكم المطعون فيه اذ قضى ببطالان الاستئناف بالنسبة للمطعون عليها الثانية تأسيسا على انها اعلنت بصحيفة الاستئناف بعد اكثر من ثلاثين يوما من ايداعها قلم كتاب محكمة الاستئناف قد اخطأ في تطبيق القانون واخل بحق دفاعهما من خمسة وجوه - الاول - ان المطعون عليها الثانية لم تكن خصما منازعا للطاعنين ولم يكن اختصاصها الا استكمالا للشكل ولذلك قرر الحاضر عن الطاعنتين امام محكمة الاستئناف بجلسته ١٩٥٥/٤/٦ بانه يعتبر الاستئناف مقصورا على المستأنف عليه الاول وحده وبذلك اصبحت الخصومة معقودة بينها وبينه فقط ، فقضاء الحكم رغم هذا بالنسبة للمطعون عليها الثانية يعتبر قضاء في غير نزاع ومنصبا على غير محل وموجها الى غير خصم . والثاني - انه مادامت المطعون عليها الثانية لم تكن خصما منازعا فان الحكم بالبطلان بالنسبة لها يكون بغير مصلحة - ويعتبر لغوا . والثالث - ان نص المادة ٤٠٦ مكرر من قانون المرافعات الذي يوجب أن تعلن عريضة الاستئناف في الثلاثين يوما التالية لتقديمها والا كان الاستئناف باطلا لا يطبق الا بالنسبة للخصوم المنازعين - والمطعون عليها الثانية لم تنازع الطاعنتين في طلباتهما . والرابع - أن الطاعنتين قدمتا اعلان المطعون عليها الثانية لقلم المحضرين في الميعاد - فاذا كان قلم المحضرين قد رده دون اشارة بالتوجه لاعلانه لها فالطاعنتان لا تسألان عن الطرف القاهر الناتج عن خطأ قلم المحضرين . والخامس - أن محكمة الاستئناف قضت بهذا البطلان دون أن يدفع به أحد ودون أن تنبه اليه الطاعنتين .

« ومن حيث أن هذا السبب - بجميع جوهه - مردود بانه اذ كان الثابت من الصبورة الرسمية لمحاضر جلسات القضية امام محكمة الاستئناف المقدمة من الطاعنتين ان الحاضر عنهما قرر بجلسته ١٩٥٥/٤/٦ ان اعلان المستأنف عليها الثانية تم بعد الميعاد القانوني

( المطعون عليه الاول ) ، وان الطاعنتين ظلتا في الدعوى على هذا الموقف حتى صدر الحكم المطعون فيه ، فان نعيهما على قضاء الحكم المطعون فيه ببطلان الاستئناف بالنسبة للمطعون عليها الثانية يكون نعيًا غير مقبول لانتفاء مصلحتهما من اثاره هذا النعي

٢ - صدر القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ معدلا بعض مواد قانون المرافعات فاستحدث اجراءات بشأن الاستئناف وتحضيره ، ففرق في المادة ٤٠٥ بعد تعديلها بين الدعوى المنصوص عليها في المادة ١١٨ من القانون وبين باقي الدعوى الاخرى ، ونص على أن استئناف الحكم الصادر في الطائفة الاولى من الدعوى يرفع بتكليف بالحضور تراعى فيه الاوضاع المقررة بصحيفة افتتاح الدعوى - اما الدعوى الاخرى فقد اوجب أن ترفع بعريضة تقدم الى قلم كتاب المحكمة المختصة بنظره ، ولما كانت عريضة الاستئناف لا تعتبر وفقا لنص المادة ٤٠٦ مكرر من قانون المرافعات من أوراق التكليف بالحضور لانه لم يقصد بها دعوة الخصم الى الحضور امام المحكمة في يوم معين ، وكان البطلان الذي نصت عليه المادة ٧٩ من قانون المرافعات انما ينصرف الى ذلك البطلان الذي يشوب أوراق التكليف بالحضور ، وكان نص المادة ٤٠٥ معدلة من قانون المرافعات قد خلا من وجوب تضمين عريضة الاستئناف اسم المحكمة المرفوعة امامها الاستئناف

وكانت القواعد العامة في البطلان المنصوص عليها في المادة ٢٥ من قانون المرافعات هي التي تحكم عريضة الاستئناف بالنسبة لما لم يرد به نص خاص ، فان الحكم المطعون فيه اذ أسس قضاؤه ببطلان صحيفة الاستئناف بالنسبة للمطعون عليه الاول على نص المادة ٧٩ من قانون المرافعات يكون قد اخطأ - واذا كان الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه ان المطعون عليه الاول رغم تمسكه بنص المادة ٧٩ من قانون المرافعات قد تمسك ايضا بحصول ضرر له نتيجة اغفال ذكر بيان المحكمه في عريضة الاستئناف - فانه يتعين نقض الحكم .



رقم ٢٦٤، سنة ١٩٥٣ وبهذا قد فوت ذكر المحكمة المرفوع اليها الاستئناف على المستأنف عليه الاول جميع المواعيد الخاصة بتقديم دفاعه ومستنداته ردا على هذا الاستئناف . وحيث انه بالاطلاع على صحيفة الاستئناف والاعلان الموجه للمستأنف عليه الاول من المستأنفتين المرفق بصحيفة الاستئناف يبين انهما خليا كلية من ذكر المحكمة التي سينظر امامها الاستئناف . . . وحيث انه لما كانت المادة ٧٩ من قانون المرافعات توجب البطلان في حاله ما اذا وقع خطأ او نقص في بيانات صحيفة الدعوى من شأنه ان يجعل بالمحكمة . وفي خصوص هذا الاستئناف لم يحصل خطأ جهل بالمحكمة المرفوع امامها الاستئناف فحسب بل ان ذكر المحكمة المرفوع امامها الاستئناف قد اغفل كليسة في صحيفة الاستئناف المعلنة للمستأنف عليه الاول في ١٧/٤/١٩٥٤ واتضح انه لم يعلم باسم المحكمة المرفوع امامها الاستئناف الا من اخطار قلم الكتاب تنفيذا للمادة ٤٠٨ من القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ . . . ومتى كان الامر كذلك يكون الدفع ببطلان صحيفة الاستئناف المقدم من الحاضر عن المستأنف عليه الاول في محله ويتعين اجابته . . . ويبين من هذا الذي اورده الحكم المطعون فيه انه استند في قضائه ببطلان عريضة الاستئناف بالنسبة للمطعون عليه الاول الى نص المادة ٧٩ من قانون المرافعات .

«ومن حيث ان القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ صدر معدلا بعض مواد قانون المرافعات فاستحدثت اجراءات بشأن الاستئناف وتحضيره . ففرق في المادة ٤٠٥ بعد تعديلها بين الدعاوى المنصوص عليها في المادة ١١٨ من القانون وبين باقي الدعاوى الاخرى ، ونص على ان استئناف الحكم الصادر في الطائفة الاولى من الدعاوى يرفع بتكليف بالحضور تراعى فيه الاوضاع المقررة بصحيفة افتتاح الدعوى - اما الدعاوى الاخرى فقد اوجب ان ترفع بعريضة تقدم الى قلم كتاب المحكمة المختصة بنظرة - ولما كانت عريضة الاستئناف لاتعتبر وفقا لنص المادة ٤٠٦ مكررا من قانون المرافعات من اوراق التكليف

وانه يعتبر الاستئناف مقصورا على المستأنف عليه الاول - وان الطاعتين ظلتا في الدعوى على هذا الموقف حتى صدر الحكم المطعون فيه - فان نعيمها على قضاء الحكم المطعون فيه ببطلان الاستئناف بالنسبة للمطعون عليهما الثانية يكون نعيما غير مقبول لانتفاء مصلحتهما من اثاره هذا النعي

« ومن حيث ان السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه اذ قضى ببطلان صحيفة الاستئناف بالنسبة للمطعون عليه الاول استنادا الى المادة ٧٩ من قانون المرافعات لاغفال ذكر اسم المحكمة المرفوع امامها الاستئناف في عريضة الدعوى قد اخطا في تطبيق القانون . ذلك ان كل ما يتطلبه القانون في المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات من بيانات خاصة بعريضة الاستئناف ان هذه العريضة تقدم الى المحكمة المختصة وبذلك استغنى عن وجوب ذكر المحكمة في الاعلان لان في تقديم صحيفة الاستئناف فعلم كتاب المحكمة المختصة بياننا كافيا لها - وكل ماورد بعريضة الاستئناف موضوع النزاع يدل دلالة واضحة على بيان المحكمة التي سينظر امامها الاستئناف ، اذ يبين منها انها عن حكم صادر من محكمة اسيوط الابتدائية فاستئنافه يكون امام محكمة استئناف اسيوط وتورد الرسم للمحكمة المذكورة وقيده بجدولها كما تضمنت العريضة بيان المحل المختار باسيوط مقر المحكمة المرفوع امامها الاستئناف .

« ومن حيث انه بمطالبتة الحكم المطعون فيه يبين انه اذ قضى ببطلان صحيفة الاستئناف بالنسبة للمطعون عليه الاول قد اقام قضاء على قوله . . . وحيث انه بالنسبة للمستأنف عليه الاول فقد دفع وكيله بالذاكرة المقدمة منه بجلسة المرافعة الاخيرة ببطلان صحيفة الاستئناف ارتكانا على نص المادة ٧٩ من قانون المرافعات . . . وذكر انه في اغفال ذكر المحكمة المرفوع اليها الاستئناف في الصحيفة وفي الاعلان قد ترتب عليهما عدم معرفة المستأنف عليه الاول بالمحكمة المرفوع اليها الاستئناف والواجب عليه مراعاة مواعيد التحضير القانونية بها طبقا للمادة ٤٠٦ مكرر وما بعدها من القانون



هذا الاجراء والتي اوضح عنها في المذكورة التفسيرية هي « اظهار عمل اتقاضي في اندعوى وتنوير زملائه الذين يسمعون معه المرافعة في موضوعها وتنبيه الخصوم ومخاطبتهم الى الوضع الذي اتخذته عناصرها في ذهن القاضي فيكون في استطاعتهم استدراكها منه او تداركه ما اخطأ في عرضه » فان اؤدى ذلك ان هذا الاجراء يتصل بنظام التقاضي اتصالا يتعلق بالنظام العام مما يجيز لمحكمة النقض في حالة اغفال هذا الاجراء ان تقضي بالبطلان من تلقاء نفسها متى كانت عناصر الفصل في الطعن لهذا السبب مستكملة من رابع المستندات المقدمة بملفه تقديمها صحيحا وبني المواعيد التي حددها القانون

( انضوية رقم ٣٠٥ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة )

٢٩

١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٩

عمل « انحلال عقد العمل » « الانتهاء العادي لعقد العمل » « قواعده انضوية » « سنط رب العمل في تسليم منسبه » « مدم » « عيوب الدليل » « استفساره » « ما يعد كذلك » « سلطة رب العمل في تنظيم منسبه باعتباره المالك والمسئول عن ادارتها » « تعيينه لادارة منسبه او حفظه لمصروفاته نفاديا لكارثة مانيه اوسحت ان تنزل به وحريته في اتخاذ ما يراه من الوسائل الكفيلة بتوقي الخطر الذي يهدده والحفاظة على مصالحه المشروعة » « ابتناء الحكم على نظر خاطئ » « مؤذاه انه لم يكن في اعادة تنظيم رب العمل لمنشائه ما يحتم طرد العامل من عمله يعتبر مجازة منه لرب العمل في الوسائل التي اتخذها لاعادة تنظيم عمله توقيا لخطر يهدده » « امر غير جائز قانونا » « دفع العامل بدفع صحة ما اسس عليه رب العمل قراره في اعادة تنظيم عمله وحجب المحكمة نفسها عن هذا البحث وقدمتها حكمها على اراض صحة ما يدعيه رب العمل في هذا الخصوص لا يعتبر تسليمها منها بصحة هذا الادعاء او نفيه » « يعيب حكمها بجذلة القانون والقصور »

المبدأ القانوني

لصاحب العمل قانونا السلطة في تنظيم منشأته باعتبار انه هو المالك لها والمسئول عن ادارتها ولا معقب على تقريره اذا رأى - لازمة اقتصادية ظهر أثرها عليه او كارثة مالية نوشك ان تنزل به - تضيق دائرة نشاط او نغفط مصروفاته بما يجعل له الحرية تبعاً لذلك في اتخاذ ما يراه من الوسائل الكفيلة بتوقي

بالحضور لانه لم يقصد بها دعوة الخصم الى الحضور امام المحكمة في يوم معين وكان البطلان الذي نصت عليه المادة ٧٩ من قانون المرافعات انما ينصرف الى ذلك البطلان الذي يشوب أوراق التكليف بالحضور وكان نص المادة ٤٠٥ معدلة من قانون المرافعات - قد خلا من وجوب تضمين عريضة الاستئناف اسم المحكمة المرفوع امامها الاستئناف - وكانت القواعد العامة في البطلان المنصوص عليها في المادة ٢٥ من قانون المرافعات هي التي تحكم عريضة الاستئناف بالنسبة لما لم يرد به نص خاص - وكان الحكم المطعون فيه قد اخطأ في تأسيس قضائه ببطلان صحيفة الاستئناف بالنسبة للمطعون عليه الاول على نص المادة ٧٩ من قانون المرافعات ولما كان الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه ان المطعون عليه الاول رغم تمسكه بنص المادة ٧٩ من قانون المرافعات قد تمسك ايضا بحصول ضرر له نتيجة اغفال ذكر بيان المحكمة في عريضة الاستئناف .

لما كان ذلك فانه يتعين مع نقض الحكم احوالة الدعوى الى محكمة الاستئناف .

( انضوية رقم ٢٩٣ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة )

٢٨

١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٩

دعوى « نظر الدعوى امام المحكمة » « تقرير التلخيص » نظام عام . تلاوته . اجراء واجب وفقا لنص الم ٤٠٨ مرافعات يترتب على اغفاله بطلان الحكم . الغاية منه : اظهار عمل القاضي في الدعوى وتنوير زملائه وتنبيه الخصوم الى الوضع الذي اتخذته عناصرها في ذهنه لاماكان استدراكها منها او اخطأ فيه . تعلقه بالنظام العام : اتصاله بنظام التقاضي اتصالا يتعلق بالنظام العام يجيز للمحكمة في حالة اغفاله القضاء بالبطلان من تلقاء نفسها متى كانت عناصر الفصل في الطعن لهذا السبب مستكملة .

المبدأ القانوني

تلاوة تقرير اتلخيص امام الهيئة التي تصدر الحكم اجراء واجب وفقا لنص المادة ٤٠٨ من قانون المرافعات ويترتب على اغفاله بطلان الحكم - واذا كانت الغاية التي توخاها الشارع من

المدير من مديريها ولم تعين بديلا عنه الا بعد سنة ونصف سنة اذ رقت المدير العام المساعد الى منصب مدير عام وضغطت مصروفاتها من ١٧٨٥٦ جنيها و ٤٢٠ مليما الى ١٤١٧٨ جنيها و ٦ مليما في سنة ١٩٥٠ وترتب على ذلك كله ان ارتفع رقم الايرادات فتضاعف خلال ثلاث سنوات من سنة ١٩٥١ الى سنة ١٩٥٣ الى رقم قياسي هو ١٤٢٠٥٠ جنيها و ٦٧٦ مليما ونقصت الخسارة في سنة ١٩٥١ الى نصفها في سنة ١٩٥٠. ثم انعدمت بعد ذلك مباشرة. وقد قال الحكم الابتدائي الذي تبنته محكمة الاستئناف عن ذلك انه مهما يكن من امر ما تدعيه الشركة من الخسائر التي لحقت بها وما سمته بالحملة الاقتصادية التي تسبب عنها اخراج ١٣٠ مديرا من مديري الشركة فانه اذا جاز ان يشمل هذا الوفر بعض المديرين بالشركة فانه لا يجوز أن يشمل المطعون عليه ، اذ ان فرع القطر المصري لم تصبه خسارة مالية تبرر هذا الفصل لان التليفزيون لم يدخل مصر - وليس في اعادة التنظيم ما يحتم طرد المدعى من عمله واحلال آخر محله حتى ولو كان هذا الموظف الجسديد من نفس موظفي الشركة . وقضاء الحكم على هذا الوجه مشوب بالخطأ في تطبيق القانون وتأويله ذلك ان الحكم لم ينف ان خسائر اصابت الشركة عموما ولانها لجأت الى اعادة تنظيم اعمالها لمواجهة الازمة التي تحيق بها . لان الواقع الثابت قاطع في ذلك كله ولان المطعون عليه لم يستطع نفي شيء منه . ومؤدى ذلك قانونا انه لم يثبت لدى المحكمة ان الشركة الطاعنة قد ارتكبت عسفا في فسخ العقد أو انها أساءت استعمال حقها وكان ذلك يقتضي ان تنزل المحكمة على ذلك حكم القانون فتقضى برفض الدعوى . الا انها لم تفعل وذهبت الى أن الخسائر لا تبرر فسخ العقد وأن الجملة الاقتصادية لا تحتم الاستغناء عن المطعون عليه - وفي ذلك مخالفة للقانون . ذلك ان الرأى منعقد بالاجماع على الوجه الذي تقدم على أن لصاحب العمل مطلق الحرية في اعادة تنظيم عمله لتفادي الازمة التي تحيق به وانه لامعقب عليه فيما يجريه في ذلك .

» وحيث أن هذا النعي في محله ذللك ان

الخطر الذي يهدده والمحافظة على مصالحه المشروعة ، فاذا كان البين من الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه انه بنى على نظر خاطيء مخالف لما سبق - مؤداه انه لم يكن في اعادة تنظيم الشركة الطاعنة منشأ تهما يحتم طرد المطعون عليه من عمله - فجادل الحكم بذلك الشركة الطاعنة في الوسائل التي تتخذها لاعداد تنظيم عملها توقيها لما يتهدها من خطر وهوامر غير جائز له قانونا ، وكان الحكم فيها انساق اليه من هذا الخطأ قد حجب نفسه عن البحث فيها دفع به المطعون عليه دعوى الشركة الطاعنة من عدم صحة ما اسست عليه قرارها في اعادة تنظيم اعمالها ، وانما بنى قضاءه على افتراض صحة ما تدعيه الشركة في هذا الخصوص سولا يعتبر ذلك من الحكم تسليمها منه بصحة هذا الادعاء او نفيه ، فانه يكون قد خالف القانون وشابة قصور يستوجب نقضه .

#### المحكمة

» . . . حيث ان ما تنعاه الطاعنة على الحكم خطأ في تطبيق القانون وقصور التسبب ، ذلك ان اجماع الفقه والقضاء منعقد على أن صاحب العمل الذي تصادفه ازمة اقتصادية له الحق في اعادة تنظيم عمله اقتصادا للنفقات وانتهاجا لسياسة اخرى ، له في هذا السبيل مطلق الحرية في الاحتفاظ بمن يشاء من عماله ومستخدميه والاستغناء عن من يشاء منهم وسلطته في ذلك لامعقب عليها ، وقد دفعت الطعنة الدعوى لدى محكمة الموضوع بدرجتها بأن ضائقة مالية حلت بصناعة انتاج الافلام السينمائية بسبب انتشار التليفزيون في اوروبا وامريكا انتشارا سبب منافسة خطيرة للسينما هدها بالفناء ، وأشارت المجلات العالمية الى ذلك ، كما اشار مدير الشركة الطاعنة الى هذه الازمة وما يجب عليه اتخاذه من الاجراءات لتفاديها كضخ المصروفات والاستغناء عن عدد وفير من المديرين والموظفين والعمال وتخفيض اجورهم وبالجملة اعادة تنظيم نشاط الشركة ، وفي سبيل ذلك ولتوجيه سياسة الشركة وجهة جديدة استغنت الشركة عن خدمات المطعون عليه من بين ١٣٠



الشركة الطاعنه بررت فصلها للمطعون عليه من عمله في كتابها الرقيم ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ برغبتها في إعادة تنظيم مكتبها بالشرقين الأدنى والأوسط وعللت هذا التنظيم - على ما ورد في الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه - بأنها رأت أنه صناعة السينما بدأت منذ سنة ١٩٥٠ تعاني أزمات اقتصادية سببها الأول انتشار التليفزيون بأمريكا وبكثير من الاقطار الأوروبية مما جعل الناس ينصرفون عن دور السينما حتى في البلاد التي لم يدخلها التليفزيون بعد كالقطر المصري فإن إيراداتها لم تعد كافية لتغطية الخسائر العظيمة بأمريكا لذلك بدأت الشركات السينمائية في أمريكا ومن بينها المدعى عليها (الطاعنة) في اتخاذ حملة أسمتها الحملة الاقتصادية فبدأت بتخفيض مرتبات المستخدمين والممثلين والمخرجين والمنتجين بنسبة تتراوح بين ٢٥٪ ، ٥٠٪ وقد شملت حملة الاقتصاد هذه مائة وثلاثين من مديري الشركة الذين اضطرت الى الاستغناء عن خدماتهم ، وكان المدعى (المطعون عليه) أحد هؤلاء ولم تعين الشركة في المكان الذي خلا منه بل أضيف اختصاصه الى الأستاذ فتحى إبراهيم - وقال الحكم ان المطعون عليه - رد على هذا القول من جانبه بأن الذي تتذرع به الشركة الطاعنه لانصيب له من الصحة ثم استطرذ بعد ذلك قائلاً انه لا يعول على الاسباب التي جاءت تالية لكتاب الفصل واتخذتها الشركة مبررات لفصل المطعون عليه ثم قال انه لا يبقى بعد ذلك الا بحث ما جاء في كتاب الفصل وهو مراعاة التنظيم لمعرفة ما اذا كان هذا التنظيم مما يبرر فصل المدعى (المطعون عليه) أم لا - وأورد ما يأتي « وحيث انه مهما يكن من أمر ما تدعيه الشركة من الخسائر التي أصابتها وفيما تسنميه بالحملة الاقتصادية التي تسبب عنها اخراج مائة وثلاثين مديراً من مديري الشركة فإنه اذا أجاز أن يشمل هذا الوفر بعض المديرين بالشركة فإن هذا لا يجوز أن يشمل المدعى (المطعون عليه) ووفر القطر المصري لم تصيبه خسارة مالية تبرز هذا الفصل لأنه باعتراف الشركة بأن القطر المصري حتى الآن لم يتخلل به

التليفزيون بعد - الامر الذي يجعل رواد السينما ينصرفون عنها لهذا على فرض صحة ما تدعيه الشركة - على أن خطاب الفصل لم يشمل سوء الحالة المالية المدعى بها وكل ما أشار اليه هو إعادة التنظيم وليس في إعادة التنظيم ما يحتم طرد المدعى من عمله وإحلال آخر محله حتى ولو كان هذا الموظف الجديد من نفس موظفي الشركة وقد أيد الحكم المطعون فيه ذلك بما أورده في هذا الصدد من قول : « وبما أنه بالنسبة لما ذكرته اشركة من أن فصل المستأنف عليه (المطعون عليه) كان بسبب الخسائر التي لحقت صناعة السينما وضرورة ما رآته من إعادة تنظيم أعمالها فإن هذه المحكمة تقرر محكمة الدرجة الاولى على ما ذهب اليه في هذا الشأن ، ولما كان لصاحب العمل قانونا السلطة في تنظيم منشآته باعتباره أنه هو المالك لها والمسئول عنها وعن ادارتها ولا معقب على تقديره اذا رأى لازمة اقتصادية ظهر أثرها عليه أو كارثة مالية توشك أن تنزل به تضيق دائرة نشاطه أو ضغط مصروفاته بما يجعل له الحرية تبعاً لذلك - في اتخاذ ما يراه من الوسائل الكفيلة بتوقي الخطر الذي يهدده والمحافظة على مصالحه المشروعة وكان البين من الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه إذ بنى على نظر خاطيء مخالف لما سبق مؤداه أنه لم يكن في إعادة تنظيم الشركة الطاعنة لمنشآتها ما يحتم طرد المطعون عليه من عمله . فجادل الحكم بذلك الطاعنة في الوسائل التي تتخذها لإعادة تنظيم عملها توقياً لما يتهدها من خطر وهو أمر غير جائز له قانوناً - على ما سبق بيانه - وكان الحكم فيما انساق اليه من هذا الخطأ قد حجب نفسه عن البحث فيما دفع به المطعون عليه دعوى الشركة الطاعنة من عدم صحة ما أسست عليه قرارها في إعادة تنظيم أعمالها - وإنما بنى قضاءه على افتراض صحة ما تدعيه الشركة في هذا الخصوص ولا يعتبر ذلك من الحكم تبليهاً منه بصحة هذا الادعاء أو نفيه - لما كان ذلك فإن الحكم يكون قد خالف القانون وشابه قصور يستوجب نقضه دون حاجة للبحث في باقى أسباب الطعن ، »

( القضية رقم ٨٣ سنة ٢٥٠٠ قى بالهيئة السابعة )



٣٠

١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٩

١ - ب - ملكية - أسباب كسب الملكية - « الميراث وتصفية شركة » - نفيه - نقض « المصلحة في النعم » - ما يجب اخذ من الاحتياطات المستعجلة للمحافظة على امره يصدر لاسر به من الحكم لا من رضى الاور الوسيه - م ٨٨١ مدني - لا يصح على من بنى على سبب لو صح وانقضى بنى الحكم لما عاد على استعجن باية فائدة - مثال في نصية شركة -

## المبادئ القانونية

١ - مؤدى نص المادة ٨٨١ من التقنين المدني الجديد ان ما يجب اتخاذه من الاحتياطات المستعجلة للمحافظة على الشركة انما يصدر به الامر من « المحكمة » المقدم لها طلب التصفيه وليس من قاضي الامور الوقتية ، وليس أقطع في ادلايه على ان المشرع قد جعل سلطه اتخاذ الاحتياطات المستعجلة منوطة « بالمحكمة » لا بقاضي الامور الوقتية ، من انه ناط بالمحكمة بعد تلك الاجراءات ليس فقط بناء على طلب احد ذوي الشئ أو النيابة العامة ، بل انه أيضا حول لها اتخاذ تلك الاحتياطات من تلقاء نفسها ودون طلب ما - وهو أمر لا يتصور حصوله من قاضي الامور الوقتية .

٢ - لما كان مؤدى نص المادة ٨٨١ من التقنين المدني الجديد أن ما يجب اتخاذه من الاحتياطات المستعجلة للمحافظة على الشركة انما يصدر به الامر من « المحكمة » المقدم لها طلب التصفية - وليس من قاضي الامور الوقتية - وكان ما تهدف اليه الطاعنة بطعنها من اعمال احكام التصفية الواردة في التقنين المدني الجديد لا يحقق لها ما تبتغيه من ذلك ، لان الاوامر اتى اصدرتها من قاضي الامور الوقتية قد صدرت من غير ذي اختصاص فهي حتمية الالفاء على أى اعتبار ، فان طعنها يكون غير مجد ، اذ لو صحت أسبابه واقتضت نقض الحكم المطعون فيه فانه لا تعود عليها من هذا النقض أية فائدة ومن ثم يتعين رفض الطعن .

## المحكمة

• • • من حيث انه يتضمن من السببين

الواردين بتقرير الطعن أن الطاعنة تهدف بطعنها الى اعمال الاحكام التي أوردها المشرع في التقنين المدني الجديد في شأن الميراث وتصفية الشركة ، قولا منها بأن تلك الاحكام تنطوي على احكام اجرائية لها طبيعة قواعد المرافعات فتسرى طبقا لنص المادة الاولى من قانون المرافعات على كل الشركات التي لم يحكم بتصفيته بعد ولو كانت الشركة قد نشأت بوفاة المورث قبل نفاذ التقنين المسدني الجديد ، وترتيباً على ذلك ترى الطاعنة أنه يحق لها بمقتضى نص المادة ٨٨١ من ذلك التقنين أن تستصدر من قاضي الامور الوقتية من الاوامر ما يكون له صفة الاحتياطات المستعجلة للمحافظة على الشركة ولها بوجه خاص أن تستصدر منه اوامر وقتية بوضع وايداع النقود والاوراق المالية والاشياء ذات القيمة .

• وحيث ان طعن الطاعنة على النحو السابق بيانه غير مقبول ذلك أن المادة ٨٨١ من التقنين المذكور اذ تجرى « بأن على المحكمة أن تتخذ عند الاقتضاء جميع ما يجب من الاحتياطات المستعجلة للمحافظة على الشركة وذلك بناء على طلب احد ذوي الشأن أو بناء على طلب النيابة العامة أو دون طلب ما - ولها بوجه خاص أن تأمر بوضع الاختام وايداع النقود والاوراق المالية والاشياء ذات القيمة » ، فان مؤدى ذلك أن ما يجب اتخاذه من الاحتياطات المستعجلة للمحافظة على الشركة انما يصدر به الامر من « المحكمة » المقدم لها طلب التصفية - وليس من قاضي الامور الوقتية - وليس أقطع في الدلالة على أن المشرع قد جعل سلطه اتخاذ الاحتياطات المستعجلة منوطة بالمحكمة لا بقاضي الامور الوقتية . من انه ناط بالمحكمة اتخاذ تلك الاجراءات ليس فقط بناء على طلب احد ذوي الشئ أو النيابة العامة . بل انه أيضا حول لها اتخاذ تلك الاحتياطات من تلقاء نفسها ودون طلب ما ، وهو أمر لا يتصور حصوله من قاضي الامور الوقتية ، واذا كان ذلك فان ما تهدف اليه الطاعنة بطعنها من اعمال احكام التصفية الواردة في التقنين المدني الجديد لا يحقق لها ما تبتغيه من ذلك

بين واقعة تسليم السيارة للمشتري عقب حصول البيع وبين واقعة حجز البائعين لها عقب اعادتها اليهم لتشجيعهم بها وكان هذا الذي قررته المحكمة لا يصح رداعلى دفاعى المشتري الذى تمسك فيه بعدم دفع الثمن لاستهوار تعرض البائعين له رغم الحكم عليه بتسليم السيارة ، فانه يكون مشروبا بالقصور بما يستوجب نقضه .

### المحكمة

« من حيث أن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ اعتبره ملزما بدفع باقى ثمن السيارة وانه غير محق فى حبسه بالرغم من عدم قيام البائعين بتنفيذ التزامهم بالتسليم وتعرضهم للطاعن فى حيازتها تأسيسا على أن واقعة احتجازهم للسيارة واقعة مستقلة عن عقد البيع قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك أن البائع ملزم قانونا بنقل ملكية المبيع الى المشتري وأن يسلمه أو يضعه تحت تصرفه بحيث يتمكن من حيازته بغير عائق وأن يضمن عدم التعرض له فى الانتفاع بالمبيع سواء كان التعرض من فعله أو من فعل أجنبى - واذ كان الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٤٧٥ لسنة ١٩٥٢ كلى المنيا واستثنافه قد قررا عدم أحقية المطعون عليهم فى حبس السيارة عن الطاعن الذى لم يقع منه خطأ أو تقصير يسوغ هذا الحبس - وكان المطعون عليهم رغم صدور هذا الحكم قد استمروا فى تعرضهم للطاعن ولم يقوموا بتسليمه السيارة - فانه يكون محقا فى الامتناع عن تنفيذ التزامه بدفع باقى الثمن حتى يقوم المطعون عليهم بتنفيذ التزامهم بالتسليم .

ومن حيث أنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بحقه فى حبس الثمن استنادا الى أن المطعون عليهم قد اخلوا بالتزامهم بعدم التعرض له فى السيارة المبيعة وأن من حقه وفقا لاحكام البيع والمادة ١٦١ من القانون المدنى الدفع بعدم التنفيذ وقد رفض الحكم هذا الدفاع بقوله : « وليس صحيحا ما يقول به المستأنف (الطاعن) ان من حقه الامتناع عن دفع باقى الثمن تطبيقا للماد

لأن الاوامر التى استصدرتها من قاضى الامور الوقتية قد صدرت من غير ذى اختصاص فهى حتمية الالغاء على أى اعتبار ، ومن ذلك يبين أن طعن الطاعنة غير مجد اذ لو صححت اسباب طعنها واقتضت نقض الحكم المطعون فيه فانه لا تعود عليها من هذا النقص أية فائدة . ومن ثم يتعين رفض الطعن » .

( القضية رقم ١٠٤ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة )

### ٣١

١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٩

الم « بيع » التزامات البائع « ضمان التعرض » التزامات المشتري « الالتزام بدفع الثمن » التزام البائع بالامتناع عن كل تعرض ماذى او قانونى من جانبه للمشتري فى حيازته للبيع يقابله التزام المشتري بأداء الثمن ، وللمشتري حق حبس الثمن حتى يمتنع لتعرض . م ٤٣٩ ، ٢/٤٥٧ مدنى .

ب - حكم « عيوب التدليل » « القصور » « ما يعد كذلك » اقامة الحكم قضاء بالزام المشتري بدفع باقى ثمن سيارة مبيعة على اساس النصل بين واقعة تسليمها للمشتري عقب البيع وواقعة حجز البائعين لها عقب اعادتها اليهم لتشجيعهم رغم ثبوت أن احتجازها كان لغير ما سبب قانونى - لا يصلح ردا على دفاع المشتري وتمسكه فيه بعدم دفع الثمن لاستمرار تعرض البائعين له رغم الحكم عليهم بتسليم السيارة . قصور .

### المبادئ القانونية

١ - عقد البيع عقد تبادلى ينشئ بين طرفيه التزامات متقابلة ، وقد أوجبت المادة ٤٣٩ من القانون المدنى على البائع أن يمتنع عن كل تعرض من جانبه للمشتري فى حيازته للمبيع سواء كان التعرض ماذيا او قانونيا - وهذا الالتزام المستمر الملقى على عاتق البائع يقابله التزام المشتري بأداء الثمن ، وقد خولت المادة ٤٥٧ من القانون المدنى فى فقرتها الثانية المشتري حق حبس الثمن حتى يمتنع التعرض .

٢ - اذا كان الثابت أمام المحكمة - من الاحكام التى كانت تحت نظرها والتى اشارت اليها فى اسباب حكمها المطعون فيه - أن البائعين احتجزوا السيارة المبيعة لغير ما سبب او مبرر قانونى ومن غير أن يقع من المشتري تقصير او اهمال فى تنفيذ التزاماته قبلهم ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاء بالزام المشتري بدفع باقى الثمن على اساس الفصل



فيه يكون مشوباً بالقصور بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

( القضية رقم ١٢٠ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة محمود عياد و محمد زعفرانى سالم ، والحسينى العوضى ، ومحمد رفعت ، ومحمود القاضى المستشارين )

٣٢

١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٩

عمل « التحكيم فى منازعات العمل » . نقض حالات الطعن « الطعن بمخالفة القانون » . استناد قرار هيئة التحكيم فى قضائه بالزام الشركة بعلاج أسر العمال الى شرط فى عقد مبرم بين الشركة والحكومة لا الى احكام قانون عقد العمل الفردى . عدم تضمين تقرير الطعن تعيب القرار فيما اقيم عليه . لا مخالفة للقانون .

#### المبدأ القانونى

اذا كان يبين من قرار هيئة التحكيم المطعون فيه انه لم يستند فى قضائه بالزام الشركة للطاعنة بعلاج أسر العمال الى الاحكام العامة لقانون عقد العمل الفردى رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ ، وانما اقام قضاءه على شرط فى العقد المبرم بين الشركة والحكومة يلزم الشركة بعلاج عائلات العمال ، وكان تقرير الطعن لم يتضمن تعيب القرار فى هذا الذى اقام عليه قضاءه ، وكانت المادة ٥٠ من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ تنص على انه يقع باطلا كل شرط فى عقد العمل يخالف احكامه هذا القانون ما لم يكن الشرط اكثر فائدة للعامل ، فان النعى على القرار بمخالفة القانون يكون على غير اساس .

#### الحكمة

« . . . حيث ان الطاعنة تنعى على القرار المطعون فيه مخالفته للقانون ، ذلك أن المادة ٢٨ من قانون العمل الفردى رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ قد اوجبت على صاحب العمل أن يوفر للعمال وسائل الاسعاف الطبية فى المنشأة وإذا زاد عندهم على مائة وجب عليه أن يستخدم ممرضاً ملماً بوسائل الاسعاف الطبية يختص بالقيام بها وأن يعهد الى طبيب لعيادتهم وعلاجهم فى المكان الذى يختاره صاحب العمل

١٦١ من القانون المدنى لعدم قيام البائع بتنفيذ التزامهم بخصوص التسليم اذ لا خلاف بين طرفى النزاع على أن المستأنف استلم السيارة فعلا على أثر توقيع عقد البيع ثم قام بعد ذلك بإيداعها لدى المستأنف عليه الاخير لتشحييمها وتلك واقعة منفصلة عن البيع ومستقلة عنه تمام الاستقلال كما قال الحكم المستأنف بحق . وليس فى القضاء للمستأنف عليهم بباقى الثمن وتثبيت الحجز التحفظى على السيارة ما يخولهم الجمع بين الثمن وبين السيارة لأنه كما سبقت الإشارة لا تناقض بين هذا الحكم وبين الحكم القاضى بالتسليم .

« ومن حيث أن عقد البيع عقد تبادلى ينشئ بين طرفيه التزامات متقابلة ، ولما كانت المادة ٤٣٩ من القانون المدنى قد اوجبت على البائع أن يمتنع عن كل تعرض من جانبه للمشتري تى حيازته للمبيع سواء كان التعرض ماديا أو قانونيا - وكان هذا الالتزام المستمر الملقى على عاتق البائع يقابله التزام المشتري بإداء الثمن ، وكانت المادة ٤٥٧ من القانون المدنى فى فقرتها الثانية خولت المشتري حق حبس الثمن حتى يمتنع التعرض . وكان الثابت من الحكم الصادر فى القضية رقم ٤٧٥ لسنة ١٩٥٢ كلى المنيا الذى قضى بالزام المطعون عليهم بتسليم السيارة للطاعن وبالتعويض ومن الحكم الصادر فى استئنافية رقمى ٥٥١ و ٦٣٨ سنة ٧٠ ق استئناف القاهرة المؤيد له واللذين كانا تحت نظر محكمة الاستئناف وأشارت اليهما فى أسباب حكمهما المطعون فيه أن المطعون عليهم احتجزوا السيارة المباعة لغير ما سبب أو مبرر قانونى ومن غير أن يقع من الطاعن تقصير أو إهمال فى تنفيذ التزاماته قبلهم وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه بالزام الطاعن بدفع باقى الثمن على أساس الفصل بين واقعة تسليم السيارة للطاعن عقب حصول البيع وبين واقعة حجز المطعون عليهم لها عقب اعادتها الى الشركة لتشحييمها - وكان هذا الذى قرره الحكم لا يصلح ردا على دفاع الطاعن الذى تمسك فيه بعدم دفع الثمن لاستمرار تعرض المطعون عليهم الاولين له رغم الحكم عليهما بتسليم السيارة . لما كان ذلك فان الحكم المطعون



عدم ورود ما يفيد إلغاء الامر العسكري رقم ٤٦٩ الصادر في ١٩٤٤/٢/٢٨ في القانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢

ب - عمل « التزامات صاحب العمل » « تهيئة الفناء » قانون « الفناء التشريعي » الم ٢/٢٧ من المرسوم بقانون ١٩٥٢/٣١٧ ، الامر العسكري رقم ٤٦٩ مجال تطبيقهما : انطباق احكام الامر العسكري في الحدود المبينة به على جميع العمال في مديرتي قنسا واسوان دون التقيد بما اذا كانت مناطق العمل بعيدة أو غير بعيدة عن العمران . علم انطباق حكم الم ٢/٢٧ من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ الا حيث يكون العمال في المناطق البعيدة عن العمران التي يحددها وزير الشؤون الاجتماعية . عدم تنظيم المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ ما سبق ان نظمه الامر العسكري ٤٦٩ . الا محل معه للتجدي بنص الم ٢ من القانون المدني .

### المبادئ القانونية

١ - صدر المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ٥٢ في شأن عقد العمل الفردي ليحل محل القانون ٤١ لسنة ٤٤ ، ونص على إلغاء هذا القانون الاخير كما نصت المادة ٢٧ منه في فقرتها الثانية على ان « من يستخدم عمالا في المناطق البعيدة التي تعين بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية أن يوفر لهم التغذية الملائمة بأسعار لا تزيد على ثلث التكاليف بشرط ألا يجاوز ما يؤديه العامل عشرين مليما عن الوجبة الواحدة » ولم يرذ في القانون ٣١٧ لسنة ٥٢ ما يفيد إلغاء الامر العسكري رقم ٤٦٩ الصادر في ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٤ « بالزام أصحاب المحال الصناعية والتجارية التي تستخدم عادة خمسين مستخدما أو عاملا فأكثر في مصنع واحد والحائزين لارض زراعية تزيد مساحتها على مائتي فدان أن يتخذوا الترتيبات اللازمة لتقديم وجبة الظهر في كل يوم من ايام العمل ان يريد من هؤلاء المستخدمين والعمال على أن يتحمل المستخدم أو العامل نصف تكاليف الطعام الذي يقدم بما لا يتجاوز خمسة عشر مليما » .

٢ - مجال تطبيق الامر العسكري رقم ٤٦٩ يختلف عن مجال تطبيق القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ ، ذلك ان هذا الامر تنطبق احكامه في الحدود المبينة به على جميع العمال في مديرتي قنسا واسوان دون التقيد بما اذا كانت مناطق العمل بعيدة عن العمران أو غير بعيدة عنه ، في حين أن الفقرة الثانية من المادة ٢٧

لهذا الغرض وأن يصرف لهم الادوية اللازمة للعلاج وذلك كله بغير مقابل - وأما اذا زاد عددهم على خمسمائة وجب عليه علاوة على ما تقدم أن يوفر لهم جميع وسائل العلاج ويشمل ذلك الاطباء الاختصاصيين والعمليات الجراحية وغيرها بالمجان ، ويتبع في جميع ما تقدم الطرق والاضاع التي يحددها وزير الشؤون الاجتماعية بقرار منه بالاتفاق مع وزير الصحة ، كما أن المادة الثالثة من القرار الوزاري الصادر في ٥ من أغسطس سنة ١٩٥٣ أوجب على العامل أن ينتقل الى مكان العيادة على نفقته الخاصة ، ويتضح من هذه النصوص أن المشرع لم يقصد بالرعاية الطبية الا العمال وحدهم ولم يشتر من قريب أو بعيد الى أسر هؤلاء العمال ، واذا قضى قرار هيئة التحكيم بأن يمتد العلاج الى أسر العمال فانه يكون مخالفا للقانون .

« وحيث انه يبين من القرار المطعون فيه أنه لم يستند في قضائه الى الاحكام العامة لقانون عقد العمل الفردي رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ وانما أقام قضاءه على شرط في العقد المبرم بين الشركة الطاعنة والحكومة يلزم الشركة بعلاج عائلات العمال - ولما كان تقرير الطعن لم يتضمن تعيب القرار في هذا الذي أقام عليه قضاءه وكانت المادة ٥٠ من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ تنص على أنه يقع باطلا كل شرط في عقد العمل يخالف أحكامه هذا القانون مالم يكن الشرط أكثر فائدة للعامل - لما كان ذلك فان النعي على القرار بمخالفة القانون يكون على غير أساس ومن ثم يتعين رفض الطعن » .  
( القضية رقم ٢٦٩ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة )

٣٣

١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٩

١ - عمل « التزامات صاحب العمل » « تهيئة الفناء » اوامر عسكرية « الامر العسكري رقم ٤٦٩ » فرض الم ٢/٢٧ من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ على من يستخدم عمالا في المناطق البعيدة عن العمران التي تعين بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية أن يوفر لهم التغذية الملائمة بأسعار لا تزيد على ١/٣ التكاليف بشرط ألا يجاوز ما يؤديه العامل ٢٠ مليما عن الوجبة الواحدة .

من القانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ لا تنطبق الا حيث يكون العمال في المناطق البعيدة عن العمران والتي حددها وزير الشؤون الاجتماعية ، ومن ثم فلا محل للقول بأن القانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ قد نظم من جديد ما سبق ان نظمه الامر العسكري ٤٦٩ ولا يكون بالتالي ثمة محل للمتحدى بنص المادة الثانية من القانون المدني فيما نصت عليه من أنه يلغى التشريع السابق اذا صدر تشريع لاحق ينظم من جديد الموضوع الذي سبق ان قرر قواعده ذلك التشريع .

### المحكمة

«... حيث ان الطاعنة تنعى على القرار المطعون فيه مخالفته للقانون ، ذلك ان ما يحكم واقعة النزاع هو المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بما نصت عليه المادة ٢٧ منه وهي لا توجب على رب العمل تقديم وجبة غذاء للعمال الا اذا كانوا يعملون في مناطق نائية . الامر الذي لا يتوفر في العمال التابعين للنقابة المطعون عليها . وأنه طبقا للمادة الثانية من القانون المدني لا محل لتطبيق الامر العسكري ٤٦٩ لسنة ١٩٤٤ على واقعة الدعوى لان هذا الامر يعتبر ملغى بصدر القانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ الذي نظم في المادة ٢٧ منه أمر غذاء العمال والتزام رب العمل في خصوصه وهو ما كان ينظمه الامر العسكري من قبل بطبيعته المؤقتة والقاصرة على فئة معينة من العمال هم الذين يعملون في مديرتي قنا وأسوان ، في حين أن قانون العمل الفردي وقد صدر قاليا للامر العسكري قد نظم أمر غذاء العمال في جميع أنحاء القطر ثم صدر القرار الوزاري الصادر في ٢٧ مايو سنة ١٩٥٣ تنفيذا للمادة ٢٧ من القانون محددا المناطق التي تعتبر بعيدة عن العمران في حكم المرسوم بقانون سالف الذكر واذا خرج القرار المطعون فيه على هذا النظر فانه يكون مخالفا للقانون .

«وحيث انه يبين من مراجعة تشريعات العمل التي صدرت حتى تاريخ تقديم الطلب من النقابة أن الامر العسكري رقم ٤٦٩ قد صدر في ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٤ ، وهو ينص على الزام أصحاب المحال الصناعية والتجسارية التي

تستخدم عادة خمسين مستخدما أو عاملا فأكثر في مصنع واحد والحائزين لارض زراعية تزيد مساحتها على مائتي فدان أن يتخذوا الترتيبات اللازمة لتقديم وجبة الظهر في كل يوم من أيام العمل لمن يريد من هؤلاء المستخدمين والعمال ويتحمل المستخدم أو العامل نصف تكاليف الطعام الذي يقدم له بما لا يتجاوز خمسة عشر مليما وفي نفس العام أصدر المشرع أول قانون لعقد العمل الفردي وهو القانون رقم ٤١ سنة ١٩٤٤ الصادر في ١٠ من مايو سنة ١٩٤٤ . قد أوجبت المادة ٣٤ منه في فقرتها الثانية على من يستخدم عمالا في أماكن بعيدة عن العمران أن يسهل لهم وسائل السكن اللازم والتغذية ، ثم صدر الامر العسكري رقم ٥٢٢ في ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٤٤ بعد نفاذ قانون العمل متضمنا امتداد أحكام الامر رقم ٤٦٩ على محافظة البحر الاحمر - وفي ٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ صدر المرسوم بقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٤٥ بمناسبة الغاء الاحكام العرفية وانتهاء العمل بالأحكام العسكرية . وقد استبقى هذا القانون الامر ٤٦٩ المعدل بالامر ٥٢٢ ونص على استمرار العمل بأحكامها . وفي سنة ١٩٥٢ صدر المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي ليحل محل القانون رقم ٤١ سنة ١٩٤٤ ونص على الغاء هذا القانون الاخير كما نصت المادة ٢٧ منه في فقرتها الثانية على أن من يستخدم عمالا في المناطق البعيدة عن العمران التي تعين بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية أن يوفر لهم التغذية الملائمة بأسعار لا تزيد على ثلث التكاليف بشرط ألا يجاوز ما يؤديه العامل عشرين مليما عن الوجبة الواحدة . ولم يرد في القانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ ما يفيد الغاء الامر رقم ٤٦٩ .

«وحيث انه يبين من ذلك أن مجال تطبيق الامر العسكري رقم ٤٦٩ يختلف عن مجال تطبيق القانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ - ذلك أن الامر العسكري رقم ٤٦٩ تنطبق أحكامه في الحدود المبينة به على جميع العمال في مديرتي قنا وأسوان دون التقييد بما اذا كانت مناطق



وندأول في جلسات تحضير امامها ، فانه يخضع والحالة هذه في الاجراءات لنصوص قانون المرافعات الجديد .

٢ - اوجبت المادة ١١٦ من قانون المرافعات ان تكون الاحالة من قاضي التحضير الى جلسة المرافعة بتقرير تلخيص يتلى في الجلسة قبل بدء المرافعة ، كما نصت المادة ٤١٦ من ذات القانون على سريان هذه الاجراءات على القضية عند نظرها امام محكمة الاستئناف ، ومؤدى هذا ان اعداد تقرير التلخيص وايداعه ملف الدعوى ثم تلاوته بالجلسة قبل بدء المرافعة اجراءان مستقلان واغفال أي منهما يستوجب بطلان الحكم - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة .

( القضية رقم ٣٠٣ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة )

٣٥

١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٩

استئناف - اجراءات رفع الاستئناف - تسبب . وجوب رفع الاستئناف عن الاحكام الصادرة في دعاوى السندات الاذنية والكمبيالات بتكليف بالحضور . م ١١٨ مرافعات . اختلال طريقة رفع الاستئناف بسبب التكليف بالحضور والتعديف بالنسبة للدعاوى الشسكات بحسبما اذا كان هذا الوصف ثابت او غير ثابت لها . علة ذلك ان الشك يلقى صفة شكك قد يصدق عليه في حالات معينة وصف السند الاذني او الكمبيالة .

### المبادئ القانونية

لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات - بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٥٣ - تنص على ان الدعوى انحصار عن غيرها في المادة ١١٨ ، فبالاستئناف عنها بتكليف بالحضور ، وكانت المادة ١١٨ من قانون المرافعات قد عثت هذه الدعوى مع خصمها « دعوى السندات الاذنية والكمبيالات » فان مؤدى ذلك انه كلما تحقق في المحر الذي تأسست عليه المطالبة وصف السند الاذني او الكمبيالة تعين رفع الاستئناف بتكليف بالحضور اعتبارا بتحقيق هذا الوصف فيه . ولما كان مقرر قانوننا ان الشك الذي يلقى صفة شكك قد يصدق عليه في حالات

العمل بعيدة عن العمران او غير بعيدة عنه ، في حين ان الفقرة الثانية من المادة ٢٧ من القانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ لا تنطبق الا حيث يكون العمال في المناطق البعيدة عن العمران والتي حددها وزير الشئون الاجتماعية ، وعلى هذا فلا محل لما يتمسك به الطاعن من ان القانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ قد نظم من جديد ما سبق أن نظمه الامر العسكري رقم ٤٦٩ ، ولا يكون ثمت محل للتحدي بنص المادة الثانية من القانون المدني فيما نصت عليه من انه يلغى التشريع السابق اذا صدر تشريع لاحق ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع .

وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

( القضية رقم ٢٧٠ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة )

٣٤

١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٩

١ - قانون - تطبيق القانون في الزمان - تنظيم قانون المرافعات الانتقال من ولاية القانون القديم الى ولاية القانون الجديد . وجوب سريان احكام قانون المرافعات الجديد على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى او تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل به الا ما استثنى بنص خاص الم ١ في المرافعات . مثال

ب - دعوى - نظر الدعوى امام المحكمة - تقرير التلخيص - اعداده احاء تلاوته بالجلسة اجراء آخر . المرافعات - ايها يستوجب بطلان الحكم الم ١١٦ - ٤١٦

### المبادئ القانونية

١ - الاصل وفقا لنص المادة الاولى من قانون المرافعات الجديد رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ هو وجوب سريان احكام هذا القانون على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى او تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل به الا ما استثنى بنص خاص ، فاذا كانت الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه لا تدخل في نطاق الاستثناءات المنصوص عليها في هذه المادة ، وكان الاستئناف قد نظر بعد الغناء قانون المرافعات المختلط امام محكمة استئناف



المرفوع من الطاعن على نظر حاصله أن المشرع قد نص بالمادة ٤٠٥ من قانون المرافعات (معدلة بالقانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣) على أن الاستئناف يرفع بعريضة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة المختصة بنظره - ثم استثنى من رفع الاستئناف بهذه الطريقة - بالفقرة الثانية من تلك المادة - الاستئناف الذي يرفع عن الدعاوى المبينة في المادة ١١٨ من قانون المرافعات - ومن بينها دعاوى السندات الأذنية والكمبيالات فإن الاستئناف يرفع في خصوصها بتكليف بالحضور بالاضطلاع المقررة لصحيفة افتتاح الدعوى - وإذا كان الاستئناف (موضوع الخصومة الحالية) مرفوعاً عن حكم صادر في دعوى مؤسسية على المطالبة بقيمة « شيك » فكان يتعين أن يرفع بطريق العريضة لا بورقة تكليف معلنة ، وأنه لا اعتداد في هذا المقام بالقول بأن الشيك شبيه بالكمبيالة - ذلك لأن طريقة رفع الاستئناف بتكليف بالحضور مقصورة على المسائل الواردة في المادة ١١٨ والمذكورة فيها على سبيل الحصر وهي تعتبر استثناء من طريقة رفع الاستئناف بالعريضة . فلا مجال للتوسع ولا للتأويل - ذلك إلى أن الشيك يختلف عن الكمبيالة من جهة أنه باعتباره أداة وفاء لا أداة ائتمان يستحق الوفاء بمجرد الاطلاع - ومن المؤلف (بالنسبة له) أنه لا يسحب إلا على مصرف - وهو لا يكون تجارياً إلا إذا تعلق بعمليات تجارية أو كان مجرره تاجر وتعلق بشئون تجارية ، ولا يجوز اعتباره مجرد سند مديونية شأنه شأن السند الأذني لعدم تقديمه للبنك لقبض قيمته في الميعاد القانوني .

«وحيث إن ما أقام الحكم قضاءً عليه من إطلاق القول بأن الاستئناف يرفع بعريضة في جميع الأحوال التي يكون فيها موضوع الدعوى (المستأنف حكمها) مطالبته بقيمة شيك - لا يتفق والقانون، ذلك أنه لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات (بمعدلة) تعديلاً بالقانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣) تنص على أن الدعوى المنصوص عليها في المادة ١١٨ يرفع الاستئناف عنها بتكليف بالحضور

معينة وصف السند الأذني أو الكمبيالة فإن طريقة رفع الاستئناف تختلف بين التكليف بالحضور والعريضة بحسب ما إذا كان هذا الوصف ثابتاً لهذا المحرر الذي تأسست عليه المطالبة أو غير ثابت له - وهو أمر منسوط بالمحكمة الاستئنافية يتعين عليها تبينه عند الفصل في شكل الاستئناف المرفوع إليها عن هذه المطالبة . فإذا كانت محكمة الاستئناف قد حجبت نفسها عن هذا النظر بما أسست عليه قضاءها من إطلاق القول بأن الاستئناف يرفع بعريضة في جميع الأحوال التي يكون فيها موضوع الدعوى المستأنف حكمها مطالبة بقيمة شيك ، فإن حكمها المطعون فيه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

### المحكمة

«... حيث إن الطاعن ينعي بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه خطأ في القانون إذ لم يعمل - الحكم - في خصوص الاستئناف المرفوع منه عن الحكم الصادر في دعوى المطالبة بقيمة الشيك أحكام الفقرة الثانية من المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات - قولاً منه بأن الشارع قد حصر الدعاوى التي يرفع الاستئناف فيها بتكليف بالحضور - فيما عدته المادة ١١٨ من قانون المرافعات وليس من بينها دعاوى المطالبة بقيمة الشيك - وهو لا يعتبر سنداً أذنياً ولا كمبيالة - مع أن الشيك إذا فقد صفته كأداة وفاء يصبح أداة ائتمان فيكون سنداً أذنياً أو كمبيالة على حسب الأحوال - فلم يكن للشارع أن يذكر الشيك في ضمن تلك الدعاوى ، ذلك لأن وصف الشيك لا يلتصق به إلا إذا كان أداة وفاء فحسب - فإذا لم تسدد قيمته زال عنه هذا الوصف - ودخل في مدلول السند أو الكمبيالة وإذا ذلك تكون الطريقة المثل في رفع الاستئناف في هذا الخصوص - هي ما اتبعه الطاعن - إذ رفعه بتكليف بالحضور - ولم يرفعه بعريضة .

«وحيث أنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءً ببطالان الاستئناف

## المبادئ القانونية

١ - إذا كان المطعون عليه قد بين في ورقة إعلان الحكم المطعون فيه موطنه الأصلي كما بين مكتب أحد المحامين باعتباره محلاً مختاراً له ، فإن إعلانه بالطعن في هذا المحل يكون إعلاناً صحيحاً عملاً بالمادة ٣٨٠ من قانون المرافعات - على ما جرى به قضاء محكمة النقض .

٢ - مؤدى المادتين ٤٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديلها بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٣ و ٥٨ من ذات القانون أن مصلحة الأعراب لا تستطيع مطالبة الممول بالضريبة عن أرباحه إلا بعد مضي شهرين من انتهاء سنته المالية ، وأنه إذا توقفت المنشأة عن العمل ولم تخطر مصلحة الضرائب بذلك فإن موقف المصلحة إزاء المنشأة لا يتغير ، إذ يمتنع عليها مطالبة المنشأة بدين الضريبة عن أرباحها إلا بعد شهرين من انتهاء سنتها المالية ، وبالتالي فإن التقادم المسقط لدين هذه الضريبة لا يبدأ سريانه إلا من هذا دون اعتبار لتوقف المنشأة عن العمل ، وإذا كان التوقف يرجع إلى وفاة الشريك المتضامن فإنه لا يعتد في صدق تحديد بدء التقادم بتاريخ التوقف المترتب على الوفاة ما دامت لم تخطر به المصلحة ولا يؤثر في ذلك أن تكون المصلحة قد علمت بالوفاة في تاريخ لاحق للشهرين التاليين لانتهاء السنة المالية .

## المحكمة

« ... حيث أن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، ذلك أن الحكم اعتبر أن التقادم بالنسبة لدين الضريبة الذي تطالب به المصلحة عن الفترة من ١٩٤٥/٧/١٦ إلى ١٩٤٦/٣/٢٢ قد بدأ بمجرد انتهاء الشهرين التاليين لتاريخ توقف المنشأة عن العمل بسبب وفاة الشريك المتضامن في ١٩٤٦/٣/٢٢ ، مستنداً في ذلك إلى أن المصلحة قامت بمخاسبة المنشأة عن أرباحها على أساس أن سنتها المالية قد انتهت في هذا التاريخ ، في حين أن الثابت أن المنشأة لم تخطر مصلحة الضرائب عن توقفها طبقاً للمادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، ولم يكن في استطاعة المصلحة المطالبة بالضريبة

وكانت المادة ١١٨ من قانون المرافعات قد عينت هذه الدعاوى - ومن ضمنها « دعاوى السندات الاذنية والكمبيالات » - فإن مؤدى ذلك أنه كلما تحقق في المحرر الذي تأسست عليه المطالبة وصف السند الاذني أو الكمبيالة تعين رفع الاستئناف بتكليف بالحضور اعتباراً بتحقيق هذا الوصف فيه . ولما كان مقرراً قانوناً أن الشيك « الذي يفقد صفته كشيك » قد يصدق عليه - في حالات معينة ووصف السند الاذني أو الكمبيالة - فإن طريقة رفع الاستئناف تختلف بين التكليف بالحضور والعريضة بحسب ما إذا كان هذا الوصف ثابتاً لهذا المحرر الذي تأسست عليه المطالبة أو غير ثابت له - وهو أمر منوط بالمحكمة الاستئنافية - يتعين عليها تبينه عند الفصل في شكل الاستئناف المرفوع إليها عن هذه المطالبة - ولما كانت محكمة الاستئناف قد حجبت نفسها عن هذا النظر بذلك الاطلاق الذي أسست عليه قضاؤها فإن حكمها المطعون فيه يكون معيباً بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن » .

( القضية رقم ٣١١ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة )

٣٦

١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٩

١ - نقض « اجراءات الطعن » « لإعلام الطعن » « من أجل الإعلان » . « إعلان » « المحل الذي يحصل فيه الإعلان » « الإعلان في المحل المختار » . ذكر المطعون عليه موطنه الأصلي ومحلته المختار يجيز الاعانة في هذا المحل . الم ٣٨٠ مرافعات .

ب - ضريبة « ضريبة الارباح التجارية والصناعية » « ربط الضريبة وتحصيلها » « التقادم المسقط » . ميعاد مطالبة الممول بها : عدم استطاعة مصلحة الضرائب مطالبة الممول بالضريبة عن أرباحه إلا بعد مضي شهرين من انتهاء سنته المالية . الم ٤٨ ق ٣٩/١٤ . حالة توقف المنشأة عن العمل : لا يفرض من ذلك أن تكون المنشأة قد توقفت عن العمل ولم تخطر مصلحة بذلك . بدء سريان التقادم المسقط لدين هذه الضريبة من هذا التاريخ . عدم الاعتداد في تجديده بدء التقادم في حالة التوقف بسبب وفاة الشريك المتضامن - بتاريخ التوقف المترتب على الوفاة ما دامت لم تخطر به المصلحة ولو علمت بالوفاة في تاريخ لاحق للشهرين التاليين لانتهاء السنة المالية .



بالمادة ٤٨ في ظرف شهرين من تاريخه ، وبذلك تبدأ مدة التقادم في ١٩٤٦/٥/٢٣ وتنتهي في ١٩٥١/٥/٢٣ ، وحيث أن مصلحة الضرائب تتمسك رغم قيامها بمحاسبة المنشأة لغاية تاريخ التوقف في ١٩٤٦/٣/٢٢ بأن السنة المالية لا تنتهي الا في ١٤ من يولية سنة ١٩٤٦ وأن مدة التقادم لا تبدأ الا بعد مضي الشهرين المحددين لتقديم الاقرار ، أي انها لا تبدأ الا في ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ وتنتهي في ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٥١ ولما كانت قد وجهت للمنشأة النموذج رقم ١٩ في ١١/٨/١٩٥١ أي قبل اكتمال المدة فتكون مدة التقادم قد انقطعت ، ويكون حقها في المطالبة قائما . . . . .

وحيث ان هذا الدفاع لا يمكن الاخذ به لان قيام المصلحة بمحاسبة المنشأة لغاية تاريخ التوقف يعد تسليما صريحا منها بأن سنة المنشأة المالية قد انتهت في ذلك التاريخ فلا يقبل منها العدول عن هذا التسليم بعد أن تعلق به حق الورثة ، وهذا الذي أقيم عليه الحكم المطعون فيه مخالف للقانون ، ذلك أنه طبقا لنص المادة ٤٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديلها بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٣ يكلف الممول بأن يقدم الى مصلحة الضرائب في بحر شهرين من انتهاء سنته المالية اقرارا يبين فيه مقدار أرباحه ، وأن المادة ٥٨ من ذات القانون نصت على أن توقف المنشأة عن العمل من شأنه أن يجري تحصيل الضريبة على الأرباح حتى التاريخ الذي وقف فيه العمل بشرط أن يتم التبليغ عن ذلك من الممول في خلال ستين يوما من تاريخ التوقف ، ويتأدى من مفهوم هاتين المادتين أن مصلحة الضرائب لا تستطيع مطالبة الممول بالضريبة عن أرباحه الا بعد مضي شهرين من انتهاء سنته المالية ، وأنه اذا توقفت المنشأة عن العمل ولم تخطر مصلحة الضرائب بذلك ، فإن موقف المصلحة ازاء المنشأة لا يتغير اذ يمتنع عليها مطالبة المنشأة بدين الضريبة عن أرباحها الا بعد شهرين من انتهاء سنتها المالية - وبالتالي فان التقادم المسقط لدين هذه الضريبة لا يبدأ سريانه الا من هذا التاريخ دون اعتبار لتوقف

عن الفترة المشار اليها قبل مضي شهرين من تاريخ انتهاء السنة المالية في ١٩٤٦/٧/١٥ - ولا تأثير للمحاسبة التي أجرتها المصلحة فيما بعد على أساس تاريخ التوقف الحاصل في ١٩٤٦/٣/٢٢ ، لا تأثير لهذه الواقعة اللاحقة على التقادم الذي كان قد بدأ فعلا في وقت سابق - وترتب الطاعنة على ذلك القول بأن مدة التقادم يجب أن تحسب على أساس أنها لم تبدأ الا بعد انقضاء شهرين من تاريخ انتهاء السنة المالية للمنشأة أي في ١٩٤٦/٩/١٦ ، فاذا كانت اجراءات المطالبة قد بدأت في ١٢/٨/١٩٥١ فانها تكون قد قطعت التقادم الذي لم يكتمل .

وحيث أنه يبين من الحكم المطعون فيه انه اقام قضاءه في خصوص ما تثيره الطاعنة في سبب الطعن على ما يأتي : « وحيث انه عن السبب الاول الخاص ببدء سريان مدة التقادم فبان الثابت من عقد الشركة أن سنة المنشأة تبدأ في ١٥ يولية وتنتهي في ١٤ يولية من العام الثاني ، وقد جرت مصلحة الضرائب على هذا الأساس في محاسبة المنشأة طيلة السنوات السابقة ، ولكن حدث في السنة الاخيرة التي تبدأ من ١٥ يولية سنة ١٩٤٥ أن توفي المرحوم جورج لكج الشريك المتضامن في ١٩٤٦/٣/٢٢ - وتوقفت المنشأة عن العمل قبل نهاية السنة المالية ولم تخطر مصلحة الضرائب بهذا التوقف في الميعاد القانوني طبقا لنص المادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - وبتاريخ ١٩٤٩/٢/٦ قسمت المنشأة اقرارا بأرباحها عن الفترة من ١٥ يولية سنة ١٩٤٥ الى ١٩٤٦/٣/٢٢ أي لغاية تاريخ التوقف عن العمل ، فقامت المصلحة بمحاسبتها عن تلك الفترة فقط ، ووجهت للورثة النموذج ١٩ في ١١/٨/١٩٥١ متضمنا عناصر ربط الضريبة ، ولم تتمسك بربط الضريبة عن سنة كاملة ، واعتبرت أن السنة المالية للمنشأة قد انتهت في تاريخ التوقف عن العمل فحاسبته على هذا الأساس وتنازلت عن التمسك بالاحطار عن التوقف ، واعتبرت هذا التاريخ نهاية للسنة المالية يجب تقديم الاقرار المتخصص عليه



تنص على أن « عدم اختصاص المحكمة بحسب نوع الدعوى أو قيمتها تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به قى أية حالة كانت عليه الدعوى ولو قى الاستئناف » فان مؤدى ذلك أن الاختصاص بسبب نوع الدعوى أو قيمتها من النظام العام ، ومن أجل ذلك تعتبر مسألة الاختصاص بالنسبة لنوع الدعوى قائمة فى الخصومة ومطروحة دائما على المحكمة ويعتبر الحكم الصادر فى الموضوع مشتملا حتما على قضاء ضمنى فى الاختصاص ، فإذا كان الثابت أن المطعون عليه طلب بدعواه الإقامة أمام محكمة شئون العمال الجزئية الحكم له على الطاعنة بمبلغ ٣٨٤ جنيها و ٢٢٥ مليما مكافأة له عن مدة خدمته لديها وفقا للمادة ٣٧ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ فقضت المحكمة المذكورة فى هذه الدعوى برفضها - وألغت المحكمة الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) هذا القضاء وألزمت الطاعنة بأن تدفع للمطعون عليه مكافأة عن مدة خدمته مبلغ ١٨٨ جنيها و ٦٤٥ مليما ، وكانت الدعوى التى طرحت على محكمة شئون العمال الجزئية تتجاوز قيمتها نصاب تلك المحكمة المحدد فى المادة ٤٥ من قانون المرافعات كما أنها لا تدخل فى نصابها الاستثنائى المبين فى المادة ٤٦ من ذلك القانون لانه مقصور على ماورد فيها تحديدا ، فان الحكم المطعون فيه وقد جانب هذا النظر بالفصل فى موضوع المطالبة وهو مخجوب عن المحكمة الجزئية باعتبارها غير مختصة بذلك وبالتالي مخجوب عن المحكمة الابتدائية بوصفها درجة استئنافية لها . يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

#### المحكمة

« . . حيث ان الطاعنة تنعى فى السبب الوحيد للطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى القانون وبيانا لذلك ذكرت أن المطعون عليه أقام دعواه أمام محكمة شئون العمال الجزئية بطلب الحكم له بمبلغ ٣٨٤ جنيها و ٢٢٥ مليما مكافأة عن مدة الخدمة وهى

المنشأة عن العمل ، واذا كان التوقف يرجع الى وفاة الشريك المتضامن كما هو الحال فى الدعوى الحالية ، فانه لا يعتد فى صدد تحديد بدء التقادم بتاريخ التوقف المترتب على الوفاة ما دامت لم تخطر به المصلحة ، ولا يؤثر فى ذلك أن تكون المصلحة قد علمت بالوفاة فى تاريخ لاحق للشهرين التاليين لانتهاى السنة المالية - لما كان ذلك وكان مؤدى ما تقدم أن التقادم فى خصوص دين الضريبة موضوع النزاع لا يبدأ الا من ١٦/٩/١٩٤٦ أى بعد مضى شهرين من انتهاء السنة المالية للمنشأة ولا ينتهى الا فى ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٥١ - وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر أن التقادم قد بدأ من ٢٢/٥/١٩٤٦ ورتب على ذلك اعتبار أن النموذج رقم ١٩ ضرائب الذى أخطر به الورثة فى ١١/٨/١٩٥١ قد وجه اليهم بعد مضى خمس سنوات أى بعد اكتمال مدة التقادم لما كان ذلك فان الحكم يكون قد خالف القانون مما يستوجب نقضه . »

( القضية رقم ٣٣١ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة )

#### ٣٧

٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٩

اختصاص « الاختصاص النوعى » نظام عام .  
( أ ) « تعلقه بالنظام العام - أثر ذلك » . اعتبار مسألة الاختصاص بحسب نوع الدعوى قائمة فى الخصومة ومطروحة دائما على المحكمة واعتبار الحكم الصادر فى الموضوع مشتملا على قضاء ضمنى فى شأن الاختصاص . رفع دعوى أمام المحكمة الجزئية تتجاوز قيمتها ٢٥٠ جنيها . عدم إحالتها الى المحكمة الابتدائية والقضاء برفضها . إلغاء المحكمة الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) هذا الحكم وقضائها بجزء من المبلغ المطالب به . اعتباره منظويا على قضاء ضمنى باختصاص المحكمة الجزئية بنظر دعوى تتجاوز قيمتها نصاب تلك المحكمة وهى مخجوبة عنها بالتسالى مخجوبة عن المحكمة الابتدائية بوصفها درجة استئنافية لها - مخالف للقانون يستوجب النقض .

( ب ) « اختصاص القضاى الجزئى الاستثنائى » . مقصور على ما ورد فى الم ٤٦ مرافعات تحديدا . مثال فى مطالبة بمكافأة عن مدة خدمة وفقا لاحكام المرق ٥٢/٣١٧

#### المبدأ القانونى

لما كانت المادة ١٣٤ من قانون المرافعات

المبين في المادة ٤٦ من ذلك القانون ، اذ تنص تلك المادة على ان : « تختص محكمة المسواد الجزئية بالحكم ابتدائيا مهما تكن قيمة الدعوى وانتهائيا اذا لم تتجاوز قيمتها خمسين جنيها فيما يأتي : ١ - ٠٠٠٠ ب - دعاوى المطالبة بأجور الخدم والصناع والعمال ومرتبات المستخدمين » مما يتأدى منه ان الاختصاص الاستثنائي المقرر في هذه المادة مقصور على ما ورد فيها تحديدا - لما كان ذلك - وكان الحكم المطعون فيه قد جانب هذا النظر بالفصل في موضوع المطالبة - وهو محجوب عن المحكمة الجزئية باعتبار انها غير مختصة بذلك وبالتالي محجوب عن المحكمة الابتدائية بوصفها درجة استئنافيا لها - فان الحكم المذكور يكون مخالفا للقانون بما يتعين معه نقضه .»

( القضية رقم ٢٦١ سنة ٢٥ قى بالهيئة السابقة )

### ٣٨

٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٩

١ ، ب - تنفيذ عقارى « قاضى البيوع » . استئناف الاحكام التى تقبل الاستئناف « قضاء الامور المستعجلة . البيع بالزاد » « وقف البيع » « الوقف الوجوبى والجوازى » .

(١) سلطة قاضى البيوع عند نظره طلب الوقف الجوازى . تشبيه المشرع له بقاضى الامور المستعجلة فيما يتعلق بتحديد السلطات المولدة له فى هذه الحالة لا يسبغ عليه صفة قاضى الامور المستعجلة فلا محل للقول بجواز استئناف احكامه على هذا الاساس .

(٢) الحكم الصادر فى رفض طلب الوقف والطعن فيه . فى الوقف الوجوبى : جائز استئنافه م ٦٩٢ مرافعات فى الوقف الجوازى : عدم جواز استئنافه سواء صدر قبل حكم لرسى الزاد او اقترن به .

ج - تنفيذ عقارى « مسائل عامة » . قانون . تطبيق القانون فى الزمان » « الاثر الفورى للقوانين » .

القاعدة : سريان قوانين المرافعات على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعوى او تم من الاجراءات قبل العمل بالقوانين الجديدة . م ١ من قانون المرافعات .

المستثنيات : « الاحكام الصادرة فى دعاوى نزاع الملكية قبل صدور القانون الجديد » . استمرار السير فيها طبقا لنصوص قانون المرافعات القديم الم ٢/٤ من قانون الاصدار . عدم اعتساجار طلب وقف الاجراءات لسقوط الحكم المنفذ به بهى المدة المقدم فى ظل قانون

غير مختصة بنظرها لان قيمة هذه الدعوى تتجاوز نصابها « العادى » المحدد فى المادة ٤٥ من قانون المرافعات بمبلغ ٢٥٠ جنيها مائتين وخمسين جنيها ، كما أنه لا يدخل فى نصابها الاستثنائى المبين فى المادة ٤٦ من ذلك القانون اذ المطالبة ليست بأجرة عمل أو مرتب وانما هى بمكافأة ، ولا محل للقياس فى مثل هذه الحالة ، وكان يتعين على المحكمة الجزئية ، بعد أن أصبح الاختصاص النوعى من النظام العام أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم اختصاصها بالفصل فى الدعوى ولكنها فصلت فى موضوعها برفضها ولما استأنف المطعون عليه هذا الحكم الى المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية فصلت فى موضوع الاستئناف بالغاء الحكم المستأنف وقضت على الطاعنة بمبلغ ١٨٨ جنيها و ٦٤٥ مليما وقد كان يتعين عليها اتباعا لما يقضى به القانون فى شأن الاختصاص أن تعالج خطأ المحكمة الجزئية فتلغى الحكم المستأنف وتقضى بعدم اختصاص المحكمة الجزئية ، أما وهى لم تفعل فقد جاء حكمها معيبا بالخطأ فى القانون فى مسألة اختصاص نوعى .

« وحيث ان هذا النعى فى محله ، ذلك أنه لما كانت المادة ١٣٤ من قانون المرافعات تنص على « ان عدم اختصاص المحكمة بحسب نوع الدعوى وقيمتها تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به فى أية حالة كانت عليها الدعوى ولو فى الاستئناف » فان مؤدى ذلك أن الاختصاص بسبب نوع الدعوى أو قيمتها قد أصبح وفقا لقانون المرافعات من النظام العام ، ومن اجل ذلك تعتبر مسألة الاختصاص بالنسبة لنوع الدعوى قائمة فى الخصومة ومطروخة دائما على المحكمة ، ويعتبر الحكم الصادر فى الموضوع مشتملا حتما على قضاء ضمنى فى الاختصاص - ولما كانت الدعوى التى طرحت على محكمة شئون العمال الجزئية تتجاوز قيمتها نصاب تلك المحكمة المحدد فى المادة ٤٥ من قانون المرافعات بمبلغ مائتين وخمسين جنيها ، كما أنها لا تدخل فى نصابها الاستثنائى



المرافعات الجديدة داخلا في الاستثناء المنصوص عليه في الم ٢/٤ اعتبره طلبا له كيان خاص ووجوب التقيد بأحكام القانون الجديد .

### المبادئ القانونية

١ - لم يضيف المشرع على قاضي البيوع صفة قاضي الامور المستعجلة الا في أحـوال معينة نص عليها بالذات - وانه وإن شـبهه بقاضي الامور المستعجلة عند نظر طلبات الوقف الجوازي ، الا أن هذا التشبيه يتعلق بتحديد السلطات المخولة له ، فيأمر بوقف البيع اذا بدا له أن الطلب جدي ، أو يرفض الوقف ويأمر باستمرار السير في اجراءات البيع اذا ظهرت له عدم جديته ، دون أن يتعرض لبحث الموضوع الذي من أجله يطلب الوقف . ولا يؤدي تحديد اختصاص قاضي البيوع على هذا النحو اسباغ صفة قاضي الامور المستعجلة عليه ، ومن ثم فلا محل للقول بجواز استئناف احكامه على هذا الاساس .

٢ - مؤدى نص المادة ٦٩٢ من قانون المرافعات أن حكم قاضي البيوع برفض طلب الوقف يجوز استئنافه اذا كان قد طلب في حالة يكون الوقف فيها واجبا قانونا . أما اذا كان الوقف جوازيا فإن حكم قاضي البيوع برفض طلب الوقف في هذه الحالة لايجوز استئنافه اطلاقا ، سواء صدر هذا الحكم قبل صدور حكم مرسى المزداد أو اقترن بصدوره ، اذ منع المشرع كل تعقيب على حكم قاضي البيوع برفض الوقف اذا كان الوقف جوازيا ، واذا كان طلب الوقف الذي تقدم به المطعون عليهم لقاضي البيوع قد بنى على بطلان اجراءات البيع لانقضاء الدين بالتقادم أي في حالة يكون فيها الوقف جوازيا يقدر قاضي البيوع مدى جدية اسبابه وليس وفقا حتميا يتعين على قاضي البيوع الحكم به ، وكان حكم قاضي البيوع قد صدر برفض هذا الطلب والسير في اجراءات البيع ، فإن قضاءه هذا يكون غير قابل للاستئناف .

٣ - اذ ألغى القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون المرافعات في مادته الاولى قانون المرافعات القديم واستعاض عنه بقانون المرافعات المرافق لهذا القانون ، واذا نص بالمادة الاولى من

القانون المرافق على سريان قوانين المرافعات على كل ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل بها - فقد استثنى من ذلك بعض الحالات أورد لها أحكاما خاصة ومنها الحكم الوقتي الوارد بالفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون الاصدار في خصوص دعاوى نزاع الملكية التي يكون قد صدر فيها حكم بنزع الملكية قبل صدور القانون الجديد ، فنص على أن « اجراءات نزاع الملكية المنظورة الآن أمام المحاكم والتي يكون قد صدر فيها حكم بنزع الملكية يستمر السير فيها طبقا لاحكام النصوص القديمة » . وهذا الحكم الوقتي يعد استثناء من القاعدة الاصلية التي تجرى سريان قوانين المرافعات بأثر فوري منذ صدورها . فاذا كان الثابت أن المطعون عليهم دفعوا في ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ بسقوط الحكمين المنفصلين بهما بمضي المدة الطويلة وطلبوا وقف الاجراءات وحالة القضية الى الدائرة المختصة للفصل في الدفع ، وكان لهذا الطلب كيان خاص يستقل به عن اجراءات نزاع الملكية ، فانه لا يعد اجراء من اجراءات التنفيذ بنزع الملكية التي حتم المشرع استمرار السير فيها طبقا لاحكام قانون المرافعات القديم تبعا لحكم نزاع الملكية الذي صدر في ظله ، وانما تسرى عليه القاعدة العامة من حيث وجوب التقيد بأحكام القانون الجديد الذي أبدى الطلب في ظلها .

### المحكمة

« . . حيث ان مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه انه اذ قضى في الدفع بعدم قبول الاستئناف المقدم منهم برفضه وبقبول الاستئناف شكلا قد خالف القانون ، ذلك لان قرار قاضي البيوع برفض طلب وقف البيع ليس منهيًا للنزاع فلا يجوز الطعن فيه بالاستئناف الا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع وهو حكم مرسى المزداد عملا بالمادة ٢٨٧ من قانون المرافعات . ولم يستثن المشرع اجراءات البيع القضائي من عموم هذا النص بل أكد العمل به بالمادة ٦٩٢ من ذات القانون التي تنص على عدم جواز المعارضة



البيع اذا بدا له أن الطلب جدي، أو يرفض الوقف ويأمر باستمرار السير في اجراءات البيع اذا ظهرت له عدم جديته ، دون أن يتعرض لبحث الموضوع الذي من اجله يطلب الوقف . ولا يؤدي تحديد اختصاص قاضي البيوع على هذا النحو الى اسباغ صفة قاضي الامور المستعجلة عليه ، ومن ثم فلا محل للقول بجواز استئناف أحكامه على هذا الاساس .

« وحيث انه يتعين البحث بعد ذلك فيما يتمسك به الطاعنون من تطبيق قانون المرافعات الجديد لتحديد القواعد المتعلقة بالطعن في القرار الذي اصدره قاضي البيوع في ٥ من ابريل سنة ١٩٥٥ برفض وقف البيع وباستمرار السير في الاجراءات ، وما يقول به المطعون عليهم من وجوب تطبيق قانون المرافعات القديم في هذا الخصوص استنادا الى الحكم الوقتي الذي اورده المشرع بالفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ باصدار قانون المرافعات والذي بمقتضاه يستمر السير في اجراءات نزع الملكية طبقا لاحكام قانون المرافعات القديم اذ كان قد صدر الحكم بنزع الملكية قبل العمل بقانون المرافعات الجديد كما هو الحال في الدعوى الحالية . »

« وحيث ان القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ باصدار قانون المرافعات . اذ ألغى في مادته الاولى قانون المرافعات القديم واستعاض عنه بقانون المرافعات المرافق لهذا القانون - واذا نص بالمادة الاولى من القانون المرافق على سريان قوانين المرافعات على كل ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل بها ، فقد استثنى من ذلك بعض الحالات اورد لها احكاما خاصة ، ومنها الحكم الثورقتي الوارد بالفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون الاصدار في خصوص دعاوى نزع الملكية التي يكون قد صدر فيها حكم بنزع الملكية قبل صدور القانون الجديد ، فنص على أن اجراءات نزع الملكية المنظورة الآن أمام المحاكم والتي يكون قد صدر فيها حكم بنزع

أو الاستئناف في حكم مرسى المزاد الا لعيب في اجراءات المزايدة أو في شكل الحكم أو لصدوره بعض رفض طلب وقف الاجراءات في حالة يكون وقفها واجبا . وما قرره الحكم من ان قاضي البيوع حين يفصل في الدفوع التي تقدم اليه بطلب وقف البيع انما يفصل فيها بصفته قاضيا للامور المستعجلة فيجب - استئنافها استقلالا عملا بالاستثناءات الواردة بالمادة ٣٧٨ السالفة الذكر - هذا الذي قرره الحكم لا سند له من القانون . ويضيف الطاعنون ان القواعد المتعلقة بالطعن في قرارات قاضي البيوع ليست من اجراءات نزع الملكية المشار اليها بالفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ باصدار قانون المرافعات فلا يسرى عليها قانون المرافعات الملغى ، وانما يعمل في خصوصها بالقواعد التي قررها قانون المرافعات الجديد ومن بينها المادتان ٣٧٨ ، ٦٩٢ ما دامت تلك القرارات قد صدرت بعد العمل به ، ولو صدر حكم نزع الملكية في ظل قانون المرافعات الملغى . »

« وحيث انه يبين من الحكم المطعون فيه انه اقام قضاؤه في خصوص ما يثيره الطاعنون في سبب النعي على ما يأتي « وحيث انه عن الدفع بعدم قبول الاستئناف فان المتفق عليه أن قاضي البيوع حين يفصل في الدفوع التي تقدم اليه بطلب وقف البيع انما يفصل فيها بصفته قاضيا للامور المستعجلة . والمسلم به أن الاحكام المستعجلة ايا كانت المحكمة التي اصدرتها قابلة للاستئناف ما لم ينص القانون على غير ذلك ، وأن المادة ٣٧٨ مرافعات استثنيت في عجزها الاحكام الوقتية والاحكام المستعجلة التي تصدر قبل الفصل في الموضوع فأجازت استئنافها استقلالا عن الحكم الذي يصدر في الموضوع فيكون بذلك الدفع على غير اساس » وهذا الذي ذهب اليه الحكم مخالف للقانون ، ذلك ان المشرع لم يضيف على قاضي البيوع صفة قاضي الامور المستعجلة الا في احوال معينة نص عليها بالذات . وانه وان شئبه بقاضي الامور المستعجلة عند نظر طلبات الوقف الجوازي ، الا أن هذا التشبيه يتعلق بتحديد السلطات المخولة له ، فيأمر بوقف

للاستئناف ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بقبول الاستئناف شكلا ، قد خالف القانون مما يستوجب نقضه ، بلا حاجة الى بحث باقى أسباب الطعن .  
( القضية رقم ٣٠٠ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة )

٣٩

٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٩

ضرائب « ضريبة الارباح التجارية والصناعية »  
« تقدير وعاء الضريبة » « الايراد الحكى »  
« المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ » « شرط نهائية الربط » « المقصود به » .

« شرط نهائية الربط » : وجوب اتباع القاعدة التى رسمها المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ لتقدير وعاء الضريبة من تاريخ سريانه على كافة الحالات التى لم يصبح فيها الربط نهائيا .

« المقصود به » : المقصود بالربط النهائى ذلك الذى لم يعد قابلا للطعن فيه امام أية جهة من جهات الاختصاص باعتباره غير نهائى متى كان التقدير محل طعن من أى من الطرفين ولو كان الممول وحده ، ولا محل لاعمال قاعدة ان الطاعن لا يضار بظنه .

#### المبدأ القانونى

لما كان المشرع قد رسم بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ قاعدة لتقدير وعاء الضريبة ، فان هذه القاعدة تكون واجبة الاتباع من تاريخ سريانه « المرسوم بقانون » الذى نظمها ، ويتعين على مصلحة الضرائب من تلقاء نفسها اعمال احكامه من وقت العمل به على كافة الحالات التى لم يصبح فيها الربط نهائيا - والمقصود بالربط النهائى ذلك الذى لم يعد قابلا للطعن فيه امام أية جهة من جهات الاختصاص ، سواء فى ذلك لجان الطعن أو المحاكم على اختلاف درجاتها - سواء كان هذا الربط بناء على تقدير المأمورية أو قرار اللجنة أو حكم المحكمة متى صار نهائيا - ولا اعتداد فى هذا الخصوص بأن يكون الممول وحده - دون مصلحة الضرائب - هو الطاعن فى قرار تحديد الارباح - ذلك أنه يكفى لاعتبار الربط غير نهائى أن يكون التقدير محل طعن - من أى من الطرفين - ولا محل فى هذا الصدد لاعمال

الملكية يستمر السير فيها طبقا لاحكام النصوص القديمة . وهذا الحكم الوقتى يعد استثناء من القاعدة الاصلية التى تجرى سريان قوانين المرافعات بأثر فوري منذ صدورهما . ولما كان الثابت حسبا يبين من الحكم المطعون فيه ان المطعون عليهم دفعوا فى ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ بسقوط الحكمين المنفذ بهما بمضى المدة الطويلة ، وطلبوا وقف الاجراءات واحالة القضية الى الدائرة المختصة للفصل فى الدفع ، وكان لهذا الطلب كيان خاص يستقل به عن اجراءات نزاع الملكية ، لما كان ذلك فهو لا يعد اجراء من اجراءات تنفيذ نزاع الملكية التى حتم المشرع استمرار السير فيها طبقا لاحكام قانون المرافعات القديم تبعا لحكم نزاع الملكية الذى صدر فى ظله ، وانما تسرى عليه القاعدة العامة من حيث وجوب التقيد باحكام القانون الجديد التى أبدى الطلب فى ظلها .

« وحيث ان المشرع اذ نص بالمادة ٦٩٢ من قانون المرافعات على أنه « لاتجوز المعارضة فى حكم مرسى المزاد والا يجوز استئنافه الا لعيب فى اجراءات المزايمة أو فى شكل الحكم أو لصدوره بعد رفض طلب وقف الاجراءات فى حالة يكون وقفها واجبا قانونا » فان مؤدى هذا النص ان حكم قاضى البيوع برفض طلب الوقف يجوز استئنافه اذا كان قد طلب فى حالة يكون الوقف فيها واجبا قانونا . أما اذا كان الوقف جوازيا فان حكم قاضى البيوع برفض طلب الوقف فى هذه الحالة لايجوز استئنافه اطلاقا سواء صدر هذا الحكم قبل صدور حكم مرسى المزاد أو اقترن بصدوره . اذ منع المشرع كل تعقيب على حكم قاضى البيوع برفض الوقف اذا كان الوقف جوازيا . ولما كان طلب الوقف الذى تقدم به المطعون عليهم لقاضى البيوع فى الدعوى الحالية قد بنى على بطلان اجراءات البيع لانقضاء الدين بالتقادم ، أى فى حالة يكون فيها الوقف جوازيا يقدر قاضى البيوع مدى جدية أسبابه ، وليس وقفا حتميا يتعين على قاضى البيوع الحكم به ، وكان حكم قاضى البيوع قد صدر برفض هذا الطلب والسير فى اجراءات البيع ، لما كان ذلك ، فان قضاءه هذا يكون غير قابل



قاعدة أن الطاعن لا يضار بظنه - على ما جرى به  
قضاء محكمة النقض .

### المحكمة

« . حيث أن الطعن يقوم على سبب وحيد  
حاصلة أن الحكم المطعون فيه اذ قضى بتقدير  
أرباح المطعون عليه في سنة ١٩٤٨ بمبلغ أقل  
مما قدرت به أرباح سنة ١٩٤٧ قد أخطأت تطبيق  
لقانون ، ذلك أن الحكم قد التفت عن أعمال  
أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢  
معللاً ذلك بأن الممول اكتسب حقاً في تحديد  
أرباحه عن سنة ١٩٤٨ بمبلغ أقل من أرباح  
سنة ١٩٤٧ ، وإذا كان الاستئناف مرفوعاً  
منه فإنه لا يصح أن يضار بهذا الاستئناف  
فيقضى برفع أرباحه في سنة ١٩٤٨ إلى مثل  
ما بلغت في سنة ١٩٤٧ ، وهذا التعليل  
لا يصلح حجة في إهدار أحكام المرسوم بقانون  
المشار إليه والذي تقضى نصـوصه  
بتطبيقه في جميع الحالات التي لا تكون  
الضريبة قد ربطت فيها نهائياً عن أي  
سنة من السنوات من سنة ١٩٤٨ إلى سنة  
١٩٥١ وقد بينت تلك النصوص أيضاً أن  
الضريبة تعتبر أنها قد ربطت نهائياً إذا كان  
قرار اللجنة أو حكم المحكمة قد أصبح نهائياً  
بعد الطعن فيه - فإذا لم تكن الضريبة على  
هذا النحو قد ربطت نهائياً - بأن كان هناك  
طعن على قرار لجنة التقدير - أو طعن  
بالاستئناف على حكم محكمة أول درجة - فقد  
وجب في هذه الحالة أعمال أحكام ذلك المرسوم  
بقانون - والخضوع لما يقضى به من اتخاذ  
أرباح سنة ١٩٤٧ أساساً واعتبار أرباح  
السنوات من سنة ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ مماثلة لها  
- يستوى في ذلك أن يكون انطعن من الممول  
أو من مصلحة الضرائب بغير نظر إلى تلك العلة  
التي استندت إليها محكمة الاستئناف تبريراً  
لقضائها على خلاف أحكام هذا المرسوم بقانون،  
ذلك لأن هذا المرسوم بقانون قد جاء استثناءً  
من المبادئ العامة بقصد تدارك خطر سقوط  
حق الخزينة في اقتضاء الضرائب المستحقة  
لها بالتقادم - إذا ما تم الربط على أساس تقدير  
الأرباح - الحقيقة وليس على أساس الربط

المبنى على التقدير الحكمي .

« وحيث أن هذا النعي في محله ، ذلك أنه  
يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه اذ  
عرض لأرباح سنة ١٩٤٨ رفض الأخذ بما أبداه  
الخبير في تقريره في خصوصها من تطبيق  
أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢  
عليها - معللاً وجهته في ذلك « بأن هذا  
القول لا يتفق مع نص المادة الثانية من ذلك  
المرسوم بقانون والتي قررت أنه لا يسرى على  
الحالات التي ربطت فيها الضريبة ربطاً نهائياً  
عن أية سنة من السنين من سنة ١٩٤٨ إلى  
١٩٥١ كما هو الحال في الدعوى ، إذ أن أرباح  
المستأنف ( المطعون عليه ) التي تربط عليها  
الضريبة قد حددتها لجنة التقدير بقراراتها  
الصادرة في ١٧/٩/١٩٤٩ واكتسب المستأنف  
( المطعون عليه ) الحق في تحديد أرباحه عن  
سنة ١٩٤٨ بمبلغ أقل من أرباح سنة ١٩٤٧  
مقداره ١٦٠٠ جنيه فلا تجوز زيادتها عن هذا  
المبلغ إذ أنه هو وحده المستأنف دون ( مصلحة  
الضرائب ) ، وهذا الذي قرره الحكم المطعون  
فيه وبنى عليه قضاء مخالف للقانون ، ذلك  
أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه ما دام  
أن المشرع قد رسم بمقتضى المرسوم بقانون  
رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ قاعدة تقدير وعاء  
الضريبة فإن هذه القاعدة تكون واجبة الاتباع  
من تاريخ سريان هذا « المرسوم بقانون »  
الذي نظمها ويتعين على مصلحة الضرائب من  
بلقاء نفسها أعمال أحكامه من وقت العمل به  
على كافة الحالات التي لم يصبح فيها الربط  
نهائياً - والمقصود بالربط النهائي - ذلك  
الذي لم يعد قابلاً للطعن فيه أمام أية جهة من  
جهات الاختصاص سواء في ذلك لجان الطعن  
أو المحاكم على اختلاف درجاتها - سواء كان  
هذا الربط بناء على تقدير المأمورية أو قرار  
اللجنة أو حكم المحكمة متى صار نهائياً ، ولا  
اعتداد في هذا الخصوص بأن يكون الممول  
- حده - دون مصلحة الضرائب - هو الطاعن  
في قرار تحديد الأرباح ، ذلك أنه يكفي  
لاعتبار الربط غير نهائي أن يكون التقدير  
محل طعن من أي من الطرفين ، ولا محل في  
هذا الصدد لأعمال قاعدة أن الطاعن لا يضار



بطعنه . ولما كان ظاهرا من الوقائع السالف  
ايرادها أن المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة  
١٩٥٢ قد صدر أثناء نظر الاستئناف المرفوع  
من الممول وأحكامه نافذة اعتبارا من ١٨ من  
أكتوبر سنة ١٩٥٢ فيتعين اعمالا لها اتخاذ  
أرباح سنة ١٩٤٧ أساسا لأرباح سنة ١٩٤٨  
ولما كان الحكم المطعون فيه قد جانب هذا  
النظر فيتعين نقضه . وبما أن الموضوع صالح  
للفصل فيه فلما تقدم يتعين الغاء الحكم  
المستأنف في خصوص ارباح المطعون عليه عن  
سنة ١٩٤٨ واعتبارها مطابقة لأرباح سنة  
١٩٤٧ ومقدارها ١٨٣٨ جنيها .

( القضية رقم ٣١٠ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة )

٤٠

٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٩

١ - ضرائب « الضريبة على فوائد الديون »  
استخلاص الحكم السابق أن المبالغ التي ساهم بها بنك في  
صندوق تعاون موظفيه والفوائد المستحقة عن مجموع المبالغ  
المودعة به تخرج عن ملكية البنك وتصبح ملكا للموظفين  
الذين لهم حسابات خاصة في صافي رصيد هذا الصندوق  
وإن البنك يستثمر هذه الاموال لحسابه . توافر وجود  
طرفين دائن وهم مجموع الموظفين المشتركين في الصندوق  
ومدين وهو البنك . لا خطأ في القانون . إخضاع فوائد  
الديون للضريبة واستحقاق هذه الضريبة على المجموع  
الكل للفوائد مهما تكن الصورة التي يتم بها الوفاء .  
الم ١٥ ، ١٨ ق ١٤ سنة ١٩٣٩ الواقعة المنشئة  
لاستحقاق الضريبة : اعتبار الواقعة المنشئة لاستحقاق  
الضريبة في صورة هذا النزاع هي قيد الفوائد المدفوعة  
من البنك والمقيدة في ميزانيته السنوية وبموافقة من  
التكاليف بتعليماتها على الرصيد الدائن للصندوق . لا يغير  
من ذلك أن الموظف لا يحصل على نصيبه من أموال  
الصندوق بما فيها الفوائد إلا عند تركه الخدمة إذ  
لادخل الشرط التي تفترضها لائحة الصندوق على  
استحقاق هذه الضريبة .

ب - حكم « عيوب الدليل » « القصور » « مالا  
يعد كذلك » مثال في ضريبة على فوائد ديون .

### المبادئ القانونية

١ - إذا كان يبين مما أورده الحكم المطعون  
فيه واستخلصه استخلاصا سائفا من أوراق  
الدعوى أن المبالغ التي ساهم بها البنك  
( الطاعن ) في صندوق تعاون موظفيه  
والفوائد المستحقة عن مجموع المبالغ المودعة

٢ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أورد  
بأسبابه أن الفائدة التي يؤديها البنك لصندوق  
تعاون موظفيه ليست مساهمة منه في تغذيته  
بل مقابل استثماره هو أموال الصندوق بما  
في ذلك حصته التي ساهم بها في أغراضه  
التجارية باعتباره من بنوك الاستثمار ، وكان  
النزاع لا يقوم على أموال الصندوق وإخضاعها  
للضريبة وإنما يدور حول الضريبة المستحقة

للمصندوق هوميزة يقوم بها على سبيل التسامح وهو الذي يحدد سعرها وهو أيضا صاحب الحق في تعديل هذا السعر .

« ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أورد بأسببه في هذا الصدد ما يأتي : « ومن حيث أنه خلافا لما اتجه إليه الحكم المستأنف بخصوص الشخصية الاعتبارية للمصندوق فإن الذي يؤخذ من مجموع نصوص لائحة هذا الصندوق المصدق عليها من مجلس إدارة البنك في ٤ مايو سنة ١٩٠٦ أن له ذمة مالية مستقلة كل الاستقلال عن ذمة البنك وأن تلك اللائحة ما هي في الواقع إلا تعاقد بين البنك العقاري المصري وبين مستخدميه ذوى المرتبات الشهرية تضمن التزامات متبادلة إذ التزم المستخدمون باستقطاع ما يوازي ٥٪ من مرتباتهم الشهرية لاضافتها لحساب الصندوق ، كما التزم البنك من جانبه بإيداع ما يوازي هذا المبلغ وبأن يدفع أيضا على مجموع هذين المبلغين فائدة سنوية جددتها اللائحة وقتذاك بسعر ٤ ٪ - وإلى جانب هذا فقد أوجبت فتح حسابات خاصة بأعمال هذا الصندوق وتولت تنظيم قيدها في دفاتر خاصة . ومن تلك الدفاتر ما هو معد لقيد الحساب السنوي في ٣١ أكتوبر من كل سنة ومنها ما هو مخصص لكل مستخدم على حدة ومبين فيها ما يستحقه في مال الصندوق من أصل وفوائد كما بينت اللائحة أيضا شرائط استحقاق المستخدم لنصيبه في مال الصندوق هو أو ورثته من بعده على التفصيل الوارد في نصوص اللائحة المذكورة ومن المعروف أن البنك العقاري المصري ليس من بنوك الإيداع بالمعنى المصرفي المقصود ، بل هو من بنوك الاستثمار يقوم رأس ماله على مبالغ يقترضها في صورة طرح سندات في السوق للمبيع في مقابل فائدة محددة يدفعها لحملة الكوبونات ثم يقوم بدوره باستثمارها على نطاق واسع ولاجال طويلة وبفائدة ويكون الربح الذي يحصل عليه ممثلا في الفرق بين تلك الأرباح المحققة وبين قيمة الفائدة التي تدفع

على الفوائد التي يدفعها البنك مقابل استغلاله أموال الصندوق لحسابه ، فإن النعي عليه بالقصور لأنه لم يرد على ما دفع به الطاعن من أنه ليست للصندوق أغراض استغلالية ولا على دفاعه بشأن عدم استحقاق الضريبة التي يدفعها رب العمل بصفته إلى صندوق التعاون الخاص بموظفيه وأن يدفع هذه المبالغ بوصفه رب عمل - يكون في غير محله .

### المحكمة

« . من حيث أن الطعن بني على أربعة أسباب .

« ومن حيث أن السببين الأولين يتحصلان في أن الحكم المطعون فيه أذا قام قضاءه باختصاص الفوائد التي يدفعها البنك العقاري المصري إلى صندوق تعاون موظفيه للضريبة تأسيسا على أن البنك يتمتع بالشخصية الاعتبارية وأن له ذمة مالية مستقلة وأن هذه الفائدة ناتجة عن عقد قرض بين دائن ومدين قد أخطأ تطبيق القانون ذلك أن البنك لم يقصد عند وضعه اللائحة منح الصندوق ذمة مالية مستقلة وإنما الصندوق لا يعدو مجرد حسابات تنظيمية فتحت في دفاتر البنك الذي احتفظ لنفسه بحق تعديل نصوص اللائحة دون موافقة موظفيه - ولا يمكن القول بتوافر الشخصية الاعتبارية إلا إذا استكملت الشروط الواجبة في المادة ٥٢ وما بعدها من القانون المدني وهذه الشروط غير متوافرة في لائحة «صندوق التعاون» كما خلت اللائحة بوجه خاص من النص على وجود نائب أو ممثل للمصندوق ولا يصح القول بأن مجلس إدارة البنك هو هذا النائب ، كما ذهب إلى ذلك الحكم إذ لا يجوز للبنك تعيين نائب عن الصندوق لتعارض ذلك مع قانون البنك الأساسي الذي لا يبيح للموظفين تفويض مجلس إدارته في النيابة عن الصندوق ولا في تعيين أي نائب آخر له . كما لا يمكن القول بوجود عقد قرض بين دائن ومدين حتى يصح اخضاع فوائد هذا القرض للضريبة لعدم توافر هذا الأمر في حالة هذا النزاع الآن دفع البنك هذه الفوائد



لحملة الكوبونات • والتزام البنك العقارى فى لائحة صندوق ادخار مستخدميه بدفع فائدة سنوية عن جميع المبالغ المستحقة للصندوق بما فى ذلك حصته هو التى التزم بتغذية الصندوق بها تقطع فى أن تلك الفائدة ليست مساهمة من جانب البنك مبناهما الحطب على مستخدميه والرغبة فى توفير العيش الكريم لهم عند تقاعدهم عن الخدمة وانما هى فى مقابل قيامه باستثمار أموال الصندوق بما فى ذلك حصته التى قام بتغذيته بها « وبعد أن أصبحت ملكا خالصا لهذا الصندوق - وإلى جانب هذا فإن احتفاظ البنك فى لائحة الصندوق على حق مجلس ادارته فى تعديل سعر الفائدة المستحقة للحساب الدائن للصندوق المذكور يؤكد ذلك الغرض ويكشف عن رغبة البنك فى اقامة توازن بين مبلغ الفائدة وبين الربح الذى تحقق من وراء توظيف أموال الصندوق بمعرفته ولحسابه على أن البنك العقارى المصرى فى ميزانياته المقدمة لإدارة الشركات المساهمة بوزارة المالية عن سنوات النزاع قد اعتبر الأموال التى التزم بمقتضى لائحة الصندوق بدفعها اليه من أصل وفائدة من قبيل التكاليف الواجب خصمها من حساب الارباح التى حققها البنك وقد أقرته مصلحة الضرائب على ذلك وليس لهذا من معنى سوى أن مال الصندوق متميز ومستقل عن مال البنك والا كان واجبا اخضاع تلك المبالغ للضريبة المقررة فى الكتاب الثانى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ • ومن غير المجدى وقد ثبت للصندوق طابعه الخاص المميز وذمته المالية المستقلة عن البنك على الوجه المتقدم بيانه الرجوع الى لائحة الصندوق • • للتقرير بانعدام الشخصية الاعتبارية له • • على أن المعول عليه فى نصوص مواد الضريبة على القيم المنقولة المستحقة على فوائد الديون هو ثبوت استقلال وتمييز الذمة المالية وتوافر الدلائل على وجود طرفين دائن ومدين وهو الأمر المتوافر فى هذا النزاع • • ويبين من هذا الذى أورده الحكم المطعون فيه أنه استخلص أن المبالغ التى ساهم بها البنك فى صندوق التعاون

والفوائد المستحقة عن مجموع المبالغ المودعة به تخرج عن ملكية البنك وتصبح ملكا للموظفين كل بقدر وبنسبة مساهمته فى هذه الأموال وأن لكل من هؤلاء الموظفين حصة خاصة فى صافي رصيد هذا الصندوق وأن البنك يستثمر هذه الأموال لحسابه • وبذلك يتوافر فى النزاع وجود طرفين ، الدائن وهم مجموع هؤلاء الموظفين المشتركين فى الصندوق والمدين وهو البنك ، ولما كانت المادة ١٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تقضى باخضاع فوائد الديون للضريبة وكانت المادة ١٨ من ذات القانون قد نصت على استحقاق هذه الضريبة على المجموع الكلى للفوائد مهما تكن الصورة التى يتم بها الوفاء • وكانت الواقعة المنشئة لاستحقاق الضريبة على فوائد الديون فى صورة هذا النزاع هى قيد الفوائد المدفوعة من البنك والتى اعتبرت فى ميزانياته السنوية وبموافقة الطاعنة من التكاليف بتعليقها على الرصيد الدائن للصندوق • ولا يغير من هذا النظر أن الموظف لا يحصل على نصيبه من أموال الصندوق بما فيها الفوائد الا عند تركه الخدمة اذ لا دخل لهذا الشرط الذى تفرضه لائحة الصندوق على استحقاق هذه الضريبة على النحو الذى بينته المادة ١٨ سالف الذكر • لما كان ذلك وكان من بين الدعامات التى أقام عليها الحكم المطعون فيه قضاءه قوله : « ان المعول عليه فى خصوص مواد الضريبة المستحقة على فوائد الديون هو ثبوت استقلال وتمييز الذمة المالية وتوافر الدلائل على وجود طرفين دائن ومدين وهو الأمر المتوافر فى النزاع • • وكان هذا الذى أورده الحكم يكفى لحمل قضائه ويؤدى الى النتيجة التى انتهى اليها دون حاجة للتعرض لبحث انشخصية المعنوية فانه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين معه رفض هذين السببين •

« ومن حيث ان السببين الثالث والرابع يتحصلان فى أن الحكم المطعون فيه جاء مشويا بقصور يعيبه ويطله وفى بيان هذين السببين قال الطاعن ان الحكم لم يرد على ما دفع به من انه ان صح وجود قرض فانه



## المبادئ القانونية

ب - نقض « اجراءات الطعن » « تقرير الطعن »  
« تفصيل اسباب الطعن في التقرير » \* عدم رسم  
القانون لطريقة خاصة لبيان اسباب الطعن وكفاية بيان  
المقصود منها بشكل ظاهر محدود .

للتعويض جسيما أو غير جسيم حتى تتمكن محكمة النقض من الموازنة بين خطأ المطعون عليها ومبلغ التعويض ، وكان ما نسبته الطاعن لشركة المطعون عليها من خطأ هو على ما ورد في تقرير الطعن تعسفها في استعمال حقها في فصله بسبب محاولته المطالبة بما يعتقد أنه من حقه - وهو ما أقره عليه الحكم المطعون فيه وقضى بالتعويض على أساسه ، فإن هذا النعى يكون غير منتج .

### المحكمة

» . . . حيث ان دفع المطعون عليه ببطلان الطعن يقوم على سببين أولهما ان تقرير الطعن وان كان قد ورد به تاريخ الحكم المطعون فيه ورقم الدعوى التي صدر فيها الا انه لم يرد به بيانه لمنطوق هذا الحكم الامر الذي يوجب نص المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات - كما ان الحكم المطعون فيه لم يذكر تاريخ الحكم الابتدائي ولا رقمه ولا نصه مع أنه ( الحكم المطعون فيه ) قد أحال اليه في أسبابه وأخذ به وأيده فيما قضى به من رفض المطالبة بزيادة حصته في الأبناط المطالب بها ، والسبب الثاني خلو التقرير من أسباب الطعن فقد اقتصر التقرير في ذكر الأسباب على قوله انها : ١ - مخالفته الثابت في الأوراق ، ٢ - التناقض ، ٣ - القصور في الأسباب ، ٤ - الخطأ في تطبيق القانون وتفسيره . ولا يعد هذا بيانا محددا لما ترد عليه الأسباب في موضوعها التي تتطلبها المادة ٤٢٩ مرافعات اذ لم يحدد فيه وجه الخطأ في القانون أو وجه القصور أو وجه التناقض بالذات الذي ينسبه الطاعن للحكم المطعون فيه .

» . . . وحيث ان هذا الدفع بشقيه مردود أولا بأنه يبين من الاطلاع على تقرير الطعن بالنقض أن الطاعن قرر أنه يطعن بطريق النقض في الحكم الصادر من الدائرة المدنية الثالثة بمحكمة استئناف القاهرة في ٣١ يناير سنة ١٩٥٥ في الاستئنافين المقيدين بالجدول العمومي برقم ٨٢٤ و ١٠٣٩ سنة ٧١ قضائية المرفوع أولهما من الطاعن ضد المطعون عليه والمرفوع ثانيهما فرعيا من المطعون عليه في الاستئناف الاصيل ضد الطاعن في الاستئناف الاصيل

٣ - اذا كان الحكم قد انتهى لما أورده من أسباب مستخلصة من واقع التحقيق الذي أجرته المحكمة الى أنه لم يثبت وجود عرف يقضى بمنح من يتقصد وظيفة رئيس الاستعلامات بالفندق ٦٠ بنطا من حصيلة النسبة المئوية التي يدفعها نزلاء الفندق ورواده وأن ما كان يتقاضاه آخر من هذه الحصيلة ومقداره ٦٠ بنطا انما كان استثناءا وحيدا خاصا به هو فقط فلا يتكون من هذه الحالة الاستثنائية اتوحيد عرف يعتد به وأنه على العكس من ذلك فقد ثبت من أقوال شهود الشركة المطعون عليها - الذين أولتهم المحكمة ثقتهما والذي لم ينف الطاعن أقوالهم أو يجرحها بشيء - أن العقد الذي كان مبرما بين الشركة المطعون عليها والطاعن وكذا الأتجة الفندق كانا يتضمنان ان نصيب الطاعن من هذه الحصيلة ٥٠ بنطا فقط لا ٦٠ بنطا - ولذا قضت المحكمة برفض طلب الطاعن فرق هذه الحصيلة - فان هذا الذي قرره الحكم المطعون فيه - استخلاص سائغ حصيلة محكمة الموضوع في حدود سلطتها التنفيذية فلا محل للنعي عليه بمخالفة القانون .

٤ - مناقشة أقوال الشهود للوصول الى مجادلة الحكم المطعون فيه في تقديره لهذه الأقوال غير جائز أمام محكمة النقض .

٥ - اذا كان الحكم قد أثبت تعسف الشركة المطعون عليها في فصل الطاعن من عمله لمجرد رفعه دعوى بالمطالبة بما يعتقد أنه من حقه واعتبر الحكم ان هذا الفصل التعسفي خطأ وترتب عليه مسئولية الشركة المطعون عليها عن تعويض الطاعن عن الضرر ثم قدر الحكم التعويض في حدود حقه المطلق في التقدير على هدى العناصر التي أشار اليها هو والحكم الابتدائي والتي تستوجب المادة ٣٩ من القانون رقم ٣١٧ سنة ٥٢ مراعاتها عند التقدير فان ما ورد في الحكم يتضمن السرد الكافي على ما ينعي به الطاعن عليه من القصور ومخالفة القانون والخطأ في تطبيقه .

٦ - اذا كان مما ينعمه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه تم يبين ما اذا كان الخطأ الموجب



الذى لم يعلن بعد وذكر رقمى الاستئنافين الصادر فيهما الحكم المطعون فيه وتاريخ ذلك الحكم والمحكمة التى أصدرته فى تقرير الطعن يعتبر بيانا كافيا فى تعيين ذلك الحكم طبقا لنص المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات . وقد ورد منطوق الحكم الابتدائى وتاريخه ورقمه فى تقرير الطعن خلافا لما ذهب اليه المطعون عليه من ذلك . ومردود ثانيا بأنه يبين من الاطلاع على تقرير الطعن ان الطاعن أورد فى صدد الكلام على أسباب الطعن وجوه نعيه على الحكم المطعون فيه وحصرها فى مخالفة الحكم للثابت فى الاوراق والتناقض والقصور فى الأسباب والخطأ فى تطبيق القانون ثم أخذ بعد ذلك فى مناقشة أسباب الحكم وتمسك ماأخذه على هذه الأسباب فى حدود أوجه النعى سببها الذكر ، بما يجرى من هذه المآخذ أدلتها واضحة ظاهرة . ولما كان القانون لم يرسم لبيان أسباب الطعن طريقة خاصة بل يكفى ان يكون المقصود منه ظاهرا ومحددا وكان هذا هو الحال فى تقرير الطعن الحال على ما سبق بيانه ، فعلى ذلك يكون الدفع بشقيه متعين الرفض .

« وحيث أن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

« وحيث ان الطاعن قسم أسباب طعنه الى قسمين خص أولهما بموضوع الابطاط وخص الثانى بموضوع التعويض وحصر أسباب طعنه على الحكم فيما يختص بموضوع الابطاط فى مخالفة الثابت فى الاوراق والمستندات والتناقض والقصور فى الأسباب والخطأ فى تطبيق القانون وتفسيره وتأويله وقال شرحا لذلك ان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائى فيما يختص بموضوع الابطاط وقد قرر هذا الحكم الاخير ان الطاعن لم يتقدم بأى مستند يستشف منه ان عرفا جرى بمعاملة من فى مركزه بصرف ٦٠ بنطا من حصيلة ١٠٪ سوى حالة واحدة ذكرت فيها الشركة عن رئيس استعلامات كونتنتال وهو « هاينزماير » بصفة خاصة ، وكان ذلك خطأ وقع فيه المدير السابق لجهله بما جرى عليه العرف وهو صرف ٥٠

بنطا ، وأخطرت الشركة مكتب العمل عن ذلك فى حينه وتداركت الخطأ فيما بعد . وأن الشركة قالت ان عقد العمل بينها وبين الطاعن ولائحة الفندق موضح بهما ان مستحقات الطاعن من حصيلة ١٠٪ تصرف على أساس ٥٠ بنطا ، وأن هذه المستندات المؤيدة لذلك حرق فى حريق القاهرة فى ٢٦/١/١٩٥٢ ولم يستطع الطاعن ان يثبت عكس ذلك فى التحقيق الذى أجرته المحكمة وبالعكس فقد أكد شهود الشركة فى أقوالهم انه كان هناك عقد استخدام محرر بين الشركة وبين الطاعن وأنه كان هناك لائحة معلقة وهما يتضمنان ان الطاعن ونظراءه يصرف لهم من حصيلة الـ ١٠٪ ما يوازى خمسين بنطا فقط وأن هذه المستندات قد التهمت النيران فى حريق القاهرة سالف الذكر وانتهى الحكم من ذلك الى رفض الطلب الخاص بفرق حصيلة الـ ١٠٪ ونعى الطاعن على قضاء الحكم فى هذا الخصوص انه قد خالف الواقع الثابت من المستندات المقدمة لمحكمة الموضوع وشابه غموض وتناقض، ذلك ان محكمة اول درجة ذكرت ان رئيس استعلامات فندق الكونتنتال المدعى ( هاينزماير ) يصرف له ستون بنطا بصفة خاصة وكان ذلك خطأ وقع من المدير السابق لجهله بما جرى عليه العرف وهو ٥٠ بنطا وأخطرت الشركة مكتب العمل عن ذلك فى حينه وتداركت الخطأ مع أن ( هاينزماير ) لم يكن يوما من الايام مديرا لاستعلامات فندق الكونتنتال بل كان بفندق شبرد حتى ٢٦/١/١٩٥٢ وهو تاريخ حرقه . واعترفت الشركة بأنه كان يأخذ ٦٠ بنطا على سبيل الاستثناء الذى أقره مكتب العمل وقد نفى الطاعن بالمستندات المقدمة منه لمحكمة اول درجة ومحكمة الاستئناف أن هذا كان استثناء ، وأن مكتب العمل قد وافق على أنه استثناء ، وبذلك يكون الحكم قد خالف الثابت فى الاوراق ، وذهبت محكمة اول درجة أيضا الى ان هناك عقد استخدام بين الطاعن والشركة المطعون عليها يفيد انه يتقاضى ٥٠ بنطا وأن هذا العقد قالت الشركة انه فقد فى حريق فندق شبرد اثناء حريق القاهرة فى



ان المحكمة لم تراعى عند تقرير التعويض عن فصل الطاعن انتعسفي ما نصت عليه المادة ٣٩ من القانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ من وجوب مراعاة نوع العمل ، ومقدار الضرر ، ومدة خدمة الطاعن ، والعرف الجاري ، الامر الذي نصت عليه المادة ٢٢١ من القانون المدني لتعويض الطاعن على ما لحقه من خسارة وما فاتته من كسب . وقد أوضح الطاعن لمحكمة الموضوع مدى ما لحقه من خسارة وما فاتته من كسب بالنسبة لكل أمر من هذه الامور فلم يعن الحكم المطعون فيه ببيان عناصر التعويض الذي قضى به فجاء معيبا بما يشوبه لان تعيين عناصر التعويض المكونة لقانونا للضرر والتي يجب ان تدخل في حساب التعويض من المسائل القانونية التي تهيم عليها محكمة النقض .

« وحيث أن النعي بما ورد في السبب الاول برمته مردود ، ذلك ان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن أشار الى دفاع الطاعن بالنسبة لفرق حصيلة الابناط من أنه منذ عين في وظيفة رئيس الاستعلامات في فندق الكونتنتال في سنة ١٩٤٤ لم يمنح الحصة من الابناط التي جرى العرف على منحها لمن يتقلد هذه الوظيفة وهي ٦٠ بنطا وأشار الى انكار الشركة المطعون عليها وجود مثل هذا العرف ، وقولها ان الحالة الوحيدة التي تقاضى فيها رئيس الاستعلامات ٦٠ بنطا خلافا للعرف الجاري ، كانت خاصة بمن يدعى « هاينزماير » رئيس استعلامات فندق شبرد وكانت استثناء له خاصة نظرا لطول مدة خدمته بالشركة منذ سنة ١٩٠٦ أخطرت به مكتب العمل في حينه وأن العقد المبرم بينها وبين الطاعن ينص على أن حصيلته في الابناط هي ٥٠ بنطا فقط وان هذه الحصة ثابتة ايضا في لائحة الفندق . بعد ان اشار الحكم الى ذلك قال ان المحكمة احوالت الدعوى الى التحقيق لتثبت الشركة المطعون عليها ان اتفاقا أبرم بينها وبين الطاعن حدد فيه نصيبه من حصيلة ١٠٪ ( الابناط ) بما يوازي ٥٠ بنطا وفقا للمنصوص عليه في لائحة الفندق ولينفي الطاعن ذلك وهذا وذاك بكافة طرق

١٩٥٢/١/٢٦ ولم يستطع الطاعن أن يثبت في التحقيق الذي أجرته المحكمة عكس ذلك مع أنه لا أدل على عدم وجود عقد استخدام بين الطاعنة والشركة المطعون عليها من ان الشركة المذكورة لم تشر في مكاتباتها الى الطاعن ردا على طلبه باستحقاقه ال ٦٠ بنطا - لم تشر الى وجود عقد استخدام بين الطرفين - ولو كان صحيحا ما تدعيه الشركة المطعون عليها من حرق عقد الاستخدام أثناء حريق فندق شبرد لحرقته معه المستندات الخاصة بالطاعن والمقدمة من المطعون عليها . وناقش الطاعن أقوال شهود المطعون عليها بما يدل في نظره على كذبها وعدم صحتها وتناقض بعضهم مع البعض الآخر مما انتهى منه الى ان المحكمة عند اصدار حكمها لم تطلع على أقوال هؤلاء الشهود فوقع الحكم لسبب ذلك في تناقض وخالف الثابت في الاوراق وقال الطاعن ان شهوده شهدوا بأنه لم يكن بين المطعون عليها وبينه عقد استخدام وأن رؤساء الاستعلامات الاجانب كانوا يحصلون على ٦٠ بنطا - فما كان يجوز للمحكمة ان تقول ان الطاعن لم يتقدم بأى مستند يستشف منه أن عرفا جرى بمعاملة من في مركزه بصرف ٦٠ بنطا لهم من حصيلة ال ١٠٪ ، وطالما ان الحكم قد اتخذ من شهادة الشهود دعامة لقضائه خلافا للثابت من الاوراق قد أخطأ في تطبيق القانون وأضاف ان الحكم جاري الشركة المطعون عليها في توزيع حصيلة ال ١٠٪ خلافا لنص المادة ٦٨٤ مدني التي تجعل للعرف قوة القانون يتحدد بمقتضاه أجر العامل بما يحصل عليه من ( وهبه ) . وينعى الطاعن في القسم الثاني من اسباب النعي الخاص بقضاء الحكم في التعويض بالقصور ومخالفة القانون والخطأ في تطبيقه - ذلك ان الحكم المطعون فيه لم يبين اركان الخطأ الموجب للتعويض حتى تتمكن محكمة النقض من الموازنة بين خطأ المطعون عليها ومبلغ التعويض الذي حكم به لان الخطأ أنواع شتى ، منه الخطأ الجسيم والخطأ الغير جسيم ، وبيان الخطأ أمر جوهري وضروري يبطل الحكم اذا أغفله كما لم يبين الحكم المطعون فيه عناصر الضرر الذي نزل بالطاعن ولهذا جاء معيبا واجب النقض . كما

الاثبات القانونية ، ثم أورد الحكم بعد ذلك ما يأتى « ومن حيث أنه عن الطلب الخاص بفرق حصيلة ١٠ ٪ وقدره ٧٨٠ جنيها وما يستجد على أساس ٦٠ بنطا بدلا من ٥٠ بنطا - فإن المدعى ( الطاعن ) لم يتقدم بأى مستند يستشف منه أن عرفا جرى بمعاملة من فى مركزه بصرف ٦٠ بنطا لهم من حصيلة ١٠ ٪ سوى حالة واحدة ذكرتها الشركة عن رئيس استعلامات كوندنتال وهو « هنزماير » بصفة خاصة وكان ذلك خطأ وقع فيه المدير السابق لجهله بما جرى عليه العرف وهو ٥٠ بنطا وخطرت الشركة مكتب العمل عن ذلك فى حينه وتداركت هذا الخطأ فيما بعد وقالت الشركة ان عقد العمل بينهما وبين المدعى ( الطاعن ) ولائحة الفندق موضح بهما ان مستحقات المدعى من حصيلة ١٠ ٪ تصرف على أساس ٥٠ بنطا وأن هذه المستندات المؤيدة لذلك حرق فى حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ ولم يستطع المدعى ان يثبت عكس ذلك بالتحقيق الذى أجرته المحكمة وبالعكس فان شهود المدعى عليها وهم حنا بحرى وحسين أحمد وأنطون كاستانى وعلى محمد محمود أكدوا فى شهادتهم أنه كان هناك عقد استخدام محرر بين الشركة وبين المدعى وأنه كانت هناك لائحة معلقة وهما يتضمنان ان المدعى ونظراءه يصرف لهم من حصيلة ١٠ ٪ بما يوازى ٥٠ بنطا لا ٦٠ وان هذه المستندات التهمت النيران فى حريق القاهرة سالف الذكر وهؤلاء الشهود على علم تام بأحوال الشركة لان الاول يعمل سكرتيرا لها وعليه مراجعة عقود الاستخدام كما يقول فى شهادته وباقي الشهود يعملون فوظفين فى أقلام الحسابات والاستعلامات وترى المحكمة ان شهادتهم محل ثقتها ولم يقيم من جانب المدعى ما ينفيها أو يجرحها ، ومن ثم ترى ان هذا الطلب الخاص بفرق حصيلة ١٠ ٪ لا أساس له من الصحة وأن أساس ماملة الشركة للمدعى عنها كان بحساب ٥٠ بنطا لا ٦٠ بنطا كما يقول ويتعين لذلك رفض هذا الطلب » ومؤدى ما سبق ان الحكم قد انتهى لما أورده من اسباب مستخلصة من واقع التحقيق الذى أجرته المحكمة الى أنه لم يثبت وجود عرف يقضى بمنح من يتقلد وظيفة رئيس

الاستعلامات ٦٠ بنطا من حصيلة الابنات الـ ١٠ ٪ كما يدعى الطاعن وان ما كان يتقاضاه « هنزماير » من هذه الحصيلة ومقداره ٦٠ بنطا انما كان استثناء وحيدا خاصا به هو فقط فلا يتكون من هذه الحالة الاستثنائية الوحيدة عرف يعتد به وأنه على العكس من ذلك فقد ثبت من أقوال شهود الشركة المطعون عليها الذين أولتهم المحكمة ثقتها والذين لم ينف الطاعن أقوالهم أو يجرحها بشئ - ثبت للمحكمة ان العقد الذى كان مبرما بين الشركة المطعون عليها والطاعن وكذا لائحة الفندق والذين حرقا فى حريق القاهرة كانا يتضمنان ان نصيب الطاعن من حصيلة الـ ١٠ ٪ هو ٥٠ بنطا فقط لا ٦٠ بنطا ولذا قضت المحكمة برفض طلب الطاعن فرق هذه الحصيلة . وهذا الذى قرره الحكم المطعون فيه هو استخلاص نتائج حصيلة محكمة الموضوع فى حدود سلطتها التقديرية ولا محل للنعى عليه بمخالفة القانون . لا يغض من ذلك ان يكون قد ورد خطأ فى الحكم أن « هنزماير » كان رئيسا للاستعلامات بفندق الكوندنتال فى حين أنه كان فى الحقيقة رئيسا للاستعلامات بفندق شبرد - لان هذا الخطأ لا تأثير له على ما حصله بالحكم وبني قضاءه عليه من أن ما كان يتقاضاه « هنزماير » هذا من حصيلة الابنات - سواء كان رئيسا لاستعلامات فندق شبرد أو فندق الكوندنتال - زائدا على خمسين بنطا انما كان من قبيل الاستثناء الخاص به وحده فلا يستفيد منه ولا ينسحب الى سواء يستوى بعد ذلك ان يكون مكتب العمل قد وافق على هذا الاستثناء أم لا طالما ان الشركة المطعون عليها قررت ان هذا كان استثناء وان المحكمة قد رثقت فى قولها هذا وأقرته كما ان مناقشة الطاعن أقوال شهود المطعون عليها للوصول الى مجادلة الحكم المطعون فيه فى تقديره لهذه الاقوال غير جائز أمام هذه المحكمة ، واذ كان الحكم قد انتهى فيما سبق الى ان عرفا لم يجر باعطاء رئيس الاستعلامات ٦٠ بنطا من حصيلة الـ ١٠ ٪ فان الفرق الزائد على حصة الطاعن فى هذه الحصيلة ومقدارها ٥٠ بنطا لا يمكن ان يدخل فى الاجر الذى تحدده المادة ٦٨٤ من القانون المدنى ويكون النعى بما وزن



فى هذا السبب يرمته فى غير محله ويتعين لذلك رفضه .

« وحيث ان النعى بما ورد فى السبب الثانى مردود ذلك ان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه - فى خصوص التزام المطعون عليها بالتعويض - عندها تصدى للفصل فى طلب التعويض ناقش الاسباب التى استندت اليها الشركة المطعون عليها فى فصل الطاعن من عمله بما انتهى منه الى قوله « ومن حيث انه يبين من كل ما تقدم ان فصل المدعى عليها للمدعى لم يكن له مبرر قانونى اذ ان السبب الاساسى كما هو ظاهر من الوراق ومن كتاب الفصل ( رقم ١ خافضة المدعى ٤ دوسيه ) هو رفع المدعى لدعوى المطالبة بفرق حصيلة ١٠٪ على اساس ٦٠ بنطا بدلا من ٥٠ بنطا ولا غبار عليه فى المطالبة بحق يعتقده مهضوم وأن غيره من نظرائه قد تمتع به وأنه لم يكن سىء القصد فى اقامة الدعوى سائلة الذكر . وفى فصل الاخيرة ( المطعون عليها ) له لهذا السبب لكبت لحسرية العمال فى المطالبة بالطريق القانونى بحقوقهم المهضومة . ومن حيث ان المشرع قد أجاز للمحكمة بالمادتين ٣٩ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ ، ٦٩٥ مدنى ان تحكم بتعويض للعامل المفصول بلا مبرر مقابل ما ناله من ضرر من جراء الفصل التعسفى . . . ولما كان المدعى له خدمة طويلة بالشركة المدعى عليها تبدأ من سنة ١٩١٩ وان سنه لم يصل بعد الى الستين ولا يزال قادرا على العمل . . وتترى المحكمة من كل هذه الظروف ان تقدر له تعويضا مبلغ ٢٥٠ جنيها ، وقد أورد الحكم المطعون فيه فى هذا الصدد ما يأتى « وبما ان الحكم المبتأنف فى محله لاسبابه الواردة به والتي تأخذ بها هذه المحكمة الا انه فيما يتعلق بتقدير قيمة التعويض المقضى به فان هذه المحكمة ترى انه وقد بلغ ( الطاعن ) من العمر ٥٧ عاما قضى معظمها فى الخدمة فى أقلام الاستعلامات بالفنادق دون ان يمارس اى نوع آخر من الاعمال يستطيع ان يبدأه فى هذه السن المتقدمة ومما تبين أنه يندر أن يخلو مثل مركزه الذى كان يشغله فى فندق من فنادق الدرجة الاولى التى تملك معظمها الشركة التى

فصلته من خدمتها ترى المحكمة لكل هذا أن ترفع قيمة التعويض الواجب القضاء به ليكون جابرا لما أصابه من اضرار عن فصله التعسفى الى مبلغ ٦٠٠ جنية » وما ورد فى الحكم الابتدائى يتضمن الرد الكافى على ما ينفى به الطاعن فى هذا السبب فقد أثبت الحكم تعسف الشركة المطعون عليها فى فصل الطاعن من عمله لمجرد رفعه الدعوى للمطالبة بما يعتقد أنه من حقه واعتبر الحكم ان هذا الفصل التعسفى خطأ ورتب عليه مسئولية الشركة المطعون عليها عن تعويض الطاعن عن الضرر ثم قدر الحكم المطعون فيه التعويض - فى حدود حقه المطلق فى التقدير - على هدى العناصر التى أشار اليها هو والحكم الابتدائى والتي تستوجب المادة ٣٩ من القانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ مراعاتها عند التقدير . وما ينعاه الطاعن من أن الحكم المطعون فيه لم يبين ما اذا كان الخطأ الموجب لتعويض جسيما أو غير جسيم حتى تتمكن محكمة النقض من الموازنة بين خطأ المطعون عليها ومبلغ التعويض - مردود بأن ما نسبته الطاعن للشركة المطعون عليها من خطأ هو على ما ورد فى تقرير الطعن تعسفا فى استعمال حقه فى فصله بسبب محاولته المطالبة بحقه فى فرق حصيلة ال ( ١٠ ٪ ) وهذا هو ما أقره عليه الحكم المطعون فيه وقضى بالتعويض على أساسه . وعلى ذلك يكون ما أورده الطاعن فى هذا السبب من النعى غير منتج .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير اساس ويتعين رفضه . »

« القضية رقم ١٧٤ سنة ٢٥ ق رئاسة وعفوية السادة الاساتذة محمود عيساد ، والحسينى العوضى »  
« محمود رفعت ، والحسين العباسى » ومحمود القاضى المستشارين »

٤٢

٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٩

١ - اعلان « كيفية الاعلان » عدم ايجساب الم ١٢  
مرافعات على المحضر ارفاق اتصال الخطاب الموصى عليه  
باصل الاعلان . غاية ما تطلبته ارسال المحضر الاخطار  
فى الميعاد المنصوص عليه فيها وانباته فى محضره قيامه



العقار المبيع ورتب على ذلك أن العقار أصبح  
تركة عن المورثة يستحق فيه المطعون عليه الأول  
نصيبه الشرعى فى حين أنه لم يكن فى أوراق  
الدعوى ما يفيد أن مبلغ الـ ١٥٠٠ جنيه هو  
كل ما تركته المورثة وأن العقد المشار اليه  
صريح الدلالة فى أن المبلغ المذكور هو من مال  
المشتريين المخلف لهم عن والدتهم .

« ومن حيث أن هذا النعى فى محله . ذلك أنه  
يتبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه  
باعتبار نصف المنزل تركة عن المورثة نرجس  
على ما يأتى : « وحيث أنه من الثابت من  
الإقرار المسلم من المرحوم محمد صابر للسيد  
أحمد زكى الذى كان العقد المذكور مودعاً لديه  
أن المرحوم محمد صابر أقر أنه قبض  
ثمن القيد المبيع البالغ ١٥٠٠ جنيهها من  
مال أولاده المشتريين المخلف لهم عن والدتهم  
المرحومة نرجس كما يتبين من مفاد التحقيقات  
التي قامت بها المحكمة فى الدعوى ١٢٢٢ سنة  
٣٧ كلى مصر أن المورثة المذكورة تركت مالا  
وعقارا ومصوغات استولى عليها جميعها زوجها  
المرحوم محمد صابر بحكم أنه الولي الطبيعي على  
أولاده منها وأن المورث المذكور اذ رغب فى إبراء  
ذمته من مال أولاده الذى دخل فى ذمته عمد إلى  
بيع نصف المنزل لاربعة منهم متجاهلا المستأنف  
الذى كان وقت صدور ذلك العقد يقضى العقوبة  
لمحكوم عليه بها وبذلك يكون بتصريفه هذا  
قد اتجه إلى حرمان المستأنف من حقه الشرعى فى  
ميراث والدته وهو أمر مخالف للشرع والقانون  
مما وترى المحكمة أن العقد المصدق عليه فى ١٠  
سبتمبر سنة ١٩٢٧ صريح الدلالة أن المورث  
المرحوم محمد صابر استبدل المال المخلف عن  
المرحومة مورثة المستأنف بالعقار المبين بالعقد  
وقد قام المرحوم بهذا الاجراء بصفته الولي على  
أولاده فلم يكن له أن يحرم المستأنف من حقه  
الشرعى فى ميراث والدته والذى تحول من  
المال الذى خلفته إلى المنزل موضوع الدعوى » .  
ولما كان عقد البيع المؤرخ فى ١٠ سبتمبر قد  
تضمن كما هو ثابت من الحكم المطعون فيه  
أنه الثمن وقدره ١٥٠٠ جنيه هو من مال أولاده  
المشتريين المخلف لهم عن والدتهم وكان مفاد  
هذا النص أن الثمن هو نصيب المشتريين

بارسال هذا الاخطار فى الميعاد . اغفال ارفاق  
الاخطار الموصى عليه لا ينفى واقعة الاخطار فى ذاتها .

ب - حكم « عيوب التدليل » « القصور » « ما يعد  
كذلك » . استخلاص الحكم المتناقض مع صراحة نص  
العقد وعدم تباينه العناصر التى استند اليها فى عدوله  
عنه يعيبه بالقصور . مثال فى بيع .

### المبادئ القانونية

١ - المادة ١٢ من قانون المرافعات اذ نصت  
على أنه « يجب على المحضر أن يرسل الى المعان  
اليه فى موطنه الاصلى أو المختار كتابا موصى  
عليه يخبره فيه أن الصورة سلمت الى جهة  
الادارة وعلى المحضر أن يبين كل ذلك فى حينه  
بالتفصيل فى أصل الاعلان وصورته » فانها لم  
توجب على المحضر ارفاق ايصال الخطاب الموصى  
عليه بأصل الاعلان وغاية ما تطلبته أن يرسل  
المحضر الاخطار فى الميعاد المنصوص عليه فيها  
وأن يثبت فى محضره قيامه بإرسال هذا  
الاخطار فى الميعاد واذن فليس فى اغفال ارفاق  
ايصال الاخطار الموصى عليه ما ينفى واقعة  
الاخطار فى ذاتها .

٢ - اذا كان عقد البيع الصادر من المورث  
قد نص فيه على أن ثمن العقار المبيع هو من مال  
أولاده المشتريين المخلف لهم عن والدتهم، وكان  
مفاد هذا النص أن الثمن هو نصيب المشتريين  
فى هذا المال المخلف لهم عن والدتهم ، وكان  
الحكم المطعون فيه قد انتهى الى أن هذا المال هو  
كل ما تركته المورثة ، وكان ما استخلصه الحكم  
يتناقض مع صراحة عقد البيع ولم يبين العناصر  
التي استند اليها فى عدوله عن النص الواضح  
فى العقد ، فانه يكون مشوبا بقصور التسبب  
بما يستوجب نقضه .

### المحكمة

« حيث ان مما تنسأه الطاعة فى السبب  
الثانى على الحكم المطعون فيه قصور التسبب  
وتقول فى بيان ذلك ان محكمة الاستئناف  
افترضت فى أسباب حكمها أن الثمن الذى  
تضمنه عقد ١٠ سبتمبر سنة ١٩٢٧ ومقداره  
١٥٠٠ جنيه هو كل ما تركته المورثة نرجس  
محمد خلف الله وقرر أن هذا المبلغ استبدل به

سيره وسلوكه مما يتنافى مع أقوال الشركة الطاعنة - وبذلك عرض الحكم المطعون فيه للأساس الذي عرضته الطاعنة في خطابها مبررا للفصل ، وحدد سبب الفصل بأنه كان منقطع الصلة بمسلك المطعون عليه قبل رفع الدعوى وأنه كان النتيجة المباشرة لرفع المطعون عليه دعوى المطالبة بفرق الحصيلة - فانه لا يكون الحكم قد فسر عبارات خطاب الفصل تفسيراً غير سائغ - لما كان ذلك وكان ما قرره الحكم من أن المطعون عليه انما طالب بحقوق يعتقد انه مضموم وانه لم يكن سبب القصد بحمل الرد الضمني على ما تمسكت به الطاعنة مبررا للفصل من عبارات وردت في صحيفة دعوى المطالبة - اعتبرتها الطاعنة قذفا في حق ادارتها وتهديا على مديرها ، وكان ما حصلته محكمة الموضوع من أن الشركة الطاعنة قد فصّلت المطعون عليه بغير مبرر قد أسندته الى أسباب سائغة ، فإن النعي عليه بالخطأ في القانون أو القصور يكون في غير محله .

#### المحكمة

« ... حيث ان الطعن بنى على ثلاثة أسباب تدعى الطاعنة في السبب الاول والثاني منها على الحكم قصور تسببيه ومخالفته للقانون وتقول في بيان ذلك : أولا - ان الحكم أغفل الرد على دفاعها الاساسي فيما تضمنه من ان فصلها للمطعون عليه يرجع اصلا الى صعوبة التعاون معه بسبب ما ورد في عريضة دعواه الاولى من طعن وقذف في حق مجلس ادارة الشركة وتعد على مديرها بما نسب اليهم من التعصب ضد المصريين وغمط حقوقهم - وأن هذا التعدي في ذاته مما يبرر الفصل طبقا للفقرة العاشرة من المادة ٤٠ من المرسوم بقانون ٣١٧ سنة ٥٢ وأن الفصل لم يكن لمجرد رفع الدعوى بل لما تضمنته صحيفتها من عبارات القذف والسب الجارحة مما يصعب معه التعاون مع المطعون عليه . ثانيا - أن الحكم أثبت حصول شكاوى ضد المطعون عليه ولكنه أغفل ثبوت طعنه بالقذف في صحيفة دعواه رقم ١٢٨٣ سنة ٥٢ في حق ادارة الشركة وتعد على مديرها بنسبته غمط حقوق المصريين لاحتلال الاجانب محلهم - كما

في المال المخلف لهم عن والدتهم - وكان الحكم اذ قرر أن البائع قد استبدل المال المخلف عن الوالدة بالعقار يكون قد انتهى الى أن هذا المال هو كل ما تركته المورثة وكان ما استخلصه الحكم يتناقض مع صراحة عقد البيع ولم يبين العناصر التي استند اليها في عدوله عن النص الواضح في العقد المذكور - لما كان ذلك فان الحكم يكون مشوبا بقصور التسبيب مما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى الاسباب »  
( القضية رقم ٢٣٤ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة )

٤٣

٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٩

عمل « انحلال عقد العمل » « الفصل التعسفي » « حكم عيوب التدليل » « القصور » « ما لا يعد كذلك » « بيانات التسبيب » « كفاية الرد الضمني » « تقرير الحكم ان العامل انما طالب بحقوق يعتقد انه مضموم وانه لم يكن سبب القصد بحمل الرد الضمني على ما تمسك به رب العمل مبررا للفصل من عبارات وردت في صحيفة دعوى المطالبة اعتبرها رب العمل قذفا في حقه وتهديا عليه . تعديد الحكم ان السبب الذي عرضه رب العمل في خطابه مبررا لفصل العامل كان منقطع الصلة بمسلك هذا الاخير قبل رفع دعوى المطالبة وانه كان النتيجة المباشرة لرفعه لها وتجهيله لاسباب سائغة ان الفصل كان بغير مبرر . لا يصح النعي عليه بالخطأ في القانون أو القصور .

#### المبدأ القانوني

اذا كان يبين مما أورده الحكم الابتدائي وأقره الحكم المطعون فيه أن محكمة الموضوع قد استعرضت مستندات المطعون عليه الذي اسـمـتـدل بها على تعاونه مع الشركة وحسن مسلكه معها ، كما استعرضت مستندات الطاعنة ووجهة نظرها في فصل المطعون عليه وهي أنه وقف موقفا غير لائق نحو رؤسائه بمطالبة لهم جبرا بحقوق ليست له وأنه أصبح من الصعب التعاون بينه وبين الشركة كما جاء في خطاب الفصل ، وخلصت من كل ذلك الى أن السبب المباشر الذي حمل الطاعنة على فصل المطعون عليه هو رفعه للدعوى التي طالب فيها بفرق حصيلة النسبة المئوية التي يدفعها نزلاء الفندق ورواده ، وأنه ليس في الاوراق أو أقوال الشهود ما يمس مسلك المطعون عليه بل ان فيها ما ينطق بحسن



المدعى عليها ينفي وجود هذا التعرض وأنه دائماً يساعدهم ولا يقصد من ذلك سوى تنظيم حركتهم لكثرة عددهم وأن سبب شكوى التراجمة من المدعى هو منعه لهم من دخول غرف «الفندق» أداء منه لواجبه وهذا الخطاب الصادر من انجكمدارية والرد عليه من المدعى لا يدلان على أن المدعى سىء السير والسلوك وأنه لا يمكن التعاون معه - يضاف الى ذلك أن المدعى قدم عدة شهادات صادرة له من شركات مختلفة ومن بينها شهادة مؤرخة ١٩٥٣/٢/٢٨ من رئيس مجلس إدارة ومدير عام شركة الفنادق المصرية وكلها ناطقة بحسن سيره وسلوكه وكفاءته ، وذلك مما يتنافى مع ما نسبته اليه الشركة المدعى عليها ، ويضاف الى ذلك أن شهود المدعى شهدوا بأن المدعى حسن السير والسلوك ولم يبدر منه ما يبرر الفصل . ومن حيث انه يبين من ذلك أن فصل المدعى عليها للمدعى لم يكن له مبرر قانوني ، اذ أن السبب الاساسى كما هو ظاهر من الاوراق ومن كتاب الفصل هو رفع المدعى لدعوى المطالبة بفرق حصيلة ١٠٪ على أساس ٦٠ بنطا بدلا من ٥٠ ولا غبار عليه فى المطالبة بحق يعتقد أنه مهضوم وأن غيره من نظرائه قد تمتع به كما يبين من خطاب مدير الشركة المدعى عليها المؤرخ ١٩٤٨/١١/٩ للمدعى وأنه لم يكن سىء القصد فى اقامة الدعوى سالفة الذكر لمجرد الاضرار بالمدعى عليها . وفى فصل الاخير لهذا السبب لكتبت لحرية العمال فى المطالبة بالطريق القانونى بحقوقهم المهضومة أى مما يعتقدون أنها مستحقة لهم كما يبين فى الخطاب المرسل من المدعى الى وزارة الشئون فى سنة ١٩٥٠ بخصوص المطالبة بهذه الحصيلة لتعامله الشركة كما عاملت سلفه ، مما يدل على أن المدعى لم يكن سىء النية فى هذه المطالبة .

وبين من هذا الذى أورده الحكم الابتدائى وأقره الحكم المطعون فيه أن محكمة الموضوع قد استعرضت مستندات المطعون عليه التى استدلت بها على تعاونه مع الشركة وحسن مسلكه معها ، كما استعرضت مستندات الطاعنة ووجهة نظرها فى فصل المطعون عليه وهى أنه وقف موقفا غير لائق بحورؤسائه بمطالبته جبرا بحقوق

أغفل الحكم ثبوت صعوبة التعاون بين الشركة والمطعون عليه . وهذا هو سبب الفصل كما يستفاد من مدلول خطاب الشركة ، وقد أدى هذا القصور بالحكم الى تأويل خاطيء لعبارة الخطاب بما يفيد أن سبب الفصل هو مجرد رفع الدعوى .

« وحيث أن هذا النعى مردود بما جاء فى الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه فى هذا الخصوص بالحكم المطعون فيه قد ورد به ما يلى : « ومن حيث انه بالنسبة لطلب التعويض عن الفصل التعسفى ويقدره المدعى بمبلغ ١٠٦١٥ جنيها و ٨٠٠ مليم فإن مبررات فصل المدعى عليها حصرتها بالخطاب المفصل المرسل له منها فى ١٩٥٣/٣/١٨ ، وهى تخلص فى أنها نسبت الى المدعى أنه وقف موقفا غير لائق بحورؤسائه بمطالبته لهم جبرا بحقوق ليست له وأنه أصبح من الصعب التعاون بين الشركة وبين المدعى مع قيام هذه الظروف ، ويبين من ذلك ان السبب المباشر الذى ارتكبت اليه الشركة فى فصل المدعى هو رفعه هذه الدعوى . وأما ما قدمته المدعى عليها من مستندات لتبرير هذا الفصل على أساس عدم امكان التعاون معه لسوء أخلاقه وسوء معاملته لنزلائه ورؤسائه فان هذه المستندات عبارة عن شكوى مقدمة فى سنة ١٩٤٨ من بعض زملاء المدعى بفندق كوتننتال بسوء معاملته لهم وأخرى فى سنة ١٩٥٠ من بعض السعاة الى مدير فندق سميراميس لحلاف بينهم وبين المدعى على القومسيون والبقشيش ، وكذا باقى الشكاوى المقدمة يبين من تواريخها انها ترجع جميعا الى سنة ١٩٤٨ وسنة ١٩٥٠ ، ولو كانت هذه الشكاوى جدية أو محل اهتمام المدعى عليها لفصلته فى وقت معاصر لها وانما سسكوتها حتى الآن دليل على عدم أهميتها وجديتها من ناحية الصالح العام للمنشأة ، وأما عن خطاب حكمدار البوليس السياحى الى مدير الفندق عن شكوى التراجمة الملحقين بالفندق من تدخل المدعى فى شئونهم وتضررهم من ذلك فانه لا يعدو سوى رجاء منه الى الادارة للتنبيه على المدعى بعدم التعرض لهم وأن يبلغ البوليس السياحى عن أية مخالفة تحدث منهم وهو مؤرخ ١٩٥٣/١/٧ ، وقد رد عليه المدعى بخطاب الى



بالخطأ في القانون أو بالقصور يكون في غير محله .

« وحيث أن الطاعنة تنعى في السبب الثالث على الحكم المطعون فيه أنه اذ اعتبر الفصل بلا مبرر قد أخطأ تطبيق القانون . ذلك أن الفصل هو استعمال لحق قانوني ، ولا يعتبر استعمالاً غير مشروع الا اذا تمخض للاضرار بالعمال أو تحقيق مصالح غير مشروعة أو قليلة الأهمية ، بحيث لا تتناسب مع الضرر الحاصل منه طبقاً للمادة الخامسة من القانون المدني . وقد وقع الفصل لتحقيق مصلحة مشروعة كبيرة الأهمية هي مصلحة العمل في المنشأة . ولما قدرته الطاعنة من صعوبة التعاون مع المطعون عليه وهي صاحبة الرأي في هذا التقدير ، ولم يقصد من ذلك مجرد الاضرار به .

« وحيث ان هذا النعي مردود بما ورد في الحكم المطعون فيه من ان السبب الوحيد للفصل على ما سبق بيانه هو اقامة المطعون عليه الدعوى بفرق الحصيلة واطراح الحكم لما عداه من الاسباب الاخرى التي بررت بهذا الطاعنة فصل المطعون عليه . بما في ذلك ما ادعته الطاعنة من صعوبة التعاون بينها وبين المطعون عليه وهو الامر الذي اقامت عليه هذا السبب من اسباب الطعن .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعين الرفض . »

( القضية رقم ٢٤٣ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة )

ليست له وأنه أصبح من الصعب التعاون بينه وبين الشركة كما جاء في خطاب الفصل ، وخلصت من كل ذلك الى أن السبب المباشر الذي حمل الطاعنة على فصل المطعون عليه هو رفعه للدعوى التي طالب فيها بفرق حصيلة الـ ١٠ ٪ وأنه ليس في الاوراق أو أقوال الشهود ما يمس مسلك المطعون عليه بل ان فيها ما ينطق بحسن سيره وسلوكه مما يتنافى مع أقوال الشركة الطاعنة . وبذلك عرض الحكم المطعون فيه للاساس الذي عرضته الطاعنة في خطابها مبررا للفصل وحدد سبب الفصل بأنه كان منقطع الصلة بمسلك المطعون عليه قبل رفع الدعوى وانه كان النتيجة المباشرة لرفع المطعون عليه دعوى المطالبة بفرق حصيلة الـ ١٠ ٪ وعلى ذلك لا يكون الحكم قد فسر عبارات خطاب الفصل تفسيراً غير سائب ، كما أن ما قرره الحكم من أن المطعون عليه انما طالب بحق يعتقد انه مهضوم وأن غيره من نظرائه قد تمتع به وأنه لم يكن ساء القصد ، هذا الذي قرره الحكم يحمل الرد الضمني على ما تمسكت به الطاعنة مبررا للفصل من عبارات وردت في صحيفة دعوى المطالبة بفرق حصيلة الـ ١٠ ٪ اعتبرتها الطاعنة قذفاً في حق ادارتها وتعديا على مديريها - ولما كان ذلك وكان ما حصلته محكمة الموضوع من ان الشركة الطاعنة قد فصلت المطعون عليه بغير مبرر قد أسندته الى أسباب سائغة ، فإن النعي عليه

# المحكمة الإدارية العليا

## مجلس الدولة

( رئاسة وعضوية السادة الاساتذة السيد علي السيد رئيس مجلس الدولة وسيد علي الدمراوى والسيد ابراهيم الديوانى وعلى ابراهيم بغدادى والدكتور محمود سعد الدين الشريف المستشارين )

فنصت على أنه « تسرى القواعد الخاصة بتعيين موظفى الحكومة ومستخدميها وترقيتهم وفصلهم وغير ذلك من شروط الخدمة على موظفى مجالس المديرىات ومستخدميها ، ولا يترتب على هذا لموظفى المجالس ومستخدميها أى حق على الحكومة فى معاش أو مكافأة من أى نوع كان » .

٢ - يبين من الاطلاع على دكرىته ٢٤ من يونية سنة ١٩٠١ بالتصديق على لائحة المستخدمين الملكيين فى مصالح الحكومة ، ان المادة ٨ منه توجب على المترشحين الذين يدخلون لأول مرة فى خدمة الحكومة أن يقدموا (١) شهادة دالة على حسن سيرهم ، (٢) شهادة دالة على جنسيتهم ، (٣) شهادة من القومسيون الطبى بهصر أو الاسكندرية دالة على صحة بنيتهم ، وتنص المادة ١٣ على أن « المترشحين من النوع الثالث يلزم أن يكونوا بلغوا من العمر ١٨ سنة كاملة فيعينون على سبيل الاختبار لمدة سنة على الأقل أو سنتين على الأكثر ، وأحكام الفقرتين السابقتين لا تنس ما للوزير من الحق فى رقت هؤلاء الموظفين فى أى وقت كان فى أثناء مدة الاختبار أو عند انتهائها ، ومع ذلك فلا يجوز استعمال هذا الحق الا بناء على تقرير بالكتابة من رئيس المصلحة الذى لا يكون راضيا عن أعمالهم » وتنص المادة ١٥ على أن « المترشحين الذين من الانواع ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ متى تموا على ما يرضى رؤسائهم مدة الاختبار المنصوص

٤٤

١٢ يولية سنة ١٩٥٨

١ - مجالس المديرىات - قواعد التوظيف بها - عدم خضوعها فى الماضى لنظام خاص ، اتباعها القواعد السارية بالحكومة .

ب - موظف - تعيينه تحت الاختبار - دكرىته ٢٤ يونيه ١٩٠١ بالتصديق على لائحة المستخدمين الملكيين - المواد ٨ و ١٢ و ١٥ من اللائحة - مفادها أن من يقضى فترة الاختبار من الموظفين المشار اليهم على ما يرام يستمر فى الخدمة والا فصل من وظيفته .

ج - مجالس المديرىات - اعتبار الموظف بها مثبتا اذا قضى فترة الاختبار على ما يرام : كتاب الداخلية الدورى رقم ٩ لسنة ١٩٣١ - مفادها أن الموظف الذى قضى فترة الاختبار ولم يصدر قرار بشأنه يعد مثبتا حكما - الكتاب الدورى رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٤ مجالس مديرىات - اعتبره الموظف مثبتا منذ التحاقه بالخدمة متى ثبتت لياقته الصحية وكان قد مضى عليه فى الخدمة سنتان قبل ١٩٤٤/٦/٥

د - مجالس المديرىات - قرار مجلس الوزراء فى ١٩٤٣/٧/٨ و ١٩٤٥/٣/٥ - سريانه على رجال التعليم الاولى القديم - حقهم فى التثبيت بالمعاش متى كانوا مثبتين بمجالس المديرىات .

### المبادئ القانونية

١ - يبين من تقصى قواعد التوظيف بمجالس المديرىات أن هذه المجالس لم يكن لها نظام خاص بالتوظيف ، وانما كانت تسير على سنن القواعد المتبعة فى الحكومة . وقد صدرت فى ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٣٤ لائحة النظام الداخلى لمجالس المديرىات ، مقورة فى المادة ٦٢ منها ما جرى عليه العمل قبل صدورها ،



فعمدئذ يجب اصدار قرار بتثبيته وحفظه بلف خدمته ، والا وجب فصله من الخدمة لعدم تمضيته مدة التجربة بحالة مرضية ، وحيث ان كثيرين من موظفي المجالس معينون تحت الاختبار من زمن طويل ، ولم تصدر المجالس قرارات بتثبيتهم في وظائفهم للآن ، وحيث ان من قضى أكثر من سنتين في خدمة المجلس وكان معيناً تحت التجربة فقد أصبح مثبت حكماً ، لذلك نرجو التنبيه الى مراعاة هذه التعليمات عند كل تعيين جديد ، مع التنبيه أيضاً الى مراجعة ملفات خدمة جميع موظفي ومستخدمي المجالس ، حتى اذا لوحظ ان احداً منهم قد أمضى في التجربة تحت الاختبار سنتين فأكثر ولم يصدر قرار بتثبيته فتصدرون حضرتكم هذا القرار استيفاء لملف الخدمة من جهة ، وقراراً لحالة الموظف من جهة أخرى . وجاء بالكتاب الدوري رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٤ لمجالس المديرية بشأن تنفيذ اللائحتين الصادرتين بصناديق الادخار والمكافأة على مدة الخدمة التي لا تجرى عليها أحكام لائحة الادخار باخر البند الرابع من التعليمات التنفيذية ما يأتي : « وكل من مضى عليه في وظيفته - مؤقتاً كان أو دائماً - سنتان قبل تاريخ سريان اللائحة الجديدة ( وهو يوم ٥ يونية سنة ١٩٤٤ ) وكان قد ثبتت لياقته الصحية للخدمة ، يعد مثبتاً في وظيفته منذ التحاقه بالخدمة ، ولو لم يكن قد صدر قرار صريح بتثبيته » .

٤ - ان مجلس الوزراء وافق بجلسته المنعقدة في ٨ من يولييه سنة ١٩٤٣ على تسوية حالة موظفي مجالس المديرية المنقولين للحكومة في أول أكتوبر سنة ١٩٣٦ ، واعتبر مثبتاً - دون كشف طبي - من كان مثبتاً في المجالس حتى تاريخ نقله ، ومن كان مشتركاً في صندوق الادخار من الموظفين الذين تعادل درجاتهم الدرجة الثامنة الحكومية فما فوقها ، وتسترد منه المكافأة التي استولى عليها ويطالب بدفع فروق الاحتياطي عن مدة الخدمة بالمجالس ، والاحتياطي عن مدة الخدمة بالحكومة . وفي ٥ من مارس سنة ١٩٤٥ وافق مجلس الوزراء على تسوية حالة طوائف

عليها بالمادة ١٣ يعينون نهائياً . . » ومفاد هذه الاحكام أن من يهضى مدة الاختبار على ما يرضى الرؤساء يعين نهائياً ، أي يستمر في الخدمة . وأما من لم تحسن الشهادة في حقه فيفصل من الخدمة ، سواء خلال فترة الاختبار أو عند انتهائها .

٣ - استناداً الى نصوص المواد ١٣ و ١٥ و ١٥ من لائحة المستخدمين المكيين في مصالح الحكومة التي كانت تنطبق على موظفي مجالس المديرية ، يعتبر مثبتاً به مجالس المديرية من يهضى مدة الاختبار على ما يرام . وانه ولئن كانت المادة ١٥ سالفة الذكر لم تشترط صدور قرار بالتعيين النهائي بعد قضاء مدة الاختبار ، الا انه جرى العمل في مجالس المديرية على ان تعرض ادارات المستخدمين على المجالس امر من أمضى فترة الاختبار على ما يرام من الموظفين ليصدر قراراً بتثبيته . ولما لاحظت وزارة الداخلية في سنة ١٩٣١ أن هذا الاجراء لم يتبع - وهو اجراء تقوم به الادارة من تلقاء نفسها دون دخل للموظف في ذلك - أصدرت في ٣١ من يناير سنة ١٩٣١ الكتاب الدوري رقم ٩ لسنة ١٩٣١ « لمجالس المديرية بشأن تثبيت موظفي ومستخدمي مجالس المديرية الذين مضى عليهم سنتان فأكثر تحت الاختبار ولم يصدر قرار بتثبيتهم للآن » ، فجاء بالكتاب الدوري المذكور ما يأتي « لاحظت الوزارة أن بعض المجالس يعين موظفين ومستخدمين لمدة سنة تحت التجربة ، وبعد مضى هذه المدة لا ينظر في أمر تثبيتهم أو اطالة مدة اختبارهم لمدة سنة أخرى أو فصلهم لعدم تمضيته مدة الاختبار على ما يرام ، ويظل الموظف في الخدمة بهذه الصفة وهو في الواقع معتبر من المثبتين دون أن يصدر قرار بتثبيته . وحيث ان هذا العمل يتنافى مع التعليمات المالية ، فتلافياً له تلفت الوزارة نظر المجالس الى أنه لا يجوز تعيين موظف أو مستخدم الا على سبيل التجربة لمدة لا تقل عن سنة بحال من الاحوال ، على أنه يجوز امتدادها سنة أخرى فقط على الأكثر . واذا رؤى ان الموظف أو المستخدم قد أمضى مدة التجربة على ما يرام ،



المقصود من هذا الحكم كفالة الموازنة بين حملة هذه المؤهلات .

ب - معادلات دراسية . الحكم الوارد بالمادة ٦ من قانون المعادلات الدراسية . حكم دائم يعالج جميع الحالات السابقة على نفاذ قانون نظام موظفي الدولة واللاحقة له .

ج - شهادة الهندسة التطبيقية العليا . خذو قانون المعادلات الدراسية من تقدير لهذا المؤهل . المبرر في تقديره هو الى قواعد الانصاف الصادرة في سنة ١٩٤٤ . مؤدى هذه القواعد تسوية حالة حملته في الفترة السابقة على نفاذ قانون الموظفين ، على أساس التفرقة بين حامل المؤهل المسبوق بالشهادة الثانوية القسم الثاني او الخاص فيمنح ١٢ جنيه شهريا ، وبين حامل المؤهل غير المسبوق بمثل هذه الشهادة فيمنح ١٠ ج شهريا .

د - شهادة الهندسة التطبيقية العليا . مرتب حاملها عند التعيين . جعله في قانون موظفي الدولة اول مربوط الدرجة السادسة . لا فرق في ذلك بين المؤهل المسبوق لشهادة الدراسة الثانوية القسم الثاني او الخاص وبين غير المسبوق بها . المادة من كان بالخدمة وقت نفاذ قانون الموظفين . حصوله على اول مربوط ان لم يكن قد بلغه .

هـ - شهادة الهندسة التطبيقية العليا . اقدمية حملة هذا المؤهل غير المسبوق بشهادة الدراسة الثانوية القسم الثاني او الخاص . ترتبها بالنسبة لافرائهم من الحاصلين على هذا المؤهل مسبقا بشهادة الدراسة الثانوية القسم الثاني او الخاص . وجوب التزام حكم المادة ٦ من قانون المعادلات الدراسية . تقرير اقدمية نسبية لصالح الاخيرين قدرها ثلاث سنوات .

و - شهادة الهندسة التطبيقية العليا . ترقية حملة هذا المؤهل غير المسبوق بشهادة الدراسة الثانوية القسم الثاني او الخاص . عدم تقيدها بالقيود الواردة بالمادة ٢/٤١ من قانون نظام موظفي الدولة .

### المبادئ القانونية

١ - تنص المادة السادسة من قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ على أن « اصحاب المؤهلات المقدر لها عند التعيين أو بعد فترة محددة منه الدرجة السادسة بماهية قدرها ١٠ ج شهريا ، وفقا للجدول المرافق لهذا القانون أو وفقا لقرارات مجلس الوزراء الصادرة قبل أول يولية سنة ١٩٥٢ ، لايجوز النظر في ترفيتهم للدرجة الخامسة بالكادر الفني العالي والاداري بالاقدمية الا بعد مضي ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ اعتبارهم في الدرجة السادسة بالماهية المذكورة ، وعلى العموم تعتبر لحامل الشهادة العالية أو المؤهل الجامعي من شاغلي الدرجة السادسة بالكادر الفني العالي والاداري اقدمية نسبية مقدارها ثلاث سنوات على اصحاب المؤهلات المقدر لها

أخرى من بينها موظفو مدارس المديريات الفنيون والاداريون والكتابيون الذين ضموا للحكومة قبل أكتوبر سنة ١٩٣٦ أو بعده ، سواء كان تعيينهم بصفة فردية أو بضم مدارسهم للحكومة ، وقضى بأن تسوى حالة هؤلاء وفقا للاحكام التي قررها المجلس في ٨ من يولية سنة ١٩٤٣ . وقد استفسرت وزارة المعارف العمومية من وزارة المالية عن كيفية تطبيق قرار مجلس الوزراء الصادر في ٥ من مارس سنة ١٩٤٥ على رجال التعليم الاولي القديم ؛ نظرا لوجود تضارب بين تطبيق القرار المذكور وبين ما تضمنه قرار ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ من عدم انطباق القرار على التعليم الاولي اطلاقا ، فأجابت وزارة المالية بكتابها رقم ٧٨-١-٢٢ مؤقت ١ المؤرخ ١٠ من فبراير سنة ١٩٤٧ بأن « قرار ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ فقرة ثانية خاصة بالتعليم الالزامي ، ولا تسرى عليهم قواعد التسوية الصادرة بها قرار مجلس الوزراء في ٥ من مارس سنة ١٩٤٥ . أما رجال التعليم الاولي القديم فهؤلاء لهم حالة خاصة ، حيث وضعوا منذ تعديل درجات سنة ١٩٢١ في درجات ثامنة وسابعة ، كما اجيز تشبيتهم في وظائف بمقتضى قرار اللجنة المالية الصادر في ٢٤ من ابريل سنة ١٩٣٩ . وبناء عليه ترى وزارة المالية الاستمرار في معاملة رجال التعليم الاولي القديم بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٥ من مارس سنة ١٩٤٥ ، على أن تكون هذه المعاملة قاصرة عليهم دون غيرهم من رجال التعليم الاولي » . واستنادا الى هذا الرأي طبقت وزارة المعارف العمومية قرار ٥ من مارس سنة ١٩٤٥ على رجال التعليم الاولي القديم .

( القضية رقم ١٥٦ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة ) .

### ٤٥

١٢ يولية سنة ١٩٥٨

١ - معادلات دراسية . المادة ٦ من قانون المعادلات الدراسية . ايرادها قبل على ترقية اصحاب المؤهلات المقدر لها عند التعيين او بعد فترة محددة منه الدرجة السادسة بماهية ١٠ ج . تقريرها اقدمية اعتبارية نسبية لصالح ذوي المؤهلات الجامعية وما يعادلها .

عليها للتعين في وظائف الكادرات المختلفة المنشور في ١٠ من اغسطس سنة ١٩٥٣ عقب نفاذ قانون المعادلات بأيام معدودات ، اذ نص في مادته الثامنة على أنه « لا يخل هذا المرسوم بتطبيق حكم المادتين السادسة والسابعة من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ بشأن المعادلات الدراسية » . وهما المادتان اللتان كفلتا الموازنة بين فئات من حملة المؤهلات الذين تجمعهم درجة واحدة في الكادر ذاته ، ولكن مؤهلاتهم تختلف في مستواها . وجملة القول في خصوص ترتيب اقليمية هؤلاء وترقيتهم أنهم يتقيدون بالقيود المذكور في ترتيب الاقليمية ، وكذلك عند الترقية من الدرجة السادسة الى الخامسة ، وذلك حتى تكفل الموازنة بينهم وبين أقرانهم من حملة الدرجات الجامعية وما يعادلها ، ولكنهم ينطلقون بعد ذلك في الترقية الى ما يعلو ذلك من درجات بدون قيد ولا شرط .

٣ - ان المرد في تقدير شهادة الهندسية التطبيقية العالية هو الى قواعد الانصاف الصادر بها قرار مجلس الوزراء في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ ، وليس الى قانون المعادلات الدراسية الذي لم يتضمن تقديرا خاصا لهذا المؤهل ، ولم يمس التقديرات المقررة بقواعد الانصاف المشار اليها ، فتكون تسوية حالة حملة هذا المؤهل على مقتضى تلك القواعد ، وهي تفرق بين المؤهل المسبوق بالشهادة الثانوية القسم الثاني أو الخاص فيمنح حامله ١٢ ج وبين غير المسبوق بمثل هذه الشهادة فيمنح ٥٠٠ م و ١٠ ج ، على ان يكون كلاهما في الدرجة السادسة . وغنى عن القول ان التسوية على الاساس المذكور - وبهذا الفارق في المرتب - انما تكون في الفترة الزمنية السابقة على نفاذ قانون موظفي الدولة .

٤ - ان قانون نظام موظفي الدولة قد تضمن مزية جديدة لحملة شهادة الهندسية التطبيقية العليا غير المسبوق بالشهادة الثانوية القسم الثاني أو الخاص ، اذ تجعل مرتبه عند التعيين بأول مربوط الدرجة السادسة دون تخفيض . ومن البدهة ان من كان في الخدمة

عند التعيين أو بعد فترة محددة منه الدرجة السادسة بماهية ١٠٥ ج شهريا . وقد أريد بالقيود الوارد بهذه المادة كفالة الموازنة بين حملة هذه المؤهلات وبين أقرانهم من حملة الدرجات الجامعية وما يعادلها؛ لانه وان كانت مؤهلات أولئك تصلح للتعين في الكادر العالي الا انها مع ذلك أدنى في المستوى العلمي من الدرجات الجامعية وما يعادلها التي يحملها هؤلاء . فوضع القانون الضابط لكفالة هذه الموازنة على الوجه الذي عينه ، وقد افصحنا عن ذلك المذكرة الايضاحية بقولها « هذا وتتضمن المادة السادسة من مشروع القانون حكما يعالج حالة بعض الموظفين الذين اعتبروا عند تعيينهم في درجة مالية واحدة مع اختلاف في مستوى مؤهلاتهم كما هو الحال في شهادات التجارة التكميلية والزراعة التكميلية والشهادات الصناعية عند مقارنتها بكالوريوس الجامعة في التجارة أو بليسانس الحقوق أو الآداب أو بكالوريوس الزراعة أو بكالوريوس الهندسة على التوالي . قد رؤى بدلا من اعتبار أصحاب الشهادات الاقل خاضعين للكادر المتوسط ( كتابي أو فني ) أن تعطى لحملة الشهادات العالية والمؤهلات الجامعية اقدمية اعتبارية نسبية على أصحاب المؤهلات الاقل الذين تقررت لهم الدرجة السادسة المخفضة ، ومقدار هذه الاقدمية ثلاث سنوات ، ينطلقون بعدها في الترقية في الكادر الفني العالي والاداري ، وهذا الحكم يوفق بين مطالب الناحيتين » .

٢ - ان المادة السادسة من قانون المعادلات الدراسية التي تعطى لحملة المؤهلات الجامعية والشهادات العالية اقدمية اعتبارية نسبية على أصحاب المؤهلات الاقل الذين تقررت لهم الدرجة السادسة المخفضة ، هو في الواقع من الامر حكم دائم يعالج جميع الحالات سواء السابقة على نفاذ قانون موظفي الدولة أو اللاحقة لنفاذه ؛ لان هذه الموازنة قد قصد بها استقرار الاوضاع والمراكز القانونية في هذا الخصوص بين هاتين الفئتين استقرارا دائما ، ولم يغيب ذلك عن واضح المرسوم الخاص بتعيين المؤهلات العلمية التي يعتمد



المتوسط ، كما أن مؤهله لا يعتبر مؤهلا متوسطا بل مؤهلا يجيز له التعيين ابتداء في وظائف الكادر العالي . وتطبيق الفقرة الثانية من المادة ٤١ بالقيود المنصوص عليها فيها والتي تضيق الترقية في حدود النسبة المقررة بتلك المادة وفي كل ترقية تالية ، إنما يستلزم أن يكون الموظف المرفق من أعلى درجة في الكادر المتوسط ، وأن يكون غير حاصل على المؤهل العالي . وحكمة هذا التقييد واضحة حتى لا يتقلد اصحاب المؤهلات المتوسطة من الوظائف الرئيسية بالكادر العالي إلا بالقدر وفي الحدود التي عينها القانون ، وهذه الحكمة تنتفي إذا كان الموظف معيناً ابتداء في الكادر العالي وحاصلاً على المؤهل الذي يجيز تعيينه في هذا الكادر ، أو كان في الكادر المتوسط ولكنه كان حاملاً للمؤهل العالي ونقل إلى الكادر العالي نقلاً هو بمثابة التعيين فيه استناداً إلى مؤهله الذي يجيز ذلك .

( القضية رقم ١٧٦٣ سنة ٢٠٠٢ رئاسة وعضوية السادة الاساتذة السيد علي السيد رئيس مجلس الدولة والسيد ابراهيم الديواني وعلى ابراهيم بغدادى والدكتور محمود سعد الدين الشريف ومصطفى كامل اسماعيل المستشارين )

## ٤٦

١٢ يوليو سنة ١٩٥٨

دعوى . صفة الدعوى . جعل المحكمة الادارية بالاسكندرية مختصة بالفصل في المنازعات التي تقوم بين ذوى الشأن ومصالح الحكومة بالاسكندرية . مؤداه الاقرار لهذه المصالح بأهلية التقاضى فى هذه المنازعات .

### المبدأ القانوني

ان القانون المنشئ للجنة القضائية لمصالح الحكومة ووزاراتها بالاسكندرية والقوانين التالية التي أحلت بصورة عامة المحاكم الادارية محل اللجان القضائية - هذه القوانين كلها ، اذ ناطت بالمحكمة الادارية بالاسكندرية اختصاص الفصل في المنازعات التي تقوم بين ذوى الشأن ومصالح الحكومة بالاسكندرية ، قد انطوت على معنى الاقرار لهذه المصالح بأهلية التقاضى فى شأن ما يشجر بينها وبين أولى

قبل نفاذ القانون المذكور وكان حاملاً مثل هذا المؤهل ، فإنه يفيد من هذه المزية الجديدة ، فيستحق أول مربوط الدرجة السادسة من تاريخ نفاذه ان لم يكن قد بلغه قبل ذلك ، شأنه في ذلك شأن المعينين لأول مرة في ظل هذا القانون ، اذ لا موجب للتفرقة في المعاملة ما دام وضعهما القانوني متساوياً تماماً ، بل الاقدمون أولى بالرعاية .

٥ - يتعين التزام نص المادة ٦ من قانون المعدلات الدراسية في ترتيب اقدمية حملة شهادة الهندسة التطبيقية العليا غير المسبوقه بشهادة الدراسة الثانوية القسم الثاني أو الخاص مع أقرانهم في الدرجة السادسة في الكادر العالي الحاصلين على درجات جامعية مصرية ودبلومات عالية مصرية أو ما يعادلها ، كشهادة الهندسة التطبيقية العالية المسبوقه بشهادة الدراسة الثانوية القسم الثاني أو الخاص ، ومفاد هذا النص ان حملة هذا المؤهل غير المسبوق بشهادة الدراسة الثانوية القسم الثاني أو الخاص - وقد قدر مؤهلهم ٥٠٠ و ١٠٠ ج بقرار من مجلس الوزراء سابق على أول يولية سنة ١٩٥٢ وهو تاريخ نفاذ قانون موظفي الدولة - يتأخرون في ترتيب اقدميتهم في الدرجة السادسة ثلاث سنوات عن أقرانهم حاملي الدرجات الجامعية المصرية أو الدبلومات العالية المصرية أو ما يعادلها ، كشهادة الهندسة التطبيقية العليا المسبوقه بشهادة الدراسة الثانوية القسم الثاني أو الخاص ، وأنه لايجوز النظر في ترقيتهم الى الدرجة الخامسة الا بعد مضي المدة المذكورة ، وهذا قيد على اقدميتهم وعلى ترقيتهم بقصد الموازنة بينهم وبين أقرانهم سالفى الذكر .

٦ - ان ترقية حملة شهادة الهندسة التطبيقية العليا غير المسبوقه بشهادة الدراسة الثانوية قسم ثان أو خاص لا تتقيد بما نصت عليه المادة ٤١ فقرة ثانية من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة بالشروط وفي الحدود المنصوص عليها فيها ؛ اذ ان حامل هذا المؤهل إنما يعين ابتداء في الكادر العالي ، ولا يعتبر تعييناً في الكادر



كانت تنص على أن « الصحافة حرة في حدود القانون والرقابة على الصحف محظور ، وانذار الصحف أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإداري محظور كذلك ، إلا إذا كان ذلك ضروريا لوقاية النظام الاجتماعي » . وقد انعقد الرأي على أن هذه المادة ليست نافذة لذاتها ، ولا تمنح الإدارة بأسا سلطة في مصادرة الصحف ، وإنما اقتصر على منح المشرع رخصة في إجازة المصادرة الإدارية للصحف مع تنظيم هذه المصادرة . وقد أفرد الدستور الملغى بابا خاصا يقرر فيه حقوق المصريين العامة وواجباتهم ، وقصد به أن يكون وضع قانونيا له حكم الدستور وعلوه على القوانين العادية ، وحتى يكون قيما على الشارع لا يتعداه فيما يسنه من الأحكام . والذي يستخلص من النصوص الواردة في هذا الباب أن هذه النصوص التي تقرر الحقوق العامة للمصريين - وقد ردد مضمونها دستور جمهورية مصر الصادر في ١٦ يناير سنة ١٩٥٦ في الباب الثالث المتعلق بالحقوق والواجبات العامة - إنما هي خطاب من الدستور للمشرع يقيده فيه من حرية المشرع ذاته . وقد منح الدستور المشرع رخصة في تنظيم انذار الصحف ووقفها وإلغاؤها بالطريق الإداري في حدود ما تقتضيه الضرورة لوقاية النظام الاجتماعي ، وهي رخصة للمشرع أن يمارسها إذا قدر أن الضرورة تقضي عليه بممارستها فورا ، وله أن يستعمل الفرصة فيها ، فلا يسبق الحوادث حتى تقوم في نظره الضرورة إلى ممارستها ، فيعمل عندئذ إلى إصدار التشريع الذي ينظم هذا الطريق الإداري ، فيبين ما هو المقصود بالنظام الاجتماعي ، وما هي السلطة الإدارية المختصة بالانذار أو الوقف أو الإلغاء ، وما هي الإجراءات التي يجب على هذه السلطة المختصة اتباعها في ممارستها لاختصاصها ، وما هي الضمانات القضائية التي تكفل للصحافة أن الإدارة لا تتعسف بها عند استعمال هذه السلطة ، ومن ثم يكون إلغاء الصحف بالطريق الإداري لا يجوز دستوريا قبل أن يصدر التشريع الذي ينظم هذا الإجراء ، وأن الاستثناء الوارد في آخر المادة ١٥ من الدستور الملغى

الشان من منازعات عهد بالفصل فيها إلى اللجنة القضائية ثم إلى المحكمة الإدارية بالإسكندرية، ومن ثم فلا محل لما أثاره السلاح البحري (المعنى عليه) من أنه مجرد عن الشخصية المعنوية التي تسمح باختصاصه أمام القضاء ، ويكون الدفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء الصفة في غير محله ، متعينا رفضه .

( القضية رقم ٥١٩ سنة ٣ ق بالهيئة السابقة )

## ٤٧

١٢ يولية سنة ١٩٥٨

١ - حرية الصحافة . حرية عامة كفلتها الدساتير . عدم جواز تقييدها أو تنظيمها إلا عن طريق القانون .

ب - حرية الصحافة . دستور سنة ١٩٢٣ . إلغاء الصحف بالطريق الإداري . غير جائز بمقتضاه قبلما يصدر التشريع المنظم لهذا الإجراء . الاستثناء الوارد بالمادة ١٥ منه بشأن وقاية النظام الاجتماعي . خطاب من الدستور إلى المشرع لا إلى جهة الإدارة .

ج - حكم . حجته . الحكم بإلغاء قرار إداري لمخالفته للدستور والقانون . حيازة الحكم قوة الشيء المقضي به . لا محل عند النظر في دعوى التعويض لاعادة بحث مشروعية القرار أو أسبابه ومبرراته وظروف إصداره .

د - مسئولية . الخطأ الموجب للمسئولية . واقعة مجردة لا يعتد فيها بالباعت . وقوع الإدارة في خطأ فني أو قانوني في تفسير القاعدة القانونية . غير مجد في إعفائها من المسئولية . الخطأ في فهم الواقع أو القانون ليس علرا دافعا للمسئولية .

## المبادئ القانونية

١ - إن حرية الصحافة هي إحدى الحريات العامة التي كفلها الدستور ؛ فقد نصت المادة ٤٥ من دستور الجمهورية المصرية على أن « حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة وفقا لمصالح الشعب وفي حدود القانون » . ولما كانت هذه الحرية لا يقتصر أثرها على الفرد الذي يتمتع بها ، بل يتردد إلى غيره من الأفراد وإلى المجتمع ذاته ؛ لذلك لم يطلق الدستور هذه الحرية ، بل جعل جانب التنظيم فيها أمرا مباحا على أن يكون هذا التنظيم بقانون ، لأن الحريات العامة لا يجوز تقييدها أو تنظيمها إلا عن طريق القانون .

٢ - إن المادة ١٥ من دستور سنة ١٩٢٣

وهو عبارة « إلا إذا كان ذلك ضروريا لوقاية النظام الاجتماعي » ، هو خطاب من الدستور الى المشرع لا الى جهة الادارة ، وقد قصد به الى تمكين المشرع من أن يصدر في الوقت المناسب التشريع المناسب لمناهضة الدعايات التي تهاجم أسس النظام الاجتماعي . والواقع من الامر أن التشريعات المختلفة التي تعاقبت لتنظيم حرية الصحافة تتساند جميعا للدلالة على هذا المعنى في تفسير المادة ١٥ من دستور سنة ١٩٢٣ .

٣ - لا محل للعودة لبحث مشروعية القرار الإداري ولا لفحص أسبابه ومبرراته والظروف التي أحاطت بإصداره ، بعد اذ قضى عليه حكم الالغاء بأنه قرار مخالف تماما لحكم الدستور والقانون . وقد حاز ذلك الحكم قوة الشيء المقضي به في ظل قانون مجلس الدولة رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ ، وتحصنت جميع الآثار المترتبة عليه .

٤ - لا يشفع في اغفاء الادارة من المسؤولية وقوعها في خطأ فني أو قانوني في تفسير مدلول المادة ١٥ من دستور سنة ١٩٢٣ ، ذلك أن الخطأ هو واقعة مجردة قائمة بذاتها ، متى تحققت أوجبته مسؤولية مرتكبها عن تعويض الضرر الناشئ عنها ، بقطع النظر عن الباعث على الوقوع في هذا الخطأ ، اذ لا يتبلل تكليف الخطأ بحسب فهم مرتكبه للقاعدة القانونية وادراكه فجورها ، فالخطأ في فهم الواقع أو القانون ليس عذرا دافعا للمسؤولية .

( القضية رقم ٥٩٧ سنة ٣ ق بالهيئة السابقة )

٤٨

١٢ يولية سنة ١٩٥٨

مكافأة . المستخدمون المؤقتون والخدمة الخارجون من هيئة العمال . فصلهم لعدم اللياقة الطبية وحصولهم على المكافأة عن مدة الخدمة . اعادتهم الى الخدمة بعد ذلك باليومية المؤقتة بدون كشف طبي . عدم استحقاقهم لاية مكافأة عن المدة الاخيرة . المادة ٢٣ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٩ الخاص بالمعاشات .

( القضية رقم ٦٢٣ سنة ٣ ق بالهيئة السابقة )

٤٩

١٢ يولية سنة ١٩٥٨

بوليس . العلاقة التي تربط من يتطوع للخدمة في البوليس بالحكومة . علاقة قانونية مؤقتة تحكمها القوانين

المبدأ القانوني

ان المادة ٣٢ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٩



الخمس السنوات • دون أن يكون للمتطوع أى حق فى المعارضة فى ذلك أو المطالبة بتعويض عنه كما هو ظاهر من صيغة اقرار المتطوع المشار اليه • كما أن من بينها كذلك انتهاء التطوع بقرار فصل تأديبي • وغنى عن البيان أن تأديب المتطوع بما يحتمله أو يتسع له من جزاءات عدها هذا القانون ، ومن بينها الخصم من المرتب أو الفصل - ان تأديب المتطوع هذا له مجاله المستقل عن مجال انتهاء العلاقة بأسباب وأدوات أخرى يجيزها القانون • كالاستغناء عن خدمة المتطوع اذا قدرت الادارة اوفقية ذلك خلال جريان هذه المدة ، حتى ولو كانت أقامت تقديرها عندما استغنت عنه على أسباب قد تتصل بموضوع التأديب من قريب أو بعيد ؛ اذ لا يجوز تعطيل أداة يجيزها القانون للادارة لانتهاء العلاقة حتى خلال جريانها لأسباب وكل تقديرها اليها ، بل لكل أداة من تلك الادوات مجالها الخاص بها فى التطبيق

( القضية رقم ٦٥٩ سنة ٣ قى بالهيئة السابقة )

• •

١٢ يولية سنة ١٩٥٨

أ - ميزانية • ترتيب الدرجات بوزارة أو مصلحة فى أقسام قائمة بذاتها • مؤداه عدم جواز استعمال وظيفة فى قسم لتعيين أو ترقية من يشغل وظيفة فى القسم الآخر •

ب - ديوان الموظفين • تقسيم وظائفه فى الميزانيات المتعاقبة الى قسمين فى وحدتين مستقلتين هما وظائف الديوان العام ووظائف مراقبى ورؤساء وكلاء المستخدمين • استقلال كل من الوحدتين بوظائفه ودرجاته • لا يتزاحم عند الترقية موظفو قسم منها مع موظفى القسم الآخر •

### المبادئ القانونية

١ - متى كان ترتيب الدرجات فى وزارة أو مصلحة مقسما فى الميزانية الى أقسام قائمة بذاتها ، فلا يجوز استعمال وظيفة فى قسم ما لتعيين مرشح فيها يشغل وظيفة فى قسم آخر أو لترقية موظف فى قسم آخر •

٢ - ان ميزانية ديوان الموظفين ، بحسب

واللوائح القائمة وقت بدء مدة التطوع أو انائها ، الأسباب التى تنتهى بها هذه العلاقة • من بينها الاستغناء عن التطوع خلال مدة التطوع • لا يمتنع على الادارة أن تنهى علاقة المتطوع بها بالاستغناء لجرد أن الأسباب التى استندت اليها فى ذلك تتصل بأمور سبق أن جوزى التطوع عنها تأديبيا • مثال •

### المبدأ القانوني

اذا كان الثابت أن خدمة المدعى بالحكومة كانت بطريق التطوع بمقتضى اقرار نصه كالآتى : « أقر بأننى قابل للخدمة فى البوليس بصفة متطوع اعتبارا من أبريل سنة ١٩٣٧ لمدة خمس سنوات كاملة يستبعد منها المدد التى قد تفقد من خدمتى بمقتضى البند ٢٨ بالباب الثانى من قانون البوليس ، وانى أقبل الخضوع لكافة القوانين واللوائح العسكرية المعمول بها الآن والتى تصدر أثناء وجودى بالخدمة ، وأن أحاكم أمام المجالس العسكرية عما يقع من الامور المخالفة لتلك القوانين واللوائح وأتعهد أيضا بعدم ترك الخدمة قبل خمس السنوات السابق ذكرها والا اعتبرت نارا من الخدمة ، وأعترف بأن لوزارة الداخلية الحق فى رفتى من الخدمة فى أى وقت كان متى تراءى لها اوفقية ذلك قبل انتهاء مدة خمس السنوات بدون أن يكون لى أدنى حق بطلب تعويضات أو خلافها من الحكومة ، وقد وقعت على هذا التعهد للمعاملة به عند الاقتضاء » - اذا كان الثابت هو ما تقدم ؛ فإن علاقة المدعى فى خدمة البوليس على أساس التطوع هى علاقة قانونية مؤقتة تحكمها القوانين واللوائح القائمة وقت هذا التطوع وما يصدر من قوانين أو لوائح أخرى بعد ذلك فى هذا الشأن ، وأن اقرار التطوع الذى وقع لا يعدو أن يكون فى صيغته وأحكامه التى تضمنها أنموذجا قرره تلك اللوائح ، وأصبح بمثابة قاعدة تنظيمية عامة فى خصوص هذه العلاقة • كما يبين كذلك من القوانين واللوائح النافذة وقت بدء خدمة المدعى والصادرة بعد ذلك أن خدمة المتطوع فى البوليس تنتهى بأسباب عدة ، من بينها انتهاء مدته أو عدم الرغبة فى تجديدها من أى من الجانبين أو بالاستغناء عن المتطوع اذا قدرت الادارة اوفقية ذلك خلال جريان مدة



الحال لا يخلو من أحد أمرين : إما أن مركز الموظف القانوني من حيث ماهيته أو مرتبه أو أجره لم يتغير خلال شهر نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، وعندئذ لا تقوم أية صعوبة في التطبيق وإما أن مركزه تغير في هذا الخصوص خلال الشهر المذكور ، تبعا لترقيته ، وعندئذ تثبت اعانة الغلاء على أساس ما نال مرتبه من تحسين بسبب هذه الترقية ، ويتخذ مرتبه بأكمله في درجته التي رقى اليها وبدون تجزئة أساسا فرضيا لذلك ، حتى ولو لم تبدأ الترقية من أول الشهر بل تمت خلاله . وقد أشار كتاب المالية الدوري الى ذلك صراحة وضرب لذلك مثلا . فإذا كان الثابت أن مركز المدعي القانوني قد تغير بالتحسين تبعا لترقيته الى الدرجة السادسة خلال شهر نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، فإنه لا ينبغي اهدار ذلك ، بل يجب اتخاذ مرتب درجته التي رقى اليها بأكمله ، أساسا افتراضيا لربط اعانة الغلاء المستحقة وتثبيتها .

( القضية رقم ٧٤٥ لسنة ٣ ق بالهيئة السابقة )

٥٢

١٢ يولية سنة ١٩٥٨

أ - اختصاص . الدعوى بطلب الغاء قرار صادر من مصلحة التنظيم بالترخيص لآخر في اقامة مبان بالمخالفة لمرسوم التقسيم . اختصاص القضاء الاداري بنظرها بالتطبيق للمادة ٦/٨ من قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ .

ب - تقسيم . القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الاراضى . الاحكام والشروط والقيود التي تضمنها . تعليقها بالمصلحة العامة . التزام السلطة القائمة على اعمال التنظيم بمراعاتها عند الترخيص في البناء . تعارض شروط الترخيص في البناء مع شروط مرسوم التقسيم . ذلك يصم القرار بعيب مخالفة القانون .

المبادئ القانونية

١ - متى كانت المنازعة تنصب على اختصاص القرار الاداري الصادر من مصلحة التنظيم ببلدية القاهرة في ٣ من مايو سنة ١٩٥٦ رقم ١٩٥٥/٩٨١ « بالترخيص للسيد المكاول احمد على عبد العظيم في بناء اثني عشر دورا فوق

اوضاعها التي استقرت عليها منذ السنة المالية ١٩٥٣ - ١٩٥٤ ، انتظمت طائفتين من الموظفين تكون كل منهما وحدة قائمة بذاتها مستقلة ومنفصلة عن الاخرى : اولاهما ، وحدة موظفي الديوان العام . والثانية ، وحدة مراقبي رؤساء ووكلاء اقسام مستخلى الوزارات والمصالح . ومقتضى هذا التقسيم ، الذي يقوم أساسا على اختلاف نوع وطبيعة العمل ، هو استقلال كل من الودعتين المشار اليهما بوظائفه ودرجاته وأقدميات الموظفين الذين ينتمون اليه . ومتى كان الامر كذلك فان كل وحدة من هاتين الودعتين تنفرد - عند اجراء حركة الترقية - بدرجاتها ووظائفها التي لا يزاحم أفراد الوحدة الاخرى موظفيها في الترقية الى الدرجات الشاغرة بها . فاذا خلت درجة في احدى الودعتين فليس لموظفي الوحدة الاخرى أى حق في الترقية اليها - أو الامل فيها ؛ اذ يقتصر حقهم المشروع على الترقية الى الدرجات التي تخلو بالوحدة التي يتبعونها ، فلا امتزاج ولا ادماج بين درجات الودعتين عند الترقية .

( القضية رقم ٦٧١ لسنة ٣ ق بالهيئة السابقة )

٥١

١٢ يولية سنة ١٩٥٨

اعانة غلاء المعيشة . قرار مجلس الوزراء في ٢٣/١٢/١٩٥٠ بتبنيته الاعانة على أساس الماهيات والمرتبات والاجور المستحقة في ٣٠/١١/١٩٥٠ . ترقية الموظف خلال شهر نوفمبر سنة ١٩٥٠ . وجوب الاعتداد بما اصاب مرتبه من تحسين بسبب الترقية . اتخاذ المرتب الجديد بأكمله أساسا افتراضيا لربط الاعانة وتثبيتها .

المبدأ القانوني

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ بتبنيته اعانة غلاء المعيشة على أساس الماهيات والمرتبات والاجور المستحقة للموظفين والمستخدمين والعمال في آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، قد جعل الاعانة المستحقة عن شهر نوفمبر سنة ١٩٥٠ هي أساس التثبيت ولما كانت هذه بدورها تنسب الى الماهية أو المرتب أو الاجر المستحق عن هذا الشهر ، فإن

يتعلق بالتقسيم والبناء على تلك الاراضى ، كما حظر انشاء أو تعديل أو تقسيم الا بعد الحصول على موافقة سابقة من السلطة القائمة على أعمال التنظيم على المشروع الذى وضع له ، وذلك وفقا للشروط المقررة بموجب القانون المذكور واللوائح المنفذة له • وغنى عن القول فى هذه الاحكام والشروط والقيود انما تتعلق بالمصلحة العامة لارتباطها الوثيق بمرفق التنظيم وبمرفق التعمير وتحسين رونق المدينة وجمالها ، وهى بهذه المثابة احكام ملزمة للكافة ، فتلتزم السلطة القائمة على أعمال التنظيم مراعاتها عند الموافقة على التقسيم ، وبعد ذلك عند الترخيص فى البناء على القطع المقسمة ، بحيث لا تتعارض شروط الترخيص فى البناء مع شروط مرسوم التقسيم ، فان خالفت ذلك كان تصرفها مخالفا للقانون ، كما يلتزم بمراعاتها كذلك ذوو الشأن ، سواء المقسمون أو من تملك منهم رأسا أو من آلت اليهم الملكية بعد ذلك ، كل فيما يخصه فى الحدود وبالقيود التى تقع على عاتقه قانونا ، والا استهدف للجزاء ، جنائيا كان أم مدنيا أو كليهما معا ، بحسب الظروف والاحوال • وما دامت قطعة الارض محل الترخيص المطعون فيه هى من اراضى التقسيم ، فكان يتعين - والحالة هذه - على مصلحة التنظيم أن تراعى تلك الشروط والاحكام عند اصدار الترخيص المطعون فيه فى ٣ من مايو سنة ١٩٥٦ ، فلا تصدره الا بالمطابقة للشروط والقيود المبينة فى مرسوم التقسيم الصادر فى ٣ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ ، ولكنها خالفتها ، فوقع قرارها مخالفا للقانون حقيقيا بالالغاء •

( القضية رقم ٧٨٥ سنة ٣ ق بالهيئة السابقة )

الارض المبينة بالكروكى المسطر بالترخيص • • • وقد طلبت المدعية فى هذه المنازعة الغاء وبصفة مستعجلة وقف تنفيذه استنادا الى أن القرار المذكور وقع مخالفا للقانون لخروجه على احكام مرسوم التقسيم ، فان الدعوى - والحالة هذه - مما يدخل فى اختصاص القضاء الادارى بالتطبيق للفقرة السادسة من المادة الثامنة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة ، التى جعلت من اختصاصه « الطابات التى يقدمها الافراد أو الهيئات بالغاء القرارات الادارية النهائية » ، ولا يغير من الامر شيئا أن تكون المدعية قد أشارت الى حقوق الارتفاق المتعلقة بارتفاع البناء ومساحته التى يرتبها القانون على أرض بحكم مرسوم التقسيم ؛ ذلك أنها انما تستند الى ذلك فى صدد بيان مصلحتها فى طلب الالغاء وفى صدد مخالفة القرار الادارى للقانون ، باعتبار أن الادارة كان يتعين عليها مراعاة ما رتب مرسوم التقسيم من هذه الارتفاقات عند اصدار الترخيص ، وانها اذ أغفلتها فقد خالفت القانون ، كما أن مؤدى الحكم بالغاء القرار الادارى أن يعتبر باطلا منذ صدوره ، معذروا قانونا ، ولكن الحكم لا ينصب الا على القرار الادارى وحده وما يترتب عليه ، أما حقوق ذوي الشأن من الجيران الذين لهم أن يفيدوا من هذه الارتفاقات فيما بين بعضهم البعض ، سواء بطلب الازالة أو بالتعويض ، ان كان لهذا أو ذاك وجه قانونى ، فهذه منازعة أخرى من اختصاص القضاء المدنى •

٢ - ان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الاراضى فرض احكاما عامة ملزمة فيما



# قضاء محكم الاستئناف

## القضاء المدني

٥٣

محكمة استئناف القاهرة

١١ أبريل سنة ١٩٥٧

تطبيق المادة ٢٣٢ مدني - الفائدة والعادات التجارية .  
قوانين التسوية العقارية وهل يجب تطبيقها على خلاف  
القانون المدني القائم وهل يظل الدائن يتقاضى الى ما لا  
نهاية فائدة قد تبلغ اضعاف اصل الدين .

### المبادئ القانونية

١ - تحكم الديون العقارية قوانين التسوية  
العقارية التي لها صفة الامر بحكم تنظيمها بتشريع  
خاص واجب التطبيق ولا محل لعمال احكام  
القانون المدني القديم او المادة ٢٣٢ من القانون  
المدني الجديد .

٢ - اوضحت قوانين التسوية العقارية  
الاتفاقات التي عقدت بين الحكومة والبنوك  
العقارية واصبحت احكامها في نصوص التشريع  
imperatif الى ان يلغى قانون لاحق صراحة  
او ضمنا .

٣ - وهي قد قررت قواعد واحكاما تخالف  
قواعد القانون المدني القديم مخالفة صريحة  
فيما يتعلق بتجميد الديون وتقسيمها وسعر  
الفائدة وتحديد الاقساط وطريقة السداد  
وقاعدة تجزئة الضمان . ولم يغير القانون  
المدني الجديد من ذاتية قوانين التسوية  
العقارية .

### المحكمة

« حيث أن المستأنفة تنعى على الحكم المستأنف  
خطأه في تطبيق مفهوم المادة ٢٣٢ مدني في  
ثلاثة مواضع : الاول في معنى الفائدة التجارية  
والثاني في معنى العادات التجارية والثالث  
في طبيعة الحظر الوارد في المادة ٢٣٢ مدني

وتشرح طعنهما في الموضوع الاول بقولها ان  
الحكم المستأنف لم يفتن الى مفهوم المادة ٢٣٢  
في عدم انطباقها على المستأنفة كما أنه خطأ  
في أن صفة التاجر كافية وحدها في اعتبار  
التزامات من يتعامل معه من غير التاجر في غير  
الاعمال التجارية الخاضعة للقواعد التجارية  
وذلك لان القانون المدني قد فرق بين القواعد  
التجارية والقواعد المدنية في المادتين ٢٢٦ ،  
٢٢٣ أما المادة ٢٣٢ فلم تتحدث اطلاقاً عن  
الفائدة التجارية ولم تستعمل هذا الاصطلاح  
على ما يبين من مقارنة نصها بنص المادة ٢٣٣  
ورقتت المستأنفة على هذه المقارنة خضوع  
قروضها للشق الاول من المادة ٢٣٢ اذ أن هذه  
المادة لم تتحدث اطلاقاً عن الفائدة التجارية  
وتستطرد المستأنفة الى أن العبرة بتجارية  
الفائدة أن يكون الغرض تجارياً وهذا لا يتأتى  
من ناحية المدين الا اذا كان معقوداً لقرض  
تجاري أو كان المدين تاجراً ولا غيره لثبوت  
صفة التاجر فقط للمستأنف عليه الاول  
( البنك ) حتى تخضع معاملاته مع غير التجار  
وفي غير الاعمال التجارية للقواعد التجارية  
وتنتهي المستأنفة في هذا الشق من الاستئناف  
بقولها ان مورثتها لم تكن تاجرة وأن الاقتراض  
من المستأنف عليه الاول مع رهن أطيائها  
الزراعية لم يتضمن عملاً تجارياً من جانبها  
مما ينطبق على المادة الثانية من القانون التجاري  
فالتزامات مورثتها ومن بعدها ورثتها بسداد  
القرض ودفع الفوائد التزام مدني محض وتكون  
الفوائد المطلوبة من المورثة وخلفائها عن  
قروضهما فوائد مدنية مما حظر القانون  
تجميدها حظراً مطلقاً لا استثناء فيه وتقول  
المستأنفة في الشق الثاني من طعنهما على الحكم  
المستأنف انه لم يفتن الى مفهوم معنى العادات  
التجارية حين قضى بأن اقتضاء البنوك



ذلك بعد أن استعرضت تاريخ اتفاقات الحكومة مع البنوك العقارية وقوانين التسوية العقارية - بقولها بأنه لم يكن هنالك عرفاً أو عادة تجارية مستقرة لمصلحة البنوك العقارية في تجميد الفائدة عن القروض كما تشاء واقتضاء فوائد عنها وإن الاتفاقات التي عقدت بين الحكومة وبين البنك العقاري وأمثاله في سنة ١٩٣٣ و ١٩٣٦ إنما عقدت في ظل القانون المدني القديم وبالتطبيق لأحكامه ولم تقرر لمصلحة تلك البنوك قواعد قانونية خاصة تتميز بها عن باقي الأفراد في تجميد الفوائد وتركيبها إلى غير نهاية وكما أن تلك الاتفاقات لا تؤثر على طابعها التعاقدى صدور قانون بإقرارها بل يسرى عليها حتماً وفوراً كل نص تشريعى جديد يصدره المشرع ويكون متعلقاً بالنظام العام ويرمى إلى مصلحة المدينين الذين هم أولى بالرعاية من البنوك العقارية فإذا كانت هنالك ثمة قاعدة متعلقة بالنظام العام فليست كما يقول الحكم المستأنف خطأ القواعد الخاصة بالدائنين وحقوقهم بل هي الأحكام الخاصة بحماية المدينين وإنقاذ الثروة العقارية إذ ليس من النظام العام أن يظل الدائن يتقاضى إلى ما لا نهاية فائدة قد تبلغ أضعاف أصل الدين - ومع ذلك فإن الحكم المستأنف لم يواجه بقطع النزاع وهو أى القانونين الواجب التطبيق هل هو القانون المدني القديم الذى انعقد فى ظله دين المستأنفة والذى يجيز تجميد الفوائد أم القانون المدني الجديد الذى يحظر تجميد هذه الفوائد وتجاوزها رأس المال باعتباره القانون المعمول به الآن وقت تقاضى الفائدة واقتضاء البقية من دين المستأنفة . وفى هذا الصدد تقول المستأنفة إنه لا خلاف فى أن مدى تطبيق المادة ٢٣٢ من حيث الزمان يجعلها ذات أثر فوري لاتصال أحكامها بالنظام العام وخلصت من كل ما سبق إلى أن المدين الذى يكون قد أدى فى كنف القانون القديم فوائد تجاوز رأس مال القرض تبرأ ذمته من تاريخ صدور القانون المدني الجديد من كل فائدة كان من المفروض أن تترتب لو لم يصدر هذا القانون الجديد وإن كان قد دفع زيادة عن رأس المال شيئاً فى ظل القانون الجديد فهو دفع غير صحيح

العقارية فوائده إلى غير نهاية من أصحاب الاراضى قبل صدور القانون المدني الجديد يكون عادة تجارية تسوغ لها دوام اقتضاها بعد صدوره ذلك لان هناك farkا بين العادة الموضوعية أو الاتفاقية والعادة القانونية . فالأولى ليست ملزمة للمتعاقدين بينما الثانية ملزمة لهما لنشوتها فى أحوال اختلاف الاحكام بين المعاملات التجارية وبين المعاملات المدنية وهى بهذا الوصف ملزمة للمتعاقدين باعتبار كونها مصدرا من مصادر القانون التجارى . ولما كان القانون المدني القديم يجيز تجميد الفوائد وتركيبها فى المعاملات التجارية والمدنية وكان ذلك بقوة القانون فلم يكن يوجد عرف متميز أو مغاير خاص بالمعاملات التجارية حتى يمكن أن يقال ان القانون المدني الحديث أراد الاحتفاظ به أو الاعتراف له بالبقاء . فالاستثناء الوارد بالمادة ٢٣٢ مدنى إنما ينصب فقط على ما جرت به العادة والقواعد التجارية ورتبت المستأنفة على هذا أن الاستثناء الذى أورده المادة ٢٣٢ مدنى فى صدد العادات التجارية لا يسرى عليها لأنها ليست بتجارة يسرى عليها عرف التجارة وتلتزم بأداء فوائده تجارية وانتهت إلى القول بأن السلفيات العقارية التى تنفذها البنوك العقارية مع المقترضين من ملاك الاطيان والعقارات تعقد فى ظل أحكام القانون المدني المتعلقة بالقرض والفائدة والرهن التأمينى لا فى ظل أحكام قانون التجارة ومن ثم تسرى حتماً قواعد القانون المدني المتعلقة بالقرض والفائدة والرهن التأمينى على عمليات التسليف العقارى أيا كان القائم بها فرداً أو مصرفاً خاصاً أو عاماً وفقاً لقواعد تنازع القوانين من حيث الزمان ولا يكون مجال التنازع فى شأنها تنازعا بين القانون وبين العرف والعادة بل تنازعا بين القانون القديم والقانون الجديد . وتقول المستأنفة فى الشق الثالث من طعنها على الحكم المستأنف أنه فى تقريره بأن قوانين التسوية العقارية هى الواجبة التطبيق وأن هذه القوانين قد تضمنت نصوصاً واضحة تقرر الصفة التجارية لقروض البنك العقارى والعرف المتبع فى أعماله - قد أخطأ فى معرفة طبيعة الحظر الوارد فى المادة ٢٣٢ وتفسر المستأنفة

يجب على الدائن رده ويجوز للمدين استرداده - أما اذا لم يكن قد دفع من هذه الزيادة شيئا الى الآن فلا يجوز للدائن تقاضيه ولا يجوز للقاضي الحكم به لان ذلك أصبح منهيا عنه لمخالفته للنظام العام وانتهت المستأنفة الى تطبيق هذا المبدأ القانوني على دعواها وقالت ان المستأنف عليه الاول قد قبض سوا من مورثة المستأنفة قبل وفاتها أو من بناتها بعد وفاتها أو ما يزيد عن ضعف رأس مال كل سلفية على البيان الآتي :

السلفية الاولى رقم ١٤٢٠٧

أصل السلفية ١٥٩٢٨ جنيها و ٢٣٠ مليما

المسدد الى المستأنف عليه الاول

مليم جنييه

٩٤٠٥٩٠٣ مسدد في ٢٧/٣/١٩١٥ الى ١٩٢٠/١٢/٣١

١٠٠٠٩١٠١ مسدد في ٣١/١٢/١٩٢٠ الى ١٩٣٢/١٢/٣١

١٥١٤٨٣٦٢ مسدد في ٣١/١٢/١٩٣٢ الى ١٩٤٩/٦/١٣

وهذه الجملة المسددة تتجاوز ضعف رأس المال بمقدار ٢٦٠٦ جنيها و ٩٠٥ مليما الى يونيو سنة ١٩٤٩ فلا يبقى بعدها محل للمطالبة بأصل أو بفائدة .

السلفية الثانية رقم ١٤٨٥٩

أصل السلفية ٢٠٤٥٠ جنيها

المسدد للمستأنف عليه الاول

مليم جنييه

١٣٤٥٨٠٧٠ مسدد من سنة ١٩١٣ الى ١٩٢٠

١٤٠١٣٥٠٣ مسدد من سنة ١٩٢١ الى ١٩٣٢

١٦٧٧٣١٣٤ مسدد من سنة ١٩٣٢ الى ١٩٤٩

٤٣٧٤٤٧٠٧ جملة المسدد الى سنة ١٩٤٦

وهذه الجملة المسددة الى ذلك التاريخ تتجاوز ضعف رأس المال بمقدار ٣٣٩٤ جنيها و ٣٧ مليما فلا يبقى بعدها محل للمطالبة بأصل أو فائدة .

ولما كان المستأنف عليه لا يزال يدعى

انشغال ذمة المستأنفة بأقساط نتيجة تراكم الفائدة فانه يحق للمستأنفة طلب براءة ذمتها من هذه الاقساط المدعاة في السلفتين السابق الاشارة اليهما كما أن المستأنف عليه الاول قد قام بعد ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ الى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٣ بقبض مبلغ ٤٠٤٦ جنيها و ٣٧٣ مليما من المستأنفة رغم أنه قد جاوز اقتضاء ضعف رأس المال فيتعين رده الى المستأنفة مع حفظ حقوق المستأنفة في استرداد جميع ما دفعت زيادة على المبلغ المذكور .

« وحيث أن مطاعن المستأنفة قد رد عليها الحكم المستأنف بأسباب سليمة تؤيدها هذه المحكمة ولا يبقى الا البحث في قيمة قوانين التسوية العقارية وهل تتمتع بقوة التشريع أم تحتفظ بطابعها التعاقدى دون أن يكون لها صفة الالتزام التشريعى فاذا استبان أن الديون العقارية تحكمها قوانين التسوية العقارية التي لها صفة الأمر يحكم تنظيمها بتشريع خاص واجب التطبيق فلا يكون هنالك محل لأعمال أحكام القانون المدنى القديم أو المادة ٢٣٢ من القانون المدنى الجديد .

« وحيث انه لاستظهار ذلك يتعين الرجوع الى طبيعة الاتفاقات التي تمت بين الحكومة والبنوك العقارية والمرافقة لقوانين التسوية لمعرفة ان كانت هذه القوانين قد تضمنت قواعد مخالفة لقواعد القانون المدنى القديم وأصبح لاحكامها طابع خاص تتميز به يخالف قواعد القانون المدنى الذى كان ساريا وقت اصدارها أم هي استثناء لقواعد وأحكام القانون المدنى القديم وأخيرا هل قوانين التسوية العقارية قد استوفت أوضاعها الشكلية والموضوعية حتى يسبغ عليها صفة الامر أم هي لا تزال والاتفاقات المرافقة لها قواعد تعاقدية ليس لها صفة الامر ويرجع فيها لنصوص القانون المدنى الجديد والمتعلقة بالنظام العام .

« وحيث أن قوانين التسوية العقارية قد أدمجت الاتفاقات التي عقدت بين الحكومة والبنوك العقارية وأصبحت هذه الاتفاقات جزءا لا يتجزأ من تشريع سنتي ١٩٣٣ و ١٩٣٦



أو ضمنا بطريق اليقين الذي لا يتطرق الشك اليه .

« وحيث أن الثابت أن المستأنفة قد قبلت الافادة من مزايا التشريع الخاص بتجزئة الضمان كما أفادت من باقى التشريعات التى صدرت من قبل فى شأن تسوية الديون العقارية فتقدمت فى ٢٧ مايو سنة ١٩٤٩ بطلب الى المستأنف عليه الاول للافادة من أحكام القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٤٢ وطلبت تجزئة الضمان وتقدير ما تلتزم به من حصة الديون التى تمثلها هذه القروض وقد أجيببت المستأنفة الى طلبها وفقا للقانون كما أنها تقدمت للجنة تسوية الديون العقارية وفقا لأحكام القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٤٢ المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ .

« وحيث أن للجنة تسوية الديون - وفقا لأحكام القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٤٢ المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ - اختصاصا نهائيا فى حصر ديون طالب التسوية التى يجوز تسويتها وتقدير قيمة العقارات التى يملكها واعمال حكم القانون فى تخفيض بعض الديون ومحو البعض الآخر وتقدير نسبة ما يختص به كل دائن من أصحاب الديون المخفوضة فى التوزيع وشروط سدادها وللقرارات التى تصدرها اللجنة فى ذلك حجية تلزم المدينين والدائنين السابقة ديونهم على تاريخ طلب التسوية فلا يجوز الطعن فيها أمام أية جهة من جهات القضاء اذ بالتسوية تحدد علاقة المدين بدائنيه المذكورين تحديدا نهائيا فتبرا ذمة المدين من كافة الديون الا من القدر الذى خصص للدائنين وبالشروط التى تقررت لسدادها ، وهذا الاثر الذى يترتب على التسوية فى علاقة المدين بدائنه والحجية التى تلحقها يسبغان على القرار الصادر بها طبيعة الأحكام ويجعلان له آثارها القانونية .

« وحيث أنه متى تقرر أن قرار لجنة التسوية المنفذ لقانون التسوية العقارية قد أصبح نهائيا لا يجوز الطعن فيه أمام أية جهة من جهات القضاء أيا كان سبب الطعن ومبناه فانه لا يجوز والحالة هذه التحدى بعدم اعماله لمخالفته لمذلول العادات التجارية أو للفائدة

وأصبحت أحكامها فى نصوص التشريع كما أن قوانين التسوية العقارية استكملت أوضاعها الشكلية والموضوعية لصنورها من السلطة المختصة تنفيذا لسياسة عامة للدولة وأصبحت أحكامها تبعا لذلك أمرة *impesitives* ومحتفظة بهذه الصفة الا أن يلغىها قانون لاحق صراحة أو ضمنا ومجرد تغيير الظروف التى صدر فيها القانون لا يصلح وحده أساسا لالغائه بل لابد من نص صريح أو ضمنى لقانون لاحق يقضى بالالغاء وفى ذلك يقول جينى فى الجزء الاول فقرة ٩٤ ص ٢٥٠ .

Mais, nous pouvons affirmer en nous appuyant sur la nature même de son autorité toute formelle, qu'un simple changement dans les circonstances, qu'ont inspiré ou même déterminé les prescriptions de la loi (motifs de la loi) ne saurait faire échec à celle-ci que si l'on y découvrirait sans incertitude une complète altération dans les conditions même de sa disposition.

« وحيث أنه باستقراء تشريعات التسوية العقارية وما جاء بمذكراتها الايضاحية خصوصا تشريعى سنتى ١٩٣٣ و ١٩٣٦ اللذين تناولوا قرضى المستأنفة ومقارنة هذه التشريعات بقواعد وأحكام القانون المدنى القديم يبين أنها قررت قواعد وأحكام تخالف قواعد القانون المدنى القديم مخالفة صريحة وذلك فيما يتعلق بتجميد الديون وتقسيمها وسعر الفائدة وتحديد الاقساط وطريقة السداد وأخيرا قاعدة تجزئة الضمان . وكل ذلك يجعل لقوانين التسوية العقارية ذاتية خاصة وقواعد وأحكام متميزة وخارجة عن قواعد القانون المدنى القديم الذى كان معمولا به وقت صدور قوانين التسوية العقارية ولم يغير القانون المدنى الجديد كما يبين من وثائق الاعمال التحضيرية من ذاتية قوانين التسوية العقارية بل أراد واضعوه الابقاء عليها باعتبار أنها تشريعات خاصة منشئة لأوضاع هى بمنأى عن نطاق الالغاء وهو ما يتفق مع القول السابق بأن القانون العام لا يلغى قانونا خاصا الا بنص صريح وأن مجرد تغيير الظروف لا يجيز الالغاء الا اذا نص القانون العنصر عن ذلك صراحة



٣ - أثر القانون المصرى أن يسكت عن شرط التراخى فهو شرط غالب - لا شرط ضرورى - ولهذا فالعقود ذات التنفيذ المؤجل والتي تجتمع مع العقود الزمنية فى أن هناك فاصلا زمنيا بين صدور العقد وتنفيذه - هى عقود متراخية .

#### المحكمة

« حيث أن موضوع الخصومة فيه أخذ من أوراقها ودفاع خصومها تخلص فى أنه بصحيفة معلنة ١٤ من أبريل سنة ١٩٥٣ رفع حسن ادريس راغب ( المستأنف فى الاستئناف رقم ١١٢٨ سنة ٧٥ قضائية ) ، دعوى ضد كل من محمود على عبد القادر وعلى عبد القادر ابراهيم تقيدت تحت رقم ٣٩٧٦ سنة ١٩٥٣ مدنى كلى مصر وطلب فيها الحكم بالزامهما متضامنين بأن يدفعوا اليه مبلغ ٢٢٨٩ جنيها و ٤٥٠ مليما والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماه بحكم مشمول بالنفاذ المعجل وبلا كفالة .

وشرح دعواه بأنه بتاريخ ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٥١ اتفق المدعى عليهما مع المدعى على أن يشتريا منه الاطيان التى آلت ميراثا عن أخيه المرحوم اسماعيل ادريس بموجب عقد القسمة الصادر من محكمة السنبلالوين بضمن قدره ٤٥٠ جنيها للقدان وبعد تحرير التعاقد على الشراء وقبول البيع ، قام المدعى عليه الاول بانذار عبد الله ادريس راغب أخى المدعى باظهار رغبته فى أخذ المبيع بالشفعة ان كان يروم ذلك نظرا لانه جار ، فرفع هذا الاخير دعوى الشفعة رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٢ مدنى كلى المنصورة بعد أن أودع الثمن والملحقات ، غير أنه تنازل بعد ذلك عن دعواه ، ومن ثم فإن البيع الحاصل للمدعى عليهما لا زال قائما يرتب فى ذمتهم الالتزام بوفاء الثمن .

فطلب المدعى عليه الاول أصليا رفض الدعوى - واحتياطيا ندب خبير زراعى لتقدير قيمة الاطيان على ضوء قانون الاصلاح الزراعى الذى صدر بعد التعاقد اعمالا بنظرية الظروف الطارئة لان تنفيذ التزام المدين أصبح مرهقا

التجارية أو للاثر الفورى للمادة ٢٣٢ من القانون المدنى الجديد لان ذلك يجرد قوانين التسوية العقارية من ذاتيتها وخصائصها ومقوماتها .

« وحيث أنه يبين مما تقدم أن قوانين التسوية العقارية هى الواجبة التطبيق فى هذه الدعوى وهى تجيز تجميد الفوائد وتركيبها وقد قبلت المستأنفة خضوعها لقرار لجنة التسوية فلا محل لما تريده من أعمال القانون المدنى الجديد .

« وحيث انه مما تقدم ، يكون الاستئناف فى غير محله ويتعين رفضه وتأييد الحكم المستأنف » .

( استئناف رقم ١٣٦٩ سنة ٧٢ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة قطب عمر وحسن سلامة والدكتور حسن عبد الغفار المستشارين ) .

#### ٥٤

#### محكمة استئناف القاهرة

١٠ مايو سنة ١٩٦٠

- ١ - طرف طارىء . - الثورة وقانون الاصلاح الزراعى . حادث استثنائى فى حكم م ١٤٧ م .
- ب - عقد بيع مؤجل الثمن . متى تنطبق م ١٤٧ م . شروط فى خفض الثمن
- ج - عقد متراخ . تعريفه . حكمه فى القانون

#### المبادئ القانونية

١ - الثورة وقانون الاصلاح الزراعى توأمان وهما بلا شك حادث استثنائى عام فى حكم المادة ١٤٧ مدنى ، وهذا الحادث بآثاره ، كان طارئا بما ليس فى الحسبان وآثاره تجاوزت كل تقدير وفاقته ما توقعه المتعاقدان .

٢ - ان الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ مدنى تنطبق على عقد البيع مؤجل الثمن - فاذا ثبت أن البيع تم قبيل الثورة وصدر قانون الاصلاح الذى حدد علاقة المستاجر بالمالك وحدد الايجار وحرم التاجير من الباطن فان لهذا أثره الكبير فى هبوط اثمان الاراضى الزراعية فجأة هبوطا جاوز التقدير .

الطارئة ما دامت جملة ثمن هذه الاطيان بعد الثورة قد بلغت ١٧٧٢ جنيها و ١٣٥ مليما ، وذلك حسب تقدير الحبير الذي لم يطعن عليه بأى مطعن جدى يمكن التعويل عليه وقد سبق المستأنف عليهما أن دفعنا من ثمنها مبلغ تسعمائة جنية فيكون الباقي هو مبلغ ٨٧٢ جنيها و ١٣٥ مليما فقط .

#### استئناف البائع واسبابه

فاستأنف حسن ادريس راغب هذا الحكم طالبا تعديله الى الزام المستأنف عليهما متضامنين بأن يدفعوا اليه ٢٢٨٩ جنيها و ٤٥٠ مليما والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين .

وبنى استئنافه على أن نظرية الظروف الطارئة تنطبق على عمل يستغرق اتمامه مرور مدة من الزمن ، كعقد الاستصناع ، وعلى عقد من خاصيته التعاقد ، كعقد التوريد ، انما واقعة الدعوى متعلقة بعقد بيع فوري ليس التأجيل من طبيعته ، انما كان التأجيل فيه مقصودا به محض التيسير .

#### اسباب الاخذ بنظرية الظروف الطارئة

« وحيث أنه بعد أن استقرت الوقائع على النحو سالف الذكر ، فإن هذه المحكمة تأخذ بالرأى القائل بأن الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من القانون المدنى تنطبق على عقد البيع مؤجل الثمن . ذلك أنه بعد إبرام عقد البيع المؤرخ ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٥١ قامت بمصر ثورة في ٢٣ من يولية سنة ١٩٥٢ كان من آثارها أن صدر فى ٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ المرسوم بقانون رقم ١٧٨ سنة ١٥٩٢ خاصا بالاصلاح الزراعى ، وهذا القانون حدد علاقة المستأجر الزارع الفعلى بالمالك وحدد الحد الأعلى للاجرة السنوية للفدان وحرم تجاوزه وحرم التأجير من الباطن وأخضع لبثوده مدة الايجار - فكان لهذا بالتالى أثره الكبير فى هبوط اثمان الاطيان الزراعية فجأة هبوطا جاوز التقدير .

وقانون الاصلاح الزراعى اعتبره قادة الثورة من أهدافها الكبرى ومن أسس استمرارها إذ أنه أيد ما قامت الثورة بتحقيقه

( م ١٤٧ مدنى ) بعد أن هبطت اثمان الاراضى الزراعية تمشيا مع قانون الاصلاح الزراعى . وبجلسة ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٥٤ حكمت محكمة أول درجة قبل الفصل فى موضوع الدعوى رقم ٣٩٧٦ سنة ١٩٥٣ المقامة من حسن ادريس راغب ضد على عبد القادر ومحمود على عبد القادر بندب الحبير الهندسى الزراعى بمكتب الخبراء الحكومى للانتقال الى الاطيان الموضحة فى الانذار المؤرخ ٢٨ من يناير سنة ١٩٥٢ المودع بدعوى الشفعة المنضمة الذى بغث به محمود على عبد القادر الى عبد الله ادريس راغب لمعاينتها وتقدير ثمنها فى عام ١٩٥١ وبعد صدور قانون الاصلاح الزراعى وبيان مقدار الضريبة المربوطة على الفدان .

ثم باشر الحبير مأموريته وقدم تقريره وخلص فيه الى أن الاطيان وقدرها ٧ ف ٢ ط ٣ س بلغ ثمن الفدان منها قبل الثورة ٤٥٠٠ جنيها فكانت جملة ثمنها ٣١٨٩ جنيها و ٨٤٣ مليما .

وبعد صدور قانون الاصلاح الزراعى هبط سعر الفدان منها الى مبلغ ٢٥٠ جنيها وعلى ذلك تكون جملة ثمن هذه الاطيان ١٧٧٢ جنيها و ١٣٥ مليما .

وان الاطيان المباعة هى بمركز السنبلارين وتقع بكفر قنصوه عدا ٦ ط ٢٤ س منها واقعة بزمم البكارية ، وأن ضريبة الواقع منها بكفر قنصوه هى ٣٥٠ قرشا للفدان الواحد . وأما ضريبة الواقع منها بزمم البكارية هى ٣ جنيها و ٩٢٠ مليما للفدان الواحد .

وبجلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ حكمت محكمة أول درجة قطعيا فى القضية رقم ٣٩٧٦ سنة ١٩٥٣ مدنى كلى مصر بالزام المدعى عليهما بأن يدفعوا للمدعى مبلغ ٨٧٢ جنيها و ١٣٥ مليما والمصاريف المناسبة ومبلغ ثلاثمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما غاير ذلك من الطلبات .

وبنى الحكم على أنه أعمالا بنظرية الظروف



وهو القضاء على الاقطاع وعلى السيطرة المستغلة من الداخل ، ودعم اقامة عدالة اجتماعية ، وهو عين ما نص عليه دستور الشعب الصادر في سنة ١٩٥٦ .

ومن هذا يستبين أن قانون الاصلاح الزراعي هو في ذاته وفي جوهره ثورة اجتماعية اقتصادية ، لأن ما حواه قانون الاصلاح الزراعي بالنسبة للثورة مزيج من سبب ونتيجة .

وعلى هذا فالثورة وقانون الاصلاح الزراعي توأمان وهما بلا شك حادث استثنائي عام في حكم الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من القانون المدني ، وهذا الحادث بآثاره ، كان طارئاً بما ليس في الحسبان *emprévision* اذ أن آثاره تجاوزت كل تقدير وفاقت أقصى ماتوقعه المتعاقدين *l'évènement déjouant tous les calculs que les parties ont pu faire au moment du contrat et dépassant les limites extrêmes que les parties ont pu envisager.*

وكان من نتيجة هذا كله ، كما بان من تقرير الخبير ، أن سعر الفدان موضوع التعاقد الذي كان ٤٥٠ جنيه - قبل الثورة - انخفض ، بعد صدور قانون الاصلاح الزراعي الى ٢٥٠ جنيه ، أي ٥/٩ ثمنه ، فزادت خسارة المشتري على ما يتغابن فيه الناس عادة الى حوالي نصف الثمن وبهذا اختل التوازن الاقتصادي للعقد اختلالاً خطيراً ، وأصبح تنفيذ الالتزام التعاقدي مرهقاً للمشتري بحيث يهددهما بخسارة فادحة تخرج عن الحد المألوف في حسابات التجارة .

ونص المادة ١٤٧ مدني نص عام ينطبق على جميع العقود والالتزامات سواء الفوري منها وما يستغرق اتمامه مرور مدة من الزمن ، فتحكمها العام يتناول وقائع التنفيذ اللاحقة لنشوء الظرف الطارئ .



يضاف الى هذا ان الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ مدني أوجت بنسبها عدالة طالما تلمس القضاء سبيلها فحال دونها قصور النصوص .

فالفقرة الثانية من المادة ١٤٧ مدني جاءت استجابة لمقتضيات ملحة تأبى أن ترى طرفاً يتحمل وحده الناحية المرهقة من الالتزام وأن يصل به هذا الى خسارته وافلاس ، بينما يكون في هذا اختناء دائنه وكل هذا بسبب ظرف طارئ لم يدر في خلد هذا الملتزم ولم يكن له دخل في حدوثه فكان من شأنه الاخلاء بتوازن العقد اخلافاً خطيراً .



وعلى هذا فنص الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ مدني وهو نص مطلق سدد ثغرة ولا مبرر قانوني لتقييد اطلاقه .

(١) لأن القانون المصري آثر - مقتدياً بذلك القانون البولوني - أن يسكت عن شرط التراخي فهو شرط غالب - لا شرط ضروري - أما القانون الايطالي فقد نص على الشرط ، بل عدد أنواع العقود التي تطبق فيها النظرية ، فهي العقود ذات التنفيذ المستمر ، أو ذات التنفيذ الدوري ، وهذه هي العقود الزمنية ، والعقود ذات التنفيذ المؤجل وتجتمع هذه العقود في أن هناك فاصلاً زمنياً بين صدور العقد وتنفيذه ، فهي عقود متراخية .

(٢) وفضلاً عن هذا فإنه لا ضرر في هذا الاطلاق ، لأن العمل بهذا النص ليس وجوباً على المحكمة وإنما هو رخصة لها ، تعمله حيث وجدت في أعماله رفعا لحيف وتحقيقاً للعدالة .

ويبدو أن المشرع رأى أن لا يقصر حكم الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من القانون المدني على طائفة من الملتزمين دون سواهم ، ومن أجل هذا فإنه لم يقيدها بشرط التراخي ، وأهم حكمها اذ نص :

« ومع ذلك اذا طرأت حوادث استثنائية عامة - لم يكن في الوسع توقعها - وترتب على حدوثها أن تنفيذ الالتزام التعاقدي ، وان لم يصبح مستحيلاً ، جاء مرهقاً للمدين بحيث يهدده بخسائر فادحة - جاز للقاضي تبعاً للظروف ، بعد الموازنة بين مصلحة الطرفين أن يرد الالتزام المرهق الى الحد المعقول ... الخ »



وعدم حصول اتفاق صريح بشأن ميعاد دفع الثمن يترتب عليه سريان أحكام القانون التي تقضى بوجوب الدفع عند التسليم .

( مادة ٤٥٧ فقرة أولى مدنى المقابلة للمادتين ٤٠٧/٣٢٩ من المجموعة الملغاة ) لأن عقد البيع من عقود المبادلة ، ولذلك فمن العدل أن يقوم الطرفان بتنفيذ تعهداتهما فى زمان واحد .

#### امتداد التنفيذ باتفاق المتعاقدين

وهنا لم يقيم المشتريان ( محمود على عبد القادر وعلى عبد القادر ) بدفع باقى الثمن ولم يطلبوا استلام الاطيان المباعة كما ان البائع وهو حسن ادريس راغب لم يسلم المشتريين الاطيان المباعة ولم يطلب باقى ثمنها ، وهذا تفسره المحكمة من جانب طرفى العقد موافقة من كل منهما على امتداد التنفيذ .

فمن جهة المشتريين قرائن الاحوال والاوراق واختصها الانذار المورد رسمه فى ٢٣ يناير سنة ١٩٥٢ والمعلن على يد محضر فى ٢٨ يناير سنة ١٩٥٢ بناء على طلب محمود على عبد القادر الى عبد الله بك ادريس الشفيع - تدل على أن المشتريين بعد دفعهما مبلغ التسعمائة جنيه قد تعذر عليهما الحصول على باقى ثمن الصفقة

ومن جهة البائع ( حسن ادريس راغب ) فقرائن الاحوال توحى انه وقد حصل من الثمن على مبلغ تسعمائة جنيه ويده استثمرت باقية على الصفقة يستغلها لحسابه الخاص فانه قد رأى حيال هذا كله انه لا يغيره امهال المشتريين فى السداد فوافق على امتداد التنفيذ .

وفجأة قامت الثورة وصدر قانون الاصلاح الزراعى .

وعلى هذا فتأجيل المشتريين سداد الثمن للبائع بموافقة ، وهو ما استخلصته المحكمة على النحو المشروع ينطبق عليه نص الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من القانون المدنى

#### اسباب التحويل

والحكم المستأنف حمل البائع وحده الخسارة كلها ، وطبق نظرية الظروف الطارئة على جميع

وبهذه الصياغة أطلق المشرع يد القضاء بالرحمة كى تصل كافة من يرى القضاة انهم يستحقونها أيا كانت عقودهم ، وأصبح مجال تطبيق هذا النص شاملا لجميع العقود واستبعاد تطبيقه فى مجال بعض القضايا لا يرجع الى طبيعة العقد ولكن الى عدم توافر شروط نظرية الظروف الطارئة .

#### تأجيل باقى الثمن كان بموافقة البائع

وفى صدد تطبيق نظرية الظروف الطارئة تبحث المحكمة ما اذا كان باقى الثمن للاطيان المباعة من المستأنف الى المستأنف عليهما والذي لم يسدده المشتريان حتى قيام الثورة وصدر قانون الاصلاح الزراعى ، كان عدم وفائهما به رغم ارادة البائع أم انه كان بموافقة وذلك لاختلاف الحكم فى كل من الحالتين عنه فى الاخرى .

(١) لأن الظروف التى تطرأ عقب المدة المحددة للتنفيذ لا أثر لها على التنفيذ الذى كان مفروضاً اتمامه قبل حدوثها ، خاصة اذا كان التأخير فى التنفيذ راجعاً الى خطأ المتعاقد الذى يتعين عليه أن يتحمل وزر خطئه .

(٢) انما اذا امتد التنفيذ بنسب على طلب المتعاقد وموافقة الطرف الآخر ، ففي هذه الحالة تنطبق نظرية الظروف الطارئة على هذا التنفيذ .



وفى خصوصية هذه القضية واضح من دعوى الشفعة رقم ٣٢٩ سنة ٩٥٢ مدنى كلى المنصورة المنضمة أن محمود على عبد القادر فى انذاره المورد رسمه فى ١٩٥٢/١/٢٣ والمعلن على يد محضر فى ١٩٥٢/١/٢٨ بناء على طلبه الى عبد الله بك ادريس قرر أنه بتاريخ ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٥١ اشترى من حسن بك ادريس راغب ٧ ف ٢ ط ١/٢ س وان صفة البيع تمت لقاء ثمن قدره ٤٥٠ جنيه للفدان الواحد ، ومعنى هذا هو ان محمد على عبد القادر فى ٢٣ من يناير سنة ١٩٥٢ كان يعتبر نفسه مشترياً شراءً نهائياً .

ثمن العقار ، سواء منه ما سبق أن دفعه المشتريان فعلا مقدما الى البائع قبل نشوء الظروف الطارئة وقدره ٩٠٠ جنيه أم ما استحق على المشتريين بعد نشوء الظروف الطارئة وقدره ٢٢٨٩ جنيها و ٤٥٠ مليما

وليس مراد الشارع من الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من القانون المدني هو تحميل الحسارة كلها للبائع وحده ، وانما غرضه هو رد الالتزام المرهق الى الحد المعقول بعد الموازنة بين مصلحة الطرفين ، وهذا يقتضى فى خصوصية هذه الدعوة عدم تطبيق نظرية الظروف الطارئة على مبلغ التسعمائة جنيه الذى سبق أن دفعه البائع مقدما الى المشتري ، قبل نشوء الظروف الطارئة ، ذلك أن هذا المبلغ سقط عن كاهل البائع فعلا ، ووصل الى يد المشتري الذى رتب نفسه عليه وقد يكون تصرف فيه ، وقصر اعمال النظرية على المبلغ الباقي الذى حل سداداه بعد نشوء

الظرف الطارئ وقدره ٢٢٨٩ جنيها و ٤٥٠ مليما

« وحيث أن الخبير المنتدب أوضح فى تقريره أن ثمن الاطيان بعد الثورة انخفض الى نسبة ٥/٩ وعلى هذا وجريا على ما سلف ، وللاسباب الاخرى التى بنى عليها حكم محكمة أول درجة فان هذه المحكمة تقرر الخبير فيما ذهب اليه وتقرر أعمال نسبة التخفيض هذه على باقى ما لم يدفع من الثمن ، ومن ثم يكون الحساب على هذا الاساس هو ٢٢٤٩ جنيه و ٤٥٠ مليم  $\times \frac{5}{9} = ١٢٧١$  جنيه و ٩١٦ جنيه ، وهو ما يتعين تعديل الحكم المستأنف اليه مع الزام المستأنف المصروفات المناسبة وأتعاب المحاماة عملا بالمواد ٣٥٦ و ٣٥٩ و ٤١٦ من قانون المرافعات ورفض طلب التضامن اذ لا سند له من نص أو عقد » .

( استئناف رقم ١١٢٨ سنة ٧٥ ق رئاسة وعضوية السادة الاستاذة محمد حسين عوينى ومحمد ابو الحسن واحمد عبد المعين المستشارين )

## القضاء المستعجل

أعمال البناء والهدم وفقا للقانون ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ قرار غير اداري لانه غير نهائي اذ لا تتولى جهة الادارة تنفيذه ولا يمنعه من الالتجاء الى القضاء المستعجل لاثبات حالة العقار محل الترخيص .

### المحكمة

« من حيث ان المدعية قد اقامت الدعوى بصحيفة أعلنت في ١٩٥٩/٧/٢٠ بطلب الحكم بصفة مستعجلة بتعيين خبير هندسي تكون مأموريته الانتقال الى المنزل الموضح بضحيفة الدعوى ومعاينته وبين ان ما به من خلل وما يحتاجه من اصلاحات وترميمات ومقننات تكاليفها وما يختص كل من الطرفين ومطابقة ذلك على تقرير مهندس تنظيم بلدية طنطا المؤرخ ١٩٥٧/١١/١٩ مع الزام المدعى عليه المصروفات والاعتاب والنفاذ المجل وبلا كفالة وأضافت المدعية شرحا للدعوى انها تملك في منزل النزاع حصة شائعة بينما يملك المدعى عليه بطريق الشراء حصة في المنزل قسدها ٢٠ قيراطا من اربعة وعشرين قيراطا وقد أنذرهما بتاريخ ١٩٥٩/٧/٨ بذلك وبانتظاره للاتفاق على اصلاح المنزل المشترك بينهما أو هدم مبانيه ورغم انه قد تم مع ذلك الاتفاق على ترميم المنزل فان المدعى عليه قد بادر برفع دعوى حراسة على المنزل المذكور لهدمه أو التصرف في انقاضه وانه لما كان ليس ثبت مبرر للهدم بمقولة امكان اجراء ترميمات بمنزل النزاع فقد اقامت المدعية الدعوى الحالية لاثبات حالة العقار المذكور وقدم الدفاع عن المدعية بجلسة المرافعة صورة معاينة مهندس تنظيم طنطا للعقار محل التداعي بتاريخ ١٩٥٧/١١/١٨ وقد جاء بها ان بالمنزل المذكور خلل يتعين ازالته بترميم البنى جميعه ترميما قويا وفي نهايته المعاينة

٥٥

محكمة الامور المستعجلة الجزئية بطنطا

٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٩

قرار مصلحة التنظيم بالهدم . الترخيص بالهدم للمالك . طبيعة كل منهما . اختصاص القضاء المستعجل بدعوى اثبات حالة العقار في الحالين .

### المبادئ القانونية

١ - ان قرار اللجنة المشكلة وفقا للقانون ٦٠٥ سنة ١٩٥٤ بهدم اجزاء من منزل آيل للسقوط لا يعد أمرا اداريا مانعا للمحاكم من التعرض له أو المساس به لانه امر غير نهائي لا تملك جهة الادارة تنفيذه فورا دون الرجوع الى اللجنة التي خولت اختصاصا قضائيا بمقتضى القانون ٢٨٩ سنة ١٩٥٨ بشأن هدم العقار من عدمه بعد ان كان يشترط لاجراء الهدم صدور الحكم من المحكمة المستعجلة به ، ولم يجعل المشرع عند تعديله المادة السابعة من قانون ٦٠٥ سنة ١٩٥٤ الخاص بالمنشآت الايلة للسقوط هذا الاختصاص الى لجنة يرأسها قاضي الا لما تقتضيه حالات الضرورة القصوى من سرعة هدم المباني التي تهدد بالانهيار قبل أن تتم اجراءات التقاضي امام المحكمة المستعجلة وعلى ذلك فاختصاص اللجنة المنصوص عليها في المادة السابعة المعدلة بق ٢٨٩ لسنة ١٩٥٨ لا ينفي خضوع قرار مصلحة التنظيم بالهدم لرقابة القضاء ولا يمنع ذوى الشأن من الالتجاء الى القضاء المستعجل للنظر في تنفيذ قرار الهدم ويكون الاختصاص باثبات حالة العقار موضوع القرار الصادر بالهدم كاجراء وقتي .

٢ - ان الترخيص بالهدم الصادر من مصلحة التنظيم طبقا للقانون ٦٠٦ سنة ١٩٥٤ لصالح المدعى عليه بعد موافقة لجنة تنظيم



المذكورة أثبت قرار اللجنة المشكلة وفقا للقانون ٦٠٥ سنة ١٩٥٤ جاء به انه يتعين ازالة أجزاء من العقار موضوع الدعوى وتدعيم باقى المباني ( مستند ٤ دوسنيه )

« وحيث ان المدعى عليه قد دفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى استنادا الى أن المقصود من طلبات المدعية اتخاذ اجراء وقتى توطئة للقيام باصلاح المنزل مع ان ذلك من اختصاص الجهة الادارية التى رخصت للمدعى عليه بهدم العقار بموافقة لجنة البناء والهدم المقدم فى دعوى الحراسة المنظورة مع الدعوى الحالية وان هذا الترخيص يعتبر قرارا اداريا كما دفع بعدم اختصاص القضاء المستعجل نوعيا بنظر الدعوى بمقولة تخلف شرط الاستعجال بصدور الترخيص بالهدم بعد معاينة اللجان المختصة وبأن الحكم فى الدعوى فيه مساس بالموضوع استنادا الى أن المدعية لم تقم برفع الدعوى الحالية الا بعد أن رفع المدعى عليه دعوى الحراسة رقم ٢١١ سنة ١٩٥٩ مستعجل طنطا بطلب تعيين حارس لهدم العقار محل التداعى هدماً كلياً وببيع أنقاضه وقد قصدت بذلك الحصول على تقرير مخالف لما جاء بترخيص الهدم ثم طلب احتياطياً رفض الدعوى تأسيساً على أنه يمتلك فى منزل النزاع خمسة أسداسه وأنه لا يتصور برغبته فى هدم العقار والعمل على الاضرار بالمدعية التى لا تملك سوى السدس .

« وحيث انه عن الدفع بعدم اختصاص الولاى فلا مراء فى أن قاضى الامور المستعجلة مقيد فى اختصاصه بما يتقيد به اختصاص المحكمة المدنية التى هو فرع منها وبالتالى فلا يختص بما من شأنه المساس بتأويل الامر الادارى أو بوقف تنفيذه متى كان الامر الادارى قد استوفى أوضاعه الشكلية من جهة مختصة باصداره وفقا للقانون ولكن مما لا جدال فيه أن لقاضى الامور المستعجلة أن يتعرف مدى تحقق الشروط الواجب توافرها فى الامر الادارى والفصل فيما اذا كان النزاع المطروح أمامه من اختصاص المحكمة المدنية التى يتبعها أم خارج عن ولايتها .

« وحيث ان مناط الفصل فى الدعوى الحالية من حيث الاختصاص الولاى هو التعرف أولا - على طبيعة قرار الهدم الصادر من اللجنة المشكلة وفقا للقانون ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالمنشآت الآيلة للسقوط هل هو ادارى فلا يختص القضاء المستعجل بأمر تأويله أو وقف تنفيذه أم أنه ليس كذلك فلا يمنع صدوره من اختصاص القضاء المستعجل بالنزاع . ثانيا على طبيعة الترخيص بالهدم الصادر من السلطة القائمة على التنظيم بموافقة اللجنة تنظيم أعمال البناء والهدم وفقا للقانونين رقمى ٦٥٦ سنة ١٩٥٤ و ٣٤٤ سنة ١٩٥٦ هل هو ادارى لا ولاية للقضاء المستعجل فى المنازعات المتصلة بتأويله أو تعطيله أم لا .

« وحيث انه من المتفق عليه أن الامر الادارى هو افصاح الادارة عن ارادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد احداث أثر قانونى معين فى الشكل الذى يتطلبه القانون وابتغاء مصلحة عامة متى كان متعلقا بعمل ادارى من نوع ما تتخذه جهات الادارة للقيام بوظائفها . أما اذا كان الامر الذى تصدره جهة الادارة لا تنفذه الا بالرجوع الى القضاء أو لم يكن مصحوبا بقصد احداث أثر قانونى معين من تاريخ صدوره فلا يعد من الاوامر التى يمتنع على المحاكم التعرض لها أو المساس بها ( مرجع القضاء المستعجل للاستاذ محمد عبد اللطيف ص ٢١ ونظرية القرارات الادارية للدكتور الطماوى ص ١٢٦ وما بعدها ) .

« وحيث انه على هدى القاعدة المتقدمة فإذا كانت المادة الثانية من القانون ٦٠٥ سنة ١٩٥٤ الخاص بالمنشآت الآيلة للسقوط يتطلب صدور قرار الهدم من لجنة مشكلة بالمدن والقرى التى بها مجالس بلدية أو قروية تختص بدراسة التقارير المقدمة من مهندس تنظيم فى شأن المنشآت الآيلة للسقوط ثم تصدر قرارها مسببا ثم يعلن القرار الى ذوى الشأن لتنفيذه فى المدة المحددة الا أن المادة السابعة من القانون المذكور كانت تجيز للسلطة القائمة على أعمال التنظيم فى أحوال الخطر الداهم اخلاء البنساء اداريا على أن تعلن أولى الشأن بالحضور أمام المحكمة لتحكم بصيغة

لسنة ١٩٥٤ للمدعى عليه بالهدم بعد موافقة لجنة تنظيم أعمال البناء والهدم وفقا للقانون ٣٤٤ سنة ١٩٥٦ قرار غير ادارى كذلك لانه غير نهائى اذ لا تتولى جهة الادارة تنفيذه كما انه قد نص فى المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ على انه لا يترتب على منح الترخيص أى مساس بحقوق ذوى الشأن المتعلقة بالارض المبنية فى الترخيص ولا يترتب عليه أى مسئولية على السلطة القائمة على أعمال التنظيم فى شأن تنفيذ الاعمال موضوع الترخيص وقد قصد المشرع بذلك تأكيد ما تقضى به قواعد القانون العام من عدم مسئولية الادارة عن التراخيص التى تصدرها ( المذكرة الايضاحية للقانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ ) وينبى على ذلك أن صدور ترخيص للمدعى عليه كطلبه بهدم العقار باعتباره مالكا له دون أن يقدم بحث دليل من ظاهر الاوراق على ان المدعية قد اشتركت فى استصدار هذا الترخيص ليس بمانع من الالتجاء الى القضاء المستعجل لاثبات حالة العقار محل التدعى كاجراء وقتى ويتعين لذلك رفض الدفع بعدم الاختصاص ولائيا

« وحيث انه عن الدفع بعدم الاختصاص لعدم توافر شرط الاستعجال وعدم المساس بالموضوع فمردود بأن الاستعجال فى دعوى اثبات الحالة انما يتوافر كلما كانت الحالة المراد اثباتها قابلة للتغيير زيادة أو نقصانا من وقت لآخر أو كانت عرضة للزوال بفعل الزمن أو عوامل الطبيعة أو يخشى أن تضيع آثارها أو بعضها عندما يطرح النزاع أمام القضاء الموضوعى وعلى ذلك فاذا كان من لا شك أن بالعقار محل التدعى خلا وانما ثار الخلاف بين الطرفين حول ما اذا كان ذلك يستدعى هدم العقار كما يرى المدعى عليه أو ترميمه فحسب كما تراه المدعية وكان من شأن ذلك الحلل أن يكون قابلا للتغيير من وقت لآخر فان شرط الاستعجال يبدو من ذلك متحققا فى الدعوى الحالية . أما عن شرط عدم المساس بالموضوع فهو متحقق كذلك فليس الحكم باثبات الحالة الا قضاء مؤقت لا يفصل فى الحق ولا يتضمن أذنا للمدعية بترميم العقار دون هدمه ولا

مستعجلة بالهدم بعد سماع أقوال الخصوم وعمل المعاينات والتحقيقات المستعجلة التى ترى ضرورة لها ثم عدلت المادة المذكورة بالقانون رقم ٢٨٩ سنة ٥٨ خولت السلطة القائمة على التنظيم فى حالة الضرورة القسوى هدم المباني التى تهدد بالانهيار المعجل بعد موافقة لجنة تؤلف برئاسة قاض يندبه رئيس المحكمة الابتدائية الكائن فى دائرتها العقار وعضوية مهندسين يعينهما السيد وزير الشؤون البلدية على أن تصدر اللجنة قرارها مسببا مما يستدل من أولئك ان مصلحة التنظيم لا تفرد بتقرير الهدم أو تنفيذه حتى فى أحوال الضرورة القسوى الا بالرجوع الى القضاء أو الى لجنة يرأسها قاض خولت اختصاصا قضائيا بالفصل فى تنفيذ قرار الهدم الصادر من مصلحة التنظيم فوراً فى أحوال الضرورة لما كان ذلك فان قرار اللجنة المشكلة من مهندس التنظيم وفقا للقانون ٦٥٥ سنة ١٩٥٤ بهدم أجزاء من منزل النزاع لا يعد امرا اداريا مانعا للمحاكم من التعرض له أو المساس به لانه أمر غير نهائى لا تملك جهة الادارة تنفيذه فورا دون الرجوع الى اللجنة التى خولت اختصاصا قضائيا بمقتضى القانون ٢٨٩ سنة ١٩٥٨ تنفيذ هدم العقار من عدمه بعد أن كان يشترط لاجراء الهدم صدور الحكم من المحكمة المستعجلة به ولم يجعل المشرع عند تعديله المادة السابعة على ما تقدم هذا الاختصاص الى لجنة يرأسها قاضى الا لما تقتضيه حالات الضرورة القسوى من سرعة هدم المباني التى تهدد بالانهيار قبل أن تتم اجراءات التقاضى أمام المحكمة المستعجلة ( المذكرة الايضاحية للقانون ٢٨٩ سنة ١٩٥٨ ) وعلى ذلك فاختصاص اللجنة المنصوص عليها فى المادة السابعة المعدلة بق ٢٨٩ لسنة ١٩٥٨ لا ينفى خضوع قرار مصلحة التنظيم بالهدم لرقابة القضاء ولا يمنع ذوى الشأن من الالتجاء الى القضاء المستعجل للنظر فى تنفيذ قرار الهدم ويكون له الاختصاص باثبات حالة العقار موضوع القرار الصادر بالهدم كاجراء وقتى .

« وحيث انه من جهة أخرى فان الترخيص الصادر من مصلحة التنظيم طبقا للقانون ٦٥٦



« وحيث انه عن النفاذ المعجل فلا محل للنص عليه في منطوق الحكم اذ أنه واجب قانونا لكل ما تقضى به هذه المحكمة عملا بالمادة ١/٤٦٦ مرافعات » .

( القضية رقم ٢٠٧ سنة ١٩٥٩ وقاسة السيد الاستاذ فتحى عبد الصبور القاضى )

٥٦

محكمة الامور المستعجلة الجزئية بطنطا

٢٣ مايو سنة ١٩٦٠

قرار لجنة الاصلاح الزراعى الخاصة بمنازعات امتداد عقود ايجار الاطيان الزراعية . اثره . اختصاص القضاء المستعجل فى هذه الحالة .

#### المبادئ القانونية

اختصاص لجنة الاصلاح الزراعى الخاصة بمنازعات امتداد عقود ايجار الاراضى الزراعية وفقا للقانون ٤٧٦ سنة ١٩٥٣ المعدل بقانون ٣٤٢ سنة ١٩٥٦ لا يمنع اى من طرفى المنازعة من الالتجاء الى المحكمة المختصة اصلا بنظر المنازعة سواء اكانت هي قاضى الامور المستعجلة ام المحكمة الموضوعية دون التقيد بالقرارات التى تصدرها لجنة الاصلاح الزراعى سالفه الذكر . اذ لم يقصد المشرع من عبارة « الجهات القضائية المختصة للفصل فى موضوع النزاع من جديد » الواردة بنص المادة الثانية من ق ٤٧٦ سنة ١٩٥٣ المحكمة الموضوعية المختصة بالفصل فى اصل الحق بحكم حاسم للنزاع ، كما قصد بعبارة « موضوع النزاع » موضوع الخصومة المطروحة على اللجنة المذكورة .

( القضية رقم ١٢٥ سنة ١٩٦٠ بالهيئة السابقة )

للمدعى عليه بهدم العقار دون ترميمه لأن دعوى اثبات الحالة تنصب على بحث الوقائع المادية المتنازع عليها أو التى يصح أن تكون محل نزاع بين الطرفين وبيان الاجراءات الوقتية الواجب اتخاذها للمحافظة على حقوقها وتحديد مدى الضرر الذى أصاب أحدهما بفعل الزمن وينبنى على ذلك أن يكون الدفع بعدم الاختصاص فى شقه الثانى فى غير محله خليقا بالرفض .

« وحيث انه قد استبان للمحكمة مما تقدم توافر شروط الاستعجال وعدم المساس بالموضوع وان قرارى مصلحة التنظيم بالهدم والترخيص به للمدعى عليه غير اداريين فانه ليس هناك ما يمنع المحكمة من القضاء بصفة مستعجلة بنذب خبير هندسى لاثبات حالة العقار محل التدعى وبيان ما به من خلل وما اذا كان هذا الخلل يستدعى هدمه أم ترميمه وبيان الاصلاحات الضرورية ان وجدت وتحديد تكاليف الاصلاح وما قد ينال المدعية من ضرر فى حالة الهدم ولا ينال من هذا القضاء ادعاء المدعى عليه بأنه يملك خمسة أسداس العقار موضوع الدعوى ذلك لأن الحكم بنذب خبير لاثبات الحالة ان هو الا اجراء وقتى لا شأن له بأصل الحق الذى تتركه المحكمة لقضاء الموضوع ويتناضل فيه الطرفان امامها .

« وحيث أنه يتعين وفقا للمادة ١٨٨ مرافعات تحديد جلسة لسماع اعتراضات الخصوم على تقرير الخبير المنتدب

« وحيث انه عن المصاريف فترى المحكمة ابقاء الفصل فيها حتى يفصل فى الموضوع .



## قضاء المحاكم الجزئية

### القضاء التجارى

٢ - ليس على المرسل اليه أن يثبت خطأ الناقل بل على هذا الاخير أن يدفع المسؤولية بأحد الاسباب المعقبة منها والمنصوص عليها قانونا وما احتج به الناقل من تسليمه البضاعة الى مصلحة الجمارك وعدم توجيه احتجاج اليه من الشركة المرسل اليها عن العجز لا يرفع عنه المسؤولية ما دام ثبت ذلك العجز من شهادة مصلحة الجمارك التى استلمت البضاعة نيابة عن الشركة المرسل اليها واكتشف قبل تسليمها الى المرسل اليه اذ من المقرر أن الناقل يبقى مسئولا عن البضاعة الى أن يصير تسليمها فعلا الى صاحبها .

#### المحكمة

« من حيث ان واقعة الدعوى تخلص حسبما أثبتتها الاوراق فى أن شركة مصانع الصابون والمواد الغذائية «كحلا» أمنت لدى الشركة المدعية بموجب وثيقة تأمين محررة فى ١٩٥٧/١١/٥ على بضاعة من عجينة زيت الزيتون مشتراها من اليونان ضد كافة الاخطار أثناء نقلها من اليونان الى الاسكندرية على السفينة «روفائيل» التابعة للشركة المدعى عليها وقد تم شحن ونقل الرسالة وهى عبارة عن ٤١٩ برميلا على تلك السفينة بموجب سند شحن محرر فى ١٩٥٧/١٠/٢٦ - وعندما أفرغت السفينة فى ١٩٥٧/١١/١ تبين أن ثمة عجزا فى الرسالة قدره ٢٦٩٩ كيلوجراما بلغت قيمته ١٩٢ جنيهها و ٥٨٠ مليما - فدفعت الشركة المدعية هذه القيمة الى الشركة المستوردة وهذه حولت حقها قيل الغير بموجب عقد حلول محرر فى ١٩٥٨/٣/١٣ - فباشرت الشركة المدعية الدعوى فأقامتها بالصحيفة العلنية فى ١٩٥٨/٦/١٧ تطالب الشركة المدعى عليها بصفتها الشخصية وبصفتها وكيلًا عن السفينة بقيمة التعويض وفوائده القانونية

٥٧

### محكمة اسكندرية التجارية الجزئية

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٨

مسئولية . خطأ مشترك بين الناقل والمرسل اليه .  
التعويض . وجوب تحميل كل منهما نصف الضرر

#### المبدأ القانونى

اذا ثبت وجود خطأ مشترك *faute commune* بين الناقل والمرسل اليه - أدى الى تلف البضاعة - فان المسؤولية بينهما تكون بالتساوى . فتراعى المحكمة تقدير التعويض على هذا الاساس بتحمل كل منهما نصف الضرر تطبيقا لاحكام المادتين ١٦٩ و ٢١٦ مدنى .

( القضية رقم ٧٦٧ سنة ١٩٥٧ تجارى ) رئاسة السيد  
الاستاذ عبد الحميد التجارى القاضى جزئى .

٥٨

### محكمة اسكندرية التجارية الجزئية

٢٨ مايو سنة ١٩٥٩

١ - اجراءات ومواعيد ق التجارة البحرى . م ٢٧٤  
و ٢٧٥ . مسائل خاصة بالاجراءات . القانون المطبق .  
قانون البلد الذى تقام فيه الدعوى

ب - مسؤولية . خطأ الناقل . عبء الاثبات . ليس  
فل المرسل اليه ولكن على الناقل . علته . مسؤولية الناقل  
حتى التسليم .

#### المبادئ القانونية

١ - ان الاجراءات والمواعيد المنصوص عليها فى المادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ من القانون البحرى المصرى كشرط لقبول الدعوى هى من المسائل الخاصة بالاجراءات وهذه يسرى عليها قانون البلد الذى تقام فيه الدعوى وتباشر فيه الاجراءات تطبيقا للمادة ٢٢ من القانون المدنى المصرى .

ما يدل على قيام أية رابطة تعاقدية مباشرة بينهما لامكان مساءلتها على هذا الاساس أو أن ثمة خطأ وقع منها بهذه الصفة وانتهت مصممة على هذه الطلبات مع الزام الشركة المدعية المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

« وحيث أن المحكمة بعد أن استعرضت دفاع الطرفين قررت بجلسة ١٩٥٩/٥/٧ حـجـز الدعوى للحكم بجلسة اليوم وصرحت لمن يشاء من طرفي الخصومة بتقديم مستندات ومذكرات الى ما قبل الجلسة بأسبوع .

« وحيث ان محامي الشركة المدعية قدم مذكرة بدفاعه أعلنها للخصم في ١٩٥٩/٥/٢٠ أى في الموعد المحدد - قال فيها عن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد انه قد اتفق في البند ٢٤ من سند الشحن على تطبيق القانون البلجيكي - ولما كانت بلجيكا من ضمن الدول الموقعة على معاهدة بروكسل وقد حددت تلك المعاهدة في المادة ٣ سادسا مدة التقادم بسنة فتكون الدعوى قد رفعت في الميعاد اذ وصلت السفينة في ١٩٥٧/١١/١ ورفعت الدعوى في ١٩٥٨/٦/١٧ وأصر على مسئولية الشركة المدعى عليها أخذا بما ورد بشهادة مصلحة الجمارك خصوصا وانه من المقرر انه اذا وجد عجز أو تلف في البضاعة فيقع على الناقل عبء اثبات العكس بنفس هذه المسئولية أو تقديم الدليل على تسليم البضاعة سليمة وكاملة الى المرسل اليه - وتعرض الى الدفع بعدم قبول الدعوى قبل الشركة المدعى عليها بصفتها الشخصية بأنه اتفق في البند ١٢ من سند الشحن على حق الناقل في تفريغ البضاعة بمعرفة ومعرفة مقاول تفريغ على أن تكون جميع المصاريف والمخاطر على عاتق الشاحن ومن ثم فان الربان يتعاقد مع المقاول لحساب المرسل اليه عن تفريغ البضاعة وقد قامت بهذا التفريغ الشركة المدعى عليها ويكون لصاحب البضاعة في هذه الحالة الحق في الرجوع بالدعوى المباشرة على مقاول التفريغ وختم مذكرته مصمما على طلبات الشركة المدعية .

« وحيث أن محامي الشركة المدعى عليها قدم

والمصروفات والاعتاب على أن يكون الحكم الذي يصدر مشمولاً بالنفاذ المعجل وبلا كفالة (حافضة مستندات الشركة المدعية ٤ ملف ) .

« وحيث أن الشركة المدعى عليها قدمت مذكرة بدفاعها ( ٥ ملف ) - طلبت فيها الحكم:

أولا : بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد

ثانيا : رفض الدعوى

ثالثا : عدم قبول الدعوى قبل الشركة المدعى عليها بصفتها الشخصية لرفعها على غير ذات صفة - وفصلت طلبها - الاول بمقولة ان الشاحن والناقل يوناني الجنسية ومن ثم تنحسر أحكام معاهدة بروكسل عن هذا النزاع ويحكمه القانون البحري المصري . ولما كان القانون قد أوجب في المادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ اتباع اجراءات معينة لقبول الدعوى مؤداها توجيه اخطار في خلال ٤٨ ساعة من تاريخ استلام المرسل اليه البضاعة ثم اقامة الدعوى في بحر ٣١ يوما من تاريخ ذلك الاخطار ولما كانت البضاعة سلمت في ١٩٥٧/١١/٣٠ في حين أن الدعوى لم ترفع الا في ١٩٥٨/٦/١٧ فتكون الدعوى غير مقبولة لرفعها بعد الميعاد وقدمت تأييدا لدفاعها صورة من الحكم الصادر من محكمة استئناف اسكندرية في الاستئناف رقم ١٢/١٣٩ ق أودعتها الحافضة ( ٦ ملف ) - وقالت عن الطلب الثاني ان شهادة مصلحة الجمارك المقدمة من الشركة المدعية انما تفيد وزن البضاعة عند سحبها من الدائرة الجمركية بمعرفة المرسل اليها - فهي لا تفيد الا عن حالة البضاعة بعد أن سلمها الناقل وانتهت مسئوليته بهذا التسليم الى مصلحة الجمارك خصوصا وأن الشركة المستوردة لم توجه احتجاجا عن هذا العجز المقال به . كما أن زيت الزيتون من السوائل السريعة المتبخرة ومما يساعد على ذلك تخزينه بطريقة غير ملائمة وبقائه مدة حوالى الشهر من ٣ و ٤/١١/١٩٥٧ وقت تفريغ البضاعة الى ٣٠/١١/١٩٥٧ وقت استلام البضاعة من الجمرك وأكدت هذه الحقيقة بأن الشركة المدعية خصصت ما يعادل ١ ٪ من العجز في الرسالة وقالت الشركة المدعى عليها عن الطلب الثالث الخاص بعدم قبول الدعوى قبلها بصفتها الشخصية أن الشركة المدعية لم تقدم



الاجراءات تطبيقا للمادة ٢٢ من القانون المدنى  
المصرى .

« وحيث أن الفقه والقضاء قد انقسموا في ذلك  
ففرقوا اعتبار الاجراءات والمواعيد المنصوص عليها  
في المادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ هي من صميم المسائل  
الخاصة بالاجراءات ومن هذا رأى الدكتور  
مصطفى كمال طه في مؤلفه في القانون البحرى  
المصرى ومحكمة استئناف اسكندرية في القضية  
رقم ١٣٩ سنة ١٢ ق في ١٩ / ١٠ / ١٩٥٧ وقد  
جاء بهذا الحكم .

« ومن حيث أنه لا يغير من ذلك الوجه من  
النظر ما تقوله المستأنفة ( شركة التأمين ) من  
أن الشروط والمواعيد المنصوص عليها في  
المادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ من القانون البحرى المصرى  
ليست متعلقة بالنظام العام اذ يجوز التنازل  
عنها - اذ أن هذا القول مردود عليه بدوره بأن  
هذه الاجازة لا ترفع عن هذه الشروط والمواعيد  
صفة الاجراءات التى نصت عليها المادة ٢٢ من  
القانون المدنى المصرى . على اخضاعها لقانون  
البلد الذى ترفع فيه الدعوى وذلك بغض النظر  
عن كونها متعلقة بالنظام العام من عدمه اذ أن  
فيصل التعرف على المسائل الخاصة بالاجراءات  
المنصوص عليها في المادة ٢٢ مدنى وهو بما  
يفرضه المشرع من اجراءات وأوضاع لاستصدار  
أمر ولائى أو حكم قضائى وبما يترتب من جزاء  
على مخالفته . وسواء كان هذا الجزاء حتميا  
يحكم به القاضى من تلقاء نفسه أو متروكا  
لمشيئة الخصم الذى شرع الاجراء لمصلحته - وقد  
نصت المادتان ٢٧٤ و ٢٧٥ من القانون التجارى  
البحرى على تقديم احتجاج فى ميعاد معين ثم  
ترفع الدعوى فى ميعاد محدد . ووضع جزاء  
على مخالفة ذلك بأن تصبح دعوى المسئولية  
غير مقبولة » .

ومن قائل بأن الاجراءات والمواعيد المنصوص  
عليها في المادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ بعيدة كل البعد  
عن مسائل الاجراءات التى قصدها المشرع في  
المادة ٢٢ مدنى مصرى ولا صلة لها بها لأن الدفع  
بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد المنصوص  
عليه في المادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ ليس قاعدة من  
قواعد التقاضى وليس شرطا لقبول الدعوى بل

طلبا أشار فيه الى أن الشركة المدعية لم تقدم  
مذكرتها الا فى اليوم قبل الاخير المحدد لتقديم  
مذكرات فى خلاله . وتعذر عليه الرد على ما  
تضمنته من دفاع موضوعى وطلب تمكينه من  
من ذلك والتصريح له بتقديم مستندات باعتباره  
المدعى عليه وهو آخر من يتكلم وطلب من أجل  
ذلك فتح باب المرافعة فى الدعوى .

« وحيث أن المحكمة لا تلتفت الى هذا الطلب  
لأن موضوع الدعوى قد فصلته العريضة ولم يأت  
محامى الشركة المدعية بجديد سوى الرد على  
مذكرة الشركة المدعى عليها فيما أبدته من دفع  
ودفاع موضوعى - وكان فى مكنة محامى الشركة  
المدعى عليها التعقيب على هذا الدفاع أو تقديم  
مذكرة مستقلة به لتقدر المحكمة مدى جديته -  
مشفوعة بالمستندات التى يرغب فى تقديمها -  
وكفى أن الدعوى تداولت بالجلسات مدة تقرب  
من سنة ولم يتقرر حجز الدعوى للحكم الا بعد  
ما أدلى كل من طرفى الخصومة بدفاعه فى  
الدعوى مؤيدا بالمستندات التى قدمها .

« وحيث أن المحكمة ترى فيما يتعلق بالدفع  
بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد المؤسس  
على حكم المادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ من القانون البحرى  
المصرى أنه اتفق فى البند ٢٤ من سند  
الشحن على تطبيق القانون البلجيكى فيما ينشعب  
من نزاع حوله . ولما كانت المادتان ٢٧٤ و ٢٧٥  
من القانون البحرى المصرى قد أوجبتا اتباع  
اجراءات ومواعيد معينة كشرط لقبول الدعوى :

« وحيث أنه لما كان سند الشحن حرر فى  
اليونان وهى ليست من بين الدول الموقعة على  
معاهدة بروكسل ولم يثبت انضمامها اليها على  
حد قول الشركة المدعى عليها فلا شأن لاحكام  
هذه المعاهدة فى هذا النزاع .

« وحيث أنه يتعين معرفة ما اذا كان القانون  
البلجيكى هو القانون الواجب التطبيق احتراماً  
لمبدأ سلطان الارادة واعمالاً لحكم المادة ١٩ من  
القانون المدنى المصرى أم القانون البحرى  
المصرى باعتبار أن الاجراءات والمواعيد المنصوص  
عليها فى المادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ هي من المسائل  
الخاصة بالاجراءات وهذه يسرى عليها قانون  
البلد الذى تقام فيه الدعوى وتبناشر فيه



هو وسنيلة من وسائل الدفاع متعلقة بالموضوع ولذلك لا يجوز التمسك به أمام محكمة النقض كما انه لا يتعلق بالنظام العام لأنه يستهدف حماية مصالح الطرفين الخاصة ولذلك فلهما أن يتنازلا عنه ( محكمة استئناف اسكندرية في ١٤ ق محكمة اسكندرية الابتدائية في ١٨/١١/١٩٥٦ في القضية رقم ٦٢ سنة ١٩٥٦ تجارى كلى وفي ١٩٥٨/١٢/٢١ في القضية رقم ٩٠٥ سنة ١٩٥٥ ومحكمة اسكندرية التجارية الجزئية في ١٩٥٩/٢/٢٣ في القضية رقم ٨٧١ سنة ١٩٥٨ ) .

« وحيث أن هذه المحكمة ترى أنها تعتنق رأى الفريق الاخير للاعتبارات التى استند اليها وتضيف اليها ردا على ما ذهب اليه الفريق الاول انه عول فيما عول عليه على غرض النظر عما اذا كان تقديم احتجاج بحري في ميعاد معين ثم رفع الدعوى في ميعاد محدد أو متعلق بالنظام العام من عدمه - مع أن ذلك هو بنيت القصيد اذ جاء فى المذكرة التفسيرية من المادة ٢٢ ما يأتى :-

« وقد عالج المشروع هذا الموقف فحذا حذو المادة ١٧ من التقنين الايطالى الجديد ونص فى المادة ٥٢ على أن قواعد الاختصاص واجراءات التقاضى يسرى عليها قانون البلد الذى تباشر فيها وهذا حكم عام يقوم على اتصال هذه الاجراءات وتلك القواعد بالنظام العام» واذن ففكرة النظام العام لا يصح اغفالها من الاعتبار وهى التى قامت فى ذهن المشرع وأفصح عنها على جلاء عند وضع حكم المادة ٢٢ مدنى ففكرة النظام العام هى التى يتعين أن يكون لها المقام الاول فيما يعد أو ما لا يعد من المسائل الخاصة باجراءات التقاضى . واذا كانت هذه المحكمة قد قضت بخلاف ذلك من قبل فانها تعدل عن هذا القضاء ما دام قد استبان رأى الصحيح فى القانون .

« وحيث أنه لما كانت بلجيكا من ضمن الدول

الموقعة على معاهدة بروكسل وهذه قد حددت مدة التقادم بسنة ولم تمضى بعد . فتكون الدعوى قد رفعت فى الميعاد ومن ثم يكون الدفع بعدم القبول على غير أساس سليم ويتعين الرفض « وحيث أنه عن الدفع بعدم قبول الدعوى المرفوعة قبل الشركة المدعى عليها بصفتها الشخصية لرفعها على غير ذات صفة - فان ما ذهبت اليه الشركة المدعية فى هذا الشأن صحيح فى القانون .

« وحيث أنه عن موضوع الدعوى فترى المحكمة انه ليس على المرسل اليه أن يثبت خطأ الناقل بل على هذا الاخير أن يدفع المسئولية بأحد الاسباب المعقبة منها والمنصوص عليها قانونا وما احتج به الناقل من تسليمه البضاعة الى مصلحة الجمارك وعدم توجيه احتجاج اليه من الشركة المرسل اليها عن العجز لا يرفع عنه المسئولية ما دام ثبت ذلك العجز من شهادة مصلحة الجمارك التى استلمت البضاعة نيابة عن الشركة المرسل اليها واكتشف قبل تسليمها الى المرسل اليه اذ من المقرر أن الناقل يبقى مسئولا عن البضاعة الى أن يصير تسليمها فعلا الى صاحبها ، وأما عن احتمال تبخر الزيت فى مدة حوالى شهر فمن غير المقبول أن صح ذلك التبخر أن يؤدى ذلك الى عجز فى الرسالة قدره ٢٦٩٩ كيلو جرام .

« وحيث أنه تأسيسا على ما تقدم فترى المحكمة أن مبلغ التعويض المطالب به له أساس فى الاوراق وغير مبالغ فيه ولم تنازع فى تقديره الشركة المدعى عليها ومن ثم يتعين القضاء للشركة المدعية بمبلغ ١٩٢ جنيها و ٥٨٠ مليما قبل الشركة المدعى عليها مع الفوائد القانونية بواقع ٥ ٪ سنويا من تاريخ الحكم حتى تمام السداد عملا بالمادة ٢٢٦ مدنى .

« وحيث أنه عن النفاذ المعجل وبلا كفالة فترى المحكمة والمادة تجارية انه واجب بقوة القانون وبشرط الكفالة عملا بالمادة ٤٦٧ مرافعات » .

( القضية رقم ٧٤٩ سنة ١٩٥٨ تجارى ) جزئى بالهيئة السابقة

# المصلحة في النقص الجنائي

للكتور رزوق عيسى

أستاذ بكلية الحقوق - جامعة عين شمس

- ٩ -

## الباب الثاني

المصلحة في الطعن

بالبطلان في الاجراءات أو في الحكم

تمهيد

البطلان هو الجزاء الذي رتبته القانون على مخالفة القواعد والاجراءات التي أوجب على المحاكم مراعاتها ، بحيث يصير الاجراء عديم الاثر ، غير مرتب ما يترتب على الاجراء الصحيح من آثار قانونية .

وبالبطلان في الحكم أو في الاجراءات لا يكون الا لمخالفة القانون أو للخطأ في تطبيقه أو في تأويله . لذا قد يقال ان الحالة الاولى للطعن بالنقض وهي مخالفة القانون تشمل أيضا - استنادا الى ظاهر العبارة - الحالة الثانية ، وهي البطلان في الحكم أو في الاجراءات .

على أن اصطلاح البطلان في الحكم أو في الاجراءات المقصود في نطاق الطعن بالنقض هو البطلان المترتب على مخالفة القواعد الاجرائية البحتة المتعلقة بالتحقيق والمحاكمة والاحكام والطعن فيها . . . كما هي واردة في قانون الاجراءات ، وأحيانا في قانون المرافعات المدنية بالقدر الذي يحتاج اليه القاضي الجنائي ، دون القواعد الموضوعية الخاصة بالتجريم وتقدير العقوبة ، ونظام الطعن في الاحكام قائم على أساس من التمييز بين كل من هذين الوجهين من أوجه الطعن ، بحيث يكون لكل منهما نظامه الخاص وحكمه بغير تدخل فيما بينهما ، ولا اختلاط .

- والكلام عن المصلحة في النقص الجنائي عند الطعن بالبطلان في الاجراءات أو في الحكم ، يقتضي أن نعالج ابتداء موضوع الضوابط العامة للدفع بالبطلان بقدر اتصالها بشرط المصلحة فيه .

- ثم ينبغي أن نعرض لموضوع المصلحة في الطعن بالبطلان في كافة الاجراءات على التوالي . مبتدئين بالمصلحة في الطعن ببطلان اجراءات التحقيق الابتدائي ، فالمحاكمة .

- كما ينبغي أن نعرض بعدئذ لموضوع المصلحة في الطعن ببطلان نفس الحكم المطعون فيه ، وبصرف النظر عن اجراءاته السابقة .

- كما ينبغي أن نعرض أخيرا لموضوع الصفة في الطعن ببطلان أى اجراء من اجراءات الدعوى أو الحكم الصادر فيها ، اذ الصفة تمثل المصلحة الشخصية المباشرة ، بحسب الرأي السائد .

وعلى ذلك تكون مواضيع الباب الحالى قد تحددت بأربعة • وسنتناولها بالترتيب  
الآنف الذكر ، مخصصين لكل منها فصلا على حدة •

### الفصل الاول

فى ضوابط الطعن بالبطلان  
بقدر اتصالها بنظرية المصلحة فيه

البطلان القانونى والذاتى - نصوص البطلان - البطلان المطلق والنسبى -  
ما يشترط فى الطعن بالبطلان - صلة المصلحة بمبدأ البطلان - صلتها بباقي  
عناصر الفصل فى الطعن

#### البطلان القانونى والذاتى :

يتنازع البطلان نظريتان أساسيتان : أولاهما نظرية البطلان القانونى ، و ثانيتهما  
نظرية البطلان الذاتى • ومقتضى النظرية الأولى أن البطلان لا يكون الا بنص  
القانون ، فاذا انتفى النص فقد انتفى امكان القول بالبطلان pas de nullités sans textes  
ومقتضى النظرية الثانية وجوب القول بالبطلان كلما كان الاجراء المعيب منطويا على وجه  
عام على اهدار القواعد الجوهرية nullités substantielles ou virtuelles وبخاصة  
ما تعلق منها بالحرية الشخصية وحقوق الدفاع ، ودون حاجة الى نص تشريعى يقرره •  
ويطبق القضاء الفرنسى فى اتجاهه الغالب على مخالفة قواعد الشكل نظرية البطلان  
القانونى استنادا الى المادة ١٠٣ مرافعات فرنسى ، على عكس الحال بالنسبة لقواعد  
لموضوع الاجرائية حيث تسود نظرية البطلان الذاتى كلما كان الاجراء جوهريا او متعلقا  
بحقوق الدفاع على وجه عام •

#### نصوص البطلان :

وقد كان قانون تحقيق الجنايات خلوا من نظرية معينة فى شأن البطلان ، وان  
كانت به بعض نصوص فى هذا الشأن • منها المادة ١٤٥ وكانت توجب على الشهود  
الذين تجاوز سنهم أربع عشرة سنة أن يحلفوا يميناً على أنهم يقولون الحق ولا يشهدون  
بغيره « والا كان العمل باطلا » • ومنها المادة ١٤٩ وكانت توجب « على كل حكم صادر  
بعقوبة أن يكون مشتملا على بيان الواقعة المستوجبة للحكم بالعقوبة وأن يشير الى نص  
القانون الذى حكم بموجبه والا كان باطلا » • ومنها المادة ٢٣٥ وكانت توجب علنية  
الجلسة « والا كان العمل لاغيا » •

هذا عن تقرير البطلان فى ذاته ، أما عن نوعه فقد كان القانون خلوا من كل قاعدة  
الا فى شأن نوع بطلان الاجراءات السابقة على انعقاد الجلسة ، التى كان يرى أن بطلانها  
نسبى ، وأن توجه هذا البطلان « يجب ابدؤها قبل سماع شهادة أول شاهد ، أو قبل  
المرافعة ان لم يكن هناك شهود ، والا سقط حق الدعوى بها » على حد تعبير  
المادة ٢٣٦ منه •

وكان القضاء السائد يأخذ بنظرية البطلان الذاتى أو الجوهرى فى أحوال كثيرة ،  
خصوصا كلما تعلق الاجراء الذى أهدر بالحرية الشخصية وحقوق الدفاع على وجه عام ،  
ودون حاجة الى نص تشريعى يقرره • وكان هذا البطلان متعلقا بمصلحة الخصوم وبالتالى  
نسبيا فى بعض الاحوال ، وكان متعلقا بالصالح العام وبالتالى مطلقا فى أحوال مختلفة •



بل تطوره قضاء النقض بالنسبة لبطلان التفتيش من القول بأنه من النظام العام حتى سنة ١٩٣٩ الى القول بأنه متعلق بمصلحة الخصوم فحسب فى هذا التاريخ ومرتباً على نوع البطلان - فى مرحلتيه - جميع آثاره المحتملة . (١)

ثم حاول قانون الاجراءات فى المواد ٣٣١ الى ٣٣٦ أن يعين بعض أحوال البطلان وبعض أنواعه بالنسبة لاجراءات التحقيق الابتدائى والمحاكمة . وقد أخذ بقدر معين من نظرية البطلان الذاتى عندما نص فى المادة ٣٣١ على أنه « يترتب البطلان على عدم مراعاة أحكام القانون المتعلقة بأى اجراء جوهري » . ثم أخذ بقدر آخر من نظرية البطلان القانونى عندما حدد أحوالاً للبطلان فى المواد ٣٣٢ الى ٣٣٤ ، بعضها متعلق بالصالح العام ، وبعضها الآخر متعلق بصالح الخصوم .

فالمادة ٣٣٢ تنص على أنه « اذا كان البطلان راجعاً لعدم مراعاة أحكام القانون المتعلقة بتشكيل المحكمة أو بولايته بالحكم فى الدعوى أو باختصاصها من حيث نوع الجريمة المعروضة عليها ، أو بغير ذلك مما هو متعلق بالنظام العام ، جاز التمسك به فى أية حالة كانت عليها الدعوى ، وتقضى به المحكمة ولو بغير طلب » .

والمادة ٣٣٣ تنص على أنه « فى غير الاحوال المشار اليها فى المادة السابقة ، يسقط الحق فى الدفع ببطلان الاجراءات الخاصة بجمع الاستدلالات أو التحقيق الابتدائى أو التحقيق بالجلسة فى الجنب والجنائيات ، اذا كان للمتهم محام وحصل الاجراء بحضوره بدون اعتراض منه » .

أما فى مواد المخالفات فيعتبر الاجراء صحيحاً اذا لم يعترض عليه المتهم ، ولو لم يحضر معه محام فى الجلسة .

وكذلك يسقط حق الدفع بالبطلان بالنسبة للنسبة للنسبة العامة اذا لم تتمسك به فى حينه » .

وتنص المادة ٣٣٤ على أنه « اذا حضر المتهم فى الجلسة بنفسه أو بواسطة وكيل عنه فليس له أن يتمسك ببطلان ورقة التكليف بالحضور ، وانما له أن يطلب تصحيح التكليف أو استيفاء أى نقص فيه واعطاء ميعاداً لتحضير دفاعه قبل البدء فى سماع الدعوى . وعلى المحكمة اجابته الى طلبه » .

ثم قررت المادة ٣٣٥ أنه « يجوز للقاضى أن يصحح ، ولو من تلقاء نفسه ، كل اجزاء يتبين له بطلانه » .

كما قررت المادة ٣٣٦ أنه « اذا تقرر بطلان أى اجراء فإنه يتناول جميع الآثار التى تترتب عليه مباشرة ولزم اعادته متى أمكن ذلك » .

كما تعرضت المادة ٣٣٧ للخطأ المادى الذى قد يقع فى بعض الاجراءات فنصت على أنه « اذا وقع خطأ مادى فى حكم ، أو فى أمر صادر من قاضى التحقيق ( سلطة التحقيق ) أو من غرفة الاتهام ، ولم يكن يترتب عليه البطلان تتولى الهيئة التى أصدرت الحكم أو الأمر تصحيح الخطأ ، من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم ، وذلك بعد تكليف الخصوم بالحضور » .

« ويقضى بالتصحيح فى غرفة المشورة بعد سماع أقوال الخصوم ويؤشر بالأمر الذى يصدر على هامش الحكم أو الأمر » .

« ويتبع هذا الاجراء فى تصحيح اسم المتهم ولقبه » .

( ١ ) راجع مقالاً لنا عن « نوع بطلان التفتيش فى القانون المصرى » فى المجلة الجنائية القومية عدد مارس سنة ١٩٦٠ .

## البطلان المطلق والنسبي :

جرى الرأى فى نطاق البطلان على التمييز بين نوعين منه : المطلق والنسبي . كما جرى الفقه والقضاء فى بلادنا على اطلاق وصف المطلق على البطلان المتعلق بالنظام العام والنسبي على البطلان المتعلق بمصلحة الخصوم . وهذا الاطلاق غير دقيق فى الواقع لان البطلان المطلق ليس مرادفاً لذلك المتعلق بالنظام العام . ولكن لا ضرر منه فى النهاية ، حيث أن معيار النظام العام هو المعيار السائد لتمييز البطلان المطلق من النسبي .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فإن البطلان المطلق يلتقى مع ذلك بالنظام العام فى خصائصه الرئيسية . وللمحكمة - بل عليها - أن تقضى بأى من النوعين من تلقاء نفسها وفى أية حالة كانت عليها الدعوى . ويجوز لكل ذى مصلحة الدفع بهما . ولا يصححهما الرضاء بالاجراء الباطل قبل اجرائه ، ولا التنازل عن الدفع بالبطلان بعد اجرائه بالفعل .

ولما كانت أحكام القضاء قد درجت على اطلاق الوصفين : مطلق ومتعلق بالنظام العام كلا منهما محل الآخر ، لذا سنحذو حذوها حتى لانأى بالقارىء عن النطاق الذى حددناه لهذا البحث الى الدخول فى مساجلات نظرية لاتلزمنا هنا ولا تغنينا شيئاً فى ايضاح نظرية المصلحة فى الطعن بالنقض الجنائى .

أما التمييز بين البطلان المطلق والنسبي فهو تمييز هام يرتب آثاراً عملية خطيرة فى اجراءات التقاضى الجنائى :-

- فيجوز الدفع بالبطلان المطلق فى أية حالة كانت عليها الدعوى ، ولو لأول مرة فى النقض ما دام لا يتطلب تحقيقاً فى الموضوع . حين لا يجوز الدفع بالبطلان النسبي فى النقض لأول مرة حتى ولو لم يتطلب تحقيقاً فى الموضوع .

- ويجوز الدفع بالبطلان المطلق من كل ذى مصلحة فيه ، كما يجوز لمحكمة الموضوع ، بل عليها أن تقضى به من تلقاء نفسها . حين لا يجوز الدفع بالبطلان النسبي الا ممن كان ضحية الاجراء الباطل وحده . ولا يجوز لأية جهة قضائية من جهات الاحالة أو المحاكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها .

- ويحول الرضاء بالاجراء الباطل بطلاناً نسبياً دون امكان القضاء ببطلانه ، متى صدر هذا الرضاء عن صاحب صفة فى ابدائه . حين لا يحول الرضاء بالاجراء الباطل بطلاناً مطلقاً دون وجوب القضاء به ، مهما صدر الرضاء عن صاحب صفة فى ابدائه .

وهذه الفروق ليست مسائل خلافية . بل يلتقى عندها كل فقه وقضاء يعرف التفرقة بين نوعى البطلان المطلق والنسبي ، سواء فى نطاق الاجراءات الجنائية أم المرافعات المدنية . فكل نوع منهما يرتب تلقائياً آثاراً منها معينة بالذات ، ويرتب عكسها بغير تدخل بين النوعين . وقد نصت على هذه التفرقة صراحة بعض الشرائع الاجنبية كقانون الاجراءات الايطالى الصادر فى سنة ١٩١٣ . وانما الامر الذى قد يكون مثار خلاف بين الشرائع والشرح هو فى تعيين نوع البطلان الذى يصح أن ياحق مخالفة اجراء معين سواء تعلقت هذه المخالفة بنفس مشرعية الاجراء *irregolarità* أم بطريقة تنفيذه *regularité*

## ما يشترط فى الطعن بالبطلان :

يشترط عند بناء وجه الطعن على البطلان فى الحكم أو فى الاجراءات التى انتهت اليه ان يكون فى الحكم المطعون فيه ما يفيد صحة الدفع بالبطلان - حتى لو كان مطلقاً -

بحيث لا يستلزم من محكمة النقض تحقيقا في الموضوع مما لا تختص بأجرائه • أو أن يكون الطاعن قد تمسك بالدفع أمام محكمة الموضوع ولم تحققه هذه الأخيرة • (١)

وبشرط توافر المصلحة في الدفع به بطبيعة الحال •

وقد عبرت محكمة النقض عن هذا المعنى قائلة أن الشارع قد دل بما نص عليه في المادة ٤٢٤ إجراءات على أن محكمة النقض لا تتصل بالحكم المطعون فيه إلا من تلك الوجوه التي بنى عليها والتي حصل تقديمها في الميعاد إلا أن تكون أسبابا متعلقة بالنظام العام فيجوز للطاعن أن يتمسك بها لأول مرة ، بل يجوز للمحكمة أن تأخذ بها من تلقاء نفسها بشرط أن يكون وجه الخطأ ظاهرا من الاطلاع على ذات الحكم بغير رجوع الى أوراق أخرى • (٢)

ومع ملاحظة أن محضر الجلسة يكمل دائما أسباب الحكم في إثبات ما يتم أمام المحكمة من إجراءات • (٣)

ولذا قضى تطبيقا لهذه القاعدة بأنه :

— كل ما يكون من الخلل في إجراءات التحقيق الابتدائي ، مهما يكن نوعه ، فهو محل للطعن أمام محكمة الموضوع • والمحكمة تقدر قيمة هذا الطعن كما تقدر كل دليل يقدم لها وتحكم في الموضوع بما تحكم به ، ولا تستطيع أن تلغى التحقيق وتعيد القضية سلطة التحقيق ثانيا • (٤)

— وبأنه لا يجوز التمسك أمام محكمة النقض لأول مرة بأن القبض على المتهم قد حصل مخالفا للقانون ، وأن التحقيقات التي قامت على أساسه تكون باطلة ، فإن هذا الدفع يجب التمسك به أمام محكمة الموضوع لكي تحققه وتبحث فيه ، ما لم يكن الحكم المطعون فيه قد تضمن بذاته ما يفيد صحة هذا الدفع (٥)

— وبأنه متى كان المتهم لم يثر دفعه ببطلان التحقيق الذي بنى عليه أمر التفتيش أمام محكمة الموضوع ، واكتفى بكتابة مذكرة لغرفة الاتهام لم يشر إليها أمام المحكمة ، فإنه لا يقبل منه إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض (٦)

بل قضى بأنه ، ولو أن الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية من النظام العام فيجوز أن يثار في أية حالة كانت عليها الدعوى ، ولو لأول مرة أمام محكمة النقض ، إلا أنه يشترط أن يكون في الحكم ما يفيد صحة هذا الدفع (٧)

فالدفع ببطلان إجراءات الاستدلال والتحقيق الابتدائي ، أو الاحالة والتكليف بالحضور ، أو الإخلال بشفوية المرافعة أمام القضاء الجنائي أو بحق الدفاع في أية صورة ينبغي أن يدفع به أمام محكمة الموضوع •

على أن السكوت عن الدفع به أمام محكمة أول درجة لا يسقط الحق فيه مهما كان البطلان نسبيا ومتطلبا لتحقيقا في الموضوع • بل يمكن أن يدفع به لأول مرة أمام

(١) راجع مثلا نقض ١٩٤٨/١٠/٢٥ المحاماة س ٢٩ رقم ٣٥٩ ص ٧١٣ و ١٩٥٠/٥/١٧ أحكام النقض س ١ رقم ٢١٧ ص ٦٦٢ و ١٩٥٠/١١/٢٧ س ٢ رقم ٩٢ ص ٢٤٠ و ١٩٥٦/٤/٣ س ٧ رقم ١٤٥ ص ٤٩٨ و ١٩٥٧/١١/١٨ س ٨ رقم ٢٤٤ ص ٨٩٥ و ١٩٥٨/٧/٢٠ س ٩ رقم ١٤١ ص ٥٥٨ •

(٢) نقض ١٩٥٧/٣/١٢ أحكام النقض س ٨ رقم ٢٧ ص ٢٣٥ •

(٣) راجع مثلا نقض ١٩٥٦/١١/٢٧ أحكام النقض س ٧ رقم ٣٣١ ص ١١٩١ و ١٩٥٨/٢/٣ س ٩ رقم ٣٣ ص ١١٨ و ١٩٥٨/١٢/٩ س ٩ رقم ٢٥٧ ص ١٠٦٤ و ١٩٥٩/٢٦/٢٦ ص ١٠٨٥ س ٢٩ ق

(٤) نقض ١٩٣١/١٢/٢٨ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ٣٠٦ ص ٣٧٦ •

(٥) نقض ١٩٤١/١٢/٨ مجموعة القواعد ج ٥ رقم ٣٢٠ ص ٥٩٦ •

(٦) نقض ١٩٥٨/٤/٢٨ أحكام النقض س ٩ رقم ١١٦ ص ٤٢٩ •

(٧) نقض ١٩٥٨/٥/٦ أحكام النقض ص ٩ رقم ١٢٨ ص ٤٧٥ •



المحكمة الاستئنافية ، لان هذه الاخيرة درجة في الموضوع ، فيجوز أن تثار أمامها دفوع موضوعية أو قانونية اذا قات أمرها على صاحب المصلحة في التمسك بها ، فسكت عن ابدائها أمام محكمة الدرجة الاولى .

وكذلك تبدى أمام المحكمة الاستئنافية لأول مرة الدفوع القانونية التي تعذر على صاحب الشأن ابدؤها أمام محكمة الدرجة الاولى ، كتلك المتصلة بإجراءات هذه الاخيرة اللاحقة لاقفال باب المرافعة ، والمتصلة مثلاً بالمداولة في الحكم والنطق به . فضلاً عن تحرير أسبابه والتوقيع عليها ، ومراعاة المواعيد التي أوجبها القانون وغير ذلك .

أما اذا سكت صاحب المصلحة عن ابداء هذه الدفوع أو تلك أمام المحكمة الاستئنافية فانه لا يجوز له أن يتمسك بها في النقض ، لأن هذه لا تقبل دفوعاً جديدة على وجه عام ، الا اذا كانت مطلقة وغير متطلبة تحقيقاً في الموضوع . ولذا قضى بأنه اذا كان الطاعن لم يوجه أمام المحكمة الاستئنافية مطعناً ما على اجراءات محكمة أول درجة فلا يجوز له أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض (١) .

كما قضى بأنه اذا كان المتهم لم يعد يتمسك بالدفع ببطلان القبض والتفتيش أمام المحكمة الاستئنافية فانه لا يقبل منه أن يثيره أمام محكمة النقض (٢) وفي هذه الدعوى كان المتهم قد تمسك في قضية سرقة ببطلان القبض والتفتيش أمام محكمة أول درجة ، ولكنها لم ترد على هذا الدفع ، فلم يدفع به من جديد أمام المحكمة الاستئنافية ، ولذا قضى بعدم قبول اثره من جديد في النقض .

وتنطبق نفس الضوابط على الدعوى المدنية المرفوعة أمام القضاء الجنائي بالتبعية للدعوى الجنائية ، فمتى كان المدعى بالحق المدني قد تنازل أمام المحكمة الاستئنافية عن الدفع ببطلان الحكم الابتدائي ، لما شباهه من بطلان في الاجراءات ، لعدم النطق به في جلسة علنية ، فلا يسوغ له التمسك به أمام محكمة النقض ، لانه دفاع يتطلب تحقيقاً موضوعياً لا تختص به هذه المحكمة (٣) .

كذلك الشأن حتى بالنسبة للاجراءات التي تمت في المحاكمة الاستئنافية . فانه على الخصم أن يدفع ببطلان ما يراه باطلا منها أمام نفس المحكمة ، حتى يجوز له الدفع بهذا البطلان في النقض . فاذا لم يدفع به وكان البطلان نسبياً سقط الحق في ابدائه في النقض . فمتى كان المتهم لم يعترض على ما ورد في تقرير التلخيص الذي تلاه أحد أعضاء الهيئة الاستئنافية ، فليس له من بعد أن يعيب على هذا التقرير - في الطعن بالنقض - القصور ومخالفته للثابت في الاوراق (٤) .

أما أوجه البطلان الذي يلحق اجراءات المحكمة الاستئنافية بعد اقفال باب المرافعة في الدعوى ، فيجوز ابدؤها أمام محكمة النقض ، ولو كان البطلان نسبياً ومتطلباً تحقيقاً في الموضوع ، اذ من المتعذر أن يطالب الطاعن بتقديمها الى المحكمة مادام طروؤها كان بعد انتهاء المرافعة . ومن ذلك البطلان الذي قد يلحق المداولة في الحكم الاستئنافي أو النطق به أو التوقيع على أسبابه (٥) أو تحريرها .

(١) نقض ١٩٥٥/٥/٣١ احكام النقض س ٦ رقم ٣٠٨ ص ١٠٤٩ وبالنسبة لبطلان حكم اول درجة ارجع نقض ١٩٥١/٢/٦ س ٢ رقم ٢٢٥ ص ٥٩٧ .

(٢) النقض ١٩٥٤/١٠/٤ احكام النقض س ٦ رقم ٩ ص ٢١ و ١٩٥١/٥/٧ س ٢ رقم ٣٨٣ ص ١٠٥٠ و ١٩٥٣/٥/٢٥ س ٤ رقم ٣١٩ ص ٨٧٩ .

(٣) نقض ١٩٥٦/٦/١٧ احكام النقض س ٨ رقم ١٨٢ ص ٦٧٣ .

(٤) نقض ١٩٥٧/٣/١٢ احكام النقض س ٨ رقم ٧ ص ٢٤٧ .

(٥) كان يشترك في المداولة ويوقع على مسودة الحكم قاض لم يسمع المرافعة في الدعوى على غير ماتقضى به المادة ٣٣٩ مرافعات ( نقض ١٩٥٦/١/١٢ احكام النقض س ٧ رقم ١٤ ص ٣٦ .

وما العمل اذا وقع البطلان في المحكمة الجزئية أو في الاجراءات السابقة عليها، وكان الحكم لايجوز استئنافه ، سواء في الدعوى الجنائية أم المدنية ؟

كان يجوز - فيما مضى - التمسك بهذا البطلان في الطعن بالنقض متى كان قد أثر الدفع به أمام المحكمة الجزئية ، فلم ترد عليه أو ردت عليه ردا غير صحيح في القانون فكانت تنطبق على الدفع بالبطلان أمام المحكمة الجزئية جميع الضوابط التي ذكرناها عند الدفع به أمام المحكمة الاستئنافية حتى يمكن التمسك به في النقض .

ولكن محكمة النقض تذهب في قضائها الحديث الى أنه حيث ينسد طريق الاستئناف ، وهو طريق طعن عادي ، ينسد من باب أولى الطعن بطريق النقض . وتطبق هذه القاعدة على الحكم الجزئي الصادر في الدعوى الجنائية (١) كما تطبقه أيضا على الحكم الجزئي الصادر في الدعوى المدنية (٢) ولذا فانه لايجوز الدفع ببطلان اجراءات المحاكمة الابتدائية في النقض ، الا اذا كان لمبدى الدفع حق استئناف الحكم ابتداء (٣) .

#### صلة المصلحة بمبدأ البطلان :

تعددت الآراء في شأن تعيين الاجراءات الجوهرية التي تؤدي مخالفتها الى بطلان وتمييزها عن الاجراءات غير الجوهرية التي لا تؤدي مخالفتها اليه . ويبحث هذا الموضوع يخرج عن دائرة بحثنا هذا . وانما يكفي أن نقرر هنا أن من هذه الآراء ما يربط بين بطلان الاجراء وبين المصلحة فيه ، فيذهب الى تقرير البطلان كلما ثبت أن مخالفة الاجراء قد ألحقت ضررا بمن شرع الاجراء لمصلحته ، وإلى نفيه اذا لم تلحق المخالفة ضررا به .

وقد وجهت الى هذا الرأي جملة انتقادات منها أن الربط بين البطلان وعدمه بفكرة المصلحة عند مخالفة الاجراء يؤدي الى اضعاف قيمة الاجراء الذي يتطلبه القانون . وأنه يخلط بين مبدأ البطلان في ذاته وبين فكرة المصلحة في الدفع به وبالتالي احتمال تصحيح البطلان عند انتفاء المصلحة من مخالفة الاجراء . كما قيل انه لا يصح ان يتفرع عن كل دفع بالبطلان تحقيق في توافر المصلحة في هذا الدفع ، لأن وقت القضاء وحسن سير العدالة لا يسمحان بذلك . ثم انه يؤدي في النهاية الى اعتبار الاجراءات قلقلة النوع تتراوح بين البطلان وعدمه بحسب الظروف الموضوعية التي وقع فيها الاجراء الباطل وما رتبته من آثار .

وايا كان الصواب في قيمة هذا الرأي ، وقيمة الانتقادات التي وجهت اليه ، فانه يبدو أن خطة محكمة النقض في هذا الموضوع يمكن تلخيصها بأنها لا تجعل بطلان الاجراء في ذاته متوقفا على تحقق ضرر من مخالفته ، أو مصلحة من الدفع به . بل انها تفصل فصلا واضحا بين مبدأ البطلان في ذاته ، وبين شرائط الدفع به .

وهذا الفصل يبدو على أوضح ما يكون في البطلان المتعلق بالنظام العام لا بمصلحة الخصوم . لانه لا يلزم في الدفع به أن يثبت الطاعن أن ثمة ضرر قد لحقه من مخالفة الاجراء اذ الضرر هنا مفترض لا سبيل الى نفيه - متى تعلق الامر بمصالح اجتمع - كما أن مصلحة الطاعن مفترضة لا سبيل الى اثباتها لانه لا يملك حتى التنازل عن الدفع به .

(١) نقض ١٩٥٦/١٢/١٨ احكام النقض س ٧ رقم ٣٥١ ص ١٢٧٢

(٢) نقض ١٩٥٦/٤/٣ احكام النقض س ٧ رقم ١٤٢ ص ٤٨٥ وراجع تعليقا لنا على هذا القضاء في مجلة العلوم القانونية والاقتصادية التي تصدرها كلية حقوق عين شمس عدد يولية سنة ١٩٥٩ ص ٤٩٢ - ٥١٠ .

(٣) نقض ١٩٥٩/٢/١٦ احكام النقض س ١٠ رقم ٤٥ ص ٢٠٤

وحتى في البطلان النسبي يبدو الفصل جليا مع ذلك في الغالبية العظمى من أحكام النقض بين مبدأ البطلان في ذاته وبين شرط المصلحة في الدفع به . يهديننا الى ذلك أنها عند انتفاء البطلان تقرر صراحة انتفائه بغير بحث في المصلحة من الدفع به ، أو حتى مع وضوح توافر المصلحة . وانها عند توافر البطلان النسبي تسلم بتوافره ولكنها قد ترفض الدفع به لانتفاء الجدوى من التمسك به . وهذا ما يفيد بذاته أن بطلان الاجراء شيء ، وأن المصلحة في الدفع به شيء آخر . ولا يتعارض مع ذلك مطلقا أنها في السائد من أحكامها تبحث شرط المصلحة في الدفع قبل صحة الدفع موضوعا ، فاذا انتفت المصلحة قضت بالأجدرى من الطعن ، بغير حاجة للتعرض لموضوع البطلان ان كان ثمة بطلان قد وقع . بل ان هذا هو الوضع الطبيعي لان المصلحة شرط لقبول الطعن فحسب يسبق بطبيعته بحث موضوعه وبالتالي موضوع البطلان في ذاته .

على أن هذا لا ينفي أن القليل بل النادر من هذا القضاء حاول الربط بين مبدأ البطلان في ذاته وبين شرط الدفع به ، أو لعله لم يربط بينهما ربطا مقصودا ، بقدر ما كان نتيجة للتجاوز في التعبير .

ومن هذا القضاء النادر نقرأ ما يلي : -

- أن عدم استجواب المتهم لم يقرر الا رعاية لمصلحته . فاذا كان المتهم بمحض اختياره قد رد على ما وجهته المحكمة اليه من الاسئلة ، ولم يعترض المدافع عنه ، فان ذلك منه يدل على أن مصلحته لم تضار بالاستجواب ، ولا يجوز له اذن فيما بعد ان يدعى البطلان في الاجراءات (١) .

- أن حظر الاستجواب إنما قرر لمصلحة المتهم . فللمتهم أن يقبل استجوابه ولو ضمنا ولا بطلان الا اذا حصل الاستجواب بعد اعتراض المتهم أو اعتراض محاميه (٢) . والمبدأ المقرر في هذين الحكمين مبدأ متفق عليه . انما يهمننا منهما ما اشار اليه من انه حيث لا مصلحة للمتهم في الدفع ببطلان استجوابه بمعرفة المحكمة فلا بطلان أصلا . فكأنهما ربطا بذلك - في خصوصية هذا الاجراء - ربطا صريحا بين البطلان في ذاته وبين المصلحة من الدفع به ، فجعلنا انتفاء المصلحة سببا لانتفاء البطلان وليس سببا فحسب لعدم قبول الدفع به ، على عكس الحال في السائد من أحكام النقض .

وفي أحكام أخرى ربط قضاء النقض ربطا ضمنيا بين توافر المصلحة في الطعن بالبطلان وبين مبدأ البطلان ذاته . فرتب على انتفاء المصلحة انتفاء الحكمة من تقرير البطلان . وسبقا بل هذا الوضع كثيرا فيما بعد عند الكلام على أثر وقوع خطأ في أسباب الحكم عند التدليل على ثبوت الواقعة في صحة الحكم ، فنرى كيف أن بعض صور هذا الخطأ لا يعيبه ما دام غير مؤثر في نتيجته . وكيف أن هذا القضاء رتب انتفاء البطلان كنتيجة حتمية على انتفاء المصلحة منه ، وان لم يصرح بذلك في عباراته ، ولكن حكمة جلولة تنبئ عن توافر هذه الرابطة .

**صلة المصلحة بباقي العناصر الاجرائية اللازمة للفصل في الطعن :**

هذا الذي ذكرناه عن استقلال نظرية البطلان في ذاتها عن شرط المصلحة في الدفع به ، لا ينفي وجود روابط مع ذلك بين الامرين في الطعن بالنقض كتلك الروابط القائمة بين المصلحة في الطعن وبين كثير من الأسباب الاخرى اللازمة للفصل فيه والمستمدة من البطلان في الحكم أو في الاجراءات .

(١) نقض ١٩٤٠/١٠/٢١ مجموعة القواعد ج ٥ رقم ١٣٠ ص ٢٥٥ .

(٢) نقض ١٩٥١/١٠/٢٩ أحكام النقض ص ٣ رقم ٤٦ ص ١١٥ .



فقد يقع خطأ في تطبيق قانون الاجراءات الجنائية في الحكم أو في اجراءات الدعوى بما في ذلك اجراءات الاستدلال والتحقيق الابتدائي ، فلا يرتب هذا الخطأ بطلانا ما ، أو قد يرتب بطلانا نسبيا يكون الحق في الدفع به قد سقط بالسكوت عنه في حينه . وقد يرتب بطلانا مطلقا ومع ذلك لا يصلح وجها للطعن لأنه يتطلب تحقيقا في موضوع الدعوى .

ففي كل هذه الاحوال تقضي محكمة النقض برفض الطعن ، ولا تكتفي بعدم قبوله لانتفاء الجدوى منه ، وقضاؤها هذا معناه انها تعرضت لموضوع الطعن فوجدت أنه في غير محله ، ويتضمن بالتالي رأيها في عدم بطلان الاجراء المدفوع ببطلانه . أو بالاقل في عدم جواز اتخاذ وجها للطعن ، اما لانه نسبي ، ولم يتمسك به صاحب المصلحة في حينه . واما لانه يتطلب تحقيقا في الموضوع مما لا تختص هي باجرائه . الا أنها في احيان أخرى قد لاتجد نفسها بحاجة الى بحث موضوع الطعن بالبطلان ، لانه - بغير تعرض لصحة الاجراء المدفوع ببطلانه أو لعدم صحته - تجد أن الطعن بالبطلان على فرض صحته لن يفيد الطاعن شيئا . وذلك مثلا عندما يؤسس طعنه بالنقض على بطلان دليل من الادلة وتجد أنه تغنى عنه باقى الادلة التي استند اليها الحكم المطعون فيه في الادانة ، لان الحالة خالة استغناء ببعض الادلة عن بعضها الآخر ، لاحالة تساند ادلة مما قد يقتضى ابطال أحدها نقض الحكم كله . أو عندما لا تكون للطاعن صفة في التمسك ببطلان الاجراء الموضوع ببطلانه ، مع أن الصفة من عناصر المصلحة كما سبق أن بينا في التمهيد لهذا البحث ، لانها تمثل المصلحة الشخصية المباشرة . فاذا انتفت الصفة انتفت المصلحة بالتالي . ففي مثل هذه الاحوال تقرر محكمة النقض « ألا جدوى من الطعن » بغير بحث في موضوعه . ولا تكون بالتالي قد أبدت رأيها في هذا الموضوع ، لان انتفاء الجدوى مقتضاه عدم قبول الطعن .

فلا يصح أن يحمل قضاؤها عندئذ على أنه يتضمن رفضا للبطلان وأن يؤول على هذا النحو ، لأن البحث في موضوع البطلان يتطلب ابتداء ان يكون الطعن جائز القبول ، فضلا عن قبوله شكلا بطبيعة الحال .

واذا كان الدفع بالبطلان في غير محله - لان هذا هو حكم القانون الاجرائي حسبما يقتضيه تأويلها له - فقد انتفت بالتالي مصلحة الطاعن في التمسك به ، وفي تأسيس طعنه على وجه مستمد من هذا البطلان المدعى به .

ومن هنا كان الكلام على صورة صحيحة - في مصلحة الطاعن عند الطعن ببطلان اجراء من الاجراءات - يقتضى ابتداء الكلام في قيمة الاجراء من حيث صحته أو بطلانه بالاقل عندما يكون البطلان مثار خلاف . وعند تقرير البطلان يصح التحدث في توافر المصلحة أو عدم توافرها ، أما عند انتفاء البطلان فلا محل لأن يثار اصلا كلام في توافر شرط المصلحة في الطعن .

فبين الموضوعين في النهاية ترابط وثيق يدعونا الى الكلام ابتداء في صحة بعض الاجراءات أو عدم صحتها بالقدر اللازم لتفهم الحلول القضائية في شأن توافر المصلحة في الطعن وعدم انتفائها . فالباب الحالي برمته يقع على الحدود بين ضوابط صحة الاجراءات من جانب ، وضوابط الدفع بالبطلان - ان وجد - من جانب آخر . لذا ينبغي أن يتعرض لكل من الامرين ولو بقدر معين هو قدر اتصاله في النهاية بشرط المصلحة في الطعن .

وهذا التعرض يقتضي أن نبين دائما نوع البطلان الذي قد يلحق الاجراء المدفوع ببطلانه وهل هو مطلق أم نسبي . فان هذا البيان يلزمنا من جهتين :-

أولاهما : أن ضوابط الدفع بالبطلان في النقض متوقفة على نوعه . فالدفع بالبطلان النسبي لا يجوز ابدؤه لأول مرة في النقض حين أن الدفع بالبطلان المطلق يجوز ابدؤه بشرط ألا يتطلب تحقيقا في الموضوع .

وثانيهما : أن المصلحة مفترضة في البطلان المطلق، بالاقول إذا تعلق بالنظام العام . بل إن القضاء قد جرى على استعمال أى من الوصفين محل الآخر ، ولا ضرر في ذلك كما قلنا . أما البطلان النسبي فلا يقبل الدفع به إلا إذا توافرت للطاعن مصلحة شخصية من ورائه . ويجوز بالتالي عدم قبوله - مع التسليم بالبطلان إذا استظهرت المحكمة انتفاء هذه المصلحة .

## الفصل الثاني

### المصلحة عند الطعن ببطلان ماعد الحكم من اجراءات

قد يلحق البطلان اجراء من اجراءات الاستدلال أو التحقيق الابتدائي من جانب كما قد يلحق اجراء من اجراءات المحاكمة نفسها أو تحقيقها النهائي . والقاعدة التي ذكرناها هي أنه لا يصح أن يبنى الطعن بالنقض على وجه من أوجه البطلان هذه إلا إذا دفع به أولا أمام محكمة الموضوع لأن وظيفة المحكمة العليا تقصر عن سماع دفعات جديدة ولو كانت تستند الى نص في قانون الاجراءات . بل إن رسالة محكمة النقض مقصورة - بعد ابداء الدفع أمام محكمة الموضوع - على مراقبة خطة هذه الاخيرة ازاء الدفع بحيث أنها إما أن تكون قد قبلت الدفع ، وإما أن تكون قد رفضته بأسباب صحيحة في حكم القانون ، مستمدة من الأوراق ، سائغة في المنطق .

ولا يجوز حتى إذا قدم الدفع بالبطلان الى محكمة الموضوع ورفضته هذه لسبب أو لآخر ، أن يكون نفس هذا الدفع وجهها للطعن بالنقض إلا إذا كان الحكم المطعون فيه قد بنى على اجراء من الاجراءات المدفوع ببطلانها ، أو يبين لدى المحكمة العليا أنه قد أثر على الحكم في نتيجة من نتائجها المتعلقة بتقدير الوقائع أو بتطبيق القانون . أما إذا كانت الاجراءات المدعى ببطلانها ليس لها أية علاقة بالحكم ، ولم يترتب عليها ضرر للطاعن في دفاعه أمام المحكمة ، فلا محل لرفعها أمام محكمة النقض لانتفاء المصلحة من البحث فيها ، (١) .

والاجراءات التي تتعلق ببطلانها مصلحة الطاعن بالنقض على نوعين :

أولهما : الاجراءات التي تسبق المحاكمة . وذلك كالدفع ببطلان اجراءات الاستدلال والتحقيق الابتدائي .

وثانيهما : الاجراءات التي تقع في المحاكمة . وذلك كالدفع ببطلان تشكيل المحكمة أو بعدم اختصاصها ، فضلا عن الدفع ببطلان أى اجراء من اجراءات التحقيق النهائي .

ولما كان لكل من هذين النوعين قواعده الخاصة ، لذا رأينا ان نخصص لكل منهما مبحثا على حدة نعالج فيه قواعد الدفع بالبطلان في النقض بالقدر اللازم لتفهم نظرية المصلحة فيه .

## المبحث الاول

### المصلحة في الطعن

#### بطلان الاستدلال أو التحقيق الابتدائي

##### تمهيد وتبويب :

اجراءات الاستدلال متعددة أهمها :

**أولا :** جمع الايضاحات عن الجريمة من المبلغ والشهود بعد التوصل اليهم -  
بلا حلف يمين .

**ثانيا :** سماع أقوال المتهمين ، والتحرى عنهم بجمع المعلومات المختلفة ممن يعلم عنهم شيئا .

**ثالثا :** الانتقال الى محل الجريمة ومعاينته ، والبحث عن آثار الجريمة ، بشرط ألا تكون المعاينة داخل منزل مسكون لأنها تعتبر عندئذ من اجراءات التحقيق لا الاستدلال وتقتيد بقيوده .

**رابعا :** ضبط المنقولات المختلفة بعيدا عن المنازل وعن حيازة أصحابها ، أي بلا تفتيش لأن التفتيش يعد - بحسب الاصل - من اجراءات التحقيق لا الاستدلال .

**خامسا :** ندب الجبراء لفحص الآثار التي قد توجد على الاشياء المضبوطة أو في مكان الجريمة اذا استدعت الحال وخيف ضياعها وطلب رأيهم شفها أو بالكتابة ، وبغير يمين الا اذا خيف ألا يستطاع فيما بعد سماعهم بيمين ( راجع م ٢٤ ، ٢٩ اجراءات ) .

**سادسا :** الاستعانة بكل طريقة ولو لم ينص عليها القانون متى كانت مشروعة لا تخالف النظام العام ولا حسن الآداب . مثل قص الاثر والاستعانة بالكلاب البوليسية ربصمات الاصابع . حين لا يعد مشروعا التحريض على ارتكاب الجريمة أو استراق السمع أو التجسس لاكتشافها .

وتتميز هذه الاجراءات جميعها عن اجراءات التحقيق بالمعنى الضيق بأنها لا تتضمن المساس بشخص المتهم ولا التعرض لحرمة مسكنه . ولذا فيجوز اجراؤها ولو لاكتشاف الجريمة ، وللعثور على دلائل - أيا كان نوعها - قبل المرتكب لها . وهي لا تحتاج حتى يتمكن مأمور الضبط القضائي من القيام بها الا لتبليغ عن الجريمة . بل أنه غير محتاج حتى لتبليغ اذا وصلت الجريمة الى علمه من أي طريق كان ، ولو من شخص مجهول . فهي لا تتطلب لصحتها توافر دلائل كافية قبل متهم معين في تحقيق ما . ولا - من باب أولى - توافر احدي صور التلبس . ولا اذن أو أمر بها من النيابة العامة أو احدي سلطات التحقيق بالمعنى الضيق .

\*\*\*

أما اجراءات التحقيق الابتدائي بالمعنى الضيق فأهمها :-

**أولا :** سماع أقوال شهود الحادث بيمين في حضور كاتب .

**ثانيا :** المعاينة داخل المنزل المسكون وما في حكمه .



ثالثا : تفتيش الاشخاص والمساكن .

رابعا : ضبط الاشياء المتصلة بالجريمة نتيجة تفتيش شخص المتهم أو مسكنه .

خامسا : ندب الخبراء لفحص جسيم المتهم أو آثار معينة داخل المنزل المسكون .  
وسماعهم يمين .

سادسا : الاستجواب والمواجهة .

سابعا : القبض على المتهمين .

ثامنا : الحبس فى الاحتياطى

وتتميز هذه عن اجراءات الاستدلال بانها تتضمن فى الغالب منها - صفة التعرض لشخص المتهم أو لحرمة مسكنه . ولذا فلا يجوز اجراؤها لاكتشاف الجريمة . بل ينبغى ان تتم بعد ان يتجه التحقيق فى جريمة معينة الى متهم معين بالذات ، نتيجة توافر دلائل كافية قبله . ولذا فلا يجوز أن تتم صحيحة بحسب الاصل الا عند توافر - احدى صور التلبس الصحيح أو فى تحقيق مفتوح بمعرفة النيابة أو احدى سلطات التحقيق الابتدائى بالمعنى الضيق . أو بالاقل بعد استئذان سلطة التحقيق فيها . أو صدور الامر منها باجراء شئ منها .

وقد أجاز قانون الاجراءات الجنائية لأمور الضبط القضائى - استثناء أن يقوم بعض هذه الاجراءات الاخيرة فى أحوال خاصة وهى :-

أولا : أنه منحهم حق القبض على المتهمين فى نطاق معين بينته المادة ٣٤ اجراءات ، مع أن القبض يعد بحسب الاصل من اجراءات التحقيق لا الاستدلال .

ثانيا : أنه منحهم حق تفتيش أشخاص المتهمين فى الاحوال التى يجوز فيها القبض قانونا عليهم ( م ٤٦ / ١ ) مع أن تفتيش الاشخاص من اجراءات التحقيق بحسب الاصل لا الاستدلال .

ثالثا : أنه منحهم حق تفتيش منازل الاشخاص الموضوعين تحت مراقبة البوليس اذا رجحت اوجه قوية للاشتباه فى انهم ارتكبوا جناية أو جنحة . مع ان تفتيش المنزل المسكون يعد بحسب الاصل من اجراءات التحقيق لا الاستدلال .

رابعا : أنه منحهم الحق فى مباشرة قسط كبير من اجراءات التحقيق فى أحوال التلبس ( م ٤٧ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥٣ ، ٥٥ ) وهى القبض وتفتيش الاشخاص والمنازل وضبط الاشياء عن طريق التفتيش ، وكلها اجراءات تحقيق لا استدلال .

خامسا : أنه منحهم الحق فى مباشرة اجراءات التحقيق السالفة الذكر فى حالة ندهم من احدى سلطات التحقيق . بما فى ذلك سماع الشهود والخبراء يمين .

- ويتعين كما قلنا فى مناسبة سابقة ، للكلام فى شرط المصلحة فى الطعن ببطلان اجراءات الاستدلال والتحقيق الابتدائى أن نبين ابتداء نوع بطلان هذه الاجراءات وهل هو متعلق بالصالح العام ، أم متعلق بمصلحة الخصوم فحسب .

- ثم يتعين علينا أن نحدد مناط المصلحة فى الطعن ببطلان هذه الاجراءات . أى نوضح متى تتوافر ومتى تنتفى .

ولذا سنعرض لكل موضوع منهما فى مطلب على حدته ، فالى العدد القادم .

( يتبع )

## تطبيق نظرية الظروف الطارئة على عقود البيع

المبرمة قبل قانون الاصلاح الزراعى

للدكتور عبد الرزاق السنهورى

نارت امام المحاكم منازعات كثيرة تتعلق بتطبيق نظرية الظروف الطارئة على عقود البيع المبرمة قبل قانون الاصلاح الزراعى والمتفق عليها على تأجيل الثمن كله او بعضه وذلك على اساس اعتبار قانون الاصلاح الزراعى طرفاً طارئاً وفقاً للمادة ٢/١٤٧ من التقنين المدنى .

وقد استفسر منا الكثيرون فى رأينا فى هذا الموضوع نظراً لتضارب الاحكام التى صدرت فى شأنه ولا شك فى أهمية هذه المسألة من الناحية القانونية لانها تتعلق بتطبيق حكم خطير من احكام التقنين المدنى ما كان ينبغى ان يكون أمره مثار جدل لان وجهه الحق فيه ظاهر . وقد كان رأينا دائماً منذ صدور قانون الاصلاح الزراعى ان هذا القانون يعتبر طرفاً طارئاً تتأثر به العقود المبرمة قبل صدوره والتى لم يكن قد تم حينئذ تنفيذها .

وايضاح وجهة النظر الصحيحة فى هذا الموضوع يقتضى بحث أمرين :

**اولهما :** بيان العقود التى تخضع لحكم الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من التقنين المدنى .

**وثانيهما :** بيان ما اذا كان صدور قانون الاصلاح الزراعى يعتبر ارباً ظسرفا استثنائياً طارئاً .

## ( ١ ) الامر الاول

بيان العقود التى تخضع لحكم المادة ٢/١٤٧ مدنى

اما بالنسبة الى الامر الاول فلا يخالجننا شك فى ان عقود البيع المبرمة قبل قانون الاصلاح الزراعى والمتفق فيها على تأجيل الثمن كله او بعضه تخضع لحكم الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ مدنى .

ذلك بان نص التشريع فى هذا الشأن قد ورد عمداً بصفة عامة حتى يتسع مجال تطبيق نظرية الظروف الطارئة لجميع العقود التى تفصل ما بين ابرامها وتنفيذها فترة زمنية يطرأ خلالها حدث استثنائى غير متوقع يؤدى الى جعل التنفيذ فيها مرهقاً للمدين .

ويراعى فى هذا الشأن انه عند وضع التقنين المدنى المصرى كان تحت نظر المشرع تشريعان يشتمل كل منهما على نص عام فى نظرية الحوادث الطارئة ، وهما قانون الالتزامات البولونى ( المادة ٢٦٩ ) والقانون المدنى الايطالى الجديد ( المادة ١٤٦٧ ) .

كما كانت المذاهب المختلفة فى تحديد نطاق هذه النظرية ماثلة أمامه . وكان فى وسع القانون المصرى ان يقتدى فى هذا الشأن بالقانون الايطالى فيحصر تطبيق النظرية

فى العقود ذات التنفيذ المستمر والعقود ذات التنفيذ المؤجل . ولكنه أثر التعميم على قرار القانون البولونى حتى تنبسط النظرية على كافة العقود حتى ما كان منها غير متراخ فى تنفيذه اذا طرأ الظرف الاستثنائى عقب ابرامها مباشرة وقبل التنفيذ .

ولهذا قلنا فى الوسيط ( الجزء الاول صحيفة ٦٤٢ ) :

« ان طرء حوادث استثنائية عامة لم يكن فى الوسع توقعها وقت التعاقد ( وهذا هو الاساس الذى تقوم عليه النظرية ) يقتضى ان يكون هناك فترة من الزمن تفصل ما بين صدور العقد وتنفيذه . على أن العقد اذا كان غير متراخ وطرأت من ذلك هذه الحوادث الاستثنائية عقب صدوره مباشرة - وان كان ذلك لا يقع الا نادرا فليس وجه ما يمنع من تطبيق النظرية . . . ولهذا اقر القانون المصرى مقتديا فى ذلك بالقانون البولونى ان يسكت فى شرط التراخى فهو شرط غالب لا شرط ضرورى . . »

\*\*\*

فنحن نرى اذا ان نظرية الظروف الطارئة تنطبق حتى لو لم يكن العقد متراخيا فى تنفيذه ، اذا كان الظرف الطارىء قد وقع بعد ابرام العقد وقبل تنفيذه لان هذه النظرية انما تقوم فى مرحلة تنفيذ العقد . فلا يحول دون انطباقها الا ان يكون العقد قد نفذ قبل وقوع الظرف الطارىء او ان يكون الدائن قد أعذر المدين بالتنفيذ .

على أنه بغض النظر عن هذه الجزئية الخاصة بالعقود غير المتراخية فان من المسلم به ان النظرية تنطبق حتما على العقود المتراخية سواء فى ذلك العقود الزمنية او العقود غير الزمنية المؤجل تنفيذها - وذلك حتى مع الاخذ بمذهب القانون الايطالى فان هذا القانون ادخل صراحة فى نطاق نظرية الحوادث الطارئة - العقود المؤجلة التنفيذ .

وهذا هو الرأى الذى أخذ به الفقه المصرى فى مجموعها ( الدكتور أحمد حشمت ابو ستيت - نظرية الالتزام فقرة ٣٤٤ صحيفة ٣١٨ - الدكتور سليمان مرقص نظرية العقد فقرة ٢٦٩ ص ٣٣٩ - الدكتور انور سلطان - النظرية العامة للالتزام جزء اول فقرة ٢١ صحيفة ٣٣٣ - الدكتور عبد الحى حجازى - فى مصادر الالتزام طبعة ١٩٥٤ صحيفة ١٩٦ - الدكتور عبد المنعم فرج الصدة : ٤ مصادر الالتزام فقرة ٢١٤ صحيفة ٥٣٥ - ٣٣٦ ) .

واذا كان ثمة رأى اتجه الى قصر نطاق تطبيق هذه النظرية على العقود الزمنية والعقود التى يستلزم تنفيذها مرور مدة من الزمن كعقود الاستمتاع ، فأبى هذا الرأى لايتمتع مع التفسير الصحيح لنص القانون المدنى المصرى ، بل يتعارض مع عقود نص المادة ٢/١٤٧ واطلاقه .

والواقع ان المشرع المصرى حين تجنب ما وقع فيه المشرع الايطالى من تحديد العقود التى تنطبق عليها النظرية ، انما اراد بذلك استبعاد مثل هذا الرأى الذى قيل به فى ايطاليا تفسيرا لنص المادة ١٤٦٧ من القانون المدنى الايطالى ( وهو رأى فردى فى تفسير تلك المادة قال به ديفوتو فى كتابه - الالتزام المستمر التنفيذ صحيفة ٣٥٩ - وأشار اليه الدكتور عبد الحى حجازى فى هامش ١٦٦ من رسالته عن عقد المدة ) .

واذا كان فى نصوص القانون المدنى الايطالى ما يتوهم معه مثل هذا التفسير الشاذ ، فظاهر ألا محل اطلاقا لقول كهذا فى القانون المصرى الذى جاءت عبارته فى هذا الشأن مطلقة .



ونخلص من ذلك الى ان نظرية الظروف الطارئة ، كما تنطبق عليه العقود الزمنية ذات التنفيذ المستمر او الدورى ، فانها تنطبق ايضا على العقود الفورية ذات التنفيذ المؤجل .

وهذا المبدأ الذى يقرره الفقه ، هو بذاته الذى سارت عليه التقنيات المختلفة التى رأت الاخذ بنظرية الظروف الطارئة ، لم يشذ عنه أى تقنين منها .

فالقانون المدنى الايطالى - على ما سبق القول - يقرر فى المادة ١٤٦٧ منه انطباق هذه النظرية على العقود ذات التنفيذ المستمر او التنفيذ الدورى وعلى العقود ذات التنفيذ المؤجل .

وظاهر فى حرص المشرع الايطالى على ذكر العقود ذات التنفيذ المؤجل عقب النص على العقود ذات التنفيذ المستمر او الدورى - يدل على انه يقصد بذلك العقود الفورية التى يكون تنفيذها مؤجلا . والا لما كان هناك معنى للتكرار لو كانت العقود الزمنية هى المقصودة بعبارة العقود ذات التنفيذ المؤجل .

وهذا هو الرأى الذى يردده الفقه الايطالى والذى اوضحته صراحة الاعمال التحضيرية للتقنين المدنى الايطالى ، اذ ذكرت انه لاينبغى التفرقة فى هذا الشأن بين العقود ذات التنفيذ المستمر او الدورى ذات التنفيذ المؤجل ، لتحقيق الحكمة فى الحاليتين ، ولان مناط الحماية التى تقررها نظرية الظروف الطارئة هو فى كون التنفيذ مؤجلا لا فى كونه دوريا او مستمرا . فتأجيل العقد اذن هو السبب الموجب لتقرير نظرية الظروف الطارئة فى التشريع ، ثم لتطبيقها بعد ذلك على مقتضى ( انظر رسالة الدكتور عبد الحى حجازى - عقد المدة هامش ٣ صحيفة ١٦٥ ) .

اما قانون الالتزامات البولونى ، فانه اوسع نطاقا من القانون المدنى الايطالى لانه لم يقيد العقود التى تنطبق عليها النظرية ، سواء ببيان انواع منها كما فعل القانون الايطالى ، او باستتزام شرط التراخى فيها ، ولذلك جاء نصه عاما مطلقا ( المادة ٢٦٩ من قانون الالتزامات البولونى ) وقد اشرنا الى القانون المصرى بانه قد آثر الاقتداء به فى هذا الشأن فلم يحدد العقود التى يجوز تطبيق النظرية عليها بل وسكت اصلا عن شرط التراخى - لانه شرط غالب وليس شرطا ضروريا .

وجدير بالذكر فى هذا المقام ان القوانين التى صدرت فى فرنسا وبلجيكا عقب الحرب العالمية الاولى او اثنائها ، واخذت بنظرية الظروف الطارئة فى احوال معينة كانت بدورها تنطبق على العقود الزمنية والعقود الفورية المؤجلة التنفيذية لاتحاد العلة ( التى تدعو الى تطبيق النظرية ) فيها ، وهى انفصال وقت الانعقاد من وقت التنفيذ ومثال ذلك القانون الذى صدر فى فرنسا فى ١٩١٨/١/٢١ والمعروف باسم قانون فايو - والقانون البلجيكى الصادر فى ١٩١٩/١٠/٢١ ( تراجع رسالة الدكتور عبد الحى حجازى والمراجع المشار اليها فيها صحيفة ١٦٥ وهامش ٢ )

\*\*\*

وهكذا يبين من استعراض التشريعات التى اشتملت على نصوص تقرر الاخذ بنظرية الظروف الطارئة ، سواء بصفة عامة ، او فى احوال خاصة ، انها جميعا لم تخرج على المبدأ الذى اشرنا اليه ، ومؤداه تطبيق هذه النظرية سواء بالنسبة للعقود الزمنية أى العقود الفورية المؤجلة التنفيذ فمن التقنيات ما قرر ذلك بنص صريح ،

كالقانون الايطالى ومنها ما لم يقيد اصلا العقود التى تخضع لهذه النظرية كما فعل القانون البولونى والقانون المصرى .

\*\*\*

والواقع انه لا يوجد ما يدعو الى التفرقة فى مجال تطبيق هذه النظرية بين العقود الزمنية والعقود الفورية المؤجلة التنفيذ ، فان حكمة التشريع متحققة فيهما معا وهى اصلاح ما اختل من التوازن العقدى نتيجة للظروف الاستثنائية الطارئة التى ترجع الى حادث لابد منه لأحد المتعاقدين مما يقتضى توزيع تبعته بينهما وهذا الامر كما يمكن ان يوجد فى الالتزام الزمنى يمكن ان يوجد كذلك فى الالتزام المؤجل التنفيذ .

وغنى عن البيان انه لا يصح ان يقال فى هذا الصدد ان تأجيل التنفيذ فى العقود الفورية يعتبر تفضيلا من الدائن لا ينبغى أن يضار به ، لان الاجل شرط من شروط التعاقد على الصفقة اصلا او لما تمكن البائع من اتمام العقد بالثمن المتفق عليه فيه .

\*\*\*

## ( ٢ ) الامر الثانى

### فى اعتبار قانون الاصلاح الزراعى ظرفا طارئا

اما عن الامر الثانى وهو اعتبار قانون الاصلاح الزراعى ظرفا طارئا فهو ايضا امر لاشك فيه اطلاقا لان جميع الشروط التى يتطلبها القانون فى الحادث الطارئ متوافرة فى قانون الاصلاح الزراعى ، فهو اولا حادث عام بحكم كونه قانونا وهو يعد حادث استثنائى لم يكن متوقعا ولا ممكنا دفعه .

ولا يغير من ذلك كونه تشريعا - اذ انه ليس ثمة ما يحول دون اعتبار التشريع ظرفا استثنائيا طارئا .

وبحسبنا فى التدليل على ذلك أن نشير الى ان من المسلم به ان قيام تسعيرة رسمية يعتبر ظرفا طارئا مع ان ذلك لا يكون الا بتشريع ( الوسيط جزء اول صحيفة ٦٤٣ - الدكتور حشمت ابو ستيت ، نظرية الالتزام صحيفة ٣١٨ - الدكتور سليمان مرقص نظرية العقد صحيفة ٢٤١ - الدكتور انور سلطان ، مصادر الالتزام صحيفة ٣٢٤ - الدكتور عبد المنعم فرج الصدة صحيفة ٣٢٦ ) .

ويقاس على ذلك بدهاءة صدور القانون بمنع الاستيراد او التصدير او بمنع الاتجار فى سلعة معينة او بامتداد الأيجار او نحو ذلك .

فلا يشترط اذن فى الظرف الطارئ ان يكون واقعة مادية .

كما ان من المسلم به - من جهة أخرى - أن الظروف الطارئة ، فيما عدا اشتراط العمومية فيها - لا تختلف عن القوة القاهرة من حيث طبيعتها ، فكلاهما من الاحداث التى لا يمكن توقعها ولا دفعها ، وانما تختلف من حيث أثرها - فهى أن ادت الى استحالة التنفيذ أعتبرت قوة القاهرة وان اقتضت على جعل التنفيذ مرهقا - وكانت عامة - أعتبرت ظرفا طارئا .

ولما كان من المسلم به ان التشريع بحسبانه من أعمال السلطة العامة .

وقد يعتبر قوة قاهرة اذا ادى الى استحالة تنفيذ الالتزام ولم يكن فى الوسع توقعه ولا تجنبه ( الوسيط جزء اول ص ٨٨٠ وموسوعة دالوز المدنية تحت كلمة قوة قاهرة - بند ١٧ ) فان ذلك يقتضى اعتبار التشريع ظرفا طارئا اذا هو ادى الى استحالة التنفيذ بل الى جعله مرهقا .

\*\*\*

ومما يؤكد اعتبار قانون الاصلاح الزراعى بالذات ظرفا طارئا ، صدور القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ الذى رتب فيه المشرع على قانون الاصلاح الزراعى لاسبيل الى تفسيرها الا على اساس اعتبار ذلك القانون ظرفا طارئا .

واذا كان القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ لم يتناول الا خصوصية معينة لان خسارة المدين فيها ترجع الى عمل صادر من السلطة العامة - وهو الاستيلاء - لتولى توزيع هذه الخسارة بين الطرفين بنسبة حددها وهى ٥٠ ٪ لكل منهما - فانه بالنسبة الى باقى الصفقة قد عنى بالاشارة الى خضوعها لاحكام القانون المدنى ، وبديهي ان من هذه الاحكام حكم الظروف الطارئة الوارد فى الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ .

فهذه الاشارة الصريحة تؤكد اتجاه التشريع الى تطبيق نظرية الظروف الطارئة فى هذه الاحوال ولو كان المشرع يقصد الى استبعاد هذه النظرية وانقاذ حكم العقد رغم ما يترتب عليه من ارهاق للمتعاقد ، لقرر ان باقى الصفقة يخضع لحكم العقد أو لاغفل الاشارة كلية الى ما يتبع بالنسبة لباقى الصفقة ، تاركا تقرير المبدأ لاجتهاد القضاء ولكنه لم يشأ ان يدع مجالا للجدل فى هذا الشأن فلم يغفل الاشارة الى حكم تلك الاحوال الاخرى التى لم يتناولها بالتنظيم ، ولم يقل بخضوع باقى الصفقة لحكم العقد بل قرر صراحة سريان احكام القانون المدنى فى شأتها فترك للقاضى حرية التقدير فى توزيع الخسارة غير متقيد فى ذلك بالنسبة الحسابية المقدرة للجزء المستولى عليه .

فصدور القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ اذن حجة جوهرية تؤيد الاخذ بنظرية الظروف الطارئة فى صدد تطبيق قانون الاصلاح الزراعى .



## التحكيم في عقود البترول في البلاد العربية

للدكتور احمد ابو الوفا

رئيس قسم المرافعات بجامعة الاسكندرية

### ١ - مقدمة : (١)

انه أهمية البترول للشرق العربي بل للعالم لا تخفى على أحد . فهو ما زال عماد حياة السلم وحياة الحرب . ومن المتوقع أن يتزايد استهلاكه في المستقبل بسبب تزايد سكان العالم وبسبب تزايد استهلاك الشعوب المتخلفة اثر تقدمهم ونموها الاقتصادي . وليس من المتوقع أن تنافس الطاقة الذرية البترول نظرا لارتفاع نفقات انتاجها .

وبترول الشرق الاوسط يشغل مكانا مرموقا بين بترول العالم لغزارته وانخفاض نفقات انتاجه ، فبحسب آخر الاحصاءات يحتوى الشرق الاوسط على حوالى ٦٤٪ من الاحتياطي العالمى الكلى الثابت فى سنة ١٩٥٧ . كما أن نفقات انتاجه منخفضة بالمقارنة للمناطق الاخرى لغزارة الآبار ولظهور البترول على أعماق قريبة ولرخص الايدى العاملة .

وكانت الدول الاجنبية التى تتبعها شركات البترول تسعى ما أمكنها لفرض نفوذها السياسى والعسكرى فى مناطق الشرق الاوسط - لذاته - فضلا عن ضمان مصالح تلك الشركات ورخائها . فكانت الشركات تفرض على تلك المناطق لتتمتع بامتيازات استغلال بترولها ، وكانت شروط الاستغلال تحقق كل مصالح هذه الشركات ، بل كانت بعض الدول الكبرى تساهم فى شركات الاستغلال بنسب كبيرة وتستخدم أساطيلها الحربية وتستعين باثارة المؤامرات السياسية الخارجية منها والداخلية لاستبقاء نفوذها واحتكارها لبترول تلك المناطق .

ومن ثم لا يبدو غريبا أن تطلق تلك الدول على عقود استغلال البترول تعبير « اتفاقات » ، وتفرض هذا الوصف حتى تبرز ناحيته الدولية لتصل الى فرض قضاء دولي لحسم كل خلاف ينشأ حول تنفيذ هذه العقود .

ولا يبدو غريبا أن تتميز عمليات البترول فى بلاد الشرق الاوسط بالصفة الاحتكارية فلا يقوم بها الا عدد محصور من الشركات ، كما لا يبدو غريبا ان تستغل هذه الشركات عن السلطات والادارة المحلية فى بعض تلك الدول .

( ١ ) تراجع نصوص «اتفاقات عقود البترول فى البلاد العربية فى كتاب صدرته جامعة الدول العربية « معهد الدراسات العربية العالية » فى عام ١٩٥٩ . جوسع واعاد الدكتور لبيب ششقيق والاستاذ صاحب ذهب

ويراجع فى موضوع التحكيم على وجه الخصوص :

Alfred Bernard : L'arbitrage volontaire en droit privé, 1937.

Van Lennep : Recueil de jurisprudence française et belge en matière d'arbitrage.

Jean Robert : Traité de l'arbitrage civil et commercial en droit interne, 1937.

Le Balle : L'arbitrage 1946, (cours de droit civil approfondi).

Bauregard : De la clause compromise, thèse Paris 1911.

Revellin : L'arbitrage en droit privé, thèse Lyon 1907.

ويراجع ايضا كتابنا « نظرية الاحكام فى قانون المرافعات » وكتابنا اجراءات التنفيذ فى قانون المرافعات الطبعة الثانية ١٩٥٨ .

ولقد تنبّهت دول الشرق العربي الى موقفها الشاذ من هذه الشركات وأدركت ما تفقده من كسب ازاء هذا الموقف فبدأت بالفعل ترفع نصيبها من الارباح بحيث يصل الى أكثر من ٥٠٪ . وهكذا تطور الوعي القومي مما يقتضى حتما تكاتف تلك الدول لتنسيق السياسة البترولية فيها وللإفادة مما حباثته بها الطبيعة من ميزات تجعل لبترولها السبق بين بترول العالم على ما قدمناه .

ولعل أهم ما يجب أن تعنى به الدول العربية أن تتفق على شكل ترسيم على وفقه سائر عقود البترول فتتحقق لها أولا السيادة الكاملة ويتحقق لها الكسب المادى الكبير .

وفى هذا البحث نحاول أن نلقى ضوءا على شروط التحكيم التى تذكر عادة فى عقود البترول ، ونحاول دراسة ما يجب أن تعنى به الدول ازاء تلك الشروط .

## ٢ - شرط التحكيم فى عقود البترول واتفاقاته فى البلاد العربية المختلفة :

(١) تنص المادة ٣١ من الاتفاقية الاولى المعقودة فى سنة ١٩٣٣ بين الحكومة العربية السعودية وشركة استندرد أويل ( كاليفورنيا ) على أنه اذا نشأ خلاف بين الحكومة والشركة فى تفسير الاتفاقية أو تنفيذها أو فيما له علاقة بها أو فى حقوق أحد الطرفين أو التزاماته ، وعجز الطرفان عن تسويتها وديا ، فان الخلاف يطرح على محكمين اثنين يختار كل طرف واحد منهما ، وعلى ثالث يختاره المحكمان قبل الشروع فى التحكيم . ويعين كل طرف محكمه فى خلال ثلاثين يوما من تاريخ طلب الآخر ذلك كتابة . واذا عجز المحكمان عن الاتفاق على تعيين المحكم الثالث كان على الحكومة والشركة تعيينه باتفاقهما ، واذا عجز عن ذلك عليهما أن يطلبوا تعيينه من رئيس محكمة العدل الدولية الدائمة . ويعتبر حكم المحكمين باتا ، واذا لم يتفقا بينهما فى رأى فيعتبر حكم المحكم الثالث نهائيا . أما مكان التحكيم فيتفق عليه الطرفان . واذا عجزا عن الاتفاق على ذلك فيكون فى لاهاي ( هولانده ) (١) .

(٢) وتنص المادة ٤٥ من اتفاقية المنطقة المحايدة المعقودة فى ٢٠ فبراير ١٩٤٩ بين المملكة العربية السعودية وبين باسفيك وسترن أويل كوربوريشن الأمريكية على أنه اذا عجز الطرفان عن الوصول الى تسوية ودية فى شأن أية مسألة تتعلق بهذه الاتفاقية أو تتعلق بتنفيذها أو بتحديد وقوع تقصير من جانب أحدهما أو ما يجب أن يتخذ من نسب اليه هذا التقصير أو ما اذا كان هذا الذى نسب اليه التقصير قد تداركه أو لم يتداركه بعد - اذا عجز الطرفان عن الوصول الى تسوية ودية فيما تقدم كان لايهما أن يخطر الآخر كتابة بوجود الخلاف مبينا موضوعه ومعينا أحد المحكمين الذين يرفع اليهما هذا الخلاف ، ومطالبيا الطرف الآخر بأن تقوم باخطاره بتعيين محكمه كتابة فى خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسلم الاخطار بقيام الخلاف . ويجب على المحكمين فى خلال ثلاثين يوما من تاريخ تعيين المحكم الثانى أن يعينا محكما ثالثا يكون حكمه نافذا فى حالة اختلاف رأى المحكمين .

واذا لم يعين المحكم الثانى فى الميعاد المتقدم يكون للمحكم الاول السلطة الكاملة فى حسم الخلاف .

واذا لم يتمكن المحكمان من الاتفاق على اختيار الثالث فى الميعاد السابق كان لايهما أن يطلب تعيينه من رئيس محكمة العدل الدولية الدائمة .

( ١ ) لمسنا فى هذا النص وفى غيره من نصوص الاتفاقات التالية اخطاء لغوية وتغييرات لم نألفها لغة القانون . ولعلنا لا نأخذ هذه النصوص عن أصلها أخذا كاملا وانما نقوم بتعديل بعضها فيها لا يغير من معناها .

ولمجلس التحكيم أن يتخذ ما يراه من اجراءات الاثبات . واذا امتنع أحد الخصوم عن اتخاذ ما أمره به المجلس كان للاخير أن يصدر قراره فيما يتعلق بالامر المختلف عليه في صالح الطرف الآخر .

وتعقد جلسات مجلس التحكيم في الاوقات والامكنة التي يتفق عليها المحكمان وفي حالة عدم اتفاقهما يكون ذلك وفقا لما يقرره المحكم المرجح . وتكون جلسات المجلس سرية الا اذا اتفق طرفا الخصومة على غير ذلك .

ويكون قرار مجلس التحكيم سريا ويوقع عليه أعضاء المجلس المشتركين فيه وعليهم تبليغه للخصوم كتابة . ويكون نهائيا وقطعيا وملزما لهم . ويتحمل طرفا هذه الاتفاقية - مناصفة - مصاريف التحكيم الا اذا قضى مجلس التحكيم بغير ذلك في قراره .

ومن يتخلف من الخصوم عن تنفيذ أى قرار أو أمر أو توجيه يصدره مجلس التحكيم يعتبر مقصرا بحسب نصوص الاتفاقية .

(٣) وتنص المادة ٥٥ من الاتفاقية المعقودة في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٧ بين المملكة العربية السعودية والشركة اليابانية للبترول على أنه في حالة عجز الطرفين عن الوصول الى تسوية ودية فيما يختلف فيه أو في حالة عجزهما عن الاتفاق على إحالة الخلاف الى محكمة ما فإن الخلاف يحال الى مجلس تحكيم يتكون من خمسة أعضاء . ويتم تعيين هؤلاء على وجه لا يختلف كثيرا عن ذلك المقرر في الاتفاقية التي تمت بين المملكة العربية السعودية وبين باسفيك وسترون أويل في فبراير ١٩٤٨ . ويصدر حكم الهيئة بأغلبية الآراء .

وفيما عدا ما تقدم لا تختلف هذه المادة عن تلك التي تقدمت الإشارة اليها في اتفاقية فبراير ١٩٤٨ .

(٤) وتنص المادة ٣٩ من اتفاقية البترول المعقودة في سنة ١٩٣٢ بين الحكومة العراقية وشركة استثمار النفط البريطانية المحدودة على أنه اذا نشأ في خلال هذا الاتفاق أو بعدها خلاف بين الحكومة وبين الشركة في تفسير هذا الاتفاق أو تنفيذه أو في تفسير شيء منه أو تنفيذه أو فيما له علاقة به أو في حقوق أحد الطرفين أو التزاماته فعجزا عن الاتفاق على تسوية ذلك بطريقة أخرى ، يحال النزاع الى محكمتين اثنتين يختار كل طرف واحدا منهما وعلى ثالث يختاره المحكمان قبل الشروع في التحكيم . ويعين كل طرف منكمه في خلال ثلاثين يوما من تاريخ طلب الطرف الآخر ذلك . واذا عجز المحكمان عن الاتفاق على تعيين الثالث فعلى الحكومة والشركة حينئذ تعيينه باتفاقهما . واذا عجزتا فعليهما أن يطلبيا الى رئيس محكمة العدل الدولية الدائمة تعيينه . ويعتبر حكم المحكمتين في القضية باتا . أما اذا لم يتفقا فيما بينهما فيعتبر حكم المحكم الثالث باتا . أما مكان التحكيم فيتفق عليه الطرفان ، وفي حالة عجزهما عن الاتفاق انعقد مجلس التحكيم في بغداد .

(٥) وتنص المادة ٣٩ من عقد استغلال منطقة بترول رأس غارب الذي تخزر في ١٩ ديسمبر ١٩٣٨ بين الحكومة المصرية والشركة الانجليزية المصرية لآبار الزيوت ( مركزها في سانت هيلين كورت جريت ) (١) على أنه اذا نشأت بين الحكومة والشركة أى خلاف ولم يتمكن من حسمه بصورة ودية كان لأيهما إحالة الامر الى التحكيم . ويكون التحكيم لمجلس تصدر قراراته بصفة نهائية وتلزم كلا من الطرفين . ويتألف



المجلس من مستشار من محكمة الاستئناف المختلطة يختاره رئيسها أو من يقوم مقامه ومن مستشار من محكمة الاستئناف الوطنية يختاره رئيسها أو من يقوم مقامه ومن مندوبين يختار كل طرف واحد منهما ومن عضو خامس ينتخبه الاربعة السابقون في كل حالة تحكيم ، وتكون له الرئاسة . واذا لم يصل الاعضاء الاربعة الى الاتفاق على اختيار العضو الخامس يكون لوزير المالية الحق في تعيين أحد المرشحين المقترحين بواسطة المحكمين الاربعة . ويقرر مجلس التحكيم قبل الفصل في الموضوع ما اذا كان الامر المحال اليه مما يصح ان يكون موضوع تحكيم طبقا لنصوص هذا العقد ، كما يضع أيضا اجراءات المرافعات الواجب اتباعها والرسوم التي يتحملها من يخسر دعواه .

(٦) وتنص المادة ٣٨ من عقد ايجار لاستغلال منطقة سدر للبترول الذي تحرر في ١٠ نوفمبر ١٩٤٨ بين الحكومة المصرية وشركة اجيشيان أو يلفيلدز ليمتد (١) على حكم مشابه لما نصت عليه المادة ٣٩ من الاتفاقية المتقدمة مع مراعاة أن المادة ٣٨ قررت بالنسبة الى تشكيل مجلس التحكيم أن يكون من مستشار من محكمة استئناف مصر الوطنية نظرا لان المحاكم المختلطة كان من المقرر إلغاؤها في سنة ١٩٤٩ . وفضلا عما تقدم أضافت المادة ٣٨ أن يكون حكم المحكمين نهائيا وغير قابل للطعن بأي وجه .

(٧) وينص البند الخامس والاربعون من عقد استغلال منطقة بترول رأس مطارمة الذي تحرر في ٦ سبتمبر ١٩٥٤ بين حكومة الجمهورية المصرية وشركة الانجلو اجيشيان أويل فيلدز ليمتد (٢) على أن كل منازعة أو خلاف قضائي يقع بين الحكومة والمستغل فيما يتعلق بتفسير أي بند من بنود العقد أو فيما له ارتباط به يكون الفصل فيه من اختصاص المحاكم المصرية طبقا للقوانين المصرية . واستثنى النص حالتين أوجب طرح الخلاف في شأنهما الى مجلس تحكيم يشكل من عضو تعينه وزارة التجارة والصناعة وعضو يعينه المستغل وثالث تختاره الجمعية العمومية للمحكمة القضاء الاداري من بين أعضائها وتكون له رئاسة مجلس التحكيم . ويصدر قراره بالاغلبية ويكون نهائيا غير قابل للطعن بأي وجه . والحالتان المشار اليهما في النص المتقدم تتصلان بتحديد سعر البترول ( م ٤ من العقد ) وتحديد مدى ما اذا كان المستغل قد تراخى في العمل على التوسع في استثمار المنطقة المؤجرة طبقا للقواعد السليمة فنيا واقتصاديا لاستغلال حقول البترول ( م ١١ من العقد ) .

(٨) وينص البند الثالث والخمسون من عقد امتياز البحث عن البترول واستغلاله الذي تحرر في ١٦ يولييه ١٩٥٧ بين الجمهورية المصرية والشركة العامة للبترول ( شركة مساهمة مصرية ) على أنه فيما عدا الحالة التي تحال الى التحكيم وفقا للنص الوارد في البند الثاني والعشرين من هذا العقد ، يكون الفصل في أي نزاع يقع بين الحكومة والشركة فيما يتعلق بأحكام هذا العقد من اختصاص محكمة القضاء الاداري بمجلس الدولة على حسب الاحوال ويقضى فيه وفقا للقوانين المصرية .

والبند الثاني والعشرون يقرر الاحالة الى التحكيم لتحديد مدى ما اذا كان المرخص له قد تراخى في العمل على التوسع في استثمار المنطقة المؤجرة وفقا للقواعد السليمة فنيا واقتصاديا لاستغلال حقول البترول . والبند المتقدم يحيل - بالنسبة الى اجراءات التحكيم - الى المادة ٤٥ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ - وهي تنص على أن تشكل للفصل في حالات التحكيم لجنة تؤلف من ثلاثة أعضاء تختار وزارة التجارة والصناعة أحدهم ويختار المستغل العضو الثاني

وتختار الجمعية العمومية لمحكمة القضاء الادارى العضو الثالث من بين أعضائها وتسند اليه رئاسة اللجنة . وتكون قرارات هذه اللجنة غير قابلة لاي طعن (١) .

### ٣ - التطور في مضمون شرط التحكيم :

من مراجعة النصوص المتقدمة يظهر بوضوح مدى التطور الذي حصل بشرط التحكيم في عقود البترول في البلاد العربية . وتنحصر ملاحظتنا في أمور أربعة ، هي التي لها الجانب الاكبر من الاهمية : الاولى تتصل بموضوع التحكيم ، والثانية تتصل بأشخاص المحكمين ، والثالثة تتعلق بمكان التحكيم ، والرابعة تتعلق بمدى مدلول النص على اعتبار حكم المحكم غير قابل لاي طعن .

### ٤ - موضوع التحكيم :

يلاحظ أن اتفاقات البترول في المملكة السعودية أو في العراق تستوجب الالتجاء الى التحكيم في شأن أى نزاع ينشأ حول تنفيذها . وكذلك الحال بالنسبة الى عقود البترول التي عقدها الحكومة المصرية في سنة ١٩٣٨ وفي سنة ١٩٤٨ . أما عقود البترول التي تمت في مصر منذ سنة ١٩٥٤ فقد نصت صراحة على أن الاختصاص لجسم سائر الخلافات التي تنشأ حول تنفيذ العقد يكون للمحاكم المصرية طبقا للقوانين المصرية واستثنت حالتين : الاولى تتصل بتحديد سعر البترول . والثانية تتصل بمدى نشاط المرخص له في استثمار المنطقة المؤجرة طبقا للقواعد السليمة فنيا واقتصاديا لاستغلال مناطق البترول ، وأحالت الى التحكيم في شأن الخلاف في هاتين المسألتين فقط .

وإذا كنا في مجال التفضيل بين نظام الاحالة على التحكيم في شأن أى خلاف ينشأ حول تنفيذ عقد استغلال منطقة بترولية ونظام قصر الاحالة على التحكيم في شأن المسألتين المتقدمتين فقط ونظام فرض الاختصاص القضائي في جميع الاحوال دون الاحالة على التحكيم على وجه الاطلاق فنحن نرى أن النظام الاول هو الواجب الاتباع نظرا لان التحكيم يؤدي الى توفير الوقت والجهد والتنفقات مما لا يؤثر في سير عملية استغلال المنطقة البترولية ولا يوهن من عزيمة المرخص له بينما الالتجاء الى القضاء يحيطه بجو قد يؤدي الى المشاكسة والمشاحنة أو التراخي في نشاطه فيتأثر استغلال المنطقة البترولية ومن ثم تضار المصلحة العامة .

ولا نرى في الاتفاق على التحكيم تسليم من جانب الدولة بعلم صلاحية قضائها وانما الامر يقتضى مجرد توفير وقت المرخص له وجهده فيما هو أنفع له وللدولة . ثم ان التحكيم نظام تقره سائر الدول - فيما نعلم - لجميع الاعتبارات المتقدمة ، وهو لا يؤدي الى اهدار قوانين الدولة بل على العكس هي تلزم المحكم وهو يلتزم باحترامها (١) . وقد لا يتصور التعاقد على استغلال منطقة بترولية دون الاتفاق على التحكيم في مسألتين أساسيتين الاولى هي المتصلة بتحديد سعر البترول لان هذا السعر لا يتصور تحديده

( ١ ) وينص البند الرابع من « عقد استغلال منطقة بترول » المنشور في الجريدة الرسمية « في العدد الصادر في ٨ يناير ١٩٥٩ على الاحالة الى التحكيم لتحديد سعر البترول مع مراعاة اجراءات لا تختلف عما نصت عليه المادة ٤٥ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ .

( ٢ ) مع مراعاة جواز التحلل من أعمالها بارادة الخصوم وحتى في هذه الحالة يتعين احترام سائر القواعد الشكلية المقررة في باب التحكيم في قانون المرافعات ( انظر كتابنا نظرية الاحكام في قانون المرافعات رقم ١٨ ) .

وقت التعاقد اذ يختلف باختلاف مدى غزارة بثة البترول ومدى عمقه ومكانه من المناطق الاهلة بالسكان لتحديد أجور الايدي العاملة ، والثانية تتصل بمدى نشاط المرخص له في استثمار المنطقة المؤجرة طبقا للقواعد السليمة فنيا واقتصاديا لاستغلال مناطق البترول - هذا اذا رمته الدولة بالتقصير وعدم تحقيق الاغراض المقصودة من التعاقد . وعدم الاتفاق على التحكيم في هاتين المسألتين يضر بمصلحة المرخص له والحكومة على السواء - على ما قدمناه - ولهذا يعنى كل منهما بالنص على التحكيم فيهما .

##### ٥ - أشخاص المحكمين :

قدمنا ان اتفاقات التحكيم في المملكة العربية السعودية والعراق تنص على أنه في حالة حصول أى نزاع فى شأن تنفيذها يحال الى لجنة تحكيم تشكل من شخصين يختار كل طرف واحد منهما ، وثالث يختاره المحكمان ، وفي حالة عجزهما عن الاتفاق على تعيينه يتم تعيينه بواسطة الحكومة والمرخص له ، واذا عجزا عن الاتفاق على تعيينه ، قام بذلك رئيس محكمة العدل الدولية الدائمة بناء على طلبهما .

وتعيين المحكم الثالث بواسطة رئيس محكمة العدل الدولية فيه تجاهل للسلطة القضائية فى الدولة كما أنه يشف عما ترغب فيه الدول الاجنبية من فرض قضاء دولي لحسم الخلافات الناشئة عن تنفيذ عقود البترول باعتبار أن هذه العقود من قبيل الاتفاقات الدولية .

وأيا كانت جنسية الشخص الثالث الذى يعينه رئيس محكمة العدل الدولية الدائمة فان هذا لا يؤثر فى تحديد القانون الواجب التطبيق سواء أكان ذلك من ناحية الاجراءات أم من الناحية الموضوعية . فالقانون الشكلي الواجب التطبيق - أى الاجراءات الواجبة الاتباع هى تلك المقررة فى قانون البلد الذى أصدر فيه المحكم حكمه ، عملا بما تشفه المادة ٨٤١ من قانون المرافعات المصرى والمادة ٥٢٨ من قانون أصول المحاكمات السورى (١) .

ولا يتصور بأى حال من الاحوال أن يفرض المحكم قانون بلده فيتبع الشكلى المقرر فيه ، فقد يتعدد المحكمون وتختلف جنسياتهم ولا يمكن اتباع أكثر من قانون واحد فى هذا الصدد .

وفى الاقليم المصرى رأينا أن عقود البترول فيه تحيل الى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمناجم والمهاجر المعدل بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ ، والمادة ٤٥ من القانون الاول تنص على أن تشكل للفصل فى حالات التحكيم المنصوص عليها فى هذا القانون لجنة تؤلف من ثلاثة أعضاء تختار وزارة التجارة والصناعة أحدهم ، ويختار المرخص له العضو الثانى ، وتختار الجمعية العمومية لمحكمة القضاء الادارى العضو الثالث من بين أعضائها وتسند اليه رئاسة اللجنة .

وفى رأينا أن اختيار العضو الثالث - الذى تكون له رئاسة لجنة التحكيم - بواسطة الجمعية العمومية لمحكمة القضاء الادارى ضمانا هامة للمرخص له فضلا عما فيها من محافظة على سيادة الدولة ، ولان النزول عن اختصاص القضاء الوطنى وقبول قضاء دولي يمس من قدرها فى الصميم .

( ١ ) راجع المادة ٨٣٥ من قانون أصول المحاكمات اللبناني الصادر فى سنة ١٩٢٣ .



وكون الاختيار يتم بواسطة الجمعية العمومية لمحكمة القضاء الادارى دون الجمعية العمومية لمحكمة النقض طبيعى لأن الاصل أن الاختصاص بالمنازعات التى تنشأ عند تنفيذ عقود البترول لجهة القضاء الادارى لا لجهة القضاء العادى .

## ٦ - مكان التحكيم - هل الاتفاق على اجراء التحكيم فى بلد أجنبى ينزع الاختصاص من المحاكم الوطنية ؟

الاصل أن أى نزاع ينشأ بصدد تنفيذ عقد ايجار أو استغلال منطقة بترولية - الذى يعقد بين حكومة دولة ما وشركة أيا كانت جنسيتها - تختص به محاكم تلك الدولة لأن هذا العقد ينفذ فى تلك الدولة أو مشروطا بتنفيذه فيها ان لم يكن قد نفذ بعد ، هذا ولو لم يكن مركز الشركة الرئيسى فى الدولة أو لم يكن لها فرع فيها (م ٣ من قانون المرافعات المصرى والمادة الرابعة من قانون أصول المحاكمات السورى ) . والاصل أن الاتفاق على التحكيم فى شأن تنفيذ العقد المتقدم لاينزع الاختصاص من المحاكم الوطنية وانما هو ينشئ دفعا بعدم قبول الدعوى التى ترفع اليها . وبعبارة أخرى ، الدفع بالاعتداد بشرط التحكيم هو من قبيل الدفع بعدم قبول الدعوى لأن الخصم بمقتضاه ينكر سلطة خصمه فى الالتجاء الى القضاء للدود عن الحق . ومما يؤيد هذا القول ان الرجوع عن التحكيم بالاتفاق أو بتدخل من لم يكن طرفا فى عقد التحكيم أو باختصاصه يوجب الالتجاء الى المحكمة المختصة للدود عن الحق مما يقطع بأن التحكيم لاينزع الاختصاص من المحكمة (١) .

واذن الاتفاق على التحكيم ، فى ذاته ، ليس معناه النزول عن اختصاص المحاكم الوطنية ، ولو كان المحكمون - أو بعضهم - من الاجانب . أما الاتفاق على اجراء التحكيم فى بلد أجنبى فهو يفيد النزول عن اختصاص المحاكم الوطنية لانه يقتضى حتما - من جانب المحكم - أن يتبع ويحترم الاجراءات المقررة فى ذلك البلد . والمادة ٨٤١ من قانون المرافعات المصرى والمادة ٥٢٨ من قانون أصول المحاكمات السورى تقتضيان هذا الفهم ، فهما توجبان صدور حكم المحكم فى مصر ( أو سوريا ) والا اتبعت فى شأنه القواعد المقررة فى البلد الاجنبى الذى أصدر فيه حكمه (٢) ، فيكتبه كما تكتب الاحكام فى هذا البلد ويودعه قلم كتاب المحكمة التى يعينها قانونها الخ . وعقد تنفيذه يجب أن تتبع فى شأنه القواعد المقررة لتنفيذ الاحكام الصادرة فى بلد أجنبى ( م ٤٩٤ من قانون المرافعات المصرى والمادة ٣٠٩ من قانون أصول المحاكمات السورى ) .

وبعبارة أخرى ، حكم المحكم يعتبر أجنبيا بخصوص تنفيذه متى طلب الاعتداد به أو تنفيذه فى غير الدولة التى صدر الحكم فى أرضها . وهذا ماقررتة صراحة الاتفاقية الخاصة بأحكام المحكمين الاجنبية وتنفيذها التى أقرها مؤتمر الامة المتحدة الخاص بالتحكيم التجارى الدولى المنعقد فى نيويورك فى الفترة من ٢٠ مايو - ١٠ يونية ١٩٥٨ .

( ١ ) انظر فى هذا الموضوع كتابنا اجراءات التنفيذ فى قانون المرافعات - الطبعة الثانية رقم ٥٨ ص ٩٤ والمراجع والاحكام المشار اليها فيه .

( ٢ ) تقول المذكرة التفسيرية عن المسادة ٨٤١ أن الضوابط قد اختلفت فى تحسديد متى يكون حكم المحكمين اجنبيا ومتى لا يكون . فقال فريق ان العبرة هى بالبلد الذى حصل فيه الاتفاق على التحكيم ، واعتبر غيرهم البلد الذى جلس فيه المحكمون للحكم . فانظر آخرون الى جنسية المتحاكمين كما نظر سواهم الى جنسية المحكمين . وتضيف المذكرة ايضا الى الراى المعتمد الآن فى فقه القانون الدولى الخاص هو الذى يجعل العبرة بالجهة التى صدر فيها الحكم دون غيرها ، فمتى صدر الحكم فى بلد أجنبى الحق بالاحكام الاجنبية . وهذا النظر هو الذى أخذ به قانون المرافعات الايطالى فى المادة ٢٢ منه - وانظر مؤلف الاستاذ Le Balle فى التحكيم سنة ١٩٤٦ ص ٢٣٢ وما يليها والمراجع المشار اليها فيه .

وقد انضمت الى هذه الاتفاقية الجمهورية العربية المتحدة بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٩ . وتنص المادة الاولى من هذه الاتفاقية على أنه .

La présente convention s'applique à la reconnaissance et à l'exécution des sentences arbitrales rendues sur le territoire d'un Etat autre que celui où la reconnaissance et l'exécution des sentences sont demandées. (١)

ومتى كان الامر على النحو المتقدم وكانت القاعدة هي عدم جواز الاتفاق على اختصاص غير المحاكم الوطنية اذا كانت هي وحدها المختصة بنظر النزاع فان الاتفاق على اجراء التحكيم في خارج الدولة - عندما ينشأ أى نزاع بصدد تنفيذ عقد استغلال منطقة بترولية - هذا الاتفاق لا يعتد به - لأن استغلال مناطق البترول والمعادن في الدولة وان كان يعد من جانب الشركة المستفيدة عملا تجاريا بحتا الا أنه من جانب الدولة عملا يمس المصلحة العامة والثروة الطبيعية فيها ويعد من صميم المسائل المتعلقة بالنظام العام فلا يعتد بأى اتفاق بصدها يخالف الاسس العامة المقررة في التشريع (٢)

وتؤكد المعنى المتقدم أيضا الاتفاقية الخاصة بأحكام المحكمين الأجانب السابقة للإشارة إليها ، فقد جاء في نص المادة الخامسة منها أن

La reconnaissance et l'exécution d'une sentence arbitrale pourront aussi être refusées si l'autorité compétente du pays où la reconnaissance et l'exécution sont requises constate : (a) Que d'après la loi de ce pays, l'objet du différend n'est pas susceptible d'être réglé par voie d'arbitrage ; où (b) que la reconnaissance ou l'exécution de la sentence serait contraire à l'ordre public de ce pays.

واذن ، الشروط المقررة في عقود البترول التي أبرمتها الدول العربية والتي تفرض اجراء التحكيم في لاهاى ( هولاندة ) أو في أى بلد أجنبى آخر - هذه الشروط تخالف النظام العام ولا يعتد بها ، وتعتبر كأن لم تكن .

وجدير بالإشارة أنه أيا كان الرأى فيما تقدم فان اجراءات تنفيذ حكم المحكم تخضع دائما لقانون البلد الذى يجرى فيه التنفيذ ، وأى اشكال ينشأ عند تنفيذه يكون الاختصاص فى شأنه لمحاكم الدولة التى يتم التنفيذ فى أرضها عملا بقاعدة Lex Fori أيضا . هذا ولو كانت اجراءات التنفيذ تتخذ شكل دعوى (٣) .

٧- النص على اعتبار حكم المحكم غير قابل لائى طعن لايعنى فى ذاته اعتبار التحكيم بمثابة تفويض بالصالح فيعفى المحكم من التقيد بأوضاع المرافعات وقواعد القانون :

فيما عدا ما تقدم تنص بعض عقود التحكيم المتقدمة على اعتبار الحكم الصادر من هيئة التحكيم باتا irrevocable . وتنص الفقرة الثانية من المادة ٤٥ من القانون رقم ٦٦ الخاص بالمناجم والمحاجر على أن قرارات لجان التحكيم تكون غير قابلة لائى طعن . وكلا التعبيرين بمعنى واحد .

( ١ ) راجع المجلة الضريبية التجارية والصناعية السنة ١١ رقم ١٠٥ مايو ١٩٥٩ .

( ٢ ) انظر فى تفسير المسادة الثالثة من قانون المرافعات ما اذا كانت تتصل بالنظام العام أو لا تتصل به - المذونة والمرافعات - الطبعة الخامسة . والطبعة الثانية من اجراءات التنفيذ رقم ١٠٠ ص ٢٠٥ وما يليها وقارن حكم النقض المصرى فى ١٢ أبريل ١٩٥٦ - من مجموعة أحكام الدائرة المدنية للسنة ٧ ص ٥٢٢ وراجع تعليقنا عليه فى كتاب التنفيذ الطبعة الثانية ص ١٥ - الحاشية رقم ٢ .

( ٣ ) المذونة ١ رقم ٧٧ وما يليه وما اشرنا اليه من مراجع عديدة وأحكام .

وثمة عقود تقرر اعتبار الحكم نهائيا en dernier resort أو قطعيًا définitif ملزما للطرفين .

ويلاحظ أن وصف الحكم بأنه انتهائي يعنى أنه غير قابل للاستئناف فقط (١) ، وبذا قد يكون قابلا للطعن بطريق آخر غير الاستئناف ، ووصفه بأنه قطعي définitif يفيد أنه قد حاز حجية الشيء المحكوم به ، وهذه الحجية لا تمنع من الطعن فيه أن كان قابلا له بحسب نصوص القانون . أما وصف الحكم بأنه ملزم للطرفين فهو يقطع في الدلالة على أن ارادة الخصوم إنما تنصب الى اعتباره غير قابل لأي طعن .

ويلاحظ أن الاتفاق على اعتبار حكم المحكم غير قابل لأي طعن وملزما للطرفين لا يعنى أن ارادة الخصوم قد انصببت الى اعتبار التحكيم بمثابة تفويض بالصلح فيعفى المحكم من التقيد بأوضاع المرافعات وقواعد القانون ، وذلك لأن هذا الاتفاق قد يقصد به مجرد الرغبة في فض النزاع وحسمه بحكم واحد غير قابل لأي طعن ، ولا يتصور أن يمتد فهم الاتفاق الى أكثر مما تقدم .

واذن الاتفاق على جعل حكم المحكم غير قابل لأي طعن لا يكفي في ذاته لاعتبار المحكم مفوضا بالصلح لأن هذا من نتائج التفويض بالصلح وليس بضابط للفرقة بينه وبين التحكيم بالقضاء (٢) .

وإنما اذا انصب اتفاق الخصوم على اعتبار حكم المحكم غير قابل لأي طعن مع اعفائه من التقيد بأوضاع المرافعات فإن هذا يكفي لاعتبار المحكم مفوضا بالصلح فلا ينتقيد بقواعد القانون .

#### ٨ - خاتمة :

قصدا مما قدمناه أن نلفي ضوءا على ما تنص عليه عقود البترول في البلاد العربية بصدد التحكيم ، وأن نفسر الشروط النافذة في هذه العقود ، ونوجه النظر الى ما يحسن النص عليه في الاتفاقات المقبلة حتى تسعى الدول العربية ما أمكن لرعاية مصالحها المادية وتحافظ فضلا عن ذلك على كامل سلطاتها دون أن تنزل عن اختصاص قضائها وهو مظهر سيادتها ، ودون أن تقبل اختصاص أو تحكيم دولي فتعس من قدرها في التصميم .

وما زلنا نأمل أن تتعاون الدول العربية وتنسق سياستها البترولية وتضع - بعد دراسة مستفيضة - نصوصا تكون نموذجا لما يجب أن ترسم على هدية عقود البترول المقبلة وتعديل على هديه الاتفاقات القائمة . هذا فضلا عن ضرورة انشاء مكتب دائم من ممثلي هذه الدول لتتبع الأحداث الاقتصادية ذات الصلة بشئون البترول ومواجهة الظروف الطارئة التي قد تستوجب تعاوننا فيما بينها للاستفادة مما حباها بها الطبيعة من مميزات تجعل لبترولها السبق بين بترول العالم .

( ١ ) انظر في التعريف بالمصطلحات المتقدمة كتابنا « المرافعات المدنية والتجارية » الطبعة الخامسة رقم ٤٥٤ ص ٧٧٦ وما يليها .

( ٢ ) كتاب نظرية الاحكام في قانون المرافعات رقم ٢٢ ص ٥٣ الحاشية رقم ١



العدد الأول	فهرست	السنة الحادية والأربعون
رقم الحكم	الصحيفة	تاريخ الحكم
ملخص الأحكام		
(١) قضاء محكمة النقض الجنائية		
١	١	١١ مايو ١٩٥٩
٢	١	» » »
٣	١	» » »
٤	٢	» » »
٥	٢	» » »
٦	٣	١٨ مايو ١٩٥٩

نقض • أوجهه • ما لا يبطل الاجراءات ، الاصل في  
الاجراءات الصحة • استدلال • مأمور الضبط القضائي •  
اختصاصه • الاصل أن يباشر رجل الضبط القضائي أعماله  
في حدود اختصاصه • تحقيق • تفتيش • الدافع بطلانه من  
حيث صلته بالتسبب • عدم التزام المحكمة بتحري صفة الضابط  
الذي أجرى التفتيش وأنه منتدبا رئيسا لمكتب المخدرات  
أو معاون له لمجرد قول المتهم ذلك دون تقديم الدليل عليه •

مواد مخدرة • احرازها • المسئولية والعقاب • العقوبة  
المخففة • المادة ٣٤ من القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ • مجال  
انطباقها • نقض • الحكم في موضوع الطعن عند مخالفة  
القانون الموضوعي • تصحيح الحكم • مثال في زراعة شجيرات  
حشيش بقصد التعاطي •

استدلال • التفتيش الاداري • بطلانه عند مخالفة الشروط  
الموضوعية • مثال في تفتيش المساكن والمحال لضبط العمليات  
المنصوص عليها في المادتين ٦ و ٧ من المرسوم الصادر في  
١٩٤٧/٧/٧ - برسم الانتاج والاستهلاك على الكحول - دون  
سبق صدور أمر كتابي بذلك من مدير أقرب مكتب للانتاج •  
المادة ١٥ من المرسوم •

٢ ، ١ - اثبات • حرية القاضي الجنائي في تكوين عقيدته •  
لازمها • واجب المحكمة في فحص الدليل قبل الأخذ به يمتنع  
معه القول بأن هناك من الادلة ما يحرم عليها الخوض فيه •  
اطلاق يد القاضي الجنائي في تقدير سلامة الدليل وقوته دون  
قيده فيما عدا الاحوال المستثناة قانونا • تلبس • تقدير  
حالته • محكمة الموضوع • تقدير دلائل التلبس مسألة  
موضوعية •

محكمة الجنايات • سقوط الاحكام الغيابية الصادرة منها •  
مناطق التفرقة بين نص المادتين ٣٩٥ و ٣٩٧ من قانون الاجراءات  
الجنائية • العبرة في شأن سقوط الاحكام الغيابية الصادرة  
من محكمة الجنايات بالوصف الذي أقيمت به الدعوى أي  
الوارد في قرار الاحالة •

١ - تحقيق - تدوينه • الضرورة الداعية الى ندب غير  
الكاتب المختص • اثباتها • خلو محضر تحقيق النيابة من  
بيان الظروف الداعية الى ندب غير الكاتب المختص لا ينفي قيام  
الضرورة الى ندب غيره •

العدد الأول	فهرست	السنة الحادية والأربعون
رقم الحكم	الصحيفة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
٧	٣	١٨ مايو ١٩٥٩
٨	٤	» » »
٩	٤	١٩ مايو ١٩٥٩
١٠	٥	» » »
١١	٥	» » »
١٢	٥	» » »

٢ - تحقيق • تفتيش المسكن • قواعده • المادة ٩١ ج  
جواز صدور أمر النيابة بتفتيش مساكن المتهم بعد اطلاعها  
على محضر الاستدلال متى رأت كفايته لاصداره •

تنفيذ الاحكام الجنائية • القاعدة • المادة ٤٦٠ ج الأصل  
في الاحكام الجنائية • وجوب تنفيذها • الاستثناء : ماتضمنته  
المواد ٤٦٩ و ٤٥٢ وما يليها من قانون الاجراءات الجنائية •

خيانة الامانة • بيانات أحكام الادانة • الرد على أوجه  
الدفاع الهامة ردا سائغا • مثال في الرد على تمسك المتهم  
بحقه في حبس السيارة حتى يقبض اجر اصلاحها •

١ - غرفة الاتهام • ميعاد تحرير أوامرها • سريان نص  
المادة ٣١٢ ج •

٢ - نقض • أوجهه • غرفة الاتهام • الطعن في قراراتها  
ما لا يعد خطأ في القانون • مثال • م ١٩٥ ، ٢١٢ ج  
قصور أسباب الامر وتغاليه في تقدير أدلة الدعوى ما دام أن  
الغرفة انتهت الى أمرها بعد تمحيص الأدلة ووزنها •

٣ - نقض • أحكام لايجوز الطعن فيها • قانون • تفسيره •  
اتفاق العلة • سريان حظر الطعن الوارد بالمادة ٢١٠ ج  
معدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٦ على الطعن بطريق  
النقض أيضا •

نقض • أوجهه • ما لا يعد خطأ في تطبيق قانون العقوبات •  
مثال • بلاغ كاذب • م ٣٠٥ ع • عناصر الواقعة الاجرامية •  
البلاغ • ماهيته • يستوى في التبليغ التقدم خصيصا للدلاء  
به أو الادلاء به في أثناء تحقيق أجرى مع المبلغ فيما ليس له  
علاقة بموضوع البلاغ • مثال

عود • عيوب تسببيه • قصور البيان • مثال في بحث  
قيام حالة العود الى الجريمة • م ٥١ ع • قصور الحكم عند  
اغفاله الاشارة الى مؤدى ما تضمنته الاوراق عن سوابق المتهم  
بما من شأنه اثاره الشبهة في قيام حالة العود المنطبق على  
المادة ٥١ ع •

١ و ٢ - اختلاس محجوز • عناصر الواقعة الاجرامية •  
حجز • بطلانه لسقوطه عملا بنص المادة ٥١٩ مرافعات • من  
صاحب المصلحة في التمسك بهذا البطلان ؟

العدد الأول	فهرست	السنة الحادية والأربعون
رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
١٣	٦	٢٥ مايو ١٩٥٩
١٤	٧	" " "
١٥	٧	" " "
١٦	٧	٢٦ مايو ١٩٥٩
١٧	٨	" " "

٣ - المدين دون الحارس • وجوب احترام الحجز ولو كان مشوباً بما يبطله • أثر ذلك • مخالفة الاجراءات المقررة للحجز أو لبيع المحجوزات لا تبيح اختلاس المحجوزات • اختلاس أشياء محجوزة • القصد الجنائي • الدفع بعدم العلم بميعاد البيع • شرط ابدائه • توافر المصلحة في ذلك • ضرورة واقعة تنتفي بها المصلحة في ابداء هذا الدفع •

دعوى مدنية • الشروط التي ينبغي توافرها في الفعل الذي يبيح الادعاء المدني للمضروب • المادة ٢٥١ ج ١ • أن يكون الفعل جريمة • الاثر المترتب على تخلف هذا الشرط • عدم اختصاص المحكمة بالفصل في الدعوى المدنية • مثال • انتهاء الحكم الى أن اخلاص المتهم بالتعاقد لا يكون جريمة الغش • القضاء في الدعوى المدنية بالرفض • هو قضاء من المحكمة في أمر خارج عن اختصاصها •

تحقيق • تفتيش • ما لا يبطله • مخالفة الاشكال غير الجوهرية • مثال • حضور المتهم التفتيش الذي يقوم به مأمور الضبط القضائي المنتدب لاجرائه • المواد ٩٢ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ج ١ •

١ - تفتيش • الشروط الموضوعية لصحة الامر به • اختصاص الامر باصداره • اختصاص وكيل النيابة الكلية باصدار امر التفتيش في دائرة المحكمة الكلية التي يعمل في دائرتها بغير حاجة الى الحصول على تفويض بذلك من رئيس النيابة •

٢ - استدلال • ضبط الاشياء • ما لا يرتب البطلان في خصوص مخالفة قواعده • مخالفة ما نصت عليه المادة ٥٥ وما يليها من قانون الاجراءات الجنائية •

قاضي التحقيق • متى يفتتح ميعاد استئناف قراراته الصادرة في غيبة الخصوم ؟ من تاريخ اعلانهم رسمياً بالامر • المادة ١٦٥ ج ١ • غرفة اتهام • الطعن بالنقض في قراراتها • الخطأ في القانون • مثال • احتساب ميعاد استئناف قرار قاضي التحقيق الصادر في غيبة الخصم من تاريخ علمه بصدوره ، لا من تاريخ اعلانه رسمياً •

نقض • أوجهه • مخالفة القانون الاجرائي • مثال • وصف التهمة • ما لا يتعارض مع تقييد المحكمة بحدود الدعوى • تغيير الوصف القانوني للفعل المستند الى المتهم •



العدد الأول	فهرست	السنة الحادية والأربعون
رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		مثال في إقامة بناء مخالف للمواصفات القانونية بدون ترخيص من الجهة المختصة • مخالفة البناء للمواصفات القانونية ، وإقامة البناء ذاته بدون ترخيص قرينان ملازمان فعل البناء ومتداخلان في وصفه القانوني •
١٨	٨	٢٦ مايو ١٩٥٩ ١ ، ٢ - دعوى جنائية • شرط تحريكها من المحاكم في جرائم الجلسات • وجوب حصول التحريك أثناء انعقاد الجلسة وقبل قفل باب المرافعة في كل قضية • علة ذلك • المواد ٢/١٢٩ مرافعات ر ٢٤٤ ، ٢٤٦ ج •
		٣ - شهادة الزور • متى تقع الجريمة • بمجرد ابداء الشهادة المزورة • الآثار المترتبة على وجوب اصرار الشاهد على أقواله الكاذبة حتى قفل باب المرافعة • عدول الشاهد عن شهادته قبل قفل باب المرافعة يجعل أقواله الأولى كأن لم تكن •
		٤ - شهادة الزور • عناصر الواقعة الإجرامية • تغيير الحقيقة • كفاية تعمد الشاهد تغيير الحقيقة في بعض وقائع الشهادة •
		(٢) قضاء محكمة النقض المدنية
١٩	١١	٣ ديسمبر ٥٩ ١ ، ٢ - رسم الدفعة ، ضرائب « الضرائب غير المباشرة » « ضريبة الدفعة » « رسوم الدفعة النوعية » « استهلاك الكهرباء والغاز » « عبء الرسم » : (١) في المعاملات الخاصة : يتحمله المستهلك • (٢) في التعامل مع الحكومة : يتحمله المتعامل معها المورد للكهرباء أو الغاز الذي تستهلكه • م ١٤ ق ٤١/١١ معدلة للفق ٣٩/٤٤ والجدول رقم ٥ فقرة ١٠ مكررا و ١٠ ثالثا والأحكام المضافة في ذيل الق ٤١/١١ • ما يعتبر تعاملًا • انطواء توريد الشركة للكهرباء والغاز واستهلاك الحكومة لهما في كل مرة على تعامل بينهما يندرج تحت نص ألم ١٤ ق ٤١/١١ وخضوعه لحكمها • ٣ - تقادم « التقادم المسقط » « حساب المدة » • « رسم الدفعة » « سقوط حق الخزانة في المطالبة بها » • قانون « تطبيق القانون في الزمان » • حساب التقادم فيما قبل القانون المدني الجديد بالتقويم الهجري ما لم ينص على خلاف ذلك • سقوط حق الخزانة في المطالبة برسوم الدفعة

العدد الأول	فهرست	السنة الحادية والأربعون
رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		والتعويض المدني بخمس سنوات هجرية لعدم ذكر المادة ٢٤ ق ٣٩/٤٤ انها ميلادية . سقوط الحق في المطالبة بالرسوم المستحقة عن مدة سابقة على العمل بالقانون المدني الجديد بخمس سنوات هجرية .
		٤ - تقادم « التقادم المسقط » « في الضرائب والرسوم » . مبناه . علم قيامه على قرينة الوفاء وانما على عدم ارهاق المدين بتراكم الديون عليه . أثر ذلك . جواز التمسك به رغم المنازعة في الالتزام والامتناع عن الدفع .
		٥ - تقادم « قطع التقادم » . « التنبيه » . اعتبار التنبيه على يد محضر قاطعا للتقادم في القانون المدني الملغى .
		تقادم « التقادم المسقط » « في الضرائب والرسوم » . قانون « تطبيق القانون في الزمان » « عدم رجعية القوانين » . « انقطاع » التنبيه الذي يسبق المطالبة بأداء رسم الدمغة لا يكفي فيه أن يكون بخطاب عادى بطريق البريد . الامر العالي سنة ١٨٨٠ المعدل سنة ١٨٨٥ ، المادة ٢٥ ق ٣٩/٤٤ . جواز انقطاع المطالبة بأداء الرسم بكتاب موصى عليه مع علم وصول . المادة ٢٣ ق ٢٢٤/١٩٥١ . نص المادة ٢٣ ق ٥١/٢٢٤ مستحدث فلا يسرى على الوقائع السابقة عليه .
		٦ - حكم « عيوب التدليل » « التناقض بين الاسباب وبعضها الآخر » « ما لا يعد كذلك » . تقرير الحكم الزام المستهلك ذاته برسم الدمغة نتيجة لاستعماله التيار الكهربائي اذا كان المستهلك خلاف الحكومة في غير نطاق ألم ١٤ ق ٣٩/٤٤ لا يتناقض مع تقريره أن استهلاك الحكومة للكهرباء وان كان قد حصل بمعرفتها الا أن المتعامل معها دونها هو الذي يتحمل الرسم اعمالا للمادة ١٤ لكل مجال .
٢٠	١٧	٢ ديسمبر ١٩٥٩
		١ - حكم « تسببيه » « عيوب التدليل » « خطأ الاسناد » . « الخطأ المعيب » ، مثال في تملك بالتقادم المكسب استند الحكم في نفيه الى القول بأن الطاعن أقر في محضر الخبر بوضع يد المطعون عليه مع أن الواضح فيه لم يصدر منه اقرار .
		٢ - حكم « تسببيه » « عيوب التدليل » « تساند الأدلة » « مناط التساند » عند تعذر تعرف أثر الدليل المعيب في عقيدة المحكمة .
٢١	١٨	» » »
		استثناف « ميعاده » « في الاحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية في المنازعات الضريبية » . ضرائب « مسائل عامة »

العدد الأول	فهرست	السنة الحادية والأربعون
رقم الحكم	الصيغة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		« نظر الدعاوى واستئناف الأحكام فيها » • ضريبة الأرباح التجارية والصناعية • ضريبة إيرادات رؤوس الأموال المنقولة • نظر كل الدعاوى المنصوص عليها في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على وجه السرعة وفقا لنص المادة ٩٤ منه • انصراف نص المادة ٩٩ في خصوص تحديد ميعاد الاستئناف بثلاثين يوما الى الأحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية في الطعون المرفوعة اليها في قرارات لجان التقدير أو الطعن فيما يتعلق بالأرباح التجارية والصناعية ، ميعاد استئناف الأحكام الصادرة في الدعاوى الخاصة بالضرائب على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة عشرة أيام من تاريخ اعلان الحكم • ألم ٩٤ من الق ٣٩/١٤ ، ٤٠٢ ق مرافعات •
٢٢	٢٠٠	٣٠ ديسمبر ١٩٥٩
		١ - مسئولية « المسئولية التقصيرية » « جزاء المسئولية » « التعويض » « تقدير التعويض » محكمة الموضوع • حكم « عيوب التدليل » « القصور الكافي » « ما لا يعد كذلك » تعويض • سلطة محكمة الموضوع في تحديد مقدار التعويض • أطرافها لأسباب سائغة الأرقام المقدمة من المضرور تحديدا له • حسبها تبين أن المبلغ الذي قدرته هو عما لحق المضرور من ضرر مادي وأدبي وأنه تعويض له عما تكبدته وناله •
		٢ - مسئولية « المسئولية التقصيرية » • « جزاء المسئولية » « التعويض » « تقدير التعويض » • حكم « عيوب التدليل » « القصور » « ما لا يعد كذلك » لا يعيب الحكم ادماجه الضرر المادي والأدبي معا وتقديره التعويض عنها جملة بغير تخصيص •
		٣ - مسئولية « المسئولية التقصيرية » « أركانها » « ركن الضرر » « الضرر المحقق والاحتمالي » حكم « تسببه » « الرد على أوجه الدفاع القانونية ردا سليما » • لا يعيب الحكم استبعاده من عناصر الضرر الحرمان من المكافآت طالما أن نظره بنى على أن الضرر المدعى به في هذا الصدد احتمالي وليس محقق الوقوع •
٢٣	٢٢	١٠ ديسمبر ١٩٥٩
		١ - تقادم « التقادم المسقط » • قطعه • المطالبة الجزئية • اعتبارها قاطعة للتقادم بالنسبة لباقي الدين ما دام أنها قد دلت في ذاتها على قصد الدائن في التمسك بحقه في الباقي وكان الثابت أن الحقين غير متغايرين ويجمعهما في ذلك مصدر واحد •
		٢ - دعوى « نظر الدعوى أمام المحكمة » « غياب المعلوم »



العدد الأول	فهرست	السنة الحادية والأربعون
رقم الحكم	الصحيفة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		<p>« شطب الدعوى » ، قانون • صدور قرار بشطب « دعوى » فى ظل قانون المرافعات القديم لا يترتب عليه اعمال ألم ٢/٩١ مرافعات جديد • « عوارض الخصومة » « سقوط الخصومة » • تقادم « التقادم المسقط » « قطعه » انتاج الدعوى المشطوبة فى ظل قانون المرافعات القديم كافة آثارها المتعلقة بقطع التقادم ما دام لم يتخذ بشأنها اجراءات سقوط الخصومة التى كان معمولاً بها فى ذلك القانون •</p> <p>٣ - حكم « عيوب التدليل » « القصور » • مثال فى بيع • خصم الحكم من ثمن البضاعة المباعة المطالب به مبلغ متحصل من بيع جزء منها جبراً بسبب الحجز عليها وفاء لاجرة ايداعها قصر البائع فى سدادها - عدم اعتباره لفرق الثمن بين البيع جبراً والثمن المقرر له عند التعاقد • التفاته عما أدى اليه تقصير البائع من نتائج رغم تسليمه به ومدى علاقة ذلك بالتزامات المشتري نحوه •</p> <p>١ - اسم تجارى • محكمة الموضوع • حكم « عيوب التدليل » : « القصور » • « فساد الاستدلال » • « ما لا يعد كذلك » • « بطلان الاسناد » • حكم « رقابة محكمة النقض » « تحصيل فهم الواقع » • نقض « أسباب الطعن » • « أسباب موضوعية » • تحرى محكمة الموضوع الواقع فى شأن اللفظ المتنازع على استعماله كاسم تجارى واستخلاصها من الأدلة المقدمة لها بعد وزنها لها وترجيح بعضها على بعض انه لقب اشتهر به والد الطرفين تلقوه وحملوه عنه واشتهروا به بأسباب سائغة من مصادر لا تناقض شيئاً مما أوردته بشأنها تنحصر به رقابة محكمة النقض عليها فى تحصيل هذا الواقع • على غير أساس ما روى به الحكم من قصور وفساد استدلال وبطلان اسناد •</p> <p>٢ - علامات تجارية • ما يصح اعتباره كذلك وشرطه « الاسم الخاص » • مفهوم نص الم ١ ق ٣٩/٥٧ اباحة الشارع للتاجر أو الصانع اتخاذ اسمه الخاص علامة لتمييز منتجاته بشرط أن يتخذ فى كتابته شكلاً مميزاً • « الكلمة » اباحة اتخاذ كلمة علامة مشروط بأن تكون الكلمة المطلقة متضمنة تسمية مميزة أو مبتكرة •</p> <p>٣ - علامات تجارية ، اسم تجارى « شطبه » لا خطأ فى رفض المحكمة طلب شطب لفظ من السجل التجارى اذا كانت</p>
٢٤	٢٥	١٠ ديسمبر ٥٩

العدد الأول	فهرست	السنة الحادية والأربعون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		<p>قد أقامت قضاها على أنه اسم تجارى وليس بعلامة تجارية .</p> <p>٤ - اسم « الاسم التجارى » . « الاسم المدنى » . اتخاذ الاسم الشخصى واللقب : حق كل تاجر فى اتخاذه اسما تجاريا له لتمييز محله عن غيره . التجريد منه : كونه مستمدا من اسمه المدنى لا يتأدى معه تجريده منه لمجرد التشابه بينه وبين أسماء آخرين . هناك وسائل لدراء الخلط أو اللبس أو المنافسة غير المشروعة .</p> <p>٥ ، ٦ - مسئولية « المسئولية التقصيرية » « عناصرها » « الخطأ » حكم « عيوب التدليل » : التناقض « ما لا يعد كذلك » عدم قيام المسئولية فى حالة نفى الخطأ . مثال .</p> <p>١ - نقض « اجراءات النقض » . « تقرير الطعن » . « الخصوم فى الطعن » . لا يجوز أن يكون خصما فى الطعن بالنقض من لم يكن خصما أمام محكمة الدرجة الثانية .</p> <p>٢ - حكم « عيوب التدليل » « القصور » « ما لا يعد كذلك » افلاس . مثال فى افلاس : استخلاص المحكمة انتفاء وجود شركة واقعية بين المفلس والمطعون عليهم من عدم توقيع أحد منهم على العقد الذى يتمسك به لاثبات نية المشاركة وتعهدده بسداد المبالغ التى اقتضاها منهم على فترات وبفوائد معتدلة . تكييفها لعلاقة الطرفين بأنها علاقة مديونية . استخلاص سائغ يبرر قانونا التكييف الذى خلصت اليه . لا قصور .</p> <p>٣ - حكم « ما لا يعيب الحكم فى نطاق التدليل وغيره » . لا يعيب الحكم ما يكون قد شابه من خطأ أو قصور فيما استطرده اليه تزييدا ما دام أن ما انتهى اليه كاف لحمل قضائه .</p> <p>بيع بعض أنواع البيوع « البيع السيف C.I.F. » من احكامه أن التسليم يتم فى ميناء الشحن لا فى ميناء الوصول حكم « عيوب التدليل » « فساد الاستدلال » . مثال فى بيع « سيف » : شك المحكمة فى صحة اجراءات مزايده قام بها البائع على سند التعاقد للرجوع على المشتري بفرق الثمن واهدارها لآثارها لما توهمته من أن البضاعة كان متفقا على تسليمها فى ميناء الوصول مع أن البيع « سيف » ومن مقتضاه أن يتم التسليم فى ميناء الشحن وأن المشتري قد أخل بالتزاماته مما يستتبع حق البائع فى الامتناع عن تنفيذ التزامه بالتسليم ، فلم يكن من المفروض أن ترسل البضاعة أو تصل لميناء الوصول . يعيب الحكم .</p>
٢٥	١٠ ديسمبر ٥٩	
٢٦	٣٢	

العدد الأول	فهرست	السنة الحادية والأربعون
رقم الحكم	الصيغة	تاريخ الحكم
٢٧	٣٤	١٠ ديسمبر ٥٩
		ملخص الأحكام
		١ - نقض « المصلحة في الطعن » . انتفاء مصلحة الطاعن في النص على الحكم بطلان الاستئناف بالنسبة للمطعون عليه الثاني متى كان الطاعن قد قرر أمام محكمة الاستئناف أن اعلانه تم بعد الميعاد وأنه يقصر استئنافه على المطعون عليه الاول وظل على هذا الموقف حتى صدر الحكم المطعون فيه .
		٢ - استئناف « اجراءات رفع الاستئناف » . تكليف بالحضور . بطلان . رفعه :
		(١) « بتكليف بالحضور » . رفع استئناف الاحكام المنصوص عليها في م ١١٨ مرافعات بتكليف الحضور . الم ٤٠٥ مرافعات معدلة بالق ٢٦٤ سنة ١٩٥٣ .
		(٢) « بعريضة » . رفع استئناف الاحكام الصادرة في الدعاوى الاخرى بعريضة :
		١ - هل تعتبر عريضة الاستئناف ورقة من أوراق التكليف للحضور ؟ علة ذلك . اثره . عدم اعتبارها كذلك لانه لم يقصد بها دعوة الخصوم الى الحضور أمام المحكمة في يوم معين . انصراف البطلان المنصوص عليه في الم ٧٩ مرافعات الى ذلك الذي يشوب أوراق التكليف بالحضور .
		ب - بيانات العريضة « اسم المحكمة المرفوع اليها الاستئناف » . خلو نص الم ٤٠٥ معدلة مرافعات من وجوب تضمين العريضة هذا البيان . الم ٢٥ مرافعات هي التي تحكمها فيما لم يرد به نص خاص .
٢٨	٣٧	» » »
		دعوى « نظر الدعوى أمام المحكمة » « تقرير التلخيص » نظام عام . تلاوته . اجراء واجب وفقا لنص الم ٤٠٨ مرافعات يترتب على اغفاله بطلان الحكم . الغاية منه : اظهار عمل القاضي في الدعوى وتنوير زملائه وتنبيه الخصوم الى الوضع الذي اتخذته عناصرها في ذهنه لامكان استدراك ما سبها عنه أو خطأ فيه . تعلقه بالنظام العام : اتصاله بنظام التقاضي اتصالا يتعلق بالنظام العام يجيز للمحكمة في حالة اغفاله القضاء بالبطلان من تلقاء نفسها متى كانت عناصر الفصل في الطعن لهذا السبب مستكملة .
٢٩	٣٧	١٧ ديسمبر ٥٩
		عمل « انحلال عقد العمل » « الانتهاء العادي لعقد العمل » « قواعده الموضوعية » « سلطة رب العمل في تنظيم منشئاته » . حكم « عيوب التدليل » « القصور » « ما يعد كذلك » . -



رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
			سلطة رب العمل في تنظيم منشئاته باعتباره المالك والمستول عن ادارتها • تسببيه لدائرة نشاطه أو ضغطه لمصروفاته تفاديا لكارثة مالية أو شكت أن تنزل به وحرية في اتخاذ ما يراه من الوسائل الكفيلة بتوقي الخطر الذي يهدده والمحافظة على مصالحه المشروعة • ابتناء الحكم على نظر خاطيء مؤداه أنه لم يكن في إعادة تنظيم رب العمل لمنشئاته ما يحتم طرد العامل من عمله • يعتبر مجادلة منه لرب العمل في الوسائل التي اتخذها لإعادة تنظيم عمله توقيا لخطر يهدده • أمر غير جائز قانونا • دفع العامل بصحة عدم ما أسس عليه رب العمل قراره في إعادة تنظيم عمله وحجب المحكمة نفسها عن هذا البحث وإقامتها حكمها على افتراض صحة ما يدعيه رب العمل في هذا الخصوص لا يعتبر تسليما منها بصحة هذا الادعاء أو نفيه • يغيب حكمها بمخالفة القانون والقصور •
٣٠	٤٠	١٧ ديسمبر ٥٩	١ - ملكية « أسباب كسب الملكية » « الميراث وتصفية التركة » • تركة • نقض « المصلحة في الطعن » • ما يجب اتخاذ من الاحتياطات المستعجلة للمحافظة على التركة يصدر الأمر به من المحكمة لا من قاضي الأمور الوقفية • م ٨٨١ مدني • لا مصلحة في طعن بنى على سبب لو صح واقتضى نقض الحكم لما عاد على الطاعن بأية فائدة • مثال في تصفية التركة •
٣١	٤١	» » »	١ - بيع « التزامات البائع » « ضمان التعرض » • « التزامات المشتري » « الالتزام بدفع الثمن » • التزام البائع بالامتناع عن كل تعرض مادي أو قانوني من جانبه للمشتري في حيازته للبيع يقابله التزام المشتري بأداء الثمن ، وللمشتري حق حبس الثمن حتى يمتنع التعرض • م ٤٣٩ ، ٢/٤٥٧ مدني •
٣٢	٤٢	» » »	٢ - حكم « عيوب التدليل » « القصور » « ما يعد كذلك » إقامة الحكم قضاءه بالزام المشتري بدفع باقى ثمن سيارة مبيعة على أساس الفصل بين واقعة تسليمها للمشتري عقب البيع وواقعة حجز البائعين لها عقب إعادتها اليهم لتشجيعهما رغم ثبوت أن احتجازها كان لغير ما سبب قانوني - لا يصلح ردا على دفاع المشتري وتمسكه فيه بعدم دفع الثمن لاستمرار تعرض البائعين له رغم الحكم عليهم بتسليم السيارة • قصور •
			عمل « التحكيم في منازعات العمل » • نقض « حالات الطعن » « الطعن بمخالفة القانون » • استناد قرار هيئة

العدد الأول	فهرست	السنة الحادية والأربعون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٣٣	١٧ ديسمبر ٥٩	التحكيم في قضائه بالزام الشركة بعلاج أسر العمال الى شرط في عقد مبرم بين الشركة والحكومة لا الى أحكام قانون عقد العمل الفردى . عدم تضمن تقرير الطعن تعيب القرار فيما أقيم عليه . لا مخالفة للقانون .
٣٣	٤٣	١ - عمل « التزامات صاحب العمل » « تهيئة الغذاء » أوامر عسكرية « الامر العسكري رقم ٤٦٩ » . فرض ألم ٢/٢٧ من المرسوم بقانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ على من يستخدم عمالا في المناطق البعيدة عن العمران التي تعين بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية أن يوفر لهم التغذية الملائمة بأسعار لا تزيد عن ١/٣ التكاليف بشرط ألا يجاوز ما يؤديه العامل ٢٠ مليما عن الوجبة الواحدة . علم ورود ما يفيد إلغاء الامر العسكري رقم ٤٦٩ الصادر في ١٩٤٤/٢/٢٨ في القانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ .
٣٤	٤٥	٢ - عمل « التزامات صاحب العمل » « تهيئة الغذاء » قانون « إلغاء التشريع » . ألم ٢/٢٧ من المرسوم بقانون ١٩٥٢/٣١٧ ، الامر العسكري رقم ٤٦٩ مجال تطبيقهما : انطباق أحكام الامر العسكري في الحدود المبينة به على جميع العمال في مديرتي قنا وأسوان دون التقيد بما اذا كانت مناطق العمل بعيدة أو غير بعيدة عن العمران . عدم انطباق حكم ألم ٢/٢٧ من المرسوم بقانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ ألا حيث يكون العمال في المناطق البعيدة عن العمران التي يحددها وزير الشؤون الاجتماعية . عدم تنظيم المرسوم بقانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ ما سبق أن نظمه الامر العسكري ٤٦٩ فلا محصل معه للتحدى بنص ألم ٢ من القانون المدنى .
٣٤	٤٥	١ - قانون « تطبيق القانون في الزمان » « تنظيم قانون المرافعات الانتقال من ولاية القانون القديم الى ولاية القانون الجديد » . وجوب سريان أحكام قانون المرافعات الجديد على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل به الا ما استثنى بنص خاص . ألم ١ ق المرافعات . مثال .
٣٥	٤٥	٢ - دعوى « نظر الدعوى أمام المحكمة » « تقرير التلخيص » . إعلاده . اجراء تلاوته بالجلسة اجراء آخر . اغفال أيهما يستوجب بطلان الحكم . ألم ١١٦ ، ٤١٦ مرافعات .
٣٥	٤٥	استئناف « اجراءات رفع الاستئناف » شيك . وجوب رفع الاستئناف عن الاحكام الصادرة في دعاوى السندات

العدد الأول	فهرست	السنة الحادية والأربعون
رقم المجلد	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٣٦	١٧ ديسمبر ٥٩	<p>الاذنية والكمبيالات بتكليف بالحضور . م ١١٨ مرافعات .  اختلاف طريقة رفع الاستئناف بين التكليف بالحضور والعريضة  بالنسبة لدعاوى الشيكات اذا كان هذا الوصف ثابت أو غير  ثابت لها . علة ذلك ؟ أن الشيك يفقد صفته كشيك قد يصدق  عليه في حالات معينة وصف السند الاذني أو الكمبيالة .</p> <p>١ - نقض « اجراءات الطعن » « اعلان الطعن » « محصل  الاعلان » . اعلان « المحل الذي يحصل فيه الاعلان » « الاعلان  في المحل المختار » . ذكر المطعون عليه موطنه الاصل ومحل  المختار يجيز الاعانة في هذا المحل . الم ٣٨٠ مرافعات .</p> <p>٢ - ضريبة « ضريبة الارباح التجارية والصناعية » .  « ربط الضريبة وتحصيلها » . « التقادم المسقط » . ميعاد  مطالبة الممول بها : عدم استطاعة مصلحة الضرائب مطالبة  الممول بالضريبة عن أرباحه الا بعد مضي شهرين من انتهاء  سنته المالية . الم ٤٨ ق ٣٩/١٤ . حالة توقف المنشأة عن  العمل : لا يغير من ذلك أن تكون المنشأة قد توقفت عن العمل  ولم تخطر المصلحة بذلك . بدء سريان التقادم المسقط لدين  هذه الضريبة من هذا التاريخ . عدم الاعتداد في تحديد بدء  التقادم - في حالة التوقف بسبب وفاة الشريك المتضامن -  بتاريخ التوقف المترتب على الوفاة ما دامت لم تخطر به  المصلحة ولو علمت بالوفاة في تاريخ لاحق للشهرين التاليين  لانتهاء السنة المالية .</p> <p>اختصاص « الاختصاص النوعي » نظام عام :</p> <p>١ - « تعلقه بالنظام العام - أثر ذلك » . اعتبار مسألة  الاختصاص بحسب نوع الدعوى قائمة في الخصومة ومطروحة  دائما على المحكمة واعتبار الحكم الصادر في الموضوع مشتملا  على قضاء ضمنى فى شأن الاختصاص . رفع دعوى أمام المحكمة  الجزئية تجاوز قيمتها ٢٥٠ جنيها . عدم إحالتها الى المحكمة  الابتدائية والقضاء برفضها . الغاء المحكمة الابتدائية ( بهيئة  استئنافية ) هذا الحكم وقضائها بجزء من المبلغ المطالب به .  اعتباره منظويا على قضاء ضمنى باختصاص المحكمة الجزئية  بنظر دعوى تجاوز قيمتها نصاب تلك المحكمة وهى محجوبة  عنها بالتالى محجوبة عن المحكمة الابتدائية بوصفها درجة  استئنافية لها - مخالف للقانون يستوجب النقض .</p> <p>٢ - « اختصاص القاضى الجزئى الاستثنائى » . مقصور</p>
٣٧	٢٤ ديسمبر ٥٩	



العدد الأول	فهرست	السنة الحادية والأربعون
رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم
٣٨	٥٠	٢٤ ديسمبر ٥٩
		ملخص الأحكام
		على ما ورد في الم ٤٦ مرافعات تحديدًا • مثال في مطالبة بكفاة عن مدة خدمة وفقا لأحكام المرق ٥٢/٣١٧ •
		١ ، ٢ تنفيذ عقارى « قاضى البيوع » • استئناف « الاحكام التي تقبل الاستئناف » قضاء الامور المستعجلة • « البيع بالمزاد » « وقف البيع » « الوقف الوجوبى والجوازى » •
		( ١ ) سلطة قاضى البيوع عند نظر طلب الوقف الجوازى • تشبيه المشرع له بقاضى الامور المستعجلة فيما يتعلق بتحديد السلطات المكفولة له فى هذه الحالة لا يسبغ عليه صفة قاضى الامور المستعجلة فلا محل للقول بجواز استئناف أحكامه على هذا الاساس •
		( ب ) الحكم الصادر فى رفض طلب الوقف والطعن فيه • فى الوقف الوجوبى : جائز استئنافه م ٦٩٢ مرافعات فى الوقف الجوازى : عدم جواز استئنافه سواء صدر قبل حكم مرسى المزاد أو اقترن به •
		٣ - تنفيذ عقارى « مسائل عامة » • قانون « تطبيق القانون فى الزمان » « الاثر الفورى للقوانين » •
		القاعدة : سريان قوانين المرافعات على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الاجراءات قبل العمل بالقوانين الجديدة • م ١٠ من قانون المرافعات •
		المستثنيات : « الاحكام الصادرة فى دعاوى نزاع الملكية قبل صدور القانون الجديد » • استمرار السير فيها طبقا لنصوص قانون المرافعات القديم الم ٢/٤ من قانون الاصدار : عدم اعتبار طلب وقف الاجراءات لسقوط الحكم المنفذ به بمضى المدة المقدم فى ظل قانون المرافعات الجديد داخلا فى الاستثناء المنصوص عليه فى الم ٢/٤ اعتباره طلبا له كيان خاص ووجوب التقيد بأحكام القانون الجديد •
٣٩	٥٣	» » »
		ضرائب « ضريبة الارباح التجارية والصناعية » « تقدير وعاء الضريبة » ، « الايراد الحكى » ، « المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ » ، « شرط نهائية الربط » ، « المقصود به » •
		« شرط نهائية الربط » : وجوب اتباع القاعدة التى رسمها المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ لتقدير وعاء الضريبة من تاريخ سريانه على كافة الحالات التى لم يصبح فيها الربط نهائيا •

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	رقم الحكم
« المقصود به » : المقصود بالربط النهائي ذلك الذي لم يعد قابلاً للطعن فيه أمام أية جهة من جهات الاختصاص . اعتباره غير نهائي متى كان التقدير محل طعن من أى من الطرفين ولو كان الممول وحده ، ولا محل لأعمال قاعدة أن الطاعن لا يضار بطعنه .	٣١ ديسمبر ٥٩	٥٥	٤٠
١ - ضرائب « الضريبة على فوائد الديون » ، استخلاص الحكم السائغ أن المبالغ التي ساهم بها بنك في صندوق تعاون موظفيه والفوائد المستحقة عن مجموع المبالغ المودعة به تخرج عن ملكية البنك وتصبح ملكاً للموظفين الذين لهم حسابات خاصة في صافي رصيد هذا الصندوق وإن البنك يستثمر هذه الأموال لحسابه . توافر وجود طرفين دائن وهم مجموع الموظفين المشتركين في الصندوق ومدين وهو البنك . لا خطأ في القانون . إخضاع فوائد الديون للضريبة واستحقاق هذه الضريبة على المجموع الكلي للفوائد مهما تكن الصورة التي يتم بها الوفاء . الم ١٥ ، ١٨ ق ١٤ سنة ١٩٣٩ الواقعة المنشئة لاستحقاق الضريبة : اعتبار الواقعة المنشئة لاستحقاق الضريبة في صورة هذا النزاع هي قيد الفوائد المدفوعة من البنك والمقيدة في ميزانيته السنوية وبموافقة من التكاليف بتعليقها على الرصيد الدائن للصندوق . لا يغير من ذلك أن الموظف لا يحصل على نصيبه من أموال الصندوق بما فيها الفوائد إلا عند تركه الخدمة إذ لا دخل للشروط التي تفرضها لائحة الصندوق على استحقاق هذه الضريبة .			
٢ - حكم « عيوب التدليل » « القصور » « ما لا يعد كذلك » مثال في ضريبة على فوائد ديون .			
١ - نقض « اجراءات الطعن » « تقرير الطعن » ، « بيان الحكم المطعون فيه » ذكر رقم الاستئناف الصادر فيه الحكم المطعون فيه وتاريخ ذلك الحكم والمحكمة التي أصدرته يعتبر بياناً كافياً في تعيين ذلك الحكم . الم ٤٢٩ مرافعات .	» » »	٥٨	٤١
٢ - نقض « اجراءات الطعن » « تقرير الطعن » « تفصيل أسباب الطعن في التقرير » . عدم رسم القانون لطريقة خاصة لبيان أسباب الطعن وكفاية بيان المقصود منها بشكل ظاهر محدود .			
٣ - نقض « حالات الطعن » ، « الطعن بمخالفة القانون » . محكمة الموضوع . استخلاص محكمة الموضوع السائغ في حدود			

العدد الأول	فهرست	السنة الحادية والأربعون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		سلطانها التقدير لا محل للنعي عليه بمخالفة القانون • مثال في دعوى مطالبة •
		٤ - نقض « أسباب الطعن » « أسباب موضوعية » اثبات « طرق الاثبات » ، « طرق الاثبات ذات القوة المحدودة » « الاثبات بالبينة » « تقدير أقوال الشهود » مناقشة أقوال الشهود للوصول الى مجادلة الحكم المطعون عليه في تقديره لهذه الاقوال غير جائز أمام محكمة النقض •
		٥ - تعويض « تقدير التعويض » • عمل • مسئولية • حكم « عيوب التدليل » « القصور » « ما لا يعد كذلك » تقدير الحكم للتعويض عن فصل تعسفي في حدود حقه المطلق على هذه العناصر التي أشار اليها الحكم والتي تستوجب الم ٣٩٩ ٣١٧ سنة ١٩٥٢ مراعاتها عند التقدير • لا محل للنص عليه بالقصور أو الخطأ في القانون •
		٦ - نقض « المصلحة في الطعن » • نسبة العامل لرب العمل الخطأ للتمثل في تعسفه في استعمال حقه في فصله بسبب محاولة المطالبة بما يعتقد أنه من حقه على ما ورد بتقرير الطعن وإقرار الحكم المطعون فيه له وقضائه بالتعويض على هذا الأساس - النعي على الحكم انه لم يبين ما اذا كان الخطأ جسيماً أو غير جسيم حتى تتمكن محكمة النقض من الموازنة بين الخطأ ومقدار التعويض • غير منتج •
٤٢	٣١ ديسمبر ١٩٥٩	١ - اعلان « كيفية الاعلان » عدم ايجاب الم ١٢ مرافعات على المحضر ارفاق ايصال الخطاب الموصى عليه بأصل الاعلان • غاية ما تطلبته ارسال المخضر الاخطار في الميعاد المنصوص عليه فيها واثباته في محضره قيامه بارسال هذا الاخطار في الميعاد • اغفال ارفاق ايصال الاخطار الموصى عليه لا ينفي واقعة الاخطار في ذاتها •
		٢ - حكم « عيوب التدليل » « القصور » « ما يعد كذلك » • استخلاص الحكم المتناقض مع صراحة نص العقد وغدم تباينه العناصر التي استند اليها في عدوله عنه يعيبه بالقصور • مثال في بيع •
٤٣	٦٥	عمل « انحلال عقد العمل » « الفصل التعسفي » • حكم « عيوب التدليل » « القصور » « ما لا يعد كذلك » • « بيانات التسبيب » « كفاية الرد الضمني » • تقرير الحكم أن العامل إنما طالب بحق يعتقد أنه مهضوم وأنه لم يكن



ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
<p>سبب القصد يحمل الرد الضمني على ما تمسك به رب العمل مبررا للفصل من عبارات وردت في صحيفة دعوى المطالبة باعتبارها رب العمل قذفا في حقه وتعديا عليه . تحديد الحكم أن السبب الذي عرضه رب العمل في خطابه مبررا لفصل العامل كان منقطع الصلة بمسلك هذا الأخير قبل رفع دعوى المطالبة وأنه كان النتيجة المباشرة لرفعه لها وتحصيله لأسباب سائغة أن الفصل كان بغير مبرر . لا يصح النعي عليه بالخطأ في القانون أو القصور .</p> <p>(٣) قضاء المحكمة الإدارية العليا</p> <p>١ - مجالس المديرية . قواعد التوظيف بها . عدم خضوعها في الماضي لنظام خاص . اتباعها القواعد السارية بالحكومة .</p> <p>٢ - موظف . تعيينه تحت الاختبار . دكرينو ٢٤ يونية ١٩٠١ بالتصديق على لائحة المستخدمين الملكيين . المواد ٨ و ١٢ و ١٥ من اللائحة . مفادها أن من يقضى فترة الاختبار من الموظفين المشار اليهم على ما يرام يستمر في الخدمة والا فصل من وظيفته .</p> <p>٣ - مجالس المديرية . اعتبار الموظف بها مثبتا اذا قضى فترة الاختبار على ما يرام . كتاب الداخلية الدوري رقم ٩ لسنة ١٩٣١ . مؤداه أن الموظف الذي قضى فترة الاختبار ولم يصدر قرار بشأنه يعد مثبتا حكما . الكتاب الدوري رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٤ مجالس مديريات . اعتباره الموظف مثبتا منذ التحاقه بالخدمة متى ثبتت لياقته الصحية وكان قد مضى عليه في الخدمة سنتان قبل ١٩٤٤/٦/٥ .</p> <p>٤ - مجالس المديرية . قرارا مجلس الوزراء في ١٩٤٣/٧/٨ و ١٩٤٥/٣/٥ . سريانه على رجال التعليم الأولى القديم . حقهم في التثبيت بالمعاش متى كانوا مثبتين بمجالس المديرية .</p> <p>١ - معادلات دراسية . المادة ٦ من قانون المعادلات الدراسية . ايرادها قيда على ترقية أصحاب المؤهلات المقدر لها عند التعيين أو بعد فترة محددة منه الدرجة السادسة بماهية ١٠٥ ج تقريرها أقدمية اعتبارية نسبية لصالح</p>	<p>١٢ يولية ١٩٥٨</p> <p>٧٠</p>	<p>٦٨</p> <p>٧٠</p>	<p>٤٤</p> <p>٤٥</p>

العدد الأول	فهرست	السنة الحادية والأربعون
رقم المرجع	الصفحة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		ذوى المؤهلات الجامعية وما يعادلها • المقصود من هذا الحكم كفالة الموازنة بين حملة هذه المؤهلات •
		٢ - معادلات دراسية • الحكم الوارد بالمادة ٦ من قانون المعادلات الدراسية • حكم دائم يعالج جميع الحالات السابقة على نفاذ قانون نظام موظفى الدولة واللاحقة له •
		٣ - شهادة الهندسة التطبيقية العليا • خلو قانون المعادلات الدراسية من تقدير لهذا المؤهل • المرد فى تقديره هو الى قواعد الانصاف الصادرة فى سنة ١٩٤٤ • مؤدى هذه القواعد تسوية حالة حملته فى الفترة السابقة على نفاذ قانون الموظفين ، على أساس التفرقة بين حامل المؤهل المسبوق بالشهادة الثانوية القسم الثانى أو الخاص فيمنح ١٢ جنيها شهريا ، وبين حامل المؤهل غير المسبوق بمثل هذه الشهادة فيمنح ١٠ر٥ ج شهريا •
		٤ - شهادة الهندسة التطبيقية العليا • مرتب حاملها عند التعيين • جعله فى قانون موظفى الدولة أول مربوط الدرجة السادسة • لا فرق فى ذلك بين المؤهل المسبوق لشهادة الدراسة الثانوية القسم الثانى أو الخاص وبين غير المسبوق بها • افادة من كان بالخدمة وقت نفاذ قانون الموظفين • حصوله على أول مربوط ان لم يكن قد بلغه •
		٥ - شهادة الهندسة التطبيقية العليا • أقدمية حملة هذا المؤهل غير المسبوق بشهادة الدراسة الثانوية القسم الثانى أو الخاص • ترتيبها بالنسبة لأقرانهم من الحاصلين على هذا المؤهل مسبقا بشهادة الدراسة الثانوية القسم الثانى أو الخاص • وجوب التزام حكم المادة ٦ من قانون المعادلات الدراسية • تقرير أقدمية نسبية لصالح الأخيرين قدرها ثلاث سنوات •
		٦ - شهادة الهندسة التطبيقية العليا • ترقية حملة هذا المؤهل غير المسبوق بشهادة الدراسة الثانوية القسم الثانى أو الخاص • عدم تقيدها بالقيود الواردة بالمادة ٢/٤١ من قانون نظام موظفى الدولة •
٤٦	٧٢	١٢ يولية ٩٥٨
		دعوى • صفة الدعوى • جعل المحكمة الادارية بالاسكندرية مختصة بالفصل فى المنازعات التى تقوم بين ذوى الشأن ومصالح الحكومة بالاسكندرية • مؤداه الاقرار لهذه المصالح بأهلية التقاضى فى هذه المنازعات •

العدد الأول	فهرست	السنة الحادية والأربعون
الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٤٧	١٢ يولية ١٩٥٨	١ - حرية الصحافة • حرية عامة كفلتها الدساتير • عدم جواز تقييدها أو تنظيمها الا عن طريق القانون •
		٢ - حرية الصحافة • دستور سنة ١٩٢٣ • الغاء الصحف بالطريق الادارى • غير جائز بمقتضاه قبلما يصدر التشريع المنظم لهذا الاجراء • الاستثناء الوارد بالمادة ١٥ منه بشأن وقاية النظام الاجتماعى • خطاب من الدستور الى المشرع لا الى جهة الادارة •
		٣ - حكم • حجيته • الحكم بالغاء قرار ادارى لمخالفته للدستور والقانون • حيازة الحكم قوة الشئ المقضى به • لا محل عند النظر فى دعوى التعويض لاعادة بحث مشروعية القرار أو أسبابه ومبرراته وظروف إصداره •
		٤ - مسئولية • الخطأ الموجب للمسئولية • واقعة مجردة لا يعتد فيها بالباعث • وقوع الادارة فى خطأ فنى أو قانونى فى تفسير القاعدة القانونية • غير مجد فى اعفائها من المسئولية • الخطأ فى فهم الواقع أو القانون ليس عذرا دافعا للمسئولية •
٤٨	» » »	مكافأة • المستخدمون المؤقتون والخدمة الخارجون عن هيئة العمال • فصلهم لعدم اللياقة الطبية وحصولهم على المكافأة عن مدة الخدمة • اعادتهم الى الخدمة بعد ذلك باليومية المؤقتة بدون كشف طبي • عدم استحقاقهم لاية مكافأة عن المدة الاخيرة • المادة ٢٢ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ الخاص بالمعاشات •
٤٩	» » »	بوليس • العلاقة التى تربط من يتطوع للخدمة فى البوليس بالحكومة • علاقة قانونية مؤقتة تحكمها القوانين واللوائح القائمة وقت بدء مدة التطوع أو أثنائها • الاسباب التى تنتهى بها هذه العلاقة • من بينها الاستغناء عن المتطوع خلال مدة التطوع • لا يمتنع على الادارة أن تنهى علاقة المتطوع بها بالاستغناء لمجرد أن الاسباب التى استندت اليها فى ذلك تتصل بأمور سبق أن جوزى المتطوع عنها قاضيا • مثال •
٥٠	» » »	١ - ميزانية • ترتيب الدرجات بوزارة أو مصلحة فى أقسام قائمة بذاتها • مؤداه عدم جواز استعمال وظيفة فى قسم لتعيين أو ترقية من يشغل وظيفة فى القسم الآخر •



العدد الأول	فهرست	السنة الحادية والأربعون
رقم الحكم	الصيغة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
٥١	٧٦	١٢ يولية ١٩٥٨
		٢ - ديوان الموظفين • تقسيم وظائفه في الميزانيات المتعاقبة الى قسمين في وحدتين مستقلتين هما وظائف الديوان العام ووظائف مراقبي ورؤساء ووكلاء المستخدمين • استقلال كل من الوحدتين بوظائفه ودرجاته • لا يتزاحم عند الترقية موظفو قسم منها مع موظفي القسم الآخر •
٥٢	٧٦	» » »
		١ - اختصاص • الدعوى بطلب الغاء قرار صادر من مصلحة التنظيم بالترخيص لآخر في اقامة مبان بالمخالفة لمرسوم التقسيم • اختصاص القضاء الاداري بنظرها بالتطبيق للمادة ٦/٨ من قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ •
		٢ - تقسيم • القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الاراضي • الاحكام والشروط والقيود التي تضمنها • تعليقها بالمصلحة العامة • التزام السلطة القائمة على أعمال التنظيم بمراعاتها عند الترخيص في البناء • تعارض شروط الترخيص في البناء مع شروط مرسوم التقسيم • ذلك يصم القرار بعيب مخالفة القانون •
		( ٤ ) قضاء محاكم الاستئناف المدنية
٥٣	٧٨	١١ أبريل ١٩٥٧
		تطبيق المادة ٢٣٢ مدني • الفائدة والعادات التجارية • قوانين التسوية العقارية وهل يجب تطبيقها على خلاف القانون المدني القائم وهل يظل الدائن يتقاضى الى ما لا نهاية فائدة قد تبلغ أضعاف أصل الدين •
٥٤	٨٢	١٠ مايو ١٩٦٠
		١ - ظرف طارئ • الثورة وقانون اصلاح الزراعي • حادث استثنائي في حكم المادة ١٤٧ م •
		٢ - عقد بيع مؤجل الثمن • متى تنطبق م ١٤٧ م • شروط في خفض الثمن •
		٣ - عقد متراخ • تعريفه • حكمه في القانون •

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	رقم الحكم
( ٥ ) القضاء المستعجل			
قرار مصلحة التنظيم بالهدم • الترخيص بالهدم للمالك • طبيعة كل منهما • اختصاص القضاء المستعجل بدعوى اثبات حالة العقار في الحالى •	٢٦ أكتوبر ٥٩	٨٧	٥٥
قرار لجنة الاصلاح الزراعى الخاصة بمنازعات امتداد عقود ايجار الاطيان الزراعية • أثره • اختصاص القضاء المستعجل فى هذه الحالة •	٢٣ مايو ١٩٦٠	٩٠	٥٦
( ٦ ) قضاء المحاكم الجزئية التجارية			
مستولية • خطأ مشترك بين الناقل والمرسل اليه • التعويض • وجوب تحميل كل منهما نصف الضرر •	٢٠ نوفمبر ٥٨	٩١	٥٧
١ - اجراءات ومواعيد ق التجارة البحرى : م ٢٧٤ و ٢٧٥ • مسائل خاصة بالاجراءات • القانون المطبق • قانون البلد الذى تقام فيه الدعوى •	٢٨ مايو ١٩٥٩	٩١	٥٨
٢ - مسئولية • خطأ الناقل • عبء الاثبات • ليس على المرسل اليه ولكن على الناقل • علته • مسئولية الناقل حتى التسليم •			
المصلحة فى النقض الجنائى - للدكتور روف عبيد - استاذ بكلية الحقوق - جامعة عين شمس		٩٥	
تطبيق نظرية الظروف الطارئة على عقود البيع المبرمة قبل قانون الاصلاح الزراعى - للدكتور عبد الرزاق السنهورى		١٠٧	
التحكيم فى عقود البترول فى البلاد العربية - للدكتور أحمد أبو الوفا - رئيس قسم المرافعات بجامعة الاسكندرية		١١٢	

## قَوَانِينُ قَرَارَاتٍ وَمَنْشُورَاتٍ

### قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٦٠ (١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ باصدار

قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين ،

وعلى المرسوم التشريعي رقم ٧٠ لسنة ١٩٤٧ المتضمن الملاك الخاص لدائرة الفتوى والتدريس الديني ،

#### قرر القانون الاتي :

مادة ١ - يستبدل بالبند ٢ من المادة ١٩ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه البند الاتي :

(٢) العلماء الموظفون بمراقبة الشئون الدينية بوزارة الاوقاف والعلماء الموظفون والعلماء المدرسون بالازهر والمعاهد الدينية العلمية الاسلامية في الاقليم المصري وكذلك المفتون والمدرسون الداخلون في ملاك دائرة الفتوى والتدريس الديني الصادر به المرسوم التشريعي رقم ٧٠ لسنة ١٩٤٧ ولا يجوز في جميع الاحوال ابقاء الموظفين المشار اليهم في البندين السابقين في الخدمة بعد سن الخامسة والستين .

ولا تسري أحكام هذه المادة على الوزراء ونواب الوزراء .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٨ ذي القعدة سنة ١٣٧٩ ( ٣ مايو سنة ١٩٦٠ )



## مذكرة ايضاحية

تضمن المرسوم التشريعى رقم ٣٤ لسنة ١٩٤٩ بتنظيم قواعد التقاعد ، واعتبر خدمة المفتشين وأمناء الفتوى والمدرسين محدودة حكما بلوغ حد مالم يصدر قرار أو مرسوم بانتهاء خدمتهم وتصفية حقوقهم التقاعدية بعد بلوغهم الحد الاقصى للسنة أو الخدمة وقد صدر القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بنظام التأمين والمعاشات الموحد وقضى بأحكامه خضع موظفى الاقليم السورى لأحكامه اذا اختاروا الانتفاع بها وكانوا معاملين بأحكام المرسوم التشريعى رقم ٣٤ لسنة ١٩٤٩ - غير ان القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ وأن قرر مبدأ خضوع المعاملين بأحكام المرسوم التشريعى رقم ٣٤ لسنة ١٩٤٩ للقواعد الجديدة التى جاء بها ذلك القانون حتى اختاروا الانتفاع بها - الا أنه استثنى العلماء الموظفين والعلماء المدرسون بالازهر والمعاهد الدينية العلمية والعلماء الموظفون بمراقبة الشئون الدينية بوزارة الاوقاف من شرط الاحالة على المعاش عند بلوغ الستين دون أن يقرر وضعاً مماثلاً بالنسبة للمفتشين والمدرسين الداخلين فى ملك دائرة الفتوى والتدريس الدينى الصادر به المرسوم التشريعى رقم ٧٠ لسنة ١٩٤٧ فى حين أن هؤلاء معاملين فعلاً بأحكام المرسوم التشريعى رقم ٣٤ لسنة ١٩٤٩ وتقضى المماثلة فى المراكز القانونية التسوية بينهم وبين زملائهم فى الاقليم المصرى ولذلك وتلافياً للنقص فى التشريع القائم أعد مشروع القانون المرافق متضمناً اقرار وضع مماثل وذلك باستثناء المفتشين والمدرسين الداخلين فى ملك دائرة الفتوى والتدريس الدينى من شرط الاحالة الى المعاش عند بلوغ سن الستين .

أما الموظفون الذين يشغلون وظائف دينية فى الجوامع والمساجد التابعة لدوائر الاوقاف فى الاقليم السورى ، فلم يتضمن المشروع أحكاماً خاصة بتقاعدهم ، لأنهم غير معاملين بأحكام المرسوم التشريعى رقم ٣٤ لسنة ١٩٤٩ بل يخضعون فى شأن تقاعدهم الى القواعد المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٧٤ لسنة ١٩٤٩ فى شأن تحديد صنوف ودرجات الوظائف الدينية فى الجوامع والمساجد التابعة لدوائر الاوقاف لذا نتشرف بعرض مشروع القانون المرافق رجاء التفضل بالموافقة عليه واصداره .

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٠ (١)

بتعديل القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ بتنظيم تجارة الجملة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ بتنظيم تجارة الجملة المعدل بالقانون رقم

٤٢ لسنة ١٩٥٩ ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

### قرر القانون الآتى :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٢ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ المشار اليه النص الآتى :

مادة ٢ - يعين وزير الاقتصاد بقرار منه :

١ - الاحكام والشروط الخاصة بشغل المساحات فى الاماكن المشار اليها فى المادة السابقة .

٢ - التدابير الخاصة بنظام التعامل .

٣ - التدابير اللازمة للمحافظة على النظام والصحة العامة

٤ - ( ١ ) رسوم شغل المساحات بما لا يزيد على مائتى مليم للمتر المربع شهريا .

(ب) رسوم الترخيص فى التعامل بما لا يزيد على خمسة جنيهات سنويا .

(ج) رسوم الوزن بما لا يزيد عن ١٥ مليما للوحدة التى يعينها وزير الاقتصاد .

( د ) رسوم العد بما لا يزيد على ٢٠ مليما للوحدة التى يعينها وزير الاقتصاد .

(هـ) رسوم الترخيص فى مزاولة مهنة الدلالة بما لا يزيد على خمسة جنيهات ورسوم التجديد بما لا يتجاوز جنيهين سنويا .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به فى اقليم مصر .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٩ ذى القعدة سنة ١٣٧٩ ( ١٤ مايو سنة ١٩٦٠ )

### مذكرة ايضاحية

أظهر التطبيق العملى للقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ بتنظيم تجارة الجملة وجود نقص فى المادة الثانية منه - اذ أن الفقرة ٤ من هذه المادة تضمنت الرسوم التى تحصل بسوق الجملة للخضر والفاكهة ومنها رسوم وزن الاصناف التى يتعامل فيها بانسوق .

ونظرا لأنه توجد أصناف مما يتعامل فيها بالسوق قد جرى العرف التجارى على التعامل فيها بالعد ولم ينص القانون على تعيين رسوم العد .

لذلك - أعدت الوزارة مشروع القانون المرافق ليستبدل بنص المادة ٢ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ نص جديد يتضمن فى الفقرة الرابعة ( بند «د» ) النص على رسوم العد بما لا يزيد على ٢٠ مليما للوحدة التى يعينها وزير الاقتصاد ، وبذلك يمكن استنادا الى النص الجديد استصدار قرار وزارى بتحديد رسوم العد للاصناف التى تجرى التعامل فيها بالعد أسوة بالتى يجرى التعامل فيها بالوزن .

وتتشرف وزارة الاقتصاد بالاقليم المصرى بعرض المشروع على السيد رئيس الجمهورية بعد افراغه فى الصيغة القانونية التى اقرها مجلس الدولة ( للجنة الثالثة بجلسة ١٩٥٩/١١/٣٠ ) رجاء التفضل بالموافقة عليه واصداره .

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٠ (١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم

وزارة الاوقاف ولائحة اجراءاتها في الاقليم الجنوبي

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الاوقاف ولائحة اجراءاتها في الاقليم الجنوبي ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

### قرر القانون الآتى :

مادة ١ - يضاف الى المادة ١ من القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فقرة أخيرة نصها الآتى :

« كما تتولى وزارة الاوقاف ادارة المساجد - سواء صدر بوقفها اشهاد أو لم يصدر على أن يتم تسليم هذه المساجد خلال مدة أقصاها عشرة سنوات تبدأ من تاريخ العمل بهذا القانون • ويكون للوزارة الاشراف على ادارة هذه المساجد الى ان يتم تسليمها • وتتولى أيضا الاشراف على ادارة الزوايا التى يصدر بتحديداتها قرار من وزير الاوقاف وتوجيه القائمين عليها لتؤدى رسالتها الدينية على الوجه الصحيح •

مادة ٢ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به فى الاقليم الجنوبي •

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٩ ذى القعدة سنة ١٣٧٩ ( ٢٤ مايو سنة ١٩٦٠ )

### مذكرة ايضاحية

لكى يتم التوجيه الدينى فى البلاد على وجه محكم فان الامر يقتضى وضع سياسة عامة لجميع المساجد والزوايا فى المدن والقرى تستهدف بقاء المادة العلمية وسلامة الوجهة التى يعمل لها الخطباء والمدرسون •

وقد لوحظ أن عددا كبيرا من المساجد لا يخضع لاشراف وزارة الاوقاف وهذه المساجد يسيطر عليها بالارتجال ويترك شأنها للظروف ولا يوجد بها من يحمل مسئولية التعليم والارشاد •



ولما كان بقاء هذه الحال قد ينقص من قيمة التوجيه الدينى ويضعف الثقة برسالة المساجد ويفسح الطريق لشتى البدع والخرافات خصوصا وأن ما يقال فوق منابر المساجد إنما يقال باسم الله .

لذلك فإن الأمر يقضى بوضع نظام الاشراف على هذه المساجد بحيث يكفل تحقيق الأغراض العليا من التعليم الدينى العام وتوجيه النشء وحمايتهم من كل تفكير دخيل .

لذلك فقد رأى أن تتولى وزارة الاوقاف ادارة جميع المساجد سواء صدر بوقفها اشهاد أم لا - حتى تنتظم مع مساجد الوزارة فى أداء واجبها الدينى على نحو سليم كما رأى ان تتولى أيضا الاشراف على ادارة الزوايا التى يصدر بتحديد قرارها من الوزير وتحقيقا لهذا الغرض أعدت وزارة الاوقاف مشروع القانون المرافق بتعديل القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الاوقاف ولائحة اجراءاتها ونص على أن تضاف الى المادة الاولى منه فقرة أخيرة تقضى بأن تتولى وزارة الاوقاف ادارة المساجد - سواء صدر بوقفها اشهاد أم لا - على أن يتم استلام هذه المساجد فى مدة أقصاها عشرة سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون .

والى أن يتم هذا الاستلام يكون للوزارة الاشراف على ادارة المساجد كما تتولى الوزارة أيضا الاشراف على ادارة الزوايا التى يصدر بتحديد قرارها من الوزير وتوجيه القائمين عليها لتؤدى رسالتها الدينية على الوجه الصحيح .

ولما كانت هذه المساجد لا يوجد لها موارد ينفق عليها منها فان الصرف عليها سيكون ما يمنح لوزارة الاوقاف من الميزانية العامة للدولة فقد رعى على أن يتم تسليم المساجد خلال عشر سنوات حتى تتمكن الوزارة من توفير المال اللازم الذى يتطلبه تنفيذ هذا القانون .

ويتشرف وزير الاوقاف برفع المشروع الى السيد رئيس الجمهورية مفرغا فى الصيغة التى أقرها مجلس الدولة بكتابه ١٧٨٠ المؤرخ فى ١٩٦٠/٣/٣١ ، رجاء التفضل بالموافقة عليه واصداره

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٠ (١)

في شأن قمع الغش والتدليس في الاقليم السوري

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٥٨ بادخال بعض التعديلات على التشريعات القائمة في اقليمى مصر وسورية ،

وعلى القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦٠ باحداث وتنظيم وزارة التموين بالاقليم السوري ،

وعلى القرار رقم ٩٢/ل . ر الصادر بتاريخ ١٩٣٢/٧/٦ فى شأن قمع الغش ،  
وعلى المرسوم التشريعى رقم ١٣٨ الصادر بتاريخ ١٩٥٣/١٠/٨ فى شأن قمع الغش ،

وعلى المرسوم التشريعى رقم ٦١ لسنة ١٩٥٠ فى شأن قانون العقوبات العسكرى  
وأصول المحاكمات العسكرية والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٨ فى شأن احالة المخالفات التموينية الى المحاكم العسكرية فى اقليم سورية فى حالات الحرب والطوارئ والتعبئة .  
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر القانون الاتى :

### الباب الاول

فى البحث عن المخالفات وأخذ العينات وتحليلها وحجز المواد

مادة ١ - على كل منتج أو صاحب معمل أو ناقل أو بائع مأكولات ومشروبات ومواد ومتوجات مما نص عليه فى هذا القانون أن يسلم عينتين الى الموظفين المذكورين فى المادة الثامنة من هذا القانون فور طلبهما ، وفى حال رفضه يحق لهؤلاء الموظفين أخذهما قسرا . ويكون أخذ العينات وفق التعليمات التى يعينها وزير التموين بقرار منه .

مادة ٢ - ينظم فور أخذ العينات محضر ضبط من أربع نسخ يتضمن البيانات التالية :

- (١) اسم الموظف منظم الضبط ولقبه وصفته
- (٢) التاريخ والساعة والمكان الذى جرى فيه أخذ العينات وتنظيم الضبط .
- (٣) اسم ولقب ومهنة ومحل إقامة أو محل سكن الشخص الذى جرى عنده

أخذ العينات وإذا وقع أخذ العينات أثناء نقل الأشياء فيذكر اسم ومحل إقامة الأشخاص المذكورين في أوراق الشحن أو البوالص بصفتهم مرسلين أو مرسل اليهم .

(٤) خلاصة وجيزة عن الظروف التي جرى فيها أخذ العينات وذكر كمية البضائع التي أخذت منها العينات والماركة واللصاقات الموضوعة على الغلاف والاعوية وكذلك جميع المعلومات المفيدة لاثبات صحة العينات المأخوذة وهوية البضاعة والاسم الذي كانت هذه البضاعة تسمى به عند بيعها أو حيازتها .

(٥) توقيع منظم الضبط .

ولصاحب البضاعة أو الحائز عليها أو عند الاقتضاء لممثل شركة النقل أن يطلب تدوين جميع البيانات التي يراها مفيدة في محضر الضبط وعليه أن يوقع على محضر الضبط ، فإذا رفض نوه منظم الضبط بذلك في المحضر .

مادة ٣ - على الموظف منظم الضبط .

(١) أن يطلع صاحب البضاعة أو واضع اليد عليها أو ناقلها على صفته الرسمية قبل البدء في تحقيقاته .

(٢) أن يعطيه ايضالا يذكر فيه نوع وكمية العينة المأخوذة وقيمتها ورقم التسجيل واسماء وألقاب وبلدان المرسلين والمرسل اليهم ويوقع عليها الموظف منظم الضبط وصاحب البضاعة أو واضع اليد عليها .

مادة ٤ - تدمغ العينة بخاتم خاص بالشمع الاحمر ويوضع عليها صورة طبق الاصل من الايصال المعطى لصاحب البضاعة ولا ينزع الخاتم الا في المختبر أو أمام أهل الخبرة .

ويجب أن يذكر في هذا الايصال نوع البضاعة وتاريخ أخذ العينة والرقم الذي سجل فيها لدى منظم الضبط على النحو المنصوص عليه في المادة التالية .

مادة ٥ - تحال الضبوط المنظمة مع العينة الى وزارة التموين التي تسجلها في سجل خاص معد لهذه الغاية وتفيد ورودها على الايصال المرفق بالعينة وترسلها الى المختبر أو الى أهل الخبرة .

مادة ٦ - (١) اذا نفى تقرير المختبر أو الخبراء مخالفة العينة لأحكام هذا القانون أشعرت الدوائر على الفور صاحب العلاقة بذلك وأعادت اليه العينة لقاء استردادها للايصال المنصوص عليه في المادة ٢/٣ من هذا القانون .

(٢) فاذا أثبت تقرير المختبر أو الخبراء وجود مخالفة أرسلت الدائرة التقرير مع الضبط والعينة الى النيابة العامة للمنطقة التي جرى أخذ العينة فيها لاقامة الدعوى على صاحب البضاعة المخالفة أو واضع اليد عليها وفقا لأحكام هذا القانون .

مادة ٧ - يصدر وزير التموين قرارا بتحديد المختبرات المرخص لها بالتحليل ومنطقة صلاحياتها وكذلك تحديد أجور التحليل وطريقته . ويضع المختبر شهادة تحليل خلال مدة أقصاها ثلاثة أيام لكل عينة من العينات المحولة وتعتبر التقارير التي تعطيها المخابر نهائية .

مادة ٨ - ١ - يكون لمن يكلف من الموظفين التاليين الصفة اللازمة للبحث عن المخالفات المنصوص عليها في هذا القانون وضبطها وتنظيم محاضر الضبوط وأخذ العينات والحجز عند اللزوم :



- (أ) رجال الضابطة العدلية .
- (ب) موظفو الجمارك بالنسبة للمواد المستوردة .
- (ج) أطباء الادارة ومفتشو الصيدليات بالنسبة للعقاقير والمستحضرات الطبية .
- (د) مفتشو العيارات والمكاييل .
- (هـ) الموظفون المنتدبون من قبل وزارة التموين بعد أدائهم اليمين القانونية .
- ٢ - ويكون للموظفين المذكورين الحق في دخول المعامل والمحال والمستودعات وغيرها من الاماكن المخصصة لصنع أو بيع أو تخزين المواد المشار اليها في هذا القانون بدون موافقة شاعليها على أنه متى كان المكان مسكونا وجب قبل دخوله الحصول على اذن من النيابة العامة أو قاضى التحقيق بحسب الاحوال .
- ٣ - كل موظف عام مكلف بتنفيذ أحكام هذا القانون ملزم بمراعاة سر المهنة والا كان مستحقا للعقوبات المنصوص عليها في القوانين المرعية .
- مادة ٩ - تعتبر المواد المشتبه بها من قبل الموظفين المنصوص عليهم في المادة الثامنة من هذا القانون محجوزة حتى تظهر نتيجة تحليل العينات ، فاذا ثبت عدم وجود مخالفة يرفع الحجز والا أرسلت المواد الى أحد المستودعات التى تحددها وزارة التموين فان تعذر ذلك سلمت الى شخص ثالث يتعهد بعدم التصرف فيها ، واذا كانت المواد المحجوزة معرضة للتلف بمرور الزمن أو يستلزم حفظها نفقات تستغرق قيمتها فانه يجوز للمحكمة المختصة أن تأمر ببيعها بطريق المزاد العلنى اذا كانت غير ضارة بالصحة وفى هذه الحالة يحفظ ثمنها أمانة فى صندوق الخزانة الى أن يبت القضاء فى الامر .

## الباب الثانى

### العقوبات

- مادة ١٠ - يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر الى سنة وبغرامة من مائة الى ألفى ليرة سورية أو باحدى هاتين العقوبتين كل من خدع أو شرع فى خداع المتعاقد معه بأية طريقة من الطرق :
- (١) فى عدد البضاعة أو مقدارها أو مقاسها أو كيلها أو وزنها أو طاقتها أو عيارها .
- (٢) فى ذات البضاعة اذا كان ماسلم منها غير ماتم التعاقد عليه .
- (٣) فى حقيقة البضاعة أو طبيعتها أو صفاتها الجوهرية أو ما تحتسويه من عناصر نافعة وعلى العموم العناصر الداخلة فى تركيبها .
- (٤) فى نوعها أو أصلها أو مصدرها فى الاحوال التى يعتبر فيها - بموجب الاتفاق أو العرف - النوع أو الاصل أو المصدر سببا أساسيا للتعاقد .
- وتزاد العقوبة الى الحبس لمدة لا تجاوز سنتين وغرامة لا تجاوز أربعة آلاف ليرة سورية أو احدى هاتين العقوبتين اذا ارتكبت الجريمة أو شرع فى ارتكابها باستعمال موازين أو مقاييس أو مكاييل أو دمغات أو آلات فحص أخرى مزيفة أو مختلطة أو باستعمال طرق أو وسائل من شأنها جعل عملية وزن البضاعة أو قياسها أو كيلها

أو فحصها غير صحيحة ولو حصل ذلك قبل اجراء العمليات المذكورة أو عند تعدد المخالفات أو تكرارها .

**مادة ١١ -** يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر الى سنة وبغرامة من مائة الى ألفي ليرة سورية أو باحدى هاتين العقوبتين :

(١) كل من غش أو شرع في غش شيء من أغذية الانسان أو الحيوان أو من العقاقير الطبية أو من الحاصلات الزراعية أو الطبيعية متى كان معدا للبيع أو كل من طرح أو عرض للبيع أو باع شيئاً من هذه المواد أو العقاقير أو الحاصلات مع علمه بغشها أو فسادها .

ويفترض العلم بالغش والفساد اذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة .

(٢) كل من طرح أو عرض للبيع أو باع موادا تستعمل في غش أغذية الانسان أو الحيوان أو العقاقير أو الحاصلات الزراعية أو المنتجات الطبية على وجه ينفي جواز استعمالها استعمالاً مشروعاً وكذلك كل من حرص على استعمالها بواسطة كراسات ومطبوعات من أى نوع كانت .

وتكون العقوبة بالحبس حتماً من ستة أشهر الى سنتين وغرامة من مائتين الى ألفي ليرة سورية اذا كانت المواد أو العقاقير أو الحاصلات المغشوشة أو الفاسدة أو كانت المواد التي تستعمل في الغش في الجرائم المشار اليها في الفقرتين السابقتين ضارة بصحة الانسان أو الحيوان أو كانت سامة حتى ولو كان المشتري أو المستهلك عالماً بغش البضاعة أو فسادها . على أن أحكام هذه المادة لا تسرى في حالة الثمار الطرية المختمة .

**مادة ١٢ -** يعاقب بالحبس من شهر الى ثلاثة أشهر وبغرامة من مائة الى ألف ليرة سورية أو باحدى هاتين العقوبتين كل من حاز بغير سبب مشروع شيئاً من المواد أو العقاقير الطبية أو الحاصلات المشار اليها في المادة السابقة مع علمه بذلك .

وتكون العقوبة الحبس لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وغرامة لا تقل عن ألف ليرة سورية اذا كانت هذه المواد أو العقاقير أو الحاصلات ضارة بصحة الانسان أو الحيوان .

ولا تسرى أحكام هذه المادة على الثمار الطرية المختمة .

**مادة ١٣ -** يحظر استيراد شيء من أغذية الانسان أو الحيوان أو العقاقير الطبية أو من الحاصلات الزراعية أو الطبيعية متى كان مغشوشاً أو فاسداً .

على أنه يجوز للسلطة المختصة أن تسمح بإدخالها وبتداولها أو باستعمالها لأي غرض آخر مشروع خلال يومين من تاريخ الطلب المقدم اليها في هذا الشأن وذلك بالشروط التي يصدر بها قرار من وزير التموين .

فاذا رفض الطلب ولم يتم صاحب الشأن باعادة تصديرها الى الخارج في الميعاد الذي تحدده السلطة المختصة يجرى اتلاف المواد أو العقاقير أو الحاصلات على نفقة المرسل اليه . ويحدد وزير التموين بقرار منه الحالات التي تعتبر فيها المواد أو العقاقير أو الحاصلات مغشوشة أو فاسدة .

**مادة ١٤ -** يجوز بقرار من وزير التموين فرض حد أدنى أو حد معين من العناصر في المواد المستعملة في غذاء الانسان أو الحيوان أو في تركيب العقاقير الطبية أو في المواد المعدة للبيع باسم معين أو في أية بضاعة أو منتجات أخرى .

ويعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر الى سنة وبغرامة من مائة الى الف ليرة سورية أو باحدى هاتين العقوبتين ، كل من صنع منتجات معدة للبيع باسم معين تخالف العناصر التي يجب أن تدخل في تركيبها أو باع مثل هذه المنتجات أو عرضها للبيع أو حازها بقصد البيع أو وضع بياناً عليها غير مطابق للحقيقة .

ويجوز أن ينص القرار على حظر استيراد أو تصدير المواد المركبة أو المصنوعة أو المنتجة بالمخالفة لهذه الاحكام .

**مادة ١٥ -** يجوز لوزير التموين أن يفرض أو ينظم استعمال أوان أو أوعية أو أشياء أخرى في تحضير العقاقير الطبية والمواد الغذائية وغيرها أو في صنعها أو وزنها أو تعبئتها أو حزمها أو حفظها أو حيازتها أو توزيعها أو نقلها أو عرضها أو طرحها أو بيعها .

ويجوز له أن يوجب بيان شروط استهلاك هذه العقاقير أو المواد وتسميتها وحفظها وحيازتها أو بيان الحالات التي تكون فيها غير صالحة للاستهلاك أو بيان مصدرها أو محل صنعها أو اسم صانعها أو غير ذلك من البيانات اللازمة كما يجوز له أن يفرض قيوداً وشروطاً لاستعمال البضائع والمنتجات أياً كانت .

وله في سبيل منع الغش والتدليس في البضاعة المباعة أن ينظم تصدير البضائع التي يسرى عليها هذا القانون أو استيرادها أو صنعها أو بيعها أو طرحها للبيع أو حيازتها بقصد البيع .

كما يجوز أن يبين كذلك الكيفية التي تكتب بها البيانات سالفة الذكر أو كيفية تنظيم السجلات والدفاتر أو اعطاء الشهادات أو اعتمادها .

وتطبق العقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة على مخالفة أحكام القرارات التي تصدر من وزير التموين في هذا الشأن .

**مادة ١٦ -** إذا كان مقدار المنتجات أو قياسها أو كيلها أو طاقتها أو وزنها أو مصدرها أو طريقة صنعها أو العناصر الداخلة في تركيبها من العوامل التي لها دخل في تقدير قيمتها جاز بقرار من وزير التموين منع بيعها أو عرضها للبيع أو حيازتها بقصد البيع ما لم ترفق بيانات بأوصافها وتركيبها . ويحدد في القرار أشكال وأوصاف هذه البيانات .

ويعاقب على مخالفة القرارات المذكورة بالحبس من يوم الى سبعة أيام وبالعرامة من ليرة الى عشر ليرات سورية أو باحدى هاتين العقوبتين .  
ويعاقب في حالة العود بغرامة من خمس وعشرين ليرة الى مائة ليرة سورية وبالحبس من شهر الى ثلاثة أشهر أو باحدى هاتين العقوبتين .

**مادة ١٧ - (١)** لا يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذ العقوبة التي تحكم بها تطبيقاً لأحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذاً له .

**(٢)** يجب الحكم في جميع الاحوال بإغلاق المحل مدة لا تقل عن أسبوع ولا تجاوز شهراً ويجوز للمحكمة أن تأمر بوقف المحكوم عليه عن مزاولة مهنته أو تجارته بالنسبة للمادة أو السلعة موضوع الجريمة ايقافاً مطلقاً أو لمدة تحددها ما لم يكن في تنفيذ حكم الاغلاق أو الايقاف اعاقبة لتموين منطقة معينة باحدى مواد التموين الأساسية .



ويجوز لوزير التموين ادارة المحل المغلق بالطريقة التي يعينها على حساب أصحابها ولا يترتب على ما يتخذه الوزير من هذا الشأن أية مسئولية أو تعويض .

**مادة ١٨ - (١)** تشهر خلاصة الاحكام التي تصدر بالادانة في الجرائم التي ترتكب بالمخالفة لاحكام هذا القانون طبقا للنماذج التي تعدها وزارة التموين لتعليقها على واجهة محل التجارة أو العمل أو المستودع مكتوبة بحروف كبيرة وذلك لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها ولمدة شهر اذا كان الحكم بالغرامة .

**(٢)** يجوز للمحكمة أن تأمر بنشر ملخص الحكم في جريدة أو جريدتين ويجب عليها ذلك في حالة العود ويكون نشر الحكم على نفقة المحكوم عليه في جميع الاحوال .

**(٣)** يعاقب على نزع هذه الخلاصات أو اخفائها بأية طريقة أو اتلافها بغرامة لا تتجاوز مائة ليرة سورية .

فاذا كان الفاعل أحد المسئولين عن ادارة المحل أو بتحريض منه أو بناء على أوامره يعاقب بغرامة لا تتجاوز مائتي ليرة سورية .

وفي حالة العود يعاقب بالحبس لمدة من شهر الى ستة أشهر في الحالة الاولى ومن ثلاثة أشهر الى سنة في الحالة الثانية .

**مادة ١٩ -** يجب الحكم في جميع الاحوال على المحكوم عليهم بأن يدفعوا عدا النفقات العادية نفقات أخذ الغينات ونفقات التحليل التي تصرف للبحث عن المخالفات ومعاينتها .

**مادة ٢٠ -** يعتبر عائدا كل من حكم عليه تطبيقا لهذا القانون وارتكب خلال السنة التي تلي التاريخ الذي أصبح فيه الحكم نهائيا جنحة جديدة تقع تحت طائلة أحد نصوص هذا القانون . ويجب في حالة العود فيما عدا ما نص عليه في المادة ١٦ من هذا القانون تطبيق عقوبة الحبس حتما وكذلك الاعلان المنصوص عليه في المادة ١٨ ولا يمنع ذلك الحكم من إغلاق المحل نهائيا على نفقة المحكوم عليه مع مصادرة جميع أدوات التجارة أو الصناعة .

**مادة ٢١ -** تصدر البضائع أو الحاصلات التي يشكل بيعها أو استعمالها أو حيازتها جنحة اذا كانت لا تزال لبائعيها أو للحائزين عليها والا فانه يجوز الحكم على البائعين والحائزين بدفع مبلغ يوازي ضعف قيمة هذه البضائع والحاصلات بدلا من مصادرتها .

واذا كانت البضائع أو الحاصلات المصادرة صالحة للاستعمال جاز للمحكمة المختصة أن تضعها تحت تصرف وزارة التموين لاعطائها لمؤسسات الاسعاف العام ، واذا كانت غير صالحة للاستعمال أو ضارة أثلفت على نفقة المحكوم عليه .

**مادة ٢٢ -** مع عدم الإخلال بأية عقوبة منصوص عليها قانونا يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبالطرد أو العزل كل موظف عام مكلف بتنفيذ أحكام هذا القانون اذا تعمد اهمال المراقبة أو اغفال التبليغ عن أية مخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له .

**مادة ٢٣ - (١)** تفصل المحاكم الجزئية على وجه الاستعجال في القضايا التي ترفع فيها الدعوى استنادا الى أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له .

(٢) استثناء من أحكام الفقرة السابقة يختص القضاء العسكري في حالات الحرب والطوارئ والتعبئة بالنظر في جميع الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون وتطبق المحاكم العسكرية عند النظر في هذه الجرائم أصول المحاكمة المتبعة لديها وتكون أحكامها قطعية وتنفذ فور صدورهما وإذا صدر الحكم غيابيا قابلا للاعتراض أصبح قطعيا إذا لم يعترض عليه خلال خمسة أيام من تاريخ الصاقه على المحل أو المؤسسة أو اذاعته أو نشره في إحدى الصحف المحلية .

### الباب الثالث

#### أحكام عامة

مادة ٢٤ - يصدر وزير التموين بالاتفاق مع الوزراء المختصين القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

مادة ٢٥ - يلغى القرار رقم ٩٢/ل ر الصادر بتاريخ ١٩٣٢/٧/٦ وتعديلاته والمرسوم التشريعي رقم ١٣٨ الصادر بتاريخ ١٩٥٣/١٠/٨ المشار إليهما ويستمر العمل بالقرارات التي صدرت استنادا إلى أحكامهما فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون يرثما يصدر وزير التموين القرارات المشار إليها في المادة السابقة .

مادة ٢٦ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الاقليم السوري .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ ذي القعدة سنة ١٣٧٩ ( ٢٤ مايو سنة ١٩٦٠ )

### مذكرة ايضاحية

صدر القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦٠ بأحداث وزارة التموين في الاقليم السوري وقد اختصت هذه الوزارة طبقاً لأحكامه بتنفيذ القوانين والانظمة الخاصة بقمع الغش بالإضافة إلى الاختصاصات التموينية الأخرى ونظراً لأن قانون قمع الغش المعمول به والصادر بالقرار رقم ٩٢/ل ر بتاريخ ١٩٣٢/٧/٢ لم يعد يتلائم مع الأحوال الحاضرة فضلاً عن اغفاله النص على كثير من المخالفات . كما أن المرسوم التشريعي رقم ١٣٨ الصادر بتاريخ ١٩٥٣/١٠/٨ في شأن قانون قمع الغش لم يحدد المواد الغذائية في مختلف مواده تحديداً واضحاً لذلك فقد أعدت الوزارة مشروع القانون المرافق الذي تضمن أحكام قانوني قمع الغش السابقين بعد تعديلهما بما يتلاءم والتطور التشريعي وأخذاً بالنهج الذي سار عليه المشروع في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ في شأن قمع الغش والتدليس الصادر في الاقليم المصري .

وينص مشروع القانون في الباب الأول منه على بيان كيفية أخذ العينات وتنظيم الضبوط في حق المخالفين وتحليل العينات من قبل المختبرات المكلفة بذلك وكيفية البحث عن المخالفات ومعاينتها وتحديد الموظفين المكلفين بذلك وكيفية التصرف بالمواد المغشوشة حتى يبت القضاء في أمره .

كما ينص في الباب الثاني منه على بيان العقوبات المفروضة على المخالفين في الحالات الآتية :

- ( أ ) الغش فى عدد البضاعة أو ذاتها أو نوعها أو العناصر الداخلة فى تركيبها .
- ( ب ) الغش فى الاغذية أو العقاقير أو بيع المواد المغشوشة مع العلم بغشها أو بيع مواد تستعمل للغش أو التحريض على استعمالها .
- ( ج ) حيازة الاغذية والعقاقير المغشوشة أو المواد التى تستعمل للغش مع العلم بذلك .
- ( د ) صنع منتجات خلافا للشروط التى تحددها وزارة التموين أو بيع مثل هذه المنتجات أو حيازتها بقصد البيع أو وضع بيانات عليها غير مطابقة لحقيقتها .
- ( هـ ) عدم استعمال الاوانى والاعوية التى تحددها وزارة التموين لتعبئة بعض المواد الغذائية أو العقاقير أو مخالفة الشروط المحددة لصنعها أو وزنها أو تعبئتها أو حزمها أو بيعها .
- ( و ) عدم وضع البيانات التى تطلب وزارة التموين ارفاقها مع بعض المواد التى يكون مقدارها أو قياسها أو مصدرها من العوامل التى لها دخل فى تقدير قيمتها وقد نص على تشديد العقوبة فى حالة العود .
- كما تناول هذا الباب أيضا النص على حظر أو تصدير المواد المغشوشة أو اغفلوا التبليغ عن المخالفات .
- وقد روعى فى تحديد العقوبات أن تكون رادعة للمخالفين لاحكام هذا القانون نظرا لخطورة هذه المخالفات واتصالها بقسوة المواطنين وصحتهم اتصالا مباشرا .
- كما تناول هذا الباب أيضا النص على حظر أو تصدير المواد المغشوشة أو المنتجات المخالفة للشروط المحددة فيه .
- ونص أيضا على عدم جواز وقف تنفيذ العقوبة واغلاق المحل فى الاحوال التى تقضى بذلك وعلى وقف المحكوم عليه عن مزاولة مهنته بالنسبة للسلعة موضوع الجريمة، وعلى نشر الاحكام والزام المحكوم عليهم بدفع نفقات أخذ العينات والتحليل التى تنفق للبحث عن المخالفات وعلى مصادرة البضائع المغشوشة .
- كما أورد هذا الباب أيضا أحكاما خاصة باعطاء قضايا الغش والتدليس عند نظرها أمام القضاء وعلى تخويل القضاء العسكرى سلطة الفصل فى هذه القضايا فى حالات الحرب والطوارئ والتعبئة .
- ويتشرف وزير التموين بعرض مشروع القانون المذكور على السيد رئيس الجمهورية مفرغا فى الصيغة القانونية التى أقرها مجلس الدولة بكتابه رقم ٢٤٣ ق ٢/ت بتاريخ ١٢/٥/١٩٦٠ رجاء الموافقة عليه .



## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٦٠ (١)

بإضافة فقرة جديدة للبند ٣ من المادة ٤١ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ، والقوانين المعدلة له ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

### قرر القانون الآتي :

مادة ١ - تضاف فقرة جديدة تحت رقم (ج) الى البند ٣ من المادة ٤١ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه نصها الآتي :

« (ج) وتستثنى الشركات التي تعمل في البحث عن البترول واستغلاله من الأحكام الواردة في هذا البند » .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الاقليم الجنوبي .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ ذي القعدة سنة ١٣٧٩ (٢٤ مايو سنة ١٩٦٠)

### مذكرة إيضاحية

حدد البند الثالث من المادة ٤١ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الشركات المساهمة الحد الأقصى من أرباح الشركة التي يجوز توزيعها على المساهمين وأجازت الفقرة الأخيرة من هذا البند تجاوز النسب المقررة بموافقة السيد رئيس الجمهورية بالنسبة لشركات التعدين أو عندما توفق الشركة الى اكتشاف أو اختراع يدر عليها ربحاً طارئاً .

ولما كانت سياسة الدولة تهدف الى اتوسع في عمليات البحث عن البترول واستغلاله وتشجيع الشركات على المساهمة في هذا المجال ، فانه يقترح استثناء

انشركات التي تعمل في البحث عن البترول واستغلاله من القيود الخاصة بتوزيع الارباح الواردة في البند ٣ المشار اليه .

وتحقيقا للغرض المتقدم أعد المشروع المرافق .

ويتشرف وزير الصناعة المركزي برفعه للسيد رئيس الجمهورية مفسرغا في الصيغة التي رافق عليها مجلس الدولة ، رجاء التكرم بالموافقة عليه واعداده .

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٦٠ (١)

بشأن اعطاء مهلة للترخيص بالاسلحة الذخائر غير

المرخصة في الاقليم السوري

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٥٨ بادخال بعض التعديلات على التشريعات النافذة في اقليمي مصر وسويسرية ،

وعلى القانون رقم ٤٠٣ لسنة ١٩٥٧ في شأن الاسلحة والذخائر ، وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

### قرر القانون الاتي :

مادة ١ - على الاشخاص الذين يقتنون اسلحة أو ذخائر أو ألعابا نارية غير مرخصة أن يتقدموا بطلب الترخيص بها خلال مدة ثلاثة أشهر من تاريخ نفاذ هذا القانون الى الجهات المنصوص عليها في القانون رقم ٤٠٣ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه ويعفون هذه الحالة من العقوبة ومن جميع الرسوم المترتبة عليها عن السنين السابقة .

مادة ٢ - على الاشخاص الذين يقتنون اسلحة أو ذخائر أو ألعابا نارية غير مرخصة ولا يرغبون الاحتفاظ بها أو لا تتوفر فيهم شروط الترخيص القانونية والذين لديهم مفرقات أو اسلحة حربية غير مسموح بحيازتها والترخيص بها أن يسلموا ما لديهم منها خلال المدة المبينة في المادة السابقة الى أقرب مخفر للشرطة في المكان الذي يقيمون فيه ويعفون في هذه الحالة من العقوبة ولا يطالبون بأي رسم عنها .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الاقليم السوري .

صدر برئاسة الجمهورية في ٣ ذي الحجة سنة ١٣٧٩ ( ٢٨ مايو سنة ١٩٦٠ )

## مذكرة إيضاحية

لما كان القانون رقم ٤٠٣ المؤرخ فى ٢٦/٥/١٩٥٧ قد منح فى المادة ٤٦ منه الاشخاص الذين يقتنون أسلحة أو الذخائر أو ألعاباً نارية دون ترخيص أن يتقدموا بطلب الترخيص بها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نفاذه .

وقد تبين أن المدة المذكورة لم تكن كافية فلم يتح لأبناء الريف فى المناطق النائية الاطلاع على القانون المذكور وظلت كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر بحوزتهم دون ترخيص .

ولما كانت ضرورات الأمن تقضى بوجوب التصريح عن كافة الأسلحة الموجودة فى حوزة الاهلين كى يتاح لدوائر الأمن مراقبتها ومعرفة كمياتها والحائزين عليها لذلك وضع مشروع القانون المرفق بمنح مهلة ثلاثة أشهر للترخيص بالأسلحة والذخائر والألعاب النارية المكتومة . وقد وافق مجلس الدولة عليه بقراره رقم ٣٩٤ تاريخ ٢٢/١٢/١٩٥٩ .

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦٠ (١)

بشأن تنفيذ الاتفاقيتين الخاصتين بتسوية المسائل المالية بين الجمهورية العربية المتحدة (الأقليم المصرى) والجمهورية الفرنسية وبالعلاقات المالية والتجارية والاملاك البريطانية فى مصر

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل ،

وعلى القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسوم أيلولة على الشركات ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ بفرض ضريبة على الشركات ،

وعلى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الايراد ،

وعلى الامر العسكرى رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ بالاتجار مع السرايا البريطانيين والفرنسيين وبالتدابير الخاصة بأموالهم ،

وعلى الامر العسكرى رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٨ بانهاء الحراسة على أموال الرعايا الفرنسيين ،



وعلى القرار الجمهورى رقم ١٣٩٠ الصادر بتاريخ ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٨ الخاص بالموافقة على الاتفاقات التى عقدت فى زيوريخ بتاريخ ٢٢ أغسطس سنة ١٩٥٨ لتسوية المسائل المالية بين الجمهورية العربية المتحدة ( الاقليم المصرى ) والجمهورية الفرنسية ،

وعلى القرار الجمهورى رقم ٣٤١ الصادر فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٩ بشأن الاتفاق بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا بشأن العلاقات المالية والتجارية والاملاك البريطانية فى مصر ،

وعلى الامر رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٩ بشأن رفع الحراسة على اموال الرعايا البريطانيين والاستراليين ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

### قرر القانون الآتى :

مادة ١ - تمديد جميع مواعيد التقادم وجميع مواعيد الاجراءات التى لم تنته وقت تسليم الاموال الموضوعة تحت الحراسة الى أصحابها مدة ثلاثة شهور ابتداء من تاريخ العمل بهذا القانون أو من تاريخ التسليم أيهما لاحق للآخر وذلك بالنسبة الى الرعايا الفرنسيين الداخلين فى الحراسة وفقا لاحكام الامر رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه .

مادة ٢ - مع عدم الاخلال بالاحكام القضائية النهائية يجوز للرعايا المشار اليهم فى المادة السابقة ورعايا المملكة المتحدة الداخلين فى الحراسة وفقا لاحكام الامر رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه طلب اعادة النظر فى الشئون الضريبية فى كل وضع أصبح نهائيا بسبب عدم طعن الحارس فى الربط الذى أجرته مصلحة الضرائب أمام لجان الطعن المنصوص عليها فى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه أو أمام المحاكم الابتدائية .

مادة ٣ - تقدم طلبات اعادة النظر المنصوص عليها فى المادة السابقة الى مأمورية الضرائب المختصة خلال شهرين من تاريخ تسليم الاموال الى ذوى الشأن أو من تاريخ العمل بهذا القانون أيهما لاحق للآخر .

وترفع المأمورية المختصة هذه الطلبات مشفوعة برأيها الى لجنة اعادة النظر المنصوص عليها فى المادة التالية .

مادة ٤ - تشكل مصلحة الضرائب لجنة برئاسة أحد أعضاء مجلس الدولة يختاره رئيس مجلس الدولة وعضوين اثنين من موظفى مصلحة الضرائب الفنيين يختارهما مدير عام المصلحة المذكورة وذلك للنظر فى الطلبات المقدمة وفقا للمادة السابقة وابداء الرأى فيها مع بيان الاسباب .

ويتولى سكرتارية اللجنة أحد موظفى مصلحة الضرائب .

مادة ٥ - تقدم لجنة اعادة النظر اقتراحاتها لوزير الخزانة التنفيذى ليصدر قراره فيها ويكون هذا القرار نهائيا وغير قابل للطعن أمام أية جهة قضائية أو غير قضائية .

وعلى المأمورية المختصة اعلان صاحب الشأن بهذا القرار .

مادة ٦ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به فى اقليم مصر من تاريخ نشره ، ولوزير الخزانة اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٣ ذى الحجة سنة ١٣٧٩ ( ٢٨ مايو سنة ١٩٦٠ ) .

## مذكرة ايضاحية

بتاريخ ٢٢ أغسطس ١٩٥٨ عقدت فى زيورخ اتفاقات بين الجمهورية العربية المتحدة ( الاقليم المصرى ) والجمهورية الفرنسية لتسوية المسائل المالية المتعلقة بينهما .

وقد ورد فى الاتفاقات المذكورة بالكتاب العاشر الملحق بالاتفاق العام أن حكومة الجمهورية العربية ستتخذ التدابير اللازمة لما يلى :

( ا ) لمدة جميع مواعيد التقادم والاجراءات التى لم تنته وقت رفع الحراسة فعلا لمدة ثلاثة شهور ابتداء من تاريخ رفعها .

( ب ) لتمكين الرعايا الفرنسيين من الحصول فى الشئون الضريبية على اعادة النظر فى كل وضع أصبح نهائيا بسبب عدم تقديم الحارس الطعون المقررة قانونا وتقدم طلبات اعادة النظر فى ميعاد شهرين بعد تاريخ رفع الحراسة فعلا وتقوم باعادة النظر لجنة يرأسها أحد أعضاء مجلس الدولة المصرى ويصدر الوزير المختص قرارا نهائيا غير قابل للطعن بعد الاطلاع على ما تقترحه عليه هذه اللجنة .

كما عقدت بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٩ اتفاق بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال آيرلندا بشأن العلاقات المالية والتجارية والاملاك البريطانية فى مصر وقد وافق على هذا الاتفاق السيد رئيس الجمهورية بالقرار رقم ٣٤١ الصادر فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٨ ، وقد ورد بالفقرة ط من المادة الثالثة من الاتفاق المذكور أن تقوم حكومة الجمهورية العربية المتحدة بما يلى « الاذن لرعايا المملكة المتحدة بطلب اعادة النظر فى كافة الشئون المتعلقة بالضرائب التى تكون قد أصبحت نهائية لعدم قيام الحارس بمباشرة الحقوق القانونية ويقدم طلب اعادة النظر كتابة فى كل حالة الى مدير عام مصلحة الضرائب خلال مدة شهرين من تاريخ التسليم المنصوص عليه فى الفقرة ٤ ( ط ) من الملحق « ب » لهذا الاتفاق وتتم اعادة النظر بمعرفة لجنة يرأسها أحد أعضاء مجلس الدولة المصرى تقوم ببحث كل طلب وترفع رأيا فيه الى الوزير المختص ويكون قرار الوزير نهائيا وغير قابل للطعن .

وتنفيذا لهذين الاتفاقين أعدت وزارة الخزانة مشروع القانون المرافق وقد نصت المادة الاولى منه على أنه بالنسبة الى الرعايا الفرنسيين الداخلين فى الحراسة وفقا لاحكام الامر رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ تمت جميع مواعيد التقادم والاجراءات التى لم تنته عند تسليم الاموال لاصحابها أو وكلائهم لمدة ثلاثة شهور ابتداء من تاريخ التسليم أو من تاريخ العمل بالقانون أيهما حق للآخر وذلك حتى يمكن لمن سبق تسليم أمواله أن يفيد من هذا الحكم تنفيذا لما سبق للاتفاق عليه فى زيورخ ، وقد اقتصر حكم هذه المادة على الرعايا الفرنسيين لان الامر رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٩ بشأن رفع

الحراسة على أموال الرعايا البريطانيين والاستراليين نص في المادة الثالثة منه على وقف سريان هذه المواعيد بالنسبة الى هؤلاء الرعايا .

وقد أجازت المادة الثانية للرعايا الفرنسيين والبريطانيين الداخلين في الحراسة طبقاً لأحكام الامر رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ طلب إعادة النظر في كل وضع أصبح نهائياً بسبب عدم طعن الحارس أمام لجان الطعن المنصوص عليها بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في الربط الذي أجرته مصلحة الضرائب ، ومن ثم يخول هؤلاء الرعايا حق إعادة النظر في كل ربط أصبح نهائياً نتيجة موافقة الحارس أو تفويته المواعيد الخاصة بالطعن أمام لجان الطعن أو اقتصاره على مجرد آداء الملاحظات على ما أجرته مصلحة الضرائب من تقديرات أو تعديلات أو تصحيحات للارقام الواردة في الاقرارات وكذا فانه يجوز للطالب إعادة النظر في الربط اذا أصبح نهائياً بسبب عدم الطعن فيه أمام المحاكم الابتدائية حتى ولو كان قد تم الطعن فيه أمام لجنة الطعن وصدر فيه قرار نهائي منها ، وبديهي أن هذا الحكم لايسرى في شأن الطعون التي عرضت على المحاكم القضائية وصدرت فيها أحكام نهائية وذلك حتى لا يحدث اخلال بحجية هذه الاحكام ولأنه لا يسوغ إعادة النظر في الاحكام القضائية النهائية أمام لجان ادارية ، وعلى ذلك فان طلبات إعادة النظر لاتنسحب الى الاحكام الصادرة من المحكمة الاستئنافية أو من المحكمة الابتدائية اذا كانت قد أصبحت نهائية بفوات مواعيد الطعن فيها .

وقد نص في المواد الثالثة والرابعة والخامسة من المشروع على أن تقدم طلبات إعادة النظر الى المأمورية المختصة خلال شهرين من تاريخ تسليم الاموال الى ذوى الشأن أو من تاريخ العمل بالقانون أيهما لاحق للآخر وترفع المأمورية المختصة هذه الطلبات مشفوعة برأيها الى لجنة إعادة النظر التي تشكل برئاسة أحد أعضاء مجلس الدولة وعضوية اثنين من موظفي مصلحة الضرائب الفنيين ، وترفع هذه اللجنة اقتراحاتها لوزير الخزانة التنفيذي الذي يصدر بشأنها قراراً نهائياً يكون غير قابل للطعن فيه أمام أية جهة من جهات القضاء أو غيرها .

وتتشرف وزارة الخزانة بعرض مشروع القانون المقترح على السيد رئيس الجمهورية مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه وأستصداره .

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٦٠ (١)

في شأن الأمن والنظام والتأديب في السفن

باسم الأمة  
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٣٩ بشأن المحافظة على النظام والتأديب في

البواخر ،

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٢٦ الصادر في ٢ يونيو سنة ١٩٦٠



وعلى القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٤١ بالموافقة على المعاهدة البحرية الدولية بتوحيد بعض القواعد المتعلقة بالمساعدة والانتقاذ للبحريين ،  
وعلى القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٤٩ بشأن تسجيل السفن في الاقليم الجنوبي ،  
وعلى قانون التجارة البحرية السوري الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٨٦ بتاريخ ١٢ آذار ١٩٥٠ ،  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

### قرر القانون الآتي :

مادة ١ - لربان السفينة على كل الموجودين بها السلطة التي يقتضيها حفظ النظام وأمن السفينة والاشخاص المسافرين عليها أو البضائع المشحونة بها وسلامة الرحلة .

ويجوز له أن يتخذ وسائل القوة اللازمة لحفظ النظام والامن في السفينة وأن يطلب لهذا الغرض المعونة من الاشخاص المسافرين عليها وعليه أن يعمل في الموانئ بمعونة مدير ادارة التفقيش البحري أو القنصل العربي على حسب الاحوال .

ويجوز له عند الضرورة أن يطلب تدخل السلطة المحلية .

وإذا ارتكبت جناية أو جنحة أثناء الرحلة فعلى الربان اجراء التحريات الأولية وتحرير محضر بها ويجوز له عند الضرورة القاء القبض على المتهم وحبسه احتياطياً .

مادة ٢ - يعاقب بالحجز يوما الى أربعة أيام أو بغرامة تتراوح مرتب أو أجر يوم الى أربعة أيام كل فرد من الطاقم يرتكب احدى المخالفات الآتية :

- (١) عدم اطاعة امر يتعلق بالخدمة .
  - (٢) عدم احترام الرؤساء .
  - (٣) الاهمال في خدمة السفينة أو في الحراسة .
  - (٤) ادخال مشروبات روحية خلصة الى الباكسة لاستهلاكها فيها .
  - (٥) السكر في السفينة .
  - (٦) المشاجرات في عرض البحر أو أثناء الخدمة إذا كانت السفينة في الميناء .
  - (٧) اتلاف أدوات السفينة .
  - (٨) الغياب دون اذن عن السفينة في غير الحالات المنصوص عليها في المادة ١٣
  - (٩) حيازة سلاح بالسفينة دون اذن سابق من الربان .
  - (١٠) وبوجه عام كل عمل يكون فيه اخلال بالنظام أو بخدمة السفينة .
- فاذا تكررت المخالفة أثناء الرحلة ضوعف الحد الاقصى للعقوبة .

مادة ٣ - كل شخص بالسفينة من غير أفراد الطاقم يرفض الامتثال للتدابير التي يأمر بها الربان أو يخالف أمراً لأحد الضباط أو يحدث اضطراباً بالسفينة أو يتلف أدواتها يعاقب بالحجز من يوم الى أربعة أيام اذا كان من المسافرين بالحجرات وبالحرمان من الصعود الى ظهر السفينة أكثر من ساعتين في اليوم اذا كان من المسافرين الاخر .

مادة ٤ - يختص بالنظر في المخالفات ضد النظام وبتوقيع الجزاءات المنصوص عليها في المادتين ٢ ، ٣ كل من :

(١) مدير ادارة التفتيش البحرى - اذا كانت السفينة راسية فى أحد موانى الجمهورية .

(٢) القنصل العربى اذا كانت السفينة راسية فى ميناء أجنبى .

(٣) ربان السفينة اذا كانت السفينة فى عرض البحر أو فى ميناء أجنبى لا يوجد به تمثيل قنصلى عربى .

وتكون قرارات هذه السلطات غير قابلة للطعن .

مادة ٥ - لايجوز للسلطات المنصوص عليها فى المادة السابقة أن توقع أى جزاء دون اجراء تحقيق تسمع فيه أقوال صاحب الشأن عن الاعمال المنسوبة اليه وأقوال شهود الاثبات والنفى وتحرير محضر بأقوالهم .

وتثبت فى دفتر يومية السفينة المخالفات التى تقع والجزاءات التى توقع عنها .

ولا يوقع جزاء الحجز الا اذا كانت السفينة فى عرض البحر أو فى أحد الموانى التى تمر بها وينتهى هذا الجزاء حتما عند انتهاء الرحلة أو وصول السفينة الى ميناء تسجيلها أو صاحب الشأن الى غايته .

مادة ٦ - مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها هذا القانون أو أى قانون آخر يعاقب تأديبيا بأحد الجزاءات الآتية :

كل ربان أو فرد من طاقم السفينة ارتكب خطأ فنيا ترتب عليه وقوع حادث بحرئ فى خطر على الارواح أو الاموال أو كان من شأنه أن يؤدى الى احتمال وقوع مثل هذا الحادث :

( ا ) الحرمان من العمل بالسفن مدة لا تزيد على ستة أشهر .

(ب) تأخير الاقدمية .

(ج) تأخير الاقدمية وتنزيل الدرجة .

مادة ٧ - يختص بالنظر فى الخطأ المشار اليه فى المادة السابقة مجلس تأديب يصدر بتشكيله فى كل حالة على حدة قرار من نائب المدير العام لمصلحة الموانى والمناير بالجمهورية فى الاقليم المسجلة فيه السفينة .

ويتكون المجلس من :

رئيسا ضابط بحرئ فى خدمة الحكومة لا تقل رتبته عن رائد ...

عضو من مجلس الدولة ...

عضو يمثل الهيئة العامة لشئون النقل البحرئ ...

أحد رجال البحرئ التجارية من مهنة المتهم لا تقل رتبته عن ...

رتبة المتهم ...

ويقوم بعمل السكرتارية أحد موظفى مصلحة الموانى والمناير .

مادة ٨ - لا يجوز تقديم المخالفات للمجلس المنصوص عليه فى المادة السابقة الا بعد عمل تحقيق تسمع فيه أقوال من ينسب اليه الخطأ .

وللمجلس أن يقرر وقف المخالف عن العمل بالسفينة الى أن يفصل في الموضوع اذا رأى ضرورة لذلك .

ولا يجوز للمجلس اصدار القرار بتوقيع الجزاء دون سماع أقوال المخالف وتحقيق دفاعه .

. وفي حالة عدم حضور المخالف أو محاميه الموكل عنه رغم دعوته بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول يجوز للمجلس أن يصدر قراره في غيبته .

مادة ٩ - للمحكوم عليه غيابيا أن يطعن بالمعارضة في قرار مجلس التأديب . وينظر المعارضة المجلس الذي أصدر القرار

مادة ١٠ - للمحكوم عليه أن يتظلم من قرار المجلس وينظر التظلم مجلس تأديب عال يصدر بتشكيله في كل حالة على حدة قرار من مدير عام مصلحة الموانئ والمناظر للجمهورية ويتكون من :

نائب مدير عام مصلحة الموانئ والمناظر أو من يقوم مقامه ... .. رئيسا  
عضو من مجلس الدولة لا تقل درجته عن نائب ... ..  
عضو يمثل الهيئة العامة لشئون النقل البحري ... ..  
أحد رجال البحرية التجارية من مهنة المتهم لا تقل رتبته عن  
رتبة المتهم ... ..

ويقوم بعمل السكرتارية موظف من مصلحة الموانئ والمناظر .  
ويكون أعضاء المجلس العالي من غير أعضاء مجلس التأديب المنصوص عليهم في المادة ٧ .

وأحكام هذا المجلس نهائية ولا تجوز إعادة النظر فيها الا عن طريق التماس إعادة النظر وبناء على ظهور وقائع أو أوراق جديدة في صالح المخالف لم تكن تحت نظر المحقق أو مجلس التأديب .

مادة ١١ - لا يترتب على رفع المعارضة أو التظلم وقف تنفيذ قرار المجلس .  
ويترتب على صدور القرار بحرمان المخالف من العمل وقف العمل بجسوازه البحري أو تذكركه الشخصية أو تذكركه سفر بحري على حسب الحالة للمدة المحكوم بها .

مادة ١٢ - يحدد وزير الحربية بقرار منه الإجراءات التي تتبع في التحقيق والمحاكمة التأديبية والتظلم وإعادة النظر المشار إليها في المواد السابقة .

مادة ١٣ - يعاقب بالعجز مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز ٢٠ جنيها أو ٢٠٠ ليرة أو بإحدى هاتين العقوبتين أي فرد من طاقم السفينة يكون قد ارتكب أحد الأفعال الآتية :

- (١) ترك بلا عذر مقبول المكان المخصص له قبل أن يحل محله خلفه .
- (٢) تغيب عن السفينة حين كان مكلفا بعمل عند الدفة أو في محل أرصاد أو مركز مناورة أو حراسة .



(٣) ثبت عدم وجوده في السفينة دون عذر مقبول في الوقت المحدد لاتخاذ اجراءات الابحار من أى ميناء غير ميناء التسجيل .

(٤) رفض الاذعان لأمر صدر اليه فيما يتعلق بسير العمل في السفينة أو المحافظة على النظام فيها .

(٥) ارتكب أعمالا متكررة تنطوي على العصيان .

مادة ١٤ - تكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنة اذا ارتكب احدى الجرائم المنصوص عليها في المادة السابقة من أكثر من ثلاثة أشخاص وبعد اتفاق سابق فيما بينهم .

مادة ١٥ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها أو ٢٠٠ ليرة أو باحدى هاتين العقوبتين كل من تعدى على ربان السفينة أو أحد ضباطها أثناء تادية أعماله أو مقاومته بالقوة .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنة وغرامة لا تتجاوز ٥٠ جنيها أو ٥٠٠ ليرة أو باحدى هاتين العقوبتين اذا حدثت جروح بسبب التعدى أو المقاومة .

مادة ١٦ - في الاحوال المنصوص عليها في المواد من ١٣ الى ١٥ تضاعف العقوبة اذا وقعت الجريمة من أحد ضباط السفينة .

مادة ١٧ - المؤامرة ضد سلامة الربان أو حريته أو سلطته تعتبر اتفاقا جنائيا .

مادة ١٨ - يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة كل من أغرق السفينة أو أحرقها أو عطل سيرها أو حاول القيام بأى عمل من هذه الاعمال .

فاذا نشأ من الفعل المذكور في الفقرة السابقة موت شخص تكون العقوبة الاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة .

مادة ١٩ - يعاقب بالسجن كل من استولى أو حاول الاستيلاء على السفينة بطريقة غير مشروعة .

مادة ٢٠ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز ٢٠ جنيها أو ٢٠٠ ليرة أو باحدى هاتين العقوبتين كل ربان أو ضابط أو أى شخص آخر ذى سلطة في السفينة يكون قد أمر بشئ أو اذن أو تسامح في شئ فيه اساءة لاستعمال سلطته أو يكون قد استعمل القوة أو جعلها أو تركها تستعمل نحو شخص مسافر على السفينة .

مادة ٢١ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تتجاوز ٢٠ جنيها أو ٢٠٠ ليرة أو باحدى هاتين العقوبتين ربان السفينة اذا ترك أحد البحارة مريضا أو جريحا دون أن يحقق له وسائل العلاج والترحيل .

مادة ٢٢ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز مائة جنية أو ١٠٠٠ ليرة أو باحدى هاتين العقوبتين كل ربان لم يبذل ما يستطيعه من جهد لا يترتب عليه خطر جدي لسفينته أو للاشخاص الراكبين فيها لانقاذ سفينة تشرف على الغرق أو شخص يعثر عليه في البحر .

مادة ٢٣ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائة جنية أو ألف ليرة أو باحدى هاتين العقوبتين كل ربان ينقض عقد تعيينه ويترك

السفينة في غير أحوال الضرورة القصوى إذا كانت السفينة في الميناء وغير معرضة لأي خطر وتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين إذا كانت السفينة في عرض البحر .

مادة ٢٤ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تجاوز ٢٠ جنيها أو ٢٠٠ ليرة أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من تسلل إلى سفينة بقصد السفر بها دون أن يقوم بإداء أجر السفر ودون أن يحصل على موافقة ربان السفينة أو مندوبه .

مادة ٢٥ - الجرائم التي ترتكب على ظهر سفينة ترفع علم الجمهورية تعتبر أنها ارتكبت في أراضيها .

مادة ٢٦ - تختص المحاكم التي يقع في دائرتها الميناء المسجلة فيه السفينة بنظر الجنايات والجنح المنصوص عليها في هذا القانون .

مادة ٢٧ - فيما عدا السفن الحربية فتسرى أحكام هذا القانون على كل سفينة مسجلة تحت علم الجمهورية ومعدة للعمل في رحلات خارج الموانئ .

وكذلك تسرى هذه الأحكام على ربان السفينة وأفراد طاقمها والمسافرين عليها ولا يمنع من تطبيق هذه الأحكام خضوع الشخص أيضا للأحكام الخاصة بالنقابات أو الهيئات المعتمدة قانونا .

مادة ٢٨ - يلغى القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه وكذلك كل حكم يخالف أحكام هذا القانون في اقليم الجمهورية .

مادة ٢٩ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

وعلى وزير الحربية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر بمراسلة الجمهورية في ٣ ذي الحجة سنة ١٣٧٩ ( ٢٨ مايو سنة ١٩٦٠ ) .

## مذكرة إيضاحية

جرى العمل منذ سنة ١٩٣٩ على العمل بأحكام القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٣٩ في شأن المحافظة على النظام والتأديب في السفن ، وقد وضعت نصوص هذا القانون في وقت لم تكن الملاحة والنقل البحريين فيه قد وصلا إلى ما هما عليه الآن من تقدم نتج عن التطور في هذا المضمار وعن تغير نوع السفينة وطبيعة العمل عليها وضخامة المسؤولية الملقاة على ربانها وأفراد طاقمها .

وكأنت نصوص هذا القانون قد أوردت بعض الجرائم التي تقع على ظهر السفينة ولم تتضمن النص على الأخطاء التي يرتكبها العاملون على السفينة عند مباشرة أعمالهم عليها رغم الخطورة والاضرار التي قد تنجم عن هذه الأخطاء ، ومع ذلك لا يمكن اعتبارها من الجرائم التي نص عليها القانون .

ثم صدر القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٤١ بالموافقة على المعاهدة البحرية الدولية بتوحيد بعض القواعد المتعلقة بالمساعدات والانقاذ البحريين التي تقضى نصوصها بوجوب قيام الدول المنضمة إليها بوضع الجزاءات التي تكفل تنفيذ أحكام هذه المعاهدة في القوانين الداخلية لهذه الدول مما كان يستدعي تضمين القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٣٩ نصوصا تحقق هذا الغرض .

لذلك ، وللرغبة في أن يساير تشريعنا في شأن الامن والنظام والتأديب في السفن روح العصر في الملاحة والنقل البحريين أعد مشروع القانون المرافق ليكفل تحقيق هذه الأغراض في اقليمى الجمهورية .

وقد أبرزت أول مواد هذا المشروع سلطة ربان السفينة التي يقتضيها أمنها وحفظ النظام عليها بالنسبة الى جميع الموجودين عليها ، كما أجاز له أن يتخذ من وسائل القوة ما يلزم لحفظ النظام وأن يطلب عند الضرورة تدخل السلطات المحلية .

وأوجبت هذه المادة على الربان اتخاذ بعض الاجراءات اللازمة لحماية التحقيق والتحفظ على ما يؤدي الى تحقيق العدالة اذا وقعت على السفينة احدى الجنايات أو الجنح أثناء الرحلة .

ثم بينت المواد من ٢ الى ٥ الاحكام الخاصة بالاخلاق بالنظام على السفينة ومسائل التغلب على ذلك والجهات المنوط بها مجازاة من يتسبب في هذا الاخلال وقد روعي في هذه الاحكام أن تكون بالقدر الذى يكفل حفظ النظام على السفينة ويوفر الامن لركابها والسلامة للبضائع المشحونة عليها .

وقد نصت المادة ٥ على وجوب تدوين مايقع من المخالفات والجزاءات التى توقع على مرتكبيها في دفتر السفينة وبعض الضمانات الاخرى .

وتكفلت المواد من ٦ الى ١٢ ببيان الاحكام المتعلقة بالاخطاء الفنية التى قد تقع من ربان السفينة أو أحد أفراد طاقمها ويترتب عليها وقوع أو احتمال وقوع حادث بحرى فيه خطر على الارواح أو الاموال وقد نص على وجوب المؤاخذة على هذا الخطأ تأديبيا وتوقيع أحد الجزاءات المبينة في المادة ٦

وقد عني المشروع بالنص على هذا الخطأ لتعلقه بطاقة الاسطول الشجاري للجمهورية وسماعته ، ولمساسه بالسياسة العامة والتخطيط العام للملاحة والنقل البحريين .

وعهد بالمحاكمة عن هذا الخطأ الى مجلس تأديب ابتدائي وآخر عام اذا ما تظلم المدان من قرار المجلس الابتدائي .

وقد روعي في تشكيل هذين المجلسين توافر العناصر القانونية والفنية كما روعيت الضمانات المتعلقة بالتحقيق والمحاكمة .

والى جانب القواعد التى نصت عليها المواد المشار اليها تركت المادة ٢ لوزير الحربية تحديد الاجراءات التى تتبع في التحقيق والمحاكمة والتظلم واعادة النظر المنصوص عليها في هذه المواد .

ثم عرضت المواد من ١٣ الى ٢٤ للجرائم التى تقع على ظهر السفينة ونميز بطبيعة خاصة فحددها وبينت عقوبة كل منها ورسمت الظروف المشددة لها وشروط توافرها دون أن تترك ذلك للقواعد العامة في قانون العقوبات اذ قد لا تتناسب احكامه مع طبيعة الملاحة والنقل البحريين .

ونصت المادة ٢٥ على أن الجرائم التى ترتكب على ظهر سفينة ترفع علم الجمهورية تعتبر أنها ارتكبت في أراضيها لما هو معلوم من أن السفينة تعتبر جزءا من أرض الوطن .

كما نصت المادة ٢٦ على أن تختص المحاكم التى تقع في دائرتها الميناء المسجلة



فيها السفينة بنظر الجرائم المتقدم بيانها والحكمة في ذلك راجعة الى أن هذه المحاكم تكون أقرب من غيرها الى أدلة الجرائم والقائمين على ضبطها وجميع ما يتعلق بها بالإضافة الى قربها من السفينة .

وأخيرا نصت المادة ٢٧ على أن هذا القانون لا يطبق على السفن الحربية وانما يسرى على السفن المسجلة تحت علم الجمهورية معدة للعمل في رحلات خارج الموانى ، ومعلوم أن المقصود بالتسجيل هو تسجيل السفن في كل من اقليمى الجمهورية وفقا للاحكام المقررة في كل اقليم كما أن النص على سريانه على السفن المعدة للعمل خارج الموانى يحول دون تطبيقه على السفن التى تعمل فى الموانى والمياه المجاورة لها .

ونصت هذه المادة أيضا على أن تسرى أحكام القانون على ربان السفينة وأفراد طاقمها والمسافرين عليها وأنه لا يمنع من تطبيق أحكامه خضوع الشخص للاحكام الخاصة بالنقابات أو الهيئات المعتمدة قانونا ، فلكل من هذه الاحكام مجالها الذى تطبق فيه .

وقد عرض هذا المشروع على الهيئة العامة للشئون النقل البحرى .  
ويتشرف وزير الدولة للشئون الحربية بعرض مشروع هذا القانون على السيد رئيس الجمهورية فى الصيغة التى أقرها مجلس الدولة برضاء الموافقة عليه واصداره .

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦٠ (١)  
بتعديل القانون رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٥١ بفرض ضريبة لتمويل  
الدعاية للقطن المصرى

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٥١ بفرض ضريبة لتمويل الدعاية للقطن  
المصرى المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٢٩٩ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٣٤٨ لسنة  
١٩٥٣ والقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٧ ،  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

### قرر القانون الآتى :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة الثانية من القانون رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٥١ المشار  
اليه النص الآتى :

« مادة ٢ - على أصحاب المحاليج والمكابس أن يحصلوا هذه الضريبة ويوردوها  
لحساب مصلحة القطن بوزارة الاقتصاد ( ضريبة الدعاية للقطن ) خلال الاسبوع

الاول من الشهر التالى الذى تم فيه حلج الاقطان أو كبسها كما تتولى مصلحة الجمارك  
تحصيل هذه الضريبة من المصدرين .

وتضاف حصيلة الضريبة الى ايرادات الدولة .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به فى الاقليم  
المصرى من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٣ ذى الحجة سنة ١٣٧٩ ( ٢٨ مايو سنة ١٩٦٠ ) .

### مذكرة ايضاحية

صدر القانون رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٥١ بفرض ضريبة لتمويل الدعاية للقطن  
المصرى وقضت الفقرة الاولى من مادته الثانية بأن ( على أصحاب المحالج والمكابس  
أن يحصلوا هذه الضريبة ويوردوها الى أقرب خزانة حكومية خلال الاسبوع الاخير  
من كل شهر لحساب وزارة المالية ) لجنة الدعاية للقطن .

وبتاريخ ٢٢ يوليه ١٩٥٣ صدر القانون رقم ٣٤٨ لسنة ١٩٥٣ فعدل الفقرة  
المشار اليها بحيث ورد نصها على الوجه التالى :

« على أصحاب المحالج والمكابس أن يحصلوا هذه الضريبة ويوردوها لحساب  
وزارة المالية والاقتصاد ( لجنة الدعاية للقطن ) خلال الاسبوع الاول من كل شهر »

وقد روعيت فى هذا التعديل اعتبارات عملية هامة وردت فى مذكرة القانون  
الايضاحية ، ومحصلها أن هذه الضريبة غالبا ما تورد بشيكات مسحوبة على المصارف  
الامر الذى يتعارض مع نص المادة سالفة الذى التى قصرت توريد الضريبة ( نقدا )  
على أقرب خزانة حكومية . لذلك فانه رغبة فى تيسير توريد الضريبة على أصحاب  
المحالج والمكابس بأسهل الطرق ، رؤى تعديل المادة بحيث يصبح نصها عاما فيجوز  
طبقا للنص المعدل توريد الضريبة الى أقرب خزانة حكومية أو بشيكات على أحد البنوك  
المعتمدة لحساب وزارة المالية والاقتصاد ( لجنة الدعاية للقطن ) . كما رؤى أن يكون  
توريد هذه الضريبة خلال الاسبوع الاول من كل شهر تسهيلا لضبط عملية التوريد  
نظرا لما لوحظ من أن توريدها خلال الاسبوع الاخير من كل شهر يصعب تنفيذه من  
الناحية العملية لأن جميع المحالج والمكابس تقوم بحاسبة عملائها عن الشهر بأكمله  
وتتقفل حساباتها شهرا بشهر .

ثم اتجه المشروع الى فكرة اضافة حصيلة الضريبة الى ايرادات الدولة فمشيتنا  
مع قواعد الميزانية فصدر القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٧ وورد نص المادة الثانية منه  
على الوجه التالى :

« على أصحاب المحالج والمكابس أن يحصلوا هذه الضريبة ويوردوها الى أقرب  
خزانة حكومية خلال الاسبوع الاخير من كل شهر كما تتولى مصلحة الجمارك تحصيل  
هذه الضريبة من المصدرين » .

« وتضاف حصيلة الضريبة الى ايرادات الدولة »

وقد لوحظ أن هذا التعديل الاخير لم يأخذ بالاعتبارات التى أشار اليها القانون

رقم ٣٤٨ لسنة ١٩٥٣ بل رد الوضع الى ماكان عليه فى القانون رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٥١

ولما كانت المصلحة تتحقق فى الاخذ بالاعتبارات العملية الهامة التى صدر من أجلها القانون رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٥١ على صورتها الواردة فى القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٧ بحيث يأتى النص عاما يسمح للملتزمين بتوريد الضريبة الى أقرب خزانة حكومية أو بشيكات على أحد البنوك المعتمدة لحساب وزارة الاقتصاد ( لجنة الدعاية للقطن ) ، كما أن ضبط حساب التحصيل يستلزم النص على أن يكون توريد الضريبة خلال الأسبوع الاول من الشهر التالى الذى تم فيه حلج الاقطان أو تبسها .

وقد أعدت وزارة الاقتصاد مشروع القانون المرافق بما يحقق هذا الغرض ، ونتشرف برفعه الى السيد رئيس الجمهورية العربية المتحدة مفرغا فى الصيغة التى أقرها مجلس الدولة - رجاء التفضل بالموافقة عليه واصداره .

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٠ (١)

فى شأن إعفاء جميع عمليات صرف أرباح القطن

موسم ١٩٥٣/١٩٥٤ من رسوم الدمغة بأنواعها

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم الدمغة والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٣ فى شأن شراء محصول القطن ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

### قرر القانون الآتى :

مادة ١ - استثناء من أحكام القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ المشار اليه والقوانين المعدلة له ، تعفى من رسوم الدمغة بأنواعها المحررات الخاصة بعمليات صرف أرباح قطن موسم ١٩٥٣/١٩٥٤ وكذلك المبالغ المنصرفة من هذه الأرباح الى المزارعين المنتجين لتلك الاقطان .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به فى اقليم مصر .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٣ ذى الحجة سنة ١٣٧٩ ( ٢٨ مايو سنة ١٩٦٠ ) .



## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٦٠ (١)

باستثناء بعض البنوك وهيئات التأمين والوكالات

التجارية من بعض أحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦

بتنظيم الشهر العقاري

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري ،

وعلى القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ ببعض الأحكام الخاصة بمزاولة عمليات البنوك ،

وعلى القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ بالاشراف والرقابة على هيئات التأمين وتكوين الاموال ،

وعلى القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٧ ببعض الأحكام الخاصة بتنظيم أعمال الوكالة التجارية ،

وعلى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٧ بشأن تقرير بعض الاعفاءات بمناسبة تمشير البنوك وهيئات التأمين والوكالات التجارية ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

### قرر القانون الاتي :

مادة ١ - استثناء من أحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ المشار إليه ينتقل حق الملكية وجميع الحقوق العينية الاصلية والتبعية التي تقع على الاصول العقارية للبنوك وهيئات التأمين والوكالات التجارية التي لا تتوافر فيها الشروط التي أوجبتها القوانين أرقام ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ لسنة ١٩٥٧ المشار إليها ، بالتأشير على هوامش العقود وغيرها من المحررات الصادرة لصالح تلك البنوك والهيئات والوكالات التجارية .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الاقليم المصري .

صدر برئاسة الجمهورية في ٣ ذي الحجة سنة ١٣٧٩ ( ٢٨ مايو سنة ١٩٦٠ ) .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٢٦، الصادر في ٢ يونيو سنة ١٩٦٠

## مذكرة إيضاحية

بتاريخ ١٤ من يناير سنة ١٩٥٧ صدر القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ ببعض الأحكام الخاصة بمزاولة عمليات البنوك والقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ بالاشراف والرقابة على هيئات التأمين وتكوين الاموال ، والقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٧ ببعض الأحكام الخاصة بتنظيم أعمال الوكالة التجارية .

وينظم هذه القوانين جميعا حكم واحد مقتضاه أن يكون البنك أو هيئة التأمين متخذاً شكل شركة مساهمة مصرية ، أو أن يقوم بأعمال الوكالة التجارية مصريون أو شركات مساهمة مصرية وبذلك تكون قد مصرت هذه الاعمال مما يحقق للدولة كامل اشرافها عليها .

ولقد أعطت تلك القوانين للهيئات المذكورة مهلة تستكمل فيها الشكل السدى أوجبه القانون وسائر الشروط الاخرى اللازمة لمباشرتها نشاطها .

ونظرا الى أنه قد قامت بعض الصعوبات فى سبيل استكمال البنوك وهيئات التأمين والوكالات التجارية للشروط التى ضمنتها القوانين المشار اليها فقد اقتضى الامر فى بعض الاحيان تصفيثها وبيع أموالها والتزاماتها الى أفراد أو شركات أخرى ، وقد صدر القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٧ مقررأ اعفاءات من الرسوم التى تستحق بسبب انتقال تلك الملكية وذلك تيسيرا لها نحو تحقيق غرضها .

ولما كانت أحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى تقضى بأن جميع التصرفات التى من شأنها انشاء حق من الحقوق العينية الاصلية أو التبعية أو نقله أو تغييره أو تقريره وكذلك الأحكام النهائية المثبتة لشيء من ذلك يجب شهرها بطريق التسجيل أو القيد ، ويترتب على عدم التسجيل أو القيد أن الحقوق المشار اليها لا تنشأ ولا تنتقل ولا تتغير ولا تزول لا بين ذوى الشأن ولا بالنسبة لغيرهم بالنسبة للحقوق العينية أصلية كما لا تكون حجة على الغير بالنسبة للحقوق العينية العقارية التبعية .

ونظرا الى أن توثيق تلك العقود تعترضه عدة صعوبات عملية تقتضى اتخاذ اجراءات شكلية طويلة ومعقدة ، لذلك فقد أعد مشروع القانون المرافق ويقضى فى مادته الاولى بأن تنتقل ملكية الاصول العقارية وجميع الحقوق العينية الاصلية والتبعية التى للهيئات المشار اليها بالتأشير على هوامش العقود بناء على طلب ذوى الشأن .

ويتشرف مستشار رئيس الجمهورية للشئون القانونية والفنية بعرض مشروع القانون المرافق على السيد رئيس الجمهورية مفرغا فى الصيغة التى وافق عليها مجلس الدولة رجاء التفضل بالموافقة عليه واصداره .

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٧١ لسنة ١٩٦٠ (١)

بشأن طرق توزيع الضريبة الإضافية التي تستحق

بمقتضى القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٠ على هيئة

قناة السويس

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٠ بفرض ضريبة إضافية على ضريبة الارباح التجارية والصناعية لمصلحة المجالس البلدية والقروية ،

وعلى المادتين ٤٢ و ٤٣ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ بنظام المجالس البلدية ،

وعلى القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ بنظام هيئة قناة السويس ،

وعلى القرار الجمهوري رقم ٢١٨٤ لسنة ١٩٥٩ بتحديد مدينة الاسماعيلية مركزا رئيسيا لهيئة قناة السويس ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

### قرر القانون الآتي :

**مادة ١ -** تخصص حصيلة الضريبة الإضافية على ضريبة الارباح التجارية والصناعية التي تستحق بمقتضى القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٠ ، على هيئة قناة السويس لحساب المجالس البلدية على صفتي القنال وتوزع بينها بالاتفاق بين وزير الشؤون البلدية والقروية وبين رئيس هيئة قناة السويس .

**مادة ٢ -** ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٥٨ .

صدر برئاسة الجمهورية في ٤ ذي الحجة سنة ١٣٧٩ ( ٢٩ مايو سنة ١٩٦٠ )

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٢٧ الصادر في ٨ يونيو سنة ١٩٦٠



## مذكرة إيضاحية

- ١ - حدد القرار الجمهوري رقم ٢١٨٤ لسنة ١٩٥٩ مدينة الاسماعيلية مركزا رئيسيا لهيئة قناة السويس .
  - ٢ - يعبر قناة السويس حوالى ١٨٠٠٠ باخرة سنويا تحمل فى المتوسط ٣٥٠.٠٠٠ راكبا من جنسيات العالم المختلفة ، ولما كانت مدن القناة بور سعيد وبورفؤاد والاسماعيلية والسويس هى المدن السياحية الاولى التى تدل على نهضتنا ومدى تقدمنا، فالواجب علينا أن نهتم بهذه المنطقة اهتماما كبيرا يتفق والدور الذى نقوم به كدعاية لاقليمنا الجنوبى خاصة ولجمهوريةنا عامة لكى نجذب أكبر عدد من السائحين على النزول بهذه المدن وزيارتها فتقوم بدور آخر الى جانب دورها التجارى .
  - ٣ - يقتضى الامر تنمية موارد المدن الرئيسية بالمنطقة وذلك حتى يمكنها الاضطلاع بأعبائها المتزايدة والنهوض بالمرافق العامة والاسهام فى تعميرها بعد الفترة العصيبة التى مرت بها .
  - ٤ - وللوصول الى هذا الغرض تخصص للمجالس البلدية حصيلة الضريبة الاضافية على ضريبة الارباح التجارية والصناعية التى تؤديها هيئة قناة السويس وفقا للقانون رقم ١٥٥ سنة ١٩٥٠ .
  - ٥ - توزع هذه الحصيلة على البلديات الواقعة على ضفتى القناة بالاتفاق بين وزير الشئون البلدية والقروية ورئيس هيئة قناة السويس .
- لذلك نتشرف برفع مشروع قرار جمهورى بقانون فى هذا الشأن بالصيغة التى أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه .

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٦٠ (١)

بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦

بشأن اشغال الطرق العامة

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ فى شأن اشغال الطرق العامة المعدل  
بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٧ .

وعلى القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ فى شأن الباعة المتجولين ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

### قرر القانون الآتى :

مادة ١ - يضاف الى المادة ١٢ من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه فقرة جديدة نصها الآتى :

« ويعفى من الترخيص ومن رسم النظر والتأمين الباعة الجائلون وغيرهم ممن يقومون بعرض بضائعهم ومنتجاتهم بصفة مؤقتة لا تتجاوز يوما واحدا وتحدد شروط الاشغال والرسوم التى تحصل فى هذه الحالة فى القرارات المنفذة لهذا القانون بحيث لا تتجاوز مائتى مليم يوميا عن المتر المربع » .

مادة ٢ - يستبدل بالمادة ١٧ من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه النص الآتى :

« مادة ١٧ - لوزير الشئون البلدية والقروية بناء على اقتراح المجالس البلدية المختصة استثناء بعض البلاد أو الاحياء أو الطرق من تطبيق بعض أو كل أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له لاعتبارات تاريخية أو تجارية أو محلية مع بيان الاحكام الخاصة بالاشغال فيها ورسوم هذا الاشغال بحيث لا تتجاوز مائتى مليم عن المتر المربع يوميا » .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به فى الاقليم المصرى .

صدر بمراسلة الجمهورية فى ٧ ذى الحجة سنة ١٣٧٩ ( اول يونية سنة ١٩٦٠ ) .

### مذكرة ايضاحية

يقضى القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ بعدم جواز اشغال الطريق العام الا بترخيص وبعد أن يؤدى الطالب رسم النظر والتأمين .

ولما كان تطبيق احكام هذا القانون فيه ارهاق للباعة المتجولين والفلاحين الذين يقومون بعرض منتجاتهم بصفة مؤقتة ولمدة ساعات فى اليوم .

لذلك رأى تعديل القانون باضافة فقرة جديدة الى المادة ١٢ وبمقتضاها يعفى هؤلاء الاشخاص من الترخيص ورسم النظر والتأمين وترك للقرارات المنفذة للقانون بيان شروط الاشغال ومقدار الرسوم التى تحصل فى هذه الحالة .

كذلك لوحظ أن الظروف المحلية لبعض البلاد تقتضى اعفائها من جميع أحكام القانون المشار اليه بحيث يكون الاعفاء شاملا للبلدة بأكملها ، لذلك رأى تعديل المادة ١٧ بما يحقق هذا الغرض .

وتحقيقا لهذا الغرض أعد مشروع القانون المرافق الذى يتشرف وزير الشئون البلدية والقروية برفعه الى السيد رئيس الجمهورية مفرغا فى الصيغة التى اقراها مجلس الدولة برجاء الموافقة عليه واصداره .

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٦٠ (١)

بالعفو عن بعض العقوبات وإجازة إعادة بعض الموظفين  
المحكوم عليهم من محكمة الشعب إلى الخدمة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى المادتين ٧٤ و ٧٥ من قانون العقوبات المعمول به في الإقليم المصري •  
وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

### قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يعفى المفرج عنهم صحيا عن باقى العقوبات المحكوم بها عليهم من  
محكمة الشعب •

مادة ٢ - يجوز أن يعاد الموظف العمومى إلى الوظيفة التى كان يشغلها قبل  
الحكم عليه من محكمة الشعب أو إلى أية وظيفة أخرى ، مماثلة أو غير مماثلة ، إذا كان  
الحكم عليه مع وقف تنفيذ العقوبة أو كان ممن يدخل فى حكم المادة السابقة أو كان  
قد استوفى العقوبة المحكوم عليه بها وذلك بالشرطين الآتيين :

( أ ) أن يقدم طلبا بذلك إلى الجهة التى كان يتبعها قبل فصله خلال ثلاثين يوما من  
صدور هذا القانون •

(ب) أن يوضع فى الدرجة التى كان عليها قبل فصله وفى أقدميته فيها • كما  
يجوز عند عدم وجود درجة خالية ، تعيينه بمكافأة • ولا يجوز الطعن فى قرار إعادة  
الموظف •

ويقصد بالموظف العمومى فى حكم هذا القانون الموظف أو المستخدم أو العامل  
الذى كان فى خدمة الحكومة أو أحد فروعها أو فى مجالس المديريات أو المجالس البلدية  
أو أية مؤسسة عامة •

ويعتبر العفو عن العقوبة فى حكم هذا النص بمثابة استيفاء لها •

مادة ٣ - كل موظف أعيد إلى الخدمة وفقا للمادة السابقة يكون تحت الاختبار  
مدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ اعادته •

ويجوز لأسباب هامة تتعلق بالأمن يقدرها وزير الداخلية أن يفصل الموظف  
خلال فترة الاختبار ؛ ويكون قرار وزير الداخلية فى هذه الحالة غير قابل للطعن •

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٣٠ الصادر فى ١٣ يونية سنة ١٩٦٠



- مادة ٤ - تسرى أحكام هذا القانون على كل من سبق الحكم عليه من محكمة الشعب اذا أفرج عنه صحيا أو اذا استوفى العقوبة المحكوم عليه بها .
- مادة ٥ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره صدر برئاسة الجمهورية في ١١ ذى الحجة سنة ١٣٧٩ ( ٥ يونية سنة ١٩٦٠ ) .

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٦٠ (١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١

الخاص بالموازين والمقاييس والمكاييل

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت

وعلى القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ الخاص بالموازين والمقاييس والمكاييل ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

### قرر القانون الاتي :

- مادة ١ - تضاف الى المادة ٦ من القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ المشار اليه فقرة أخيرة نصها كالآتي :
- « كما تحدد بقرار منه رسوم اصلاح وضبط الموازين والمقاييس والمكاييل ، بحيث لا تتجاوز خمسة عشر جنيها » .
- مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في اقليم مصر .
- صدر برئاسة الجمهورية في ١١ ذى الحجة سنة ١٣٧٩ ( ٥ يونية سنة ١٩٦٠ ) .

### مذكرة ايضاحية

- تنص المادة ٦ من القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ على أنه « تحصل رسوم المعايرة وفقا للجدول الملحق بهذا القانون » .
- ويجوز تعديل هذه الرسوم بقرار من وزير التجارة والصناعة على الا تزيد على مثلي الرسوم المبينة بذلك الجدول .
- ويحدد رسم المعايرة بقرار من وزير التجارة والصناعة بشرط ألا يتجاوز مائتي قرش .
- ولم يتضمن القانون نصا يجيز فرض رسوم نظير قيام مصلحة الدمغ الموازين

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٣١ الصادر في ١٣ يونية سنة ١٩٦٠

باصلاح وضبط الموازين والمقاييس والمكاييل ، لذلك رؤى تعديل القانون باضافة فقرة  
تخير الى المواد المشار اليها مقتضاها أن تحدد بقرار من وزير الاقتصاد رسوم اصلاح  
وضبط الموازين والمقاييس والمكاييل ، وأعد بذلك مشروع القانون المرافق .

وتتشرف وزارة الاقتصاد بعرض مشروع القانون المرافق على السيد رئيس  
الجمهورية مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة بكتابه رقم ٥٠/٥٠/١٣٢  
(١٦٩) المؤرخ ١٨ من يناير سنة ١٩٦٠ . رجاء الموافقة عليه واصداره .

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٦٠ (١)

بتنظيم تجارة القطن في الداخل

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

الباب الأول

الاعضاء الخاضعون للقانون

مادة ١ - يعد في وزارة الاقتصاد سجل خاص لكل من التجار والسماسرة  
المستغلين بتجارة القطن في الداخل .

ويحظر على أي شخص مزاولة مهنة تجارة القطن أو السمسرة فيها دون أن يقيد  
اسمه في هذا السجل .

(أولاً) التجار

مادة ٢ - يشترط فيمن يطلب قيده تاجراً في السجل المنصوص عليه في المادة  
السابقة :

١ - أن يكون متمتعاً بجنسية الجمهورية العربية المتحدة .

٢ - ألا يقوم به عارض من عوارض الأهلية .

٣ - ألا يكون قد سبق الحكم عليه لجناية أو جريمة مخلة بالشرف أو لمخالفة  
قوانين النقد أو صدر حكم بأشهار أفلاسه ما لم يكن قد رد إليه اعتباره .

٤ - أن يكون له محل لمزاولة تجارة القطن في اقليم مصر وأن يقدم شهادة تثبت قيده في السجل التجارى .

مادة ٣ - يجب ألا يقل رأس مال طالب القيد عن خمسمائة جنيه اذا كان يطلب قيده تاجرا في القطن الزهر ، وألفى جنيه اذا كان يطلب قيده تاجرا في القطن الشعير . وعلى كل تاجر أن يقدم اقرا را سنويا من أحد المحاسبين أو أحد المصارف يثبت فيه أن رأس ماله لا يقل عن هذا النصاب .

ويجب أن يقدم تاجر القطن الزهر تأمينا قدره خمسة وعشرين جنيها ، وأن يقدم تاجر القطن الشعير تأمينا قدره مائة وخمسين جنيها مهما كان عدد الفروع التابعة له . ويكون تقديم التأمين الى لجنة المنطقة التابع لها التاجر والمنصوص عليها في المادة ١٤ .

مادة ٤ - على طالب القيد أن يقدم الى رئيس لجنة المنطقة طلبا مصحوبا بالمستندات الدالة على توافر شروط العضوية فيه وشهادة من اثنين من تاجر الشعير يشهدان فيها بحسن سمعته .

وعلى رئيس لجنة المنطقة إحالة الطلب على مكتب القبول المنصوص عليه في المادة ٣٤ في مدة غايتها خمسة أيام من تاريخ تقديم الطلب اليه .

وعلى مكتب القبول اعلان اسم الطالب في اللوحة المخصصة لهذا الغرض في مقر لجنة المنطقة التابع لها وذلك لمدة ١٥ يوما على الأقل قبل النظر في الطلب وأن يضمن جدول أعماله اسم الطالب ومن يزكيه .

مادة ٥ - تصدر لجنة المنطقة بعد الاطلاع على توصيات مكتب القبول قرارها بقبول طالب القيد أو رفضه ويجب اخطار الطالب بقرار اللجنة بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول .

ويجوز لطالب القيد التظلم من القرار الى اللجنة العامة المشار اليها في المادة ٢١ خلال مدة غايتها ثلاثون يوما من تاريخ اخطاره بالقرار . وعلى اللجنة العامة أن تنظر في التظلم في أول جلسة لها .

مادة ٦ - يكون استئناف قرارات القيد أمام اللجنة العامة منعقدة بهيئة مكتب قبول استئنافي ويضم اليها في هذه الحالة عضو من مجلس الدولة بإدارة الفتوى والتشريع لوزارة الاقتصاد وتكون له رئاسة الجلسة .

ويكون قرار اللجنة بالفصل في الطلب نهائيا . ولا يجوز لمن رفض طلبه أن يتقدم بطلب جديد خلال سنة من تاريخ صدور القرار النهائي .

مادة ٧ - يجب على كل من يقوم بتجارة القطن الزهر ألا يخلج باسمه أكثر من خمسمائة قنطار في كل موسم حليج . وأن يقوم باخطار لجنة المنطقة التابع لها عن كل كمية يخلجها .

مادة ٨ - تنتهى عضوية التاجر :

١ - اذا فقد شرطا من الشروط المنصوص عليها في المادتين ٢ ، ٣ .



٢ - إذا لم يتم بأداء الاشتراك السنوى فى موعده رغم انذاره كتابة وتحديد موعد جديد له .

٣ - إذا قضى مجلس التأديب نهائيا بشطب اسمه .

### ( ثانيا ) السماسرة

مادة ٩ - يشترط فيمن يطلب قيده سمسارا فى السجل المنصوص عليه فى المادة ١ :

- ١ - أن يكون متمتعا بجنسية الجمهورية العربية المتحدة .
- ٢ - ألا يقوم به عارض من عوارض الأهلية .
- ٣ - ألا يكون قد سبق الحكم عليه لجناية أو جريمة مخلة بالشرف أو لمخالفة قوانين النقد أو صدر حكم بإشهار إفلاسه مالم يكن قد رد إليه اعتباره .
- ٤ - أن يؤدى بنجاح امتحانا تحريريا وآخر شفويا أمام مكتب القبول للتحقق من توافر المؤهلات الفنية اللازمة لمزاولة مهنة السمسرة .
- ٥ - أن يجتاز اختبارا فى فرز القطن يؤديه أمام لجنة من خبراء مراقبة أصناف القطن ومنع الخلط بمصلحة القطن .
- ٦ - أن يقدم ما يثبت ايداعه خزانة لجنة المنطقة تأمينا قدره عشرة جنيهات .

مادة ١٠ - على كل من يقبل سمسارا أن يقدم تعهدا مكتوبا يتضمن :  
(أ) أنه خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ قبوله سمسارا سيتخذ له محلا لعمل لحسابه . وكشريك لسمسار سبق قيده فى السجل وأنه قيد اسمه فى السجل التجارى .

(ب) ألا يشتغل بتجارة أو تصدير القطن بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أو يعمل أو يشترك فى بيت لتجارة القطن فى الاسكندرية أو الداخل وألا يقوم بعمليات فى بورصة العقود لحسابه أو لحساب زوجته أو لأحد من أصوله أو فروعه حتى الدرجة الرابعة .

(ج) ألا يلحق لديه موظفين يشتغلون بتجارة أو تصدير القطن بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أو ممن يشتغلون أو يشتركون مع بيت لتجارة القطن فى الاسكندرية أو الداخل أو يكون لهم فيه مصلحة ولو بصفة ممولين .

مادة ١١ - تطبق فى شأن قيد السماسرة أحكام المواد ٤ و ٥ و ٦

مادة ١٢ - على كل سمسار أن يمسك دفترا يبين فيه اسم مالك القطن والتاجر المشتري والكمية والصنف والرتبة والسعر . وأن يضع هذه الدفاتر تحت تصرف من يختارهم مندوب الحكومة أو لجنة المنطقة أو اللجنة العامة للقيام بالمراجعة .

مادة ١٣ - تنتهى عضوية السمسار :

- ١ - إذا فقد شرطا من الشروط المنصوص عليها فى المادة ٩ .
- ٢ - إذا لم يتم بأداء الاشتراك السنوى فى موعده رغم انذاره كتابة وتحديد موعد جديد له .

٣ - إذا لم يتم بتنفيذ تعهد من التعهدات الواردة في المادة ١٠ .

٤ - إذا قضى مجلس التأديب نهائياً بشطب اسمه .

## الباب الثاني

### في الاشراف على تنظيم التجارة

#### أولاً - لجنة المنطقة واللجنة العامة

##### ١ - اللجنة المنطقة

مادة ١٤ - تشكل في كل منطقة من المناطق المنصوص عليها في المادة ٢٠ لجان يتكون كل منها على الوجه التالي :

- ٤ أعضاء من تجار القطن الشعير .
- ٢ عضوان من تجار القطن الزهر .
- ٢ عضوان من السماسرة .
- ٢ عضوان يمثلان المحالج .
- ١ عضو يمثل البنوك الممولة للقطن .
- ٢ عضوان يمثلان الجمعيات التعاونية .
- ٢ عضوان يمثلان الغرفة التجارية
- ٣ أعضاء من المنتجين .

وتنتخب الجمعية العمومية للمنصوص عليها في المادة ٢٨ عن طريق الاقتراع السري الاعضاء الذين يمثلون الطوائف الثلاث الاولى على أن تتولى كل طائفة انتخاب ممثلها في اللجنة . ويشترط في المرشح ألا يكون قد صدر حكم بإدانته لأمور تمس الأمانة والشرف من مجلس تأديب هذه اللجنة أو اللجنة العامة أو بورصتي مينا البصل أو العقود بالاسكندرية .

ويعين وزير الاقتصاد باقي الاعضاء ، ويصدر قرارا باعتماد التشكيل النهائي لكل لجنة .

مادة ١٥ - تختص لجنة المنطقة بتنفيذ قرارات الجمعية العمومية واللجنة العامة والاشراف على حسن سير الاعمال بالمنطقة وذلك بمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح الخاصة بالقطن في منطقتها ولها بوجه خاص :

(أ) تقديم الاقتراحات الخاصة بنظام العمل والتعديلات التي تراها بشأنه الى اللجنة العامة .

(ب) إصدار نشرات أسبوعية خاصة بأسعار القطن الزهر على ضوء العمليات الفعلية .

(ج) الفصل في طلبات قيد الاعضاء المرفوعة اليها من مكتب القبول واطار اللجنة العامة بأسماء من قبلت طلباتهم .

(د) تقرير شطب اسم العضو اذا تحقق سبب من الاسباب المنصوص عليها في المادتين ٨ ، ١٣ وإخطار اللجنة العامة بقرارها في هذا الشأن .

مادة ١٦ - على كل من يرغب في ترشيح نفسه لعضوية اللجنة أن يقدم الى

رئيسها طلبا بذلك قبل التاريخ المعين لانعقاد الجمعية العمومية السنوية بخمسة عشر يوما على الأقل وتعلق قائمة المرشحين في لوحة لجنة المنطقة قبل تاريخ انعقاد الجمعية العمومية بأسبوع على الأقل .

وتبين اللائحة التنفيذية الشروط الأخرى الخاصة بإجراء الانتخابات .

مادة ١٧ - مدة عضوية اللجنة سنتان ويجوز إعادة انتخاب الاعضاء أكثر من مرة .

وتسقط العضوية عن من يتغيب عن حضور أربع جلسات متتالية دون عذر تقبله اللجنة .

وإذا خلا محل أحد الاعضاء قبل نهاية المدة لأي سبب من الأسباب عينت اللجنة عضوا محله من طائفته على أن يعرض ذلك على الجمعية العمومية في أول انعقاد لها .

مادة ١٨ - تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها مرة على الأقل في كل شهر ، ولا يجوز أن يقل عدد الاعضاء الحاضرين عن سبعة يشترط أن يكون من بينهم أربعة على الأقل من الاعضاء المعيّنين ، فإذا قل العدد عن ذلك دعيت اللجنة للانعقاد خلال ثمانية أيام ويكون الانعقاد صحيحا أيا كان عدد الاعضاء الحاضرين .

وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين وعند تساوى الأصوات يرجع الجانب الذي منه الرئيس .

مادة ١٩ - يشكل من بين الاعضاء المنتخبين في كل لجنة هيئة مكتب تختص بتنظيم أعمال اللجنة ومالياتها وذلك على النحو المبين في اللائحة التنفيذية .

وتتكون هيئة المكتب من رئيس ونائب رئيس وسكرتير وأمين صندوق .

وتنتخب اللجنة كل سنتين بعد اجتماع الجمعية العمومية مباشرة أعضاء هيئة المكتب بطريق الاقتراع السري .

ويكون رئيس هيئة المكتب رئيسا للجنة المنطقة ويسرى هذا الحكم على نائب الرئيس كذلك .

مادة ٢٠ - يحدد بقرار من وزير الاقتصاد دائرة اختصاص كل لجنة في كل المناطق الآتية :

- |                            |                               |
|----------------------------|-------------------------------|
| ١ - مديرية البحيرة         | ، ويكون مقرها دمنهور .        |
| ٢ - مديرية كفر الشيخ       | ، ويكون مقرها دسوق .          |
| ٣ - مديرية الغربية         | ، ويكون مقرها طنطا .          |
| ٤ - المحلة الكبرى          | ، ويكون مقرها المحلة الكبرى . |
| ٥ - مديرية الدقهلية ودمياط | ، ويكون مقرها المنصورة .      |
| ٦ - مديرية الشرقية         | ، ويكون مقرها الزقازيق .      |
| ٧ - مديرية المنوفية        | ، ويكون مقرها شبين الكوم .    |
| ٨ - مديرية القليوبية       | ، ويكون مقرها بنها .          |
| ٩ - مديرية بنى سويف        | ، ويكون مقرها بنى سويف .      |



- ١٠ - مديرية الفيوم ، ويكون مقرها الفيوم .
  - ١١ - مديرية المنيا ، ويكون مقرها المنيا .
  - ١٢ - مديرية أسيوط ، ويكون مقرها أسيوط .
  - ١٣ - مديريات سوهاج وقنا وأسيوط ، ويكون مقرها سوهاج .
- ولوزير الاقتصاد بقرار منه أن يعدل فى هذه المناطق بعد أخذ رأى اللجنة العامة .

### ب - اللجنة العامة

مادة ٢١ - تشكل فى الاسكندرية لجنة عامة على الوجه التالى :

رؤساء لجان المناطق :

- ٦ يمثلون تجار القطن الشعير .
- ٤ يمثلون تجار القطن الزهر .
- ٣ يمثلون السماسرة .
- ٤ يمثلون المحالج .
- ٣ يمثلون البنوك .
- ٤ يمثلون المنتجين .
- ٣ يمثلون الجمعيات التعاونية .
- ٢ يمثلان بورصة العقود .
- ٢ يمثلان بورصة البضاعة الحاضرة للاقطان .
- ٣ يمثلون اتحاد الغرف التجارية .
- ٦ أعضاء يعينهم وزير الاقتصاد .

وينتخب اتحاد الجمعيات العمومية المشار اليه فى المادة ٢٨ عن طريق الاقتراع السرى الاعضاء الذين يمثلون الطوائف الثانية والثالثة والرابعة على أن تتولى كل طائفة انتخاب ممثلها فى اللجنة .

ويعين وزير الاقتصاد باقى الاعضاء ، ويصدر قرارا باعتماد التشكيل النهائى للجنة .

مادة ٢٢ - تختص اللجنة العامة بتنفيذ قرارات اتحاد الجمعيات العمومية والاشراف على حسن سير الاعمال بلجان المناطق وذلك بمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح الخاصة بها ، ولها بوجه خاص :

(أ) اقتراح اللوائح الداخلية لتنظيم العمليات بالاسبواق المحلية ورفعها للجهات المختصة .

(ب) النظر فى الاقتراحات والشكاوى المقدمة من لجان المناطق .

(ج) الفصل فى التظلمات التى ترفع اليها عن قرارات القبول .

(د) اخطار وزارة الاقتصاد (مصلحة القطن) بأسماء الاعضاء المقبولين لقيدهم في سجل القيد وكذلك بأسماء الاعضاء الذين يتقرر شطبهم لرفعها من السجل .

**مادة ٢٣ -** تسرى الاحكام الخاصة بلجنة المنطقة على الترشيح للجنة العامة وعلان قائمة المرشحين ومدة العضوية بها فيما يتعلق بغياب الاعضاء والتخلف عن حضور الجلسات وتشكيل هيئة المكتب واجتماعاتها واختصاصات الرئيس والسكرتير وأمين الصندوق .

ويختار وزير الاقتصاد من بين الثلاثة الحائزين على أكثر الاصوات رئيسا للجنة ونائبا له .

**مادة ٢٤ -** تجتمع اللجنة العامة دوريا بالاسكندرية بدعوة من رئيسها على أن يتم ذلك مرة كل شهرين على الأقل ، وعليه دعوتها كذلك كلما طلب اليه ذلك مندوب الحكومة أو عشرة من الاعضاء .

ويكون اجتماع اللجنة صحيحا اذا حضره ثلث عدد الاعضاء على أن يكون من بينهم عشرة من المعينين على الأقل ، فاذا قل العدد عن ذلك دعيت اللجنة الى الانعقاد خلال ثمانية أيام ويكون الانعقاد صحيحا ايا كان عدد الاعضاء الحاضرين .

وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين وعند التساوى يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

**مادة ٢٥ -** تتكون الموارد المالية للجان المنطقة من المبالغ الآتية :

( أولا ) اشتراكات سنوية تحصل على النحو التالي .

• عشرة جنيهات لتاجر القطن الشعر

• عشرون جنيها عن كل محالج يدفعها القائم باستغلاله .

• جنيهان لتاجر القطن الزهر

• جنيه واحد للسيسار

وتقوم لجنة كل منطقة بتحصيل هذه الاشتراكات في منطقتها على أن تؤدي ٢٠٪ منها الى اللجنة العامة .

( ثانيا ) ما تمنحه لها الدولة أو الاشخاص الاعتبارية العامة أو الخاصة من مبالغ أخرى .

**مادة ٢٦ -** تكون لكل لجنة ميزانية مستقلة يتكون جانب الاصول فيها من المبالغ المنصوص عليها في المادة السابقة .

وتبدأ السنة المالية للجنة في أول يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر من نفس السنة .

أما فيما يتعلق بالسنة المالية الأولى فتحسب من تاريخ العمل بهذا القانون حتى ٣١ ديسمبر من السنة ذاتها .

**مادة ٢٧ -** على كل تاجر أو سبसार أن يؤدي الى لجنة المنطقة الاشتراك المنصوص عليه في المادة ٢٥ من هذا القانون في الفترة من أول يناير حتى آخر فبراير من كل سنة ويؤدي الاشتراك الاول خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاخطار بقبول القيد .

وإذا كان للعضو فروع في مناطق مختلفة فيستحق رسم الاشتراك في كل منطقة على حدة .

### ( إثانيا ) الجمعية العمومية واتحاد الجمعيات العمومية

مادة ٢٨ - تتكون الجمعية العمومية للمنطقة من جميع الاعضاء المقيدين والذين يزاولون نشاطهم الاساسى فى المنطقة .

ويتكون اتحاد الجمعيات العمومية من سائر أعضاء لجان المناطق .

مادة ٢٩ - تختص الجمعية العمومية بالنظر فى التقرير السنوى للجنة الخاصة بها والتصديق على الميزانية السنوية واخلاء ذمة أعضاء اللجنة وانتخاب الاعضاء المنصوص عليهم فى هذا القانون .

ولها كذلك أن تبدى من الاقتراحات ما تراه ضروريا للصالح العام أو صالح التجارة .

ولا اتحاد الجمعيات العمومية أن ينظر فى كل اقتراح تراه اللجنة العامة خاصا بتعديل القواعد التى تنظم تجارة القطن فى الداخل وتبحثه حتى اذا ما وافق عليه رفعه الى وزارة الاقتصاد مع توصياته فى هذا الشأن .

وإذا صدر الاقتراح من لجنة المنطقة أو جمعيتها العمومية وجب رفعه أولا الى اللجنة العامة لبحثه وإحالة الى اتحاد الجمعيات العمومية .

مادة ٣٠ - يدعو رئيس اللجنة العامة اتحاد الجمعيات العمومية الى الاجتماع خلال شهر مايو من كل سنة بالاسكندرية ولا يكون الاجتماع صحيحا الا اذا حضره ربع عدد الاعضاء على الاقل ، فاذا لم يتكامل هذا العدد ، اتخذت القرارات بصفة مؤقتة ويدعى الاتحاد ثانية بعد ثمانية أيام على الاقل ويكون اجتماعه الثانى صحيحا ايا كان عدد الاعضاء الحاضرين .

وكذلك يجوز دعوة الاتحاد الى اجتماع غير عادى كلما رأت ذلك أغلبية اللجنة العامة أو طلب الى رئيس اللجنة العامة ذلك كتابة أربعة من لجان المناطق على الاقل . وعلى رئيس اللجنة العامة فى هذه الحالة أن يدعو الاتحاد الى الانعقاد فى موعد غايته سبعة أيام من تاريخ تقديم الطلب اليه على أن يحدد للاجتماع موعد بعد خمسة عشر يوما على الاقل من تاريخ الدعوة ويجوز قصر هذا الميعاد فى الحالات العاجلة على أسبوع واحد . وفى هذه الحالة يجب ألا يقل عدد الاعضاء الحاضرين عن النصف . على أنه إذا اعتدت الدعوة طبقا للفقرة الثانية ولم يحضر ثلث عدد الاعضاء فى الاجتماع الثانى وكان الاجتماع غير العادى بناء على طلب اللجان اعتبر أن أغلبية الاعضاء لا تؤيد الغرض الذى دعى الاتحاد من أجله .

ولمدير عام مصلحة القطن أن يقوم بدعوة الاتحاد بعد أخذ رأى وزير الاقتصاد .

مادة ٣١ - يرأس اجتماع اتحاد الجمعيات العمومية رئيس اللجنة العامة أو نائبه عند غيابه ، وعند غيابهما يرأس الاجتماع أكبر الاعضاء الحاضرين سنا .

وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة لعدد أصوات الاعضاء الحاضرين ، وعند تساوى الآراء يرجح الجانب الذى منه الرئيس ، فاذا كان الاقتراح خاصا بالقواعد التى تنظم



تجارة القطن في الداخل وجب أن يكون القرار ، بأغلبية ثلثي عدد أصوات الأعضاء الحاضرين .

ويحرر سكرتير اللجنة العامة محاضر اجتماعات الاتحاد ويوقعها مع الرئيس

مادة ٣٢ - تسرى على دعوة الجمعية العمومية للمنطقة واجتماعاتها العادية أو غير العادية الاحكام المنصوص عليها في المادتين السابقتين .

ويكون للجنة المنطقة أو رئيسها أو ثلث عدد أعضائها أولسكرتيرها الاختصاصات المخولة في هذا الصدد للجنة العامة أو رئيسها أو أربعة من لجان المناطق أو سكرتير اللجنة العامة على التوالي .

ويكون الاجتماع السنوي للجمعية العمومية للمنطقة خلال شهر إبريل .

مادة ٣٣ - تكون دعوة اتحاد الجمعيات العمومية أو الجمعية العمومية للمنطقة باعلان ينشر في جريدة تصدر باللغة العربية في يومين متواليين وذلك قبل التاريخ المحدد لانعقاد الجلسة بخمسة أيام على الأقل .

ويجب أن يفصل جدول الأعمال في اعلان الدعوة .

### ثالثا - المنظمات الاخرى

#### أ - مكاتب القبول

مادة ٣٤ - يشكل سنويا من بين أعضاء كل لجنة منطقة مكتب يسمى مكتب القبول من ثلاثة أعضاء أصليين وثلاثة احتياطيين وذلك على النحو التالي :

- عضو يمثل تجار الشعر
- عضو يمثل تجار الزهر
- عضو يمثل السماسرة

ويصدر بتشكيل مكاتب القبول قرار من وزير الاقتصاد .

مادة ٣٥ - يختص مكتب القبول بفحص طلبات القيد وتقديمها مشفوعة برأيه الى لجنة المنطقة خلال أسبوعين من تاريخ انتهاء جلساته .

كما يختص المكتب بامتحان السماسرة على النحو المنصوص عليه في المادة ٩ على أن تعين موارد الامتحان بقرار من اللجنة العامة بعد موافقة وزير الاقتصاد .

مادة ٣٦ - يرأس اجتماع المكتب أكبر أعضائه سناً ، وإذا غاب عضو أصلي حل محله عضو احتياطي من طائفته ، وعند غيابهما يعين رئيس الجلسة عضوا احتياطيا آخر بدلا من المتغيب .

ويتولى الرئيس عرض طلبات القيد وتوصيات المكتب بشأنها على لجنة المنطقة .

ويجتمع المكتب بدعوة من رئيسه في مركز لجنة المنطقة في الاسبوع الاول من أشهر : يناير ، وأبريل ، ويوليو ، وأكتوبر . ويجب أن ترسل الدعوة الى الاجتماع مصحوبة بجدول الأعمال للاعضاء قبل التاريخ المعين للاجتماع بستة أيام على الأقل ويصدر المكتب قراراته بالأغلبية المطلقة لعدد أصوات الأعضاء الحاضرين ، فاذا تساوت الاصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

## ب - هيئة التحكيم

مادة ٣٧ - تشكل سنويا من بين أعضاء لجنة المنطقة هيئة تسمى هيئة التحكيم من رئيس اللجنة أو نائبه وله الرئاسة وأربعة أعضاء أصليين وأربعة احتياطيين وذلك على النحو التالي :

- ٢ عضوان من تجار القطن الشعر .
- ١ عضو من تجار القطن الزهر .
- ١ عضو من السماسرة .

ويصدر بتشكيل هيئة التحكيم قرار من وزير الاقتصاد .

مادة ٣٨ - تختص هيئة التحكيم بالفصل فيما يعرض عليها من المنازعات التي تقع بين الاعضاء وتتعلق بالاعمال التجارية التي يمارسونها .

ويكون الاختصاص المحلى لهيئة تحكيم المنطقة التى بها موطن المدعى عليه أو يوجد فيها القطن محل النزاع أو تم فيها التعاقد ما لم يتفق على غير ذلك .

مادة ٣٩ - يعرض النزاع على هيئة التحكيم بطلب يقدم الى رئيس لجنة المنطقة يتضمن بياناً مفصلاً لموضوع النزاع .

ولا يكون الطلب مقبولا الا اذا سدد صاحبه للجنة المنطقة رسماً قدره ثلاثة جنيهات تحدد هيئة التحكيم فى قرارها من يتحمله .

وعلى رئيس لجنة المنطقة أن يحيل النزاع الى هيئة التحكيم فيها ويدعوها للاجتماع فى موعد غايته أسبوع من تاريخ تقديم الطلب اليه .

ويكون إعلان الاوراق الى الخصوم ودعوة أعضاء الهيئة الى الحضور بواسطة سكرتارية لجنة المنطقة وبكتب موصى عليها مصحوبة بعلم الوصول .

مادة ٤٠ - تبلغ هيئة التحكيم الطلب الى الخصوم فى النزاع وتحدد لهم فى الاعلان تاريخ جلسة التحكيم الذى يجب أن يكون بينه وبين تاريخ الاعلان أسبوع على الأقل .

وتسمع الهيئة أقوال طرفى النزاع ما لم يقرر احدهما أو كلاهما التنازل عن سماع أقواله .

ويعتبر عدم حضور الخصم رغم اخطاره تنازلاً منه عن سماع أقواله ، ويكون للهيئة أن تستمر فى عملها وتصدر قرارها وتبلغه للخصم المتخلف بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ويعتبر القرار فى هذه الحالة حضورياً .

مادة ٤١ - قرارات هيئة التحكيم نهائية اذا كانت قيمة النزاع لا تتجاوز خمسمائة جنيه . فاذا زادت القيمة عن ذلك جاز لكل من الطرفين أن يطعن فى قرار الهيئة أمام هيئة التحكيم الاستئنافية ويكون قرارها فى الطعن نهائياً .

مادة ٤٢ - تشكل سنويا من بين أعضاء اللجنة العامة هيئة تسمى هيئة التحكيم الاستئنافية من رئيس اللجنة العامة أو نائبه وله الرئاسة ، وثمانية أعضاء أصليين وثمانية احتياطيين وذلك على النحو التالي :

- ٤ أعضاء من تجار القطن الشعر .
- ٢ عضوان من تجار القطن الزهر .
- ٢ عضوان من السماسرة .
- ويصدر بتشكيل هيئة التحكيم الاستثنائية قرار من وزير الاقتصاد .
- ويكون انعقادها بمقر اللجنة العامة بمدينة الاسكندرية .
- مادة ٤٣ - يقدم طلب الاستئناف الى رئيس اللجنة العامة فى خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدور القرار أو ابلاغه للمخضم المخالف .
- وتتبع فى اجراءات نظر الاستئناف الاحكام المنصوص عليها فى المواد ٣٩ و ٤٠ .
- مادة ٤٤ - تصدر القرارات فى النزاع بأغلبية عدد أصوات أعضاء هيئة التحكيم الابتدائية أو الاستثنائية وعند تساوى الآراء يرجح الجانب الذى منه الرئيس .
- مادة ٤٥ - يجب على الاعضاء تنفيذ القرارات بمجرد ابلاغها اليهم أو صدورها فى مواجعتهم متى صارت نهائية ، وكل عضو يمتنع عن تنفيذ القرار الصادر فى النزاع تقوم لجنة المنطقة باذاره وتحدد له مدة غايتها أسبوع لتنفيذ القرار ، فاذا لم يتم بالتنفيذ رغم ذلك تحيله اللجنة الى مجلس التأديب لينظر فى أمره .

### ج - مجلس التأديب

- مادة ٤٦ - يشكل سنويا من بين أعضاء لجنة المنطقة مجلس تأديب ابتدائي من رئيس اللجنة أو نائبه وله الرئاسة ، وأربعة أعضاء أصليين وأربعة أعضاء احتياطيين وذلك على النحو التالى :
- ٢ عضوان من تجار القطن الشعر .
- ١ عضو من تجار القطن الزهر .
- ١ عضو من السماسرة .
- ويصدر بتشكيل مجلس التأديب قرار من وزير الاقتصاد .
- ولا يجوز الجمع بين عضوية هيئة التحكيم ومجلس التأديب بحال من الاحوال .
- مادة ٤٧ - يختص مجلس التأديب بالنظر فيما يحال اليه من المخالفات التى تقع من الاعضاء سواء كان الفعل مخالفا للقوانين واللوائح أو كان يؤدى الى الاخلال بانتظام المعاملات والاضرار بالمتعاملين بسوء قصد .
- مادة ٤٨ - تعرض المخالفة على المجلس بقرار من لجنة المنطقة بناء على شكوى تقدم اليها من رئيسها أو أحد المشتغلين بتجارة القطن أو أى ذى مصلحة وترى اللجنة احالتها على مجلس التأديب .
- ويجب أن يتضمن القرار بيانا مفصلا لموضوع المخالفة وأن يقوم رئيس اللجنة باجراءات تنفيذه فى موعده غايته سبعة أيام من تاريخ اصداره .
- وفى جميع الاحوال يجوز لمندوب الحكومة طلب احالة العضو الى مجلس التأديب



بقرار مسبب ويقدم الى رئيس لجنة المنطقة الذى يجب عليه اتخاذ اجراءات تنفيذه خلال سبعة أيام من تاريخ ابلاغه اليه .

**مادة ٤٩ -** يدعو رئيس لجنة المنطقة المجلس الى الاجتماع فى موعد غايته أسبوعين من تاريخ قرار اللجنة أو مندوب الحكومة بأحالة الشكوى الى مجلس التأديب .  
وتصدر قرارات المجلس بالاغلبية المطلقة لعدد الاصوات وعند تساوى الآراء يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

وتكون دعوة أعضاء المجلس وإعلان كافة الاوراق بواسطة سكرتارية لجنة المنطقة وبكتب موصى عليها مصحوبة بعلم الوصول .

**مادة ٥٠ -** يبلغ المجلس موضوع المخالفة الى العضو ويحدد له تاريخ الجلسة على أن يكون بينها وبين تاريخ الاعلان أسبوع على الأقل .  
ويسمع المجلس أقوال المخالف ما لم يقرر تنازله عن ابداء أقواله .

ويعتبر عدم حضور المخالف رغم اخطاره تنازلا منه عن سماع أقواله وفى هذه الحالة للمجلس أن يستمر فى عمله ويصدر قراره ويبلغه الى العضو المتخلف بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ويعتبر القرار حضوريا .

**مادة ٥١ -** قرارات مجلس التأديب نهائية اذا كان القرار بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهاً .

فاذا صدر القرار بغير ذلك جاز لصاحب الشأن أن يتظلم منه الى مجلس التأديب الاستثنافى الذى يصدر قراره فى النزاع بصفة نهائية .

**مادة ٥٢ -** يشكل سنويا بقرار من وزير الاقتصاد مجلس التأديب الاستثنافى من عضو من مجلس الدولة بإدارة الفتوى والتشريع لوزارة الاقتصاد وتكون له الرئاسة وأربعة أعضاء أصليين وأربعة احتياطيين يختارهم جميعا وزير الاقتصاد ، وذلك على النحو التالى :

٢ عضوان من تجار القطن الشعير .

١ عضو من تجار القطن الزهر .

١ عضو من السماسرة .

ويكون انعقاد مجلس التأديب الاستثنافى بمقر اللجنة العامة بالإسكندرية .

**مادة ٥٣ -** يكون التظلم من قرار مجلس التأديب الابتدائى بطلب يقدم الى رئيس اللجنة العامة خلال ثلاثين يوما من تاريخ اصدار القرار المتظلم منه أو ابلاغه للمخالف حسب الحال .

وتتبع أمام مجلس التأديب الاستثنافى الاجراءات المنصوص عليها فى شأن مجلس التأديب الابتدائى .

وللمتظلم أن يستعين فى الدفاع عنه بمحام أو بعضو آخر .

وتصدر قرارات المجلس بالاغلبية المطلقة لعدد الاصوات وعند تساوى الآراء يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

مادة ٥٤ - العقوبات التأديبية هي :

١ - الغرامة الى مائتى جنيه .

٢ - الانذار .

٣ - شطب الاسم .

وكل عضو حكم عليه نهائيا بشطب الاسم لا يجوز له أن يطلب اعادة قيده بجدول طائفته أو بجدول أى طائفة أخرى الا بعد مضي سنتين على الأقل .

### رابعاً - مندوب الحكومة

مادة ٥٥ - تعين وزارة الاقتصاد مندوبا للحكومة لدى اللجنة العامة ومندوبا لدى كل لجنة من لجان المناطق تكون مهمتهم الاشراف على تنفيذ القوانين واللوائح .

ويجب أن يدعى مندوب الحكومة لحضور اجتماعات الجمعيات العمومية واتحاد الجمعيات العمومية وجلسات اللجنة العامة ولجان المناطق وهيئة التحكيم وجلسات اللجان التى تشكل لبحث المسائل الفرعية دون أن يكون له صوت معدود فى المداولات .  
وإذا حدث ما يمنع المندوب من الحضور جاز له أن ينوب عنه من يمثله بشرط موافقة وزير الاقتصاد .

مادة ٥٦ - لمندوب الحكومة حق الاعتراض على قرارات المجالس واللجان المختلفة عدا مجلس التأديب إذا صدرت بالمخالفة للقوانين المعمول بها أو اللوائح أو للصالح العام ويترتب على اعتراض المندوب وقف نفاذ القرار . ولرئيس اللجنة العامة أو من ينوب عنه أن يطعن من تلقاء نفسه أو بناء على طلب يقدم إليه فيما يتخذ منه مندوب الحكومة من قرارات فى هذا الشأن وذلك أمام محكمة القضاء الإدارى خلال ستين يوما من تاريخ القرار .

مادة ٥٧ - لمندوب الحكومة بنفسه أو بواسطة أى مراجع معتمد حق الاطلاع على دفاتر الاعضاء وأوراقهم للتحقق من صحة عملياتهم وللوقوف على ما يكونون قد ارتكبه من مخالفات لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له .

### الباب الثالث

#### أحكام التعامل

مادة ٥٨ - تصدر بقرار من وزير الاقتصاد لائحته تنفيذية لتنظيم المعاملات بأسواق القطن فى الداخل تتناول :

(أولا) تقرير نماذج القطن الزهر .

(ثانيا) شروط التسليم والتسلم والوفاء .

(ثالثا) الغش والتلف الداخلى والطلبات الناشئة عنهما .

(رابعاً) التسوية النهائية .

- (خامسا) عمليات الخبرة واستئنافها والرسوم المتعلقة بها .
- (سادسا) الاحكام الخاصة بعمليات البضاعة الحاضرة وعمليات بيع القطن تحت القطع .
- (سابعا) الاحكام الخاصة ببيع القطن بيعا صيفيا .
- (ثامنا ) فئات السمسة .
- وكل ما يراه متعلقا بتنظيم التعامل فى تجارة القطن فى الداخل .

### الباب الرابع

#### احكام عامة وانتقالية

- مادة ٥٩ - مع عدم الاخلال بأى عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تجاوز مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من يزاول مهنة تجارة القطن أو السمسة على نحو يخالف احكام هذا القانون .
- مادة ٦٠ - يعفى من شرطى الجنسية ورأس المال المنصوص عليهما فى المادتين ٢ و ٣ كل تاجر قطن يقدم ما يثبت اشتغاله بالتجارة فى القطن فى أحد المواسم الثلاث السابقة على العمل بهذا القانون ويجب أن يتضمن الاثبات شهادة من واقع دفاتر المحالج أو البنوك التى يتعامل معها .
- ويكون الاعفاء من شرط رأس المال بقرار من وزير الاقتصاد ومحددًا بمدة غايتها ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون يجب بعدها اثبات توافر رأس المال المطلوب
- مادة ٦١ - يعفى من الشروط الواردة فى البنود ١ و ٤ و ٥ من المادة ٩ كل سمسار يقدم ما يثبت اشتغاله بالسمسة فى أحد المواسم الثلاث السابقة على العمل بهذا القانون على أن يتضمن الاثبات شهادة من تاجرين فى القطن الزهر أو الشعر أو محل سبق له التعامل معه .
- ويتم الاعفاء بقرار من وزير الاقتصاد .

- مادة ٦٢ - استثناء من احكام هذا القانون يعين وزير الاقتصاد لأول مرة جميع أعضاء اللجنة العامة ولجان المناطق ، ويعين من بين هؤلاء أعضاء اللجان الفرعية الاخرى وفقا للتشكيل المنصوص عليه فى هذا القانون ، وتكون مدة هذه اللجان سنتين .
- وتتلقى مكاتب القبول المعينة على الوجه المتقدم طلبات القيد ، وتتولى فحصها واحالتها الى لجان المناطق طبقا لما نص عليه فى القانون . كما تتولى اللجنة العامة ولجان المناطق سائر الاختصاصات المنصوص عليها باللجان المنتخبة ، على أن تجرى الانتخابات قبل انقضاء مدة السنتين المذكورتين بوقت يسمح للجان المنتخبة بممارسة اختصاصاتها عند نهاية هذه المدة .

- مادة ٦٣ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به فى اقليم مصر بعد شهر من تاريخ نشره ، وعلى وزير الاقتصاد اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١١ ذى الحجة سنة ١٣٧٩ ( ٥ يونية سنة ١٩٦٠ )



## مذكرة إيضاحية

يمر القطن في طريقه من المنتج الى الغزال في الخارج بمراحل متتابعة تبدأ بعمليات التسويق الداخلى في الريف وتنتهى في بورصتى الاسكندرية للبضاعة الحاضرة والآجلة .

وقد كان جل الاهتمام منصبا حتى الآن على تنظيم التعامل في القطن في مرحلته النهائية بينما لم يحظ التعامل في القطن في الداخل بتنظيم يذكر وبات الريف المصرى مفتقرا الى الاسواق الداخلية لسلعة كانت ولا تزال من أهم عمدا اقتصادا القومى ، واتحصر أمر التعامل في هذه السلعة بين أيدي طوائف لا ينظم أمورها أى تشريع ولا يخضع لى اشراف .

وقد تبين في كثير من الاحوال أن تنظيم تداول القطن في الريف كان له أثره الضار في أسواق الاسكندرية مما أدى الى عدم تناسب الاسعار بين الريف وميناء التصدير .

فلما تناولت الحكومة أسواق الاسكندرية بالاصلاح الشامل بدت رغبة اجتماعية من المشتغلين بتجارة القطن في استكمال هذا الاصلاح بتنظيم تداول القطن في الريف ، حتى ينساب المحصول من مراكز انتاجه الى أن يتم تصديره انسيابا طبيعيا منظمًا وتستقر أسعاره في مراحل تسويقه المختلفة .

وقد اقترنت هذه الرغبة بالحاجة الى تنقية السوق الداخلى من العناصر الغريبة التى تتغلغل في صميم الريف وتشتري محاصيل المنتج بأسعار قد تكون مرتفعة فتضر بحركة التعامل نتيجة لنشر أسعار غير حقيقية يتمسك بها المنتج ويحجم التاجر عن الشراء بها ، وقد تكون منخفضة عن المستوى الحقيقى للأسعار استغلالا لحاجته المنتج الصغير - دون أن يكون هناك هيئات منظمة من طوائف المتعاملين تراقب سلامة العمليات .

فاستجابة لهذه الاعتبارات رأت الحكومة أن الحاجة أضحت ماسة لاصدار تشريع ينظم تجارة القطن في أسواقه الداخلية بما يحقق الاغراض العامة التى سلفت الإشارة اليها ويرعى صالح المتعاملين فيها .

وعلى هدى هذه الاسس ، أعلنت وزارة الاقتصاد بعد التعرف على رغبات المشتغلين بالقطن في داخل البلاد والوقوف على وجهات نظر الهيئات والطوائف التى يعنىها الامر مشروع القانون المرافق بتنظيم تجارة القطن بالداخل متضمنا مبادئ أهمها :

أولا - تنظيم طوائف المشتغلين بتجارة القطن في الداخل ووضع الاشتراطات الخاصة بكل طائفة بما يكفل توفر مستوى خاص لكل منها يتفق والدور الذى تقوم به فى هذا المحيط .

ثانيا - قيام لجان محلية فى سائر مناطق الاقليم المصرى تضم ممثلين لطوائف المشتغلين فى تجارة القطن وتكون وظيفتها الاشراف على هذه التجارة ومراقبة سلامة العمليات فى مراحلها المختلفة وتسجيل أسعار الصفقات واعلانها حتى يكون المنتج والتاجر على بينة بالاسعار الجارية فى المنطقة .

ثالثا - انشاء لجنة عامة تمثل فيها لجان المناطق بقصد تنسيق جهود المشتغلين

بالقطن فى انحاء الاقليم المصرى كما تتولى الاشراف على اللجان المحلية وما الى ذلك من اختصاصات نص عليها المشروع .

**رابعاً - التمهيد** لاقامة أسواق منظمة للقطن فى الداخل يتم التعامل فيها فى نطاق قواعد ثابتة وتقاليد حسنة تحت اشراف مندوبين للحكومة .

**خامساً - تيسير** فض المنازعات عن طريق هيئات للتحكيم تشكل من بين الطوائف المتعاملة فى هذه التجارة .

**سادساً - تأديب** المخالفين واستبعاد من تسول له نفسه الاضرار بالمعاملات .

وقد فصل المشروع الاحكام المتضمنة لهذه المبادئ فى أبواب أربعة خصص اولها للاحكام الخاصة بالاعضاء الخاضعين للقانون وهم التجار والسماسرة ، واختص ثانيها بالاحكام المتعلقة باللجان والمجالس والهيئات المختلفة التى تتولى الاشراف على تنظيم هذه التجارة . وأجل الباب الثالث المسائل المتعلقة بتنظيم المعاملات فى الأسواق وأقر الباب الرابع لبيان الاحكام العامة والانتقالية .

ونص فى الباب الاول على انشاء سجل بوزارة الاقتصاد يقيد فيه التجار المشتغلون بتجارة القطن ، وسجل آخر يقيد فيه السماسرة فى أسواق الداخل ، وجدير بالايضاح أن المقصود بعبارة المشتغلين بالقطن فى الداخل هم كل من يعملون فى هذه التجارة باسمهم مستقلاً ولو انصرفوا نتائج عملهم الى ذمة الغير . كما أن المقصود بالاسواق الداخلية هى كل منطقة داخل اقليم مصر عدا الاسكندرية .

وقد فصل هذا الباب الشروط الواجب توافرها فى المشتغلين بهذه التجارة ، ومنها اشتراطات أساسية تصدق على التجار والسماسرة جميعاً ، كشروط الجنسية وكمال الاهلية والقيد بالسجل التجارى وغير ذلك من الشروط العامة التى قصد منها أن لاينخرط فى سلك هذه الهيئة دخيل يسىء الى التجارة والمشتغلين بها . على أنه مراعاة لحقوق المشتغلين عند صدور هذا القانون فقد روى الاعفاء من شروط الجنسية بالنسبة لمن يثبت مزاولته لمهنته فى أحد المواسم الثلاث السابقة على العمل بالقانون .

وفيما يتعلق بالاشتراطات الخاصة بطائفة التجار فقد روى انه لما كان الرأى قد انتهى الى اقرار التقسيم الموجود فعلاً فى محيط هذه التجارة بين من يتجر فى القطن الشعر وبين من اقتصرت تجارته على القطن الزهر ، ونظراً لان الاتجار فى القطن الشعر يتطلب خبرة ودقة والمأما كافياً بعمليات الخليج والفرز ، فقد اشترط ألا يقل رأس مال تاجر الشعر عن ألفى جنيه وأن يقدم تأميناً قدره مائة وخمسون جنيهاً . بينما اكتفى بالنسبة لتاجر الزهر بأن يكون الحد الأدنى لرأس ماله مبلغ خمسمائة جنيه فقط وأن يكون التأمين الذى يدفعه خمسة وعشرون جنيهاً .

وتضمنت الاحكام الوقتية النص على اعفاء التجار الحاليين الذين يثبتون سبق اشتغالهم بهذه التجارة من شرط رأس المال لفترة غايتها ثلاث سنوات من تاريخ العمل بالقانون يلزمون بعدها باثبات وجود رأس المال القانونى وذلك تيسيراً على المشتغلين بالمهنة حالياً .

أما السماسرة فقد تجاوز القانون عن اشتراط وجود رأس المال لديهم اكتفاءً بايداع تأمين قدره عشرة جنيهاً وذلك تيسيراً لهذه الطائفة الكبيرة فى مزاولته

أعمالها . إلا أنه قد نص على شروط أخرى خاصة بقيد السماسرة تتحصل في ضرورة ادائهم بنجاح امتحانا تحريريا وآخر شفويا باللغة العربية وكذلك اجتيازهم اختبارا في فرز القطن بقصد التحقق من توافر المؤهلات الفنية اللازمة لمزاولة المهنة، وتضمنت الأحكام الوقتية الاعفاء من الامتحان للسماسرة الذين سبق لهم الاشتغال بالمهنة متى اثبتوا ذلك وفقا لما يقضى به القانون . وحرم على السماسرة الاشتغال بتجارة القطن حتى لا يجمع بين السمسرة والتجارة فيضر بمصالح المهنة والمتعاملين معا ، إلا أنه قد لوحظ أن بعض السماسرة يقومون بتمويل تجارة القطن في الداخل فعلا وأن نشاطهم في هذا الصدد يصعب القضاء عليه دفعة واحدة خشية تعطل التعامل في تجارة القطن ، ومن ثم رأى اقرارا للوضع القائم في بعض الجهات وتمشيا مع التدرج بالتشريع سيما وهو يتضمن تنظيمًا جديدًا لم يألفه الناس بعد ، عدم النص على منعهم من الاشتغال بالتمويل في الوقت الحالي .

وفصل القانون بعد ذلك طريقة قيد التجار والسماسرة والإجراءات التي تتبع في ذلك ، كما تضمن النص أسباب انهاء عضوية الاعضاء .

وأما الباب الثاني فقد تضمن أحكام اللجان والمنظمات المشرفة على تنظيم تجارة القطن في الداخل وهي لجان المناطق واللجنة العامة ومكاتب القبول وهيئات التحكيم ومجالس التأديب والجمعيات العمومية واتحاد هذه الجمعيات ومندوبي الحكومة . وأوضحت مواد هذا الباب كيفية تشكيل كل من هذه اللجان والمنظمات وحددت اختصاصاتها ورسمت طريق اجتماعاتها والإجراءات التي تتبع فيها .

ففيما يتعلق باللجان المحلية نص القانون على انشاء لجنة في كل منطقة لها أهمية القطنية تسمى « لجنة المنطقة » وحددت المادة (٢٠) المناطق التي تشكل فيها هذه اللجان عند العمل بهذا القانون وعددها ثلاثة عشر ، ونص على قابلية هذه اللجان للتعديل بقرار من وزير الاقتصاد . وجدير بالتنويه أن التعديل في مفهوم هذا النص يشمل التعديل الجغرافي والعددي .

وقد روعي في تشكيل لجان المناطق أن يكون تمثيل طوائف تجار الشحير والزهر والسماسرة من حيث عدد من يمثلونهم في اللجان بقدر مصالح كل طائفة منهم وأن تقوم بانتخاب ممثلي هذه الطوائف الثلاثة الجمعية العمومية للمنطقة بطريق الاقتراع السري ، ويعين وزير الاقتصاد ممثلي المحالج والبنوك والجمعيات التعاونية والغرف التجارية والمنتجين ، وبذلك يمثل في هذه اللجان كل المتصلين بتجارة القطن في الاقليم ، وهو أمر ادعى الى اكتمال التنظيم بما يحقق رجاحة القرارات التي تنتهي اليها هذه اللجان .

ونظرا لما للجان المناطق من أهمية بالغة في التنظيم المقترح بوصفها الهيئة المتصلة اتصالا مباشرا بسير المعاملات في المنطقة فضلا عن الدور الايجابي الذي تقوم به في تيسير شئون التجارة فيها فقد حددت المادة ١٥ من المشروع اختصاص لجان المناطق بالاشراف على حسن سير الاعمال في المنطقة والتقدم باقتراحاتها عن نظام العمل والتعديلات التي تراها في شأنه الى اللجنة العامة ، كما تقوم بإصدار نشرات أسبوعية تتضمن أسعار القطن الزهر على ضوء العمليات الفعلية حتى تكون هاديا للمشتغلين في التعرف على حالة السوق من كافة نواحيها . وتمشيا مع روح اللامركزية لهذا التشريع ومراعاة لان لجنة المنطقة هي أقرب الهيئات بطبيعتها الى ظروف هذه المنطقة والى التعرف على أحوال طالبي القيد ، فقد وكل اليها اختصاص الفصل في



قيد الاعضاء الجدد وتقرير شطب الاعضاء المقيدين ، كل ذلك طبقا لاحكام المنصوص عليها في القانون .

وتضمنت المواد ١٦ ، ١٧ ، ١٨ الاحكام الخاصة باجراءات الترشيح لعضوية لجنة المنطقة ومدة العضوية ومواعيد انعقاد جلساتها ، وشروط صحة الانعقاد والاعلانية اللازمة لقراراتها .

ونصت المادة ١٩ على انشاء هيئة مكتب لكل لجنة من لجان المنطقة تكون بمثابة الاداة التي تصرف عن طريقها هذه اللجان شئونها الادارية والمالية وأعمالها اليومية ، ويشكل مكتب اللجنة من رئيس ونائب رئيس وسكرتين وأمين للصندوق تنتخبهم اللجنة كل سنتين من بين أعضائها المنتخبين فحسب بوصفهم ممثلين لاصحاب المصلحة الرئيسية في هذا التنظيم . ورؤى أن يكون رئيس هذا المكتب رئيسا للجنة المنطقة في نفس الوقت ضمانا لحسن تنسيق العمل .

واذا كان للجان المناطق اشرافها وسلطانها المحلي في الاقليم ، فقد رؤى انشاء هيئة مركزية بالاسكندرية أطلق عليها اسم « اللجنة العامة » يكون الغرض منها تنسيق جهود المشتغلين بالقطن في أنحاء الاقليم المصري والاستفادة من آرائهم وخبرتهم ، وتحقيقا لهذا الغرض لوحظ في تشكيل اللجنة العامة تمثيل كافة الطوائف التي تتألف منها لجان المناطق بالاضافة الى رؤساء هذه اللجان بحيث يتسنى تمثيل كل منطقة في هذه اللجنة المركزية ويضم اليها كذلك عضوان يمثلان كل من بورصتي العقود والبضاعة الحاضرة للاقطان بالاسكندرية مراعاة للارتباط بين الاسواق .

ولما كانت اللجنة العامة وهي تمثل كافة لجان المناطق فضلا عن تمثيلها للهيئات المشتغلة بالقطن تعتبر على هذا الوجه المنظمة العليا المهيمنة على تجارة القطن بالداخل . لذلك فقد عقدت لها اختصاصات هامة تضمنتها المادة ٢٢ من القانون فضلا عن اختصاصها العام بالاشراف على أعمال لجان المناطق وتوحيد الاجراءات فيها ، فلها اقتراح اللوائح الداخلية لتنظيم المعاملات بالاسواق المحلية ، وسلطة الفصل النهائي في التظلمات التي ترفع اليها من قرارات القبول وما الى ذلك من الاختصاصات الواردة في القانون .

وفيما يتعلق بالمسائل الاجرائية التي تحكم سير اللجنة العامة احوال القانون في شأنها على الاحكام المقابلة في شأن لجان المناطق ، كما رسم القانون مواعيد انعقاد الاجتماعات الدورية ونص على دعوة اللجنة بناء على طلب مندوب الحكومة أو عشرة من أعضائها لمواجهة المسائل الهامة والعاجلة التي لا تحتمل التأخير .

وأوضحت المادة ٢٥ تكوين مالية اللجان وحددت اشتراكات الاعضاء السنوية ، ورؤى بالنسبة لاشتراك المحالج أن يدفعها القائم باستغلال المحالج سواء كان مالكا أو مستأجرا ، وسواء اشتغل بتجارة القطن أم اقتصر على الحليج ، ونصت المادة ٢٦ على أن تكون لكل لجنة ميزانية مستقلة وحددت بداية ونهاية ميزانيات اللجان السنوية بما يتناسب مع ميعاد دفع الاشتراكات السنوية للاعضاء .

وقد نظم القانون كذلك أحكام الهيئات الفرعية وهي مكاتب القبول وهيئات التحكيم ومجالس التأديب ورؤى أن يتم تشكيل هذه الهيئات بقرار من وزير الاقتصاد من بين الطوائف المنتخبة بمعنى أن تقتصر عضويتها على الطوائف الثلاثة التي يعينها هذا القانون في المقام الاول وبحسب أهمية كل منها وهي طوائف تجار القطن الشعير وتجار القطن الزهر والسماصرة .

فبالنسبة لمكاتب القبول رؤى انشاء مكتب فى دائرة كل لجنة من لجان المناطق تحال اليه طلبات قيد التجار والسماسرة ويتولى فحصها بغرض التثبيت من توافر الشروط التى يلتزمها القانون فى طلب القيد ثم يرفعها مشفوعة بتوصياته الى لجنة المنطقة صاحبة الاختصاص بالبت فيها .

وقد وكل الى هذه المكاتب أيضا الاختصاص بامتحان السماسرة وفقا لاحكام القانون .

كما أنشئت هيئة للتحكيم فى نطاق كل لجنة للفصل فى المنازعات التى تقع بين الاعضاء وتعلق بالاعمال التجارية التى يمارسونها . وتيسيرا على طرفى النزاع رؤى أن تختص مكانيا بنظر طلب التحكيم اللجنة التى بها موطن المدعى عليه أو يوجد فيها القطن محل النزاع أو تم فيها التعاقد حسبما تتم الاحالة اليها . وتوخيا لجدية الطلب تقرر اداء رسم يدفعه الطالب وتحدد هيئة التحكيم فى قرارها من يتحمله . وقد فصل هذا القانون اجراءات التحكيم وحجية قرارات هيئته ، فجعل نصاب هيئة التحكيم انتهايا متى لم تزد فيه قيمة النزاع عن الخمسمائة جنيه ، وابتدائيا فيما يجاوز ذلك . وعلى هذه الحالة يجوز استئناف قراراتها أمام هيئة التحكيم الاستئنافية التى تشكل متفرعة من اللجنة العامة بالاسكندرية . وتكون قرارات الهيئة الاستئنافية نهائية وجعلت قرارات التحكيم النهائية ملزمة لطرفى النزاع ، ورؤى أن يكون الجزاء المترتب على عدم الامتثال لها الاحالة الى التأديب .

وبالنسبة للتأديب رؤى أن من الاوفق أن يشكل مجلس التأديب الابتدائى فى مقر كل لجنة من لجان المناطق ويختص بالنظر فيما يقع من الاعضاء من مخالفات للفوانين واللوائح وفيما يأتونه من أفعال قد تؤدى الى الاخلال بانتظام المعاملات والاضرار بالمعاملين متى توفر فيها سوء القصد . ويتولى رئيس لجنة المنطقة احوالة المخالفات الى المجلس بناء على طلب ذوى الشأن وعلى النحو المبين فى القانون .

ونص القانون فى هذا الصدد على المواعيد والاجراءات التى تتبع أمام مجلس التأديب بما يكفل سرعة الفصل فى المخالفات ويرعى صالح الاعضاء والتجارة على السواء . وضمنا لحقوق الاعضاء وبخاصة فى حالة أهمية النزاع فقد نص على جواز التظلم من أحكام المجالس متى قضت بغرامة تزيد عن العشرة جنيهات الى مجلس التأديب الاستئنافية الذى يشكل برئاسة عضو مجلس الدولة لادارة الفتوى والتشريع لوزارة الاقتصاد وأربعة أعضاء يختارهم وزير الاقتصاد . ونص على أن يكون للعضو المتظلم الاستعانة فى الدفاع عنه بمحام أو بعضو آخر على أن تكون قرارات هذا المجلس نهائية .

وحددت المادة ٥٤ العقوبات التأديبية بحسب جسامتها فتدرجت من الغرامة التى تصل الى مائتى جنيه الى الانذار ثم شطب الاسم ، وقد روعى أن يكون الحكم بالانذار عقوبة أشد من الحكم بالغرامة مراعاة لجسامة الآثار المترتبة عليه فى محيط التجار حيث يتجاوز ضرره بالنسبة لهم مجرد الغرم المادى نظرا لارتباطه بالثقة التى هى عنصر أصيل فى نطاق المعاملات التجارية خصوصا فى الريف . ونص كذلك على عدم جواز إعادة قيد من يحكم بشطب اسمه بجدول المشتغلين قبل مضي سنتين على الأقل .

وعالج القانون تنظيم الجمعيات العمومية مراعاة منه الى أن مقتضى التنظيم يستلزم وجود جمعية عمومية من الاعضاء المشتغلين بالتجارة أساسا فى المنطقة وهذه الجمعية يقصر نشاطها على منطقتها من حيث النظر فى التقرير السنوى للجنة وانتخاب أعضاء هذه اللجنة وغير ذلك من أوجه نشاط الجمعية الواردة فى القانون كما يختص اتحاد

الجمعيات بالمسائل العامة التي لاتنفرد بها منطقة معينة ونظر الاقتراحات التي تحال اليها من سائر اللجان وانتخاب أعضاء اللجنة العامة وما الى ذلك على النحو المفصل بالقانون .

ونص القانون على تعيين مندوبين للحكومة لدى اللجنة العامة ولدى كل لجنة من لجان المناطق للاشراف على تنفيذ القوانين واللوائح ويكون لهم حق حضور اجتماعات الجمعيات العمومية وجلسات اللجان دون أن يكون لهم صوت معدود في المداولات ، وانما يكون لهم حق الاعتراض على جميع القرارات التي تتخذها المجالس واللجان فيما عدا مجلس التأديب متى صدرت بالمخالفة للقوانين أو اللوائح أو للصالح العام . كما خول مندوبو الحكومة حق الاطلاع على دفاتر الاعضاء وأوراقهم للتحقق من سلامة عملياتهم .

أما القواعد التي تهدف الى تنظيم التعامل والتي تحكم الاتجار في الاسواق الداخلية فقد لوحظ أنه نظرا لان هذه القواعد تتغير من حين لآخر فيحسن أن يكون اصدارها بأداة تشريعية قريبة المنال يتيسر معها اجراء التعديل فيها بسهولة وسرعة مما يسمح بملاحقة ما يطرأ على أحكام التعامل من تطور - لذلك فقد رأى من الافق أن يترك تنظيم هذه الاحكام الى لائحة تنفيذية تصدر بقرار من وزير الاقتصاد . وعلى ذلك فقد اقتصر القانون على تضمين الباب الثالث رؤوس المسائل التي يشملها التنظيم الذي يصدر بقرار وزاري .

ونظرا لعدم إمكان تنفيذ أحكام القانون بأسرها في الوقت الحالي ما دامت الهيئات المنصوص عليها فيها يتوقف تشكيلها على وجود الاعضاء وقيدهم الامر الذي تقوم به هذه الهيئات نفسها فقد نص الباب الرابع من القانون على أحكام عامة وأخرى انتقالية من مقتضاها أن يعين وزير الاقتصاد أعضاء اللجنة العامة ولجان المناطق لأول مرة ، ويعين من بين هؤلاء أعضاء اللجان الفرعية الاخرى - على أن تكون مدة هذه اللجان جميعا سنتين حتى تستقر الاوضاع في هذا التنظيم الجديد على أن تجرى الانتخابات للهيئات المنتخبة قبل نهاية مدة السنتين بوقت يسمح لها بممارسة اختصاصاتها .

كما نص في الباب نفسه على تقرير جزاء لمن يزاول المهنة على خلاف أحكام القانون .

وتتشرف وزارة الاقتصاد برفع هذا المشروع بقانون مفرغا في النصف التي أقرها مجلس الدولة بجلسة ١٩٥٩/١٢/٥ . رجاء التفضل بالموافقة عليه واصداره .



## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ (١)

في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بشأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها الصادر في الاقليم المصري والقوانين المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ١٣٧/ل . ر لسنة ١٩٣٥ الصادر في الاقليم السوري ،

وعلى المرسوم التشريعي رقم ١٤٨ لسنة ١٩٤٩ الصادر في الاقليم السوري ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

### قرر القانون الاتي :

#### الفصل الاول

#### في الجواهر المخدرة

مادة ١ - تعتبر جواهر مخدرة في تطبيق أحكام هذا القانون المواد المبينة في الجدول رقم (١) - الملحق به ، ويستثنى منها المستحضرات المبينة بالجدول رقم (٢) .

مادة ٢ - يحظر على أى شخص أن يجلب أو يصدر أو ينتج أو يملك أو يحرز أو يشتري أو يبيع جواهر مخدرة أو يتبادل عليها أو ينزل عنها بأى صفة كانت أو أن يتدخل بصفته وسيطا فى شيء من ذلك إلا فى الاحوال المنصوص عليها فى هذا القانون وبالشروط المبينة به .

#### الفصل الثانى

#### في الجلب والتصدير والنقل

مادة ٣ - لا يجوز جلب الجواهر المخدرة أو تصديرها الا بمقتضى ترخيص كتابى من الجهة الادارية المختصة .

مادة ٤ - لا يجوز منح اذن الجلب المشار اليه فى المادة السابقة الا للشخص الآتيين :

- ( أ ) مديرى المحال المرخص لها فى الاتجار فى الجواهر المخدرة .
- ( ب ) مديرى الصيدليات أو المحال المعدة لصنع المستحضرات الاقرباذهنية .
- ( ج ) مديرى معامل التحاليل الكيماوية أو الصناعية أو الابحاث العلمية .
- ( د ) مصالح الحكومة والمعاهد العلمية المعترف بها .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٣١ الصادر فى ١٣ يونية سنة ١٩٦٠

وللجهة الادارية المختصة رفض طلب الحصول على الاذن أو خفض الكمية المطلوبة ولا يمنح اذن التصدير الا للمديرى المحال المرخص لها فى الاتجار فى الجواهر المخدرة .  
ويبين فى الطلب اسم الطالب وعنوان عمله واسم الجواهر المخدر كاملا وطبيعته والكمية التى يريد جلبها أو تصديرها مع بيان الاسباب التى تبرر الجلب أو التصدير وكذلك البيانات الاخرى التى تطلبها منه الجهة الادارية المختصة .

مادة ٥ - لا تسلم الجواهر المخدرة التى تصل الى الجمارك الا بموجب اذن سحب كتابى تعطيه الجهة الادارية المختصة للمرخص له بالجلب أو لمن يحل محله فى عمله .

وعلى مصلحة الجمارك فى حالتى الجلب أو التصدير تسليم اذن السحب أو التصدير من صاحب الشأن واعادته الى الجهة الادارية المختصة .

مادة ٦ - لا يجوز جلب الجواهر المخدرة أو تصديرها أو نقلها داخل طرود محتوية على مواد أخرى - ويجب أن يكون ارسالها ( حتى ولو كانت بصفة عينة) داخل طرود مؤمن عليها ، وأن يبين عليها اسم الجواهر المخدر بالكامل وطبيعته وكميته ونسبته .

### الفصل الثالث

#### فى الاتجار بالجواهر المخدرة

مادة ٧ - لا يجوز الاتجار فى الجواهر المخدرة الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الجهة الادارية المختصة فى كل من الاقليمين .

ولا يجوز منح هذا الترخيص الى :

( أ ) المحكوم عليه بعقوبة جنائية .

( ب ) المحكوم عليه فى احدى الجنح المنصوص عليها فى هذا القانون .

( ج ) المحكوم عليه فى سرقة أو اخفاء أشياء مسروقة أو خيانة أمانة أو نصب أو اعطاء شيك بدون رصيد أو تزوير أو استعمال أوراق مزورة أو شهادة زور أو هتك عرض وافساد الاخلاق أو تشرد أو اشتباه ، وكذلك المحكوم عليه لشروع منصوص عليه لاحدى هذه الجرائم .

( د ) المحكوم عليه فى احدى الجنح المنصوص عليها فى الباب السابع ( الفصلين الاول والثانى ) من قانون العقوبات السورى .

( هـ ) من سنبق فصله تأديبيا من الوظائف العامة لاسباب مخلة بالشرف فما لم تنقص ثلاث سنوات من تاريخ الفصل نهائيا .

مادة ٨ - لا يرخص فى الاتجار فى الجواهر المخدرة الا فى مخازن أو مستودعات بمدن المحافظات وعواصم المديرىات وقواعد المناطق والمراكز فيها عدا محافظات ومراكز الحدود .

ويجب أن تتوافر فى هذه الاماكن الاشتراطات التى تحدد بقسرا من الوزير المختص .

ولا يجوز أن يكون للمخزن أو المستودع باب دخول مشترك مع مسكن أو عيادة طبية أو معمل للتحاليل أو محل تجارى أو صناعى أو أى مكان آخر ، ولا أن تكون له منافذ تتصل بشئ من ذلك .

على أنه يجوز الجمع بين الاتجار فى الجواهر المخدرة والاتجار فى المواد السامة فى مخزن أو مستودع واحد .

**مادة ٩ -** على طالب الترخيص أن يقدم الى الجهة الادارية المختصة طلبا متضمنا البيانات التى يصدر بها قرار من الوزير المختص ومرفقا به الاوراق والرسومات التى يعينها ذلك القرار .

**مادة ١٠ -** يعين للمحل المعد للاتجار فى الجواهر المخدرة ( سواء أكان مخزنا أو مستودعا ) صيدلى يكون مسئولا عن ادارته طبقا لاحكام هذا القانون . ويجوز له الجمع بين ادارة هذا المحل وبين ادارة المحل المعد للاتجار فى الادوية السامة اذا كان فى محل واحد .

**مادة ١١ -** لا يجوز لمديرى المحال المرخص لها فى الاتجار فى الجواهر المخدرة أن يبيعوا أو يسلموا هذه الجواهر أو ينزلوا عنها بأية صفة كانت الا للاشخاص الآتين :

( أ ) مديرى المخازن المرخص لها فى هذا الاتجار .

( ب ) مديرى الصيدليات ومصانع المستحضرات الاقرباذهنية .

( ج ) مديرى صيدليات المستشفيات والمصحات والمستوصفات اذا كانوا من الصيادلة .

وكذلك يجوز لهم أن يبيعوا أو يسلموا أو ينزلوا عن هذه الجواهر بموجب بطاقات الرخص المنصوص عليها فى المادة ١٩ الى الاشخاص الآتين :

( أ ) الاطباء الذين تخصصهم المستشفيات والمصحات والمستوصفات التى ليس بها صيادلة .

( ب ) مديرى معامل التحاليل الكيمائية والصناعية والابحاث العلمية .

( ج ) مصالح الحكومة والمعاهد العلمية المعترف بها .

ولا يتم تسليم الجواهر المخدرة المباعة أو التى نزل عنها الا اذا قدم المستلم ايصالا من أصل وثلاث صور مطبوعا على كل منها اسم وعنوان الجهة المتسلمة وموضحا بالمداد أو بالقلم الانيلين اسم الجواهر المخدر بالكامل وطبيعته ونسبته وتاريخ التحرير وكذا الكمية بالارقام والخروف .

ويجب أن يوقع المستلم أصل الايصال وصوره الثلاث وأن يختتمها بخاتم خاص بالجهة المتسلمة مكتوبا فى وسطه كلمة مخدر .

وعلى مدير المحل أن يؤشر على الايصال وصورتيه بما يفيد الصرف وتاريخه وأن يحتفظ بالنسخة الاصلية ويعطى المتسلم احلى الصور وترسل الصورتان بكتاب موصى عليه الى الجهة الادارية المختصة فى اليوم التالى لتاريخ الصرف على الاكثر .

**مادة ١٢ -** جميع الجواهر المخدرة الواردة للمحل المرخص له فى الاتجار بها وكذا المصروفة منه يجب قيدها أولا بأول فى اليوم ذاته فى دفاتر خاصة مرقومة صحائفها ومختومة بخاتم الجهة الادارية المختصة ويجب أن يذكر بهذه الدفاتر تاريخ



الورود واسم البائع وعنوانه وتاريخ الصرف واسم المشتري وعنوانه ويذكر في الحاليين اسم الجواهر المخدرة بالكامل وطبيعتها وكميتها ونسبتها وكذلك جميع البيانات التي تقررها الجهة الادارية المختصة .

**مادة ١٣ -** على مديري المحال المرخص لها في الاتجار في الجواهر المخدرة أن يرسلوا بكتاب موصى عليه الى الجهة الادارية المختصة في الاسبوع الاول من كل شهر كشفا موقعا عليه منهم مبينا به الوارد من الجواهر المخدرة والمصروف منها خلال الشهر السابق والباقي منها وذلك بملء النماذج التي تعدها الجهة الادارية المختصة لهذا الغرض .

### الفصل الرابع

#### في الصيدليات

**مادة ١٤ -** لا يجوز للصيادلة أن يصرفوا جواهر مخدرة الا فتذكرة طبية من طبيب بشري أو طبيب أسنان حائز على دبلوم أو بكالوريوس أو بموجب بطاقة رخصة ووفقا لاحكام التالية :

ويحظر على هؤلاء صرف جواهر مخدرة بموجب التذاكر الطبية اذا زادت الكمية المدونة بها على الكميات المقررة بالجدول رقم (٤) .

ومع ذلك اذا استلزمت حالة المريض زيادة تلك الكميات فعلى الطبيب المعالج أن يطلب بطاقة رخصة بالكميات اللازمة لهذا الغرض .

**مادة ١٥ -** يصدر الوزير المختص قرارا بالبيانات والشروط الواجب توافرها في تحرير التذاكر الطبية التي توصف بها جواهر مخدرة للصرف من الصيدليات فيما عدا صيدليات المستشفيات والمصحات والمستوصفات وتصرف التذاكر من دفاتر مختومة بخاتم الجهة الادارية المختصة تسلم بالايمان التي تقررها تلك الجهة على ألا يجاوز ثمنها مائتى مليم أو ليرتين سوريتين للدفتر الواحد ، وللوزير المختص تحديد المقادير التي لا يصح مجاوزة صرفها لكل مريض شهريا .

**مادة ١٦ -** لا يجوز للصيادلة صرف تذاكر طبية تحتوى على جواهر مخدرة بعض مضي خمسة أيام من تاريخ تحريرها .

**مادة ١٧ -** لا ترد التذاكر الطبية المحتوية على جواهر مخدرة لحاملها ويحظر استعمالها أكثر من مرة ويجب حفظها بالصيدلية مبينا عليها تاريخ صرف الدواء ورقم قيدها في دفتر قيد التذاكر الطبية ولحاملها أن يطلب من الصيدلية تسليمه صورة من التذاكر مختومة بخاتمها ولا يجوز استخدام الصورة في الحصول على جواهر مخدرة أو على أدوية تحتوى على تلك الجواهر .

**مادة ١٨ -** يجب قيد جميع الجواهر المخدرة الواردة الى الصيدلية يوم ورودها وكذا المصروفة منها أولا بأول في ذات يوم صرفها في دفتر خاص للوارد والمصروف مرقومة صحائفه ومختومة بخاتم الجهة الادارية المختصة .

ويذكر في القيد بحروف واضحة البيانات الآتية :

**أولا -** فيما يختص بالوارد :

تاريخ الورود واسم البائع وعنوانه ونوع الجواهر المخدر وكميته .

ثانيا - فيما يختص بالمصروف :

- ( أ ) اسم وعنوان محرر التذكرة .
- ( ب ) اسم المريض بالكامل ولقبه وسنه وعنوانه .
- ( ج ) التاريخ الذى صرف فيه الدواء ورقم القيد فى دفتر التذاكر الطبية ، وكذا كمية الجواهر المخدرة الذى يحتوى عليه .
- ويدون بهذا الدفتر علاوة على ذلك جميع البيانات الاخرى التى يصدر بها قرار من الوزير المختص .

مادة ١٩ - يجوز للصيديات صرف جواهر مخدرة بموجب بطاقات الرخص المنصوص عليها فى المواد التالية للأشخاص الآتين :

- ( أ ) الاطباء البشريين والاطباء البيطريين واطباء الاسنان الحائزين على دبلوم أو بكالوريوس .
- ( ب ) الاطباء الذين تخصصهم لذلك المستشفيات والمصحات والمستوصفات التى ليس بها صيادلة .

مادة ٢٠ - تصرف بطاقات الرخص المذكورة بالمادة السابقة من الجهة الادارية المختصة بعد تقديم طلب يبين فيه ما يأتى :

- ( أ ) أسماء الجواهر المخدرة كاملا وطبيعة كل منها .
- ( ب ) الكمية اللازمة للطالب .
- ( ج ) جميع البيانات الاخرى التى يمكن أن تطلبها الجهة الادارية المختصة ولهذه الجهة رفض اعطاء الرخصة أو خفض الكمية المطلوبة .

مادة ٢١ - يجب أن يبين فى بطاقة الرخصة ما يأتى :

- ( أ ) اسم صاحب البطاقة ولقبه وصناعته وعنوانه .
- ( ب ) كمية الجواهر المخدرة التى يصرح بصرفها بموجب البطاقة وكذلك أقصى كمية يمكن صرفها فى الدفعة الواحدة .
- ( ج ) التاريخ الذى ينتهى فيه مفعول البطاقة .

مادة ٢٢ - يجب على الصيادلة أن يبينوا فى بطاقة الرخصة الكمية التى صرفوها وتواريخ الصرف وأن يوقعوا على هذه البيانات .

ولا يجوز تسليم الجواهر المخدرة بموجب بطاقة الرخصة الا بإيصال من صاحب البطاقة موضح به بالمداد أو بقلم الاتيلين التاريخ واسم الجواهر المخدر كاملا وكميته بالأرقام والحروف ورقم بطاقة الرخصة وتاريخها .

وعلى صاحب البطاقة ردها الى الجهة الادارية المختصة خلال أسبوع من تاريخ انتهاء مفعولها .

مادة ٢٣ - على مديرى الصيديات أن يرسلوا الى الجهة التى تعينها الجهة الادارية المختصة خلال خمسة عشر يوما الاولى من شهرى يناير (كانون ثان) ويوليو (تموز) من كل سنة بكتاب موصى عليه كشفا تفصيليا موقعا منهم عن الوارد والمصروف

والباقى من الجواهر المخدرة خلال الستة أشهر السابقة وذلك على النموذج الذى تصدره  
الجهة الادارية المختصة لهذا الغرض .

مادة ٢٤ - على كل شخص ممن ذكروا فى المادتين ١١ و ١٩ رخص له فى  
حيازة الجواهر المخدرة أن يقيد الوارد والمصرف من هذه الجواهر أولا بأول فى اليوم  
ذاته وفى دفتر خاص مرقومة صحائفه ومختومة بخاتم الجهة الادارية المختصة مع ذكر  
اسم المريض أو اسم صاحب الحيوان كاملا ولقبه وسنه وعنوانه اذا كان الصرف فى  
المستشفيات أو المصحات أو المستوصفات أو العيّنات - واذا كان الصرف لأغراض  
أخرى فيبين الغرض الذى استعملت فيه هذه الجواهر .

### الفصل الخامس

فى انتاج الجواهر المخدرة وصنع المستحضرات الطبية المحتوية عليها .

مادة ٢٥ - لا يجوز انتاج أو استخراج أو فصل أو صنع أى جواهر أو مادة  
من الجواهر والمواد الواردة بالجدول رقم (١) .

مادة ٢٦ - لا يجوز فى مصانع المستحضرات الطبية صنع مستحضرات يدخل  
فى تركيبها جواهر مخدرة الا بعد الحصول على الترخيص المنصوص عليه فى المادة ٧

ولا يجوز لهذه المصانع استعمال الجواهر المخدرة التى توجد لديها الا فى صنع  
المستحضرات التى تنتجها وعليها أن تتبع أحكام المادتين ١٢ و ١٣ فيما يتعلق بما يرد  
اليها من الجواهر المخدرة وأحكام المواد ١١ و ١٢ و ١٣ فيما يتعلق بما تنتج منه من  
مستحضرات طبية يدخل فى تركيبها أحد الجواهر المخدرة بأية نسبة كانت .

### الفصل السادس

فى المواد التى تخضع لبعض قيود الجواهر المخدرة

مادة ٢٧ - لا يجوز انتاج أو استخراج أو فصل أو صنع أى مادة من المواد غير  
المخدرة الواردة فى الجدول رقم (٣) .

وتسرى أحكام الفصل الثانى على جلب هذه المواد وتصديرها .

وفى حالة جلب أحد المحال المرخص لها فى الاتجار فى الجواهر المخدرة لاحدى  
هذه المواد وجب عليه اتباع أحكام القيد والاحطار المنصوص عليها فى المادتين ١٢ و ١٣

### الفصل السابع

فى النباتات الممنوع زراعتها

مادة ٢٨ - لا يجوز زراعة النباتات المبيّنة بالجدول رقم (٥)

مادة ٢٩ - يحظر على أى شخص أن يجلب أو يصدر أو ينقل أو يملك أو يحوز  
أو يشتري أو يبيع أو يتبادل أو يتسلم أو يسلم أو ينزل عن النباتات المذكورة فى  
الجدول رقم (٥) فى جميع أطوار نموها وكذلك بذورها مع استثناء أجزاء النباتات  
المبيّنة بالجدول رقم (٦) .

مادة ٣٠ - للوزير المختص الترخيص للمصالح الحكومية والمعاهد العلمية



بزراعة أى نبات من النباتات الممنوعة زراعتها وذلك للأغراض أو البحوث العلمية بالشروط التى يضعها لذلك .

وللوزير المختص أن يرخص فى جلب النباتات المبينة بالجدول رقم ٥ وبذورها ، وفى هذه الحالة تخضع هذه النباتات والبذور لأحكام الفصلين الثانى والثالث .

### الفصل الثامن

#### أحكام عامة

**مادة ٣١ -** يجب حفظ الدفاتر المنصوص عليها فى المواد ١٢ و ١٨ و ٢٤ و ٢٦ لمدة عشر سنوات من تاريخ آخر قيد تم فيها كما تحفظ الايصالات المنصوص عليها فى المواد ١١ و ٢٢ و ٢٦ والتذاكر الطبية المنصوص عليها فى المادة ١٤ للمدة ذاتها من التاريخ المبين عليها .

**مادة ٣٢ -** للوزير المختص بقرار يصدره أن يعدل فى الجداول الملحقه بهذا القانون بالحذف وبالإضافة أو بتغيير النسب الواردة فيها .

### الفصل التاسع

#### فى العقوبات

**مادة ٣٣ -** يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة من ثلاثة آلاف جنيه الى عشرة آلاف جنيه مصرى أو من ثلاثين ألف ليرة الى مائة ألف ليرة سورية :

( أ ) كل من صدر أو جلب جواهر مخدرة قبل الحصول على الترخيص المنصوص عليه فى المادة ٣ .

(ب) كل من أنتج أو استخرج أو فضل أو صنع جواهر مخدرا وكان ذلك بقصد الاتجار .

وتكون العقوبة بالأعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة والغرامة المنصوص عليها فى هذه المادة اذا عاد المتهم الى ارتكاب احدى هذه الجرائم بعد سبق الحكم عليه فى جريمة منها أو جريمة مما نص عليه فى المادة ٣٤ أو اذا كان من الموظفين أو المستخدمين العموميين المنوط بهم مكافحة المواد المخدرة أو الرقابة على تداولها أو حيازتها ، أو كان من الموظفين أو المستخدمين العموميين الذين يكون لهم بهذه المواد اتصال من أى نوع كان .

**مادة ٣٤ -** يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة وبغرامة من ثلاثة آلاف جنيه الى عشرة آلاف جنيه مصرى أو من ثلاثين ألف ليرة الى مائة ألف ليرة سورية .

( أ ) كل من حاز أو أحرز أو اشترى أو باع أو سلم أو نقل أو قدم للتعاطى جواهر مخدرا وكان ذلك بقصد الاتجار أو اتجر فيها بأية صورة ، وذلك فى غير الأحوال المصرح بها فى هذا القانون .

(ب) كل من زرع نباتا من النباتات الواردة فى الجدول رقم (٥) أو صدر أو جلب أو حاز أو أحرز أو اشترى أو باع أو سلم أو نقل نباتا من هذه النباتات فى أى طور من أطوار نموها هي وبذورها وكان ذلك بقصد الاتجار أو اتجر فيها بأية صورة وذلك فى غير الأحوال المصرح بها فى هذا القانون .

(ج) كل من رخص له في حيازة جواهر مخدرة لاستعمالها في غرض من أغراض معينة وتصرف فيها بأية صورة كانت في غير تلك الأغراض .

(د) كل من أدار أو أعد أو هيا مكانا لتعاطي المخدرات .

وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة والغرامة المنصوص عليها في هذه المادة اذا عاد المتهم الى ارتكاب احدى هذه الجرائم بعد سبق الحكم عليه في جريمة منها أو جريمة مما نص عليه في المادة السابقة ، أو اذا كان من الموظفين أو المستخدمين العموميين المنوط بهم مكافحة المواد المخدرة أو الرقابة على تداولها أو حيازتها أو كان من الموظفين أو المستخدمين العموميين الذين يكون لهم بهذه المواد اتصال من أى نوع كان .

**مادة ٣٥ -** يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة وبغرامة من ثلاثة آلاف جنيه الى عشرة آلاف جنيه مصرى أو من ثلاثين ألف ليرة الى مائة ألف ليرة سورية كل من قدم للتعاطي بغير مقابل جواهر مخدرة أو سهل تعاطيها في غير الاحوال المصرح بها في هذا القانون .

وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة والغرامة المنصوص عليها في هذه المادة اذا عاد المتهم الى ارتكاب احدى هاتين الجريمتين بعد سبق الحكم عليه في جريمة منها أو جريمة مما نص عليه في المادتين السابقتين ، أو اذا كان من الموظفين أو المستخدمين العموميين المنوط بهم مكافحة المواد المخدرة أو الرقابة على تداولها أو حيازتها . أو كان من الموظفين أو المستخدمين العموميين الذين يكون لهم بهذه المواد اتصال من أى نوع كان .

**مادة ٣٦ -** لا يجوز تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات المصرى أو المادة ٢٤٣ من قانون العقوبات السورى على أية جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المواد الثلاث السابقة .

**مادة ٣٧ -** يعاقب بالسجن وبغرامة من خمسمائة جنيه الى ثلاثة آلاف جنيه مصرى أو من خمسة آلاف ليرة الى ثلاثين ألف ليرة سورية كل من حاز أو أحرز أو اشترى أو أنتج أو استخرج أو فصل أو صنع جواهر مخدرة أو زرع نباتا من النباتات الواردة فى الجدول رقم (٥) أو حازها أو أحرزها أو اشتراها وكان ذلك بقصد التعاطي أو - الاستعمال الشخصى - وذلك كله ما لم يثبت أنه قد رخص له بذلك بموجب تذكرة طبية أو طبقا لاحكام هذا القانون .

ولا يجوز أن تنقضى مدة الحبس عن ستة أشهر فى حالة تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات المصرى أو المادة ٢٤٣ من قانون العقوبات السورى .

ويجوز للمحكمة بدلا من توقيع العقوبة المنصوص عليها فى هذه المادة أن تأمر بإيداع من ثبت ادمانه على تعاطي المخدرات احدى المصحات التى تنشأ لهذا الغرض ليعالج فيها الى أن تقرر اللجنة المختصة ببحث حالة المودعين بالمصحات المذكورة الافراج عنه ، ولا يجوز أن تقل مدة البقاء بالمصحة عن ستة أشهر ولا تزيد على سنة .

وتشكل اللجنة المشار اليها فى الفقرة السابقة من وكيل وزارة الصحة رئيسا ومحام عام يندبه النائب العام ومدير الامن العام أو من ينوب عنه ومدير ادارة مكافحة المخدرات أو من ينوب عنه ومدير المصحة - أعضاء . وللجنة أن تستعين فى سبيل تأدية مهمتها بمن ترى الاستعانة به .

ولا يجوز أن يودع المصحة من سبق الامر بإيداعه بها مرتين أو من لم يمض على خروجه منها أكثر من خمس سنوات .

ولا تقام الدعوى الجنائية على من يتقدم من متعاطي المواد المخدرة من تلقاء نفسه للمصحة للعلاج .

مادة ٣٨ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها القانون ، يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة السابقة كل من حاز أو أحرز أو اشترى أو سلم أو نقل أو أنتج أو استخرج أو فصل أو صنع جواهر مخدرة وكان ذلك بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي ، وذلك في غير الأحوال المصرح بها قانوناً .

مادة ٣٩ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه مصري أو من ألف ليرة إلى خمسة آلاف ليرة سورية كل من ضبط في أي مكان أو أعد أو هيء لتعاطي المخدرات وكان يجري فيه تعاطيها مع علمه بذلك .

ولا ينطبق حكم هذه المادة على الزوج أو الزوجة أو أصول أو فروع من أعد أو هيأ المكان المذكور .

مادة ٤٠ - يعاقب بالنسج وبغرامة من خمسمائة جنيه إلى ثلاثة آلاف جنيه مصري أو من خمسة آلاف ليرة إلى ثلاثين ألف ليرة سورية كل من تعدى على أحد الموظفين أو المستخدمين العموميين القائمين على تنفيذ هذا القانون أو قاومه بالقوة أو العنف أثناء تأدية وظيفته أو بسببها .

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة وغرامة من ثلاثة آلاف جنيه إلى عشرة آلاف جنيه مصري أو من ثلاثين ألف ليرة إلى مائة ألف ليرة سورية إذا حصل مع التعدي أو المقاومة ضرب أو جرح نشأ عنه عاهة مستديمة يستحيل برؤها ، أو إذا كان الجاني يحمل سلاحاً أو كان من رجال السلطة المنوط بهم المحافظة على الأمن وذلك مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر .

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة وغرامة من ثلاثة آلاف جنيه إلى عشرة آلاف جنيه مصري أو من ثلاثين ألف ليرة إلى مائة ألف ليرة سورية إذا أفضى الضرب أو الجرح المشار إليه في الفقرة السابقة إلى الموت .

مادة ٤١ - يعاقب بالاعدام كل من قتل عمداً أحد الموظفين أو المستخدمين العموميين القائمين على تنفيذ هذا القانون أثناء تأدية وظيفته أو بسببها .

مادة ٤٢ - يحكم في جميع الأحوال بمصادرة الجواهر المخدرة أو النباتات المضبوطة الوارد ذكرها في الجدول رقم (٥) وكذلك الأدوات ووسائل النقل المضبوطة التي تكون قد استخدمت في ارتكاب الجريمة .

مادة ٤٣ - مع عدم الإخلال بالمواد السابقة يعاقب بغرامة لا تزيد على مائتي جنيه أو ألفي ليرة سورية كل من رخص له في الاتجار في المواد المخدرة أو خيازتها ولم يمسك الدفاتر المنصوص عليها في المواد ١٢ و ١٨ و ٢٤ و ٢٦ .

ويعاقب بغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو ألف ليرة سورية كل من رخص له في الاتجار في المواد المخدرة أو خيازتها ولم يقم بالقيود في الدفاتر المنصوص عليها في المواد ١٢ و ١٨ و ٢٤ و ٢٦ .

ويعاقب بغرامة لا تزيد على مائتي جنيه أو ألفين ليرة سورية كل من يحوز



جواهر مخدرة أو يحرزها بكميات تزيد على الكميات الناتجة من تعدد عمليات الوزن أو تقل عنها بشرط ألا تزيد الفروق على ما يأتي :

( أ ) ١٠ ٪ في الكميات التي لا تزيد على جرام واحد .

( ب ) ٥ ٪ في الكميات التي تزيد على جرام حتى ٢٥ جرام بشرط ألا يزيد مقدار التسامح على ٥٠ سنتي جرام .

( ج ) ٢ ٪ في الكميات التي تزيد على ٢٥ جرام .

( د ) ٥ ٪ في الجواهر المخدرة السائلة أيا كان مقدارها .

وفي حالة العود الى ارتكاب الجريمة المبينة في الفقرة السابقة تكون العقوبة الحبس مع الشغل وغرامة لا تزيد على مائتي جنيه أو ألفين ليرة سورية .

مادة ٤٤ - يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تجاوز مائة جنيه أو ألف ليرة سورية أو باحدى هاتين العقوبتين كل من جلب أو أصدر أو صنع احدى المواد المبينة بالجدول رقم (٣) بالمخالفة لاحكام الفصلين الثاني والثالث .

ويحكم بمصادرة المواد المضبوطة .

مادة ٤٥ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سبعة أيام وبغرامة لا تجاوز مائة قرش أو عشرة ليرات سورية أو باحدى هاتين العقوبتين كل من ارتكب أية مخالفة أخرى لاحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له .

ويحكم بالاغلاق عند مخالفة حكم المادة ٨

مادة ٤٦ - لا يجوز وقف تنفيذ الحكم الصادر بعقوبة الجنبنة على من سبق الحكم عليه في احدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون .

وفي جميع الاحوال تكون الاحكام الصادرة بعقوبة الجنبنة واجبة النفاذ فوراً ولو مع استئنافها .

ويجوز للمحكمة ان تأمر بنشر ملخص الحكم النهائي على نفقة المحكوم عليه في ثلاث جرائد يومية تعينها .

مادة ٤٧ - يحكم باغلاق كل محل يرخص له بالاتجار في الجواهر المخدرة أو في حيازتها أو أى محل آخر غير مسكون أو معد للسكنى اذا وقعت فيه احدى الجرائم المنصوص عليها في المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥

ويحكم بالاغلاق لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنة اذا ارتكب في المحل جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة ٣٨ وفي حالة العود يحكم بالاغلاق نهائياً .

مادة ٤٨ - يعفى من العقوبات المقررة في المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ كل من بادر من الجناة بابلاغ السلطات العامة عن الجريمة قبل علمها بها .

فاذا حصل الابلاغ بعد علم السلطات العامة بالجريمة تعين أن يوصل الابلاغ فعلاً الى ضبط باقى الجناة .

**مادة ٤٩ -** يكون لمديرى ادارتى مكافحة المخدرات فى كل من الاقليمين وأقسامها وفروعها ومعاونيها من الضباط والكونستبلات والمساعدين الاول والمساعدين الثانئين صفة مأمورى الضبطية القضائية فى جميع أنحاء الاقليمين . وكذلك يكون لرؤساء الضابطة الجمركية ومعاونيهم من الضباط ووظيفى ادارة حصر التبغ والتبناك بالاقليم السورى صفة مأمورى الضبط القضائى فى جميع أنحاء الاقليم فيما يختص بالجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون .

**مادة ٥٠ -** لمفتشى الادارة العامة للصيدليات بوزارة الصحة دخول مخازن ومستودعات الاتجار فى الجواهر المخدرة والصيدليات والمستشفيات والمصحات والمستوصفات والعيادات ومصانع المستحضرات الاقرباذينية ومعامل التحاليل الكيماوية والصناعية والمعاهد العلمية المعترف بها ، وذلك للتحقق من تنفيذ أحكام هذا القانون ولهم الاطلاع على الدفاتر والاوراق المتعلقة بالجواهر المخدرة - ويكون لهم صفة رجال الضبط القضائى فيما يتعلق بالجرائم التى تقع بهذه المحال .

ولهم أيضا مراقبة تنفيذ أحكام هذا القانون فى المصالح الحكومية والهيئات الاقليمية والمحلية .

ولا يجوز لرجال الضبط القضائى تفتيش المحال الواردة فى الفقرة السابقة الا بحضور أحد مفتشى قسم الصيدليات بوزارة الصحة .

**مادة ٥١ -** يكون لمفتشى وزارة الزراعة ووكلائهم والمهندسين الزراعيين والمهندسين الزراعيين المساعدين والمعاونين الزراعيين صفة رجال الضبط القضائى فيما يختص بالجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام المادتين ٢٨ و ٢٩ .

**مادة ٥٢ -** مع عدم الاخلال بالمحاكمة الجنائية يقوم رجال الضبط القضائى المنصوص عليهم بهذا القانون بقطع كل زراعة ممنوعة بمقتضى أحكامه وجميع أوراقها وجذورها على نفقة مرتكبى الجريمة وتحفظ هذه الاشياء على ذمة المحاكمة بمخازن وزارة الزراعة الى أن يفصل نهائيا فى الدعوى الجنائية .

**مادة ٥٣ -** تبين ، بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض الوزير المختص كل فى المناطق التى تدخل فى اختصاصه ، مقدار المكافأة التى تصرف لكل من وجد أو أرشد أو ساهم أو سهل أو اشترك فى ضبط جواهر مخدرة .

**مادة ٥٤ -** تصدر القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون من الوزير المختص .

**مادة ٥٥ -** يلغى المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والقرار رقم ١٣٧/ل.ر لسنة ١٩٣٥ والمرسوم التشريعى رقم ١٤٨ لسنة ١٩٤٩ المشار اليها كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

**مادة ٥٦ -** ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١١ ذى الحجة سنة ١٣٧٩ ( ٥ يونية سنة ١٩٦٠ )

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦٠ (١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة  
تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية فى الاقليم المصرى

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات  
التأديبية فى الاقليم المصرى والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة والقوانين  
المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية ،

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

### قرر القانون الاتى :

مادة ١ - يستبدل بالمواد ١ و ٣٣ و ٣٥ و ٤١ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨  
المشار اليه النصوص الآتية :

« مادة ١ - تكون النيابة الادارية هيئة مستقلة تلحق برياسة الجمهورية .  
وتشكل الهيئة من مدير يكون رئيسا لها ومن عدد كاف من الوكلاء العاملين ومن  
رؤساء النيابة ووكلائها ومساعدتها » .

« مادة ٣٣ - يكون شأن أعضاء النيابة الادارية الذين يعينون فى قسم التحقيق  
فيما يتعلق بشروط التعيين شأن أعضاء النيابة العامة وتحدد مرتباتهم وفقا للجدول  
حرف ( ١ ) المرافق لهذا القانون » .

ويعين وكيل عام النيابة الادارية لشتون الرقابة من الحاصلين على مؤهل عال  
من احدى الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة أو معاهدها . أما أعضاء النيابة الادارية  
الذين يعينون فى قسم الرقابة فتحدد مرتباتهم وفقا للجدول حرف (ب) المرافق لهذا  
القانون وتحكمهم اقلية مستقلة ويكون تعيينهم بطريق النقل من أية جهة حكومية  
بشرط أن يكونوا حاصلين على المؤهل المذكور فى الفقرة السابقة مع وجوب سبق  
ندبهم الى قسم الرقابة لمدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنة . ويكون الندب  
بناء على اقتراح مدير النيابة الادارية » .



ويتقاضى الموظف المنقول الى احدى فئات قسم الرقابة المرتب الاساسى الذى كان يتقاضاه قبل نقله أو أول مربوط الفئة المنقول اليها أيهما أكثر وتحسب أقدميته من تاريخ حصوله على أول مربوط الفئة التى وضع فيها . أما اذا كان من الضباط من رتبة النقيب فما فوقها ، فتحسب أقدميته فى الفئة المنقول اليها من تاريخ ترقيته الى رتبته الحالية ، وتحدد مواعيد علاواته التالية طبقا لتاريخ آخر علاوة منحها قبل النقل .

ومع ذلك يجوز أن يمنح الموظف المنقول الى قسم الرقابة علاوة أو أكثر من علاوات الفئة المنقول اليها بحيث لا يجاوز نهاية مربوط هذه الفئة »

« مادة ٣٥ - يكون تعيين مدير النيابة الادارية بقرار من رئيس الجمهورية .

ويكون تعيين الوكلاء العامين بقرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح المدير .

ويكون تعيين سائر أعضاء النيابة الادارية وترقياتهم ونقلهم بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة لجنة تشكل من المدير والوكلاء العامين بحيث لا يقل عدد أعضاء اللجنة عن أربعة فان قل عن ذلك أكمل من رؤساء النيابة حسب الاقدمية . وذلك عند النظر فى شئون أعضاء قسم التحقيق . أما عند النظر فى شئون أعضاء قسم الرقابة فتشكل اللجنة من المدير والوكيل العام لشئون الرقابة وثلاثة من مساعديه حسب الاقدمية ، بحيث لا يقل عدد أعضاء اللجنة عن أربعة فان قل العدد عن ذلك أكمل من رؤساء الادارات حسب الاقدمية .

ويكون منح أعضاء النيابة الادارية العلاوات بقرار من المدير بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها فى الفقرة السابقة .

ويكون الحاق أعضاء النيابة الادارية بالادارة العامة أو الادارات بندبهم اليها بقرار من المدير .

ويكون تعيين الموظفين الاداريين والكتابيين وترقياتهم بقرار من المدير .

« مادة ٤١ - يلحق بالنيابة الادارية عدد كاف من الموظفين الاداريين والكتابيين والمستخدمين والعمال . فاذا عين أحد من هؤلاء من أفراد القوات المسلحة أو الشرطة فانه يعين فى الكادر الكتابي فى الدرجة التى يدخل فى مربوطها مجموع ما يتقاضاه من مرتب أساسى وبدلات ويصرف اليه هذا المجموع ، فاذا تعادل هذا المجموع مع نهاية مربوط درجة وبداية مربوط الدرجة التى تليها - سويت حالته بوضعه فى الدرجة الاعلى وتحسب أقدميته فيها من تاريخ بلوغ مرتبه بداية مربوط الدرجة التى عين فيها ، .

مادة ٢ - يجوز بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح مدير النيابة الادارية وبعد موافقة اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٣٥ من هذا القانون بتقرير مسبب نقل أعضاء النيابة الادارية الى وظائف عامة فى الكادر العالى فى درجة مالية تدخل مرتباتهم عند النقل فى حدود مربوطها أو أول مربوط الوظيفة التى يشغلونها .

ويمنح من ينقلون طبقا للفقرة السابقة درجات شخصية فى الجهة التى ينقلون اليها تسوى على أول درجة أصلية تخلق فى تلك الجهة .

مادة ٣ - يعمل بالاحكام المنصوص عليها فى المادة الثانية لمدة سنة من تاريخ العمل بهذا القانون ، ويجوز تجديد هذه المدة بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٤ - يستبدل بعبارة « مدير عام النيابة الادارية » عبارة « المدير العام » وبكلمة « الوكيلين » حيثما وردت بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه كلمات « مدير النيابة الادارية » و « المدير » و « الوكلاء » .

مادة ٥ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره صدر برئاسة الجمهورية فى ١١ ذى الحجة سنة ١٣٧٩ ( ٥ يونة سنة ١٩٦٠ )

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٦٠ (١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض

ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة

وعلى كسب العمل

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة ، وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الادازى والقوانين المعدلة له،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

### قرر القانون الاتى :

مادة ١ - يضاف الى البند ٣ من المادة ٩٣ مكررا (١) من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه فقرة جديدة بعد الفقرة الاولى ويكون نصها الاتى :

« على أنه بالنسبة الى الضرائب المستحقة عن سنوات مالية تنتهى قبل أول يناير سنة ١٩٥٥ يخفض معدل الفائدة عنها اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون الى ٣ ٪ سنويا ، ويعفى من أداء هذه الفوائد كل ممول لا تجاوز أرباحه السنوية من واقع الربط عن السنوات المالية المذكورة ٥٠٠ جنيه » .

مادة ٢ - يستبدل بنص البند ٥ من المادة ٩٣ مكررا (١) النص الاتى :

« لكل ممول يقوم بأداء الضرائب المتأخرة التى استحققت وأصبحت من واقع الربط واجبة الاداء قبل أول يولية سنة ١٩٥٦ ، سواء كان قد صدر قرار بتقسيطها أو لم يصدر ، الحق فى خصم قدره ١٠ ٪ من قيمة الباقي منها وذلك اذا قام بأداء هذا

الباقى بأكمله أو ٥٠ ٪ منه على الأقل خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون ولا يسرى هذا الخصم الا على ما يتم أدائه منها .

وفي جميع الاحوال المنصوص عليها في البنود الاربعة الاولى لا تستحق الفائدة اذا لم تجاوز مدة التأخير خمسة أيام وتعتبر كسور الشهر شهرا كاملا في حساب هذه الفائدة .

مادة ٣ - يضاف الى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه مادتان جديدتان بأرقام ٩٣ مكررا (٢) ، ٩٣ مكررا (٣) بالنص الآتى :

« مادة ٩٣ مكررا (٢) - لوزير الخزانة التنفيذى أو من ينيبه حق إعفاء الممول من الفوائد المنصوص عليها في المادة السابقة وذلك متى ثبت عدم وجود مال له يمكن التنفيذ عليه طبقا لاحكام القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ ، أو اذا طرأت ظروف عامة أو خاصة تحول بينه وبين سداد الضرائب المستحقة عليه في المواعيد المقررة » .

« مادة ٩٣ مكررا (٣) - يعفى الممول من الضرائب كلها أو بعضها التى استحققت وأصبحت واجبة الأداء والمربوطة عن السنوات المالية المنتهية قبل أول يناير سنة ١٩٥٦ ، وكذلك ما قد يكون مستحقا عليها من فوائد ، وذلك اذا ثبت عدم وجود مال للممول يمكن التنفيذ عليه وفقا لاحكام القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه . ويكون اثبات ذلك بقرار من وزير الخزانة بناء على توصية من لجنة يصدر بتشكيلها قرار منه ويكون من بين أعضائها عضو من مجلس الدولة بدرجة نائب على الأقل »

مادة ٤ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به فى اقليم مصر، ولوزير الخزانة اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١١ ذى الحجة سنة ١٣٧٩ ( ٥ يونية سنة ١٩٦٠ ) .

## مذكرة الإيضاحية

بتاريخ ٣ يوليو سنة ١٩٥٦ صدر القانون رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٥٦ باضافة مادة جديدة رقم ٩٣ مكررا (١) الى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة والارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل تنص على استحقاق فوائد تأخير بواقع ٦٪ سنويا على مالم يؤد من ضرائب الاقرار ومتأخرات الاقساط المستحقة قبل أول يولييه سنة ١٩٥٦ والضرائب التى يتم ربطها بعد هذا التاريخ اذا لم يتم أدائها فى المواعيد القانونية ، كما تنص على منح خصم قدره ٣ ٪ من الضرائب المتأخرة للمولين الذين يبادرون بأدائها فى مواعيد محددة .

ولما كانت مصلحة الضرائب رغبة منها فى الاجهاز على الحالات المتأخرة - قد قامت بربط الضرائب عن سنوات عديدة ، وطالبت تبعا لذلك المولين بالضرائب عن تلك السنوات دفعة واحدة الأمر الذى أثار شكوى بعض الطوائف والهيئات بسبب سريان فوائد التأخير بواقع ٦٪ على ما لم يؤد من هذه الضرائب فى الميعاد القانونى .

وزغبة فى التخفيف عن المولين والتيسير عليهم ، رأى تخفيض سعر تلك الفائدة اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون الى ٣٪ ( بدلا من ٦٪ ) وذلك وبالنسبة الى الضرائب المتعلقة بالسنوات الضريبية التى تنتهى قبل أول يناير سنة ١٩٥٥ ، كما



رؤى أيضا اعفاء صغار المولدين الذين لا يجاوز أرباحهم السنوية ٥٠٠ جنية من أداء الفوائد كلية بالقياس الى تلك السنوات .

والمقصود بالسنة الضريبية السنة المالية للممول فيستفيد من هذا الحكم كل ممول تنتهي سنته المالية - سواء أكانت سنة ميلادية أو سنة متداخلة - قبل أول يناير سنة ١٩٥٥ ولا يستفيد منه من تنتهي سنته المالية أو بعد هذا التاريخ .

وقد استوجب ذلك اضافة فقرة جديدة الى البند ٣ من المادة ٩٣ مكرر (١) .

وهذا ما نصت عليه المادة الأولى من مشروع القانون المقترح .

ولما كان نظام تعجيل الاداء يرتبط بتسوية مشكلة المتأخرات ، وكانت الوزارة جد حريصة على تحصيل هذه المتأخرات فقد رأت رفع سعر الخصم المنصوص عليه في البند ٥ من المادة ٩٣ مكررا (١) من ٣٪ الى ١٠٪ ويفيد من هذا الحكم من يعجل بسداد متأخراته خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون المقترح ، وبشرط أن لا يقل ما يؤديه عن ٥٠٪ منها . ولا يسرى الخصم الا على الجزء الذي يتم أدائه من هذه المتأخرات .

والمقصود بالمتأخرات هي الضرائب التي استجفت وأصبحت واجبة الاداء من واقع الربط قبل أول يولييه سنة ١٩٥٦ سواء أكانت مقسطة أو غير مقسطة .

وترى الوزارة أن رفع سعر الخصم على هذا النحو من شأنه تشجيع المولدين على سداد متأخراتهم خلال فترة محددة بدلا من سدادها على أقساط قد تمتد الى عدة سنوات ولا شك أن ذلك يعين على الانتهاء من مشكلة المتأخرات مما يساعد على توجيه الجهود نحو تنظيم ربط وتحصيل ما يستجد من ضرائب كما أنه يزيل ما يعترض الجهاز التنفيذي من عقبات في سبيل الاصلاح .

وأخذا بما تقدم ، تم تعديل البند (٥) من المادة ٩٣ مكررا (١) وهذا ما نصت عليه المادة الثانية من مشروع القانون المقترح .

ورغبة في التيسير على المولدين المعسرین الذين يتعذر عليهم اداء الضرائب في مواعيدها المحددة لظروف عامة أو خاصة ، أضيف نص برقم ٩٣ مكررا ( ٢ ) يجيز لوزير الخزانة التنفيذي أو من ينوبه حق اعفائهم من اداء الفوائد اذا ما ثبت عدم قدرتهم على الاداء أو قيام ظروف عامة أو خاصة تحول بينهم وبين تسديدهم الضرائب المستحقة عليهم في المواعيد المحددة لذلك .

ولما كان قدر غير يسير من متأخرات الضرائب المستحقة عن سنوات سابقة يمثل ديونا معدومة أما لافلاس اصحابها أو اعسارهم أو هجرتهم وتصفية ممتلكاتهم كما ان جانباً منها يجاوز مصاريف تحصيله قيمة الاموال المحجوزة ، فقد رؤى اعفاء الممول من الضرائب كلها أو بعضها وكذلك ما قد يكون مستحقا عليها من فوائد وذلك اذا ثبت علم وجود مال للممول يمكن التنفيذ عليه وفقا لأحكام القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإداري . ويكون اثبات ذلك بقرار من وزير الخزانة بناء على توصية لجنة يصدر بتشكيلها قرار منه ويكون من بين أعضائها عضو من مجلس الدولة بدرجة نائب على الأقل .

ولما كان هذا الحكم انما قصد به علاج متأخرات الضرائب المستحقة عن سنوات

سابقة فقد اقتصر ذلك على الضرائب المربوطة عن السنوات المالية المنتهية قبل أول يناير سنة ١٩٥٦ :-

وقد تضمن هذا الحكم نص المادة ٩٣ مكررا (٣) المقترح اضافتها الى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بالمادة الثالثة من مشروع هذا القانون .

والمبادئ المقترحة في المادتين ٩٣ مكررا (٢) ومكررا (٣) بشأن اعفاء الممولين من اداء الفوائد والضرائب مقتبسة مما أخذت به بعض الدول الاخرى كفرنسا وبلجيكا .

وتتشرف وزارة الخزانة بعرض مشروع القانون المرافق على السيد رئيس الجمهورية مفرغا في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٩ رجاء التفضل بالموافقة عليه واصداره .

# المحاماة

مجلة قضائية شهرية

تصدرها نقابة المحامين

العدد  
الثاني

السنة الحادية والأربعون

أكتوبر  
سنة ١٩٦٠

ولو شاء الله جعلهم أمة واحدة ولكن يدخل من يشاء في رحمته  
والظالمون ما لهم من ولي ولا نصير  
« قرآن كريم »

جميع المخابرات سواء أكانت خاصة بتحرير المجلة أم بإدارتها ترسل بعنوان  
ادرة مجلة المحاماة وتحريرها بإدارة النقابة بشارع رمسيس رقم ٥١ بالقاهرة





# المحاماة

مَجَلَّةُ قَضَائِيَّةٍ شَهْرِيَّةٍ

تَصْرِفُهَا نَقَابَةُ الْمَحَامِينِ

اكتوبر  
سنة ١٩٦٠

السنة الحادية والاربعون

العدد  
الثاني

ولو شاء الله لجعلهم أمة واحدة ولكن يدخل من يشاء في رحمته  
والظالمون ما لهم من ولي ولا نصير  
« قرآن كريم »

جميع المخابرات سواء كانت خاصة بتحرير المجلة أم بإدارتها ترسل بعنوان  
ادرة مجلة المحاماة وتحريرها بإدارة النقابة بشارع رمسيس رقم ٥١ بالقاهرة

# بيان

نشرنا فى هذا العدد الاحكام والابحاث والقوانين والقرارات الاتية :

- عدد  
٣١ حكما صادرا من قضاء محكمة النقض الجنائية  
١٥ حكما صادرا من قضاء محكمة النقض المدنية  
٥ احكام صادرة من قضاء المحكمة الادارية العليا  
( مجلس الدولة )

\*\*\*

المصلحة فى النقض الجنائى - للدكتور رءوف عبيد - أستاذ بكلية الحقوق - جامعة  
عين شمس

آثار الطلاق فى شرائع غير المسلمين - للدكتور جميل الشرقاوى - أستاذ القانون  
المدنى بكلية الحقوق - جامعة القاهرة .

شرط التحكيم فى العقود المدنية والتجارية - التنازل عنه ضمنا وبطلانه لعدم تعيين  
شخص المحكم فى القانون المصرى والمقارن - للاستاذ محمود كامل المحامى .

قاضى التفليسة (مأمور التفليسة) تعيينه . مهمته . أوامره والتظلم منها - للاستاذ  
أحمد خيرت - القاضى .

مدى تعدد الغرامات فى تطبيق أحكام قانون عقد العمل الفردى - للأستاذ كامل  
سليمان المحامى .

\*\*\*

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ بتعديل أحكام  
القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة  
وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل . ص ٧٣

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٦٠ بتعديل بعض  
أحكام القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الإيراد . ص ٧٦

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٦٠ بإلغاء القانون  
رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٨ بفرض ضريبة اضافية على مجموع ما يتقاضاه أعضاء مجالس  
الادارة فى الشركات المساهمة . ص ٧٧

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٦٠ بتعديل بعض  
أحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ بفرض ضريبة على الشركات والمرسوم بقانون  
رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على الشركات . ص ٧٨

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تنظيم  
تجارة الأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية . ص ٨٠



قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٦٠ فى شأن تنظيم  
تعبئة وتجارة الشاي • ص ٨٤

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٠ بتعديل المادة  
٣٦ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن بعض البيوع التجارية • ص ٨٤

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٦٠ بتعديل القانون  
رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالسجل التجارى • ص ٨٦

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن تعديل  
المادة ٥٧ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الخدمة العسكرية  
والوطنية • ص ٨٩

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٦٠ فى شأن اضافة  
مادة جديدة الى القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦٠ الخاص بالتزامات النقل العام  
للركاب بالسيارات فى مدينة القاهرة • ص ٩١

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٦٠ الخاص  
بالمعاشات المدنية • ص ٩٢

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٦٠ فى شأن تمديد  
الموعد المحدد بالمادة السابعة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون  
العمل المعدلة بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٠ • ص ٩٩

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٦٠ فى شأن اعفاء  
أعضاء مجلس اتحاد الدول العربية المتحدة من غير المتمتعين بجنسية الجمهورية  
العربية المتحدة من بعض الضرائب والرسوم • ص ١٠٠

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن الاندماج  
فى شركات مساهمة • ص ١٠٢

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٦٠ فى شأن  
مجلس الامة • ص ١٠٣

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن تعديل  
بعض الاحكام الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على العقارات • ص ١٠٦

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٦٠ بتعديل بعض  
الاحكام الخاصة برجال القضاء ومجلس الدولة وادارة قضايا الحكومة فى الاقليم  
السورى • ص ١٠٧

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن فرض  
رسم اضافى لدى القضاء لانشاء دور للمحاكم واصلاحها • ص ١٠٨

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٦٠ بشأن حظر  
اخراج بذرة القطن من اقليم مصر • ص ١١٢

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الاحوال  
المدنية • ص ١١٣

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٦٠ بتعديل القانون  
رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ بفرض ضريبة اضافية للدفاع • ص ١٣١

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٦٠ فى شأن تعديل قانون نظام القضاء . ص ١٣٢

#### قرارات وزارية :

##### وزارة العدل

قرار بتعديل دائرتى اختصاص محكمتى سنورس ومركز الفيوم الجزئيتين . ص ١٣٤  
قرار بتحويل بعض موظفى وزارة الاقتصاد والتجارة صفة مأمورى الضبط القضائى . ص ١٣٤ .

##### وزارة الاقتصاد

قرار رقم ٤٢٧ لسنة ١٩٦٠ بتعديل القرار رقم ٧٢٤ لسنة ١٩٥٩ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء سجل المستوردين . ص ١٣٦

قرار رقم ٤٢٨ لسنة ١٩٦٠ بتعديل القرار رقم ٧٢٥ لسنة ١٩٥٩ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٩ فى شأن التصدير . ص ١٣٧

قرار رقم ٥٠٧ لسنة ١٩٦٠ بتعديل القرار الوزارى رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٥ باللائحة الداخلية لبورصة البضاعة الحاضرة للاقطان وبذرة القطن ( بورصة مينا البصل ) . ص ١٣٨

قرار رقم ٥٣٨ لسنة ١٩٦٠ بتعديل بعض أحكام القرار الوزارى رقم ٥١ لسنة ١٩٤٧ بالشروط والاورضاع الخاصة بتنفيذ القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد . ص ١٣٩

##### وزارة الخزانة

قرار رقم ١٨٨ لسنة ١٩٦٠ بتنفيذ القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦٠ بشأن تنفيذ الاتفاقيتين الخاصتين بتسوية المسائل المالية بين الجمهورية العربية المتحدة (الاقليم المصرى) والجمهورية الفرنسية وبالعلاقات المالية والتجارية والاملاك البريطانية فى مصر . ص ١٤٠

##### وزارة الداخلية

قرار رقم ٢١ لسنة ١٩٦٠ بتنفيذ بعض أحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ فى شأن دخول واقامة الاجانب بأراضى الجمهورية العربية المتحدة والخروج منها . ص ١٤٢

قرار رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٠ بتعديل بعض أحكام القرار الصادر فى ٧ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ بتنفيذ القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الاسلحة وذخائرها . ص ١٤٥

##### وزارة الصحة العمومية

قرار رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٦٠ فى شأن اضافة جواهر مخدرة الى الجدول الاول الملحق بالمرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ الخاص بمكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها . ص ١٤٦

##### وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل :

قرار رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن بحث أنظمة صناديق الادخار أو عقود التأمين الجماعية أو المعاشات المرتبطة بتنفيذها الهيئات والمؤسسات العامة . ص ١٤٧

## قضاء المحكمة للنقض الجنائي

( رئاسة وعضوية السادة الاساتذة حسن داود نائب رئيس المحكمة ، ومصطفى كامل ، وفهيم يسي جندي ، وعادل يونس ، ورشاد القدسي المستشارين )

٥٩

أول يونيو سنة ١٩٥٩

١ - رشوة ، اجرام الرشاش ، جريمة المادة ١٠٩ مكررا ع . الاثر المترتب على عدم اختصاص الموظف بما هو مطلوب منه وعدم زعمه اختصاصه به . عدم قيام الجريمة في هذه الحالة .

ب - استدلال . رجال الضبطية القضائية ذوو الاختصاص الخاص . ضباط البوليس الحربي . شرط انصافهم بصفة الضبط القضائي بالنسبة الى ما يرتكبه الافراد من جرائم . وجوب تكليفهم بذلك من القيادة العامة للقوات المسلحة . القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٣

ج - رشوة . اجرام المرتشي . مظاهر الاتجار بالوظيفة او استغلالها . من بين هذه المظاهر الاخلال بواجبات الوظيفة . المادة ١٠٤ ع . الاخلال بواجب التبليغ عن الجرائم يندرج تحت باب الرشوة المعاقب عليها متى تقاضى الموظف جملا في مقابله . اعتبار من عرض الجبل لهذا الغرض راشيا مستحقا للعقاب . م ٢٦ ١ ج .

د - وصف التهمة . مالا يتعارض مع تقييد المحكمة بواقعه اللغوي . المادة ٣٠٨ ١ ج . وجوب ادلاء المحكمة بكلمتها فيما اسندته الى التهمة من واقعة جديدة تدخل في الحركة الاجرامية التي اتاها وتكون مع الواقعة المسندة اليه بوصف التهمة وجه الاتهام الحقيقي وذلك بعد تنبيهه الى التعديل الجديد . ٣٠٨ م ١ ج .

حكم . عيوب التسبيب . قصور البيان . مثال في جريمة المادة ١٠٩ مكررا ع . تاسيس البراءة على عدم اختصاص رجل البوليس الحربي باقتياد التهمة الى قسم البوليس دون ان تقول المحكمة كلمتها فيما اسندته للتهمة من انه عرض الرشوة عليهما لصرف النظر عن النزاع القائم .

### المبادئ القانونية

١ - من المقرر في جريمة عرض الرشوة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ مكررا من قانون

العقوبات انه لا جريمة في الامر اذا كان العمل المراد القيام به او الامتناع عنه لا يدخل في اختصاص الموظف ولم يزعم هذا الاخير انه من اختصاصه .

٢ - يبين من نص المادة الاولى من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٣ - بتحويل ضباط البوليس الحربي سلطة رجال الضبط القضائي - انه ليس لضباط البوليس الحربي صفة الضبط القضائي بالنسبة الى ما يرتكبه الافراد من جرائم طالما انهم لم يكلفوا بذلك من القيادة العامة للقوات المسلحة ، وبالتالي فان ضابط البوليس الحربي اذ امر اثنين من رجاله بتسليم المتهم الى البوليس دون ان يكون مكلفا بذلك من القيادة العامة للقوات المسلحة يكون قد اتى امرا خارجا عن اختصاصه ولا يكون لرؤوسيه اختصاص في تنفيذ هذا الامر .

٣ - مفاد نص المادة ٢٦ من قانون الاجراءات الجنائية ان واجب التبليغ عن الجرائم التي يعلم بها الموظفون العموميون او المكلفون بخدمة عامة اثناء تادية عملهم او بسبب تاديتهم هو امر يدخل في واجبات وظيفتهم مما يعرضهم للمسئولية التأديبية اذا خالفوا هذا الواجب ، ونتيجة لما تقدم فان عرض الرشوة على الموظف العمومي للامتناع عن اداء واجب التبليغ عن الجريمة المكلف به قانونا هو امر يتعلق بلمة الموظف ، فاذا وقع منه هذا الامتناع يكون



المجنى عليه ليقوم نيابة عنه بشراء مشقولات ومنزل الزوجية فلم يفعل واستبقى المبلغ في ذمته ولم يرده حين طالبه به من سلمه اليه ، فان هذه الواقعة تتوافر فيها جميع العناصر القانونية لجريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، أما ما ذهب اليه المتهم من نفي صفة الوكالة عنه وقوله « ان أقصى ما يتصور في تكييف هذا العقد انه تبرع لحساب الزوجة أو أنه عقد من نوع خاص » فجدل بعيد عن حقيقة طبيعة العقد الذي تم بين الطرفين وعن تكييفه القانوني الصحيح الذي انتهى اليه الحكم .

( القضية رقم ٦٩٨ سنة ٢٩ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة محمود ابراهيم اسماعيل ومحمود محمد مجاهد والنسب احمد عفيفي ومحمد عطية اسماعيل وعباس حلمي سلطان المستشارين ) .

٦١

اول يونيه سنة ١٩٥٩

١ - ب - تحقيق - تفتيش - تنفيذ الاذن به - قواعد - جواز استعانة المأذون بالتفتيش - في تنفيذ الاذن - باعوانه بحضوره وتحت اشرافه - حصول التفتيش بحضور المتهم ولرة واحدة - صورة واقعة تتوافر فيها هذه الشروط - الاذن الصادر بتفتيش منزل يشمل ايضا الحديقة باعتبارها ملحقة به .

### المبادئ القانونية

١ - الاذن الصادر بتفتيش المنزل يشمل ايضا الحديقة باعتبارها ملحقة به .

٢ - اذا كان الثابت من واقعة الدعوى انه اثناء ان كان الضابط المأذون بتفتيش منزل المتهم يقوم بتفتيشه ، لاحظ الكونستابل ورجلا البوليس الملكي - اللذين استعان بهما الضابط في تنفيذ أمر التفتيش وكانا يعملان تحت اشرافه - وجود باب مغلق بفناء المنزل ، فأنها اليه بما لاحظاه ، فطلب الضابط من المتهم فتح الباب وفتحه فعلا بوجوده وأمرهما الضابط بالدخول في الحديقة فدخلاها ، ثم أخبراه بأنهما وجدا نبات الحشيش مقروضا بها ، فقام الضابط وبصحبه المتهم بتفتيش الحديقة بأرشاد الكونستابل والبوليس الملكي ،

اخلا لا خطيرا بواجبات وظيفته التي تفرض عليه التبليغ عن الجرائم التي يعلم بها أثناء تأديته عمله أو بسبب تأديته ، وهذا الاخلاص بالواجب يندرج تحت باب الرشوة المعاقب عليها قانونا متى تقاضى الموظف جملا في مقابله ويكون من عرض هذا الجعل لهذا الغرض راشيا مستحقا للعقاب .

٤ - يتعين على المحكمة وقد اتجهت الى اسناد واقعة جديدة الى المتهم تكون مع الواقعة المنسوبة اليه في وصف التهمة وجه الاتهام الحقيقي وتدخل في الحركة الاجرامية التي اتاها المتهم - ان تطبق عليه حكم القانون على هذا الاساس بعد ان تنبئه الى التعديل الذي أجرته ليمس دفاعه فيه طبقا للمادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية ، ، فاذا هي أغفلت ذلك وقضت ببراءة المتهم استنادا الى ان رجل البوليس الحربي ليس من اختصاصهما اقتياد المتهم الى قسم البوليس دون ان تبين كلمتها فيما أسندته الى المتهم من انه عرض الرشوة عليهما « لصرف النظر عن النزاع القائم » وهو ما ينطوي على معنى عدم التبليغ عن الجريمة التي علما بها والتي كان يتعين عليهما القيام به باعتبارهما من المكلفين بخدمة عامة - عملا بنص المادة ٢٦ من قانون الاجراءات الجنائية - لا مجرد عدم اقتياده الى القسم - فان الحكم يكون قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه .

( القضية رقم ٦٨٢ سنة ٢٩ ق )

٦٠

اول يونيه سنة ١٩٥٩

نقض - اوجهه - مالا يعتبر خطأ في تطبيق احكام قانون العقوبات - مثال - خيانة امانة - تكييف العقد - صورة واقعة تتوافر بها الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٤١ ع - استبقاء التهمة المبلغ التي تسلمه من المجنى عليه لتأنيث منزل الزوجية نيابة عنه وعدم رده عند مطالبته بذلك - تكييف العقد بأنه تبرع لحساب الزوجة أو أنه من نوع خاص في غير محله .

### المبدأ القانوني

اذا كانت الواقعة - التي أورد الحكم أدلة ثبوتها في حق المتهم - هي انه تسلم نقودا من

## المبادئ القانونية

١ - الأصل أن الشهادة التي يسأل الشاهد عن الكذب فيها أمام القضاء هي التي تكون لها في ذاتها قوة الاقتناع لا بتناؤها على عيان الشاهد وبقينه من جهة ولقابليتها للتمحيص والتحقق من صحتها من جهة أخرى ، أما الشهادة التي لا ترجع إلا إلى مجرد التسامع والشهرة فلا تعد شهادة بالمعنى المقصود في القانون لتعذر التحقق من صحتها ، ولا يرد على ذلك بما للشهادة بالتسامع من اعتبار في بعض الحالات الاستثنائية فإن هذا ليس من شأنه أن يغير طبيعة ما قيل على سبيل الرواية ولا يرفعه إلى مرتبة الشهادة التي فرض القانون العقاب على الكذب فيها - فإذا كانت الأقوال التي أدلى بها الشاهدان - على ما هو ثابت بالحكم - ليست إلا أنباء بما اتصل بعلمهما ، أو نقل لهما فإن شهادتهما لا تتوافر فيها أركان جريمة شهادة الزور .

٢ - يشترط القانون لمسئولية الشاهد زورا جنائيا قصده إلى الكذب وتعمد قلب الحقيقة ، بحيث يكون ما يقوله محض افتراء في مجلس القضاء وبسوء نية - فإذا كان الحكم قد نفى هذا الوصف عن شهادة الشاهدين وأثبت أنهما إنما شهدا بما تنطق به شواهد الحال وظاهر المستندات فإن المحكمة اذ قضت ببراءة الشاهدين من جريمة شهادة الزور لم تخطئ في تطبيق القانون .

( القضية رقم ٥٦٧ سنة ٢٩ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة محمود ابراهيم اسماعيل ومحمود محمد مجاهد والسيد احمد عفيفي ومحمد عطية اسماعيل وعباس حلمي سلطان المستشارين ) .

٦٤

٢ يونيه سنة ١٩٥٩

نقض . أوجهه . ما يعد خطأ في تطبيق قانون العقوبات . مثال . اختلاس أموال أميرية . الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٣ من قانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ صورة واقعة تتوافر بها هذه الجريمة : سرقة موظف عمومي التيار الكهربائي الذي تنتجه وتوزعه إدارة الكهرباء والغاز .

حيث شاهد الضابط بنفسه شجيرات الحشيش بالحالة التي وصفها ، فإن تفتيش المنزل والحديقة يكون بذلك قد حصل مرة واحدة وفي وقت واحد في حضور المتهم .

( القضية رقم ١٦٠٦ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة حسن داود نائب رئيس المحكمة ومحمود محمد مجاهد وفهيم يس جندى والسيد احمد عفيفي وعباس حلمي سلطان المستشارين ) .

٦٢

٢ يونيه سنة ١٩٥٩

اختصاص . تنازع سلبي في الاختصاص . ماهيته . المادة ٢٢٦ ج . وجوب تخل كل من المحكمتين عن اختصاصها دون الفصل في الموضوع . فصلهما في الموضوع يقتضي رفض الطلب المقدم من النيابة لتحديد الجهة المختصة .

## المبدأ القانوني

المقصود بالتنازع السلبي في الاختصاص أن تتخل كل من المحكمتين عن اختصاصها دون أن تفصل في الموضوع - وإذا كان كل من الحكم الاستثنائي الصادر بالبراءة والأمر الصادر من غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية - استنادا إلى هذا الحكم - هو قضاء فاصل في الموضوع ، فإن دعوى التنازع السلبي في الاختصاص تكون منعقدة وعلى غير أساس مما يتعين معه رفض الطلب المقدم من النيابة العامة لتحديد الجهة المختصة .

( القضية رقم ١٥٣ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة ) .

٦٣

٢ يونيه سنة ١٩٥٩

١ - نقض . أوجهه . ما لا يعد خطأ في تطبيق احكام قانون العقوبات . مثال . شهادة الزور . عناصر الواقعة الاجرامية . الشهادة . شهادة التسامع والشهرة لا ترتفع إلى مرتبة الشهادة التي فرض القانون العقاب على الكذب فيها . علة ذلك .

ب - شهادة الزور . المسئولية والعقاب . القصد الجنائي . ماهيته . قصد الكذب وتعمد قلب الحقيقة في مجلس القضاء بسوء نية . الشهادة بما تنطق به شواهد الحال والمستندات لا توافر هذا القصد .



٦٦

٨ يونيو سنة ١٩٥٩

اختلاس أشياء بحوزة • المسئولية والعقاب • اثبات الجريمة • عدم لزوم تحرير محضر بالاختلاس يوم حصوله • بيانات أحكام الادانة • اغفال ذكر مكان الحجز • متى لا يعيب الحكم ؟ عند ثبوت التبيد •

## المبدأ القانوني

لا يشترط في اثبات جريمة اختلاس المحجوز أن يحضر المحضر أو الصراف محضراً ثبت فيه واقعة الاختلاس في يوم حصولها، بل يكفي - كما هو الحال في سائر الجرائم - أن تقتنع المحكمة بثبوت الواقعة من أي دليل أو قرينة تقدم إليها ، وما دامت المحكمة قد أثبتت على المتهم مقارفته جريمة التبيد ، وأنه قد قطع البرسيم المحجوز عليه أكثر من مرة ، وذكرت الأدلة التي استخلصت منها ذلك - وهي أدلة يستقيم معها ما انتهت إليه من ادانة المتهم - فإن عدم تحرير محضر التبيد ، أو عدم ذكر مكان الحجز في محضر التأجيل لا يجدي المتهم ولا يؤثر في سلامة الحكم •

( القضية رقم ٧٢٧ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة ) •

٦٧

٨ يونيو سنة ١٩٥٩

معارضة • أحكام لا تجوز فيها المعارضة • الأحكام الصادر من درجتي التقاضي في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون ٥٤/٤٥٣ بشأن المجال الصناعية والتجارية • المادة ٢١ من القانون • قانون • تفسيره • النص العام يعمل به على عمومته - التمشي مع حكمة التشريع • نقض • أوجهه • ما يعد خطأ في تطبيق قانون الاجراءات الجنائية • مثال •

## المبدأ القانوني

يبين من الاطلاع على المادة ٢١ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ - بشأن المجال الصناعية والتجارية ، وعلى المذكرة الايضاحية المرافقة لهذا القانون أن الشارع قد تعلق مراده باغلاق سبيل المعارضة بالنسبة الى الاحكام التي تصدر في الجرائم التي تقع بالمخالفة لاحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له منعا من اطالة اجراءات المحاكمة ، وقد جاء هذا النص مطلقا يسرى

## المبدأ القانوني

إذا كان الثابت من الاوراق أن المتهم موظف عمومي بسلاح الصميانة ، وأن السرقة وقعت على مال مملوك للدولة - وهو التيار الكهربائي الذي تنتجه وتوزعه ادارة الكهرباء والغاز - وكانت النيابة العامة قد استأنفت الحكم الغيابي الابتدائي بادانته والحكم الصادر في المعارضة ببراءته من التهمة المسندة اليه ، فإن القضاء من المحكمة الاستئنافية باعتبار الواقعة جنحة ومعاقبة المتهم على هذا الأساس يعد خطأ في القانون يستوجب نقض الحكم مع احالة الدعوى الى المحكمة الاستئنافية لتعيد نظرها مستهدية بالقواعد المنصوص عليها في المادتين ٤١٤ ، ٤١٥ من قانون الاجراءات الجنائية ، على اعتبار أن الواقعة جنائية تنطبق عليها المادة ١١٣ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٩٥٣/٦٩ ( القضية رقم ٥٨١ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة ) •

٦٥

٨ يونيو سنة ١٩٥٩

حكم • عيوب التسبيب • قصور بيان احكام البراءة • مثال في جريمة نصب •

## المبدأ القانوني

إذا كان الحكم الصادر ببراءة المتهمين من جريمة النصب - مع تسليمه بتواجد المتهمين معا وبتدخل المتهم الثاني على الصورة التي ذكرها - قد خلا من بيان الوقت والظروف التي تدخل فيها المتهم الثاني ، وهل كان تدخله بسعي من المتهم الاول وبتدبيره ، وهل كان ذلك قبل شراء التمثال الزائف ، أو بعده - هذا القصور في بيان الواقعة يحول دون قيام محكمة النقض بوظيفتها من الرقابة على صحة تطبيق القانون على حقيقة الواقعة في الدعوى مما يتعين معه نقض الحكم •

( القضية رقم ٧٢٣ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة ) •



بعدم قبول الدعويين المدنية والجنائية - قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك أنها لم تكن قد ادعت مدنيا في التحقيقات التي انتهت بصدر الأمر بالألا وجه لاقامة الدعوى ، فلا يسرى في حقها المنع المنصوص عليه في المادة ٢٣٢ من قانون الاجراءات، كما لا يسرى أيضا القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ والصادر في ٢١/٣/١٩٥٦ ، لأن الدعوى المباشرة رفعت منها في ٢٥/٧/١٩٥٥ أي في تاريخ سابق على تاريخ العمل به - هذا وقد شاب الحكم البطالان لعدم التوقيع عليه في بحر الثمانية أيام التالية لتاريخ صدوره .

« وحيث ان واقعة الدعوى - هي أن الطاعنة أقامت دعواها المباشرة ضد الطاعن بتاريخ ٢٥ و ٢٧ من يونيه سنة ١٩٥٥ أمام محكمة شبرا الجزئية ونسبت اليه بأنه تسبب باهماله في قتل زوجها توفيق منصور بأن قاد سيارة ركاب بحالة ينجم عنها الخطر فصدمه ومات - وطلبت الحكم عليه وعلى شركة سيارات المنيا والبحيرة متضامنين بمبلغ قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف المدنية - فقضت محكمة أول درجة بمعاقبة المتهم المطعون ضده بالحبس لمدة ستة شهور والزامه والشركة بأن يدفع لها التعويض المطلوب - فاستأنف المتهم ودفع بعدم قبول الدعويين المدنية والجنائية والزام الطاعنة بالمصروفات على أساس أن النيابة أجرت في القضية تحقيقا - بعد استخراجها من الحفظ بناء على نظام رفعته الطاعنة نفسها الى المحامي العام - وانتهت النيابة - بعد هذا التحقيق الأخير - الى التقرير بالألا وجه لاقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة ولم تطعن في هذا الأمر أمام غرفة الاتهام - كما تقضى بذلك المادة ٢١٠ من قانون الاجراءات - فأصبح له قوة الأمر المقضى ، فلا يجوز لها - مع قيامه - الالتجاء الى طريق الادعاء المباشر ومحكمة ثاني درجة - بعد أن استعرضت ما تم في الدعوى من اجراءات - قالت « انه تبين للمحكمة من الاطلاع على الجنبه رقم ٧٨٥٥ لسنة ١٩٥٤ شبرا المنضمة أن الحادث حقق بمعرفة البوليس ، وبتاريخ ٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ أمر السيد وكيل نيابة شبرا بحفظه قطعا لعدم الجنائية مؤسسا قراره عليها على أنه لم يستدل على شهود

حكمه على الاحكام التي تصدر من درجتي التقاضى دون قصره على أحكام محكمة أول درجة وذلك أخذا بعموم النص وتمشيا مع حكمة التشريع ، فيكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بقبول المعارضة قد جاء على خلاف القانون ويتعين لذلك نقضه وتصحيحه والقضاء بعدم جواز المعارضة .

( القضية رقم ٧٢٨ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة )

## ٦٨

٨ يونية سنة ١٩٥٩

١ - ب - أمر بالألا وجه لاقامة الدعوى - حجته ولو لم يعلن به الخصوم - دعوى مباشرة - شروط تحريكها - أثر صدور قرار بالألا وجه لاقامة الدعوى - الخلو لدون تحريك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر سواء أتم تحريكها في ظل المادة ٢٣٢ أ - ج - قبل تعديلها بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ أم بعد ذلك - عدم حصول الادعاء المدني أمام سلطة التحقيق غير مؤثر - المادة ١٦٢ - ٢١٠ - ج -

### المبادئ القانونية

١ - الأمر الصادر من النيابة العامة بالحفظ بعد تحقيق أجرته بنفسها هو أمر له بمجرد صدوره حجته - حتى ولو لم يعلن به الخصوم - ويمنع من العود الى رفع الدعوى الجنائية ، وما دام هذا الأمر قائما ولم يبلغ قانونا فما كان يجوز رفع الدعوى على المتهم بعد ذلك عن ذات الواقعة - على ما قال به الحكم المطعون فيه - بحق ، ولا يغير من هذا النظر أن الطاعنة لم تكن مدعية بالحقوق المدنية في تحقيقات النيابة، فإن المادتين ١٦٢ ، ٢١٠ من قانون الاجراءات الجنائية صريحتان في أن أحكامهما تنتظم المجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية على السواء .

٢ - لم يأت القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ الصادر في ٢١ من مارس بتعديل المادة ٢٣٢ قانون الاجراءات الجنائية بجديد ، بل أكد رأيا استقر عليه الفقه والقضاء من قبل صدوره وبعبء .

### المحكمة

« حيث ان الطاعنة تعيب على الحكم المطعون فيه أنه اذ قضى بالغاء الحكم المستأنف

بالحفظ قد صدر منها بعد تحقيق أجرته بنعسها - فهو أمر له بمجرد صدوره حججته حتى ولو لم يعلن به الخصوم - ويمنع من العود الى رفع الدعوى الجنائية - مادام هذا الأمر قائما ولم يبلغ قانونا - فما كان يجوز رفع الدعوى على المتهم بعد ذلك عن ذات الواقعة - على ما قال به الحكم المطعون فيه - بحق - ولا يغير من هذا النظر أن الطاعنة لم تكن مدعية بالحقوق المدنية في تحقيقات النيابة فإن المادتين ١٦٢ ، ٢١٠ من قانون الاجراءات الجنائية صريحتان في أن أحكامهما تنتظم المجنى عليه والمدعي بالحقوق المدنية على السواء ، وأمر الحفظ في هذه الحالة - لصدوره من سلطة قضائية - له قوة الأمر المقضى به كما هو الحال في الأحكام ويتعين على المحكمة أن تقضى بعدم جواز نظر الدعوى في أية حالة كانت عليها الدعوى - ولو من تلقاء نفسها - وما أشار اليه الحكم بشأن القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ الصادر في ٢١ من مارس سنة ١٩٥٦ بتعديل المادة ٢٣٢ من قانون الاجراءات قصد به أن هذا القانون في صراحة نصه المؤيد لهذا الوجه من النظر لم يأت بجديد ، بل أكد رأيا استقر عليه الفقه والقضاء من قبل صدوره وبعبءه لما كان ذلك ، وكان ما تنعاه الطاعنة على الحكم بأنه لم يهتم في ميعاد الثمانية أيام مردود بأن الشارع في المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية إنما يوصي فقط بالتوقيع على الحكم في خلال تلك المدة ولم يرتب البطلان على عدم مراعاتها - لما كان ذلك فان الطعن برمته لا يكون مقبولا .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير اساس متعينا رفضه موضوعا » .

( القضية رقم ٧٣٠ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة ) .

٢٩

٩ يونيو سنة ١٩٥٩

نقض . أوجهه . ما يعد خطأ في تطبيق القانون الموضوعي . مثال . تنظيم . القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بشأن تقسيم الأراضي المصدرة للبناء . المسؤولية والعقاب . عقوبة الإزالة . شرطا تطبيقها . كون المتهم هو منشيء التقسيم بدون موافقة سابقة وطبقا للشروط

للحادث . وبتاريخ ١٢/١٠/١٩٥٤ أرسلت المدعية بالحق المدني برقية الى السيد وكيل النيابة شبرا تتظلم فيها من قرار الحفظ سالف الذكر ، كما أرسلت تظلما مسببا الى السيد المحامي العام بتاريخ ٢٣/١٢/١٩٥٤ ، وبتاريخ ١/١/١٩٥٥ أمر السيد المحامي العام بالغاء قرار الحفظ المذكور وبإعادة التحقيق بمعرفة النيابة وعمل رسم كروكي لمكان الحادث ، وقد أعيد التحقيق ، كما تمت المعاينة ، وأجرى رسم كروكي بمعرفة النيابة ، وانتهى الأمر بأن أمر السيد المحامي العام بتاريخ ١٢/٥/١٩٥٥ بإعادة الأوراق الى نيابة شبرا لإصدار أمر فيها بعدم وجود وجه لعدم كفاية الأدلة . وحيث أن المشرع قد رسم في المادة ٢١٠ من قانون الاجراءات طريقا للطعن على الأمر الصادر من النيابة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية فنص على أنه ( للمجنى عليه والمدعي بالحقوق المدنية الطعن في الأمر المذكور في المادة السابقة أمام غرفة الاتهام ويتبع في ذلك أحكام المادة ١٦٢ وما بعدها ) وحيث ان المدعية بالحقوق المدنية لم تطعن في الأمر الصادر من النيابة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية لعدم كفاية الأدلة أمام غرفة الاتهام بل رفعت دعواها هذه بطريق اللجنة المباشرة . . . وأن من شروط تحريك الدعوى الجنائية بطريق الادعاء المباشر أن تكون الدعوى الجنائية مقبولة فلا يكون هناك محصل للادعاء المباشر اذا كانت الدعوى الجنائية قدسدت . . . وأن الأمر الصادر من النيابة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية لعدم كفاية الأدلة قد صدر بعد تحقيق بأشهرته بنفسها بمقتضى سلطتها المخولة لها في القانون فيكون لذلك الأمر قوة الشيء المحكوم فيه بحيث لا يجوز الرجوع الى الدعوى الجنائية بعد صدوره ، ومؤدى هذا أنه في حالة طرح الدعوى الجنائية بالمخالفة لذلك يتعين على المحاكم الحكم بعدم قبول الدعوى الجنائية لمخالفة ذلك للنظام العام سواء كان تحريك الدعوى الجنائية من النيابة العامة ، أو المضرورة بطريق الادعاء المباشر طالما أن ذلك الأمر ما زال قائما ، وسواء أكان أعلن للمجنى عليه ، أم لم يعلن له . . . لما كان ذلك ، وكان الأمر الصادر من النيابة العامة



لما كان ذلك ، وكانت الحاجة قد دعت الى سن هذا الحكم - كما جاء بالملذكرة التفسيرية للقانون « لما لوحظ من كثرة عسدد المتخلفين عن اداء الخدمة الانزامية وغالبيتهم من ذوى المهن الذين ينتشرون فى البلاد دون أن تربطهم المهنة بمكان أو بلد معين » ، مما يمتنع معه القول بوجوب الاعلان فى خصوص هذه الحالة ، وكان الحكم المطعون فيه قد أوجب للعقاب شرطالم يتطلبه القانون ، وقضى بالبراءة استنادا الى تخلفه - والحال أنه غير لازم - فانه يكون قد أخطأ فى تأويل القانون بما يوجب نقضه .

( القضية رقم ٤٦٥ سنة ٢٩ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة محمود ابراهيم اسماعيل ومحمود محمد مجاهد والسيد احمد عفيفى وعباس حلمى سلطان وعادل يونس المستشارين ) .

## ٧١

٩ يونية سنة ١٩٥٩

قانون « تفسيره » متى لا يلجا اليه ؟ عند وضوح النص . وسائل التفسير . الاعمال التحضيرية . دورها فى التفسير . عدم جواز تغليب الاعمال التحضيرية على عبارة النص . قطن . تداول الاقطن الزهر الناتجة من مناطق تعميم تقاوى القطن الاشمونى . القانون رقم ٤٤٩ لسنة ٥٤ . جريمة السادة الثانية من القانون العقوبة . هى المقررة بالمادة الخامسة من القانون دون المادة السادسة منه . علة ذلك . مظاهر خطأ الملذكرة الايضاحية للقانون .

### المبدأ القانونى

القاضى مطالب أولا بالرجوع الى نص القانون ذاته واعماله على واقعة الدعوى فى حدود عبارة النص ، فاذا كانت واضحة الدلالة فلا يجوز الاخذ بما يخالفها مما يرد فى الاعمال التحضيرية - ومن بينها المذكرات التفسيرية المرافقة للقانون - وتغليبها على عبارة النص خروج ذلك عن مراد الشارع ، ولما كانت المادة الخامسة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ٥٤ - فى شأن تداول الاقطن الزهر الناتجة من مناطق تعميم تقاوى القطن الاشمونى - قد جعلت الجزاء على مخالفة حكم المادة الثانية من القانون توقيع عقوبتى الحبس مدة لا تجاوز ثلاثة اشهر - والغرامة التى لا تقل عن خمسة جنيهات ولا

المنصوص عليها فى القانون ، او عدم قيام القسم او المشتري ، او المستاجر ، او المنتفع بالحكر بالالتزامات التى فرضها القانون فى المادتين ١٢ ، ١٣ منه .

### المبدأ القانونى

يشترط لصحة الحكم بالازالة طبقا لاحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ أن يثبت فى حق المتهم أحد أمرين : الاول أن تكون هى التى أنشأت التقسيم دون الحصول على موافقة سابقة من السلطة المختصة وطبقا لشروط المنصوص عليها فى القانون ، والثانى عدم قيامها بالاعمال والالتزامات المنصوص عليها فى المادتين ١٢ ، ١٣ منه ، وهى المتعلقة بالالتزامات والاعمال التى يلزم بها المقسم والمشتري والمستاجر والمنتفع بالحكر - فاذا كان الحكم المطعون فيه لم يتسبب شيئا من ذلك الى المتهمه بل بنى حكمه بالازالة على مجرد أنها أقامت البناء على أرض تقسيم قبل تقسيمها . فانه يكون قد أخطأ اذ قضى بهذه العقوبة بغير موجب من القانون ، مما يتعين معه نقضه نقضا جزئيا فيما قضى به من عقوبة الازالة .

( القضية رقم ١٧٠٢ سنة ٢٨ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة حسن داود نائب رئيس المحكمة ومصطفى كامل والسيد احمد عفيفى ومحمد عطيه اسماعيل وعباس حلمى سلطان المستشارين ) .

## ٧٠

٩ يونية سنة ١٩٥٩

خدمة عسكرية . جريمة المادة ٥٥ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الخدمة العسكرية والوطنية . المسئولية والعقاب . ما لا يؤثر فى قيام الجريمة . عدم اعلان من اتم الحادية والعشرين من عمره بالحضور الى مكتب التجنيد المختص . الملذكرة التفسيرية لقانون الخدمة العسكرية والوطنية . نقض . طعن . أوجه . الخطأ فى تأويل القانون الموضوعى بادخال عنصر فى الجريمة لم يتطلبه القانون . مثال .

### المبدأ القانونى

قضت المادة ٦٩ من القانون ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ - فى شأن الخدمة العسكرية والوطنية بمعاقبة من خالف احكام المادة ٥٥ بالعقوبات المنصوص عليها فى المادة ٦٨ ، ولم تسترط للعقاب حصول الاعلان - خلافا لما ذهب اليه الحكم المطعون فيه -



الاعتیاد وبين القول بثبوت جريمة المادة ٦/ب من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٩ .

### المبادئ القانونية

١ - للزوجة التي تسكن زوجها صفة أصيلة في الإقامة في منزله لأنه في حيازتها ، وهي تمثله في هذه الحيازة وتنوب عنه ، بل تشاركه فيه ، وبهذا يكون الاذن بالتفتيش قد صدر سليماً من ناحية القانون وجرى تنفيذه على الوجه الصحيح ، مما يجعل ما أسفر عنه هذا التفتيش دليلاً يصح الاستناد اليه في الادانة .

٢ - لا تعارض بين نفي الحكم وقوع جريمتي ادارة بيت للدعارة وممارستها - وهما من جرائم العادة التي لا تقوم الا بثبوت ركن الاعتیاد - وبين ما انتهى اليه الحكم من ثبوت جريمة استغلال الطاعة بغاء المتهمة الثانية ، وهي جريمة لم يستلزم الشارع فيها توافر هذين الركن .

( القضية رقم ٧٧٣ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة ) .

٧٣

٢٢ يونيو سنة ١٩٥٩

١ - استدلال - ندب مأمور الضباط القضائي للتحقيق آثار الندب - متى تترتب ؟ عند قيام المندوب بتنفيذ امر الندب - امر حفظ صادر في غير تحقيق من النيابة ودون مباشرة التحقيق من المأمور المنتدب منها لاجرائه - خصائصه - هو اجراء اداري لا تلزم به النيابة - دعوى جنائية - مالا يمنع تحريكها بالطريق المباشر - الحفظ الاداري الذي لم يسبقه تحقيق في احدي صورتيه .

ب - خيانة الامانة - اثبات العقد - جواز اثبات عقد الوديعة بالبيضة عند قيام المانع الادبي - المادة ٤٠٣ من القانون المدني - محكمة الموضوع - نقض - المصلحة في الطعن - انتفاؤها - اسباب موضوعية - تقدير قيام المانع الادبي او عدم قيامه - بناء على اسباب مؤدية - هو امر موضوعي - انتفاء مصلحة المتهم في التحدي - بعدم توافر مبدأ الثبوت بالكتابة عند قيام المانع الادبي .

### المبادئ القانونية

١ - الامر الصادر من النيابة بحفظ الشكوى اداريا الذي لم يسبقه تحقيق قضائي لا يكون ملزماً لها ، بل لها حق الرجوع فيه بلا قيد ولا شرط بالنظر الى طبيعته الادارية - فاذا كان الثابت أن الضابط الذي افتتح المحضر

تزيد على مائتي جنيه او احدي هاتين العقوبتين ومصادرة الاقطان موضوع المخالفة ، فانه كان من المتعين على المحكمة أن تطبق هذا النص على الواقعة المطروحة - بعد أن ثبتت لديها من العناصر التي أوردتها - والا تجرى عليها حكم المادة السادسة التي تعاقب على مخالفة أحكام المادتين ٣ و ٤ اللتين لا تنطبقان على الواقعة ، ولا عبرة بما جاء بالمذكرة الايضاحية من قول يخالف النص الصريح فانه فضلاً عن مخالفة ذلك لقواعد التفسير ، فانه يبين من مطالعة المذكرة الايضاحية مسالفة الذكر أن الشارع خرج عن مقترحاتها في شأن العقوبة الواجبة التطبيق عند مخالفة أحكام المادتين الاولى والثانية من القانون بأن جعل مدة الحبس لا تجاوز ثلاثة أشهر بدلا مما جاء في المذكرة من قصره على مدة لا تجاوز شهرا واحداً ، ويبدو أن واقع الامر هو حدوث خطأ مادي في هذه المذكرة حين تحدثت عن جزاء مخالفة المادتين الثالثة والرابعة بأن ذكرت المادة الثانية بدلا من المادة الثالثة المقصودة ، وهو ما تداركه الشارع في نص المادة السادسة من القانون ، وليس ادل على وقوع هذا الخطأ من أن المذكرة سبق أن تناولت جزاء المادة الثانية وأشارت اليه مع الجزاء المقرر للمادة الاولى فلم يكن سائغاً تكرار ذكر المادة الثانية مع المادة الرابعة ، وهو خلط يجب أن يتنزه عنه الشارع .

( القضية رقم ٦٥٩ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة ) .

٧٢

٢٢ يونيو سنة ١٩٥٩

١ - تحقيق - تفتيش المنازل - الشروط الموضوعية لصحته - اختصاص النيابة ؟ تنفيذ الاذن بالتفتيش - حكم ضوابط التدليل - تولد الدليل عن اجراء صحيح - مثال - مشاركة الزوجة زوجها في حيازة المنزل الذي تسكنه فيه - صحة الاذن الصادر من النيابة بتفتيشه ووضحة تنفيذه في هذا المنزل - صحة الاستدلال بالدليل الذي أسفر عنه هذا التفتيش .

ب - دعارة - عناصر الواقعة الاجرامية - ركن الاعتیاد - متى يشترط توافره ؟ ومتى لا يشترط ذلك ؟ اشتراطه في جريمة ادارة بيت للدعارة وممارستها دون جريمة استغلال بغاء الانثى - المواد ١ و ٨ و ٦٦ ب و ٣/٩ من ق ٦٨ لسنة ١٩٥٩ - اثر ذلك - انتفاء التعارض بين نفي الحكم وقوع جريمتي المادة ٨ و ٣/٩ لعدم ثبوت ركن

فيها لتكون أساسا للمحاسبة بمقتضاها بين أطرافها ، ولضبط العلاقات المالية التي تربط بعضهم ببعض ، وقد اتفقوا فيما بينهم على تحريرها لضبط العمليات التي يقوم بها بعضهم بطريق الوكالة في صرف أجور العمال وسائر نفقات العمل - كما هو ثابت من الحكم المطعون فيه - وهي عمليات تجرى دوريا ، فلا ريب أن هذه الأوراق - كشوفا كانت أو دفاتر - تكون مما يصلح في باب الاستدلال ، فيحتج بها كاتبها أو غيره قبل كل من يعنيه أمر هذه البيانات ، وهي بهذه المثابة مما يجوز الاستناد إليه أمام القضاء ، وكل تغيير في هذه الأوراق هو تزوير معاقب عليه - كما انتهى إليه بحق رأي محكمة الموضوع .

( القضية رقم ٣٤ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة ) .

## ٧٥

٢٣ يونيو سنة ١٩٥٩

( ١ ، ب ) قضاء . ردهم . اثر تقديم طلب الرد .  
المادة ٣٣٢ مرافعات والمادة ٢٥٠ ج . وقف الخصومة الأصلية ( المطلوب رد القاضي عنها ) الى أن يحكم فيه نهائيا . نقض . أوجهه . بطلان الحكم . البطلان المتعلق بالنظام العام . المصلحة في الطعن . مناط توافرها . بطلان الحكم بطلانا متعلقا بالنظام العام عند القضاء في الدعوى قبل الفصل في طلب الرد . ولو قضى في طلب الرد لاستئنافا بالرفض . العبرة بتوافر المصلحة في الطعن هو وقت صدور الحكم ولو انتفت بعد ذلك . الحكم في موضوع الطعن . المحكمة . التي تعال إليها الدعوى عند نقض الحكم لبطلانه بسبب فصل القاضي في الدعوى قبل الفصل نهائيا في طلب رده . هي محكمة أول درجة .  
علة ذلك .

### المبادئ القانونية

١ - يترتب على تقديم طلب الرد وقف الدعوى الأصلية الى أن يحكم فيه نهائيا طبقا لنص المادة ٣٣٢ من قانون المرافعات التي أحال عليها قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٢٥٠ منه ، ويكون قضاء القاضي قبل ذلك باطلا لتعلقه بأصل من أصول المحاكمة تقرر لأعتبارات تتصل بالأطمئنان الى توزيع العدالة ، ولا يغني عن ذلك كون طلب الرد قضى فيه استئنافا بالرفض اذ العبرة في قيام المصلحة في الطعن هي بقيامها وقت صدور الحكم المطعون فيه ، فلا يعتد بانقيادها بعد ذلك .

الأول لم يباشر تحقيقا فيه ، وأن المحضر الآخر الذي حرره « ملازم أول » لم يباشره بناء على انتداب من النيابة العامة ، بل سار فيه بناء على بلاغ شفوي من زوجة المجنى عليه - وهو بلاغ مستقل بذاته منفصل عن البلاغ الكتابي الذي قدمه المجنى عليه للنيابة والتي نذبت أحد الضباط لتحقيقه - ثم أعيدت الأوراق جميعها الى النيابة فأمر وكيل النيابة بحفظ الشكوى إداريا فإن هذا الأمر لا يكون حجة على المجنى عليه المضرور من الجريمة ، ويكون من حقه الالتجاء الى رفع الدعوى بالطريق المباشر .

٢ - تبين المادة ٤٠٣ من القانون المدني الاثبات بالبيئة في حالة وجود مانع أدبي يحول دون الحصول على دليل كتابي ، وقيام هذا المانع أو عدم قيامه يدخل في نطاق الوقائع ، فتقديره متروك لقاضي الموضوع تبعا لوقائع كل دعوى وملاستها ، ومتى أقام قضاء بذلك - كما هو الحال في الدعوى - على أسباب مؤدية إليه فلا تجوز المناقشة في ذلك أمام محكمة النقض ، ولا مصلحة للمتهم بعد ذلك فيما يشير حول عدم توافر مبدأ الثبوت بالكتابة ، لأن في قيام المانع الأدبي وحده ما يكفي لجواز الاثبات بالبيئة .

( القضية رقم ٧٧٧ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة ) .

## ٧٤

٢٣ يونيو سنة ١٩٥٩

تزوير . الصلة بين الضرر وقوة الحرر في الاثبات . أوراق الحساب - كشوفا كانت أو دفاتر - المخصصة لاثبات عملية صرف أجور العمال بطريق الوكالة هي في حكم الدفاتر التجارية وقد تصلح في باب الاستدلال قبل كل من يعنيه أمر هذه البيانات . اثر ذلك . كل تغيير فيها يوفّر جريمة تزويرها .

### المبدأ القانوني

كشوف الحساب المخصصة لاثبات عملية صرف أجور العمال هي في حكم الدفاتر التجارية ولها قوة في الاثبات ، وكل تغيير للحقيقة في البيانات التي أعدت لاثباتها يعتبر تزويرا ، ما دامت هذه الكشوف المتلاحقة قد أعدت أصلا لاثبات حقيقة العمليات التي تكون



الشيك . القاعدة . عدم جوازه لاي سبب كان . أثر ذلك . قول المتهم أن الشيك حرر كتامين لدين أو أنه سدد هذا الدين يوم تحريره لا يؤثر قيام جريمة الامر بعدم صرف قيمته .

ب - شيك بدون رصيد . مسئولية جنائية . أسباب امتناعها . الاكراه وحالة الضرورة . المادة ٦١ ع . شروط قبولها . لا اكراه في استعمال حق قانوني . مثال في استعمال الشركة حقها في طلب اشهار افلاس مدينها التاجر وغلق محله . شرط قيام حالة الضرورة وجود خطر يهدد النفس دون المال .

### المبادئ القانونية

١ - الشيك في حكم المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات هو الشيك المعروف عنه في القانون التجاري بأنه أداة دفع ووفاء ويستحق الاداء لدى الاطلاع عليه ويغني عن استعمال النقود في المعاملات ، وما دام أنه قد استوفى المقومات التي تجعل منه أداة وفاء في نظر القانون فلا عبرة بما يقوله المتهم من أنه أراد من تحرير الشيكات - التي أصدر أمره بعدم صرفها - أن تكون تأميناً لدينه ، أو أنه قد أوفى الدين الذي حررت الشيكات تأميناً له في يوم تحريرها ، إذ أن المتهم لا يستطيع أن يغير من طبيعة هذه الورقة ويخرجها عما خصها به القانون .

٢ - قول المتهم أنه إنما أصدر الشيكات مضطراً بعد أن أغلق محله وأحاطت به دعوى اشهار الافلاس ، فعمد الى إصدار الشيكات للخلاص من الخطر المحدق به - هذا القول مردود بأن الاكراه بمعناه القانوني غير متوافر في الدعوى ، لأن الشركة الدائنة استعملت حقاً خولها اياه القانون ، فلا تثريب عليها في ذلك ، وبأن المعروف قانوناً أن حالة الضرورة لا تتوافر الا اذا وجد خطر يهدد النفس ، وأنها لا تتوافر اذا كان الخطر يهدد المال فحسب .

### المحكمة

..... حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه في الوجه الاول من الطعن الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول ان الشيكات موضوع الدعوى صدرت ضماناً لوفاء دين انقضى يوم تحريرها فولدت ميتة ، وقد أخطأ الحكم المطعون فيه في تحصيل دفاع الطاعن

٢ - قضاء القاضي المطلوب رده في الدعوى قبل الفصل في طلب الرد هو قضاء موهن حجب عن الفصل في الدعوى لأجل معين لا تستنفد به محكمة أول درجة سلطتها في موضوع الدعوى الاصلية ، مما يتعين معه اعادتها اليها .

( القضية رقم ١٤٤ - سنة ٢٩ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة حسن داود . نائب رئيس المحكمة ومحمود محمد مجاهد واحمد زكي كامل والسيد احمد عفيلى وعباس حلمى سلطان المستشارين ) .

٧٦

٢٣ يونيو سنة ١٩٥٩

حكم . عيوب التدليل . التناقض وتخاذل الاسباب . مثال . نقض . اوجهه . بطلان الحكم . الفرق بين الخطأ المؤدى الى البطلان والخطأ المادى . فهم الدعوى على غير حقيقتها وعدم معرفة من هو الفاعل ومن هو الشريك في الجريمة ومن المقصود بادانته من المتهمين ليس خطأ مادياً . الحكم الصادر في الدعوى حكم معيب بالتناقض والتخاذل .

### المبدأ القانوني

اذا كان ما أوردته المحكمة في أسباب حكمها يناقض بعضه بعضاً ، مما يبين منه أن المحكمة فهمت الدعوى على غير حقيقتها فجاء حكمها مضطرباً بحيث لا يعرف منه من هو الفاعل ومن هو الشريك في الجريمة ولا ما قصدت اليه من ادانة أى المتهمين ، وكان الامر ليس مقصوراً على مجرد خطأ مادى لا يؤثر في سلامة الحكم ، بل تجاوزته الى عدم فهم الواقعة على حقيقتها ، فإن الحكم يكون معيباً بالتناقض والتخاذل ويتعين نقضه .

( القضية رقم ٤٦٨ - سنة ٢٩ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة محمود ابراهيم اسماعيل ومحمود محمد مجاهد والسيد احمد عفيلى وعباس حلمى سلطان وعادل يونس المستشارين ) .

٧٧

٢٣ يونيو سنة ١٩٥٩

١ - شيك بدون رصيد . المادة ٣٣٧ ع . ماهية الشيك . الرجوع في تعريفه الى القانون التجاري . المادة ١٩١ من القانون التجاري . هو أداة دفع ويستحق الاداء لدى الاطلاع عليه . تغيير التهم لطبيعة الشيك أمر متعذر . الافعال المادية . الامر بعدم صرف قيمة



بقوله انه قرر بأن الحكم فى دعوى الافلاس قد اعتبر الشيكات موفى بها، مع أنه قرر بالاضافة الى ذلك أن الوفاء حصل فعلا وقت تحرير هذه الشيكات .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى التى دان الطاعن بها بما مؤداه أن ممثل شركة الاسكندرية لتجارة الاخشاب ابلغ اننيابة العامة بأن الطاعن كان قد اشترى من الشركة أخشابا قيمتها ٣٠٠٠ جنيه ولم يدفع الثمن فاستصدرت الشركة أمرا بوضع الاختام على محله وتحديد جلسة لاشهار افلاسه فسارع اليها ، ودفع مبلغ ١٥٠٠ جنيه وحرر للشركة بياقى المستحق عليه عشرة شيكات قيمة كل منها ١٥٠ جنيه تدفع شهريا ابتداء من يناير سنة ١٩٥٦ ولكنه أمر بنك زلخا - المسحوب عليه - بعدم الصرف ، واذ سئل انطاعن اعترف بتحرير هذه الشيكات وبأنه أصدر أمره بعدم صرفها بعد ذلك ، معللا ذلك بأنه اضطر الى تحرير هذه الشيكات لما استصدرت الشركة أمرا بوضع الاختام على محله كاجراء وقائى قبل رفع دعوى اشهار الافلاس ، وأنه لما أعيد فتح محله تبين له من مراجعة حساباته مع الشركة أنها مدينة له فى مبلغ ٢٨٩ جنيهها و ٥٣٠ مليما وقد عرض الحكم لما يثيره الطاعن فى هذا الوجه من الطعن ورد عليه بقوله : « وهذا القول وذاك - بفرض صحتهما - غير سائغين قانونا ، ذلك أنه قد أضحى من المقرر فقها وقضاء أن القصد الجنائى يتوافر بمجرد صدور الامر بعدم الدفع ولا عبرة بالاسباب الا اذا نص القانون على ذلك صراحة ، هذا فضلا عن أن الشيك له طبيعة خاصة ، فهو ليس بسند دين عادى بل هو بمثابة النقود والاصل فيه أن يقوم بوظيفتها وتداوله الايدى ، ثم قال ولهذا كله استقر الفقه والقضاء فى مصر وفى فرنسا على توافر القصد الجنائى بمجرد أمر الساحب المسحوب عليه بعدم الدافع ، اللهم الا فى الاحوال التى يجوز فيها ذلك قانونا ، أى فى حالة السرقة وحالة الافلاس الحاصل طبقا للمادة ١٤٩ تجارى ، ثم قال لما كان هذا وكان الثابت من مطالعة الشيكات التسعة التى اعترف المتهم بتحريرها أن كلا منها تضمن

الشرائط القانونية لاعتباره شيكا ، فانه لامحس بعدئذ لاجهاد الوقائع للقول بأنها لم تحرر كأداة وفاء بل حررت ضمانا للوفاء طالما كان لكل منها المظهر القانونى للشيك « وهذا الذى قاله الحكم سديد فى القانون ، ذلك أن الشيك فى حكم المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات هو الشيك المعروف عنه فى القانون التجارى بأنه أداة دفع ووفاء ويستحق الاداء لدى الاطلاع عليه ويغنى عن استعمال النقود فى المعاملات ، وما دام أنه قد استوفى المقومات التى تجعل منه أداة وفاء فى نظر القانون ، فلا عبرة بما يقوله الطاعن من أنه أراد من تحرير هذه الشيكات أن تكون تأمينا لدينه ، أو أنه قد أوفى الدين الذى حررت الشيكات تأمينا له فى يوم تحرير هذه الشيكات ، اذ أن الطاعن لا يستطيع أن يغير من طبيعة هذه الورقة ويخرجها عما خصها به القانون من ميزات ، لما كان ذلك فان هذا الوجه من انطعن يكون على غير أساس .

« وحيث أن مبنى الوجه الثانى من الطعن هو الاخلال بحقوق الدفاع والقصور فى التفسير ، ذلك أن الطاعن دفع بأنه عندما حرر الشيكات كان مكرها وتحت تأثير الامر بغلق متجره وقيام دعوى الافلاس ضده ، وأنه لم يكذب تبين أنه غير مدين للشركة حتى طالبها بالحساب ، ولما نكلت رفع عليها دعوى ببراءة ذمته وقد أشار الحكم المطعون فيه الى هذا الدفاع ولكنه التفت عنه ولم يرد عليه وغفل عن أن الاكراه مفسد للرضاء ولا يرتب أثرا قانونيا .

« وحيث انه يبين من محضر جلسة المحاكمة أخذنا بأقوال الطاعن أنه انما أصدر الشيكات مضطرا بعد أن أغلق محله واحاطت به دعوى اشهار الافلاس فعمد الى اصدار الشيكات للخلاص من الخطر المحدق به - وهذا القول مردود بأن الاكراه بمعناه القانونى غير متوافر فى الدعوى لأن الشركة الدائنة استعملت حقا خولها اياه القانون ، فلا تثريب عليها فى ذلك أما قول الطاعن بأنه كان فى حالة ضرورة الجأته الى اصدار هذه الشيكات لتلافى الخطر المحدق به ، فان ذلك مردود أيضا بأن المعروف قانونا أن حالة الضرورة لا تتوافر الا اذا وجد خطر

التي تدرج به ولزوم تدخل الموظف لاثباتها أو لاقرارها .

٢ - اذا كان الحكم قد أثبت أن الورقة المزورة عبارة عن عريضة دعوى استرداد أشر عليها نائب أول المحكمة الجزئية المختص قانوناً - عملاً بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية والقوانين المعدلة له بتقدير قيمة الدعاوى وتحصيل الرسوم القضائية عليها - بطلب معلومات قلم المحضرين - تنفيذاً لمنشور وزارة العدل المؤرخ في ٢ من فبراير سنة ١٩٣٩ - الذي لا ينازع المتهم في أنه تضمن ما يفيد رجوع أقلام الكتاب الى تقدير المحضر الذي أوقع الحجز للاسترشاد برأيه في تقدير قيمة الدعوى في مثل الحالة المطروحة - وكان اتصال المحضر الأول بهذه العريضة قد تم وفقاً لاحكام هذا المنشور - وهو الموظف المختص الذي لا يتم تخابر قلم الكتاب مع المحضر الذي أوقع الحجز الا عن طريقه ، وكان التقدير الذي أثبتته المحضر الأول - وهو البيان الذي وقع فيه التزوير - قد جاء نقلاً عن محضر الحجز طبقاً لما قدره المحضر الذي أوقعه ، فانه يعد مختصاً بتحريره ، ولا جدوى للمتهم من النفي على «المحضر الأول» بعدم اختصاصه بهذا الأمر ، ذلك أنه بفرض قصر هذا الاختصاص على المحضر الذي أوقع الحجز فإن تدخل المحضر الأول في اثبات هذا البيان مفروض فيه أنه تم بعد استيفاء الاجراءات التي ناط المنشور سالف الذكر قلم المحضرين بها .

٣ - من المقرر أنه اذا كان البطلان اللاحق بالحرر - بسبب عدم اختصاص من تسبب اليه تحريره - مما تفوت ملاحظته على كثير من الناس ، فإن العقاب على التزوير واجب في هذه الصورة ، على اعتبار أن المحرر رسمي لتوقع حلول الضرر بسببه على كل حال .

( القضية رقم ٦٦٦ سنة ٢٩ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة محمود ابراهيم اسماعيل ومحمود محمد مجاهد وفهيم يسى جندى وعادل يونس ورشاد القدسي المستشارين )

يهدد النفس ، وانها لا تتوافر اذا كان الخطر يهدد المال فحسب ، لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعن من أنه أكره على اصدار الشيكات موضوع التهمة ففسد رضاه وانعدم أثره القانوني يكون في حقيقته غير سديد ولا يقوم على أساس من القانون وقد جاء رد الحكم على ذلك مستفاداً من قوله بأنه بصرف النظر عما يدفع به المتهم فإن القصد الجنائي قد توافر في حقه بمجرد صدور أمره للبنك بعدم الدفع وهو الركن المادى للجريمة التي دانت بها .

« وحيث أنه لكل ما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً » .

( القضية رقم ٦٤٠ سنة ٢٩ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة حسن داود نائب رئيس المحكمة ومصطفى كامل وفهيم يسى جندى وعباس حلمى سلطان وعادل يونس المستشارين )

## ٧٨

٢٣ يونيو سنة ١٩٥٩

أ - تزوير - التصور العمامة للتزوير في المحررات - تزوير الاوراق الرسمية - هم يستمد الموظف اختصاصه بتحرير الورقة الرسمية - اختصاص « المحضر الأول » بتقدير قيمة دعاوى الاسترداد - القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ والقوانين المعدلة له ومنشور وزارة العدل ١٩٣٩/٢/٢ - اثر ذلك - تغيير الحقيقة في البيان الذي أثبتته المحضر الأول بشأن تقدير قيمة الدعوى يحقق جريمة التزوير في ورقة رسمية .

ب - تزوير - عناصر الواقعة الاجرامية - الضرر - كفاية توقيعه - اثر بطلان الحرر في وجوده - عدم اختصاص الموظف بتحرير الورقة الرسمية - والذي تفوت ملاحظته على كثير من الناس - لا يحول دون معاقبة المتهم على تزويرها .

## المبادئ القانونية

١ - اختصاص الموظف بتحرير الورقة الرسمية لا يستمد من القوانين واللوائح فحسب ، بل يستمد كذلك من أوامر رؤسائه فيما لهم أن يكلفوه به ، أو من طلبات الجهات الرسمية الاخرى التي تستلزم ممارستها اختصاصه الوظيفي تحقيقاً لهذه الطلبات ، كما قد يستمد المحرر رسميته من ظروف انشائه ، أو من جهة مصدره ، أو بالنظر الى البيئات



٧٩

٢٣ يونيو سنة ١٩٥٩

١ - نقض . أوجهه . حكم . التوقيع عليه . مالا يبطل الحكم في هذا الخصوص . المادة ٣١٢ ج . التوقيع على الحكم من العضو الذي يلى الرئيس فى الاقدمية اذا عرض لهذا الاخير مانع قهرى بعد صدور الحكم وقبل التوقيع على أسبابه . اختصاص الرئيس بالتوقيع على الحكم مجرد اجراء تنظيمى .

ب - البات . شهادة . تقديرها . محكمة الموضوع . سلطة محكمة الموضوع فى ترجيح اقوال الشاهد بالتحقيق الذى أجرته - وهو عماد الاثبات - على اقواله فى التحقيق الابتدائى .

ج - تحقيق . تعرف الشهود على المتهم . عدم استلزام القانون شكلا خاصا له .

#### المبادئ القانونية

١ - دل الشارح بنص المادة «٣١٢» من قانون الاجراءات الجنائية أن التوقيع على الحكم من رئيس المحكمة هو بمثابة شهادة بما حصل، فيكفى أن يكون من أى واحد ممن حضروا المداولة - وليس النص على اختصاص الرئيس بالتوقيع الا بقصد تنظيم العمل وتوجيهه - اذ الرئيس كزملائه فى ذلك فان عرض له مانع قهرى - بعد صدور الحكم وقبل توقيع الاسباب التى كانت محل مداولتهم جميعا - فوقع الحكم بدلا منه زميله - وهو العضو الذى يليه فى الاقدمية فلا يصح أن ينعى عليه بالبطلان .

٢ - عماد الاثبات فى المواد الجنائية هو التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة بنفسها وتوجهه الوجهة التى تراها موصلة للحقيقة ، أما التحقيق الابتدائى فليس الا تمهيدا لذلك التحقيق الشفوى ، ولا يعدو أن يكون من عناصر الدعوى التى يتزود منها القاضى فى تكوين عقيدته - فلا حرج على المحكمة اذا هى اخذت بشهادة الشهود فى الجلسة دون أن تأخذ باقوالهم فى التحقيقات الاولى .

٣ - تعرف الشهود على المتهم ليس من اجراءات التحقيق الذى يوجب القانون لها شكلا خاصا .

( القضية رقم ٦٦٨ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة ) .

٨٠

٢٣ يونيو سنة ١٩٥٩

دفاع . الدفاع الموضوعى الذى لا يستاهل ردا من حيث صلته بالتسبيب . التسبيب المعيب . عند الرد عليه استنادا الى ما ليس له اصل فى الاوراق .

#### المبادئ القانونية

لا تلتزم المحكمة بالرد على كل دفاع موضوعى للمتهم - اكتفاء بأخذها بأدلة الادانة - الا أنها اذا ما تعرضت بالرد على هذا الدفاع وجب أن يكون ردها صحيحا مستندا الى ما له اصل فى الاوراق .

( القضية رقم ٦٨٨ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة ) .

٨١

٢٣ يونيو سنة ١٩٥٩

١ - ب . ج - قبض بدون وجه حق . المادة ٢٨٠ ع . الظروف المشددة للعقوبة . التعذيبات البدنية . درجة جسامتها . متى يتحقق الظرف المشدد المنصوص عليه فى المادة ٢٨٢/ع ؟ محكمة الموضوع . عدم اشتراط القانون للتعذيبات البدنية درجة معينة من الجسامة ، تقدير الجسامة امر موضوعى . مثال للاصابات التى يتحقق بها التعذيب البدنى : عدم اشتراط المادة ٢٨٢ وقوع الظروف المشددة قاليا للقبض .

د - اشتراك . مساهمة جنائية . التمييز بين الفاعل والشريك . قياس عمل الفاعل بالنور المباشر الذى يخله فى تنفيذ الجريمة ويقتضى وجوده على مسرحها واتيانها عملا من الاعمال المكونة لها . مثال فى جريمة قبض بظرفها المشدد . المادة ٢٩/ع .

هـ - نقض . اسباب الطعن الموضوعية . مثال . تقدير سن المتهم .

#### المبادئ القانونية

١ - لم يعرف القانون معنى التعذيبات البدنية ، ولم يشترط بها درجة معينة من الجسامة ، والامر فى ذلك متروك لتقدير محكمة الموضوع تستخلصه من ظروف الدعوى .

٢ - الاصابات العديدة التى استعملت فى احداثها آلة صلبة راضة - كالغصا الغليظة ، او عقب « كعب » البندقية يتحقق بها التعذيب البدنى بالمعنى المقصود فى المادة ٢٨٢ من قانون العقوبات .



دعوى المطالبة بملكية منزل عن دعوى اختلاس مستنداتها ولو كانت مرتبطة بدعوى الملكية .

ج - دعوى مدنية . الدفع بسقوط حق المدعى المدني في اختيار الطريق الجنائي . طبيعته والقواعد الخاصة بابدائه . عدم تعلقه بالنظام العام . سقوطه بالتكلم في الموضوع .

د - خيانة الامانة . تحديد تاريخ ارتكاب الجريمة . دعوى جنائية . اسباب انقضائها . مضي المسدة . مبدأ سريانها . بداية ميعة سقوط جريمة خيانة الامانة من تاريخ طلب الشيء المختلس والامتناع عن رده او العجز عن رده مالم يقيم الدليل على خلاف ذلك .

هـ - خيانة الامانة . عناصر الواقعة الاجرامية . الضرر . كفاية احتمال الضرر في جريمة خيانة الامانة . محكمة الموضوع . نقض . اسباب موضوعية . البحث في حصول الضرر من عدمه في جريمة خيانة الامانة .

### المبادئ القانونية

١ - العبرة في اثبات طلبات الخصوم هي بحقيقة الواقع لا بما أثبتته الكاتب سهواً . فاذا كانت محكمة الموضوع في حدود هذا الحق - قد ذكرت الأدلة والاعتبارات التي اعتمدت عليها في قضائها باستبعاد عبارة « تنازل المدعية بالحق المدني عن دعواها » ، وكانت هذه الأدلة والاعتبارات من شأنها أن تؤدي الى ما رتب عليها - خصوصاً اذا كانت المدعية بالحق المدني قد حضرت في الجلسة التالية لهذا التنازل المدعى به وأبدت طلباتها دون اعتراض من الطاعن - فالجدل في ذلك لا يقبل أمام محكمة النقض .

٢ - اذا دل الحكم على أن موضوع الدعوى المطروحة أمام المحاكم المدنية هو ملكية منزل ، فإن هذا النزاع لا يمنع من طلب تعويض عن اختلاس المستندات ، ولو كانت هذه المستندات مرتبطة بدعوى الملكية ، لاختلاف موضوع الدعويين .

٣ - الدفع بسقوط حق المدعى المدني في اختيار الطريق الجنائي ليس من النظام العام ، فهو يسقط بعدم ابدائه قبل الخوض في موضوع الدعوى .

٤ - ميعة سقوط جريمة خيانة الامانة لا يبدأ من تاريخ ايداع الشيء المختلس ، بل من تاريخ طلبه والامتناع عن رده أو ظهور عجز

٣ - يتحقق الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٢٨٢ من قانون العقوبات متى كان وقوعه مصاحباً للقبض ، ولا يشترط أن يكون تالياً له .

٤ - ظهور كل من المتهمين على مسرح الجريمة واثباته عملاً من الاعمال المكونة لها مما تدخله في نطاق الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات ، يجعله فاعلاً أصلياً في الجريمة التي دينوا بها - فاذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم أنه بينما كان المجنى عليه عائداً في الطريق الى بلدته يتقدمه أخوه (الشاهد الثاني) اذ خرج عليهم المتهمون من زراعة الذرة الواقعة على جانب الطريق وأمسك المتهمان الثاني والثالث بأخ المجنى عليه ، ولما حاول مقاومتها اعتدى عليه المتهم الثالث بالضرب بعقب البندقية على رأسه وذراعه فأصابه ، بينما أمسك المتهم الاول وآخرون مجهولون بالمجنى عليه وهدموه بينادقهم وعذبوه بالتعذيبات البدنية وعصبوا عينه واقتادوه قسراً عنه الى مكان مجهول ، وكان المتهمان الثاني والثالث آنذاك ممسكين بالشاهد الثاني حتى اختفى الجناة ومعهم المجنى عليه ، فإن الحكم اذ دان المتهمين كفاعلين أصليين في جريمة القبض بظرفها المشدد ، يكون صحيحاً في القانون .

٥ - تقدير من المتهم من المسائل الموضوعية التي لا تجوز إثارة الجدل فيها أمام محكمة النقض .

( القضية رقم ٧١٧ سنة ٢٩ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة حسن داود نائب رئيس المحكمة ومصطفى كامل والسيد احمد عفيفي ومحمد عطية اسماعيل وعباس حلمي سلطان المستشارين ) .

٨٢

٢٩ يونيو سنة ١٩٥٩

١ - اجراءات المحاكمة . تدوينها بمحضر الجلسة نقض . اسباب موضوعية . محكمة الموضوع . العبرة في اثبات طلبات الخصوم هي بحقيقة الواقع لا بما يثبتها سهواً كاتب الجلسة . سلطة قاضي الموضوع في استبعاد عبارة أثبتتها الكاتب بمحضر الجلسة خطأ عن تنازل المدعية بالحق المدني عن دعواها ، بناء على اسباب مؤدية . عدم قبول الجدل في ذلك أمام محكمة النقض .

ب - دعوى مدنية . مباشرتها أمام القضاء الجنائي . مالا يسقط حق المدعى المدني في اختيار الطريق الجنائي . تغاير موضوع الدعويين . مثال . اختلاف

الجنة المباشرة ضد المتهم (الطاعن) ومن يدعى عبد الوهاب عثمان بصحيفة معلنه في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٢ ذكرت فيها أنها وكلت المتهم في مباشرة قضاياها واستلام مستنداتها بمقتضى التوكيل ٤٣٩ سنة ١٩٤٧ تصديقات محكمة شربين ، ونظرا الى أنه قد بوشرت دعويان بمحكمة شربين هما ٢٩٦ و ٢٩٧ سنة ١٩٤٥ مدنى شربين تقدمت فيهما بمستندات قام بسحبها عبد الوهاب عثمان بمقتضى التوكيل الصادر له أيضا وبسلمها للمتهم (الطاعن) بمقتضى التوكيل الصادر من المدعية بالحق المدنى اليه شخصيا بعد أن أخذ عليه الايصال اللازم باستلام هذه المستندات لتوصيلها لها ، غير أنه بتكرار المطالبة لم يتم المتهم بتسليمها المستندات المذكورة حتى الآن، مما اضطرها الى تبليغ نيابة شربين التى أجرت تحقيقا لم يستطع فيه المتهم أن يواجه التهمة المسندة اليه . ثم عرض الحكم لما أشار اليه الطاعن فى طعنه فى قوله « وحيث أن المتهم ( محمود ابراهيم الانصارى - الطاعن - ) عاد يتمسك بالدفع الذى بنى على القول بأن المدعية بالحق المدنى تنازلت عن دعواها بجلسته ١٩٥٦/١/١٠ كما لوح بالدفع بانقضاء الدعوى العمومية لمروا أكثر من ثلاث سنوات بين تاريخ استلامه المستندات فى ١٩٤٩/٩/٣ وإعلان المتهم بالدعوى فى ١٩٥٢/١٠/١٩ ، وقال عن الموضوع ان المستندات موجودة ولم تبدد ، كما ذكر أنه هذه المستندات خاصة بعقار يتنازع هو والمدعية بالحق المدنى ملكيته ، وأن هذا النزاع مطروح أمام القضاء المدنى ، وأنه اذ احتبس المستندات المشار اليها انما يعتقد أنه لم يأت عملا ضارا بالمدعية بالحق المدنى وأنها توافق على ذلك لصورية عقدها . وحيث أنه بالرجوع الى محضر جلسة ١٩٥٦/١/١٠ بين أن كاتب الجلسة أثبت العبارة الآتية ( وبالتبدء على المتهمين حضر الأول ومعه الاستاذ محمود عيسى . نودى المدعى الذى لم يحضر وحضر عنه الاستاذ محمود القاضى بشوكيل سابق اثباته - ودفع بسقوط الدعوى الجنائية بمضى المدة - عقد مسجل وانضم الاستاذ محمود عيسى والاستاذ صلاح الخامى طلب اخراج . وقرر

المتهم عن رده ، الا اذا قام الدليل على خلاف ذلك .

٥ - يكفى لتكوين جريمة التبيد احتمال حصول الضرر ، ومسألة البحث فى حصول الضرر من عدمه مسألة موضوعية يفصل فيها نهائيا قاضى الموضوع ، ولا يدخل حكمه فى ذلك تحت رقابة محكمة النقض .

### المحكمة

« . . . حيث ان مبنى الطعن هو الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبب والاخلال بحق الدفاع ، وفى بيان ذلك يقول الطاعن انه طلب اثبات تنازل المدعية عن دعواها - حسبما هو ثابت بمحضر جلسة ١٠ من يناير سنة ١٩٥٦ لدى المحكمة الجزئية - ولكن الحكم المطعون فيه لم يأخذ بهذا التنازل بحجة أنه أثبت خطأ من كاتب الجلسة ، وفاته أن لمحضر الجلسة حججه حتى يقضى بتزويره ، ولم تطعن المدعية فيه بالتزوير ، كما طلب الطاعن عدم قبول الدعوى المدنية وبالتالى عدم قبول الدعوى الجنائية لان المدعية بالحقوق المدنية قد التجأت الى الطريق المدنى قبل رفع الدعوى المباشرة ، ولكن الحكم لم يشر الى ذلك الدفع مع أنه لو صح لمنع من المحاكمة ، ثم ان الحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع بسقوط الدعوى العمومية بمضى المدة بمقولة « ان الطاعن وكيل عن المدعية بالحقوق المدنية وأن وكالته لم تزل قائمة ، فى حين أنه قدم شهادة رسمية ثابت فيها أنه وقع على التوكيل رقم ٤٣٩ سنة ١٩٤٧ تصديقات شربين بوصفه شاهدا - لا وكيل - هذا وقد قدم الطاعن مستندات تفيد أن شراء المدعية بالحقوق المدنية للمنزل هو شراء صورى وقدم ورقة الضد الدالة على ذلك ، وأنه لا يتصور وقوع ضرر عليها ، وبانتفاء الضرر تنتفى جريمة الاختلاس . ولكن الحكم أغفل الرد على هذا الدفاع الهام مما يعيبه ويستوجب نقضه .

« وحيث إنه الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله « ان المدعية بالحق المدنى السيدة نبيهة أحمد عياد أقامت الدعوى بطريق



الواقع لا بما أثبتته الكاتب سهوا ، فاذا كانت محكمة الموضوع في حدود هذا الحق قد ذكرت الأدلة والاعتبارات التي اعتمدت عليها في قضائها باستبعاد هذه العبارة ، وكانت هذه الأدلة والاعتبارات من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته عليها ، خصوصا اذا كانت المدعية بالحقوق المدنية قد حضرت في الجلسة التالية لهذا التنازل المدعى به وأبدت طلباتها دون اعتراض من الطاعن ، فالجدل في ذلك لا يقبل أمام محكمة النقض ، وكان ميعاد سقوط جريمة خيانة الأمانة لا يبدأ من تاريخ ايداع الشيء المختلس بل من تاريخ طلبه والامتناع عن رده أو ظهور عجزه عن رده الا اذا قام الدليل على خلاف ذلك - فاذا اعتبر الحكم تاريخ تقديم الشكوى من جانب المدعية بالحقوق المدنية مبدءا لمدة سقوط الدعوى العمومية في جريمة تبديد المستندات المسندة الى المتهم - بوصفه وكيلا - ولم يثبت الطاعن أسبقية الحادث على ذلك التاريخ ، كما لم يتبين القاضي من تلقاء نفسه هذه الأسبقية أخذا مما يقوم عنده من دلائل الدعوى وظروفها ، فان هذا الحكم لا يقبل الطعن عليه من ناحية مبدءا سريان المدة - لما كان ذلك ، وكان ما يقوله الطاعن - بشأن الالتجاء الى الطريق المدني الذي يسقط به حق اختيار الطريق الجنائي - مردودا بما أورده الحكم في قوله «ان ما أثاره المتهم من وجود نزاع بينه وبين المجنى عليها على ملكية المنزل فلا تأثير له على جريمة التبديد ، طالما أن أركان هذه الجريمة قد توافرت من ثبوت استلام المتهم للمستندات بوصفه وكيلا عن المجنى عليها وحسابها ثم غير حيازته من حيازة ناقصة الى حيازة كاملة بنية التملك اضرارا بالمجنى عليها» فدل الحكم بذلك على أن موضوع الدعوى المطروحة أمام المحاكم المدنية هو ملكية المنزل، وهذا النزاع لا يمنع من طلب تعويض عن اختلاس المستندات لو كانت هذه المستندات مرتبطة بدعوى الملكية لاختلاف موضوع الدعويين ، هذا بالاضافة الى أن الدفع بسقوط حق المدعى المدني في اختيار الطريق الجنائي ليس من النظام العام ، فهو يسقط لعدم إبدائه قبل الخوض في موضوع الدعوى - كما هو الحال

المدعى. بالحق المدني التنازل عن دعواه . وبعد ذلك أجلت الدعوى لجلسة ١٣/٣/١٩٥٦ حيث كطلب الحاضر عن المدعية بالحق المدني) وحيث أن المحكمة تستشف من هذه العبارة أن ما نسب الى المدعية بالحق المدني من تنازل عن دعواها إنما أثبت في محضر الجلسة خطأ من الكاتب ، شأن ذلك شأن ما أثبت على لسانها في ذات المحضر من الدفع بسقوط الدعوى الجنائية ، وليس أدل على ذلك من أن عبارات هذا المحضر وردت مضطربة ، وانتهت بالتقرير بتأجيل الدعوى بناء على طلب المدعية بالحق المدني مما يؤكد أن هذا التنازل لم يحصل منها، الامر الذي ترى معه المحكمة استبعاد هذه العبارة، وبالتالي تكون الدعوى المدنية قائمة ويكون الدفع الذي رتبته المتهم الاول على النزول عن هذه الدعوى لا أساس له مما يتعين معه اطراحه . وحيث أنه عن الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية لمرور أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ استلام المتهم المستندات في ٣/٩/١٩٤٩ وبين اعلانه بالدعوى في ١٩/١٠/١٩٥٢ فمردود بأن التهمة التي يسأل عنها المتهم هي جريمة خيانة أمانة باختلاس مستندات مملوكة للمجنى عليها بوصفه وكيلا عنها وتبديدها ، وهذه الجريمة تظل قائمة طوال قيام عقد الوكالة ولا تنقضي إلا بانتهاء المدة القانونية من تاريخ انقضاء الوكالة ، ولما كان الثابت على لسان المتهم عند سؤاله ، بالشكوى الإدارية المنضمة في ٣٠/٧/١٩٥٠ أن وكالته عن المجنى عليها لا تزال قائمة حتى ذلك التاريخ ، فاذا أضيف الى ذلك أن الثابت في الدعوى أن المجنى عليها تقدمت بشكواها في ٣٠/٧/١٩٥٠ وهو تاريخ اكتشاف استلام المستندات موضوع الدعوى ونفس التاريخ الذي أقر فيه المتهم بقيام وكالته عن المدعية بالحق المدني ، فان الدعوى الجنائية تكون قائمة ، لأنه يفرض انقضاء الوكالة في هذا التاريخ لم تنقض ثلاث سنوات منه الى تاريخ رفع الدعوى ، وعلى هذا الأساس يكون مما ذكره المتهم من انقضاء الدعوى العمومية لا يستند له من الواقع والقانون ويتعين لذلك اطراح هذا الدفع أيضا ، ولما كان ذلك فوكانت العبرة في اثبات طلبات الخصوم بحقيقة



٢ - نص المادة ١١٢ من قانون العقوبات صريح في علم التفرقة بين الاموال الاميرية والاموال الخصوصية ، وجعل العبرة بتسليم الاموال الى المتهم ووجودها في عهده بسبب وظيفته - فاذا كان الحكم حين ادان المتهم « معاون المصلحة » - في جريمة الاختلاس - قد أثبت أن الاختساب التي اختلسها كانت قد سلمت اليه بسبب وظيفته ، فلا يكون الحكم قد اخل بحق المتهم في الدفاع - اذ هو لم يتحرر صفة هذه الاختساب - هل هي مملوكة للحكومة أم للأفراد .

٣ - تقدير التعويض - اذا تعذر الرد - هو من المسائل التي تفصل فيها محكمة الموضوع دون معقب ، فلا يقبل من المتهم أن يجادل أمام محكمة النقض في مقدار المبلغ المحكوم برده ، ما دامت المحكمة قد اعتمدت في ذلك على أساس معقول مستمد من تقدير المتهم نفسه ، وتقديمه أخشابا بهذه القيمة بدل الاختساب التي اختلسها .

٤ - اذا كان الحكم فيما أشار اليه في صدر المادة (١٧) من قانون العقوبات لم يقصد الا توقيع العقوبة في الحدود المنصوص عليها فيها ولا يفهم منه انه أراد تخفيض العقوبة بانزالها الى الحد الأدنى - اذ كان في وسع المحكمة - لو كانت قد أرادت أن تنزل بالعقوبة الى أكثر مما نزلت به - أن تنزل الى الحبس لمدة ستة شهور - وما دامت هي لم تفعل فانها تكون قد رأت تناسب العقوبة التي قضت بها فعلا مع الوقائع التي ثبتت لديها .

( القضية رقم ٨٨٣ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة )

٨٤

٢٩ يونيو سنة ١٩٥٩

حكم . عيوب التدليل . تخاذل الاسباب وقصور التدليل . مثال في تقدير احوال المتهم على آخر .

#### المبدأ القانوني

التناقض الذي يعيب الحكم هو ما يقع بين أجزائه بحيث ينقض بعضه ما يثبت به البعض

هنا وكان يكفي لتكوين جريمة التهديد احتمال حصول الضرر ، ومسألة البحث في حصول ضرر من عدمه هي مسألة موضوعية يفصل فيها نهائيا قاضي الموضوع ولا يدخل حكمه في ذلك تحت رقابة محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة التهديد التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته عليها ، وكانت المحكمة غير مكلفة بتتبع دفاع المتهم في كل جزئية يثيرها والرد صراحة على أدلة النفي التي يتقدم بها المتهم مادام الرد عليه مستفادا ضمنا من الحكم بالادانة اعتمادا على أدلة الثبوت التي أوردتها ، فان ما يثيره الطاعن لا يكون له محل .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا » .

( القضية رقم ٨٨٠ سنة ٢٩ بالهيئة السابقة )

٨٣

٢٩ يونيو سنة ١٩٥٩

١ - نقض . اسباب الطعن الموضوعية . اثبات . اعتراف . تقديره . وبحث كيفية صدوره . امر موضوعي . ب و ج - اختلاس الاموال الاميرية . نوع الاشياء المختلسة . عدم تفرقة نص المادة ١١٢ ع بين الاموال الاميرية والاموال الخصوصية متى سلمت الاموال للمتهم ووجدت في عهده بسبب وظيفته . عدم تحري الحكم صفة الاختساب المختلسة - وهل هي مملوكة للحكومة أم للأفراد - لا يؤثر حق الاخلال بحق الدفاع . المسؤولية والعقاب . العقوبات التكميلية . الرد . محكمة الموضوع . تقدير التعويض اذا تعذر الرد امر موضوعي مادام الحكم قد اعتمد في التقدير على أساس معقول . مثال .

د - عقوبة . الظروف المخففة . المادة ١٧ ع . دلالة عدم نزول المحكمة بالعقوبة الى الحد الأدنى المسموح به . تناسب العقوبة التي قضى بها مع الوقائع الثابتة لدى المحكمة .

#### المبادئ القانونية

١ - اعتراف المتهم وبحث كيفية صدوره والبراهين عليه وتقدير وقائعه هو امر موضوعي فلا يقبل منه اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

أفعالا جديدة أو أن تشدد عليه العقوبة المقضى عليه بها .

٢ - لا يقدح في سلامة الحكم المطعون فيه أن يكون الحكم الابتدائي - وهو في معرض تمحيصه للواقعة المطروحة - قد استبعد عنها جريمة التبديد حين رأى أن تهمة النصب أكثر انطباقا عليها ، ذلك أن قضاءه في الأمر لا يعدو مجرد الأخذ بوصف معين للواقعة وأطراح وصف آخر لها ، فهو قضاء لم يحز قوة الأمر المقضى به نظرا إلى استثنائه من جانب المتهم ، ولا يحرم المحكمة الاستثنائية حقها في أن ترد الواقعة - بعد تمحيصها - إلى الوصف الذي ترى هي أنه الوصف القانوني السليم .

٢ - يتضمن عقد الشركة وكالة الشركاء بعضهم عن بعض في أداء أعمال الشركة المنعقدة بينهم بمال خاص بها هو غير مال الشركاء الخارج عن حصصهم فيها ، وتلك الوكالة مستفادة من المادة ٥٢٠ من القانون المدني ، وبناء عليه فالشريك في شركة محاصة الذي يسلم إليه مال بصفته هذه لأداء عمل في مصلحة الشركة فيختلسه ولا يصرفه فيما خصص له يعد له مرتكبا للجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

٤ - لا يقدح في سلامة الاجراءات أن يكون اثبات تلاوة تقرير التلخيص قد ورد في ديباجة الحكم المطبوعة ، مادام أن رئيس الدائرة التي أصدرت الحكم قد وقع عليه مع كاتبها طبقا للمادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية ، بما يفيد اقراره ما ورد به من بيانات .

#### المحكمة

» ... حيث ان مبنى الوجه الاول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون حين دان الطاعن بجريمة التبديد التي سبق أن استبعدتها المحكمة الابتدائية لعدم توافر أركانها ، مما يعد قضاء نهائيا ببراءة الطاعن منها ولو لم يرد في منطوق الحكم ، لأن العبرة هي بما رفعت به الدعوى فعلا وفصلت فيه المحكمة بحكمها بصرف النظر عن موضعه في الحكم ، وطالما أن النيابة العامة لم تستأنف

الآخر ولا يعرف أي الأمرين قصده المحكمة - فإذا كانت المحكمة بعد أن سلمت بعدم التعويل على اعتراف الطاعن الاول - كدليل قبل المتهمين - لما أحاطه من ظروف ، عادت واتخذت منه قرينة مؤيدة لأقوال الشهود ، دون أن تبين علة اطمئنانها إليه ، مع سبق تحدثها عن الظروف التي تحيط به التي دفعتها إلى عدم التعويل عليه كثيرا ، ودون أن تبين كنه هذه الظروف ومؤداها ومدى تأثيرها في الاعتراف كدليل . وكيف هبطت به إلى مجرد قرينة تؤيد شهادة الشهود ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالتخاذل والقصور بما يستوجب نقضه .

( القضية رقم ٩٤٦ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة )

#### ٨٥

٢٩ يونية سنة ١٩٥٩

١ . ب - استئناف . آثاره . طرح النزاع على المحكمة الاستثنائية والحكم فيه من جديد . التقييد بصفة الخصم المستأنف . عدم الاساءة إلى مركز المتهم المستأنف وحده . اقتصار ذلك على العقوبة المقضى بها . وصف التهمة . مالا يتعارض مع تقييد محكمة أول درجة أو ثابتي درجة بواقعة الدعوى . تغيير الوصف القانوني للفعل المستند إلى التهم دون اضافة فعل جديد .

ج - خيانة الأمانة . عقود الأمانة . الوكالة العقودية . صورها . عقد الشركة . عقد الشركة يتضمن وكالة الشركاء بعضهم عن بعض في أداء أعمال الشركة المنعقدة بينهم بمال خاص بها . المادة ٢٢٠ من القانون المدني . أثر ذلك . توافر جريمة خيانة الأمانة عند اختلاس أحد الشركاء ما تسلمه من مال لأداء عمل في مصلحة الشركة .

د - استئناف . الاجراءات أمام المحكمة الاستثنائية . تلاوة تقرير التلخيص .

نقض . أوجهه . مالا يبطل الاجراءات . ورود البيان التعلق بتلاوة تقرير التلخيص بديباجة الحكم المطبوعة عند التوقيع على الحكم من رئيس الدائرة وكاتبها . المادة ٣١٢ ١ ج .

#### المبادئ القانونية

١ - استئناف الحكم الابتدائي - ولو كان مرفوعا من المتهم وحده - يعيد طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية التي تملك اعطاء الوقائع الثابتة بالحكم الابتدائي الوصف القانوني الصحيح ، دون أن توجه إلى التهم



الحكم الابتدائي ، وأن الاصل أن الاستئناف ينقل الدعوى الى محكمة الدرجة الثانية في حدود مصلحة رافعه وهو الطاعن ، فلا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تعيد النظر في تهمة التبديد ، ولا يشفع لها في ذلك ما لها من حق في تغيير وصف التهمة ما دام أن الوصف الجديد سبق أن فصلت فيه محكمة أول درجة نهائيا وحاز قوة الأمر المقضي .

قصر النيل سماع الدعوى قضت حضوريا في ٣٠ مارس سنة ١٩٥٨ عملا بالمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات بحبس المتهم ثلاث سنوات مع الشغل وتغريمه خمسين جنيها وكفالة مائة جنية لوقف التنفيذ بلا مصروفات جنائية والزامه أن يدفع للمدعى بالحق المدني عواد سالم عيد مبلغ ثلاثمائة وخمسين جنيها على سبيل التعويض والمصاريف المدنية المناسبة وعشرين جنيها أتعابا للمحاماة وبأن يدفع للمدعى المدني سلامة سالم خضر مبلغ مائتين وخمسين جنيها والمصاريف المدنية المناسبة وعشرين جنيها أتعابا للمحاماة ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات وأشارت في أسباب حكمها الى عدم توافر ركن التسليم على وجه من وجوه الأمانة طبقا للمادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، وانتهت الى الالتفات عن توجيه هذه التهمة اليه . فاستأنف الطاعن هذا الحكم ، ومحكمة القاهرة الابتدائية قضت حضوريا في ٢٦ ابريل سنة ١٩٥٩ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل والنفاذ وتأييد الحكم المستأنف بالنسبة الى الدعوى المدنية ، وذلك على اعتبار أن الواقعة جنحة تبديد عملا بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

» وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه - فيما تضمنه من وقائع الدعوى - بالحكم المطعون فيه بين الواقعة بما محصله أن الطاعن حصل على مبلغ ٧٨٥٠ جنيها و ٨٠٠ مليون من عواد سالم عيد ومبلغ ٦١٥٠ جنيها من سلامة خضر ( المدعين بالحقوق المدنية ) وعلى مبلغ ٢٢٠٠ جنية من سالم منسلم سلامة مقابل ايصالات بعد أن ذكر لهم أن هذه المبالغ هي ربع ثمن آلاف الأفدنة من الأراضي الحكومية الممتدة بين الاسماعيلية والقنطرة غرب والتي يسهل استصلاحها اذا زودت بمياه الري ، وأنه اشتراها بالاشتراك مع بعض رجال الحكومة اذ ذاك ، وأنه قبل النزول لهم عن عشرين ألف فدان منها اعترافا بجميلهم بمعاونته في الفوز بعضوية مجلس النواب سنة ١٩٥٠ . وأشار الحكم الى عقد الاتفاق المقول بأنه حرر بين المدعين بالحق المدني وبين الطاعن في ١٥ من ابريل سنة ١٩٥١ والذي استبدل به العقد

» وحيث انه يبين من الاطلاع على الاوراق أن الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعن بطلب تكليفه مباشرة بالحضور أمام محكمة جنح ميناء بور سعيد الجزئية من قبل كل من عواد سالم عيد وسلامة سالم خضر - المدعين بالحقوق المدنية - لأنه في الفترة ما بين ١٥ ابريل سنة ١٩٥٢ الى ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٢ توصل الى الاستيلاء على مبلغ ٧٩٥٠ جنيها من عواد سالم خضر ومبلغ ٦١٥٠ جنيها من سلامة سالم خضر بطريق الاحتيال . كما أقامت النيابة العامة الدعوى الجنائية على الطاعن أمام محكمة جنح عابدين عن الموضوع ذاته ، وطلبت عقابه بالمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات . وادعى كل من المدعين بالحقوق المدنية أمام محكمة جنح ميناء بور سعيد الجزئية بمبلغ قرش صاغ قبل الطاعن على سبيل التعويض المؤقت ثم عدل عواد سالم عيد طلباته الى ٣٦٠٠ جنية وسلامة سالم خضر الى ٢٤٠٠ جنية على سبيل التعويض النهائي . وبعد أن قررت محكمة جنح بور سعيد الجزئية ضم الدعويتين المباشرتين الى بعضهما البعض قررت احالة الموضوع الى محكمة جنح عابدين للاختصاص ، وقدمت القضية الى محكمة جنح قصر النيل بعد أن قيدت برقم ٨٤٤ سنة ١٩٥٤ جنح قصر النيل . ومحكمة جنح قصر النيل نظرت الدعوى وقررت ضم القضية رقم ١٠٦٢ سنة ١٩٥٣ جنح عابدين المقامة من النيابة العامة ضد الطاعن الى القضية رقم ٨٤٤ سنة ١٩٥٤ جنح قصر النيل المطروحة عليها لوحدة الموضوع . وفي أثناء سير الدعوى أمامها وجهت النيابة العامة الى الطاعن تهمة التبديد بالاضافة الى تهمة النصب السابق رفع الدعوى الجنائية بها ، وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . وبعد أن انتهت محكمة جنح



كيفية الواقعة الواحدة ، وهو ما يتعين معه عدم الالتفات الى توجيه هذه التهمة « . » وعند طرح الدعوى على محكمة ثانى درجة بناء على استئناف الطاعن لفتت المحكمة نظر الدفاع الى تناول الواقعة على أساس أنها تكون جريمة تبديد طبقا للمادة ٣٤١ من قانون العقوبات ومنحته أجلا لتحضير دفاعه بناء على هذا الوصف ثم دانت الطاعن به على اعتبار أن ما ذهب اليه محكمة أول درجة من تكليف الوقائع على أنها تكون جريمة نصب طبقا للمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات غير سديد ، ذلك أنه من بين الشرائط الواجب توافرها فى هذه الجريمة أن تكون الطرق الاحتيالية سابقة على الاستيلاء على المال ، وأن تكون هذه الطرق من شأنها ايهام الناس بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو أحداث الأمل بحصول ربح وهمى ، وهو ما لم يثبت توافره فى الوقائع المطروحة ، ذلك لأن المجنى عليه عواد سالم عيّد قرر أمام محكمة بور سعيد الجزئية عند سؤاله أنه دفع المبالغ للطاعن دون تدخل من أحد لتأييد مزاعمه ، وقبل أن يضطجبه والمجنى عليه الثانى الى المرور على بعض الوزارات بمصر . . وخلص الحكم من ذلك الى أن الطاعن لم يأت قبل استلامه المبالغ موضوع الاتهام بأية طرق احتيالية ، وأنه لم يثبت يقينا أن الطاعن وقت أن عرض تكوين الشركة على المجنى عليهما كان يعتقد أن المشروع وهمى أو كاذب ، بل أن فى الاوراق ما قد يبعث على الظن أنه كان يعتقد بصحة المشروع وامكان تنفيذه . وانتهى الى أن جريمة النصب التى دين بها الطاعن غير متوافرة الاركان . ثم عرض الحكم المطعون فيه الى ما للمحكمة الاستئنافية من حق تعديل التهمة واعطاء الوقائع المطروحة عليها وصفها القانونى الصحيح ، ما دام أن هذا الوصف لم يؤسس على غير الوقائع التى شملها التحقيق وتناولها الدفاع ، وخلص الى تكليف الواقعة بأنها جريمة تبديد مبلغ ٨٧٥٠ جنيها لعواد سالم ومبلغ ٦١٥٠ جنيها لسلامة سالم خضر سلمت الى الطاعن على سبيل الوكالة فاختلسها لنفسه اضرازا بهما ، الامر المعاقب عليه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . وتناول الحكم ما أثاره الدفاع عن الطاعن بشأن حجج

المؤرخ ٥ من يونيه سنة ١٩٥١ ، وقد جاء بالبند الأول منه أن غرضه هو غرض العقد الأول ذاته ونص فيه على الغناء الايصالات والاوراق السابقة على تاريخه . وخلص الحكم الى تشككه فى أن عقدا حرر بتاريخ ١٥ من ابريل سنة ١٩٥١ ، وأن العقد المؤرخ ٥ من يونيه سنة ١٩٥١ هو من صنع الطاعن الذى استوقع عليه المدعين بالحق المدنى بطريق الخديعة استغلالا لثقتهم فيه وأنه احتفظ به تحت يده واعدا المجنى عليهم بتسليمهم صورا منه بعد أن يتم تسجيله ، وحرص على أن يضمن هذا العقد ما يفيد أن بيد كل من طرفيه صورة منه للعمل بموجبها عند الاقتضاء ليستطيع الارتكان على هذا العقد تأييدا لدعواه فيما بعد بتسديد قيمة الايصالات التى تهدده ، وهو ما وقع منه فعلا فى هذه الدعوى . وانتهى الحكم الى قوله : « وحيث مما سبق جميعه تطمئن هذه المحكمة تمام الاطمئنان الى أن مشروع شراء الاراضى الواقعة بين الاسماعيلية والقنطرة غرب والذى حصل المتهم (الطاعن) باسمه من المجنى عليهم على مبلغ ١٧١٠٠ جنيه لم يكن إلا مشروعا وهميا لا نصيب له من الصحة لم ينو المتهم أصلا ولم يقيم بدور ما فى سبيل اخراجه الى حيز التنفيذ وأن هؤلاء الاشخاص - ثقة منهم فى المتهم وارتكانا على صفته كنائب عن الامة فى ذلك الوقت - قد انخدعوا بأقواله وصدقوا مزاعمه مطمئنين الى أن له من مركزه وصلته بالحزب الذى تنتمى اليه الحكومة ما يكفل انفاذ ما مناهم به ، وأنه بدافع الامل فى أن يتمكنوا آلافا ذات عدد من أرض الصحراء التى يحيون فيها أفرغوا بين أيديه أموالهم » وبعد أن دلى الحكم على توافر جريمة النصب فى حق الطاعن عرض الى تهمة التبديد التى وجهتها النيابة العامة اليه بالاضافة الى تهمة النصب المرفوع بها الدعوى الجنائية فقال « . . . ولما كانت الأموال التى استولى عليها بهذا الاحتيال لم تسلم اليه على وجه من وجوه الامانة المنصوص عنها فى المادة ٣٤١ عقوبات فان توجيه النيابة تهمة التبديد للمتهم يكون على غير سند سليم من صحيح القانون ، فضلا عن تباین الاساس الذى تقوم عليه الجريمتان فانه لا يتصور اجتماع

« وحيث ان مبنى الوجهين الثانى والثالث من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون وشابه قصور فى البيان ، ذلك أن الواقعة كما أثبتتها الحكم الابتدائى المأخوذ بها بالحكم المطعون فيه تدل على أن دفع المبالغ الى الطاعن كان بصفة ثمن أو جزء من ثمن أطيان اشتراها من الحكومة وأبدى استعداده للنزول عن بعضها لمن دفعوا اليه هذه المبالغ، مما ينفى تسليمها اليه على سبيل الامانة كما ذهب الى ذلك الحكم ، كما أنه لم يستظهر الركن المعنوى فى الجريمة وهو القصد الجنائى مما يفقد جريمة التبديد - التى دانه بها - أركانها .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به أركان جريمة التبديد التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة من شأنها أن تؤدى الى مارتبه عليها فقال « وحيث أن الوقائع الثابتة بالاوراق والتى لم يجهدها المتهم أنه اذا تكونت بينه وبين المدعين بالحق المدنى شركة محاسبة لشراء اراضى بور فى منطقة القنال بغرض استصلاحها واستغلالها ، دفع المدعى الاول عواد سبالم مبلغ ٧٨٥٠ جنيها ودفع المدعى الثانى ٦١٥٠ جنيها وذلك قيمة ربع الثمن المستحق عن حصة كل منهما فى هذه الاطيان وكان الدفع للمتهم بصفته وكيلًا عنهما وممثلاً للشركة ومن ثم تكون واقعة تسليم هذين المبلغين للمتهم قد تمت على سبيل عقد من عقود الامانة - وهو عقد الوكالة - ويكون اختلاس المتهم أو تبديده له مكوناً لجريمة التبديد المنصوص عليها فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات . وحيث انه مع ثبوت استلام المتهم للمبلغين السالفين بالصفة المذكورة آنفاً ، فإن المحكمة ترى أن المتهم قد اختلس هذين المبلغين لنفسه اضراً بالمجنى عليهما ، ثم عرض الحكم لدفاع الطاعن ورد عليه بما يفنده وخلص الى ادانته بجريمة التبديد طبقاً للمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم من أن الطاعن استولى على المبالغ التى أسبهم بها المجنى عليهما فى شركة المحاسبة التى تكونت بينهم بوصفه وكيلًا عن المجنى عليهما المذكورين وممثلاً للشركة وتحقق من واقعة تبديد الطاعن لتلك المبالغ ، فانه يكون قد طبق القانون

قضاء محكمة أول درجة فى تهمة التبديد فقال « . . . وترى المحكمة - ولأن من حقها تعديل وصف التهمة باعطاء الوقائع وصفها القانونى الصحيح - ادانة المتهم على هذا الاساس ، ولا يمنع من ذلك ما يقول به المتهم فى دفاعه من أن محكمة أول درجة ضمنت أسباب حكمها ما يعد قضاء بالبراءة من تهمة التبديد ، فذلك القول غير سديد قانوناً فإن حكم محكمة أول درجة فضلا عن أنه لا يقيد هذه المحكمة فى اعطاء الوصف الصحيح للوقائع المطروحة ، فانه خاضع لرقابة هذه المحكمة التى عليها تصحيح كل خطأ قانونى تقع فيه المحكمة المذكورة ، ومن ثم فلا حجية لهذا الحكم بالنسبة للتكييف القانونى للوقائع كما يقول المتهم فى دفاعه » . لما كان ذلك ، وكان ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه سديداً فى القانون ، ذلك أن استئناف الحكم الابتدائى - ولو كان مرفوعاً من المتهم وحده - يعيد طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية التى تملك اعطاء الوقائع الثابتة فى الحكم الابتدائى الوصف القانونى الصحيح دون أن توجه الى المتهم أفعالا جديدة ، أو أن تشدد عليه العقوبة المقضى عليه بها اذا كان هو المستأنف وحده ، وكان الحكم المطعون فيه قد راعى الضمانات التى نصت عليها المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية بمنح الطاعن أجلاً لتحضير دفاعه فى الوصف الجديد المبني على الوقائع التى رفعت بها الدعوى ابتداء ولم يشدد عليه العقوبة ، فلا يقبل النعى على الحكم بقوله انه أخطأ فى تطبيق القانون ، ولا يقدر فى سلامة الحكم المطعون فيه أن يكون الحكم الابتدائى - وهو فى معرض تمحيصه للواقعة المطروحة - قد استبعد عنها جريمة التبديد حين رأى أن تهمة النصب أكثر انطباقاً عليها ، ذلك أن قضاءه فى الأمر لا يعدو مجرد الأخذ بوصف معين للواقعة واطراح وصف آخر لها ، فهو قضاء لم يحز قوة الأمر المقضى به نظراً الى استئنافه من جانب الطاعن ، ولا يحرم المحكمة الاستئنافية حقها فى أن ترد الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف الذى ترى هى أنه الوصف القانونى السليم . لما كان ما تقدم ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الوجه لا يكون له محل .



التي أصدرت الحكم قد وقع عليه مع كاتبها طبقا للمادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية بما يفيد اقراره ما ورد به من بيانات . لما كان ذلك ، فان ما يثيره الطاعن في الوجه المتقدم يكون لا محل له .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا » .

( القضية رقم ١٠٠٨ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة )

## ٨٦

٣٠ يونيو سنة ١٩٥٩

١ - رشوة ايجابية . الجريمة المشبهة بها . جريمة المادة ١٠٩ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ . وجه الشبه بينهما . اتفاق جريمة المادة ١٠٩ من ق ٦٩ لسنة ١٩٥٣ مع الرشوة ايجابية في النتائج التي تؤدي اليها لا من جهة الاتجار بالوظيفة .

ب ، ج ، د - موظفون . صورتها جريمة التعسدي عليهم . اوجه الشبه بينهما . المقومات المميزة لسل كل منهما . المادة ١٠٩ من قانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ والواد ١٣٣ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ع . اتحاد الركن المادي في صورتى الاعتداء على الموظفين واختلاف المركز الادبي في كل منهما . الباعث الخاص في جريمة المادة ١٠٩ ماهيته . استعمال القوة او التهديد او العلف في حق موظف عمومي او مستخدم لغاية معينة هي حمله على قضاء امر غير حق او على اجتنابه أداء عمل من الاعمال المكلف بها .

ه ، و - رشوة . جريمة المادة ١٠٩ من قانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ . القصد الجنائي . صورة واقعة يتوافر بها القصد الخاص . العقوبة . الغرامة . انتفاء حكمة توقيعها .

نقض . اوجهه . الخطأ في تفسير القانون . مثال في تفسير المادة ١٠٩ من قانون ٦٩ لسنة ٥٣

### المبادئ القانونية

١ - ايراد الشارح لجريمة المادة ١٠٩ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ في باب الرشوة هو من قبيل التوسعة في معناها - لنوع شبهة لاحظها الشارح بين الجريمتين من جهة النتيجة التي يفضي اليها التهديد أو الاعتداء ، لا من جهة الدلالة على حقيقة الرشوة في اصطلاح القانون ، وهي لا تكون الا بوعده أو عطية .

٢ - تتحدد صورتها جريمة الاعتداء على

تطبيقا صحيحا ، ذلك أن عقد الشركة يتضمن وكالة الشركاء بعضهم عن بعض في أداء أعمال الشركة المنعقدة بينهم بمال خاص بها - هو غير مال الشركاء الخارج عن حصصهم فيها - وتلك الوكالة مستفادة من المادة ٥٢٠ من القانون المدني ، وبناء عليه فالشريك في شركة محاصة الذي يسلم اليه مال بصفته هذه لأداء عمل في مصلحة الشركة فيختلسه ولا يصرفه فيما خصص له يعد مرتكباً للجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ولما كان الحكم قد أثبت أن الطاعن تصرف في الشيء المسلم اليه بمقتضى عقد من العقود المبينة في المادة سالفة الذكر كما لو كان مالكا له اضرارا بالمجنى عليهما فانه يكون دليلا - بما لا قصور فيه - على توافر القصد الجنائي في حق الطاعن ، اذ لا يشترط لسلامة الحكم بالادانة في جريمة التبديد أن يتحدث الحكم استقلا عن القصد الجنائي ما دامت الواقعة التي أثبتتها الحكم تفيد انصراف نية الجاني الى اقتراف الفعل المكون للجريمة كما هي معرفة به في القانون ، لما كان ذلك ، فان ما ينعاه الطاعن في هذين الوجهين يكون غير سديد .

« وحيث ان مبنى الوجه الرابع من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه انطوى على بطلان في الاجراءات ، اذ أن المحكمة الاستئنافية أغفلت تلاوة تقرير التلخيص ، وهو اجراء جوهري متعلق بالنظام العام ، وخلا محضر الجلسة مما يدل على تلاوته ، ولا عبرة بما أشار اليه الحكم في صدر أسبابه من حصول هذه التلاوة لورودها في الاسطر المطبوعة من مقدمة الحكم التي لا تغير من الواقع شيئا .

« وحيث ان الاصل في الاجراءات انها قد تمت صحيحة ما لم يقدّم الدليل على خلاف ذلك ، وكان الحكم يكمل محاضر الجلسات في اثبات ما ينم أمام المحكمة ، فاذا أثبتت المحكمة في حكمها حصول تلاوة تقرير التلخيص بمعرفة رئيس الجلسة فإن هذا بذاته يقوم دليلا عليه ولو لم يكن قد ورد في محاضر الجلسات ، ولا يقدح في ذلك أن يكون اثبت هذه التلاوة قد وردت في ديوانة الحكم المطبوعة ، مادام أن رئيس الدائرة



## المحكمة

« ... حيث ان النيابة العامة تبني طعنوا على أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن المحكمة قالت في أسباب حكمها أن المطعون ضده كان يقصد افلات المتهم الأول ليتمكن من الهرب دون أن يريد التأثير على ذمة المجنى عليه حتى يمتنع عن أداء عمل كلف به ، وهو القصد الخاص الذي يشترط لتطبيق المادة ١٠٩ من قانون العقوبات . ولما كانت المادة المذكورة من بين المواد المدرجة في باب الرشوة وهي تؤدي لنفس النتائج الخطيرة التي تؤدي إليها الرشوة بمعناها الحقيقي ، والقصد الخاص الذي يتطلبه القانون لا يعدو أن يكون نية الحصول من الموظف الواقع عليه التعدي أو العنف على أداء عمل غير حق أو الامتناع عما كلف به . وهذا القصد هو الذي يميز هذه الجريمة عن الأفعال المنصوص عليها في المادتين ١٣٦ و ١٣٧ من قانون العقوبات ، والتي لا يلزم لها غير توافر قصد عام مجرد عن الباعث المعين ومن ثم يكون الحكم اذ اعتبر الواقعة جنحة منطبقة على المادتين ١٣٦ و ١٣٧ من قانون العقوبات ، قد أخطأ في تطبيق القانون .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه . بين واقعة الدعوى فيما قاله من : « انه في يوم ٥ من جمادى الآخرة سنة ١٣٧٦ الموافق ٦ من يناير سنة ١٩٥٧ كان الصول زكريا ابراهيم الحصاوي والجاويش فاروق على أمين عز العرب من قسم المباحث الجنائية العسكرية قد كلفا بالانتقال مع العسكري معروف أحمد الجبالي (المتهم الاول) للارشاد عن البندقية المفقودة منه حيث كان قد قرر في التحقيق الاداري أنه يخفيها في مكان معين ، فلما وصلوا ثلاثتهم الى بلدة المتهم تخلف الصول زكريا ابراهيم الحصاوي ، وذهب الجاويش فاروق على أمين عز العرب مع المتهم يرشده الى المكان الذي زعم أنه يخفي فيه سلاحه ، وفي الطريق التقيا بالمتهم الثاني عبد النبي محمود عمر وآخرين ، وبعد أن تحدث المتهم مع هؤلاء طلب الى الجاويش المذكور العودة ، وعندئذ فاجأ بالهرب فخف وراءه ليمسك به فاعتدى عليه المتهم الاول وآخرون بالضرب فأحدثوا به

الموظفين في الركن المادي وتفترقان في الركن الادبي .

٣ - الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ جريمة خاصة يميزها عن جريمة التعدي على الموظفين العموميين ورجال الضبط ونحوهم من المكلفين بخدمات عامة والمنصوص عليها في المادتين ١٣٦ ، ١٣٧ من قانون العقوبات وجوب توافر قصد خاص يتمثل في انتواء الجاني الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة هي أن يؤدي له عملا لا يحل له أن يؤديه أو أن يستجيب لرغبة المعتدى فيمتنع عن أداء عمل كلف الموظف بأدائه ، وهذه النية - التي تنسب الى هذا الباعث الخاص - هي قوام القصد الجنائي في الجناية المنصوص عليها في المادة ١٠٩ المذكورة وهي وحدها التي تفرق بين هذه الجريمة وبين جرائم الاعتداء واستعمال القوة ضد الموظفين العموميين والمعتبرة جنحا وفقا لنصوص المواد ١٣٣ ، ١٣٦ ، ١٣٧ من قانون العقوبات .

٤ - لا يعتد بالباعث في جرائم الاعتداء على الموظفين ومقاومتهم الواردة في الباب السابع من قانون العقوبات ، وإنما يكفي لتوافر الركن الادبي في تلك الجرائم أن يرتكب الجاني اعتداء وهو مدرك لما يفعل عالم بشروط الجريمة التي لا يلزم لوجودها غير توافر القصد الجنائي العام

٥ - اذا كانت المحكمة قد تحدثت عن القصد الجنائي لدى المتهم بما مفاده أن المتهم انما قصد من الاعتداء الهرب بعد أن كان مقبوضا عليه ومودعا في حراسة اثنين من أفراد البوليس ، والخيولة بين المجنى عليه - وهو من رجال الضبط - وبين أدائه عملا كلف به بمقتضى وظيفته ، فإن ما انتهت اليه محكمة الموضوع من اعتبار الواقعة تعديا على أحد رجال الضبط في أثناء تأدية وظيفته وبسببها هو وصف خاطئ لا يلتئم مع التفسير السليم للقانون .

٦ - لا محل لتوقيع عقوبة الغرامة في جريمة المادة ١٠٩ المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ لانتفاء الحكمة من توقيعها بانتفاء معنى الاتجار بالوظيفة ، على ما سبق به قضاء محكمة النقض

العقوبات ، وهى جرائم مقاومة الحكام وعدم الامتثال لأوامرهم والتعدى عليهم ، والتي لا يشترط فيها الا القصد العام وهو ارتكاب القوة عمدا مع العلم بصفة المجنى عليه دون توقف على باعث معين» وقضت المحكمة بناء على ذلك بمعاقبة المطعون ضده بالحبس مع الشغل لمدة سنة أشهر تطبيقا للمادتين ١٣٦ و ١٣٧ من قانون العقوبات .

« وحيث ان الشارع اذ نص فى المادة ١٠٩ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ على أنه يعاقب بالعقوبات المقررة للرشوة بحسب الاحوال من يستعمل القوة أو العنف أو التهديد فى حق موظف عمومى أو مستخدم ليحصل على قضاء أمر غير حق أو على اجتنابه أداء عمل من الاعمال المكلف بها . » قد أراد أن يجعل من استعمال العنف أو التهديد الذى يقع على الموظف العمومى أو على المستخدم لحمله على أن يقوم بعمل غير حق أو يمنعه عن عمل مكلف بأدائه جريمة خاصة فرض لها عقوبة الرشوة ، وهذا النص يقابل نص المادة ٩٥ من قانون سنة ١٩٠٤ والمادة ١٠٩ من قانون سنة ١٩٣٧ ، ولما كان الواضح من مقارنة عبارة هذه النصوص أن الشارع أجرى على استعمال العنف أو التهديد فى حق موظف عمومى للاغراض الواردة فى هذه المواد حكم الرشوة ، أو على الاصح ربط لهذه الجريمة العقوبة المفروضة للرشوة كما هو صريح نص المادة ١٠٩ فى صيغتها الجديدة ، وايزاد الشارع لهذه الجريمة فى باب الرشوة من قبيل التوسعة فى معنى الرشوة لنوع شبه لاحظه الشارع بين الجريمتين من جهة النتيجة التى يفضى اليها التهديد أو الاعتداء لا من جهة الدلالة على حقيقة الرشوة فى اصطلاح القانون وهى لا تكون الا بوعده أو عطية ، وقد ترسم الشارع المصرى فى ذلك مذهب الشارح الفرنسى وهو مذهب انتقده الشراح الفرنسيون لبعده هذه الجريمة عن نطاق الاتجار بالوظيفة لما كان ذلك ، وكانت الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٠٩ هى جريمة خاصة ، يميزها - كما جاء بالحكم المطعون فيه - عن جريمة التعدى على الموظفين العموميين ورجال الضبط ونحوهم من المكلفين بخدمات عامة والمنصوص عليها فى

الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى على ما سيأتى تفصيله ، وتمكن المتهم الاول من الهرب ، ولما استتبأ الصول الجاويش والمتهم ذهب ليجتث عنهما فوجد الجاويش مصابا وعلم منه بأعتداء المتهم الاول وآخرين عليه بالضرب حتى يتمكن من الافلات منه ، واعترف المتهم الاول (المطعون ضده) فى التحقيق بحصول التماسك بينه وبين المجنى عليه وأنكر المتهم الثانى ما أسند اليه . وتحدث الحكم بعد ذلك عن أدلة الدعوى التى استمدتها من اعتراف المتهم الاول (المطعون ضده) وأقوال شهود الحادث وما جاء بالتقرير الطبى المتوقع على المجنى عليه ، ثم انتهى الى قوله : « انه يخلص مما سلف ذكره ومما تظمن المحكمة اليه من شهادة الجاويش فاروق على أمين عز العرب التى تأيدت بما جاء بالتقرير الطبى ، أنه بعد أن كلف هو والصبول زكريا ابراهيم الحصاوى مرافقة المتهم الاول للارشاد عن سلاحه الفاقد ، توجه هو والمتهم المذكور لاحضار السلاح ، وفى الطريق اعتدى عليه المتهم الاول وآخرون بالضرب وتمكن من الهرب » ثم عرض الحكم الى التكييف القانونى للواقعة التى أثبتها فى حق المطعون ضده بقوله « ان الاعتداء الواقع من المتهم الاول على الجاويش فاروق على أمين عز العرب انما كان القصد منه أن يفلت المتهم الاول ليتمكن من الهرب ولم يكن الغرض منه استعمال القوة للتأثير على ذمة المجنى عليه فاروق على أمين حتى يمتنع عن أداء ما كلف به من ابقاء المتهم مقبوضا عليه واحضار سلاحه الفاقد ، ومن ثم يكون الاعتداء قد وقع على موظف عمومى أثناء تأدية وظيفته وبسببها وتكون الواقعة جنحة منطبقة على المادتين ١٣٦ و ١٣٧/١ من قانون العقوبات ، اذ أنه يشترط لكى تكون الواقعة منطبقة على المادة ١٠٩ مكررا من قانون العقوبات أن تسفر الوقائع والافعال التى يرتكبها الجانى عن قيام قصد خاص هو انتوائه الحصول من الموظف على أداء عمل غير حق أو الامتناع عن أداء عمل من الاعمال المكلف بها . وهذا القصد الخاص هو الذى يميز الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٠٩ من قانون العقوبات ، عن الجرائم الواردة فى الباب السابع من الكتاب الثانى من قانون



البوليس ، والحيولة بين المجنى عليه - وهو من رجال الضبط - وبين أدائه عملا كلف به بمقتضى وظيفته ، ومتى تقرر ذلك فإن ما انتهت اليه محكمة الموضوع من اعتبار الواقعة تعديا على أحد رجال الضبط في أثناء تأديته وظيفته وبسببها هو وصف خاطيء لا يلتئم مع التفسير السليم للقانون ويتعين تصحيح هذا الخطأ بوصف الواقعة بأن المتهم معروف أحمد الجبالى في الزمان والمكان المبينين بالأوراق استعمل القوة والعنف في حق موظف عمومي - هو الجاويش فاروق على أمين عز العرب - بصفته حارسا له ومكلفا بالمحافظة عليه ، بأن ضربه هو وآخرون فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي ، وذلك ليتمكن من الهرب من حراسته وليمنعه من مرافقته والمحافظة عليه حتى يرشد عن بندقية أميرية ادعى فقدانها وهي الجريمة المنطبقة على المواد ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٩ و ١١١ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ، وترى هذه المحكمة تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة للعقوبة المقيدة للحرية التي ترى توقيع عقوبتها بانتفاء معنى الاتجار بالوظيفة - على ما سبق به قضاء من هذه المحكمة - وتقدير العقوبة المقيدة للحرية بالسجن لمدة ثلاث سنوات .

« وحيث ان الدفاع عن الطاعن أبدى لمحكمة الموضوع في سياق مرافعته أن المطعون ضده سبق أن حوكم أمام مجلس عسكري عن نفس التهمة المسندة اليه وحكم عليه بالسجن سنتين وفي أثناء نظر الطعن أمام محكمة النقض قدم المطعون ضده عريضة مؤرخة ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ يعيد فيها ما قاله الدفاع عنه أمام محكمة الجنايات ، ويتعرض بعدم جواز محاكمته مرتين عن فعل واحد ، وتحقيقا لهذا الدفاع أمرت هذه المحكمة بضم أوراق المحاكمة العسكرية فتبين منها أن من بين الادعاءات على المطعون ضده التي جرت محاكمته عنها أمام المجلس العسكري المركزي تحت رقم ٦ « ضربه شخصا خاضعا للأحكام العسكرية حالة كون ذلك الشخص محافظا عليه ، واستعمال العنف معه ، وذلك أنه بجهة يتوفر بتاريخ ٦ من يناير

المادتين ١٣٦ و ١٣٧ من قانون العقوبات وجوب توافر قصد خاص يتمثل في انتواء الجسائي الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة هي أن يؤدي له عملا لا يحل له أن يؤديه ، أو أن يستجيب لرغبة المعتدى ليمتنع عن أداء عمل كلف الموظف بأدائه ، وهذه النية - التي تنسب الى هذا الباعث الخاص - هي قوام القصد الجنائي في الجنائية المنصوص عليها في المادة ١٠٩ المذكورة ، وهي وحدها التي تفرق بين هذه الجريمة وبين جرائم الاعتداء واستعمال القوة ضد الموظفين العموميين والمعتبرة جنحا وفقا لنصوص المواد ١٣٣ و ١٣٦ و ١٣٧ من قانون العقوبات ، وبهذا يصح في القانون تطبيق هذه المواد الأخيرة في غير الأحوال التي تنطبق عليها المادة ١٠٩ المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ، كما اذا كان العمل الذي سلكه المعتدى سبيل القوة أو العنف أو التهديد لحمل الموظف على أدائه عملا حقا أو لاجتناب عمل غير حق ، أو اذا حرك الجاني باعث آخر غير الباعث المخصوص الذي يتطلبه القانون لقيام الجريمة الواردة في باب الرشوة ، على خلاف الباعث في جرائم الاعتداء على الموظفين ومقاومتهم الواردة في الباب السابع من قانون العقوبات فلا يعتد به ، وإنما يكفي لتوفر الركن الأدبي في تلك الجرائم أن يرتكب الجاني الاعتداء وهو مدرك لما يفعل عالم بشروط الجريمة التي لا يلزم لوجودها غير توافر القصد الجنائي العام ، وعلى ذلك تتحد صورتا جريمة الاعتداء على الموظفين في الركن المادي وتفرقان في الركن الأدبي ، ولذا كان الأولى أن توضع الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ بين جرائم الباب السابع بشأن مقاومة الحكام والتعدي عليهم ، ووجه المناسبة اتحادها جميعا في الركن المادي واختلاف طبيعة الرشوة عن طبيعة التعدي أو التهديد . لما كان ذلك ، وكانت الواقعة كما أثبتتها الحكم المطعون فيه مما ينطبق عليها نص المادة ١٠٩ من قانون العقوبات ، وكانت المحكمة قد تحدثت عن القصد الجنائي لدى المطعون ضده - على ما سلف ذكره - بما مفاده أن المتهم إنما قصد من الاعتداء الهرب بعد أن كان مقبوضا عليه ومودعا في حراسة اثنين من أفراد



خارج تلك الدائرة ، فان هذه الاجراءات منه أو ممن يندبها لها تكون صحيحة لا بطلان فيها، واذا كان التفتيش اجراء من اجراءات التحقيق، وقد صدر الامر به من وكيل نيابة في حدود اختصاصه ، وندب لاجرائه مفتش مكتب مكافحة المخدرات أو من يندب به، فنندب هذا الاخير ضابط مباحث لتنفيذ الامر ، وكان الطرف الاضطراري المفاجيء - وهو محاولة المتهمين « اللذين صدر الامر بضبطهما وتفتيشهما » الهرب بما معهما من المواد المخدرة - هو الذي دعا الضابط الى مجاوزة حدود اختصاصه المكاني للقيام بواجبه المكلف به ، ولم تكن لديه وسيلة أخرى لتنفيذ الامر غير ملاحظتهما وضبطهما ، فان هذا الاجراء منه يكون صحيحا موافقا للقانون .

( القضية رقم ٥٥٥ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة )

## ٨٨

٣٠ يونية سنة ١٩٥٩

أ - استدلال . تفتيش . التفتيش الاداري . حق موظفي الجمارك في تفتيش الامتعة والاشخاص في حدود الدائرة الجمركية التي يعملون بها . جمارك . دخول قناة السويس في نطاق الدائرة الجمركية . المادة ٣١ من اللائحة الجمركية الصادرة في ١٣/٣/١٩٥٩ « حكم » ضوابط التدليل . استناد احكام الادانة الى الادلة المتولدة عن اجراءات صحيحة . مثال . صحة استشهاد الحكم بدليل يتعلق بجريمة غير جمركية كشف عنه التفتيش الذي اجراه موظفو الجمارك اعتمادا على اللائحة الجمركية .

ب - حكم . مالا يلزم بيانه . عدم التزام الحكم ببيان من قام بالتحريرات . حكم . مالا يعيب التدليل . عدم تحديد موضع الدليل من الاوراق مادام انه اصل ثابت فيها .

## المبادئ القانونية

١ - يعتبر قنال السويس بمقتضى المادة ٣١ من اللائحة الجمركية الصادرة في ١٣ من مارس سنة ١٩٥٩ داخلا في نطاق الدائرة الجمركية ، وهي صريحة في تخويل موظفيها حق تفتيش الامتعة والاشخاص في حدود الدائرة الجمركية التي يعملون فيها - فاذا هم عثروا أثناء التفتيش الذي يجرونه اعتمادا على هذه اللائحة على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية مباحا عليها بمقتضى القانون العام ، فانه يصح الاستشهاد بهذا الدليل امام المحاكم في تلك الجريمة على

سنة ١٩٥٧ عندما رافقه مندوب المباحث الجنائية - أمباشي فاروق على أمين - لاستحضار البندقية تعدى عليه بالضرب محاولا الهرب واستعان بآخرين من الاهالي لتمكينه من ذلك حتى تم له الهرب . « وقد ثبت ضده هذا الادعاء وسبقه ادعاءات أخرى وحكم عليه من أجلها جميعا بجلده خمسين جلده وسجنه مع الاشغال الشاقة لمدة سنتين ميلاديتين .

« وحيث أن المحاكمة عن جناية أمام مجلس عسكري لا يعفى من المحاكمة عنها أمام المحاكم العادية ، غير أنه يجب مراعاة مدة الجزاء التي يكون قد قضاها المحكوم عليه من المجلس العسكري ، وهذا الاصل مقرر بالمادة ٤٦ من قانون الاحكام العسكرية، ومن ثم فان ما يدعيه المطعون ضده من عدم جواز إعادة محاكمته لا يكون سديدا . أما عن مدة الجزاء التي قضاها، فان هذه المحكمة وهي تقدر العقوبة التي يستحقها المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وهي الحد الأدنى لعقوبة السجن طبقا للمادة ١٧ من قانون العقوبات ، قد أدخلت في الاعتبار عند تحديد نوع العقوبة المذكورة ومدتها ما سبق أن قضاها الطاعن من جزاء تنفيذ الحكم الصادر عليه عسكريا عن التهمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية وسائر الادعاءات التي تبين للمجلس أنه مذنب فيها ، ولذلك فهي تجتزى بمعاقبته بالسجن لمدة ثلاث سنوات .

( القضية رقم ٦٤٥ سنة ٢٨ ق بالهيئة السابقة )

## ٨٧

٣٠ يونية سنة ١٩٥٩

نقص . اوجهه . مالا يعد خطأ في تطبيق القانون الاجرائي . مثال . تحقيق . الاختصاص المكاني باجرائه . امتداده بسبب ظرف اضطراري . مثال في تنفيذ مأمور الضبط القضائي الاذن بتفتيش متهم .

## المبدأ القانوني

من المقرر في صحيح القانون أنه متى بدأ وكيل النيابة المختص في اجراءات التحقيق بدائرة اختصاصه المكاني، ثم استوجبت ظروف التحقيق ومقتضياته متابعة الاجراءات وامتدادها

على مقتضى المادة ٦٢ من قانون العقوبات - هي التي تكون ناشئة عن عقاير مخدرة تناولها الجاني قهرا عنه أو على غير علم منه بحقيقة أمرها ، ومفهوم ذلك أن من يتناول مادة مخدرة أو مسكرة مختارا وعن علم بحقيقة أمرها يكون مسئولا عن الجرائم التي تقع منه وهو تحت تأثيرها ، فالقانون في هذه الحالة يجري عليه حكم المدرك التام الإدراك ، مما ينبئ عليه توافر القصد الجنائي لديه ، إلا أنه لما كانت هناك بعض جرائم يتطلب القانون فيها ثبوت قصد جنائي خاص لدى المتهم ، فإنه لا يتصور اكتفاء الشارع في ثبوت هذا القصد باعتبارات وافتراسات قانونية ، بل يجب التحقق من قيامه من الأدلة المستمدة من حقيقة الواقع ، وهذا ما استقر عليه قضاء محكمة النقض في تفسيرها للمادة ٦٢ من قانون العقوبات ، وهو المعول عليه في القانون الهندي الذي أخلت عنه المادة المذكورة .

( القضية رقم ٦٢٦ سنة ٢٩ بالهيئة السابقة )

اعتبار أنه ثمرة اجراء مشروع في ذاته ولم ترتكب في سبيل الحصول عليه أية مخالفة .

٢ - لا يوجد في القانون ما يلزم المحكمة بذكر من قام بالتحريات ، ولا تحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى ما دام له أصل ثابت فيها لم يجده الطاعن .

( القضية رقم ٦١٣ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة )

٨٩

٣٠ يونيو سنة ١٩٥٩

مسئولية جنائية . أسباب امتناعها . الغيبوبة او حالة السكر الاضطراري . حكم السكر عن علم واختيار . المادة ٦٢ ع والمصدر التاريخي لها . افتراض القانون توافر القصد الجنائي العام منه دون الخاص - فيما يقارنه المتهم من جرائم .

المبدأ القانوني

الاصل أن الغيبوبة المانعة من المسؤولية -

## قضاء محكمات النقض المدنية

( رئاسة وعضوية السادة الاساتذة محمود عيساد ، ومحمد رفعت ، ومحسن

العباسي ، وعبد السلام بليح ومحمود القاضي ، المستشارين )

٩٠

٧ يناير سنة ١٩٦٠

وصية على أولاده اجراءات نزع الملكية ، وكان المدينان أثناء هذه الاجراءات يؤديان الدين وملحقاته على دفعات حتى بلغت الاجراءات غايتها عند قاضي البيوع وتحدد للبيع جلسة وفيها حضر وكيل المدينين وقرر أن الدين قد سدد وطلب التأجيل لعمل المحاسبة ولكن الحاضر عن طالبة البيع أنكر ذلك وأصر على البيع وطلب ايقاعه على مسؤوليته فأمر القاضي بالاستمرار في البيع ، وحضرت طالبة البيع وقررت الشراء لحسابها وحساب ورثة الدائن ورسا عليها المزداد وسجل حكم مرسى المزداد ثم قررت بعد ذلك أنها اشترت الحصة الراسي عليها مزادها باسم وحساب الطاعنة - شقيقة المطعون عليهم - التي حضرت وقررت في محضر الحلول أنها قبلت الشراء لصالحها ، وسجل محضر الحلول وسلمت الحصة المبعة اليها ، اذا كان ذلك وكان قد ثبت لمحكمة الموضوع أن المطعون عليهم المنزوعة ملكيتهم قد قاموا بسداد الدين فعلا قبل ايقاع البيع ، وكان الحكم المطعون فيه قد قرر أن الطاعنة لم تكن بمنأى عن واقعة تمسك المطعون عليهم بالسداد وأنها شقيقتهم وتملك باقي الحصة في العقار المرهون ، فان هذا يفيد أن محكمة الموضوع قد اعتبرت الطاعنة سيئة النية ، ومتى كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقيم على ثبوت الغش من جانب الطاعنة فان هذا الغش الذي تبطل به كافة التصرفات والاجراءات يمنع من اضافة الملك الى الطاعنة ولا يجعلها من الغير الذين تنبسط عليهم حماية القانون - ولما كان هذا الغش ثابتا في حق الاصيل وهي الطاعنة فانه لا جدوى من النعي على الحكم في تطبيقه للمادة ١٠٤ من القانون

١ - نقض « اجراءات الطعن » تقرير الطعن « الخصوم في الطعن » « فيمن يوجه اليه الطعن عند تعدد الخصوم » . ليس على رافع الطعن أن يوجهه الا ان حكم لمصلحته . عدم جواز توجيهه الى غسيرة ممن كان في الخصومة وحكم عليه مثله . مثال .

ب ، ج - تنفيذ عقارى « الطعن في اجراءات التنفيذ ، شرط اجازة الطعن للمدين في اجراءات التنفيذ العقارى بدعوى بطلان اصلية بها في ذلك حكم مرسى المزداد بعد فوات مواعيد الطعن لا يكون قد تعلق بالعين حق للغير حسن النية . مثال لغش تبطل به كافة التصرفات والاجراءات ويمنع من اضافة الملك ولا يجعل صاحبه من الغير الذين تنبسط عليهم حماية القانون .

### المبادئ القانونية

١ - ليس على الطاعن عند توجيهه للطعن الا ان يختصم فيه خصومه المحكوم لهم ، فاذا كان الواقع في الدعوى أن ورثة الدائن غير محكوم لهم بل محكوما عليهم هم والطاعن باطلت اجراءات نزع الملكية وبالتسليم فانه لا يكون على الطاعن اختصاصهم .

٢ - يجوز للمدين المنزوع ملكيته بعد فوات مواعيد الطعن في اجراءات التنفيذ العقارى أن يطلب بدعوى اصلية ابطال هذه الاجراءات بما فيها حكم مرسى المزداد لانقضاء دين طالب التنفيذ أو لبطلان سنده الا اذا تعلق بالعين المبعة أو باجراءات التنفيذ حق للغير حسن النية .

٣ - اذا كان الواقع في الدعوى أن المطعون عليه الاول وشقيقته مورثة باقى المطعون عليهم اقترضا مبلغا ورهنا ضمانا لذلك حصة في منزل ولما لم يسددا قرضهما عند حلول الاجل اتخذ الدائن ومن بعده زوجته عن نفسها وبصفتها



أن المزاد قد رسا بالثمن الاساسى فى ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٠ على ورثة الدائن ممثلين فى شخص السيدة بهيجة شيبان التى قررت - عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها القصر - فى يوم ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤٠ أنها اشترت الحصة الراسى عليها مزادها باسم وحساب الطاعنة التى قررت فى محضر الحلول أنها قبلت الشراء لصالحها وذلك عملا بالمادة ٦٥٨ من قانون المرافعات المختلط وهى تفيد أن الراسى عليه المزاد يعتبر فى هذه الحالة أنه اشترى بطريق التوكيل عن حل محله ، ومتى كان ذلك فإن قضاء الحكم المطعون فيه بقبول دعوى المطعون عليهم بطلان اجراءات التنفيذ العقارى وبطلان حكم مرسى المزاد لا مخالفة فيه للقانون .

« وحيث ان الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه فى السببين الثانى والثالث خطأ فى القانون فيما جاء به ترتيبا على تقرير الحلول الحاصل فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤٠ من أن الطاعنة لا تملك من الحقوق على العقار أكثر مما تملك الراسى عليها المزاد وأن حلولها محل الراسى عليها المزاد لا يعوق استرداد المدينين لعقارهم اذا ما ثبت أن دين طالبى البيع قد تسدد بالكامل قبل اتمام البيع - ذلك أن ما تفيدته المادة ٥٧٦ مرافعات قديم أن القانون يفترض الراسى عليه المزاد وكيلا لمن أقر بالتنازل له . ومن المسلم به أن الموكل لا يعتبر خلفا لوكيله وأن الراسى عليه المزاد هو الذى يعتبر خلفا للمدين ويتلقى الحق منه مباشرة - كما تنعى الطاعنة على الحكم ما ذهب اليه من أن الطاعنة تؤخذ بسوء نية بهيجة شيبان وقت رسو المزاد عليها باعتبار هذه الأخيرة نائبة عنها . ولذلك يبطل حكم مرسى المزاد عملا بالمادة ١٠٤ من القانون المدنى فى حين أن حكم هذه المادة قاصر على العقود التى يلابسها عيب من عيوب الرضا وهو أمر يختلف عن حكم رسو المزاد ، وماثار حول استيفاء دين الدائنين من نزاع رفض قاضى البيوع التأجيل لبعثه . ولم يستأنف المطعون عليهم قراره . فلم يبق أمامهم سوى دعوى التعويض ضد الدائنين بغير مساس بحكم مرسى المزاد .

« وحيث ان مما اورده الحكم المطعون فيه ما يلى

المدنى التى تجعل عيوب الارادة والظروف الخاصة التى تحيط بالنائب منصرفة الى شخص الاصيل ولا جدوى كذلك من النعى على الحكم فيما قرره من أن الطاعنة لا تملك من الحقوق أكثر مما تملك الراسى عليها المزاد وأن حلولها محل الراسى عليها المزاد لا يعوق استرداد المدينين لعقارهم .

#### المحكمة

«... حيث أن الطاعنة تنعى فى السبب الاول على الحكم المطعون فيه خطأ فى القانون . وتقول فى بيان ذلك ان الحكم قضى بقبول دعوى البطلان بالنسبة لحكم مرسى المزاد تأسيسا على أن قرار قاضى البيوع برفض طلب التأجيل لم يكن مما يجوز استئنافه فى حين أن ذلك القرار لم يكن متصلا بمسألة من مسائل الاجراءات ، بل كان قضاء فى خلاف متصل بموضوع الدين اذ بنى طلب التأجيل على ادعاء المدين بالسداد وفى هذه الحالة وأمثالها يفصل قاضى البيوع فى الأمر فيوقف الدعوى أو يؤجلها أو يرفض ذلك طبقا لما يرتثيه من الموازنة بين جميع الخصوم . وقضاؤه فى هذه الحالة هو مما يجوز استئنافه طبقا لمفهوم المخالفة لنص المادة ٥٨٥ مرافعات قديم المقابلة للمادة ٦٦٧ مرافعات مختلط فيما قررته من عدم قبول المعارضة والاستئناف فى الاحكام المتضمنة مجرد تأخير البيع . ومفهوم المخالفة لهذا النص هو قبول المعارضة والاستئناف فى الاحكام المتضمنة رفض طلب تأخير البيع . ويؤكد ذلك ما نصت عليه المادة ٦٦٣ من قانون المرافعات الجديد من عدم جواز الطعن بأى طريق فى الحكم الصادر فى طلب تأجيل البيع . الأمر الذى يعتبر منعاً لما كان مباحا فى القانون القديم من حق الطعن على قرار قاضى البيوع الصادر برفض طلب التأجيل .

« وحيث أن هذا النعى مردود - بما جرى به قضاء هذه المحكمة من أنه يجوز للمدين المنزوع ملكيته بعد فوات مواعيد الطعن فى اجراءات التنفيذ العقارى ان يطلب بدعوى أصلية ابطال هذه الاجراءات بما فيها حكم رسو المزاد لانقضاء دين طالب التنفيذ أو لبطلان سنده الا اذا تعلق بالعين المباعة أو باجراءات التنفيذ حق للغير حسن النية - ولما كان الثابت من وقائع النزاع

٩١

٧ يناير سنة ١٩٦٠

أ - ب - عمل « انتهاء عقد العمل » « العقد غير محدد المدة » • محكمة الموضوع • النص في عقد الاستخدام على انتهائه بانتهاء الاجل المحدد به دون حاجة الى اخطار من رب العمل بعدم تجديده • تكرار التجديد ٢٢ مرة رغم النص في كل مرة على منعه • استخلاص محكمة الموضوع ان نية المتعاقدين كانت منصرفة منذ بدء التعاقد الى تجديده مرات متوالية لم يحددا عددها وقت التعاقد مما يجعل التعاقد منصرفاً منذ بدايته غير محدد المدة • سائق ولا مخالفة فيه للقانون • لا محل للتحدى بنص الم ٦٨٠ مدني اذا كان الحكم قد انتهى الى ان عقد الاستخدام بدأ غير محدد المدة •

ب - ج - عمل « الفصل بغير مبرر » « شرط استحقاق التعويض » « الفصل بلا مبرر - الضرر » • تعويض • مسئولية • حكم « عيوب التدليل » • ما يعد كذلك • « اغلال الرد على دفاع جوهري » • استناد الحكم في قضائه بالتعويض الى عدم ثبوت المبرر في فصل العامل يتحقق به الخطأ الموجب للمسئولية دون حاجة الى اثبات سوء النية او اساءة استعمال حق الفصل • تمسك رب العمل بان العامل لم يلحقه أى ضرر من فصله • التفات الحكم عن هذا الدفاع الجوهري وعدم العناية بتمحيصه أو الرد عليه • قصور •

### المبادئ القانونية

١ - اذا كان يبين من الوقائع التي أثبتتها الحكم المطعون فيه أن تعاقد المطعون عليه كمدرس للتربية البدنية مع المدرسة الطاعنة بدأ منذ أكتوبر سنة ١٩٣٠ بعقد لمدة سنة نص فيه على انتهائه بانتهاء الاجل المحدد به دون حاجة الى اخطار من الطاعنة بعدم تجديده وأن هذا التعاقد قد استمر رغم ذلك يتجدد سنوياً لغاية أغسطس سنة ١٩٥٣ أى اثنين وعشرين مرة ، فإن ما استخلصه الحكم من هذه الوقائع يفيد أن محكمة الموضوع اعتبرت أن هذا التجديد المتكرر رغم النص في كل مرة على منعه - يدل على ان نية المتعاقدين كانت منصرفة منذ بدء التعاقد الى تجديده مرات متوالية لم يحددا عددها وقت التعاقد مما يجعل هذا التعاقد منذ بدايته غير محدد المدة وهو استخلاص سائق لمخالفة فيه للقانون •

٢ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى ان عقد استخدام المطعون عليه بدأ غير محدد المدة فلا محل للتحدى بنص المادة ٦٨٠ من القانون المدني ، أما النعي عليه بأنه لم يكلف المطعون

« ويتبين مما سبق ايراده من وقائع أن السيدة نجية مصطفى ذكرت أمام قاضي البيوع أن ذمة المدينين خالصة ولوحت بمستندات السداد ولم تعب الست بهيجة شيبان بذلك واعتضت على طلب التأجيل لمراجعة الحساب وطلبت ايقاع البيع تحت مسئوليتها بالقانون في هذه الحالة لا يحميها بل يتكفل بحماية المدين المنزوع ملكيته اذا ما ثبت أنه قام بسداد الدين فعلاً قبل ايقاع البيع ولا يحرم هذا المدين من ملكه بمقولة ان الست نعيمة مصطفى حلت محل طالبي البيع لأن ما صدر من الست بهيجة شيبان في جلسة المزاذ يعتبر صادراً من الست نعيمة مصطفى لأنها وكيلة عنها وبذلك تكون الست نعيمة مصطفى قد اشترت العقار وهي تعلم أن حق الدائنين في البيع يشوبه البطلان ولأن الظروف كلها تدل على أن الست نعيمة مصطفى لم تكن بمنأى عن واقعة تمسك المستأنفين بالسداد وهي شقيقتهم • وتملك باقى الحصة في العقار المرهون على الشيوخ » - وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه من أن الطاعنة لم تكن بمنأى عن واقعة تمسك المستأنفين ( المطعون عليهم ) بالسداد وأنها شقيقتهم وتملك باقى الحصة في العقار المرهون يفيد أن محكمة الموضوع قد اعتبرت الطاعنة سيئة النية • ومتى كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقيم على ثبوت الغش من جانب الطاعنة فإن هذا الغش الذي تبطل به كافة التصرفات والاجراءات يمنع من اضافة الملك الى الطاعنة ولا يجعلها من الغير الذين تنبسط عليهم حماية القانون - ولما كان هذا الغش ثابتاً في حق الاصيل وهو الطاعنة فإنه لا جدوى من النعي على الحكم في تطبيقه للمادة ١٠٤ من القانون المدني التي تجعل عيوب الارادة والظروف الخاصة التي تحيط بالنائب منصرفة الى شخص الاصيل ، ولا جدوى كذلك من النعي على الحكم فيما قرره من أن الطاعنة لا تملك من الحقوق على العقار أكثر مما تملك الراسى عليها المزاذ وأن حلولها محل الراسى عليها المزاذ لا يعوق استرداد المدينين لعقارهم •

« وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن » •

« القضية رقم ١٦٥ سنة ٢٥ ق »



والتأويل . ولما كان كل عقد من العقود المقدمة في الدعوى صريحا في تعيين مدته وهي مدة السنة الدراسية ، وكانت هذه هي ارادة العاقدین الظاهرة والباطنة فان الحكم اذ اعتبر أن عقد العمل كان غير محدد المدة يكون قد خالف القانون . ولا يعتد في هذا الصدد بالقول بأن للقاضي أن يعدل عن المعنى الظاهر للفظ واضح الدلالة الى معنى آخر يقتنع بأنه هو المعنى الذي قصد اليه المتعاقدان ، اذ يشترط لذلك أن يثبت القاضي في حكمه أن الارادة الباطنية تغاير الارادة الظاهرة في عبارات العقد وأن يذكر في حكمه لم عدل عن المعنى الظاهر الى خلافه وكيف أفادت العبارة المعنى الذي اقتنع به ورجح أنه هو مقصود العاقدین وأن يؤسس بيانه على أصول ثابتة في الاوراق يصح عقلا استخلاص ما استخلصه منها والا يمسح في عبارات العقد فلا يحرفها عن معانيها ويكيف فهمه الخاطئ للواقع على هذا المسح ، وحاصل الوجه الثاني الخطأ في التكييف القانوني لعقد العمل موضوع النزاع، ذلك أنه يبين من نصوص المواد ٦٧٨ و ٦٧٩ و ٦٨٠ من القانون المدني والمادتين ٣٥ و ٣٧ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ٥٢ بشأن عقد العمل الفردي أن عقد العمل نوعان - النوع الاول عقد لمدة معينة أو ما في حكمها كالعقد الذي يبرم مع العامل لتنفيذ عمل معين أو لعمل موسمي ، والنوع الثاني عقد لمدة غير معينة ويكون اما بعدم تعيين المدة ابتداء أو بتعيينها ابتداء بعقد والاستمرار في تنفيذ هذا العقد بالطريق الضمني . فتجديد مثل هذين العقدین بين الطرفين يكون لمدة غير معينة ، وتختلف أحكام كل من النوعين عن الآخر ففي العقد المعين المدة ينتهي العقد بانتهاء مدته ولا يجوز للعامل أن يطالب رب العمل بتعويض عن عدم تجديد عقده وكذلك الحال في العقد المبرم لتنفيذ عمل معين أو لعمل موسمي ، أما العقد الغير معين المدة فيجوز لرب العمل أن يفسخه بشرط تعويض العامل عن الأضرار التي قد تلحقه من جراء الفسخ اذا أثبت العامل أن صاحب العمل قد أساء حقه في الفسخ وأنه قد ناله ضرر من ذلك ، ويشترط لاعتبار العقد

عليه باثبات أي خطأ أو سوء نية أو اساءة استعمال للحق من جانب الطاعة اكتفاء بعدم وجود مبرر لعدم تجديد العقد مع المطعون عليه مع أن ذلك لا يؤدي الى نسبة أي خطأ للطاعن فانه في غير محله ، ذلك أن استناد الحكم في قضائه بالتعويض على الطاعة الى عدم ثبوت المبرر لديه في فصل المطعون عليه يتحقق به خطأها الموجب لمسئوليتها دون ما حاجة بعد ذلك الى اثبات سوء نيتها أو اساءة استعمالها لحق الفصل .

٣ - لما كان الضرر من أركان المسؤولية وكان ثبوته شرطا لازما لقيام هذه المسؤولية والحكم بالتعويض نتيجة لذلك ، وكانت الطاعة قد تمسكت في دفاعها بأن المطعون عليه لم يلحقه أي ضرر من فصله للأسباب التي استندت اليها في هذا الدفاع ، فان الحكم المطعون فيه وقد التفت عن هذا الدفاع ولم يعن بتمحيصه أو الرد عليه مع أنه دفاع جوهري يحتمل فيما لو ثبت أن يتغير معه وجه الرأي في الدعوى يكون مشوبا بقصور يبطله .

#### المحكمة

« . . حيث ان الطاعن ينفي على الحكم أنه اذ قضى باعتبار العقد المحرر بين الطاعة والمطعون عليه عقدا غير محدود المدة قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه من ستة أوجه أوردها في السبب الاول من أسباب الطعن كما شابه قصور من ثلاثة أوجه أوردها في السبب الثاني ، ويقول في بيان أوجه مخالفة القانون ان الوجه الاول منها يتلخص في مخالفة الحكم للقاعدة القانونية المنصوص عليها في المادة ١٥٠ من القانون المدني ، ذلك أن الحكم اذ تعرض للتعرف على ارادة المتعاقدين قد خرج عن عبارات العقد الظاهرة مخالفا في ذلك نص المادة ١٥٠ من القانون المدني في حين أن ارادة المتعاقدين لا يمكن استخلاصها الا بوسيلة مادية أو موضوعية هي عبارة العقد ذاتها فاذا كانت هذه العبارة واضحة لزم أن تعد تعبيراً صادقا عن ارادة المتعاقدين المختلفة ولا يجوز الانحراف عن هذا التعبير لاستقصاء ارادة المتعاقدين الحقيقية عن طريق التفسير



على وقائع الدعوى فأدخلها تحت أحكام القانون الخاصة بالعقد غير معين المدة التي تجيز للعامل مطالبة رب العمل بتعويض عن الفصل التعسفي مع أنها تدخل تحت أحكام القانون الخاصة بانقضاء عقد العمل المعين المدة والذي ينقضى من تلقاء نفسه بمجرد انتهاء مدته بغير حق للعامل في أى تعويض . وحاصل الوجه الخامس مخالفة الحكم للقواعد القانونية في الاثبات إذا اعتبر العقد غير معين المدة من مصدرين : أولهما - تعاقد المطعون عليه مع المدرسة بدأ من أكتوبر سنة ١٩٣٠ بعقد لمدة سنة . والثاني - أن العقود تتابع طوال هذه المدة سنويا . وهذان المصدران لا يؤيدان لا عقلا ولا قانونا الى استخلاص النتيجة التي وصل اليها الحكم وإنما على العكس يؤيدان الى أن عقد العمل محدد المدة بالعام الدراسي المبين به - كما أن العمل الدراسي قابل بطبيعته لأن يتجدد بعد انتهاء المدة المحددة له فإذا تجدد - حتى بالطريق الضمني فإنه يكون لمدة معينة على ما سبق البيان - وحاصل الوجه السادس مخالفة الحكم للقانون ، ذلك أن الحكم قضى بالتعويض للمطعون عليه دون أن يثبت هذا الأخير أى خطأ أو سوء نية أو إساءة استعمال الحق من جانب الطاعن مكتفيا فى ذلك بالتحدث عن الأسباب التي قدمها الطاعن لتبرير عدم تجديد العقد مع المطعون عليه والتي لا تؤدي الى نسبة أى خطأ من الطاعن فى ذلك . ويتحصل الوجه الاول من أوجه القصور المرتبطة بتكييف العقد فى أن الحكم قد شابه قصور لائه لم يبين الأسباب التي من أجلها عدل عن إرادة المتعاقدين الظاهرة فى تعيين مدة العقد ولا كيف أن تلك العبارات الظاهرة فى تعيين مدة العقد تؤدي الى جعله عقدا غير معين المدة . ومحصل الوجه الثانى من هذه الأوجه أن الحكم لم يبين من أى تاريخ اعتبر عقد العمل غير محدد المدة وهل اعتبره كذلك على أثر انتهاء العام الدراسي أم لا . كما أنه لم يثبت الأسباب القانونية التي جعلته لا يعتبر عقود العمل المنفصلة المتعددة التي كانت تبرم كل سنة دراسية عقودا مستقلة وإنما هي استمرار.

غير معين المدة عند تجديده أن لا حرر الطرفان بعد فوات مدة العقد الاولى عقدا جديدا مخالفا للعقد الاول - الا اذا كان العقد مبرما لتنفيذ عمل معين - اذا كان العمل قابلا بطبيعته لأن يتجدد ، فإذا استمر تنفيذ مثل هذا العقد بعد انتهاء العمل المتفق عليه اعتبر العقد قد تجدد تجديدا ضمنيا المدة اللازمة للقيام بالعمل ذاته مرة أخرى ولا يعتبر أنه تجدد لمدة غير معينة - ووجه المخالفة فى الحكم أنه وصف عقد العمل المبرم مع المطعون عليه عن عام دراسي واحد بأنه عقد غير معين المدة وبني هذا الوصف على أن العقد قد بدأ منذ أكتوبر سنة ١٩٣٠ لمدة سنة ثم تتابع العقود طول هذه المدة سنويا وهذان العنصران لا ينطبقان على أركان عقد العمل غير معين المدة والتي تحصل بطريق التجديد الضمني عند استمرار تنفيذ عقد معين المدة - لأن تتابع العقود سنويا معناه انصراف إرادة الطرفين الى تعيين مدة كل عقد جديد يتم بينهما كل سنة دراسية ولأن العمل فى طبيعته قابل لأن يتجدد . فإذا استمر تنفيذ العقد بعد انتهاء العام الدراسي فإنه يتجدد لعام دراسي آخر وهي المدة اللازمة للقيام بالتدريس مرة أخرى . وقد تجدد العقد أخيرا عن سنة ١٩٥٢ - ١٩٥٣ الدراسية وانتهى فى ١٩٥٣/٨/٣١ ولم يتجدد بعد ذلك بإقرار المطعون عليه لا بعقد جديد ولا بموجب القانون فمثل هذا العقد يعتبر بحكم المادة ٦٨٠ من القانون المدنى معين المدة ، ويتحصل الوجه الثالث فى أن الحكم أغفل الأخذ بالنصوص الواردة فى العقود المقدمة له وكان لها تأثير فى مصير الدعوى وهي تتضمن أن العقد أبرم مع المطعون عليه كمدرس ألعاب رياضية لمدة عام دراسي محدد المدة فى بدايته ونهايته وبراتب معين يختلف فى كل عقد عن الآخر وبأن العمل ينقضى بانتهاء مدة العقد ولا يجوز امتداده الى عام دراسي آخر بالطريق الضمني ، وحاصل الوجه الرابع خطأ الحكم فى تطبيق القانون اذ ترتب على الوصف القانوني الخاطئ الذى أعطاه الحكم لعقد العمل المبرم بين الطرفين ان خطأ الحكم فى تطبيق قانون العقد الصحيح

وتنفيذ عقد العمل الأول بالطريق الضمني . وكيف يتأتى قانونا استمرار تنفيذ عقد بعد فوات مدته وتحرير عقد جديد آخر مستقل . ويتحصل الوجه الثالث في أن الحكم اعتبر أن عقد العمل غير معين المدة في حين أن الثابت من عقود العمل المقدمة في الدعوى أن الطرفين كانا يحرران سنويا عقدا جديدا لمدة عام دراسي واحد ينص فيه على أنه غير قابل للتجديد وكان عقد العمل الأخير عن سنة ١٩٥٢ - ١٩٥٣ الدراسية وينتهي في آخر أغسطس سنة ١٩٥٣ وقد تضمن نصا بعدم التزام المدرسة العبيدية باخطار المطعون عليه بعدم التجديد ومع ذلك قامت المدرسة باخطاره في ١٤ يولييه ١٩٥٣ بعدم رغبتها في تجديد العقد عند نهايته فيكون الحكم فيما انتهى إليه من اعتبار عقد العمل غير معين المدة رغم ذلك غير قائم على أساس قانوني .

« وحيث أن الطاعن ينعى في الوجه الخامس من السبب الثاني من أسباب الطعن على الحكم بقصور تسميته ذلك أنه دفع أمام محكمة الاستئناف في المذكرات المقدمة منه بأن المطعون عليه لم ينله ضرر من عدم تجديد عقده لأنه التحق بالمدرسة الثانوية الأميرية بنيقوسيا عاصمة قبرص بلده الأصلي بشروط أسخى من شروط عقد عمله مع المدرسة العبيدية ولمدة عام دراسي واحد وأقر المطعون عليه بذلك في المذكرات المقدمة منه إلا أن محكمة الاستئناف لم ترد على هذا الدفاع الجوهري وأغفلته اغفالا تاما دون بيان الأسباب التي جعلتها تغفله مع أنه أساسي وتؤثر نتيجه في الحكم في الدعوى . »

« وحيث أن هذا النعي مردود في وجوهه المختلفة - بأن الحكم المطعون فيه قد ورد به في هذا الخصوص ما يأتي : « وحيث أن عقد الاستخدام وإن كان قد ذكر فيه صراحة أنه محدد المدة لمدة سنة إلا أن المحكمة تلاحظ أن تعاقد المستأنف مع المدرسة بدأ منذ أكتوبر سنة ١٩٣٠ بعقد لمدة سنة ثم تتابعت العقود طول هذه المدة سنويا مما يخرج بالعقد من أن يكون محدد المدة ومن ثم يكون تعاقد المستأنف مع المستأنف عليه غير محدد المدة . » ولما كان يبين من الوقائع التي أثبتتها الحكم المطعون فيه أن تعاقد المطعون عليه مع الطاعن بدأ منذ أكتوبر سنة ١٩٣٠ بعقد لمدة سنة نص فيه على انتهائه بانتهاء الأجل المحدد به دون حاجة إلى إخطار من الطاعن بعدم تجديده وأن هذا التعاقد استمر رغم ذلك يتجدد سنويا لغاية أغسطس سنة ١٩٥٣ أي اثنين وعشرين مرة - فإن ما استخلصه الحكم من هذه الوقائع يفيد أن محكمة الموضوع اعتبرت أن هذا التجديد المتكرر رغم النص في كل مرة على منعه - يدل على أن نية المتعاقدين كانت منصرفة منذ بدء التعاقد إلى تجديده مرات متوالية لم يحددا عددها وقت التعاقد مما يجعل هذا التعاقد منذ بدايته غير محدد المدة . »

« وحيث أن هذا النعي في محله ذلك أنه يبين من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أنه في ضدد سرد دفاع الطاعن أورد ما يأتي : « فضلا عن أنه ( المطعون عليه ) لم ينله ضرر من فصله إذ التحق بمدرسة يونانية بقبرص وأقام بتلك الجزيرة بعيدا عن القطر المصري . » وبعد أن انتهت المحكمة الاستئنافية من مناقشة الدعوى إلى أن عقد استخدام المطعون عليه غير محدد المدة وأن فصل هذا الأخير من عمله كان تعسفا من الطاعن لا مبرر له يلزم بتعويضه عن هذا الفصل التعسفي قالت المحكمة عن تقدير



عليه . انعى عليه باستناده في قضائه الى مستندات خاصة بعلاقة أخرى تقوم بين ذمتين مستقلتين عن العلاقة التي نشأت بهوجب السند . غير صحيح .

ج - حكم « عيوب التدليل » « القصور » « ما لا يعد كذلك » تدليل الحكم في شأن موقف الطاعن من المطعون عليه في المطالبة بقيمة السند موضوع المنازعة - بالتراخي حقبة من الزمن وعدم اتخاذ اجراء ايجابي وعدم طلب اجراء المناقصة ثم تقريره انه لم يحرر الا مجاملة للطاعن بقصد خلق ائتمان وهمي . سائغ .

د - حكم « عيوب التدليل » « ما لا يعيب الحكم في نطاق التدليل وغيره » . لا يعيب الحكم عدم ايراده نصوص العبارات الواردة بالمستندات حسبها ان يبين مواضع الاستشهاد ومواطنه منها محددات ايها بما يعينها .

### المبادئ القانونية

١ - اذا كان الواقع ان الطاعن اقام دعواه على المطعون عليه - وهما من التجار - بطلب الزامه بأن يدفع له مبلغ ألف جنيه بهتضي سند موقع عليه منه ، وكانت محكمة الموضوع قد استظهرت من الوقائع التي حصلت لها وبالأدلة السائغة التي أوردتها انه لم ينشأ في ذمة المطعون عليه التزام للطاعن بأداء المبلغ المدون بالسند الذي تأسست عليه المطالبة ، لما ثبت لها من أن ما ادعاه الطاعن من وصول قيمته للمطعون عليه غير صحيح ، وما ثبت لها كذلك من انه لم يحرر الا مجاملة للطاعن وبقصد خلق ائتمان وهمي له لدى الغير فرفضت برفض الدعوى ، فانه يكون غير صحيح ادعاء الطاعن أن محكمة الموضوع قد جازأت اقراره بعدم صحة السبب المبين بالسند من أن قيمته وصلت للمطعون عليه ثمن بضاعة وبأن له سببا آخر مشروعا هو أن قيمته وصلت ليد المطعون عليه نقدا وأنه ينبغي على ذلك أن الالتزام يعتبر قائما وصحيحا ومستندا الى السبب المقرر به ما لم يثبت المدين ( المطعون عليه ) أن هذا السبب الاخير غير صحيح ، والقول بأن المحكمة اعتبرت انه هو المكلف قانونا باثبات صحة السبب الذي ورد في اقراره وأنه عجز عن هذا الاثبات .

٢ - اذا كان الطاعن يعيب على الحكم المطعون فيه اعتماده في قضائه برفض دعواه بالزام المطعون عليه أداء المبلغ المدون بالسند الذي تأسست عليه المطالبة على مستندات

التعويض ما يأتي : « وحيث أن المستأنف كان يتقاضى أجرا شاملا بما فيه علاوة الغلاء مبلغ ٢٦ ج و ١١٩ م فيكون التعويض المستحق له مبلغ ٦٢٦ ج و ٨٥٦ م وهو ما يتعين الحكم له به » ولم يشر الحكم الى دفاع الطاعن السابق الاشارة اليه أو يتعرض له بأي بحث أو رد ، ولما كان الضرر من أركان المسؤولية وكان ثبوته شرطا لازما لقيام هذه المسؤولية والحكم بالتعويض نتيجة لذلك - وكان الطاعن - على ما سبق بيانه قد تمسك في دفاعه المدون في الحكم المطعون فيه بأن المطعون عليه لم يلحقه أي ضرر من فصله للأسباب التي استند اليها في هذا الدفاع فان الحكم المطعون فيه وقد التفت عن هذا الدفاع ولم يعن بتمحيصه أو الرد عليه مع أنه دفاع جوهري يحتتمل فيما لو ثبت أن يتغير معه وجه الرأي في الدعوى . هذا الحكم يكون مشوبا بقصور يبطله ، ولا محل مع نقض الحكم لهذا السبب لبحث ما أثاره الطاعن في الوجه السابع من السبب الاول وفي الوجه الرابع من السبب الثاني من أن القانون اليوناني كان يجيز فصل المطعون عليه لبلوغه سن الخامسة والخمسين .

( القضية رقم ٢٢٨ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة )

٩٢

٧ يناير سنة ١٩٦٠

١ - اثبات « الطرق العفية من الاثبات » « الاقرار » « عدم التجزئة » ، « مسائل الاثبات » « عبء الاثبات » « سند » « سببه » « سندات المجاملة » « محكمة الموضوع » استخلاص محكمة الموضوع السائغ ان السند موضوع المنازعة بين تاجرين لم يحرر الا مجاملة للطاعن وبقصد خلق ائتمان وهمي له لدى الغير وأنه لم ينشأ له في ذمة المطعون عليه التزام بأداء المبلغ المدون به وأن ما ادعاه من وصول قيمته للمطعون عليه غير صحيح . قضاه برفض الدعوى . انعى بتجزئة الاقرار بعدم صحة السبب المبين بالسند وأن له سببا آخر مشروعا وانها اعتبرت الطاعن هو المكلف باثبات صحة السبب الوارد في اقراره وأنه عجز عن ذلك . غير صحيح .

ب - حكم « عيوب التدليل » « ما لا يعيب الحكم في نطاق التدليل » . تحصيل الحكم ان الطرفين المتعاملين في السند موضوع المطالبة هما بذاتهما طرفا المعاملات الاخرى المشار اليها في السندات المقدمة من المطعون



أن قيمته وصلت للمطعون عليه ثمن بضاعة استلمها بعد المعاينة والحوز - إلا أن الطاعن أقر في مذكرته المقدمة منه في ٢٣/٢/١٩٥٥ بأن السبب المدون بالسند موضوع الدعوى غير صحيح وأن سببه الحقيقي هو أن قيمته وصلت ليد المطعون عليه نقداً ، وإزاء ذلك ، وإزاء أن الطاعن لم يقدم دليلاً على صحة هذا السبب فإن ذلك من شأنه أن يجعل السند موضوع الدعوى مجرداً عن السبب - وما قرره الحكم المطعون فيه - في هذا الخصوص ينطوي على خطأ في القانون ، ذلك أن ما أقر به الطاعن في مذكرته من عدم صحة السبب المبين في السند وبأن له سبباً آخر مشروعاً - يعتبر اقراراً غير قابل للتجزئة وينبني على ذلك أن يعتبر الالتزام قائماً وصحيحاً ومستنداً إلى السبب المقرر به ما لم يثبت المدين ( المطعون عليه ) أن هذا السبب الأخير غير صحيح - ويبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه مؤسس على نظر خاطيء قانوناً - إذ ليس على الدائن أن يتحمل عبء اثبات السبب الذي أقر به بل يظل هذا السبب قائماً في الدعوى - حتى يثبت المدين أنه غير صحيح ، وقد أنبنى قضاء الحكم المطعون فيه على هذا الخطأ في فهم القانون . وينعى بالسبب الثاني على الحكم أنه مشوب بالبطلان لاستناده على أسباب واقعية غير صحيحة ، ذلك أن السند الذي تأسست عليه دعوى الطاعن قد ترتبت عليه مشغولية ذمة المطعون عليه شخصياً - له هو بالدين المطالب به فلا محل لأن ترتكن محكمة الاستئناف في نفى هذه العلاقة إلى المستندات التي تقدم بها المطعون عليه وهي خاصة بعلاقة أخرى تقوم بين ذمتين مستقلتين عن العلاقة التي نشأت بموجب هذا السند - وهي ذمة شركة المحمودى تجاه شركة سرحان وليست محاولة الحكم المطعون فيه في اعتبار هذه المستندات خاصة بالعلاقة الشخصية التي نشأت بين الطرفين إلا محاولة معيبة بفساد تحصيل الواقع في أمرها ، وبالسبب الثالث نعى الطاعن على الحكم المطعون فيه قصوره في التسبيب ، ذلك أنه إذ عرض للمستندات المشار إليها آنفاً - فقد كان ذلك بصورة

مقدمة من المطعون عليه خاصة بعلاقة أخرى تقوم بين ذمتين مستقلتين عن العلاقة التي نشأت بموجب هذا السند ، وكان يبين من أسباب الحكم المطعون فيه أنه أ طرح وجهة نظر الطاعن في هذا الخصوص معولاً في ذلك على ما حصله من الواقع في أمره بما يتأدى منه أن الطرفين المتعاملين في هذا السند هما بذاتهما طرفا المعاملات الأخرى المشار إليها في المستندات الآتية الذكر ، فإن نعى الطاعن يكون غير صحيح .

٣ - إذا كان الحكم المطعون فيه - فيما قرره خاصاً بموقف الطاعن من المطعون عليه في المطالبة بقيمة السند موضوع المنازعة - لم يقف عندما أراد استمداد قرينة من هذا المؤلف عند الحد الذي ورد في نعى الطاعن من مجرد تراخيه حقبة من الزمن في هذه المطالبة ، بل استمدد القرينة من هذا التراخي ومن أنه لم يتخذ أى إجراء إيجابى فلم يعلن المطعون عليه ببروتستو عدم الدفع ولم يطلب إجراء المقاصة بين هذا السند وبين السندات الأخرى المسحوبة عليه - فإن النعى على الحكم المطعون فيه بأن تدليله على هذا النحو غير سائغ يكون غير سديد .

٤ - لا محل للنعى على الحكم أنه وهو يرتكن إلى المستندات المقدمة ويستند إليها في قضائه لم يورد نصوص العبارات الواردة بها والتي يستدل بها على وجهة نظره ، ذلك أنه لا يعيب الحكم عدم إيراد هذه النصوص ، وحسب أنه قد بين مواضع الاستشهاد ومواطنه من تلك المستندات محدداً إياها بما يعينها .

#### المحكمة

» . . . حيث أن الطعن بنى على أربعة أسباب نعى الطاعن في أولها على الحكم المطعون فيه خطؤه في القانون - وفي ذلك ذكر أن هذا الحكم أقام قضاءه برفض الدعوى على ما ورد فيه من أن السند الذي أسس عليه الطاعن دعواه سند مجاملة وقعه المطعون عليه للطاعن ليزيد في الثقة فيه - وفي اثتمانه - عندئذ - وكان مما استند إليه ذلك الحكم في هذا الخصوص أن السند المذكور وإن ذكر به

عابرة - غير كاشفة للنصوص التي استدل بها منها على وجهة نظره ولا مفصحة عن العبارات التي استند اليها فيها - بما يعتبر تجهيلا لموطن الدليل يعيب الحكم المطعون فيه ويبطله ، وبالسبب الرابع نعي على الحكم المطعون فيه قصور تسببه اذ أقام قضاءه على أسباب لا تؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها - ذلك أنه حين عرض لكشوف الحساب والمخالفات والخطابات المتبادلة بين الطرفين ذكر أن تلك المستندات تشير من طرف خفي الى حسابات أخرى غير الحسابات المبينة تفصيلا بها والحال أنه لا دليل من الواقع الثابت في هذه الاوراق على ما أورده الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص فضلا عن أن المطعون عليه لم يتمسك في دفاعه بهذا الذي ذكرت محكمة الاستئناف أنها استخلصته منها - كذلك بنى الحكم المطعون فيه قضاؤه فيما تأسس عليه ذلك القضاء على أن الطاعن قد تراخى في المطالبة بقيمة السند موضوع الدعوى نحو أربع سنوات مما يشعر بأن ذلك السند قد أريد به مجرد خلق أثمان - وتدليل الحكم على هذا النحو غير سنان لأن التراخي في التقاضي ليس بذى أثر في نفي المديونية بما لم تصل المدة التي تراخى فيها الدائن عن المطالبة بدينه الى المدى المقرر قانونا لسقوط الحق في هذه المطالبة .

« وحيث انه بالاطلاع على الحكم المطعون فيه يبين أن محكمة الاستئناف قد أقامت قضاؤها برفض دعوى الطاعن على ما استظهرته من أن السند الذي رفعت بموجبه الدعوى لم يكن له سبب سوى مجرد الحصول على ائتمان الطاعن لدى الغير وأنه لم يقصد بتحزيره انشاء علاقة مديونية حقيقية بين طرفيه - واستندت في قضائها الى أن المستندات التي تقدم بها المطعون عليه ( وهي اتفاق ١٨/٢/١٩٥٢ و ٢١/٣/١٩٥٢ وكشوف الحساب والخطابات المتبادلة ) تنبئ عن ان الطرفين قد اعتادا بحكم ما بينهما من معاملات مستمرة وما نشأ بسبب ذلك من مودة وصداقة أن يتبادلا تحرير سندات مجاملة بقصد تقوية ائتمان كل منهما لدى الغير وسميا الحساب الخاص بهذه السندات

بالحساب التجارى ، وهو لا ينبئ عن مديونية حقيقية ولا يلتزم أحد منهما تجاه الآخر بما ورد في سندات المجاملة المتضمنة فيه ، وذلك بخلاف الحساب مربوط الخاص بمعاملتهما الفعلية . واستظهرت محكمة الاستئناف في خصوص هذا الحساب الأخير - أن الطاعن كان دائما هو الطرف المدين كما كان المطعون عليه هو الطرف الدائن دائما - وأنه وإن كان قد ذكر بالسند موضوع المطالبة أن قيمته قد وصلت المطعون عليه ثمن بضاعة استلمها من الطاعن بعد المعاينة والحوز - إلا أنه يبين من الاطلاع على مستندات المطعون عليه أنه هو الذي كان يقوم - باعتباره تاجر جملة بالاسكندرية - بتوريد البضاعة للمطعون عليه باعتباره من تجار التجزئة بالمنصورة ، وقد عدل الطاعن عن التمسك بالسبب آنف الذكر المكون بالسند ، وقرر في مذكرة قدمها لمحكمة الاستئناف أن سبب الدين المطالب به هو أن قيمته وصلت نقدا ليد المطعون عليه ، وقد أوضحت محكمة الاستئناف أخذا من المستندات السالف ذكرها ومن الوقائع والظروف المتقدمة أن هذا السبب الأخير غير صحيح وأنه ليس ثمة مديونية حقيقية ، وذكرت أن الطاعن لم يتخذ اجراء ما تجاه المطعون عليه للمطالبة بقيمة هذا السند منذ استحقاقه في ٣٠ يناير ١٩٥٠ الى أن رفع به الدعوى في ٢/٦/١٩٥٣ ولم يعلنه ببروتستو عدم الدفع ولم يجبر المقاصة بين قيمته وقيمة السندات الاذنية الاخري المسحوبة عليه من المطعون عليه والمدرجة في كشوف الحساب المقدمة من هذا الأخير ثم بينت محكمة الاستئناف أن السند موضوع المطالبة ليس خاصا بعلاقة مديونية شخصية بين الطاعن والمطعون عليه متميزة ومنفردة عن المعاملات التي جرت وتجرى باطراد بين شركة المحمودى في طرف وشركة سرحان في طرف آخر - واستدل على ذلك بما أورده في حكمها عن تحرير هذا السند على مطبوعات شركة المحمودى - ويتضمن كليشه هذه الشركة ورقم سجلها التجارى وعنوانها هو التوقيع الذي يحمله هو ذات الوثق بالسند اعتاد المطعون عليه أن يذاتلى مستندات

عابرة - غير كاشفة للنصوص التي استدل بها منها على وجهة نظره ولا مفصحة عن العبارات التي استند اليها فيها - بما يعتبر تجهيلا لموطن الدليل يعيب الحكم المطعون فيه ويبطله ، وبالسبب الرابع نعي على الحكم المطعون فيه قصور تسببه اذ أقام قضاؤه على أسباب لا تؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها - ذلك أنه حين عرض لكشوف الحساب والمخالفات والخطابات المتبادلة بين الطرفين ذكر أن تلك المستندات تشير من طرف خفي الى حسابات أخرى غير الحسابات المبينة تفصيلا بها والحال أنه لا دليل من الواقع الثابت في هذه الاوراق على ما أورده الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص فضلا عن أن المطعون عليه لم يتمسك في دفاعه بهذا الذي ذكرت محكمة الاستئناف أنها استخلصته منها - كذلك بنى الحكم المطعون فيه قضاؤه فيما تأسس عليه ذلك القضاء على أن الطاعن قد تراخى في المطالبة بقيمة السند موضوع الدعوى نحو أربع سنوات مما يشعر بأن ذلك السند قد أريد به مجرد خلق أثمان - وتدليل الحكم على هذا النحو غير سنان لأن التراخي في التقاضي ليس بذى أثر في نفي المديونية بما لم تصل المدة التي تراخى فيها الدائن عن المطالبة بدينه الى المدى المقرر قانونا لسقوط الحق في هذه المطالبة .

« وحيث انه بالاطلاع على الحكم المطعون فيه يبين أن محكمة الاستئناف قد أقامت قضاؤها برفض دعوى الطاعن على ما استظهرته من أن السند الذي رفعت بموجبه الدعوى لم يكن له سبب سوى مجرد الحصول على ائتمان الطاعن لدى الغير وأنه لم يقصد بتحزيره انشاء علاقة مديونية حقيقية بين طرفيه - واستندت في قضائها الى أن المستندات التي تقدم بها المطعون عليه ( وهي اتفاق ١٨/٢/١٩٥٢ و ٢١/٣/١٩٥٢ وكشوف الحساب والخطابات المتبادلة ) تنبئ عن ان الطرفين قد اعتادا بحكم ما بينهما من معاملات مستمرة وما نشأ بسبب ذلك من مودة وصداقة أن يتبادلا تحرير سندات مجاملة بقصد تقوية ائتمان كل منهما لدى الغير وسميا الحساب الخاص بهذه السندات



من الحكم المطعون فيه - على ما سلف ذكره من أنه عول فيما استخلصه من وجود حسابين متميزين بين الطاعن والمطعون عليه أو بالاحرى بين شركتيهما - على المستندات المشار اليها - فيما تقدم ، كما أنه فيما قرره خاصة بموقف الطاعن من المطعون عليه في المطالبة بقيمة السند موضوع المنازعة - لم يقف - عندما أراد استمداد قرينه من هذا الموقف عند الحد الذي ورد في نعي الطاعن من مجرد تراخيه حقبة من الزمن في هذه المطالبة - بل انه استمد القرينة من هذا التراخي ومن أنه لم يتخذ أى اجراء ايجابي فلم يعلن المطعون عليه ببروتستو عدم الدفع - ولم يطلب اجراء المقاصة بين هذا السند وبين السندات الاخرى المسحوبة عليه والواردة في ضمن كشوف الحساب المقدمة من المطعون عليه - ومردود أخيرا بأنه لا محل لما ذهب اليه الطاعن في نعيه على الحكم من أنه وهو يرتكن الى المستندات المقدمة من المطعون عليه ويستند اليها في قضائه - لم يورد نصوص العبارات الواردة بها والتي يستدل بها على وجهة نظره - ذلك أنه لا يعيب الحكم عدم ايراده لهذه النصوص وحسبه أنه قد بين مواضع الاستشهاد ومواطنه من تلك المستندات محددا اياها بما يعنيهها .

« وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن »  
( القضية رقم ٣٤٦ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة )

٩٣

٧ يناير سنة ١٩٦٠

استئناف « اجراءات رفع الاستئناف » « بعريضة »  
وبع استئناف الاحكام الصادرة في الدعاوى غير المنصوص عليها في الم ١١٨ مرافعات بعريضة . مثال لدعوى بطلب الكف عن استعمال علامة تجارية واعدام ما يكون موجودا منها والتعويض . رفع الاستئناف عن الحكم الصادر فيها فتكليف بالحضور . بطلانه . لا يغير من ذلك ان يكون المستأنف قد طلب في صحيفة استئنافه وقف تنفيذ الحكم استنادا لنص الم ٤٧٢ مرافعات .

#### المبدأ القانوني

مؤدى نص المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات  
أنه منذ تعديلها بالقانون رقم ٣٦٤ سنة

المتعلقة بشركة المحمودى - وقد عرضت محكمة الاستئناف بعد ذلك الى القول بأن السند الاذنى يعد محررا للمجاملة اذا لم يستند فيه الطرفان وقت تحريره وعند حلول ميعاد استحقاقه الى علاقة حقيقية بينهما بأن تنصرف نيتهما وقتئذ الى عدم الزام المدين بقيمته والى مجرد الحصول على ائتمان للدائن بثقة الغير فيه ، ثم خلصت الى أنه يجوز اثبات صفة المجاملة بكافة الطرق ومنها البينة والقرائن - وانتهت من ذلك جميعه الى أن السند المقدم في الدعوى متسم بهذا الوصف فقضت برفض الدعوى ، ويبين من هذا الذى قام عليه قضاء الحكم المطعون فيه أن ما جاء بأسباب الطعن جميعها مردود - أولا : بأن محكمة الموضوع قد استظهرت من الوقائع التى حصلت بها بالأدلة السائغة التى أوردتها أنه لم ينشأ فى ذمة المطعون عليه التزام للطاعن بأداء المبلغ المدون بالسند الذى تأسست عليه المطالبة ، لما ثبت لها من أن ما ادعاه الطاعن من وصول قيمته للمطعون عليه غير صحيح - وما ثبت لها كذلك من أنه لم يحرر الا مجاملة للطاعن وبقصد خلق ائتمان وهمى له لدى الغير فلا صحة لما يدعيه الطاعن من أن محكمة الموضوع قد جزأت الاقرار الذى أدلى به فى مذكرته عن سبب الدين ، ولا للقول بأنها اعتبرته هو المكلف قانونا باثبات صحة السبب الذى ورد فى اقراره المذكور وأنه عجز عن هذا الاثبات . وثانيا : بأن لا صحة أيضا لما ورد فى نعي الطاعن من أن محكمة الموضوع اعتمدت فى قضائها على المستندات المقدمة من المطعون عليه والخاصة بالعلاقة القائمة بين شركة المحمودى وشركة سرحان وعولت عليها فى نفى علاقة المديونية التى نشأت بسبب هذا الدين بين كل من الطاعن والمطعون عليه شخصيا - ذلك أنه يبين مما سلف ايراده من اسناد الحكم المطعون فيه أنه أطرح وجهة نظر الطاعن فى هذا الخصوص معولا فى ذلك على ما حصله من الواقع فى أمره بما يتأدى منه أن الطرفين المتعاملين فى هذا السند هما بذواتهما طرفا المعاملات الاخرى المشار اليها فى المستندات الالفة الذكر . ومردود ثالثا : - بما يبين



تلقاء نفسها ببطلانه ، وقالت الطاعنة ان الثابت من صحيفة الاستئناف المرفوع من المطعون عليه عن الحكم رقم ٨٩١ سنة ١٩٥١ تجارى كلى القاهرة أنها أعلنت فى ٤ من يونيه سنة ١٩٥٣ بعد سريان أحكام القانون الجديد ، وكان من المتعين أن يرفع الاستئناف بعريضة قودع قلم الكتاب طبقا لأحكام ذلك القانون ، ومن ثم يكون الاستئناف المذكور باطلا ويكون قضاء حكم ٢٣ من يونيه سنة ١٩٥٣ بقبول الاستئناف شكلا مخالفا للقانون متعين النقض .

« وحيث ان هذا النعى فى محله - ذلك أن المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات معدلة بالقانون رقم ٢٦٤ سنة ١٩٥٣ المعمول به منذ ٢٨ من مايو سنة ١٩٥٣ تنص على أنه « يرفع الاستئناف بعريضة تقدم الى قلم كتاب المحكمة المختصة بنظره موقعة من محام مقبول للمرافعة أمامها وتشتمل عدا البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم على بيان الحكم المستأنف وتاريخه والاسباب التى بنى عليها الاستئناف وطلبات المستأنف . أما الدعاوى المنصوص عليها فى المادة ١١٨ مرافعات فيرفع الاستئناف عنها بتكليف بالحضور تراعى فيه الاوضاع المقررة لصحيفة افتتاح الدعوى ..... واذا لم يحصل الاستئناف على الوجه المتقدم كان باطلا وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه » ومؤدى ذلك أنه منذ سريان القانون رقم ٢٦٤ سنة ١٩٥٣ يجب أن يرفع الاستئناف بعريضة تقدم الى قلم كتاب المحكمة المختصة بنظره بالشروط والاطراض المقررة بالقانون المذكور ، ويستثنى من ذلك الدعاوى المنصوص عليها فى المادة ١١٨ مرافعات فيرفع الاستئناف عنها بتكليف بالحضور والاطراض المقررة لصحيفة افتتاح الدعوى ، فاذا رفع الاستئناف على خلاف ذلك كان باطلا وكان للمحكمة من تلقاء نفسها أن تحكم ببطلانه - ويبين من الاطلاع على الحكمين المطعون فيهما أن الدعوى رقم ٨٩١ سنة ١٩٥١ تجارى كلى القاهرة التى صدر فيها الحكم المستأنف رفعتها الطاعنة ضد المطعون عليه بطلب الحكم بالكف عن استعمال العلامة التجارية الخاصة بتجارتهما واعدام ما يكون من اضرارها من التجار مع الزامه بأن يدفع لها مبالغ مائة جنيه على سبيل التعويض - فهى دعوى عادية وليست من الدعاوى التى تشملها المادة ١١٨ من قانون المرافعات ، ولما كان الاستئناف الذى رفع عن الحكم الصادر فيها قد رفع بورقة تكليف بالحضور بعد نفاذ القانون رقم ٢٦٤ سنة ١٩٥٣ ، فإن هذا الاستئناف وقد رفع بغير الطريق الذى رسمه القانون المذكور يكون باطلا - لا يغير من ذلك أن يكون المطعون عليه قد طلب فى صحيفة استئنافه وقف تنفيذ الحكم المستأنف لأن هذا الطلب لا علاقة له بشكل الاستئناف اذ يجوز للمستأنف أن يتقدم به للمحكمة بعد رفع الاستئناف وتداوله أمامها التماسا منها بأن تستعمل حقها المخول لها بمقتضى المادة ٤٧٢ من قانون المرافعات فى وقف تنفيذ الحكم المستأنف فلا يترتب على تقديمه تغيير طبيعة الدعوى المستأنف حكمها .

#### المحكمة

١٩٥٣ يجب أن يرفع الاستئناف بعريضة تقدم الى قلم كتاب المحكمة المختصة بنظره بالشروط والاطراض المقررة بالقانون المذكور ، ويستثنى من ذلك الدعاوى المنصوص عليها فى المادة ١١٨ مرافعات فيرفع الاستئناف عنها بتكليف بالحضور والاطراض المقررة لصحيفة افتتاح الدعوى ، فاذا رفع الاستئناف على خلاف ذلك كان باطلا وكان للمحكمة من تلقاء نفسها أن تحكم ببطلانه ، فاذا كانت الطاعنة قد رفعت دعاوها ضد المطعون عليه بطلب الحكم بالكف عن استعمال العلامة التجارية الخاصة بتجارتهما واعدام ما يكون موجودا منها أو طرف الغير من التجار مع الزامه بأن يدفع لها مبالغ مائة جنيه على سبيل التعويض - فهى دعوى عادية وليست من الدعاوى التى تشملها المادة ١١٨ من قانون المرافعات ، ولما كان الاستئناف الذى رفع عن الحكم الصادر فيها قد رفع بورقة تكليف بالحضور بعد نفاذ القانون رقم ٢٦٤ سنة ١٩٥٣ ، فإن هذا الاستئناف وقد رفع بغير الطريق الذى رسمه القانون المذكور يكون باطلا - لا يغير من ذلك أن يكون المطعون عليه قد طلب فى صحيفة استئنافه وقف تنفيذ الحكم المستأنف لأن هذا الطلب لا علاقة له بشكل الاستئناف اذ يجوز للمستأنف أن يتقدم به للمحكمة بعد رفع الاستئناف وتداوله أمامها التماسا منها بأن تستعمل حقها المخول لها بمقتضى المادة ٤٧٢ من قانون المرافعات فى وقف تنفيذ الحكم المستأنف فلا يترتب على تقديمه تغيير طبيعة الدعوى المستأنف حكمها .

« . . حيث ان مما تنعاه الطاعنة مخالفة الحكم الصادر بتاريخ ٢٣ من يونيه سنة ١٩٥٣ بقبول الاستئناف المرفوع من المطعون عليه شكلا لصريح نصوص القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ المعدل لنص المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات الذى بدأ العمل به فى ٢٨ من مايو سنة ١٩٥٣ والتى توجب رفع الاستئناف بعريضة تقدم الى قلم كتاب المحكمة المختصة والا كان الاستئناف باطلا وتحكم المحكمة من

## ٩٤

١٤ يناير سنة ١٩٦٠

١ - حكم «اصداره» «نقل القاضي قبل النطق بالحكم» .  
 عدم زوال ولاية القضاء عن القاضي المنقول في المحكمة المنقول  
 منها الا بتبليغه مرسوم نقله بصيغة رسمية من وزير العدل .  
 لا اعتداد بصور المرسوم قبل النطق بالحكم . عدم جدوى  
 الاستناد الى كشف توزيع العمل بالمحكمة المنقول اليها  
 طالما انه لا يفيد انه قد ابلغ بمرسوم نقله قبل صدور  
 الحكم .

ب - حكم «عيوب التدليل» «مخالفة الثابتات  
 بالاوراق» . دفع الطاعنة بعدم اختصاص محكمة اول  
 درجة محليا ونوعيا ورفضها . استئنافها لهذا الحكم  
 والقضاء بعدم جوازه لانه عن حكم صادر قبل الفصل في  
 الموضوع لا تنتهي به الخصومة . صدور الحكم في الموضوع  
 واستئناف الطاعنة له مع الحكم الصادر في الاختصاص .  
 تأسيس الحكم المطعون فيه قضاء بالنسبة للدفعين على  
 ان قضاء محكمة اول درجة يرفضها قد تايده استئنافيا فلا  
 تجوز العودة اليهما لسابقة الفصل فيهما . خطأ في  
 تحصيل ما حكم به من قبل في الاستئناف مخالف  
 للثابت في الاوراق . حجية عن الحكم في الاستئناف  
 المرفوع عن الدفعين .

## المبادئ القانونية

١ - صدور مرسوم بنقل القاضي من محكمة  
 الى اخرى لا يزيل عنه ولاية القضاء في المحكمة  
 المنقول منها الا اذا ابلغ اليه المرسوم بصيغة  
 رسمية من وزير العدل ، فاذا كانت الاوراق  
 المقدمة في ملف الطعن خالية مما يفيد تبليغ  
 المرسوم الى السيد المستشار الذي اشترك في  
 اصدار الحكم المطعون فيه قبل صدوره فانه  
 لا اعتداد بصور مرسوم نقله قبل النطق  
 بالحكم ، كما لا يجدي الاستناد الى كشف  
 توزيع العمل بالمحكمة المنقول اليها طالما انه  
 لا يستفاد منه انه قد ابلغ بمرسوم نقله  
 قبل صدور الحكم المطعون فيه ، ومن ثم يكون  
 النعي ببطالان الحكم لزوال ولاية أحد المستشارين  
 الذين اشتركوا في اصداره على غير أساس .

٢ - اذا كان الواقع في الدعوى أن الطاعنة  
 كانت قد دفعت بعدم اختصاص محكمة اول  
 درجة محليا ونوعيا ففقدت برفض الدفعين ،  
 ولما استأنفت هذا الحكم حكم بعدم جواز  
 الاستئناف لانه عن حكم صادر قبل الفصل  
 في الموضوع ولا تنتهي به الخصومة وذلك  
 تطبيقا للمادة ٣٧٨ مرافعات ، فلما صدر

موجودا منها أو طرف الغير من التجار مع  
 الزامه بأن يدفع لها مبلغ مائة جنيه على سبيل  
 التعويض - فهي دعوى عادية وليست من  
 الدعاوى التي تشملها المادة ١١٨ من قانون  
 المرافعات - ولما كان الاستئناف الذي رفع عن  
 الحكم الصادر في هذه الدعوى - على ما يبين  
 من الحكمين المطعون فيهما - قد رفع بورقة  
 تكليف بالحضور أعلنت بتاريخ ٤ و ٦ من  
 يونية سنة ١٩٥٣ بعد نفاذ القانون رقم ٢٦٤  
 سنة ١٩٥٣ ابتداء من ٢٨ من مايو سنة ١٩٥٣  
 ولم تكن الدعوى المذكورة - على ما سبق بيانه  
 - من الدعاوى الواردة في المادة ١١٨ مرافعات  
 التي نص القانون رقم ٢٦٤ سنة ١٩٥٣ على  
 رفعها بورقة تكليف بالحضور استثناء من  
 أحكامه ، لما كان ذلك فان هذا الاستئناف وقد  
 رفع بغير الطريق الذي رسمه القانون المذكور  
 يكون باطلا وكان من المتعين على محكمة  
 الاستئناف أن تحكم ببطلانه ، ومن ثم يكون  
 حكمها الصادر بتاريخ ٢٣ من يونية سنة  
 ١٩٥٣ بقبول الاستئناف شكلا مخالفا للقانون  
 متعين النقض ، لا يغير من ذلك أن يكون المطعون  
 عليه قد طلب في صحيفة استئنافه وقف تنفيذ  
 الحكم المستأنف ، لان هذا الطلب لا علاقة له  
 بشكل الاستئناف اذ يجوز للمستأنف أن  
 يتقدم به للمحكمة بعد رفع الاستئناف وتداوله  
 أمامها التماسا منها بأن تستعمل حقها المخول  
 لها بمقتضى المادة ٤٧٢ من قانون المرافعات  
 في وقف تنفيذ الحكم المستأنف فلا يترتب على  
 تقديمه تغيير طبيعة الدعوى المستأنف  
 حكمها .

« وحيث ان نقض حكم ٢٣ من يونية سنة  
 ١٩٥٣ يستتبع الغاء حكم ٢٨ من ديسمبر  
 سنة ١٩٥٤ .

« وحيث ان الاستئناف رقم ٢٨٠ سنة  
 ٧٠ صالح للفصل فيه ولما سبق بيانه يتعين  
 الحكم بعدم قبول الاستئناف شكلا » .

( القضية رقم ٣٤٨ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة ) .



كان بدؤه يوم ١٥ يناير سنة ١٩٥٥ . ولا يستفاد من ذلك أن السيد المستشار قد أبلغ بمرسوم نقله قبل يوم ٥ يناير سنة ١٩٥٥ وهو تاريخ صدور الحكم المطعون فيه - وعلى ذلك يكون النعى ببطلان الحكم لزوال ولاية أحد المستشارين الذين اشتركوا في إصداره على غير أساس .

« وحيث ان مما تنعاه الطاعنة في السبب الاول أن الحكم المطعون فيه قد شابته بطلان كما عاره خطأ جسيم بمخالفته الثابت في الاوراق ، وتقول في بيان ذلك أنها كانت قد دفعت بعدم اختصاص محكمة أول درجة محليا ونوعيا وقضى بتاريخ ١٠ من مايو ١٩٥٢ برفض الدفعين واستأنفت هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٨٢ سنة ٨ ق فحكم بعدم جواز الاستئناف استقلالا لأن الحكم المستأنف لم ينفه الخصومة فلما صدر الحكم في الموضوع بتاريخ ٢٨ من ديسمبر ١٩٥٣ استأنفته الطاعنة مع الحكم الصادر في الاختصاص بتاريخ ١٠ من مايو سنة ١٩٥٢ ، الا أن الحكم المطعون فيه قضى برفض الاستئناف وأسس قضاءه هذا فيما يتعلق بالدفعين على أن حكم ١٠ مايو سنة ١٩٥٢ تأيد في الاستئناف رقم ١٨٢ سنة ٨ ق وأصبح نهائيا ، وقد فات ذلك على محكمة أول درجة وفصلت فيهما من جديد تزييدا منها بما لايجوز معه العودة الى هذين الدفعين أمامها لسابقة الفصل فيهما بحكم نهائي . وبذلك يكون الحكم المطعون فيه بما فوته على الطاعنة من حقها في التمسك بالدفعين قد خالف الثابت في الاوراق كما أخطأ في القانون .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قد بني قضاءه في هذا الخصوص على ما يلي : « وبما أنه بالنسبة للدفعين بعدم اختصاص محكمة الاسكندرية الابتدائية فإن الحكم الصادر بتاريخ ١٠ من مايو سنة ١٩٥٢ من محكمة أول درجة القاضي برفضهما قد تأيد في الاستئناف رقم ١٨٢ سنة ٨ ق ، وأصبح نهائيا ، وقد فات ذلك على محكمة أول درجة فصلت فيهما من جديد تزييدا منها ولذا

الحكم في الموضوع استأنفته الطاعنة مع الحكم الصادر في الاختصاص فقضى الحكم المطعون فيه برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف ، وكان الحكم المطعون فيه قد بني قضاءه بالنسبة للدفعين بعدم الاختصاص على أن قضاء محكمة أول درجة برفضهما قد تأيد في الاستئناف وأصبح نهائيا فلا يجوز العودة اليهما لسابقة الفصل فيهما ، فإنه يكون قد أخطأ في تحصيل ما حكم به من قبل في الاستئناف مخالفا الثابت في الاوراق وحجبه هذا عن الحكم في الاستئناف المطروح عن الدفعين ، فعاره بذلك قصور مبطل بما يستوجب نقضه .»

#### المحكمة

«...» حيث أن الطعن اقيم على ثلاثة عشر سببا . تنعى الطاعنة في السبب الاخير منها ببطلان الحكم المطعون فيه . وتقول في بيان ذلك ان السيد المستشار ... كان أحد مستشاري الهيئة التي سمعت المرافعة وأصدرت الحكم المطعون فيه بتاريخ ٥ من يناير سنة ١٩٥٥ رغم صدور مرسوم بحركة قضائية في ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ أثناء حجز القضية للحكم وتضمن هذا المرسوم نقله الى محكمة استئناف القاهرة ، وقد صدر قرار وزير العدل بتنفيذ الحركة القضائية من أول يناير سنة ١٩٥٥ فيكون قد اشترك في اصدار الحكم بعد زوال ولايته وهذا مبطل للحكم .

« وحيث ان هذا النعى مردود بأن صدور مرسوم بنقل القاضي من محكمة الى أخرى لا يزيل عنه ولاية القضاء في المحكمة المنقول منها الا اذا أبلغ اليه المرسوم بصفة رسمية من وزير العدل ، ولما كان ذلك وكانت الاوراق المقدمة في ملف الطعن خالية مما يفيد تبليغ المرسوم الى السيد المستشار - نمر شنودة قبل صدور الحكم فإنه لا اعتداد بصدور المرسوم قبل النطق بالحكم . ولا يجسدى الطاعنة استنادها في هذا الخصوص الى كشف توزيع العمل بمحكمة استئناف القاهرة في شهر يناير سنة ١٩٥٥ ، ذلك لان الثابت من هذا الكشف أن دور محكمة جنابات المنيا التي ندب للعمل بها السيد المستشار .....



عنصر موضوعي لم يعرض له الحكم هو توافر وحدة النشاط فلا يتسنى لمحكمة النقض تطبيقه .

### المبادئ القانونية

١ - استئن المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ قاعدة جديدة لربط الضريبة هي قاعدة الإرباح الحكومية عن السنوات من ١٩٤٨ الى ١٩٥١ على أساس الإرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ وذلك بالنسبة للممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير ، وقد استهدف الشارع باستصداره هذا القانون تصفية قضايا الممولين المتراكمة قبل صدوره مما كان يخشى معه ضياع حقوق الخزينة ، ولذا فإن القرينة القانونية التي فرضها لا تقبل المناقشة سواء من ناحية الممول أو مصلحة الضرائب ويترتب على ذلك أن يتحتم تطبيق أحكام المرسوم في جميع الحالات حتى ولو لم يطلب الممول ذلك ، ومن ثم فلا وجه لما تشيره مصلحة الضرائب المطعون عليها من أن الممول لم يتمسك بتطبيق أحكامه أمام محكمة الموضوع .

٢ - لا محل للقول بأن تطبيق المرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ يستلزم استظهار عنصر موضوعي لم يعرض له الحكم المطعون فيه وهو توافر وحدة النشاط فلا يتسنى لمحكمة النقض تطبيقه إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن نشاط الممول كان قاصرا في سنة القياس والسنوات المقيسة على أعمال الصيدلة وبذلك تتوافر وحدة النشاط التي اشتراطها القانون ، ولا عبرة بتعدد الصيدليات لأن ذلك يعتبر تعددا في النشاط لا تنوعا فيه ، وليس في اشتغال أرباح السنة المقيسة على أرباح رأسمالية وأرباح تصفية ما يتنافى مع وحدة النشاط ، ذلك أن الأرباح الرأسمالية التي تحققها المنشأة من بيع أحد أصولها تدخل في وعاء ضريبة الإرباح التجارية والصناعية طبقا لنص المادة ٣٩ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

### المحكمة

« من حيث ان الطعن أقيم على سبب واحد .

لا يجوز العودة الى هذين الدفيعين أمام هذه المحكمة لسابقة الفصل فيهما بحكم نهائي . وهذا الذي أورده الحكم المطعون فيه غير صحيح . ذلك أنه يبين من مراجعة الحكم الصادر من محكمة استئناف الاسكندرية بتاريخ ٢٣ من يولية سنة ١٩٥٣ والمقدم من الطاعنة أنه قضى في الاستئناف رقم ١٨٢ سنة ٨ ق تجارى المرفوع من الطاعنة عن الحكم الصادر من محكمة استئناف الاسكندرية في ١٠ من مايو سنة ١٩٥٢ والقاضى برفض الدفيعين بعدم اختصاص المحكمة محليا ونوعيا - بعدم جواز الاستئناف المرفوع من الشركة الطاعنة لانه عن حكم صادر قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهى به الخصومة وذلك تطبيقا للمادة ٣٧٨ مرافعات ، ومتى كان ذلك فان الحكم المطعون فيه اذ قضى في موضوع الاستئناف برفضه وتأييد الحكم المستأنف قد أخطأ في تحصيل ما حكم به من قبل في الاستئناف رقم ١٨٢ سنة ٨ ق تجارى الاسكندرية مخالفا للثابت في الاوراق فحجبه هذا عن الحكم في الاستئناف المطروح عن الدفيعين ، وبذلك يكون قد عاره قصور مبطل بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

( القضية رقم ٧١ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة ) .

## ٩٥

١٤ يناير سنة ١٩٦٠

أ ، ب - ضرائب « ضريبة الإرباح التجارية والصناعية » « تقدير وعاء الضريبة » « التقدير الحكمي - المربق ٥٢/٢٤٠ » « تطبيقه » « وجوب تطبيقه » « شروط تطبيقه » « وحدة النشاط » « التعدد والتنوع » « الأرباح الرأسمالية وأرباح التصفية » .

نقض « أسباب الطعن » أسباب قانونية صرف . تحتم تطبيق أحكام المربق ٥٢/٢٤٠ في جميع الحالات حتى ولو لم يطلب الممول ذلك . لا محل للقول بأن الممول لم يتمسك بتطبيق أحكامه أمام محكمة الموضوع . أثبت الحكم أن نشاط الممول كان قاصرا في سنة القياس والسنوات المقيسة على أعمال الصيدلة . توافر وحدة النشاط . لا عبرة بتعدد الصيدليات باعتباره تعددا في النشاط لا تنوعا له . لا يتنافى مع وحدة النشاط اشتغال أرباح السنة المقيسة على أرباح رأسمالية وأرباح تصفية . لا محل للقول بأن تطبيق المرسوم يستلزم استظهار

صيدلية امبابة لسنة ١٩٤٧ وأنه لا يوجد وحدة في النشاط بل تنوع فيه بين سنة القياس والسنوات المقيسة ، وبذلك يمتنع تطبيق المرسوم اذ يشترط لامكان تطبيقه وحدة النشاط .

« ومن حيث ان ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه هو نعي في محله ، ذلك أن المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ قد استن قاعدة جديدة لربط الضريبة ، هي قاعدة الارباح الحكيمة عن السنوات من سنة ١٩٤٨ الى سنة ١٩٥١ على أساس الارباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ ، وذلك بالنسبة للممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريقة التقدير ، وقد استهدف الشارع باستصداره هذا القانون تصفية قضايا الممولين المتراكمة قبل صدوره مما كان يخشى معه ضياع حقوق الخزينة وفقا لما أشارت اليه المذكرة الايضاحية للقانون ، ولذا فان القرينة القانونية التي فرضها لا تقبل المناقشة سواء من ناحية المول أو مصلحة الضرائب ، وهذا ظاهر من مراجعة الاعمال التحضيرية للقانون والتي يفهم منها أنها تهدف لوضع قاعدة عامة تسرى على جميع الحالات التي تتوافر فيها شروط انطباقه ويترتب على ذلك أنه يتحتم تطبيق أحكام المرسوم في جميع الحالات حتى ولو لم يطلب الممول ذلك ، وهذا ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة ، ولذا فلا وجه لما تثيره المطعون عليها من أن الممول لم يتمسك بتطبيق أحكامه أمام محكمة الموضوع ، كما أنه لا محل لما تقول به المطعون عليها من أن تطبيق المرسوم بقانون كان يستلزم استظهار عنصر موضوعي لم يعرض له الحكم المطعون فيه وهو توافر وحدة النشاط ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أثبت أن نشاط الممول كان قاصرا في سنة القياس والسنوات المقيسة على أعمال الصيدلة وبذلك تتوافر وحدة النشاط التي اشترطها القانون ، ولا غبرة بتعدد الصيدليات لان ذلك يعتبر تعددا في النشاط لا تنوعا فيه - وليس في اشتمال أرباح السنة المقيسة على أرباح رأسمالية وأرباح تصفية ما يتنافى مع وحدة النشاط ، ذلك أن الارباح الرأسمالية التي تحققها المنشأة

يتلخص في أن المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ قضى في المادة الاولى منه باتخاذ الارباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ بالنسبة للممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير أساسا لربط الضريبة عليهم عن السنوات من سنة ١٩٤٨ حتى سنة ١٩٥١ وأن الشارع قد استحدث قاعدة الارباح الحكيمة لربط الضريبة استعاض بها عن القاعدة السابقة التي تقضى بربط الارباح على أساس الارباح الحقيقية للممول المستنبطة اما من دفاثره المسوكة بانتظام واما من القرائن الخاصة به وذلك بتقرير قرينة قانونية عامة مفادها وحدة الارباح في السنوات من ١٩٤٧ حتى ١٩٥١ وهذه القرينة القانونية لا تقبل اثبات العكس ولو باقرار الممول نفسه ، وعلى أساس ذلك كان على الحكم المطعون فيه الأخذ بأحكام المرسوم وتطبيق قاعدة الارباح الحكيمة في سنة النزاع من ١/١/١٩٥٠ حتى ٣/٣/١٩٥٠ على أساس الارباح المقدرة لسنة ١٩٤٧ مع مراعاة النسبة الزمنية بين الفترة المقيسة وسنة القياس وأنه لا يحول دون تطبيق القاعدة أن فترة النزاع تضمنت أرباحا رأسمالية نتجت عن بيع وتصفية المنشأة ، لأن المرسوم بقانون لم يفرق في شأن ضريبة الارباح التجارية والصناعية بين ربح وآخر ، وتشمل الضريبة كافة الارباح التجارية والصناعية طبقا للمادتين ٣٨ ، ٣٩ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ فيكون الحكم باغفاله الأخذ بقاعدة الربط الحكمي قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

« ومن حيث ان المطعون عليها قد ردت على هذا السبب بأن الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بتطبيق المرسوم ، وأن ذلك يستلزم استظهار عناصر موضوعية لم تعرض لها محكمة الموضوع ، ذلك أن المحكمة المذكورة لم تستظهر شروط تطبيق المرسوم بقانون وعلى الأشخاص وحدة النشاط بين سنة القياس والسنوات المقيسة فلا يتسنى لمحكمة النقض تطبيقه ، وأن الارباح في فترة النزاع هي أرباح رأسمالية وأرباح تصفية فلا يجوز قياسها على الارباح التجارية والصناعية التي حققتها



محكمة الموضوع بثبوت حيازة للمطعون عليهما الاول والثانية على النحو المتقدم وبضم مدة وضوح يدها الى مدة وضوح يده عن بحث ما يدعيه الطاعن من ملكيته للعين المتنازع فيها - بهوجب عقود المسجلة - بما يتساذى منه أن هذا البحث غير مجد مادام أن العقود المقدمة من كلا الطرفين ترجع ملكية العين الى أصليين مختلفين - كما استغنت عن بحث ما ادعاه الطاعن من أن المطعون عليها الثانية شخصية وهمية لا وجود لها بمقولة أن هذا البحث أيضا غير مجد لتعلق النزاع بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية ، فإن هذا النظر الذي تأسس عليه قضاء الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور ، ذلك أن التفات الحكم المطعون فيه عن تحقيق ما تمسك به الطاعن من أن المطعون عليها الثانية شخصية وهمية لا وجود لها كان من نتيجته عدم الاعتداد بما تقدم به الطاعن من مستندات للتدليل على ملكيته - مع أنه لو صح أن المطعون عليها الثانية لم تكن شخصية حقيقية لكان ادعاء المطعون عليه الاول أنها باعت له العين المتنازع فيها غير صحيح ولا يتأتى في هذه الحالة ترتيب النتيجة التي رتبها محكمة الموضوع على ذلك من القول باختلاف مصادر الملكية ومن صرف النظر عن دلالة مستندات الطاعن ومن التعويل في خصوص الفصل في الملكية على التملك بالتقادم المكسب ، كما كان من نتيجته أيضا في صدد هذا التملك بالتقادم - القبول من جانب محكمة الموضوع بأنه كانت لتلك المطعون عليها حيازة في العين المتنازع فيها - قبل التصرف فيها بالبيع للمطعون عليه الاول - مما أدى بها الى ضم مدة حيازتها الى مدة حيازته . والقول بعدم ذلك ونتيجة لهذا الضم بتوافر مدة التقادم المكسب - ذلك مع ما هو واضح من ذات الحكم المطعون فيه من أن هذه المدة لا تكون مكتملة اذا ما تبين أن المطعون عليها لم تكن ذات وجود فعلي ، وأنها ليست الا شخصية خيالية ، اذ يمتنع في هذه الحالة اسناد أية حيازة لها ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه معيبا بالقصور بما يستتوجب نقضه .

من بيع أحد أصولها تدخل في وعاء ضريبة الارباح التجارية والصناعية طبقا لنص المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - ويترتب على جميع ما تقدم أن شروط تطبيق المرسوم قد توافرت في هذه القضية وأن الحكم اذ أغفل تطبيق أحكامه يكون مشوبا بمخالفة القانون ومتعينا نقضه .

« وحيث ان الثابت من الوقائع المبينة أن تقدير المطعون عليها لأرباح الممول في سنة ١٩٥٠ لم يشمل كامل نشاطه في تلك السنة فيتعين مع نقض الحكم احالة الدعوى الى محكمة الاستئناف » .

( القضية رقم ٢٦٢ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة ) .

## ٩٦

١٤ يناير سنة ١٩٦٠

ملكية « الاثبات في منازعات الملكية » . حكم « عيوب التدليل » « القصور » « ما يعد كذلك » . تأسيس محكمة الموضوع قضاءها برفض دعوى الطاعن بطلب تثبيت ملكية عين على ثبوت حيازة المطعون عليه ومن قبله البائعة له ١٥ سنة واستغنائها بذلك عن بحث ادعاء الطاعن ملكيته للعين بموجب عقود مسجلة ما دام أن عقود الطرفين ترجعها الى أصليين مختلفين « وعن بحث ما ادعاه الطاعن من أن البائعة للمطعون عليه شخصية وهمية بمقولة أنه غير مجد لتعلق النزاع بوضع اليد المدة الطويلة « قصور » اذ لو صح ادعاء الطاعن أنها شخصية خيالية لما تاتي ترتيب النتائج التي رتبها محكمة الموضوع من القول باختلاف مصادر الملكية وصرف النظر عن بحث مستندات الطاعن ومن ضم مدة حيازتها الى حيازة المطعون عليه مع أن هذه المدة لا تكتمل اذا تبين أنها لم تكن ذات وجود فعلي .

## المبدأ القانوني

اذا كان الواقع في الدعوى أن محكمة الموضوع أسست قضاءها برفض دعوى الطاعن بطلب تثبيت ملكيته للعين موضوع النزاع على ثبوت حيازة المطعون عليه لها دون انقطاع مدة تزيد على خمس عشرة سنة وأن هذه الحيازة ثبتت له خاصة منذ شراؤه لتلك العين في سنة ١٩٢٩ وثبتت أيضا للبائعة له - وهي المطعون عليها الاولى - من سنة ١٩٢٣ - وقد استغنت



## المحكمة

«... حيث ان مما ينعي به الطاعن في السبب الاول على الحكم المطعون فيه - أن محكمة الموضوع - في عدم اعتدادها بالمستندات التي تقدم بها للتدليل بها على ملكيته للعين موضوع النزاع - وهي عقود البيع الصادرة له ولملكه - قد أسست وجهة نظرها في ذلك على أنه ما دام أن كلا من طرفي النزاع يرجع ملكية العين المتنازع عليها الى أصل يختلف عن الآخر فإنه لا محل للاستناد الى المفاضلة بالتسجيل والاسبقية، فيه - وأن الفيصل في هذه الحالة يكون بالبحث في وضع اليد ومدى صحة ما يدعيه كل من الطرفين في شأن ذلك مع أن الطاعن كان قد أبدى في دفاعه أن ملكيته للعين موضوع النزاع ترجع بأصلها الى مالك كان يملكها حقيقة وفعلاً بينما رد المطعون عليه الاول ملكيته الى عقد صادر له من المطعون عليها الثانية » وهي شخصية لا وجود لها - ولما كان مؤدى التمسك من جانب الطاعن بأن البائنة للمطعون عليه الاول شخصية وهمية لا وجود لها هو ألا يعتد بالبيع الصادر له منها ولا بالعقد الصادر لها - وبذلك تنقطع سلسلة التملك المدعاة وتكون النتيجة التي ترتبت على اهدار وجهة نظر الطاعن في هذا الخصوص نتيجة غير صحيحة قانوناً اذ لا يمكن القول في هذه الحالة باختلاف مصادر الملكية ولا يمكن بالتالي التخلي عن بحث عقود تملك الطاعن واهدارها واللجوء بسبب ذلك الى جعل الفيصل في النزاع منوطاً بما يستبين في شأن تحقيق وضع اليد - بينما أن الطاعن بوصف أنه مشترك للعين موضوع النزاع من المالك الحقيقي لها يعتبر في نظر القانون هو الحائز لتلك العين - وبالسبب الثاني ينعي الطاعن على الحكم قصور التسبيب ، وفي بيان ذلك ذكر أنه أبدى لمحكمة الموضوع أن ادعاء المطعون عليه الاول تملك العين موضوع النزاع بالتقادم المكسب مردود - ذلك أنه وقد ادعى أنه اشترى تلك العين في سنة ١٩٢٩ من نبوية امام ربيع وهي شخصية لا وجود لها كما سبق البيان - فان مسأيرته في هذا الادعاء تنتهي الى أن

وضع يده هو كمالك قد بدأ فقط من هذا التاريخ لا من أي وقت قبله ، ولما كان من بين الملاك الاصليين لقطعة الارض موضوع النزاع المرحوم مصطفى حسن حجاج اذ كان يملك السدس على الشيوع فيها ، وقد توفي في سنة ١٩٢٩ وترك من بين ورثته قصراً استمروا على حالة القصر حتى سنة ١٩٣٨ فإنه يتعين اعمالاً لحكم المادة ٨٤ من القانون المدني « الذي يحكم النزاع » أن تحذف من مدة التقادم هذه الفترة وبحذفها لا تكتمل مدة التقادم المكسب . ولكن الحكم المطعون فيه قرر في هذا الخصوص أن مدة وضع اليد بنية التملك قد بدأت من سنة ١٩٢٣ وأنها تبلغ الى وقت رفع الدعوى ستاً وعشرين سنة فاذا خصمت منها « فترة القصر » كانت المدة الباقية كافية للتمسك بالتقادم المكسب ، وهذا النظر خاطيء لانه مبني على التقادم بدأ منذ سنة ١٩٢٣ وهو تاريخ سابق بكثير على الوقت الذي يزعم فيه المطعون عليه الاول أنه تلقى الملكية عن نبوية امام ربيع - فضلاً عن أن وضع اليد في هذه الفترة كان مبناه في نظر محكمة الموضوع - أنه كان مستأجراً لتلك العين من نبوية المذكورة - ولو أن محكمة الموضوع حققت ما تمسك به الطاعن من أنها شخصية وهمية لما انتهى بها الامر الى ذلك القضاء .

« وحيث انه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن الطاعن قد استأنف الحكم الابتدائي القاضى برفض دعواه وأسس استئنافه في السبب الثاني من أسباب الاستئناف على أنه تملك العين موضوع النزاع بموجب عقود مسجلة بينما أن المطعون عليه الاول لم يتمسك الا بعقد عرفي منسوب الى المطعون عليها وهي لا وجود لها ، وفي السبب الرابع على أن بعض البائعين له وهم ورثة مصطفى حسن حجاج الذي توفي في سنة ١٩٢٩ كانوا قصراً واستمروا كذلك حتى نهاية سنة ١٩٣٨ مما يوقف سريان التقادم طوال تلك المدة ويمنع من التملك بوضع اليد المدة الطويلة ، كما تمسك بمذكرته ( المقدمة لمحكمة الاستئناف ) بأنه واضح من مراجعة أوراق دعوى صحة التعاقد المحكوم فيها بصحة العقد

قد أجمعوا على أن المدعى عليه المذكور هو الذي يضع يده على الأرض دون منازع ودون أن يعلموا بوجود للمدعى ( الطاعن ) متعلق بها وذلك من زمن يسبق ديسمبر سنة ١٩٣٥ ويؤيد ذلك ٠٠٠ كل ذلك يؤكد ما أجمع عليه الشهود من وضع يد المدعى عليه الأول على الأرض بصفة هادئة ومستمرة ، ولما كانت الدعوى قد رفعت في يناير سنة ١٩٤٩ فيكون قد مضى من تاريخ رفعها أكثر من خمسة عشر عاما - . وبين من هذا الذي ورد بالحكم المطعون فيه وبالحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بذلك الحكم أن قضاء محكمة الموضوع برفض دعوى الطاعن مؤسس على ثبوت حيازة المطعون عليه الأول للعين موضوع النزاع دون انقطاع مدة تزيد على خمس عشرة سنة وأن هذه الحيازة ثبتت له خاصة منذ شرائه لتلك العين في سنة ١٩٢٩ وثبتت أيضا للبائعة له ( وهي المطعون عليها الأولى ) من سنة ١٩٢٣ وأنها كانت تؤجر له تلك العين من ذلك التاريخ حتى سنة ١٩٢٩ ، وقد استغنت محكمة الموضوع بثبوت الحيازة للمطعون عليهما الأول والثانية على النحو المتقدم ، وبضم مدة وضع يدها إلى مدة وضع يده - عن بحث ما يدعيه الطاعن من ملكيته للعين المتنازع فيها - بموجب عقود المسجلة - بما يتأدى منه أن هذا البحث غير مجد ما دام أن العقود المقدمة من كلا الطرفين ترجع ملكية العين إلى أصليين مختلفين ، كما استغنت عن بحث ما ادعاه الطاعن من أن المطعون عليها الثانية شخصية وهمية لا وجود لها بمقولة أن هذا البحث أيضا غير مجد لتعلق النزاع بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية .

« وحيث أن هذا النظر الذي تأسس عليه قضاء الحكم المطعون فيه مشنوب بالقصور ، ذلك أن التفات الحكم المطعون فيه عن تحقيق ما تمسك به الطاعن من أن المطعون عليها ( الثانية ) شخصية وهمية لا وجود لها كان من نتيجته عدم الاعتداد بما تقدم به الطاعن من مستندات للتدليل على ملكيته - إذ لو صح أن المطعون عليها الثانية لم تكن شخصية حقيقية لكان ادعاء المطعون عليه الأول أنها

العرفى المنسوب صدوره إلى المطعون عليه من نبوية أمام ربيع أن هذه السيدة أعلنت للنيابة في جميع مراحل النزاع لاثنها وهمية ولا وجود لها ، وأن « الطاعن » كان قد قدم شكوى إلى النيابة بذلك وأسفر تحقيقها عما يؤيد عدم وجود تلك السيدة ، وقد تناول الحكم المطعون فيه هذه الأسباب فأورد في خصوصها « أنه من جهة الوجهين الأول والثاني فهما مردودان بأنه ما دام أن كلا من الطرفين يرجع ملكيته للعين المتنازع عليها إلى أصل يختلف عن الآخر ، فيرجعها المستأنف ( الطاعن ) إلى فرانسوا رستم وآخرين ويرجعها المستأنف عليه ( المطعون عليه ) إلى أنطوان إبراهيم صيدناوى وآخرين فلا محل للاستناد إلى المفاضلة بالتسجيل والأسبقية فيه ، لأن الفصل في النزاع القائم بين الطرفين يتوقف في هذه الحالة على البحث في وضع اليد ومدى صحة ما يدعيه كل منهما بشأنه وبالنسبة للوجه الرابع فإنه ثبت من التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة أن وضع يد المستأنف عليهما ( المطعون عليهما ) بدأ بشكل ظاهر مستمر هادئ بنية التملك من سنة ١٩٢٣ ، والدعوى بالمنازعة رفعت في سنة ١٩٤٩ فتكون مدة وضع اليد ٢٦ سنة ثم أنه وإن كان في حالة التقادم ضد مفقودي الأهلية بوقف سريان مدة التقادم أثناء فقد الأهلية وقد قرر المستأنف أن مدة فقد الأهلية استمرت عشر سنوات فقط وعلى ذلك تكون مدة التقادم المكسب للملكية قد كملت رغم ذلك الإيقاف ، ومن جهة ما أثاره المستأنف من عدم وجود المستأنف عليها الثانية ( المطعون عليها ) فلا حاجة لبحثه ولا أهمية له من جهة الفصل في النزاع موضوع الدعوى لتعلق هذا النزاع بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية ، وقد فصل الحكم المستأنف في ذلك بما تقره عليه هذه المحكمة ، ووُرد بالحكم الابتدائي في هذا الخصوص « بما أنه والحالة هذه يتعين البحث في وضع اليد ومدى دفاع الطرفين بخصوصه . وبما أن شهود المدعى عليه الأول ( المطعون عليه ) سواء من سمع منهم أمام الخبير وسواء من أدلى بأقواله أمام المحكمة



## المبادئ القانونية

١ - مؤدى نص المادة ١٦ فقرة أولى من القانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ فى شأن التوفيق والتحكيم فى منازعات العمل أن هيئة التحكيم ملزمة أصلاً بتطبيق أحكام القوانين واللوائح فيما يعرض عليها من منازعات بين أرباب الأعمال والعمال وأن لها بجانب هذا الأصل رخصة أجازها لها القانون هى أن تستند الى العرف ومبادئ العدالة فى اجابة العمال الى بعض مطالبهم التى لا ترتكن الى حقوق مقررة لهم فى القانون ، وذلك وفقاً للحالة الاقتصادية والاجتماعية العامة فى المنطقة .

٢ - اذا كان قرار هيئة التحكيم المطعون فيه قد استند فى تقرير حق العمال الدائمين بأحد مصانع الشركة الطاعنة بكونهم فى علاج أفراد عائلاتهم على حسابها أسوة بزملائهم فى مصنع آخر بنجع حمادى مملوك للشركة نفسها ويقوم بصناعة مماثلة - الى مبادئ العدالة وحدها ، وذلك للأسباب السائفة الواردة به ، فإن النعى عليه بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه لعدم قيام عرف فى كوم أمبو جرى بعلاج عائلات العمال الدائمين يكون على غير أساس .

٣ - اذا كان قرار هيئة التحكيم المطعون فيه وإن أورد ضمن أسبابه نقلاً عن تقرير مكتب العمل « أن الشركة الطاعنة لا تصرف ثمن أدوية لعائلات العمال » - إلا أنه أورد فى موضع آخر نقلاً عن هذا التقرير « أن الشركة تبشر علاج عائلات العمال الدائمين بمصنع نجع حمادى دون عائلات مصنع كوم أمبو » - ثم انتهى الى أنه « يتعين عدالة المساواة بين العمال الدائمين فى مصنع كوم أمبو وبين زملائهم بمصنع نجع حمادى فى حق أسرهم لدى طبيب المصنع مع صرف الادوية اللازمة مركبة وجاهزة » ، فإن هذا الذى قرره هيئة التحكيم يفيد أنها استخلصت أن مباشرة الشركة لعلاج عائلات العمال الدائمين بمصنع نجع حمادى يشمل صرف الادوية اللازمة لهم فقررت المساواة فى هذا الخصوص بين عائلات

باعت له العين المتنازع فيها غير صحيح . ولا يتأتى فى هذه الحالة ترتيب النتيجة التى رتبها محكمة الموضوع على ذلك - من القول باختلاف مصادر الملكية ومن صرف النظر عن دلالة مستندات الطاعن - ومن التعويل فى خصوص الفصل فى الملكية على التملك بالتقدم المكسب كما كان من نتيجته أيضاً فى صدد هذا التملك بالتقدم - القول من جانب محكمة الموضوع بأنه كانت لتلك المطعون عليها حيازة فى العين المتنازع فيها - قبل التصرف فيها بالبيع للمطعون عليه الاول - مما أدى بها الى ضم مدة حيازتها الى مدة حيازته - والقول بعد ذلك ونتيجة لهذا الضم بتوفر مدة التقدم المكسب - ذلك مع ما هو واضح من ذات الحكم المطعون فيه من أن هذه المدة لا تكون مكتملة اذا ما تبين أن تلك المطعون عليها لم تكن ذات وجود فعلى وأنها ليست الاشخصية خيالية اذ يمتنع فى هذه الحالة اسناد أية حيازة لها .

« وحيث انه لما تقدم يكون الحكم المطعون معيباً بالقصور بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن » .

( القضية رقم ٢٩٢ سنة ٢٥٠٠ ق بالهيئة السابقة )

٩٧

١٤ يناير سنة ١٩٦٠

١ - ب - عمل « التحكيم فى منازعات العمل » القواعد القانونية المطبقة أمام هيئة التحكيم « القوانين واللوائح - العرف ومبادئ العدالة » . مؤدى نص الم ١٦ من القانون ٥٢/٣١٨ أن هيئة التحكيم ملزمة أصلاً بتطبيق القوانين واللوائح وأن لها رخصة الاستناد الى العرف ومبادئ العدالة فى اجابة العمال الى بعض مطالبهم التى لا ترتكن الى حقوق مقررة لهم فى القانون وفقاً للحالة الاقتصادية والاجتماعية العامة فى المنطقة . استناد القرار المطعون فيه الى مبادئ العدالة وحدها فى تقرير حق عمال مصنع فى علاج أفراد عائلاتهم على حساب شركة أسوة بزملائهم فى مصنع آخر مملوك لها يقوم بصناعة مماثلة ، النعى عليه بالخطأ فى القانون لعدم قيام عرف بعلاج عائلات العمال فى المنطقة التى بها المصنع الاول . على غير أساس .

ج - حكم « عيوب التدليل » « التناقض » « انتفاء التناقض » . عمل « التحكيم فى منازعات العمل » « علاج أسر العمال » . مثال فى شأن الدعاية الطبية لأسر العمال .



جاء بالقرار من الاستناد الى مبادئ العدالة في تقرير حق العمال بأحد مصانع الشركة الطاعنة في علاج أفراد عائلاتهم على حسابها أسوة بزملائهم في مصنع آخر مملوك للشركة نفسها ويقوم بصناعة مماثلة - لا مخالفة فيه للقانون ، ذلك انه وإن كان التزام رب العمل في شأن الرعاية الطبية بمتقضى نص المادة ٢٨ من قانون عقد العمل الفردى رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ قاصرا على العمال دون عائلاتهم ، الا أن المادة ١٦ فقرة أولى من القانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن التوفيق والتحكيم في منازعات العمل قد نصت على أنه « تطبق هيئة التحكيم القوانين واللوائح المعمول بها ، ولها أن تستند الى العرف ومبادئ العدالة وفقا للحالة الاقتصادية والاجتماعية العامة في المنطقة » . ومؤدى هذا النص الأخير ان هيئة التحكيم ملزمة أصلا بتطبيق أحكام القوانين واللوائح فيما يعرض عليها من منازعات بين أرباب الاعمال والعمال ، وأن لها بجانب هذا الأصل رخصة أجازها لها القانون هي أن تستند الى العرف ومبادئ العدالة في اجابة العمال الى بعض مطالبهم التي لا تتركن الى حقوق مقررة لهم في القانون ، وذلك وفقا للحالة الاقتصادية والاجتماعية العامة في المنطقة . أما ما ورد في سبب النعى من عدم قيام عرف في كوم أمبو جرى بعلاج عائلات العمال الدائمين فمردود بأن القرار المطعون فيه إنما استند في تقرير حق علاج عائلات العمال الدائمين الى مبادئ العدالة وحدها وذلك للأسباب السائغة الواردة به . ومن ثم يكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

« وحيث أن السبب الثانى يتحصل فى النعى على القرار المطعون فيه بتناقض أسبابه ، اذ ورد فى موضع منها أنه « يتعين المساواة بين عمال مصنع كوم أمبو وعمال مصنع نجع حمادى بتقرير حق علاج عائلات الاولين لدى طبيب المصنع مع صرف الادوية اللازمة مركبة وجاهزة » . وجاء بأسباب القرار فى موضع آخر أنه ثبت لمفتش مكتب العمل أن الشركة لا تصرف ثمن ادوية لعائلات العمال اطلاقا . وترتب الطاعنة على ذلك القول بوجود تناقض

العمال الدائمين بالمصنعين ، ومن ثم فلا تعارض بين امتناع الشركة عن دفع ثمن الادوية للعمال وبين قيامها بصرف الادوية لهم عينا جاهزة ومركبة حتى تستوثق من قيامها بواجب الرعاية الطبية نحوهم - يعيب القرار المطعون فيه بالتناقض .

## المحكمة

« حيث ان الطعن اقيم على سببين يتحصل اولهما فى أن القرار المطعون فيه ، اذ قضى بحق العمال الدائمين بمصنع كوم أمبو فى علاج أفراد عائلاتهم على حساب الشركة لمساواتهم بزملائهم بمصنع نجع حمادى قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه . وفى بيان ذلك نقول الشركة الطاعنة ان لائحة مصنع نجع حمادى لا تسرى الا على عماله دون عمال المصانع الاخرى ، ولو كانت هذه المصانع تقوم بصناعة مماثلة أو مملوكة لنفس رب العمل ، ذلك لان وحدة الصناعة فى مصنعين أو اجتماعهما فى يد مالك واحد لا تسوغ المطالبة لعمالهما بنفس المعاملة استنادا الى فكرة العدالة والمساواة . وما دام علاج عائلات عمال المياومة الدائمين بمصنع نجع حمادى يرجع الى العرف المحلى الخاص بهذا المصنع ، فلا تلزم الطاعنة بتطبيق هذا العرف على عمال مصنع كوم أمبو ، وانما تكون العبرة فى تحديد التزاماتها قبلهم بنصوص القانون وحده ، وهى لا توجب على رب العمل طبقا لقانون عقد العمل الفردى الا توفير وسائل العلاج للعمال فقط دون عائلاتهم .

« وحيث ان هذا النعى مردود بما أقام القرار قضاءه عليه من أن « هيئة التحكيم لا ترى محلا للتفرقة بين عمال شركة واحدة يعملون فى ظروف مماثلة وكلهم خاضع لاحكام لائحة واحدة ترتب أمورهم المالية وتعالج احتياجاتهم المادية فى أحوال الزواج والوضع والمرض والوفاة وغيرها مما يتعرض لها العامل ومن يعوله من زوجة وأبناء ووالدين ، فيتعين عدالة المساواة بين عمال المياومة الدائمين فى مصنع كوم أمبو بزملائهم بمصنع نجع حمادى فى حق علاج أسرهم لدى طبيب المصنع مع صرف الادوية اللازمة مركبة وجاهزة » . وهذا الذى

٩٩

٢١ يناير سنة ١٩٦٠

ضرائب « ضريبة الارباح التجارية والصناعية »  
 « ربط الضريبة وتحصيلها » « التنازل عن المنشأة »  
 التزام التنازل والتنازل اليه بالخطار . ما ورد بالم ٥٩  
 من الق ٣٩/١٤ قبل تعديلها بالق ٤٨/١٣٧ هو فرض  
 هذا الالتزام على عاتق التنازل اليه أيضا . انتهاء الحكم  
 الى ان قيام التنازل بالخطار كاف لدرء المسؤولية المقررة  
 على التنازل اليه اذا لم يتم هذا الاخير بواجب الخطار .  
 خطأ في القانون .

## المبدأ القانوني

مؤدى ماورد في صدر المادة ٥٩ من القانون  
 رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - قبل تعديلها بالقانون  
 رقم ١٣٧ لسنة ١٩٤٨ - من أن التنازل عن  
 المنشأة يكون حكمه فيما يتعلق بتصفيّة  
 الضريبة حكم وقف العمل عن المنشأة وتطبق  
 عليه أحكام المادة ٥٨ - ان الممول ( التنازل )  
 ملزم بالخطار وفقا لنص المادة ٥٨ ، وعلى ذلك  
 يكون ماورد في باقى نص المادة ٥٩ هو فرض  
 هذا الالتزام على عاتق التنازل اليه أيضا والا  
 حق عليه الجزاء المقرر فيها . واذا كان  
 الحكم المطعون فيه قد انتهى الى أن قيام التنازل  
 بالخطار يكون كافيا لدرء المسؤولية المقررة  
 على التنازل اليه اذا لم يتم هذا الاخير بواجب  
 الخطار ، فانه يكون قد خالف القانون بما  
 يستوجب نقضه .

## الحكمة

« . . . حيث ان الطعن بنى على سبب واحد  
 هو مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ، ذلك أن  
 مفاد نص المادة ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة  
 ١٩٣٩ قبل تعديلها بالقانون ١٣٧ لسنة ١٩٤٨  
 هو أن الالتزام بالتبليغ عن التنازل يقع على عاتق  
 كل من التنازل والتنازل اليه ولا يكفى مجرد  
 حصول التبليغ من أحدهما كما ذهب الى ذلك  
 الحكم المطعون فيه . وهذا المعنى واضح من  
 صريح النص بغير حاجة الى اجتهاد . ويؤكد  
 هذا المعنى ما دار من مناقشات فى مجلس  
 الشيوخ عند تعديل النص بالقانون رقم ١٣٧  
 لسنة ١٩٤٨ .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قد أسس

فى أسباب القرار مما يعيبه ويستوجب نقضه .  
 « وحيث ان هذا النعى مردود ، ذلك أن  
 القرار المطعون فيه وان اورد ضمن أسبابه نقلا  
 عن تقرير مكتب العمل بقنا « أن الشركة  
 لاتصرف ثمن أدوية لعائلات العمال » الا أنه  
 اورد فى موضع آخر نقلا عن هذا التقرير أن  
 الشركة تباشر علاج عائلات العمال الدائمين  
 بمصنع نجع حمادى دون عائلات عمال مصنع  
 كوم امبو ، ثم انتهت الى أنه « يتعين عدالة  
 المساواة من عمال المياومة الدائمين فى مصنع  
 كوم امبو بزملائهم بمصنع نجع حمادى فى حق  
 علاج أسرهم لدى طبيب المصنع مع صرف  
 الادوية اللازمة مركبة وجاهزة » وهذا الذى  
 قررته هيئة التحكيم يفيد انها استخلصت  
 أن مباشرة الشركة لعلاج عائلات العمال  
 الدائمين بمصنع نجع حمادى يشمل صرف  
 الادوية اللازمة لهم ، ومن ثم قررت المساواة  
 فى هذا الخصوص بين عائلات العمال الدائمين  
 بالمصنعين ، كما أنه لا تعارض بين امتناع الشركة  
 عن دفع ثمن الادوية للعمال وبين قيامها بصرف  
 الادوية لهم عينا جاهزة ومركبة حتى تستوثق  
 من قيامها بواجب الرعاية الطبية نحوهم .

« وحيث انه يبين من جميع ما تقدم أن الطعن  
 على غير أساس متعين الرفض » .  
 ( القضية رقم ٤١٥ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة ) .

٩٨

٢١ يناير سنة ١٩٦٠

حكم « عيوب التدليل » « القصور » ما يعد كذلك  
 التزام « أنواع الالتزام » « الالتزام بتحقيق نتيجة  
 والالتزام ببذل عناية » . تكييف الحكم فى صدر أسبابه  
 للتعاقد بأنه التزام ببذل عناية - تقريره بعد ذلك فى  
 صدر اخلال الطاعن بالتزامه بأنه التزام بنتيجة . يعيب  
 الحكم بالقصور .

## المبدأ القانوني

اذا كان الحكم المطعون فيه وهو بصدر تكييفه  
 للتعاقد قرر فى صدر أسبابه أن التزام الطاعن  
 - البائع - هو التزام ببذل عناية - غير أنه وهو  
 بصدر تقرير اخلاله بالتزامه اعتبر أن هذا  
 الالتزام هو التزام بنتيجة ، فانه يكون معيبا  
 بالقصور بما يستوجب نقضه .

( القضية رقم ١٥٨ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة ) .



التنازل يقع في هذه الحالة على عاتق المتنازل والمتنازل اليه - والا كان هذا الاخير مسئولاً بالتضامن مع الاول عما يستحق من الضرائب على المنشأة المتنازل له عنها - ومؤدى ما ورد في صدر المادة ٥٩ من أن التنازل عن المنشأة يكون حكمه فيما يتعلق بتصفية الضريبة حكم وقوف العمل عن المنشأة وتطبق عليه أحكام المادة السابقة أن الممول ( المتنازل ) ملزم بالاخطار وفقا لنص المادة ٥٨ - وعلى ذلك يكون ما ورد في باقى نص المادة ٥٩ هو فرض - هذا الالتزام على عاتق المتنازل اليه أيضا والا حق عليه الجزاء المقرر فيها . ويبين من ذلك خطأ ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من أن قيام المتنازل بالاخطار يكون كافيا لدرء المسئولية المقررة على المتنازل اليه اذا لم يقسم هذا الاخير بواجب الاخطار . ومن ثم يتعين نقض الحكم لمخالفته للقانون .

«وحيث أن الدعوى صالحة للفصل فيها - ولما سبق بيانه - ولأن الثابت من وقائع الدعوى أن المطعون عليه لم يقم بواجب الاخطار عن التنازل فانه يتعين القضاء بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى .»

( القضية رقم ٣١٨ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة ) .

♦♦♦

٢١ يناير سنة ١٩٦٠

تسجيل « رسم التسجيل » الرسم التكميلي « المعارضة في أمر تقدير الرسم » نقض « حالات الطعن » مخالفة القانون . اختلاف النزاع على اساس الالتزام برسم التسجيل التكميلي من حيث موضوعه عن المعارضة في أمر تقدير الرسم . وصف الحكم لدعوى براءة اللمة من أى رسم تكميلي بانها תקלקم في أمر تقدير الرسوم رفع قبل اوانه لعدم اعلان رافعيه به والقضاء بعدم قبول الدعوى . خطأ في تكييفها . يعيب الحكم بمخالفة القانون .

#### المبدأ القانوني

اذا كان النزاع على النحو الذي اثبته الحكم المطعون فيه منصبا على الاساس في الزام الطاعنين برسم تسجيل تكميلي ، مما يفيد اختلافه من حيث موضوعه عن المعارضة في أمر تقدير الرسوم لعدم تسليم الطاعنين بحق

قضاءه على أنه ليس في نص المادة ٥٩ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٤٨ ما يدل على ضرورة حصول التبليغ من الاثنيين معا - المتنازل والمتنازل اليه - وان عبارة « والا كان هذا الاخير وهو المتنازل اليه مسئولاً بالتضامن مع الاول جاءت عطفاً على الجملة السابقة عليها التي نصت على أن الالتزام بالتبليغ يقع على عاتق المتنازل والمتنازل اليه وهذا معناه أن المسئولية تترتب اذا لم يحصل ابلاغ مطلقاً لا من المتنازل ولا من المتنازل اليه فيكفى حصول الابلاغ من أحدهما ليتحقق به علم المصلحة الا اذا قيل بأن الابلاغ لابد أن يحصل من الاثنيين معا . وذلك تحميل للنصر بما لا يحتمله ويؤدى الى نتيجة غير مقبولة وهي أن المتنازل له يظل مسئولاً حتى ولو أبلغ هو طالما أن المتنازل لم يبلغ - وان الغرض الذي من أجله اوجب المشرع ابلاغ مصلحة الضرائب بالتنازل هو أن تكون المصلحة على بينة من الامر فتقوم من جانبها بتصفية الضرائب واقتضاؤها من المتنازل لان صلته بالمنشأة انقطعت منذ حصول التنازل وهذا هو ما حدا بالمشرع الى أن يلقي عبء الابلاغ على عاتق طرفي التنازل حتى لا يتخلص احدهما من هذا الالتزام ليلقيه على عاتق الآخر .»

« وحيث ان هذا الذي أقام عليه الحكم قضاءه مخالف للقانون ذلك أن المادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تنص على أنه « اذا وقفت المنشأة عن العمل الذي تؤدي الضريبة على أرباحه وقوفاً كلياً أو جزئياً تحصل الضريبة على الارباح لغاية التاريخ الذي وقف فيه العمل - ولاجل الانتفاع بهذا الحكم يجب على الممول في بحر ستين يوماً من التاريخ الذي وقف فيه العمل أن يبلغ ذلك الى مصلحة الضرائب وأن يقدم اليها الوثائق والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة والا التزم بدفع الضريبة عن سنة كاملة » كما تنص المادة ٥٩ من ذلك القانون قبل تعديلها بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٤٨ على أن « التنازل عن كل أو بعض المنشأة يكون حكمه فيما يتعلق بتصفية الضريبة حكم وقوف العمل وتطبق عليه أحكام المادة السابقة » على أن الالتزام بتبليغ مصلحة الضرائب عن هذا



المعارضة في أمر التقدير لعدم تسليم المداعين بحق المصلحة في فرض مثل هذا الرسم عليهما ، لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه ، اذ وصف الدعوى بأنها تظلم في أمر تقدير الرسوم رفع قبل اوانه ، يكون قد أخطأ في تكييفها ، مما يعينه بمخالفة القانون ويستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .  
( القضية رقم ٣٩٤ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة ) .

١٠١

٢٨ يناير سنة ١٩٦٠

١ - اعلان « كيفية الاعلان » . عدم مراعاة ما اوجبه الم ١٢ مرافعات من بيان ما يفيد غياب الشخص المطلوب اعلانه وان المخاطب يقيم معه يسطر الاعلان . الم ٢٤ مرافعات .

ب - ملكية « أسباب كسبها » « الحيازة » « التقادم الخمسى » . تقادم « التقادم المكسب » « التقادم الخمسى » حكم « مالا يعيب الحكم في نطاق التدليل وغيره » « الرد بأسباب ضمنية » . اقامة الحكم قضاء بتثبيت ملكية المطعون عليهم لا على مجرد عدم ثبوت دفاع الطاعن المؤسس على التملك بالتقادم الخمسى ، بل أيضا الى اوراق الدعوى ومستنداتها لاثبات ملكية المطعون عليهم . ثريته على ذلك وعلى ما استخلصه من ظروف الدعوى سوء نية الطاعن وتواطئه مع البائع له . لا مخالفة فيه للقانون . يحمل الرد على ما تمسك به الطاعن من عدم انطباق سند تملك المطعون عليهم على أرض النزاع .

## المبادئ القانونية

١ - اذا كان يبين من الاطلاع على أصل ورقة اعلان الطعن أن المحضر اذ انتقل الى محل اقامة المطعون عليه الرابع اثبت في محضر الاعلان أنه خاطب نسبيته دون أن يدرج به ما يفيد غياب المطعون عليه الرابع وأن الشخص الذى خاطبه يقيم معه - وهى بيانات واجبة طبقا لنص المادة ١٢ من قانون المرافعات ويترتب على اغفالها بطلان الاعلان عملا بالمادة ٢٤ منه ، فانه يتعين اعتبار الطعن غير مقبول شكلا بالنسبة للمطعون عليه الرابع .

٢ - اذا كان الحكم المطعون فيه اذ قضى بالغاء الحكم الابتدائى ويتثبت ملكية المطعون عليهم الى قطعة الارض المتنازع عليها لم يقم قضاءه هذا على مجرد عدم ثبوت دفاع الطاعن - الذى أسس على تملكه للعقار بالتقادم الخمسى

مصلحة الشهر العقارى في فرض مثل هذا الرسم عليهم ، فان الحكم المطعون فيه اذ وصف الدعوى المقامة منهم على المصلحة المطعون عليها بطلب براءة ذمتهم من أى رسم تكميل بأنها تظلم في أمر تقدير الرسوم رفع قبل اوانه لعدم اعلان رافعيه به وانتهى الى أن الدعوى غير مقبولة يكون قد أخطأ في تكييفها مما يعينه بمخالفة القانون بما يستوجب نقضه .

## الحكمة

« ... حيث ان مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه استند فيما انتهى اليه من أن الدعوى غير مقبولة الى أنها لم تخرج فى حقيقتها من حيث موضوعها عن موضوع التظلم فى أمر التقدير ، وقد رفعت فى وقت سابق على الوقت المقرر اصلا لرفعها ، أى قبل توجيه أمر التقدير الى رافعها ، ويقول الطاعنون ان هذا الذى ذهب اليه الحكم خطأ فى تكييف الدعوى ، ذلك أن موضوعها يتعلق بحق مصلحة الشهر العقارى فى إعادة تقدير الرسوم مما يخرج عن موضوع المعارضة فى أمر التقدير الذى يفترض معه التسليم بوجود الحق فى ذاته .

« وحيث ان هذا النعى فى محله ذلك أن الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى أن الدعوى غير مقبولة قد استند فى قضائه هذا الى ما ورد به من أن « مبادرة المدعين بطلب الحكم ببراءة ذمتهم قبل اعلانها بأمر التقدير لاينفى أن طلبها هذا لا يخرج فى حقيقة موضوعه عن موضوع التظلم فى أمر التقدير وان كان ابدأه سابقا على الوقت المقرر أصلا لذلك التظلم . ولما كانت الدعوى الابتدائية غير مقبولة على هذه الصورة ، فلا مصلحة للمستأنفين فى التظلم من قضاء محكمة أول درجة بحكمها المستأنف بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها ، ولما كان الثابت من الوقائع التى وردت بصدر الحكم المطعون فيه أن المدعين قد استندا فى طلب براءة ذمتهم الى « أن حق المصلحة فى ندب الخبير لتقدير قيمة العقار لا يكون الا قبل قبول رسوم التسجيل لا بعد ذلك ، ، وكان النزاع على هذا النحو الذى أثبتته الحكم منصبا على الأساس فى الزام الطاعنين برسم تكميل ، مما يفيد اختلافه من حيث موضوعه عن

الا بعد رفع هذه الدعوى ، ورتب الحكم على ذلك وعلى ما استخلصه من باقى ظروف الدعوى سوء نية الطاعن وتواطئه مع البائع له لاغتيال حق المطعون عليهم وهذا الذى قرره الحكم لامخالفة فيه للقانون ويحمل الرد على ماتمسك به الطاعن من عدم انطباق سندی تمليك المطعون عليهم على الارض المتنازع عليها .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه » .

( القضية رقم ٢٨٥ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة )

## ١٠٢

٢٨ يناير سنة ١٩٦٠

أ - عمل « التحكيم فى منازعات العمل » « ميعاد الفصل فى النزاع » . وضع الم ١٥ من المرقب ١٩٥٢/٣١٨ لقاعدة تنظيمه للبحث على سرعة الفصل فى النزاع . خلو المرقب من النص على جزاء البطلان . الاخلال بالقاعدة لا يترتب عليه بطلان القرار الذى يصدر من هيئة التحكيم بعد مدة الشهر .

ب - عمل « التحكيم فى منازعات العمل » « تشكيل هيئة التحكيم » « المندوبان المحلفان » الم ١١ ، ٢/١٦ من المرقب ١٩٥٢/٣١٨ مؤداهما أن انعقاد الهيئة يقع صحيحا اذا لم يحضره المندوبان المحلفان او أحدهما وأن الهيئة لا يجب عليها قانونا أن تنبث فى قرارها رأيهما الا اذا كان مخالفا للرأى الذى انتهت اليه .

ج - عمل « التحكيم فى منازعات العمل » « تشكيل هيئة التحكيم » « مندوب مصلحة العمل والصناعة » « حلف اليمين » . الم ١٤ من المرقب ١٩٥٢/٣١٨ تشترط أن يحلف المندوبين اليمين . عدم تقديم الدليل على انهما باشرا عملهما دون حلف اليمين . النعى بالبطلان لحصول القرار ومحاضر الجلسات مما يدل على انهما قد اديها . عار عن الدليل .

### المبادئ القانونية

١ - ان المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٢ التى أوجبت على هيئة التحكيم الفصل فى النزاع فى مدة لا تزيد على شهر من بدء نظره انما وضعت قاعدة تنظيمية للبحث على سرعة الفصل فى النزاع ، وقصد خلا المرسوم بقانون ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ من النص على البطلان جزاء على مخالفة احكام المادة ١٥ سالفة الذكر ، ومن ثم فليس من شأن الاخلال بهذه القاعدة - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن يلحق البطلان القرار الذى يصدر من الهيئة بعد مدة الشهر .

بفرض أن البائع له غير مالك بمقولة انه اشتراه بحسن نية ومضى على شرائه له أكثر من خمس سنوات - بل استند بجانب ذلك الى أوراق الدعوى ومستنداتها لاثبات ملكية المطعون عليهم ورتب على ذلك وعلى ما استخلصه من باقى ظروف الدعوى سوء نية الطاعن وتواطئه مع البائع له لاغتيال حق المطعون عليهم ، فان هذا الذى قرره الحكم لا مخالفة فيه للقانون ويحمل الرد على ما تمسك به الطاعن من عدم انطباق سندی تمليك المطعون عليهم على الارض المتنازع عليها .

المحكمة

« ... حيث أن الطاعن ينعى على الحكم فى سببى الطعن الخطأ فى تطبيق القانون وقصور التسبيب » . ويقول فى بيان ذلك انه تمسك أمام محكمة الموضوع بعدم انطباق عقدى تمليك المطعون عليهم على أرض النزاع ، الا أن المحكمة الاستئنافية أغفلت الرد على دفاع الطاعن فى هذا الخصوص واكتفت فى الغاء الحكم الابتدائى والحكم للمطعون عليهم بطلباتهم بالقول بعدم توافر شروط التملك بالتقادم الحمسى بالنسبة للطاعن ، وهذا خطأ فى تطبيق القانون لان المطعون عليهم بوصفهم مدعين فى الدعوى على خلاف الظاهر فيها وهو حيازة الطاعن للعين المتنازع عليها يقبح على عاتقهم عبء اثبات الملكية .

« وحيث ان هذا النعى مردود ، ذلك أن الحكم المطعون فيه ، اذ قضى بالغاء الحكم الابتدائى وبتثبيت ملكية المطعون عليهم الى قطعة الارض المتنازع عليها ، لم يرقم قضاءه هذا على مجرد عدم ثبوت دفاع الطاعن الذى أسسه على تملكه للعقار بالتقادم الحمسى بفرض أن البائع له غير مالك بمقولة انه اشتراه بحسن نية ومضى على شرائه له أكثر من خمس سنوات ، بل استند بجانب ذلك الى أوراق الدعوى ومستنداتها لاثبات ملكية المطعون عليهم ، فقرر أن الارض المتنازع عليها كانت وقت ابرام الطاعن لعقده فى يناير سنة ١٩٤١ مكلفة باسم المطعون عليهم كما قرر الحكم أن البائع للطاعن لم يكن له سند للملكية سوى ورقة عرفية لم ترفق بأوراق التسجيل



نصت المادة الثالثة من ذلك القانون على انه « على محكمة القضاء الادارى أن تحيل بدون رسوم الى محكمة النقض الطعون التى رفعت اليها عن قرارات هيئات التحكيم وذلك بالحالة التى تكون عليها ، وتفصل محكمة النقض فى تلك الطعون ، وكذلك فى الطعون التى رفعت اليها قبل العمل بأحكام هذا القانون. » - ومؤدى هذا النص أن هذه المحكمة تختص بالفصل فى الطعون التى رفعت اليها عن قرارات هيئات التحكيم قبل العمل بهذا القانون - ومن ثم يكون هذا الدفع متعين الرفض .

« وحيث أن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

« وحيث أن الطعن بنى على ثلاثة أسباب يتحصل أولها فى النعى على القرار المطعون فيه بالبطلان . ذلك لأن القرار المطعون فيه ومحاضر جلسات هيئة التحكيم ليس فيها ما يدل على أن مندوبى مصلحة العمل والصناعة قد أديا اليمين المبينة بالمادة ١٤ من القانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ وعدم حلف العضوين المذكورين من شأنه أن يبطل القرار المطعون فيه - ويتحصل السبب الثانى : فى أن هيئة التحكيم التى أصدرت القرار المطعون فيه قد فصلت فى النزاع موضوع الخصومة بعد مضي أكثر من شهر على بدء نظره بمعرفتها مخالفة فى ذلك نص المادة ١٥ من القانون المذكور مع أن القاعدة التى أوردتها هذه المادة من النظام العام شأنها فى ذلك شأن كل التنظيمات الخاصة بالعمال ولأن المقصود بها سرعة حسم المنازعات من العمال وأصحاب العمل مراعاة للمصالح العام . فاذا أهدرت هذه القاعدة فإن الهيئة تفقد ولايتها فى نظر النزاع . وقد كانت أول جلسة لنظر النزاع هى جلسة ١٧ من يونيه سنة ١٩٥٣ وصدر القرار المطعون فيه بتاريخ ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ وبذلك استغرق نظر النزاع أربعة أشهر على خلاف القانون وهو ما يجعل الحكم باطلا . ويتحصل السبب الثالث : فى أن القرار المطعون فيه قد خلا من بيان أن الهيئة التى أصدرته قد راعت ما أوجبه المادة ٢/١٦ من القانون التى تقضى بوجوب أخذ رأى المندوبين المشار اليهما فى

٢ - تنص المادة ١١ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ على أن يحضر أمام هيئة التحكيم مندوبان أحدهما عن الغرفة الصناعية أو عن صاحب العمل والاخر عن النقابة أو عن العمال ، وأنه على طرفى النزاع احضار المندوبين فى يوم الجلسة ، ولا يكون للمندوبين رأى فى المداولات وأنه اذا تغيب المندوبان أو أحدهما صح انعقاد الجلسة بدونهما أو بمن حضر منهما اذا دأت الهيئة ذلك ، كما تنص المادة ٢/١٦ من ذلك القانون على أنه « يجب على الهيئة قبل المداولة واصدار قرارها أخذ رأى كل من المندوبين المذكورين الحاضرين أو رأى من يحضر منهما ، فاذا صدر قرار الهيئة على خلاف رأى المندوبين أو أحدهما وجب اثبات رأى المخالف فى القرار مع بيان اسباب عدم الأخذ به » ، ومؤدى هذه النصوص أن انعقاد الهيئة يقع صحيحا اذا لم يحضره المندوبان المذكوران أو أحدهما ، وان الهيئة لا يجب عليها قانونا أن تثبت فى قرارها رأى هذين المندوبين أو أحدهما الا اذا كان مخالفا للرأى الذى انتهت اليه ، فاذا كانت النقابة الطاعنة لم تدع أن هذين المندوبين أو أحدهما قد أبى رأيا مخالفا لما انتهت اليه هيئة التحكيم فإن النعى على القرار المطعون فيه أنه قد خلا من بيان أن الهيئة التى أصدرته قد راعت ما أوجبه المادة ٢/١٦ من ذلك القانون يكون غير منتج .

٣ - اذا كانت الطاعنة لم تقدم ما يدل على أن المندوبين قد باشرا عملهما دون حلف اليمين المبينة فى المادة ١٤ من المرسوم بقانون ٣١٨ سنة ١٩٥٢ فإن نعيها على القرار المطعون فيه بالبطلان - لانه ليس فيه ولا فى محاضر جلسات هيئة التحكيم ما يدل على أن مندوبى مصلحة العمل والصناعة قد أديا اليمين المبينة بالمادة ١٤ سالفة الذكر - يكون عاريا عن الدليل .

المحكمة

« . . . حيث ان الدفع بعدم جواز الطعن أصبح غير ذى موضوع بعد صدور القانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض احكام المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ اذ



النقابة الطاعنة لم تدع أن هذين المندوبين أو أحدهما قد أبدى رأيا مخالفا لما انتهت اليه هيئة التحكيم ، فإن النعى على القرار المطعون فيه بما ورد في السبب الثالث يكون غير منتج .

« وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعين الرفض » .

( القضية رقم ٣٥٨ سنة ٢٣ ق بالهيئة السابقة )

١٠٣

٢٨ يناير سنة ١٩٦٠

تروير « تحقيق التزوير » « حق المحكمة في القضاء بصحة الورقة أو بطلانها دون تحقيق » محكمة الموضوع ، حكم « فيما لا يعيب الحكم في نطاق التبدليل وغيره » . « بما تزيد فيه الحكم لا يعيبه » . سلطة محكمة الموضوع في الحكم بصحة الورقة أو بطلانها بناء على ما تستظهره من ظروف الدعوى وملابساتها دون تحقيق أو ندب خبير لأسباب مؤدية ، غير منتج تعيب الحكم بعد ذلك في أسبابه النافلة .

#### المبدأ القانوني

جرى قضاء محكمة النقض على اطلاق سلطة قاضي الموضوع في الحكم بصحة الورقة المدعى بتزويرها أو بطلانها ووردها بناء على ما يستظهره من ظروف الدعوى وملابساتها دون أن يكون ملزما بالسير في إجراءات التحقيق أو ندب خبير ، فإذا كانت محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية قد استخلصت من تناقض المدعى وتزوده صحة الورقة المدعى بتزويرها فإنه يكون غير منتج تعيب الحكم في أسبابه النافلة .

#### المحكمة

« . . من حيث أن الطعن أقيم على خمسة أسباب يتلخص أولها في أن الحكم الابتدائي الذي أقر الحكم المطعون فيه أسبابه اعتبر توقيع العقد المدعى تزويره على بياض عقد أمانة لا يجوز اثباته بغير الكتابة إذا تجاوزت قيمته عشرة جنيهات وفي هذا الذي قرره الحكم قصور في بيان وجهة نظر الطاعن استتبع خطأ في القانون ، إذ أن الطاعن قرر بأنه سلم العقد الموقع على بياض لصهر المطعون عليه الذي

المادة ١١ إذا كانا حاضرين أو رأى من يحضر منهما بوجوب اثبات رأيهما . أو رأى أحدهما إذا كان مخالفا لما انتهت إليه الهيئة . ولايين من القرار المطعون فيه أية إشارة إلى أسماء هذين المحلطين أو رأيهما والرد عليه وقد ترتب على اغفال هذا الاجراء الجوهرى بطلان الحكم .

« وحيث أن هذا النعى مردود في جميع أسبابه - أولا : لأن الطاعنة لم تقدم ما يدل على أن المندوبين قد باشرا عملهما دون حلف ايمين المبينه في المادة ١٤ من المرسوم بقانون ٣١٨ سنة ١٩٥٢ ولذلك يكون النعى بما ورد في السبب الاول عاريا عن الدليل - ثانيا : لأن المادة ١٥ من القانون التي اوجبت على هيئة التحكيم الفصل في النزاع في مدة لا تزيد على شهر من بدء نظره انما وضعت قاعدة تنظيمه للمحث على سرعة الفصل في النزاع ، وقد خلا المرسوم بقانون ٣١٨ سنة ١٩٥٢ من النص على البطلان جزاء على مخالفة أحكام المادة ١٥ سالفة الذكر ، وليس من شأن الاخلال بهذه القاعدة على ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن يلحق البطلان القرار الذي يصدر من الهيئة بعد مدة الشهر - ثالثا : لأن المادة ١١ من المرسوم بقانون ٣١٨ سنة ١٩٥٢ نصت على أنه يحضر أمام هيئة التحكيم مندوبان أحدهما عن الغرفة الصناعية أو عن صاحب العمل والآخر عن النقابة أو عن العمال ، وأنه على طرفي النزاع احضار المندوبين في يوم الجلسة ولا يكون للمندوبين رأى في المداولات وأنه إذا تغيب المندوبان أو أحدهما صح انعقاد الجلسة بدونهما أو بمن حضر منهما إذا رأت الهيئة ذلك » . كما نصت المادة ٢/١٦ من ذلك القانون على أنه « يجب على الهيئة قبل المداولة واصدار قرارها أخذ رأى كل من المندوبين المذكورين الحاضرين أو رأى من يحضر منهما » فإذا صدر قرار الهيئة على خلاف رأى المندوبين أو أحدهما وجب اثبات رأى المخالف في القرار مع بيان أسباب عدم الأخذ به « - ومؤدى هذه النصوص أن انعقاد الهيئة يقع صحيحا إذا لم يحضره المندوبان المذكوران أو أحدهما » وأن الهيئة لا يجب عليها قانونا أن تثبت في قرارها رأى هذين المندوبين أو أحدهما إلا إذا كان مخالفا للرأى الذي انتهت إليه - ولما كانت

توفى فتمكن المطعون عليه من الاستيلاء عليه وملئه دون أن يكون العقد مسلما اليه أصلا - وأن المادة ٣٤٠ من قانون العقوبات تعاقب من يقدم على مثل هذا العمل بعقوبة التزوير - مما يجيز اثبات هذه الواقعة بكافة طرق الإثبات ؛ ويتلخص السبب الثاني في النعي بمخالفة القانون وفساد الاستدلال ، ويقول الطاعن في بيان ذلك ان الحكم الابتدائي المؤيد استئنافيا استند الى قيام التناقض بين ما قرره الطاعن في الطعن بالتزوير من أن الختم ليس ختمه وبين ما أعلنه في شواهد التزوير من أنه كان قد وقع العقد على بياض وقال ان في هذا التناقض مخالفة للمادة ٢٨١ من المرافعات التي تنص على وجوب تحديد مواضع التزوير في تقرير الطعن والا كان باطلا ، وان مؤدى ذلك أن الحكم اعتبر مواضع التزوير وشواهد أمرين مترادفين في حين أنهما يختلفان اختلاف الشيء عن برهانه لأن القول بأن الختم ليس ختم الطاعن لا يتناقض مع التفسير اللاحق في شواهد التزوير والقائل بأن الختم الذي بصم به على العقد قد فقد من الطاعن منذ سبع سنوات سابقة وهو لا يستعمله ، وأن الشيء المفقود الذي استغنى عنه صاحبه واستحدث بديلا عنه لا يعتبر من متعلقاته ، ويتحصل السبب الثالث في النعي بمخالفة القانون ؛ ذلك أن المحكمة الاستئنافية فيما أضافته من أسباب قد اعتبرت أن شواهد الإثبات واجبة الكفاية بحج ذاتها لاثبات التزوير وذلك حيث قالت « وحيث ان هذه الواقعة الجديدة في دفاع المستأنف وهي الادعاء بأن الختم الموقع به على عقد الإيجار المطعون فيه كان ختمه وقد فقد منه منذ سبع سنوات لم يقم عليها دليل ولا يمكن التسليم بها لمجرد ورودها على لسان المستأنف » وفي هذا الذي قرره الحكم مصادرة على حق الطاعن في الإثبات واخلال بحق الدفاع ويتلخص السبب الرابع في أن المحكمة الاستئنافية نسبت في الأسباب التي أضافتها الى الطاعن أنه اعترف في اعلان شواهد التزوير بأنه نفذ مضمون العقد وسلم المطعون عليه خمسين جنيها من الإيجار وأن هذا القول يتضمن خطأ في الاسناد لأن الطاعن لم يعترف بأنه نفذ مضمون العقد المدعى تزويره وانما

قرر أنه نفذ مضمون العقد الآخر المفقود بينه وبين صهره محمد أبو العطا . ويتلخص السبب الخامس في أن المحكمة الاستئنافية اعتبرت في الأسباب التي أضافتها أن دفاع الطاعن قد تحول من ادعاء بالتزوير الى انكار لصفة المطعون عليه بأنه ليس مالكا وأن هذا الذي قرره الحكم ينطوي على خطأ في القانون وفساد في الاستدلال ، ذلك أن ما قرره الطاعن من أنه سلم النقود والقطن الى المطعون عليه بوصفه وكيلًا عن زوجته يؤكد تمسكه بأن ذلك انما كان تنفيذا لعقد آخر غير العقد المدعى بتزويره . هذا الى أن المحكمة قد جزأت ذلك الاعتراف الموصوف فأخذت منه الاعتراف بتنفيذ العقد وردت عليه وصف هذا التنفيذ .

« ومن حيث انه يبين من الحكم الابتدائي الذي أحال الحكم المطعون فيه الى أسبابه أنه استعرض مراحل الادعاء بالتزوير واستظهر تناقض المدعى في أقواله التي وردت في صحيفة المعارضة وفي التقرير بالطعن بالتزوير وفي اعلان شواهد التزوير وفي بيان ذلك يقول « وحيث ان أول ما يلاحظ في الادعاء بالتزوير أن المعارض ذكر في عريضة المعارضة طعنا على عقد الإيجار انه سبق له ختم على أوراق على بياض فاعتنم الفرصة للانتقام منه فملا تلك الأوراق مزورا عقد الإيجار ثم عاد بعد ذلك وعند التقرير بالتزوير وقال بأن الختم الموقع منه على العقد المطعون عليه ليس ختمه - ورغم ذلك فانه عاد عند اعلان صحيفة شواهد التزوير قرر بأن الختم الموقع منه على العقد المطعون فيه يخالف الختم الذي يستعمله منذ سبع سنوات سابقة ، ثم قال في نفس الصحيفة ان المعارض ضده حصل على عقد موقع عليه بختمه على بياض لصهره محمد أبو العطا وانه يرجح أن المعارض ضده قد ملأه ثم جاء بجلسة اليوم رغم هذا التوضيح وأكد حصول هذه الواقعة . . . وحيث ان المعارض قد استقر أخيرا بجلسة اليوم وبعد أن كان مترددا حائرا بين أن الختم الموقع به على عقد الإيجار المطعون فيه ليس له وبين أن هذا الختم له وأنه وقع به على بياض لمحمد أبو العطا حتى قال انه يرجح أي أنه لا يؤكد بأن المعارض ضده ملأ العقد على هذه



فالعبارة ليست باحتواء العلامة على حروف أو رموز أو صور مما تحتويه علامة أخرى - وإنما العبارة هي بالصورة العامة التي تنطبع في ذهن نتيجة لتركيب هذه الصورة أو الرموز أو الصور مع بعضها وللشكل الذي تبرز به في علامة أو أخرى بصرف النظر عن العناصر التي تركبت منها وعما إذا كانت الواحدة منها تشترك في جزء أو أكثر مما تحتويه الأخرى .

#### المحكمة

«... حيث أن مما ينعي به الطاعن في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون وفي ذلك ذكر أنه ببطالة أسباب حكم محكمة الاستئناف يبين أن وجهة نظرها في قضائها تقوم على أساس خاطيء مبناه أن العلامة التجارية الخاصة بالشركة المطعون عليها وهي الصقر الباسط جناحيه ملك لها ، لذلك كان لها حق الاستئثار بها ومنع الغير من استعمالها فليس للطاعن أن يستعمل علامة له ذلك الصقر مبسوط الجناحين حتى لو أضاف إلى هذا الرسم رسوماً أخرى تغير من مظهره وتجعل الخلاف بين العلامتين بارزاً - وخطأ الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص مبني على عدم اعتداده بالنظر الصحيح الذي يجب أن يتجه إلى العلامة في مجموعها لا أي جزء منها - وقد أشار الحكم الصادر من محكمة النقض بتاريخ ١٩٥٤/٢/١١ في الطعن المرفوع من المطعون ضدها الأولى على الطاعن - والذي قضى برفض الطعن في حكم محكمة مصر الابتدائية الصادر بتاريخ ١٩٥١/٥/١٧ إلى هذا الموضوع بالذات وأقر محكمة الموضوع على أن العلامة التجارية يجب أن ينظر إليها في مجموعها وفي مظهرها العام .

«وحيث أن هذا النعي في محله ، ذلك أنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف قد أقامت قضاءها على نظر جاصرة أن المطعون عليها بدعواها الحالية لا تدعى حقاً على الأجزاء الأخرى التي أضافها الطاعن إلى الصقر الباسط جناحيه سواء أكانت الأجزاء المضافة هي صورة امرأة أو بحار داخل إطار مستدين ولذلك فإنها ( أي محكمة الاستئناف )

الرواية الأخيرة » ، ويبين من ذلك أن الحكم برفض دعوى التزوير مقام في دعائمه الأساسية على هذا التناقض ، ولما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على إطلاق سلطة قاضي الموضوع في الحكم بصحة الورقة المدعى بتزويرها أو ببطلانها وردها بناء على ما يستظهره من ظروف الدعوى وملابساتها دون أن يكون ملزماً بالسير في إجراءات التحقيق أو ندب خبير ، وكانت محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية قد استخلصت من تناقض المدعى وتردده صحة الورقة المدعى بتزويرها فإنه يكون غير منتج تعيب الحكم في أسبابه النافلة سواء في ذلك النعي بخطأ المحكمة في تقرير عدم جواز إثبات واقعة التوقيع على بياض بالبينة أو بالخطأ في عدم التفريق بين مدلول مواضع التزوير ومدلول شواهد أو بمسح اقرار الطاعن في خصوص الوفاء بقيمة الأيجار .

« وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعين الرفض » .

( القضية رقم ٤٠٥ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة )

#### ١٠٤

٢٨ يناير سنة ١٩٦٠

علامات تجارية « العبارة في الوجه التشابه » العبارة بالصورة العامة التي تنطبع في ذهن بالنظر إلى العلامة في مجموعها لا إلى كل عنصر من العناصر التي تتركب منها وما إذا كانت تشترك في جزء أو أكثر مما تحتويه علامة أخرى .

#### المبدأ القانوني

الفرض من العلامة التجارية - على ما يستفاد من المادة الأولى من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ - هو أن تكون وسيلة لتمييز المنتجات والسلع ويتحقق هذا الفرض بالمغايرة بين العلامات التي تستخدم في تمييز سلعة معينة بحيث يرتفع اللبس بينها ولا يقع جهور المستهلكين في الخلط والتضليل ، ومن أجل ذلك وجب لتقدير ما إذا كانت للعلامة ذاتية خاصة متميزة عن غيرها النظر إليها في مجموعها لا إلى كل من العناصر التي تتركب منها -



طائر باسط جناحيه - وثانيتها تتضمن صورة بحار داخل دائرة ويعلوها أيضا رسم طائر باسط جناحيه - فإن التطابق يكون منعما إلا في الجزء الخاص برسم الطائر الباسط الجناحين - ولا يصح القول بأن حق المطعون عليها على هذا الرسم يحول بين الغي وبين اتخاذ ضمن العناصر التي تتكون منها علامته بحيث يمتنع عليه أن يضيفه إليها، ذلك لأن الغرض من العلامة - على ما يستفاد من المادة الأولى من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٣٩ - هو أن تكون وسيلة لتمييز المنتجات والسلع، ويتحقق هذا الغرض بالمغايرة بين العلامات التي تستخدم في تمييز سلعة معينة بحيث يرتفع اللبس بينها ولا يقع جهل المستهلكين في الخلط والتضليل، ومن أجل ذلك وجب لتقدير ما إذا كانت العلامة ذاتية خاصة متميزة عن غيرها - النظر إليها في مجموعها لا إلى كل من العناصر التي تتركب منها - فالعبرة ليست باحتواء العلامة على حروف أو رموز أو صور مما تحتويه علامة أخرى - وإنما العبرة هي بالصورة العامة التي تنطبع في الذهن نتيجة لتركيب هذه الصور أو الرموز أو الصور مع بعضها وللشكل الذي تبرز به في علامة أو أخرى بصرف النظر عن العناصر التي تركبت منها وعمما إذا كانت الواحدة منها تشترك في مجزء أو أكثر مما تحتويه الأخرى . ولما كان الحكم المطعون فيه قد جأب هذا النظر فانه يكون متعين النقض . «وحيث أن الموضوع صالح للفصل فيه - ولما سبق بيانه وللأسباب التي بنى عليها الحكم المستأنفان يتعين رفض الاستئناف وتأييد هذين الحكمين » .

( القضية رقم ٤٣٠ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة )

لا تنظر إلا إلى استعمال الطاعن لرسم الصقر الفرعوني الباسط لجناحيه والموجود بأعلى هاتين الصورتين ، وقد قامت الشركة المطعون عليها بتسجيل رسم الصقر المذكور في ٢٦ من مايو سنة ١٩٤٧ ، وفي تواريخ سابقة أيضا ليكون علامة تجارية لها مميزة لمنتجاتها من الدخان واستعملتها في هذا الغرض فلا يحق للطاعن الاعتداء على حقها واستعمال رسم الصقر علامة له - ولا يغير من ذلك أن يكون قد وضع تحت رسم الصقر رسما آخر لبحار أو لامرأة ، إذ أن حقوق الأسبقية المترتبة على تسجيل العلامة تمنع من استعمال الغير لها سواء بذاتها أو بإضافة رسم آخر إليها ، وعلى أساس هذا النظر لم تقهر محكمة الاستئناف الحكم الابتدائي على ما قرره من عدم قيام تشابه بين علامتي الطاعن وعلامة المطعون عليها ، لأن هذا القول مجناه النظر إلى العلامة في مجموعها مع أن موضوع النزاع ينحصر فقط في جزء مما تحتوى عليه علامتي الطاعن وهو الصقر الباسط جناحيه ، وهذا الذي أقام الحكم المطعون فيه قضاه عليه مخالف للقانون ، ذلك أن المطعون عليها قد أسست معارضتها في قرار إدارة التسجيل القاضي بقبول علامتي الطاعن والاشهار عنهما - على أن هناك تطابقا بين هاتين العلامتين وعلامة المطعون عليها التي قامت بتسجيلها من قبل واستعملتها لتمييز منتجاتها - ولا يتأتى قيام هذا التطابق إلا إذا لم يكن في علامتي الطاعن ما يميزها عن علامة المطعون عليها ، ولما كان ثابتا من الوقائع الواردة بالحكم المطعون فيه - أن علامتي الطاعن تتميزان عن علامة المطعون عليها بأن أولاهما تتضمن صورة امرأة داخل إطار يعلوها رسم

# المحكمة الادارية العليا

## مجلس الدولة

رئاسة وعضوية السادة الاساتذة السيد على السيد رئيس مجلس الدولة والسيد ابراهيم الديوانى وعلى ابراهيم بغدادى والدكتور محمود سعد الدين الشريف والدكتور ضياء الدين صالح المستشارين

١٠٥

١٢ يوليه سنة ١٩٥٨

٢ - مجالس بلدية - دستور سنة ١٩٢٣ - ارساؤه فى المادتين ١٢٣ و ١٣٤ قواعد ترتيب المجالس البلدية والقروية ونظام فرض الرسوم المتعلقة بها - التفرقة بين الرسم والغريبة

ب - رسوم - كونها مقابل خدمة معينة - ليس معناه انه لا يجوز تحصيلها قبل اتمام المشروعات التى ترتب عليها تحقيق الخدمة

### المبادئ القانونية

١ - ان ترتيب المجالس البلدية والقروية ونظام فرض الرسوم المتعلقة بها قد ارسى قواعدها فى مصر الفصل الخامس من الباب الثالث من دستور سنة ١٩٢٣ ، وهو الذى نظم مجالس المديريات والمجالس البلدية ؛ فنصت المادة ١٣٣ منه على أن « ترتيب مجالس المديريات والمجالس البلدية على اختلاف انواعها واختصاصاتها وعلاقاتها بجهات الحكومة تبينها القوانين » ، ونصت المادة ١٣٤ من الباب الرابع فى المالية على انه « لا يجوز انشاء ضريبة ولا تعديلها أو الغاؤها الا بقانون ولا يجوز تكليف الاهالى بتأدية شئ من الاموال أو الرسوم الا فى حدود القانون » ، ففرق هذا الاصل الدستورى بين الرسم والضريبة بقصد تحديد نطاق اختصاص كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية ؛ حتى لا تتغول الاخيرة على ما هو داخل فى اختصاص الاولى . فالسلطة التنفيذية وللمجالس البلدية - باعتبارها تحت الوصاية

الادارية للسلطة التنفيذية - حق فرض الرسوم فى حدود القانون ، اما فرض الضرائب فامرهم مما تستقل به السلطة التشريعية ، فلا يجوز انشاء ضريبة أو تعديلها أو الغاؤها الا بقانون اما عن التكاليف أو الرسوم التى تجبى مقابل خدمات عامة معينة فيجب ان يصح القانون حدود هذه التكاليف والرسوم ، على ان يعهد الى السلطة التنفيذية ان تقرر داخل هذه الحدود مقدار الرسوم وطرق جبايتها بلوائح وقرارات تنفيذية تصدرها .

٢ - ان كون الرسم هو مقابل خدمة تؤدي ليس معناه انه لا يجوز تحصيل الرسم قبل اتمام المشروعات التى يترتب عليها تحقيق الخدمة ، والا لكان ذلك تعجيزا للهيئات الاقليمية عن القيام بالمشروعات التى يتطلبها حسن سير المرافق البلدية والنهوض بها ؛ اذ غنى عن القول ان تلك الهيئات انما تعتمد أساسا على مواردها المالية لتحقيق هذه الاغراض ، وفرض الرسوم وجبايتها هو من اهم هذه الموارد ، كما ان ما يتطلبه موظفوها ومستخدموها وعمالها من رواتب وأجور وما يلزمها لحسن سير المرافق القائمة وتنفيذ المشروعات المستقبلية من نفقات ، وهى أمور تسير معا جنبا الى جنب ، كل ذلك يقتضى ، بحكم الضرورة ، وضمانا لاستدامة سير المرافق وعدم تعطيلها وحسن سيرها ، عدم تعطيل حركة جباية الرسوم الا اذا قرر المجلس ذلك فى الحدود التى يقررها ، كما يقتضى فى



المصلحة المنقول منها الى ميزانية الوزارة أو المصلحة المنقول اليها أو انشئت درجة جديدة في ميزانية المصلحة وكان نقله عليها ضرورة اقتضتها المصلحة العامة تنظيماً للأوضاع المصلحية ، فلا محل لأعمال هذا الاستثناء لانتفاء حكمته ، ولأن نقل الموظف في هذه الحالة كان أمراً اقتضاه تنظيم الأوضاع حسب مقتضيات الصالح العام بغير دخل لإرادة الموظف في ذلك ، فلا يجوز أن يضار بمثل هذا النقل الذي اقتضته المصلحة العامة ، وهو لا دخل لإرادته فيه بتفويت دوره في الترقية في نسبة الاقدمية .

( القضية رقم ٩٠٩ سنة ٣ ق بالهيئة السابقة )

١٠٧

١٢ يولييه سنة ١٩٥٨

أ - دستورية القوانين . عدم دستورية القانون اذا خالف نصاً دستوريا قائماً أو خرج على روحه ومقتضاه . مبدأ تدرج القواعد القانونية . وجوب تغليب القاعدة الاعلى في المرتبة على ما هو أدنى .

ب - احكام عرفية . القانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ بالغاء الاحكام العرفية . النص في المادة ٣ على منيع القضاء من سماع أى دعوى أو طلب أو دفع يكون الغرض منه الطعن على أى عمل أمرت به أو حوّلته السلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية . لا وجه للنفي عليه بعدم الدستورية بدعوى مصادره لحق التقاضى أو أخلاله بالمساواة أو مخالفته للمادة ٣٥ من دستور سنة ١٩٥٦ .

ج - احكام عرفية . المادة ٣ من القانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ قيامها على اعتبارات تتعلق بالمصلحة العامة . دستوريتها من الناحية الموضوعية .

#### المبادئ القانونية

١ - ان القانون لا يكون غير دستوري الا اذا خالف نصاً دستوريا قائماً أو خرج على روحه ومقتضاه ؛ ومرد ذلك الى أن الدستور - وهو القانون الاعلى فيما يقرره - لا يجوز أن تهدره أية أداة أدنى ، وأن وظيفة القضاء هي تطبيق القانون فيما يعرض له من الاقضية - والمراد بالقانون هنا هو بمفهومه العام ، أى كل قاعدة عامة مجردة أيا كان مصدرها ، سواء أكان هذا المصدر نصاً دستوريا أم تشريعاً تقرره السلطة التشريعية المختصة بذلك ، أم

الوقت ذاته أن يترك لتلك الهيئات الوقت اللازم لتنفيذ مشروعاتها بحسب الظروف والاحوال ، وانما تكون مشروعية الجباية رهينة ما لا بجدية المشروعات التى من أجلها فرضت تلك الرسوم ، فاذا تبين أن تلك المجالس لم تكن جادة فى ذلك أمكن مساءلتها ان كان لذلك وجه .

( القضية رقم ٨٨٦ سنة ٣ )

١٠٦

١٢ يولييه سنة ١٩٥٨

موظف . المادة ٢/٤٧ من قانون نظام موظفى الدولة . نقل الموظف من وزارة أو مصلحة الى وزارة أو مصلحة أخرى . عدم جواز النظر فى ترقية الموظف المنقول الا بعد مضي سنة على الأقل من تاريخ نقله . ذلك لا ينصرف الى نقل الموظف تبعاً لنقل درجته من ميزانية الوزارة أو المصلحة الى ميزانية وزارة أو مصلحة أخرى ، أو نتيجة انشاء درجة جديدة فى ميزانية المصلحة المنقول اليها متى كان نقله اليها ضرورة اقتضتها المصلحة العامة .

#### المبدأ القانوني

ان المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة تنص فى فقرتها الثانية على ما يأتى « ومع ذلك لايجوز النظر فى ترقية الموظف المنقول من وزارة أو مصلحة الى وزارة أو مصلحة أخرى الا بعد مضي سنة على الأقل من تاريخ نقله ما لم تكن الترقية فى نسبة الاختيار أو فى درجات المصالح المنشأة حديثاً » . وهذا القيد هو استثناء من الاصل العام الذى يجيز النقل كما يجيز ترقية الموظف المنقول طبقاً للقواعد العامة ، فازم - والحالة هذه - تفسيره تفسيراً ضيقاً فى حدود الحكمة التشريعية التى قام عليها ، وهى منع التحايل عن طريق النقل لا يثار الموظف المنقول بترقيته فى الجهة المنقول اليها فى نسبة الاقدمية . ومن ثم فإن النقل الذى يرد عليه القيد الاستثنائى المعنى بهذا النص ، وهو عدم جواز ترقية الموظف المنقول قبل مضي سنة على الأقل ، لا ينصرف الا الى نقل الموظف مجرداً عن الدرجة التى يشغلها ، أما اذا كان نقله قد ترتب بحكم اللزوم على نقل الدرجة التى يشغلها من ميزانية الوزارة أو



مانعا اياه من نظر المنازعات المشار اليها به بالطريق المباشر أو بالطريق غير المباشر ، أى سواء بالالغاز أو بالتعويض وما اليها . وقد جرى قضاء هذه المحكمة فى مثل هذه الحالة على أنه لا وجه للنعى بعدم الدستورية بدعوى مصادرة حق التقاضى ، اذ تجب التفرقة بين المصادرة المطلقة لحق التقاضى عموما وبين تحديد دائرة اختصاص القضاء ، واذا كان لا يجوز من الناحية الدستورية حرمان الناس كافة من الالتجاء الى القضاء ؛ لأن فى ذلك مصادرة لحق التقاضى ، وهو حق كفل الدستور أصله ؛ اذ تكون مثل هذه المصادرة بمثابة تعطيل لوظيفة السلطة القضائية ، وهى سلطة أنشأها الدستور لتمارس وظيفتها فى أداء العدالة مستقلة عن السلطات الاخرى - لئن كان ذلك كما تقدم ، الا أنه لا يجوز الخلط بين هذا الامر وبين تحديد دائرة اختصاص القضاء بالتوسيع والتضييق ؛ اذ النصوص الدستورية تقضى بأن القانون هو الذى يرتب جهات القضاء ويعين اختصاصاتها ، وبهذا نصت المادة ١٢٥ من دستور سنة ١٩٢٣ والمادة ١٧٦ من دستور جمهورية مصر ، وينبنى على ذلك أن كل ما يخرج القانون من اختصاص القضاء يصبح معزولا عن نظره . وهذا أصل من اصول الدستورية المسلمة ، وقديما قالوا أن القضاء يتخصص بالزمان والمكان والخصومة ؛ وعلى هذا الأصل الدستورى صدرت التشريعات الموسعة أو المضيق لولاية القضاء فى جميع العهود ، وفى شتى المناسبات وفى ظل جميع الدساتير ، كما لا وجه كذلك للنعى عليه بأنه ينتطوى على اخلال بمبدأ المساواة أمام القانون والقضاء ؛ لأن المقصود بالمساواة فى هذا الشأن من الناحية الدستورية هو عدم التمييز بين أفراد الطائفة الواحدة اذا تماثلت مراكزهم القانونية ، ولم يتضمن القانون المشار اليه أى تمييز من هذا القبيل بين من تنطبق عليهم أحكامه ، اذ المنع من سماع الدعوى عام بالنسبة الى الناس كافة ، كما لا وجه فى هذا الصدد للاحتجاج بنص المادة ٣٥ من دستور جمهورية مصر ، التى تقضى بأن حق الدفاع أصالة أو بالوكالة يكفله القانون ، لأن المقصود من ذلك

قرارا اداريا تنظيميا ، وسواء أكان القرار الادارى التنظيمى صدر فى شكل قرار جمهورى أو قرار وزارى ممن يملكه ، أو كان قد صدر فيما سبق بمرسوم أو بقرار من مجلس الوزراء أو بقرار وزارى - يطبق القضاء كل هذه القواعد التنظيمية العامة المجردة على اختلاف ما بينها فى المصدر وعلى تفاوت ما بينها فى المرتبة ، ولكن بمراعاة أن القانون يشوبه عدم الدستورية اذا خالف نصا دستوريا قائما أو خرج على روحه ومقتضاه كما سلف القول ، بينما يشوب القرار الادارى العام عيب عدم المشروعية اذا خالف قاعدة تنظيمية صدرت بأداة أعلى مرتبة ، فاذا تزامنت فى التطبيق هذه التشريعات أو التنظيمات جميعا وقام بينها التعارض وجب على القضاء أن يطبق القاعدة الاعلى فى المرتبة ، فيغلب الدستور على القانون ويغلب القانون على القرار الادارى أيا كانت مرتبته ، ويغلب القرار الادارى العام الاعلى مرتبة على ما هو أدنى منه ، ذلك لأن المناطق فى الفصل عند التعارض هو أن الاعلى يسود الأدنى .

٢ - ان القانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ بالغاء الاحكام العرفية التى كانت فرضت على البلاد من قبل بموجب المرسوم الصادر فى ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ قد تضمن فى مادته الثالثة النص على أنه « لا تسمع أمام أية جهة قضائية أية دعوى أو طلب أو دفع يكون الغرض منه الطعن فى أى اعلان أو تصرف أو أمر أو تدبير أو قرار وبوجه عام أى عمل أمرت به أو تولته السلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية أو مندوبوها أو وزير المالية والاقتصاد أو أحد الحراس العاميين أو مندوبيهم عملا بالسلطة المخولة لهم بمقتضى نظام الاحكام العرفية ، سواء أكان هذا الطعن مباشرة عن طريق المطالبة بإبطال شىء مما ذكر أو بسحبه أو بتعديله ، أم كان الطعن غير مباشر عن طريق المطالبة بتعويض أو بحصول مقاصة أو بإبراء من تكليف أو التزام أو برد مال أو باسترجاعه أو باسترداده أو باستحقاقه أو بأى طريق آخر » . والنص المذكور قد جاء مضيقا لاختصاص القضاء

عليها أعمالا يتناولها العقاب • وكل ذلك رعاية  
للمصلحة العامة •

( القضية رقم ٩٢٩ سنة ٣ ق بالهيئة السابقة )

## ١٠٨

١٢ يولييه سنة ١٩٥٨

١ - عقوبة • وقف تنفيذ العقوبة • المادة ٥٥ وما بعدها  
من قانون العقوبات • المقصود بوقف تنفيذ الآثار الجنائية  
المرتبة على الحكم • هو العقوبات التبعية والآثار الجنائية  
دون الآثار الأخرى المدنية والإدارية كأنهاء خدمة الموظف  
وفقا للمادة ١٠٧ من قانون نظام موظفي الدولة •

ب - موظف • عزله • وجوب التفرقة بين العزل كعقوبة  
جنائية تبعية أو تكميلية ، سواء أكان عزلا نهائيا أو مؤقتا وبين  
العزل التأديبي أو الإداري • تلاقيهما في بعض الصور من  
حيث تحقيق الأثر • عدم تلاقيهما في حالات أخرى • عدم  
جواز تعطيل أحكام قانون نظام موظفي الدولة في هذه  
الحالات • بيان ذلك •

### المبادئ القانونية

١ - أن وقف تنفيذ الآثار المترتبة على  
الأحكام الجنائية بالتطبيق للمادة ٥٥ من قانون  
العقوبات وما بعدها لا يشمل إلا العقوبة التبعية  
والآثار الجنائية المترتبة على الحكم فلا يتعداها  
إلى الآثار الأخرى ، سواء أكانت هذه الآثار من  
روابط القانون الخاص أو من روابط القانون  
العام ، أي سواء كانت مدنية أم إدارية •

٢ - تجب التفرقة بين العزل كعقوبة جنائية  
تبعية أو تكميلية ، سواء أكان عزلا نهائيا أم  
عزلا لمدة مؤقتة ، تقع بالتطبيق لقانون  
العقوبات ، وبين إنهاء خدمة الموظف بقطع  
رابطة التوظيف نهائيا ، سواء بالتطبيق للفقرة  
الرابعة من المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠  
لسنة ١٩٥١ الخاص بموظفي الدولة ، أي كجزء  
تأديبي بعد محاكمة تأديبية ، أو بطريق العزل  
الإداري ، أي بقرار جمهوري بالتطبيق للفقرة  
السادسة ، أو بقوة القانون ونتيجة للحكم على  
الموظف في جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف  
وفقا للفقرة الثامنة من تلك المادة ، فكل أولئك  
أسباب قانونية لانتهاء خدمة الموظف يطبق كل  
منها في مجاله متى قام موجبه واستتوفى  
أوضاعه وشرائطه • ولئن كان انتهاء خدمة  
الموظف بالعزل نهائيا كعقوبة جنائية قد يتلاقى

هو عسدم حرمان المتقاضى من حق الدفاع عن  
نفسه ، ومن البدهة أن محل أعمال ذلك حيثما  
يكون التقاضي بدعوى متاحا قانونا ، أما إذا  
امتنع اختصاص القضاء بنظر دعوى فغنى عن  
القول أنه لا يكون ثمة مجال لأعمال هذا النص  
فيها ، ذلك أن لكل من الأصلين الدستوريين :  
الأصل الذي يسمح للسلطة التشريعية بتحديد  
دائرة اختصاص القضاء والأصل الآخر الذي  
يكفل للمتقاضى في دعوى متاحة هي من  
اختصاص القضاء حق الدفاع أصالة أو  
بالوكالة - لكل من هذين الأصلين مجاله  
الخاص في التطبيق ، فلا يجوز الخلط بينهما •

٣ - لأرب في دستورية الحكم الذي تضمنه  
نص المادة الثالثة من القانون رقم ٢٧٠ لسنة  
١٩٥٦ من الناحية الموضوعية ، ما دام يصدر  
به قانون عقب إلغاء نظام الأحكام العرفية •  
وفي الحق فقد كان يصدر مثل هذا  
القانون في أعقاب إلغاء نظام الأحكام  
العرفية الذي كان يفرض على البلاد في شتى  
المناسبات ، كالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٥  
والقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ ، وكانت هذه  
القوانين تبرر ذلك الحكم في مذكراتها  
الإيضاحية بمثل ما بررته به المذكرة الإيضاحية  
للقانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ ، وهي اعتبارات  
تتعلق بالمصلحة العامة ، وبمراعاة أن نظام  
الأحكام العرفية هو نظام استثنائي فرض بحكم  
الضرورة ، وأنه عقب إنهائه يكون - على حد  
التعبير الذي ورد في تقرير لجنة العدل بمجلس  
الشيوخ في شأن القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٥  
« من المصلحة العليا للبلاد إصدار تشريع  
يسدل به الستار على حالة استثنائية مضت  
وانتهى عهدها وصار من المصلحة العامة ألا  
تثار من جديد مشكلاتها التي لا حد لها ، مع  
غض النظر عن بعض المصالح الخاصة التي قد  
يكون أصابها ضرر من هذه التصرفات ؛ تغليباً  
للمصلحة العامة على كل اعتبار ، ولهذا شبه  
بقوانين التضمنينات (Bill of indemnity) التي  
جرى العمل في البرلمان الانجليزي على وضعها  
لتجعل من أعمال كانت غير مشروعة حين  
صدورها أعمالاً مشروعة ، ومن أعمال معاقب



الجنايات أو الجنح التي حددها القانون . وغنى عن القول أن هذا الحكم الأخير هو استثناء من الاصل الاول ، وأن هذا العزل المؤقت هو عقوبة جنائية تكميلية من نوع خاص ليس لها مثل في الاوضاع الادارية .

( القضية رقم ٥ سنة ٤ ق بالهيئة السابقة ) .

١٠٩

١٢ يولييه سنة ١٩٥٨

أ - سلك دبلوماسي وقنصلي - القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ . خضوع أعضاء السلكين لغاية سكرتير اول او قنصل عام من الدرجة الثانية لنظام التقارير السنوية . التزام لجنة شئون السلكين « وهي يصدر تقدير كفاية أحد من هؤلاء » بالرجوع الى رؤساء بعثات التمثيل الخارجى . لا التزام عليها بالنسبة لمن عداهم .

ب - سلك دبلوماسي وقنصلي - القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ . اختصاص لجنة شئون السلكين بالنظر فى ترقية ونقل أعضاء السلكين لغاية مستشار من الدرجة الاولى . تقديرها لكفاية مستشار من الدرجة الثانية . لا تشريب عليها ان هي اعتمدت على معلومات أعضائها او اطرحت تركية من الرئيس المباشر .

### المبادئ القانونية

١ - ان المادة ١٣ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بنظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي تنص على أن « يقدم رؤساء بعثات التمثيل الدبلوماسي والقنصلي ومديرو الادارات بوزارة الخارجية عن أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي الذين يعملون معهم تقارير دورية فى شهر فبراير من كل سنة على أساس تقدير كفاية العضو بدرجات نهايتها القصوى مائة درجة ، ويعتبر العضو ضعيفا اذا لم يحصل على ٤٠ درجة على الأقل . وتكتب هذه التقارير على النموذج وبحسب الاوضاع التي يقرها وزير الخارجية بقرار يصدر منه ، وتودع التقارير فى ملفات سرية وتفحص اللجنة المنصوص عليها فى المادة السابقة ( لجنة شئون أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي ) هذه التقارير فى شهر مارس من كل عام ، ولها أن تطلب ماتراة من البيانات فى شأنها ، وتسجل اللجنة التقدير اذا لم تؤثر البيانات فى الدرجة العامة لتقدير الكفاية ، والا فيكون للجنة تقدير درجة الكفاية

من حيث تحقيق الاثر مع انتهائها بالتطبيق للفقرة الثامنة من المادة ١٠٧ ، بمعنى أن تطبيق تلك الفقرة الاخيرة يصبح غير ذى موضوع اذا كان قد تحقق انتهاء تلك الخدمة بعقوبة العزل النهائى ، الا أنهما قد يفترقان ولا يتلاقيان فى تحقيق هذا الاثر ، فلا يجوز عندئذ تعطيل أحكام قانون نظام موظفى الدولة فى انتهاء الخدمة بأى سبب من الاسباب المشار اليها متى توافرت الشروط القانونية ، وآية ذلك أن عقوبة العزل التبعية التي تنهى الخدمة لا تترتب طبقا للمادة ٢٥ من قانون العقوبات الا على حكم بعقوبة جنائية ، بينما تنتهى الخدمة طبقا للفقرة الثامنة من المادة ١٠٧ المشار اليها بالحكم على الموظف فى جنائية ولو كان الحكم فى الجنائية بعقوبة الحبس ، كما أن العزل كعقوبة جنائية تبعية لا يترتب على حكم فى جنحة مخلة بالشرف ، بينما لانتهاء الخدمة بموجب المادة المشار اليها يتحقق موجه بارتكاب الموظف أية جريمة مخلة بالشرف جنائية كانت أو جنحة . يقطع فى هذا كله ما يظهر من مراجعة الاعمال التحضيرية لقانون موظفى الدولة ، اذ كان المشروع الاول المفروض على مجلس النواب فى جلسة اول أغسطس سنة ١٩٤٩ مفاده أن تنتهى خدمة الموظف بالحكم بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية مخلة بشرفه ، وبعد المناقشة عدل النص بالصيغة الواردة فى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ التي مفادها انتهاء الخدمة بالحكم فى جنائية أو جريمة مخلة بالشرف . كما يؤكد أن العزل الذى تنتهى به الخدمة نهائيا كعقوبة جنائية لا يترتب الا على حكم بعقوبة جنسية ما نصت عليه المادة ٢٧ من قانون العقوبات من أن كل موظف ارتكب جنائية مما نص عليه فى الباب الثالث والرابع والسادس والسادس عشر من الكتاب الثانى من هذا القانون عومل بالرافة فحكم عليه بالحبس يحكم عليه أيضا بالعزل مدة لا تنقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها عليه . وظاهر من ذلك أن العزل كعقوبة جنائية على نوعين : فهو اما عزل نهائى ، وهو لا يترتب الا على حكم بعقوبة جنائية ، وعزل مؤقت لمدة محددة تحكم به المحكمة اذا حكمت بعقوبة الحبس فى جنائية أو جنحة من تلك



قانون نظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ \*

٢ - ان اللجنة الدائمة بوزارة الخارجية والمشكلة بالتطبيق لنص المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ من وكيل وزارة الخارجية رئيسا وعضوية ثلاثة من مديري الادارات الاعلى وظيفه بالوزارة ، تختص بالنظر في ترقية ونقل أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي لغاية من يشغل وظيفة مستشار من الدرجة الاولى ، وترفع اللجنة اقتراحاتها في هذا الشأن الى وزير الخارجية ، ومن ثم فلا تشريب على هذه اللجنة - وهي بصدد تقدير كفاية مستشار من الدرجة الثانية ، ولا يلزم القانون لتقديرها الرجوع الى رأى رئيسه المباشر كما سلف البيان - أن تعتمد على المعلومات التى يبدئها أعضاؤها ليتسنى لها اعمال ولايتها القانونية فى مجال النقل أو الترقية ، ولا جناح على هذه اللجنة ان هى اطرح كتاب سفير مصر فى موسكو الى وزارة الخارجية فى أول ابريل سنة ١٩٥٤ والذى حرد بعد أن قدمت اللجنة تقديرها الاول فى أول فبراير سنة ١٩٥٤ : لانها وضعت معايير عامة تضبط على أساسها كفاية أعضاء السلكين السياسى والقنصلي وصلاحياتهم بما يتلاءم مع روح العهد الجديد مع كفاءة الموازنة فى الكفاية فيما بينهم على أساس شامل موحد . وغنى عن القول أن هذه اللجنة ، بما تجمع لديها من بيانات عن جميع الاعضاء من شتى المصادر فضلا عن معلومات أعضائها الشخصية ، هى الاقدر على تحديد درجة الكفاية وضبط الموازنة بالمعيار الموحد الشامل لهم جميعا . ولا جناح على اللجنة كذلك ان هى أعرضت عن مثل تلك الرسائل الشخصية المقدمة من المدعى اذ لاضابط لها ولا سند من القانون ينظمها وكلها بعيدة عن طابع التقارير السرية وخالية من مقوماتها القانونية ، ولا تخرج فى حقيقة أمرها عن خطابات استناده المدعى من بعض رؤسائه السابقين فى تواريخ لاحقة لتاريخ رفع الدعوى ، تأييدا لدفاعه وأخذا بنصره فى مجال هذه المنازعة \*

( القضية رقم ٥٧ سنة ٤٤ قى بالهيئة السابقة )

التى يستحقها العضو ويكون تقديرها نهائيا، ويخضع لنظام التقادير السنوية أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي لغاية من يشغل وظيفة سكرتير أول أو قنصل عام من الدرجة الثانية» . وليس فى مفهوم هذا النص ما يلزم اللجنة بالرجوع الى رأى رؤساء بعثات التمثيل الخارجى الا بالنسبة لأعضاء هذين السلكين لغاية من يشغل منهم وظيفة سكرتير أول أو قنصل عام من الدرجة الثانية ، أما الوظائف الخاصة بمستشار من الدرجة الثانية أو قنصل عام من الدرجة الاولى متدرجة الى أعلى حتى وظيفة سفير فلا يلزم الرجوع فيها الى رأى الرؤساء المباشرين . يؤكد هذا ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية لهذا القانون ، اذ جاء فيها « واستحدث المشروع لجنة دائمة تسمى لجنة شؤون السلكين الدبلوماسي والقنصلي راعى فى تشكيلها أن تكفل تحقيق أوفى الضمانات لأعضاء السلكين ، فشكلها من وكيل وزارة الخارجية ومن أعلى ثلاثة من مديري الادارات بوزارة الخارجية وظيفه ، وناط بهذه اللجنة النظر فى اعداد حركة الترقيات والتنقلات لأعضاء السلكين على السفراء والوزراء المفوضين فترك الأمر ترقياتهم وتنقلاتهم الى وزير الخارجية يبت فيها دون عرضها على اللجنة ، وترفع اللجنة اقتراحاتها فى هذا الشأن الى وزير الخارجية ، ونظم المشروع كيفية وضع التقارير الدورية وميعادها وتقدير درجة الكفاية عن كل عضو على غرار ما نص عليه القانون رقم ٥٧٩ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة وأخضع المشروع جميع أعضاء السلكين لنظام التقادير على السفراء والوزراء المفوضين والمستشارين والقناصل العامين من الدرجة الاولى » . وثابت أن المدعى كان مستشارا من الدرجة الثانية بسفارة موسكو عندما وضعت اللجنة تقديرها عنه فى ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ ، فلم يكن ثمة الزام عليها « بالرجوع الى رأى الرئيس المباشر للمدعى وقتئذ » على حد تعبير الحكم المطعون فيه ؛ ومن ثم فلا يقبل القول باطراحه وعدم التعويل عليه ، وانما هو تصرف قانونى سليم تترتب عليه كافة الآثار القانونية التى استهدفها المشرع فى

شكلي، الا انه يجب أن يقوم على سبب يبرره ،  
وان كان يفترض فيه ابتداء قيامه على سبب  
صحيح حتى يثبت العكس .

٢ - ان القرينة التي استنبطها الحكم المطعون  
فيه ، فمالت به الى الاقتناع بأن القرار الصادر  
بفصل المدعى من الخدمة لم يقيم على سبب يبرره  
وهي خلو ملف خدمته مما يصح أن يكون سببا  
لفصله مع احتوائه في الوقت ذاته على مايزكيه  
وعدم أفصاح الادارة وقتذاك عن السبب  
الحقيقي لفصله - هذه القرينة غير كافية ، ذلك  
أن ملف الخدمة وان كان هو المرجع الرئيسي  
فيما يتعلق بمراحل حياة الموظف في الوظيفة  
وان ما يودع في هذا الملف من تقارير في حقه  
- ان كان ممن يخضعون لنظام التقارير - لها  
بغير شك قيمة في تقدير كفايته وسلوكه ،  
الا أنه غنى عن القول أن ليس معنى هذا أنه  
هو المصدر الوحيد الذي يجب الاقتصار عليه  
وحده في كل ما يتعلق بالموظف من بيانات  
ومعلومات قد يكون لها أثرها في هذا الشأن  
وبوجه خاص اذا لم يكن الموظف ممن يخضعون  
لنظام التقارير أو كان قد تعدى المرحلة التي  
تخضع لهذا النظام ، فقد تغيب تلك البيانات  
والمعلومات عن واضعي التقارير ، وقد لا  
يحتويها الملف ، ولكنها لاتغيب عن ذوي الشأن  
ممن بينهم زمام الامر ، يستقونها سواء  
بأنفسهم بمصادرهم الخاصة او بالاجهزة  
الرسمية المخصصة لاستجماع هذه البيانات  
والمعلومات وتحريها واستقرائها .

٣ - لايلزم في مجال الفصل بغير الطريق  
التأديبي أن يواجه الموظف بما ينسب اليه وأن  
يحقق معه أو يسمع دفاعه فيه ، وانما يكفي  
أن يقوم به السبب المبرر للفصل ، وأن يطمئن  
أولو الامر الى قيامه ، وألا يقوم دليل مقنع على  
عكسه بعد ذلك اذا كشفت الادارة عن هذا  
السبب .

( القضية رقم ٥٨ سنة ٤ ق بالهيئة السابقة )

١١٠

١٢ يوليه سنة ١٩٥٨

١ - قرار اداري . وجوب التفرقة بين تسبب القرار  
الاداري كاجراء شكلي قد يتطلبه القانون وبين وجوب قيامه  
على سبب يبرره . التسبب لا يكون لازما الا حيث يوجبه  
القانون . السبب يجب أن يكون قائما وصحيحا سواء كان  
التسبب لازما أم غير لازم .

ب - فصل الموظف . احتواء ملف خدمة الموظف على  
ما يزكيه وخلوه مما يشينه . لا يعتبر قرينة كافية للقول  
بأن قرار فصله من الخدمة غير قائم على سبب يبرره .  
ملف الخدمة وان كان هو المرجع الرئيسي لبيان حالة الموظف  
الا أنه ليس المصدر الوحيد . ماهية المصادر الاخرى التي  
يمكن الرجوع اليها في هذا الخصوص .

ج - فصل الموظف بغير الطريق التأديبي . لا يشترط  
لصحته أن يواجه الموظف بما هو منسوب اليه لو أن  
يحقق دفاعه بشأنه .

### المبادئ القانونية

١ - يجب التفرقة بين وجوب تسبب القرار  
الاداري كاجراء شكلي قد يتطلبه القانون وبين  
وجوب قيامه على سبب يبرره صدقا وحقا . كركن  
من أركان انعقاده فلئن كانت الادارة غير  
ملتزمة بتسبب قرارها الا اذا أوجب القانون  
ذلك عليها وعندئذ يتعين عليها تسبب قرارها  
والا كان معيبا بعيب شكلي ، أما اذا لم يوجب  
القانون تسبب القرار فلا يلزمها ذلك كاجراء  
شكلي لصحته ، بل ويحمل القرار على الصحة  
كما يفترض فيه ابتداء قيامه على سبب  
صحيح ، وذلك كله حتى يثبت العكس - لئن  
كان ذلك كذلك ، الا أن القرار الاداري ، سواء  
أكان لازما تسببيه كاجراء شكلي أم لم يكن  
هذا التسبب لازما ، يجب أن يقوم على سبب  
يبرره صدقا وحقا ، أي في الواقع وفي القانون ،  
وذلك كركن من أركان انعقاده ، باعتبار القرار  
تصرفا قانونيا ، ولا يقوم أي تصرف قانوني  
بغير سببه ، والسبب في القرار الاداري هو  
حالة واقعية او قانونية تحمل الادارة على  
التدخل بقصد احداث أثر قانوني هو محل  
القرار ، ابتغاء وجه الصالح العام الذي هو  
غاية القرار . والقرار المطعون فيه هو قرار  
فصل بغير الطريق التأديبي صدر بالاستناد  
الى الفقرة ٦ من المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠  
لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام موظفي الدولة ،  
وهو قرار لايلزم الادارة بتسببيه كاجراء



من القانون صراحة أو ضمنا لحكمة خاصة تبرر هذا الاستثناء .

٢ - استثناء من قاعدة الفصل بين الكادرين المتوسط والعالي واعتبار النقل من الكادر الأدنى الى الكادر الأعلى تعيينا جديدا ، أجاز القانون ترقية الموظف من أعلى درجة في الكادر المتوسط أو الكتابي الى الدرجة التالية لها في الكادر الفني العالي أو الكادر الإداري بالشروط وفي الحدود الواردة بالمادة ٤١ من قانون نظام موظفي الدولة ، وغنى عن القول أن مثل هذه الترقية لا تشترط أن يكون الموظف المنقول حاصلا على المؤهل العالي الذي كان يجيز تعيينه ابتداء في هذا الكادر ، فترقية مثل هذا الموظف بالتطبيق لتلك المادة هي في الواقع من الأمر بمثابة تعيين في هذا الكادر مع إعفاء الموظف من شرط الحصول على المؤهل العالي ، ولذا فإن ترتيب اقدمية هذا الموظف بين أقرانه في الكادر الأعلى تتحدد على أساس الانفصال بين الكادرين ، وأن اقدميته السابقة في درجات الكادر الأدنى لا تؤثر في ترتيب اقدميته بين أقرانه في الكادر الأعلى ، بل تتحدد في هذا الكادر الأخير على أساس اعتباره معينا فيه تعيينا جديدا .

٣ - إذا كان النقل مترتبا على نقل الوظيفة بدرجة من الكادر الأدنى الى الكادر الأعلى بناء على ما رؤى لمصالح العمل وحسن سير المرفق العام أن طبيعة العاملين في الوظائف واحدة ، فقد يستفاد من نصوص القانون ضمنا أنه قصد الاحتفاظ للموظف الذي يرى نقله الى الكادر العالي تبعا لنقل الوظيفة بدرجة من اقدميته فيها ، ومن ذلك الحالة التي تنص عليها الفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ المضافة بالقانون رقم ٥٨٦ لسنة ١٩٥٣ التي تقضي بأنه «وفي حالة نقل بعض الدرجات من الكادر المتوسط الى الكادر العالي بميزانية إحدى الوزارات أو المصالح ، يجوز بقرار من الوزير المختص نقل الموظف شاغل الدرجة المنقولة من الكادر المتوسط الى الكادر العالي في نفس درجته ، أو تسوية حالته على درجة متوسطة خالية من نوع درجته ومعادلة لها » وحكمة ذلك ظاهرة تقوم

١١١

١٢ يولييه سنة ١٩٥٨

١ - موظف . نقله من الكادر المتوسط الى الكادر العالي . الأصل في قانون الموظفين هو الفصل بين الكادر المتوسط والعالي . عدم استصحاب الموظف عند النقل اقدميته في الكادر الأدنى . اعتبار النقل نقلا نوعيا بمثابة التعيين في الكادر الأعلى . الاستثناء من هذا الأصل قد يستفاد من القانون صراحة أو ضمنا .

ب - موظف . المادة ٤١ من قانون نظام موظفي الدولة . ترقية للموظف من أعلى درجة في الكادر المتوسط أو الكتابي الى الدرجة التالية لها في الكادر الفني العالي أو الإداري . اعتبارها بمثابة تعيين في الكادر الأعلى مع إعفاء الموظف من شرط الحصول على المؤهل العالي . لا اعتداد باقدميته السابقة في ترتيب اقدميته في الكادر الأعلى .

ج - موظف . نقله من الكادر المتوسط الى الكادر العالي . النقل المترتب على نقل الوظيفة بدرجة من الكادر الأدنى الى الكادر الأعلى . استصحاب الموظف على سبيل الاستثناء ، اقدميته في الكادر الأدنى . قد يستفاد من نصوص القانون أنه قصد اليه لاعتبارات من المصلحة العامة والاتفاق طبيعة العمل في الوظائف .

#### المبادئ القانونية

١ - أن القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة - أذ قسم الوظائف الداخلة في الهيئة الى فئتين ( عالية ومتوسطة ) على أن تتضمن الميزانية بيانا بكل نوع من هذه الوظائف ، وأذ نص على أنه لا يجوز بغير إذن من البرلمان نقل وظيفة من فئة الى أخرى أو من نوع الى آخر ، وأذ وضع لكل فئة من هاتين الفئتين أحكاما خاصة بها من حيث التعيين والترقية تختلف في كل واحدة عن الأخرى - فإنه قد جعل الأصل هو الفصل بين الكادرين مما يترتب عليه أن الاقدمية في وظائف الكادر العالي تتميز عن الاقدمية في وظائف الكادر المتوسط حتى ولو كانت درجاتهما مماثلة ؛ ومن ثم فإذا نقل موظف من الكادر الأدنى الى مثل درجته في الكادر الأعلى فلا يستصحب معه عند النقل اقدميته في الكادر الأدنى ، بل يعتبر في ترتيب اقدميته بين أقرانه في الكادر الأعلى من تاريخ نقله الى هذا الكادر الأخير ، لأن هذا النقل هو نقل نوعي بمثابة التعيين في الكادر الأعلى الذي تختلف الوظائف فيه من حيث شروط التعيين والترقية والاختصاصات عن مثيلاتها في الكادر الأدنى . ولئن كان ذلك هو الأصل ، إلا أن الاستثناء منه قد يستفاد



طبيعتها والا اعتبرت الاقليمية في الكادر المنقول اليه من تاريخ النقل .

( القضية رقم ١١٨ سنة ٤ ق بالهيئة السابقة ) .

١١٢

١٢ يولييه سنة ١٩٥٨

١ - بوليس . القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ بنظام هيئة البوليس . التفرقة بين الترقية من رتبة ملازم حتى رتبة اميرالاي وبين ما يعلو ذلك من رتب . جعل الترقية في الاولى بالاقدمية المطلقة وفي الثانية بالاختيار المطلق . حكمة هذه التفرقة .

ب - بوليس . التخطي في الترقية . سماع اقوال المراد تخطيه . مقصور على الترقية بالاقدمية وفقا للمادة ٢١ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ . لا وجه لأعمال هذا الحكم في الترقية الى رتبة اللواء .

ج - بوليس . الترقية الى رتبة اللواء وما يعلوها . الاستناد عند الاختيار على ملف خدمة الموظف وما يحويه من تقارير سابقة . غير كاف . للنظر في الشأن الاعتماد على ما يستفونه من معلومات بانفسهم او بواسطة الاجهزة الرسمية للبوليس .

د - قرار اداري . تسبيبه . المادة ٧ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ . اشتراطها تسبيب القرارات الصادرة من مجلس البوليس الاعلى . لا يكون التسبيب الا بالقدر الذي تحتمله طبيعة القرار او تتسع له . تسبيب القرار بعدم اختيار ضابط للترقية الى رتبة لواء وما يعلوها . حسب القرار الاشارة الى ان الاختيار لم يقع عليه .

#### المبادئ القانونية

١ - ان القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ بنظام هيئة البوليس قد استحدث احكاما جديدة في شأن ترقية الضباط ، ففرق بين الترقية من رتبة ملازم حتى رتبة اميرالاي وبين ما يعلو ذلك من رتب ، فجعل الترقية بالاقدمية المطلقة في الاولى وبالاختيار المطلق في الثانية مع احالة الضابط الذي لا يشمل الاختيار في الترقية الى رتبة لواء الى المعاش مع ترقيته الى هذه الرتبة . وقد افصحت المذكرة الايضاحية للقانون المشار اليه عن الحكمة التشريعية التي قام عليها هذا الحكم المستحدث وهي تقوم على اعتبارين اساسيين ، اولهما ترك الاختيار فيمن يتقدم المناصب الرئيسية لتقدير الادارة المطلق بحسب ما تقدمه وتطمئن اليه من حيث توافر عناصر الكفاية والصلاحية وقوة الشخصية ، حتى يكون زمام

على اساس من العدالة والصالح العام ؛ لان نقل الوظيفة بدرجةها قد استدعت حاجة العمل والمصلحة العامة ، فتم الاندماج على هذا الاساس ، وبمراعاة ان الطبيعة واحدة في العاملين ؛ ولانه لما كان نقل الوظيفة من الكادر المتوسط الى الكادر الاعلى لا يستتبع حتما وبقوة القانون نقل من يقوم بعملها من أحد الكادرين الى الآخر ، فقد لا يكون الموظف صالحا للقيام بوظيفته في الكادر العالي سواء من حيث الكفاية أو المؤهل ، فقد اجيز لكل وزير في وزارته سلطة الترخيص في نقل أو عدم نقل كل موظف نقلت وظيفته بدرجةها الى الكادر الاعلى ، ومن ثم فان الموظف الذي تثبت صلاحيته للنقل الى الكادر العالي في تلك الوظيفة ينبغي ألا تتأثر اقدميته في الدرجة المنقولة بنقله الى الكادر العالي ، مادام قد تم ذلك تبعا لنقل الوظيفة بدرجةها ، تنظيما للاوضاع في الوزارة او المصلحة على الاساس المتقدم ، ومادام تثبت جدارة المنقول واهليته للنقل الذي هو بمثابة التعيين في هذه الوظيفة ذات الطبيعة الواحدة في العمل . وهذا الحكم الضمني في تحديد الاقليمية المستفاد من الفقرة الاخيرة من المادة ٤٧ هو حكم استثنائي خاص تقتضيه الاغراض التي استهدفها القانون باضافة تلك الفقرة ؛ يقطع في ذلك ان المشرع يردد دائما مثل هذا الحكم عند اعادة تنظيم الاوضاع الادارية تنظيما من شأنه نقل الوظائف بدرجاتها من الكادر الادنى الى الكادر الاعلى ، كما تم ذلك بالقرار بقانون رقم ٣١٠ لسنة ١٩٥٦ الذي اجاز لوزير التموين ان ينقل بقرار منه اية وظيفة من فئة الى اخرى او من نوع الى آخر بميزانية الوزارة ، كما اجاز له نقل الموظف شاغل الدرجة المنقولة الى الكادر العالي او نقل غيره من موظفي الوزارة الى الدرجة المنقولة الى الكادر العالي في نفس درجته ، بشرط ان يكون حاصلا على المؤهل اللازم للتعيين في الكادر المنقول اليه ، او تسوية حالته على درجة خالية من نوع درجته ومعادلة لها ، وان تتم اقدمية الموظف في الكادر العالي المنقول اليه من تاريخ حصوله على الدرجة المماثلة للدرجة المنقول اليها في ذلك الكادر ، وذلك بشرط ان يتفق عمل الموظف المنقول اليها مع عمل الوظيفة المنقول منها في

الى المناصب الرئيسية من رتبة اللواء وما فوقها، ما دام القانون قد ترك ذلك لطلق اختيارها ، وفضلا عن ذلك فان ملف خدمة الموظف وما يحتويه من تقارير وان كان في الاصل هو الوعاء الطبيعي لحياته الوظيفية، الا أنه لا يشمل حتما كل ما يتعلق بالموظف من معلومات وبيانات أو عناصر لها أثرها في التقدير ، وقد تغيب عن تلك التقارير ولكنها قد لا تغيب عن ذوى الشأن عند النظر في تلك الترقيات الى المناصب الرئيسية ، بل يعتمدون الى جانب التقارير السابقة على ما يستقونه من معلومات وبيانات ، سواء بأنفسهم أو بوساطة الاجهزة الرسمية المخصصة لاستجماع مثل تلك البيانات والمعلومات ، كما أشارت الى ذلك الوزارة في مذكرتها .

٤ - لئن كانت المادة السابعة من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ بنظام هيئة البوليس تقضى بأن تكون القرارات الصادرة من المجلس الاعلى للبوليس مسببة ، الا أنه غني عن القول أن التسبب لا يكون الا بالقدر الذى تحتمله طبيعة القرار أو تتسع له ؛ وعلى هذا الاساس فان التسبب الذى قد يلزم لقرار بتخطي الضابط فى الترقية حينما تكون واجبة قانونا بحكم أقدميته عند حلول دوره هو غير التسبب الذى يلزم للقرار بعدم اختيار الضابط فى الترقية الى المناصب العليا من رتبة لواء فما فوقها ؛ ذلك أن القانون قيد سلطة الادارة فى الحالة الاولى بقيود وضوابط يجب مراعاتها عند التخطي وبعد سماع أقوال الضابط ، فيلزم عندئذ بيان الاسباب التى قام عليها هذا التخطي ، وعدم الاعتداد بدفاع الضابط . أما اذا اطلق القانون للادارة الاختيار فى الترقية ، فان قرارها - والحالة هذه - لا يحتل التسبب ، ان كان التسبب فى مثل هذه الحالة لازما ، الا الى الإشارة بأنه لم يقع الاختيار عليه لشغل تلك المناصب الرئيسية ، وهذا هو المستفاد من قرار مجلس البوليس الاعلى فى جلسته المنعقدة فى ١٥ مارس سنة ١٩٥٦ .

( القضية رقم ٢٠٣ سنة ٤ ق بالهيئة السابقة ) .

جهاز الأمن فى يد أحسن العناصر بحسب تقديرها ، وحتى يفسح مجال الترقية أمام عدد كبير من الضباط من جميع الرتب التى تليهم - كل ذلك ابتغاء حسن سير مرفق الأمن العام على الوجه الذى ارتأه القانون .

٢ - لا وجه للقول بأن التخطي فى الترقية الى رتبة لواء لا يجوز عند حلول الدور الا بعد سماع أقوال المزمع تخطيه أمام المجلس بالتطبيق للمادة ٢١ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ بنظام هيئة البوليس ؛ لان مجال تطبيق هذه المادة انما يكون فى الترقية حتى رتبة الاميرالاي التى جعل القانون أساس الترقية اليها بالاقدمية المطلقة ، فكان من الطبيعى الا يتخطى الضابط الا بعد سماع أقواله أمام مجلس البوليس الاعلى فى كل مرة يحصل فيها التخطي ، فاذا استمر تخطيه مدة سنتين فعلى المجلس استدعاؤه ولفت نظره ، فاذا انقضت سنة ثالثة وقرر المجلس استمرار تخطيه وجبت حالته الى المعاش ، وهى قيود قانونية مجال اعمالها كما سلف القول فى الترقية حتى رتبة اميرالاي . أما فوق ذلك من رتب ، فما دام القانون جعل أساس الترقية فيها الاختيار المطلق بدون قيد أو شرط فهى لا تنفقد بمثل تلك القيود التى لا تطبق الا فى مجال آخر هو مجال الترقية بالاقدمية المطلقة ؛ ولهذا قامت الحكمة التشريعية للمادة ١٩ على اعتبار أساسى آخر يؤكد المعنى المشار اليه ويكفل التوازن بين الصالح العام وبين صالح الضباط انفسهم ؛ اذ عوضهم القانون عن تركهم فى الاختيار الذى يستتبع حتما حالتهم الى المعاش بترقيتهم الى رتبة اللواء مع تسوية معاشهم على أساس مربوط هذه الرتبة ، وازدادة المدة الباقية لهم فى الخدمة فى حساب المعاش بشرط ألا تجاوز سنتين ؛ حتى لا يبقى شيء من المرارة فى نفوسهم .

٣ - لا وجه للاقتصار فى الاختيار عند الترقية الى رتبة اللواء وما يعلوها على التقارير المقدمة فى حق الضباط خلال حياتهم الوظيفية السابقة ؛ اذ هى قد قدمت حين كانوا يشغلون وظائف أدنى قد يصلحون للترقية اليها ؛ وبهذه المثابة لا تعد تقدير الادارة عند الترقية



الدولة ذلك النص كما هو بدون أى تغيير ، الى أن استبدل القانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٢ بنص هذه المادة النص الاتي « لا يترتب على رفع الطلب الى محكمة القضاء الادارى وقف تنفيذ القرار المطلوب الغاؤه ، على أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذ الامر مؤقتا اذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى ، ورات المحكمة أن نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها » ، وهو النص الذى رددته فى عمومته قانون مجلس الدولة الاخير فى الفقرة الاولى من المادة ١٨ منه كما سلف بيانه . وظاهر من ذلك ان ما استحدثته القانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٢ يتناول تعديلا فى الاختصاص ، بأن جعل ذلك من اختصاص المحكمة بدلا من رئيس مجلس الدولة ، كما أضاف شرطا جديدا لقبول الطلب لم يكن موجودا فى التشريع السابق ، وهو أن يطلب وقف التنفيذ فى صحيفة دعوى الالغاء ذاتها ، وليس بعريضة مستقلة . وقد جاء فى تقرير لجنة الشؤون التشريعية بمجلس النواب فى هذا الشأن ما يلى « أما النص المعدل لهذه المادة والوارد بالمشروع فقد جعل النظر فى طلب وقف تنفيذ الاوامر الادارية من اختصاص دائرة محكمة القضاء الادارى التى تتولى النظر فى طلب الغاء هذا الامر وقوامها خمسة مستشارين . هذا هو جوهر التعديل الوارد بالمادة السالفة ، وان كان المشروع أضاف شرطين جديدين لقبول طلب وقف التنفيذ ، وهو أن يذكر هذا الطلب فى صحيفة دعوى الالغاء ، وأن يخشى من التنفيذ وقوع ضرر جسيم لا يمكن تداركه ، وهذا الشرط لا يختلف كثيرا مع الصيغة الواردة فى نص القانون القائم ٠٠٠ » . وكان مما ذكره تقرير اللجنة تبريرا لهذا الاستحداث قولها « وذلك لأهمية القرار الادارى الذى هو الأداة التى تباشر بها الهيئة التنفيذية نشاطها ، ولخطورة الامر بوقف تنفيذه الذى قد يصل فى خطورته الى مرتبة الحكم بالغاؤه ٠٠٠ » . وبرر تقرير لجنة العدل بمجلس الشيوخ التعديل التشريعى سالف الذكر بمثل ما بررته به لجنة الشؤون التشريعية بمجلس النواب . كما جاء فى تقرير اللجنة ما يلى : « وحذفت اللجنة

١١٣

١٢ يولييه سنة ١٩٥٨

١ - وقف التنفيذ . المادة ١٨ من قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ . اشتراطها أن يطلب وقف التنفيذ فى صحيفة دعوى الالغاء . اعتبارا شرطا جوهريا لقبول هذا الطلب . تقديم طلب وقف التنفيذ على استقلال . موجب لعدم قبوله . ذلك مستفاد من تحرى مقصود الشارع فى ضوء الاعمال التحضيرية للقانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٢ الذى استحدث هذا القيد لأول مرة .

ب - وقف التنفيذ . الاستعجال المبرر لطلب وقف التنفيذ . انتفاؤه بالنسبة للقرارات الخاصة بالتعيين فى الوظائف العامة . امتناع طلب وقف تنفيذها وفقا لحكم المادة ١٨ من قانون مجلس الدولة الراهن . جريان هذا الحكم بالضرورة على القرارات المتصلة بالتعيين فى حكومة اجنبية .

### المبادئ القانونية

١ - ان الفقرة الاولى من المادة ١٨ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة تنص على أنه « لا يترتب على رفع الطلب الى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب الغاؤه ، على أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذه مؤقتا اذا طلب ذلك فى صحيفة الدعوى ، ورات المحكمة أن نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها » . وقد جاء النص المذكور فى عمومته مرددا للنص الذى استحدثته القانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٢ تعديلا للمادة العاشرة من قانون مجلس الدولة السابق رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ ؛ فلتحديد مدى هذا التعديل وما استحدثته من شروط فى طلب وقف التنفيذ شكلا وموضوعا يجب استظهار الوضع التشريعى قبل هذا الاستحداث ، وتحرى مقصود الشارع منه فى ضوء الاعمال التحضيرية للقانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٢ والمناقشات البرلمانية التى جرت فى شأنه ؛ فقد كانت المادة التاسعة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء مجلس الدولة تنص على أنه « لا يترتب على رفع الطلب الى محكمة القضاء الادارى وقف تنفيذ القرار المطعون فيه ، على أنه يجوز لرئيس مجلس الدولة أن يأمر بوقف تنفيذه اذا رأى أن نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها » . وقد رددت المادة العاشرة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس



اشتراط تقديم طلب مستقل بتحديد جلسة  
لنظر الطلب المستعجل اكتفاء بتضمينه عريضة  
الدعوى الأصلية طبقا للنظام القائم ٠٠٠ » .  
وكان المشروع المقدم من الحكومة ، فضلا عن  
اشتراطه تضمين صحيفة دعوى الالغاء طلب  
وقف التنفيذ ، ينص على ما يلي : « ويحدد  
رئيس الدائرة المختصة بناء على عريضة من  
الطالب جلسة لنظر هذا الطلب يعلن بها  
الخصم ٠٠٠ » ، فحذفت هذه العبارة من الصيغة  
النهائية اكتفاء بتضمينه عريضة الدعوى  
الأصلية ، كما أشارت الى ذلك اللجنة في  
تقريرها ٠ وجهلة القول فيما تقسم ان  
ما استحدثه القانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٢ ، من  
تضمين عريضة دعوى الالغاء ذاتها طلب وقف  
التنفيذ ، كان مقصودا لداته كشرط جوهرى  
لقبول الطلب ، وهذا الشرط الشكلى يستوى  
فى المرتبة مع الشرط الموضوعى ، وهو ان  
يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها ،  
من حيث وجوب توافرها معا ؛ اذ وردت  
الصيغة النهائية للقانون فى هذا الشأن  
وبالنسبة للشرطين على حد سواء ، كل ذلك  
للاهمية وللخطورة التى تنجم فى نظر الشارع  
عن وقف تنفيذ القرار الادارى ، فاراد ان  
يحيطه بضمانة توافر الشرطين الشكلى  
والموضوعى المشار اليهما معا ، فضلا عن انه  
جعل زمام الفصل فى ذلك بيد دائرة محكمة  
القضاء الادارى المختصة بدلا من رئيس المجلس  
منفردا ٠ كما انه غنى عن القول ان طلب  
وقف التنفيذ لا يعدو ان يكون طعنا فى القرار  
المطلوب الغاؤه ، وان وجه الاستعجال المبرر

لطلب وقفه كما حده القانون هو ان يترتب  
على تنفيذ القرار الادارى نتائج يتعذر تداركها ،  
واحتمال هذا الخطر ان صح قيامه متلازم زمنيا  
مع القرار ذاته يوم صدوره تبعا لقابلية هذا  
القرار للتنفيذ بالطريق المباشر بوصفه قرارا  
اداريا ، وهذا يوضح من ناحية اخرى حكمة  
وجوب اقتران طلب وقف التنفيذ بطلب الالغاء  
فى صحيفة واحدة ، كما يحقق فى الوقت ذاته  
اتحاد بدء ميعاد الطعن فى القرار الغاء ووقفا ،  
وينمى الاختلاف والتفاوت فى حساب هذا الميعاد  
بداية ونهاية ٠

٢ - ان الحرمان من التعيين فى وظيفة ما  
ليس بذاته من الامور التى تنطوى على الاستعجال  
المبرر لطلب وقف التنفيذ ٠ وقد اعتنق القانون  
رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ هذا النظر من حيث  
المبدأ ، حين نص فى الفقرة الثانية من المادة  
١٨ منه بما مفاده انه لا يجوز طلب وقف تنفيذ  
القرارات الخاصة بالتعيين فى الوظائف العامة ٠  
ولئن كان هذا النص قد ورد بحكم المساق  
التشريعى منسجبا الى التعيين فى الوظائف  
العامة المصرية ، الا انه غنى عن البيان ان انتفاء  
قيام الاستعجال من حيث المبدأ فى القرارات  
المتصلة بالتعيين فى الوظائف بالحكومة المصرية  
يصلق ايضا على القرارات المتصلة بالتعيين فى  
الوظائف الاخرى ، سواء كانت فى هيئات  
عامة مصرية او اجنبية ؛ لاتحاد مناط النظر  
من حيث المبدأ فيها جميعا بحكم طبائع  
الاشياء ٠

( القضية رقم ٦٢٠ سنة ٤ ق بالهيئة السابقة ) .

# المصلحة في النقض الجنائي

للكتور رزوق عيسى

أستاذ بكلية الحقوق - جامعة عين شمس

- ١٠ -

المطلب الأول

نوع بطلان اجراءات الاستدلال والتحقيق الابتدائي

نصت المادة ٣٣٣ من قانون الاجراءات على أنه يسقط الحق في الدفع ببطلان الاجراءات الخاصة بجميع الاستدلالات أو التحقيق الابتدائي أو التحقيق بالجلسة في الجنح والجنايات اذا كان للمتهم محام وحصل الاجراء بحضوره بدون اعتراض منه . أما في مواد المخالفات فيعتبر الاجراء صحيحا اذا لم يعترض عليه المتهم ولو لم يحضر معه محام في الجلسة .

وكذلك يسقط حق الدفع بالبطلان بالنسبة للنياية العامة اذا لم تتمسك به في حينه .

وعبارة أن الدفع ببطلان هذه الاجراءات يسقط بالنسبة للمتهم في الجنح والجنايات اذا كان له محام وحصل الاجراء بحضوره بدون اعتراض منه ، وبالنسبة للنياية اذا لم تتمسك به في حينه ترتب بالضرورة كافة الآثار القانونية المترتبة على قاعدة البطلان النسبي والتي بينها فيما سبق (١) بل أن هذه العبارة لم تتطلب لتصحيح الاجراء حق التنازل الصريح عن الدفع ببطلانه ، وانما اكتفت بسكوت المحامي أو النياية - بحسب الاحوال - في الجنح والجنايات . واكتفت بسكوت نفس المتهم ولو لم يحضر معه محام بالنسبة للمخالفات .

وقد أكدت هذا المعنى أيضا المذكرة الايضاحية رقم ١ للمادة ٣٣٣ ( وأصلها المادة ٣٢٠ في المشروع الاول و ٣٢٦ في الثاني ) فبينت أن من بين أحوال البطلان النسبي « مخالفة الاحكام الخاصة بالتفتيش والقبض والحبس الاحتياطي والاستجواب والاختصاص من حيث المكان » . فلم يفرق النص بين اجراء وآخر من اجراءات التحقيق الواردة به - وهي التي تعنينا في المبحث الحال - وهي الواردة في المذكرة الايضاحية على سبيل المثال لا الحصر كما تشير الى ذلك عبارتها .

ثم أكدت من جديد لجنة الاجراءات الجنائية بمجلس الشيوخ في تقريرها عن المادتين ٣٣٢ ( وهي خاصة باجراءات المحاكمة ) وأصلها ٣١٩ في المشروع الاول و ٣٢٥ في الثاني ) و ٣٣٣ عندما ذكرت عن هذه المادة الأخيرة أنها « خاصة بالبطلان الذي لا يتعلق بالنظام والذي لا يجوز الحكم به الا اذا تمسك به المتهم ولذلك رأيت

اللجنة أن تضيف في أول المادة الثانية منهما عبارة « في غير الاحوال المشار اليها في المادة السابقة » .

أى أن اللجنة رأت بهذه الاضافة أن توضح نية الشارع في الفصل بين نطاق كل من المادتين بحيث تكون أولاهما مقصورة على اجراءات المحاكمة التى ترتب مخالفتها بطلاناً متعلقاً بالنظام العام سواء منها ما ورد فيها صراحة أم ما تركته لاجتهاد القضاء - على التفصيل الذى سنعرض له فى المبحث المقبل . وتكون ثانيتهما مقصورة على اجراءات الاستدلال والتحقيق الابتدائى والتحقيق بالجلسة وهذه كلها - وبغير استثناء أى اجراء منها « يسقط الحق فى الدفع ببطلانها اذا كان للمتهم محام وحصل الاجراء بحضوره بدون اعتراض منه . . . » وهذا أقوى آثار البطلان النسبى .

أما القول بأن المادة ٣٣٢ نصت على أنه اذا كان البطلان راجعاً لعدم مراعاة أحكام القانون المتعلقة بتشكيل المحكمة أو بولايتها بالحكم فى الدعوى أو باختصاصها من حيث نوع الجريمة المعروضة عليها ، أو بغير ذلك مما هو متعلق بالنظام العام . . . » وأنها قصدت بالعبارة الأخيرة الاشارة لبعض قواعد التحقيق الابتدائى فقول لا يصمد للنقد للاعتبارات الآتية :

أولاً : لأنه لا محل لعمال عبارة عامة كهذه على قواعد خصها الشارع بحكم مختلف تماماً هى قواعد الاستدلال والتحقيق الابتدائى والتحقيق بالجلسة فى المادة التالية لها مباشرة . ومن المعلوم فى قواعد التأويل أنه - عند تقريب النصوص - لا يجوز التفسير الواسع ولا القياس إذا كان النص المنطبق وارداً على غير الاصل العام الذى يراد تطبيقه . أو بعبارة أخرى أن النص الخاص بحكم معين يحول دون اعمال نص مخالف عام على جملة أحكام غير معينة .

ثانياً : إن المادة ٣٣٣ وهى خاصة ببطلان اجراءات الاستدلال والتحقيق الابتدائى والتحقيق بالجلسة جاءت فى صياغتها عامة فلم تغاير بين نوع وآخر من هذه الاجراءات . ولو شاء الشارع جعل بعضها من النظام العام لضمن هذا النص أية عبارة تؤدي الى هذا المعنى كما فعل فى المادة ٣٣٢ التى نظمت بطلان قواعد المحاكمة ، ولكنه لم يفعل .

ثالثاً : ويدعو الى القول بذلك أيضاً أن المذكرة الايضاحية للمادة ٣٣٣ ضربت بعض أمثلة لأحوال البطلان المتعلق بالنظام العام غير تلك المشار اليها فيها صراحة « بالاحكام الخاصة بعلنية الجلسات وبتسبيب الاحكام وحرية الدفاع وحضور مدافع عن المتهم فى الجنايات وأخذ رأى المفتى عند الحكم بالاعدام واجراءات الطعن فى الاحكام » وسكتت عند هذا الحد ، وهذه كلها اجراءات محاكمة ليس فيها ثمة اجراء متصل بالاستدلالات أو بالتحقيق الابتدائى مما يؤكد من جديد ان المادة ٣٣٢ تنظم بطلان اجراءات المحاكمة دون غيرها . والا لاشارت هذه المذكرة ولو الى اجراء واحد من اجراءات الاستدلال أو التحقيق الابتدائى ولكنها لم تفعل . وسكوتها غير طبيعى اذا كانت بعض هذه الاجراءات الأخيرة تنصرف اليها عبارة « أو فى غير ذلك مما هو متعلق بالنظام العام » الواردة فى المادة المذكورة .

رابعاً : أنه اذا كانت نية الشارع قد اتجهت حقيقة الى اخضاع بعض قواعد التحقيق الابتدائى لنظام البطلان النسبى وبعضها الآخر لنظام البطلان المطلق فلماذا لم يضع للتفرقة ضابطاً ؟ ولماذا لم يعين ولو بعض أحوال البطلان المطلق كما فعل فى شأن بعض اجراءات المحاكمة ؟ ثم أين ضابط التفرقة فى قضاء النقض قديمه وجديده ؟



هذه الاعتبارات مجتمعة لا تترك مجالاً للشك في أن نية شارعنا المصري انصرفت - عند وضع المادتين ٣٣٢ و ٣٣٣ الى اخضاع جميع قواعد الاستدلال والتحقيق الابتدائي والتحقيق بالجلسة لنظام البطلان النسبي دون المطلق ، وأن ما ورد في المذكرات الايضاحية والاعمال التحضيرية في هذا الشأن صحيح لا مطعن عليه من جهة تعبيره عن نية الشارع الحقيقية .

#### بطلان التفتيش يخضع لنفس القاعدة :

كما لا تترك هذه الاعتبارات مجالاً للشك في أن مخالفة قواعد التفتيش ترتب - شأنها في ذلك شأن باقي اجراءات التحقيق الابتدائي - بطلاناً نسبياً وليس مطلقاً . وقضاء محكمتنا العليا مضطرد على هذا المعنى منذ سنة ١٩٣٩ ومرتب على هذا البطلان النسبي جميع آثاره المحتملة فيما خلا حكم واحد أو حكمان لم يلتزما نفس الاتجاه . بل وردت في أولهما عبارة عامة فسرهما البعض على أنها تتضمن قاعدة البطلان المطلق في بعض الصور بالأقل (١) ، كما وردت في ثانيهما عبارة صريحة تشير الى أن بعض قواعد النظام العام استناداً الى المادة ٣٣٢ وإن لم يحاول وضع أى ضابط للتمييز بين النوعين بالأقل في شأن قواعد التفتيش .

وفي هذا الحكم الأخير ذهبت المحكمة الى أنه «متى كانت غرفة الاتهام قد أصدرت أمرها بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية قبل المتهم - الذي لم يحضر أمامها - لعدم كفاية الأدلة واستندت في ذلك الى أن تفتيش المتهم قد وقع باطلا قانوناً لصدوره بغير إذن من الجهة المختصة وفي غير الحالات التي يجيز فيها القانون للمأمور الضبط التفتيش فلا يصح النعي عليها بأنها تجاوزت في ذلك حدود سلطتها » (٢) .

وكانت الواقعة في هذا الحكم تتحصل في أن « الملازم أول ... استصدر اذناً من النيابة بتفتيش المتهم ... ومسكنه ومن يتواجد به عند التفتيش لضبط ما يوجد به من جواهر مخدرة أو أية منوعات ... وفي اليوم التالي حرر الضابط محضراً أثبت فيه أنه بناء على هذا الاذن استقل هو والبوليس الملكي ... وبعض رجال القوة سيارتين وصوبوا شطرهم الى مقهى معين نما الى علمهم بتواجد المتهم فيه فلما وصلوا هذا المقهى علموا بأن المتهم كان قد غادره قبل وصولهم ثم شاهدوا شخصاً آخر ( المطعون ضده ) يخرج من المقهى مسرعاً وفي حالة ارتباك فقام بتفتيشه فعثر بجيب جلبابه البلدي الايسر على لفافتين بداخلهما قطع يشتبه أن تكون حشيشاً ، وأضاف الى ذلك أنه سأل المتهم عن سبب احراز المخدر فأنكر ملكيته له » .

وبعد أن استعرضت غرفة الاتهام التي أصدرت القرار المطعون فيه هذه الوقائع انتهت الى القول بأن المتهم المطعون ضده لم يكن في حالة من حالات التلبس ، كما أن الدعوى قد خلت من الدلائل الكافية التي نصت عليها المادة ٣٤ اجراءات والتي تبيح لمأمور الضبط القضائي أن يأمر بالقبض على المتهم اذا توافرت تلك الدلائل ...

وهذا القرار لا مطعن عليه بداهة من ناحية موضوعه وما انتهى اليه من بطلان تفتيش المتهم لانتفاء التلبس ، وفي نفس الوقت لعدم كفاية الدلائل التي أدت الى القبض عليه وتفتيشه . ولكنه محل نظر من ناحية ما قرره المحكمة العليا من أن من حق نرفة الاتهام أن تبطل التفتيش من تلقاء نفسها وتأمراً بأنه لا وجه لاقامة الدعوى رغم

( ١ ) نقض ١٩٥٤/١١/٢٢ احكام النقض برقم ٦٧ ص ٢٠١ .

( ٢ ) نقض ١٩٥٨/٦/٣ احكام النقض س ٩ رقم ١٥٦ ص ٦٠٩ .

غياب المتهم وعدم تقديمه أى دفع ببطلانه . حين أنه لو كان حاضرا وغفل عن تقديم هذا الدفع لسقط حقه فيه . وكذلك اذا كان الاجراء قد حصل فى حضور محاميه بغير اعتراض منه ولما أمكن لغرفة الاتهام أن تصدر قرارها هذا .

فكأنه أصبح للمتهم الغائب - فى ضوء هذا الحكم - من الضمانات وفرص ابطال الأدلة المقدمة ضده ما يتجاوز تلك التى تكون للمتهم الحاضر ولو كان معه محاميه . وأصبح لاية جهة قضائية أن تقضى من تلقاء نفسها ببطلان تفتيش لحساب متهم غائب لا تملك أن تقضى بمثله لحساب متهم حاضر ما لم يدفع به فى حينه - ويتمسك به صراحة - ويصر عليه حتى النهاية - ويعود للتمسك به من جديد فى الاستئناف - اذا كانت الدعوى تنظر على درجتين ، على ما بيناه فى الفصل الماضى عندما تكلمنا فى ضوابط الطعن ببطلان هذه الاجراءات .

لكل هذا يبدو أن هذا الحكم الاخير لم يلتزم صريح النصوص ، ولا القضاء المستقر لحكمتنا العليا منذ سنة ١٩٣٩ على اعتبار بطلان التفتيش - فى كافة ضوابطه وآثاره - نسبيا فحسب ، شأنه فى ذلك شأن باقى اجراءات الاستدلال والتحقيق الابتدائى . بل ينبىء عن رغبة فى التحرر من الأمرين معا لبواعث لا يسع المندصف الا تسجيل ما تنطوى عليه من شعور الحرص على كفالة جرمات الافراد على نمط أقوى مما يريد التشريع . فلم يكن اعتراضنا عليه من هذه الوجهة بل من وجهة ما تضمنه من القول بأنه يمثل حكم النصوص من جانب ، والقضاء المستقر من جانب آخر وما أوجده بالتالى من لبس فى هذا الشأن . وبالتالى من عدم اتساقه مع صريح هذه النصوص ولا ذاك القضاء (١) .

### كما يخضع لها بطلان الاستجواب والمواجهة :

نصت المادة ١/١٢٤ اجراءات على أنه « فى غير حالة التلبس وحالة السرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة لا يجوز للمحقق فى الجنايات أن يستجوب المتهم أو يواجهه بغيره من المتهمين أو الشهود الا بعد دعوة محاميه للحضور ان وجد » . كما نصت المادة ١٢٥ على أنه « يجب السماح للمحامى بالاطلاع على التحقيق فى اليوم السابق على الاستجواب أو المواجهة ما لم يقرر القاضى غير ذلك » .

ويضيق مقام البحث الحالى عن الكلام فى أحكام الاستجواب والمواجهة ، أو فى الضمانات المتعلقة بهما . ولكنه لا يضيق عن تعيين نوع البطلان المترتب على مخالفة هذه الضمانات ، لان نوع البطلان متصل - كما قلنا - أوثق الصلة ببيان ما اذا كانت هذه الضمانات متصلة - عند الطعن بالنقض - بمصلحة الخصوم وحدها ، أم متصلة بمصلحة العامة . فان مخالفتها ترتب فى الحالة الاولى بطلانا نسبيا حين ترتب فى الحالة الثانية بطلانا مطلقا ، بل وربما متصلا بالنظام العام .

وما أوردناه فيما سبق من أسباب للاعتقاد بأن مخالفة جميع قواعد الاستدلال والتحقيق الابتدائى ترتب بطلانا نسبيا فحسب - بحسب النصوص الحالية - كاف وحده للاعتقاد بأن مخالفة قواعد الاستجواب والمواجهة ترتب بدورها بطلانا نسبيا وليس مطلقا ، لانه الاجراءين يعدان من اجراءات التحقيق الابتدائى بغير شبهة، فينصرف اليهما بالتالى نص المادة ٣٣٣ اجراءات الذى تكلمنا فيه آنفا بما يكفى .

( ١ ) للمزيد فى هذا الشأن راجع مقالا لتساغوانه « نوع بطلان التفتيش فى القانون المصرى » منشور فى المجلة الجنائية القومية عدد مارس ١٩٦٠ .

ولكن الاستجواب والمواجهة يقتضيان منا وقفة قصيرة هنا لمناقشة ما أثاره البعض من شبهة في هذا الخصوص عندما ذهب الى أن البطلان هنا يعد - على خلاف جميع قواعد التحقيق الابتدائي - من النظام العام ، وليس متعلقا بمصلحة الخصوم بحسب . ومن ثم أجاز هذا البعض التمسك بهذا البطلان - وحده - في أية حالة كانت عليها الدعوى ، كما أجاز للمحكمة أن تقضى به ولو من تلقاء نفسها . واستند هذا البعض الى المادة ١٣ من قانون ١٨ ديسمبر سنة ١٨٩٧ الفرنسي . وكذلك الى ما ورد بالمذكرة التفسيرية لقانوننا عن المادة ٣٣١ اجراءات وما بعدها من أن « الاحكام المتعلقة بحرية الدفاع بصفة عامة ، وحضور محام عن المتهم في مواد الجنايات بصفة خاصة مما يتعلق بالنظام العام » (١) .

ونرى أن هذا النظر الأخير محل نظر ، لان هذين الضمانين مقرران لمصلحة المتهم وحده لا للمصلحة العامة ، ولأن قانوننا الاجرائي الجديد قد وضع للبطلان ضوابطا تخالف في الكثير منها تلك التي يعرفها القانون الفرنسي . من أظهرها أن المادة ٣٣٣ منه - التي بينا حكمها آنفا - ترتب على مخالفة الاجراءات الخاصة بالتحقيق الابتدائي على وجه عام بطلانا نسبيا لا مطلقا . أما ما ورد بالمذكرة التفسيرية للمادة ٣٣١ عن حضور محام مع المتهم في مواد الجنايات فهو مقصور على مرحلة المحاكمة لا التحقيق الابتدائي الذي يصح أن يجرى بدون حضور محام كلية سواء أكانت الواقعة جنحة أم جناية . بل إن المذكرة الايضاحية للمادة ٣٣٣ ذكرت صراحة بين أحوال البطلان النسبي لا المطلق تلك الخاصة بمخالفة الاستجواب .

وما يقطع بصحة ما ورد بالنصوص ومذكراتها الايضاحية ( سواء في ذلك نص المادة ٣٣١ ، أم ٣٣٣ ) أن للمتهم أثناء التحقيق الابتدائي أن يتنازل عن دعوة محاميه . كما أن للمحامي أن يمتنع عن حضور الاستجواب أو المواجهة ، أو عن الاطلاع على الاوراق قبل اجراء أيهما ، دون أن يؤثر هذا الامتناع في صحة الاستجواب أو المواجهة . وأنه إذا لم يكن للمتهم محام فليس هناك سبيل الى ندب محام له .

أما أمام محكمة الجنايات فليس للمتهم أن يتنازل عن حضور محام معه . وليس للمحامي أن يمتنع عن الحضور أو عن المرافعة ، والا تعذر اجراء المحاكمة ، وتعرض المحامي للمسئولية اذا لم يكن للامتناع ما يبرره ( م ٣٧٥ ) . وإذا لم يكن للمتهم محام فقد اوجب القانون ندب محام له ( م ١٨٨ ، ٣٧٦ ) .

ففارق واضح اذن بين ضمانات المحاكمة التي تنصرف اليها المادة ٣٣١ ومذكرتها الايضاحية ، وبين ضمانات التحقيق الابتدائي التي تنصرف اليها المادة ٣٣٣ ومذكرتها الايضاحية ، ومن هذه الاخيرة بطبيعة الحال ضمانات الاستجواب والمواجهة . فحين ترتب الاولى بطلانا من النظام العام - في بعض صورها - ترتب الثانية بطلانا متعلقا بمصلحة المتهم وحده - وفي جميع صورها بغير استثناء .

ومن ثم على المتهم اذا أراد أن يؤسس طعنه بالنقض على مخالفة ضمانات الاستجواب أو المواجهة أن يتبع كل قواعد البطلان المتعلق بمصلحة الخصوم ، أي البطلان النسبي . فعليه أن يدفع بالبطلان أولا أمام محكمة الموضوع دون أن يسوغ له التمسك به لأول مرة في النقض سواء أكان اثبات البطلان يتطلب تحقيقا في الموضوع أم لا يتطلبه ، لانه لا تثار أمام محكمة النقض دفوع جديدة على وجه عام الا اذا كانت مطلقة وغير متطلبة تحقيقا في الموضوع .

( ١ ) الدكتور محمود محمود مصطفى « الاجراءات الجنائية » فقرة ٢٢١ ص ٢٦٣ والرحوم الاستاذ احمد عثمان حمزاوي في « موسوعة التمليكات » م ١٢٥ ص ٥٥٣ .



ثم لا يدفع بالبطلان هنا الا ممن تعلق به الاجراء الباطل من المتهمين ، دون باقيهم ولو كانوا يستفيدون من البطلان بصورة من الصور . والتنازل عن الدفع بالبطلان - اذا صدر من صاحب صفة في ابدائه - يقيد صاحبه فلا يجوز له العدول عنه . ولا تملك أية محكمة أن تحكم بالبطلان هنا من تلقاء نفسها ، بل ينبغي أن يدفع به حتى يقضى به - وان كان لها بطبيعة الحال أن تستبعد الدليل المستمد من الاستجواب أو لمواجهة الباطلين ككلية ، اذا لم تطمئن الى أيهما بما لها من سلطة كاملة في تقدير صدق الدليل من عدم صدقه .

وأخيرا فإن المصلحة من مخالفة ضمانات الاستجواب أو المواجهة ليست مفترضة متى سلمنا بأن البطلان المترتب على هذه المخالفة نسبيا وليس مطلقا ، بل تخضع في تقديرها - عند الطعن بالنقض - لجميع ضوابط المصلحة المقررة لهذا النوع من البطلان . وعلى وجه خاص أن يبين أن الاجراء الباطل قد أسفر عن دليل معين قبل الطاعن ، وأن الحكم المطعون فيه قد عول على هذا الدليل الباطل - بصفة أساسية - ضمن أدلة الإدانة الاخرى التي عول عليها . وهذا ما جعلناه موضوع المطلب المقبل .

## المطلب الثاني

### مناط مصلحة المتهم

#### في الطعن ببطلان الاستدلال أو التحقيق الابتدائي

تمهيد - أحوال توافر المصلحة في الطعن ببطلان هذه الاجراءات - رد على اعتراض - أحوال انتفاء المصلحة في الطعن - قضاء محل نظر - المصلحة متوقفة على تقدير الصلة بين الاجراء الباطل والدليل الذي عول عليه الحكم المطعون فيه - تساند الأدلة في المواد الجنائية .

تمهيد :

قلنا فيما سبق ان مبدأ بطلان الاجراء - أيا كان نوعه - لا يتوقف على مدى الضرر الذي نجم عن الاجراء المخالف للقانون ، وبالتالي على مدى توافر المصلحة في الدفع بالبطلان . بل البطلان في ذاته شيء وشرط المصلحة في الدفع به شيء آخر . وبالتالي قد لا يتردد رأى في تقرير بطلان اجراء اذا توافرت شرائط البطلان ولكن يتعذر مع ذلك قبول الدفع به لانتفاء المصلحة من التمسك بهذا البطلان . وقد استقر الرأى على ذلك أيضا في فقه المرافعات المدنية وعلى التمييز بالتالي بين شرائط صحة الاجراء *regularité* أو مشروعيته *legalité* - بحسب الاحوال - وبين شرائط الدفع بما قد يشوبه من عيوب الصحة أو المشروعية :

وهذا التمييز يبرز أوضح ما يكون عند الكلام في مناط مصلحة المتهم في الطعن ببطلان اجراءات الاستدلال أو التحقيق الابتدائي سواء عند توافر المصلحة أم عند انتفائها .

#### تواز المصلحة في الطعن ببطلان هذه الاجراءات :

مناط مصلحة المتهم في الطعن ببطلان أى اجراء من اجراءات الاستدلال أو التحقيق الابتدائي هو توافر أمرين : -

- أولهما :** أن يكون الأجراء الباطل قد أسفر عن ظهور دليل من الأدلة قبله .
- وثانيهما :** أن تكون محكمة الموضوع قد عولت على الدليل الباطل في ادانته .
- أي استمدت منه عنصرا أو أكثر من عناصر الإثبات الرئيسية في الدعوى .
- ذلك أن القاعدة هي أن بطلان الأجراء يستتبع بالتالي بطلان جميع الآثار المترتبة عليه مباشرة ( م ٣٣٦ اجراءات ) . فلا يجوز بحال أن تعول المحكمة على الدليل الذي أسفر عنه الأجراء الباطل والا كان حكمها بدوره باطلا . ولذا قضى مثلاً بأنه : -
- لا يصح الاعتماد على الدليل الذي أسفر عنه تفتيش باطل ، ولا يصح للمحاكم الاعتماد عليه بل ولا على شهادة من أجروه لان مثل هذه الشهادة تتضمن اخبارا منهم عن أمر ارتكبوه مخالف للقانون . فالاعتماد على مثلها في إصدار الحكم اعتماد على أمر تحققه الآداب وهو في ذاته جريمة منطبقة على المادة ١١٢ ع ، واذن فيكون باطلا الحكم الذي يؤسس على مثل هذا التفتيش الباطل قانونا وعلى أقوال رجال البوليس الذين أجروه ولم يكن له سند في الادانة غير محضر هذا التفتيش وهذه الشهادة (١) .
- الحكم الذي يؤسس على محضر تفتيش باطل ، وعلى أقوال رجل البوليس الذي أجرى التفتيش وعلى ما نسب الى المتهم من الاعتراف أمام نفس هذا المحقق، ولم يكن له سند في ادانة المتهم غير هذه العناصر يعتبر حكما باطلا (٢) .
- إذا كان الحكم الابتدائي الصادر ببراءة المتهم مؤسسا على أن الاعتراف الصادر منه لدى البوليس - وهو الدليل الوحيد على ادانته - قد صدر بالاكراه تحت تأثير ما وقع عليه من الضرب الذي أثبتته الكشف الطبي ثم جاء الحكم الاستثنائي فأدان الطاعن اعتمادا على هذا الاعتراف وحده بمقولة أنه صدر من المتهم مختارا ، دون أن يرد على ما جاء بالحكم المستأنف من أدلة الاكراه فهذا قصور يعيبه ويستوجب نقضه (٣) .
- الدليل المستمد من مناقشة المتهم في شأن مخدر ضبط بمنزله بناء على تفتيش باطل يكون باطلا كذلك ولا يصح الاستشهاد به عليه لان تلك المناقشة إنما كان مدارها مواجهة المتهم بما أسفر عنه التفتيش الباطل من نتيجة (٤) .
- إذا كانت المحكمة قد قضت ببطلان التفتيش واستبعدت ما أسفر عنه كدليل اثبات في الدعوى ومع ذلك أدانت المتهم بناء على ما قالت من أنه قد قرر في جميع أدوار الدعوى هو وزوجته ان المادة التي يحاكم عن اجرازها قد ضبطت بين طيات قراشه ، وأنه قد ثبت من التحليل أنها حشيش فان حكمها يكون معيبا لأن هذا القول من المتهم وزوجته لا يعد اعترافا وإنما هو مجرد تقرير للتفتيش الباطل ولما نتج عنه (٥) .
- إذا دفع المتهم بأن الاعتراف المنسوب له في محضر التحقيق لم يصدر منه فردت المحكمة بأنها لا تعبا بدفاعه لانه معترف في التحقيق فذلك لا يعد منها ردا ويكون الحكم بالادانة الذي قوامه مثل هذا الاعتراف معيبا لقصوره (٦) .
- إذا كان الحكم - مع تسليمه بأن ضابط البوليس هدد المتهم بالقبض على ذويه -

( ١ ) نقض ١٩٣٣/١٢/٢٧ قواعد محكمة النقض ج ١ رقم ٢٥١ ص ٤٢٢ .  
 ( ٢ ) نقض ١٩٣٤/٣/١٢ قواعد النقض ج ١ رقم ٢٥٢ ص ٤٢٢ .  
 ( ٣ ) نقض ١٩٣٧/١١/٢٩ مجموعة القواعد ج ٤ رقم ١٢٠ ص ١٠٨ .  
 ( ٤ ) نقض ١٩٤١/٥/٥ قواعد النقض ج ١ رقم ٢٥٤ ص ٤٢٢ .  
 ( ٥ ) نقض ١٩٤٢/٣/٣٠ قواعد النقض ج ١ رقم ٢٥٥ ص ٤٢٢ .  
 ( ٦ ) نقض ١٩٤٣/١/١١ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٦٩ ص ٩٤ .

وأقاربه وبأن اعتراف المتهم لم يصدر إلا بعد هذا التهديد - قد اعتمد في ادانته على هذا الاعتراف وحده ، ولم يورد دليلاً من شأنه أن يؤدي إلى ما ذهب إليه من اعتبار هذا الاعتراف صحيحاً سوى ما قاله من أن المتهم ليس ممن يتأثرون بالتهديد لأنه من المشبهين فإنه يكون قاصراً ، إذ أن ما قاله من ذلك لا يمكن أن يكون صحيحاً على إطلاقه ، فإن توجيه انذار الاشتباه إلى إنسان ليس لمن شأنه أن يجرده من المشاسع والمواطف التي فطر عليها الناس (١) .

- إذا كان دفاع المتهم مبنياً على أن الاعتراف المعزور إليه في التحقيقات كان وليد إكراه وقع عليه ، وكان المستفاد مما قالته المحكمة أنها عولت على هذا الاعتراف وهونت من شأن ما ادعاه المتهم من أنه كان نتيجة وقوع الإكراه عليه ، قائلة إن الآثار الطفيفة التي وجدت بالمتهم والتي أثبتتها الكشف الطبي ليس من شأنها أن تدعو إلى أن يقسر بجريمة لها عقوبة مغلظة فهذا منها لا يكفي رداً على ما تمسك به ، إذ هي ما دامت قد سلمت بوقوع الإكراه على المتهم يكون عليها أن تعنى ببحث هذا الإكراه ، وسببه وعلاقته بأقوال المتهم فإن الاعتراف يجب ألا يعول عليه ، ولو كان صادقاً متى كان وليد إكراه كائناً ما كان قدره (٢) .

- إذا كانت المحكمة قد عولت في ادانة المتهمين على اعترافهما عند استعراق الكلب البوليسى عليهما في التحقيق الذي أعقب ذلك في منزل العمدة قائلة ان الاعتراف الذي يصدر عن المتهمين في أعقاب تعرف الكلب البوليسى عليهم يكون عادة وليد حالة نفسية مصدرها هذا التعرف ، سواء أهاجم الكلب عليهم ومزق ملابسهم ، وسواء أحدث بهم إصابات أم لم يحدث من ذلك كله شيء فهذا القول لا يصلح رداً على ما دفعنا به من أن اعترافهما كان وليد ما وقع عليهما من إكراه ، إذ هي مع تسليمهما بما يفيد وقوع إكراه عليهما لم تبحث مدى هذا الإكراه ومبلغ تأثيره في الاعتراف الصادر عنهما سواء لدى عملية استعراق الكلب البوليسى أو في منزل العمدة . ولا يغنى في هذا المقام ما ذكرته المحكمة من حسن نية المحقق وتجرده من قصد حمل المتهمين على الاعتراف (٣) .

- إذا كان المتهم قد تمسك أمام المحكمة بأن العبارات التي فاه بها أثناء تعرف الكلب البوليسى عليه إنما صدرت منه وهو مكره لوثوب الكلب عليه دفعا لما خشيه من إذاه ، ومع ذلك فإن المحكمة قد عدتها اقتراراً منه بارتكاب الجريمة وعولت عليها في ادانته دون أن ترد على ما دفع به وتفنده ، فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور (٤) .

- ما دامت ادانة المتهم قد أقيمت على دليل مستمد من محضر تفتيش باطل وعلى الاعتراف المنسوب إليه في هذا المحضر ، والذي أنكره فيما بعد ، فإنها لا تكون صحيحة لاعتمادها على محضر إجراءات باطلة (٥) .

- إذا كان الدفاع عن المتهم قد تمسك أمام المحكمة بأن الاعتراف المنسوب إلى متهمه أخرى عليه كان وليد إكراه ، وكان الحكم قد اعتمد في ادانة المتهم على هذا الاعتراف دون أن يعنى بالرد على هذا الدفاع فإنه يكون قاصراً بما يعيبه ويستوجب نقضه (٦) .

( ١ ) نقض ١٩٤٣/٣/٢٢ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ١٤٧ ص ٢٠٣ .

( ٢ ) نقض ١٩٤٧/١٢/١٥ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٤٥٢ ص ٤١٨ .

( ٣ ) نقض ١٩٤٩/١١/٢٢ أحكام النقض س ١ رقم ٣٢ ص ٨٧ .

( ٤ ) نقض ١٩٤٩/١٢/٢٦ أحكام النقض س ١ رقم ٧١ ص ٢٠٣ .

( ٥ ) نقض ١٩٥٠/١١/٢٨ قواعد النقض ج ١ رقم ٢٥٦ ص ٤٢٢ .

( ٦ ) نقض ١٩٥٢/٣/٢٤ أحكام النقض س ٣ رقم ٢٣٠ ص ٦١٩ .



- لا يصح الاستدلال على الزوجة بالاعتراف المسند الى شريكها في الزنا والمثبت في محضر التفتيش الباطل ما دام ضبط هذا الشريك في المنزل لم يكن الا وليد اجراء باطل ، وكان اعترافه منصبا على واقعة وجوده في المنزل وقت التفتيش (١) .
- واذا كانت الواقعة المراد الاستدلال عليها بمحضر التفتيش الباطل واحدة فسواء وصفت انها دعارة أو زنا فآثر البطلان ينسحب عليها ويشملها بكافة أوصافها (٢) .

### رد على اعتراض :

القاعدة اذا مضطردة وهي أن الاجراء الباطل لا يصح أن يرتب أثرا صحيحا. والا كان البطلان أمرا نظريا لا جدوى من تقريره ، ولا مصلحة لاحد في الدفع به .

وهذا البطلان يتعرض أحيانا للنقد عند من يرى بحجة المحافظة على الأمن — الفصل بين بطلان الاجراء في ذاته وبين أثره المترتب عليه على اعتبار أن مكافحة الجريمة قد تقتضي التجاوز عن أثر هذا البطلان . ولكن ليس الامر الهام — فحسب — هو التوصل الى ادانة المتهمة دائما وعلى أية حال . وإنما يفوق هذا بمراحل كثيرة اطمئنان القضاء الى صحة الدليل ، واطمئنان الناس الى صحة القضاء ، وكفالة الثقة المطلوبة بين الحاكم والمحكوم ، وحماية أدلة الاثبات من أن تنال منها عوامل البهتان ، وحرمان الافراد من أن تمتد اليها يد العنوان ، وكثيرا ما امتدت اليها تحت ستار البحث عن الدليل ومكافحة الجريمة .

وهذه اعتبارات عليا متعلقة بمصلحة الافراد كما هي متعلقة بمصلحة المجتمع واستقراره في حياة حرة كريمة . وهي مستمدة من طبائع علم الاجتماع قبل أن تكون مستمدة من تشريع أو آخر من الشرائع الوضعية كما يتبادر الى الذهن خطأ .

ويجمل بنا في هذا المقام أن نورد واقعة ماثورة بين أمير المؤمنين عمر بن الخطاب وأعرابي تدلنا على أن العبرة ينبغي ألا تكون — فحسب — باثبات الجريمة بقدر ما يكون الاثبات عن طريق قويم . كما تدلنا على أن بطلان الاجراء ينبغي أن يرتب بطلان كل أثر مترتب عليه مهما كان هذا الاثر .

فقد كان عمر رضى الله عنه يمر ذات ليلة في المدينة فسمع صوتا في بيت فارتاب في أن صاحبه يرتكب محرما فتسلق المنزل ورأى رجلا وامرأة معهما رق خمر . فقال له : يا عدو الله أظننت أن الله يسترك وأنت على معصية ؟ وأراد أن يقيم الحد عليه فقال الرجل : لا تعجل يا أمير المؤمنين . إن كنت قد عصيت الله في واحدة فقد عصيته أنت في ثلاث . قال الله تعالى « ولا تجسسوا » وأنت قد تجسسيت وقال تعالى « وآتوا البيوت من أبوابها » وأنت قد تسورت وصعدت الجدار . وقال تعالى « لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأنسوا وتسلموا على أهلها » وأنت لم تسلم . فحجبل عمر وبكى وقال للرجل « هل عندك من خير أن عفوت عنك ؟ » قال نعم فقال له اذهب قد عفوت عنك .

فهنا أهدر أمير المؤمنين الدليل القاطع — وهو بحسب التعبير الحديث تلبس — لما تبين له من أنه قد أتى عن غير طريق مشروع وأعتبره غير قائم وأطلق ساحة الأعرابي رغم ثبوت الواقعة وتحققه منها بنفسه . والشرائع كلها لم تخرج عن هذا النطاق ، بل عن السنة الكريمة التي استنتها ، فأبطلت الدليل بسبب بطلان الاجراء الذي أسفر عنه ، والا كان البطلان لأقيمة له ، ولا مصلحة من تقريره . وكانت لغوا القيود المرسومة

لتوفير ما ذكرنا من اعتبارات عليا متصلة بصالح العدالة ، بل بالنظام الاجتماعي في صحة بنيانه وعوامل استقراره .

ولذا نجد محكمتنا العليا لا تتوانى في قضائها المضطرد عن تقرير هذه البديهية الاجرائية المستمدة من أوليات المنطق قبل أن تكون مستمدة من نص المادة ٣٣٦ أو غيره من التشريع ، وهي أن كل مابنى على الباطل باطل أيضا . فلا تبني ادانة صحيحة على دليل باطل مهما كان شأنه ، أو شأن الجريمة التي تثبت به « فلا يضير العدالة - على حد تعبيرها - افلات مجرم من العقاب بقدر ما يضرها الافتئات على حرمان النساس بدون حق (١) » .

### انتفاء المصلحة في الطعن بطلان هذه الاجراءات :

قلنا ان مناط المصلحة في الطعن بطلان اجراءات الاستدلال أو التحقيق الابتدائي هو في توافر شرطين أولهما : أن يكون الاجراء المدفوع ببطلانه قد أسفر عن دليل منتج من أدلة الدعوى ، وثانيهما أن يكون الحكم المطعون فيه قد عول بصفة أصلية على هذا الدليل ولو ضمن باقى أدلة الدعوى .

فإذا انتفى أى من الشرطين فقد انتفت المصلحة في الطعن بطلان الاجراء - اذا كان باطلا . وقلما يحتاج الامر في العمل الى الكلام في انتفاء الشرط الاول منهما لانه مفهوم ضمنا ، ولانه اذا كان الاجراء الباطل لم يسفر عن أى دليل فقد انتفت بالتالى حاجة المتهم الى الكلام حتى في مبدأ البطلان . بل تكون مصلحته بالاكتر في التغاضي عن البطلان لأن الدليل الذي كان يضح أن يسفر عنه الاجراء الباطل قد يكون في بعض الاحيان من قرائن البراءة التي يستفيد منها .

أما انتفاء الشرط الثاني فهو الامر الذي كثيرا ما يؤدي في العمل الى تقرير انتفاء المصلحة في الطعن بطلان اجراء ما من اجراءات الاستدلال أو التحقيق الابتدائي . فبطلان القبض يبطل التلبس . وبطلان التلبس يبطل تفتيش شخص المتهم وممكنه وضبط أى شيء ذي صلة بالجريمة . وبطلان التفتيش يبطل اعتراف المتهم المترتب عليه ، وكذلك يبطل الحبس الاحتياطي المترتب على القبض الباطل مهما تولد عنه من تلبس تفتيش فضبط أشياء قاعتراف . وعندئذ تكون للطاعن مصلحة محققة في التوصل الى بطلان القبض وهو الاجراء الاول .

وإذا كان القبض باطلا ، ولكن ظهر فيما بعد تلبس مقطوع الصلة به ، لا فته ظهر بعد فترة كافية منه ، أو أمام سلطة أخرى ، فإنه التلبس يكون صحيحا . وكذلك اذا كان التفتيش باطلا ، ولكن صدر من المتهم فيما بعد اعتراف مقطوع الصلة بالتفتيش الباطل فعندئذ لا يؤدي بطلان القبض أو التفتيش بحسب الاحوال الى بطلان الأدلة الاخرى المستمدة من التلبس أو الاعتراف .

وغنى عن البيان أيضا أن المصلحة في الطعن بطلان أى اجراء من اجراءات التحقيق أو الاستدلال لا تكون متوافرة اذا كان البطلان نظريا بحتا ، أو اذا كان الاجراء المدعى ببطلانه قد صححه اجراء آخر صحيح وهكذا .

ولذا قضى بأن المشرع لم يجز الطعن في الاحكام لمصلحة القانون فقط دون الخصوم . فاذا قدم شخص للمحاكمة بتهمة احرازه مادة مخدرة فدفع لدى محكمة

الدرجة الاولى ببطلان اجراء القبض عليه وتفتيشه لحصوله على خلاف القانون ،  
قرأت أن هذا الدفع في غير محله ، ثم عرضت للموضوع فقرأت أن الادلة القائمة على  
المتهم ، وهي مستمدة من الاجراء المذكور ، مشكوك فيها ولذلك قضت بالبسراءة ،  
فاستأنفت النيابة الحكم فأيدته المحكمة الاستئنافية أخذا بأسباب الحكم الابتدائي في  
موضوع التهمة ، ولكنها قضت ببطلان اجراءات التفتيش والقبض استنادا الى أن  
ضبط المتهم لم يكن على أنه من المشبوهين ، لأن حالة الاشتباك لم تظهر الا بعد ضبط  
المتهم وتفتيشه ، وطعنت النيابة في هذا الحكم على أساس ان الاشتباه حالة تلحق  
شخص المشتبه فيه فتجعله خاضعا دائما لأحكام قانون المشبوهين ، ومنها حق البوليس  
في القبض عليه كلما وجد ظرفا من الظروف المريبة المبينة بالمادة ٢٩ من قانون  
المشردين والمشتبه فيهم ، فان هذا الطعن لا يقبل لعدم تحقق مصلحة منه لاتحاد من  
الخصوم (١) .

— وأنه اذا كانت ادانة المتهم قد أقيمت على وجود المادة المخدرة في الطرد المرسل  
منه اليه هو ذاته بطريق البريد ، وكان المخدر لم يضبط مع المتهم ، بل حصل تفتيش  
الطرد بناء على قبول منه واذن صريح من النيابة ، فان قبض وكيل البريد على المتهم ،  
حتى ولو كان باطلا لا يكون له تأثير في ادانته ، اذ هذا القبض لم تكن له علاقة من  
قريب أو بعيد بضبط الطرد وتفتيشه (٢) .

— اذا تبين أن الضابط الذي قام بتفتيش المتهم وضبط المخدر معه كانت لديه  
من الدلائل الكافية ما يجيز له قانونا اجراء القبض والتفتيش وفقا لما تخوله المادة ٣٤  
اجراءات فلا جدوى للمتهم من المنازعة في توافر حالة التلبس (٣) .

— وأنه لا جدوى للمتهم مما يشيره بشأن عدم توقيع وكيل النيابة على محضر  
التحقيق الذي انتهى بصدر الامر بتفتيشه ، لان القانون لا يوجب أن يكون الامر  
بتفتيش المتهم مسبوقا بتحقيق مفتوح (٤) .

— واذا كان الحكم اذ دان المتهم بتهمة احراز المخدر قد اعتمد على الاعتراف الصادر  
منه أمام النيابة باحراز قطعة الحشيش المضبوطة معه باعتباره دليلا مستقلا عن الادلة  
المستمدة من الضبط والتفتيش ، فلا جدوى مما ينعاه على الحكم من رفض الدفع  
ببطلانها (٥) . أو من عدم رده كلية على الدفع بالبطلان (٦) .

— واذا كان ما أثبتته الحكم يدل على أن المتهم كان في حالة تلبس تبرر القبض عليه  
وتفتيشه قانونا فلا يجديعه النعي بأن اسمه لم يكن واردا في الامر الصادر من النيابة  
بالتفتيش (٧) .

— واذا كان مؤدى الوقائع التي أوردها الحكم أن الطاعن تخلى عن الملفافة التي

(١) نقض ١٩٣٩/٤/٢٤ قواعد محكمة النقض ج ٢ رقم ٢٦٤ ص ١١٣٢ .

(٢) نقض ١٩٤٣/١/٤ قواعد محكمة النقض ج ٢ رقم ٢٦٠ ص ١١٣١ .

(٣) نقض ١٩٥٤/١٢/١٥ احكام النقض س ٦ رقم ١٠٤ ص ٣١٥ .

(٤) نقض ١٩٥٥/٢/١ احكام النقض س ٦ رقم ١٦٣ ص ٤٩٨ .

(٥) راجع نقض ١٩٥٣/٦/٩ قواعد محكمة النقض ج ٢ رقم ٢٥٣ ص ١١٣١ و ١٩٥٤/١١/١ رقم  
٢٥٤ ص ١١٣١ و ١٩٥٥/٣/١٤ احكام النقض س ٦ رقم ٢١٠ ص ٦٤٤ و ١٩٥٥/١/٧ ص ١٩٥٥ س ٦ رقم  
٣٧٨ ص ١٢٩٢ و ١٩٥٥/١٢/٥ ص ١٩٥٥ س ٦ رقم ٤٢٢ ص ١٤٣٢ و ١٩٥٦/١/٢ ص ١٩٥٦ س ٧ رقم ١ ص ١ و ٢٩ أبريل  
سنة ١٩٥٧ ص ١٢٠ رقم ٤٣٨ و ١٩٥٨/٦/٩ ص ١٩٥٨ س ٩ رقم ١٦٢ ص ٦٣٨ و ١٩٥٨/٥/٥٥ ص ١٩٥٨ س ٩ رقم  
١٢٣ ص ٤٥٠ .

(٦) نقض ١٩٥٧/٣/١٩ احكام النقض س ٨ رقم ٧٨ ص ٢٧٥ .

(٧) نقض ١٩٥٥/٣/٢٨ احكام النقض س ٦ رقم ٢٢٨ ص ٧٠٤ .



اتضح بعد القائها أنها تحتوي على المخدر ، فأضحى ذلك المخدر الذي تخلى عنه هو مصدر الدليل ضده ولم يكن هذا الدليل وليد القبض عليه فلا جدوى من التذرع ببطلان القبض (١)

- وأنه متى كانت المحكمة قد اعتمدت في ادانة المتهم على شهادة مفتش المباحث التي أدلى بها أمامها في جلسة المحاكمة مع سائر أدلة الاثبات الاخرى التي أوردتها في حكمها ، ومن بينها اعتراف المتهمين في تحقيق النيابة واعتراف المتهم الآخر بتلك الجلسة على نفسه وعلى ذلك المتهم ، فإنه لا جدوى من التمسك ببطلان محضر جمع استدلالات حرره مفتش المباحث المذكور بعد أن تولت النيابة العامة التحقيق في القضية ودون أن يصدر من وكيل النيابة المحقق أمر بنديه لاجراء تحقيق معين (٢)

### قضاء محل نظر :

كما قضى أيضا بأنه اذا كان الثابت بالحكم أن رجال البوليس قد دخلوا منزل المتهم بالحيلة ، ولكن المتهم هو الذي قدم المادة المخدرة اليهم بنفسه وبمحض ارادته فلا يسوغ له بعد ذلك أن يطعن ببطلان الاجراءات ارتكانا على دخول رجال الضبطية القضائية مسكنه في غير الاحوال التي نص عليها القانون (٣) .

وهذا الحكم آخير يبدو محل نظر . اذ من الثابت فيه أن دخول رجال الضبط القضائية الى منزل المتهم كان بالحيلة ، وفي ظروف تقتضى القول بعدم مشروعيته ، وتقديم المتهم المادة المخدرة اليهم بنفسه وبمحض ارادته لاينفى بطلانه . كما لاينفى أن ظهور هذا الدليل كان بسبب الدخول غير المشروع . فكان ينبغي القول ببطلانه هو أيضا ، لأن الصلة بين الامرين واضحة لا تحتاج عناء في استظهارها . وأغلب الظن أن محكمة النقض افترضت انه مادام لم يجر تفتيش للمنزل فلا مبرر للقول بالبطلان ، لأن ظهور التلبس لم يكن عقب تفتيش باطل . مع أنه من المتفق عليه أن دخول المنزل المسكون يعد كالتفتيش من اجراءات التحقيق لا الاستدلال ، فاذا كان الدخول في ذاته باطلا فقد بطل كل دليل مترتب عليه سواء أجرى تفتيش أم لم يجر ، بل كان التلبس واضحا بغيره كما جرت الامور في واقعة هذه الدعوى . فتقديم المتهم المخدر بنفسه وبمحض ارادته عقب الدخول الباطل الى منزله لا يوهن في شيء من بطلان هذا الاجراء ولا الدليل المترتب عليه .

### تقرير الصلة بين الاجراء الباطل والدليل الذي عول عليه الحكم المطعون فيه :

لمحكمة الموضوع أن تقدر الصلة التي قد يدفع بتوفرها بين الاجراء الباطل من اجراءات التحقيق الابتدائي ، وبين الدليل الذي يرتكن عليه الاتهام . فاذا رأت أن الصلة متوافرة قضت ببطلان الامرين معا : الاجراء نفسه وما أسفر عنه من دليل . والا كان لها عند انتفاء الصلة التعويل على الدليل القائم في الدعوى بوصفه اجراء مستقلا بذاته ، فلا ينسحب اليه بطلان الاجراء أو الاجراءات الاخرى المدفوع ببطلانها .

وهذا التقدير هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها حسبما يتكشف لها من ظروف الامرين معا : الاجراء المدفوع ببطلانه ، والدليل المقول بأنه مترتب عليه . فصلها هذا نهائي لارقابة عليه لمحكمة النقض الا في الحدود العامة التي تراقب فيها

( ١ ) نقض ١٩٥٥/٦/١٣ احكام النقض س ٦ رقم ٣٣٦ ص ١١٢١ .

( ٢ ) نقض ١٩٥٨/٤/٨ احكام النقض س ٩ رقم ١٠٤ ص ٣٨١ .

( ٣ ) نقض ١٩٣٤/١٢/٣١ قواعد النقض ج ٢ رقم ٢٣٨ ص ١١٢٩ .

هذه الاخيرة المسائل الموضوعية ، وفى الجملة أن يكون بيان الصلة - أو نفيها - بأسباب كافية مستمدة من الاوراق . وأن يكون استظهارها باستنتاج سائق فى المنطق مقبول (١)

وتقدير الصلة بين الاجراء الباطل من قبض أو تفتيش وبين الاعتراف المسند الى المتهم مسألة تخضع لتقدير قاضى الموضوع حتى ولو كان قد صدر أمام نفس الضابط الذى قام بالاجراء الباطل (٢) ومن باب أولى اذا صدر أمام غير من اجراء . ولكن ينبغى أن يبين الحكم - على أية حال - أن المحكمة كانت متنبهة وهى تعمل الدليل الى انتفاء الصلة بينه وبين الاجراء الباطل . وان هذه الصلة من شأنها أن تعدم أثره - لو كانت قائمة - ولذا فانه اذا كانت المحكمة قد عولت - فيما عولت - لادانة المتهم على الاعتراف المنسوب اليه اثر القبض الباطل الذى وقع عليه دون أن تتحدث عنه كدليل قائم بذاته ومنفصل عن تلك الاجراءات الباطلة ، ولا هى كشفت عن مدى استقلاله عنها فان الحكم يكون معيبا (٣)

أما اذا كان الحكم قد أثبت أن المتهم لم يعترف فقط أمام ضابط البوليس عقب ضبط المخدر ، بل اعترف أيضا أمام وكيل النيابة عند استجوابه مما يفيد أنه لم يكن متأثرا وقتئذ بذلك التفتيش ، فذلك يكفى فى الرد على ما يثيره المتهم من أن هذا الاعتراف كان وليد تفتيش قضى ببطلانه (٤) .

وفى الجملة لا تتوافر المصلحة من الدفع ببطلان اجراءات التحقيق الا اذا كان الحكم المطعون فيه بنى على تلك الاجراءات المقول ببطلانها . أو كان لها أثر فيه يترتب عليه ضرر يمس حقوق الطاعن أو دفاعه . أما اذا كانت الاجراءات المدعى ببطلانها ليس لها أية علاقة أو أى أثر ولم يترتب عليها ضرر بالطاعن فى دفاعه أمام المحكمة فلا محل لرفعها أمام محكمة النقض لانتفاء المصلحة من البحث فيها (٥)

ولا تختلف الحال عن ذلك شيئا اذا كان الطعن من النيابة . فلو كان الحكم مع ما أثبتته من أن القبض على المتهم وقع صحيحا قد التفت فى قضائه عن الدليل المستمدة من التفتيش الذى وقع أثر القبض ، فانه يكون خاطئا (٦)

كما قضى بأنه اذا كان الحكم فى معرض بيان واقعة الدعوى قد ذكر أن المتهم اعترف بحيازته لعبة المخدر مدعى أنه عثر عليها بالطريق وحين قضى بالبراءة بناء على بطلان القبض على المتهم لم يتعرض لهذه الاقوال ومبلغ كفايتها وحدها فى الاثبات فهذا يكون قصورا مستوجبا لنقضه (٧) .

ذلك أن اعتراف المتهم أمام النيابة مثلا يعد دليلا قائما بذاته غير مترتب على القبض أو التفتيش ، ولو سبقه قبض أو تفتيش باطل بمعرفة البوليس مادام لم يكن المتهم متأثرا بنتيجة هذا الاجراء (٨) . ومن باب أولى اعترافه أمام المحكمة بالجريمة

(١) راجع فى الصلة بين التفتيش الباطل والاعتراف مؤلفنا « مبادئ الاجراءات الجنائية فى القانون المصرى الطبعة الثالثة ص ٣٠٩ - ٣١١ » .

(٢) نقض ١٩٥٧/٥/٦ أحكام النقض س ٨ رقم ١٢٣ ص ٤٤٦ .

(٣) نقض ١٩٥٧/١٠/٨ أحكام النقض س ٨ رقم ٢٠٥ ص ٧٦٥ .

(٤) نقض ١٩٥٠/٢/٢٧ أحكام النقض س ١ رقم ١١٩ ص ٣٥٦ .

(٥) نقض ١٩٣٤/١/١٥ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ١٨٦ ص ٢٥٦ .

(٦) نقض ١٩٤٥/٦/١١ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٥٩٨ ص ٧٣٣ .

(٧) نقض ١٩٤٩/٣/٢٨ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٨٥٦ ص ٨٢٠ .

(٨) ١٩٤٤/١١/٢٠ المحاماه س ٢٧ ص ٧٧ .

التي ظهر من القبض أو التفتيش ارتكابه لها فانه كاف في ادانته ولو كان هذا أو ذاك وقع باطلا لأي سبب كان (١) .

وبالتالي أنه اذا ظهر من أسباب الحكم المطعون فيه أن الصلة كانت منقطعة بين الدليل الذي عول عليه هذا الحكم وبين الاجراء الباطل ، فإن المصلحة في الطعن تكون منتفية حتى مع التسليم جدلا بما قد يذهب الطاعن اليه من بطلان هذا الاجراء وسواء بنى البطلان على أسباب قانونية ، أم موضوعية ثابتة في الحكم المطعون فيه لا تحتاج تحقيقا ، ويصح بالتالي اثارها في الطعن بالنقض .

وغنى عن البيان أن تقدير توافر سبب إبطال من عدم توافره أمر موضوعي صرف فلا يخضع من ثم لرقابة محكمة النقض الا في الحدود العامة التي تراقب فيها هذه الاخيرة كافة المسائل الموضوعية ، وكذلك تقدير قيمة الدليل الذي أسفر عنه ، والصلة بين الامرين ، على ما بيناه .

### تسائد الادلة في المواد الجنائية :

يلاحظ أن الادلة في المواد الجنائية متسائدة متماسكة يسند بعضها بعضا بحيث اذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ أثر الدليل الباطل في عقيدة الحكم ، وتعين من ثم نقض الحكم برمته . ولهذا التسائد أهميته البالغة في تقدير توافر مصلحة الطاعن من التوصل الى ابطال أي دليل من أدلة الادانة التي عول عليها الحكم المطعون فيه . وهذا التسائد قاعدة أصلية متسعة النطاق لا يحد منها إلا إمكان الاستغناء بالادلة الصحيحة عن الدليل الباطل في صور استثنائية نادرة . وسنعالج قاعدة تسائد الادلة هذه - بقدر اتصالها بمصلحة الطاعن من طعنه - فيما بعد عندما نتكلم عن اتصال مصلحة الطاعن باخطاء الاحكام المطعون فيها عند التدليل على ثبوت الواقعة أو عدم ثبوتها .

( يتبع )

( ١ ) راجع مثلا نقض ١٩٤٩/٦/١٣ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٩٤٤ ص ٩٢٦ و ١٩٥٠/٥/٨ الجماء  
س ٣١ رقم ٩٦ ص ١٠٠ و ١٩٥٠/٥/٩ الجماء س ٣١ رقم ١٠٥ ص ٣٠٩ .



## آثار الطلاق في شرائع غير المسلمين

للدكتور جميل الشرقاوى

أستاذ القانون المدنى بكلية الحقوق - جامعة القاهرة

### ١ - تمهيد وتقسيم :

يترتب على الطلاق ، سواء أتم بصدور حكم به فى الاحوال التى يلزم فيها ذلك ، أو تم باتفاق بين الزوجين عليه ، أو بإيقاعه من جانب الرجل وفقا لما مر بنا فى شرائع اليهود ، أن تنقضى رابطة الزواج ، فتسقط بانقضائها كل الآثار التى يرتبط وجودها بقيامه واستمراره كالواجبات المتبادلة بين الزوجين وكالتزام المرأة بطاعة زوجها والتزامه بحمايتها ، كما يحق لكل منهما أن يتزوج مرة أخرى ، بشرط أن تنتظر المرأة انقضاء عدتها ، الا أن كان الزواج الجديد بين المطلقين أنفسهما ما دام هذا الزواج جائزا .

كما يترتب على واقعة الطلاق نشوء آثار تتمثل فى التزامات على أحد الزوجين وحقوق للآخر ، فقد ينشأ عن الطلاق حق أحد الزوجين فى اقتضاء نفقة من زوجته الآخر ، كما يمكن أنه ينشأ للزوج الذى لايعزى اليه الطلاق حق فى طلب التعويض من الزوج الآخر الذى كان خطؤه سببا فى حصوله .

وقد يكون الزواج على مهر ، وهو يكون كذلك دائما فى شرائع اليهود ، وحصول الطلاق قد يؤثر على استحقاق المهر فيجعل مؤجلا حالا أو يسقط حق المرأة فى هذا المؤجل أو فى كل المهر بحسب الأحوال .

كما أن افتراق الزوجين بعد الطلاق يثير مشكلة حضانة الأولاد وضمهم ، اذ يوجب هذا الافتراق تحديد من يكون له من الزوجين حق حضانتهم أو ضمهم .

ومن هذه الاشارة الى آثار الطلاق يتبين أن بعض هذه الآثار يقع على الرابطة الشخصية بين الزوجين ، أو يمس علاقة الزوجين بأولادهما ، وهذه آثار يمكن أن تسمى بأنها آثار شخصية للطلاق ، كما أن هناك طائفة أخرى من آثار الطلاق تتناول مسائل ذات طابع مالى ، ولذا نقسم دراستنا لآثار الطلاق الى فرعين : نتناول فى الاول آثار الطلاق فى العلاقة بين الزوجين ومصير الاولاد بعد الطلاق ، وفى الثانى نتعرض للآثار المالية للطلاق .

### الفصل الاول

#### الآثار الشخصية للطلاق

### ٢ - أولا - انفصام رابطة الزواج وزوال آثارها

#### ١ - فى الشرائع المسيحية

#### شريعة الاقباط الارثوذكس :

عنيت المجموعات الحديثة لشريعة الاقباط ببيان آثار الحكم بالطلاق

فى نصوص أفردتها لذلك (١) ، وقد سبقتها الى ذلك الخلاصة القانونية (٢) ، أما ما سبقها من مؤلفات الفقه القبطى كالمجموع الصغرى وكذا قوانين ابن لقلق فأثار الطلاق لم تتناول فيها بطريقة جامعة وإنما وردت بها إشارات متفرقة الى بعض هذه الآثار (٣) ، وإذا نتخذ نصوص المجموعات الحديثة أساسا لدراستنا لهذه الآثار مع تقريب أحكامها من أحكام المراجع السابقة عليها .

وتنص المادة ٦٨ / ٦٣ على الاثر المنطقي لانقضاء الزواج بالطلاق ، وهو زوال الالتزامات والحقوق المرتبطة بقيامه ، فتقضى بأنه « يترتب على الطلاق انحلال رابطة الزوجية من تاريخ الحكم النهائي الصادر به ، فتزول حقوق كل من الزوجين وواجباته قبل الآخر ولا يرث أحدهما الآخر عند موته » . وقد أشرنا من قبل الى ما ينشأ بالزواج من واجبات متبادلة بين الزوجين ومن الطبيعي أن تنقضى بانحلال الزواج هذه الواجبات المتبادلة ، كذلك ينقضى حق الرجل فى طاعه امرأته وواجبه فى حمايتها (٤) كما أن التوارث بين الزوجين مناطه ثبوت وصف الزوجية ، فإذا ما زال هذا الوصف بالطلاق زال الحق فى الميراث (٥) .

وتجمل الخلاصة القانونية أثر الطلاق من هذه الناحية بقولها انه يترتب على ( الفسخ ) « انحلال الارتباط الزوجى بكل متعلقاته الشخصية » (٦) .

ويترتب على رفع قيد الزوجية بالطلاق أن يرتفع مانع الزواج لدى كل من الزوجين ، الناشئ عن الارتباط بالزوجية القائمة وعلى أساس ما سبقت الإشارة اليه من تحريم التعدد على كل من الرجل والمرأة فى شريعة الاقباط وكل الشرائع المسيحية ، وتنص المادة ٦٩/٦٤ من مجموعة شريعة الاقباط على هذا الحكم فتقضى بأنه « يجوز لكل من الزوجين بعد الحكم بالطلاق أن يتزوج من شخص آخر » ، وانتهى تردف ذلك باستثناء حالة ما « اذا نص الحكم على حرمان أحدهما أو كليهما من الزواج (٧) » . وقد أشرنا من قبل الى حكم تقرير الحرمان المطلق من الزواج أى الحرمان العام الذى لا يحدد له سبب خاص ( كالادانة بالزنا مثلا ) ، والمؤبد الذى لا تحدد له مدة معينة ، وقلنا إن إبادة هذا الحرمان فى الحكم الصادر بالتطبيق يتضمن أساسا بحرية من الخريات العامة التى يكفلها الدستور ، وأنه لذلك غير جائز ، باعتباره مخالفا للنظام العام . ويلاحظ أن صاحب الخلاصة القانونية يجعل الحق فى الزواج مرة أخرى « للزوج البرىء من السبب الموجب للفسخ » . . . . . ومتى شاء فله

( ١ ) المواد من ٦٨ الى ٧٣ من مجموعة سنة ١٩٣٨ ومن ٦٣ الى ٦٨ من مجموعة سنة ١٩٥٥ وهى تكون الفصل الثالث من الباب الثانى من كل منها وكذا المواد ٧٩ و ٨٤ و ٧٤/٨٧ و ٧٩ و ٨٠ وهى من نصوص الباب الثالث المخصص لاحكام المهر والجهاز .

( ٢ ) المسائل من ٢٧ الى ٢٩ أرقام من ١١٠ الى ١٢٠ .

( ٣ ) ولم تورد قوانين ابن لقلق سوى اشارات لاحكام المهر والجهاز بعد الفسخ . انظر تذييل المجموع ص ٤٤٢ .

( ٤ ) أما المهر فيجب فى شريعة الاقباط بمجرد الاكليل فى الزواج الصحيح ، ولذا لا يؤثر انحلال الزواج فى الاصل على استحقاق المرأة للمهر « الا ان أسقط حقها فيه كجزاء على مسئوليتها عن سبب الطلاق كما سترى فيما بعد » .

( ٥ ) والنص يجعل زوال هذا الوصف متوطا بصدور الحكم النهائي بالطلاق عند وفاة الزوج المورث ، فان لم يكن الحكم نهائيا « انقضت دعوى الطلاق فيظل وصف الزوجية ويثبت الارث لزوجته » .

( ٦ ) المسألة ٢٧ رقم ١١٠ ( أولا ) .

( ٧ ) ونص مجموعة سنة ١٩٣٨ دون نص مجموعة سنة ١٩٥٥ يضيف أنه « فى هذه الحالة لا يجوز أن قضى بحرمانه أن يتزوج الا بتصريح من ( المجلس الأعلى ) » .

ذلك . أما من كان سبب الفسخ من قبله فان كان السبب مما يمكن زواله بثة فان صح ذلك وثبت زوال المانع عنه ورغب الزواج بواسطة الشريعة يجاب لذلك . وان كان السبب مما لا يمكن زواله قطعيا فيمنع من الزيجة مطلقا .

ويبدو مما ورد في الخلاصة أن المنع من الزواج لا يتصل بالمسئولية أو عدم المسئولية عن أسباب « الفسخ » بل يرتبط باتصال سببه بالزوج الذي يتعذر منعه من الزواج ولو كان لا بد له في حصوله ، كما لو كان مجنوناً أو عاجزاً جنسياً أو مريضاً ، لأنه يجعل مناط جواز الزواج هو قابلية سبب الفسخ للزوال أو عدم قابليته ، بل يمكن القول ان صاحب الخلاصة لا يتناول « آثار الفسخ » باعتباره طلاقاً ، بل باعتباره بطلان الزواج ، وقد أشرنا الى أن فقه الاقباط يستعمل مصطلح « الفسخ » للدلالة على الشيثين ، كما أن الخلاصة القانونية ذكرت أسباب البطلان وأسباب الطلاق في موضع واحد (١) ، وإذا أخذنا مصطلح الفسخ هنا بمعنى البطلان لا يكون ما ورد في الخلاصة خاصاً بمنع الزواج بعده الا تكراراً لأحكام موانع الزواج فيها (٢) . وعلى أي حال فاننا ان جعلناه عاماً يشمل الطلاق مع البطلان ، يصبح حكمه غير قابل للتطبيق فيما يقرره من جواز منع الزواج بعد الطلاق ، لمخالفته للنظام العام .

وقد كانت أحكام المجالس المالية تجرى على تقرير الحرمان من الزواج مع الحكم بالطلاق ولكنها لم تكن تسير في ذلك ، فيما يبدو ، وعلى مبادئ محددة (٣) وكان الافراد يضمنون دعاويهم بطلب الطلاق طلب التصريح بالزواج ، وقد طلب الى القضاء المدني بعد إلغاء المجالس المالية أن يصرح بالزواج بعد الحكم بالطلاق ، فاستبعد هذا الطلب على أساس أنه يخرج عن اختصاصه ، وأن التصريح من سلطة الرئيس الديني (٤) ، وكان الأولى أن يقضى بأنه لا محل له لأنه ليس هناك ما يحول دون الزواج بعد الطلاق دون اذن خاص مادام أنه لا يوجد أي مانع قانوني لاتبام الزواج ، بتوافر كل شروط إنشائه ، كما عرفناها فيما سبق .

ولكن المرأة تلتزم بالألا تعقد زواجا جديداً بعد انحلال زواجها الاول قبل انقضاء فترة العدة ، وقد تكلمنا عن أحكامها في شريعة الاقباط في شروط الزواج ، ذلك ان عدم انقضاء العدة مانع شرعي من ابرام الزواج (٥) .

( ١ ) ص ٣١ : النوع الثالث في فسخ الزواج وانحلاله وما يترتب عليه . المسألة ٢٥ . في الأسباب الوضعية الموجبة لفسخ الزواج .

( ٢ ) ويكون نص المجموعات على جواز الحرمان من الزواج بحكم التطلق لا سند له في الفقه السابق عليها ولكن يلاحظ أن جرجس لفافوس يعلق في هامش الخلاصة ( ص ٤٩ هامش ١ ) بقوله « متى كان الفصل بأسباب فلا ينصح لتفريق النسب في الطلاق بالزيجة ثانية بخلاف المظنوم فإنه يتزوج باعتبار أن الفرين الآخر قد أصبح في حكم الميت . وأن الاذن للظالم بالزيجة مخالف للشريعة المسيحية بخلاف صريحة » وهو كلام يختلف عما ورد في متن الخلاصة .

ولم نجد في المجموع انصافاً إشارة الى منع الزواج في حالة ما اذا تزوج الرجل امرأة ولم يجدها عذراء وكان القول عنها فيجاء اذ يفرق بينهما وتكون ملعونة ولا يتزوجها آخر . وتلزم بيتهما حزينه باقية لانها زنت في بيت أبيها وفضحته . - باب ٢٤ رقم ١١٣ « وحالة زواج الناقصة في خلقتها التي لا تصلح للرجال اذ قال بالتفريق بينها وبين زوجها وتأديبها ومنعها من التزويج ، رقم ١٢٦ ومن الواضح أن منع الزواج هنا يقوم على تخلف شرط للزواج هو القدرة الطبيعية لدى المرأة .

( ٣ ) انظر اهاب اسماعيل « رسالة رقم ٨٧ في ٨٨ .

( ٤ ) حكم القاهرة الابتدائية في ٢١ فبراير سنة ١٩٥٩ أشار اليه في المرجع السابق ص ٣٠٥ .

( ٥ ) ولكن عدم انقضاء العدة في حالة الوفاة لا يمنع من عقد الاملاك ، وهو العقد الذي يتحقق به الارتباط بين الزوجين ولا يحل به الدخول . وقد ورد ذلك في المجموع الصفوى الذي ينص على أن « الحزن على الرجل لا يمنع المرأة أن تملك » . باب ٢٤ رقم ٥٢ ونستطيع أن نمسح حكمه الى ما هو مقرر في شريعة الاقباط من وجوب عدة على المطلقة ، فيجوز تملكها قبل انقضاء العدة . وحيث يجوز الاملاك تجوز الخطبة من باب أولى .



وليس هناك ما يمنع من أن يكون الزواج الجديد بين الشخصين المطلقين نفسيهما ،  
 أى لا يوجد مانع من عودة المطلقين الى الارتباط بالزواج ، وتقضى المادة ٦٥/٧٠ من  
 مجموعة الاقباط بأنه « يجوز لمن وقع بينهما طلاق الرجوع لبعضهما » ولكن النص  
 يقرر أن هذا الرجوع يكون « بقرار يصدر من المجلس الملى العام بعد استيفاء الاجراءات  
 الدينية التى تقتضيها قوانين الكنيسة » ، ومن الواضح أنه لم يعد للمجلس الملى العام  
 أو لغيره اختصاص فى مسائل الاحوال الشخصية . ولذا فإن المحاكم هى صاحبة  
 السلطة فى رقابة استيفاء الاجراءات الدينية التى يستلزمها هذا الرجوع (١) ، وان  
 كنا لم نجد أية إشارة الى لزوم نوع خاص من الاجراءات فى هذه الحالة ، فى كتب فقہ  
 طائفة الاقباط .

ورجوع المطلقين الى الزواج يكون بإعادة التراضى على الزواج (٢) ، فالشرائع  
 المسيحية لا تعرف نظام الرجعة كما تنظمه الشريعة الاسلامية ، ويلاحظ أنه لا يلزم  
 لإبرام الزواج فى هذه الحالة انقضاء فترة العدة ، لانقضاء علتها وهى الحشية من اختلاط  
 الانساب .

ولا يظهر فى المجموعات الحديثة أو فى الخلاصة القانونية أى تقييد للزواج أو  
 لعدد الزيجات التى يمكن للقبطى الارثوذكسى أن يعقدها (٣) ، على خلاف ما نجده فى  
 المجموعات والكتب القديمة ، فابن العسال يقول فى المجموع الصفوى ، إن الرجال يصح  
 لهم التزويج الثانى (٤) وكأنه بذلك يمنع عن النساء ، أما الزيجة الثالثة فهى عنده  
 زيجة مكروهه (٥) ، أما الرابعة فهى محرمة وهو يقرر أن الزيجة بعد الثالثة « علامة  
 الزنا الظاهر » ، ومن جسر على أن يصير الى التزويج الرابع الذى ليس هو تزويجا فلا  
 يحتسب مثل هذا زواجا ولا المولودون منه بنين مختصين يعرفون ، ويلقى فى عقاب  
 المتدسسين بأوساخ الزنا ويفرق بعضهم من بعض (٦) ، كما جاء فى قوانين ابن لقلق  
 أنه يمنع الزواج « بالرابعة فصاعدا » (٧) ويلاحظ أن المجموعة المدنية اليونانية ،  
 تذهب ، أخذاً من شريعة الكنيسة الارثوذكسية اليونانية ، الى تحريم الزواج الرابع

( ١ ) ومن الملاحظ أن اختصاص المجلس الملى باصدار القرار بجواز رجوع المطلقين الى الزوجية ليس  
 من الاختصاصات القضائية بل هو من الاختصاصات الولائية ، ولذا فن ذهبنا الى القول بلزوم مثل  
 هذا القرار فإنه يكون من اختصاص قاضى المحكمة المدنية باعتباره من الاعمال الولائية مع ملاحظة أنه  
 لا يجوز للقاضى أن يرفض اصداره اذا لم يوجد مانع شرعى من اتمام الزواج . واذا ما استوفى ما يشترط  
 لزومه من الاجراءات الدينية .

( ٢ ) وان كان لا يلزم فيه الاكليل ، بل يكتفى بصلاة الاستغفار لأن بركة الاكليل « انما هى  
 مرة واحدة فى الدفعة الاولى وهى ثابتة على اربابها وباقية فيهم أبدا » المجموع الصفوى باب ٢٤ رقم ٨٧ .

وقد حاول البعض أن يأخذ بتحريم رجوع المطلقين الى الزوجية اذا تزوجت المرأة بعد الطلاق استنادا  
 لنص التوراة الذى يستند لهذا الحكم فى شرائع اليهود ، ولكن يبدو أن هذا اثرأى ليس له صدى فى  
 فقہ الاقباط - وهذا الرأى قال به جرجس فلقاوس فى تعليقه على مشروع قانون الاحوال الشخصية للاقباط  
 ( جريدة مصر عدد ١٥ يونية سنة ١٩١٨ ومحاضراته المطبوعة فى نفس السنة « مشار اليها فى رسالة  
 اهاب اسماعيل هامش ١ ص ٢٨٠ .

( ٣ ) فالخلاصة تنص فى المسألة ١٣ رقم ٢٨ على أنه ان توفيت الزوجة أو افترقت شرعا عن زوجها  
 له أن يتزوج بأخرى ، دون تحديد أو تقييد .

( ٤ ) باب ٢٤ رقم ٨٢ وقد جاء فى رقم ٨٤ « وأما النساء فاما التزويج الثانى بعد النذر فهو خلاف  
 الناموس لا لأجل الاتصال بل لأجل السكنب على الخلق » .

( ٥ ) رقم ٩٠ وحاشية ( أصلية ) عليها ، ونصه أنها « علامة الغواية لمن يقدر ان يضبط نفسه ،  
 وهى آناء وسخ فى الكنيسة » .

( ٦ ) باب ٢٤ رقم ٩١ و ٩٢ .

( ٧ ) تذييل المجموع ص ٤٤١ .

بنص المادة ١٣٥٥ ، ولكن يبدو أن هذا الرأي لم يسد الى النهاية في قانون الكنيسة القبطية ، ولذا لم نجد له صدى في المؤلفات الفقهية أو المجموعات الحديثة ، ونستطيع لذلك أن نقول ان هذا التحريم غير مأخوذ به في شريعة الاقباط الارثوذكس (١) .

#### شريعة الانجيليين :

لا يتضمن قانون الانجيليين الوطنيين نصوصا تنظم آثار الحكم بالطلاق ، ومع ذلك يمكن القول بأن مذكرناه عن انفصام رابطة الزواج وزوال آثارها في شريعة الاقباط الارثوذكس ، وما يترتب عليه من سقوط الالتزامات والحقوق الزوجية بما في ذلك التوارث بين الزوجين ، وحرية كل منهما في عقد زواج جديد مع شخص آخر ، مع التزام المرأة بالانتظار مدة العدة ، ولكن طبقا لتحديداتها في قواعد الشريعة الاسلامية وجواز عودة المطلقين للزواج بينهما بتراض جديد ، لأن كل هذه الآثار يفرضها منطق انحلال رابطة الزواج بالطلاق ، وتمثل في تحديد آثاره القواعد العامة التي تنطبق دون حاجة الى النص عليها ، ولذلك فانه لا وجه للكلام عن تقييد أى من الاحكام السابقة بمثل القيود التي أشير اليها في الكلام عن شريعة الاقباط ، فلا يقبل القول بجواز منع الزواج بعد الطلاق أو وضع القيود على رجوع المطلقين لبعضهما أو تحديد عدد الزيجات الجائزة .

#### ٢ - في شرائع اليهود

#### شريعة الربانيين :

معنى الطلاق في أية شريعة هو انحلال الزواج من وقت وقوع هذا الطلاق ، وانقضاء ما يرتبط بقيامه من التزامات وحقوق الزوجين ، ولذا فان هذا الاثر يترتب في شريعة اليهود الربانيين بنفس الصورة التي يترتب بها في شريعة الاقباط الارثوذكس ، فينقضى بالطلاق التزام الزوجين بالمساكنة والاخلاص والتعاون ، ويزول خضوع المرأة لسلطة زوجها (٢) ، كما يزيل التزام آخر ناشئ عن الزواج (٣) ، وجاء النص في كتاب ابن شمعون على أنه « لايسوغ بعد الطلاق اقامة المرأة مع الرجل » (المادة ٣٥٠) ، وأن على المرأة أن تترك بيت الرجل ان كان مسكن الزوجية ملكه بل تجعل عليها هذا الواجب ولو كان المسكن ملكا لهما بالاشتراك ، « أما ان كان الملك لها أو لأبويها فالمكلف بالانتقال الرجل » (٤) ، وحتى لا تضطر المرأة الى مقابلة الرجل بعد طلاقها منه تقضى المادة ٣٥٢ من كتاب ابن شمعون على أن « للمطلقة أن توكل عنها لمطالبة الرجل بما لها من الحقوق » ، ولكن هذا لا يعنى القطيعة والعداوة بين المطلقين ، بل يقول البعض بالتزامهما خلقيا بالود والصدقة (٥) كما جاء في كتاب ابن شمعون أنه « يجوز للمطلق اعالة مطلقة بشرط ألا يوجب هذا اختلاطه بها والا وجب أن يذيب عنه » .

( ١ ) ويعارض بعض الكتاب المحدثين هذا التحريم استنادا الى نصوص الكتاب المقدس ، وكتابات القديس أوغسطينوس وفتاوى بعض البطركة ، انظر اشارة الى ذلك في رسالة اهاب اسماعيل ، فقرة ٨٢ ( ٢ ) بل ان الطلاق يخرج الصغيرة من ولاية أبيها ، ولو طلقت قبل البلوغ ، طبقا للمادة ٢٦ من كتاب ابن شمعون .

( ٣ ) انظر Zagouri ، المؤلف السابق ذكره ، ص ٨٥ .

( ٤ ) المادة ٣٥١ والمؤلف السابق ، ص ٨٦ .

( ٥ ) Zagouri ، ص ٨٦ .

ويلاحظ أن مخالفة ما يقضى به الطلاق من سقوط الحق في المخالطة الجسدية بين الزوجين ، يؤثر على الطلاق نفسه ، اذ يلزم تجديده ، ونصوص كتاب ابن شمعون تقضى بأنه اذا عاد المطلق الى مطلقته واختل بها واحتمل وقاعه لها وجب شرعا بتجديد الطلاق (١) وان كان تجديد الطلاق غير لازم ، اذا كانت المرأة مطلقة بعد التقديس فقط ، ولم يتأكد الوقاع (٢) ، أما ان تأكد الوقاع بعد الطلاق من زواج كامل او من مجرد تقديس ، فتجديد الطلاق لازم (٣) والا شملت بعض آثاره (٤) .

وبانقضاء الزواج يصبح من حق كل من المطلقين أن يعقد زواجا جديدا مع شخص ثالث ، اذا لم يقم دونه مانع شرعى ، ومع مراعاة ضرورة انقضاء فترة العدة حتى تستطيع المرأة العودة الى الزواج ، وقد بينا أحكام العدة في شريعة الربانيين في كلامنا عن شروط الزواج (٥) .

ويجوز للمطلقين أن يعودا الى الزواج بتراض جديد ، ولا يلزم عندئذ انتظار مدة العدة لتخلف علتها كما ذكرنا في شريعة الاقباط ، وقد نص كتاب ابن شمعون على هذا الحكم في المادة ٣٨١ التى تقضى بأن « للرجل أن يعود الى مطلقته يعقد عليها ولا تعتد » ، ولكن ذلك بشرط ألا تكون قد تزوجت بغيره أو حتى تقدست له ، لأنها عندئذ تحرم على مطلقها « المادة ٣٨٢ من كتاب ابن شمعون » (٦) ، كما لا يجوز رجوع المطلقين الى بعضهما بالزواج اذا كان الطلاق بسبب ارتكاب المرأة الزنا ( المادة ٣٨٥ ) أو بسبب ظهور دم الحيض ثلاث مرات متوالية منذ أول اختلاعه بها ( المادة ٣٨٦ ) ، ولذا يوجب ابن شمعون في المادة ٣٨٧ من كتابه « على السلطة الشرعية عند الطلاق لعلة دم الحيض أو لسبب تهمة الزنا أن تخبر الرجل بتحريم المطلقة عليه أبدا » .

### شريعة القرائين :

لا جدال فى أنه بالطلاق تنقض رابطة الزواج ويزول ، بالتالى ، ما يرتبط بقيامها من آثار ، فيحق لكل من المطلقين فى شريعة القرائين أن يعقد زواجا جديدا مع شخص ثالث ، مع التزام المرأة لفترة العود قبل ابرام زواج جديد ، كما يحق لها العودة الى الزواج بابرامه بينهما مرة أخرى دون انتظار لانقضاء العدة ، ولكن بشرط ألا تكون المرأة قد تزوجت بعد طلاقها من زوجها الاول وألا يكون الطلاق بسبب ارتكابها الزنا أو ظهور دم الحيض ، وقد رأينا أن المرأة تحرم على الرجل لكل هذه الاسباب .

( ١ ) المادة ٣٧٢ .

( ٢ ) المادة ٣٧٣ .

( ٣ ) المادة ٣٧٤ .

( ٤ ) وتنص المادة ٣٧٥ على أنه « اذا كان هناك محل للتجديد وقبل حصوله تقدست المرأة على شخص آخر » فهى مجرمة على الاثنى ووجب التجديد من الاول والطلاق من الثانى « وتحريمها على الاول يعنى أن طلاقه واقع رغم حاجته الى التجديد وقد تزوجت بعده فحرمت عليه ، كما أن تحريمها على الثانى والزامه بطلاقها يعنى أنها ما زالت بينهما وبين الاول رابطة لا تزول الا بالتجديد .

( ٥ ) انظر المواد ٣٦٩ وما بعدها من كتاب ابن شمعون .

( ٦ ) ويرى Zagouri أن تحريم زواج المطلقة على الكاهن ، يقصد به ألا يكون الكاهن سببا فى تحريم امرأة على مطلقها ، المرجع السابق .

ولكن يلاحظ أنه « اذا اختلت المطلقة بغير مطلقها عن غير عقد شرعى جاز لمطلقها الرجوع اليها » (المادة ٣٨٣) « كما أنه « اذا خاللت المرأة رجلا ثم تزوجت بآخر وطلقها جاز تخليها أن يعقد عليها » .



## ٣ - في مشروع القانون الموحد

تفترض أحكام المشروع وترتب ما أشرنا إليه من آثار الطلاق في فصم العلاقة الشخصية بين الزوجين ، وتقرر حق كل من المطلقين في إبرام زواج جديد ، ولكن المادة ٧٤ تنبه الى أنه « لا يجوز للمطلق أو المطلقة الزواج قبل أن يصبح الحكم بالتطبيق غير قابل للطعن بأي طريق من طرق الطعن » ، كما تنص المادة ٧٥ على أن الرجعة بين المطلقين لا تجوز الا بإجراء زواج جديد ، وهو ما يعنى فى الواقع أن الرجعة بمعناها فى الفقه الإسلامى ، لا يؤخذ به وان رجوع المطلقين الى الارتباط بالزواج لا يكون الا بتراض جديد ، ولذا كان من الاولى أن يتجنب النص استخدام لفظة « الرجعة » (١) .

ولم يرد فى نصوص المشروع ما يجيز الحرمان من الزواج بعد الطلاق ، أو تقييد حق المطلقين فى العودة الى الزواج بينهما ، أخذنا من نصوص مجموعات الاقباط أو غيرها من الشرائع .

## ٣ - ثانيا : حقوق الاولاد بعد الطلاق :

## ١ - فى الشرائع المسيحية

## شريعة الاقباط الأرثوذكس :

ان حقوق الاولاد قبل والديهم ليس أساسها رابطة الزواج بين هذين الوالدين بل ثبوت نسبهم منهما ، ولذا فان هذه الحقوق لا تتأثر بانحلال زواج الوالدين بالطلاق ، لأن هذا الانحلال لا يمس نسب الاولاد الناتجين منه (٢) ، ولكن مع ذلك تثار بعد الطلاق وما يترتب عليه من أنهيار منزل الاسرة ، مشكلة حضانة الاولاد وضمهم ، أى تحديد من من الوالدين يكون له دون الآخر الحق فى ابقائهم معه وتربيتهم .

وقد تعرضت الخلاصة القانونية (٣) ، تحديد مصير الاولاد بعد فسخ الزواج ، من حيث الحق فى حضانتهم ، فى المسألة التاسعة والعشرين (٤) ، فنصت على أنه « اذا كان الافتراق توقع بناء على سبب حاصيل من جهة أحد الزوجين فحضانة الاولاد ذكورا وإناثا وتربيتهم هي للقرين البرىء من السبب » فان كان السبب واقعا من الرجل فالحضانة والتربية تكون للمرأة اذا كانت الشريعة لم تقم وليا للاولاد غيرها وان كانت اقامت وليا فالحضانة والتربية لها تحت رعاية وتصرف الولي الذى يعينه الرئيس الرومى من أرشد الاقارب أو من غيرهم اذا لم يتفق (٥) . واذا كن السبب من المرأة فالحضانة والتربية تكون للرجل ان لم يكن ثمة مانع من جهته أيضا والا فتدير

( ١ ) وعلى كل حال فصورة الطلاق الذى يأخذه المشروع ، وهو التطلق بحكم المحكمة لا تسمح بأن يتصور اخذ معها بنظام الرجعة الذى يرتبط فى الشريعة الاسلامية بجعل الطلاق بيد الرجل وحده .

( ٢ ) ولذلك تقضى المادة ٦٨/٧٣ من مجموعة الاقباط بأنه « لا يؤثر حكم الطلاق على ما للاولاد من الحقوق قبل والديهم » وأنظر المسادة ٣٠٤ من المجموعة المدنية الفرنسية والاشارة اليها فى مؤلفنا عن الزواج فى القانون الفرنسى وفقرة ٧٨ .

( ٣ ) اما قوانين ابن لقلق والجموع الصفوى ، فلم نجد فيهما تنظيما لحضانة الاولاد بعد الطلاق .

( ٤ ) ارقام من ١١٦ الى ١٢٠ .

( ٥ ) جاء فى المسألة ٣٩ من الخلاصة وتصويبها الذى أعلاه مؤلفها « تعداد وترتيب من تكون لهم الولاية بأنهم الاب المسيحي القصاد على مباشرة الولاية ثم لوصيه ثم للجد الصحيح ثم للاخ الارشد وبعده لعم ثم لابن العم ثم للام اذا لم تتزوج ثم للخال وابن الخال وابن العم وابن الخالة وبعده عنهم يولى الرئيس وليا من باقى الاقارب ان وجدوا فمن غيرهم - ص ٥٧ ومن ٥٨ وص ٥٩ وحواشيها من طبعة ١٩٣٣ .

الأمر للرئيس . أما إن كان السبب حاصلا من الفريقين كائنين لهما قرابة مانعة وتزوجا ثم خلفا أولادا أو كائنين ترهبنا بعد الزواج فالرخصة للام والنفقة والتربية على الوالد . وإن كان السبب غير ما ذكر كالجنون أو غيره مما يخشى منه على حياة الأولاد أو نصرانيتهم وآدابهم أو أموالهم فللرئيس الروحي تدبر الأمر .

ومن النص السابق يظهر أن المسؤولية عن « فسخ » الزواج ، حيث يكون هذا « الفسخ » طلاقا يبنى على خطأ أحد الزوجين ، تؤدي إلى حرمان الأب المسئول من حقه في تربية أولاده والإشراف عليهم ، وتجعل ذلك عندئذ حقا للام البريئة مع حقها في حضانة الأولاد ، أو للولي على النفس الذي يعينه الرئيس الروحي من الأقارب أو من غيرهم ، فإن كانت الأم هي المسئولة كانت الحضانة والتربية معا للأب ما لم يكن مانع من جهته ، فيكون تدبير الأمر للرئيس الديني ، فإن كان الفسخ بغير خطأ من كل من الزوجين فالحضانة للام والتربية للأب ، إلا إن كان سبب الفسخ ينطوي على خطورة على الأولاد ، فيكون للرئيس الديني تدبير الأمر .

وهذه الأحكام لا تختلف في الواقع عن الحكم الوارد في المادة ٦٧/٧٢ من مجموعة الأقطاب ولو أنه حكم مستمد في الغالب من نصوص القانون الفرنسي (١) ، فهذه المادة تنص على أن « حضانة الأولاد تكون للزوج الذي صدر حكم الطلاق لمصلحته ما لم تأمر ( المحكمة ) (٢) بحضانة الأولاد أو بعضهم للزوج الآخر أو لمن له حق الحضانة بعده . ومع ذلك يحتفظ كل من الوالدين بعد الطلاق بحقه في ملاحظة أولاده وتربيتهم أيا كان الشخص الذي عهد إليه بحضانتهم » ، فهذا المعنى يجعل للمحكمة سلطة واسعة في مراعاة مصلحة الأولاد لتعيين من تكون له حضانتهم بصرف النظر عن المسؤولية عن أسباب حل الزواج كما هي الحال في الحكم الوارد في الخلاصة القانونية .

الآن أنه من المهم تعيين المقصود بالحضانة في النصوص السابقة ، هل هي الحضانة بمعناها في الشريعة الإسلامية ، أي الفترة التي تحتاج تربية الولد فيها إلى خمسة النساء ؟ أم يقصد بها ضم الولد عموما ما دام لم يبلغ سن الرشد النفسي ؟ يلاحظ أن القانون الفرنسي الذي أخذ منه نص مجموعة الأقطاب لا يفرق بين الضم والحضانة بالمعنى الخاص فهو لا يتكلم إلا عن الحق في ضم Garde الولد في جميع الأحوال ولكن هذا لا يعني أن شريعة الأقطاب تأخذ بحكم القانون الفرنسي في عدم التفرقة بين الحضانة والضم ، بل الواقع أنها تفرق بينهما وتجعل الحضانة إلى سن السابعة للذكر والتاسعة للإناث من حق الأم وأقربائها من النساء مفضلين على أقارب الأب ، أما بعد هذه السن فضم الولد (ذكرا كان أو أنثى) لأبيه أو من له الولاية على نفسه (٣) ، وفي الولاية على النفس يقسم أقارب الأب على أقارب الأم . وعلى ذلك فالمقصود بالحضانة التي تفصل المحكمة فيمن يكون صاحب الحق فيها بعد الطلاق هو الفترة السابقة على بلوغ السابعة للذكر والتاسعة للإناث ، فإذا كانت المرأة مسئولة عن الطلاق حرمت من حقها في حضانة أولادها إلا إن وجدت المحكمة أن مصلحة الأولاد

( ١ ) المادة ٣٠٢ مدني فرنسي « وانظر مؤلفنا السابق صفحات ٢٤٨ و ٢٥٧ و ٣١٥ » .

( ٢ ) في الأفضل المجلس المكي .

( ٣ ) انظر المواد ١٢٧ - ١٢٢/١٣٩ - ١٣٤ من مجموعة الأقطاب حيث تحدد من له الحضانة وشروط الحضانة وواجباتها وأسباب انقضاء الحضانة .

في إبقاء هذا الحق لها ، أما بعد سن الحضانة فضم الأولاد حق للأب مهما كانت مسئوليته عن سبب الطلاق (١) ، باعتباره وليا على أنفسهم .

#### شريعة البروتستانت :

لا يتضمن قانون الانجيليين تنظيما خاصا للحضانة والضم بعد الطلاق ، وإنما وردت فيه قواعد عامة للحضانة والضم في جميع الاحوال ، تجعل الحضانة من حق الام ما دامت شروط الحضانة تتوافر فيها ( المادة ٢٣ من القانون السابق ) (٢) والا انتقلت لمن يليها في ذلك (٣) فإذا ما انتهت مدة الحضانة ببلوغ الطفل سبع سنين ( المادة ٢٢ ) « يسلم الصبي أو الصبية لأبيه المسيحي والا فلجده المسيحي والا فللقرب من أقرباء أبيه المسيحيين ، والا فلاقرباء الام المسيحيين » ( المادة ٢٥ ) .

ومن المفهوم أن عدم تأثر حقوق الأولاد قبل والديهم بالطلاق حكم يقوم على استناد هذه الحقوق الى ثبوت نسبهم منهما لا الى قيام الزواج ، ولذا يجب أن يعتبر حكما مسلما في شريعة البروتستانت دون حاجة الى تقريره صراحة في نصوص قانونهم .

#### ٣ - في شرائع اليهود

##### شريعة الربانيين :

لا يتضمن كتاب الاحكام الشرعية لابن شمعون قواعد خاصة لتنظيم حضانة من يكون للمطلقين من أولاد بعد الطلاق (٤) ولذا نستطيع أن نقول أن شريعة اليهود الربانيين لا تقيم صلة بين المسئولية عن الطلاق وبين الحق في الحضانة . والحضانة في هذه الشريعة للأم (٥) الا ان كانت حالتها تدعو الى حرمانها من الحضانة فتكون للرجل (٦) ، واذا توفيت الأم لا تنتقل الحضانة الى أمها بل الى أم الأب (٧) .

( ١ ) المادة ١٣٩/١٣٤ من مجموعة الاقباط . وأنظر آهاب اسماعيل ، رسالته ، فقرة ٩٥ ويلاحظ على أي حال أن اختلاف مصادر النصوص الخاصة بالحضانة وهو الشريعة الاسلامية عن مصادر النص الخاص بتنظيم الحضانة بعد الطلاق وهو القانون الفرنسي في مجموعة الاقباط ، وعدم الانتباه الى اختلاف مبادئ تنظيم مسألة الحضانة والضم في القانونين ، هو الذي يفسر عدم الانسجام في الاحكام الواردة في هاتين الطائفتين من النصوص ؛ من ذلك مثلا أن نص المادة ٦٧/٧٢ يجعل لكل من الوالدين ملاحظة وتربية الأولاد ولو لم يكن له حق الحضانة ، مع أن التربية والملاحظة في شريعة الاقباط لا صلة لها بالحضانة بل ترتبط بالولاية على نفس الأولاد ، فتكون للأب او من يكون وليا بعده دون الحضانة ، ثم ان مسائل الملاحظة والتربية المستقلة عن مقتضيات الحضانة بمعناها الخاص ، لا تثار الا بعد سن الحضانة ، أي في سن الضم ، وقد رأينا أن الضم للولي على النفس دائما ولو كان هو الأب وكان مسئولا عن الطلاق بينه وبين الأم ، أما في القانون الفرنسي فيوجد ربط بين الحق في ضم الولد والحق في الاشراف على تربيته وتعليمه ، ولذا يحتاج الامر فيه الى تقرير حق الوالد في الملاحظة والتربية ان لم يكن له حق الضم .

كما يلاحظ أن الأم لا تكون لها ولاية على نفس أولادها مع قيام ولاية الأب ولذا لا يتصور أن يكون لها حق في الاشراف على تربيتهم اذا كانت محرومة من الحضانة وكانت الولاية للأب ، كما تقتضي المادة ٦٧/٧٢ .

( ٢ ) وتقتضي المادة ٢١ بأن « تتولى الام رضاعة بنهها ذكورا كانوا أو اناثا مطلقة كانت أو غير مطلقة مفارقة كانت أو غير مفارقة » .

( ٣ ) وتقتضي المادة ٢٤ بأنه « اذا لم تتوفر في الام شروط احقية الحضانة صارت حضانة الولد لام الام المسيحية ثم للأب المسيحي ثم للأقرب فالأقرب من أقرباء الأب المسيحيين ثم أقرباء الام المسيحيين وان لم يوجد أحد من هؤلاء أو أولئك فلن تعينه السلطة المختصة » .

( ٤ ) ولكن المادة ٢٨٨ من الكتاب المذكور تنص على أنه « للمطلقة ولها رضيع ان ترفض ارضاعه أو تطلب عليه اجرا » .

( ٥ ) المادة ٣٩١ .

( ٦ ) المادة ٣٩٢ وللسلطة الشرعية أن تأذن بالحضانة لام الأم اذا كانت حضانة الأب غير

بوافقة ، المادة ٤٠٣ .

( ٧ ) المادة ٤٠٢ .



وتنقضى مدة الحضانة ببلوغ الذكر سن السادسة ، أما اثبتت فلا تزول حضانتها الا بزواجها (١) ، فاذا انقضت مدة الحضانة بالنسبة للولد حق لآبيه أخذه (٢) .

على أنه يلاحظ أن كتاب ابن شمعون ينص على أن « للسلطة الشرعية في جميع الاحوال أن ترى رأيها المناسب لمقتضى الاحوال فيمن يكون أصلح للحضانة من غيره » أي أنها تحدد من له حق الحضانة على ضوء مصلحة الاولاد دون غيرها من الاعتبارات (٣)

### شريعة القرائين :

لم يرد في شعار الخضر تفصيل الكلام في الرضاعة والحضانة ، وانما وردت فيه اشارة الى التزام الأب بترك ولده الرضيع لدى مطلقته لارضاعه ، فليس له أن يأخذه لارضاعه بمرضع غيرها (٤) ، كما يشير الى التزام الأم بالرضاعة رغم الطلاق ، فلا يجوز لها أن تكل ارضاعه الى غيرها (٥) ، كما أشار الى أن الحضانة حق للمرأة حتى يكبر المولود دون أن يحدد لذلك سببا معينا (٦) ، ولذا لا يعتبر ما جاء في الشعار عرضا لنظامي الحضانة والضم في شريعة القرائين (٧) ، على أنه من الممكن الرجوع في بيان أحكام الحضانة والضم لدى القرائين الى القواعد المتبعة عند الربانيين على اعتبار أن تنظيمهما ليس من المسائل الخلافية بين المذهبين (٨) .

وقد عرض على القضاء خلاف حول أحقية المطلقة في حضانة اولادها طبقا لشريعة القرائين ، وقضت محكمة النقض فيه بأن تطليق المرأة لسبب يعزى اليها ( كالريبة ) لا يحرمها من حضانة اولادها « اذ أن الأم لا تحرم من حضانة ولدها الا اذا كانت لا تؤمن على أخلاقه ونفسه بسبب اعوجاج سلوكها » (٩) .

### ٣ - في مشروع القانون الموحد

أخذ مشروع القانون الموحد في تنظيم الحضانة بعد الطلاق بما أخذت به مجموعات الاقباط الارثوذكس ، فنص في المادة ٧٥ على أن « تكون حضانة الاولاد للزوج الذي صدر الحكم لمصلحته في دعوى التطليق ما لم تأمر المحكمة بغير ذلك » ، وحكم هذا النص، لذلك، هو أن الأم تحرم مما لها من حق في الحضانة اذا كانت مسئولة عن الطلاق،

#### ( ١ ) المادة ٣٩١ .

( ٢ ) فان أبى مفارقة أمه فلا يلزم أبوه بنفقته المادة ٤٠٥ ، « وينتقل حق أخذ الولد بعد وفاة الأب الى أبى الأب فاذا لم يكن بقي الولد في حضانة أمه ولو أوصى الأب بغير ذلك فاذا ماتت انتقل حق الاخذ الى أمها » المادة ٤٠٦ « واذا تعلق الولد بأمه بعد انقضاء مدة حضانتها فليس لوصيه أخذه منها »

( ٣ ) وقد جاء في حكم حاكمية الاسكندرية في ١٩٥٣/١٢/٢١ المشار اليه في خفاجي ورابع ، ص ١٥٥ أنه « يتعين اعمال اتفاق الزوجين بالنسبة لحضانة اولادهما ، لان الاتفاق يلاحظ فيه مصلحة الاولاد

( ٤ ) وقد برر ذلك بأن « لبن الام خير من لبن غيرها ولو كان غير جيد فهو مع ذلك أوفق للمولود ضرورة كونه ربي في احشائها وانطبع على التغذي منها وهو جنين » الشعار ص ١٤٠ وص ١٤١

( ٥ ) « سواء لتزوج أم لغير ذلك » - المرجع السابق ص ١٤١ .

( ٦ ) فقد جاء في الشعار انه « ليس للوالد أخذ المولود بعد القطام بل الواجب ابقاؤه عندها حتى يكبر » ثم اذا كان لا يطيق مفارقتها فلا يليق أخذه « نهأ فحرا » ، ص ١٤١

( ٧ ) بل ان اصل الشعار ليس فيه كلام عن الحضانة او الرضاعة ، ولذا نقل مترجمه الى العربية فاورد فيه ملخصا من مؤلف آخر هو « سفر العلاء شموئيل موسى الحكيم » رغم ايجازه توفية للموضوعات انظر ص ١٤٠ من الشعار .

( ٨ ) فلم يرد في مؤلف مراد فرج عن « الربانون والقرائون » اشارة الى خلاف المذهبين حول هذه المسائل .

( ٩ ) نقض ١٠ يناير سنة ١٩٥٧ مشار اليه في مجموعة خفاجي ورابع . ص ١٥٥ .

ليكون الحق فيها للأب ، هذا ما لم تر المحكمة ، لمصلحة الاولاد ، غير هذا فتبقى الحضانة للأم أو تعهد بها الى غير الوالدين ، أما اذا كان حكم الطلاق لسبب لا يعزى الى أحد الزوجين ، فتظل الحضانة للأم ما لم تقرر المحكمة ، أيضا ، غير ذلك .

والمشروع لا يجعل للمستولية عن الطلاق أثرا على الحق في الضم بعد انتهاء فترة الحضانة ، وقد ترك المشروع تحديدها لاحكام الشريعة العامة (١) ، وبذلك يكون حق ضم الولد لمن له الولاية على نفسه ، ولا يسقط حقه في ذلك الا بسقوط ولايته ، دون أن يتأثر بالمستولية عن سبب التطليق .

ومن الواضح أن نص المشروع يأخذ بحكم نصوص المجموعة المدنية الفرنسية التي نقلت عنها نصوص مجموعة الاقباط .

وقد نص المشروع في المادة ٧٦ على أن حكم التطليق لا يؤثر على حقوق الاولاد قبل والديهم ، مما يعنى أن تأثر الحق في الحضانة بالمستولية عن سبب التطليق استثناء على المبدأ الذى يقضى بأن الطلاق بين الوالدين لا يمس حقوق الاولاد قبلهم .

## الفصل الثانى

### الآثار المالية للطلاق

#### ٤ - تعداد هذه الآثار

الآثار المالية التى تترتب على الطلاق اما أن تكون متعلقة باستحقاق المرأة لما يجب لها من المهر بمقتضى الشرط أو بحكم الشرع ، واما أن تكون خاصة بما يترتب على المستولية عن حدوث الطلاق من التزام الزوج المسئول بأن يعوض الآخر عما ناله من ضرر بسبب انحلال الزواج ، أو التزامه بالنفقة عليه رغم انفصام رابطتهما وانقضاء التزامات الزواج (٢) ، فآثار الطلاق المالية تظهر فى استحقاق المهر أو سقوط الحق فيه ، وفى استحقاق التعويض أو النفقة بعد الطلاق ، ونتكلم فى كل من هذه المسائل فيما يلى :

#### ٥ - أثر الطلاق على المهر

##### ١ - فى الشرائع المسيحية

##### شريعة الاقباط الأرثوذكس :

أشرنا من قبل الى أن شريعة الاقباط تجيز أن يكون الزواج على مهر يلتزم به الرجل للمرأة كما ذكرنا أن العادة تجرى لديهم على ذلك أخذا من عادات المسلمين ،

(١) وهى الشريعة الإسلامية . ومن انتهاء الحضانة فيها سبع للذكر و ٩ للأنثى قد تزايد بحكم القاضى الى تسع وأحدى عشرة .

( ٢ ) وقد أشرنا فيما سبق الى أن اغلب الشرائع التى ندرسها لا يترتب فيها على الزواج اختلاط أموال الزوجين ، بل تبقى لكل منهما حقوقه وسلطاته بالنسبة لأمواله ، ولذا لا نحتاج فى بيان الآثار المالية للطلاق الى الكلام عن قواعد فصل هذه الأموال . بل اننا لا نتعرض لهذه الناحية من الآثار المالية للطلاق فى شريعة اليهود الربانيين التى تجعل للرجل حقوقا على أموال زوجته ، على أساس اقتصارنا على دراسة الزواج باعتباره منشأ العلاقة الشخصية بين الزوجين ، فى الشرائع الطائفية .

ومن اللازم أن نبين هنا أثر افتراق الزوجين بالطلاق على استحقاق المهر المشترط ، طبقا لقواعد هذه الشريعة .

وقد أورد نص المادة ٧٩/٧٤ من مجموعة الاقباط الارثوذكس حكم المهر في حالة الطلاق ، فقضى بأنه « في حالة الحكم بالطلاق اذا كان سبب الفسخ قهريا أى لا دخل لارادة أحد من الزوجين فيه ، يكون للمرأة حق الاستيلاء على مهرها . أما اذا كان سبب الفسخ غير قهري فان كان آتيا من قبل الرجل فالمرأة الحق في أخذ مهرها ، وان كان آتيا من قبل المرأة فلا حق لها في المهر » ويمكن أن نجد تأييدا لاحكام هذا النص في كتب الفقه السابقة على المجموعات ، وكذا في قوانين ابن لقلق (١) .

ومن عموم النص السابق يؤخذ أنه في الحالات التي يسقط فيها حق المرأة في المهر ، يسقط المهر بأكمله ، أى ما دفع منه عند الزواج ( المعجل أو المقدم ) ، وما بقي منه في ذمة الرجل ( أى المؤجل ) ، فيترتب على سقوط حقها فيه جواز مطالبة الرجل لها بما سبق أن وفي به منه ، أو به كله ان كان وفي به كله معجلا ، وكذا امتناع مطالبتها له بما لم تقبضه منه .

ويلاحظ أن المرأة قد تأخذ معها الى بيت زوجها منقولات تؤثت بها منزل الزوجية أو تستعملها فيه ، هذه المنقولات المملوكة للزوجة يطلق عليها في الاصطلاح اسم « الجهاز » ، والمفروض أنها ملك خالص لها وليس للرجل عليها من الحقوق سنوى استعمالها لها طول بقائها في منزله ، فاذا ما وقع الطلاق بين الزوجين كان للمرأة أن تأخذ معها جهازها ولا يستطيع الرجل أن يمنعها من ذلك والا كان معتديا على ملكيتها ، واسترداد المرأة لجهازها من الرجل ، يخضع للقواعد العامة في تنظيم استرداد الشخص لما يملك ، أى لقواعد الاحوال العينية لا الاحوال الشخصية ، ولذا لا يرجع الى القواعد الطائفية لشريعة الاقباط في تحديد حقوق المرأة على جهازها (٢) .

على أن مجموعة الاقباط تنص في مادتها ٨٥/٨٠ على قرينة يمكن الاخذ بها في

( ١ ) قوانين ابن لقلق تقرر انه اذا طلقت المرأة لصرعها من الجنون أو البرص ( وهو سبب قهري ) لا تفقد حقها في المهر ، أما ان كان سبب الطلاق هو زناها ( وهو سبب يعزى الى خطاها ) اخذ الرجل مهرها - تدليل المجموع ص ٤٤٢ - وكذا يقرر ابن العسال أن المرأة تستحق مهرها بعد الطلاق اذا كان الطلاق بسبب اصابتها بالصرع من الجنون أو بالبرص أو الجلدم أو بسبب ادعاء الرجل عليها بالزنا كذبا أو تديره على حياتها أو على عفتها أو بسبب اعتياده ارتكاب الزنا ، أما ان كان الطلاق بسبب زنا المرأة فلا حق لها في المهر - المجموع الصفوى باب ٢٤ ارقام ١٢٧ و ١٢٨ و ١٣١ و ١٣٥ و ١٣٦ وجاء في الخلاصة القانونية « المسألة ٢٨ ان الفسخ لسبب قهري ولو كان من جهة المرأة لا يسقط حقها في المهر (رقم ١١٢) وكذلك لو كان الفسخ لسبب الى خطأ الرجل كتديره على حياتها وتحيله على افساد عفتها ( رقم ١١٣ ) اما ان كان الطلاق لزنا فان حقها في المهر يسقط (رقم ١١٤) ، على أننا نجد الخلاصة تقرر ان الفسخ بسبب العجز الجنسي (اللاحق للزواج) في الرجل يجعل له أن يسترد الهدية المتقدمة للعرس ولا يخسر شيئا من عنده ( رقم ١١١ ) ، مما يفيد قصدنا الى اسقاط حق المرأة في المهر في هذه الحال .

( ٢ ) والمادة ٧٩/٨٤ من مجموعة الاقباط تتفق في حكمها مع المبادئ التي اشرنا اليها ، فهي تنص على أن « الجهاز ملك للمرأة وحدها فلا حق للزوج في شيء منه وانما له الانتفاع بها يوضع منه في بيته . وإذا اغتصب شيئا منه حال قيام الزوجية أو بعدها فلها مطالبة به أو بقيمته ان هلك أو استهلك عنده » ولكن نصوصا أخرى في المراجع السابقة على المجموعات تتكلم عن فقدان المرأة حقها في جهازها أو في أموالها الخاصة ، وكذلك فقدان الرجل حقه في بعض أمواله ، كجزء في بعض الاحوال ، من ذلك ما تقضى به قوانين ابن لقلق من أن الطلاق بسبب ارتكاب المرأة للزنا يجعل للرجل أن يأخذ جهازها ان لم يكن لها أولاد فان كان لها أولاد كان جهازها وكل ما لها لأولادها (تدليل المجموع ص ٤٤٢) ومثل هذا ورد في المجموع الصفوى (باب ٢٤ رقم ١٣١) وقد جاء فيه أيضا ان طلاق المرأة بسبب تدبير الرجل على حياتها أو تحيله على افساد عفتها يجعل لها هدية العرس ومثلها من ماله ان لم يكن له أولاد (رقم ١٣٥) فان كان الطلاق بسبب اعتياده الزنا كانت لها هدية العرس وثلثها من ماله ان لم يكن له أولاد (رقم ١٣٦) وجاء مثل هذا بالخلاصة القانونية ( المسألة ٢٨ رقم ١١٣ ) كما جاء فيها (رقم ١١٤) ان ارتكاب المرأة للزنا يجعل جهازها حقا للرجل ، فان كان له منها أولاد كان جهازها وكل ماله للأولاد .



اثبات الجهاز عند اختلاف الزوجين على تحديده ، فتقضى بأنه « اذا اختلف الزوجان حال قيام الزواج أو بعد الفسخ في متاع موضوع في البيت الذي يسكنان فيه ، فما يصلح للنساء عادة فهو للمرأة الى أن يقيم الزوج البينة على أنه له ، وما يصلح للرجال أو يكون صالحا لهما فهو للزوج ما لم تقم المرأة البينة على أنه لها » .

### شريعة الانجيليين :

لم يورد قانون الانجيليين الوطنيين تنظيما لآثار الطلاق، ولذا لم يتبين أثر المسؤولية عن السبب الذي يبرره ( أى وقوع الزنا من المرأة ، وارتكاب الزنا هو السبب الوحيد المبرر للطلاق في هذه الشريعة كما سبق البيان ) على استحقاق المرأة للمهر ، وقد أشرنا من قبل الى أن نصوص هذا القانون تقيد جواز الاتفاق عليه .

ولكن يمكن مع ذلك أن يقال بسقوط حق المرأة فيما اشترط لها من مهر اذا حكم بطلاقها بسبب ارتكابها الزنا ، بالقياس على ما أورده قانون الانجيليين فى المادة ١٦ عن أثر المفارقة ( أى الانفصال الجثمانى ) على المهر ، اذ نص على أنه « اذا كانت علة المفارقة فى الزوجة فلها متاعها ( أى جهازها ) فقط المزودة به من بيت أبيها خاصة ، والا فلها متاعها ومهرها أيضا » أى أن مسؤولية المرأة عن المفارقة تسقط حقها فى المهر ، فان لم يكن السبب معزوا لها ثبت حقها فيه ، ويمكن أن يجعل أثر المسؤولية عن الطلاق كآثر المسؤولية عن المفارقة ، خصوصا وان الطلاق يفصم الرابطة الزوجية دونها .

ومما يؤخذ من المادة ١٦ سابقة الذكر أيضا ، أن قانون الانجيليين لا يمس حق المرأة فى جهازها مهما كانت مسئولة عن سبب المفارقة أو الطلاق ، وحكمه لذلك يتفق مع القواعد الواجبة التطبيق فى هذا الشأن .

## ٢ - فى شرائع اليهود

### شريعة الربانيين :

أشرنا فيما سبق الى وجوب المهر للمرأة فى شريعة اليهود الربانيين ، وقد رأينا أن المهر عندهم هو مبلغ من المال يشترطه الرجل على نفسه للمرأة زيادة عما يكون لها من الحقوق المالية فى عقد الزواج (١) وهى الحقوق التى تنشأ باشتراط الرجل على نفسه قدر ما تعطيه له المرأة من المال مضاعفا أو نصف مضاعف حسب عرف البلد، والتى تستحق عند الوفاة أو الطلاق ، على خلاف المهر الذى يستحق بمجرد العقد .

ويسقط حق المرأة فى مهرها ، وهو ما يشبه مؤجل الصداق فى الشريعة الإسلامية، فى بعض أحوال الطلاق الذى يكون مسوغه عيبها أو ارتكابها جريمة خلقية أو دينية ، وبصفة عامة ، اذا كان سبب الطلاق يعزى اليها (٢) .

(١) وقد جاء أن المهر عند الربانيين « كناية عما يضيفه الرجل على جملة ما فى العقد » وهو يعرف عند القرائين بمؤجل الصداق .

(٢) فظهور عدم بكارة المرأة دون أن يثبت تصرفها فيها يؤدى الى سقوط حقها فى المهر « فتؤدى اليها بعد طلاقها حقوقها المالية الثابتة فى عقد الزواج بعد خصم قيمة المهر (المادة ١٥٢ من كتاب ابن شمعون ) وتنص المادة ١٩٢ من الكتاب السابق على أنه « اذا اختلفت جهة اقامة الزوجين ولم ينص فى العقد على جهة منهما اتبعت جهة الزوج وليس للزوجة أن تتوقف والا أضاعت مهرها ومؤجل صداقها » ويبدو أن « مؤجل الصداق » يقصد به هنا ما اشترطه لها الرجل من حقوق فى العقد بخلاف المهر .

كما يسقط حقها ، في بعض الاحوال ، فيما يشترط لها من الحقوق المالية زيادة عما دفعته للرجل وذلك بالإضافة الى فقدانها في نفس الوقت ، الحق في المهر (١) .

ويلاحظ أن المرأة تسترد في جميع الاحوال ما دفعته للرجل من مال عند الزواج ، وكذا جهازها الذي أحضرته الى منزله (٢) .

### شريعة القرائين :

أشرنا في الكلام عن المهر كأثر من آثار الزواج ، أن ما يستحق للمرأة عند الوفاة أو الطلاق مما يلتزم به الرجل لها من مال ، تطلق عليه في فقه شريعة القرائين تسمية « مؤجل الصداق » ، وهم يعللون وجوبه كما رأينا ، بأنه للاحتباس من هوان المرأة في عين الرجل فيطلقها فضلا عن كونه ذخرا لها اذا طلقت أو تزلت .

الا أن شريعة القرائين تقرر سقوط حق المرأة فيما لها من مؤجل الصداق في كل حالة يكون مسوغ الطلاق معزوا الى المرأة ، فاذا كان مسوغ الطلاق عيبا في المرأة موجودا من قبل اتمام الزواج ، كان للرجل طلاقها ، ويسقط حقها في المؤجل بشرط ألا يكون الرجل عالما به عند الزواج ، فان كان عالما به التزم بالمؤجل لمطلقته .

« واذا كان المسوغ حادثا بعد الزواج كالامراض والغايات فالمؤجل واجب ، ما لم يكن شيئا من فساد الاخلاق فالمؤجل لا يجب » (٣) .

أما ان كان الطلاق بحكم القضاء بناء على طلب المرأة عند توافر مسوغ طلبها الطلاق ، فلا شك في استحقاقها لمؤجل صداقها ، لان مسوغ الطلاق عندئذ لا يعزى اليها .

وبجانب هذه القاعدة العامة التي تقضي بسقوط حق المرأة في مؤجل صداقها ، نجد في شعائر الحضرة نصوصا على سقوط هذا الحق في بعض الاحوال ، بما لا يخرج عن أن يكون تطبيقا لهذه القاعدة العامة (٤) ، بل نجد فيه امكان سقوط حقوق المرأة

( ١ ) فاذا ثبت تصرف المرأة في بكاريتها فلا حق لها الا فيما دخلت به ( المادة ١٥٣ من كتاب ابن شمعون ) وكذلك ان تكرر ثلاث مرات متواليات عقب الزواج ظهور دم الحيض ( المادة ١٥٥ ) وكذلك ان ظهر ان المرأة مريضة بحيث لا تليق للرجال ( المادة ١٥٨ ) او وجد بها عيب شرعي لم يكن معلوما للرجل ( المادة ١٥٩ ) وكذلك من تمنع نفسها عن زوجها لكرهاتها اياه ( المادة ١٦٩ ) او لمخاضها وسمازعتها ( المادة ١٧٠ ) وكذلك ان رغبت الطلاق لكرهاتها ( المادة ١٧٢ ) او اذا خالفت الشرع او الادب او زنت ( المادة ١٧٧ ) والمادة ١٨٠ والمادة ١٨٣ والمادة ١٨٦ ) واذا حلف الزوج زوجته الا تتكلم انسانا معينا وانذرهما بسقوط حقوقها ولم تمتثل كانت مخالفة شرعا وضاعت عليها حقوقها ( المادة ١٩١ ) وكذا اذا احدث الزوجة على الاستقلال بالسكن عن اهل زوجها دون أن يثبت اضطرارهم لها ( المادة ١٩٨ ) او اذا نشزت المرأة لعيب او عاهة طرات على الرجل بعد الزواج ( المادة ٢٠٣ ) او اذا تكرر من الزوجة شتم زوجها ثم وبخت وانذرت فعادت الى ذلك .

وانظر المادة ٣٤٦ من كتاب ابن شمعون حيث يذكر احوال سقوط حقوق المرأة بالإشارة الى المواد التي أشرنا اليها فيما سبق . وقد أضفنا اليها ما لم يذكره من حالات السقوط .

( ٢ ) فالنصوص التي تشير الى سقوط حقوق المرأة تقضي بانها لا تأخذ الا ما دخلت به ، وهو جهازها وبائنتها . ومن المفروض أنه في كل حالة لا يتقرر سقوط حق المرأة ، تكون هذه الحقوق للمرأة دون حاجة الى النص الا اننا نلاحظ ان كتاب ابن شمعون ينص في بعض الاحوال على ان حقوق المرأة لا تسقط عند طلاقها ، وقد فعل ذلك في المسودات ١٥٢ و ١٥٦ و ١٦١ و ١٦٤ و ١٦٧ و ١٧٢ و ١٨٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٩ و ٢١٣ و ٢١٤ و ٢١٧ . وهي طريقة اقرب الى منهج الفقه منها الى منهج التشريع .

( ٣ ) « فان فساد الاخلاق نقص في الدين » الشعائر ص ١٢٨ .

( ٤ ) فقد جاء فيه أن المرأة المسيئة اذا تبين انها محرم لزوجها او ممنوعة شرعا « ولم يكن زوجها يعلم ، فلا يلزمه الفدى وانما يطلق بما عليه من الحقوق عند المؤجل ، كذلك المطلقة طلاقا فاسدا ومن صادف سببها السنة العاشرة من عقمها ومن انذر بها بالطلاق اذا ارتكبت كذا وفعلت » ، الشعائر ص ١١٥ وانه اذا ثبت هجر الرجل للمرأة وانذر فبقي على حاله جاز طلاقها منه بحقوقها دون ما يكون قد اعطاه =

دون أن تطلق ، إذا رمت نفسها بالفحشاء لتحمل زوجها على طلاقها فلم يصدق الرجل ما رمت نفسها به (١) .

ولكن يلاحظ أن سقوط حقوق المرأة أو مؤجل صداقها ، لا يؤثر على استحقاقها استرداد ما دخلت به من الجهاز ، وهذا واضح في كل النصوص التي تشير إلى سقوط جميع حقوق المرأة لأخطر الأسباب كارتكاب الزنا (٢) أو غيره من أسباب السقوط ، وهذا الحكم واجب التطبيق بالنسبة لكل ما تعطيه المرأة للرجل عند الزواج من بائة نقدية أو غير نقدية .

وقد ذكر صاحب الشعار حالات خاصة يكون طلاق المرأة فيها دون أن تفقد مالها بمقتضى الزواج من الحقوق (٣) .

ويلاحظ أن شريعة القرائن تجعل وفاة المرأة مسقطه لحقها في مؤجل صداقها ، إذ ورد في الشعار أن ورثتها لا يحق لهم أن يطلبوا سوى ما بقي من جهازها ، على عكس الحكم فيما لو كان الرجل هو الذي توفي (٤) .

### ٣ - في مشروع القانون الموحد

لم تتناول نصوص المشروع أثر الطلاق على استحقاق المرأة للمهر ، ولكن يلاحظ أن الطلاق طبقاً لأحكامه لا يتم إلا بحكم تصدره المحكمة في دعوى ترفع بطلب الطلاق من أحد الزوجين ، وقد يكون السبب الذي يبنى عليه الحكم خطأ من أحد الزوجين في حق الآخر ، ولذا يستلزم نص المادة ٢/٧٠ من المشروع أن يعين الحكم من يكون من الزوجين مسئولاً بخطأه عن الطلاق لترتيب ما يتعلق بثبوت خطأه من أحكام يقصد بها مجازاته على هذا الخطأ ، ومنها التزامه بالتعويض للطرف الآخر .

ويمكن أن يقال إن المشروع لا يريده الخروج عن قواعد استحقاق المهر بعد الطلاق كما رأيناها في شريعة الاقباط الأرثوذكس ، وأنه لذلك يجب القول لسقوط حق المرأة

فيها ، أما أن كانت المرأة تمنع نفسها عنه لبقضائها وجب عليه طلاقها بلا حقوق ؛ فإن لم تعترف بنفسها أيام نصحت وانزلت فإن لم تنتسح سقطت حقوقها عند ما يكون في حوزتها من الجهاز ولا تعطي إليها وثيقة الطلاق قبل سنة ولا تلزمه فيها النفقة ، ص ١١٧ و ص ١١٨ . وكذلك تسقط حقوق المرأة ومؤجل صداقها إذا ارتكبت الزنا ( باختيارها ، فإن كان جبراً سقط مؤجل صداقها دون حقوقها ) ، أو عرضت نفسها للابتذال أو خالطت الأدياء والائمية ما يدعو إلى الريبة وسوء السمعة ، وكل مارقة من الدين شرعاً أو عرفاً ، الشعار ص ١٢٠ و ص ١٢١ وكذلك المرأة التي يثبت عدم بكارتها دون أن يثبت اختلاطها برجل بعد عقدتها على زوجها ، ص ١٢٤ ( أما أن ثبت اختلاطها برجل بعد العقد ، فشريعة القرائن تقضي برجمها حتى الموت ) ، وإذا ظلت المرأة عقيباً عشرون سنة كان للرجل طلاقها بحقوقها عند المؤجل ، ص ١٢٠ .

( ١ ) شعار الخضر ، ص ١٢٢ .

( ٢ ) المرجع السابق ، ص ١٢٠ ، وانظر أيضاً ص ١١٨ ، وتجعل شريعة القرائن للمرأة أولوية في استرداد جهازها على دائني زوجها ، ص ١١٩ ، وهذا يتفق مع القواعد العامة التي تجعل أساس استرداد الجهاز ملكية الزوجة له رغم وجوده لدى الزوج .

( ٣ ) فإذا نذر الرجل ألا تتزين امرأته بشيء من الحل أو لا تقتسل أو لا تعبر شيئاً أو لا تزور أحد أباح نذره وقتما ما ثم يحله وإذا امتنع طلق بالحقوق ، الشعار ص ١١٧ ، وكذا إذا ثبت عقبه ، ص ١٢٠ وإذا ارتاب الرجل في ارتكاب امرأته الزنا ولم يشهد عليها إلا شهادتها واحداً ، له الطلاق وعليه الحقوق ، ص ١٢١ .

( ٤ ) فقد جاء فيه أنه « إذا طالبت الورثة بما لها من الحقوق فعليها تقديم الوثيقة الدالة عليها فتأخذ ما يكون موجوداً لها من جهازها ولو قدم أو بل أو نزلت قيمته كذلك تأخذ ما هلك أو سرق من أشيائها الثابتة كالحل والمصوغات بحسب قيمتها في الوثيقة وكذلك مؤجل الصداق ... وإذا توفيت فليس لورثتها سوى ما يكون موجوداً لها من جهازها ولو قديماً أو جالياً وإذا هلك أو سرق شيء من أشيائها الثابتة فلم يمتعه بحسب الوثيقة وليس لهم شيء من المؤجل . وبالجمله لهم ما لها بحسب الوثيقة عند المؤجل فهو لا يورث كما أسلفنا ، ص ١١٨ .



فيه ان كانت مسئولة عن الطلاق ، وبعدم سقوط استحقاقها اياه ان كان الرجل هو المسئول أو كان الطلاق بسبب قهرى لا يعزى الى خطأ أحدهما (١) .

## ٦ - الحكم بالتعويض :

### ١ - في الشرائع المسيحية

#### شريعة الاقباط الارثوذكس :

تنص المادة ٦٦/٧١ من مجموعة الاقباط الارثوذكس على أنه « يجوز الحكم بنفقة أو تعويض لمن حكم له بالطلاق ، على الزوج الآخر » ، ومن هذا النص يبدو قصد واضعيه الى الزام من يعتبر مسئولا عن سبب الطلاق بتعويض الطرف الآخر عما يلحقه من أضرار نتيجة لانحلال الزواج (٢) .

والنص على حق الزوج البرى في الحصول من الزوج المتسبب بخطاه في الحكم بالطلاق ، على تعويض عما لحقه من أضرار من ذلك ، مأخوذ من التشريعات الغربية التي تجعل وقوع الطلاق بحكم القضاء ، ولأسباب تعتبر خطأ من أحد الزوجين في حق الآخر ، كالقانون الفرنسى والقانون اليونانى (٣) ، ولكننا نستطيع أن نجد ، مع ذلك ، في كتب فقه الاقباط الارثوذكس ، ما يؤيد مبدأ الحكم بالتعويض على المسئول عن أسباب انحلال الزواج ، فابن العسال يجعل للرجل الذي يطلق امرأته لعللة الزنا أن يأخذ ثلث مالها (٤) كما يجعل للمرأة التي تطلق بسبب ادعاء الزوج زناها كذبا أن تأخذ من أمواله بقدر هدية العرس (٥) ، ونجد مثل هذا في الخلاصة القانونية (٦) ، بل ان قوانين ابن لقلق نصت على حق الرجل في أخذ جهاز المرأة الزانية وما يساوى مهرها ، من أموالها الاخرى (٧) .

فنص مجموعات الاقباط على الحكم بالتعويض للزوج البرى عما أصابه من ضرر بسبب الطلاق الذي يعزى الى خطأ الزوج الآخر ، يجد تأييده في فقه الطائفة ، وفوق

(١) وقواعد الشريعة الاسلامية في سقوط المهر تعتبر في هذه الحال القواعد العامة التي يرجع اليها لبيان حكم المهر فيما لم ينص عليه في الشريعة الخاصة . والشريعة الاسلامية تسقط حق المرأة في المهر اذا كانت الفرقة ( التي تعد فسخا ) من جانب المرأة ، وكانت بمعصية منها كردتها وابائها الاسلام ان كانت مشرقة واسلم زوجها ، أو ان يكون منها بأحد أصوله أو فروعه ما يوجب حرمتها عليه ، انظر أبو زهرة لقطة ١٦٦ " أى ان الشريعة الاسلامية تقر مبدأ سقوط حق الزوجة في مهرها ان كان الطلاق بخطأ منها ، وان كانت صورة الطلاق بخطأ الزوجة لا تتحقق في التنظيم الحال للطلاق بين المسلمين ، إذ ان الطلاق بيد الرجل ، وبعد من جانبه دائما ، وطلب الطلاق من المحكمة لا يكون إلا للمرأة لسبب يقوم بالرجل . ويلاحظ ان الشريعة الاسلامية تسقط حق المرأة في المهر أيضا اذا اختار الرجل أو المرأة فسخ الزواج بخيار البلوغ ، ولكن الفسخ في هذه الحالة يكون في الواقع أشبه بالبطان لقيامه على أسباب مقارنة لنشوء الزواج .

وسقوط حق المرأة في المهر ، في جميع الاحوال السابقة ، مشروط بعدم حصول دخول حقيقى أو حكمى بها ، لأن حصل دخول ثبت حقها في المهر بسببه ، المرجع السابق ، نفس الموضع .

(٢) وسنتكلم فيما بعد عما ورد في النص من استحقاق الزوج البرى للنفقة بعد الطلاق ، وعما قد يؤخذ من صياغة النص من تخيره بينها وبين التعويض .

(٣) وقد أشرنا من قبل الى تأثير واضعى مجموعة الاقباط ، في كثير من النصوص ، بالمجموعة المدنية الفرنسية ، وانظر في عرض احكام كل من القانون الفرنسى والقانون اليونانى الخاصة بالتعويض مؤلفنا عن الزواج في القانون الفرنسى المقارن ، لقطة ٧٩ .

(٤) وجهازها أيضا ، ان لم يكن لها أولاد ، والا كان جهازها وما لها لأولادها ، باب ٢٤ رقم ١٣ .

(٥) زيادة على الهدية ، ان لم يكن له أولاد أيضا ، رقم ١٣٥ .

(٦) المسألة ٢٨ رقم ١١٣ في حالة الطلاق بسبب تقدير الرجل على حياة المرأة أو تعجيله على إفسادها ورقم ١١٤ في حالة ارتكابها الزنا .

(٧) ونصها : « وإذا ثبت زنا المرأة فرق بينهما فان كان له أولاد منها حفظ جهازها وباقي نعمتها لهم وان لم يكن له أولاد منها أخذ جهازها وأخذ من باقي نعمتها بمقدار المهر » ، تدليل المجموع ، ص ٤٤٢ .

ذلك ، فهو يتفق مع البناء الفنى لنظام الطلاق فى هذه الشريعة ، هذا النظام الذى يستلزم لوقوع الطلاق أن يصدر حكم به من القضاء بعد ثبوت توافر سبب من الاسباب التى تيجز الحكم بالطلاق ، وبعض هذه الاسباب يبرر الطلاق باعتباره جزاء لخطأ أحد الزوجين فى حق الآخر ، ويصدر حكم الطلاق استنادا اليه ضد المسئول عن سببه لمصلحة الزوج الآخر ، وبذا يقترب انحلال الزواج بالطلاق ، بتحديد من يكون مسئولا عنه ، بخطاه ، من الزوجين ، مما يجعل الحكم بالتعويض عن الاضرار الناجمة من هذا الخطأ ، على المسئول لمصلحة البرى ، تكملة طبيعية للحكم بالطلاق . أما فى الشريعة الاسلامية (١) ، حيث يجعل الطلاق بيد الرجل سواء أكانت أسبابه تعزى الى المرأة أو الى الرجل ، أو لم تكن له أسباب بالمره ، فمن المتعذر ربط الحكم بالتعويض بحصول الطلاق ، باعتباره أثرا مترتبا عليه ، اذ يجب ، لو أردنا الحكم بالتعويض للمرأة التى تضار من الطلاق بسبب خطأ الرجل ، أن نبحث لذلك عن أساس لا نجده فى البناء الفنى للطلاق (٢) .

واعتبار التعويض الذى يحكم به بعد الطلاق جزاء يوقع على الزوج المسئول عن حصوله يقتضى أن يقتصر الحكم به على حالات التطبيق لأسباب تعتبر أخطاء من أحد الزوجين فى حق الآخر ، فلا يمكن القول بنشوء حق أحد المطلقين فى الحصول على تعويض من الآخر اذا كان سبب الحكم بالطلاق قهريا لا يعزى الى خطأ أى منهما كالمريض ، ذلك أن فكرة الجزاء لا تتصور مع انتفاء أسبابه ، وهو الخطأ (٣) .

والتعويض الذى يقضى به للزوج البرى على الزوج المسئول ، يقدر بحيث يغطى كل ما ينتج عن انحلال الزواج من أضرار ، وهذه الاضرار تظهر فى حرمان الزوج مما كان يقع على عاتق زوجه من التزامات مرتبطة بقيام الزواج ، كالالتزام بأعمال المساعدة ، أو الالتزام بالانفاق ، فتستطيع المرأة أن تطلب التعويض من الرجل الذى كان سببا فى الطلاق ، عن حرمانها من نفقة الزوجية (٤) ، كما يجوز للزوج البرى أن يطلب التعويض عما أصابه من ضرر أدبى بسبب وقوع الطلاق ، وعلى العموم له طلب التعويض عن أى أضرار نشأت عن انحلال الزواج بخطأ الزوج الآخر (٥) . هذا بالإضافة الى حق الزوج فى الرجوع على زوجه بالمسئولية لا عن حصول الطلاق أو النتائج المرتبطة بذلك ، بل عن الافعال الخاطئة التى ارتكبها ضده ، ولو كانت هى التى بررت الحكم ضده بالطلاق ، لتعويض الاضرار الناشئة عن هذه الافعال بصرف النظر عن صلتها بالحكم بالطلاق ، كما لو كان سبب الطلاق هو ما اعتاده الزوج من اتلاف ممتلكات زوجه ، فأعمال الاتلاف نفسها تقوم أساسا للمطالبة بتعويض التلف ، بصرف النظر عن حصول الطلاق أو عدم حصوله .

(١) أوقشرائع اليهود وعلى الخصوص شريعة اليهود الربانيين .

(٢) كالمخطأ التقصيرى أو بالأخص فكرة التعسف فى استعمال الحق ، بل لعل البناء الفنى للطلاق فى الشريعة الاسلامية (وشريعة اليهود الربانيين) يستبعد فكرة التعويض عن وقوعه ، على الطريقة التى ينظم بها فى مجموعة الاقباط والشرائع التى أخذت منها ، وسنعود للإشارة الى هذه المسألة فيما بعد .

(٣) انظر مع ذلك ، آهاب اسماعيل ، وسالته ، فقرة ١١٤ حيث يرى أن شريعة الاقباط تجيز الحكم بنوع استثنائى من التعويض فى حالة التطبيق بسبب قهرى ، للزوج الذى يقوم به سبب الحكم كالمريض أو المجنون ويستدل على ذلك ببعض ما ورد فى كتب الفقه وأحكام المجالس المالية من تقرير النفقة للزوج المطلق لأصابته بمرض . ولكننا نلاحظ أن الحكم بالنفقة لو كان جائزا فى مثل هذه الاحوال ، لا يمكن اعتباره تعويضا لانتفاء معنى التعويض فيها .

(٤) وقد أشرنا الى أن الالتزام بالانفاق يعتبر التزاما تبادليا فى شريعة الاقباط ، ولو أن التزام المرأة بالانفاق على الرجل لا ينشأ الا ان كان الرجل معسرا غير قادر على الكسب ، ولذا يمكن للرجل المعسر العاجز عن الكسب أن يطلب التعويض عن حرمانه من النفقة إن وقع الطلاق بسبب خطأ المرأة .

(٥) كما لو كانت الزوجة قد تركت مهنة أو تجارة مربحة بسبب الزواج ، ولم تستطع استرجاع ما خسرت بعد الطلاق الذى وقع بسبب خطأ الزوج ، فلها أن تطلب تعويضها عما خفها فى ذلك من ضرر .



وقد يحدث أن يتفق الزوجان قبل الزواج أو أثناءه على تقدير مبلغ من المال يستحقه أحدهما عند الطلاق ، ومثل هذا الشرط لا يخالف النظام العام ، فهو شرط صحيح باعتباره شرطاً جزائياً ، تنطبق فيه أحكام هذا الشرط من حيث ضرورة وقوع خطأ من الزوج الذي يطلب منه مبلغ الشرط ، وحصول ضرر للزوج البزى من أسباب الطلاق ، الذي يطالب بالتعويض وتتوافر للقضاء بالنسبة له سلطته بالنسبة لسائر الشروط الجزائية من حيث انقاصها أو الحكم بتعويض يزيد عنها ، طبقاً للمادتين ٢٢٤ و ٢٢٥ من المجموعة المدنية (١) .

### شريعة الانجليين

لم يتناول قانون الانجليين الوطنيين آثار الطلاق بالتنظيم ، كما قلنا من قبل ،

(١) نقض ١٩٤٠/٢/٢٩ ، مجموعة خفاجي ورايح ص ١٥٩ .

والمفروض أن حكم الطلاق الذي يبنى عليه طلب التعويض طبقاً للأحكام التي عرضناها في المتن قد صدر طبقاً للشريعة المدنية ، أي شريعة الإمبراطور الإمبراطور ، أما لو كان الحكم بانطلاق صادراً طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ، أو كان الطلاق واقعاً من الرجل طبقاً لهذه الشريعة ، بعد أن صارت واجبة التطبيق في حكم منازعات الزوجين نتيجة لتغير الدين أو المذهب أو الطائفة ، فإن القول بإمكان الحكم بالتعويض عن الأضرار الناتجة عن الطلاق أو عدم امكانه مرجعه حكم الشريعة الإسلامية في ذلك .

وقد قضت بعض المحاكم بالتعويض للمرأة في أحوال تم الطلاق فيها طبقاً للشريعة الإسلامية ( القاهرة الابتدائية في ٢٠ يناير سنة ١٩٢٦ المجموعة الرسمية سنة ٢٨ رقم ٦٥ وتشرين الكوم الابتدائية في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٠ ، المحاماة السنة ١١ رقم ٢٧٧ وحكم استئناف القاهرة في ١٩٥٦/١١/٢٠ في مجموعة خفاجي ورايح ، ص ١٥٩ ) وقد أسس حكم استئناف القاهرة حكم التعويض على فكرة التعسف في استعمال حق الطلاق من جانب الرجل . ويؤيد بعض الفقه أمكن التعويض على أساس التعسف ( انظر السيد مصطفى السيد ، رسالته عن مدى استعمال حقوق الزوجية ، القاهرة سنة ١٩٣٥ ، ص ٢٥٣ واهاب اسماعيل ، رسالته ص ٣٤٤ )

ولكننا نعتقد أن تنظيم الطلاق في الشريعة الإسلامية يتجافى مع فكرة التعويض ، ذلك أن هذا التنظيم لا يكفل بيان أسباب الطلاق ، وبالتالي لا يقوم على تحديد المسئول عنه ، بل أن البناء الفني لهذا النظام يكفل عدم اذاعة هذه الأسباب ولذا لا يتصور فرض أية رقابة عليها لتحديد المسئولية عنها ، ولا يتيسر ، لذلك ، الحكم على طلاق الرجل أن كان تعسفياً أو غير تعسفياً ، كما أن هذا البناء يتضمن طريقة خاصة لتعويض المرأة على أساس عدم اذاعة أسباب الطلاق ، إذ يبقى للمرأة حقها في المهر ويستحق لها ما يكون مؤجلاً منه في كل أحوال الطلاق ، على أساس افتراض مسئولية الرجل عنه في جميع الأحوال ، وقد أشرنا إلى أن الفروقات التي تكون بسبب من جانب المرأة تسقط حقها في المهر ، أن لم يكن هناك دخول . وقد ذهبت بعض الأحكام إلى رفض الحكم بتعويض للمرأة على هذا الأساس ( حكم استئناف مختلف في ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٢ - نشرة أحكام المحاكم المختلطة - السنة ٣٤ ص ٤٨٦ مشار إليه في رسالة السيد مصطفى ، ص ٢٤٨ ، وحكم استئناف القاهرة في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٧ ، مجموعة خفاجي ورايح ، ص ١٥٩ وحكم القاهرة الابتدائية في ١٩٣١/١١/٩ مشار إليه في الرسالة السابقة ص ٢٥٠ هامش ١ )

ويلاحظ أن المهر ، أو المؤجل منه ، يصلح أداة لتقدير التعويض مقدماً على أساس ما افترضته أحكام الشريعة من مسئولية الرجل عن الطلاق في جميع الأحوال ، أي يمكن أن يؤدي وظيفة الشرط الجزائي ولكنه عندئذ شرط غير خاضع لسلطة القضاء في تقدير ما يجزم به منه ، بل يجب الحكم به كله هذا بالإضافة إلى إمكان الاتفاق على شرط جزائي عادي بين الزوجين ، طبقاً للقواعد العامة ، وقد أشرنا إلى أن هذا لا يخالف النظام العام .

ومن ناحية أخرى فقد أوجبت بعض الآراء في الفقه الإسلامي للمرأة « المتعة » عند الطلاق ، على اعتبار أنها تعويض لها عن الطلاق تستحقه دون أن تلتزم اثبات خطأ الرجل أو تعسفه في إيقاع الطلاق وقد تضمن النص على استحقاق المرأة للمتعة ، مع تقديرها بنفقة سنة كاملة ، مشروع قانون الأحوال الشخصية للمسلمين على أن تطبيق هذه الأحكام في حال قيام الزواج بين غير مسلمين متحدين في الطائفة والملة ، غير أحدهما عقيدته بحيث صارت الشريعة الإسلامية هي الواجبة التطبيق ، قد يؤدي إلى عدم حصول المرأة على تعويض من أي نوع إذا لم يكن زواجها قد تم على مهر . ( يحصل هنا على الخصوص إذا كان الزوجان عند الزواج مسيحيين ، إذ أن المهر واجب عند اليهود ) ، ولكننا نعتقد أنه إذا لم يكن الزواج على مهر ، فإن تطبيق قواعد الشريعة الإسلامية في الطلاق يستلزم ، فيما نرى ، استكمال ما يتطلبه أعمال هذه القواعد من أحكام الزواج ، فيجب للمرأة مهر مثلها ويستحق لها على الرجل بمجرد إيقاعه طلاقها دون حاجة إلى بحث توافر خطاه أو تعسفه في إيقاع الطلاق .

كما يلاحظ من ناحية أخرى ، أن ما أشرنا إليه من صفة تعويضية للمهر أو مؤجله توجب أن يأخذ القضاء في الاعتبار ، عند حكمه بالتعويض بعد الطلاق طبقاً لشريعة الإمبراطور الإمبراطور ، في تقديره مبلغ هذا التعويض ، ما يكون قد اشترط للمرأة من مهر ، فينقص من التعويض المستحق لها ويزيد من التعويض المستحق للرجل على ضوء ما أخذه المرأة من مهر .



ولذا فلا نص فيه على حق الزوج الذي يحصل على حكم بالطلاق ضد زوجة الآخر ،  
في طلب التعويض . الا أن سبب الطلاق المأخوذ به لدى الانجيليين ، وهو الزنا ،  
ينطوي على اعتبار الزوج الزاني مخطئا ومستثولا عن الطلاق ، مما يبرر الزامه  
بتعويض الزوج الآخر عن كل ضرر حل به نتيجة للطلاق الذي تسبب فيه ، دون حاجة  
الى نص صريح بذلك في قانون الطائفة ، وفي هذه الحال تنطبق في حكم التعويض  
نفس القواعد التي تحكمه في شريعة الاقباط الارثوذكس والتي عرضناها فيما  
سبق (١) .

## ٢ - في شرائع اليهود

يشبه البناء الفني لنظام الطلاق في شريعة اليهود ، سواء أكانوا ربانيين أو  
قرائين ، بناء نظام الطلاق في الشريعة الاسلامية ، ولذا يستحق للمرأة بالطلاق ما يكون  
لها من « مهر » أو « مؤجل صداق » ، وقد رأينا أن المهر واجب في كل من شريعتي  
الربانيين والقرائين ، اذا لم تكن مسئولة عن سبب الطلاق ، أي أن حق المرأة في مهرها  
أو ما بقي منه يسقط اذا كانه الطلاق معزوا اليها ، فلا تستحقه الا اذا كانت بريئة من  
أسبابه ، وقد أشرنا الى أحوال استحقاقها لمهرها أو سقوطه بعد الطلاق في كلامنا عن  
أثر الطلاق على المهر .

ولذا نرى أن الحكم بالتعويض بسبب الطلاق نظام غريب على هذا النظام في  
شرائع اليهود ، التي تضع ، كالشريعة الاسلامية ، نظاما خاصا بالتعويض يتمثل في  
فقدان المرأة حقوقها ان كانت مسئولة عن الطلاق ، والتزام الرجل بهذه الحقوق ان  
كان هو المسئول .

وقد أشرنا من قبل الى ما ورد في كتب اليهود من أنه اشتراط المهر يقصد به  
الاحتراس من هوان المرأة لدى الرجل فيطلقها فضلا عن كونه ذخرا لها ان طلقت أو  
ترملت ، مما يؤيد ما نعزوه للمهر في شرائع اليهود من وظيفة تعويضية ، هذا فضلا  
عن خلو كتابهم من أي ذكر للتعويض كأثر من آثار المسئولية عن حصول الطلاق .

ولكن يلاحظ مع ذلك أنه ليس هناك ما يمنع أحيد المطلقين من طلب تعويض  
الاضرار التي نتجت عن الافعال التي سببت الطلاق ، باعتبارها أساسا للتعويض مستقلا  
عن حصول الطلاق نفسه ، وذلك طبقا للقواعد العامة في القانون المدني .

## ٣ - في مشروع القانون الموحد

تقضى المادة ٧٠ من مشروع القانون الموحد بأنه « تعين المحكمة عند الحكم بالتطليق  
الزوج الذي تسبب بخطئه في وقوعه » ويجوز لها أن تقضى للزوج الآخر بتعويض  
عما أصابه من ضرر بفعل الزوج المخطئ . ويجوز لها في جميع الأحوال أن تقضى  
بتعويض عادل عما يترتب من أضرار بسبب انقضاء العلاقة الزوجية »

والنص على تعيين المسئول عن حكم الطلاق مأخوذ عن القانون اليوناني (٢) ،  
ولكن يلاحظ عليه أنه لم يقصر هذا التعيين على حالات الطلاق لسبب يعتبر خطأ من أحد  
الزوجين . في حق الآخر دون حالات الطلاق التي لا يمكن عزو سببها لأي من الزوجين ،

(١) ولكن مع ملاحظة أن الرجل ليس له حق في النفقة من امراته في شريعة الانجيليين فالنفقة واجبة  
على الرجل دون المرأة ، ولذا لا يدخل في تقدير التعويض له اعتبار ما فقده من حق في النفقة ولو كان  
معسرا عاجزا عن الكسب .

(٢) المادة ١٤٥٠ .

كما قضى نص القانون اليونانى ، ولا يعنى هذا أن واضع المشروع يتصور تحديد المسؤولية والحكم بالتعويض فى غير حالات الطلاق المعتبر جزاء لأحد الزوجين ، فقد رأينا أن فكرة التعويض نفسها لا تقوم الا مع توافر الخطأ (١) .

وقد بدأ نص المشروع بتقرير حق الزوج البرى من أسباب الطلاق فى التعويض عن الاضرار التى تنتج عن أفعال الزوج المخطئ ، ثم أردف بتقرير حقه فى التعويض عما أصابه من ضرر بسبب انقضاء العلاقة الزوجية ، مع أن النسوع الاول من الضرر لا يحتاج الى تقريره فى هذا النص الخاص ، لأنه ثابت للزوج طبقاً للقواعد العامة ، ومن الممكن اغفال النص عليه والاكتفاء بتقرير حق الزوج فى التعويض بسبب انحلال الزواج (٢) .

### ٧ - النفقة بعد الطلاق

#### ٨ - فى الشرائع المسيحية

##### شريعة الأقباط الارثوذكس :

لم يرد ذكر النفقة بعد الطلاق فى أغلب كتب شريعة الأقباط الارثوذكس ، ولم يتناولها مجموعتهم الحديثة الا باقتضاب شديد فى المادة ٦٦/٧١ التى تنص على أنه « يجوز الحكم بنفقة أو تعويض لمن حكم له بالطلاق على الزوج الآخر » . أما ما تضمنته كتبهم من إشارة الى النفقة بعد الطلاق ، فهو ما ورد فى الخلاصة القانونية من أنه اذا « فسخ » الزواج لسبب من جانب المرأة نشأ بعد الزواج ، يكون لها كل ما أمهرها الرجل « لكل ما تجهزت به هذا اذا كان (جهازها) لم يعدم أما اذا كان ذلك قد عدم فليعتز لها وينفق عليها » (٣) .

على أننا يجب أن نلاحظ أن ايجاب العدة على المرأة بعد طلاقها وقبل ارتباطها بزواج جديد ، فى شريعة الأقباط . يوجب لها على الرجل نفقة طول عدتها ، والنفقة التى تستحقها المرأة هنا هى نفقة زوجية تجب لها رغم انحلال الزواج ، نظير ما تلتزم به من البقاء بلا زواج حتى يتأكد خلو رحمها من جنين من مطلقها ولو كان الطلاق لسبب قهرى بل ولو كان لسبب خطأ المرأة . ووجوب نفقة العدة مرتبط بوجوب العدة نفسها ، ويستمر طول مدتها التى أشرنا الى كيفية حسابها من قبل (٤) ، ولكن مجموعة الأقباط لا تشير فى نص المادة ٦٦/٧١ الى نفقة العدة التى لا يقوم شك فى وجوبها فى شريعة الأقباط . رغم عدم النص عليها ، بل تذكر نوعاً آخر من النفقة ، هو النفقة التى تمنح لائى من الزوجين بعد الطلاق على سبيل التعويض ، نقلاً عن بعض القوانين الأوروبية كالقانون الفرنسى أو القانون اليونانى (٥) .

(١) ولم يشر نص المشروع الى امكان الحكم بمسؤولية المدعى بالطلاق عنه ، او مسؤولية كل من الزوجين كما فعل التشريع اليونانى (فى المادة ١٤٥١) ، وعلى أى حال فالأخذ بهذه الاحكام لا يحتاج « ضرورة الى النص » .

(٢) بل ان هذا التعويض نفسه يمكن استناده الى القواعد العامة ، ما دام حكم الطلاق يحدد الزوج المسئول عن حصوله بخطاءه . ولذا يتصور الاستغناء عن النص على مبدأ التعويض بهذه القواعد العامة .

(٣) الخلاصة ، المسألة ٢٨ رقم ١١٢ .

(٤) وقد رأينا أن العدة نظام يلتزم به كل الوطنيين مسلمين كانوا أم غير مسلمين ، ولو كانت شريعتهم الخاصة واجبة التطبيق ولا توجبها ، على أساس ارتباط حكمها بالنظام العام « هذا الارتباط الذى يقتضى استبعاد حكم الشريعة الطائفية » وتطبيق قواعد الشريعة الاسلامية فى وجوب العدة ووجوب نفقتها ، ولذا يرجع فى بيان احكام هذه النفقة ، فيما لم يرد حكمه فى الشريعة الطائفية « الى قواعد الشريعة الاسلامية » .

(٥) المادة ٣٠١ من المجموعة المدنية الفرنسية والمادة ١٤٥٤ من المجموعة اليونانية ، وانظر مؤلفنا عن الزواج فى القانون الفرنسى المقارن ، فقرة ٥٦ ص ٢٠٤ وما بعدها .

والصفة التعويضية للنفقة التي يتناولها نص المادة ٦٦/٧١ تتضح من جعلها حقا للزوج الذي يقضى لمصلحته بالطلاق ضد الزوج الآخر ، أى حقا للزوج البريء من أسباب الطلاق على الزوج الذي يتسبب فيه بخطأه ، كما نتأكد مما يبدو في صياغة نص المادة السابقة من أن الحكم بالنفقة يعتبر بديلا للحكم بالتعويض ، فهو يقضى بأنه « يجوز الحكم بنفقة أو تعويض » ، مما يكشف عن أن كلا من النفقة والتعويض هنا له نفس الغاية ونفس الطبيعة .

والحكم بالنفقة كصورة من صور التعويض أمر تجيزه القواعد العامة في تقدير التعويض ، إذا كان تقرير النفقة هو أنسب هذه الصور لمواجهة الضرر الواقع ، ولما كان التعويض عن الطلاق يقصد به على الخصوص تعويض الزوجة ( أو الزوج المعسر العاجز عن الكسب ) عن الحق في النفقة ، فإن جعل التعويض في صورة نفقة يحقق رفع الضرر بأنسب الوسائل لذلك ؛ ولكن نصوص مجموعة الاقباط لا تلزم بجعل النفقة صورة التعويض عن هذا الضرر بل تجعل للقضاء الخيار بين الحكم بالنفقة والحكم بمبلغ إجمالي على سبيل التعويض ، على أنه يلاحظ أن التعويض عن الطلاق لا يقتصر على الضرر الناشئ من الحرمان من النفقة ، بل يشمل كل ضرر آخر ناتج من الطلاق غير المبرر أو من الأفعال المصاحبة له (١) ، ويمكن لذلك أن يقترن الحكم بالنفقة التعويضية (٢) ، بالحكم بمبلغ إجمالي لتعويض هذا الضرر الآخر .

وإذا كانت النفقة التي يقررها النص نفقة تعويضية ، أى يقوم الالتزام بها على أساس توافر خطأ من تفرض عليه ، فلا يتصور أن يقضى بها حيث يكون حكم الطلاق لسبب قهري لا يعزى إلى خطأ أى من الزوجين ، كالجنون ، أو المريض بصفة عامة .

ولكن الخلاصة القانونية تجيز فيما نقلناه عنها ، فرض النفقة للزوجة إذا كان « فسخ » الزواج لسبب قهري حصل بعد الزواج ، ولكنها تشترط لذلك أن يتعذر رد جهاز المرأة إليه بسبب هلاكه ، ويبدو لذلك أن استحقاق المرأة للنفقة في هذه الصورة لا يكفي له احتياجها ، بل لا بد من توافر هذا الشرط الخاص وهو استعالة رد الجهاز بسبب « عدمه » إلا أن بعض أحكام المجالس المالية قضت بمنح المرأة المحتاجة نفقة على زوجها ولو كان الطلاق لسبب قهري (٣) دون مراعاة لهذا الشرط ، وهو مسلك لا يتفق مع القواعد المستخلصة مما بين أيدينا من مصادر الفقه القبطي فضلا عن مجافاته للقواعد العامة التي تقضى بانتهاء الالتزام بالنفقة بين الزوجين بمجرد انحلال الزواج (٤) .

(١) كالضرر الادبي من حصول الطلاق ، أو الضرر الناشئ من أفعال خاصة كالسب أو الإيذاء أو أنلاف أموال الزوج . وقد نظم القانون اليوناني تعويض الضرر بعد الطلاق على أساس التفرقة بين الضرر الادبي والضرر المادي ، فجعل التعويض عن النوع الاول من الضرر في صورة مبلغ إجمالي ( المادة ١٤٥٣ يوناني ) أما الضرر المادي « الذي يتمثل في الحرمان من النفقة فيعوض بتقرير نفقة للزوجة البريئة ، أو الزوج البريء الذي لا يستطيع الانفاق على نفسه » ( المادتان ١٤٥٤ ، ١٤٥٥ ) مع امكان تسوية النفقة بتقدير مبلغ إجمالي يحل محلها إذا دعا لذلك باعث جدي ( المادة ١٤٥٨ ) ويمكن اتباع نفس هذه الأحكام في تطبيق نص مجموعة الاقباط وهي على كل حال لا تخالف القواعد العامة في تقدير التعويض .

(٢) والنفقة التعويضية تتميز بأحكام خاصة تنتج عن طبيعتها المزدوجة تجمع بين قواعد النفقة وقواعد التعويض . انظر في خصائص هذه النفقة في القانون الفرنسي وفي القانون اليوناني ، مؤلفنا السابق ص ٢٠٦ ، ٢١١ ، ٢١٤ ويمكن القول بتطبيق هذه الخصائص على النفقة التعويضية في شريعة الاقباط .

(٣) حكم المجلس المل العام لطائفة الاقباط الارثوذكس في ١١/١٢/١٩٥١ الذي قضى بنفقة لزوجته طلقت من زوجها بسبب اصابتها بالعمى - مشار اليه في اهاب اسماعيل : رسالته : فقرة ١٠٧ .

(٤) قارن اهاب اسماعيل ، في المرجع والموضع السابقين حيث يؤيد هذا الحكم .



ويحتاج القضاء بالنفقة للمرأة (أو للرجل) في مثل هذه الصورة الى حكم خاص كما هي الحال في المجموعة المدنية اليونانية (١) .

### شريعة البروتستانت :

ذهبنا من قبل الى أنه من الممكن الحكم بالتعويض لمصلحة الزوج الذي يقضى له بطلاقه من زوجه الزاني في شريعة الانجيليين الوطنيين ، رغم عدم النص في ذلك في « قانونهم » ، ومن الممكن أن يتخذ هذا التعويض صورة نفقة ترتب لمصلحة البريء اذا كان هذا الزوج البريء هو المرأة تعويضا لها عما فقدته من حق في نفقة الزوجية نتيجة لانحلال الزواج بخطأ الرجل (٢) .

أما نفقة العدة فهي واجبة في شريعة الانجيليين وجوب العدة نفسها ، وهي كنفقة الزوجية لديهم ، خاضعة لاحكام الشريعة الاسلامية ما دامت قواعدهم الطائفية لا تضع لها قواعد خاصة .

### ٢ - في شرائع اليهود

العدة في شريعتي الربانيين والقرائين واجبة على المرأة قبل عقدها زواجا جديدا . ولذا تجب لها فيها النفقة كما لو كانت الزوجية قائمة ، حتى تنقضي العدة (٣) ، فاذا ما انقضت العدة لم يكن على الرجل أي التزام بالنفقة ، كآثر للطلاق أو لمسؤوليته عن وقوعه ، ذلك أننا قلنا فيما سبق ان تنظيم الطلاق في شرائع اليهود يستبعد امكان الحكم بالتعويض عن حصول الطلاق ، ولو ادعى أنه طلاق تعسفي . وعلى ذلك فالنفقة التعويضية لا محل لها في شريعتي الربانيين والقرائين ، كما أنه لا يتصور أن تظل نفقة الزوجية على الرجل رغم انحلال الزواج بالطلاق ، لأنها حكم من أحكامه يرتبط بوجوده ، ونص المادة ٣٥٣ من كتاب ابن شمعون الذي يقرر أنه « يجوز للمطلق اعادة مطلقته بشرط ألا يوجب هذا اختلاطه بها والا وجب أن ينسب عنه » ، والذي يجعل الاتفاق جوازا للرجل ، يجعل لنا أن نقرر أن الشرائع اليهودية لا تتصور نظام النفقة الممتدة الى ما بعد الطلاق .

### ٣ - في مشروع القانون الموحد

يذهب مشروع القانون الموحد ، كما سبق أن بينا ، الى جعل النفقة التزاما على الرجل وحده دون المرأة ، ولم تتضمن نصوص هذا المشروع أية اشارة الى النفقة التي قد تقرر للزوجة بعد الطلاق ، ولكننا مع ذلك لا نرى أن هذا يعنى استبعاد الحكم بنفقة تعويضية لمصلحة المرأة التي يقضى بطلاقها لسبب يعزى الى خطأ الرجل ، تطبيقا للقواعد العامة في تقدير التعويض . أما غير ذلك من النفقات فلا يمكن القول بأن وأضحى المشروع قد قصدوا الى اباحة الحكم به بعد الطلاق (٤) .

(١) المادة ١٤٥٩ وتقضى بأنه « اذا حكم بالطلاق لاصابة احد الزوجين بمرض عقلي وجب على الآخر ان يقوم بالاتفاق كما لو كان قد قضى بالفراده بالمسؤولية » والحكم خاص بحالة التطليق للمرض العقلي دون غيره من الاسباب القهرية . ويشير اهاب اسماعيل (الموضع السابق) الى ان المادة ٢٤ من مجموعة الروم الارثوذكس تأخذ بحكم النص اليوناني .

(٢) أما الرجل فلا يستحق نفقة على المرأة كما ذكرنا ، ولذا لا محل لتعويضه عن فقدها . والزنا كما هو معروف هو السبب الوحيد للتطليق لدى الانجيليين ، ولا توجد ، لذلك ، اسباب قهرية للطلاق .

(٣) والنفقة في شريعتي اليهود حق للمرأة على الرجل ولا تجب على المرأة .

(٤) ويقضى نص المادة ٧١ من المشروع بأنه « يجوز للمحكمة أثناء نظر دعوى التطليق أن تأمر بإنشاء على طلب احد الزوجين بصفة وقتية وحتى تفصل في النزاع ، بما تراه لازما من التدابير سواء في شأن اقامة الزوجين أو حضارة الاولاد أو تقدير نفقة وقتية لهم أو للزوجة » .

## شرط التحكيم فى العقود المدنية والتجارية

التنازل عنه ضمناً وبطلانه لعدم تعيين شخص المحكم

فى القانون المصرى والمقارن

للاستاذ محمود كامل المحامى

تنص المادة ٨١٨ من قانون المرافعات المصرى على أنه :

« يجوز للمتعاقدین أن يشترطوا بصفة عامة عرض ما قد ينشأ بينهم من النزاع فى تنفيذ عقد معين على محكمين • ويجوز الاتفاق على التحكيم فى نزاع معين بمشارطة تحكيم خاصة » •

وتنص المادة ٨١٩ من نفس القانون على أنه :

« لا يصح التحكيم الا ممن له التصرف فى حقوقه ••• »

وتنص المادة ٨٢٠ من نفس القانون على أنه :

« لا يصح أن يكون المحكم قاصراً أو محجوراً عليه أو محروماً من حقوقه المدنية بسبب عقوبة جنائية أو مقلساً لم يرد له اعتباره » •

وتنص المادة ٨٢٥ من نفس القانون على أنه :

« اذا وقعت المنازعة ولم يتفق الخصوم على المحكمين أو امتنع واحد أو أكثر من المحكمين المتفق عليهم عن العمل أو اعتزل العمل أو قام مانع من مباشرته له أو عزل عنه ولم يكن بين الخصوم شرط خاص عينت المحكمة التى يكون من اختصاصها أصلاً الحكم فى تلك المنازعة من يلزم من المحكمين وذلك بناء على طلب من يهمة التعجيل بحضور الخصم الآخر أو فى غيبته بعد تكليفه بالحضور ويجب أن يكون عدد من تعيينهم المحكمة مساوياً للعدد المتفق عليه بين الخصوم أو مكمل له » •

وهكذا نظمت المواد من ٨١٨ الى ٨٥٠ مرافعات الشروط الواجب توفرها فى المحكم ، وفى مشارطة التحكيم ، وحالة تعدد المحكمين ، والتفويض بالصلح للمحكمين واشتراط ذكر أسمائهم فى المشارطة أو فى عقد سابق ، وقبول المحكم بالكتابة ، وعدم جواز تنحى المحكم بعد قبول التحكيم بغير سبب جدى ، وعدم جواز عزل المحكمين الا بتراضى الخصوم جميعاً ، وعدم جواز ردهم ؛ الا لأسباب معينة ، والجراءات التى يتبعها المحكمون عند الحكم فى النزاع ، وقواعد تنفيذ أحكامهم ، واشتئافها والطعن ببطلانها •

والقانون المصرى لم يتضمن نصاً خاصاً بالتنازل الضمنى عن شرط التحكيم بعد الاتفاق عليه فى العقود المدنية والتجارية •

ولكن من المقطوع به فقها فى مصر ان التنازل عن شرط التحكيم يثبت اما صراحة أو ضمناً (١) ، كما أنه كان مقطوعاً به أمام القضاء المختلط أن « شرط التحكيم يكون عقداً قضائياً يستطيع الطرفان باتفاقهما أن يتنازلا عنه وأن يحلا محله عقداً قضائياً آخر

( ١ ) محمد كامل مرسى • « شرح القانون المدنى الجديد ، العقود السماه • ج ١ طبعة ثانية : ١٩٥٧ - ص ٥٤٣ •

بأن تعرض منازعتهم على القضاء العادى « (١) وأن التنازل عن شرط التحكيم يثبت فى :  
١ - حالة عقد البيع اذا لم يقر البائع ذلك الشرط بالاسراع فى استعمال حقه باختيار  
مكان التحكيم فى اللحظة التى صرح فيها المشتري بأنه لن ينفذ العقد (٢) .

٢ - موقف الذى لم يدفع بهذا الشرط فى منازعات سابقة مما رخص لخصمه بعرض  
مطالبات جديدة مستندة الى نفس العقد على جهة قضائية أخرى (٣) . أى غير  
المنصوص عنها فى شرط التحكيم .

٣ - حالة الشريك الذى لم يرفع دعوى التصفية أمام المحكمين وإنما أمام القضاء العادى  
وبذلك تنازل عن شرط التحكيم المنصوص عنه فى عقد الشركة فهو لا يستطيع  
أن يفرض هذا الشرط على شريكه الذى يقاضيه بدعوى قسمة عسارات  
الشركة (٤) .

وقد تقرر « أن أطراف الخصومة احرار فى التنازل صراحة أو ضمناً عن تطبيق  
النص الذى يقضى بتسوية كل خلاف بطريق التحكيم فاذا تضمنت بوليصة تأمين شرط  
التحكيم ومع ذلك فان شركة التأمين عندما رفعت عليها الدعوى لم تدفع بذلك الشرط  
للمرة الاولى الا فى مذكرة أودعت بعد قفل باب المرافعة أمام محكمة أول درجة فان  
هذا التوانى عن الدفع يعنى تنازلاً ضمناً عن هذا الشرط. (٥) .

(١) حكم محكمة الاستئناف المختلطة فى اول مايو سنة ١٩١٨ .

La clause compromissoire constitue un contrat judiciaire auquel les parties, lorsqu'elles sont d'accord, peuvent renoncer pour lui substituer un autre contrat judiciaire, aux termes duquel leur contestation sera portée devant la justice ordinaire.

1er Mai 1918 — B. 30 — p. 395.

(٢) حكم محكمة الاستئناف المختلطة فى ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٣٣ .

Il y a lieu de considérer comme des renonciations à la clause compromissoire :

1°) en matière de contrat de vente, le fait que le vendeur n'a pas invoqué la dite clause en faisant les diligences nécessaires telles que le choix lui appartenant du lieu où devait se faire l'arbitrage au moment où l'acheteur lui a déclaré qu'il ne donnerait pas suite au contrat.

13 Déc. 1933 — B. 45 — p. 83.

(٣) حكم محكمة الاستئناف المختلطة فى ١٠ من أبريل سنة ١٩٣٠ .

2°) l'attitude de celui qui ne l'a pas invoquée au cours de précédentes contestations, ce qui autorise son adversaire à saisir la même juridiction de nouvelles réclamations basées par le même contrat.

(٤) حكم محكمة الاستئناف المختلطة فى ٢٧ من نوفمبر ١٩٢٨ .

3°) le fait de l'associé qui, ayant porté son action en liquidation, non pas devant les arbitres, mais devant la juridiction ordinaire, a par cela même renoncé pour sa part à la clause compromissoire contenue dans le contrat social. Il ne saurait imposer cette clause à son co-associé qui l'actionne en partage des immeubles compris dans la société.

27 Novembre 1928 — B. 41 — p. 42.

(٥) حكم محكمة الاستئناف المختلطة فى ٩ من أبريل سنة ١٩٣٠ .

Les parties sont libres de renoncer soit explicitement soit tacitement à l'application de la stipulation prévoyant le règlement de tout différend par =



وهذا الذى أقره إجماع الفقه المصرى والقضاء المختلط هو ما أجمع عليه الفقه والقضاء فى فرنسا فقد تقرر « أنه من المسلم به تماما أن عدم اختصاص الجهات القضائية الأخرى ليس إلا نسبيا بمعنى أنه إذا لم يدفع الخصم الذى أعلن للحضور أمام تلك الجهات بعدم الاختصاص مستندا إلى شرط التحكيم فإن الجهة القضائية التى رفع إليها النزاع تبقى مختصة إذا كان القانون يعطيها هذا الاختصاص أصلا (١) » .

Il reste bien entendu que cette incompétence des autres juridictions n'est que relative, en ce sens que si la partie assignée devant elles ne soulevait pas l'exception en se prévalant du compromis, la juridiction saisie demeurerait compétente si elle l'était pour le surplus.

ولم يكن القضاء الوطنى المصرى قد طبق هذا المبدأ المستقر فقها وقضاء فى فرنسا وأمام القضاء المختلط ، كما سبق أن أوضحنا ، إلى أن أصدرت محكمة استئناف القاهرة حكما حديثا ، لم ينشر ، أقر فيه نفس المبدأ إذ قررت :

« دفعت الشركة الدعوى بعدم اختصاص المحكمة لنظر الدعوى على أساس أن عقد الاستخدام المقدم منه ينص بنده الخامس على وجوب أن يرفع النزاع الناشب عنه على حكم يعين باتفاق الطرفين . وهذا الحكم يجرى التحكيم دون التقيد بالمدد أو الشكليات التى تقوم عليها المحاكم عادة ويجب أن يصدر قراره فى ظرف ٣٠ يوما ويكون قراره نهائيا . »

فإذا مضت مدة ١٥ يوما ابتداء من إعلان أحد الطرفين بخطاب موصى عليه موجه للطرف الآخر للاتفاق على تعيين الحكم ولم يستطعا أن يتفقا على الاختيار فالطرف المدعى يقوم بعرض النزاع على محكمة القاهرة التجارية ولم تشر محكمة أول درجة إلى هذا الدفع ولم ترد عليه .

وفى حيث أن هذا السبب مردود بأن سكوت الشركة عن إبداء هذا الدفع منذ أن أعلنت صحيفة الدعوى ٠٠٠ فى سنة ١٩٥٧ إلى أن حجرت للحكم بجلستى ١٩ من يناير سنة ١٩٥٨ ، ١٣ من إبريل سنة ١٩٥٨ إلى أن أبدته فى مذكرتها المقدمة لجلسة ٤ من مايو سنة ١٩٥٨ يعد تنازلا ضمنا عن التمسك به « (٢) » .

هذا فيما يختص بالتنازل الضمنى عن شرط التحكيم ، أما بشأن بطلان هذا الشرط لعدم تعيين شخص الحكم ، فقد تقرر فقها فى فرنسا :

« أنه إذا أريد أن يلتزم حرفيا نص المادة ١٠٠٦ من قانون المرافعات الفرنسى الذى نقلنا عنه أحكام التحكيم فى قانون المرافعات المصرى - أن يتضمن شرط التحكيم اسم

voie d'arbitrage. Lorsqu'une police d'assurance contient la clause d'arbitrage et que cependant la compagnie d'assurance, actionnée en justice, ne s'en prévaut pas pour la première fois que par des conclusions déposées après la clôture des débats en première instance, cette inaction implique une renonciation tacite à la dite clause.

9 Avril 1930 — B. 42 — p. 413.

Jean Robert, Traité de l'Arbitrage Civil et Commercial en Droit Interne, (١) 1955, p. 87.

وقد استند على حكم محكمة النقض الفرنسية الصادر فى ٢٩ من أكتوبر ١٩٢٤ وعلى حكم دائرة العرائض الصادر فى ٢١ من يونيو ١٩٠٤ .

(٢) محكمة استئناف القاهرة ١٢ من إبريل ١٩٦٠ ، القضية ٦٩٦ لسنة ٧٦ ق ؛ دائرة المستشارين الاساتذة محمد حسين عوني ومحمد أبو الحسن وأحمد عبد الحسین .

المحكمين ، وبذلك يظهر من هذا المبدأ استبعاد امكان تعيين المحكمين بطريقة أعم .  
كتعيين نقيب المحامين في مدينة ما أو رئيس غرفة الموثقين . . . الخ ولكن المؤلفين  
واحكام المحاكم سمحوا دائما بذلك وانه ، تبعا لذلك ، لا يجب تطبيق نص المادة ١٠٠٦  
حرفيا وعلى ذلك فيمكن تعيين محكم بصفته مادام هذا التعيين يقطع بطريقة مؤكدة  
بتعريف الشخص المعين « (١) » .

Il faudrait ensuite, si l'on devait satisfaire à la lettre du texte de l'article 1006, que le compromis comportât le "nom" des arbitres. Ainsi, en principe cela semble exclure la possibilité de désignations plus générales : telles que le bâtonnier de l'ordre des avocats de telle ville, le président de la Chambre des notaires, etc.

Mais les auteurs et la jurisprudence ont toujours admis qu'il pouvait en être ainsi et que, par conséquent, l'indication de l'article 1006 relative de l'arbitre n'était pas de celle qu'il fallait suivre à la lettre. On peut donc désigner un arbitre par sa qualité, dès l'instant que ce mode de désignation entraîne une certitude sur la personne qui est désignée.

وقد تقرر أيضا في شأن « بطلان شرط التحكيم لعدم تعيين المحكم » :

« ان عدم تعيين المحكم في شرط التحكيم يترتب عليه طبقا للمادة ١٠٠٦ البطلان  
وهذا البطلان يترتب أيضا اذا جاء التعيين ناقصا ، أى اذا لم يمكن معه التعرف على  
شخص المحكم الذى انصرفت نية الطرفين على تعيينه أو اذا كان المحكم المعين عاجزا  
عن أداء أعمال التحكيم » .

ولكن طبيعة هذا البطلان ليست واحدة تبعا لكل حالة فاذا خلا شرط التحكيم  
من تعيين المحكم فان الطرفين يستطيعان عند توقيع شرط التحكيم أو بعده الاتفاق  
شفهيا على محكم أو أكثر والتقدم اليهم وبذلك يتمون النقص الذى يشوب عقد  
التحكيم ويخطون البطلان بتصديقهما على شخص المحكم بهذا العقد اللاحق الذى تم  
بارادتهما المؤكدة وبذلك يكون البطلان في هذه الحالة نسبيا أى أنه لايدفع به الا  
الطرف الذى يزعم بشأنه أن هناك شرط تحكيم خلا من تعيين اسم المحكم « (٢) » .

#### 42. La nullité du compromis faute de désignation d'arbitre.

Le défaut de désignation d'arbitre dans le compromis en entraîne, aux termes de l'article 1006, la nullité. Il en serait de même d'une désignation irrégulière, c'est-à-dire telle qu'on ne pourrait déterminer avec certitude la personne que les parties ont entendu désigner, ou encore si l'arbitre désigné était incapable d'exercer les fonctions d'arbitre.

Mais les caractères de cette nullité ne sont pas les mêmes suivant les cas.

Lorsque le compromis ne comporte pas de désignation d'arbitre, les parties ont pu, au moment de la signature du compromis ou postérieurement, en convenir verbalement d'un ou plusieurs, et se présenter devant eux sans observation. Alors, à raison de la ratification qu'elles auront ainsi donnée, par un acte de volonté certain, à un acte insuffisant en lui-même, elles en auront comblé l'insuffisance et couvert la nullité. Ainsi, la nullité est, dans ce

Jean Robert, Ibid, p. 52 (١)

Jean Robert, Ibid, p. 53. (٢)

cas, toujours relative, c'est-à-dire proposable seulement par la partie à laquelle on prétend opposer le compromis dépourvu de désignation...

وتقرر أيضا :

« انه ليس من الضروري أن يعين المحكم باسمه مادام لا يكون هناك أي شك في معرفة الشخص الذي انصرفت نية الطرفين الى اختياره لهذه المهمة وأن تكفي معرفته بالصفة التي اختير بها . فهذه الطريقة تسمح - كما في حالة تعيين الاشخاص المعنويين - بالتأكد من بقاء المحكم بقاء دائما ، وهذا يتضح في حالة تعيين « السيد نقيب محامى محكمة ... » أو « السيد رئيس نقابة صناعة ... » (١)

Il n'est pas indispensable que l'arbitre soit désigné par son nom, du moment qu'aucun doute ne peut subsister sur la personne que les parties ont entendu investir de cette mission, et il suffirait qu'elle le soit par sa qualité. Cette modalité permettrait également, comme pour la désignation des personnes morales, de s'assurer de la permanence de l'arbitre. Il en serait ainsi d'une désignation faite sous la forme de "M. le Bâtonnier des avocats auprès du barreau de...", ou de "M. le Président de la Chambre syndicale de l'Industrie du....".

وتقرر أيضا :

« ان المادة ١٠٠٦ ترتب البطلان على عدم تعيين موضوع النزاع وأسماء المحكمين

.....

وقد انتهت أحكام القضاء بالسماح بعدم تعيين المحكمين بأسمائهم مادام ممكنا التعرف على شخصياتهم بدون مشقة ، (٢) .

C'est ainsi que l'art. 1006 dispose que le compromis désignera à peine de nullité les objets du litige et les noms des arbitres.... La jurisprudence finit par admettre que les arbitres n'avaient pas besoin d'être désignés nommément, du moment qu'il était possible de les identifier sans difficultés.

(Req. 12 Février 1906, D.P. 1907.1.245)

ولم نعثر في جميع مجموعات الأحكام المصرية ، وطنية ومختلطة ، على حكم واحد يقر هذا المبدأ بعد ، مع أنه استقر تماما في فرنسا كما أوضحنا في هذا البحث .

(١) Jean Robert, Précis Pratique de l'Arbitrage Commercial, 1951, p. 14.

(٢) Frédéric-Edouard Klein, Considérations sur l'Arbitrage en droit international privé, 1955, p. 39.

وقد استند على حكم دائرة العرائض الصادر في ١٢ من فبراير ١٩٠٦ .



## قاضي التفليسة ( مأمور التفليسة )

Juge Commissaire

تعيينه • مهمته • أوامره والتنظيم منها

للاستاذ أحمد خيرت - القاضي

تمهيته :

يجب أن تؤدي إجراءات الإفلاس إلى حصر أموال المفلّس حتى يستطيع الدائنون تقرير الحل المناسب للتفليسة . فاما أن يعقدوا مع المفلّس صلحا concordat وهو عبارة عن السماح للمفلّس باسترداد حقه في إدارة تجارتهم . وأما أن يرفضوا الصلح معه فتباع أمواله وتوزع على الدائنين حسب قسمة الغرماء . ويقال إن الدائنين أصبحوا في حالة اتحاد union ولاجل أن يسلك الدائنون أحد الطريقين ويختاروا خطة صريحة بإزاء المفلّس ، ولاجل إمكان توزيع أمواله في حالة الاتحاد يجب أن يعرفوا مقدما ما سيستولي عليه الدائنون الممتازون ومقدار ما يبقى بعد ذلك لأجل أن يوزع على الدائنين حسب قسمة الغرماء . ويتخلل كل ذلك إجراءات طويلة من اللازم أن يعهد بها إلى أشخاص ذوي خبرة ومران وأن ينظم الإشراف عليهم حتى لا يركنوا إلى الإهمال أو الغش فيلحقون أشد الأذى بالدائنين . وقد تكلم قانون التجارة عن الأشخاص الذين يديرون التفليسة وعلى رأسهم مأمور التفليسة كما بين الهيئات التي تشرف عليهم .

تعيين مأمور التفليسة :

تندب المحكمة في الحكم الصادر بأشهار الإفلاس أحد قضاتها مأمور التفليسة ليلاحظ إجراءات وأعمال التفليسة ( م ٢٣٤ ) ولا شأن للدائنين في هذا التعيين . والغرض منه هو الإشراف المباشر على أعمال وكيل الدائنين . والاصل أن هذا الإشراف من وظائف المحكمة . غير أن المشرع لاحظ صعوبة قيام المحكمة بكامل هيئتها بهذه المهمة . فأوجب عليها ندب أحد القضاة ليباشر الرقابة والإشراف نيابة عنها . ولم يستلزم الرجوع إليها إلا في المسائل الهامة فحسب . وقد جرى العمل في كبرى المحاكم كالقاهرة والاسكندرية على تخصيص أحد رؤساء المحاكم أو القضاة بالمحكمة للقيام بهذا العمل ويراعى في اختياره عادة قدر من الخبرة والكفاية مما يكون له أثره الفعال في حسن سير التفليسة ( ١ ) .

والاصل أن القاضي يظل على رأس التفليسة إلى أن تنتهي بالصلح أو بالاتحاد كما قدما . غير أنه للمحكمة أن تستبدله بغيره من القضاة في كل وقت ( م ٢٣٨ ) . ولا يجوز الطعن في الأحكام الصادرة بتعيين أو استبدال مأمور التفليسة بالمعارضة أو الاستئناف ( م ٣٩٥ ) .

وإذا رفضت المحكمة الابتدائية شهر الإفلاس فاستؤنف الحكم وقضت محكمة الاستئناف بالغائه وشهر الإفلاس كان لهذه المحكمة أن تعين بنفسها مأمور التفليسة من بين قضاة المحكمة الابتدائية أو أن تفوض المحكمة الابتدائية في تعيينه ( ٢ ) .

( ١ ) . راجع الوسيط في القانون التجاري للدكتور مجسن شفيق ج ٢ الطبعة الأولى سنة ٥٢ ص ٥٣٥ .  
( ٢ ) . انظر أصول الإفلاس للدكتور مصطفى طه الطبعة الثانية سنة ١٩٥٧ . بتدبير ٢٠٦ ص ١٨٢ .

## وظيفة مأمور التفليسة :

ان القانون قد ناط بمأمور التفليسة تعجيل أشغال التفليسة وملاحظة ادارتها وأوجب عليه تقديم التقارير عن المنازعات التي تنشأ عن التفليسة الى المحكمة الابتدائية التي أصدرت حكم الافلاس حتى تكون على بينة من أمرها ( م ٢٣٥ ) ولمأمور التفليسة الاشراف على أعمال السنديك - وهو همزة الوصل بينه وبين محكمة الافلاس - حتى لا يتراخى أو يهمل في ادارة الاعمال الموكولة اليه .

ويدخل في مهمة مأمور التفليسة دعوة الدائنين بمعرفة قلم الكتاب الى الاجتماع ورئاسة الاجتماعات ( م ٢٤٦ و ٢٤٧ و ٢٩٠ و ٣٦٥ ) ورفع طلب استبدال أو عزل السنديك الى المحكمة ( م ٢٥١ و ٢٥٦ ) والاذن للسنديك باجراء بعض التصرفات الهامة كاعفائه من وضع الاختام على الاشياء الضرورية للمفلس أو رفع الاختام عنها ( م ٢٥٩ و ٢٦٠ ) وبيع المنقولات القابلة للتلف أو نقص في القيمة قريب الوقوع ( م ٢٦١ ) والاستمرار في تشغيل محل تجارة المفلس ( م ٢٦٢ ) أو بيعه ( م ٢٧٨ ) واستخدام المفلس في محله التجاري ( م ٢٨٥ ) والاذن للسنديك بوقاء دين الدائن المرتهن لاسترداد الاعيان المرهونة ( م ٣٥١ ) والاذن له بصرف أموال التفليسة المودعة خزانة المحكمة ( م ٢٨١ ) والاذن له باجراء نشر حكم الافلاس بمصاريف تدفع من خزانة المحكمة ( م ٢٤٤ ) . ولمأمور التفليسة سماع أقوال المفلس ومستخدميه وأي شخص آخر فيما يتعلق بعمل الميزانية وفي أسباب وأحوال التفليس ( م ٢٦٨ ) وارسال صورة من تقرير السنديك عن حالة التفليسة وأسباب الافلاس ونوعه الى النيابة العامة ( م ٢٧٢ - ٢٧٤ ) ويجب على مأمور التفليسة أن يقدم تقريراً شهرياً عن حالة التفليسة المفتوحة الى المحكمة ( م ٢٣٧ ) . كما يجب على مأمور التفليسة أن يقدم للمحكمة التقارير بالمنازعات التي تنشأ عن الافلاس ( م ٢٣٥ ) ولا يجوز للمحكمة أن تفصل في هذه المنازعات الا بناء على تقرير مأمور التفليسة كما يجب ذكر ذلك التقرير في الحكم والا كان الحكم باطلا (١) .

## أوامر مأمور التفليسة :

لا شك أن عمل مأمور التفليسة هو من قبيل العمل الولائي أو الاداري لانه يتخذ بعيداً عن أية منازعة . وعلى هذا الاساس يباشر مأمور التفليسة سلطته بطريقة اصدار أوامر أو قرارات ordonnances في المسائل العادية التي تثور بمناسبة التفليسة وقد بين القانون في مواضع شتى تلك القرارات وقد أوضحنا معظمها فيما ذكرناه آنفاً . ومنها أيضاً تقرير نفقة للمفلس وعائلته ( م ٢٦٥ ) والفصل في المنازعات التي تطرح أمامه بمعرفة المفلس أو الدائنين عن أعمال وكيل الدائنين ( م ٢٥٥ ) والامر بتوزيع الديون التي صار تحقيقها وأصبحت غير متنازع فيها على أربابها ( م ٢٨٣ ) .

وتعتبر الأوامر التي يصدرها مأمور التفليسة في حدود ونطاق وظيفته من قبيل الأعمال الولائية التي لا تتعدى دائرة إدارة التفليسة ومراقبتها ولا تمس حقوق ذوي الشأن ، فهي لا تحوز قوة الشيء المقضي به فيملك مأمور التفليسة الرجوع فيها أو تعديلها ما لم يخل ذلك بحق مكتسب للغير (٢) .

ويصدر أمر مأمور التفليسة في اليوم التالي على الاكثر لتقديم العريضة الخاصة

( ١ ) المرجع الأخير بند ٢٠٨ ص ١٨٣ .

( ٢ ) قواعد المرافعات للشماوين طبعة سنة ١٩٥٧ بند ١٩٤ ص ٢٣٢ .

بطلب الأمر ( م ٣٧٠ مرافعات ) ويوجب القانون على قلم التفليس تسليم الطالب نسخة ثانية من العريضة مكتوبا عليها صورة الأمر وذلك في اليوم التالي لصدوره على الأكثر ( م ٣٧٢ مرافعات ) . ويسقط الأمر شأنه في ذلك شأن الأوامر على عرائض إذا لم يقدم للتنفيذ في ظرف ثلاثين يوما من تاريخ صدوره (م ٣٧٦ مرافعات) ولا يمنع هذا السقوط من استصدار أمر جديد .

وطبقا للرأي الغالب لا يعتبر مأمور التفليسة وهو يصدر تلك الأوامر والقرارات درجة من درجات التقاضي ولذلك لا يتمتع عليه كقاضي مفرد الفصل في التظلمات التي ترفع إليه عن أوامره التي أصدرها بوصفه مأمورا للتفليسة .

وأما المسائل الهامة التي تمس حقوق ذوي الشأن والمتصلة بالتفليسة فلا يملك مأمور التفليسة التصرف فيها لأنها من اختصاص محكمة الإفلاس ذاتها وهي تسترشد فيها برأي مأمور التفليسة (١) .

### الطعن في أوامر مأمور التفليسة :

الأصل أنه لا يجوز الطعن في الأوامر التي يصدرها مأمور التفليسة متى كانت داخلية في نطاق اختصاصه إلا في الأحوال المبينة في القانون ( م ٢٣٦ ) . وقد عدد القانون في مواضع شتى الأوامر التي يجوز التظلم منها كالامر الصادر في التظلم من أعمال السنديك ( م ٢٥٥ ) والامر بتقرير نفقة للمفلس وعائلته أثناء الإجراءات التمهيدية ( م ٢٦٥ ) وبعد قيام حالة الاتحاد ( م ٣٤٠ ) والقرار الصادر بزيادة الحصص التي تحفظ للدائنين الغائبين عند إجراء التوزيعات ( م ٣٦٨ ) . وتطبيقا للأصل العام بعدم جواز الطعن في الأوامر الصادرة من مأمور التفليسة لا يجوز الطعن في قرار مأمور التفليسة باعلان حالة اتحاد الدائنين (٢) .

ويجوز الطعن كذلك في أوامر مأمور التفليسة التي لا تدخل في حدود اختصاصه ويستفاد هذا الاستثناء من نص المادة ٣٩٥ والتي تقضى بأنه « لا تقبل المعارضة ولا الاستئناف في الأحكام الصادرة في التظلم من الأوامر التي أصدرها مأمور التفليسة على حسب حدود وظيفته » . ولذلك اعتبر القضاء القرارات الآتية قد صدرت خارجة عن نطاق وظيفة مأمور التفليسة وقبل التظلم منها . فأجاز الطعن في قرار مأمور التفليسة برفض استمرار جمعية الصلح حتى يتمكن الدائنون المتأخرون من التقدم بديونهم والمفلس من تقديم مقترحاته (٣) وكذلك قضى بجواز التظلم من قرار مأمور التفليسة الصادر بالأذن للسنديك بالاستيلاء على عقار تدعى زوجة المفلس أنه مملوك لها (٤) . وقضى أيضا بجواز التظلم من قرار مأمور التفليسة بالبت في الديون المتنازع عليها التي على المفلس لأنه ليس لمأمور التفليسة في حالة المنازعة في الديون إلا أن يحيل النظر فيها إلى محكمة الإفلاس ( م ٢٩٩ ) (٥) . وقضى كذلك بجواز الطعن في قرار مأمور التفليسة بالتصديق على الاتفاقات الجزافية المنصوص عنها في المادة (٢٧١) (٦) .

( ١ ) راجع الإفلاس للحميد محمد صالح الطبعة الرابعة سنة ١٩٤٠ بند ٩٩ ص ١٣٤ .  
( ٢ ) اسكندرية الابتدائية ١٩٤٩/١٢/١٩ مجلة التشريع والقضاء س ٣ بند ٣٠ ص ٨٩ واسكندرية الابتدائية ١٩٥٩/١٠/٢٤ في القضية رقم ٧٣٤ سنة ١٩٥٧ تجارى كلى وهو غير منشور .  
( ٣ ) استئناف مختلط ١٨٩٧/٤/١٥ البلتان س ٩ ص ٢٧٠ .  
( ٤ ) استئناف مختلط ١٩١٤/١/١٣ البلتان س ٢٦ ص ١٤٥ .  
( ٥ ) استئناف مختلط ١٩١٧/١١/٧ البلتان س ٣٠ ص ٢٠ .  
( ٦ ) استئناف مصر ١٩٤٥/٤/٢٦ المجموعة الرسمية س ٤٨ رقم ٢٦ ص ٥٣ .



وأخيرا قضت محكمة استئناف اسكندرية بجواز التظلم من قرار مأمور التفليسة الصادر باستبعاد مبلغ من كشف حساب مصاريف التفليسة وتكليف وكيل الدائنين بصفته بإيداع هذا المبلغ خزانة المحكمة لحساب التفليسة بالرغم من أن هذا الأخير ينازع في ذلك المبلغ ويدعى أنه صرفه من ماله الخاص بصدد إدارة التفليسة وذلك لأن هذا القرار قد مس أصل حق وكيل الدائنين وبت في عدم أحقيته في الرجوع على التفليسة بذلك المبلغ نهائيا وهذا الأمر خارج عن نطاق وظيفة مأمور التفليسة الذي يصدر أوامره في المسائل العادية التي تثور بمناسبة التفليسة والتي لا تمس حقوق ذوي الشأن (١) .

ويرفع التظلم في الأحوال الجائز فيها الى المحكمة الابتدائية التي يتبعها مأمور التفليسة الذي أصدر الأمر المتظلم منه . أي الى المحكمة التي شملت الافلاس (م ٢٣٦) ولما كان القانون لم يحدد ميعادا للتظلم فانه يكون كالاستئناف ويجوز رفعه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاعلان تطبيقا للقاعدة العامة في مواد الافلاس ( م ٣٤٩ ) ويكون لذوي الشأن الالتجاء الى طريق التظلم وهو مفتوح لهم ما داموا لم يعلنوا من أحد بسريان مواعيد التظلم (٢) .

وتفصل المحكمة في التظلم بحكم يكون غير قابل للمعارضة أو الاستئناف الا اذا كان التظلم من أمر صادر من مأمور التفليسة خارج نطاق وظيفته فيجوز عندئذ الطعن في الحكم بالمعارضة أو الاستئناف ( م ٣٩٥ ) .

### الخلاصة :

١ - أن المحكمة التي شملت الافلاس لها مطلق الحرية في اختيار أحد قضائها مأمورا للتفليسة وفي استبداله ولا شأن للدائنين في هذا الصدد .

٢ - أن وظيفة مأمور التفليسة لا تقتصر على ملاحظة ادارتها بل له سلطة اصدار القرارات والأوامر وهي من قبيل الأوامر الولائية التي لا تحوز قوة الشيء المقضي به وهي كذلك تسقط اذا لم تقدم للتنفيذ في ظرف ثلاثين يوما من تاريخ صدورها ولا يمنع هذا السقوط من استصدار أمر جديد .

٣ - أن قرارات مأمور التفليسة لا يجوز الطعن فيها الا في الأحوال التي حددها القانون بنص صريح دون أن يكون هناك محل لأي قياس . وحالة اذا اتخذ القرار في شأن أمر لا يدخل في اختصاص مأمور التفليسة .

٤ - أن محكمة الافلاس هي المختصة بنظر التظلم من أوامر التفليسة . وأن ميعاد التظلم خمسة عشر يوما من تاريخ الاعلان .

٥ - أن الاحكام الصادرة من المحكمة المذكورة في الطعن على قرارات مأمور التفليسة في الحالات التي أجازها القانون تكون غير قابلة لأي طعن . أما الاحكام الصادرة في الطعن على القرارات الخارجة عن حدود وظيفة مأمور التفليسة تكون قابلة للطعن .

( ١ ) استئناف اسكندرية ١٩٥٨/١٠/٢٠ في الطعن رقم ١٧٣ سنة ٥٤ ق تجارى افلاس وهو حكم غير منشور وراجع في هذا المعنى مؤلف الافلاس للدكتور محسن شفيق طبعة سنة ١٩٥١ بند ٤٢٩ وما بعده .

( ٢ ) اسكندرية الابتدائية ١٩٤٩/٥/٢٤ المسماة س ٢٢ رقم ٥٤ ص ١٢٥ . واسكندرية الابتدائية ١٩٥٩/١١/٢٨ في القضية رقم ٦٩٥ سنة ١٩٥٩ تجارى كل وهو حكم غير منشور .

## متى تعدد الغرامات في تطبيق أحكام قانون عقد العمل الفردى للاستاذ كامل سليمان المحامى

١ - يقضى قانون العمل بتعدد الغرامات بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة .

اذ تنص المادة ٢٢١ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بأنه :

« يعاقب كل من يخالف أحكام الفصل الثانى من الباب الثانى فى شأن عقد العمل الفردى والقرارات الصادرة تنفيذا له - بغرامة لا تقل عن مائتى قرش ولا تجاوز ألفى قرش فى الاقليم المصرى ، ولا تقل عن عشرين ليرة ، ولا تجاوز مائتى ليرة فى الاقليم السورى .

» وتتعدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت فى شأنهم المخالفة . »

ومن قبله كان ينص القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ فى شأن عقد العمل الفردى فى المادة ٥٢ منه على أنه :

« مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر يعاقب بغرامة لا تقل عن مائتى قرش ولا تجاوز ألفى قرش كل من يخالف أحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له .

» ويعاقب بالعقوبة ذاتها صاحب العمل الذى يمتنع عن الاشتراك بنفسه أو بمندوب عنه فى اللجنة المنصوص عليها فى الفقرة الأخيرة من المادة ٤٠ ، وتتعدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت فى شأنهم المخالفة . »

٢ - ولما كانت أحكام عقد العمل الفردى سواء فى القانون القديم أو فى الجديد تلقى على عاتق صاحب العمل نوعين من الالتزامات أحدهما تنظيمى عام والآخر يتناول علاقة العمال به وحقوقهم قبله .

فالالتزام الاول التنظيمى العام عبارة عن كافة الاجراءات والسجلات واللوائح والترتيبات التى رأى المشرع ضرورة توافرها فى المؤسسات يقصد حسن سير العمل واستتباب النظام ولضمان رقابة مكاتب العمل على تطبيق أحكام القانون . فعلى صاحب العمل طبقا لهذا الالتزام وضع لائحة العمل ومعاملة العمال وأخرى للجزاءات فى مكان ظاهر من المؤسسة ( مادة ٦٨ من القانون رقم ١٩٥٩/٩١ ومادة ٣١ من القانون السابق ) وأن يقيد الغرامات التى توقع على العمال فى سجل خاص ( مادة ٧٠ من القانون الجديد و ٣٣ من القانون السابق ) وهكذا فى كل مرة يضع القانون على عاتق صاحب العمل واجبا عاما لا يمس عاملا بعينه بل يفرضه لأسباب تنظيمية .

بينما الالتزام الثانى خاص ومباشر يتناول شئون العمال وحقوقهم الناتجة عن علاقتهم بصاحب العمل فعلى الاخير أن يودى اليهم أجورهم واعانة غلاء المعيشة وأن يمنحهم الاجازات المقررة فى القانون وأن لا يفصلهم تعسفيا ويمنحهم مكافآت نهاية الخدمة اذا ما فسخ عقودهم . . . وهكذا فى كل مرة يمس الالتزام أفراد العمال مباشرة لا باعتبارهم مجموعة ، بل كأشخاص معينين ومحددين بالذات .

٣ - فهل تعدد الغرامات في جميع الاحوال كلما وقعت مخالفة من صاحب العمل للاحكام المقررة لعقد العمل الفردى سواء آكان الالتزام المفروض عاما أم خاصا .

وتبدو أهمية وخطورة هذا التساؤل بالنسبة للمؤسسات التى يعمل بها بضغ آلاف من العمال كالمصانع الكبرى وغيرها من المنشآت العامة بالعمال . فاذا ما قيل بتعدد الغرامات دون تفرقة بين التزام وآخر استنادا على عموم النص وكانت إحدى المؤسسات التى يعمل بها ثلاثة آلاف عامل مثلا لم تضع فى مكان ظاهر لائحة النظام الأساسى للعمل فان هذه المؤسسة ستعاقب عن هذه المخالفة بغرامة قدرها ٦٠٠٠ ج وهو جملة الغرامات التى تعدد بقدر عدد عمال المؤسسة ( ٣٠٠٠ عامل  $\times$  ٢ جنيه حد أدنى للغرامة ) .

بينما لو قصر تعدد الغرامات على حالة مخالفة صاحب العمل للالتزامات العامة سالفة الذكر دون الالتزامات العامة والتى من بينها مثل وضع اللائحة فى مكان ظاهر فان العقوبة لن تتجاوز بحال ٢٠ جنيه .

والفارق كبير بين قدر الغرامة فى كل من النظيرين ، فبينما الأخذ بتعدد الغرامات عملا بظاهر النص قد يصل الى استغراق كل ثروة صاحب العمل ، فان عدم تعددها يجعل من المخالفات التنظيمية مخالفات عادية تافهة الجزاء .

٤ - يبدو أن محاكم الجنج الجزئية والاستئنافية عامة تسير على القضاء بتعدد الغرامات حتى بالنسبة للمخالفات التنظيمية .

فقد ترفعنا فى إحدى الجنج وكان أحد مصانع السجاير قد اتهم فيها بتهمتين : الاولى - انه لم يضع لائحة لتنظيم العمل وأخرى للجزاءات فى مكان ظاهر من المؤسسة .

والثانية - بأنه لم يمسك سجلا خاصا لقيد الغرامات التى توقع على العمال .

فقضت محكمة جنج محرم بك بتاريخ ١٦ مارس ١٩٥٨ بتغريم المتهم ٢٠٠ قرش عن كل عامل فى كل تهمة ، ولما كان عدد العمال فى هذا المصنع ١٢٨٠ عاملا فان مقتضى هذا القضاء هو تغريمه ٢٧٦٠ جنيه عن كل تهمة .

ومحكمة الجنج المستأنفة بدورها قضت بتاريخ ١٩/٦/١٩٥٨ بتأييد الحكم بحالته بالنسبة للتهمة الاولى ، بينما ألغته بالنسبة للتهمة الثانية لدفاع موضوعى قاضية فيها بالبراءة .

أسست محكمة الجنج المستأنفة حكمها بالتعدد على عمومية نص المسادة ٥٢ من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ .

٥ - طعنا بالنقض فى هذا الحكم لسبب وحيد هو الخطأ فى تطبيق القانون اذ قضى الحكم بتعدد العقوبة فى غير حالات التعدد بأن فرقنا بين المخالفات التنظيمية وبين المخالفات التى تمس شئون العمال وحقوقهم مباشرة فاذا ما خالف صاحب العمل أحد الالتزامات العامة بأن لم يعلن اللائحة أو لم يمسك سجلا ما اعتبر مخالفا للاحكام العامة التنظيمية لقانون عقد العمل الفردى لا فى حق عامل أو عمال بعينهم عوقب بالغرامة المقررة فى الفقرة الاولى من المادة ٥٢ والتى لا تقل عن ٢٠٠ قرشا ولا تتجاوز ٢٠٠٠ قرشا دون تعدد .

أما اذا امتنع عن دفع أجر عامل أو فريق من العمال أو رفض منحهم الاجازة أو فصلهم تعسفيا أو لم يمنحهم المكافأة فانه يكون قد ارتكب مخالفة فى شأن ذلك العامل أو ذلك الفريق من العمال وعوقب بالغرامة المقررة فى الفقرة الاولى ( من ٢٠٠ قرش الى



٢٠٠٠ قرش) مع اعمال الفقرة الاخيرة فتتعدد الغرامة بتعدد عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة .

وأسسنا هذا النظر على الاسباب الآتية :

أولا : وهذا من واقع صياغة المادة ٥٢ ذاتها وترتيب فقراتها :

فالفقرة الاولى منها تنص على العقوبة الاصلية العامة لمخالفة أحكام القانون « كل من يخالف أحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له » وجمدتها بالغرامة دون تعدد .

ثم تلتها فقرة ثانية ألغيت بتشريع لاحق سنة ١٩٥٣ .

ثم فقرة ثالثة مستقلة تنص على أن تعدد الغرامة يقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة .

وواضح أن الفقرة الثالثة الخاصة بالتعدد لم ترد بعد الفقرة الاولى مباشرة ، بل يفصلها فقرة أخرى فلا تسرى على كل مخالفة لأحكام قانون عقد العمل .

وواضح أيضا من عبارات الفقرة الاخير وبالذات من عبارة « الذين وقعت في شأنهم المخالفة » أنها تتناول المخالفات التي تمس حقوق عدد معين من العمال كما لو لم يمنحهم صاحب العمل اجازاتهم أو اعانة غلاء المعيشة فيعتبر عندئذ قد ارتكب مخالفة « في شأنهم » .

ويضاف الى ذلك ومن واقع هذه الفقرة أيضا أن المشرع لم يتصور وقوع هذه المخالفة الا بالنسبة لعدد من عمال المؤسسة فقال « بقدر عدد العمال الذين وقعت بشأنهم المخالفة » وهذا التعبير واضح الدلالة على التحديد والتمييز بمن وقعت في شأنهم المخالفة الامر الذي يجعل لهم قدرا معيناً يمكن الوقوف عليه ولم يقل بتعدد الغرامة بتعدد عدد عمال المؤسسة أو بتعدد عدد العمال بصيغة عامة مطلقة وفي جميع الاحوال .

وعلى هذا فان تعدد الغرامة ليس قاعدة عامة تطبق على كل مخالفات قانون عقد العمل الفردي ، بل على النوع منها الذي يرتكبه صاحب العمل في شأن واحد أو أكثر منهم .

ثانيا : ان المخالفات التنظيمية العامة كالتهمة المقضى فيها على الطاعن تعتبر قانونا جريمة واحدة لا تتعدد فيها الجريمة حتى لو تصورنا من باب الجدول أن نتائجها تعددت فشملت عمال المؤسسة جميعهم فلا تتعدد العقوبة بحال .

فما دام الفعل هنا واحد بيقين وهو عدم الاعلان عن اللائحة في مكان ظاهر أو عدم امساك سجل كانت الجريمة واحدة :

• وحدة الفعل : يرتكب الفاعل جريمة واحدة متى صدر منه فعل واحد ولو تعددت نتائجها ، أي ولو تسببت عنه اصابة أكثر من شخص كرصاصة أطلقت أو قنبلة قذفت أو خشبة أسقطت فتسبب عنها اصابة أو قتل أكثر من شخص ومثال ذلك أن يرتكب شخص هتك عرض في طريق عام ففعله يعد هتك عرض وفعلا فاضحا علنيا . وقد ورد حكم هذه الصورة في المادة ١/٣٢ من قانون العقوبات فنصت على أنه إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها .

ففى المثال السابق يعتبر الشخص مرتكباً لهتك عرض فقط ، وقد اصطلح الفقه على اطلاق التعدد الصورى على هذه الحالة ، والواقع أنه لا يوجد تعدد جرائم على الاطلاق لأن الفعل واحد كما تقدم ، فلم تكن ثمة حاجة على حكم هذه الحالة فاذا تعددت أوصاف الفعل سئل الجانى أشدها فقط وبهذا تنتهى المسئولية الجنائية عن الفعل» (١) .

فطبقاً لنص القانون لا تتعدد العقوبة بحال والجريمة واحدة ولو تعدد المجنى عليهم « وهذا كله من باب الاستطراد الجدلى وبالغرض نظرياً أن عدم الإعلان عن اللائحة أو عدم امساك سجل يجعل كل عمال المؤسسة البالغ عددهم ١٣٨٠ عاملاً مجنى عليهم وقد رأينا أنهم لا يمكن أن يكونوا كذلك .

وهذه القاعدة أساسية فى القانون الجنائى لا يتصور بالنسبة لها أى استثناء لانها تتعلق بشرعية العقوبات وبمستور القانون الجنائى فلا يعاقب الجانى عن الفعل الواحد الا بعقوبة واحدة .

والحال خلاف ذلك بالنسبة للفقرة الثانية التى تواجه المخالفات التى تقع فى شأن عمال بعينهم .

فالجريمة بالنسبة لهذا النوع مقصور تعددها كما لو حرم صاحب العمل فريقاً من عماله من أجورهم أو من اجازاتهم فيمكن القول عندئذ انه ارتكب عدة أفعال بعدد كل عامل الا انه لما كانت هذه الأفعال قد وقعت لغرض جنائى واحد ومرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة وجب اعتبارها قانوناً كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم اعمالاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات .

« وليس بشأن هذا أن يتحد الحق المعتدى عليه أو أن تقع الجرائم فى أوقات متقاربة .

فاذا حدث فى مشاجرة واحدة أن ضرب الجانى شخصين لغرض واحد فانه يرتكب جريمتين مرتبطتين جمعهما وحدة الغاية فيقضى عليه بأشد عقوبة الجريمتين ( نقض ٢ مارس سنة ١٩٤٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ رقم ٨٢٧ ص ٧٨٢ ) (٢)

ولهذا فالحاصل عملاً والمشاهد كل يوم فى محاضر مكتب العمل أن يجمع فى محضر واحد تهمة واحدة فى شأن عشرة عمال مثلاً لأن صاحب العمل لم يمنحهم مكافأة نهاية الخدمة .

وقد رأى المشرع أن يخرج من أحكام المادة ٣٢ فقرة ٢ عقوبات فنص على تعدد العقوبة هنا ولولا هذا النص لحكم بغرامة واحدة فقط .

وهذا الاستثناء من حكم المادة ٣٢/٢ ع ليس وحيداً ، بل له مثيل فى حالات قليلة (٣)

بينما لم يخرج أبداً ، بل لا يستطيع على حكم الفقرة الاولى من المادة ٣٢ فينص على تعدد العقوبة بالرغم من وحدة الجريمة وهى قاعدة أساسية جوهرية من أصول القانون الجنائى .

( ١ ) شرح قانون العقوبات القسم العام للعيد الدكتور محمود مصطفى طبعة سنة ١٩٥٤ بند ٤٤٧ .

( ٢ ) المرجع السابق ص ٢٤١ و ٥٨٤ .

( ٣ ) المرجع السابق بند ٤٥٩ .

ثالثاً - ويؤكد كل ما تقدم النص المقابل للمادة ٥٢ في القانون السابق عليه رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ اذ كان ينص في المادة ٤٠ منه :

« مع عدم الاخلال بالعقوبات الاشد التي يقضى بها قانون العقوبات يعاقب بغرامة لا تتجاوز ألف قرش كل من يخالف أحكام المواد ٠٠٠ وفي حالة مخالفة الفقرة ٠٠٠ وتتعدد الغرامات بقدر عدد العمال الذين وقعت بشأنهم المخالفة على ألا يزيد مجموع الغرامات في النوع الواحد على عشرين جنيهاً »

فقرة التعدد واحدة في النصين القديم والحديث باستثناء وضع حد أقصى للغرامات وعبارة « النوع الواحد » صريحة في الدلالة على أن هناك ثمة مخالفة تعددت من نوع واحد ، فعندئذ فقط تتعدد الغرامة بحد أقصى قدره ٢٠ جنيهاً .

وهو النوع الذي يقع مساساً بحقوق العمال مباشرة على الشرح سالف الذكر . ولا شك أن النص القديم ينبئ عن قصد الشارع ما دام قد أبقى في التشريع الجديد كما هو مع تعديل لا يمس الجوهر وهو حذف فقرة الحد الأقصى فقط .

رابعاً : وقد فصلت محكمة النقض الفرنسية منذ سنة ١٩٣٦ صراحة في هذه المسألة بالذات فقضت في ٤ ديسمبر ١٩٣٦ بأن :-

« اغفال اعلان مواعيد العمل في مكان العمل يكون خطأ واحداً والغرامة المقررة بها لا يجوز تعددها بقدر عدد العمال المشتغلين بالورشة (١) » .

"L'omission de l'affichage de l'horaire dans le lieu de travail constitue une 'faute unique' et l'amende encourue ne doit pas être multipliée par le nombre 'd'ouvriers employés dans le chantier'."

(Cassation 4/12/36 Recueil Hebdomadaire Dalloz 1936, p. 136).

والنص الفرنسي بتعدد الغرامة مطابق للنص المصري .

فالمادة ١٦٦ من الكتاب الثاني من قانون عقد العمل الفرنسي تنص على أن « تتعدد الغرامات في المخالفات بقدر عدد العمال المشتغلين بطريقة مخالفة » .

"Les contraventions donnent lieu à autant d'amendes qu'il y a d'ouvriers indûment employés".

ويمكن ترجمتها أيضاً « تتعدد الغرامات بقدر عدد العمال الذين وقعت بشأنهم المخالفة للقانون » .

لم تتردد محكمة النقض الفرنسية والشرح الفرنسيون في عدم تعدد العقوبة في حالة عدم الاعلان عن اللائحة موضوع هذا الطعن .

فعن الاستاذ دبران Paul Durand في مؤلفه Traité de Droit de Travail قانون العمل الجزء الثاني طبعة ١٩٥٠ ص ٤١٣ بند ٢٢٦ .

"Aux termes de l'art. 166, Liv. II, C. trav., 'les contraventions donnent lieu à autant d'amendes qu'il y a d'ouvriers indûment employés'. L'application



“ de ce texte a donné lieu à des difficultés, en ce qui concerne le défaut  
 “ d’affichage de l’horaire. Certaines décisions, s’appuyant sur la généralité  
 “ des termes de l’art. 166, ont appliqué strictement le principe du cumul des  
 “ amendes ; d’autres, au contraire, ont écarté ce principe, en considérant que  
 “ l’omission de l’affichage forme “une faute unique, ne constituant point, en  
 “ ce qui concerne chacun des ouvriers, l’inexécution d’une obligation régle-  
 “ mentaire”. Cette seconde position paraît préférable. Le cumul des amendes  
 “ ne peut se concevoir logiquement que pour des infractions dont les éléments,  
 “ tels que l’âge ou le sexe du salarié, l’excès ou le danger de son travail, s’en-  
 “ visagent dans sa personne ; il paraît alors normal de multiplier l’amende  
 “ par le nombre de salariés employés dans les conditions irrégulières, indivi-  
 “ duellement et directement préjudiciables à chacun. Le cumul ne semble pas  
 “ possible lorsque l’infraction commise par l’employeur est indépendante de  
 “ la personne des travailleurs qu’il occupe, et ne les atteint pas directement.  
 “ Le texte de l’art. 166, Liv. II, C. trav., est d’ailleurs favorable à cette in-  
 “ terprétation, puisqu’il parle “d’ouvriers indûment employés” ; telle est d’ail-  
 “ leurs la solution à laquelle s’est en dernier lieu, ralliée la Cour de Cassa-  
 “ tion”. Crim. 4 déc. 1936, D.H. 1939, 136).

« طبقا لنص المادة ١٦٦ الكتاب الثاني من قانون العمل - تعدد الغرامات بقدر  
 عدد العمال المشتغلين بطريقة مخالفة - ( أو الذين وقعت بشأنهم المخالفة للقانون )  
 وقد أدى تطبيق هذا النص الى صعوبات بالنسبة لاغفال الاعلان عن المواعيد استندت  
 بعض الأحكام على عمومية نص المادة ١٦٦ فأعملت بجمود مبدأ التعدد ، بينما استبعدته  
 على النقيض أحكام أخرى مراعية أن اغفال الاعلان يكون - خطأ واحدا لا يعتبر أبدا  
 بالنسبة لكل عامل تقاعضا عن التزام لا نحي - ويبدو هذا الوضع الثاني مفضلا  
 فتعدد الغرامات لا يفهم منطقيا الا بالنسبة للمخالفات ذات العناصر كسفن أو جنس  
 العامل الافراط أو الخطر في عمله تمس شخصه فعندئذ يبدو طبيعيا تعدد الغرامة بقدر  
 عدد العمال الذين في أوضاع غير نظامية تلحق الضرر بكل منهم فرادى ومباشرة • ولا  
 يبدو التعدد ممكنا اذا ما ارتكب صاحب العمل مخالفة مستقلة عن شخص العمال  
 المشتغلين ولا تمسهم مباشرة » •

هذا ونص المادة ١٦٦ من قانون العمل يؤيد هذا النظر بتكلمه عن « العمال  
 المشتغلين بطريقة مخالفة » ( الذين وقعت بشأنهم المخالفة ) وهو الرأي الذي انتهت  
 اليه محكمة النقض ( ٤ ديسمبر ١٩٣٦ ) •

٦ - تقيد الطعن تحت رقم ١٢٩١ لسنة ٢٩ قضائية وفي جدول النيابة العامة  
 تحت رقم ٢٢٢٣ لسنة ١٩٥٨ •

قدمت النيابة العامة مذكرتها بالموافقة على نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا  
 وتصحيحه وفقا للقانون معتمدة أسباب الطعن وأضيفت اليها بحثا مقارنا بديعا  
 هذا نصه :

« والنظرة الى سائر التشريعات الاخرى مما يهدف الى تنظيم علاقة رب العمل  
 بالعمال تساعد على القول بسلامة هذا الرأي - فبعضها قد فصل المواد التي يراعى  
 التعدد عند مخالفتها ويلاحظ بشأنها انها تمس حقوق العمال المباشرة الفردية •  
 والبعض الآخر تنظيمي بحث مما يعتبر التزاما قبل مجموع العمال وقد جاء سياق مادة  
 العقوبة دالا على عدم ايجاب تعدد العقوبة في شأنه •

مثال ذلك القانون رقم ١١٧/١٩٥٠ بشأن التعويض عن أمراض المهنة فقد نصت المادة (١٠) منه على انه : « يجب على رب العمل أن يتبع التعليمات الكفيلة بحماية العمال من الامراض التي يصدر بها قرار من وزير الشئون الاجتماعية ويجب على رب العمل أن يعلق هذه التعليمات بشكل ظاهر في أماكن العمل » .

كما نصت المادة ١١ منه على وجوب اعداد سجل يدون فيه اسم الطبيب الذي يعهد اليه بعيادة العمال في مواعيد دورية .

« وأوجبت المادة ١٥ على صاحب العمل أن يعلق في مكان ظاهر ملخصا سهل القراءة لاحكام هذا القانون » .

« ونصت المادة ١٢ على انه : « يجب على رب العمل أن يعهد الى طبيب أو أكثر بعيادة عماله في اوقات دورية تعيينها مصلحة العمل بقرار من وزير الشئون الاجتماعية » .

« وانه يجب على الطبيب أن يبلغ فورا مصلحة العمل وأقرب سلطة طبية ورب العمل حالات الوفاة أو المرض التي تظهر بين العمال مما هو وارد بالجدول المرافق لهذا القانون ..... » .

كما نصت المادة ١٤ على انه : « ابتداء من تاريخ الابلاغ أو من تاريخ علم رب العمل بأي طريق آخر بمرض العامل يكون للعامل المريض الحق في العلاج الطبي » . ويلزم رب العمل بدفع معونة مالية ٠٠٠ ثم في صدد بيان العقوبة نصت المادة ١٧ على انه : « يعاقب على مخالفة أحكام المواد ( ١٠ ، ١١ ، ١٥ ) بغرامة لا تتجاوز ألف قرش » . ويعاقب على مخالفة أحكام المادتين ( ١٢ ، ١٤ ) بغرامة لا تتجاوز ألفي قرش ( واستطردت الفقرة ) وتتعدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة » . فحكم التعدد جاء في سياق الفقرة الثانية الخاصة بالعقاب عند مخالفة حكم المادتين ١٢ ، ١٤ اللتين رتبنا حقوقا فردية لكل عامل .

« أما المواد ( ١٠ ، ١١ ، ١٥ ) فقد رتب الغرامات ازام مجموع العمال » .

كذلك الحال في القانون رقم ٧٢/١٩٥٦ بشأن تنظيم ساعات العمل في المحال التجارية ودور العلاج . فقد نصت المواد ( ٢ ، ٤ ، ٥ ، ٧ ، ١٠ ) على التزامات على عاتق صاحب العمل قبل عماله مما تمس حقوقهم كأفراد في أن لا يعمل كل واحد منهم أكثر من تسع ساعات يوميا تتخللها فترة أو أكثر للراحة - وأن يكون لكل منهم عطلة أسبوعية . بينما نصت المادة السابعة على انه : « يجب على صاحب العمل أن يعلق بشكل ظاهر في المحال التي ينطبق عليها أحكام هذا القانون جدولا مبينا به ساعات العمل وفترات الراحة » .

ثم نصت المادة (١٢) على أن :

« كل مخالفة لاحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة بتنفيذه يعاقب عليها بغرامة لا تزيد على مائة قرش وذلك مع عدم الإخلال بما لرجال الضبطية القضائية من سلطة في منع استمرار المخالفة بالطريق الإداري » . وتتعدد الغرامة بقدر عدد المستخدمين أو العمال الذين وقعت المخالفة بشأنهم ..... » .

« ولعل نصوص مواد العقوبة في القانون رقم (٤٨) سنة ١٩٣٣ - الخاص بتشغيل الأحداث والقانون رقم (٨٠) سنة ١٩٣٣ - الخاص بتشغيل النساء مع اشتمالها على حكم التعدد كانت أصح في الدلالة على أن مجال أعماله هي الماسة بحقوق العمال الفردية المباشرة » . اذ نصت المادة ١٦ من القانون الاول على أن :

« كل مخالفة لأحكام القانون يعاقب عليها بغرامة لا تزيد على مائة قرش ، وتعدد الغرامات بقدر عدد الاحداث الجارى تشغيلهم أو قبولهم فى عنابر العمل بحالة مخالفة الأحكام المتقدمة • ثم أعقبت المادة : وتعدد الغرامة أيضا كلما تكررت المخالفة بالنسبة لنفس العامل •

« ومن بين نصوص هذا القانون ما يوجب على صاحب العمل تعليق نسخة من هذا القانون بعنابر العمل وتحرير كشف بأسماء الاحداث ( م ١٤ ) ونص العقوبة فى القانون رقم ( ٨٠ ) سنة ١٩٣٣ متفق مع النص السابق فى الصياغة تقريبا •

واستطردت النيابة العامة قائلة :

« هذا فضلا عما هو مقرر بوجه عام من أن العقوبة كجزاء حين تفرغ فى قالب تشريعى يكون من أسس تقديرها جسامة الفعل وخطورته - وعقوبة الغرامة بوجه خاص يجب أن يكون حدها الاقصى فى كل حالة محددا ولا يجوز أن ينص على تغريم المتهم كل ما له بغير تحديد لانها تكون مصادرة عامة (١) •

« وإذا كان النص صراحة على ذلك غير جائز • فانه لا يجوز تحقيقا لنفس الغرض أن يفرغ النص فى صيغة يمكن التوصل عن طريقها الى مصادرة فعلية لاصول المحكوم عليه •

« والملاحظ على نص المادة ٥٢ من قانون عقد العمل الفردى انه قد جعل حدا أدنى للغرامة مائتى قرش وحدا أقصى ألفى قرشا - ولكن هذا الحد الاخير ليس هو فى الواقع الحد الاقصى للعقوبة - بل هو ما يجرى به منطوق الحكم بعد اكمال حكم التعدد فى أحواله •

« فضابط عقوبة الغرامة واقعيًا هو عدد العمال الذين وقعت فى شأنهم المخالفة اذ بهذا العدد تتحدد الغرامة • ولا يمكن بحال أن يكون الشارع وهو فى صدد النص على العقوبة وقد وضع تحت نظره جميع الاسس المتعارف عليها فى التقدير قد انصرف مقصوده الى أن تتعدد الغرامة كما حددها بقدر عدد العمال جميعا عند مخالفة كل أحكام القانون التنظيمى منها والغير التنظيمى فذلك قد ينتهى الى نتائج لا تتفق فيها عقوبة الغرامة مع أحكام القانون موضوع المخالفة •

« مثال ذلك عدم تعليق ملخص سهل القراءة لقانون معين مثلا - أو عدم اعداد سجل أو عدم تعليق لائحة نظام العمل أو لائحة الجزاءات • فالاولى تنظم كيفية سير العمل وتبين لكل عامل ما عليه أن يفعله • والثانية بمثابة قانون عقوبات يطبقه صاحب العمل عند وقوع مخالفات من العمال • فاللائحتان تنظمان العلاقة بين صاحب العمل وعمال مؤسسة كمجموع لا أفراد •

« ولا يضير أحدهم فعليا عدم تعليقها ما دام يحصل على حقوقه كاملة •

« هذا كما أن التعدد قد يصل الى استغراق كل ثروة صاحب العمل • فلا بد إذن من أن تكون المخالفة مما ينصب على عدد محدود من العمال بحيث يكون هذا التحديد هو الضابط للعقوبة ولا يتفق ذلك مع اطلاق حكم الفقرة الثانية من المادف بالنسبة للأحكام التى تمس مجموع عمال المؤسسة •



٧ - أصدرت محكمة النقض بجلسته ٢٢ ديسمبر ١٩٥٩ حكماً مقررًا لأول مرة المبدأ الواجب الاتباع اذ قضت بنقض الحكم المطعون فيه وبتغريم الطاعن مائتي قرش لآغية بذلك التعدد وأسست قضاءها هذا على ما يأتي :

« وحيث أنه لما كان القانون رقم ١٩٥٢/٣١٧ بشأن عقد العمل الفردي قد فرض في نصوصه المختلفة التزامات متعددة على صاحب العمل لصالح العمال الذين يستخدمهم في مؤسسته ونص في المادة ٥٢ منه على معاقبة من يخالف أحكامه بغرامة لا تقل عن مائتي قرش ولا تجاوز ألفي قرش ثم أورد في الفقرة الأخيرة من هذه المادة أنه « تتعدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة » لما كان ذلك وكان المستفاد من مجموع نصوص القانون المشار إليه أنه قد اشتمل على نوعين من الالتزامات التي فرضها على صاحب العمل : الأولى وهي تناول حقوق العمال الناشئة عن علاقاتهم برب العمل وما يجب عليه أن يؤديه اليهم من أجر واعانة غلاء وما يكفله لهم من علاج وكذلك تحديد ساعات العمل ومنح الاجازات والمكافآت المستحقة لهم الى آخر تلك الالتزامات التي تمس مصالح أفراد العمال وحقوقهم مباشرة وبالذات وهذه الحقوق هي التي حرص المشرع على أن يكفلها للعمال بما نص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٥٢ المشار اليها وهي صريحة في أن الغرامة تتعدد بقدر عدد العمال الذين أوجفت المخالفة بحق من حقوقهم المذكورة أما النوع الثاني من الاحكام التي فرضها القانون على صاحب العمل فهي في واقع الأمر أحكام تنظيمية هدف المشرع فيها الى حسن سير العمل واستتباب النظام بالمؤسسة ولضمان مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون على الوجه الذي يحقق الغرض من اصداره ومن قبل ذلك ما نصت عليه المادة ٣١ من المرسوم بقانون من أنه « على كل صاحب عمل يستخدم خمسين عاملاً فأكثر أن يضع في مكان ظاهر من مؤسسته لافتتين باللغة العربية احدهما لتنظيم العمل ومعاملة العمال في المؤسسة والاخرى للجزاءات وشروط توقيعها ويشترط لنفاذ لائحة الجزاءات وما يطرأ عليها من تعديلات ألا تعترض عليها مصلحة العمل خلال ٤٥ يوماً من تقديمها اليها » ، لما كان ذلك فان اخلال الطاعن بما أوجبه عليه هذه المادة لا يمس مصالح العمال أو عدد منهم بصفة مباشرة وبالذات وانما يمس مصالحهم كمجموع وبطريق غير مباشر والقصد منه كما ورد بالمذكرة التفسيرية للقانون هو أن يكون العمال على بينة من أمرهم وأن لا تنفذ في حقهم أحكام لائحة الجزاءات الا اذا لم تعترض عليها مصلحة العمل في ميعاد معين - لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بتعدد الغرامة بقدر عدد العمال بالمؤسسة لما وقع من الطاعن من مخالفة لحكم المادة ٣١ من القانون رقم ١٩٥٢/٣١٧ يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين نقضه وتطبيق القانون على وجهه الصحيح والقضاء بتغريم الطاعن مائتي قرش »

٨ - ولا شك أن هذا المبدأ واجب الاتباع في تطبيق نص المادة ٢٢١ من القانون الحالي رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وهي لا تعدو ترديدا لنص المادة ٥٢ من القانون السابق .

العدد الثاني	فهرست	السنة الحادية والأربعون
رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		(١) قضاء محكمة النقض الجنائية
٥٩	١٤١	أول يونيه ١٩٥٩
		١ - رشوة . اجرام الراشى . جريمة المادة ١٠٩ مكرر ع . الاثـر المترتب على عدم اختصاص الموظف بما هو مطلوب منه وعدم زعمه اختصاصه به . عدم قيام الجريمة فى هذه الحالة .
		٢ - استدلال . رجال الضبطية القضائية ذوو الاختصاص الخاص . ضباط البوليس الحربى . شرط اتضافهم بصفة الضبط القضائى بالنسبة الى ما يرتكبه الافراد من جرائم . وجوب تكليفهم بذلك من القيادة العامة للقوات المسلحة . القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٣ .
		٣ - رشوة . اجرام المرقشى . مظاهر الاتجار بالوظيفة أو استغلالها . من بين هذه المظاهر الاخلال بواجبات الوظيفة . المادة ١٠٤ ع . الاخلال بواجب التبليغ عن الجرائم يندرج تحت باب الرشوة المعاقب عليها متى تقاضى الموظف جعلا فى مقابله . اعتبار من عرض الجعل لهذا الغرض راشيا مستحقا للعقاب . م ٢٦ ا ج .
		٤ - وصف التهمة . ما لا يتعارض مع تقيد المحكمة الواقعة الدعوى . المادة ٣٠٨ ا ج . وجوب ادلاء المحكمة بكلمتها فيما أسندته الى المتهم من واقعة جديدة تدخل فى الحركة الاجرامية التي أتاها وتكون مع الواقعة المسندة اليه بوصف التهمة وجه الاتهام الحقيقى وذلك بعد تنبيهه الى التعديل الجديد م ٣٠٨ ا ج .
		حكم . عيوب التسبيب . قصور البيان . مثال فى جريمة المادة ١٠٩ مكررا ع . تأسيس البراءة على عدم اختصاص رجل البوليس الحربى باقتياد المتهم الى قسم البوليس دون أن تقول المحكمة كلمتها فيما أسندته للمتهم من أنه عرض الرشوة عليهما لصرف النظر عن النزاع القائم .
٦٠	١٤٢	» » »
		نقض . أوجهه . ما لا يعتبر خطأ فى تطبيق أحكام قانون العقوبات . مثال . خيانة أمانة . تكييف العقد . صورة . واقعة تتوافر بها الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٤١ ع . استبقاء المتهم المبلغ الذى تسلمه من المجنى عليه لتأنيث منزل الزوجة نيابة عنه وعدم رده عند مطالبته بذلك . تكييف العقد بأنه تبرع لحساب الزوجة أو أنه من نوع خاص فى غير محله .
٦١	١٤٢	» » »
		١ ، ٢ - تحقيق . تفتيش . تنفيذ الاذن به . قواعده . جواز استعانة المأذون بالتفتيش . فى تنفيذ الاذن - بأعوانه

رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٦٢	١٤٣	٢ يونية ١٩٥٩	بحضوره وتحت اشرافه • حصول التفتيش بحضور المتهم ولمرة واحدة • صورة واقعة تتوافر فيها هذه الشروط • الاذن الصادر بتفتيش منزل يشمل أيضا الحديقة باعتبارها ملحقة به •
٦٣	١٤٣	» » »	اختصاص • تنازع سلبي في الاختصاص • ماهيته • المادة ١٢٢٦ ج • وجوب تخلي كل من المحكمتين عن اختصاصها دون الفصل في الموضوع • فصلهما في الموضوع يقتضى رفض الطلب المقدم من النيابة لتحديد الجهة المختصة •
٦٤	١٤٣	» » »	١ - نقض • أوجهه • ما لا يعد خطأ تطبيق أحكام قانون العقوبات • مثال • شهادة الزور • عناصر الواقعة الاجرامية • الشهادة • شهادة التسامع والشهرة لا ترتفع الى مرتبة الشهادة التي فرض القانون العقاب على الكذب فيها • علة ذلك •
٦٥	١٤٤	٨ يونية ١٩٥٩	٢ - شهادة الزور • المسؤولية والعقاب • القصد الجنائي • ماهيته • قصد الكذب وتعتمد قلب الحقيقة في مجلس القضاء بسوء نية • الشهادة بما تنطق به شواهد الحال والمستندات لا توفر هذا القصد •
٦٦	١٤٤	» » »	نقض • أوجهه • ما يعد خطأ في تطبيق قانون العقوبات • مثال • اختلاس أموال أميرية • الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٣ من قانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ صورة واقعة تتوافر بها هذه الجريمة • سرقة موظف عمومي التيار الكهربائي الذي تنتجه وتوزعه إدارة الكهرباء والغاز •
٦٧	١٤٤	» » »	حكم • عيوب التسبيب • قصور بيان أحكام اليراءة • مثال في جريمة نصب •
٦٨	١٤٥	» » »	اختلاس أشياء محجوزة • المسؤولية والعقاب • اثبات الجريمة • عدم لزوم تحرير محضر بالاختلاس يوم حصوله • بيانات أحكام الادانة • اغفال ذكر مكان الحجز • متى لا يعيب الحكم ؟ عند ثبوت التبديد •
٦٩	١٤٥	» » »	معارضة • أحكام لا تجوز فيها المعارضة • الأحكام الصادرة من درجتى التقاضى في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون ٥٤/٤٥٣ بشأن المحال الصناعية والتجارية • المادة ٢١ من القانون • قانون • تفسيره • النص العام يعمل به على عموميه • التمشى مع حكمة التشريع • نقض • أوجهه • ما يعد خطأ في تطبيق قانون الاجراءات الجنائية • مثال •
٧٠	١٤٥	» » »	٢، ١ - أمر بالأوجه لاقامة الدعوى • حججته ولو لم يعلن



رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
			به الخصوم • دعوى مباشرة • شروط تحريكها • أثر صدور قرار بالألا وجه لاقامة الدعوى • الحيلولة دون تحريك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر سواء أتم تحريكها في ظل المادة ٢٣٢ ج قبل تعديلها بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ أم بعد ذلك • عدم حصول الادعاء المدني أمام سلطة التحقيق غير مؤثر • المادة ١٦٢ ، ٢١٠ ج •
٦٩	١٤٦	٩ يونيه ١٩٥٩	نقض • أوجهه • ما يعد خطأ في تطبيق القانون الموضوعي • مثال • تنظيم • القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بشأن تقسيم الاراضي المعدة للبناء • المسؤولية والعقاب • عقوبة الازالة • شرطا تطبيقها • كون المتهم هو منشىء التقسيم بدون موافقة سابقة وطبقا للشروط المنصوص عليها في القانون ، أو عدم قيام المقسم أو المشتري ، أو المستأجر ، أو المنتفع بالحكر بالالتزامات التي فرضها القانون في المادتين ١٢ ، ١٣ منه •
٧٠	١٤٧	» » »	خدمة عسكرية • جريمة المادة ٥٥ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية • المسؤولية والعقاب • ما لا يؤثر في قيام الجريمة • عدم اعلان من أتم الحادية والعشرين من عمره بالحضور الى مكتب التجنيد المختص • المذكرة التفسيرية لقانون الخدمة العسكرية والوطنية • نقض • طعن • أوجهه • الخطأ في تأويل القانون الموضوعي بادخال عنصر في الجريمة لم يتطلبه القانون • مثال •
٧١	١٤٧	» » »	قانون « تفسيره » متى لا يلجأ اليه ؟ عند وضوح النص • وسائل التفسير • الأعمال التحضيرية • دورها في التفسير • عدم جواز تغليب الأعمال التحضيرية على عبارة النص • قطن • تداول الاقطان الزهر الناتجة من مناطق تعميم تقاوى القطن الاشمونى • القانون رقم ٤٤٩ لسنة ٥٤ • جريمة المادة الثانية من القانون • العقوبة • هي المقررة بالمادة الخامسة من القانون دون المادة السادسة منه • علته ذلك • مظاهر خطأ المذكرة الايضاحية للقانون •
٧٢	١٤٨	٢٢ يونيه ١٩٥٩	١ - تحقيق • تفتيش المنازل • الشروط الموضوعية لصحته • اختصاص النيابة ؟ تنفيذ الاذن بالتفتيش • حكم ضوابط التدليل • تولد الدليل عن اجراء صحيح • مثال • مشاركة الزوجة لزوجها في حيازة المنزل الذي تسكنه فيه • صحة الاذن الصادر من النيابة بتفتيشه وصحة تنفيذه في هذا المنزل • صحة الاستدلال بالدليل الذي أسفر عنه هذا التفتيش •

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الترتيب
٢ - دعارة • عناصر الواقعة الاجرامية • ركن الاعتیاد • متى يشترط توافره ؟ ومتى لا يشترط ذلك ؟ اشتراطه في جريمة ادارة بيت للدعارة وممارستها دون جريمة استغلال بغاء الانثى • المواد ١ و ٨ و ٦ ب و ٣/٩ من ق ٦٨ لسنة ١٩٥١ • أثر ذلك • انتفاء التعارض بين نفي الحكم وقوع جريمتي المادة ٨ و ٣/٩ لعدم ثبوت ركن الاعتیاد وبين القول بثبوت جريمة المادة ٦/ب من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ •			
١ - استدلال • ندب مأمور الضباط القضائي للتحقيق • آثار الندب • متى تترتب ؟ عند قيام المندوب بتنفيذ أمر الندب • أمر حفظ صادر في غير تحقيق من النيابة ودون مباشرة التحقيق من المأمور المنتدب منها لإجرائه • خصائصه • هو إجراء إداري لا تلتزم به النيابة • دعوى جنائية • ما لا يمنع تحريكها بالطريق المباشر • الحفظ الإداري الذي لم يسبقه تحقيق في إحدى صورتيه •	٢٢ يونية ٩٥٩	١٤٨	٧٣
٢ - خيانة الأمانة • اثبات العقد • جواز اثبات عقد الوديعة بالبينة عند قيام المانع الأدبي • المادة ٤٠٣ من القانون المدني • محكمة الموضوع • نقض • المصلحة في الطعن • انتفاؤها • أسباب موضوعية • تقدير قيام المانع الأدبي أو عدم قيامه • بناء على أسباب مؤدية - هو أمر موضوعي • انتفاء مصلحة المتهم في التحدي بعدم توافر مبدأ الثبوت بالكتابة عند قيام المانع الأدبي •			
تزوير • الصلة بين الضرر وقوة المحرر في الاثبات • أوراق الحساب - كشوفات كانت أو دفاتر - المخصصة لاثبات عملية صرف أجور العمال بطريق الوكالة هي في حكم الدفاتر التجارية وقد تصلح في باب الاستدلال قبل كل من يعنيه أمر هذه البيانات • أثر ذلك • كل تغير فيها يوفر جريمة تزويرها •	٢٣ يونية ٩٥٩	١٤٩	٧٤
١ ، ٢ - قضاة • ردهم • أثر تقديم طلب الرد • المادة ٣٣٢ مرافعات والمادة ٢٥٠ ج • وقف الحصومة الأصلية ( المطلوب رد القاضي عنها ) الى أن يحكم فيه نهائيا • نقض • أوجه • بطلان الحكم • البطلان المتعلق بالنظام العام • المصلحة في الطعن • مناهة توافرها • بطلان الحكم بطلانا متعلقا بالنظام العام عند القضاء في الدعوى قبل الفصل في طلب الرد ، ولو قضى في طلب الرد استثنائيا بالرفض • العبرة بتوافر المصلحة في الطعن هو وقت صدور الحكم ولو انتفت بعد ذلك • الحكم	٢٣ يونية ٩٥٩	١٤٩	٧٥

العدد الثاني	فهرست	السنة الحادية والأربعون
رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم
٧٦	١٥٠	٢٣ يونية ١٩٥٩
٧٧	١٥٠	" " "
٧٨	١٥٢	" " "
٧٩	١٥٣	" " "

## ملخص الأحكام

في موضوع الطعن • المحكمة التي تحال إليها الدعوى عند نقض الحكم لبطلانه بسبب فصل القاضي في الدعوى قبل الفصل نهائيا في طلب رده • هي محكمة أول درجة • علة ذلك •

حكم • عيوب التدليل • التناقض وتخاذل الأسباب • مثال • نقض • أوجهه • بطلان الحكم • الفرق بين الخطأ المؤدى الى البطلان والخطأ المادى • فهم الدعوى على غير حقيقتها وعدم معرفة من هو الفاعل ومن هو الشريك في الجريمة ومن المقصود بادانته من المتهمين ليس خطأ ماديا • الحكم الصادر في الدعوى حكم معيب بالتناقض والتخاذل •

١ - شيك بدون رصيد : المادة ٣٣٧ ع • ماهية الشيك • الرجوع في تعريفه الى القانون التجارى • المادة ١٩١ من القانون التجارى • هو أداة دفع ويستحق الأداء لدى الاطلاع عليه • تغيير المتهم لطبيعة الشيك أمر متعذر • الافعال المادية • الامر بعدم صرف قيمة الشيك • القاعدة • عدم جوازه لائى سبب كان • أثر ذلك • قول المتهم ان الشيك حرر كتأمين لدين أو أنه سدد هذا الدين يوم تحريره لا يؤثر • قيام الجريمة الامر بعدم صرف قيمته •

٢ - شيك بدون رصيد • مسئولية جنائية • أسباب امتناعها • الاكراه وحالة الضرورة • المادة ٦١ ع • شروط قيامهما • لا اكراه فى استعمال حق قانونى • مثال فى استعمال الشركة احقها فى طلب اشهار افلاس مدينها التاجر وغلق عمله • شرط قيام حالة الضرورة وجود خطر يهدد النفس دون المال •

١ ، ٢ - تزوير • الصور العامة للتزوير فى المحررات • تزوير الاوراق الرسمية • مم يستمد الموظف اختصاصه بتحرير الورقة الرسمية • اختصاص « المحضر الاول » بتقدير قيمة دعاوى الاسترداد • القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ والقوانين المعدلة له ومنشور وزارة العدل ١٩٣٩/٢/٢ • أثر ذلك • تغيير الحقيقة فى البيان الذى أثبتته المحضر الاول بشأن تقدير قيمة الدعوى يحقق جريمة التزوير فى ورقة رسمية •

٣ - تزوير • عناصر الواقعة الاجرامية • الضرر • كفاية توقعه • أثر بطلان المحرر فى وجوده • عدم اختصاص الموظف بتحرير الورقة الرسمية - والذى تفوت ملاحظته على كثير من الناس - لا يحول دون معاقبة المتهم على تزويرها •

١ - نقض • أوجهه • حكم • التوقيع عليه • مالا يبطل



العدد الثاني	فهرست	السنة الحادية والأربعون
رقم الحكم	الصحيفة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		الحكم في هذا الخصوص • المادة ٣١٢ ج • التوقيع على الحكم من العضو الذي يلي الرئيس في الاقدمية اذا عرض لهذا الاخير مانع قهرى بعد صدور الحكم وقبل التوقيع على أسبابه • اختصاص الرئيس بالتوقيع على الحكم بمجرد اجراء تنظيمى •
		٢ - اثبات • شهادة • تقديرها • محكمة الموضوع • سلطة محكمة الموضوع فى ترجيح أقوال الشاهد بالتحقيق الذى أجرته - وهو عماد الاثبات - على أقواله فى التحقيق الابتدائى •
		٣ - تحقيق • تعرف الشهود على المتهم • عدم استلزام القانون شكلا خاصا له •
٨٠	١٥٣	٢٣ يونية ٩٥٩
		دفاع • الدفاع الموضوعى الذى لا يستأهل ردا من حيث صلته بالتسبيب • التسبيب المعيب • عند الرد عليه استنادا الى ما ليس له أصل فى الاوراق •
٨١	١٥٣	» » »
		١ ، ٢ ، ٣ - قبض بدون وجه حق • المادة ٢٨٠ ع • الظروف المشددة للعقوبة • التعذيبات البدنية • درجة جسامتها • متى يتحقق الظرف المشدد المنصوص عليه فى المادة ٢٨٢/٢ ع ؟ محكمة الموضوع • عدم اشتراط القانون للتعذيبات البدنية درجة معينة من الجسامة • تقدير الجسامة أمر موضوعى • مثال للإصابات التى يتحقق بها التعذيب البدنى • عدم اشتراط المادة ٢٨٢ وقوع الظروف المشددة تاليا للقبض •
		٤ - اشتراك • مساهمة جنائية • التمييز بين الفاعل والشريك • قياس عمل الفاعل بالدور المباشر الذى يأخذه فى تنفيذ الجريمة ويقتضى وجوده على مسرحها واتيانه عملا من الاعمال المكونة لها • مثال فى جريمة قبض بظرفها المشدد • المادة ٢/٣٩ ع •
		٥ - نقض • أسباب الطعن الموضوعية • مثال • تقدير سن المتهم •
٨٢	١٥٤	٢٩ يونية ٩٥٩
		١ - اجراءات المحاكمة • تدوينها بمحضر الجلسة • نقض • أسباب موضوعية • محكمة الموضوع • العبرة فى اثبات طلبات الخصوم هى بحقيقة الواقع لا بما يثبتته سهوا كاتب الجلسة • سلطة قاضى الموضوع فى استبعاد عبارة أثبتها الكاتب بمحضر الجلسة خطأ عن تنازل المدعية بالحق المدنى عن دعواها بناء على أسباب مؤدية • عدم قبول الجدل فى ذلك أمام محكمة النقض •
		٢ - دعوى مدنية • مباشرتها أمام القضاء الجنائى • ما لا

العدد الثاني	فهرست	السنة الحادية والأربعون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		يسقط حق المدعى المدني في اختيار الطريق الجنائي • تغاير موضوع الدعوى • مثال • اختلاف دعوى المطالبة بملكية منزل عن دعوى اختلاس مستنداتها ولو كانت مرتبطة بدعوى الملكية •
		٣ - دعوى مدنية • الدفع بسقوط حق المدعى المدني في اختيار الطريق الجنائي • طبيعته والقواعد الخاصة بإبدائه • عدم تعلقه بالنظام العام • سقوطه بالتكلم في الموضوع •
		٤ - خيانة الأمانة • تحديد تاريخ ارتكاب الجريمة • دعوى جنائية • أسباب انقضائها • مضي المدة • مبدأ سريانها • بداية ميعاد سقوط جريمة خيانة الأمانة من تاريخ طلب الشيء المختلس والامتناع عن رده أو العجز عن رده ما لم يتم الدليل على خلاف ذلك •
		٥ - خيانة الأمانة • عناصر الواقعة الاجرامية • الضرر • كفاية احتمال الضرر في جريمة خيانة الأمانة • محكمة الموضوع • نقض • أسباب موضوعية • البحث في حصول الضرر من عدمه في جريمة خيانة الأمانة •
٨٣	٢٩ يونية ١٩٥٩	١ - نقض • أسباب الطعن الموضوعية • اثبات • اعتراف • تقديره وبحث كيفية صدوره أمر موضوعي •
		٢ ، ٣ - اختلاس الاموال الاميرية • نوع الاشياء المختلسة • عدم تفرقة نص المادة ١١٢ ع بين الاموال الاميرية والاموال الخصوصية متى سلمت الاموال للمتهم ووجدت في عهده بسبب وظيفته • عدم تحري الحكم صفة الاخشاب المختلسة - وهل هي مملوكة للحكومة أم للأفراد - لا يوفر حق الاخلال بحق الدفاع • المسؤولية والعقاب • العقوبات التكميلية • الرد • محكمة الموضوع • تقدير التعويض اذا تعذر الرد أمر موضوعي ما دام الحكم قد اعتمد في التقدير على أساس معقول • مثال •
		٤ - عقوبة • الظروف المخففة • المادة ١٧ ع • دلالة عدم نزول المحكمة بالعقوبة الى الحد الأدنى المسموح به • تناسب العقوبة التي قضى بها مع الوقائع الثابتة لدى المحكمة •
٨٤	١٥٧	حكم • عيوب التدليل • تخاذل الاسباب وقصور التدليل • مثال في تقدير أقوال متهم على آخر •
٨٥	١٥٨	١ ، ٢ - استئناف • آثاره • طرح النزاع على المحكمة الاستئنافية والحكم فيه من جديد • التقيد بصفة الخصم المستأنف • عدم الاساعة الى مركز المتهم المستأنف وحده •

العدد الثاني	فهرست	السنة الحادية والأربعون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		<p>اقتصار ذلك على العقوبة المقررة بها . وصف التهمة . ما لا يتعارض مع تقييد محكمة أول درجة أو ثاني درجة بواقعة الدعوى . تغيير الوصف القانوني للفعل المسند الى المتهم دون اضافة فعل جديد .</p> <p>٣ - خيانة الامانة . عقود الامانة . الوكالة العسدية . صورها . عقد الشركة . عقد الشركة يتضمن وكالة الشركاء بعضهم عن بعض في أداء أعمال الشركة المنعقدة بينهم بمال خاص بها . المادة ٢٢٠ من القانون المدني . أثر ذلك . توافر جريمة خيانة الامانة عند اختلاس أحد الشركاء ما تسلمه من مال لأداء عمل في مصلحة الشركة .</p> <p>٤ - استئناف الاجراءات أمام المحكمة الاستئنافية . تلاوة تقرير التلخيص .</p> <p>نقض . أوجهه . ما لا يبطل الاجراءات . ورود البيان المتعلق بتلاوة تقرير التلخيص بديباجة الحكم المطبوعة عند التوقيع على الحكم من رئيس الدائرة وكاتبها . المادة ٣١٢ ج .</p> <p>١ - رشوة ايجابية . الجريمة المشبهة بها . جريمة المادة ١٠٩ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ . وجه الشبه بينهما . اتفاق جريمة المادة ١٠٩ من ق ٦٩ لسنة ١٩٥٣ مع الرشوة الايجابية في النتائج التي تؤدي اليها لا من جهة الاتجار بالوظيفة .</p> <p>٢ ، ٣ ، ٤ - موظفون . صورتنا جريمة التعدي عليهم . أوجه الشبه بينهما . المقومات المميزة لكل منهما . المادة ١٠٩ من قانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ والمواد ١٣٣ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ع . اتحاد الركن المادي في صورتى الاعتداء على الموظفين واختلاف المركز الادبي في كل منهما . الباعث الخاص في جريمة المادة ١٠٩ ماهيته . استعمال القوة أو التهديد أو العنف في حق موظف عمومي أو مستخدم لغاية معينة هي حمله على قضاء أمر غير حق أو على اجتنابه أداء عمل من الاعمال المكلف بها .</p> <p>٥ ، ٦ - رشوة . جريمة المادة ١٠٩ من قانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ . القصد الجنائي . صورة واقعة يتوافر بها القصد الخاص . العقوبة . الغرامة . انتفاء حكمة توقيعها .</p> <p>نقض . أوجهه . الخطأ في تفسير القانون . مثال في تفسير المادة ١٠٩ من قانون ٦٩ لسنة ٥٣ .</p>
٨٦	١٦٢	٣٠ يونية ١٩٥٩



العدد الثاني	فهرست	انسنة الحادية والأربعون
رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم
٨٧	١٦٦	٣٠ يونية ١٩٥٩
٨٨	١٦٦	» » »
٨٩	١٦٧	» » »
٩٠	١٦٨	٧ يناير ١٩٦٠
٩١	١٧٠	» » »

## ملخص الأحكام

نقض • أوجهه • ما لا يعد خطأ في تطبيق القانون الاجرائي •  
مثال • تحقيق • الاختصاص المكاني بإجرائه • امتداده  
بسبب ظرف اضطراري • مثال في تنفيذ مأمور الضبط  
القضائي الاذن بتفتيش متهم •

١ - استدلال • تفتيش • التفتيش الاداري • حق موظفي  
الجمارك في تفتيش الامتعة والاشخاص في حدود الدائرة  
الجمركية التي يعملون بها • جمارك • دخول قناة السويس  
في نطاق الدائرة الجمركية • المادة ٣١ من اللائحة الجمركية  
الصادرة في ١٣/٣/١٩٠٩ «حكم» ضوابط التدليل • استناد  
أحكام الادانة الى الادلة المتولدة عن اجراءات صحيحة • مثال •  
صحة استشهاد الحكم بدليل يتعلق بجريمة غير جمركية  
كشف عنه التفتيش الذي أجراه موظفو الجمارك اعتمادا على  
اللائحة الجمركية •

٢ - حكم • ما لا يلزم بيانه • عدم التزام الحكم ببيان من  
قام بالتحريات • حكم • ما لا يعيب التدليل • عدم تجديد  
موضع الدليل من الاوراق ما دام له أصل ثابت فيها •

مستولية جنائية • أسباب امتناعها • الغيبوبة أو حالة  
السكر الاضطراري • حكم السكر غن علم واختيار • المادة  
٦٢ ع والمصدر التاريخي لها • افتراض القانون توافر القصد  
الجنائي العام منه دون الخاص - فيما يقارفه المتهم من جرائم •

## (٢) قضاء محكمة النقض المدنية

١ - نقض « اجراءات الطعن » « تقرير الطعن » « الخصوم  
في الطعن » « فيمن يوجه اليه الطعن عند تعدد الخصوم » •  
ليس على رافع الطعن أن يوجهه الا لمن حكم لمصلحته • عدم  
جواز توجيهه الى غيره ممن كان في الخصومة وحكم عليه مثله •  
مثال •

٢ ، ٣ - تنفيذ عقارى « الطعن في اجراءات التنفيذ » شرط  
اجازة الطعن للمدين في اجراءات التنفيذ العقارى بدعوى بطلان  
أصلية بما في ذلك حكم مرسى المزداد بعد فوات مواعيد الطعن  
لا يكون قد تعلق بالعين حق للغير حسن النية • مثال لغش  
تبطل به كافة التصرفات والاجراءات ويمنع من اضافة الملك  
ولا يجعل صاحبه من الغير الذين تنبسط عليهم حماية القانون •

١ ، ٢ - عمل « انتهاء عقد العمل » « العقد غير المحدد المدة » •  
محكمة الموضوع • النص في عقد الاستخدام على انتهائه بانتهاء

رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
			<p>الأجل المحدد به دون حاجة الى اخطار من رب العمل بعدم تجديده • تكرار التجديد ٢٢ مرة رغم النص في كل مرة على منعه • استخلاص محكمة الموضوع ان نية المتعاقدين كانت منصرفة منذ بدء التعاقد الى تجديده مرات متوالية لم يحدد عددها وقت التعاقد مما يجعل التعاقد منصرفاً منذ بدايته غير محدد المدة • سائغ ولا يخالفه فيه للقانون • لا محل للمتحدى بنص الم ٦٨٠ مدني اذا كان الحكم قد انتهى الى أن عقد الاستخدام بدأ غير محدد المدة •</p> <p>٢ ، ٣ - عمل « الفصل بغير مبرر » « شرط استحقاق التعويض » « الفصل بلا مبرر - الضرر » • تعويض • مسئولية • حكم « عيوب التدليل » « ما يعد كذلك » « اغفال الرد على دفاع جوهرى » • استناد الحكم فى قضائه بالتعويض الى عدم ثبوت المبرر فى فصل العامل يتحقق به الخطأ الموجب للمسئولية دون حاجة الى اثبات سوء النية أو إساءة استعمال حق الفصل • تمسك رب العمل بأن العامل لم يلحقه أى ضرر من فصله • التفات الحكم عن هذا الدفاع الجوهرى وعدم العناية بتمحيصه أو الرد عليه • قصور •</p> <p>١ - اثبات « الطرق المعفية من الاثبات » « الاقرار » « عدم التجزئة » ، « مسائل الاثبات » « عبء الاثبات » سند « سببه » « سندات المجاملة » • محكمة الموضوع • استخلاص محكمة الموضوع السائغ أن السند موضوع المنازعة بين تاجرين لم يحرر الا بمجاملة للطاعن وبقصد خلق ائتمان وهمي له لدى الغير وانه لم ينشأ له فى ذمة المطعون عليه التزام بأداء المبلغ المدون به وأن ما ادعاه من وصول قيمته للمطعون عليه غير صحيح • قضائها برفض الدعوى • النعى بتجزئة الاقرار بعدم صحة السبب المبين بالسند وأن له سبباً آخر مشروعاً وأنها اعتبرت الطاعن هو المكلف باثبات صحة السبب الوارد فى اقراره فإنه عجز عن ذلك • غير صحيح •</p> <p>٢ - حكم « عيوب التدليل » « ما لا يعيب الحكم فى نطاق التدليل » • تحصيل الحكم أن الطرفين المتعاملين فى السند موضوع المطالبة هما بذاتهما طرفا المعاملات الأخرى المشار اليها فى السندات المقدمة من المطعون عليه • النعى عليه باستناده فى قضائه الى مستندات خاصة بعلاقة أخرى تقوم بين ذمتين مستقلتين عن العلاقة التى نشأت بموجب السند • غير صحيح •</p> <p>٣ - حكم « عيوب التدليل » « القصور » « ما لا يعد كذلك »</p>
٩٢	١٧٤	٧ يناير ٩٦٠	

العدد الثاني	فهرست	السنة الحادية والأربعون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		تدليل الحكم في شأن موقف الطاعن من المطعون عليه في المطالبة بقيمة السند موضوع المنازعة - بالتراخي حقبة من الزمن وعدم اتخاذ إجراء ايجابي وعدم طلب إجراء المقاصة ثم تقريره انه لم يحرر الا مجاملة للطاعن بقصد خلق ائتمان وهمي . سائغ .
		٤ - حكم « عيوب التدليل » « ما لا يعيب الحكم في نطاق التدليل وغيره » . لا يعيب الحكم عدم ايراده نصوص العبارات الواردة بالمستندات حسبة أن يبين مواضع الاستشهاد ومواطنه منها محددا اياها بما يعينها .
٩٣	٧ يناير ٩٦٠	استئناف « اجراءات رفع الاستئناف » « بعريضة » رفع استئناف الاحكام الصادرة في الدعاوى غير المنصوص عليها في الم ١١٨ مرافعات بعريضة . مثال لدعوى بطلب الكف عن استعمال علامة تجارية واعداد ما يكون موجودا منها والتعويض . رفع الاستئناف عن الحكم الصادر فيها بتكليف بالحضور . بطلانه . لا يغير من ذلك أن يكون المستأنف قد طلب في صحيفة استئنافه وقف تنفيذ الحكم استنادا لنص الم ٤٧٢ مرافعات .
٩٤	١٤ يناير ٩٦٠	١ - حكم « اصداؤه » « نقل القاضي قبل النطق بالحكم » . عدم زوال ولاية القضاء عن القاضي المنقول في المحكمة المنقول منها الا بتبلغه مرسوم نقله بصفة رسمية من وزير العدل . لا اعتماد بصور المرسوم قبل النطق بالحكم . عدم جدوى الاستناد الى كشف توزيع العمل بالمحكمة المنقول اليها طالما أنه لا يفيد أنه قد أبلغ بمرسوم نقله قبل صدور الحكم .
		٢ - حكم « عيوب التدليل » « مخالفة الثابت بالاوراق » . دفع الطاعنة بعدم اختصاص محكمة أول درجة محليا ونوعيا ورفضها . استئنافها لهذا الحكم والقضاء بعدم جوازه لانه عن حكم صادر قبل الفصل في الموضوع لا تنتهي به الخصومة . صدور الحكم في الموضوع واستئناف الطاعنة له من الحكم الصادر في الاختصاص . تأسيس الحكم المطعون فيه قضاءه بالنسبة للدفعين على أن قضاء محكمة أول درجة برفضها قد تأيد استئنافيا فلا تجوز العودة اليهما لسابقة الفصل فيهما . خطأ في تحصيل ما حكم به من قبل في الاستئناف مخالف للثابت في الاوراق . حجية عن الحكم في الاستئناف المرفوع عن الدفعين .
٩٥	» » »	١ ، ٢ - ضرائب « ضريبة الارباح التجارية والصناعية »



العدد الثاني	فهرست	السنة الحادية والأربعون
رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		« تقدير وعاء الضريبة » « التقدير الحكمي - المز بق ٥٢/٢٤٠ » « تطبيقه » « وجوب تطبيقه » « شروط تطبيقه » « وحدة النشاط » « التعدد والتنوع » « الأرباح الرأسمالية وأرباح التصفية » .
		نقض « أسباب الطعن » « أسباب قانونية صرف » . تحتم تطبيق أحكام المربق ٥٢/٢٤٠ في جميع الحالات حتى ولو لم يطلب الممول ذلك . لا محل للقول بأن الممول لم يتمسك بتطبيق أحكامه أمام محكمة الموضوع . أثبت الحكم أن نشاط الممول كان قاصرا في سنة القياس والسنوات المقيسة على أعمال الصيدلة . توافر وحدة النشاط . لا عبرة بتعدد الصيدليات اعتباره تعديدا في النشاط لا تنوعا له . لا يتنافى مع وحدة النشاط اشتغال أرباح السنة المقيسة على أرباح رأسمالية وأرباح تصفية . لا محل للقول بأن تطبيق المرسوم يستلزم استظهار عنصر موضوعي لم يعرض له الحكم هو توافر وحدة النشاط فلا يتسنى لمحكمة النقض تطبيقه .
٩٦	١٨٣	١٤ يناير ١٦٠
		ملكية « الإثبات في منازعات الملكية » . حكم « عيوب التدليل » « القصور » « ما يعد كذلك » . تأسيس محكمة الموضوع قضاءها برفض دعوى الطاعن بطلب تثبيت ملكية عين على ثبوت حيازة المطعون عليه ومن قبله البائعة له ١٥ سنة واستغنائها بذلك عن بحث ادعاء الطاعن ملكيته للعين بموجب عقود مسجلة ما دام أن عقود الطرفين ترجعها إلى أصلين مختلفين » وعن بحث ما ادعاء الطاعن من أن البائعة للمطعون عليه شخصية وهمية بمقولة أنه غير مجد لتعلق النزاع بوضع اليد المدة الطويلة . قصور . إذ لو صح ادعاء الطاعن أنها شخصية خيالية لما تأنى ترتيب النتائج التي رتبها محكمة الموضوع من القول باختلاف مصادر الملكية وصرف النظر عن بحث مستندات الطاعن ومن ضمن مدة حيازتها إلى حيازة المطعون عليه مع أن هذه المدة لا تكتمل إذا تبين أنها لم تكن ذات وجود فعلي .
٩٧	١٨٦	» » »
		٢٠١ - عمل « التحكيم في منازعات العمل » « القواعد القانونية المطبقة أمام هيئة التحكيم » « القوانين واللوائح - العرف ومبادئ العدالة » . مؤدي نص الم ١٦ من القانون ٥٢/٣١٨ أن هيئة التحكيم ملزمة أصلا بتطبيق القوانين واللوائح وإن لها رخصة الاستناد إلى العرف ومبادئ العدالة

العدد الثاني	فهرست	السنة الجادية والأربعون
رقم الحكم	الصيغة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		في اجابة العمال الى بعض مطالبهم التي لا تترك الى حقوق مقرر لهم في القانون وفقا للحالة الاقتصادية والاجتماعية العامة في المنطقة . استناد القرار المطعون فيه الى مبادئ العدالة وحدها في تقرير حق عمال مصنع في علاج أفراد عائلاتهم على حساب شركة أسوة بزملائهم في مصنع آخر مملوك لها يقوم بصناعة مماثلة . النعى عليه بالخطأ في القانون لعدم قيام عرف بعلاج عائلات العمال في المنطقة التي بها المصنع الاول . غلى غير أساس .
٩٨	١٨٨	٢١ يناير ١٩٦٠
		٣ - حكم « عيوب التدليل » ، « التناقض » ، « انتفاء التناقض » . عمل « التحكيم في منازعات العمل » ، « علاج أسر العمال » . مثال في شأن الدعاية الطبية لأسر العمال .
٩٩	١٨٨	» » »
١٠٠	١٨٩	» » »
١٠١	١٩٠	٢٨ يناير ١٩٦٠

حكم « عيوب التدليل » ، « القصور » ، « ما يعد كذلك » ، « التزام » ، « أنواع الالتزام » ، « الالتزام بتحقيق نتيجة والالتزام ببذل عناية » . تكييف الحكم في صدر أسبابه للمتعاقد بأنه التزام ببذل عناية - تقريره بعد ذلك في صدد اخلال الطاعن بالتزامه بأنه التزام بنتيجة . يعيب الحكم بالقصور .

ضرائب « ضريبة الارباح التجارية والصناعية » ، ربط الضريبة وتحصيلها ، « التنازل عن المنشأة » ، « التزام المتنازل والمتنازل اليه بالاحطار » . ما ورد بالم ٥٩ من الق ٣٩/١٤ قبل تعديلها بالق ٤٨/١٣٧ هو فرض هذا الالتزام على عائق المتنازل اليه أيضا . انتهاء الحكم الى أن قيام المتنازل بالاحطار كاف لدرء المسؤولية المقررة على المتنازل اليه اذا لم يقم هذا الاخير بواجب الاحطار . خطأ في القانون .

تسجيل « رسم التسجيل » ، « الرسم التكميلي » ، « المعارضة في أمر تقدير الرسم » ، نقض « حالات الطعن » ، « مخالفة القانون » ، « اختلاف النزاع على أساس الالتزام برسم التسجيل التكميلي من حيث موضوعه عن المعارضة في أمر تقدير الرسم » . وصف الحكم لدعوى براءة الذمة من أي رسم تكميلي بأنها تظلم في أمر تقدير الرسوم رفع قبل أوانه لعدم اعلان رافعيه به والقضاء بعدم قبول الدعوى . خطأ في تكييفها . يعيب الحكم بمخالفة القانون .

١ - اعلان « كيفية الاعلان » . عدم مراعاة ما أوجبه الم ١٢ مرافعات من بيان ما يفيد غياب الشخص المطلوب اعلانه وأن المخاطب يقيم معه يبطل الاعلان . الم ٢٤ مرافعات .

العدد الثاني	فهرست	السنة الحادية والأربعون
رقم الحكم	الصيغة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		٢ - ملكية «أسباب كسبها» «الحيازة» «التقادم الخمسي» . تقادم «التقادم المكسب» «التقادم الخمسي» حكم «ملا يعيب الحكم في نطاق التدليل وغيره» «الرد بأسباب ضمنية» . اقامة الحكم قضاء بتثبيت ملكية المطعون عليهم لا على مجرد عدم ثبوت دفاع الطاعن المؤسس على التملك بالتقادم الخمسي، بل أيضا الى أوراق الدعوى ومستنداتها لاثبات ملكية المطعون عليهم . ترتيبه على ذلك وعلى ما استخلصه من ظروف الدعوى سوء نية الطاعن وتواطئه مع البائع له . لا مخالفة فيه للقانون . يحمل الرد على ما تمسك به الطاعن من عدم انطباق سند تملك المطعون عليهم على أرض النزاع .
١٠٢	١٩١	٢٨ يناير ١٩٦٠
		١ - عمل «التحكيم في منازعات العمل» «ميعاد الفصل في النزاع» . وضع الم ١٥ من المرقب ٣١٨/١٩٥٣ القاعدة تنظيمه للبحث على سرعة الفصل في النزاع . خلو المرقب من النص على جزاء البطلان . الاخلال بالقاعدة لا يترتب عليه بطلان القرار الذي يصدر من هيئة التحكيم بعد مدة الشهر .
		٢ - عمل «التحكيم في منازعات العمل» «تشكيل هيئة التحكيم» «المندوبان المحلفان» الم ١١ ، ٢/١٦ من المرقب ٣١٨/١٩٥٢ مؤداهما ان انعقاد الهيئة يقع صحيحا اذا لم يحضره المندوبان المحلفان أو أحدهما وان الهيئة لا يجب عليها قانونا أن تثبت في قرارها رأيهما الا اذا كان مخالفا للرأي الذي انتهت اليه .
		٣ - عمل «التحكيم في منازعات العمل» «تشكيل هيئة التحكيم» «مندوبا مصلحة العمل والصناعة» «حلف اليمين» . الم ١٤ من المرقب ٣١٨/١٩٥٢ تشترط أن يحلف المندوبين اليمين . عدم تقديم الدليل على انهما باثبرا عملهما دون حلف اليمين . النعي بالبطلان لخلو القرار ومحاضر الجلسات مما يدل على أنهما قد أدياهما . عار عن الدليل .
١٠٣	١٩٣	» » »
		تزوير «تحقيق التزوير» «حق المحكمة في القضاء بصحة الورقة أو بطلانها دون تحقيق» محكمة الموضوع . حكم فيما لا يعيب الحكم في نطاق التدليل وغيره . «ما تزيد فيه الحكم لا يعيبه» . سلطة محكمة الموضوع في الحكم بصحة الورقة أو بطلانها بناء على ما تستظهره من ظروف الدعوى وملابساتها دون تحقيق أو ندب خبير لأسباب مؤدية . غير منتج تعيب الحكم بعد ذلك في أسبابه النافلة .
١٠٤	١٩٥	» » »
		علامات تجارية «العبرة في أوجه التشابه» العبرة بالصورة



العدد الثاني	فهرست	السنة الحادية والأربعون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		<p>العامة التي تنطبق في الذهن بالنظر الى العلامة في مجموعها لا الى كل عنصر من العناصر التي تتركب منها وما اذا كانت تتشترك في جزء أو أكثر مما تحتويه علامة أخرى .</p> <p>(٣) قضاء المحكمة الادارية العليا</p> <p>١ - مجالس بلدية . دستور سنة ١٩٢٣ . ارساؤه في المادتين ١٣٣ و ١٣٤ قواعد ترتيب المجالس البلدية والقروية ونظام فرض الرسوم المتعلقة بها . التفرقة بين الرسم والضريبة</p> <p>٢ - رسوم . كونها مقابل خدمة معينة . ليس معناه انه لا يجوز تحصيلها قبل اتمام المشروعات التي ترتب عليها تحقيق الخدمة .</p> <p>موظف . المادة ٢/٤٧ من قانون نظام موظفي الدولة . نقل الموظف من وزارة أو مصلحة الى وزارة أو مصلحة أخرى . عدم جواز النظر في ترقية الموظف المنقول الا بعد مضي سنة على الاقل من تاريخ نقله . ذلك لا ينصرف الى نقل الموظف تبعا لنقل درجته من ميزانية الوزارة أو المصلحة الى ميزانية وزارة أو مصلحة أخرى ، أو نتيجة انشاء درجة جديدة في ميزانية المصلحة المنقول اليها متى كان نقله اليها ضرورة اقتضتها المصلحة العامة .</p> <p>١ - دستورية القوانين . عدم دستورية القانون اذا خالف نصا دستوريا قائما أو خرج على روحه ومقتضاه . مبدأ تدرج القواعد القانونية . وجوب تغليب القاعدة الاعلى في المرتبة على ما هو أدنى .</p> <p>٢ - احكام عرفية . القانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ بالغاء الاحكام العرفية . النص في المادة ٣ على منع القضاء من سماع أي دعوى أو طلب أو دفع يكون الغرض منه الطعن على أي عمل أمرت به أو خولته السلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية . لا وجه للنعي عليه بعدم الدستورية بدعوى مصادرته لحق التقاضى أو اخلاله بالمساواة أو مخالفته للمادة ٣٥ من دستور سنة ١٩٥٦ .</p> <p>٣ - احكام عرفية . المادة ٣ من القانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ ، قيامها على اعتبارات تنطق بالمصلحة العامة . دستوريتها من الناحية الموضوعية .</p>
١٠٥	١٢ يولييه ١٩٥٨	١٩٧
١٠٦	" " "	١٩٨
١٠٧	" " "	١٩٨

العدد الثاني      فهرست      السنة الحادية والأربعون

رقم المرجع	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٠٨	٢٠٠	١٢ يولييه ١٥٨	١ - عقوبة • وقف تنفيذ العقوبة • المادة ٥٥ وما بعدها من قانون العقوبات • المقصود بوقف تنفيذ الآثار الجنائية المرتبة على الحكم • هو العقوبات التبعية والآثار الجنائية دون الآثار الأخرى المدنية والإدارية كأنهاء خدمة الموظف وفقا للمادة ١٠٧ من قانون نظام موظفي الدولة •
١٠٩	٢٠١	» » »	٢ - موظف • عزله • وجوب التفرقة بين العزل كعقوبة جنائية تبعية أو تكميلية ، سواء أكان عزلا نهائيا أو مؤقتا وبين العزل التأديبي أو الإداري • تلاقيهما في بعض الصور من حيث تحقيق الأثر • عدم تلاقيهما في حالات أخرى • عدم جواز تعطيل أحكام قانون نظام موظفي الدولة في هذه الحالات • بيان ذلك •
١١٠	٢٠٣	» » »	١ - سلك دبلوماسي وقنصلي • القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ • خضوع أعضاء السلكين لغاية سكرتير أول أو قنصل عام من الدرجة الثانية لنظام التقارير السنوية • التزام لجنة شئون السلكين « وهي بصدد تقدير كفاية أحد من هؤلاء • بالرجوع الى رؤساء بعثات التمثيل الخارجي • لا الزام عليها بالنسبة لمن عداهم •
			٢ - سلك دبلوماسي وقنصلي • القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ • اختصاص لجنة شئون السلكين بالنظر في ترقية ونقل أعضاء السلكين لغاية مستشار من الدرجة الأولى • تقديرها لكفاية مستشار من الدرجة الثانية • لا تثريب عليها ان هي اعتمدت على معلومات أعضائها أو أطرحت تزكية من الرئيس المباشر •
			١ - قرار إداري • وجوب التفرقة بين تسبيب القرار الإداري كإجراء شكلي قد يتطلبه القانون وبين وجوب قيامه على سبب يبرره • التسبيب لا يكون لازما الا حيث يوجب القانون • السبب يجب أن يكون قائما وصحيحا سواء كان التسبيب لازما أم غير لازم •
			٢ - فصل الموظف • احتواء ملف خدمة الموظف على ما يزكيه وخلوه مما يشينه • لا يعتبر قرينة كافية للقبول بأن قرار فصله من الخدمة غير قائم على سبب يبرره • ملف الخدمة وان كان هو المرجع الرئيسي لبيان حالة الموظف الا أنه ليس المصدر الوحيد • ماهية المصادر الأخرى التي يمكن الرجوع إليها في هذا الخصوص •

العدد الثاني	فهرست	السنة الحادية والأربعون
رقم الحكم	التصنيف	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		٣ - فصل الموظف بغير الطريق التأديبي . لا يشترط لصحته أن يواجه الموظف بما هو متسبب إليه أو أن يحقق دفاعه بشأنه .
١١١	٢٠٤	١٢ يولية ١٩٥٨
		١ - موظف . نقله من الكادر المتوسط الى الكادر العالي . الاصل في قانون الموظفين هو الفصل بين الكادر المتوسط والعالي . عدم استصحاب الموظف عند النقل أقدميته في الكادر الأدنى . اعتبار النقل نقلا نوعيا بمثابة التعيين في الكادر الأعلى . الاستثناء من هذا الاصل قد يستفاد من القانون صراحة أو ضمنا .
		٢ - موظف . المادة ٤١ من قانون نظام موظفي الدولة . ترقية الموظف من أعلى درجة في الكادر المتوسط أو الكتابي الى الدرجة التالية لها في الكادر الفني العالي أو الإداري . اعتبارها بمثابة تعيين في الكادر الأعلى مع اعفاء الموظف من شرط الحصول على المؤهل العالي . لا اعتداد بأقدميته السابقة في ترتيب أقدميته في الكادر الأعلى .
		٣ - موظف . نقله من الكادر المتوسط الى الكادر العالي . النقل المترتب على نقل الوظيفة بدرجة من الكادر الأدنى الى الكادر الأعلى . استصحاب الموظف ، على سبيل الاستثناء ، أقدميته في الكادر الأدنى . قد يستفاد من نصوص القانون انه قصد اليه لاعتبارات من المصلحة العامة ولاتفاق طبيعة العمل في البظيفتين .
١١٢	٢٠٥	» » »
		١ - بوليس . القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ بنظام هيئة البوليس . التفرقة بين الترقية من رتبة ملازم حتى رتبة أميرالاي وبين ما يعلو ذلك من رتب . جعل الترقية في الأولى بالأقدمية المطلقة وفي الثانية بالاختيار المطلق . حكمة هذه التفرقة .
		٢ - بوليس . التخطي في الترقية . سماع أقوال المراد تخطيه . مقصور على الترقية بالأقدمية وفقا للمادة ٢١ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ . لا وجه لعمال هذا الحكم في الترقية الى رتبة اللواء .
		٣ - بوليس . الترقية الى رتبة اللواء وما يعلوها . الاستناد عند الاختيار على ملف خدمة الموظف وما يحويه من تقارير



العدد الثاني	فهرست	السنة الحادية والأربعون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		سابقة • غير كاف • لنوى الشأن الاعتماد على ما يستقونه من معلومات بأنفسهم أو بواسطة الاجهزة الرسمية للدولة •
		٤ - قرار ادارى • تسببيه • المادة ٧ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ • اشتراطها تسبب القرارات الصادرة من مجلس البوايس الاعلى • لا يكون التسبب الا بالقدر الذى تحتمله طبيعة القرار أو تتسع له • تسبب القرار بعدم اختيار ضابط للترقية الى رتبة لواء وما يعلوها • حسب القرار الاشارة الى أن الاختيار لم يقع عليه •
١١٣	١٢ يولية ١٩٥٨	١ - وقف التنفيذ • المادة ١٨ من قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ • اشتراطها أن يطلب وقف التنفيذ فى صحيفة دعوى الالغاء • اعتباره شرطا جوهريا لقبول هذا الطلب • تقديم طلب وقف التنفيذ على استقلال • موجب لعدم قبوله • ذلك مستفاد من تحرر مقصود الشارع فى ضوء الاعمال التحضيرية للقانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٢ الذى استحدث هذا القيد لأول مرة •
		٢ - وقف التنفيذ • الاستعجال المبرر لطلب وقف التنفيذ • انتفاؤه بالنسبة للقرارات الخاصة بالتعيين فى الوظائف العامة • امتناع طلب وقف تنفيذها وفقا لحكم المادة ١٨ من قانون مجلس الدولة الراهن • جريان هذا الحكم بالضرورة على القرارات المتصلة بالتعيين فى حكومة اجنبية •
٢٠٩		المصلحة فى النقص الجنائى - للدكتور روف عبيد - أستاذ بكلية الحقوق - جامعة عين شمس •
٢٢٣		آثار الطلاق فى شرائع غير المسلمين - للدكتور جميل الشرقاوى - أستاذ القانون المدنى بكلية الحقوق - جامعة القاهرة •
٢٤٥		شرط التحكيم فى العقود المدنية والتجارية - التنازل عنه ضمنا وبطلانه لعدم تعيين شخص المحكم فى القانون المصرى والمقارن - للأستاذ محمود كامل المحامى •
٢٥٠		قاضى التفليسة (مأمور التفليسة) تعيينه • مهنته • أوامره والتظلم منها للأستاذ أحمد خيزت - القاضى
٢٥٤		مدى تعدد الغرامات فى تطبيق أحكام قانون عقد العمل الفردى - للأستاذ كامل سليمان المحامى •

# قَوَانِينُ وَقَرَارَاتُ مَنَسْوَكَ

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ (١)

بتعديل أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض

ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح

التجارية والصناعية وعلى كسب العمل

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن تعديل أساس فرض الضريبة على بعض أرباب المهن الحرة ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

### قرر القانون الاتي

مادة ١ - يستبدل بالفقرتين الأولى والثانية من المادة ٤١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه النصان الآتيان :

« يعفى من الضريبة الافراد والشركات فى شركات التضامن والشركاء المتضامنون فى شركات التوصية الذين لايتجاوز صافى ربحهم السنوى ١٥٠ جنيها مهما يكن نوع التجارة أو الصناعة التى يباشرونها ، وذلك اذا كانوا غير متزوجين .

فاذا كانوا من المتزوجين ولا يعولون أولادا يكون حد الاعفاء لهم ٢٠٠ جنيه وإذا كانوا غير متزوجين ويعولون ولدا أو أولادا يكون حد الاعفاء لهم ٢٣٠ جنيها وإذا كانوا من المتزوجين ويعولون ولدا أو أولادا فيكون حد الاعفاء لهم ٢٥٠ جنيها .

مادة ٢ - يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه النص الاتي :

« تربط الضريبة على مجموع ما يستولى عليه صاحب الشأن من مرتبات وماهيات ومكافآت وأجور ومعاشات وإيرادات مرتبة لدى الحياة يضاف الى ذلك ما قد يكون ممنوحا له من المزايا نقدا أو عينا وكذلك بدل التمثيل وبدل الاستقبال وبدل الحضور »

مادة ٣ - يستبدل بالفقرات الأولى والثانية والثالثة من المادة ٦٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه النصوص الآتية :

( ١ ) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٥٣ الصادر فى ١٠ يوليه سنة ١٩٦٠

« حدد سعر الضريبة على الوجه الآتى :

٢ %	عن ال	١٠٠ جنيه الاولى
٣ %	»	التالية
٤ %	»	»
٥ %	»	»
٧ %	»	٢٠٠
٩ %	»	٣٠٠
١١ %	»	٣٠٠
١٣ %	»	٥٠٠
١٥ %	»	١٠٠٠
١٨ %	»	٢٠٠٠

٢٢ % عما زاد على ذلك .

ويعفى من الضريبة كل ممول لا يزيد مجموع ما يستولى عليه من الايرادات المبينة  
أنواعها فى المادة ٦١ على ١٥٠ جنيهها .

فإذا كان متزوجا ولا يعول أولادا يكون حد الاعفاء له ٢٠٠ جنيه .

وإذا كان غير متزوج ويعول ولدا أو أولادا يكون حد الاعفاء له ٢٣٠ جنيه .

وإذا كان متزوجا ويعول ولدا أو أولادا فيكون حد الاعفاء له ٢٥٠ جنيه .

مادة ٤ - يكون سعر الضريبة المقررة بالمادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩  
المشار اليه على الوجه الآتى :

١١ %	عن ال	١٥٠٠ جنيه الاولى
١٣ %	»	التالية
١٥ %	»	١٠٠٠
١٨ %	»	٢٠٠٠
٢٢ %	عما زاد على ذلك .	

مادة ٥ - يلغى القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه .

مادة ٦ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به فى الاقليم المصرى  
ابتداء من أول يناير سنة ١٩٦٠ عن السنة الضريبية ١٩٦٠ والسنوات التالية على ألا  
تسرى الأحكام الخاصة بالضريبة على المرتبات والاجور وما فى حكمها ابتداء من أول  
الشهر التالى لنشر هذا القانون ولوزير الخزانة اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٠ المحرم سنة ١٣٨٠ ( ٤ يوليو سنة ١٩٦٠ )

## مذكرة ايضاحية

تعتبر الضرائب وسيلة لتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة . ومن  
ثم كان لزاما إعادة النظر فى السياسة الضريبية حتى تتماشى مع النظام الاشتراكى  
وتحقق العدالة الاجتماعية وأساس ذلك هو إعادة النظر فى الاعفاءات الضريبية حتى  
تكفل مستوى لائقا لمعيشة الممول ومن يعولهم واتباع نظام التصاعد فى اسعار بعض



الضرائب لتحقيق العدالة الضريبية ومراعاة فرض الضريبة على الايراد الحقيقي للممول باعتبار مقياس مقدرة التكلفة .

لذلك أعد مشروع قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون المرافق بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يتفق وهذه الاهداف ونص في المادة الاولى منه على رفع حد الاعفاء المقرر بالفقرتين الاولى والثانية من المادة ٤١ من القانون المذكور بحيث يعفى من الضريبة الافراد والشركاء فى شركات التضامن والشركاء المتضامنون فى شركات التوصية الذين لا يتجاوز صافى ربحهم السنوى ١٥٠ جنيها مهما كان نوع التجارة أو الصناعة التى يباشرونها وذلك اذا كانوا غير متزوجين . فاذا كانوا من المتزوجين ولا يعولون أولادا يكون حد الاعفاء لهم ٢٠٠ ج وإذا كانوا غير متزوجين ويعولون لدا أو أولادا مهما بلغ عددهم يكون حق الاعفاء لهم ٢٣٠ جنيها وإذا كانوا من المتزوجين ويعولون ولدا أو أولادا مهما يكن عددهم فيكون حد الاعفاء ٢٥٠ جنيها والغرض من هذا التعديل الذى تضمنته المادة الاولى من المشروع هو مساهمة الاتجاه الاشتراكي باعفاء محدودى الدخل من الضريبة .

ونص فى المادة الثانية منه على ربط ضريبة المرتبات وما فى حكمها على مجموع ما يستولى عليه الممول الخاضع للضريبة من مرتبات وماهيات ومكافآت وأجور ومعاشات وإيرادات مرتبة لمدى الحياة يضاف الى ذلك ما قد يكون ممنوحا له من المزايا نقدا أو عينا وكذلك بدل التمثيل وبدل الاستقبال وبدل الحضور حتى لا تنفرد ضريبة المرتبات والاجور باعفاء إيرادات يجب أن تصيبها الضريبة باعتبارها فى حقيقة الأمر دخلا للممول .

ونص فى المادة الثانية على رفع فئات الضريبة على أصحاب الإيرادات الكبيرة مع رعاية أصحاب الدخول الصغيرة عن طريق التوسع فى الاعفاءات الممنوحة لهم حاليا على النحو الوارد فى المشروع .

ونص فى المادة الرابعة على تعديل المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ سالف الذكر بحيث يسرى مبدأ التصاعد فى الضريبة على الإيرادات الخاضعة لها تحقيقا للعدالة وحتى يساهم كل ممول تبعا لمقدرة التكلفة فى موارد الدولة .

ولما كان القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ يقضى بربط الضريبة ربطا حكيميا على بعض ممولى ضريبة المهن الحرة ، فقد نص فى المادة الخامسة على إلغاء القانون سالف الذكر خصوصا وقد اكتنف تطبيق القانون منذ صدوره مصاعب عملية عكست آثارها على استقرار الممولين .

ونص فى المادة السادسة على نشر القانون فى الجريدة الرسمية والعمل به فى الاقليم المصرى ابتداء من أول يناير سنة ١٩٦٠ عن السنة الضريبية سنة ١٩٦٠ والسنوات التالية وعلى ألا تسرى الأحكام الخاصة بالضريبة على المرتبات والاجور وما فى حكمها الا ابتداء من أول الشهر التالى لنشر القانون .

وتتشرف وزارة الخزانة بعرض مشروع القانون المذكور على السيد رئيس الجمهورية مفرغا فى الصيغة التى أقرها مجلس الدولة ، رجاء الموافقة عليه وأصداره .

**بفرض ضريبة عامة على الايراد**

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت

وعلى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الايراد والقوانين المعدلة له .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة؛

**قرار القانون الاتي**

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ١٦ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المشار اليه النص الآتي :

« مادة ( ١١ ) يحدد سعر الضريبة بعد استبعاد المبالغ المشترط اليها في المادة التاسعة من الايراد الكلي الصافي على الوجه الآتي :

الشريحة الأولى	لغاية	جنية	معرفة
» الثانية أكثر من	١٠٠٠	»	١٥٠٠
» الثالثة	١٥٠٠	»	٢٠٠٠
» الرابعة	٢٠٠٠	»	٣٠٠٠
» الخامسة	٣٠٠٠	»	٤٠٠٠
» السادسة	٤٠٠٠	»	٥٠٠٠
» السابعة	٥٠٠٠	»	٨٠٠٠
» الثامنة	٨٠٠٠	»	١١٠٠٠
» التاسعة	١١٠٠٠	»	١٥٠٠٠
» العاشرة	١٥٠٠٠	»	٢٠٠٠٠
» الحادية عشرة	٢٠٠٠٠	»	٣٠٠٠٠
» الثانية عشرة	٣٠٠٠٠	»	—

وتسقط كسور الجنية من الايراد الكلي الصافي عند تطبيق السعر عليه .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الاقليم المصرى اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦١ عن إيرادات سنة ١٩٦٠ والسنوات التالية ولوزير الخزانة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ المحرم سنة ١٣٨٠ ( ٤ يولية سنة ١٩٦٠ )

( ١ ) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٥٣ الصادر في ١٠ يولييه سنة ١٩٦٠

## مذكرة إيضاحية

لم تعد الضريبة في العصر الحديث مورداً مالياً فحسب بل أصبحت أداة لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية التي تتوخاها الدولة .

ومن ثم كان لزاماً أن يعاد النظر في فئات الضريبة العامة على الإيرادات المقررة بموجب القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ لما لوحظ من تراخي تصاعد أسعارها على الشرائح العليا من الدخل الكبيرة الأمر الذي يتنافى مع أهداف السياسة الاشتراكية .

لذلك رأى تعديل فئات تلك الضريبة والشرائح الخاضعة لها ، وتحقيقاً لذلك أعد مشروع قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون المرافق وينص في مادته الأولى على استبدال نص جديد بنص المادة الحادية عشرة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ وقد روعي في أسعار الضريبة الجديدة أن تتدرج مع زيادة الدخل بحيث يساهم أصحاب الدخل الكبيرة بنصيب أوفر في إيرادات الدولة ويتحقق في نفس الوقت التقارب المنشود بين الطبقات .

ونص في المادة الثانية على نشر القانون في الجريدة الرسمية والعمل به في إقليم مصر اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦١ عن إيرادات سنة ١٩٦٠ والسنوات التالية .

وتتشرف وزارة الخزانة بعرضه على السيد رئيس الجمهورية مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة ، رجاء الموافقة عليه وإصداره .

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٦٠ (١)

بالغاء القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٨ بفرض ضريبة اضافية

على مجموع ما يتقاضاه أعضاء مجالس الإدارة في الشركات المساهمة

باسم الأمة  
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت

وعلى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٨ بفرض ضريبة اضافية على مجموع ما يتقاضاه أعضاء مجالس الإدارة في الشركات المساهمة ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

### قرر القانون الآتي

مادة ١ - يلغى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الاقليم المصري اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦١ عن إيرادات سنة ١٩٦٠ .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ المحرم سنة ١٣٨٠ ( ٤ يولية سنة ١٩٦٠ )

( ١ ) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٥٣ الصادر في ١٠ يولية سنة ١٩٦٠



## مذكرة إيضاحية

صدر القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٨ بفرض ضريبة اضافية على ما يتقاضاه أعضاء مجالس الإدارة في الشركات المساهمة وكان الهدف من اصداره مساهمة الاتجاه الاشتراكي في النظام الضريبي بالحد من الإيرادات الكبيرة التي يحصل عليها أعضاء مجالس الإدارة في الشركات المساهمة نتيجة لكثرة عدد الشركات التي يشغلون عضويتها أو بسبب فداحة الاعتب التي يحصلون عليها من تلك الشركات .

غير أنه بعد أن اتجه المشرع نحو تعديل القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة وحدد المبالغ التي يحصل عليها أعضاء مجالس الإدارة بالشركات وعدد الشركات التي يحق لهم أن يكونوا أعضاء بها ، تحقق الهدف من إصدار القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٨ وأصبح غير ذي موضوع فضلا عن أن ذلك أدى الى ضالة مساهمته في موارد الخزانة العامة ومن ناحية أخرى فإنه أمكن تحقيق الهدف الاشتراكي من صدور القانون سالف الذكر عن طريق زيادة نسبة التصاعد في فئات الضريبة العامة على الإيراد وشرائعها .

لذلك رأى اعداد مشروع قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون المرافق وينص في المادة الأولى منه على إلغاء القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه وينص في المادة الثانية على نشره في الجريدة الرسمية والعمل به اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٠ .

وتتشرف وزارة الخزانة بعرضه على السيد رئيس الجمهورية ، رجاء الموافقة عليه وإصداره .

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٦٠ (١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ بفرض ضريبة على التركات والرسوم بقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات

باسم الأمة  
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات والقوانين المعدلة له ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ بفرض ضريبة على التركات وبتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات والقوانين المعدلة له ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

### قرر القانون الآتى

مادة ١ - يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة ١ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ المشار إليه النص الآتى :

مادة (١) فقرة أولى - يفرض على أيلولة الشركات رسم يعتبر مستحقا من وقت الوفاة محسوبا على صافى نصيب الوارث طبقا للنسب الآتية :

بالنسبة الى أنصبة الفروع والأزواج والأب والأم يكون الرسم ٥٪ على ال ٥٠٠٠ جنيه الأولى من صافى نصيب الوارث

٦٪	على ال ٥٠٠٠ جنيه	التالية	من صافى نصيب الوارث	•
٧٪	على ال ٥٠٠٠	»	»	»
٨٪	على ال ٥٠٠٠	»	»	»
٩٪	على ال ٥٠٠٠	»	»	»
١٠٪	على ال ٥٠٠٠	»	»	»
١١٪	على ال ٥٠٠٠	»	»	»
١٢٪	على ال ١٠٠٠٠	»	»	»
١٥٪	على ال ١٠٠٠٠	»	»	»
١٨٪	على ال ١٠٠٠٠	»	»	»
٢٢٪	على ما زاد على ذلك			•

مادة ٢ - يستبدل بنص المادة ١ من المرسوم بقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه النص الآتى :

مادة ( ١ ) تفرض على الشركات ضريبة تعتبر مستحقة من وقت الوفاة وتحسب على صافى قيمة تركة كل من يتوفى من تاريخ العمل بهذا القانون طبقا للنسب الآتية :

#### جنيه

ال ٥٠٠٠ الأولى	من صافى قيمة التركة	معفاة	•
٥٪	على ال ٥٠٠٠	التالية	من صافى قيمة التركة
١٠٪	»	»	»
٢٠٪	»	»	»
٣٠٪	»	»	»
٤٠٪	على ما زاد على ذلك		•

وتستحق هذه الضريبة مع رسم الأيلولة وبالإضافة إليه ويسرى بالنسبة إليها أحكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ المشار إليه .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به فى الأقليم المصرى من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٠ المحرم سنة ١٣٨٠ ( ٤ يوليو سنة ١٩٦٠ )

## مذكرة ايضاحية

تتخذ من ضريبة الشركات سواء ما كان منها على مجموع الشركة أو على نصيب كل وارث معيناً تغذى به مواردها العامة باعتبارها من الضرائب العادلة بطبيعتها وتحقق الضريبة على الشركات أغراضاً اجتماعية لا تقل في أهميتها عن الغرض المالى إذ تعتبر أداة لتفتيت الملكيات الكبيرة والحد من اتساع التفاوت بين الطبقات وارساء قواعد العدالة فى المساهمة فى الاعباء العامة نتيجة لعمال نظام التصاعد فى فرض هذه الضريبة لذلك أصبح لزاماً بعد أن اتجهت الدولة الى الأخذ بالنظام الاشتراكى الديمقراطى أن يعاد النظر فى شرائح وفتات هذه الضريبة بتعديل القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٢ بفرض ضريبة على الشركات والمرسوم بقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على الشركات بما يحقق الاهداف السابقة فأعد مشروع قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون المرافق وقد نص فى المادة الأولى منه على الاستعاضة عن نسب الرسم التى تضمنتها الفقرة الأولى من المادة ١ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بنسب وشرائح جديدة روى فيها التدرج فى العبء الضريبى كلما زاد النصيب .

ونص فى المادة الثانية منه على أنه تستبدل بالنسب الواردة بالمادة ١ من المرسوم بقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ نسب جديدة روى فيها الاتجاهات السابقة .

وبذلك تتلاءم الضريبة على الشركات بنوعيتها مع الاتجاه الاشتراكى الحديث .

ونص فى المادة الثالثة على نشر القانون فى الجريدة الرسمية والعمل به فى الاقليم المصرى من تاريخ نشره .

وتتشرف وزارة الخزانة بعرضه على السيد رئيس الجمهورية مفرغاً فى الصيغة التى أقرها مجلس الدولة ، رجاء الموافقة عليه واصداره .

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ (١)

بشأن تنظيم تجارة الادوية والكيمياويات والمستلزمات الطبية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت :

وعلى القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة والقوانين المعدلة له

وعلى القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ بشأن مزاولة مهنة الصيدلة والقوانين

المعدلة له .



وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ فى شأن التعيين فى الشركات المساهمة والمؤسسات العامة ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

### قرر القانون الاتى

**مادة ١ -** تتولى الهيئة العليا للأدوية دون غيرها استيراد الادوية والكيمياويات والمستلزمات الطبية .

**مادة ٢ -** يكون توزيع الادوية والكيمياويات والمستلزمات الطبية سواء المستورد منها أو المنتج محليا بواسطة المؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الادوية ، ويجوز للهيئة العليا للأدوية أن تعهد الى أى شركة تساهم الدولة فى رأسمالها بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ بتوزيع بعض هذه المواد .

ويقصد بالتوزيع طبقا لاحكام هذه المادة كل ما يدخل فى مدلول عبارة « تجارة الجملة أو نصف الجملة » .

**مادة ٣ -** يكون تسليم المواد الى المؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الادوية أو الى الشركات التى تكلف بالتوزيع طبقا للمادة السابقة وفقا للسياسة التى تضعها الهيئة العليا للأدوية . ويسرى ذلك على المواد المستوردة أو التى تنتج محليا .

**مادة ٤ -** يستولى وزير التموين فورا على :

( أ ) الادوية والكيمياويات والمستلزمات الطبية الموجودة لدى المستوردين ووكلاء الشركات والمؤسسات الاجنبية وفى مخازن الادوية وفى المستودعات والفروع الخاصة بهؤلاء .

(ب) ما يوجد من المواد المذكورة فى البند السابق فى الدائرة الجمركية ومخازن الايداع وما يرد منها مستقبلا تنفيذا لطلبات أو عقود صادرة من المستوردين والوكلاء المشار اليهم .

(ج) كافة الموجودات واللوازم المتعلقة بمباشرة المستوردين والوكلاء ومخازن الادوية لنشاطهم .

**مادة ٥ -** تتسلم وزارة التموين فورا الاماكن التى يشغلها أو يستعملها المستوردون والوكلاء وأصحاب مخازن الادوية فى مباشرة نشاطهم ، مقابل ايجار المثل .

**مادة ٦ -** يشمل الاستيلاء بصفة مؤقتة ، كافة الدفاتر والاوراق والمستندات المتعلقة بمن ذكروا فى المادة ٤ وعلى كل من يوجد لديه شئ من هذه الدفاتر أو الاوراق أو المستندات أو غير ذلك من البيانات المتعلقة بمباشرة العمل أن يقوم بتسليمه فورا الى الموظف المكلف بالاستيلاء .

**مادة ٧ -** يعين وزير التموين مندوبين لتنفيذ الاستيلاء طبقا لاحكام المواد السابقة من بين موظفى الحكومة أو غيرهم . وعلى جميع موظفى الوزارات والمصالح والهيئات أن يعاونوا فى التنفيذ متى طلب منهم ذلك .

ويتم الاستيلاء بمحاضر جرد سواء كان ذلك جردا وصفيا أو دفتريا .

مادة ٨ - يسلم ما يتم الاستيلاء عليه من الادوية والكيمياويات والمستلزمات الطبية الى المؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الادوية .

ويسلم ما عدا ذلك من الموجودات المستولى عليها الى الهيئة العليا للادوية أو الى المؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الادوية بحسب احتياجات كل منها لضمان سير العمل . ويكون التسليم فى جميع الاحوال بقرار من وزير التموين .

مادة ٩ - يمنح الافراد والهيئات المشار اليها فى المادة ٤ تعويضا عما يتم الاستيلاء عليه يحدد على أساس التكاليف الحقيقية وبمراعاة مدى الصلاحية وامكانيات التوزيع ، وعلى أن لايتجاوز التعويض مقدار التكاليف شاملة نسبة من الربح حدها الاقصى ٦٪

وتلتزم الهيئة العليا للادوية أو المؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الادوية على حسب الاحوال بأداء التعويض المستحق .

مادة ١٠ - تتولى تقدير قيمة التعويض المنصوص عليه فى المادة السابقة لجان تشكل على الوجه الآتى :

(١) مستشار من مجلس الدولة ... .. رئيسا

(٢) ممثل لوزارة التموين ... ..

(٣) ، عن صاحب الشأن ... ..

ويجوز للجنة أن تستعين فى أداء مهمتها بمن ترى لزوما للاستعانة به من الموظفين أو غيرهم .

وتصدر قرارات اللجنة بالأغلبية . وتكون هذه القرارات نهائية غير قابلة للطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن .

مادة ١١ - يجب على القائمين بالعمل لدى الافراد أو الهيئات التى يتم الاستيلاء عليها طبقا لاحكام هذا القانون الاستمرار فى أعمالهم وعدم الامتناع بأية حجة كانت عن العمل ما لم يصدر قرار سابق من وزير التموين أو من ينيبه فى ذلك باعفائه من العمل .

وعليهم أن يحافظوا على ماتحت يدهم من أشياء لحين تنفيذ الاستيلاء وتكون مسئوليتهم عن ذلك مسئولية المودع لديه .

مادة ١٢ - يجب على كل شخص موجود فى الجمهورية العربية المتحدة وعلى كل شخص متمتع بجنسيتها ولو كان بالخارج توجد لديه أموال بأية صفة كانت للافراد أو الهيئات التى يتم الاستيلاء على ما لديها أو يكون مدينا لائى منها أن يقدم بيانا بذلك الى وزارة التموين مع المستندات والدفاتر والاوراق المؤيدة له وذلك خلال شهر من تاريخ العمل بهذا القانون ، وأن يتحفظ على ماتحت يده من أموال أو أشياء الى أن يصدر بشأنها قرار من وزير التموين .

مادة ١٣ - يقع باطلا كل عقد أو تصرف أو عملية أو اجراء يتم بالنسبة الى الاشياء المستولى عليها طبقا لاحكام هذا القانون .

مادة ١٤ - ينقل العمال الذين يعملون لدى الافراد والجهات التى تم الاستيلاء

عليها في النشاط المتعلق بتجارة الادوية والكيمياويات والمستلزمات الطبية الى المؤسسة العامة للتجارة والتوزيع بحالتهم عند العمل بهذا القانون ، ويجوز الحاق بعض هؤلاء بالهيئة العليا للادوية بناء على طلبها وبموافقة وزير التموين .

واستثناء من أحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه ، يعين في المؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الادوية الموظفون القائمون بالعمل في النشاط المذكور الذين يتم اختيارهم وتحديد مرتباتهم بواسطة لجنة تشكل بقرار من وزير التموين وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون .

**مادة ١٥ -** استثناء من أحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه ، تباشر الهيئة العليا للادوية والمؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الادوية نشاطهما في تجارة وتوزيع الادوية والكيمياويات والمستلزمات الطبية طبقا للاصول التجارية ودون تقيد بنظم الحكومة ولوائحها .

**مادة ١٦ -** للهيئة العليا للادوية والمؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الادوية خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون أن تعين الموظفين والعمال اللازمين لهما دون تقيد بالأحكام الخاصة بموظفي الحكومة وعمالها وبأحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه .

**مادة ١٧ -** يجوز لوزير التموين ان يرخص لبعض مخازن الادوية المستولى عليها والتي تقوم بالبيع للجمهور بالاستمرار في تجارة بعض الادوية البسيطة التي تحددها الهيئة العليا للادوية ويصدر بها من وزير التموين .

**مادة ١٨ -** لايجوز بغير ترخيص من وزارة التموين فتح مكاتب للدعاية الخاصة بالادوية والكيمياويات والمستلزمات الطبية . ويجب على المكاتب التي تباشر هذا النشاط عند العمل بهذا القانون الحصول على ترخيص بالاستمرار في العمل وذلك خلال ستة اشهر من تاريخ العمل بهذا القانون . ويفلق المكتب بالطريق الاداري في حالة عدم الحصول على الترخيص .

**مادة ١٩ -** مع عدم الاخلال بما تنص عليه قوانين أخرى من عقوبات أشد يعاقب على مخالفة أحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيهه أو باحدى هاتين العقوبتين .

**مادة ٢٠ -** ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل في الاقليم المصرى من تاريخ نشره ، ولوزير التموين اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ويلغى كل حكم يخالف أحكامه .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ المحرم سنة ١٣٨٠ ( ١٤ يولية سنة ١٩٦٠ ) .



## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٦٠ (١)

في شأن تنظيم تعبئة وتجارة الشاي

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت

وعلى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين

وعلى القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال الصناعية والتجارية

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

### قرر القانون الاتي

مادة ١ - لايجوز اعطاء تراخيص بفتح مصانع لتعبئة الشاي سواء كانت آلية أو يدوية ، الا للشركات التابعة للمؤسسة الاقتصادية التي يدخل في نشاطها تعبئة الشاي وتجارته ، أو للجمعيات التعاونية التي يختارها وزير التموين ويكون من أغراضها مباشرة النشاط المذكور .

وتلغى بحكم القانون جميع التراخيص الصادرة على خلاف أحكام الفقرة السابقة .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الاقليم المصري من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ المحرم سنة ١٣٨٠ ( ١٤ يولية سنة ١٩٦٠ )

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٠ (٢)

بتعديل المادة ٣٦ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧

في شأن بعض البيوع التجارية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت

وعلى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن بعض البيوع التجارية ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

( ١ ) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٥٩ « تابع » الصادر في ١٧ يولية سنة ١٩٦٠

( ٢ ) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٦٠ الصادر في ١٨ يولية سنة ١٩٦٠

### قرر القانون الاتى

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٣٦ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن بعض البيوع التجارية النص الاتى :

« مادة ٣٦ - يجب على من يزاول عمليات البيع بالتقسيط للعروض وغيرها من المنقولات المادية ألا يقل رأس ماله عن ثلاثة آلاف جنيهه وأن يثبت فى كل وقت أن رأسماله العامل لا يقل عن هذا المبلغ » .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به فى الاقليم المصرى .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٠ المحرم سنة ١٣٨٠ ( ١٤ يولية سنة ١٩٦٠ ) .

### مذكرة ايضاحية

تنص المادة ٣٦ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن بعض البيوع التجارية على أنه :

« يجب على من يزاول عمليات البيع بالتقسيط للعروض وغيرها من المنقولات المادية ألا يقل رأسماله عن خمسة آلاف جنيهه ، وأن يثبت فى كل وقت أن أصوله تزيد فعلا على خصومه التى يلتزم بها قبل الغير بمقدار لا يقل عن هذا المبلغ » .

وقد استهدف المشرع من وراء تحديد الحد الأدنى لرأس المال مراعاة الالتزامات المفروضة على التجار الذين يزاولون هذا اللون من النشاط .

ونظرا لتعدد شكاوى التجار الذين يزاولون عمليات البيع بالتقسيط من ارتفاع الحد الأدنى لرأس المال ، وأنه يقف حجر عثرة أمام نشاطهم الذى يزاولونه بنجاح مدة طويلة .

ولما كان من أهداف الحكومة عدم قيام نوع من الاقطاع التجارى ورغبة فى تيسير شرائط الائتمان على التجار والمستهلكين على السواء .

ونظرا لتزايد جمهور المستهلكين المستمر للسلع التى تباع بالتقسيط .

ولما كانت البلاد على أبواب نهضة صناعية شاملة ومن شأنه تخفيض الحد الأدنى لرأس مال محال البيع بالتقسيط العمل على تنمية الصناعات المختلفة .

لذلك فقد أعد مشروع القرار بقانون المرافق بتعديل أحكام المادة ٣٦ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن بعض البيوع التجارية بتخفيض الحد الأدنى لرأس المال لهذه المحال من ٥٠٠٠ الى ٣٠٠٠ ج أسوة بما اشترط للقيود فى سجل المستوردين والمصدرين .

وتتشرف وزارة الاقتصاد بالاقليم المصرى بعرض هذا المشروع وقد ورد بكتاب ادارة الفتوى والتشريع للوزارة بمجلس الدولة رقم ١٣٢ - ١٧/٤٨ ( ١١٧٣ ) المؤرخ ١٦/٥/١٩٦٠ بعد مراجعته فى الصيغة القانونية ، رجاء التفضل بالموافقة عليه واصداره .

## قرار رئيس الجمهورىة العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٦٠ (١)

بتعديل القانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالسجل التجارى

باسم الامة

رئيس الجمهورىة

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت

وعلى القانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالسجل التجارى ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

### قرر القانون الاتى

مادة ١ - يستبدل بنص المادتين ٢ ، ٦ من القانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه النص الاتى :

« مادة ٢ - على كل تاجر خلال شهر من تاريخ افتتاح محله التجارى أو من تاريخ تملكه لمحله تجارى أن يقدم طلبا بقيد اسمه فى السجل الى مكتب السجل الواقع بدائرته هذا المحل .

ويجب أن يكون طلب القيد من نسختين موقعتين من الطالب وأن يشتمل على البيانات الاتية :

- ١ - اسم التاجر ولقبه وتاريخ ومحل ميلاده وجنسيته .
- ٢ - النظام المالى الذى حصل الزواج على مقتضاه والاهلية التجارية .
- ٣ - الاسم الذى يباشر به التاجر تجارته .
- ٤ - اسم المحل التجارى والسعة التجارية ان وجدت .
- ٥ - نوع التجارة .
- ٦ - رأس مال التاجر الذى يستثمره فى المحل الرئيسى والفروع والوكالات التابعة له .
- ٧ - التاريخ الذى بدأ فيه التاجر أعماله التجارية فى الاقليم المصرى وتاريخ افتتاح المحل التجارى .
- ٨ - عنوان المحل الرئيسى .
- ٩ - عناوين الفروع والوكالات التابعة للمحل الرئيسى سواء أكانت بالاقليم المصرى أو خارج الاقليم المصرى .
- ١٠ - أسماء وألقاب الوكلاء المفوضين وتاريخ ومحل ميلاد كل منهم وجنسيته .



١١ - المحال التي للتاجر في دائرة مكتب السجل التجارى ذاته أو في دائرة مكاتب أخرى - مع ذكر نوع تجارة كل محل وعنوانه وتاريخ افتتاحه ورقم قيده بالسجل التجارى .

١٢ - المحال التي كانت للتاجر سابقا في دائرة مكتب السجل التجارى ذاته أو في دائرة مكاتب أخرى مع ذكر نوع تجارة كل محل وعنوانه وتاريخ افتتاحه وتاريخ غلقه ورقم قيده بالسجل التجارى .

١٣ - رقم تسجيل العلامات وبراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية المسجلة باسم التاجر » .

« مادة ٦ - يقيد في السجل التجارى اسم التاجر الذي له في الاقليم المصرى فرع أو وكالة اذا كان محله الرئيسى فى الخارج .  
ويحصل القيد بطلب يقدم من التاجر أو مدير الفرع أو الوكالة خلال شهر من تاريخ افتتاح الفرع أو الوكالة ، ويجب أن يكون طلب القيد من نسختين موقعتين من الطالب وأن يشتمل الطلب علاوة على البيانات المنصوص عليها فى المادة ٢ البيانات الآتية :

١ - رصيد الفرع أو الوكالة المدين للمحل الرئيسى .

٢ - اسم مدير الفرع أو الوكالة ولقبه وجنسيته ومحل ميلاده ويؤشر فى السجل - طبقا للاوضاع السابقة - بجميع الوقائع والاحكام والاوامر والقرارات المنصوص عليها فى المادتين ٤ ، ٥ اذا كانت صادرة فى الاقليم المصرى أو وضعت عليها الصيغة التنفيذية من احدى المحاكم المصرية وكذلك يؤشر فى السجل بكل تغيير فى مدير الفرع أو الوكالة وفى رصيد الفرع أو الوكالة المدين للمحل الرئيسى فى نهاية كل سنة مالية » .

مادة ٢ - تضاف مادة جديدة برقم ١٢ مكررا الى القانون المنشور اليه نصها كالآتى :

مادة ١٢ مكررا - يجدد القيد فى السجل كل عشر سنوات من تاريخ حصول القيد أو آخر تجديد والا كان لمكتب السجل التجارى أن يمحو القيد من تلقاء نفسه بعد التحقق من توافر السبب الموجب له .

ويقدم طلب التجديد بالشروط والأوضاع وفى المواعيد التى يصدر بتحديدها قرار من وزير الاقتصاد - ويحدد القرار رسم التجديد بحيث لا يزيد على جنيهين » .

مادة ٣ - يجب على التجار المقيدة أسمائهم فى السجل التجارى قبل تاريخ العمل بهذا القانون أن يطلبوا تعديل بيانات القيد بما يتفق وأحكام المادة الأولى منه وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ العمل به .

مادة ٤ - على التجار والشركات الذين مضى على قيدهم فى السجل التجارى عند تاريخ العمل بهذا القانون مدة تزيد على عشر سنوات أن يطلبوا تجديد القيد خلال ستة أشهر من تاريخ صدور قرار وزير الاقتصاد المشار اليه فى الفقرة الثانية من المادة الثانية والا كان لمكتب السجل التجارى أن يمحو القيد من تلقاء نفسه .

مادة ٥ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به فى الاقليم المصرى .

## مذكرة إيضاحية

يهدف نظام السجل التجارى الى ايجاد وسيلة موحدة جامعة لتحقيق العلانية في المحيط التجارى وتيسير المعاملات وتوفير الثقة ، فضلا عن ذلك فقد أمكن الاستعانة به فى تجميع المعلومات واعداد الاحصاءات المتصلة بمختلف نواحي النشاط التجارى والصناعى وهى عناصر يمكن الاستفادة منها فى رسم سياسة البلاد الاقتصادية ، فضلا عن قيمتها فى الابحاث العلمية كما تستعين به السلطات الادارية والهيئات العامة فى تنفيذ التشريعات التى صدرت أخيرا بتنظيم بعض الاعمال التجارية الهامة كأعمال الوكالة التجارية والاستيراد والتصدير وغير ذلك .

وحتى يؤدى السجل التجارى الاغراض المقصودة منه على وجه أكمل أعد مشروع القانون المرافق وهو يرمى الى تحقيق أمرين .

### الأمر الاول :

خلت بيانات السجل من ذكر أموال التاجر التى يخصصها لنشاطه التجارى فى المحل الرئيسى والفروع والوكالات التابعة له والممثلة فى رأس مال التاجر المستثمر فى هذه المحلات .

ولان يصبح طلب القيد شاملا لجميع البيانات المتصلة بالنشاط التجارى يقتضى الأمر أن يضاف إليها بيان رأس مال التاجر المستثمر فى المحل الرئيسى والفروع والوكالات التابعة له لما لهذا البيان من أهمية خاصة فى الوقوف على كفاية التاجر المالية ومدى نشاطه التجارى وهى أمور ذات أثر كبير فى تقدير ائتمانه .

ولامكان التحقق من توافر النصاب المالى الذى قد تستلزمه التنظيمات المتصلة بمزاولة بعض أنواع التجارة أو فئاتها - وحتى يتسنى للوزارة أن تستجمع البيانات الدقيقة عن الاموال التى يستثمرها التجار فى نشاطهم التجارى وما يطرأ على قيمتها من تغيير سواء بالزيادة أو بالنقص لما لذلك من أهمية فى رسم سياسة البلاد فى القطاع التجارى فضلا عن قيمته الاحصائية فى الابحاث الاقتصادية .

لذلك تضمن مشروع القانون المرافق فى المادة الاولى منه تعديل المادتين ٢ ، ٦ من قانون السجل التجارى ومؤدى التعديل فى المادة ٢ - أن يضاف الى بيانات القيد فى السجل البيان الخاص برأس مال التاجر الذى يستثمره فى المحل الرئيسى والفروع والوكالات التابعة له ( فقرة ٦ من المادة ٢ المعدلة ) .

أما المادة ٦ وهى التى أوردت الشروط والاضاع الخاصة بطلب قيد التاجر فى السجل التجارى اذا كان محله الرئيسى فى الخارج وله فى الاقليم المصرى فرع أو وكالة ، فقد عدلت باضافة البيان الخاص برصيد الفرع أو الوكالة المدين للمحل الرئيسى الى بيانات القيد بالسجل حتى يكون معبرا عن مدى نشاط التاجر فى الاقليم المصرى وذلك أسوة بما ورد فى المادة ١١ من قانون السجل معدلة بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٥ والخاصة بقيد الشركات التجارية فى السجل التجارى اذا كان مركزها العام فى الخارج ولها فى الاقليم المصرى فرع أو وكالة .

### الأمر الثانى :

لوحظ أن كثيرا من التجار والشركات المقيدة أسماؤهم بالسجل يهملون تنفيذ الالتزامات التى فرضها عليهم القانون سواء ما تعلق منها بطلب التأشير فى السجل بأى تغيير أو تعديل يطرأ على بيانات القيد أو بطلب محو القيد عند حصول ما يوجبها ،

وبذلك أصبحت بيانات السجل لا تمثل الواقع فى كثير من الحالات رغم ما تبذله مكاتب السجل التجارى من جهود فى هذا الشأن .

ولمعالجة هذا النقص يقتضى الامر تكليف أصحاب الشأن بتجديد القيد فى السجل التجارى فى مواعيد دورية متعاقبة لا يكون فى تحديدها أى عنت أو ارهاق . فاذا لم يجدد القيد فى المواعيد المقررة جاز لمكتب السجل التجارى أن يمحو القيد من تلقاء نفسه . ولا يعتبر هذا المبدأ جديدا فى التشريع فى الاقليم المصرى فقد أخذ به فى القوانين المماثلة ومنها القانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء سجل المستوردين والقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٩ فى شأن التصدير .

وتقضى المادة ٢ من مشروع القانون بأن تضاف مادة جديدة برقم ١٢ مكررا الى القانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ تتضمن تحديد الفترة التى يجب فيها تجديد القيد وهى عشر سنوات من تاريخ حصول القيد أو آخر تجديد ، وتقويض وزير الاقتصاد فى تحديد الشروط والاموضاع والمواعيد الخاصة بطلب التجديد ورسم التجديد بما لا يزيد على جنيهين ، وحتى لا يكون التخلف عن طلب التجديد سببا فى محو قيود تجار أو شركات تزاوّل النشاط التجارى أوجبت هذه المادة على مكتب السجل التجارى قبل محو القيد الذى لم يجدد - أن يتحقق من توافر أحد الاسباب الموجبة للمحو والمنصوص عليها فى المادة ١٣ من القانون ، أما اذا تبين أن التاجر ( فردا كان أو شركة ) الذى لم يطلب التجديد لا زال مستمرا فى تجارته فانه يعتبر مخالفا لاحكام قانون السجل التجارى وفى هذه الحالة يقع تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها فى المادة ١٩ من القانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه .

وأوردت المادة ٣ من المشروع حكما وقتيا بالزام التجار المقيدة اسمائهم فى السجل التجارى قبل تاريخ العمل بأحكام هذا القانون أن يطلبوا تعديل بيانات القيد بما يتفق وأحكام المادة الاولى منه وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ العمل به .

كما أوردت المادة ٤ من المشروع حكما وقتيا بالزام التجار والشركات الذين مضى على قيدهم فى السجل التجارى عند تاريخ العمل بهذا القانون مدة تزيد على عشر سنوات أن يطلبوا تجديد القيد خلال ستة أشهر من تاريخ صدور قرار وزير الاقتصاد المشار اليه فى الفقرة الثانية من المادة الثانية منه .

وتتشرف وزارة الاقتصاد بعرض المشروع على السيد رئيس الجمهورية مفرغا فى الصيغة التى وافقت عليها اللجنة الثالثة بمجلس الدولة بجلسة ٢٠ من شهر يونيه سنة ١٩٦٠ ، رجاء الموافقة عليه واصداره .

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٦٠ (١)  
فى شأن تعديل المادة ٥٧ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥  
فى شأن الخدمة العسكرية والوطنية

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الخدمة العسكرية والوطنية والقوانين المعدلة له ،



وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

### قرر القانون الآتى

**مادة ١ -** يستبدل بالمادة ٥٧ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه النص الآتى :

« **مادة ٥٧ -** لا يجوز أن يلتحق أى طالب باحدى كليات أو معاهد أو مدارس الجمهورية العربية المتحدة أو ينتسب اليها أو يبقى فيها بعد بلوغه التاسعة عشرة من عمره ما لم يكن حاملا بطاقة الخدمة العسكرية والوطنية .

ولا يجوز أن يبقى أى طالب بالكليات والمعاهد والمدارس المذكورة بعد تجاوزه العشرين من عمره ما لم يكن لديه احدى الشهادات أو النماذج المنصوص عليها فى المادة ٦٤ .

كما لا يجوز قيد أى طالب ملتحقا أو منتسبا فى أولى مراحل الدراسة باحدى كليات جامعات الجمهورية أو ما يعادلها أو المعاهد والمدارس العليا اذا جاوزت سنه ٢٢ عاما يوم أول سبتمبر من العام الذى يلتحق أو ينتسب فيه و ٢٤ عاما بالنسبة الى طلبة كليات ومعاهد الجامع الأزهر وذلك ما لم يقدم احدى الشهادات أو النماذج المنصوص عليها فى المادة ٦٤ عدا أنموذج الخدمة الالزامية طبقا لاحكام المادة ٨ «

**مادة ٢ -** ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٠ المحرم سنة ١٣٨٠ ( ١٤ يولية سنة ١٩٦٠ )

### مذكرة إيضاحية

أوجبت المادة ١٦ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية معدلا بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٠ أن يكون لكل مواطن بلغ سن الالزام بطاقة تسمى بطاقة الخدمة العسكرية والوطنية يتعين عليه حملها بصفة دائمة بمجرد تسلمه لها .

وقد عدلت المادة ٥٧ من القانون ونص فى الفقرة الاولى منها على أنه لا يجوز أن ينتسب أو يلتحق أى طالب باحدى الكليات أو المعاهد أو المدارس ويبقى فيها بعد بلوغه التاسعة عشرة من عمره ما لم يكن حاملا بطاقة الخدمة المنصوص عليها فى المادة ١٦ المذكورة .

كما نصت الفقرة الثانية على أنه لا يجوز بقاء أى طالب باحدى الكليات أو المعاهد أو المدارس المنصوص عليها فى المادة السابقة بعد أن يجاوز العشرين من عمره ما لم يكن لديه احدى الشهادات أو النماذج المنصوص عليها فى المادة ٦٤ .

أم الفقرة الثالثة من هذه المادة فهى نص المادة ٥٧ التى وردت فى القانون رقم ١٤٩ لسنة ٦٠ المشار اليها وكل ما أدخل عليها من تعديل هو استثناء أنموذج تأجيل الخدمة الالزامية من الشهادات والنماذج المشار اليها فى هذه الفقرة .

وتتشرف وزارة الحربية بتقديم مشروع القانون الخاص بتعديل هذه المادة فى الصيغة التى ارتآها مجلس الدولة الى السيد رئيس الجمهورية رجاء الموافقة عليه واصداره .

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٦٠ (١)

في شأن اضافة مادة جديدة الى القانون رقم ١٥٥

لسنة ١٩٦٠ الخاص بالتزامات النقل العام للركاب

بالسيارات في مدينة القاهرة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت

وعلى القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦٠ في شأن التزامات النقل العام للركاب  
بالسيارات في مدينة القاهرة ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

### قرر القانون الاتي

مادة ١ - يضاف الى القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه مادة جديدة  
نصها كالآتي :

« مادة (٦) مكرراً :

تختص اللجنة المنصوص عليها في المادة السابقة بالفصل في جميع المسائل  
المشار اليها في المادتين الرابعة والخامسة من هذا القانون وتحال الى اللجنة بحالتها  
كافة الدعاوى المنظورة امام المحاكم في أى شأن يدخل في اختصاص هذه اللجنة  
بمقتضى أحكام هذا القانون .

وعلى الملتزم السابق اخطار وزير الشئون البلدية والقروية بالاقليم المصرى  
باسم من يمثله في هذه اللجنة بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول خلال خمسة  
عشر يوما من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون .

فاذا لم يقم الملتزم السابق بذلك خلال هذه المدة أو اذا تغيب الممثل الذى يختاره  
عن عمله في اللجنة دون عذر مقبول أو على وجه يعطل سير العمل فيها - يختص  
رئيس المحكمة الادارية العليا بناء على طلب مقدم من وزير الشئون البلدية والقروية  
بالاقليم المصرى بتعيين من يمثل الملتزم السابق في هذه اللجنة خلال اسبوعين من  
تاريخ تقديم الطلب بأمر على عريضة بدون رسوم .

ويصدر هذا القرار نهائيا غير قابل للطعن »

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الاقليم المصرى  
من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ المحرم سنة ١٣٨٠ ( ١٤ يولية سنة ١٩٦٠ )

( ١ ) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٦٠ الصادر في ١٨ يولية سنة ١٩٦٠

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٦٠ (١)

الخاص بالمعاشات المدنية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات المدنية والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والمراسيم بقوانين والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمعاشات المدنية ،

وعلى القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

### قرر القانون الاتي

**مادة ١ -** تسرى أحكام المواد التالية اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون على من يقبل المعاملة بأحكامه من الموظفين المنتفعين بأحكام المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ المشار إليه وذلك بدلا من أحكام المواد ١٣ ، ١٧ ، ٢٢ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٢ ، ٣٥ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٠ من القانون المذكور وذلك بشرط أن يقدموا طلبا بذلك خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون ، وعلى أن يستقطع من مرتباتهم ١٠٪ مقابل احتياطي المعاش والتأمين اعتبارا من هذا التاريخ بدلا من ٨٥ ٪

**مادة ٢ -** يستحق الموظف معاشا بعد مضي عشرين سنة كاملة في الخدمة أو عند بلوغه الخمسين من عمره مع قضائه خمس عشر سنة كاملة في الخدمة .

**مادة ٣ -** يسوى المعاش باعتبار جزء واحد من خمسين جزءا من المتوسط أو من الماهية الاخيرة حسبما يكون الحال عن كل سنة من سني الخدمة .

ولا يجوز أن يجاوز المعاش في أي حال من الأحوال ثلاثة أرباع المتوسط أو ثلاثة أرباع الماهية الاخيرة ولا أن يجاوز ١٠٨٠ جنيها في السنة على أنه بالنسبة الى الوزراء ومن يتقاضون مرتبات مماثلة يكون الحد الاقصى لمعاشهم ١٥٠٠ جنية للوزير ، ١٢٠٠ جنية لنائب الوزير ، ١١٤٠ جنيها لمن يتقاضون مرتبا سنويا قدره ١٨٠٠ جنية

**مادة ٤ -** يستحق الوزير أو نائب الوزير عند تركه الخدمة الحد الاقصى للمعاش المشار اليه في المادة السابقة متى بلغت مدة خدمته المحسوبة في المعاش عشرين سنة من بينها سنة على الأقل كوزير أو نائب وزير أو عشر سنوات من بينها سنتان على



الاقبل كوزير أو نائب وزير سواء أكانت هذه المدة متصلة أو منفصلة فإذا لم تبلغ مدة الخدمة التي قضاهما في منصب الوزير أو نائبه القدر المشار اليه استحق معاشا يحسب وفقا لمدة الخدمة الفعلية وعلى أساس آخر مرتب تقاضاه - فإذا قل المعاش عن عشرين جنيها خير بين المعاش والمكافأة التي تستحق عن مدة خدمته .

ويستحق من يتولى منصب الوزير أو نائب الوزير ثلاث سنوات متصلة ولم تتوافر فيه الشروط المشار اليها نصف الحد الأقصى المقرر في المادة السابقة .

واستثناء من أحكام المادة الاولى يجوز للوزراء ونوابهم قبول المعاملة بأحكام هذا القانون في أى وقت اذا قدموا طلبا بذلك خلال ستة أشهر من تاريخ تعيينهم في المناصب المذكورة .

**مادة ٥ -** تربط المعاشات التي تسوى بمقتضى أحكام هذا القانون في غير حالات الاستقالة بحد أدنى قدره خمسة جنيها للموظف وجنيه واحد لكل من المستحقين عنه بشرط ألا يجاوز مجموع معاشاتهم خمسة جنيها أو معاش المورث أيهما أكبر .

**مادة ٦ -** يربط المعاش في حالة الفصل بسبب عدم اللياقة الصحية على أساس مدة خدمة الموظف المحسوبة في المعاش مضافا اليها ثلاث سنوات .

فإذا نقصت مدة خدمته بعد اضافة القدر المذكور عن خمس عشرة سنة حسب المعاش على أساس المدة المشار اليها .

وتكون تسوية المعاش على أساس متوسط المرتب في السنة الاخيرة . ولا يجوز أن تجاوز المدة المضافة الى مدة خدمة الموظف المحسوبة في المعاش المدة الباقية لبلوغ الموظف سن التقاعد .

**مادة ٧ -** اذا توفى صاحب المعاش يكون للاشخاص الاتى بيانهم الحق في معاشه بالنسب الآتية :

١ - اذا ترك أرملة أو أرامل وأولادا منهن فتمنح الارملة أو الارامل ثلاثة أثمان معاشه واكل من أولاده الذكور والاناث ثمن المعاش اذا بلغ عددهم ثلاثة ، واذا ترك أكثر من ثلاثة أولاد مستحقين للمعاش فتقسم ثلاثة أثمان المعاش بينهم بالتساوى ، أما اذا ترك أرملة أو أرامل وولدا واحدا منحوا خمسة أثمان المعاش بواقع ثلاثة أثمان المعاش للارملة والارامل والتمنين للولد ، أما اذا ترك أرملة أو أرامل وولدين منحوا ثلاثة أرباع المعاش للارملة أو الارامل وثلاثة أثمان المعاش للولدين بالتساوى .

٢ - اذا ترك أرملة أو أرامل وأولادا ليسوا منهن فتمنح الارملة أو الارامل ربع معاش المتوفى حصصا متساوية بينهم وأما الاولاد فيمنحون المعاش المنصوص عليه في البند (١) مضافا اليه الثمن .

٣ - اذا ترك أرملة أو أرامل وأولاد منهن وأولادا من زوجة طلقها قبل وفاته أو توفيت قبله فتمنح الارملة أو الارامل بالتساوى ثلاثة أثمان المعاش وتستنزى منها حصة والدة الاولاد التي طلقها أو توفيت قبل وفاة زوجها باعتبار أنها باقية على قيد الحياة أو كانت غير مطلقة وتضاف هذه الحصة الى نصيب أولادها .

٤ - اذا لم يترك أرملة وترك ولدا واحدا منح ثلاثة أثمان المعاش ، واذا ترك ولدين فأكثر منحوا بالتساوى ثلاثة أرباع المعاش واذا وجد مع الولد أو الاولاد أب أو

أم أو كلاهما منح كل منهما ثمن المعاش بشرط ألا يزيد مجموع ما يمنح للمستحقين عن صاحب المعاش ثلاثة أرباع المعاش .

٥ - إذا لم يترك ولدا وترك أرملة أو أكثر فتمنح الارملة أو الارامل بالتساوي ثلاثة أثمان المعاش وفي هذه الحالة إذا ترك صاحب المعاش ولدا أو والدة منح ثمن المعاش لكل منهما .

٦ - إذا لم يترك صاحب المعاش أرملة ولا ولدا وترك ولدا أو والدة أو كليهما معا فيعطى الوالد أو الوالدة أو كلاهما معا ربع المعاش .

٧ - إذا لم يترك أرملة ولا ولدا ولا ولدا ولا والدة وترك أخا واحدا أو أختا واحدة رتب له أو لها ثمن المعاش وفي هذه الحالة أيضا إذا ترك أكثر من أخ أو أخت رتب لهم بالتساوي ربع المعاش وشرط استحقاق الاخوة أو الاخوات للمعاش أن يثبت أن صاحب المعاش كان يعولهم أثناء حياته .

مادة ٨ - إذا توفي موظفو هو في الخدمة استحق الاشخاص المذكورون في المادة السابقة الانصبة المنوّه عنها في تلك المادة من المعاش الذي كان يستحقه على أساس مدة خدمته المحسوبة في المعاش مضافا اليها ثلاث سنوات .

فاذا نقصت مدة خدمة المتوفى بعد اضافة القدر المذكور عن خمسة عشرة سنة يستحق الاشخاص المذكورون الانصبة المنوّه عنها في تلك المادة من المعاش محسوبا على أساس المدة المشار اليها وتكون تسوية المعاش في الحالتين على أساس متوسط المرتب في السنة الاخيرة .

مادة ٩ - لا حق للاشخاص الآتي بيانهم في المعاش أو المكافاة :

١ - أرامل صاحب المعاشات إذا كان الزواج عقد بعد الاحالة الى المعاش وبعد أن يكون قد بلغ صاحب المعاش الستين سنة وكذلك الأولاد المرزوقون من هذا الزواج

٢ - الابناء والاخوة الذين بلغوا احدى وعشرين سنة كاملة في يوم وفاة عائلهم الا اذا كانوا مصابين بعاهات تمنعهم من كسب عيشهم ففي هذه الحالة يمنحون المعاش الى يوم وفاتهم بشرط ألا يكون لهم إيراد خاص يعادل المعاش الذي يستحق أو يزيد عليه فاذا نقص عما يستحق أدى اليهم الفرق .

على أنه يجوز الجمع بين الايراد الخاص والمعاش اذا كان مجموع الاثنين لا يجاوز خمسة جنيهاً فاذا زاد المجموع عن هذا القدر ربط المعاش بالقدر الذي يكمله .

ويجب اثبات هذه العاهات بقرار من القومسيون الطبي العام ويكشف طبيا في كل سنتين على من قرر له معاش مدى الحياة بسبب عاهة جعلته عاجزا عن كسب عيشه ما لم يثبت في تقرير القومسيون الطبي الاول أن العاهة مستديمة ولا يمكن البرء منها .

٣ - الاخوات اللاتي تزوجن قبل وفاة عائلهن وكان الزواج قائما يوم وفاته .

٤ - الوالدة التي تكون متزوجة من غير الوالد الموظف أو صاحب المعاش ويكون الزواج قائما يوم وفاته .

٥ - مطلقات المتوفى طلاقا بائنا .

مادة ١٠ - يقطع معاش الاشخاص الآتي بيانهم وهم :

## ١ - الارامل والامهات اذا تزوجن .

٢ - الابناء والاخوة اذا بلغوا سن الحادية والعشرين واستثناء من ذلك يجوز ان يستمر صرف المعاش لهم اذا كانوا طلبة بأحد معاهد التعليم فيؤدي اليهم المعاش وذلك الى أن يبلغ الرابعة والعشرين أو كانوا مصابين بعجز صحي كامل يمنعهم من الكسب وتثبت هذه الحالة بقرار من القومسيون الطبي العام وذلك الى أن يزول العجز ، ويسرى في شأنهم حكم البند ٢ من المادة السابقة .

٣ - البنات والاخوات متى عقد عليهن للزواج على أن يعطى لهن مبلغ يساوى المعاش المقرر لهن فى مدة سنة .

وتمنح البنات ما كان يستحق لهن من معاش اذا طلقن أو ترمين بعد وفاة الموظف أو صاحب المعاش خلال عشر سنوات على الأكثر من تاريخ الزواج وذلك دون الاخلال بحقوق باقى المستحقين عن صاحب المعاش فاذا كانت البنت تقبض نفقة أو كان لها ايراد خاص خصم من معاشها ما يعادل النفقة أو الايراد .

على أنه اذا حدث طلاق البنت قبل انقضاء السنة الاولى من تاريخ قطع المعاش فلا يعاد المعاش الا بعد انقضاء هذه السنة .

٤ - الابناء والبنات والاخوة والاخوات المستخدمين بماهية فى مصالح الحكومة على أنه اذا رفتوا من خدمة الحكومة يعود حقهم فى المعاش وذلك فى الحدود وطبقا للشروط المنصوص عليها فى البندين ٢ ، ٣ من هذه المادة .

## مادة ١١ - تمنح المعاشات الخاصة للأشخاص الآتى بيانهم :

١ - الموظفون الدائمون الذين يصبحون غير قادرين على الخدمة بسبب حوادث وقعت أثناء تأدية أعمال وظيفتهم وبسببها سواء أكان ذلك فى أوقات العمل الرسمية أو فى غيرها .

٢ - المستحقون عن الموظفين الدائمين الذين فقدوا حياتهم أثناء تأدية أعمال وظيفتهم أو بسببها سواء أكان ذلك فى أوقات العمل الرسمية أو فى غيرها .

مادة ١٢ - الموظفون الخاضعون لاحكام القانون اذا أصبحوا غير قادرين على الخدمة فى الظروف المنصوص عليها فى المادة السابقة يرتب لهم أو المستحقين عنهم معاش على أساس ثلاثة أرباع المرتب الاخير مهما كانت مدة خدمتهم . ولا يجوز فى أى حال من الاحوال أن يجاوز المعاش النهايات العظمى المحددة فى المادة الثالثة .

مادة ١٣ - يجب تقديم طلب المعاش أو المكافأة فى ميعاد أقصاه سنتان من تاريخ صدور قرار فصل الموظف أو تاريخ وفاته أو تاريخ صدور حكم مجلس التأديب بشأن حقه فى المعاش والا سقط الحق فى المطالبة بهما على أنه يجوز للوزير المختص المجاوزة عن التأخير اذا تبين أنه كان لأسباب تبرره .

ويقطع سريان التقادم المشار اليه بالنسبة للمستحقين جميعا اذا تقدم أحدهم بطلب فى الموعد المحدد .

مادة ١٤ - لا يجوز الحكم بسقوط الحق فى كل أو بعض المعاش أو المكافأة فى حالة العزل التأديبى الا من مجلس التأديب أو الهيئة التأديبية المختصة بذلك ، واذا حكم على الموظف تأديبيا بالحرمان من الحق فى كل معاشه أو مكافأته وكان له أشخاص



يستحقون معاشاً أو مكافأة عند وفاته منحوا نصف ما كانوا يستحقونه من معاش أو مكافأة فيما لو توفى الموظف وإذا توفى موظف أو صاحب معاش محكوم عليه بالحرمان من الحق في جزء من معاشه أدى إلى المستحقين عنه ثلاثة أرباع ما كانوا يستحقونه من المعاش فيما لو لم يحكم على عائلهم بالحرمان من جزء من حقوقه .

**مادة ١٥ -** مع مراعاة أحكام المادة الثانية يعامل الموظف الذي يستقيل من خدمة الحكومة كالآتي :

أولاً - إذا لم تبلغ مدة خدمته الفعلية خمس سنوات منح ٩٪ من المرتب السنوي عن كل سنة من سنوات خدمته المحسوبة في المعاش .

ثانياً - إذا بلغت مدة خدمته الفعلية خمس سنوات أو جاوزها ولم تبلغ عشر سنوات منح ١٠٪ من المرتب السنوي عن كل سنة من سنوات الخدمة المحسوبة في المعاش .

ثالثاً - إذا بلغت مدة خدمته الفعلية عشر سنوات ولم تبلغ عشرين سنة منح ١٢٪ من المرتب السنوي عن كل سنة من سنوات الخدمة المحسوبة في المعاش

ويقصد بالمرتب السنوي آخر مرتب شهري استحقه الموظف مضررباً في اثني عشر ، إذا أعيد للخدمة الموظف أو المستخدم المستعفى حسبت له مدة خدمته السابقة على استعفائه في المعاش أو المكافأة بشرط أن يرد قيمة ما حصل عليه من مكافأة .

ولا تسري الأحكام الخاصة بالاستقالة على الوزراء ونواب الوزراء ويستحقون عند استقالاتهم ما كان يستحق لهم في حالة اغفائهم من أعباء الوظيفة .

**مادة ١٦ -** مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ إذا استمر صاحب المعاش بعد عودته إلى الخدمة بصفة نهائية أو وقتية أو بصفة مستخدم في الاستيلاء على معاشه مع مرتب وظيفته يعزل من الخدمة وتسقط حقوقه في المعاش نهائياً .

ويسرى هذا الحكم على مستحقي المعاش الذين يعينون في إحدى وظائف الحكومة ويستمررون في الاستيلاء على معاشهم مع مرتب وظيفتهم .

ومع ذلك يجوز لمستحقي المعاش أن يختاروا بين الاستيلاء على مرتب الوظيفة أو الاستمرار في الحصول على المعاش كما يكون لهم في حالة فصلهم من الخدمة أن يختاروا بين ما يستحقونه من مكافأة أو معاش عن مدة خدمتهم وبين المعاش الآيل اليهم .

ولا يجوز بحال من الأحوال الاستيلاء على أكثر من معاش واحد فإذا كان لشخص حق في أكثر من معاشه فله أن يختار المعاش الأكثر فائدة له .

على أنه يجوز الجمع بين معاشين إذا استحقا عن والدين خاضعين لأحكام هذا القانون أو قوانين معاشات أخرى وكان مجموعهما ٢٥ جنيهاً شهرياً .

**مادة ١٧ -** يستحق الزوج في حالة وفاة زوجته ثلاثة أثمان المعاش إذا كان مصاباً بعجز صحي كامل يمنعه من مزاولة أية مهنة أو عمل يكتسب منه بشرط عدم وجود إيراد له . مع مراعاة حكم البند (٢) من المادة التاسعة .

**مادة ١٨ -** تسري أحكام هذا القانون على الموظفين المنتفعين بأحكام القانون رقم

٩ لسنة ١٩٥٧ وتلغى أحكام القانون المذكور اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون .  
 مادة ١٩ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ولوزير الخزانة أن يصدر ما يقتضيه العمل به من قرارات ، ويعمل به اعتبارا من أول الشهر التالي لتساريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٣ المحرم سنة ١٣٨٠ ( ١٧ يولية سنة ١٩٦٠ )

## مذكرة ايضاحية

في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٦ صدر القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفي الحكومة المدنيين وآخر لموظفي الهيئات ذات الميزانيات المستقلة وقد اشتملت أحكامه على الكثير من المزايا التي لم تتضمنها نظم المعاشات السابقة .

ورغبة في المساواة بين طوائف الموظفين العاملين بالقانون المذكور وبين زملائهم من العاملين بأحكام المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ أصدرت الحكومة القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٧ مشتملا على المزايا الموجودة في القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ وخيرت الموظفين الخاضعين للمرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ بين استمرار معاملتهم بمقتضى أحكامه وبين الاستفادة من المزايا الجديدة التي شملها القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٧ وذلك في مقابل التزامهم بدفع ٩ ٪ من مرتباتهم مقابل احتياطي المعاش بدلا من ٧٥ ٪ .

وبمناسبة صدور القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين وما تضمنه من مزايا اضافية لم يشملها القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٧ .

ونظرا الى أن الكثير من المنتفعين بأحكام المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ثم يتيسر لهم الانتفاع بالمزايا التي تضمنها القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٧ المنشان اليته بسبب عدم تقديمهم طلبا خلال فترة الاختيار التي حددها القانون المذكور .

لذلك فقد أعدت الوزارة مشروع القانون المرافق متضمنا المزايا الموجودة في القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٧ بالاضافة الى المزايا الجديدة التي تضمنها قانون المعاشات الموحد .

وقد فتح مشروع القانون باب الاختيار من جديد للمنتفعين بأحكام المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ٢٩ وذلك لمدة سنة من تاريخ العمل بالمشروع كما جعل للوزراء ونواب الوزراء الحق في الانتفاع بأحكامه في أي وقت بشرط أن يكون ذلك خلال ستة شهور من تاريخ تعيينهم في المناصب المذكورة .

وقد جاءت أحكام المشروع في مجموعها مطابقة للأحكام الواردة في القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٧ فيما عدا ما يأتي :

( أولا ) عدل القانون الاساسي الذي يربط عليه المعاش التأميني فقضى بأن يربط المعاش الذي يمنح في حالتي الفصل بسبب عدم اللياقة الصحية أو الوفاة على أساس

مدة خدمة قدرها ١٥ سنة أو مدة خدمة الموظف المحسوبة في المعاش مضافا اليها ثلاث سنوات أيهما أكبر .

كما قضى بأنه تكون تسوية المعاش في الحالتين على أساس متوسط المرتب في السنة الأخيرة .

واشترط القانون الا تجاوز المدة المضافة المدة الباقية للموظف لبلوغه سن التقاعد .

( ثانيا ) أجاز المشروع الجمع بين الايراد الخاص والمعاش أو بين معاشين اذا لم يزد المجموع عن خمسة جنيهات شهريا أو كان المعاشان قد استحقا عن والدين خاضعين لاحكام هذا القانون أو قوانين معاشات أخرى وكان مجموع الاستحقاق في المعاشين لا يجاوز ٢٥ جنيه فاذا زاد المجموع على القدر المنصوص عليه ربط المعاش الاخير بالقدر الذي يكمل المجموع المذكور .

( ثالثا ) قضى المشروع بأن تستحق أرملة صاحب المعاش التي عقد عليها بعد الاحالة الى المعاش وقبل بلوغ سن الستين وكذلك الاولاد المرزوقون من هذا الزواج جقهم في المعاش كاملا وقد كان القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٧ يقضى بحرمان الارملة والاولاد اذا تم الزواج بعد بلوغ سن الخامسة والخمسين .

( رابعا ) لما كانت البنت أو الأخت التي تطلق أو تترمل تعتمد على أبيها أو أخيها في معاشها لذلك فقد رأى من العدالة استحقاقها في المعاش شأنها في ذلك شأن البنت التي لم تتزوج .

وقد كان القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٧ يقضى بحرمانها من المعاش .

كما نص القانون على منح البنت التي تطلق أو تترمل بعد وفاة الموظف أو صاحب المعاش وخلال عشر سنوات على الاكثر من تاريخ الزواج ما كان يستحق لها من معاش وقد كان القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٧ يتطلب للاستحقاق في المعاش في هذه الحالة أن يكون الطلاق أو الترميل لأول مرة بعد وفاة الموظف أو صاحب المعاش وخلال خمس سنوات على الاكثر من تاريخ الزواج .

ولا شك في أن المشروع في صيغته الحالية يحقق للمنتفعين به مزايا أكثر رعاية فضلا عما فيه من استجابة للتطور الاجتماعي للبلاد .

وتتشرف وزارة الخزانة بعرض مشروع القانون المرافق في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة ، رجاء الموافقة عليه واصداره .



## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٦٠ «١»

في شأن تمديد الموعد المحدد بالمادة السابعة من القانون  
رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون العمل المعدلة بالقانون  
رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٠

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون العمل ،  
وعلى القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩١ لسنة  
١٩٥٩ باصدار قانون العمل ،  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

### قرر القانون الاتي

مادة ١ - يمتد الموعد المحدد في المادة السابعة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩  
باصدار قانون العمل المعدلة بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٠ الى غاية شهر أيلول  
( سبتمبر ) سنة ١٩٦٠ .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الاقليم الشمالي  
من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٣ المحرم سنة ١٣٨٠ ( ١٧ يولية سنة ١٩٦٠ )

### مذكرة ايضاحية

نظرا لعدم انجاز تشكيل النقابات العامة في الاقليم الشمالي طبقا للمادة ٧ من  
القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ المعدلة بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٠ من جهة ، ولعدم  
امكان النقابات العامة التي تم ايداع أوراق تكوينها في الفترة ما بين ٧ أبريل سنة  
١٩٥٩ وتاريخ نشر القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٠ ، القيام بتعديل لوائح نظمها  
الاساسية وفقا لاحكام المواد ١٦٠ ، ١٦٤ ، ١٧٠ من قانون العمل خلال المهلة المحددة  
بالفقرة الاولى من المادة ٧ من القانون المذكور أي غاية آب سنة ١٩٦٠

وحتى يتسنى تأسيس مثل هذه النقابات وحتى تتمكن النقابات القائمة بالاقليم  
الشمالي من توفيق أنظمتها الاساسية مع أحكام قانون العمل وتعديلاته .

فقد رؤى تمديد هذه المدة الى غاية شهر أيلول ( سبتمبر ) سنة ١٩٦٠ .

ويتشرف وزير الشئون الاجتماعية والعمل المركزي بعرض مشروع القرار المرفق  
على سيادة رئيس الجمهورية مفرغا في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة بكتابه رقم  
( ١٣٤ ) بتاريخ ١١/٧/١٩٦٠ رجاء الموافقة عليه واصداره .

( ١ ) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٦٠ الصادر في ١٨ يولية سنة ١٩٦٠

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٦٠ (١)

في شأن إعفاء أعضاء مجلس اتحاد الدول العربية المتحدة  
من غير المتمتعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة من بعض  
الضرائب والرسوم

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت .

وعلى اللائحة الجمركية الصادرة بالامر العالى المؤرخ ٢ أبريل سنة ١٨٨٤  
والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ بتعديل التعريفات الجمركية والقوانين المعدلة له  
وعلى المرسوم الصادر فى ١٤ فبراير سنة ١٩٣٠ بوضع تعريفات جديدة للرسوم  
الجمركية ،

وعلى المرسوم الصادر فى ١٢ مايو سنة ١٩٣٢ بفرض رسم قيمي على جميع  
البضائع الواردة والمراسيم والقرارات المعدلة له ،

وعلى المرسوم الصادر فى ١٣ فبراير سنة ١٩٤٩ بفرض رسم قيمي اضافى على  
بعض أصناف الواردات والمراسيم والقرارات المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ بشأن الاسلحة والذخائر المعدل بالقانون  
رقم ٤٧٥ لسنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٥٥ فى شأن أجهزة استقبال الاذاعة اللاسلكية  
والتليفزيون والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون الاتحادى رقم ١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تشكيل مجلس اتحاد الدول  
العربية المتحدة ،

وعلى القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بفرض رسم استيراد ،

وعلى القانون رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٥٩ باستمرار العمل بالتعريفات الجمركية ورسوم  
الانتاج المعمول بها فى الاقليم المصرى حتى ٦ أكتوبر سنة ١٩٦٠ ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

### قرر القانون الاتى

مادة ١ - يعفى رئيس مجلس اتحاد الدول العربية المتحدة وأعضاؤه من غير

المتمتعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة من المراجعة الجمركية ( الفتح ) ورسوم الوارد والصادر والرسم القيمي والرسم القيمي الاضافي ورسوم الاستهلاك ورسوم الانتاج على البنزين وعوائد الرصيف ورسوم البلدية المفروضة على ما يأتي :

( أ ) الأمتعة الشخصية وكل ما يرد للاستعمال الشخصي لهم ولا زواجهم ولا ولادهم القصر وكذلك أربعة كيلوجرامات من الادخنة شهريا بالنسبة لرئيس الاتحاد وثلاثة كيلوجرامات من الادخنة شهريا بالنسبة لكل عضو من الاعضاء .

( ب ) سيارتين لرئيس مجلس الاتحاد .

وسيارة واحدة لكل عضو .

مادة ٢ - تسري الاعفاءات المشار اليها في المادة السابقة على ما يستورده مجلس اتحاد الدول العربية بقصد الاستعمال الرسمي فيما عدا المواد الغذائية والمشروبات الروحية والادخنة كما تسري هذه الاعفاءات بالنسبة لسيارتين للاستعمال الرسمي لمجلس الاتحاد ويجوز زيادة عدد السيارات المخصصة للاستعمال الرسمي للمجلس بموافقة وزير الخزانة .

مادة ٣ - لا تمنح الاعفاءات المشار اليها في المادتين السابقتين الا بعد اعتماد طلبات الاعفاء من رئيس مجلس الاتحاد وبشرط أنه تكون وثيقة الشحن محررة باسم من له الحق في الاعفاء . اما اذا كانت محررة باسم آخر أو الأمر حاملها فلا يجوز الاعفاء الا بترخيص من وزير الخزانة .

على أنه اذا تصرف صاحب الحق في الاعفاء في الاشياء المعفاة خلال ثلاث سنوات من تاريخ سحبها من الدائرة الجمركية الى شخص لا يتمتع بحق الاعفاء استحققت الرسوم والعوائد سالفة الذكر .

مادة ٤ - يعفى الاشخاص المنصوص عليهم في المادة الاولى من الضرائب والرسوم المفروضة على رخص سير السيارات وقيادتها . ورخص أجهزة اللاسلكي المعدة لاستقبال الاذاعة اللاسلكية أو التلفزيون .

مادة ٥ - يعفى الاشخاص المنصوص عليهم في المادة الاولى من الحصول على الترخيص باحراز السلاح وحيازته .

مادة ٦ - يعتبر نائب امام اليمن بالجمهورية المتحدة في حكم أعضاء مجلس اتحاد الدول العربية من غير المتمتعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة فيما يتعلق بالاعفاءات الواردة بهذا القانون .

مادة ٧ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من ٨ مارس سنة ١٩٥٨ .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٣ الحرم سنة ١٣٨٠ ( ١٧ يولية سنة ١٩٦٠ )

## مذكرة إيضاحية

نصت المادة الثالثة من القانون الاتحادي رقم ١ لسنة ١٩٥٨ بشأن مجلس اتحاد الدول العربية على أن يتمتع أعضاء مجلس الاتحاد بالحصانات والضمانات التي يتمتع بها الممثلون السياسيون وفقا لقواعد القانون الدولي .



ويفهم من ذلك أن المقصود بالضمانات هو أن يكون من حق هؤلاء التمتع بالمزايا والاعفاءات التي تمنح لممثلي الدول الاجنبية المعتمدين لدى الجمهورية العربية المتحدة .

ومع أنه لم ينص في الميثاق ولا في القوانين الاتحادية التي صدرت على منح هذه المزايا والحصانات للوزير نائب امام اليمن والوزراء المعيّنين لدى الجمهورية العربية المتحدة الا أن وزارة الخارجية ترى أن هؤلاء لهم صفة تمثيلية لانهم موفدون من قبل رؤساء الدول ويقومون بأعمال لها صفة دبلوماسية أو تمثيلية أكثر من أعضاء مجلس الاتحاد . ولما كانت هذه المزايا والحصانات قد منحت لأعضاء فبالاخرى يتعين منحها للنائب وللوزراء المعيّنين لدى الجمهورية العربية المتحدة .

ولما كان نظام الاعفاءات الدبلوماسية في اليمن غير محدد فان في تطبيقه دون قيود ما قد يؤدي الى المغالاة في الاستفادة ، الامر الذي يقتضى تحقيق هذه المزايا والاعفاءات على النحو الذي وضع على أساسه مشروع قانون توخت الوزارة فيه أيضا أن لا يتمتع رعايا الجمهورية العربية المتحدة بهذه المزايا والاعفاءات داخل الجمهورية .

وتيسيرا لنائب جلالة الامام وللوزراء المعيّنين لدى الجمهورية العربية المتحدة - تتشرف وزارة الخزانة المركزية بعرض مشروع القانون المرافق الخاص باعفاء أعضاء مجلس اتحاد الدول العربية من غير المتمتعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة من بعض الضرائب والرسوم مفرغا في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة ، رجاء التفضل بالموافقة عليه واصداره .

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ (١)

بشأن الاندماج في شركات مساهمة

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت

وعلى قانون التجارة في الاقليم المصرى ،

وعلى قانون التجارة في الاقليم السوري الصادر بالمرسوم التشريعى رقم ١٤٩ الصادر فى ١٩٤٩/٦/٢٢ ،

وعلى القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٧ بشأن الاندماج في شركات مساهمة ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

### قرر القانون الآتى

مادة ١ - يجوز بقرار من رئيس الجمهورية الترخيص لشركات المساهمة وشركات التوصية بنوعيتها والشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات التضامن ، سواء كانت عربية أو أجنبية تزاوّل نشاطها الرئيسى فى الجمهورية العربية المتحدة ، الاندماج فى

شركات مساهمة عربية سبق لها اصدار ميزانيتها سنتين ماليتين كاملتين على الاقل متتاليتين أو الاندماج مع هذه الشركات وتكوين شركة مساهمة عربية جديدة .  
وتعتبر في حكم الشركات المندمجة في تطبيق أحكام هذا القانون فروع ووكالات ومنشآت الشركات .

**مادة ٢ -** تشكل لجنة لتقدير صافي أصول الشركات الراغبة في الاندماج من مستشار من احدى محاكم الاستئناف يندبه وزير العدل وتكون له الرئاسة . ومن ممثل لكل شركة يعينه المساهمون أو الشركات حسب الاحوال .  
وتتولى اللجنة تقدير صافي أصول الشركات وتصدر قراراتها بأغلبية الاصوات وعند التساوى يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

وتكون قرارات اللجنة نهائية غير قابلة للطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن ويعتبر تقديرها لصافي أصول الشركات ملزماً للمساهمين أو الشركاء حسب الاحوال .  
**مادة ٣ -** يراعى عند اصدار الاسهم التي تعطى مقابل رأس مال الشركة المندمجة القيمة الفعلية لأصول كل من الشركتين المندمجة والمندمج فيها .

**مادة ٤ -** تعتبر الشركة المندمج فيها أو الشركة الناتجة عن الاندماج خلفاً عاماً للشركات المندمجة وتحل محلها حلولاً قانونياً فيما لها وما عليها وذلك في حدود ما اتفق عليه في عقد الاندماج .

**مادة ٥ -** يجوز تداول أسهم الشركة الناتجة عن الاندماج أو الاسهم التي تعطى مقابل رأس مال الشركة المندمجة بمجرد اصدارها .

**مادة ٦ -** تعفى الشركات المندمجة ومساهموها كما تعفى الشركة المندمج فيها أو الشركة الناتجة من جميع الضرائب والرسوم التي تستحق بسبب الاندماج المشار اليه في هذا القانون .

**مادة ٧ -** يلغى القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه .

**مادة ٨ -** ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في أقليمى الجمهورية من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٣ الحرم سنة ١٣٨٠ ( ١٧ يولية سنة ١٩٦٠ )

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٦٠ (١)

في شأن مجلس الأمة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

### قرر القانون الآتى

**مادة ١ -** يدعى مجلس الأمة للانعقاد سنوياً لادوار عادية لا يقل عددها عن ثلاثة

( ١ ) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٦١ الصادر في ١٩ يولية سنة ١٩٦٠

ويدوم دور الانعقاد مدة شهر على الأقل .

ويبدأ دور الانعقاد الاول قبل الخميس الثاني من شهر نوفمبر ( تشرين الثاني ) ولا يجوز فض الدور الذي تنظر فيه الميزانية قبل اعتمادها .

مادة ٢ - يدعو رئيس الجمهورية مجلس الامة لاجتماع غير عادى وذلك فى حالة الضرورة أو بناء على طلب بذلك موقع من أغلبية أعضاء مجلس الامة .  
ويعلن رئيس الجمهورية فض الاجتماع غير العادى بعد انتهاء المجلس من جدول الاعمال الذى دعى من أجله .

مادة ٣ - يلقي رئيس الجمهورية فى مجلس الامة عند افتتاح دور الانعقاد العادى فى نوفمبر بيانا متضمنا السياسة العامة للحكومة والمشروعات التى ترى القيام بها ، كما يجوز أن يلقي بيانات أخرى عن المسائل العامة التى يرى ضرورة ابلاغ مجلس الامة بها .

مادة ٤ - لا يجوز لمجلس الامة أن يتخذ قرارا الا اذا حضر الجلسة أغلبية أعضائه . وفى غير الحالات التى تشترط فيها أغلبية خاصة تصدر القرارات بالأغلبية المطلقة للحاضرين . وعند تساوى الآراء يعتبر الموضوع الذى جرت المداولة فى شأنه مرفوضا .  
مادة ٥ - يحال كل مشروع قانون الى احدى لجان المجلس لفحصه وتقديم تقرير عنه .

مادة ٦ - يحال كل مشروع قانون يقترحه عضو أو أكثر الى لجنة لفحصه وابداء الرأى فى جواز نظر المجلس فيه . فاذا رأى المجلس نظره اتبع فيه حكم المادة السابقة .

مادة ٧ - كل مشروع قانون اقترحه أحد الاعضاء ورفضه مجلس الامة لا يجوز تقديمه ثانية قبل انقضاء سنة .

مادة ٨ - لمجلس الامة وحده المحافظة على النظام فى داخله ، ويقوم رئيس المجلس بذلك ، ولا يجوز لاية قوة مسلحة الدخول فى المجلس ولا الاستقرار على مقربة من أبوابه الا بطلب من رئيسه .

مادة ٩ - يسمع الوزراء فى مجلس الامة كلما طلبوا الكلام ، ولهم أن يستعينوا بمن يرون من كبار الموظفين وأن ينبوهم عنهم ، وللمجلس أن يحتم على الوزراء حضور جلساته .

ولا يكون للوزير صوت معدود عند أخذ الرأى الا اذا كان من الاعضاء .

مادة ١٠ - لا يجوز لأى عضو من أعضاء مجلس الامة أن يتدخل فى الاعمال التى تكون من اختصاص أى من السلطتين التنفيذية أو القضائية .

مادة ١١ - لا يؤخذ أعضاء مجلس الامة عما يبدونه من الافكار والآراء فى أداء أعمالهم فى المجلس أو فى لجانه .

مادة ١٢ - مجلس الامة هو الذى يقبل استقالة أعضائه .

مادة ١٣ - لا يمنح أعضاء مجلس الامة مدة عضويتهم أو سمة أو انواط الا من كان منهم يشغل وظيفة عامة لا تتنافى مع عضوية مجلس الامة .

مادة ١٤ - لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الامة وتولى الوظائف العامة بأنواعها ويعتبر وظيفة عامة فى تطبيق أحكام هذا القانون كل عمل يستحق صاحبه مرتبا أو مكافأة من الاموال العامة ويدخل فى ذلك موظفو ومستخدمو المجالس الممثلة للوحدات



الادارية ، وكذلك العمدة « المختار » والمشايخ كما لا يصلح الجمع بين عضوية مجلس الامة وعضوية المجالس الممثلة للوحدات الادارية ولجان العمدة والمشايخ .

مادة ١٥ - يعتبر الاشخاص المشار اليهم في المادة السابقة ممن وقع عليهم الاختيار ليكونوا أعضاء في مجلس الامة متخلين نهائيا عن وظائفهم بمجرد توليهم أعمالهم في المجلس .

ولا يترتب على ذلك سقوط حقهم في المعاش أو المكافأة كلياً أو جزئياً .

مادة ١٦ - لا يجوز لأي عضو من أعضاء مجلس الامة أن يعين في مجلس ادارة شركة مساهمة أثناء مدة عضويته الا أن يكون مؤسساً لها أو مالكا لعدد من أسهم الشركة يوازي ١٠ ٪ على الأقل من رأس مالها أو شاغلا عضوية مجلس ادارتها عند اختياره عضواً بمجلس الامة .

كما لا يجوز تعيين أحد أعضاء مجلس الامة في أثناء مدة عضويته رئيساً لمجلس ادارة إحدى شركات المساهمة أو عضواً منتدباً بها الا اذا كان شاغلا هذا المنصب عند اختياره عضواً بمجلس الامة .

ويعتبر في حكم أعضاء مجلس ادارة شركات المساهمة من يعهد اليهم بادارة شركات التوصية بالأسهم وكذلك مديروا الشركات ذات المسؤولية المحدودة .

مادة ١٧ - لا يجوز لأي عضو من أعضاء مجلس الامة أن يعين عضواً في مجلس ادارة إحدى المؤسسات العامة التي تمارس نشاطاً تجارياً أو زراعياً أو صناعياً أو مالياً أو ممثلاً لهذه المؤسسات في مجالس ادارة الشركات التي تساهم فيها الا اذا كان شاغلاً لمثل هذا المنصب عند اختياره بمجلس الامة .

مادة ١٨ - يحظر على عضو مجلس الامة في أثناء مدة عضويته التعاقد مع الحكومة أو الاشخاص المعنوية العامة بصفته ملتزماً أو مورداً أو مقاولاً سواء كان ذلك بالذات أو الواسطة .

مادة ١٩ - لرئيس الجمهورية أن يستعين ببعض أعضاء مجلس الامة كمستشارين له في المسائل السياسية أو القانونية أو الفنية ، ولا يتقاضى هؤلاء أي مرتب أو مكافأة علاوة على مكافآتهم من عضوية مجلس الامة .

مادة ٢٠ - تنشأ وظائف وكلاء وزارات لشئون مجلس الامة ، ويكون التعيين في هذه الوظائف بقرارات تصدر من رئيس الجمهورية .

مادة ٢١ - يتولى وكيل الوزارة لشئون مجلس الامة على وجه الخصوص معارضة رئيس الجمهورية أو الوزير أو الوزراء الذين يلحق بوزاراتهم وينوب عنهم في مجلس الامة ، ويشترك معهم في أعداد مشروعات القوانين ، وفي بحث المسائل المرتبطة بالمناقشات التي تدور في المجلس وغير ذلك مما يعهد به اليه وله في سبيل ذلك الاتصال بوكيل الوزارة مباشرة ، وعند الاقتضاء برؤساء المصالح والأقسام دون أن يتدخل في سير أعمال الإدارة أو في العلاقات بين وكيل الوزارة والموظفين التابعين له .

مادة ٢٢ - يعين وكيل الوزارة لشئون مجلس الامة من بين أعضائه ، ويعتزل وظيفته بزوال صفة العضوية عنه أو بانتهاء رئاسة رئيس الجمهورية الذي عين بقرار منه مع حفظ حقه في الحالتين في المعاش أو المكافأة ، طبقاً للقواعد المعمول بها .

مادة ٢٤ - يتقاضى عضو مجلس الامة مكافأة شهرية قدرها ٧٥ جنيها ( ٦٧٥ ليرة ) وعلاوة على ذلك يتقاضى العضو بدل انتقال قدره ٥ ج ( خمسة جنيها ) ( ٤٥ ليرة ) يوميا اذا عقدت الدورة في غير الاقليم الذي منه العضو .  
ويستثنى من أحكام هذه المادة الوزراء ونواب الوزراء ووكلاء الوزارات لشئون مجلس الامة .

وكذلك يعامل معاملة نائب رئيس الجمهورية فيما يتعلق بتعويضات الانتقال •

مادة ٢٧ - يكون انتقال عضو مجلس الامة من محل اقامته الى مقر انعقاد المجلس وعودته على نفقة الدولة .

مادة ٢٨ - يلغى كل نص مخالف لاحكام هذا القانون .

مادة ٢٩ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره  
صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ المحرم سنة ١٣٨٠ ( ١٩ يونية سنة ١٩٦٠ )

بالقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ (١)

في شأن تعديل بعض الاحكام الخاصة بنزع الملكية  
للمنفعة العامة والاستيلاء على العقارات

بِسْمِ الْأَمَةِ

## رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع الملكية للمنفعة العامة أو التحسين المعمول به في الاقليم المصرى ،

وعلى القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالاستملاك والمعدل بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٨ المعمول به في الاقليم السوري ،

وعلى القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ الصادر في الاقليم المصري بتجويل وزير التربية والتعليم سلطة الاستيلاء على العقارات اللازمة للوزارة ومعاهدها ، والمعمول به في الاقليم السوري بمقتضى القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٨ .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

### قرر القانون الآتى

- مادة ١ -** يحون تقرير صفة المنفعة العامة أو التصريح للمجهة المستكملة عن وجود نفع عام بالنسبة للعقارات المراد نزع ملكيتها للمنفعة العامة بقرار من رئيس الجمهورية
- مادة ٢ -** فيما عدا الاحوال الطارئة والمستعجلة التى تقتضى الاستيلاء المؤقت على العقارات اللازمة لاجراء أعمال الترميم والوقاية وغيرها يكون الاستيلاء المؤقت على العقارات التى تقرر لزومها للمنفعة العامة بقرار من رئيس الجمهورية .
- مادة ٣ -** يكون الاستيلاء على العقارات اللازمة لوزارة التربية والتعليم ومعاهدها بقرار من رئيس الجمهورية .
- مادة ٤ -** يلغى كل نص مخالف لاحكام هذا القانون .
- مادة ٥ -** ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
- صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٥ المحرم سنة ١٣٨٠ ( ١٩ يولية سنة ١٩٦٠ )

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٦٠ (١)

بتعديل بعض الاحكام الخاصة برجال القضاء ومجلس الدولة  
وادارة قضايا الحكومة فى الاقليم السورى

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة ،

وعلى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية ،

وعلى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة ،

وعلى القانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تعديل بعض الاحكام الوقتية الخاصة برجال القضاء ومجلس الدولة وادارة قضايا الحكومة فى الاقليم السورى ،

### قرر القانون الآتى :

**مادة ١ -** تلغى المادة الاولى من القانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ويمنح رجال القضاء والنيابة العامة ومجلس الدولة وادارة قضايا الحكومة الحاليون فى الاقليم السورى الذين لم تصل مرتباتهم الى بداية مربوط درجات وظائفهم أو مربوطها الثابت ،



بداية هذا المربوط أو المربوط الثابت ، ويبدأ من تاريخ نفاذ هذا القانون سريان مواعيد العلاوات الدورية لمن يستفيدون من أحكامه بمقدار علاوة على الأقل .

مادة ٢ - تلغى المادة ١٣ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون السلطة القضائية ، كما يلغى التوزيع الوارد في الجدول المتضمن عدد القضاة وتوزيعهم الملحق بالقانون والمشار إليه في المادة ١٣ المذكورة ويعتبر الجدول المذكور فيما تضمنه من عدد الوظائف ودرجاتها في حكم القرارات الصادرة بالميزانية ويكون تحديد عدد الوظائف ودرجاتها في الميزانية .

مادة ٣ - يستبدل بنص المادتين ٣ و ٣٣ من قانون السلطة القضائية النصان الآتيان :

« مادة ٣ - تؤلف محكمة النقض من رئيس وعدد كاف من نواب الرئيس والمستشارين وتكون بها دائرة لنظر المواد الجزائية ودائرة لنظر مواد الأحوال الشخصية ودائرة لنظر المواد المدنية والتجارية والمواد الأخرى ودائرة أو أكثر لفحص الطعون في المواد غير الجزائية يرأسها الرئيس أو أحد نوابه ويجوز عند الاقتضاء أن يرأسها مستشار تنتخبه الجمعية العمومية للمحكمة من بين المستشارين الذين أمضوا بها ثلاث سنوات على الأقل ، ويجوز تعدد هذه الدوائر بقدر الحاجة .

وتصدر الأحكام من دائرة المواد الجزائية ودائرة مواد الأحوال الشخصية ودائرة المواد المدنية والتجارية من خمسة مستشارين .

وتصدر أحكام دائرة فحص الطعون وقراراتها من ثلاثة مستشارين تنتخب الجمعية العمومية للمحكمة عضويتها من بين المستشارين الذين أمضوا بها سنتين على الأقل ، .

« مادة ٣٣ - للنيابة العامة حق الإشراف على الأعمال المتعلقة بنقود المحاكم » .

مادة ٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .  
صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ المحرم سنة ١٣٨٠ ( ١٩ يولية سنة ١٩٦٠ )

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٦٠ (١)

بشأن فرض رسم اضافي لدى القضاة لإنشاء دور للمحاكم واصلاحها

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يفرض رسم اضافي على محاضر المحاكمات والاوراق القضائية طبقاً

( ١ ) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٦١ الصادر في ١٩ يولية سنة ١٩٦٠

للمجدول المرفق بهذا القانون وتخصص حصيلة هذا الرسم لإنشاء دور للمحاكم المدنية والشرعية والجزائية واصلاحها .

مادة ٢ - يعفى من الرسم الاضافى المذكور :

( أ ) الاوراق والدعاوى التى تقضى القوانين باعفائها من الرسوم القضائية أو رسم كتابة العدل .

( ب ) المعانون قضائيا .

( ج ) القضايا المدنية والشرعية والتنفيذية وكل ما يتفرع عنها اذا لم تزيد قيمتها المعينة أو المقدرة على ٥٠ ليرة .

( د ) طالبو النفقة والحضانة واجرة الرضاع .

مادة ٣ - يستوفى الرسم الاضافى المبين فى هذا القانون بلصق طابع خاص ويبطل بطريقة الابطال المتبعة فى الدوائر القضائية .

مادة ٤ - تطبق بشأن الرسم المذكور أصول البيع ومنح العائدات للبيعة وأحكام التحقق والجباية والتتبعات والعقوبات وطرق المراجعة المنصوص عليها فى قانون الطوابع وتعديلاته فى كل ما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون والمجدول المرافق له .

مادة ٥ - يفتح فى حسابات الخزانة ( خارج الموازنة ) حساب خاص ( لطابع الرسم الاضافى ) تقيده فيه الواردات والنفقات .

مادة ٦ - تضع وزارة الخزانة بالاتفاق مع وزارة العدل تعليمات لتنفيذ أحكام هذا القانون .

مادة ٧ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به فى الاقليم السورى بعد شهرين من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٥ المحرم سنة ١٣٨٠ ( ١٩ يولية سنة ١٩٦٠ )

## جدول

### بيان فئات الرسم الاضافى المحدث

( أ ) فى الامور المدنية :

١ - محضر المحاكمة فى الدعاوى الجزئية - والطلبات العارضة - والتدخل والاعتراض ١٠٠ قرش سورى اذا كان المطلوب لا يتجاوز ٥٠٠ ليرة و ١٥٠ قرش سورى اذا زاد المطلوب عن ٥٠٠ ليرة أو كانت الدعوى تخضع للرسم المقطوع .

٢ - محضر المحاكمة الاستئنافية للأحكام الجزئية والاستئناف التبعي والتدخل ٢٠٠ قرش سورى .

٣ - محضر المحاكمة الابتدائية والطلبات العارضة والتدخل والاعتراض ٢٠٠ قرش سورى .

٤ - محضر المحاكمة الاستئنافية للأحكام الابتدائية والاستئناف التبعي والتدخل ٢٠٠ قرش سورى .

- ٥ - محضر المحاكمة في طلب إعادة المحاكمة ٣٠٠ قرش سوري .
- ٦ - طلب النقض والنقض التبعي ٣٠٠ قرش سوري .
- ٧ - ايداع صك الشركة المساهمة ديوان المحكمة ١٠٠٠ قرش سوري يستوفى نصف الرسم عن الملحق .
- ٨ - ايداع صك باقى الشركات التجارية ديوان المحكمة ٥٠٠ قرش سوري يستوفى نصف الرسم عن الملحق .
- ٩ - الاجابة في ذيل الاستدعاء على الطلبات الخطية المقدمة الى الدوائر القضائية ١٠٠ قرش سوري .
- ١٠ - صور الاحكام ومحاضر الجلسات وغيرها من صور الاوراق ١٠٠ قرش سوري عن كل ورقة .
- ١١ - طلبات تسليم الامانات القضائية والودائع ١٥٠ قرش سوري اذا لم يزد المطلوب تسليمه عن ١٠٠٠ ل.س . و ٢٥٠ قرش سوري اذا زاد المطلوب تسليمه عن ١٠٠٠ ل.س . وان كانت قيمتها غير مقدرة فتقدر من قبل المحامي العام أو رئيس النيابة .
- ١٢ - طلبات تجديد القضايا المشطوبة والمتروكة للمراجعة ٥٠ قرش سوري أمام المحاكم الجزئية و ١٠٠ قرش سوري أمام المحاكم الابتدائية و ٢٠٠ قرش سوري أمام المحاكم الاستئنافية .

#### (ب) في الامور الجنائية :

- ١ - استدعاء الحق الشخصى في التحقيقات أو أمام المحكمة ١٥٠ قرش سوري .
- ٢ - استدعاء الاستئناف من المدعى الشخصى ٣٠٠ قرش سوري .
- ٣ - طلب النقض المقدم من المدعى الشخصى ٥٠٠ قرش سوري .
- ٤ - صور التحقيقات والاحكام ومحاضر الجلسات وغيرها من الاوراق ١٠٠ قرش سوري .
- ٥ - طلبات إعادة الكفالات والوثائق والامانات والتأمينات القضائية والسلف ١٠٠ قرش سوري .

#### (ج) في الامور الشرعية :

- ١ - محضر المحاكمة الشرعية والطلبات العارضة والتدخل والاعتراض وطلبات تجديد القضايا المشطوبة والمتروكة ١٠٠ قرش سوري .
- ٢ - عن كل وثيقة شرعية فيما عدا ضكوك الزواج ١٠٠ قرش سوري .
- ٣ - طلبات إعادة المحاكمة ٢٠٠ قرش سوري .
- ٤ - طلب النقض والنقض التبعي ٢٥٠ قرش سوري .
- ٥ - صور الاحكام والوثائق ومحاضر الجلسات وغيرها من الاوراق ٥٠ قرش سوري عن كل ورقة .



## ( د ) في أمور التنفيذ :

- ١ - عن كل عريضة بطلب تنفيذ قرار أو سند تنفيذي ٥٠ قرش سورى اذا كان بدل الدين أو قيمته حسب تقدير رئيس التنفيذ لا يزيد عن مائة ليرة و ١٠٠ قرش سورى عن كل ما يزيد عن مائة ليرة .
- ٢ - عن كل ورقة يقدمها الطرفان تأييدا لتدبير يلتمسانه ٢٥ قرش سورى .
- ٣ - عن صور الاوراق المبرزة والمحاضر التنفيذية ٢٥ قرش سورى .
- ٤ - عن طلب استئناف قرارات رئيس التنفيذ ٢٠٠ قرش سورى .
- ٥ - عن طلب الحجر الاحتياطي أو التنفيذى ١٠٠ قرش سورى .

## ( هـ ) في أمور كتابة العدل :

- ١ - الاوراق والسندات التى ينظمها كاتب العدل أو يقوم بترجمتها ١٠٠ قرش سورى عن كل توقيع فى كل موضوع لا تزيد قيمته عن ألف ليرة أو اذا كان الموضوع خاضعا للرسم المقطوع .
- ٢٠٠ قرش سورى اذا زادت قيمة الموضوع عن ١٠٠٠ - ١٠٠٠٠ ليرة
- ٤٠٠ قرش سورى اذا زادت قيمة الموضوع عن ١٠٠٠٠ - ٥٠٠٠٠ ليرة
- ٦٠٠ قرش سورى اذا زادت قيمة الموضوع عن ٥٠٠٠٠ ليرة
- ٢ - طلب استخراج صورة عن الاوراق المنظمة أو الموقوفة أو المحفوظة ١٠٠ قرش سورى اذا لم تزيد قيمة موضوعها عن ألف ليرة .

## مذكرة ايضاحية

نعانى فى الاقليم السورى ما يعانى به الاقليم المصرى من وضع المحاكم فى دور مستأجرة غير منشأة لتحقيق الغرض منها ولا متفقة مع ما للقضاء من كرامة وحرمة ، لذلك اتجهت النية هنا وهناك منذ امد بعيد الى اصلاح هذه الحالة الا أن ظروف الميزانية فى كل من الاقليمين كانت تحول دون ذلك .

وقد روى أخيرا فى الاقليم المصرى أن توفير المال اللازم لتحقيق الاصلاح المنشود يمكن أن يتأتى عن طريق فرض رسم اضافى على صحف الدعاوى والاوراق القضائية بفرض الرسم الاضافى المذكور بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٤ وأعطى أطيب الثمرات الامر الذى جعل المسئولين فى القاهرة عن شئون القضاء يلفتون نظرنا الى أهمية الاخذ بهذا الأسلوب فاقبضنا منه مشروع القانون المرافق .

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٦٠ (١)

بشأن حظر اخراج بذرة القطن من اقليم مصر

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

### قرر القانون الاتى :

مادة ١ - يحظر اخراج بذرة القطن من اقليم مصر سواء أكانت معدة للتقايى او للصناعة لائى سبب .

مادة ٢ - كل من أخرج بذرة القطن أو شرع فى اخراجها بالمخالفة لاحكام المادة السابقة وكل من ساعد على ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة شهور ولا تزيد على سنة وبغرامة تبلغ مائة جنيه عن كل كيلو جرام أو جزء من الكيلو جرام من البذرة المضبوطة مع مصادرتها . وتسلم البذرة لوزارة الزراعة بمجرد ضبطها وقبل الحكم فى المخالفة .

ولا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة .

واذا كان المحكوم عليه بهذه العقوبة موظفا وجب الحكم بعزله من وظيفته .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به فى اقليم مصر من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٥ المحرم سنة ١٣٨٠ ( ١٩ يولية سنة ١٩٦٠ )

## مذكرة ايضاحية

يمثل القطن المصرى مركزا خاصا بين اقطان العالم نظرا للصفات الغزلية الممتازة التى يكاد ينفرد بها ويعتبر الاقليم المصرى أهم البلاد المنتجة للاقطان طويلة التيلة . لذا تبذل محاولات كثيرة لاجراج بذرة الاصناف المصرية لتجربة زراعتها فى الخارج . وقد نجحت بعض الدول فعلا بهذه الوسيلة فى ادخال زراعة القطن المصرى فى بلادها معتمدة فى ذلك اما على زراعة بعض الاصناف المصرية ذات الشهرة العالمية وتسويقها بنفس الاسماء المصرية أو بتغيير أسمائها أو بانتاج أصناف جديدة تدخل هذه فى تكوينها . وكان من نتيجة هذا أن أصبحت بعض البلاد تنافس الاقليم المصرى منافسة جديدة فى أسواق القطن طويل التيلة .

ولا شك أن استمرار تسرب بذور الاقطان المصرية للخارج يكون خطرا كبيرا على

اقتصادنا القومي سيما أن لدى الوزارة الآن مجموعة جديدة من أصناف القطن الممتازة ستحاول بقية الدول الحصول عليها بشتى الطرق ما لم تتخذ الإجراءات الكفيلة بمنع تسربها .

وكانت الوزارة تحرص على منع تسرب البذور المصرية الى الخارج عن طريق رقابة الحجر الزراعى . ولكن علم وجود قانون يحظر تصدير البذرة أدى الى افلات المتهرب أو من يحاول التهريب من طائلة العقاب .

لذلك رؤى . . . علاجاً لهذا الوضع . . . اعداد التشريع المرافق الذى يقضى فى مادته الاولى بتحريم اخراج بذرة القطن من الاراضى المصرية لائى سبب كان . ويقضى فى مادته الثانية بمعاقبة من يخرج البذرة أو يسهل اخراجها أو يحاول أيا من الامرين مع النص على عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة ردعا للمخالف ولئلا تسسول له نفسه الاضرار بمصالح البلاد .

ويتشرف وزير الزراعة بعرض مشروع هذا القرار بالصيغة التى أقرها مجلس الدولة بكتابه رقم ٦٣ المؤرخ ١٢/٥/١٩٦٠ ، رجاء التفضل بالموافقة عليه واصدازه .

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ (١)

فى شأن الاحوال المدنية

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالمواليد والوفيات والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ باصدار قانون نظام السلكين الدبلوماسى والقنصلى والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٥ بشأن البطاقات الشخصية ،

وعلى القانون رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٥٧ الخاص بنظام تسجيل الاحوال المدنية المعمول به فى الاقليم السورى ،

وعلى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون العمل والقوانين المعدلة له ،

وعلى قرارى وزير العدل الصادرين فى ٤ من يناير سنة ١٩٥٥ بلائحة المأذونين وفى ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ بلائحة الموثقين المختبرين المعمول بهما فى الاقليم المصرى ،

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

( ١ ) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٦١ الصادر فى ١٩ يولية سنة ١٩٦٠



## قرر القانون الاتى :

### الفصل الاول

#### أحكام عامة

مادة ١ - تقوم مصلحة الاحوال المدنية فى الاقليم المصرى ومديرية الاحوال المدنية ومكاتب السجل المدنى التابعة لها فى الاقليم السورى بتنفيذ أحكام هذا القانون وتحدد اللائحة التنفيذية أقسام هذه المصلحة وتلك المديرية ونظامها الداخلى .

ويصدر وزير الداخلية فى كل اقليم قرارا بتحديد دائرة اختصاص هذه المكاتب كما يجوز له انشاء مكاتب أخرى فى الجهات التى يعينها .

مادة ٢ - تختص مكاتب السجل المدنى بتسجيل واقعات الاحوال المدنية لمواطنى الجمهورية العربية المتحدة من ولادة وزواج وطلاق ووفاة وما يتفرع عنها من واقعات طارئة وبإصدار البطاقات الشخصية والعائلية وفق أحكام هذا القانون .

كما تختص بقيد واقعات الميلاد والوفاة للاجانب وقيد واقعات الزواج ، والطلاق لهم اذا كان أحد طرفى الواقعة من مواطنى الجمهورية .

مادة ٣ - يكون لكل مكتب من مكاتب السجل المدنى أمين يعاونه مساعد أو أكثر كما يكون بكل محافظة أو مديرية مفتش للاحوال المدنية يتولى الاشراف على المكاتب المنشأة بدائرتها ومراجعة سجلاتها .

مادة ٤ - يعد فى كل مكتب :

( أ ) سجل لاثبات الحالة المدنية ( السجل المدنى ) .

( ب ) سجل لقيد كل واقعة من واقعات الاحوال المدنية المبينة فى المادة ٢ وما يتفرع عنها .

( ج ) سجل لقيد البطاقات الشخصية وآخر للبطاقات العائلية .

وتحدد اللائحة التنفيذية نماذج هذه السجلات وطريقة القيد فيها .

ولوزير الداخلية بقرار يصدره أن ينشئ سجلات أخرى ويبين فى هذا القرار نماذج هذه السجلات والبيانات التى تدون فيها .

مادة ٥ - يجوز لوزير الداخلية فى كل اقليم بقرار منه أن ينشئ سجلات لواقعات الاحوال المدنية بالجهات التى ليست بها مكاتب للاحوال المدنية وينص القرار على تعيين الجهة والشخص الذى تكون هذه السجلات فى عهده .

مادة ٦ - تمسك قنصليات الجمهورية العربية المتحدة سجلات لقيد واقعات الاحوال المدنية والبطاقات الشخصية والعائلية بالنسبة الى المواطنين والمقيمين فى دائرة اختصاصها .

وتنظم اللائحة التنفيذية الاجراءات التى تتبع فى هذه الاحوال .

مادة ٧ - كل تسجيل لواقعة احوال مدنية حدثت لاحد مواطنى الجمهورية العربية المتحدة فى دولة أجنبية يعتبر صحيحا اذا تم وفقا لاحكام قوانين تلك الدولة بشرط ألا يتعارض مع قوانين الجمهورية العربية المتحدة .

وعلى المواطن الذى يوجد فى الخارج أن يبلغ قنصل الجمهورية العربية المتحدة عن كل واقعة مدنية فى المواعيد وطبقا للاجراءات التى تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ٨ - تحدد اللائحة التنفيذية نماذج الوثائق والشهادات والمحركات التى يتطلبها تنفيذ هذا القانون وما يتبع فى شأنها .

مادة ٩ - لا يجوز نقل السجلات المبينة فى المادة ٤ من مكاتب السجل المدنى وتعتبر ما تحتويه هذه السجلات من بيانات سرية .

فاذا أصدرت سلطة قضائية أو سلطة تحقيق قرارا بالاطلاع عليها أو بفحصها وجب أن ينتقل القاضى المنتدب أو المحقق للاطلاع وأن يجرى الاطلاع والفحص فى المكتب المحفوظة به السجلات .

مادة ١٠ - لكل شخص أن يستخرج صورة رسمية طبق الاصل من القيود والوثائق المتعلقة به أو بأصوله أو بفروعه أو بأزواجه .

ويجوز للسلطات العامة طلب صورة رسمية من أى قيد أو وثيقة .

ويجوز اعطاء هذه الصورة لكل من يثبت لدى امين السجل المدنى أن له مصلحة فيها من غير من تقدم ذكرهم

وتحدد اللائحة التنفيذية اجراءات طلب استخراج الصور والرسوم المستحقة عليها .

مادة ١١ - تعتبر السجلات بما تحويه من بيانات والصور الرسمية المستخرجة منها حجة بصحتها ما لم يثبت عكسها أو بطلانها أو تزويرها بحكم .

ويجب على الجهات الحكومية الاعتماد فى مسائل الاحوال المدنية على البيانات المقيمة فى هذه السجلات .

مادة ١٢ - لا يجوز لأمين السجل المدنى أو مساعده أن يسجل أية واقعة أو يباشر أى عمل من أعمال الاحوال المدنية اذا كان الامر متعلقا به أو بزوجة أو أقاربه أو أصهاره حتى الدرجة الرابعة .

وفى هذه الحالة يقوم رئيسه المباشر بتسجيل الواقعة .

مادة ١٣ - يجب على أمين السجل المدنى تلقي التبليغات واجراء القيد بالسجلات عقب التبليغ مباشرة بعد التحقق من شخصية المبلغ وعليه تسجيل كل واقعة قيدت فى سجلات الوقعات أو تلقى أخطارا عنها فى السجل المدنى خلال ثلاثة أيام من تاريخ قيدها أو من تاريخ وصول الاخطار الخاص بها ، وعليه أيضا اخطار مكتب السجل المدنى المختص خلال المدة ذاتها بالوقعات التى قيدت بسجلاته اذا كان تسجيلها فى السجل المدنى ليس من اختصاصه .

ولا يجوز أن يدون فى السجل المدنى الا ما هو مدون فى السجلات المبينة فى المادة ٤ مع مراعاة الاجراءات التى يصدر بشأنها قرار من وزير الداخلية التنفيذى بنظام تطبيق هذا القانون فى الاقليم الجنوبى .

مادة ١٤ - اذا رفض أمين السجل المدنى تسجيل أية واقعة يرفع الامر الى مصلحة « مديرية عامة » الاحوال المدنية بمذكرة مسببة خلال سبعة أيام وعلى المصلحة « المديرية

العامّة ، أن تبدى رأيها بقرار يعلن به صاحب الشأن بكتاب موسى عليه مصحوب بعلم الوصول خلال ثلاثين يوما من تاريخ رفع الامر اليها . وفى حالة رفض القيد يكون لصاحب الشأن أن يرفع الامر الى قاضى الامور الوقتية بالمحكمة الجزئية التى يقع فى دائرتها مكتب السجل .

## الفصل الثانى

### فى المواليد

مادة ١٥ - يجب التبليغ عن المواليد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ حدوث الولادة ويكون التبليغ على النموذج المعد لذلك .

مادة ١٦ - يكون التبليغ الى مكتب السجل المدنى فى الجهة التى حدثت فيها الولادة اذا وجد بها مكتب ، والى العمدة أو المختار اذا لم يوجد مكتب للسجل المدنى . وعلى العمدة أو المختار تبليغ مكتب السجل المدنى الذى يتبعه خلال سبعة أيام من تاريخ ابلاغه بالولادة .

مادة ١٧ - الاشخاص المكلفون بالتبليغ عن الولادة هم :

( أولا ) والد الطفل اذا كان حاضرا .

( ثانيا ) من حضر الولادة من الاقارب البالغين الذكور ثم الاناث . الاقرب درجة بالمولود .

( ثالثا ) من يقطن مع الوالدة فى مسكن واحد من الاشخاص البالغين الذكور ثم الاناث .

( رابعا ) العمدة أو المختار .

( خامسا ) مديرو المؤسسات كالمستشفيات ودور الولادة والسجون والمحاجر الصحية وغيرها عن الولادات التى تقع فيها .

ولا تقع مسئولية التبليغ على أحد من الفئات المتقدمة الا فى حالة عدم وجود أحد من الفئات التى تسبقها فى الترتيب . ولا يقبل التبليغ من غير المكلفين به .

وفى جميع الاحوال يجب على الطبيب أو القابلة اخطار أمين السجل المدنى خلال الميعاد المنصوص عليه فى المادة ١٥ بالولادات التى يجرونها ومع ذلك لا يكفى ورود هذا الاخطار لتدوين الواقعة فى السجل الخاص بها .

مادة ١٨ - يجب أن يشمل التبليغ على البيانات الآتية :

١ - يوم الولادة وتاريخها وساعتها ومحلها .

٢ - نوع الطفل ( ذكر أو أنثى ) واسمه ولقبه .

٣ - اسم الوالدين ولقبهما وجنسيتهما وديانتهما ومحل اقامتهما ومهنتهما .

٤ - محل قيدهما اذا كان معلوما للمبلغ .

وكذا البيانات الاخرى التى يضيفها وزير الداخلية فى كل اقليم بقرار منه بالاتفاق مع وزير الصحة التنفيذى .



مادة ١٩ - يجب على أمين السجل المدني تحرير شهادة الميلاد على النموذج المعد لذلك وتسليمها الى المبلغ عقب قيد الواقعة وذلك بغير رسوم .

وتتضمن شهادة الميلاد البيانات المنصوص عليها في المادة ١٨

مادة ٢٠ - يجب على أمين السجل المدني أن يخطر مكتب الصحة المختص بتبليغات المواليد على النماذج المعدة لذلك خلال أسبوع من تاريخ قيدها .

مادة ٢١ - اذا توفي مولود قبل تسجيل ولادته - فعلى أمين السجل المدني تسجيل ولادته ثم تسجيل وفاته . أما اذا ولد ميتا بعد الشهر السادس من الحمل فيقيد في سجل الوفيات فقط .

مادة ٢٢ - اذا حصلت ولادة أثناء السفر الى الخارج وجب التبليغ عنها الى مكتب السجل المدني الكائن في أول ميناء عربي خلال ثلاثين يوما من تاريخ الوصول اليه - أو الى قنصل الجمهورية العربية المتحدة في جهة الوصول طبقا لحكم المادة ٦

مادة ٢٣ - على المراكز وأقسام الشرطة في المدن والعمدة أو المختار في القرى وعلى المؤسسات والملاجئ المعدة لاستقبال الاطفال حديثي الولادة ( اللقطاء ) أن يبلغوا مكتب السجل المدني المختص عن كل طفل حديث الولادة عثر عليه أو سلم الى أحد هذه المؤسسات أو الملاجئ . ويجب أن يتضمن التبليغ تاريخ اليوم والساعة اللذين عثر فيهما على الطفل أو حصل فيهما التسليم واسم ولقب وسن وصناعة ومحل اقامة الذي عثر عليه أو سلمه ما لم يرفض ذلك ونوع الطفل ( ذكر أو أنثى ) وسنه على حسب تقدير الطبيب المختص ، وعلى أمين السجل المدني أن يسمي المولود تسمية كاملة ثم يقيده في السجل الخاص بالمواليد ولا يذكر أنه لقيط مع مراعاة ترك خانة الوالدين بغير بيان فيها الا اذا تقدم أحد الوالدين باقرار بأبوته أو أمومته للمولود فتتملأ الخانة الخاصة بالمقر .

مادة ٢٤ - مع مراعاة أحكام الفقرة الأخيرة من المادة السابقة ، يقيد الطفل غير الشرعي طبقا للبيانات التي يدلى بها المبلغ وتحت مسؤوليته .  
ولا يكسب القيد في السجل أو الصور المستخرجة منه أي حق يتعارض مع القواعد المقررة في شأن الاحوال الشخصية .

مادة ٢٥ - استثناء من حكم المادة السابقة لايجوز لأمين السجل ذكر اسم الوالد أو الوالدة أو كليهما معا وان طلب اليه ذلك في الحالات الآتية :

( أ ) اذا كان الوالدان من المحارم فلا يذكر اسمهما .

( ب ) اذا كانت الوالدة متزوجة وكان المولود من غير زوجها فلا يذكر اسمها .

( ج ) اذا كان الوالد متزوجا وكان المولود من غير زوجته الشرعية فلا يذكر اسمه الا اذا كانت الولادة قبل الزواج أو بعد فسخه وذلك فيما عدا الاشخاص الذين يعتنقون دينا يجيز تعدد الزوجات .

### الفصل الثالث

#### في الزواج والطلاق

مادة ٢٦ - على السلطات المختصة بتوثيق عقود الزواج أو اشهادات الطلاق أو التصادق عليهما أن تقدم ما تبرمه من وثائق الى أمين السجل المدني الذي حدثت

بدائرتة الواقعة خلال ثلاثة أيام من تاريخ ابرامها وذلك لقيدها في السجل الخاص وختمها والتأشير عليها برقم القيد .

ويجب على تلك السلطات اثبات رقم بطاقة الزوج وجهة صدورها وبطاقة الزوجة ان كان لها بطاقة على الوثيقة .

وعلى أمين السجل أن يحتفظ بصورة من هذه الوثيقة .

**مادة ٢٧ -** على أقلام الكتاب بالمحاكم أن يبلغوا مكتب السجل المدني الكائن بدائرة اختصاصها على النموذج المعد لذلك بما يصدر من أحكام نهائية بالزواج أو بطلانه أو الطلاق أو التطلق أو التفريق الجثمانى أو إثبات النسب وذلك خلال سبعة أيام من تاريخ صدور الحكم لتسجيلها في السجل الخاص بذلك .

**مادة ٢٨ -** يقوم أمين السجل المدني بعد قيد الزواج أو الطلاق في سجل الواقعة بالتأشير بذلك في السجل المدني اذا كانا مسجلين لديه أما اذا كان الزوجان أو المطلقان أو أحدهما مسجلا لدى أمين سجل مدنى آخر أخطر المكتب المختص خلال ثلاثة أيام ليؤشر بذلك في السجل المدني الخاص بكل منهما .

#### الفصل الرابع

##### في الوفيات

**مادة ٢٩ -** يجب التبليغ عن الوفيات على النموذج المعد لذلك الى مكتب الصحة في الجهة التي حدثت فيها الوفاة اذا وجد بها مكتب . فاذا لم يوجد فيكون التبليغ الى العمدة أو الى المختار خلال ٢٤ ساعة من وقت حصول الوفاة أو ثبوتها .

وعلى العمدة أو المختار أخطار مكتب الصحة فور تبليغه بالوفاة .

ويجب أن يكون التبليغ مصحوبا ببطاقة المتوفى ان وجدت أو باقرار من المبلغ بعدم وجودها .

وعلى مكتب الصحة اخطار أمين السجل المدني الواقع في دائرة اختصاصه بالبيانات الخاصة بالوفاة خلال سبعة أيام من تاريخ ابلاغه بها على النموذج المعد لذلك مرافقا لها البطاقة أو الاقرار المشار اليه .

**مادة ٣٠ -** على أمين السجل المدني أن يتحقق من شخصية المتوفى قبل قيد الواقعة اذا كان التبليغ اليه غير مصحوب بالبطاقة الشخصية .

فاذا تعذر عليه التحقيق خلال سبعة أيام من تاريخ اخطاره بالوفاة يرفع الامر الى المصلحة لاتخاذ ما تراه في شأن القيد خلال ثلاثين يوما من تاريخ رفع الامر اليها .

**مادة ٣١ -** الاشخاص المكلفون بالتبليغ عن الوفاة هم :

( أولا ) أصول أو فروع أو أزواج المتوفى .

( ثانيا ) من حضر الوفاة من أقارب المتوفى البالغين الذكور ثم الاناث الاقرب درجة الى المتوفى .

( ثالثا ) من يقطن في مسكن واحد مع المتوفى من الاشخاص البالغين الذكور ثم الاناث اذا حصلت الوفاة في المسكن .

( رابعا ) العمدة أو المختار .

( خامسا ) الطبيب أو المندوب الصحي المكلف باثبات الوفاة .

( سادسا ) صاحب المحل أو مديره أو الشخص القائم بإدارته اذا حدثت الوفاة في مستشفى أو محل معد للتمريض أو ملجأ أو فندق أو مدرسة أو سكنه أو سجن أو أي محل آخر .

ولا تقع مسئولية التبليغ على أحد من الفئات المتقدمة الا في حالة عدم وجود أحد من الفئات التي تسبقها في الترتيب .

مادة ٣٢ - يجب ان يشتمل التبليغ على البيانات الآتية :

- (١) يوم الوفاة وتاريخها وساعتها ومحلها .
- (٢) اسم المتوفى ولقبه ونوعه « ذكر أو أنثى » وجنسيته وديانته وصناعته .
- (٣) سن المتوفى ومحل وتاريخ ولادته ومحل اقامته .
- (٤) اسم ولقب والده ووالدته أن كان ذلك معروفا للمبلغ .
- (٥) محل قيد المتوفى اذا كان معلوما للمبلغ ورقم بطاقته ان وجدت . وكذا البيانات الاخرى التي قد يصدر بها قرار من وزير الداخلية في كل اقليم بالاتفاق مع وزير الصحة التنفيذي .

مادة ٣٣ - يجب على أمين السجل المدني تحرير شهادة الوفاة على النموذج المعد لذلك وتسليمها الى طالبها بعد التحقق من شخصيته وذلك بغير رسم .

وتتضمن شهادة الوفاة البيانات المنصوص عليها في المادة السابقة .

مادة ٣٤ - يسرى على التبليغ عن الوفاة التي تحدث أثناء السفر الى الخارج حكم المادة ٢٢

مادة ٣٥ - العسكريون والمدنيون التابعون لوزارة الحربية والمتطوعون الذين يتوفون أو يستشهدون داخل أراضي الجمهورية العربية المتحدة أو خارجها تقوم وزارة حربية باخطار مصلحة « المديرية العامة » الاحوال المدنية عنهم لاخطار مكتب السجل المدني المختص .

### الفصل الخامس

#### في تصحيح قيود الاحوال المدنية

مادة ٣٦ - لايجوز اجراء أى تصحيح أو تغيير في قيود واقعات الاحوال المدنية الا بجكم نهائي يصدر من المحكمة الجزئية التي يقع في دائرة اختصاصها المكتب المسجلة فيه تلك الواقعات .

ويجوز التصحيح بالاضافة والحذف والتغيير في البيانات المتفرعة عن واقعات الاحوال المدنية كالمهنة والديانة أو غيرها بناء على وثائق أو تحقيقات رسمية صادرة من جهة الاختصاص دون حاجة لاستصدار حكم بذلك .

كما يجوز تقديم طلبات التصحيح من النيابة العامة أو من أمين السجل المدني ، أما تصحيح الاخطاء المادية فيكون لأمين السجل اجراؤه والتوقيع عليها ويعتمد التصحيح مفتش السجل المدني المختص .

مادة ٣٧ - يجوز لأمين السجل المدني أن يتدخل في دعاوي التصحيح وعلى قلم



مادة ٣٨ - استثناء من حكم المادة ٣٦ يجرى تصحيح قيود الاحوال المدنية المتعلقة بالزواج أو بطلانه أو التصديق أو الطلاق أو التطليق أو التفريق الحسمائي أو اثبات النسب بناء على الاحكام والقرارات الصادرة من المحاكم المختصة .

مادة ٣٩ - تقام دعاوى التصحيح أو التغيير في قيود الأحوال المدنية المسجلة لدى قناصل الجمهورية العربية المتحدة أمام محكمة محل قيد طالب التصحيح أو التغيير .

مادة ٤٠ - لا تقيد المواليد والوفيات التي لم يكن قد بلغ عنها خلال السنة التالية للولادة أو الوفاة في السجلات المخصصة لذلك الإبناء على قرار يصدر من اللجنة المنصوص عليها في المادة ٤١

مادة ٤١ - تشكل في دائرة كل محافظة أو مديرية لجنة من :

رئيس النيابة العامة	... ..	رئيسا
مدير صحة المحافظة أو المديرية	... ..	{
مفتش السجل المدني	... ..	
	... ..	عضوين

وتختص هذه اللجنة بالفصل في طلبات قيد المواليد والوفيات المنصوص عليها في المادة السابقة وتحدد اللائحة التنفيذية الاجراءات الخاصة بتقديم طلبات القيد والفصل فيها \*

## الفصل السادس

### في محل القييد

مادة ٤٢ - يكون قيد الشخص في مكتب السجل المدني الذى يقيم فى دائرته  
أو المكتب الذى يختاره \*

مادة ٤٣ - لكل رب أسرة الحق في نقل قيده من جهة الى أخرى بعد أداء الرسم المقرر في اللائحة التنفيذية وطبقا للإجراءات الواردة بها .

## الفصل السابع

## في البطاقة الشخصية والبطاقة العائلية

مادة ٤٤ - يجب على كل شخص من مواطني الجمهورية العربية المتحدة تزيد سنه على ستة عشر عاما ان يحصل من مكتب السجل المدني الذى يقيم فى دائرته على بطاقة شخصية .

ويسرى هذا الحكم على الإناث العاملات - على أنه يجوز لغير العاملات الحصول على بطاقة شخصية بناء على طلبهن .

فاذا اصبح المواطن رب أسرة وجب عليه أن يسلم بطاقته الشخصية لمكتب السجل المدني الذي يقيم في دائرته للحصول على بطاقة عائلية .

مادة ٤٥ - تبين اللائحة التنفيذية شكل البطاقة الشخصية والبطاقة العائلية والبيانات الواجب اثباتها فيهما وقيمة الرسم الذي يفرض مقابل الحصول على كل

منهما أو تجديدهما أو الحصول على بدل فاقد أو تالف من كل منهما على ألا يجاوز الرسم مبلغ عشرون قرشا أو ليرتين .

مادة ٤٦ - يعين وزير الداخلية في كل اقليم بقرار يصدره نموذج طلب الحصول على البطاقة الشخصية أو البطاقة العائلية وتجديدهما والشهادات والمستندات الواجب ارفاقها والاجراءات التي تتبع للحصول على كل منهما .

ويعفى الطالب من أداء رسم الدمغة ( الطابع المالي ) أو أى رسم مقرر للحصول على هذه الشهادات أو صورها .

ويعتبر طلب الحصول على البطاقة الشخصية أو العائلية بعد قيده بالسجلات من الوثائق التي يسرى عليها حكم المادة ٩

مادة ٤٧ - مدة صلاحية البطاقة خمس سنوات من تاريخ صدورها ويجب على صاحب البطاقة تجديدها لمدة أخرى خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء مدتها وذلك وفقا للاجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ٤٨ - على صاحب البطاقة أن يتقدم بطلب الى مكتب السجل الذى يقيم فى دائرته لقيده كل ما يطرأ من تغيير على البيانات الواردة فيها خلال أسبوعين من تاريخ حصول التغيير وعليه أن يرفق البطاقة بطلبه واذا تناول التغيير محل الإقامة قدم الطلب الى المكتب الذى يقع فى دائرته المحل الجديد مرفقا به شهادة مصدقا عليها من العمدة أو المختار بالمحل الجديد أو اثنين ممن يحملون بطاقة .

مادة ٤٩ - تقدم طلبات الحصول على البطاقة أو تجديدها أو استخراج بدل فاقد أو تالف بالنسبة الى المواطنين المقيمين فى الخارج الى قناصل الجمهورية العربية المتحدة وتنظم اللائحة التنفيذية القواعد والاجراءات التي تتبع فى هذه الاحوال .

مادة ٥٠ - على صاحب البطاقة فى حالة فقدانها أو تلفها أن يخطر مكتب السجل المدنى الذى يقيم فى دائرته خلال سبعة أيام من تاريخ الفقد أو التلف وعليه أن يطلب بطاقة أخرى طبقا للنماذج والاجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ٥١ - تعتبر البطاقة دليلا على صحة البيانات الواردة فيها ولا يجوز للجهات الحكومية وغير الحكومية الامتناع عن اعتمادها فى اثبات شخصية صاحبها .

مادة ٥٢ - لايجوز أن يحصل المواطن على أكثر من بطاقة واحدة ويجب عليه تقديمها الى مندوبى السلطات العامة كلما طلب اليه ذلك فاذا رأى المندوب استبقاءها معه وجب عليه تسليم صاحبها ايصالا يقوم مقامها .

مادة ٥٣ - يجب على كل عامل فى الاقليم المصرى تنطبق عليه أحكام القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه أن يحصل على بطاقة عمل طبقا للشروط والايضاح التي يعينها وزير الشئون الاجتماعية والعمل التنفيذى بقرار يصدره ، فاذا زادت سن العامل على ستة عشر عاما وجب عليه أن يحصل على بطاقة شخصية أو عائلية على حسب الاحوال بالاضافة الى بطاقة العمل .

مادة ٥٤ - يقوم مقام البطاقة بالنسبة الى المجندين فى وقت الحرب بطاقة مرور تصدرها وزارة الحربية طبقا للشروط والايضاح التي يعينها وزير الحربية بقرار منه .

مادة ٥٥ - لايجوز للوزارات أو مصالح الحكومة أو دوائرها أو الجامعات أو

المعاهد أو غيرها من الاشخاص الاعتبارية العامة ولا للشركات أو الجمعيات أو المؤسسات و الافراد أن يقبلوا أو يستخدموا أو يستبقوا في خدمتهم أحدا بصفة موظف أو مستخدم أو عامل أو طالب الا اذا كان حاصلا على البطاقة الشخصية أو العائلية المنصوص عليها في المادة ٤٤

مادة ٥٦ - على مديري الفنادق أو ما يماثلها من الاماكن المفروشة المعدة لايواء الجمهور أن يثبتوا في سجلاتهم البيانات الموضحة في بطاقة كل من ينزل في ذلك الاماكن .

### الفصل الثامن

#### في العقوبات

مادة ٥٧ - يعاقب على مخالفة أحكام المواد ١٢ ، ١٥ ، ١٧ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٩ ، ٣١ ، ٣٤ بغرامة لا تقل عن جنية واحد أو عشرة ليرات ، ولا تجاوز عشر جنيهاً أو مائة ليرة .

مادة ٥٨ - يعاقب على مخالفة أحكام المواد ٤٤ ، ٥٣ ، ٥٥ ، ٥٦ ، بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن جنيهاً أو عشرين ليرة ولا تجاوز خمسين جنيهاً أو خمسمائة ليرة أو باحدى هاتين العقوبتين .

فاذا وقعت المخالفة من صاحب العمل أو مديره كانت العقوبة الغرامة المنصوص عليها في الفقرة السابقة - وتعدد الغرامة بتعدد من وقعت المخالفات في شأنهم .

مادة ٥٩ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهاً أو مائة ليرة أو باحدى هاتين العقوبتين كل من أدلى ببيانات غير صحيحة من البيانات التي يوجبها تنفيذ هذا القانون .

مادة ٦٠ - كل مخالفة أخرى لاحكام هذا القانون يعاقب مرتكبها بغرامة لا تجاوز خمسة جنيهاً أو خمسين ليرة وتعدد الغرامة بتعدد من وقعت المخالفات في شأنها .

### الفصل التاسع

#### احكام انتقالية

مادة ٦١ - تظل البطاقات الشخصية الصادرة في الاقليم المصرى والهويات الشخصية وهويات الاسرة الصادرة في الاقليم السوري سارية الى أن يتم استبدالها طبقا للاجراءات وفي المواعيد التي يحددها وزير الداخلية في كل اقليم بقرار منه .

مادة ٦٢ - على كل رب أسرة عند تطبيق هذا القانون في الاقليم المصرى أن يتقدم الى مكتب السجل المدني الذى يقيم في دائرته أو الذى يرغب قيده فيه ببيانات الاخوال المدنية الخاصة بأفراد أسرته خلال الميعاد وطبقا للاجراءات التي يحددها وزير الداخلية بقرار منه .

مادة ٦٣ - تستمر اللجنة المنصوص عليها في المادة ٣٢ من القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ المشار اليه في نظر طلبات تغيير البيانات الخاصة بالاسم أو اللقب والمعروضة عليها عند العمل بهذا القانون الى أن تنتهى منها .

ويقوم أمين السجل المدني المختص باجراء التغيير في سجلاته بعد الاطلاع على



قرار وزير الصحة في كل اقليم المبين في المادة ٣٢ من القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ المشار اليه .

### الفصل العاشر

#### أحكام ختامية

مادة ٦٤ - يلغى القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٥ و ٣٧٦ لسنة ١٩٥٧ المشار اليهما ، كما يلغى ما يخالف أحكام هذا القانون من القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ المشار اليه وكل نص يخالف أحكام هذا القانون .

ويستمر العمل بالقرارات المنفذة للقوانين الملغاة الى أن تصدر القرارات المنفذة لهذا القانون .

مادة ٦٥ - يصدر باللائحة التنفيذية قرار من وزير الداخلية .  
ويصدر وزير الداخلية في كل اقليم القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

مادة ٦٦ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في اقليمي الجمهورية بعد ثلاثة شهور من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ المحرم سنة ١٣٨٠ ( ١٩ يولية سنة ١٩٦٠ )

### مذكرة إيضاحية

لما كانت الدولة تعتمد في تخطيط سياستها التعليمية والصحية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها من أوجه نشاطها المتعددة على ما تجمعه عن أفرادها من بيانات متعلقة بهذه النواحي ، فإن نجاحها في مهمتها متوقف على سهولة امدادها ببيانات عن كل ما يتصل بحياة المواطن المدنية منذ ميلاده حتى وفاته ودقتها .

ان مكاتب الصحة في النظام القائم في الاقليم المصري هي التي تقوم بتسجيل واقعات الميلاد والوفاة خروجاً على ما يجب أن يكون عليه نطاق اختصاصها الذي يتعين أن لا يتعدى النواحي الصحية .

وكان هذا التسجيل موكولاً اليها لعدم وجود نظام السجلات المدنية ، أما حالة المواطن العائلية من زواج وطلاق فإن بياناتها مشتملة بين دفاتر المأذونين والموثقين وبين أقلام كتاب دوائر الأحوال الشخصية في الاقليم المصري والمحاكم الشرعية أو الروحية في الاقليم السوري - مما يتعذر معه سرعة الوقوف عليها .

وسرعة الحصول على هذه البيانات ودقتها لا يتأتى إلا اذا أخذ بنظام تسجيل الحالة المدنية المعمول به في الاقليم السوري وفي كثير من البلاد كلبنان والعراق وفرنسا .

وقد أثبت تطبيق هذا النظام في الاقليم السوري نجاحه في الأهداف التي سن من أجل تحقيقها .

وقد أعد مشروع القانون المرافق على هدى القانون رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٥٧ الخاص بنظام تسجيل الأحوال المدنية المعمول به في هذا الاقليم ، وقسمت أحكامه الى عشرة فصول . . . . . أرسى الفصل الأول منها الأحكام العامة ثم تناول كل من

الثلاثة فصول التالية الميلاد والزواج والطلاق والوفاة ، وبين الفصل الخامس أحكام تصحيح قيود الأحوال المدنية ، وخصص الفصل السادس لمحل القيد ، والفصل السابع للبطاقات الشخصية ، والفصل الثامن للعقوبات والتاسع للأحكام الانتقالية والفصل العاشر والأخير للأحكام الختامية .

## الفصل الأول

### أحكام عامة

حددت المادة الأولى اختصاص مصلحة الأحوال المدنية في الاقليم المصرى ومديرية الأحوال المدنية ومكاتب السجل المدنى التابعة لها في الاقليم السورى وهو القيام بتنفيذ أحكام هذا القانون .

وتركت هذه المادة لللائحة التنفيذية تحديد أقسام هذه المصلحة وتلك المديرية حتى يتسقى العمل فيها فى كل من الاقليمين ، بينما وكلت الى وزير الداخلية التنفيذى فى كل اقليم اصدار القرارات التى تحدد دائرة اختصاص هذه المكاتب وانشاء مكاتب فى الجهات الاخرى التى يعينها لارتباط ذلك بظروف كل اقليم وفقا لما تتطلبه احتياجات العمل وكثافة السكان وسهولة المواصلات بين الجهات التى تتبع كل مكتب .

وبينت المادة الثانية اختصاص هذه المكاتب بتسجيل واقعات الأحوال المدنية من ولادة وزواج وطلاق ووفاة وما يتفرغ عنها من واقعات طارئة وباصدار البطاقات الشخصية والعائلية لمواطنى الجمهورية العربية المتحدة .

واضافت المادة اختصاصا لهذه المكاتب وهو قيد واقعات الميلاد والوفاة بالنسبة للأجانب وكذلك قيد الزواج والطلاق اذا كان أحد الطرفين من مواطنى الجمهورية العربية المتحدة حتى تكون الدولة على بينة من هذه الواقعات بالنسبة لهم .

واستلزمت المادة الثالثة أن يتولى العمل فى هذه المكاتب أمناء وأمناء مساعدون حتى يكون للقائم بالعمل صفة خاصة تؤهله للقيام به ونصت على أن يعين فى كل محافظة أو مديرية مفتش للأحوال المدنية يتولى الاشراف على المكاتب المنشأة بدائرتها ومراجعة سجلاتها حتى تضفى عليه صفة الرقابة على هذه المكاتب زيادة فى دقة العمل وتمكين له .

وعددت المادة الرابعة السجلات التى يمسكها كل مكتب وتركت لللائحة التنفيذية تحديد نماذج هذه السجلات والقواعد التى يسير عليها العمل فيها .

وأجازت الفقرة الأخيرة لوزير الداخلية المركزى أن ينشئ سجلات أخرى لما قد يستدعيه العمل من ضرورة حصر واقعات أخرى خلاف تلك التى بينتها المادة الثانية .

وجولت المادة الخامسة لوزير الداخلية فى كل اقليم أن ينشئ سجلات لواقعات الأحوال المدنية فى الجهات التى ليست بها مكاتب زيادة فى التيسير على المواطنين المقيمين فى هذه الجهات والتى قد تدعو الحاجة العاجلة أو قلة السكان فيها أو صعوبة المواصلات اليها الى انشاء مكاتب للسجل المدنى .

ولم يغفل المشروع شئون المواطنين المقيمين فى الخارج ، فنص فى المادة السادسة على أن تمسك قنصليات الجمهورية العربية المتحدة سجلات لقيد واقعات الأحوال المدنية الخاصة بها حتى تكون الدولة على بينة من شئونهم المدنية ولا يخرجهم بعدهم

عن الوطن عن نطاق تطبيق هذا النظام . وزيادة في التيسير على المواطنين اعتبرت المادة السابعة كل تسجيل لواقعة أحوال مدنية حدث في دولة أخرى صحيحا اذا تم وفقا لأحكام تلك الدولة حتى لا يستخرج وثائق أخرى من سلطات الجمهورية وذلك بطبيعة الحال بشرط عدم التعارض مع قوانين الجمهورية ، انما هذا لا يعفيه من تبليغ قنصل الجمهورية بها .

وتركت المادة الثامنة لللائحة التنفيذية تحديد نماذج الوثائق والشهادات والمحركات التي يتطلبها تنفيذ هذا القانون وما يتطلبه كل قلد منها وما يحفظ منها في مكاتب السجل وما يسلم الى مقدمها .

وأحاطت المادة التاسعة السجلات بكافة الضمانات التي تصونها من العبث بها وحذرت نقلها من مكاتب السجل المدني .

ولما كانت هذه السجلات تحوى أدق البيانات عن حالة الشخص المدنية ، فقد أسبغت عليها السرية حتى يطمئن كل شخص على ما يقدمه من بيانات ، ومفهوم أن نطاق هذه السرية يمتد الى كل من لا يفرض عليه واجبه طبقا لهذا القانون ولائحته التنفيذية والقرارات المنفذة له الاطلاع على هذه البيانات . . . . . وكل ذلك ما لم تصدر سلطة قضائية أو سلطة تحقيق قرارا بالاطلاع عليها أو فحصها ، لأن الصالح العام يفضل صالح الشخص في المحافظة على سرية بياناته . وأوصت المادة في هذه الحالة أن يتم الفحص والاطلاع في المكتب .

وأجازت المادة العاشرة لكل شخص أن يستخرج صورة رسمية من القيدود والوثائق المتعلقة به .

وأعطت هذا الحق أيضا للأصول والفروع والازواج بالنسبة لفروعهم وأصولهم وأزواجهم مقدرة ما قد يكون لهؤلاء من مصلحة جديدة مشروعة في الحصول على تلك الصور .

كما منحت هذا الحق أيضا للسلطات العامة ، لأن المصلحة العامة قد تقتضيها معرفة بيانات الحالة المدنية للأفراد ، وقد تكون هناك مصلحة لشخص من غير الاصول والفروع والازواج للحصول على مثل هذه الصورة - فأجازت لأمين السجل اعطاء صورة لمن تثبت لديه أن له مصلحة في الحصول عليها .

ولما كان المشروع قد أحاط البيانات التي تحويها السجلات بكافة الضمانات في قيدها وفي القائمين على العمل فيها . . . . . فيقابل ذلك أن تعتبر المادة الحادية عشرة من هذه البيانات والصور الرسمية المستخرجة منها حجة بصحتها ما لم يثبت عكسها أو بطلانها أو تزويرها بحكم . . . . . وأن تلزم الجهات الحكومية وغير الحكومية بالاعتماد عليها في كل ما يتعلق بمسائل الاحوال المدنية .

وتمشيا مع هذه الضمانات حذرت المادة الثانية عشرة على أمين السجل أو مساعده أن يسجل أية واقعة أو يباشر أى عمل من أعمال الاحوال المدنية اذا كان الأمر يتعلق به أو بزوجه أو أقاربه أو اصهاره حتى الدرجة الرابعة حتى لا يثور شك في صحتها .

وبينت المادة ( ١٣ ) واجبات أمين السجل الأساسية وهي تلقي التبليغات ثم قيدها في سجل الواقعات ثم تسجيلها في السجل المدني .

ولما كان العمدة في ضبط بيانات الحالة المدنية هو السجل المدني ، فقد حذرت



هذه المادة أن يدون في السجل المدني الا ماهو مدون في سجلات الوقعات على أن تراعى الاجراءات التى يصدر بشأنها قرار من وزير الداخلية التنفيذى بنظام تطبيق القانون فى الاقليم الجنوبى ، وذلك نظرا لانه فى مستهل تطبيق القانون فيه ، قد نشور بعض الصعوبات فى اعداد السجل المدني وسجلات الوقعات بالنسبة لمن يخضعون لأحكامه وفى طريقة البدء فى القيد فى أيهما .

وبينت المادة ١٤ الحكم فى حالة رفض أمين السجل تسجيل أية واقعة اما لسبب قانونى أو لوجود عيب فى التبليغ أو خلاف أو تنقض بين بيانات الاخطار الوارد اليه من مكتب آخر وبين البيانات المسونة لديه . . . فأوجب عليه أن يرفع الأمر بمذكرة مسببة الى المصلحة خلال سبعة أيام من تاريخ الرفض ، وألزمت المصلحة أن تتخذ قرارها فيه وأن تخطر صاحب الشأن وذلك فى خلال ثلاثين يوما من تاريخ رفع الأمر إليها ، ثم اجازت بعد ذلك لصاحب الشأن أن يلجأ الى القضاء اذا أصرت المصلحة على رفض القيد .

## الفصل الثانى

### فى المواليد

أوجبت المادتان ( ١٥ و ١٦ ) التبليغ عن المواليد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ حدوث الولادة الى مكتب السجل المدني فى الجهة التى حدثت فيها الولادة اذا وجد بها مكتب ، والى العمدة او المختار اذا لم يوجد . وعلى الأخيرين تبليغ مكتب السجل المدني الذى يتبعانه ، وذلك طبعاً فى حالة ما اذا لم يكن العمدة معهود اليه بامساك سجلات طبقاً لحكم المادة ٥ ، وفى هذه المادة تيسير للمواطنين حتى لا يتكبدوا مشقة الانتقال الى مكتب السجل المدني ، وقد يكون بعيداً عن القرية أو الناحية التى حدثت فيها الولادة .

ثم عدت المادة (١٧) الاشخاص المكلفين بالتبليغ ، وغنى عن البيان أن المقصود بالحضور وقت الولادة أن يكون موجوداً بالجهة التى حصلت فيها الولادة ، لا أن يكون موجوداً وقت حصولها فعلاً ، واشترط الحضور بهدف الى عدم تكليف الغائبين من الأقارب فى جهات أخرى خلاف تلك التى حدثت فيها الولادة ، مما يتعذر معه العلم بها طوال الأجل المحدد للتبليغ .

وألقت المادة على مديرى المؤسسات العامة عبء التبليغ أيضاً عن الولادات التى تقع فيها اذا لم يتقدم أحد ممن سبقوهم فى الترتيب ، لأنه قد يتعذر على أحد من الأخيرين العلم بالولادة فى الاجل المحدد للتبليغ لما تتسم به هذه المؤسسات من صعوبة الاتصال بها .

وأوصت المادة عدم قبول التبليغ من غير المكلفين به حتى لا يتعرض القيد لعدم دقة بياناته .

وأوجبت على الطبيب أو القابلة اخطار أمين السجل المدنى بالولادات التى يجرونها حتى يكون هناك ضابط لمراجعة التبليغات المفروضة على المكلفين بها فلا يفلت أحد من هذا الواجب لذلك نص أيضاً على أن لا يغنى هذا الاخطار عن التبليغ .

وأوردت المادة ( ١٨ ) البيانات التى يجب أن يشملها التبليغ ، وأجازت لوزير الداخلية فى كل اقليم بالاتفاق مع وزير الصحة التنفيذى أن يضيف الى هذه البيانات بيانات أخرى قد تستدعيها ضرورات الصالح العام .

وأوجبت المادة ( ١٩ ) على أمين السجل تحرير شهادة الميلاد وتسليمها الى المبلغ عقب القيد ، وهي الآن من اختصاص مكاتب الصحة في حين أن لا شأن لهذه المكاتب باثبات واقعة الميلاد وكل ما للصحة هو أن تتابع النواحي الصحية للمولود من تطعيم وتحصين ، لذلك أوجبت المادة ( ٢٠ ) على أمين السجل المدني اخطار مكتب الصحة بتبليغات المواليد حتى يتخذ في شأنهم كافة الاجراءات الصحية اللازمة .

وبينت المادة ( ٢١ ) حكم المولود الذي يتوفى قبل تسجيل ولادته والمولود الذي يولد ميتا .

ورسمت المادة ( ٢٢ ) طريق التبليغ عن المواليد أثناء السفر الى الخارج ، وأجازت التبليغ عنها الى مكتب السجل المدني الكائن في أول ميناء عربى واما الى قنصل الجمهورية في جهة الوصول أيهما أيسر ، ولم تشأ المادة ان تقصر التبليغ على احدى الجهتين لأنه قد يتخلف المواطن في الميناء العربى وقتا كافيا يسمح له بالتبليغ وقد لا يتخلف الا لبضع ساعات فمن العسير تكليفه بالتبليغ اليه في هذا الأجل القصير ، والفيصل في هذا الشأن هو أن يمتد البقاء في الميناء العربى الثلاثين يوما المحددة للتبليغ .

وتناولت المادة ٢٣ حالة التبليغ عن اللقطاء ببيان الاجراءات الواجب اتباعها بالنسبة لهم .

وتناولت المادتان ( ٢٤ و ٢٥ ) حالة المولود غير الشرعى .

### الفصل الثالث

#### فى الزواج والطلاق

ولما كان الزواج والطلاق يتمان بمجرد إبرام عقدهما أمام المأذونين أو الموثقين ويقتضى الأمر ضرورة تسجيلهما فى السجل المدنى . . . فقد أوجبت المادة (٢٦) على السلطات المختصة التى عقدت الزواج أو أبرمت الطلاق أن تقدم الى أمين السجل المدنى الوثائق التى يبرمونها ليسجلها ويختتمها ويؤشر عليها برقم قيدها فى السجل ولا يجوز لهم أن يسلموها قبل أن تختتم ويؤشر عليها بذلك ، وسوف يتطلب الامر تعديل لائحة المأذونين والموثقين المنتدبين للطوائف المالية الصادرتين فى ٤ يناير سنة ١٩٥٥ و ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٥ واصدار التعليمات اليهم باتباع حكم هذه المسادة . . . وحتى يستبين للمأذون أو الموثق الحالة المدنية للزواج أو المطلق وما اذا كانت هناك موانع من زواجه ألزمته أن يثبت رقم البطاقة على الوثيقة وهى التى يبين فيها ان كان قد سبق له الزواج وعدد زوجاته وما الى ذلك من البيانات الضرورية فى هذا الشأن .

وأوجبت على أمين السجل المدنى ان يحتفظ بصورة من هذه الوثيقة حتى تكون مرجعا له على صحة بيانات القيد .

والقت المادة (٢٧) واجب التبليغ على أقلام الكتاب بالنسبة لقضايا الزواج والطلاق واثبات النسب .

وحتى تضبط عملية القيد ألزمت أمين السجل باخطار قلم الكتاب بتاريخ ورقم القيد للتأشير بهما على الحكم .

ثم حددت المادة (٢٨) الواجبات التى يقوم بها أمين المكتب من هذا التبليغ من التأشير على قيد الزوجين أو اخطار المكتب المختص اذا كان الزوجان أو المطلقان ، و

أجدهما مسجلين لدى أمين سجل مدني آخر ، وذلك حتى تصبح البيانات المدونة صورة صادقة لحالة الشخص الاجتماعية .

### الفصل الرابع

#### في الوفيات

أوجبت المادة ( ٢٩ ) أن يكون التبليغ عن الوفيات الى مكتب الصحة في الجهة التي حدثت فيها الوفاة اذا وجد بها مكتب فاذا لم يوجد فيكون التبليغ الى العمدة أو المختار الذي يقوم بدوره باخطار مكتب الصحة فور تبليغه بالوفاة .

ويكون تبليغ المواطن بالوفاة على النموذج المعد لذلك على أن يرفق بالنموذج بطاقة المتوفى ان وجدت أو اقرار بعدم وجودها .

وأوجبت هذه المادة على مكتب الصحة اخطار أمين السجل المدني المختص بالبيانات الخاصة بالوفاة التي بلغت اليه خلال سبعة أيام على النموذج المعد لذلك مرفقا به البطاقة أو الاقرار المشار اليهما .

وأوجبت المادة ( ٣٠ ) على أمين السجل المدني قبل قيد واقعة الوفاة في السجلات أن يتحقق من شخصية المتوفى اذا كان التبليغ غير مصحوب بالبطاقة الشخصية وذلك لأن البيانات التي يدونها في سجلاته لها حجية فوجب التحقق من صحتها قبل تدوينها فاذا تعذر على أمين السجل التحقق فعليه أن يرفع الامر الى مصلحة الاحوال المدنية لتتخذ ما تراه في شأن القيد .

وبينت المواد من ( ٣١ الى ٣٤ ) الاشخاص المكلفين بالتبليغ والبيانات التي يجب أن يشملها التبليغ وواجب أمين السجل بتحرير شهادة الوفاة ثم حالة الوفاة التي تحدث أثناء السفر الى الخارج .

كما نظمت المادة ( ٣٥ ) كيفية الابلاغ عن العسكريين أو المدنيين الذين يتوفون أو يستشهدون في الحرب فجعلت ذلك عن طريق وزارة الحربية التي تقوم باخطار مصلحة « مديرية عامة » الاحوال المدنية لاخطار مكاتب السجل المدني المختصة .

ومما هو جدير بالذكر أن نظام السجل المدني مرتبط أشد الارتباط باختصاصات مكاتب الصحة بالنسبة للمواليد والوفيات ، ولا يتأتى حسن سير العمل وراحة الجمهور وتبسيط الاجراءات للمواطنين والموظفين الا بتجميع هذه المكاتب في مكان واحد قدر الاستطاعة .

### الفصل الخامس

#### في تصحيح قيود الاحوال المدنية

لما كان المشروع قد أحاط ببيانات السجل المدني بكافة الضمانات فر قيدها علم الوجه المبين آنفا ، فإن الامر يقتضى أن لايجوز المساس بها بتصحيح أو تغيير الا بناء على حكم قضائي نهائي كما نصت على ذلك المادة ( ٣٦ ) .

الا أن هناك بعض البيانات التي هي بذاتها عرضة للتغيير والتعديل كالمهنية والديانة لم ير داعيا لاشتراط استصدار حكم لتغييرها أو تصحيحها واكتفى في ذلك بتقديم الوثائق أو التحقيقات الرسمية التي تثبتها .

وعنيت بذكر حكم الاخطاء المادية وأجازت تصحيحها بمعرفة أمين السجل على أن



يعتمده مفتش السجل وذلك حتى لا يتخذ هذا الطريق سبيلا للعبث ببيانات السجل .  
ولما كانت هناك حالات يتعاق فيها التصحيح بالنظام العام ، فقد أجازت المادة  
للنيابة العامة ولأمين السجل تقديم طلبات التصحيح اما الى المحكمة فى الحالات التى  
تتطلب استصدار حكم ، واما الى الجهة الرئيسية فى المصلحة لتأمر بالتصحيح أو  
التغيير فى الحالات الأخرى .

ولما للتغيير والتصحيح فى بيانات السجل من أهمية فقد أجازت المادة ( ٣٧ )  
لامين السجل أن يتدخل فى الدعاوى الخاصة بشأنها بعد اخطاره بها بمعرفة قسم  
كتاب المحكمة .

وأوجبت المادة على أمين السجل اخطار دوائر التجنيد بدعاوى طلب التصحيح  
أو التغيير فى قيد ميلاد الذكور لتبدى رأيها فيها لما يترتب من أثر بالنسبة لها فى  
حالة الحكم بالتصحيح أو التغيير .

ولما كان تصحيح قيود الأحوال المدنية المتعلقة بالزواج والتصادق والطلاق  
والتطليق واثبات النسب والاشهاد به قد رسم لها قانون المرافعات فى الكتاب الرابع  
منه فى الاقليم المصرى وما يقابله من أحكام فى الاقليم السورى اجراءات معينة ، فقد  
استثنتها المادة ( ٣٨ ) من وجوب استصدار حكم بها .

وحددت المادة ( ٣٩ ) الاختصاص بالنسبة للقيود المسجلة فى الخارج ، وتناولت  
المادتان ( ٤٠ و ٤١ ) حالة قيد سواقط القيد من المواليد والوفيات وأفسحت السبيل  
أمام المواطنين للتبليغ عنها ورصدها خلال السنة التالية للولادة أو الوفاة لامكان القيد  
مباشرة فى السجلات أما اذا تأخر التبليغ عن هذا الاجل فيستلزم القيد استصدار  
قرار من اللجنة المنصوص عليها فى المادة ( ٤١ ) .

## الفصل السادس

### فى محل القيد

بينت المادة ٤٢ مكتب السجل المختص بالقيد وهو الذى يقيم فى دائرته أو المكتب  
الذى يختاره للقيد فيه .

وأجازت المادة ( ٤٣ ) لرب الأسرة طلب نقل قيده بعد أداء الرسم الذى تحدده  
اللائحة التنفيذية وذلك للحد من طلبات نقل القيد .

## الفصل السابع

### فى البطاقات الشخصية

أوجبت المادة ( ٤٤ ) على كل مواطن تزيد سنه على ١٦ سنة أن يحصل على بطاقة  
شخصية ، وحملت الاثاث العاملات هذا الواجب ، ثم أجازت لغير العاملات الحصول على  
بطاقة للفوائد الجملة التى تعود عليهن من الحصول عليها .

ونصت المادة على الزام المواطن حينما يصبح رب أسرة بالحصول على بطاقة عائلية .

وتركت المادة ( ٤٥ ) لللائحة التنفيذية تعيين شكل البطاقة والبيانات الواجب  
اثباتها فيها وقيمة الرسم الذى يفرض مقابل الحصول على كل منهما أو تجديدهما أو  
الحصول على بدل فاقد أو تالف عن كل منهما .

كما فوضت المادة ( ٤٦ ) وزير الداخلية في كل اقليم في تعيين نموذج طلب الحصول على البطاقة أو تجديدها والشهادات والمستندات الواجب ارفاقها به والاجراءات التي تتبع للحصول على كل منهما .

وأعفت الطالب من أداء رسم الدمغة على الطلب ومن أى رسم مقرر في سبيل الحصول على هذه الشهادات او المستندات أو صورها .

واعتبرت طلب الحصول على البطاقة من الوثائق التي يسرى حكم المادة ( ٩ ) عليها لما يمتد بها من أهمية هذه الطلبات بالنسبة لما تحويه من بيانات ولأن المصلحة تحتفظ بها وتجعلها مرجعا لها في كل مايتعلق بالبيانات المدونة بالبطاقة .

وحددت المادة ( ٤٧ ) مدة صلاحية البطاقة بخمس سنوات من تاريخ صدورها . وأوجبت المادة ( ٤٨ ) على صاحب البطاقة أن يطلب من المكتب الذي يقيم في دائرته قيد كل مايطرأ من تغيير على البيانات الواردة فيها وبينت حكم التغيير في محل الإقامة .

وبينت المادة ( ٤٩ ) طريقة الحصول على البطاقة وتجديدها واستخراج بدل فاقد أو تالف بالنسبة للمواطنين المقيمين في الخارج وتركت للائحة التنفيذية تنظيم القواعد والاجراءات التي تتبع في هذه الأحوال .

ولما كانت بيانات البطاقة قد أحيطت بكل الضمانات ، فقد نصت المادة ( ٥١ ) على اعتبارها دليلا على صحة البيانات الواردة فيها وأوجبت على الجهات الحكومية وغير الحكومية الاعتماد عليها في اثبات شخصية صاحبها .

ونصت المادة (٥٢) على ألا يحصل المواطن على أكثر من بطاقة واحدة وعلى تقديمها الى مندوبى السلطات العامة كلما طلب اليه ذلك حتى يمكن التحقق من عدم التلاعب فيها ومراقبتها .

وأوجبت المادة ( ٥٣ ) على العمال الذين ينطبق عليهم قانون العمل الموحد في الاقليم الجنوبي أن يحصلوا على بطاقة عمل طبقا للشروط والاضاع التي يعينها وزير الشؤون الاجتماعية التنفيذى وذلك لأن البطاقة الشخصية لا تغنى عن بطاقة العمل التي تحوى من البيانات ما هو لصيق الصلة بتطبيق قانون العمل .

وأوردت المادة ( ٥٤ ) حكما خاصا بالمجندين وقت الحرب لما يتطلبه وضعهم من عدم التزامهم بالحصول على البطاقة والاكتفاء ببطاقة المرور الى أن تعود الامور الى مجراها الطبيعى فيعود الالتزام العام اليهم .

وحتى يلزم كل مواطن ممن يسرى عليه أحكام هذا القانون بالحصول على البطاقة، حظرت المادة ( ٥٥ ) على أية جهة حكومية أو غير حكومية ، عامة أو خاصة ، قبول أو استخدام أو استبقاء شخص غير حاصل على بطاقة .

ولنفس السبب ايضا أوجبت المادة ( ٥٦ ) على مديرى الفنادق وما يماثلها من الأماكن المفروشة المعدة لايواء الجمهور أن يثبتوا في سجلاتهم البيانات الموضحة في بطاقة كل من ينزل في تلك الأماكن .

### الفصل الثامن

#### في العقوبات

نصت المادتان ( ٥٧ و ٥٨ ) على عقوبة من يخالف أحكام المواد الواردة فيهما .

ونصت المادة ( ٥٩ ) على معاقبة من يدلى ببيانات غير صحيحة من البيانات التي يوجبها تنفيذ هذا القانون .

وغنى عن البيان أن السجلات والبطاقات وكافة المستندات والوثائق والشهادات المتعلقة بتنفيذ هذا القانون تعتبر أوراقا رسمية ، فكل تغيير فيها يعتبر تزويرا فى أوراق رسمية وانتحال شخصية الغير واستعمال بطاقة ليست لحاملها يخضع للقواعد العامة فى قانون العقوبات .

ثم نصت المادة ( ٦٠ ) على معاقبة كل من يخالف أية أحكام أخرى فى هذا القانون .

### الفصل التاسع

وتناول الفصل التاسع الأحكام الوقتية والانتقالية .

### الفصل العاشر والآخر

وتناول هذا الفصل القوانين الملغاة والأحكام الختامية .

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٦٠ (١)

بتعديل القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ بفرض ضريبة اضافية للدفاع

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت .

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الايراد والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ بفرض ضريبة اضافية للدفاع .

### قرر القانون الآتى :

مادة ١ - يعدل سعر الضريبة الاضافية للدفاع المنصوص عليها فى القانون رقم ٢٧٧- لسنة ١٩٥٦ المشار اليه بالنسب الآتية من وعاء الضريبة العامة على الايراد المقررة بمقتضى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ :

٢ ٪ عن ال ٢٠٠٠ جنيه الاولى من الايراد .

٣ ٪ » ١٠٠٠ جنيه التالية .

٥ ٪ » ٤٠٠٠ جنيه »



٧ ٪ عن ال ٧٠٠٠ جنيه التالية من الايراد

١٠ ٪ عما يزيد على ذلك .

ويسرى هذا السعر ابتداء من ايرادات سنة ١٩٦٠

مادة ٢ - يعدل سعر الضريبة الاضافية للدفاع المشار اليها وذلك بالنسب الآتية من وعاء الضريبة على المرتبات وما فى حكمها والاجور والمكافآت والمعاشات المقررة بمقتضى الباب الاول من الكتاب الثالث من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ :

١ ٪ عن ال ٤٠٠ جنيه الاولى من الوعاء السنوى .

٢ ٪ عما يزيد على ذلك .

ويسرى هذا السعر ابتداء من أول الشهر التالى لتاريخ نشر هذا القانون .

مادة ٣ - تلغى الفقرة الثانية من البند ( أولا ) من المادة ٣ من القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه .

مادة ٤ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به فى الاقليم المصرى ولوزير الخزانة اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صادر برئاسة الجمهورية فى ٢٥ المحرم سنة ١٣٨٠ ( ١٩ يولية سنة ١٩٦٠ )

## قرار رئيس الجمهورىة العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٦٠ (١)

فى شأن تعديل قانون نظام القضاء

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت .

وعلى قانون نظام القضاء الصادر بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية ،

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة والقوانين المعدلة له .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

### قرر القانون الآتى

مادة ١ - تضاف مادة جديدة برقم ٥١ مكررا الى قانون نظام القضاء الصادر بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه بالنص الآتى :

« مادة ٥١ مكررا - يجوز تعيين الحاصلين على اجازة الحقوق من احدى كليات الحقوق أو على شهادة أجنبية معادلة لها مع النجاح في امتحان المعادلة طبقا للقوانين واللوائح الخاصة بذلك في وظائف أمناء سر بالمحاكم والنيابة العامة وأقلام المحضرين ومعاونين قضائيين للتنفيذ ويكون التعيين في وظائف الدرجات السادسة بالكادر الإداري على أن تكون الأولوية للاكثر درجة في النجاح ، وعلى ألا تتجاوز سن من يعين في احدى هذه الوظائف ثلاثين سنة ميلادية عند التعيين .

ويعفى المعينون من شرط الامتحان سواء عند التعيين أو عند الترقية .

ويجوز أن يتم التعيين على أساس امتحان يحدد نظامه وشروطه بقرار من وزير العدل .

ويطلق على كل من الموظفين المشار اليهم في المادتين السابقتين في جميع المحاكم والنيابات لقب أمين سر بالمحكمة أو بالنيابة ولقب « معاون قضائي التنفيذ » بالنسبة الى من يتولى منهم أعمال المحضرين »

مادة ٢ - ترفع وظائف الدرجتين الثامنة والسابعة في الكادر الكتابي والتي يشغلها عند العمل بهذا القانون جميع كتاب المحاكم والنيابة العامة والمحضرين من حملة اجازة الحقوق الى الدرجة السادسة مع نقلها الى الكادر الإداري .

وتنقل وظائف الدرجات السادسة وما فوقها في الكادر الكتابي والتي يشغلها عند العمل بهذا القانون جميع كتاب المحاكم والنيابة العامة والمحضرين من حملة اجازة الحقوق الى الكادر الإداري .

وينقل جميع الموظفين الذين يشغلون الدرجات المنقولة الى الكادر الإداري والمشار اليها في الفقرتين السابقتين الى الدرجات الجديدة كل بمرتبه الا اذا كان المرتب يقل عن البداية في الدرجة الجديدة فيمنحون هذه البداية .

ولا يؤثر هذا النقل على مواعيد العلاوات الدورية .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الاقليم المصري .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ المعرم سنة ١٣٨٠ ( ١٩ يولية سنة ١٩٦٠ )

## قرارات وزارية

### وزارة العدل

#### قرار (١)

بتعديل دائرتي اختصاص محكمتي سنورس ومركز الفيوم الجزئيتين

#### وزير العدل

بعد الاطلاع على المادة العاشرة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية ،

وعلى قرار وزارة الداخلية الصادر في ٤ أبريل سنة ١٩٦٠ بفصل عزبة ونيلي بركات سليم عن قرية مطرطارس مركز سنورس والحاقها بعزبة أبى السعود مركز الفيوم ،

#### قرر :

مادة ١ - تفصل الاعمال القضائية لعزبة ونيلي بركات سليم من محكمة سنورس وتضم الى اختصاص محكمة مركز الفيوم .

مادة ٢ - القضايا التي أصبحت بمقتضى هذا القرار من اختصاص محكمة مركز الفيوم تحال اليها جلسات محددة بالحالة التي هي عليها وبدون مصاريف مالم يكن قد تمت المرافعة فيها .

مادة ٣ - يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

تحريراً في غرة ذى القعدة سنة ١٣٧٩ ( ٢٦ أبريل سنة ١٩٦٠ )

#### قرار (٢)

بتحويل بعض موظفى الاقتصاد والتجارة صفة مأمورى الضبط القضائي

#### وزير العدل

بعد الاطلاع على قانون الاجراءات الجنائية ،

وعلى القانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥١ في شأن السمسرة ببورصة العقود والقوانين المعدلة له والقرارات الصادرة بتنفيذه ،

وعلى القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٥ باللائحة العامة لبورصات العقود والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٤٣٢ لسنة ١٩٥٥ في شأن التأثير على أسعار القطن ووضع حد أقصى للمراكز المفتوحة ،

وعلى القانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٩ باصدار اللائحة العامة لاتحاد مصادري



الاقطان فى الاقليم المصرى فى الجمهورية العربية المتحدة ،

وعلى المرسوم الصادر فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ باللائحة العامة لبورصة البضاعة الحاضرة للاقطان وبذرة القطن ( بورصة ميناء البصل ) والقرارات المعدلة له ،

وعلى القرار الوزارى رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٥ باللائحة الداخلية لبورصات العقود ،

وعلى القرار الوزارى رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم الرقابة على العمليات التى تجرى فى سوق العقود والبضاعة الحاضرة ،

وعلى القرار الوزارى رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٥ باللائحة الداخلية لبورصة البضاعة الحاضرة للاقطان وبذرة القطن ( بورصة ميناء البصل ) والقرارات المعدلة له ،

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٦٠ لسنة ١٩٥٩ باللائحة الداخلية لاتحاد مصدرى الاقطان فى الاقليم المصرى ،

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٧٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم الصندوق المشترك لاعضاء اتحاد مصدرى الاقطان فى الاقليم المصرى ،

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٥٩ بتحديد حصص أعضاء اتحاد مصدرى الاقطان فى الاقليم المصرى بالصندوق المشترك وتعيين الدول التى لا يطبق عليها نظام الحصص ،

وعلى موافقة وزير الاقتصاد والتجارة بتاريخ ١٦ من مارس سنة ١٩٦٠ ،

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

### قـرـر :

مادة ١ - يخول صفة مأمورى الضبط القضائى فى تنفيذ أحكام القوانين والقرارات المشار اليها كل فى دائرة اختصاصه مندوبو الحكومة والمندوبون المساعدون لدى بورصتى العقود وميناء البصل واتحاد مصدرى الاقطان ومديرو وكلاء الادارات والباحثون التابعون لمندوبى الحكومة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا فى ٦ ذى القعدة سنة ١٣٧٩ ( ٢ مايو سنة ١٩٦٠ )

### قرار (١)

#### وزير العدل

بعد الاطلاع على المادة الخامسة - فقرة ثالثة - من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية ،

وعلى كتاب محكمة استئناف المنصورة رقم ٣٤٤ المؤرخ فى ٢ يونيه سنة ١٩٦٠ باقتراح انشاء مأمورية مدنية بمدينة بور سعيد تنعقد جلساتها مؤقتا بالمبنى المخصص لمحكمة جنايات بور سعيد ببور فؤاد ، وموافقة الجمعية العمومية للسادة المستشارين على هذا الاقتراح ،

**قـرـر :**

مادة ١ - تؤلف دائرة استئنافية بصورة دائمة في مدينة بور سعيد تختص بنظر القضايا غير الجزائية بدائرة محكمة بورسعيد الابتدائية وتنعقد جلساتها مؤقتا بالمبنى المخصص للمحكمة جنابات بورسعيد ببور فؤاد .

مادة ٢ - على محكمة استئناف المنصورة وإدارة المحاكم تنفيذ هذا القرار اعتبارا من أول أكتوبر سنة ١٩٦٠ .

تحريرا في ٦ المحرم سنة ١٣٨٠ ( ٣٠ يونية سنة ١٩٦٠ )

**وزارة الاقتصاد**

قرار رقم ٤٢٧ لسنة ١٩٦٠ (١)

بتعديل القرار رقم ٧٢٤ لسنة ١٩٥٩ باللائحة التنفيذية للقانون

رقم ٢٠١ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء سجل المستوردين

**وزير الاقتصاد بإقليم مصر**

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء سجل المستوردين ،  
وعلى القرار رقم ٧٢٤ لسنة ١٩٥٩ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء سجل المستوردين والقرارات المعدلة له ،  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

**قـرـر :**

مادة ١ - يستبدل بنص الفقرة ٤ من البند ( ١ ) من المادة ٢ من القرار رقم ٧٢٤ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه النص الآتي :

« ٤ - أن يكون قبل تقديم طلب القيد قد زاول الاعمال التجارية مدة سنتين على الأقل أو شغل وظيفة رئيسية في إحدى الشركات المساهمة المشتغلة بشئون الاستيراد مدة خمس سنوات على الأقل أو أن يكون قد شغل وظيفة رئيسية مدة خمس سنوات على الأقل في إحدى المصالح أو الهيئات العامة التي تعين بقرار من وزير الاقتصاد .

ويعفى من نصف النصاب المالى ونصف مدة مزاولة الاعمال التجارية أو شغل الوظائف الرئيسية في شركات المساهمة أو المصالح أو الهيئات العامة الحاصلون على درجة أو دبلوم من إحدى جامعات الجمهورية العربية المتحدة أو على شهادة من الجمهورية العربية المتحدة أو من الخارج تعتبر معادلة لأجد هذين المؤهلين .

ويعفى من النصاب المالى تجار طوابع البريد .

مادة ٢ - تضاف فقرة أخيرة الى المادة ٦ وفقرة أخيرة الى المادة ١٢ من القرار رقم ٧٢٤ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه على النحو الآتي :

« مادة ٦ ( فقرة أخيرة ) - ويجب على من يقيد اسمه في السجل أن يذكر رقم القيد في كافة المكاتبات والمطبوعات واللافتات الخاصة به »

« مادة ١٢ ( فقرة أخيرة ) - ويخفض رسم القيد الى خمسة جنيهاً بالنسبة لتجار طوابع البريد »

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً في ٤ ذي الحجة ١٣٧٩ ( ٢٩ مايو سنة ١٩٦٠ )

قرار رقم ٤٢٨ لسنة ١٩٦٠ (١)

بتعديل القرار رقم ٧٢٥ لسنة ١٩٥٩ باللائحة التنفيذية للقانون

رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٩ في شأن التصدير

وزير الاقتصاد باقليم مصر

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٩ في شأن التصدير ،

وعلى القرار رقم ٧٢٥ لسنة ١٩٥٩ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٩ في شأن التصدير والقرارات المعدلة له ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

### قرر :

مادة ١ - يستبدل بنص الفقرة ٤ من البند ( ١ ) من المادة ٢٥ من القرار رقم ٧٢٥ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه النص الآتي :

« ٤ - أن يكون قبل تقديم طلب القيد قد زاول الاعمال التجارية مدة سنتين على الأقل أو شغل وظيفة رئيسية في إحدى شركات المساهمة المشتغلة بشئون التصدير مدة خمس سنوات على الأقل أو أن يكون قد شغل وظيفة رئيسية لمدة خمس سنوات على الأقل في إحدى المصالح أو الهيئات العامة التي تعين بقرار من وزير الاقتصاد - ويعفى من نصف النصاب المالي ونصف مدة مزاوله الاعمال التجارية أو شغل الوظائف الرئيسية في شركات المساهمة أو المصالح أو الهيئات العامة الحاصلون على درجة أو دبلوم من إحدى جامعات الجمهورية العربية المتحدة أو على شهادة من الجمهورية العربية المتحدة أو من الخارج تعتبر معادلة لأحد هذين المؤهلين »

ويعفى أصحاب المصانع التي تصدر منتجاتها إلى الخارج وكذا مصدرو الصحف والكتب من الشرط الخاص بمزاوله الاعمال التجارية للمدة المشار إليها »

مادة ٢ - تضاف فقرة أخيرة الى المادة ٢٥ وفقرة أخيرة الى البند ٢ من المادة ٢٦ وفقرة أخيرة الى المادة ٢٧ وبندين أخيران الى المادة ٣٠ من القرار رقم ٧٢٥ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه على النحو الآتي :

« مادة ٢٥ ( فقرة أخيرة ) - ويعفى من النصاب المالي المنصوص عليه في البندين ١ ، ب من هذه المادة أصحاب المصانع والصناعات والمعامل الكيماوية التي تصدر منتجاتها إلى الخارج وصناع الآلات الموسيقية ومصدرو طوابع البريد والزهور



والترسة ومنتجاتها والصحف والكتب وكذلك مصدرى الفرك والاقمشة والكراسى الحيزران الى السودان » .

« مادة ٢٦ ( فقرة أخيرة ) - واذا كان الطلب مقدما من مصدرى الكتب او انصحف وجب أن تقدم شهادة من اتحاد دور النشر والمكتبات أو نقابة الصحفيين تفيد اشتراك الطالب بها »

« مادة ٢٧ ( فقرة أخيرة ) - ويجب على من يقيد اسمه فى السجل أن يذكر رقم القيد فى كافة المكاتبات والمطبوعات واللافتات الخاصة به » .

« مادة ٣٠ ( بندان أخيران ) - ٥٠٠ مليم رسم اضافى عن كل طلب ترخيص بالتصدير بعد مواعيد العمل الرسمية .

١ ج ( جنيه واحد ) رسم اضافى عن كل طلب ترخيص بالتصدير فى أيام الجمع والعطلات الرسمية » .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .  
تحريرا فى ٤ ذى الحجة سنة ١٣٧٩ ( ٢٩ مايو سنة ١٩٦٠ )

### قرار رقم ٥٠٧ لسنة ١٩٦٠ (١)

بتعديل القرار الوزاى رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٥ باللائحة

الداخلية لبورصة البضاعة الحاضرة للاقطان وبذرة القطن

( بورصة ميناء البصل )

### وزير الاقتصاد باقليم مصر

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٣١ لسنة ١٩٥٥ بتحويل وزير المالية والاقتصاد اصدار اللائحتين الداخليتين لبورصة البضاعة الحاضرة للاقطان وبذرة القطن ،

وعلى المرسوم الصادر فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٣ باللائحة العامة لبورصة البضاعة الحاضرة للاقطان وبذرة القطن (بورصة ميناء البصل) والقرارات المعدلة له ،

وعلى القرار الوزاى رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٥ باللائحة الداخلية لبورصة البضاعة الحاضرة للاقطان وبذرة القطن ( بورصة ميناء البصل ) والقرارات المعدلة له ،

وبناء على ما أرتأه مجلس الدولة ،

### قرر :

مادة ١ - يستبدل بالمادة ٢٥ وبالفقرتين الاولى والاخيرة من المادة ٢٧ وبالفقرة الاخيرة من المادة ٢٨ من القرار الوزاى رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه النصوص الآتية :

مادة ٢٥ - رتبة الاساس فى عقود القطن متوسط التيلة هي الجود للاشمونى والاقطان الصالحة للتسليم هي الاشمونى والجيزة ٣٠ والدندرة والجيزة ٤٧ من رتبة جود فير الى فولى جود اكشترأ وفقا للنماذج المذكورة فى المادة الثانية . ويكون

التسليم بالنسبة الى الجيزة ٣٠ والدندرة والجيزة ٤٧ عن طريق اضافة أو خصم فروق السعر بين الاصناف الثلاثة المذكورة وبين رتبة الاساس وفيما يختص بفروق الاسعار بالنسبة للاقطان التي تتراوح رتبها بين الجود فير والفولى جو دفير ، وبين الفولى جود فير والجود أو بين الجود توفولى جود أو بين الجود توفولى جود والفولى جود أو بين الفولى جود والفولى جود / اكسترا تسوى هذه الفروق زيادة أو نقصا بأداء فرق نسبى من الثمن على أساس الفروق التي تقررها اللجنة المشار اليها فى المادة السابقة ، وكذلك على أساس الرتب التي يقررها الخبراء أما عن جميع الرتب المتوسطة بين رتبتين فيجب أن يتم تسليمها وفقا للقرارات النهائية للخبراء

» مادة ٢٧ ( فقرة أولى ) :

لايجوز أن يسلم تنفيذاً لعقود متوسطة التيلة قطن تقل رتبته عن الجود فير من الاشمونى أو الجيزة ٣٠ أو الدندرة أو الجيزة ٤٧ ، ولا تستحق للبائع أية فروق فى السعر عن الزيادة فى الرتبة فوق الفولى جود / اكسترا من الاصناف المذكورة والفروق الخاصة بالزيادة أو النقصان عن الرتب والاصناف يكون أساسها الفروق التي تقرزها لجنة تحديد فروق الاسعار فى يوم العمل السابق ليوم اصدار اذون المعاينة وطبقاً للاحكام المقررة لأعمال الخبرة ،

» مادة ٢٧ ( فقرة أخيرة ) :

ويجب ألا تزيد فروق الاسعار بين رتبتي الفولى جود والفولى جود / اكسترا على ٥٪ من قيمة الفولى جود لأصناف الاشمونى والدندرة والجيزة ٤٧ و ٧٥٪ / لصنف الجيزة ٣٠ التي حددتها اللجنة لكل فليرة ،

» مادة ٢٨ ( فقرة أخيرة ) :

كما يجب أن تقرر اللجنة ذاتها الفروق بين الجود / فولى جود منوفى بضاعة حاضرة والجود / فولى جود كرنك بضاعة حاضرة وبين الجود أشمونى بضاعة حاضرة والجود جيزة ٣٠ ودندرة وجيزة ٤٧ بضاعة حاضرة .

مادة ٢ ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً فى ٣ المحرم سنة ١٣٨٠ ( ٢٧ يولية سنة ١٩٦٠ )

قرار رقم ٥٣٨ لسنة ١٩٦٠ (١)

بتعديل بعض أحكام القرار الوزارى رقم ٥١ لسنة ١٩٤٧

بالشروط والالوضاع الخاصة بتنفيذ القانون رقم ٨٠

لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد

وزير الاقتصاد

بعد الاطلاع على القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد والقوانين المعدلة له ،

وعلى القرار الوزارى رقم ٥١ لسنة ١٩٤٧ بالشروط والالوضاع الخاصة بتنفيذ

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد الصادر فى ١١ يولية سنة ١٩٦٠

القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المعدل بالقرار الوزاري رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٩ وبالقرار الوزاري رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٨ ، وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

### قـرـر :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٦ من القرار الوزاري رقم ٥١ لسنة ١٩٤٧ المشار اليه :

« مادة ٦ - للقادمين الى الاقليم المصرى من رعايا الجمهورية العربية المتحدة ومن السائحين الاجانب وغير المقيمين أن يحمل كل منهم - دون ترخيص - نقدا اجنبيا وحوالات وشيكات مصرفية وخطابات اعتماد وشيكات سياحية وأوراق نقد مصرى بالغة قيمتها ما بلغت .

وللمسافرين المقيمين فى اقليم مصر الذين يغادرونه أن يحمل كل منهم دون ترخيص - بنكنوت اجنبى و / أو أوراق نقد اجنبى و / أو شيكات سياحية - بما لايزيد مجنوعه عن عشرين جنيها مصرى ، ولا يجوز لهؤلاء حمل أوراق نقد مصرى .

ويجوز للسائحين الاجانب ولغير المقيمين بالاقليم المصرى أن يحمل كل منهم سعة دون ترخيص - عند مغادرته كل أو بعض أوراق النقد او الحوالات الشيكات المصرفية وخطابات الاعتماد أو شيكات السياحة التى كان يحوزها أو يحملها معه عند دخوله فيه والتي بينها فى الإقرار الذى قدمه للسلطات الجمركية عند قدومه طبقا لحكم المادة التالية » .

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار اعتبارا من ٣٠ يونيه سنة ١٩٦٠ .

### وزارة الخزانة

قرار رقم ١٨٨ لسنة ١٩٦٠ (١)

بتنفيذ القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦٠ بشأن تنفيذ الاتفاقيتين

الخاصتين بتسوية المسائل المالية بين الجمهورية العربية

المتحدة ( الاقليم المصرى ) والجمهورية الفرنسية

وبالعلاقات المالية والتجارية والاملاك البريطانية فى مصر

### وزير الخزانة باقليم مصر

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦٠ بشأن تنفيذ الاتفاقيتين الخاصتين بتسوية المسائل المالية بين الجمهورية العربية المتحدة ( الاقليم المصرى ) والجمهورية الفرنسية وبالعلاقات المالية والتجارية والاملاك البريطانية فى مصر ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

### قـرـر :

مادة ١ - على كل ممول يرغب فى الانتفاع بحكم المادة ٣ من القانون رقم ١٦٦

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٥٨ الصادر فى ٢٨ يولية سنة ١٩٦٠



لسنة ١٩٦٠ المشار اليه أن يقدم طلب إعادة النظر الى المأمورية المختصة في الموعد القانوني باليد مقابل إيصال أو بالبريد بكتاب موصى عليه مع علم وصول ، ويجب أن يتضمن الطلب البيانات الآتية :

(١) اسم الممول وجنسيته ومهنته أو نشاطه ومحل إقامته ومحل مزاويلته المهنة أو النشاط .

(٢) تاريخ تسليم الاموال الى صاحب الشأن أو وكيله مؤيدا بشهادة مثبتة لذلك من الحراسة المختصة .

(٣) الربط المطلوب إعادة النظر فيه وسبب نهائيته ونوع الضريبة والسنوات التي تناولها الربط .

(٤) عناصر الربط المطلوب إعادة النظر فيها والإيضاحات المبررة لذلك .

مادة ٢ - على مأمورية الضرائب المختصة أن تمسك سجلا خاصا تفيد به الطلبات الواردة اليها بحسب تواريخ ورودها بأرقام متسلسلة ويبين في هذا السجل :

اسم الممول ولقبه وجنسيته ومهنته أو نشاطه ومحل إقامته ومحل مزاويلته المهنة أو النشاط وتاريخ تسليم الاموال الى صاحب الشأن أو وكيله والربط المطلوب إعادة النظر فيه وسبب نهائيته ونوع الضريبة والسنوات التي تناولها الربط وعناصر الربط المطلوب إعادة النظر فيها ، وملخص القرارات التي تصدرها اللجنة المنصوص عليها في المادة ٤ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه في هذا الشأن .

مادة ٣ - ترسل المأمورية الطلبات التي ترد اليها الى اللجنة المختصة المنصوص عليها في المادة ٤ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه مشفوعة بملاحظات على عناصر الربط المطلوب إعادة النظر فيها وجميع البيانات والمعلومات التي تسرى وضعها تحت نظر اللجنة عند الفصل في طلب الممول .

وللجنة أن تستدعي الممول لمناقشته في طلبه ولها أن تطلب ما تراه ضروريا من البيانات والاوراق من الممول أو المأمورية أو أية جهة أخرى .

ولا يكون انعقاد اللجنة صحيحا الا اذا حضره جميع الاعضاء وتثبت اللجنة أعمالها في محضر يوقعه الرئيس والاعضاء والسكرتير .

وتصدر اللجنة اقتراحاتها بأغلبية الاصوات وتكون مسببة وتقدمها الى وزير الخزانة للتنفيذ في ميعاد لا يجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ صدور قراره فيها .

مادة ٤ - يبلغ قرار الوزير فور صدوره الى المأمورية المختصة وعليها إخطار الممول به بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول وإثباته بالسجل المشار اليه في المادة الثانية وإيداعه ملف الممول وتنفيذه .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويغمل به من تاريخ نشره .

تحريرا في ٢٢ المحرم سنة ١٣٨٠ ( ١٦ يولية ١٩٦٠ )

## وزارة الداخلية

قرار رقم ٢١ لسنة ١٩٦٠ (١)

بتنفيذ بعض أحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن  
دخول وإقامة الأجانب بأراضي الجمهورية العربية المتحدة  
والخروج منها

## وزير الداخلية المركزي

بعد الاطلاع على القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن دخول وإقامة الأجانب  
بأراضي الجمهورية العربية المتحدة والخروج منها ،  
وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ،

## قـسـرـد :

مادة ١ - يكون الاقرار الذي يحرره الاجنبي عند دخوله أراضي الجمهورية  
العربية المتحدة وفقا للمادة ٨ من القانون المشار اليه مطابقا للنموذج «١» المرافق .  
ويكون الاقرار الذي يقدمه من يستخدم اجنبيا وفقا للمادة ١٤ من القانون  
المشار اليه مطابقا للنموذج رقم «٢» المرافق .

مادة ٢ - على الاجنبي الذي يرغب في مد اقامته في أراضي الجمهورية العربية  
المتحدة بعد المدة المرخص لها فيها أن يقدم الى مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية  
أو إحدى فروعها أو إحدى أقلام الضبط في المديرية أو المحافظات طلبا بذلك  
مشفوعا بالمستندات المبررة له . ويكون تقديم الطلب قبل انتهاء المدة المرخص له  
فيها بخمسة عشر يوما على الأقل مالم تكن هذه المدة أقل من شهر واحد فيكون تقديم  
الطلب قبل انتهائها بثلاثة أيام على الأقل .

مادة ٣ - على كل اجنبي أقام في أراضي الجمهورية العربية المتحدة مدة تزيد  
على ستة أشهر وكان عمره لا يتجاوز ستة عشر عاما أن يحصل على بطاقة اقامة  
طبقا للمادتين التاليتين فاذا لم يكن قد جاوز هذه السن دونت البيانات الخاصة به  
بطاقة أحد والديه فاذا تعذر ذلك وجب عليه الحصول على بطاقة خاصة به .  
أما من لم تجاوز اقامته مدة ستة أشهر فيؤشر بالاقامة المرخص له فيها على جواز  
سفره .

مادة ٤ - يعطى الاجنبي من ذوى الاقامة الخاصة بطاقة اقامة صالحة لمدة عشر  
سنوات طبقا للنموذج رقم « ٣ » المرافق ويعطى الاجنبي من ذوى الاقامة العادية  
بطاقة صالحة لمدة خمس سنوات طبقا للنموذج رقم ( ٤ ) المرافق .

واذا كان الاجنبي من ذوى الجنسية المعينة وجب أن يكون حائزا في الحاليتين  
السابقتين على جواز سفر صحيح سارى المفعول طول مدة الاقامة المرخص له فيها .

ويؤدى عن بطاقة الاقامة الخاصة رسم مقداره خمسة جنيهات أو خمس

وأربعون ليرة سورية وعن بطاقة الإقامة العادية رسم مقداره ثلاثة جنيهاً أو سبع وعشرون ليرة سورية .

مادة ٥ - يعطى الاجنبي من ذوى الإقامة المؤقتة بطاقة إقامة طبقاً للنموذج رقم «٥» المرافق يؤشر عليها بمدد الإقامة المرخص له فيها بشرط ألا يزيد مجموعها على سنة واحدة .

وإذا كان الاجنبي من ذوى الجنسية المقيمة وجب أن يكون حائزاً على جواز سفر صحيح سارى المفعول لمدة تزيد على المدة المرخص له فيها بشهرين .

ويؤدى عن هذه البطاقة رسم مقداره مائة قرش أو تسع ليرات .

مادة ٦ - لايجوز تجديد بطاقة الإقامة عند انتهاء مدتها المقررة ويجب الحصول على بطاقة جديدة وإذا فقدت البطاقة أو تلفت وجب على صاحبها أن يبلغ ذلك إحدى الجهات الرسمية المقيمة في المادة «٢» من هذا القرار خلال ثلاثة أيام من تاريخ فقدانها أو تلفها والحصول على بطاقة أخرى .

مادة ٧ - على من يحمل بطاقة إقامة أن يقدمها الى مندوبى السلطات العامة عند طلبها فإذا رأى المندوب استبقاها لديه مؤقتاً وجب عليه أن يعطى صاحب البطاقة ايضاً يقوم مقامها .

مادة ٨ - فى تطبيق أحكام البند ( د ) من المادة ١٨ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه تعد من الاعمال المفيدة للاقتصاد القومى الاعمال الآتية :

(أ) استثمار رأس مال لا يقل عن عشرين ألف جنيه أو مائة وثمانين ليرة فى انتاج جديد أو الاستثمار فى الانتاج القائم أو التوسع فيه وذلك بشرط أن يكون المستثمر للمال مشتركاً بعمله فى هذا الانتاج .

(ب) شغل وظيفة مدير فنى أو عضو مجلس ادارة منتدب باحدى المنشآت التى لا يقل رأس مالها المستثمر فى الجمهورية العربية المتحدة عن مائتى ألف جنيه أو مليون وثمانمائة ألف ليرة .

(ج) أعمال الخبرة التى تستلزم تخصصاً ومؤهلات فنية أو علمية .

مادة ٩ - تشكل لجنة فى الاقليم الشمالى من :

مدير ادارة الهجرة والجوازات والجنسية بدمشق	...	رئيساً
مندوب عن وزارة الصناعة التنفيذية	...	أعضاء
مندوب عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل التنفيذية	...	
مندوب عن وزارة الاقتصاد التنفيذية	...	

وتشكل لجنة فى الاقليم الجنوبى من :

وكيل عام مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية	...	رئيساً
مندوب عن وزارة الصناعة التنفيذية	...	أعضاء
مندوب عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل التنفيذية	...	
مندوب عن وزارة الاقتصاد التنفيذية	...	

وتختص كل من هاتين اللجنتين بالنظر فى توافر الشروط المنصوص عليها فى المادة السابقة فى طلب الإقامة فى الحالات التى يفرضها عليها رئيس كل من اللجنتين .



ويشترط لصحة انعقاد اللجنة حضور أغلبية الاعضاء - وتصدر الآراء بالأغلبية فإذا تساوت يرجح الرأي الذى منه الرئيس .

وتعرض توصيات كل من اللجنتين المشار اليهما على مدير عام مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية بالقاهرة لإعتمادها أو الاعتراض عليها .

مادة ١٠ - يجوز للأجنبى من ذوى الإقامة المؤقتة الذى يرغب السفر بنية العودة الحصول على تأشيرة بالعودة صالحة لسفرة واحدة أو أكثر من مدير عام مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية أو من يندبه وذلك لمدة لا تتجاوز ستة أشهر ما لم تكن الإقامة المرخص له فيها تنتهى قبل ذلك .

ويجوز لمدير عام مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية عند الاقتضاء اعطاء تأشيرات بالعودة دون التقيد بأحكام الفقرة السابقة .

مادة ١١ - يؤدى عن تأشيرة العودة رسم مقداره جنيه أو تسع ليرات . فإذا كانت التأشيرة صالحة لأكثر من سفرة يؤدى ضعف الرسم .

مادة ١٢ - تتولى مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية مباشرة الاجراءات الخاصة بإبعاد الاجانب وتعرض حالات ذوى الإقامة الخاصة منهم على اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٢٩ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه .

مادة ١٣ - لايجوز للأجنبى حضور اجتماعات اللجنة المنو عنها فى المادة السابقة الا اذا رأت سماع أقواله وترفع اللجنة رأيها لوزير الداخلية لأصدار قراره فى موضوع الإبعاد .

مادة ١٤ - تقوم مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية بإبلاغ الأجنبى قرار إبعاده بالطرق الادارية وتمنحه مهلة فى حدود خمسة عشر يوما من تاريخ الإبلاغ لمغادرة أراضى الجمهورية ما لم ينص فى القرار على غير ذلك .

وللمبعد أن يختار جهة الحدود التى يريد الخروج منها وأن يقصدها طليقا مالم تسين المصلحة المذكورة جهة معينة يغادر منها البلاد ، ويجوز النص فى قرار الإبعاد على إرساله الى تلك الجهة مخفورا .

مادة ١٥ - تعفى الفئات الآتية من رسوم بطاقات الإقامة ، ويجوز كذلك منحهم تأشيرة عودة واحدة سنويا بدون رسم .

(أ) موظفو جامعة الدول العربية .

(ب) الطلبة الاجانب الملتحقون بالجامعات الحكومية والمعاهد العسكرية التابعة لوزارتى الداخلية والحربية والازهر الشريف ومعهد الدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية والمدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم ووزارة الاوقاف .

(ج) الرهبان والراهبات ورجال الدين الاجانب .

(د) الموظفون الاجانب الملتحقون بخدمة حكومة الجمهورية العربية المتحدة .

(هـ) الصحفيون الاجانب .

(و) الموظفون الاجانب غير السياسيين فى الهيئات السياسية والقنصلية الاجنبية .

(ز) من يثبت فقره .

(ح) آباء وأشقاء والأولاد غير القصر لأعضاء السلكين السياسى والقنصلى الاجنبى فى الجمهورية العربية المتحدة وكذلك أتباعهم من فئات المربيات والخدم بشرط المعاملة بالمثل .

(ط) الاجانب الذين يرى وزير الداخلية اعفاءهم لاعتبارات خاصة بالمجالات الدولية .

(ي) اللاجئين الفلسطينيين .

ويستمتع بهذا الاعفاء أيضا زوجات المذكورين وأولادهم القصر .

مادة ١٦ - لايسرى الترخيص بالإقامة الصادر فى أى من الاقليمين فى الاقليم الآخر دون مراجعة الا فى حدود أربعة عشر يوما - وان أراد الاجنبى تجاوز هذه المدة وجب عليه مراجعة الجهة المختصة فى الاقليم الذى انتقل اليه للحصول على اذن بمرئى الاقامة المرخص له بها من الاقليم الذى غادره حتى نهاية مدتها أو جزء منها .

مادة ١٧ - ينظم مدير عام مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية اجراءات انتقال الاجانب بين اقليمى الجمهورية وفقا لمقتضيات الامن .

مادة ١٨ - يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ١٩ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ،

قرار رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٠ (١)

بتعديل بعض أحكام القرار الصادر فى ٧ من سبتمبر

سنة ١٩٥٤ بتنفيذ القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤

فى شأن الاسلحة وذخائرها

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الاسلحة وذخائرها والقوانين المعدلة له ،

وعلى القرار الصادر فى ٧ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ بتنفيذ أحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الاسلحة وذخائرها والقرارات المعدلة له ،

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة .

قيرو :

مادة ١ - يستبدل بنصوص المواد ١ و ٤ و ٨ و ٥ من القرار الصادر فى ٧ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ المشار اليه النصوص الآتية :

« مادة ١ - يقدم طلب الترخيص في آحراز الاسلحة وحيازتها الى مأمور القسم أو المركز الذى يقيم بدائرته الطالب على النموذج المرافق مصحوبا بما يأتى :

( أ ) نسختان من صورة شمسية أمامية لوجه الطالب ( مقاس ٨ × ٥ سم )  
موقعتان منه .

( ب ) صحيفة الحالة الجنائية ما لم يقرر المحافظ أو المدير الاعفاء من تقديمها .

« مادة ٤ - يقدم طلب الترخيص للخفير الخصوصى فى آحراز السلاح أو حيازته وطلب تجديد هذا الترخيص موقعا عليه من الخفير ومالك السلاح الى المركز أو القسم التابع له محل اقامته وللمحافظ أو المدير أو مأمور القسم أو المركز اجابة هذا الطلب أو رفضه وفقا لاحكام المادة ٢

ويقتصر هذا الترخيص على دائرة الخفارة .

ويتبع فيما عدا ذلك أحكام هذا القرار » .

« مادة ٨ - على مأمور القسم أو المركز اجابة طلب التجديد - وفى حالة الرفض يجب رفع الامر الى المحافظ أو المدير ليصدر قرارا فى هذا الشأن ويكون قرار الرفض مسببا » .

مادة ٢ - تضاف فقرة جديدة الى المادة ٢ من القرار المشار اليه بالنص الاتى :

« كما ينوب مأمور القسم أو المركز فى الترخيص فى القطعة الاولى المصقولة فاذا رأى رفض الترخيص وجب رفع الامر للمحافظ أو المدير ليصدر قراره فى ذلك » .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية .

تحريرا فى ٢٤ ذى القعدة سنة ١٣٧٩ ( ١٩ مايو سنة ١٩٦٠ م ) .

## وزارة الصحة العمومية

قرار رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٦٠ (١)

فى شأن اضافة جواهر مخدرة الى الجنول الاول الملحق بالمرسوم

بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ الخاص بمكافحة المخدرات وتنظيم

استعمالها والاتجار فيها

وزير الصحة العمومية للاقليم المصرى

بعد الاطلاع على المادة ٣٢ من القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ الخاص بمكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها والقوانين المعدلة له ،

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،



## قرار :

مادة ١ - يضاف الى الجدول الاول الملحق بالمرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه الجنود الآتية :

(٥٠) الامفيتامين « البنزيدرين » Amphetamine (Benzedrin) وأملاحه ومستحضراته مثل أكترون .

(٥١) ديكسامفيتامين Dexamphetamine وأملاحه ومستحضراته مثل ماكسيتون وديكسيدرين .

(٥٢) ميثيل امفيتامين Methylamphetamine وأملاحه ومستحضراته مثل مبتدريين .

(٥٣) أليل - ١ - ميثيل بيوتيل الباربيتال Allyl-1-Methyl-butylbarbitone وأملاحه ومستحضراته مثل السيكونال .

(٥٤) أثيل أيزواميل الباربيتال Ethyl Iso Amylbarbitone (Amobarbital) وأملاحه ومستحضراته مثل الاميتال .

(٥٥) أليل ايزوبيوتيل الباربيتال Allyl Iso butyl barbitone (Allyl barbituric acid) وأملاحه ومستحضراته مثل الساندوبتال

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويغفل به من تاريخ نشره .

تحريرا في ١٩ ذي القعدة سنة ١٣٧٩ ( ١٤ مايو سنة ١٩٦٠ ) .

## وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

قرار رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٠ (١)

في شأن بحث أنظمة صناديق الادخار أو عقود التأمين الجماعية

أو المعاشات المرتبطة بتنفيذها الهيئات والمؤسسات العامة

## وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي

بعد الاطلاع على المادة ٧٨ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ،

وعلى قانون التأمين والمعاشات لمستخدمي الدولة وعمالها الدائمين الصادر بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ ،

وعلى القرار رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٩ بمد المهلة المحددة بالقرار رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن تطبيق أحكام قانون التأمينات الاجتماعية ،

وعلى القرار رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٩ بـسريان قانون التأمينات الاجتماعية على بعض المؤسسات ،

وعلى القرار رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تشكيل اللجنة المختصة ببحث أنظمة صناديق الادخار أو عقود التأمين الجماعية أو المعاشات والمحافظة على حقوق العمال فيما تزيد قيمته عن المزايا المقررة فى قانون التأمينات الاجتماعية ،

وعلى قرار اللجنة المذكورة الصادر بتاريخ ٢٧ أبريل سنة ١٩٦٠ ،

وعلى ما عرضه علينا وكيل الوزارة ،

### قرر :

مادة ١ - مع عدم الإخلال بأحكام القرار رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه ، يجب على جميع الهيئات والمؤسسات العامة التى لا تخضع لأحكام قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة المدنيين الصادر بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ وقانون التأمين والمعاشات لمستخدمى الدولة وعمالها الدائمين الصادر بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ إذا كانت مرتبطة بتنفيذ أنظمة خاصة سارية المفعول قبل أول مايو سنة ١٩٦٠ سواء أكانت فى شكل صناديق ادخار أو عقود تأمين جماعية أو نظم معاشات أن ترسل إلى اللجنة المشكلة بالقرار رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ بوزارة الشئون الاجتماعية والعمل المركزية نسختين من تلك الأنظمة فى موعد غايته خمسة عشر يوما من تاريخ العمل بهذا القرار .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به فى اقليمى الجمهورية من تاريخ نشره .

تحريرا فى ٦ ذى الحجة سنة ١٣٧٩ ( ٣١ مايو سنة ١٩٦٠ )

# المحكمة

مجلة قضائية شهرية

نفسها نقابة المحامين

العدد  
الثالث

السنة الحادية والأربعون

نوفمبر  
سنة ١٩٦٠

« الله نور السموات والأرض ، مثل نوره كمشكاة فيها مصباح ،  
المصباح زجاج ، الزجاج كانها كوكب بدرى يوقد فى شجرة مباركة ،  
زيتونة لا شرقية ولا غربية ، يكاد زيتها يضىء ولو لم تمسسه نار » نور على  
نور ، يهلى الله النور من يشاء ، ويضرب الله الامثال للناس ، والله بكل  
شىء عليم »

( صدق الله العظيم )

جميع المخابرات سواء اكانت خاصة بتحرير المجلة أم بإدارتها ترسل بعنوان  
ادارة مجلة المحاماة وتحريرها بدار النقابة بشمارع رمسيس رقم ٥١ بالقاهرة





# المحكمة

مجلة قضائية شهرية

تصدرها نقابة المحامين

نوفمبر  
سنة ١٩٦٠

السنة الحادية والأربعون

العدد  
الثالث

« الله نور السموات والأرض » مثل نوره كمشكاة فيها مصباح ،  
المصباح في زجاجة ، الزجاجة كأنها كوكب دري يوقد في شجرة مباركة ،  
زيتونة لا شرقية ولا غربية ، يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار ، نور على  
نور ، يهتدى الله لنوره من يشاء ، ويضرب الله الأمثال للناس ، والله بكل  
شيء عليم »

( صدق الله العظيم )

جميع المخابرات سواء أكانت خاصة بتحرير المجلة أم بإدارتها ترسل بعنوان  
إدارة مجلة المحاماة وتحريرها بدار النقابة بشارع رمسيس رقم ٥١ بالقاهرة

# بيان

نشرنا في هذا العدد الاحكام والابحاث والقوانين والقوانين الاتية :

احكام محكمة النقض الجنائية

احكام محكمة النقض المدنية

احكام المحكمة الادارية العليا

( مجلس اذونة )

\*\*\*

بيان موجز بالاعمال والاصلاحات التي قامت بها وزارة العدل من اول عهد الثورة حتى الآن .

هل تلغى النقابات وهل حقا تعطلت ؟ للسيد الاستاذ مصطفى محمد البرادعي نقيب المحامين

الدفع بالاعتداء بشرط التحكيم - هل هو دفع بعدم الاختصاص ام دفع بعدم القبول -  
للدكتور احمد ابو الوفا - استاذ قانون المرافعات بكلية الحقوق بجامعة اسكندرية  
المصلحة في النقض الجنائي - للدكتور رموف عبيد - استاذ بكلية الحقوق جامعة  
عين شمس .

حقوق الاولاد والازواج والحواشي على التركة - قوامها وتطورها في القانون الفرنسي  
للاستاذ محمود كامل المحامي .

طرق شهر الشركات للاستاذ السيد كمال الشورى رئيس مكتب توثيق بنها .  
عدم سماع الدعاوى المتعلقة بالوقف بمضى المدة - للدكتور احمد رفعت خفاجي - وكيل  
نيابة استئناف القاهرة .

\*\*\*

قانون رقم ٢٧٤ لسنة ١٩٦٠ بتعديل بعض احكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة  
١٩٥٢ بالاصلاح الزراعي في الاقليم المصري . ص ١٤٩ .

قرارات رئيس الجمهورية العربية المتحدة

قرار رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ باللائحة التنفيذية لقانون نظام الادارة المحلية . ص ١٥٠  
قرارات وزارية

وزارة الاقتصاد :

قرار رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠ باصدار لائحة الرقابة على عمليات النقد . ص ١٧٨  
وزارة الخزانة :

قرار رقم ١٨٦ لسنة ١٩٦٠ بتعديل بعض احكام القرار رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ باصدار  
لائحة المناقصات والمزايدات . ص ٢١٨

وزارة العدل :

قرار بنقل اختصاص بعض المحاكم ص ٢٢١



## قضاء المحاكم للنقض الجنائي

(رئاسة وعضوية السادة الاساتذة محمود ابراهيم اسماعيل وفهيم يسي جندى ، والسيد احمد عفيفي ومحمد عطيه اسماعيل ، وعباس حلمي سلطان المستشارين )

١١٤

٦ أكتوبر سنة ١٩٥٩

- ١ - اختلاس اشياء محجوزة - عناصر الواقعة الاجرامية .  
اشياء محجوزة - وجوب احترام الحجز الى ان يقضى ببطلانه .  
توقيع الحجز بحضور شاهد واحد بدل شاهدين لا يبرر الاعتداء عليه .
- ب - نقض . اسباب جديدة . الدفع ببطلان الحجز .  
عدم جواز التحدى به لأول مرة امام محكمة النقض .

### المبادئ القانونية

- ١ - من المقرر أن توقيع الحجز يقتضى احترامه قانونا ويظل منتجا آثاره ولو كان مشوباً بالبطلان مادام لم يصدر حكم ببطلانه من جهة الاختصاص ، فكون الحجز قد وقع بحضور شاهد واحد بدل شاهدين كما رسمه القانون لا يبرر الاعتداء على أوامر السلطة التي أصدرته أو العمل على عرقلة اجراءات التنفيذ على المحجوزات .

- ٢ - اذا كان يبين من محضر الجلسة أن المتهم لم يدفع ببطلان الحجز أمام محكمة الموضوع فلا يقبل منه أن يشير هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .

( القضية رقم ١٨٠٩ سنة ٢٨ ق )

١١٥

٦ أكتوبر سنة ١٩٥٩

- اختلاس اموال اميرية . جريمة المادة ١١٢ ع المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ :
- ١ - صفة الموظف . الظرف المشدد . الامناء على الودائع . اعتبار أمين شئونة بنك التسليف في استلامه حصة الحكومة من القمح في حكم الموظفين . المادة ١١١ ع ١١٩ . هو في ذلك من الامناء على الودائع .
  - ب - نوع الاشياء المختلسة . انطباق نص المادة ١١٢ ع على اختلاس القمح المسلم الى المتهم بصفته أمين شئونة بنك التسليف . يستوى في ذلك أن يكون القمح من محصول سنة ١٩٥٤ أو من السنوات السابقة المبيعة بالقرارات الوزارية الصادرة في هذا الشأن .
  - ج - بيانات احكام الادانة . منشور بنك التسليف رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٥١ في احتساب نسبة العجز في القمح المسلم . متى تنقضى الحاجة الى بحث مدى انطباقه والقصد من اصداره ؟ . عند اثبات الحكم وقوع اختلاس من أمين شئونة بنك التسليف في « لونات » معينة .

### المبادئ القانونية

- ١ - أمين شئونة بنك التسليف في أداء ما كلف به - طبقاً للقوانين التموينية - انما يقوم بخدمة عامة تجعله في حكم الموظفين طبقاً للمادتين ١١١ ، ١١٩ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ، وفضلاً عن ذلك فإن الامين المذكور - في ظل القوانين والقرارات الصادرة بتنظيم التموين والاستيلاء على حصة الحكومة من القمح في بعض السنين

لهم في الدوائر التي يؤدون فيها وظائفهم اختصاص عام بشأن جميع الجرائم من جنائيات وجنح ومخالفات - فإذا كانت المحكمة قد أثبتت بما أوردته من ظروف الدعوى أن المتهم كان يسير بسيارته مخالفاً للقوانين بسيره في شوارع المدينة بسرعة أكثر مما تستلزمه حسن القيادة في مثل هذه الظروف ، الأمر الذي هو مما يجب على ضابط البوليس مراعاة تنفيذه ، فإن استيقافه السيارة لاتخاذ ما يلزم بشأنها - يكون صحيحاً .

( القضية رقم ٩٥٩ سنة ٢٩ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة مصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد وفهم يس جندي ومحمود حلمي خاطر وعباس حلمي سلطان المستشارين ) .

## ١١٧

١٢ أكتوبر سنة ١٩٥٩

استدلال . ما لا يعد قبضاً . الاستيقاف . مثال . حق رجل البوليس في استيقاف من تزيى بزي المخبر وحمل مستلزماته واقتياده الى مخفر البوليس .

### المبدأ القانوني

ارتداء المتهم الزى المألوف لرجال البوليس السرى وحمله صفارة تشبه النوع الذي يستعمله رجال البوليس واظهاره جراب «الطبنجة» من جيب جلبابه هو عمل يتنافى مع طبائع الامور ويدعو الى الريبة والاشتباه فمن حق رجال البوليس أن يستوقفوا المشتبه فيه واقتياده الى مركز البوليس لاستيفاضه والتحرى عن امره ولا يعد ذلك قبضاً .

( القضية رقم ١١٣٧ سنة ٢٨ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة محمود محمد مجاهد واحمد زكى كامل والسيد احمد عفيفي ومحمد عطية اسماعيل وعباس حلمي سلطان المستشارين ) .

## ١١٨

١٢ أكتوبر سنة ١٩٥٩

١ - استدلال . ضبط الاشياء . المادة ٥٦ . ج . مجال العمل بها . خضوع مأمور الضبط القضائي في تحرير المضبوطات للمادة ٥٦ . ج . مستوى أن يكون في ذلك أصيلاً أو منتدباً من النيابة .

وفقاً للاوضاع التي رسمتها تلك التشريعات - مكلف باستلام ما يرد للشونة من محصول القمح وأن يبقيه في عهده الى أن يتم طلبه والتصرف فيه ، فهو بلا ريب من الامناء على الودائع المشار اليهم في المادة ١١٢ من ذلك القانون .

٢ - اذا كان ما استلمه المتهم من القمح تم بصفته أميناً لشونة بنك التسليف وحساب الحكومة ، فيكون اختلاسه مما تنطبق عليه المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ - يستوى في ذلك أن يكون القمح الذي سلم للمتهم من محصول سنة ١١٥٤ أو من السنوات السابقة المبينة بالقرارات الوزارية الصادرة في هذا الشأن .

٣ - اذا أثبت الحكم بأدلة منطقية أن اختلاس القمح المسلم للمتهم بصفته أميناً لشونة بنك التسليف وقع في أربعة «لوات» وعين صافي المقدار المختلس ، فلا محل للبحث في مدى انطباق المنشور رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٥١ الصادر من بنك التسليف - في احتساب مقدار العجز - يستوى في ذلك أن يكون هذا المنشور قد قصد من اصداره ضبط قواعد حساب الوزن بين الحكومة وبين البنك - كما قرر الحكم - ، أو أنه يتضمن قواعد عامة تسرى في حق موظفي البنك ومستخدميه ، كما يلزم المتهم .

( القضية رقم ٩٤١ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة )

## ١١٦

٦ أكتوبر سنة ١٩٥٩

استدلال مأموري الضبطية ذوو الاختصاص العام . اختصاصهم بالنسبة لجميع الجرائم التي تقع في دائرة اختصاصهم الاقليمي . المادة ٢٣ . ج . الفرق بين القبض والاستيقاف . سلطة مأمور الضبطية في استيقاف السيارة عند سيرها بسرعة ينجم عنها خطر على حياة الجهود أو ممتلكاته .

### المبدأ القانوني

ضباط البوليس في المراكز والبنادر ولاقسام بمقتضى المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية من مأموري الضبطية القضائية الذين



١٢٠

١٢ أكتوبر سنة ١٩٥٩

اختصاص • تنازع الاختصاص • شرط قيامه • المادة ٢٢٦ • ٢٢٧ ج • وقوعه بين أكثر من جهة من جهات التحقيق أو الحكم إيجاباً أو سلباً • أثر انتفاء هذا الشرط • عدم قيام التنازع بصورتيه •

### المبدأ القانوني

إذا كانت الحالة المعروضة لا تعدو أن تكون حكماً صدر من جهة واحدة - هي محكمة الجناح المستأنفة في الدعوى بعدم اختصاصها بنظرها - وأصبح هذا الحكم نهائياً وليس ثمة جهة أخرى تتنازع هذا الاختصاص لا سلباً ولا إيجاباً فيكون الطلب المقدم من النيابة العامة لتعيين جهة الاختصاص - بقوله أن هذه الدعوى إذا عرضت على محكمة الجنايات فستقضى أيضاً بعدم اختصاصها بنظرها - على غير أساس من القانون لانتفاء العلة مما يتعين معه رفضه •

( القضية رقم ١٧٩٢ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة )

١٢١

١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٩

استدلال • تلبس • متى يتحقق ؟ بأدراك وقوع الجريمة بآية حاسة من الحواس متى كان هذا الإدراك بطريقة يقينية لا تختمل شكاً • المادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات و ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية • نقص • أوجه الطعن • الخطأ في تأويل النصوص الاجرائية • مثال • تقرير الحكم عدم جواز الاعتماد على حاسة الشم للاستدلال على قيام حالة التلبس بجريمة •

### المبدأ القانوني

أورد الشارع في المادة الثامنة من قانون تحقيق الجنايات «القديم لفظ «الرؤية» في مشاهدة الجريمة المتلبس بها تعبيراً عن الإغلب من طرق المشاهدة عند المفاجأة بجناية أو جنحة ترتكب» والنص الجديد في المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية لم يورد الرؤية وإنما عنى ببيان الحال التي ترتكب فيها تلك الجريمة جنائية كانت أو جنحة أو الوقوف على هذه الحال عقب ارتكاب أيهما بزهة يسيرة ، ومفاد ذلك

ب - تحقيق - تفتيش • بيانات الاحكام بالنسبة له • البيان الكافي • اغفال الحكم تعيين أسماء باقي أفراد رجال القوة الذين استعان بهم الضابط المأذون في تنفيذ الأذن بالتفتيش • متى لا يعيب التسبب ؟ عند بيان أسماء من حضر التفتيش ومؤدى شهادتهم وعدم اعتماده في الادانة على شهادة الباقيين •

### المبادئ القانونية

١ - لا أساس في القانون للتفرقة التي قال بها الحكم - في معرض سرده واجبات مأمور الضبط القضائي في خصوص تحرير المضبوطات وعدم خضوعه لاحكام المادة ٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية اذا كان منتدباً من النيابة العامة للتفتيش وخضوعه لاحكامها اذا قام بالضبط كأصيل

٢ - لا يقدح في سلامة الحكم انه لم يعين أسماء باقي أفراد رجال القوة الذين استعان بهم الضابطان المأذونان بالتفتيش طالما أنه قد عنى ببيان أسماء من حضر التفتيش ومؤدى شهادتهم وما دام أنه لم يعتمد في الادانة على شهادة الباقيين •

( القضية رقم ٩٧٠ سنة ٢٩ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة محمود ابراهيم اسماعيل وفهيم يس جندى واحمد ذكى كامل ومحمود حلمي خاطر وعادل يوسف المستشارين )

١١٩

١٢ أكتوبر سنة ١٩٥٩

اثبات • اعتراف • حكم • ما لا يعيب تسببه • الخطأ في تسمية أقوال المتهم اعترافاً • متى لا يعيب التسبب ؟ عند عدم اكتفاء المحكمة به والحكم على التهم دون سماع الشهود •

### المبدأ القانوني

لا يقدح في سلامة الحكم خطأ المحكمة في تسمية أقوال المتهم اعترافاً طالما أن المحكمة لم ترتب عليه وحده الاثر القانوني للاعتراف وهو الاكتفاء به والحكم على الطاعن بغير سماع الشهود •

( القضية رقم ٩٧٢ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة )



رجال الضبط القضائي لاجراء التحقيق ، فيكون المحضر الذي يحضره مأمور الضبط القضائي عندئذ محضر جمع استدلالات - لمحضر تحقيق ، فاذا حفظته النيابة جاز لها رفع الدعوى الجنائية دون حاجة الى صدور أمر من النائب العام بالغاء أمر الحفظ .

٢ - أمر الحفظ المانع من العود الى اقامة الدعوى الجنائية انما هو الامر الذي يسبقه تحقيق تجريه النيابة بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائي بناء على انتداب منها - فاذا كان الحكم المطعون فيه قد ذهب الى اعتبار اشارة وكيل النيابة «باحالة الشكوى الى البوليس لفحصها بمعرفة أحد رجال الضبط القضائي» ندبا للتحقيق ، واعتبر أمر النيابة بحفظ الشكوى اداريا بمثابة أمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية يمنع من اقامة الدعوى مادام لم يبلغ قانونا ، وانتهى من ذلك الى القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يعيبه ويستوجب نقضه .

( القضية رقم ١٠٠٠ لسنة ٢٩ قى رئاسة وعضوية السادة الاساتذة محمود محمد مجاهد وفهيم يس جندى ومحمد عطية اسماعيل ومحمود حلمي خاطر وعباس حلمي سلطان المستشارين )

١٢٣

١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٩

الاثبات . خبرة . تقدير رأى الخبير . محكمة الموضوع . خيانة امانة . الحساب القائم بين الطرفين . سلطة محكمة الموضوع فى اطراح تقرير الخبير لاسباب سائفة . عدم التزامها بفحص الحساب ، أو ندب خبير آخر لفحصه بما دامت ظروف الدعوى لا تدعو الى اتخاذه .

### المبادئ القانونية

اطراح المحكمة لتقرير الخبير وعدم التعويل عليه - لاسباب سائفة أوردتها - أمر يتعلق بسلطتها فى تقدير الدليل ولا معقب عليها فى ذلك ، اذ الامر يرجع فى حقيقته الى اطمئنانها هى ، وليست بعد مكلفة بأن تفحص الحساب بنفسها أو أن تنب خبيرا آخر لفحصه مادام

وطبقا لما جرى عليه القضاء - حتى فى ظل النص القديم - أن الرؤية بذاتها ليست هى الوسيلة الوحيدة لكشف حالة التلبس ، بل يكفى أن يكون شاهدا قد حضر ارتكابها بنفسه وأدرك وقوعها بأية حاسة من حواسه تستوى فى ذلك حاسة البصر ، أو السمع ، أو الشم ، متى كان هذا الإدراك بطريقة يقينية لا تختمل شكاً فيكون ما انتهى اليه الحكم - من أن الاعتماد على حاسة الشم للاستدلال على قيام حالة التلبس هو استدلال غير جائز لما فيه من اعتداء على الحرية الشخصية - منظوياً على تأويل خاطئ للقانون بما يستوجب نقضه ( القضية رقم ٦٨٣ سنة ٢٩ بالهيئة السابقة )

١٢٢

١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٩

١ - أمر حفظ . استدلال . مأمور الضبط القضائي . متى يكون له اجراء التحقيق استثناء ؟ عند ندبه للتحقيق . شروط صحة النذب . أثر تغلفها . عدم تقييد النيابة بأمر الحفظ الذى تصدره بعد تنفيذ مأمور الضبط القضائي ما اشارت به بشأن فحص شكوى .

ب - أمر بالاوجه . آثاره . متى ترتب ؟ عندما يكون مسبوقاً بتحقيق تجريه النيابة بنفسها أو عن طريق مأمور الضبط القضائي المنتدب منها لاجرائه . أثر تغلف هذا الشرط عدم تقييد النيابة فى رفع الدعوى الجنائية . بأمر الحفظ الصادر بناء على محضر جمع الاستدلالات . نقض . أوجهه . الخطأ فى تطبيق القانون الاجرائي . مثال . تقرير الحكم عدم قبول الدعوى الجنائية عن واقعة تضمنتها شكوى حفظتها النيابة اداريا بعد تنفيذ رجل الضبط القضائي ما اشارت به بشأن فحصها .

### المبادئ القانونية

١ - يشترط حتى يكون ندب مأمور الضبط القضائي صحيحاً منتجا أثره أن يكون النذب صريحا منصبا على عمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق فيما عدا استجواب المتهم ، وألا ينصب على تحقيق قضية برمتها - الا اذا كان النذب صادرا الى معاون النيابة ، وأن يكون ثابتا بالكتابة ، وأن يصدر عن صاحب الحق فى إصداره الى أحد مأموري الضبط القضائي المختصين مكانيا ونوعيا ، أما مجرد احالة الاوراق من النيابة الى البوليس فلا يعد انتدابا منها لاحد

٣ - مجرد الاخلال بالثقة الملازمة للورقة الرسمية يترتب عليه ضرر ، اذ تغيير الحقيقة في الاوراق الرسمية من شأنه أن يزعم الثقة الواجبة لهذه الاوراق .

( القضية رقم ١٠٨٤ سنة ٢٩ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة محمود ابراهيم اسماعيل واحمد زكى كامل والسيد احمد عفيفي ومحمود حلمي خاطر وعادل يونس المستشارين ) .

١٢٥

٢٦ اكتوبر سنة ١٩٥٩

اجراءات المحاكمة . اثبات حقيقة الاجراءات التي تمت عليها المحاكمة . الحكم يكمل محضر الجلسة في ذلك . ما لا يبطلها . الفارق بين الخطا المادى والخطا المؤدى الى البطلان . اغفال وصف الحكم أنه صدر غيابيا بالنسبة الى أحد المتهمين في المنطوق الوارد بمحضر الجلسة هو سهو في التحرير .

#### المبادئ القانونية

- ١ - الحكم يكمل محضر الجلسة في اثبات حقيقة الاجراءات التي تمت عليها المحاكمة .
- ٢ - اغفال وصف الحكم أنه صدر غيابيا بالنسبة الى أحد المتهمين في المنطوق الوارد بمحضر الجلسة لا يعدو أن يكون من قبيل السهو في التحرير الذي لا يعيب الحكم أو يؤثر في سلامته .

( القضية رقم ١٠٨٥ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة ) .

١٢٦

٢٦ اكتوبر سنة ١٩٥٩

كسب . حيازته بقصد البيع في غير ترخيص . المسؤولية والعقاب . ما لا يؤثر في قيام الجريمة . تقديم طلب للحصول على ترخيص ببيع أو الحصول على الرخصة بعد وقوع الجريمة ببضعة أيام . نقص . أوجه . الخطأ في تأويل القانون وفي تطبيقه . مثال : القساء عقوبة المصادرة المنصوص عليها في المادة ٦ من ق ٢١ لسنة ١٩٥٧ لحصول المتهم على ترخيص بعد وقوع الجريمة ببضعة أيام .

#### المبدأ القانوني

لا يؤثر في تجريم فعل حيازة الكسب بقصد البيع بمقتضى المادة الاولى من القانون رقم ٢١

انها لم تجد في ظروف الدعوى وملاساتها ما يدعو الى هذا الاجراء .

( القضية رقم ١٠٠٤ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة )

١٢٤

٢٦ اكتوبر سنة ١٩٥٩

١ ، ب ، ج - تزوير المحررات . عناصر الواقعة الاجرامية . وقوع التزوير على شيء مما سبق المحرر لاثباته . البيان الجوهرى بدفاتر قيد المواليد . مثال . بيان اسم المولود واسمى الوالدين المنتسب اليهما حقيقة . تغيير الحقيقة في هذا البيان يوفر جناية التزوير في محرر رسمي . علة ذلك . قوة المحرر في الاثبات . مدى قوة شهادات القيد بدفاتر المواليد في اثبات النسب أمام محاكم الاحوال الشخصية وغيرها . الضرر . ما يوفره . مجرد الاخلال بالثقة الملازمة للورقة الرسمية .

#### المبادئ القانونية

- ١ - نصوص المواد الاولى والسادسة والسابعة والثانية عشر والثالثة عشر من القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ المعدل بالقانونين ٦٣٧ لسنة ١٩٥٣ ، ١٢٣ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمواليد والوفيات يؤخذ منها مجتمعة أن دفاتر المواليد ليست معدة لقيد واقعة الولادة مجردة عن شخصية المولود واسمى الوالدين المنتسب اليهما حقيقة، ذلك بأن مجرد اثبات الميلاد دون بيان اسم المولود ووالديه لا يمكن أن يجزئ في بيان واقعة الميلاد على وجه واضح لاتعتريه شبهة وحتى يكون صالحا للاستشهاد به في مقام اثبات النسب - فاذا تعمد المبلغ تغيير الحقيقة في شيء مما هو مطلوب منه وأجرى القيد على خلاف الحقيقة بناء على ما بلغ به ، فإنه يعد مرتكبا لجناية التزوير في محرر رسمي .

- ٢ - ما جاء بقوانين الاحوال الشخصية من أحكام ثبوت النسب التي ترفع الى محاكم الاحوال الشخصية إنما قصد منه الشارع أن يضبط سير الدعاوى التي ترفع الى تلك المحاكم بضوابط حددها ، وهذه الضوابط لا تحول دون امكان الاستشهاد بالنسب أمام تلك المحاكم إلا غيرها بشهادات القيد على قدر ما لدفاتر قيد المواليد من قوة في الاثبات لما هو مفترض من صحة ما سجل فيها من بيانات .



عولت عليها مقدمة لما انتهت اليه من أن المتهم رغم مرضه الثابت بالشهادة كان يستطيع حضور المحاكمة .

( القضية رقم ١٠٩١ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة )

## ١٢٨

٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٩

١ - ب - نقض . طعن . اجراءاته . التقرير والاسباب . ماهية كل منهما وآثار ذلك . قانون . تطبيقه من حيث الزمان . فورية اثر قوانين الاجراءات . مجال العمل بها . التقرير بالطعن هو مناط اتصال محكمة النقض بالطعن . اسباب الطعن هي من شروط قبوله . علة ذلك . اسباب الطعن تلحق التقرير به . هما وحدة اجرائية . عدم اعمال الاثر الفوري للمادة ٣٤ من قانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بالنسبة للطعون التي قرر بها في ظل المادة ٤٢٤ أ . ج . نقض اجراءاته . متى تتصل المحكمة بالطعن ؟ تكليف الطاعن بالحضور امام محكمة النقض ليس شرطا لازما لاتصال المحكمة بالطعن . كفاية التقرير في ذلك .

ج - شيك . دعوى مدنية . الشروط الواجب توافرها في الفعل الذي يبيح الادعاء المدني . السببية المباشرة بين الجريمة والضرر . اثر انتفاؤها . انتفاء ولاية المحاكم الجنائية في الحكم بالتعويض عن الافعال غير المحمولة على الجريمة ولو كانت متصلة بالواقعة محل المحاكمة . مثال . جريمة المادة ٣٣٧ ع . التفرقة بين قيمة الشيك والضرر الفعل الناشئ عن الجريمة .

د - شيك . جريمة المادة ٣٣٧ ع . القصد الجنائي . متى يتحقق ؟ بصور أمر بعدم دفع قيمة الشيك ولو توافر السبب المشروع . علة ذلك .

### المبادئ القانونية

١ - الاصل أن الطعن بطريق النقض ان هو الا عمل اجرائي لم يشترط القانون لرفعه سوى اقصاح الطاعن عن رغبته في الاعتراض على الحكم بالشكل الذي ارتآه القانون ، وقد أباح القانون هذا الاعتراض ورسم له التقرير به في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المراد الطعن عليه في خلال الميعاد الذي حدده ، ويترتب على هذا الاجراء الشكلي دخول الطعن في حوزة محكمة النقض واتصالها به بناء على اعلان ذي الشأن عن رغبته فيه ، أما تقرير الاسباب التي يبنى عليها الطعن فما هو الا شرط لقبول الطعن ولتمكين محكمة النقض من النظر في موضوعه ، فالاسباب ليست الا تبعا لهذا التقرير لاحقة به فهما يكونان

لسنة ١٩٥٧ أن يكون المتهم قد قدم طلبا للحصول على الرخصة من قبل تاريخ الواقعة المسندة اليه ، أو أن يكون حصوله على هذه الرخصة قد تم بعد وقوع الجريمة ببضعة أيام مادام الثابت أنه في يوم حصول الواقعة لم يكن مرخصا له بالاتجار ، فيكون الحكم المطعون فيه اذ ألغى عقوبة المصادرة لما ضبط - للاسباب التي أوردها - قد أخطأ في تأويل القانون وفي تطبيقه ويتعين تصحيح هذا الخطأ باضافة عقوبة المصادرة الى عقوبة الغرامة المقررة بها .

( القضية رقم ١٠٨٩ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة )

## ١٢٧

٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٩

معارضة . الحكم فيها . كيفية اتصال المحكمة بمعارض . للمعارض أن يعرض عذره بأي طريق . محكمة الموضوع . اثبات . اقناعية الدليل . رقابة محكمة النقض مراقبتها سلامة التدليل . معارضة . تسبيب الحكم بالنسبة لشكلها . عيوب التسبيب . قصور البيان . مثال في اهدار قيمة شهادة مرضية .

### المبادئ القانونية

١ - لا يوجب القانون على المتهم أن يوكل غيره في ابداء عذره في عدم الحضور ، بل أن له أن يعرضه بأي طريق يتفكر ابلاغه الى المحكمة

٢ - الشهادة المرضية وان كانت لا تخرج عن كونها دليلا من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة ألا أن المحكمة متى أبدت الاسباب التي من أجلها رفضت التعويل على تلك الشهادة ، فان لمحكمة النقض أن تراقب ما اذا كان من شأن هذه الاسباب أن تؤدي الى النتيجة التي رتبها الحكم عليها - فاذا كانت المحكمة - وهي في سبيل تبيان وجه عدم اطمئنانها الى الشهادة المرضية - قد اقتصرت على القول بأن مثل المرض الذي ورد بها ما كان يحول بين المتهم والمثول أمامها دون أن تستظهر درجة جسامته مرضه ، وهل هو من الشدة بحيث تمنعه من المثول امام المحكمة فقول المحكمة على النحو المشار اليه آنفا يجعل حكمها قاصر البيان لعدم ابداء الاسباب التي



مبلغ التعويض وبين القضاء للمدعى بالحق المدني بما لحقه من ضرر فعلي نشأ مباشرة عن الجريمة .

٤ - تتحقق جريمة المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات بمجرد صدور الأمر من السيد صاحب الى المسحوب عليه بعدم الدفع حتى ولو كان هناك سبب مشروع ، ذلك بأن مراد الشارع من العقاب هو حماية الشيك في التداول وقبوله في المعاملات على أساس أنه يجري فيها مجرى النقود .

( القضية رقم ١٠٩٢ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة ) .

١٢٩

٢ نوفمبر سنة ١٩٥٩

دعوى مدنية . انقضاؤها بتنازل المدعى بالحقوق المدنية عن حقوقه . صلح . آثاره . سلطة قاضي الموضوع في تفسير عقد الصلح . عدم جواز اتوسع في تفسيره . م ٥٥٥ مدني .

استخلاص نية الطرفين وتعدد النتائج المتبناة من الصلح أمر موضوعي ما دام الاستخلاص سائفا . تدليل سليم على أن الصلح كان تهدئة الخواطر ولم يقصد به التنازل عن الحق المدني .

#### المبدأ القانوني

من المقرر أن الصلح عقد ينحسم به النزاع بين الطرفين في أمر معين وبشروط معينة ، ولهذا وجب ألا يتوسع في تأويله ، وأن يقصر تفسيره على موضوع النزاع ، على أن ذلك لا يحول بين قاضي الموضوع وبين حقه في أن يستخلص من عبارات الصلح ومن الظروف التي تم فيها نية الطرفين والنتائج المتبناة من الصلح ويحدد نطاق النزاع الذي أراد الطرفان وضع حد له باتفاقهما عليه - شأنه في ذلك شأن باقي العقود - إذ أن ذلك من سلطته ، ولارقابة عليه فيه ما دامت عبارات العقد والملازمات التي تم فيها تحمل ما استخلصه منها - فإذا استخلص الحكم من عقد الصلح والظروف التي تم فيها أن القصد من إجراءاته كان تهدئة الخواطر وأنه لا يحمل في طياته تنازلا من المجنى عليه عن حقوقه المدنية ، وكان هذا الاستخلاص

وحدة اجرائية تحكمها القواعد التي كانت سارية على إجراءات الطعن عند بدء التقرير به مادام هذا التقرير هو مناط اتصال المحكمة بالطعن واعتباره مرفوعا اليها - فإذا كان الطعن قد رفع الى محكمة النقض قبل العمل بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - لحصول التقرير به في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه - في ظل المادة ٤٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية وطبقا للاوضاع التي كانت سارية حينذاك ، فإنه يظل - طبقا لنص الفقرة الاولى من المادة الخامسة من القرار الصادر باصدار القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ محكوما بالشكل الذي تم في ظلها دون اعمال الاثر الفوري للمادة ٣٤ من القانون المذكور التي تتطلب التوقيع على الاسباب الواجب تقديمها في الميعاد القانوني من محام مقبول امام محكمة النقض .

٢ - لا يلزم لاعتبار الطعن مرفوعا لمحكمة النقض تكليف الطاعن بالحضور امامها ، ذلك بأن محكمة النقض ليست درجة استئنافية تعيد عمل قاضي الموضوع وانما هي درجة استئنائية ميسان عملها مقصور على الرقابة على عدم مخالفة القانون ، ومتى تقرر ذلك فإن التقرير بالطعن في قلم الكتاب يصبح به محكمة النقض متصلة بالطعن اتصالا قانونيا صحيحا متى قدم التقرير في الميعاد .

٣ - الاصل أن ولاية المحاكم الجنائية بالنسبة الى الحكم بالتعويضات المدنية هي ولاية استثنائية تقتصر على تعويض الضرر الناشئ مباشرة عن الفعل المكون للجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ولا تتعداها الى الافعال الاخرى غير المحمولة على الجريمة - ولو كانت متصلة بالواقعة التي تجرى المحاكمة عنها - لانتفاء علة التبعية التي تربط الدعوى المدنية بالدعوى الجنائية - ولما كانت قيمة الشيك ليست تعويضا عن جريمة - اصلا - أمر بعدم دفع قيمته - التي دين المتهم بها ، بل هي عبارة عن دين سابق على وقوعها غير مترتب عليها - مما تستفي معه ولاية المحاكم الجنائية في الحكم به - فإنه لا تعارض بين استبعاد قيمة الشيك من

٣ - مسألة رضا المجنى عليها أو عدم رضائها - في جريمة المادة ٢٧٩ من قانون العقوبات - مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع فصلاً نهائياً ، وليس لمحكمة النقض بعد ذلك حق مراقبتها في هذا الشأن طالما أن الأدلة والاعتبارات التي ذكرتها من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم - فإذا استند الحكم في براءة المتهم إلى قوله : « .. » أن الثابت من وقائع الدعوى أن ركن انعدام رضا المجنى عليها غير متوافر ، ذلك أن الظاهر للمتهم هو أن المجنى عليها راضية عن الواقعة فضلاً عن أنها سمحت له برضاها الدخول بسكنها والجلوس بصحبته .. ومن ناحية أخرى فإن المحكمة تستخلص رضا المجنى عليها من قولها بمحض جمع الاستدلالات أن زوجها قد لفق الواقعة للإيقاع بالمتهم ، أي أنها كانت راضية عن الفعل الذي قام به المتهم وذلك حتى توقع به لكي يستفيد زوجها حسب الخطة التي كان يرمى إليها .. » فإن ما أثبتته الحكم ينطوي على رضا المجنى عليها بجميع مظاهره وكامل معالته .

( القضية رقم ٧٢٦ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة )

١٣١

٢ نوفمبر سنة ١٩٥٩

١ - البات . شهادة . ما لا يعيب تسبب الحكم في خصوصها . الاحالة في إيراد أقوال أحد الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر عند اتفاق أقوالهما فيما استند إليه منها .

ب - استدلال . محكمة الموضوع . تلبس . تحديد الفترة التي تنقضي بها هذه الحالة . تحديد هذه الفترة أمر موضوعي بشرط الاستناد إلى ما له أصل في الأوراق ولا سبب مؤدية .

#### المبادئ القانونية

١ - لا يعيب الحكم أن يحيل في إيراد أقوال أحد الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهما متفقة فيما استند إليه الحكم منها .

٢ - تقدير الظروف المحيطة بالجريمة والمدة التي مضت من وقت وقوعها إلى وقت اكتشافها

سائفاً في العقل وتحتمله عبارات الصلح وملايساته ، فيكون ما انتهى إليه الحكم من رفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية - لسبق تنازل المدعى بالحقوق المدنية عن حقوقه - صحيحاً في القانون .

( القضية رقم ٥٩٢ سنة ٢٩ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة محمود محمد مجاهد وفهيم يس جندي ومحمود حلمي خاطر وعباس حلمي سلطان وعادل يونس المستشارين )

١٣٠

٢ نوفمبر سنة ١٩٥٩

١ - نقض . ممن يجوز ؟ متى تتوافر صفة المدعى بالحقوق المدنية في الطعن على الحكم بأوجه متعلقة بالدعوى الجنائية ؟ عند تجاوز طلباته النصاب الذي يفصل فيه القاضي الجزئي نهائياً ومساس العيب الذي شاب الحكم بحقوقه المدنية .

ب ، ج - فعل فاضح غير علني . عناصر الواقعة الاجرامية . وقوع الفعل بغير رضا المجنى عليها . الفصل في قيام هذا العنصر أو انتفائه أمر موضوعي ما دام الاستخلاص سائفاً . تدليل سليم على حصول الفعل برضا المجنى عليها .

#### المبادئ القانونية

١ - لا يكون للمدعى بالحقوق المدنية صفة في الطعن على الحكم بأوجه متعلقة بالدعوى الجنائية إلا إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائياً وانطوى العيب الذي شاب الحكم على مساس بالدعوى المدنية - فإذا كان استئناف المتهم للحكم الصادر في الدعوى المدنية قد بني على أن التعويضات المطلوبة تزيد عن النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائياً ، فلا صفة للمدعى بالحقوق المدنية فيما يشتره في طعنه بشأن عدم جواز استئناف الحكم الصادر في الدعوى الجنائية .

٢ - يشترط لتوافر جريمة الفعل الفاضح غير العلني المنصوص عليها في المادة ٢٧٩ من قانون العقوبات أن تتم بغير رضا المجنى عليها - حماية لشعورها وصيانة لكرامتها مما قد يقع على جسمها أو بحضورها من أمور مخلة بالحياء على الرغم منها .



اذ قضى ببراءة المتهمين يكون قد طبق القانون تطبيقاً سليماً .

( القضية رقم ٧٤٦ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة )

١٣٣

٣ نوفمبر سنة ١٩٥٩

دعوى مدنية . مباشرتها امام القضاء الجنائي . تبعيتها للدعوى الجنائية . مستثنيات القاعدة .

وجوب الفصل في الدعوى المدنية رغم القضاء بالبراءة في الدعوى الجنائية . الم ٣٠٩ ج . مثال . في قتل خطأ .

### المبدأ القانوني

الحكم بالتعويض غير مرتبط حتماً بالحكم بالعقوبة في الدعوى الجنائية ، اذ ان الشارع اوجب على المحكمة ان تفصل في الدعوى المدنية - فالعمل ولو لم يكن جريمة معاقبا عليها قانوناً الا أنه مع ذلك قد يكون جنحة أو شبه جنحة مدنية يصح ان ناله ضرر منه ان يطالب بتعويضه - فاذا كانت الدعوى المدنية قد رفعت على وجهها الصحيح وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لادلة الدعوى الجنائية واستظهر عدم توافر ركن الخطأ الذي تنتسب اليه وفاة المجنى عليه فانه كان متعيناً على المحكمة ان تفصل في الدعوى المدنية في الحكم الذي اصدرته ، أما وقد قضت بعدم اختصاصها بنظر تلك الدعوى فان حكمها يكون مخالفاً للقانون ويتعين لذلك نقضه .

( القضية رقم ١٠٨٦ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة )

١٣٤

٣ نوفمبر سنة ١٩٥٩

تحقيق . تفتيش المنازل . الاسباب الموضوعية لصحة الاذن به . تحقق السبب وتحصيد المحل . اثر تجهيل الشخص المعنى بالتفتيش وحصول الاذن في عبارة عامة غير محددة . بطلان التفتيش وبطلان الدليل المستمد منه .

### المبدأ القانوني

تفتيش المنازل - على ما استقر عليه قضاء محكمة النقض - اجراء من اجراءات التحقيق

للفصل فيما اذا كانت الجريمة متلبساً بها او غير متلبس بها موكل الى محكمة الموضوع ولا معقب عليها في خصوصه ، ما دامت الاسباب التي استندت اليها لها اصولها في الاوراق وتؤدي قانوناً الى النتيجة التي انتهت اليها .

( القضية رقم ٧٣٩ سنة ٢٩ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة محمود ابراهيم اسماعيل واحمد زكي كامل والسيد احمد عفيفي ومحمد عطية اسماعيل وعادل يونس المستشارين )

١٣٣

٢ نوفمبر سنة ١٩٥٩

تزوير المحررات . المسؤولية والعقاب . الارادة الجانية . ما يعدم القصد الجنائي . الجهل بالواقع المختلط بالجهل بقاعدة مقررة في غير قانون العقوبات . اعتبار الجهل في جملته جهلاً بالواقع يتنفي به القصد الجنائي . مثال في الجهل باحكام قانون الاحوال الشخصية في شأن مواعيد الزواج .

### المبدأ القانوني

متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي اذ المتهمين حين مباشرة عقد النكاح - وهو عمل مشروع في ذاته - قررا بسكامة نية امام المأذون - فهو يثبت لهما - عدم وجود مانع من مواعيد كائنا في الواقع يجهلان وجوده ، وكانت المحكمة - بناء على وقائع الدعوى وأدلتها المعروضة عليها - قد اطمانت الى هذا الدفاع وعدتاهما معذورين يجهلان وجود ذلك المانع ، وان جهلهما في هذه الحالة لم يكن لعدم علمهما بحكم من أحكام قانون العقوبات ، وانما هو جهل بقاعدة مقررة في قانون آخر هو قانون الاحوال الشخصية ، وهو جهل مركب من جهل بهذه القاعدة القانونية وبالواقع في وقت واحد مما يجب قانوناً - في المسائل الجنائية - اعتباره في جملته جهلاً بالواقع ، وكان الحكم قد اعتبر الظروف والملايسات التي احاطت بهذا العذر دليلاً قاطعاً على صحة ما اعتقله المتهمان من انهما كانا يباشران عملاً مشروعاً - للاسباب المعقولة التي تبرر لديهما هذا الاعتقاد - مما يتنفي معه القصد الجنائي الواجب توافره في جريمة التزوير ، فان الحكم



المادة ٥١ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه يحصل التفتيش بحضور المتهم أو من ينيبه عنه كلما أمكن ذلك ، والا فيجب أن يكون بحضور شاهدين ، ويكون هذان الشاهدان بقدر الامكان من أقاربه البالغين أو من القاطنين معه بالمنزل أو من الجيران .

٣ - لم يشترط القانون - بالنسبة الى تفتيش الاشخاص - حضور شهود تيسيرا لاجرائه ، الا أن حضورهم وقت التفتيش لا يترتب عليه البطلان ، اذ أن حصول التفتيش أمام شهود هو ضمان لسلامة الاجراءات التي يباشرها مأمور الضبط القضائي ، ولا محل لاستناد المتهم الى المادة ٧٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، لان المادة المذكورة لم تتحدث الا عن حق خصوم الدعوى في حضور اجراءات التحقيق عندما يباشرها قاضي التحقيق .

( القضية رقم ٩٦٦ سنة ٢٩ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة محمود ابراهيم اسماعيل وفهيم يس جندى واحمد زكى كامل ومحمود حلمي خاطر وعادل يونس المستشارين )

١٣٦

٩ نوفمبر سنة ١٩٥٩

١ - حكم . بيانات الديباجة . التقويم المعول عليه في اثبات تاريخ اصدار الحكم . هو التقويم الميلادي . الم ٥٦٠ ج .

ب ، ج ، د - اختلاس اشياء محجوزة . المسؤولية والعقاب . القصد الجنائي . متى يجوز للمتهم أن يدفع بجهالته يوم البيع ؟ عند وجوب المحجوز . تصور وقوع الجريمة من العارس دون المحجوز عليه المالك . بيانات احكام الادانة . رفض دفاع المتهم المبني على هلاك المحجوز قبل يوم البيع لاسباب سائفة . مثال . اثبات . اقناعية الدليل . عدم جواز مصادرة المحكمة في تكوين عقيدتها من الادلة السائفة .

### المبادئ القانونية

١ - التاريخ الميلادي الذي جرت فيه المحاكمة وصدر فيه الحكم هو ما يجري عليه العمل في المحاكم وقد اعتبره الشارع أصلا في حساب المدد المبينة بقانون الاجراءات الجنائية .

٢ - من المقرر أن الدفع بعدم العلم بيوم البيع محله أن تكون المحجوزات موجودة فعلا .

لاتأمر به سلطة من سلطاته الانتمائية جريمة - جنائية أو جنحة - ترى أنها وقعت وصحت نسبتها الى شخص معين وأن هناك من الأدلة ما يكفي لاقتحام مسكنه الذي كفل الدستور حرمة وحرم القانون على رجال السلطة دخوله الا في احوال خاصة ، فيجب أن يكون تعيين الشخص المراد تفتيشه واضحا ومحددا له تحديدا نافيا للجهالة وقت صدور الاذن - فاذا جاء الاذن الصادر من النيابة باجراء التفتيش مجهلا خاليا من أية اشارة تحدد شخص المراد تفتيشه والبلدة التي يقع فيها منزله - بل هو في عباراته العامة المجهلة يصلح لأن يوجه ضد كل شخص يقيم في أي بلدة تجاور البلدة المذكورة بالاذن - مادام أن الأمر متروك للمرشد على ما يراه هو دون أي تحديد - هذا بالإضافة الى أن الاذن قد صدر ضد شخص يدعى . . . . . ولم يثبت من الاوراق أن المتهم معروف بذلك الاسم ، فانه لا يكون اذنا جديا ، ويكون التفتيش الذي حصل على مقتضاه قد وقع باطلا لمخالفته الاصول المقررة للتفتيش ، ويبطل تبعا للدليل المستمد منه .

( القضية رقم ١٦٦٢ سنة ٢٨ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة محمود محمد مجاهد وفهيم يس جندى ومحمود حلمي خاطر وعباس حلمي سلطان وعادل يونس المستشارين )

١٣٥

٩ نوفمبر سنة ١٩٥٩

١ ، ب - تحقيق . اصوله . القاعدة . التحقيق سري بالنسبة للجمهور . المادة ٧٥ ا . ج . الاستثناء . تفتيش المنازل . المادة ٥١ ج .

ج - تحقيق . تفتيش . ما لا يبطله . حضور الشهود تفتيش الاشخاص هو ضمان لسلامة الاجراءات . عدم جواز الاستناد الى الم ١٧٧ ج .

### المبادئ القانونية

١ - مقتضى نص المادة ٧٥ من قانون الاجراءات الجنائية أن اجراءات التحقيق من الاسرار التي لايجوز لمن أشار اليهم النص اقتضاءها .

٢ - خرج المشرع على قاعدة سرية اجراءات التحقيق بالنسبة الى تفتيش المنازل فنص في

٣ - لا يصح للمتهم أن يصادر المحكمة فيما اطمأنت اليه وعولت فيه على الادلة السائغة التي أوردتها ، فما يقوله المتهم من أن المحكمة لم تأخذ بدفاعه عن هلاك الدابتين المحجوزتين من قبل اليوم المحدد للبيع ، واطراحها الشهادتين اللتين قسمهما الى المحكمة تفيدان ذلك ، مردود بما أثبتته الحكم من أن أوصاف الدابتين المبينة بالشهادتين لا تتفق وتلك الأوصاف المبينة في محضر الحجز .

٤ - رفع الدعوى العمومية على الخارس عن تهمة تبديد الأشياء المحجوز عليها - التي كانت تحت حراسته - لا يستتبع حتما رفعها على المدين المالك لتصور وقوع الجريمة من أحدهما دون الآخر .

( القضية رقم ١١١٨ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة )

١٣٧

١٦ نوفمبر سنة ١٩٥٩

استدلال . سلطة مأموري الضبط في حالات التلبس بالجريمة . تفتيش الشخص ومنزله في غير اذن مسبق من النيابة . أثر ذلك في تفسير المراد بأمر النيابة ضبط المتهم متلبسا بجريمة الرشوة . المراد بذلك ضبط المتهم أثر تسلمه مبلغ الرشوة . اجراءات التحقيق التي يملكها استثناء رجال الضبط القضائي . القبض على المتهم الحاضر عند توافر الدلائل الكافية على اتهامه في جريمة . مثال في جريمة رشوة . أثر صحة القبض . صحة التفتيش .

نقض أوجهه . ما لا يعتبر خطأ في تطبيق القانون الاجرائي . مثال في صحة القبض والتفتيش عملا بالمادتين ٣٤ و ١/٤٦ ج .

المبدأ القانوني

لا تستلزم حالة التلبس اذنا من سلطة التحقيق لاجراء التفتيش ، اذ أن هذه الحالة تخول مأموري الضبط القضائي متى كان له حق ايقاع القبض على المتهم تفتيش شخصه ومنزله كما هو مستفاد من المادتين ١/٤٦ ، ٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، فالامر الصادر من النيابة بضبط المتهم متلبسا بجريمة الرشوة لم يقصد به المعنى الذي ذهب اليه الدفاع - وهو أن يكون الضبط مقيدا بقيام حالة التلبس كما هو معرف به في القانون -

وواقع الحال أنه إنما قصد بهذا الامر ضبط المتهم على اثر تسلمه مبلغ الرشوة المدفق عليه بينه وبين المبلغ - وهو ما حدث فعلا على النحو الذي أورده الحكم - ذلك بأن جريمة الرشوة قد انعقدت بذلك الاتفاق الذي تم بين الراشي والمرتشي ، ولم يبق الا اقامة الدليل على هذا الاتفاق وتنفيذ مقتضاه بتسليم المبلغ - وهو ما هدف اليه وكيل النيابة بالامر الذي أصدره - واذا كان الضابط الذي كلف بتنفيذ طلب النيابة قد خوله القانون سلطة القبض على المتهم الذي توجد دلائل كافية على اتهامه بجناية الرشوة ، ومتى كان القبض عليه صحيحا كان التفتيش صحيحا كذلك طبقا للمادتين ٣٤ ، ١/٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية ، فيكون قضاء محكمة الموضوع برفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش بناء على هذا الاساس القانوني قضاء صحيحا في القانون .

( القضية رقم ١١٤٥ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة )

١٣٨

١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٩

تهديد . جريمة المادة ٣٢٦ ع . عناصر الواقعة الاجرامية . التهديد . ماهيته . التخويف الذي يدفع المجنى عليه الى تسليم المال مهما كانت وسيلة المستولية والعقاب . القصد الجنائي . متى يتوافر ؟ علم الجاني باقتصابه مالا لا حق له فيه . الشروع في الجريمة . صورة واقعة تتوافر بها جريمة المادة ٢/٣٢٦ ع . ما لا يؤثر في قيام هذه الجريمة . عدم استيفاء الشيك - موضوع الجريمة - شرائطه القانونية بفعل محرر الشيك . ذلك فعل خارج عن ارادة المتهم .

المبدأ القانوني

يكفي لتوفر التهديد المنصوص عليه في المادة ٣٢٦ من قانون العقوبات أن يكون من شأنه تخويف المجنى عليه بحيث يحمله على تسليم المال الذي طلب منه مهما كانت وسيلة ، كما أنه يكفي لتوافر ركن القصد الجنائي في هذه الجريمة أن يكون الجاني وهو يقارف فعلته - عالما بأنه يقتصب مالا لا حق له فيه - فاذا كان الحكم قد أثبت في حق المتهم اتصاله بمكرتير عام الشركة تليفونيا وتردده على مكتبه مهاتدا بنشر صورة خطاب كتائب التحرير



النظامي كان بقصد التخلص من عمل ظالم نتيجة فهم المحكمة شهادة الشاهد على غير ما يؤدي اليه محصلها واستخلاصها منها ما لا يؤدي اليه لا يكون مستندا الى أساس سليم .  
( القضية رقم ١٧٦٧ سنة ٢٨ ق بالهيئة السابقة )

١٤٠

١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٩

نقض . ميعاد التقرير بالطعن وايداع أسبابه عند قيام مانع قهري . وجوب التقرير بالطعن فور زوال المانع .  
بند ميعاد ايداع الاسباب من تاريخ العلم بايداع الحكم والاطلاع على أسبابه . علة ذلك .

## المبدأ القانوني

يتعين على الطاعن أن يقرر بالطعن أثر زوال المانع باعتبار أن هذا الاجراء لا يعدو أن يكون عملا ماديا ، أما اعداد أسباب الطعن وتقديمها فيقتضي فسحة من الوقت قدرها القانون بعشرة أيام تضاف على تاريخ العلم بايداع الحكم والاطلاع على أسبابه - أخذا بحكم المادة ٤٢٦ من قانون الاجراءات الجنائية - فاذا كان الطاعن قد بادر بالتقرير بالطعن فور زوال المرض ، وقدم الاسباب بعد يومين من هذا التاريخ فإن طعنه يكون مقبولا شكلا .

( القضية رقم ٩٨١ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة )

١٤١

١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٩

تحقيق تفتيش . ماهيته . اجراء فيه أساس بحرمة الشخص عند توافر سببه . ما لا يعد تفتيشا . مثال . العثور على جسم الجريمة أثناء مباشرة الوصول عملا من أعماله وظيفته وهو التثبت من وجود غهدة الحارس من سلاح وذخيرة بالصوان المعد لحفظها . استدلال . جمعه . واجب الموظف والمكلف بخدمة عامة في تبليغ الجهات المختصة فورما عما يصل الى علم احدهما من جرائم الناء او بسبب تادية عمله . المادة ٢٦ ج . ما يقتضيه هذا التبليغ التحفظ على الشخص وعلى الشئ . قبض . استيقاف . من يضع نفسه باختياره موضع الشبهات والريب . مثال .

## المبدأ القانوني

التفتيش - كما هو معرف به في القانون -

المرسل للشركة متضمنا تحذيرها لتعاونها مع الانجليز بالقنال بامدادهم بمشروب البيرة الذي تنتجه ومنذرا بما سيلحق الشركة من أضرار من جراء النشر الذي أصر عليه - رغم تكذيب الشركة - ما لم تدفع له مبلغ المائتي جنيه ، وأنه لم يمتنع عن النشر الا بعد تحرير الشيك الذي ظنه مستوفيا شرائطه القانونية ، وكان لا يؤثر في قيام الجريمة كون الشيك غير مستوف للشرائط القانونية فان ذلك كان بفعل محرر الشيك في غفلة من المتهم - وهو سبب خارج عن ارادته - فيكون صحيحا ما ذهب اليه الحكم من اعتبار ما وقع من المتهم شروعا في الاستيلاء على شيك بمبلغ مائتي جنيه منطبقا على الفقرة الثانية من المادة ٣٢٦ من قانون العقوبات والمادتين ٤٥ ، ٤٧ من ذلك القانون .

( القضية رقم ١٢٣٢ سنة ٢٨ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة محمود محمد مجاهد وفهيم يس جندى واحمد زكى كامل والسيد احمد عفيفى وعباس حلمى سلطان المستشارين )

١٣٩

١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٩

رشوة . اجرام الراشئ . فساد تدليل الحكم على توافر النية الاجرامية نتيجة فهم المحكمة شهادة الشاهد على غير ما يؤدي اليه محصلها . مثال في جريمة عرض رشوة على خفير نظامى لدفع مصرة لا يبررها القانون .

## المبدأ القانوني

يجب أن تبني الاحكام على أسس صحيحة من أدراق الدعوى وعناصرها - فاذا كانت تؤدي أقوال الخفير أنه قبض على المتهم حين رآه يسكب الماء أمام المحل اعتقادا منه بأنه الشخص الذى ذأب على القاء التراب والملح أمام المحل ، والذي طلب منه أصحابه ضبطه ، وأن مافعله المتهم لا يعدو أن يكون من قبيل السحر ، وأن الخفير أذ قبض على المتهم انهما فعل ذلك نزولا على رغبة أصحاب المحل مع علمه بماهية الفعل الذى صدر من المتهم - لا اعتقادا منه بأن المتهم ارتكب جريمة ما - كما قالت المحكمة ، فان رفض المحكمة دفاع المتهم المبني على أن عرضه الرشوة على الخفير



مثال الظروف المشددة للعقوبة • سبق الاصرار • ما هيته • البحث في وجوده من عدمه مسألة موضوعية • التدليل الكافي على توافره • مثال •

و - دفاع • طلب نفي خبير لابناء الرأى في حالة التهم العقلية • متى لا تلتزم المحكمة باجابته؟ عند ايراد الحكم اسبابا سائفة كاشفة عن عدم استناده الى أساس جدى • مثال • مسئولية جنائية • اسباب امتناعها • الجنون وعاهة العقل • الدفع بذلك من حيث صلته بالتسبيب • عدم التزام المحكمة الاستعانة برأى خبيرائى في امر تبينه من عناصر الدعوى وما يوشى فيها من تحقيقات •

ز - متى لا تلتزم محكمة الجنابات اجابة طلب الدفاع بسماع شاهد في اتعوى؟ عند عدم سلوك المتهم الطريق الذى رسمه القانون في المواد من ١٨٥ الى ١٨٧ ج •

ح - اجراءات المحاكمة • بطلان • تصحيحه بسقوط الحق في التمسك به اذا تم الاجراء بحضور معامى المتهم ودون اعتراض منه • مثال في سماع اقوال الطبيب الشرعى والمترجم بغير حلف •

ط - خبير • حلفه اليمين بوصفه خبيرا • اجراء الخبير يمينا عند مباشرته لوظيفته يقضى عن تحليفه في كل قضية يعرض فيها امام المحاكم •

ي - دفاع • ما لا يعتبر اخلايا بحق الدفاع • حكم • ما لا يعيب التدليل • اعتماد الحكم على الخطابات المتبادلة بين التهم ووالدته والتي لم يطلع عليها الدفاع للتدليل على واقعة لا اثر لها في الحكم بادانة المتهم •

### المبادئ القانونية

١ - لمحكمة الموضوع أن تبين حقيقة الواقعة وتردها الى صورتها الصحيحة التى تستخلصها من جماع الادلة المطروحة عليها ، وهى ليست مطالبة بالا تأخذ الا بالادلة المباشرة ، بل لها أن تستخلص الحقائق القانونية من كل ما يقدم اليها من أدلة - ولو كانت غير مباشرة - متى كن ماحصله الحكم من هذه الادلة لا يخرج عن الاقتضاء العقلى والمنطقى •

٢ - لا يعيب الحكم ما استطرده فيه من أمور تتصل في جملتها بالبائع على الجريمة والدافع للمتهم على ارتكابها وهما ليسا من عناصرها القانونية •

٣ - لا يجدى التهم اثاره ما قاله الحكم في جزئيات الدعوى ، مادام هو معترف اعترافا صريحا باعتدائه على المجنى عليها ، ولم تسايروه المحكمة فيما صوره من أنه كان مدافعا عن نفسه ، لأنه واضح من الحكم أن حديثه في هذه الجزئيات لم يخرج فيه عن الدلالات التى أرجعها الى الماديات الثابتة من المعاينة ومن

هو ذلك الاجراء السائى رخص الشارع فيه التعرض لحرمة الشخص بسبب جريمة وقعت أو ترجح وقوعها منه ، وذلك تغليبا للمصلحة العامة على مصالح الافراد الخاصة واحتمال الوصول الى دليل ماضى يفيد في كشف الحقيقة ، كما يصح في القانون استيقاف الشخص الذى يضع نفسه باختياره موضع الشبهات والريب بأفعال أو بأقوال تستلزم التدخل للكشف عن حقيقته ، وقد أوجبت المادة ٢٦ من قانون الاجراءات الجنائية على كل من علم من الموظفين أو المكلفين بخدمة عامة أثناء تادية عمله أو بسبب تاديته بوقوع جريمة من الجرائم التى يجوز للنيابة العامة رفع الدعوى عنها بغير شكوى أو طلب أن يبلغ عنها فورا النيابة العامة أو أقرب مأمور من مامورى الضبط القضائى - فاذا كان الثابت من الحكم أن « الصول » كان يباشر أصلا عملا من أعمال وظيفته - وهو التثبت من وجود عهدة المتهم من سلاح وذخيرة بالصوان المعد لحفظها - وفي تلك الاثناء وقع بصره على « المخيش » ، ولما تحرى خبره بسدا له من تصرفات المتهم ما يوحى بأن في الامر جريمة فتحفظ عليه وأبلغ النيابة العامة بما وقع ، فلا مخالفة فيما اتاه لحكم القانون •

( القضية رقم ١٠٧٥ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة )

١٤٢

١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٩

أ ، ب - حكم • ضوابط التدليل • صلاحية الادلة لان تكون عناصر البات سائفة • ما لا يتعارض مع هذا الضابط • تكلمة محكمة الموضوع للدليل بالعقل والمنطق واستخلاصها منه ما ترى أنه لابد مؤد اليه • ما لا يعيب التدليل • استطراد الحكم بذكر أمور تتصل في جملتها بالبائع على الجريمة •

ج - نقض • المصلحة في تطعن • انتفاؤها • مثال • اثاره التهم ما قاله الحكم في جزئيات الدعوى المستقاة من الدلالات المادية للدعوى طلبا للصورة الصحيحة للحادث عند اعتراف المتهم بارتكابه والالتفات عن دفاعه من أنه كان وقت حصوله يدافع عن نفسه •

د ، ه - قتل عمد • المسئولية والعقاب • محكمة الموضوع • القصد الجنائى • ماهيته • تقدير توافره من عدمه مسألة موضوعية • التدليل الكافي على توافره •

وصل اليه حاله في الشهر الاخير من الضيق المالي - مع كثرة مطالب الحياة ومع اعتقاده أن أمه في بسطة من العيش وسعة من المال ومع ذلك فانها تضمن عليه ببعض هذا المال مما لها من معاش واستحقاق في الوقف ورصيد بالبنك - فضاق ذرعاً بكل ذلك وظن أن هذا منتهى القسوة عليه وأنه لا سبيل ولا أمل له الا في الاجهاز عليها ، ولا مخلص له مما هو فيه الا أن يتخلص منها فيرتها في الوقف وفي أموالها ويأخذ مالمديها ، فدبر الامر وفكر فيه وتروى منذ أن أخلقت بابها - دونه في الصباح ورفضت أن تعطيه ما طلب أو بعضه فذهب يرتب جريمته ويدبر لها ويجهز شهودها من قبل ، ولم يقل لزوجه ولا لأخيها - الذي لقيه مصادفة - شيئاً عن ذهابه لها لأنه أعد للامر جريمته وسلك سبيل التخفي في ذهابه اليها وفي الوصول اليها وفي كيفية قتلها ، بل دبر امر كيفية اخفاء آثار جريمته ، بما يقطع كله في انه انما فكر وصمم وتروى قبل مقارفته جريمة قتل أمه بها يتوافر معه سبق الاصرار - فان ما استخلصته المحكمة من وقائع الدعوى وظروفها ورتبت عليه قيام ظرف سبق الاصرار يكون استخلاصاً سليماً متفقاً مع حكم القانون .

٦ - لا تلتزم محكمة الموضوع بنسب خبير اذا هي رأت أن ما طلبه الدفاع عن المتهم من استطلاع رأى طبيب نفساني لا يستند الى أساس جدي لاسباب سائغة أوردتها - فاذا تناول الحكم دفاع المتهم من أنه كان في حالة فقد فيها شعوره وادراكه واختياره وقت ارتكاب الحادث ورد عليه بقوله : « ... ان تصرفات المتهم قبل الحادث وبعده ووقت الحادث كلها كانت تدل على ثباته وعقله وعلمه ، بما يفعل وفعل ولم يكن لديه انحراف ، فلم يثبت أو يقيم أي دليل على أنه كان في حالة جنون أو عاهة عقلية أفقدته شعوره واختياره ، بل كان تفكيره الارادي والشعوري قائماً - من كيفية ذهابه لأمه وعدم ذكر ذلك لأحد وتصميمه على القتل واتخاذ الطرق التي تمنع من أن يوجه اليه اتهام أو اشتباه - من طريقة صعوده المنزل ودخوله فيه وارتكابه الحادث.

الظروف التي لا بسست الحادث وتلكه ، ولم يكن معالجة الحكم لها الا انبعاثاً منه في طلب الصورة الصحيحة لما حدث .

٤ - تعمد القتل مسألة موضوعية لم يعرفها القانون ، وهي أمر داخلي متعلق بالارادة يرجع تقرير توفره أو عدم توفره الى سلطة قاضي الموضوع وحرية في تقدير الوقائع - فاذا استظهر الحكم نية القتل في قوله « ... ان الثابت من ظروف الدعوى وما تقدم تفصيلاً ومن التقارير الطبية وما أوردته الصور أن المتهم فاجأ أمه بالضرب العنيف « بيد الهون » على رأسها ثم انهال على رأسها مرات أخرى بلا رحمة وبعنف حتى سقطت بين يديه مضرجة بدمائها ولم يتركها بعد بسقوطها ، بل انهال عليها ضرباً على رقبتها وهي ملقاة على ظهرها ، وفتتت الضربات عظام الغضروف الدرقى ، يدفعه حقه وحفيظته - تلك التي قطعت أوصال المودة في القربى - بما تتوافر معه نية القتل العمى العدوان وازهاق الروح ، وبما نشأت عنه الصدمة العصبية ، والارتجاج المخي وانسداد المسالك الهوائية التي انتهت بما أراده وصمم عليه من قتلها والتخلص منها » فان ما أوردته الحكم تدليلاً على قيام هذه النية سائغ واضح في اثبات توافرها لدى المتهم .

٥ - سبق الاصرار ظرف مشدد ووصف للقصد الجنائي ، والبحث في وجوده أو عدم وجوده داخل تحت سلطة قاضي الموضوع ، واذا كان هذا الظرف من الامور النفسية الذي قد لا يكون له في الخارج أثر محسوس يدل عليه مباشرة ، فللقاضي أن يستنتجه من وقائع الدعوى وظروفها ، مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلاً مع هذا الاستنتاج ، وما دامت المحكمة لم تخطئ في تقدير هذا الظرف كما عرّفه القانون - فاذا استدل الحكم على سبق الاصرار بقوله : « ... انه متوافر من الظروف السابقة كلها التي شرحتها المحكمة تفصيلاً ، ومن حاجة المتهم الملحة الى المال وجشعه واستدائته دن أمه وغيرها ومغامرته في الحصول عليه بكل الوسائل - حتى على حساب أمانته وشرف وظيفته - وما



وبعده ومن مخاطبة زوجته وحديثه معها  
ومصاحبتها ومسح بصماته وغسل أداة القتل  
والبحث عما كان يريد أخذه من نقود ومصوغات  
وأوراق ، ثم بعد كشف الجثة من تصويره  
الواقعة والقاء الشبهات على سارق مجهول أمام  
المحقق الاول ولصديقه الذي رافقه واقتراض  
النقود في اليوم التالي ، كل ذلك يقطع في  
تمام شعوره وادراكه لما يفعل وإرتكب ... »  
- فلا تكون المحكمة بعد ذلك في حاجة الى أن  
تستعين برأي طبيب في الامراض العقلية أو  
النفسية في أمر تبينته من عناصر الدعوى وما  
بوشر فيها من تحقيقات .

٧ - اذا كان المتهم لم يسلك الطريق الذي رسمه القانون في المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ من قانون الاجراءات الجنائية بالنسبة الى الشهود الذين يطلب الى محكمة الجنايات سماعهم ولم تدرج غرفة الاتهام اسماءهم في قائمة الشهود ، فلا تشريـب على المحكمة ان هي لم تجب طلب الدفاع بسماع الطبيب الذي كان يعالج والدته المتهم .

٨ - ما ينعاه المتهم على الحكم من سماعة  
أقوال الطبيب الشرعى والمترجم البلى تولى  
ترجمة أقوال الشاهدة دون تحليفهما اليمين  
القانونية مردود بأن هذا الاجراء قد تم بحضور  
محامى المتهم فى جلسة المحاكمة دون اعتراض  
منه عليه مما يسقط الحق فى الدفع بطلانه +

٩ - لا يلتزم الخبير بحلف اليمين قبل سماع أقواله أمام المحكمة بوصفه خبيرا لا شاهدا ، ما دام قد أدى يميناً عند مباشرته لوظيفته مما يغني عن تحليفه في كل قضية يحضر فيها أمام المحاكم .

١٠ - لا يقدح في سلامة الحكم اعتمادها على الخطابات المحررة بلغة أجنبية التي تبادلها المتهم ووالدته والتي لم يطلع عليها الدفاع ، لأن ما استخلصه منها مقصور على الدليل على حسن العلاقة بين المتهم ووالدته وقت تحرير تلك الخطابات ، وهي واقعة لا اثر لها في الحكم بإدانة المتهم .

« ٥٥٠ » . . . . . وحيث ان مبنى الأوجه الخمسة الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في الاسناد وانطوى على قصور في البيان وفساد في الاستدلال - ذلك أنه حين تحدث عن المجنى عليها كمال لها من الاوصاف ما يتعارض مع الواقع وأقوال الشهود ، وخلق على قسوتها وشذوذها صفات لا مأخذ لها من الأوراق ، فصورها أما حائية على أولادها حريصة على تربية الطاعن وتعليمه والانفاق عليه من مواردها المحدودة ، والسمهر على تنشئته واختيه في حزم ورشدة خشية عاديات الدهر وتقلباته في حين أنها كانت بعيدة عن الصورة التي رسمها الحكم لها فقد حولت تعليم ولدها « الطباع » من مدارس الفريز الفرنسية حين أنهى بها دراسته الابتدائية الى الجامعة الأمريكية - الانجليزية المنهج - مستجيبة في ذلك الى تعاليم أحد أعيان الطب النفساني الذي سيطر عليها ، واستهوتها قلة تكاليف الجامعة الأمريكية فلم تراع مصلحة ولدها واضطراب نظام تعليمه ، ولم يكن انفاقها عليه من مواردها التي وصفها الحكم بأنها محدودة بل كان ذلك مما تبركه له والده عند وفاته من رصيد كبير في صندوق التوفير بلغ ٢٠٨٩ جنيها اغتالته المجنى عليها بصفتها وصية على أولادها القصر بأن ادعت أحقيتها في هذا المبلغ ونجحت في استصدار حكم قضائي لصالحها لعدم وجود من ينازعها إذ ذاك فاستأثرت بهذا المال وتخلت عن الأنفاق على أولادها مع أن مواردها لم تكن محدودة كما قال الحكم بل كان مرتبا عليها معاش شهري منذ وفاة زوجها في سنة ١٩٣٨ قدره خمسة وعشرون جنيها بالإضافة الى معاش أولادها القصر الذي كانت تقتضيه بصفتها وصية عليهم واستحقاقها في وقف يصل ريعه الى خمسة وعشرين جنيها شهريا ، وإيراد الأسهم والسندات التي تملكها ، وما كانت تعقده من صفقات تجارية وقروض والمبالغ الذي اختصت به نفسها دون أولادها ومنع ذلك فقد دأبت على التقدير على أولادها حبا في المال ولم تكن شديتها إلا أنسرا لقسوتها التي



فات الحكم أن يستظهرها وهو ما أدى بها الى شعور بالقلق والحرمان ، وعرض الحكم للطاعن فذكر أنه حين غضب من والدته بسبب وقوفها حائلا أمام تحقيق رغبته في الزواج هداه تفكيره الى الالتحاق بالعمل بمرتب بسيط مع أن هذا المرتب كان خمسة عشر جنيها عند بدء التحاقه بالعمل وهو بعد طالب بالسنة الأخيرة من سنني دراسته ، كما رماه الحكم بأنه بعد أن اتفق مع والدته على أن يشتري لها من مالها قطعة أرض من شركة المعادي للأراضي التي كان يعمل بها على أن يبيعها بعد ذلك ويقتسما الربح واستكتبتة اقراراً بذلك ، نكل عن اتفائه واشترى الأرض باسمه لنفسه بغير علمها وسرق الاقرار واستبدل به اقراراً آخر ولما كشفت الامر غضبت عليه فهددها مما دفعها الى شكايته ، مع أن هذا التصوير فيه مسخ للحقائق ، إذ أن الطاعن ما لجأ الى شراء قطعة الأرض هذه باسمه الا احتفاظاً بالمزايا التي تمنحها الشركة لموظفيها من حيث الثمن والفائدة ومدة التقسيط وقد تم الشراء باسمه بعلم المجنى عليها وموافقتها فقد حضرت مجلس العقد ودفعت مقدم الثمن والمصاريف خمسمائة جنية واستكتبت الطاعن مستنداً باقتراض هذا المبلغ منها بفائدة ٦٪ ، وخلت الأوراق مما يدل على أن هناك اقرار آخر حرره الطاعن ثم اختلسه أو أنه هند والدته بل أنه رد كامل ما دفعته له حين باع الأرض على الرغم من وقوفها ضامنة موقف الخصم تلاحقه بالانذارات ، والتجأت الى الشرطة لابعاده عن دار أبيه - وسجل الحكم على الطاعن في مقام النقد لتصرفاته أنه بعد أن تصالح مع والدته رفض أن يستجيب الى رغبته في السكن هو وزوجته معها مما أضرب بصحتها فاستجبت بمرض ضغط الدم ، مع أن ما فعله الطاعن هو المسلك الطبيعي لما تعلمه من أخلاق والدته وخشيته من أن يناله سوء من مشاركتها السكن وهي التي اقضته عن منزلها قبل مناسبة زواجه ، وبذلك كان ما تخيله الحكم من أثر هذا الرقص على المجنى عليها قائماً لا سند له من الأوراق ، وحين استطرد الحكم الى الباعث على الجريمة وصف الطاعن بأنه كان يعيش

في مستهل حياته معيشة عادية الا أنه تطلع الى حياة أرغد فانتقل الى سكن أجره اثنا عشر جنيها شهرياً زوده بتليفون وثلاجة وراديو محاولاً الظهور بأكثر مما يسمح به مرتبه ومرتب زوجته اللذان بلغا معا ثلاثين جنيها شهرياً ، وفات الحكم ما كان يكسبه الطاعن فوق مرتبه من عمليات الوساطة في بيع الأراضي لخبرته فيها بحكم عمله ، وقد أيد قوله بالكشوف التي قدمها ، فضلاً عما عاد عليه من ربح عند بيع قطعة الأرض التي سبق أن اشتراها من مال والدته بعد أن صفحت عنه وقبلت استقلاله بهذا الربح لنفسه على أن يرد لها أصل مالها وقد استغل هذا الكسب فعلاً في تجهيز منزل الزوجية مما ينفي عن الطاعن قالة التطلع الى المعيشة بأكثر من موارد والسرقة من الشركة التي يعمل بها ، وهو ما أسفر التحقيق عن عدم ثبوت أي جرم عليه . كما أسس الحكم قضاءه على الظن حين أشار الى ديون الطاعن للضيدلية واستدأته من البنك الذي يعمل به بمناسبة ميلاد ابنه - وتلك أمور عادية ما كان للمحكمة أن تبني عليها ما استنتجته خطأ عن حالة الطاعن - وقال الحكم أيضاً أن الطاعن حين زار زوجة عمه أخبرته بحضور والدته من سفرها وطلبت منه الانتظار قرض ورثب الحكم على ذلك أن والدته سامها منه هذا الحقوق مفترضا علمها بمسلكه هذا من زوجة عمه مع أن هذه الأخيرة قررت أنها لا تذكر أنها أخبرت والدته بشيء عن زيارته لها - كما استخلص الحكم من زيارة الطاعن لوالدته في صباح يوم الحادث أنه ما ذهب اليها الا لللاحاح بمطالبتها بالمال ورتب الحكم على ذلك أنها لا بد أن تكون قد تأذت من مسلكه وعقوبه فأغلظت له القبول وأبنته ورفضت أن تعطيه شيئاً مع خلو أوراق الدعوى من هذه الواقعة بل أن ظروف الحال تنفيها - إذ شهدت الخادمة بأنها لم تسمع شيئاً مما دار بين الأم وابنها مما يقطع بعدم حدوث مشاجرة أو مشادة بينهما ، وقلة رتب الحكم على هذه المشادة المزعومة المبقية على مجرد الظن أن الطاعن خرج غاضباً وبدأ في

التفكير في التخلص من والدته وجعل منها أساساً للقول بتوافر سبق الاصرار لسيده وذكر الحكم كذلك أنه عند إعادة فحص شقة المجنى عليها عثر أحد الضباط بدولاب حجرة نومها على ساعة يد على شكل سوار يبدو أنه من الذهب ، وبنى الحكم على ذلك أن الجاني ترك هذه الساعة حتى لا تنم عليه لو أخذها وتصرف فيها ، وهو تعليل متخاذل ينفيه ما أورده الحكم في مواضع أخرى منه من أن الطاعن سرق السوار الذهبي الآخر الذي كانت تتحل به والدته وكان منطق الأمور يقتضى أن يسوى في الحكم بين الأمرين إذ أن خشية افتضاح أمره بالنسبة إلى السوار الذي كانت تتحل به والدته ويعرفه صديقاتها أظهر منها بالنسبة إلى الساعة التي لم تكن تستعملها عادة بدليل وجود ساعة أخرى في يدها ، كما استدل الحكم من أقوال الطاعن في محضر ضابط المباحث والتي كان يرمى بها إلى إبعاد الشبهة عن نفسه وإثبات وجوده في مكان آخر على أنها دليل تدبير الجريمة من قبل مقارفتها واتفاقه مع زوجته والصيدلي على إثبات بعده عن مكان الجريمة وقت ارتكابها ، في حين أن هذه الأقوال صدرت من الطاعن قبل اعترافه بارتكاب الجريمة مما يبرر إبعاد الشبهة عن نفسه ، أما اتفاقه مع زوجته والصيدلي فقد تم بعد الحادث لا قبله ولا يستفاد منه أنه كان يعد مقدماً للدليل على براءته . كذلك قال الحكم أنه عثر على حقيبة يد القتيلة ملقاة على الأرض وبها كيس نقود به مبلغ ١٣٠ قرشاً كمساعاً عثر على حقيبة يد أخرى بداخل صنوان بها شيكات بمبالغ مستحقة لها وبداخلها مبلغ سبعة عشر جنيهاً أخرى ، والتفت الحكم عن تعليل سبب ترك الجاني للمبلغ الأول مع قوله بأنه إنما كان يقصد السرقة ، أما بالنسبة إلى السبعة عشر جنيهاً فقد غل الحكم وجودها بأنه يبدو أن الطاعن ظنها شيكات فتركها ، وهو استدلال خاطيء لأن الطاعن بوصفه موظف بحسابات أحد البنوك لا يخفى على مثله تمييز الشيكات من النقود ، واستطرد الحكم إلى القول بأن الطاعن كان يعلم بأن المدعى وديع سبق أن اقترض من

والدته نقوداً وسلمها أخوه شيكات باسمه ، فرتب الحكم على ذلك أنها الشيكات التي كانت بالحقيبة ، واستدل من ذلك على أن الطاعن رآها أو أنه يعرف مصدرها من قبل ، وهذا الاستنتاج غير سائغ ينفيه ما سبق أن ذكره الحكم من أن الطاعن ترك النقود ظناً منه أنها مجرد شيكات مع ما قاله من أنه فحص ما تحتوي عليه الحقيبة ، وما كان يسوغ عقلاً أن يترك الطاعن هذا المبلغ مع أنه أئمن من السوار المقول بأنه سرقه - هذا إلى أن الحكم تعسف في سرد الوقائع بأن اقتصر على ذكر كل ما يؤدي إلى القاء الشبهة على الطاعن ، وأغفل كل ما جاء على لسان الشهود لصالحه ، فجاءت الوقائع مبتسرة منقطعة الصلة بالأوراق ولا تصلح لبيان وجه الحق في الدعوى . فقد وصف الحكم المجنى عليها بأنها سيدة كبيرة السن ناهزت الستين من عمرها من أسرة طيبة السمعة ، وأنها مثقفة ولها نشاط اجتماعي ، وأغفل ما نسب إليها من شذوذ وقسوة وبخل ، كما التفت عما جاء بتقرير معاون المباحث من أنها سبق أن اتهمت شقيقها السيد عوضين بقتل والدتها التي عرف عنها هي الأخرى تصرفات شاذة ، إذ وجدت تتسول في الطرقات على الرغم من ثرائها - كما اتهمته بقتل شقيقها حسن عوضين الذي عثر عليه قتيلاً في منزله ، وقد سكت الحكم عن تناول هذه الوقائع بالتعليق حتى لا يضطر إلى قبول قول الطاعن عن شذوذ والدته واختلاط عقلها ووجود خلل وراثي في عائلتها وهجومها عليه لقتله - وذكر الحكم أيضاً أنه عندما تحدثت المجنى عليها تليفونيا مع صديقتها السيدة روفيه قبيل قتلها كانت في حالة عادية وأنها لو كانت متخوفة من شيء ، أو قام شجار أو نزاع بينهما وبين الطاعن لحدثت صديقتها به ، وهو قول واضح الدلالة على صحة رواية الطاعن من أنه لما كان عند والدته بعد الظهر كان كل شيء طبيعياً حتى إذا ما تم الحشد بين التليفوني ورآها تتأهب للخروج وبدأ يعاتبها هاجت عليه وأحضرت يد الهون والسكين وحاولت الاعتداء عليه - ولو كان تصوير الحكم للحادث



هي والكتاب وقبل أن تغادر غرفة النوم الى الصلاة ، جاءها الطاعن وفاجأها من الامام وهي على هذه الحال فسقطت الحقيبة منها على الارض ، وتبعثرت محتوياتها لانها كانت مفتوحة كما سقط الكتاب وتناثرت الدماء النازفة من جروحها في ذلك المكان فهربت من قاتلها الى الصلاة وتابعتها هو بالاعتداء . وهذا الذي انتهى اليه الحكم لا سند له من الاوراق التي جاءت خلوا من الاشارة الى وجود دماء بغرفة النوم او بمدخلها او بحقيبة يدها التي وجدت بمدخل حجرة أخرى للنوم . ولو صح أن الطاعن فاجأ المجنى عليها بالاعتداء فلا يسوغ في العقل أن يفاجئها من الامام . فليس هذا شأن القاتل غدرا - كما أن مؤدى هذا التصوير الخاطئ أن يحول القاتل بين المجنى عليها وبين مبارحتها الحجرة لوقوفه حائلا بينها وبين الباب . ولو صح تصوير الحكم من أن الطاعن تابع المجنى عليها بالضرب على رأسها بيد الهون لوجدت بها اصابة واحدة بمقدم الرأس وباقي الاصابات من الخلف وهو ما لم يقل به تقرير الطبيب الشرعي الذي تضمن وجود عشرة جروح رضية بفروة الرأس مقابل أعلى الجبهة والقبضة وأعلى المؤخرة ، ويكون التعليل المنطقي للحادث هو أن المجنى عليها عندما هجمت على الطاعن وتوجهت من الصلاة - حيث كانت تجلس معه - الى المطبخ لاحضار أدوات الاعتداء مرت بغرفة النوم وألقت بالحقيبة داخلها لتخلص يديها مما بها كي تمسك بيد الهون والسكين فتبعثرت محتويات الحقيبة .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما محضله أن الطاعن الذي بلغ من العمر الثلاثين نشأ بين أبوين طبيين أحدهما كان ضابطا بالبوليس وتوفي سنة ١٩٣٨. وزوجته المجنى عليها وله أختان تكبرانه تزوجتا بعد وفاة أبيه وعمره اذ ذاك تسع سنوات ، وكان طالبا بالقسم الابتدائي بمدرسة الفرير الفرنسية ، فكفلته أمه المجنى عليها ورعته وربته حتى أنهى دراسته الابتدائية ثم أدخلته الجامعة الامريكية فآتم دراسته الثانوية ، ثم التحق بالجامعة المصرية بكلية التجارة وظل

صحيحا من أنه تشاجر مع والدته في الصباح وذهب اليها بعد الظهر متوعدا وقاصدا قتلها لما كانت على هذا الهدوء وهو معها ، ولكنها زياره المساء استمرارا لحوادث الصباح ، ولبان ذلك في حديثها التليفوني مع صديقتها ، أو أنه كان يحول دونها وهذا الحديث ، ولبادر الى اغتيالها بمجرد وصوله الى مسكنها . كما ذكر الحكم أن المجنى عليها وجدت في الصلاة ، وبلوزتها ، فاقدة أحد أزرارها ، وهي واقعة لم يقل بها أحد في التحقيق ، ولم ترد في تقرير الطبيب الشرعي ، بل استقفاها الحكم عرضا من أقوال الدكتورة فاطمة الملاحظ في أثناء مناقشة الطبيب الشرعي بالجلسة دون أن تسمع كشاهدة أو أن تحلف اليمين القانونية . كما استدل الحكم من وجود زر قميص أفرنكي من الصدف الأصفر ملوث بالدماء بجوار الجثة على أنه سقط من القاتل في أثناء التماسك ، ورتب الحكم على ذلك حصول مقاومة من المجنى عليها دون أن يبين الدليل على أن هذا الزر للمتهم وسقط من ملابسه ، في حين أن القميص الذي كان يرتديه الطاعن لم يضبط ولم يفتش منزله بقصد البحث عنه ، ولم يقل الطاعن انه له ، بل أن صدف هذا الزر بأنه من الصدف الأصفر يرجح أنه مما يستعمل في ملابس السيدات لا الرجال ويحتمل أن يكون قد سقط من ملابس المجنى عليها . وما قيل عن هذا الزر يرد على الآخر الذي عثر عليه بالحمام ، ولا يمكن الاستدلال بهما على حصول مقاومة من المجنى عليها ، كما استدل الحكم على كذب تصوير الطاعن للحادث من أنه حصل عندها هجمته المجنى عليها وهو جالس في الصلاة من وجود حقيبتها الجلدية ملقاة على الأرض بمدخل غرفة النوم وبجوارها محتوياتها مبعثرة ووجود آثار دماء في هذا الموضع وبظواهر الحقيبة الجلدية التي كان بجوارها كتاب صغير كانت المجنى عليها تحمله مع الحقيبة ، ورتب الحكم على ذلك أن المجنى عليها بعد أن تحدثت في التليفون عادت لتأخذ كتابها وحقيبتها وتضع فيهما حاجياتها ونقودها ، وما أن وضعتها وحملتها



الشركة بعدم التصرف في الارض فوقفت الشركة دونه في اتمام البيع الى أن تم الصلح بينهما . وكان قد مر عام وتخرج من الجامعة ، وتزوج بمن رغب ، وصفح عنه أمه ، وتراضت معه على أن يبيع الارض ويستغل مكسبها كله لنفسه لاعداد منزله على أن يعيد اليها أصل مالها ، وعادت الامور بينهما الى مجراها العادى فكانت تمنح زوجته المال ونبادله الزيارات ثم عرضت عليه أخيرا أن يعود الى الإقامة معها هو وزوجته ولكنه رفض منعرضته ، فانفعلت نفسها لذلك وأصيبت بمرض ضغط الدم وكانت تعالج من قبل من مرض نفسى وضيق ، وأصبحت وحيدة فشغلت وقتها بالخدمة الاجتماعية وفي السفر الى الاسكندرية لزيارة احدى ابنتيها وكان الطاعن كلما رغب في شيء عاد اليها ، ولما أفهمها مرة أنه يريد أن ينشئ مكتبا للمحاسبة أقرضته خمسة وسبعين جنيها وكان ذلك في سنة ١٩٥٢ ثم أعطته مبالغ أخرى متفرقة ، ولما أنجب ابنته دفعت له أجر المستشفى الذى باشر الولادة ، ومع ذلك لم يكن يرعاها الرعاية الواجبة بل تباعد عنها وما كان يزورها الا ليطلب منها نقودا ، مما دفع زوجته الى أن تمنعه من ذلك حفظا للمودة بينه وبين والدته غير أن الام كانت تمده - كما قررت أختاه - بالمال الذى تسمح به مواردها ولوجود نزاع قضائى بينها وبين أخيها بسبب غلة الوقف وهبوط سعر فائدة الاسهم ، وكان هو من جانب آخر قد أنجب وتزايدت مطالبه ، وكان أصلا يعيش عيشة لا بأس بها فأراد أن يعيش معيشة أكثر رغدا فانتقل الى شقة أجرتها اثنتا عشر جنيها شهريا وأعد فيها تليفونا واشترى ثلاجة كهربائية وراديو ، بيك اب « وكان يحاول الظهور فوق مستوى ما تسمح به موارده كلها - اذ كان مرتبه حوالى الثلاثين جنيها وزوجته خمسة عشرة جنيها ومجموع ذلك خمسة وأربعون جنيها ، ولشدة تعلقه بالمظاهر فكر فى أن يقم للشركة التى يعمل بها خدمة بتسديد رسوم سيارتها ومباشرة ترخيصها مقابلا استعمال احداها والنزهة بها مما يدل على بعض نزعاته ودفعه ذلك الى اتهامه باختلاس ١٦٥ جنيها من قيمة الرسوم المذكورة وأدعى فقدانها

تحت وصاية أمه التى أشركته فى النوادى الرياضية والمدرسية لتزويد من ثقافته حتى تخرج فى الجامعة المصرية عام ١٩٥١ بتقدير جيد ، وتولت الانفاق عليه وعلى أخته حتى زواجهما وذلك من ريع ما ورثته من والدتها من عقارات واستحقاق فى وقف وما تلقته عن زوجها من معاش بلغ خمسة وعشرين جنيها ، ولم يترك زوجها لولده شيئا سوى نصيبه فى المعاش الشهري وبلغ هذا النصيب ستة جنيهات وكانت والدته من أسرة طيبة ميسورة ومثقفة تجيد الفرنسية ولها نشاط اجتماعي فهي وكيلة الاتحاد النسائي ، وكانت حريصة على رعاية اولادها فى حزم وشدة تحسب للزمن حسابا فقد تزلت وهي فى سن مبكرة ، ولم تتزوج حتى لا تترك اولادها فى رعاية غيرها ، بل واصلت تربيتهم والعناية بهم حتى شبوا وهي تنفق على ولدها فى حدود مواردها التى لم تكن واسعة ، وهي تأمل أن تعود مجابهة الحياة حتى جاوز حد الصغر وبلغ سن التكليف ، وحدث وهو فى المرحلة الأخيرة من تعليمه أن تعلق باحدى زميلاته وأراد أن يتزوج منها فوقفت الأم ضده واستمهلتته حتى يتم تعليمه ولكنه أبى واستكبر موقفها حياله فقامت بينهما المنازعات ورفضت قبول معاونته فى زواجه هذا حتى ينتهى من دراسته العليا ، ولكنه أصر عليه فغاضبته وغاضبها ومع ذلك فقد ظل مقيما معها وهواه تفكيره أن يلتحق بعمل بمرتب بسيط فى شركة المعادى للاراضى ولما رأى كيف يكسب موظفو هذه الشركة المال من شراء قطع الارض وبيعها ، عرض على أمه أن تعطيه خمسمائة جنيه ليشتري بها قطعة باسمها ثم يبيعانها ويستغلان الربح سويا فوافقت أمه ، وأخذت عليه اقرار بذلك ولكنه ذهب بغير علمها واشترى الارض باسمه هو دونها ، ثم سرق الاقرار واستبدل به غيره فلما عرفت ذلك عتبت عليه ما فعل عتبا شديدا ، واشتد غضبها عليه عندما أمعن فى تهديدها مما دفعها أن تشكوه للنياية وللبوليس مخافة أن يؤذيها فى نفسها أو مالها ، وتدخل رجال البوليس فى الامر ليتركها ، وحز فى نفسها أنه وقد أصبح رجلا أن يغلظ عليها ويجافها ، وانتهى الأمر بخسروجه من الدار ، وبانذار منها اليه وإلى

من عمله ، فاضطر الى اقتراض ثلاثين جنيها من البنك على أن تخصص من مرتبه شهريا على أقساط قدر كل منها جنيهاً فقل ايراده وزادت مطالب أطفاله بما أخل بالتوازن بينهما - فلم يستطع في شهرى يولييه وأغسطس أن يستند من حسابه في الصيدلية سوى مبلغ ١٢٢ قرشاً وتبقى عليه ستة جنيهاً ، وجاء شهر جديد بمطالب جديدة فاضطر الى أن يقترض من البنك في ٩/٩/١٩٥٨ عشرة جنيهاً من مرتبة على أن تخصص كلها في آخر الشهر وارتفع حساب الصيدلية وحدها الى تسعة جنيهاً تقريباً ، وهذا ما أمكن بحته فقط في خصوص حساباته وديونه وحالته . ولم يجد الطاعن أمامه الا أمه التي كانت قد عادت من الاسكندرية يوم السبت ١٣/٩/١٩٥٨ وعلم بأمر عودتها يوم الاحد من زوجة عمه حين كان في زيارتها ولم يشأ لغضبه وضيقه المادي وشعوره بأن أمه أهملته بعد أن حدثها تليفونيا أن ينتظر حضورها حين طلبت اليه زوجة عمه ذلك بأن أنبأها بأنه لا يريد رؤيتها، ولا بد أنه تكون امرأة عمه - وهي أم أيضاً - قد حدثت والدته لما حضرت لزيارتها بما كان من أمر نجلها فغضبت الأم بدورها لأن ولدها لا يسأل عنها الا عندما يطلب المال ، وقد كف عن مخاطبتها على خلاف عادته من قبل فسكتت الأم صابرة على عقوق ابنها وانتظر هذا الأخير ولكن الضيق زاد به ولم يقرضه البنك سوى خمسة جنيهاً أخرى قبل الحادث بيومين ( في يوم الاثنين ١٥/٩/١٩٥٨ ) على أن تخصص كلها كذلك من مرتبه آخر الشهر ، فذهب الى والدته صباح الاربعاء منتوياً مطالبتها بما يفي من المال بسداد ديونه وبمواجهة مطالب أسرته وبما يطالبه به البنك والصيدلية من دين لهما عليه ومرتب الخادمة وأجر المسكن واستهلاك النور وغيرها ناسياً أنه هو سبب ما وصل اليه من حال ، ولقيته أمه وأفطرت في حضوره وطالبها بالمال في الحال ، ولا بد أن قام في ذهنها أنه إنما جاءها لا ليراهها بعد عودتها من سفرها وبعدها عنه بل لحاجته الى المال فردت تؤنبه ورفضت أن تعطيه شيئاً وهو يعلم أن لديها بعض المال كما قال ، وأنها أخذت نقوداً من حسابها في البنسك وأنها تقاضت معاشها

منه ، وانتهى الأمر باحتسابها عليه وخصمها منه بواقع خمسة جنيهاً شهرياً باختلاف خصم الباقي من مكافأته السنوية فقل مرتبه وساءت سمعته واختلف مع أحد زملائه في شأن عميل للشركة فتضاربوا ورفع عليه زميله دعوى مباشرة وانتهى الامر فيها بالصلح استجابة لرأى رؤسائهما ، ثم فقد ملف خدمته واتهم هو باختلاسته ورؤى أخيراً لسوء خلقه واتهاماته ايقافه عن العمل مع الامر بفصله وانذاره بدفع المستحق عليه ، ثم تدخل بعض الناس حتى يعاد التحقيق في الامر وأن يعود الى عمله ، ولكن مطالب الحياة تزاوجت عليه ونهمه للمال وحبه للمظاهر لا ينتهي وأمه الا تسعفه بالمال الكافي فاندفع الى الانزلاق في الجريمة مرة أخرى فاختلس مبلغ مائة جنيه كان قد سلمها اليه أحد عملاء الشركة ، وحققت الدعوى وحجز بالقسم وفي اليوم التالي تقدم أحد أصليائه ببلاغ الى القسم بأنه وجد الورقة ذات المائة جنيه المختلسة ملقاة في أحد مكاتب الشركة ، وتدخل بعض الناس لصلح له وحفظت الشكوى غير أن الحارس الذي كان قد عين على الشركة طلب إعادة التحقيق فأعيد من جديد ، وقيدت التهمة ضد الطاعن وحده اختلاسا وتزويرا ، وأزاء هذا كله رؤى فصله من عمله ، ثم تدخل البعض لصلحه فرؤى أن يقدم استقالته وسوى حسابه مع الشركة ، وتبين أن ماعليه للشركة هو ثلاثة وخمسون جنيهاً تسامحت فيه الشركة اكتفاء بفصله وحرمانه من مرتبه طوال مدة الايقاف وهي أربعين شهراً ، فوقع الطاعن في الحرج والضيق وأصبح لا ايراد له سوى مرتب زوجته فتردد على أمه لتعينه فأعطته ١٩ جنيهاً وعتبت عليه أخطاءه وسوء تصرفه وظل عاطلاً يستدين المال حتى توبنت له أخيراً أحد أقاربه فعين بالبنك التجارى في منتصف شهر ديسمبر سنة ١٩٥٧ بمرتب ٣٢ جنيهاً شهرياً - ولما تكاثرت عليه المطالب وتراكمت الديون وزادت أعباءه بمولده ابنه في يولية سنة ١٩٥٨ ، وكانت أمه بعينة عنه بالاسكندرية تزور ابنتيهما ولا يستطيع أن ينال منها شيئاً كما اعتاد فتحدث معها تليفونيا لينبئها بأمره عليها تساعد فلم تفعل لغضبها منه ومن تصرفاته التي أدت الى فصله



أمر جريمته ، ولما كان بطبيعته ثابتاً كما شهد  
أصدقائه ولاحظته المحكمة ، تدبر أهون السبل  
إلى ارتكاب جريمته وأداة ارتكابها ووسيلة عدم  
ظهورها وساعده في تفكيره ما يعتمل في  
نفسه من حقد دفين نحو أمه وقسوتها  
وعصبيتها ، ولما كان قد عاش ونشأ أصلاً في  
دار أمه فهو يعرف مخارجها ومداخلها ويعرف  
الأدوات الثقيلة والحادة التي فيها والتي تصلح  
للقتل فلم يكن بحاجة إلى أن يحمل معه أداة  
القتل وقد تنبى عن نيته وهو ليس بالغريب  
عن الدار ، ويعلم أن أمه وحيدة فيها والشقة  
بالداخل تقع على شارع آخر والسلم عادة يكون  
مظلماً ، وأمّه اعتادت أن تقفل كل النوافذ فهو  
آمن من أن يراه أحد صاعداً أو في داخل المسكن ،  
وليس أسهل عليه من القضاء على أمه وهو منفرد  
بها فهو شاب وهي سيدة عجوز محطمة  
مربضة ، ودليل تصميمه الأول أنه لم يتحدث  
مع أي إنسان ولم يخبر زوجته بأنه ذاهب إلى  
منزل أمه أو أنه كان معها في الصباح بل هياً  
سبباً لنزوله فزعم لزوجته أنه ذاهب إلى  
المسكن لعرض قطعة أرض على من يدعى  
« البراني » لشراؤها - مع أنه ثبت أنه لم يتصل  
به ولم يتفقا على شيء من ذلك ونزل منتصياً  
إلى ارتكاب القتل وسرقة ما يجده لدى أمه من مال  
واختلاس ما أخذته عليه من مستندات وما كان  
يعلم أنها تحتفظ بالأيصالات الهامة بخزانة  
البنك ، وكان يلبس قميصاً وبنطالاً فقطلان  
الوقت صيف فلم يكن في وسعه إخفاء أداة  
القتل التي لم يكن بحاجة إلى مثلها لما تحتويه  
الدار مما يصلح لهذا الغرض ، وأزاد الله أن  
يكشف أمره ، فأوجد في طريقه أخاً زوجته  
وهو يسكن قريباً منه فرآه الأخ مصادفة  
وناداه وسأله عن وجهته فادعى أنه ذاهب إلى  
شخص بباب اللوق وطلب منه أن يتركه في  
ميدان التحرير ففعل وتركه هناك ، ولو كانت  
زبازته لأمه بريئة ولم يكن قد صمم على ارتكاب  
جريمته لما كتم أمرها عن أخ زوجته بل لجعله  
يصحبه في سيارته إلى منزلها الذي يقع في  
طريق محل عمل أخى زوجته ، ولكنه أثر هذا  
الكتمان حتى لا تحيط به الريب فيما لو كشف  
القتل ولديه الدليل المقنع على أنه كان مع والدته

واستحقاقها في الوقف وكانت الخادم موجودة  
فسكت ولم يستطع أن يفعل شيئاً وخرج  
غاضباً ولكن الشيطان لازمه منذ خروجه  
واعتملت في نفسه عوامل الشر التي عاشت  
في جنبات نفسه من زمن مضى واضطرب  
استوليته وحاجته للمال وقد كانت مساعدتها  
الامل الأخير الذي يخلصه من مأزقه ، وما دامت  
لا نفع منها ولا فائدة ترجى منها فليتهخلص من  
هذه الام نهائياً تلك التي لا تريد أن تعينه ،  
ويختلس أموالها ويسرق ماله بل ليرثها في  
كل شيء مما لها من أسهم وسندات ورصيد  
بالبنك واستحقاق وحصة في الوقف حتى  
يستطيع أن يعيش وأن يستمر على حياة الترف  
فلا يحتاج إليها ولا إلى غيرها ، ولم يستطع أن  
يكبح جماح نفسه الشريرة التي أباحت  
الاختلاس وسولت له التزوير من قبل وهان  
عليه كل شيء حتى الجريمة فلم يمتنع على نفسه  
استباحة القتل وهو آخر مراحل الشر حتى لو  
كانت هذه القتيلة أمه ارضاء لشهوته للمال  
ولتعلقه بالحياة ومظاهرها فبدأ يفكر ويفكر  
ويتدبر الأمر ويحسب للجريمة حسابها وعمل  
على أن يرتكبها في ظروف لا تدل عليه ، فعليه  
أن يرتب مكان بعيداً عن مسرحها ساعة  
ارتكابها وأن يجهز شهوده على ذلك وأن لا يفعل  
شيئاً مما ينبى عنه من قرب أو بعد واختمرت  
الفكرة في نفسه وهو في طريقه إلى عمله فرأى  
أولاً - وهو معتاد على أن يأخذ بعض الحقن من  
صيدلية النجاح القريبة من منزله بالمنيل - أن  
يأخذ واحدة منها صباحاً - وهي تقيد في  
الدفتري باسمه عادة دون تعيين ساعة محددة -  
ويستطيع لصلته بالمرض أن يوجه نظره فيما  
لو تغيرت الظروف بأنه أخذها ساعة ارتكاب  
الجريمة فبدأ ينفذ خطته وخرج من البنك الذي  
يعمل فيه إلى المنيل وأخذ الحقنة وعاد ، والبنك  
لا يقيد مثل هذا الخروج والدخول بل قد ثبت  
وجوده بالبنك في هذا اليوم ، ذلك فيما لو عصى  
الممرض أو أبى أن يستجيب لرغبته فيكون  
قوله بأنه أخذ الحقنة بعد الظهر مؤيداً بعلم  
تغيبه عن البنك صباحاً ، وعاد متحملاً هذه  
المشقة كلها مرة أخرى من الصيدلية إلى البنك  
وظل فيه حتى موعد خروج الموظفين ثم ذهب إلى  
منسكته كالعادة وتناول طعامه وهو يفكر ويدبر



فى الصباح فليس من سبب يدعوهُ الى الذهاب اليها مرة أخرى بعد ظهر اليوم نفسه - وهو مادافع به عن نفسه ابتداءً أمام وكيل النيابة حينما اتجهت اليه الشبهات - وما أن تركه أخ زوجته بميدان التحرير حتى استقل سيارة أجرة خشية أن يراه أحد فى «الايوبيس» وليسطيع النزول بعيداً عن المنزل وقد تم له ما أراد فوصل ودخل متسللاً وصعد السلم وهو آمن من رؤية أحد له لان البواب حديث عهد بخدمة العمارة ، وهو لا يتردد عليها وحتى لا يحدث المصعد صوتاً ينبه اليه ، وطرق الباب على أمه ففتحته ولم تستغرب حضوره وربما ظنت أنه عاد ليعتذر اليها لما شعر به من خجل بعد مشادة الصباح ، وكانت أمه تتأهب للنزول - وهو ما لم يكن يعرفه - وبعد أن لبست ملابسها تكلمت مع صديقتها « روفيه » أمامه تليفونيا لتستحثها على انتظارها بموقف المترو القريب للذهاب لوعدهما السابق لزيارة شقيق روفيه ، ولما دخلت الإلام لتأخذ حقيبة يدها من غرفة نومها رأى الطاعن أن الوقت قد حان لارتكاب جريمته التى أصر وصمم عليها من قبل ، فدخل الى المطبخ الذى يعرفه وأحضر يد الهون الثقيلة وهى أضمن وأسهل من استعمال السكين التى لو رأتها أمه لاستغاثت فوراً أو اتجهت للباب هرباً ، وكانت هى اذ ذاك تعد حقيبتها - ذات السوستة - وقد وضعت بها كيس نقودها ومنظارها ومشطها ومنديلها ، وأمسكت معها بكتاب ثم جاءها الجانى ( الطاعن ) وفاجأها وضربها على رأسها بيد الهون قاصداً قتلها فسقط الكتاب والحقيبة من يدها التى لم تكن قد أقفلتها بعد تمهيداً لوضع مفاتيحها عندما تخرج وتغلق باب شقتها فعقدت المفاجأة لسانها وأخرسها الاعتداء من ولدها وتناثر ما بالحقيبة على أرض غرفة النوم بالقرب من السرير وفى مدخلها وتناثرت فى هذا المكان بعض دمائها التى انبثقت من جروحها فلوثت الحقيبة والأرض ، وقد يكون ضربها مرة أخرى وهربت منه الى الصالة ولاحقها وهو يجرى خلفها ، وكان هو أطول منها قاماً فتمكن منها وأثخنها بضربات يد الهون العنيفة على رأسها تسع مرات أو عشر ، وهى تحاول منعه والامساك به ومقاومته بيد

فجرحت ظاهر يديه بأظافرهما ، وتمزق قميصه وقطع منه أحد أزراره وتخلخل آخر ، وقطع زر « بلوزتها » وسقط قرطها من أذنها بجوارها وسقطت الصينية والمنضدة الموجودة فى وسط الصالة فى أثناء ملاحقتها ، ثم وقعت أرضاً من عنف الضربات مضرجة بدمائها ، ولم يتركها الجانى ( الطاعن ) بعد سقوطها بل ضربها بيد الهون على رقبتها مرة أو مرات ، ففتتت الضربات عظامها والعظم الغضروفى من شدتها وعنفها وسدت مسالك تنفسها ، فقضت نحبها بالاسفكسيا ، وهى بين يدي ولدها الوحيد ، فعمل على أن ينفذ ما قصده من سرقة مالها واستيلائه على ما يجده من مصوغ أو أشياء ثمينة لا تنم عليه لو أخذها ، وعلى مستندات ديونه التى يعلم هو وأختاه أنها لم تأخذها عليه الا احتفاظاً بحقوق بنتيها قبله اذا جاء أجلها ، فبحث فى صوان غرفة نومها وفتشه كله وبشر أوراقه على الأرض ، وكذلك فعل فى صوان غرفة النوم الأخرى ثم أخذ ما أزد من مستندات وأموال الأبد أن تكون موجودة لانها سبق أن سحبت من البنك فى أواخر الشهر السابق على قتلها مبلغ ١٢٠ جنيه ، وتسلمت أول الشهر معاشها واستحقاقها الشهري فى الوقف وقدرهما ٣٧ جنيهاً ، وقيل بأن إحدى ابنتيها ردت لها قرضاً قدره ١٠٠ جنيه ولم تكن أنفقت من ذلك شيئاً سوى أجرة مسكنها وهى ستة جنيهات ولم تدفع للخادم أجرها بعد ، ولم تكن تنفق الكثير بالاسكندرية لأنها كانت تقيم ضيفة على ابنتيها ، واستولى على السوار الذهبى الذى كان أول من نبأ عنه - وربما على أشياء غيره ثمينة تتفق مع يسارها ، أما الساعة فلم يأخذها حتى لا تنم عليه لانها اعتادت حملها ويعرفها أهلها كما ترك القرط « الكورو » لتفاهة قيمته ، وهذا كله يدل على حالة الهدوء التى كان عليها الطاعن عند مقارفته الجريمة وينفى عنه الشلل العقلى الذى ادعاه ، وما قاله من عدم معرفته ما صنعه بأمه ، وبدأ يزيل آثار الجريمة من نفسه وعن المنقولات ولما لمسته يده الملوثتان فمسح بصماته عنها فلم يترك له بصمة واحدة على أى من هذه المنقولات مع أنه لمسها جميعاً ولم ينس واحدة منها مع كثرتها مما يؤكد حالة الهدوء العقلى

لا تفشى سره ، وهددها بأنها ان باحت بشيء فانها تعد شريكته فى كل ما فعل ، فسكنت . وعادت أدراجها معه تتنازعها العواطف المختلفة ولم تجد بدا من استدعاء والدتها فى الصباح كى تقيم معها عسى أن تهدأ بوجودها ، وحدث أن كشفت الجثة بعد ذلك بأيام وطلب زوجها ولما عاد أخبر والدتها بأن أمه قتلت بسبب السرقة فعادت الى الزوجة أفكارها وآلامها . ولما وجهت الشبهات مرة أخرى الى زوجها ، فضبط وحبس لم تستطع بعدها أن تكتم الأمر وحاسبها ضميرها فكتبت لصديق لهما خطابا كشفت فيه عن أن زوجها هو قاتل أمه . وكاشفت الصديق مشافهة بما سمعته من زوجها واقاربه بقتل أمه ، فأبلغ الصديق فى اليوم التالى المحقق الذى استحضر الزوجة فرددت روايتها وأنها لم تذكر فى خطابها أمر مالفقه لها من أنه كان يدافع عن نفسه لأنها لم تصدقه ، وقد أكدت هذه الحقيقة عند مثولها أمام المحكمة . وطلب زوجها بعد أن أقرت عليه فرفض أن يجيب الا بعد الاتصال بمحاميه ولما أجاب صور الواقعة بصور مختلفة وكان أساس تصويره - وهو ما ذهب الدفاع عنه - أنه قتل أمه لأنه كان يدافع عن نفسه ، على أن التحقيقات وما تم أمام المحكمة كله ينفى هذا الذى قال به ويؤكد أن الطاعن قد انتوى قتل أمه وأجمع رأيه على فعلته ودبر جريمته على النحو الذى استخلصته المحكمة وارتكبها قاصدا قتلها مصرا عليه ، وكان الباعث لديه هو ماسرقة من أموالها وحتى يرثها بعد ذلك ليستقيم له الأمر وينصلح بعض حاله مما هو فيه من ضيق مالى ، على أن الله شاء أن تكشف جريمته - دون الحكم كل ما سبق فى بيان الواقعة ثم أورد على ثبوتها على هذه الصورة أدلة مستمدة من التحقيقات وما رواه بعض الشهود وأقوال الطاعن وزوجته ، وما تبين من الأدلة المادية والصور والرسوم والقرائن مما يقطع بصحة تصوير الواقعة على الوجه الذى أرتسم فى وجدان المحكمة ، ولما كانت الاستنتاجات التى خلصت اليها المحكمة تتفق مع المنطق والمعقول وقد استندلت فى كيفية وقوع الحادثة بما صح

التي كان عليها - وشاء القدر أن ينبهه أن الله له بالمرصاد ، فجاءت السيدة روفية تبحث عن المجنى عليها التى تكلمت معها منذ قليل فى المبرة فى هدوء ولما طرقت الباب صمت الجاني ولم يجب وبعد قليل عادت أخت روفيه ومعها البواب يطرقان الباب ، فأراد الجاني أن ينجو بنفسه على النحو الذى كان قد دبره ولكن هذه الظروف التى أتت على خلاف ما قدره من ارتكاب الجريمة بلا مقاومة ألجأته الى الاتصال بزوجه تليفونيا من محل الحادث لتحضر له ملابس داخلية وخارجية وحذاء وحقيبته الجلدية التى يستعملها لحفظ الأوراق وهو بعد قادر على منعها من الارشاد عنه سواء باللين أو بالتهديد ، وقد نفذت الزوجة تعليماته واستقلت سيارة ونزلت بعيدا عن الدار وصعدت على السلم وطرقت الباب طرقات بسيطة ففتحها لها ، وكان قد أعد للأمر عدته وانتظر حضور زوجته وهو عار من ملابسه ، وفى لحظة خاطفة وضع ملابسه الملوثة فى الحقيبة وسلمها لها وأخذ الملابس النظيفة وأمرها بأن تنزل من فورها دون أن يدخلها الشقة ، ثم تبعها بمجرد أنه ارتدى ملابسه وحمل ماسرقة فى سراويله واستقل سويًا سيارة ذهبت بهما ناحية منزلها ، وكانت زوجته تلح عليه أن يحدثها عما حدث وهو يرفض ، ولما لم تعد تحتل اضطرت للنزول من السيارة الأجرة التى كانا يركبانيها وسارا سويًا وهو يرتب فى ذهنه ما سيقصه على زوجته . فادعى أنه ذهب اليها مصادفة وأنها تشادت معه وسبته وأهانته ، وأنها حاولت قتله بالسكين ويد الهون ولم يكن فى استطاعته بعد أن فقد شعوره إلا أن يضربها - فأثكرت عليه زوجته مسلكه هذا وتركه والدته التى ربما لم تكن قد ماتت وأشارت عليه بأبلاغ الشرطة ما دام أنه دافع عن نفسه كما يقول فأجابها أنها ماتت فعلا ، ولما عاد الى المنزل أخرج ملابسه الملوثة فمزق بغضها وألقاها فى دورة المياه وغلف الباقي وذهب هادئا الى الحلاق ليقص شعره ، وترك زوجته فى موجة من التفكير والعذاب مما دفعها الى الذهاب الى والدتها ، ورآها وهو لدى الحلاق فاستمهلها الى أن أتم زينته ورافقها مستعظفا إياها حتى



عندها من وجوه الاستدلال التي تؤدي الى النتيجة التي خلصت اليها ولما كان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها ، وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى لم تقتنع بصحتها ، مادام استخلاصها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصل في الأوراق . لما كان ذلك وكان الحكم قد عرض الى الظروف التي كشف فيها الحادث وتفصيل ما أوردته المعاينة الأولى ، وما دلت عليه التحريات الأولية ، وأقوال الطاعن قبل أن يوجه اليه الاتهام وما دلت عليه المعاينة التي باشرت بالنيابة العامة ، وما ظهر من الاطلاع على دفتر الصيدلية من ثبوت شراء الطاعن حقنة واحدة فقط وأدوية يوم ١٧/٩/١٩٥٨ - يوم الحادث - وحقنة أخرى يوم ٩/١٨ دون اثبات الساعة التي تم فيها ذلك والتي حددها عامل الصيدلة حسين مرسى في محضر التحريات بأنه أعطى للمتهم حقنة من مادة « الاكتيسلين » في الساعة ٦٣٥ أو الساعة ٦٤٥ مساء وكذلك حقنة أخرى في الساعة العاشرة صباحا ، وما دلت عليه ازراق القتيلة من أنها على درجة من الشراء ، وما ورد بتقرير الطبيب الشرعي من أن الاصابات التي شوهدت بيد الطاعن لا يمكن حدوثها من ارتطام يده بالأتوبيس كما ادعى - وعرض الحكم كذلك الى ما أقر به الطاعن نفسه قبل أن تتسلط عليه الشبهات وبعد أن اتجهت اليه ، واعتمد على الأدلة المادية الثابتة والآثار الموجودة بالمنزل ووضع المجنى عليها وآثار الدماء المتناثرة من حولها وأداة القتل الملوثة بالدماء وجالة المنزل نفسه وموقعه ومحتويات غرفه ، واذا استقرت صورة الحادث على النحو الذي استخلصته من تلك الماديات والأدلة استخلاصا منطقيا سائغا ، اذا استقرت صورة الحادث على هذا النحو أثبت الحكم أن الطاعن هو الذي قتل المجنى عليها في دارها وكان ممّا ماتناولته المحكمة استدلالا على ثبوت هذه الجناية في حقه ما قاله

عندما أعلن نبا الحادث وكيفية حضوره الى محل الحادث الذي ارتكب فيه جريمته ، وقوله ان القتل وقع من سارق اقتحم المنزل على والدته ، واستعرض الحكم كذلك وفي تفصيل كيف حاول الطاعن بعد أن أحاطت به التهمة أن يظهر تعلقه بوالدته وحزنه عليها وتأكيده وجوده بالصيدلية في الساعة التي حدث فيها القتل وانه حدد ذلك بالساعة ٦١٠ من مساء يوم الاربعاء - يوم الحادث - لحقنه بمادة « الاكتيسلين » ومن أنه أخذ حقنة أخرى في الصباح للتوفيق بين روايته ورواية الممرض ، وقد قابل الحكم بين اقرار الزوجة واعترااف الطاعن ودل على كذب ما قاله عن كيفية اعتدائه على المجنى عليها كما تناول التقارير الطبية ومناقشة الطبيب الشرعي ومساعدته بالجلسة ، ثم عرض الى حياة المجنى عليها وعلاقتها بولدها الطاعن وتاريخ حياته وتصرفاته وما وقع فيه من أزمات مالية . ولما كانت الواقعة التي بينها الحكم تتوافر فيها جميع العناصر القانونية لجناية القتل العمد مع سبق الاصرار ، وكان لمحكمة الموضوع أن تثبت حقيقة الواقعة وتردها الى صورتها الصحيحة التي تستخلصها من جماع الأدلة المطروحة عليها ، وهي ليست مطالبة بالأخذ الا بالأدلة المباشرة - بل لها أن تستخلص الحقائق القانونية من كل ما يقدم اليها من أدلة ولو كانت غير مباشرة متى كان ما حصله الحكم من هذه الأدلة لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي ، ولما كان لا يعيب الحكم أن يكون قد استطرذ فأسهب في تناول الظروف التي سبقت الحادث وبعض تصرفات الطاعن التي بغضته الى والدته ، وتدفعه على المظاهر مما حمله على الاستدانة واثباته في سبيل الحصول على المال ما يحرمه القانون ، وما كان يشوب علاقته بوالدته من جفوة سببها طمعه في مالها - لا يعيب الحكم ما استطرذ فيه من ذلك لأن هذه الامور في جملتها تتصل بالبائع على الجريمة والدافع له على ارتكابها وهما ليسا من عناصرها القانونية ، كذلك لا يجلس الطاعن ما أوردته في طعنه من ان الحكم اسند اليه أنه أخذ بعض مصوغات والدته وترك بعضها وبعض النقود لم تمتد اليها يده وذلك



والتي وجدت بمدخل الغرفة المذكورة في حين انه لا دليل من الاوراق على وجود هذه الدماء ولا محل للاستدلال من وجود الحقيبة وبعبارة محتوياتها في هذا الموضع على صحة التصوير الذي انتهى اليه الحكم بل أن ذلك يؤيد صحة تصوير الطاعن للحادث ، كما أنه يستحيل القول ببدء الضرب من الأمام أو بمتابعة الطاعن ضرب المجنى عليها من الخلف اذ هو منفي مما ورد بتقرير الطبيب الشرعي ، ويستحيل قطعاً أن يتمكن الجاني من ضرب المجنى عليها وهي راقدة على ظهرها على الارض وأن تصل الضربة إلى رقبته فتشتمها كما قال الحكم اذ لو صح ذلك لتشتمت الذقن مع أنها وجدت سليمة ، أما التصوير الذي يتفق مع المنطق ويقبله العقل فهو أن هذه الضربة كانت في أثناء وقوف المجنى عليها عندما هاجمت الطاعن ولما بدأ يضربها على رأسها وهو في غمرة ذهوله من مفاجاتها اياه كي تقتله ، مالت رأسها قليلا إلى الوراء فانكشفت رقبته وأصابته ضربة طائشة في أثناء مدافعتة عن نفسه وصادفت الغضروف ففتته . ولا ينفي هذا القول ما ذكره الطبيب الشرعي من أن هذا التفتت لا يحدث الا اذا كانت الرقبة مسندة الى جسم صلب كالارض ، لأن من ينام على ظهره لا تصل رقبته الى الارض وأن الطبيب الشرعي نفسه قرر أمام المحكمة بإمكان حدوث ضربة الرقبة والمجنى عليها مستندة الى البيان الذي وجد بجوار الجثة أي في حال وقوعها ، ولو صح تصوير الحكم لأدت الضربة الى كسر العمود الفقري في منطقة الرقبة وهو ما لم يقل به الطبيب الشرعي ، أما تعدد الضربات فانه دليل قاطع على نفي نية القتل لا على اثباتها ، ذلك أن المعتدى اذا ضرب خصمه في حالة انفعال فان مجرد آتياق الدم أمام عينيه والذعر الذي يصيبه يجعله يكرر الضربات دون وعي ، ولو كان الطاعن يقصد قتل المجنى عليها - وهي سيده عجوز كما وصفها الحكم - لاكتفى وهو في عنفوان قوته بضربة واحدة على رأسها ، وقد قطعت الطيبة التي أجرت التشريح بعدم وجود نزيف داخلي بالمخ مما يدل على أن الضربات كانت خفيفة وأن الضارب لم يكن يقصد القتل بل

للعلة التي أوردتها الحكم ، وكذلك ما قاله الحكم عن الزرين اللذين وجد أحدهما بجوار الجثة وثانيهما بالحمام ، وعن موقف المتهم عند وقوع الاعتداء - لايجدى الطاعن اثارة ذلك ما دام هو معترف اعترافاً صريحاً باعتدائه على والدته ولم تسايه المحكمة فيما صورته من أنه كان مدافعاً عن نفسه ، ولأنه واضح من الحكم أن حديثه في هذه الجزئيات لم يخرج فيه عن الدلالات التي أرجعها الى الماديات الثابتة من المعاينة ومن الظروف التي لا يستلزم الحوادث وتلقته ، ولم يكن معالجة الحكم لها الا انبعاثاً منه في طلب الصورة الصحيحة لما حدث ، لما كان ما تقدم فإن ما يثيره الطاعن في الواجهة الخمسة الأول من طعنه لا يكون مقبولا .

« وحيث أن مبنى الوجه السادس هو أن الحكم المطعون فيه شابه فساد في الاستدلال على نية القتل وسبق الاصرار فقد استظهر نية القتل لدى الطاعن من مفاجاته المجنى عليها بالضرب العنيف بيد الهون على رأسها ثم انهياره على رأسها عدة مرات حتى سقطت ، واستمراره بعد سقوطها يضربها على رقبته وهي ملقاة على ظهرها ، ففتتت الضربات عظام الغضروف السرخي وأدى ذلك الى وفاتها . واستدل على سبق الاصرار بزيارة الطاعن لأمه في الصباح وطلبه منها نقود أو رفضها ، وحصول مشادة بينهما ، ومن كان في ضائقة مالية فبدأ يفكر في التخلص من أمه وبدأ يرتب مكان وجوده بعيداً عن مسرح الجريمة ومن أنه لم يخبر زوجته أو أخاها بعزمه على الذهاب لزيارة أمه وتفكيره في محو آثار الجريمة بمحو بصماته بعد ارتكاب الحادث وأخيراً من أنه كان يقصد السرقة ، وأنه سرق بعض نقود والدته ومصوغاتها فعلا بعد الحادث . وهذا الذي ذهب اليه الحكم ينطوي على استدلال خاطيء فبالنسبة الى نية القتل فان استظهار الحكم لها من التصوير الذي أوردته للواقعة بنى على الحبس وهو تصوير غير سائغ ولم يقد عليه دليل من الاوراق بل جاء متناقراً مع المعقول ، ذلك أن هذا التصوير بنى على أساس وجود دماء بمدخل غرفة النوم وعلى الحقيبة التي كانت تحملها المجنى عليها للخروج بها

إكان يدافع عن نفسه بحركات متكررة لاشعورية ولولا الضربة الطائشة التي أصابته الرقبة وسدت المسالك الهوائية لما حدثت الوفاة - أما عن سبق الاصرار فان ما أورده الحكم لا يؤدي الى الاستدلال به على توافره في حق الطاعن وينافي المؤلف ولا مأخذ له من الاوراق - ذلك أن الوقت الذي قضاه الطاعن في زيارة والدته في صباح يوم الحادث لم يكن يسمح له بمطالبتها بالنقود بل اقتصر على تهنيتها بسلامة الوصول بعد غيبة طويلة ، ولم تسمع الخادمة زكية مصطفى التي كانت موجودة اذ ذاك أية مشادة . أما عن الضائقة المالية فانه وإن كان وجودها لا يمكن أن يقوم دليلاً على توافر سبق الاصرار ، فان هذه الضائقة لا وجود لها ، واقتراضه من البنك لا يسبب له أى ضيق مالى لأنه يكسب كثيراً من عمليات السمسرة ولا يعدم صديقا يعينه الى أن يحصل على الترقية التي وعده البنك بها من أول الشهر التالى للحادث ، أما ما استند اليه الحكم من تدبير الطاعن أمر وجوده بعيداً عن مسرح الجريمة وقت ارتكابها فقد جاء وليد الخيال مقتفراً الى الاثبات تنافراً مع المعقول لأنه لا يستقيم أن يثبت الطاعن نفسه في مكان في الصباح حتى يتيسر له الزعيم بأنه كان موجوداً به في المساء ، وكان الأولى بالطاعن - لو صح مايقول به الحكم عن التدبير - أن يأخذ الطاعن الحقنة بعد الظهر قبل توجهه لارتكاب جريمته ، كما لا يستقيم القول بأن الطاعن كان يستطيع توجيه نظره الصيدلى الى أنه أخذ الحقنة ساعة الجريمة في حين أنه لم يتصل به إلا بعد وقوع الحادث بخمسة أيام وعقب اكتشافه بيومين ، وسبق الاصرار لا يستفاد من اعداد دليل البراءة بعد ارتكاب الحادث ، أما عن اخفاء الطاعن أمر ذهابه الى والدته عن زوجته وأخيها فقد كان الدافع اليه مجارة زوجته في نصيحتها اياه بعدم الذهاب الى والدته حتى لا يطلب منها نقوداً وخشيتته من علم زوجته بذهابه الى منزل عمه الذى سبق أن حرمت عليه الذهاب اليه بسبب غيرتها من ابنة عمه ، وزغبتة في جمل والدته على الحضور الى منزله للتهنئة بميلاد ابنه وافهام زوجته أن حضور والدته كان من

تلقاء نفسها وليس بناء على طلبه ، وهذه العوامل نفسها هي التي حملته على اخفاء وجهته عن أخى زوجته حتى لاينهى أمر هذه الزيارة الى زوجته . أما الاستدلال من عدم العثور على بصمات للطاعن في مكان الحادث على ثبات أعصابه وهدوئه وتدبيره للجريمة من قبل فغير سائغ لأن مسح البصمات واقعة لاحقة للقتل ولا يعد دليلاً على سبق الاصرار عليه ، وعدم وجود بصمات الطاعن لا يرجع الى مسحها بل الى مضي مدة طويلة بين وقوع الحادث واكتشافه ومحاولة رفع البصمات التي تندثر تحت تراكم التربة فوقها - ولا أدل على ذلك من أن مندوب تحقيق الشخصية لم يجد الا بصمات الضباط الذين أجروا المعاينة وهي بصمات حديثة حصلت في يوم رفعها وقبل تراكم التراب عليها . أما الاستناد الى الباعث على القتل وحصره في سرقة أموال المجنى عليها والارث فيها بعد ذلك فانه بنى على الاستنتاج وعلى ظاهر أقوال الطاعن التي عدل عنها ، وينقضه وجود مصوغ المجنى عليها ونقودها ، وجاء تعليل الحكم لترك الطاعن هذه الأشياء والعبت بمحتويات غرفة النوم غير سائغ يهمله ما ذكره الطاعن صراحة من أنه كان يبحث عن منشقة ليحرق بها نفسه بعد أن اغتسل من آثار الدماء وعن حقيبة صغيرة يضع فيها ملابسه الملوثة التي خلعها ، وقد أغفل الحكم التحدث عن واقعة البحث عن المنشقة ، وقال عن الحقيبة أن مثلها لا يوضع داخل الصوان مع أنها من النوع الذى يستعمله ركاب الطائرات ويسهل طيه ويوضع مثلها داخل الصوان ، وثبت من تقرير الطب الشرعى أنه شوهده بالحقيبة المذكورة ثلوثات محمرة - وعلة ذلك أن الطاعن كان قد وضع بها ملابسه الملوثة بالدماء ثم أخرجها منها ووضعها في الحقيبة التي أحضرها زوجته . وما قاله الحكم وهو قصد بيان اتجاه نية الطاعن الى السرقة ورغبته في سرقة المستندات الموقعة عليها منه بما يفيد قبضته بعض المبالغ من والدته فان هذه الايصالات فضلاً عن قفاهة قيمتها فانها لم تؤخذ للمطالبة بل مجرد اثبات حق أختيه وهو ما لا يعترض عليه الطاعن ، ومما ينفي



والدته عن زوجته وأخيها وتخفيه في ذهابه إليها ، ورابعها اعداده شهودا وتدبير اخفاء آثار الجريمة قبل ارتكابها . ثم عقيبت النيابة على ذلك بأن العنصر الوحيد من بين هذه العناصر الأربعة الذي يؤدي إلى توافر سبق الاصرار هو اخفاء الطاعن خبر ذهابه إلى والدته عن زوجته وأخيها وسلوكه سبيل التخفي في ذهابه إليها ، أما العناصر الأخرى فبعضها لا دليل عليه وبعضها الآخر لا يؤدي إلى سبق الاصرار ، وما قالته النيابة والطاعن مردود بأن الحكم لم يحص الأدلة على توافر سبق الاصرار على النحو الذي رسمته النيابة في مذكرتها وإنما تناول هذا الظرف في عدة مواضع من الحكم عند سرد وقائع الدعوى واتصال مناسباته للحديث فيه ، كما أن العناصر التي حصرتها النيابة ليست هي كل ما أورده الحكم وإنما هو بعضه فقط ، فقد ذكر الحكم عند بيان واقعة الدعوى « أن المتهم بدأ يفكر ويتدبر الأمر ويحسب للجريمة حسابها وعمل على أن يرتكبها في ظروف لا تدل عليه ، فعليه أن يرتب مكان وجوده بعيداً عن مسرحها ساعة ارتكابها وأن يجهز شهوده على ذلك منذ الآن ، واختمرت الفكرة في نفسه وهو في طريقه لعمله ... » ( وقال في موضع آخر : « وهكذا تدبر المتهم الأمر كله بينه وبين نفسه في روية وهذوء كعادته ونزل بعد الظهر وأخبر زوجته بأنه ذاهب للمعصرة لمرض قطعة أرض على من يدعى « البراني » ليشتريها ، هذا الذي ثبت أنه ، لم يتصل به ولم يتفقا على أي أمر من ذلك ، وكان أن نزل من داره منتوياً القتل مصراً عليه ... » ثم قال الحكم في موضع ثالث « أن المتهم انتوى قتل أمه وأجمع رأيه على فعله وتدبر جريمته على النحو الذي استخلصته المحكمة ، وارتكبها قاصداً قتلها مع سبق الاصرار عليه وكان الباعث لديه هو ما سرقه من أموالها وحتى يرثها بعد ذلك ويستقيم له الأمر » وقال كذلك « أن المتهم لم يذكر في اعترافه أمر مقابله للضابط (شقيق زوجته) وأنه أوصله لميدان التحرير ، بل ذكر أنه اتصل بوالدته بميدان التحرير وأغفل أمر أخى زوجته فهو قصد ذلك لأنه يعرف بأنها

مظنة انسركة أن البوليس كان قد استدعى طباحاً في العمارة يدعى سعد عطية لمعاونته في نقل الجثة وقد استعرف الكلب البوليسي عليه بعد أن شتم حقيبة اليد من الداخل ولا يبعد أن يكون هذا الطباخ قد عبث بالحقيبة أو بغيرها ، وأنه وجد السوار فأخذه لنفسه مما ينفي نسبة سرقة إلى الطاعن ويسقط أساسيد الحكم في القول بتوافر سبق الاصرار .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه استظهر نية القتل في قوله : « وحيث أنه بالنسبة لمسا طلبه الدفاع من اعتبار الواقعة ضرباً أفضى إلى الموت لأن المتهم لم يكن يقصد القتل فإن الثابت من ظروف الدعوى وما تقدم تفصيلاً ومن التقارير الطبية وما أوردته الصور أنه فاجأ أمه بالضرب العنيف بيد الهون على رأسها ثم انهال على رأسها مرات أخرى بلا رحمة ويعنف حتى سقطت بين يديه مضرجة بدمائها ، ولم يتركها بعد سنقوطها بل انهال عليها ضرباً على رقبتها وهي ملقاة على ظهرها وفتنت الضربات عظام الغضروف الدرقى يدفعه حقه وحفيظته تلك التي قطعت أوصال المودة في القربى ، بما تتوافر معه نية القتل العمد العمدوان وازهاق الروح وبما نشأت عنه الصدمة العصبية والإرتجاج المخي وانسداد المسالك الهوائية التي انتهت بما أراده وصمم عليه من قتلها والتخلص منها » ولما كان تعمد القتل هو مسألة موضوعية لم يعرفها القانون ، وكانت فضلاً عن ذلك أمراً داخلياً متعلقاً بالإرادة يرجع تقريره توفره أو عدم توفره إلى سلطة قاضي الموضوع وحريره في تقدير الوقائع وكان ما أورده الحكم تدليلاً على قيام هذه النية سائفاً واضحاً في إثبات توافرها لدى الطاعن لما كان ذلك فلا محل لما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الصدد .

« وحيث أن النيابة العامة أوردت في مذكرتها أن الحكم استند في توافر ظرف سبق الاصرار إلى أربعة عناصر أولها حاجة المتهم الملحة للمال واستئلائه من والدته ، وثانيها رفض المجنى عليها إعطاء المتهم ما طلبه من نقود في صباح يوم الحادث ، وثالثها اخفاؤه خبر ذهابه إلى



وتروى منذ أن أغفلت بابها دونه في الصباح ورفضت أن تعطيه ما طلب أو بعضه فذهب يرتب جريمته ويدبر لها ويجهر شهودها من قبل ولم يقل لزوجته ولا لأخيها الذي لقيه مصادفه شيئا عن ذهابه لها لأنه أعد للأمر جريمته وسلك سبيل التخفى في ذهابه إليها وفي الوصول لها وفي كيفية قتلها بل دبر أمر كيفية إخفاء آثار جريمته بما يقطع كله في أنه إنما فكر وصمم وتروى قبل مقارفته جريمة قتل أمه بما يتوافق مع سبق الإصرار . لما كان ذلك وكان سبق الإصرار ظرف مشدد ووصف للقصد الجنائي والبحث في وجوده أو عدم وجوده داخل تحت سلطة قاضي الموضوع ، ولما كان هذا الظرف من الأمور النفسية التي قد لا يكون له في الخارج أثر محسوس يدل عليه مباشرة فللقاضي أن يستنتج من وقائع الدعوى وقرائنها وظروفها ، ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج ، وما دامت المحكمة لم تخطئ في تقدير هذا الظرف كما عرفه القانون ، وما دامت الوقائع والظروف التي استخلصت منها ثبوته وتوافره تؤدي إلى مارتبته عليها - وأما ما يقوله الطاعن من أن الحكم اعتمد في التبريل على توافر سبق الإصرار إلى عناصر بعضها لا تنتج عنه والبعض الآخر لدليل عليه من الأوراق ، من ذلك حاجة المتهم إلى المال وطلبه نقودا من المجنى عليها في صباح يوم الحادث ورفضها أن تجيبه وأنه بدأ يجهز شهوده من قبل ارتكاب الجريمة مع أن اتصاله بعامل الصيدلية حسين موسى كى يشهد لصالحه بما ينفي وجوده في مكان الجريمة ساعة ارتكابها إنما حدث بعد اتمام القتل . ما يقوله الطاعن من ذلك مردود بأن الحكم استند منه حالة الطاعن المالية ودأبه على طلب المعونة من المجنى عليها ورفضها إجابته من سجموع الوقائع التي سردها والتي لها أصل في الأوراق ، ولما كان مراد الحكم من تدبير المتهم شهودا يشهدون لصالحه هو أنه كان حريصا على زيارة الصيدلية يوم الحادث وأخذ حقة قيدت بدفترها بتاريخ ذلك اليوم دون بيان الساعة التي تم فيها ذلك ، وقال الحكم « ان المتهم -

أحدى القرائن التي تدينه كل الادانة وثبت عليه اصراره السابق وتصميمه وتدل على أن ذهابه لوالدته كان أمرا قد بيته وانتواه ولا يزيد أن يعرف به أحد ما . ولو كان ذهابه بريئا - لا لارتكاب جريمة لكان قد ذكره لزوجته ابتداء أو لأخيها لما قابله أو لطلب منه أن يصحبه ولكنه يعلم تمام العلم أنه ذاهب لقتلها وأنه دبر الأمر في نفسه ورتبه منذ الصباح . » وأثبت الحكم أيضا في أسبابه « أن ميراث المجنى عليها مما يطمع فيه اذ أوقف والدها عليها وعلى اخوتها منازل وعمارات بلغت خمسة عشر منزلا يبلغ إيرادها مائتين وسبعين جنيها ويخص البنت ١٢ جنيها شهريا خلاف مبلغ مائة وعشرين جنيها سنويا فضلا عما ستؤول إليه هذه الأوقاف إلى ملك خاص بعد ذلك للمستحقين . » ورتب المتهم الأمر حتى يتخلص منها نهائيا ويرثها ويورث أموالها المنقولة وحصلتها في الوقف وكان هذا الباعث الإجرامي بالتفكير لانسانيته وأداه حب المال وحاجته إلى تدبير الجريمة كما تقدم . » وكان يكفي الحكم ما قاله فيما تقدم تدليلا على توافر سبق الإصرار ، ولكن المحكمة رأت أن تزيد هذا التدليل بيانا وتأكيدا فتناولت ظرف سبق الإصرار مرة أخرى لمناسبة حديثها عن نية القتل وأشارت إلى كل ما سبق لها أن بينته من الظروف والوقائع التي سردها فقالت : « أما سبق الإصرار فمتوافق من الظروف السابقة كلها التي شرحتها المحكمة تفصيلا ومن حاجته الملحة إلى المال وجشعه واستدائته من أمه وغيرها ومغامرته في الحصول عليه بكل الوسائل حتى على حساب أمانته وشرفه وظيفته وما وصل إليه حاله في الشهر الأخير من الضيق المالي مع كثرة مطالب الحياة ومع اعتقاده أن أنه في بسطة من العيش وسعة من المال ومع ذلك فإنها تضمن عليه ببعض هذا المال مما لها من معاش واستحقاق في الوقف ورصيد بالبنك فضايق ذرعا بكل ذلك وظن أن هذا منتهى القسوة عليه وأنه لا سبيل ولا أمل له إلا في الاجهاز عليها ولا يخلص له مما هو فيه إلا في أن يتخلص منها فيرثها في الوقف وفي أموالها ويأخذ ما لديها فدبر الأمر وفكر فيه

وتصرفات الطاعن بعد ارتكابه وهي نفس  
الاسباب التي سبق استناد الحكم اليها للقول  
بتوافر ظرف سبق الاصرار ، والتي دل  
الطاعن على فسادها مما يهدر ما رتبته الحكم  
عليها من سلامة عقل الطاعن ، وليس أدل على  
صحة دفاع الطاعن من أنه حين واجهه المحقق  
بما ثبت من تقرير الصفة التشريعية من أن  
الوفاة نتيجة أسفسيكيا الخنق أجاب بأنه دفع  
المجنى عليها بيده وضربها بيد الهون ولا يذكر  
ان كان قد خنقها أولا ، ولو كان الطاعن يعلم  
حقيقة ما صنع لذكر في اجابته انه لم يخنق  
المجنى عليها وقد ثبت فعلا من تقرير الطب  
الشرعي النهائي أن المجنى عليها لم تصب بخنق  
بل باختناق نتيجة كسر الغضروف البدرقي ،  
ومؤدى ذلك أن رد الحكم على هذا الدفاع لم  
يكن سائغا ، كذلك لم يرد الحكم على ما طلبه  
الدفاع من ندب أحد خبراء علم النفس لبيان  
حقيقة حالة الطاعن النفسية وقت ارتكاب  
الجريمة ، وسماع شهادة الدكتور مصطفى  
زيور ، كما لم يعن بالرد على حالة الدفاع  
الشرعي فجاء رده قاصرا ؛ وقصر في الرد  
أيضا على مادفع به الطاعن من أن الحادث لا  
يعود أن يكون ضربا أفضى الى الموت واستند  
في ذلك الى التصوير الذي صورته للواقعة  
وقد سبق بيان فساد وفساد الاستدلال عليه ،  
هذا الى أن الحكم قد استند الى أقوال الدكتور  
فاطمه الملاحظ بالجلسة واستخلص منها حصول  
مقاومة من المجنى عليها للطاعن وأنه تعمد  
قتلها على الرغم من عدم بيان صفة هذه الشهادة  
في محضر جلسة المحاكمة وعدم حلفها اليمين  
القانونية طبقا لنص المادة ٢٨٣ من قانون  
الاجراءات الجنائية ، كما اعتمد الحكم على  
أقوال مترجم لم يحلف اليمين حين استمعت  
المحكمة الى الشهادة لندا مورو التي لا تعرف  
اللغة العربية ، وعلى الرغم من ذلك استند على  
ماقالته من أن الطاعن وقت أن كان بمنزلها  
أخبرها بأنه لا يريد رؤية والدته التي كانت  
ستحضر لزيارتها ، وهذا الاجراء مثل سابقه  
مخالف للقانون يبطل الشهادة ويجعل دون  
الاستناد اليها فيما قاله الحكم من أن الطاعن  
كان يحقد على أمه ولا يرغب في رؤيتها وبأنه

لصلته بالعمل - يستطيع أن يوجه نظره لو  
تغيرت الظروف لأن يشهد بأنه انما أخذ  
الحقنة في الوقت الذي وقعت فيه الجريمة ،  
ولم يشر الى أن اتفاقا قد تم بين الطاعن  
والمرضى على الادلاء بشهادة لصالحه وما ذكره  
الحكم في هذا الصدد قد أرادت به المحكمة  
التدليل على أن الطاعن أتى عملا سابقا على  
القتل ليتخذ منه عند الحاجة وبعد ارتكاب  
الجريمة سندا لدفاعه الامر الذي يؤكد توافر  
سبق الاصرار ، لما كان ذلك فان المحكمة تكون  
قد كشفت عن قيام الظرف المشدد وقدمت  
لإثباته من الدلائل والقرائن ما يكفي للقول  
بتوافره طبقا للقانون ، ولا يقبل من الطاعن  
الجدل الذي أثاره حول توافر هذا الظرف .

« وحيث أن مبنى الوجهين السابع والثامن  
من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شابه  
قصور في الاسباب واخلال بحق الدفاع ، كما  
انطوى على بطلان في الاجراءات ؛ ذلك أن  
الطاعن قام دفاعه على أن المجنى عليها هاجمته  
بيد الهون والسكين وقد وقر في ذهنه ، نظرا  
الى ماضى الاسرة ، أنها كانت بسبيل الاعتداء  
عليه اعتداء جسيما وانها قد تقتله ؛ فتولاه  
الذعر والفزع وخلفه بحالة من الشلل العقلي  
المؤقت تحلل فيها ادراكه من روابط المجتمع  
وتواهميه وأصبح لا يدري على وجه التحقيق  
ما فعله سوى أنه اختطف منها يد الهون وضربها  
بها دفاعا عن نفسه - وأثار الدفاع أن الحالة  
العصبية والعقلية للمجنى عليها كانت قد بلغت  
حدًا من السوء لا يستبعد معه أن تقدم على قتله  
بهذه الطريقة ، وطلب لذلك سماع شهادة  
الدكتور مصطفى زيور آخر الاطباء النفسيين  
الذين عالجوها ؛ كما طلب ندب أحد الخبراء من  
أساتذة علم النفس الجنائي لإبداء الرأي في  
حالته النفسية وقت الحادث وما اذا كان قد  
أصيب بعاهة عقلية ، وتمسك بهذا الدفاع في  
نستى مراحل الدعوى بما في ذلك مرحلة  
المحاكمة ونجاء رد الحكم عليه غير متديد اذ  
نفي أصابة الطاعن بأية آفة عقلية معتمدا على  
كيفية ذهابه الى أمه وإخفائه هذا الامر وتصميمه  
على القتل واتخاذ السبل التي تمنع توجيهه  
الشبهة والاتهام اليه ، وطريقة ارتكاب الحادث



كاذب فيما قرره من أنه لم يستطيع انتظارها بحلول ميعاد عمله في البنك ، مع أن ذلك كان يوم أحد وذلك على الرغم من أن البنوك تعمل يوم الأحد وتغلق في أيام الجمع - كما استند لحكم إلى أوراق محررة بلغة أجنبية لم يطلع عليها الدفاع في شأن ما استخلصه منها من أيام علاقة طيبة بين الطاعن ووالدته ، مع أن هذه الخطابات لم تكن مضمومة إلى أوراق لدعوى ولم تكن مترجمة ترجمة قانونية وفي هذا أخلال بحق الدفاع وبطلان في الاجراءات يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن دلل على توافر سبق الإصرار لدى الطاعن عرض لي ما دفع به من أنه كان في حالة دفاع شرعي قال : « وهذا كله ينفي كذلك ما ادعاه من أنه كان يدافع عن نفسه وماصوره من كيفية ارتكاب الجريمة ذلك التصوير الخيالي الذي رتاه هو والذي كذبه فيه الدلائل المادية قرائن الاحوال السابقة من أن السكين لم نستعمل أصلا والجرح الذي به ليس من سكين . انه لم يصب بأذى ولم يكن هناك ما يدفع هذا الأذى من أم أحبت ولدها وما تزال تحبه بمساعدته ما وسعتها المساعدة في كل الظروف كما تبين وأشفقت عليه في محناته بالرغم من بقوقه وتكرانه للجميل » . لما كان ذلك ، كان ما أورده الحكم في نفى حالة الدفاع شرعي مستمدا مما أثبتته من عناصر مرددة في أصلها بالأوراق بما يدحض التصوير الذي صور به الطاعن للواقعة ، وكان تقدير الوقائع المؤدية إلى قيام حالة الدفاع الشرعي أو عدم قيامها هو من الأمور الموضوعية التي تستقل بحكمة الموضوع بالفصل فيها ، فإن ما يشيره لطاعن في هذا الشق من الطعن لا يكون مديدا .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه تناول دفاع الطاعن من أنه كان في حالة فقد فيها شعوره إدراكه واختياره وقت ارتكاب الحادث ورد عليه بقوله : « وحيث أنه ابتداء فيما يختص بما قاله الدفاع من أن المتهم كان في حالة فقد فيها الشعور والاختيار فإن تصرفات المتهم قبل الحادث وبعده ووقت الحادث كلها كانت

تدل على ثباته وعقله وعلمه بما يفعل وفعل ، ولم يكن لديه انحراف فلم يثبت ولم يقيم أي دليل على أنه كان في حالة جنون أو عاهة عقلية أفقدته شعوره واختياره بل كان تفكيره الإرادي والشعوري قائما عن كيفية ذهابه لأمه وعدم ذكر ذلك لأحد وتصميمه على القتل واتخاذ الطرق التي تمنع من أن يوجه اتهام إليه أو اشتباه من طريقة صعوده المنزل ودخوله فيه وارتكاب الحادث - وبعده - من مخاطبة زوجته وحديثه معها ومصاحبته ومسح بصماته وغسل أداة القتل والبحث عما كان يريد أخذه من نقود ومصوغات وأوراق ثم بعد كشف الجثة - من تصويره الواقعية وإلقاء الشبهات على سارق مجهول أمام المحقق الأول ولصديقه الذي رافقه ، واقتراض النقود في اليوم التالي - كل ذلك يقطع في تمام شعوره وإدراكه لما فعل وارتكب وأنه كان قادرا إذ ذاك على التمييز بين الخطأ والصواب ، ومثل هذا القول بعدم المسئولية للجنون أو الشلل الذهني الذي أسماه الدفاع لا يقبل قانونا ما لم يثبت بجلاء أن المتهم كان وقت ارتكاب القتل يعاني قصورا في الإدراك والتمييز بسبب مرض في العقل بحيث لا يستطيع أن يعرف طبيعة العمل الذي يقارفه والجرم الذي يرتكبه الأمر الذي تنفيه كل الظروف المتقدمة » . لما كان ذلك ، وكان هذا السند أثبت الحكم هو تقدير الوقائع المعروضة على المحكمة في حدود حقها ، وكانت المحكمة غير ملزمة بنبذ خبير اذ هي رأت أن ما طلبه الدفاع من استطلاع رأي الطبيب النفساني لا يستند إلى أساس جدي للأسباب السبائغة التي أوردتها ، وهي بعد ذلك لا تكون في حاجة إلى أن تستعين برأي طبيب في الأمراض العقلية أو النفسية في أمر تبينته من عناصر الدعوى وما بوشر فيها من تحقيقات ، وفضلا عن ذلك فإن الطاعن لم يسلك الطريق الذي رسمه القانون في المسواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ من قانون الاجراءات الجنائية بالنسبة إلى الشهود الذين يطلب إلى محكمة الجنايات سماعهم ولم تدرج غرفة الاتهام أسماءهم في قائمة الشهود ، فلا تثريب على المحكمة أن هي



الجنائية للمأمور الضبط القضائي القبض على المتهم وتفتيشه في حالة التلبس فقط ، بل أجازت له ذلك أيضا عند وجود الدلائل الكافية على اتهمه باحدى الجرائم المنصوص عليها في المادة المذكورة ، وتقدير تلك الدلائل ومبلغ كفايتها يكون بداءة لرجل الضبط القضائي على أن يكون تقديره هذا خاضعا لرقابة سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .

٢ - اذا كان الثابت من الحكم أن المتهم الاول في اعترافه قد دل على شخص المتهم الثانى ومكان وجوده القريب - في انتظار تسليمه المواد المخدرة المضبوطة مع المتهم الاول - وقد وجد المتهم الثانى فعلا في هذا المكان فيكون بذلك في حكم المتهم الحاضر - الذى تجيز المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية تتبعه لضبطه وتفتيشه ، ولو أراد الشارع الحضور الذى يمثل فيه الحاضر أمام رجال الضبط القضائي لما كان متيسرا لهؤلاء أن يقوموا بأداء واجباتهم التى فرضها القانون عليهم ، من المبادرة الى القبض على المتهم الذى توفرت الدلائل على اتهمه - وهو الامر المراد أصلا من خطاب الشارع للمأمور الضبط فى المادة ٣٤ المذكورة .

( القضية رقم ١١٨٢ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة )

١٤٤

٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٩

محكمة الموضوع . تفسير المحرر بما تضمنه عباراته أى تؤيده امر موضوعى . خيانة أمانة . تسليم المال الى الوكيل بالعهوة . تدليل سليم على عدم حصوله نتيجة بحث اسلوب التعامل بين الطرفين وتفسير عبارات المحرر .

المبدأ القانونى

لمحكمة الموضوع أن تفسر المحررات على ما يتبادر من عباراتها الى الفهم ولا معقب عليها فى ذلك ما دامت عبارات المحرر تحتل التفسير ذلك مادامت عبارات المحرر تحتل التفسير الذى أخذت به أو تؤيده - فاذا كان مفاد ما أثبتته الحكم أن المتهم وان وقع على الفاتورة بطلب بضائع محدد ثمنها الا أنه لم يوقع على الجزء الخاص باستلام البضائع ، وأن المحكمة

لم تجب طلب الدفاع سماع الطبيب الذى كان يعالج والدته ، لما كان ذلك ؛ وكان ماينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من سماعه أقوال الدكتورة فاطمة الملاحظ الطبية الشرعية والمترجم فؤاد سليم الذى تولى ترجمة أقوال الشاهدة السيدة لندا مورو دون تحليفهما اليمين القانونية مردود بأن هذا الاجراء قد تم بحضور محامى الطاعن فى جلسة المحاكمة دون اعتراض منه عليه مما يسقط الحق فى الدفع ببطلانه ، فضلا عن أن المحكمة قد سمعت أقوال الدكتورة فاطمة الملاحظ بوصفها خبيراً لا شاهداً فلا تلزم بحلف اليمين أمام المحكمة مادامت قد أدت يمينا عند مباشرتها لوظيفتها مما يغنى عن تحليفها فى كل قضية تحضر فيها أمام المحاكم ، وكان ما يعيبه الطاعن على الحكم المطعون فيه من اعتماده على الخطابات المحررة بلغة أجنبية التى تبادلها الطاعن ووالدته والتى لم يطلع عليها الدفاع ، لا يقدح فى سلامة الحكم لان ما استخلصه منها مقصور على التدليل على حسن العلاقة بين الطاعن ووالدته وقت تحرير تلك الخطابات وهى واقعة لا أثر لها فى الحكم بادانة الطاعن لما كان ذلك ، فان ما يثيره الطاعن فى هذين الوجهين لا يكون له محل .

« بحيث انه لما تقدم يكون الطعن برعته على غير احتباس متعينا رفضه موضوعا » .

( القضية رقم ١٠٩٦ سنة ٢٩ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة محمود ابراهيم اسماعيل واحمد زكى كامل والسيد احمد عفيفي ومحمد عطيه اسماعيل وعادل يونس المستشارين )

١٤٣

٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٩

١. ب - استدلال . اجراءات التحقيق التى يملكها استثناء رجال الضبط القضائي القبض عند توافر الدلائل الكافية . السلطة التقديرية للمأمور الضبط تحت رقابة سلطة التحقيق واشراف محكمة الموضوع . المراد بحضور المتهم فى عرف المادة ٣٤ ١ ج . هو الحضور العكمى لا الحضور الفعلى . مثال .

المبادئ القانونية

١ - لا تجيز المادة ٣٤ من قانون الاجراءات

١٤٦

٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٩

أ - نقض . أسباب موضوعية . اثبات . تقدير رأى الخبير . مثال فى شهادة مرضية . استئناف . تسبب الاحكام بشأن عدم قبوله شكلا . الشهادة الطبية المقدمة لتبرير العذر فى التخلف عن الاستئناف فى الميعاد . سلطة محكمة الموضوع فى عدم التعويل عليها لاسباب سائغة . مثال .

ب - حكم . مالا يعيب التدليل . الاستغناء ببعض الاكالة عن بعضها الاخر . مناهة . عند بقاء الحكم صحيحا بما بقى من ادلة اخرى .

## المبادئ القانونية

١ - لا تعدو الشهادة المرضية أن تكون دليلا من أدلة السعوى تخضع فى تقديرها لمحكمة الموضوع كسائر الادلة - فاذا كانت المحكمة قد تخذلت فى حكمها عن الشهادة الطبية التى استند اليها المتهم فى تبرير عذره فى التخلف عن الاستئناف فى الميعاد - ولم تعول عليها لاسباب السائغة التى أوردتها فى حدود سلطتها التقديرية - فالجدول فى هذا الخصوص يرد فى حقيقته على مسائل موضوعية لا شأن لمحكمة النقض بها .

٢ - لا يعيب الحكم تعويله على واقعة خاطئة متى كان مشتملا على أدلة أخرى كافية بذاتها لاقامة الحكم فى شأن عدم اطمئنانه للشهادة المرضية التى قدمها المتهم .

( القضية رقم ١١٩٠ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة )

١٤٧

٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٩

أ ، ب - اسقاط الحوامل عناصر الواقعة الاجرامية . فعل الاسقاط . وقت حصوله . جوازه فى اى وقت من اوقات الحمل . الاجهاض فى الشريعة الاسلامية . حكمه . اباحة اسقاط الجنين الذى لم يتجاوز عمره اربعة اشهر مجرد اجتهاد انقسم حوله رأى الفقهاء . اسباب اباحة الجرائم . الحق المقرر بمقتضى القانون . ماهيته . تحريم فعل الاسقاط يحول دون اعتباره مرتبنا بحق .

## المبادئ القانونية

١ - المادة ٦٠ من قانون العقوبات انما

بعد بحث أسلوب التعامل بين الطرفين واخذاً بالثابت بهذه الفاتورة قد خلصت بحق - الى ان البضائع لم يتسلدها المتهم ، فان ماثيره المدعى بالحقوق المدنية من أن المحكمة لجأت لاثبات عكس ما هو ملون بالفاتورة بغير الدليل الكتابى غير صحيح ، ويكون ما انتهى اليه الحكم من أن المتهم لم يستلم البضائع التى زعم المدعى بالحقوق المدنية أنه سلدها اليه لاسباب التى أوردتها - هو استخلاص سليم .

( القضية رقم ١١٨٣ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة )

١٤٥

٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٩

استدلال . تلبس . سلطة رجال الضبط القضائى عند توافر حالته . تفتيش المنازل بغير اذن من سلطة التحقيق . تحديد الفترة التى تنقضى بها حالة التلبس فى الجرائم الوقتية المتتابعة . بدء السرقة فى تاريخ سابق على اجراء التفتيش لا ينفى قيام حالة التلبس . مثال فى سرقة تيار كهربائى . حكم ضوابط التدليل . تولد الدليل عن اجراء صحيح . مثال . صحة الاستدلال على المتهم بالدليل المستمد من الاجراءات التى تمت على أساس التلبس .

## المبدأ القانونى

لأمور الضبط القضائى - الذى يرافق مندوب ادارة الكهرباء والغاز - عند مشاهدته مايدل على السرقة أن يقوم بالتفتيش دون حاجة الى اذن من سلطة التحقيق اذ أن كل ما يظهر له من جرائم - فى أثناء ذلك الفحص - يجعل الجريمة فى حالة تلبس ، ولا يؤثر فى هذا الوجه من النظر أن تكون السرقة قد بدأت فعلا فى تاريخ سابق على هذا الاجراء ، لان جريمة السرقة - وان كانت جريمة وقتية تتم وتنتهى بمجرد ارتكابها - الا أنها فى صورة الدعوى جريمة متتابعة الافعال ، يقتضى المضى فيها تدخل ارادة الجانى فى الفعل المعاقب عليه كلما أقدم على ارتكابه ، فلا يصح الطعن على الحكم من جهة استدلاله على المتهم بالدليل المستمد من الاجراءات التى تمت على أساس التلبس .

( القضية رقم ١١٨٦ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة )



## المبدأ القانوني

العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه - فإذا كان الثابت من الحكم الاستئنافي - موضوع المعارضة - أن الطاعن لم يحضر الجلسة الأولى ، ولم يعلن بالجلسة التي تأجلت إليها الدعوى وسمعت فيها المرافعة ، وقد جاء الحكم خلوا من أسباب اعتباره حضوريا بالنسبة للطاعن - عملا بنص المادتين ٢/٢٣٨ ، ٢٤٠ من قانون الاجراءات الجنائية - فإن للطعن فيه بطريق المعارضة يكون جائزا ، ولا يغير من هذا النظر ما خاض فيه حكم المعارضة - بشأن علم الطاعن بتاريخ الجلسة الأولى - لأن المعول عليه للقول بوجود خطأ في تطبيق القانون في هذا الشأن إنما هي الوقائع التي جاءت في الحكم المعارض فيه - فلا تملك محكمة المعارضة - وهي بسبيل نظر المعارضة - وبعد أن استنفدت سلطتها بالفصل في موضوع الاستئناف ، أن تنشئ وضعا جديدا لم ير الحكم المعارض فيه - في حدود سلطته التقديرية - أن يأخذ به ، فترتب عليه للطاعن حق المعارضة ، ويكون الحكم في قضائه بعدم قبول المعارضة قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين نقضه .

( القضية رقم ١٢٢٠ سنة ٢٩ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة محمود محمد مجاهد ، فهميس جندى ومحمود حلمي خاطر وعباس حامي سلطان وعادل يونس المستشارين )

تبيح الافعال التي ترتكب عملا بحق قرره القانون بصفة عامة، وتحريم الشارع للاسقاط يحول دون اعتبار هذا الفعل مرتبعا بحق وانما يجعل منه اذا وقع جريمة يستحق جانبيها العقاب الذي فرضه الشارع لفولته ، فلا يكون مقبولا ما عرض اليه المتهم في دفاعه أمام محكمة الموضوع من أن الشريعة الاسلامية تبيح اجهاض الجنين الذي لم يتجاوز عمره أربعة شهور وأن المادة ٦٠ من قانون العقوبات تبيح ما تبيحه الشريعة .

٢ - اباحة الشريعة الاسلامية اجهاض الجنين الذي لم يتجاوز عمره أربعة شهور ليس أصلا ثابتا في أدلتها المتفق عليها ، وانما هو اجتهاد للفقهاء انقسم حول الرأي فيهما بينهم .

( القضية رقم ١١٩٣ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة )

١٤٨

٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٩

حكم . متى يعتبر غيابيا ؟ العبرة في ذلك هي بحقيقة الحال . لا يؤثر فيها أن يوصف الحكم خطأ على خلافها . معارضة . الاحكام التي يجوز فيها . الحكم الغيابي . اغفال الحكم ذكر الأسباب التي استند اليها في اعتباره حضوريا عملا بنص المادة ٢/٢٣٨ و ٢٤٠ . ج يجعله غيابيا عملا للمعارضة فيه .

تسبب الحكم في جوازها استنفاد سلطة المحكمة في وصف الحكم بالفصل في موضوع الدعوى . عدم جواز غودة محكمة المعارضة الى مناقشة هذا الوصف .



## قضاء محكمة النقض المدنية

رئاسة إعضوية السادة الاساتذة محمود عياد والحسينى العوضى ، ومحمد رفعت ،  
ومحسن العباس ، ومحمود القاضي المستشارين

١٤٩

٤ فبراير سنة ١٩٦٠

ضرائب « الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية »  
« تحديد الربح الاستثنائي الخاضع للضريبة » « اختيار  
رقم المقارنة » . استعمال الممول الذى يملك حسابات  
منتظمة حقه فى اختيار رقم المقارنة الذى يبنى على أساسه  
تقدير أرباحه الاستثنائية بتقديمه فى الميعاد المحدد بالقرارات  
الوزارية اقرارا باختياره ١٢٪ من رأس المال المستثمر رقا  
للمقارنة . لا يجوز له بعد ذلك العدول عنه بدعوى ادخال  
بعض تعديلات ضريبية على حساباته . علة ذلك ؟ ليس  
من شأنها تغيير جوهر الحساب ونقله الى فئة الممولين  
ذوى الحسابات غير المنتظمة الذين لا تسرى عليهم المواعيد  
الا اعتبارا من تاريخ اخطارهم بتقدير مصلحة الضرائب .

### المبدأ القانوني

نصت المادة الثانية من القانون رقم ٦٠  
لسنة ١٩٤١ التى نظمت تحديد الربح  
الاستثنائي الخاضع للضريبة على تحديده  
بأحدى طريقتين ، أما ربح سنة يختارها الممول  
من سنوات ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، أو من السنوات  
المالية للمنشأة المنتهية خلالها . وأما ١٢٪ من  
رأس المال الحقيقى المستثمر . وقد نصت  
الفقرة الاولى من المادة الثالثة من هذا القانون  
على أن يكون اختيار إحدى الطريقتين المذكورتين  
كأساس للمقارنة متروكا للممول بشرط أن  
تكون له حسابات منتظمة وأن يبلغ اختياره  
لمصلحة الضرائب طبقا للاوضاع والمواعيد التى  
تحدد بقرار وزارى ، ونصت الفقرة الثالثة  
من المادة المذكورة على أن الممول إذا لم يبلغ  
اختياره فى المواعيد يحدد الربح الاستثنائي  
على أساس رقم المقارنة المنصوص عليه فى الفقرة  
الثانية من القانون المشار اليه ، واعمالا لنص  
المادة الثالثة من القانون أصدر وزير المالية  
القرار رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٤١ نص فيه على أنه

لأجل استعمال الحق المخول للمولين بمقتضى  
هذا القانون ينبغى أن يقدم الممول الى مأمورية  
الضرائب الواقع فى دائرة اختصاصها مركز  
عمله طلبا فى ميعاد لا يجاوز آخر نوفمبر سنة  
١٩٤١ موضحا به الطريقة التى يختارها من  
الطريقتين المنصوص عليهما فى المادة الثانية  
من القانون المذكور ، ثم عد هذا الاجل بقرارات  
متتالية كان آخرها القرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٤٢  
الذى حدد يوم ١٥ فبراير سنة ١٩٤٢ وكان  
هذا الاجل آخر ميعاد يجوز فيه للمول تقديم  
طلبه باختيار رقم المقارنة . فاذا كان يبين  
من الوقائع التى وردت بالحكم المطعون  
فيه أن الشركة الطاعنة من المولين ذوى  
الحسابات المنتظمة وانها قدمت فى الميعاد  
المحدد بالقرارات الوزارية اقرارا باختيارها  
١٢٪ من رأس المال المستثمر رقا للمقارنة ،  
فانها تكون قد استعملت حقا فى الاختيار  
طبقا للاوضاع التى حددتها القرارات الوزارية  
فلا يجوز لها بعد ذلك العدول عنه بدعوى  
ادخال بعض تعديلات ضريبية على حساباتها،  
لأن هذه التعديلات لا تغير من جوهر الحسابات  
وليس من شأنها أن تنقلها الى فئة المولين  
ذوى الحسابات غير المنتظمة والذين لا تسرى  
عليهم المواعيد الا اعتبارا من تاريخ اخطارهم  
بتقدير مصلحة الضرائب، ومن ثم لا يكون الحكم  
المطعون فيه مخالفا للقانون إذ أيد قضاء محكمة  
أول درجة بالغاء قرار لجنة الطعن فيما قرره  
من أحقية الشركة الطاعنة فى اختيار أرباح  
سنة ١٩٣٩ رقا للمقارنة وبطلان هذا الاختيار  
واعتبار رقم المقارنة هو ١٢٪ من رأس المال  
المستثمر .

( القضية رقم ٢٩١ سنة ٢٥ ق )

١٥٠

٤ فبراير سنة ١٩٦٠

أ - عمل « انتهاء عقد العمل » « آثارها » « المكافأة عن مدة الخدمة » « مكافأة الخدمة وصناديق الادخار » « الجمع بينهما » الم ٤٧ من المريق ٥٢/٣١٧ مؤداها : جواز الجمع بين مكافأة الخدمة وما يستحقه العامل في صندوق الادخار ما لم تتضمن لائحته نصا على أن ما يؤديه صاحب العمل في الصندوق وحساب العامل إنما يؤدي مقابل التزامه القانوني الخاص بالمكافأة .

ب - نقض « أسباب الطعن » « ما يعتبر سببا جديدا » التمسك بأن عضو مجلس الإدارة المنتدب للشركة المطعون عليها تقاضى عند انتهاء عمله حصة من صندوق الادخار بحكم أنه مساهم فيه ، يعتبر دفاعا جديدا لا يصح التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض ما دام أنه لم يطرح من قبل على محكمة الموضوع .

ج - حكم « عيوب التدليل » « القصور » نقض « اجراءات الطعن » « ايداع الاوراق والمستندات » عدم التعويل على صورة مذكرة مقدمة لمحكمة الموضوع تستند اليها الطاعنة في دفاعها مادام أنها لم تقدم لمحكمة النقض في الميعاد القانوني الواجب تقديمها فيه . « خلو الحكم المطعون فيه من الإشارة الى هذا الدفاع » النعي بالقصور « عار عن الدليل »

### المبدأ القانوني

١ - مؤدى ما تنص عليه المادة ٤٧ من المرسوم بقانون ٥٢/٣١٧ أنه إذا كانت نصوص لائحة صندوق الادخار تقضى بأن ما يؤديه صاحب العمل فيه من مبالغ لحساب العامل مقصود به أن يكون مقابل مكافأة نهاية الخدمة ، فلا يجوز للعامل أن يجمع بين هذه المبالغ ومكافأة نهاية الخدمة ، بل يكون له الحق فقط في الحصول على أيهما أكبر قيمة ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى أن نصوص لائحة صندوق ادخار مستخدمي الشركة المطعون عليها يستفاد منها أن ما تؤديه الشركة المذكورة لحساب مستخدميها وعمالها في ذلك الصندوق من مبالغ مقصود به أن يكون مقابل التزامها القانوني بمكافأة نهاية الخدمة ، وكان ما استخلصه الحكم في هذا الصدد سائغ تؤدي اليه عبارات لائحة الصندوق المذكور ونصوصها التي استعرضها الحكم ، فإن ما انتهى اليه الحكم من عدم احقية مورث الطاعنة في الجمع بين المبالغ المستحقة له في هذا الصدد ومكافأة نهاية الخدمة لا يكون مخالفا للقانون .

٢ - التمسك بأن عضو مجلس الإدارة المنتدب للشركة المطعون عليها تقاضى عند انتهاء عمله حصة من صندوق الادخار بحكم أنه مساهم فيه - في صدد القول بأن لائحة صندوق الشركة خالية من النص على أن ما يؤديه صاحب العمل في الصندوق لحساب مستخدميها وعمالها يؤدي مقابل التزامه القانوني بمكافأة نهاية الخدمة - يعتبر دفاعا جديدا لا يصح التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض ما دام أنه لم يطرح من قبل أمام محكمة الموضوع .

٣ - إذا كانت صورة مذكرة الطاعنة التي تستند اليها في التمسك بدفاعها أمام محكمة الموضوع بشأن بطلان الامر الإداري باعتبار المبالغ التي تخصم من المستخدمين لصندوق الادخار وما تدفعه الشركة لهذا الصندوق يعتبر كمكافأة نهاية الخدمة - لم تقدم في الميعاد القانوني الواجب تقديمها فيه - مما يتعين معه عدم التعويل عليها ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من الإشارة الى هذا الدفاع ، فإن النعي عليه بالقصور يكون عاريا عن الدليل .

### المحكمة

« حيث ان الطعن يقوم على سببين حاصل أولهما الخطأ في تفسير القانون ، ذلك أن لائحة صندوق الشركة المطعون عليها خالية من النص على أن ما يؤديه صاحب العمل في الصندوق ولحساب العامل يؤدي مقابل التزامه القانوني بمكافأة نهاية الخدمة ، وإزاء اغفال هذا النص يكون ما يأخذه العامل من الصندوق - طبقا لنص المادة ٤٧ من قانون عقد العمل الفردي رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ - لا يحرمه من أحقيته في المطالبة بمكافأته - ألا أن الحكم المطعون فيه ذهب الى أن المستفاد من نص المادتين الثانية والرابعة من لائحة صندوق الشركة الصادرة في ١٨/٣/١٩٥٤ أن مساهمة الشركة بحصة من مالها في حصة مسيلة هذا الصندوق مقصود به أن يكون في مقابل التزامها بمكافأة عمالها قانونا . وهذا الذي ذهبت اليه محكمة الاستئناف اجتهد واسراف



أحقية مؤثر الطاعة في الجمع بين المبالغ المستحقة له في هذا الصندوق ومكافأة نهاية الخدمة لا يكون مخالفا للقانون . أما ما أثارته الطاعة حول ما تقاضاه عضو مجلس الإدارة المنتدب للشركة السيد / صادق حنين من صندوق الادخار فانه دفاع جديد لم يطرح من قبل على محكمة الموضوع لا يصح اثارته لأول مرة أمام هذه المحكمة ويتعين لذلك رفض هذا النعي .

« وحيث ان حاصل ما تنعى به الطاعة على الحكم في السبب الثاني قصور تسببيه ، ذلك أن الطاعة أوضحت في مذكرتها المقدمة منها لجلسة ١٩٥٤/٩/٢٧ أن الأمر الإداري رقم ٦٥ لسنة ١٩٢٠ القاضي باعتبار أن المبالغ التي تخصم من المستخدمين لصندوق الادخار وماتدفعه الشركة لهذا الصندوق يعتبر كمكافأة نهاية الخدمة ، يعتبر باطلا ، لأنه صادر من إدارة الشركة وهي ليست الجهة المختصة بتعديل لائحة صندوق الادخار طبقا للمادة السادسة من اللائحة التي تكل إدارة صندوق الادخار الى لجنة اتسمى لجنة الإدارة مؤلفة من رئيس مجلس إدارة الشركة أو من يتولى مهامه من الاعضاء ومن ثلاثة من أعضاء مجلس الإدارة واثنين من كبار موظفي الشركة يعينهم مجلس الإدارة كل سنة - وأن هذه اللجنة وحدها هي صاحبة الحق في تفسير اللائحة - ولم تلغ هذه المادة إلا في سنة ١٩٢٣ وبذلك يكون الأمر الإداري سالف الذكر قد صدر من جهة غير مختصة وقد أغفل الحكم المطعون فيه الرد على هذا الدفاع .

« وحيث ان هذا النعي مردود، ذلك أن الحكم قد خلا من الإشارة الى هذا الدفاع ، وصورة مذكرة الطاعة التي تستند اليها في التمسك به أمام محكمة الموضوع لم تقدم في الميعاد القانوني الواجب تقديمها فيه مما يتعين عدم التعويل عليها ، ومن ثم يكون هذا النعي عاريا عن الدليل .

« وحيث أنه يبين مما سبق أن الطعن على غير أساس ويتعين رفضه . »

( القضية رقم ٣٤٤ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة )

في التأويل والتعبير لا يتفق مع نص اللائحة وعباراتها وألفاظها ، ولا أدل على ذلك من أن عضو مجلس الادارة المنتدب للشركة يأخذ عند انتهاء عمله حصة من صندوق الادخار بحكم أنه مساهم في صندوق الادخار ، وهو ما حدث فعلا مع السيد صادق حنين الذي كان عضوا بمجلس الإدارة المنتدب لغاية آخر ديسمبر سنة ١٩٥٤ - واذ كانت اللائحة تجرى مجرى القانون فان تفسير الحكم لها خلافا لألفاظها يعتبر خطأ في تفسير القانون يخضع لرقابة محكمة النقض .

« وحيث ان هذا النعي مردود ، ذلك أن مؤدى ما تنص عليه المادة ٤٧ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ أنه اذا كانت نصوص لائحة صندوق الادخار تقضى بأن ما يؤديه صاحب العمل فيه من مبالغ لحساب العامل مقصود به أن يكون مقابل مكافأة نهاية الخدمة فلا يجوز للعامل أن يجمع بين هذه المبالغ ومكافأة نهاية الخدمة ، بل يكون له الحق فقط في الحصول على أيهما أكبر قيمة ، ولما كان الحكم المطعون فيه بعد أن استعرض نصوص المواد الثانية والرابعة والخامسة من لائحة صندوق ادخار مستخدمي الشركة المطعون عليها الصادرة في ١٨/٣/١٩٥٤ قال « وتفيد جملة هذه النصوص أن مساهمة الشركة بحصة من مالها في حصة لائحة صندوق مقصود به أن يكون في مقابل التزامها بمكافأة عمالها قانونا بدليل صرف هذه الحصة من مالها في حالات معينة وتفاوت مقاديرها المنصرفة تبعا للأحكام المنصوص عليها في لائحة الصندوق المنوه عن بعضها آنفا . . » ومؤدى ما انتهى اليه الحكم في هذا الخصوص ان نصوص لائحة صندوق ادخار مستخدمي الشركة المطعون عليها يستفاد منها أن ما تؤديه الشركة المذكورة لحساب مستخدميها وعمالها في ذلك الصندوق من مبالغ مقصود به أن يكون مقابل التزامها القانوني بمكافأة نهاية الخدمة ، وما استخلصه الحكم في هذا الصدد سائخ تؤدي اليه عبارات لائحة الصندوق المذكورة ونصوصها التي استعرضتها الحكم . لما كان ذلك فان ما انتهى اليه الحكم من عدم



١٥١

٤ فبراير سنة ١٩٦٠

١ - شفعة « دعوى الشفعة » الخصوم فيها . حكم  
« ما لا يعيب الحكم في نطاق التدليل وغيره » « ما تزيد  
فيه الحكم لا يعيبه » . اختصاص البائع في دعوى الشفعة .  
خلوص الحكم الى أن الخصومة موجهة الى المجلس البلدى  
بوصفه البائع للعين المشفوع فيها . ورود اسم رئيس  
ادارة قضايا الحكومة بصحيفة افتتاح الدعوى بوصفه نائباً  
عن هذا المجلس في تسليم صورة الصحيفة لا يتأدى منه أن  
البائع لم يختصم . تصنيف الصحيفة باسم النائب في  
تسليم الصورة لا يغير من ذلك طالما اقترنت بذكر اسم  
الاصيل . لا يقدح في سلامة هذا النظر ما استطرده اليه  
الحكم تزييداً من التحدث عن صحة تسليم صورة الاعلان  
وفقاً للم ١٤ مرافعات .

ب - شفعة « اجراءات الشفعة » « اعلان الرغبة » .  
حكم « تسببيه » . عدم سقوط حق الشفع في اعلان  
الرغبة الا بمضى ١٥ يوماً من تاريخ الانذار الرسمى الذى  
يوجهه اليه البائع أو المشتري . الم ٩٤٠ مدنى . عدم  
سقوط حق الشفع بالاقرار المنسوب له فيه علمه بالبيع  
وتاريخ حصوله بالانذار الذى ابتدر هو به البائع والمشتري  
طالما أنهما لم يدعيا انهما وجها اليه انذاراً .  
انتهاء الحكم المطعون فيه في منظوقه - الى قيام حق  
الشفيع في الشفعة - وفق النظر المتقدم - وهو حكم  
القانون . لا يعيبه خلوه اسبابه من الاشارة اليه .

المبادئ القانونية .

١ - اذا كان يبين من صياغة افتتاح  
الدعوى - كما خلص الى ذلك حكم المطعون  
فيه - أن الخصومة موجهة الى المجلس البلدى  
بوصفه البائع للعين المشفوع فيها وأن اسم  
رئيس ادارة قضايا الحكومة قد ورد بها  
بوصفه نائباً عن هذا المجلس في تسليم صورة  
الصحيفة ، فان ذلك لا يتأدى منه أن البائع  
لم يختصم في دعوى الشفعة بل لا يغير من ذلك  
أن تكون العبارة الواردة في الصحيفة مصدرة  
باسم من تسلم له الصورة طالما أنها اقترنت  
بذكر اسم الاصيل - كما لا يقدح في سلامة  
هذا النظر ما استطرده اليه الحكم المطعون فيه  
تزييداً من التحدث عن صحة تسليم صورة  
الاعلان وفقاً لنص المادة ١٤ من قانون  
المرافعات .

٢ - اذا كانت واقعة العلم بالبيع مدعى  
بحصولها في يوم ٥ من سبتمبر سنة ١٩٥١  
فلازم ذلك معاملتها بحكم التقنين المدنى الجديد  
النافذ اعتباراً من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ ،

واذ كان حق الشفع في اعلان الرغبة في ظل  
هذا التقنين وطبقاً للمفهوم من نص المادة ٩٤٠  
منه لا يسقط الا بمضى خمسة عشر يوماً من  
تاريخ الانذار الرسمى الذى يوجهه اليه البائع  
أو المشتري ، وكان الطاعن ( المشتري ) لم  
يدع أنه قد وجه هو أو المطعون عليه الثانى  
- البائع - هذا الانذار الى المطعون عليها الاولى  
( الشفيع ) ، فان حقها في اعلان رغبتها في  
الشفعة لا يسقط بالاقرار المنسوب لها في  
انذار الشفعة المقدم للشهر فى ٦ من سبتمبر  
سنة ١٩٥١ بأنها علمت في اليوم السابق على  
ذلك بالبيع والذى ابتدرت هي به البائع  
والمشتري ، ولما كان هذا هو حكم القانون ،  
وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى في منظوقه  
الى قيام حق الشفيع في الشفعة - وفق هذا  
النظر - فليس يغيره خلوه اسبابه من الاشارة  
اليه .

( القضية رقم ٣٦٥ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة )

١٥٢

١١ فبراير سنة ١٩٦٠

اعلان « كيفية الاعلان » . عدم مراعاة ما توجيهه الم  
٤/١٤ « مرافعات - فيما يتعلق بالشركات التجارية - من  
تسليم صورة الاعلان في مركز الشركة لاحد الشركاء  
المتضامنين أو لرئيس مجلس الادارة أو للمدير فان لم  
يكن لها مركز فتسلم لاحد هؤلاء لشخصه أو في موطنه .  
يبطل الاعلان . مثال .

المبدأ القانونى

توجب الفقرة الرابعة من المادة الرابعة عشرة  
من قانون المرافعات فيما يتعلق بالشركات  
التجارية تسليم صورة الاعلان في مركز الشركة  
لاحد الشركاء المتضامنين أو لرئيس مجلس  
الادارة أو للمدير ، فان لم يكن للشركة مركز  
فتسلم لواحد من هؤلاء لشخصه أو في موطنه  
فاذا كان الثابت من محضر اعلان تقرير الطعن  
أنه وجه الى المطعون عليها - وهي من الشركات  
التجارية - مخاطبة مع رئيس المعمل ، فان هذا  
الاعلان يكون باطلاً وفقاً لنص المادتين ١٤ و ٢٤  
من قانون المرافعات .

( القضية رقم ٣٨٥ سنة ٢٣ ق بالهيئة السابقة )

١٥٣

١١ فبراير سنة ١٩٦٠

للمسئولية ( المقررة بهذه الفقرة ) كل ما يقع من هلاك أو تلف نتيجة خطأ غير عمدى أيا كانت درجة هذا الخطأ - وسواء أكان تافها أو يسيرا أو جسيما - ولا يخرج من هذا النطاق إلا ما يكون ناشئا عن غش الناقل شخصيا ، إذ أن هذه الصورة وحدها هي التي يفترض أن الشارع قد استبعدتها من هذا المجال ، ولا عبرة في هذا الخصوص بالقول بأن الخطأ الجسيم يعتبر صتوا للغش يجرى عليه حكمه ، ذلك لأنه متى كانت معاهدة سندات الشحن هي القانون المتعين التطبيق على النزاع فقد وجب أعمال ما ورد بهذا التشريع الخاص من أحكام خاصة بالتحديد القانونى للمسئولية بصرف النظر عما فيها من مغايرة لما هو مقرر بشأن التحديد الاتفاقي للمسئولية .

١ - نقل بحرى « معاهدة سندات الشحن » « التحديد القانونى لمسئولية الناقل البحرى » . هل يفقد الناقل حقه فى التمسك بالتحديد القانونى اذا ارتكب غشا أو خطأ جسيما ؟ عمومية نص الم ٥/٤ من معاهدة سندات الشحن . يندرج فى نطاق التحديد القانونى للمسئولية المقررة بهذه الفقرة كل ما يقع من هلاك أو تلف نتيجة لخطأ غير عمدى - تافها كان أو يسيرا أو جسيما . لا يخرج من هذا النطاق إلا ما يكون ناشئا عن غش الناقل شخصيا . لا عبرة بالقول بأن الخطأ الجسيم يعتبر صتوا للغش ويجرى عليه حكمه لأنه متى كانت معاهدة سندات الشحن هي الواجبة التطبيق على النزاع فيجب أعمال ما ورد بهذا التشريع الخاص من أحكام خاصة بالتحديد القانونى للمسئولية بصرف النظر عما فيها من مغايرة لما هو مقرر بشأن التحديد الاتفاقي للمسئولية .

ب - نقضى « المصلحة فى الطعن » « متى تنتفى » . غير منتج النعى على الحكم الخطأ فى الاستناد الى الم ٢/٢١٧ طالما كان محمولا فى قضائه بالمسئولية محددة على أحكام معاهدة سندات الشحن .

ج - نقل بحرى « معاهدة سندات الشحن » « التحديد القانونى لمسئولية الناقل البحرى » « كيفية حساب الحد القانونى » . نظام عام « شرط الذهب » . قانون « الفاء القوانين » .

ما ورد بالم ٥/٤ ، ٩ من معاهدة سندات الشحن ليس له أثر على التشريع الخاص بشرط الذهب . المرسوم ١٤/٨/٢ ، المرقب ٣٥/٤٥ . اعتبار هذا القانون تشريعا خاصا متعلقا بالنظام العام . تقريره بطلان شرط الذهب فى المعاملات الداخلية والخارجية على السواء . يستوى أن يكون المشروط هو وجوب الوفاء بالذهب أو ما يعادل قيمة الذهب . انضمام مصر الى معاهدة بروكسل ليس من شأنه التأثير على هذا التشريع الخاص بما يعد الفاء له أو استثناء منه . رغبة المشرع فى الإبقاء على هذا التشريع الخاص . أية ذلك .

### المبادئ القانونية

١ - اذا نصت الفقرة الخامسة من المادة الرابعة من المعاهدة الدولية الخاصة بتوحيد القواعد المتعلقة بسندات الشحن الموقعة ببروكسل فى ٢٥ أغسطس سنة ١٩٢٤ والى وافقت عليها مصر بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٤٠ وأصدرت بها مرسومها بقانون فى ١٩٤٤/١/٣١ - على أنه لا يلزم الناقل أو السفينة ( فى أى حال من الأحوال ) بسبب الهلاك أو التلف اللاحق بالبضائع أو ما يتعلق بها بمبلغ يزيد على مائة جنيه انجليزى عن كل طرد أو وحدة . . جاءت عبارتها بصيغة العموم فيندرج فى نطاق التحديد القانونى

٢ - من غير المنتج تعيب الحكم بالخطأ فى الاستناد الى الفقرة الثانية من المادة ٢١٧ ( من التقنين المدنى ) التى تنص على أنه « يجوز للمدين أن يشترط عدم مسئوليته عن الغش أو الخطأ الجسيم الذى يقع من أشخاص يستعملهم فى تنفيذ التزامه » طالما كان الحكم محمولا فى قضائه بالمسئولية محددة على أحكام معاهدة سندات الشحن .

٣ - أنه وإن كان قد ورد فى نص المادة ٥/٤ من معاهدة سندات الشحن التى أصبحت نافذة المفعول فى مصر اعتبارا من ٢٩ مايو سنة ١٩٤٤ - تحديد لالتزام الناقل أو السفينة بتعويض مقداره مائة جنيه استرلينى . كما نص فى المادة التاسعة منها على أنه « يراد بالوحدات النقدية الواردة بها القيمة الذهبية » valeur or إلا أنه ليس لما ورد بهذين البندان أثر ما على التشريع الخاص بشرط الذهب فى مصر ، وهو ما صدر به مرسوم ٢ أغسطس سنة ١٩١٤ ، ثم المرسوم بقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٣٥ ، وقد نص فى هذا الأخير على بطلان شرط الذهب « فى العقود التى يكون الالتزام بالوفاء فيها ذا صبغة دولية » ، ولما كان هذا القانون معتبرا تشريعا خاصا متعلقا بالنظام النقدية والعملة وهى من النظام العام ، ومقدرا



٣١ يناير سنة ١٩٤٤ قد حددت مسئولية الناقل في الفقرة الخامسة من المادة الرابعة في حالة هلاك البضائع أو تلفها بمبلغ مائة جنيه أنجليزى عن كل طرد ، وذكرت أن الناقل لا يلزم « في أى حال من الأحوال » بمبلغ يزيد عن ذلك ، وفي تفسير هذه العبارات أخذت محكمة الاستئناف ( فى حكمها المطعون فيه ) بنظر حاصلة أن تحديد المسئولية بهذا القدر يسرى سواء أكان الخطأ المسند الناقل يسيراً أو جسيماً - وهذا النظر خاطئ قانوناً ، ذلك لأن الخطأ الجسيم يعتبر فى مرتبة الغش - وهما سواء فى أن مرتكبهما يسأل عن تعويض الضرر الناتج عن فعله بلا أى قيد يرد على هذه المسئولية - وقد كان القضاء فى كل من مصر وفرنسا يجرى باطراد على التسوية بين الغش والخطأ الجسيم من حيث الآثار - وقد جاء التقنين المدنى الجديد مبرزاً هذه التسوية - بما أرده فى نص المادة ٢١٧ من علم جواز الاتفاق على إعفاء المدين من المسئولية الناشئة عن غشه أو خطئه الجسيم - وفى مجال التحديد القانونى للمسئولية يتعين أن يكون النظر متطابقاً مع ما هو مقرر فى مجال التحديد الاتفاقى - ويجب لذلك حرمان الناقل من التمسك بهذا التحديد ، والزامه بتعويض الضرر جميعه فى حالة الغش والخطأ الجسيم - وذلك لأن التحديد الوارد بالمادة ٤ فقرة خامسة من المعاهدة لا يعد حداً أعلى لمسئولية الناقل وإنما هو تأكيد تشريعى لشرط التحديد الذى كان جارياً عملاً ولا يمكن القول بأن وأضعى تلك المعاهدة قد قصدوا إلى شمول المادة ٥/٤ حالة الخطأ الجسيم - وعادة فى « أى حال من الأحوال » الواردة بهذه الفقرة لا دلالة لها فى هذا الخصوص - إذ أن مسألة الخطأ الجسيم لم تناقش عند وضع المادة المذكورة ، ولذلك يتعين أن يبق الحكم فى شأنها خاضعاً للقواعد القانونية العامة - ويخلص مما تقدم أن التحديد الوارد فى المادة ٥/٤ من الاتفاقية لا ينطبق فى حالة الغش أو الخطأ الجسيم الصادر من الناقل أو من أحد تابعيه .

« وحيث أن هذا النعم مردود بأن الحكم المطعون فيه قد استند فى قضائه بتحديد مسئولية المطعون عليها بمبلغ مائة جنيه أنجليزى إلى

بطلان شرط الذهب فى المعاملات الداخلية والخارجية على حد سواء وهو أمر راعى الشارع فيه المصلحة العامة المصرية ، فإنه لا يمكن القول بأن انضمام مصر إلى معاهدة بروكسل وإنفاذها فيها بمرسوم سنة ١٩٤٤ من شأنه التأثير فى هذا التشريع الخاص بما يعد الغاء له أو استثناء من بطلان شرط الذهب يضاف إلى الاستثناءات الواردة فى ذلك التشريع على سبيل الحصر ، وقد بدت رغبة المشرع المصرى جلية فى الإبقاء على هذا التشريع الخاص بما تضمنه من أحكام خاصة ببطلان شرط الذهب وما ورد فيه من استثناءات ، فلم يضمن التقنين المدنى الجديد نصوصاً فى هذا المعنى ، بل أن لجنة المراجعة قد حذفته من المشروع التمهيدى نص المادة ١٨٧ التى كانت تناول بالتنظيم ما تضمنه هذا التشريع الخاص ، وذلك اعتباراً بأن ذلك النص يقرر حكماً فى مسائل اقتصادية متغيرة يحسن تركها لقانون خاص ، هو ذلك المرسوم بقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٣٥ ، وفى ذلك تأكيد لما سبق بيانه من أن هذا التشريع الخاص يحكم المعاملات الداخلية والخارجية ، ويقضى ببطلان شرط الذهب فى كليهما وسواء فى ذلك أكان المشروط هو وجوب الوفاء بالذهب ، أو كان المشروط الوفاء بما يعادل قيمة الذهب valeur or ذلك أن اشتراط الوفاء فى هذه الحالة الأخيرة بعملة ورقية على أساس قيمتها ذهباً ليس إلا تحايلاً على القانون الذى فرض للعملة الورقية سعراً الزامياً ، ولا يجتوى من ابطال شرط الدفع بالذهب إذا لم يتناول البطلان هذه الصورة »

#### المحكمة

« . . . حيث أن الطاعنة تنعى بالسبب الاول على ( الحكم المطعون فيه ) الخطأ فى القانون ، وفى ذلك ذكرت أن محكمة الاستئناف قضت بتحديد مسئولية المطعون عليها قبل الطاعنة بمبلغ مائة جنيه أنجليزى أى سبعة وتسعين جنيهها مصرى ونصف ، واستندت فى قضائها إلى أن معاهدة سندات الشحن المعقودة فى بروكسل فى ٢٥ أغسطس سنة ١٩٢٤ روافقت عليها مصر فى سنة ١٩٤٠ وأصدرت بها مرسوماً بقانون فى



على ما قرره من أنه وإن كانت المادة التاسعة من معاهدة بروكسل قد نصت على اعتبار القيمة الذهبية في احتساب الوحدات النقدية - إلا أن الغرض الأساسي الذي هدفت إليه المعاهدة من ذلك هو توحيد قيمة التعويض فأتخذ الجنيه الانجليزي أساسا لهذا التعويض باعتباره العملة التي يسهل على جميع الدول المتعاقدة تحويل عملتها على أساس سعر صرفها - وأنه بخروج انجلترا عن قاعدة الذهب نهائيا في سنة ١٩٣١ أصبح للذهب سعر خاص لا علاقة له بالجنيه الاسترليني الذي احتفظ بقيمة ثابتة وأسعار صرف معينة . وبذلك ، وبخروج معظم الدول الموقعة على المعاهدة عن قاعدة الذهب انهدمت القاعدة المنصوص عليها في المادة التاسعة من المعاهدة وصار هذا النص معطلا من الوجهة العملية لتعذر تطبيقه . ولهذا فقد صار الجنيه الانجليزي الورق العملة السائدة التي يمكن تحديد سعر صرفها وتحويل مختلف العملات الأجنبية إليها . هذا إلى أن مصر وقت انضمامها لهذه المعاهدة كانت قد خرجت عن قاعدة الذهب وأبطلت شرط الدفع به بالقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٣٥ وهذا القانون لا يزال قائما - ولئن كان هذا القانون قد استثنى في الفقرة الثانية من المادة الأولى منه الالتزام بالوفاء بمقتضى المعاهدات ، إلا أن المقصود من هذا الاستثناء المعاهدات ذات الصبغة الدبلوماسية أي الخاصة بعلاقات الدول فيما بينها - بما مفاده أن الاستثناء المذكور لا يسري على العلاقات التي تقوم بين الأفراد ولا يصح أن تتعارض هذه العلاقات مع القوانين الداخلية في الدول المتعاقدة أو المنضمة للمعاهدة - في شأن متعلق بالنظام العام - خصوصا وأن هذه الدول ( المتعاقدة أو المنضمة ) قد أبيع لها حق العدول عنها أفرادا في أي وقت تراه - كما نص في بروتوكول التوقيع عليها على أنه يمكن للدول المتعاقدة تنفيذ المعاهدة أما بإعطائها قوة القانون أو بإدخال القواعد التي تقررها المعاهدة في تشريعها الأهلي بالشكل الذي يتناسب مع هذا التشريع مما يؤخذ منه أن أحكام المعاهدة لا تعطل نصا تشريعا معتبرا من النظام العام ويؤخذ على الحكم المطعون فيه - في الخصوص المتقدم بيانه

نص الفقرة الخامسة من المادة الرابعة من معاهدة بروكسل المعقودة في ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٢٤ والتي وافقت عليها مصر بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٤٠ وأصدرت بها مرسوما بقانون في ٣١ من يناير سنة ١٩٤٤ - وهذا التأسيس صحيح قانونا، ذلك أن الفقرة الخامسة من المادة الرابعة من تلك المعاهدة إذ تنص على أنه لا يلزم الناقل أو السفينة « في أي حال من الأحوال » بسبب الهلاك أو التلف اللاحق بالبضائع أو ما يتعلق بها بمبلغ يزيد على مائة جنيه انجليزي عن كل طرد أو وحدة . فقد جاءت عبارتها بصيغة العموم ، ويندرج في نطاق التحديد القانوني للمسئولية ( المقررة بهذه الفقرة ) كل ما يقع من هلاك أو تلف نتيجة خطأ غير عمدي - أي كانت درجة هذا الخطأ - وسواء أكان تافها أو يسيرا أو جسيما ولا يخرج من هذا النطاق إلا ما يكون ناشئا عن غش الناقل شخصا إذ أن هذه الصورة وحدها هي التي يفترض أن الشارع قد استبعدتها من هذا المجال - ولا عبرة في هذا الخصوص بما أثير في سبب الطعن خاصة بأن الخطأ الجسيم يعتبر صنوا للغش ويجرى عليه حكمه - ذلك لأنه متى كانت معاهدة سندات الشحن هي القانون المتعين التطبيق على النزاع فقد وجب أعمال ما ورد بهذا التشريع الخاص من أحكام خاصة بالتحديد القانوني للمسئولية بصرف النظر عما في هذه الأحكام من مغايرة لما هو مقرر في شأن التحديد الاتفاقي للمسئولية . « وحيث أنه متى تقرر ذلك فلا محل لبثح ما أثارته الطاعنة في السبب الثاني من أن فقد الطرد يعتبر خطأ جسيما لا خطأ يسيرا كما قرر ذلك الحكم المطعون فيه ، كما أنه يكون من غير المنتج ما ورد في السبب الثالث من تعيين الحكم بالخطأ في الاستناد إلى الفقرة الثانية من المادة ٢١٧ ( من التقنين المدني ) طالما كان الحكم محمولا في قضائه بالمسئولية محددة على أحكام المعاهدة . »

« وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون ، ذلك أنه أقام قضاءه في خصوص تحديد مسئولية المطعون عليها بمبلغ مائة جنيه استرليني ( وهو ما يعادل سبعة وتسعين جنيها مصريا ونصف )

وفي أحكامها أن التعويض يدفع بالقيمة الذهبية مما يفيد أنه أراد أن يستثنى من أحكام المرسوم بقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٣٥ أحكام معاهدة بروكسل ، كما سبق أن استثنى في ذات المرسوم المعاهدات والاتفاقات الخاصة بالبريد والتلغراف والتليفون ، وبذلك يمكن القول بأن القانون اللاحق الخاص بانفاذ أحكام المعاهدة في مصر قد نسخ الأحكام المتعارضة معه والواردة في كل من مرسوم ٢ أغسطس سنة ١٩١٤ والمرسوم بقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٣٥ . ولعل المشرع المصري قد لاحظ في ذلك حماية المستورد الذي هو في الغالب مصري تجاه الناقل الذي هو في الغالب من عنصر أجنبي . يضاف إلى ما تقدم أن موضوع المطالبة ليس الزاماً مجرداً بل دفع مبلغ معين . بل هو تعويض عن مسئولية محددة . وإذا كان النص الوارد في المعاهدة قد ذكر عبارة *valeur or* فإن المراد بها ليس هو سعر الجنيه الاسترليني كسلفة أو ما يسمى بالسعر التجاري وإنما المراد به سعر وزن مافى هذا الجنيه من ذهب .

«وحيث أن النعى بهذا السبب مردود بما جاء في الحكم المطعون فيه من أنه عند انضمام مصر إلى معاهدة بروكسل كان التعامل على أساس سعر الذهب قد اختفى بين الممالك الموقعة على المعاهدة والمنظمة إليها كما كان انضمامها إليها بعد أن أبطلت شروط الدفع بالذهب بموجب القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٣٥ الذي كان ولا زال سائداً ومعتبراً من النظام العام والذي نص في المادة الأولى منه على أن تبطل شروط الدفع ذهباً في العقود التي يكون الالتزام بالوفاء فيها ذات صبغة دولية والتي تكون قد قومت بالجنيهات المصرية أو الاسترلينية أو بنقد أجنبي آخر كان متداولاً قانوناً في مصر ولا يثبت عليها أي أثر «وبما أنه وإن كان القانون سالف الذكر قد استثنى في الفقرة الثانية من المادة الأولى من الالتزام بالدفع بمقتضى المعاهدات إلا أن المقصود من هذا الاستثناء المعاهدات التي لها صبغة دولية لتنظم علاقات الدول فيما بينها لا المعاهدات التي تنظم علاقات أفرادها لأن مثلاً هذه العلاقات لا يصح أن تتعارض مع قوانين إحدى

— أن خروج إنجلترا من قاعدة الذهب هو شأن متعلق بها ولا يتعدى حدود سيادتها الداخلية — وليس بذى أثر على نصوص المعاهدة — ولا ملزماً لغيرها من الدول — يضاف إلى ذلك أن الجنيه الانجليزي ليس وحده أساس التعويض — وإنما يضاف إليه أن هذا الجنيه يحدد سعره بقيمته ذهباً — ولئن كانت بعض الدول الموقعة على المعاهدة قد استعملت الحق المخول لها بمقتضى نص المادة التاسعة منها والذي يقرر أنه يجوز للدول الموقعة على المعاهدة أن تحدد التعويض على أساس نظامها النقدي — فأصدرت تشريعات داخلية حددت فيها التعويض عن الفقد أو الهلاك بما يتفق مع نظامها النقدي ، إلا أن هذا التحديد لم يكن مبعثه خروج إنجلترا عن قاعدة الذهب ، فضلاً عن أنه قاصر على العلاقات داخل الدولة التي أصدرت هذه التشريعات ولا يتعداها إلى العلاقات التي تتنازع فيها القوانين والتي يتعين فيها أعمال أحكام المعاهدة ، وحيث لا يمكن القول بأن نص المادة التاسعة من المعاهدة قد بات ملغى ولا عمل له ، فلا خروج إنجلترا أو غيرها من الدول عن قاعدة الذهب ، ولا هذه التشريعات الداخلية المحددة للتعويض على أساس النظام النقدي السائد فيها — يصلح أساساً للقول بأصدار النص المتقدم ذكره ، هذا إلى أنه لما خرجت مصر عن قاعدة الذهب وأصدرت المشرع فيها مرسوم ٢ أغسطس ١٩١٤ ملزماً بقبول أوراق البنكنوت في الوفاء واعتبار الوفاء مبرئاً للمدانة شأنه في ذلك شأن الدفع بالذهب ، — اختلفت المحاكم في شأن شمول هذا التشريع للمعاملات الخارجية أو اقتصراره على المعاملات الداخلية أصدر المشرع المرسوم بقانون ٤٥ لسنة ١٩٣٥ مقرباً فيه سريان أحكامه على المعاملات الخارجية والداخلية على حد سواء — واستثنى هذا المرسوم بقانون الالتزام بالوفاء بمقتضى المعاهدات والاتفاقات الخاصة بالبريد والتلغراف والتليفون ، ولما انضمت مصر إلى معاهدة بروكسل في سنة ١٩٤٠ وأصدر مرسوم أصدرها في ٣٢ يناير سنة ١٩٤٤ وبدأ العمل بها في ٢٩ مايو سنة ١٩٤٤ كان المشرع يعلم بدون شك أن شرط الدفع بالذهب باطل ومع ذلك فقد انضم للمعاهدة



فلم يضمن التقنين المدني الجديد نصوصا في هذا المعنى - بل ان لجنة المراجعة قد حذف من المشروع التمهيدي - نص المادة ١٨٧ التي كانت تتناول بالتنظيم ما تضمنه هذا التشريع الخاص، وذلك اعتبارا بأن ذلك النص يقرر حكما في مسائل اقتصادية متغيرة يحسن تركها لقانون خاص « هو ذلك المرسوم بقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٣٥ » ، وفي ذلك تأييد لما سبق بيانه من أن هذا التشريع الخاص يحكم المعاملات الداخلية والخارجية - ويضى ببطان شرط الذهب في كليهما وسواء في ذلك أكان المشروط هو وجوب الوفاء بالذهب ، أو كان المشروط الوفاء بما يعادل قيمة الذهب *valeur or* . ذلك أن اشتراط الوفاء في هذه الحالة الأخيرة بعملة ورقية على أساس قيمتها ذهبيا ليس الا تحايلا على القانون الذي فرض للعملة الورقية سعرا الزاميا ، ولا جلوى من ابطال شرط الدفع بالذهب اذا لم يتناول البطان هذه الصورة .

« وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه » .  
القضية رقم ٩٥ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة .

١٥٤

١١ فبراير سنة ١٩٦٠

١ - نقل بحرى « معاهدة سندات الشحن » التحديد القانونى للمستولية « نطاق تطبيقه » . اثبات الوقت الذى حصل فيه هلاك البضاعة أو تلفها . تعلقه . اقتراض وقوعه في فترة النقل البحرى بمعنى الكلمة . الفترة التى تنقضى بين شحن البضاعة وتفريغها فقط اذا اثبت الناقل أن الهلاك قد حدث أثناء العمليات السابقة على الشحن أو اللاحقة للتفريغ .

ب - نقل بحرى « معاهدة سندات الشحن » التزامات الناقل البحرى طبقا للمعاهدة « التزام » . تسليم سنة الشحن « التحفظات التى أجازت المعاهدة ذكرها في سند الشحن » . عدم الاعتداد بالتحفظ الذى يفوته الناقل في سند الشحن تدليلا على جهله بمحتويات البضاعة المسلمة اليه أو بصحة البيانات المدونة عنها بسند الشحن إلا اذا كانت لديه أسباب جدية للشك في صحة بيانات الشحن أو الا يكون لديه الوسائل الكافية للتحقق من صحة هذا البيان . عبء الاثبات على عاتقه . عدم التعويل على هذا التحفظ عند عزوه . الم ٣/٣ من المعاهدة .

(ج) نقض « المصلحة في الطعن » متى تنتفى . غير منتج النعى على الحكم الابتدائى ما جاء بأسبابه متى كان الحكم المطعون فيه لم يعتمد على تلك الأسباب وانما اقام قضاءه على أسباب أخرى كافية لجعله .

الدول المتعاقدة والمعتبرة من النظام العام ، يؤيد ذلك أن الدول المتعاقدة أو المنضمة لمعاهدة بروكسل لها حق العدول عنها انفرادا في أى وقت تراه دون موافقة الدول الأخرى طبقا للاوضاع المبينة بالمعاهدة . كما أنه نص في بروتوكول التوقيع عليها على أنه يمكن للدول المتعاقدة تنفيذ هذه المعاهدة اما باعطائها قوة القانون أو بادخال القواعد التى تقررها هذه المعاهدة في تشريعها الاهلى بالشكل الذى يتناسب مع هذا التشريع ، الامر الذى يؤخذ منه أن احكام المعاهدة لا تعطل نصا تشريعييا معتبرا من النظام العام ، وهذا الذى أقام الحكم المطعون فيه قضاءه عليه لامخالفة فيه للقانون ذلك أنه وان كان قد ورد في نص المادة ٥/٤ من معاهدة سندات الشحن التى أصبحت نافذة المفعول في مصر اعتبارا من ٢٩ من مايو سنة ١٩٤٤ - تحديد لالتزام الناقل أو السفينة بتعويض مقداره مائة جنيه استرلينى كما نص في المادة التاسعة منها على أنه يراد بالوحدات النقدية الوارد بها القيمة الذهبية *valeur or* ألا أنه ليس لما ورد بهذين البندين أثر ما على التشريع الخاص بشرط الذهب في مصر ، وهو ما صدر به مرسوم ٢ من أغسطس سنة ١٩١٤ ثم المرسوم بقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٣٥ . وقد نص في هذا الاخير على بطلان شرط الذهب « في العقود التى يكون الالتزام بالوفاء فيها ذا صبغة دولية ، ولما كان هذا القانون معتبرا تشريعا خاصا كما سبق البيان متعلقا بالنظم النقدية والعملة وهى من النظام العام - ومقررا بطلان شرط الذهب - في المعاملات الداخلية والخارجية على حد سواء وهو أمر راعى الشارح فيسنة المصلحة العامة الضرورية - فانه لا يمكن القول بأن انضمام مصر الى معاهدة بروكسل وانفاذها فيها بمرسوم سنة ١٩٤٤ من شأنه التأثير في هذا التشريع الخاص بما يعد إلغاء له أو استثناء من بطلان شرط الذهب يضاف الى الاستثناءات الواردة في ذلك التشريع على سبيل الحصر وقد بدت رغبة المشرع المصرى جلية في الابقاء على هذا التشريع الخاص بما تضمنه من احكام خاصة ببطلان شرط الذهب وما ورد فيه من استثناءات»



الربان أو وكيل الناقل ملزما بأن يثبت في سندات الشحن أو يدون فيها علامات أو عدد أو كمية أو وزن إذا توافر لديه سبب جدي يحمله على الشك في عدم مطابقتها للبضائع المسلمة إليه فعلا أو عندما لا تتوافر لديه الوسائل الكافية للتحقيق من ذلك ، ومؤدى ذلك أن مثل ، هذا التحفظ الذي يدونه الناقل في سند الشحن تدليلا على جهله بمحتويات البضاعة المسلمة إليه أو بصحة البيانات المبونة عنها بسند الشحن لا يعتد به ولا يكون له اعتبار في رفع مسئوليته عن فقد البضاعة المسلمة إليه الا اذا كانت لديه أسباب جدية للشك في صحة بيانات الشحن ، أو ألا يكون لديه الوسائل الكافية للتحقق من صحة هذه البيانات ، ويقع عبء اثبات جدية أسباب هذا الشك أو عدم كفاية وسائل التحقق من صحة تلك البيانات على عاتقه ، فان عجز عن هذا الإثبات تعين عدم التعويل على هذا التحفظ ، فاذا كان لا يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعنتين قد قامتوا بإثبات شيء مما سبق ، وكانت الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من المعاهدة سائلة الذكر تنص على أنه « يعتبر سند الشحن المحرر بهذه الكيفية ( المبينة في الفقرة الثالثة من المادة الثالثة ) قرينة على أن ناقل البضاعة تسلمها بالكيفية الموصوفة بها طبقا للفقرة الثالثة « أ، ب، ج » من هذه المادة ما لم يقدّم الدليل على خلاف ذلك » ، فان الطاعنتين لا تفيد من شرط التحفظ المبون في سند الشحن .

٣ - غير منتج النعمى على الحكم الابتدائي اشارته في أسبابه إلى وزن الصندوق عند شحنه ونقص هذا الوزن عند تسلمه في الجمرك ، في حين أنه لم يدون في سند الشحن وزن هذا الصندوق بالذات ، اذا كان الحكم المطعون فيه لم يعتمد على أسباب الحكم الابتدائي في هذا الخصوص ، وإنما أقام قضاءه بفقد محتويات الصندوق على أسباب أخرى خلاف نقص وزنه كافية لحمله .

٤ - تحديد مسئولية الناقل الوارد في الفقرة الخامسة من المادة الرابعة من معاهدة

د - نقل بحرى « معاهدة سندات الشحن » « التحديد القانونى لمسئولية الناقل » : تحديد المسئولية الوارد في الم ٥/٤ من المعاهدة يسرى في حالة انخفا جسيما كان أو غير جسيم . لا يسرى في حالة الفسح المنسوب الى الناقل شخصا .

ه - نقل بحرى « معاهدة سندات الشحن » « التحديد القانونى لمسئولية الناقل البحرى » : كيفية حساب الحد القانونى « شرط الذهب » . عدم تدوين قيمة البضاعة في سند الشحن . طبقا للم ٥/٤ من المعاهدة يجب ألا يتعدى التعويض المستحق عن فقد البضاعة ١٠٠ جنيه استرليني = ٩٧ جنيه و ٥٠٠ مليم . عدم الاعتداد بالقول بوجوب دفع الـ ١٠٠ جنيه استرليني بقيمتها الذهبية طبقا للم ١/٩ من المعاهدة . بطلان شرط الذهب .

### المبادئ القانونية

١ - يبين من الأعمال التحضيرية الخاصة بأحكام المعاهدة الدولية الخاصة بتوحيد بعض القواعد المتعلقة بسندات الشحن الموقعة ببروكسل في ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٢٤ - أنه اذا هلك البضاعة المشحونة أو لحقتها تلف أو نقص وتعلل تحديد وقت حصول هذا الهلاك - أهو قد حصل قبل الشحن أم بعد التفريغ أم أثناء الرحلة البحرية - فان الضرر يفترض وقوعه في فترة النقل البحري بمعنى الكلمة - أى في الفترة التى تنقضى بين شحن البضاعة وتفريغها فقط ، الا اذا أثبت الناقل أن الهلاك قد حدث أثناء العمليات السابقة على الشحن أو اللاحقة للتفريغ ، واذن فاذا كان سند الشحن قد نص صراحة على أن الشحن قد تم وفقا لقانون نقل البضائع بطريق البحر ( معاهدة بروكسل سنة ١٩٢٤ ) ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا مما يدل على أن الطاعنتين قد قامتوا بإثبات أن فقد محتويات الصندوق موضوع الدعوى قد حصل قبل شحنه أو بعد تفريغه ، فان ما انتهى اليه الحكم من تحميلها مسئولية هذا الفقد تأسيسا على حصوله أثناء الرحلة البحرية لا يكون مخالفا للقانون .

٢ - بعد أن أوجبت الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من معاهدة الشحن على الناقل أو الربان أو وكيل الناقل بعد استلام البضائع وأخذها في عهده أن يسلم إلى الشاحن بناء على طلبه سند شحن يتضمن مع بياناته المعتادة بيانات أوردتها في البتود « أ، ب، ج » من تلك الفقرة، نصت على ما يأتى « ومع ذلك فليس الناقل أو

المجهز لا يسأل عما ورد في السند بخصوص الوزن والمقاس والعلامات واصنف والمحتويات واذا كان الرمان قد تسلم الصندوق مغلقا فهو يجهل محتوياته وقد أدرج في سند الشحن تحفظ يتضمن ذلك ، وتنص الفقرة الثالثة ج من المادة الثالثة من معاهدة سندات الشحن على أن الناقل البحري تقف مسؤوليته قبل الشاحن عند حد الحالة الظاهرية للصناديق المشحونة وتكييفها حسب ما هو وارد في سند الشحن طبقاً لقرارات الشاحن ، ويتلخص السبب الثاني في النعي على الحكم بالقصور . ذلك أن الحكم قرر بأن ابدال محتويات الصندوق بمواد غريبة قد تم أثناء وجود الصندوق في غير السفينة أثناء سفرها من مرسيليا الى الاسكندرية . وقد بنى تلك النتيجة التي استخلصتها على مقدمات لا تؤدي اليها مع أنه لا يستبعد حصول السرقة في ظروف زمنية ومكانية أخرى كاحتمال وقوعها في المصنع بفرنسا أو وقوعها أثناء نقل الصندوق برا من المصنع في داخل فرنسا الى ميناء مرسيليا . أو وقوعها في ميناء الشحن قبل نقل الصندوق على ظهر السفينة في مرسيليا . ولم يبين الحكم أساساً لاستبعاد جميع تلك الاحتمالات لامكان الحكم بأن السرقة قد حصلت حتماً في السفينة أثناء الرحلة البحرية . ويتلخص النعي في السبب الثالث ببطلان الحكم لمخالفة الثابت في أوراق الدعوى من وجهين - الوجه الاول - أن الحكم أسس قضاءه بحصول السرقة وقت الرحلة البحرية على أن المواد التي أبدلت بها البضاعة المسروقة هي من متعلقات البحارة ، مع أن الثابت من أوراق الدعوى وبشوع خاص من المحضر الذي استند اليه الحكم والذي حرره جمرك الاسكندرية بعد كشفه على الصندوق أن هذه المواد ليست من متعلقات البحارة بل ويضعب الحصول عليها في السفينة . مما كان يستوجب الحكم بأن السرقة لم تحصل أثناء الرحلة البحرية ، والوجه الثاني - أن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه قال أن وزن الصندوق عند شحنه كان ٢٥٨ كيلو بحسب اقرار الشاحن في سند الشحن بينما أن وزنه

سندات الشحن الموقعة في سنة ١٩٢٤ لا يسرى في حالة الغش وانما يسرى فيما دون ذلك من حالات الخطأ جسيماً كان أو غير جسيم ، ويشترط في الغش الذي يحرم التسافل من الافادة من هذا التحديد أن يكون منسوباً الى شخصياً ، فاذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى أن ما حدث بالصندوق من تلف أو عبث كان بطريق الغش الا أنه لم ينسب هذا الغش الى الشركة الناقلة شخصياً وانما نسبته الى عمالها ولكن قضي بالرغم من ذلك على الطاعنتين بالتعويض بدلاً من غير تقييد بالتحديد الوارد في تلك المادة ، فانه يكون مخالفاً للقانون بما يستوجب نقضه .

٥ - اذا كان الواقع في الدعوى أن سند الشحن لم يدون فيه قيمة البضاعة المشحونة فانه طبقاً لنص الفقرة الخامسة من المادة الرابعة من معاهدة سندات الشحن الموقعة سنة ١٩٢٤ يجب ألا يتعدى التعويض المستحق عن فقد تلك البضاعة مبلغ مائة جنيه استرليني تساوي بالجنيهات المصرية ٩٧ جنيهًا و ٥٠٠ مليم - ولا يعتد في هذا الصدد بالقول بوجود دفع مبلغ المائة جنيه استرليني بقيمتها الذهبية طبقاً لنص الفقرة الاولى من المادة التاسعة من المعاهدة لبطلان شرط الذهب في هذا الخصوص - على ما جرى به قضاء محكمة النقض .

#### المحكمة

»... حيث أن الطعن يقوم على خمسة أسباب يتلخص السبب الاول منها في النعي على الحكم بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله ، ذلك أنه حمل الناقل البحري مسؤولية فقد ما بداخل الصندوق مع أن الرمان سلمه في ميناء الوصول بالاسكندرية بنفس الحالة التي تسلمه بها ولم يكتشف العبث بمحتوياته الا عند فتحه داخل مخزن الجمرك . ومن المقرر قانوناً أن الناقل البحري لا يسأل عن محتويات الطرد المشحون مطلقاً ما دام أنه سلمه بنفس الحالة التي كان عليها عند الشحن ، وقد نص البند الاول من سند الشحن على أن



الغش والتدليس المزعومين لم يكونا من عمل الناقل البحري ( الطاعنة الاولى ) بل أسندهما الحكم الى رجال الطاقم . ولما كان مصدر مسئولية الناقل في هذه الحالة لا يعدو المسئولية الخطئية أو التقصيرية عن أعمال مرسوميه وهى مسئولية يجيز القانون التحلل منها حتى في حالة الغش أو التدليس الذى يرتكبه المرووس ( المادة ٢١٧ مدنى ) فيكون الحكم المطعون فيه قد وقع مخالفا للقانون اذ وصف مسئولية الطاعنة الاولى بأنها مسئولية مترتبة على غش وتدليس وما كان يصح هذا القول ما لم يسند هذا الغش أو التدليس الى عمل شخص ارتكبه الناقل البحري يرقى الى مرتبة الغش أو التدليس ولم يقل الحكم بوقوع مثل هذا الغش أو التدليس من الناقل نفسه .

« وحيث أن النعى بما ورد في السببين الاول والثانى مردود ، ذلك أنه يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه في خصوص مسئولية الطاعنتين أن سند الشحن قد نص صراحة على أن الشحن قد تم وفقا لقانون نقل البضائع بطريق البحر الصادر في سنة ١٩٢٤ ( المعاهدة الدولية الخاصة بتوحيد بعض الوقائع المتعلقة بسندات الشحن الموقعة ببروكسل فى ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٢٤ ) . ولما كانت أحكام تلك المعاهدة على ما يبين من الأعمال التحضيرية الخاصة بها - أنه اذا هلك البضاعة المشحونة أو لحقها تلف أو نقص وتعذر تحديد وقت حصول - هذا الهلاك - أهو قد حصل قبل الشحن أم بعد التفريغ أم أثناء الرحلة البحرية - فإن الضرر يفترض وقوعه فى فترة النقل البحري بمعنى الكلمة - أى فى الفترة التى تنقضى بين شحن البضاعة وتفريغها فقط ، الا اذا أثبت الناقل أن الهلاك قد حدث أثناء العمليات السابقة على الشحن أو اللاحقة للتفريغ . ولما كان الحكم المطعون فيه قد خلا مما يدل على أن الطاعنتين قد قامت باثبات أن فقد محتويات الصندوق موضوع الدعوى قد حصل قبل شحنه أو بعد تفريغه فإن ما انتهى اليه الحكم من تحميلهما مسئولية هذا الفقد تأسيسا على حصوله أثناء

حسب الشهادة التى أصدرها جيمرك الاسكندرية بعد الكشف عليه لم يبلغ سوى ١٣٤ كيلو مع أن سند الشحن لم يرد فيه بيان مستقل لوزن هذا الصندوق استقلالا وإنما شمل الوزن الوارد فى سند الشحن الصناديق الثلاثة كلها ومقداره ٤٥٣ كيلو حسب اقرار الشاهد دون بيان لوزن كل صندوق على حدة . ويكون الحكم وقد بني قضاءه على ما قرره فى شأن نقص وزن الصندوق بينما أنه لم يدون فى سند الشحن وزن هذا الصندوق بالذات قد خالف الثابت فى الاوراق بما يبطله ، وتنعى الطاعنتان فى السبب الرابع بمخالفة الحكم للقانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله ، ذلك أنه اذا سلم جدلا بأن الطاعنة الاولى بوصفها ناقلة بحرية مسئولة عن العبث الذى حصل فى الصندوق عملا بأحكام المادة ٣ فقرة ٢ من معاهدة بروكسل فى سندات الشحن . فكان من الواجب قانونا تحديد تلك المسئولية بمبلغ مائة جنيه استرلينى ، وذلك عملا بأحكام المادة ٤ فقرة ٥ من معاهدة بروكسل المذكورة حتى ولو كانت مسئولية الناقل ترقى الى مرتبة « الغش والتدليس » كما يقول الحكم المطعون فيه ، ذلك لأن نص هذه المادة لا يحتمل اخراج حالة الغش والتدليس من حكمه لأنه لم يقصد من هذا النص مجرد تخفيف المسئولية عن الناقل البحري بل أريد تقرير قرينة قانونية لا تقبل الدليل العكسى لقيمة محتويات الطرد أو الوحدة التى تهلك أو تتلف أثناء السفر البحرى ما لم يدرج الشاحن تلك القيمة فى سند الشحن نفسه فعندئذ يصبح مجاوزة التحديد الوارد فى تلك المادة ، وبما أن قيمة محتويات الصندوق موضع النزاع لم يدونها الشاحن فى سند الشحن ، فلا يصح مساءلة الناقل أو السفينة فى أى حال من الأحوال « بما يزيد على المائة جنيه استرلينى » - ويتلخص ما تنعى به الطاعنتان فى السبب الخامس بمخالفة الحكم للقانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله ، ذلك أن الحكم استبعد أعمال الأحكام الآمرة للمادة ٤ فقرة ٥ من معاهدة بروكسل ، تأسيسا على أن مسئولية الناقل ترقى الى مرتبة الغش والتدليس . والثابت أن



لا تفيدان من شرط التحفظ المدون في سند الشحن ، ويكون النعى في هذا الصدد في غير محله ويتعين لذلك رفض هذا النعى بسببيه .

« وحيث أن النعى بما ورد في السبب الثالث بشقيه مردود ، ذلك أنه وقد تبين مما سبق في الرد على السببين الأول والثاني أن فقد محتويات الصندوق قد حصل في أثناء الرحلة البحرية مما يجعل الناقل مسئولاً عنه فإنه يكون من غير المجدي تشبث الطاعنتين - دفعا لهذه المسؤولية - بما ورد في الشق الأول من هذا السبب من النعى . أما ما أثاراه في الشق الثاني منه فلم يكن له أثر في قضاء الحكم ، ذلك أن الحكم الابتدائي وإن كان قد أشار في أسبابه إلى وزن الصندوق عند شحنه ، ونقص هذا الوزن عند تسلمه في الجمرک فإن الحكم المطعون فيه لم يعتمد على أسباب الحكم الابتدائي في هذا الخصوص وإنما أقام قضاءه بفقده محتويات الصندوق على أسباب أخرى خلاف نقص وزنه كافية تلك الأسباب لحمله . ومن ثم يكون النعى بهذا السبب برمته واجب الرفض . »

« وحيث أنه في خصوص ما تنعى به الطاعنتان في السببين الرابع والخامس فإنه وإن كان تحديد مسؤولية الناقل الوارد في الفقرة الخامسة من المادة الرابعة من معاهدة سندات الشحن الموقعة في سنة ١٩٢٤ لا يسرى في حالة الغش وإنما يسرى فيما دون ذلك من حالات الخطأ جنسياً كان أو غير جنسيمياً فإنه يشترط في الغش الذي يجرم الناقل من الإفادة من هذا التحديد أن يكون منسوباً إليه شخصياً ، ولما كان الحكم المطعون فيه وهو في صدد تحديد نطاق الفقرة الخامسة من المادة الرابعة من تلك المعاهدة قال : « ومن حيث أن الثابت من تقرير مصلحة الجمارك ومن تقرير الخبير السذي ندبته المستأنف عليها لمعاينة الصندوق موضوع النزاع أن هذا الصندوق كان بحالة ظاهرية سليمة إنما وزنه كان ينقص عن الوزن المدون بسند الشحن وسرقت محتوياته الأصلية واستبدلت بقطع من الخشب وبعض الحجارة وقطع من الخشب والكياس »

الرحلة البحرية لا يكون مخالفاً لقانون . وما تنعى به الطاعنتان من أن سند الشحن قد أدرج به تحفظ يتضمن أن الناقل يجهل وزن ومقاس ومحتويات البضاعة المشحونة يعفيه هذا التحفظ من مسئولية فقد تلك المحتويات المجهولة لديه طالما أنه قد سلم الطرود المسلمة له بحالة ظاهرية سليمة . هذا النعى مردود ، ذلك أن الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من معاهدة سندات الشحن بعد أن أوجبت على الناقل أو الربان أو وكيل الناقل بعد استلام البضائع وأخذها في عهده أن يسلم إلى الشاحن بناء على طلبه سند شحن يتضمن مع بياناته المعتادة بيانات أوردتها في البنود « أ، ب، ج » من تلك الفقرة نصت على ما يأتي : « ومع ذلك فليس الناقل أو الربان أو وكيل الناقل ملزماً بأن يشبث في سندات الشحن أو يدون فيها علامات أو عدد أو كمية أو وزن إذا توافر لديه سبب جدي يحمله على الشك في عدم مطابقتها للبضائع المسلمة إليه فعلاً أو عندما لا تتوافر لديه الوسائل الكافية للتحقق من ذلك » . ومؤدى ذلك أن مثل هذا التحفظ الذي يدونه الناقل في سند الشحن تدليلاً على جهله بمحتويات البضاعة المسلمة إليه أو بصحة البيانات المدونة عنها بسند الشحن لا يعتد به ولا يكون له اعتبار في رفع مسئوليته عن فقد البضاعة المسلمة إليه إلا إذا كانت لديه أسباب جديّة للشك في صحة بيانات الشاحن أو ألا يكون لديه الوسائل الكافية للتحقق من صحة هذه البيانات ويقع عبء إثبات جديّة أسباب هذا الشك أو عدم كفاية وسائل التحقق من صحة تلك البيانات على عاتقه ، فإن عجز عن هذا الإثبات تعين عدم التعويل على هذا التحفظ ، ولما كان لا يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعنتين قد قامتا بإثبات شيء مما سبق ، وكانت الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من المعاهدة سالفة الذكر تنص على أنه « يعتبر سند الشحن المحرر بهذه الكيفية ( المبينة في الفقرة الثالثة من المادة الثالثة ) قرينة على أن ناقل البضاعة تسلمها بالكيفية الموصوفة بها طبقاً للفقرة الثالثة « أ، ب، ج » من هذه المادة ما لم يقر الدليل على خلاف ذلك » ، فإن الطاعنتين

المعاهدة لبطلان شرط الذهب في هذا الخصوص  
على ما جرى به قضاء هذه المحكمة في الطعن  
رقم ٩٥ سنة ٢٥ ق ، .  
( القضية رقم ١٢٤ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة )

١٥٥

١١ فبراير سنة ١٩٦٠

ملكية « اسباب كسب الملكية » « الالتصاق » « الالتصاق  
بالقار » « شروط » « اثبات » « عبء اثبات » « تأسيس  
طلب تثبيت ملكية الارض المتصقة بأطيان المطعون عليهن  
على أن الالتصاق كان نتيجة لطمي جلبه نهر النيل . يلقي  
على عاتقهن عبء اثبات توافر شروط التملك في هذا  
النوع من الالتصاق . من الشروط المستفادة من نص الم  
٦٠ مدني قديم أن يتكون الطمي بصفة نهائية وأن تكون  
الارض المتصقة نتيجة للطمي قد بلغت من الارتفاع حدا  
يجاوز منسوب ارتفاع المياه في وقت الفيضان العادي .  
عدم اعتداد الحكم المطعون فيه بهذا الشرط يعيبه .

### المبدأ القانوني

إذا كانت دعوى المطعون عليهن بطلب تثبيت  
ملكيتهن للارض المتصقة بأطيانهن مؤسسية على  
أن هذا الالتصاق كان نتيجة لطمي جلبه نهر  
النيل مما يلقي على عاتقهن عبء اثبات توافر  
شروط التملك في هذا النوع من الالتصاق على  
النحو الوارد بدعواهن وهي الشروط المستفادة  
من نص المادة ٦٠ من القانون المدني القديم ،  
ومن بينها أن يتكون الطمي بصفة نهائية وتكون  
الارض المتصقة نتيجة للطمي قد بلغت من  
الارتفاع حدا يجاوز منسوب ارتفاع المياه في  
وقت الفيضان العادي ، وكان لا يبين من اسباب  
الحكم المطعون فيه أنه اعتد بهذا الشرط في  
قضائه للمطعون عليهن بملكية جميع الارض  
التي أوردتها الخبر في تقريره ، فإن الحكم  
المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

### المحكمة

« . . . حيث أن مما تنعى به الطاعنة على  
الحكم المطعون فيه خطأ في القانون ، ذلك أن  
الخبر قد أُرْضِخ في تقريره أن أطيان النزاع  
تقع على خمس مساحات وألاها ومقدارها  
٨ ف و ١٢ ط و ٦ س هي المتصقة بأرض  
المطعون عليهن ، وباقي المساحات وهي تقع  
غربي هذه القطعة لم تستقر حالتها بعد ، وإن

قديمة يرجع أنه من متعلقات البحارة . . . ومن  
حيث أن تحديد مسئولية الناقل طبقا لنص  
الفقرة الخامسة من المادة الرابعة من المعاهد  
المذكورة لا ينطبق على هذه الحالة التي ترقى  
الى مرتبة الغش والتدليس وتدخل المسئولية  
فيها تحت قواعد القانون العام ، لأن الثابت  
أنه لم يحصل تلف للبضاعة أو فقدها نتيجة  
عمليات الشحن البحري المختلفة من وقت  
استلام البضاعة الى وقت تفريغها ولكن واضح  
من حالة الطرد أن العبث الذي وقع به متعمد  
وبطريق الغش لاختلاف محتوياته ووضع أشياء  
أخرى لا قيمة لها وإعادة غلقه حفظا لسلامة  
منظره ووزنه ، وهذا الذي أوردته الحكم وإن  
كان قد انتهى فيه الى أن ما حدث بالصندوق  
من تلف أو عبث كان بطريق الغش ألا أنه  
لم ينسب هذا الغش الى الشركة الناقلة شخصيا  
وإنما نسبة الى عمالها ، ولما كان الغش الذي  
يخرج عن نطاق التحديد الوارد في الفقرة  
الخامسة من المادة الرابعة سألغة الذكر - على  
ما سبق - هو الغش الذي يقع من الناقل شخصيا  
وكان الحكم المطعون فيه لم ينسب الغش الذي  
استظهره مما حدث بالصندوق الى الشركة  
الناقلة شخصيا ولكنه قضى بالرغم من ذلك على  
الطاعنتين بالتعويض كاملا من غير تقييد  
بالتحديد الوارد في تلك المادة . فإن الحكم  
المذكور يكون مخالفا للقانون متعينا نقضه .

« . . . وحيث أن الموضوع صالح للفصل فيه .  
ولما سبق ، ونظرا لأن سند الشحن - على ما هو  
ثابت من الاوراق - لم يدون فيه قيمة البضاعة  
المشحونة ، وفي هذه الحالة وطبقا لنص الفقرة  
الخامسة من المادة الرابعة من معاهدة سندات  
الشحن الموقعة في سنة ١٩٢٤ فإن التعويض  
المستحق عند فقد تلك البضاعة يجب ألا يتعدى  
مبلغ مائة جنيه استرليني تساوى بالجنيهات  
المصرية مبلغ ٩٧ جنيهها و ٥٠٠ مليم ، وهو  
ما يجب القضاء به للشركة المطعون عليها وتعديل  
الحكم المستأنف على هذا الاساس وفقا لطلبات  
الطاعنتين الاحتياطية ، دون اعتداد بما أثارت  
المطعون عليها في هذا الصدد من وجوب دفع  
مبلغ المائة جنيه استرليني بقيمتها القهفية  
طبقا لنص الفقرة الاولى من المادة التاسعة من



عاقبتهم اثبات توفر شروط التملك في هذا النوع من الالتصاق على النحو الوارد بدعواهم وهي الشروط المستفادة من نص المادة ٦٠ من القانون المدني القديم ، ومن بينها أن يتكون الطمي بصفة نهائية وتكون الأرض المتصقة « نتيجة للطمي » قد بلغت من الارتفاع حسداً يجاوز منسوب ارتفاع المياه في وقت الفيضان ( العادي ) وكان لا يبين من أسباب الحكم المطعون فيه المذكورة آنفاً أنه اعتد بهذا الشرط في قضائه للمطعون عليهن بملكية جميع الأرض التي أوردتها الخبير في تقريره ، لما كان ذلك نازلاً الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي ما تضمنه سبب الطعن .

( القضية رقم ٢١٣ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة )

المطعون ضدهن يقمن بالزراعة فيها بعد نزول مياه الفيضان ، ومن مؤدى ما ذكره الخبير أن تلك المساحات التي لم تستقر تركبها مياه النيل وتعتبر لذلك من مجراه وبالتالي من الأملاك العامة . فلا يحق للمطعون عليهن أن يطلبن تثبيت ملكيتهن لها ، وعلى الرغم من ذلك فإن الحكم الابتدائي وتسايره في ذلك الحكم المطعون فيه ، قد حكم لهن بالملكية ، مستنداً في قضائه إلى القول بأن القانون لا يفرق بين المساحات المستقرة والمساحات غير المستقرة ، منع أن الطمي لا يكتسب قانوناً إلا إذا تكون بصفة نهائية عن طريق التصاقه بشاطئ النهر وتجاوز مستوى المياه في الوقت من السنة الذي يصل فيه مستوى المياه أعلاه « ما عدا سنوات الفيضان غير العادي » .

« حيث أنه يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه لأسبابه أنه قد أقام قضاءه في خصوص ما ورد عليه النعي المتقدم على أن الخبير « عندما تحدث عن مسطح مساحات الأرض المتصقة بملك المدعيات ( المطعون عليهن ) اعتبر أن المساحة الأولى وقدرها ٨ ف و ١٢ ط و ٤ مس هي الملاصقة تماماً لأرض المدعيات وأن باقي المساحات تكون مع هذه المساحة مبنطجا واحداً ، ثم قال عن هذه المساحات الأخرى أنها لم تستقر حالتها بعد ، وظاهر أن هذه التفرقة بين المساحات التي أصبحت مستقرة والمساحات التي لم تستقر حالتها بعد فيه مخالفة لما جاء بنص المادة ٦٠ من القانون المدني الملغى والمادة ٩١٨ من القانون المدني الحالي طالما أن المادة المذكورة لم تشر كما لم تشر المادة ٩١٨ من القانون المدني الحالي إلى حالة الاستقرار وعدم الاستقرار ، ومن ثم ترى المحكمة أن المساحات جميعها التي تكونت بفعل النهر من طريق ما يجلبه من طمي على التدريج وقدرها ١٨ ف و ١٩ ط و ١٨ مس مملوكة كلها للمدعيات ، إذ العبرة بواقع الحال سواء أكان هناك استقرار أو عدم استقرار » ، ولما كانت دعوى المطعون عليهن بطلب تثبيت ملكيتهن للأرض المتصقة بأطيانهن مؤسسية على أن هذا الالتصاق كان نتيجة لطمي جلبه نهر النيل مما يلقي على

١٥٦

١١ فبراير سنة ١٩٦٠

أ - نقض « اجراءات الطعن » « اعلان الطعن » « محل الاعلان » . اعلان « المحل الذي يحصل فيه الاعلان » الاعلان في المحل المختار . « محل مختار » . كون المحامي الذي اتخذ مكتبه محلاً مختاراً في ورقة اعلان الحكم غير مقرر أمام محكمة النقض لا يؤثر في صحة الاعلان .

ب - أوامر الإداء « الطعن فيها » استئناف الامر الذي لم يعارض فيه . « استئناف » « ميعاده » « بالنسبة لامر أداء لم يعارض فيه » . الاستئناف الذي يرفع مباشرة عن امر أداء لم يعارض فيه يكون حاصلاً في مادة تنسم طبيعتها بوصف وجه السرعة . خضوعه في ميعاده للم ٢/٤٠٢ مرافعات وهو ١٠ أيام .

المبادئ القانونية

١ - إذا كان يبين من أصل اعلان تقرير الطعن أنه أعلن للمطعون عليه في مكتب المحامي الذي اتخذته المطعون عليه في اعلان الحكم المطعون فيه للطاعن محلاً مختاراً له ، وكان لا يؤثر في صحة الاعلان أن يكون المحامي الذي اتخذ مكتبه محلاً مختاراً غير مقرر أمام محكمة النقض ، فإن تقرير الطعن يكون قد أعلن علناً صحيحاً .

٢ - يبين من مجموع نصوص المواد ٨٥١ ، ٨٥٣ ، ٨٥٥ من قانون المرافعات المعدلة أن



المشروع قد استحدث نظام أوامر الأداء استثناء من القواعد العامة في رفع الدعوى وخرج بالاجراءات المنازعات المتعلقة بها عن نطاق القواعد العادية في القانون المرافعات للتداعي أمام المحاكم توخيا لما هدف اليه من إيجاد وسيلة سهلة مبسطة وسريعة يتوصل بها الدائنون بديون النقود الثابتة بالكتابة والمعيّنة المقدار والحالة الأداء الى حقوقهم دون التقيد باجراءات التقاضي في الدعوى العادية . فأوجب ألا يتأخر إصدار الأمر عن ثلاثة أيام من تاريخ تقديم عريضته واعتبره بمجرد صدوره بمثابة حكم غيابي أجاز المعارضة فيه ونص على وجوب الحكم فيها على وجه السرعة وعلى أنه إذا لم يعارض فيه يعتبر الأمر بمثابة حكم حضوري ، مما يضيف على أوامر الأداء سواء في اجراءات استصدارها أو المنازعة فيها طابع السرعة الذي يتلاءم مع غرض المشروع من استحداثها ، لما كان ذلك فإن الاستئناف الذي يرفع مباشرة عن أمر أداء لم يعارض فيه يكون حاصلا في مادة تنقسم طبيعتها بوصف وجه السرعة وتخضع في ميعاده لنص الفقرة الثانية من المادة ٤٠٢ من قانون المرافعات وهو عشرة أيام ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بغير ذلك قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

### المحكمة

« .. حيث أن الطاعن ينفي في السبب الاول على الحكم مخالفته للقانون ، ويقول في بيان ذلك أن الحكم قضى برفض الدفع بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد استنادا الى المادة ٨٥٥ مرافعات المعدلة بالقانون رقم ٢٦٥ سنة ١٩٥٣ . وان كانت قد نصت على أن المعارضة في أمر الأداء يحكم فيها على وجه السرعة فانها أوردت ذلك بالنسبة لنظر المعارضة نفسها بحيث اذا عارض المدين في أمر الأداء في الميعاد المحدد في تلك المادة وفصل في معارضته فإن الحكم الصادر في المعارضة هو الذي يكون ميعاد استئنافه عشرة أيام طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٤٠٢ مرافعات . أما اذا لم يعارض المدين في أمر الأداء في الميعاد فإن الأمر يصبح طبقا لنص المادة ٨٥٥ معدلة

بمثابة حكم حضوري يخضع ميعاد استئنافه للفقرة الاولى من المادة ٤٠٢ مرافعات وهو عشرون يوما في المسواد التجارية ، ويعيب الطاعن على الحكم في ذلك خطأ في تفسير القانون ، ذلك لأن المشروع وضع تشريعا خاصا للمدين الثابتة بالكتابة وراعى أخيرا بشأنها اتخاذ وجه السرعة في كافة ما يتصل بها من اجراءات بتقصير الميعاد في ميعاد استصدار أمر الأداء وفي نظر المعارضة فيه على وجه السرعة ، اذ أوجب في المادة ٨٥٣ مرافعات معدلة بالقانون رقم ٤٨٥ سنة ١٩٥٣ على القاضي إصدار أمر الأداء في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ طلبه بعد أن كان الحال قبلي ذلك متروكا للقاضي دون تقييده بميعاد لإصدار الأمر ، ونص في المادة ٨٥٥ مرافعات معدلة بالقانون رقم ٢٦٥ سنة ١٩٥٣ على أن تنظر المعارضة في أمر الأداء على وجه السرعة ، والحكمة من هذا الاستعجال واضحة ، إذ ليس من المستساغ لمن فوت ميعاد المعارضة في أمر الأداء أن يحميه المشروع ويمنحه مواعيدا عادية لرفع استئنافه مما لا يتفق مع روح التشريع وغرض الشارع من تقصير المواعيد ونظر المعارضة على وجه السرعة . وحيث أن هذا النعي في محله ، ذلك أن المشروع قد نص في المادة ٨٥١ من قانون المرافعات معدلة بالقانون رقم ٢٦٥ سنة ١٩٥٣ الواردة في صدر الباب الخامس من الكتاب الثالث من قانون المرافعات والخاص باستئناف ديون النقود الثابتة بالكتابة « على أنه استثناء من القواعد العامة في رفع الدعوى تتبع الاحكام الواردة في المواد التالية عند المطالبة بمدين من النقود اذا كان ثابتا بالكتابة وحال الأداء ومعين المقدار .. » ، ونص في المادة ٨٥٣ من ذات القانون معدلة بالقانون رقم ٤٨٥ سنة ١٩٥٣ على ما يأتي « .. ويجب أن يصدر الأمر على احدي نسختي العريضة في خلال ثلاثة أيام على الأكثر من تقديمها .. » ، ونص في المادة ٨٥٥ من القانون المذكور معدلة بالقانون رقم ٢٦٥ سنة ١٩٥٣ على أنه بعد إعلان المدين بالعريضة أو بأمر الأداء الصادر عليها « يجوز للمدين المعارضة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اعلانه اليه .. » ويقيد قلم المحضرين دعوى

١٥٧

١١ فبراير سنة ١٩٦٠

١ - نقض « اجراءات الطعن » « حضور المطعون عليه » كقيته . « وجوب توكيله محاميا مقبولا أمام محكمة النقض ليودع باسمه مذكرة بدفاعه مشفوعة بمستنداته » المحامي الذي أودع الأوراق باسم المطعون عليه لم يقدم توكيلا عنه وقت الايداع . اعتبار المطعون عليه كأنه لم يحضر ولم يبد دفاعا . الم ٤٣٦ و ٤٤٠ مرافعات .

ب - نقض « اعلان الطعن » « بحل الاعلان » اعلان « الاعلان في الوطن المختار » . شرط اعلان الطعن في الحل المختار . كون المطعون عليه قد اختار هذا الحل في ورقة اعلان الحكم . وجوب تقديم ما يثبت اتخاذه هذا الحل بايداعه قلم الكتاب مع ما يجب ايداعه من الأوراق في الميعاد صورة الحكم المعلن اليه ، والا كان باطلا . الم ٣٨٠ مرافعات .

### المبادئ القانونية

١ - مؤدى نصوص المادتين ٤٣٦ و ٤٤٠ من قانون المرافعات - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - أنه اذا بدا للمطعون عليه الحضور في الطعن وتقديم دفاعه فعليه أن يوكل عنه محاميا مقبولا أمام محكمة النقض يودع باسمه مذكرات مشفوعة بالمستندات التي يرى لزوم تقديمها ، وبهذا الايداع وحده يعتبر المطعون عليه قد حضر أمام محكمة النقض وحق له طلب الحكم بطلباته في الطعن ، فاذا تم الايداع من محام لم يقدم توكيلا عن المطعون عليه وقت الايداع فإن المطعون عليه يعد كأنه لم يحضر ولم يبد دفاعا .

٢ - مفاد نص المادة ٣٨٠ من قانون المرافعات - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن جواز اعلان الطعن بالنقض في الوطن المختار مناطه أن يكون المطعون عليه قد اختار فعلا ذلك الوطن في اعلان الحكم المطعون فيه الى خصمه ، وأن يقيم الطاعن الدليل على ذلك بالطريق الذي رسمه القانون ، بأن يودع قلم كتاب محكمة النقض مع ما يجب ايداعه من الأوراق في خلال العشرين يوما التالية لتاريخ الطعن صورة الحكم المطعون فيه المعلنة اليه ، فاذا كان الثابت من الأوراق أن الطاعنة لم تقدم في الميعاد المتقدم الذكر صورة الحكم المعلنة اليها والتي تثبت أن المطعون عليها قد عينت مكتب المحامي الذي أعلن فيه تقرير

المعارضة من تلقاء نفسه ويحكم فيها على وجه السرعة ، فاذا لم ترفع المعارضة في الميعاد يصبح الأمر بمناسبة حكم حضوري . « ويبين من مجموع هذه النصوص أن المشرع قد استحدث نظام أوامر الأداء استثناء من القواعد العامة في رفع الدعوى وخرج بالاجراءات والمنازعات المتعلقة بها عن نطاق القواعد العادية في قانون المرافعات للتداعى أمام المحاكم توخيا لما هدف اليه من ايجاد وسيلة سهلة مبسطة وسريعة يتوصل بها الدائنون بديون النقود الثابتة بالكتابة والمعينة المقدار والحالة الأداء الى حقوقهم دون التقيد باجراءات التقاضى في الدعاوى العادية ، فأوجب ألا يتأخر اصدار الأمر عن ثلاثة أيام من تاريخ تقديم عريضته وأعتبره بمجرد صدوره بمثابة حكم غيايبي أجاز المعارضة فيه ، ونص على وجوب الحكم فيها على وجه السرعة وعلى أنه اذا لم يعارض فيه يعتبر الأمر بمثابة حكم حضوري . مما يضاف على أوامر الأداء سواء في اجراءات استصدارها أو المنازعة فيها طابع السرعة الذي يتلاءم مع غرض المشرع من استحداثها ، ولما كان ذلك فإن الاستئناف الذي يرفع مباشرة عن أمر أداء لم يعارض فيه يكون حاصلا في مادة تتسم طبيعتها بوصفها السرعة ويخضع في ميعاده لنص الفقرة الثانية من المادة ٤٠٢ من قانون المرافعات ، وهو عشرة أيام ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بغير ذلك مخالفا للقانون متعين النقض .

« وحيث ان الاستئناف رقم ١١٩٩ سنة ٧١ ق صالح للفصل فيه ، ولما كان الثابت من الأوراق أن أمر الأداء موضوع النزاع قد أعلن للمطعون عليه بتاريخ ٢٦/١٠/١٩٥٤ فلم يعارض فيه حتى انتهى ميعاد المعارضة بعد خمسة عشر يوما من ذلك التاريخ أي في يوم ١٠/١١/١٩٥٤ حيث يبدأ ميعاد استئنافه ثم ينتهي هذا الميعاد بعد عشرة أيام أي في يوم ٢٠/١١/١٩٥٤ وكان الاستئناف الذي رفعه المطعون عليه عن الأمر المذكور لم يعلن للطاعن الا بتاريخ ٢٩/١١/١٩٥٤ فان هذا الاستئناف يكون قد رفع بعد الميعاد ويتعين الحكم بعبثه قبوله شكلا .

( القضية رقم ٢٨١ سنة ٢٥ بالهيئة السابقة )



الى تقدير جميع المسائل الناقصة والخلافية بمبلغ ٥٠٠ جنيه والحكم على الطاعنين نهائيا بالمبلغ المدعى به - بعد استئزال ذلك المبلغ - مع أن إعادة المأمورية الى الخبير على الوجه المبين في أسباب الحكم ومنطوقه يفصح عن عدم توافر العناصر التي تمكن المحكمة من تقدير قيمة هذه المسائل الناقصة تقديرا نهائيا ، يكون متناقضا في أسبابه بما يستوجب نقضه .

( القضية رقم ٣٨٤ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة )

١٥٩

١١ فبراير سنة ١٩٦٠

١ - عمل « التحكيم في منازعات العمل » « ميعاد نظر النزاع » . وضع الم ١٣ من المرق ١٩٥٢/٣١٨ لقاعدة تنظيمية للبحث على سرعة الفصل في النزاع . خلو المرق من النص على جزاء البطالان . الاخلال بالقاعدة لا يترتب عليه بطلان القرار .

ب - عمل « التحكيم في منازعات العمل » « تشكيل هيئة التحكيم » « المنوبان المحلفان » . الم ١١ ، ٢/١٦ من المرق ١٩٥٢/٣١٨ مؤداهما أن انعقاد الهيئة يقع صحيحا اذا لم يحضره المنوبان المحلفان او أحدهما وأن الهيئة لا يجب عليها قانونا ان تثبت في قرارها رأيها الا اذا كان مخالفا لرأي الذي انتهت اليه .

ج - عمل « التحكيم في منازعات العمل » « تشكيل هيئة التحكيم » « منحوا مصلحة العمل والصناعة » « حلف اليمين » . الم ١٤ من المرق ١٩٥٢/٣١٨ تشترط ان يحلف المنوبين اليمين . عدم تقديم الدليل على أنهما باثرا عملهما دون حلف اليمين . النعي بالبطالان لخلو القرار ومعاشر الجلسات مما يدل على أنهما قد أدياها . عار عن الدليل .

د - عمل « التزامات صاحب العمل » « أجر العامل » « صور الأجر وملحقاته » « المكافأة السنوية » « دوامها وثباتها » . عرف . حكم « عيوب التدليل » « التناقض » « ما لا يعد كذلك » . استخلاص هيئة التحكيم . عدم ثبات قيمة المكافأة السنوية . تقريرها أنها بالتقدير الذي يطلبه العمال ليست جزءا من الأجر . سائغ . تقريبا بعد ذلك حق العمال في صرف مكافأة العيد على أساس أفرادها واستمرارها بمقدار ثابت . لا تعارض .

### المبادئ القانونية

١ - ما نص عليه بالمادة ١٣ من المرسوم بقانون رقم ١٩٥٢/٣١٨ من تحديد ميعاد لنظر النزاع لا يتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ إصول أوراق الموضوع من لجنة التوفيق ، انما

الطعن موطنا مختارا لها ، فإن اعلان المطعون عليها على هذا النحو يكون قد وقع باطلا .

( القضية رقم ٣٠٢ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة )

١٥٨

١١ فبراير سنة ١٩٦٠

حكم « عيوب التدليل » « التناقض » « التناقض بين الاسباب وبعضها الآخر » مثال في مطالبة بمبلغ ٥٠٠٠٠ .

### المبدأ القانوني

اذا كان الواقع في الدعوى أن الشركة المطعون عليها أقامت على الطاعنين دعوى طلبت فيها الزامهم بأن يدفعوا لها متضامين مبلغ ٣٣٠٠ جنيه مع الفوائد والمصاريف قيمة الاقساط الباقية من ثمن المصنع الذي أقامته لهم ، فدفع الطاعنون الدعوى بأن الشركة لم تقم بتنفيذ الالتزامات التي رتبها العقد كاملة وخالفت نصوصه ، فندبت المحكمة خبيرا لتمحيص أوجه الخلاف فقدم تقريرا ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن استعرض ما جاء بتقرير الخبير في شأن أوجه النقص التي أوضحتها في تقريره وسجل ما ورد فيه من إمكان تدارك بعضها بالإصلاح ، قرر الحكم أنه لا يجوز نظير إصلاح هذه المسائل تعطيل كافة المبالغ الباقية للشركة ورأي تقديرها هي وباقي المسائل الأخرى التي لم تكن قد دخلت ضمن مأمورية الخبير بصفة مؤقتة بمبلغ ٥٠٠ جنيه تحت الحساب ليصير استئزالها فيما بعد من مبلغ الـ ٣٠٠٠ جنيه المتفق عليها ، وتأسيسا على ذلك قضى الحكم المطعون فيه بالزام الطاعنين بأن يدفعوا للمطعون عليها مبلغ ٢٥٠٠ جنيه وقبل الفصل في باقي الطلبات بإعادة المأمورية للخبير لتقدير تكاليف المسائل الناقصة التي لم تتمها الشركة وفحص باقي أوجه الخلاف الخاصة بالرسوم الجمركية ونفقات النقل وقطع الغيار ، وكان يبين من ذلك أنه قد اتضح للمحكمة أن الخبير لم يقدّر بعض المسائل الناقصة الواردة بتقريره وانها عهدت اليه بفحص باقي المسائل الخلافية الخاصة بالرسوم الجمركية ونفقات النقل وقطع الغيار ، فإن الحكم اذ انتهى رغم ذلك



منذ عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٥١ هو أجر نصف شهر لكل عيد .

### المحكمة

« .. حيث انه يقوم على سببين ، تنعى الطاعنة على القرار المطعون فيه بالسبب الاول بطلان الاجراءات ، وذلك من ثلاثة اوجه :  
يتحصل اولها في النعى على القرار المطعون بالبطلان ، ذلك لان القرار المطعون فيه ومحاضر جلسات هيئة التحكيم ليس فيها ما يدل على أن مندوبي مصلحة العمل والصناعة قد اديا اليمين المبينة بالمادة ١٤ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ . وعدم حلف العضوين المذكورين من شأنه أن يبطل القرار المطعون فيه ، ويتحصل الوجه الثاني في أن السيد رئيس هيئة التحكيم عندما عرض عليه ملف الدعوى في ١٩٥٣/٧/٥ حدد لنظرها جلسة ١٩٥٣/١٠/١٥ أي بعد أكثر من ثلاثة أشهر بالمخالفة لحكم المادة ١٣ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ التي تنص على تحديد جلسة لنظر النزاع لا يتجاوز ميعادها خمسة عشر يوما من تاريخ وصول أوراق الموضوع من لجنة التوفيق ، وتقول الطاعنة بطلان هذا الاجراء ، وبالتالي بطلان الحكم المترتب عليه ، ويتحصل السبب الثالث في أن القرار المطعون فيه قد خلا من بيان أن الهيئة التي أصدرته قد راعت ما أوجبه المادة ١٦ فقرة ثانية من المرسوم بقانون ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ التي تقضي بوجوب أخذ رأي المندوبين المشار اليهما في المادة ١١ اذا كانا حاضرين أو رأي من يحضر منهما ، وبوجوب اثبات رأيهما أو رأي أحدهما اذا كان مخالفا لما انتهت اليه الهيئة ، وليس بالقرار المطعون فيه أية إشارة الى أسماء هذين المحلفين أو رأيهما أو الرد عليه ، وقد ترتب على اغفال هذا الاجراء الجوهرى بطلان الحكم .

« وحيث ان هذا النعى مردود في جميع أوجهه :  
اولا - لأن الطاعنة لم تقدم ما يدل على أن المندوبين قد باشرا عملهما دون حلف اليمين المبينة في المادة ١٤ من المرسوم بقانون ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ وبذلك يكون النعى بما ورد في السبب الاول عاريا عن الدليل : ثانيا - لأن

قصد به وضع قاعدة تنظيمية للبحث على سرعة الفصل في النزاع ، وقد خلا المرسوم بقانون سالف الذكر من النص على البطلان جزاء بمخالفة أحكام نص المادة ١٣ منه ، ومن ثم فليس من شأن التجاوز عن هذا الميعاد أن يلحق البطلان القرار الذي يصدر من هيئة التحكيم بعدئذ .

٢ - مؤدى نصوص المادتين ١١ ، ١٦/٢ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ أن انعقاد هيئة التحكيم يقع صحيحا اذا لم يحضره المندوبان المشار اليهما في المادة ١١ أو أحدهما ، وأن الهيئة لا تلزم قانونا بأن تثبت في قرارها رأي هذين المندوبين أو أحدهما الا اذا كان مخالفا للرأي الذي انتهت اليه ، فاذا كانت النقابة الطاعنة لم تدع أن هذين المندوبين أو أحدهما قد أبى رأيا مخالفا لما انتهت اليه هيئة التحكيم ، فإن النعى على القرار المطعون فيه خلوه من بيان أن الهيئة التي أصدرته قد راعت ما أوجبه المادة ١٦/٢ من ذلك القانون يكون غير منتج .

٣ - اذا كانت النقابة « الطاعنة » قد نعت على قرار هيئة التحكيم المطعون فيه بالبطلان خلوه ومحاضر جلسات الهيئة مما يدل على أن مندوبي مصلحة العمل والصناعة قد اديا اليمين المبينة بالمادة ١٤ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ ، ولم تقدم ما يدل على أن المندوبين قد باشرا عملهما دون حلف اليمين المبينة في تلك المادة ، فإن نعيها يكون عاريا عن الدليل .

٤ - اذا كانت هيئة التحكيم قد استخلصت من تراوح المكافاة التي صرفتها الشركة لعمالها نهاية كل عام خلال السنوات من ١٩٤٦ الى ١٩٥١ بين أجر شهر واحد وأجر ثلاثة شهور أن صرف المكافاة لهم على أساس مرتب شهريين في نهاية كل عام ثم يجر به العرف ، فإن تقريرها أن مكافاة نهاية العام بالقدر الذي يطلبه العمال ليست جزءا من المرتب يعد تقريراً سائغاً لا مخالفة فيه للقانون ، وليس في هذا الذي انتهت اليه تعارض مع تقاريرها حق العمال في صرف أجر نصف شهر في كل عيد لاستنادها في هذا الخصوص الى أن الشركة كانت تصرف مكافاة العيد باطراد وباستمرار وبمقدار ثابت

العمال يعتبرونها كذلك وليست تبرعا ، وقد اطرده صرف مكافأة للعمال بواقع شهرين في نهاية كل عام منذ سنة ١٩٤٦ ، حتى سنة ١٩٥٢ ، أى منذ أكثر من ست سنوات ، وهى مدة كافية لايجاد العرف وتحويل هذه المنحة بمقدارها الى جزء من الأجر ، الا أن هيئة التحكيم قررت رفض هذا الطلب استنادا الى تغيير مقدار هذه المنحة كل عام بالزيادة أو بالنقص ، وهذا القول وإن نفى عنصر ثبات مقدار المنحة ، فهو لا ينفى ركن الاطّراد فى صرفها ، وهو يكفى لقيام العرف بشأنها ، فجاء بذلك قرار هيئة التحكيم مخالفا للقانون ، فضلا عن تعارضه مع ذات الأسباب التى أوردتها فى خصوص طلب مكافأة العيدين ، فقد لحقها التغيير بالرفع أو التنقيص خلال السنوات الماضية ، وقضت هيئة التحكيم رغم ذلك بحق العمال فى صرفها فى كل من العيدين بواقع نصف شهر بإعانة الغلاء .

« وحيث ان هذا النعى مردود ، ذلك أنه يبين من القرار المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض طلب مستخدمى شركة النيل للمنسوجات أحقيتهم فى صرف مرتب شهرين كمكافأة فى نهاية كل عام على ما جاء به من « أن البيان الوارد بمذكرة الشركة وميزانياتها يدل على أن المكافآت التى كانت تصرف فى نهاية السنة لم تكن متحدة المقدار ، فبدأت بشهر فى سنة ١٩٤٦ ثم ثلاثة أشهر سنة ١٩٤٧ ثم شهران فى سنتى ١٩٤٨ و ١٩٤٩ ثم ثلاثة أشهر سنة ١٩٥٠ ثم شهران سنة ١٩٥١ ، مما يدل على أن الشركة لم تكن تصرفها بانتظام حتى يصبح ما ادعاه العمال من أنها أصبحت جزءا من المرتب يدخل فى نطاق المادة ٦٨٣/٣ من القانون المدنى » ولما كانت هيئة التحكيم قد استخلصت من ذلك أن صرف المكافأة لمستخدمى الشركة على أساس مرتب شهرين فى نهاية كل عام لم يجزبه العرف ، إذ تراوحت المكافأة خلال السنوات من ١٩٤٦ الى ١٩٥١ بين أجز شهر واحد وأجز ثلاثة شهور كل عام ، لما كان ذلك فان تقرير هيئة التحكيم بأن مكافأة نهاية العام بالقدر الذى تطلبه الطاعنة ليست بجزءا من المرتب يعد تقييما سائغا لا مخالفة فيه للقانون . وليس فى هذا الذى انتهى اليه القرار المطعون فيه تعارض مع

ما نص عليه بالمادة ١٣ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ من تحديد ميعاد لنظر النزاع لا يتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ وصول أوراق الموضوع من لجنة التوفيق ، انما قصد به وضع قاعدة تنظيمية للحث على سرعة الفصل فى النزاع ، وقد خلا المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ من النص على البطلان جزاء مخالفة أحكام نص المادة ١٣ سالفة الذكر ، وليس من شأن التجاوز عن هذا الميعاد أن يلحق البطلان القرار الذى يصدر من الهيئة بعدئذ ، ومن ثم يكون النعى بالسبب الثانى على غير أساس ثالثا - لأن المادة ١١ من المرسوم بقانون ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ نصت على أن « يحضر أمام هيئة التحكيم مندوبان أحدهما عن الغرفة الصناعية أو عن صاحب العمل والاخر عن النقابة أو عن العمال . وأنه على طرفى النزاع احضار المندوبين فى يوم الجلسة . ولا يكون للمندوبين رأى فى المداولات » وأنه « اذا تغيب المندوبان أو أحدهما صح انعقاد الجلسة بدونهما أو بمن حضر منهما اذا رأت الهيئة ذلك » ، كما نصت المادة ٢/٤٦ من ذلك القانون على أنه « يجب على الهيئة قبل المداولة واصدار قرارها أخذ رأى كل من المندوبين المذكورين الحاضرين أو رأى من حضر منهما ، فاذا صدر قرار الهيئة على خلاف رأى المندوبين أو أحدهما وجب اثبات الرأى المخالف فى القرار مع بيان أسباب عدم الأخذ به » ، ومؤدى هذه النصوص أن انعقاد الهيئة يقع صحيحا اذا لم يحضره المندوبان المذكوران أو أحدهما ، وأن الهيئة لا تلزم قانونا بأن تثبت فى قرارها رأى هذين المندوبين أو أحدهما الا اذا كان مخالفا للرأى الذى انتهت اليه ، ولما كانت النقابة الطاعنة لم تدع أن هذين المندوبين أو أحدهما قد أبدى رأيا مخالفا لما انتهت اليه هيئة التحكيم ، فان النعى على القرار المطعون فيه بما ورد فى الوجه الثالث يكون غير منتج .

« وحيث ان السبب الثانى يتحصل فى النعى على القرار المطعون فيه بمخالفة القانون وتناقض الأسباب بما يعيبه ويستوجب نقضه ، ذلك أن المادة ٦٨٣/٣ تنص على اعتبار كل منحة تعطى للعامل علاوة على أجره جزءا من هذا الأجر ، اذا جرى العرف بمنحها حتى يصبح



حالات معينة تؤدي الى الخطر المؤمن ضده كحالة التخمر والفوران والاشتعال الذاتي لانها حالات متوقعة ومعروفة فنيا وتنتج عن طبيعة الشيء ويعتبر كل منها خطرا مستقلا في حد ذاته له اثره في تحديد قسط التأمين ، فان هذا الذي قررته الحكم يكون غير صحيح في القانون ذلك لان هذه التفرقة انتى اوردتها نقلا عن الفقه الفرنسى لا محل لها في التشريع المصرى الذى نجا في شأن التأمين على الحريق منحنى آخر . ذلك انه كان قد ورد في المادة ١١١٢ من مشروع القانون المدنى نص على انه « لا يكون المؤمن مسئولا عن هلاك الشيء المؤمن عليه او تلفه اذا نشأ عن عيب فيه » الا ان هذا النص عدل في لجنة المراجعة ووضعت قاعدة اخرى تضمنتها المادة ٧٦٧ مدنى التى نصت على انه يضمن المؤمن تعويض الاضرار الناجمة عن الحريق ولو نشأ هذا الحريق عن عيب في الشيء المؤمن عليه ، ومضى كان ذلك وكان هذا النص مطلقا يتناول كل عيب في الشيء المؤمن عليه ايا كان هذا العيب - وسواء كان ناجما عن طبيعة الشيء او عرضيا - وكان القانون في المادة ٧٥٣ مدنى صريحا في بطلان كل اتفاق يخالف احكام النصوص الواردة في عقد التأمين الا ان يكون ذلك لمصلحة المؤمن له او المستفيد ، فان الشرط الوارد في وثيقة التأمين موضوع التداوى والذي ينص على عقد التأمين لا يضمن الخسائر والاضرار التى تلحق الاشياء المؤمن عليها بسبب تخمرها او سخونتها الطبيعية او احتراقها الذاتى يكون قد وقع باطلا ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ أجرى حكم هذا الشرط قد اخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب ففضه .

#### الحكمة

... حيث أن الطاعنين ينعينان في السبب الاول على الحكم المطعون فيه أنه فرق في أحوال التأمين ضد الحريق بين حالة التأمين على الشيء حسب ظاهره بحيث لا تكون العيوب التى به واضحة للعاقدين وحالة التأمين على الشيء الذى له طبيعة معينة هي ذاتها مصدر خطر مستقل للشيء المؤمن عليه مما يجعل عوامل تعرضه

ما قرره بشأن مكافأة عيى الفطر والاضحى من تقرير حق مستخلصى الشركة في صرف أجر نصف شهر في كل عيد ، وذلك لاستناده في هذا الخصوص الى أن الشركة كانت تصرف مكافأة العيدين باطراد وباستمرار وبمقدار ثابت منذ عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٥١ وهو أجر نصف شهر لكل عيد .

وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

( القضية رقم ٣٨٦ سنة ٢٣ ق بالهيئة السابقة )

١٦٠

١١ فبراير سنة ١٩٦٠

تأمين : « التأمين من الحريق » « اسباب الحريق » « عيب الشيء المؤمن عليه » « احكام عامة » جزاء مخالفة النصوص الواردة في عقد التأمين . « نقضي حالات الطعن » « الخطأ في تطبيق القانون » « ضمان المؤمن تعويض الاضرار الناجمة عن الحريق ولو نشأ عن عيب في الشيء المؤمن عليه . الم ٧٦٧ مدنى مطلقا يتناول كل عيب في الشيء المؤمن عليه ايا كان . سواء نجم عن طبيعة الشيء او كان عرضيا . ابطال كل شرط مخالف للنصوص الواردة في عقد التأمين ما لم تكن لمصلحة المؤمن له او المستفيد . الم ٧٥٣ مدنى . بطلان الشرط الوارد في وثيقة التأمين والمتضمن عدم ضمان الخسائر والاضرار التى تلحق الاشياء المؤمن عليها بسبب تخمرها او سخونتها الطبيعية او احتراقها الذاتى . اجراء الحكم لهذا الشرط خطأ في تطبيق القانون .

#### المبدأ القانوني

اذا كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه برفض الدعوى على التفرقة في شأن التأمين على الحريق بين «التين : حالة التأمين على الشيء حسب ظاهر تكوينه وموقعه بحيث لا تكون العيوب التى به واضحة للعاقدين » وحالة التأمين على الشيء الذى له طبيعة معينة هي في ذاتها مصدر خطر مستقل للشيء المؤمن عليه مما يجعل عوامل تعرضه للحريق معلومة للعاقدين . ففي الحالة الاولى يكون مسئولا عن ضمان اضرار الحريق باعتباره خطرا مؤمناضده بصرف النظر عن العيوب الخفية في ذات الشيء التى أدت الى الحريق او ساعدت عليه ، أما في الحالة الثانية فللمؤمن أن يستثنى من التأمين



يلتزم المؤمن بتعويضه وإن اتفق على خلافه .  
وإذ أقام الحكم قضاءه بإعفاء المطعون عليها الأولى  
من المسؤولية تأسيساً على أن للمتعاقدين حرية  
تحديد الأخطار الموجبة للتعويض وأن للمؤمن أن  
يستثنى منها حالات معينة تؤدي إلى الخطر المؤمن  
ضده فإنه يكون قد أغفل حكم القانون وفاته  
ما لم يفت محكمة الدرجة الأولى من بطلان شرط  
الإعفاء من المسؤولية الخاص بالاحتراق الذاتي  
مما يستوجب نقضه .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه أسس قضاؤه  
على التفرقة بين حالتين : حالة التأمين على الشيء  
حسب ظاهر تكوينه وموقعه بحيث لا تكون  
العيوب التي به واضحة للمتعاقدين : وحالة  
التأمين على الشيء الذي له طبيعة معينة هي في  
حد ذاتها مصدر خطر مستقل للشيء المؤمن  
عليه مما يجعل عوامل تعرضه للحريق معلومة  
للمتعاقدين ، ففي الحالة الأولى يكون المؤمن مسؤولاً  
عن ضمان أضرار الحريق باعتباره خطراً مؤمناً  
ضده بصرف النظر عن العيوب الخفية في ذات  
الشيء التي أدت إلى الحريق أو ساعدت عليه -  
أما في الحالة الثانية وهي التأمين على الشيء الذي  
له طبيعة خاصة معروفة فنياً لدى المتعاقدين والتي  
تعتبر في حد ذاتها مصدر خطر للشيء نفسه ،  
فإنه نظراً لاحتمال حصول الحريق من ذات الشيء  
المؤمن عليه تبعاً لطبيعة تكوينه مستقلاً عن أي  
عامل آخر خارجي فللمؤمن أن يستثنى حالات  
معينة تؤدي إلى الخطر المؤمن ضده كحالة التخمر  
والفوران والاشتعال الذاتي لأنها حالات متوقعة  
ومعروفة فنياً وتنبج عن طبيعة الشيء ويعتبر  
كل منها خطراً مستقلاً في حد ذاته له أثره في  
تحديد قسط التأمين . ولذا يحق للمؤمن أن  
يستثنى من التأمين مثل هذه الحالات للحد من  
عبء ضمانه - فإذا ما كان الحريق راجعاً إلى  
السبب الذي كان محلاً للاستثناء فلا يكون  
المؤمن مسؤولاً عن الأضرار الناشئة عنه ، أما  
إذا كان مرجعه عاملاً خارجياً وجب الضمان على  
أساس أن الشيء نفسه لم يكن سبباً مباشراً  
للخطر .

« وحيث أن هذا الذي قرره الحكم غير صحيح  
في القانون . ذلك أن هذه التفرقة التي أوردها

للخطر معلومة للمتعاقدين ثم رتب الحكم على ذلك  
أن المؤمن يكون مسؤولاً عن الأضرار في الحالة  
الأولى وغير مسئول في الحالة الثانية إذا  
ما استثنى المؤمن حالات معينة تؤدي إلى الخطر  
المؤمن ضده كحالة التخمر والفوران والاحتراق  
الذاتي والانفجار لأنها حالات متوقعة ومعروفة  
وتنبج عن طبيعة الشيء ذاته ويعتبر كل منها  
خطراً مستقلاً في حد ذاته وإذ جرى الحكم  
المطعون فيه على هذه التفرقة يكون قد خالف  
القانون وإخطأ في تطبيقه وتأويله . مع أن  
نصوصه صريحة في ضمان المؤمن لتعويض  
الأخطار الناجمة عن الحريق ولو نشأت عن عيب  
في ذات الشيء المؤمن عليه . ( م ٧٦٧ مدني )  
وبطلان كل اتفاق يخالف ذلك ( م ٧٥٣ مدني )  
وأحكام القانون في هذا الصدد عامة ومطلقة  
بحيث تشمل كل عيب في الشيء المؤمن عليه  
طبيعياً كان هذا العيب كالاحتراق الذاتي  
أو عرضياً فيه . وتقضي ببطلان كل اتفاق يخالف  
وهي لا تدع مجالاً للتفرقة بين أنواع الأشياء  
المؤمن عليها ضد الحريق بحيث لا يسوغ للمؤمن  
استثناء ضمانه لحالة الاحتراق الذاتي وهي من  
حالات الحريق الناجم عن طبيعة الشيء المؤمن  
عليه أو من حالات العيب في الشيء المؤمن عليه -  
التي لا يجوز للمؤمن أن يتحسس من التزامه  
بضمانها وإذ كان الثابت من بيانات الحكم  
وقائعه أن حريق البذرة كان نتيجة ارتفاع  
حرارتها واحتراقها الذاتي أي نتيجة عيب فيها  
هو قابليتها للاحتراق فإن تطبيق حكم القانون  
على هذا الواقع كان يقتضي إلزام المطعون عليها  
الأولى بالتعويض وإبطال شرط الإعفاء الوارد  
بالبند الخامس من عقد التأمين - أما استناد  
الحكم إلى المادتين ٧٤٧ و ٧٥١ مدني في أن  
المؤمن لا يلزم إلا بتعويض الضرر الناتج من  
وقوع الخطر المؤمن منه وأن قابلية البذرة  
للاحتراق الذاتي إنما هو خطر مستقل في حد  
ذاته للشركة المطعون عليها مطلق الحرية في  
الاتفاق على تغطيته أو عدم تغطيته وأنه اتفق  
في البوليصة على استبعاده فلا تكون ملزمة  
بالتعويض عنه - فهذا من الحكم خلط بين العلة  
والمعلول وتناقض ومخالفة للقانون . ذلك أن  
قابلية البذرة للاحتراق الذاتي يعتبر عيباً فيها

## المبدأ القانوني

النعمى بمخالفة الحكم المطعون فيه القانون  
والخطأ في تطبيقه لانه قبل الدعوى بشهادة  
شاهد واحد مع أنها دعوى تطبيق لعدم الاتفاق  
تحكمها قواعد الشريعة الاسلامية والرأى  
الراجح فى مذهب أبى حنيفة تطبيقاً للمادة  
٦ من القانون رقم ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ ومن قبلها  
المادة ٢٨٠ من اللائحة الشرعية ، وأن القول  
الوحيد فيه فى مرتبة الشهادة على الزواج  
والطلاق هو أن نصاب الشهادة رجلان أو رجل  
وامرأتان وأنه لا يوجد فى مذهب الاحناف من  
يقول بكفاية شاهد واحد ، مردود ذلك أنه لما  
كان التطبيق للغة ولعدم الاتفاق لا يقوم اصلاً  
على رأى فى مذهب أبى حنيفة اذ لا يقر الاحناف  
التطبيق لائى من هذين السببين وانما يقوم  
هذا التطبيق على رأى الائمة الاخرين وهم الذين  
نقل عنهم المشرع عندما أجاز فى القانون رقم  
٢٥ لسنة ١٩٢٠ التطبيق لعدم الاتفاق أو  
للغة ، فانه يكون من غير المقبول التحدى برأى  
الامام أبى حنيفة فى اثبات امر لا يجيزه ، ومن  
ثم يكون هذا النعمى فى غير محله متعين  
للرفض .

( القضية رقم ٢٠ سنة ٢٧ ق « احوال شخصية »  
بالهيئة السابقة ) .

١٦٢

٢٥ فبراير سنة ١٩٦٠

١ - اثبات « الاثبات بالمعينة » • محكمة الموضوع  
حق محكمة الموضوع فى عدم اجابة طلب الانتقال الى  
محل النزاع لمعاينته متى وجبت من أوراق الدعوى ما يكفى  
لاقتناعها بالفصل فيها .

ب - نقض « حالات الطعن » الخطأ فى تطبيق  
القانون • • ملكية « الحقوق المتفرعة عن حق الملكية »  
« حق الارتفاق » « قيود البناء » • اتفاق • قانون  
« تطبيق القانون فى الزمان » • اشارة الحكم الى أن  
الشارع فيما استحدثه من نصوص بالم ١٠١٨ مدنى  
جديد قد أقر اعتبار القيود التى تخد من حق المالك فى  
البناء حقوق ارتفاق - لا يفيد أنه قد طبق القانون المدنى  
الجديد على واقعة الدعوى التى يحكمها القانون القديم  
يدل على أن القانون الجديد قد تلاقى مع القانون القديم  
فى تكيف هذه القيود .

الحكم المطعون فيه نقلا عن الفقه الفرنسى لاملح  
لها فى التشريع المصرى الذى نحا فى شأن  
التأمين على الحريق منجى آخر • ذلك أنه كان  
قد ورد فى المادة ١١١٢ من مشروع القانون  
المدنى نص على أنه « لا يكون المؤمن مسئولاً عن  
ملاك الشيء المؤمن عليه او تلفه اذا نشأ عن عيب  
فيه » - ألا أن هذا النص عدل فى لجنة المراجعة  
 ووضع قاعدة أخرى تضمنتها المادة ٧٦٧ مدنى  
التي نصت على أنه يضمن المؤمن تعويض الاضرار  
الناجمة عن الحريق ولو نشأ هذا الحريق عن عيب  
فى الشيء المؤمن عليه - ومتى كان ذلك وكان  
هذا النص مطلقاً يتناول كل عيب فى الشيء  
المؤمن عليه أياً كان هذا العيب • وستواء كان  
ناجماً عن طبيعة الشيء أو عرضياً - وكان القانون  
فى المادة ٧٥٣ مدنى صريحاً فى بطلان كل اتفاق  
يخالف أحكام النصوص الواردة فى عقد التأمين  
الا أن يكون ذلك لمصلحة المؤمن له أو المستفيد  
- فانه يتأدى من هذا أن البند الخامس من وثيقة  
التأمين والذى ينص على أن عقد التأمين لا يضمن  
الحسائر والاضرار التى تلحق الاشياء المؤمن  
عليها بسبب تخمرها أو سخونتها الطبيعية  
أو احتراقها الذاتى قد وقع باطلاً ، ومن ثم  
يكون الحكم المطعون فيه اذ أجرى حكم هذا  
الشرط الوارد فى عقد التأمين قد أخطأ فى  
تطبيق القانون بما يستوجب نقضه بغير حاجة  
لبحث السبب الثانى من أسباب الطعن •

( القضية رقم ٤٢٧ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة ) .

١٦١

١٨ فبراير سنة ١٩٦٠

اثبات « طرق الاثبات » « طرق الاثبات ذات القوة  
المحدودة » الاثبات بالبينة « نصاب الشهادة » احوال  
شخصية « المسائل الخاصة بالمصريين » « التطبيق »  
نقض « حالات الطعن » « الخطأ فى تطبيق القانون »  
عدم اقرار الاحناف التطبيق للغة ولعدم الاتفاق •  
اجازة الشارع له فى الق ٢٥/٢٠ نقلا عن رأى الائمة  
الاخرين • النعمى على الحكم الخطأ فى تطبيق القانون  
لقبوله دعوى تطبيق لعدم الاتفاق بشهادة شاهد واحد مع  
أنه تحكمها قواعد الشريعة الاسلامية والرأى الراجح فى  
مذهب أبى حنيفة والقول الوحيد فيه فى مرتبة الشهادة على  
الزواج والطلاق هو أن نصابها رجلان أو رجل وامرأتان -  
فى غير محله - علة ذلك •



لاعماله أحكام القانون المدني الجديد على نزاع نشأ عن تعاقد أبرم قبل العمل به - في غير محله .

٣ - تحصيل الواقعة التي يبدأ بها التقادم هو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تخضع فيه لرقابة محكمة النقض متى كان تحصيلها سائفا .

٤ - اذا كانت محكمة الموضوع قد اعتبرت بناء الطاعن خوانيت بالمكان الذي نص في عقد البيع على أن يبقى خاليا من البناء هو بدء حصول المخالفة فإنه لم يكن قد مضى على اقامتها عند رفع الدعوى مدة الخمس عشرة سنة التي تسقط بها الحقوق والالتزامات مستندة في ذلك الى ما ورد بهذكرة الطاعن فانه لا يعيب الحكم المطعون فيه أنه لم يستجب الى تحقيق دفاع الطاعن بسقوط حق الشركة المطعون عليها في طلب الازالة بالتقادم ذلك لأن تحصيل محكمة الموضوع للوقائع السابقة التي أسست عليه قضاءها يعتبر منها ردا على هذا الطالب بانها لم تر محلا لاجابته ولم تكن بحاجة اليه .

٥ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بالزام الطاعن بازالة المباني التي استحدثتها في المنطقة المحظورة البناء عليها فانه لا يجدي تهمسه بنص الفقرة الثانية من المادة ١٠١٨ من القانون المدني الجديد طالما أن هذا النص يجعل الحكم بالازالة أو التعويض امرا تقديريا لمحكمة الموضوع .

٦ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد قرر أن الطاعن لا يناله من الحكم بالازالة ارهاق أو ضرر جسيم فان هذا يفيد أن الشركة المطعون عليها لم تكن متعسفة في طلب الازالة .

٧ - التمسك بأن قيود البناء الواردة في عقد البيع الصادر من الشركة المطعون عليها يعتبر من شروط الادعاء التي لا سبيل للمشتري عند توقيعه الى المناقشة فيها ، لا يصح التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض ما دام أنه لم يسبق طرحه من قبل أمام محكمة الموضوع .

#### المحكمة

... حيث ان الطعن بني على خمسة أسباب

ج - تقادم « سلطة محكمة الموضوع ورقابة محكمة النقض » محكمة الموضوع . تحصيل الواقعة التي يبدأ بها التقادم مسألة موضوعية لا تخضع لرقابة محكمة النقض متى كان تحصيلها سائفا .

د - حكم « مالا يعيب الحكم في نطاق التدليل وغيره » كفاية الرد الضمني . مثال في مخالفة القيود نعد من حق مالك العقار في البناء عليه .

هـ - نقض « المصلحة في الطعن » متى تنفي « ملكية » الحقوق المتفرعة عن حق الملكية « حق الارتفاق » « قيود البناء » محكمة الموضوع .

قضاء الحكم بازالة المباني المخالفة لقيود البناء . عدم جوى التمسك بنص الم ٢/١٠١٨ مدني . الازالة أو التعويض امر تقديري لمحكمة الموضوع .

و - ملكية « الحقوق المتفرعة عن حق الملكية » حق الارتفاق « قيود البناء » تقرير الحكم أن الطاعن لا يناله ارهاق أو ضرر جسيم من الحكم بالازالة . مفادة أن المطعون عليه لم يكن متعسفا في طلب الازالة .

ز - نقض « أسباب الطعن » ما يعتبر سببا جديدا . ادعان . التمسك بأن قيود البناء الوارد في عقد البيع تعتبر من شروط الادعاء لا يصح التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض ما دام أنه لم يسبق طرحه من قبل أمام محكمة الموضوع .

#### المبادئ القانونية

١ - طلب الانتقال الى محل النزاع لمعاينته هو من الرخص القانونية لمحكمة الموضوع فلا عليها ان هي لم تستجب الى ذلك متى وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لاقتناعها بالفصل فيها .

٢ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد استعرض الشروط الواردة بعقد البيع الاصل الصادر من الشركة المطعون عليها وما نص عليه في قائمة الشروط الملحقة به من وجوب ترك منطقة فضاء تغرس بالنباتات بعرض ستة أمتار ومن أن هذا القيد يعتبر « حق ارتفاق مثقل بقطعة الارض المبيعة وأنه في حالة مخالفة المشتري لهذا القيد يكون للشركة الحق في هدم ما يجريه المشتري في هذه المنطقة الممنوع فيها البناء ، ثم أشار الحكم الى أن الشارح فيما استحدثته من نصوص بالمادة ١٠١٨ من القانون المدني الجديد قد أقر اعتبار هذه القيود التي تحد من حق المالك في البناء حقوق ارتفاق ، فان هذا الذي قرره الحكم المطعون فيه لا يفيد أنه قد طبق القانون الجديد على واقعة الدعوى - وانما يدل على أن القانون الجديد قد تلاقي مع القانون القديم في تكييف هذه القيود والاشتراطات ، ومن ثم يكون النعي عليه باخطأ في تطبيق القانون -



— يتحصل السبب الاول منها في أن الحكم المطعون فيه قد قضى بإزالة مباني الحوائيت الداخلة في حدود ملك الطاعن والتي ليس فيها اعتداء على خطوط التنظيم ، بحجة أن إقامتها لا تتفق مع الانسجام الذي تسعى اليه الشركة المطعون عليها ، وأنه قد طلب من محكمة الاستئناف الانتقال الى مكان النزاع لتحقيق هذا الادعاء ، ووافقت الشركة المطعون عليها على هذا الطلب وأضافت اليه طلب تعيين خبير وإذا لم يستجب الحكم المطعون فيه الى هذا الطلب يكون قد خالف القانون لقضائه في أمر لم يقم عليه دليل .

« وحيث انه تبين من الاطلاع على الحكم المطعون أن محكمة الاستئناف قد ردت على هذا الطلب فقالت « انها لا ترى موجبا لاجابته ما دام ان الشرط يلزم بعدم اقامة أى بناء على امتداد هذا الشارع بعرض ستة أمتار ، وقد يكون في نظره هو أن ذلك البناء غير قبيح أو لا يقلل من جمال الحي ومنظر انسجامه طالما أنه يدر عليه ربحا ماديا ، ولكن الشركة ترى لاعتبارات عامة ولمنفعة جميع سكان الحي أن تبقى تلك المنطقة فضاء مغروسة بنباتات ويعتنى بها عناية مناسبة لرونق هذا الحي الممتاز ، ولما كان طلب الانتقال الى محل النزاع لمعاينته من الرخص القانونية لمحكمة الموضوع فلا عليها أن هي لم تستجب الى ذلك متى وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لاقتناعها بالفصل فيها ، ومن ثم يكون هذا النعي في غير محله . »

« وحيث أن حاصل ما يتعاه الطاعن في السبب الثاني أن هذا النزاع نشأ عن تعاقد أبرم قبل سنة ١٩٣٠ فهو محكوم بالقانون المدني القديم الذي حدد حق الارتفاق بأية حق عني على عقار لمنفعة عقار آخر . وليس ثمة عقار آخر يجاور الطاعن حتى تتحقق له منفعة بالارتفاق عليه ، ولكن الحكم المطعون فيه قد استند الى القانون المدني الجديد الذي توسع في حقوق الارتفاق وقرر إمكان فرض قيود معينة تحدد حق مالك العقار في البناء عليه لمنفعة عقارات كثيرة كما هو الحال في هذه الدعوى ، وإذا جرى الحكم المطعون فيه على تطبيق أحكام القانون الجديد فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . »

« وحيث انه هذا النعي مردود بأن الحكم المطعون فيه قد استعرض الشروط الواردة بعقد البيع الأصلي الصادر من الشركة المطعون عليها الى ليون سلطان وما نص عليه في قائمة الشروط الملحقة بذلك العقد من وجوب ترك منطقة فضاء تغرس بالنباتات على طول امتداد شارع بطرس غالي باشا وبعرض ستة أمتار وما ورد فيها من أن هذا القيد يعتبر حق ارتفاق مشغل بقطعة الأرض المبيعة من الشركة الى ليون سلطان ، وأنه في حالة مخالفة المشتري لهذا القيد يكون للشركة الحق في هدم ما يجريه المشتري في هذه المنطقة الممنوع فيها البناء ، ثم أشارت الى أن الشارع فيما استحدثته من نصوص بالمادة ١٠١٨ من القانون المدني الجديد قد أقر اعتبار هذه القيود التي تجب من حق المالك في البناء حقوق ارتفاق كما قررت ذلك من قبل محكمة النقض ، وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه لا يفيد أنه قد طبق القانون الجديد على واقعة الدعوى ، وإنما يدل على أن القانون الجديد قد تلاقي مع القانون القديم في تكييف هذه القيود والاشتراطات ، ومن ثم فلا محل للنعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون . »

« وحيث أن الطاعن ينعي على الحكم في السبب الرابع أنه تمسك لدى محكمة الاستئناف بسقوط حق الشركة المطعون عليها في طلب الإزالة لانقضاء المدة القانونية على وجود البناء بالمكان الذي نص في العقد على أن يبقى خاليا من البناء مستندا في ذلك الى عقد ايجار صادر من متلفه ليون سلطان الى نسيم حموي مستأجر الدكان التي كانت مقامة في هذا الجزء من العقار وهي التي شغل مكانها بالدكاكين المطلوب ازلتها وأنه طلب إحالة الدعوى الى التحقيق لاثبات انقضاء حق الشركة بالتقادم ووافقت الشركة في مذكراتها الختامية على هذا الطلب ، الا أن الحكم المطعون فيه صدر فاصلا في الموضوع ولم يستجب لهذا الاجراء القانوني رغم الاتفاق عليه ، وبذلك يكون قد قضى في أمر لا تتضح حقيقته الا بالتحقيق مما يعين الحكم ويجعله مشوبا بمخالفة القانون . »

« وحيث أن محكمة الاستئناف قد استظهرت في حكمها المطعون عليه دفع الطاعن بالسقوط

وردت عليه بقولها « انه ظاهر من الاطلاع على هذا العقد أنه لا ينصب على حانوت أو حوانيت بل هو عن فراندة أى بهو مكشوف ، فهو عن مكان آخر يختلف عن الحوانيت الثلاثة والتي أقر المستأنف في مذكرته أمام المحكمة الابتدائية بأنه أنشأها حديثاً ، ومن ثم يكون هذا الدفع غير صحيح » ، ويبين من هذا أن محكمة الموضوع قد استظهرت أن المكان المؤجر من ليون سلطان الى يوسف حموى لم يكن خانوتا وانما كان بهوا مكشوفاً ، واعتبرت بناء الحوانيت الثلاثة بمعرفة الطاعن هو بدء حصول المخالفة ، وأنه لم يكن مضي على اقامتها عند رفع الدعوى مدة الخمس عشر سنة التي تسقط بها الحقوق والالتزامات مستندة في ذلك الى ما ورد بمذكرة الطاعن - ومتى كان ذلك ، وكان تحصيل الواقعة التي يبدأ بها التقادم هو مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تخضع فيه لرقابة محكمة النقض متى كان تحصيلها سائفاً ، ولما كان ذلك فان ما ينعاه الطاعن في غير محله ، ولا يعيب الحكم المطعون فيه أنه لم يستجب الى تحقيق دفاع الطاعن ، ذلك لأن تحصيل محكمة الموضوع للواقع الذي أسست عليه قضاءها يعتبر منه رداً على هذا الطلب بأنها لم تر محلاً لاجابته ولم تكن بحاجة اليه .

« وحيث ان هذا النعى مردود أولاً بأنه لا يجدى الطاعن تمسكه بنص الفقرة الثانية من المادة ١٠١٨ من القانون المدني الجديد ، طالما أن هذا النص يجعل الحكم بالازالة أو بالتعويض أمراً تقديرياً لمحكمة الموضوع ، ومردود ثانياً بما قرره الحكم من أن الطاعن لا ينال من الحكم بالازالة ارهاق أو ضرر جسيم مما يفيد أن الشركة المطعون عليها لم تكن متعسفة في طلب الازالة ، أما ما يثيره الطاعن من أن قيود البناء تدرج في عقود الاذعان فلا يقبل منه لأنه لم يسبق له إثارتها من قبل لدى محكمة الموضوع

« وحيث انه لما تقدم ولما سبق بيانه يكون الطعن في غير محله ويتعين رفضه » .  
( القضية رقم ٢٨٠ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة )

١٦٣

٢٥ فبراير سنة ٩٦٠

١ - حكم : « عيوب التدليل » « مخالفة الثابت بالأوراق » « مالا يعد كذلك » « مالا يعيب الحكم في نطاق التدليل » « كفاية الرد الضمني » مثال في تكييف لعلاقة مشاركة .

ب - نقض « حالات الطعن » « الخطأ في تطبيق القانون » « مالا يعد كذلك » مثال لنعي بالخطأ في تطبيق القانون بمقولة ان الفصل في النزاع كان على خلاف حكم سابق بين ذات الخصوم حال قوة الشيء المقضي .

### المبادئ القانونية

١ - اذا كانت العلاقة بين الطرفين - الطاعن والمطعون عليه - الاولى - طبقاً للتكييف الذي أسبغه عليها الحكم المطعون فيه هي علاقة بين شريكين في ملكية اطيان زراعية انفراد الطاعن بتحرير عقد شرائها وأقر للمطعون عليه الاول بملكية النصف فيها ، وكان الحكم المطعون فيه قد استند في هذا الصدد الى اتفاق تضمنت عباراته الصريحة الاقرار للمطعون عليه الاول بملكية النصف في الاطيان والى اتفاق لاحق أوضحت مقدمته علاقة المشاركة بين الطرفين على أساس الاتفاق الاول بغير تبديل أو تعديل ،

« وحيث ان الطاعن ينعى على الحكم في السببين الثالث والخامس أنه لم يطبق القانون الجديد على وجه صحيح ، لأن الفقرة الثانية من المادة ١٠١٨ تقرر أن طلب الازالة جنوازي لا وجوبي وهو ينقلب الى التزام بتعويض قيد القانون . المحكمة في القضاء به بأن يتوفر لديها ما يبرره ، وقد تحدى في مذكرته الختامية بنظرية سوء استعمال الحق وهي نظرية عامة مقررة في القانونين القديم والجديد وفي القواعد العامة ، إذ يفرض أن الشركة المطعون عليها محقة في طلب الازالة فان هذا الطلب مشوب بسوء استعمال الحق وكان يتعين رفضه موضوعاً ، وأضاف الطاعن أن ما ذكره في عقد البيع الصادر من الشركة من أنه لولا هذه الشروط التي فرضتها على المشتري لما باعت له الارض يعتبر من شروط الاذعان التي لا سبيل للمشتري عند توقيعها الى المناقشة فيها ، فضلاً



كما استند أيضا الى كشف المحاسبة التي أجريت بين الطرفين ، اذ جاء به ما يفيد أن الاطيان مناصفة بينهما ، فان ما قرره الحكم في هذا الخصوص هو استخلاص سائح لا مخالفة فيه للثابت بالإوراق ، ويحمل الرد الضمني على طيب الطاعن الاحتياطي المؤسس على أن المطعون عليه الاول كان مشتريا لنصيب الطاعن في الاطيان موضوع النزاع ، ولا يجدى معه ما يشيره الطاعن عن قيام التزامات تبادلية بينه وبين المطعون عليه الاول باعتبار أحدهما بائعا والاخر مشتريا .

٢ - اذا كان الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون لانه فصل في النزاع على خلاف ما قرره حكم سابق صادر بين ذات الخصوم وحاز قوة الشيء المقضى ، وكان الثابت من الحكم الآخر أن اطيان النزاع مملوكة للطاعن والمطعون عليه مناصفة وأن تعاقب الاتفاقات بشأنها لم يقصد به الا أن يتوصل الطاعن الى بيع نصيبه البالغ النصف فيها تارة للمطعون عليه الاول وحده وتارة له ولاخرين ، أما النصف الآخر الذى قضى الحكم المطعون فيه للمطعون عليه الاول بتثبيت ملكيته اليه فلم يتناوله الطاعن فى طلباته ولم يمسه الحكم الصادر فى هذه الدعوى ، فان هذا النعى يكون على غير أساس .

#### المحكمة

« ... حيث أن الطعن أقيم على أسباب خمسة ، يتحصل أولها فى النعى على الحكم المطعون فيه بالخطأ فى تطبيق القانون ، اذ فصل فى النزاع على خلاف ما قرره حكم آخر سبق أن صدر بين ذات الخصوم وحاز قوة الشيء المقضى به ، ذلك أنه قد حكم فى الدعوى رقم ٧٥٦ سنة ١٩٤٧ مدنى كلى القاهرة بفسخ عقد البيع المؤرخ ١٩٤٦/٦/١٣ بالنسبة لبعض المتعاقدين ومنهم المطعون عليه الاول ، وهذا الحكم - وقد صار انتهايا يؤكد أن التعامل بالعقد المذكور قد حصل على جميع الاطيان ومساحتها ١٦٦ ف ١٣ ط و ٨ س باعتبارها مملوكة كلها للطاعن ، بينما الثابت من أسباب الحكم المطعون فيه أنه اعتبر حكم الفسخ قاصرا

على نصف الاطيان ، وأن المطعون عليه الاول مالك أصلا للنصف الآخر بعقد ١٩٤٤/٩/٢٨

« وحيث أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على ما ورد به من أن الاتفاق المؤرخ ١٩٤٦/٦/١٣ جاء معززا لاتفاق السابق عليه المحرر فى ١٩٤٤/٩/٢٨ فيما تضمنه من اقرار للمطعون عليه الاول بملكته لنصف الاطيان البالغ مساحتها ١٦٦ فدانا ، فقد نص فى مقدمة الاتفاق الثانى بما يؤكد علم المساس بهذا الاقرار ، وأن تعهد المطعون عليه الاول فى الاتفاق المؤرخ ١٩٤٤/٩/٢٨ بشراء النصف الآخر من هذه الاطيان بثمن معين يدفع على أقساط ، هذا التعهد قد ألغى بما نص عليه فى الاتفاق الثانى المؤرخ ١٩٤٦/٦/١٣ من شراء جزء من الاطيان بواسطة أشخاص أحضرهم المطعون عليه الاول لهذا الغرض لعدم قدرته على أداء الثمن طبقا للاتفاق الاول ، وأنه قد نص بالبند الاول من اتفاق ١٩٤٦/٦/١٣ على أن هذا الاتفاق ينمى الاتفاقات السابقة فيما عدا البيانات الواردة فى مقدمته فقد نص به على أنها تعد جزءا لا يتجزأ منه ، وقد استخلصت محكمة الموضوع من هذا النص انه لم يقصد بالالغاء الا الاتفاقات السابقة التى تتعارض مع الاتفاق المذكور ، ورتبت على ذلك عدم سريان الالغاء على اقرار الطاعن بملكية المطعون عليه الاول لنصف الاطيان . وهذا الذى قرره الحكم المطعون فيه لا يخالف الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٧٥٦ سنة ١٩٤٧ كلى القاهرة فيما انتهى اليه من فسخ عقد البيع المؤرخ ١٩٤٦/٦/١٣ بالنسبة لبعض المتعاقدين ومنهم المطعون عليه الاول ، ذلك أن الثابت من الحكم المذكور أن الاطيان مملوكة للطرفين مناصفة . ولم يقصد بتعاقب الاتفاقات بشأنها الا ليتوصل الطاعن الى بيع نصيبه البالغ النصف فيها ، تارة للمطعون عليه الاول وحده وتارة له ولاخرين ، أما النصف الآخر الذى قضى الحكم المطعون فيه للمطعون عليه الاول بتثبيت ملكيته اليه ، فلم يتناوله الطاعن فى طلباته بدعوى الفسخ ، ولم يمسه الحكم الصادر فى هذه الدعوى ، وعلى ذلك يكون هذا النعى على غير أساس متعين الرفض .



علاقة المشاركة بين الطرفين على أساس الاتفاق الاول بغير تعديل أو تعديل ، كما استند أيضا الى كشف المحاسبة التي أجريت بين الطرفين في ١٠/٣١/١٩٤٥ اذ جاء به ما يفيد أن الاطيان مناصفة بينهما ، وما قرره الحكم في هذا الخصوص هو استخلاص صائح لمخالفة فيه للثابت بالاوراق ويحمل الرد الضمني على الطلب الاحتياطي المؤسس على أن المطعون عليه الاول كان مشتريا لنصيب الطاعن في الاطيان موضوع النزاع ، ولا يجدى معه ما يشيره الطاعن من قيام التزامات تبادلية بينه وبين المطعون عليه الاول باعتبار أحدهما بائعا والآخر مشتريا .

« وحيث انه لكل ما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه »

( القضية رقم ٣٢١ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة )

## ١٦٤

٢٥ فبراير سنة ١٩٦٠

شركات « بعض انواع الشركات » « شركة المحاصة » في علاقة الشركة بالغير وعلاقتهم ببعضهم . حكم « عيوب التدليل » « فساد الاستدلال » ما يعد كذلك . الامتناع على الشريك في شركة المحاصة مطالبة الغير بتنفيذ العقود التي أبرمها شريك آخر . تحمل الشركة فيها آثار العقود التي يبرمها أحد المحاصيين مع الغير تحقيقا لأغراض الشركة باعتباره وكيلًا عنهم . حق من تعاقد منهم باسمه مع الغير لحساب الشركة في الرجوع على شركائه في حالة الخسارة وتحملهم نصيبهم فيها . الم ٦١ . ٦٢ قانون التجارة . انتهاء الحكم الى تقرير التزام الطاعن وحده بالمبالغ المتأخرة من الثمن لمجرد أنه هو الذي عقد الصفقة ورفع الدعوى باسمه وتصلح على طريقة السداد وحصل جزءا من الدين المحكوم به ، مع أن هذا لا يفيد في ذاته أن التعاقد لم يكن لحساب شركة المحاصة القائمة بينه وبين المطعون عليه . فساد في الاستدلال .

### المبدأ القانوني

مؤدى نصوص المادتين ٦١ ، ٦٢ من قانون التجارة أنه يمتنع على الشريك في شركة المحاصة مطالبة الغير بتنفيذ العقود التي أبرمها شريك آخر وأن الشركاء فيها يتحملون آثار العقود التي يبرمها أحد المحاصيين مع الغير تحقيقا لأغراض الشركة باعتباره وكيلًا عنهم فيكون الكسب لهم والخسارة عليهم ،

« وحيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الثالث مخالفة الثابت بالاتفاق المحرر في ٢٨/٩/١٩٤٤ المحكوم بصحته، ذلك لأن الاطيان التي جرى عليها التعاقد طبقا للاتفاق المذكور تبلغ مساحتها ١٦٦ فدانا ، فيكون نصف هذه المساحة ٨٣ فدانا وليس ٧٤ ف و ١٢ ط و ٦ س حسبما انتهى الى ذلك الحكم المطعون فيه .

« وحيث ان هذا النعى غير مقبول من الطاعن اذ لا مصلحة له فيه .

« وحيث ان الطاعن ينعى بالاسباب الثانية والرابعة والخامس بطلان الحكم المطعون فيه تأسيسا على ما يلي أولا - انه اذ قضى بتثبيت ملكيته الى ٣١ ف و ٩ ط فقط دون باقى المساحة المقضى له بها ابتداءيا وقدرها ١٠٥ ف و ٢١ ط و ٦ س ، وجاء قضاؤه في طلبه الاصل بتعديل الحكم المستأنف لغير مصلحته، فانه يكون قد لحقه البطلان اذ لم يتصد لطلبه الاحتياطي المتضمن إلزام المطعون عليه الاول بأن يدفع له مبلغ ٢١٦٧ ج و ٦٤٢ م . ثانيا - أن اتفاق ٢٨/٩/١٩٤٤ قد تضمن التزامات تبادلية وكان يتعين على المحكمة قبل أن تقضى بصحته أنه تتعرض لبحث التزام المطعون عليه الاول بأداء الثمن باعتباره مشتريا . ثالثا - أن مؤدى اتفاق ١٣/٦/١٩٤٦ أن أصح الاتفاقات السابق عليه المحرر في ٢٨/٩/١٩٤٤ مفسوخا ، الا أن الحكم المطعون فيه خالف الثابت بالاوراق فقضى بصحته ونفاذه .

« وحيث ان هذا النعى مردود في جميع وجوهه، ذلك أن العلاقة بين الطرفين الطاعن والمطعون عليه الاول - طبقا للتكييف الذى أسبغته عليها الحكم المطعون فيه - هي علاقة بين شريكين في ملكية اطيان زراعية ، انفرد أحدهما وهو الطاعن بتحرير عقد شرائها ، وأقر للطرف الآخر وهو المطعون عليه الاول بملكية النصف فيها ، وقد استند الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص الى اتفاق ٢٨/٩/١٩٤٤ بما تضمنته عبارته الصريحة من الاقرار للمطعون عليه الاول بملكيته النصف في الاطيان ، وإلى اتفاق ١٣/٦/١٩٤٦ الذى أوضحته مقدمته

١٦٥

٢٥ فبراير سنة ١٩٦٠

حكم « بياناته » « اسم عضو النيابة الذي أبدى رايه في القضية » احوال شخصية . حكم صادر في مسألة من مسائل الاحوال الشخصية . عدم بيان اسم عضو النيابة الذي أبدى رايه في القضية . بطلان الحكم . م ٣٤٩ مرافعات .

## المبدأ القانوني

متى كان الحكم صادرا في مسألة من مسائل الاحوال الشخصية ولم يتضمن هذا الحكم اسم عضو النيابة الذي أبدى رايه في القضية ولم يفصح الحكم عن أن عضو النيابة الذي ورد اسمه كفي ادبياجته ممثلا للنسابة العامة عند تلاوة الحكم هو صاحب ذلك الرأي فان هذا الحكم يكون باطلا طبقا لنص المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات .

( القضية رقم ١٦ سنة ٢٧ ق « احوال شخصية » بالهيئة السابقة .

ويحق لمن تعاقد منهم باسمه مع الغير لحساب الشركة أن يرجع على شركائه في حالة الخساسة فيحملهم نصيبهم فيها ، فاذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى في أسبابه الى تقرير التزام الطاعن وحده بالمبالغ المتأخرة من ثمن الشعر المسلم الى اوكيلين بالعمولة ، وذلك لمجرد أنه هو الذي عقد معهما الصفقة ورفع الدعوى عليهما باسمه وتصلح معهما على طريقة السداد وحصل جزءا من الدين المحكوم به ضدهما ، مع أن هذا لا يفيد في ذاته أن التعاقد لم يكن لحساب الشركة القائمة بين الطاعن والمطعون عليه ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد عاره فساد في الاستدلال مما يجعله قاصرا متعينا رفضه .

( القضية رقم ٤٢٦ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة )

# المحكمة الادارية العليا

## مجلس الدولة

رئاسة وعضوية السادة الاساتذة السيد علي السيد رئيس مجلس الدولة والسيد ابراهيم الديواني وعلى ابراهيم بغدادى والدكتور محمود سعد الدين الشريف ومصطفى كامل اسماعيل المستشارين .

١٦٦

٢٥ اكتوبر سنة ١٩٥٨

مدة خدمة سابقة . قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٧/٥/١١ . كتاب وزارة المالية الدورية رقم ٢٣٤ - ٦٨/١ في ١٩٤٧/٧/٢٢ بتنفيذه . نصه على تجديد ميعاد لتقديم طلب حساب مدد الخدمة السابقة هو ترديد لا ورد بالقرار المذكور وليس استحداثا لحكم جديد .

ب - مدة خدمة سابقة . قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٧/٥/١١ . تحديده ميعادا لتقديم طلب الضم . سريانه على جميع طلبات ضم مدد الخدمة السابقة حتى بالنسبة لمن كان يسرى عليهم قرار ١٩٤٤/١/٣٠ اذا لم يسبق لهم تقديم طلب قبل صدور القرار الاخير . قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدد العمل السابقة في اقدمية الدرجة وتقدير المرتب . اشتراطه تقديم طلب حساب المدد السابقة على مقتضى احكامه خلال ثلاثة اشهر من تاريخ نشره . رفع دعوى قبل صدوره تتضمن طلب ضم هذه المدد يغنى عن تقديم طلب جديد طبقا لهذا القرار ويقوم مقامه .

### المبادئ القانونية

١ - في ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ وافق مجلس الوزراء على مذكرة اللجنة المالية رقم ٣٣٧/١ متشوعة ٢٤ بوضع قواعد جديدة خاصة بحساب مدد الخدمة السابقة بدلا من القواعد السابقة الصادرة بها قرار مجلس الوزراء في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ ، وقد تضمنت هذه المذكرة القواعد السابقة الصادرة بها قرار ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ مع بعض تعديلات طفيفة ، ونص في المذكرة على أنه « لا تحسب مدة الخدمة السابقة بالشروط المتقدمة الا اذا طلب حسابها عند التعيين في الحكومة ، مع استثناء الموظفين

الذين لهم مدد خدمة سابقة ، على أن يتقدموا بطلب حسابها في مدة ستة أشهر من تاريخ صدور قرار مجلس الوزراء » ، كما نص في ختامها على أن « تسرى القواعد الجديدة من تاريخ موافقة مجلس الوزراء مع تطبيقها على من لم يسبق تسوية حالتهم بالقواعد التي أوقف العمل بها » . ثم صدر بعد ذلك في ٢٢ من يوليو سنة ١٩٤٧ كتاب المالية الدورية رقم ٢٣٤ - ٦٨/١ بتنفيذ قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ ، ونص فيه على « ألا تحسب مدة الخدمة السابقة بالشروط المتقدمة الا اذا طلب الموظف حسابها عند التعيين في الحكومة ، وللموظفين الحاليين الذين لهم مدة خدمة سابقة أن يتقدموا بطلب حسابها قبل ١١ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ » ، وهو ترديد لما ورد بالمذكرة التي وافق عليها مجلس الوزراء في ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ ، وليس استحداثا لحكم جديد في هذا الصدد .

٢ - لئن كان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ بحساب مدد الخدمة السابقة لم يحدد ميعادا يتعين تقديم طلب حساب مدد الخدمة السابقة على مقتضى احكامه فيه والا كان الطلب غير مقبول ، الا أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ ، إذ حدد ميعادا لتقديم طلب الضم ، وهو ستة أشهر من تاريخ صدور قرار مجلس الوزراء والا سقط الحق في هذا



اجراءات تقوم على تحقيق المدة التي قضيت بكل مدرسة ، وذلك بواسطة أحد المفتشين الاداريين الذي يعتمد على بحث السجلات والملفات ومستندات الصرف ، ولم تعتمد بشهادات المعاصرين عن مدة الخدمة التي استبعتها باعتبار هذه الشهادات دليلا تقديريا يحتمل الصديق وعدمه ، وانتهت أخيرا بعد التردد في أمرها الى اطراح الاخذ بها لعدم الثقة فيها وعدم وجود قاعدة تلزمها بحجيتها ، وعدم نهوض الشهادات المذكورة قرينة قاطعة في اثبات صحة ما تضمنته . . وما دامت الوزارة صاحبة الرأي في تقدير قيمة الشهادات المقدمة من المدعى لاثبات مدة خدمتها السابقة في التعليم الحر لم تقتنع بصحة هذه الشهادات كدليل صالح لإثبات الاثبات فيما يتعلق بالمدة التي قررت الوزارة استبعادها ، بعد اذ تطرق الى وجدانها الارتياب في أمرها - متى كان الثابت هو ما تقدم ، فان قرارها في هذا الشأن ( الذي هو متروك لوزنها وتقديرها وعقيدتها ) يكون سليما ، وليس للقضاء الاداري ان يستأنف التظنير بالموازنة والترجيح فيما قام لدهما من دلائل وشواهد وقرائن احوال اثباتا أو نفيها في خصوص صحة أو عدم صحة قيام الواقعة المراد التدليل عليها بالشهادات المتقدمة ذكرها .

( القضية رقم ٢١٢ سنة ٣ ق بالهيئة السابقة )

١٦٨

أول نوفمبر سنة ١٩٥٨

١ - عامل يومية . مكافأة . حالات استحقاقها وحالات عدم الاستحقاق . سرد لنصوص قرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من مايو سنة ١٩٢٢ .

ب - اعانة . قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ . الاعانة المشارة اليها فيه هي من طبيعة المكافاة الاصلية وتأخذ حكمها . عدم استحقاق الموظف لهذه الاعانة اذا فصل بسبب إسقاط حقه في المكافاة الاصلية .

#### المبادئ القانونية

١ - تنص لائحة عمال المياومة الصادر بها قرار مجلس الوزراء في ٨ من مايو سنة ١٩٢٢ في البند ١٤ منها على أن « كل عامل من عمال

الطلب ، فإن هذا الميعاد يسرى في شأن جميع طلبات ضم مدد الخدمة السابقة ، حتى بالنسبة لمن كان يسرى عليهم قرار ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ اذا لم يسبق لهم تقديم طلب قبل صدور القرار الاخير ، ويتعين عليهم تقديم الطلب في الميعاد المحدد لذلك - لكن كان ذلك هو كما تقدم ، وكان المدعى لم يقدم طلبا لحساب مدد خدمته السابقة في الميعاد المحدد بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ ، مما كان ينبغي معناه رفض دعواه . . الا أنه بعد أن صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدد الخدمة السابقة في التقدير الدرجة والمرتبة واقدمية الدرجة لمن لم يسبق تسوية حالتهم أو الافادة من القرارات السابقة ، وفتح بذلك ميعادا لطلب حساب المدد السابقة ينتهي بانقضاء ثلاثة أشهر من تاريخ نشر هذا القرار والا سقط الحق في احساب هذه المدد ، فان من حق المدعى الافادة من حساب مدد خدمته السابقة على مقتضى احكام القرارات السابقة الذكر ، بالشروط الواردة فيه . ولما كان المدعى قد رفع دعواه من قبل . . طالبا في ضمن طلباته حساب هذه المدد ، فان هذه الدعوى - فيما تضمنته في هذا الخصوص - تغنى عن تقديم طلب جديد طبقا لقرار رئيس الجمهورية المشار اليه وتقوم مقامه ، بحيث يصبح تقديم طلب آخر غير ذي موضوع .

( القضية رقم ٧٠ سنة ٣ ق )

١٦٧

٢٥ أكتوبر سنة ١٩٥٨

البيان . مدة خدمة في التعليم الحر . الشهادات المقدمة من المعاصرين لاثباتها لا تعتبر قرينة قاطعة في اثبات صحة ماتضمنته . تقدير قيمة هذه الشهادات كدليل في الاثبات متروك للادارة . ليس للقضاء الاداري ان يستأنف النظر بالموازنة والترجيح فيما قام لديها من دلائل في خصوص صحة أو عدم صحة قيام الواقعة المراد التدليل عليها بالشهادات المذكورة .

#### المبدأ القانوني

متى كان الثابت أن الوزارة اتبعت - في تحديد المدة التي قضيت بالتعليم الحر -

١٦٩

## أول نوفمبر سنة ١٩٥٨

١ - موظف فنى بإدارة قضايا الحكومة . شروط تعيينه وتحديد مرتبه . القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء إدارة قضايا الحكومة . حالته فى ذلك الى ما نص عليه قانون استقلال القضاء بخصوص رجال النيابة العامة .

ب - موظف . اعادة تعيينه . المادة ٢٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ . تنظيمها اعادة تعيين الموظف السابق الذى يكون قد ترك خدمة الحكومة . عدم انطباقها على الموظف الذى يعين فى وظيفة اخرى ثم يعاد تعيينه فى وظيفته الاولى .

ج - مرتب . المواد ١١ و ٢٢ و ٧٨ و ٧٩ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ فى شأن استقلال القضاء . تحديدها لمرتبات رجال القضاء والنيابة عند تعيينهم فى مناصبهم او اعادة تعيينهم فى هذه المناصب . المادة ١١ . حظرها تقدير مرتبات بصفة شخصية او مرتبات اضافية لاحد من القضاة . عدم ترديد المادة ٧٨ الخاصة بتحديد مرتبات رجال النيابة هذا الحظر . لا يفيد اقتضاء هذا الحظر على رجال القضاء الجالس وان يتحال منه رجال النيابة . السماح باصطفاة احد رجال النيابة بالنقل الى وظيفة اعلى او مرتب اكبر خارج السلك القضائى ثم عودته بعد ذلك الى منصبه القضائى بالدرجة الاعلى او الراتب الاكبر . اخلال ذلك بالحكمة التى يقوم عليها الحظر . حرص الشارع فى حالة العودة الى المنصب القضائى على احترام الاقدميات السابقة التى كانت تحفظ الموازنة بين القاضى وعضو النيابة يؤكد منعا عدم اتخاذ النقل الى خارج النقل القضائى سبيلا لتحسين وضع القاضى او عضو النيابة او زيادة مرتبه بالنسبة الى زملائه .

## المبادئ القانونية

١ - أن القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء إدارة قضايا الحكومة قد أحال فى مادته السابعة الى مائنته قانون استقلال القضاء فى خصوص رجال النيابة العامة بالنسبة لتحديد مرتبات الموظفين الفنيين بإدارة قضايا الحكومة وشروط تعيينهم ، فنصت هذه المادة ( معدلة بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٨ ) على أن « يكون شأن الرئيس بالنسبة الى المراتب وشروط التعيين شأن وكيل مجلس الدولة . أما المستشارون المكليون والمستشارون المساعدون فشأنهم فى ذلك شأن مستشارى قسم الرأى والتشريع بمجلس الدولة ومستشاريه المساعدين ، وشأن باقى الموظفين الفنيين فى ذلك شأن رجال النيابة العمومية . وفيها عدا من تقدم ذكرهم تسرى فى شأنهم القواعد المقررة بالنسبة لسائر الموظفين » .

اليومية يتغيب بدون اذن أكثر من عشرة أيام ولا يثبت فيها بعد بما يقنع رئيسه بأن غيابه كان بسبب قوة القاهرة ينقطع به مجرد ذلك قيده بالدفاتر بصفته أحد عمال اليومية الدائمين ؛ وجاء بالبند ١٦ أن « جميع عمال اليومية الدائمين الذين يتركون الخدمة لثقل الاعمال ، أو لاصابتهم بعاهات أو امراض أو لتقدمهم فى السن » مما يجعلهم غير لائقين للخدمة حسب شهادة القومسيون الطبي ، أو لبلوغهم سن الخامسة والستين ، أو الذين يضطرون الى اعتزال العمل لاداء الخدمة العسكرية ، يكون لهم الحق فى مكافأة حسب النسبة الاتية على شرط أن يكونوا قد اتوا سنتين كاملتين فى الخدمة بطريقة منتظمة ، سواء أكانتا منقطعتين أم متصلتين ، ويدخل فيها الاجازات باجرة كاملة ولا تدخل الاجازات التى بدون اجرة ، كما تضمن البند ١٧ أن المكافأة التى تصرف عند مغادرة الخدمة لاي سبب من الاسباب المتقدمة تحسب على قاعدة اجرة خمسة عشر يوما بواقع فئة الاجرة التى كانت تصرف وقت اعتزال العمل وذلك عن كل سنة كاملة فى الخدمة . ونص البند ٢٠ على أنه « لا يكون لعمال اليومية الدائم الحق فى أية مكافأة اذا فصل من الخدمة بسبب الغياب بدون اذن طبقا للفقرة ١٤ او بسبب الاهمال او سوء السلوك أو عدم الكفاءة ما لم تقرر خلاف ذلك السلطة التأديبية التى يكون خاضعا لها » .

٢ - ان الاعانة المشار اليها فى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ لا تعدو أن تكون زيادة فى المكافأة الاصلية ، فهى من طبيعتها وتأخذ حكمها . وقد أكد ذلك قرار مجلس الوزراء المشار اليه ؛ اذ نص على استحقاق هذه الاعانة اذا كان فصل الموظف مما يعطيه الحق فى تلك المكافأة . ولما كان المدعى قد فصل من الخدمة لانقطاعه عن العمل بدون عذر مقبول مدة تزيد على عشرة أيام ، وهذا من الاسباب التى تحرمه من المكافأة الاصلية ، فهى بالتالى من الاسباب التى تحرمه من الزيادة فى المكافأة المقررة بقرار مجلس الوزراء السالف الذكر .

( القضية رقم ٣ سنة ٣ ق بالهيئة السابقة )



٢ - ان المادة ٢٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة أنها تنظم إعادة تعيين موظف سابق كان قد ترك خدمة الحكومة ، أي كانت قد انقطعت رابطة التوظيف بينهما ، فنصت تلك المادة على أنه « فيما عدا الوظائف التي يكون التعيين فيها بمرسوم أو أمر جمهوري لا يجوز إعادة تعيين موظف سابق في درجة أعلى من الدرجة التي كان يشغلها عند تركه خدمة الحكومة ولا منحه مرتباً يزيد على المرتب الذي كان يتقاضاه في تلك الدرجة » ، يقطع في ذلك أن الفقرة الثالثة وهي تحدد أقدمية مثل هذا الموظف أنها تتحدث عن الفترة التي قضاه خارج الحكومة مشغلاً بأحدى الهيئات أو المؤسسات أو الأعمال الحرة التي يفيد منها خبرة . وغنى عن القول أن المادة المذكورة لا تنطبق على حالة المدعى ، لأنه لم يترك خدمة الحكومة بأية حال وغاية الأمر أنه عين في وظيفة أخرى بمصلحة الضرائب ، ثم أعيد تعيينه في سلك إدارة القضايا كما كان .

٣ - عالج المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء أوضاع رجال القضاء والنيابة من ناحية تحديد مرتباتهم عند تعيينهم في مناصبهم أو إعادة تعيينهم في هذه المناصب ، فنصت المادة الحادية عشرة على ما يأتي : « حددت مرتبات القضاة بجميع درجاتهم وفقاً للجدول الملحق بهذا القانون ، ولا يصح أن يقرر لأحد منهم مرتب بصفة شخصية ولا مرتب إضافي من أي نوع كان ، أو أن يعامل معاملة استثنائية بأية صورة » ، كما نصت المادة ٧٨ من المرسوم بقانون سالف الذكر على أنه « حددت مرتبات رجال النيابة بجميع درجاتهم وفقاً للجدول الملحق بهذا القانون » ، ثم نصت الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢ من ذات المرسوم بقانون على أنه « تعتبر » أقدمية القضاة الذين يعادون إلى مناصبهم من تاريخ المرسوم الصادر بتعيينهم أول مرة » . وقد تقرر هذا المبدأ بالنسبة إلى أعضاء النيابة العامة ، فنصت المادة ٧٩ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء على أنه « تقرر أقدمية أعضاء النيابة بالطريقة المقررة

لأقليمية رجال القضاء وفقاً للمادة ٢٢ من هذا القانون . ولئن كانت المادة ٧٨ من المرسوم بقانون سالف الذكر لم ترد الحظر المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ١١ ، إلا أنه ليس المقصود من ذلك هو اقتصار هذا الحظر على القضاء الجالس وأن يتجمل منه رجال النيابة وهم القضاء الواقف ، بل ان الروح المستفادة من هذه النصوص والحكمة التي تغياها المشرع في قانون استقلال القضاء سالف الذكر تقطع بأنه حرص على ألا يظهر القاضي جالساً أو واقفاً بميزة في مرتبه من أي نوع يختص بها دون زملائه بل لا ينال من ذلك إلا ما تسمح به قواعد جدول المرتبات الملحق بقانون استقلال القضاء والميزات التي قد يضيفها عليه هذا القانون ، وأنه وإن كان هذا الحكم قد ورد في الفصل الثالث من الباب الأول الخاص بمرتبات القضاة ، إلا أن اقتران مرتبات القضاة بمرتبات رجال النيابة في الجدول الملحق بقانون استقلال القضاء - وترايط وظائف هاتين الفئتين وجواز التبادل بينهما - كل ذلك يؤكد بأن هذا الحظر ، وقد رتب ضماناً أصيلة تطميناً للمتقاضين » دفعاً لاية مظنة ، تحقيق بأن يجري على رجال النيابة بحكم الضرورة ، بل ان هذه الضمانة ألزم وأدعى في حقهم ، وهم أكثر اتصالاً بالسلطة التنفيذية ، إذ أن السماح باصطفاء أحد رجال النيابة بالنقل إلى وظيفة أعلى أو مرتب أكبر خارج السلك القضائي ثم عودته بعد ذلك إلى منصبه القضائي بالدرجة الأعلى أو الراتب الأكبر يخل أساساً بالحكمة التي يقوم عليها الحظر المذكور لأنه يغري رجال النيابة بالانتقال إلى خارج سلكهم كي يظفروا بمثل تلك المعاملة الاستثنائية في درجاتهم أو رواتبهم ، كما يغري رجال القضاء بالانتقال إلى وظائف النيابة كي يظفروا بمثل تلك المعاملة ، وفي هذا إخلال بالضمانات الأساسية التي يقوم عليها استقلال القضاء وتطمين للمتقاضين . ولاشك أن حرص الشارع من ناحية أخرى ، في حالة العودة إلى المنصب القضائي » على احترام الأقدميات السابقة التي كانت تحفظ الموازنة بين القاضي أو عضو النيابة وبين أقرانه طبقاً للمادتين ٢٢ و ٧٩ من



المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ يؤكد منحاه واتجاهه الى عدم اتخاذ النقل الى خارج السلك القضائي سبيلا لتعسين وضع القاضى وعضو النيابة أو زيادة راتبه بالنسبة الى زملائه على النحو الذى حظرت به المادة الحادية عشرة من قانون استقلال القضاء .

( القضية رقم ١٣٣ سنة ٣ ق بالهيئة السابقة ) .

## ١٧٠

### أول نوفمبر سنة ١٩٥٨

معاش . موظفى السكة الحديد المؤقتون والخدمة الخارجون عن الهيئة . قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٤٧/٩/١٦ بالتجاوز عن استرداد نصف الفرق بين المكافاة بحسب لائحة السلك الحديدية والمكافاة بحسب قانون المعاشات وقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ ديسمبر سنة ١٩٤٤ واستبعاد هذا الجزء المتجاوز عنه من متجمد احتياطي المعاش الواجب على هؤلاء الموظفين اداؤه عند تثبيتهم . تقريره قاعدة تنظيمية عامة تسرى على جميع موظفى المصلحة المثبتين ، سواء من عين منهم بمقتضى قرار ١٩٣٨/٦/٢١ و ١٩٤٣/٦/١٦ أو ١٩٥٢/١/٢٠ . أساس ذلك .

### المبدأ القانوني

ان المذكورة المرفوعة الى مجلس الوزراء والتي وافق عليها فى ١٩٤٧/٩/١٦ قد اشارت غير مرة الى حالة موظفى مصلحة السلك الحديدية من حيث نظام مكافآتهم طبقا للائحة الخاصة بالتوقيتين منهم والخدمة الخارجين عن هيئة العمال وسخاء هذه اللائحة بالمقارنة بالمكافاة المستحقة بالتطبيق لقانون المعاشات الصادر سنة ١٩٠٩ ، وأن أسباب هذا الفرق بين المكافآت انما يرجع الى طبيعة العمل بمصلحة السلك الحديدية ، فهو شاق مضن وأن موظفى هذه المصلحة قد اكتسبوا حقا فى الفرق بين المكافآت (المكافاة المقررة بمقتضى لائحة السلك الحديدية والمقررة بمقتضى قانون المعاشات سنة ١٩٠٩) ، وأن هذا الفرق وان كان الاصل فيه أن يبقى فى خزينة مصلحة السلك الحديدية حتى يفصل الموظف فتصرف اليه ، وذلك طبقا للائحة المصلحة المذكورة الخاصة بالمكافآت ، الا أنه طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ يعمير التجاوز عن استرداد نصف الفرق بين المكافاة بحسب لائحة

السلك الحديدية والمكافاة بحسب قانون المعاشات وقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٤٤/١٢/١٧ والخاص بالاعانة الاضافية عن سننى الخدمة الزائدة على ٢٤ سنة واستبعاد هذا الجزء المتجاوز عنه من متجمد الاحتياطي بحيث يخفف عبء اقساطه عن هؤلاء الموظفين على أن تتحمل مصلحة السلك الحديدية نصف المتجاوز عنه بالخصم على ميزانيتها . ومن ثم تكون القاعدة التنظيمية مطلقة غير مقصورة التطبيق على طائفة دون أخرى ، وأن العلة فى تقرير القاعدة الواردة بمذكرة اللجنة المالية هي سخاء مكافآت مصلحة السلك الحديدية بسبب مشاق أعمال موظفيها ، وأنهم كسبوا هذا الحق فلا يجوز اهداره عند تثبيتهم والاخلال بمراكزهم السابقة على التثبيت ، وهذه العلة متوافرة فى موظفى المصلحة سواء من ثبت منهم بمقتضى قرار ٢١ من يونيو سنة ١٩٣٨ أو ١٦ من يونيو سنة ١٩٤٣ أو ٢٠ من يناير سنة ١٩٥٢ بشأن جواز تثبيت الموظفين، اذ الخلاف فى هذه القرارات انما هو فى شروط التثبيت وحساب الماهية وحساب المدة السابقة على التثبيت ، وهو خلاف غير ذى شأن أو موضوع بالنسبة لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ الذى صدر بعد هذه القرارات جميعا وصدر مطلقا عاما غير مقيد . وانبنى على سبب واحد هو حق موظفى مصلحة السلك الحديدية فى مكافاة أسخى من المكافاة المقررة لموظفى الحكومة المؤقتين والخارجين عن هيئة العمال بالتطبيق لقانون المعاشات الصادر سنة ١٩٠٩ ، وهذا السبب قائم بالنسبة للموظفين المثبتين بقرار ٢١ من يونيو سنة ١٩٣٨ أو ما تلاه من قرارات، وكلها سابقة على قرار مجلس الوزراء الصادر سنة ١٩٤٧ المشار اليه . وأما ما ورد فى مذكرة اللجنة المالية من الاشارة الى قرار ٢١ من يونيو سنة ١٩٣٨ فهو على سبيل الرواية وسرد الوقائع باعتباره أول قرار صدر بفتح باب التثبيت بعد وقفه طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٦ من يناير سنة ١٩٣٥ ، فهو أول مناسبة لاثارة المنازعات الخاصة بمتجمد الاحتياطي والفرق بين المكافآت ، فلا يعتد بهذه المناسبة لقصر تطبيق قرار سنة ١٩٤٧ السابق الاشارة

موظفي المصلحة والذين يعملون بلائحة مكافآتها على ماسبق ايضاحه . (ثانيا) بأن هذا البيان انما هو للاستئناس فقط ، لان المصلحة ما كانت لتدفع او لتفتح اعتمادا لتغطية نصف الفرق بين المكافأة بحسب لائحة السكك الحديدية والمكافأة بحسب قانون المعاشات وقرار مجلس الوزراء المشار اليه ، بل ان الامر لا يعدو مجرد التعجيل بصرف نصف فرق المكافأة من باب التيسير بدلا بقاءه على حسابهم لدى المصلحة حين بلوغهم السن المقررة لترك الخدمة في الوقت الذي ينوء فيه كاهلهم بأقساط متجهمة احتياطي المعاش .

( القضية رقم ٤٥٢ سنة ٤ ق بالهيئة السابقة )

## ١٧١

٨ نوفمبر سنة ١٩٥٨

- ١ - عامل . تحديد المركز القانوني للعامل . يتعين تبعا لوصف الحرفة المسندة اليه في القرار الصادر بتعيينه أو ترقيته . لا يغير من هذا المركز قيام العامل فعلا بعمل وظيفة من طبيعة أخرى .
- ب - عمال النقل المشترك . البند ٢٤ من قواعد الترقيات الخاصة بكادر عمال النقل المشترك . نصه على اتخاذ أول أغسطس سنة ١٩٤٤ بدا للتدرج في الدرجة الفنية اذا كان العامل قد شغل الوظيفة الفنية قبل هذا التاريخ . عدم انطباق احكامه اذا كان العامل يشغل وظيفة عادية في التاريخ المذكور .

### المبادئ القانونية

- ١ - ان المركز القانوني للعامل يتعين ان يوصف الحرفة المسندة اليه في القرار الصادر بتعيينه أو بترقيته ، اذ ان هذا القرار هو الذي يحدد نوع العمل المنوط به وكذا درجته وأجره ، ولا يغير من هذا المركز قيام العامل فعلا بعمل وظيفة من طبيعة أخرى ، اذ لا ينال الدرجة المخصصة لهذه الوظيفة الا بالقرار الصادر بمنحه اياها وفقا للقواعد التنظيمية المقررة في هذا الشأن .

- ٢ - ان قواعد الترقيات الخاصة بكادر عمال النقل المشترك قد نصت في البند ١٤ على أنه « اذا لم يوجد في سالف خدمة العامل مذكورة من الادارة بالنقل من وظيفة عادية الى وظيفة فنية ، وكان العامل يشغل الوظيفة الفنية من مدة وقبل

اتيه على من ثبت بمقتضى قرار سنة ١٩٣٨ ، ما دام الهدف الذي قصد اليه مجلس الوزراء هو التخفيف عن كاهل موظفي مصلحة السكة الحديد لسخاء مكافآتهم ، وهي حق لهم كانوا سيتقاضونه عند احوالتهم الى المعاش طبقا للائحتهم ، وانما عجل بالتجاوز عن استرداد نصف الفرق بين المكافآت واستبعاده من متجهمة الاحتياطي تخفيفا عن كاهل هذه الطائفة من الموظفين بلا تمييز بين من ثبت منهم بقرار ٢١ من يونية سنة ١٩٣٨ او قرار ١٦ من يونية سنة ١٩٤٣ او قرار ٢٠ من يناير سنة ١٩٥٢ ، اذ الجميع يشتركون تماما في علة اصدار القرار ، ويستفون منه بناء على موم القاعدة التنظيمية التي حددت بمقتضى قرار مجلس الوزراء سنة ١٩٤٧ المشار اليه مفسرة بما جاء في مذكرة اللجنة المالية . وأما الاستناد في قصر تطبيق اقرار مجلس الوزراء المشار اليه على من ثبتوا طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢١ من يونية سنة ١٩٣٨ الى القول بأن اللجنة المالية - اذ طلبت بيانا بجملة الاحتياطي المستحق على المثبتين طبقا لقرار سنة ١٩٣٨ ، وجملة المكافآت التي يستحقونها على أساس قانون المعاشات وقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من فبراير سنة ١٩٤٤ ، وعلى أساس لائحة مكافآت السكك الحديدية ، والفرق بين المكافآت لتحديد جملة المبالغ اللازمة لتنفيذ القاعدة المقترحة - قد عنت هؤلاء دون غيرهم فهي محدودة ، (أولا) بأنه لم يرد في المذكرة المرفوعة الى مجلس الوزراء السابق الاشارة اليها ما يدل على أن اللجنة المالية طلبت بيان جملة الاحتياطي المستحق لموظفي ومستخدمي المصلحة المثبتين بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر في سنة ١٩٣٨ ، بل ان المذكرة في هذا الصدد أشارت الى أن اللجنة المالية طلبت الى مصلحة السكك الحديدية موافاتها بجملة الاحتياطي المستحق على هؤلاء المستخدمين وكذلك جملة المكافآت التي يستحقونها على أساس قانون المعاشات وقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من فبراير سنة ١٩٤٤ وعلى أساس نظام مصلحة السكك الحديدية . وهؤلاء المستخدمون هم المثبتون من



تنسأ بالميزانية المذكورة وظيفة مبخسر بادماج  
وظيفتي عامل عادي ، وإن هذا لم يكن خافيا  
على المصلحة وقت تعيينه ، فإن تحقيق أثر قرار  
التعيين يكون غير ممكن فانونا لو أنه قصد به  
وضعه في وظيفة مبخسر ، وهي وظيفة لم تكن  
خالية بالفعل ولم تكن اوضاع الميزانية للتسمح  
بتعيينه فيها وقتذاك وما كان التعيين فيها  
ليصادف محلا لانتمقال هذا المحل بسواه .  
ومما يؤيد اتجاه القصد الى تعيين المدعى في  
وظيفة مساعد مبخسر لا مبخسر تحديد الاجر في  
قرار تعيينه بما يوازي اجر مساعد المبخسر ،  
وتواتر جانب من المكاتبات الخاصة به بعد ذلك  
بوضعه مساعد مبخسر ، بل وادراؤه هو بهذا  
الوصف نى اطلب التقدم منه في ١٩ من فبراير  
سنة ١٩٥٥ ، وما تقرر المصلحة من أنه منذ  
تعيينه في هذه الوظيفة لم يقم بعمل مبخسر ،  
ومنحه علاواته الدورية على أساس وظيفة مساعد  
مبخسر ، هذا الى أن التعيين في وظيفة مبخسر -  
وهي في وظائف الصانع أو العمال الفنيين التي  
لا تحتاج الى دقة - يتطلب بحسب كادر العمال  
تأدية امتحان أمام لجنة فنية خاصة ، اذ نص  
الكادر المذكور على أن « لا يعين عامل من الخارج  
الا بعد اجتيازه امتحانا أمام لجنة فنية يصدر  
بتشكيلها قرار من الوزير المختص ، وتحدد هذه  
اللجنة وظيفته ودرجته ، ولا يجوز أن يتقاضى  
أجرا عند تعيينه أزيد من أول مربوط الدرجة  
التي حددت له » . فشرط التعيين - كما هو  
الحال في شأن المدعى بعد فصله من وظيفة  
عامل عادي - هو أداء لامتحان أمام اللجنة  
الفنية المشار اليها ، وهي التي يصدر بتشكيلها  
قرار من الوزير المختص ، ولا تقوم مقامها أية  
هيئة أخرى ، وحكمة ذلك ضمان الخبرة  
والاختصاص في أعضائها ، اتحاد معيار التقدير  
لنبرها بالنسبة الى من يمتحنون أمامها كافة ،  
والوثوق من الحيدة والبعد عن التأثير . وشرطه  
كذلك النجاح في هذا الامتحان نجاحا تتضح  
منه صلاحية الصانع أو العامل للحرفة التي سيعين  
فيها ، وتتحدد على أساسه وظيفته ودرجته  
حسبما تراه اللجنة ، وبالتالي اجره الذي  
لا يجوز أن يزيد عند التعيين على أول مربوط  
الدرجة التي تثبت صلاحيته للتعيين فيها .

أول أغسطس سنة ١٩٤٤ ( حسب ما يقسره  
حاضرة المهندس المختص ) يتخذ أول أغسطس  
سنة ١٩٤٤ التاريخ الفعلي للتدرج في الدرجة  
الفنية » . فاذا كان الثابت من ملف خدمة  
المدعى أنه كان يشغل وظيفة عادية قبل أول  
أغسطس سنة ١٩٤٤ فلا تجديده شهادته  
المهندس المختص ، فضلا عن أن من شهد  
لصالحه أمام المحكمة الادارية كان موظفا عاديا  
وليس مهندسا . فمن ثم لا ينطبق في حقه  
نص البند ١٤ المشار اليه .

( القضية رقم ٢٤٣ سنة ٣ ق بالهيئة السابقة )

١٧٣

٨ نوفمبر سنة ١٩٥٨

قرار ادارى بالتعيين . بيان حقيقة الوظيفة المراد  
التعيين فيها . وجوب تقضى قصد مصدر القرار في ضوء  
الظروف التي لا يست اصداره ، وحدود السلطة التي  
يملكها ، وتوافر أو عدم توافر الشروط اللازمة لاصدار  
القرار على وجه معين . مثال بالنسبة لقرار نص فيه على  
تعيين عامل في وظيفة مبخسر حال عدم توافر الشروط  
اللازمة للتعيين في هذه الوظيفة . وجوب حمل القرار على  
أنه خاص بالتعيين في وظيفة مساعد مبخسر وبخاصة متى  
كانت الظروف التي أحاطت به تدل على اتجاه الادارة الى  
ذلك . تحول القرار الادارى .

### المبدأ القانوني

إذا دفعت الجهة الادارية بوقوع خطأ مادي  
في قرار التعيين ، فإنه يتعين تقضى حقيقة قصد  
مصدر القرار واستنباط هذا القصد في الظروف  
التي لا يست اصداره ، وتبين حدود السلطة التي  
تملكها في هذا الشأن ، وتوافر أو عدم توافر  
الشروط اللازمة لاصدار القرار على  
وجه معين ، ذلك أن القرار الادارى هو افصح  
الجهة الادارية المختصة في الشكل الذي يتطلبه  
القانون عن ارادتها الملزمة بما لها من سلطة  
بمقتضى القوانين واللوائح بقصد احداث أثر  
قانونى معين يكون ممكنا وجائزا قانونا ابتغاء  
مصلحة عامة . فاذا كان الثابت من ميزانية  
مصلحة العامل بوزارة الصحة العمومية أن عدد  
وظائف المبخرين المدرجة بها منذ مايو سنة ١٩٤٩  
هو أربع وظائف ، وأن هذه الوظائف الأربع  
كانت مشغولة جميعها وقت تعيين المدعى في  
أول نوفمبر سنة ١٩٤٩ بعد فصله من وظيفة  
عامل عادي بمعمل المصل واللقاح ، وأنه لم



١٩٥٥ ، أي قبل صدور القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة ، وفي ميعاد الستين يوماً المقررة قانوناً لنظمت بالارضاء ، فانها تكون مقبولة شكلاً لرفعها صحيحة في الميعاد القانوني أمام المحكمة المختصة بنظرها وقتذاك وطبقاً للإجراءات المعمول بها في ظل أحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة ، وإن كانت قد أحييت بعد ذلك في ١٦ من يولييه سنة ١٩٥٥ إلى المحكمة الإدارية لرياسة الجمهورية ووزارات الداخلية والخارجية والعدل عملاً بالمادة ٧٣ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ . ولا عبرة بما يذهب إليه كل من مركز التنظيم والتدريب بقلوب وأخصم الثالث من الدفع بعدم قبول الدعوى شكلاً لرفعها بعد الميعاد بمقولة أن القرار الصادر بجلستي ٢٤ من مارس سنة ١٩٥٤ و٤ من أبريل سنة ١٩٥٤ من لجنة شئون موظفي المركز برفض ضم المدعى إلى المركز ضمن من تقرر نقلهم إليه قد أصبح نهائياً وغير قابل للطعن فيه لفوات المواعيد المحددة بعد علمه بهذا القرار علماً يقينياً وتظلّمه منه ، ذلك أن المذكور لا يصب طعنه على القرار الصادر بعدم الموافقة على ضمه إلى المركز ، بل على قرار تخطيطه في الترقية الذي قدم طلب الغائه في الميعاد القانوني كما سلف البيان . وإذا صح أن للقرار الأول بعد صيروته نهائياً بعدم الطعن فيه بالإنهاء في الميعاد المقرر تأثيراً في القرار الثاني ، فإن هذا يكون وجهاً للدفاع في الموضوع بطلب رفض الدعوى لا دفعاً بعدم قبولها شكلاً .

٢ - أن ضم الهيئات العامة التابعة أو الخاضعة لإشراف الوزارات التي نصت عليها المادة الثالثة من القانون رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٣ إلى مركز التنظيم والتدريب بقلوب تنفيذاً للقانون المشار إليه اقتضى سلخ هذه الهيئات العامة كوحدات نظامية من الوزارات التي عُدتها المادة المذكورة ليتكون المركز المنشأ من مجموعها ، كما استلزم بالتالي صدور القانون رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٥٣ بنقل الاعتمادات التي كانت مقررة لتلك الهيئات من ميزانيات الوزارات التي كانت تابعة أو خاضعة لها لكي تنشأ منها ميزانية خاصة

وإذا كان الظاهر من الأوراق أن المدعى أدى امتحاناً محلياً لوظيفة عامل فني بأهمل ، وهو امتحان يختلف عن الامتحان المقرر لوظيفة مبخّر لتباين طبيعة العمل في كل من الوظائف ، وأنه لم يؤد هذا الامتحان أمام اللجنة الفنية المنصوص عليها في كادر العمال بل أمام ممتحن فرد ، ولم يؤد امتحاناً ما لوظيفة مبخّر بالذات ، فإن هذا كله كاف لتأييد ما تذهب إليه المصلحة من أن المذكور إنما عين في وظيفة مساعد مبخّر ، وما كان في مقصودها أو في سلطتها ولا من الممكن قانوناً لما تقدم من الأسباب تعيينه في وظيفة مبخّر التي إنما ورد ذكرها في قرار تعيينه من قبيل التجوز وعدم الدقة في التعبير ، وفي هذا حمل للقرار على محمل الصحة ، فيتحول من قرار باطل تفقدانه شروط صحته ومخالفته للقانون في أحد الفرضين إلى قرار صحيح مطابق للقانون في الفرض الآخر ، ما دام يحتمل الصحة في تأويل له على وجه الوجوه بما لا يعطل أثره كلية .

( القضية رقم ٥٤٦ سنة ٣ ق بالهيئة السابقة )

١٧٣

٨ نوفمبر سنة ١٩٥٨

١ - دعوى الغاء . العبرة في ميعاد رفعها بالقرار الذي ينصب عليه الطعن . فوات ميعاد الطعن في قرار سابق من شأنه أن يؤثر في القرار المطعون فيه . لا يخل بقبول الدعوى شكلاً متى رفعت في الميعاد بالنسبة للقرار المطعون ذلك بعد وجهاً للدفاع في الموضوع . مثال ب - موظف . القانون رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٣ بإنشاء مركز التنظيم والتدريب بقلوب . النص في المادة الثالثة منه على ضم الهيئات العامة التابعة أو الخاضعة لوزارات الصحة العمومية والشئون الاجتماعية والشئون البلدية والزراعة والمعارف العمومية والتي تباشر أعمالها في دائرة ذلك المركز وضمها إليه ونقل الاعتمادات المالية لتلك الهيئات إلى ميزانية المركز بالقانون رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٥٣ لا يقتضي ذلك نقل أشخاص شاغلي الدرجات المنقولة إلى المركز بلوانهم . أساس ذلك .

### المبادئ القانونية

١ - متى كان الثابت أن المدعى يطلب الحكم بالغاء قرار مركز التنظيم والتدريب بقلوب الصادر في فبراير سنة ١٩٥٥ فيما تضمنه من تخطيطه في الترقية إلى الدرجة السادسة مع ما يترتب على ذلك من آثار ، وأنه قام الدعوى بإيداع صحيفتها في ١٧ من فبراير سنة

المالية الخاصة بالمصالح والادارات المشـار إليها في المادة الاولى الواردة في ميزانية ١٩٥٤ / ١٩٥٥ الى ميزانية وزارة الشئون البلدية والقروية .

( القضية رقم ٥٥٠ سنة ٣ ق بالهيئة السابقة )

## ١٧٤

١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٨

١ - حكم . حجية الاحكام الصادرة بالالغاء . حجية عينية . اختلاف مدى الالغاء . الالغاء قد يكون كاملا او جزئيا . تحديد هذا المدى بطلبات الخصوم وما تنتهي اليه المحكمة في قضائها .

ب - موظف . كتاب وزارة المالية رقم ٢٣٤ - ٣٠٢/١ الصادر في ١٣/٢/١٩٤٤ تنفيذا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠/١/١٩٤٤ . نصه في البند رابعا منه على ترقية الموظف الذي رقي بقواعد انصاف التسيين الى درجة اعلى عند خلوها اذا بلغت مدة خدمته ٣٥ سنة بشرط أن يكون قد مضت على آخر ترقية له مدة لا تقل عن أربع سنوات . كتاب وزارة المالية الدوري رقم ١١٨/١/٢٠ في ٩/٢/١٩٤٩ . نصه على أن تكون الترقية في حدود سلس الدرجات . مفاد ذلك عدم استحقاق الموظف للترقية الا اذا سمحت اقسامته بين رفاقة من التسيين بذلك في حدود هذه النسبة .

### المبادئ القانونية

١ - لئن كانت حجية لاحكام الصادرة بالالغاء وفقا لحكم المادة ٩ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ التي رددتها المادة ١٧ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة التي تنص على أنه « تسرى في شأن الاحكام جميعها القواعد الخاصة بقوة الشيء المقضي به ، على أن الاحكام الصادرة بالالغاء تكون حجة على الكافة » - لئن كانت هذه الحجية هي حجية عينية كنتيجة طبيعية لاعدام القرار الاداري في دعوى هي في حقيقتها اختصاص له في ذاته ، الا أن مدى الالغاء يختلف بحسب الاحوال ، فقد يكون شاملا لجميع اجزاء القرار ، وهذا هو الالغاء الكامل ، وقد يقتصر الالغاء على جزء منه دون باقيه ، وهذا هو الالغاء الجزئي ، كان يجري الحكم بالغاء القرار فيما تضمنه من تخطي المدعى في الترقية ، أو يجري الحكم « بالغاء القرارات الصادرة من وزير المواصلات فيما تضمنته من شغل الدرجات السادسة التسمية بترقية موظفين لم يكونوا من عداد موظفي مصلحة البريد » . وغنى عن البيان أن مدى الالغاء

للمؤسسة الجديدة التي منحت استقلالاً ذاتياً، وتقررت لها الشخصية الاعتبارية في حدود اشراف الحكومة المركزية عليها حتى تتمكن من مباشرة نشاطها على الوجه الذي ارتآه الشارع . ولما كان من المقومات الجوهرية لقيام الشخصية الاعتبارية أن تكون للشخص الاعتباري ذمة مالية مستقلة ، فقد نصت المادة الخامسة من القانون رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٣ على أن « يكون للمركز ميزانية خاصة وتلحق بالميزانية العامة للدولة » وهذه الميزانية الخاصة بالمركز والمستقلة تكونت ابتداء من المبالغ التي حذفت من الاعتمادات المالية المدرجة بميزانيات الوزارات والمصالح المبينة بالجدول حرف «ب» المرافق للقانون رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٥٣ . واذا كان هذا الجدول قد تضمن بياناً لعدد الدرجات ونوعها ووصفها واجهة التي ستؤخذ من اعتمادات ميزانيتها فانه لم ينص على وجوب نقل أشخاص شاغليها الى المركز بلوائهم ، وانما أورد هذا البيان لكي يحدد على اساسه مقدار المبالغ المقتضى حذفها من ميزانيات الوزارات والمصالح التي عينها . كما أن القانون رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٣ قد خلا من أي نص على نقل موظفي الهيئات التي قضى يضمها الى المركز ، ولو انه اراد نقل الموظفين والمستخدمين تبعاً لنقل وظائفهم لنص على ذلك كما فعل القانون رقم ٥٣٤ لسنة ١٩٥٣ بشأن الموظفين والمستخدمين والعمال المنقولين من المصالح الحكومية التي أصبحت تابعة لمجلس بلدي مدينة القاهرة ، الذي نص في مادته الثانية على أن « ينقل الى مجلس بلدي مدينة القاهرة جميع موظفي ومستخدمي وعمال المصالح الحكومية التي أصبحت أو ستصبح تابعة لهذا المجلس اعتباراً من تاريخ شطب الاعتمادات الخاصة بهم من ميزانية الدولة وادراج اعتمادات عنها في ميزانية المجلس البلدي » . وكما فعل القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٥ بضم مصالح وادارات المباني الى وزارة الشئون البلدية والقروية ، الذي نص في مادته الاولى على أن « تضم المصالح والادارات الاتية بجميع اختصاصاتها وموظفيها الى وزارة الشئون البلدية والقروية » . وقضى في مادته الثانية بأن « تنقل الاعتمادات



الدرجة السادسة (في القرار رقم ١٠١٨ الصادر في ١٥ من فبراير سنة ١٩٤٨) إلا إذا سمحت أقدميته بين رفاقه من المنسبين في حكم الفقرة «هـ» من كتاب المائبة الصادر في ١٣ من فبراير سنة ١٩٤٤ بترقيته في سلسل الدرجات الخالية من الدرجات السادسة .

( القضية رقم ٢١٤ سنة ٣ ق بالهيئة القضائية )

١٧٥

١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٨

اختصاص . اختصاص محكمة النقض بالطلبات المقدمة من رجال القضاء والنيابة والموظفين القضائيين بوزارة العدل وبمحكمة النقض وبالنيابة العامة بالغاء القرارات المتعلقة بأى شأن من شئون القضاء عدا النقل والندب وكذلك المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لهم أو لورثتهم . مناطه أن يكون الطلب مقدما من أحد هؤلاء . الطعن المقدم من شخص ترك فى التعيين فى وظيفة معاون نيابة فى القرار الصادر بتركه . هو طعن من مجرد فرد من الافراد . لا تختص محكمة النقض بالفضل فيه .

#### المبدأ القانونى

يبين من الاطلاع على المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ أنها نصت على أنه « كذلك تختص محكمة النقض منعقدة بهيئة جمعية عمومية يحضرها على الأقل أحد عشر مستشارا من مستشاريها دون غيرها بالفصل فى الطلبات المقدمة من رجال القضاء والنيابة والموظفين القضائيين بالديوان العام بالغاء المراسيم والقرارات المتعلقة بإدارة القضاء عدا الندب والنقل متى كان مبنى الطلب عيبا فى الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو خطأ فى تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة . . . » ، ثم عدلت هذه المادة بالقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ فأصبح نصها كما يلي « كذلك تختص محكمة النقض دون غيرها منعقدة بهيئة جمعية عمومية يحضرها على الأقل تسعة من مستشاريها بالفصل فى الطلبات المقدمة من رجال القضاء والنيابة والموظفين القضائيين بالوزارة وبمحكمة النقض وبالنيابة العامة بالغاء قرارات مجلس الوزراء والقرارات الوزارية المتعلقة بأى شأن من شئون القضاء عدا النقل أو الندب متى كان مبنى الطلب عيبا فى الشكل

يتحدد بطلبات الخصوم وما تنتهى اليه المحكمة فى قضائها .

٢ - تنص الفقرة «هـ» من البند (رابعاً) تحت رقم ١٠ الخاص بالمنسبين من الكتاب الدورى انصار من وزارة المالية فى شأن القواعد التى تتبع تنفيذها لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ فيما يتعلق بانصاف بعض طوائف الموظفين والمستخدمين وعمال اليومية والخدمة الخارجين عن هيئة العمال وهو الكتاب الصادر من وزارة المالية فى ١٣ من فبراير سنة ١٩٤٤ رقم ٢٣٤ - ١ / ٣٠٢ - هذه الفقرة تنص على أنه « تمنح علاوة لكل من قضى ٣٠ سنة فى درجتين متتاليتين ، ولو لم يتم فى هذه الاخير منها ١٥ سنة ، مع سريان هذا على من رقى قبل أول يولييه سنة ١٩٤٣ . والموظف الذى رقى بقرار انصاف المنسبين يرقى الى درجة أعلى عند خلوها اذا ما بلغت مدة خدمته ٣٥ سنة بشرط أن تكون قد مضت على آخر ترقية مدة لا تقل عن ٤ سنوات ، ولا يتمتع بقرار انصاف المنسبين من ارتفعت درجته به يقتضى القواعد المبينة فى هذا القرار الدورى ، على أن الموظفين والمستخدمين الذين لا يستفيدون من التسويات المتقدمة بزيادة فى ماهياتهم وتعديل فى أقدميتهم يطبق عليهم قواعد انصاف المنسبين ( القواعد المبينة فى هذه الفقرة رقم ١٠ تحل محل أحكام الكتابين الدوريين رقم ٢٣٤ - ٣٧ / ٥ الصادرين فى أول سبتمبر سنة ١٩٤٣ و ٢٣ من يناير سنة ١٩٤٤ ) » . وجاء فى كتاب وزارة المالية رقم ١١٨ / ٢٠ / ١ فى ٩ من فبراير سنة ١٩٤٩ الى سكرتير مالي وزارة الخربية : « ان ما جاء بالفقرة «هـ» من البند العاشر من الكتاب الدورى رقم ٢٣٤ / ١ / ٣٠٢ فى ١٢ من فبراير سنة ١٩٤٤ والتى تنص على أن الموظف الذى رقى بقرار انصاف المنسبين يرقى الى درجة أعلى عند خلوها اذا ما بلغت مدة خدمته ٣٥ سنة بشرط أن يكون قد مضى على آخر ترقية مدة لا تقل عن أربع سنوات يلزم ترقية الموظف المنطبق عليه هذه الشروط وتكون الترقية فى هذه الحالة فى حدود سلسل الدرجات » . ويستفاد من أحكام هذه القواعد أنه لا يحق للمطعون لصالحه أن يطالب بترقيته منسباً الى



في مباشرة هذا الاختصاص من يقوم مقامه في العمل ، وهو في هذه الحالة وكيل المصلحة، ولما كان رئيس المصلحة قد أبدى المانع من مباشرة هذا الاختصاص بنفسه وهو أن ميعاد اعداد التقارير السنوية عن عام ١٩٥٣ صاحب تعيينه مديرا للمصلحة ، فكان من المتعذر عليه التفرغ لشئون الموظفين والادارة في ذلك الوقت ، فعهد باستيفاء التقارير السنوية الى وكيل المصلحة فيكون مباشرة الوكيل للاختصاص المذكور قد جاء مطابقا للقانون .

( لقضية رقم ٧٢٣ سنة ٣ ق بالهيئة السابقة )

## ١٧٧

١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٨

١ - معاش . القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ بإنشاء صندوق المعاشات والمرتبات للمحاماة المختلطة . حظره الجمع بين التمتع بحقوق الاشتراك في الصندوق المنشأ بموجبيه وبين التمتع بحقوق الاشتراك في صندوق المعاشات والاعانات المنشأ بموجب قانون المحاماة أمام المحاكم الوطنية . خلوه من نص يحظر الجمع بين التمتع بحقوق الاشتراك في هذا الصندوق وبين التمتع بالمعاشات المستحقة لمن كان موظفا أصلا ثم اشتغل بالمحاماة أو المستحقين عنه . صدور القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٤ ونصه على حل صندوق المعاشات والمرتبات للمحاماة المختلطة وتولى وزارة المالية مباشرة الاختصاصات الموكولة له . عدم مساس هذا القانون بمواد القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ التي حددت أوجه حظر الجمع بين التمتع بحقوق الاشتراك في الصندوق وغيره من الحقوق الأخرى . مفاد ذلك أنه لا يقع تحت هذا الحظر جواز الجمع بين حقوق الاشتراك في هذا الصندوق وبين الافادة من معاشات مستحقة بالتطبيق لقوانين المعاشات الخاصة بموظف الحكومة والمستحقين عنهم . حجة ذلك .

ب - معاش . الحظر الوارد في الفقرة الأخيرة من المادة ٦٠ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ بعدم الاستيلاء على أكثر من معاش واحد من خزانة الدولة . لا يقع حكمه الا اذا كان المعاشان كلاهما مستحقين بالتطبيق لقوانين المعاشات الحكومية الخاصة بموظفي الحكومة أو المستحقين عنهم عدم سريان هذا الحظر على من يستحق معاشا بالتطبيق لأحد قوانين المعاشات الحكومية وآخر بالتطبيق للقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ .

### المبادئ القانونية

١ - انشئ صندوق المعاشات والمرتبات للمحاماة المختلطة بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ ، وخصصت أمواله لتقرير معاشات تقاعد أو مرتبات مؤقتة أو اعانات للمحامين المقيدين أسماءهم بجدول المحاماة أمام المحاكم المختلطة

أو مخالفة القوانين واللوائح أو خطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة ، كما تختص دون غيرها بالفصل في المنازعة الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لهم أو لورثتهم . . . » . وواضح من هذه النصوص أن اختصاص محكمة النقض منوط بأن يكون طلب الإلغاء مقدما من أحد رجال القضاء أو النيابة أو الموظفين القضائيين بالوزارة وبمحكمة النقض وبالنيابة العامة ، وهذا للحكمة التي قام عليها ذلك التشريع والتي كشفت عنها المذكرة الإيضاحية للقانون الأول وهي أنه « ليس أجدز ولا أقدر على الاحاطة بشئون القضاة وتعرف شئونهم والفصل في ظلاماتهم من رجال من صميم الاسرة القضائية ، يضاف الى ما تقدم أن النص تطبيق محكم لنظرية الفصل بين السلطات حيث تستقل السلطة القضائية بشئون سادتها فلا يكون لأية سلطة سواها سبيل أو رقابة عليهم » . وليس من شك في أن المدعى ليس من بين هؤلاء الذين ورد ذكرهم بالمادتين المذكورتين بل هو مجرد فرد من الافراد ، وإن كان يطلب إلغاء القرار بتركه في التعيين في النيابة، ومثل هذا الطلب لا يغير من الامر من شيء ، طالما أنه لم يصبح بعد فردا من أفرادها .

( القضية رقم ٧٢١ سنة ٣ ق بالهيئة السابقة )

## ١٧٦

١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٨

موظف . تقرير سنوي . عرضه على الرئيس المحلى ثم رئيس المصلحة لبدء ملاحظتهما طبقا للمادة ٣١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ . غياب رئيس المصلحة أو قيام مانع لديه . حلول من يقوم مقامه في مباشرة هذا الاختصاص - تعيين رئيس المصلحة في وقت معاصر لميعاد اعداد التقارير السنوية - عهدته الى وكيل المصلحة باستيفاء التقارير السنوية لتعذر تفرغه لشئون الموظفين والادارة في ذلك الوقت . صحة ذلك .

### المبدأ القانوني

لئن كانت المادة ٣١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة تقضي بأن يعرض تقرير الموظف على الرئيس المحلى ثم رئيس المصلحة لبدء ملاحظتهما ، الا أنه اذا غاب رئيس المصلحة أو قام لديه مانع حل محله

أو الذين رتب لهم معاشات قبل صدور هذا القانون ، أى أن هذا الصندوق الجديد - محل صندوق المعاشات والادخار للمحامية المختلطة ، ولذا نص القانون على أن يتكون رأس مال الصندوق الجديد من موارد الصندوق السابق سائل الذكر التى انتقلت الى الصندوق الجديد بهجرد العمل بالقانون الجديد كما يتكون من موارد أخرى فصلتها المادة الثالثة ، ومن بينها ماورد تحت - تاسعا - « ما تقدمه الحكومة الى الصندوق مساهمة منها فى تكاليف يراعى فى تحديدها أنها تكفى مع الموارد الأخرى المنصوص عليها بهذه المادة لتأدية المعاشات والمرتبات والاعانات المقررة عن السنة المالية والمحددة وفقا لاحكام هذا القانون » . ومفاد ذلك أن الحكومة تكفل كفاية الموارد بالقدر الذى يسمح بتحقيق تلك الأغراض ، كما نصت المادة الثالثة منه على أن « يكون للصندوق شخصية معنوية ويكون له الاهلية الكاملة المتقاضى وقبول اقتباعات التى ترد اليه بشرط أن لا يتعارض ذلك مع الغرض الاصلى من انشائه » ، ونصت المادة ١٧ منه على مستحقى المعاش - فى حالة وفاة المحامى - وانصبه هؤلاء المستحقين بما يغاير القواعد المتبعة فى قوانين المعاشات الخاصة بهوظفى الحكومة ، ولم تحظر المادة ٢٦ منه الا الجمع بين التمتع بحقوق الاشتراك فى الصندوق المنشأ بموجب هذا القانون وبين التمتع بحقوق الاشتراك فى صندوق المعاشات والاعانات المنشأ بموجب قانون المحاماة امام المحاكم الوطنية دون النص على حظر الجمع بين التمتع بحقوق الاشتراك فى هذا الصندوق وبين التمتع بالمعاشات المستحقة ان كان موظفا أصلا ثم اشتغل بالمحاماة أو المستحقين عنه . كما نصت المادة ٢٨ منه على أن يصرف صندوق المعاشات للمحامين امام المحاكم المختلطة المرتب لهم معاشات - المعاش الذى كان يدفع لهم من قبل ، وهذا يؤكد مقصود الشارع من عدم المساس بالحقوق المكتسبة . وقد صدر القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٤ بحل صندوق المعاشات والمرتبات للمحاماة المختلطة المنشأ بالقانون المتقدم الذكر ناصا فى مادته الاولى على أن يحل الصندوق المذكور وتلقى المواد من ٣ الى ٦١ والمواد ١٩ و ٢٠ و ٢٤ من

القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ ، وهذه المواد هى الخاصة بتعيين موارد الصندوق السابقة وبتشكيل مجلس الادارة القائم عليه وبتنظيم هذه الادارة وما الى ذلك مما أصبح غير ذى موضوع ، بعد قيام وزارة المالية والاقتصاد مقام الصندوق المشار اليه فيما له من حقوق وما عليه من التزامات ، وتوليها مباشرة الاختصاصات الموكولة اليه حسبما نصت على ذلك المادة الثانية من القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٤ ولم يمس القانون المذكور بالنسخ أو التعديل سائر مواد القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ التى حددت أوجه حظر الجمع بين التمتع بحقوق الاشتراك فى هذا الصندوق وغيره من الحقوق الأخرى ، مما يستفاد منه أنه لا يقع تحت هذا الحظر جواز الجمع بين التمتع بحقوق الاشتراك فى هذا الصندوق وبين الافادة من معاشات مستحقة بالتطبيق لقوانين المعاشات الخاصة بهوظفى الحكومة والمستحقين عنهم كما سلف البيان . وأنه لم يمس الحقوق المكتسبة لنوابها من قبل . وهذا المعنى هو على أتم الوضوح فى مواد القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٤ ، فإن المذكرة الايضاحية التى تقوم منه مقام الاعمال التحضيرية تزيد وضوحا وبيانا فقد جاء فيها ما نصه : « وقد ظلت هذه الإيرادات ( أى إيرادات الصندوق ) تتضاءل بعد الغاء المحاكم المختلطة سنة بعد أخرى الى أن أصبحت فى سنة ١٩٥٣ مقصورة على مساهمة وزارة المالية والاقتصاد التى نص فى الفقرة التاسعة من المادة الثالثة من القانون على أنه يراعى فى تحديدها أنها تكفى مع بقية موارد الصندوق الأخرى لتأدية المعاشات والمرتبات والاعانات المقررة عن السنة المالية ، كما اوضح من مراجعة ميزانية الصندوق عن السنة المذكورة أيضا أن الفوائد التى يحصلها من استثمار سندات تبلغ قيمتها السنوية ١٦٥٠ ج . بينما تبلغ مصروفات ادارة الصندوق ٢٦٠٠ ج . وقد دلت هذه الأرقام دلالة واضحة على أنه لم يعد هناك موجب للإبقاء على الصندوق كهو مسمة ، كما أنه لم تعد هناك فائدة من استثمار السندات ، وهن الصلحة بيع السندات وتصفية أعمال الصندوق ، على أن



الانصاف . منحه اجرا يوميا معادلا للمرتب المقرر للدرجة المحسدة لمؤهله الدراسي . عدم جواز زيادة مرتبه عن مرتب نظيره من المعينين على درجات بالميزانية . القاعدة أن يرفع أجره بما يعادل مرتب هذا النظير لا أن يجاوزه في الدرجة المقررة لمؤهله .

#### المبادئ القانونية

١ - أن كادر سنة ١٩٣١ الذي أقره مجلس الوزراء في ٢٥ من فبراير سنة ١٩٣١ وصدرت به التعليمات المالية رقم ٤٤ في يولييه سنة ١٩٣١ كان ينص في البند (سادسا) منه على «عدم منح اول علاوة يحل ميعادها ابتداء من اول مايو سنة ١٩٣١ ، ويعتبر موعد ائذلوله التالية بعد انقضاء فترة كاملة من انقترات المقررة لحلول ميعاد العلاوات ٠٠٠» وفي أول أغسطس سنة ١٩٣٤ أصدر مجلس الوزراء قرارا بإجازة منح علاوات بتسروط معينة ، وحول وزارة المالية سلطة تفسير أحكام هذا القرار وتطبيقها . وتنفيذا لذلك أصدرت وزارة المالية في يناير سنة ١٩٣٥ التعليمات المالية رقم ٥١ التي وردت في الفقرة (١) من البند (أولا) منها الخاص بالعلاوات أنه «يجوز منح علاوة واحدة ولمرة واحدة لكل موظف أو مستخدم قضى أو يقضى فترتي علاوة كاملتين على آخر علاوة نالها» . كما نص في الفقرة (٢) من البند ذاته على أن «تكون العلاوة اسمية لمدة سنة ، ولا تصرف فعلا الا من اليوم التالي لانقضاء هذه السنة ٠٠» ولما صدر كادر سنة ١٩٣٩ الذي تضمنه مشروع المالية رقم ٤ لسنة ١٩٣٩ المؤرخ ١٤ من مايو سنة ١٩٣٩ ملف رقم ف ٢٣٤ - ١٤/٢ نص في صدر البند (٢) من الأحكام المؤقتة للعلاوات الواردة به على أنه «الى أن يتحقق في اعتدادات الوظائف بالميزانية على حسب متوسط الدرجات وفر بينها وبين الماهيات الفعلية يسمح بمنح العلاوات الاعتيادية والعلاوات المكملة للماهية للوصول الى بداية الدرجة ب يوقف صرفها بصفة عامة» ، الا في الاحوال الخاصة التي استثناه صراحة ، ومنها ما ورد في الفقرة (ز) من هذا البند التي جاء بها «الموظفون ورؤساء المدارس الاتزامية الذين يعينون تحت أحكام هذا المشروع في الدرجتين الثامنة والسابعة يمنحون علاوة دورية كل سنتين أو ثلاث بحسب الحالة

تتولى وزارة المالية والاقتصاد صرف المعاشات المستحقة للمحامين . وقد وافقت وزارة المالية والاقتصاد على اجراء هذه التصفية ، على أن تتولى هي صرف هذه المعاشات . وظاهر من ذلك أن القانون المذكور انما استهدف تصحيح الوضع وترجمته بما يطابق الواقع بعد أن تضاعفت موارد الصندوق وأصبحت الحكومة هي القائمة بتنفيذ الالتزامات فعلا بالتطبيق للفقرة التاسعة من المادة الثالثة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ ، ولم يتوخ القانون المذكور أغراضا أخرى تنطوي على تغيير الأحكام الموضوعية الأخرى ، وبوجه خاص المساس بالحقوق المكتسبة لذويها من قبل .

٢ - لا وجه لتطبيق الحظر الوارد في الفقرة الأخيرة من المادة ٦٠ من قانون المعاشات العسكرية رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ في حق المدعى ، ما دام أحد المعاشين مستحقا بالتطبيق لأحد قوانين المعاشات الحكومية والأخر مستحقا من صندوق المعاشات والمرتبات للمحاماة المختلطة ، لأن الحظر لا يقع حكمه الا اذا كان المعاشان كلاهما مستحقين بالتطبيق لقوانين المعاشات الحكومية الخاصة بموظفي الحكومة أو المستحقين عنهم حسبما سلف ايضاحه ، ومن ثم يتعين استحقاق المدعى لأن يصرف له المعاش الاول بالتطبيق لتلك القوانين ، وأن يقتضى المعاش الثانى بالتطبيق للقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ بإنشاء صندوق المعاشات والمرتبات للمحاماة المختلطة نزولا على حكم القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٤ الذي يلزم وزارة المالية والاقتصاد في مادته الثانية بالقيام مقام الصندوق في الوفاء بالتزاماته .

( القضية رقم ٨٥٩ سنة ٣ ق بالهيئة السابقة )

## ١٧٨

٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٨

١ - علاوة . سرد لبعض احكام كادر سنة ١٩٣١ وقرار مجلس الوزراء في أول أغسطس سنة ١٩٣٤ وكادر سنة ١٩٣٩ وقواعد الانصاف وقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢/١١/١٩٤٦ والكتب النورية الصادرة من وزارة المالية في شأن العلاوات .

ب - موظف . تعيينه باليومية في ظل سريان احكام كادر سنة ١٩٣٩ . تسوية حالته بالتطبيق لقواعد



٢ - إذا كان الثابت أن المدعى عين في خدمة الحكومة في ظل سريان أحكام كادر سنة ١٩٣٩، وأن العلاوة موضوع المنازعة إنما منحت له نتيجة تسوية حالته بالتطبيق لقواعد الانصاف الصادرة في سنة ١٩٤٤، وقد كان يتقاضى اجرا يوميا قدره ٢٨٠ م من أول مايو سنة ١٩٤٣، فزيد هذا الاجر الى ٤٠٠ م يوميا من بدء تعيينه على أساس تحديده بالقياس على المرتب المقرر للدرجة المحددة في تلك القواعد لمؤهله الدراسي باعتباره من أرباب اليومية بحيث أصبح أجره يوازي المرتب المذكور . ولما كان الموظف الحاصل على مؤهل دراسي مماثل لمؤهل المدعى والمعين في الدرجة السابعة المقررة لهذا المؤهل لا ينال بقواعد الانصاف مقرونة بقواعد كادر سنة ١٩٣٩ الخاصة بوقف العلاوات أكثر مما نال هذا المدعى بعد تعديل أجره ، ولا يفيد من الاستثناء الوارد بالكادر المشار اليه لكون مرتبه قد بلغ ٩٦ ج سنويا وجاوز هذا القدر ، كما لا يفيد من العلاوات الجديدة التي منحها مجلس الوزراء بقراره الصادر في ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ متى كان قد انتفع بتحسين في ماهيته نتيجة لتطبيق قواعد الانصاف على حالته - إذا كان ثابت هو ما تقدم ، فإن المدعى لا يستحق علاوة ، اذ لا يجوز أن يصبح - وقت ان كان من أرباب اليومية وبعد قياس أجره بما يوازي مرتب نظيره من المعينين على درجات بالميزانية - أحسن حالا من هذا الاخير ، مع أن القاعدة أن يرفع أجره بما يعادل مرتب هذا النظير ، لا أن يجاوزه بالزيادة في الدرجة المقررة لمؤهله ، ومع أنه أفاد بتطبيق قواعد الانصاف تجسينا في أجره برفعه من ٢٨٠ م الى ٤٠٠ م يوميا ، أي بما يجاوز مقدار العلاوة الجديدة التي نص كتاب وزارة المالية الدوري المؤرخ ٣ من أبريل سنة ١٩٤٧ في الفقرة الاولى منه على أن تمنح وفقا لفئات العلاوات حسب كادر سنة ١٩٣٩ ، ومن ثم فإن تسوية حالته ، وهو باليومية على أساس قواعد الانصاف بمنحه علاوة قدرها ٤٠ م يوميا (توازي جنيها شهريا) بعد رفع أجره على النحو المتقدم ، تكون تسوية خاطئة ، لعدم استحقاقه هذه العلاوة ، سواء بالتطبيق لقواعد الانصاف بمراعاة أنه معين في ظل كادر سنة ١٩٣٩ ، أو

حتى تبلغ ماهيتهم ٩٦ جنيها سنويا » . ومفاد ما تقدم من نصوص أنه بعد أن كان كادر سنة ١٩٣٩ يعفى بحرمان الموظف من أول علاوة ، وبعد أن تفررت في ظله العلاوة الوحيدة جاء كادر سنة ١٩٣٩ فأوقف بصمة عامة صرف العلاوات الاعتيادية والعلاوات المكملة لهماهيه ، وإنما استثنى من ذلك - في نطاق محدود والى رقم معين - الموظفين الجدد الذين يعينون في ظل احكامه في الدرجتين الثامنة والسابعة فقضى بأن يمنح هؤلاء علاواتهم الدورية كل سنتين أو ثلاث سنوات بحسب الحالة الى أن تبلغ ماهياتهم ثمانية جنيهات شهريا ، ثم يوقف منحهم ايها بعد بلوغ ماهيتهم هذا القدر ، اذ ينتهي الاستثناء عندئذ ويرتدون الى القاعدة العامة وهي وقف العلاوة فلا يمنحون علاوة بعد ذلك . وقد صدرت بعد هذا قواعد الانصاف ، وقضت بأن أرباب اليوميات من حملة المؤهلات الدراسية تزداد أجورهم على اساس انهم التحقوا بالخدمة بأجور توازي المرتبات المقررة للدرجة المحددة لمؤهلاتهم ان لم يكونوا قد منحوها بالفعل . وفي ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ قرر مجلس الوزراء منح علاوة جديدة للموظفين والمستخدمين الدائمين والمؤقتين والخدمة الخارجين عن هيئة العمال وفقا للاحكام التي وضعها في هذا الشأن . وتنفيذا له صدر كتاب وزارة المالية الدوري ملف رقم ف ٢٣٤ - ٥ / ٣٤ مؤقت ١٢ في ٣ من ابريل سنة ١٩٤٧، وتنص في الفقرة (٥) منه على أن « لا تمنح العلاوة للموظفين والمستخدمين الذين انتفعوا بتحسين في ماهياتهم نتيجة لتطبيق قواعد الانصاف أو الكادرات الخاصة ولا للموظفين الشاغلين لوظائف ذات مربوط ثابت الا اذا كانوا قد استحقوا هذه العلاوة في الدرجة السابقة وكانت ماهياتهم الحالية لا تتجاوز بالعلاوة الجديدة ذلك المربوط الثابت . على أن من تكون الزيادة التي منحها في الانصاف تقل عن مقدار العلاوة الجديدة يمنح الفرق بين الاثنين . ويستثنى من حكم هذه الفقرة المنسيون وكذلك الخدمة الخارجون عن هيئة العمال الذين اقتصر الانصاف بالنسبة اليهم على رفع ماهياتهم الى ٣ ج شهريا ، هؤلاء يمنحون العلاوة الجديدة بغض النظر عما نالوه في الانصاف » .

المذكورة صريحة بأن مجلس الوزراء هو السلطة التي تملك التصرف في طلب اعتزال الخدمة سواء بالقبول أو ارفض على خلاف التصرف في طلب الاستقالة العادية . قانون المختص أو رئيس المصلحة بحسب الاحوال هو الذي يملك ذلك ، ومن ثم فإن رابطة التوظيف تنتهي بصيور قرار مجلس الوزراء بالموافقة على طلب اعتزال الخدمة ، وليس بقرار الوزير الذي يصدر تنفيذا لقرار مجلس الوزراء المذكور . وبناء على ذلك فلا وجه لما يتحدى به المدعى من أن قرار ترقيته صدر سليما بمقولة ان رابطة التوظيف تظل قائمة حتى ٥ من فبراير سنة ١٩٥٤ ، وهو اليوم التالي لإبلاغه قرار مجلس الوزراء بالموافقة على اعتزاله الخدمة وفقا للمادتين ١١١ و ١١٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ اللتين تقضيان بأنه يجب على الموظف أن يستمر في عمله الى أن يبلغ قرار قبول الاستقالة، وفي حالة انتهاء الخدمة بقرار من مجلس الوزراء يستحق الموظف مرتبه الى اليوم الذي يبلغ فيه القرار ، ذلك أن العلاقة الوظيفية بين الحكومة والموظف إنما تنفصم عراها متى قام سبب من أسباب انتهاء الخدمة التي عدتها المادة ١٠٧ من القانون المشار اليه ، وهو في هذه الحالة القرار الصادر من مجلس الوزراء بالموافقة على اعتزال الخدمة . أما استمرار الموظف في القيام بأعمال وظيفته، سواء بالتطبيق للمادة ١١١ أو بالتطبيق للمادة ١١٤ فلا يغير من الامر شيئا ، ذلك أن الخدمة تعتبر منتهية بتحقيق سببها طبقا للمادة ١٠٧ وإنما يعتبر الاجر الذي يستحقه الموظف اذا استمر في عمله مؤقتا بعد ذلك كمكافأة نظير العمل الذي يقوم به وبعد انتهاء مدة الخدمة . ومن ثم فمتى كانت مدة خدمة المطعون عليه قد انتهت بالقرار الصادر من مجلس الوزراء في ٧ من يناير سنة ١٩٥٤ بالموافقة على اعتزاله الخدمة ، فإن القرار الصادر بترقيته بعد ذلك في ١٩ من يناير ١٩٥٤ يكون معدوما ، اذ لم يصادف محلا يقبله ويقع عليه بعد اذ لم يعد المدعى موظفا قابلا للترقية .

( القضية رقم ٧٢٢ لسنة ٣ ق رئاسة رخصوية السادة الاساتذة السيد علي السيد رئيس مجلس الدولة والسيد ابراهيم الديواني ومحي الدين حسيبي وعلي ابراهيم بغدادى ومصطفى كامل اسماعيل المستشارين )

بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ ، بعد اذ عين في الدرجة السابعة بمهنية شهرية قدرها عشرة جنيهات اعتبارا من أول مايو سنة ١٩٤٥ .

( القضية رقم ٧١٧ سنة ٣ رئاسة وعضوية السادة الاساتذة السيد ابراهيم الديواني وكيل مجلس الدولة المساعد وعلي ابراهيم بغدادى والدكتور محمود سعد الدين الشريف ومصطفى كامل اسماعيل والدكتور ضياء الدين صالح المستشارين )

١٧٩

٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٨

استقالة . طلب اعتزال الموظف الخدمة طبقا لقرارات مجلس الوزراء الصادرة في ٤ و ١١/٢٥ و ١٩٥٣/١٢/٩ مجلس الوزراء هو السلطة التي تملك التصرف في هذا الطلب . انتهاء رابطة التوظيف يكون بصيور قرار من مجلس الوزراء بالموافقة على طلب اعتزال الخدمة وليس بقرار الوزير الذي يصدر تنفيذا لقرار المجلس . استمرار الموظف في عمله بعد ذلك بالتطبيق للمادتين ١١١ و ١١٤ من قانون نظام موظفي الدولة لا يغير من الامر شيئا . الاجر في هذه الحالة يكون نظير العمل الذي يقوم به بعد انتهاء مدة خدمته . صدور قرار بترقية موظف بعد موافقة مجلس الوزراء على اعتزاله الخدمة . قرار معدوم لانه لم يصادف محلا .

المبدأ القانوني

أصدر مجلس الوزراء في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ قرارا يقضى بضم مدة خدمة لا تتجاوز السنتين مع أداء الفرق بين المرتب والمعاش مشاهرة لموظفي الدرجة الثانية فأعلى الذين يقدمون طلبا خلال ستين يوما باعتزال الخدمة متى أجاز المجلس ذلك ، وكشف في القرار ذاته عن المصلحة العامة التي تغياها من اصداره ، وهي الرغبة في افساح مجال الترقى أمام العناصر الممتازة وخريجي الجامعات والمعاهد العالية . وفي ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ أصدر قرارا مكملا للاول بالموافقة على منح الموظفين المشار اليهم الفرق مشاهرة عن المدة المضافة على أساس المرتب مضافا اليه اعانة الغلاء وبين المعاش مضافا اليه اعانة الغلاء خلال تلك المدة مع عدم ادخال العلاوات التي تستحق أثناء المدة المضافة في حساب المعاش . وفي ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ صدر قرار من مجلس الوزراء بسريان القرارات المشار اليهما على موظفي الدرجة الثالثة فما دونها ، وظاهر مما تقدم أن نصوص القرارات



الرجوع الى كشف مدة الخدمة والاوراق المؤيدة لما جاء به  
المرفقة بملف الخدمة . مثال .

### المبدأ القانوني

إذا كان الثابت من أوراق مودعة ملف الخدمة  
أنها لم تحرر لتحديد المركز القانوني للمدعى  
أو بيان درجته وتاريخ حصوله عليها ، ولم  
تتضمن قرارا إداريا بهذا التحديد أو ترديدا  
لقرار سابق من هذا القبيل ، ولم يصدر مثل  
هذا القرار من رئيس مختص بإصداره ، وإنما  
قصد بها غرض آخر هو صرف أجرة المدعى  
وخطابات توصية بزيادة أجره وصف فيها بأنه  
« أوسطى مواسير » ، فهي ليست في ذاتها  
أداة تعيين قانونية ، ولا تنهض دليلا قاطعا في  
اثبات تعيين المدعى في وظيفة «أوسطى» عند  
بدء تعيينه ، وقد خلت الاوراق المقدمة في  
الدعوى من أي قرار يؤيد حصول هذا التعيين  
ولو أنه حصل بحق لمنح المدعى العلاوة المقررة  
لدرجة «أوسطى» في حينها وقدرها ٤٠ م لا  
٣٠ م التي كان يتقاضاها بالفعل . ولئن كان  
قرار تعيين المدعى غير مرفق بملف خدمته وقد  
أجابت المدعى عليها بأنها لم تعثر عليه ، إلا أن  
الثابت في سجلات المصلحة الخاصة بتفتيش  
الاعمال الجديدة ، وهي المرجع الرسمي الوحيد  
الموجود ، أنه عين بوظيفة عامل ، وعلى أحسن  
الفروض بالنسبة اليه فإن الثابت في كشف  
خدمته أنه عين بمهنة ريس اعتبارا من أول  
مارس سنة ١٩٢٠ ، كما أن بملف خدمته طلبا  
مرفوعا منه الى باشمهندس قسم الزيتون  
بتاريخ ٦ من مارس سنة ١٩٤٣ يرجو فيه  
مساعده لوضعه يكادر الصناع حيث أنه عين  
بوظيفة ريس ، وهي تتعارض مع العمل الذي  
يقوم به حاليا وهو وظيفة «أوسطى مواسير» ،  
وقد تأثر على هذا الطلب من الباشمهندس  
برجاء نقل المدعى الى كادر الصناع ، إذ أنه  
قائم باعمال أوسطى مواسير ، ويؤدي عمله على  
الوجه الاكمل ، وهذا يقطع - كما جاء بالحكم  
المطعون فيه - بأن المدعى عين ريس عمال ، ولم  
ينقل الى كادر الصناع حتى هذا التاريخ ،  
وليس في الاوراق ما يدل على نقله الى هذا  
الكادر بعد ذلك .

( القضية رقم ٨٢٤ سنة ٣ بالهيئة السابقة )

١٨٠

٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٨

حكم . خطأ وارد في ديباجة الحكم . ورود اسم وزارة  
المواصلات بالحكم باعتبار انها هي المدعى في حين أن الدعوى  
انما رفعت من وزارة الزراعة . هو خطأ مادي كتابي ظاهر  
الوضوح . جواز تصحيح مثل هذا الخطأ . اساس ذلك .

### المبدأ القانوني

لئن صح ما ينعاه طعن السيد رئيس هيئة  
مفوضي الدولة على الحكم المطعون فيه من ورود  
اسم « وزارة المواصلات » به باعتبار أنها هي  
المدعى في حين أن الدعوى انما رفعت من  
« وزارة الزراعة » ، إلا أن هذا الخلف في اسم  
الوزارة صاحبة الشأن لا يعدو أن يكون خطأ  
ماديا كتابيا بحتا ظاهر الوضوح ، وهو ان وقع  
في منطوق الحكم كان سائغ التصحيح طبقا  
لنص المادة ٣٦٤ من قانون المرافعات المدنية  
والتجارية بقرار تصدره المحكمة من تلقاء نفسها  
أثر بناء على طلب أحد الخصوم من غير مراقبة ،  
ومن باب أولى اذا وقع في ديباجته فحسب وكان  
تحديد طرفي المنازعة واضحا دون لبس من  
الاوراق ومن الحكم ذاته ، إذ أن التظلم رقم  
٢٨٠٠ لسنة ١ القضائية مقدم الى اللجنة  
القضائية لوزارات التجارة والزراعة والتموين  
من المدعى ضد وزارة الزراعة ، والطعن في  
قرار اللجنة القضائية الصادر في هذا التظلم  
مرفوع من وزارة الزراعة ضد المدعى امام محكمة  
القضاء الاداري وهو موضوع الدعوى رقم ٦٢٦٨  
لسنة ٨ القضائية الصادر فيها الحكم المطعون  
فيه حاليا ، وهذا كله ظاهر ومردد على وجهه  
الصحيح في كل من وقائع الحكم وأسبابه ،  
ومن ثم فهو خطأ كتابي محض قابل للتصحيح  
لا يعيب الحكم عيبا جوهريا ولا يفضي الى  
بطلانه .

( القضية رقم ١٣ سنة ٣ ق بالهيئة السابقة )

١٨١

٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٨

عامل . تحديد المهنة التي وضع فيها العامل عند  
تعيينه في حالة عدم وجود قرار التعيين . عدم الاعتداد  
في ذلك بالاوراق التي لم تحرر لتحديد المركز القانوني  
للعامل أو بيان درجته وتاريخ حصوله عليها . جواز



## المبادئ القانونية

١ - ان كلية فيكتوريا منذ صدور القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٧ والعقد المرافق له قد أصبحت شخصا من أشخاص القانون العام يقوم بالإسهام في شؤون مرفق عام من مرافق الدولة هو مرفق التعليم ، ومن ثم فإن موظفي كلية فيكتوريا يعتبرون موظفين عموميين بحكم تبعيتهم لمؤسسة عامة تقوم على مرفق عام من مرافق الدولة ، وتسرى عليهم تبعاً لذلك الأحكام والأنظمة المقررة بالنسبة لموظفي الإدارة الحكومية فيما لم يرد بشأنه نص خاص في العقود المبرمة مع هؤلاء الموظفين ، وبهذه المثابة فإن الاختصاص بنظر المنازعة المتعلقة بالطعن في قرار فصل المدعى الصادر في ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٧ من خدمة كلية فيكتوريا بالاسكندرية ينعقد لمجلس الدولة بهيئة قضاء اداری دون غيره ، وذلك بناء على نص البند (رابعاً) من المادة الثامنة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة ، وهي التي تنص بأن « يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء اداری دون غيره بالفصل في المسائل الآتية ويكون له فيها ولاية القضاء كاملة » . رابعاً - الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية » .

٢ - ان القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة نص في المادة ١٣ منه على أن « تختص المحاكم الادارية بصفة نهائية: (١) بالفصل في طلبات إلغاء القرارات المنصوص عليها في البنود «ثالثاً» و «رابعاً» و «خامساً» من المادة ٨ عما ما يتعلق منها بالموظفين الداخلين في الهيئة من الفئة العالية أو بالضباط وفي طلبات التعويض المترتبة عليها » . (٢) بالفصل في المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لمن ذكروا في البند السابق أو لورثتهم » . ونص في المادة ١٤ على أن « تختص محكمة القضاء الاداری بصفة نهائية بالفصل في الطلبات والمنازعات المنصوص عليها في المواد ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ عما ما تختص به المحاكم الادارية » . وقد ورد في المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ المشار

١٨٢

٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٨

١ - موظف عام - موظفو كلية فيكتوريا يعتبرون موظفين عموميين بحكم تبعيتهم لمؤسسة عامة تقوم على مرفق عام من مرافق الدولة . سريان الاحكام والأنظمة المقررة بالنسبة لموظفي الإدارة الحكومية عليهم فيما لم يرد بشأنه نص خاص في العقود المبرمة معهم . الاختصاص في نظر الطعن المقدم في قرار فصل موظف في كلية فيكتوريا ينعقد لمجلس الدولة بهيئة قضاء اداری دون غيره .

ب - اختصاص . مناط توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الاداری وبين المحاكم الادارية هو أهمية النزاع - استناد هذا المعيار الى قاعدة مجردة مردها الى طبيعة النزاع في ذاته ودرجة خطورته من حيث مرتبة الموظف ومستوى الوظيفة التي يشغلها في التدرج الوظيفي وأهميتها . انطباق هذا المعيار كلما تحققت حكمته التشريعية . عدم ارتباطه بتعبير اصطلاحى خاص قصد به معنى محدد في قانون معين كالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ . عبارة « الموظفين الداخلين في الهيئة في الفئة العالية » الواردة في المادة ١٣ من قانون مجلس الدولة . وجوب فهمها على أنها وصف عام للضباط الذي يتخذ اساساً لتقدير الأهمية . سواء طابق هذا الوصف الاصطلاح الوارد في قانون نظام موظفي الدولة أو في ميزانية الدولة العامة أو صادف حالة واقعية مماثلة قائمة بموظف عمومي خاضع لاحكام قانون آخر . شمول قاعدة توزيع الاختصاص الوارد في المادة ١٣ و ١٤ من قانون مجلس الدولة طوائف الموظفين العموميين سواء الخاضعين منهم لاحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وغير الخاضعين . صفة الموظف الداخل في الهيئة في عرف الاصطلاح الجاري في النظام الحكومي تتوافر في الموظف التابع للمؤسسة العامة وإن لم تضاف عليه بحرفيتها هذه التسمية متى اجتمعت لديه مقوماتها وخصائصها . عدم التقيد بوجوب التزام حرفية تعبير « الموظفين الداخلين في الهيئة في الفئة العالية » بمطلوه اللفظي المحدد في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ . حجة ذلك .

ج - اختصاص . توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الاداری والمحاكم الادارية . عدم وجود اختصاص عام أصيل واختصاص استثنائي لائى من هاتين الهيئتين . اشتراك كل من الهيئتين في اختصاص على قدم المساواة من حيث مبدأ الولاية فيما اتحدت فيه الولاية من المنازعات الخاصة بالموظفين العموميين . توزيع هذا الاختصاص بمراعاة التدرج القضائي بينهما وفقاً لأهمية النزاع . حجة ذلك .

د - اختصاص . وظيفة مدرس مادة الطبيعة بمرتبة قدره ٥٥٠ ج سنوياً مضافاً اليه ٥٠ ج نظير الاشراف على المعامل . هي في القمصة من الوظائف الفنية في مرفق التعليم . عدم وجود كادر خاص بموظفي كلية فيكتوريا . لا يجرى هذه الوظيفة من أهميتها التي هي مناط تعيين الاختصاص . افتراض قيام علاقة المدعى بكلية فيكتوريا على رابطة أساسها عقد استخدامه . احكام هذا العقد قاعدة تنظيمية تضعه في مركز لا تحيى يخضع لاحكام القانون العام . عدم وجود التنافر بين قيام العقد وبين كون الموظف داخلاً في الهيئة أو في الفئة العالية أو مشبهاً بذلك . اختصاص محكمة القضاء الاداری دون المحاكم الادارية بنظر المنازعة المتعلقة بالقرار الصادر بصله .



إليه خاصا بهاتين المادتين « ٠٠٠ » وغنى عن البيان أن محكمة القضاء الإداري بحسب النظام الحال الذي تتحمل فيه وحدها عبء الفصل في هذه الكثرة الهائلة من القضايا ٠٠ لن تستطيع والحالة هذه الفصل في القضايا بالسرعة الواجبة مع أهمية ذلك كي تستقر الأوضاع الإدارية ولو زيد عدد دوائرها أضعافا ٠ لذلك كان لا بد من علاج هذه المشكلة ، والنظام المقترح يوزع العبء بين محكمة القضاء الإداري وبين المحاكم الإدارية على أساس أهمية النزاع ٠ ويتضح من هذا أن مناط توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الإداري وبين المحاكم الإدارية - بمراعاة التدرج القضائي بينهما - هو أهمية النزاع ، ويستند معيار الأهمية في هذا المقام إلى قاعدة مجردة مردها إلى طبيعة النزاع في ذاته ودرجة خطورته منظورا إليها من حيث مرتبة الموظف المستلمة من مستوى الوظيفة التي يشغلها في التدرج الوظيفي وأهميتها ٠ ومتى كان الفصل في تعيين الاختصاص القائم على أهمية النزاع هو هذا المعيار المجرد فإنه ينطبق كلما تحققت حكمته التشريعية غير مرتبط بتعبير اصطلاحى خاص قصد به معنى محدد في إطار قانون معين كالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، والافادت هذه الحكمة ٠ فتفهم عبارة « الموظفين الداخلين في الهيئة من الفئة العالية » الواردة في المادة ١٣ من قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ على أنها وصف عام على سبيل الحصر للمضابط الذي يتخذ أساسا لتقدير الأهمية ، سواء طابق هذا الوصف الاصلاح الوارد في قانون نظام موظفى الدولة أو في ميزانية الدولة العامة ، أو صادف حالة واقعية مماثلة قائمة بموظف عمومى خاضع لاحكام قانون آخر ، ذلك أن المشرع في قانون مجلس الدولة لم يخصص بالعبارة آنفة الذكر الموظفين الداخلين في الهيئة من الفئة العالية بحسب تعريفهم في قانون نظام موظفى الدولة والجدول الملحق به أو في ميزانية الدولة العامة الخاصة بالحكومة المركزية فحسب ، وإنما اتبع هذه المصطلحات على حكم الغالب ، وعنى بذلك من فى مستواهم الوظيفي من حيث طبيعة العمل ونوع الوظيفة

ومرتبتها في مدارجها بما لا يمنع من تأويل هذا الاصطلاح بما يقابله ويتعادل معه معنى ومدلول في مفهوم القواعد واللوائح التي تحكم حالة الموظفين العموميين في كل مصلحة أخرى أو هيئة عامة من الهيئات التي تستقل بأنظمة خاصة لموظفيها وميزانياتها ولا تلتزم النظام الوظيفي أو المالى المتبع في شأن الموظفين الحكوميين ، وبذلك تشمل قاعدة توزيع الاختصاص الواردة في المادتين ١٣ و ١٤ من قانون مجلس الدولة طوائف الموظفين العموميين كافة وتتسع لهم جميعا، الخاضعين منهم لاحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وغير الخاضعين، تحقيقا لمساواة بينهم في المعاملة القضائية ، كما هو الحال بالنسبة إلى الموظفين العموميين ذوي الكادرات الخاصة الذين تنظم قواعد توظيفهم قوانين خاصة - كرجال القضاء وإدارة قضايا الحكومة وأعضاء مجلس الدولة وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات - ولا يحكمهم قانون نظام موظفى الدولة أساسا ، وكما هو الحال كذلك بالنسبة إلى موظفى المؤسسات العامة الداخلة في إطار الدولة العام وفى نطاق وظيفتها الإدارية بعد اذ امتد نشاط هذه الأخيرة إلى مختلف المرافق والتي يتبعها موظفون عموميون ولا تتقيد بالأوضاع والنظم المالية المقررة لموظفى الإدارة الحكومية سواء فى تبويب الميزانية أو فى تقسيم الوظائف والدرجات ، كما لا تلتزم مصطلحاتها بنصها وتعبيراتها بل تنفرد بنظمها وتعبيراتها الخاصة وأن قارب فيها ترتيب الوظائف وطبيعتها ومستوياتها نظائرها فى الكادر العام ٠ ومن ثم فإن صفة الموظف الداخل فى الهيئة فى عرف الاصطلاح الجارى فى النظام الحكومى تتوافر فى الموظف التابع للمؤسسة العامة وإن لم تصف عليه بحرفيتها هذه التسمية ، متى اجتمعت لديه مقوماتها وخصائصها حسبما يتلاءم مع طبيعة نظام المؤسسة وأوضاع ميزانياتها ومركزه فيها، فهو فى الحكومة غيره فى المؤسسة بيد أن المركز القانوني لطلبهما واحد ، وبالتالي فإن حكمهما من حيث الاختصاص باعتباره اثرًا من الآثار المترتبة على هذا المركز واحد كذلك ٠ وبالقياس ذاته تتحدد الفئة العالية ، فما هذه التسمية



هو الى أهمية النزاع ، وكان تقدير هذه الأهمية يقوم على أسس واقعية منضبطة على نحو ما سلف بيانه مردها الى المستوى الوظيفي وخطورة المسؤولية والدرجة المسالية ومقدار المرتب وما الى ذلك من ضوابط ومعايير يراعى فيها الموازنة بين الوظائف ذات الأهمية والقليلة الأهمية ومثيلات كل منها ؛ لقيام الفارق بينها بحكم طبائع الاشياء . فليس ثمة اختصاص عام أصيل واختصاص استثنائي لائى من هاتين الهيئتين ، بل مشاركة فى الاختصاص على قدم المساواة من حيث مبدأ الولاية فيما اتحدت فيه هذه الولاية من المنازعات الخاصة بالموظفين العموميين ، وتوزيع لهذا الاختصاص بين الهيئتين المذكورتين بمراعاة التدرج القضائى بينهما وفقا لأهمية النزاع مما يجعل كلا منهما أصيلة فيما أسند اليها الاختصاص بنظره معزولة عما سواه . وآية ذلك ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة الثامنة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة من قولها : « وكل ذلك بحيث تختص محكمة القضاء الادارى وحدها بالفصل نهائيا فيما نص عليه فى البندين أولا وستادسا ، وتختص بالاشتراك مع المحاكم الادارية بالفصل فيما نص عليه فى البنود : ثانيا وثالثا ورابعا وخامسا وسابعا » ، وهذا الاختصاص المشترك بالفصل فيما نص عليه فى البنود : ثانيا وثالثا ورابعا وخامسا من المادة الثامنة من القانون فى شئون الموظفين العموميين هو ما تحدثت عنه المادتان ١٣ و ١٤ منه ، ووُضعت فيه الاختصاص بين المحاكم الادارية ومحكمة القضاء الادارى بصفة نهائية على أساس أهمية النزاع بما يتماشى مع التدرج القضائى بين كل من هاتين الهيئتين . ومما يؤكد هذا النظر ما ورد فى كلتا المادتين المشار اليهما من قول الشارع « عدا ما يتعلق منها بالموظفين الداخلين فى الهيئة من الفئة العالية أو بالضباط » فى المادة الاولى ، وعدا ما تختص به المحاكم الادارية فى الثانية ؛ الامر الذى يفيد تبادل الاستثناء بين الهيئتين ، وما بناء الشارع بالمحاكم الادارية بسبب سهولة حصر اختصاصها الا اقتصاد فى العبارة وإيجاز فى السرد .

الا مظهر الأهمية التى هى معيار توزيع الاختصاص ، وتحقيق هذه الأهمية بتوافق عناصرها بالفعل فى أى صيغة ركبت ، فيعرف نظراء الموظفين الداخلين فى الهيئة من الفئة العالية فى المؤسسات العامة بحقيقة اوضاعهم الوظيفية والمالية لا بوصفهم وتسمياتهم . ومتى كان الامر كذلك فلا تعديل ولا تغيير فى قواعد الاختصاص بل اعمال لها وتطبيق صحيح لضوابطها بروحها ومعناها بما يتفق وحكمة التشريع ويتلاءم مع طبيعة نظم التوظيف وتقسيم الوظائف والدرجات واوضاع الميزانية التى تقررها اللوائح الخاصة بالمؤسسات العامة . اما الاستهساك يوجب التزام حرفية تعبير « الموظفين الداخلين فى الهيئة من الفئة العالية » بمادولته اللفظى المحدد فى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة فلزوم مالايلزم ، بل اعراض عن جوهر قصد الشارع فى قانون مجلس الدولة بما قد يفنى الى الخروج على مفهوم القانون ذاته فيما يتعلق بالموظفين الشاغلين للوظائف العليا ذات المربوط الثابت الذين لا يدخلون فى نطاق تقسيم الوظائف الداخلة فى الهيئة المنصوص عليه فى المادة الثانية من قانون نظام موظفى الدولة ، وهو تقسيم هذه الوظائف الى فئتين : عالية ومتوسطة ، وتقسيم كل من هاتين الفئتين الى نوعين : فنى وادارى للاولى وفنى وكتابى للثانية ؛ اذ لم ترد وظائفهم فى الجدول الثانى المرافق لهذا القانون ضمن وظائف الكادر الفنى العالى والادارى ، وهو منطق غير مقبول أن يخرج أفراد هذه الفئة من الموظفين من اختصاص محكمة القضاء الادارى ويخصمون فى منازعاتهم الادارية لولاية المحاكم الادارية ، مع أن وظائفهم فى مدارج السلم الادارى تتعادل وتتساوى مع وظائف الكادر الفنى العالى والادارى المقررة بهذا الوصف فى الجدول الثانى من القانون ، الامر الذى يتنافى مع ما قصده الشارع من جعل أهمية النزاع المشتقة من مرتبة الوظيفة مناط تحديد الاختصاص .

٣ - متى كان المرجع فى تعيين اختصاص كل من محكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية



ب - اختصاص - مناط توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الإداري وبين المحاكم الإدارية هو أهمية النزاع - استناد هذا المعيار إلى قاعدة مجردة مردها إلى طبيعة النزاع في ذاته ودرجة خطورته من حيث مرتبة الموظف ومستوى الوظيفة التي يشغلها في التدرج الوظيفي وأهميتها - انطباق هذا المعيار كلما تحققت حكمته التشريعية - عدم ارتباطه بتغيير اصطلاحى خاص قصد به معنى محدد في قانون معين كالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - عبارة « الموظفين الداخلين في الهيئة من الفئة العالية » الواردة في المادة ١٣ من قانون مجلس الدولة - وجوب فهمها على أنها وصف عام للضابط الذي يتخذ أساسا لتقدير الأهمية - سواء طابق هذا الوصف الاصطلاح الوارد في قانون نظام موظفي الدولة أو في ميزانية الدولة أو صادف حالة واقعية مماثلة قائمة بموظف عمومي خاضع لاحكام قانون آخر - شمول قاعدة توزيع الاختصاص الوارد في المادتين ١٣ و ١٤ من قانون مجلس الدولة طوائف الموظفين العموميين كافة الخاضعين لاحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وغير الخاضعين له - صفة الموظف الداخل في الهيئة في عرف الاصطلاح الجارى في النظام الحكومي - توافرها في الموظف التابع للمؤسسة العامة وأن لم تصف عليه بحرقيتها هذه التسمية متى اجتمعت لديه مقوماتها وخصائصها - عدم التقيد بوجوب التزام حرفية تعبير « الموظفين الداخلين في الهيئة الفئة العالية » بمدلوله اللفظي المحدد في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - حجة ذلك .

ج - اختصاص - توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية - عدم وجود اختصاص عام أصيل واختصاص استثنائي في هاتين الهيئتين - اشتراك كل من الهيئتين في الاختصاص على قدم المساواة من حيث مبدأ الولاية فيما اتحدت فيه الولاية من المنازعات الخاصة بالموظفين العموميين - توزيع هذا الاختصاص بمراعاة التدرج القضائي بينهما وفقا لأهمية النزاع - حجة ذلك .

د - اختصاص - وظيفة مرشد بهيئة قناة السويس - وظيفة في القمة من الوظائف الفئة لهيئة قناة السويس - أغفال تبويب هذه الوظيفة بين وظائف كادر موظفي هيئة القناة ودرجاته والافتقار برصد مبلغ إجمالي للارشاد في ميزانية الهيئة لاعتبارات تتعلق بوضع هذه الوظيفة - لا يحدد هذه الوظيفة من أهميتها المستمدة من طبيعة خصائصها والتي هي مناط تعيين الاختصاص - افتراض قيام علاقة المرشد بهيئة قناة السويس بعلاقة أساسية عقد استخدامه - عدم اعتبار هذا العقد عقد عمل رضائي بالمعنى المفهوم في فقه القانون الخاص - احكام هذا العقد قاعدة تنظيمية تضعه في مركز لائحي يخضع لاحكام القانون العام - سريان احكام لائحة موظفي الهيئة في حقه بما لا يتعارض مع ما هو وارد في العقد - عدم وجود تناقض بين قيام العقد وبين كون الموظف داخلا في الهيئة أو في الفئة العالية أو مشبها بذلك حكما اختصاص محكمة القضاء الإداري دون المحاكم الإدارية بنظر المنازعة المتعلقة بالقرار الصادر بفصل المرشد .

### المبادئ القانونية

١ - أن هيئة قناة السويس هي هيئة مستقلة يصدر بتشكيلها وتعيين رئيس وأعضاء مجلس

٤ - أن وظيفة مدرس مادة الطبيعة التي كان يشغلها المدعى ومرتبه الذي كان يتقاضاه وقدره ٥٥٠ جنيهها سنويا دضافا اليه ٥٠ جنيهها نظير الاشراف على المعامل والمؤهل الذي يحمله - وهو الدكتوراه من جامعة شيفيلد - هذه الوظيفة هي في القمة من الوظائف الفنية في مرفق التعليم - ولا يقدر في هذا أو يجرد الوظيفة من أهميتها المستمدة من طبيعة خصائصها والتي هي مناط تعيين الاختصاص عدم وجود كادر خاص بموظفي كلية فكتوريا ؛ ذلك أن مرتب وظيفة المدرس يصعد إلى مستوى يناهز المرتبات العالية في الدولة ، الأمر الذي يجعله في ذاته يدخل في نطاق المرتبات المقررة لوظائف الفئة العالية بحسب قانون نظام موظفي الدولة . ومتى كان هذا هو وضع المدعى فلا يغير من الأمر - فيما يتعلق بتعيين الهيئة المختصة بنظر دعواه الحالية - كون علاقته بكلية فيكتوريا كانت تقوم على رابطة أساسها عقد استخدامه الذي ظل معاملا بأحكامه ؛ لأنه على فرض صحة هذا التكييف فإن احكام العقد ذاتها تكون هي القاعدة التنظيمية التي تحكم حالته والتي تضعه في مركز لائحي يخضع لاحكام القانون العام ، وهي مع ذلك لا تمنع من سريان احكام نظام التوظيف في حقه فيما لا يتعارض مع ما هو وارد بهذا العقد . ولا تناقض بين قيام العقد وبين كون الموظف داخلا في الهيئة أو من الفئة العالية أو مشبها بذلك حكما . ولا تقدم من اسباب فان اختصاص بنظر هذه المنازعة يكون لمحكمة القضاء الإداري دون المحاكم الإدارية .

( القضية رقم ١ سنة ٤ ق بالهيئة السابقة )

١٨٣

٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٨

١ - موظف عام - هيئة قناة السويس - هيئة عامة تقوم على ادارة مرفق المرور بالقناة - موظفوها يعتبرون موظفين عموميين - خضوعهم للاحكام والانظمة المقررة لموظفي الادارة الحكومية فيما لم يرد بشأنه نص خاص في قانون التأميم أو اللوائح التي توضح لهم خاصة - اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري بنظر المنازعة المتعلقة بالطعن في قرار فصل الموظف من خدمة الهيئة .

من طبيعة خصائصها والتي هي مناط تعيين الاختصاص خلو الجداول الواردة بالكادر الخاص بموظفي هيئة القناة من النص عليها بين مختلف الوظائف الفنية والادارية والكتابية التي تضمنها ومنها ما يشغلها موظفون معتبرون من الفئة العالية وهم دون المرشدين . كما لا يقلل من أهمية هذه الوظيفة كون مرتبها الاصل بغير العلاوات والاضافات زهيدا نسبيا بالمقارنة بالاجر الكلي الذي يتقاضاه المدعى فعلا بسائر مشتملاته والذي لا يتمثل في هذا الراتب الرمزي فحسب بل يرقى الى رقم عريض في نهاية كل شهر تبعا لعدد السفن التي يتولى مهمة ارشادها ، ذلك ان هذه الاضافات انما هي معتبرة مكمل للراتب الاصل . بيد أنه لما كان حدها الاعلى مرئيا بالنسبة للتفاوت وغير ثابت ، وكانت تصعد بالراتب الى مستوى يناهز أعلى المرتبات في الدولة أو يفوقها قدرا ، فقد اقتضى وضعها الخاص الذي انفردت به اغفال تبويبها بين وظائف كادر موظفي هيئة القناة ودرجاته ، والاكتفاء بادراج مبلغ اجمالي للارشاد في ميزانية الهيئة . وحسب وظائف المرشدين دليلا على أهميتها أن المبلغ الذي اعتمد لها في البند ٩٤٢ ص ٢٦ من ميزانية السنة المالية ١٩٥٧/١٩٥٨ هو مليون من الجنيهات ، وهو مبلغ طائل لو قورن بالاعتمادات المرصودة لسائر الوظائف الدائمة الاخرى في الهيئة . على أن المرتب الرمزي المجرد للمدعى في حد ذاته هو داخل في نطاق المرتبات المقررة لوظائف الفئة العالية بحسب قانون نظام موظفي الدولة . ومتى كان هذا هو وضع المدعى فلا يغير من الامر فيما يتعلق بتعيين الهيئة المختصة بنظر دعواه الحالية كون علاقته بهيئة قناة السويس كانت تقوم على رابطة أساسها عقد استخدامه الذي ظل معاملا بأحكامه ، لأنه على فرض صحة هذا التكييف في الجدل المحض فان احكام العقد المقول به ذاتها - وهو ليس عقد عمل رضائي بالمعنى المفهوم في فقه القانون الخاص - تكون هي القاعدة التنظيمية التي تحكم حالته والتي تضعه في مركز لا يخضع لاحكام القانون العام . وهي مع ذلك لا تمنع سريان احكام لائحة موظفي الهيئة في حقه فيما لا يتعارض مع ما هو وارد بهذا العقد طبقا لنص المادة ٩٥ من تلك اللائحة التي لا تزال

ادارتها واعضائه المنتدبين ومديرها العام وتحديد مكافآتهم واعفاء البعض منهم من مناصبهم واعتماد ميزانيتها وحسابها الختامي قرار من رئيس الجمهورية ، وتقوم على ادارة مرفق المرور بالقناة الذي هو مرفق عام قومي من مرافق الدولة وثيق الصلة بالكيان السياسي لمصر ، متبعة في ذلك اساليب القانون العام ، ومستخدمة من الوسائل هذا المجرى المائي وتوابعه الذي هو جزء من الملك العام للدولة بما في ذلك ميناء بور سعيد ، مع تمتعها بالشخصية الاعتبارية وبسلطة ادارية هي قسط من اختصاصات السلطة العامة مع قدر من الاستقلال في مباشرة شئونها يتيح لها المرونة اللازمة التي تقتضيها طبيعة نشاطها ، ومن ثم فان موظفيها يعتبرون موظفين عموميين بحكم تبعيتهم لمؤسسة عامة تقوم على مرفق عسाम من مرافق الدولة ، وان كانوا مستقلين عن موظفي الدولة ، وتسرى عليهم تبعا لذلك الاحكام والانظمة المقررة بالنسبة لموظفي الادارة الحكومية فيما لم يرد بشأنه نص خاص في قانون التأمين او اللوائح التي توضع لهم خاصة . وبهذه المثابة فان الاختصاص بنظر المنازعة المتعلقة بالطعن في قرار فصل المدعى من خدمة الهيئة ينعقد لمجلس الدولة بهيئة قضاء اداری دون غيره ، وذلك بناء على نص البند (رابعاً) من المادة الثامنة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة ، وهي التي تقضى بأن « يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء اداری دون غيره بالفصل في المسائل الاتية ، يكون له فيها ولاية القضاء كاملة : ٠٠٠ رابعا - الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بالغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية » .

٢ - ٠٠٠ (١)

٣ - ٠٠٠ (٢)

٤ - أن وظيفة مرشد - التي كان يشغلها المدعى والموصوفة في الميزانية بأنها دائمة - هي في القمة من الوظائف الفنية بهيئة قناة السويس وفي الدروة منها دقة وخطورة . وبإدانة هذا النظر تتجلى من طبيعتها بحكم كونها عصب النشاط الملاحي في مرفق المرور بالقناة . ولا يقدح في هذا او يجردها من أهميتها المستمدة



قائمة و نافذة ، بقطع النظر عن الطعن فيها أمام القضاء ما دامت لم تلغ بعد . ولا تنافر بين قيام العقد وبين كون الموظف داخلا في الهيئة أو من الفئة العالية أو مشبها بذلك حكما إذ نصت المادة الرابعة من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة على أن « الوظائف الداخلة في الهيئة إما دائمة وإما مؤقتة حسب وصفها الوارد في الميزانية » . ونصت المادة ٢٦ منه في شقها الأخير على ما يأتي : « ٠٠٠ أما الموظفون المعينون على وظائف مؤقتة أو لأعمال مؤقتة فأحكام توظيفهم وتأديبهم وفصلهم يصدر بها قرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية والاقتصاد وبعد أخذ رأى ديوان الموظفين » وقد صدر قرار مجلس الوزراء في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ بالموافقة على الشروط الواردة بنموذج عقد الاستئجار الذي أعده ديوان الموظفين . ولما تقدم من أسباب فإن الاختصاص بنظر هذه المنازعة يكون لمحكمة القضاء الإداري دون المحاكم الإدارية .

( القضية رقم ٩٤٧ سنة ٤ ق بالهيئة السابقة ) .

## ١٨٤

٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥٨

١ - اختصاص . صدور القانون رقم ٤٩٧ لسنة ١٩٥٥ متضمنا نقل درجات من الكادر الكتابي الى الكادر الإداري بمصلحة الطيران المدني . صدور قرار بنقل موظفين من الكادر الكتابي الى الكادر الإداري بالمصلحة المذكورة ومنطويا في الوقت ذاته على ترقيتهما . حقيقة القرار المطعون فيه هو رفع الموظفين من كادر أدنى الى كادر أعلى - هذا الرفع هو بمثابة التعيين في الكادر الأعلى وينطوي على ترقية في هذا الكادر - اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بنظر الطعن في هذا القرار بغض النظر عن الالفاظ التي قد يوصف بها هذا القرار .

ب - اختصاص . صدور حكم من محكمة إدارية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالتها الى محكمة إدارية أخرى للاختصاص - الطعن في هذا الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا تأسيسا على أن المنازعة تتعلق بالطعن في قرار يمس مراكز موظفين من الفئة العالية . صدور قرار بعد الطعن في الحكم من المحكمة الإدارية المحالة اليها الدعوى بإحالتها الى محكمة القضاء الإداري للاختصاص - هذه الحالة لا تمنع من الحكم بإلغاء الحكم المطعون فيه وباختصاص محكمة القضاء الإداري بالفصل في المنازعة - أساس ذلك .

### المبادئ القانونية

١ - إذا كان الثابت أنه - بعد أن صدر

القانون رقم ٤٩٧ لسنة ١٩٥٥ بتنسيق وظائف مصلحة الطيران المدني متضمنا في مادته الثانية نقل ست درجات ( ٤ خامسة و ٢ سادسة ) من الكادر الكتابي الى الكادر الإداري ، وبعد تبادل اتصالات بين المصلحة المذكورة وديوان الموظفين واجتماع لجنة شئون الموظفين لإبداء مقترحاتها بشأن تنفيذ هذا التنسيق - صدر القرار المطعون فيه من السيد وزير الحربية متضمنا نقل كل من المطعون عليهما من الكادر الكتابي الى الكادر الإداري ومنطويا في الوقت ذاته على ترقيتهما الى الدرجة الخامسة الإدارية ، وحيال ذلك أقام المدعي دعواه طالبا إلغاء القرار الإداري المشار اليه ، وناعيا عليه أنه أنطوى على تخطيه ثم النقل الى الكادر الإداري وفي الترقية الى الدرجة الخامسة الإدارية ، مع أنه أحق من ذينك الموظفين بالنقل والترقية بحكم أسبقيته في أقدمية الدرجة السادسة الكتابية - إذا كان الثابت هو ما تقدم ، فإن حقيقة القرار المطعون فيه هو رفع الموظفين من كادر أدنى هو الكادر الكتابي الى كادر أعلى هو الكادر الإداري تبعا لرفع وظيفتين كتابيتين الى هذا الكادر الأخير . وليس ثمت شك في أن رفع الموظف من كادر أدنى الى كادر أعلى في مثل هذه الحالة هو بمثابة التعيين في هذا الكادر الأخير ، فضلا عما ينطوي عليه في الوقت ذاته من ترقية من كادر أدنى الى كادر أعلى وما يتلوها من ترقيات في هذا الكادر الأخير ، ومن ثم فإن مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري يكون مختصا بنظر مثل هذا النزاع بصرف النظر عن الالفاظ التي قد يوصف بها مثل هذا القرار ، إذ العبرة بالمعنى لا بالالفاظ .

٢ - متى ثبت أن طلب إلغاء القرار من شأنه المساس بمركز أحد الموظفين من الفئة العالية فإن الاختصاص بالفصل فيه ينعقد لمحكمة القضاء الإداري . فإذا كانت المحكمة الإدارية لوزارة الأشغال والحربية - التي أحيطت اليها الدعوى طبقا للحكم المطعون فيه - قد أحالت الدعوى المذكورة الى محكمة القضاء الإداري للاختصاص ، فإن هذه الحالة - ولئن صححت الاوضاع تصحيحا لاحقا - لا إنها لم تمنح الخطأ الذي عاب الحكم المطعون فيه الصادر من المحكمة



المحسوبة في المعاش طبقا للتانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ مقابل توريد قيمة الاستقطاع الخاصة بها طبقا للقانون .

( القضية رقم ٦٩٤ سنة ٣ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة السيد ابراهيم الديوانى وكيل مجلس البوالة المساعد وعلى ابراهيم بفسدادى والدكتور محمود سعد الدين الشريف ومصطفى كامل اسماعيل والدكتور ضياء الدين صالح المستشارين ) .

١٨٦

٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥٨

١ - اعانة غلاء معيشة . مناه صرهما طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في اول ديسمبر سنة ١٩٤١ ونسب وراثة امارية الدورى رقم ٢٣٤ - ١٧/١٢ في ١٩٤٢/١/٦ هو الاستمرار في القيام باداء واجبات منتظمه . عدم استحقاق الاعانة طبقا لقرار والكتاب المذكورين للمعينين بصفه غير منتظمه .

ب - اعانة غلاء معيشة . قرار مجلس الوزراء في ٢٩ من . نوفمبر سنة ١٩٥٢ بشأن منح المعينين بصفه غير منتظمه اعانة غلاء معيشة - استجدانه فمدة منتظمه كم نحن مقرر قبل صدوره - تحديد المقصود بالمعينين بصفه غير منتظمه يرجع فيه الى مذكرة اللجنة المالية في ١٩٥٢/١٠/٢٦ بشأن طلب استصداره المقصود بالمعينين بصفه غير منتظمه الذين يعينون على اعتمادات مؤقتة ليست لها صفة الدوام - المعينون على اعتمادات مؤقتة في الميزانية تستمر سنتين او ثلاثة او اكثر - عدم استحقاق هؤلاء اعانة غلاء معيشة طبقا لقرار ١٩٤١/١٢/١ وكتاب وزارة المالية الدورى رقم ٢٣٤ - ١٧/١٢ في ١٩٤٢/١/٦ - حجة ذلك . ج - اعانة غلاء معيشة - تعيين عامل على اعتماد مؤقت ورد في الباب الثالث من ميزانية وزارة الحربية - اعتباره من العمال المعينين بصفه مؤقتة وغير منتظمه في حكم قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤١/١٢/١ - عدم استحقاقه اعانة غلاء معيشة بالتطبيق لاحكام هذا القرار .

#### المبادئ اتقانونية

١ - في اول ديسمبر سنة ١٩٤١ قرر مجلس الوزراء منح اعانة غلاء المعيشة بنسب متفاوتة معينة في صدر هذا القرار للموظفين والمستخدمين والعمال . ثم صدر الكتاب الدورى رقم ٢٣٤ - ١٧/١٢ في ٦ من يناير سنة ١٩٤٢ تنفيذا لقرار مجلس الوزراء المذكور بشأن اعانة غلاء المعيشة ، وجاء في البند الثالث منه بيان الاحكام الخاصة بصرف هذه الاعانة . ونصت الفقرة الثانية من هذا البند على أنه « يشترط قيمن تصرف اليه هذه الاعانة أن يكون من العاملين بصفه منتظمه ، وليس من المكلفين بخدمات

الادارية لوزارة المواصلات اذ ما كان ينبغي أن تقع الاحالة الى محكمة القضاء الادارى الا بموجب هذا الحكم من بادى الامر . وعلى مقتضى ما تقدم تكون محكمة القضاء الادارى هي المختصة وحدها بنظر المنازعة الخالية ، ويكون الحكم المطعون فيه - اذ قضى باحالة النزاع الى المحكمة الادارية لوزارتى الاشغال والحربية - غير قائم على أساس سليم ، ويتعين من ثم القضاء بالغائه ، وباختصاص محكمة القضاء الادارى بنظر المنازعة ، وباحالة الدعوى اليها للفصل في موضوعها

( القضية رقم ٢٢٢ سنة ٣ ق بالهيئة السابقة )

١٨٥

٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥٨

معاش - توافر شروط ضم مدة الخدمة المؤقتة للمدعى في المعاش بالتطبيق للقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ دون القرار بقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٧ لسبق احالته الى المعاش قبل صدوره - قضاء الحكم المطعون فيه باستحقاق المدعى لضم مدة خدمته المؤقتة في حساب المعاش طبقا للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٧ - خطأ .

#### المبدأ القانونى

اذا توافرت في حق المدعى شروط انطباق احكام منشور المالية رقم ٨ لسنة ١٩٤٠ فانه يحق له بناء على ذلك طلب ضم مدة خدمته المؤقتة من ٢٣ من مايو سنة ١٩٢٥ لغاية ٨ من سبتمبر سنة ١٩٢٦ ضمن مدة خدمته المحسوبة في المعاش ، وذلك اعمالا للمادة الاولى من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ ، دون القرار بقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٧ ، الذى لا ينطبق فيه حقه لسبق احالته الى المعاش قبل صدوره حسبما يتضح من الاوراق . وتأسيسا على ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه - اذ قضى باستحقاق المدعى لضم مدة خدمته المؤقتة في حساب المعاش طبقا لاحكام القرار بقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٧ ، وبعدم جواز حساب هذه المدة طبقا للقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ للاسباب التى استند اليها ، يكون قد اخطأ في تأويل القانون وتطبيقه ، ويتعين من ثم القضاء بالغائه وبجساب هذه المدة المؤقتة ضمن مدة خدمته

وقتيّة أو عارضة • والمقصود بالخدمة المنتظمة أن يكون الموظف أو المستخدم أو العامل مستمرا في القيام بأداء واجبات منتظمة بصرف النظر عن فئة المستخدمين التابع لها • ولا تصرف الاعانة إلا لمن له خدمة ثلاثة أشهر على الأقل • • ومؤدى عبارات هذا الكتاب الدورية أن اعانة غلاء المعيشة هذه - بالتطبيق لاحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في أول ديسمبر سنة ١٩٤١ لا تصرف للموظفين والمستخدمين والعمال

المعينين بصفة غير منتظمة •

٢ - لتفهم قصد النصارح من عبارة الموظفين المعينين بصفة غير منتظمة في مجالم القواعد المنظمة لمنح اعانة غلاء المعيشة يتعين الرجوع الى مذكرة اللجنة المالية في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ التي اشتملت على اقتراح منح تلك الطائفة اعانة غلاء معيشة ، والتي وافق عليها مجلس الوزراء في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ • ويتبين من الاطلاع عليها أن القواعد الخاصة باعانة غلاء المعيشة لا تصرف للموظفين والمستخدمين والعمال المعينين بصفة غير منتظمة وهؤلاء هم الذين يعينون على اعتمادات مؤقتة ليست لها صفة الدوام • وأن مصالحة السمك الحديدية قد استطلعت رأي اللجنة المالية في منح عمانها المؤقتين اعانة غلاء معيشة ، فوافقت وزارة المالية في سنة ١٩٥٠ على منحهم الاعانة بشرط أن يكون قد مضى عليهم سنة واستمروا في الخدمة بدون انفصال ، وذلك على أساس أنهم يكونون في حكم المعينين بصفة منتظمة وأن وزارة الداخلية طلبت الموافقة على منح اعانة غلاء معيشة لموظف بها معين في عمل مؤقت بماهية شهرية ، فوافقت وزارة المالية على منحه الاعانة بشرط أن يكون عمله سيستمر أكثر من عام • كما طلبت مصلحة الاموال المقررة الموافقة على منح كتبة الجرد والتقدير العام المعينين على الاعتماد المفتوح لهذا الغرض بميزانية عام ١٩٤٩/١٩٥٠ اعانة غلاء معيشة • واستطردت مذكرة اللجنة المالية لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ تقول ان بعض اعتمادات الميزانية التي يجوز تعيين موظفين أو مستخدمين أو عمال عليها

بأنهم من وصفها بأنها مؤقتة غير أنها قد تسمر الى سنتين أو ثلاث أو أكثر حسب نوع العمل المخصص له الاعتماد • وأن ديوان الموظفين يرى بمذكرة له في ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ أن الامر يحتاج الى وضع قواعد ثابتة لتنظيم حالات الموظفين والمستخدمين والعمال الذين يعينون على اعتمادات مؤقتة من حيث استحقاقهم لاعانة غلاء معيشة ، وأنه يقترح منحهم اعانة الغلاء بعد مضي سنة من تاريخ تعيينهم على أساس ماهياتهم أو أجورهم في اليوم التالي لمضي سنة عليهم بالخدمة ، ومن يكون منهم الآن في الخدمة ومضى عليه سنة بها ولا تصرف له هذه الاعانة تمنح اليه من تاريخ موافقة مجلس الوزراء على أساس ماهيته أو أجره في ذلك التاريخ • وقد وافق مجلس الوزراء في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ على رأي اللجنة المالية المبين في تلك المذكرة ، فاستحدثت بذلك قاعدة تنظيمية تضمنها الكتاب الدوري رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٢ الصادر من ديوان الموظفين في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ بشأن اعانة غلاء المعيشة للموظفين والمستخدمين والعمال المؤقتين • ونص هذا الكتاب على ما يأتي « يحيط ديوان الموظفين وزارات الحكومة ومصالحها بأن مجلس الوزراء وافق بجلسته المعقودة في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ على منح الموظفين والمستخدمين وعمالهم المؤقتين اعانة غلاء معيشة بعد مضي سنة من تاريخ تعيينهم على أساس ماهياتهم أو أجورهم في اليوم التالي لمضي سنة عليهم بالخدمة • ومن يكون منهم الآن في الخدمة ومضى عليه سنة بها ولا تصرف له هذه الاعانة تمنح اليه من تاريخ موافقة مجلس الوزراء على أساس ماهيته أو أجره في ذلك التاريخ بشرط ألا تكون الماهية أو الاجر الذي يتقاضاه الموظف أو المستخدم أو العامل يزيد عما هو مقرر لمؤهله أو ما هو مقرر طبقا لقواعد التعيين ، وفي حالة ما اذا كان الموظف أو المستخدم أو العامل يحصل على ماهية أو اجر يزيد على الماهية أو الاجر القانونيين تخصم هذه الزيادة من اعانة الغلاء » • ويتضح مما تقدم أن



على ما يبين عن مطالعة ميزانية الدولة عن السنة المالية ١٩٥١/١٩٥٢ ، صفحة ٨٣٠ ، أعمال جديدة لانشاء طرق جديدة ، وأكملت الجهة الادارية وروده في هذا الباب في السنوات التالية ، فان المطعون لمصالحه لا يمكن الا أن يكون من العمال المعينين بصفة مؤقتة وغير منتظمة وعلى اعتماد أعمال جديدة في حكم قرار مجلس الوزراء الصادر في أول ديسمبر سنة ١٩٤١ في الفترة التي تبدأ بعد مضي ثلاثة أشهر من تاريخ تعيينه الذي تم في ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ الى أول سبتمبر سنة ١٩٥٢ ، وهي الفترة التي يطالب عنها بإعانة الغلاء ؛ ومن ثم فإنه لا يستحق تلك الإعانة بالتطبيق لأحكام هذا القرار .

( القضية رقم ٧١٩ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة )

## ١٨٧

٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥٨

ميعاد الستين يوما - نص المادة ١٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ على اعتبار فوات ستين يوما على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه - قيام هذا الرفض الحكمي على قرينة فوات هذا الفاصل الزمني دون أن تجيب الادارة عن التظلم - عدم قيام هذه القرينة اذا لم تهمل الادارة التظلم وانما اتخذت مسلكا ايجابيا في سبيل الاستجابة اليه - حساب ميعاد رفع الدعوى في هذه الحالة من التاريخ الذي تكشف فيه الادارة عن نيتها في رفض التظلم بعد أن كانت المقدمات في مسلكها تنبئ بغير ذلك - مثال .

### المبدأ القانوني

لئن كانت المادة ١٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة قد نصت على أن يعتبر فوات ستين يوما على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه ويكون ميعاد رفع الدعوى في الطعن في القرار الخاص بالتظلم ستين يوما من تاريخ انقضاء الستين يوما المذكورة ، أي افترضت في الادارة أنها رفضت التظلم ضمنا باستفادة هذا الرفض الحكمي من قرينة فوات هذا الفاصل الزمني دون أن تجيب الادارة عن التظلم ، الا أنه يكفي في تحقق معنى الاستفادة المانعة من هذا الافتراض

الموظفين والمستخدمين والعمال المعينين على اعتمادات مؤقتة في الميزانية والتي قد تستمر سنتين أو ثلاث أو أكثر حسب نوع وطبيعة العمل المخصص له الاعتماد يعتبرون من الموظفين المعينين بصفة غير منتظمة في حكم قرار مجلس الوزراء الصادر في أول ديسمبر سنة ١٩٤١ وكتاب وزارة المالية الدوري رقم ٢٣٤ - ١٧/١٣ في ٦ من يناير سنة ١٩٤٢ ، وما كانوا يستحقون تلك الإعانة لولا أن صدر قرار مجلس الوزراء في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ الذي أنشأ لهم هذا الحق . ولا يقدح في هذا النظر أن كتاب وزارة المالية قد نص على أن « المقصود بالخدمة المنتظمة أن يكون الموظف أو المستخدم أو العامل مستمرا على القيام بأداء واجبات منتظمة بصرف النظر عن فئة المستخدمين التابع لها » ، وأن وزارة المالية كانت قد وافقت قبل صدور قرار مجلس الوزراء في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ على منح العمال المؤقتين في بعض الزادات والمصالح إعانة غلاء معيشة بعد مضي سنة من تاريخ تعيينهم ؛ ذلك أن المقصود بعبارة « بعض النظر عن فئة المستخدمين التابع لها » هو عدم الاعتماد بها اذا كان الموظف داخل السنة أم خارجها أم عاهلا بالبوذية ، طالما أنه ليس معينا على اعتماد مؤقت . وأن موافقة وزارة المالية على منح العمال المؤقتين إعانة غلاء معيشة قبل صدور قرار مجلس الوزراء في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ كانت بمناسبة استفسارات صدرت من تلك الزادات والمصالح عن حالات فردية معينة . من أجل هذا يكون ما ارتأته وزارة المالية في هذا الشأن ليس صادرا بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر في أول ديسمبر سنة ١٩٤١ في حدود التفسير المخول لها ، بل أنه في حقيقة الأمر يكون بمثابة فتاوى صدرت في حالات فردية حادت على خلاف المقصود من كتابها الدوري السالف الإشارة اليه .

٣ - متى كان الثابت من ملف خدمة المطعون لمصالحه أنه عين على اعتماد الطريق بوزارة الحربية والبحرية ، وهو اعتماد مؤقت ورد في الباب الثالث من الميزانية تحت بند ( ١٩ ) ،



من يناير سنة ١٩٥٦ ، فإن دعواه - والحالة هذه - تكون قد رفعت في الميعاد .

( القضية رقم ٨٢٧ سنة ٣ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة السيد على السيد رئيس مجلس الدولة والسيد ابراهيم الديوانى وحسن أبو علم ومحيى السيد حسن وعبد المنعم سالم مشهور المستشارين .

## ١٨٨

٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥٨

قرار ادارى . تاريخ نفاذه - الامر العالى الصادر فى ١٨٨١/٣/٨ فى شأن الآلات الرافعة-خلوه من نص يفوض وزير الاشغال فى تحديد اجور الرى بالآلات الرافعة - وسيلة هذا التحديد كانت بطريق النص فى رخص مستغل الآلات على تعهدهم بقبول رضى التعاقدين معهم بالثبات التى تحددها القرارات التى يصدرها وزير الاشغال - المرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٣ فى شأن اجور الرى من الآلات الرافعة - نقله تقدير هذه الاجور من المجال التعاقدى الى المجال الجبرى بتحويله وزير الاشغال سلطة تقديرية تحديد هذه الاجور بقرارات يصدرها - الوزير سلطة تعيين التاريخ الذى يسرى اعتبارا منه العمل بالاجور التى يحددها فى كل فاضل زمنى بما يتلاءم مع حقيقة الاوضاع القائمة - اغفال النص على نفاذ القرار من تاريخ سابق على نشره يتضمن اقرارا للعمل بثلثات الاجور القديمة .

### المبدأ القانونى

ان تحديد اجور الرى من الآلات الرافعة التى يديرها الاهالى والمقامة على جسور النيل أو الترع العامة أو المساقى كان يتم قبيل صدور المرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٣ بقرارات وزارية جرت وزارة الاشغال العمومية على اصدارها استنادا الى المادة الثانية من الامر العالى الصادر فى ٨ من مارس سنة ١٨٨١ فى شأن الآلات الرافعة - ولأن هذه المادة لم تكن تفوض وزير الاشغال فى ذلك - مع النص فى الرخص التى تمنح لمستغلى هذه الآلات على تعهدهم بقبول رضى أراضى المتراضين معهم فى الرى بالثبات التى تحددها تلك القرارات التى كان آخرها القرار رقم ٨٢٦٤ الصادر فى ٢٤ من يولية سنة ١٩٤٤ ، وأنه - على اثر الشكوى التى تقدم بها بعض الزارعين المنتفعين بالررى من هذه الآلات من أن اصحابها يعملون الى زيادة اجور الرى عن تلك المحددة بالقرار المذكور - رأيت الوزارة

أن يتبين أن السلطات الادارية المختصة لم تهمل التظلم ، وأنها اذ استشعرت حق المتظلم فيه قد اتخذت مسلكا ايجابيا واضحا فى سبيل استجابته ، وكان قوات الستين يوما راجعا الى بطل الاجراءات المعتادة بين الادارات المختصة فى هذا الشأن . والقول بغير ذلك مؤداه دفع المتظلم الى مخاصمة الادارة قضائيا فى وقت تكون هى جادة فى سبيل انصافه . وقد قصد الشارح من وجوب اتباع طريق التظلم الادارى تفادى اللجوء الى طريق التقاضى بقدر الامكان وذلك بحسب المنازعات ادريا فى مراحلها الاولى . فاذا كان واقع الامر فى هذه المنازعة أنه لما اظردت احكام انقضاء الادارى على استحقاق أمثال المدعى الترقية الى الدرجة الرابعة فى القرار الصادر فى أكتوبر سنة ١٩٥٠ الذى كان تركه فيها بدون حق تأسيسا على أن اتفاقية التى قام عليها هذا القرار كانت مخالفة للقانون - نزلت الادارة على مقتضى هذه الاحكام بالنسبة لمن لم يرفع دعاوى كالمدعى وأمثاله ؛ نظرا الى أن مراكز خريجي معهد التربية جميعا واحدة ، فتقدمت بمذكرتهم بمالفة الذكر الى الجهات المختصة لتعميمه عليهم تحقيقا للمساواة بينهم ؛ وبناء على ذلك حررت لديوان الموظفين ولرئاسة مجلس الوزراء طالبة ارجاع اقسامية المدعى وزملائه من خريجي معهد التربية الابتدائى سنة ١٩٣٥ فى الدرجة الرابعة الى أول أكتوبر سنة ١٩٥٠ - اذا كان ذلك كذلك ، فانه قاطع فى الدلالة على جهة الادارة انما سلكت مسلكا ايجابيا واضحا نحو الاستجابة لتظلم المدعى ، وأن قوات ميعاد الستين يوما على تقديم تظلمه انما كان بسبب ما ضاع من الوقت فى الاخذ والرد بين الجهات المختصة . فاذا كانت وزارة التربية والتعليم بعد اذ استبطات رد تلك الجهات ببلغت المدعى فى ٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ برفض تظلمه فلا ينبغى حساب ميعاد الستين يوما الواجب اقامة الدعوى فيها الا من هذا التاريخ الاخير بعد أن تكشف نية الادارة نهائيا فى عدم الاستجابة بعد أن كانت المقدمات فى مسلكها تنبى بغير ذلك . وعلى هذا الاساس فانه لما كان المدعى قد أودع عريضة دعواه فى ١٩

المرونة اللازمة لمعالجة تحديد الاجور بها يتفق وتلك الظروف دون حاجة الى تعديل القانون ذاته من وقت لآخر فيها لو كانت هذه الاجور محددة فيه . واذا كانت سلطة الوزير في هذا هي بطبيعتها سلطة تقديرية ، فان هذا يستتبع بحكم اللزوم أن تكون له ذات السلطة في تعيين التاريخ الذي يسرى منه العمل بالاجور التي يحددها في كل فاصل زمني بما يتلاءم مع حقيقة الاوضاع القائمة فيه خضوع هذه الاجور لعوامل غير مستقرة دائبة التطور . ويصدق هذا الحكم على القرار الاول وعلى القرارات اللاحقة له على حد سواء لاتحاد العملة فيها جميعا ؛ اذ يملك الوزير ، وان تراخى به الوقت لاسباب فنية في اصدار قراره الاول ، أن يسند اثر هذا القرار الى تاريخ العمل بالمرسوم بقانون ، مما دام هذا المرسوم بقانون نافذا من ذلك التاريخ ، ومادام قرار الوزير لا يتعداه الى تاريخ سابق عليه ؛ ذلك أن الاصل هو سريان الاجور الجبرية من التاريخ المشار اليه ، دون أن يكون في هذا ترتيب اثر رجعي للقرار . بيد أن تحديد هذه الاجور قد لا يستطاع اجراؤه فورا لتطلبه دراسات وابحاث تستغرق بعض الوقت . فاذا تم تقدير الاجور على أساس مختلف الظروف الراهنة وقت صدور القرار ، فان من سلطة الوزير ، بحكم المرونة التي توخاها الشارع بتفويضه في اصدار القرارات المحددة لفئات الاجور ، أن يجعل نفاذ قراره من تاريخ نشره بمراعاة تلك الظروف ؛ وبهذه المثابة يكون اغفال النص على نفاذ القرار قبل ذلك اقرارا لتعمل بفئات الاجور القديمة واخضاعها للتقدير الذي كان ساريا في الفترة السابقة على تاريخ العمل بالقرار ، ولا يكون ثمة تعطيل لنفاذ حكم المرسوم بقانون ، بل اعمال له بما يتلاءم مع طبيعة الاوضاع التي اقتضاها ، والمرجع في هذا كله الى قصد الوزير . والثابت أنه قام بتشكيل لجان فنية متعاقبة من المختصين في الوقت المناسب ، وأن الفترة التي استغرقتها الوصول الى قرار في شأن تحديد اجور الري من محطة طلبات شركة وادي كوم أمبو انما قضت في ابحاث

اعادة النظر في فئات هذه الاجور نظرا الى تغير الظروف ، وأعدت مشروع قرار وزاري بتعديل تلك الفئات وفقا لما أشارت به اللجنة الفنية التي شكلتها لهذا الغرض ، الا أن الجمعية العمومية لقسمى الرأي والتشريع بمجلس الدولة رأيت أن المادة الثانية من الامر العالي المشار اليه لا تفوض وزير الاشغال في اصدار قرارات بتحديد هذه الاجور ، وأنه ينزم لكي يتدخل المشرع في المعاملات المدنية بين الافراد ؛ ولفرض حد أقصى للاجور ، أن يكون ذلك بقانون ، وقد أبدت الجمعية العمومية هذا الرأي بجلستها المنعقدة في ١٨ من يونية سنة ١٩٥١ ، أي قبل صدور المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالاصلاح الزراعي ، مما يدل على سبق التفكير في المرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٣ على قانون الاصلاح الزراعي ، وان صدر في تاريخ لاحق على هذا الاخير . وقد كشف المشرع في المذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٣ عن غلة اصداره : اذ ذكر أنه استهدف به حماية الزارعين من تحكم اصحاب الآلات الرافعة من جهة ، ومجاراة الاتجاه الحديث في الحد من موجة الغلاء بتخفيض نفقات الانتاج الزراعي من جهة أخرى ؛ ومن ثم تلاقى هذا التشريع في اهدافه مع تشريع الاصلاح الزراعي وصدر متمشيا معه في سياسته ، ولو أن التفكير فيه بدأ استقلا من قبل . وقد نقل تقدير اجور الري من الآلات الرافعة المقامة على النيل والترع العامة والمساقى من مجال الاتفاق التعاقدى الى المجال الجبري بتحديد أسعار قانونية خول وزير الاشغال العمومية سلطة تقديرها ، وفوضه في ذلك تفويضا شاملا جعل ادائه قرارات يصدرها الوزير بتعيين فئات هذه الاجور التي لا يجوز الاتفاق على ما يزيد عليها . ولما كانت الحكمة في هذا هي تيسير اصدار قرارات وزارية بتعديل الاجور بالزيادة أو النقصان وفقا لمتطلبات الحالة الاقتصادية كلما تطلب الامر ذلك ، فان للوزير اصدار هذه القرارات كلما تغيرت الظروف الزمانية والعوامل الاقتصادية بما يقتضيه هذا التعديل ؛ وبذلك تتحقق



١٩٥٣ ، حتى ٣ من يولية سنة ١٩٥٥ ، تاريخ العمل بالقرار الوزاري رقم ٨٧٥٧ لسنة ١٩٥٥ ، ولم يشأ أن يعدل فئاتها الا ابتداء من هذا التاريخ الاخير بمراعاة الظروف القائمة وقتذاك ، لذلك فان مانص عليه وزير الاشغال العمومية - عن قصد - في المادة الثانية من قراره رقم ٨٧٥٧ الصادر في ٣ من يولية سنة ١٩٥٥ ، من العمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية يكون صحيحا مطابقا للقانون .

( القضية رقم ١٧٧ سنة ٤ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة سيد علي الدمراوى وكيل مجلس الدولة والسيد ابراهيم الديوانى وعلى ابراهيم بغدادى والدكتور محمود سعد الدين الشريف ومصطفى كامل اسماعيل المستشارين ) .

ودراسات فنية توالى وأعيدت بسبب ما أثر من جانب ذوى الشأن من اعتراضات ، وأن الامر اقتضى تعديل فئات الاجور المقترحة ابان فترة البحث هذه ، وأن الاجور التى استقر عليها الرأى انما ربطت على أساس التكاليف الفعلية والعوامل الاقتصادية الجارية وقت هذا الربط ، وأن وزير الاشغال العمومية انتهى الى اصدار قراره فى صيغته الاخيرة التى أقرتها اللجنة الثالثة بعد اذ تلقى اعتراضات الشركة وشكوى المدعى ، واستطلع رأى ادارة الفتوى والتشريع بمجلس الدولة ؛ ومن ثم يكون قد أقر عن قصد وبينة الاجور التى كانت سارية فى الفترة من ٨ من يناير سنة ١٩٥٣ ، تاريخ العمل بالمرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة



## بيان موجز

بالاعمال والاصلاحات التي قامت بها وزارة العدل

من أول عهد الثورة حتى الآن

تقوم وزارة العدل على شئون القضاء والنيابة العامة وغيرها من المصالح التابعة لها وقد عنيت منذ مطلع الثورة المباركة عناية تامة بدعم صرح القضاء وتوطيد أركانه وبذلت أقصى الجهود في سبيل تحقيق العدالة من أقرب الطرق وأيسرها .

ويحمل القضاة على اختلاف درجاتهم هذه الامانة الضخمة يعاونهم فيها رجال النيابة العامة ورجال ادارة قضايا الحكومة والاطباء والخبراء وغيرهم من الموظفين في مصلحة الطب الشرعى وادارة الخبراء ومصلحة الشهر العقارى والتوثيق .

وقد تم بحمد الله تحقيق الكثير من الاصلاحات :

### فى التشريع

فقد قامت الوزارة بحركة تشريعية واسعة تستجيب لاهداف الثورة وتحقق ماترجوه لوطننا العزيز وتتفق وما أحرزته من تقدم فى عهدنا الجديد .

وصدر منذ قيام الثورة حتى الآن بعض القوانين الهامة التى تعالج الجرائم والموضوعات الآتية :

جرائم المخدرات ، وتشديد العقاب عليها درءا لخطرها ، جرائم الرشوة والاختلاس والغدر وتقليد العملة وأخذ الايدى العابثة بالعقاب الرادع ، الجرائم الخاصة بالجمعيات والهيئات والمنظمات التى تعمل على قلب النظام الاجتماعى فى البلاد ، الجرائم المضرة بأمن الدولة ومواجهة مرتكبيها بالعقوبات الرادعة ، أحكام الولاية على المال ، الغاء الوقف على غير الخيرات ، حماية حق المؤلف ، الغاء المحاكم الشرعية والمجالس المدنية وتوحيد جهات التقاضى فى مسائل الاحوال الشخصية ، استيفاء الديون الثابتة بالكتابة بطريق أوامر الاداء المدنية - والتوسع فى الأخذ بنظام الاوامر الجنائية .

وغير ذلك من تشريعات استهدفت القضاء على كثير من مفاصد استشرى داؤها وكان من الواجب التدخل بالتشريع للمعاونة فى درء ضررها أو التخفيف منه .

ولما كانت الوحدة قد تمت بين الاقليمين فقد صدر من التشريعات الموحدة القوانين الخاصة بالسلطة القضائية واجراءات الطعن أمام محكمة النقض وتنظيم ادارة قضايا الحكومة .

كما ساهمت الوزارة أيضا فى التشريعات التى تخص الوزارات الاخرى التى اقتضى الامر تبادل الراى فيها .

وحرصت على نشر القوانين مع مذكراتها الايضاحية فى نشرات تشريعية شهرية حتى تصل الى علم الكافة بها فى حينها .

### فى لجان توحيد القوانين

ونظرا لانه لا يجوز أن تتعدد القوانين أو أن تتغاير فى الدولة الواحدة فقد بادرت وزارة العدل على أثر اعلان الوحدة بين اقليمى الجمهورية بتشكيل لجان فى الاقليم الجنوبى ثم لجان مشتركة تضم أعضاء من الاقليمين لوضع مشروعات موحدة للقوانين الآتية :

- ١ - قوانين نظام القضاء واستقلاله .
- ٢ - قانون العقوبات .
- ٣ - قانون الاجراءات الجنائية .
- ٤ - القانون المدنى .
- ٥ - قانون المرافعات وقانون المحاماة .
- ٦ - قانون التجارة وقانون التجارة البحرى .
- ٧ - قوانين الاحوال الشخصية .

وقد قامت اللجان الاولى بانجاز مهمتها فعلا كما انتهت أيضا بعض اللجان المشتركة من أعمالها ووضعت مشروعات لبعض هذه القوانين تدرسها الوزارة تمهيدا لاصدارها .

وقد بذل أعضاء اللجان سواء اللجان الاولى أو اللجان المشتركة جهدا مشكورا فى انجاز هذه المهمة الجليلة فى مدة لا تتجاوز السنتين وهى مدة قياسية بالنسبة الى الوقت الضرورى لوضع هذه التشريعات الضخمة والذى كان يستغرق فى الماضى عشرات السنين . ولا نزاع فى أن هذه اللجان قد درست فيما درست ما يشكو منه المتقاضون من بطء وتعقيد فى بعض الاجراءات ورفعت عن القوانين ما كان محل لبس شكك منه الناس وطال بسببه أمد التقاضى فى بعض الاحوال .

ومما يجدر ذكره أن هذه أول مرة فى تاريخ مصر تعد فيها قوانين تتضمن جميع الاحكام الموضوعية الملائمة فى مسائل الاحوال الشخصية بعد أن بذلت فى الماضى محاولات كثيرة لتحقيق هذا الغرض دون جدوى - كما أن قانون التجارة البحرى وقد مضى على وضعه الحال حوالى سبعة وسبعين عاما أصبح متخلفا عن ركب التطورات الحديثة والمبادئ والاتجاهات التى قررت بها المؤتمرات والمعاهدات الدولية كما أن قانون التجارة متخلف هو الآخر وإن كان قد تناولته تعديلات غير يسيرة فى الآونة الأخيرة مما يجعل عمل لجان التشريع فى هذه القوانين وفى غيرها من القوانين له أهمية خاصة غير خافية .

### فى القضاء

- ثلما كان القضاء يقوم برسالة سامية بالغة الاهمية . فقد حرصت حكومة الثورة على اصدار عدة قوانين تدعم صرحه ويتحقق كثيرا من الضمانات لرجاله .

- كما صدر أخيرا قانون موحد بشأن السلطة القضائية توخى تقرير مزيد من الضمانات بالنسبة الى جميع رجال القضاء فى الاقليمين وتوحيد نظم التقاضى وأنواع المحاكم ودرجاتها فى الاقليمين كما كان من نتيجه انشاء مجلس واحد للقضاء ومحكمة واحدة للنقض ومحكمة واحدة لتنازع الاختصاص بين القضاء العادى والادارى مما

يعين على توثيق الروابط وتدعيم الصلات بين أفراد الشعب في الاقليمين • فضلا عما يترتب عليه من تثبيت للمبادئ القانونية التي تقررها محكمة النقض بوصفها المحكمة العليا التي تشرف على سلامة تطبيق القانون وتأويله •

— وعلى أثر صدور هذا القانون قامت الجمعية العمومية لمحكمة النقض بتوزيع الاعمال بحيث يكون في دوائر المحكمة التي تعمل في كل من الاقليمين بعض مستشاري المحكمة من الاقليم الآخر • وندب بعض مستشاري محاكم الاستئناف والمتشسين القضائيين ورؤساء النيابة من كل من الاقليمين للعمل بالاقليم الآخر •

وكذلك عقد مجالس القضاء الاعلى بعض اجتماعات في القاهرة وبعضها الآخر في دمشق •

— وقد عيّنت الوزارة بتحسين نظم التقاضي بنشر المحاكم في ربوع الوطن دفنا لعشاق الانتقال ونفقات السفر عن المواطنين •

ففي المحاكم الابتدائية والجزئية : —

• أنشئت محكمة ابتدائية في دمياط •

• وعدلت دوائر اختصاص بعض المحاكم الابتدائية بما يحقق مصلحة المتقاضين •

• وتقرر انتقال احدى دوائر محكمة بور سعيد الابتدائية الى مدينة الاسماعيلية

• وأنشئت عشر محاكم جزئية جديدة •

كما أنشئت محاكم خاصة لشئون العمال والجنح المستعجلة وللشئون البلدية في بعض المدن • وكان من الضروري زيادة عدد الجلسات في المحاكم تحقيقا لما استهدفته الثورة من توفير محاكمات سريعة عادلة للمواطنين فزيد عدد الجلسات من ٥٨٥٥٤ جلسة في سنة ١٩٥٣ الى ١٠٧٧٠٤ جلسة في سنة ١٩٥٩ أي بنسبة حوالي ٨٣٫٩ ٪

وفي محاكم الاستئناف تقرر انتقال بعض الدوائر المدنية بمحكمة استئناف أسسيوط الى مدن سوهاج وقنا وإسوان وانتقال دائرة من محكمة استئناف المنصورة الى مدينة الزقازيق •

وفي محكمة النقض استحدثت دوائر لفحص الطعون في المواد المدنية والتجارية ومسائل الاحوال الشخصية ابتغاء سرعة الفصل في القضايا •

— وقد أخذ قانون السلطة القضائية الجديد بنظام القاضي الواحد في القضايا المدنية والتجارية والاحوال الشخصية فساعد هذا النظام على سرعة الفصل في القضايا مع ملاحظة أنه مازال في بداية التطبيق وكان من نتيجته زيادة عدد الدوائر التي تفصل في القضايا المذكورة الى ٢٠٣ دائرة بعد ان كانت ٨٤ دائرة في جميع أنحاء الاقليم أي بنسبة ١٤١٫٦ ٪

— وصدر قانون بإلغاء المحاكم الشرعية والمجالس المالية فتم توحيد جهات التقاضي في مسائل الاحوال الشخصية بعد أن كانت متعددة في الماضي تعددا ينطوي على كثير من المأخذ مما يتسبب في بطء التقاضي وارهاق المتقاضين •

— وبهذه المناسبة ترى الوزارة أن تشير الى مبدأ تخصص القضاة وهي وان كانت توفن بفائدته الا أن ظروفها كثيرة تحول دون تقريره — ومع ذلك فقد حرصت الوزارة



على تطبيقه في النطاق الذي يسمح به توزيع العمل بين القضاة في المحاكم المختلفة ، وفي الحدود المرسومة لسياسة الوزارة المالية ، والتي تقررها الميزانية بالنسبة الى عدد القضاة ورجال النيابة وستنتهز الوزارة الوقت الملائم لتطبيق نظام التخصص بما يؤدي الى مزيد من السمو والكمال لقضائنا وان كان بحاله يؤدي رسالته على نحو يدعو للفخر والاكبار .

- كما بذلت الوزارة اقصى الجهود في العمل على تبسيط اجراءات الدعاوى على اختلاف انواعها مع توفير الضمانات الاساسية التي لاغنى عنها في أى نظام قضائى .

### أولا - ففى المرافعات :

١ - عدل قانون المرافعات فيما يتعلق باستيفاء الديون الثابتة بالكتابة بما يوجب على كل دائن أن يستصدر مباشرة من القاضى أمرا هو بمثابة الحكم بأداء دينه بغير مرافعة وفي فترة أيام قليلة وذلك بدلا من رفع دعوى أمام المحكمة بما يستتبعه ذلك من اجراءات مطولة واعلانات تستغرق وقتا ليس بالقليل - ومما هو جدير بالذكر أن عدد أوامر الاداء فى سنة ١٩٥٩ فى القضايا الجزئية بلغ ١٧٦١٩٠ من مجموع هذه القضايا البالغ ٣٥٦٣٩٤ أى بنسبة ٤٩٤٪ من هذا المجموع ، وفى القضايا الكلية يبلغ عدد الاوامر ٣٢٧١ من مجموع القضايا الكلية البالغ عددها ٣٠٠٩٢ أى بنسبة ١٠ر٨٪ من هذا المجموع تقريبا .

وقد بلغ من نجاح هذا النظام أن المعارضات فى أوامر الاداء الصادرة قليلة جدا اذ تبلغ ١٧٧٠١ فى القضايا الجزئية أى بنسبة ٨ر٣ كما تبلغ ٣٥١ فى القضايا الكلية أى بنسبة ١٦ر٧٪ ويتبين من ذلك أن هذا النظام قد مكن للناس الحصول على حقوقهم فى سرعة ويسر كما وفر للقضاة من الوقت مايعينهم على الفصل فى القضايا الاخرى التى تحتاج الى بحث وجهد ، كما وفر هذا النظام فى الوقت ذاته الكثير من جهود أعوان القضاة من الكتبة والمحضرين فمكن لهم هم الآخرون وقتا غير يسير فصار عملهم الى أحسن وقت وشكوى الاهلين .

٢ - ومنع وقف تنفيذ الاحكام المدنية بناء على أى اشكال يرفع بعد الاشكال الاول حتى لايتعطل تنفيذها برفع اشكالات غير جديدة .

٣ - وعدل نظام تحضير القضايا بحيث يجرى تحضيرها فى أقلام الكتاب فى مواعيد محددة .

٤ - كما عدلت اجراءات قضايا الضرائب وحددت مواعيد لايداع تقارير الخبراء ومراقبة الخصوم فيها .

### ثانيا - فى الاجراءات الجنائية :

١ - صدرت عدة قوانين ابتغاء توسيع نظام الاوامر الجنائية فأجيز لوكلاء النيابة إصدار أوامر جنائية فى أنواع معينة من الجنح والمخالفات .

ومما هو جدير بالذكر أن عدد الاوامر الجنائية فى سنة ١٩٥٩ فى المخالفات بلغ ١٨٣ر٧٤٠ من مجموع قضايا المخالفات البالغ عددها ١٩٦٤ر٤٠٥ أى بنسبة ٨٨ر٦٪ وفى الجنح بلغ عدد الاوامر ٢٢٨ر٦٧٩ من مجموع القضايا البالغ ٦٢٩ر٩٦٥ أى بنسبة ٣٦ر٢٪ تقريبا من هذا المجموع وقد بلغ من نجاح هذا النظام أن المعارضات فى الاوامر الجنائية الصادرة قليلة ففى تبلغ ٢٣ر٧٦١ فى المخالفات أى بنسبة ٣ر٧٪ وتبلغ ٣١١١٠ فى الجنح أى بنسبة ٢٠ر٧٪ .

٢ - ورغبة في اختصار الاجراءات فى الجرائم المضرة بالحكومة من الداخل والخارج وبعض الجرائم الاخرى الهامة صدر قانون يوجب على النيابة العامة أن تحيل مباشرة الى محكمة الجنايات المتهمين بالجرائم المذكورة دون الالتجاء الى غرفة الاتهام .

### ثالثا - وفى محكمة النقض :-

١ - منع الطعن بالنقض فى المخالفات حتى لا يطول فيها أمد التقاضى بغير موجب .  
٢ - وصدر قانون جديد موحد ابتغاء تبسيط وتوحيد كثير من اجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

٣ - كما أصدرت الوزارة مجموعة القواعد القانونية التى قررتها محكمة النقض فى مدى ربع قرن لتكون هاديا للمشتغلين بالقانون .

- ولقد كانت مشكلة دور المحاكم من المشكلات الضخمة التى واجهت وزارة العدل فعالجتها علاجا حاسما على النحو الوارد فى بيان خطة التنمية الاقتصادية للسنوات الخمس القادمة .

### فى النيابة العامة

أما فيما يتعلق بالنيابة العامة فانها تضطلع بعبء ضخم فى تحقيق القضايا المختلفة وفى الدعوى الجنائية أمام مختلف أنواع المحاكم .

وقد حقق قانون السلطة القضائية الجديد مزيدا من الضمانات بالنسبة لرجال النيابة أيضا :-

وتمشيا مع سياسة الوزارة فى تقريب العدالة الى المتقاضين قامت بإنشاء ١٩ نيابة كلية وجزئية منذ قيام الثورة حتى الآن .

### فى المصالح التابعة لوزارة العدل

وتواصلت الوزارة عنايتها كذلك بالمصالح التابعة لها والتوسع فى نشر فروعها واقسامها تبعا لنشر دور القضاء :

- وفى مصلحة الطب الشرعى أنشئت أقسام جديدة للطب الشرعى ، ولابحاث التزييف والتزوير ومعمل كيمائى فى بعض مدن الاقليم الجنوبى ، فاصبح عددها ٢١ قسما بعد أن كان ١٥ قسما .

- وفى مصلحة الشهر العقارى والتوثيق أنشئت ادارتان جديدتان أحدهما للبحوث والتشريع والقضايا الأخرى للشئون الهندسية كما أنشئت أربعة مكاتب جديدة للشهر والتوثيق فى بعض المدن وسبع مأموريات للشهر والتوثيق فى بعض المراكز النائية والوزارة بسبيل انشاء مأموريات أخرى فى بعض المراكز التى مازالت محرومة من هذا النوع من الخدمات كلما استطعنا الى ذلك سبيلا .

- وفى ادارة قضايا الحكومة أنشئت أربع مأموريات وفروع جديدة فى بعض المدن .

وصدر أخيرا قانون موحد يسرى فى اقليمى الجمهورية بتنظيم ادارة قضايا الحكومة وقانون آخر يضم قسم قضايا الاوقاف الى هذه الادارة توحيدا للجهة التى تتولى الدفاع عن مصالح الحكومة فى كل ما يتعلق بها من شئون القضايا .

ـ وبالنسبة الى ادارة الخبراء صدر قانون فى مستهل عهد الثورة بتنظيم الخبرة أمام جهات القضاء .

ويوجد فى دائرة كل محكمة ابتدائية مكتب للخبراء فيما عدا محكمة دمناسط وستعمل الوزارة على انشاء مكتب بدائلتها فى ميزانية العام المقبل .

### فى المحاماة

وصدر فى شأن المحاماة القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ الذى وحد نظام المحاماة أمام المحاكم تبعاً لتوحيد جهات التقاضى وأجاز للمحامين من دول الجامعة العربية المرافعة أمام المحاكم تمكيناً للروابط بين البلاد العربية وغير ذلك من الاصلاحات الكثيرة التى قضت على كثير من وجوه النقض والتخلف فى التشريعات السابقة .

وقد عهدت الوزارة بعد اعلان الوحدة الى إحدى لجان توحيد القوانين بالنظر فى قانون واحد للمحاماة فى الاقليمين . كما عهد اليها بحث القوانين الحالية ومشروع قانون المحاماة الموحد الذى أقره المؤتمر الرابع للمحامين العرب وصباغة المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب .

### فى تبسيط العمل والاجراءات المتصلة بالجمهور

وقد قامت الوزارة فى سنتى ١٩٥٣ و ١٩٥٧ بتشكيل لجان لتبسيط الاجراءات فاقترحت بعض نظم وضعت موضع التنفيذ فوراً .

وبناء على التوجيهات الاخيرة للسيد رئيس الجمهورية قامت بتشكيل لجان لتبسيط الاجراءات والقضاء على الروتين وروجعت التقارير التى وضعتها فى لجان تولى الوزير رئاستها وانتهت الى اقتراحات رفعت فى تقرير الى المجلس التنفيذى فوافق عليها وتقوم الوزارة فعلاً بالعمل على تنفيذها .

### اعمال اخرى للوزارة

ـ وانشىء مكتب تخطيط بالوزارة برئاسة وكيلها لمعاونة جهاز التخطيط القومى ووحدة للتنظيم الادارى وتبسيط الاجراءات ألحقت بمكتب وكيل الوزارة . ومكتب للشكاوى الحق بمكتب الوزير .

ـ وتؤدى ادارة تدريب الموظفين بالوزارة واجبها فى ذلك منذ سنة ١٩٥٧ وبلغ عدد الذين اتموا دراساتهم التدريبية من الموظفين أكثر من ١٥٠٠ موظف .

وقد ساهمت الوزارة فى بعض المؤتمرات القانونية الدولية التى عقدت فى السنوات الاخيرة .

### الوظائف المقررة لوزارة العدل

ويحسن بهذه المناسبة أن تشير الى أن الاحصاءات تدل على أن أعمال المحاكم والنيابات وغيرها من المصالح التابعة للوزارة قد زادت فى المستويات الاخيرة زيادة بالغة وتضاعف الاعباء على كاهل رجالها .

كما تدل الاحصاءات أيضاً على أن جملة الزيادة فى وظائف الوزارة وفروعها فى السبع السنوات الاخيرة توازى ٦ ٪ من مجموع الوظائف أى أن الزيادة فى السنة



الواحدة في المتوسط تقل عن ١ ٪ وهي زيادة دون الكفاية اذا ما قورنت بحاجة الاعمال فقد بلغت نسبة الزيادة في جميع أنواع القضايا أمام المحاكم والنيابات أكثر من ٤٥ ٪ في المدة من سنة ١٩٥٢ الى سنة ١٩٥٩ . مع ملاحظة أن القضاة في السنوات الأخيرة ويفصل في عدد من القضايا يزيد كثيرا عما كان يفصل فيه من قبل اذ بلغ عدد القضايا المدنية والجنائية المحكوم فيها في سنة ١٩٥٢ - ٨٠٦٧٣٧ قضية فأصبح هذا العدد ٣٠١٩٣٧٨ قضية بزيادة قدرها ١٢٦٤١ ر ٢١٢٢٠ أى بنسبة ٦٧ ٪ . وكذلك الحال بالنسبة الى القضايا الخاصة بالنيابة العامة فقد بلغ عدد ماتم التصرف فيه من القضايا في سنة ١٩٥٢ - ٢٦٠٩٣٢٢ قضية فأصبح هذا العدد ٣٦٥٣٧٤٧ ر ٣ في سنة ١٩٥٩ بزيادة قدرها ٤٢٥ ر ٤٠٤٠٤ قضية أى بنسبة ٤٠ ٪ .

ومما يجدر ذكره بهذه المناسبة أن ما يشكو منه الناس من بطء في التقاضي وان كان له وجه في القليل من القضايا المدنية الا أنه لا يمكن أن يرجع ذلك الى القاضي وحده ، وقد بلغت هذه القلة حدا لا يكاد يذكر اذ أن القضايا المدنية التي مضى عليها سنتان فاكثرت دون فصل حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٩ بلغت ٢٩٥٩٤ قضية من مجموع القضايا المعروضة في هذا العام والتي تبلغ ٥٤٤٢٩٥ أى بنسبة ٥٤ ٪ بينما كانت هذه النسبة في سنة ١٩٥٧ - ٦ ٪ .

\*\*\*

هذا بيان موجز عن اعمال وزارة العدل منذ قيام الثورة حتى الآن، وهو بذاته ناطق بما تم من اصلاحات كثيرة قامت بها الوزارة كما ينطق بالجهود التي بذلها رجالها لوفاء برسالتها في شئون القضاء وفي شئون المرافق الأخرى التي تضطلع بها .

والبيان تؤيده الأرقام والاحصاءات التي حرصت الوزارة على الكشف عنها اذ ليس اصح من الأرقام قبيلا .

والوزارة وان كانت ترسمها لخطى الثورة المباركة واستهدافها لاهدافها المعروفة قد بلغت شأوا غير يسير ، غير انها لاتدعى انها بلغت في ذلك الحد المرجو الذي نصبر اليه جميعا - والمأمول بعون الله أن تستمر في أوجه الإصلاح لنصل الى مرتبة الكمال في شتى نواحي العمل وأن كان الحال كما هو الآن يدعو بحق الى الفخر والاعتزاز .  
وبالله التوفيق .



## هل تلغى النقابات وهل حقاً تعطلت ؟

للسيد الأستاذ مصطفى محمد البرادعي

نقيب المحامين

تحدث كبير مسئول عن العدالة الاجتماعية وعن الاشتراكية وما أسماه أزمة الطبقات يهدف بحديثه الى ما يريد كل عربي من تأمين لثورتنا وتحقيق لفكرتها ، غير أن الحديث اتصل بالنقابات المهنية وواجبها ، وكان رأى السيد المتحدث أنها « أصبحت لاوظيفة لها الا توفير المسكن والسيارة والفريجينير للاعضاء ولم تحاول نقابة أو ناد أن ترتقى بالمهنة .. فلم يسمع أو يقرأ أن نقابة أعدت حلقة دراسية لعضائها حول الاشتراكية أو التعاون أو دعت اخصائيا كبيرا للاجتماع بالاعضاء أو قامت بما يعتبر مساعدة لتطوير المهنة من حيث أنها علم وفن وتحولت النقابات المهنية الى أداة تحقيق مطالب الغرائز دون أن تحوم ولو من بعيد حول العقول ولا يمكن أن تتحقق اشتراكية تعاونية اذا كانت مثل هذه الاجهزة معطلة تماما » .

وكان هذا الاتهام الخطير من السيد الكبير المسئول لنقابات المحامين والمهندسين والاطباء والمحاسبين والصحفيين والصيادلة والزراعيين والمعلمين وغيرهم استطرادا لما ارتآه من « أن المشكلة الحقيقية في مجتمعنا اليوم هي مشكلة الطبقة التي اصطلحنا على تسميتها بالطبقة المتوسطة وقد بدأت هذه الطبقة تخلق انحرافات وبدأت تعوق قوة التيار الثوري مع أنها تزعم دائما أنها القائمة فعلا على تحقيق الاشتراكية باسم الطبقات الفقيرة » ، وبدأ السيد المتحدث يعدد الدليل على حكمه هذا القاسى على هذه الطبقة المسكينة بأنها « استطاعت فى بعض الاحيان أن تفرض نفسها على بعض أجهزة الدولة لارضاء مطالبها التافهة من كماليات فارغة ، وطائفة رجال الشركات منها لم يقنع الكثيرون منهم بما وصلوا اليه ولا حدود لأطماعهم ولا يمكن أن تكون هناك اشتراكية ومرتب عضو مجلس الادارة فى إحدى الشركات او المؤسسات يساوى مرتب أحد صغار الموظفين مضروبا فى الرقم ٥٠ وطائفة من الموظفين أقامت لهم الجمعيات التعاونية مساكن استغلوها وأثروا منها » .

وهذا حديث خطير فيه اتهام وتعميم لا ترضاه العدالة وتآباه المصلحة العامة

ذاتها .

اتهام للنقابات المهنية بأنها لا تسعى الا الى تحقيق مطالب الغرائز ، وهى توفر المسكن والسيارة والثلاجة لعضائها ، والنقابات بلا استثناء عملها ومهمتها - كما يعلم الجميع - أسعى من كل هذا ، وهى ان وفرت لأعضائها أمثال هذه التساهيل فهى إنما تجرى فى ذلك على ما تجرى عليه الامور فى كل مجتمع اشتراكى يحقق لأفراده ما يسمح به نظامه الاقتصادى من معونة وتيسير ، وتمليك المهندس أو الطبيب سيارة تسعفه فى عمله او تمليك المحامى منزلا بأويه هو وزوجه وأولاده ليس فيه ما يمنع الاشتراكية والتعاون .



وإذا حصل وأثناء بعض الافراد هذا التيسير واستغلوه فلا يقع اللوم على الجميع ولا يؤخذ بذلك المجموع وما من مجتمع يخلو من الضالين والمنحرفين .

وإذا جاز لي أن أتحدث عن المحامين في خصوص هذه التوافه ومطالب الغرائز كما يقول السيد المتحدث فإن نقابتنا والله الحمد والشكر على كل حال ، لم تمكنها ظروفها من معاونة أعضائها في الحصول على مسكن أو سيارة أو ثلاجة ، كان يحلم الكثيرون من المحامين أن يكون لهم منزل صغير بضاحية من الضواحي له حديقة صغيرة يلعب فيها صغارهم ويسكن به البقية الباقية من حياته - ونعتقد أن كل الدول الاشتراكية تساعد على تحقيق هذه الآمال الصغيرة - وحصلت عندنا كل النقابات وكل الهيئات - الاطباء والقضاة والضباط والمهندسون والاساتذة بالجامعات والوزراء وغيرهم ، على أراض ومساعدات يسرت بناء هذه المنازل الا المحامون بالذات فاتهم القطار وحين استطاعوا أن يلهثوا خلفه عدلت وزارة البلديات من هذا النظام !

ونقابة المحامين وإن كان قد خاب سعيها وعجزت عن أن تلحق بباقي النقابات فيما يسرته لأعضائها ، لم تشغلها هذه الحيرة عن الدأب المتصل لتكون أداة لتحقيق مطالب الغرائز لأعضائها ، الغرائز الاولى للحياة والتي لا يستطيع غيرها المحامي أن يعيش ، تواجه النقابة أزمة قاسية عاتية ، تطحن عشرة آلاف محام ، لايطمعون من الحياة الا أن يمكنوا من أداء واجبهم وحمل رسالتهم في حدود عيش كريم مستور ، والكثيرون منهم محرومون معطلون معذبون والنقابة تنادى وتستصرخ ماذا تفعل لهؤلاء وماذا تفعل بالارامل واليتامى من اولاد المحامين الذين توفي عنهم آباؤهم لايمكثون من حطام الدنيا شيئاً ، بح صتوت النقابة من صراخها في سبيل تحقيق هذه المطالب ، مطالب الغرائز ، والدولة الاشتراكية الديمقراطية التعاونية مسئولة عن كل فرد في المجتمع ولكنه والى الآن - قد مضى على وجودى بالنقابة ثلاث سنين - لاتزال النقابة مع المسئولين فى أبحاث ومناقشات ومكاتبات تنتهى دائماً الى ما بلدنا لتعود ولن تنتهى .

هذا هو حالنا أيها السيد الكريم المتحدث ، حال المحامين الذين كريمهم السيد الرئيس فى حديثه اليهم حين شرف مؤتمرهم السادس المنعقد بالقاهرة فى فبراير سنة ١٩٦١ بقوله لهم أنهم « صفوة الثقافة العربية واتقادة للفئة المثقفة فى الأمة العربية وطليلة الكفاح فيها وإنهم فى عملهم وبحكم مهنتهم يعملون من أجل الحصول على الحق المعنى الذى يسير فيه كفاح الأمة العربية » . ورغم هذا التقدير العالى لهؤلاء المحامين لاتزال الحكومة فى شأنهم فى سبات بل حصل بكل أسف أن تعطلت مصالح لهم اقتضاها صالح البلد وصدر فى شأنها قرار جمهورى ، كالقرار بزيادة الإعانة للنقابة والقرار الخاص بمعاونى لقضاء !

ومع كل هذا الأسى فالنقابة لاتزال توالى نشاطها العلمى - مع حرمانها من مطالب الغرائز وهى تعقد اجتماعات اسبوعية فى مقر النقابة بالقاهرة وبلجانها الفرعية تلقى بها محاضرات علمية وقانونية وثقافية كان يسعدنا أن يستمع السيد المتحدث الى أحدها ليتضمن الى أن النقابة تقوم برسالتها على ارفع مستوى وأوسع نطاق .

هذا بعض ما نشكو منه فى مجتمعنا .. اهمال للضرورات اللازمة لصالح البلد ولبقائه متماسكا متمائلا ، وسوء التوزيع عن قصد أو عن اهمال : سوء التوزيع فى المخطوط وسوء التوزيع فى الكفايات .

يتناول من لا يستحق أضعاف أضعاف من يستحق ويوضع الجاهل مكان العالم ونستمر على أخطائنا رغم علمنا بها لا نعالجها الا بعد أن يستفحل أمرها وان عاجلناها فعلاج حين فى رفق وبطء وتراخ .

وان كان السيد المتحدث يشكو من رجال الشركات فما شكواه الا نتيجة لسوء الاختيار وسوء التوزيع .. سوء التوزيع الذى يسمح لنا فى بلدنا هذا - وهو القدوة للوطن العربى - أن يشغل مراكز التشريع والقانون فى بعض المؤسسات والمصالح رجال لا يعرفون شيئا عن القانون ولا صلة لهم بالقانون .

يجب أن توضع كل كفاية فى مكانها .. يجب أن يتم توزيع العدالة الاجتماعية ليراعى فى التوزيع ألا وجه الله وصالح الوطن .. لا تبهرنا الفلسفات الحديثة لانطباعات الحضارة الرومانية بوثنيتها المادية . ولنا من عقائدنا وتراثنا وخلقنا الاصيل ما يكفل لنا أن نلزم الطريق السوى المستقيم ، الطريق الذى تسير فيه الامة العربية جميعها لا فارق فيها بين المحامى والعامل والطبيب والمهندس والفلاح والموظف والوزير .. الكل سواء تجمعهم فكرة واحدة وغاية واحدة ومعنى واحد اختاروه معنى لحريتهم ، معنى لكرامتهم ، بل اختاره الوطن العربى كله معنى « للحق والعروبة » .

الطريق الذى ستارت فيه الامة العربية كلها حين وقع العدوان علينا سنة ١٩٥٦ . وبان وقتئذ خلق هذه الامة الاصيل ، خلق يدفعنا دائما الى التفاؤل والنظر الى المستقبل فى ثقة واطمئنان .

ليطمئن السيد المتحدث : لا انحراف بيننا فى مجتمعنا .. لا انحراف فى الطبقة الوسطى ولم تتعطل النقابات المهنية ولم يتخلف المثقفون والا لما انتصرنا ولا سار الركب حتى اليوم على الطريق .

وأكرر ما سبق أن رددته بين زملائي المحامين : « ان وطننا العربى بتاريخه وماضيه ، بحضاراته وفاسفاته ، بأرضه وثرواته ، بقيمه ومعنوياته ، يقف اليوم عاصما للبشرية ميزانا للسلام » .

اننا مسئولون أن يضطرب هذا الميزان .

## الدفع بالاعتداء بشرط التحكيم

### هل هو دفع بعدم الاختصاص أم دفع بعدم القبول

للدكتور أحمد أبو الوفا

أستاذ قانون المرافعات بكلية الحقوق بجامعة الاسكندرية

١ - إذا ثار نزاع بصدد تنفيذ عقد اشتمل على شرط التحكيم ، ورفع أحد طرفيه دعوى امام المحاكم العادية جاز للطرف الآخر التمسك بالشرط على صورة دفع ويدق كثيرا تحديد طبيعة هذا الدفع وما اذا كان من قبيل الدفع بعدم الاختصاص أم من قبيل الدفع بعدم القبول . وبعبارة أخرى ، هل الاتفاق على التحكيم فى موضوع ما ينزع اختصاص المحكمة بهذا الموضوع أم يمنعها فقط من سماع الدعوى مادام التحكيم قائما .

وتبدو أهمية هذا الموضوع واضحة لان الدفع بعدم الاختصاص شكلى يبدى قبل التكلم فى الموضوع مالم يتعلق بالنظام العام ، بينما الدفع بعدم القبول لا يعد دفعا شكليا ويبدى فى أية حالة تكون عليها الاجراءات عملا بالمادة ١٤٢ من قانون المرافعات . والحكم الصادر فى الدفع بعدم الاختصاص يجوز استئنافه فى جميع الأحوال ومهما تكن قيمة الدعوى (م ٢/٤٠١) بينما الحكم الصادر فى الدفع بعدم القبول لا يقبل الاستئناف الا اذا كان موضوع الدعوى الصادر فيها الحكم مما يجاوز النصاب الانتهاى للمحكمة ، فالمادة ٤٠١ تنص على أن جميع الاحكام الصادرة قبل الفصل فى موضوع الدعوى يراعى فى تقدير نصاب استئنافها قيمة الدعوى . والحكم فى مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم الصادر من محكمة ابتدائية فى استئناف حكم من احكام المحاكم الجزئية يقبل الطعن بالنقض استثناء من الاصل العام فى التشريع وعملا بالمادة ٢ من قانون حالات واجراءات الطعن بالنقض اذا كان مبنيا على مخالفة للقانون أو خطأ فى تطبيقه أو فى تأويله ، هذا على الرغم من أن جميع الاحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية فى استئناف احكام المحاكم الجزئية لا تقبل الطعن بالنقض .

وعند الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى يجوز لها احوالها الى المحكمة المختصة عملا بالمادة ١٣٥ من قانون المرافعات - أما عن الحكم بعدم قبولها فلا تتصور هذه الاحالة بطبيعة الحال . كل هذا فضلا عن أن الحكم بعدم قبول الدعوى يزيل الخصومة ويجعلها كأن لم تكن ، ولا يعد رفع الدعوى قاطعا لمدة سقوط الحق الموضوعى بالتقادم كقاعدة عامة (١) . بينما الحكم بعدم الاختصاص وإن كان يزيل الخصومة

(١) لا يمكن وضع قاعدة واحدة بصدد أثر صحيفة افتتاح الدعوى على مدة التقادم اذا ما حكم بعدم قبول الدعوى ، فالحكم بعدم القبول فى بعض الاحوال يزيل الخصومة ويجعلها كأن لم تكن دون أن يعتبر رفعها قاطعا لمدة سقوط الحق بالتقادم كما اذا حكم بعدم القبول لرفع الدعوى من غير ذى صفة أو على غير ذى صفة وفى بعض الاحوال الاخرى يترتب على رفع الدعوى قطع مدة التقادم ولو حكم بعدم قبولها بعدئذ كما اذا حكم بعدم قبول الطلب الجديد فى الاستئناف أو عدم قبول الطلب العارض لعدم ارتباطه بالدعوى الاصلية أو عدم قبول التدخل أو اختصاص الغير بسبب عدم توافر الارتباط أو عدم قبول دعوى بطلب دين ثابت بالكتابة بسبب وجوب استصدار أمر بالاداء أولا ، وفى كل هذه الاحوال لا يمكن بأى حال من الاحوال تجاهل أثر رفع الدعوى فى قطع مدة التقادم على الرغم من الحكم بعدم القبول . والحكم بعدم قبول الدعوى لسبق الاتفاق على التحكيم بصدها لا يمس أثر رفع الدعوى واعتباره قاطعا لمدة سقوط الحق بالتقادم عملا بالمادة ٢٨٣ من قانون المرافعات ( راجع وقادرن كتاب التنفيذ رقم ٨٢ وما أشرنا اليه من مراجع واحكام ح .



ويجعلها كأن لم تكن إلا أن المشرع في القانون المدني نص على سبيل الاستثناء في المادة ٣٨٣ منه على أن رفع الدعوى ولو إلى محكمة غير مختصة يقطع مدة التقادم .

٢ - ضابط التفرقة بين الدفع بعدم الاختصاص والدفع بعدم قبول الدعوى (١) :

في كل من الدفع بعدم الاختصاص والدفع بعدم القبول يطلب التمسك بالدفع من المحكمة عدم الفصل في الدعوى وإنما في الحالة الأولى ينكر اختصاصها وولايتها في نظر الدعوى بينما في الحالة الثانية ينكر فقط سلطتها في سماع الدعوى .

وبعبارة أخرى في الدفع بعدم الاختصاص يتمسك الخصم بمنع المحكمة من سماع الدعوى لأنها تخرج عن حدود ولايتها ، بينما في الدفع بعدم القبول يتمسك الخصم بمنع المحكمة من سماع الدعوى لسبب ما مع تسليمة باختصاصها بنظرها .

وبعبارة ثالثة لا يحصل التمسك بعدم الاختصاص إلا إذا حصلت برفع الدعوى مخالفة لقواعد الاختصاص المقررة في التشريع ، بينما لا يحصل التمسك بعدم القبول إلا إذا أنكر الخصم سلطة خصمه في الالتجاء إلى القضاء مع تسليمة باختصاص المحكمة بنظر الدعوى المرفوعة إليها وكثيراً ما تدق التفرقة بين الدفع بعدم الاختصاص والدفع بعدم القبول لأن الخصم في كل منهما يتمسك بمنع المحكمة من نظر الدعوى ولهذا السبب يختلط الأمر على البعض لأن تعبير الدفع بعدم الاختصاص يفيد لغة مدلولاً واسعاً قد يستوعب لكثير من أنواع الدفوع بعدم القبول ، فيصبح لغة أن يوصف الدفع بالحجية بأنه من الدفوع بعدم الاختصاص على تقدير أن المحكمة لا تختص بنظر دعوى سبق الفصل فيها ، ويصبح لغة أن يوصف الدفع برفع الدعوى بعد الميعاد بأنه من الدفوع بعدم الاختصاص على تقدير أن المحكمة لا تختص بنظر الدعوى إلا إذا رفعت في الميعاد المقرر لرفعها ، ويصبح لغة أن يقال أن المحكمة لا تختص بدعوى الحيازة إذا باذر المدعى برفع دعوى المطالبة بأصل الحق .

أما أصلاً فلا بد من التحديد والتدقيق ، لأن مخالفة قواعد الاختصاص - أي القواعد التي توزع الاختصاص على المحاكم المختلفة هي وحدها التي تنشئ دفعا بعدم الاختصاص بينما إنكار سلطة الخصم في الالتجاء إلى القضاء - أي كانت المحكمة المرفوع إليها النزاع - هو وحده الذي ينشئ دفعا بعدم القبول .

ولقد حدد المشرع اختصاص كل جهة قضائية (أي نصيبها من المنازعات التي يجوز لها الفصل فيها) ، واختصاص كل طبقة في الجهة القضائية الواحدة ، واختصاص كل محكمة فيها .

والاختصاص المتعلق بالوظيفة أو الولاية La juridiction هو نصيب كل جهة قضائية من ولاية القضاء . وهو يتحدد بحسب نوع الدعوى ، فالمنازعات الإدارية المنصوص عنها في قانون مجلس الدولة تخرج عن اختصاص جهة القضاء العنـادي لتختص بها جهة القضاء الإداري وأعمال السيادة تخرج عن اختصاص جميع المحاكم .

والاختصاص النوعي compétence à raison de la matière هو نصيب الطبقة الواحدة من طبقات جهة قضائية معينة من المنازعات التي يجوز لها الفصل فيها ، وهو يتحدد أيضاً بحسب نوع الدعوى كما يتحدد بحسب قيمتها وبحسب درجات التقاضي المقررة في التشريع ومبدأ جواز التقيد بها أو التحلل منها .

(١) انظر في هذا الموضوع كتابنا في التعليق على نصوص قانون المرافعات عن المادة ١٣٢ - تحت الطبع .

والاختصاص المحلي أو المركز *Compétance territoriale ou compétence à raison de siège du tribunal* هو نصيب المحكمة الواحدة من ولاية القضاء ، ويتحدد بمراعاة موطن الخصوم وبمراعاة مركز المحكمة .

كل هذا عن الاختصاص ، أما الدعوى *l'action* فهي - في تعبير الفقه القديم والحديث - سلطة الالتجاء الى القضاء للحصول على تقرير حق أو حمايته أو بصفة عامة للوصول الى احترام القانون (١) ، وثمة شروط عامة مقررة لقبول الدعاوى وثمة شروط أخرى قد يقررها المشرع بالنسبة لبعض الدعاوى خاصة ، وبغير توافر هذه الشروط أو تلك تمتنع المحكمة عن نظر الدعوى وتحكم بعدم جواز سماع الدعوى أو بعدم جواز نظرها أو عدم قبولها .

فإذن تخلف شرط من شروط قبول الدعوى ينشئ دفعا بعدم قبولها *Fin de non recevoir ou de non valoir ou de non procéder*.

من كل ما تقدم يبين أن الدفع بعدم الاختصاص مجاله عندما ترتكب مخالفة لقواعد الاختصاص الشكلية المقررة في التشريع فترفع الدعوى الى محكمة لا تختص بها وإنما تدخل في اختصاص محكمة أخرى أو جهة قضائية أخرى أو لا تختص بها أية محكمة من المحاكم أو تختص بها فقط لجان إدارية ذات اختصاص قضائي أو لجان قضائية . أما الدفع بعدم قبول الدعوى - أي بإنتفاء سلطة الخصم في الالتجاء الى القضاء - فمجاله عند ما تكون المحكمة المختصة بنظر الدعوى وفقا للقواعد الشكلية المقررة في التشريع وإنما سلطتها في نظرها منتفية لتخلف شرط عام من الشروط المقررة لقبول الدعاوى ولتخلف شرط خاص من الشروط المقررة لقبول تلك الدعوى بالذات ، وسائر هذه الشروط العامة أو الخاصة متصلة بعنصر من عنصرى الحق ، لأن الحق هو مصلحة يحميها القانون ، ومن الطبيعي أنه إذا قيد المشرع هذه الحماية فإن هذا القيد يرد على ذات سلطة الخصم في الالتجاء الى القضاء ولا شأن له على وجه الإطلاق بأمر اختصاص المحكمة بنظر الدعوى أو عدم اختصاصها بها .

وهكذا يبدو بوضوح أن الدعوى - أو سلطة الخصم في الالتجاء الى القضاء -

أمر موضوعي بحت ، فالقانون الموضوعي ( أو الاتفاق ) هو الذي يحدد مدى جواز الالتجاء الى القضاء لحماية الحق ، كعدم قبول دعوى منع التعرض لرفعها بعد سنة من حصوله أو عدم قبولها بسبب المبادرة برفع دعوى المطالبة بأصل الحق ، أو عدم قبول دعوى المطالبة بأصل الحق من جانب المدعى عليه في دعوى الحيازة الذي لم ينزل عنها خصمه (م ٤٨) أو عدم قبول دعوى الدائن على الكفيل قبل رجوعه على المدين (م ٧٨٨ مدني) أو عدم قبول دعوى التنصل من عمل متعلق بخصومة قائمة اذا رفعت بعد مضي ستة أشهر من تاريخ ذلك العمل (م ٨١٣) وعدم قبول الدعوى المرفوعة في غير الميعاد المحدد لرفعها ، أو عدم قبول الدعوى لسبق صدور الحكم في موضوعها ، أو لرفعها من غير ذي صفة أو على غير ذي صفة أو لعدم رفعها من جانب اشخاص معينين يوجب القانون رفعها من جانبهم ، أو لعدم اتخاذ الإجراءات التي يوجبها القانون قبل رفع الدعوى (م ٥٦٥ ، ٥٦٦ ، ٨٥١ من قانون المرافعات) .

هذا ويلاحظ أن العناصر المحددة لاختصاص المحكمة هي في الغالب عناصر ثابتة بينما العناصر المكونة لشروط قبول الدعوى قابلة للتغيير ، فمتى رفعت الدعوى الى محكمة مختصة قلما ينزع عنها الاختصاص بنظرها ، بينما قد تصبح الدعوى غير مقبولة بعد أن كانت مقبولة ؛ أو قد تصبح مقبولة بعد أن كانت غير مقبولة ، كما

(١) انظر المراجع المشار اليها في كتاب المرافعات رقم ٨٤ .

إذا زالت عن الخصم صفته أو اكتسبها بعد أن كان يفتقر إليها ، أو كما إذا رفع الطعن عن حكم فرعى قبل صدور الحكم الموضوعي (م ٣٧٨) ثم صدر بعدئذ هذا الحكم .

٣ - الدفع بالاعتداء بشرط التحكيم هو دفع بعدم القبول :

يترتب على شرط التحكيم نزول الخصوم عن الالتجاء الى القضاء أي الالتجاء الى المحكمة المختصة أصلاً بنظر النزاع ومتى نزل الخصوم بإرادتهم عن سلطة الالتجاء الى القضاء تكون الدعوى قد فقدت شرطاً من شروط قبولها مما يمتنع على المحكمة قبولها ،

وتسرى القاعدة المتقدمة ولو كان متفقاً في شرط التحكيم على تحديد وتعيين أسماء المحكمين عند المنازعة في تنفيذ العقد ثم أمتنع أحد الخصوم عن تنفيذ هذا الاتفاق بعد وقوع المنازعة ، ففي هذه الحالة يجوز لصاحب المصلحة من الخصوم الالتجاء الى المحكمة المختصة أصلاً بنظر النزاع لتعيين من يلزم من المحكمين (١) .

واذن شرط التحكيم لا ينزع الاختصاص من المحكمة وإنما يمنعها فقط من سماع الدعوى مادام الشرط قائماً ، فالخصم بالاتفاق على التحكيم يتنازل عن الالتجاء الى القضاء لحماية حقه ، وبالتالي يكون الدفع بالاعتداء بشرط التحكيم من قبيل الدفع بعدم قبول الدعوى لأنه ينكر به سلطة خصمه في الالتجاء الى القضاء العادي للذود عن الحق (٢) .

وشرط التحكيم ينشئ عائناً مؤقتاً يمنع المحكمة من سماع الدعوى ، فالرجوع عنه باتفاق جميع الخصوم يوجب الالتجاء الى المحكمة المختصة للذود عن الحق مما يقطع بأن التحكيم لا ينزع الاختصاص من المحكمة . وإذا كان موضوع النزاع لا يقبل التجزئة وتدخل فيه من لم يكن طرفاً في عقد التحكيم أو تم اختصاصه وجب أيضاً الالتجاء الى المحكمة المختصة بالنسبة الى النزاع برمته ، وبعبارة أخرى ، لا يجوز التحكيم في المواد التي لا تقبل التجزئة الا باتفاق جميع الأطراف .

واذن الاتفاق على التحكيم في صدد نزاع معين يمنع المحكمة المختصة به من نظره ولا يسلبها الاختصاص به . وشأن هذه الحالة شأنه حالة طرح نزاع على محكمة مختصة به بعد صدور حكم في ذات النزاع من محكمة أخرى مختصة ، فلا يقال ان المحكمة لا اختصاص لها بنظر الدعوى التي سبق الفصل فيها ، وإنما يقال انها ممنوعة من الفصل فيها . وإذا نظر للامر من ناحية الخصم الذي يوجه الدفع وجب وصف دفعه بأنه يقصد به أنكار سلطة خصمه في الالتجاء الى القضاء للذود عن الحق ، فالدفع الذي يدلى به اذن هو دفع بعدم قبول الدعوى .

ويؤكد ما تقدم أيضاً نصوص القانون في باب التحكيم ، فهو يمنح المحكمة المختصة أصلاً بنظر النزاع اختصاصاً يثبته في تقريره - حتماً - مع القول بعدم اختصاصها بنظر النزاع المتفق بصده على التحكيم ، فالمادة ٨٤٨ تجيز الطعن بالتماس إعادة النظر في حكم المحكم (عدا الحالة الخامسة المقررة في المادة ٤١٧) وهي تقرّر رفع الالتماس الى ذات المحكمة المختصة أصلاً بنظر الدعوى . وهذا يؤكد أن الدعوى التي يتفق بصدها على التحكيم اذا رفعت الى المحكمة المختصة فإن هذه تكون

(١) راجع المادة ٨٢٥ وموريل رقم ٧٢١ وما اشار اليه من أحكام ونقض ٢٢ يناير ١٩٤٦ دالوز ١٩٤٦ ص ٢٣٩ وبرناود رقم ٢٠٩ وجلاسون ٥ رقم ١٨١٧ ودودي رقم ١٢٥ ويجيز القضاء الفرنسي توقيع غرامة تهديدية على من يمتنع من الخصوم عن تنفيذ الاتفاق - حكم محكمة الهافر في ٢٤ يونيو ١٩٣٠ دالوز ١٩٣١ - ٢٠ وأنظر: الأحكام المنشورة في ريرتوار دالوز العملي ص ١٩٣ رقم ٥٢ .  
(٢) يؤيد هذا الاتجاه المرحوم الاستاذ أبو هيف - انظر مؤلفه في التفسير ص ٩٣٣ الحاشية رقم ٤ وص ٩٢٢ الحاشية رقم ٢ .



فقط ممنوعة من سماعها بحالتها وليست غير مختصة بها بدليل انها تختص بها بعدئذ اذا رفعت اليها بصورة طعن .

وما قلناه بالنسبة الى الطعن بالتماس اعادة النظر في حكم المحكم يقال بالنسبة لطلب تفسيره ، فهذا الطلب لا يرفع أيضا الا الى تلك المحكمة المختصة أصلا بنظر النزاع ، ولا يرفع الى المحكم الذي تنتهي سلطته بمجرد ايداع حكمه قلم كتاب المحكمة عملا بالمادة ٨٤٢ (١) الا باتفاق جديد على التحكيم بقصد تفسير ذات حكمه (٢) .

كما تنص المادة ٨٣٩ على وجوب الرجوع الى رئيس المحكمة المختصة أصلا بنظر النزاع لإجراء الحكم على من يتخلف من الشهود عن الحضور أو يمتنع منهم عن الاجابة بالجزاء المنصوص عليه في المادتين ١٩٩ ، ٢٠١ من قانون المرافعات ، كما يجب الرجوع اليه في شأن الامر بالانابات القضائية . وتنص المادة ٨٤٥ على اختصاص المحكمة المتقدمة بكل ما تعلق بتنفيذ حكم الحكم .

كل هذا من ناحية ومن ناحية أخرى ، كيف يستقيم القول بعدم اختصاص المحكمة المختصة أصلا بنظر النزاع مع مقررته المادة ٨٤٧ التي توجب رفع استئناف حكم المحكم الى المحكمة التي تختص بنظره فيما لو كان النزاع قد صدر فيه حكم ابتدائي من المحكمة المختصة ومع مقررته من جواز التحكيم في الاستئناف بعد صدور حكم من محكمة الدرجة الاولى .

كل ما تقدم يقطع في الدلالة على أن التحكيم لا يمس اختصاص المحكمة المختصة أصلا بنظر النزاع وإنما هو يمنعها فقط من نظرها (٣) .

وفي فرنسا وبلجيكا يتجه الرأي الى أن الدفع المتقلم يعد من قبيل الدفوع بعدم الاختصاص ، وهو لا يتعلق بالنظام العام فلا تملك المحكمة الاعتداء به من تلقاء نفسها ويتعين أن يبدى قبل التكلم في الموضوع (٤) وقيل في مصر بوجوب ابدائه قبل أي دفع شكلي (٥) .

ونحن نرى أنه يصعب اعتبار هذا الدفع من قبيل الدفوع بعدم الاختصاص لان شرط التحكيم كما قدمنا لا ينزع الاختصاص من المحكمة وإنما يمنعها فقط من سماع الدعوى مادام الشرط قائما . ومن ناحية أخرى ، اذا قيل ان هذا الدفع يعد من الدفوع بعدم الاختصاص فمن المستحيل تحديد نوع هذا الاختصاص لانه ليس متعلقا بالوظيفة أو متعلقا بنوع القضية (لان المحكمة المختصة أصلا بنظر النزاع

(١) برنارد رقم ٣٠٧ والمراجع والاحكام المشار اليها و Tissier et Darras عن المادة ١٠٢١ من القانون الفرنسي رقم ٢٥ .

(٢) كاريه وشوفو ٤ رقم ٣٣١١

(٣) انظر في تأييد وجهة نظرنا هذه حكم محكمة الاسكندرية الابتدائية في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٦٠ رقم ٤٣١ سنة ١٩٥٩ قضائية تجارى اسكندرية - لم ينشر بعد .

(٤) هذا ما ذهب اليه الشراح والمحكم في فرنسا وبلجيكا - برنارد رقم ١٩٦ ورقم ٢٩٢ ورقم ١٩٧ ورقم ٢٣٠ ، وموريل ص ٥٤٨ و ٥٤٩ وبريتوار دالوز العلى ص ١٩٤ رقم ٥١ والاحكام المشار اليها وجلاسون ٥ رقم ١٨١٦ وما أشار اليه من احكام وراجع نقض ٢٢ يناير ١٩٤٦ دالوز ١٩٤٦ ص ٢٣٩ والهافر ٣٠ يوليو ١٩٢٨ الجازيت باليه ٢-٥٦٣ واكس ١٧ نوفمبر ١٩٣٢ دالوز ٣٣-٤٩١ يولي ١٩٣٤ جازيت باليه ٢-٨٦٠ والاحكام العديدة المشار اليها في برنارد رقم ٢٣٠ وقضت محكمة الاستئناف المختلطة بأن التكلم في الموضوع يسقط الحق في التمسك بالدفع ويعد تنازلا ضمينيا عن شرط التحكيم (استئناف مختلط ١٩ أبريل ١٩٣٠ مجلة التشريع والقضاء السنة ٤٢ ص ٤١٣) . وليبيج في ١٠ يولي ١٩١٧ - ٢ - ٢٤٢ .

(٥) الشرقاوى - المرافعات رقم ٤٥١ ومصر الابتدائية في ١٦ فبراير ١٩٥٣ المحاماة ٣٥ ص ٥٤٤ .

تختص بالفعل اختصاصا لا يمكن بأى حال من الأحوال وصفه بأنه مجرد اشراف أو مراقبة لعمل المحكم) ، وليس متعلقا بالمحل بطبيعة الحال .

#### ٤ - ميعاد الادلاء بالدفع :

رأينا أنه الدفع بوجوب عرض النزاع على محكمين لا يعد من قبيل الدفوع بعدم الاختصاص ، ومن ثم لا يلزم الخصم بإبدائه قبل أى دفع شكلى بل يلزم أولا بإبداء مالدیه من دفوع شكلية والا سقط الحق فى الادلاء بها .

والقول بالزام الخصم بإبداء الدفع قبل أى دفع شكلى محل نظر لانه اذا دفع المدعى عليه بوجوب عرض النزاع على محكمين فلا يجوز له بعدئذ أن يبدى دفعا شكليا لان الاصل ان المحكمة يتعين عليها أولا وقبل الفصل فى أى نزاع فرعى أن تتحقق من اختصاصها بنظر الدعوى المرفوعة بإجراءات صحيحة طبقا لأحكام القانون . اذ لا يتصور العكس ، أى لا يتصور أن تفصل المحكمة فى مشاركة التحكيم أولا فتقضى ببطلانها مثلا أو بعدم الاعتداء بها ثم تفصل بعد ذلك فى أمر اختصاصها بنظر الدعوى . هذا فضلا عن أن المشرع يوجب بنص المادتين ١٣٣ و ١٤١ ابداء الدفوع الشكلية قبل اى دفع آخر والا سقط الحق فى الادلاء بها (١) .

ومن ناحية أخرى ، الاصل فى التشريع أن يبدى الخصم من دفوع مالدیه من دفوع وطلبات فى أية حالة تكون عليها الدعوى مالم يقيد المشرع بميعاد معين أثر مناسبة خاصة لإبداء هذا أو ذاك . واذا لم يحدد المشرع ميعادا معيننا لإبداء الدفوع الا بالنسبة للدفوع الشكلية وتلك التى توجه بطلب بطلان أى إجراء عملا بالمادة ٢٦ من قانون المرافعات (٢) ، فلا تتصور علة لحرمان أى خصم من ابداء مايعن له من دفوع ( فيما عدا الدفوع المتقدمة ) فى أية حالة تكون عليها الدعوى . واذا لا يعد الدفع بوجوب عرض النزاع على محكمين دفعا شكليا لانه لا يتعلق باختصاص متعلق بالوظيفة أو نوعى أو محلى ، كما لا يتعلق باحالة أو بطلان فانه لا محل لالزام الخصم بإبدائه قبل التكلم فى الموضوع ، كما لا تتصور علة تبرر وجوب ابداء الدفع قبل أى دفع شكلى .

ولما كان الدفع بالاعتداء بشرط التحكيم هو دفع بعدم القبول - كما قدمنا - فلا مفر من القول بإجازة ابدائه فى أية حالة تكون عليها الدعوى ولو لأول مرة فى الاستئناف عملا بالمادة ١٤٢ . ولا تبدو هذه القاعدة غريبة فى تشريع يجيز التراخى فى ابداء الدفع بانتفاء الصفة أو الدفع لسبق الفصل فى الدعوى أو الدفع بعدم قبولها لرفعها فى غير المناسبة أو الميعاد المحدد لذلك ، ويجيز قبول هذه الدفوع ولو لأول مرة فى الاستئناف ، لان الدفع بوجوب عرض النزاع على محكمين لا يختلف فى طبيعته عن مثل هذه الدفوع فلا يعتبر التكلم فى الموضوع من جانب الخصم رضاء بتولى القاضى الفصل فى الدعوى مما يشترط عن النزول عن شرط التحكيم ، وهذه قاعدة يوجبها صريح نص المادة ١٤٢ . ويجب أن يكون شأن الخصم الذى يتراخى فى ابداء الدفع بعدم قبول الدعوى لسبق الاتفاق على التحكيم شأن من يتراخى فى ابداء الدفع بسبق الفصل فى الدعوى ، فإذا كان المشرع يجيز التراخى فى ابداء الدفع الاخير ولا يعتبر التكلم فى الموضوع تنازلا عن التمسك وجب أن يكون هذا أيضا شأن الدفع الآخر (٣) .

(١) انظر نظرية الدفوع ص ٣٢ ، ٣٣ وقارن الشرقاوى رقم ٤٥١ ص ٦٢١

(٢) وهى طلبات فى صورة دفوع ، انظر كتاب نظرية الدفوع المقدمة .

(٣) هذا ويلاحظ أننا ننتقد حكم المادة ١٤٢ وكنا نفصل ايراد القاعدة التى ينص عليها المشرع الفرنسى التى توجب ابداء الدفوع بعدم القبول قبل التكلم فى الموضوع والا سقط الحق فى الادلاء بها حتى لا يتأخر الفصل فى الدعوى (انظر فى تفصيل هذا الموضوع كتابنا «نظرية الدفوع» رقم ٣٥٣ وانظر أيضا ص ٥٥٤) .

كل هذا من ناحية اعمال قواعد قانون المرافعات ، اما من ناحية اعمال قواعد القانون المدنى ، فان التحكم كعقد لا يصح اهداره أو اعتباره مفسوخا من جانب أحد أطرافه لمجرد تكلمه فى الموضوع أو لمجرد ادلائه بدفع موضوعى ، بل لابد من قبول صريح أو ضمنى يؤكد النزول عن هذا العقد .

٥ - اذا كانت الخصومة قائمة بالفعل أمام القضاء وأمام المحكم :

يعتد باتجاه الرأى المتقدم ولو كانت الخصومة قائمة بالفعل أمام المحكم ايضا ، سواء أكانت قد رفعت اليه قبل رفع الدعوى أمام القضاء أم بعده ، هذا على الرغم من ان رفع الخصومة أمام المحكم بحضور الخصوم أمامه شخصيا أو تكليفهم بالحضور أمامه نشئ حالة litispendance (١) بحيث قد يتصور أن يكون الدفع الواجب الادلاء به عند قيام الخصومة فى ذات الوقت أمام القضاء أيضاً هو الدفع بالاحالة لقيام ذات النزاع . ولكننا سوف نرى عند دراسة اجراءات الخصومة أمام المحكم ان الدفع بالاحالة لقيام ذات النزاع لايجوز الادلاء به أمام هيئة التحكيم أو أمام المحكمة بقصد احالة الدعوى من هذه الى تلك ( أو العكس ) لاختلاف الاجراءات ولائذ القاعدة ان هذه الاحالة لاتجوز الا بين المحاكم فى نطاق الجهة القضائية الواحدة مالم ينص القانون على ما يخالف ذلك (٢) .

(١) برنارد رقم ١١٠ وجارسونيه ٨ رقم ٢٤٨ .

(٢) جلاسون ١ رقم ٢٨٠ و De Paep n. 323 ونظرية الدفع رقم ٥٨ وكتابتنا فى التعليق على نصوص

قانون المرافعات عن المادة ١٣٧ - تحت الطبع .



# المصلحة في النقض الجنائي

للرئيس **رؤوف عيسى**

- ١١ -

البحث الثاني

المصلحة في الطعن

ببطلان المحاكمة أو التحقيق النهائي

تمهيد وتبويب

قد يكون بطلان إجراءات المحاكمة والتحقيق النهائي مطلقا وقد يكون نسبيا فبعض قواعدهما من النظام العام بنص صريح في القانون ، ومن ذلك الأحكام المتعلقة بتشكيل المحكمة أو بولايتها بالحكم في الدعوى أو باختصاصها من حيث نوع الجريمة ( م ٣٣٢ اجراءات ) . ويضاف إليها أحكام أخرى مستمدة من الرأي المستقر في شأنها . وقد أشار إليها النص السالف الذكر عندما قال : « أو غير ذلك مما هو متعلق بالنظام العام » .

كما يوجد الى جانبها قواعد ليست معتبرة من النظام العام ، بل متعلقة بمصلحة الخصوم فحسب ، وهذه يترتب على مخالفتها بطلان نسبي . فيسقط الحق في الدفع به بالسكوت عن ابدائه في الوقت المناسب فضلا عن التنازل الصريح عنه . فشأنها في ذلك شأن جميع إجراءات الاستدلال والتحقيق الابتدائي التي عاجلنا حكمها في المبحث السابق .

وسبق أن قلنا ان التمييز بين نوعي البطلان من الأهمية بمكان في شأن الطعن بالنقض . فالبطلان النسبي يسقطه التنازل عن الدفع به في حينه ، فلا يثار في النقض مهما توافر للطاعن من مصلحة في العودة الى التمسك به . أما البطلان المطلق فلا يسقطه التنازل عنه ، ومن ثم يجوز التمسك به في النقض — بالاقل اذا لم يتطلب تحقيقا في الموضوع .

والمصلحة في البطلان شرط لا غنى عنه لامكان التمسك به سواء أكان البطلان نسبيا أم مطلقا ، فحيث لا مصلحة لا وجه للتمسك به ، ولو توافرت للطاعن ضوابط الدفع به في النقض ، وعلى وجه خاص كونه مطلقا غير متطلب تحقيقا في الموضوع . مع فارق هام متصل بشرط المصلحة في الطعن ، وهو أن هذه الأخيرة مفترضة افتراضا في كل بطلان متعلق بالنظام العام حين أنها تفتقر الى اثبات في البطلان النسبي .

لذا يتعين أن نعين في شأن إجراءات المحاكمة والتحقيق النهائي نوع البطلان المدفوع به على النحو الذي فعلناه في شأن إجراءات الاستدلال والتحقيق الابتدائي . ثم نربط بين نوع البطلان وبين شرط المصلحة في الطعن به ، بالنسبة لكل من هذه الإجراءات على حدة ، على الترتيب الآتي : -

- أولا : المصلحة عند عدم صحة تشكيل المحكمة أو عدم اختصاصها .
- ثانيا : المصلحة عند عدم صحة الاحالة أو التكليف بالحضور .
- ثالثا : المصلحة عند عدم تقييد المحكمة بواقعة الدعوى .
- رابعا : المصلحة عند عدم تنبيه الدفاع لما ينبغي التنبيه اليه .
- خامسا : المصلحة عند بطلان التحقيق النهائي .
- سادسا : المصلحة عند الاختلال بحق الدفاع في باقى صورته .
- وسنعرض لكل موضوع منها فى مطلب على حدة .

### المطلب الاول

#### المصلحة عند عدم صحة التشكيل أو عدم الاختصاص

سبق أن أشرنا الى أن المادة ٣٣٢ اجراءات تنص على أنه « اذا كان البطلان راجعا لعدم مراعاة أحكام القانون المتعلقة بتشكيل المحكمة أو بولايتها بالحكم فى الدعوى أو باختصاصها من حيث نوع الجريمة المعروضة عليها ، أو بغير ذلك مما هو متعلق بالنظام العام ، جاز التمسك به فى أية حالة كانت عليها الدعوى ، وتقضى به المحكمة ولو بغير طلب » .

وهذا النص لم يتعرض لأحكام البطلان بالنسبة لجميع اجراءات المحاكمة والتحقيق النهائي . بل اقتصر على تنظيم البطلان فى ثلاث حالات فحسب : -

- ( ا ) عند عدم تشكيل المحكمة تشكيلا صحيحا .
- ( ب ) عند عدم الاختصاص المتعلق بالولاية .
- ( ج ) عند عدم الاختصاص النوعى .

والبطلان عندئذ من النظام العام ، بما يرتبه هذا البطلان من جواز التمسك به فى أية حالة كانت عليها الدعوى ، أى ولو لأول مرة فى النقض . ومن حق المحكمة - بل واجبها - أن تقضى به ولو بغير طلب .

ثم جاءت المادة ٤٢٥ اجراءات بوضع جديد ، فأجازت لمحكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا تبين لها مما هو ثابت منه أنه مبنى على مخالفة القانون . . . . . أو أن المحكمة التى أصدرته لم تكن مشكلة وفقا للقانون ، أو لا ولاية لها بالفصل فى الدعوى . . . . . فاستبعدت بذلك من حق محكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها اذا كان مصدر البطلان هو عدم الاختصاص النوعى بالواقعة .

ولعل الشارح قدّر أنه فى هذه الحالة الأخيرة لا يتصور أن يكون نقض الحكم لمصلحة المتهم كما فى الحالتين الأخريين . لأنه اذا كان عدم الاختصاص النوعى صورته أن تكون محكمة الجنايات قد فصلت فى جنحة ، فإن هذا الفصل صحيح عندما تكون الجنحة مرتبطة بجناية ولو ارتباطا بسيطا ( ٣٨٢٣ أ اجراءات ) ، وكذلك عندما ترى أن الواقعة كما هى مبينة فى أمر الاحالة تعد جنحة ، فإن لها أن تفصل فيها بنفسها ، بل عليها ذلك ، طبقا لنص المادة ٣٨٢ اجراءات .

فكأن محكمة الجنايات لا تختص بنظر الجنحة الا اذا انتفى كل ارتباط بينها وبين الجناية المعروضة عليها . أو اذا رأت أن الواقعة المحالة اليها اعتقلا لا ليست جنائية بل جنحة ، واكتشفت ذلك قبل تحقيقها لابعد التحقيق النهائي ، وعند الخطأ فى حسده

الحالة أو فى تلك يتعذر القول بأن هذا الخطأ قد أضر بمصلحة المحكوم عليه ، لأن السائد هو القول بأن محكمة الجنايات تحقق لمتهم ضمانات أوفر من تلك التى تحققها المحكمة الجزئية ، فيما خلا جواز استئناف الحكم الصادر من المحكمة الجزئية ، حين لا تخضع أحكام محاكم الجنايات - لنظام الاستئناف .

الا أن هذه القاعدة لا تجرى عليها المحكمة العليا فى صورة مضطردة فيما يبدو ، فإن أحكاما أخرى لها قبلت الطعن متى كان مبنيا على مخالفة قواعد الاختصاص النوعى ، بصرف النظر عن البحث فى توافر المصلحة الشخصية من مثل هذا الطعن ، وعلى أساس أن مخالفة قواعد الاختصاص هذه ترتب بطلانا من النظام العام ليس بحاجة الى تبريره بتوافر المصلحة ، لأنها مفترضة افتراضا .

ومن ذلك ما ذهب اليه من أنه اذا كان المتهم حدثا ، وكانت محكمة الجنايات وان أحييت اليها الدعوى قبل العمل بقانون الاجراءات الجنائية الذى ينص فى المادة ١/٣٤٤ على أن تختص محكمة الاحداث بالفصل فى الجنايات والجنح والمخالفات التى يتهم فيها صغير لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة كاملة قد نظرت الدعوى وأصدرت فيها حكما فى ظل هذا القانون بعد أن أصبحت غير مختصة بنظرها ، فهذا الحكم يكون واجبا نقضه (١) . وعلى وجه عام فان اختصاص محاكم الاحداث بقضايا الاحداث هو من النظام العام (٢) .

واذا كان عدم الاختصاص النوعى صورته أن تكون محكمة الجنح قد فصلت فى جنائية خطأ ، فلا مصلحة للمحكوم عليه أيضا فى الطعن بالنقض فى الحكم الصادر فيها لهذا السبب وحده . لذا قضى بأنه اذا أدانت محكمة الجنح المتهم على أساس أن الواقعة جنحة مع أنها فى الواقع غير مختصة بنظرها بسبب سوابقه ، فلا مصلحة له فى الطعن على الحكم ، إذ هو لم يضر به وإنما انتفع منه بمحاكمته عن جريمة أخف عقوبة من الجريمة التى كان يجب أن يحاكم عنها (٣) .

ومثل هذا القول يمكن أن يصدق فى طعن المدعى بالحقوق المدنية أو المسئول عنه فى الحكم فى الدعوى المدنية الصادر من محكمة الجنح فى واقعة كان ينبغى أن تفصل فيها محكمة الجنايات ، إذ قد يقال ان الحقوق المدنية لا تتوقف فى وجودها ولا فى مقدارها على نوع المحكمة المختصة بنظر الدعوى الجنائية .

أما بالنسبة للنياية العامة فهى تملك دون شك الطعن بالنقض فى الحكم الصادر من محكمة الجنح فى واقعة كان ينبغى أن تفصل فيها محكمة الجنايات لأنها جنائية لايجوز تجنيحها مثلا ، إذ مصلحة الاتهام فى مثل هذا الطعن بالنقض واضحة ، فمحكمة الجنح لايمكنها أن تحكم بأكثر من عقوبة الجنحة ، حين تملك محكمة الجنايات الحكم بعقوبة الجنائية .

انما ينبغى فى هذه الحالة أن تطعن النياية فى الحكم باجراءات صحيحة ، وتبنى طعننا على هذا الوجه ، فلا تملك المحكمة العليا أن تنقض الحكم هنا من تلقاء نفسها : أولا لان نقض الحكم لن يكون عندئذ لمصلحة المتهم مع أن المادة ٤٢٥ صريحة فى أنه

(١) نقض ١٩٥٢/١٢/٢٢ أحكام النقض ب ٤ رقم ١٠٣ ص ٣٦٧ .  
(٢) نقض ١٩٥٥/١٠/١٠ قواعد محكمة النقض ج ١ رقم ٣٩ ص ١٢٩ .  
(٣) نقض ١٩٤١/١/٢٠ مجموعة القواعد ج ٥ رقم ١٩٠ ص ٣٦٢ .  
وهو ما ذهب اليه النقض البلجيكي أيضا فى ٥ نوفمبر ١٨٥١ Pasicriste ١٨٥١ - ١ - ١٣٥ .



يبني أن يكون النقض لمصلحته . وثانيا لأن هذه المادة الأخيرة نصت على عدم الولاية بالفصل في الدعوى ، دون عدم الاختصاص النوعي ، وهي تقرر وضعاً استثنائياً فلا يقاس عليه ، ولا يتوسع فيه .

هذا عن قواعد الاختصاص المتعلق بالولاية وبالنوع . أما عن الاختصاص المكاني فقد ترددت فيه الأحكام ، إذ ذهب القديم منها إلى أنها ليست من النظام العام وأجاز للخصوم التنازل عنها صراحة أو ضمناً (١) . كما ذهب بعضها إلى أنه إذا صدر حكم من محكمة جزئية في دعوى تابعة لاختصاص محكمة جزئية أخرى فلا يعد مخالفاً للنظام العام طالما كانت المحكمتان تابعتين لمحكمة ابتدائية واحدة هي التي تنظر استثناءً لهذا الحكم (٢) .

إلا أن البعض الآخر من القضاء مال إلى القول بأن قواعد الاختصاص المكاني تعد من النظام العام فأجاز التمسك بها في أية حالة كانت عليها الدعوى . كما أجاز الدفع بالبطلان المترتب على مخالفتها لأول مرة أمام محكمة النقض ، ولو أنه استلزم أن يكون الدفع مستنداً إلى الوقائع الثابتة بالحكم غير مستلزم تحقيقاً موضوعياً (٣) .

لكن الاستفادة من قانون الإجراءات أن البطلان بسبب عدم اختصاص المحكمة من حيث المكان لا يعد من النظام العام . وذلك لأن المادة ٣٣٢ منه اعتبرت من ضمن أحوال البطلان المتعلقة بالنظام العام - على بيناه - عدم ولاية المحكمة بالحكم في الدعوى وعدم اختصاصها . من حيث نوع الجريمة المعروضة عليها ، ولم تشر إلى عدم الاختصاص من حيث المكان ، وهو ما يفيد - بمفهوم المخالفة - أنه هذا الأخير ليس كذلك . وهذا فضلاً عن أنه قد ورد في المذكرة الإيضاحية لهذه المادة بين أحوال البطلان النسبي .

ومع ذلك يبدو أن محكمة النقض لازالت مصرة على اعتبار اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى من جهة المكان من مسائل النظام العام التي يجوز التمسك بها في أية حالة كانت عليها الدعوى ، إلا أن التمسك بها في النقض مشروط بأن يكون مستنداً إلى وقائع أثبتتها المحكمة ، وأن لا يقتضي تحقيقاً موضوعياً (٤) .

لكن إذا كان التمسك بالبطلان المترتب على مخالفة قواعد الاختصاص النوعي يتطلب توافر مصلحة للطاعن لامكان الدفع به في النقض رغم أنه من النظام العام ، ألا يتطلب ذلك أيضاً الدفع بالبطلان المترتب على مخالفة قواعد الاختصاص المكاني ؟ وأية مصلحة هنا يمكن أن يتمسك بها الطاعن عندما تفصل في دعواه محكمة أخرى غير محكمة مكان الجريمة أو محل إقامته أو القبض عليه ؟

قد تكون الإجابة سلبية - حسب هذا المنطق - لكن يرد على ذلك بأن المصلحة في الدفع بكل بطلان متعلق بالنظام العام مفترضة لا سبيل إلى نفيها . وهذا فارق هام بين البطلان المطلق ، وبين البطلان النسبي الذي قد يلحق مخالفة القواعد المتعلقة بصالح

(١) ١٨٩٦/٤/١٨ القضاء س ٣ ص ٢٨٢ .

(٢) نقض ١٩٠٧/١٢/٢٨ المجموعة الرسمية س ٩ ص ٩٧ .

(٣) نقض ١٩٥٠/٥/١٧ أحكام النقض س ١ رقم ٢١٧ ص ٦٦٢ وهذا الحكم الأخير يفيد أن البطلان هنا من النظام العام ، وقد صدر في ظل قانون تحقيق الجنايات ، لأن قانون الإجراءات صدر بعد صدوره بشهور .

(٤) نقض ١٩٥٠/٥/١٧ أحكام النقض س ١ رقم ٢١٧ ص ٦٦٢ و ١٩٥٥/٣/٧ س ٦ رقم ٢٠١ ص ٦١٢ و ١٩٥٩/٣/١٧ س ١٠ رقم ٧٤ ص ٣٣٤ .

شخصي لأحد الخصوم ، لذا فان محكمة النقض متى سلمت أن قاعدة أو أخرى متعلقة بالنظام العام - كقاعدة الاختصاص النوعي أو المكاني - فينبغي أن ترتب عليها نتيجتها المنطقية ، وهي امكانه الدفع بالبطلان المترتب على مخالفتها لكل خصم في الدعوى بصرف النظر عن البحث فيما يكونه قد لحق مصلحته الخاصة من ضرر ، فالضرر يكون مفترضا لا سبيل الى نفيه ، ولا حاجة لاثباته .

ولكنها - فيما يبدو - لاتسير في حدود هذا المنطق الدقيق حتى النهاية ، بدلالة ما قضت به من عدم قبول الطعن المؤسس على مخالفة واعد الاختصاص النوعي لانتفاء مصلحة الطاعن فيه ، رغم تسليمها أن قواعد الاختصاص النوعي من النظام العام على ما بيناه .

\*\*\*

ويراعى انه اذا دفع بعدم الاختصاص وفصلت المحكمة في الدفع بحكم مستقل بقبوله وبعدم اختصاصها بنظر الدعوى - لاي سبب كان - جاز الطعن في هذا الحكم استقلالا بالنقض اذا كان صادرا من جهة استئنافية أو اذا كان صادرا من محكمة جنائيات . وجاز فيما عدا ذلك الطعن فيه بالنقض استقلالا بعد استنفاد طريق الاستئناف . لانه من الاحكام المانعة من السير في الدعوى التي يجوز فيها الطعن استقلالا .

أما اذا قضت المحكمة استقلالا برفض الدفع بعدم الاختصاص وباختصاصها بنظر الدعوى فانه لا يجوز الطعن في هذا الحكم استقلالا الا اذا كان الاختصاص متعلقا بالولاية ، فانه يجوز عندئذ الطعن فيه استقلالا بالاستئناف ( م ٤٠٥ / ٢ اجراءات ) ثم بالنقض ( م ٤٢١ ) .

## المطلب الثاني

### المصلحة عند عدم صحة الاحالة أو التكليف بالحضور

بطلان اجراءات الاحالة - على وجه عام - لا يصح أن يكون محلا لطعن مستقل بالنقض ، ولا أن يدفع به لأول مرة في النقض . ويستوى في ذلك أن تكون الاحالة بمعرفة النيابة رأيا كما هي الحال في الجرح والمخالفات أم بمعرفة غرفة الاتهام ، أم بمعرفة قاضي للاحالة ( كما كانت الحال في ظل قانون تحقيق الجنايات بالنسبة للجنايات عند احالتها الى محكمة الجنائيات .

وذلك لاعتبارات كثيرة منها أن أوامر الاحالة لاترقى الى مرتبة الاحكام النهائية ، ولا يصح أن تعامل على قدم المساواة معها ، بما يترتب على ذلك من نتيجة حتمية ، وهي تضخم الطعون بالنقض بما يؤدي الى عرقلة اجراءات المحاكمة ، وفيما يتعلق بأمسور اجرائية بحثة سوف يطرح بحثها على محكمة الموضوع لتقول كلمتها فيها أولا ، مادام مآل الدعوى بطبيعته اليها . فليس للطاعن مصلحة في أن يسبق الحوادث ويبادر الى الطعن بالنقض حين قد يقضى ببراءته في الموضوع ، أو قد تقع في المحاكمة أوجه بطلان أخرى ينبغي أن تبحث مع بطلانه الاحالة بعد الفصل في الموضوع .

ثم إن للمتهم فرصة في أن يطعن في أمر الاحالة ابتداء أمام محكمة الموضوع . فاذا قضت هذه ببطلانه فقد انتفت من باب أول المصلحة في الطعن بالنقض لهذا البطلان بالذات .

ولهذا نجد هذا القضاء يقرر في وضوح كاف - أنه لا يجوز لمحكمة النقض أن تبحث في خطأ الاجراءات التي حصلت أمام النيابة أو قاضي الإحالة لأنه من المقرر أن محكمة النقض ليس من اختصاصها الا البحث في الحكم المطعون فيه ، وفي الاجراءات والمرافعات التي حصلت أمام المحكمة التي أصدرته ، فلا يمكن اذن لمحكمة النقض أن تبحث في الاجراءات السابقة على ذلك الا اذا طعن فيها أمام محكمة الموضوع (١)

- أنه لا يصح أن تنظر محكمة النقض الا في اجراءات الهيئة التي حكمت في الدعوى . وكل طعن في اجراءات هيئة غير هذه ، مثل اجراءات البوليس والنيابة أثناء تحقيق القضية ، أو قاضي الإحالة عند نظرها ، لا يصح عرضه على محكمة النقض (٢) .  
- أنه اذا وجد في أمر الإحالة قصور وجب على المتهم لفت محكمة الموضوع الى استيفائه بما لها من السلطة في ذلك ، فإن لم تفعل فلا يجوز له الطعن فيه بطريق النقض (٣) .

- أنه لا محل لبحث وجه الطعن المبني على بطلان الاجراءات التي أحيل الطاعن بمقتضاها الى محكمة الجنايات مادام الطاعن لم يقدم لمحكمة الموضوع ، أي اعتراض بشأن هذه الاجراءات ، وليست له أن يعتذر عن السكوت بأن الامر متعلق بالنظام العام (٤) .

- وفي تاريخ أحدث مما تقدم قررت أيضا أن الخطأ الذي يقع في الاجراءات السابقة على المحاكمة لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض (٥) . وأن الدفع ببطلان قرار الإحالة الى محكمة الجنايات لحلوه من بيان الهيئة التي أصدرته هو دفع ببطلان اجراء من الاجراءات السابقة على المحاكمة لاتفيل من المتهم اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض (٦) .

أما اذا دفع المتهم ببطلان اجراءات الإحالة أمام محكمة الموضوع فقد وجب على هذه الاخيرة أن تتعرض للدفع لأنه جوهرى يترتب على صحته عدم صحة اتصالها بالدعوى وفصلها فيها . واغفال الرد عليه قصور في تسبيب الحكم بما يبطله . وكذلك الرد غير الكافي أو غير السائخ . والرد على هذا الدفع برفضه لاسباب غير صحيحة في القانون بطلان في الحكم يقتضى نقضه . وللطاعن مصلحة دائما في أن تكون محاكمته قد جرت بناء على إحالة صحيحة ، وانتهت بحكم صحيح .

واذا تبينت محكمة الموضوع أن اجراءات الإحالة كانت باطلة فلها أن تأمر بإعادتها من جديد الى الإحالة عملا بنص المادة ٣٣٦ التي تقرر انه اذا تقرر بطلان أي اجراء فانه يتناول جميع الآثار التي تترتب عليها مباشرة . ولزم اعادته متى أمكن ذلك ، والاعادة هنا ممكنة لغاية صدور حكم فاصل في الموضوع .

ولكن البطلان الذي يقتضى اعادة اجراءات الإحالة هو ذلك الذي يعدم أثرها والذي يؤدي الى القول بوجود مصلحة في اعادة هذه الاجراءات مثل حصول الإحالة في غياب المتهم بسبب عدم اعلانه للجلسة اعلانيا صحيحا منتجا اثره .

أما مجرد الاخلال بحق المتهم في الدفاع أمام هيئة الإحالة فيجوز تصحيح الاثر المترتب عليه بمعرفة محكمة الموضوع دون حاجة لاعادة اجراءات الإحالة من جديد .

(١) نقض ١٩٠٨/٥/١٦ المجموعة الرسمية س ١٠ عدد ١٩ .

(٢) نقض ١٩١٣/١٢/١٣ الشرائع س ١ رقم ١٨٩ .

(٣) نقض ١٩٢٦/١/٥ المجموعة الرسمية س ٢٧ عدد ٥٣ و ١٩٢٦/٤/٧ المحاماة س ٧ عدد ٤٥٥ .

(٤) نقض ١٩٢٩/١٠/١٠ رقم ٢٠٨٧ س ٤٦ ق .

(٥) نقض ١٩٥٥/٢/٢٢ أحكام النقض س ٦ رقم ١٨٠ ص ٥٥٧ . و ١٩٥٦/٢/١٤ س ٥٩ رقم ٥٩ .

ص ١٨٥ و ١٩٥٩/٢/١٦ س ١٠ رقم ٤٣ ص ١٩٢ .

(٦) نقض ١٩٥٧/١/١٤ أحكام النقض س ٨ رقم ١٠ ص ٣٩ .



فاذا دفع محامي المتهم ببطلان التحقيق وما تلاه من اجراءات الاحالة استنادا الى عدم تمكين النيابة له قبيل التصرف في التحقيق من الاطلاع على ملف الدعوى وعدم السماح له بالاتصال بالمتهم ، فان هذا الدفع لا محل له اذ أن القانون لا يرتب البطلان الا على عدم السماح بغير مقتضى لمحامي المتهم بالاطلاع على التحقيق في اليوم السابق على استجواب المتهم او مواجهته بغيره أو بالاطلاع على التحقيق أو الاجراءات التي اجريت في غيبته . فضلا عن هذا فان البطلان طبقا للمادة ٣٣٦ اجراءات لا يلحق الا بالاجراء المحكوم ببطلانه والآثار المترتبة عليه مباشرة وهو - على ما انتهت اليه المحكمة في هذه الدعوى - لا يعلق بما سبقه من اجراءات . كما أنه لا يؤثر في قرار النيابة باحالة الواقعة الى غرفة الاتهام أو قرار غرفة الاتهام باحالة الدعوى الى محكمة الجنايات . ولا يمكن أن يترتب على مثل هذا البطلان ان صح اعادة القضية الى النيابة ، بل يكون للمحكمة أن تصحح الاجراء الباطل طبقا للمادة ٣٣٥ اجراءات (١) .

### المصلحة في الطعن ببطلان وزنه التكليف بالحضور :

قد يقع في ورقة التكليف بالحضور سهو أو خطأ ، فتسرى القواعد التي بينها على بطلانها اذا نسب اليها أنها أغفلت بعض البيانات الجوهرية فيها مثل التهمة أو مواد القانون التي تنص على العقوبة ( م ٣٣/٢ اجراءات ) . والبطلان هنا نسبي لا يمس الصالح العام ويخضع لأحكام خاصة به وهي : -

أولا : أن للمحكمة اصلاح كل خطأ مادي وتدارك كل سهو في عبارة الاتهام فتزيل ما بقى في الورقة من عيب ناجم مثلا عن اغفال المواد المطلوبة ، أو عن ذكرها خطأ ( راجع م ٣٠٨ ) .

ثانيا : انه اذا حضر المتهم في الجلسة بنفسه أو بواسطة وكيل عنه فليس له أن يتمسك ببطلان ورقة التكليف بالحضور ، وانما له أن يطلب تصحيح التكليف أو استيفاء أي نقص فيها واعطائه ميعادا لتحضير دفاعه قبل البدء في سماع الدعوى ، وعلى المحكمة اجابته الى طلبه ( م ٣٣٤ ) .

ثالثا : أن البطلان يزول هنا اذا نزل عنه من شرع لمصلحته ، أو اذا رد على الاجراء على أنه اعتبره صحيحا أو قام بعمل أو اجراء آخر باعتباره كذلك ، طبقا للمادة ٢٦ مرافعات . ومن ذلك أن يتكلم في موضوع الدعوى أو يبدى فيها دفوعا .

فحضور الخصم المعلن للجلسة من شأنه أن يصحح الاخطاء التي قد تكون في ورقة التكليف بالحضور لانه يتيح له الفرصة لتصحيحها (٢) ومن باب أولى اذا وقع خطأ مادي في اسم المعلن ، أو تاريخ الجلسة ، أو نحو ذلك من البيانات .

أما اذا لم يحضر الخصم المعلن ، وكان في الاعلان خطأ أعدم أثره في تعريفه بتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى ومكانها ، فلا يمكن نظرها في غيابه والا كان الحكم

(١) نقض ١٩٥٦/٣/١٥ أحكام النقض س ٧ رقم ١٠٧ س ٣٦١ . وراجع في موضوع الاطلاع على التحقيق بمعرفة المحامي بعضا لنا عنوانه « دور المحامي في التحقيق وانعكاسه » بمجلة مصر المعاصرة عدد يولية سنة ١٩٦٠ .

(٢) نقض ١٩٥٨/٥/١٣ أحكام النقض س ٩ رقم ١٣٦ ص ٥٤٠ و ١٩٥٨/١٠/٢٠ س ٩ رقم ٢٠٤ ص ٨٣٢ .

باطلا . ومن باب أولى اذا لم يكن هناك اعلان أصلا « فمتى أوجب القانون الاعلان لاتخاذ اجراء أو بدء ميعاد فإن أية طريقة أخرى لاتقوم مقامه » (١)

فاذا تغيب المتهم عن حضور الجلسة المحددة لنظر دعواه ، وكان تغيبه لعدم اعلانه لها ، فلا يجوز نظرها والحكم فيها والا كان باطلا سواء أكان صادرا لأول مرة أم كان في المعارضة . ولا يبدأ ميعاد المعارضة في مثل هذا الحكم - ولا استئناسه اذا كان صادرا في المعارضة - الا من تاريخ الاعلان الصحيح بالحكم الصادر غيابيا .

وللمتهم مصلحة في التمسك ببطلان مثل هذا الحكم لانه ان كان صادرا لأول مرة فقد حرم المحكوم عليه من احدى درجتي التقاضي . وان كان صادرا في المعارضة فقد حرمه منها . ولذا فعلى المحكمة الاستئنافية اذا ألغت هذا الحكم أن تعيد الدعوى الى محكمة الدرجة الاولى للفصل فيها من جديد . واذا كان صادرا غيابيا من محكمة استئنافية ، واتضح لمحكمة النقض أن الطاعن لم يكن قد أعلن بالجلسة الاستئنافية فانها تلغى هذا الحكم الغيابي لبطلانه ، وتعيد الدعوى الى المحكمة التي أصدرت الحكم المنقوض للفصل فيها مجددا بمعرفة هيئة أخرى عملا بنص المادة ٤٣٢/٣ اجراءات (٢) .

لذا قضى بأنه متى كان الثابت من الاوراق أن الدعوى تعثرت في الطريق وانقطعت عن السير بأن لم تنظر في الجلسة الاخيرة المحددة لها ، ثم تعجلت فجأة من جانب النيابة فانه كان الواجب أن يعلن المتهم بورقة تكليف صحيحة كيما يترتب عليها أثرها . فاذا كان المتهم لم يحضر ولم يعلن أصلا فلا يحق للمحكمة أن تتعرض للدعوى . فان هي فعلت كان حكمها باطلا ، ومن ثم فانه لا يمكن اعتبار مثل هذا الحكم حضوريا بالنسبة الى المتهم ما دام هو لم يكن في الواقع حاضرا الاجراءات التي تمت بغد تحريك الدعوى ولم يكن يعلم بها (٣) .

### المطلب الثالث

#### المصلحة عند عدم تقييد المحكمة بواقعة الدعوى

ليس للمحكمة ان تعاقب المتهم عن وقائع أخرى ترى أنه تقيم الدعوى عنها من تلقاء نفسها غير تلك التي وردت بأمر الاحالة أو طلب التكليف بالحضور (م ٣٠٧ اجراءات) - ذلك أن من القواعد الرئيسية قاعدة الفصل بين سلطة الاتهام وسلطة المحكمة ، فاذا قامت المحكمة باحداث تغيير في احساس الدعوى نفسه فانها تكون قد انتحلت لنفسها سلطة لا تملكها .

فلا يجوز أن يقدم المتهم بتهمة ضرب شخص معين فتدينه المحكمة عن واقعة ضرب شخص ثان سمته غير المجنى عليه الاول (٤) . أو أن يقدم بتهمة ضرب المجنى عليه فتدينه على أساس ضربه وسبه أيضا (٥) . أو أن يقدم المتهم عن سرقة أوراق

(١) نقض ١٩٥٧/٢/٥ أحكام النقض س ٨ رقم ٣٦ ص ١١٨ .

(٢) راجع في تفصيل هذا الموضوع بحثا لنا عن « الطعن في المسبب باعتبار المعارضة كان لم تكن » في المحاماة عدد يناير سنة ١٩٥٩ .

(٣) نقض ١٩٥٦/١٢/٢٥ أحكام النقض س ٧ رقم ٣٦١ ص ١٣١٣ .

(٤) نقض ١٩٣٧/٣/٢٢ مجموعة القواعد ج ٤ رقم ٦١ ص ٥٦ .

(٥) نقض ١٩٥١/١١/٢٠ أحكام النقض س ٢ رقم ٦٥ ص ١٦٥ .

معينة فتبرئه منها محكمة الدرجة الاولى ثم تدينه المحكمة الاستئنافية في سرقة أوراق أخرى (١)

وكذلك اذا دانت المحكمة الاستئنافية المتهم في واقعة تختلف عن واقعة المتهم الأخرى ولم تعرض على المحكمة الجزئية ولم تفصل فيها ، فان هذا منها قضاء لم تتصل به المحكمة طبقا للقانون وفيه حرمان للمتهم من درجة من درجات التقاضي ولو كان للواقعة اساس من التحقيقات ، وهذا لتعلقه بالنظام القضائي ودرجاته يعد مخالفا للاحكام المتعلقة بالنظام العام ولا يصححه قبول المتهم له فقضاؤها على تلك الصورة باطل (٢) .

لكن يبدو أن قضاء النقض يجعل قبول الطعن بعدم تقييد المحكمة بواقعة الدعوى رغم تعلقه بقاعدة من النظام العام هي قاعدة الفصل بين سلطتي المحاكمة والادعاء ، متوقفا أيضا على توافر مصلحة للطاعن فيه ، والا كان الطعن غير مقبول لانتهاء الجدوى منه ، تطبيقا لقاعدة حيث لا مصلحة فلا طعن .

فاذا كانت المحكمة قد أسندت من تلقاء نفسها وقائع الى المتهم لم تجعلها النيابة من عناصر الاتهام ولم يتناول الدفاع مناقشتها فلا شك أن حكمها يكون معيبا من هذه الناحية ومتعيينا نقضه . أما اذا كانت الوقائع الأخرى المسندة الى المتهم كافية وحدها للإدانة بعد استبعاد تلك الوقائع التي لم تجعلها النيابة من عناصر الاتهام ، وكانت العقوبة المحكوم بها لا تتجاوز الحد المقرر قانونا للجريمة الثابتة قبل المتهم ، فلا ينقض الحكم (٣) .

وكذلك الشأن في المحكمة الاستئنافية اذا أضافت واقعة لم تكن واردة في الاتهام ، فذلك لا جدوى من التمسك به أمام محكمة النقض ، ما دامت المحكمة لم تشدد العقوبة على المتهم بل قضت بتأييد الحكم الابتدائي (٤) .

وهكذا تنطبق نظرية العقوبة المبررة في نطاق البطلان في الاجراءات كما تنطبق عند الخطأ في القانون الموضوعي ، حتى أصبحت بمثابة الضابط العام لنظرية المصلحة في النقض الجنائي ، على ما بيناه في الباب السابق وحجبت الى حد بعيد فكرة الفصل بين الاجراء المقرر أصلا لمصلحة الخصوم ، والمقرر أصلا لحماية للمصالح العام ، فأصبحت المصلحة الخاصة تلزم أحيانا للطعن بالنقض ولو تقرر الاجراء أصلا لحماية للمصالح العام . وقد قابلنا نفس الوضع أيضا بالنسبة للطعن بمخالفة قواعد الاختصاص النوعي ، فيلزم فيه المصلحة ، ولو أن هذه القواعد مقررة حماية للمصالح العام .

\* \* \*

وتنطبق نفس الضوابط على محكمة الجنايات ولو أنها تملك التصدي لوقائع جديدة أو لمتهمين جدد ، اذا توافر الارتباط المطلوب لامكان التصدي . فاذا لم تراع المحكمة قواعد التصدي وفصلت في واقعة غير تلك التي أقيمت عنها الدعوى كان حكمها باطلا ، لكن بشرط توافر المصلحة في الطعن .

لذا قضى بأنه اذا كانت الواقعة التي أدين بها المتهمان هي غير الواقعة التي

(١) نقض ١٩٤١/١٢/١٥ مجسوعة القواعد ج ٥ رقم ٣٢٧ ص ٦٠٠ . وراجع نقض ١٩٢٩/١١/٢٨ مجسوعة القواعد ج ١ رقم ٣٤٣ ص ٣١٦ و ١١/٢١ سنة ١٩٣٢ ج ٣ رقم ١٠ ص ١٨ و ١٩٣٥/٢/١١ ج ٣ رقم ٣٢٤ ص ٤٢٥ و ١٩٤٧/٤/٢٨ ج ٧ رقم ٣٦٢ ص ٣٤٣ .  
(٢) نقض ١٩٥٩/١/١٣ أحكام النقض ص ١٠ رقم ١١ ص ٤٠ .  
(٣) نقض ١٩٣٥/١٢/٢ قواعد محكمة النقض ج ٢ رقم ٢٦٧ ص ١١٣٢ .  
(٤) نقض ١٩٥١/٣/٢١ قواعد محكمة النقض ج ٢ رقم ٢٧٢ ص ١١٣٣ .



وردت بأمر الإحالة ، وكانت محكمة الجنايات حين تصدت للواقعة المذكورة وحكمت فيها بنفسها دون أن تحيل الدعوى الى النيابة للتحقيق - ان كان له محل - ودون أن تترك للنياية حرية التصرف فى التحقيقات التى تجرى بصدد تلك الواقعة فانها تكون قد أخطأت بمخالفتها صريح نص القانون ولا يؤثر فى ذلك القول بأن الدفاع عن المتهمين قبل المرافعة على أساس التهمة الجديدة ، ولم يحصل منه اعتراض على توجيهها بالجلسة ، لأن ما أجرته المحكمة - على ما سلف ذكره - وقع مخالفا للنظام العام لتعلقه بأصل من أصول المحاكمات الجنائية لاعتبارات سامية تتصل بتوزيع العدالة على ما يقضى به القانون (١) .

### المطلب الرابع

#### المصلحة عند عدم لفت الدفاع الى ما ينبغى لفته اليه

تقيد المحكمة بالواقعة التى أقيمت عنها الدعوى لا يفيد تقييدها بالتكييف الذى أقيمت به ، فإن من حق المحكمة بل من واجبها أن تعتنق لها التكييف الذى ترى أنه أكثر مطابقة للقانون واتساقا مع القدر الثابت من الوقائع ، غير مقيدة برأى سلطة التحقيق أو الإحالة .

لكن على المحكمة اذا غيرت فى حكمها الوصف القانونى للفعل المسند للمتهم ، أو عدلت فى التهمة بإضافة الظروف المشددة ، أن تنجيه المتهم الى هذا التغيير وأن تمنحه أجلا لتحضير دفاعه بناء على الوصف أو التعديل الجديد اذا طلب ذلك ، ( ٣/٣٠٨ اجراءات ) .

وتغيير وصف الواقعة اجراء مقتضاه أن تعطى المحكمة الواقعة وصفها الذى ترى أنه أكثر انطباقا عليها من الوصف الذى أقيمت به الدعوى ، اى تردها الى أصلها النصحيح فى نص القانون . وهو لا يتضمن ادخال اى ظرف آخر فى الوصف الجديد لم يكن موجودا فى القديم .

وقد يحدث تغيير الوصف مع استبقاء جميع عناصر الجريمة وظروفها كما أقيمت بها الدعوى . وقد يكون نتيجة لاستبعاد عرف مشدد فيها أو عنصر من عناصرها تقتنع المحكمة بعدم ثبوته فى حق المتهم ، أو بعدم خضوعه لنص المادة أو المواد المراد تطبيقها ، وهو حق لمحكمة الدرجة الاولى كما هو حق للمحكمة الاستئنافية .

أما تعديل التهمة فهو اجراء أكثر خطورة من مجرد تعديل الوصف اذ هو مقتضاه أن تعطى المحكمة التهمة وصفها القانونى الصحيح الذى ترى أنه أكثر انطباقا على الوقائع الثابتة ، بما يقتضيه ذلك من إضافة ظرف جديد لم يرد فى الوصف الاصلى . بل ثبت توافره لدى المحكمة من التحقيقات الاولى أو النهائية أو المرافعة فى الجلسة . وهو لا يقتضى الخروج على قاعدة تقيد المحكمة بالواقعة المرفوعة عنها الدعوى ، لانه لا يتضمن الاستناد الى أساس آخر غير ذلك الذى أقيمت به ، بل يتضمن فحسب إضافة ظرف جديد متصل بنفس الواقعة ويكون معها كالا لا يتجزأ . وهو حق لمحاكم الدرجة الاولى دون المحاكم الاستئنافية وذلك حتى لا يحرم المتهم من إحدى درجتى التقاضى بالنسبة للظرف الجديد الذى أضيف .

وتكون للمتهم مصلحة من تنبيهه الى كل تعديل في التهمة - رغم أن التعديل بما فيه من اضافة قد يكون لأخف - وذلك حتى تعطيه المحكمة الفرصة كيما يدافع عن نفسه بالنسبة للواقعة الجديدة التي أضيفت ، والتي من حقه أن يحاط بها علما ويبدى رأيه فيها قبل أن يدان بمقتضاها .

ومن أمثلة تعديل التهمة لأخف التي ينبغي أن ينبه المتهم اليها : تعديل جناية نشروع في القتل الى جناية ضرب نشأت عنه عاهة مستديمة (١) ، لأنه يتضمن اضافة العاهة المستديمة بوصفها عنصرا لازما للوصف الجديد . أو جناية ضرب مقص الى الموت الى جنحة قتل خطأ (٢) ، لأن الوصف الجديد يتضمن اضافة عنصر الخطأ أو الإهمال . ومن باب أولى ينبغي أن ينبه المتهم الى التعديل اذا كان لأشد ، مثل تعديل القتل البسيط الى قتل مع سبق الاصرار أو التردد (٣) . ومثل تعديل الشروع الى جريمة تامة (٤) والاشتراك الى فعل أصلي (٥) .

وتكون للمتهم مصلحة كذلك من تنبيهه الى مجرد تغيير وصف التهمة - بغير اضافة عنصر لها أو ظرف مشدد - اذا كان التغيير لأشد فحسب . أما اذا كان التغيير لأخف فلا حاجة للمحكمة الى تنبيهه ، لأن تغيير الوصف - المجرد من تعديل التهمة - يقتضي عدم ادخال أي عنصر جديد ، بل يكون - على العكس من ذلك - في حدود الوصف السابق ، أن لم يكن نتيجة استبعاد عنصر من عناصره لعدم الاقتناع بصحته أو بثبوته ، فلا يكون بحال نتيجة أية اضافة (٦) .

★ ★ ★

فالحلاصة اذا أن الحالة الوحيدة التي لا يلزم فيها - بحسب الاصل - تنبيه المتهم هي حالة تغيير وصف التهمة مجردا عن أية اضافة ، اذا كان التغيير لأخف . أما التغيير

- (١) نقض ١٩٤٥/١/٢٩ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٤٧٨ ص ٦١٩ و ١٩٥٦/١/١٠ أحكام النقض س ٧ رقم ٨ ص ١٩ .  
 (٢) نقض ١٩٤٥/٦/٤ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٥٩٦ ص ٧٣٠ .  
 (٣) نقض ١٩٣٩/١٠/٢٣ مجموعة القواعد ج ٤ رقم ٤١٣ ص ٥٨٢ .  
 (٤) نقض ١٩٢٥/١٢/١ للمحاماة س ٦ رقم ٣٣٧ ص ٤٤٩ .  
 (٥) نقض ١٩٣٦/٦/٨ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ٤٨٢ ص ١٠٨ .

(٦) راجع أمثلة للاخلال بحق الدفاع نتيجة عدم تنبيه الطاعن الى تغيير الوصف رغم ما تضمنه الوصف الجديد من تعديل في التهمة باضافة واقعة جديدة لم يرد لها ذكر في قرار الاتهام في : نقض ١٩٥٥/٣/١٩ أحكام النقض س ٦ رقم ٢١٣ ص ٦٥٤ و ١٩٥٥/١٠/١٧ رقم ٣٥٨ ص ١٢٢٥ و ١٩٥٥/١١/١ رقم ٣٧٦ ص ١٢٨٥ و ١٩٥٥/١٢/١٢ رقم ٤٣٤ ص ١٤٧٠ و ١٩٥٥/١٢/١٩ رقم ٤٤١ ص ١٤٩١ و ١٩٥٦/١/١٤ رقم ١٤٠٩ ص ١٩٥٦/٢/٢٠ و ١٩٥٦/٢/٢٠ رقم ٦٧ ص ٢١١ و ١٩٥٦/٢/٢٨ رقم ٨٢ ص ٢٧١ و ١٩٥٦/٦/٢٦ رقم ٢٤٩ ص ٩٠٧ و ١٩٥٧/١/٢٢ رقم ٨ رقم ١٦ ص ٥٧ و ١٩٥٧/٤/٨ رقم ٩٨ ص ٣٦٧ و ١٩٥٨/٥/٦ رقم ٩ رقم ١٢٧ ص ٤٧١ .

وراجع أمثلة أخرى لعدم الاخلال بحق الدفاع رغم عدم تنبيه الطاعن الى تغيير الوصف لأن الوصف الجديد لم يتضمن واقعة جديدة غير الواقعة التي وردت في قرار الاتهام أو التي كانت مطروحة في الجلسة وجرى فيها التحقيق أو دارت عليها المرافعة في نقض ١٩٥٥/٣/١٩ أحكام النقض س ٦ رقم ٢١٤ ص ٦٥٧ و ١٩٥٥/٦/٣٠ رقم ٣٣٣ ص ١١٤٤ و ١٩٥٥/١١/١٩ رقم ٣٩٧ ص ١٣٥٧ و ١٢/١٢/١٢ ص ١٤٤٥ و ١٩٥٥/١٢/٢٧ رقم ٤٦٠ ص ١٥٥٨ و ١٩٥٥/١٢/١٩ رقم ٤٣٧ ص ١٩٥٥ و ١٩٥٦/١/٨ رقم ٧ رقم ٢٧٥ ص ١٠٠٩ و ١٩٥٦/٢/٧ رقم ٥١ ص ٥٧ و ١٩٥٦/٢/١٤ رقم ١٤٨٢ و ١٩٥٦/١١/٢٧ رقم ٣٣٠ ص ١١٨٨ و ١٩٥٦/١٢/١٠ رقم ٣٤٧ ص ١٢٥٣ و ١٩٥٧/٣/١٦ رقم ٨ رقم ٧٧ ص ٣٦٨ و ١٩٥٧/١٢/٣ رقم ٢٣٤ ص ٨٦٢ و ١٩٥٧/١٢/٣ رقم ٢٥٩ ص ٩٤٤ و ١٩٥٨/٦/٢٤ ب ٩ رقم ١٨٠ ص ٧١٦ .  
 و ١٩٥٨/٦/٢٤ س ٩ رقم ١٨٠ ص ٧١٦ .

لاشدد ، وأما التعديل بالاضافة ، فيتطلب دائماً تنبيهه بصريح نص المادة ٣/٣٠٨ إجراءات في ضوء التأويل الذي أعطته لها محكمة النقض في قضائها المستقر (١) .  
وينبغي هنا أيضاً عند الطعن بالنقض لاغفال التنبيه - في الاحوال التي ينبغي اجراءه فيها - التقيد بقيد المصلحة فيه .

فاذا عدلت المحكمة الاستئنافية وصف التهمة بأن اعتبرتها من قبيل الاصابات الخطأ ، بعد أن كانت هذه التهمة هي احداث عاهة مستديعة عمداً ، فلا معنى لتظلم المحكوم عليه من هذا التعديل الذي هو في مصلحته (٢) . كما أنه لا مصلحة للمتهم فيما يقوله من أن المحكمة غيرت وصف التهمة بالنسبة له فاعتبرته شريكاً بعد أن كانت الدعوى مرفوعة عليه بوصفه فاعلاً ، دون أن تلفت نظر الدفاع الى ذلك . مادام أن هذا التغيير لم يترتب عليه اضافة عناصر جديدة الى الوقائع التي تناولها التحقيق ورفعت بها الدعوى أصلاً ، ولم يؤد الى تشديد العقوبة التي كان مطلوباً تطبيقها من بادئ الأمر (٣) .

كما أنه اذا أقيم حكم محكمة الدرجة الاولى بناء على واقعة أو أكثر لم تكن مرفوعة بها الدعوى دون لفت الدفاع الى ذلك ، ثم حصلت الواقعة أمام المحكمة الاستئنافية على مقتضى الوصف الذي أخذ به الحكم الابتدائي فلا يقبل من المتهم بعدئذ النعي على الحكم الاستئنافي بأنه غير وصف التهمة دون لفت نظره (٤) .

ومن باب أولى اذا ترافع المتهم بناء على الوصف الجديد أمام درجتى التقاضى فلا يصح له أن ينعى على المحكمة الاستئنافية أنها أخذته به دون الفاته (٥) . وعلى وجه عام كلما تبين أن الواقعة التي تضمنها الوصف الجديد كانت مطروحة بالجلسة وتناولها التحقيق الذى أجرته المحكمة ودارت عليها مرافعة الدفاع ، فلا محل لتنبيه الدفاع اليه (٦) ، لانتفاء مصلحته من وراء هذا التنبيه .

أما فيما عدا هذا فان من الاخلال بحق الدفاع أن تبني المحكمة ادانة المتهم على وقائع جديدة دون أن تلفته اليها ليتناولها في دفاعه (٧) .

### يتبع

(١) راجع في تفصيل هذا الموضوع مؤلفنا في مبادئ الاجراءات الجنائية طبعة ٣ من ٤٤٦ - ٤٥٤ .

(٢) نقض ١٩٣٣/١١/١٦ قواعد محكمة النقض ج ٢ رقم ٢٩٦ من ١١٣٥ .

(٣) نقض ١٩٥٤/١٢/١٥ أحكام النقض س ٢ رقم ١٠٣ من ٣١١ .

(٤) نقض ١٩٥٠/١١/٧ أحكام النقض س ٢ رقم ٤٥ من ١١٣ .

(٥) نقض ١٩٥١/١٠/١٥ أحكام النقض س ٣ رقم ٢٣ من ٥٦ .

(٦) نقض ١٩٥٦/٢/٧ أحكام النقض س ٧ رقم ٥٢ من ١٥٧ وراجع نقض ١٩٥٦/٣/١٩ من ٧ رقم ١١٣ من ٣٨٢ .

(٧) نقض ١٩٣٧/٤/٢٦ جموعة الواعد ج ٤ رقم ٧٩ من ٧٠ .



## حقوق الاولاد والازواج والحواشى على التركة

### قوامها وتطورها فى القانون الفرنسى

للاستاذ محمود كامل المحامى

تنص المادة ٧٢٤ من التقنين المدنى الفرنسى المعدلة بقانون ٢٥ مارس سنة ١٨٩٦ :

« الورثة الشرعيون والورثة الطبيعيون يملكون بحكم القانون أموال وحقوق ودعاوى الموروث بشرط سداد جميع ديون التركة • والزوج الذى على قيد الحياة والدولة لابد لهما من استصدار حكم يقضى لكل منهما بنصيبه فى التركة » (١) •

وقد استقر الفقه والقضاء على أنه :

١ - من وجهة نظر نقل ذمة المورث الى خلفائه يجب التمييز بين الملكية ووضع اليد او الحيازة •

٢ - نقل الملكية يتم بحكم القانون لمصلحة جميع الخلفاء بدون تمييز بين الورثة والخلفاء الشواذ •

٣ - وبالعكس لا يكون اكتساب الحيازة بقوة القانون الا للورثة دون الخلفاء الشواذ • وذلك ان انتقال الحيازة قانونا بعد نتيجة لانتقال أموال المورث الى ورثته الشرعيين بحكم القانون وبمجرد الوفاء •

على هذا رأى Demolombe جزء ١٣ بند ١٢٣ ، Laurent جزء ٩ بند ٢٠٧ وما بعده •

٤ - كل ما يتعلق بانتقال أموال المورث الى ورثته الشرعيين بحكم القانون بمجرد وفاته يعد من النظام العام •

٥ - ويتبع ذلك أن المورث لا يستطيع أن يعدل القواعد التى نص عليها القانون بوضع شروط مخالفة للقانون فى هبة بين الأحياء أو فى وصية •

على هذا رأى Aubry et Rau الطبعة الرابعة جنزء ٦ ص ٣٦٩ ، جزء أول ، بند ١٩٣ • Baudry — Lacantinerie, et Wahl

Art. 724. — (Modifié par la loi du 25 mars 1896). Les héritiers légitimes et (١) les héritiers naturels sont saisis de plein droit des biens, droits et actions du défunt, sous l'obligation d'acquitter toutes les charges de la succession. L'époux survivant et l'Etat doivent se faire envoyer en possession. =

٦ - المورث لا يستطيع بصفة خاصة حرمان أحد الورثة الشرعيين من حقه في أن تنتقل اليه أموال المورث بحكم القانون بمجرد وفاة المورث .

على هذا الرأي Demolombe جزء ١٣ بند ١٣٦ ، Aubry et Rau الطبعة الرابعة ج ٦ ص ١٦٦ ، Le Sellyer ج ١ بند ٥٨

٧ - ولا يستطيع المورث أن يمنح أحد الخلفاء الشواذ حق انتقال أمواله بحكم القانون بمجرد وفاته الى هذا الخلف الشاذ .

على هذا الرأي Laurent ج ٩ بند ٢٣٠ ، Le Sellyer ج ١ بند ٥٨ .

١٠ - أن المادة ٧٢٤ المعدلة تمنح الورثة الطبيعيين كالورثة الشرعيين الحق في انتقال أموال المورث بمجرد وفاته بحكم القانون اليهم .

على هذا الرأي Vigier ، تعليق على قانون ٢٥ مارس سنة ١٨٩٦ ، مجلة النقد للتشريع والقضاء ، ١٨٩٦ ص ٢٧٤ ، E. Mesnard ، القوانين الجديدة ، ج ٢٦ ص ٢٠٠ ، وما بعدها ، (١) .

وعلى ذلك فلا يعد الزوج وارثا - طبقا للقانون الفرنسي - على الاطلاق وإنما يعد خلفا شاذا successeur irrégulier ليس له الا حق الانتفاع في حدود الربح كما سيأتي بيانه فيما بعد .

وقد نصت المادة ٧٣٦ من القانون المدني الفرنسي على أن :

« تتابع الدرجات يكون خط الارث ، فتسلسل الدرجات بين الاشخاص الذين ينزل أحدهم من الآخر يسمى خط النسب المباشر أو المستقيم . أما تسلسل الدرجات بين الاشخاص الذين لا ينزل أحدهم من الآخر وإنما ينزلون من موروث مشترك

1. — Au point de vue de la transmission du patrimoine du défunt à ses successeurs; il faut distinguer entre la propriété et la possession. — J.G.S. Success., 29.
2. — La transmission de la propriété s'opère de plein droit au profit de tous les successeurs, sans distinction entre les héritiers et les successeurs irréguliers. — J.G.S. Success., 29.
3. — En ce qui concerne, au contraire, l'acquisition de la possession, elle n'a lieu de plein droit qu'au profit des héritiers, à l'exclusion des successeurs irréguliers: cette transmission légale de la possession est la conséquence de la saisine héréditaire. — J.G.S. Success., 29 — En ce sens: Demolombe, t. 13, no. 123. Laurent, t. 9, nos. 207 et s.
4. — Tout ce qui se rapporte à la saisine est considéré comme tenant à l'ordre public.
5. — ...D'où il suit que le « de cuius » ne peut modifier, par des dispositions dérogatoires insérées dans une donation entre vifs ou dans un testament, les règles qui la régissent. — J.G.S. Success., 47. — En ce sens: Aubry et Rau, 3e édit., t. 6, 609, texte et note 16, p. 366 Baudry-Lacatinerie et Wahl, t. 1, no. 193.
6. — Le « de cuius » ne pourrait, notamment, priver un de ses héritiers légitimes de la saisine. — J.G.S. Success., 47. — En ce sens : Demolombe t. 13, No. 126; Aubry et Rau, 4e édit., t. 6, + 609, texte et note 16, p. 366; Le Sellyer, Comment. hist. et prat. sur le titre des successions, t. 1, no. 58.
7. — ...Ni attribuer la saisine à un successeur irrégulier. — J.G.S. Success., 47. — En ce sens ; Laurent t. 9, no. 230 ; Le Sellyer op. cit., t. 1, no. 58.
10. — L'art. 724 nouveau accorde la saisine aux héritiers naturels aussi bien qu'aux héritiers légitimes. — D.P. 96.4.30, note 4. — En ce sens : Vigier, Commentaire de la loi du 25 mars 1896, Revue crit. de législ. et de jurispr., 1896, p. 274; E. Mesnard, Lois nouvelles, t. 26, p. 200 et s., Nos. 36 et 39.

(Jurisprudence Générale Dalloz, Codes Annotés, nouveau Code Civil annoté et expliqué d'après la jurisprudence et la doctrine, Paris, 1904-1905, T. 2, 8, 19, 20).

فيسمى خط نسب الحواشى ويقسم خط النسب المباشر أو المستقيم الى خط نسب نازل وخط نسب صاعد . فالاول هو الذى يربط الاصل بفرعه والثانى هو الذى يربط الفرع بأصله « (٢) » .

كما نصت المادة ٧٣٧ من القانون المدنى الفرنسى على أنه :

« فى خط النسب المستقيم تحسب الدرجات بعدد الاجيال بين الاشخاص وبذلك يكون الابن بالنسبة للأب فى الدرجة الاولى وابن الابن فى الثانية وكذلك يكون الاب والجد بالنسبة للأبناء وأبناء الأبناء » (١) .

كذلك نصت المادة ٧٤١ على أنه :

« الاقرب فى كل خط من خطى النسب يحجب دائما الأبعد » (٢) .

وبذلك قطعت المادة ٧٤١ مدنى فرنسى قطعا باتا حاسما بأن المورث اذا لم يخلف الا ابنة وحيدة فان هذه الابنة تحجب الزوج أو الزوجة وأخ الام شقيقا أو غير شقيق لأن القانون الفرنسى لا يعرف أصحاب الفروض الدين يبدأ التشريع الاسلامى بتوزيع أنصبتهم كما ان هذا القانون الفرنسى يبدأ بتوريث الدرجة الاقرب حاجبه باقى الدرجات .

وقد أوجب التشريع الفرنسى أن تؤول التركة الى اولاد المورث بعد وفاته اذ تنص المادة ٧٤٥ من القانون المدنى على أن :

« الاولاد وان نزلوا يخلفون آباءهم وأجدادهم وان علوا فى خط النسب دون تفريق بسبب الجنس ذكورة وأنوثة أو بسبب أن أحدهم ولد قبل الآخر حتى لو كانوا ثمرة زيجات مختلفة فهم يرثون أنصبة متساوية بعدد الرؤوس » (٣) .

وبذلك قطعت المادة ٧٤٥ مدنى فرنسى بأن الابنة ترث — طبقا للمادة ٧٤١ — التركة كلها لأن هذه المادة ٧٤٥ لا تفرق بين الابن والابنة فى حجب باقى الورثة .

ولا يرث الزوج حق الملكية الا اذا لم يترك المورث أقارب وارثين أو اولادا طبيعيين اذ تنص المادة ٧٦٧ المعدلة بقانون ٩ من مارس سنة ١٨٩١ وقانون ٢١ من ابريل سنة ١٩٢٥ وقانون ٣ من ديسمبر سنة ١٩٣٠ على أنه :

« قانون ٣ ديسمبر سنة ١٩٣٠ » اذا لم يترك المورث من ورثة الا أقارب من الدرجة الوارثة فى أحد خطى النسب سواء كان عسبا أو من ذوى الارحام ( أى

- Art. 736. — La suite des degrés forme la ligne : on appelle ligne directe la suite des ( ١ ) degrés entre personnes qui descendent l'une de l'autre; ligne collatérale, la suite des degrés entre personnes qui ne descendent pas les unes des autres, mais qui descendent d'un auteur commun. On distingue la ligne directe, en ligne directe descendante et ligne directe ascendante. La première est celle qui lie le chef avec ceux qui descendent de lui; la deuxième est celle qui lie une personne avec ceux dont elle descend.
- Art. 737. — En ligne directe, on compte autant de degrés qu'il y a de générations ( ٢ ) entre les personnes : ainsi le fils est, à l'égard du père, au premier degré; le petit-fils au second; et réciproquement du père et de l'aïeul à l'égard des fils et petits-fils.
- Art. 741. — La représentation n'a pas lieu en faveur des ascendants; le plus ( ٣ ) proche, dans chacune des deux lignes, exclut toujours le plus éloigné.
- Art. 745. — Les enfants ou leurs descendants succèdent à leurs père et mère, ( ٤ ) aïeuls, aïeules, ou autres ascendants, une distinction de sexe et de primogéniture, et encore qu'ils soient issus de différents mariages. Ils succèdent par égales portions et par tête.



قربة الحواشي ) فان النصيب من التركة الذي كان يمكن أن يؤول إلى الخط الآخر ( من الحواشي ) يكون من نصيب الزوج الذي لم يصدر ضده حكم بالتفريق الجسماني حاز قوة الشيء المقضي به ، وحكم المادة ٧٥٤ من هذا القانون لا تطبق على الزوج الباقي على قيد الحياة .

« قانون ٢١ أبريل سنة ١٩٢٥ » - الزوج الباقي على قيد الحياة غير المطلق الذي لا يرث الملكية المطلقة ، والذي لم يصدر ضده حكم بالتفريق الجسماني حاز قوة الشيء المقضي به له على تركة المورث حق انتفاع بيانه كالاتي :

- الربع ، اذا ترك المورث ولدا أو أكثر من نفس الزواج .

- حصة أقل الاولاد الشرعيين نصيبا على ألا تتجاوز الربع اذا ترك المورث اولادا من زواج سابق .

- النصف ، اذا ترك المورث اولادا طبيعيين أو فروعا شرعيين لاولاد طبيعيين لاشقاء أو شقيقات ، أو فروعا لاشقاء أو شقيقات ، أو أصولا .

- الكل ، في جميع الحالات الاخرى ايا كان عدد الورثة أو صفتهم .

« قانون ٩ مارس سنة ١٨٩١ » - يتم تقدير التركة على مجموع الأموال الناتجة عند وفاة المورث في هذا التقدير تصورا ، الأموال التي يكون قد تصرف فيها سواء بعقد بين الأحياء أو بوصية لوارث .

ولكن الزوج الذي على قيد الحياة لا يستطيع أن يمارس حقه إلا على الأموال التي لم يتصرف فيها المورث لا بعقد بين الأحياء ولا بعقد وصية ، (١) .

Art. 767. (L. 9 mars 1891.) Lorsque le défunt ne laisse ni parents au degré successible, ni enfants naturels, les biens de sa succession appartiennent en pleine propriété au conjoint non divorcé qui lui survit et contre lequel il n'existe pas de jugement de séparation de corps passé en force de chose jugée.

(L. 3 déc. 1930). Lorsque le défunt ne laisse comme héritiers que des parents au degré successible dans l'une des deux lignes, paternelle ou maternelle, la part de la succession qui aurait été attribuée aux parents de l'autre ligne est dévolue au conjoint contre lequel il n'existe pas de jugement de séparation de corps passé en force de chose jugée ; la disposition de l'article 754 du présent Code n'est pas applicable à l'encontre du conjoint survivant (S. Lois annotées, 7e volume, 1ère année, 1931, p. 2, 1ère colonne).

(L. 29 avr. 1925.) Le conjoint survivant non divorcé qui ne succède pas à la pleine propriété, et contre lequel n'existe pas de jugement de séparation de corps passé en force de chose jugée, a, sur la succession du prédécédé, un droit d'usufruit qui est :

D'un quart, si le défunt laisse un ou plusieurs enfants issus du mariage ;

D'une part d'enfant légitime le moins prenant, sans qu'elle puisse excéder le quart, si le défunt a des enfants nés d'un précédent mariage ;

De moitié, si le défunt laisse des enfants naturels ou descendants légitimes d'enfants naturels des frères et soeurs, des descendants de frères et soeurs ou des ascendants ;

De la totalité dans tous les autres cas, quels que soient le nombre et la qualité des héritiers.

(L. 9 mars 1891). Le calcul sera opéré sur une masse faite de tous les biens existant au décès du de cujus, auxquels seront réunis fictivement ceux dont il aurait disposé, soit par acte entre vifs, soit par acte testamentaire au profit de successibles, sans dispense de rapport. Mais l'époux survivant ne pourra exercer son droit que sur les biens dont le prédécédé n'aura disposé ni par acte entre vifs, ni par acte testamentaire.

وقد استقر الفقه والقضاء في فرنسا على أن الزوج لا يرث في حالة وجود أبناء وكل ما له هو حق انتفاع بجزء من التركة مدة حياته دون أن يكون له ملك الرقبة :

« كان قانون ١٨٠٤ يحرم الزوج الذي على قيد الحياة - عند وجود ورثة - من المطالبة بأي نصيب في تركة زوجه فجاء قانون ٩ من مارس سنة ١٨٩١ وأعطاء دائما نصيبا من هذه التركة مع أقرب الورثة حتى مع أولاد المورث .

ولكن قانون ٩ من مارس سنة ١٨٩١ لا يعطي الزوج أي نصيب في ملكية الرقبة في الاموال الموروثة اذا ترك المورث ورثة مهما بعدت درجة قرابتهم للمورث دون تمييز بين القرابة الشرعية والقرابة الطبيعية أي غير الشرعية فهذا القانون يقتصر على اعطائه - في هذه الحالة - حق الانتفاع » .

كذلك استقر الفقه والقضاء على أنه :

« اذا ترك الزوج المتوفى أو الزوجة المتوفاة أولادا من زواج سابق فان زوجته أو زوجها يستطيع أيهما أن يطالب بنصيب مساو لاقول الاولاد الشرعيين بشرط أن لا يتجاوز الربع وبذلك اذا ترك المورث مثلا خمسة أولاد من الزواج الاول فان حق انتفاع الزوج الذي على قيد الحياة أو الزوجة التي على قيد الحياة لا يتجاوز السدس » (١) .

وقرر الاستاذان كولان وكايتان بالجزء الثالث الطبيعة التاسعة عام ١٩٤٥ ص ٤٨٥ - ٤٨٦ ما يأتي :

« بند ٣٤٣ - الحالة التي تؤول فيها الملكية الى الزوج :

١ - عندما لا يترك المورث اقارب في درجة وارثة ولا ورثة طبيعيين ، وهؤلاء يشملون رغم نص المادة ٧٦٧ فقرة أولى التي لا تنص الا على الاولاد الطبيعيين ، لا هؤلاء الاولاد فحسب ولكن الاب والام الطبيعيين أيضا والاشقاء والشقيقات الطبيعيين

Tandis que, sous l'empire du Code de 1804, l'époux survivant ne pouvait, en présence d'héritiers, rien réclamer de la succession de son conjoint, la loi du 9 mars 1891 lui donne toujours une part de cette succession, se trouvât-il en concours avec les plus proches héritiers, même avec les enfants du défunt.—J.G.S. Success., 268.

Mais la loi du 9 mars 1891 ne donne au conjoint aucune part dans la propriété des biens héréditaires, lorsque le défunt laisse des héritiers, si éloignés qu'ils soient sans distinction entre la parenté légitime et la parenté naturelle ; elle lui confère seulement, dans ce cas, un droit d'usufruit. — J.G.S. Success., 268.

Jurisprudence Générale Dalloz, Codes Annotés, Nouveau Code Civil annoté et expliqué d'après la jurisprudence et la doctrine, T. 2, p. 57.)

Lorsque l'époux prémourant laisse des enfants nés d'un précédent mariage, son conjoint peut réclamer une part d'enfant légitime le moins prenant, mais qui ne doit pas non plus dépasser le quart, de telle sorte que si le défunt laisse, par exemple, cinq enfants du premier lit, le droit d'usufruit de l'époux est d'un sixième.

(Jurisprudence Générale Dalloz, Codes Annotés, Nouveau Code Civil annoté et expliqué d'après la jurisprudence et la doctrine, T. 2, p. 57.)

943. — Cas où le conjoint recueille la propriété : — Il en est ainsi :

1°) Quand le défunt ne laisse ni parents au degré successible, ni héritiers naturels et ceci comprend malgré la formule de l'article 767, 1er alinéa, qui ne cite que les enfants naturels, non seulement ces enfants, mais encore les père et mère naturels, les frères et sœurs naturels ou descendants légitimes de ces frères et sœurs, dans ce cas le conjoint recueille la propriété de tous les biens du défunt.

أو الفروع الشرعيين لهؤلاء الاشقاء والشقيقات الطبيعيين ، في هذه الحالة تؤول ملكية جميع أموال المورث إلى الزوج .

٢ - عندما لا يترك المورث أقارب من الدرجة الوراثية الا في خط واحد فان الزوج تؤول اليه - طبقا للمادة ٧٦٧ الجديدة المعدلة بقانون ٣ من ديسمبر سنة ١٩٣٠ - ملكية النصف الآخر الذي كان من حق الخط الحالى ، وفي هذه الحالة فليس للزوج أى حق انتفاع على النصف الآخر ( والمقصود فى التعبير بالفرنسية بالحظ هو التعبير الشرعى بالعصبات وللزوى الارحام ) (٢) .

وواضح أن الاستاذين كولان وكابيتان قد لخصا التعديل الذى أدخل على المادة ٧٦٧ بقانون ٣ من ديسمبر سنة ١٩٣٠ والذى سبق أن أشرنا اليه ، وهو التعديل الذى لا شأن له الا بحالة عدم وجود فرع وارث وعدم وجود أحد الاصلين الوارثين أبنا أو أما أو عدم وجود حواشى من خطى النسب أبوة أو مومة .

كما قرر أيضا الاستاذان كالان وكابيتان فى نفس المرجع ونفس الطبعة ، ونفس الصفحة أن :

« بند ٩٤٤ - الحالة التى يؤول فيها حق الانتفاع بالأموال الى الزوج . فى الحالات الاخرى - أى فى حالة وجود فرع وارث مثلاً وهى حالة الطالبة - فان الزوج ليس له أكثر من حق انتفاع تختلف نسبته تبعاً لصفة الورثة الذين يرث معهم وهما ذى التقسيمات الفرعية فى هذا الصدد :

(١) اذا ترك ولداً أو أكثر من الزواج فان حق انتفاع الزوج هو الربع .

ماذا يقصد بالتعبير « ولد أو أكثر من الزواج » ؟

ان هذا التعبير يشمل حتماً أولاد الاولاد المولودين لاولاد توفوا وهو يطبق ايضا على الاولاد الشرعيين الذين اعترف بهم ، فان هذا الاعتراف يساويهم بالاولاد الذين كانوا ثمرة الزواج ، مادة ٣٣٣ ، وأخيراً يجب ادخال الاولاد المتبنين مادام لهؤلاء ، طبقاً للمادة ٣٥٦ ، على تركة المتبنى نفس الحقوق التى للاولاد أو للفروع الشرعيين .

(ب) اذا كان للمورث أولاد من زواج سابق فان حق انتفاع الزوج الباقي على قيد الحياة هو حصة أقل الاولاد الشرعيين نصيباً على ألا تتجاوز الربع . المادة ٣/٧٦٧

2°) Lorsque le défunt ne laisse de parents au degré successible que dans une ligne, le conjoint recueille alors (art. 767 nouveau modifié par la loi du 3 décembre 1930) la propriété de la moitié de la succession afférente à la ligne vacante, dans ce cas il n'a d'ailleurs aucun usufruit sur l'autre.

944. — Cas où le conjoint recueille l'usufruit des biens : —

Dans les autres cas, le conjoint survivant n'a plus qu'un usufruit dont la quotité varie suivant la qualité des successibles avec lesquels il se trouve en concours.

Voici les sous-distinctions à faire :

a) « Si le défunt laisse un ou plusieurs enfants issus du mariage » l'usufruit du conjoint du quart (art. 767, al. 3).

Que faut-il entendre par l'expression « un ou plusieurs enfants issus du mariage » : Elle comprend certainement les petits-enfants.



(ج) اذا ترك المورث أولادا طبيعيين أو فروعا شرعيين لأولاد الفروع فان حق انتفاع الزوج هو النصف ، المادة ٣/٧٦٧ .

(د) أخيرا حق انتفاع في كل التركة في جميع الحالات الأخرى ، أي اذا لم يترك المورث الا مجرد حواشي « (أ) » .

ولم يكتف الأستاذان كولان وكابيتان بذلك بل انهما أكدا وجزما بأن ماورد في القانون المدني الفرنسي قبل تعديل ٣ من ديسمبر سنة ١٩٣٠ لا يزال ساريا بدون تغيير ولا تعديل فقرروا في صفحتي ٤٨٩ ، ٤٩٠ من نفس المرجع ونفس الطبعة :

« بند ٩٥١ - الزوج الباقي على قيد الحياة خلف شاذ :

انه ليس وارثا ولكنه خلف شاذ ، وينتج عن ذلك :

١ - أن حقوقه في التركة لا تنتقل اليه بحكم القانون ، وبمجرد الوفاة وانه يجب أن يطلب الحيازة بدعوى أمام القضاء اذا كان يرث الملكية ، المادة ٧٧٠ ، وان يوجه هذا الطلب الى الورثة الشرعيين اذا كان يرث حق الانتفاع « (أ) »

كذلك يقرر الأستاذان بلانيول وريبير ، « شرح القانون المدني الفرنسي العملي » - الجزء الرابع ، المواريث ، طبعة سنة ١٩٥٦ - أي بعد تعديل المادة ٧٦٧ مدني فرنسي ستة عشر عاما ٠٠ في صفحتي ٢٠٠ ، ٢٠١ من هذا المرجع ما يأتي :

حق انتفاع الزوج مع الورثة من الأقارب :

بند ١٢٤ - طبيعة حق الزوج مع باقي الورثة ، ان الزوج لا يستبعده باقي الورثة ولكنه لا يؤول اليه حق انتفاع على كل التركة أو على جزء منها ، وكل ما قيل في الفقرة السابقة بشأن صفة الزوج كخلف شاذ وأسباب سقوط حقه يجب أن تمتد الى هذا الوضع ، الفقرة الأخيرة من المادة ٧٦٧ قانون ٩ مارس سنة ١٨٩٦ . كانت تسقط أيضا حق الزوج الذي يعود الى الزواج في الانتفاع اذا كان للمورث فرع وارث - ولكن هذا الحكم ألغى بقانون ٣ من أبريل سنة ١٩١٧ .

= Issus d'enfants commune précédés, elle s'applique de même aux enfants légitimes, leurs légitimation devant les faire assimiler à des enfants nées du mariage (art. 333). Enfin, on doit y faire entrer aussi les enfants adoptifs, puisque ceux-ci doivent avoir (art. 356) «sur la succession de l'adoptant les mêmes droits que les enfants ou descendants légitimes.»

b) Si le défunt a des enfants nés d'un précédent mariage l'usufruit du conjoint survivant est d'une part d'enfant légitime le moins prenant sans qu'elle puisse excéder le quart (art. 767, al. 3).

c) Si le défunt laisse des enfants naturels, des descendants légitimes d'enfants des ascendants, l'usufruit du conjoint survivant est de la moitié (art. 767, al. 3).

d) Enfin, il est de la totalité dans tous les autres cas, c'est à dire si le défunt ne laisse que des collatéraux simples. (art. 767, al. 3).

(Colin et Capitant, Cours élémentaire de Droit Civil Français, neuvième édition mise à jour par de la Morandière, Tome Troisième, 1945, pp. 485-486.)

951. — B. Le conjoint survivant est un successeur irrégulier.

— Ce n'est pas un héritier mais un successeur irrégulier. Il en résulte : 1) qu'il n'a pas la saisine et qu'il doit demander l'envoi en possession au tribunal quand il succède en propriété (art. 770), et aux héritiers légitimes, quand il succède en usufruit;

ولكن هل تضيفي صفته - أي صفة الزوج - كوارث لحق الانتفاع على هذا الزوج الحق في طلب القسمة ؟

هذا السؤال من أدق الاسئلة ، هناك نقطة مؤكدة فهو كصاحب حق انتفاع لحصة في الاموال الموروثة ، فان الزوج الباقي على قيد الحياة له الحق وعليه الالتزام بأن يحضر عمليات القسمة ليعمل على تحديد وعاء حقوقه فله اذن صيغة في طلب القسمة أو اذا دعت الحال ، المزايدة عند عدم إمكان قسمة الاموال التي تشتملها التركة .

ولكن هل له نفس الحق على كامل الملكية ؟ . لقد انكر ذلك عليه ، فالشعيوع لا يوجد الا بين حقوق من نفس الطبيعة ولا يمكن أن تقوم بين أصحاب حق انتفاع وملاك رقبة ، ولما كان الشعيوع هو أساس دعوى القسمة فان دعوى الزوج لا يمكن أن يكون الغرض منها الا قسمة الانتفاع أو المزايدة عليه لان حق الانتفاع وحده هو الشائع بالنسبة له لا ملكية الرقبة ولا الملكية الكاملة ، (٢) .

Droit d'usufruit du conjoint en concours avec les parents.

124. — Nature du droit du conjoint, en concours avec d'autres successibles, le conjoint n'est jamais écarté par eux, mais il ne recueille ab. intestat qu'un droit d'usufruit sur tout ou partie de la succession. Tout ce qui a été dit au paragraphe précédent au sujet de la qualité de successeur irrégulier du conjoint et des causes de caducité de son droit doit être étendu à cette situation. L'alinéa final de l'art. 767 = (loi du 9 mars 1891) faisait en outre déchoir de son droit d'usufruit le conjoint qui se remarierait alors qu'il existait encore des descendants du défunt, mais sa disposition a été abrogée par la loi du 3 avril 1917.

126 — Droit au partage. Mais sa qualité de successible en usufruit confère-t-elle au conjoint le droit de demander le partage ? La question est des plus délicates.

Un point est certain. Usufruitier d'une quote-part des biens héréditaires, l'époux survivant a le droit et l'obligation de figurer aux opérations du partage pour y faire ou y voir fixer l'assiette de ses droits. Il a donc qualité pour y demander le partage et s'il y a lieu la licitation de l'usufruit des biens compris dans la succession.

Mais a-t-il le même droit quant à la pleine propriété ? On l'a nié. L'indivision n'existe qu'entre droits de même nature, elle ne peut avoir lieu entre usufruitiers et nuspropriétaires. Et comme l'indivision est la base de l'action en partage, l'action du conjoint ne pourra avoir pour objet que le partage ou la licitation de la jouissance, car l'usufruit seul est indivis à son égard, mais non la nue-propriété ni la pleine propriété.

(Planiol, Ripert, Traité Pratique de Droit Civil Français, t. IV, Successions, 1956).

## طرق شهر الشركات

للاستاذ السيد كمال الشورى

رئيس مكتب توثيق بنها

تختلف إجراءات شهر الشركات من شركة الى أخرى فضلا عن اختلاف هذه الإجراءات فى القانون المدنى عنه فى القانون التجارى بالنسبة لبعض الشركات ، ويتضح هذا من التفصيل التالى :

### انواع الشركات :

- تنقسم الشركات من حيث طبيعتها والغرض من تكوينها الى ثلاثة أنواع هى :
- ١ - **الشركات التجارية** : وهى التى تحترف القيام بالأعمال التجارية كعمليات النقل والصناعة والتأمين والبنوك ، ومثل شركات التضامن والتوصية والمساهمة .
  - ٢ - **الشركات المدنية** : وهى التى تحترف القيام بالأعمال المدنية مثل الشركات الزراعية والشركات التى تقوم بشراء الاراضى وتخطيطها ثم بيعها . الخ وهذا النوع من الشركات لم يحدد القانون المدنى الاشكال التى يمكن أن تتخذها وإن كان الغالب فى العمل أنها تنشأ فى احدى الصور التجارية .
  - ٣ - **الشركات المدنية المتخذة شكلا تجاريا** : وذلك اذا نشأت الشركة المدنية فى احدى الصور التجارية بأن تأخذ مثلا شكل شركة التضامن . ومهما كان الشكل التجارى الذى تتخذه الشركة المدنية فإنه لا يخرجها عن طبيعتها المدنية اذ لا شأن للشكل بتعيين طبيعة الشركة وإنما يحدد هذه الطبيعة الغرض من تكوين الشركة .
- ويترتب على ذلك أنه لا يلزم قيد هذا النوع من الشركات فى السجل التجارى الا اذا أخذت شكل شركة المساهمة أو التوصية بالأسهم أو ذات المسئولية المحدودة .

### شهر الشركات المدنية :

لا تخضع الشركات المدنية الا للأحكام الواردة بالقانون المدنى فى المواد من ٥٠٦ - ٥٣٧ والنص الوحيد الذى تناول شهر هذه الشركات هو نص المادة ٥٠٦ وإن كان قد تناوله من حيث بيان جزاء عدم اتخاذ اجراء شهرها اذ يقول : ( تعتبر الشركة بمجرد تكوينها شخصا اعتباريا ولكن لا يحتج بهذه الشخصية على الغير الا بعد استيفاء اجراءات النشر التى يقررها القانون ومع ذلك للغير اذا لم تقم الشركة باجراءات النشر المقررة أن يتمسك بشخصيتها ) .

ويفهم من هذا النص أنه القانون المدنى لم يوجب شهر عقد الشركة المدنية فجعل للغير فى الفقرة الثانية من المادة ٥٠٦ متالفة الذكر الحق فى أن يتمسك بالشخصية القانونية للشركة - على الرغم من عدم استيفاء اجراءات النشر التى يقررها القانون - اذا رأى فائدة له فى ذلك . ومن ثم فلا يشترط فى الشركات المدنية اجراء الشهر .



ولا يستثنى من ذلك الا الشركات المساهمة والشركات ذات المسؤولية المحدودة التي يجب شهرها سواء أكان موضوعها مدنيا أو تجاريا .

### شهر الشركات التجارية :

تخضع الشركات التجارية لكل من الأحكام الواردة في القانون المدني في المواد من ٥٠٦ - ٥٣٧ والأحكام الواردة في القانون التجاري في المواد من ١٩ - ٦٥ وإذا وقع التعارض بين الأحكام الواردة بالقانون المدني والأحكام الواردة بالقانون التجاري وكان الامر يتعلق بشركة تجارية وجب ترجيح الحكم الوارد بالقانون التجاري .

والقانون التجاري يوجب شهر الشركات التجارية ، ولا يعفى من واجب الشهر الا شركات المحاصة اذ لا تكتسب الشركة الشخصية المعنوية حتى يكون من اللازم اعلانها وابرازها للغير .

### طرق شهر الشركات التجارية :

تختلف وسائل شهر الشركات التجارية كما يختلف جزاء اهمال شهرها باختلاف نوع الشركة .

أولاً - بالنسبة لشركات التضامن : وهي التي يعقدها اثنان أو أكثر بقصد الاتجار على وجه الشركة بينهم بعنوان مخصوص يكون اسما لها . وهذه تشهر بالآتي :  
١ - بإيداع ملخص عقد الشركة في قلم كتاب المحكمة التي يوجد في دائرتها المركز الرئيسي للشركة وكذلك في المحاكم التي يوجد في دائرتها فرع الشركة . ( م ٤٨ تجاري )

٢ - لصق ملخص عقد الشركة لمدة ثلاثة شهور في اللوحة المعدة في المحكمة للاعلانات القضائية .

٣ - ادراج ملخص العقد في احدى الصحف التي تطبع في مركز الشركة وتكون معدة لنشر الاعلانات القضائية أو في صحيفتين تطبعان في مدينة أخرى . (م ٤٩ تجاري)  
ويجب استيفاء اجراءات الايداع والاصق والنشر في ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ توقيع الشركاء على عقد الشركة وإذا وضع الشركاء توقيعاتهم في تواريخ مختلفة فالعبرة بتاريخ آخر توقيع . (م ٥٠ تجاري)

ويلاحظ أنه إذا طرأت تعديلات على أحد البيانات الواجب شهرها كاطالة أو تقصير مدة الشركة أو تغيير المديرين أو تعديل اسم الشركة أو اخراج أحد الشركاء أو ضم آخر وجب شهر هذا التعديل .

٤ - أوجب قانون السجل التجاري قيد البيانات الخاصة بالشركة عند تأسيسها كما أوجب التأشير في السجل بكل التعديلات التي تطرأ على هذه البيانات .

### جزاء اهمال شهر شركات التضامن :

لا يترتب على اهمال الشهر في السجل التجاري بطلان عقد الشركة وإنما مجرد توقيع العقوبات المنصوص عليها في قانون السجل على المدير المسئول والرجوع عليه

بالتعويضات اذا ترتب على اهمال الشهر في السجل ضرر للشركاء أو للغير . أما اهمال الشهر المنصوص عليه في قانون التجارة فيترتب عليه بطلان الشركة ، وقد أشارت الى ذلك المادة ٥١ تجارى بقولها : ( يجب استيفاء هذه الاجراءات وهي الايداع والاصق والنشر في الصحف في مدة خمسة عشر يوما من تاريخ وضع الامضاء على المشاركة والا كانت لاغية ) . وتبطل الشركة ولو وقع الشهر ناقصا كما اذا نشر ملخص العقد في الصحف ولم يودع في قلم كتاب المحكمة أو العكس . واذا وقع الشهر كاملا فتم الايداع والاصق والنشر وانما أغفل الشركاء أحد البيانات الواجب شهرها فلا يترتب على ذلك بطلان عقد الشركة برمته وانما يقتصر البطلان على البيان غير المشهر فلا يجوز الاحتجاج على الغير بهذا البيان ، وبالمثل اذا حثت تعديل في أحد البيانات الواجب شهرها أو وقع اتفاق يهم الغير الوقوف عليه ولم يشهر فلا يترتب على ذلك الا بطلان التعديل أو الاتفاق وحده فلا يجوز الاحتجاج به على الغير ( م ٥٨ تجارى ) ومثال ذلك أن يعزل المدير ويعين غيره دون أن يشهر هذا التعديل ويستمر الغير على التعامل مع المدير القديم فيكون من حق الغير مطالبة الشركة بنتيجة الصفقة التي أبرمها مع هذا المدير الأخير .

وبطلان عقد شركة التضامن بسبب عدم شهر عقدها متعلق بالنظام العام على الرغم من أنه بطلان من نوع خاص ذلك لأنه لا يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها وانما يجب أن يطلب منها الحكم به كما أنه لا يجوز للشركاء أن يحتجوا بهذا البطلان في مواجهة الغير كدائني الشركة وان جاز للشركاء أن يحتجوا بهذا البطلان في مواجهة بعضهم بعضا كما أنه لا يجوز لمديني الشركة التمسك ببطلانها للتخلص من التزاماتهم قبلها اذ يكفي لصحة هذه الالتزامات أن تكون الشركة قائمة فعلا .

واختلف الرأي هل يجوز للدائن الشخصي للشركاء طلب بطلان الشركة ، والرأي الغالب أنه يجوز للدائن الشخصي للشريك أن يتمسك بهذا البطلان في مواجهة الشركاء ودائني الشركة على السواء . ويفهم من هذا أن البطلان الناشئ عن عدم الشهر لا ينصب الا على الشركاء وحدهم فلا يضر الغير وانما قد يفيد منه اذ من حقه أن يتمسك به ان كانت له مصلحة فيه .

### تصحيح البطلان ونتيجته :

ويجوز تصحيح البطلان الى وقت طلب الحكم به فتنص المادة ٥٢ تجارى ( ومع ذلك يزول البطلان اذا أعلن الملخص المتقدم ذكره قبل طلب الحكم بذلك البطلان ) ومعنى ذلك أنه يجوز تصحيح البطلان متى قام الشركاء بالشهر ولو بعد الميعاد القانوني طالما أن الشهر قد تم قبل طلب الحكم بالبطلان وعند ذاك لا يجوز للشركاء الاحتجاج بالبطلان فيما بينهم كما لا يجوز للغير الذي نشأت حقوقه بعد اجراء الشهر أن يتمسك به ، أما الغير الذي نشأت حقوقه قبل اجراء الشهر فالرأي الراجح أنه لا يجوز له أن يتمسك بالبطلان وليس للبطلان أثر رجعي فاذا حكم به فلا يسرى على الماضي وانما يقتصر على المستقبل وحده بمعنى أن الشركة في الفترة بين تكوينها والحكم ببطلانها تعتبر قائمة فعلا كما يظل العقد الذي حكم ببطلانه متبعا في تسوية حقوق الشركاء في الاعمال التي حصلت قبل طلب البطلان ( م ٥٤ تجارى ) .

أما بالنسبة للغير فله الخيار بين التمسك ببقاء الشركة أو ببطلانها ، فاذا تمسك ببقائها فلا يجوز للشركاء أن يحتجوا عليه ببطلانها . أما اذا طلب البطلان وقضى له به اعتبرت الشركة بالنسبة اليه كأن لم تكن أصلا فلا يكون لها وجود في الماضي أو

فى المستقبل • ولا يجوز أن يجرى طلباته فيطلب اعتبار الشركة باطلة لسبب ويطلب فى نفس الوقت اعتبارها قائمة لسبب آخر •

هذا هو الوضع اذا أهمل الشركاء اشهار الشركة أو قاموا ببعض اجراءات الشهر فقط كما اذا اودعوا العقد فى قلم كتاب المحكمة ولكنهم أهملوا نشره فى الصحف أو العكس •

أما اذا أجرى الشركاء الشهر ولكنهم تعمدوا اغفال ذكر أحد البيانات التى يشترط القانون شهرها أو التى يهم الغير الوقوف عليها فلا يترتب على ذلك بطلان الشركة كلها وإنما يقتصر البطلان على البيان الناقص فلا يحتج به على الغير •

### ثانيا - بالنسبة لشركات التوصية البسيطة :

تعرف المادة ٢٣ تجارى هذا النوع من الشركات بأنها [ الشركة التى تعقد بين شريك واحد أو أكثر مسئولين ومتضامنين وبين شريك واحد أو أكثر يكونون أصحاب أموال وخارجين عن الادارة ويستعملون موصين ] •

ويتبع فى كيفية شهر عقد شركة التوصية البسيطة وميعاد هذا الشهر وجزاء أهمله نفس الأحكام التى ذكرناها بمناسبة الكلام فى شهر عقد شركة التضامن • وجزاء عدم شهر هذه الشركة هو بعينه جزاء عدم شهر شركة التضامن • ومع ذلك يتميز شهر عقد شركة التوصية البسيطة بما يأتى :

١ - لا يتضمن الملخص الذى يشهر أسماء الشركاء الموصين وإنما يكتفى بشهر أسماء الشركاء المتضامنين وحدهم • ( م ٥٠ تجارى )

٢ - يلزم شهر رأس مال شركة التوصية مع بيان مقدار الجزء المدفوع منه والجزء الذى يظل تحت التحصيل • ( م ٥٠ تجارى )

٣ - اذا بطل عقد شركة التوصية البسيطة بسبب عدم شهره وجبت تصفية الشركة ولا يترتب على ذلك تعديل فى مركز الشريك الموصى فيظل مسئولاً بقدر حصته فقط •

### ثالثا - بالنسبة لشركات المحاصة :

شركات المحاصة هى التى تنعقد بين شخصين أو أكثر للقيام بعمل واحد أو سلسلة من الأعمال يؤديها أحد الشركاء باسمه على أن يقسم الربح أو الخسارة بينه وبين باقى الشركاء • وهذا النوع من الشركات لا يشهر عنها كما هو الحال فى الشركات التجارية الأخرى •

### رابعا - بالنسبة لشركات المساهمة :

الشركة المساهمة هى التى يجرأ رأس مالها الى أسهم متساوية القيمة وقابلة للتداول ولا يسأل الشريك المساهم الا بقدر حصته أى بقدر الاسهم التى يحملها •

وتنشأ الشركات المساهمة عادة على مرحلتين هما :

١ - العقد الابتدائى للشركة ويتضمن اتفاق الشركاء على تأسيس الشركة وتعهدهم



بالسعى فى اتمام اجراءات انشائها وتقدير المصاريف الضرورية للانفاق على انشائها .

٢ - وبعد تحرير العقد الابتدائى يحرر المؤسسون للشركة وثيقتين أخريين هما :  
(أ) العقد التأسيسى ويتضمن الشروط الأصلية التى يتم بمقتضاها إنشاء الشركة .  
(ب) نظام الشركة وهو عبارة عن ملخص الشروط الواردة بالعقد التأسيسى وإن كان العمل جرى على أن يكون نظام الشركة صورة طبق الأصل من العقد التأسيسى .

وتنص المادة ٤ من القانون رقم ٢٦ سنة ١٩٥٤ ( تنولى وزارة التجارة وضع أنموذج للعقد الابتدائى لشركات المساهمة ونظامها ويصدر بهذا الانموذج مرسوم بعد موافقة قسم الرأى مجتمعاً بمجلس الدولة ) . وقد وضعت الوزارة سالفه الذكر هذا الانموذج وصدر به مرسوم بتاريخ ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٥٤ .

### اجراءات شهر الشركات المساهمة :

أولاً - شهر العقد الابتدائى ونظام الشركة والقرار الجهورى المرخص بانشائها :

نصت المادة ٥٧ تجارى على اتباع الآتى فى شهر الشركات المساهمة :

١ - لصق العقد الابتدائى ونظام الشركة والقرار الجهورى المرخص بانشائها فى لوحة الاعلانات بالمحكمة الابتدائية التى يقع فى دائرتها مركز الشركة لمدة ثلاثة شهور .

٢ - نشر العقد الابتدائى والنظام والقرار الجهورى فى احدى الصحف . ولا يترتب على اهمال القيام بهذا النشر بطلان الشركة كما هو الشأن فى شركات التضامن وشركات التوصية وانما ينحصر جزاء الاهمال فى مسئولية المديرين شخصياً عن ديون الشركة وعن تعويض الأضرار التى تقع للغير بسبب هذا الاهمال وهم مسئولون عن ذلك على وجه التضامن .

ويشترط لاعفاء الشركات المساهمة من شرط صدور قرار جهورى يرخص بانشائها أمران هما :

( أ ) عدم طرح أسهم الشركة للاكتتاب العام ، فاذا طرحت الشركة أسهمها كلها أو بعضها لمثل هذا الاكتتاب أصبح الحصول على القرار الجهورى المرخص بانشائها أمراً لازماً .

(ب) عمل محرر رسمى أمام الموثق بإنشاء الشركة .

وتنص المادة ٢ من القانون رقم ٢٦ سنة ١٩٥٤ على اتباع الآتى فى شهر الشركات المساهمة :

١ - نشر القرار الجهورى المرخص بإنشاء الشركة فى الجريدة الرسمية ، ونشر نظام الشركة بهذه الجريدة كملحق للقرار ويكون هذا النشر على نفقة الشركة ؛ ولهذا النشر أهمية لأنه يجيز الاحتجاج بشخصية الشركة على الغير .

٢ - نشر القرار الجهورى ونظام الشركة فى « صحيفة الشركات » التى تصدرها وزارة التجارة . ولم يحدد القانون ميعاداً لهذا النشر ولم يترتب على اهماله أى أثر ولا يجوز تحميل الشركة نتائج اهمال هذه الجهة .

## ثانيا - شهر الشركات المساهمة في السجل التجارى :

يجب قيد الشركة المساهمة في السجل التجارى خلال شهر من تاريخ صدور القرار الجمهورى المرخص بانشائها أو من تاريخ تأليفها فى حالة ما اذا عمل عنها محرر رسمى أمام الموثق ولم تطرح أسهمها للاكتتاب العام . وتخضع الشركة المساهمة للقيد فى السجل التجارى بصرف النظر عن غرضها أى سواء آكانت تجارية أو مدنية . والجزاء الذى يترتب على اهمال هذا الشهر هو ما نصت عليه المادة ١٩ من قانون السجل التجارى وهو الغرامة التى لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تجاوز مائة جنيه .

## متى يكون عقد تأسيس الشركة المساهمة رسميا :

استلزمت المادة الخامسة من القانون رقم ٢٦ سنة ١٩٥٤ تجارى الرسمية فى عقود الشركات المساهمة التى لا تطرح أسهمها للاكتتاب العام وبذلك تعفى من وجوب الحصول على قرار جمهورى بانشائها . وهذا هو نص المادة المذكورة :

استثناء من أحكام المادة ٤٠ من قانون التجارة يجوز تأسيس شركات المساهمة التى لا تطرح أسهمها للاكتتاب عام بمحرر رسمى يصدر من جميع المؤسسين ويشتمل على عقدها ونظامها وعلى الاقرارات الآتية :

( أ ) أن أحكام العقد والنظام مطابقان للأنموذج المنشار اليه فى المادة السابقة ولا أحكام هذا القانون .

( ب ) أن المؤسسين قد اكتبوا فى جميع الاستهم وأدوا القدر الذى يوجب القانون أداءه من قيمتها ووضعوا هذا القدر تحت تصرف الشركة فى بنك من البنوك المشار اليها فى المادة ٦ .

( ج ) أن الحصص العينية قد قومت وفقا لأحكام المادة ( ٩ ) وأنه قد تم الوفاء بقيمتها كاملة .

( د ) أنهم عينوا الهيئات الادارية اللازمة للشركة . ويجب أن تحفظ مع الاشهاد صورة رسمية للأوراق والوثائق المؤيدة لتلك الاقرارات ان كانت صادرة من هيئة حكومية أو صور عرفية مصدق على توقيعات من أصدروها فى غير ذلك من الحالات . ولا يكون للشركة شخصية معنوية ولا يجوز لها أن تبدأ أعمالها الا بعد قيدها فى السجل التجارى ونشر المحرر الرسمى فى النشرة الخاصة التى تصدرها وزارة الاقتصاد وذلك على نفقة الشركة .

## دور الموثق فى شهر الشركات المساهمة :

ذكرنا قبلا أنه لم يصدر قرار جمهورى مرخص بانشاء الشركة المساهمة ولم تكن الشركة قد طرحت أسهمها جميعا للاكتتاب العام وجب عندئذ عمل محرر رسمى أمام الموثق بانشاء الشركة . وفى هذه الحالة منح الموثق سلطة الرقابة بالنسبة لها فعهد الى الموثق بالتحقق من مراعاة أحكام القانون ، وهى وإن كانت لا ترقى الى مرتبة الرقابة الدقيقة التى تقوم بها الحكومة عندما يطلب منها إصدار المرسوم المرخص بانشاء الشركة التى تطرح أسهمها للاكتتاب العام الا أن رقابة الموثق على تأسيس الشركات التى لا تطرح أسهمها للاكتتاب العام تحقق على أية حال ضمانا له قيمته .

ما يجب على الموثق ان يتحقق منه :

على الموثق قبل اتمام توثيق المخررات الرسمية لعقود الشركات المساهمة التى لا تطرح أسهمها للاكتتاب العام أن يتحقق من الامور الآتية :

١ - أن أحكام العقد ونظام الشركة مطابقان للنموذج الذى وضعه المرسوم الصادر فى ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٥٤ ولاحكام القانون رقم ٢٦ سنة ١٩٥٤ .

٢ - أن المؤسسين قد اكتبوا فى جميع الأسهم وأدوا القدر الذى يوجب القانون أداءه من قيمتها ( وهو الربع ) ووضعوا هذا القدر تحت تصرف الشركة فى بنك من البنوك المرخص لها بتلقى الاكتتابات .

٣ - أن الحصص العينية قد قومت وفقا لأحكام المادة التاسعة وأنه قد تم الوفاء بقيمتها كاملة .

٤ - أنهم عينوا الهيئات الادارية اللازمة للشركة أى مجلس الادارة الاول ومراقبى الحسابات الاولين .

هذا فضلا عن أن المادة الاولى من المرسوم بتاريخ ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٥٤ توجب على الموثق التحقق من ايداع جملة وثائق أخرى نخص منها بالذكر :

١ - الأوراق التى تثبت أهلية المتعاقدين وصفاتهم اذا اقتضى الأمر ذلك .

٢ - اذا كان بين المؤسسين شركة مساهمة مصرية وجب تقديم صورة محضر اجتماع الجمعية العمومية التى أصدرت قرار الاشتراك فى التأسيس .

٣ - شهادة الجنسية المصرية لكل من المؤسسين الذين حصلوا على هذه الجنسية وأن المصريين فيها قد اكتبوا فى ٤٩٪ على الأقل من أسهم الشركة .

٤ - شهادة من أحد البنوك المعتمدة بأن المؤسسين اكتبوا فى جميع أسهم الشركة وأدوا الربع على الأقل من القيمة الاسمية للأسهم النقدية التى اكتب فيها كل منهم بشرط ألا يقل القدر المدفوع عن عشرين ألف جنيه ، وأنهم وضعوا هذا القدر تحت تصرف الشركة وأنه يبقى محبوسا الى أن يتم قيد الشركة فى السجل التجارى والشهر عنها .

٥ - يجب فى حالة وجود حصص عينية تقديم قرار رئيس المحكمة الابتدائية التى يقع فى دائرتها مركز الشركة بتعيين الخبراء اللزمين لتقدير هذه الحصص وتقرير الخبراء بأن هذه الحصص قد قدرت تقديرا صحيحا وأنه قد تم الوفاء بقيمتها كاملة .

٦ - أقرار من المؤسسين بأن رأس مال الشركة كاف لتحقيق غرضها والا يقل عن عشرين ألف جنيه .

٧ - يجب أن يكون عدد المؤسسين الذين يقع بينهم الاكتتاب سبعة على الأقل .

جزاء مخالفة قواعد تأسيس الشركات المساهمة أو عدم شهرها :

الجزاء فى الحالتين هو البطلان ، ولأنه بطلان متعلق بالنظام العام فلكل ذى



مصلحة أن يتمسك به ولكن لا تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها . ويمتنع الحكم بهذا البطلان متى زال سببه قبل طلبه أو الدفع به .

**جزاء اهمال اجراءات الشهر المنصوص عليها في المادة ٥٧ من القانون التجارى**  
وهي اللصق فى لوحة الاعلانات بالمحكمة والنشر فى الصحف :

الجزاء هو الزام المديرين للشركة على وجه التضامن بديون الشركة وبتعويض الغير الذى يصيبه الضرر ، ولا يترتب اذن على اهمال الاجراءات المنصوص عليها فى المادة ٥٧ تجارى بطلان الشركة .

#### رابعاً - بالنسبة لشركات التوصية بالأسهم :

شركات التوصية بالأسهم هى نوع من الشركات التوصية البسيطة غاية الامر تتميز شركات التوصية بالاسهم بوجود نوعين من الشركاء : الشركاء المتضامنين والشركاء المساهمين . وتتأسس هذه الشركات بمقتضى عقد ويحرز لها نظام ويكون كل من العقد والنظام رسمياً أو مصدقاً على التوقيعات فيه ، ويجب أن يشتمل على البيانات المذكورة فى القانون التجارى وفى المادة الأولى من القانون رقم ٢٦ سنة ١٩٥٤ . ويلاحظ أن المادة السادسة المعدلة بالقانون رقم ١٥٥ سنة ١٩٥٥ أوجبت أن يكون رأس مال الشركة كافياً لتحقيق غرضها وألا يقل المدفوع منه عند تأسيسها عن عشرين ألف جنيه . ولا يلزم فى هذا النوع من الشركات الحصول على مرسوم مرخص بإنشائها ولو طرحت أسهمها للاكتتاب العام ، وبالتالي لا ضرورة لأفراغ عقدها فى محرر رسمى إذا لم تلجأ الى الاكتتاب العام .

#### شهر شركات التوصية بالأسهم :

لا يلزم شهرها فى الجريدة الرسمية أو فى صحيفة الشركات وإنما تشهر عن طريق ايداع العقد فى قلم كتاب المحكمة التى يقع فى دائرتها مركز الشركة ولصقه فى لوحة الاعلانات بالمحكمة ونشره فى الصحف كما يجب شهر الشركة فى السجل التجارى حتى ولو كانت مدنية .

#### جزاء عدم شهر شركات التوصية بالأسهم :

هو البطلان ، فيجوز للغير كدائنى الشركة التمسك بالبطلان فى مواجهة الشركة والشركاء كما يجوز للشركاء التمسك بالبطلان فى مواجهة الشركة ولكن لا يجوز للشركة أو للشركاء التمسك بالبطلان فى مواجهة الغير . ولا يترتب على البطلان تعديل فى مسئولية الشركاء المساهمين فيظلون مسئولين بقدر أسهمهم فقط .

#### خامساً - بالنسبة للشركات ذات المسئولية المحدودة :

تنص المادة ٦٨ فقرة أولى ( لا يكون عقد تأسيس الشركة ذات المسئولية المحدودة صحيحاً الا اذا تم بمحرر رسمى يوقعه جميع الشركاء بأنفسهم أو بوكلائهم المأذون لهم فى ذلك ويتضمن البيانات الآتية : (١) عنوان الشركة (٢) غرض الشركة (٣) مركز الشركة (٤) مقدار رأس المال والحصص العينية أو النقدية التى قدمها كل شريك (٥) وصف دقيق موجز للحصص العينية التى قدمها الشركاء وقيمتها للأموال التى تملكها الشركة من بعض الشركاء أو من الغير مع بيان أسمائهم وبيان الثمن الذى دفع

فى مقابلها أسماء من عهد اليهم بإدارة الشركة من الشركاء أو من غيرهم مع ذكر ألقابهم وعناوينهم وأسماء أعضاء مجلس الرقابة فى الحالات التى يوجب فيها القانون وجود هذا المجلس (٦). تاريخ ابتداء الشركة وانتهائها (٧) الشكل الذى يجب مراعاته فى تبديلات الشركة • ويراعى ضرورة أن يتضمن المحرر الرسمى اقرارا باتا بأن المؤسسين قد راعوا القواعد التى يقررها القانون فى شأن عنوان الشركة وغرضها وعدد الشركاء ومقدار رأس المال وإتمام الوفاء به بأسره وإيداعه على الوجه المبين فى المادة ٦٧ وإتمام توزيع الحصص بين الشركاء والا كان العقد باطلا • كما يراعى أن رأس مال هذه الشركة لا يجوز أن يقل عن ألف جنيه كما لا يجوز أن تؤسس هذه الشركة لمدة تجاوز خمسا وعشرين سنة ) •

ويلاحظ أن الرسمية ركن فى عقد الشركات ذات المسئولية المحدودة بمعنى أن العقد لا يقوم بدون أن يحضر فى الصيغة الرسمية أمام الموثق ، فإذا لم يحضر فى الصورة الرسمية ترتب عليه بطلان العقد بطلانا مطلقا •

#### شهر الشركات ذات المسئولية المحدودة :

تشهر هذه الشركة بقيدها فى السجل التجارى ونشر عقدها فى النشرة التى تصدرها وزارة التجارة والصناعة • ولم يقنع القانون بذلك بل فرض الشهر دائما فى جميع الأوراق والمطبوعات التى تصدر من الشركة •

## عدم سماع الدعاوى المتعلقة بالوقف بمضى المدة

للدكتور احمد وفعت خفاجي

وكيل نيابة استئناف القاهرة

### ١ - تمهيد :

هل تظل الدعاوى المتعلقة بالوقف مسموعة على الرغم من مرور وقت طويل على قيام الحق في رفعها ؟

من المسلم به في الفقه الشرعي أن الحق لا يسقط بمضى المدة مهما طال الاجل ، وهذا ما قرره المحكمة المختلطة في ٢٥ مارس سنة ١٨٩٧ فقالت ان الدعوى باستحقاق في وقف ثابتة بمجرد ثبوت الاستحقاق في حجة الايقاف مهما طال الزمن على اهمال المستحق بالمطالبة باستحقاقه (١) .

ولكن المصلحة العامة اقتضت أن يضع ولي الامر حدا للمطالبة بالحقوق حتى اذا انقضت الدعوى بشأنها فلا تسمع باى حال اللهم الا اذا صدر للقاضي أمر بسماعها من قبل ولي الامر .

من أجل هذا وضع نص في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية يقضى بعدم سماع الدعوى اذا مضت مدة معينة خلافا للاصل الشرعي الذي يعتبر الحق لا تسقط بالمطالبة به بسبب عامل الزمن .

بل نعتقد أن الحكم الصادر من المحكمة المختلطة المشار اليه كان من بين الدوافع التي دعت الى صياغة هذا النص .

### ٢ - النصوص القانونية :

نصت المادة ٣٧٥ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ سنة ١٩٣١ بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية على أن القضاة ممنوعون من سماع الدعوى التي مضى عليها خمس عشرة سنة مع تمكن المدعى من رفعها وعدم العذر الشرعي له في عدم أقامتها الا في الارث والوقف فانه لا يمنع من سماعها الا بعد ثلاث وثلاثين سنة مع التمكن وعدم العذر الشرعي وهذا كله مع الانكار للحق في تلك المدة .

وهذه المادة هي ذاتها المادة ٣٧٦ من دكرينو ٢٧ مايو سنة ١٨٩٧ بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية القديمة .

وذكرت المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية أنه ليس لهذه المحاكم أن تنظر في المسائل المتعلقة بأصل الاوقاف فدل هذا على أن هذه المسائل من اختصاص المحاكم الشرعية .

وجاء في المادة ١٦ من القانون رقم ١٤٧ سنة ١٩٤٩ باصدار قانون نظام القضاء بأنه لا تختص المحاكم الوطنية بنظر المنازعات والمسائل المتعلقة بإنشاء الوقف أو بصحته أو بالاستحقاق فيه أو بتفسير شروطه أو بالولاية عليه أو بحصوله في مرض الموت .

(١) النشرة المختلطة سنة ١٨٩٧ ص ٢٤٦ .



وقررت المادة ٩٧٠ من القانون المدني أنه لا تكتسب الاموال الموقوفة ولا حقوق الارث بالتقادم الا اذا دامت الحيازة ٣٣ سنة .  
وورد في المادة ٣٧٥/٢ من هذا القانون أنه لا يسقط الربيع المستحق على ناظر الوقف للمستحقين الا بمضى ١٥ سنة .

### ٣ - التثبت من الاستحقاق أصلاً ومقداراً :

استقر قضاء المحاكم الوطنية على أن انكار الاستحقاق وإثبات صفة الاستحقاق وعدم إثباتها هو نزاع في الاستحقاق أصلاً ومقداراً خارج بحكم المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية عن اختصاص القاضي الوطني ذلك أنه نزاع في أصل الوقف ومن ثم فهو من بين المسائل المتعلقة بأساس الوقف التي هي من اختصاص المحاكم الشرعية ويجب على المحاكم الأهلية إيقاف نظر الدعوى لحين الحكم فيها من الجهة المختصة وهي القضاء الشرعي (١) .

بل إن نص المادة ١٦ من قانون نظام القضاء قد وضع تفسيراً لعبارة أصل الوقف حتماً للنزاع الذي كان قائماً بين المحاكم الوطنية والمحاكم الشرعية في هذا الشأن فأعتبر المسائل الخاصة بالاستحقاق في الوقف متعلقة بأصل الوقف ، بمعنى أن التثبت من الاستحقاق أصلاً ومقداراً يعد من أساس الوقف ويدخل في اختصاص المحاكم الشرعية . أما المطالبة بنصيب في وقف محكوم باستحقاقه فهو من اختصاص المحاكم الوطنية لأنه لا يتعلق بأصل الوقف .

### ٤ - مدة التقادم المكتسب في دعاوى الوقف :

في شأن التقادم المكتسب أي اكتساب الغير الاموال الموقوفة بوضع اليد فقد حسم القانون المدني الجديد الخلاف الذي كان محتدماً في هذا الصدد لعدم وجود قواعد ظاهرة فأوجبت المادة ٩٧٠ من هذا القانون أنه لا تكتسب الاموال الموقوفة بالتقادم الا اذا دامت الحيازة مدة ٣٣ سنة (٢) .

### ٥ - مدة التقادم المسقط في دعاوى الوقف :

في خصوص التقادم المسقط نفرق بين حالتين : الحالة الاولى تقادم الربيع المحكوم للمستحق باستحقاقه في نزاع سابق ومدته ١٥ سنة بحكم المادة ٣٧٥/٢ من القانون المدني . أما الحالة الثانية فهي تقادم الاستحقاق أصلاً أي إثبات صفة المستحق المنكورة والتي هي محل نزاع هل المدة في هذا التقادم ١٥ سنة أسوة بدعوى الربيع أم مدته ٣٣ سنة باعتبار أنها من المسائل التي تدخل في أصل الوقف ؟

ولا خلاف في أن مدة علم سماع دعوى الوقف بمضى ٣٣ سنة خاص بالدعاوى المتعلقة بأصل الوقف وأساسه الا أن الجدل قد ثار في هل تعتبر دعوى الاستحقاق في الوقف من دعاوى أصل الوقف أم ليست كذلك ؟

(١) محكمة استئناف مصر الأهلية في ٢٧ فبراير سنة ١٨٩٠ وفي ٢ يونيو سنة ١٨٩٢ وفي ٧ ديسمبر سنة ١٨٩٣ وفي ٢٠ يناير سنة ١٨٩٨ - مشار إلى هذه الاحكام في كتاب قضاء المحاكم في مسائل الاوقاف للاستاذ عزيز خانكي أرقام ٤٥٧ و ٤٥٨ و ٥٠٦ و ٥١٠ - وأيده الاستاذان أحمد قمحه وعبد الفتاح السيد في مؤلفهما شرح لائحة الاجراءات الشرعية سنة ١٩٢٥ صفحة ٥٩

(٢) الدكتور محمد كامل مرسى ، الحقوق العينية الاصلية الجزء الرابع سنة ١٩٤٩ ص ٣٤٩ وما بعدها ، ص ٤٨١ وما بعدها .

ذهبت الغالبية العظمى من رجال القضاء الشرعى الى أن مدة عدم سماع دعوى الاستحقاق فى الوقف هى ١٥ سنة .

ولكننا نعتقد بفساد هذا الرأى ، ذلك أنه ظاهر الخطل ، ونقدم - تأييداً لوجهة نظرنا - الاسانيد الآتية :

أولاً - قال الاستاذ عباس طه المحامى الشرعى فى شأن تفسير المادة ٣٧٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أنه من البديهي أن القضاء يجرى على تلك المادة فى سائر مناحيه وأن عموم تلك المادة يشمل دعوى الاستحقاق فى الوقف لأول وهلة . ولكن كثيراً من حضرات القضاة فى دوائرهم جرى على أن دعوى الاستحقاق فى الوقف كدعوى الملك تسقط بمضى ١٥ سنة على المدعى دون أن يدعيها فى مجلس القضاء طيلة هذه المدة وليسست ملحقة بدعوى الوقف ذاته حتى لا تسقط الا بمضى ٣٣ سنة . وقد أفتى بذلك صاحب الفتاوى الهندية وعليه اليوم كثير من قضاة المحاكم الشرعية (١) .

ونرى أن اتجاه هؤلاء القضاة غير سليم لعموم نص المادة ٣٧٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية فلم تفرق ولم تخصص فى مجال دعاوى الوقف .

ثانياً - استقر قضاء المحاكم الاهلية على ان هذه الدعاوى من قبيل دعاوى أصل الوقف وأيد ذلك القضاء الشرعى حين ادعى اختصاصه بنظر دعاوى الاستحقاق باعتبار أنها من أصل الوقف . فإذا كان الشارع قد حدد مدة التقادم أى عدم سماع الدعوى فى الوقف بمضى مدة ٣٣ سنة فلا شك أن هذه المدة تطبق على دعاوى الاستحقاق فى الوقف باعتبار أنها تدخل فى أصل الوقف أما دعوى المستحق بتسليم نصيبه المحكوم له باستحقاقه فقد كانت من اختصاص المحاكم الوطنية ومدة التقادم فيه ١٥ سنة باعتبار أنها دعوى ملك وهو ما أكدته المادة ٣٧٥/٢ من القانون المدنى .

ثالثاً - اعتبرت المادة ١٦ من قانون نظام القضاء الصادر سنة ١٩٤٩، المطالبة بالاستحقاق فى الوقف من بين المسائل التى تعد من أصل الوقف ، ومن ثم فمدة عدم سماع دعوى التثبيت من الاستحقاق أصلاً ومقداراً هى ٣٣ سنة أسوة ببقاى دعاوى أصل الوقف .

رابعاً - من المسلم به فى قواعد تنازع القوانين الداخلى قبل الغناء المحاكم القنصلية والمحاكم المختلطة والمحاكم الشرعية والمجالس المالية وجوب اعمال قاعدة أصيلة هى التلازم بين الاختصاص التشريعى والاختصاص القضائى أى بين القانون الواجب التطبيق والمحكمة المختصة .

ولما كانت المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية أعطت للمحاكم الشرعية اختصاص الفصل فى دعاوى أصل الوقف .

ولما كانت المادة ٣٧٥ وردت فى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والتى تطبق أمام المحاكم الشرعية .

يخلص من ذلك أن مدة ٣٣ سنة الخاصة بالوقف يعمل بها فى مجال ما هو من اختصاص المحاكم الشرعية من دعاوى الوقف .

(١) بحث منشور فى مجلة المحاماة الشرعية ، السنة العاشرة ، العدد الثامن ، صفحة ٧٦٢ .

ولما كانت المحاكم الشرعية كانت تدعى باختصاصها فى دعاوى التثبيت من الاستحقاق أصلاً ومقداراً ثم أيدها فى ذلك قانون نظام القضاء • فإن مدة عدم سماع الدعوى فى هذه الدعاوى الأخيرة هى ٣٣ سنة باعتبارها من دعاوى الوقف التى من اختصاص المحاكم الشرعية والتى يعمل فى شأنها بأحكام المادة ٣٧٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية •

**خامساً -** بل انه بمناسبة الغاء المحاكم الشرعية وانتقال اختصاصها الى المحاكم الوطنية بمقتضى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ فإنه تطبق أمام القضاء الوطنى أحكام لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ومن بينها المادة ٣٧٥ •

ولما كان نص المادة ٣٧٥ عام اذ جعل مدة عدم سماع دعوى الوقف هى ٣٣ سنة فلا داعى لايجاد التفرقة بين دعاوى أصل الوقف والدعاوى التى لا تتعلق بأصل الوقف ، والعام يؤخذ على عمومته طالما انه لم يرد ما يخصه ومن ثم فإن نص المادة ٣٧٥ يطبق على جميع الدعاوى المتعلقة بالوقف بلا استثناء فيما عدا دعوى المطالبة بالريع المحكوم باستحقاقه فمدة التقادم فيها ١٥ سنة بحكم النص الخاص الوارد فى المادة ٢/٣٧٥ من القانون المدنى •

**سادساً -** ذكرنا فيما سلف أن حكم المادة ٣٧٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قد جاء على خلاف الأصل فى الفقه الشرعى من أن الحق لا يسقط بمضى المدة مهما طال الأجل وما جاء على خلاف الأصل يعد استثناء ويجرى تفسيره فى أضيق الحدود خشية ضياع الحقوق بسبب دفع شكلى لا يتعلق بأصل هذه الحقوق •

**سابعاً -** فاذا أضيف الى ذلك أن روح التشريع تقضى بالمساواة بين حقوق الارث والاستحقاق فى الوقف ولما كانت مدة التقادم فى حقوق الارث هى ٣٣ سنة فلا شك أنها يجب أن تكون كذلك فى الاستحقاق فى الوقف •





العدد الثالث	فهرست	السنة الحادية والأربعون
رقم الكتاب	الصفحة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		(١) قضاء محكمة النقض الجنائية
١١٤	٢٨١	٦ أكتوبر ١٩٥٩
		١ - اختلاس أشياء محجوزة • عناصر الواقعة الاجرامية • أشياء محجوزة • وجوب احترام الحجز الى أن يقضى ببطلانه • توقيع الحجز بحضور شاهد واحد بدل شاهدين لا يبرر الاعتداء عليه •
		٢ - نقض • أسباب جديدة • الدفع ببطلان الحجز • عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض •
١١٥	٢٨١	٦ أكتوبر ١٩٥٩
		اختلاس أموال أميرية • جريمة المادة ١١٢ ع المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ :
		١ - صفة الموظف • الظرف المشدد • الامناء على الودائع • اعتبار أمين شئونة بنك التسليف فى استلامه حصة الحكومة من القمح فى حكم الموظفين • المادة ١١١ ، ١١٩ ع • هو فى ذلك من الامناء على الودائع •
		٢ - نوع الاشياء المختلسة • انطباق نص المادة ١١٢ ع على اختلاس القمح المسلم الى المتهم بصفته أمين شئونة بنك التسليف • يستوى فى ذلك أن يكون القمح من محصول سنة ١٩٥٤ أو من السنوات السابقة المبينة بالقرارات الوزارية الصادرة فى هذا الشأن •
		٣ - بيانات أحكام الادانة • منشور بنك التسليف رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٥٦ فى احتساب نسبة العجز فى القمح المسلم • متى تنتفى الحاجة الى بحث مدى انطباقه والقصد من اصداره ؟ • عند اثبات الحكم وقوع اختلاس من أمين شئونة بنك التسليف فى « لوات » معينة •
١١٦	٢٨٢	٦ أكتوبر ١٩٥٩
		استدلال مأمورى الضبطية ذور الاختصاص العام • اختصاصهم بالنسبة لجميع الجرائم التى تقع فى دائرة اختصاصهم الاقليمى • المادة ٢٣ آ ج • الفرق بين القبض والاستيقاف • سلطة مأمور الضبطية فى استيقاف السيارة عند سيرها بسرعة ينجم عنها خطر على حياة الجمهور أو ممتلكاته •
١١٧	٢٨٢	١٢ أكتوبر ١٩٥٩
		استدلال • ما لا يعد قبضا • الاستيقاف • مثال • حق رجل البوليس فى استيقاف من تزى بزي المخبر وحمل مستلزماته واقتياده الى مخفر البوليس •

العدد الثالث	فهرست	السنة الحادية والأربعون
الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١١٨	١٢ أكتوبر ٥٩	١ - استدلال • ضبط الاشياء • المادة ٥٦ أ • ج • مجال العمل بها • خضوع مأمور الضبط القضائي في تحرير المضبوطات للمادة ٥٦ أ • ج • يستوى أن يكون في ذلك أصيلا أو منتدبا من النيابة •
١١٩	١٢ أكتوبر ٥٩	٢ - تحقيق • تفتيش • بيانات الاحكام بالنسبة له • البيان الكافي • اغفال الحكم تعيين أسماء باقي أفراد رجال القوة الذين استعان بهم الضابط المأذون في تنفيذه الاذن بالتفتيش • متى لا يعيب التسبب ؟ عند بيان أسماء من حضر التفتيش ومؤدى شهادتهم وعدم اعتماده في الإدانة على شهادة اليقين •
١٢٠	١٢ أكتوبر ٥٩	اثبات • اعتراف • حكم • ما لا يعيب تسببه • الخطأ في تسمية أقوال المتهم اعترافا • متى لا يعيب التسبب ؟ عند عدم اكتفاء المحكمة به والحكم على المتهم دون سماع الشهود •
١٢١	١٩ أكتوبر ٥٩	اختصاص • تنازع الاختصاص • شرط قيامه • المادة ٢٢٦ ، ٢٢٧ أ • ج • وقوعه بين أكثر من جهة من جهات التحقيق أو الحكم ايجابا أو سلبا • أثر انقضاء هذا الشرط • عدم قيام النزاع بصورتيه •
١٢٢	١٩ أكتوبر ٥٩	استدلال • تلبس • متى يتحقق ؟ بادراك وقوع الجريمة بأية حاسة من الحواس متى كان هذا الادراك بطريقة يقينية لا تحتل شك • المادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات ٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية • نقض • أوجه الطعن • الخطأ في تأويل القانون الاجرائي • مثال • تقرير الحكم عدم جواز الاعتماد على حاسة الشم للاستدلال على قيام حالة التلبس بجريمة •
١٢٣	١٩ أكتوبر ٥٩	١ - أمر حفظ • استدلال • مأمور الضبط القضائي • متى يكون له اجراء التحقيق استثناء ؟ عند ندبه للتحقيق • شروط صحة الدب • أثر تخلفها • عدم تقيد النيابة بأمر الحفظ الذي تصدره بعد تنفيذ مأمور الضبط القضائي ما أشارت به بشأن فحص شكوى •
		٢ - أمر بالألا وجه • آثاره • متى تترتب ؟ عندما يكون مسبوقا بتحقيق تجريه النيابة بنفسها أو عن طريق مأمور الضبط القضائي المنتدب منها لاجرائه • أثر تخلف هذا الشرط عدم تقيد النيابة في رفع الدعوى الجنائية بأمر



العدد الثالث	فهرست	السنة الحادية والأربعون
الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		الحفظ الصادر بناء على محضر جمع الاستدلالات • نقض أوجهه • الخطأ في تطبيق القانون الاجرائي • مثال • تقرير الحكم عدم قبول الدعوى الجنائية عن واقعة تضمنتها شكوى حفظتها النيابة اداليا بعد تنفيذ رجل الضبط القضائي ما أشارت به بشأن فحصها •
١٢٣	١٩ أكتوبر ٥٩	اثبات • خبرة • تقدير رأى الخبير • محكمة الموضوع • خيانة أمانة • الحساب القائم بين الطرفين • سلطة محكمة الموضوع في اطراح تقرير الخبير لاسباب سائغة • عدم التزامها بفحص الحساب ، أو ندب خبير آخر لفحصه ما دامت ظروف الدعوى لاتدعو الى اتخاذه •
١٢٤	٢٦ أكتوبر ٥٩	١ ، ٢ ، ٣ - تزوير المحررات • عناصر الواقعة الاجرامية • وقوع التزوير على شيء مما سيق المحرر لاثباته • البيان الجوهري بدفاتر قيد المواليد • مثال • بيان اسم المولود واسمى الوالدين المنتسب اليهما حقيقة • تغيير الحقيقة في هذا البيان يوفر جنائية التزوير في محرر رسمي • علة ذلك • قوة المحرر في الاثبات • مدى قوة شهادات القيد بدفاتر المواليد في اثبات النسب أمام محاكم الأحوال الشخصية وغيرها • الضرر • ما يوفره مجرد الاخلال بالثقة الملازمة للورقة الرسمية •
١٢٥	٢٦ أكتوبر ٥٩	اجراءات المحاكمة • اثبات حقيقة الاجراءات التي تمت عليها المحاكمة • الحكم يكمل محضر الجلسة في ذلك • ما لا يبطلها • الفارق بين الخطأ المادى والخطأ المؤدى الى البطلان • اغفال وصف الحكم أنه صدر غيابيا بالنسبة الى أحد المتهمين في المنطوق الوارد بمحضر الجلسة هو سهو في التحرير •
١٢٦	٢٦ أكتوبر ٥٩	كسب • حيازته بقصد البيع في غير ترخيص • المسؤولية والعقاب • ما لا يؤثر في قيام الجريمة • تقديم طلب للحصول على ترخيص ببيعه أو الحصول على الرخصة بعد وقوع الجريمة ببضعة أيام • نقض • أوجهه • الخطأ في تأويل القانون يرفى تطبيقه • مثال • الغاء عقوبة المصادرة المنصوص عليها في المادة ٦ من ق ٢١ لسنة ١٩٥٧ الحصول المتهم على ترخيص بعد وقوع الجريمة ببضعة أيام •
١٢٧	٢٦ أكتوبر ٥٩	معارضة • الحكم فيها • كيفية اتصال المحكمة بعذر

العدد الثالث	فهرست	السنة الحادية والأربعون
الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٢٨	٢٦ أكتوبر ٥٩	المعارض • للمعارض أن يعرض عذره بأي طريق • محكمة الموضوع • اثبات • اقناعية الدليل • رقابة محكمة النقض مراقبتها سلامة التدليل • معارضة • تسجييب الحكم بالنسبة لشكلها • عيوب التسجييب • قصور البيان • مثال في اهدار قيمة شهادة مرضية •
٢٨٦	٢٦ أكتوبر ٥٩	١ ، ٢ - نقض • طعن • اجراءاته • التقرير والاسباب • ماهية كل منهما وآثار ذلك • قانون • تطبيقه من حيث الزمان • فورية أثر قوانين الاجراءات • مجال العمل بها • التقرير بالطعن هو مناط اتصال محكمة النقض بالطعن • اسباب الطعن هي من شروط قبوله • علة ذلك • اسباب الطعن تلحق التقرير به • هما وحدة اجرائية • عدم اعمال الاثر الفوري للمادة ٣٤ من قانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بالنسبة للطعون التي قرر بها في ظل المادة ٤٢٤ أ • ج • نقض اجراءاته • متى تتصل المحكمة بالطعن ؟ تكليف الطاعن بالحضور أمام محكمة النقض ليس شرطاً لازماً لاتصال المحكمة بالطعن • كفاية التقريرين في ذلك •
١٢٩	٢ نوفمبر ٩٥٩	٣ - شيك • دعوى مدنية • الشروط الواجب توافرها في الفعل الذي يبيح الادعاء المدني • السببية المباشرة بين الجريمة والضرر • أثر انتفاؤها • انتفاء ولاية المحاكم الجنائية في الحكم بالتعويض عن الأفعال غير المحمولة على الجريمة ولو كانت متصلة بالواقعة محل المحاكمة • مثال • جريمة المادة ٣٣٧ ع • التفرقة بين قيمة الشيك والضرر الفعلي الناشئ عن الجريمة •
٢٨٧	٢ نوفمبر ٩٥٩	٤ - شيك • جريمة المادة ٣٣٧ ع • القصد الجنائي • متى يتحقق ؟ بصدور أمر بعدم دفع قيمة الشيك ولو توافر السبب في المشروع • علة ذلك •
٢٨٧	٢ نوفمبر ٩٥٩	دعوى مدنية • انقضاؤها بتنازل المدعى بالحقوق المدنية عن حقوقه • صلح • آثاره • سلطة قاضي الموضوع في تفسير عقد الصلح • عدم جواز التوسع في تفسيره • م ٥٥٥ مدني •
		استخلاص نية الطرفين بتحديد النتائج المبتغاة من الصلح أمر موضوعي ما دام الاستخلاص سائفاً • تدليل بسليم على أن الصلح كان لتهديئة الخواطر ولم يقصد به التنازل عن الحق المدني •

العدد الثالث	فهرست	السنة الحادية والأربعون	ملخص الأحكام
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	الصفحة	رقم الحكم
١٣٠	٢ نوفمبر ١٩٥٩	٢٨٨	١ - نقض • ممن يجوز ؟ متى تتوافر صفة المدعى بالحقوق المدنية في الطعن على الحكم بأوجه متعلقة بالدعوى الجنائية ؟ عند تجاوز طلباته النصاب الذي يفصل فيه القاضي الجزئي نهائيا ومساس العيب الذي شاب الحكم بحقوقه المدنية •
١٣١	٢ نوفمبر ١٩٥٩	٢٨٨	٢ ، ٣ - فعل فاضح غير علني • عناصر الواقعة الاجرامية • وقوع الفعل بغير رضا المجنى عليها • الفصل في قيام هذا العنصر أو انتفاؤه أمر موضوعي ما دام الاستخلاص سائغا • تدليل سليم على حصول الفعل برضاء المجنى عليها •
١٣٢	٢ نوفمبر ١٩٥٩	٢٨٩	١ - أثبات • شهادة • ما لا يعيب الحكم في خصوصها • الاحالة في ايراد أقوال أحد الشهود الى ما أورده من أقوال شاهد آخر عند اتفاق أقوالهما فيما استند اليه منها •
١٣٣	٣ نوفمبر ١٩٥٩	٢٨٩	٢ - استدلال • محكمة الموضوع • تلبس • تحديد الفترة التي تنقضي بها هذه الحالة • تحديد هذه الفترة أمر موضوعي بشرط الاستناد الى ماله صلة في الأوراق ولأسباب مؤدية •
١٣٤	٢ نوفمبر ١٩٥٩	٢٨٩	تزوير المحررات • المسؤولية والعقاب • الارادة الجنائية • ما يعدم القصد الجنائي • انجehl بالواقع المختلط بالجهل بقاعدة مقررة في غير قانون العقوبات • اعتبار الجهل في جملته جهلا بالواقع ينتفى به القصد الجنائي • مثال في الجهل بأحكام قانون الاحوال الشخصية في شأن موانع الزواج •
١٣٥	٩ نوفمبر ١٩٥٩	٢٩٠	دعوى مدنية • مباشرتها أمام القضاء الجنائي • تبعيتها للدعوى الجنائية • مستثنيات القاعدة •
			وجوب الفصل في الدعوى المدنية رغم القضاء بالبراءة في الدعوى الجنائية • الم ٣٠٩ أ • ج • مثال • في قتل خطأ •
			تحقيق • تفتيش المنازل • الاسباب الموضوعية لصحة الاذن به • تحقق السبب وتحديد المحلل • أثر تجهيل الشخص المعنى بالتفتيش وصلح الاذن في عبارة عامة غير محددة • بطلان التفتيش وبطلان الدليل المستمد منه •
			١ ، ٢ - تحقيق • أصوله • المساعدة • التحقيق سري بالنسبة للجمهور • المادة ٧٥ أ • ج • الاستثناء • تفتيش المنازل • المادة ١٥١ أ • ج •



العدد الثالث	فهرست	السنة الحادية والأربعون
الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٣٦	٢٩٠	٩ نوفمبر ١٩٥٩
١٣٧	٢٩١	١٦ نوفمبر ١٩٥٩
١٣٨	٢٩١	١٧ نوفمبر ١٩٥٩
١٣٩	٢٩٢	١٧ نوفمبر ١٩٥٩

٣ - تحقيق • تفتيش • ما لا يبطله • حضور الشهود  
تفتيش الأشخاص ، هو ضمان سلامة الإجراءات • عدم جواز  
الاستناد الى الم ٧٧ أ • ج •

١ - حكم • بيانات الديباجة • التقويم المعول عليه في  
اثبات تاريخ اصدار الحكم • هو التقويم الميلادي • الم ٥٦٠  
أ • ج •

٢ ، ٣ ، ٤ - اختلاس أشياء محجوزة • المسؤولية والعقاب •  
القصد الجنائي • متى يجوز للمتهم أن يدفع بجهالة يوم  
البيع ؟ عند وجوب المحجوز • تصور وقوع الجريمة من  
الحارس دون المحجوز عليه المالك • بيانات أحكام الادانة •  
رفض دفاع المتهم المتبنى على هلاك المحجوز قبل يوم البيع  
لاسباب سائغة • مثال • اثبات • اقناعية الدليل • عدم  
جواز مصادرة المحكمة في تكوين عقيدتها من الادلة السائغة •

استدلال • سلطة مأموري الضبط في حالات التلبس  
بالجريمة • تفتيش الشخص ومنزله غير اذن سابق من  
النيابة • أثر ذلك في تفسير المرد بأمر النيابة ضبط المتهم  
متلبسا بجريمة الرشوة • المراد بذلك ضبط المتهم أثر تسليمه  
مبلغ الرشوة • اجراءات التحقيق التي يملكها استثناء رجال  
الضبط القضائي • القبض على المتهم الحاضر عند توافر  
الدلائل الكافية على اتهمه في جناية • مثال في جريمة  
رشوة • أثر صحة القبض • صحة التفتيش •

نقض أوجهه • ما لا يعتبر خطأ في تطبيق القانون الاجرائي •  
مثال في صحة القبض والتفتيش عملا بالمادتين ٣٤ ، ٤٦ / ١  
أ • ج •

تهديد • جريمة المادة ٣٢٦ ع • عناصر الواقعة الاجرامية •  
التهديد • ماهيته • التخويف الذي يدفع المجنى عليه الى تسليم  
المال مهما كانت وسيلة • المسؤولية والعقاب • القصد  
الجنائي • متى يتوافر ؟ علم الجاني باغتصابه مالا لا حق له  
فيه • الشروع في الجريمة • صورة واقعة يتوافر بها جريمة  
المادة ٣٢٦ / ٢ ع • ما لا يؤثر في قيام هذه الجريمة • عدم  
استيفاء الشيك • موضوع الجريمة • شرائط القانونية بفعل  
محرر الشيك • ذلك فعل خارج عن ارادة المتهم •

رشوة • اجزاء الراشي • فساد تدليل الحكم على توافر  
النية الاجرامية نتيجة فهم المحكمة شهادة الشاهد على غير

رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٤٠	٢٩٢	١٧ نوفمبر ٥٩	ما يؤدي اليه محصلها . مثال في جريمة عرض رشوة على خفير نظامي لدفع مضره لا يبررها القانون .
١٤١	٢٩٢	١٧ نوفمبر ٥٩	نقض . ميعاد التقرير بالطعن وايداع أسبابه عند قيام مانع قهري . وجوب التقرير بالطعن فور زوال المانع . بدء ميعاد ايداع الاسباب من تاريخ العلم بايداع الحكم والاطلاع على أسبابه . علة ذلك .
١٤٢	٢٩٣	١٧ نوفمبر ٥٩	تحقيق . تفتيش . ماهيته . اجراء فيه مساس بحرمة الشخص عند توافر سببه . ما لا يعد تفتيشا . مثال . العثور على جسم الجريمة أثناء مباشرة الصول عملا من أعمال وظيفته وهو التثبت من وجود عهدة الحارس من سلاح وذخيرة بالصوان المعد لحفظها . استدلال . جمعه . واجب الموظف والمكلف بخدمة عامة في تبليغ الجهات المختصة فوراً عما يصل الى علم احدهما من جرائم أثناء أو بسبب تأدية عمله . المادة ٢٦ أ . ج . ما يقتضيه هذا التبليغ التحفظ على الشخص وعلى الشيء . قبض . استيقاف من يضع نفسه باختياره موضع الشبهات والريب . مثال .
			١ - ٢ - حكم . ضوابط التدليل . صلاحية الادلة لان تكون عناصر اثبات سائغة . ما لا يتعارض مع هذا الضابط . جملة محكمة الموضوع للدليل بالعقل والمنطق واستخلاصها منه ما ترى أنه لا بد مؤد اليه . ما لا يعيب التدليل .
			استطراد الحكم بذكر أمور تتصل في جملتها بالبائع على الجريمة .
			٣ - نقض . المصلحة في الطعن . انتفاؤها . مثال .
			اثارة المتهم ما قاله الحكم في جزئيات الدعوى المستقاة من الدلائل المادية للدعوى طلبا للصورة الصحيحة للحادث عند اعتراف المتهم بارتكابه والالتفات عن دفاعه من أنه كان وقت حصوله يدافع عن نفسه .
			٤ - ٥ - قتل عمد . المسؤولية والعقاب . محكمة الموضوع . القصد الجنائي . ماهيته . تقدير توافره من عدمه مسألة موضوعية . التدليل الكافي على توافره .
			مثال . الظروف المشددة للعقوبة . سبق الاصرار . ماهيته . البحث في وجوده من عدمه مسألة موضوعية . التدليل الكافي على توافره . مثال .

رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
			٦ - دفاع • طلب ندب خبير لابتداء الرأى فى حالة المتهم العقلية • متى لا يلتزم المحكمة باجابته ؟ عند ايراد الحكم أسبابا سائغة كاشفة عن عدم استناده الى أساس جدى • مثال • مسئولية جنائية • أسباب امتناعها • الجنون وعاهة العقل • الدفع بذلك من حيث صلته بالتسبيب • عدم التزام المحكمة الاستعانة برأى خبير فنى فى أمر تبينته من عناصر الدعوى وما بوشر فيها من تحقيقات •
			٧ - متى لا يلتزم محكمة الجنايات اجابة طلب الدفاع بسماع شاهد فى الدعوى ؟ عند عدم سلوك المتهم الطريق الذى رسمه القانون فى المواد من ١٨٥ الى ١٨٧ أ • ج •
			٨ - اجراءات المحاكمة • بطلان • تصحيحه بسقوط الحق فى التمسك به اذا تم الاجراء بحضور محامى المتهم ودون اعتراض منه • مثال فى سماع أقوال الطبيب الشرعى المترجم بغير حلف اليمين •
			٩ - خبير • حلفه اليمين بوصفه خبيرا • أداء الخبير يمينا عند مباشرته لوظيفته يغنى عن تحليفه فى كل قضية يحضر فيها أمام المحاكم •
			١٠ - دفاع • ما لا يعتبر اخلايا بحق الدفاع • حكم • ما لا يعيب التدليل • اعتماد الحكم على الخطابات المتبادلة بين المتهم ووالدته والتي لم يطاع عليها الدفاع للتدليل على واقعة لا أثر لها فى الحكم بادانة المتهم •
١٤٣	٣١١	٢٣ نوفمبر ٥٩	١ - ٢ - استدلال • اجراءات التحقيق التى يملكها استثناء رجال الضبط القضائي القبض عند توافر الدلائل الكافية • السلطة التقديرية لأمور الضبط تحت رقابة سلطة التحقيق وأشراف محكمة الموضوع • المراد بحضور المتهم نى عرف المادة ٣٤ أ • ج • هو الحضور الحكمى لا الحضور الفعلى • مثال •
١٤٤	٣١١	٢٣ نوفمبر ٥٩	محكمة الموضوع • تفسير المحرر بما تحتمله عباراته أو تؤيد أمر موضوعى • خيانة أمانة • تسليم المال الى الوكيل بالعمولة • تدليل تسليم على عدم حصوله نتيجة بحث أسلوب التعامل بين الطرفين وتفسير عبارات المحرر •
١٢٥	٣١٢	٢٣ نوفمبر ٥٩	استدلال • تلبس • سلطة رجال الضبط القضائي عند توافر حالته • تفتيش المنازل بغير اذن من سلطة التحقيق • تحديد الفترة التى تنقضى بها حالة التلبس فى الجرائم الوقتية المتتايغة • بدء السرقة فى تاريخ سابق على اجراء



رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٤٦	٣١٢	٢٣ نوفمبر ٥٩	التفتيش لا ينفي قيام حالة التلبس • مثال في سرقة تيار كهربائي • حكم ضوابط التدليل • تولد الدليل عن إجراء صحيح • مثال • صحة الاستدلال على المتهم بالدليل المستمد من الإجراءات التي تمت على أساس التلبس • ١ - نقض • أسباب موضوعية • اثبات • تقدير رأي الخبير • مثال في شهادة مرضية • استئناف • تسبيب الأحكام بشأن عدم قبوله شكلاً • الشهادة الطبية المقدمة لتبرير العذر في التخلف عن الاستئناف في الميعاد • سلطة محكمة الموضوع في علم التعويل عليها لأسباب سائغة • مثال • ٢ - حكم • ما لا يعيب التدليل • الاستغناء ببعض الأدلة عن بعضها الآخر • مناطه • عبء بقاء الحكم صحيحاً بما بقي من أدلة أخرى •
١٤٧	٣١٢	٢٣ نوفمبر ٥٩	١ ، ٢ - اسقاط الحوامل • عناصر الواقعة الاجرامية • فعل الاسقاط • وقت حصوله • جوازه في أي وقت من أوقات الحمل • الاجهاض في الشريعة الاسلامية • حكمه • اباحة اسقاط الجنين الذي لم يتجاوز عمره أربعة أشهر مجرد اجتهاد انقسم حوله رأي الفقهاء • أسباب اباحة الجرائم • الحق المقرر بمقتضى القانون • ماهيته • تحريم فعل الاسقاط يحول دون اعتباره مرتبطاً بحق • حكم • متى يعتبر غيابياً ؟ العبرة في ذلك هي بحقيقة الحال • لا يؤثر فيها أن يوصف الحكم خطأ على خلافها •
١٤٨	٣١٣	٣٠ نوفمبر ٥٩	معارضة • الأحكام التي يجوز فيها • الحكم الغيابي • اغفال الحكم ذكر الأسباب التي استند اليها في اعتباره حضورياً عملاً بنص المادة ٢/٢٣٨ و ٢٤٠ أ • حج يجعله غيابياً محلاً للمعارضة فيه • تسبيب الحكم في جوازها استنفاد سلطة المحكمة في وصف الحكم بالفصل في موضوع الدعوى • عدم جواز عودة محكمة المعارضة الى مناقشة هذا الوصف • (٢) قضاء محكمة النقض المدنية
١٤٩	٣١٤	٤ فبراير ٩٦٠	ضرائب « الضريبة الخاصة على الارباح الاستثنائية » • تحديد الربح الاستثنائي الخاص للضريبة • « اختيار رقم المقارنة » • استعمال الممول الذي يمسك حسابات منتظمة حقه في اختيار رقم المقارنة الذي يمسك حسابات

العدد الثالث	فهرست	السنة الحادية والأربعون
تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	الصفحة
	تقدير أرباحه الاستثنائية بتقديمه في الميعاد المحدد بالقرارات الوزارية اقراراً باختياره ١٢٪ من رأس المال المستثمر رقماً للمقارنة . لا يجوز له بعد ذلك العدول عنه بدعوى ادخال بعض تعديلات ضرائبية على حساباته . علة ذلك ؟ ليس من شأنها تغيير جوهر الحسابات ونقله الى فئة الممولين ذوى الحسابات غير المنتظمة الذين لا تسرى عليهم المواعيسد الا اعتباراً من تاريخ اخطارهم بتقديم مصلحة الضرائب .	
٤ فبراير ١٩٦٠	١ - عمل « انتهاء عقد العمل » « آثارها » « المكافأة عن مدة الخدمة » « مكافأة الخدمة وصناديق الادخار » « الجمع بينهما » الم ٤٧ من المربق ٥٢/٣١٧ مؤداها . جواز الجمع بين مكافأة الخدمة وما يستحقه العامل في صندوق الادخار ما لم تتضمن لائحته نصاً على أن ما يؤديه صاحب العمل في الصندوق ولحساب العامل انما ما يؤدي مقابل التزامه القانوني الخاص بالمكافأة .	٣١٥
	٢ - نقض « أسباب الطعن » « ما يعتبر سبباً جديداً » . التمسك بأن عضو مجلس الإدارة المنتدب للشركة المطعون عليها تقاضى عند انتهاء عمله حصة من صندوق الادخار بحكم أنه مساهم فيه ، يعتبر دفاعاً جديداً لا يصح التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض ما دام أنه لم يطرح من قبل على محكمة الموضوع .	
	٣ - حكم « عيوب التسليل » « القصور » . نقض . « إجراءات الطعن » « ايداع الأوراق والمستندات » . عدم التعويل على صورة مذكرة مقدمة لمحكمة الموضوع تستند اليها الطاعنة في دفاعها ما دام أنها لم تقدم لمحكمة النقض في الميعاد القانوني الواجب تقديمها فيه . خلو الحكم المطعون فيه من الإشارة الى هذا الدفاع . النعي بالقصور . عار عن الدليل .	
٤ فبراير ١٩٦٠	٤ - شفعة « دعوى الشفعة » « الخصوم فيها » . حكم « ما لا يعين الحكم في نطاق التدليس وغيره » « ما تزيد فيه الحكم لا يعينه » . اختصاص البائع في دعوى الشفعة . خلوص الحكم الى أن الخصومة موجهة الى المجلس البلدى بوصفه البائع للمعين المشفوع فيها . ورود اسم رئيس إدارة قضايا الحكومة بصفته بضميمة افتتاح الدعوى بوصفه نائباً عن هذا المجلس في تسليم صورة الصحيفة لا يتبادى منه أن	٣١٧

العدد الثالث	فهرست	السنة الحادية والأربعون
تاريخ الحكم	الصحيفة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		البائع لم يختصم • تصدير الصحيفة باسم التائب في تسلم الصورة لا يغير من ذلك طالما اقترنت بذكر اسم الاصيل • لا يقدح في سلامة هذا النظر ما استطرده اليه الحكم تزييدا من التحدث عن صحة تسليم صورة الاعلان وفقا للمادة ١٤ مرافعات •
		٢ - شفعة « اجراءات الشفعة » « اعلان الرغبة » • حكم « تسببيه » • عدم سقوط حق الشفيع في اعلان الرغبة الا بمضى ١٥ يوما من تاريخ الانذار الرسمي الذي يوجهه اليه البائع أو المشتري • الم ٩٤٠ مدني • عدم سقوط حق الشفيع بالاقرار المنسوب له فيه علمه بالبائع وتاريخ حصوله بالانذار الذي ابتدر هو به البائع والمشتري طالما أنهما لم يدعيا انهما وجهها اليه انذارا •
		انتهاء الحكم المطعون فيه في منطوقه - الى قيام حق الشفيع في الشفعة - وفق النظر المتقدم - وهو حكم القانون • لا يعيبه خلوه أسبابه من الإشارة اليه •
١٥٤	٣١٧	١١ فبراير ٦٠
		اعلان « كيفية الاعلان » • عدم مراعاة ما توجبه الم ٤/١٤ مرافعات - فيما يتعلق بالشركات التجارية - من تسليم صورة الاعلان في مركز الشركة لاحد الشركاء المتضامنين أو لرئيس مجلس الادارة أو للمدير فان لم يكن لها مركز فتسلم لاحد هؤلاء لشخصه او في موطنه • يبطل الاعلان • مثال •
١٥٣	٣١٨	١١ فبراير ٦٠
		١ - نقل بحري « معاهدة سندات الشحن » « التحديد القانوني لمسئولية الناقل البحري » • هل يفقد الناقل حقه في التمسك بالتحديد القانوني اذا ارتكب غشا أو خطأ جسيما ؟ عمومية نص الم ٥/٤ من معاهدة سندات الشحن • يندرج في نطاق التحديد القانوني للمسئولية المقررة بهذه الفقرة كل ما يقع من هلاك أو تلف نتيجة لخطأ غير عمدى - تافها كان أو يسيرا أو جسيما • لا يخرج من هذا النطاق الا ما يكون ناشئا عن غش الناقل شخصيا • لا عبرة بالقول بأن الخطأ الجسيم يعتبر صنوا للغش ويجرى عليه حكمه لانه متى كانت معاهدة سندات الشحن هي الواجبة التطبيق على النزاع فيجب اعمال ما ورد بهذا التشريع الخاص من أحكام خاصة بالتحديد القانوني للمسئولية بصرف النظر عما فيها من مغايرة لما هو مقرر بشأن التحديد الاتفاقي للمسئولية •



رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٥٤	٣٢٢	١١ فبراير ٦٠	<p>٢ - نقض « المصلحة في الطين » « متى تنتفى » • غير منتج النعي على الحكم الخطأ في الاستناد إلى الم ٢/٢١٧ طالما كان محمولا في قضائه بالمسئولية محددة على أحكام معاهدة سندات الشحن •</p> <p>٣ - نقل بحري « معاهدة سندات الشحن » « التحديد القانوني لمسئولية الناقل البحري » « كيفية حساب الحد القانوني » • نظام عام « شرط الذهب » • قانون « الغاء القوانين » •</p> <p>ماورد بالم ٥/٤ ، ٩ من معاهدة سندات الشحن ليس له أثر على التشريع الخاص بشرط الذهب • المرسوم ١٤/٨/٢ ، المرق ٣٥/٤٥ • اعتبار هذا القانون تشريعا خاصا متعلقا بالنظام العام • تقريره بطلان شرط الذهب في المعاملات الداخلية والخارجية على السواء يستوى أن يكون المشروط هو وجوب الوفاء بالذهب أو ما يعادل قيمة الذهب • انضمام مصر إلى معاهدة بروكستل ليس من شأنه التأثير على هذا التشريع الخاص بما يعد الغاء له أو استثناء منه • رغبة المشرع في الإبقاء على هذا التشريع الخاص • آية ذلك •</p> <p>١ - نقل بحري « معاهدة سندات الشحن » « التحديد القانوني للمسئولية » « نطاق تطبيقه » • اثبات الوقت الذي حصل فيه هلاك البضاعة أو تلفها • تعذر • افتراض وقوعه في فترة النقل البحري بمعنى الكلمة • الفترة التي تنقضي بين شحن البضاعة وتفريغها فقط ألا إذا أثبت الناقل أن الهلاك قد حدث أثناء العمليات السابقة على الشحن أو اللاحقة للتفريغ •</p> <p>٢ - نقل بحري « معاهدة سندات الشحن » « التزامات الناقل البحري طبقا للمعاهدة » « التزامه بتسليم سند الشحن » « التحفظات التي أجازت المعاهدة ذكرها في سند الشحن » • علم الاعتداد بالتحفظ الذي يدونه الناقل في سند الشحن تدليلا على جهله بمحتويات البضاعة المسلمة إليه أو بصحة البيانات المدونة عنها بسند الشحن إلا إذا كانت لديه أسباب جدية للشك في صحة بيانات الشحن أو ألا يكون لديه الوسائل الكافية للتحقق من صحة هذا البيان عبء الإثبات على عاتقه • عدم التحويل على هذا التحفظ عند عجزه • الم ٣/٣ من المعاهدة •</p>

العدد الثالث	فهرست	السنة الحادية والأربعون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		٣ - نقض « المصلحة في الطعن » « متى تنتفى » « غير منتج النعي على الحكم الابتدائي ما جاء بأسبابه متى كان الحكم المطعون فيه لم يعتمد على تلك الأسباب وإنما اقام قضاءه على أسباب أخرى كافية لحمله »
		٤ - نقل بحرى « معاهدة سندات الشحن » « التحديد القانونى لمسئولية الناقل » « تحديد المسئولية الواردة فى الم ٥/٤ من المعاهدة يسرى فى حالة الخطأ جسيما كان أو غير جسيم » لايسرى فى حالة الغش المنسوب الى الناقل شخصيا »
		٥ - نقل بحرى « معاهدة سندات الشحن » « التحديد القانونى لمسئولية الناقل البحرى » « كيفية حساب الحد القانونى » « شرط الذهب » « عدم تدوين قيمة البضاعة فى سند الشحن » طبقا للم ٥/٤ من المعاهدة يجب ألا يتعدى التعويض المستحق عن فقد البضاعة ١٠٠ جنيه استرلينى = ٩٧ جنيهًا و ٥٠٠ ملتم « عدم الاعتداد بالقول بوجوب دفع ال ١٠٠ جنيه استرلينى بقيمتها الذهبية طبقا للم ١/٩ من المعاهدة » بطلان شرط الذهب »
١٥٥	١١ فبراير ٦٠	ملكية « اسباب كسب الملكية » « الالتصاق » « الالتصاق بالعقار » « شروط » « اثبات » عبء الاثبات « تأسيس طلب تثبيت ملكية الارض المتصلة بأطيان المطعون عليهن على أن الالتصاق كان نتيجة لطمي جلبه نهر النيل « يلقي على عاتقهن عبء اثبات توافر شروط التملك فى هذا النوع من الالتصاق « من الشروط الاستفادة من نص الم ٦٠ مدنى قديم أن يتكون الطمي بصفة نهائية وأن تكون الارض المتصلة نتيجة للطمي قد بلغت من الارتفاع حدا يجاوز منسوب ارتفاع المياه فى وقت الفيضان العادى « عدم اعتداد الحكم المطعون فيه بهذا الشرط يعيبه »
١٥٦	١١ فبراير ٦٠	١ - نقض « اجراءات الطعن » « اعلان الطعن » « محل الاعلان » اعلان « المحل الذى يحصل فيه الاعلان » « الاعلان فى المحل المختار » « محل مختار » « كون المحامى الذى اتخذ مكتبه محلا مختارا فى ورقة اعلان الحكم غير مقرر أمام محكمة النقض لا يؤثر فى صحة الاعلان »
		٢ - أوامر الاداء « الطعن فيها » استئناف الامن الذى لم

رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
			يعارض فيه « . استئناف » ميعاده « . بالنسبة لأمر أداء لم يعارض فيه « . الاستئناف الذي يرفع مباشرة عن أمر أداء لم يعارض فيه يكون حاصلا في مادة تنسم طبيعتها بوصف وجه السرعة . خضوعه في ميعاده للم ٢/٤٠٢ مرافعات وهو ١٠ أيام .
١٥٧	٣٣٠	١١ فبراير ٦٠	١ - نقض « اجراءات الطعن » « حضور المطعون عليه » « كفيته » . وجوب توكيله محاميا مقبولا أمام محكمة النقض ليتودع باضممه مذكرة بدفاعه مشفوعة بمستنداته . المحامي الذي أودع الاوراق باسم المطعون عليه لم يقدم توكيلا عنه وقت الابداع . اعتبار المطعون عليه كأنه لم يحضر ولم يبد دفاعا . الم ٤٣٦ و ٤٤٠ مرافعات .
			٢ - نقض « اعلان الطعن » محل الاعلان . اعلان « الاعلان في الموطن المختار » . شرط اعلان الطعن في المحل المختار . كون المطعون عليه قد اختار هذا المحل في ورقة اعلان الحكم . وجوب تقديم ما يثبت اتخاذه هذا المحل بايداعه قلم الكتاب مع ما يجب ايداعه من الاوراق في الميعاد صورة الحكم المعلن اليه ، والا كان باطلا . الم ٣٨٠ مرافعات .
١٥٨	٣٣١	١١ فبراير ٦٠	حكم « عيوب التدليل » « التناقض » « التناقض بين الاسباب وبعضها الآخر » مثال في مطالبة بمبلغ ..... .
١٥٩	٣٣١	١١ فبراير ٦٠	١ - عمل « التحكيم في منازعات العمل » « ميعاد نظر النزاع » . وضع الم ١٣ من المريق ١٩٥٢/٣١٨ لقاعدة تنظيمية للحث على سرعة الفصل في النزاع . خلق المريق من النص على جزاء البطالان . الاخلال بالقاعدة لا يترتب عليه بطلان القرار .
			٢ - عمل « التحكيم في منازعات العمل » « تشكيل هيئة التحكيم » « المندوبان المحلفان » . الم ١١ ، ٢/١٦ من المريق ٥٢/٣١٨ مؤداهما أن انعقاد الهيئة يقع صحيحا اذا لم يحضره المندوبان المحلفان أو أحدهما وأن الهيئة لا يجب عليها قانونا أن تثبت في قرارها رأيها الا اذا كان مخالفا للرأي الذي انتهت اليه .
			٣ - عمل « التحكيم في منازعات العمل » « تشكيل هيئة التحكيم » « مندوبا مصلحة العمل والصناعة » « حلف



ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	رقم الحكم
<p>اليمين • الم ١٤ من المرقب ١٩٥٢/٣١٨ تشترط أن يحلف المنادون باليمين • عدم تقديم الدليل على أنهما باشرا عملهما دون حلف اليمين • النعي بالبطلان لحلو القرار ومحاضر الجلسات مما يدل على أنهما قد أدياها • عار عن الدليل •</p> <p>٤ - عمل « التزامات صاحب العمل » « أجر العامل » « صور الاجر وملحقاته » « المكافأة السنوية » « دوامها وثباتها » • عرف • حكم « عيوب التدليل » « التناقض » « ما لا يعد كذلك » • استخلاص هيئة التحكيم • عدم ثبات قيمة المكافأة السنوية • تقريرها أنها بالقدر الذي يطلبه العمال ليست جزءا من الاجر • سائق تقريبا بعد ذلك حق العمال صرف مكافأة العيد على أساس اطرادها واستمرارها بمقدار ثافت • لا تعارض •</p> <p>تأمين : « التأمين من الحريق » « أسباب الحريق » « عيب الشيء المؤمن عليه » • « أحكام عامة » جزء مخالفة النصوص الواردة في عقد التأمين • نقض « حالات الطعن » « الخطأ في تطبيق القانون » • ضمان المؤمن تعويض الاضرار الناجمة عن الحريق ولو نشأ عن عيب في الشيء المؤمن عليه • الم ٧٦٧ مدني مطلقة تتناول كل عيب في الشيء المؤمن عليه أيا كان ، سواء نجم عن طبيعة الشيء أو كان عرضيا • ابطال كل شرط مخالف للنصوص الواردة في عقد التأمين ما لم تكن لصناعة المؤمن له أو المستفيد • الم ٧٥٣ مدني • بطلان الشرط الوارد في وثيقة التأمين والمتضمن عدم ضمان الخسائر والاضرار التي تلحق الاشياء المؤمن عليها بسبب تخمرها أو ستخونها الطبيعية أو احتراقها الذاتي • اجراء الحكم لهذا الشرط خطأ في تطبيق القانون •</p>	١١ فبراير ٦٠	٣٣٤	١٦٠
<p>اثبات « طرق الاثبات » « طرق الاثبات ذات القوة المحدودة » الاثبات بالبينة « نصاب الشهادة » أحوال شخصية « المسائل الخاصة بالمصريين » « التطبيق » • نقض « حالات الطعن » « الخطأ في تطبيق القانون » • عدم اقرار الاحناف التطبيق للغيبة ولعدم الانفاق • اجازة الشارع له في الق ٢٥/٢٠ نقلا عن رأى الاثمة الآخرين • النعي على الحكم الخطأ في تطبيق القانون لقبوله دعوى تطبيق لعدم الانفاق بشهادة شاهد واحد مع أنه تحكمها قواعد الشريعة الاسلامية والرأى الراجح في مذهب أبي حنيفة والقول الوحيد فيه في مرتبة الشهادة على الزواج والطلاق هو أن نصابها رجلان أو رجل وامرأتان - في غير محله - علة ذلك •</p>	١٨ فبراير ٦٠	٣٣٦	٦٦٢

العدد الثالث	فهرست	السنة الحادية والأربعون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٦٢	٢٥ فبراير ٦٠	١ - اثبات « الإثبات بالمعاينة » • محكمة الموضوع • حق محكمة الموضوع في عدم اجابة طلب الانتقال الى محل النزاع لمعاينته متى وجدت من أوراق الدعوى ما يكفى لاقتناعها بالفصل فيها •
٢٣٦		٢ - نقض « حالات الطعن » « الخطأ في تطبيق القانون » • ملكية • « الحقوق المتفرعة عن حق الملكية » • « حق الارتفاق » قيود البناء • ارتفاق • قانون • تطبيق القانون في الزمان • « اشتارة الحكم الى أن الشارع فيما استحدثه من نصوص بالم ١٠١٨ مدنى جديد قد أقر اعتبار القيود التى تحد من حق المالك فى البناء حقوق ارتفاق - لا يفيد أنه قد طبق القانون المدنى الجديد على واقعة الدعوى التى يحكمها القانون القديم يدل على أن القانون الجديد قد تلاقى مع القانون القديم فى تكييف هذه القيود •
		٣ - تقادم « سلطة محكمة الموضوع ورقابة محكمة النقض » محكمة الموضوع • تحصيل الواقعة التى يبدأ بها التقادم مسألة موضوعية لاتخضع الرقابة محكمة النقض متى كان تحصيلها سائغا •
		٤ - حكم « ما لا يعيب الحكم فى نطاق التدليل وغيره • كفاية الرد الضمنى » • مثال فى مخالفة القيود التى تحد من حق مالك العقار فى البناء المقام عليه •
		٥ - نقض « المصلحة فى الطعن » « متى تنتفى » • ملكية • « الحقوق المتفرعة عن حق الملكية » « حق الارتفاق » « قيود البناء » محكمة الموضوع • قضاء الحكم بازالة المباني المخالفة لقيود البناء • عدم جدوى التمسك بنص الم ١٠١٨/٢ مدنى • الازالة أو التعويض أمر تقديرى لمحكمة الموضوع •
		٦ - ملكية « الحقوق المتفرعة عن حق الملكية • حق الارتفاق » « قيود البناء » تقرير الحكم أن الطاعن لا يناله ارهاق أو ضرر جسيم من الحكم بالازالة • مفاده أن المطعون عليه لم يكن منصفا فى طلب الازالة •
		٧ - نقض « أسباب الطعن » مايعتبر سببا جديدا • اذعان • التمسك بأن قيود البناء الواردة فى عقد البيع تعتبر من شروط الاذعان لاينصح التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض ما دام أنه لم يسبق طرحه من قبل أمام محكمة الموضوع •

رقم الصفحة	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٦٣	٣٣٩	٢٥ فبراير ١٩٦٠	١ - حكم : «عيوب التدليل» «مخالفة الشابت بالاوراق» «ملا يعد كذلك» «ملا يعيب الحكم في نطاق التدليل» «كفاية الرد الضمني» مثال في تكييف لعلاقة مشاركة . ٢ - نقض «حالات الطعن» «الخطأ في تطبيق القانون» «ملا يعد كذلك» مثال لنعي بالخطأ في تطبيق القانون بمقولة ان الفصل في النزاع كان على خلاف حكم سابق بين ذات الخصوم حاز قوة الشيء المقضي .
١٦٤	٣٤١	٢٥ فبراير ١٩٦٠	١ - شركات «بعض انواع الشركات» «شركة المحاصة» في علاقة الشركاء بالغير وعلاقتهم ببعضهم . حكم «عيوب التدليل» «فساد الاستدلال» «ما يعد كذلك» . الامتناع على الشريك في شركة المحاصة مطالبة الغير بتنفيذ العقود التي أبرمها شريك آخر . تحمل الشركاء فيها آثار العقود التي يبرمها أحد المحاصنين مع الغير تحقيقا لاغراض الشركة باعتباره وكيلا عنهم . حق من تعاقد منهم باسمه مع الغير لحساب الشركة في الرجوع على شركائه في حالة الخسارة وتحميلهم نصيبهم فيها . الم ٦١ ، ٦٢ من قانون التجارة . انتاء الحكم الى تقرير التزام الطاعن وحده بالمبالغ المتأخرة من الثمن لمجرد أنه هو الذي عقد الصفقة ورفع الدعوى باسمه وتصلح على طريقة السداد وحصل جزءا من الدين المحكوم به ، مع أن هذا لايفيد في ذاته أن التعاقد لم يكن لحساب شركة المحاصة القائمة بينه وبين المطعون عليه . فساد في الاستدلال .
١٦٥	٣٤٢	٢٥ فبراير ١٩٦٠	١ - حكم «بياناته» «اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية» أحوال شخصية . حكم صادر في مسألة من مسائل الاحوال الشخصية . عدم بيان اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية . بطلان الحكم . م ٣٤٩ مرافعات
١٦٦	٣٤٣	٢٥ أكتوبر ١٩٥٨	(٣) قضاء المحكمة الادارية العليا (مجلس الدولة) . ١ - مدة خدمة سابقة . قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١/٥/١٩٤٧ . كتاب وزارة المالية الدورية رقم ٢٣٤ - ٦٨/١ في ٢٢/٧/١٩٤٧ بتنفيذه . نصه على تحديد ميعاد لتقديم طلب حساب مدد الخدمة السابقة هو ترديد لما ورد بالقرار المذكور وليس استحداثا لحكم جديد . ٢ - مدة خدمة سابقة ، قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١/٥/١٩٤٧ . تحديده ميعادا لتقديم طلب الضم . سريانه على جميع طلبات ضم مدد الخدمة السابقة حتي بالنسبة لمن



العدد الثالث	فهرست	السنة الحادية والأربعون
رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم
١٦٧	٣٤٤	٢٥ أكتوبر ٥٨
١٦٨	٣٤٤	أول نوفمبر ٥٨
١٦٩	٣٤٥	أول نوفمبر ٥٨

كان يسرى عليهم قرار ١٩٤٤/١/٣٠ اذا لم يسبق لهم تقديم طلب قبل صدور القرار الاخير . قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة فى اقدمية الدرجة وتقدير المرتب . اشتراطه تقديم طلب حساب المدد السابقة على مقتضى احكامه خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نشره . رفع دعوى قبل صدوره تتضمن طلب ضم هذه المدد يغنى عن تقديم طلب جديد طبقا لهذا القرار ويقوم مقامه .

١ - اثبات . مدة خدمة فى التعليم الحر . الشهادات المقدمة من المعاصرين لاثباتها لاتعتبر قرينة قاطعة فى اثبات صحة ماتحملنه . تقدير قيمة هذه الشهادات كدليل فى الاثبات متروك للإدارة . ليس للقضاء الادارى أن يستأنف النظر بالموازنة والترجيح فيما قام لديها من دلائل فى خصوص صحة أو عدم صحة قيام الواقعة المراد التدليل عليها بالشهادات المذكورة .

١ - عامل يومية . مكافأة . حالات استحقاقها وحالات عدم الاستحقاق . سرد لنبطوص قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٨ من مايو سنة ١٩٢٢ .

٢ - اعانة . قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ . الاعانة المشار اليها فيه هى من طبيعة المكافأة الاصلية وتأخذ حكمها . عدم استحقاق الموظف لهذه الاعانة اذا فصل لسبب يسقط حقه فى المكافأة الاصلية .

١ - موظف فنى بإدارة قضايا الحكومة . شروط تعيينه وتحديد مرتبه . القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء ادارة قضايا الحكومة . احالته فى ذلك الى ما نص عليه قانون استقلال القضاء بخصوص رجال النيابة العامة .

٢ - موظف . اعادة تعيينه . المادة ٢٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ . تنظيمها اعادة تعيين الموظف السابق الذى يكون قد ترك خدمة الحكومة . عدم انطباقها على الموظف الذى يعين فى وظيفة أخرى ثم يعاد تعيينه فى وظيفته الاولى .

٢ - موظف . اعادة تعيينه . المادة ٢٣ من القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ فى شأن استقلال القضاء . تحديدها مرتبات رجال القضاء والنيابة عند تعيينهم فى مناصبهم أو اعادة تعيينهم فى هذه المناصب . المادة ١١ . حظرها تقدير مرتبات بصفة شخصية أو مرتبات اضافية .

العدد الثالث	فهرست	السنة الحادية والأربعون
رقم الحكم	الاصحيفة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		<p>لاحد من القضاة • عدم ترديد المادة ٧٨ الخاصة بتحديد مرتبات رجال النيابة هذا الحظر • لايفيد اقتصار هذا الحظر على رجال القضاء الجالس وان يتحلل منه رجال النيابة • السماح باصطفاء أحد رجال النيابة بالنقل الى وظيفة أعلى أو مرتب أكبر خارج السلك القضائي ثم عودته بعد ذلك الى منصبه القضائي بالدرجة الاعلى أو الراتب الاكبر • اخلال ذلك بالحكمة التي يقوم عليها الحظر • حرص الشارع في حالة العودة الى المنصب القضائي على احترام الاقدميات السابقة التي كانت تحفظ الموازنة بين القاضى وعضو النيابة يؤكد منحاه عدم اتخاذ النقل الى خارج النقل القضائي سببلا لتحسين وضع القاضى أو عضو النيابة أو زيادة مرتبه بالنسبة الى زملائه •</p>
١٧٠	٣٤٧	أول نوفمبر ١٩٥٨
		<p>معاش • موظفى السبكة الحديد المؤقتون والخدمة الخارجون عن الهيئة • قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٦/٩/١٩٤٧ بالتجاوز عن استرداد نصف الفرق بين المكافأة بحسب لائحة السبكة الحديدية والمكافأة بحسب قانون المعاشات وقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ ديسمبر سنة ١٩٤٤ واستبعاد هذا الجزء المتجاوز عنه من متجمد احتياطي المعاش الواجب على هؤلاء الموظفين أدائه عند تثبيتهم • تقريره قاعدة تنظيمية عامة تسرى على جميع موظفى المصلحة المئتين ، سواء من عين منهم بمقتضى قرار ٢١ يوتية ١٩٣٨ و ١٩٤٣/٦/١٦ أو ١٩٥٢/١١/٢٠ • أساس ذلك •</p>
١٧١	٣٤٨	٨ نوفمبر ١٩٥٨
		<p>١ - عامل • تحديد المركز القانونى للعامل • يتعين تبعاً لوصف الحرفة المسندة اليه فى القرار الصادر بتعيينه أو ترقيته • لا يغير من هذا المركز قيام العامل فعلاً بعمل وظيفة من طبيعة أخرى •</p> <p>٢ - عمال النقل المشترك • البند ٢٤ من قواعد الترقيات الخاصة بكادر عمال النقل المشترك • نصه على اتخاذ أول أغسطس سنة ١٩٤٤ بدءاً للتدرج فى الدرجة الفنية اذا كان العامل قد شغل الوظيفة الفنية قبل هذا التاريخ • عسدم انطباق أحكامه اذا كان العامل يشغل وظيفة عادية فى التاريخ المذكور •</p>
١٧٢	٣٤٩	٨ نوفمبر ١٩٥٨
		<p>قرار ادارى بالتعيين • بيان حقيقة الوظيفة المراد التعيين فيها • وجوب تقضى قصد مصدر القرار فى ضوء الظروف</p>

العدد الثالث	فهرست	أسماء الحادبة والأربعون
رقم الحكم	الصيغة	تاريخ الحكم
١٧٣	٣٥٠	٨ نوفمبر ١٩٥٨
<p>التي لا يست إصداره ، وحدود السلطة التي يملكها ، وتوافر أو عدم توافر الشروط اللازمة لإصدار القرار على وجه معين . مثال بالنسبة لقرار نص فيه على تعيين عامل في وظيفة مبخّر حال عدم توافر الشروط اللازمة للتعيين في هذه الوظيفة . وجوب حمل القرار على أنه خاص بالتعيين في وظيفة مساعد مبخّر وبخاصة متى كانت الظروف التي أحاطت به تدل على اتجاه الإدارة إلى ذلك . تحول القرار الإداري .</p> <p>١ - دعوى الغاء . العبرة في ميعاد رفعها بالقرار الذي ينصب عليه الطعن . فوات ميعاد الطعن في قرار سابق من شأنه أن يؤثر في القرار المطعون فيه . لا يخل بقبول الدعوى شكلاً متى رفعت في الميعاد بالنسبة للقرار المطعون ذلك يعدّ وجهاً لدفاع في الموضوع . مثال</p> <p>٢ - موظف . القانون رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٣ بإنشاء مركز التنظيم والتدريب بقلوب . النص في المادة الثالثة منه على ضم الهيئات العامة التابعة أو الخاضعة لوزارات الصحة العمومية والشئون الاجتماعية والشئون البلدية والزراعة والمعارف العمومية والتي تباشر أعمالها في دائرة ذلك المركز وضمها إليه ونقل الاعتمادات المالية لتلك الهيئات إلى ميزانية المركز بالقانون رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٥٣ لا يقتضي ذلك نقل أشخاص شاغلي الدرجات المنقولة إلى المركز بدوآتهم . أساس ذلك .</p> <p>٣ - حكم . حجية الأحكام الصادرة بالالغاء . حجيتها عينية . اختلاف مدى الالغاء . الالغاء قد يكون كاملاً أو جزئياً . تجديد هذا المدي بطلبات الخصوم وما تنتهي إليه المحكمة في قضائها .</p> <p>٢ - موظف . كتاب وزارة المالية رقم ٢٣٤ - ٣٠٢/٦ الصادر في ١٣/٢/١٩٤٤ تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠/١/١٩٤٤ . نصته في البند رابعاً منه على ترقية الموظف الذي رقى بقواعد أنصاف المنسيتين إلى درجة أعلى عند خلوها إذا بلغت مدة خدمته ٣٥ سنة بشرط أن يكون قد مضت على آخر ترقية له مدة لا تقل عن أربع سنوات . كتاب وزارة المالية النوري رقم ٢٠/١٦/١٦٨ في ٩/٢/١٩٤٩ . نصه على أن تكون الترقية في حدود سدرس الدرجات . مفاد ذلك عدم استحقاق الموظف للترقية إلا إذا ستمتحت أقدميته بين رفاقة من المنسيتين بذلك في حدود هذه النسبة .</p>		
١٧٤	٣٥١	١٥ نوفمبر ١٩٥٨



رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٧٥	٣٥٢	١٥ نوفمبر ١٩٥٨	اختصاص • اختصاص محكمة النقض بالطلبات المقدمة من رجال القضاء والنيابة والموظفين القضائيين بوزارة العدل وبمحكمة النقض وبالنيابة العامة بإلغاء القرارات المتعلقة بأى شأن من شئون القضاء عدا النقل والندب وكذلك المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لهم أو لورثتهم • مناطه أن يكون الطلب مقبلاً من أحد هؤلاء • الطعن المقدم من شخص ترك فى التعيين فى وظيفة معاون نيابة فى القرار الصادر بتركه • هو طعن من مجرد فرد من الافراد • لا تختص محكمة النقض بالفصل فيه •
١٧٦	٣٥٣	١٥ نوفمبر ١٩٥٨	موظف • تقرير سنوى • عرضه على الرئيس المحلى ثم رئيس المصلحة لإبداء ملاحظاتها طبقاً للمادة ٣١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ • غياب رئيس المصلحة أو قيام مانع لديه • حلول من يقوم مقامه فى مباشرة هذا الاختصاص • تعيين رئيس المصلحة فى وقت معاصر لميعاد إعداد التقارير السنوية • عهد إلى وكيل المصلحة باستيفاء التقارير السنوية لتعذر تفرغه لشئون الموظفين والادارة فى ذلك الوقت • صحة ذلك •
١٧٧	٣٥٣	١٥ نوفمبر ١٩٥٨	١ - معاش • القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ بإنشاء صندوق المعاشات والمرتبات للمحاماة المختلطة • حظره الجميع بين التمتع بحقوق الاشتراك فى الصندوق المنشأ بموجب وبين التمتع بحقوق الاشتراك فى صندوق المعاشات والاعانات المنشأ بموجب قانون المحاماة امام المحاكم الوطنية • خسلوه من نص يحظر الجمع بين التمتع بحقوق الاشتراك فى هذا الصندوق وبين التمتع بالمعاشات المستحقة لمن كان موظفاً أصلاً ثم اشتغل بالمحاماة أو المستحقين عنه • صدر القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٤ ونصه على حل صندوق المعاشات والمرتبات للمحاماة المختلطة وتولى وزارة المالية مباشرة الاختصاصات الموكولة له • عدم مساس هذا القانون بمواد القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ التى حددت أوجه حظر الجمع بين التمتع بحقوق الاشتراك فى الصندوق وغيره من الحقوق الأخرى • مفاد ذلك انه لا يقع تحت هذا الحظر جواز الجمع بين حقوق الاشتراك فى هذا الصندوق وبين الافادة من معاشات مستحقة بالتطبيق لقوانين المعاشات الخاصة بموظف الحكومة والمستحقين عنهم • حجة ذلك •

العدد الثالث	فهرست	السنة الحادية والأربعون
رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم
١٧٨	٣٥٥	٢٢ نوفمبر ٥٨
<p>٢ - معاش . الحظر الوارد في الفقرة الأخيرة من المادة ٦٠ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ بعدم الاستيلاء على أكثر من معاش واحد من خزانة الدولة . لا يقع حكمه إلا إذا كان المعاشان كلاهما مستحقين بالتطبيق لقوانين المعاشات الحكومية الخاصة بموظفي الحكومة أو المستحقين عنهم . عدم سريان هذا الحظر على من يستحق معاشا بالتطبيق لاحد قوانين المعاشات الحكومية وآخر بالتطبيق للقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ .</p> <p>١ - علاوة . سرد لبعض أحكام كادر سنة ١٩٣١ وقرار مجلس الوزراء في أول أغسطس سنة ١٩٤٣ وكادر سنة ١٩٣٩ وقواعد الانصاف وقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢/١١/١٩٤٦ والكتب الدورية الصادرة من وزارة المالية في شأن العلاوات .</p> <p>٢ - موظف . تعيينه باليومية في ظل سريان أحكام كادر سنة ١٩٣٩ . تسوية حالته بالتطبيق لقواعد الانصاف . منحه أجرا يوميا معادلا للمرتب المقرر للدرجة المحددة لمؤهله الدراسي . عدم جواز زيادة مرتبه عن مرتب نظيره من المعينين على درجات بالميزانية . القاعدة أن يرفع أجره بما يعادل مرتب هذا النظير لا أن يجاوزه في الدرجة المقررة لمؤهله .</p>		
١٧٩	٣٥٧	٢٢ نوفمبر ٥٨
<p>استقالة . طلب اعتزال الموظف الخدمة طبقا لقرارات مجلس الوزراء الصادرة في ٤ و ١١/٢٥ و ١٢/٩/١٩٥٣ مجلس الوزراء هو السلطة التي تملك التصرف في هذا الطلب . إنهاء رابطة التوظيف يكون بصدور قرار من مجلس الوزراء بالموافقة على طلب اعتزال الخدمة وليس بقرار الوزير الذي يصدر تنفيذا لقرار المجلس . استمرار الموظف في عمله بعد ذلك بالتطبيق للمادتين ١١١ و ١١٤ من قانون نظام موظفي الدولة لا يغير من الامر شيئا . الاجر في هذه الحالة يكون نظير العمل الذي يقوم به بعد انتهاء مدة خدمته . صدور قرار بترقية موظف بعد موافقة مجلس الوزراء على اعتزاله الخدمة . قرآن معدوم لأنه لم يصادف محلا .</p>		
١٨٠	٣٥٨	٢٢ نوفمبر ٥٨
<p>حكم . خطأ وارد في ديباجة الحكم . ورود اسم وزارة المواصلات بالحكم باعتبار أنها هي المدعية في حين أن الدعوى</p>		

رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٨١	٣٥٨	٢٢ نوفمبر ٥٨	انما رفعت من وزارة الزراعة . هو خطأ مادي كتابي ظاهر الوضوح . جواز تصحيح مثل هذا الخطأ . أساس ذلك . عامل . تحديد المهنة التي وضع فيها العامل عند تعيينه في حالة وجود قرار التعيين . عدم الاعتداد في ذلك بالاوراق التي لم تحرر لتحديد المركز القانوني للعامل أو بيان درجته وتاريخ حصوله عليها . جواز الرجوع الى كشف مدة الخدمة والاوراق المؤيدة لما جاء به المرفقة بملف الخدمة . مثال .
١٨٢	٣٥٩	٢٢ نوفمبر ٥٨	١ - موظف عام . موظفو كلية فيكتوريا يعتبرون موظفين عموميين بحكم تبعيتهم لمؤسسة عامة تقوم على مرفق عام من مرافق الدولة . سريان الاحكام والانظمة المقررة بالنسبة لموظفي الادارة الحكومية عليهم فيما لم يرد بشأنه نص خاص في العقود المبرمة معهم . الاختصاص في نظر الطعن المقدم في قرار فصل موظف في كلية فيكتوريا ينعقد لمجلس الدولة بهيئة قضاء اداري دون غيره . ٢ - اختصاص . مناط توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الاداري وبين المحاكم الادارية هو أهمية النزاع . استناد هذا المعيار الى قاعدة مجردة مردها الى طبيعة النزاع في ذاته ودرجة خطورته من حيث مرتبة الموظف ومستوى الوظيفة التي يشغلها في التدرج الوظيفي وأهميتها . انطباق هذا المعيار كلما تحققت حكمته التشريعية . عدم ارتباطه بتعبير اصطلاحي خاص قصد به معنى محدد في قانون معين كالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ . عبارة « الموظفين الداخليين في الهيئة في الفئة العالية » الواردة في المادة ١٣ من قانون مجلس الدولة . وجوب فهمها على أنها وصف عام للضابط الذي يتخذ أساسا لتقدير الأهمية . سواء طابق هذا الوصف الاصطلاح الوارد في قانون نظام موظفي الدولة أو في ميزانية الدولة العامة أو صادف حالة واقعية مماثلة قائمة بموظف عمومي خاضع لاحكام قانون آخر . شمول قاعدة توزيع الاختصاص الوارد في المادة ١٣ و ١٤ من قانون مجلس الدولة طوائف الموظفين العموميين سواء الخاضعين منهم لاحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وغير الخاضعين . صفة الموظف الداخل في الهيئة في عرف الاصطلاح الجاري في النظام الحكومي تتوافر في الموظف التابع للمؤسسة العامة وإن لم تضاف عليه بحرفيتها هذه التسمية متى



رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
			اجتمعت لديه مقوماتها وخصائصها . عدم التقيد بوجوب التزام حرفية تعبير « الموظفين الداخلين في الهيئة في الفئة العالية » بمدلوله اللفظي المحدد في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ . حجة ذلك .
			٣ - اختصاص . توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية . عدم وجود اختصاص عام أصيبن واختصاص استثنائي لأي من هاتين الهيئتين . اشتراك كل من الهيئتين في اختصاص على قدم المساواة من حيث مبدأ الولاية فيما اتحدت فيه الولاية من المنازعات الخاصة بالموظفين العموميين . توزيع هذا الاختصاص بمراعاة التدرج القضائي بينهما وفقا لأهمية النزاع . حجة ذلك .
			٤ - اختصاص . وظيفة مدرس مادة الطبيعة بمرتب قدره ٥٥٠ ج سنويا مضافا اليه ٥٠ ج نظير الاشراف على المعامل . هي في القمة من الوظائف الفنية في مرفق التعليم . عدم وجود كادر خاص بموظفي كلية فيكتوريا . لا يجرد هذه الوظيفة من أهميتها التي هي مناط تعيين الاختصاص . افتراض قيام علاقة المدعى بكلية فيكتوريا على رابطة أساسها عقد استخدامه . أحكام هذا العقد قاعدة تنظيمية تضعه في مركز لائحى يخضع لأحكام القانون العام . عدم وجود التنافر بين قيام العقد وبين كون الموظف داخلا في الهيئة أو في الفئة العالية أو مشبها بذلك . اختصاص محكمة القضاء الإداري دون المحاكم الإدارية بنظر المنازعة المتعلقة بالقرار الصادر بفصله .
١٨٣	٣٦٢	٢٢ نوفمبر ٥٨	١ - موظف عام . هيئة قناة السويس . هيئة عامة تقوم على إدارة موفق المرور بالقناة . موظفوها يعتبرون موظفين عموميين . خضوعهم للأحكام والانظمة المقررة لموظفي الإدارة الحكومية فيما لم يرد بشأنه نص خاص في قانون التأمين أو اللوائح التي توضع لهم خاصة . اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بنظر المنازعة المتعلقة بالطعن في قرار فصل الموظف من خدمة الهيئة .
			٢ - اختصاص . مناط توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الإداري وبين المحاكم الإدارية هو أهمية النزاع . استناد هذا المعيار الى قاعدة مجردة مردها الى طبيعة النزاع في ذاته ودرجة خطورته من حيث مرتبة الموظف ومستوى الوظيفة التي يشغلها في التدرج الوظيفي وأهميتها .

رقم الحكم	الصحيفة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
			<p>انطباق هذا المعيار كلما تحققت حكمته التشريعية . عدم ارتباطه بتغيير اصطلاحى خاص قصد به معنى محدد فى قانون معين كالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ . عبارة « الموظفین الداخلین فی الهيئة من الفئة العالية » الواردة فى المادة ١٣ من قانون مجلس الدولة . وجوب فهمها على أنها وصف عام لضابط الذى يتخذ أساسا لتقدير الأهمية .</p> <p>سواء طابق هذا الوصف الاصطلاح الوارد فى قانون نظام موظفى الدولة أو فى ميزانية الدولة أو صادف حالة واقعية مماثلة قائمة بموظف عمومى خاضع لاحكام قانون آخر .</p> <p>شمول قاعدة توزيع الاختصاص الوارد فى المادتين ٦٣ و ٦٤ من قانون مجلس الدولة . طوائف الموظفين العموميين كافة الخاضعين لاحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وغير الخاضعين له . صفة الموظف الداخل فى الهيئة فى عرف الاصطلاح الجارى فى النظام الحکومى . توافرها فى الموظف التابع للمؤسسة العامة وإن لم تضاف بحرفيتها هذه التسمية متى اجتمعت لديه مقوماتها وخصائصها . عدم التقيد بوجوب التزام حرفية تعبير « الموظفین الداخلین فى الهيئة فى الفئة العالية » بمدلوله اللفظى المحدد فى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ . حجة ذلك .</p> <p>٣ - اختصاص . توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الإدارى والمحاکم الادارية . عدم وجود اختصاص عام أصيل واختصاص استثنائى فى هاتين الهيئتين . اشتراك كل من الهيئتين فى الاختصاص على قدم المساواة من حيث مبدأ الولاية فيما اتحدت فيه الولاية من المنازعات الخاصة بالموظفین العموميين . توزيع هذا الاختصاص بمراعاة التدرج القضائى بينهما لأهمية النزاع . حجة ذلك .</p> <p>٤ - اختصاص . وظيفة مرشد بهيئة قناة السويس . وظيفة فى القمة من الوظائف الفنية لهيئة قناة السويس . اغفال تجويب هذه الوظيفة بين وظائف كادر موظفى هيئة القناة ودرجاته والاكتفاء برصد مبلغ اجمالى للارشاد فى ميزانية الهيئة لاعتبارات تتعلق بوضع هذه الوظيفة . لايجرد هذه الوظيفة من أهميتها المستمدة من طبيعة خصائصها والتى هى مناط تعيين الاختصاص . افتراض قيام علاقة المرشد بهيئة قناة السويس على رابطة أساستها عقد استخدام . عدم اعتبار هذا العقد عقد عمل رضائى بالمعنى المفهوم فى</p>

العدد الثالث	فهرست	السنة الحادية والأربعون
رقم الحكم	الاصحيفة	تاريخ الحكم
١٨٤	٣٦٤	٢٩ نوفمبر ٥٨
<p>نقه القانون الخاص . أحكام هذا العقد قاعدة تنظيمية تضعه في مركز لا تحي يخضع لاحكام القانون العام . سريان أحكام لائحة موظفي الهيئة في حقه بما لا يتعارض مع ماهو وارد في العقد . عدم وجود تنافر بين قيام العقد وبين كون الموظف داخلا في الهيئة أو الفئة العالية أو مشبها بذلك حكما . اختصاص محكمة القضاء الادارى دون المحاكم الادارية بنظر المنازعة المتعلقة بالقرار الصادر بفصل المرشد .</p> <p>١ - اختصاص : صدور القانون رقم ٤٩٧ لسنة ١٩٥٥ متضمنا نقل درجات من الكادر الكتابي الى الكادر الادارى بمصلحة الطيران المدني . صدور قرار بنقل موظفين من الكادر الكتابي الى الكادر الادارى بالمصلحة المذكورة ومنطويا في الوقت ذاته على ترقيتهما . حقيقة القرار المطعون فيه هو رفع الموظفين من كادر ادنى الى كادر اعلى . هذا الرفع بمثابة التعيين في الكادر الاعلى وينطوى على ترقية في هذا الكادر . اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر الطعن في هذا القرار بغض النظر عن الالفاظ التي قد وصف بها هذا القرار .</p> <p>٢ - اختصاص : صدور حكم من محكمة ادارية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى واحالتها الى محكمة ادارية اخرى للاختصاص . الطعن في هذا الحكم امام المحكمة الادارية العليا تأسيسا على أن المنازعة تتعلق بالطعن في قرار يمس مراكز موظفين من الفئة العالية . صدور قرار بعد الطعن في الحكم من المحكمة الادارية المحالة اليها الدعوى باحالتها الى محكمة القضاء الادارى للاختصاص . هذه الحالة لا تمنع من الحكم بالغاء الحكم المطعون فيه وباختصاص محكمة القضاء الادارى بالفصل في المنازعة . أساس ذلك .</p>		
١٨٥	٣٦٥	٢٩ نوفمبر ٥٨
<p>معاش . توافر شروط ضم مدة الخدمة المؤقتة للمدعى في المعاش بالتطبيق للقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ دون القرار بقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٧ لسبق احالته الى المعاش قبل صدوره . قضاء الحكم المطعون فيه باستحقاق المدعى لضم مدة خدمته المؤقتة في حساب المعاش طبقا للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٧ . خطأ .</p>		
١٨٦	٣٦٥	٢٩ نوفمبر ٥٨
<p>١ - اعانة غلاء معيشة . مناط صرفها طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في أول ديسمبر سنة ١٩٤١ وكتاب وزارة</p>		



رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		<p>المالية الدورية رقم ٢٣٤ - ١٧/١٢ - ١٩٤٢/١/٦ في ١٩٤٢ هـ - الاستمرار في القيام بأداء واجبات منتظمة • عدم استحقاق الإعانة طبقاً للقرار والكتاب المذكورين للمعينين بصفة غير منتظمة •</p> <p>٢ - إعانة غلاء معيشة • قرار مجلس الوزراء في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ بشأن منح المعينين بصفة غير مستمرة إعانة غلاء معيشة • استحداثه قاعدة تنظيمية لم تكن مقررة قبل صدوره • تحديد المقصود بالمعينين بصفة غير منتظمة يرجع فيه إلى مذكرة اللجنة المالية في ١٩٥٢/١٠/٢٦ بشأن طلب استصداره • المقصود بالمعينين بصفة غير منتظمة الذين يعتمدون على اعتمادات مؤقتة ليست لها صفة الدوام • المعينون على اعتمادات مؤقتة في الميزانية تستمر سنتين أو ثلاثة أو أكثر • عدم استحقاق هؤلاء إعانة غلاء معيشة طبقاً لقرار ١٩٤١/١٢/١ وكتاب وزارة المالية الدورية رقم ٢٣٤ - ١٧/١٢ - ١٩٤٢/١/٦ في ١٩٤٢ هـ - حجة ذلك •</p> <p>٣ - إعانة غلاء معيشة • تعيين عامل على اعتماد مؤقت ورد في الباب الثالث من ميزانية وزارة الحربية • اعتباره من العمال المعينين بصفة مؤقتة وغير منتظمة في حكم قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤١/١٢/١ • عدم استحقاقه إعانة غلاء معيشة بالتطبيق لأحكام هذا القرار •</p> <p>ميعاد الستين يوماً • نص المادة ١٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ على اعتبار فوات ستين يوماً على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه • قيام هذا الرفض الحكمي على قرينة فوات هذا الفاصل الزمني دون أن تجيب الإدارة عن التظلم • عدم قيام هذه القرينة إذا لم تهمل الإدارة التظلم وإنما اتخذت مسلكاً إيجابياً في سبيل الاستجابة إليه • حساب ميعاد رفع الدعوى في هذه الحالة من التاريخ الذي تكشف فيه الإدارة عن نيته في رفض التظلم بعد أن كانت المقدمات في مسلكها تنبئ بغير ذلك • مثال •</p> <p>قرار إداري • تاريخ نفاذه • الأمر العالي الصادر في ١٨٨١/٣/٨ في شأن الآلات الرافعة • خلوه من نص يفوض وزير الأشغال في تحديد أجور الري بالآلات الرافعة • وسيلة هذا التحديد كانت بطريق النص في رخص مستغلي</p>
١٨٧	٢٩ نوفمبر ٥٨	٣٦٧
١٨٨	٢٩ نوفمبر ٥٨	٣٦٨

العدد الثالث	فهرست	السنة الحادية والأربعون
رقم الحكم	التاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		<p>الآلات على تعهدهم بقبول رى أراضى المتعاقدين معهم بالفئات التى تحددها القرارات التى يصدرها وزير الاشغال .  المرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٣ فى شأن أجور الرى من الآلات الرافعة . نقله تقدير هذه الاجور من المجال التعاقدى الى المجال الجبرى بتحويله وزير الاشغال سلطة تقديرية تحديد هذه الاجور بقرارات يصدرها الوزير .  سلطة تعيين التاريخ الذى يسرى اعتبارا منه العمل بالاجور التى يحددها فى كل فاصل زمنى بما يتـسـلام مع حقيقة الاوضاع القائمة . اغفال النقص على نفاذ القرار من تاريخ سابق على نشره يتضمن اقرارا للعمل بفئات الاجور القديمة .</p>
٣٧١		<p>بيان موجز بالاعمال والاصلاحات التى قامت بها وزارة العدل من اول عهد الثورة حتى الآن .</p>
٣٧٩		<p>هل تلغى النقابات وهل حقا تعطلت ؟ للسيد الاستاذ مصطفى محمد البرادعى نقيب المحامين .</p>
٣٨٢		<p>الدفع بالاعتداء بشرط التحكيم - هل هو دفع بعدم الاختصاص ام دفع بعدم القبول - للدكتور احمد ابو الوفا - استاذ قانون المرافعات بكلية الحقوق بجامعة اسكندرية</p>
٣٨٩		<p>المصلحة فى النقص الجنائى - للدكتور رعوف عبيد - استاذ بكلية الحقوق جامعة عين شمس .</p>
٤٠١		<p>حقوق الاولاد والازواج والحواشى على التركة - قوامها وتطورها فى القانون الفرنسى للاستاذ محمود كامل المحامى .</p>
٤٠٩		<p>طرق شهر الشركات للاستاذ السيد كمال الشورى رئيس مكتب توثيق بنها</p>
٤١٨		<p>عدم سماع الدعاوى المتعلقة بالوقف بمضى المدة - للدكتور احمد رفعت خفاجى - وكيل نيابة استئناف القاهرة .</p>

## قَوَانِينُ وَقَرَارَاتُ مَنَسُوكَاتِ

قانون رقم ٢٧٤ لسنة ١٩٦٠ (١)

بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢

بالاصلاح الزراعى فى الاقليم المصرى .

باسم الامة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الامة القانون الآتى نصه وقد أصدرناه :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٣٩ مكررا (١) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالاصلاح الزراعى فى الاقليم المصرى النص الآتى :

« مادة ٣٩ مكررا (١) - تمتد لنهاية سنة ١٩٦٠/١٩٦١ الزراعية عقود الايجار التى تنتهى بنهاية سنة ١٩٥٩/١٩٦٠ الزراعية سواء لانقضاء المدة المتفق عليها فى العقد أو التى امتد اليها تنفيذها للمادة السابقة والقوانين رقم ٤٠٦ لسنة ١٩٥٣ و ٤٧٤ لسنة ١٩٥٤ و ٤١١ لسنة ١٩٥٥ و ٣١٥ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٨ و ١٨٣ لسنة ١٩٥٩ ، ويكون الامتداد بالنسبة الى نصف المساحة المؤجرة اذا كان المالك قد استعمل حقه فى تجنب المستأجر قبل العمل بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه ويكون الامتداد بالنسبة الى كامل المساحة المؤجرة لمن لم يستعمل حقه فى التجنب قبل ذلك .

وذلك كله بشرط قيام المستأجر بالوفاء بجميع التزاماته حتى نهاية سنة ١٩٥٩/١٩٦٠ الزراعية والا اعتبر العقد منتهيا من تلقاء ذاته دون حاجة الى اذار أو التجاء الى القضاء » .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به فى اقليم مصر من تاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٩ ربيع الاخر سنة ١٣٨٠ ( ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٦٠ )



## قرارات رئيس الجمهورية العربية المتحدة

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ (١)

باللائحة التنفيذية لقانون نظام الادارة المحلية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت :

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون نظام الادارة المحلية ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

- مادة ١ - يعمل باللائحة التنفيذية لقانون نظام الادارة المحلية المرافقة .
- مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به فى الاقليم الجنوبى ،
- صدر برئاسة الجمهورية فى ١٩ ربيع الاول سنة ١٣٨٠ ( ١٠ سبتمبر سنة ١٩٦٠ )

### اللائحة التنفيذية

#### لقانون الادارة المحلية

### الباب الاول

#### تقسيمات الادارة المحلية

- مادة ١ - يراعى عند تقسيم البلاد الى مدن وقرى أن يكون عدد السكان هو العنصر الأساسى المميز .
- مادة ٢ - يصدر قرار رئيس الجمهورية بتحديد نطاق المحافظات بناء على اقتراح يقدم من اللجنة الاقليمية للادارة المحلية .
- ويصدر قرار الوزير المختص بتحديد نطاق المدن وقرار المحافظ بتحديد نطاق القرى وفق القواعد التنظيمية التى تضعها اللجنة المذكورة فى شأن تحديد نطاق المدن والقرى .
- مادة ٣ - يحدد القرار المنصوص عليه فى المادة ٤٥ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه اسم المجلس القروى الذى يشمل نطاق اختصاصه أكثر من قرية .
- مادة ٤ - يحدد مجلس المحافظة مكان انعقاد المؤتمر المشار اليه فى المادة ٣ من القانون فى عاصمتها .

وتكون رئاسة المؤتمر للمحافظ ويحل محله عند غيابه من يندبه الوزير المختص

ويتولى السكرتيرية رئيس مجلس المدينة الذي مقره عاصمة المحافظة .

مادة ٥ - لا يعتبر انعقاد المؤتمر صحيحا الا بحضور أكثر من نصف عدد الاعضاء وفى حالة عدم تكامل هذا العدد يؤجل الاجتماع لمدة أسبوع ويكون الاجتماع الثانى صحيحا مهما كان عدد الحاضرين وتصدر التوصيات بالأغلبية المطلقة لاصوات الحاضرين .  
ويعلن الرئيس فض انعقاد المؤتمر بعد الانتهاء من مناقشة جدول الاعمال .

مادة ٦ - تشكل لجنة تحضيرية للمؤتمر من رؤساء اللجان فى مجلس المحافظة .  
وتتلقى هذه اللجنة الاقتراحات والرغبات التى يرى الاعضاء مناقشتها فى المؤتمر وكذلك الرغبات التى يرى المحافظ عرضها على المؤتمر ، وتقوم بتنسيقها واعداد جدول أعمال المؤتمر وابلاغه للاعضاء قبل انعقاده بخمسة عشر يوما على الأقل .

## الباب الثانى

### المحافظ

مادة ٧ - يتولى المحافظ فى نطاق المحافظة ما يأتى :

- ( ا ) الاشراف على تنفيذ السياسة العامة للدولة .
- ( ب ) تنفيذ القوانين واللوائح والقرارات الوزارية .
- ( ج ) مباشرة ما يعهد به اليه الوزراء من اختصاصاتهم .
- ( د ) تنفيذ قرارات مجلس المحافظة .
- ( هـ ) التفتيش على أعمال مجالس المدن والمجالس القروية .
- ( و ) التصديق على قرارات مجالس المدن والمجالس القروية وفقها للمعين فى

المادة ٨

ويحل مدير الامن محل المحافظ فى مباشرة اختصاصاته عند غيابه .

مادة ٨ - يعلن المحافظ أسماء أعضاء المجالس المحلية فى دائرة المحافظة بعيد الانتهاء من الاجراءات المقررة وفقا للقانون لاختيار أعضاء كل مجلس .

مادة ٩ - يعهد المحافظ الى ممثلى الوزارات المختلفة فى مجلس المحافظة كل فيما يخصه تنفيذ قرارات المجلس تحت اشرافه ويكون لممثلى الوزارات المختلفة فى هذا الشأن سلطة رؤساء المصالح .

مادة ١٠ - للمحافظ فى سبيل التفتيش على أعمال مجالس المدن والمجالس القروية أن يستعين بأحدى الهيئات الاتية :

- ( ١ ) سلطات الرقابة فى الدولة وذلك بالاتفاق مع جهات الاختصاص .

- (ب) ممثلو الوزارات الاعضاء بحكم وظائفهم في مجلس المحافظة .
- (ج) لجان تشكل من أحد هؤلاء الممثلين وبعض أعضاء المجلس .
- وللمحافظ في سبيل القيام بهذا الاختصاص اتخاذ ما يراه مناسبا من وسائل .
- مادة ١١ - تخضع قرارات مجالس المدن والمجالس القروية لتصديق المحافظ في المسائل الآتية :
- ( ١ ) اشتراك المجلس في ادارة الاعمال والمرافق العامة المشتركة مع مجلس آخر في نطاق المحافظة .
- (ب) اللائحة الداخلية فيما تتضمنه من أحكام خاصة غير واردة في اللائحة الداخلية النموذجية .

### الباب الثالث

#### نظام سير العمل في المجالس

- مادة ١٢ - على رئيس المجلس أن يبلغ الوزارة غير الممثلة في المجلس بجدول الأعمال اذا تضمن مسائل تتصل بنشاط هذه الوزارة وذلك قبل موعد انعقاد الجلسة بأسبوع على الأقل .
- مادة ١٣ - يؤلف المجلس من بين أعضائه في كل عام لجانا دائمة ويكون الاعضاء المعينون بحكم وظائفهم أعضاء في اللجان المختصة بمسائل تتصل بشئون الوزارات التي يمثلونها .
- مادة ١٤ - تضع اللجنة المركزية للادارة المحلية نماذج لللائحة الداخلية لكل من مجلس المحافظة ومجالس المدن والمجالس القروية . وتتضمن اللائحة الداخلية تفصيلات سير العمل في المجالس في مستوياتها المختلفة .
- ويضع كل مجلس لائحته على ضوء هذا النموذج على أن يعمل باللوائح النموذجية الى أن يعد كل مجلس لائحته الخاصة وتتم المصادقة عليها .
- مادة ١٥ - يجوز أن تقرر مكافأة شهرية لرئيس مجلس المدينة بقرار من رئيس الجمهورية ويجوز أن تقرر مكافأة شهرية لرئيس المجلس القروي بقرار من الوزير المختص ويحدد قيمة المكافأة في قرار التعيين وفي الحدود التي تقترحها اللجنة الاقليمية للادارة المحلية .
- مادة ١٦ - يتولى مجلس النولة الاختاء في الموضوعات القانونية التي تحال اليه من المجالس المحلية .
- ويجوز للمجالس أن تعهد الى ادارة قضايا الحكومة مباشرة للدعوى التي تكون طرفا فيها كلها أو بعضها .
- مادة ١٧ - تبدأ اجراءات التجديد النصفى قبل انتهاء السنتين بشهرين على الأقل .
- مادة ١٨ - يخطر العضو عند بحث صحة عضويته وفقا لأحكام المادة ١٥ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول . وذلك قبل الجلسة بأسبوعين على الأقل .



ويصدر المجلس قراره بالأغلبية المطلقة لأعضائه بعد سماع أقوال العضو شفاعته أو كتابة وتحقيق دفاعه ..

مادة ١٩ - يقدم طلب استقالة الاعضاء من عضوية المجلس كتابة .

مادة ٢٠ - إذا لم يتوافر في الاجتماع الثاني للمجلس الاغلبية المنصوص عليها في المادة ٥٦ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ يؤجل الاجتماع الى جلسة تالية لمدة عشرة أيام على الاقل ويخطر الوزير المختص فوراً اذا لم يتكامل في الاجتماع النصاب القانوني لعدد الحاضرين . وإذا لم يصدر قرار من رئيس الجمهورية بحل المجلس كان الاجتماع الثالث صحيحاً مهما كان عدد الحاضرين .

مادة ٢١ - تظل المجالس المحلية القائمة في تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه خاضعة للوائح والقرارات المنظمة لسير العمل فيها حتى يتم وضع الاحكام المنظمة له وفقاً لهذا القانون . وتحل الوحدات المحلية الجديدة محل الوحدات المحلية الحالية والوحدات المجمعة فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات .

### الباب الرابع

#### تشكيل المجالس

##### الاعضاء المعينون بحكم وظائفهم

مادة ٢٢ - الاعضاء المعينون بحكم وظائفهم في مجالس المحافظات هم ممثلو الوزارات الآتية : الاشغال العمومية ، التربية والتعليم ، التموين ، الخزانة ، الداخلية ، الزراعة ، الشئون البلدية والقروية ، الشئون الاجتماعية والعمل ، الصحة ، المواصلات . ويعين الوزير ذو الشأن أعلى موظفي الوزارة في نطاق المحافظة ليكون ممثلاً لوزارته ، كما يعين من يليه من المساعدين أو الوكلاء .

ويكون ممثل الوزارة في مجلس المحافظة رئيساً للجهاز الذي يتولى أعمال المرفق الذي تقوم عليه وزارته ويكون له في ذلك سلطات رئيس المصلحة تحت إشراف المحافظ .

مادة ٢٣ - الاعضاء المعينون بحكم وظائفهم في مجالس المدن هم ممثلو التربية والتعليم ، الخزانة ، الداخلية ، والشئون البلدية والقروية ، والشئون الاجتماعية والعمل ، والصحة .

ويعين المحافظ بناء على عرض ممثل كل من الوزارات ذات الشأن في مجلس المحافظة هؤلاء الاعضاء المعينين بحكم وظائفهم .

ويعهد رئيس مجلس المدينة الى هؤلاء الاعضاء كل فيما يخصه بتنفيذ قرارات المجلس تحت إشرافه . ويكون لهم في هذا الشأن سلطات رؤساء الفروع .

مادة ٢٤ - يراعى في الاعضاء المعينين بحكم وظائفهم في المجالس القروية أن يكون من بينهم ممثلون للتربية والتعليم ، الداخلية ، والزراعة ، والشئون البلدية والقروية ، والشئون الاجتماعية والعمل ، والصحة . ويكون تعيين هؤلاء الاعضاء بقرار من المحافظ بناء على عرض ممثل الوزارة ذات الشأن في مجلس المحافظ .

ويعهد رئيس المجلس القروي الى الاعضاء بحكم وظائفهم في المجلس القروي كل فيما يخصه بتنفيذ قرارات المجلس تحت إشرافه .

مادة ٢٥ - يجوز في بعض المجالس ضم أعضاء بحكم وظائفهم يمثلون وزارات أو مؤسسات عامة بالإضافة إلى الأعضاء المشار إليهم في المواد السابقة وذلك بقرار من الوزير المختص بعد موافقة اللجنة الإقليمية للإدارة المحلية .

ويكون للوزارة الواحدة صوت واحد مهما تعدد ممثلوها بما في ذلك المؤسسات العامة الخاضعة لإشرافها .

مادة ٢٦ - للوزارات الأخرى غير الممثلة في المجالس أن توفد ممثلين عنهما يشتركون في جلسات المجلس دون أن يكون لهم صوت معدود في إصدار القرارات .

مادة ٢٧ - يجوز أن يكون ممثل الوزارة بحكم وظيفته عضواً في أكثر من مجلس .

### الباب الخامس

#### اختصاصات المجالس المحلية

#### الفصل الأول

##### أحكام عامة

مادة ٢٨ - تباشر المجالس المحلية اختصاصاتها المهيمنة في هذا الباب في نطاق السياسة العامة للدولة ووفقاً لتوجيهات الوزارات ذات الشأن .

مادة ٢٩ - يجوز للجنة المركزية أو اللجنة الإقليمية للإدارة المحلية بالاتفاق بين الوزير المختص والوزير ذي الشأن نقل بعض اختصاصات الوزارات إلى المجالس المحلية .

مادة ٣٠ - يصدر المجلس قراراته بعد دراسة الموضوعات المعروضة عليه وله أن يحيل ما يرى إحالته من هذه الموضوعات إلى اللجان المختصة لدراستها قبل إصدار قرار فيها .

مادة ٣١ - يتولى رئيس المجلس تنفيذ قراراته بمعاونة موظفي المجلس وعماله ويكون تنفيذ القرارات التي تتطلب اعتماداً من سلطة أعلى بعد صدور هذا الاعتماد .

مادة ٣٢ - يتولى مجلس المحافظة الإشراف على مجالس المدن والمجالس القروية الكائنة في نطاق المحافظة وله في سبيل ذلك الاستعانة بلجانه ، وفي هذه الحالة تتولى كل لجنة مختصة التفتيش دورياً على مجالس المدن والمجالس القروية في شأن المرفق الذي يدخل في اختصاصها .

وتقسم اللجنة التي قامت بالتفتيش تقريرها لمجلس المحافظة الذي يقوم بإبلاغ التقرير مع ملاحظاته إلى مجلس المدينة أو المجلس القروي . وللمجلس المحافظة عنسب الاقتضاء أن يقدم نتيجة التفتيش إلى اللجنة الإقليمية للإدارة المحلية لتقرير مآثره .

ويراعى مجلس المحافظة هذه التقارير عند توزيع الإعانة المشار إليها في المادة ٢٩ من القانون على مجالس المدن والمجالس القروية .

مادة ٣٣ - يختص مجلس المحافظة بمباشرة الخدمات المحلية الضرورية في المدن والقرى التي لم يتم إنشاء مجالس فيها وذلك بقرارات يصدرها في هذا الشأن وله أن

يعهد بتنفيذها الى من يرى اختياره لذلك مع منحه الاختصاصات اللازمة في هذا الشأن .

مادة ٣٤ - يختص مجلس المحافظة بالنظر في طلب المجلس القروى تحويل القرية الى مدينة ثم يرفع الطلب مشفوعا بملاحظات الى جهة الاختصاص .

## الفصل الثانى

### شئون التربية والتعليم

مادة ٣٥ - يباشر مجلس المحافظة شئون التربية والتعليم الآتية :

( ا ) انشاء وتجهيز وإدارة المدارس الثانوية العامة والفنية ما عدا المدارس التجريبية والنموذجية التى تتبع الوزارة مباشرة .

( ب ) انشاء وتجهيز وإدارة مدارس المعلمين والمعلمات ما عدا معاهد المعلمين العليا .

( ج ) انشاء وتجهيز وإدارة المدارس المختلفة فى المدن والقرى التى ليست بهـا مجالس محلية أو التى لا تدخل فى اختصاصها هذه الانواع من المدارس .

مادة ٣٦ - يباشر مجلس المدينة شئون التربية والتعليم الآتية :

( ا ) انشاء وتجهيز وإدارة المدارس الاعدادية العامة والفنية فى دائرة المجلس .

( ب ) انشاء وتجهيز وإدارة المدارس الابتدائية فى دائرة المجلس .

مادة ٣٧ - يباشر المجلس القروى انشاء وتجهيز وإدارة المدارس الابتدائية فى نطاق القرية أو القرى الداخلة فى اختصاصه .

مادة ٣٨ - تباشر المجالس المحلية كل فى دائرة اختصاصها الشئون الآتية :

( ا ) توزيع وفتح الفصول اللازمة للتوسع فى التعليم .

( ب ) الاشراف على تطبيق المناهج المقررة من وزارة التربية والتعليم وتقديم التوصيات الخاصة بمشكلات التطبيق والاقتراحات الخاصة بالتعديلات التى تقتضيها البيئة المحلية .

( ج ) تحديد مواعيد الاجازات المدرسية طبقا للظروف المحلية مع مراعاة طول مدة السنة الدراسية المقررة .

( د ) تحديد مواقيت الجدول المدرسى بما لا يتعارض مع الساعات المقررة فى الحطة الدراسية .

( هـ ) تنفيذ سياسة تعليم الكبار ومحو الامية .

( و ) الترخيص فى انشاء مدارس ومكاتب خاصة فى ضوء السياسة العامة للتعليم وبما يتفق مع الاحتياجات المحلية ، وتحديد مستوياتها طبقا للشروط المقررة ، ومنح الاعانة المستحقة لكل مرتبة منها .

( ز ) الاشراف على امتحانات النقل فى المدارس التى يديرها كل مجلس وتحديد



مواعيد هذه الامتحانات ، أما الامتحانات العامة فتختص بها وبتحديد مواعييدها وزارة التربية والتعليم .

(ج) تحديد أماكن المدارس الداخلة في اختصاصه .

(ط) انشاء وتجهيز المكتبات المدرسية والاندية الرياضية المدرسية في المدارس الداخلة في نطاقه .

(ي) تدبير وتنظيم مسائل التغذية للطلاب في المدارس التي يديرها المجلس .

(ك) تيسير كل ما يتصل بالرعاية الصحية المدرسية .

مادة ٣٩ - قرارات مجالس المدن والمجالس القروية في الشئون المذكورة في المادة السابقة يجب اعتمادها من رئيس لجنة التعليم بمجلس المحافظة عدا ما جاء في البنود الاربعة الاخيرة منها .

### الفصل الثالث

#### الشئون الصحية

مادة ٤٠ - تتولى المجالس المحلية الشئون الصحية والطبية وانشاء وتجهيز وإدارة الوحدات الطبية فيما عدا الوحدات النموذجية أو المعدة منها لأغراض البحوث أو التدريب أو الإنتاج التي يصدر بها قرار من وزير الصحة التنفيذي ، وتحدد دائرة اختصاصات كل مجلس على الوجه الآتي :

#### أولاً - مجلس المحافظة :

- (أ) المستشفيات العامة
- (ب) مستشفيات طب العيون
- (ج) مستشفيات الامراض الصدرية
- (د) مستشفيات الحميات
- (هـ) وحدات الثقيف الصحي
- (و) معامل الصحة العامة
- (ز) اللجان الطبية المحلية
- (ح) المخازن الاقليمية

#### ثانياً - مجلس المدينة :

- (أ) المستشفيات المركزية
- (ب) مراكز رعاية الطفولة والامومة

(ج) وحدات الصحة المدرسية .

(د) مكاتب الصحة .

### ثالثا - المجلس القروى :

(أ) المجموعات الصحية والوحدات القروية .

(ب) وحدات علاج الامراض المتوطنة .

مادة ٤١ - يتولى مجلس المحافظة جميع الشئون الصحية والطبية وانشاء وتجهيز وإدارة الوحدات الطبية بالمدن والقرى التى ليس لها مجلس مدينة أو مجلس قروى .

### الفصل الرابع

#### الشئون البلدية والقروية

مادة ٤٢ - تباشر مجالس المحافظات كل فى دائرة اختصاصه شئون المرافق العامة الآتية :

(أ) عمل جميع الابحاث الخاصة بمشروعات عمليات الكهرباء والمياه والمجارى والغاز المحلية واختيار المواقع المختلفة لها .

(ب) طرح مناقصات وممارسات وتنفيذ مشروعات الكهرباء والمياه والمجارى والغاز المحلية ومشروعات تدعيم المحطات أو توسيع شبكاتها أو تعديلها أو تجديدها التى لا ترتبط بأكثر من محافظة .

(ج) ادارة وتشغيل وصيانة عمليات المياه والكهرباء والغاز التى لا تدار بطريق الالتزام أو بطريق المؤسسات العامة وذلك بالتعاون مع مجلس المدينة أو مع المجلس القروى كل فى حدود اختصاصه طبقا لامكانيات كل منهما .

(د) دراسة وبحث جميع الشكاوى والطلبات المقدمة من المواطنين والخاصة بتوصيلات المياه والمجارى والكهرباء والغاز من المشروعات القائمة أو التى تقيمها محليا وابداء الرغبات فى شأنها .

(هـ) أعمال المرور واطفاء الحرائق والاسعاف والأنقاذ وتنفيذ خطة الدفاع المدنى بالتعاون مع المجالس المحلية فى نطاق المحافظة .

(و) القيام بجميع الشئون العمرانية وشئون المرافق العامة فى المناطق التى لا توجد بها مجالس مدن أو مجالس قروية .

مادة ٤٣ - تباشر مجالس المدن والمجالس القروية كل فى دائرة اختصاصه الشئون العمرانية الآتية :

(أ) دراسة وأعداد مشروعات تخطيط المدن والقرى واختيار مناطق الامتداد العمرانى لها .

(ب) فحص واعتماد الاقتراحات الخاصة بمواقع المباني والاسواق العامة وما يماثلها .

- (ج) اجراء اعمال الترميمات والصيانة اللازمة للمباني العامة .
- (د) فحص ومراجعة واعتماد المسائل الخاصة بزوائد وضوائع التنظيم والتصرف فيها وتكون القرارات الصادرة من المجلس القروى نهائية اذا لم تتجاوز قيمة الزوائد أو الضوائع ٣٠٠ جنيه ويكون اختصاص مجلس المدينة نهائيا اذا لم تتجاوز قيمتها ألف جنيه ويجب التصديق من مجلس المحافظة على القرارات الصادرة من مجالس المدن والمجالس القروية الواقعة فى دائرته فيما يتجاوز الحدين السابقين .
- (هـ) دراسة واعداد وتنفيذ ردم البرك واعداد وتخطيط وتقسيم مواقعها بعد ردمها فى حالة عدم استرداد أصحابها لها طبقا للقانون .
- (و) وضع السياسة العامة لاعمال المتنزهات وتجميل الشوارع وأعمال المشاتل ومزارع المجارى ومشروعات انتاج السماد العضوى والكسح واعداد وتنفيذ المشروعات اللازمة لكل مما من شأنه تنفيذ هذه الاعمال والنهوض بها .
- (ز) دراسة واعداد وتجهيز وتنفيذ مشروعات شق الطرق والشوارع العامة وتعديلها وصيانتها .
- (ح) تنفيذ الأعمال المرتبطة بالاسكان على أساس النماذج القياسية التى تضعها وزارة الشئون البلدية والقروية وفق الخطة العامة للاسكان فى هذا الشأن .
- (ط) الاعمال الخاصة بالترخيص فى الانتفاع المؤقت بالاراضى الفضاء المملوكة للحكومة مددا لا تتجاوز ثلاث سنوات .
- (ى) الاشراف على شئون التنظيم وتطبيق الاحكام والقوانين واللوائح المتعلقة بالتنظيم والمباني وتقسيم الاراضى وادارتها والاشراف عليها .
- (ك) توفير وسائل النقل العام المحلى وادارتها والاشراف على ما يكون مدارا منها بطريق الالتزام أو بطريق المؤسسات العامة .
- (ل) القيام بجميع الاعمال اللازمة لادارة المصايف والمشاتى والنهوض بها .
- (م) انشاء وإدارة الاسواق العامة والسلاخانات .
- (ن) انشاء الجبانات وصيانتها والغاؤها طبقا للاوضاع المعمول بها .
- (س) أعمال النظافة العامة .
- (ع) تطبيق وتنفيذ القوانين واللوائح المتعلقة بتراخيص المحال العامة والمساهى والمحال الصناعية والتجارية المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة .
- مادة ٤٤ - تباشر المجالس المحلية كل فى دائرة اختصاصه تصميم وتنفيذ مشروعات المباني العامة التابعة لها ويجوز لهذه المجالس أن تستعين بوزارة الشئون البلدية والقروية فى تصميمات المباني ذات الاهمية الخاصة .

### الفصل الخامس

#### الشئون الاجتماعية والعمالية

- مادة ٤٥ - يتولى كل مجلس محلى فى دائرة اختصاصه تنفيذ القوانين واللوائح الاجتماعية والعمالية على الوجه الاتى :



**أولاً - مجلس المحافظة :****١ - الشئون الاجتماعية :****(أ) التعاون :**

- ١ - الاشراف على الاتحاد التعاوني والجمعيات والهيئات التعاونية .
- ٢ - اقتراح حل مجالس ادارة الجمعيات التعاونية أو الهيئات التعاونية واقتراح تعيين مجلس ادارة مؤقت لها .
- ٣ - العمل على انشاء حركة تعاونية استهلاكية وحركة للتسويق التعاوني وذلك بالتنسيق مع الوزارة المختصة .

**(ب) النشاط الاهلي :**

- ١ - اقتراح حل الهيئات الاهلية والجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية واقتراح تعيين مدير أو مجالس مؤقتة لها وصرف اعانات جديدة لها .
- ٢ - الترخيص في جمع التبرعات للهيئات الخاصة .
- ٣ - انشاء وتجهيز وادارة الوحدات الاجتماعية طبقا للسياسة العامة .

**(ج) رعاية الشباب والتربية الرياضية :**

- ١ - انشاء وتجهيز مراكز رعاية الشباب على اختلاف أنواعها في جميع أنحاء المحافظة .

**(د) الصناعات الريفية والبيئية :**

- ١ - اجراء الدراسات التي تتطلبها الصناعات الريفية والبيئية ورفعها لجهات الاختصاص .
- ٢ - بحث اقتراحات مجالس المدن والمجالس القروية بالنسبة الى تمويل الصناعات الريفية والبيئية وتقديم الاقتراحات الخاصة بها لصندوق الدعم والاشراف على القروض والاعانات التي يمنحها هذا الصندوق .
- ٣ - اقامة المعارض الاقليمية والدعاية لها .

**(هـ) المساعدات الاجتماعية :**

- ١ - تقرير وصرف المساعدات الاجتماعية المختلفة التي تجاوز ١٠ جنيهات للحالة الواحدة .
- ٢ - تقرير وصرف التعويضات التي تصرف عن الكوارث والنكبات العامة .
- ٣ - انشاء وتجهيز وادارة مراكز ومكاتب التأهيل المهني لذوي العاهات .
- ٤ - تنسيق المساعدات الاجتماعية المختلفة وتنظيم تبادل المعلومات في هذه الناحية بين الهيئات الخاصة والحكومة .

## ٢ - العمل :

## (أ) القوى العاملة :

- ١ - إنشاء وتجهيز وإدارة مكاتب الترخيم والتوظيف طبقا للسياسة العامة .
- ٢ - تكوين اللجان الاستشارية المشتركة الآتية :
  - ( أ ) اللجان الخاصة برسم سياسة الترخيم المحلية وإرسالها إلى الوزارة التنفيذية المختصة .
  - ( ب ) اللجان الثلاثية التي تختص باقتراح المهن الخاصة بالتسدرج والبرامج الدراسية النظرية والعملية وإرسالها إلى الوزارة التنفيذية المختصة .
- ٣ - الإشراف على تنفيذ الخطط التي تضعها الوزارة التنفيذية في تنظيم هجرة فائض الأيدي العاملة عن حاجة سوق العمل المحلي .

## (ب) التفتيش العمالي :

- إنشاء وتجهيز وإدارة مكاتب تفتيش العمال .

## ثانيا - مجالس المدن والمجالس القروية :

## ١ - الشبّون الاجتماعية :

## ( أ ) التعاون :

- ١ - الإشراف على الهيئات والجمعيات التعاونية .
- ٢ - اقتراح حل مجالس إدارة الجمعيات التعاونية أو الهيئات التعاونية واقتراح تعيين مجلس إدارة مؤقت لها ورفع الأمر إلى مجلس المحافظة .
- ٣ - العمل على نشر الوعي التعاوني .

## (ب) النشاط الاهلي :

- ١ - الإشراف على الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية والهيئات الخاصة .
- ٢ - اقتراح حل الجمعيات والمؤسسات والهيئات الخاصة أو اقتراح تعيين مدير أو مجالس مؤقتة لها وصرف إعانات جديدة لها .
- ٣ - اقتراح الترخيص في جمع التبرعات للجمعيات والمؤسسات والهيئات الخاصة .
- ٤ - اقتراح شهر الهيئات الخاصة والجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية .
- ٥ - اقتراح إنشاء المشروعات الاجتماعية الجديدة .

## (ج) رعاية الشباب والتربية الرياضية :

- ١ - الإشراف على الهيئات العاملة في ميدان رعاية الشباب والتربية الرياضية .
- ٢ - تنفيذ السياسة الموضوعية في مجال رعاية الشباب والتربية الرياضية .

رتوجيه الهيئات العاملة في هذا الميدان للعمل بمقتضاها .

#### (د) الصناعات الريفية والبيئية :

- ١ - العمل على نشر الصناعات الريفية والبيئية والنهوض بها .
- ٢ - استغلال الخامات المتوافرة في المدينة أو القرية والتي لم تصنع .
- ٣ - اقتراح عمليات التمويل لكل صناعة واحتياجاتها على مجلس المحافظة .

#### (هـ) المساعدات الاجتماعية :

- ١ - تقرير وصرف المساعدات الاجتماعية الشهرية طبقا للقوانين المنظمة لها .
- ٢ - تقرير وصرف المساعدات الاجتماعية بأنواعها المختلفة التي تصرف دفعة واحدة وذلك بعد أقصى ١٠ جنيهات واقتراح المساعدات التي تجاوز هذا النصاب على مجلس المحافظة .
- ٣ - تقرير وصرف المساعدات الوقتية العاجلة .
- ٤ - تقرير وصرف المساعدات العاجلة للاغاثة في حالات الكوارث والنكبات التي بصرف خلال الثمانية والأربعين ساعة الأولى من حدوث الكارثة .
- ٥ - بحث حالة ذوي العاهات وتوجيههم مهنيا .

#### ٢ - العمل :

- تتولى مجالس المدن الاشراف على مكاتب الترخيم والتوظيف .

### الفصل السادس

#### الشئون الزراعية

مادة ٤٦ - تتولى المجالس المحلية في دائرة المحافظة تنظيم الخدمات الزراعية وانشاء خدمات زراعية جديدة وذلك على الوجه الاتي :

#### ١ - الاعمال الزراعية :

- ( أ ) الارشاد الزراعي .
- ( ب ) جمع الاحصاءات الزراعية والحيوانية .
- ( ج ) مقاومة الآفات الزراعية .
- ( د ) تنفيذ الحجر الزراعي الداخلي .
- ( هـ ) مراقبة المشتاتل المحلية .
- ( و ) مراقبة الاتجار في البنود .

#### ٢ - الاعمال البيطرية :

- ( أ ) مكافحة أمراض الحيوان والدواجن .



- (ب) اعمال التفاتيش البيطرية .
- (ج) مراقبة سلخ الجلود والكشف على اللحوم .
- ٣ - انشاء وتجهيز وادارة كل من :
  - ( أ ) المتاحف والمعارض والمكتبات الاقليمية .
  - (ب) الوحدات الزراعية التابعة للارشاد الزراعى
  - (ج) المعامل البيطرية الاقليمية .
  - (د) المستشفيات البيطرية الاقليمية .
  - (هـ) وحدات مكافحة امراض الحيوان والدواجر

### الفصل السابع

#### شئون التموين

- مادة ٤٧ - يتولى مجلس المحافظة الشئون التموينية فى نطاق المحافظة بما فى ذلك المسائل الآتية :
- ( أ ) العمل على توفير المواد الغذائية والتموينية وكفالة حسن توزيعها .
  - (ب) اقتراح تشكيل لجنة التسعيرة المحلية .
  - (ج) البت فى الشكاوى التموينية .
  - (د) تقديم التوصيات الخاصة بتداول السلع التموينية والسلع غير الخاضعة لنظام التوزيع المراقب فى حدود الكميات المخصصة .
  - (هـ) البت فى طلبات نزول تجار التجزئة ومن يماثلهم والمخابز عن توزيع المواد التموينية المعهود اليهم بتوزيعها أو اعدادها .

### الفصل الثامن

#### شئون المواصلات

- مادة ٤٨ - يباشر مجلس المحافظة شئون المواصلات الآتية :
- ( أ ) الطرق والكبارى والنقل :
    - ١ - انشاء الطرق الاقليمية وطرق الدرجة الثالثة وهى التى تربط القرى بعضها ببعض أو بالطرق الرئيسية والتى لا تتعدى دائرة المحافظة الواحدة وصيانتها .
    - ٢ - اقامة الكبارى المنشأة على الطرق المذكورة والتى تقل فتحته عن ستة أمتار وصيانتها .
    - ٣ - تنفيذ قانون الطرق العامة والقرارات المكملة له فى دائرة الطرق الاقليمية لواقعة فى اختصاص كل محافظة .

٤ - تنفيذ قوانين منح التزام سيارات النقل العام للركاب في الاقاليم فيما يختص بالخطوط الجديدة التي تبدأ وتنتهى داخل المحافظة الواحدة .

٥ - تدبير وسائل المواصلات فيما بين دوائر اختصاص المجالس المحلية في دائرة المحافظة .

(ب) السكة الحديد :

تقديم الاقتراحات والتوصيات لوزارة المواصلات فيما يختص بحركة الجداول واقامة المحطات واقامة المظلات وتحسين مستوى الخدمة .

(ج) النقل النهري :

١ - ادارة ومنح التزام أو تراخيص المعديات وتشغيلها .

٢ - تقديم التوصيات الخاصة بالموانئ النهرية والمراسى وبرامج الاولويات بها .

(د) البريد :

المساهمة في انشاء وتجهيز وادارة المكاتب الخاصة .

## الفصل التاسع

### الشئون الاقتصادية

مادة ٤٩ - يباشر مجلس المحافظة بالاشتراك مع مجالس المدن والمجالس القروية الشئون الاقتصادية الآتية :

( أ ) تشجيع استغلال مصادر الثروة المحلية .

(ب) تنمية الصناعات المحلية .

(ج) الاشراف على اسواق الاقطان وسواحل الغلال .

(د) اقامة المعارض المحلية وتنظيمها .

(هـ) العمل على توفير الآلات الزراعية للجمعيات التعاونية الزراعية .

(و) العمل على تشجيع السياحة الداخلية وزيارة مناطق الآثار وتدبير وسائل الراحة والمواصلات المناسبة .

## الفصل العاشر

### شئون الامن

مادة ٥٠ - لمجلس المحافظة أن يقدم اقتراحات الى وزارة الداخلية في كل ما يتعلق باستتباب الامن كانشاء مراكز أو نقط شرطة أو زيادة القوات فيها وكذلك بالنسبة الى مكافحة الكوارث والنكبات الطبيعية .

وللمجالس المحلية في دائرة المحافظة ابداء الرغبات والاقتراحات في هذا الشأن لمجلس المحافظة .

## الفصل الحادى عشر

### الشئون الثقافية

مادة ٥١ - يباشر مجلس المحافظة بالاشتراك مع مجالس المدن والمجالس القروية شئون الثقافية ولها على وجه الخصوص :

( أ ) مؤازرة الجمعيات والمنتديات الفنية والأدبية والثقافية والتشجيع على تأسيسها .

(ب) انشاء وإدارة المتاحف ودور الكتب العامة والتشجيع على انشائها .

(ج) العمل على انشاء المسارح والمراكز والمعاهد الثقافية فى نطاق المحافظة .

(د) تنظيم المسابقات والمهرجانات والمواسم الفنية المحلية .

(هـ) تنظيم الاحتفالات فى المناسبات القومية والعمل بكل وسيلة على نشر الوعي القومى .

(و) العمل على تشجيع مشاهدة المناطق الأثرية وارتياحها .

## الفصل الثانى عشر

### المشروعات المشتركة

مادة ٥٢ - فى المشروعات ذات النفع العام التى تشترك فيها مجالس محافظات متجاورة أو يشترك فيها مجلس محافظة مع مجلس مدينة أو مجلس قروى أو أكثر يجوز للوزير المختص من تلقاء نفسه أو بناء على اقتراح هذه المجالس أن يقرر تشكيل هيئة مشتركة لإدارة المشروع . ويحدد فى قراره عدد الأعضاء الذين ينتخبهم كل مجلس فى هذه الهيئة . ويجب أن يشترك فيها الأعضاء المعينون بحكم وظائفهم ولهم صلة بالمشروع وتكون رئاسة الهيئة للعضو الذى يختاره الوزير ذو الشأن .

## الفصل الثالث عشر

### مسائل يجب موافقة المجالس المحلية عليها

مادة ٥٣ - يجب موافقة مجلس المحافظة مقدما فى الحالات الآتية :

( أ ) إصدار المحافظ لائحة محلية أو تعديلها أو إلغاؤها بالنسبة إلى المحافظة كلها أو لبعض المدن أو القرى فيها .

(ب) للمحافظ فى حالة حدوث ولاء أو أمر من الأمور التى تستدعى اتخاذ إجراءات عاجلة أن يتجاوز عن موافقة المجلس وعليه فى هذه الحالة أن يخبر المجلس فى أول انعقاد له بالأسباب التى دعت لذلك ، ويجوز للمجلس فى هذه الحالة أقرار تصرفات المحافظ أو تعديلها دون أن يكون لقرار المجلس أثر رجعى .

مادة ٥٤ - يجب موافقة مجلس المدينة أو المجلس القروى مقدما فى حالة تغيير اسم المدينة أو القرية .



## الفصل الرابع عشر

## مسائل يجب أخذ رأى المجالس المحلية فيها

مادة ٥٥ - يجب أخذ رأى مجلس المحافظة مقدما فى المسائل الآتية :

( ا ) المشروعات الزراعية التى تباشرها وزارتا الزراعة والاصلاح الزراعى أو تعدول عن هذه المشروعات .

(ب) تحديد المناطق المخصصة لزراعات معينة فى المحافظة .

(ج) انشاء أو ابطال الترع والمصارف العمومية الخاصة بالمحافظة دون سواها .

( د ) الترتيبات السنوية التى تضعها وزارة الاشغال العمومية فيما يختص بالترع والمصارف العمومية فى المحافظة وبمناوبات الرى الخاصة بالمحافظة .

ومع ذلك فللوزارة فى الاحوال المستعجلة أن تعدل ترتيب المناوبات . وفى هذه الحالة تخبر المجلس فى أول انعقاد له بالاسباب التى دعت الى عدم أخذ رايه مقدما .

(هـ) انشاء طرق المواصلات البرية أو المائية أو الحديدية أو الجوية متى كانت تمر بالمحافظة دون سواها وكذلك فى ابطال تلك الطرق أو تعديل خطوطها .

(و) ما يعرض للبيع من الاراضى القضاء المملوكة للدولة والمعدة للمبنا فى مدن أو قري المحافظة التى ليست لها مجالس مدن أو مجالس قروية .

(ز) ما يعرض للبيع من الاراضى الزراعية المملوكة للدولة والواقعة فى دائرة نصف قطرها ٥٠٠ متر من حدود المدن والقرى التى ليس لها مجالس مدن أو مجالس قروية .

(ح) انشاء المباني الداخلة فى الاملاك العامة للدولة أو تخصيصها أو تغيير استعمالها أو ازالتها ولا يدخل فى ذلك ما هو خاص بأعمال الرى والكبارى .

(ط) انشاء المعاهد العليا التابعة لوزارة التربية والتعليم أو نقلها أو الغاؤها .

(ى) منح امتياز بعمل من الاعمال ذات المنفعة العامة بالمحافظة .

(ك) تغيير حدود المحافظة أو تغيير حدود أو أسماء المدن أو القرى أو حدودها التى لا يوجد بها مجالس مدن أو مجالس قروية أو انشاء قرى جديدة أو الغاؤها .

(ل) تغيير دوائر الاختصاص الادارية أو القضائية .

( م ) انشاء أو الغاء مراكز وأقسام ونقط الشرطة المستديمة .

(ن) تطبيق قانون على مدينة أو قرية فى المحافظة أو عدم تطبيقه .

(س) القرارات اللازمة لتنفيذ قانون فى مدينة أو قرية فى المحافظة .

وفى جميع الحالات السابقة اذا لم تأخذ الوزارة ذات الشأن برأى المجلس فعليها أن تبدى الاسباب .

مادة ٥٦ - يجب أخذ رأى مجلس المدينة أو المجلس القروى مقدما فى المسائل الآتية :

( أ ) تغيير حدود المدينة أو القرية .

- (ب) انشاء معاهد أو مستشفيات تابعة للحكومة أو لمجلس المحافظة وكذلك نقلها أو الغاؤها .
- (ج) انشاء الاسواق والمعارض التي تقيمها الحكومة المركزية .
- (د) انشاء المباني الداخلة في الاملاك العامة للدولة وأمالك مجلس المحافظة وكذلك تخصيصها أو تغيير استعمالها أو ازالتها .
- (هـ) ما يعرض للبيع من الاراضى الفضاء المملوكة للدولة أو لمجلس المحافظة إذا كانت على مسافة ألف متر على الأكثر من حدود اختصاص المجلس .

### الفصل الخامس عشر

#### الوحدات المجمعّة

#### مادة ٥٧ :

( ١ ) فى كل قطاع أنشئت فيه وحدة مجمعة يقوم المجلس القروى الذى يمثل القرى التى تخدمها هذه الوحدة بإدارتها ، على أن يشترك فى عضوية هذا المجلس بحكم وظائفهم رؤساء أقسام الخدمات بهذه الوحدة ، وعلى أن تكون الاغلبية فى المجلس للأعضاء المنتخبين .

ويكون لمجلس القرية فى هذه الحالة الاختصاصات التى كانت مخولة لمجلس إدارة الوحدة .

(ب) يتولى مجلس المحافظة الاختصاصات التى كانت مخولة لمجلس الخدمات الاقليمى بواسطة احدى لجانه « لجنة تنسيق الخدمات » .

(ج) تحل « اللجنة الاقليمية للإدارة المحلية » محل « المجلس التنفيذى للوحدات المجمعّة » .

(د) تحل « اللجنة المركزية للإدارة المحلية » محل « المجلس الاعلى للوحدات المجمعّة » .

### الباب السادس

#### الموظفون والعمال

#### الفصل الاول

#### الموظفون

مادة ٥٨ - يكون ممثل الوزارة فى مجلس المحافظة ومن يحدده الوزير المختص من الوكلاء والمساعدين تابعين للمحافظ فيما عدا التعيين والنقل والترقية فيعتبرون فى شأنها لوزاراتهم .

مادة ٥٩ - تطبق فى شأن موظفى مجالس المحافظات ومجالس المدن والمجالس

القروية الاحكام العامة فى شأن موظفى الدولة ، كما تطبق عليهم الاحكام العامة فى شأن التقاعد والمعاش ، وذلك فيما لم يرد فيه نص فى هذه اللائحة .

مادة ٦٠ - موظفو مجلس المحافظة ومجالس المدن والمجالس القروية فى دائرة المحافظة ، الذين يكونون من فئة نوعية واحدة ، يعتبرون وحدة واحدة فيما يتعلق بالاقدمية والترقية والنقل .

مادة ٦١ - يكون التعيين فى الوظائف الحالية بمجلس المحافظة ومجالس المدن والمجالس القروية بدائرة المحافظة بناء على مسابقة عامة يجريها مجلس المحافظة بين أبناء المحافظة اذا توافر بينهم العدد والمؤهلات والمستوى المطلوب .

ويبين المحافظ بقرار منه اجراءات الاعلان لشغل الوظائف وشروط المسابقة .  
ويكون التعيين فى الوظائف على حسب درجة الاسبقية الواردة فى الترتيب النهائى لنتائج الامتحان .

ويجوز لمجلس المحافظة أن يعهد باجراء المسابقة الى هيئة أو مصلحة عامة .

مادة ٦٢ - تحدد اللجنة الاقليمية للادارة المحلية الوظائف الفنية التى لا يلزم اجراء مسابقة لشغلها على أن يتم شغلها وفقا لترتيب التخرج .

مادة ٦٣ - يجوز لرئيس كل مجلس بعد موافقة المحافظ أن يشغل بعض الوظائف التى تقتضى التفرغ بطريق التعاقد مقابل مكافأة يحدد مقدارها فى العقد .

مادة ٦٤ - لمجلس المحافظة أن يضع شروطا أخرى علاوة على الشروط المنصوص عليها فى القوانين أو فى هذه اللائحة بالنسبة الى الوظائف التى يرى أن التعيين فيها يستلزم ذلك .

مادة ٦٥ - تكون للمحافظ بالنسبة الى شئون الموظفين الاختصاصات الممنوحة فى قوانين موظفى الدولة للوزراء ووكلاء الوزارات . وله أن يفوض فيها بالنسبة الى موظفى مجالس المدن والمجالس القروية بدائرة المحافظة رؤساء هذه المجالس فيما لا يجاوز سلطة رئيس المصلحة .

مادة ٦٦ - فيما عدا الوظائف التى يسرى على شاغلها نظام موظفى الدولة يجوز لكل مجلس على أن يضع نظاما محليا لبعض وظائفه التى تقتضى التفرغ ، وذلك فى حدود أنظمة عامة تضعها اللجنة المركزية للادارة المحلية تراعى فيها المستويات المختلفة للمجالس ومواردها المالية ، وتصدر هذه الأنظمة بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٦٧ - تنشأ بكل مجلس محافظة لجنة لشئون الموظفين تشكل بقرار من المحافظ من أحد أعضاء المجلس المعينين بحكم وظائفهم رئيسا ومن ثلاثة من ممثلى الوزارات فى المجلس . واثنين من كبار موظفى المحافظة يختارهم مجلس المحافظة .

مادة ٦٨ - تختص لجنة شئون الموظفين بالمسائل الآتية :

(أولا) دراسة التقارير التى ترد من الرؤساء المباشرين فى شأن الموظفين تمهيدا لوضع التقرير النهائى مع تسبيب قرارها اذا خالفت رأى الرؤساء .

(ثانيا) تقرير منح العلاوات أو الحرمان منها وفقا لاحكام القانون وفى ضوء

التقارير .



(ثالثا) ابداء الرأى فيما يتعلق بنقل الموظفين وترقيتهم .

ويكون اختصاصها شاملا موظفى مجلس المحافظة ومجالس المدن والمجالس القروية فى دائرة المحافظة .

مادة ٦٩ - تنشأ بكل مجلس محافظة ادارة لشئون الموظفين تتولى شئون موظفى وعمال مجلس المحافظة ومجالس المدن والمجالس القروية بدائرة المحافظة ويكون لهذه الادارة فروع فى مجالس المدن والمجالس القروية .

مادة ٧٠ - للوزير المختص أن ينقل موظفى المجالس الى الحكومة أو الهيئات العامة الأخرى وذلك بالاتفاق مع الجهة التى ينقلون اليها وبعد موافقة المجلس التابع له لموظف المنقول .

كما يجوز نقل موظفى المجالس المحلية من محافظة الى أخرى ويصدر قرار النقل بالاتفاق بين المحافظين المختصين .

وفى جميع الاحوال ينقل الموظف بحالته وفى درجة مالية لا تقل عن الدرجة التى يشغلها ومع حساب مدة خدمته السابقة كاملة .

## الفصل الثانى

### العمال

مادة ٧١ - فيما عدا الاحكام المنصوص عليها فى هذه اللائحة تسرى على عمال مجالس المحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية الاحكام الخاصة بعمال الحكومة .  
ولمجلس المحافظة أن يضع احكاما خاصة تسرى على عمال مجلس المحافظة ومجالس المدن والمجالس القروية بدائرة المحافظة .

مادة ٧٢ - ينقسم عمال مجالس المحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية طبقا لتأدر العمال الى فئتين :

( أ ) عمال عاديون ،

( ب ) عمال فنيون .

ويجوز للمحافظ أن ينشئ درجات فرعية فى حدود الدرجات الواردة فى كادر العمال .

مادة ٧٣ - لرئيس كل مجلس أن يعين بأقسام المجلس بالنسبة الى الأعمال الفنية التى تقتضى مهارة أو خبرة خاصة صناعا ممتازين وذلك بطريق التعاقد نظير أجر يحدد فى العقد .

مادة ٧٤ - تشكل فى كل مجلس لجنة لشئون العمال بقرار من رئيس المجلس وتختص بالنظر فى :

( أ ) التعيين .

( ب ) تحديد الدرجة والاجر .

( ج ) الترقية .

## (د) الفصل •

وتعتمد قرارات اللجنة من رئيس المجلس •

مادة ٧٥ - تسرى أحكام كإدر العمال والقواعد العامة المنظمة لشئونهم على عمال مجالس المحلية •

مادة ٧٦ - يكون للمحافظة بالنسبة الى شئون العمال الاختصاصات الممنوحة فى القوانين واللوائح للوزراء ووكلاء الوزارات وله أن يفوض فى بعض هذه الاختصاصات ممثلى الوزارات فى دائرة المحافظة •

ويكون لرئيس مجلس المدينة ورئيس المجلس القروى الاختصاصات الممنوحة لرؤساء المصالح •

## الباب السابع

## النظام المالى

مادة ٧٧ - للمحافظ السلطات المالية المقررة لوكيل الوزارة فى الحدود الواردة بهذه اللائحة وما ورد بالمادة ٦ من القانون •

ولرئيس مجلس المدينة سلطات رئيس المصلحة •

ولرئيس المجلس القروى سلطات رئيس الفرع •

ويكون للمحافظ سلطة البت فيما يتجاوز السلطات المخولة لكل من رئيس مجلس المدينة ورئيس المجلس القروى فى الحدود المشار اليها فى هذه اللائحة •

مادة ٧٨ - يكون لكل مجلس ميزانية مستقلة تشمل جميع الايرادات المنظور الحصول عليها والمصروفات المقرر صرفها خلال السنة المالية •

وتبدأ السنة المالية وتنتهى فى المواعيد المقررة لميزانية الدولة •

مادة ٧٩ - تقسم الميزانية الى أبواب وبنود وفقا للنظام المتبع فى الميزانية العامة للدولة ويتبع فى اعداد الميزانية القواعد الحكومية والاحكام الواردة فى المواد التالية •

ويراعى ألا تجاوز اعتمادات الباب الاول ٥٠ ٪ من الاعتمادات المخصصة لكل مرفق من المرافق التى يتولاها المجلس مع استثناء مرفق التربية والتعليم ومع ذلك يجوز للجنة الاقليمية للادارة المحلية أن تأذن بتجاوز الحد الاقصى •

وللجنة المركزية للادارة المحلية أن تضع قواعد خاصة للشئون المالية لتسرى على المجالس المحلية تختلف عن القواعد العامة •

مادة ٨٠ - يحيل كل مجلس ميزانيته على اللجنة المختصة لبحثها وتقديم تقرير عنها للمجلس •

مادة ٨١ - يعد المجلس حسابات رئيسية اضافية لكل وحدة من وحداته الاتاجية العاملة تبين فيها الايرادات والمصروفات ويدخل فيها حساب استهلاك المنشآت والمعدات واحتياطي الصيانة والتجديد ونفقات التشغيل والايرادات والمصروفات الحقيقية ومعدلاتها ويقوم فيها رأس المال سنويا • ويراعى فى اعداد

الحسابات المذكورة مبدأ دوران رأس المال في حدود اختصاصات المجلس .  
 مادة ٨٢ - تتضمن ميزانية مجلس المحافظة ميزانيات كل مجلس مدينة أو مجلس قروي .

ماد ٨٣ - يقدم كل مجلس مدينة أو مجلس قروي مشروع ميزانيته الى المحافظ قبل بدء السنة المالية بستة أشهر على الأقل مرافقا لها جميع البيانات والمستندات التي بنيت عليها تقديرات الإيرادات والمصروفات وذلك لعرضها على مجلس المحافظة .  
 مادة ٨٤ - يجب وضع ميزانية مجلس المحافظة قبل بدء السنة المالية بأربعة أشهر على الأقل .

مادة ٨٥ - على ممثلي الوزارات في مجلس المحافظة عند اعداد مشروع الميزانية استطلاع رأي الوزارات ذات الشأن قبل العرض على مجلس المحافظة .

مادة ٨٦ - يرسل مجلس المحافظة مشروع ميزانيته فور اقرارها الى اللجنة الاقليمية للادارة المحلية لتتولى فحصها .

وعلى اللجنة الاقليمية للادارة المحلية ادراج الاعتمادات اللازمة لمواجهة الخدمات التي تؤدي للمجالس المحلية بواسطة الهيئات العامة .

مادة ٨٧ - لا تصبح ميزانية مجلس المحافظة نافذة المفعول الا بعد اعتمادها بقرار من رئيس الجمهورية ، أما بالنسبة الى ميزانيات مجالس المدن والمجالس القروية فيعتمدها مجلس المحافظة .

مادة ٨٨ - الى جانب الميزانية السنوية يضع المجلس برنامجا شاملا للمشروعات ونوزيعها على عدد معين من السنين ويشمل البرنامج المراحل التنفيذية وتكاليفها وطرق تنفيذها وتعتمد هذه البرنامج اللجنة الاقليمية للادارة المحلية بعد أخذ رأي الوزارات ذات الشأن على أن برامج مجالس المدن والمجالس القروية يجب اعتمادها قبلا من مجلس المحافظة وتدرج في الميزانية السنوية المبالغ اللازمة لتنفيذ الجزء المقرر للسنة على حسب البرنامج المعتمد .

مادة ٨٩ - الرسوم التي يفرضها مجلس مدينة أو مجلس قروي يجب لنفاذها أن يوافق مجلس المحافظة مبدئيا على وعائها وسعرها وطرق التظلم ووجوه الاعفاء منها ، ثم تعتمدها بعد ذلك اللجنة الاقليمية للادارة المحلية .

والرسوم التي يفرضها مجلس المحافظة يجب لنفاذها اعتماد اللجنة الاقليمية للادارة المحلية .

مادة ٩٠ - لا يجوز الاذن بالصرف أو الارتباط بمصروف الا في حدود اعتمادات الميزانية كما لا يجوز استعمال أي اعتماد في غير الغرض المخصص له في الميزانية .

مادة ٩١ - يجوز لرئيس المجلس المحلي بعد موافقة المجلس التصرف في المبالغ المعتمدة لأقسام كل بند بشرط عدم تجاوز مجموع الاعتماد المقدّر لذلك البند فيما عدا الاعمال الجديدة ولا يجوز تجاوز الاعتماد السنوي المخصص لبند من بنود الميزانية الا اذا كان في باقي اعتمادات البنود الأخرى من الباب ذاته وفر كاف لتغطية هذا التجاوز وذلك بالشروط الآتية :

( أ ) الترخيص في تجاوز البنود بما لا يزيد على ١٠٠٠٠٠ جنيه من سلطة مجلس



المحافظة و ٥٠٠٠ جنيه من سلطة مجلس المدينة و ١٠٠٠ جنيه بالنسبة الى المجلس القروى .

(ب) ما زاد على ذلك يصدر به الترخيص من الوزير المختص .

**مادة ٩٢ -** تفتح للارتباطات الخاصة بكل مشروع أو مصروف حسابات سنوية تبين الاعتماد السنوى المخصص للمشروع وتقيد بها المبالغ المرتبط بها على هذا الاعتماد مع ايضاح بيانات وافية عن كل ارتباط وبصفة خاصة تواريخ التنفيذ المتفق عليها ويستخرج تباعا الرصيد الباقي من الاعتماد دون ارتباط بعد كل قيد .

**مادة ٩٣ -** فى الاعمال الجديدة يجوز زيادة التكاليف الكلية المعتمدة بالميزانية لائى عمل من الاعمال مقابل تخفيض مماثل فى التقدير الكلى لاعمال او اعتمادات اخرى فى الباب ذاته ويكون ذلك من سلطة المجلس فيما لايجاوز ١٠٠٠٠ جنيه بالنسبة الى مجلس المحافظة و ٥٠٠٠ جنيه بالنسبة الى مجالس المدن و ١٠٠٠ جنيه بالنسبة الى المجالس القروية ومن سلطة الوزير المختص فيما زاد على ذلك .

**مادة ٩٤ -** اذا لم تسلم أو تنجز أعمال جديدة واردة فى ميزانية أى مجلس من المجالس المحلية لسنة قدر أن يقع فيها ذلك التسليم أو الانجاز جاز لمجلس المحافظة أن يرخص فى مصروفاتها فى سنة تالية ولو لم يدرج بها اعتماد لتلك المصروفات ، على أنه يشترط أن تكون المصروفات التى يرخص فيها على هذا الوجه داخلة فى حدود التكاليف السابق اعتمادها فى الميزانية لهذه الاعمال والا يترتب على هذا الترخيص تجاوز جملة الباب .

**مادة ٩٥ -** يجوز للمجالس المحلية أبرام عقود من شأنها أن ترتب التزامات على السنوات المالية المقبلة فى حالة عقود الاعمال غير القابلة للتجزئة والتى يمتد تنفيذها الى ما بعد انتهاء السنة المالية يجوز ابرامها بشرط ألا تزيد قيمة تلك العقود على جملة التكاليف النهائية الواردة فى البرنامج المعتمد لهذه الاعمال .

كما يجوز الارتباط مقدما على اعتمادات التوريدات والاعمال التى تتكرر بطبيعتها الواردة فى الباب الثانى فى حدود ١٠٠ ٪ من اعتمادات السنة التى يتم فيها الارتباط .

أما بالنسبة الى اعتمادات الباب الثالث فيجوز الارتباط فى شأنها مقدما بشرط أن تكون الاعمال أو التوريدات المتعلقة بها واردة فى مشروع التخطيط المعتمد وبعد موافقة الوزير المختص .

**مادة ٩٦ -** لرئيس كل مجلس أن يبرم عقودا للاستخدام أو الايجار أو الصيانة مدة تجاوز السنة المالية بشرط ألا يترتب عليها زيادة اعتمادات البنود الخاصة فى السنوات المالية المقبلة عن المربوط لتلك البنود فى ميزانية السنة المالية التى تم فيها التعاقد .

واذا زادت مدة التعاقد على سبع سنوات ولم تجاوز عشر سنوات وجب الحصول على ترخيص من الوزير المختص وما زاد على هذه المدة يكون الترخيص فيه من رئيس الجمهورية .

**مادة ٩٧ -** يقتصر التعاقد بالنسبة الى الاعمال القابلة للتجزئة على الجزء الذى يسمح به الاعتماد فى ميزانية السنة التى يحصل فيها التعاقد . أما اذا اقتضت الضرورة التعاقد على جزء من العمل مدة تجاوز السنة المالية وكان المبلغ المتعاقد عليه

يريد على الاعتماد المذكور فيجب ألا يحصل التعاقد الا بموافقة الوزير المختص وفي حدود التكاليف الكلية .

مادة ٩٨ - لرئيس المجلس سلطة الترخيص في الخصم على اعتمادات سنة مالية قائمه بمصروفات خاصة بسنة مالية سابقة بعد بحث أسباب التأخير وبشرط عدم تجاوز ربط البند في السنة المالية القائمة ، وفي حالة ما اذ تبين أن سبب التأخير يرجع الى عدم كفاية البند في ميزانية السنة المختصة تحدد المسؤولية في ذلك وترفق النتيجة بمستندات الصرف .

مادة ٩٩ - يضاف الوفر الناتج عن تنفيذ الاعمال الجديدة بالكامل في كل مجلس من المجالس المحلية الى حساب الاحتياطي العام لمجلس المحافظة التي تقع في دائرة اختصاصه هذه المجالس ويكون التصرف في هذا الاحتياطي لتنفيذ مشروعات أخرى بقرار من الوزير المختص بناء على اقتراح مجلس المحافظة .

مادة ١٠٠ - مع عدم الاخلال بأحكام المادتين ٨٨ و ٩٤ تبطل الاعتمادات المربوطة في ميزانية أي مجلس والاعتمادات الاضافية التي لم تصرف حتى نهاية السنة المالية .

مادة ١٠١ - تعلى بحساب الامانات المبالغ التي تخصم على الميزانية مقدما أي قبل الصرف في الحالات الآتية :

( ا ) المرتبات والمكافآت والاجور والايجازات المستحق صرفها لغاية نهاية السنة المالية ولم يتسن صرفها لسبب ما وكذلك أجور النقل وبدل السفر ومصتاريف الانتقال بشرط أن تكون المطالبات الخاصة بها قد قدمت حتى نهاية الشهر الثاني من السنة التالية .

(ب) ائمان المشتريات والتوريدات التي تم تسلمها فعلا بمخازن الحكومة لغاية نهاية السنة المالية ولم يتم صرفها لغاية آخر السنة المنتهية سواء كان ذلك بسبب توقيع الحجز عليها أو لاي سبب آخر ، وتشمل التعلية بالامانات أيضا الجزء المعلق صرفه من الثمن على تحقق الصلاحية بعد التجربة أو على اصلاح ما يوجد من عيوب .

(ج) قيم الحسابات الختامية عن الاعمال متى كانت مطابقة للعقود المبرمة في شأنها ولم يتسن صرفها لتوقيع الحجز عليها أو لامتناع المقاولين عن التوقيع عليها أو لتعذر الحصول على توقيعاتهم بسبب الغياب أو الوفاة مثلا .

وتشمل التعلية بالامانات الجزء المقرر حجزه من التكاليف بصفة ضمان لحين التسليم النهائي أو لحين القيام بالتشطيبات الصغيرة أو اصلاح ما يوجد من عيوب .

(د) ائمان العقارات التي تنزع ملكيتها وذلك بعد التعاقد مع الملاك أو بعد صدور القرار الخاص بنزع الملكية واتمام وضع اليد .

(هـ) المساعدات التي يتقرر صرفها على أقساط شهرية تمتد الى سنوات تالية .

(و) الاعانات والتبرعات والأشتراكات والمساهمة في تكاليف منشآت عامة أو خدمات أخرى الواردة بها بالميزانية ( بشرط أن تكون المجالس قد ارتبطت بها لغاية السنة المنتهية ) أو الاعتمادات الاضافية برسم هيئات أو أفراد معينين بالذات بشرط أن يكون رئيس الجمهورية قد وافق على فتح هذه الاعتمادات الاضافية قبل نهاية السنة المالية وتعذر صرفها الفعلي قبل نهاية السنة وكذلك مايتبقى دون صرف من

الاعتمادات الاجمالية الواردة بالميزانية بصفة اعانات لاعمال البر والخدمات الاجتماعية من محصلات الايرادات الخيرية واليانصيب .

(ز) يعلى بالامانات فى الشهر الاخير من السنة المالية ثمن المياه والكهرباء والغاز وغيرها التى تستهلك فى الشهر المذكور والتى ترد المطالبات الخاصة بها خلال الفترة المحددة لتقفل حسابات السنة المالية .

(ح) اذا تبين أن تنفيذ عمل ارتبط به سيتأخر الى ما بعد انتهاء السنة المالية المتفق على اتمام التنفيذ فيها يجوز تعلية المبلغ المرتبط به الى حساب الامانات «ارتباطات» ولا يجوز الصرف من حساب الامانات «ارتباطات» الا فى الأغراض والاوجه التى اقتضت تعلية المبلغ .

واذا لم يتم تنفيذ العمل خلال السنة المالية التالية للسنة التى تمت فيها التعلية بحساب الامانات «ارتباطات» يضاف المبلغ فى نهايتها الى الايرادات .

مادة ١٠٢ - مع مراعاة حكم المادة السابقة ينسب كل ايراد الى ميزانية السنة المالية التى يحصل فيها ، كما أن كل مصروف لا يحسب الا على ميزانية السنة المالية التى يصدر اذن الصرف خلالها ويجرى حكم هذه القاعدة على حسابات التسوية ، غير أنه يجوز لرئيس المجلس اطالة مدة تصفية هذه الحسابات الى نهاية سبتمبر من كل سنة

مادة ١٠٣ - تنشأ مخازن مستقلة للمجالس ، كما تنشأ عند الاقتضاء مخازن فرعية بالاقسام والوحدات الخادمة العامة التابعة للمجلس .  
وتسرى على تلك المخازن الاحكام الخاصة بالمخازن الحكومية فيما لا يتعارض مع احكام هذه اللائحة .

مادة ١٠٤ - يعين رئيس المجلس من بين موظفى المجلس من يعهد اليه بالاختصاصات المخولة لأمناء المخازن الحكومية .

كما يعين كل مجلس من بين موظفى المجلس الموظفين الذين يتولون الاختصاصات المنصوص عليها فى القوانين واللوائح فى شأن العقود والمخازن الحكومية .

مادة ١٠٥ - يتبع المجلس فيما يتعلق بامساك الدفاتر والسجلات المالية والاستثمارات وضبطها النظام الذى يصدر به قرار من وزير الخزانة .

مادة ١٠٦ - يفتح للمجلس حساب فى البنك الذى يعينه وزير الخزانة ويكون الصرف بشيكات موقعة من رئيس المجلس أو من ينييه توقيعاً أولاً ومن رئيس الحسابات أو مندوب عنه توقيعاً ثانياً .

مادة ١٠٧ - يقوم قسم الحسابات بمسك سجل خاص لميزانية المجلس لاعتماد جميع المبالغ التى تصرف خصماً على اعتمادات الميزانية من واقع المستندات والكشوف الشهرية التى يجب أن ترد الى القسم خلال الشهر التالى .

مادة ١٠٨ - يكون رئيس الحسابات أو من ينوب عنه - مسئولاً عن صحة جميع الصرفيات والارتباطات فيما يختص بالاعتمادات التى يتولى المجلس صرفها مباشرة وعليه أن يراجع جميع المستندات الخاصة بها .

وكل استمارة اعتماد صرف تقدم الى ادارة الحسابات يجب أن ترافقها المستندات المؤيدة لها مع توضيح المبلغ المطلوب صرفه بالارقام والكتابة .



**مادة ١٠٩ -** يراجع قسم الحسابات كشوف المرتبات الشهرية التي ترد له بالمطابقة على السجلات الموجودة لديه مع مراعاة التعديلات التي ترد اليه من قسم الموظفين ويتخذ الاجراءات اللازمة نحو صرفها لاربابها .

**مادة ١١٠ -** يجب ختم مستندات الصرف - الاصل والصنوبر - أو التأشير عليها بما يفيد المراجعة قبل اعتماد استمارة الصرف وبما يفيد الصرف بمجرد اصدار الشيك

**مادة ١١١ -** يحدد رئيس المجلس المحلي مقدار السلفة المستديمة بصفة مؤقتة - وتحدد قيمتها نهائيا بعد ستة أشهر من تاريخ التحديد المؤقت على أساس متوسط الصرف الشهري - ويعهد بالسلفة الى موظف تتوافر فيه شروط الضمان من غير موظفي الحسابات .

والسلفة المستديمة معدة للقيام بالمصروفات الطارئة والعاجلة ويكون الصرف منها فيما لا يزيد على عشرة جنيهاً بمقتضى إذن ويجب أن يبين به الغرض الذي صرفت من أجله ويعتمد من الرئيس المختص .

وعلى الموظف المعهود اليه بالسلفة المستديمة أن يقيد المبالغ التي يتسلمها وما يصرف منها في الدفتر المعد لذلك . وتجرد السلفة مرة على الأقل كل شهر وتخضع قيمتها اذا اتضح أنها تزيد على الحاجة الفعلية للصرف .

ويجوز لرئيس المجلس الترخيص في صرف مبالغ من السلفة المستديمة تزيد على عشرة جنيهاً .

**مادة ١١٢ -** للمحافظ أن يرخص في السلفة المؤقتة في حدود ٥٠٠ جنيه لكل حالة ولرئيس مجلس المدينة أن يرخص في حدود ١٠٠ جنيه ، ولرئيس المجلس القروي أن يرخص في حدود ٥٠ جنيهاً ، على أن تؤدي هذه السلفة ويسوى حسابها بمجرد انتهاء الغرض الذي صرفت من أجله .

ويسرى على الموظف الذي يعهد اليه بها شروط الضمان .

**مادة ١١٣ -** على الصيارف وسائر الموظفين الذين يعهد اليهم بنقود أو أوراق دمنجة أو أدوات أو مهمات أن يقدموا الضمانات المقررة طبقاً للنظم الحكومية .

**مادة ١١٤ -** يكون من سلطة رئيس المجلس التصريح بصرف مبالغ بمستندات بدل فاقد بعد التأكد من فقدانها وعدم تكرار الصرف مع تحديد المسؤولية .

**مادة ١١٥ -** للمحافظ الترخيص في تقسيط المبالغ المستحقة للمجالس قبل الموظفين والافراد في الاحوال الاستثنائية التي يتطلب فيها الامر تقسيط هذه المبالغ وذلك بناء على طلب المجالس ولمدة أقصاها ثلاث سنوات من تاريخ الاستحقاق .

**مادة ١١٦ -** لرئيس المجلس سلطة منح الرواتب والبدلات والمكافآت التشجيعية والاجور الاضافية بجميع أنواعها للموظفين والعمال وفقاً للفتاى والاوضاع المقررة في القوانين واللوائح .

**مادة ١١٧ -** لرئيس المجلس أن يصرح بصرف اغانات مالية لعائلات المتوفين من الموظفين أو العمال في حالة العسر الشديد وذلك في حدود مرتبة شهر .

**مادة ١١٨ -** يجب أن تتضمن الحسابات الشهرية والحسابات الربع سنوية بيانات شاملة عن تقدير الإيرادات واعتصامات المصروفات السنوية وما تم تحصيله وما صرف فعلاً وترسل هذه الحسابات الى وزارة الخزانة وديوان المحاسبة للمراجعة .

**مادة ١١٩ -** تخضع المجالس المحلية في عقودها لاحكام القوانين واللوائح المنظمة

لعقود الحكومة فيما لا يتعارض مع أحكام القانون وهذه اللائحة ومع مراعاة الأحكام الآتية :

( أ ) يكون للمحافظ سلطات وكيل الوزارة • ويكون لرئيس مجلس المدينة سلطات رئيس المصلحة • ويكون لرئيس المجلس القروى سلطة رئيس الفرع •  
( ب ) ويكون للمحافظ كذلك :

١ - اعتماد توصيات لجنة الشراء بالممارسة فيما يزيد على ٥٠٠٠٠ جنيه •

٢ - رفع غرامات التأخير فيما يزيد على ٢٠٠٠ جنيه •

( ج ) ويكون لمجلس المحافظة اجازة التأمين على مشتريات المجالس المحلية وممتلكاتها •

(د) يكون للوزير المختص تشكيل لجنة الممارسة خارج الجمهورية بعد أخذ رأى الوزير ذى الشأن •

( هـ ) يكون للوزير المختص سلطة وزير الخزانة واللجنة المالية فى الاستثناء من أحكام لائحة المناقصات والمزايدات •

## الباب الثامن

### الرسوم المحلية

مادة ١٢٠ - تقسم المحال العمومية والاندية والمحال الصناعية والتجارية ، الواردة فى البند (د) من المادة ٤٠ من القانون ، الى درجات على حسب الأهمية النسبية لكل منها • ويراعى فى التقسيم المذكور القيمة الإيجارية للمكان الذى تشغله ، وتحدد لكل درجة فئة معينة من الرسوم • أما الشئون ومخازن السماد فيكون تحديد الرسوم بالنسبة اليها على أساس ما تنسج له من بضائع •

وبالنسبة الى المحال الصناعية يكون تحديد الرسوم على أساس انتاجها الفعلى فاذا تعذر التحديد على هذا الأساس يكون على أساس القوى المحركة فى هذه المحال وعدد الدواليب أو الآلات أو الانوال التى تدار فيها أو بنسبة مئوية من القيمة الإيجارية للمكان الذى تشغله •

وبالنسبة الى المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة تسرى عليها أحكام الفقرة الاولى من هذه المادة اذا كانت من المحال التجارية وتسرى عليها أحكام الفقرة الثانية اذا كانت من المحال الصناعية •

مادة ١٢١ - يكون تحديد الرسوم على العربات على أساس عدد عجلاتها • ويجوز أن يخفض هذا الرسم بالنسبة الى عربات اليد وفق حالتها • أما الدراجات وحيوانات الجر والكلاب فيحدد رسم سنوى ثابت على كل منها •

مادة ١٢٢ - مع مراعاة أحكام قانونى الملاحة الداخلية والرسوم فى المياه الداخلية يكون تحديد الرسوم على المراكب التجارية ومراكب الصيد والنزهة ومعادى النجس والعائمات على حسب نوع كل منها وبفئات يراعى فى تقديرها حمولة المركب أو عدد بحارتها أو قوتها المحركة •

**مادة ١٢٣ -** يكون تحديد الرسوم على ما يذبح في المذابح العامة أو النقطة المستعملة لذلك بواقع الرأس أو بواقع الوزن الصافي للحوم .

**مادة ١٢٤ -** يكون تحديد الرسوم على الاسواق المرخص في ادارتها للأفراد والهيئات والشركات بنسبة ايراداتها أو بتقدير رسم سنوى ثابت مع مراعاة مساحتها وموقعها من المدينة أو القرية والحركة التجارية فيها .

**مادة ١٢٥ -** يكون تحديد الرسوم على استغلال الشواطئ والسواحل على أساس المساحة المشغولة ومدة الاشغال مع مراعاة صقع المنطقة .

**مادة ١٢٦ -** يصدر بتحديد الحد الاقصى للرسوم المنصوص عليها في المواد ١٢١ الى ١٢٥ قرار من رئيس الجمهورية . والى أن يصدر هذا القرار يستمر العمل بالاحكام القائمة .

**مادة ١٢٧ -** تؤلف في كل مجلس مدينة أو مجلس قروي لجنة للقيام بعملية حصر المحال والعقارات والاشياء المبينة في المادة ٤٠ من القانون وتقدير الرسوم على كل منها طبقا للاساس الذي اختاره المجلس عند تقرير فرض الرسم تطبيقا للقواعد السابقة كما تقوم اللجنة بتحديد تاريخ استحقاق هذه الرسوم .

**مادة ١٢٨ -** تشكل اللجنة المشار اليها في المادة السابقة من :

- ( ا ) أحد موظفي المحافظة يختاره المحافظ في كل سنة وتكون له الرئاسة .
- ( ب ) عضوين من أعضاء مجلس المدينة أو المجلس القروي تختارهما هيئة المجلس في كل سنة من بين الاعضاء المنتخبين .
- ( ج ) مهندس تنظيم يندبه رئيس مجلس المدينة أو المجلس القروي .
- ( د ) سكرتير المجلس أو كاتب الحسابات في المجالس القروية التي لا يكون فيها سكرتير .

**مادة ١٢٩ -** تبدأ اللجنة عملها في أول مارس من كل سنة على أن تنتهي منه خلال شهر ثم تقدم كشوف الحصر والتقدير الى رئيس المجلس موقعا عليها منها .

**مادة ١٣٠ -** يقوم المجلس باخطار كل ممول بخطاب موصى عليه بقيمة الرسوم التي قدرتها عليه اللجنة وتعد ادارة المجلس كشوفا بأسماء الممولين وقيمة الرسوم المقدرة على كل منهم وتلصق هذه الكشوف على لوحات خاصة يعدها المجلس لهذا الغرض تعرض في دار المجلس وفي مركز الشرطة أو دار العمدة على حسب الاحوال مدة خمسة عشر يوما على الأقل تحسب ابتداء من اتمام الاخطارات على أن ينتهي كل ذلك في آخر الشهر التالي للشهر المنصوص عليه في المادة السابقة .

**مادة ١٣١ -** لكل ممول الحق في أن يقدم تظلما الى المجلس بخطاب موصى عليه من الرسوم التي قدرتها اللجنة في مدى خمسة عشر يوما التالية لانقضاء مدة العرض ولا يكون التظلم مقبولا اذا قدم بعد هذا الميعاد .

**مادة ١٣٢ -** يعرض المجلس التظلمات مع كشوف الحصر على لجنة تشكل على الوجه الآتي :

- ( ا ) أحد كبار موظفي المحافظة يندبه المحافظ سنويا وتكون له الرئاسة .
- ( ب ) عضو مجلس المدينة أو المجلس القروي الذي يمثل وزارة الشؤون البلدية القروية .



(ج) مأمور ضرائب المدينة أو القرية أو ممثل مصلحة الضرائب أو في أقرب بلدة أو قرية إليها .

(د) عضو يختاره المجلس من بين أعضائه المنتخبين .

وعند تساوى الاصوات يرجع الجانب الذى منه الرئيس .

**مادة ١٣٣ -** على لجنة التظلمات المنصوص عليها في المادة السابقة مراجعة كشوف الحصر والتقدير وفحص التظلمات وتقرير ما تراه من الاعفاء أو الرفع أو التعديل على أن يتم ذلك خلال خمسة وأربعين يوما من تاريخ وصول التظلم .

**مادة ١٣٤ -** تقوم لجنة الحصر والتقدير المنصوص عليها في المادة ١٢٧ في شهر سبتمبر من كل سنة بحصر ما يكون قد استجد من المحال وغيرها خلال السنة وتقدير الرسوم المستحقة عليها على أن يتبع في ذلك الاجراءات السابقة .

**مادة ١٣٥ -** يكون تحصيل الرسوم دفعة واحدة . ويجوز تحصيلها على أقساط بقرار من المجلس مصدقا عليه من الوزير المختص .

وللمجالس تحصيل الرسوم مباشرة ويجوز لها أن توكل الامر الى أية جهة أخرى بعد الاتفاق معها وتصديق الوزير المختص .

**مادة ١٣٦ -** تعفى من الرسوم المنصوص عليها في المادة ٤٠ من القانون :

( أ ) الاموال العامة للحكومة .

( ب ) الاماكن المخصصة للعبادة .

ويجوز للمجلس - بأغلبية المطلقة لأعضائه - أن يعفى منها الجمعيات والمؤسسات الخيرية

**مادة ١٣٧ -** لا ترفع هذه الرسوم خلال السنة المالية الا اذا زالت الاسباب الداعية لفرضها . ومع ذلك فلا ترفع الرسوم عن المحال الثابتة - تجارية كانت أو صناعية - التي يقتصر العمل فيها على فترات متقطعة من السنة ، ويجوز تخفيض الرسوم أثناء السنة اذا طرأ من الظروف ما يجعل الرسم الذى كان مربوطا من قبل غير متناسب مع الحالة الجديدة . ويكون الرفع أو التخفيض بناء على طلب يقدمه الممول وتتخذ في شأنه الاجراءات المنصوص عليها في هذه اللائحة .

### الباب التاسع

**مادة ١٣٨ -** مع مراعاة حكم المادة ٩٤ من القانون ، يجوز للجنة المركزية استثناء من الاحكام السابقة أن تقرر وجوب اعتماد الوزير المختص أو اللجنة الاقليمية للادارة المحلية لبعض القرارات التي لا تتطلب هذا الاعتماد على حسب هذه اللائحة . ويكون ذلك بقرار يعمل به من تاريخ صدوره .

**مادة ١٣٩ -** فيما عدا القرارات الصادرة من المجالس المحلية والتي يختص رئيس الجمهورية أو اللجنة الاقليمية للادارة المحلية بالتصديق عليها على السلطة التي تملك التصديق أن تصدق على كل القسرات أو أن ترفضه جملة ويجب أن يكون القرار الصادر برفض التصديق على قرار المجلس المحلى مسببا وأن يخطر به المحافظ ورئيس المجلس المحلى المختص كتابة خلال ستين يوما من تاريخ صدوره ، الا اعتبر القرار نافذا .

## قرارات وزارية

### وزارة الاقتصاد

قرار رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠ (١)  
باصدار لائحة الرقابة على عمليات النقد

### وزير الاقتصاد بإقليم مصر

بعد الاطلاع على القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد والقوانين المعدلة له والقرارات الوزارية المنفذة ،  
وعلى القانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٣ بفرض رسم طبى على من يطلب تحويل عملة أجنبية للعلاج ،

### قـسـرـر :

- مادة ١ - يعمل بأحكام لائحة الرقابة على عمليات النقد المرافقة .
  - مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
- تحريرا فى ٢ جمادى الاول سنة ١٣٨٠ ( ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٦٠ )

### لائحة الرقابة على عمليات النقد

#### الباب الاول - الفصل الاول

#### تنظيم رقابة النقد

مادة ١ - تسرى أحكام هذه اللائحة على جميع البنوك والمنشآت المرخص لها بمزاولة عمليات النقد الاجنبى طبقا للشروط التى يقرها وزير الاقتصاد ولاحكام التى تصدرها اللجنة العليا للنقد عن طريق الادارة العامة للنقد .

مادة ٢ - تشكل لجنة عليا للنقد من :

رئيسا	وكيل وزارة اقتصاد	...
	وكيل وزارة الاقتصاد المساعد لشئون النقد	...
	مستشار الدولة بوزارة اقتصاد	...
	مدير عام النقد بوزارة اقتصاد	...
	مدير عام التصدير بوزارة اقتصاد	...
أعضاء	مدير عام الاستيراد بوزارة اقتصاد	...
	مدير عام الشؤون المالية والاقتصادية بوزارة اقتصاد	...
	مدير عام التمثيل التجارى بوزارة اقتصاد	...
	مدير عام الهيئة العامة لتنمية الصادرات	...
	وكيل محافظ البنك الاهلى المصرى	...

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٤ مكررا ( ١ ) الصادر فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٦٠ .

مادة ٣ - تختص اللجنة العليا للنقد بما يأتي :

( ا ) بحث ما يقدم لها من مسائل متعلقة بعمليات النقد .

( ب ) بحث أسعار العملات الأجنبية على أساس أسعار التعادل التي أقرها صندوق النقد الدولي وذلك بالنسبة لعملات البلاد المنضمة إليه مع مراعاة فروق البيع والشراء المعتادة وعلى أساس أسعار الصرف في الاسواق العالمية لغير هذه البلاد وعرض نتيجة هذا البحث على وزير الاقتصاد لاعتمادها .

( ج ) بحث ما يعرض عليها من طلبات الاعفاءات والاستثناءات الواردة في المادتين ٣ و ٤ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المشار إليه .

( د ) دراسة نتائج الاتفاقات التجارية وتحليل هذه النتائج وتقديم توصياتها وذلك وفقا للبيانات التي تعدها الادارة العامة للنقد وتعرضها على اللجنة بملاحظاتها كل ستة أشهر .

( هـ ) دراسة الميزان التجاري وميزان المدفوعات مع الدول الهامة وتحليل عناصرها وتقديم توصياتها وذلك على أساس بيان احصائي تقدمه الادارة العامة للنقد للجنة كل ثلاثة أو ستة أشهر مشفوعا بملاحظاتها .

مادة ٤ - تتولى الادارة العامة للنقد تنفيذ احكام القانون والقرارات الصادرة من وزير الاقتصاد ومن اللجنة العليا للنقد والبت في الحالات التي لا توجد قواعد بشأنها في هذه اللائحة .

مادة ٥ - يرخص بمزاولة عمليات النقد الاجنبى وذلك في حدود ماتخوله الادارة العامة للنقد من سلطات للبنوك الآتية :

البنك الاهلى المصرى

بنك مصر

بنك الاسكندرية

بنك القاهرة

بنك الجمهورية

البنك البلجيكي والدولى بمصر

البنك العربى

بنك الاستيراد والتصدير المصرى

ذى فيرست ناشيونال سيتى بنك أوف نيويورك

بنك الاتحاد التجارى

البنك الاهلى اليونانى

البنك التجارى اليونانى

البنك التجارى الايطالى للقطر المصرى

ذى بنك أوف طوكيو



تركيا ايش بنكاسى

البنك المصرى لتوظيف الاموال

البنك الايطالى المصرى

بنك التجارة ( ن . تيجيوزى وشركاه )

البنك اللبنانى للتجارة

بنك موصيرى

البنك الاهلى التجارى السعودى

امريكان اكسبريس كومبانى اينكروپوريتد

البنك التجارى المصرى

بنك زلحة

البنك المصرى العربى

مادة ٦ - يرخص للسادة توماس كوك وولده بالتعامل فى النقد الاجنبى وشيكات البتياحة فى حدود ما تستلزمه الاغراض السياحية .

مادة ٧ - يتولى البنك الاهلى المصرى وفقا للاوضاع والقواعد الواردة فى هذه اللائحة شراء العملات الاجنبية من البنوك والمؤسسات المشار اليها فى المادتين السابقتين وبيعها اليها عند الحاجة .

مادة ٨ - تحال جميع العمليات التى لا توجد قواعد خاصة بشأنها فى هذه اللائحة الى الادارة العامة للنقد .

مادة ٩ - على البنوك أن تتحقق من أن جميع مايقوم به من عمليات النقد الاجنبى يجرى طبقا للتشريع الصادر بتنظيم الرقابة على النقد والقرارات المتعلقة به والتعليمات الصادرة عن الادارة العامة للنقد .

مادة ١٠ - على البنوك أن تبلغ الادارة العامة للنقد عن جميع الوقائع التى تقع تحت نظرها والتى تعد محاولات للتهرب من أحكام الرقابة على النقد .

## الباب الاول - الفصل الثانى

### التعامل فى العملات الاجنبية

مادة ١١ - يقصد بعبارـة « العملات الاجنبية » فى هذه اللائحة جميع العملات ماعدا عملة الاقليم المصرى ويقصد بعبارـة « أموال غير المقيمين » العملات الاجنبية والجنهات المصرية التى يملكها اشخاص غير مقيمين .

مادة ١٢ - يجب أن يتم التعامل فى العملات الاجنبية عن طريق البنوك والمؤسسات المرخص لها بذلك ولا يجوز لها أن تتعامل بالبيع والشراء الا فى العملات التى يعلن البنك الاهلى المصرى أسعارها .

أما فيما يختص بالبنكنوت الاجنبى وغيره من العملات الورقية فيمكن للبنوك

أن تشتري لحسابها ما يعرض عليها منه في حدود ما تحتاج إليه وللبنك الاهلي المصري أن يشتري هذه الاوراق باتفاق خاص .

مادة ١٣ - لا يجوز للبنوك ان تتعامل فيما بينها بالعملات الاجنبية ولا أن تقوم بعمليات موازنة (Arbitrage) الا بموافقة الادارة العامة للنقد .

مادة ١٤ - على البنوك أن تتعامل بالاسعار التي يعلنها البنك الاهلي المصري للبنوك ولها أن تتقاضى من عملائها عمولة لا تجاوز اثنين في الالف مضافا اليها النفقات المصرفية المتعادة .

مادة ١٥ - يجوز للبنوك أن تستبقى لديها عملات اجنبية وفقا لتعليمات الادارة العامة للنقد ويجب على البنك أن يعرض ما يزيد على القدر المستموح به على البنك الاهلي المصري في الميعاد الذي تحدده الادارة المذكورة .

مادة ١٦ - على البنك أن يقيد في دفاتره كل مبلغ من العملات الاجنبية يشتريه خلال الاسبوع ويعيد بيعه لعميل من العملاء قبل نهاية الاسبوع أو يحتفظ به لمعاملاته التجارية طبقا لترخيص الادارة العامة للنقد ويكون القيد متضمنا بيع المبلغ الى البنك الاهلي المصري وشرائه منه بأسعار الشراء والبيع التي يعلنها البنك الاخير لهذه العملات في يوم إجراء القيد .

مادة ١٧ - على البنك أن يدفع الفرق بين سعري الشراء والبيع الناتج من هذه القيود الى البنك الاهلي المصري بالقاهرة في نهاية كل اسبوع لحساب وزارة الخزانة « حساب الارباح الناتجة من عمليات النقد الخارجية » ويجب عليه أن يرسل الى الادارة العامة للنقد كشفا من صورتين يبين حصيلة المبلغ المدفوع للحساب المذكور والعملات الاجنبية المحصل عنها هذه الفروق .

مادة ١٨ - يتعامل البنك الاهلي المصري بالاجل في العملات الحرة التي يعلن اسعارها أو أية عملة أخرى تصدر بها تعليمات الادارة العامة للنقد .

وتحدد اسعار الشراء والبيع على اساس الاسعار الحاضرة للعملة التي يعلنها البنك الاهلي المصري مخصصا منها أو مضافا اليها نسبة تحددها الادارة العامة للنقد .

مادة ١٩ - يجوز للبنك بعد موافقة البنك الاهلي المصري أبرام عقود آجلة لشراء أو بيع العملات الاجنبية بالاجل بغير ضمان منصرف الصرف الرخصى للعملة الاجنبية الشائدة في تاريخ إبرام العقد .

ويقتصر أبرام العقود الآجلة على تغطية عمليات الاستيراد أو التصدير أو عمليات التجارة الدولية مع مراعاة ما يأتي :

(أ) يتعين عند إبرام عقد بيع أجل بشأن عملية استيراد تقديم ترخيص استيراد ساري المفعول أو استثمار « أ » مبدئية أو مؤقتة مؤشر عليها من الجمارك بما يفيد وصول البضائع المستوردة وبشرط أن يسمح الترخيص أو الاستثمار بتحويل مبلغ العملة الاجنبية موضوع العقد .

(ب) يتعين عند إبرام عقد شراء أجل بشأن عملية تصدير تقديم استثمار تصدير « ت » ص « معتمدة وإذا لم تكن هذه الاستثمار قد صدرت فيجب تقديم عقد البيع والبرقيات المتبادلة وطلبات الشراء التي تؤيد جدية العملية « على أن تقدم استثمار التصدير « ت » ص « فيما بعد » .

(ج) يتعين عند إبرام عقد آجل لشراء أو بيع عملة أجنبية بشأن عملية تجارة دولية تقديم استمارة «ت» معتمدة وفقا لتعليمات الإدارة العامة للنقد الجارى العمل بها .

وفى جميع هذه الحالات يجب التأشير على الاستمارة «أ» أو «ت» ص» وعقود البيع أو الشراء والبرقيات المتبادلة فى هذا الشأن بتفاصيل العقد الآجل الذى يتم إبرامه .

ولا تدرج مبالغ العقود الآجلة فى الكشف الاحصائية التى تقدمها البنوك الى الادارة العامة للنقد ويجب قيد مبالغ العملات الأجنبية التى يتم تسليمها فعلا بموجب هذه العقود من واقع الاستثمارات «أ» النهائية أو المذكرات رقم «٢» أو المذكرات الخاصة بالاستثمارات «ت» التى تصدر عند تحويل أو استرداد العملة موضوع العقد فى كشف البنوك الاحصائية فى الوقت المناسب .

مادة ٢٠ - تبرم العقود الآجلة بناء على طلب المشتري أو البائع المقيم لمدة لا تتجاوز المهلة القانونية اللازمة لاسترداد العملة الأجنبية أو استعمالها وفقا للقواعد السبارية .

وتكون هذه العقود على أساس مائة وحدة من العملة المتفق عليها أو بمضاعفاتها ولمدة لا تقل عن شهر تجدد فيما بعد لمدة متصلة قدرها ١٥ أو ٣٠ يوما .  
ويجب الحصول على موافقة الادارة العامة للنقد قبل الإلغاء الكلى للعقود الآجلة ويجوز للبنك إلغاء الارصدة غير المستعملة من هذه العقود وذلك باعادة بيع أو شراء العملة بسعرى البيع والشراء وقت التعاقد على ألا يجاوز الرصيد غير المستعمل ١٠٪ من القيمة الأصلية للعقد .

مادة ٢١ - على البنوك شراء ما يعرض عليها من العملات الأجنبية التى يعلن البنك الأهلى المصرى استعارها بشرط ألا يكون هناك أى قيد على استعمالها .  
أما ما يعرض عليها من العملات الأخرى فيجب إحالة أمره الى الادارة العامة للنقد مرة كل أسبوع مع مراعاة ذكر البيانات الآتية :

اسم العميل - نوع العملة - المبلغ - مكان ايداعها وطبيعة العملية .

مادة ٢٢ - لا يجوز اصدار خطابات الاعتماد وشيكات السياحة الا للاغراض السياحية ويجب ختم هذه الخطابات والشيكات بوضوح بخاتم البنك الذى أصدرها وقصر استخدامها على الدول التى صيدرت عليها ما لم تكن صادرة باحدى العملات الحرة .

لا يجوز اصدار خطابات اعتماد بالعملات الحرة صالحة للصرف فى أى من البلاد المرتبطة مع الإقليم المصرى باتفاق دفع ثنائى الا بموافقة الادارة العامة للنقد .

مادة ٢٣ - يسرى مفعول الاستثمارات المعتمدة من الادارة العامة للنقد للترخيص بعمليات معينة لمدة ثلاثين يوما فقط من تاريخ اعتمادها .

ويظل الترخيص الكتابى الصادر من الادارة العامة للنقد بالموافقة على عمليات معينة ساريا لمدة ثلاثين يوما فقط من تاريخ الترخيص ما لم تحدد مدة أطول .

وعلى البنوك اخطار عملائها بقرارات الادارة العامة للنقد فور استلامها وايضاح تاريخ انتهاء صلاحية التراخيص .



## الباب الاول - الفصل الثالث

## صفة « غير المقيم » و « حسابات غير المقيمين »

مادة ٢٤ - يقصد بغير المقيم فى هذه اللائحة من لا تتوافر فيه احدى الصفات الآتية :

( ا ) أن يكون متمتعاً بجنسية الجمهورية العربية المتحدة ومن الاقليم المصرى بصرف النظر عن محل اقامته .

( ب ) من يحمل بطاقة اقامة لمدة لا تقل عن خمس سنوات ميلادية أو اقامة لمدة متصلة بلغت فى مجموعها خمس سنوات ميلادية .

( ج ) كل شخص اعتبارى مركزه الرئيسى أو مركز نشاطه الرئيسى فى الاقليم المصرى .

( د ) فروع المنشآت الاجنبية أو مكاتبها التى تزاوّل نشاطاً فى الاقليم المصرى .

مادة ٢٥ - للاجنبى الذى كان يقيم فى الاقليم المصرى ويزمّع ترك الاقليم ويريد الحصول على صفة غير المقيم أن يقدم طلباً من صورتين على النموذج رقم « ١ » الملحق باللائحة ويرفق بالطلب ما يثبت أن الطالب قد قرر مغادرة الاقليم المصرى نهائياً وقائمة موضحاً بها جميع ممتلكاته فى الاقليم المصرى وتسرى على الطالب أحكام المواد الثلاثة التالية .

مادة ٢٦ - تمنح صفة غير المقيم منسوبة الى البلد الذى يثبت اقامة الطالب فيه اقامة دائمة الا اذا كان بجنسيته ينتمى الى بلد بينها وبين الاقليم المصرى اتفاق دفع ثنائى أو اتفاق خاص ينظم تحويل الاموال الى هذا البلد فتحدد صفته طبقاً لقواعد هذا الاتفاق .

مادة ٢٧ - يكون الحد الاقصى للمبلغ الذى يمكن الافراج عنه من أموال الرعايا الاجانب فى الاقليم المصرى الذين عادت اليهم صفة غير المقيم هو خمسة آلاف جنيه مصرى للأسرة بصرف النظر عما اذا كان هذا المبلغ مكوناً من عناصر رأس المال أو الدخل ويقيّد ما يزيد عن هذا الحد فى حساب مجمد باسم صاحب الشأن .

مادة ٢٨ - يجوز لصاحب الشأن قيد المبلغ الذى يمكن الافراج عنه فى حدود الخمسة آلاف جنيه مصرى سالف الذكر فى الجانب الدائن من « حساب غير مقيم » يفتح باسمه .

مادة ٢٩ - تعتبر الحسابات الرسمية للسفارات والمفوضيات الاجنبية « حسابات غير مقيمة » .

مادة ٣٠ - تعتبر حسابات القنصليات وأعضاء الهيئات السياسية والقنصلية الاجنبية الذين يعملون فى الاقليم المصرى « وحسابات غير مقيمة مؤقتة » . ويجوز للإدارة العامة للنقد الاذن بالتحويل منها .

مادة ٣١ - يجوز لغير المقيمين من الافراد والشركات والهيئات والمؤسسات المصرفية أن يفتحوا فى أحد البنوك المعتمدة حسابات غير مقيمة وفقاً لما هو وارد بالمادة ٣٣ من هذا الفصل بشرط أن تستخدم هذه الحسابات فى الأغراض التى تنص على أعمالهم .

ويجوز للبنوك المعتمدة أن تفتح مثل هذه الحسابات لغير المقيمين دون الحصول مقدما على موافقة الادارة العامة للنقد اذا ما ثبت لديها أن فتح هذه الحسابات تقتضيه الاغراض المشروعة لاعمالهم وأنها تغذى بأموال واردة بطرق دفع مناسبة .

ولا يجوز تعديل صفة حساب غير مقيم الا بعد الحصول على موافقة الادارة العامة للنقد .

مادة ٣٢ - يشترط للسحب على المكشوف على الحسابات غير المقيمة الحصول مقدما على موافقة الادارة العامة للنقد .

مادة ٣٣ - مع مراعاة أحكام المادة ٤٩ للبنوك أن تحتفظ بالانواع التالية من الحسابات غير المقيمة ويجرى القيد فيها على النحو الآتي :

١ - حسابات غير مقيمة «حرة» وتفتح بأسماء غير مقيمين دون التقيد بمحل إقامة صاحب الحساب .

ويتضمن الجانب الدائن منها ما يأتي :

- ( أ ) حصيلة بيع أية عملة من العملات الحرة المحولة من الخارج .
- ( ب ) مبالغ محولة من حساب غير مقيم حر آخر .
- ( ج ) الفائدة المصرفية على هذه الحسابات .
- ( د ) ما يعادل المبالغ التي تصرح الادارة العامة للنقد بتحويلها بعمليات حرة .

ويتضمن الجانب المدين منها ما يأتي :

- ( أ ) المدفوعات المستحقة على غير المقيم لمقيم .
  - ( ب ) تحويلات الى حساب غير مقيم «حر» أو «ج» أو «د» .
  - ( ج ) تحويلات الى الخارج بأية عملة حرة .
- ٢ - حسابات غير مقيمة «ج» وتفتح بأسماء غير مقيمين دون التقيد بمحل إقامة صاحب الحساب .

ويتضمن الجانب الدائن منها ما يأتي :

- ( أ ) حصيلة بيع أية عملة من العملات الحرة المحولة من الخارج .
- ( ب ) المبالغ المحولة من حساب غير مقيم (حر) أو «ج» .
- ( ج ) المبالغ التي تصرح الادارة العامة للنقد باضافتها الى هذا الحساب .

ويتضمن الجانب المدين منها ما يأتي :

- ( أ ) المدفوعات المستحقة على غير المقيم لمقيم باستثناء قيمة الصادرات ورسوم المرور في قناة السويس وتمويل السفن .
- ( ب ) تحويلات الى حسابات غير مقيمة «ج» أخرى .
- ( ج ) تحويلات الى حسابات غير مقيمة «د» بعد الحصول على موافقة الادارة العامة للنقد .
- ( د ) تحويلات الى الخارج بعمليات حرة بعد الحصول على موافقة الادارة العامة للنقد .

٣٩) حسابات غير مقيمة «د» تفتح بأسماء غير مقيمين يكون محل إقامتهم في بلد يتيها وبين الأقلية المصري ترتيبات أو اتفاق دفع ثنائي ، وفي هذه الحالة يجب أن يحمل الحساب صفة البلد الذي يقيم فيه صاحب الحساب ولا يجوز التحويل من حسابات تنتمي إلى بلد معين إلى حسابات تنتمي إلى بلد آخر دون موافقة الإدارة العامة للنقد .

ويتضمن الجانب الدائن منها ما يأتي : -

- ( أ ) حصيلة بيع أية عملة من العملات الحرة المحولة من الخارج .
- ( ب ) المبالغ المحولة من حساب غير مقيم «حر» .
- ( ج ) المبالغ المحولة من حساب غير مقيم «ج» بشرط التحقق من سبق موافقة الإدارة العامة للنقد على هذا التحويل .
- ( د ) المبالغ المحولة من حسابات غير مقيمة «د» أخرى لها نفس الصفة .
- ( هـ ) المبالغ التي تصرح الإدارة العامة للنقد بإضافتها إلى هذا الحساب .

ويتضمن الجانب المدين منها ما يأتي : -

- ( أ ) أية مدفوعات مستحقة على غير مقيم في البلد الذي ينتمي إليه الحساب إلى مقيم باستثناء قيمة الصادرات ورسوم المرور في قناة السويس وتموين السفن .
  - ( ب ) تحويلات إلى حسابات غير مقيمة «د» أخرى لها نفس الصفة أو لها صفة أخرى بعد الحصول على موافقة الإدارة العامة للنقد .
  - ( ج ) تحويلات إلى البلد الذي ينتمي إليه الحساب بعد الحصول على موافقة الإدارة العامة للنقد .
- ... ويجوز لغير المقيم أن يحتفظ بنوع أو بأكثر من الحسابات غير المقيمة المشار إليها في هذه المادة .

#### الباب الأول - الفصل الرابع

##### طرق الدفع بين المقيمين وغير المقيمين

مادة ٣٤ - تجري المداورات إلى غير المقيمين وفقاً لطبيعة العملية التي ترتب عليها الدفع بأحدى الوسائل الآتية :

- ( أ ) عملة بلد المستفيد عند توافرها .
- ( ب ) إحدى العملات الحرة .
- ( ج ) الجنيهات المصرية بالإضافة إلى حساب غير مقيم مناسب .
- ( د ) أية طريقة أخرى تحددها الإدارة العامة للنقد بمقتضى تعليمات عامة أو بموافقة خاصة .

مادة ٣٥ - تقبل المداورات من غير المقيمين بأحدى الوسائل الآتية :

- ( أ ) عملة بلد الدافع إذا كانت من العملات التي يعلن البنك الأهلي المصري أسعارها .
- ( ب ) إحدى العملات الحرة .
- ( ج ) الجنيهات المصرية مضمومة من حساب غير مقيم مناسب .
- ( د ) أية طريقة أخرى تحددها الإدارة العامة للنقد بمقتضى تعليمات عامة أو بموافقة خاصة .



مادة ٣٦ - لا يجوز اجراء مدفوعات بالعملات الاجنبية بين المقيمين دون ترخيص خاص من الادارة العامة للنقد فيما عدا الحالات المشار اليها فى الفقرة الثانية من المادة ٨٩ .

مادة ٣٧ - تشمل العملات الحرة ما يأتى :-

- الدولار الكندى
- الكرون الدنماركى
- المارك الالمانى
- الفلورين الهولندى
- الكرون النرويجى
- الكرون السويدى
- الفرنك السويسرى
- الدولار الأمريكى
- الليرة الايطالية
- الجنيه الاسترلىنى
- الفرنك البلجيكى
- الاسكودو والبرتغالى
- الشلن النمساوى
- الفرنك الفرنسى

مادة ٣٨ - تحصل عمولة بواقع ٢٪ على جميع المدفوعات التى تتم بالجنبيات المصرية بالاضافة الى أو بالحسم من الحسابات المصرفية غير المقيمة التى تحتفظ بها البنوك المعتمدة وكذلك الحسابات المفتوحة بالجنبيات المصرية لدى البنك الاهلى المصرى تنفيذاً لترتيبات أو اتفاقات دفع ثنائية مع البلاد الاجنبية ويكون التحصيل بمعرفة البنك الذى يحتفظ بالحساب .

واستثناء من أحكام الفقرة السابقة لا تحصل هذه العمولة على التحويلات بين الحسابات غير المقيمة التى من نفس النوع أو الصفة .

وتدفع هذه العمولة فى نهاية كل أسبوع الى البنك الاهلى المصرى بالقاهرة لحساب وزارة الخزانة وحساب الارباح الناتجة عن عمليات النقد الخارجية، وتدرج فى الكشوف المشار اليها فى المادة ٨٧ .

### الباب الاول - الفصل الخامس

#### الحسابات المجمدة والمدفوعات التى لها صفة رأس المال

مادة ٣٩ - المبالغ المستحقة الدفع الى «غير مقيم» التى لا تجيز تحويلها قواعيد الرقابة على النقد ينبغى أن تدفع فى حساب مجمد لدى أحد البنوك المعتمدة فى الاقليم المصرى .

ويعتبر الدفع بهذه الطريقة مبرراً لنزعة الدافع .

ويجب على البنوك أن تقيد فى الجانب الدائن «للحساب المجمد» المبالغ التى لها صفة رأس المال حيث يجوز التحويل بموافقة الادارة العامة للنقد فى الحالات الآتية :

( ١ ) قيمة الاوراق المالية التى استهلكت أو حل ميعاد استحقاقها طبقاً لشروط اصداها الاصلية .

(ب) قيمة عقود التأمين على الحياة أو العقود المختلطة عند تصفيتها أو عند استحقاقها .

(ج) الرهونات التي يحل ميعاد استحقاقها .

(د) متجهد النفقة المتجمعة المستحقة بحكم قضائي على ألا تجاوز خمسة آلاف جنيه مصرى .

مادة ٤٠ - يجوز لغير المقيم أن يستثمر أرصدة حساباته المجمدة فى شراء الأوراق المالية الآتية :

( أ ) سندات القروض الحكومية .

(ب) الاسهم الاسمية المسجلة للشركات المؤسسة فى الاقليم المصرى .

(ج) الاشتراك فى زيادة رأس مال الشركات فى الاقليم المصرى والتي سبق لصاحب الحساب المساهمة فيها .

ويجب أن يتم الشراء عن طريق البنك المفتوح لديه الحساب المجمد بشرط ألا تحفظ الأوراق المالية المشتراة لدى بنك معتمد .

ويجوز للادارة العامة للنقد أن توافق على أية طريقة أخرى للاستثمار .

مادة ٤١ - يعاد قيد قيمة الأوراق المالية المباعة أو المسحوبة أو المستهلكة لوالتي حل ميعاد استحقاقها وكانت مشتراة من أرصدة حسابات مجمدة الى هذه الحسابات .

مادة ٤٢ - يجوز تحويل صافى الربح الناتج من استثمار الاصول المشتراة من حسابات مجمدة الى المستفيد غير المقيم .

مادة ٤٣ - لا يجوز الموافقة على طلبات التحويل المقصود بها تملك أموال لها صفة رأس المال خارج الاقليم المصرى بغير موافقة الادارة العامة للنقد .

مادة ٤٤ - يجوز للبنوك الافراج لصاحب الحساب المجمد شخصيا عن مبلغ لا يتجاوز الالف جنيه مصرى سنويا ( كل ١٢ شهرا ) لمواجهة نفقات اقامته فى الاقليم المصرى مقابل التأشير بذلك على جواز سفر المستفيد .

مادة ٤٥ - يجوز التحويل من حساب مجمد الى حساب مجمد آخر تابع لنفس البلد .

مادة ٤٦ - تودع أنصبة غير المقيمين فى أصول الشركات فى الاقليم المصرى فى حسابات مجمدة تفتح بأسمائهم على أنه تقدم للبنك المستندات التالية :-

( أ ) شهادة افراج من مصلحة الضرائب عن نصيب صاحب الطلب .

(ب) اعلام شرعى بأسماء الورثة .

(ج) شهادة من محاسب قانونى تبين جميع أصول الشركة وكيفية التصرف فيها وتحديد نصيب الطالب فيها منذ تاريخ الوفاة .

وتشرى على نصيب الوارث غير المقيم القواعد المطبقة على حساب المورث .

مادة ٤٧ - على البنوك أن تقدم الى الادارة العامة للنقد فى الاسبوع الاول من يناير من كل عام كشفا من صورتين يبيان الحسابات المجمدة عن العام السابق ويوضح به اسم صاحب الحساب - وجنسيته - ومحل اقامته الدائمة - ورصيده الحساب فى أول المدة وفى آخرها .

## الباب الاول - الفصل السادس

## تعامل غير المقيم بالنقد المصرى

مادة ٤٨ - يجب أن يكون تعامل غير المقيمين ووكلائهم بالنقد المصرى عن طريق البنوك المعتمدة :

ويستثنى من هذا الحكم التعامل بأوراق النقد المصرى الوارد صحبة غير المقيمين طبقا للقواعد السارية وكذلك النقد المصرى المستبدل بعملة أجنبية واردة صحتهم أو عن طريق مصرفى أو ما يحصلون عليه من دخل مفهوم بعملة مصرية نتيجة مزاولتهم للعمل فى الإقليم المصرى :

مادة ٤٩ - يجوز فتح حسابات غير مقيمة مؤقتة بالجنيهات المصرية لأى شخص غير مقيم أثناء إقامته المؤقتة فى الإقليم المصرى (أقل من خمس سنوات ميلادية) على أن تغذى هذه الحسابات بتحويلات من الخارج بطريقة دفع مناسبة أو بالدخل الذى يؤول إليه نتيجة مزاولته للعمل فى الإقليم المصرى . كما يمكن تغذية هذه الحسابات بأوراق البنكنوت أو بأوراق النقد المصرية أو الأجنبية الواردة صحبته والمعلن عنها فى الأقرار الجمركى «د» على أن يؤشر على هذا الأقرار بالمبلغ المضاف الى الحسابات . ولا يجوز إجراء تحويلات من هذه الحسابات الى الخارج إلا بعد الحصول على موافقة الإدارة العامة للنقد :

مادة ٥٠ - يجب على البنك أخطار الإدارة العامة للنقد خلال ثلاثة أيام من تاريخ فتح أى حساب غير مقيم مؤقت على أن يتضمن الأخطار البيانات التالية :

اسم صاحب الحساب وجنسيته - رقم جواز السفر ونوعه - نوع تأشيرة الدخول - مدة إقامة صاحب الحساب - المبالغ الواردة بصحبته من الخارج - الأيراد من عقود العمل مع صورة معتمدة للنقد .

وعلى البنك أخطار الإدارة المذكورة فى حالة مغادرة صاحب الحساب الإقليم المصرى بصفة نهائية لتعين نوع الحساب وصفته .

## الباب الثانى - الفصل الاول

## دفع قيمة الواردات

مادة ٥١ - لا يجوز الإفراج عن عملة أجنبية أو فتح اعتماد لسداد قيمة بضائع أو استيرادها إلا بعد تقديم ترخيص استيراد سارى المفعول باسم الطالب وذلك فى الحالات التى يجب فيها الحصول على هذا الترخيص .

مادة ٥٢ - يتم دفع قيمة البضائع المراد استيرادها بطريقة الدفع المنصوص عنها فى تراخيص الاستيراد أو بآية طريقة دفع أخرى توافق عليها الإدارة العامة للنقد .

مادة ٥٣ - يجب ألا يتجاوز أجل الاعتمادات المفتوحة التاريخ المحدد فى ترخيص الاستيراد لشحن أو وصول البضاعة . ويجوز منح مهلة إضافية لمدة ١٥ يوما لتداول مستندات العملية .

ولا يجوز الموافقة على طلب مد أجل الاعتماد إلا إذا كانت فترة الاعتماد تقع فى حدود مدة صلاحية ترخيص الاستيراد لشحن البضاعة أو وصولها .



مادة ٥٤ - لا يجوز الافراج عن العملة الأجنبية التي يستلزمها ترخيص الاستيراد إلا وفقا للشروط المنصوص عنها في الترخيص .

مادة ٥٥ - يراعى فى جميع الاحوال أن ينص فى شرط الدفع الخاصة باستيراد بضائع على وجوب تقديم بوليصة شحن بدون تحفظات (Clean) تسليم ظهر السفينة مبينا بها أن الاقليم المصرى هو جهة الوصول النهائية ، أو تقديم مستند آخر فى قوتها يثبت ارسال البضاعة بالسكك الحديدية أو بالجو الى جهة معينة فى الاقليم المصرى .

مادة ٥٦ - يجوز أن تدفع قيمة البضاعة المراد استيرادها مقدما ، وذلك بشرط ألا تجاوز قيمتها الاجمالية مائة جنيه مصرى .

كما يجوز اجراء الدفع المقدم ، اذا كانت القيمة تزيد على الحد المذكور ، فى حالة طلب المستورد بشرط الحصول مقدما على موافقة الادارة العامة للنقد على الاستمارة المعدة لذلك (الملحق رقم ٢) .

ويجب على البنوك أن توضح شروط الدفع الاستثنائية المرخص بها ، على استمارة النقد الخاصة .

مادة ٥٧ - على البنوك أن تعيد شراء الارصدة غير المستعملة من الاعتمادات التى تفتحها لاستيراد بضائع من الخارج وذلك خلال ٣٠ يوما من تاريخ انتهاء أجل هذه الاعتمادات أو عرض الأمر على الادارة العامة للنقد ببيان الظروف الداعية لعدم اعادة الشراء . وعليها اتخاذ الترتيبات اللازمة مع عملائها ومراسليها وقت فتح الاعتمادات لتنفيذ ذلك .

مادة ٥٨ - تجوز الموافقة على تحويل حصيلة بيع البضائع المستوردة برسوم الامانة ، بعد بيعها وذلك على أساس فواتير البيع المحلية وبشرط تقديم صورة من الاستمارة المؤقتة المؤشر عليها من مصلحة الجمارك بما يفيد التخليص على البضاعة ، ويراعى ألا تجاوز المبالغ المحولة تلك المبينة فى ترخيص الاستيراد .

ويكون تحويل ماقد ينتج من أرباح عن هذه العمليات طبقا للقواعد الواردة فى الفصل السابع من هذا الباب .

مادة ٥٩ - يكون سداد قيمة الكتب والمطبوعات الدورية طبقا للتعليمات التى تصدرها الادارة العامة للنقد .

مادة ٦٠ - على البنوك أن تؤشر على تراخيص الاستيراد التى تقدم اليها بتفاصيل ما نفذته من هذه التراخيص .

## الباب الثانى - الفصل الثانى

### اثبات الاستيراد

مادة ٦١ - على البنوك اخطار المستوردين بضرورة تقديم ما يشتمل على استيراد البضائع التى أفرج عن عملة أجنبية من أجل استيرادها فى ميعاد لايجاوز ستة شهور من تاريخ استعمال الاعتمادات المفتوحة أو من تاريخ دفع قيمتها .

مادة ٦٢ - على المستورد أن يقدم الى مصلحة الجمارك بالاقليم المصرى الاصل والصورة من الاستمارة « أ » المعدة لذلك .

وفى حالة بيع البضاعة المستوردة باسمه الى تجار محليين آخرين يقومون بالتخليص عليها بمعرفتهم ، تفرج مصلحة الجمارك عن هذه البضائع بغير التأشير على الصورتين الاصلية والثانية من الاستمارة « أ » وبشرط أن يتعهد المستورد الاصلى - الذى حصل على العملة الاجنبية - كتابة الى مصلحة الجمارك بأن يتقدم اليها خلال شهر من تازيخ التعهد بالمستندات اللازمة للحصول على تأشيرة الجمارك على الصورتين الاصلية والثانية للاستمارة .

وتوضح الجمارك المختصة على كل من صورتى الاستمارة « أ » تفصيلات القسيمة الجمركية وقيمة البضاعة وفقا لتقدير مصلحة الجمارك وترسل الصورة الاصلية الى الادارة العامة للنقد .

مادة ٦٣ - تسرى أحكام هذه المواد على البضائع المستوردة التى أودعت فى مخازن الايداع .

مادة ٦٤ - على المستوردين أن يقدموا الى مصلحة الجمارك طلبات الحصول على اثبات الاستيراد قبل انتهاء مدة الستة شهور بشهر على الاقل .

مادة ٦٥ - على المستورد أن يسلم الى البنك المختص الصورة الثانية من الاستمارة « أ » المعادة اليه من مصلحة الجمارك بعد استيفاء البيانات المتعلقة بالبضاعة .

مادة ٦٦ - فى حالة التخليص على عدة رسائل من الجمارك فى اوقات مختلفة بمقتضى استمارة واحدة « أ » يجرى التخليص على الرسالة الاولى بتقديم الاصل والصورة الثانية للاستمارة المذكورة وفقا للقواعد السابقة .

ويجب على البنوك - فيما يتعلق بكل شحنة تالية - اصدار صور اضافية من الصورة الاصلية والثانية للاستمارة « أ » على أن يؤشر على كل منها بوضوح بعبارة « للاغراض الجمركية فقط » .

وتسرى على هذه الصور الاضافية أحكام المادتين ٦٢ ، ٦٥

مادة ٦٧ - يجوز للبنوك أن تصدر استمارات « أ » مؤقتة للتخليص على البضاعة الواردة برسم الامانة حتى يمكن اصدار استمارة نهائية لاجراء التحويل ( طبقا لاحكام المادة ٥٨ ) ويجب ارفاق صورة من الاستمارة المؤقتة مؤشر عليها من السلطات الجمركية بالاستمارة النهائية .

مادة ٦٨ - اذا كانت البضاعة مستوردة للحكومة ، يعتبر التأييد الكتابى من الوزارة أو الجهة المختصة بتسليمها البضاعة دليلا كافيا على استيرادها .

مادة ٦٩ - يجوز للبنوك قبول الفواتير وأغلفة الطرود كاثبات لاستيراد المطبوعات المرسلة فى طرود بريدية .

مادة ٧٠ - يجب تقديم شهادة من شركة الملاحة المختصة مبينا بها كمية العجز فى البضاعة عند وصولها وذلك بدلا من اثبات الاستيراد .

مادة ٧١ - اذا أصيبت البضاعة الواردة بنقص أو تلف داخل المنطقة الجمركية عقب تفريغها وجب على المستورد الحصول على شهادة بذلك من مصلحة الجمارك .

مادة ٧٢ - يجب على المستورد أن يسترد قيمة التعويض المستحق نتيجة لفقد البضاعة أو اصابتها بالتلف اذا كان التأمين قد تم على البضاعة بالعملة الاجنبية وعليه

أن يرسل عن طريق البنك المختص الى الادارة العامة للنقد جميع المستندات الدالة على الاسترداد .

واذا كانت البضائع مؤمنا عليها محليا بالجنيهات المصرية وجب تقديم الشهادة الدالة على دفع التعويض محليا من شركة التأمين المختصة .

ويجوز للمستورد أن يستورد بقيمة التعويض المستحق بعملة أجنبية بضاعة أخرى بدل التالف أو الناقص اذا كان نظام الاستيراد الجارى العمل به يبيح اصصدار تراخيص استيراد بدون تحويل عملة في هذا الشأن .

**مادة ٧٣ -** على البنوك أن تخطر عملاءها بضرورة اتباع التعليمات الواردة بهذا الفصل ، كما يجب عليها عند استلام الصور الثانية من الاستثمارات « أ » التحقق من وجود التأشيرات الجمركية اللازمة عليها .

وعلى البنوك أن تحتفظ بالصور الثانية للاستثمار « أ » فى ملفاتها كدليل على اتمام عملية الاستيراد وأن تتبع كل عملية من عمليات الاستيراد وأن تراجع الاستثمارات « أ » التى مازالت غير مسددة لمدة تزيد على الشهور الستة ، ويجب عليها ابلاغ الادارة العامة للنقد بالنتيجة .

**مادة ٧٤ -** على كل بنك معتمد أن يرسل فى الاسبوع الاول من كل شهر الى الادارة العامة للنقد قوائم بالاستثمارات « أ » غير المسددة موضحا بها البيانات الآتية :

( أ ) رقم الاستثمار « أ » .

(ب) تاريخ الاعتماد .

(ج) اسم المستورد .

( د ) تاريخ الدفع أو استعمال الاعتماد .

(هـ) المبلغ .

( و ) الملاحظات .

وفى الحالات التى لا يوجد فيها من الاستثمارات « أ » غير المسددة ما ينبغى التبليغ عنه يجب أن يوضح ذلك على القائمة بلفظ «لاشئ»

## الباب الثانى - الفصل الثالث

### الملاحه

**مادة ٧٥ -** يجوز للبنوك فتح حسابات بالجنيهات المصرية لتشغيل السفن على الوجه الآتى :

( أ ) **حسابات تشغيل السفن رقم « ١ » -** لغرض اجراء المدفوعات المتعلقة برسوم المرور بقناة السويس ولا تحمل هذه الحسابات صفة معينة ويتعين تغذيتها بحصيلة بيع عملات حرة أو بالحصم على حسابات غير مقيمة حرة .

(ب) **حسابات تشغيل السفن رقم « ٢ » -** لغرض قيد المتحصلات والمدفوعات الخاصة بأعمال الملاحة التى تتم فى الاقليم المصرى لحساب ملاك أو مستأجرى السفن غير المقيمين .

وفيما عدا الحسابات التابعة لبلاد العملات الحرة تحدد صفة الحسابات الاخرى



تبعاً للبلد الذي يوجد فيه المركز الرئيسى لمالك السفينة إذا كانت تسيّر لحسابه أو كانت مؤجرة لرحلة أو أكثر Voyage Charter أما إذا كانت مؤجرة لفترة زمنية Time Charter فيوصف الحساب وفقاً لبلد الإقامة الدائم للمستأجر .

ويراعى إصدار استمارة مبدئية «ب» مصدقا عليها من البنوك المعتمدة التى تحتفظ بحسابات تشغيل السفن عند إجراء أى قيد فى الجانب الدائن من الحسابين المذكورين .

وترسل صورة من هذه الاستمارات الى الإدارة العامة للنقد أسبوعياً وفق كشف تفصيلى مستقل لكل من الحسابين .

**مادة ٧٦ -** تجرى القيود الدائنة فى حسابات تشغيل السفن رقم «٢» على النحو التالى : -

( أ ) المبالغ الواردة من بلد الملاك أو المستأجرين لمقابلة مصاريف البسواخر والعمولات وتموينات السفن .

( ب ) أجور الشحن المحصلة من غير مقيمين .  
ويجب ورود المبلغ المذكور فى البندين « أ » و « ب » عن طريق دفع مناسب أو بعملة مقبولة من الإدارة العامة للنقد .

( ج ) التحويلات من حسابات تشغيل السفن رقم «١» .

( د ) التحويلات من حسابات غير مقيمة حرة .

( هـ ) التحويلات من حسابات تشغيل سفن رقم «٢» من نفس الصفة أو من حسابات تشغيل السفن رقم «٢» التابعة لى من بلاد العملات الحرة .

( و ) متحصلات أجور الشحن والسفر المدفوعة من مقيمين والقابلة للتحويل  
**مادة ٧٧ -** تشمل متحصلات أجور الشحن والسفر ما يأتى : -

١ - أجور الشحن المدفوعة بواسطة المصدرين المحليين على بضائع مباعة على أساس تسليم ميناء الوصول وصدرت بشأنها استمارات « ت . ص » معتمدة .

٢ - أجور شحن البضائع المستوردة الى الاقليم المصرى بشرط تقديم اثبات مستندى بأن أجرة الشحن لم يسبق دفعها .

٣ - أجور شحن البضائع المنقولة من بلد أجنبى الى بلد أجنبى آخر بشرط أن تكون العملية المتعلقة بهذه البضائع ممولة بواسطة مقيم وفقاً للقواعد التى تضعها الإدارة العامة للنقد وبشرط أن تكون قد اتخذت تدابير كافية لاسترداد حصيلة العملية أو جزء منها يعادل أجور الشحن المذكورة وذلك بعملة حرة أو بطريقة دفع مناسبة .

٤ - أجور إعادة شحن البضائع بموانئ الاقليم المصرى إذا لم تكن العملية المتعلقة بهذه البضائع معمولة محلياً وكان قد سبق استلام مبلغ مماثل بعملة حرة أو بطريقة دفع أخرى مناسبة .

٥ - حصيلة بيع تذاكر السفر المدفوعة محلياً طبقاً للشروط الواردة بالفصل الثامن من هذا الباب على أن تراجع هذه المبالغ من واقع القسائم التى تحرر بمعرفة المسافرين عند طلب التذكرة وتحمل توقيعه أو توقيع المسئول عن الرحلة والتى يبين بها جنسية المسافرين وبلد إقامته وكيفية النفع .

مادة ٧٨ - تتم القيود المدينة فى حسابات تشغيل السفن رقم «٢» على النحو التالى : -

(أ) المدفوعات المحلية بشأن مصروفات الباخرة وعمولاتها وتمويلها من البضائع المحلية الخ . فيما عدا الوقود الا اذا كان حساب تشغيل السفن تابعا لبلد من بلاد العملات الحرة .

(ب) المبالغ المحولة الى حساب تشغيل سفن رقم «٢» له نفس الصفة طبقا للقواعد الجارية .

(ج) الفائض بالحساب المحول الى الخارج .

مادة ٧٩ - تتم التحويلات المشار اليها بالبندين «ب» و «ج» بالمادة السابقة بموجب استمارات مصدق عليها من البنك المعتمد المختص .

مادة ٨٠ - لا يجوز السحب على المكشوف الا بالنسبة لحسابات تشغيل السفن رقم «٢» وبعد موافقة الادارة العامة للنقد .

مادة ٨١ - على البنوك المعتمدة أن تبيع يوميا للبنك الاهلى المصرى العملات الاجنبية التى تتسلمها من الخارج لتغذية حسابات تشغيل السفن رقم «١» .

مادة ٨٢ - على المقيمين من الافراد والشركات الذين يملكون أو يستأجرون بواخر أن يقدموا الى الادارة العامة للنقد عن طريق البنوك المعتمدة بيانا بايراداتهم ومصروفاتهم المتعلقة بأعمال الملاحة التى يقومون بها فى الخارج وعليهم استرداد الفائض بالعملات الاجنبية من هذه الاعمال مالم يحصلوا على موافقة خاصة من الادارة العامة للنقد بالاحتفاظ برصيد تشغيل ، وفى هذه الحالة يجب استرداد ما يزيد على هذا الرصيد وذلك فى نهاية كل ثلاثة شهور .

ويجب أن يكون البيان مصدقا عليه من محاسب قانونى .

مادة ٨٣ - تقدم الطلبات الخاصة بدفع ما يستحق لغير مقيمين عن احتشاجار البواخر لمدة معينة مع صورة معتمدة من عقد الايجار الى الادارة العامة للنقد للموافقة عليها قبل التعاقد النهائى .

## الباب الثانى - الفصل الرابع

### المدفوعات عن الافلام السينمائية

مادة ٨٤ - تقدم جميع الطلبات الخاصة بتحويل الجعل المستحق عن الافلام الاجنبية التى تعرض فى الاقليم المصرى الى الادارة العامة للنقد للحصول على موافقتها ويجب أن تكون هذه الطلبات مصحوبة بشهادة من أحد المحاسبين القانونيين مبيّنا بها المبالغ المستحقة وتسرى هذه القاعدة على الطلبات المتعلقة بتحويل مبالغ للحصول على مقدمات الافلام أو مواد الاعلان أو تكاليف الطبع أو شراء الافلام أو تجهيزها بشمن محدد .

مادة ٨٥ - يجوز تحويل الجعل المستحق نتيجة عرض الافلام الاجنبية فى الاقليم المصرى فى حدود ٦٠ ٪ من صافى الايراد .

مادة ٨٦ - يقصد بعبارة «صافى الايراد» الزائد فى المادة السابقة ، المجموع الكلى لايجار الافلام بعد خصم تكاليف الطبع والنفقات الاخرى التى يتحملها الموزعون

مادة ٨٧ - لا يرخص بتحويل أية مبالغ أخرى نتيجة عرض الافلام الاجنبية في الاقليم المصرى بأية صورة من الصور إلا فى حدود المبالغ المنصوص عليها فى المادة «٨٥»

## الباب الثانى - الفصل الخامس

### التأمين

مادة ٨٨ - لا يجوز ابرام عقود تأمين فى الاقليم المصرى الا مع شركات مسجلة فى الاقليم المصرى فيما عدا الحالات التى لا يمكن التأمين عليها محليا فيجوز بعد موافقة الادارة العامة للنقد ابرام العقد مع شركة غير مسجلة بالاقليم المصرى .

مادة ٨٩ - يجب أن تصدر بالجنيهات المصرية عقود التأمين على الحياة المبرمة لصالح مقيمين .

ويجوز للأجانب المقيمين ابرام عقود تأمين بعملة اجنبية بشرط أن يكون للمؤمن من العملة الاجنبية التى احتفظ بها فى بلده الاصلى وفقا لاحكام قانون النقد ما يكفى لدفع أقساط التأمين المستحقة حتى نهاية العقد .

ولا يجوز تحويل عقود التأمين حين ينتقل حاملوها للإقامة فى بلد أجنبى دون موافقة الادارة العامة للنقد .

مادة ٩٠ - يجوز استمرار عقود التأمين على الحياة المبرمة مع شركات غير مسجلة والصادرة بعملات أجنبية غير الاسترلينى قبل ٣ سبتمبر سنة ١٩٣٩ أو بالاسترلينى أو اخذى عملات منطقة الاسترلينى قبل ١٤ يوليه سنة ١٩٤٧ .

وكذلك يجوز الافراج عن العملات الاجنبية اللازمة لسداد الاقساط التى تستحق على هذه العقود بالشروط التالية :

( ا ) أن يقدم الطالب عقد التأمين .

(ب) أن يكون المستفيد الاخير من عقد التأمين مقيما .

مادة ٩١ - لا تؤذى الاقساط المستحقة عن عقود التأمين على الحياة المبرمة بالجنيهات المصرية مع مؤمنين غير مقيمين الا من أموال غير مقيمة أو بعملة أجنبية مقبولة .

مادة ٩٢ - يجوز تحويل المبالغ المستحقة عن عقود تأمين على الحياة لصالح المستفيدين غير المقيمين بعملة البلد الذى يقيمون فيه اذا توافر الدليل على أنهم - منذ ٣ سبتمبر سنة ١٩٣٩ بالنسبة لعقود التأمين المعقودة بعملة أجنبية غير الاسترلينى أو منذ ١٤ يوليه سنة ١٩٤٧ بالنسبة لعقود التأمين المعقودة بالاسترلينى - قد دفعت أقساطها من أموال غير المقيمين بالكيفية وبالطريقة المنصوص عنها بالنسبة للبلد الذى يقيم فيه المؤمن . ويسرى هذا أيضا على عقود التأمين الصادرة بعد اليوم الثالث من سبتمبر سنة ١٩٣٩ لصالح مستفيدين غير مقيمين .

مادة ٩٣ - يجب أن تعرض على الادارة العامة للنقد الطلبات الخاصة بالحصول على قروض بضمان عقود تأمين على الحياة صادرة بعملات أجنبية أو سداد قروض سبق الحصول عليها بضمان هذه العقود .

مادة ٩٤ - يجب استرداد جميع المبالغ المستحقة لمقيم عن عقد تأمين على الحياة مبرم بالعملة الاجنبية مع شركة غير مقيمة بالعملة المتفق عليها فى العقد وعرضها للبيع على بنك معتمد .



مادة ٩٥ - يجب أن تقدم الطلبات الخاصة بدفع المبالغ المستحقة في الخارج عن عقود تأمين المعاشات السنوية إلى الإدارة العامة للنقد للتصديق عليها مقدما .

مادة ٩٦ - لا يجوز إبرام عقود التأمين الخاصة بالمسئولية المدنية لصالح مقيم الا بالجنيهات المصرية .

مادة ٩٧ - يتم التأمين على البضائع المستوردة إلى الاقليم المصرى أو المصدرة منه بالجنيهات المصرية أو بالعملة التى تمت بها العملية وذلك وفقا لرغبة العميل .

مادة ٩٨ - يجوز التأمين ضد الاخطار غير البحرية التى تقع خارج الاقليم المصرى بعملة الدولة التى قد تقع الاخطار فيها ويجوز الافراج عن عملة أجنبية للمقيمين لدفع الاقساط المستحقة عن مثل هذا التأمين بعد التحقق من أن هؤلاء المقيمين ليس لديهم من العملة الاجنبية ما يمكنهم من دفع تلك الاقساط .

مادة ٩٩ - يجوز تحويل قيمة التعويضات التى تستحق بالعملة الاجنبية لغير المقيمين بشرط أن تقدم المستندات اللازمة لاثبات المبلغ المستحق وعلاقة الطالب بالبضائع المؤمن عليها .

مادة ١٠٠ - تعرض على الإدارة العامة للنقد عن طريق البنوك المعتمدة كل ثلاثة شهور الطلبات التى يقدمها وكلاء أو ممثلون فى الاقليم المصرى لشركات التأمين غير المقيمة (غير شركات التأمين على الحياة) لتحويل فائض ناتج أعمالهم فى الاقليم المصرى إلى مراكزهم الرئيسية أو ادارتهم الاصلية فى الخارج .

مادة ١٠١ - الفائض المشار اليه فى المادة السابقة الفرق بين الايرادات والمصروفات وفقا للمادتين التاليتين .

مادة ١٠٢ - تشمل الايرادات المبالغ المحولة من المركز الرئيسى للشركة بشرط أن يكون قد تسلمها بعملة أجنبية وعن طريق دفع مقبول وأقساط التأمين بما فيها أقساط عمليات إعادة التأمين المقبولة فى الاقليم المصرى مخصوما منها أقساط عمليات إعادة التأمين المتنازل عنها فى الاقليم المصرى .

مادة ١٠٣ - تشمل المصروفات ما يأتى : -

( أ ) التعويضات المدفوعة (وما تتضمنه من نفقات تسوية ) بما فيها التعويضات المستحقة عن عمليات إعادة التأمين فى الاقليم المصرى ومخصوما منها المبالغ المستردة نتيجة إعادة التأمين فى الاقليم المصرى .

( ب ) العمولة (وما تتضمنه من الخصم والسمسرة التى لم تستنزل من الاقساط) بما فى ذلك العمولة عن عمليات إعادة التأمين المقبولة فى الاقليم المصرى ومخصوما منها العمولة عن عمليات إعادة التأمين المتنازل عنها فى الاقليم المصرى .

( ج ) المبالغ التى حوت خلال ربع السنة عن عمليات إعادة التأمين المعقودة بالخارج .

( د ) الضرائب والمصروفات الاخرى .

مادة ١٠٤ - يجب على شركات التأمين أن تقدم مع طلبها بيانات تتضمن جميع أبواب الايرادات والمصروفات عن فترة ربع السنة على أن يكون هذا البيان مصدقا عليه من مراجعي حسابات معتمد لدى مصلحة التأمين .

مادة ١٠٥ - يجب أن تقدم الى الادارة العامة للنقد طلبات تحويل الاقساط الى الخارج التي يقدمها السماسرة الذين يعملون كوكلاء تأمين عن هيئات أجنبية مصحوبة ببيان يتضمن أبواب الإيرادات والمصروفات الموضحة في المادتين السابقتين ومصدقاً عليه من مراجع حسابات معتمد لدى مصلحة التأمين للحصول على موافقتها مقدماً .

مادة ١٠٦ - يجب أن تعرض على الادارة العامة للنقد عن طريق البنوك المعتمدة اتفاقات إعادة التأمين المبرمة مع شركة أجنبية .

مادة ١٠٧ - على شركات التأمين المحلية أن تقدم عن طريق البنوك المعتمدة كشفاً يبين مركز عمليات إعادة التأمين من واقع سجلاتها عن كل عقد مبرم مع شركة غير مقيمة حتى ٣١ ديسمبر من كل عام مصدقاً عليه من إحدى مراجعي الحسابات المعتمدين لدى مصلحة التأمين .

## الباب الثاني - الفصل السادس

### المدفوعات التجارية الأخرى

مادة ١٠٨ - يجب الحصول على موافقة الادارة العامة للنقد على العقود المشترط فيها الدفع بعملة أجنبية .

مادة ١٠٩ - تعرض طلبات الترخيص لتحويل مبالغ مقابل خدمات أو استشارات فنية أو ماشابهها على الادارة العامة للنقد للبت فيها .

مادة ١١٠ - المبالغ المستحقة للشركات الأجنبية يجب الوفاء بها بالجنيهات المصرية الى وكلاء هذه الشركات في الاقليم المصرى ويقدم طلب الافراج عن العملة الأجنبية في جميع الاحوال بواسطة الوكيل المختص .

مادة ١١١ - يجوز للبنوك أن تصدر خطابات ضمان لصالح غير مقيمين في حدود المدفوعات الجارية المصرح للبنوك بتحويلها مباشرة أو المدفوعات الأخرى الصادرة بشأنها موافقة من الادارة العامة للنقد .

كما يجوز للبنوك اصدار خطابات ضمان لصالح مقيمين بالنيابة أو لحساب مراسلها في الخارج على أن تكون خطابات الضمان المقابلة صادرة بعملة مناسبة للعملية الصادرة بشأنها خطاب الضمان .

ويراعى ابلاغ الادارة العامة للنقد بكافة البيانات المتعلقة بخطابات الضمان المنفذة .

مادة ١١٢ - يجوز للبنوك دون الحصول على موافقة سابقة من الادارة العامة للنقد وبشرط أن تقدم في كل حالة المستندات اللازمة لاجراء المدفوعات التالية :-

( أ ) العملة والمصروفات التي تستحق على البنوك لمراسليها في الخارج .

( ب ) العملة السابق تحديد نسبتها ( في الحدود المصرح بها من الادارة العامة للنقد ) .

( ج ) أجور الشحن ومصروفات البضائع المستوردة التي تستحق لوكلاء الشحن في الخارج وذلك بعد تقديم الفواتير التي تثبت أن البضائع مشترط أن (تسلم على ظهر السفينة ) وكذلك الصلح الشحن مؤشراً عليها بما يفيد دفع البولون مقدماً .

- (د) نفقات البضاعة المصدرة مثل .
- أجور ملاحظة .
- مصرفات البرقيات والبريد المستحقة لوسطاء في الخارج .
- العمولة المستحقة السابق تحديد نسبتها في الحدود المصرح بها من الإدارة العامة للنقد وبشرط أن تكون القيمة الكاملة للبضائع المصدرة قد استردت .
- نفقات التخزين والمصرفات التي تتكلفتها البضائع المصدرة برسم الامانة .
- (هـ) العجز في وزن البضائع المصدرة وذلك على أساس تقديم قائمة الوزن الخاصة بها .
- (و) تكاليف اذسال الاوراق المالية والكوبونات الواردة من الخارج .
- (ز) رسوم عضوية الاعضاء الحاليين في الجمعيات الاجنبية والنوادي وما اليها على ألا تجاوز هذه الرسوم ٢٠ جنيها مصريا للشخص الواحد سنويا على أن يرجع الى الإدارة العامة للنقد بشأن الزيادة أو طلبات العضوية الجديدة .
- (ح) الرسوم القنصلية التي تحصلها المفوضيات والقنصليات الاجنبية في الاقليم المصري .
- (ط) رسوم براءات الاختراع .
- (ي) اجور الاعلانات التي ينشرها تجار مقيمون في مطبوعات أجنبية على ألا تتجاوز ما قيمته ١٥٠ جنيها مصريا سنويا .
- (ك) رسوم التعليم بالمراسلة طبقا للتعليمات التي تصدرها الإدارة العامة للنقد من وقت لآخر .

## الباب الثاني - الفصل السابع

### تحويل الايرادات المستحقة لغير المقيمين

مادة ١١٣ - فيما عدا الحالات التي تعهد فيها المستثمر بعدم تحويل ريع رؤوس الاموال المستوردة يصرح بتحويل ايرادات رؤوس الاموال المستحقة لغير المقيمين بالشروط التالية :

(أ) أن تقدم الى البنوك المستندات التي تؤيد ان المبلغ المطلوب تحويله يمثل صافي ما يستحق للمستفيد .

(ب) اذا كانت الاوراق المالية المنزوع منها الكوبونات موجودة في الاقليم المصري، وجب التحقق من أن هذه الاوراق احتفظ بها لدى بنك محلي معتمد باسم المستفيد غير المقيم واذا كانت هذه الاوراق محتفظا بها خارج الاقليم وجب تقديم اقرار من البنك الاجنبي الذي أرسل كوبونات للحصول ينص على أن هذه الكوبونات مملوكة للمستفيد مع بيان جنسيته وفحل اقامته الدائمة .

(ج) أن يتحقق البنك من أن كافة الضرائب المستحقة على المستفيد قد تم سدادها .



وإذا كان المبلغ المطلوب تحويله ألف جنيه مصرى أو أكثر فى السنة الواحدة وجب تقديم شهادة من محاسب لتأييد الطلب .

مادة ١١٤ - يجب تقديم طلبات تحويل الارباح التى تستحق لغير مقيمين الى الادارة العامة للنقد لدراستها والبت فيها .

وتكون هذه الطلبات مؤيدة بشهادة من مصلحة الضرائب تفيد أنه لا مانع لدى المصلحة المذكورة من اجراء التحويل المطلوب وذلك بالاضافة الى المستندات التالية التى تقدم مصدقا عليها من محاسب قانونى :

( أ ) صورة من ميزانية الشركة وحساب الارباح والخسائر .

وفى حالة شركات الاشخاص يقدم بالاضافة الى ذلك صورة من حساب جارى كل من الشركاء ابتداء من المدة التى استحق الربح عنها الى تاريخ تقديم طلب التحويل .

( ب ) صورة من عقد تأسيس الشركة وجميع التعديلات التى أدخلت عليه .

## الباب الثانى - الفصل الثامن

### قواعد بيع تذاكر السفر للمسافرين للخارج

مادة ١١٥ - ١ - تباع تذاكر السفر بالجنيهات المصرية الى المقيمين بشرط أن تبدأ الرحلة - سواء بالبحر أو بالجو - من الاقليم المصرى وأن تغطى التذكرة الطريق المباشر المعتاد لبلد الوصول النهائية ويجوز صرف تذاكر سفر مفتوحة للرحلات التى تبدأ من الاقليم المصرى على ألا تتعدى قيمتها مائة جنيه مصرى للمسافر الواحد علاوة على ثمن تذكرة الطريق المباشر .

٢ - لا تصرف تذاكر العودة من الخارج إلا للأشخاص الذين يحملون جوازات سفر وصادرة صالحة من الاقليم المصرى وبشرط أن يكون قد سبق صرف تذكرة لهؤلاء الأشخاص عن رحلتهم الى البلد الذى تبدأ منه رحلة العودة بأن تتم هذه الرحلة بالطريق المباشر المعتاد .

مادة ١١٦ - لا يجوز بيع تذاكر السفر لغير المقيم بالجنيهات المصرية الا اذا قدم شهادة من أحد البنوك أو المؤسسات المعتمدة تثبت أنه قد باع اليها عملة أجنبية او ان له دخلا من نشاط يزاوله فى الاقليم المصرى لا يقل فى كلتا الحالتين عن ثمن التذاكر المطلوبة او ان قيمة هذه التذاكر قد خصمت من حساب غير مقيم مناسب .

ولا يعتبر اقرار العملة «د» مستندا مقبولا فى هذا الشأن ما لم يكن مؤيدا بالشهادة المشار اليها .

ويتعين الحصول على موافقة الادارة العامة للنقد مقدما فى حالة قيام المقيمين بسداد ثمن تذاكر سفر غير المقيمين بالجنيهات المصرية .

وتقدم الطلبات فى هذا الشأن على النموذج المعد لذلك من ثلاث صور ( الملحق ١٦ ) .

ويجوز بيع تذاكر السفر مقابل تحصيل قيمتها بالجنيهات المصرية الى الاشخاص الآتى ذكرهم :

( أ ) أعضاء السلك الدبلوماسى الاجنبى الذين يعملون فى السفارات والمفوضيات والقنصليات الموجودة فى الاقليم المصرى .

( ب ) الموظفون التابعون لجامعة الدول العربية .

( ج ) الموظفون التابعون لمنظمات الاثم المتحدة .

## الباب الثانى - الفصل التاسع

### نفقات السفر والاقامة والعلاج فى الخارج

مادة ١١٧ - تجرى البنوك التحويلات الى الخارج للاغراض الآتية طبقا للقواعد التى تصدرها الادارة العامة للنقد للاغراض الآتية :

( أ ) نفقات الاقارب المقيمين فى الخارج .

( ب ) الاعانات .

( ج ) النفقات اللازمة للطلبة الذين يدرسون فى الخارج .

( د ) نفقات السفر .

وفى جميع الاحوال لا تتم هذه التحويلات الا اذا كان الطالب مقيما أو غير مقيم وله دخل من نشاط يزاوله فى الاقليم المصرى .

مادة ١١٨ - لا يجوز تحويل نفقات سفر الى الخارج أو تقديم طلبات بشأنها الى الادارة العامة للنقد الا بعد التأكد من حصول الطالب على تأشيرة خروج سارية المفعول .

مادة ١١٩ - تقدم من ثلاث صور الطلبات الخاصة بنفقات الاقامة والتعليم ونفقات السفر على النماذج المخصصة لذلك ( الملحقين رقم « ٣ » و « ٤ » ) .

وعلى البنوك استيفاء جميع المستندات والبيانات المطلوبة على هذه النماذج . تعيد الادارة العامة للنقد الصور الثانية من هذه الاستمارات الى البنوك مؤشرا عليها بالقرار الذى اتخذ بشأنها .

مادة ١٢٠ - لا يسمح بتحويل نفقات للعلاج بالخارج لا لمن حصل على تأشيرة خروج للعلاج التى تعطى بموافقة الادارة العامة للقومسيونات الطبية .

مادة ١٢١ - على البنك أن يحصل رسما قدره خمسة جنيهات مصرية لحساب وزارة الاقتصاد عند استلام طلب تحويل عملة أجنبية لمقابلة نفقات علاج مقيم فى الخارج مقابل إيصال من صورتين يحمل رقما مسلسلا .

مادة ١٢٢ - تخطر البنوك عملاءها لتقديم الصورة الثانية من هذا الإيصال الى الادارة العامة للهجرة والجوازات والجنسية مع طلباتهم الخاصة للحصول على تأشيرة الخروج وتقرير طبي وفقا للنموذج رقم « ٥ » المرافق وتتنول الادارة العامة للهجرة والجوازات والجنسية اخطار الطالب بالتاريخ الذى تحدده الادارة العامة للقومسيونات الطبية لتوقيع الكشف الطبي عليه .

مادة ١٢٣ - على البنوك أن تحتفظ بالطلبات المقدمة اليها وأن ترسل الى الادارة العامة للنقد الطلبات الخاصة بالعملاء الذين منحوا تأشيرة خروج .

مادة ١٢٤ - على البنوك أن تؤدي إلى البنك الاهلى المصرى فى أول أيام العمل من كل أسبوع قيمة ما حصلته خلال الأسبوع السابق من الرسوم طبقا للمرسوم بقانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه .

ويجب أن تخطر الإدارة العامة للنقد ببيان تفاصيل المبالغ المدفوعة إلى البنك الاهلى المصرى والارقام المستسلة للإيصالات .

مادة ١٢٥ - لا يجوز إجراء التحويلات الخاصة بنفقات السفر إلا بخطابات اعتماد أو بحوالات تلغرافية أو بريدية صالحة للدفع للشخص الذى منح ترخيص بنفقات السفر فقط ويجوز أخذ البدل النقدي فى صورة شيكات سياحة أو أوراق عملة أجنبية .

مادة ١٢٦ - يجوز إصدار شيكات سياحية إلى غير المقيمين بمبالغ مناسبة مقابل دفع ما يعادل قيمتها من نفس العملة ( ولا تقبل أوراق النقد كأداة للدفع ) .

مادة ١٢٧ - يجب أن يؤشر على جواز سفر المستفيد بجميع المبالغ المقرج عنها كنفقات للسفر فاذا تعذر ذلك بسبب مغادرة المسافر قبل التحويل وجب بيان ذلك فى الطلب المقدم إلى الإدارة العامة للنقد وإذا كان التحويل فى الحدود المخولة للبنك بمقتضى التعليمات وجب الحصول على موافقة خاصة من الإدارة المذكورة قبل إجراء التحويل .

وفى الحالات التى لا يملك فيها المسافر أموالا تكفى فوراً لتغطية جميع نفقات السفر ويكون قد اتصل قبل رحيله بالبنك الذى يتعامل معه لتحويل مبالغ أخرى كلما توافرت الأموال يجوز للبنك أن يوافق على هذا الإجراء بشرط أن يقتنع بأن هذه الوقائع صحيحة وأن يأخذ تعهداً من عميله ألا يتصل ببنك آخر لنفس الغرض والا يصرح بدفع قيمة التحويلات التالية فى الخارج إلا بعد قيد البيانات الضرورية فى جواز السفر بمعرفة المراسل الذى يتولى عملية الدفع .

مادة ١٢٨ - لا يجوز منح نفقات سفر لشخص حولت له خلال السنة ذاتها نفقات إقامة فى الخارج .

مادة ١٢٩ - على البنوك أن تخطر عملاتها بأنه لا يجوز استعمال المبالغ المرخص بها لتغطية نفقات السفر فى أغراض أخرى .

مادة ١٣٠ - على البنوك أن تتخذ الترتيبات اللازمة مع العملاء والمراسلين لاسترداد ما لم يستعمل من نفقات السفر بصفة تلقائية وذلك خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ التحويل أو من تاريخ الدفع فى الخارج إذا كان الدفع محددًا بتاريخ معين .

### الباب الثالث - الفصل الأول

#### الصادرات والبضائع المعاد تصديرها والبضائع المعاد شحنها

مادة ١٣١ - لا يجوز شحن البضائع المصدرة أو المعاد تصديرها أو شحنها إلى أى مكان خارج الإقليم المصرى قبل تقديم استمارة تصدير «تص» على النموذج الملحق «٩» مصدق عليها من الإدارة العامة للنقد أو مندوبيها أو من البنك الاهلى المصرى طبقاً لما هو وارد فى المادة ١٣٧ .

مادة ١٣٢ - يجب أن تشتمل استمارة التصدير على تعهد المصدّر بتسليم مستندات الشحن إلى أحد البنوك المعتمدة خلال ١٥ يوماً من تاريخ الشحن واسترداد



قيمه البضائع المصدرة خلال الفترة المنصوص عليها في القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المشار اليه بطريق دفع مقبول وفقا للتعليمات السائدة .

**مادة ١٣٣ -** تقدم استمارة التصدير الى الادارة العامة للنقد للاعتماد بواسطة أحد البنوك المعتمدة وتحرر من أربع نسخ موقع عليها من البنك بما يفيد مراجعته للبيانات الواردة بها وانه سوف يتابع استرداد قيمة البضاعة الواردة بها .

**مادة ١٣٤ -** يرفق باستمارة التصدير المستندات الآتية :-

( أ ) أربع نسخ من الفواتير الخاصة بالبضائع المصدرة .

( ب ) شهادة الاجراءات الجمركية مؤشرا عليها من مصلحة الجمارك بما يفيد موافقتها على تصدير هذه البضائع .

( ج ) ترخيص التصدير اللازم في الاحوال التي تستدعي ذلك .

( د ) اقرار قيمة طبقا للنموذج المبين بالملحق « ٩ » وذلك في حالة صادرات القطن مصدقا عليه من قسم القطن بالبنك الاهلى المصرى بالاسكندرية .

( هـ ) شهادة تثبت مناسبة السعر من صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية والحريرية في حالة تصدير هذه الاصناف .

**مادة ١٣٥ -** اذا كانت البضاعة المصدرة اجنبية الاصل وجب توضيح جنسيتها وبيان الاستمارة « ٢ » التي تم بموجبها الافراج عن العملة اللازمة لاستيرادها .

وفي حالة تقديم استمارة التصدير الخاصة بهذه البضاعة على أساس عدم استرداد قيمتها أو عدم استيراد بضاعة بديلة عنها وجب تقديم اقرار على الاستمارة بما يفيد عدم تحويل قيمة للخارج عن هذه الرسالة .

**مادة ١٣٦ -** في حالة التصدير على أساس المبادلة تصدر استمارة التصدير من ست نسخ وتستخدم النسختان الخامسة والسادسة في التخليص على البضاعة البديلة الواردة عند وصولها الى الجمارك على أن تكون الصورة الخامسة بلون أصفر والسادسة بلون أزرق مع طبع البيانات الموضحة طبقا للنموذج المبين بالملحق « ٩ » على ظهر هاتين الصورتين لاستعمال الجمرک المختص .

**مادة ١٣٧ -** الصادرات من منتجات الاقليم المصرى الى السودان المتعاقد عليها على أساس استرداد قيمتها طبقا لاتفاق الدفع المبرم بين البلدين يمكن تقديمها للبنك الاهلى المصرى وفروعه للاعتماد .

**مادة ١٣٨ -** بعد التصديق على الاستمارة « ت » تختم الفواتير والمستندات الاخرى بخاتم الادارة العامة للنقد ويتم التصرف في الاستمارة والمستندات على النحو التالى :

( أ ) تحتفظ الادارة العامة للنقد بالنسخة الثالثة من الاستمارة « ت » مرفقا بها صورة من الفاتورة وتعاد المستندات الاخرى الى البنك .

( ب ) يحتفظ البنك بالنسخة الرابعة وصورة من الفاتورة ويسلم باقى المستندات الى المصدر .

( ج ) يقدم المصدر النسخة الاولى والثانية وباقى الفواتير للجمارك ليتمكن بموجبها من التصدير .

**مادة ١٣٩ -** يجب على البنك تنبيه المصددين إلى ضرورة تنفيذ التعهد ( أ )  
الوارد في استثمار التصدير وعند استلامه مستندات الشحن تنفيذًا لهذا التعهد  
يتعين عليه مراجعة هذه المستندات للتحقق من مطابقتها لبيانات الصورة الرابعة  
لاستثمار التصدير وصورة الفاتورة التي يحتفظ بها وإذا تبين له وجود أى اختلاف  
وجب عليه إبلاغ ذلك إلى الإدارة العامة للنقد قبل التصرف في هذه المستندات .  
وإذا كانت المستندات مستوفاة فعليه إصدار مذكرة التصدير رقم « ١ » ( طبق  
لنموذج المرافق للاستثمار « ت . ص » الملحق التاسع ) وإرسالها إلى الإدارة العامة  
للنقد رفق كشف أسبوعى .

**مادة ١٤٠ -** يجب أن يرفق بمذكرة التصدير رقم « ١ » فاتورة الوزن الرسمية  
للقطن المصدر مع صورة من الفاتورة النهائية فإذا ظهر بهذه الفاتورة تعديل فى الوزن  
نتيجة لاختلاف درجة رطوبة القطن يجب تقديم شهادة من مكتب اختبار درجة رطوبة  
القطن بذلك .

**مادة ١٤١ -** إذا كان التصدير بطرود بريدية يجب على المصدر أن يقدم إلى البنك  
الذى يتعامل معه حافظة الإرسال مصحوبة بالمستندات المرسلة لتحصيل القيمة حتى  
يتسنى للبنك أن يرسل المذكرة رقم « ١ » اللازمة إلى الإدارة العامة للنقد .

**مادة ١٤٢ -** يجب على البنك ختم جميع المستندات المرسلة إلى المستوردين بالخارج عن  
البضائع المصدرة بخاتم البنك وذلك لإثبات أن العملية قد تناولتها الرقابة اللازمة  
وينبغي عليه إرسال هذه المستندات إلى المستورد عن طريق مراسله فى الخارج حتى  
دلو كان تسليم هذه المستندات إلى المرسل اليهم سيتم بدون دفع .

**مادة ١٤٣ -** فى حالة استرداد مبالغ تنفيذًا للتعهد ( ب ) الوارد فى استثمار  
التصدير يجب على البنك الذى استردت عن طريقه قيمة الصادرات إصدار مذكرة  
رقم ( ٢ ) وفقا للنموذج الملحق التاسع باستثمار التصدير وإدراج مبلغها فى جدول  
الاحصائى الأسبوعى ما لم يكن المبلغ قد ورد عن طريق حسابات اتفاقات الدفع  
المحفوظة طرف البنك الأهلى المصرى . وفى هذه الحالة يتعين على البنك المعتمدة عن  
طريقه استثمار تصدير إصدار المذكرة رقم « ٢ » فور إخطاره بورود المبلغ وموافاة البنك  
الأهلى المصرى بها لإدراجها بجدوله الاحصائية .

**مادة ١٤٤ -** إذا قدمت مستندات الشحن إلى بنك غير الذى اعتمدت عن طريقه  
الاستثمار يجب على البنك الذى قدمت إليه المستندات بعد الاطلاع على صورة استثمار  
التصدير التحقق من مطابقة بياناتها للمستندات المقدمة إليه وإصدار المذكرة رقم « ١ »  
اللازمة فى هذا الشأن وإرسالها إلى الإدارة العامة للنقد وعليه إرسال صورة من هذه  
المذكرة إلى البنك الذى اعتمدت عن طريقه الاستثمار .

**مادة ١٤٥ -** إذا تم استرداد قيمة البضاعة المصدرة عن طريق بنك غير الذى  
اعتمدت عن طريقه الاستثمار « ت . ص » فيتعين على البنك بعد الاطلاع على صورة  
الاستثمار « ت . ص » إصدار المذكرة رقم « ٢ » وإرسالها إلى الإدارة العامة للنقد  
كالاعتاد مع إرسال صورة إضافية من هذه المذكرة إلى البنك الذى اعتمدت عن طريقه  
الاستثمار .

**مادة ١٤٦ -** لا تعتبر استثمارات التصدير الخاصة بالبضائع المصدرة برسم  
الامانة مسددة الا اذا قدمت مع المذكرات رقم « ٢ » التى تبين الحصيلة المستردة فواتير  
البيع النهائية للبضاعة أو صورة معتمدة منها أو أى مستند آخر يثبت حصيلة البيع  
مصدقًا عليها من أحد ممثلى الجمهورية العربية المتحدة فى البلد المستورد .

**مادة ١٤٧ -** اذا تسلم المصدر مبالغ مقدما من ثمن البضائع المصدرة وجب عليه تقديم طلب عن طريق البنك الذى حول عليه المبلغ الى الادارة العامة للنقد للحصول على موافقتها لاصدار المذكرة رقم «٢» ( دفع مقدم ) عن هذه المبالغ فور تسلمها

**مادة ١٤٨ -** تقدم الطلبات المنصوص عليها فى المادة السابقة الى الادارة العامة للنقد مصحوبة بالآتى :

( أ ) صورة من أوامر الدفع الصادرة من المراسلين فى الخارج مبنين بها انهاء ثمن المدفوعات . مقدمة لاستيراد بضائع .

( ب ) المستندات التى تثبت أن هذه المبالغ قد وردت من غير مقيم مستنداداً لقيمة بضائع مزعم تصديرها من الاقليم المصرى .

**مادة ١٤٩ -** تصدر المذكرات رقم «٢» ( بشأن الدفع المقدم ) من ثلاث نسخ فقط على أن ترفق النسخة الاولى بالجداول الاحصائية وتسلم النسخة الثانية الى المستفيد ويحتفظ البنك بالنسخة الثالثة .

**مادة ١٥٠ -** لا يصدق على استثمارات التصدير الخاصة بالبضائع التى دفعت قيمتها كلها أو بعضها مقدما الا اذا كانت مصحوبة بالنسخة الثانية من المذكرة رقم «٢» الخاصة بها .

**مادة ١٥١ -** على البنك متابعة استرداد قيمة البضائع المصدرة بموجب الاستثمارات « ت . ص » المعتمدة عن طريقه وأن يراجع الاستثمارات التى ما زالت غير مسددة بعد انقضاء المهلة التى حددها القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المشار اليه وأن يرسل بشأنها خطابات مسجلة الى المصدرين ( طبقا للنموذج المرافق للاستثمار « ت . ص » الملحق ٩ ) .

**مادة ١٥٢ -** على البنك أن يوافي الادارة العامة للنقد فى نهاية الشهر التالى لانقضاء المهلة المشار اليها فى المادة السابقة بقائمة شهرية بالاستثمارات « ت . ص » غير المسددة مرفق بها صور من الخطابات المسجلة وموضح بها رقم الاستثمار « ت . ص » واسم المصدر وعنوانه وتاريخ الاعتماد وتاريخ الشحن وتاريخ استلام مستندات الشحن ومصيرها ومبلغ الاستثمار والمبلغ المسدد والرصيد والملاحظات التى تترأى له .

رفى الحالات التى لا يوجد فيها استثمارات تصدير غير مسددة يجب على البنك ارسال هذه القوائم مؤشرا عليها بما يفيد ذلك .

**مادة ١٥٣ -** تتولى الادارة العامة للنقد تبليغ السلطات المختصة بأسماء المصدرين الذين لم يستردوا قيمة صادراتهم خلال المهلة القانونية وفقا لاحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل .

**مادة ١٥٤ -** يجوز أن تصدر عن طريق مصلحة الجمارك مباشرة دون استخراج استثمار « ت . ص » البضائع الآتية :

( ١ ) الكتب والصحف .

( ب ) طوابع البريد الخاصة بالاقليم المصرى فى حدود ٥٠ جم يعد الحصول على التصريح اللازم من لجنة تصدير واستيراد الطوابع البريدية .



(ج) بضائع الاقليم المصرى التى تصدر الى السودان بطرود بريدية محوّل عليها  
فى حدود ٤٠ جم .

(د) الهدايا والعينات التجارية فى حدود ٢٠ جم .

(هـ) البضائع التى ترد قالة أو مخالفة لشروط التعاقد المعادة الى موردها  
الاصلى لاستبدالها بغيرها بشرط ايداع تأمين مالى لدى الجمارك .

(و) البضائع التى ترد بطريق الخطأ بشرط أن يثبت ذلك للجمارك والتأكد  
من عدم تحويل قيمتها من الاقليم المصرى .

(ز) البضائع الواردة بدون تحويل عملة عنها من الاقليم المصرى وبغرض العرض  
أو التجربة أو استخدامها فى البحث عن البترول أو إقامة منشآت أو غير ذلك بشرط  
اعادتها بعد انتهاء الغرض الواردة من أجله وبشرط أن يثبت ذلك بموجب كشف  
استخلاص تحررها الجمارك قبل سحب البضاعة الى داخل البلاد .

(ح) بضائع الاقليم المصرى التى تصدر الى قطاع غزة فيما عدا ما يصدر منها  
الى احدى الهيئات الدولية .

(ط) البضائع التى تصدر لغرض التصنيع أو الاستعمال والاعادة بشرط تقديم  
الضمان الكافى الى مصلحة الجمارك .

مادة ١٥٥ - اذا استحق للمصدر أية مبالغ فى الخارج مقابل أى من هذه  
الصادرات وجب عليه استرداد قيمتها طبقاً لاحكام القانون .

مادة ١٥٦ - يجب أن تقدم الى الادارة العامة للنقد طلبات الاعفاء من استرداد  
قيمة الصادرات على أن يبين فى الطلب الاسباب التى من أجلها طلب الاستثناء  
والمستندات المؤيدة له .

مادة ١٥٧ - يقصد بالصادرات البضائع المصدرة من منتجات أو مصنوعات  
الاقليم المصرى والسلع الاجنبية الاصل التى مرت بعمليات غيرت شكلها أو رفعت  
قيمتها .

ويقصد بالبضائع المعاد تصديرها البضائع الاجنبية الاصل التى تم التخلص  
عليها فعلاً من الجمارك وكانت مرسلة أصلاً الى الاقليم المصرى ولكن أعيد تصديرها فيما  
بعد ، بعد موافقة السلطات المختصة .

ويقصد بالبضائع المعاد شحنها البضائع الاجنبية الاصل التى ، وإن كانت فى  
الاصل مرسلة الى الاقليم المصرى الا أنه قد أعيد شحنها الى جهة أخرى بعد موافقة  
السلطات المختصة وقبل التخلص عليها من الجمارك .

### الباب الثالث - الفصل الثانى

#### عمليات التجارة الدولية

مادة ١٥٨ - يجب الحصول على موافقة الادارة العامة للنقد مقدماً لتمويل عمليات  
التجارة الدولية من الاقليم المصرى .

**مادة ١٥٩ -** يجب أن يتم التمويل بأحدى طرق الدفع المقبولة سواء كانت البضائع مشحونة رأساً الى البلد المستورد أو مشحونة الى ميناء فى الاقليم المصرى برسم الترانسيت مع عدم معرفة جهة الوصول النهائية أو مسؤولة برسم المنطقة الحرة بأحدى موانئ الاقليم المصرى لاعادة شحنها فيما بعد .

**مادة ١٦٠ -** يجوز للبنوك تحويل قيمة البضاعة الى البلد المصدر فى الخارج دون الرجوع الى الادارة العامة للنقد وذلك بشرط أن تكون قيمة البضاعة مضافاً اليها الربح والمصاريف قد تم استلامها أو فتح بشأنها اعتماد مستندى مؤيد غير قابل للإلغاء لدى أحد البنوك بالاقليم المصرى وأن يتم التحويل الى البلد المصدر بنفس العملة الواردة من البلد المستورد .

**مادة ١٦١ -** يجب اعتماد استثمار « ا » أو « د » ذات لون أحمر لإجراء تحويل القيمة الى البلد المصدر كما يجب أن يوضح على الاستثمار جهة الوصول النهائية للبضائع أى البلد المستورد ان كان معروفاً أو الميناء المحلى المشحونة اليه البضائع برسم الترانسيت أو لتخزينها بالمنطقة الحرة .

**مادة ١٦٢ -** يجب أن يوقع الطالب على استثمار « ت » عند اعتماد الاستثمار « ا » أو « د » فى حالة البضائع المحددة فيها جهة الوصول النهائية سواء كان الشحن مباشرة للبلد المستورد أو كان الشحن لأحدى موانئ الاقليم المصرى .

ولا تصرح مصلحة الجمارك بشحن هذه البضائع العابرة الا عند تقديم الاستثمار

« ت » .

**مادة ١٦٣ -** يجب أن تتضمن الاستثمار « ت » تعهداً باسترداد القيمة بأكملها بما فى ذلك الربح والمصاريف المستحقة الى الوسيط المقيم بأحدى طرق الدفع المقبولة .

**مادة ١٦٤ -** يجب أن تسترد المبالغ السالفة ذكرها خلال المدة التى نصت عليها المادة الثالثة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المشار اليه على ألا تتغدى هذه المدة بأى حال من الاحوال ثلاثة أشهر من تاريخ الدفع الى البلد المصدر .

**مادة ١٦٥ -** عند استرداد المبالغ المستحقة لعمليات التجارة الدولية يجب على البنك الذى تسلم القيمة أن يستوفى المذكرة الخاصة بالاستثمار « ت » وفقاً للنموذج المرفق ( بالملحق العاشر ) .

**مادة ١٦٦ -** تقدم استثمارات التصدير المتعلقة بعمليات التجارة الدولية الى الادارة العامة للنقد لاعتمادها مصحوبة بالمستندات الآتية :-

( ا ) الاستثمار « آ » الخاصة بها اذا كانت قيمة البضائع قد تم تحويلها الى البلد المصدر .

أو

( ب ) استثمار مبدئية « ا » اذا كانت قيمة البضائع لم تستدد بعد الى البلد المصدر . ويجب أن يؤشر على هذه الاستثمار من الجمارك بما يفيد وصول البضائع الى احدى موانئ الاقليم المصرى .

**مادة ١٦٧ -** وتعتبر كل من الاستثمار « ا » والاستثمار « ت » مستددة عند استلام المذكرة المنصوص عليها فى المادة ١٦٥ .

- مادة ١٦٨ - فى الحالات التى تكون فيها البضائع المتعلقة بعمليات التجارة الدولية مشحونة الى أحد موانئ الاقليم المصرى برسم الترانسيت دون تحديد جهة الوصول النهائية أو مستوردة برسم المنطقة الحرة باحدى موانئ الاقليم المصرى يجب أن يؤشر على الاستمارة « ١ » من مصلحة الجمارك بما يفيد وصول البضائع الى الاقليم المصرى ولن تصرح الجمارك بشحن البضائع الا عند تقديم استمارة « ت . ص » معتمدة .
- مادة ١٦٩ - تسرى القواعد الخاصة باثبات الاستيراد وبتقديم استمارات التصدير « ت . ص » واعتمادها وتسيديدها على البضائع المتعلقة بعمليات التجارة الدولية .

## الباب الرابع - الفصل الاول

### عمليات الاوراق المالية

- مادة ١٧٠ - لا يجوز استيراد الاوراق المالية والكوبونات وغيرها من القيم المنقولة أو تصديرها الا بترخيص من الادارة العامة للنقد .
- مادة ١٧١ - تقدم طلبات استيراد أو تصدير الاوراق المالية على الاستثمارات « د . أ . م » أو « ص . أ . م » ( الملحقين ١١ ، ١٢ ) - وفى حالة التبرداد ثمن اوراق مالية أو قيمة كوبونات ينبغى ملء المذكرة الملحقة باستمارة تصدير اوراق مالية ( الملحق ١٢ ) .
- مادة ١٧٢ - يجب أن تودع جميع الاوراق المالية الموجودة فى الاقليم المصرى والمملوكة لغير مقيمين سواء أكانت مصرية أو أجنبية لدى بنك محلي معتمد واذا كانت هناك اوراق مالية موجودة فى الخارج ومملوكة لمقيمين يجب أن تودع تحت إشراف بنك معتمد فى الاقليم المصرى .
- مادة ١٧٣ - يكون البنك المودعة لديه الاوراق سالفة الذكر مسئولاً اذا تصرف فيها بما يخالف هذه اللائحة .
- مادة ١٧٤ - تضاف الاموال المستحقة لغير مقيمين والناجمة من بيع ما يملكونه من اوراق مالية فى الاقليم المصرى الى « حساب مجمد » .
- مادة ١٧٥ - اذا اشترى غير مقيمين لحسابهم أو لحساب موكلهم اوراقاً مالية فى الاقليم المصرى فعلى البنوك أن تتحقق من أن القيمة الكاملة لهذه الاوراق قد دفعت حسب سعرها فى السوق المحلى بعملة حرة أو بطريق دفع مقبول .
- مادة ١٧٦ - لا يرخص للمقيمين بتحويل عملة أجنبية لشراء اوراق مالية من اسواق خارجية الا بموافقة الادارة العامة للنقد .
- مادة ١٧٧ - يجوز نقل اوراق مالية من ملف شخص غير مقيم الى ملف شخص آخر غير مقيم يحمل نفس الصفة .

## الباب الرابع - الفصل الثانى

### التعامل فى اوراق النقد

- مادة ١٧٨ - لا يجوز للبنوك استيراد اوراق البنكنوت الاجنبى والمصرى الا بعد الحصول على موافقة الادارة العامة للنقد .



ويخضع استيراد البنكنوت المصرى للشروط الآتية :

- « أ » يرسل البنكنوت داخل مظروف مسجل باسم البنك الاهلى المصرى .
- (ب) يكون البنكنوت مصحوبا باستمارة « و . أ . ب » من صورتين .
- (ج) يودع فى حساب غير مقيم لاستعماله فى الاغراض التى توافق عليها الادارة العامة للنقد .

**مادة ١٧٩ -** يجوز للقادمين الى الاقليم المصرى من المقيمين العائدين من الخارج ومن السياح الاجانب ( غير المقيمين ) أن يحمل كل منهم أوراق بنكنوت أو أوراق نقد مصرية أو أجنبية بالغة قيمتها ما بلغت بشرط اثبات ما يحملونه فى الاقرارات الجمركية «د» أو «د.م» حسب الحالة .

ويجوز للسياح الاجانب عند مغادرتهم أن يحمل كل منهم ما يتبقى لديه من أوراق البنكنوت أو أوراق النقد المصرى أو الاجنبى الوارد صحتهم عند قدومهم الى الاقليم المصرى بشرط أن يكون مثبتا فى الاقرار « د » وأن يكون المبلغ الذى تم صرفه يتناسب ومدة اقامتهم بالاقليم المصرى .

**مادة ١٨٠ -** لا يجوز تصدير أوراق النقد المصرى أو الاجنبى الا بعد موافقة الادارة العامة للنقد ويقدم الطلب مع استمارة «ص.أ.ب» عن طريق أحد البنوك المعتمدة .

**مادة ١٨١ -** يتعين استرداد حصيلة أوراق النقد المصدر عن طريق دفع مقبول من الادارة العامة للنقد ويجب أن تتضمن الاستمارة « ص.أ.ب » الصادرة فى هذا الشأن تعهدا بهذا المعنى وأن يتم اصدار مذكرة للاستمارة المذكورة عند استرداد الحصيلة .

### الباب الرابع - الفصل الثالث

#### الاستثمارات

**مادة ١٨٢ -** الاستثمار ( أ ) ( ملحق رقم ٦ ) :

طلب شراء ما يلزم من نقد أجنبى أو اضافة جنيهات مصرية الى حسابات غير مقيمة بغرض سداد قيمة بضائع مستوردة وكذا المصاريف المتعلقة بها . وتحذر الاستثمار « أ » من خمس صور ، تسلم الاولى والثانية منها الى المستورد لتقديمها الى مصلحة الجمارك للتخليص على البضائع المدفوع قيمتها بموجبها وختمها بما يفيد استخراج شهادة قيمة بقيمة البضائع الواردة - وترسل الصورة الثالثة الى الادارة العامة للنقد فى نهاية الاسبوع الذى تمت خلاله العملية فعلا رفق الجداول الاحصائية « أ » أو «ج» حسب الحالة وتحفظ الصورة الرابعة منها فى حيازة البنك الذى أصدرها أما الصورة الخامسة فتُرسل الى الادارة العامة للاستيراد .

وفى حالة اعتماد استثمار « أ » لتغطية اعتماد مفتوح بدون غطاء بموجب استثمار « د » فتصدر الاستثمار « أ » من أربعة صور فقط ، ولا ترسل فى هذه الحالة صورة الى الادارة العامة للاستيراد .

ويجب على المستورد طبقا للمادة « ٦٥ » إعادة الصورة الثانية للاستمارة بعد التأشير عليها من مصلحة الجمارك بما يفيد التخليص على البضاعة الصادرة بشأنها الى البنك الذي اعتمدها وذلك خلال المهلة القانونية لاثبات الاستيراد .

#### مادة ١٨٣ - الاستمارة « ب » ( ملحق رقم ٧ ) :

طلب تحويل عملة أجنبية الى الخارج أو اضافة جنيهات مصرية الى حساب غير مقيم ، وذلك لكافة الاغراض الاخرى عدا المدفوعات عن بضائع مستوردة الى الاقليم المصري أو برسم الترانسيت ، بما في ذلك التحويلات من حساب غير مقيم الى حساب غير مقيم آخر مفتوح لدى أحد البنوك المعتمدة بالاقليم المصري . وتصدر هذه الاستمارة من صورتين ، يحتفظ البنك الذي أصدرها بالصورة الاصلية منها وترسل الصورة الثانية الى الادارة العامة للنقد في نهاية الاسبوع الذي تمت خلاله العملية رفقا بالجدول الاحصائية « أ » أو « ج » .

واذا لم يستعمل المبلغ المحول بموجب الاستمارة « أ » أو « ب » بالكامل ، يقوم البنك بإصدار مذكرة إعادة شراء ( وفقا للنموذج المرفق بالملحق رقم ٦ ) بالمبلغ غير المستعمل مع ادراج مبلغها بالجدول « ب » أو « ج » في الحانة المخصصة لذلك وترسل صورة هذه المذكرة الى الادارة العامة للنقد رفقا بالجدول الاحصائي الخاص بها .

#### مادة ١٨٤ - الاستمارة « د » ( ملحق رقم ٨ ) :

طلب فتح اعتماد بدون غطاء بعملة أجنبية أو بالجنيهات المصرية لصالح غير مقيم وذلك في الحالات التي لا تستدعي الافراج فورا عن عملة أجنبية أو اضافة القيمة الى حساب غير مقيم عند فتح الاعتماد . وعند طلب تغطية الاعتماد يصدر البنك المختص استمارة « أ » أو « ب » على أساس الاستمارة « د » .

وفي حالة الغاء الاعتماد المفتوح بموجب الاستمارة « د » كلياً أو جزئياً يصدر البنك مذكرة الغاء ( وفقا للنموذج المرفق بالملحق رقم ٦ ) ترسل صورة منها الى الادارة العامة للنقد .

وتحرر الاستمارة « د » من ثلاث صور . يحتفظ البنك الذي أصدرها بالصورة الاصلية وترسل الصورة الثانية الى الادارة العامة للنقد في نهاية كل أسبوع رفقا كشف ارسال مستقل ، وترسل الصورة الثالثة الى الادارة العامة للاستيراد اذا كان الاعتماد مفتوح لاستيراد بضائع من الخارج .

#### مادة ١٨٥ - استمارة التصدير « ت.ص » ( ملحق رقم ٩ ) :

تصدر من أربع صور عن صادرات أو عن بضائع معاد تصديرها أو معاد شحنها من الاقليم المصري وتحتفظ الادارة العامة للنقد بالنسخة الثالثة ويحتفظ البنك بالنسخة الرابعة ويقدم المصدر النسختين الاولى والثانية الى الجمارك المختص ليتمكن بموجبها من شحن البضائع مشمول الاستمارة « ت.ص » .

وفي حالة التصدير على أساس المبادلة تصدر الاستمارة من ست صور على أن تكون الصورة الخامسة بلون أصفر والسادسة بلون أزرق لاستعمالها في التخليص على البضائع البديلة المستوردة عند وصولها الى الجمارك .

وعند الوفاء بتعهدى المصدر « أ » ب « المذكورين بالاستمارة « ت.ص » يصدر البنك مذكرة رقم « ١ » عند استلام مستندات الشحن للتحويل ومذكرة رقم ( ٢ ) عند

استرداد القيمة وترسلا الى الادارة العامة للنقد طبقا لما هو وارد بالباب الثالث -  
الفصل الاول .

مادة ١٨٦ - استثمار « ت » ( ملحق رقم ١٠ ) :

تعهد باسترداد مبالغ تستحق لمقيم نتيجة لعمليات غير عمليات التصدير وتصدير  
من ثلاث صور ، يحتفظ البنك بالصورة الاصلية منها وتسليم الثانية الى الشخص  
الذى قدم الاقرار بالمبلغ المستحق وترسل الثالثة فى نهاية كل اسبوع الى الادارة العامة  
لنقد رفق كشف ارسال مبينا فيه تاريخ ورقم مبلغ كل استثمار .

وتخطر الادارة العامة للنقد بتنفيذ التعهد باسترداد المبالغ المستحقة طبقا لهذه  
الاستثمار بموجب المذكرة الخاصة بالاستثمار « ت » وفقا للنموذج المرفق بالملحق  
رقم ١٠ .

مادة ١٨٧ - استثمار استيراد أوراق مالية « و . أ . م » ( ملحق رقم ١١ ) .

طلبات استيراد الأوراق المالية أو الكوبونات وينبغى تحريرها من صورتين  
وارسالتها الى الادارة العامة للنقد للنظر فى اعتمادها .  
وتعاد الصورة الاصلية الى البنك الذى قدم الطالب عن طريقه وتحتفظ الادارة  
العامة للنقد بالصورة الثانية .

مادة ١٨٨ - استثمار تصدير أوراق مالية « ص . أ . م » ( ملحق رقم ١٢ ) .

طلبات تصدير الأوراق المالية أو الكوبونات تحرر من صورتين وترسل الى الادارة  
العامة للنقد للنظر فى اعتمادها . وتعاد الصورة الاصلية الى البنك الذى قدم الطلب  
عن طريقه وذلك أما لتسليمها الى الجمارك أو لوضعها فى طرد البريد المرسلة فيه  
الأوراق المالية أو الكوبونات وتحتفظ الادارة العامة للنقد بالصورة الثانية .

وحيث يتم استرداد قيمة الأوراق المالية أو الكوبونات فإنه ينبغى اخطار الادارة  
العامة للنقد بذلك بموجب المذكرة الخاصة بالاستثمار « ص . أ . م » وفقا للنموذج  
المرفق بالملحق رقم ١٢ .

مادة ١٨٩ - الاستثمار « و . أ . ب » ( ملحق رقم ١٣ ) .

طلب استيراد أوراق بنكنوت وأوراق نقد مصرية ، وتقدم من صورتين الى البنك  
الاھلى المصرى - بعد استيفائها - مصحوبة بأوراق النقد لمراجعة بياناتها والتأكد من  
سلامة الأوراق الواردة بموجبها . ويقوم البنك الاھلى المصرى بدوره بتقديم الصورتين  
الى الادارة العامة للنقد للنظر فى اعتمادها ، وفى حالة الاعتماد تحفظ الصورة الثانية  
لدى الادارة العامة للنقد وتعاد الصورة الاصلية الى البنك الاھلى المصرى .

مادة ١٩٠ - الاستثمار « ص . أ . ب » ( ملحق رقم ١٤ ) .

طلب تصدير أوراق بنكنوت أو قطع معدنية أو أجنبية تزيد قيمتها عن ٢٠ جنيه  
مصرى ، وتصدر من صورتين وتقدم للادارة العامة للنقد للنظر فى اعتمادها . وفى  
حالة اعتماد هذه الاستثمار تحتفظ الادارة العامة للنقد بالصورة الثانية وتعاد الصورة  
الاصلية الى البنك الذى قدمت عن طريقه وذلك اما لتقديمها الى مصلحة الجمارك أو  
لوضعها داخل الطرد المتضمن أوراق البنكنوت المصدرة الى الخارج . وحيث يتم استرداد  
قيمة أوراق البنكنوت أو القطع المعدنية المصدرة فإنه ينبغى اخطار الادارة العامة للنقد



بذلك بموجب المذكرة الخاصة بالاستمارة « ص . أ . ب » وفقا للنموذج المرفق بالملحق رقم ١٤ .

#### مادة ١٩١ - الاستثمار « ع » ( ملحق رقم ١٥ ) .

يقوم باستيفائها العملاء عند ورود مبالغ لصالحهم عن طريق أحد البنوك المحلية المعتمدة بعملة أجنبية من الخارج تعادل مائة جنيه مصرى أو أكثر أو عند استلامهم مبالغ بالجنيهات المصرية بالحصم على حساب غير مقيم قدرها مائة جنيه مصرى أو أكثر وذلك لأغراض أخرى غير تلك التى تصدر بشأنها مذكرات رقم « ٢ » ومذكرات خاصة بالاستثمارات حرف « ت » ومذكرات الإلغاء الخاصة بإعادة شراء مبالغ سبق تحويلها باستثمارات « أ » أو « ب » ومذكرات خاصة باستثمارات « ص . أ . ب » و « ص . أ . م » .  
وتحرر هذه الاستثمار من صورتين ، تحفظ الصورة الأصلية لدى البنك الصادرة عن طريقه وترسل الثانية الى الإدارة العامة للنقد فى نهاية الأسبوع الذى تم خلاله ورود المبلغ وفق الجداول الإحصائية « ب » أو « ج » .

مادة ١٩٢ - يراعى ما يأتى فيما يتعلق بالاستثمارات والمذكرات المشار إليها فى هذا الفصل :

( ١ ) يوضح بالمكان المخصص من الاستثمار « أ . ب » ، « د » ما يعادل بالجنيهات المصرية المبلغ المبين بالعملة الأجنبية على أساس سعر البيع الرسمى الذى يعلنه البنك الأهلى المصرى .

( ب ) يتعين الرجوع الى الباب الرابع الفصل الرابع بخصوص طريقة ارسال صور الاستثمارات والمذكرات الى الإدارة العامة للنقد .

( ج ) فى حالة تقدم أحد العملاء للحصول على صورة بدل فاقد من الاستثمار « أ » أو « ب . ص » فإنه يجب أن يقدم الى البنك تعزيز من مصلحة الجمارك يفيد أن الصورة الثانية من الاستثمار لم تستعمل بعد .

وعند اصدار الصورة يجب أن يوضح أعلاها بالمداد الاحمر « هذه الصورة تحل محل الصورة الأصلية التى فقدت والتى يجب أن تعتبر ملغاة »

( د ) تقوم البنوك بطبع الاستثمارات والمذكرات لاستعمالها الخاص مطابقة فى بياناتها للنماذج الملحقة على أن يوضح فى أعلاها اسم البنك .

### الباب الرابع - الفصل الرابع

#### الإحصائيات

#### مادة ١٩٣ - قواعد عامة :

١ - يتعين مراعاة الدقة التامة عند اعداد الإحصائيات المنصوص عليها أدناه .

٢ - تعد الإحصائيات الأسبوعية عند اقبال العمل يوم الخميس من كل أسبوع أما الإحصائيات الشهرية وربع السنوية فتعد عند اقبال العمل يوم الخميس الاقرب لنهاية الشهر أو ربع السنة . وستحدد هذه التواريخ بتعليمات تصدرها الإدارة العامة للنقد فى حينه .

- ٣ - يتعين ارسال هذه الاحصائيات الى الادارة العامة للنقد فى ميعاد لا يتجاوز نهاية الاسبوع التالى لتاريخ اعداد الاحصائية .
- ٤ - تعد الاحصائيات اما بالعملة الاجنبية أو بالجنيه المصرى كما هو موضح بالتعليمات التالية والنماذج الخاصة بكل منها .
- ٥ - تدرج المبالغ بهذه الاحصائيات مقربة الى اقرب وحدة نقدية .
- ٦ - يرفق بهذه الاحصائيات كلما استلزم الامر الاستثمارات والمذكرات المؤيدة للقيود المدرجة بها وكذا الكشف التفصيلية الخاصة بها .
- ٧ - يتعين عند ارسال هذه الاحصائيات الى الادارة العامة للنقد أن تكون مختومة من البنك وموقعا عليها من المسئولين .
- مادة ١٩٤ - الكشف التفصيلية .

تعد الكشف التفصيلية المشار اليها بالتعليمات التالية بغرض ايضاح مفردات المبالغ المدرجة كمجاميع بالجداول والكشف الاحصائية ويراعى عند اعدادها ما يأتى بصفة عامة :

- ١ - تقيد مفردات مبالغ الاستثمارات والمذكرات بالكشف التفصيلية وفقا للقواعد الموضحة بالتعليمات التالية الخاصة بكيفية اعداد كل منها .
- ٢ - تدرج البلاد والمناطق النقدية بهذه الكشف بنفس الترتيب الوارد بالجدول « ب » .
- ٣ - يتعين التحقق من أن مجموع المفردات المبينة بالكشف التفصيلية تنفق مع المجاميع المبينة فى الجداول والكشف الاحصائية المطلوب الكشف التفصيلية بشأنها .

مادة ١٩٥ - الاحصائيات الاسبوعية :

١ - جدول « أ » ( ملحق رقم ١٧ ) .

ويعد بالعملات الاجنبية المختلفة وبين الحركة التى تمت على هذه العملات ويجب أن تستوفى بيانات الجدول على الوجه الآتى :

الحانة رقم ١ : تخصص لبيان العملات الاجنبية التى يجرى التعامل فيها .

الحانة رقم ٢ : يدرج بها رصيد الفتح لكل عملة .

الحانة رقم ٣ : يدرج بها مجموع المشتريات من العملاء بكل عملة ويجب أن تتفق المبالغ المدرجة بهذه الحانة أمام كل عملة مع مجموع مفردات المبالغ المستلمة من هذه العملة والموضحة تفصيليا .

الحانة رقم ٤ : يدرج بها مجموع المبيعات الى العملاء بكل عملة من واقع الاستثمارات « أ » أو « ب » حسبما تكون الحالة . وترتعل هذه الاستثمارات رفق كشف تفصيلي مستقل من صورتين وفقا للملحق رقم « ٢٠ » .

الحانتين رقمى ٥ و ٦ : يدرج بهما المشتريات والمبيعات المحلية بالعملات الاجنبية من والى البنك الاهلى المصرى - المركز الرئيسى .

الخانتين رقمي ٧ و ٨ : يدرج بهما المشتريات والمبيعات بالخارج وتقتصر هذه العمليات على البنك الاهلي المصري - المركز الرئيسي .

الخانة رقم ٩ : يدرج بها رصيد الاقفال ويمثل ناتج العمليات الموضحة بالخانات السابقة .

ويجب ألا يتضمن هذا الجدول الحركة على أوراق النقد الاجنبى اذ يتعين أن يعد عنها جدول « أ » مستقل يرسل الى الادارة العامة للنقد طبقا لما هو مبين تحت الجداول ربع السنوية .

## ٢ - الجدول « ب » ( ملحق رقم ١٨ ) .

ويعد بالعملات الاجنبية المختلفة ويوضع بالتفصيل مشتريات البنوك من عملاتها بتلك العملات مبنوية وفقا للبلاد أو المناطق النقدية الواردة منها هذه العملات والاغراض الواردة من أجلها .

ويلاحظ أن كل من الخانات من ٢ الى ٥ تنقسم الى قسمين : الاول يخصص للمبالغ الواردة بعملة البلد . والثاني للمبالغ الواردة بالعملات الاخرى . ويجب أن تستوفى بيانات الجدول على الوجه التالى :

الخانة رقم ١ : يوضع بها أسماء البلاد الواردة منها العملات الاجنبية المشتراة .

الخانة رقم ٢ : تدرج بها حصيلة الصادرات من واقع المذكرات رقم ٢ سواء عن استثمارات « ت » ص « معتمدة أو عن صادرات مستقبلية . وترسل المذكرات رقم ٢ المدرج مبالغها بالجدول رفق كشف تفصيلي من صورتين وفقا للملحق رقم « ٢١ » .

الخانة رقم ٣ : تدرج بها حصيلة تجارة الترانزيت من واقع المذكرات المتعلقة باستثمارات حرف « ت » وترسل المذكرات مع كشف تفصيلي مستقل من صورتين على نسق الملحق رقم « ٢١ » .

الخانة رقم ٤ : تدرج بها مبالغ العملات الاجنبية المعاد شراؤها من مبالغ سبق تحويلها الى الخارج بموجب استثمارات « أ » أو « ب » وذلك من واقع مذكرات الالغاء التي تصدر في هذا الشأن . وترسل هذه المذكرات مع كشف تفصيلي مستقل من صورتين على نسق الملحق رقم « ٢١ » .

الخانة رقم ٥ : تدرج بها المبالغ الواردة لاغراض أخرى غير ما سبق ذكره بما فى ذلك المبالغ الصادرة عنها استثمارات بيع العملة « ع » أو مذكرات خاصة باستثمارات ص ١٠ ب « ، ص ١٠ م « وترسل استثمارات بيع العملة والمذكرات الخاصة باستثمارات ص ١٠ ب « ، ص ١٠ م « رفق كشف تفصيلي مستقل على نسق الملحق رقم « ٢١ » .

ويجب على البنوك أن توضح أسفل الجدول « ب » مجموع المبالغ المدرجة بالخانة رقم « ٥ » بكل عملة وأمام كل بلد ولم تصدر بشأنها مذكرات خاصة باستثمارات ص ١٠ ب « أو « ص ١٠ م « حيث أنها واردة لاغراض أخرى ومع ذلك لم تصدر بشأنها استثمارات « ع » لأنها تقل فى مفرداتها عما يعادل ١٠٠ جنيه مصرى .

## ٣ - الجدول « ج » ( ملحق رقم ١٩ ) .

ويعد بالجنيهات المصرية ويبين الحركة التي تمت على الحسابات المصرفية غير المقيمة



المفتوحة لدى البنوك المحلية بما في ذلك الحسابات الخاصة باتفاقات أو ترتيبات دفع ثنائية • ويجب أن تستوفى بيانات الجدول على الوجه الآتى :

الحانة رقم ١ : تخصص لاسماء البلاد والمناطق النقدية المختلفة •

الحانة رقم ٢ : يدرج بها رصيد الفتح للحسابات التابعة لكل بلد أو منطقة نقدية •

الحانة رقم ٣ : يدرج بها المبالغ المخصوصة سدادا لقيمة صادرات من واقع المذكرات رقم ٢ سواء عن استثمارات « ت » ص « معتمدة أو عن صادرات مستقبلية • وترسل المذكرات رقم ٢ مع كشف تفصيلي مستقل من صورتين وفقا للملحق رقم « ٢٢ » •

الحانة رقم ٤ : يدرج بها المبالغ المخصوصة تسديدا لاستثمارات حرف « ت » من واقع المذكرات المتعلقة بهذه الاستثمارات وترسل المذكرات الخاصة باستثمارات حرف « ت » مع كشف تفصيلي مستقل من صورتين على نسق الملحق رقم « ٢٢ » •

الحانة رقم ٥ : يدرج بها المبالغ المخصوصة والتي تمثل مبالغ غير مستعملة من مبالغ سبق اضافتها لنفس الحسابات غير المقيمة بموجب استثمارات « أ » أو « ب » وذلك من واقع مذكرات الإلغاء التي تصدر فى هذا الشأن وترسل هذه المذكرات مع كشف تفصيلي مستقل من صورتين على نسق الملحق رقم « ٢٢ »

الحانة رقم ٦ : يدرج بها المبالغ التي تدفع الى مقيمين لأغراض أخرى نعدا ماسبق ذكره بما فى ذلك مبالغ المذكرات الخاصة باستثمارات « ص » أ • ب • أو « ص » أ • م • وكذلك الاستثمارات « ع » وترسل المذكرات الخاصة بالاستثمارات « ص » أ • ب • ، « ص » أ • م • والاستثمارات « ع » رفق كشف تفصيلي مستقل على نسق الملحق رقم « ٢٢ » •

ويجب على البنوك أن توضح أسفل الجدول « ج » مجموع المبالغ المدرجة بالحانة رقم « ٦ » أمام كل بلد ولم تصدر بشأنها مذكرات خاصة باستثمارات « ص » أ • ب • أو « ص » أ • م • حيث أنها خاصة بأغراض أخرى ومع ذلك لم تصدر بشأنها استثمارات « ع » لأنها تقل فى مفرداتها عن ١٠٠ جم •

الحانة رقم ٧ : يدرج بها المبالغ المخصوصة لتحويل مايعادلها بالعملات الأجنبية الى الخارج ويوضح على الاستثمارات « ب » التي تصدر بالعملة الأجنبية وتدرج بالجدول « ١ » لتحويل مبالغ الى الخارج خصما من حسابات غير مقيمة تاريخ الجدول « ج » الذى قيد به الخصم •

الحانة رقم ٨ : يدرج بها المبالغ المخصوصة لتحويلها الى حسابات غير مقيمة أخرى لدى نفس البنك أو لدى بنك آخر • ويوضح على ظهر الجدول المبالغ المحولة لكل بنك مقسمة حسب البلاد التابعة لها الحسابات مع ايضاح أرقام وتواريخ ومبالغ الاستثمارات الصادرة فى هذا الشأن •

الحانة رقم ٩ : يدرج بها المبالغ التي تدفع من مقيمين لاضافتها الى حسابات غير مقيمة سدادا لقيمة بضائع أو خدمات تصدر عنها استثمارات « أ » أو « ب » حسب الحالة وذلك من واقع هذه الاستثمارات • وترسل صور هذه الاستثمارات مع كشف تفصيلي من صورتين وفقا للملحق رقم « ٢٣ » •

الحانة رقم ١٠ : يدرج بها المعادل بالجنيه المصري للمبالغ الواردة بالعملات الأجنبية من الخارج لاضافتها الى حسابات غير مقيمة وذلك من واقع الاستثمارات « ب » التي يجب

أن يوضح عليها المبلغ الوارد من الخارج بالعملة الاجنبية ورقم الاستثمار «ع» الصادرة بشأنه ( اذا ما كان المبلغ يعادل ١٠٠ جم أو أكثر ) وتاريخ الجدول «ب» الذي أدرج به المبلغ وترسل الاستثمارات «ب» رفق كشف تفصيلي موضحا به اسم البلد أو المنطقة النقدية التي أضيف ما يعادل المبالغ الواردة من الخارج بالعملات الاجنبية الى الحسابات التابعة لها وعدد ومجموع مبالغ الاستثمارات «ب» المؤيدة لقيود الاضافة بالنسبة لكل بلد أو منطقة نقدية على حدة .

الخانة رقم ١١ : يدرج بها المبالغ المحولة من حسابات غير مقيمة أخرى سواء لدى نفس البنك أو لدى بنك آخر وذلك من واقع الاستثمارات «ب» التي يصدرها البنك الذي أجرى قيد الخصم على الحساب غير المقيم لديه وترسل الاستثمارات «ب» رفق كشف تفصيلي موضحا به اسم البلد أو المنطقة النقدية التي أضيف الى الحسابات التابعة لها المبالغ المخصوصة من حسابات غير مقيمة أخرى وعدد ومجموع مبالغ الاستثمار «ب» المؤيدة لقيود الاضافة بالنسبة لكل بلد أو منطقة نقدية على حدة .

الخانة رقم ١٢ : رصيد الاقفال وهو ناتج العمليات السابقة .

#### ( ٤ ) الجدول «ج»

ويعد بالجنيهات المصرية ويبين الحركة التي تمت على الحسابات غير المقيمة الحرة .  
ويعد على نمط الجدول «ج» المشار اليه بالبند رقم ٣ بعاليه (ملحق ١٩) مع مراعاة الملاحظات التالية عند استيفائه :

الخانات رقم ٢ ، ٧ ، ٨ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢

يكتفى بإيضاح مجموع المبالغ الخاصة بهذه الخانات دون ذكر التفاصيل أمام كل بلد أو منطقة نقدية .

الخانة رقم ٣ : تدرج بها المبالغ أمام البلد أو المنطقة النقدية التي تم التصدير اليها .

الخانة رقم ٤ : تدرج بها المبالغ أمام بلد الوصول النهائي للبضاعة أو البلد الذي تلقى الخدمة .

الخانة رقم ٥ : تدرج بها المبالغ أمام البلد الذي سبق التحويل اليه .

الخانة رقم ٦ : تدرج بها المبالغ أمام بلد الشخص أو الهيئة المستحق عليها التحويل .

الخانة رقم ٩ : تدرج بها المبالغ أمام بلد الإنتاج الأصلي للبضائع المستوردة من واقع الاستثمارات «أ» أو أمام بلد المستفيد النهائي من التحويل من واقع الاستثمارات « ب » .

#### (٥) الجدول «٢» :

ويعد بالجنيهات المصرية ويبين الحركة التي تمت على الحسابات غير المقيمة «ج» ويراعى عند اعتماده اتباع التعليمات والملاحظات الواردة بشأن طريقة أعداد الجدول «ج» والجدول «ج ١» والمشار اليهما بالبندين ٣ و ٤ بعاليه (ملحق رقم ١٩) .

## ٦ - الجدول «ج ٣» :

- ويعد بالجنيهات المصرية ويبين الحركة التي تمت على الحسابات غير المقيمة «د» .
- ويعد على نمط الجدول «ج» المشار اليه بالبند ٣ بعاليه ( ملحق رقم ١٩ ) .

## ٧ - بيان نفقات السفر المحولة للخارج (ملحق رقم ٢٤) :

يوضح مجموع نفقات السفر المحولة الى الخارج من واقع الاستثمارات «ب» المعتمدة خلال الاسبوع بالعملات الحرة والعملات الاخرى والجنيهات المصرية كل على حدة . كما يتضمن عدد الاستثمارات «ب» المعتمدة في هذا الشأن وعدد المسافرين .

٨ - بيان التحويلات الواردة من الخارج لمقابلة نفقات السياح (ملحق رقم ٢٥) : ويوضح مجموع التحويلات الواردة من الخارج خلال الاسبوع لمقابلة نفقات السياح بالاقليم المصرى على أن يبين مجموع التحويلات الواردة من كل بلد بالعملات الحرة والعملات الاخرى والجنيهات المصرية كل على حدة .

## ٩ - كشف الاصول الحاضرة (ملحق رقم ٢٦) :

يبين أرصدة كل من العملات الاجنبية التي يحتفظ بها البنك المحلى لدى مراسليه في الخارج كما تظهرها دفاتر البنك ، وتشمل هذه الارصدة غطاء الاعتمادات المفتوحة ومبالغ أوامر الدفع الصادرة بالعملات الاجنبية والتي لم تنفذ بعد .

## ١٠ - كشف بأرصدة الاعتمادات المفتوحة بدون غطاء (ملحق رقم ٢٧) :

يبين مجموع الارصدة القائمة للاعتمادات المفتوحة بدون غطاء بكل من العملات الاجنبية والعملات الحسابية والجنيهات المصرية .

واستثناء من نص البند ٣ من القواعد العامة المشار اليها بالفقرة «د» من هذا الباب يتعين ارسال الكشفين المشار اليهما بالبندين ٩ و ١٠ الى الادارة العامة للنقد بصفة عاجلة في ميعاد لا يجاوز يوم الثلاثاء التالى لنهاية الاسبوع المعد عنه هذه الكشوف .

## مادة ١٩٦ - الاحصائيات الشهرية .

- كشف بأرصدة الاعتمادات المفتوحة بدون غطاء ( ملحق رقم ٢٨ ) .
- ويبين مجموع الارصدة القائمة للاعتمادات المفتوحة بدون غطاء في كل بلد أو منطقة نقدية وذلك بكل من العملات الاجنبية والعملات الحسابية والجنيهات المصرية .

## مادة ١٩٧ - الاحصائيات ربع السنوية .

## ١ - جدول « ١ » خاص بأوراق النقد الاجنبى :

ويبين الحركة التي تمت على أوراق النقد الاجنبى ، ويعد هذا الجدول على نمط الجدول « ١ » ( ملحق رقم ١٧ ) على أن يوضح بأعلى الجدول أنه خاص بأوراق النقد الاجنبى .

## ٢ - الجدول « ٢ » (ملحق رقم ٢٩) :

ويبين أرصدة جميع الحسابات غير المقيمة مع ايضاح عدد ومجموع أرصدة الحسابات غير المقيمة من كل نوع وفقا للترتيب الاتى مع ايضاح اسم البلد أو المنطقة النقدية التابع لها كل من الحسابات المشار اليها فى (١) و (٤) و (٥) أدناه :



١ - الحسابات غير المقيمة المصرفية وتلك الخاصة باتفاقات أو ترتيبات الدفع الثنائية .

٢ - الحسابات غير المقيمة الحرة .

٣ - الحسابات غير المقيمة «ج» .

٤ - الحسابات غير المقيمة «د» .

٥ - الحسابات غير المقيمة الأخرى كل نوع على حدة مع توضيح ذلك .

٣ - كشف بحسابات تشغيل السفن رقم «١» (إملحق رقم ٣٠) :

ويبين الحركة على حسابات تشغيل السفن رقم «١» وتستوفى بيانات هذا الكشف على الوجه الآتى :

الخانة رقم ١ : يدرج بها أسماء البلاد أو المناطق النقدية المستحق عليها تسديد رسوم المرور بقناة السويس أو أية مدفوعات أخرى بالأقليم المصرى تتم بالحصم على الحسابات .

الخانة رقم ٢ : يدرج بها مجموع أرصدة الفتح دون ذكر التفاصيل أمام كل بلد أو منطقة نقدية باستثناء الهند .

الخانة رقم ٣ : يدرج بها مجموع المبالغ الواردة من الخارج بالعملات الحرة لتغذية هذه الحسابات وكذا مجموع المبالغ المضافة الى هذه الحسابات خصما من حسابات غير مقيمة حرة دون ذكر التفاصيل أمام كل بلد أو منطقة نقدية .

الخانتين رقمي ٤ و ٥ : يدرج بالخانة «٤» المبالغ المخصومة من هذه الحسابات لدفع رسوم المرور بالخانة رقم «٥» المبالغ المخصومة لمقابلة مدفوعات أخرى فى الاقليم المصرى وينجزى القيد فى هاتين الخانتين أمام البلد أو المنطقة النقدية التابع لها الشخص أو الهيئة المستحق عليها مثل هذه المبالغ .

الخانتين رقمي ٦ و ٧ : يدرج بالخانة ٦ مجموع المبالغ المخصومة من هذه الحسابات لإضافتها على حسابات ملاحية رقم ٢ وبالخانة رقم ٧ مجموع المبالغ المخصومة لتحويلها الى الخارج دون ذكر التفاصيل أمام كل بلد أو منطقة نقدية على حدة .

الخانة رقم ٨ : يدرج بها مجموع أرصدة الاقفال وهو ناتج العمليات السابقة .

٤ - كشف بحسابات تشغيل السفن رقم (٢) (إملحق رقم ٣١) :

ويبين الحركة على حسابات تشغيل السفن رقم (٢) وتستوفى بيانات هذا الكشف على الوجه الآتى :

الخانة رقم ١ : يدرج بها أسماء البلاد أو المناطق النقدية التابع لها الحسابات على أن يبين تحت كل بلد أو منطقة نقدية تفاصيل الحسابات التابعة لها مع ذكر اسم الوكيل المحلى مقرونا باسم الموكل الخارجى .

الخانة رقم ٢ : يدرج بها أرصدة الفتح .

الخانة رقم ٣ : يدرج بها المبالغ الواردة من الخارج بالعملات الأجنبية لتغذية هذه الحسابات وكذا مجموع المبالغ المضافة الى هذه الحسابات خصما من حسابات غير

مقيمة حرة أو حسابات غير مقيمة أخرى طبقاً لما تقتضيه قواعد الرقابة على النقد المعمول بها .

الخانة رقم ٤ : يدرج بها المبالغ المضافة إلى هذه الحسابات سداداً لأجور الشحن وتذاكر السفر المحصلة محلياً .

الخانة رقم ٥ : يدرج بها المبالغ المضافة إلى حسابات تشغيل سفن رقم (٢) خصماً من حسابات تشغيل سفن أخرى وتقسّم هذه الخانة إلى قسمين ، الأول للمبالغ المحولة من حسابات تشغيل سفن رقم (١) والثاني للمبالغ المحولة من حسابات تشغيل سفن رقم (٢) .

الخانة رقم ٦ : يدرج بها المتحصلات الأخرى المضافة إلى حسابات تشغيل سفن رقم (٢) .

الخانة رقم ٧ : يدرج بها مجموع القيود بالخانات ٣ و ٤ و ٥ و ٦

الخانة رقم ٨ : يدرج بها المدفوعات المحلية خصماً من هذه الحسابات بشأن مصروفات البواخر وتموينات السفن الخ .

الخانة رقم ٩ : يدرج بها المبالغ المخصومة من هذه الحسابات لتحويلها إلى حسابات تشغيل سفن رقم (٢) أخرى

الخانة رقم ١٠ : يدرج بها المبالغ المخصومة من هذه الحسابات لتحويلها إلى الخارج .

الخانة رقم ١١ : يدرج بها مجموع القيود بالخانات ٨ و ٩ و ١٠

الخانة رقم ١٢ : يدرج بها رصيد الاقفال وهو ناتج العمليات السابقة .

ويلاحظ عند إعداد هذا الكشف أن يوضح تحت بيانات الحسابات التابعة لكل بلد أو منطقة نقدية مجموع جزئي للأرصدة والقيود الخاصة بالحسابات التابعة لكل منها على حدة على أن يوضح المجموع الكلي للمجاميع الجزئية أسفل كل خانة .

وترفق بالكشوف ربع السنوية الخاصة بحسابات تشغيل السفن رقم (١) ورقم (٢) صبور من الكشف التفصيلية الأسبوعية التي يكون قد سبق إرسالها إلى الإدارة العامة للنقد مع الاستثمارات المبدئية الصادرة تأييداً لقيود الأضافة إلى هذه الحسابات .

مادة ١٩٨ - تقوم الإدارة العامة للنقد بطبع الجداول الإحصائية ( أ ) و ( ب ) و ( ج ) و ( د ) وموافاة البنوك بما يلزمها من هذه المطبوعات .

## وزارة الخزانة

قرار رقم ١٨٦ لسنة ١٩٦٠ (١)

بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ باصدار

لائحة المناقصات والمزايدات

## وزير الخزانة باقليم مصر

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم المناقصات والمزايدات ،

وعلى القرار رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ باصدار لائحة المناقصات والمزايدات ،  
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

## قرر :

مادة ١ - يستبدل بالمادة ٧ وبالفقرة الاولى من المادة ٤٨ وبالفقرة الاولى من المادة ٥١ وبالمادة ٦١ وبالفقرة الاولى من المادة ٦٣ وبالمادة ٦٦ وبالفقرة الثانية من المادة ٩٣ وبالفقرة الثانية من المادة ١٠٥ وبالمادة ١١٧ وبالمادة ١٣١ ، وبالفقرة الاولى من المادة ١٣٣ من القرار رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه النصوص الآتية :

« مادة ٧ - لا يجوز لموظفى الحكومة ومستخدميها التقدم بعطاءات فى المناقصات كما لا يجوز شراء أصناف منهم أو تكليفهم تنفيذ أعمال .

ومع ذلك يجوز شراء كتب من تأليفهم بنواء منهم مباشرة أو من المكتبات المودعة بها أو تكليفهم بالقيام بأعمال فنية كالرسم والنحت والتصوير . . . الخ أو شراء هذه الاعمال الفنية منهم ، اذا كانت ذات صلة بالاعمال المصلحية .

ويكون الشراء أو التكليف بالعمل الفنى من نفس الكتاب أو نفس العمل الفنى الواحد فى السنة المالية بترخيص من السلطات الآتية :

رئيس المنطقة أو الوحدة فيما لا يجاوز خمسة جنيهات ، وبشرط ألا يزيد عدد النسخ المشتراة من الكتاب الواحد على خمس نسخ .

رئيس المصلحة فيما لا يجاوز خمسة وعشرين جنيها .

وكيل الوزارة فيما لا يجاوز خمسين جنيها .

الوزير فيما لا يجاوز مائة جنيه .

اللجنة المالية بوزارة الخزانة فيما يزيد على ذلك .

على أنه بالنسبة الى الكتب الدراسية يخول السيد وزير التربية والتعليم سلطة الموافقة على شرائها طبقا للقواعد العامة مهما تكن قيمتها .

أما اذا كان الموظف قد باع بعقد ثابت التاريخ - قبل الشراء بستة أشهر على الأقل - حق الطبع والنشر الى مكتبة أو فرد فيكون الشراء طبقا للقواعد العامة .



ويكون شراء حق التأليف أو الطبع أو النشر وفقا للقواعد التي تقررها اللجنة المالية بوزارة الخزانة - ويصدر بهذا الشراء قرار من الوزير المختص إذا لم تتجاوز القيمة أربعمائة جنيه ، وما يزيد على ذلك يكون بقرار من رئيس الجمهورية ، .

« مادة ٤٨ (فقرة أولى) - يجب أن يقدم مع كل عطاء تأمين مؤقت لا يقل عن ٢٪ من مجموع قيمته ولا يلتفت الى العطاءات غير المصحوبة بتأمين مؤقت كامل ، ويعفى من ذلك الهيئات والمؤسسات العامة والشركات التي تساهم الحكومة في رأس مالها بما لا يقل عن ٢٥ ٪ » .

« مادة ٥١ ( فقرة أولى ) - يجب على صاحب العطاء المقبول أن يودع في مدة لا تتجاوز عشرة أيام تبدأ من تاريخ اليوم التالي لاختباره بكتاب موصى عليه بقبول عطائه تأميناً يوازي ١٠٪ أو أن يكمل التأمين المؤقت الى ما يوازي ١٠ ٪ من مجموع قيمة الاصناف أو العملية التي رست عليه ، وذلك لضمان تنفيذ العقد ، ويعفى من ذلك الهيئات والمؤسسات العامة والشركات التي تساهم الحكومة في رأس مالها بما لا يقل عن ٢٥ ٪ » .

« مادة ٦١ - لا يلتفت الى العطاء غير المصحوب بالتأمين المؤقت كاملاً ويعفى من ذلك الهيئات والمؤسسات العامة والشركات التي تساهم الحكومة في رأس مالها بما لا يقل عن ٢٥ ٪ ، أما العطاءات المقدمة من الجمعيات التعاونية المصرية المؤسسة طبقاً للقانون فتتظر ولو كانت غير مصوبة بتأمين مؤقت متى كانت مقدمة عن توريدات أو مقاولات تدخل في دائرة الاعمال المرخص لها في مزاولتها قانوناً .

ويجوز في حالة ما اذا كان العطاء مصحوباً بتأمين مؤقت لا يقل عن ٨٠ ٪ من قيمة التأمين المطلوب أن يطلب من صاحب العطاء كتابة تكملة التأمين خلال ثلاثة أيام عمل فاذا لم يقم بتكملته خلال هذه المدة فيستبعد عطاؤه ، الا أنه يجوز للوزير المختص بعد موافقة لجنة البت التجاوز عن تأخير صاحب العطاء في تكملة التأمين خلال هذه المدة بشرط أن يكون العطاء في صالح الخزانة ، .

« مادة ٦٣ (فقرة أولى) - العينات المقدمة مع العطاءات التي لا يمكن بحسب طبيعتها التحقق من مطابقتها للمواصفات أو للعينات النموذجية بالمعاينة البسيطة يجب ارسالها الى المعمل الفني الحكومي المختص أو الى الجهة الفنية المختصة لفحصها واختبارها ، اذ كانت قيمة الصنف تزيد على خمسمائة جنيه ، وعلى رئيس القسم المختص أو مدير المخازن ان يضع عليها أرقاماً سرية ( مع مراعاة تعليمات المصلحة التابع لها المعمل فيما يختص بالاختام والتعبئة ) ويرسل معها كشفاً تفصيلياً ببيان مفرداتها والغرض الذي من أجله يراد شراء الصنف ومقدار الكمية المطلوبة وثمنها على أن يراعى ترتيبها في الكشف ترتيباً تصاعدياً على أساس الاسعار المقدمة ويجب توضيح ما قد يوضع عليها من أرقام سرية وأختام وامضاءات لتمييزها ولضمان عدم استبدال غيرها بها ، مع ذكر التاريخ المعين للبت في المناقصة وذلك لكي يقوم المعمل الكيميائي او جهة الاختصاص الفنية بفحصها وموافاة الجهة المختصة بنتيجة الفحص قبل التاريخ المذكور بوقت كاف يسمح بفحص العطاءات على ضوء تقرير المعمل عن العينات ورفع التوصيات اللازمة للجنة البت في المناقصة في الميعاد المحدد ، .

«مادة ٦٦ - تشكل لجان البت في المناقصات العامة في الوزارات برئاسة وكيل الوزارة أو من يندبه ، وفي المصالح برئاسة رئيس المصلحة أو من يندبه، وفي الاسلحة برئاسة مدير السلاح أو من يندبه ، وفي المناطق والفروع والوحدات برئاسة رئيس

المنطقة أو الفرع أو الوحدة وعضوية رئيس القسم المختص أو نائبه ورئيس قسم فني آخر وذلك بالنسبة إلى مقاولات الاعمال ، وعضوية مدير المخازن أو وكيله ومدير المشتريات أو وكيله ومندوب الإدارة المطلوب لها الاصناف بالنسبة إلى المشتريات وموظف فني أو أكثر من السلاح أو المصلحة أو من الاسلحة والمصالح الفنية الأخرى ممن لهم خبرة بهذه الاعمال أو الاصناف ، وذلك علاوة على مندوب وزارة الخزانة وعضو مجلس الدولة لإدارة الفتوى والتشريع المختصة في الحالات التي يحتم فيها قانون تنظيم المناقصات والمزايدات حضورهما .

ويراعى في اختيار الاعضاء ان تتناسب وظائفهم ودرجاتهم وخبرتهم مع أهمية المناقصة .

« مادة ٩٣ (فقرة ثانية) - فإذا تأخر عن اتمام العمل وتسليمه كاملاً في المواعيد المحددة فتوقع غرامة عن المدة التي يتأخر فيها انتهاء العمل بعد الميعاد المحدد للتسليم إلى أن يتم التسليم المؤقت ، ولا يدخل في حساب مدة التأخير مدد التوقف التي ثبتت للوزارة أو المصلحة أو السلاح نشوؤها عن أسباب قهرية ، ويكون توقيع الغرامة بالنسب والاضاع التالية :

- ١ / عن الاسبوع الاول أو أى جزء منه .
- ١٥ / عن الاسبوع الثانى أو أى جزء منه .
- ٢ / عن الاسبوع الثالث أو أى جزء منه .
- ٢٥ / عن الاسبوع الرابع أو أى جزء منه .
- ٣ / عن أية مدة تزيد على الاربعة الاسباع .

« مادة ١٠٥ ( فقرة ثانية ) - وللوزارة أو المصلحة أو السلاح في حالة عدم قيام المتعهد بالتوريد في الميعاد المحدد بالعقد أو خلال المهلة الإضافية أن تتخذ أحد الاجرائين التالى وفقاً لما تقتضيه مصلحة العمل :

( أ ) شراء الاصناف التي لم يقم المتعهد بتوريدها من غيره على حسابه سواء بالممارسة أو بمناقصات محلية أو عامة بنفس الشروط والمواصفات المعلن عنها والمتعاقد عليها ، ويخصم من التأمين المودع من المتعهد أو من مستحقاته لدى المصلحة أو أية مصلحة حكومية أخرى قيمة الزيادة في الثمن مضافاً إليها مصروفات إدارية تواقع ٥ / من قيمة الاصناف المشتراة على حسابه وما يستحق من غرامة عن مدة التأخير في التوريد .

أما إذا كان سعر شراء أى صنف يقل عن سعر المتعهد فلا يحق له المطالبة بالفرق ، وهذا لا يمنع من تحصيل غرامة التأخير المستحقة والمصروفات الإدارية . ويجوز لمدين المخازن في الوزارة أو المصلحة أو السلاح التجاوز عن غرامة التأخير إذا قلت عن جنيه .

( ب ) انتهاء التعاقد فيما يختص بهذه الاصناف ومصادرة التأمين بما يوازي ١٠ / من قيمتها دون حاجة للالتجاء إلى القضاء مع اخطار المتعهد بذلك بكتاب موصى عليه ، وذلك دون اخلال بحق الوزارة أو المصلحة أو السلاح في المطالبة بالتعويض . وفي هذه الحالة لا يجوز شراء هذه الاصناف خلال السنة المالية التي تم فيها انتهاء التعاقد ، على أنه يجوز ذلك بموافقة وكيل الوزارة المختص بشرط ايضاح المبررات التي تدعو لهذا الشراء .

« مادة ١١٧. - يجب ارسال عينات المشتريات المحلية التي تزيد قيمتها على خمسمائة جنيه الى المعامل أو الجهات الفنية الحكومية المختصة بالطرق المتبعة في المناقصات العامة وذلك عن الاصناف التي لا يمكن التحقق بالمعاينة البسيطة من صلاحيتها . »

أما المشتريات التي تكون قيمتها خمسمائة جنيه فأقل فيكتفى بفحصها بمعرفة لجنة يكون من بين أعضائها موظف له خبرة بالصنف المشتري . »

« مادة ١٣١ (فقرة أولى) - تفحص اللجنة نسباً مئوية مختلفة تحدد بمعرفة وتحت مسئولية الجهة المختصة حسب أهمية الصنف وبحيث تكون العينة ممثلة للصنف ، وتعتبر اللجنة مسئولة عن مطابقته من جميع الوجوه للمواصفات والعينة المختومة ، وتحرر محضراً على الاستمارة رقم ١٩٤ « حسابات » من صورتين بالكربون تبين فيه النسبة المئوية لمقادير الاصناف التي فحصتها وأسماء ومواصفات ومقادير الاصناف وأسباب التوصية بالقبول أو الرفض ثم يقدم المحضر لرئيس المصلحة أو مدير السلاح أو من ينوبه من الموظفين المسئولين للتصرف . »

« مادة ١٣٣ (فقرة أولى) - عند ورود أصناف للمخازن من صفقات تزيد قيمتها على خمسمائة جنيه ، ويكون قد سبق ارسال عينات منها عند تقديم العطاءات للمعمل الفني الحكومي المختص أو تم التعاقد عليها على أساس شروط ومواصفات المصلحة أو السلاح فتؤخذ عينة منها وتنسم - ان أمكن قسمتها - الى قسمين والا فتختار عينتان من هذه الاصناف بحضور لجنة الفحص والمتعهد أو مندوبه ويحتفظ بأحدها رئيس اللجنة بعد ختمها بخاتمه وخاتم المتعهد أو مندوبه ، أما العينة الأخرى فتختتم بخاتم رئيس اللجنة ويوقعها عضوان من أعضائها ويعمل محضر توقعه لجنة الفحص والمتعهد أو مندوبه بأن هذه العينة مطابقة للعينة المحفوظة لدى رئيس لجنة الفحص ثم ترسل للمعمل الكيميائي بعد اعطائها رقماً سرياً مع ذكر رقم وتاريخ شهادة تحليل المعمل للعينة الأصلية للاسترشاد بها عند الفحص ، وترافق شهادة التحليل مستنداً للصرف . »

« مادة ٢ - تضاف فقرة جديدة الى المادة ٢٣ ، وفقرة ثالثة الى البند « ٤٥ ، وفقرة ثانية الى المادة ٦٠ ، وفقرة ثانية الى المادة ٨٧ من القرار رقم ١٩٥٧ المشار اليه بالنصوص الآتية :

« مادة ٢٣ (فقرة جديدة) - ويجوز للوزير المختص بعد موافقة في التجاوز عن مخالفات النشر التي لا تتم وفقاً للتنظيم المتبع في المناقصة وأثر النشر بالنسبة لعدد العطاءات المقدمة في المناقصة ، »

« مادة ٤٥ (ب فقرة ثالثة) - ومع ذلك يجوز للوزير المختص البت الموافقة على تحمل الوزارة أو المصلحة أو السلاح بمصروف اشتراط المتعهد ذلك ، على أن يؤخذ هذا الشرط في الاعتبار بين مختلف العروض من حيث الاسعار والشروط المقدمة . »

« مادة ٦٠ (فقرة ثانية) - ومع ذلك يجوز للوزير المختص النظر في التجاوز عن التأخير في الحالات التي ترد في الجدول التالي قبل انتهاء لجنة فتح المظاريف من عملها وبشرط أن ارادة صاحب العطاء وأن يكون العرض المتأخر في يمد انقضاء لجنة فتح المظاريف فلا يجوز قبوله . »



« مادة ٨٧ ( فقرة ثانية ) - ويجوز بقرار من وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة أو مدير السلاح في الوزارات والمناطق والمصالح والأسلحة تجاوز الحدود الواردة بالفقرة السابقة في الحالات الطارئة أو الاستثنائية بشرط ألا يؤثر ذلك على أولوية المتعهد أو المقاول في ترتيب عطاءه ووجود اعتماد في الميزانية يسمح بذلك ، وضرورة الحصول على موافقة المتعهد أو المقاول عليها » .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .  
تحريرا في ١٢ المحرم سنة ١٣٨٠ ( ٦ يولية سنة ١٩٦٠ )

### وزارة العدل

#### قرار

#### وزير العدل

بعد الاطلاع على القرار الجمهوري بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية ،

وعلى قرار وزارة الداخلية الصادر في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٩ بفصل بعض البلاد عن بعض المراكز والحقها بمراكز أخرى بمديرية المنيا ،

وبعد استطلاع رأى كل من محكمة المنيا والنيابة العامة ومجلس مديرية المنيا ،

#### قرر :

مادة ١ - تفصل قرية بلة المستجدة عن محكمة مطاي وتلحق بمحكمة بني مزار .

مادة ٢ - تفصل قريتا ههيا ومهدية عن محكمة سمالوط وتلحق بمحكمة المنيا

٣ - تفصل قرى : اتليدم وساقية موسى ومنشأة كامل ونزلة حمرز عن تلحق بمحكمة أبو قرقاص .

جميع التضايا المنظورة الآن أمام المحاكم التي فصلت منها هذه أصبحت بمقتضى المواد السابقة من اختصاص محاكم أخرى تحسب إلى هذه المحاكم بأوامر تصدرها المحاكم التي فصلت منها هذه بها جلسات محددة وبغير مصاريف وفي حال غياب أحد الخصوم يُعفي بالخصوز في المواعيد العادية .

هذا القرار اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

الاول سنة ١٣٨٠ ( ٨ سبتمبر سنة ١٩٦٠ )

# المحاماة

مجلة قضائية شهرية

نفسها نقابة المحامين

العدد  
الرابع

السنة الحادية والأربعون

ديسمبر  
سنة ١٩٦٠

نُومِتْ ذِي يُوقِيهِمُ اللَّهُ دِيْتَهُمُ الْحَقَّ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ  
اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ . قرآن كريم

جميع المخابرات سواء أكانت خاصة بتحرير المجلة أم بإدارتها ترسل بعنوان  
إدارة مجلة المحاماة وتحريرها بدار النقابة بشارع رمسيس رقم ٥١ بالقاهرة

دار القاهرة للطباعة  
١١ شارع مصر - القاهرة





# قـرـر

## ١- قضاة محكمة النقض

### ٢- النقض الجنائي

الحكم ١٨٩ ، أول ديسمبر ١٩٥٩ :	نقض • أوجهه •
أ - تنظيم • القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤	قانون • تفسير قضائي • ص ٤٥٥
ب - قانون • تطبيقه في الزمان • القانون	
الأصلح للمتهم • ص ٤٥١	الحكم ١٩٨ :
	أ - تحقيق • اختصاص بأجرائه •
الحكم ١٩٠ :	ب - دفاع • الرد الكافي • ص ٤٥٦
دفاع • تحقيق طلب معين • ص ٤٥١	الحكم ١٩٩ :
الحكم ١٩١ :	نقض • ممن يجوز ؟ حق النيابة في الطعن •
استدلال • تحر عن الجريمة بقصد اكتشافها ،	دعوى مدنية • أسباب انقضائها • ص ٤٥٧
ما لا يعد تحريضا •	الحكم ٢٠٠ :
وشوة • ص ٤٥٢	مياه غازية • غش • ص ٤٥٧
الحكم ١٩٢ ، ٧ ديسمبر ١٩٥٩ :	الحكم ٢٠١ ، ١٤ من ديسمبر ١٩٥٩ :
تحقيق • معاينة •	مواد مخدرة • ص ٤٥٧
اثبات • ص ٤٥٣	الحكم ٢٠٢ :
الحكم ١٩٣ :	استدلال • تلبس • ص ٤٥٧
نقض • أوجهه ، بطلان الحكم لعدم التوقيع	الحكم ٢٠٣ ، ٢١ من ديسمبر ١٩٥٩ :
عليه قى ثلاثين يوما • ص ٤٥٤	غش • ص ٤٥٨
الحكم ١٩٤ :	الحكم ٢٠٤ :
شهادة زور • ص ٤٥٤	تهريب جمر كى • ص ٤٥٨
الحكم ١٩٥ ، ٨ من ديسمبر ١٩٥٩ :	الحكم ٢٠٥ :
حكم • عيوب • التدليس • فساد	وصف التهمة • ص ٤٥٨
الاستدلال • ص ٤٥٤	الحكم ٢٠٦ ، ٢٢ من ديسمبر ١٩٥٩ :
الحكم ١٩٦ :	خيانة أمانة • عقد الوكالة • ص ٤٥٨
أ - حكم • بيانات التسبب الجوهرية •	الحكم ٢٠٧ :
ب - دعوى جنائية •	استدلال • مأمور ضبط قضائي • ندبه
ج - نقض • ص ٤٥٥	للتحقيق • ص ٤٥٩
الحكم ١٩٧ :	
تنظيم •	

الحكم ٢١١ ، ٢٨ من ديسمبر ١٩٥٩ :  
استئناف • ص ٤٦٦

الحكم ٢١٢ ، ٢٩ من ديسمبر ١٩٥٩ :  
١ - خيانة أمانة •  
ب - حكم • استئناف • نقض • توقييع  
مبسودة الحكم • ص ٤٦٧

الحكم ٢١٣ ، ٢١٤ :  
جرائم نقدية • شهادة الجمر ك القيمة ص ٤٦٧

الحكم ٢٠٨ :  
- تقليد علامات تجارية • غش •  
ب - وصف التهمة • ص ٤٥٩

الحكم ٢٠٩ :  
عقد العمل الفردي • تعدد عقوبة  
الغرامة • ص ٤٦٠

الحكم ٢١٠ :  
١ - قاضي التحقيق •  
ب - تحقيق • التصرف فيه • ص ٤٦٠

## ب- النقض المدني

الحكم ٢٢٢ :  
اعلان • ص ٤٧٢

الحكم ٢٢٢ :  
اثبات • ص ٤٧٢

الحكم ٢٢٣ :  
دعوى • ص ٤٧٣

الحكم ٢٢٤ ، ٢٤ من مارس ١٩٦٠ :  
١ - نقض •  
ب - عمل • ص ٤٧٣

الحكم ٢٢٥ :  
دعوى • ص ٤٧٤

الحكم ٢٢٦ :  
١ - حكم • الطعن في الأحكام •  
ب - عمل • صاحب العمل • التزاماته •  
ص ٤٧٥

الحكم ٢٢٧ :  
١ - التماس إعادة النظر •  
ب - وقف • ص ٤٧٦

الحكم ٢١٥ ، ٣ من مارس ١٩٦٠ :  
حكم • الاحكام الصادرة في الموضوع •  
والصادرة قبل الفصل فيه •  
ص ٤٦٨

الحكم ٢١٦ :  
١ - اعلان • الشخص الذي ليس له موطن  
معلوم في مصر •  
ب - تجزئة • موضوع غير قابل  
للتجزئة • ص ٤٦٨

الحكم ٢١٧ ، ١٠ من مارس ١٩٦٠ :  
حكم • الاحكام الصادرة في الموضوع والصادرة  
قبل الفصل فيه • ص ٤٦٨

الحكم ٢١٨ :  
شفعة • ص ٤٦٩

الحكم ٢١٩ :  
نقض • ص ٤٧٠

الحكم ٢٢٠ ، ١٧ من مارس ١٩٦٠ :  
١ - نقض •  
ب - بيع • ص ٤٧٠

## ٢- القضاء الإداري

### ١. المحكمة الإدارية العليا

الحكم ٢٢٨ ، ٦ من ديسمبر ١٩٥٨ :	٤٧٨ ص
محاكمة تأديبية •	
الحكم ٢٢٩ :	
ترقية •	
معادلات دراسية •	٤٧٩ ص
الحكم ٢٣٠ ، ١٢ من ديسمبر ١٩٥٨ :	
عامل • وقفه عن العمل •	٤٨٠ ص
الحكم ٢٣١ :	
موظف : موظفو مجلس البرلمان •	٤٨٠ ص
الحكم ٢٣٢ :	
انصاف : علاوة مدرسة المحصلين والصيارف •	٤٨٢ ص
الحكم ٢٣٣ :	
وقف التنفيذ : سلاح • سحب الترخيص •	٤٨٣ ص
الحكم ٢٣٤ :	
أقدمية : المادة ٢٥ من قانون نظام موظفي الدولة •	٤٨٤ ص
الحكم ٢٣٥ :	
محاكم إدارية : ميعاد طعن أحكامها ص ٤٨٥	
الحكم ٢٣٦ ، ٢٠ من ديسمبر ١٩٥٨ :	
انصاف • قرار مجلس الوزراء في ٧ من أكتوبر ١٩٤٥ •	
اثبات •	٤٨٦ ص
الحكم ٢٣٧	
مدة خدمة سابقة • ضمها •	٤٨٦ ص
الحكم ٢٣٨ :	
تنظيم •	٤٨٧ ص
الحكم ٢٣٩ ، ٢٧ من ديسمبر ١٩٥٨ :	
انتهاء الخصومة •	
مؤهل دراسي •	٤٨٨ ص
الحكم ٢٤٠ :	
أقليمية :	٤٨٨ ص
الحكم ٢٤١ :	
جريمة تأديبية •	
جزء تأديبي •	٤٨٩ ص
الحكم ٢٤٢ :	
موظف • الاحتفاظ للموظف على تسجيل التذكار بدرجة في الميزانية تعلق على درجته •	
تعيين • وظائف هيئة التدريس بالكليات الجامعية •	٤٩٠ ص
الحكم ٢٤٣ ، ٣ من يناير ١٩٥٩ :	
بطلان : تجهيل صحيفة الطعن في قرار اللجنة القضائية موضوع الطعن •	
ترقية •	٤٩٢ ص
الحكم ٢٤٤ :	
أقدمية •	٤٩٥ ص
الحكم ٢٤٥ :	
مصلحة في الدعوى :	٤٩٥ ص
الحكم ٢٤٦ ، ١٠ من يناير ١٩٥٩ :	
قرار إداري •	٤٩٦ ص
الحكم ٢٤٧ :	
مرتب •	٤٩٧ ص
الحكم ٢٤٨ :	
علاوة • أحكام كادر سنة ١٩٣٩ •	
انصاف •	٤٩٨ ص
الحكم ٢٤٩ :	
طعن •	
بدل انتقال •	٥٠٠ ص
الحكم ٢٥٠ ، ١٧ من يناير ١٩٥٩ :	
عمال القنال •	٥٠٢ ص



الحكم ٢٥٧ :	ص ٥٠٣	الحكم ٢٥١ :	دعوى : خط فلسطين •
• حانوتية وتربية		الحكم ٢٥٢ :	مدة خدمة سابقة •
الحكم ٢٥٨ :	ص ٥٠٤	الحكم ٢٥٣ :	ميعاد الستين يوما •
• نقل نوعى		الحكم ٢٥٤ :	علاوة •
الحكم ٢٥٩ :	ص ٥٠٥	الحكم ٢٥٥ :	علاوة •
• جريمة تأديبية		الحكم ٢٥٦ :	مؤهل دراسى •
الحكم ٢٦٠ :	ص ٥٠٦		
• جامعات • هيئة تدريس كلية الطب •			
الحكم ٢٦١ :	ص ٥٠٦		
• عمال القناة •			
الحكم ٢٦٢ :	ص ٥٠٧		
• بدل سفر •			

### ٣ - قضاء محاكم الاستئناف

#### ٢ - أحوال شخصية

الحكم ٢٦٤ ، ١٦ فبراير ١٩٦١	الحكم ٢٦٣ ، ٦ أبريل ١٩٦١
١ - دعوى " سماعها فى الشريعة الإسلامية	الزيمون المختلئ والملة ، طلاقهم ،
ب - وقف •	ص ٥١٤
ص ٥٢١	

#### ٣ - القضاء المدنى

الحكم ٢٦٥ ، ١٥ يونية ١٩٥٨
• شفقة •
ص ٥٢٩

#### ٤ - قضاء المحاكم الكلية

##### ١ - القضاء المدنى

الحكم ٢٦٦ ، ٢٩ نوفمبر ١٩٥٦
• شفقة •
ص ٥٣٥

#### ٥ - قضاء المحاكم الجزئية

##### ١ - القضاء المستعجل

الحكم ٢٦٧ ، ٧ ديسمبر ١٩٥٩	حجز ادارى •
ب • قاضى مستعجل • سلطته فى الاشكال	ص ٥٤٤
المبنى على التمسك بالتجزيده ص ٥٤٤	
الحكم ٢٦٩ ، ٢٨ ديسمبر ١٩٥٩	الحكم ٢٦٨ •
• بروتستو •	• تجريد •
ص ٥٤٥	

## القضاء المدني

- الحكم ٢٧٠ ، ٢٤ نوفمبر ١٩٦٠  
 أ . دعوى منع تعرض .  
 ب . حق مظل .  
 ج . دعوى اليد .  
 ص ٥٥١

## منايا المقالات والبحوث

- ١ - أربعة اقتراحات للاستاذ مصطفى محمد البرادعنى نقيب المحامين ص ٥٥٧  
 ٢ - المصلحة فى النقض الجنائى ، للدكتور رموف عبيد ص ٥٧٣  
 ٣ - هل تختص المحاكم الجنائية بعد صدور قانون التأمين الاجبارى من المسئولية عن حوادث السيارات بنظر الدعوى المدنية التى يرفعها  
 المضرور ضد شركة التأمين - للدكتور سعد واصف المحامى ص ٥٨٧  
 ٤ - التحديد القانونى لمسئولية الناقل البحرى فى حالة الخطأ الجسيم ، وكيفية تقدير قيمة هذا التحديد ، للدكتور على جمال الدين عوض ص ٥٩٤  
 ٥ - الحكم الجنائى المنعزم ، للدكتور احمد فتحى سرور ص ٦٠٤

## مألكا التشريعات

- عمل : ق ٢٧٦ لسنة ١٩٦٠ ، بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون العمل ص ٢٢٣  
 بورصة : ق ٢٧٩ لسنة ١٩٦٠ ، بتعديل المادة الاولى من اللائحة العامة لبورصات الأوراق المالية ص ٢٢٣  
 نيابة ادارية : ق ٢٨١ لسنة ١٩٦٠ ، بتعديل بعض أحكام القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية فى الاقليم المصرى ص ٢٢٤  
 ضريبة على العقارات المبنية : ق ٢٩٤ لسنة ١٩٦٠ ، بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الضريبة على العقارات المبنية ص ٢٢٤

## قرارات رئيس الجمهورية العربية المتحدة

- معاشات ، استبدال : قرار ٢١٣٩ لسنة ١٩٦٠ باصدار لائحة استبدال المعاشات ص ٢٢٦  
 اصلاح زراعى : قرار ٢٢٧١ لسنة ١٩٦٠ باللائحة الداخلية للهيئة العامة للاصلاح الزراعى ص ٢٣١

## قرارات وزارية

- وزارة الاقتصاد  
 سجل تجارى : قرار ٩١٩ لسنة ١٩٦٠  
 بتعديل بعض أحكام القرار ١٧٧ لسنة ١٩٥٣ باللائحة التنفيذية للقانون ٢١٩ لسنة

١٩٥٣ الخاص بالسجل التجارى . ص ٢٤٠

#### وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

تأمين العجز والوفاة : قرار ٣٦ لسنة ١٩٦٠  
بزيادة مزايا تأمين العجز والوفاة ص ٢٤١

أجانب ، ترخيص بالعمل : قرار ٢٦٣ لسنة ١٩٦٠ ، الشروط الخاصة بالترخيص بالعمل للأجانب . ص ٢٤٣

#### وزارة الاصلاح الزراعى

طرح النهر وآكله : قرار ٨٢ لسنة ١٩٦٠  
بتعديل بعض أحكام القرار رقم ١ لسنة

١٩٥٨ باللائحة التنفيذية للقانون ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ فى شأن طرح النهر وآكله . ص ٢٤٥

طرح النهر وآكله : قرار رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ باللائحة التنفيذية للقانون ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ فى شأن طرح النهر وآكله . ص ٢٤٦

#### وزارة التهوين

ورق الطباعة والكتابة : قرار ٢٣٣ لسنة ١٩٦٠ ، تنظيم تداول ورق الطباعة والكتابة . ص ٢٤٦



## قضاء محكمة النقض الجنائية

رئاسة وعضوية السادة الاساتذة مدهود ابراهيم اسماعيل وأحمد زكي كامل ، والسيد  
أحمد عفيفي ؛ ومحمد عطية اسماعيل ؛ وعادل يونس المستشارين .

الفترة المحددة به وذلك باعتباره القانون  
الاصح للمتهم عملا بالفقرة الثانية من المادة  
الخامسة من قانون العقوبات .

( القضية رقم ٤٥٦ سنة ٢٩ ق )

١٩٠

أول ديسمبر سنة ١٩٥٩

دفاع . طلبات التحقيق المعينة . متى تلتزم المحكمة  
باجابتها ؟ عند الاصرار عليها من المتهم من بعد تنازله  
عنها ما دامت المرافعة مازالت دائرة . مثال في طلب  
سماع شهود .

المبدأ القانوني

تنازل المتهم في أول الامر عن تحقيق  
طلب معين لا يسلبها حقها في العذر عن  
هذا التنازل والتهمسك بتحقيق هذا الطلب  
ما دامت المرافعة مازالت دائرة ، فتنازل  
المتهمة في مستهل المرافعة عن طلب التاجيل  
لسماع شهود النفي لا يحول دون أن تتوجه  
الى المحكمة من جديد بهذا الطلب بلسان  
محاميها الذي يمثلها والذي أصر على التهمسك  
به وأكمله في ختام مرافعته وهو لا شك  
أدري بمصلحة موكلته .

( القضية رقم ٧٤٤ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة )

١٨٩

أول ديسمبر سنة ١٩٥٩

تنظيم . القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ . العقوبة .  
استفادة المتهم بمخالفة أحكام القانون رقم ٦٥٦ لسنة  
١٩٥٤ ، الذي حل محل القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ ،  
من التوسعة القانونية المقررة بالقانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦  
المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٨ عند توافر شروطها .  
قانون . تطبيقه في الزمان . القانون الاصح للمتهم .  
مثال .

المبدأ القانوني

صدر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٨ بتعديل  
المادة الاولى من القانون رقم ٢٥٩ لسنة  
١٩٥٦ - في شأن الابنية والاعمال التي تمت  
بالمخالفة لاحكام القوانين رقم ٥١ لسنة  
١٩٤٠ ورقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ - بشأن تنظيم  
المباني ، والذي حل محله القانون رقم ٦٥٦  
لسنة ١٩٥٤ ، ورقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بشأن  
تقسيم الاراضى المعدة للبناء في الاقليم المصرى  
المعمول به من تاريخ نشره في الجريدة  
الرسمية ، والتي يقضى بعدم جواز الحكم  
بازالة أو تصحيح أو هدم الاعمال بالنسبة  
للابنية والاعمال التي تمت بالمخالفة لاحكام  
القوانين سالفه البيان خلال الفترة من تاريخ  
العمل بكل من تلك القوانين حتى ٢٠ من  
يونيه سنة ١٩٥٦ ، مما يتعين معه اعمال  
هذا الحكم في حق المتهم نظرا الى وقوع  
الجريمة التي نسب اليه ارتكابها في خلال

١٩١

أول ديسمبر سنة ١٩٥٩

استدلال • واجبات مأمور الضبط القضائي • التحري عن الجريمة بقصد اكتشافها • ما لا يعد تحريضا ارتكاب الجريمة • التخفي وانتحال الصفة بشرط تمتع الجاني بملكة الإرادة • رشوة • اجرام المرتشى • النية الاجرامية • النشاط الارادى • صودة واقعة يتوافر بها ارتكاب الجاني جريمة الرشوة بإرادة تامة رغم الاجراءات التى اتخذها مأمور الضبط القضائي في سبيل كشف الجريمة وضبط المتهمين فيها •

## المبدأ القانوني

يجب على مأمورى الضبط القضائي - بمقتضى المادة ٢١ من قانون الاجراءات الجنائية - أن يقوموا بالبحث عن الجرائم وهرتكبها ، وجمع الاستدلالات التى تلزم للتحقيق والدعوى ، فيدخل فى اختصاصهم اتخاذ ما يلزم من الاحتياطات لاكتشاف الجرائم وضبط المتهمين فيها ، ولا تشرب عليهم فيما يقومون به من التحري عن الجرائم بقصد اكتشافها - ولو اتخلوا في سبيل ذلك التخفي وانتحال الصفات حتى يأنس الجاني لهم ويأمن جانبهم وليتمكنوا من ادلائهم ، مادام أن ارادة الجاني تبقى حرة غير معلومة - فاذا كان الثابت من الحكم ان الطاعن قد اوما للضابط من بادى الامر بما كان ينبغي عليه من التقدم اليه مباشرة دون تدخل المتهم الاخر - الذى اوصاه وأرشدته اليه - لتدليل ما يتعرض مرور السيارة من عقبات ، الامر الذى فسرتة المحكمة بحق بانه ايماء من الطاعن باستعداده للتغاضى عن المخالفة الجمركية لقاء ما يبذل له من مال ثم المساومة بعد ذلك على مبلغ الرشوة وقبضه فعلا وضبط بعضه في جيبه ، وان ذلك كله حدث في وقت كانت ارادة الطاعن فيه حرة طليقة ، وكان انزلاقه الى مقارفة الجريمة وليد ارادة تامة ، فيكون صحيحا ما خلص اليه الحكم من أن تحريضا على ارتكاب الجريمة لم يقع من جانب رجل الضبط القضائي •

## المحكمة

وحين عرض الحكم لدفاع الطاعن الذى

يشير في طعنه رد عليه بقوله • وحيث انه بالنسبة للدفع ببطلان الاجراءات لوقوع الجريمة نتيجة تحريض رجال البوليس بحيث انها ماكانت لتقع لولا تدخلهم فانه وان كان صحيحا أن عمل رجال الضبط هو ضبط الجريمة لا خلقها الا أن القانون لم يضع على حرية هؤلاء الرجال فى سلوك الستبل المؤدية الى ضبط تلك الجرائم قيودا اللهم الا حماية حريات الاشخاص ومساكنهم فضلا عن القيود الخاصة بالنظام العام وحسن الآداب ، كما أن من أولى واجبات رجل الضبط القضائي تلقى التبليغات عن الجرائم وجمع الاستدلالات وتلقى الايضاحات عن الجريمة ومرتكبها الى غير ذلك وله أن يرتاد ما يراه محققا لضبط الجرائم من مسالك طالما أنه بعيد عن المساس بتلك الحريات ، ومع ذلك فانه كما يمكن له الانتقال الى مكان الجريمة عقب وقوعها لضبط الواقعة فإن له التربص للجاني اذا كان قد وصل الى علمه نيا اعتزامه ارتكاب الجريمة للطابق به حال ارتكابها اذ فى ذلك ما يزيد من الاطمئنان الى دقة ما يحصلون عليه من وقائع تنير فى كشف الحقيقة باعتبار أن فى المشاهدة ما يفوق السماع تثبيتها للدليل وتقوية لليقين ، ومن ثم فلا جناح عليهم فى دخول مسرح الجريمة حتى اذا ما وقعت كانوا لها شهودا ولا تشرب عليهم فى سبيل ذلك فى التخفي أو انتحال الصفات التى تدرأ عنهم اشتباه الجاني فى أمرهم لدخول ذلك أمثاله فى نطاق المشروع من الوسائل التى لم يضع الشارع على سلوكها قيودا • وحيث أنه بالنسبة لما قد يفسر فى تدخل رجال الضبط فى مسرح الجريمة بصفة مباشرة ، والظن بأن فى ذلك تحريضا على ارتكابها بحيث أنه لولا هذا التدخل المباشر لما وقعت فإن مثل هذا التدخل سواء وقع من رجال الضبط أو من سواهم من عامة الناس ان كان له أثر فى قيام الجريمة فانما يقتصر على ما يتصل بالركن المعنوى فيها وهو القصد الجنائي لدى الفاعل بحيث أنه اذا ما بلغ التدخل أو التحريض الحد الذى لايجعل للجاني خيارا فى الوقوع فى حماة الجريمة ويدفعه الى



التردى فيها دفعا لا يملك ازاءه ردا فان مثل هذا التدخل من شأنه أن يعدم الرضاء ويرفع المسؤولية عن الفاعل وينتفى بذلك العقاب لانعدام الارادة التي يقوم عليها القصد الجنائي أما ما يقع من مجرد تلافى تصرف رجل الضبط أو سواء مع رغبة الجاني الاجرامية ومسايرته له فلا يعتبر ذلك تحريضا على مقارفة الجريمة معذما للارادة وليس فيه استهواء الى مخالفة القانون باغراء لا تقوى ارادته على دفعه ، ولا يؤثر في قيام أركان هذه الجريمة أن تقع نتيجة تداخل أو تدبير لضبطها وأن الراشي لم يكن جادا فيما عرضه على المتهمين إذ أن عرض الشاهدين الأول والثاني أو أحدهما الرشوة كان جديا في ظاهره وكان المتهمان قد قبلها على أنها جدية وعبثا اثر ذلك بمقتضيات وظيفتهما لمصلحة الراشي باخلاء سبيل السيارة بمحتوياتها دون التثبت من وجود الشهادة الجمركية لدى ناقلها ، - وهذا الذي قاله الحكم سديد في القانون ذلك أنه مما يدخل في اختصاص مأموري الضبط القضائي أن يتخذوا ما يلزم من الاحتياطات لاكتشاف الجرائم وضبط المتهمين فيها وأن عليهم بمقتضى المادة ٢١ من قانون الاجراءات الجنائية أن يقوموا بالبحث عن الجرائم ومرتكبيها وجمع الاستدلالات التي تلزم لتحقيق الدعوى - ولذا فلا تريب عليهم فيما يقومون به من التحرى عن الجرائم بقصد اكتشافها ولو آخذوا في سبيل ذلك التخفى وانتحال الصفات حتى يأنس الجاني لهم ويأمن جانبهم وليتمكنوا من أداء واجبهم مادام أن ارادة الجاني تبقى حرة غير معدومة . لما كان ذلك ، وكان ما أثبتته الحكم من أن الطاعن قد أوما للضابط رمضان مصطفى من بادية الامر بما كان ينبغي عليه من التقدم اليه مباشرة دون تدخل المتهم الآخر الذي أوصله وأرشده اليه لتذليل ما يعترض مرور السيارة من عقبات الامر الذي فسرتة المحكمة بحق بأنه ايماء من الطاعن باستعداده للتفاسي عن المخالفة الجمركية لقاء ما يبذله من مال ثم المساومة بعد ذلك على مبلغ الرشوة وقبضه فعلا وضبط بعضه في جيبه وأن ذلك كله حدث في وقت كانت ارادة الطاعن فيه حرة

ظليقة ، وكان انزلاقه الى مقارفة الجريمة وليد ارادة تامة ثم خلص الحكم من ذلك الى أن المحكمة لا ترى فيما وقع تحريضا من جانب رجل الضبط القضائي على ارتكاب الجريمة . لما كان ما تقدم ، وكان ما ساقه الحكم عن المادة ٦١ من قانون العقوبات المقابلة للمادة ٦٤ من قانون العقوبات الفرنسي انما هو رد على ماأثارة الدفاع في خصوص أن بعض المحاكم الفرنسية قد جرت على عدم تجريم الععن الصادر من الجاني اذا كان وليد ضغط على ارادته من جانب رجال البوليس في بعض الجرائم وقالت المحكمة ان هذا الرأي محل نقد وخلصت الى أن الدفع في غير محله ورفضته - ولم تتعرض المحكمة لاحكام قانون الاجراءات الجنائية في هذا الخصوص ولم يكن فيما قالته ما يتعارض مع ما انتهت اليه من توافر عناصر الجريمة التي دانت الطاعن بها .

« وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا ، »

( القضية رقم ٨٩٤ سنة ٢٩ ق رقاسة وعضوية السادة الاساتذة محمود محمد مجاهد ، واحمد زكى كامل ، والسيد احمد عفيفي ، ومحمد عطية اسماعيل ، وعباس حلمي سلطان المستشارين )

١٩٢

٧ ديسمبر سنة ١٩٥٩

تحقيق . معاينة . ما لا يبطها . اجراؤها في غيبة المتهم الذي لم يتيسر حضوره . اقتصار حق التهم على التمسك بنقص المعاينة او عيبها .

اثبات . محكمة الموضوع . اقناعية الدليل . سلطة محكمة الموضوع في تقدير ما شاب المعاينة - التي تمت في غيبة المتهم - من نقص او عيب .

#### المبدأ القانوني

المعاينة ليست اجراء من اجراءات التحقيق يجوز للشيابة أن تقوم به في غيبة المتهم اذا لم يتيسر حضوره - وكل ما يكون للمتهم هو أن يتمسك لدى المحكمة بما قد يكون في المعاينة من نقص او عيب ، فيقع تقدير ذلك في سلطة المحكمة بوصف المعاينة دليلا من ادلة الدعوى التي تستقل المحكمة بتقديره ،



بيانات احكام الادانة • قصور الحكم عن بيان اركان الجريمة • مثال • نقض • اثره • الخروج على قاعدة نسبية اثر الطعن • مثال •

### المبادئ القانونية

١ - لا يصح تكذيب الشاهد في احادي رواياته اعتمادا على رواية أخرى له دون قيام دليل يؤيد ذلك ، لان ما يقوله كذبا في حالة وما يقره صدقا في حالة أخرى انما يرجع الى ما تنفعل به نفسه من العوامل التي تلاسبه في كل حالة ، مما يتحتم معه ان لا يؤخذ برواية له دون أخرى صدرت عنه الا بناء على ظروف يترجح معها صدقه في تلك الرواية دون الأخرى - افادانة المتهم في جريمة شهادة الزور لمجرد أن روايته أمام المحكمة الاستئنافية قد خالفت ما قاله أمام المحكمة الجزئية لا تكون مقامة على أساس صحيح من شأنه في حد ذاته أن يؤدي إليها •

٢ - لا تتحقق جريمة شهادة الزور اذا عدل الشاهد عن أقواله الكاذبة قبل انتهاء المرافعة في الدعوى - فاذا أثبت الحكم أن الطاعن قد عدل أمام المحكمة المدنية الاستئنافية عن أقواله الأولى التي أدلى بها أمام المحكمة المدنية الجزئية ، دون أن يبين الحكم ما غاير الحقيقة في هذه الأقوال وأثرها على مركز الخصوم في الدعوى التي سمعت فيها الشهادة ودون أن يستظهر تعمد الطاعن تغيير الحقيقة بقصد تضليل القضاء ، فانه يكون قاصرا عن بيان أركان الجريمة التي دان الطاعن بها • ويستوجب نقضه بالنسبة الى الطاعن وإلى باقي المحكوم عليهم معه - ولو لم يقدموا طعنا - الوحدة الواقعة وحسن سير العدالة - عملا بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض •

( القضية رقم ١٢٤٢ سنة ١٩٢٩ ق بالهيئة السابقة )

١٩٥

٨ ديسمبر سنة ١٩٥٩

حكم • غيوب التدليل • فساد الاستدلال • مثال في رد معيب على دفاع المتهم • وجوب التدليل على فساد دفاع المتهم - لا اتخاذ دليلا عليه •

ومجرد غياب المتهم عند اجراء المعاينة ليس من شأنه أن يبطلها •

(القضية رقم ٦١٥ سنة ٢٩ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة محمود إبراهيم اسماعيل وفهيم يسي جندى ، ومحمود حلمي خاطر ، وعباس حلمي سلطان ورشاد القدسي المستشارين ) •

١٩٣

٧ ديسمبر سنة ١٩٥٩

١ ، ب ، ج - نقض • أوجهه • بطلان الحكم لعدم التوقيع عليه في ميعاد ثلاثين يوما • الشهادة السلبية المثبتة لذلك • الفقرة الأخيرة من المادة ٣١٢ • ج هي التي تصدر بعد انقضاء هذه المدة • استصدارها في نهاية ساعات العمل في اليوم الثلاثين لا ينفي ايداع الحكم بعد ذلك • لا عبرة بما يرد في اعلان الايداع عن تاريخ الحكم •

### المبادئ القانونية

١ - استقر قضاء محكمة النقض على أن الشهادة السلبية التي يبين عليها بطلان الحكم هي التي تصدر بعد انقضاء الثلاثين يوما المقررة في القانون •

٢ - الشهادة السلبية الصادرة في اليوم الثلاثين - حتى في نهاية ساعات العمل - لا تنفي ايداع الحكم بعد ذلك ، لأن تحديد ميعاد العمل في اقليم الكتاب ليس معناه أن هذه الاقليم يمنع عليها أن تؤدي عملا بعد انتهاء الميعاد •

٣ - لا عبرة بما يرد في اعلان الايداع عن تاريخ الحكم بفرض تجاوز الميعاد المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية •

(القضية رقم ١٢٣٨ سنة ٢٩ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة محمود محمد مجاهد واحمد زكي كامل ، والسيد احمد عفيفي ، ومحمد عطية اسماعيل ، وعادل يونس المستشارين ) •

١٩٤

٧ ديسمبر سنة ١٩٥٩

شهادة زور ، عناصر الواقعة الاجرامية • تغيير الحقيقة • لا يجوز تكذيب الشاهد في قول اعتمادا على قول آخر بغير دليل • الضرر • ما يقتضيه • عدول الشاهد عن شهادته الكاذبة قبل اتمام المرافعة يمنع تحقيق الجريمة • استفادة من ادين في شهادة الزور من نقض الحكم في الدعوى التي ادبت الشهادة فيها •

## المبدأ القانوني

لا يتأتى في منطق العقل أن يتخذ الحكم من دفاع المتهم دليلاً عليه ، بل من واجب المحكمة أن تقيم الدليل على عوار هذا الدفاع من واقع الأوراق إذا هي اطرحته ، وأن تثبت بأسباب سائغة كيف كان المتهم ضالعا في الجريمة التي دين بها .

(القضية رقم ٨٨٢ سنة ٢٩ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة محمود محمد مجاهد ، وفهيم يسي جندى ، والسيد احمد عفيفي ، ومحمود حلمي خاطر ، وعباس حلمي سلطان المستشارين ) .

١٩٦

٨ ديسمبر سنة ١٩٥٩

١ - حكم . بيانات التسبيب الجوهرية . البيان المتعلق بصور الشكوى من المجنى عليه أو وكيله الخاص الم ٣ ج . والم ٢٧٤ ، ٢٧٧ ع

ب - دعوى جنائية . حالات تعلق تحريكها على شكوى المجنى عليه أو وكيله الخاص . قصرها على شخص المتهم بالنسبة للجرائم التي خصها القانون بالذكر دون الجرائم الأخرى المرتبطة بها والتي لا تلزم فيها شكوى . الرأي العكسي الذي جرى عليه قضاء النقض في بعض الاحكام . تعلقه بحالات التعدد الصوري دون المادى .

ج - نقض . المصلحة في الطعن . انتفاؤها . العقوبة المبردة . الحكم الصادر بعقوبة واحدة في تهمة متعددة عملا بالمادة ٣٢ ع . مثال لانتفاء المصلحة في الطعن رغم مخالفة القواعد التي رسمتها المادة ٣١ ج .

## المبادئ القانونية

١ - يلزم قانونا - طبقا لنص الفقرة الاولى من المادة ٣ من قانون الإجراءات الجنائية - صدور شكوى المجنى عليه أو وكيله الخاص لامكان رفع الدعوى الجنائية في الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٧ من قانون العقوبات ، وهذا البيان من البيانات الجوهرية التي يجب أن يتضمنها الحكم لاتصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية ، ولا يفنى عن النص عليه بالحكم ما تبين من أن الزوج قد تقدم الى مأمور القسم بالشكوى عن جريمة الزنا وأصر على رفع الدعوى الجنائية عنها في تحقيق النيابة العامة .

٢ - قيد حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية أمر استثنائي ينبغي عسـلم

التوسع في تفسيره وقصره على أضيق نطاق سواء بالنسبة الى الجريمة التي خصها القانون بصراحة تقديم الشكوى عنها ، أو بالنسبة الى شخص المتهم دون الجرائم الأخرى المرتبطة بها والتي لا تلزم فيها الشكوى - ولما كانت جريمة الاشتراك في تزوير عقد الزواج - التي دين المتهم بها مستقلة في ركنها المادى عن جريمة الزنا التي اتهم بها ، فلا ضير على النيابة العامة ان هي باشرت حقها القانوني في الاتهام وقامت بتحريك الدعوى الجنائية ورفعها تحقيقا لرسالتها ، ولا محل لقياس هذه الحالة بما سبق أن أجرى عليه قضاء محكمة النقض في بعض أحكامها في شأن التعدد الصوري للجرائم - كما هو الحال بالنسبة الى جريمة دخول البيت بقصد ارتكاب جريمة الزنا فيه .

٣ - لا مصلحة للمتهم من التمسك بعدم قبول دعوى الزنا - بفرض عدم تقديم شكوى المجنى عليه في شأنها - مادامت المحكمة قد دانت به جريمة الاشتراك في تزوير المحرر الرسمي وأرقت عليه عقوبتها عملا بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات بوصفها الجريمة الأشد .

( القضية رقم ١١٣٢ سنة ٢٩ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة محمود محمد مجاهد ، وأحمد زكي كامل ، ومحمد عطية اسماعيل ، وعباس حلمي سلطان ، وعادل يونس المستشارين ) .

١٩٧

٨ ديسمبر سنة ١٩٥٩

تنظيم . الق ٥٢ لسنة ١٩٤٠ . عناصر الواقعة الاجرامية . البناء على ارض تقسيم قبل صدور مرسوم بالموافقة عليه . متى يعتبر سكوت السلطة المختصة عن الرد على طلب التقسيم بعد انقضاء الاجل الموعود اليه ينص الم ٨ بمثابة قبول للطلب ؟ عند استيفاء شروط اللائحة التنفيذية . وادفاق مستندات . الم ٧ .

نقض . اوجهه . الخطأ في تفسير القانون . مثال تفسير الم ٨ من ق ٥٢ لسنة ١٩٤٠ .

قانون . التفسير القضائي . المعنى المستفاد من مجموع نصوص القانون على هدى قصد الشارع منه . المذكرة الايضاحية للقانون . مثال .

## المبادئ القانونية

١ - المستفاد من مجموع نصوص المواد



اذن التفتيش بمعرفة مأمور الضبط القضائي المنتدب لأجرائه اختصاص مكاني . اختصاص المحكمة التي بدأت الجريمة بدائلتها بنظر الدعوى . مثال في احراز مخدر

ج - دفاع . الرد الكافي . متى يجوز الرد على دفاع متهم بالاحالة الى دفاع غيره ؟ عند اتحاد الدفاع فيما أحال الحكم اليه .

### المبادئ القانونية

١ - من المقرر في صحيح القانون أنه متى بدأ وكيل النيابة المختص في اجراءات التحقيق بدائرة اختصاصه المكاني ، ثم استوجبت ظروف التحقيق ومقتضياته متابعة الاجراءات وامتدادها الى خارج تلك الدائرة ، فإن هذه الاجراءات منه ، أو ممن ينسب له لها تكون صحيحة لا بطلان فيها - فاذا كانت محاولة المتهمين الهرب - بما معهما من المواد المخدرة - بعد صدور اذن النيابة بضبطهما وتفتيشهما - هي التي أوجدت حالة الضرورة ودعت الضابط ومن معه الى مجاوزة حدود اختصاصهم المكاني للقيام بواجبهم المكلفين به من قبل النيابة العامة ، ولم تكن لديهم وسيلة أخرى لتنفيذ ذلك الامر غير ملاحقة المتهمين وضبطهما فيكون صحيحا ما انتهى اليه الحكم من رفض الدفع ببطلان التفتيش .

٢ - اذا كان الثابت من الحكم أن احراز المتهمين للمخدرات بدأ بدائرة مديرية الشريعة - قبل أن يهربا بالسيارة التي كانا يركبانها الى حدود مديرية الدقهلية - فإن محكمة جنابات الزقازيق تكون مختصة بنظر الدعوى .

٣ - لا يوجد ما يمنع الحكم من أن يحيل في رده على دفاع أحد المتهمين الى ما رد به على دفاع غيره من المتهمين ، ما دام الدفاع واحدا فيما أحال اليه .

( القضية رقم ١٢٢١ سنة ٢٩ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة محمود محمد مجاهد واحمد زكي كامل ، والسيد احمد عفيفي ، ومحمد عطية اسماعيل ، وعادل يونس المستشارين ) .

١٩٩

٨ ديسمبر سنة ١٩٥٩

نقض . ممن يجوز ؟ حق النيابة في الطعن . الاختصاص على الدعوى الجنائية . المادة ٤٢٠ أ . ج . آثاره . نسبية

٢ و ٥ و ٧ و ٨ و ١٠ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ - بشأن تقسيم الاراضي المعدة للبناء ، ومن المذكرة الايضاحية للقانون أنه يجب على طالب التقسيم لكي يحصل على الاذن الخاص بانشاء التقسيم ، أو تعديله ، أو لكي يعتبر طلبه مقبولا بعد انقضاء الاجل الذي حدده القانون أن يقدم مشروعه للسلطة المختصة متضمنا بيان التقسيم ، وبرنامجا يحدد كيفية تنفيذ المرافق فيه وتقدير تكاليف العمل وكذلك قائمة الشروط التي يرى المقسم فرضها على المشترين ، وأن يرفق بطلبه المستندات التي بينها المادة السابعة من القانون ، وذلك حتى يتسنى للسلطة القائمة على التنظيم أن تجرى ما تراه من تصحيح أو تعديل في الرسوم أو في قائمة الشروط المقدمة اليها لكي تطابق بينها وبين احكام القانون واللائحة التنفيذية ، فتحقق بذلك ما يهدف اليه المشرع من كفالة الصحة العامة والنظام .

٢ - تفسير المادة الثامنة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ على أن مجرد تقديم طلب التقسيم للسلطة المختصة وانقضاء أكثر من ستة أشهر على تقديمه دون رد على الطالب كاف وحده لاعتبار الطلب مقبولا ، هو تفسير بعيد عن مراد المشرع ، ذلك بأن هذه المادة قد نصت صراحة على وجوب أن يقدم طلب التقسيم وفقا لاحكام المادة السابعة - وهي توجب لاعتبار الطلب حقيقيا بهذا الوصف أن يكون قد استوفى الشروط والارضاع المقررة في اللائحة التنفيذية ، وأن يرفق به المستندات التي بينها تلك المادة ، وذلك حتى يمكن القول بأن سكوت السلطة المختصة عن الرد على طلب التقسيم بعد انقضاء ستة أشهر على تقديمه يعتبر بمثابة قبول منها لهذا الطلب .

( القضية رقم ١١٥١ سنة ٢٩ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة محمود ابراهيم اسماعيل واحمد زكي كامل ، والسيد احمد عفيفي ، ومحمد عطية اسماعيل ، وعادل يونس المستشارين ) .

١٩٨

٨ ديسمبر سنة ١٩٥٩

١ ب - تحقيق . الاختصاص باجرائه . امتداده بسبب الضرورة التي أوجدها المتهمان . مثال في تفتيش



٢٠١

١٤ ديسمبر سنة ١٩٥٩

مواد مخدرة • احرازها • البيان الكافي • مثال •  
كفاية وقوع التحليل على جزء من مجموع ما ضبط •

## المبدأ القانوني

ما أثبتته تحليل العينات من أنها من الحشيش  
والافيون يكفي لحمل الحكم الصادر بإدانة المتهم  
عن جريمة احرازه مواد مخدرة ، ما دام المتهم  
لا ينازع في أن تلك العينات هي جزء من مجموع  
ما ضبط •

( القضية رقم ١٢٤٧ سنة ٢٩ ق رئاسة وعضوية السادة  
الإساقذة محمود إبراهيم اسماعيل واحمد زكي كامل ،  
والسيد احمد عفيفي ، ومحمد عطية اسماعيل ، وعادل  
يونس المستشارين ) •

٢٠٢

١٤ ديسمبر سنة ١٩٥٩

استدلال • تلبس • شروط • مجيئه عن طريق  
مشروع • مثال • شم رائحة المخدر اثر قيام الضابط  
بفتح حقيبة سيارة استوقفها في سبيل البحث عن مجرم  
فار بتكليف من الجهة المختصة • سلطة مأموري الضبط  
عند توافر حالة التلبس بجريمة • التفتيش والقبض على  
كل من يرى أن له اتصالاً بهذه الجريمة •

## المبدأ القانوني

إذا كان يبين مما أوردته الحكم أن رجال مكتب  
المخدرات كانوا يباشرون عملاً من صميم  
اختصاصهم - هو البحث عن مجرم فار من  
المعتقل اشتهر عنه الاتجار بالمخدر - وذلك تنفيذاً  
لأمر صدر لهم ممن يملكه ، فإن لهم في سبيل  
تنفيذ هذا الأمر أن يستوقفوا السيارات التي  
يشتبها في أن يكون المعتقل موجوداً بها للقبض  
عليه - فإذا ما شم الضابط رائحة المخدر اثر  
فتح حقيبة السيارة للاطمئنان على عدم وجود  
المجرم الفار من المعتقل مختبئاً فيها ، فإن  
جريمة احراز المخدر يكون متلبساً بها ، ويكون  
من حق الضابط أن يفتش الحقيبة وأن يقبض

الر الطعن • عدم استفادة المدعي المدني من طعن النيابة  
في الدعوى الجنائية • الم ١١/٤٣٥ ج •

دعوى مدنية • أسباب انقضائها • الحكم النهائي •  
قبول المدعي المدني الحكم الاستثنائي برفض دعواه يحول  
دون تدخله أمام المحكمة الاستئنافية عند إعادة الدعوى  
الجنائية إليها بناء على طعن النيابة العامة •

## المبدأ القانوني

لا يستفيد المدعي بالحق المدني من طعن  
النيابة العامة ، إذ أن نقض الحكم في هذه  
الحالة يقتصر على الدعوى الجنائية ، وتكون  
هذه الدعوى هي التي أعيد طرحها على محكمة  
ثاني درجة دون الدعوى المدنية - فإذا كان  
الثابت أن المدعي بالحق المدني قد قبل الحكم  
السابق صادرة من المحكمة الاستئنافية برفض  
دعواه ولم يطعن عليه بطريق النقض فصارت  
له بذلك حجية الشيء المقضي به بالنسبة  
للدعوى المدنية ولا يكون له حق التدخل أمام  
هذه المحكمة مرة أخرى عند إعادة الدعوى  
إليها بموجب الحكم الذي أصدرته محكمة  
النقض بناء على طعن النيابة العامة وحدها ،  
فانه ما كان يجوز للمحكمة الاستئنافية عند  
إعادة نظر الدعوى قبل تدخل المدعي بالحق  
المدني والحكم له بطلباته ، ويكون الحكم  
المطعون فيه قد أخطأ فيما قضى به من تأييد  
الحكم المستأنف الصادر في الدعوى المدنية ،  
فيتعين إلغاؤه بالنسبة لها والقضاء برفضها •  
( القضية رقم ١٢٣٧ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة ) •

٢٠٠

٨ ديسمبر سنة ١٩٥٩

غش • الركن المادي في جريمة غش المياه الغازية •  
حتى يتوافر ؟ عند احتواء المياه الغازية على مواد غريبة  
ولو كانت غير ضارة بالصحة •

## المبدأ القانوني

يتحقق العنصر المادي في جريمة - انتاج  
مياه غازية غير مطابقة لرسموم المياه الغازية  
بقصد البيع - باحتوائها على مواد غريبة بغض  
النظر عما إذا كانت هذه المواد ضارة بالصحة ،  
أو غير ضارة •  
( القضية رقم ١٢٤١ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة ) •

لسنة ١٩٥٥ على التهريب أو الشروع فيه أو محاولة ذلك ، وترديد نص هذه المادة للجريمة التامة والشروع فيها ومحاولة ذلك يفهم منه ان العقاب يمتد حتما الى ما دون الشروع من الاعمال التي يقصد بها الوصول الى التهريب وان لم يصل الى البدء في التنفيذ .

( القضية رقم ١٢٨٥ سنة ٢٩ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة محمود محمد مجاهد ، واحمد زكى كامل والسيد احمد عفيفى ، ومحمد عطيه اسماعيل ، وعادل يونس المستشارين ) .

٢٠٥

٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٩

وصف التهمة . دفاع . محكمة الموضوع . ما لا يعتبر تغييرا للوصف . سلطة محكمة الموضوع فى تحديد مدى الضرر الناجم عن الجريمة الواردة بامر الاحالة دون مساس بالعقوبة المقررة لها . مثال فى عامة . ادانة الطاعن على اساس ان العاهتين محل المحاكمة والمدعى تخلفهما من اصابتين قد نجمتا عن ضربة واحدة هى التى أحدثها الطاعن . اجراء هذا التحديد فى غير تنبيه سابق لا يوفر الاخلال بحق الدفاع .

### المبدأ القانونى

يدخل فى حرية المحكمة فى تقدير الوقائع حقها فى تجديد مدى النتائج التى تخلفت عن الجريمة الموجهة فى امر الاحالة بما لا يمس العقوبة المقررة لها دون أن يعتبر ذلك تعديلا للتهمة مستوجبا لفت نظر الدفاع - فاذا كانت الدعوى قد رفعت على الطاعن وأخسر بانهما أحدا بالمصاب اصابتين تخلفت عنهما عاهتان مستديمتان وبعد أن نظرت الدعوى صدرالحكم بادانة الطاعن على اساس ان العاهتين قد تخلفتا عن ضربة واحدة هى التى أحدثها الطاعن - وهى ذات الواقعة التى وجهت اليه بقرار الاتهام ، فيكون الفعل المادى الذى دين به الطاعن قد ظل واحدا لم يتغير وقد تقيدت به المحكمة ولم تصف اليه جديدا - فلا تعديل فى الوصف ولا اضافة لواقعة جديدة ولا وجه للقول بوقوع اخلال بحق الدفاع .

( القضية رقم ١٢٩٠ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة )

على كل متهم يرى أن له اتصالا بهذه الجريمة .

( القضية رقم ١٢٦١ سنة ٢٩ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة محمود محمد مجاهد ، وفهيم يسى جندى ومحمود حلمى خاطر ، وعباس حلمى سلطان ورشاد القدسى المستشارين ) .

٢٠٣

٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٩

غش . قصور بيان حكم الادانة فى استظهار عنصر المرض للبيع . مثال .

### المبدأ القانونى

اذا دان الحكم المتهم بتهمة عرضيه « تبنا » فاسدا للبيع دون أن يتحدث عن الواقعة وكيف اعتبرها عرضيا للبيع - مع ما أثبتته من أن « الكين » كان موضوعا بداخل الثلاجة لتخزينه وبعيها عن محل تجارة المتهم ، فانه يكون مشوبا بالقصور فى البيان متعينا نقضه .

( القضية رقم ١٢٨٣ سنة ٢٩ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة محمود ابراهيم اسماعيل وفهيم يسى جندى ، ومحمود حلمى خاطر ، وعباس حلمى سلطان ، ورشاد القدسى المستشارين ) .

٢٠٤

٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٩

قانون عقوبات ضريبى . جرائم التهريب الضريبى . تهريب جمركى . طبيعة جريمة التهريب . استقلالها عن جريمة السرقة . اثر ذلك . صور الفعل المادى . الشروع ومحاولة التهريب : ماهية كل منهما .

### المبادئ القانونية

١ - جريمة السرقة مستقلة تماما عن جريمة التهريب الجمركى ، فلكل أركانها القانونية التى تميزها عن الاخرى ، ولا أثر لما انتهت اليه المحكمة من براءة المتهم فى واقعة السرقة على جريمة التهريب الجمركى التى توافرت شرائطها قبله .

٢ - تعاقب المادة الثانية من القانون ٦٢٣



و ١٩٩١ ج . أثر ذلك . الامر الصادر من النيابة بعد تنفيذ ما أشارت به - في هذا الخصوص - عو امر حفظ لا يكسب خصوم الدعوى حقوقا .

### المبدأ القانوني

نذب النيابة العامة معاون البوليس لسؤال المتهمين ، وما تلاه من تحقيق لا يعد قانونا من اجراءات التحقيق القضائي الذي يضمن قوة على الامر الصادر من النيابة بعد ذلك بحفظ الاوراق ويكسب خصوم الدعوى حقوقا ، ذلك بأن استجواب المتهم - على هذا النحو - هو امر يحظره القانون في المادتين ٧٠ و ١٩٩ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلتين بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ .

( القضية رقم ١١٢٥ سنة ٢٩ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة محمود ابراهيم اسماعيل وفهيم يسي جندى ، واحمد زكى كامل ، ومحمود حلمي خاطر ، وعباس حلمي سلطان المستشارين ) .

### ٢٠٨

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٩

١ - تقليد العلامة التجارية . غش . عناصر الواقعة الاجرامية في كل من الجريمتين . اختلافهما .

ب - وصف التهمة . تنبيه الدفاع عند تعديلها . عند مساس التعديل بالكيان المادى للتهمة محل المحاكمة . مثال . نقض . اوجهه . مخالفة القانون الاجرائي ، بتعديل تهمة تقليد علامة تجارية الى تهمة غش منطبقة على المادة الاولى من ق ٤٨ لسنة ١٩٤١ في غير تنبيه سابق .

### المبادئ القانونية

١ - تختلف عناصر كل من جريمتي تقليد العلامة التجارية والغش عن الاخرى ، فالركن المادى في الجريمة الاولى ينحصر في اتيان فعل من افعال التقليد أو التزوير أو الاستعمال لعلامة تجارية ، أو وضعها على منتجات بسوء نية ، أو بيعها أو عرضها للبيع وعليها هذه العلامة المقلدة أو المزورة أو كل من هذه الافعال يكون في ذاته جرائم مستقلة ولها سمياتها الخاصة - بينما الركن المادى في جريمة المادة الاولى من قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ينحصر في فعل خداع المتعاقدين أو الشروع في ذلك وينصب على بضاعة معينة بلائها .

### ٢٠٦

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٩

خيانة امانة . عقد الوكالة . آثاره . تفسير سلطة الوكيل الخاص . التزام الوكيل حدود عقد الوكالة الا اذا كشفت ظروف الواقعة عن قصد المتعاقدين . مثال . عيوب التسبيب . قصور تدليل الحكم على توافر نية التبيد . عند استخلاصها من مجرد خروج المتهم عن نطاق التفويض الصادر اليه ببيع محصول قطن المجنى عليه برهنه القطن باسمه دون اسم المجنى عليه في معالج بعيد عن مزورته بقصد تحقيق الغرض من التوكيل .

### المبدأ القانوني

الاصل هو عدم التوسع في تفسير التوكيل الخاص ، ووجوب التزام الوكيل في تصرفاته الحدود المرسومة له في عقد الوكالة ، الا اذا كشفت ظروف الواقعة عن قصد المتعاقدين ، ولا يلزم التقييد بحرفية التوكيل في تفسير سلطة الوكيل بل يجب اعماله فيما يتمشى مع هذا القصد وتخويل الوكيل كافة السلطات التي تدخل في حدوده ، فقيام المتهم برهن القطن المفروض ببيعه بقصد تحقيق الغرض من التوكيل الذي كان يهدف اليه المدعى بالحق المدني - وهو تسديد المطلوب منه لبنك التسليف الزراعى والاموال الاميرية - لا يعد في صحيح القانون تبديلا معاقبا عليه جنائيا ، ويكون استخلاص الحكم لنية التبيد من مجرد خروج المتهم عن نطاق التفويض الصادر اليه بالبيع وقيامه برهن القطن باسمه دون اسم المدعى بالحق المدني في معالج بعيد عن مزورته قاصرا عن التدليل على ثبوت نية التهم في الاستحواذ على القطن المدعى تبديله وحرمان صاحبه منه مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

( القضية رقم ٩٤٩ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة )

### ٢٠٧

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٩

استدلال . نذب مأمور الضبط القضائي للتحقيق شروط صحته الموضوعية . مشروعية الحل . بطلان نذب مأمور الضبط القضائي لاستجواب المتهمين . المادة ٧٠



الثاني من الاحكام التي فرضها القانون على صاحب العمل فهي في واقع الامر احكام تنظيمية هدف المشرع منها الى حسن سير العمل واستتباب النظام بالمؤسسة ولضمان مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون على الوجه الذي يحقق الغرض من اصداره . ومن قبيل ذلك ما نصت عليه المادة ٣١ من المرسوم بقانون ، فاخلال رب العمل بما أوجبه عليه هذه المادة لا يمس مصالح العمال ، أو عدد منهم بصفة مباشرة وبالذات ، وإنما يمس مصالحهم لمجموع وبطريق غير مباشر ، والقصد منه - كما ورد بالمذكرة التفسيرية للقانون - هو أن يكون العمال على بينة من أمرهم ، وإن لا تنفذ في حقهم احكام لائحة الجزاءات الا اذا لم تعترض عليها مصلحة العمل في هيئته معين ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بتعدد الغرامة بقدر عدد العمال بالمؤسسة لما وقع من المتهم من مخالفة حكم المادة ٣١ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ مخطئا في تطبيق القانون ويتعين نقضه وتطبيق القانون على وجهه الصحيح .

( القضية رقم ١٢٩١ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة )

٢١٠

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٩

قاضي التحقيق . قواعد نديه . ولاية القاضي عينية . تقيده بالجريمة المندوب لها الا في حالة الارتباط غير القابل للتجزئة . ما لا يجوز استئنافه من قراراته . أمره بحالة الدعوى خطأ الى غرفة الاتهام . علة ذلك . دلالة قراره بحالة الدعوى الى غرفة الاتهام . عدم اقتضاء الدعوى - في نظره - اصدار أمر بالاوجه لاقامتها . نيابة عامة . خصائصها . حريتها في ممارسة اختصاصاتها . أثر عدم ممارستها رخصة ناطقها القانون بها . عدم جواز الاستناد الى ذلك لتعيب قرار قاضي التحقيق .

تحقيق . التصرف فيه . الامر بحالة الدعوى من غرفة الاتهام الى محكمة الجنايات . الدفع بطلانه أثناء المحاكمة . عدم جوازه . ذلك لا يمنع من مناقشة أوجه البطلان السابقة على أمر الإحالة . جرائم النشر . قذف الموظف . المسؤولية والعقاب . القصد الجنائي . حسن النية المبيح لاثبات صحة وقائع القذف . ماهيته . أثر تخلقه . غرفة اتهام . نقض . مجال حق الطعن بالنقض في اوامر الإحالة الصادرة من غرفة الاتهام .

٢ - التفسير الذي أجرته المحكمة في الوصف من جريمة تقليد علامة تجارية الى جريمة غش - وإن كان لا يتضمن في ظاهره الاستناد الى أساس آخر غير ذلك الذي شملته الأوراق - الا أنه يعد مغايرا لعناصر الواقعة كما وردت ورقة التكليف بالحضور ، ويهين كيانها المادي وبنيانها القانوني ، مما كان يقتضي من المحكمة تنبيه المتهمين الى التعديل الذي أجرته في التهمة ذاتها ومنحها أجلا لتحضير دفاعهما اذا طلبا ذلك - أما وهي لم تفعل ، فان حكمها يكون مخطئا في القانون مما يعيبه ويوجب نقضه .

(القضية رقم ١٢٨٧ سنة ٢٩ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة محمود محمد مجاهد ، واحمد زكي كامل والسيد احمد علفي . ومحام عطفه اسماعيل ، وعادل يونس المستشارين )

٢٠٩

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٩

عقد العمل الفردي . المسؤولية والعقاب . متى تعدد عقوبة الغرامة ؟ عند مساس المخالفة بمصالح افراد العمال وحقوقهم مباشرة وبالذات . ومتى لا تعدد هذه العقوبة ؟ عند مساس المخالفة بالقواعد التنظيمية . نقض . أوجهه . الخطأ في تطبيق القانون الموضوعي . مثال . القضاء بتعدد الغرامة لمخالفة حكم الم ٣١ من قانون عقد العمل الفردي .

المبدأ القانوني

المستفاد من مجموع نصوص المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ - بشأن عقد العمل الفردي - أنه قد اشتمل على نوعين من الالتزامات التي فرضها على صاحب العمل ، الاولى ، وهي تناول حقوق العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل وما يجب عليه أن يؤديه اليهم من أجر واعانة غلاء وما يكفله لهم من علاج ، وكذلك تحديد ساعات العمل ومنح الاجازات والمكافآت المستحقة لهم الى آخر تلك الالتزامات التي تمس مصالح افراد العمال وحقوقهم مباشرة وبالذات وهذه الحقوق هي التي حرص المشرع على أن يكفلها للعمال بما نص عليه في الفقرة الاخيرة من المادة ٥٢ ، وهي صريحة في أن الغرامة تتعدد بقدر عدد العمال الذين أوجبت المخالفة بحق من حقوقهم المذكورة - أما النوع

## المبادئ القانونية

١ - صدور قرار قاضي التحقيق بإحالة الواقعة الى غرفة الاتهام باعتبارها من الجناح التي تقع بواسطة الصحف على غير أفراد الناس - وإن جاء على خلاف ما تقضى به المادة ١٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية من وجوب إحالة الواقعة في هذه الحالة الى محكمة الجنايات مباشرة - الا أنه يعلم مع ذلك قرارا نهائيا لا يقبل بطبيعته الاستئناف سواء من النيابة العامة ، أو غيرها من الخصوم . ولا محل للتحديد بالمادة ١٦١ من قانون الاجراءات الجنائية التي تبيح للنيابة العامة أن تستأنف رأى المصلحة المتهم جميع الاوامر التي يصدرها قاضي التحقيق سواء من تلقاء نفسها ، أو بناء على طلب الخصوم ، ذلك ان هذا الحق لا يسرى على القرار المذكور ، لانه بحكم إحالة الدعوى على غرفة الاتهام تصبح هذه الهيئة المختصة بنظر الدعوى ، بحيث يكون التقرير باستئناف القرار المذكور أمامها غير ذي موضوع لانها الجهة التي تتولى الفصل في استئناف أوامر قاضي التحقيق طبقا للمادة ١٦٧ من قانون الاجراءات الجنائية وهو ما لم يتعلق به مراد الشارع الذي يجب أن يتنزه عن هذا اللغو .

٢ - لا يجوز الزام النيابة بممارسة رخصة ناطها القانون بها ، فلا محل للقول بأن عدم استئناف النيابة العامة لقرار أصدره قاضي التحقيق قد فوت على الطاعنين درجة من درجات التقاضي ، ولا يصح كذلك الاستناد الى عدم استعمال هذا الحق المخول لها دون الطاعنين للنعي على القرار المذكور .

٣ - قرار قاضي التحقيق بإحالة الدعوى الى غرفة الاتهام مفروض فيه أنه صدر بعد تمحيص الواقعة والتوصل لادلتها ، وانها في نظر القاضي لا تقتضي اصدار أمر بالأوجه لاقامة السعوى طبقا للحق المقرر له بالمادة ١٥٤ من قانون الاجراءات الجنائية .

٤ - جرى قضاء محكمة النقض على أن الحق المخول للنائب العام بالطعن في أوامر الاحالة الصادرة من غرفة الاتهام مقصور على الاوامر التي تصدر منها بإحالة الجناية الى المحكمة

الجزئية ، أو بإن الواقعة جنحة أو مخالفة ، أما الامر الصادر منها بإحالة القضية الى محكمة الجنايات المختصة بالنظر في أصل الدعوى فإن الطعن فيه غير جائز .

٥ - أمر غرفة الاتهام بإحالة الدعوى التي من اختصاص محكمة الجنايات الى المحكمة المذكورة هو أمر نهائي ، فلا يجوز لمحكمة الموضوع أن تتعرض للدفع بطلانه أيا كان سبب البطلان ، لان منطق بطلان هذا الامر يؤدي الى إحالة الدعوى الى سلطة التحقيق بعد دخولها في حوزة المحكمة ، وهو ما لم يسمح به القانون ، على أن هذه الحجة لا تمنع من إثارة أوجه البطلان السابقة على أمر الاحالة مناقشتها عند الاقتضاء .

٦ - الاصل أن قاضي التحقيق ولايته عينية ( in rem ) ، وليس له أن يباشر التحقيق الا في نطاق الجريمة المعينة التي طلب منه تحقيقها ، دون أن يتعدى ذلك الى وقائع أخرى ما لم تكن تلك الوقائع مرتبطة بالفعل المنوط به تحقيقه ارتباطا لا يقبل التجزئة - فاذا كان الحكم قد انتهى - للأسباب السائغة التي أوردتها - الى قيام هذا الارتباط ، فلا تجوز المجادلة في هذه النتيجة التي هي من شأن محكمة الموضوع وحدها .

٧ - استقر قضاء محكمة النقض على أن كنه حسن النية في جريمة قذف الموظفين هو أن يكون الطعن عليهم صادرا عن حسن نية ، أي عن اعتقاد بصحة وقائع القذف ولخدمة المصلحة العامة - لا عن قصد التشهير والتجريح شفاء لضغائن أو دوافع شخصية ، ولا يقبل من موجه الطعن في هذه الحال اثبات صحة الوقائع التي أسندتها الى الموظف ، بل تجب ادانته حتى ولو كان يستطيع اثبات ما قذف به .

## المحكمة

» .. حيث ان مبنى الوجهين الاول والثاني من الطعن ، هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون حين انتهى في اسبابه الى رفض ما اثاره الدفاع عن الطاعنين من بطلان اجراءات الاحالة وعدم قبول الدعوى الجنائية لانعدام



ولاية غرفة الاتهام ، وبطلان التحقيق الذي أجراه قاضي التحقيق فيما يتصل بالوقائع التي تجاوزت ما ورد بالعدد ٢٠ و ٢٢ من جريدة بريد الصباح «أخبار الغربية» والتي لم ينسب لتحقيقها ندبا صحيحا ، وفق تفصيل ذلك يقول الطاعن ان رئيس محكمة طنطا الابتدائية ندب قاضيا لتحقيق البلاغين المقدمين من المدعين بالحق المدني عن الوقائع التي وردت بالعدد ٢٠ المذكورين وبعد أن أتم القاضي تحقيق الواقعة ارسل الاوراق الى النيابة العامة لبدء طلباتها الختامية فأعادتها اليه لاستيفاء تحقيق بلاغات جديدة عما نشر بباقي الأعداد على الرغم من انه قد استنفذ ولايته في حدود قرار الندب الاول وأصدر قراره بانتهاء التحقيق فيه مما يعيب ما أجراه من تحقيق بعد ذلك خارجا عن نطاق ما ندب اليه أصلا ، ويبطل تبعاً له القيد والوصف المترتبان عليه ، ويمتد اثر هذا البطلان الى الحكم المطعون فيه لاعتماده على هذا التحقيق الباطل وتأثره به عند تقدير العقوبة التي دين بها الطاعنان ، ولا يصح من ذلك البطلان ما ذكره الحكم من ان البلاغات الجديدة كانت تتصل بمشروع اجرامى واحد ، ذلك لان كل واقعة نشر كانت منفصلة عن الاخرى وقد تناول وصف التهم كل واقعة منها منفردة عن الاخرى ، كما لا يرفع هذا البطلان عن الحكم ما أجرته المحكمة من تحقيق لحصوله بعد فوات المدة المنقطة للدعوى الجنائية في الجنب . هذا الى أن قرار قاضي التحقيق باحالة الطاعنين الى غرفة الاتهام لاحالتهم على محكمة الجنايات عملا بالمادة ١٥٨/١-٣ من قانون الاجراءات الجنائية واحالتهم بمعسرة غرفة الاتهام الى محكمة الجنايات استنادا الى المادة المذكورة جاء مخالفا للقانون لانعدام اختصاص غرفة الاتهام باحالة الوقائع موضوع الدعوى المطروحة لكونها جنحا من جنح النشر ، والتي هي بحكم مساسها بالمدعين بالحق المدني اللذين هم من ارباب الوظائف العامة لا من أفراد الناس تخضع لحكم المادة ١٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية فتحال مباشرة من قاضي التحقيق الى محكمة الجنايات دون تدخل من غرفة الاتهام ، التي يقتصر اختصاصها على التصرف في احالة الجنايات دون الجنب . وقد أكد الشارح هذا

الحكم بما أورده في المادة ٣٠٥ من القانون المذكور حين أعطى المحكمة الجزئية عندما تبين ان الجريمة المحالة اليها من الجنب التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر على غير الافراد ، سلطة احالتها الى محكمة الجنايات مباشرة - ومع أن الحكم المطعون فيه قد سلم بوقوع هذا الاجراء الخاطيء ، فانه لم يرتب عليه بطلانا ، تأسيسا على حكم المادتين ١٦٤ ، ١٩١ من قانون الاجراءات الجنائية من جهة ، وعلى حضور أحد المدافعين عن الطاعنين أمام غرفة الاتهام وعدم اعتراضه على هذا الاجراء الباطل مما يسقط الحق في الدفع به عملا بالمادة ٣٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية من جهة أخرى ، وهذا الذي ذهب اليه الحكم يخالف القانون ذلك أن قاضي التحقيق حين أمر باحالة الدعوى الى غرفة الاتهام نتيجة فهمه الخاطيء لدلول نصوص القانون لم يناقش التهم من حيث الثبوت ، اعتقادا منه أنه مسلوب الحق في اصدار قرار بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى بالتطبيق الى المادة ١٥٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، فقوت بقراره باحالة الدعوى على غرفة الاتهام حقا على الطاعنين هو حقه في اصدار مثل ذلك القرار ، وترتب على ذلك تفويته عليهما درجة قضائية استثنائية كان من حق النيابة العامة - بوصف أنها السلطة المختصة باستئناف كل أمر يصدره قاضي التحقيق ، ولو لمصلحة التهم عملا بالمادة ١٦١ من القانون المذكور - أن تستأنف القرار المذكور لان لها بصفة خاصة استئناف الامر الصادر بالاحالة أمام المحكمة المختصة بالنظر في اصل الدعوى تطبيقا للمادة ١٦٤ التي استند الحكم اليها والتي لا تتعرض لحق التهم في الطعن على قرار الاحالة أمام محكمة الموضوع بأرجحه البطلان أو بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية ، اما استناد الحكم الى المادة ١٩١ فهو في غير محله كذلك لان المقصود بها حالة ما اذا كان المتهم قد أحيل غيايبا الى محكمة الجنايات ، وتمت احالته صحيحة فيجوز لمحكمة الجنايات عند ذاك أن تنظر الدعوى بحضوره اذا قبض عليه ومع ذلك فانها لا تسلب المتهم حقه في التمسك ببطلان قرار الاحالة اذا شبهه أى بطلان . كما أن استناد الحكم الى المادة ٣٣٣



منه طبقا للمادة ٣٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية ، و متى كان ذلك فانه يتعين رفض هذا الدفع . ومن حيث ان الدفع الثانى ببطلان تحقيق قاضى التحقيق مردود بأنه طبقا للمادة ٦٧ اجراءات لا يجوز لقاضى التحقيق مباشرة التحقيق فى جريمة معينة الا بناء على طلب من النيابة العامة أو بناء على حالتها اليه من الجهات الاخرى ومناطق أعمال هذه المادة ألا يباشر قاضى التحقيق واقعة جديدة ، أما فى حالتنا فالوقائع مرتبطة ارتباطا وثيقا بل هى مشروع اجرامى واحد قوامه حملة قذف وتشهير ضد المجنى عليهما - وقد أوضحت ذلك المذكرة الايضاحية اذ جاء بها ( أن من البديهي أن حكمها - حكم هذه المادة - لا يسرى اذ كان الارتباط غير قابل للتجزئة ) ، هذا فضلا عن أن قاضى التحقيق قام باجراء التحقيق فى الوقائع سالفة الذكر ولم يكن قد استنفذ ولايته بعد ، كما ان المتهمين ( الطاعنين ) كان يصحبهما محام ولم يتمسك بهذا البطلان ان يوجد - وبذلك يسقط حق المتهمين فى الدفع به طبقا للمادة ٣٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية ، ولذا يتعين رفض هذا الدفع - لما كان ذلك ، وكان ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من أن قرار قاضى التحقيق باحالة الواقعة الى غرفة الاتهام باعتبارها من الجنب التى تقع بواسطة الصحف على غير أفراد الناس هو قرار نهائى لا مطعن عليه صحيحا فى القانون ، ذلك أنه وإن كان هذا القرار قد جاء على خلاف ما تقضى به المادة ١٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية من وجوب احالة الواقعة فى هذه الحالة الى محكمة الجنايات مباشرة دون احالتها الى غرفة الاتهام ، الا أنه يعد مع ذلك قرارا نهائيا لا يقبل بطبيعته ، الاستئناف سواء من النيابة العامة أو غيرها من الخصوم ولا محل للتحدى بالمادة ١٦١ من قانون الاجراءات الجنائية التى تبيح للنيابة العامة أن تستأنف ولو لمصلحة المتهم جميع الاوامر التى يصدرها قاضى التحقيق سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم ذلك أن هذا الحق لا يسرى على القرار المذكور لانه يحكم احالة الدعوى على غرفة الاتهام تصبح هذه الهيئة مختصة بنظر الدعوى بحيث يكون التقرير باستئناف القرار المذكور

خاطيء كذلك لان الحكم لم يفرق بين حالة بطلان قرار قاضى التحقيق نفسه بالاحالة الى غرفة الاتهام ، وهو ما لم يحضره الخصوم أو المدافعون عنهم ، وبين حالة بطلان قرار الاحالة الصادر من غرفة الاتهام وهو من الامور الجوهرية المتعلقة بالولاية والاختصاص ، التى يجوز التمسك بها فى أية حالة كانت عليها الدعوى وتقضى به المحكمة ولو بغير طلب طبقا للمادة ٣٣٢ من قانون الاجراءات الجنائية .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه تعرض لما يثيره الطاعنان بهذين الوجهين من طعنهما فى قوله « . . . ومن حيث ان الدفع الاول مردود بأن قرار قاضى التحقيق بالاحالة نهائى بالنسبة الى جميع الخصوم عدا النيابة التى لها وحدها استئناف هذا الامر طبقا لنص المادة ١٦٤ من قانون الاجراءات الجنائية كما أن قرار الاحالة الصادر من غرفة الاتهام لا يجوز الطعن فيه الا للنائب العام وبطريق الطعن بالنقض طبقا للمادة ١٩٤ من قانون الاجراءات الجنائية ولا يصح قول الدفاع ان سكوت النيابة عن استئناف قرار قاضى التحقيق فوت على المتهمين درجة من درجات التقاضى لان احالة المتهمين الى غرفة الاتهام لم يفوت عليهم هذه الدرجة اذا صح القول (وهو غير صحيح) بأنها درجة من درجات التقاضى لانهما مثلا أمام الغرفة ، كما أنه من المسلمات أن غرفة الاتهام ليست محكمة ، وبالتالي ليست درجة من درجات التقاضى بل هى سلطة من سلطات التحقيق اذ عبر الشارع عما تصدره بأنه أوامر ولم يشترط القانون حضور المتهم أمامها كشرط لنظر الدعوى ، كما أن القانون بالمادة ١٩١ اجراءات جنائية نص على أنه اذا صدر أمر باحالة متهم بجناية الى محكمة الجنايات فى غيبته ، ثم حضر أو قبض عليه تنظر الدعوى بحضوره أمام المحكمة ، هذا فضلا عن أن المتهمين (الطاعنين) قد مثلا أمام غرفة الاتهام وطلب الدفاع عنهما . . . الى الغرفة احالة المتهمين الى محكمة الجنايات ولم يتمسك أمامها ببطلان أمر قاضى التحقيق ، ولم يدفع بعدم اختصاصها بالاحالة . ولما كان البطلان فى هذه الحالة ليس من النظام العام فانه يسقط الحق فى الدفع به اذا كان للمتهم محام وحصل الاجراء بحضوره بدون اعتراض

القانون ، على أن هذه الحجية لا تمنع من إثارة أوجه البطلان السابقة على أمر الإحالة ومناقشتها عند الاقتضاء . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذا انتهى إلى صحة الأمر بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات ، لا يكون قد خالف القانون . ولا يعيب الحكم بعدم أن انتهى إلى هذه النتيجة الصحيحة أن يتزيد فيخطئ في ذكر بعض قرارات قانونية خاطئة لم يكن لها أثر فيما خلص إليه كقوله « إن قرار قاضي التحقيق بالإحالة ( إلى غرفة الاتهام ) نهائي بالنسبة إلى جميع الخصوم عدا النيابة التي لها وحدها استئناف هذا الأمر طبقاً لنص المادة ١٦٤ من قانون الإجراءات الجنائية » . وإن قرار الإحالة ( إلى محكمة الجنايات ) الصادر من غرفة الاتهام لا يجوز الطعن فيه إلا للنائب العام وبطريق النقض طبقاً للمادة ١٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية » . وكاستطراده إلى القول بأن عدم اعتراض محامي الطاعنين على اختصاص غرفة الاتهام بالنظر في الدعوى المحالة إليها من قاضي التحقيق وعدم تمسكه أمامها ببطلان أمر القاضي المذكور يسقط الحق في الدفع به طبقاً للمادة ٣٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية مع أن ظاهر هذا القول أن البطلان مرجعه عدم مراعاة أحكام القانون المتعلقة بالولاية وهو ما لا يستقيم القول به طبقاً للمادة ٣٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية . ولما كان ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من صحة إجراءات التحقيق التي قام بها قاضي التحقيق بناء على طلب النيابة العامة فيما يجاوز الوقائع التي لم ترد في قرار التنب لارتباطها بهذه الوقائع ارتباطاً لا يقبل التجزئة ، صحيحاً في القانون ذلك أن الأصل أن قاضي التحقيق ولايته عينيه *in rem* فليس له أن يباشر التحقيق إلا في نطاق الجريمة المعينة التي طلب منه تحقيقها دون أن يتعدى ذلك إلى وقائع أخرى ما لم تكن تلك الوقائع مرتبطة بالفعل المنوط به تحقيقه ارتباطاً لا يقبل التجزئة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى للأسباب السائغة التي أوردتها إلى قيام هذا الارتباط فلا تجوز المجادلة في هذه النتيجة التي هي من شأن محكمة الموضوع وحدها ، لما كان ذلك ، فإن ما يشير به

أمامها غير ذي موضوع لأنها الجهة التي تتولى الفصل في استئناف أوامر قاضي التحقيق طبقاً للمادة ١٦٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، وهو ما لم يتعلق به مراد الشارع الذي يجب أن يتنزه عن هذا اللغو . كما أنه لا محل للقول بأن عدم استئناف النيابة العامة لهذا القرار على فرض قابليته للاستئناف - قد فوت على الطاعنين درجة من درجات التقاضي ذلك أنه لا يجوز إلزام النيابة العامة بممارسة هذه الرخصة التي ناطها القانون بها . ولا يصح الاستناد إلى عدم استعمال هذا الحق المخول دون الطاعنين للنعي على القرار المذكور . ولما كان قرار قاضي التحقيق - بإحالة الدعوى إلى غرفة الاتهام مفروضاً فيه أنه صدر بعد تمحيص الواقعة والتصدى لدلتها وأنها في نظر القاضي لا تقتضي إصدار أمر بأوجه لاقامة الدعوى طبقاً للحق المقرر له بالمادة ١٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، فلا يقبل من الطاعنين ما أثاراه في طعنهما من أن قاضي التحقيق إذا أحال الواقعة إلى غرفة الاتهام دون إحالتها مباشرة إلى محكمة الجنايات قد حجب نفسه عن مناقشة عناصر الواقعة من حيث الثبوت وإصدار قرار بالألا وجه لاقامة الدعوى قبلها . ولما كان أمر غرفة الاتهام بإحالة الدعوى التي من اختصاص محكمة الجنايات إلى المحكمة المذكورة هو بدورة أمر نهائي ، ذلك أن الأصل أن سبيل الطعن في أوامر غرفة الاتهام ، هو الطعن عليها بطريق النقض ، وبالنسبة إلى الأوامر الصادرة منها بالإحالة فقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن الحق المخول للنائب العام بالطعن فيها مقصور على الأوامر التي تصدر منها بإحالة الجناية إلى المحكمة الجزئية أو بأن الواقعة جنحة أو مخالفة - أما الأمر الصادر منها بإحالة القضية إلى محكمة الجنايات المختصة بالنظر في أصل الدعوى فإن الطعن فيه غير جائز . ولما كان هذا الأمر نهائياً فلا يجوز لمحكمة الموضوع أن تتعرض للدفع ببطلانه أياً كان سبب البطلان لأن منطق بطلان هذا الأمر يؤدي إلى إحالة الدعوى إلى سلطة التحقيق بعد دخولها في حوزة المحكمة وهو ما لم يسمح به



من صحتها ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجرائم القذف والسب في حق موظفين عامين وإهانة مصلحة عامة التي دان الطاعنين بها وعرض الى ما يثيره الطاعنان في شأن توافر حسن نيتهما عند النشر واعتقادهما صحة الوقائع موضوع الجرائم المذكورة وتدليلهما على قيامها فقال : « ومن حيث ان القانون لا يشترط في جريمة القذف قصد جنائي خاص بل يكفي بتوافر القصد الجنائي العام الذي يتحقق متى نشر القاذف الامور المتضمنة للقذف وهو عالم أنها لو كانت صادقة لوجب عقاب المذدوف في حقه أو احتقاره عند أهل وطنه . » ومن المتفق عليه فقها وقضاء أن القصد الجنائي في جرائم القذف والسب والإهانة يتحقق متى كانت الالفاظ الموجهة الى المجنى عليه شائنة بذاتها ولا حاجة في هذه الحالة الى الاستدلال عليه بأكثر من ذلك . » ومن حيث ان القانون في سبيل تحقيق مصلحة عامة قد استثنى من جرائم القذف الطعن في أعمال الموظف العمومي اذا أثبت القاذف أنه حسن النية وأثبت صحة الوقائع المسندة الى الموظف ، وحسن النية ليس معنى باطنا بقدر ما هو موقف أو حالة يوجد فيها الشخص نتيجة ظروف تشوه حكمه على الأمور رغم تقديره لها تقديرا كافيا واعتماده في تعرفه فيها على أسباب معقولة . » ثم أورد الحكم الأمور التي أسندها الطاعن الأول الى المدعين بالحق المدني وإلى مستشفى طنطا الأميرى والتي نشرها الطاعن الثاني والتي تخلص في ان المدعى بالحق المدني الأول الدكتور . . . . . حاول ضرب أحد المرضى وإرغام مريض على توقيع اقرار وأنه متعبه وأسلم على تصرفات طائشة بعيدة عن الانسانية ووصف المستشفى الذي يديره بأنه مجزرة بشرية وأنه يعج بالفضائح بالجملة كما أسند الى المدعى بالحق المدني الثاني الدكتور . . . . . أنه ملا جسم المريض العمارى بعمليات خاطئة . وأنه أجرى له عملية جراحية بغير مخدر انتقاما منه ،

الطاعنان في هذين الوجهين من طعنهما لا يكون له محل .

« وحيث أن مبنى الوجه الثالث من الطعن ، هو أن الحكم المطعون فيه شابه قصور في التسبب وفساد في الاستدلال حين دلت على سوء نية الطاعنين ونفى عنهما حسن النية بأز حمل وقائع الدعوى ما لا تحتمله ذلك أن النشر تم نقلا عن رواية المريضين الزهار والعماري الثابتة بمحاضر التحقيق والجلسات والتي اكدها طول العلاج والمظهر القضائي الذي اتخذته شكاوى المرضى قبل النشر الأمر الذي أشار اليه الحكم المطعون فيه في أسبابه فقد رفع الزهار دعوى مستعجلة أمام محكمة طنطا لإثبات حالته التي ضج منها بالشكوى كما استجاز العمارى بكافة جهات الاختصاص من المستشفى وأطبائه وأقر المدعيان بالحق المدني بهذه الشكاوى وثبتت واقعة ترك فوطه ببطن أحد المرضى من تحقيق الجناية الخاصة بالمصاب مصطفى عبد العزيز كما أن حادث المرضعة التي أجهضت وماتت اعترف به مدير المستشفى في محاضر التحقيق والجلسة كما أقر المدعيان بالحق المدني بواقعة الاعتداء الجنسي الشاذ الذي وقع من مريض على آخر وإن كانا قد أرجعاه الى استماع المستشفى وعدم أحكام الرقابة وأقر مدير المستشفى بأن أموراً كثيرة كانت تنسب الى المستشفى مما دعا الجمهور الى الانصراف عنها وأنه عمل منذ تولي إدارته على إعادة سمعتها اليها وأن وراء هذه الحملة بعض الاطباء من اصحاب المستشفيات - فاذا تجمعت هذه الوقائع المستقاة من مضاردها من أطباء ومرضى ومن تحقیقات رسمية ووصل نبؤها الى الناشر الذي من واجبه الضحفي أن يذكر هذه الحقائق فلا يمكن أن يوصف في مثل هذه الظروف بسوء النية - وإذا سلم الحكم المطعون فيه بهذه الوقائع جميعها الدالة على حسن نية الطاعنين وعذرهما فيما نشرها واستخلص منها عكس مؤداها ، يكون مشوبا بالفساد في الاستدلال . » وإذا صح أن بعض الوقائع التي نشرت لم تثبت جميعها من التحقيق الذي أجرته محكمة الموضوع بنسبها للطبيب الشرعى ، فإنه لم يكن في مكنة الطاعنين أن يسلكا هذا الطريق للتحقق



فانهما كانا سيئتي القصد حين وجها هذه المطاعن جميعا ، فان ما يشتره الطاعنان من مجادلة في العناصر التي كونت المحكمة منها عقيدتها لا يكون له محل . لما كان ماتقصد فان هذا الوجه من الطعن يكون غير سديد .  
« وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا » .  
( القضية رقم ١٢٩٤ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة )

٢١١

٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥٩

١ ، ب - استئناف . حكم حضوري . ميعاد استئناف الاحكام العسورية . متى يكون الحكم حضوريا ؟ بحضور المتهم الجلسة التي أيدى فيها دفاعه وصدر القرار بتأجيل النطق بالحكم في الدعوى لأول مرة في حضوره . وجوب تتبع المتهم سير دعواه من جلسة الى أخرى . تسبب الحكم الاستئنافي في خصوص شكل الاستئناف . عذر المستأنف في عدم التقرير بالاستئناف في الميعاد . تقديره . هذا التقدير أميز موضوعي الا اذا كانت علة الرفض غير مستساغة عقلا .

### المبادئ القانونية

١ - اذا كان الثابت ان محاكمة المتهم امام محكمة اول درجة قد تمت بحضوره بجلسته معينة ، وفيها أيدى دفاعه ، ثم صدر قرار بتأجيل النطق بالحكم لأول مرة في مواجهته ، فان الحكم الصادر في الدعوى يكون حضوريا - حتى ولو لم يحضر المتهم جلسة النطق به ، ويسرى ميعاد استئنافه من تاريخ صدوره عملا بنص الفقرة الاولى من المادة ٤٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية ، ذلك لانه واجب المتهم يقضى عليه بتتبع سير الدعوى من جلسة الى أخرى حتى يصدر الحكم فيها .

٢ - تقدير كفاية العذر الذي يستند اليه المستأنف في عدم التقرير باستئنافه في الميعاد من حق قاضي الموضوع ، فمتى قدر القاضي العذر ورفضه فلا تعقيب عليه من محكمة النقض الا اذا كانت علة الرفض لا يمكن التسليم بها عقلا .

( القضية رقم ١٣٠٣ سنة ٢٩ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة محمود ابراهيم اسماعيل ، واحمد زكي كامل ، والسيد احمد عفيفي ، ومحمد عطيه اسماعيل ، وعادل يونس المستشارين ) .

كما تضمنت هذه المقالات اهانة وسببا علنيا لمستشفى . . . . بان نسب اليها الاهمال والاجرام وخلص الحكم من ذلك الى أنه لم يثبت للمحكمة حسن نية الطاعنين فيما قارفاه بل ثبت لديها سوء نيتهما واستعرض الادلة التي أكدت هذا الرأي وهي جميعها تؤدي الى ما رتبته عليها . ثم انتهى الى القول « ومن حيث ان المحكمة رغم ثبوت سوء نية المتهمين ( الطاعنين ) رغبت في أن تجلسو وقائع الدعوى لتبين وجه الحق فيها وصحة الأمور المسندة الى المجنى عليهما فاستمعت الى أقوال المريضين اللذين أشهدتهما المتهمان وكلفت الدكتور صلاح الدين ناصف ببحث حالة المريض العماري وتقديم تقرير عنه ، ثم أجرت مناقشته بالجلسة عن حالة المريض كما ناقشت الدكتور فهمي سليمان السدي اصطحابه الدفاع عن المتهمين بالجلسة وقد ثبت للمحكمة من كل ذلك - وقد سبق تفصيله فيما سلف - أن الوقائع المسندة الى المجنى عليهما غير صحيحة جملة وتفصيلا عدا حالة الفوطة التي تركت سهوا ببطن المصاب . . . مما يتعين معه أن تعتبر المحكمة أن هذه الواقعة قد ثبتت صحتها الا أن المتهمين رغم اثباتهما صحة هذه الواقعة فقد كانا سيئ النية فيما نشراه بصدد هذه الواقعة اذ ينتظمها والوقائع الاخرى قصد واحد وههو التشهير بالمجنى عليهما » . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد اعتقر على أن كنه حسن النية في جريمة قذف الموظفين ، هو أن يكون الطعن عليهم صادرا عن حسن نية أي عن اعتقاد بصحة وقائع القذف ولخدمة المصلحة العامة لا عن قصد التشهير والتجريح شفاء لضغائن أو دوافع شخصية ولا يقبل من موجه الطعن في هذه الحال اثبات صحة الوقائع التي أسندتها الى الموظف بل يجب ادانته حتى ولو كان يستطيع اثبات ما قذف به ، وكان الحكم الطعون فيه قد استخلص استخلاصا سائغا من الادلة التي أوردها ثبوت جرائم القذف والسبب والاهانة في حق الطاعنين وأنهما الى جانب عجزهما عن اثبات وقائع القذف - فيما عدا واقعة واحدة -

النقدية • جريمة الاخلال بواجب تقديم شهادة الجمرک القيمة في الميعاد • نوعها : جنحة منطبقة على المادتين ١ و ٩ من قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ والقرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ • طبيعتها : هي جريمة وقتية • قيامها من تاريخ انتهاء الستة شهور محتسبة من تاريخ استعمال الاعتماد أو من تاريخ دفع قيمة البضاعة المستوردة • مبدأ سريان مدة انقضاء الدعوى الجنائية عن هذه الجريمة : هو تاريخ انتهاء الستة شهور المذكورة •

### المبادئ القانونية

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أن الاخلال بواجب تقديم شهادة الجمرک القيمة في خلال الاجل المحدد بالقرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ يعتبر جنحة منطبقة على المادتين الاولى والتاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ والقرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ •

٢ - جريمة الاخلال بواجب تقديم شهادة الجمرک القيمة في خلال الاجل المحدد هي بطبيعتها من الجرائم المؤقتة التي يستتتم وجودها قانوناً من أول يوم يتلوا الستة الشهور التي حددها القرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ ، وقد اعتبر المشرع هذه الميعاد الستة شهور هو تاريخ استعمال الاعتمادات المفتوحة لتغطية قيمة الواردات الى مصر ، أو من تاريخ دفع قيمة البضاعة المستوردة ، وتبدأ مدة سقوط هذه الجريمة من تاريخ انتهاء الستة الشهور المذكورة •

( القضية رقم ١٨٧ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة ) •

٢١٤

٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٩

قانون عقوبات اقتصادي • الجرائم النقدية • جريمة الاخلال بواجب تقديم شهادة الجمرک القيمة في الميعاد المحدد • ما لا يؤثر في قيام الجريمة • تنازل المتهم عن البضائع التي استوردها لآخر •

### المبدأ القانوني

تنازل المتهم عن البضائع التي استوردها لآخر لا يعفيه من التزائه بتقديم شهادة الجمرک القيمة بوصفه مستورداً •

( القضية رقم ١٣١٣ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة )

٢١٢

٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٩

١ - خيانة امانة • عناصر الواقعة الاجرامية • محل الجريمة • كل مال منقول له قيمة مادية أو معنوية • مورد الفعل المادي • الجريمة التامة • متى تتوافر ؟ بكل فعل يدل على أن الامين اعتبر المال الذي اؤتمن عليه مملوكاً له • مثال •

ب ، ج - حكم • استئناف • نقض • تحرير الحكم الاستئنافي وبيانات ديباجته • توقيع القضاة الذين أصدروا الحكم على مسودته أمر لا يستلزمه القانون • خلو الحكم الابتدائي من بياناته الجوهرية • متى لا يبطل الحكم الاستئنافي ؟

### المبادئ القانونية

١ - جريمة خيانة الامانة انما تقع على مال منقول له قيمة مادية أو اعتبارية بالنسبة لصاحبه ، وتتحقق الجريمة بكل فعل يدل على أن الامين اعتبر المال الذي اؤتمن عليه مملوكاً له يتصرف فيه تصرف المالك - فاذا سلم الوكيل بأجر الورقة التي في عهده للغير لبيعها والحصول على ثمنها ، فهذا الفعل يعتبر بمثابة تصرف المالك في ملكه تتحقق به جريمة الاختلاس ، ولا يعتبر ذلك شروعا غير معاقب عليه •

٢ - الاحكام النهائية هي وحدها التي يجوز الطعن فيها أمام محكمة النقض ، فخلو الحكم الابتدائي عن البيانات الجوهرية اللازمة لصحة الاحكام - بفرض صحته - لا يعيب الحكم الاستئنافي ما دام قد تدارك اغفال هذه البيانات واستوفاه وأنشأ لقضائه أسباباً جديدة •

٣ - لا يازم في الاحكام الجنائية أن يوقع القضاة الذين أصدروا الحكم على مسودته ، بل يكفي أن يحرر الحكم ويوقعه رئيس المحكمة وكاتبها ، وإذا حصل مانع للرئيس ووقعه أحد القضاة الذين اشتركوا معه في إصداره •

( القضية رقم ٦٩٣ سنة ٢٩ ق برئاسة وعضوية السادة الاساتذة محمود محمد مجاهد ، وفهيم يسى جندى والسيد أحمد عفيلى ، ومحمود حلمى خاطر ، وعباس حلمى سلطان المستشارين ) •

٢١٣

٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٩

١ و ب - قانون عقوبات اقتصادي • الجرائم



## قضاء محكمة النقض المدنية

رئاسة وعضوية السادة الاساتذة محمود عياد والحسيني العوضى ، ومحسن العباس ،  
وعبد السلام بلبع ، ومحمود القاضي المستشارين .

٢١٥

٣ مارس سنة ١٩٦٠

حكم «تقسيماته» : « الاحكام الصادرة في الموضوع والصادرة قبل الفصل فيه » . « الطعن فيه » . الحكم القاضي بولاية المحاكم بنظر الدعوى وباعادتها الى محكمة اول درجة للفصل في موضوعها . حكم صادر قبل الفصل في الموضوع وغير منه للخصومة ولو في بعضها . عدم جواز الطعن فيه استقلا . الم ٣٧٨ مرافعات .

### المبدأ القانوني

الحكم القاضي بإلغاء الحكم المستأنف وبولاية المحاكم بنظر الدعوى وباعادتها الى محكمة اول درجة للفصل في موضوعها ، هو حكم صادر قبل الفصل في الموضوع ، وغير منه للخصومة ولو في بعضها ، فلا يجوز الطعن فيه استقلا عملا بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات .

( القضية رقم ٤٣٥ سنة ٢٥ ق )

٢١٦

٣ مارس سنة ١٩٦٠

١ - اعلان « كيفية الاعلان » : وجوب شمول ورقة اعلان الشخص الذي ليس له موطن معلوم في مصر على آخر موطن له . اغفاله يترتب عليه البطلان . الم ١١/١٤ و ٢٤ مرافعات .

ب - تجزئة « موضوع غير قابل للتجزئة » . مثال .

### المبادئ القانونية

١ - اذا كان يبين من الاطلاع على أصل ورقة الاعلان أن المحضر اذ توجه لاعلان المطعون عليه الاولى حرر محضرا بأنه لم يعلنها وأثبت اجابة مالكة المنزل الذي أريد اعلانها

به بأنها تركت هـذا المسكن منذ أربع سنوات ، فقامت الطاعنة باعلانها للنيابة العامة ، وكانت المادة ١٤ من قانون المرافعات تنص في الفقرة ١١ منها على أنه « اذا كان موطن المعلن اليه غير معلوم وجب أن تشمل الورقة على آخر موطن معلوم له في مصر او . . وتسليم صورتها للنيابة » ، وكانت أصل ورقة الاعلان قد خلت من هذا البيان ، فإن عدم مراعاة هذا الاجراء يترتب عليه بطلانه وفقا لنص المادة ٢٤ من قانون المرافعات .

٢ - افراز قدر معين من الاطيان الموقوفة يفي بالمشروط للخيرات ليخلص باقيها للمستحقين ، نزاع لا يقبل التجزئة لانه لا يستقيم أن تكون حصة الخيرات مفرزة بالنسبة لبعض هؤلاء وغير مفرزة بالنسبة للبعض الآخر .

( القضية رقم ١١ سنة ٢٨ ق « احوال شخصية » بالهيئة السابقة )

٢١٧

٢٠ مارس سنة ١٩٦٠

حكم : « تقسيماته » : « الاحكام الصادرة في الموضوع والصادرة قبل الفصل فيه » « الطعن فيه » : الحكم القاضي برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد وبقبولها وباعادة الدعوى الى محكمة اول درجة للفصل في موضوعها . حكم صادر قبل الفصل في الموضوع غير منه للخصومة كلها او بعضها . عدم جواز الطعن فيه استقلا . الم ٣٧٨ مرافعات .

### المبدأ القانوني

الحكم القاضي برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد ، وبقبولها وباعادة



## المحكمة

« .. حيث أن مما ينعي به الطاعن الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن المحكمة الاستئنافية قررت أن عبارات « تعيش وتعمر وتجاورنا » أو « مبروك » التي قال الشهود إنها صدرت من الطاعن لزوج المطعون عليها الأولى قبل صدر البيع اليها من المطعون عليه الثاني تفيد الرضا دلالة بقبول الطاعن ملكية المشتري وحكمه للمشتري بثبوت الملك له ، مع أن المتفق عليه أن سقوط الشفعة بدلالة الرضا بملك المشتري لا يجوز تقريره إلا بعد علم الشفيع بالشراء وتمام البيع ، إذ أن الرضا دلالة بملك المشتري قبل وقوع البيع محال .

« وحيث أن هذا النعي في محله ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة الاستئنافية بعد أن استخلصت مما شهد به الشهود أمام محكمة الدرجة الأولى ثبوت صدور عبارات المشار إليها في سبب النعي من الطاعن قبل البيع الصادر من المطعون عليه الثاني للمطعون عليها الأولى قالت « إن هذه العبارات التي صدرت من المستأنف ( الطاعن ) تفيد الرضا دلالة بقبول ملكية المشتري وحكمه للمشتري بثبوت الملك له .. وكما أن التنازل الصريح ينتج أثره به مجرد حصوله سواء علم الشفيع أو لم يعلم ، كذلك هو الشأن في التنازل الضمني في عهد القانون الجديد الذي أجاز الرضا بالبيع قبل حصوله » . ثم خلصت المحكمة تأسيساً على أقوال هؤلاء الشهود إلى أن « المستأنف قد ارتضى حصول البيع للمستأنف عليها الأولى ( المطعون عليها الأولى ) ونزل عن حقه بالشفعة فيما لو بيعت لها وأسقط حقه بيده فلا يملك الرجوع عما سبق أن تنازل عنه لتعلق حق المستأنف عليها الأولى به وحكم ذلك هو ثبوت الملك لها » . وهذا الذي انتهى إليه الحكم مخالف للقانون ، ذلك أن ما يعبر عنه بالنزول عن الشفعة قبل البيع إن هو إلا تعهد من الشفيع بالامتناع عن استعمال حق الشفعة عند حصول البيع مما يفيد أن هذا النزول يجب أن يكون صريحاً ، أما النزول الضمني عن الشفعة فيفترض فيه حصول البيع ثم صدور عمل أو تصرف من الشفيع بعد ذلك يفيد الرغبة عن استعمال حق الشفعة . هذا هو مفهوم النزول الضمني عن الشفعة وهو ما كانت تقرر المادة ١٩ من قانون الشفعة الملقى « يستدل على التنازل الضمني بكل عمل أو عقد يؤخذ منه أن الشفيع عرف المشتري بصفته مالك العقار نهائياً » ، أما ما تضمنته المادة ٩٤٨ من القانون المدني الجديد من سقوط الشفعة بالنزول عنها قبل البيع ، فالمقود منه جواز محااجة الشفيع بما يكون قد صدر منه قبل البيع من التزام بعدم استعمال حق الشفعة ، وبهذا النص حسم القانون المدني الجديد الخلاف الذي كان قائماً قبل صدوره بشأن جواز محااجة الشفيع بمثل هذا الالتزام .

الدعوى الى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها ، هو حكم صادر قبل الفصل في الموضوع وغير منه للخصومة كلها أو بعضها ، فلا يجوز الطعن فيه استقلالاً وفقاً لنص المادة ٣٧٨ مرافعات .

( انفضية رقم ٢٧٧ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة )

٢١٨

١٠ مارس سنة ١٩٦٠

شفعة « موانع الشفعة » « نزول الشفيع عن الشفعة » النزول قبل البيع : وجوب أن يكون صريحاً . إن هو إلا تعهد من الشفيع بالامتناع عن استعمال حق الشفعة عند حصول البيع .

النزول الضمني : يفترض فيه حصول البيع ثم صدور عمل أو تصرف من الشفيع يفيد الرغبة عن استعمال حق الشفعة . الم ١٩ من قانون الشفعة الملقى . المقصود بالم ٩٤٨ مدني جديد من سقوط الشفعة بالنزول عنها قبل البيع . جواز محااجة الشفيع بما يكون قد صدر منه قبل البيع من التزام بعدم استعمال حق الشفعة .

## المبدأ القانوني

ما يعبر عنه بالنزول عن الشفعة قبل البيع إن هو إلا تعهد من الشفيع بالامتناع عن استعمال حق الشفعة عند حصول البيع ، مما يفيد أن هذا النزول يجب أن يكون صريحاً ، أما النزول الضمني عن الشفعة فيفترض فيه حصول البيع ثم صدور عمل أو تصرف من الشفيع بعد ذلك يفيد الرغبة عن استعمال حق الشفعة . هذا هو مفهوم النزول الضمني عن الشفعة وهو ما كانت تقرر المادة ١٩ من قانون الشفعة الملقى إذ نصت على أنه « يستدل على التنازل الضمني بكل عمل أو عقد يؤخذ منه أن الشفيع عرف المشتري بصفته مالك العقار نهائياً » ، أما ما تضمنته المادة ٩٤٨ من القانون المدني الجديد من سقوط الشفعة بالنزول عنها قبل البيع ، فالمقود منه جواز محااجة الشفيع بما يكون قد صدر منه قبل البيع من التزام بعدم استعمال حق الشفعة ، وبهذا النص حسم القانون المدني الجديد الخلاف الذي كان قائماً قبل صدوره بشأن جواز محااجة الشفيع بمثل هذا الالتزام .

أما النزول اضممني عن الشفعة فيفترض فيه حصول البيع ثم صدور عمل أو تصرف من الشفيع بعد ذلك يفيد الرغبة عن استعمال حق الشفعة ، هذا هو مفهوم النزول اضممني عن الشفعة وهو ما كانت تقررره المادة ١٩ من قانون الشفعة الملقى ، إذ نصت على أنه « يستدل على التنازل اضممني بكل عمل أو عقد يؤخذ منه أن الشفيع عرف المشتري بصفته مالك للعقار نهائياً » ، وأما ما تضمنته المادة ٩٤٨ من القانون المدني الجديد من سقوط الشفعة بالنزول عنها قبل البيع ، فالمقصود منه جواز محاجة الشفيع بما يكون قد صدر منه قبل البيع من التزام بعلم استعمال حق الشفعة ، وبهذا النص حسم القانون المدني الجديد الخلاف الذي كان قائماً قبل صدوره بشأن جواز محاجة الشفيع بمثل هذا الالتزام .

« وحيث أنه لذلك يتعين نقض الحكم المطعون فيه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي الأسباب » .

( القضية رقم ٣٣٠ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة )

٢١٩

١٠ مارس سنة ١٩٦٠

نقض « اجراءات الطعن » ايداع الاوراق والمستندات احوال شخصية . عدم تقديم صورة الحكم المطعون فيه المطابقة لاصله أو الصورة المعلنه منه . تقديم صورة عرفية منه . عدم قبول الطعن . امتناع قلم كتاب محكمة الاستئناف عن تسليم الصورة الرسمية رغم صدور قرار من لجنة المساعدة القضائية باعفاء الطاعن من الرسوم ليس من شأنه أن يجعل تقديم الصورة الرسمية مستحيلاً استحالة مطلقة . عدم اعتباره من قبيل القوة القاهرة . أمر رئيس المحكمة بضم ملف الدعوى بعد فوات الميعاد . لا يغلب عن هذا الاجراء : الم ٤٢٩ ، ٨٨١ ، ٨٨٢ مرافعات .

### المبدأ القانوني

ايداع صورة رسمية من الحكم المطعون فيه ، مطابقة لاصله وقت التقرير بالطعن - ونقلاً لما توجبه المادة ٢/٤٢٩ من قانون المرافعات ، معدلة بالقانون رقم ٤٠١ لسنة

١٩٥٥ هو - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - من الاجراءات الجوهرية التي يترتب على مخالفتها عدم قبول الطعن شكلاً ، فإذا كان اثبات من محضر الايداع أن الطاعنين لم يودعوا مع تقرير الطعن صورة الحكم المطعون فيه المطابقة لاصله أو الصورة المعلنه منه ، وإنما أودعوا صورة عرفية من ذلك الحكم ، فإن طعنهما يكون غير مقبول شكلاً ، لا يعبر من هذا بالنظر ما تمسك به وكيل الطاعنين من أن قلم كتاب محكمة الاستئناف امتنع عن تسليم صورة رسمية من الحكم المطعون فيه رغم صدور قرار من لجنة المساعدة القضائية بالمحكمة المذكورة باعفاء الطاعن الثاني من الرسوم ، ذلك لأن هذا الامتناع لم يكن من شأنه أن يجعل تقديم صورته الحكم الرسمية وقت التقرير بالطعن مستحيلاً استحالة مطلقة ، ومن ثم فلا يعتبر من قبيل القوة القاهرة ، كما أنه لا يغني عن القيام بهذا الاجراء أن يكون رئيس المحكمة قد استعمل الرخصة المخولة له بالمادة ٨٨٢ من قانون المرافعات وأمر بضم ملف الدعوى الاستئنافية الموجود بها أصل الحكم المطعون فيه بعد فوات الميعاد الذي نصت عليه المادتان ٢/٨٨١ ، ٤٢٩ من قانون المرافعات معدلتين بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ .

( القضية رقم ٤١ سنة ٢٦ ق « احوال شخصية » بالهيئة السابقة )

٢٢٠

١٧ مارس سنة ١٩٦٠

١ - نقض « اسباب الطعن » ما يعتبر سبباً جديداً . صيدليات . النعي على الحكم أنه خالف قانون الصيدليات رقم ٤١/٥ اذ قضى بإعادة الصيدلية ومخزن الادوية الى المطعون عليه مقابل رد الثمن للطاعن لأن هذا القانون لا يحظر على غير الصيدلي اقتناء مخازن الادوية . غير مقبول أمام محكمة النقض اذا لم يثبت سبق اثارته أمام محكمة الموضوع .

ب - بيع « اشتباه البيع بعقود أخرى » . شركات . بطلان « آثار الحكم به » . تكييف الحكم للعقد على أساس أنه وان وصف في ظاهره بأنه عقد شركة ، إلا أنه في حقيقته عقد بيع والقضاء ببطلانه . لم يكن هذا محل نعي من الطاعن . لا محل للنعي عليه فيما رتبته على ذلك من



آثار البطلان بإعادة المتعاقدين إلى حالتها الأولى قبل التعاقد .

ج - دعوى « نظر الدعوى أمام المحكمة » . الطلبات الأصلية والاحتياطية . ليس ثمة ما يقتضى بحث الطلب الاحتياطي طالما أن المحكمة قد أجابت الطلب الأصلي .

### المبادئ القانونية

١ - النعى على الحكم المطعون فيه أنه إذا قضى بإعادة الصيدلية ومخزن الأدوية إلى المطعون عليه مقابل رد الثمن إلى الطاعن ، قد خالف قانون الصيدليات رقم ٥ لسنة ١٩٤١ ، ذلك أن هذا القانون لا يحظر على غير الصيدلي اقتناء مخزن الأدوية . يكون غير مقبول أمام محكمة النقض إذا لم يثبت سبق إثارة الطاعن له من قبل أمام محكمة الموضوع

٢ - إذا كان اتحكم المطعون فيه قد قضى ببطلان العقد المبرم بين الطاعن والمطعون عليه على أساس أن هذا العقد وان وصف في ظاهره بأنه عقد شركة إلا أنه في حقيقته وفي قصد المتعاقدين عقد بيع يعتبر باطلاً بطلانا متعلقا بالنظام العام طبقا لأحكام قانون الصيدليات رقم ٥ لسنة ١٩٤١ ، وكان هذا التكييف الذى انتهى إليه الحكم المطعون فيه لم يكن محل نعى من الطاعن ، فانه لا محل للنعى على الحكم فيما رتبته من آثار على ذلك البطلان وهى إعادة الطرفين إلى حالتها الأولى قبل التعاقد برد المبيع إلى البائع والثمن إلى المشتري .

٣ - إذا كان المطعون عليه قد أقام دعواه الابتدائية وطلب فيها الحكم بصفة أصلية ببطلان عقد الشركة برمته واحتياطيا ببطلان ما تضمنه البند الثانى عشر من أحكام تتعلق بتنظيم التصفية وبالتصفية على أساس آخر ، وكانت محكمة الاستئناف قد أجابت المطعون عليه إلى الطلب الأصلي فانه لا يكون ثمة ما يقتضى بحث الطلب الاحتياطي .

### الحكمة

« . . . حيث أن الطعن بنى على ثلاثة أسباب . يتحصل أولها في أن الحكم المطعون

فيه إذا قضى بإعادة الصيدلية ومخزن الأدوية إلى المطعون عليه مقابل رد الثمن إلى الطاعن قد خالف القانون رقم ٥ لسنة ١٩٤١ ، ذلك لأن هذا القانون لا يحظر على غير الصيدلي اقتناء مخزن الأدوية .

« وحيث أن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أن الطاعن يثير فيه ممبها لم يثبت سبق إثارة من قبل أمام محكمة الموضوع .

« وحيث أن الطاعن ينعى فى السببين الثانى والثالث على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون ، ويقول فى بيان ذلك انه متى قضى بإبطال عقد الشركة أو عقد البيع وكان المتعاقدان قد استمرا فى استغلال موضوع العقد بوصفهما شريكين فان هذا البطلان لا يمنع من قيام شركة واقعية بينهما تصفى على أساس اتفاقاتهما ما دام قد وجد اتحاد فى المصالح ناتج من امتداد العمل على أساس التشارك وأن البطلان الذى يلحق العقد الذى أوجد هذا التشارك لا يمكن أن يمحو الحالة الواقعية التى ظلت مستمرة طوال تلك الفترة مما يقتضى وجوب التصفية ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه بإعادة المتعاقدين إلى الحالة التى كانوا عليها قبل البيع وأغفل القضاء بالتصفية فانه يكون قد خالف القانون فى آثار البطلان كما خالفه فى قضائه بأكثر من الطلبات بتعرضه لما لم يكن معروضا عليه لأن الاستئناف ينقل الدعوى بحالتها التى كانت عليها - بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط - ولم يستأنف المطعون عليه الحكم إلا بالنسبة لما قضى به من رفض طلب البطلان .

« وحيث أن هذا النعى مردود بأن الحكم المطعون فيه قد قضى ببطلان العقد المبرم بين الطرفين على أساس أن هذا العقد وان وصف في ظاهره بأنه عقد شركة إلا أنه في حقيقته وفي قصد المتعاقدين عقد بيع يعتبر باطلاً بطلانا متعلقا بالنظام العام طبقا لأحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٤١ ، وهذا التكييف الذى انتهى إليه الحكم المطعون فيه لم يكن محل نعى من الطاعن ، ولذلك فلا محل للنعى على الحكم فيما رتبته من آثار على ذلك البطلان



على بطلان العقد المبرم بين المطعون عليه الأول ومورث الطاعنين على استبدال أطيان موقوفة مبينة به لصدوره من أحد ناظري الوقف بغير إذن من المحكمة الشرعية ، وأن المطعون عليهن الثلاث الاخيرات تدخلن في مرحلة الاستئناف لخصما منضمما الى المستأنفين ( المطعون عليهما الاولين ) في طلب الغاء الحكم المستأنف الذي قضى برفض طلب البطلان ، وكان الحكم المطعون فيه وان كان منطوقه جاء قاصرا على اجابة طلب الفسخ الا أن أسبابه التي استند اليها توصلا لهذا المنطوق تضمنت وجوب بطلان عقد الاتفاق لصدوره من أحد الناظرين بغير تدخل المحكمة الشرعية ، وكان النزاع على هذه الصورة غير قابل للتجزئة فان بطلان الطعن بالنسبة للمطعون عليهن الثلاث الاخيرات يستتبع بطلانه بالنسبة لباقي المطعون عليهم .

( القضية رقم ٢٩٥ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة )

وهي اعادة الطرفين الى حالتها الاولى قبل التعاقد برد المبيع الى البائع والثلث الى المشتري ، ومردود كذلك بأن المطعون عليه قد أقام الدعوى الابتدائية وطالب فيها الحكم بصفة أصلية ببطلان عقد الشركة برمته واحتياطيا ببطلان ما تضمنته البند الثاني عشر من أحكام تتعلق بتنظيم التصفية وبالتصفية على أساس آخر ، ولما كانت محكمة الاستئناف قد اجابت المطعون عليه الى الطلب الاضلي فانه لم يكن ثمة ما يقتضى بحث الطلب الاحتياطي .

« وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيئا رفضه » .

( القضية رقم ٢٤٤ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة )

## ٢٢١

١٧ مارس سنة ١٩٦٠

١ - اعلان « كيفية الاعلان » . عدم مراعاة ما أوجبه الم ١٢ مرافعات من بيان صفة من تسلم الاعلان يبطله . الم ٢٤ مرافعات .

ب - اعلان . تجزئة موضوع قابل للتجزئة . مثال

## المبادئ القانونية

١ - اذا كان يبين من الاطلاع على اصل ورقة اعلان الطعن أن المحضر اذ انتقل الى موطن المطعون عليهن الثلاث الاخيرات أثبت في محضره أنه سلم صورة الاعلان الخاص بهن الى شخص على اعتباره أنه مقيم معهن دون أن يبين في محضره ما يفيد صفة هذا الشخص في تسلم الاعلان ، وكان بيان هذه الصفة واجبا على مقتضى نص المادة ١٢ من قانون المرافعات ، فان اعلان المطعون عليهن الثلاث الاخيرات بتقرير الطعن يكون باطلا عملا بالمادة ٢٤ مرافعات .

٢ - اذا كان الواقع في الدعوى أن المطعون عليهما الاولين أقاما بصفتهم ناظري وقف دعوى على مورث الطاعنين أسسا طلباتهما فيها

## ٢٢٢

١٧ مارس سنة ١٩٦٠

اثبات « طرق الاثبات » طرق الاثبات ذات القوة المحدودة « الاثبات بالبينة » « سلطة محكمة الموضوع في رفض طلب التحقيق » تحقيق . حكم « عيوب التدليل » « القصور » « ما لا يعد كذلك » . حق محكمة الموضوع في رفض طلب الاحالة الى التحقيق متى رأت من ظروف الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها . مثال .

## المبدأ القانوني

اذا كان الواقع في الدعوى أنه كان من بين طلبات الطاعن في دعواه الزام الشركة المطعون عليها بمبلغ مائتي جنيه قيمة أجره في المدة من أول يناير سنة ١٩٥٢ الى آخر أبريل سنة ١٩٥٢ بواقع خمسين جنيها شهريا عن عمليات التأمين التي قام بها في المدة المذكورة لحساب المطعون عليها واعتبار ذلك أساسا عند تقدير المكافاة المستحقة له ، وطلب الطاعن من محكمة الموضوع احالة الدعوى الى التحقيق لاثبات قيامه بهذه العمليات ولكن محكمة الاستئناف رفضت هذا الطلب ، وكان المستفاد مما أورده

بضم المطعون فيه من أن ظروف الدعوى بما فيها عدم تقديم الطاعن فكرة أعماله اليومية لا تبرر اجابة طلب الاحالة الى التحقيق - ان محكمة الاستئناف قد تبين عدم جدية الادعاء، وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة باجابة طلب التحقيق، رأت من ظروف الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها، فان النعم على الحكم بالقصور يكون على غير اساس .

( القضية رقم ٤٢٢ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة )

٢٢٣

١٧ مارس سنة ١٩٦٠

دعوى « مسائل عامة » - ضم البعوى لبعضها للحكم فيها والره . استئناف . حكم « عيوب التدليس » مخالفة الثابت بالاوراق . ضم دعويين مختلفان سببا وموضوعا للحكم فيهما تسهيلات الاجراءات . لا يترتب عليه ان تفقد كل منهما استقلالها . الامر يختلف اذا كان الطلب في احدى الدعويين هو ذات الطلب في القضية الاخرى . مثال .

## المبدأ القانوني

انه وان كان ضم قضيتين مختلفتان سببا وموضوعا الى بعضهما تسهيلات للاجراءات لا يترتب عليه ادماج احدهما في الاخرى بحيث تفقد كل منهما استقلالها ، الا ان الامر يختلف اذا كان الطلب في احدى القضيتين المضمومتين هو ذات الطلب في القضية الاخرى ، فاذا كان الثابت ان المطعون عليها تقدمت الى قاضي الامور الوقتية بطلب صدور الامر لها بصفتها منفذة لوصية زوجها لتسلم اموال تركته مع تعيينها مديرة مؤقتة لها وذلك عملا بالمادة ٢/٩٤١ مرافعات ، فصدر الامر لها ، ثم قدم الطاعنون طلبا بتعيين مدير مؤقت لهذه الشركة وقبل نظره علموا بالامر الصادر من قاضي الامور الوقتية بتعيين المطعون عليها مديرا مؤقتا على الشركة فتظلموا منه لدى غرفة المشورة طالبين الغاء وتعيين اخرى مديرة مؤقتة بالمجان على تركه المتوفى الى ان يفصل في النزاع الخاص بتزوير الوصية ، وقد امرت المحكمة

( القضية رقم ٥ سنة ٢٦ ق « احوال شخصية » بالهيئة السابقة )

٢٢٤

٢٤ مارس سنة ١٩٦٠

١ - نقض « اجراءات الطعن » « تقرير الطعن » « الخصوم في الطعن » . ثبوت صفة رافع النقض كرئيس لمجلس ادارة جمعية من ذات محضر جلسة مجلس ادارتها المتضمن القرار الذي عرض على هيئة التحكيم وصدر في شأنه القرار المطعون فيه . لا محل معه لاثارة عدم ارفاق قرار مجلس ادارة تلك الجمعية التي يسبغ على الطاعن هذه الصفة بأوراق الطعن .

ب - عمل : « التحكيم في منازعات العمل » « تنظيم العمل » « سلطة رب العمل في تنظيم منشآته » « انتهاء عقد العمل » « اسباب الانهاء الخاصة بالعقود غير المحددة المدة » « تحديد رب العمل سن ٦٠ لتقاعد عماله » تصرف منه بما له من سلطة تقديرية مطلقة في ادارة منشآته وتنظيم العمل بها . خلو شكوى العمال من اسناد سوء القصد لصاحب العمل . عدم تأسيس قرار هيئة التحكيم المطعون فيه على انه اريد بهذا التحسين الاساءة الى العمال . ليس من شأن هذا التحديد احوال عقود العمل من عقود غير محددة المدة الى عقود محددة . مكنة انهاء العقد بارادة احد طرفيه قائمة بالرغم من هذا التحديد . لا مجال للتحدى بنص المادة ٤٥ من المرقب ٣١٧ - ٥٢



## المبادئ القانونية

١ - اذا كانت صفة رافع الطعن كرئيس لمجلس ادارة الجمعية الزراعية الطاعنة ثابتة من ذات محضر جلسة مجلس ادارة الجمعية المذكورة - وهى تلك الجلسة التى صدر فيها القرار الذى عرض على هيئة التحكيم فأصدرت فى شأنه القرار المطعون فيه ، فانه لا محل لما اثر من أنه لم يرفق بأوراق الطعن من قرار مجلس ادارة الجمعية الذى يسبغ عليه هذه الصفة .

٢ - اذا كان الواقع أن مجلس ادارة الجمعية الزراعية المصرية - الطاعنة - انعقد وصادق على اقتراح بأن يحال الى المعاش كل من بلغ سن الستين عاما ميلادية من عمال الجمعية وخدمها السابرة ، فتقدمت نقابة مستخدمى وعمال الجمعية المذكورة - المطعون عليها - بشكوى الى مكتب العمل طالبة الغاء هذا القرار ، ولما لم يتيسر حل النزاع وديا أحيل الى هيئة التحكيم فأصدرت القرار المطعون فيه بقبول طلب النقابة والغاء القرار الصادر من مجلس ادارة الجمعية بتحديد سن الستين للاستغناء عن خدمة الموظفين والعمال ، وكان يبين من القرار المطعون فيه أنه أقيم على نظر حاصله أن العقود المبرمة بين الطاعنة وعمالها خالية من نص يحدد موعدا لانتهائها فلا يحق لها أن تصدر قرارا تغير به من هذا الوضع بما يجعل هذه العقود مجددة المدة مخالفة بذلك نص المادة ٤٥ من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ ، وبما يترتب على ذلك من الإخلال بحقوق العمال المكتسبة لهم فى أن تظل عقودهم غير مجددة المدة ، وبما يتضمنه من فرض شرط جديد فى العقود من أحد طرفيها ، فان هذا الذى استند اليه القرار المطعون فيه يكون مخالفا للقانون ، ذلك ان ما اتخذته الطاعنة من قرار بتحديد سن الستين لتقاعد مستخدميها وعمالها إنما هو تصرف من صاحب العمل بما له من السلطة المطلقة فى ادارة منشآته وتنظيم العمل فيها على الوجه الذى يراه كفيلا بتحقيق مصالحه ، ولما كانت شكوى المطعون عليها من هذا التحديد قد خلت من استناد سنوء القصد لصاحب العمل

فى اصدار قراره المذكور . كما أن هيئة التحكيم لم تؤسس نظرها فى الالغاء على أنه أريد بهذا القرار الاساءة الى العمال ، فان سلطة صاحب العمل فى هذا الشأن تعتبر سلطة تقديرية لا معقب عليها ، كما أنه ليس من شأن القرار المذكور أن يحيل عقود العمل من عقود غير محددة المدة اذ لا تزال مكنة انها العقد بإرادة أحد طرفيه قائمة على الرغم من هذا التحديد ، ولا مجال فى هذا الخصوص للتحدى بنص المادة ٤٥ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧/١٩٥٢ اذ أن ماورد بها من النص على انتهاء عقد العمل بوفاة العامل أو بعجزه عن تأدية عمله أو بمرضه مرضا استوجب انقطاعه عن العمل مدة معينة ليس الا سردا لبعض صور نهاية العقد غير محدد المدة حيث يكون انتهاء العقد انتهاء عرضيا لانتهاء عاديا .

( القضية رقم ٣٣٢ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة )

٢٢٥

٢٤ مارس سنة ١٩٦٠

دعوى « مسائل متنوعة » التقديم بطعن عن قرار واحد .  
رفع أولهما الى محكمة النقض وفصل فيه . اقامة الثانى  
أمام محكمة القضاء الادارى وحالته الى محكمة النقض .  
يصبح غير ذى موضوع . وجوب الحكم باعتباره منتهيا .

## المبدأ القانونى

اذا كان يبين أن الطاعنة تقدمت بطعن عن قرار واحد - هو قرار هيئة التحكيم بمحكمة استئناف القاهرة الصادر فى ٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ - رفع الاول الى محكمة النقض وقيد أمامها برقم ٣٨٦ سنة ٢٣ قضائية وفصل فيه بتاريخ ١١ من فبراير سنة ١٩٦٠ برفضه ، ورفع لثانى الى محكمة القضاء الادارى وأحيل منها الى هذه المحكمة حيث قيد أمامها برقم ٣٣٧ سنة ٢٥ قضائية ، فان هذا الطعن - وهو الطعن الخالى - يصبح غير ذى موضوع مما يستوجب الحكم باعتباره منتهيا .

( القضية رقم ٣٣٧ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة )



الحكم المطعون فيه قد جانب هذا النظر فإنه  
يتعين نقضه .

### المحكمة

« . . . حيث أن حاصل ما تنعى به الطاعنة على  
الحكم المطعون في أسباب الطعن الثلاثة خطأ  
ذلك الحكم في القانون باحتسابه مكافأة مورث  
الطاعنة على أساس الأجر الأصلي فحسب دون  
علاوة غلاء المعيشة بينما أن هذه العلاوة تعتبر  
قانوناً جزءاً لا يتجزأ من الأجر ، واذن يجب  
الاعتداد عند احتساب مكافأة نهاية مدة الخدمة  
بهذه العلاوة واعتبارها مع الأجر الأصلي داخله  
في مستمى الأجر ، خصوصاً وأن ملاحق الاتفاقية  
المعقودة بين شركة الترام والعمال قد ورد بها  
أقرار ممثل شركة الترام بأن الشركة ليس  
في عزمها أن ترفع علاوة غلاء المعيشة -  
المقررة في اتفاقية سنة ١٩١٩ - ولا محل لما  
ذهبت إليه محكمة الاستئناف من القول في  
حكمها المطعون فيه بأن إدخال علاوة الغلاء في  
ضمن الأجر عند احتساب المكافأة يؤدي إلى الجمع  
بين مرتين ، ذلك لانه متى كانت العلاوة جزءاً  
من الأجر فإن الاعتداد بها في حساب المكافأة  
نكح أمرأ حتمياً بمقروضا قانوناً ، ولا بد من  
الاتفاق في عقد العمل على شرط يخالف لأحكام  
القانون مالم يكن الشرط أكثر فائدة للعامل .

« . . . وحيث أن هذا النعى في محله ، ذلك أن  
يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أقام  
قضاءه على نظر حاصله أنه متى كانت اتفاقية  
سنة ١٩١٩ تنص على أن مكافأة نهاية مدة  
الخدمة تحسب على أساس الأجر الأخير ، ولم  
ترد بها إشارة إلى أن هذا الأجر يشمل إعانة  
غلاء المعيشة فإنه يتعين احتساب المكافأة على  
أساس الأجر الأصلي فحسب ، متى كانت  
نتيجة هذا الحساب في صالح العامل ، وألا  
وجب أعمال أحكام قانون عقد العمل ، وبذلك  
لا يكون هناك خلط بين أحكام الاتفاقية ، أحكام  
قانون عقد العمل بالجمع بين مزاي كل من  
هذين المصدرين فتؤخذ المدة التي تحسب في  
المكافأة من الاتفاقية ويؤخذ مفهوم الأجر من  
أحكام قانون عقد العمل وهو أمر ممتنع قانوناً

٢٢٦

٢٤ مارس سنة ١٩٦٠

١ - حكم « الطعن في الأحكام » « القبول المانع من  
الطعن » . لا يعتبر رضا بالحكم مانعاً من الطعن فيه  
بالنقض اعلان الطاعنة الحكم الى المطعون عليها وتقدم وكيلها  
بطلب صرف المبلغ المحكوم به لها استئنافياً . خاصة اذا  
كانت المطعون عليها لم تقدم ما يدل على أن الطاعنة استلمت  
فعلاً المبلغ المحكوم به لها وإنما تخالفت عنه بغير  
تحفظ .

ب - عمل « التزامات صاحب العمل » « أجر العامل  
» تعريف الأجر « المقصود به » علاوة غلاء المعيشة  
اعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الأجر . تعين ادخالها ضمن  
الأجر في حساب مكافأة نهاية الخدمة ما لم يرفض العامل  
الاتفاق مع صاحب العمل على استبعادها من الأجر وكان  
ذلك أكثر فائدة له . الم ٦٨٣ مدني ، ٣٨ ق ٤٤/٤١

### المبادئ القانونية

١ - اعلان الطاعنة الحكم الى المطعون عليها  
وتقدم وكيلها بطلب صرف المبلغ المحكوم به لها  
استئنافياً لا يدل على أنها قبلت الحكم المطعون  
فيه ورضيته وتنازلت بذلك عن حقها في الطعن  
عليه بطريق النقض ، خصوصاً اذا كانت  
المطعون عليها لم تتقدم بما يدل على أن الطاعنة  
قد استلمت فعلاً المبلغ المحكوم به لها  
استئنافياً وإنما قد تخالفت عنه بغير تحفظ .

٢ - يشمل الأجر بمفهومه كل ما يدخل في  
ذمة العامل من مال أيا كان نوعه مقابل قيامه  
بالعمل موضوع العقد مهما كانت تسميته ،  
فيدخل في هذا المفهوم علاوة غلاء المعيشة ،  
وقد أوضحت المادة ٦٨٣ من التقنين المدني هذا  
المعنى ، فنصت في فقرتها الثانية على أن  
العلاوات التي تصرف لمستخدمي الحالات  
التجارية بسبب غلاء المعيشة تعتبر جزءاً  
لا يتجزأ من الأجر ، وتأسسنا على ذلك يتعين  
عند احتساب مكافأة نهاية مدة الخدمة الاعتداد  
بهذه العلاوة وإضافتها الى الأجر الأصلي ، مالم  
يرتض العامل الاتفاق مع صاحب العمل  
على استبعاد علاوة الغلاء من الأجر وكان ذلك  
أكثر فائدة له ، ومثل هذا الاتفاق يكون  
صحيحاً وفقاً لمفهوم المخالفة من نص المادة ٣٨  
من القانون رقم ٤١ سنة ١٩٤٤ ، فإذا كان

المنظمة لطرق الطعن . . طريقة الطعن في الحكم تحدد بالقانون السارى المفعول وقت صدوره . الم (مرافعات) مثال . الغاء الق ٤٦٢/٥٥ بالغاء المحاكم الشرعية لبعض احكام اللائحة الشرعية ومنها باب التماس اعادة النظر وتقريره اتباع احكام قانون المرافعات ابتداء من ١/١/١٩٥٦ مؤداه عدم الاعتداد بما نص عليه فيه الا اعتبارا من هذا التاريخ . حكم صادر من المحكمة العليا الشرعية في ٢٨-١٢-١٩٥٥ . جواز الطعن فيه بالالتماس .

ب - وقف « شروط الوقف » . نقض « حالات الطعن » « مخالفة القانون » . مثال لوقف مرتب الطبقات تنطبق عليه الم ٢/٣ من الق ١٩٥٢/١٨٠ .

### المبادئ القانونية

١ - تحدد طريقة الطعن في الحكم بالقانون السارى المفعول وقت صدوره عملا بالمادة الاولى من قانون المرافعات اذ ورد على القاعدة المقررة بها والتي تنص على سريان قوانين المرافعات على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى او تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل بها - ورد على هذه القاعدة ضمن الاستثناءات المقررة بالمادة «القوانين المنظمة لطرق الطعن بالنسبة لما صدر من الاحكام قبل تاريخ العمل بها متى كانت ملغية او منسقة لطريق من تلك الطرق» ، ولما كان القانون رقم ٤٦٢ الصادر في ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ والخاص بالغاء المحاكم الشرعية قد نص بمادته الاولى على ان هذا الغاء لا يعمل به الا ابتداء من اول يناير سنة ١٩٥٦ - فان مؤدى ذلك هو عدم الاعتداد بما نصت عليه المادة ١٣ من هذا القانون من الغاء بعض احكام لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . ومنها المواد ٣٢٩ الى ٣٣٥ الخاصة بالتماس اعادة النظر ، وعدم الالتفات الى ما تفرقه المادة السادسة من هذا القانون من اتباع احكام قانون المرافعات في الاجراءات المتعلقة بمسائل الاحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية او المجالس المالية الا منذ الوقت الذي تقرر بالمادة الاولى من القانون المذكور لالغاء المحاكم الشرعية وهو اول يناير سنة ١٩٥٦ ، واذن قمتى كان حكم المحكمة العليا الشرعية قد صدر في ٢٨/١٢/١٩٥٥ فان الطعن فيه بالالتماس يكون مقبولا « ومن ثم يكون النعي على الحكم المطعون فيه

بنص المادة ٥٠ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ ، وتأسيسا على هذا النظر - جرى قضاء الحكم المطعون فيه باحتساب المكافأة على الاساس المبين في الاتفاقية في خصوص المادة الواردة بها - وعلى اعتبار أن الاجر المشار اليه بما انما يراد به الاجر الاصيل دون اعانة غلاء المعيشة مقررأ في أسبابه أن احتساب المكافأة على هذا الاساس اصيل للعامل من الاحكام الواردة بقانون عقد العمل الفردى ، وهذا الذى اقام عليه الحكم المطعون فيه قضاءه مخالف للقانون ، ذلك أن الاجر يشمل بمفهومه كل ما يدخل في ذمة العامل من مال ايا كان نوعه مقابل قيامه بالعمل موضوع العقد مهما كانت تسميته ، فيدخل في هذا المفهوم علاوة غلاء المعيشة ، وقد اوضحت المادة ٦٨٣ من التقنين المدنى هذا المعنى فنصت في فقرتها الثانية على أن العلاوات التي تصرف لمستخدمي المحلات التجارية بسبب غلاء المعيشة تعتبر جزءا لا يتجزأ من الاجر ، وتأسيسا على ذلك يتعين عند احتساب مكافأة نهاية مدة الخدمة الاعتداد بهذه العلاوة واضافتها الى الاجر الاصيل - ما لم يرتض العامل الاتفاق مع صاحب العمل على استبعاد علاوة الغلاء من الاجر وكان ذلك أكثر فائدة له - ومثل هذا الاتفاق يكون صحيحا وفقا لمفهوم المخالفة من نص المادة ٣٨ من القانون ٤١ لسنة ٢٩٤٤ ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد جانب هذا النظر فيتعين نقضه .

« وحيث أن الموضوع صالح للفصل فيه - ولما سبق بيانه - ولما لا يمارض معه من أسباب الحكم الابتدائي - يكون هذا الحكم في محله ويتعين تأييده » .

( القضية رقم ٤٤١ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة )

٢٢٧

٢٤ مارس سنة ١٩٦٠

١ - التماس اعادة النظر . قانون « تطبيق القانون في الزمان » « الاثر الفوري لقوانين المرافعات » « تنظيم الانتقال من ولاية القانون القديم الى الجديد » « القوانين



يؤدي في خصوص الوقف موضوع النزاع الى اعتبار اعيانه ملكا للاحياء من الموقوف عليهم جميعا يستوي في ذلك من كان منهم مستحقا فعلا في الوقف وقت صدور القانون المذكور ومن كان محجوبا على سبيل التوقيت ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه باعتبار المطعون عليه الاول مستحقا في ملكية الاعيان الموقوفة الى تفسيره لكتساب الوقف باعتبار أن شروطه تتم عن انشاء وقف واحد مرتب الطبقات والى تطبيقه لحكم القانون في هذا الخصوص وفقا لنص المادة ٢/٣ من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ ، فانه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ويكون النعي عليه بمخالفة القانون على غير أساس .

( القضية رقم ٤٠ سنة ٢٧ ق « احوال شخصية »  
بالحكمة السابقة )

بمخالفة القانون في هذا الخصوص على غير أساس .

٢ - اذا كان يبين من كتاب الوقف أن الوقف جعل الوقف على نفسه ومن بعده على بناته الخمس ، فاذا متن جميعا يكون الموقوف على من يوجد من اولادهن ثم على ورثتهم طبقة بعد طبقة بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره ، فان انشاء الوقف لوقفه على هذا النحو يعد انشاء لوقف واحد مرتب الطبقات تنطبق عليه الفقرة الثانية من المادة ٣ من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ التي تنص على أنه « ان كان الوقف مرتب الطبقات آلت الملكية للمستحقين الحاليين وللزوجة من مات من ذوى الاستحقاق من طبقتهم كل بقدر حصته او حصة أصله في الاستحقاق »، بمعنى أن تطبيق أحكام قانون الغاء الوقف على غير الخيرات



# المحكمة الإدارية العليا

## مجلس الدولة

رياسة وعضوية السادة الاساتذة السيد علي السيد رئيس مجلس الدولة والسيد ابراهيم الديواني وحسن أبو علم ومحي الدين حسين وعلى ابراهيم بغدادى المستشارين .

٢٢٨

٦ ديسمبر سنة ١٩٥٨

محاكمة تأديبية - المادة ٨٦ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ قبل تعديلها بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ . المناط في تعيين مجلس التأديب المختص طبقا لاحكامها هو محل وقوع الجريمة . اختصاص المجلس التأديبي الخاص بالوزارة التي كان يتبعها الموظف عند وقوع الجريمة ولو كان تابعا عند المحاكمة لوزارة أخرى . عدم انطباق هذه القاعدة اذا كانت الوزارة التي يتبعها الموظف عند المحاكمة قد حلت محل الوزارة الاولى في القيام على المرفق الذي وقعت في شأنه الجريمة التأديبية مثال .

### المبدأ القانوني

ان المادة ٨٦ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ قبل تعديلها بالقرار بقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ كانت تنص على أن « تكون محاكمة الموظف أو الموظفين المتهمين بارتكاب جريمة واحدة أو جرائم مرتبطة ببعضها أمام مجلس التأديب الخاص بالوزارة التي وقعت فيها الجريمة أو الجرائم المذكورة ولو كانوا تابعين عند المحاكمة لوزارات أخرى ، فاذا تعدت تعيين الوزارة على الوجه السابق تكون المحاكمة أمام مجلس التأديب الخاص بالوزارة التي يتبعها العدد الأكبر من الموظفين ، فاذا تساوى العدد عين رئيس مجلس الوزراء مجلس التأديب المختص » ويكون مجلس التأديب الاستئنافي في هذه الحالة هو المجلس المختص بنظر الطعن في قرارات المجلس الذي تولى المحاكمة » .

ومفاد ذلك أن المناط في تعيين مجلس التأديب المختص هو محل وقوع الجريمة

التي يحاكم الموظف من أجلها ، أي أن المجلس التأديبي المختص بمحاكمة الموظف هو المجلس التأديبي الخاص بالوزارة التي كان يتبعها الموظف عند وقوع الجريمة ولو كان تابعا عند المحاكمة لوزارة أخرى ، ولا يصدق هذا القول بطبيعة الحال الا اذا كانت الوزارة التي يتبعها الموظف عند وقوع الجريمة والوزارة التي يتبعها عند المحاكمة كلتاهما منفصلة عن الأخرى ، ولم تحل احدهما قانونا محل الأخرى في القيام على المرفق العام الذي وقعت في شأنه الجريمة التأديبية ، أما اذا كانت الوزارة التي يتبعها الموظف عند المحاكمة قد حلت محل الوزارة الاولى في القيام على هذا المرفق ، فيكون مجلس تأديب الوزارة التي يتبعها الموظف أخيرا هو المختص ، نتيجة حلول تلك الوزارة محل الوزارة الأخرى في اختصاصاتها في هذا الشأن . وثرتبنا على ما تقدم فانه ولئن كانت الجريمة المنسوبة الى المدعى قد وقعت في وقت كان فيه موظفا بمجلس مديرية المنوفية التابع لوزارة الداخلية وكان يقوم هذا المجلس على مرفق التعليم الذي وقعت في شأنه الجريمة التأديبية ، الا أنه لما كان نقل المدعى بعد ذلك الى وزارة التربية والتعليم انما يرجع الى حلول تلك الوزارة محل مجلس مديرية المنوفية في القيام على مرفق التعليم تنفيذا للقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٠ الذي نقل اختصاص مجالس المديرية بشئون التعليم الى وزارة التربية والتعليم ، فان مجلس التأديب الخاص بموظفي وزارة التربية والتعليم أصبح يحكم القانون هو المختص بمحاكمة المدعى نتيجة حلول وزارة التربية والتعليم محل

واللوائح ، ولا سيما أن المدعى قد طالب مرارا بهذه التسوية في الميعاد القانوني دون توان عقب تعيينه في خدمة الوزارة .

٢ - ان المادة السابعة من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ اخاص بالمعادلات الدراسية نصت على أن «تعتبر مدة الدراسة المقررة في معهد التربية العالي في اقدمية الدرجة السادسة بالنسبة لمن يعين من خريجه الحاصلين قبل دخوله على مؤهلات عالية أو شهادات جامعية في وظائف التدريس بوزارة المعارف العمومية . وفي هذا الخصوص تعتبر السنة الدراسية بمعهد التربية العالي سنة ميلادية كاملة بالنسبة الى حساب الاقدمية في الدرجة السادسة في وظائف التدريس المذكورة ، ويسرى نفس الحكم على مدة الدراسة اللازمة للحصول على اجازة التخصيص بالنسبة الى حملة الشهادة العالية من كليات الازهر الذين يعينون في وظائف التدريس بالدرجة السادسة بوزارة المعارف العمومية » . وقد ورد في المذكرة الايضاحية لهذا القانون « كذلك تتضمن المادة السابعة حكما خاصا بالمدرسين بوزارة المعارف العمومية الحاصلين على دبلوم معهد التربية العالي فوق المؤهل الجامعي أو العالي ، والحاصلين على اجازة التخصيص فوق الشهادة العالية من الازهر فهؤلاء اعتبرت لهم مدة الدراسة في اقدمية الدرجة السادسة لدى تعيينهم في وظائف التدريس بالوزارة المذكورة ، وذلك حتى لا يتقدمهم في الترقية للدرجة الخامسة من اقتصرت دراسته على الشهادة العالية أو المؤهل الجامعي وحده فعين قبلهم ، وهو خريج نفس دفعته أو بعدهم بسنة مثلا » . ومفاد ذلك أن المشرع اعتبر في النص المتقدم مدة الدراسة المقررة للحصول على اجازة التخصيص بالنسبة الى حملة الشهادة العالية من كليات الازهر الذين يعينون في وظائف التدريس بالدرجة السادسة بوزارة التربية والتعليم في اقدمية الدرجة المذكورة على أساس أن السنة الدراسية تعادل سنة ميلادية كاملة في تلك الدرجة ، واقصح عن أن المحكمة في ذلك هي ألا يتقدم على الحاصلين على هذا المؤهل فوق الشهادة

مجلس مديرية المنوفية التابع لوزارة الداخلية في هذا الشأن .

( القضية رقم ٨٩٢ سنة ٣ ق )

٢٢٩

٦ ديسمبر سنة ١٩٥٨

١ - ترقية . تراخي الادارة في تسوية حالة الموظف طبقا للقوانين واللوائح . لا يجوز ان يضار به الموظف متى كان لهذه التسوية اثر قانوني في الترقية مستقبلا . ترك الادارة الموظف في الترقية بسبب هذا التراخي . غير جائز .

ب - معادلات دراسية . المادة ٧ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ . تضمنها حكما خاصا بالمدرسين الحاصلين على دبلوم معهد التربية العالي فوق المؤهل الجامعي أو العالي والحاصلين على اجازة التخصيص فوق الشهادة العالية في الازهر . اعتبار مدة الدراسة لهم في اقدمية الدرجة السادسة لدى تعيينهم في وظائف التدريس . علة ذلك .

### المبادئ القانونية

١ - يجب ألا يضار الموظف بتراخي جهة الادارة في تسوية حالته طبقا للقوانين واللوائح متى رتب له حقان تاريخ معين ، وكان لذلك اثره قانونا في الترقية مستقبلا ، اذ قد يترتب على اغفال ذلك فوات فرصة الترقية بالنسبة اليه ، ويقطع في ذلك أن المشرع قد راعى ، في المواد من ١٠٣ الى ١٠٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة فيها يتعلق بالموظفين الذين صدرت في حقهم جزاءات تأديبية أو المحالين الى المحكمة التأديبية زلما يفصل في أمرهم ، عدم إلحاق الضرر بهم اذ احتجز الدرجة للموظف لمدة سنة في حالة الخصم من مرتبه لغاية خمسة عشر يوما وفي حالة تأجيل العلوة لذنب اقترفه ، كما احتجزها للمحالين الى التأديب لمدة سنة الى أن تتم المحاكمة ، فان استطلت لأكثر من ذلك وثبت عدم ادانة الموظف وجب عند ترفيته حسب اقدميته في الدرجة المرقى اليها من التاريخ الذي كانت تتم فيه لو لم يحل الى المحاكمة التأديبية . ومن ثم فإن الاولى - بحسب نصوص القانون وروحه - ألا يضار الموظف بفوات الترقية عليه في حينها بسبب لادخل لارادته فيه ، هو عدم قيام جهة الادارة بتسوية حالته في الوقت المناسب على مقتضى القوانين



مادام قد عرض من جانبه استعدادا للقيام بعمله ، وكان الامتناع من جانب الادارة بدون وجه حق وبسبب تدخل لارادة الموظف فيه .

( القضية رقم ١٥٥ سنة ٣ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة السيد على السيد رئيس مجلس الدولة والسيد ابراهيم الديواني وعلى ابراهيم بغدادى والدكتور محمود سعد الدين الشريف ومصطفى كامل اسماعيل المستشارين ) .

٢٣١

١٣ ديسمبر سنة ١٩٥٨

أ - موظف . موظفو مجلسي البرلمان . استقلال كل من مجلسي البرلمان بوضع ميزانيته والنظم الخاصة بموظفيه . عدم تدخل السلطة التنفيذية في ذلك . مرد هذا الى اصل دستوري هو مبدأ الفصل بين السلطات .

ب - ديوان الموظفين . اختصاصات ديوان الموظفين المنصوص عليها في القانون رقم ١٩٠ لسنة ١٩٥١ المعدل بالرسوم القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٢ والرسوم بقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٢ . المادة الثانية من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ . نصها على تعيينه مراقبي ومديري لرؤساء المستخدمين ووكلائهم بالوزارات والمصالح ما عدا ديوان المحاسبة لديوان الموظفين ودرج وظائفهم بميزانيته . مجان مباشرة اختصاصات ديوان الموظفين هو الوزارات والمصالح التي تقوم عليها السلطة التنفيذية . رؤساء المستخدمين ووكلائهم بمجلسي البرلمان . لا يتبعون ديوان الموظفين بل يتبعون مجالسهم . لا يفر من ذلك حل البرلمان وانعائه الدستور . نقل وظيفتي رئيس ووكيل المستخدمين بمجلس النواب الى ديوان الموظفين لا يسبج اثره الا من تاريخ نفاذه

#### المبادئ القانونية :

١ - ان كل مجلس من مجلسي البرلمان مستقل استقلالاً تاماً بوضع ميزانيته والنظم الخاصة بموظفيه وبأموره الداخلية كافة دون تدخل من السلطة التنفيذية في شيء من ذلك ، فلا تشترك الحكومة في وضع ميزانية المجالس ولا تقوم بمراجعتها ، أو مراقبه أوجه الصرف كما لا تتدخل في تعيين موظفي المجالس أو ترقيتهم أو منحهم العلاوات وما إليها ، يستوى في ذلك أن تكون التعيينات أو الترقيات أو العلاوات عادية أو استثنائية ، وكل هذا مرده الى أصل دستوري عريق هو مبدأ الفصل بين السلطات ، اذ لا ينبغي أن تكون السلطة التشريعية ، وهي التي تمثل الأمة وتتولى الرقابة العامة على السلطة التنفيذية ، خاضعة لاية رقابة أو هيمنة في شؤونها الداخلية من

العالية من كليات الازهر فيم الترقية الى الدرجة الخامسة من هو أدنى منهم في مؤهله العلمي ممن اقتصرت دراسته على الشهادة العالية وحدها وعين قبلهم ابا ان دراستهم مع أنه متخرج في نفس دفعتهم أو بعدهم بسنة مثلاً ، تشجيعاً على الاستزادة من العلم ، وحتى لا تكون هذه الاستزادة تضحية لأجر عليها ، بل سبباً في تأخر صاحبها في سلك وظائف التدريس عن أعرض عنها .

( القضية رقم ٩٠٣ سنة ٣ ق بالهيئة السابقة ) .

٢٣٠

١٣ ديسمبر سنة ١٩٥٨

عامل . وقفه عن العمل . لا يقع تلقائياً بقوة القانون الا اذا حبس احتياطياً أو تنفيذاً لحكم قضائي . وجوب صدور قرار اداري لانشاء حالة الوقف عن العمل في غير هذه الحالة . امتناع الادارة عن تمكين العامل من أداء عمله بعد الافراج عنه ينطوي على مخالفة القانون ما دام لم يصدر قرار بوقفه . عدم جواز حرمان العامل من راتبه ما دام قد عرض من جانبه استعداده للقيام بعمله .

#### المبدأ القانوني

ان وقف العامل لا يقع بقوة القانون الا اذا حبس احتياطياً أو تنفيذاً لحكم قضائي ، لان مثل هذا الحبس يقتضي بحكم الضرورة عدم تمكنه من أداء عمله في خدمة الحكومة مما يفني عن صدور قرار بالوقف ، أما في غير هذه الحالة فلا بد لانشاء حالة الوقف عن العمل ان يصدر قرار اداري ممن يملك ذلك ، وغنى عن القول أن هذه الاحكام هي من الاصول العامة ، ولذا وردتها المادتان ٩٥ و ٩٦ من قانون موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بالنسبة للموظفين الدائمين ، ونصت المادة ١١٧ فيما نصت عليه على سريان هذا الحكم على المستخدمين الخارجين عن الهيئة . وما دام لم يقف الموظف بقوة القانون عن عمله بسبب حبسه احتياطياً أو تنفيذاً لحكم قضائي ، وما دام لم يصدر قرار بالوقف ممن يملك ذلك قانوناً في غير الحالة المذكورة ، فإن امتناع الادارة عن تمكين الموظف من أداء عمله بعد الافراج عنه يكون مخالفاً للقانون ، ولا يجوز حرمان الموظف من مرتبه



نظام العمل الحكومي ووضع الاقتراحات المؤدية لضمان سير الاعمال على وجه مرضي ، وله في سبيل ذلك كله ندب من يرى ندبه من موظفيه لأجراء الابحاث اللازمة في الوزارات والمصالح العامة وحق طلب البيانات التي يرى لزوم طلبها . ونصت المادة الاولى من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة على أن «يعمل في المسائل المتعلقة بنظام موظفي الدولة بالاحكام المرافقة لهذا القانون، وتسرى أحكامه على موظفي وزارة الاوقاف والجامع الأزهر والمعاهد الدينية» ويبلغى كل حكم يخالف هذه الاحكام . ونصت المادة الثانية على أن «يعمل به من أول يولية سنة ١٩٥٢» وقد نصت المادة الثالثة من الباب الاول من ذلك القانون على أن «يكون مراقبو ومديرو ورؤساء المستخدمين ووكلائهم بالوزارات والمصالح ماعدا ديوان المحاسبة تابعين لديوان الموظفين وتدرج وظائفهم بميزانيته» . ويبين من مراجعة اختصاصات ديوان الموظفين المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه أنها تنصب أساسا على مراجعة ميزانيات الوزارات والمصالح فيما يختص بالموظفين عددا ودرجة وتحديد عدد الموظفين ودرجاتهم بالوزارات والمصالح ثم الاشراف على تنفيذ لوائح الموظفين . وليس من شك في أن مجال مباشرة هذا الاختصاص - على ما هو ظاهر من صريح نص المادة الثانية سالفة الذكر - هو الوزارات والمصالح ، وهي تقسيمات في بنية السلطة التنفيذية ، وهي مسميات تطابق المرافق العامة التي تقوم عليها السلطة التنفيذية ، ومن ثم لا يمتد اختصاص الديوان الى مجلسي البرلمان ، ذلك أنه فضلا عن أن هذه المجالس النيابية لا تعتبر من الوزارات والمصالح ، فإنها - كما سلف البيان - تستقل بوضع ميزانياتها وبشؤون موظفيها عامة ، مما يتنافى معه إيجاد رقابة أو اشراف عليها في هذه الشؤون من أي سلطة أخرى . وما دام الامر كما ذكر وكان مراقبو ومديرو ورؤساء المستخدمين ووكلائهم هم عمال ديوان الموظفين في الاشراف على تنفيذ لوائح الموظفين ، فلا وجه - والحالة

سلطة أخرى ، كما أن هذا الاستقلال شرط جوهري لازم لتأدية المجالس لوظيفتها التشريعية مستقلة عن أي مؤثر خارجي . ولا يغير من هذا النظر ما نصت عليه المادة ٢٢٢ من اللائحة الداخلية لمجلس النواب التي وافق عليها المجلس في ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٤١ من أنه «يطبق المجلس على موظفيه ومستخدميه وخدمه فئات الكادر العام وأحكامه وقواعده التي تسرى على موظفي الحكومة الداخلين في هيئة العمال والخدم الخارجين عن هيئة العمال» ذلك أن الاصل هو أن للمجلس أن يضع لموظفيه ما يناسبه من أنظمة ، فإن ارتأى أن يطبق عليهم الاحكام العامة للكادر الحكومي أو أثر أن تسير الاوضاع بالنسبة لموظفيه على نسق الاوضاع السائدة في الحكومة بدلا من أن توضع لهم لوائح جديدة ، فإن هذا لايعنى خضوع موظفيه لرقابة الحكومة أو خروجهم من سلطان المجلس ، كما لايتعارض مع استقلال المجلس بشؤون موظفيه ، حسبما سلف البيان .

٢ - في ٢٢ من اكتوبر سنة ١٩٥١ صدر القانون رقم ١٩٠ لسنة ١٩٥١ بإنشاء ديوان الموظفين ، ثم عدل بالمرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٢ ثم بالمرسوم بقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٢ ، وقد بينت المادة الثانية من القانون الاخير اختصاص الديوان كما يلي «أولا - الاشراف على تنفيذ لوائح الموظفين . ثانيا - النظر في تحديد عدد الموظفين ودرجاتهم في الوزارات والمصالح العامة بقدر ما تقضي به ضرورة العمل . ثالثا - وضع نظم الامتحانات اللازمة للمتعين في وظائف الحكومة ولتعيين الموظفين . رابعا - مراجعة مشروعات ميزانيات الوزارات والمصالح العامة والاعتمادات الأخرى فيما يختص بالوظائف عددا ودرجة وغير ذلك من شؤون الموظفين . وابتداء ماقد يكون لديه من ملاحظات عليها ، فإذا لم يؤخذ بهذه الملاحظات وجب ابلاغ البرلمان بوجهة نظر الديوان . خامسا - اقتراح التشريعات الخاصة بالموظفين . وعلى وجه العموم يختص الديوان بالنظر في



هذه - لأن يتبع رؤساء المستخدمين ووكلاؤهم بمجلسي البرلمان ديوان الموظفين ، بل يظلون تابعين لمجالسهم صاحبة الولاية عليهم ، ولم يغير حل المجلسين والغاء الدستور من ذلك الأمر شيئاً ، وإية ذلك أنه على أثر حل مجلسي البرلمان صدر قرار من مجلس الوزراء في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ بالخاق سكرتيريتي مجلسي الشيوخ والنواب برئاسة مجلس الوزراء على أن يكون رئيس مجلس الوزراء ومجلس الوزراء هما الجهة التي تتولى بالنسبة لشؤونهما السلطات التي كانت مخولة لرئيس وهيئة مكتب كل منهما . وظاهر من هذا القرار أنه احتفظ لسكرتيريتي المجلسين باستقلالهما وكيانتهما القانوني السابق ، فهو لم يدمجهما في سكرتيرية مجلس الوزراء أو ينقلهما إليها أو إلى أية وزارة أو جهة أخرى ، وإنما نظم الجهة الرئاسية لهما فأصبحت رئيس مجلس الوزراء ومجلس الوزراء بدلاً من رئيس المجلس أو هيئة المكتب ، ويؤكد هذا النظر أن السيد وزير الدولة الذي عهد إليه رئيس مجلس الوزراء بتولى السلطة المخولة له في شئون موظفي سكرتيريتي المجلسين أصدر في ٢٩ من يولييه سنة ١٩٥٣ قرارين : الأول رقم ١٦٧٦ بتقسيم الوظائف الداخلة في الهيئة بسكرتيرية مجلس النواب ، والثاني رقم ١٦٧٧ بتوزيع موظفي سكرتيرية المجلس على فئات الكادر المختلفة الداخلة في الهيئة محتفظاً بتقسيم الوظائف ومسئولياتها طبقاً لما كان متبعاً قبل حل المجلس : مثال ذلك أنه احتفظ بوظائف السكرتير العام للمجلس ومدير الإدارة التشريعية ومدير إدارة المراقبة ثم بوظائف مديري وكلاء أقسام ورؤساء فرق وسكرتير وجان أعضاء فرق ، وهي الوظائف التي تتفق وأعمال المجلس أي أنه - على ما سبق القول - احتفظ بالكيان والوضع القانوني لسكرتيرية المجلس . ويجلو ذلك أيضاً المناقشات التي دارت في مجلس الشيوخ بجلسته المنعقدة في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ في صدد ما أدخل من تعديل على المادة الثالثة من قانون نظام موظفي الدولة ، فقد كان نص المادة الثالثة في أول الأمر يجرى كما يلي « يكون مراقبو ومديرو ورؤساء

المستخدمين ووكلاؤهم بالوزارات والمصالح تابعين لديوان الموظفين وتدرج وظائفهم بميزانيته » فقدم أحد حضرات الشيوخ اقتراحاً بأن يعدل نص المادة الثالثة على النحو التالي « يكون مراقبو ومديرو ورؤساء المستخدمين ووكلاؤهم بالوزارات والمصالح ، ماعدا ديوان المحاسبة تابعين لديوان الموظفين وتدرج وظائفهم بميزانيته » ، وقال أن هذا التعديل هو « تحقيق للتنسيق بين التشريعات القائمة ، فقد سبق للبرلمان - تحقيقاً لاستقلال ديوان المحاسبة - أن جعل شأن موظفيه خاضعاً لرئيس الديوان ولجنة عليا ، فإذا ما اتبعنا مدير الحسابات لديوان المحاسبة ووكيله لديوان الموظفين تعارض هذا مع فكرة الاستقلال الممنوحة لديوان المحاسبة بمقتضى قانون قائم » وقد عقب أحد حضرات الشيوخ على ذلك بقوله « أن مجلس الشيوخ ومجلس النواب وديوان جلالة الملك مستقلة كذلك تمام الاستقلال » فرد صاحب الاقتراح « سنجدها مستثناء فيما بعد » . وقد وافق المجلس على هذا التعديل ، ثم جاءت بعد ذلك المادتان ١٣٢ و ١٣٣ وتضمنت أولاهما أن أحكام هذا القانون تسرى على موظفي ومستخدمي الحاشية الملكية المدنيين بغير مساس بالأحكام والقواعد المعمول بها الآن في شأن تعيينهم وترقيتهم وعلاواتهم ويطبق بالنسبة للموظفين منهم في شأن التأديب أحكام المرسوم الصادر في ٢٨ من يونيو سنة ١٩٢٢ وفي الأحوال التي تطبق فيها أحكام هذا القانون على الوجه المتقدم يكون لرئيس ديوان جلالة الملك وتوكيل هذا الديوان السلطة والاختصاصات المقررة في هذا القانون للوزير وتوكيل الوزارة على التوالي ، وتضمنت المادة الثانية أن « يكون لمجلس الإوقاف الأعلى والمجلس الأزهر الأعلى واللجنة العليا بديوان المحاسبة كل فيما يخصه الاختصاصات والسلطات الممنوحة لمجلس الوزراء بمقتضى هذا القانون مع مراعاة اتباع ما يقضى به من اختصاصات لوزارة المالية والاقتصاد وديوان الموظفين في تلك الأحوال ، ويكون لشيخ الجامع الأزهر والوكيل الاختصاصات والسلطات الممنوحة

بالنسبة لحامل مؤهل كفاءة التعليم الاولى المقدر له ستة جنيهاً ، اذ يصبح مرتبه ٦٥٠ ج ، ويطبق هذا الانصاف في حقه مرة واحدة على النحو السابق ايضاحه آيا كان مؤهله والدرجة المقررة له ، شأنه في ذلك شأن غيره ممن انصفوا بمقتضى قواعد الانصاف ، ومتى سويت حالة الموظف على هذا النحو فقد استنفذ الانصاف أغراضه بالنسبة له ، واتخذ الموظف بعد ذلك سبيله الطبيعي من حيث الترقيات والعلاوات . ومن ثم فانه ولئن كان المسعى قد اكتسب في ظل قواعد الانصاف حقاً في علاوة مدرسة المحصلين والصياف وقدرها ٥٠٠ م بحكم كونه من حملة هذا المؤهل ، ثم رفعت هذه العلاوة الى ١٥١٥ ج بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٧ من يناير سنة ١٩٥١ الا انه وقد رقي بعد ذلك الى الدرجة السابعة اعتباراً من ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٤ - فانه منذ ذلك التاريخ لا يستحق علاوة مدرسة المحصلين والصياف .

( القضية رقم ٨٦٧ صلة في بالهيئة السابقة )

٢٣٣

١٣ ديسمبر سنة ١٩٥٨

وقف التنفيذ . الترخيص في حمل السلاح وسحب هذا الترخيص من الملامات المتروكة لتقدير الادارة . استناد الادارة في ذلك على المعلومات التي تتجمع لديها من المصادر المختلفة . سحب الترخيص بناء على تقرير من الباحث الجنائية بان التحريات دلت على رعونة المرخص له يجعل طلب وقف التنفيذ غير مستند الى اسباب جدية . عدم ثبوت ان هذا السحب خطر على المرخص له - يترتب عليه عدم قيام ركن الاستعجال .

المبدأ القانوني

ان الترخيص أو عدم الترخيص في حمل السلاح وكذا سحب أو عدم سحب السلاح المرخص في حمله ، هي جميعها من الملامات المتروكة لتقدير الادارة ، وتترخص في ذلك حسبما تراه متفقاً مع صالح الامن العام ، بناء على ما تظمن هي اليه من الاعتبارات التي تترنها

بهذا القانون للوزير وتوكيل الوزارة كل فيما يخصه . وظهر مما تقدم أن البرلمان بمجلسيه اعتبر استقلال موظفيه عن رقابة ديوان الموظفين امراً مفروضاً منه ، فلم يشر في شأنه أي شبهة أو جدل ، وانما ثار ذلك حول ديوان المحاسبة فلزم النص على استثنائه بحكم استقلاله عن السلطة التنفيذية ، أما بالنسبة لما تم أخيراً من نقل وظيفتي رئيس وتوكيل المستخدمين بمجلس النواب الى ديوان الموظفين فانه لما سبق تفصيله لا يشتج أثره الا من تاريخ نفاذه .

( القضية رقم ٨٣٠ سنة ٣ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة السيد علي السيد رئيس مجلس الدولة والسيد ابراهيم الديواني وحسن ابو علم ومعي الدين حسن وعلي ابراهيم بغدادى المستشارين )

٢٣٣

١٣ ديسمبر سنة ١٩٥٨

انصاف . علاوة مدرسة المحصلين والصياف . انصاف بتسعين مؤهل من نوع معين . اكتساب المدعى في الدرجة الثامنة وفي ظل قواعد الانصاف حقاً في علاوة مدرسة المحصلين والصياف بحكم كونه من حملة هذا المؤهل . ترقيته الى الدرجة السابعة يجعله غير مستحق لتلك العلاوة من تاريخ ترقيته .

المبدأ القانوني

ان علاوة مدرسة المحصلين والصياف ما هي الا انصاف بتسعين مؤهل من نوع معين دعت اليه ظروف خاصة ، ذلك ان مدرسة المحصلين والصياف كانت تنتظم طلبية من حملة شهادات مختلفة ، ولكل من هذه المؤهلات تقدير خاص في قواعد الانصاف من حيث الدرجة والمرتب ، فما كان يمكن من الحالة هذه - أن يقدر لشهادة مدرسة المحصلين والصياف درجة معينة مع تباين حالة خريجيه ومن ثم رأى أن تضاف علاوة - قدرت بنصف جنيه زيدت بعد ذلك الى ١٥٠ ج - الى ماهية الشهادة الدراسية الحاصل عليها كل من هؤلاء الخريجين . فاذا كان قد قدر لدبلوم التجارة المتوسطة قديم ٧ ج . فان مرتب الحاصل على هذا المؤهل يصبح بعد حصوله على شهادة مدرسة المحصلين والصياف ١٥٠ ج ، وكذلك



كما أن الثابت أنهما رقياً إلى الدرجة الخامسة الإدارية في تاريخ واحد ، فلزم - وبالحالة هذه - الرجوع إلى الأقدمية في الدرجة السابقة أي الدرجة السادسة . وظاهر من الأوراق أن المطعون في ترقيته بعد أن أرجعت أقدميته في الدرجة السادسة إلى ١٩٢٩/١١/٢١ بناء على ضم نصف مدة المحاماة إلى مدة خدمته يعتبر أقدم فيها من المدعى الذي ترجع أقدميته فيها إلى ١٩٣٦/١١/١١ تاريخ تعيينه فيها . ولا يغير من ذلك ما سبق اتخاذه من قرارات سواء في حق المدعى أو في حق المطعون في ترقيته بنقل أيهما من الكادر الإداري إلى الكادر الكتابي وبالعكس مادام قد استقر بهما الوضع أخيراً في الكادر الإداري . أما المدعى فبإذا لحكم الصادر من القضاء الإداري بإلغاء نقله من الكادر الكتابي إلى الكادر الإداري وبإلغاء هذا القرار يعتبر وكأنه لم يكن . وأنه كان وما زال في هذا الكادر ، كما أن المطعون في ترقيته وإن كان قد نقل في وقت ما إلى الكادر الكتابي ، إلا أنه أعيد بعد ذلك وقبل الترقية المطعون فيها إلى الكادر الإداري ، وبذلك استقر بهما الوضع قانوناً في هذا الكادر وأصبح لامناص - عند تحديد أيهما أقدم في الدرجة المذكورة - وقد رقياً إليها في تاريخ واحد - من تعقب ترقيتهما إلى الدرجات الإدارية السابقة لتحديد أسبقيتهما في الدرجة الأخيرة ، وذلك لزولا على حكم المادة ٢٥ المشار إليها . وعلى هذا الأساس يعتبر المطعون في ترقيته أقدم من المدعى ، لأنهما وإن كانت ترقيتهما إلى الدرجة الخامسة الإدارية تمت اعتباراً من أول ما يوسنة ١٩٤٦ ، أي في تاريخ واحد ، إلا أن المطعون في ترقيته أقدم في الدرجة السادسة .

( القضية رقم ٨٨٥ سنة ٣ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة السيد علي السيد رئيس مجلس الدولة وحسن أبو علم ومحبي الدين حسن وعلي إبراهيم بغسداوي والدكتور محمود سعد الدين الشريف المستشارين ) .

٢٣٥

١٣ ديسمبر سنة ١٩٥٨

محاكم إدارية . ميعاد الطعن في أحكامها . الإعلان الذي يجري منه سريان الميعاد هو الذي يوجه إلى وكيل

والبيانات أو المعلومات التي تتجمع لديها من المصادر المختلفة . وقد تكون هذه المصادر سرية ترى الإدارة لصالح الأمن عدم الكشف عنها ، وتقدير الإدارة في هذا كله لامعقب عليه ، مادام مطابقاً للقانون وخالياً من إساءة استعمال السلطة ومتى بان للمحكمة من تقرير الباحث الجنائية بوزارة الداخلية أن التحريات دلت على دعوى المجنى عليه ، وإن في حمله السلاح ما قد يعرض الأمن للخطر فإن طلب وقف التنفيذ يكون غير مستند إلى أسباب جدية موضوعاً ، وإذا لم يثبت أن في سحب السلاح من المدعى خطراً عليه ، بل شباهته في ذلك شأن أي شخص لم يرخص من الأصل له في حمل السلاح فإنه لا يكون هناك ثبات نتائج يتعلل تداركها من سحب السلاح منه .

( القضية رقم ٨٧٢ سنة ٤ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة السيد علي السيد رئيس مجلس الدولة وسيد علي الدمراوي والسيد إبراهيم الديواني وعلي إبراهيم بغسداوي والدكتور محمود سعد الدين الشريف المستشارين ) .

٢٣٤

١٣ ديسمبر سنة ١٩٥٨

أقدمية . المادة ٢٥ من قانون نظام موظفي الدولة . نصها على أن الأقدمية في الدرجة تكون من تاريخ التعيين فيها وحسبها على أساس الأقدمية في الدرجة السابقة إذا كان التعيين متضمناً ترقية . سبق نقل المدعى والمطعون في ترقيته من الكادر الإداري إلى الكادر الكتابي وبالعكس . لا يخل ذلك بتطبيق المادة ٢٥ المذكورة بما دام الوضع قد استقر بهما أخيراً في الكادر الإداري .

### المبدأ القانوني

أن المادة ٢٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة تنص على أن « تعتبر الأقدمية في الدرجة من تاريخ التعيين فيها فإذا اشتمل مرسوم أو أمر جمهوري على تعيين أكثر من موظف في درجة واحدة اعتبرت الأقدمية كما يلي :-

١ - إذا كان التعيين متضمناً ترقية اعتبرت الأقدمية على أساس الأقدمية في الدرجة السابقة» والثابت أن المدعى والمطعون في ترقيته رقياً إلى الدرجة الرابعة الإدارية في تاريخ واحد،

واجبة التطبيق في هذا المنصوص ، بحيث يتعين ان يجرى على اعلان احكام المحاكم الادارية وميعاد الطعن فيها ذات الاصول المقررة في كيفية اعلان قرارات اللجان العنصرية ، أى ان يكون الاعلان توكيلا لوزارة المختص على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ، فضلا عن قيام المحكمة التشريعية التي دعت الى العدول الى القانونين المتقدم ذكرهما عن القاعدة العامة في اعلان الاحكام ، حسبما ارستها انفرنات الاولى والثالثة من المادة ١٤ من قانون المرافعات وبالنسبة الى بلدية الاسكندرية - وهي طرف في الدعوى - فان محافظ الاسكندرية هو الذي يقوم مقام وكيل الوزارة فيما يتعلق باعمال هذا الحكم ، وبخاصة وقد جعلته الفقرة الثانية من المادة ٢٢ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ بشأن المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية ، صاحب الصفة في تمثيل المجلس البلدى امام المحاكم ويلزم من ذلك الا يجرى ميعاد الطعن الا من يوم اعلانه بالحكم الصادر من المحكمة الادارية لجميع الوزارات بالاسكندرية ، فاذا لم يتبين من الاوراق انه اعلن بصحيفة الحكم المشار اليه وان ميعاد الستين يوما المعين في المادة التاسعة من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٤ قد انقضى على اساس ما تقدم قبل ان تودع بلدية الاسكندرية صحيفة استئنافها لذلك الحكم في ٤ من أغسطس سنة ١٩٥٤ ، كان الدفع بعدم قبول الاستئناف لرفعه بعد الميعاد - الذى آثاره السيد رئيس هيئة المفوضين في طعنه - فى غير محله ، متعين رفضه ( القضية رقم ٨٨٨ سنة ٣ ق بالهيئة السابقة ) .

٢٣٦

٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٨

انصاف . قرار مجلس الوزراء فى ٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ . تخويله وزارة المالية بالاشتراك مع وزارة المعارف العمومية سلطة تطبيق قواعد الانصاف على الموظفين الناجحين فى امتحان اتمام الدراسة الابتدائية او امتحان القبول بالمدارس الثانوية غير الحكومية . صلبون كتاب وزارة المالية البورى فى ٣ من مارس سنة ١٩٤٦ بالاتفاق مع وزارة المعارف تنفيذا لقرار مجلس الوزراء . اعتماد الشهادة التى تقدم من الموظف لاثبات نجاحه فى امتحان القبول او اطراحها لا يتعلق بسلطة تقديرية ، بل بتطبيق قاعدة قانونية ويرتبط بواقعة مادية تقوم على تقدير دليل

الوزارة المختص . قيام محافظ الاسكندرية مقام وكيل الوزارة فى هذا الخصوص بالنسبة الى الاحكام التى تكون بلدية الاسكندرية طرفا فيها .

### المبدأ القانونى

متى كان التآيت ان اخذ المستأنف قد صدر من المحكمة الادارية لجميع قرارات اخدمته بالاسكندرية فى ١٢ من مايو سنة ١٩٥٤ ، تابه يخضع من حيب اجراءات اعلانه وحساب ميعاد الطعن فيه لاجتتام القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٤ بانشاء وتنظيم محاكم ادارية فى الوزارات التى تعمل به اعتبار من ٢٠ من مارس سنة ١٩٥٤ . وقد قضى هذا القانون فى مادته الثامنة بان « يرسل رئيس المحكمة صورة من صحيفة الدعوى الى وكيل الوزارة المختص خلال ثلاثة ايام من وقت تسلمه اياها . ويجب وكيل الوزارة عنها كتابة فى ميعاد لا يجاوز شهرا من وقت ابلاغه بها . ويفحص رئيس المحكمة او أحد قضاتها الدعوى قبل ان تنظرها المحكمة ، وتنه ان يطلب من كل من المادى والوزارة ما يراه لازما من البيانات والمستندات ، ويحدد المواعيد اللازمة لتقديمها ، ويعين رئيس المحكمة ميعاد نظر الدعوى فيما لا يجاوز ثلاثة اشهر من وقت تقديمها ويخطر به كل من الطرفين . ويجوز للوزارة ان ترسل موظفا مندوبا عنها ليلين وجهة نظرها ويقدم ما يؤيدها من مستندات . اذ يدع رئيس المحكمة صورة من الحكم الى كل من الطرفين بكتاب موصى عليه » . وينص فى مادته التاسعة على ان « يكون الحكم انتهايا فى المنازعات المبينة بالمادة الرابعة اذا لم تجاوز قيمة الدعوى مائتين وخمسين جنيها ، اما اذا تجاوزت قيمتها مائتين وخمسين جنيها او كانت مجهولة القيمة ، فانه يجوز فى هذه الحالة استئناف الحكم امام محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة فى ميعاد سبتين يوما من تاريخ ابلاغه » . وهذه الاحكام - وقد تماثلت فى مجموعها مع تلك التى انتظمها المرسوم بقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ بانشاء وتنظيم اللجان القضائية فى الوزارات - تقطع فى ان القاعدة الخاصة بكيفية اعلان قرارات اللجان القضائية الى الجهات الادارية وبحساب ميعاد الطعن فيها والتى اعتنقتها هذه المحكمة



شهادات الناجحين في امتحانات القبول أمام  
المدارس الثانوية الحرة الذين لم تطبق عليهم  
قواعد الانصاف وأداء اختبار في مواد معينة .

( القضية رقم ١٧٢٤ سنة ٢ ق رئاسة وعضوية السادة  
الاساتذة السيد علي السيد رئيس مجلس الدولة والسيد  
ابراهيم الديواني وعلي ابراهيم بغدادى والدكتور محمود  
سعد الدين الشريف ومصطفى كامل اسماعيل المستشارين )

٢٣٧

٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٨

مدة خدمة سابقة . ضمها . قرار مجلس الوزراء الصادر  
في ١١/٥/١٩٤٧ . نصه على حساب مدة الخدمة السابقة  
في الجمعيات التعاونية . القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤  
و ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ تخويلهما الجمعيات التعاونية  
تكوين اتحادات فيما بينها . وتحديد مآثر هذه  
الاتحادات . الاتحادات التعاونية هيئات رئيسية تنظم  
جملة من الجمعيات التعاونية ومهمتها هي في صميم  
الأغراض التعاونية . الموظف الذي يعمل في الاتحادات  
التعاونية يقوم بعمل من طبيعة العمل في الجمعيات  
التعاونية حساب مدة الخدمة التي تغطي في الاتحادات  
التعاونية بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر في  
١١/٥/١٩٤٧ .

## المبدأ القانوني

يبين من استقراء نصوص قرار مجلس الوزراء  
الصادر في ١١/٥/١٩٤٧ بشأن حساب مدة  
الخدمة السابقة في الاقليمية وتحديد الماهية أنه  
نص في الفقرة الثانية عشرة من البند الأول منه  
على حساب مدة الخدمة السابقة التي تقضى  
بنك التسليف الزراعي وبنك التسليف العقاري  
والبنوك العقارية والشركات المساهمة الصادر  
بتأليفها مرسوم والجمعيات التعاونية والغرف  
التجارية، وفي هذه الحالة، وعند توافر الشروط  
التي نص عليها في هذا القرار، تحسب نصف  
مدة الخدمة السابقة . ولما كان القانون رقم ٥٨  
لسنة ١٩٤٤ بشأن الجمعيات التعاونية المصرية  
قد نص في المادة ١٠٠ منه على ما يأتي «للجمعيات  
التعاونية العامة أن تكون فيما بينها اتحادات  
تكون مهمتها القيام بعملية التفطيش على أعمالها  
ومراجعة حساباتها المنصوص عنها في المادتين  
٨٠ و ٨٢ من القانونين تقوم بهما مصلحة التعاون  
بوزارة الشؤون الاجتماعية ريثما توجد هذه  
الاتحادات . ويجوز أن يكون ضمن أغراض هذه

اثبات . تضمن الاعلان الذي اذاعته في ٢٠ من مايو سنة  
١٩٥٠ المراقبة العامة لامتحانات بوزارة التربية والتعليم  
بتحديد مواعيد وفرض قيود لم يتضمنها قرار مجلس  
الوزراء الصادر في ٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ . لا يغير من  
القاعدة التي وضعها مجلس الوزراء .

## المبدأ القانوني

في ٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ أصدر مجلس  
الوزراء قراراً بتحويل وزارة المالية بالاسم  
مع إزادة المعارف العمومية سلطة تطبيق قواعد  
الانصاف على الموظفين الناجحين في امتحانات  
الدراسة الابتدائية أو امتحانات القبول بالمدارس  
الثانوية غير الحكومية والمدارس الاليسى ، بشرط  
أن تقرر وزارة المعارف العمومية ان مستوى  
الدراسة والامتحان في هذه المدارس يطابق  
مثيلها بمدارس الوزارة ، وتنفيذا لهذا القرار  
أصدرت وزارة المالية كتابها الدوري ملف رقم  
٢٣٤ - ٣/٣ ب في ٣ من مارس سنة ١٩٤٦  
بالاتفاق مع وزارة المعارف العمومية بتطبيق  
قواعد الانصاف على الناجحين في امتحانات  
الدراسة الابتدائية أو امتحانات القبول بالمدارس  
الثانوية التي عقدت في المدة من سنة ١٩١٦ الى  
سنة ٢٣ ، وهي المدة التي كانت فيها الشهادة  
الابتدائية ملغاة ، بمدارس الهيئات والجمعيات  
التي عينتها بمقتضى التفويض الصادر من مجلس  
الوزراء ، وقد قضى هذا الكتاب بتطبيق قواعد  
الانصاف على الناجحين : (١) في امتحانات  
الدراسة الابتدائية . أو (٢) في امتحانات  
القبول بالمدارس الثانوية غير الحكومية التي  
عينها . واذا تحقق بالمدعى هذا الوصف الأخير  
فإن اعتماد الشهادة التي تقدم بها لاثبات نجاحه  
في امتحانات القبول أو أطراحها لا يتعلق بسلطة  
تقديرية ترخيصية ، بل بتنفيذ قاعدة قانونية  
أقرها مجلس الوزراء ، وهو أمر مرتبط بواقعة  
مادية تقوم على تقدير دليل اثبات . ولا يغير من  
حكم القاعدة التي وضعها مجلس الوزراء - وهو  
سلطة أعلى - أو يعطل أثرها ، الاعلان الذي  
اذاعته في ٢٠ من مايو سنة ١٩٥٠ المراقبة العامة  
للامتحانات بوزارة التربية والتعليم - وهي  
سلطة أدنى - بتحديد مواعيد وفرض قيود لم  
يتضمنها قرار المجلس للتقدم بطلب اعتماد



٣٢٨

٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٨

تظلم . - اجراءات التظلم الوجوبى السابق على رفع الدعوى التى استحدثها القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ .  
عدم سريانها على الدعوى التى رفعت قبل نفاذه . سريان الاجراءات التى نظمها القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ على الدعوى المرفوعة فى ظله . طلب الالغاء المقدم قبل نفاذ القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ يحدث اثره بغير حاجة الى تظلم ادارى سابق . امتداد هذا الاثر الى حين صدور قرار لجنة المساعدة القضائية منه دون أن يلحقه الحكم الذى استحدثه القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ من وجوب التظلم قبل رفع الدعوى .

## المبدأ القانونى

حتى كان المدعى قدم طلباً لغائه من رسوم الدعوى الحالية الى جهة المساعدة القضائية فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٥٥ ، أى فى ظل نفاذ أحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة ، وقبل صدور القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة الذى عمل به فى ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٥ ، فان الاجراءات التى نظمها القانون الاول ، دون الثانى ، هى التى تحكم طلب المدعى وقت تقديمه . ولما كان القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ لا يتطلب لقبول الدعوى سبق التظلم من القرار الادارى المتطوع فيه الى الجهة الادارية التى أصدرت القرار أو الى الهيئات الرئيسية وانتظار المواعيد المقررة لنبت فى هذا التظلم على نحو ما قضت به الفقرة الثانية من المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ، فان طلب المعانة المشار اليه - وقد قدم بالفعل قبل نفاذ هذا القانون الاخير - يحدث اثره صحيحاً بغير حاجة الى تظلم ادارى سابق، ويمتد هذا الاثر الى حين صدور قرار لجنة المساعدة القضائية فيه ، دون أن يلحقه الحكم الذى استحدثه القانون المذكور بالنسبة الى طلبات الالغاء التى حدها ، والتى تقدم فى ظله من عدم قبولها قبل التظلم منها ادارياً على النحو الذى نص عليه، وذلك باعتبار أن طلب المساعدة القضائية فى ظل القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ هو بمثابة تظلم ادارى وقتذاك ، ويكون الحكم

بالاتحادات ارشاد الجمعيات المنتمية اليها فى ادارة عملها وكذا مساعدة الاهالى على انشاء جمعيات تعاونية بتعليمهم انظمتها وبحث الروح التعاونية ليهم » . ثم صدر القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالجمعيات التعاونية نصاً فى المادة ٤٥ منه على أن «للجمعيات التعاونية والجمعيات التعاونية المشتركة والعامة أن تكون فيما بينها اتحادات اقليمية أو نوعية . ويجوز لستين فى المائة على الأقل من الجمعيات التعاونية فى الجمهورية أن تكون الاتحاد العام لجمهورية مصر . وتكون مهمة هذه الاتحادات نشر الدعوة الى التعاون والدفاع عن مصالح الجمعيات التعاونية وارشادها فى ادارة أعمالها ومراجعة حساباتها والتفتيش على أعمالها وبحث الروح التعاونية ومساعدة المواطنين على انشاء الجمعيات التعاونية ولها فى سبيل ذلك أن تعين المشرفين أو المنظمين لهذه الاعمال » . ويبين من هذه النصوص أن الاتحادات التعاونية هى هيئات تعاونية رئيسية تنتظم جملة من الجمعيات التعاونية أو الجمعيات التعاونية المشتركة والعامة ، وهذه الاتحادات قد تكون اقليمية وقد تكون نوعية، فهى فى بنائها مؤلفة أساساً من لبنات هى ذات الجمعيات التعاونية ، ومهمتها هى فى صميم الأغراض التعاونية ، بل هى فى هذا الشأن قائمة بمهمة القيادة والتوجيه والارشاد والاشراف ونشر الدعوة الى التعاون والدفاع عن مصالح الجمعيات التعاونية ومراجعة حساباتها والتفتيش على أعمالها وغير ذلك من المهام الرئيسية ، فمن يعمل فى هذه الاتحادات إنما يقوم ولا شك بخدمة فى سبيل أغراض الجمعيات التعاونية ، وعمله هو من طبيعة العمل فى هذه الجمعيات ، بل قد يكون فى مستواه الفنى أو الاجتماعى أو الادارى من درجة أعلى . وغنى عن القول أن هذه الخدمة يجب حسابها فى الضم بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء المشار اليه ، شأنها فى ذلك شأن المدد التى تقضى فى الجمعيات التعاونية .

( القضية رقم ٨٩١ لسنة ٣ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة السيد على السيد رئيس مجلس الدولة والسيد ابراهيم الديوانى وحسن أبو علم ومجيب الدين حسن وعلى ابراهيم بغدادى المستشارين ) .

أن عدم قيامه بالعمل ذاته المخصص به هذا المؤهل ، وإنما قام أساساً على تشجيع حملة اجازات الطيران من ذوي المؤهلات الابتدائية والمتوسطة على الالتحاق بمصلحة الطيران المدني للعمل بمصبات مراقبة ، وتشجيع حملة المؤهلات العالية على الحصول على اجازات في الطيران نظراً لحاجة مصلحة الطيران المدني لهؤلاء الضباط بسبب منافسة شركات النقل الجوي ، فدعت حاجة العمل الى اصدار القرار المذكور ، ومن ثم فلا يفيد من أحكام ذلك القرار من حملة المؤهلات الواردة به الا من كان يعمل في مصلحة الطيران في وظائف ضباط مراقبة فإذا كان الثابت ان المدعى حاصل على شهادة اتمام الدراسة الثانوية انقسم الخاص (التوجيهية) وشهادة الطيران حرف ( ١ ) ، ولكنه لا يعمل في مصلحة الطيران المدني في وظيفة ضابط مراقبة ، وإنما يعمل كاتباً في ادارة الحسابات بمصلحة الارصاد الجوية وهي وظيفة منبئة الصلة بالوظائف التي حددها قرار مجلس الوزراء سالف الذكر ، فمن ثم فإنه لا يفيد من أحكامه .

( القضية رقم ١٢ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة السيد علي السيد رئيس مجلس الدولة ، والسيد ابراهيم انديواني والامام الامام الخريبي وعلى ابراهيم بغدادى والدكتور محمود سعد الدين الشريف المستشارين ) .

٢٤٠

٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٨

أقدمية . ترتيب الاقليمية بين المرقين في قرار واحد من المراكز القانونية التي تتحدد على مقتضى القانون النافذ وقت حصول هذه الترقية . نفاذ القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ لا يمس المراكز القانونية الذاتية التي تمت قبل نفاذه طبقاً للقواعد التي كانت سارية . ترتيب الاقليمية بين المرقين في الاظهر قبل نفاذ القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تنظمها الاحكام المنصوص عليها بلائحة الاستخدام في الاظهر الصادرة بمرسوم ١٨ من ابريل سنة ١٩٣١ نص المادة ١٣ من هذه اللائحة على أنه عند الالتحاق في نيل الدرجة الواحدة تكون الاسبقية بحسب اسبقية التعيين الذي جرى عليه حكم الاستقطاع للمعاش . اعتبار المدعى أقدم من الخصم الثالث في ترتيب الدرجة الخامسة التي رقي اليها معاً في تاريخ واحد طبقاً للمادة المذكورة . يجعله أحق بالترقية الى الدرجة الرابعة المتنازع عليها ما دامت الترقية اليها قد تمت بحكم الاقدمية .

المطعون فيه - اذ قضى بعدم قبول الدعوى استناداً الى أن المدعى لم يتظلم الى الجهة الادارية التي أصدرت القرار المطعون فيه - قد أخطأ في تأويل القانون وتطبيقه ، ويتعين القضاء بالغائه .

( القضية رقم ٩٢٥ سنة ٣ ق بالهيئة السابقة )

٢٣٩

٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٨

١ - انتهاء الخصومة . تسليم المصلحة بأحقية المدعى للدرجة موضوع الدعوى وتقديمها محضر صلح يفيد ذلك . منازعتها بعد ذلك أثناء نظر الدعوى في أحقية المدعى لهذه الدرجة . ذلك يقتضي اقترح محضر الصلح والقضاء في موضوع الدعوى لا الحكم بانتهاء الخصومة .

ب - مؤهل دراسي . قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢ من اكتوبر سنة ١٩٤٨ . لم يتضمن تسعيراً لمؤهلات معينة مصحوبة باجازات في الطيران قيام هذا القرار على أساس تشجيع حملة اجازات الطيران من الحاصلين على الابتدائية والمؤهلات المتوسطة للعمل كضباط مراقبة بمصلحة الطيران المدني وتشجيع حملة المؤهلات العالية في الحصول على اجازات في الطيران . لا يفيد من أحكام هذا القرار من حملة المؤهلات الواردة به الا من يعمل في مصلحة الطيران المدني في وظائف ضباط مراقبة .

### المبادئ القانونية

١ - اذا كانت المصلحة قد عادت فمنازعت في أحقية المدعى في الدرجة السابعة ( موضوع الدعوى وموضوع الصلح ) بناء على ما تبين لها من أنه لا يستحق الدرجة الا اذا كان يشغل وظيفة ضابط مراقبة ، فإنه يتعين على المحكمة عند نظرها الدعوى أن تطرح محضر الصلح ، وأن تقضى في موضوع الدعوى بما تراه من حيث أحقية أو عدم أحقية المدعى للدرجة السابعة التي يطالب بها استناداً الى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من اكتوبر سنة ١٩٤٨ ، ما دام ان الخصومة على هذا الوضع بما كانت قد انتهت فعلاً بين طرفيها قبل الحكم في الدعوى ، بل عادت المنازعة من جديد .

٢ - ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من اكتوبر سنة ١٩٤٨ لم يتضمن تسعيراً لمؤهلات معينة مصحوبة باجازات في الطيران ينالها صاحب المؤهل بصرف النظر عن قيامه



## المبدأ القانوني

ان ترتيب الاقليمية بين المرقين في قرار واحد هو من المراكز القانونية التي تتحدد على مقتضى القانون النافذ وقت حصول هذه الترقية . وما دامت الترقية الى الدرجة الخامسة قد تمت في ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ فيحكمها نص المادة ١٣ من لائحة الاستخدام بالازهر الصادرة بمرسوم ٨ من أبريل سنة ١٩٣١ ، وليست المادة ٢٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، بشأن نظام موظفي الدولة ، لانه ولئن كانت المادة الاولى من القانون الاخير قد نصت على ان احكامه تسرى على موظفي الجامع الازهر والمعاهد الدينية ويلغى كل حكم يخالف هذه الاحكام ، الا انه غنى عن القول ان هذا القانون لا ينفل بالنسبة لهم الا اعتبارا من اول يولية سنة ١٩٥٢ ، فالمراكز القانونية الذاتية التي تكون قد تمت واستقرت لدويها قبل هذا التاريخ طبقا للقانون النافذ وقت تمامها ، وهو لائحة الاستخدام المشار اليها ، لا يجوز المساس بها ، ولو كان حكم القانون الجديد ، اي القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، يختلف عن حكم القانون السابق في هذا الشأن ، اي لائحة الاستخدام في الازهر ما دام لم ينص في القانون الجديد على الاثر الرجعي بنص خاص . ولما كانت المادة ١٣ من المرسوم المشار اليه تنص على ان « قاعدة الترقية هي الاقليمية في نيل الدرجة مع الكفاءة ، وعند التساوي فيها يرجح الاقدم في التعيين » وتاريخ التعيين هو الذي جرى عليه حكم الاستقطاع في المعاش « - فان الظاهر من ذلك ان تلك المادة وضعت ضابطا خاصا للاسبقية في ترتيب المرقين الى درجة واحدة في قرار واحد ، فنصت على انه عند الاتحاد في نيل الدرجة الواحدة تكون الاسبقية بحسب اسبقية التعيين ، وان تاريخ التعيين هو الذي جرى عليه حكم الاستقطاع للمعاش » وهذا الضابط الخاص يختلف عن الضابط العام الذي كان مقروا بالنسبة لسائر موظفي الحكومة وقتذاك ، وهو انه عند الاتحاد في نيل الدرجة تكون الاسبقية في ترتيب الاقليمية باسبقية نيل الدرجة السابقة وهكذا ، وهو الضابط العام

الذي رددته بعد ذلك المادة ٢٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، هذا القانون الذي لا يسرى على رجال الازهر الا اعتبارا من اول يولية سنة ١٩٥٢ وبالنسبة للوقائع التي تتم من هذا التاريخ ، على مقتضى الضابط الذي قرره المادة ١٣ من لائحة الاستخدام سالفة الذكر يعتبر المدعى اقدم من الخصم الثالث في ترتيب الدرجة الخامسة التي رقا اليها معا في تاريخ واحد ، ما دام المدعى هو الاسبق في التعيين بالازهر ، اذ استقطع للمعاش منه اعتبارا من ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٢٦ ، بينما استقطع للمعاش بالنسبة للخصم الثالث اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٢٩ ، ومن ثم يكون المدعى على هذا الاساس هو الاحق بالترقية الى هذه الدرجة الرابعة المتنازع عليها ، ما دامت الترقية الى هذه الدرجة قد تمت بحكم الاقليمية في الدرجة الخامسة ، وما دام المدعى حسبما سبق يعتبر اسبق منه في ترتيب الدرجة الخامسة ، المرقى منها على اساس الاقدمية .

( القضية رقم ٥١٣ سنة ٣٠ رئاسة وعضوية السادة الاساتذة السيد علي السيد رئيس مجلس الدولة والسيد ابراهيم الديواني وعلى ابراهيم بغدادى والدكتور محمود سعد الدين الشريف ومصطفى كامل اسماعيل المستشارين )

## ٢٤١

٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٨

١ - جريمة تأديبية . استقلال الجريمة التأديبية عن الجريمة الجنائية . قيام ارتباط بين الجريمةين لا يخل بهذا الاستقلال . توريد المادتين ٨٣ و ١١٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والمادة ١٣٤ من قانون المصلحة المالية لهذا الاصل العام .

ب - جزء تأديبي . للادارة توقيع الجزاء التأديبي دون انتظار نتيجة المحاكمة الجنائية اوارجاء النظر في المحاكمة التأديبية الى ان يفصل في المحاكمة الجنائية حسبما تراه ملائما . القاء قرار الفصل استنادا الى انه كان يجب وقف المدعى دون فصله انتظارا لمحاكمته جنائيا .

## المبادئ القانونية

١ - ان المخالفة التأديبية هي اساسا تهمة قائمة بذاتها مستقلة عن التهمة الجنائية ، قوامها مخالفة الموظف لواجبات وظيفته



ومقتضياتها أو كرامتها ، بينما الجريمة الجنائية هي خروج المتهم على المجتمع فيما تنهى عنه القوانين الجنائية أو تأمر به ، وهذا الاستقلال قائم حتى لو كان ثبت ارتباط بين الجريمة وبين ، وهو ما رددته القواعد التنظيمية العامة الخاصة بتأديب الموظفين ، كما يستفاد من عجز المادة ٨٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة التي تنص على أن « كل موظف يخالف الواجبات المنصوص عليها في هذا القانون أو يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته يعاقب تأديبيا ، وذلك مع عدم الإخلال بتوقع العقوبات الجنائية » . ولما كان الأصل المردد في هذه المادة هو من الأصول العامة ، فقد نصت المادة ١١٧ من هذا القانون على تطبيقه في شأن مستخدميها الخارجين عن هيئة العمال ، على أن تصدر القرارات المشار إليها في المواد المتقدمة من وكيل الوزارة أو مدير عام المصلحة كل في دائرة اختصاصه ، كما أن المادة ١٣٤ من قانون المصلحة المالية رددت هذا الأصل كذلك ، فقد قضت بأن « كل مستخدم يجلس حبسا احتياطيا لجريمة من الجرائم الاعتيادية يوقف عن وظيفته من يوم حبسه وتكون ماهيته في كل مدة إيقافه حقا للحكومة » وقد عدلت بقرار من مجلس النظار في ٢٥ من إبريل سنة ١٩١٢ كما يلي « كل مستخدم يجلس حبسا احتياطيا أو تنفيذا لحكم قضائي يجب إيقافه عن أعمال وظيفته من يوم حبسه ، وذلك لا يمنع الجزاءات التأديبية التي يمكن توقيعها عليه ، وتكون ماهيته حقا للحكومة في كل مدة إيقافه ما لم يتقرر عدم وجود وجه لاقامة الدعوى أو تحكم المحكمة الجنائية ببراءته عن التهمة التي ترتب عليها حبسه ففي هذه الحالة يجوز صرف ماهيته إليه عن مدة إيقافه ما لم تقدر السلطة التابع لها تأديبيا خلاف ذلك » . وقد رددت هذا المعنى المادتان ٩٠ و ٩٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار إليه .

٢ - لئن كان للإدارة أن توقع الجزاءات التأديبية سواء بالفصل أو بما هو أقل منه دون انتظار لنتيجة المحاكمة الجنائية ما دام قد قام لديها السبب المبرر لهذا الجزاء واقتنعت بالدليل

على صحته ، إلا أنها قد ترى من الملائم انتظار الفصل في المحاكمة الجنائية قبل النظر في المحاكمة التأديبية ، ولكن تلك ملاءمة متروكة لتقديرها ، وفي هذه الحالة إما أن يكون الموظف قد حبس احتياطيا على ذمة المحاكمة الجنائية فيوقف عن عمله بقوة القانون ، وإما ألا يجلس احتياطيا فيكون لوكيل الوزارة أو لرئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه أن يوقفه عن عمله احتياطيا انتظارا لنتيجة المحاكمة الجنائية التأديبية ، وذلك لمدة ثلاثة أشهر يجوز زيادتها بعد ذلك بقرار من المحكمة التأديبية إن كان الموظف ممن يحاكمون أمام المحكمة التأديبية أو بقرار من رئيس المصلحة إن كان من المستخدمين الخارجين عن الهيئة . ويترتب على وقف الموظف عن عمله وقف صرف مرتبه ما لم يقرر مجلس التأديب أو رئيس المصلحة المختصة بحسب الأحوال صرف المتبكاه أو بعضه . فإذا كان الثابت أن الحكم قراره قضاءه بالغاً بقرار الفصل استنادا إلى أنه كان يجب وقفه دون فصله انتظارا لمحاكمته جنائيا ، فإنه يكون قد أخطأ في تأويل القانون وتطبيقه . متعبنا الحكم بالغائه .

( القضية رقم ٦٧٢ سنة ٣ رئاسة وعضوية السادة الاساتذة السيد علي السيد رئيس مجلس الدولة والسيد ابراهيم الدواني والامام الامام الحريبي وحجي الدين حسن وعلي ابراهيم بغدادى المستشارين ) .

## ٢٤٢

٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٨

١ - موظف الاحتفاظ للموظف على سبيل التذكير بدرجة في المبرانية تعلو على درجته . لا يكسبه مركزا قانونيا فيها الغرض من ذلك الإبقاء على درجة يمكن وضع الموظف فيها عند عودته - تضمن المادة ٥٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ هذا الحكم .

ب - تعيين . التعيين بوظائف هيئة التدريس بالكلية الجامعية . بعد تعيينا جديدا بمصاحبة خاصة وليس مجرد ترقية من وظيفة مساعد مدرس . القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٣ و ١٤٩ لسنة ١٩٥٠ لا يتضمنان احكاما تلزم تعيين مساعد المدرس في وظيفة مدرس من تاريخ معين بعد حصوله على درجة الدكتوراه او عودته من البعثة أو من الاجازة الدراسية - الاصل في هذه التعيين هو افضلية المعين من حيث الكفاية . ليس للقضاء الاداري سلطة التعقيب على القرار الذي تصدره

مساعد المدرس في وظيفة مدرس في تاريخ معين بعد حصوله على درجة الدكتوراه أو عودته من البعثة أو من الاجازة الدراسية ، اذ ان اختيار الوقت المناسب للتعين في الوظيفة العامة هو من الملاحظات التقديرية التي تترخص فيها الادارة وحق مقتضيات المصلحة العامة وصالح العمل متى وجدت الوظيفة الخالية أولاً ، والاصل في هذا التعيين هو افضلية المعين من حيث الكفاية . وقد كانت المادة ٢٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، وقت اجراء الحركة ومخبر الزرع وقبل تعديلها بالقرار بقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ ، تنص في صدرها على أنه « لا تمنح الدرجة المخصصة للوظيفة الا لمن يقوم بعملها فعلاً » ، وقد ترى الادارة عند تقدير ملاءمة التعيين تفضيل من يقوم بأعباء العمل فعلاً على من كان خارج القطر ولم يعد اليه لاداء هذا العمل او ليس في مقبوره ذلك عند الطاب ، حتى لا يتعطل سير الدراسة . ومرد هذا الى أن التعيين في وظائف هيئة التدريس هو مناسبة جديدة تقدرها الادارة استقلالا غير مقيدة بوجوب ترقية مدرسين مساعدين الى تلك الوظائف ، ما دامت ترى وجه المصلحة العامة في ذلك ، وليس للقضاء الاداري سلطة التعقيب على القرار الذي تتخذه في هذا الشأن ، ما دام قد خلا من اساءة استعمال السلطة . ولما كان الثابت من الاوراق أن الجامعة لم تنظر في تعيين المدعى في وظيفة مدرس «ب» الا بعد عودته فعلاً من الخارج وتسلمه عمله في كلية الهندسة بعد أن حملها على مد بعثته بعد انتهاء مدتها التي كانت مقررة لها أصلاً ، وتكرار دعوته الى العودة دون جدوى ، وعندئذ قدرت وجه الملاءمة في تعيينه فعينته قبل غيره في هذه الفترة . ومن ثم فليس في تصرفها على هذا النحو أية شائبة من اساءة استعمال السلطة ، بل على العكس من ذلك فقد استهدت فيه بدواعي حسن سير العمل في الكلية والحرص على رعاية المصلحة العامة .

٣ - اذا كان الثابت أن قرار مجلس الكلية بالموافقة على تعيين المدعى في وظيفة مدرس «ب» إنما صدر في ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٣

الادارة في هذا الشأن ما دام قد خلا من اساءة استعمال السلطة . مثال .

ج - تعيين . المناط في تحديد بد التعيين في وظائف هيئة التدريس بالكلية الجامعية في ظل القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٥٠ - هو تاريخ صدور قرار وزير التربية والتعليم بالموافقة على طلب مجلس الجامعة . ارجاع تعيين المدعى الى تاريخ تسلمه العمل رغم عدم اشتغال الدعوى على طعن بالالغاء في قرار صادر بالتعيين . هو تعديل لقرار التعيين لا يدخل في ولاية القضاء الاداري .

### المبادئ القانونية

١ - ان الاحتفاظ لموظف على سبيل التذكير بدرجة في الميزانية تعلق على درجته لا يكسبه فيها مركزاً قانونياً ، اذ لا يعد تعييناً فيها ولا ترقية اليها ، لكونه لا يتم بالادارة أو وفقاً للشروط اللازمة لذلك التعيين أو هذه الترقية ، بل الغرض منه الإبقاء على درجة ما يمكن أن يوضع عليها عند عودته الى أن تسوى حالته على الوظيفة التي تخلو من درجته . وقد نصت المادة ٥٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة في فقرتها الاولى مصداقاً لذلك على أن « تحفظ على سبيل التذكير لأعضاء البعثات من الموظفين وللمجندين منهم وظائفهم بهيزات الوزارات والمصالح المختلفة ، ويجوز شغل هذه الوظائف بصفة مؤقتة على أن تخل عند عودتهم » .

٢ - ان التعيين في وظائف هيئة التدريس بالكلية الجامعية يقوم على شروط واعتبارات خاصة ، فضلاً عن وجوب الحصول على درجة الدكتوراه أو الاجازة العامة المعادلة لها ، وأن الإحاق بهذه الوظائف يعد من هذه الوجهة تعييناً جديداً بصلاحيات خاصة مقيدة بشروطها وليس مجرد ترقية من وظيفة مساعد مدرس ، فيجوز أن يتناول مرشحين من الخارج أو من غير هذه الوظيفة ما دامت تتوافر فيهم شروط الصلاحية لهذا التعيين ، كما لا يتعين أن يشمل من يشغل وظيفة مساعد مدرس متى أعوزته هذه الصلاحية مهما بلغت اقساميته في هذه الوظيفة . ولم يتضمن القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٣ شروط توظيف أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة وتأديتهم والقوانين المعدلة له ولا القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٥٠ باعادة تنظيم جامعة القاهرة ، أي الزام على جهة الادارة بأن تعين



«ب» ، ولم ينص الشارع صراحة على سريانه  
بأثر رجعي .

( القضية رقم ٧٣٤ لسنة ٣ ق رئاسة وعضوية السادة  
الاساتذة السيد على السيد رئيس مجلس الدولة والسيد  
ابراهيم الديوانى وعلى ابراهيم بغدادى والدكتور محمود  
سعد الدين الشريف ومصطفى كامل اسماعيل المستشارين ) .

٢٤٣

٣ يناير سنة ١٩٥٩

١ - بطلان - تجهيل صحيفة الطعن فى قرار اللجنة  
القضائية موضوع الطعن - خلو رد الوزارة من توضيح  
هذا التجهيل - جزاء ذلك البطلان - حضور ممثل  
الجهة الادارية فى الدعوى لايزيل هذا البطلان - توأوم  
ذلك مع ما تنص عليه المواد ١٤ من القانون رقم ٩ لسنة  
١٩٤٩ و ٢١ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ و ٧٩  
و ٤٠٥ من قانون المواعيد .

٢ - ترقية - قرار وزير الاشغال فى ١٠/٦/١٩٤٨ -  
قيامه على أساس أن التعيين فى الوظائف هو الأساس  
فى الترقيات الى ما يعلوها من وظائف دون الاعتداد  
بالاقدمية فى الدرجة المالية - تعارض هذه القاعدة مع  
تعليمات المالية رقم ٣٠ لسنة ١٩٤٢ والقواعد التى  
اقرها مجلس الوزراء فى ١٧/٥/١٩٥٠ واحكام القانون  
رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - صدور القانون رقم ١٣٤ لسنة  
١٩٥٣ لتصحيح ضوابط الترقى بين مهندسى الرى والمباني  
بوزارة الاشغال العمومية - قيامه على أساس  
القواعد المنصوص عليها بقرار ١٠/٦/١٩٤٨ - القصد  
من اصدار هذا القانون ربط الماضى بالحاضر فى هذا  
الخصوص واقترار ما لم من اوضاع لتكون أساسا  
لتطبيقه فى مرحلته الاولى - حجة ذلك .

#### المبادئ القانونية

١ - اذا كان الثابت أن بيانات صحيفة  
الطعن فى قرار اللجنة القضائية قد جهلت  
موضوع الطعن ، سواء من حيث افعال تحديد  
القرار المطعون فيه وتاريخه ، أو من ناحية ترك  
بيان موضوع التظلم الذى قضى فيه هذا القرار  
أو من جهة عدم تعيين فحوى القرار أو المعنى  
الذى صدر به ، بل لقد أوردت صحيفة الطعن  
عن قرار اللجنة القضائية بيانات خاطئة تضلل  
الاتهام عن حقيقة مضمون هذا القرار ومنطوقه  
وساقت له أسبابا غير الأسباب الحقيقية التى  
بنى عليها ، ثم نسبت اليه تاريخا غير الذى صدر  
فيه « فقد ورد فى صحيفة الدعوى أن قرار  
اللجنة القضائية موضوع الطعن قد صدر  
برفض التظلم فى حين أنه صدر بعدم اختصاص

ووافق عليه مجلس الجامعة فى ٧ من أكتوبر سنة  
١٩٥٣ وصديق عليه وزير التربية  
والتعليم فى ٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ ، فإن  
هذا القرار هو الاداة التى أنشأت المركز  
القانونى فى التعيين فى تلك الوظيفة ، ولا  
يملك القضاء الادارى تعديل هذا المركز بارجاع  
التعيين الى تاريخ تسلم العمل ، لأن ذلك يكون  
تعديلا للقرار يخرج عن حدود ولايته . وغنى  
عن البيان أن هذا الوضع يختلف عما لو كان قد  
صدر فى هذا التاريخ قرار بتعيين غير المدعى ،  
وأقام هذا الاخير طعنه بالالغاء فيه على أساس  
انه كان أولى بالتعيين فى التاريخ المذكور ممن  
شملة القرار ، فتكون الدعوى عندئذ بمثابة  
طلب الغاء جزئى للقرار اذا كان قد عين بعد  
ذلك بقرار تال . بيد أنه فى خصوصية هذه  
الدعوى لم يصدر فى أول أغسطس سنة ١٩٥٣  
أى قرار بالتعيين ، وإنما قصدت المحكمة بحكمها  
المطعون فيه جعل بدء تعيين المدعى فى وظيفة  
مدرس «ب» راجعا الى أول أغسطس سنة  
١٩٥٣ ، أى مقترنا ببدء تسلمه العمل عقب  
عودته من البعثة ، وهو وضع لا ينطوى تحت  
أى معنى من معانى الالغاء الكلى أو الجزئى ،  
وإنما هو تعديل لقرار ادارى ، وهو ما لا يجوز .  
هذا الى أن المادة ٢٠ من القانون رقم ١٤٩  
لسنة ١٩٥٠ نصت فى فقرتها الاولى على أن  
« يعين وزير المعارف العمومية الاساتذة وسائر  
أعضاء هيئة التدريس فى الجامعة بناء على طلب  
مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية  
المختصة أو مجلس المعهد المستقل المختص » .  
ومن ثم فإن الاصل فى تحديد بدء التعيين فى  
وظائف هيئة التدريس المعنية بهذه المادة فى  
ظل نفاذ حكمها هو تاريخ صدور قرار وزير  
التربية والتعليم بالموافقة على طلب مجلس  
الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية المختصة  
أو مجلس المعهد المستقل المختص . وإذا كان  
قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٤٥  
لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم الجامعات المصرية  
قد نص فى الفقرة الثانية من المادة ٤١ منه على  
أنه « ويكون التعيين من تاريخ موافقة مجلس  
الجامعة » ، فإن الحكم المستحدث بهذا النص لم  
يكن قائما وقت تعيين المدعى فى وظيفة مدرس



بنظرة موقعة من محام مقبول للمرافعة ، وتشتمل - عدا البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وهوطن كل منهم - على بيان الحكم المستأنف وتاريخه والاسباب التي بنى عليها الاستئناف وطلبات المستأنف . . . . . واذا لم يحصل الاستئناف على الوجه المتقدم كان باطلا وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه» ، ثم ما أرسسته المادة ٧٩ من هذا القانون من قواعد لبطلان صحيفة افتتاح الدعوى ، والتي فرق بموجبها بين خطأ أو نقص تبطل به تلك الصحيفة ، وبين خطأ أو نقص يجوز أن يترتب عليه الحكم ببطلانها ، ولهذا جرى نصها بما يأتي « اذا كان الخطأ أو النقص في بيانات صحيفة افتتاح الدعوى من شأنه أن يجهل بالمحكمة أو المدعى أو بالمدعى عليه أو بالمدعى به أو بتاريخ الجلسة بطلت الصحيفة ، فان وقع الخطأ أو النقص فيما عدا ذلك من بياناتها جاز الحكم بالبطلان » . وعليه لا يكون شخوص الجهة الادارية في الدعوى مزيلا لذلك البطلان المطلق ، وخاصة وأن هذه الجهة لم تبد جوابا في موضوع الطعن في قرار اللجنة القضائية لما أحاط به من تجهيل هذا الى أن حضورها في ذاته ليس من شأنه أن يمحو صحيفة الطعن من عيوب جوهرية تبطلها على الوجه الذي حسنته المادة ٢٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

٢ - في ١٠ من يونيو سنة ١٩٤٨ أصدر وزير الاشغال قرارا يقضي في مادته الاولى بأنه « في حالة الدرجات المخصصة لوظيفة أو أكثر يعلو بعضها فوق بعض من الوجهة المصلحية تعطى الاسبقية للمرقين للوظائف الاعلى من تاريخ الترقية اليها ، ولا تنقيد هذه الاسبقية بسبب ترقية الاقدم في الدرجة المالية بعد الاحداث منه » . وقد درجت وزارة الاشغال على هذه السنة من زمان بعيد يرجع الى تاريخ صدور « كادر هارفي » كما يبين ذلك بجلاء من المذكرة الايضاحية المرافقة للقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٥٣ . وهذا الذي جرت عليه وزارة الاشغال وطايقه قرار وزير الاشغال على ما سبق القول يتعارض مع تعليمات المالية رقم ٣٠ لسنة ١٩٢٤ التي نصت على جعل المدة التي يقضيها الموظف في

اللجنة القضائية بالنسبة الى أحد الطلبات ، وبعدم قبول التظلم فيما يتعلق بطلب الغاء قرارات الترقية ، وجاء في صحيفة الطعن أن القرار المطعون فيه قد أصدرته اللجنة القضائية في ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٤ مع أنه صدر منها في ٢٣ من يونيو سنة ١٩٥٣ - اذا كان الثابت هو ما تقدم ، فان هذا كله قد أعان على تجهيل القرار محل الطعن تجهيلا لم يجله جواب الوزارة المنعى عليها عن الدعوى ، فقد خلا ردها من توضيح ما خفي ، وتبين ما جهل من أمر قرار اللجنة القضائية سالف الذكر ، وبعد اذ استبان لمحكمة القضاء الاداري وجهه المخالف البين ما جعل موضوعا للطعن في صحيفته المودعة سكرتيرية محكمة القضاء الاداري في اليوم الاول من أغسطس سنة ١٩٥٤ ، وبين القرار الحقيقي الذي أصدرته اللجنة القضائية لوزارة الاشغال في ٢٣ من يونيو سنة ١٩٥٣ ، كان حقا عليها أن تورد في اسباب حكمها المطعون فيه ما لا يس إبيانات صحيفة الطعن من تجهيل صارخ واغفال واضح للبيانات الجوهرية الواجب استيفائها لبيان موضوع الطعن ، وان تنتقل بعد ذلك - كما فعلت بحق - الى تحصيل بطلانها ، والى القضاء بعدم قبول الطعن لبطلان صحيفته . وهذا الذي انتهى اليه الحكم المطعون فيه يتواءم مع ما فرضته المادة الرابعة عشرة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة من أنه « يجب أن تتضمن العريضة - عدا البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم ومحال اقامتهم ، موضوع الطلب ، وبيانا للمستندات المؤيدة له ، وأن تقرر بصورة أو ملخص من القرار المطعون فيه . . . » ، وما رددته المادة ٢١ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة من أنه « يجب أن تتضمن العريضة - عدا البيانات العامة المتعلقة بأسماء الطالب ومن يوجه اليهم الطلب وصفاتهم ومحال اقامتهم - موضوع الطلب وتاريخ التظلم من القرار ان كان مما يجب التظلم منه ، ونتيجة التظلم وبيانا بالمستندات المؤيدة للطلب . . . » ، وما أوضحته المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية من أن الاستئناف « يرفع بعريضة تقدم الى قلم كتاب المحكمة المختصة



الدرجة المالية أساسا للأقدمية ، كما لا يتلاقى لا مع القواعد التي أرساها قرار مجلس الوزراء في ١٧ من مايو سنة ١٩٥٠ في شأن قواعد التيسير وفصلها كتاب المالية الدوري رقم ٢٤/٥/٢٣٤ المؤرخ ٢٤ من مايو سنة ١٩٥٠ ولا مع الأصول التي قررها قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أساسا للأقدمية ، وقد قضت بتعيين نسب للترقية بالأقليمية المطلقة في الدرجة المالية وللترقية بالاختيار للكفاية في الكادرين العالي والاداري تختلف باختلاف الدرجة المالية المرقى اليها والشارع - حرصا منه على تصحيح الاوضاع فيما يتعلق بصواب الترقية بين مهندس الري والمباني بوزارة الاشغال - قد أصدر أخيرا في ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٣ القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٥٣ في شأن الاقدمية والترقية بين الموظفين الفنيين بمصلحة الري والمباني الاسيرية بوزارة الاشغال العمومية وقد أراد المشرع بهذا القانون أن يجعل أساس الترقيات وترتيب الاقدمية في وظائف الكادر الفني العالي بمصلحة الري والمباني بوزارة الاشغال العمومية على أساس اقليمية الترقية الى الوظائف المبينة بالجدول المرافق له ووفقا لترتيب الوارد به . وهذه القاعدة للترقية وترتيب الاقدمية تخالف القاعدة المقررة في المادة ٢٨ وما بعدها من قانون التوظيف رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، تلك التي مناهها في خصوص الترقية أن تكون بالأقدمية في الدرجة ، ويجوز أن تكون بالاختيار للكفاية في حدود نسب معينة ، كما يخالف قاعدة ترتيب الاقليميات المنصوص عليها في المادة ٢٥ منه والتي مناهها أساسا هو تاريخ التعيين في الدرجة المالية ، فاذا اتحد زمينا اعتبرت الاقدمية على أساس اقليمية الدرجة السابقة وهكذا . ولئن كانت تلك هي القواعد المقررة في قانون التوظيف رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ قبل تعديله بالقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٥٣ بحيث ما كان يجوز الاستناد الى أهمية الوظائف التقليدية بحسب تدرجها كأساس للترقية دون الاعتداد بالأقدمية في الدرجة المالية ، الا أنه ليس من شك في أنه بعد نفاذ القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٥٣ الذي قام ،

حسبها صرحت بذلك مذكرته الايضاحية ، على أساس أهمية تلك الوظائف وما تتطلبه ادارة المرافق العامة لوزارة الاشغال من وجوب مراعاة الدقة في اختيار الاشخاص الذين يقومون بأعباء هذه الوظائف الرئيسية ليس من شك في أن هذا القانون إنما أقر الوضع الذي كان العمل جاريا عليه من قبل في وزارة الاشغال العمومية ، وهو استناد هذه الوظائف الرئيسية بالأختيار الى من تراه - بحسب تقديرها - جديرا بالاضطلاع بها ، وأن يكون التعيين في هذه الوظائف من قبل هو الأساس في الترقيات الى ما يعلوها من وظائف أعلى مستقبلا بالتطبيق للقانون المذكور . وغنى عن القول أن المشرع لم يقصد أن يجعل نفاذ القانون المذكور مثبت الصلة بما استقرت عليه الاوضاع من قبل ، بل يبين من روحه وفحواه أنه أراد أن يربط الماضي بالحاضر في هذا الخصوص ، نظرا لارتباط ذلك بالمصلحة العامة كما أكدته المذكرة الايضاحية ، والقول بغير ذلك يؤدي الى أحد وضعين لا ثالث لهما : إما الى اهدار التعيينات التقليدية السابقة برمتها وإعادة النظر فيها بسلطة تقديرية جديدة ، وظاهر أن هذا الفرض بعيد عن قصد الشارع لما يترتب عليه من زعزعة الاوضاع ، وأما أن تصدر قرارات جديدة مرددة للاوضاع السابقة في تلك الوظائف التقليدية وهو مجرد تكرار شكلي للقرارات السابقة ، وهذا الفرض الآخر بعيد كذلك عن قصد الشارع تنزيها له عن التكرار وتحصيل الحاصل ، ولذلك فإن الاقرب الى القصد هو - كما سبق القول - ربط الماضي بالحاضر وقرار ما تم من أوضاع في هذا الخصوص ، لتكون أساسا لتطبيق القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٥٣ في مرحلته الاولى . ومع ذلك فإن جان شئون الموظفين حين نظرت في الترقيات بالتطبيق للقانون المذكور في هذه المرحلة إنما أتمت عملها على أساس القرارات التقليدية السابقة باعتبارها مستقرة مفروغا منها ، وإذا قيل في الجدل بأنها كانت تملك إعادة النظر فيها ، فإن هذا القول مردود بما ثبت من أنها أتمت عملها على أساس اقرار ما انطوت عليه تلك القرارات .

( القضية رقم ٩١١ سنة ٣ ق بالهيئة السابقة )

لم يطعن فيه في الميعاد فقد أصبح حصيماً من الالغاء .

٢ - في الطعن في ترتيب الاعدمية يجب التفريق بين وضعين : الاول اذا كان القرار قد حدد ترتيب الاعدمية بين المرشحين في قرار واحد ، وكان هذا الترتيب مقصوداً ليمتج أثره في خصوص الاسبقية بين الزملاء ، فليس من سمات عندنا في أن هذا القرار له أساساً من امرنا الدائري في ترتيب الاعدمية ، نصيباً ، وينبغي الطعن فيه في الميعاد ، وانوضح المبدأ الا يصدر مثل هذا القرار الفردي المستند لاسبعية الاعدمية بين الزملاء ، وانما قد يوضع سوف يترتب الاعدميات على أساس سرر تنظيمي عام دون أن يصدر قرار فردي محدد لهذه الاسبعية بين الزملاء ، فيجوز لصاحب الشأن اذا ما صدر بعد ذلك قرار فردي بتعيينه ان يطعن فيه في الميعاد دون الاحتجاج عليه لا بسبق صدور القرار التنظيمي العام وفوات ميعاد الطعن فيه ولا بكشف ترتيب الاعدمية مادامت الدعوى تنصب بالذات على الغاء القرار الفردي المتضمن تحديد الاعدمية بين الاقران ، كما يجوز الطعن في القرارات التنظيمية العامة بأحد طريقين : اما بالطريق المباشر ، أي بطلب الغائها في الميعاد القانوني ، أو بالطريق غير المباشر في أي وقت عند تطبيقها على الحالات الفردية ، أي بطلب عدم الاعتداد بها لمخالفتها للقانون ، وذلك عند انطعن في القرارات الفردية بالالغاء ، كما أن كشف ترتيب الاعدميات التي لم يصدر بها قرار اداري ينشئ المركز القانوني في خصوص تحديد الاعدمية من يملكه لا ترقى الى مرتبة القرار الاداري ولا تعسب أن تكون مجرد عمل عادي .

( القضية رقم ٩١٢ سنة ٣ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة السيد علي السيد رئيس مجلس الدولة ، وسيد علي السراوي ، والسيد ابراهيم الديواني ، وعلى ابراهيم بغدادى والدكتور محمود سعد الدين الشريف المستشارين )

٢٤٥

٣ يناير سنة ١٩٥٩

١ - مصلحة في الدعوى . صدور قرار بنقل موظف من الكادر الكتابي الى الكادر الاداري ووضعه في كشف

٢٤٤

٣ يناير سنة ١٩٥٩

١ - اقدمية . القرار الصادر بالترقية ينشئ مركزاً قانونياً من ناحية الموازنة في ترتيب الاعدمية في الترقية بين ذوي الشأن . الطعن في القرار المذكور يجب أن يقدم في الميعاد والا كان غير مقبول .

ب - اقدمية . تحديد ترتيب الاعدمية يكون بطريقتين : (١) القرار يحدد الاعدمية بين المرشحين في قرار واحد . (٢) بوضع كشف بترتيب الاعدميات على أساس قرار تنظيمي عام دون أن يصدر قرار فردي محدد لاسبعية الطعن في الحالة الاولى يكون في القرار الصادر بإنشاء المركز الدائري في ترتيب الاعدمية . جواز الطعن في الحالة الثانية في حالة صدور قرار فردي بترقية . سبق صدور القرار التنظيمي وفوات ميعاد الطعن فيه وصدور كشف بترتيب الاعدمية . لا يحتج به . أساس ذلك .

### المبادئ القانونية

١ - ان القرار الصادر بالترقية ينشئ المركز القانوني فيها بانثاره في نواح عدة ، سواء من ناحية تقديم الموظف الى الوظيفة أو الدرجة الاعلى أو من ناحية التاريخ الذي تبدأ منه هذه الترقية ، أو من ناحية الموازنة في ترتيب الاعدمية في الترقية بين ذوي الشأن ، فيجب أن يكون القرار الاداري في هذه النواحي المتعددة للمركز القانوني مؤزناً بميزان القانون فيها جميعاً ، والا كان مخالفاً للقانون ، كما يجب أن يقدم الطعن في القرار المذكور لمخالفته للقانون في أي ناحية من تلك النواحي في الميعاد القانوني والا كان غير مقبول . ومتى كان الشكائب من الاوراق أنه وان كان المدعى وزملاؤه قد رفقوا جميعاً في ٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ الى وظيفة مساعد مدير أعمال ووكلاء هندسة من الدرجة الرابعة ، الا أنه في ترتيب الاعدمية بينهم وضع المدعى بعد زملائه ، اذ اتجهت نية الادارة قصداً الى ذلك للموازنة بينهم على أساس هذا الترتيب ، فكان يتعين على المدعى أن يطعن بالالغاء في هذا القرار في الميعاد القانوني ، أيا كان الأساس الذي استند اليه هذا القرار فيما ذهب اليه من ترتيب في الاعدمية ، ولو كان مخالفاً للقانون ، أما وهو



الاعلى لا يستصحبون أقدمياتهم في الدرجة السادسة الكتابية ، فلا يحل دورهم في الترقية الى الدرجة الخامسة الادارية ، وأن المطعون عليه يعتبر أسبق منهم في هذه الدرجة السادسة الادارية ، وأجلى بالترقية قبلهم الى الدرجة الخامسة . وبهذه المثابة يعتبر طعنه بالغاء القرارات متضمنا القرارات معا بما يغنى عن انتظار الفصل في تظلمه ، ما دام قد اضطر لاقامة الدعوى بالطعن في القرار الاول في آخر الميعاد .

( القضية رقم ٣٣ سنة ٤ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة السيد علي السيد رئيس مجلس الدولة ، وسيد علي الدمراوى ، وعلى ابراهيم بغدادى ، ومصطفى كامل اسماعيل ، والدكتور ضياء الدين صالح المستشارين )

٢٤٦

١٠ يناير سنة ١٩٥٩

قرار ادارى . الاصل أنه لا يجوز لقرار ادارى أن يعطل تنفيذ حكم قضائى . جواز ذلك استثناء ان كان يترتب على تنفيذ الحكم فورا اخلال خطير بالصالح العام يتعدى تداركه . مثال بالنسبة لقرار صادر من وزير التربية بموافقة رئيس الجمهورية بالاستيلاء على عقار تشغله مدرسة خاصة بجمعية بعد صدور حكم باخلائه بالتطبيق للقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ . اتفاق ملاك المبنى المحكوم باخلائه وممثل الجمعية المستأجرة بعد ذلك على تسوية النزاع الخاص بالتغيرات فى المبنى التى كانت سببا للحكم بالاخلاء وتمهد الجمعية بالاخلاء فى ميعاد محدد والا كان ملاك المبنى الحق فى تنفيذ حكم الاخلاء . اطلاع الوزارة على ذلك وعدم اعتراضها . دلالة ذلك على أن المنازعة فى القرار الادارى أصبحت منتهية . للخصوم فى هذه الحالة المنازعة فى تنفيذ حكم الاخلاء المبنى حسما انتهى اليه اتفاقهم .

#### المبدأ القانونى

لئن كان الاصل أنه لا يجوز للقرار الادارى أن يعطل تنفيذ حكم قضائى ، وان كان مخالفا للقانون ، الا أنه اذا كان يترتب على تنفيذه فورا اخلال خطير بالصالح العام يتعدى تداركه كجبروت فتنة أو تعطيل سير مرفق عام ، فيرجع عندئذ الصالح العام على الصالح الفردى الخاص ، ولكن بمراعاة أن تقدير الضرورة بقدرهتنا ، وأن يعرض صاحب الشأن ، ان كان لذلك وجبه . كما أنه ولئن كان لوزير التربية والتعليم بموافقة السيد رئيس الجمهورية أن يصدر

الاقدمية فى ترتيب سابق على المدعى وترقيته الى الدرجة الخامسة . توافر شرط المصلحة للمدعى فى الطعن فيه ولو لم تكن مدة الثلاث السنوات اللازمة لترقيته الى الدرجة الخامسة قد انقضت . أساس ذلك .

ب - دعوى . دعوى بطلب الغاء قرار صادر بترقية موظف . لا تقبل الا بعد التظلم من القرار وانتظار الموعيد المقررة للبت فيه . الطعن فى قرارات متتالين صدرا بالترقية بعد انتهاء المواعيد المذكورة بالنسبة للتظلم المقدم فى أولهما دون الثانى . قبولها متى كان القرار الثانى يعتبر استمرار للقرار الاول ومقتضى له وكان المدعى قد اضطر لرفعها قبل انقضاء الميعاد بالنسبة للقرار الاول . مثال .

#### المبادئ القانونية

١ - اذا كان القرار الصادر بنقل موظفين من الكادر الكتابى الى الكادر الادارى قد وضعهم فى كشف الاقدمية فى ترتيب سابق على المطعون عليه وترقيتهم الى الدرجة الخامسة فان له مصلحة محققة فى طلب الغاء هذا القرار ، حتى ولو لم تكن قد انقضت مدة الثلاث السنوات اللازمة للترقية الى الدرجة الخامسة ، ذلك أنه ليس من شك فى أن الاسبقية فى ترتيب الدرجة السادسة لها أثرها الحاسم حالا او مالا فى الترقية الى الدرجة الخامسة ، فمن مصلحته الطعن فى هذا القرار بدعوى أن المطعون فى ترقيتهم لا يستصحبون قانونا أقدمياتهم فى الدرجة السادسة الكتابية عند نقلهم فى الكادر الادارى .

٢ - اذا كان القرار الثانى المطعون فيه لا يعدو أن يكون فى حقيقته استمرارا للقرار الاول ومقتضى له ، اذ ينبع من نفس الفكرة التى صدر عنها القرار الاول ، وهى أن المنقولين جميعا من الكادر الكتابى الى الكادر الادارى يستصحبون جميعا أقدمياتهم فى الدرجة السادسة فى هذا الكادر عند نقلهم الى الكادر الاعلى ، وأنه بناء على هذه الاقدمية يحل دورهم فى الترقية الى الدرجة الخامسة ، فصلا بين القرارين المطعون فيهما بالالغاء على هذا الاساس . اذا كان ذلك كذلك ، فان المطعون عليه اذ يطعن فيهما انما يقيم طعنه على أساس قانونى واحد بالنسبة اليهما معا ، هو أن هؤلاء المنقولين من الكادر الادنى الى الكادر

وطلب الى الاستاذ المذكور الاطلاع عليه وحفظه لديه . وكل ما تقدم قاطع في الدلالة على أن المنازعة في القرار الاداري ذاته قد أصبحت منتهية ، بعد اذ تبين أن هذا القرار كان قد صدر للضرورة الوقتية الملجئة ، وهي تفادي تشريد التلميذات كما سلف ايضاحه ، وأن هذا القرار قد استنفذ أغراضه بعد اذ قبل المدعون أنفسهم امهال الجمعية في الاخلاء مدة بعد أخرى ، الى أن انتهت المفاوضات في هذا الخصوص بين ذوي الشأن بالاتفاق المشار اليه ، وهو اتفاق جديد سوى النزاع الخاص بالتغيرات في المبنى وقدر فيه التعويض المناسب على الوجه الذي ارتضاه الطرفان ، وتعهدت الجمعية في الوقت ذاته بالاخلاء في ميعاد معين ، والا كان للمدعى الحق في تنفيذ الحكم بالاخلاء ، وقد كان ذلك كله - كما سلف القول - بعلم الوزارة واقرارها ، فيتعين - والحالة هذه - القضاء باعتبار المنازعة الادارية في القرار الاداري الخاص بالاستيلاء المسبب الذي قام عليه قد أصبح منتهيا ، والخصوم وشأنهم في المنازعة الخاصة بتنفيذ حكم الاخلاء المدني حسبما انتهى اليه اتفاقهم .

( القضية رقم ٧٢٤ سنة ٣ ق رئاسة وعضوية البادة الاساتذة السيد علي السيد رئيس مجلس الدولة ، وسيد علي المرادي ، وعلي ابراهيم بغدادى ، والدكتور محمود سعد الدين الشريف ، والدكتور فيياء الدين صالح المستشارين ) .

## ٢٤٧

١٠ يناير سنة ١٩٥٩

مرتب . الفقرة الرابعة من المادة ١٣٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ نصها على منح موظفي الدرجة الثامنة الحاصلين على مؤهل دراسي متوسط يقل عن شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان أو التجارة المتوسطة أو ما يعادلها الذين تقل مرتباتهم عن البداية الجديدة للدرجة علاوة واحدة بحيث لا يزيد المرتب على بدايتها . عدم سريان هذا النص على موظفي الدرجة الثامنة الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان أو التجارة المتوسطة أو ما يعادلها . استحقاق هؤلاء أول بداية الدرجة الجديدة . جواز تعيين من يحملون مؤهلات دراسية متوسطة أقل في الدرجة الثامنة واستحقاق هؤلاء لبداية الدرجة اذا عينوا في ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وعدم استحقاقهم هذه البداية اذا عينوا قبل نفاذه . لا يخل بسلامة هذا التفسير . حكمة هذه المغايرة في المعاملة . الحكم الوارد

قراراته بالاستيلاء على أى عقار يكون خاليا اذا كان لازما لحاجة الوزارة أو إحدى الجامعات أو غيرها من معاهد التعليم على اختلاف أنواعها ، وذلك بالتطبيق للقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ الذى تجدد العمل به بعد ذلك ، وان العقار لا يعتبر حاليا جائز الاستيلاء عليه الا اذا كان لا يوجد ثمت مانع قانوني من ذلك ، ولا يجوز فى الاصل أن يستعمل قرار الاستيلاء كأداة لإعادة يد شخص حكم باخلائه من العقار اذا كان السبب فى الحكم عليه بالاخلاء هو اخلاله بالتزاماته اخلالا أضر بالعقار وبمالكه ، الا اذا كان قرار الاستيلاء قد صدر بناء على الاصل المتقدم علاجا لضرورة ملجئة حتى لا يتعطل سير مرفق التعليم وتقدر الضرورة عند ذلك بقدرها - لئن كان ذلك كله هو كما تقدم - الا أنه يبين من عناصر المنازعة أن الذى أجاز وزارة التربية والتعليم لاستصدار قرار الاستيلاء المطعون فيه - كما يبين من المذكرة المرفوعة الى مجلس الوزراء - هو أن المدرسة المحكوم باخلائها تنتظم حوالى الالف طالبة ، وترتب على الاخلاء فورا تشريدهن وتعطيل سير مرفق التعليم بالنسبة لهن ، مما لا يتفق مع المصلحة العامة بأية حال ، فأريد بالقرار المذكور تفادى هذه النتائج الخطيرة . فيكون القرار والحالة هذه قد صدر لضرورة ملجئة اقتضاها الصالح العام ، وقد جرت بعد ذلك مفاوضات بين المدعين وبين ممثلى الجمعية ، أمهلت الجمعية خلالها للاخلاء ريثما تتدبر مكانا آخر . ثم انتهت بعد ذلك هذه المفاوضات باتفاق سوى فيه النزاع الخاص بالتغيرات فى المبنى - تلك التغيرات التى كانت سببا للحكم بالاخلاء - وقدر التعويض المناسب على الوجه الذى ارتضاه الطرفان ، ثم تعهدت الجمعية بالاخلاء فى ميعاد معين ، والا كان للاك المبنى الحق فى تنفيذ حكم الاخلاء ، وقد كان ذلك كله باطلاع الوزارة وعدم اعتراضها ، كما يدل على ذلك الخطاب المرسل من منطقة القاهرة الشمالية الى أحد المدعين ووكيلهم الذى أرفق به صورة من عقد الاتفاق المذكور ، وذكر فى الخطاب ليانا لهذا العقد أنه « بخصوص استمرار شغل المبنى المؤجر لمدرسة البنات السابقة للجمعية مرة أخرى غايتها ... » ،



في أولوية التعيين هو الاسبقية في النجاح ،  
 حتي ولو كان الاسبق في الامتحان يحمل مؤهلا  
 أدنى من شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان  
 شهادة التجارة المتوسطة أو ما يعادلها ، ولم  
 يكن التعيين في الدرجة الثامنة الفنية أو  
 الكتابية قبل نفاذ هذا القانون مشروطا فيه  
 اجتياز مثل هذا الامتحان وبأسبقية النجاح  
 فيه . وليس من شك في أن الوضع الجديد قد  
 أصبح في أساسه يختلف عن الوضع السابق  
 ويبرر معاملة الجديد معاملة خاصة تناسب مع  
 ضرورة اجتياز الامتحان والنجاح فيه ، مما  
 لم يكن مطلوبا في الوضع السابق . ولا وجه  
 لا ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أن الفقرة  
 الرابعة من المادة المشار اليها مقصورة الاثر  
 على من يعين في الدرجة الثامنة الفنية أو  
 الكتابية ابتداء بمؤهل ، فلا تشمل المرقى من  
 الدرجة التاسعة الى الدرجة الثامنة - لا وجه  
 لذلك ، لان الفقرة المذكورة انما خصصت  
 استحقاق بداية الدرجة الجديدة بمن كان حاملا  
 لشهادة الدراسة الثانوية قسم ثان أو التجارة  
 المتوسطة أو ما يعادلها ، فلا يستحق هذه  
 البداية اذن من كان يحمل مؤهلا دراسيا اقل  
 من ذلك ولو كان يجيز لترشيح للتعين في تلك  
 الدرجة طبقا للقانون الجديد والمرسوم السالف  
 الذكر ، هذا المؤهل الذي قد ينحدر الى شهادة  
 الكفاءة أو ما يعادلها ، وهو على أي الاحوال أعلى  
 من شهادة اتمام الدراسة الابتدائية ، فيخرج  
 من هذا التخصيص بالبداية الجديدة ، بحكم  
 اللزوم من باب أول ، من كان مؤهله أدنى من  
 ذلك كحامل الشهادة الابتدائية أو غير الحامل  
 لأي مؤهل .

( القضية رقم ٣٢ سنة ٤ ق رئاسة وعضوية السادة  
 الاساتذة السيد علي السيد رئيس مجلس الدولة ، وسيد  
 ابراهيم الديواني ، وعلى ابراهيم بغدادي ، ومصطفى كامل  
 اسماعيل وعبد المنعم سالم مشهور المستشارين )

٢٤٨

١٠ يناير سنة ١٩٥٩

١ - علاوة . احكام كادر سنة ١٩٣٩ الصادر به منشور  
 المالية رقم ٤ لسنة ١٩٣٩ في شأن العلاوات . الاصل الا  
 تمنح العلاوات طبقا لاحكام هذا الكادر الا من وفر متوسط  
 الدرجات وتوكل اذا لم يكف هذا الوفرة في سنة ما الى

في الفقرة الرابعة يشمل المرقى من الدرجة التاسعة الى  
 الدرجة الثامنة متى كان حاصلا على مؤهل دراسي اقل من  
 شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان أو التجارة المتوسطة  
 أو ما يعادلها .

## المبدأ القانوني

ان نص الفقرة الرابعة من المادة ١٣٥ من  
 القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام  
 موظفي الدولة انما يتحدث عن موظفي الدرجة  
 الثامنة الفنية والكتابية الحاصلين على مؤهل  
 دراسي متوسط يقل عن شهادة الدراسة  
 الثانوية قسم ثان أو التجارة المتوسطة أو ما  
 يعادلها ، ومرتباتهم وقت نفاذ القانون المذكور  
 كانت اقل من البداية الجديدة ، فخرج من نطاق  
 تطبيق هذه الفقرة اذن موظفو الدرجة الثامنة  
 الفنية والكتابية الحاصلون على شهادة الدراسة  
 الثانوية قسم ثان والتجارة المتوسطة أو ما  
 يعادلها ، فهؤلاء يستحقون اول بداية الدرجة  
 الجديدة ان لم يكونوا قد بلغوها . أما من عدا  
 هؤلاء ممن يحمل مؤهلا دراسيا متوسطا اقل  
 كشهادة الثقافة العامة أو الدراسة الثانوية  
 قسم أول . . . الخ ، ومع ذلك يجوز ترشيحه  
 للتعين ابتداء في الدرجة الثامنة بالتطبيق  
 للمادة الخامسة من المرسوم الصادر في ٦ من  
 أغسطس سنة ١٩٥٣ ، المنشور في ١٠ منه ،  
 فلئن كان يستحق اول بداية الدرجة الجديدة  
 اذا عين في ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١  
 والمرسوم المشار اليه . ولا يفيد من هذه  
 البداية من كان يحمل مثل هذا المؤهل الاقل  
 ولكنه عين قبل نفاذ القانون المذكور . وقد  
 يبدو في ذلك شلوذ ظاهري ، الا أنه لا اجتهاد  
 في هذا الشأن مع صراحة النص . على ان حكمة  
 المغايرة في المعاملة قد ترجع في نظر الشارع  
 الى أنه أصبح لا يجوز التعيين في الدرجة الثامنة  
 الكتابية أو الفنية طبقا للمادتين ١٥ و ١٦ منه  
 ايا كان المؤهل الذي يحمله المرشح للتعين على  
 ما فيه من تفاوت الا بعد اجتياز امتحان مسابقة  
 يجريه ديوان الموظفين ، ويعين الناجحون في  
 هذا الامتحان المقرر لشغل الوظيفة بحسب  
 درجة الاسبقية الواردة في الترتيب  
 النهائي لنتائج الامتحان التحريري  
 والشخصي ، ففرن الشوارع الى جانب المؤهل  
 ضرورة النجاح في امتحان المسابقة وجعل المناط



أحكام هذا المشروع في الدرجتين الشاملة والسابعة يمنحون علاوة دورية كل سنتين أو ثلاث بحسب الحالة حتى تبلغ ماهياتهم ٩٦ ج سنويا ، + ومقاد هذا أن العلاوات، وهي أصلا لا تمنح الا من وفر متوسط الدرجات وتؤجل اذا لم يكف هذا الوفر في سنة ما الى السنة التالية ، أوقف صرفها وقتيا بصفة عامة بكادر سنة ١٩٣٩ الى أن يتحقق في اعتمادات الوظائف بالميزانية على حسب متوسط الدرجات وفر بينها وبين الماهيات الفعلية يسمح بمنحها . وانما استثنى المشرع من حكم هذا الوقف في نطاق حدود الفقرات من (أ) الى (و) من المادة الثانية من باب الاحكام المؤقتة للعلاوات وظائف مختلفة من الموظفين والمستخدمين الموجودين في الخدمة وقت نفاذ الكادر الجديد ، كما استثنى في الفقرة (ز) من المادة ذاتها وظائف اخرى من الموظفين الذين يعينون في ظل أحكام هذا الكادر ، وهم الموظفون ورؤساء المدارس الالتزامية المعينون في الدرجتين الثامنة والسابعة، ومنهم المدعى ، فقضى بأن يمنح هؤلاء علاواتهم الدورية كل سنتين أو ثلاث سنوات بحسب الحالة الى أن تبلغ ماهيتهم ثمانية جنيهاً شهريا . ومقتضى هذا أن يوقف منحهم اياها بعد بلوغ ماهيتهم هذا القدر ، اذ يشترط الاستثناء الذي قرر لهم ، وعندئذ يرتدون الى القاعدة العامة ، وهي وقف العلاوة أسوة بسائر الموظفين ، فلا يمنحون علاوة بعد ذلك ، وقد عومل المدعى على هذا الاساس معاملة صحيحة .

٢ - أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ بقواعد الانصاف نص على ما يأتي « حاملو شهادة الدراسة الثانوية ( القسم الثاني ) وما يعادلها الموجودون الآن في الخدمة في أقل من الدرجة الثامنة يمنحون هذه الدرجة فوراً ، وسوى ماضى خدمتهم على هذا الاساس ، بافتراض أنهم عينوا ابتداء بماهية ٧٥٠٠ ج ، زيدت بمقدار نصف جنيته كل سنتين الى ١٠ جنيهاً ، ثم منحوا بعد ذلك العلاوات المقررة ... » وقد صدر كتاب وزارة المالية الدوري ملف رقم ٢٣٤ - ٣٠٢/١ في ٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٤ مردداً هذا المعنى في البند ٧ منه . وظاهر من هذا أن التسوية

السنة التالية . وقف صرف العلاوات بصفة عامة وقتيا الى أن يتحقق في اعتمادات الوظائف بالميزانية وفريسمح بمنحها . استثناء المشرع في الفقرات من (١) الى (٩) من المادة الثانية طوائف مختلفة من الموظفين والمستخدمين الموجودين في الخدمة وفي الفقرة (ز) من تلك المادة طوائف اخرى من الموظفين الذين يعينون في ظل أحكام هذا الكادر . الاستثناء الوارد في الفقرة (ز) مقتضاه أن يمنح الموظفون المنصوص عليهم فيها علاواتهم الدورية كل سنتين أو ثلاث سنوات الى أن تبلغ ماهياتهم ثمانية جنيهاً شهريا . يقتضى ذلك وقف منحهم العلاوات بعد بلوغ ماهياتهم هذا القدر .

ب - انصاف . قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ وكتاب وزارة المالية الدوري ملف رقم ٢٣٤ - ٣٠٢/١ في ٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٤ . اجازتهما زيادة ماهية الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية (القسم الثاني) وما يعادلها الموجودين في الخدمة في أقل من الدرجة الثامنة الى أن تبلغ عشرة جنيهاً مع منح العلاوات التي كانت مقررة في كل عهد . مقتضى هذه التسوية الافتراضية تدرج مرتباتهم وزيادتها على أسس اعتبارية مرتبطة بمواعيد تترك الى الماضي ثم تخضع بعد ذلك للاوضاع والقواعد المعمول بها في شأن العلاوات في كل عهد حتى تاريخ صدور قواعد الانصاف . انتهاء مفعول قواعد الانصاف بالنسبة الى الموظف بمجرد اعمالها في حقه - مثال .

#### المبادئ القانونية

١ - ان كادر سنة ١٩٣٩ الصادر به منشور المالية رقم ٤ لسنة ١٩٣٩ ملف رقم ٢٣٤ - ١٤/٢ في ٤ من مايو سنة ١٩٣٩ نص في المادة الاولى من باب العلاوات على أن « تمنح العلاوات من وفر متوسط الدرجات ... » ونص في المادة الثالثة من هذا الباب على أنه اذا لم يكف الوفر في سنة ما لمنح جميع المستحقين نقل من لم يمنحوا علاواتهم الى السنة التالية وفضلوا على من استحقوها لأول مرة في هذه السنة ، ولا يغير هذا النقل الاضطرابي موعد العلاوة ، كما نص في صدر المادة الثانية من باب الاحكام المؤقتة للعلاوات على أنه « الى أن يتحقق في اعتمادات الوظائف بالميزانية على حسب متوسط الدرجات وفر بينها وبين الماهيات الفعلية يسمح بمنح العلاوات الاعتيادية والعلاوات المكملة للماهية للوصول الى بداية الدرجة - يوقف صرفها بصفة عامة ... » واستثنى من ذلك حالات على سبيل الحصر منها ما نص عليها في الفقرة (ز) من هذه المادة التي جاء بها « الموظفون ورؤساء المدارس الالتزامية الذين يعينون تحت

والمنفذ بكتاب وزارة المالية الدورية ملف رقم ف ٢٣٤ - ٢٤/٥ ، وقفت ١٢ الصادر في ٣ من ابريل سنة ١٩٤٧ ، اذ فضلا عن عدم تحقق شروط هذا القرار في حالته ، فانه قد انتفع بتحسين في ماهيته نتيجة لتطبيق قواعد الانصاف ، وقد قضى القرار المشار اليه بالا تمنح العلاوة المذكورة للموظفين والمستخدمين الذين انتفعوا بهذا التحسين .

« القضية رقم ٥٦ سنة ٤ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة السيد علي السيد رئيس مجلس الدولة ، والامام الامام الخريبي ، وعلى ابراهيم بغدادى ، ومصطفى كامل اسماعيل ، وعبد المنعم سالم مشهور المستشارين » .

٢٤٩

١٠ يناير سنة ١٩٥٩

١ - طعن : صدور حكم من محكمة ادارية مجيبا المدعى الى بعض طلباته في ظل القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٤ . طعن المدعى والجهة الادارية في هذا الحكم امام محكمة القضاء الادارى . صدور حكم من محكمة القضاء الادارى في الطعن المقدم من المدعى وعدم صدور حكمها في الطعن المقدم من الجهة الادارية . طعن هيئة المفوضين في الحكم من محكمة القضاء الادارى امام المحكمة الادارية العليا . ذلك يقتضى ضم الدعوى التي لا تزال منظورة امام محكمة القضاء الادارى الى الطعن المنظور امام المحكمة الادارية العليا للحكم فيهما بحكم واحد . اساس ذلك .

ب - بدل انتقال : تقرير بدل انتقال ثابت لبعض اطباء القسم الطبى بمصلحة السكك الحديدية . علة ذلك هو تعويضهم جزافا ببدل ثابت نظير ما يتفقونه في الانتقال الى منازل المرضى . هذا البدل مزية من مزايا الوظيفة العامة منوط بمنحه يتوافر الحكمة التي دعت الى تقريره . القصد من تحديد البدل بمبلغ ثابت ان مقداره معين سلفا بصفة اجمالية متى تحقق سببه . عدم جواز منحه لقاء اعمال اضافية تخرج عن نطاق هذه الغاية .

ج - بدل انتقال : مطالبة طبيب بمصلحة السكك الحديدية ببدل انتقال عن فترة معينة . استحقاقه لهذا البدل عن المادة التي تضمنت انتقالاته لزيارات منزلية فقط . قيامه بالزيارات المنزلية نيابة عن زملائه اثناء اجازاتهم لا يمنح من استحقاقه لهذا البدل . وجوب استئصال ماتقاضاه الموظف فعلا من بدل انتقال من قيمة هذا البدل .

### المبادئ القانونية

١ - اذا كان الثابت من الاوراق ان وزارة المواصلات طعنت من جانبها في الحكم الصادر من المحكمة الادارية لوزارة المواصلات ومصلحة السكك الحديدية امام محكمة

التي قضت بها القواعد المذكورة راجازت فيها زيادة الماهية الى ان تبلغ عشرة جنيهات شهريا مع منح العلاوات التي كانت مقررة في كل عهد ، انما هي تسوية افتراضية تعالج - باثر رجعي - ماضى خدمة الموظفين الموجودين في الخدمة فعلا وقت صدورهما ، فتدرج مرتباتهم وتزاد على اساس اعتبارية مرتبطة بهواعيد ترتد الى الماضى ، ثم تخضع بعد ذلك للاوضاع والقواعد المعمول بها في شأن العلاوات من منح أو منح في كل عهد حتى تاريخ صدور قواعد الانصاف . ومتى توافرت شروط هذه التسوية فانها تتم مرة واحدة ، ثم ينتهى مفعول تلك القواعد بالنسبة الى الموظف بمجرد اعمالها في حقه . وقد جرت عبارة قواعد الانصاف بلغة الماضى ، مما يتعين معه قصر تطبيقها في الدائرة الزمنية المحددة ، بحيث لا تتعدى تاريخ صدور قرار الانصاف في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ . فانما ما سويت حالة الموظف بالتطبيق لقواعد الانصاف فقد استنفدت هذه القواعد اغراضها بالنسبة له ، واتخذ الموظف بعد ذلك طريقه الطبيعى من حيث العلاوات والترقيات ، مثبت الصلة بالانصاف ، فلا يطبق هذا الانصاف في حقه الا مرة واحدة ، وحسبه انه رفع من درجته وماهيته الى القدر المقرر لمؤهله . ولما كان المدعى معينا في ظل كادر سنة ١٩٣٩ وخاضعا لاحكامه بما فيها الفقرة (ز) من المادة الثانية لمن الاحكام المؤقتة للعلاوات ، وكانت حالته قد سويت بالتطبيق لقواعد الانصاف تسوية صحيحة ، كما طبق في حقه قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من اكتوبر سنة ١٩٤٩ والمنفذ بكتاب وزارة المالية الدورية رقم ف ٢٣٤ - ٢٤/٥ م ١٢ الصادر في ١٩ من اكتوبر سنة ١٩٤٩ ، بمنحه علاوة دورية ابتداء من اول مايو سنة ١٩٤٩ ، بعد سبق منحه علاواته الدورية الى ان بلغ مرتبه ٩٦ ج سنويا ، فانه لا يكون على حق في دعواه ، كما لا حق له في الافادة من قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ بمنح علاوة جديدة للموظفين والمستخدمين الدائمين والمؤقتين والخدمه والخارجين عن هيئة العمال ،



بقطع النظر عن الزيارات أو الانتقالات الحاصلة في الشهور الأخرى قلت أو كثرت ، ذلك أن هذا البديل هو مزية من مزايا الوظيفة العامة منوط بمنحه بتوافر الحكمة التي دعت إلى تقريره وهي عدم تحميل الموظف ما اقتضت طبيعة وظيفته أن يتفقه في سبيل أدائها ، لا أن يكون مصدر ربح له . ومن أجل هذا نصت المادة ١٣ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال للموظفين الدائمين والمؤقتين والخارجين عن هيئة العمال التي وافق عليها مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٢٥ ، والمعدلة بقراري المجلس الصادرين في ٢٧ من يونيو سنة ١٩٣٦ و ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٣٨ ، على أنه « يحق لموظفي الحكومة ومستخدميها أن يستردوا المصاريف التي اضطروا إلى صرفها في خدمة الحكومة عن أجرة السفر بالسكك الحديدية أو بالترامواي ، وعن أجرة نقل أمتعتهم بالسكك الحديدية أو بالترامواي ، وعن أجرة العربات أو الركائب وعن نقل الأمتعة وحملها وشيائها » ، كما أن المادة ٥٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة - وهي التي صدر تنفيذ لها فيما بعد قرار رئيس الجمهورية بإصدار لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال في ١٨ من يناير سنة ١٩٥٨ - نصت في صدرها على أن « للموظف الحق في استرداد المصروفات التي تكبدها في سبيل الانتقال لتأدية مهمة حكومية » ، والأصل أن يقف هذا البديل عند حد استرداد المصروفات الفعلية والضرورية التي يضطر طبيب المصلحة إلى إنفاقها في سبيل انتقاله للزيارات المنزلية التي يؤديها بنفسه لعيادة المرضى والمصابين أو استعاقهم ، إلا أنه رأى - من قبيل التيسير في الإجراءات والمحاسبة وتبدير اعتمادات الميزانية بالنظر إلى طبيعة العمل في القسم الطبي بمصلحة السكك الحديدية - جعل مقدار هذا البديل ثابتا بطريقة جزائية ، كثرت الزيارات أم قلت ، مادامت قد تحققت بالفعل وليس معنى تحديد رقم ثابت في هذه الحالة أن يكون البديل مستحقا دائما ، وقعت

القضاء الإداري فيما قضى به من أحقية المدعي في صرف مرتب الانتقال المقرر له عن مدة الأربعة الأشهر التي قام فيها بالزيارات المنزلية طبقا لقرار مجلس إدارة مصلحة السكك الحديدية الصادر في ٩ من مارس سنة ١٩٥٣ ، وكانت هذه الدعوى لاتزال منظورة أمام محكمة القضاء الإداري حتى الآن - إذا كان الثابت هو ما تقدم ، فإنه ينبغي ضمها إلى الطعن المقدم من رئيس هيئة مفوضي الدولة في الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري في طعن المدعي في حكم المحكمة الإدارية المشار إليه ، وذلك للحكم فيهما بحكم واحد ، نظرا إلى وحدة الموضوع لكون السعويين وجهي طعن عن حكم واحد . ذلك أن الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا يشترط النزاع برمته في الموضوع المطروح عليها لتنزل حكم القانون فيه ، لما لها من سلطة التعقيب على الحكم المطعون فيه ، حتى لا تغل يدها عن أعمال سلطتها هذه ، وهي آخر المطاف في نظام التدرج القضائي ، منعا من تضارب الأحكام ، وحسما للمنازعات بحكم تكون الكلمة العليا فيه لأعلى درجة من درجات التقاضي في النظام القضائي .

٢ - إن بدل الانتقال إنما تقر منحه لبعض أطباء القسم الطبي بمصلحة السكك الحديدية بالإضافة إلى ما يتقاضونه من مرتبات لحكمة أفصحت عنها المذكرات المتعاقبة التي تقدم بها - في مختلف المناسبات - مدير عام المصلحة إلى مجلس إدارتها ووافق عليها هذا الأخير ، وهي تعويضهم بصفة إجمالية جزائية ببديل ثابت عما يتكبدهونه من نفقات نظير الركائب التي يتحملونها في انتقالاتهم خارج مقر عملهم الرسمي للقيام بزيارات منزلية للكشف على المرضى من موظفي ومستخدمي وعمال المصلحة الذين يقعدهم المرض عن تقديم أنفسهم إلى أطبائها بالعيادات المصلحية وإذا كانت علة تقرير بدل الانتقال هذا هي الانتقال الفعلي إلى منازل هؤلاء المرضى لزيارتهم فإن شرط استحقاقه هو القيام بهذه الزيارات ، ويتخلف هذا الشرط بانقطاعها ، ويحدد النطاق الزمني لاستحقاق هذا البديل بتحديد حكم طبيعته شهرا بشهر



الزيارات في شهر ما أم لم تقع ، لتفاوض ذلك مع الحكمة التي قام عليها منحه ، وهي رد المصروفات التي أنفقها الطبيب في انتقال تم بالفعل ، بل معناه أن مقدار معين سلفا بصفة اجمالية متى تحقق سببه . ولما تمت كانت غايته محددة على هذا الوجه ، فلا يسوغ الانحراف بها الى منحه لقاء جهود أو أعمال اضافية تخرج عن نطاق هذه الغاية مهما بلغت مشقتها ، ذلك أن الموظف طبقا لما نصت عليه المادة ٧٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة - مكلف أن يقوم بنفسه بالعمل المتوط به وأن يؤديه بدقة وأمانة ، وأن يخصص وقت العمل الرسمي لاداء واجبات وظيفته ، ويجوز تكليفه بالعمل في غير أوقاته الرسمية علاوة على الوقت المعين لها اذا اقتضت مصلحة العمل ذلك .

٣ - أن المراد في صرف بدل الانتقال هو حصول الزيارات المنزلية التي هي شرط استحقاق البدل . ولما كانت استشفاء الشهرية المقدمة من المدعى الى المصلحة عن المدة موضوع المنازعة ، من ٨ يناير سنة ١٩٤٩ حتى ٨ مارس سنة ١٩٥٣ ، قد بلغت خمسين كشفا ، منها كشوف عن أربعة أشهر فقط هي التي تضمنت انتقالات لزيارات منزلية بلغ مجموعها سبعة وعشرين زيارة دون باقي الكشوف ، فإنه لا يستحق بدل انتقال الا عن هذه الاشهر الاربعة فقط . ولا يغير من هذا أنه قام بالزيارات المنزلية خلالها نيابة عن بعض زملائه أثناء إجازاتهم ، مادام قد تحقق فيه شرط استحقاق البدل ، ومادام الغائب بالاجازة لا يتقاضى هذا البدل ، بل ينتقل صرفه الى القائم بعمله بما يرتفع معه اعتراض عدم كفاية الاعتماد المالي . بيد أنه لما كان قد تقاضى بدل انتقال عن المدة المذكورة فإنه يتعين استئصال ما قبضه بالفعل من قيمة البدل الكامل المستحق له عنها والذي قضت له به المحكمة الادارية بحكمها المطعون فيه من جانب المصلحة ( وزارة المواصلات ) أمام محكمة القضاء الاداري التي لا تزال منظورة ، ومن ثم فإن كلا من حكم محكمة القضاء الاداري المطعون فيه وحكم المحكمة الادارية يكون قد جانب

الصواب ، الاول فيما قضى به من استحقاق المدعى لمرتب الانتقال الثابت بواقع ٧٢ جنيها سنويا من تاريخ قيامه بالعمل بالقسم الطبي بمصلحة السكك الحديدية اعتبارا من ٨ من يناير سنة ١٩٤٩ مع ما يترتب على ذلك من آثار ، والثاني فيما أغفل من القضاء بخصم ماسبق صرفه للمدعى من مرتب الانتقال المقرر له عن مدة الاربعة الاشهر التي قام فيها بزيارات منزلية ، والتي قضى له بأحقية في صرف بدل انتقال عنها ، ويتعين - والحالة هذه - القضاء بالغاء الحكم المطعون فيه ، وباستحقاق المدعى لمرتب الانتقال المقرر به يقتضي قرار مجلس ادارة مصلحة السكك الحديدية الصادر في ٩ من مارس سنة ١٩٥٣ ، وذلك عن مدة الاربعة الاشهر فقط التي قام فيها بزيارات منزلية خلال الفترة من ٨ من يناير سنة ١٩٤٩ حتى ٨ من مارس سنة ١٩٥٣ ، بعد خصم ماسبق صرفه اليه من هذا البدل عن تلك المدة ، منعا لازدواج البدل الذي لا يجوز أن يتعدد .

( القضية رقم ٦١ سنة ٤ ق بالهيئة السابقة ) .

٢٥٠

١٧ يناير سنة ١٩٥٩

عمال القنال . عدم ورود مهنة العامل في كادر عمال القنال يقتضي تسوية حالته على اساس اقرب مهنة في الكادر العام لعمال الحكومة . مثال .

#### المبدأ القانوني

يبين من تقرير لجنة اعادة توزيع عمال القنال أنها قامت بتقرير درجاتهم وأجورهم بما يطابق مشيقاتها في الكادر العام لعمال الحكومة ان وجدت ، ولكن تبين لها عند عمل البحوث للمقارنة بين الحرف في الجيش البريطاني وفي كادر عمال الحكومة أنه توجد بعض الحرف في الجيش البريطاني لا مثيل لها في الحكومة ، فقربت اللجنة درجاتها الى الدرجة المقابلة لاقرب الحرف في الحكومة او المتفقة معها في طبيعة أعمالها . فاذا كان الثابت أنه لم يرد بكادر عمال القنال تقدير

بيد أن مجلس الوزراء أصدر قراراتين في شأن اعانة الغلاء على الوجه الآتي :

أولاً : القرار الصادر في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ ، وهو يقضى بتقرير فئات جديدة لاعانة الغلاء بالنسبة الى جميع موظفي ومستغلمي وعمال الحكومة بصورة عامة ، على أن تسري هذه الفئات من أول مارس سنة ١٩٥٠ .

ثانياً : القرار الصادر في ٢ من أبريل سنة ١٩٥٠ ، وهو يقضى بأن تكون الاعانة الاضافية لموظفي ومستغلمي وعمال الحكومة بمنطقة القناه وجهات سيناء والبحر الاحمر والصحراء الشرقية بزيادة اضافية قدرها ٥٠ ٪ من الفئات التي سبق أن قررها المجلس والتي أتتير اليها في ( أولا ) .

وبصدور هذين القرارين اعتبرت مصلحة السكك الحديدية أن الوضع الخاص بموظفي وعمال الخط ( القنطرة - رفح ) من حيث تقاضيتهم اعانة غلاء مزيدة نبليخ في بعض الاحيان ١٨٥ ٪ من الاجر الاصلي أصبح منتهياً ، استناداً الى انهم لا يختلفون عن باقي مستغلمي الحكومة وعمالها الذين يعملون في الجهات النائية السابق بيانها كجهات سيناء والصحراء الشرقية ٥٠٠٠ الخ ، ولذلك رأت مصلحة السكك الحديدية معاملة هذه البطائفة من الموظفين والعمال على أساس صرف مرتباتهم وأجورهم الاصلية مضافاً اليها اعانة الغلاء بفئتها اعتباراً من أول مارس سنة ١٩٥٠ ، مع أنها لم تستصبر قراراً من مجلس الوزراء في هذا التاريخ بالغاء قرارات سنة ١٩٤٨ ، وسريان قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ و ٢ من أبريل سنة ١٩٥٠ ، مما دعا بعض الموظفين والعمال الى تقديم ظلمات الى اللجان القضائية واقامة دعاوى أمام المحاكم الادارية ومحكمة القضاء الادارى ، وصدرت لصالحهم قرارات واحكام وقد أصدر المشرع القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٦ بالغاء قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ١٨ من أبريل سنة ١٩٤٨ و ٣٠ من مايو سنة ١٩٤٨ و ١١ من يولية سنة ١٩٤٨

خاص لمهنة المدعى ، وهى عداد مخزن ، الا أنه ورد بكشوف كادر العمال مهنة عامل مخزن ومقدر لها الدرجة ( ١٤٠ - ٢٤٠ م ) ، ومن ثم فإن المصاحبة - اذا سوت حالة المدعى على أساس وضعه في درجة عامل عادى في الدرجة ( ١٤٠ - ٣٠٠ م ) بأول مربوطها طبقاً لاحكام كادر عمال القنال باعتبار أن وظيفة عداد مخزن هي من وظائف العمال العاديين لا تكون قد تحيفت المدعى .

( القضية رقم ٢٤٧ سنة ٢ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة السيد على السيد رئيس مجلس الدولة ، وسيد ابراهيم الديوانى ، وعلى ابراهيم بغدادى ، ومصطفى كامل اسماعيل ، والدكتور ضياء الدين صالح المستشارين ) .

٢٥١

١٧ يناير سنة ١٩٥٩

دعوى . قرارات مجلس الوزراء في ١٨ من أبريل و ٣٠ من مايو و ١١ من يولية سنة ١٩٤٨ باستمرار صرف الاجور والمرتبات واعانة غلاء المعيشة التي كانت تصرف لموظفي وعمال خط فلسطين قبل ضم هذا الخط لمصلحة السكك الحديدية . قرارى مجلس الوزراء في ١٩ من فبراير و ٢ من أبريل سنة ١٩٥٠ في شأن اعانة غلاء المعيشة لم يعدلا او ينسخا هذه القرارات . الغاء القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٦ قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ١٨ من أبريل و ٣٠ من مايو و ١١ من يولية سنة ١٩٤٨ اعتباراً من أول مارس سنة ١٩٥٠ . نصه في المادة الثانية على اعتبار الدعاوى المنظورة أمام القضاء الادارى المتعلقة بتطبيق هذه القرارات ابتداء من تاريخ الفائها في أول مارس سنة ١٩٥٠ منتهية بقوة القانون . مقتضى ذلك ان يحكم في الدعوى المتعلقة بتطبيق قرارات مجلس الوزراء المشار اليها عن مدة لاحقة لأول مارس سنة ١٩٥٠ باعتبارها منتهية بقوة القانون . الحكم الصادر برفض هذه الدعوى ينطوى على خطأ في تطبيق القانون وتاويله .

المبدأ القانونى

المناسبة تسلم مصلحة السكك الحديدية خط فلسطين ( القنطرة شرق - رفح ) وصدرت ثلاثة قرارات من مجلس الوزراء في ١٨ من أبريل و ٣٠ من مايو و ١١ من يولية سنة ١٩٤٨ تقضى باستمرار صرف الاجور والمرتبات واعانة غلاء المعيشة لموظفي وعمال ذلك الخط ، الاصليين منهم والمنتدبين ، حسب الفئات المقررة به أصلاً والتي كانت تصرف لهم قبل ضم هذا الخط للمصلحة ، وكانت اعانة الغلاء تبليخ ١٨٥ ٪ من الاعانة الاصلية .



٧٩ لسنة ١٩٥٦ وتطبيقها على الدعاوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه ، لأنها كانت منظورة أمام محكمة القضاء الإداري عند العمل بالقانون المذكورة في ١٥ من مارس سنة ١٩٥٦ ( تاريخ نشره في الجريدة الرسمية . ومتى ثبت من إزافح الأوراق أن موضوعها متعلق بتطبيق قرارات مجلس الوزراء المشار إليها في المادة الأولى من القانون المذكور عن مدة لائحة لأول مارس سنة ١٩٥٠ ، تاريخ الغاء تلك القرارات فإنه كان يتعين على المحكمة المذكورة اعتبار الدعاوى المشار إليها منتهية بقوة القانون ، واعتبار قرار اللجنة القضائية المطعون فيه أمامها كأن لم يكن ، نظرا على حكم المادة الثانية من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٦ .

( القضية رقم ١٤٧٧ سنة ٢ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة السيد علي السيد رئيس مجلس الدولة ، والسيد ابراهيم الديواني والدكتور محمود سعد الدين الشريف وهما مفتي كامل اسماعيل ، والدكتور ضياء الدين صالح المستشارين ) .

٢٥٢

١٧ يناير سنة ١٩٥٩

مدة خدمة سابقة . قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ . نصه على حساب مدد الخدمة السابقة متى طلب الموظف حسابها عند التعيين في الوظيفة وطلب الموظفون الحاليون حسابها خلال ستة أشهر . اقتضاء ذلك تهمل الإدارة في اجراء حركة الترقيات الى ما بعد انقضاء المدة التي حددها القرار لتقديم طلبات حساب المدة لتجرى الترقيات على أساس الاقدميات الصحيحة . تعجل الوزارة في اجراء حركة الترقية على أساس اقدميات غير صحيحة وتغطي المدعى في الترقية بمن كان يسبقهم في ترتيب الاقدمية لو ضمت مدة خدمته السابقة . غير جائز . عدم تقديم المدعى المستندات المؤيدة لطلب ضم مدة خدمته السابقة . لا يحتج به متى كانت الوزارة قد اجرت حركة الترقيات قبل انتهاء الفترة المحددة بقرار مجلس الوزراء لتقديم طلبات ضم المدد السابقة وقبل أن تبلغ القرار الى فروعها .

#### المبدأ القانوني

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ قد قضى بحساب مدد الخدمة السابقة متى طلب الموظف حسابها عند التعيين في الوظيفة ، وللموظفين الحاليين أن

بتقرير معاملة خاصة لموظفي وعمال خط ( القنطرة شرق - رفح ) وامتداده ، ايمانا منه بأن هذه القرارات لم يهسسها تعديل أو نسخ بقراري مجلس الوزراء الصادرين في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ و ٢ من ابريل سنة ١٩٥٠ ، وحرصا منه على انقاذها بأثر رجعي ينسحب الى أول مارس سنة ١٩٥٠ لزوال الظروف التي كان من لوازمها الحتمية تقرير هذه الميزات لأفراد تلك الطائفة من الموظفين والعمال ، واعتبارا بأن ترك ذلك التدبير التشريعي الحاسم يقضي الى تقبل تنفيذ ما يستجهد من أحكام القضاء الإداري النهائية الصادرة لصالح أفراد تلك الطائفة ومنهم المطعون عليه ، وفي ذلك تحميل للخزانة العامة بما لا طاقة لها باحتماله من أعباء . وقد تضمن القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٦ في مادته الأولى النص على أنه « مع عدم الإخلال بالأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة والقرارات النهائية الصادرة من اللجان القضائية والأحكام النهائية الصادرة من المحاكم الإدارية، تعتبر ملغاة من أول مارس سنة ١٩٥٠ قرارات مجلس الوزراء المشار إليها والصادرة في ١٨ من ابريل سنة ١٩٤٨ و ٣٠ من مايو سنة ١٩٤٨ و ١١ من يولية سنة ١٩٤٨ بتقرير معاملة خاصة لموظفي وعمال خط ( القنطرة شرق - رفح ) وامتداده داخل فلسطين من حيث المرتبات والاجور واعانه الغلاء » . وحتى لا يشغل القضاء الإداري بالنظر في دعاوى متعلقة بتطبيق قرارات مجلس الوزراء التي ألغيت بأثر رجعي نص القانون المتقدم الذكر في مادته الثانية على أنه « تعتبر منتهية بقوة القانون الدعاوى المنظورة أمام محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية المتعلقة بتطبيق قرارات مجلس الوزراء المشار إليها في المادة السابقة عن المدة ابتداء من تاريخ الغائها في أول مارس سنة ١٩٥٠ ، وتعتبر كأن لم تكن القرارات والأحكام غير النهائية الصادرة في التظلمات والدعاوى التي من هذا القبيل من اللجان القضائية والمحاكم الإدارية ، وترد الرسوم المحصلة على الدعاوى سالفة الذكر » لذلك فإنه كان يتختم أعمال أحكام القانون رقم



قامت فعلا بضم مدة خدمة المدعى السابقة بما يجعله أسبق في ترتيب الاقدمية من بعض من شملهم قرار الترقية المطعون فيه ، كما قامت بعد ذلك بترقيته الى الدرجة الخامسة في أول أغسطس سنة ١٩٤٨ ، فانه - لكل ما تقدم - يكون المدعى محقا في طلب ارجاع اقدميته في الدرجة الخامسة الى أول مايو سنة ١٩٤٦ وهو التاريخ المعين لذلك في القرار المطعون فيه .

( القضية رقم ٢٤٨ سنة ٣ قرئاسة وعضوية السادة الاساتذة السيد علي السيد رئيس مجلس الدولة وعلى ابراهيم بغدادى والدكتور محمود سعد الدين الشريف ومصطفى كامل اسماعيل والدكتور ضياء الدين صالح المستشارين )

٢٥٣

١٧ يناير سنة ١٩٥٩

ميعاد الستين يوما . الدعوى التي يقيمها المدعى بالطالبة بالدرجة السادسة من تاريخ التعيين بالتطبيق لقواعد الانصاف واستحقاقه للدرجة الخامسة بالتطبيق لقواعد التنسيق . تضمن هذه الدعوى بحكم اللزوم الطعن في أى قرار بالترقية الى الدرجات التالية متى تمت الترقية فيها بحسب الاقدمية في الدرجات السابقة وتغنى عن تكرار الطعن في القرارات التالية . أساس ذلك . الدفع بعدم قبول الدعوى التي يرفعها المدعى للطعن في القرارات التالية لا يقوم على أساس .

#### المبدأ القانوني

لئن كان القرار بالترقية الى الدرجة الرابعة التي ترك فيها المدعى وقتذاك قد صدر في ٣١ من مايو سنة ١٩٥٠ اعتبارا من أول مايو سنة ١٩٥٠ ، ونشر في النشرة المدنية لوزارة الحربية في ٢٩ من يونيو سنة ١٩٥٠ ، الا انه لما كان المدعى قد رفع دعواه مطالبا باستحقاقه للدرجة السادسة اعتبارا من تاريخ دخوله الخدمة في ٧ من ديسمبر سنة ١٩٣٥ . بالتطبيق لقواعد الانصاف ، واستحقاقه للدرجة الخامسة الكتابية من أول مايو سنة ١٩٤٦ وما يترتب على ذلك من آثار بالتطبيق لقواعد التنسيق ، فليس من شك في أن الدعوى المذكورة تتضمن بحكم اللزوم الطعن بالالغاء في أى قرار بالترقية الى الدرجة التالية متى انبثقت الترقية فيها على دور الاقدمية بحسب الدرجات السابقة ،

يتقدموا بطلب حسابها خلال ستة أشهر ، أى في موعد غايته ١١ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ . ومتى كان الامر كذلك فقد كان يتعين على الوزارة أن تتهمل في إجراء حركة الترقيات المطعون فيها الى ما بعد ١١ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ ، حتى تتيح الفرصة للموظفين الحاليين للاستفادة من القرار المذكور ، بتقديم طلبات ضم مدد خدمتهم السابقة خلال المدة المحددة لهم ، ولتجرى الوزارة حركة الترقيات بعد ذلك على أساس الاقدميات الصحيحة لموظفيها . ويتضح مما تقدم أن الحركة المطعون فيها قد قامت على أساس اقدميات غير صحيحة ، فأضرت بذلك بالمدعى ، اذ قوتت الوزارة عليه - بتعجيلها في إجراء الحركة - دوره في الترقية بالادمية المطلقة ، وتخطته بهن كان يسبقهم في ترتيب الاقدمية لو أنها ضمت اليه مدة خدمته السابقة ولا وجه للتحدى بأن المدعى لم يقدم مع طلب ضم مدة خدمته السابقة المستندات المؤيدة لطلبه - لاوجه لذلك ، لانه : أولا ، على الرغم من أن قرار مجلس الوزراء بضم مدد الخدمة السابقة قد صدر في ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ ، فإن الوزارة لم تبلغه فروعها ومصالحها الا في ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ ، ولم يبلغ الى المدعى الا في أكتوبر سنة ١٩٤٧ ، فبادر الى تقديم طلب بضم مدة خدمته السابقة ، حفظا لحقه ، على أن يستوفى المستندات المؤيدة لذلك فيما بعد لضيق الوقت ، وثانيا ، انه على فرض أن المدعى قدم مع طلبه المستندات المؤيدة لحقه فإن ذلك ماكان ليغير من الامر شيئا ، ذلك أن الواقع أن الوزارة كانت قد اجرت فعلا حركة الترقيات المطعون فيها قبل انتهاء الفترة المحددة بقرار مجلس الوزراء لتقديم طلبات ضم المدد السابقة ، بل قبل أن تبلغ القرار الى فروعها ومصالحها على ما سلف البيان . وثالثا ، ان الوزارة قد ناقضت نفسها بنفسها ، اذ انها قد ضمت فعلا للمدعى مدة خدمته السابقة بعد أن قدم اليها المستندات المؤيدة لذلك في يونيو سنة ١٩٤٨ ، مما يدل على أن الوزارة قدرت أن موعد اعلان مظيفها بالقرار ماكان يكفي لاستيفاء المستندات المؤيدة لحقه . واذا كان الثابت أن الوزارة قد

بالترشيح للترقية . وإذا ما أبان ذلك فليس معنى هذا أنه حل محل الادارة في ترقيته ، بل مفاده تنبيه الادارة الى حكم القانون لتجبرى الترقية بقرار منها على هذا الاساس ، والا كان قرارها - وعلى خلاف ذلك - مخالفا للقانون وقد أبان حكم القضاء الادارى - بعد اذ ألغى نقل السيد / ٠٠٠٠٠ الى الوظيفة ذات الدرجة المتنازع عليها استنادا الى أن هذا النقل كان حائلا دون ترقية أى من المدعين - أن الترشيح للترقية الى هذه الدرجة يجب أن يقتصر عليهما . كما أن ما أثاره الطعن من جهة أخرى ، من أن ترقية أى من المدعين قد أصبحت الآن غير ذات موضوع بعد أن أديلا الى المعاش ، مردود بأن هذا الامر اللاحق لا يضيع على ذى الشأن حقا قد يكون له قبل ذلك فيما بين اصدار القرار الاول الذى كان محل الطعن وتاريخ الاحالة الى المعاش ، لأن الاحكام مقرررة لامتثاله . فالمفروض فى القرار الادارى الذى يصدر تنفيذا لمقتضى الحكم أن ينسحب الى التاريخ الذى ينسحب اليه الحكم فى قضائه ، وهو مقرر وراجع الى الماضى كما سلف الذكر . فاذا ما صدر القرار الادارى مثلا بالترقية تنفيذا لهذا المقتضى ، فالمفروض أن تعتبر الترقية فى مبدئها مستندة فى الماضى الى تاريخ اسبق . ومنتبهة بتاريخ الاحالة الى المعاش الذى طرأ خلال نظر الدعوى أو بعده وقبل اصدار القرار الادارى تنفيذا لمقتضى الحكم . وغنى عن القول أن لذلك آثاره المالية فى حساب المعاش .

( القضية رقم ٣ سنة ٤ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة السيد على السيد رئيس مجلس الدولة والسيد ابراهيم الديوانى والدكتور محمود سعد الدين الشريف ومصطفى كامل اسماعيل والدكتور ضياء الدين صالح المستشارين )

٢٥٥

١٧ يناير سنة ١٩٥٩

علاوة ١٠ القانون رقم ٣٢٥ لسنة ١٩٥٣ . تخفيضه الى النصف العلاوات الاعتيادية وعلاوات الترقية التى تستحق خلال السنتين المائتين ١٩٥٣/١٩٥٤ و ١٩٥٤/١٩٥٥ . المقصود بعلاوة الترقية الزيادة التى يحصل عليها الموظف فى الرتب بسبب الترقية سواء اكانت هذه الزيادة من

لارتباط هذه بتلك ارتباط الفرع بالاصل . أو النتيجة بالسبب . فاذا استجاب القضاء لطلب المدعى فانصفه واكشف عن استحقاقه للترقية الى الدرجة السابقة ، وحدد اقدميته فيها بما يجعله صاحب النور فى الترقيات التالية، وكان قد صدر قبل الفصل فى الدعوى قرارات تالية بالترقية على اساس الاقدمية ، فان الدعوى المذكورة تغنى صاحب الشأن عن تكرار الطعن بدون موجب فى تلك القرارات التالية ، ما دام الطعن فى القرار الاول ، وهو الاصل ، يتضمن حتما - ويحكم اللزوم - الطعن ضمنا فى القرارات التالية ، وهى الفرع كما ان تنفيذ الحكم الصادر فى تلك الدعوى بالغاء القرار الاول وما ترتب عليه من آثار يقتضى تصحيح الاوضاع بالنسبة للمدعى فى تلك القرارات التالية ، وضعا للامور فى نصابها السليم ، كآثر من آثار الحكم المذكور الكاشف لاصل الحق ، ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الدعوى فى غير محله .

( القضية رقم ١٦٩ سنة ٣ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة السيد على السيد رئيس مجلس الدولة والسيد ابراهيم الديوانى والامام الامام البخري وعلى ابراهيم بغدادى ومصطفى كامل اسماعيل المستشارين )

٢٥٤

١٧ يناير سنة ١٩٥٩

رقابة القضاء الادارى . للقضاء الادارى التعقيب على تصرف الادارة من الناحية القانونية وان يبين من هو الاول قانونا بالترشيح . للترقية . الحكم الصادر بالغاء نقل موظف الى الوظيفة ذات الدرجة المتنازع عليها . تضمنه ان الترشيح للترقية الى هذه الدرجة يجب أن يقتصر على المدعين . صحيح . احالة المدعين الى المعاش لا يضيع عليهما حقا يكون لهما فى الفترة بين اصدار القرار محل الطعن وتاريخ الاحالة الى المعاش . اساس ذلك .

### المبدأ القانونى

ان القضاء الادارى ، وان كان لا يملك أن يجعل محل الادارة فى اجراء امر هو من اختصاصها الا أنه يملك أن يعقب على تصرف الادارة من الناحية القانونية ، وأن يبين حكم القانون فيما هو متنازع عليه بين ذوى الشأن ، فيضع الامور فى نصابها القانونى الصحيح ، وله بهلته المثابة أن يبين من هو الاول قانونا



بسبب الترقية ، سواء أكانت هذه الزيادة من علاوات الدرجة المرقى إليها أم كانت عبارة عن الفرق بين المرتب قبل الترقية وبين أول مربوط الدرجة المرقى إليها أو مرتبطة بها ، وذلك للحكمة التشريعية التي دعت إلى إصدار ذلك القانون من وجوب توخي الاقتصاد في المصروفات ، تحقيقا للسياسة الانشائية والإصلاحية التي انتهجتها الثورة . وليس من شك كذلك في أن الترقية تتضمن تقديمها للموظف في التدرج الوظيفي وفي الدرجات المالية المقابلة بصرف النظر عن العبارات التي تستعمل في القرار الصادر في هذا الشأن ؛ إذ لا يجوز في التكيف القانوني الوقوف عند مجرد اللفاظ ، بل العبرة بالمعنى . فإذا صدر القرار بالتعيين في وظيفة ما لموظف في الخدمة ، وكان من شأن هذا القرار تقديمه في التدرج الوظيفي في الدرجات المالية ، كان هذا القرار متضمنا في الوقت ذاته ترقيته ، كما هو الحال في خصوصية النزاع ؛ لأن المعيد وإن لم يكن من أعضاء هيئة التدريس إلا أنه موظف بالجامعة ، بل هو من المرشحين لهيئة التدريس متى استوفى الشرائط المطلوبة للتعيين في هذه الهيئات ، فتعيينه في هذه الهيئة - والحالة هذه - يتضمن بالنسبة إليه ترقية ، ولا يعتبر تعيينا ابتداء منبت الصلة بماضيه ، قياسا على التعيين في هيئة التدريس من غير الموظفين ؛ لأن المعيد لم يخرج عن كونه موظفا لم تزايله الوظيفة ، فيجوز عليه حكم القانون رقم ٣٢٥ لسنة ١٩٥٣ الذي يجري على كل موظف أصابه تحسين مالي على الوجه المحدد فيه .

( القضية رقم ٣١ سنة ٤ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة السيد علي السيد رئيس مجلس الدولة والسيد ابراهيم الديواني وعلى ابراهيم بغدادى ومصطفى كامل اسماعيل وعبد المنعم سالم مشهور المستشارين ) .

٢٥٦

١٧ يناير سنة ١٩٥٩

١ - مؤهل دراسي : الدكتوريتو الصادر في ١٠ من أبريل سنة ١٨٩٧ . تقريره أصلا عاما مبناه أن الشهادات الدراسية التي تمنحها الحكومة المصرية هي دون غيرها التي

علاوات الدرجة المرقى إليها أم عبارة عن الفرق بين المرتب قبل الترقية وبين أول مربوط الدرجة المرقى إليها أو مربوطها الثابت . القرار الصادر بالتعيين في وظيفة ما لموظف في الخدمة يعتبر متضمنا ترقية إذا كان من شأنه تقديمه في التدرج الوظيفي وفي الدرجات المالية . تعيين المعيد في هيئة التدريس بالجامعة يجرى عليه حكم القانون رقم ٣٢٥ لسنة ١٩٥٣ .

## المبدأ القانوني

إن القانون رقم ٣٢٥ لسنة ١٩٥٣ بوضع استثناء وقتي من القواعد الخاصة بعلاوات الترقية والعلاوات الاعتيادية قد نص في مادته الأولى على أن « تخفض إلى النصف العلاوات الاعتيادية وعلاوات الترقية التي تستحق خلال السنتين الماليتين ١٩٥٣/١٩٥٤ و ١٩٥٤/١٩٥٥ للموظفي ومستخلمي الدولة على اختلاف طوائفهم ، مدنيين أو عسكريين ، وكذلك أعمال اليومية ، وأشار القانون في ديباجته إلى القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٠ بربط درجات هيئات التدريس بكادر القضاء كما جاء في مذكرته الإيضاحية أنه « لما كانت الدولة تسير في عهدها الحديث بخطى واسعة في سياسة الانشاء والإصلاح فمن الواجب توخي الاقتصاد في المصروفات حتى تسخر كافة الأموال لتحقيق السياسة الانشائية والإصلاحية » وقد رؤى - بناء على ذلك - كإجراء مؤقت أن يخفض إلى النصف العلاوات الاعتيادية وعلاوات الترقية التي يستحقها الموظفون والمستخدمون وأعمال اليومية في السنتين الماليتين ١٩٥٣/١٩٥٤ و ١٩٥٤/١٩٥٥ . والمقصود بعلاوة الترقية الزيادة التي يحصل عليها الموظف في المرتب بسبب ترقيته ، سواء أكانت هذه الزيادة علاوة من علاوات الدرجة المرقى إليها أم كانت عبارة عن الفرق بين المرتب قبل الترقية وبين أول مربوط الدرجة المرقى إليها أو مربوطها الثابت . ويظهر مما تقدم بما لا يدع مجالا لاشك أن الشارع قصد بهذا القانون أن يخفض إلى النصف كل تحسين مالي يصيب الموظف سواء أكان عن طريق العلاوات الاعتيادية أو علاوات الترقية في السنتين الماليتين المشار إليهما ، وبأن المقصود بعلاوة الترقية هو الزيادة التي يحصل عليها الموظف في المرتب



تمنح في مثل هذه الظروف لا يمكن الاعتراف بأن قيمتها تساوى البكالوريا التي يحصل عليها بالامتحان في فرنسا ، وهي دون غيرها التي تعترف بها الحكومة المصرية بأنها معادلة لشهادة الدراسة الثانوية قسم ثان عدا اللغة العربية ، وبذلك لا يمكن اعتبار المطعون عليه من وجهة الثقافة العامة في مستوى حامل دبلوم عالية مصرية » - إذا كان الثابت هو ما تقدم فانه بقطع النظر عما أثير حول تقدير مؤهل المطعون عليه فان نص المادة الأولى من دكريتو ١٠ من أبريل سنة ١٨٩٧ تقرر أصلا عامامنها أن الشهادات الدراسية التي تمنحها الحكومة المصرية هي دون غيرها التي تؤهل المصريين لتولي الوظائف الحكومية ، وقد أورد النص استثناء على هذا الأصل العام مفاده أنه يجوز اعتبار الشهادات الأجنبية معادلة للشهادات المصرية إذا توافرت الشروط المنصوص عليها في المادة الثانية من الدكريتو سالف الذكر . وغنى عن القول أن تقرير هذه المعادلة أمر تترخص فيه جهة الإدارة بما لها من سلطة تقديرية بما لا يعقب عليها .

٢ - ان المادة الرابعة من لائحة شروط الخدمة في وظائف السلك الخارجي - المصدق عليها من مجلس الوزراء في ٢٥ من مايو سنة ١٩٢٣ ، والتي ألحق المطعون عليه في ظل أحكامها في وظيفة أمين محفوظات - تنص على أنه « يلحق بالمفوضيات والقنصليات أمناء للمحفوظات وكتاب بحسب حالة العمل في كل جهة ، وتكون درجاتهم كدرجات الكادر الكتابي ولا تتجاوز الدرجة السادسة الكاملة » . وظاهر من هذا النص ان الإدارة ليست ملزمة حتما بوضع أمين المحفوظات في الدرجة السادسة ، وإنما محل الالتزام ألا تتجاوز الإدارة في تعيينه هذه الدرجة ، فيجوز إذن تعيينه في أدنى منها بحسب الظروف والاحوال ، كما حصل في خصوصية النزاع ، ذلك أنه مادام المدعى حين نقل من وزارة الحربية كان في الدرجة الثامنة ، فما كان يجوز ترقيته مباشرة الى الدرجة السادسة في ضمن الدرجات المخصصة في الميزانية لأمين المحفوظات ، إذ لا يجوز الترقية

تؤهل المصريين لتولي الوظائف الحكومية . نصه استثناء على جواز اعتبار الشهادات الأجنبية معادلة للشهادات المصرية إذا ما توافرت الشروط المنصوص عليها فيه . تقرير هذه المعادلة من الملاءمات التي تترخص فيها الإدارة . مثال .

ب - سلك سياسي وقنصل . لائحة شروط الخدمة في وظائف السلك الخارجي المصدق عليها من مجلس الوزراء في ٢٥ من مايو سنة ١٩٢٣ . لا تلزم الإدارة بوضع أمين المحفوظات في الدرجة السادسة وإنما أجازت تعيينه في درجة لا تتجاوز هذه الدرجة . شغل المدعى للدرجة الثامنة وقت نقله الى وزارة الخارجية . يجعل ترقيته الى الدرجة السادسة مباشرة ضمن الدرجات المخصصة في الميزانية لأمين المحفوظات غير جائزة .

### المبادئ القانونية

١ - ان المادة الأولى من الدكريتو الصادر في ١٠ من أبريل سنة ١٨٩٧ تنص على أن « الدبلومات والشهادات الدراسية التي تعطيها الحكومة المصرية هي التي تعتبر دون سواها بالديار المصرية لدخول المصريين في الوظائف الاميرية ، أما المدارس الكلية الأجنبية المعتبرة بصفة قانونية لدى حكومتها فيجوز من باب الاستثناء اعتبار الشهادات التي تعطيها للمتخرجين معادلة للشهادات المصرية بحسب الشروط المبينة في المادة الثانية » ، ونصت المادة الثانية على أنه « لا تعتبر أية دبلوم أو شهادة أجنبية معطاة لمصرى من دعايا الحكومة المحلية معادلة لدبلوم أو شهادة مصرية الا اذا كان صاحبها قد حصل عليها خارج القطر عقب امتحانات أداها بجميع أجزائها وعلى حسب الشروط المعتادة بالمقر الشرعى للمدرسة الكلية الأجنبية بشرط أن تكون هذه المدرسة موجودة ومعترفا بها في البلد الذي هي تابعة له » ، ونصت المادة الرابعة على أنه « ومع ذلك فالحاصلون على دبلومات أجنبية أرقى من شهادة الدراسة الثانوية المصرية وليس بيدهم شهادة الدراسة الثانوية المصرية أو شهادة أجنبية معادلة لها على حسب الشروط المبينة في المادة الثانية يجب عليهم تأدية الامتحان في جميع العلوم المقررة للحصول على هذه الشهادة » . فإذا كان الثابت أن حالة المطعون عليه قد عرضت على وزارة التربية والتعليم لتقدير مؤهله ، فأجابت « بأن المطعون عليه لم يحصل على البكالوريا التي تطلب عادة بفرنسا وهي المعادلة لشهادة الدراسة الثانوية قسم ثان وأن شهادة المعادلة للبكالوريا التي

المختصة ، وهذه الجزاءات تماثل الجزاءات التأديبية التي توقع على سائر الموظفين ، فهم بهذه المثابة يعتبرون من الموظفين العموميين وليسوا من الافراد . ولما لم يكونوا من الفئة العالية أو الضباط أو مهن هم في مستواهم الوظيفي فإن المحكمة الادارية لوزارة الشئون البلدية والقروية تكون - والحالة هذه - مختصة بهذه الدعوى .

(القضية رقم ١٠٠٠ سنة ٤ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة السيد علي السيد رئيس مجلس الدولة والسيد ابراهيم الديواني والامام الامام الخريبي ومحيي الدين حسن وعلي ابراهيم بغدادى المستشارين ) .

٢٥٨

٢٤ يناير سنة ١٩٥٩

اختصاص . القرار الصادر من الهيئة المشكل منها مجلس التأديب بنقل واعظ الى وظيفة كتابية بالتطبيق للمادة ٣٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ . قرار نقل نوعي يختص القضاء الاداري بالفصل في الطعن فيه . رقابة القضاء الاداري تكون بالتثبت من تشكيل الهيئة وفق نصوص القانون وقيام السبب الذي قام عليه القرار دون التدخل في تقدير الادارة .

#### المبدأ القانوني

ان نقل المسعى من وظيفة واعظ الى وظيفة كتابية ليس نقلا مكانيا حتى تتسلب المحكمة من اختصاصها ، بل انه قرار نقل نوعي قصد به ابعاد الموظف عن وظيفته في الكادر الفني العالي الى وظيفة أدنى مرتبة في الكادر الكتابي . ولئن كانت المادة ٣٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة تنص على أن « الموظف الذي يقدم عنه تقريران متتاليان بدرجة ضعيف يحال الى اللجنة التي يشكل منها مجلس التأديب لفحص حالته ، فاذا تبين لها أنه قادر على تحسين حالته وجهت اليه تنبيهها بذلك ، والا قررت نقله الى وظيفة أخرى يستطيع الاضطلاع بأعبائها » ، الا أن رقابة محكمة القضاء الاداري تتمثل في التثبت من تشكيل الهيئة وفق نصوص القانون وفي قيام السبب الذي قام عليه القرار بغير تدخل في تقدير الادارة وفي اقتناعها بما استقرت عليه

الا الى الدرجة التالية مباشرة طبقا للقواعد التنظيمية المقررة .

( القضية رقم ٦٨٤ سنة ٤ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة السيد علي السيد رئيس مجلس الدولة والامام الامام الخريبي وعلي ابراهيم بغدادى ومصطفى كامل اسماعيل والدكتور ضياء الدين صالح المستشارين ) .

٢٥٧

١٧ يناير سنة ١٩٥٩

اختصاص . دفن الموتى يعتبر من المرافق العامة . تنظيم المشرع لهذا المرفق بموجب القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٢ ولائحة ممارسة مهنة الحانوتية والتربية واخصاه الحانوتية والتربية لنظام اداري مماثل لنظم التوظيف باعتبارهم عمال هذا المرفق . اعتبارهم من الموظفين العموميين . النظر في المنازعة المتعلقة بصحة التعيين في وظيفة تربي يدخل في اختصاص المحكمة الادارية لوزارة الشئون البلدية والقروية .

#### المبدأ القانوني

ان دفن الموتى بالجناناث هو من المرافق العامة لاتصاله اتصالا وثيقا بالشئون الصحية والادارية والشرعية ، ومن اجل ذلك تدخل المشرع فنظمه تنظيمها عاما بموجب القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٢ ولائحة القواعد والانظمة المختصة بممارسة مهنة الحانوتية والتربية التي صدرت بتفويض من القانون المذكور . ولما كان الحانوتية والتربية ومساعدتهم هم عمال هذا المرفق فقد نظم القانون واللائحة المشار اليهما طريقة تعيينهم ومباشرتهم لوظيفتهم ، وحدد واجباتهم والاعمال المجرمة عليهم وتاديبهم ، وأخضعهم في ذلك كله لنظام اداري مماثل لنظم التوظيف ، فلا يجوز لاحد منهم مباشرة مهنته الا بقرار اداري من لجنة الجباناث يرخص له في ذلك بعد استيفاء الشروط الواجب توافرها ، وهي شروط خاصة بالسن وبالدين وباللياقة الصحية وبعدم سبق صدور حكم جنائي عليه وبجسده السليم ومعرفته القراءة والكتابة والامام بالاحكام الشرعية والصحية والادارية اللازمة لاداء هذه المهنة . كما انه أخضعهم لنظام تأديبي ، شأنهم في ذلك شأن سائر الموظفين ، وأجاز توقيع جزاءات تأديبية عليهم من الجهة الادارية



أكتوبر سنة ١٩٤٦ . إبرازه معنى اشتغال أعضاء هيئة التدريس بكلية الطب بمهنتهم في الخارج وتحديد ذلك بعدم تخصيص أعمال التدريس بكامل الوقت اللازم لها بسبب انصرافهم الى العمل الخارجى المرخص لهم فيه .  
تقريره منح أعضاء هيئة التدريس بكلية الطب كامل مرتبهم اذا خصوا الكلية بكل أوقات العمل الرسمية المقررة في مصالح الحكومة . المادة ٣٤ مكررا من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ واختصاصها الاطباء المنوعين من مزاوله المهنة بالخارج بمزية جديدة في الترقية . قرار مجلس كلية الطب بجامعة القاهرة بأن العمل في حالته نصف الوقت وكل الوقت لم يتغير في كنهه وكيفه . لا يغير من طبيعة الاوضاع القانونية فيما يتعلق بمراكز هيئة التدريس بالكلية الدين وصفوا بقرار مجلس الوزراء في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٢٧ بأنهم أطباء نصف الوقت . كون المكسب موقفا نصف الوقت في فترة تخللت مدة خدمته يجعله خاضعا في تسوية معاشه لحكم المادة ١٦ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ .

### المبدأ القانوني

الاصل أن يكرس الموظف كامل وقته لاداء واجبات وظيفته ، أى أن ينقطع لها ، سواء في وقت العمل الرسمي أو في غير الوقت المعين له ، فلا يقوم في وقت فراغه بأى عمل باجره ، فاذا أذن له في هذا العمل كان وقته غير مكرس بأكمله لعمله الحكومى ، وخفض مرتبه تبعاً لذلك . وقد رددت المادتان ٧٣ و ٧٨ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة فيما بعد الاصل العام في هذا الشأن اذ نصت أولاها على وجوب أن يخصص الموظف وقت العمل الرسمي لاداء واجبات وظيفته ، واجازت تكليفه بالعمل في غير أوقاته الرسمية علاوة على الوقت المعين لها اذا اقتضت مصلحة العمل ذلك ، وحظرت الثانية عليه أن يؤدي أعمالا للغير بمرتبة أو بمكافأة ولو في غير أوقات العمل الرسمية الا أن يؤذن له في ذلك بالشروط التى أوردتها . وقد كان المكسب طبيا يمضى كل الوقت في عمله ، وغير مصرح له بالاشتغال الخصوصية ، ثم صدر قرار مجلس الوزراء في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٢٧ بالتصديق على قرار لجنة فحص كفايات موظفى التدريس بكلية الطب يجعل وظيفته نصف وقت بدلا من وقت كامل بنصف مرتب اعتبارا من ذلك التاريخ ، وبذا يكون هذا القرار قد قطع في تحديده وضعه ، بأن اعتبره موظفا « نصف الوقت » ، اذ سمح له بمزاولة مهنته في الخارج وخفض مرتبه الى النصف

عقيدتها ، ما دام ذلك كله قد خلا من اساءة استعمال السلطة .

( القضية رقم ٥٢ سنة ٤ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة سيد على الدمراوى وكيل مجلس الدولة والسيد ابراهيم الديوانى ومحى الدين حسن وعلى ابراهيم بغدادى والدكتور ضياء الدين صالح المستشارين ) .

٢٥٩

٢٤ يناير سنة ١٩٥٩

جريمة تأديبية . المحاكمة الادارية تبحث في سلوك الموظف وفي مدى اخلاله بواجبات وظيفته . صدور حكم البراءة في جريمة جنائية نسبت الى الموظف . لا يمنع من ان ما وقع منه يشكل ذنبا اداليا يجوز مساءلته عنه بطريق المحاكمة التأديبية .

### المبدأ القانوني :

ان المحاكمة الادارية انما تبحث في سلوك الموظف وفي مدى اخلاله بواجبات وظيفته حسبما يستخلص من مجموع التحقيقات ، أما المحاكمة الجنائية فانها ينحصر أثرها في قيام جريمة من جرائم القانون العام قد يصدر حكم بالبراءة فيها ، ومع ذلك فان ما يقع من المتهم يشكل ذنبا اداليا ، وإن كان لا يكون جريمة خاصة ، الا أنه لا يتفق ومقتضيات السلوك الوظيفى ، فيكون ذنبا يجوز مساءلته عنه بطريق المحاكمة التأديبية .

( القضية رقم ٩٤٥ سنة ٤ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة سيد على الدمراوى وكيل مجلس الدولة والسيد ابراهيم الديوانى وعلى ابراهيم بغدادى والدكتور محمود سعد الدين الشريف ومصطفى كامل اسماعيل المستشارين )

٢٦٠

٣١ يناير سنة ١٩٥٩

جامعات . أعضاء هيئة التدريس بكلية الطب . قرار مجلس الوزراء في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٢٧ بالسماح للأطباء الذين تنتظمهم هيئة التدريس في كلية الطب أن يباشروا مهنتهم في الخارج الى جانب عملهم الحكومى مقابل تخفيض مرتباتهم الى النصف وأن تعتبر مدة خدمتهم نصف وقت . تقنين المادة ١٦ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ هذا النظام . قرار مجلس الوزراء في ١٨ من يولية سنة ١٩٣٦ . تقريره صرف نصف المساهية للطبيب فى الدرجة الخامسة لما فوق اذا طلب الطبيب الموظف الاشتغال بنصف الوقت . قرار مجلس الوزراء في ٦ من



اذ ورد به « أما اذا طلب ( الطبيب الموظف ) بعد ذلك مزاولته المهنة أو ما يعبر عنه بالاشتغال نصف الوقت صرف اليه نصف الماهية فقط في أية درجة كان من الخامسة فما فوق » . وأتبعه بعد ذلك قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ الذي أبرز معنى اشتغال أعضاء هيئة التدريس بكلية الطب بمهنتهم في الخارج ، و« حدد مدلوله بقوله » حيث يصرفهم العمل الخارجى عن التفريغ لأعمال التدريس تفرغا كافيا « ، فكشف بذلك عن أن هؤلاء لا يخصون أعمال التدريس بكامل الوقت الا لزم لها بسبب انصرافهم الى العمل الخارجى المخصص لهم فيه ، وخلص من هذا الى تقرير منح أعضاء هيئة التدريس بكلية الطب « المسموح لهم بالاشتغال بمهنتهم خارجها مرتب وظيفتهم كاملا اذا خصوا الكلية بكل أوقات العمل الرسمية المقررة في مصالح الحكومة » ، ومنح « غير المسموح لهم بالاشتغال الخارجى بمهنتهم بدل تفرغ طبقا للفئات » التى عينها ، فضلا عن مرتب الوظيفة الكامل . وبهذا علق منح مرتب الوظيفة كاملا للمشتغلين بالمهنة في الخارج على شرط تخصيص جهودهم في كل أوقات العمل الرسمية المقررة في مصالح الحكومة لاحتياجات التدريس بالكلية . وأفصح بهذا عن أن علة تخفيض المرتب الى النصف كانت وما زالت هي عدم تحقيق هذا التخصيص . ثم صدر القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، فالتزم فى المادة ٣٤ مكررا منه الاطباء الممنوعين من مزاوله مهنتهم بالخارج ، دون غير الممنوعين منهم ، بميزة جديدة فى الترقية . ونص قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١ من أغسطس سنة ١٩٥٣ تنفيذا لهذه المادة على منحهم بدل طبيعة عمل بالكامل . واذا كان قرار مجلس كلية الطب بجامعة القاهرة الصادر فى ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ قد انتهى الى « أن العمل فى حالتيه ما سمي نصف الوقت واكل الوقت لم يتغير فى كنهه وكيفية » بعد ٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ عما كان عليه قبل هذا التاريخ ، فإن هذا لا يغير من طبيعة الاوضاع القانونية فيما يتعلق بمراكز أعضاء هيئة

بناء على ذلك . ومقتضى هذا على الاساس المتقدم أن وقت عمله قد خفض الى النصف كذلك ، اذ هو علة تخفيض المرتب بهذا القدر . وقد صدر بعد ذلك المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات المنكية ، وأورد فى المادة ١٦ منه تعريفا تشريعا للموظف أو المستخدم الدائم « نصف الوقت » فى مقام بيان أسس تسوية معاشه أو مكافاته اذا ما تخللت مدة خدمته مدة عمل فيها نصف الوقت ، اذ جعل معيار قيام هذه الصفة به تخفيض أوقات عمله الى النصف ، وأكد ذلك فيما جاء بمذكرته الايضاحية تعليقا على هذه المادة متسقا فى تفسير مدلوله مع المعنى الذى اصطاحت عليه لجنة تعديل الدرجات فى سنة ١٩٢١ ، اذ صرحت لبعض الموظفين - لاسيما الاطباء منهم - بمزاوله مهنتهم فى الخارج ، الامر الذى انبنى عليه خفض الوقت الذى كان واجبا تكريسه لعملهم ، على أن يتنازلوا فى نظير ذلك عن نصف المرتب المقرر لهم ، وهو ذات المعنى الذى أخذ به قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٧ واذا كان المنشور رقم ٥ الصادر فى ٢٨ من يونيو سنة ١٩٣٦ تنفيذا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ من يونيو سنة ١٩٣٦ قد أوقف الترخيصات السابق منحها لبعض موظفى الحكومة ومستخدميها لمزاوله أعمال خارجه عن أعمال وظائفهم الاصلية فى غير أوقات العمل الرسمية ، فإنه قد استثنى من ذلك الترخيصات التى نصت عليها بعض الكادرات الخاصة ، كما هو الحال فى شأن الاطباء الذين يشغلون وظائف معينة فى وزارة الصحة والجامعة المصرية ، فأبقى عليها ، ولم يصفها بأنها مقصورة على اباحة مزاولتهم لمهنتهم فى غير أوقات العمل الرسمية ، بل استثنى أربابها جملة بأوصاعهم وظروفهم القائمة بحسب الكادرات الخاصة بهم مطلقة من هذا القيد ، ومن ثم فإن التحدى المنشور المشار اليه للتدليل على انحصار النشاط الخارجى لهذه الفئة من الموظفين من الناحية الزمنية فى غير أوقات العمل الرسمية يكون فى غير محله . وقد جاء قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٨ من يولية سنة ١٩٣٦ صريحا فى تأكيد المعنى المتقدم

التدريس بالكلية الذين كانوا يمارسون مهنتهم في عياداتهم الخاصة في الخارج ، والذين رصفوا بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٢٧ بأنهم أطباء «نصف الوقت» ، وخفضت مرتباتهم لهذا السبب الى النصف وارتضوا ذلك ، وكان وضعهم على هذا النحو يسمح لهم قانونا بالتخفف من أوقات عملهم . ولما كان المدعى موظفا نصف الوقت في الفترة التي تخللت مدة خدمته والواقعة بين ٣ من ديسمبر سنة ١٩٢٧ و ٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ ، فإنه يخضع في تسوية معاشه لحكم المادة ١٦ دون المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية .

( القضية رقم ١٦ سنة ٤ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة السيد علي السيد رئيس مجلس الدولة والسيد ابراهيم الديواني وعلى ابراهيم بغدادى ومصطفى كامل اسماعيل والدكتور فهد الدين صالح المستشارين )

٢٦١

٣١ يناير سنة ١٩٥٩

عمال القنال . تعيين عامل القنال الحاصل على شهادة الثقافة أو التوجيهية أو ما يعادلها في الدرجة الثامنة طبقا للقانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٥ ليس حتميا . اصصدر وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بما له من سلطة تفويضية بموجب القانون قرارا شرط فيه لجواز هذا التعيين أن يكون حصول العامل على المؤهل سابقا على أول يولية سنة ١٩٥٢ ليكون متفقا مع التسوية التي تنه بالتطبيق للقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ . صحيح .

## المبدأ القانوني

ان التعيين رأسا من بين عمال القناة في الدرجة الثامنة الكتابية أو الفنية المتوسطة بالتطبيق للقانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٥ ليس حتميا بالنسبة لكل من يحمل شهادة الثقافة أو التوجيهية أو ما يعادلها ، سواء عند نفاذ هذا القانون أو بعد نفاذه ، بل واضح من عبارة الفقرة « أ » من المادة ٢ من القانون المذكور أن التعيين في الدرجة التاسعة من بين عمال القناة يكون للحاصلين على الشهادة الابتدائية على الأقل ، أى يجوز التعيين في هذه الدرجة من كان يحمل مؤهلا أعلى من ذلك ، وهذا ينفي

( القضية رقم ٦٧ سنة ٤ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة السيد علي السيد رئيس مجلس الدولة والسيد ابراهيم الديواني وعلى الدين حسن وعلى ابراهيم بغدادى ومصطفى كامل اسماعيل المستشارين )

٢٦٢

٣١ يناير سنة ١٩٥٩

بدل سفر . قرار مجلس الوزراء في ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٢٥ المعروف بلائحة بدل السفر . نصه في المادة ٥٦ على عدم سريان أحكامه على فئات معينة من الموظفين من بينهم الضباط وأن بدل سفر هؤلاء الموظفين ومصاريف انتقالهم يكون تقديرهما بموجب لوائح تصدر من المصالح التي يتبعونها بموافقة وزارة المالية . موافقة وزارة المالية بكتابها رقم ع ١١/١٠/٢١ في ٢٤ من يولية سنة ١٩٤٣ على الاستمرار في صرف بدل السفر العادي نقدا للضباط وطيلة مدة الحرب على الا يزيد ما يصرف في الشهر الواحد



عن ١٢ ليلة مهما طال أمد المأموريات . وجود حالة الحرب بين مصر واسرائيل يجعل اللائحة الصادرة في ٢٤ يونيو سنة ١٩٤٣ واجبة التطبيق في شأن الضباط .

### المبدأ القانوني

ان القواعد الصادرة بها قرار مجلس الوزراء في ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٢٥ ، وهي المعروفة باللائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال ، تنص في المادة ٥٦ منها على أنه « لا تسرى أحكام هذه اللائحة على مستخدمي مصلحة سلك حديد الحكومة والمستخدمين المدنيين بوزارة الحربية والكتبة بمصلحة أقسام الخلود ولا على الضباط والاسيران والصف ضباط والانذار التابعين للجيش أو للبوليس أو لمصلحة خفر السواحل أو لمصلحة أقسام الخلود » فان بدل سفرهم ومصاريف انتقالهم يكون تقديرهما بموجب لوائح تصدر من تلك المصالح وتوافق عليها وزارة المالية . وفي ٢٤ من يونيو سنة ١٩٤٣ وافقت وزارة المالية بخطابها رقم ع ١١/١٠/٢١ « على الاستمرار في صرف بدل السفر العادي طيلة مدة الحرب فقط كالآتي :

- ١ - الضباط الاداريين الاصليين والمنتدبين من الجيش على ألا يزيد ما يصرف في الشهر الواحد عن ١٢ ليلة مهما طال أمد المأموريات ٢ - العساكر عن المأموريات داخل الصحراء على ألا

يتعدى ما يصرف لهم عن عشر ليال في الشهر الواحد مهما طال المأموريات » . وأخيراً صدر قرار رئيس الجمهورية في ١٨ من يناير سنة ١٩٥٨ بإصدار لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال ، ونص في المادة الاولى منها على أنه « يقصد بكلمة موظف الموظف الواردة في هذه اللائحة الموظف الدائم أو المؤقت أو الضابط أو المستخدم الخارج عن الهيئة أو العامل باليومية ومن في حكمهم » كالصنوبر والكونستابل بل وضباط الصف والعسكري . الخ » . وليس تمت شك في وجود حالة حرب بين مصر واسرائيل منذ سنة ١٩٤٨ حتى الآن ، وبذلك تسرى في حق المطعون عليه اللائحة الصادرة في ٢٤ من يونيو سنة ١٩٤٣ ، بحسبان أنه يستحق بدل سفر عن المدة من ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥١ حتى ٤ من أبريل سنة ١٩٥١ . واذ قام الطعن على أساس أن مدة نوب المطعون عليه تقع في المجال الزمني لسريان القواعد التي وافقت عليها وزارة المالية في ٢٤ من يونيو سنة ١٩٤٣ فإنه يكون على أساس سليم من القانون .

القضية رقم ٦٨٣ سنة ٤ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة السيد علي السيد رئيس مجلس النوبة وسيد علي المرووي والسيد ابراهيم الديواني والامام الامام الغربي وعلي ابراهيم بغدادى المستشارين .



## قضاة الأحوال الشخصية

في المذهب في المسألة المختلف عليها والخاصة بالذمين على أساس أن هذه القواعد الأخيرة أصبحت من صميم قواعد الفقه الاسلامي بغض النظر عن مصدرها .

٥ - من الراجح في الفقه الحنفي انه يجوز للذمي أن يطلق زوجته بإرادته المنفردة وأن الذمي اذا طلق زوجته فلا عدة لها .

## المحكمة

« من حيث أن الوقائع تتحصل في أن المستأنفة رفعت على المستأنف عليه الدعوى رقم ١٧٠ سنة ١٩٥٩ أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية طالبة الحكم ببطلان عقد زواجها منه المؤرخ ١٨/٥/١٩٥٨ أمام كنيسة الاقباط الارثوذكس بالقاهرة بخطئه وتحت مسئوليته واعتباره كأن لم يكن واحتياطيا بتطبيقها من المستأنف عليه طلاقا بائنا للضرر والحكم لها بنفقة شهرية قدرها مائة جنيه اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٥٩ لحين الفصل نهائيا في هذه القضية مع الزامه بالمصاريف ومقابل اتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة ، وفي الجلسة الاولى المحددة لنظر الدعوى وهي جلسة ٢/٣/١٩٥٩ اضافت الى طلباتها السابقة طالبا آخر هو الحكم بالزامه بأن يدفع لها على سبيل التعويض مبلغا قدره عشرة آلاف جنيه نظير ما أصابها من اضرار واذ أبانت المستأنفة عن أساس دعواها فقد افصحت عن ذلك في صحيفتها والمذكرات المقدمة منها امام محكمة اول درجة قائلة انها يونانية الجنسية ( تراجع شهادة الجنسية المقدمة منها ) وأنها تنتمي الى طائفة الروم الارثوذكس ( تراجع الشهادة المقدمة منها الصادرة من بطريكية الروم الارثوذكس ) وأنها تزوجت بالمستأنف

٢٦٣

## محكمة استئناف الاسكندرية

٦ أبريل سنة ١٩٦١

ملة . اختلافها . واقعة مادية تثبت بطرق الاثبات كافة . غير المسلمين المختلفي الملة . تطبق في حقهم قواعد الشريعة الاسلامية ، أبو حنيفة . أرجح الاقوال في مذهبه . المقصود بأرجح الاقوال بالنسبة اليهم .

طلاق الذمي زوجته بإرادته المنفردة ، عدة مطلقة الذمي

## المبادئ القانونية

١ - أن اختلاف الملة واقعة مادية تثبت بطرق الاثبات كافة ، ولا أثر لذلك فيما للإرادة من ادخل في الانتماء لملة معينة .

٢ - أن المشرع في المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ قد وزع الاختصاص التشريعي بين الشريعة الاسلامية والشرائع الخاصة في مسائل الاحوال الشخصية فخص الشريعة الاسلامية باختصاص تشريعي يتبسط على العلاقة التي يكون طرفاها مسلمين ، أو أحد طرفيها مسلما ، أو طرفاها غير مسلمين اذا لم تتوافر تطبيق شروط الشريعة الخاصة كما خص الشريعة الخاصة بمجال تطبيق شروط بثلاثة بيئتها المادة المنوه عنها .

٣ - تنطبق على غير المسلمين المختلفي الملة أرجح الاقوال في مذهب أبي حنيفة طبقا لنص المادة السادسة المنوه عنها ، والمادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .

٤ - المقصود بأرجح الاقوال في مذهب أبي حنيفة بالنسبة للذمين هي القواعد التي تطبق في حق المسلمين والمتفق عليها بأرجح الاقوال

يفصل في الدعوى لعدم وجود مورد لها تتعيش منه

« ومن - يثبت أن الحاضر عن المستأنف عليه أول جلسة محددة لنظر الدعوى أمام محكمة أول درجة قدم طلبا موقعا عليه من المستأنف عليه موجهها الى السيد رئيس دائرة الاحوال الشخصية وفحواه انه نظرا لان المستأنفة قد رفعت عليه دعوى ببطلان عقد زواجهما بناء على ماساقتهم من اسباب قصد بها التشهير به والخط من رجولته مما لا تستقيم معه الحياة الزوجية ونظرا لاختلافهما في المذهب اذ بينما هو قبطي أرثوذكسي فانها رومية أرثوذكسية فان القانون الواجب التطبيق هو الشريعة الاسلامية طبقا لنص المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ ولما كانت الشريعة الاسلامية تجعل من حق الزوج أن يطلق زوجته بإرادته المنفردة فإنه يقرر بأن زوجته السيدة فاسيليكي جورج لييبايس طالق منه ويرجو أن يثبت ذلك في محضر الجلسة ويستتدرك المستأنف عليه قائلا ان الطلاق الذي اوقعه من حقه طبقا للشريعة الاسلامية وانه ملزم للزوجة ولكافة أما القول ببطلان عقد الزواج فلا أساس له من القانون لان الشريعة الاسلامية هي الواجبة التطبيق لاختلاف الملة بين طرفي الخصومة وبالنسبة لطلب التعويض القائم على العنة فان الشريعة الاسلامية تقول في هذا الصدد انه اذا رفعت دعوى تفريق للعنة فانه لا يمكن الحكم بالفرقة على هذا الاساس الا بعد أن يمكن من زوجته مدة سنة يعيش معها في بيت واحد وعلى فراش واحد وان هذه السنة تبدأ من يوم الخصومة ولما كان هذا الشرط لم يتحقق فان دعوى التعويض تكون غير مقبولة قانونا واما بالنسبة لطلب النفقة فان النفقة مناطها الاحتباس . ولما كانت المستأنفة قد سافرت الى اليونان فانه لاحق لها في النفقة عن المدة من وقت رفع الدعوى الى يوم ايقاع الطلاق في ١٩٥٩/٣/٢ واما عن المدة التالية لذلك فانه لاحق لها فيه على أساس أنها ذمية والمذهب الحنفي مستقر على أنه لا عدة على مطلقة الذمي ومن ثم فلا نفقة لها بصيرورتها أجنبية عنه بالطلاق . »

عليه بموجب عقد زواج مؤرخ ١٩٥٨/٥/١٨ صادر من كنيسة الاقباط الارثوذكس ( يراجع صورة عقد الزواج المقدم منها لكنها فوجئت بعجزه عن القيام بواجباته الزوجية نتيجة اصابته بالعنة فلم تبادر الى رفع هذه الدعوى بل تريثت حتى يثس الطب من علاجه ولما كانت الحياة الزوجية في مثل هذه الظروف وبما هي عليه من صحة وجمال تنال منها ضررا لذلك فقد رفعت هذه الدعوى طالبة القضاء لها ببطلان عقد الزواج بناء على المادة ١/٢٦ والمادة ٤٠ من قانون الاحوال الشخصية للاقباط وتأسيسا على أن العنة تعتبر مانعا من موانع الزواج التي لا يقوم العقد بوجودها ومن ثم كان عقد الزواج باطلا بطلانا مطلقا وليس عقدا قابلا للإبطال حتى يلحقه الطلاق اذا الطلاق لا يرد على عقد ولد باطلا بل على عقد صحيح قائم هذا علاوة على أن الشريعة الاسلامية غير منطبقة في هذه الدعوى لاتفاق طرفي الدعوى مذهبا مما يتعين معه تطبيق شريعتهم الخاصة التي توجب الحكم ببطلان عقد الزواج وعلى فرض تطبيق احكام الشريعة الاسلامية فان الدعوى تنقلب من دعوى بطلان الى دعوى تطبيق للعنة وبالنسبة لطلب التعويض فقد أقامته المستأنفة على توافر اركان المسؤولية من خطأ متمثل في عدم مكاشفة المستأنف عليه لها بما هو عليه من عنة واخفاء ذلك عنها اثناء الخطبة وبعد الدخول بها مما يعتبر تغريرا وخداعا كما أن احتماء في الشريعة الاسلامية وتطبيقه المستأنفة يعتبر تعسفا في استعمال الحق أما الضرر فظاهر بما اصاب المستأنفة من صدمة نتيجة مفاجأتها بهذا العيب وهي مفاجأة تؤثر في حالتها النفسية والمعنوية والجنسية كما تؤثر في مستقبلها بالتقليل من فرض احتمال زواجها بل قد يؤدي الى عزوفها عن الزواج علاوة على أن زواجها واستمرارها مع المستأنف عليه مدة تسعة أشهر ثم انتهاء الزواج على هذا الوضع امر يصيب سمعتها الادبية ولما كان هذا الضرر مرتبطا بالخطأ ارتباطا بالسبب بالمسبب فان اركان المسؤولية تكون متوافرة واما عن النفقة المؤقتة فقالت انها واجبة على الزوج حتى



ومن حيث أن النيابة العامة قدمت مذكرة بتوقيع السيد وكيل النيابة صلاح خاطر انتهت فيها الى ما يأتي :-

**أولاً -** رفض طلب المدعية الاصلى ببطلان عقد زواجها بالمدعى عليه

**ثانياً -** الحكم بصحة الطلاق الذي اوقعه المدعى عليه على المدعية بجلسة ٢ من مارس سنة ١٩٥٩ واعتباره منتجا لكافة آثاره القانونية

**ثالثاً -** عدم قبول طلب المدعية الاحتياطي الخاص بتطبيقها على المدعى عليه لانتفاء مصلحتها فيه .

**رابعاً -** الزام المدعى عليه بأن يؤدي للمدعية نفقة عدة تقدرها المحكمة على ضوء ما يثبت من قدرته المالية وتفويض الرأى للمحكمة في طلب النفقة المؤقتة عن الفترة السابقة على ذلك .

« ومن حيث أن محكمة اول درجة قضت بتاريخ ١٤ من ابريل سنة ١٩٦٠ حضوريا :

**أولاً -** بآثبات طلاق المدعى عليه بزواجه المدعية الحاصل بجلسة ٢ من مارس سنة ١٩٥٩

**ثانياً -** بعدم قبول طلب التطبيق المقدم من المدعية لانتفاء مصلحتها فيه

**ثالثاً -** بالزام المدعى عليه بأن يدفع للمدعية مبالغ عشرين جنيها شهريا نفقة عدة بانواعها الثلاثة ( الطعام والكسوة والسكن ) اعتبارا من تاريخ طلاقه لها الحاصل فى ٢ مارس سنة ١٩٥٩

**رابعاً -** بالزام كل من الطرفين بمصروفات ماخسره من طلبات مع المقاصمة فى مقابل اتعاب المخاماة .

**خامساً -** رفض ما خلا ذلك من الطلبات

« ومن حيث أن المستأنفة لم ترض هذا الحكم وطعننت فيه امام هذه المحكمة طالبة الحكم بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بالغاء الحكم المستأنف والحكم ببطلان عقد الزواج المبرم بين الطرفين بتاريخ ١٨/٥/١٩٥٨ .

واحتياطيا التطبيق وأداء التعويض وقدره عشرة آلاف جنية نظير ما لحقها من اضرار بسبب هذا الزواج والحكم بنفقة شهرية قدرها مائة جنية مع الزام المستأنف عليه بالمصاريف ومقابل اتعاب المحاماة عن الدرجتين ، وقد بنت المستأنفة استئنافها على سابق ما استندت اليه أمام محكمة اول درجة على النهج المشرح بمذكرتها أمام هذه المحكمة .

« ومن حيث أن النيابة العامة قدمت مذكرة موقعا عليها من السيد وكيل النيابة محمد كمال زعزوع ضمننتها رأيا الذى انتهت فيه الى قبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف .

« ومن حيث أن النزاع ثار بين طرفى الخصومة حول نقطتين :

**النقطة الاولى :** هل الطرفان متحذان ملة أم مختلفان .

**النقطة الثانية :** ماهو القانون الواجب التطبيق

« ومن حيث أنه عن النقطة الاولى فان المستأنفة تقول أنها قبطية أرثوذكسية وأنها من أجل ذلك تتحد والمستأنف عليه ملة بينما المستأنف عليه يقول ان المستأنفة رومية أرثوذكسية بينما هو قبطى أرثوذكسى ومن ثم فهما مختلفان ملة .

« وحيث أنه من المسلمات أن عبء اثبات اختلاف الملة والطائفة يقع على من يتمسك به باعتباره مدعيا عكس الثابت اصلا وانه يجرى على أساس اثبات أن كلا من الطرفين ينتمى الى ملة والى طائفة تغاير تلك التى ينتمى اليها الآخر وهذه واقعة مادية حقا قد يكون للارادة دور فى هذا الانتماء اذ أنه يجوز للشخص أن يغير ملته أو طائفته ستواء بقصد تعديل الاختصاص التشريعى أو بغير ذلك ولكن ليس لهذا من أثر على تكييف الاختلاف بأنه واقعة مادية واذا كان هذا الاختلاف مجرد واقعة مادية فانها تثبت بكافة طرق الاثبات عن طريق البيئة والقرائن والاقرار فقد يستند على ما ورد فى شهادة الميلاد من بيانات وقد يجدى فى



الشرائع المتعددة وهو النقطة الثانية المختلف عليها بين طرفي الخصومة .

« ومن حيث ان المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ تنص على أنه تصدر الاحكام في المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف التي كانت أصلا من اختصاص المحاكم الشرعية طبقا لما هو مقرر في المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية - أما بالنسبة للمنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين والمتحدين الطائفة والملة الذين لهم جهات قضائية ملية منظمة وقت صدور هذا القانون فتصدر الاحكام في نطاق النظام العام - طبقا لشريعتهم .

« ومن حيث أن الذي يبين من هذه المادة أن المشرع قد وزع الاختصاص التشريعي بين الشريعة الإسلامية والشرائع الخاصة في مسائل الأحوال الشخصية فخص الشريعة الإسلامية باختصاص تشريعي ينبسط على العلاقة التي يكون طرفاها مسلمين أو العلاقة التي يكون أحد طرفيها مسلما كما ينبسط على العلاقة التي يكون طرفاها غير مسلمين إذا لم تتوافر شروط انطباق الشريعة الخاصة كما خص الشرائع الخاصة فجعل مجال تطبيقها التشريعي مقصورا على علاقات غير المسلمين بشروط ثلاثة .

١ - اتحاد الطرفين المتنازعين ديانة وملة وطائفة .

٢ - أن يكون لهما قضاء على منظم وقت صدور القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥

٣ - عدم تعارض أحكام الشريعة الخاصة مع النظام العام .

« ومن حيث ان الظاهر مما تقدم انه حيث تتوافر الشروط الثلاثة تتقدم الشريعة الخاصة كأداة فنية لحل النزاع وحيث تتغلب كل هذه الشروط أو أحدها فان الشريعة الإسلامية تتقدم لتحل النزاع وتطبق على غير المسلمين كما هو الحال في هذه الدهوى لاختلاف ملة طرفيها استنادا الى نص الفقرة الأولى من المادة السادسة المشار اليها .

« ومن حيث أن النزاع مستعمر بين طرفي

ذلك شهادة من كنيسة طائفية أو القيسد في سجلاتها أو التعميد فيها واذن فكل أدلة الاثبات قد تجلدى وعلى أية حال فللمحكمة أن تقدر قيمة الدليل المقدم ولها أن تأخذ بواحد منها متى اطمأنت اليه وتطرح الباقي .

« ومن حيث أنه إرساء على ماتقدم فان المحكمة ترى أن المستأنفة تنتمي الى طائفة الروم الارثوذكس اذ اعترفت في محضر جلسة ٢ من مارس سنة ١٩٥٩ وهي أول جلسة نظرت فيها الدعوى بأنها رومية أرثوذكسية وزوجها قبطي أرثوذكسي وقد أيدت هذا الاعتراف بما قدمته من مستندات دالة على ذلك اذ قدمت بشهادة صادرة من بطريركية الروم الارثوذكس تفيد أنها تعتنق هذه الملة كما اعترفت باعترافها هذه الملة في مذكرتها المقدمة أمام محكمة أول درجة ، كما قدم المستأنف عليه شهادة تنصير وميلاد تفيد أن المستأنفة من أبناء طائفة الروم الارثوذكس وإنها تنصيرت بكنيسة الطائفة ومن ثم كان انتماء المستأنفة الى طائفة الروم الارثوذكس أمرا ثابتا لا مرية فيه ولا يقدر في ذلك ان عقد زواجها جاء به إنها قبطية أرثوذكسية ولا تلك الشهادة التي قدمتها أمام هذه المحكمة والصادرة من القمص غبريال بولس غبريال رئيس الكنيسة القبطية بحارة الروم والتي يقرر فيها ان المستأنفة قدمت في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٥٦ طلبا بانضمامها الى الكنيسة القبطية الارثوذكسية وإن طلبها قد قبل فان ذلك من باب تيسير عقد الزواج بالكنيسة القبطية ولو كان حقا أنها انضمت الى الكنيسة القبطية لقدمت محضر انضمامها المثبت لذلك ولما قدمت من المستندات ومن الاقرارات ما يدل على انتمائها الى طائفة الروم الارثوذكس .

« من حيث أن الثابت مما تقدم أن المستأنفة رومية أرثوذكسية كما أنها يونانية الجنسية ولما كان المستأنف عليه مصريا فيتعين عملا بالمواد ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ من القانون المدني تطبيق أحكام القانون المصري في موضوع الدعوى ، ولما كان القانون المصري هو قانون مركب أي متعدد الشرائع الداخلية فانه يتعين بيان القانون الواجب التطبيق من بين هذه

الحصومة حول المقصود بقواعد الشريعة الإسلامية التي تطبق على وقائع هذا النزاع فبينما ذهب المستأنفة الى أن الشريعة الإسلامية قد تركت أهل الذمة وما يدينون في العبادات والانكحة ومن ثم فزواجهم يخضع لشرائعهم الخاصة دون تدخل من الأحكام الموضوعية للشريعة الإسلامية المطبقة على المسلمين أي أن قواعد الشريعة الإسلامية في هذا الصدد هي قواعد اسناد الى الشرائع الخاصة لا قواعد موضوعية ، اذا بالمستأنف عليه يقرر أن القواعد التي تحكم هذا النزاع هي القواعد الموضوعية المطبقة على المسلمين لان الذميين مخاطبون بها في دار الاسلام .

« ومن حيث أن الفصيل في هذا النزاع هو مذ تقضى به الفقرة الاولى من المادة السادسة من انقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ فهي تنص على أنه يفصل في هذه الاثارة طبقا لما هو مقرر في المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية فاذا تأملنا تلك المادة نجدها تنص على أن « تصدر الأحكام طبقا للمدون في هذه اللائحة ولارجح الاقوال من مذهب أبي حنيفة ما عدا الأحوال التي ينص فيها قانون المحاكم الشرعية على قواعد خاصة فيجب أن تصدر الأحكام طبقا لتلك القواعد » من ثم كانت اداة الفصل الفنية لهذا النزاع هو ارجح الاقوال من مذهب أبي حنيفة حيث لا يوجد في اللائحة قواعد خاصة تحكم النزاع الحالي .

« ومن حيث أنه في بيان ارجح الاقوال في مذهب أبي حنيفة فقد انقسم الفقهاء والقضاة الى رأيين : -

**الرأي الاول :** يرى أن المقصود بأرجح الاقوال في مذهب أبي حنيفة يؤدي الى تطبيق الشرائع الخاصة تأسيسا على أن المذهب الحنفي يتضمن أحكاما خاصة بالذميين وأحكاما خاصة بالمسلمين وأن الإمام أبو حنيفة يفسر غير المسلمين على جميع الانكحة وان كانت فاسدة بين المسلمين متى كانت صحيحة جائزة في ذمتهم مما مقتضاه استبعاد القواعد الموضوعية الخاصة بالمسلمين والمناح المجال للقواعد الموضوعية المشتركة بين ذوي الملة المختلفة

(استئناف القاهرة في ٦ من مارس سنة ١٩٥٧ . القضية رقم ١٦٦ لسنة ٧٧ قضائية ) .

**الرأي الثاني :** يرى أنه حيث يتقرر تطبيق الشريعة الإسلامية على غير المسلمين فان ذلك يوجب الفصل في النزاع طبقا للقواعد المطبقة على المسلمين أي أن القواعد الموضوعية في الشريعة الإسلامية هي التي تحكم منازعات غير المسلمين التي لم تتوافر بالنسبة لهم شروط انطباق الشريعة الخاصة تأسيسا على أن مذهب أبي حنيفة تضمن قواعد موضوعية بعضها خاص بالمسلمين وبعضها خاص بالذميين .

« ومن حيث أن كلا المذهبين ذهب في تفسير المقصود بأرجح الاقوال في مذهب أبي حنيفة تفسيراً يؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها فبينما ذهب المذهب الاول الى أن ارجح الاقوال في مذهب أبي حنيفة هو اقرار غير المسلمين على جميع الانكحة وان كانت فاسدة بين المسلمين متى كانت صحيحة جائزة بينهم واتخذ من ذلك قاعدة اسناد ينحى بها تطبيق القواعد الموضوعية الخاصة بالمسلمين اذا بالمذهب الثاني يرى أن ارجح الاقوال في مذهب أبي حنيفة هو رأي صاحبه الذي يقول بتطبيق قواعد الشريعة الإسلامية على الذميين دون رأي الإمام أبي حنيفة الذي يرى تركهم وما يدينون .

« ومن حيث أن الواقع من الامر أن المذهب الحنفي وهو يعرض للاصل في الشريعة الإسلامية يرى أن الأصل هو العموم في حق الناس كافة سواء أكانوا مسلمين أو ذميين وعقد الذمة يؤكد جانب حقوق الذميين أما التزامهم بأحكام الاسلام فلا يأتي من عقد الذمة بل من عموم ولاية أحكام الشريعة الإسلامية في دار الاسلام فالمسلمين ولاية عامة تجعل أحكام الاسلام ملزمة لجميع قاطناتها الا أنه في بعض المسائل التي تخص الذميين اختلفت فيها مناحي الرأي بين الإمام وصاحبيه اختلفا منبسطه الاستاس الذي يقيم كل عليه حكمه فبينما يرى الإمام في مسألة ما تركهم وما يدينون اذ بالصاحبين يريان أخذهم بأحكام المسلمين ومن هذه المسائل المختلف عليها



ثم يكون هذا الطلب لا أساس له ويتعين رفضه .

« ومن حيث أن ما تقول به المستأنفة من أن هذا العقد باطل إذ أن المستأنف عليه أخفى على المستأنفة ما به من عيب ولو كانت تعلم هذا العيب لما تم عقد الزواج بينهما فإن ذلك مردود عليه بما لأحكام عقد الزواج من قواعد خاصة تستمد من الشريعة الإسلامية وليس من بينها ما يجعل العقد باطلا بسبب أخفاء هذا العيب بل يكون سببا للتفريق كما سبق القول وإن كانت المستأنفة تقصد من ذلك أن المستأنف عليه قد دلس عليها حتى أبرم العقد فإن علمه بهذا العيب وأخفاؤه أمر لم يحم عليه الدليل فضلا عن أن عقد الزواج لا يخضع لما يخضع له العقود المدنية من أسباب البطلان لموضوعه لقواعد الشريعة الإسلامية .

« ومن حيث أنه عن طلب التطبيق للعنة فإن المستأنف عليه قد أجاب على ذلك بتطبيقه المستأنفة ومن ثم فلم تعد لها مصلحة في قبول هذا الطلب ويتعين الحكم بعدم قبوله وخاصة وقد دفع المستأنف بعدم قبول هذا الطلب .

« ومن حيث أن المستأنف عليه بادر منسدة الجلسة الأولى وطلق المستأنفة كما هو ثابت بمحضر الجلسة ومن ثم يتعين بيان أثر هذا الطلاق في نظر الشريعة الإسلامية .

« ومن حيث أنه من المسلمات في الشريعة الإسلامية أن طلاق الذمي زوجته بإرادته المنفردة إنما هو طلاق ملزم ومنتج لآثاره فلقد جاء في الدر المختار في الجزء الثاني وكذلك في فتح القدير الجزء الثاني في باب زواج الذمي وكذا في آخر باب العدة « أنه إذا ترفع الينا زوجان وهما على الكفر وقد طلق الزوج زوجته ثلاثا وطلبت الزوجة التفريق فإنه يفرق بينهما أجماعا وكذا لو خالعهما ثم عاشرهما من غير عقد » وجاء في الانقروية في الجزء الأول ما نصه « إذا طلق الذمي امرأته ثلاثا أو خالعهما ثم أقام عليها فرافعته إلى السلطان فالقاضي يفرق بينهما بالاتفاق » ومثله في حاشية البحر في الجزء الثالث وجاء في الانقروية أيضا ما نصه « ذمية طلقها زوجها أو مات عنها لا تعتد عند أبي

زواج التميمين بلا شهود وزواجهم في العدة وزواجهم بالمحارم وفي صدد المسألة المختلف عليها كان يضع كل منهما قاعدة موضوعية حسب رأيه مما أصبحت معه تلك القواعد الموضوعية من صميم قواعد الشرع الإسلامي تطبق في الخصوصية التي صدرت فيها إن كانت هي القول الراجح في المذهب ومن ثم فلا يجب القول مع المذهب الأول بأن أرجح الأقوال في مذهب أبي حنيفة تتضمن قاعدة استناد إلى الشرائع الخاصة كما لا يجب القول مع المذهب الثاني تطبيق القواعد التي تحكم المسلمين على الذميين بصفة عامة بل يطبق في حق الذميين القواعد التي تطبق في حق المسلمين والمتفق عليها وأرجح الأقوال في المذهب في المسألة المختلف عليها باعتبار هذه القواعد قواعد موضوعية أصبحت من صميم الشرع الإسلامي باندهاجها في قواعده وقيامها على أسس شرعية ولا يمكن القول بتطبيق القواعد التي تطبق بين المسلمين على الذميين بصفة عامة لاحتمال أن تكون هذه القواعد الأخيرة غير راجحة في المذهب بالنسبة للذميين .

« ومن حيث أن النزاع في هذه الدعوى ينتظم مسائل ثلاث أولهما أثر العنة على عقد الزواج وثانيهما طلاق الذمي بإرادة منفردة وثالثهما عدة الذمية ويتعين بيان أرجح الأقوال فيها في مذهب أبي حنيفة حتى يمكن الفصل في هذا النزاع .

« ومن حيث أنه عن طلب المستأنفة الخاص ببطلان عقد الزواج بسبب عنه المستأنف فإنه منع افتراض وجود العنة فلا تصلح سببا لبطلان عقد الزواج إذ عقد الزواج يكون صحيحا في الشريعة الإسلامية متى استنوى على شرطين أولهما حضور الشهود وثانيهما أن تكون المرأة محلا للعقد وقد توافر هذان الشرطان ومن ثم فإن عقد الزواج ولد صحيحا وعلى فرض وجود العنة فإنها سبب للتفريق بين الزوجين متى كان العيب مستحكما ولا يمكن معه المقام إلا بضرر والأشبه بثبت رضا الزوجة به ومن ثم فلا يكون هذا العقد باطلا طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية المتفق عليها والمطبقة على وقائع هذا النزاع ومن



« ومن حيث أنه بالبناء على ما تقدم يكون من حق الزوج الذمي أن يوقع الطلاق على زوجته بإرادته المنفردة وذلك مقرر بالاتفاق في الشريعة الإسلامية وعلى وجه الخصوص في مذهب أبي حنيفة كما هو مقرر في شريعتهم ومن ثم يتعين اثبات وقوع ذلك الطلاق وقوعاً ملزماً لكافة آثاره وخاصة أن الزوجين يدينان بوقوع الطلاق عملاً بنص المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والتي ما زالت أحكامها باقية .

« ومن حيث أنه عن نفقة العدة المحكوم بها فإنه يتعين بحث أرجح الأقوال في المذهب الحنفي في هذا الموضوع وهل تجب العدة على الذمية المطلقة أم لا تجب .

« ومن حيث أنه بمطالعة نصوص الفقه الحنفي تبين أنها حكمت حكمت خلافاً بين الإمام وصاحبيه في شأن وجوب العدة على الذمية المطلقة من ذمي واتفقت كلمة المتون وكتب الفتوى على ترجيح قول أبي حنيفة في هذا الموضوع فقد جاء في بداية المبتدى وشرحه هداية المهتدي جزء ٣ في باب العدة ص ٢٨٩ : « وإذا طلق الذمي الذمية فلا عدة عليها » وعلق على هذا الكمال بن الهمام في فتح القدير بقوله « فلو تزوجها مسلم أو ذمي في فور طلاقها جاز » وفي المختار وشرحه الاختيار للموصلي جزء ٢ ص ٢٣٢ من باب العدة « ولا عدة في الطلاق قبل الدخول ولا على الذمية في طلاق الذمي » وعلل هذا في صفحة ٢٧٣ « بأنهم غير مخاطبين بفروع الشريعة فلا تثبت الحرمة حقاً للشرع ولا للمطلق لانه لا يعتقدها » وفي الدر المختار شرح تنوير الأبصار وحاشية رد المختار لابن عابدين جزء ٢ في باب العدة « ذمية غير حامل طلقها ذمي أو مات عنها لم تعتد عند أبي حنيفة إذا اعتقدوا في ذلك لأننا أمرنا بتركهم وما يدينون » وجاء أيضاً في باب نكاح الكافر صفحة ٣٩٦ تعليقا على قول الحصكفي في اللد المختار « كل نكاح حرم بين المسلمين لفقد شرطه يجوز في حقهم إذا اعتقدوه عند الإمام مانصه » قال في الهداية ولابي حنيفة أن الحرمة لا يمكن اثباتها حقاً للشرع لأنهم لا يخاطبون بحقوقه ولا وجه إلى إيجاب العدة حقاً للزواج لا يعتقده بخلاف ما إذا

حنيفة « وجاء ذلك أيضاً في تنوير الأبصار وجاء في الهندية « إذا تزوج النصراني بنصرانية بما لا يصلح مهراً فدخل بها أو طلقها قبل الدخول فليس لها مهر » وجاء في تنقيح الحامدية في الجزء الأول ما يأتي : « متثل عن ذمية طلقها زوجها الذمي ثلاثاً لدى بيعة شرعية وطلب التفريق فهل تجاب إلى ذلك « الجواب » نعم لأنهم يعتقدون أن الطلاق مزيل للملك وإن كانوا لا يعتقدونه محصور العدد » .

وجاء في حاشية ابن عابدين على الدر ص ٣٩٧ الجزء الثاني « أن الطلاق الثلاث قاطع لعقد الزواج في الأديان كلها وما هو مشهور عند غير المسلمين من عدم وقوعه لعله مما غيروه - كما جاء في الحاشية أيضاً طعن التعليق على قول صاحب الدر ( وأصله زوج بالغ عاقل ٠٠٠ الخ ) ما نصه « وأفاد أنه لا يشترط كونه مسلماً صحيحاً طائعاً عامداً فيقع طلاق العبد والسكران بسبب محظور والكافر ٠٠٠ الخ » .

« ومن حيث أن الذي يبين من هذه النصوص أنه لا شك أن الشريعة الإسلامية تقضي بوقوع طلاق الذمي لنزوحته وإن ذلك موافق الأصل التشريعي عندهم إذ ورد بأنجيل متى الأصحاح التاسع عشر ما يفيد قول المسيح أن من طلق امرأته إلا لعل الزنا يجعلها تزني ومن يتزوج بمطلقة يزني ومفهوم ذلك أن للمسيحي أن يتولى إيقاع الطلاق بنفسه على زوجته المسيحية بدون حاجة إلى توسط الكنيسة وليس عليه في أصل الشريعة سلطان تنوي دينه وإيمانه وخوفه من الله في أن لا يطلق لغير هذا السبب ولم ينص في أصل الشريعة على أن لأحد حقاً في أن يراقبه أو يناقشه في سبب الطلاق ويطالبه بالدليل على وقوع الزنا ممن يريد طلاقها وعلى كل فثبت في أصل الشريعة المسيحية أن للزوج أن يتولى إيقاع الطلاق بنفسه وعلى هذا فإن ما جرى عليه التشريع بعد ذلك عند المسيحيين من جعل إيقاع الطلاق المرخص به من حق الرأسة الدينية إنما هو اجتهاد في التشريع اقتضته المصلحة العامة ولم ينص عليه أصل الكتاب .

عليه لم يستعمل حقه في طلاق المستأنفة الا بعد أن رفعت الدعوى تطلب تطبيقها ومن ثم فلا خطأ من جانبه وعلى ذلك فلا مسئولية على المستأنف عليه وتكون دعوى التعويض لا أساس لها ويتعين رفضها .

« ومن حيث أن مصاريف الدعوى يحكم بها على الخصم المحكوم عليه فيها عملاً بنص المادتين ٣٥٧ ، ٤١٦ من قانون المرافعات فيتعين إلزام المستأنفة بها » .

( القضية رقم ١٤ سنة ١٦ رئاسة وعضوية السادة الاساتذة محمد علي جمال الدين رئيس المحكمة وحافظ محمد بيوتى ومحمد صادق الرشيدى المستشارين وحضور السيد الأستاذ مصطفى سليم رئيس النيابة ) .

٢٦٤

### محكمة استئناف الاسكندرية

١٦ فبراير سنة ١٩٦١

دعوى ، سماعها في الشريعة الاسلامية . تكييفه . شروطه . وقف . دعوى الاستحقاق فيه ، سماعها بعد خمسة عشر سنة . استحقاق في الوقف . تكييفه . حق انتفاع .

### المبادئ القانونية

١ - ان عدم سماع الدعوى في الفقه الاسلامي امر متعلق باثبات الحق لا بالحق ذاته ومفاده أن دعوى المدعى لم يقم عليها اثبات وهو بهذه المثابة يرشح للمدعى معه عند انكاره الحق دفعا بعدم سماع الدعوى .

٢ - ان حق الاستحقاق في الوقف له مقومات حق الانتفاع ، باعتباره حقاً عينياً .

٣ - ان دعوى الاستحقاق في الوقف تسقط بمضي خمس عشرة سنة ، تطبيقاً لنص المادة ٣٧٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية عند الانكار وذلك مع التمكن وعدم العسر الشرعى .

### المحكمة

« من حيث أن الوقائع تتحصل في انه بتاريخ ١٩٥١/٨/٢٨ رفع المستأنف الدعوى رقم ٧٢

كانت تحت مسلم لانه يعتقد « الى أن قال ابن عابدين « وظاهره أن لعدة من الكافر عند الامام أصلاً واليه ذهب بعض المشايخ فلا تثبت الرجعة للزوج ولا يثبت نسب الولد اذا جاءت به لقل من ستة أشهر بعد الطلاق وقيل تجب - أي العدة - ولكنها ضعيفة لا يمنع من صحة النكاح فيثبت للزوج الرجعة والنسب - والاصح الاول كما القستاني عن الكراماني ومثله في العناية وذكر في الفتح انما الاول « وفي الفتاوى الانقروية جزء اول صفحة ٤١ حكى هذا الخلاف ورجح قول أبي حنيفة ثم قال في صفحة ٩٥ في باب العدة « واذا طلق النفي الذمية فلا عدة عليها عند أبي حنيفة قال جمال الاسلام في شرحه وقال أبو يوسف ومحمد والشافعي عليها العدة والصحيح قوله واعتدله المحبوبي والنسفي وغيرهما وفي تنوير الابصار في باب العدة « ذمية غير حامل طلقها ذمي أو مات عنها لم تعتد عند أبي حنيفة ، ومثله في تنقيح الحامدية جزء ١ صفحة ٥٦ ومثله في شرح الاحكام الشرعية للمرحوم الشيخ محمد زين البياني في باب العدة جزء اول واحكام الاحوال الشخصية للدكتور عبد الرحمن تاج طبعة سنة ١٩٥٥ ص ٣٧١ .

« ومن حيث انه ارساء على ما تقدم فلا عدة للذمية التي طلقها زوجها الذمي ومن ثم فلا نفقة عدة لها الا أنه لما كان المستأنف عليه قد طلب في مذكرته الختامية تأييد الحكم المستأنف القاضي بفرض نفقة عدة لها فلا مناص من تأييد الحكم المستأنف في هذا الصدد وخاصة انه لم يستأنف هذا الحكم .

« ومن حيث انه عن طلب التعويض فقد اقامته المستأنفة بناء على أن المستأنف كان عالماً بما هو مصاب به من عنه وانه قد سكنت عن ذلك مما يعتبر تغريراً بها وخداعاً وتري المحكمة أن علم المستأنف عليه بما تنسبه اليه المستأنفة من عنه أمراً غير ثابت ومن ثم فلا يمكن أن ينسب اليه الخطأ - أما قول المستأنفة أن مبادرة المستأنف الى طلاق المستأنفة بمجرد رفع الدعوى يعتبر تعسفاً في استعمال الحق يندرج تحت الخطأ القانوني فان ذلك مردود عليه بأن المستأنف



رمضان بن المرحوم الحاج صالح بن المرحوم الحاج محمد بن المرحوم الحاج سالم البحار جد الواقف المذكور وسعيد بن بنت الواقف المذكور المرزوقة به من زوجها محمد ابن الحاج يحيى بن الحاج سعيد بن الحاج باعزيز بن المرحوم الحاج سالم البحار جد الواقف المذكور تسوية بينهما ثم من بعد كل منهما على أولاده ذكورا وأنثا للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على أولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم طبقه بعد طبقه ونسلا بعد نسل وجيلا بعد جيل من أولاد الظهور دون أولاد البطون على النص والترتيب المشروح ذلك أعلاه الى حين انقراضهم أجمعين واذا انقرضوا جميعا يكون ذلك وقفا على عتقاء الواقف المذكور ذكورا وأنثا بيضا وسودا وعلى الحاج يحيى بن الحاج سعيد بن الحاج باعزيز بن الحاج سالم البحار جد الواقف المذكور للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على أولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم من أولاد الظهور دون أولاد البطون على النص والترتيب المشروح أعلاه الى حين انقراضهم أجمعين فاذا انقرضوا أولاد الظهور ولم يبق منهم أحد كان ذلك وقفا على أولاد البطون مع من يوجد من أولاد البطون ذكورا وأنثا للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على أولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم على النص والترتيب المشروح أعلاه الى حين انقراضهم أجمعين فاذا انقرضوا جميعا كان ذلك وقفا على من يوجد من أقارب الواقف المذكور ذكورا وأنثا للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على أولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم على النص والترتيب المشروح أعلاه الى حين انقراضهم أجمعين ومن بعد ذلك على قراءة القرآن فان تعذر ذلك صرف للفقراء والمساكين ( تراجع حجة الوقف ) ويستطرد المستأنف قائلا ان الواقف ظل مصرا على وقفه هذا لم يحدث فيه تغييرا ولا تبديلا حتى توفي الى رحمة الله ولم يترك من ذريته لصنبة سنوى ابنته أم العز فال جميع الريع اليها وحدها عيلا بشرط الواقف ثم توفيت أم العز بنت الواقف ولم تعقب الا ولدين أحدهما سعيد الوارد ذكره بأشهاد الوقف وهو الذي رزقت به من زوجها محمد بن يحيى بن سعيد

لسنة ١٩٥٦ أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية على المستأنف عليهما السادس والعشرين والسابع والعشرين بصفتهم ناظرى الوقف طالبا الحكم له عليهما ببيع ريع الوقف موضوع هذه الدعوى أى بستة قواريط من ٢٤ قيراطا انقسم اليها صاقي ريع الوقف وأمرهما بإداء ما يقابل نصيبه هذا من ريع سنة ١٩٥٠ وقدره ٩٠٠ ج ومثله فى كل سنة مع الزامهما بالمصاريف والاعتاب قائلا فى تبيان دعواه كما جاء بصحيفتها والمذكرات المقدمة منه أمام محكمة أول درجة انه بموجب اشهاد مؤرخ أول ذى القعدة سنة ١١٤٨ هجرية وأمام محكمة طولون الشرعية وقف المرحوم الحاج محمد بن المرحوم الحاج احمد بن المرحوم الحاج محمد بن سالم الشهير نسبه بالبحار الاعيان المبينة بأشهاد الوقف ومنها ما هو موجود بالقاهرة ومنها ما هو موجود بالاسكندرية وقد أنشأ هذا الوقف على نفسه ثم من بعده يكون وقفا على ابنته أم العز ومن سيحدثه الله تعالى للواقف من الارلاد ذكورا وأنثا للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعد كل منهم على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أولاد أولاد أولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم طبقه بعد طبقه ونسلا بعد نسل وجيلا بعد جيل من أولاد الظهور دون أولاد البطون الطبقه العليا منهم تحجب الطبقه السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل اصل فرعه دون فرع غيره يستقل به الواحد منهم اذا انفرد ويشترك فيه الاثنان فما فوقهما عند الاجتماع على أن من مات منهم وترك ولدا أو ولد ولد أو أنفل من ذلك أنتقل نصيبه من ذلك لولده أو ولد ولده ولا منفل فان لم يكن له ولد ولا ولد ولد ولا أنفل من ذلك أنتقل نصيبه من ذلك لاختوته واخواته المشاركن له فى الدرجة والاستحقاق مضافا لما يستحقونه من ذلك فان لم يكن له اخوة ولا اخوات فلا قرب الطبقات للمتوفى من أهل هذا الوقف المذكور من أولاد الظهور دون أولاد البطون يتناولون ذلك بينهم كذلك الى حين انقراضهم أجمعين فاذا انقرضوا جميعا ولم يبق منهم أحد يكون ذلك وقفا على كل من ولد عم الواقف الحاج



مستحق في هذا الوقف قال ربع النصف الى الباقي فيكون للمستأنف ربع النصف ولمحمد أخيه الربع كذلك ولاحمد أخيهما الربع أيضاً والربع الرابع من النصف المذكور بين زينب وعزيرة بنتي صالح بن دحمان مناصفة بينهما - وكما آل الى هؤلاء جميعا النصف المنوه عنه فقد آل اليهم أيضاً النصف الذي كان للابن الثاني محمد بن رمضان ( وهو ابن أم العز ) اذ أن محمد هذا أعقب ولداً واحداً هو الحاج رمضان وهذا الاخير أعقب أربع بنات هن (١) خدوجة التي توفيت عن بنتها الوحيدة عديلة التي توفيت عقيماً (٢) زنوبة (٣) نفوسة وقو توفى كلتاهما عقيماً (٤) صلوحة التي توفيت عن ولديها فقط وهما خليل الجاويش واسماعيل الجاويش وهما من أولاد البطون الذين لم يأت بعد زمن استحقاقهما ومن ثم يكون للمستأنف عبد العزيز صالح بن دحمان ربع ربع الوقف ولما كان آيراد هذا الوقف في سنة ١٩٥٠ هو مبلغ ٣٦٠٠ ج وقد حصله الناظران المنوه عنهما سابقاً ولا يزال تحت يدهما وفي حوزتهما ولما كان المستأنف قد طالبهما بأداء هذا الربع فامتنعا بدون وجه حق وانكرا استحقاقه ومن ثم فقد رفع هذه الدعوى طالباً بالحكم بالطلبات المنوه عنها :

«ومن حيث أنه بعد صدور القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ الذي أنهى الوقف الاهلي وجعله ملكاً فقد غل المستأنف طلباته من الحكم له بالربع على الناظرين الى الحكم برعب اعيان الوقف التي صارت ملكاً وبرعب ربعها عليها أيضاً باعتبارهما وأضعى يد على تلك الاعيان وذلك بموجب المذكرة المؤرخة ١٣/٦١/١٩٥٢

» ومن حيث أنه بجلاسة ١٥/١/١٩٥٣ حضر محمد سعيد البحار وطلب دخوله خصماً ثالثاً في الدعوى طالباً رفض الدعوى وقد قبلته المحكمة بجلاسة ٢٦/٥/١٩٥٣ وبجلاسة ٢٩/٤/١٩٥٤ حضر كل من اسماعيل البحار وزكية سعيد يونس وطلباً قبولهما خصماً ثالثاً في الدعوى طالبين رفضها وبجلاسة ٢٣/١٢/١٩٥٤ حضر محمد عبد الحليم البحار وطلب دخوله خصماً ثالثاً في الدعوى طالباً برفضها .»

ابن باعزیز بن الحاج سالم البحار جد الواقف وثانيهما محمد الذي رزقت به من ابن عم الواقف الحاج رمضان بن صالح بن محمد بن الحاج سالم البحار قال اليهما ربع الوقف المذكور مناصفة بينهما تنفيذاً لشرط الواقف فأما عن النصف الخاص بمحمد رمضان هذا فقد آل من بعده الى ابنه الوحيد رمضان ثم من بعد رمضان هذا الى بناته الأربع اللاتي لم يرزقن بغيرهن وهن خدوجة وزنوبة ونفوسة وصلوحة وقد توفين جميعاً بعضهن عقيماً وبعضهن عن ذرية لا يستحق أحد منهم شيئاً في الربع حيث يوجد من يحجبهم بشرط الواقف وهم أولاد الظهور من فرع سعيد محمد يحيى ابن بنت الواقف أم العز فلم يأت بعد اوان استحقاق أولاد البطون هؤلاء - فأما النصف الثاني الذي آل الى سعيد محمد بن أم العز فقد آل بعد وفاته الى أولاده الأربع الذين لم يرزق سواهم وهم يقى وسليمة وخيرة وتلال العز وقسم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين حسب شرط الواقف ثم توفيت كل من سليمة وخيرة وتلال العز بنات متباعدات وترك بعضهم ذرية غير مستحقة لانهم من أولاد البطون لا من الأولاد الظهور وبهذا انحصر الاستحقاق لنصف الربع في يحيى بن سعيد وهو ابن أم العز بنت الواقف ثم توفى يحيى سعيد محمد من ولدين اثنين هما عمر وسعيد قال استحقاق نصف الربع اليهما مناصفة عملاً بشرط الواقف وقد توفى عمر يحيى سعيد محمد عن ابنه الوحيد يوسف الذي توفى عقيماً قال استحقاقه الى عمه سعيد يحيى سعيد محمد وصار بهذا مستحقاً لجميع نصف ربع هذا الوقف ثم توفى سعيد يحيى سعيد محمد هذا عن ابن وحيد له وهو أحمد الشهير بأحمد بن دحمان قال اليه نصف الربع المذكور وقد توفى أحمد هذا عن ابنة صالح بن دحمان فآل اليه استحقاق النصف المذكور ثم توفى صالح هذا عن أولاده وهم ثلاثة ذكور عبد العزيز المستأنف ومحمد وأحمد ونخيس أناث هن زينب وعزيرة وزكية وآمينة ووردة قال استحقاق نصف ربع الوقف اليهم وقسم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين وقد توفى من هؤلاء اليمانية كل من زكية وآمينة ووردة عن غير ولد

« ومن حيث أنه بجلسة ١٩٥٦/٤/٧ كلفت المحكمة المستأنف باختصاص جميع المستحقين فأعلنهم بالدعوى »

« ومن حيث أنهم بموجب اعلان مؤرخ ٢١ مارس ١٩٥٧ أدخل المستأنف محفاظ الاسكندرية بصفته رئيس الهيئة الادارية المشرفة على مجلس بلدى اسكندرية فى الدعوى بناء على أن اعيان الوقف قد نزع ملكيتها لمشروع انشاء طريق النصر وأودع المبلغ أمانة على ذمة المستحقين وذلك لكى يصدر الحكم فى مواجهته »

« ومن حيث أن كلا من المستأنف عليهما أحمد لطفى دحمان ومحمد على اسماعيل الجازيش دفعا أمام محكمة أول درجة بعدم سماع الدعوى لمضى المدة تأسيسا على المادة ٣٧٥ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ المشتغل على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها وتنص تلك المادة على أن ( القضاة ممنوعون من سماع الدعوى التى مضى عليها خمس عشرة سنة مع تمكن المدعى من رفعها وعدم العذر الشرعى له فى عدم اقامتها الا فى الارث والوقف فإنه لا يمنع من سماعها الا بعد ثلاث وثلاثين سنة مع التمكن وعدم العذر وهذا كله مع الانتكار للحق فى تلك المدة »

« ومن حيث أن المستأنف رد على هذا الدفع بأن هذه الدعوى مطلوب فيها طلبان أولهما استحقاق اعيان الوقف وثانيهما استحقاق ريع الوقف ، فأما عن الطلب الاول وهى استحقاق اعيان الوقف فإن القاعدة الاصلية فى الشريعة الاسلامية أن الحقوق لا تقادم والمدة الواردة فى المادة ٣٧٥ وهى خمس عشرة سنة أو ٣٣ سنة على حسب الأحوال إنما هى مدة سقوط الدعوى لا للحق ومن ثم فإن دعوى استحقاق الوقف يسرى عليه حكم المادة ٣٧٥ ولما كانت ملكية تلك الاعيان لم تنشأ الا بصدر القانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ اذ وقت صدور هذا القانون قد نشأ حقه فى المطالبة باستحقاق تلك الاعيان والدعوى الحالية قد أضيفت الى طلباتها دعوى استحقاق اعيان الوقف فى سنة ١٩٥٢ ومن ثم فلم يمتنع من

تاريخ نشوء الحق للمدعى فى المطالبة بتلك الاعيان المدة المسقطه للدعوى كما جاء بالمادة ٣٧٥ المنوه عنها وأما عن الطلب الثانى الخاص باستحقاق الريع فإن الريع دورى ومتجدد والزمن ركن أساسى فى تجديده ولا يمكن المطالبة بالريع الا عند دخول ذلك الريع فمن هذا الوقت تبدأ الدعوى بالمطالبة به اذ الدعوى لا تكون الا حماية للحق متى نشأ ولما كانت دعوى الريع لا تسقط الا بمضى خمس عشرة سنة ومن ثم فلا يصح الدفع بسقوط الريع الا اذا كان الريع المطالب به واجب الاداء لاكثر من خمس عشرة سنة مضت قبل تاريخ رفع الدوى وفى الدعوى الحالية المدعى يطالب بالريع ابتداء من سنة ١٩٥٢ وقد رفعت الدعوى سنة ١٩٥١ ومن ثم فلم تمض مدة خمس عشرة سنة على الريع المطالب به فى السنوات المرفوعة بها الدعوى ويرى المستأنف أن الدفع بعدم السماع غير مقبول لعدم مضى المدة المقررة قانونا - كما يرى أيضا أن المادة ٣٧٥ تستلزم لعدم سماع الدعوى بمضى المدة التمكن من رفع الدعوى وعدم العذر الشرعى فى اقامتها مع انكار الحق ويقول أنه لم يكن متمكنا من رفع الدعوى اذ أنه لم يبلغ الرشد الا فى ٢٢ أبريل سنة ١٩٣٢ وأنه منذ ذلك التاريخ لم يكن مقيما فى مصر أو منتقرا فى أى مكان اذ كان عمله كطالب بحرى يقتضيه الوجود على ظهر البواخر للتعلم والتمرين ثم بعد ذلك كضابط بحرى يجوب البحار على متن السفن وأنه لم يستقر به المقام فى مصر الا فى سنة ١٩٤٣ وهى السنة التى عمل فيها بمصلحة المناظر ويرى أن عدم اقامته فى مصر وبقاءه دائما على متن البحار يعتبر عذرا مانعا له من إقامة الدعوى أو على الأقل يجعله غير متمكن من اقامتها - كما أنه من الجانب الآخر لم يكن حقه منكورا اذ أنه كان يعظم قدرا من الاستحقاق وأنه كان لا يعرف بأية صفة كان يأخذ هذا القدر ومن ثم فلم يكن حقه منكورا اذ أن الانكار يقتضى المطالبة بالحق ولم يسبق له المطالبة به ومن ثم فلا يعتبر الحق منكورا مما لا يستقيم معه الدفع بعدم السماع ...

« ومن حيث أن محكمة أول درجة بتاريخ



الاسلامية أن الحق لا يسقط ولا يكتسب بمرور الزمن لما أنها لا تعترف بالغصب كطريق من طرق اكتساب الملكية بمضى المدة ولذنها يرى ان ترك المدعى الدعوى زمانا مع يتمكن من اقامتها يدل على عدم الحق ظاهرا وعلى أنه مبطل في دعواه ولذلك فهي تضي بمنعه من دعواه بعد مضي المدة بناء على تلك القرينة وهي أن سكوتة عن المطالبة بحقه بلا عذر طول المدة دليل ظاهر على أن دعواه غير صحيحة وبطبيعته الحال فإن هذه القرينة تنتفي إذا أقبر المدعى عليه بالحق المطلوب ولما كان الحق لا يبطل بمضى المدة فإن اقرار المدعى عليه يلزمه برده مهما طال الزمن ويوجب الحكم عليه به ولذلك فالقاعدة الشرعية هي أن عدم سماع الدعوى أمر متعلق بإثبات الحق لا بالحق ذاته فعند عدم وجود الاعتراف من المدعى عليه يتعين القضاء بمنع سماع الدعوى تأسيسا على أن دعوى المدعى لم يقم عليها اثبات مما تعتبر معه دعواه غير صحيحة ومن ثم كان تكييف المنع من سماع الدعوى أنه أمر متعلق بالاثبات يرشح للمدعى عليه عند انكاره دفعا فعند سماع الدعوى دون أن يكون لذلك أثر على ذات الحق (يراجع بحث طبيعة التقادم في الشريعة والقانون للمرحوم الاستاذ على زكي العرابي ورد المرحوم الشيخ أحمد إبراهيم عليه بمجلة القانون والاقتصاد السنة الثالثة ص ٨٦٨ وما بعدها) .

« ومن حيث أنه يتعين تكييف طبيعة الاستحقاق في الوقت لما له من أثر حاسم في طلبات المستأنف ودفاعه الذي رد به على الدافع بعدم سماع الدعوى .

« ومن حيث أن الاستحقاق في الوقف هو حق يملك به المستحق نفس الغلة أو الربح ملكا يمنحه حق قبضه يملكه فهو لذلك يعتبر حق انتفاع يتلقاه المستحق من الواقف يدل على ذلك التجزئة التي تحصل في العين عند وقفها إذ تحبس العين وتخرج عن صلاحيتها للتداول وتصبح غير قابلة لأن يملكها الانسان أما المنفعة فتذهب الى المستحقين فهم أصحاب حق الانتفاع بها وعلى ذلك فحق الاستحقاق بهذه المثابة تعتبر له مقومات ححق الانتفاع

١٩٥٧/٦/١٩ أصدرت حكما قضى بـ  
يقبول تدخل كل من محمد عبد الحليم البحار واسماعيل السيد البحار وزكية سعد يونس خصوما في الدعوى منضمين للمدعى عليهما الاولين في طلباتهما : ثانيا - بعدم سماع الدعوى لمضى المدة الطويلة المانعة من سماعها مع التمكن وعدم العذر الشرعي ومع الانكار للحق .

« ومن حيث أن محكمة أول درجة بنت قضاها بعدم سماع الدعوى تأسيسا على أن المستأنف مقر أنه ولد في سنة ١٩١١ وان والده توفي سنة ١٩١٥ ومن ثم فإن المدة التي لا تسمع بعدها الدعوى تسري من هذا التاريخ أو على أحسن الفروض منذ بلوغه سن الرشد في سنة ١٩٣٢ وقد مضى على أيهما أكثر من خمس عشرة سنة ومن ثم تكون الدعوى غير مسموح لمضى المدة والتمكن وعدم العذر مع انكار الحق « ومن حيث أن المستأنف طعن في هذا الحكم بطريق الاستئناف بإثبات استثنائه على ما سبق إبداء أمام محكمة أول درجة وعلى النحو المبسوط بمذكراته مضيفا أن دعوى الاستحقاق في الوقف لا تسمع دعواها الا بعد مضي ثلاث وثلاثين سنة لا خمسة عشر سنة .

« ومن حيث أن النيابة العامة قدمت مذكرة موقعا عليها من السيد رئيس النيابة محمد لطفي الركابني ضمنيتها رأيها وحاصل هذا الرأي أن المستأنف ولد في سنة ١٩١١ وأن والده توفي في سنة ١٩١٥ كما أنه رفع الدعوى الحالية في سنة ١٩٥١ أي بعد تسعة عشر عاما من تاريخ بلوغه سن الرشد ومن ثم فقد مضت المدة المانعة من سماع الدعوى إذ قد مضت تلك المدة دون عذر مانع من رفع الدعوى مع انكار حقه في الاستحقاق المؤسس على أنه من أولاد الظهور وانتهت النيابة الى طلب تأييد الحكم المستأنف .

« ومن حيث أنه إزاء ما بدا من الخصوم من خلاف على تكييف طبيعة المنع من سماع الدعوى يتعين بحث هذا التكييف في الشريعة الاسلامية للاستشهاد به في الفصل في هذا النزاع .

« ومن حيث أنه من المسلم به في الشريعة



« ومن حيث عن المدة المانعة من سماع دعوى الاستحقاق في الوقف فهي على الرأي الراجح خمس عشرة سنة وآية ذلك ان المادة ٣٧٥ المنوه عنها اذ نصت على عدم سماع الدعوى بالنسبة للارث والوقف بعد مضي ثلاث وثلاثين سنة اخذا بأرجح الاقوال في مذهب أبي حنيفة وبعد مضي خمس عشرة سنة في الدعوى بالحقوق الاخرى اخذا بما لولي الامر من تخصيص القضاء بالزمان والمكان والحادثة قد قصدت بدعوى الوقف انها الدعوى الخاصة بأصل الوقف دون الاستحقاق فيه وهي تلك الدعوى التي تكون طلبات المدعى فيها منحصرة في أن يحكم له بأن العين موضوع الدعوى الوقف عليه أو على جهة معينة فينكر عليه المدعى عليه ذلك مقرر أن العين ملك له وليست بوقف أي أنها الدعوى التي تتعلق بأصل الوقف وليس بالمطالبة بحق فيه كحق الانتفاع أو حق الاستحقاق فمثل هذه الدعوى الاخيرة ينطبق عليها ما ينطبق على سائر دعاوى الحقوق الاخرى من عدم سماعها بمضي خمس عشرة سنة كما جاء بصدر المادة ٣٧٥ وهذا الرأي يتفق وقضاء محكمة النقض في أن دعوى الوقف بالعين يمنع من سماعها اذا وضع المدعى عليه يده عليها ثلاث وثلاثين سنة توفيقاً بين التقادم في القانون وعدم السماع في الشريعة الاسلامية وعلى هذا الرأي أيضاً أجمع الفقه والقضاء (راجع مؤلف الوقف للمرحوم الشيخ أحمد ابراهيم ص ١٧٤ ومؤلف الوقف للمرحوم الشيخ عبد الجليل عشوب ص ٢٥٩ حكم المحكمة العليا الشرعية في القضية رقم ١٩٣ سنة ٤٥ - ٩٤٦ المحاماة الشرعية ص ٤٨ السنة التاسعة عشرة )

« ومن حيث أنه قد مضى منذ وفاة والد المستأنف في سنة ١٩١٥ وهو تاريخ ثبوت الحق له أو على الأقل منذ بلوغ المستأنف سن الرشد في ١٩٣٢ حتى تاريخ رفع الدعوى خمس عشرة سنة دون أن يطالب باستحقاقه ومن ثم فقبل مضي المدة المانعة من سماع الدعوى .

« ومن حيث أن ما يعترض به المستأنف بأن الدعوى بأعيان الوقف لا يبدأ سريان المسددة

باعتباره حقاً عينياً ( تراجع أبحاث في الوقف للمرحوم الدكتور الغمراوي بمجلة القانون والاقتصاد السنة الثانية العدد الاول ص ٤٦ نقض في ١٩٥٥/٤/٢١ ص ١٠٦ قاعدة رقم ١٣٠ السنة السادسة من مجموعة المكتب الفني )

« ومن حيث أنه على أساس التكييفين السابقين لمنع سماع الدعوى والاستحقاق في الوقت يتعين الفصل فيما دفعت به الدعوى من عدم سماعها .

« ومن حيث أنه يشترط في الدفع بعدم سماع دعوى الاستحقاق في الوقف طبقاً للمادة ٣٧٥ المنوه عنها ما يأتي :

**أولاً -** أن يترك المدعى الدعوى مدة خمس عشرة سنة من تاريخ ثبوت حق المطالبة بالحق المدعى به .

**ثانياً -** أن يكون المدعى متمكناً من رفع الدعوى في هذه المدة .

**ثالثاً -** أن يكون المدعى عليه منكرًا للحق ككل هذه المدة فلو أقر به تستمع الدعوى .

« ومن حيث أنه عن الشرط الاول فقد احتدم النزاع بين طرفي الخصومة حول المدة المانعة من السماع سواء من حيث حسابان بدئها أو من حيث مدى هذه المدة فقد ذهب المستأنف الى أن الدعوى هي مطالبة بنصيب في ريع الوقف في ذات أعيانه وهي بالنسبة للريع لا تبدأ الا عند وجوده لانه دوري ومتجدد وبالنسبة للاعيان لا تبدأ الا منذ صدور القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ اذ من هذا التاريخ يبدأ حق المستأنف في المطالبة باستحقاق الاعيان المطالب بها والمدة التي يجب أن تمضي حتى يستمع هذا الدفع هي ثلاث وثلاثين سنة بينما الدافعون بهذا الدفع يقولون ان الدعوى هي مطالبة باستحقاق في وقف يمنع سماعها بمضي خمس عشرة سنة من تاريخ ثبوت حق المطالبة بالاستحقاق وهو تاريخ وفاة والد المستأنف في سنة ١٩١٥ اذ منذ هذا التاريخ ثبت الحق للمستأنف أو على الأقل من سنة ١٩٣٢ وهو تاريخ بلوغه سن الرشد .

بالنسبة لها الا من تاريخ صدور القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ اذ من هذا التاريخ ثبت له المطالبة بملكية اعيان الوقف فان ذلك مردود عليه بأن الدعوى بملكية الاعيان في هذا الصدد لا يقوم الا على سبب مكسب للملك يستوى على أساسين أولهما ثبوت الاستحقاق وثانيهما القانون المنوّه عنه فلا بد قبل الاستناد الى هذا القانون من ثبوت الاستحقاق وما دام الاستحقاق غير ثابت بمضى المدة فقد انهار السبب المكسب ومن ثم فان العنصر الاول من عناصر المطالبة بالملك غير متوافر بعدم المطالبة به مدة خمس عشرة سنة من تاريخ ثبوت حق المطالبة به .

« ومن حيث أنه بالنسبة لطلب الريع والقول بأنه متجدد ودورى وأن الحق في المطالبة به لا يسقط الا من تاريخ وجوده فإنه يسرى عليه أيضا ما يسرى على طلب ملكية الاعيان من أن المطالبة بهذا الريع لا تنهض الا بقيام سببها من ثبوت الاستحقاق ومادام الاستحقاق متنازعا فيه وأصبح غير ثابت بمضى المدة فان طلب الريع أيضا لا ينهض وخلاصة القول ان طلب الريع وطلب ملكية الاعيان لا يثبتان الا بثبوت حق الاستحقاق في الوقف ذلك الحق الذى حددت له الشريعة وقتا لطلبه بخمسن عشرة سنة وما دام طالب الاستحقاق لم يثبت قانونا فلا يمكن التطرق الى طلبى الريع والملكية فالعلاقة بين الاستحقاق وبين كل من الريع والملكية علاقة السبب بالسبب فلا بد أن يكون السبب قائما حتى يقوم السبب فان كان السبب غير قائم فلا يجوز التحدث عن السبب وعلى بدء وجوده مادام لم يوجد أصلا

« ومن حيث أنه من الشرط الثانى فان المستأنف يقول انه كان غير متمكن من رفع الدعوى اذ أنه كان من سنة ١٩٣٢ حتى سنة ١٩٤٣ يجوب البحار كطالب يتعلم البحرية وكضابط بحرى فان ذلك مردود عليه بأن الفقهاء وان كانوا قد ذكروا الأسباب المانعة من رفع الدعوى على سبيل المثال وهى أن يكون المدعى أو المدعى عليه غائبا مسافة القصر أو مجنونا أو صبيا لا ولى له ولا وصى أو أن يكون الوقف خاليا من النظر أو يكون المدعى عليه

حاكما ذا شوكة يخشى بأسه لو رفعت عليه الدعوى أو غائبا أو مدينا أو معسرا وكان تعطل المحاكم لحر أو شبهها وغير ذلك من الاعذار التى تخضع فى تقديرها لتقدير قاضى الموضوع الا أن الملاحظ فى هذه الاعذار أنه ينتظمها سمة عامة وهى أنها تلك الاعذار التى يكون فيها التعذر من رفع الدعوى ليس راجعا الى المدعى وليس له فيه اختيار بل يكون مضطرا اليه فيجب أن يكون عذر اضطرار لا عذر اختيار بل أن بعضهم اشترط فى تلك الاعذار المانعة أن يكون العذر قويا فإذا لم يكن العذر قويا أو للإرادة دخل فيه بأن كان المدعى متمكنا مع قيام العذر من مباشرة دعواه مع بعض التضحية فإنه لا يمكن للمدعى التحدى بوجود العذر ولو أدى ذلك الى أن يوصد أمامه باب الدعوى .

« ومن حيث أنه ما يسوقه المستأنف من عذر على عدم تمكنه من رفع الدعوى لاتجده المحكمة مندرجا تحت الاعذار الاضطرارية المانعة من رفع الدعوى اذ كان فى امكانه الحضور فى تلك الفترة لرفع الدعوى وأن يعهد فى ذلك لاحد المحامين بمباشرتها كما أن ما قلناه من اثبات على وجوده فى البحر فى فترات معينة لا يستوعب كل هذه المدة أما وقد اختار عدم رفع الدعوى فى الميعاد القانونى مضحيا فى ذلك بحقه بغير ما عذر قوى فلا يلوم الا نفسه .

« ومن حيث أنه عن الشرط الثالث فان المستأنف يقول ان المدعى عليهم لم ينكروا حقه باعتبار أنه مستحقا فى الوقف اذ كان يتناول قدرا من الاستحقاق فان ذلك مردود عليه بأنه كان يتناول قدرا من الاستحقاق بسبب يختلف عن السبب الذى يطالب به فى هذه الدعوى اذ كان يتناول استحقاقه عن والدته بصفتها من أبناء البطون أما فى هذه الدعوى فإنه طالب باستحقاقه بناء على سبب آخر وهو أنه واخواته من أولاد الظهور وانهم بذلك يحجبون أولاد البطون والاستحقاق مقاما على هذا السبب منكورا انكارا مطلقا من أصحاب الدفع أى أنهم أنكروا عليه الاستحقاق أصلا ومقدارا ومن ثم كان انكارهم انكارا مطلقا يستقيم به الدفع بعدم السماع ، أما القول بأنه كان لا يعرف

ذلك يحمل منه على اللاحق له فإذا ما أتى بعد ذلك ورفع ميل هذه الدعوى بعد أن استقرت الأوضاع القانونية زمنًا طويلاً فإن ذلك يكون مدعاة للتقرير بأنه لاحق له في دعواه بناء على عدم ثبوتها .

« ومن حيث أنه لما تقدم ولما جاء بالحكم المستأنف يكون الدفع بعدم سماع الدعوى قد استوى على أركانه القانونية ومن ثم يتعين قبوله وتأيتد الحكم المستأنف .

« ومن حيث أن مصاريف الدعوى يحكم بها على الخصم المحكوم عليه فيهما فيتعين الزام المستأنف بها عملاً بنص المادتين ٣٥٧ و ٤١٦ من قانون المرافعات .

( القضية رقم ٣٠ سنة ١٩٥٨ استحقاق بالهيئة السابقة ) .

بأية صفة يستحق فإن ذلك لا يقوم على أساس إذ قوله أنه كان يتحفظ عند قبضه الجزء الذي قبضه من الاستحقاق فإن ذلك التحفظ كان وارداً على المقدان وليس على الأصل باعتباره من أبناء البطون ومن ثم فلا يمكن القول بأن حقه لم يكن منكوراً من أصحاب الدفع .

« ومن حيث أنه علاوة على ماتقدم فإن الفقهاء يقررون أن الدعوى لا تسمع إذا اقترنت بما يدل على أن المدعى ليس له حق فيها ومنها أن يتصرف المدعى عليه بالوقف تصرفاً يراه المدعى ويسكت عليه ولو مدة قصيرة فإن دعواه لا تسمع لأن سكوته يعتبر إفصاحاً بأنه لا حق له في الدعوى بنسبة لباب التزوير قطعاً للجيل وقد رأى المستأنف ناظرى الوقف المدعى عليهما يتصرفان في الاستحقاق بتوزيعه على أولاد البطون مدة طويلة وسكت عن ذلك مع عدم العذر فإن



# قضاء محاكم الاستئناف

## القضاء المدني

٢٦٥

محكمة استئناف القاهرة

١٥ يونية سنة ١٩٥٨

شفعة • ريع العقار المشفوع فيه • من حق الشفيع ابتداء من تاريخ ايداع الثمن مادام القانون المدني الجديد قد ألزم الشفيع بايداع كامل الثمن قبل رفع دعوى الشفعة والا سقط حقه • لا يجوز حرمان الشفيع من غلة العقار المشفوع ومن الانتفاع بالثمن •

### المبدأ القانوني

قرى المحكمة أنه بغير أن نص القانون المدني الجديد على وجوب ايداع كامل الثمن قبل رفع دعوى الشفعة أصبح لا محل للخلاف في أمر استحقاق الشفيع لغلة العقار المشفوع فيه من وقت ايداع الثمن - وذلك للأسباب الآتية :

أولاً - لا يسوغ قانوناً ولا عدالة أن يجبر الشفيع على ايداع كامل الثمن قبل رفع الدعوى ثم يحرم من ثمار العقار فوق حرمانه من الانتفاع بالثمن •

ثانياً - أن المبادئ العامة في القانون لا تجيز للمشتري الذي أنكر حق الشفيع أن يفيد من إنكاره ومطله ويتملك الثمار رغم سوء نيته ، كما لا تجيز حرمان الشفيع الحق في طلبه من ريع العقار وفوائده الثمن •

ثالثاً - أن حكم النقض الصادر في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٤٦ إذا كان قد رأى غير هذا الرأي فقد كان متأثراً بأحكام قانون الشفعة المعمول به وقت صدور الحكم والذي كان لا يوجب على الشفيع ايداع الثمن ولا عرضة عرضاً حقيقياً ، وقد أشار الحكم الى ذلك صراحة أذ قرر أن الشفيع لو عرض الثمن عرضاً

حقيقياً أو أودعه خزانة المحكمة فإنه يكون قد ألزم نفسه بما لم يلزمه به القانون وليس له أن يتوسل بفعله الى حرمان المشتري من حقه • ولا شك أن هذا النظر يتغير حتماً عند أن ألزم القانون الشفيع بايداع الثمن قبل رفع الدعوى والا سقط حقه في الاخذ بالشفعة •

رابعاً - ان سند الرأي العكسي هو أن الربيع من حق المالك وان الملكية لا تنتقل قانوناً للشفيع الا من تاريخ تسجيل الحكم النهائي الذي يصدر بأحقية لاخذ العقار بالشفعة وفقاً لنص المادة ٩٤٤ التي تقرر أن الحكم الذي يصدر نهائياً بثبوت الشفعة يعتبر سنداً للملكية الشفيع • والواقع أن غلة العين يجب أن تكون من حق الشفيع من وقت ايداعه الثمن حيث لا ارتباط بين الحق في الحصول على ثمار العين وبين تاريخ انتقال الملكية ، اذ من المقرر أن للمشتري بعقد غير مسجل الانتفاع بالعين المبيعة من تاريخ دفع كامل الثمن باعتبار أن طلب التسليم والربيع من الحقوق الشخصية التي تترتب على البيع ولا تتوقف على نقل الملكية •

خامساً - ان هذا هو ما يستفاد من المذكرة الايضاحية للمشروع التمهيدى للقانون المدني الحالي • وإذا كان الشارع لم يدون النص الذي اقترحه بعض أعضاء اللجنة بأن تكون الغلة للشفيع من وقت اعلان رغبته فيما الاخذ بالشفعة أو ايداع الثمن فأغلب الظن ان اغفال ذلك النص يرجع الى انه يقرر قاعدة بديهية يكفى فيها الرجوع الى القواعد العامة بعد اذ أوجب القانون على الشفيع ايداع الثمن كاملاً قبل رفع دعوى الشفعة (١) •

(١) اختلف بهذا الرأي محكمة الجيزة الابتدائية بحكمها =

## المحكمة :

« من حيث أن وقائع النزاع تتحصل كما يبين من الحكم المستأنف ومن سائر أوراق الدعوى في أن المستأنف سبق أن أقام الدعوى رقم ٦٢٤ كلى المنيا ضد عبد النور ابراهيم خليل غالى وفخرى ابراهيم خليل غالى وشاكر ابراهيم خليل غالى والشيخ كمال محمد مصطفى غيبة ( المستأنف عليه الاول ) وقال في عريضتها نه شريك على الشيوخ مع الثلاثة الاول في اطيان زراعية مساحتها ٢١ ط ٨١ فدان في جملة أحواض بزمام ناحية برطباط مركز مغاغة مديرية المنيا وانه بمجرد أن علم بأن بيعا قد تم بين الثلاثة المذكورين والشيخ كمال محمد مصطفى تضمن بيعهم له ٢١ سن ١٦ ط ٣٠ فدان شيوخا في ال ٢١ ط ٨١ فدان بادر باعلان رغبته في أخذها بالشفعة باعلان رسمى أعلن بتاريخ ٦ و ٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ ونزولا على نص الفقرة الثانية من المادة ٩٤٢ من القانون المدنى أودع خزانة المحكمة فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٩ مبلغ ٩٢٠ م ٤١٤٤ جنيه وهو قيمة الثمن الذى علم أنه الثمن الحقيقى على أساس أن البيع قد تم بثمن قدره ١٠٣٥ جنيه للفدان الواحد

الصادر فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥٦ فى القضية رقم ٥٠٨ سنة ١٩٥٣ كل الجيزة المنشور بهذا العدد ص ٥٣٤ ولكنها اعتبرت حق الشفع فى الغلة من تاريخ دفع دعوى الشفعة

ومن هذا رأى الاستاذ واغب حنا الخامى فى بحثه ( استحقاق غلة العقار المشفوع ) المنشور بمجلة المحاماة السنة الثالثة والثلاثين العدد العاشر ص ١٦٤٣ وما بعدها والسنة الرابعة والثلاثين العدد الثانى ص ١٧٨ وما بعدها ونفس السنة العدد الرابع ص ٥٢١ وما بعدها .

ومن نفس رأى بحث قيم للمرحوم الاستاذ الكبير مرقس فهمى المحامى منشور بمجلة المحامى السنة الاولى العدد الثالث ص ١ وما بعدها - وكان ذلك قبل صدور القانون المدنى الجديد .

وعكس هذا رأى الاستاذ نصيف زكى المحامى فى تعليقه على البحث المذكور المنشور بالسنة الرابعة والثلاثين العدد الاول ص ٥٧ وما بعدها ونفس السنة العدد الثالث ص ٣٢٢ وما بعدها وكذلك حكم النقض الصادر فى ١٤ مايو سنة ١٩٥٩ فى القضية رقم ٩٢ سنة ٢٥ ق المنشور بمجلة المحاماة السنة الاربعين ص ١٠٦٣ رقم ٣١٠ وستنشر المجلة تعقيب عليه فى عدد قادم .

من تلك الصفقة بما يتبعها من حصنة فى ماكينة الري قدرها ٩ ط من ٢٤ ط وهذه الماكينة قائمة لخدمة هذه الاطيان بحوض المؤيدى رقم ٢٦ ضمن القطعة ١٢ وأن حقه فى الاخذ بالشفعة ثابت من كونه شريكا على الشيوخ بمقتضى عقد مشهر برقم ٤٠٥٠ سنة ٩٤٨ المنيا ومؤرخ فى ١١ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ وانه يحتفظ لنفسه بكافة الحقوق من ناحية اثبات أن الثمن الذى وصل الى علمه مبالغ فيه ويكون من حقه أن يحسب الثمن الصحيح الذى يثبت قضاء ان كان أقل مما أودع كما أنه على استعداد لدفع الثمن الحقيقى بالغما ما بلغ وأن يدفع ما يثبت انفاقه من مصروفات أن ملحقات لهذا الثمن وطلب الحكم بثبوت حقه فى اخذ ال ٢٢ سن ١٦ ط ٣٠ فدان بما يتبعها من غراس وبناء وحصة فى ماكينة الري قدرها ٩ ط من ٢٤ ط وما يتبعها من آلات الزراعية مقابل الثمن الحقيقى المدفوع فعلا فى هذه الصفقة وما يتبع ذلك الثمن من ملحقات مع التزامهم بالمصروفات والآتباب .

وعريضة معلنة فى ٥ يونيو سنة ١٩٥٠ أدخل محمد مصطفى غيبة ( المستأنف عليه الثانى ) فى الدعوى لىسمع الحكم بطلباته السابق ابدائها بصحيفة افتتاح الدعوى .

وبتاريخ ٢١ من مارس سنة ١٩٥١ قضت محكمة المنيا الابتدائية برفض الدفع بسقوط حق المدعى ( المستأنف ) فى الاخذ بالشفعة وبأحققته فى اخذ ٢١ سن ١٦ ط ٣٠ فدان المبينة بالحدود والمعالم بكشف التحديد وما يتبعها من غراس وبناء وكذا ٩ ط من ٢٤ ط فى ماكينة الري وما يتبعها بالشفعة من المدعى عليه الرابع ( المستأنف عليه الاول ) مقابل ثمن مقداره ٩٢٠ م ٤١٤٤ جنيه مع التسليم وذلك فى مواجهة المدعى عليه الخامس ( المستأنف عليه الثانى ) وصرحت للمدعى عليه الرابع بصرف هذا المبلغ وهو المودع خزانة محكمة المنيا الابتدائية بتاريخ ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ دون إجراءات وبمجرد التسليم وبعد صيرورة الحكم نهائيا والزمت



« ومن حيث أنه بتاريخ ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى وألزمت المدعى المستأنف المصروفات ومبلغ مائتي قرش مقابل اتعاب المحاماة للمدعى عليهما ( المستأنف عليهما ) وحاصل ما بنت عليه المحكمة حكمها هذا هو أن الرأي استقر في ظل قانون الشفعة القديم على أن حكم الشفعة ناقل للملك لا مقرر له وأشارت إلى حكم الدوائر المجتمعة بمحكمة استئناف القاهرة الصادر في ٢٩ من مارس سنة ١٩٢٢ وإلى حكم النقض الصادر في ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ في الطعن رقم ٨٢ لسنة ١٥٠ ق ثم قالت ان القانون المدني الحالي لم يغير من هذا الرأي اذ تنص المادة ٩٤٤ منه على أن الحكم الذي يصدر نهائيا بثبوت الشفعة يعتبر مستقداً للملكية الشفيع وذلك دون اخلال بالقواعد المتعلقة بالتسجيل وهذا النص يدل على أن الشفيع لا يعتبر مالكا من وقت ايداع الثمن وانما من وقت صدور الحكم النهائي بثبوت الشفعة له فما زال حكم الشفعة كما كان في ظل القانون القديم منشئا لحق الشفيع لا مقرر له ثم استوردت المحكمة قائلة أنه مما يؤيد هذا الرأي ما تنص عليه المادة ٩٣٨ من القانون المدني الحالي من أن العين الجائز أخذها بالشفعة اذا باعها مشتريها قبل أن تعلن أية رغبة في الاخذ بالشفعة وقبل أن يتم تسجيل هذه الرغبة فلا تقام دعوى أخذها بالشفعة الا على المشتري الثاني بالشروط التي اشترى بها وظاهر من هذا النص أن المشتري يظل مالكا للعين التي اشتراها فإذا ما تصرف فيها سقط حق الشفيع في طلبها بالشفعة ولا يكون له أن يطلبها الا بمقتضى البيع الثاني الحاصل من المشتري وبشروط البيع الثاني . أما عن وجوب ايداع الثمن الحقيقي قبل رفع دعوى الشفعة استنادا إلى ما تنص عليه الفقرة الثانية من المادة ٩٤٢ مدني فإن القصد منه هو التذليل على جدية الدعوى ودفعاً للمنازعات ومظهراً من مظاهر التقيد بالتوفيق بين رأي من قالوا ببقاء الشفعة ومن قالوا بالغاء هذا النظام عند وضع القانون

المدعى عليهما الرابع والخامس ( المستأنف عليهما ) المصروفات وألفي قرش مقابل اتعاب المحاماة ورفضت طلب النفاذ وقد تأيد هذا الحكم في الاستئناف رقم ٣٤٥ لسنة ٦٨ ق بتاريخ ١٩٥١/١١/٢٦ وبتاريخ ٤ من أغسطس سنة ١٩٥٣ رفع المستأنف الدعوى ٥٢٧ لسنة ١٩٥٣ كلى المنيا ضد المستأنف عليهما طلب فيها الحكم بالزامهما متضامنين بأن يدفعوا له مبلغ ٦٦٦ م ١٨٤١ جنييه مع المصروفات ومقابل اتعاب المحاماة وفي معرض شرح وقائع هذه الدعوى بين المراحل التي مرت بها الدعوى التي أقامها بطلب أحقيته في أخذ ال ٢١ س ٦٦ ط ٣٠ فدان بالشفعة وذلك في القضية رقم ٦٢٤ سنة ١٩٤٩ مدينى كلى المنيا على نحو ما تقدم بيانه في هذه الاسباب الى أن قضى فيها نهائيا لصالحه بتاريخ ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٥١ ثم قال أن المستأنف عليه الاول أراد تعطيل الفصل في تلك الدعوى فظل يطلب التأجيل المرة تلو المرة الاخرى ثم أنكر البيع الصادر اليه مما اضطره الى اختصام المستأنف عليه الثاني وهو والد الاول وظل هذا الأخير يستأجل الدعوى أيضا ثم قدم عقدا لم يذكر فيه الثمن على حقيقته الامر الذي دعا المحكمة الى احوالة الدعوى الى التحقيق وأخيراً أصدرت حكمها في الموضوع في جلسة ٣١ من مارس سنة ١٩٥١ واحتمر وضع يد المستأنف على الارض الى أن حكم بتأييد الحكم المذكور في ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ وتسلم الارض وبذا يكونان قد حصلا على ريع سنتي ١٩٥٠ - ١٩٥١ الزراعتين وهو ما يقدر بالمبلغ المرقوع به الدعوى باعتبار ريع الفدان الواحد ٣٠ جنييه في السنة وأضاف المستأنف بأن حكم الشفعة في القانون الجديد مقرر للحق لا منشئ له كما كان الامر في ظل قانون الشفعة القديم فإذا ما قضى له بالشفعة تملك الشمار من تاريخ اعلانه الرغبة قبله الحق بناء على ذلك في الشمار من ٦ نوفمبر سنة ١٩٤٩ تاريخ اعلان الرغبة الى وقت تسلمه الارض بعد الحكم النهائي في ١٦/١٢/١٩٥١ أي ريع سنتي ١٩٥٠ و ١٩٥١ الزراعتين .



المدنى الجديد وانتهت المحكمة الى أنه ينبغي على أن حكم الشفعة منشئ للحق لا مقرر له ان لا تكون ثمرة العين للشفيع الا من تاريخ هذا الحكم لا من تاريخ طلب الاخذ بالشفعة أو من تاريخ ايداع الثمن .

« ومن حيث أن المستأنف استأنف هذا الحكم وطلب في عريضة الاستئناف الغناء الحكم المستأنف والقضاء بالزام المستأنف عليهما متضامين بأن يدفع له مبلغ ٦٦٦ م ١٨٤١ ج والمصروفات ومقابل آتعب المحاماة عن الدرجتين وذلك للاسباب التي ذكرها في صحيفة الاستئناف وتتلخص في أنه أودع كامل الثمن والمحقات خزانة المحكمة في يوم ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ ونزولا على حكم الفقرة الثانية من المادة ٩٤٢ مدنى ويكون الرأى الذى قالت به محكمة النقض قد صدر فى ظل تشريع يناقض التشريع الحالى كما أن المذكرة الايضاحية لمشروع القانون المدنى الجديد ناقشت الموضوع وانتهت الى أن للشفيع الغلة من وقت اعلان الرغبة فى الاخذ بالشفعة أو ايداع الثمن كما أن شراح القانون الجديد اتفقوا على أن حكم الشفعة مقرر للملكية لا ناقل لها وأنه مما يؤيد هذا الرأى ما جاء بالمادة ٩٤٥ مدنى فى فقرتها الاولى من أنه ( ينحل الشفيع قبل البائع محل المشتري فى جميع حقوقه والتزاماته ) كما تنص الفقرة الثالثة من هذه المادة على أنه اذا استحق العقار للغير بعد أخذه بالشفعة فليس للشفيع أن يرجع إلا على البائع .

« ومن حيث أن المستأنف عليه الاول طلب رفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف استند الى أنه قام بسداد قيمة الثمن للبائع وان وضع يده على العقار إنما كان باعتباره مالكا بحسن نية وإلى أن حكم الشفعة يعتبر ناقلا للملكية لا مقرر له كما طلب المستأنف عليه الثاني رفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف بالنسبة له لأنه لا وجه لمطالبته بأى ريع كما أنه لا محل لمطالبته بهذا الريع بوجه التضامن .

« ومن حيث أنه لما كان قانون الشفعة القديم لم يوجب على الشفيع ايداع الثمن قبل رفع دعوى الشفعة بل ولم يكن يوجب عليه عرض الثمن عرضا حقيقيا فان احكام القضاء قد اعتبرت

على أن تكون غلة العقار المشفوع للمشتري الى أن يقضى نهائيا للشفيع بأحققته لاخذ العقار بالشفعة وإلى أن يؤدى المشتري الثمن، وملحقاته القانونية وقد بنى هذا الرأى على ما كانت تنص عليه المادة ١٨ من قانون الشفعة من أن الحكم الذى يصدر نهائيا بثبوت الشفعة يعتبر سنداً للملكية الشفيع وقد قررت محكمة النقض فى حكمها الصادر بتاريخ ٣١ اكتوبر سنة ١٩٤٦ فى الطعن رقم ٨٥ سنة ١٨ ق بأن الشارع اذا كان قد نص فى المادة ١٨ من قانون الشفعة على أن حكم الشفعة يعتبر سنداً للملكية الشفيع فإنه لم يرد بهذا النص أن يعتبر الحكم المذكور حجة أو دليلاً على الملكية التى قضى بها بل الذى أراد الشارع هو اعتبار حكم الشفعة سبباً قانونياً للملكية الشفيع ومنشئاً لها فان مقتضى هذا النظر ولازمه أن لا يصير المشفوع الى ملك الشفيع الا بعد هذا الحكم اما قبله فلا لان المستحب لا يوجد قبل حصوله ولان ما جعله الشارع من الاحكام منشئاً للحقوق لا ينسحب على الماضى - ثم استطردت محكمة النقض فى خصوص استحقاق غلة العقار المشفوع قائلة أن العين المشفوعة لا تعتبر ملك الشفيع فى غير حال التراضى الا بالحكم النهائى القاضى بالشفعة فتكون دعوى الشفيع بريع هذه العين عن المدة السابقة على هذا الحكم لا سنداً لها من القانون ولا يغير من هذا النظر أن يكون الشفيع قد عرض الثمن على المشتري عرضاً حقيقياً وأن يكون قد أودعه خزانة المحكمة اثر رفضه لانه ما كان يصبح مديناً للمشتري بمجرد طلب الشفعة ولا كان ملزماً قانوناً بعرضه ولا بإيداعه فان كان قد ألزم نفسه بما لم يلزمه به القانون فهو ووشائه على أن ليس له أن يتوصل بفعله الى حرمان المشتري من حقه .

« ومن حيث أنه فى ظل القانون المدنى الحالى جاء نص المادة ٩٤٤ مطابقاً لنص المادة ٢٨ من قانون الشفعة الملغى مع استبدال عبارة (دون اخلال بالقواعد المتعلقة بالتسجيل) بعبارة (وعلى المحكمة تسجيله من تلقاء نفسها) ولم يرد فيه نص صريح فى شأن غلة العقار المشفوع الا أنه لما كان القانون الحالى قد أوجب على الشفيع أن يودع قبل رفع دعوى الشفعة كل

الثلث الحقيقي الذي حصل به البيع والا سقط حقه في الاخذ بالشفعة (المادة ٩٤٢ فقرة ثانية) فان استحقاق المشتري لغلة العقار المشفوع فيه الى ان يصدر الحكم النهائي بأحقية الشفيع لاأخذ العقار بالشفعة أصبح محل نظر اذ ليس عدلا أن يفيد المشتري المنكر للحق من مطلقه بأن يحرم الشفيع صاحب الحق من فوائد الثمن وبيع العقار في وقت واحد .

« ومن حيث أن بعض شراح القانون الحالي يرى أن البيع من حق المالك وعلى ذلك تكون غلة العقار المشفوع فيه للمشتري الى حين التراضي أو حكم القاضي بالشفعة وهو الرأي الذي عول عليه الحكم المستأنف في قضائه برفض الدعوى .

ويرى آخرون أن ما ذهبت اليه محكمة النقض في حكمها السابق الاشارة اليه أصبح محل نظر بعد أن أصبح طالب الشفعة ملزما قانونا بإيداع كل الثمن الحقيقي والا سقط حقه في الشفعة وقد أشاروا الى النص الذي اقترح في مشروع تنقيح القانون وهو أن تكون الغلة للشفيع من وقت اعلان الاخذ بالشفعة وبالرجوع الى الأعمال التحضيرية للقانون المدني يبين مما جاء بمذكرة المشروع التمهيدى أن اللجنة تناقشت في جلساتها الاخيرة التي عقدتها للنظر في نصوص الشفعة ( الجلسة الثانية عشر ) في اضافة نص يقضى بأن الغلة تكون للشفيع من وقت اعلان الاخذ بالشفعة وعليه من ذلك الوقت أيضا فوائد ما لم يودعه من الثمن خزانة المحكمة وقد اقترح أحد الأعضاء في لجنة فرعية نصا بهذا المعنى ولكن اللجنة لم تناقشه ( والرأى في ذلك أن الشفيع يحل محل المشتري في الصفقة فيملك من وقت البيع الاول ويعتبر المشتري كأن لم يملك أصلا الا اذا استولى على ثمار المبيع الى اعلان الرغبة فهو يملك الثمار بالحيازة اذ هو حسن النية الى هذا الوقت وما دام قد تملك الثمار فلا يتقاضى فائدة على الثمن ومنه يعلن بالرغبة في الاخذ بالشفعة لا يملك الثمار وتكون للشفيع اذ هو المالك وللمشتري أن يطالب بالفوائد من الوقت الذي لا يملك فيه الثمار » .

على أن هذه المحكمة ترى انه بعد أن نص

القانون المدني الحالي على وجوب ايداع كامل الثمن قبل رفع دعوى الشفعة أصبح لا محل للخلاف في أمر استحقاق الشفيع لغلة العقار المشفوع فيه من وقت ايداع الثمن وذلك للاعتبارات الآتية :

**أولا :** لا يسوغ قانونا ولا عدالة أن يوجب المشرع على الشفيع ايداع كامل الثمن قبل رفع الدعوى ثم يحرمه ثمار العقار فوق حرمانه من الانتفاع بالثمن .

**ثانيا :** ان المبادئ العامة في القانون لا تجيز للمشتري الذي أنكر حق الشفيع أن يفيد من انكاره ومطله ويملك الثمار رغم سوء نيته كما لا تجيز حرمان الشفيع المحق في طلبه من بيع العقار وفوائد الثمن .

**ثالثا :** أن حكم النقض الصادر في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٤٦ اذا كان قد رأى غير هذا الرأى فقد كان متأثرا بأحكام قانون الشفعة المعمول به وقت صدور الحكم والذي كان لا يوجب على الشفيع ايداع الثمن ولا عرضه عرضا حقيقيا وقد أشار الى ذلك صراحة اذ قرر أن الشفيع لو عرض الثمن عرضا حقيقيا أو أودع الثمن خزانة المحكمة فانه يكون قد ألزم نفسه بما لم يلزمه به القانون وليس له أن يتوصل بفعله الى حرمان المشتري من حقه ولا شك أن هذا النظر يتغير حتما بعد ان ألزم القانون الشفيع بإيداع الثمن قبل رفع الدعوى والا سقط حق الاخذ بالشفعة .

**رابعا :** ان سند الرأى العكسى هو أن البيع من حق المالك وان الملكية لا تنتقل قانونا للشفيع الا من تاريخ تسجيل الحكم النهائي الذي يصدر بأحقية الاخذ العقار وإقفا لنص المادة ٩٤٤ التي تقرر أن الحكم الذي يصدر نهائيا بثبوت الشفعة يعتبر سندا للملكية الشفيع وذلك دون اخلال بالقواعد المتعلقة بالتسجيل والواقع أنه غلة العين يجب أن تكون من حق الشفيع من وقت ايداعه الثمن حيث لا ارتباط بين الحق في الحصول على ثمار العين وبين تاريخ انتقال الملكية اذ من المقرر أن للمشتري بعقد غير مسجل الانتفاع بالعين



« ومن حيث أنه لما كان المستأنف يقدر هذا الريع على أساس ايجار القدان الواحد في السنة بواقع ٣٠ جنيه في حين أن تصريح ايجار المقدم بالحافطة رقم ٤ ملف دعوى الشفعة المضمومة قدر فيه ايجار بواقع ١٥ جنيه ومن ثم ترى المحكمة ندب خبير زراعي لتقدير صافي الريع في المدة المطالب بها على النحو المبين بمنطوق هذا الحكم »

« ومن حيث أنه بالنسبة للمستأنف عليه الثاني فإنه لا محل لالزامه بهذا الريع بطريق التضامن مع المستأنف عليه الاول وذلك أن الحكم الصادر في دعوى الشفعة والذي تأيد استئنافاً اعتبر المستأنف عليه الاول هو المشتري وحده للاطيان المشفوع فيها كما أن الثابت من أوراق الدعوى ٣٧٥ سنة ١٩٥٢ كلى المنيا المضمومة أن المستأنف عليه الثاني كان قد رفعها ضد المستأنف عليه الاول وضد كبير كتاب محكمة المنيا الابتدائية طلب فيها الحكم بأحقية في صرف مبلغ ٩٢٠ م ١٩٤٤ جنيه قيمة ثمن الأرض المشفوع فيها والمودع خزانة المحكمة وقد قضت المحكمة بتاريخ ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٢ - برفض الدعوى بعد أن أدى المستأنف عليه الاول اليمين الحاسمة التي وجهها اليه المستأنف عليه الثاني على أن ثمن الاطيان المبيعة دفعها من ماله الخاص وليس من مال والده المستأنف عليه الثاني ومن ثم يتعين رفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف بالنسبة له »

( القضية رقم ٣٨٥ سنة ٧٣ ق رئاسة السيد الاستاذ عبد الهادي علي وعضوية السيدين الاستاذين عبد الحميد متولى واميل عياد المستشارين )

المبيعة فاذا امتنع البائع عن تسليمها اليه حق له مطالبته بالتسليم وبالريع من تاريخ دفع كامل الثمن باعتبار هذا وذاك من الحقوق الشخصية التي تترتب على البيع ولا تتوقف على نقل الملكية .

خامساً : أن هذا هو ما يستفاد من المذكرة الايضاحية للمشروع التمهيدى للقانون المدنى الحالى واذا كان الشارع لم يدون النص الذى اقترحه بعض اعضاء اللجنة بأن تكون الغلة للشفييع من وقت اعلان رغبته فى الإخذ بالشفعة أو ايداع الثمن فأغلب الظن ان اغفال ذلك النص يرجع الى أنه يقرر قاعدة بديهية يكفى فيها الرجوع الى القواعد العامة بعد اذ أوجب القانون على الشفييع ايداع الثمن كاملاً قبيل رفع دعوى الشفعة .

« ومن حيث أنه في ضوء ما تقدم يكون الحكم المستأنف قد جانب الصواب في قضائه برفض الدعوى استناداً الى رأى المرجوح فى ظل القانون المدنى الحالى ويكون المستأنف والحالة هذه محقاً فى مطالبته بريع العقار المشفوع فيه وذلك فى المدة من تاريخ ايداع الثمن خزانة محكمة المنيا الابتدائية الحاصل فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٩ الى حين صدور الحكم النهائى بأحقية المستأنف فى أخذ العين المبيعة بالشفعة بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥١ وهى عبارة عن سنتين ١٩٥٠ و ١٩٥١ الزراعتين وهى المدة التي يطالب بالريع عنها ومن ثم يتعين إلغاء الحكم المستأنف بالنسبة للمستأنف عايج الاول والزامه بالريع فى المدة المطالب بها »



## قضاء المحاكم الكلية المدنية

## القضاء المدني

٢٦٦

محكمة الجيزة الابتدائية

٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥٦

شفعة • ريع العقار المشفوع فيه • من حق الشفيع  
ابتداء من تاريخ رفع دعوى الشفعة • حكم الشفعة مقرر  
للكية الشفيع وكاشف لها • وليس منشأ لهذه الملكية •

## المبدأ القانوني

اختلف الفقه والقضاء في طبيعة حكم  
الشفعة وتكييفه فيرى البعض أنه منشأ  
للكية الشفيع بحيث لا تنتقل اليه ملكية  
العقار المشفوع فيه الا من تاريخ الحكم بأخذه  
بالشفعة في حين يرى البعض الآخر أن هذا  
الحكم مقرر لهذه الملكية وكاشف لها بأثر  
رجعي •

وترى المحكمة الأخذ برأى الفريق الثاني  
للاسباب الآتية :

أولاً - أن مانصت عليه المادة ٩٤٤ مدني  
جديد من أن الحكم الذي يصدر نهائياً بثبوت  
الشفعة يعتبر سنداً للملكية الشفيع ، يقصد  
منه اعتبار هذا الحكم بمثابة سند قاطع  
للمنازعة في ملكية الشفيع وليس اعتباره  
سنداً منشأ لهذه الملكية •

ثانياً - أن المادة ٩٤٥ مدني تنص في  
فقرتها الأولى على أن « يحل الشفيع قبل  
البائع محل المشتري في جميع حقوقه  
والتزاماته » كما تنص فقرتها الأخيرة على  
أنه « إذا استحق العقار للغير بعد أخذه  
بالشفعة فليس للشفيع أن يرجع الا على  
البائع » وهذا النص لا يؤدي الى التفسير  
الذي انتهت اليه محكمة النقض في حكميها  
الصادرين في ظل القانون المدني الملغى من  
أن صلة البائع بالمشتري تزول فيما لكل

منهما من الحقوق على الآخر بموجب البيع  
لتكون صلته في تلك الحقوق بالشفيع -  
ذلك لان هذا التفسير لا يستقيم مع القول  
بأن ملكية الشفيع لا تنشأ الا من وقت الحكم  
النهائي له بالشفعة اذ لو كان ذلك كذلك لوجب  
القول بأن الشفيع لا يحل محل المشتري في  
حقوقه قبل البائع الا من تاريخ الحكم وهو  
قول يخالف نص المادة سالفة الذكر •

ثالثاً - ان المادة ٩٤٦ مدني جديد تقيد  
حق المشتري في البناء في العقار المشفوع  
أو الغراس فيه من وقت طلبه ، كما لنص  
المادة ٩٤٧ مدني على أنه « لا يسرى في حق  
الشفيع أي رهن رسمي أو أي حق اختصاص  
أخذ من المشتري ولا أي بيع صدر من المشتري  
ولا أي حق عيني رتبه اذ ترتب ضده اذا كان  
كل ذلك قد تم بعد التسايرج الذي سجل فيه  
اعلان الرغبة في الشفعة ويبقى صحيح  
ذلك للدائنين المقيدين ما كان لهم من  
حقوق الاولوية فيما آل للمشتري من  
ثمن العقار » وقد جاء قضاء النقض في هذا  
الخصوص على غير ما نصبت عليه هاتان  
المادتان ، ذلك لان القول بأن الشفيع لا يملك  
العقار الا من تاريخ الحكم النهائي له بأخذه  
بالشفعة من مقتضاه ان المشتري يظل مالكا  
لهذا العقار حتى صدور الحكم النهائي ، ولو  
كان ذلك كذلك لكان للمشتري كامل الحرية  
في الانتفاع بالعقار والتصرف فيه ، أو  
ترتيب حقوق للغير عليه ولتعدد اذن تبرير  
عدم سريان هذه التصرفات في مواجهة  
الشفيع الذي لم يتعلق له حق بالعقار الا من  
يوم صدور الحكم بثبوت الشفعة له •

رابعا - ان الفقرة الثانية من المادة ٩٤٢  
مدني توجب على الشفيع ايداع كامل الثمن  
الحقيقي خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلان الرغبة

## المحكمة :

« من حيث أن المدعى قدمن طلبا بتاريخ ١٦/٧/١٩٥٢ ضد المدعى عليهم الى السيد قاضي الامور الوقتية بمحكمة الجيزة الابتدائية قلن في شرحه انه بمقتضى عقد مؤرخ ٨ مارس سنة ١٩٥٠ اشترى المدعى عليه الاول وموروث المدعى عليهم عدا الاخير اطيانا ضمنها ٣ س ٤ ط ٥ ف شائعة في ١ س ٢ ط ٢٧ ف مبينة الحدود والمعاليم بالعريضة . ولما كن شريكات على الشيوع في الاطيان المذكورة فقد أظهرن رغبتهن في أخذ الاطيان المذكورة بالشفعة مقابل دفع ثمنها وملحقاته القانونية بانذار أعلن للبائعين والمشتريين في ٢٤/٥/١٩٥٠ ثم رفعن الدعوى رقم ١٧١ سنة ١٩٥٠ كلى ضدنهم بطلب أحقيتهن في أخذ العقار سالف الذكر بالشفعة وأودعن الثمن ورسوم التسجيل وقدره ٢٢٤٨ جنيه و ٩٦٠ مليم خزانة المحكمة في ١١/٦/١٩٥١ . بتاريخ ٣٠/٣/١٩٥٢ قضت المحكمة حضوريا بإحقيتهن في أخذ العقار بالشفعة بالثمن المشار اليه وألزمت المشتريين المصاريف ومقابل اتعاب المحاماة فرفع المدعى عليهم عدا الاخير استئنافهم عن الحكم المذكور تقيد برقم ٦٢٢ سنة ٦٩ القضائية وفي ١٧/٥/١٩٥٣ حكمت المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفين المصاريف واتعاب المحاماة . ولما كان المدعى عليهم المذكورين ( أى عدا الاخير ) قد انتفعبوا بالاطيان المشفوع فيها من تاريخ الشراء ثلاثين بالرغم من عرض الثمن عليهم باعلان اظهار الرغبة في ٢٤/٥/١٩٥٠ وايداعه مع رسم التسجيل على ذمتهم بخزانة المحكمة في ١١/٦/١٩٥٠ برقم ٣٣ يومية وكان يحق لهن ( أى المدعىات ) الرجوع على المدعى عليهم عدا الاخير ببيع الاطيان المحكوم لهن بأخذها بالشفعة ابتداء من ١١/٦/١٩٥٠ حتى = وعكس هذا الرأي الاستاذ نصيف زكى المحامى في تعليقه على البحث المذكور المنشور بالسنة الرابعة والثلاثين العدد الاول ص ٥٧ وما بعدها ونفس السنة العدد الثالث ص ٣٢٢ وما بعدها وكذلك حكم القضية الصادر بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩٥٩ في القضية رقم ٩٢ سنة ٢٥ ق المنشور بمجلة المحاماة السنة الاربعين ص ١٠٦٣ رقم ٣٠ وستشر المجلة تعقيا عليه في عدد قادم .

في الاخذ بالشفعة مع مراعاة أن يكون الايداع قبل رفع الدعوى بالشفعة ، فان لم يتم الايداع على الوجه المتقدم سقط حق الاخذ بالشفعة . ومن ثم فلا يسوغ عدالة - مع الزام الشفيع بايداع الثمن - تعطيل حقه في الاستغلال طوال مدة التقاضى ، بغير مسئولية على المشتري الذى تسبب في النزاع بانكار حق الشفيع ، وبذلك يحرم الشفيع صاحب الحق من ثمرة العقار ومن استغلال الثمن الذى ألزمه القانون بايداعه .

ومتى ثبت أن حكم الشفعة مقرر للملكية الشفيع كان له الحق في بيع العقار المشفوع فيه من تاريخ رفع الدعوى ، ذلك لأن حكم الشفعة يرتد بآثر رجعى الى الوقت الذى يستكمل فيه الشفيع سائر اجراءات الشفعة وفقا لنصوص القانون ، إذ أنه عندئذ فقط يمكن القول بأنه اكتسب مركزا قانونيا نهائيا يستند الى حقه في تملك العقار المشفوع فيه .

وهذا الرأي يتسق مع القاعدة العامة التى تقر أن الاحكام كاشفة للحقوق لا منشئة لها ما لم يقض القانون بغير ذلك . فطالما أن المشرع لم ينص صراحة على أن الحكم الذى يصدر بثبوت الشفعة يعتبر منشئا للملكية الشفيع فانه يكون قد دل بذلك على اتجاهه الى اخضاع هذا الحكم لتلك القاعدة العامة ( الدكتور محمد على عرفة في شرح القانون المدنى الجزء الثانى فى أسباب كسب الملكية طبعة ١٩٥٥ ص ٥٢٩ - ٥٣٢ ) ( ١ ) .

( ١ ) اخذت بهذا الرأي محكمة استئناف القاهرة بحكمها الصادر في ١٥/٦/١٩٥٨ في القضية رقم ٢٨٥ سنة ٧٣ ق المنشور بهذا العدد ص ٥٢٩ مع اعتبار حق الشفيع في الغلة من تاريخ ايداع الثمن .

ومن هذا الرأي الاستاذ واغب حنا المحامى في بحثه ( استحقاق غلة العقار المشفوع ) المنشور بمجلة المحاماة السنة الثالثة والثلاثين العدد العاشر ص ١٦٤٣ وما بعدها ونفس السنة العدد الرابع ص ٥٢١ وما بعدها . ومن نفس الرأي بحث قيم للمرحوم الاستاذ الكبير مرقس فهمى المحامى منشور بمجلة المحامى السنة الاولى العدد الثالث ص ١ وما بعدها - وكان ذلك قبل صدور القانون المدنى الجديد . =



تسليمها اليهن وكان ريع الصفقة في السن هو مبلغ ٢٠٦ جنيه و ٨٧٤ مليم بواقع ٤٠ جنيها للفدان فانهن يطلبن صدور الامر بتقدير دينهن تقديرا مؤقتا بمبلغ ٦٢٠ جنيها و ٦٢٢ مليم والاذن بتوقيع حجز ما للمدين لدى الغير تحفظيا تحت يد المدعى عليه الاخير على المبلغ المودع بخزانة محكمة الجيزة الابتدائية بتاريخ ١١/٦/١٩٥٠ تحت رقم ٣٣ يومية بقدر ما يفي بمبلغ ٦٢٠ جنيها و ٦٢٢ مليم وعشرة نظير المصاريف الاحتمالية وتحديد جلسة لسماع المدعى عليهم الحكم فيها بالزامهم عدا الاخير بأن يدفعوا لهم المبلغ سالف الذكر على اعتبار انه ريع المدة من ١١/٦/١٩٥٠ حتى ١٠/٦/١٩٥٣ وما يستجد ابتداء من ١١/٦/١٩٥٣ حتى تسليم الاطيان مع الزامهم المصاريف ومقابل اتعاب المحاماة وتثبيتت الحجز التحفظي المتوقع تحت يد المدعى عليه الاخير وجعله نافذا بحكم يؤمر فيه بالنفاذ المعجل وبلا كفالة .

« وحيث أنه بتاريخ ١٨/٧/١٩٥٣ أصدر رئيس المحكمة أمرا بتوقيع حجز ما للمدين لدى الغير تحفظيا تحت يد المدعى عليه الاخير على المبالغ المودعة بخزانة المحكمة في ١١/٦/١٩٥٠ برقم ٣٣ يومية بقدر ما يفي بمبلغ ٦٢٠ جنيها و ٦٢٢ مليم وعشرة نظير المصاريف الاحتمالية وحدد جلسة ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٥٣ لنظر الموضوع وقد تنقذ أمنسر الحجز المشار اليه في ٢٦/٧/١٩٥٣ وأعلن المدعى عليهم به وبالطلبات الواردة في الطلب المقدم من المدعيات السابق الإشارة اليه في ٢٦ و ٢٧/٧/١٩٥٣ .

« وحيث أن المدعيات قدمن اثباتا لدعواهن حايفة بمستنداتهن رقم ٦ دوسيه عبارة عن صورتين طبق الاصل من الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٧١ سنة ١٩٥٠ كلى الجيزة واستئنافية رقم ٥٦٩ و ٦٢٢ سنة ٦٩ قضائية ويتضمنان البيانات المنوه عنها في صحيفة الدعوى .

« وحيث أن لورثة المرحوم سيد سعودى أبو سامه وهن المدعى عليهن من الشبانة الى

الخامسة رفعن دعوى فرعية ضد المدعى عليه الاول بصحيفة أعلنت اليه في ٢٤/٤/١٩٥٤. وطلبن الحكم بالزام المدعى عليه المذكور بما عساه يحكم به عليهن في الدعوى الاصلية وقلن في شرح ذلك أنه بمقتضى عقد بيع ابتدائي مؤرخ ٢٨/٢/١٩٥٠ اشترى مورثن من المدعى عليه الاول فدانين مبيينين الحدود والمعالم بالعريضة نظير ثمن قدره ١٥٠٠ جنيه دفع جميعه الى البائع ولما كان القدر سالف الذكر قد آل الى البائع ضمن اطيان أخرى بالمشتري بعقد ابتدائي من بدر لطفى جرمانس وآخرين فقد أدخل مورثن في العقد المذكور مشتريا بحق الفدانين المشار اليهما بثمن يقل عن الثمن الذى اشترى به ثم رفعت الدعوى رقم ٢٧١ سنة ١٩٥٠ كلى الجيزة السابق الإشارة اليهما ضد البائعين وهم بدر لطفى وآخرين والمشتريين وهما المدعى عليه الاول ومورثن بطلب أخذ ٣ سن ٤ ط ٥ ف بالشفعة وذلك من الاطيان الواردة في العقد النهائي وأودع المدعيات في الدعوى المذكورة الثمن بواقع ٤٢٥ جنيها وقد أعلن مورثن بطلب الشفعة بشرط أن يتقاضى الثمن الذى دفعه وقدره ١٥٠٠ ج غير أن المحكمة قضت بالطلبات على أساس سعر الفدان ٤٢٥ جنيها في حين أن مورثن دفع الثمن الى البائع بواقع ٧٥٠ جنيها وقد تأيد هذا الحكم استئنافيا فأقمن المدعيات الدعوى الاصلية ضدهن باعتبارهن ورثة للمرحوم سيد سعودى وضد المدعى عليه الاول بالمطالبة بالريع من تاريخ الايداع الحاصل في ١١/٦/١٩٥٠ ولما كان الحق في الريع لا يبدأ الا من تاريخ الحكم الاستئنافية المنشئ للكيتهن ( أى ملكة المدعيات في الدعوى الاصلية ) فانهن ( أى المدعيات ) في الدعوى الفرعية ( على الرغم من ذلك لا تكن مسئولات عن هذا الريع الا بعد قبض الثمن المدفوع من مورثن وأضيف قائلات أن الثمن لم يصل اليهن لاستيب ترجع بعضها الى المدعى عليه الاول وفي البعض الآخر الى البائعين ولذلك وجهن دعوى الضمان الى المدعى عليه الاول .

« وحيث أن المدعيات في الدعوى الاصلية

« وحيث أن لورثة المرحوم سيد سعودى أبو سامه وهن المدعى عليهن من الشبانة الى



أبدين دفاعهن على النحو المبين بمذكرتهن وأخص ما جاء بها :

أولاً - أنه لا يسوغ قانوناً ولا عدالة أن يوجب المشرع على الشفيع ايداع كامل الثمن قبل رفع الدعوى ثم يحرمه ثمار العقار فوق حرمانه من الانتفاع بالثمن . ثانياً : أن المبادئ العامة في القانون لا تجيز للمشتري الذي أنكر حق الشفيع أن يفيد من إنكاره ومطله ويتملك الثمار رغم سوء نيته كما لا يجيز حرمان الشفيع المحق في طلبه من ريع العقار وفوائده الثمن - ثالثاً : أن القانون المدني الملغى لم يكن يوجب على الشفيع ايداع الثمن قبل رفع دعوى الشفعة ولذلك كان الراجح فقها وقضياً أن تكون غلة العقار المشفوع للمشتري إلى أنه يقضى نهائياً للشفيع بأحقية لاخذ العقار بالشفعة إلى أن يؤدي الثمن وملحقاته أعمالاً لنص المادة ١٨ من قانون الشفعة التي تنص على أن الحكم الذي يصدر نهائياً بثبوت الشفعة يعتبر سلباً للملكية . وقد قالت بذلك محكمة النقض في حكمها الصادر بتاريخ ١٠/٣/١٩٤٦ ولكن القانون المدني الجديد وأن كان لم يأت بنص صريح في شأن استحقاق غلة العقار المشفوع . وقد جاءت المادة ٩٤٤ منه مطابقة لنص المادة ١٨ من قانون الشفعة الملغى وقد اختلفت العقار في هذا الخصوص - إلا أن وجوب ايداع الثمن الحقيقي قبل رفع الدعوى وألا سقط حق الشفيع في أخذ العقار بالشفعة أعمالاً للفقرة الثانية من المادة ٩٤٢ يجعل حكم النقض المذكور محل نظر إذ أنه كان متأثراً بأحكام قانون الشفعة المعمول بها وقتئذ . رابعاً : أن غلة العين من حق الشفيع من وقت ايداعه الثمن سواء اعتبر مالكا من وقت طلب الشفعة أو من وقت البيع الأول أو من وقت الحكم النهائي إذ لا ارتباط بين الحقي في الحصول على ثمار العين وبين تاريخ انتقال الملكية ومن المبادئ المقررة أنه المشتري بعقد غير مسجل يحق له الانتفاع بالعين بالمبيعة بحيث إذا امتنع البائع عن تسليمها إليه كان له الحق في مطالبته بالتسليم وبالريـسـع من تاريخ دفع كامل الثمن باعتبار ذلك من

الحقوق الشخصية التي تترتب على البيع والتي لا تتوقف على نقل الملكية . خامساً : أن هذا مستفاد من المذكرة التوضيحية للمشروع التمهيدي للقانون المدني الجديد إذ أنه وإن كان المشرع لم يدون النص الذي اقترحه بعض أعضاء اللجنة في خصوص أحقية الشفيع بالغلة من وقت اعلانه الاخذ بالشفعة أو ايداع الثمن إلا أن أغفال ذلك النص يرجع إلى أنه يقرر قاعدة بديهية تكفي فيها الرجوع إلى القواعد العامة بعد أن أوجب القانون على الشفيع ايداع كامل الثمن قبل رفع الدعوى . سادساً : أن الحائز سىء النية لا يملك الثمار أعمالاً لنص المادة ٩٧٨ مدني لاشك أن المشتري الماطل المنكر لحق الشفيع رغم اعلانه رسمياً وايداع كامل الثمن على ذمة خزانة المحكمة يعتبر حائزاً سىء النية كما أن القانون في المادة ٩٤٦ مدني ساوى بين بناء المشتري في العقار المشفوع بعد اعلانه الرغبة في الشفعة وبين البناء في أرض الغير وبسوء نية . سابعاً : أن ريع العقار المشفوع هو من حق الشفيع في الفقرة ما بين البيع الأول والحكم النهائي في دعوى الشفعة إذ يعتبر الشفيع مالكا من وقت البيع الأول سواء كان حكم الشفعة مقرراً أم منشئاً على أساس أنه ريع ملكه . ثامناً : أنه من دفاعهن إلى طلب الحكم بالطلبات الواردة بصحيفة افتتاح الدعوى .

وحيث أن المدعى عليه الأول أبدى دفاعاً على النحو المبين بمذكرته المودعة ملف الدعوى طالباً بالحكم برفض الدعوى الأصلية والفرعية تأمينا على : أولاً - أنه لا يسوغ قانوناً للمدعيات المطالبة ببيع الضيقة المحكوم بها لهن في دعوى الشفعة المنشأ عنها إلا من تاريخ تنفيذ حكم الشفعة الصادر لصالحهن لا من المبادئ المقررة أن المشتري يستمر واضعاً يده على العقار استناداً إلى عقد البيع الصادر له حتى يقضى نهائياً للشفيع بحقه في أخذ العقار بالشفعة ويقوم بتنفيذ حكمه المذكور . ثانياً - أن الدعوى الفرعية لاستند لها من القانون لأنه كان ومورث المدعى عليهن من الثانية للخامسة يضعان اليد على الأتيان المبيعة لكل منهما ويستغلها لنفسه فضلاً عن

تقام دعوى الشفعة الا على المشتري الثانى وبالشروط التى اشترى بها - وهذا يفيد أن القانون اعتبر المشتري قبل طلب الشفعة مالكا للعين بحيث اذا تصرف فيها بالبيع انتقلت ملكيتها منه الى المشتري الجديد ولا يحق للشفيع أن يأخذها بالشفعة الا من المشتري الاخير وبشروط البيع الثانى .

ثالثا - أن المادة ٩٤٤ مدنى جديد تتطابق مع المادة ١٨ من قانون الشفعة الملغى وتنص على أن الحكم الذى يصدر نهائيا بثبوت الشفعة يعتبر سنداً للملكية الشفيع ومؤدي ذلك أن الشفيع لا يستحق الثمار الا منذ أن يصبح مالكا بالحكم له بالشفعة . رابعا - رددن فى خصوص دعوى الضمان مذكرته فى صحيفتها واضفن بأنهن أقمن الدعوى رقم ٥٠٨ سنة ١٩٥٣ كلى الجيزة ضد المدعى عليه الاول حاليا - وذلك بعد الحكم نهائيا فى دعوى الشفعة - بطلب فسررق الثمن وقد انتهت الدعوى المذكورة صلحا يتعهد الاخير بدفع هذا الفرق على أن يحصلن عليه من الثمن المودع على ذمته فى دعوى الشفعة ولم يتمكن من صرفه بسبب الحجز عليه فى الدعوى الحالية وازاء ذلك يكون لهن الحق فى ريع الاطيان حتى يقبض الثمن وتكون مطالبتهن بالريع على غير أساس ويكون الضامن مسئولا عن هذا الريع اذا ما قضى للمدعيات به - ذلك لأن حكم الشفعة اذا كان قد انهى العقد الذى كالا مجرما بين مورثهن والمدعى عليه الاول بالنسبة للشفيعات الا انه لم يقض على آثار هذا العقد بين المتعاقدين .

« وحيث أن المدعى عليه الاخير قدم مذكرة بدفاعه جاء بها : أولا - أن وكيل المدعيات أودع فى ١١/٦/١٩٥٠ مبلغ ٢٢٤٨ ج. و ٩٦٠ م خزانة محكمة الجيزة الابتدائية برقم ٣٣ يومية على ذمة المدعى عليه الاول وآخرين على أساس أن هذا المبلغ قيمة الثمن ل ٣ س ٤ ط ٥ ف المباعه من المودع لدمتهم من الثالث للاخير الى المودع على ذمتها الاول والثانى .

ثانيا - ثابت على هذه الوديعه التأسيسات الآتية ( ١ ) حجز تنفيذى مؤرخ ٣١/٨/٩٥٠ بناء على طلب الاستاذ سامى محفوظ ضد

أن محضر الصلح الذى أشير إليه فى عريضة الدعوى الفرعية لا يمت بأية صلة للريع لأن موضوعه كان يتصل بقيمة الثمن الذى يختص به كل طرف فيما أودع فى دعوى الشفعة .

« وحيث أن المدعى عليهن من الثانى الى الخامسة ابدىن دفاعهن على النحو المبين بمذكرتهن المودعة فى ٢١/١٠/١٩٥٦ وأخص ما جاء بها : أولا - أن الشفيع لا يملك العقار المشفوع الا من تاريخ الحكم النهائى ومن وقت تسجيله ذلك لأن الحكم بالشفعة ناقل للملكية لا مقرر لها بمعنى أن المشتري يعتبر مالكا حتى صدور الحكم النهائى بالشفعة وبالتالي يكون لهذا المشتري الحق فى الاستيلاء على الثمار الى حين صدور هذا الحكم وقد استندن فى تأييد هذا رأى الى ما قضت به الدوائر المجتمعة لمحكمة استئناف فى ٢٩/٣/١٩٢٢ ( المنشور بالمحكمة السنة الثالثة رقم ٢٠٠ ص ٢٦٦ والى حكم محكمة النقض الصادر فى ٢١/١٠/١٩٤٦ مجموعة محمود عمر الجزء الخامس رقم ١٠٣ ص ٢٢٠ ) والى حكم آخر صادر فى ١٥/٢/١٩٥١ « مجموعة المكتب القنى السنة الثانية ص ٣٥١ قاعدة ٦٧ » .

ثانيا - أن المشرع وان كان قد قيد تصرفات المشتري ببعض القيود اذا تمت بعد طلب الشفعة أو بعد تسجيل هذا الطلب انما كان قصده من ذلك رعاية حق الشفيع حتى لا يلجأ المشتري الى الأضرار به واقامة العوائق أمامه .

« لهذا قيدت المادة ٩٤١ مدنى حق المشتري فى البناء بعد طلب الشفعة كما قرر فى المادة ٩٤٧ عدم سريان التصرفات التى تقع من المشتري فى مواجهة الشفيع اذا سجلت بعد تسجيل اعلان الرغبة بمعنى انه لو كانت الملكية تثبت للشفيع من يوم التسجيل طلب الشفعة لما احتاج المشرع الى هذا النص الاخير ذلك انه لو اعتبر الحكم بالشفعة ذا أثر رجعى يقضى بمجرد صدوره على جميع التصرفات الصادرة من المشتري بغیر حاجة الى نص على اعتبار أنها صادرة من غير مالك . وقلن فى تأييد ذلك أن المادة ٩٣٨ مدنى تقرر بأنه اذا بيعت العين الجائز اخذها بالشفعة قبل اعلان الرغبة أو قبل أن يتم تسجيل هذه الرغبة فلا



الرسمية ٢٤/٤١) بأن حكم الشفعة ناقل للملك وليس مقرراً له وقد أيدت هذا الرأي في أسباب حكمها الخاص بالمراد من عرض الشفيع للثمن ورتبت على ذلك انه ما دام للمشفوع منه حق الانتفاع بما اشتره واستغلاله بنفسه حتى يدفع له الشفيع الثمن

والمصاريف بالتراضي أو بحكم القاضي فلا يسوغ إلزام الشفيع بإيداع الثمن والمصاريف خزانة المحكمة وتعطيله زمنياً بغير استغلال وبغير مسؤولية على المشتري الذي له حق الانتفاع بثمره العين ما دام النزاع قائماً قصر أو طال . وقد أيدت هذا الاتجاه محكمة النقض في حكم أصدرته في ٣١/١٠/١٩٤٦ ( المحاماة ٣٧/١٥٨/٣٧٤ ) مقررته أنه إذا كان حق الشفيع في طلب الأخذ بالشفعة إنما ينشأ بالبيع مع قيام المسوغ فإن العين المشفوعة لا تصير إلى ملك الشفيع في غير حالة التراضي إلا بالحكم النهائي للقاضي بالشفعة مستندة في ذلك على الحجج الآتية :

**أولاً -** أن الشارع أذ نص في المادة ٢٨ من دكريتو الشفعة الصادر بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٠١ أن حكم الشفعة يعتبر مستنداً للملكية الشفيع *titre de propriété juridique* أما أراد بالسند السبب القانوني *cause juridique* المنشأ لحق الملكية لا دليل الملكية أو حجتها ومقتضى هذا النظر ولازمه أن المشفوع لا يصير إلى ملك الشفيع إلا بعد هذا الحكم أما قبله فلا لأن المستحب لا يوجد قبل منبته لأن ما جعله الشارع من الأحكام منشئاً للحقوق لا ينسحب على الماضي .

**ثانياً -** لا يعتبر أن حكم الشفعة أثراً رجعياً ما نصت عليه المادة العاشرة من قانون الشفعة ( دكريتو ٢٣/٣/١٩٠١ ) من تقييد حق المشتري في البناء والغراس في العين المشفوعة منذ طلب الشفعة ولا ما نصت عليه المادة الثانية عشر من القانون المشار إليه من أنه لا يسرى في حق الشفيع كل رهن من المشتري وكل حق اختصاص حصل عليه دائنوه وكل بيع وكل حق عيني قبله المشتري

المدعى عليه الأول وفاء لمبلغ ٩١ ج ، ٩٤٥ م نفاذا للحكم رقم ٥٩٩ سنة ١٩٤٩ مركز الجيزة (ب) حجز تحفظي في ٢٦/٧/١٩٥٣ من المدعيات ضد المدعى عليه الأول نظير مبلغ ٦٢٠ ج و ٦٢٢ م (ج) حجز تحفظي مؤرخ ١٧ أغسطس سنة ١٩٥٣ كطلب ورثة المرحوم سيد سعودى ضد المدعى عليه الأول نفاذا للحكم رقم ٤٦٩ سنة ١٩٥٣ كلى الجيزة المعلن لقلم الكتاب

في ٢٨/٤/١٩٥٤ ( د ) حجز تنفيذى مؤرخ ١٦/٣/١٩٥٥ كطلب مأمورية ضرائب البدرشين ضد ورثة السيد سعودى لحساب رسم الايلواة على التركة . ثالثاً - انه لا علاقة لقلم الكتاب بالدعوى الحالية سوى أن المدعيات فيها يطلبن صحة الحجز المتوقع تحت يده وانه لا يرى مانعاً متى حكم نهائياً من الصرف لمن يحكم لصالحه وطلب الحكم بإخراجه من الدعوى بلا مصاريف .

« وحيث أن الخلف بين الخصوم محصور في طبيعة الحكم الصادر بأحقية المدعيات في أخذ العقار محل النزاع بالشفعة وأثر هذا الحكم فترى المدعيات فيما ذهبن اليه من أن لهن الحق في ريع هذا العقار منذ ايداعهن الثمن في ١٢/٦/١٩٥٠ في حين يرى المدعى عليهم عدا الاخير فيما استندوا اليه من أسانيد قانونية غير ذلك .

« وحيث أنه في خصوص طبيعة حكم الشفعة وتكييفه اختلف الفقه والقضاء فيرى البعض انه منشأ للملكية الشفيع بحيث لا تنتقل اليه ملكية العقار المشفوع فيه الا من تاريخ الحكم بأخذه بالشفعة في حين يرى البعض الآخر أن هذا الحكم مقرر لهذه الملكية التي تتقرر له بأثر رجعي .

« وحيث أن الفريق الأول ذهب الى أن الشفيع لا يصبح مالكا للعقار المشفوع الا من وقت التراضى أو من وقت الحكم بالشفعة قائلين بأن هذا الرأي يوافق حكم الشريعة الاسلامية الذى يقضى بأن تملك العقار قضاء كان أو رضاء تعتبر شراء جديداً في حق الشفيع - وقد قضت الدوائر المجتمعة في ٢٩ مارس سنة ١٩٢٢ ( المحاماة ٣/٢٠٠/٢٦٦ ) المجموعة



والدكتور عبد السلام ذهني في الاحوال تبذرة ٥٢٥ وأقوال الأستاذ صليب سامي باللجنة الثانية محضر جلسة ١٩٢٨/٢/٢٥ مجموعة الأعمال التحضيرية الجزء السادس هامش ص ٤٠٠). كما ينهب البعض الآخر الى أن الشفيع يعتبر مالكا من تاريخ اعلان الرغبة في الاخذ بالشفعة لائن الحكم الذي يصدر نهائيا بثبوت الحق في الشفعة انما يقرر بالشفيع بحق يرجع الى اللحظة التي استعمل فيها هذا الحق (استئناف في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٠٩ المجموعة ١١ رقم ٣٥ ص ٢٩٧ الفهرست العشري الاول للمجموعة رقم ٩٥٦ واستئناف مختلط في ١٩٠٢/٥/٢٢ (١٤ ص ٣١٢) وقد انحاز لهذا الرأي من أعضاء اللجنة الثانية الاساتذة فان اكرو جراهام وعبد الفتاح السيد ووافقت عليه الاغلبية منشور بمحضر جلسة ١٩٢٨/٣/١١ مجموعة الأعمال التحضيرية الجزء السادس هامش ص ٤٢٣ - ٤٢٥) وهذا الرأي ما ذهب اليه مالك وأحمد والشافعي على خلاف يسير بينهم في التفاصيل، فذهب مالك الى أن الشفيع يمتلك المشفوع فيه بقوله اخذته بالشفعة وما في معناه دون اشتراط قضاء من القاضي أو رضا من المشتري متى كان عالما بالثمن لانه يعتبر ذلك قبولا لبيع البائع وكان ايجابه وجه اليه عند حصوله - وقال أحمد: يملكه بذلك الطلب وإن لم يعلم بالثمن - وقال الشافعي، يملكه بشرط أن يدفع الثمن الى المشتري.

« وحيث أن هذه المحكمة ترى الاخذ برأي الفريق الثاني القائل بأن حكم الشفعة مقرر للملكية الشفيع وكاشف لها وليس منشئا لهذه الملكية للاسباب الآتية:

أولا - ان مانصت عليه المادة ٩٤٤ مدني جديد من أن الحكم الذي يصدر نهائيا بثبوت الشفعة يعتبر سندا للملكية الشفيع - يقصد منه اعتبار هذا الحكم بمثابة سند قاطع للمنازعة في ملكية الشفيع لا على أنه سند منشئ لهذه الملكية لان الشفيع يظل بلا سند مثبت لحقه بسبب منازعة المشتري اياه في اخذ العقار بالشفعة فكان لابد له من الالتجاء الى القضاء

أو اكتسبه الغير ضده بعد تسجيل طلب الشفعة - فان الشارع المصري انما اخذ هذه الاحكام جملة من فقه الحنيفة وهي مخرجها فيه لا على فكرة الاثر الرجعي بل على فكرة العدل والبعد عن الجور والتوفيق بالقدر المستطاع بين ما تعارض من مصلحة المشتري والشفيع.

ثالثا - لا يتعارض القول بتملك الشفيع من وقت الحكم بالشفعة مع ما نصت عليه المادة الثامنة عشر من قانون الشفعة من حلول الشفيع محل المشتري في حقوقه والتزاماته بالنسبة الى البائع ولا مع مانصت عليه الفقرة الاخيرة من المادة سالفه الذكر من أن الشفيع ليس له في حالة الاستحقاق أن يرجع الا على البالغ فان هذا لا يفيد ان الشفيع يحل محل المشتري من وقت طلبه وقد ايدت محكمة النقض قضائها المذكور في حكم حديث في القضية رقم ٢١٦ سنة ١٨٠١ قضائية سنة ١٩٥١ المنشور في مجموعة المكتب الفني السنة الثانية ص ٣٥١ قاعدة رقم ٦٧ كما قال بهذا الرأي فقهاء الشريعة الاسلامية (شرح الكنز الجزء الاول ص ١٨٦ ومؤلف الاسنن على الحفيف ص ١١٢ - ١٢١) والدكتور كامل مرسى في مؤلفه (الحقوق العينية الاصلية - الجزء الثالث في اسباب كسب الملكية الطبعة الثانية ص ١٥١٨ و ٥١٩).

« وحيث أن الفريق الثاني القائلين بان حكم الشفعة مقرر للملكية الشفيع - فقد اختلفوا في تحديد الوقت الذي يصبح الشفيع ابتداء منه مالكا للعقار المشفوع فيه فيرى البعض بأن الشفيع يصبح مالكا من يوم حصول البيع الا أنه ملكيته هذه مشروطة باستعمال حقه في الشفعة في الميعاد القانوني أو بالاعتراف بحقه هذا من المشتري فالشفيع يتلقى حقه مباشرة من البائع بدليل أنه يحل بحكم القانون محل المشتري وان كل تصرف يحصل من المشتري ابتداء من الوقت الذي يستعمل فيه الشفيع حقه في الشفعة لا يحتج به على الشفيع ولا يسرى في حقه (الأستاذ على زكي العرابي نهضة ١١٣ -

لثبوت الملك لا لانشائه اذ أن ملك الشفيع يتوقف على شروط وأوضاع لا يخلو تحقيقها من نزاع ومن ثم يكون قضاء القاضي في هذا الخصوص من شأنه أن ينهى النزاع حول ملكية الشفيع وبانهاية تظهر هذه الملكية وتستقر نهائيا من وقت ثبوت الحق فيها باستكمال شروط الشفعة وأوضاعها لا من وقت الحكم الذي يقتصر أثره على إعلان استكمال هذه الشروط وتلك الأوضاع وفقا لنصوص القانون .

العقار الا من تاريخ الحكم النهائي له بأخذه بالشفعة - من مقتضاء ان المشتري يظل مالكا لهذا العقار حتى صدور الحكم النهائي ولو كان ذلك كذلك لكان للمشتري كامل الحرية في الانتفاع بالعقار وفي التصرف فيه أو ترتيب حقوق للمغير عليه ولتعذر اذن تبرير عدم سريان هذه التصرفات في مواجهة الشفيع الذي لم يتعلق له حق بالعقار الا من يوم صدور الحكم بثبوت الشفعة له .

#### رابعا - ان الفقرة الثانية من المادة ٩٤٢

مدنى تنص على انه « وخلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ إعلان الرغبة بالأخذ بالشفعة يجب ان يودع خزانة المحكمة الكائنة في دائرتها العقار كل الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع مع مراعاة ان يكون هذا الايداع قبل رفع الدعوى بالشفعة فان لم يتم الايداع في هذا الميعاد على الوجه المتقدم سقط حق الاخذ بالشفعة » ومفاد ذلك ان القانون جعل الشفيع ملزما بإيداع كامل الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع قبل رفع الدعوى وبذلك لايسنوغ عدالة الزام الشفيع بإيداع الثمن خزانة المحكمة وتعطيله طوال مدة التقاضي بغير استغلال وبغير مسئولية على المشتري الذي تسبب في النزاع بانكار حق الشفيع وبالتالي يكون من غير المستساغ أن يظل للمشفوع منه حق الانتفاع بالعقار واستغلاله لنفسه مادام النزاع قائما قصر أمده أو طال مع كون الشفيع صاحب الحق في العقار بحكم الشارع محروم في نفس الوقت من ثمرة هذا العقار ومن استغلال المبلغ الذي الزمه القانون بإيداعه . وازاء ذلك تنهار الحجة التي قال بها اصحاب الرأي الاول السابق ببيانه والتي بنيت على أن الشفيع لا يملك الا من تاريخ صدور الحكم النهائي بثبوت الحق في الشفعة وعلى انه لا يستحق ريعا الا من تاريخ صدور هذا الحكم لانه في ظل القانون المدنى القديم الملغى غير ملزم بإيداع الثمن بل كان حبيبه عرضه عرضا بسيطا ( الدكتور محمد على عرفه في شرح القانون المدنى الجزء الثانى فى أسباب كسب الملكية طبعة سنة ١٩٥٥ ص ٥٢٩ و ٥٣٠ و ٥٣١ ) .

« وحيث أنه حتى انتهت هذه المحكمة الى

#### ثانيا - ان المادة ٩٤٥ مدنى تنص في فقرتها

الاولى على أن « يحل الشفيع قبل البائع محل المشتري في جميع حقوقه والتزاماته » كما تنص فقرتها الاخيرة على أنه « اذا استحق العقار للمغير بعد أخذه بالشفعة فليس للشفيع أن يرجع الا على البائع » وهذا النص لا يؤدى الى التفسير الذى انتهت اليه محكمة النقض في حكمها السابق الاشارة اليهما والصادرين فى ظل القانون المدنى الملغى من أن صلة البائع بالمشتري تزول فيما لكل منهما من الحقوق على الآخر بموجب البيع لتكون صلته فى تلك الحقوق بالشفيع ذلك لان هذا التفسير لا يستقيم مع القول بأن ملكية الشفيع لا تنشأ الا من وقت الحكم النهائي له بالشفعة اذ لو كان ذلك كذلك لوجب القول بأن الشفيع لا يحل محل المشتري فى حقوقه قبل البائع الا من تاريخ الحكم وهو قول يخالف نص المادة سالفة الذكر .

#### ثالثا - ان المادة ٩٤٦ مدنى جديد تقيد حق

المشتري فى البناء فى العقار المشفوع أو الغراس فيه من وقت طلبه كما تنص المادة ٩٤٧ مدنى على انه « لا يسرى فى حق الشفيع أى رهن رسمى أو أى حق اختصاص أخذ ضد المشتري ولا أى بيع صدر من المشتري ولا أى حق عينى رتبه أو ترتب ضده اذا كان كل ذلك قد تم بعد التاريخ الذى سجل فيه إعلان الرغبة فى الشفعة ويبقى مع ذلك للدائنين المقيدين ما كان لهم من حقوق الاولوية فيما آل للمشتري من ثمن العقار » وقد جاء قضاء محكمة النقض فى هذا الخصوص على غير ما نصت عليه المادتان ذلك لان القول بأن الشفيع لا يملك

يوما من تاريخ اعلان اجراء الرغبة في الاخذ بالشفعة وقد رتب القانون في المادة ٩٤٣ مدني على عدم القيد في هذا الميعاد سقوط الحق في الشفعة فانه اذا تم ذلك الاجراء في ميعاده القانوني وجب أن يرتد اثر الحكم الى تاريخ رفع الدعوى لان القيد اجراء متمم لرفع الدعوى وليس اجراء مستقلا بذاته ، وهذا الرأي يتسق مع القاعدة العامة التي تقرر أن الاحكام كاشفة للحقوق لامنشئة لها مالم يقض القانون بخلاف ذلك . فطالما ان المشرع لم ينص صراحة على أن الحكم الذي يصدر بثبوت الشفعة يعتبر منشئا للملكية الشفيع فانه يكون قد دل بذلك على اتجاهه الى اخضاع هذا الحكم لتلك القاعدة العامة ( الدكتور محمد علي غرفة في المرجع السابق ص ٥٣٢ ) . . .

( القضية رقم ٥٠٨ سنة ١٩٥٣ على الجيزة رئاسة الاستاذ محمد مندور وعضوية الاستاذين رمسيس مرقس وسليم عبد الله القاضيين ) .

القول بان حكم الشفعة مقرر للملكية الشفيع فان المدعيات يكون لهن الحق في ريع العقار المشفوع فيه من تاريخ رفع الدعوى ذلك لان حكم الشفعة يرتد باثر رجعي الى الوقت الذي يستكمل فيه الشفيع سائر اجراءات الشفعة وفقا لنصوص القانون. اذ انه عندئذ فقط يمكن القول بانه اكتسب مركزا قانونيا نهائيا يستند الى حقه في تملك العقار المشفوع ذلك بانه حيث يقرر القانون اتباع اجراءات معينة لثبوت حق ما فان هذه الاجراءات تعتبر من صميم الحق ذاته بدليل ان المشرع قد رتب على عدم استكمال اجراءات الشفعة في مواعيد معينة سقوط الحق في الشفعة فطالما ان هذا الحق مهدد بالسقوط فانه لا يمكن القول بان الشفيع قد اصبحت في مركز قانوني نهائي يؤهله لكسب الحق الذي قرره له القانون في تملك العقار المشفوع فيه . ولما كانت آخر مرحلة للمحافظة على حق الشفيع هي قيد الدعوى خلال ثلاثين



## القضايا المستعجلة

ان يتخذ اجراءات البيع أو نزع الملكية لاموال الكفيل الا بعد تجريد المدين من أمواله . كما أوجبت المادة ٧٨٩ مدني على الكفيل اذا طلب التجريد ان يقوم على نفقته بإرشاد الدائن الى أموال للمدين تفي بالمدين كله ، وبالتالي يجب تمكين الدائن من التنفيذ ضد الكفيل غير المتضامن اذا قام الدليل على اعسار المدين .

٢ - وان كان القاضي المستعجل ممنوعا من التعرض لاصل الحق او المساس به ، الا ان له أن يستظهر بوجه الجد في المنازعة ، وعلى ذلك فاذا كان التحقق من توافر شروط حق الكفيل في تجريد المدين عند التنفيذ على الكفيل من الامور الموضوعية التي تمس اصل الحق ، الا انه يكفي القاضي المستعجل في حدود تقديره الوقتي أن يستظهر تمسك الكفيل بحق التجربة وعدم تنازله عنه بوجود التضامن ، حتى تبدر له جديده المنازعة في التنفيذ على أساس ظهور حق الكفيل في التجريد ، فيأمر بوقف اجراءات التنفيذ قبل الكفيل الا ان له في هذه الحالة ان يؤقت تلك الحماية بان يرشد الكفيل خلال ميعاد محدد عن اموال للمدين تفي بالمدين كله بحيث اذا لم يرشد اطلاقا خلال تلك المدة زالت تلك الحماية التي اضفاها عليه ، وحق للدائن الاستمرار في التنفيذ

## المحكمة

« حيث أن وقائع الدعوى تتحصل حسبما استبان للمحكمة من مطالعة الاوراق واستقراء تلماعى الطرفين في أن المستشكل ضدها قد استصدرت بتاريخ ١٠/٤/١٩٥٩ من محكمة القاهرة الابتدائية امن أداء بالزام انطون سمعابا والمستشكل الأول بصفته مدينا والثاني ضامنا بان يدفع للمستشكل ضدها مبلغ خمسة آلاف جنيه والمصروفات ومبلغ عشرة جنيهات مقابل اتعاب المحاماة مع شتمول الامر بالنفاذ المعجل وبلا كفالة ولما شرعت المستشكل ضدها

٢٦٧

محكمة الامور المستعجلة الجزئية بطنطا

٧ ديسمبر سنة ١٩٥٩

حجز ادارى ، اشكال ، جوازه ، نطاق المادة ٢٧ ق ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ .

المبادئ القانونية

لا يشترط لجواز الاشكال في الحجز الادارى أن يودع المستشكل المنازع في التنفيذ المبلغ المحجوز من اجله وفقنا النص المادة ٢٧ من القانون ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ الخاص بالحجز الادارى لان محل هذا النص ان تكون المنازعة موضوعية بمتعلقة باصل المطلوبات او بصحة الحجز او الاسترداد اذ ليس بمؤدى المادة ٢٧ سائلة الدكر منع القضاء المستعجل من النظر في اشكالات التنفيذ التي ترفع اليه عن الحجز الادارية طبقا للقواعد العامة المقررة في المادة ٤٩ مرافعات التي لم يرد في قانون الحجز الادارى ما يقيد بها او يخصصها .

( القضية رقم ٢٤٦ سنة ١٩٥٩ رئاسة السيد الاستاذ فتحى عبد الصبور القاضي ) .

٢٦٨

محكمة الامور المستعجلة الجزئية بطنطا

٧ ديسمبر سنة ١٩٥٩

١ - تجريد ، شروطه ، دائن ، اجراءات تحفظية .

ب - قاضى مستعجل ، سلطته في الاشكال المبني على التمسك بحق التجريد ، وقف التنفيذ ، توقيته بمدة ، كفيل ، ارشاده عن اموال للمدين تفي بالمدين كله .

المبادئ القانونية

١ - لا يجوز للدائن وفقا للمادة ٢/٧٨٨ مدني ان ينفذ على اموال الكفيل الا بعد تجريد المدين عن أمواله ، على انه يجب على الكفيل ان يتمسك بحق التجريد ، فيقتصر الدائن على اتخاذ اجراءات تحفظية كتوقيع حجز مثلا دون

شملة بحمايته الموقته والا قضي برفض الاشكال - لما كان ذلك وكان المحقق من توافر شروط حق الكفيل في تجريد المدين عند التنفيذ على الكفيل من امور الموضوعية التي تمس اصل الحق الا انه يكفي القاضي المستعجل في حدود تقديره الوقتي ان يستظهر تمسك الكفيل بحق التجريد وعدم تنازله عنه بوجود التضامن حتى تبدوا له جدية المنازعة في التنفيذ على أساس ظهور حق الكفيل في التجريد أما البحث فيما اذا كان الكفيل قد ارشد بعد طلبه التجريد عن اموال للمدين تفي بالمدين كله فامر موضوعي يمس اصل الحق لا يملك قاضي الامور المستعجلة الخوض فيه .

« وحيث أنه على ضوء ما تقدم ، فاذا ما بدا للمحكمة من استظهار الأوراق وتداعى الطرفين ان المستشكل كفيل غير متضامن وقد تمسك بحق التجريد عند التنفيذ عليه وقت قيامه برفع الاشكال مما تستبين منه المحكمة جدية ما نعتة في التنفيذ بالبيع محل التداعى على ان يقوم المستشكل خلال شهر واحد من تاريخ ذلك الحكم بارشاد المستشكل ضدها على نفقته الى اموال للمدين تفي بالمدين بالمنفذ به كله ان لم يكن قد ارشد من قبل بحيث اذا مضت تلك المدة دون ارشاده عن اموال المدين حق للمستشكل ضدها الاستمرار في التنفيذ .

« وحيث أنه من المصروفات فترى المحكمة ارجاء الفصل فيها حتى يفصل في أصل الموضوع .

« وحيث أنه عن النفاذ فلا وجه للنص عليه في منطوق الحكم اذ أنه واجب لكل ما تقضى به هذه المحكمة عملاً بالمادة ١٧/٤٦٦ مرافعات » ( القضية رقم ٣٠٠ سنة ١٩٥٩ بالهيئة السابقة ) .

٢٦٩

محكمة الامور المستعجلة الجزئية بالقاهرة  
٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥٩

أ - بروتستو . شطب . قضاء مستعجل . اختصاص .

ب - بروتستو . وفاة . بعد الاستحقاق . شطب البروتستو بنا على طلب المدين .

في تنفيذ الامر سالف الذكر قبل المستشكل بتاريخ ١٩٥٩/١٠/٢٧ اقام اشكاله لدى المحضر مؤسساً على انه يدفع بتجريد المدين بمقولة انه ضامن غير متضامن ومع رفع الاشكال فقد مضى المحضر في توقيع الحجز كاجراء من الاجراءات التحفظية وتحدد لنظر الاشكال جلسة ١٩٥٩/١١/١٤ وقد طلب المستشكل في مذكرته قبول الاشكال شكلاً وفي الموضوع بايقاف تنفيذ امر الاداء المنفذ مع الزام المستشكل ضدها المصروفات والاعتاب .

« وحيث أن المستشكل ضدها قد ردت على الاشكال بانه لا محل للدفع بتجريد المدين الا اذا كان للمدين اموال تفي بالمدين وان يقوم الكفيل بارشاد الدائن على نفقته عن هذه الاموال وفقاً للمادة ٧٨٩ مدني وان المستشكل لم يفعل شيئاً من ذلك .

« وحيث انه لا جدال في أنه لا يجوز وفقاً للمادة ٧٨٨/٢ من القانون المدني للدائن ان ينفذ على اموال الكفيل الا بعد تجريد المدين من امواله على انه يجب على الكفيل في هذه الحالة ان يتمسك بحق تجريد المدين اذا شاء فيقتصر الدائن على اتخاذ الاجراءات التحفظية كتوقيع الحجز مثلاً دون ان يتخذ اجراءات بيع اموال الكفيل أو نزع ملكيتها الا بعد تجريد المدين من امواله . الا أن المادة ٧٨٩ مدني قد اوجبت على الكفيل اذا طلب التجريد ان يقوم على نفقته بارشاد الدائن الى اموال للمدين تفي بالمدين كله ولا عبء بالاموال التي يدل عليها الكفيل اذا كانت هذه الاموال تقع خارج البلاد أو كانت اموالاً متنازعاً عليها ومؤدى ذلك ان الكفيل لا يتمسك بحق التجريد الا اذا كانت للمدين اموال يمكن ان تفي بالمدين كله وبالتالي فيجب تمكين الدائن من التنفيذ ضد الكفيل غير المتضامن اذا اقام الدليل على اعسار المدين - ولما كان القاضي المستعجل ممنوعاً من التعرض لأصل الحق والمستأنس به اذ ينبغي ابقاؤه سليماً حتى يتناضل فيه الطرفان أمام محكمة الموضوع الا ان للقاضي المستعجل ان يستظهر وجه الجد في المنازعة فان استبان له جدية منازعة المستشكل



## المبادئ القانونية

١ - يختص القضاء المستعجل بنظر طلب شطب بروتستو عدم الوفاء ، متى توافر ركنا الاستعجال وعدم المساس بالموضوع . فأما الاستعجال فيكفي في القول بتوافره أن السرعة هي قوام الحياة التجارية بصفة عامة ، وأما عدم المساس بالموضوع فيستخلص من وقائع النزاع .

٢ - ليس في القانون ما يمنع من اجابة طلب شطب بروتستو عدم الدفع المبدى من التاجر الذي يعلن به اذا ما وافى بدينه ولو بعد ميعاد الاستحقاق ، لأن البروتستو يصبح في هذه الحالة غير ذي موضوع .

## المحكمة

« وحيث أنه بالاطلاع على المادة ١٦٢ من قانون التجارة يبين أنها نصت على أن « الامتناع عن الدفع يلزم اثباته بعمل بروتستو عدم الدفع في اليوم التالي لحلول ميعاد الاستحقاق ... الخ ؟

كما قضت المادة ١٧٧ من القانون نفسه على أنه « يجب على المحضرين أو الاشخاص المعينين لعمل البروتستات أن يتركوا لمن عملت عليه صورة صحيحة منه وأن يقيدها بتمامها يوميا فيعدم مع مراعاة ترتيب التواريخ في دفتر مخصوص منم الصفحات وموضوع عليها العلامة اللازمة ويكون القيد في الدفتر المذكور على حسب المقرر فيما يتعلق بدفاتر الفهرست وأن لم يفعلوا ذلك فيعاقبوا بالعزل ويجرم عليهم بدفع المصاريف والتعويضات للاخصام » .

« وحيث أنه يبين من هذين النصوص أن القانون هو الذي أوجب اعلان بروتستو عدم الدفع للمدين المتخلف عن الوفاء بدين ثابت بورقة تجارية تحت الاذن في اليوم التالي للاستحقاق وأن القانون نفسه هو الذي أوجب قيد هذا البروتستو في سجلات أقلام المحضرين وغنى عن البيان أن المشرع اذ أوجب على الدائن بورقة تجارية تحت الاذن اثبات عدم رفاء مدينه بدينه في تاريخ الاستحقاق بورقة

رسمية في اليوم التالي لهذا التاريخ ، لأن البروتستو يقوم به موظف عمومي وهو المحضر ذلك لأن القانون رتب على هذا البروتستو آثار قانونية هامة منها ضمان حق الحامل لورقة من هذا النوع قبل المظهرين لها و ضمانهم الاحتياطية ، لأن عمل البروتستو شرط للرجوع عليهم وعلى ضمانهم وتوقيع الحجز التحفظي على منقولاتهم ومن هذه الآثار أيضا سريان الفوائد القانونية عن مبلغ السند . فضلا عن أن تاريخ البروتستو يعتبر عند اللزوم تاريخ توقف المدين التاجر عن الدفع وذلك عند اشهار افلاسه . وإلى جانب هذه الآثار القانونية هدف المشرع الى تحقيق غرض آخر وهو التشهير بالمدين وتلويت سمعته التجارية وأضاف اثمائه باذاعة امتناعه أو عجزه عن الدفع فيتقزز الغير من التعامل معه بالاجل ويتردد في منحه الثقة ، وكلاهما أمر لازم للمدين لا سيما اذا كان تاجرا ، وقدر الشارع ان تهديد المدين بهذا الوضع الشائن يحمله على المواظبة على الدفع ونبد أهاليب المماطلة والغدر بالدائنين . وقد كان للشارع ما أراد اذ أصبح الناس ينظرون الى البروتستو على أنه من أمارات انهيار مركز التاجر ونذير بافلاسه . بل يبرر اشهار افلاسه ( راجع كتاب الاوراق التجارية للدكتور محسن شفيق ص ٣٩٥ فقرة ٣٨٣ )

ولم تقف بعض التشريعات الأجنبية عند حد اجاب اثبات عدم وفاء المدين بدينه في تاريخ الاستحقاق باعلانه بروتستو عم الدافع وقيد بدفاتر المحضرين ، بل ذهبت الى أبعد من ذلك وأجازت الاطلاع على سجلات قيد البروتستات للجمهور وطلب مستخرجات منها . ومن هذه التشريعات القانون البلجيكي فقد نظم إجراءات قيد البروتستات بمعرفة أقلام المحضرين ثم أوجت عل هذه الأخيرة أن ترفع قائمة بها الى مجلس المحكمة التجارية التي يعمل بدائرتها . وأبلاغ صهرة منها الى المحاكم التي يقيد بدائرتها المسحوب عليه هذه الاوراق والمعلن بالبروتستو ، ثم يبتن الأحوال التي لايجوز ادراج البروتستو فيها بالقائمة ، وهي حالات منداد الدين قبل ابلاغ الغائه الى رئيس المحكمة بمعرفة قلم



للتقرير بشطبه اذا ماتوافرت لذلك شروط معينة .

« وحيث أنه قبل الغوص في غمار هذا البحث ترى المحكمة بادیء ذی بدیء التنويه بأن قيد البروتستو وقد أوجبه قانون التجارة في نص المادة ١٧٧ منه فإنه يعتبر اجراء قانونيا لا اجراء اداريا ومن ثم يختص القضاء بالفصل في كل نزاع يدور حول بقاء هذا القيد أو الغائه .

« وحيث أنه بالنسبة لطلب الغاء قيد البروتستو فان الحال لا يخلو من أمرين : أولهما اما أن يكون هذا القيد قد جاء مخالفا للقانون أو تم باجراءات باطلة أو كيدية ومن ثم فالاجماع منعقد بين الفقه والقضاء على أن مثل هذا القيد واجب الشطب ولا صعوبة في ذلك .

والامر الثاني أن يكون هذا القيد قد تم وفقا لما قرره القانون وباجراءات سليمة ، إلا أن المدين الذي أعلن بالبروتستو موضوع القيد قد سدد دينه بعد ميعاد استحقاق . وهنا أيضا نجد رجال الفقه التجاري يذهبون إلى القول بأنه لايجوز شطب البروتستو أو منع نشره الا بحكم ولا يجوز للمحكمة أن تأمر بالشطب الا لاسباب قوية كوقوع خطأ في عنوان الدائن يترتب عليه أن يتعذر على المدين العثور عليه ليقوم بالوفاء ، ويحول ثبعا لذلك دون النشر .

ولاعبرة باتفاق الطرفين على شطب البروتستو ويجب رفض الشطب اذا تقدم المدين إلى المحكمة بورقة صادرة من الدائن يذكر فيها أنه قد حصل الوفاء بدينه بعد ميعاد الاستحقاق . (راجع في ذلك الدكتور منحسن شفيق المرجع السابق فقرة ٤٦٤ والدكتور محمد صالح في كتابه الاوراق التجارية )

ويلاحظ على هذا الرأي ان كلا من الفقيهين قد استندتا في هذا الرأي إلى حكمين صدرا من محكمة اسكندرية المختلطة بتاريخ ١٩٢٩/٦/٧ ونشرا بمجلة الجازيت للمحاكم المختلطة السنة ٢٢ ص ١٧٦ رقم ٦٩٠ وما بعدها . حتى أن العبارات التي أوردها المؤلف الاول في كتابه

المحضرين ، مما يفهم منه أن وفاء المدين المعلن بالبروتستو بعد ميعاد استحقاق الدين وإلى ما قبل ارسال القائمة إلى رئيس المحكمة يمنع من ادراج اسمه في القائمة المرسلة إلى رئيس المحكمة .

أما في مصر فلم ينظم التشريع طريقا قانونيا لشهر البروتستات ، واشعار رجال الفقه المصريون إلى هذا النقص ونادوا بوجوب ملاقاته كمانبعت إليه محكمة الاستئناف المختلطة وعملت على علاجه اذازيا ، مستعينة في ذلك بالنظام البلجيكي فأجازت بعد أخذ رأي الغرفة التجارية في ١٩٢٨/١٢/١٥ الاطلاع على سجلات المحضرين ثم أجازت لمجلتها نشر البروتستات واستمر الحال على ذلك حتى الغيت هذه المحاكم في ١٩٤٩/١٠/١٥ ، وفي سنة ١٩٥٠ اتفقت وزارة العدل مع احادي المجلات على نشر البروتستات .

ويبين مما تقدم جميعه ان قيد البروتستات في سجلات المحضرين انما القصد منه نشرها حتى يتعرف كل من يرغب في التعامل مع المدين ، الذي أعلن له بروتستو عدم الدفع ، المركز المالي لهذا الاخير . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى حتى يتم التشهير بالمدين المذكور والعمل على اضعاف ائتمانه كما سبق توضيحه على لسان رجال الفقه التجاري وذلك جزاء له على عدم الوفاء بدينه في تاريخ استحقاقه .

« وحيث أنه بعد أن وضحت أغراض المشرع من استلزام قيد بروتستات عدم الدفع في سجلات أقلام المحضرين الخاصة بذلك على النحو المبين بالمادة ١٧٧ منه فإنه يجب بحث ما إذا كان من الجائز شطب هذا القيد وتحديد حالته ان صح ذلك .

« وحيث أنه بالاطلاع على قانون التجارة يبين أنه اذا نص على القيد في المادة ١٧٧ منه فإنه قد سكت عن بيان الاحوال التي يجوز فيها شطبه كما فعل القانون البلجيكي الذي وضع هذه الحالات على النحو السالف بيانه . مما يتعين معه بحث نيابة المشرع المصري لمعرفة هل قصد أن يترك البروتستو معلقا على ذمة المدين بصفة مؤبدة أم ترك الامر للقضاء

اصدار القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالصلح الواقى من الافلاس . ذلك القانون الذى أجاز للمدائن الذى استشعر حرج مركزه المالى أن يبادر الى طلب عقد صلح مع دائنيه ليعفيه من الافلاس ، دون أن يكون فى هذا الصلح ما يمس اعتباره أو كيانه التجارى .

وتطبيقا لما تقدم فانه يكون من حق التاجر الذى أعلن بروتستو عدم الدفع لعدم سداده دينه الاذنى فى ميعاد الاستحقاق والذى سددته بعد ذلك أن يطلب شطب هذا البروتستو حتى لا يقف عائقا دون استمرار الثقة التجارية فيه .

على أنه اذا أمكن استخلاص هذه القاعدة من واقع قانون التجارة المصرى نفسه ومن قانون الصلح الواقى من الافلاس الصادر فى سنة ١٩٤٥ فان هذه الروح قد تجلت بوضوح أكثر لا يقبل أى شك فى مسلك المشرع الفرنسى عندما أصدر القانون رقم ٢٠٩٣ لسنة ١٩٤٩ الصادر بتاريخ ٢/٨/١٩٤٩ والمنشور بمجموعة سيرى عن سنة ١٩٤٩ ص ٢٢٣٤ بشأن شهر البروتستات ، والذى أخذ بشأنه رأى غرفة باريس التجارية فى نشر البروتستو ، فانه وأن أوجب قيده بدفتر خاص باقلام كتاب المحاكم التجارية أو المدنية التى تنعقد بهيئة تجارية فقد منع نشره بطريق الصحافة كما منع إعطاء مستخرج من هذه السجلات خلال الشهر التالى لتحرير البروتستو ، وأجاز لقلم الكتاب تسليم مستخرج منها خلال سنة تبدأ من تاريخ النشر لكل من يطلب ذلك (م ٤ منه) . كما أجازت المادة الخامسة منه لأقلام الكتاب المذكورة شطب البروتستو اذا ما ودع المدين قلم الكتاب سند الدين موضوع البروتستو أو أودع ايصالا بسداده قيمة الشيك المستحوب عليه . ومن رأى الجمعية الوطنية بالنسبة لهذا التشريع أن كل جريدة أو نشرة دورية تقوم بنشر البروتستو تلتزم بنشر الشطب بلا مصاريف اذا ما قام المدين باتخاذ اجراءات شطب هذا البروتستو وشطب فعلا ألا أن لجنة العدل برباسة الجمهورية لم تر هذا الرأى وطلبت تعديل القانون بالصيغة التى صدر بها ، وذلك

جاء ترجمة حرفية للمبدأ الذى قرره هذان الحكمان .

والجدير بالملاحظة أن هذه الآراء لم يبين فيها الاسباب التى بنيت عليها ، الامر الذى ترى معه هذه المحكمة عدم مشاركتهم رأيهم للاسباب الآتية :

أولا - أن قانون التجارة الذى تضمن نصن المادة ١٧٧ التى أوجبت قيد البروتستو قد نص فى المادة ١٩٥ منه على أن كل تاجر وقف عن دفع ديونه يعتبر فى حالة الافلاس ، ويلزم اشهار افلاسه بحكم يصدر بذلك . ثم صدر الفصل الثالث عشر منه والمعنون « فى إعادة اعتبار الفلاس اليه » بالمادة ٤٠٨ التى نصت على أنه « يجوز للمفلس الذى وفى جميع المبالغ المطلوبة منه سواء كانت أصلا أو فوائد أو مصاريف أن يتحصل معه إعادة اعتباره اليه اذا كان شريكا فى بيت تجارة أفلس ، فلا يجوز أن يتحصل معه إعادة اعتباره اليه الا بعد اثباته أن جميع ديون الشركة صار الغاؤها بالتام » .

وواضح من هذين النصين ان المشرع أجاز للتاجر الذى يفضل باشهار افلاسه ان يستعيد اعتباره بالشروط المبينة بالمادة الاخيرة منها ، أى ان القانون لا يقف عقبة فى سبيل التاجر الذى انتهت حياته التجارية والذى يرغب فى أن يحيها مرة أخرى ، وإنما بشريطة الوفاء التزاماته كافة على النحو المبين بالمادة ٤٠٨ فاذا كان هذا هو موقف القانون بالنسبة للتاجر الذى اشهر افلاسه وفقد اعتباره التجارى لتوقفه نهائيا عن سداد ديونه ، فمن باب أولى يكون التاجر الذى يخل بالوفاء بدينه فى ميعاد استحقاقه ثم يقوم بالوفاء بعد ذلك دون أن يضل به الامر الى اشهار افلاسه ، أولى بالرعاية ويرفع سنيف البروتستو عن رقبة الذى أراد به المشرع أن يشهر به ويضعف اثمائه حتى يتمكن من استعادة كامل ثقة السوق التجارية فيه وتعود أعماله التجارية الى سيرتها الأولى .

على أن روح المشرع لم يشفق على التاجر الذى اشهر افلاسه بإعادة اعتباره اليه ، بل أن هذه الروح قد تجلت بوضوح أكبر عند



البروتستو تنحصر في حق المحال انيه سند الدين بالرجوع على المدين له وضمانهم الاحتياطي وجواز توقيع الحجز التحفظي على أموالهم جميعا وفي سريان الفوائد القانونية على الدين موضوع السند ، الا أن هذه الآثار تصبح غير ذات موضوع بوفاء المدين لدينه ، اذ بمجرد تمام هذا الوفاء لا يكون لحامل سند الدين أي حق في الرجوع على مظهره كما أن مسألة الفوائد تصبح محسومة بين الطرفين وبمعنى آخر لا يكون للبروتستو بعد ذلك من أثر سوى التشهير بالمدين المذكور وقيامه عقبة في سبيل استعادة ائتمانه كاملة في الحياة التجارية ، ذلك الاثر الذي أوضحه المشرع المصري عدم رغبته فيه ، بل عمل على محوه في حالة الافلاس وهي بلا شك أشد وطأة على الحياة التجارية بصفة عامة ، لاهياء التاجر المفلس فقط اذ قد يترتب على اشهار افلاس أحد التجار اشهار افلاس غيره من التجار الدائنين له - وأجاز للتاجر العودة الى مركزه الأول بعد الوفاء بكافة التزاماته .

« وحيث أن بالبناء على ماتقدم فانه ليس في القانون ثمة ما يمنع من اجابة طاب شطب بروتستو عدم الدفع المبدى من التاجر الذي يعلن به اذا ما وفي بدينه ولو بعد ميعاد الاستحقاق ، لان البروتستو يصبح في هذه الحالة غير ذي موضوع ولا يبقى له من أثر سوى التشهير بسمعة المدين التجارية والوقوف حائلا بينه وبين استعادة كامل ائتمانه في الحياة التجارية ، ذلك الاثر الذي رغب المشرع عنه بدليل اجازته إعادة الاعتبار الى التاجر الذي قضى باشهار افلاسه اذا ما وفي بجميع التزاماته بالشروط الواردة به . وتشريع الصلح الواقى من افلاس والاتجاه الذي سارت عليه التشريعات الحديثة من امهال المدين مهل مختلفة للوفاء بدينه قبيل نشر البروتستو المعلن اليه .

« وحيث أنه متى تقرر ماتقدم فانه يتعين بحث مدى ولاية القضاء المستعجل في تطبيق هذه القاعدة بصفة عامة ، وعلى الدعوى الحالية بصفة خاصة .

بناء على تقرير تقدمت به وقد جاء بهذا التقرير ماترجمته « ان امتناع التاجر عن دفع قيمة الكمبيالة لا يكون دائما بغير أسباب جدية ، فقد تكون الكمبيالة مسحبت عليه لاسباب مختلفة ، منها ألا يكون المسحوب عليه غير مدين لصاحبها بأى مبلغ دين . »

« وفي صورة أخرى قد يكون الدين متنازعا نيه ، وفي هذه الحالة يكون لعدم الوفاء به ما يبرره قانونا ، فهل يقبل في هذه الاحوال نشر البروتستو ؟ وأخيرا كثيرا مايكون عدم الوفاء راجعا الى اضطراب مؤقت طرأ على حالة المسحوب عليه المالية . وفي هذه الظروف بالذات يكون التاجر في أشد حاجة الى ائتمانه ، والنشر في هذه الحالة يعجل بنهايته ، بينمالو أتبع نظام أكثر كتماننا لأمكن تأمين مصيره . ( راجع التعليقات على هذا القانون المنشور في نفس الصحيفة من المرجوع السابق ) .

وواضح من هذا التشريع ومن الاسباب التي أدت الى اصطناعه في صورته الحالية أن المشرع لم يعد ينظر الى التاجر الذي تخلف عن سداد دينه التجارى في ميعاد استحقاقه نظرة عدائية ، بل أصبح ينظر اليه نظرة عطف ليعاونه على التخلص من ورطته المالية التي أدت به الى هذه الحالة والعودة بحياته التجارية الى سيرتها الاولى . ولا شك في أن نظرة المشرع المصري لا تقل عظفا على التاجر الذي لم يف دينه في ميعاد استحقاقه ، فقام بسداده بعد ذلك ، من المشرع الفرنسى . . وأن المشرع المصري لم ينص على أبدية البروتستو ولم ينظم بتشريع خاص كيفية نشره بل أن النظام الحالى جاء من صنع المحاكم المختلطة التي نقلته عن التشريع البلجيكي الذى نظم حالات شطب البروتستو في المهلة المبينة به .

« وحيث أنه اذا كان فيما تقدم ما يؤيد رأى المخالف لرأى الفقه التجارى ، ولحكمى محكمة الاسكندرية المختلطة سالفى الذكر فانه من خصوصية البروتستو نفسه مايؤيد رأى القائل بجواز شطب البروتستو في حالة وفاء المدين بقيمة الدين المحرر بشأنه بعد الميعاد . ذلك أن من المتفق عليه أن آثار تحرير



« وحيث أن مناط اختصاص القضاء المستعجل هو التوفير لركن الاستعجال وعدم المساس بموضوع الحق »

« وحيث أنه بالنسبة لركن الاستعجال فهو متوافر لأن السرعة هي قوام الحياة التجارية بصفة عامة ودرجة الاستعجال تكون أشد بصفة خاصة بالنسبة للتاجر الذي يرغب في استبعاد ائتمانه التجارى بشطب البروتستو ، ذلك الائتمان الذي يعتبره ضرورة لامناص منها في الحياة التجارية وبغضه تتعرض حياة التاجر التجارية للخطر ، مما يستوجب الاستعجال المبرر لاختصاص القضاء المستعجل .

« وحيث أنه بالنسبة لعدم المساس بموضوع الحق فالثابت في طلب شطب البروتستو أن صاحب الحق الموضوعي، الذي قديفيد من اجابة المدعى الى طلبه هو حامل السند الذي حرر البروتستو بناء على طلبه . وما دام المدين لم يقدم للمحكمة سند الدين أو يحضر هذا الدائن بالمحكمة ويقرر بالتخالف بدينه ، فانه لا يكون مجال للاضرار بالدائن أو تغيير من المظهرين وبذلك تنتفي فطنة المساس بموضوع الحق المترتب على تحرير بروتستو عدم الدفع ويكون القضاء المستعجل مختصا في هذه الحالة بالتقرير بشطب البروتستو .

« وحيث أن بتطبيق القواعد المتقدمة على

النزاع الحالى يبين أن المدعى قد قدم صورة البروتستو المعلن اليه بنساء على طلب البنك العربى فى ١١/١١/١٩٥٥ - وأن سند الدين قد حول الى هذا الاخى بالعبارة الآتية :-

« وعنا للبنك العربى ، مما يفهم منه أن التظهير هنا كان للوكالة لالنقل الحق ، ومن ثم فاذا ما حضر الاصيل وهو الشركة المدعى عليها، وأقرت بتخالفها بدينها ، فان فى اقرارها مايغنى عن اقرار وكيلها وهو البنك العربى وبذلك فان مظنة مساس طلب شطب البروتستو بأى حق موضوع الشركة المدعى عليها أو لاي من الغير تكون منتفية ، وبذلك يكون الاختصاص منعقدا لهذه المحكمة باجابة المدعى الى طلب شطب البروتستو سالف الذكر .

« وحيث أنه بالنسبة لمصروفات الدعوى فترى المحكمة تحميل المدعى بها عملا بالمادة ٣٥٨ لأنه هو الذى تسبب فى رفع هذه الدعوى بتسببه فى اعلان البروتستو له لعدم وفائه بقيمة الدين المخور من أجله فى تاريخ استحقاقه .

« وحيث أن النفاذ المعجل وبلا كفالة واجب بقوة القانون للاحكام المستعجلة عملا بالمادة ١/٤٦٦ مرافعات ولا ضرورة للنص عليه » .

( القضية رقم ١٢٥٥٩ سنة ١٩٥٩ رئاسة السيد الاستاذ على عبد اللطيف القاضى )

## قضاء المحاكم الجزئية

## القضاء المدني

٢٧٠

محكمة الاقصر الجزئية

٢٤ نوفمبر سنة ١٩٦٠

- ١ - دعوى ، منع تعرض ، الدفع بعدم اختصاص المحكمة الجزئية بنظرها ، أساسه ، دعوى مجهولة القيمة
- ب - حق مطل منحرف أو مواجه ، م ٨٢٠ مدنى
- ج - حق الملكية ، تعسف ، جواز ، دعوى اليد ، جواز الاحتماء بها ،
- د - مضرور ، سكوتة أكثر من سنة عن رفع دعواه ، اكتساب خصمه حق رفع دعوى اليد ،

## المبادئ القانونية

١ - لا يجوز الدفع بعدم اختصاص المحكمة الجزئية بنظر دعوى منع تعرض بإزالة المظلات المواجهة والمنحرفة ، على أساس أن الدعوى مجهولة القيمة لأن هذا يتنافى مع طبيعة دعاوى وضع اليد التى تهدف الى تغيير الحيازة القانونية .

٢ - التحدث عن حق المطل المواجهه أو المنحرف على أنه حق ارتفاق أمر يتنافى مع القانون إذ أن المشرع تحدث عنها فى باب القيود الواردة على الملكية فى المادة ٨١٩ وما بعدها ، وترتيباً على ذلك لا يكون لصاحب حق الارتفاق ( كحق المرور مثلاً ) حق المطل على جاره دون مراعاة المسافة المقررة قانوناً .

٣ - القاعدة الأساسية فى القانون أن المحظور على المالك ألا يغلو فى استعمال حقه الى حد يضر بملك الجار - وليس للجار أن يرجع على جاره فى مضار الجوار المألوفة التى لا يمكن تجنبها وأن له أن يطلب إزالة هذه المضار إذا تجاوز ذلك الحد المألوف - وذلك بالتطبيق لنظرية دفع التعسف فى استعمال الحق .

٤ - للجار أن يدفع مضار الجوار بالاحتماء بدعوى اليد دون التريث حتى التفصيل فى

الموضوع ، حتى لا يكتسب محدث الضرر الحق فى الاحتماء من تلك الدعوى وبالتالي يمتنع على المضرور أن يمارس حق الملكية - وذلك اذا انقضت سنة على حصول التعرض مثل رفع الدعوى .

## المحكمة

« حيث ان واقعة الدعوى تتحصل فى أن المدعية هلة أيوب خير أقامت الدعوى ضد يعقوب تادرس الحزامى بصحيفة معلنة بتاريخ ١٩٦٠/٢/٥ قالت فيها أنها تمتلك منزلاً بشارع السكة الحديد مجاور من الناحية البحرية زقاق خاص مملوك للمدعية ويجاوره من الناحية الشرقية قطعة أرض مملوكة للمعلن اليه وفى خلال شهر نوفمبر سنة ١٩٥٥ شرع المعلن اليه ببناء الأرض المذكورة وجارى على اغتصاب جزء من الزقاق المذكور وأدخله ضمن ملكه كما أنه فتح على الزقاق المذكور بعض المنافذ والمناور والشبابيك مما يعتبر تعرضاً للطالبة فى ملكية الزقاق المذكور فأقامت الدعوى الحالية طالبة الحكم بمنع تعرض المعلن اليه فى الزقاق وسد المنافذ والمناور والشبابيك المبينة المعالم بصلب هذا الطلب مع الزم المدعى عليه بالمصاريف ومقابل آتاعب المحاماة والأمر بالنفاذ المعجل وبلا كفالة .

د وحيت أنه بالإطلاع على حافظة المستندات المقدمة من المدعية يتبين أنها تضمنت :-

- ١ - عقد بيع عرفى مؤرخ ديسمبر سنة ١٩٤٠ يتضمن مشتراها المنزل الكائن ببندر الاقصر بشارع السكة الحديد ٨ بحارة عطفة طاحون د عوائد أملاك وأن الحد الشرقى لهذا المنزل شحات خليل جاد زقاق خصوصى مشترك بطول ١٢ متراً وبه الباب . وأن البائع فى هذا العقد حكيم بولس .

« وحيث أن بالاطلاع على المستندات المقدمة من جانب المدعى عليه تبين :-

١ - عقد بيع مؤرخ سنة ١٩٣٣ يتضمن شراء طه محمد عثمان قطعة ارض قضاء بها بناء بالطوب الاحمر والاخضر بدور واحد كائنة ببندر الاقصر بشارع السكة الحديد رقم ٨ وتبين من الحدود أن الحد الغربى شارع زقاق بطول ١٢ مترا وعلى ظهر العقد عقد آخر تاريخ ١٩٤٨ يتضمن شراء المدعى عليه لهذا المنزل .

٢ - كشف رسمى من سنة ١٩٥٠ الى ١٩٥٩ يتضمن وصف الملك وأن الوارد فى تكليف الحواجه يعقوب تادروس منزل واجهة قبلية له باب على زقاق وبجرد ١٩٥٥ / ١٩٥٦ وهدم ورفعت عوائده وبذات الجرد تحدد بذات الرقم منزل واجهة قبلية من أربعة أدوار .

٣ - صورة طبق الاصل من عريضة الدعوى رقم ٢٦٤ سنة ١٩٥٠ للتدليل على أن منزل المدعية يحده من الناحية الشرقية زقاق غير نافذ والحكم الصادر فى هذه الدعوى وتبين من الاطلاع عليه أن المنزل مساحته ٧٥٧٣ مترا لا ٩٥ مترا .

« وحيث أن المحكمة قضت بهيئة سابقة بتاريخ ١٩٥٦/١٢/٧ بنادب خير هندسى لتطبيق مستندات الخصوم وبيان من المالك للزقاق ومن الواضح اليد عليه وسببه وعدمه .

« وحيث أن الخير أودع تقريراً بتاريخ ٣ ديسمبر ١٩٥٨ انتهى فيه الى أنه :

أولاً : بمعاينة ومقاس الزقاق موضوع النزاع يتضح أن مسطحة ١٣٩٦ متراً مربعاً يفتح عليه بابين أحدهما باب منزل هلة أيوب المدعية مشتراها من ياسمين ميخائيل والآخر باب منزل هلة أيوب المدعية مشتراها من حكيم جرجس ويفتح عليه اثنتى عشرة شباكاً من منزل يعقوب تادرس المبنى بارتفاع ثلاثة أدوار على أساس كل دور به أربعة شبابيك وليس به مواسير للمياه أو للاضاءة .

ثانياً - بتطبيق المستندات المقدمة من طرف الخصوم على الطبيعة اتضح :-

٢ - عقد بيع عرفى مؤرخ ١٩٣٣/٤/٤ عن نفس هذا المنزل يتضمن شراء حكيم جرجس وتبين بعد الاطلاع على الحدود أن الحد الشرقى باقى القطعة ملك شحات خليل بطول ١٢ متراً

٣ - اتفاق مؤرخ ١٩٥٠ يتضمن ملكية الزقاق موضوع النزاع لكل من شحات خليل جاد والمدعية .

٤ - عقد بيع عرفى مؤرخ ١٩٥٦/١/١ يتضمن شراء المدعية للمنزل الملاصق لها من الناحية البحرية ونصيب البائعة فى الزقاق .

٥ - صورة طبق الاصل من عريضة الدعوى رقم ٩٢ م سنة ١٩٥٠ الاقصر وتبين من الاطلاع على البيانات السالفة أن المنزل المملوك للمدعية يحده من الناحية الشرقية زقاق غير نافذ بطول ١١١٠ متراً

٦ - كشفين رسميين عن منزل المدعى عليه يتضمن أن واجهته قبلية ومكون من دور واحد وتاريخ الكشف ١٩٥٧/٣/٢٥ .

« حيث أن المدعى عليه رفع الدعوى طالبا رفضها مع الزام رافعها المصاريف على أساس أن الزقاق موضوع الدعوى مخصص للمنفعة العامة منذ أكثر من أربعين سنة وان المدعى قبل أن يبنى منزله الحالى كان له منزلاً قديماً على الارض اشتراه بعقد عرفى مؤرخ ١٩٤٨/١١/١ والبائع له اشتراه من يوسف خليل شنودة بتاريخ ١٩٣٤/١١/٣٠ وكلا العقدين ثابت بهما أنه يحد المنزل من الناحية الغربية شارع زقاق وهو الزقاق موضوع الدعوى كما أن الزقاق وارد فى عقد شراء باقى المنازل بما فى ذلك عقد شراء المدعية مما يقطع بأنه مخصص للمنفعة العامة - ولما هدم المدعى عليه منزله القديم الذى كان يطل على الزقاق وكان به باب يفتح عليه ومقيد بالعوائد فقد فتح على الزقاق فى المنزل الجديد نوافذ وأبواب ليس على أساس أن الزقاق منفعة للجميع بل واقعاً تحت إشراف سلطة التنظيم وعلى ذلك يكون الزقاق قد أعده المالك الاصلى للارض القضاء واتفاق المالك وإشراف سلطة التنظيم .



تجدد بدله بذات الرقم والحارة والشمارع باسم يعقوب تادرس منزل واجهة قبيلة أربعة أدوار ومؤدى ذلك أن البناء اقيم فى سنة ١٩٥٦ ومن ثم تكون الدعوى قد رفعت فى خلال سنة من تاريخ التعرض ، ويضاف الى ذلك أن ترخيص المبانى بتاريخ ١١ ابريل ١٩٥٥ .

« وحيث عن الرفع بعدم الاختصاص بأن محكمة النقض قالت فى هذا الصدد « وإذا كان الحكم الصادر بمنع التعرض قد قضى بالازالة والتسليم فلا محل للنص عليه بأنه قد جمع بين دعوى الملكية ودعوى اليد ذلك لان الازالة هى من قبل اعادة الحال الى ماكانت عليه قبل حصول التعرض وذلك بأزالة الأفعال المادية التى أجراها المتعرض كتسوير الارض ووضع أخشاب واقامة هيكل ومسرح وغيرها مما يعتبر وجودها فى ذاته تعرضا لحيازة واضع اليد مما تتسع ولاية قاضى الحيازة لمنعه متى كانت لديه أسبابه وكذلك التسليم اذ يعتبر من مستلزمات منع التعرض واعادة يد الحائز اليه » ( جلسة ١٣/١/١٩٥٥ طعن رقم ٤٦٧ سنة ٢١ ق ) « مجموعة القواعد القانونية الجزء الاول »

« وحيث أن ترتيبا على ما تقدم يتعين رفض الدفع بعدم الاختصاص نوعيا بنظر الدعوى واختصاص المحكمة بنظرها .

« وحيث أن الذى تستبينه المحكمة من أوراق الدعوى وتقرير الحبير أن الزقاق فى وضع يد المدعية وأن لها منزلا يفتحان على الزقاق وأن مستنداتها يدخل ضمنها الزقاق كما قال الحبير واستقراء للواقع فإن هذا الزقاق كان مملوكا ملكية خاصة الى شحات خليل وذلك لان منزله كان محبوسا عن الطريق العام ففتح باب عليه وحازه حيازة قانونية بنية التملك ولما أراد حكيم جرجس زوج المدعية أن يفتح بابا على الزقاق فى منزله اشترى نصف الزقاق ثم صارت الملكية ووضع اليد للمدعية لدى مشتراها المنزل من حكيم جرجس فى سنة ١٩٤٠ وشرائها المنزل الذى كان

أن الزقاق موضوع النزاع ملك خاص مناصفة بين حكيم جرجس ميخائيل وشحات خليل زوج ياسمين ميخائيل وقد حلت المدعية محل حكيم جرجس بموجب العقد المؤرخ ١ ديسمبر ١٩٤٠ كما وأن المدعية حلت محل شحات خليل زوج ياسمين ميخائيل بموجب العقد المؤرخ ١/١/١٩٥٦ وأن الحدود والأبعاد الواردة بالعقود المقدمة من المدعية تشمل جميع الزقاق موضوع النزاع .

ثالثا - تبين من سماع شهادة شهود طرفى الخصوم أن الزقاق موضوع النزاع منذ عشرين سنة وقرر شاهدى المدعية أن الزقاق موضوع النزاع ينتفع به كل من شحات خليل زوج ياسمين ميخائيل وحكيم جرجس الى أن حلت محلها المدعية بطريق مشتركى منزليهما - وقرر شهود المدعى عليه أن الزقاق موضوع النزاع ينتفع به كل من شحات خليل زوج ياسمين ميخائيل وحكيم جرجس الى أن حلت محلها المدعية بطريق مشتركى منزليهما كما ينتفع به المدعى عليه ويرجح شهود المدعى عليه من أنه ينتفع بهذا الزقاق منذ سنة ١٩٤٩ لان الثابت من الكشف الرسمى أن منزل المدعى عليه له باب يفتح على الزقاق موضوع النزاع منذ سنة ١٩٤٩ .

« وحيث أن الحاضر مع المدعى عليه دفع الدعوى بدفعين :

اولا - عدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى تأسيسا على أن طلب سيد النوافذ والشبابيك مجهول القيمة ومن اختصاص المحكمة الابتدائية عملا بالمادة ٤٤ مرافعات .

ثانيا - عدم قبول الدعوى لان الثابت من الاوراق أن المدعى عليه له باب يفتح على الزقاق منذ سنة ١٩٤٩ وأن الدعوى رفعت فى سنة ١٩٥٦ .

« وحيث عن الدفع بعدم قبول الدعوى فان الثابت من أوراق الدعوى أن المنزل القديم هدم وأقيم مكانه منزل جديد من ثلاثة أدوار وعلى حد تعبير الكشف الرسمى ( بجرى ١٩٥٥ ربط ١٩٥٦ هـ ) ورفعت عوائله وبذات الجرد

أن يرجع على جاره في مضار الجوار المألوفة التي لا يمكن تجنبها وأن له أن يطلب إزالة هذه المضار اذا تجاوزت الحد المألوف . . الخ « وحيث أن المادة ٨١٩ مدني تنص لايحوز للجار أن يكون له على جاره مطل مواجه على مساحة لا تقل عن متر ومقاس المساحة من ظهر الحائط الذي فيه المطل . . . الخ »

« وحيث أن من المقرر لقها أنه يجب مراعاة انساقيات المقررة بالمادة ٨١٩ مدني سواء بالنسبة الى الاملاك المتلاصقة أى بالنسبة الى الاملاك التي تفصلها طريق مملوك خاصة للغير وقد قضت محكمة النقض بأن الحكم بإزالة برج وشرفة وسند الشبائيك التي أحدثها شخص بمنزله بحيث تطل على شارع معبد لانتفاع العقارات المجاورة وبالتالي مملوك على الشيوع الجبري لاصحاب هذه العقارات مثل هذا الحكم يكون الطعن فيه على غير أساس لأن حق المطعون ضدهم على الشارع هو حق شريك في الملك على الشيوع ولاسبيل والحالة هذه الى القول بانتفاء الضرر عن هؤلاء الملاك من أحداث فتحات على هذا الشارع ( نقض نوفمبر سنة ١٩٤٤ في الطعن نمرة ١٢٩ سنة ١٣ ق )

« وحيث أن الثابت من تقرير الخبير واستقراء أوراق الدعوى أن المدعى عليه لم يترك المسافة القانونية المنصوص عليها في المادة ٨١٩ مدني إذ أنه أجرى بناء منزله دون ترك هذه المسافة ولا يسنده دفاعه في هذا الصدد من أن منزله كان له باب مفتوحا على الزقاق إذ أن الزقاق - مبع التسليم بدفاع المدعى عليه مخصوص للمرور وأن فتح مطلات دون مراعاة للمسافة القانونية يتعارض مع الغرض الذي خصص من أجله ( ٣٤٦ شرح القانون المدني في حق الملكية - الدكتور عرفة - الجزء الاول ) »

« وحيث أنه لما كان فتح المطل على أقل من المسافة القانونية فيه خروج على أحكام القانون الذي قصد بها تقييد حرية المالك في أن يقيم بناء على نهاية أرضه اذا كان يريد فتح مطلات على ملك جاره ومن ثم فيعتبر

محبوسا عن الطريق العام من زوجة شحات خليل .

« وحيث أن الثابت من ظاهر المستندات أن الزقاق في وضع يد المدعية منذ سنة ١٩٤٠ ولا يقدر في ذلك ماورد في الكشف الرسمي من أن منزل المدعى ( القديم ) له باب يفتح على هذا الزقاق إذ أن هذا القول يخالف الواقع للاستنباط الآتية : -

١ - أن الزقاق كان مخصصا أصلا للمنزل المحبوس عن لشارع العمومي وهذا ما تنطق به ماديات الدعوى وما قرره شحات خليل أمام الخبير بأن الزقاق كان مملوكا له ملكية خاصة .

٢ - أن مستندات المدعى عليه لا تتضمن أن الحد الغربي لمنزله به باب على زقاق .

٣ - أن الكشف الرسمي الذي قدمته المدعية يتضمن وصف للمنزل بأن له واجهة قبلية ولم يذكر أن له باب في الجهة الغربية .

٤ - لم يقل أحد من شهود المدعى عليه أمام الخبير بأن منزله كائن له نوافذ على الزقاق وهذا لا يستقيم مع وجود الباب .

« وحيث أنه ترتيبا على ما تقدم فإن الحد الفاصل بين ملك المدعى عليه وبين المدعية هو نهاية الزقاق بمعنى أن الزقاق يدخل في وضع يد المدعية بتثبيت التملك - واذا كان صحيحا من أن المدعى عليه يفتح بابا على هذا الزقاق منذ سنة ١٩٤٩ فهذا لا يكسبه أى حق يستند عليه في الدعوى الحالية إذ أن الحياة بشروطها القانونية متوافرة للمدعية من سائر أوراق الدعوى . فالدعوى الحالية يحكمها المادتين ٨١٩ ، ٨٢٠ مدني الواردة تحت عنوان القيود التي ترد على الملكية ومؤدى ذلك استبعاد التحدث عن حق الارتفاق وما أثاره الخصوم في مذكراتهم - وهذه القيود القانونية تستند الى نص من القانون المدني - إذ أن المادة ٨٠٧ مدني قد جرى نصها « على المالك ألا يغلو في استعمال حق الى حد يضر ملك الجار - وليس للجار

<p>القانون ويتصل بذلك على أن الشبايبك حسب الوارد في معاينة الخبير تفتح جميعها على الزقاق .</p>	<p>اعتداء في ذاته وتعكيراً لحيازة الجار لما ينطوي عليه من تهديد باكتساب حق المظل على ملكه ومن ثم يحق له الاحتماء بدعاوى وضع اليد لازالة السبب المعكر لحيازته بمجرد وجوده ( المرجع السابق ص ٣٤٨ )</p>
<p>« وحيث أنه ترتيباً على ما تقدم يتعين الحكم بمنع تعرض المدعى عليه وازالة المطالبات الكائنة على الزقاق .</p>	<p>« وحيث أنه لما كان العقار المحبوس قد أعلن عن حقيقة الزقاق وأن حيازته كانت أصلاً بنية التملك لشتحات خليل وقد استخلفته المدعية في جميع حقوقه وأن المدعى عليه حتى ١٩٤٨ لم يكن له باب يفتح على هذا الشارع وإريد ذلك المستندات المقدمة .</p>
<p>« وحيث أن المحكوم عليه في الدعوى يلزم المصاريف عملاً بالمادة ٣٥٧ مرافعات فيتعين الزام المدعى عليه بها .</p>	<p>« وحيث أنه لما كان ذلك فان بناء المدعى عليه على حدود ملكه دون مراعاة انسافة القانونية لفتح المطالبات يكون في ذلك خرج على أحكام</p>
<p>« وحيث عن طلب النفاذ فجوازي للمحكمة عملاً بالمادة ١/٤٧٠ مرافعات ومن ثم ترى المحكمة رفضه » .</p>	
<p>( القضية رقم ١٦٣ سنة ١٩٥٦ برئاسة السيد الاستاذ محمود الطاهر خفاجي القاضي ) .</p>	





## أربعة اقتراحات

للاستاذ مصطفى محمد البرادعى

نقيب المحامين

- الاقتراح الأول : انشاء محكمة عليا للنظر فى دستورية القوانين .
- الاقتراح الثانى : الغاء نظام القاضى الفرد .
- الاقتراح الثالث : رفع سن الاحالة الى المعاش للمستشارين .
- الاقتراح الرابع : تعيين ثلث القضاة من أعضاء النيابة ، والثلث من ادارة القضايا ، والثلث من المحامين .

نشر فيما يلى ، الاقتراحات الأربعة ، التى تقدم بها الاستاذ مصطفى محمد  
البرادعى ، نقيب المحامين ، الى اللجنة الفنية الدائمة للشئون القانونية والعدل .

## الاقتراح الاول

### انشاء محكمة عليا للنظر في دستورية القوانين

تزداد أهمية رقابة القضاء لدستورية القوانين بازدياد تدخل الدولة في تنظيم نشاط الافراد وتوجيه السياسة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع وما يتبع هذا التدخل من قيود . ولعل أهم ما دفع الفقه والقضاء الى الاخذ بالرقابة انهم يرونها أجدى الوسائل التى يحققون بها حماية الحقوق والحريات الفردية اذا ما تجاوز المشرع سلطانه المحدد بالدستور .

والرقابة لدستورية القوانين اثر من آثار التفرقة بين القوانين الدستورية والقوانين العادية، لا يثار البحث في شأنها في البلاد ذات الدساتير المرنة كما هو حاصل في النظام الانجليزى حيث يقوم على قاعدة دستورية أساسية هي مبدأ سيادة البرلمان، ولخلو التاريخ الانجليزى من أى دستور مكتوب كما هو الشأن في معظم الدول الأوروبية .

أما في البلاد ذات الدساتير الجامدة فتقوم التفرقة بين القوانين الدستورية وهي القوانين الأساسية (Loi Fondamentales) التى تضعها السلطة المؤسسة ، وبين القوانين العادية في الحدود التى رسمها الدستور .

والنتيجة الطبيعية لهذه التفرقة أن تظهر قاعدة دستورية القوانين التى تقضى ألا يصدر قانون على خلاف حكم الدستور وألا كان ذلك القانون غير دستوري ووجب امتناع القضاء أو منعه عن تطبيقه .

### والرقابة وسيلتان :

- ١ - الرقابة عن طريق هيئة سياسية .
- ٢ - الرقابة عن طريق المحاكم .

والوسيلة الاولى محل نقد الكثيرين من الفقهاء طالما انها هيئة سياسية ليست بمنأى عن النزوات والانحراف . ويثير تشكيلها صعوبات لا يسهل التغلب عليها ، اذ لو كان تشكيلها بطريق التعيين بواسطة الحكومة أو البرلمان فإنه يضيع استقلالها . وإذا كان تشكيلها بطريق الانتخاب من الشعب فسيكون عرضة للتيارات الحزبية والسياسية .

ويختلف تشكيل هذه الهيئة تبعا للطريقة التى ينظم بها الدستور الرقابة السياسية ، ومن أول الدول التى أخذت بنظام الرقابة السياسية فرنسا فى بعض دساتيرها القديمة كما تضمنتها دستورها الذى صدر فى ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ .

وقد أخذت دول أخرى كثيرة بالرقابة السياسية لدستورية القوانين ، وتختلف أنظم فيها اختلافا كبيرا اذ منها ما جعل الرقابة من اختصاص لجنة خاصة مثل المائينا الشرقية بدستورها الصادر فى ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٩ . وقد جعل الرقابة الدستورية من اختصاص لجنة دستورية يشكلها المجلس الشعبى ، بين أعضائها ثلاثة قضاة من المحكمة العليا .



ومن الدول ما يجعل الرقابة للهيئة التشريعية ذاتها كالجمهوريات السوفييتية  
لتى ينص دستورها على اختصاص الهيئة التشريعية وحدها بحق الفصل فيما اذا  
كانت الشروط التى يتطلبها الدستور قد روعيت عند اصدار القانون وفيما اذا كان  
هذا القانون دستوريا .

ومن الدول ما تجعل الرقابة من اختصاص المكتب الادارى للهيئة التشريعية تحت  
اشراف هذه الهيئة ، كالجمهوريات اليوغوسلافية المتحدة بدستورها الصادر فى ٣١  
يناير سنة ١٩٤٦ ، والمانيا بدستورها الصادر فى ١٥ مارس سنة ١٩٤٦ ،  
وتشييكوسلوفاكيا بدستورها الصادر فى ٩ مايو سنة ١٩٥٨ .

### الرقابة بواسطة هيئة قضائية :

يمكن حصرها فى صورتين :

- ١ - الرقابة عن طريق الدعوى الاصلية بطلب الغاء القانون .
  - ٢ - الرقابة عن طريق الدفع بعدم دستورية القانون أو رقابة الامتناع .
- أما رقابة الالغاء فقد تكون سابقة على صدور القانون أو لاحقة له ، وهى تسمح  
للقاضى بابطال القانون غير الدستورى بحيث يعتبر كأن لم يكن .

### الرقابة السابقة :

كالرقابة المبينة بدستور ايرلندا الصادر فى أول يولييه سنة ١٩٣٧ ، حيث يجوز  
لرئيس الدولة بعد استشارة مجلس الدولة أن يحيل أى قانون قبل اصداره الى المحكمة  
العليا للنظر فى دستوريته .

وتطبق الرقابة السابقة أيضا من زمن فى بعض دول أمريكا اللاتينية مثل كولومبيا  
وبنما واكوادور .

### الرقابة اللاحقة :

وتكون بعد صدور القانون حيث ترفع الدعوى الى جهة قضائية تملك الحكم  
بالغاء لمخالفته للدستور ، ولا توجد هذه الطريقة الا فى عدد قليل من الدول ، وبعضها  
يجعل هذه الرقابة من اختصاص محكمة عادية كما هو حاصل فى بعض دول أمريكا  
اللاتينية مثل : بوليفيا فى دستورها الصادر سنة ١٨٨٠ ، وكولومبيا فى دستورها  
الصادر سنة ١٨٨٦ ، وفنزويلا فى دستورها الصادر سنة ١٩٣١ ، وكما هو حاصل  
فى سويسرا التى خول دستورها الصادر سنة ١٨٧٤ للمحكمة الاتحادية الغاء  
القوانين غير الدستورية بجانب ولايتها القضائية العادية .

وأهم ما يتميز به هذا النظام انه يجيز هذا الطعن لكل فرد له مصلحة فى تقديمه  
فى المواعيد المحددة دون أن يلتزم بدفع أى رسم لذلك ، وبعض الدول التى أخذت  
بنظام الرقابة اللاحقة قصرتها على محكمة خاصة كما هو حاصل فى تشيكوسلوفاكيا  
بدستورها الصادر فى ٢٩ فبراير سنة ١٩٢٠ والنمسا بدستورها الصادر فى اكتوبر  
سنة ١٩٢٠ بدستورها الصادر أيضا فى مايو سنة ١٩٤٥ ، وايطاليا بدستورها  
الصادر فى ديسمبر سنة ١٩٤٥ حيث يجعلها من اختصاص محكمة دستورية مشكلة  
من خمسة عشر قاضيا يشترك فى تعيينهم البرلمان والقضاء الاعلى .

## رقابة الامتناع :

حيث يمتنع القاضي عن تطبيق القانون غير الدستوري في القضية المنظورة أمامه ، ولا يمنع قضاؤه من استمرار القانون ونفاذه في الحالات الأخرى .

وخير مثل لرقابة الامتناع ما جرى عليه القضاء في الولايات المتحدة الأمريكية ، وقد كانت أسبق الدول إلى العمل بها . ساعد على ذلك طبيعة نظام الحكم بها ، ووجود اتحاد مركزي له مالولايات من سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية ، ودستور ينظم هذه السلطات . وقد استلزم هذا الوضع ضرورة التنظيم والتنسيق ، فنص الدستور الاتحادي الصادر سنة ١٧٨٩ في مادته الثالثة على أنه :

« يباشر السلطة القضائية في الولايات المتحدة محكمة عليا واحدة ، والمحاكم الأدنى درجة التي يقرز الكونجرس انشاءها » .

ونص في المادة السادسة فقرة ثانية على أنه :

« يعتبر هذا الدستور ، وكذا ما تسنه الولايات المتحدة من قوانين تمثيلاً مع أحكامه ، وما يبرمه من معاهدات ، القانون الأعلى في الدولة ، ويتقيد به القضاء في كل ولاية بصرف النظر عن أي حكم مخالف في دستور الولاية أو قوانينها » .

وظاهر من هذا النص أنه يتعين على محاكم الولايات الامتناع عن تطبيق دستور الولاية أو قوانينها إذا تعارضت مع دستور الاتحاد وقوانينه . وقد كان لهذا أثر حاسم في الأسباب التي أدت إلى تقرير رقابة الدستورية في الولايات المتحدة مضافاً إلى ذلك أن أحكام بعض الولايات ، قبل نشأة الاتحاد الأمريكي سنة ١٧٨٩ ، أخذت بفكرة الرقابة وقضت بعدم دستورية بعض القوانين (١) .

وساعد كذلك على تقرير النظام المذكور أن الولايات قبل استقلالها كانت مستعمرات لبريطانيا ، وكانت محاكم الولايات تمتنع عن تطبيق القوانين التي تسنها برلماناتها إذا جاوزت حدود اختصاصها التي تقرها بريطانيا بموجب الأوامر الملكية الصادرة من التاج ، أو القوانين التي يسنها البرلمان الإمبراطوري .

فلما استقلت الولايات وكان لكل منها دستور ، خضعت أن يكون لها ما كان للأوامر الملكية والقوانين الأساسية القديمة من المرتبة وإن تكون دساتير جامدة وكان هذا ما حصل أيضاً بالنسبة إلى الدستور الانجليزي .

واستتبع اتحاد الولايات ووجوب توزيع السلطات بينها وبين دولة الاتحاد وجود هيئة قضائية عليا يكون ضمن اختصاصها الفصل فيما يمكن أن ينشأ بين الولايات وبين دولة الاتحاد من منازعات ، وحققت المحكمة الاتحادية العليا المذكورة الغرض من انشائها وقامت بأكبر دور لتحقيق الرقابة القضائية .

وكانت أول قضية قررت فيها المحكمة العليا حق رقابة القضائية قضية ماربوري Marbury ضد ماديسون Madison ، ويرجع السبب في قضية ماربوري هذه إلى أن الحزب الاتحادي Federalists الذي تولى تنظيم مؤتمر فيلادلفيا ويحمل الولايات على إقرار مشروع الدستور الاتحادي سنة ١ٷ٨٩ ، والذي تولى بعد ذلك الحكم ما يزيد عن عشرة أعوام ، ظهر في أثنائها الحزب الجمهوري Republican الذي كان يدافع عن حقوق الولايات ويحاول تعزيزها والذي فاز في

(١) الحكم الصادر من محاكم نيو جيرسي New Jersey سنة ١٧٨٠ ورود ايلاند Rhode Island سنة ١٧٨٦ ، وفرجينيا Virginia سنة ١٧٨٨

انتخابات سنة ١٨٠٠ ، فرأى الاتحاديون أن يعينوا قجلاً تخليهم عن الحكم فى مارس سنة ١٨٠١ قضاة يعملون على تنفيذ فكرتهم ، وعلى رأس هؤلاء قاضى المحكمة الاتحادية العليا .

فأصدروا حركة بتعيين عدد كبير من قضاة الصانع ، ولكن حدث أن خطأ وزير الداخلية ولم يسلم أوامر التعيين إلا الى عدد قليل منهم ، فرفع بعض القضاة الذين لم تسلم لهم أوامر تعيينهم إلى من بينهم ماربورى دعواهم إلى المحكمة يطلبون منها الحكم بأحقيتهم فى التعيين وإصدار أمرها إلى وزير الداخلية بتسليمهم أوامر التعيين ، استنادا إلى حق المحكمة فى إصدار الأوامر ، وقضت المحكمة بأحقية المدعين فى التعيين ولكنها رفضت إصدار أمرها إلى وزير الداخلية بتسليمهم أوامر التعيين ، وأكد رئيس المحكمة فى الحكم حق المحكمة العليا فى رقابة دستورية القوانين .

وأهم الأسباب التى استند إليها تتلخص فيما يلي :

( ١ ) أن الدستور الأمريكى هو القانون الأساسى للبلاد والنتيجة الطبيعية لهذا أن يعتبر التشريع باطلا إذا خالف نصوص الدستور ، وعلى القاضى أن يطبق القانون الأساسى ( الدستور ) الذى يشغل الدرجة العليا من التدرج القانونى ويمتنع عن تطبيق كل قانون آخر مخالف .

( ب ) أن القضاة يقسمون عند تولي مناصبهم على احترام نصوص الدستور ولا يستطيعون الخنث فى قسمهم هذا .

( ج ) أن المادة الثالثة من الدستور تنص على أن :

« السلطة القضائية تمتد إلى كافة المنازعات التى تنشأ فى ظل الدستور » الأمر الذى يوجب على القاضى ألا يتجاهل نصوص الدستور فى قضائه .

وقضاء المحاكم الأمريكية فى الرقابة قضاء امتناع عن طريق الدفع بعدم الدستورية كما بينا ، إلا أنه اتجه بعد ذلك إلى طريقين آخرين للرقابة أصبحا أكثر شيوعا من الطريق الأول وهما :

١ - الرقابة عن طريق الأمر القضائى .

٢ - الرقابة عن طريق الحكم التقريرى .

**الأمر القضائى :**

ويرجع أصل هذا الطريق إلى أن الأفراد فى إنجلترا كانوا يلجأون إلى مستشار الملك يطلبون منه أن يصفهم ويرفع ما حاق بهم من ظلم بعد استنفادهم للطرق التى يسمح بها القانون العام دون أن يصلوا إلى تقرير حقوقهم ، وأبعد المستشار الأمر القضائى تحقيقا للعدالة وتصحيحا لأوضاع القانون العام ، وتأثر بأوضاع الدستور الاتحادى بهذه الفكرة فضمنوا نص المادة الثالثة فقرة ثانية اختصاص المحكمة الاتحادية العليا :

« بالنظر فى جميع الخصومات وفقا للقانون أو العدالة التى تنشأ فى ظل هذا الدستور » .

وهذا النص هو الذى تستند إليه المحاكم الاتحادية فى إصدارها للأمر القضائى باعتباره أحد أسباب العدالة ، حيث يستطيع أى فرد أن يطلب من المحكمة المختصة إيقاف تنفيذ أى قانون على أساس أنه غير دستورى وأن من شأن تنفيذه إلحاق الضرر به ، تصدر المحكمة بناء على ذلك أمرا قضائيا إلى الموظف المختص بعدم تنفيذ القانون



ويجب على الموظف تنفيذ أمر المحكمة والا اعتبر مرتكباً لجريمة احتقار المحكمة، وتعرض هذه الجريمة مرتكبها للحكم عليه بالسجن أو بالغرامة .

### الحكم التقريري :

ومقتضاه أن يلجأ شخص الى المحكمة يطلب إصدار حكم يقرر ما اذا كان القانون الذى يراد تطبيقه عليه دستوريا أو غير دستوري، ويتعين على الموظف المختص أن ينتظر حتى تصدر المحكمة حكمها اما بتطبيق القانون أو بالامتناع عن تطبيقه .

وأخذت محاكم الولايات بهذا الطريق منذ سنة ١٩١٨ ولكن المحكمة الاتحادية العليا رفضت استخدامه فى بادئ الامر استنادا الى أن طلب الحكم التقريري لا يتضمن أية منازعة حتى يمكن القول باختصاصها ولكنها عادت وأيدت بعد ذلك ما ذهب إليه محاكم الولايات وأصدر الكونجرس سنة ١٩٣٤ قانونا يعطى للمحاكم الاتحادية سلطة إصدار أحكام تقريرية فى خصوص دستورية القوانين .



وقد توجهت المحاكم الأمريكية فى رقابة الدستورية وخلقت الاسباب المختلفة للاعتداء على اختصاص السلطة التشريعية والتحكم فى سياساتها واستبعاد القوانين التى لا تراها بحسب تقديرها صالحة للمجتمع وفرضت أحكامها وأراءها .

وكان من نتيجة ذلك أن انتقد الكتاب بشدة هذا المسلك ووصفوه بأنه من حكومة القضاء ( أو أرستقراطية القضاء ) و ( التشريع المستور ) ، وصنوروا المحكمة العليا على أنها مجلس تشريعى آخر يفرض رقابته وأشرافه على الكونجرس رغم أن أعضاءها هم يمينون وغير مسئولين . وكان من أهم أسباب النقد التى وجهت للمحكمة :

١ - كثرة الاحكام الصادرة بأغلبية خمسة قضاة من أعضاء المحكمة التسعة وما ينطوى عليه من أخضاع مصير القانون لرأى قاض واحد .

٢ - ما تنطوى عليه الرقابة من تعطيل آرادة الهيئة التشريعية المنتخبة وتغليب آرادة عدد من القضاة غير المنتخبين وغير المسئولين .

٣ - ما يؤدى إليه بقاء القضاة فى مناصبهم مدى الحياة من طبع العمل القضائى بطابع المحافظة وكراهة التجديد .

وكان جميعا أن يظهر النضال بين القضاء والسلطة التشريعية . وأبرز مثل له ما حدث بشأن القوانين ذات النزعة الاشتراكية كالقوانين الخاصة بتحديد ساعات العمل ، وتحديد حد أدنى للاجور وحماية العمال ضد الحوادث فقد جرت المحاكم مدة طويلة متأثرة بنزعتها المحافظة على الحكم بعدم دستورية تلك القوانين، ولكنها اضطرت أخيرا الى أن تسلم بدستوريتها . وحدث فى سنة ١٩٣٣ أن أصدر الكونجرس عدة قوانين للتغلب على الازمة الاقتصادية التى كانت تعانيها الولايات المتحدة وثققتا لبرنامج الانعاش الاقتصادى الذى وضعه الرئيس فرانكلين روزفلت ، ولكن المحكمة العليا أصدرت أحكامها بعدم دستورية بعض هذه القوانين ، وكانت نتيجة أن اقترح روزفلت سنة ١٩٣٦ بعد إعادة انتخابه زيادة عدد قضاة المحكمة العليا وسائر المحاكم الاتحادية حتى يتمكن من تعيين قضاة مواليين له وتكون الأغلبية فى جانبه ، ورغم أن رأى العام كان يحس خطورة ما انتهت إليه المحكمة إلا أن الكونجرس رفض اقتراح

روزفلت متأثراً أيضاً بالرأى العام الذى أظهر خوفه مما يمكن أن يؤدي إليه مثل هذا الاقتراح من تضييع للرقابة القضائية والاخلال بالحريات الفردية .

ورجعت المحكمة العليا بعد ذلك عن رأيها السابق متأثرة بتأييد الرأى العام لتلك القوانين .

### وفى فرنسا :

طال الجدل حول هذه الرقابة بين رجال الفقه الفرنسى فبعضهم ذهب الى أن القضاء مختص برقابة دستورية القوانين - والآخرين ذهبوا الى عكس ذلك .

### الرأى القائل بعدم الاختصاص :

من هذا الرأى الاستاذ اسمان Esmein وبعض رجال الفقه القدامى ويستندون فى ذلك الى ما يأتى :

( ا ) أن القانون إنما هو التعبير عن الإرادة العامة للامة وليس من الجائز فرض رقابة عليها .

( ب ) أن الطعن فى مشروعية القانون يعد طعناً فى صحة تمثيل الهيئة التشريعية لإرادة الامة .

( ج ) أن المحاكم مهمتها الحكم بمقتضى القوانين لا الحكم على القوانين .

( د ) أن أول دساتير الثورة الفرنسية وهو دستور سنة ١٧٩٢ كان يقضى بالمادة الثالثة منه بأن : « المحاكم ليس لها أن تتدخل فى أعمال السلطة التشريعية ولا أن توقف تنفيذ القوانين » ولا يزال هذا المبدأ مقرباً رغم سقوط دستور سنة ١٧٩٢ المذكور ، نظراً لأن قانون العقوبات الفرنسى الحالى يعاقب القضاة الذين يتدخلون فى أعمال السلطة التشريعية أو الذين يعملون على إيقاف تنفيذ القوانين ( المادة ٢٢٧ من قانون العقوبات الفرنسى ) ويرجم السبب الذى دعا المشرع الفرنسى الى وضع هذين النصين الى أن المحاكم الفرنسية القديمة التى كان يطلق عليها اسم برلمانات كانت تعرقل تنفيذ القوانين .

( و من هذه النصوص أيضاً القانون رقم ١٦ الصادر فى ٢٤ اغسطس سنة ١٧٩٢ الذى حظر بصيغة الأمر على المحاكم أن تتدخل سواء بطريق مباشر أو غير مباشر فى عمل السلطة التشريعية أو أن توقف أو تعرقل تنفيذ القوانين التى تصدرها تلك السلطة .

( هـ ) ان القاضى حين يستمع له برقابة الهيئة التشريعية ، يستنحرف رقابته الى الناحية السياسية دون أن يتحمل أية مسئولية ، وليس أخطر على الدولة من وجود هيئات لها نفوذ سياسى ولا تتحمل المسئولية .

### والرأى القائل باختصاص القضاء الفرنسى :

ويضم أغلب الفقهاء ومن بينهم ديجى وهريو - يستندون فى ذلك الى الأدلة الآتية :

١ - أن النصوص السابقة الإشارة إليها قد زال موجب استعمالها بزوال أسبابها التاريخية ، إذ لم تعد المحاكم الفرنسية فى العصر الحديث فى مثل الموقف الذى كانت تفقه البرلمانات القديمة .

٢ - أن هذا الاختصاص من طبيعة عمل القاضي الذى يجب عليه الفصل فيما يعرض عليه من منازعات قانونية ، وحين يطعن أمامه فى قانون من القوانين بأنه مخالف للدستور ففى هذه الحالة يجد القاضي أن أمامه نزاعاً بين قانونين قانون أعلى وهو الدستور وقانون أدنى ويقضى عليه واجبه أن يطبق القانون الأعلى ويمتنع عن تطبيق القانون العادى المخالف للدستور .

٣ - إن مبدأ الفصل بين السلطات لا يعنى إمكان تجاوز السلطة التشريعية حدود سلطتها المرسومة فى الدستور . والرقابة القضائية لدستورية القوانين عامل أساسى لحفظ التوازن بين السلطات .

### رأى القضاء فى فرنسا :

واضطرد قضاء مجلس الدولة ومحكمة النقض وجميع المحاكم الإدارية والمدنية على عدم جواز تعرض المحاكم لدستورية القوانين ، والاقتصر فقط عند حد مراجعة الأركان الشكلية على أساس آخر غير الرقابة الدستورية ، وهو الانعدام ، باعتبار أن القانون الذى لا يستوفى الشروط الشكلية التى يتطلبها الدستور يعتبر غير موجود .

### رقابة القضاء لدستورية القوانين فى مصر :

اختلفت آراء الفقهاء وأحكام المحاكم فى فريق من الفقهاء أن المحاكم المصرية ليس لها حق رقابة دستورية القوانين ، ويستندون فى ذلك إلى الأسباب التى استندت إليها المحاكم الفرنسية والفقهاء الذين يؤيدونها فى رأيها - ويرى فريق آخر وهم الغالب جواز الرقابة القضائية على دستورية القوانين ويستندون فى ذلك إلى أن الرقابة القضائية تقوم على أساسين : أولهما مبدأ الشرعية ، وثانيهما أن هذه الرقابة من طبيعة عمل القاضي . ويقولون فى شرحهم للمبدأ الأول أن الرقابة على تصرفات المحاكم من أهم القواعد الأساسية فى أية حكومة قانونية إذ لا بد فى كل حكومة عادلة غير مستبدة من خضوع المحاكم جميعاً لمبدأ الشرعية فى تصرفاتهم ، سواء أكانت قوانين أم لوائح لم قرارات ، ولا يكفى القول بأن القواعد التى عينها الدستور للسلطة التشريعية لا رقيب عليها - سوى ضمير أعضاء هذه السلطة ومسئوليتهم الأدبية أمام الأمة - إذ لا يمكن الأخذ به فى حكومة شرعية يجب أن تعمل فى حدود الدستور وتخضع فى تصرفاتها لقيوده وأحكامه . وقالوا عن المبدأ الثانى أن وظيفة القاضي هى تطبيق القانون ، كما هو ملزم أيضاً باحترام الدستور الذى هو القانون الأساسى للدولة . ومن المسلم به أنه إذا تعارضت لائحة مع قانون وجب ترجيح الأخير لأنه أعلى وبهذه المثابة يعتبر أقوى من اللائحة وكذلك إذا تعارض قانون عادى مع الدستور وجب أعلاء كلمة الأخير باعتباره القانون الأعلى وإذ ذلك بالامتناع عن تطبيق القانون العادى وهو الأدنى وظاهر أن المبدأ الثانى المذكور ليس إلا ترديداً للدلالة التى يستند إليها رجال الفقه فى فرنسا ، والأسباب التى استند إليها ( مارشال ) فى حكمته .

أما الدليل الأول الخاص بمبدأ الشرعية فقد كان محل انتقاد من بعض الفقهاء أيضاً فى مصر ذلك لأنه يقوم على فهم خاطئ لما يطلق عليه مبدأ الشرعية الذى يقوم على ثلاثة مدلولات تلخص فى :

١ - أن أية سلطة أو هيئة لا تستطيع أن تصدر قراراً فردياً إلا فى الحدود التى بينها قرار عام .



- ٢ - وكل قرار عام يجب أن يكون موضع الاحترام حتى من السلطة التي أصدرته
- ٣ - وأن القيود التي تفرضها الدولة على حريات الافراد ونشاطهم لا يمكن تقريرها الا بواسطة قانون يوافق عليه ممثلو الامة .

وليس واحد من هذه المدلولات يشترط أن يكون القضاء مختصا بالنظر في دستورية القوانين .

وهذا التفسير لم يقل به أحد من رجال الفقه الدستوري في فرنسا أو غيرها ، ولو صح هذا التفسير لصح القول اذا باعتبار نظام الحكم الفرنسي غير قائم على أساس الأخذ بمبدأ المشروعية أي أنه نظام ( لحكومة مستبدة ) .

### القضاء المصري :

وقد تردد القضاء المصري في الأخذ بمشكلة دستورية القانون ترددا طويلا ، ولعل ول حكم قرر صراحة حق المحاكم في نظر دستورية القوانين هو الحكم الصادر من محكمة مصر الاهلية في أول مايو سنة ١٩٤١ الذي استند الى الاسباب المساق بيانها ، ولكن لما استؤنف قضت محكمة استئناف مصر الاهلية بالغائه مرتكئة الى حجج الرأي المخالف .

وظل التردد والغموض سائدين على أحكام المحاكم حتى استقر القضاء الاداري على الأخذ بالرأي القائل باختصاص القضاء بالنظر في دستورية القوانين في صورة واضحة ، وكان أول حكم صدر بذلك هو حكم محكمة القضاء الاداري الصادر في ١٠ فبراير سنة ١٩٤٨ . والذي بحث المسألة بحثا دقيقا وافيا ، وكان ذا أهمية خاصة لصدوره من المحكمة العليا للقضاء الاداري في ذلك الوقت ، وللاسباب التي استند اليها بوقته جاء بها :

« ومن حيث ان محامي الحكومة دفع بأن المحاكم لا تملك التصدي لبحث دستورية القوانين موضوعا وكل ما تستطيعه هو التحقق من توافق الاركان الشكلية للقانون فاذا ظهر أنها متوافرة فيه فقد امتنع عليها البحث في دستوريته موضوعا من حيث مطابقتها أو عدم مطابقتها للمبادئ المقررة في الدستور وذلك اعمالا لمبدأ فصل السلطات الذي يقوم على استقلال كل سلطة عن الاخرى في عملها ووجوب عدم التدخل فيه أو تعطيله . وبناء على ذلك فان المرسوم بقانون الذي يصدر بالتطبيق للمادة ٤١ من الدستور مستوفيا الاوضاع الشكلية التي تنص عليها بأن يصدر في غيبة البرلمان فيما بين دورى انعقاده مهورا بتوقيع الملك والوزراء المختصين يكون بمثابة القانون الذي لا يجوز البحث في دستوريته موضوعا . . . »

« ومن حيث انه ليس في القانون المصري ما يمنع المحاكم المصرية من التصدي لبحث دستورية القوانين بله المراسيم بقوانين - سواء من ناحية الشكل أو الموضوع . أما القول بأن في هذا التصدي اهدارا لمبدأ فصل السلطات بتدخل السلطة القضائية في عمل السلطة التشريعية بما يعطل تنفيذه ، فانه يقوم على حجة داحضة - اذ على لعكس من ذلك فان في التصدي اعمالا لهذا المبدأ ووضعها للامور في نصاها الدستوري الصحيح بما يؤكد ويثبت - ذلك لأن الدستور المصري وان قرر المبدأ المذكور ضمننا حين حدد لكل سلطة من السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية المجال الذي تعمل فيه عندما نص في المادة ٢٣ على أن جميع السلطات مصدرها امة واستعمالها يكون على الوجه المبين بهذا الدستور - وفي المادة ٢٤ منه على أن السلطة التشريعية

يتولاها الملك بالاشتراك مع مجلس الشيوخ والنواب ، وفى المادة ٢٩ منه على أن السلطة التنفيذية يتولاها الملك فى حدود هذا الدستور ، وفى المادة ٣٠ منه على أن السلطة القضائية تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ان الدستور المصرى اذ قرر مبدأ الفصل دون أن يصرح به ، فقد قرنه بمبدأ آخر اكده ضمنا وجعله متلازما معه حين قرر فى المادة ٢٣ أن استعمال السلطات يكون على الوجه المبين بالدستور وبذلك جعل استعمال السلطات لوظائفها ينتظمه دائما تعاون متبادل بينها على أساس احترام كل منها للمبادئ التى قررها الدستور فالمبدأ أن متلازمان يسيران جنباً الى جنب ويكمل أحدهما الآخر وبغير ذلك لا تنتظم الحياة الدستورية ، لانه اذا أهدرت إحدى السلطات أى مبدأ من مبادئ الدستور فانها تكون قد خرجت عن دائرة المجال المحدود لاستعمال سلطتها ، واذا جاز لها أن تتخذ من فصل السلطات تلة تتذرع بها فى إهدارها للدستور لانتهى الامر الى فوضى لا ضابط لها مما يقطع بأن التزام كل سلطة من تلك السلطات بمبادئ الدستور هو خير الضمانات لأعمال مبدأ فصل السلطات بل ولتدعيم البنيان الدستورى جميعه .

« ومن حيث انه بعد اذ تحدد معنى مبدأ فصل السلطات بحسب روح الدستور أخذنا من دلالة المقابلة بين نصوصه وتفهم مراميها يتعين بعد ذلك تحديد وظيفة المحاكم ازاء تعارض قانون من القوانين العادية مع الدستور نصا او روحا وما الذى ينبغى على المحاكم حينئذ عمله وما تكييف عملها فى هذه الحالة ؟

« ومن حيث أن الدستور المصرى اذ قرر فى المادة ٣٠ منه أن السلطة القضائية تتولاها المحاكم قد فاط بها تفسير القوانين وتطبيقها فيما يعرض عليها من شتى المنازعات ، ويتفرع عن ذلك انها تملك الفصل عند تعارض القوانين فى أيها هو الواجب التطبيق اذ لا يعدو ان يكون هذا التعارض صعوبة قانونية مما يتولد من المنازعة فتشمئله سلطة المحكمة فى التقدير وفى الفصل لان قاضى الاصل هو قاضى الفرع .

« ومن حيث انه لا جدال فى أن الامر الملكى رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ بوضع نظام دستورى للدولة المصرية هو أحد القوانين التى يجب على المحاكم تطبيقها ولكنه يتميز عن سائر القوانين بماله من طبيعة خاصة تضفى عليه صفة العلو وتسمه بالسيادة بحسبانه كفيل الحريات وموئله ومناط الحياة الدستورية ونظام عقدها ويستتبع ذلك انه اذا تعارض قانون عادى مع الدستور فى منازعة من المنازعات التى تطرح على المحاكم وقامت بذلك لديها صعوبة ماثرها أى القوانين هو الاجدر بالتطبيق ، وجب عليها بحكم وظيفتها القضائية بناء على ماتقدم ان تتصدى لهذه الصعوبة وان تفصل فيها على مقتضى أصول هذه الوظيفة وفى حدودها الدستورية المرسومة لها ، ولا ريب فى أنه يتعين عليها عند قيام هذا التعارض أن تطرح القانون العادى وتهمله وتغلب عليه الدستور وتطبقه بحسبانه القانون الاعلى الاجدر بالاتباع وهى فى ذلك لا تعتدى على السلطة التشريعية مادامت المحكمة لاتضع بنفسها قانونا ولا تقضى بإلغاء قانون ولا تأمر بوقف تنفيذه ، وغاية الامر أنها تفاضل بين قانونين قد تعارضا فتفصل فى هذه الصعوبة وتقرر أيهما الاوى بالتطبيق واذا كان القانون العادى قد أهمل فمرد ذلك فى الحقيقة الى سيادة الدستور على سائر القوانين ، تلك السيادة التى يجب ان يلتزمها كل من القاضى والشاوع على حد سواء .

« ومن حيث ان الدستور ذاته قد ردد تلك البداهة القانونية فى المادة ١٦٧ منه حين جمل نفاذ أحكام القوانين السابقة عليه رهينا بأن تكون متفقة مع أحكامه - وغنى عن البيان أن الخطاب فى هذه المادة موجه الى المحاكم التى قد يقوم لديها مثل هذا

التعارض فى التطبيق بين تلك القوانين وبين الدستور ، وتلمح فى هذا النص دلالة مزدوجة اذ حين ناط بها بحث مطابقة تلك القوانين للدستور قد اعتبر ان حقها فى هذا البحث من المسلمات كما أنه أكد سيادة الدستور العليا اذا ما تعارض مع القوانين العادية .

واعقب الحكم المذكور حكم اخر صدر من محكمة القضاء الادارى كذلك فى سنة ١٩٥٢ وقد جاء به :

« ومن حيث أنه عند سكوت الدستور عن النص صراحة على اطلاق الرقابة القضائية او على منعها - وهذا هو موقف الدستور المصرى - يتعين الرجوع الى الاصول الدستورية للنظر فيما يملك القضاء عمله ازاء قانون يطلب اليه تطبيقه ويكون هذا القانون معارضا مع الدستور .

« ومن حيث أن أصلا من الاصول الدستورية هو أن يطبق القضاء القانون فيما يعرض له من الاقضية والقانون هنا هو كل قاعدة عامة مجردة ايا كان مصدرها ، سواء كان هذا المصدر نصا دستوريا أو تشريعيًا يقرره البرلمان او قرارا اداريا تنظيميا .

« ومن حيث انه اذا تعذر على القضاء تطبيق هذه التشريعات جميعا لما قد يوجه بينها من تعارض وجب عليه أن يطبق القانون الاعلى فى المرتبة وإن يستبعد عن دائرة التطبيق القانون الادنى اذا تعارض مع القانون الاعلى - فاذا تعارض قرار وزارى مع قرار من مجلس الوزراء وجب تطبيق قرار مجلس الوزراء دون القرار الوزارى - واذا تعارض مرسوم مع قانون وجب تطبيق القانون دون المرسوم واذا تعارض قانون مع الدستور ... الخ » .

#### الدستور المصرى ورقابة دستورية القوانين :

دستور سنة ١٩٢٣ خلو من اى نص فى موضوع الرقابة ودستور سنة ١٩٥٦ لم يتضمن ما يقضى العدول عن هذا المبدأ ولم يتعرض لدستورية القوانين غير مشروع لجنة الخمسين ( سنة ١٩٥٣ ) ، فقد نص المشروع المذكور على انشاء محكمة عليا دستورية تختص وحدها بالفصل فى المنازعات الخاصة بدستورية القوانين والمراسيم التى لها قوة القانون وفى المنازعات بين سلطات الدول المختلفة فيما يتعلق بتطبيق الدستور وفى تفسير النصوص الدستورية والتشريعية الخاصة بالمحاكم ومجلس الدولة .

والنص بذلك يضع حدا لرقابة المحاكم لدستورية القانون وقد أصبح من اختصاص المحكمة العليا وحدها دون غيرها .

وتؤلف المحكمة العليا المشار اليها من اثنى عشر قاضيا يختارون من المستشارين ومن اساتذة القانون ورجال الفقه الاسلامى الجامعيين ، ومن المحامين لدى محكمة النقض المتخرجين من عشرين عاما - سواء فى هؤلاء جميعا الحاليون منهم والسابقون ، ويعين رئيس الجمهورية اربعة منهم ، واربعة ينتخبهم البرلمان مجتمعا بهيئة مؤتمر ، واربعة ينتخبهم القضاء العالى العادى والادارى والشرعى . وتنتخب المحكمة رئيسا من بين أعضائها ، ومدة العضوية اثنتا عشرة سنة وتجدد على الوجه المبين فى القانون .

ويرى كثيرون من رجال الفقه فى مصر أن دستور ١٦ يناير سنة ١٩٥٦ طالما لم يتعرض لموضوع مراقبة القضاء لدستورية القوانين فقد ترك الامر لاجتهاد القضاء والفقه - وهما مستقران حاليا على الاعتراف بحق القاضى فى مباشرة هذه الرقابة - ويفسر بذلك سكوته على أنه قرار ضمنى لحق المراقبة القضائية القائم فعلا .



## الطريقة المثلى :

و نعتقد بعد استعراض هذه الآراء ، والنظم المختلفة لتحقيق الرقابة ، ان أفضل وسيلة تتبع ان يعهد بالرقابة الى محكمة دستورية عليا يراعى فى تشكيلها العنصر السياسى ، لما تنطوى عليه الرقابة على القوانين من جانب سياسى لا يمكن اغفاله ، وحتى لا ينحرف القضاء العادى فى رقابته للهيئة التشريعية الى ما انحرف اليه القضاء فى الولايات المتحدة وكان سببا فى المشاكل والحملات على السلطة القضائية لسوء تقديرها للاعتبارات السياسية المختلفة . ولان انشاء محكمة دستورية خاصة تنفرد بالنظر فى دستورية القوانين تسمح بتقرير الرقابة عن طريق الدعوى الاصليّة والتي ينتهى الحكم فيها الى بطلان القانون فى مواجهة الكافة ، بعكس ما تودى اليه الرقابة بطريق الدفع من عدم الاستقرار واضطراب الاحكام اذ قد تقرر احدى الجهات القضائية عدم دستورية قانون معين ، بينما تقرر جهة قضائية اخرى دستورية نفس القانون . وتتفادى بذلك ما تنتهى اليه السلطة القضائية من فرض وصايتها على الهيئة التشريعية ، وما تودى اليه طبيعتها المحافظة من تعطيل النشاط الاجتماعى والاقتصادى .

تتفادى بذلك ايضا ما تثيره هذه الوصاية من اشكالات دستورية وسياسية ، مما قد يهدد استقلال القضاء ، كما حاول روزفلت ان يفعل مع المحكمة العليا .

## الاقتراح الثانى

## الغاء نظام القاضى الفرد

لاندرى ما الذى دعا الى ادخال هذا النظام بالاقليم الجنوبى ذوئ ان تستشار فى ذلك الهيئات المختلفة المتصلة بالقضاء والعدالة كمنظمة المحامين ، الا ما فهمناه من انه قصد به سرعة الفصل فى القضايا ، وليكون النظام القضائى متسقا مع ما جرى عليه العمل بالاقليم الشمالى .

وقد مضى على تطبيق هذا النظام عامان ويعتقد المحامون رغم كل ماعساه ان يقال عن محاسنه وحسن تطبيقه من آراء ونظريات مختلفة لا تتصل بالحياة الواقعية العملية فى شىء - انه كان كارثة حلت بالعدالة وباعدت بين القضاء وبين الناس واطمئنانهم لقضائهم .

لا يريد ان تناقش النظريات المختلفة لتبذير اى من النظامين ، القاضى الفرد او تعدد القضاة ، فلكل دولة ظروفها واحوالها واذا صبح الاخذ بنظام القاضى الفرد فى بعض الحالات ، فى انجلترا مثلا فليس يعنى هذا انه يصلح فى مصر .

واذا كان قلة عدد القضاة بالاقليم الشمالى وظروف القضاء به تسمح بنظام القاضى الفرد ، فليس معنى ذلك ان نرجع القهقرى بقضائنا فى الاقليم الجنوبى ليتسق النظامان على حساب العدالة .

وقد كانت الفكرة فى تجربة هذا النظام حين فكر فى تطبيقه ان تتوفر فى القاضى الفرد اقدمية معينة وتخصص معين ، ولكن تعذر اعمال الشرطين معا بل تعذر اعمال اى من الشرطين فى كثير من الحالات ولذلك صار التجاوز عن اشتراطهما معا برأى اصبح يجلس لمقضاء منفردا كثيرون من القضاة حديثي التخرج قليلو الخبرة والتجربة ، وكانت النتيجة ما يشكو منه المحامون والمتقاضون من تضييع للحقوق وللعادلة .

كان يشترك فى تحقيق القضية والمناقشة فيها قضاة متعددون فاصبح ينفرد بها ، مهما كانت أهميتها ومهما كانت قيمتها ، قاض واحد يعمل فيها رأيه السريع دون الروية والالانة التى عهدا المحامون فى نظامنا القضائى .

لم تعد هناك مرافعات ولا مناقشات ولم يعد يتسع صدر القاضى لذلك وقد حسب ان مهمته الفصل المستعجل السريع ولم تعد تستغرق الجلسة باكملها اكثر من دقائق معدودات .

كان فى تعدد القضاة ما يكفل رقابة كل منهم على الآخر ولم يكن يعدم المحامون والمتقاضون بينهم صاحب خبرة وتجربة ، واذا صدر رجب وأفق متسع يوازن الامور بل يكون هو خير ميزان للعدالة ، اما اليوم فتسمع كل حين عن التشاد بين القضاة والمحامين - والغريب أن هذا لا يحصل الا من قاض فرد - وتزيد الهوة كل يوم ويزيد تدوء الفهم والتقدير حتى أصبحنا نشفق على قضائنا ونشفق على محاميننا ونشفق على العدالة ذاتها . واست أردد هذه العبارات فى صورة انشائية عامة دى أن أؤكد مفهومها بأننى ما سألت محاميا أو سمعت من محام عن القاضى الفرد (ومن سألتهم ومن سمعت منهم كثيرون ) الا كان ساخطا متبرما يعجب كيف تسمح وزارة العدل ببقائه .

وسوء الفهم والتقدير يجرى كل يوم بقاعات المحاكم ويكفى القاء نظرة عابرة فى اى يوم على محكمة القاهرة حيث يسير العمل بها فى صورة غريبة . امتلأت قاعات المحكمة كلها بالقضاة واقلام الكتاب ، والجلسات متفرقة بين هذه القاعات من الدور الارض للدور الاخير . ويهرول المحامى بين هذه القاعات وهذه الادوار ليلحق بقضاياها ، وتفتح الجلسات فى ميعاد واحد ، لا تستغرق دقائق . وان لحق المحامى قضية لا يلحق الاخرى ، والسادة القضاة يحضرون الى قاعاتهم التى تبقى مغلقة حتى تفتح الجلسة ، ويضطر المحامون الى الوقوف امام الابواب فى انتظار رحمة القاضى ، وان دخل بعض المحامين القاعة قبل حضور السيد القاضى بأى سبب ، كما لو سمح لهم الساعى ، اكفهر القاضى وغضب .

وقد شكوت ذلك مرارا للسيد المستشار رئيس المحكمة وطلبت حفاظا على كرامة المحامين بل على العدالة نفسها أن لا تغلق القاعات الا بعد انتهاء الجلسات ويسمح للمحامى بالانتظار بقاعة الجلسة حتى يحضر القاضى ويفتح جلسته وينتهى منها واجابنى مشكورا الى مارجوت ، ونبه بذلك ، ولكن هذا التنبيه لم يصل الى سماع الكثيرين من السادة القضاة ، والحال هو هو لا يتغير . . الطرقات يقف بها المحامون وفيهم الضعيف والشيخ والمرضى والكبير ، ويجد الكثيرون اليوم من الزملاء غضاضة فى الحضور بمحكمة القاهرة أمام القاضى الفرد ، ويعتذرون عن الحضور حتى لا يعرضوا انفسهم لهذا الانتظار المقيت وهذه الوقفة المزرية وضنا باعصابهم من المناقشات العنيفة التى تجرى كل يوم ، والتى تزيدها اللهفة والعجلة والتبرم وضيق المكان .

نظام القاضى الفرد نظام دخيل على نظامنا القضائى ويتجافى مع القواعد الاساسية التى يقوم عليها . . اذ فى الوقت الذى يستلزم النظام جلوس ثلاثة قضاة للفصل فى استئناف عادى لدعوى مدنية تجاوز قيمتها خمسين جنيها وبضعة قروش ، يسمح لقاض واحد منفرد أن يحكم ابتداء فى أية دعوى مهما بلغت قيمتها أو بلغت أهميتها ، ولو اتصلت بذات المتقاضى وشخصه كدعوى الحجر والافلاس .

ولا وجه للاعتراض بأن الحكم فى هذه الحالات ابتدائى اذ الحكم المستأنف وثيقة خطيرة ليس هينا اغفالها ورفع ما يرتبه من ضرر حتى يلغى .

ليس محققا وقد يطول امره في حالات كثيرة والشخص الذي يحكم عليه بمبلغ ضخم مشمول بالنفاذ او يحجر عليه او يقضى بافلاسه يظل اثر الحكم الابتدائي وما انزله به من ضرر لاصقا بهولو الغى فيما بعد .

## الاقتراح الثالث

رفع سن الاحالة الى المعاش للمستشارين جميعا ، ولقضاة محكمة النقض

والادارية العليا على الاقل حتى سن الخامسة والستين

كانت سن الاحالة الى المعاش بنظامنا القضائي الخامسة والستين ، وظل القضاء يسير على هذه القاعدة حتى تداخلت عوامل - نعتقد أنها كانت حزبية - فأقص السن الى الستين سنة ١٩٣٠ للمستشارين . اما محكمة النقض فنصت المادة الثالثة من القانون رقم ٦٨ سنة ١٩٣١ بإنشائها على سن الخامسة والستين وبقيت السن بها على ذلك حتى تدخلت عوامل حزبية كذلك فانقصت السن بالنسبة لهم سنة ١٩٤٢ الى الستين . وسار نظام القضاء على اقرار هذا التدخل البغيض والمنافى للمصلحة العامة حتى اليوم .

وكانت النتيجة ان تحرم البلاد من الخبرة الطويلة والتجربة العميقة لهؤلاء الذين يحالون الى المعاش في سن الستين . وكل النظم القضائية في الدول العريقة في مدنيته لا تقل بعن الاحالة فيها الى المعاش عن السبعين او الخامسة والستين ، والكثير منها يبقى القاضي قائما بغملة طوال حياته طالما كان قادرا على اداء واجبه .

ويكفي الرجوع في ذلك الى ما جاء « بالبحث المقارن في المميزات الممنوحة لرجال القضاء في التشريعات المختلفة » الموزع من وزارة العدل على السادة أعضاء اللجنة وقد جاء به :

### « سن الاحالة الى المعاش :

درجت جميع الدول المتمدينة ، رغبة منها في ضمان استقلال القضاء ، وتأكيدا للفارق الكبير بين مهمة القاضي ورسالته وعمل غيره من موظفي الدولة - الى النص على سن مغايرة لاحالة القاضي الى المعاش عن السن التي يحال فيها غيره من الموظفين ، بل ان عددا كبيرا منها لم ينص على سن معينة لاحالة على المعاش واعتبر ذلك حقا خالصا له يجاب اليه اذا رغب هو في ذلك . وسنورد فيما يلي بيانا عن السن التي يحال فيها القضاة الى المعاش في بعض الدول الأوروبية والأمريكية .

### (١) في بلجيكا :

في غير الحالات التي يحال فيها رجال القضاء في بلجيكا الى المعاش قبل بلوغهم السن القانونية بسبب اصابتهم بعمالة تحول بينهم وبين اداء عملهم على الوجه الاكمل - قسم القانون البلجيكي القضاة الى ثلاث فئات في خصوص السن القانونية لاحالة الى المعاش .

الفئة الاولى : وهي تشتمل أعضاء محكمة النقض جميعا بلا تفرقة ( يدخل في ذلك رئيس محكمة النقض والنائب العام والمحامون العامون لدى محكمة النقض مستشارو المحكمة ) وهؤلاء يحالون الى المعاش اذا بلغوا سن الخامسة والسبعين عاما .



**الفئة الثانية :** وهي تشمل أعضاء محاكم الاستئناف ( يدخل في ذلك رؤساء محاكم الاستئناف والنواب العموميون والمحامون العامون لدى محاكم الاستئناف ومستشارو تلك المحاكم ) وهؤلاء جميعا يحالون الى المعاش اذا بلغوا سن الثانية والسبعين عاما .

**الفئة الثالثة :** وهي تشمل باقي رجال السلك القضائي ، وهؤلاء يحالون الى المعاش اذا بلغوا سن السبعين عاما .

#### (٢) في فرنسا :

قسم القانون الفرنسي هو الآخر رجال القضاء - في خصوص سن الاحالة الى المعاش الى ثلاث فئات :

**الفئة الاولى :** وهي تشمل أعضاء محكمة النقض جميعا بلا تمييز ( يدخل في ذلك رئيس المحكمة الاول ورؤساء الدوائر الاربع والمستشارون والنائب العام والمحامون العامون لدى محكمة النقض ) والرئيس الاول والنائب العام لدى محكمة استئناف باريس ورئيس محكمة استئناف السين والمحامي العام لدى تلك المحكمة ، وهؤلاء جميعا يحالون الى المعاش عند بلوغهم سن السبعين عاما .

**الفئة الثانية :** وهي تشمل الرؤساء الاول والنواب العموميون لدى محاكم استئناف الاقاليم ومستشارو محكمة استئناف باريس ورؤساء دوائر محاكم الاقاليم ووكلاء محكمة السين المدنية والرؤساء والمحامون العامون لدى المحاكم المدنية من الدرجة الاولى . وهؤلاء جميعا يحالون الى المعاش عند بلوغهم سن السابعة والستين عاما .

**الفئة الثالثة :** وهي تشمل باقي رجال القضاء ، وهؤلاء يحالون الى المعاش عند بلوغهم سن الخامسة والستين عاما .

#### (٣) في إيطاليا :

يحال القاضي الى المعاش في إيطاليا اذا أصيب بمرض أو ضعف عقلي أو اذا وصل من الستين الى خمسة وسبعين عاما .

كما يحال رجال القضاء الى المعاش في احوال اخرى حسب القوانين المعمول بها بعد موافقة الجمعية العمومية لمحكمة النقض والابرار .

#### (٤) في ألمانيا :

ليس للقضاة باختلاف درجاتهم في ألمانيا سن معينة يحالون فيها الى المعاش بل ان تلك الاحالة الى المعاش تعتبر حقا للقاضي يجاب اليه اذا رأى الخلود الى الراحة أو اذا أصيب بعاقة أو مرض مزمن وتكون اجابته الى طلبه بعد موافقة هيئة قضائية عليا وبعد تمحيص جميع الادلة والمستندات لما نسب له من عجز أو مرض .

#### (٥) في النمسا :

تعين القضاة جميعا في النمسا يكون لدى الحياة ولا يقالون من وظائفهم الا في الاحوال المنصوص عليها قانونا وبعد محاكمة قضائية ويكون وقفهم بقرار من الهيئته القضائية العليا .

## (٦) في أسبانيا :

ليست هناك سن معينة للإحالة إلى المعاش بالنسبة لرجال القضاء جميعاً في أسبانيا وإنما لكل قاض بلغ السبعين من عمره الحق في طلب إحالته إذا رأى الخلود إلى الراحة .

## (٧) في إنجلترا :

القضاء في إنجلترا طبقتان :

الطبقة الأولى : وهم قضاة المحكمة العليا وهي تسمية تطلق على قضاة محكمة الاستئناف والمحكمة الابتدائية الكبرى . ولا يعزل القاضي من هذه الطبقة من ولاية القضاء لسبب ما حتى لسبب المرض أو الشيخوخة إلا بناء على قرار من مجلس البرلمان وهو حكم نظري لا وجود له في الواقع .

الطبقة الثانية : وتشمل قضاة المحاكم الابتدائية والقضاة الجزئيين . ولا يعزل القاضي من هذه الطبقة أيضاً أو يحال إلى المعاش إلا بسبب سوء السلوك وبعد تحقيق ومحاكمة أمام المحكمة العليا .

## (٨) في الولايات المتحدة الأمريكية :

ولاية القضاء في الولايات المتحدة الأمريكية مدى الحياة ولا يعزل القاضي إلا بعد أن يوجه إليه قرار اتهام يرفعه مجلس النواب إلى مجلس الشيوخ منعقداً بهيئة مجلس القضاء الأعلى .

هذا فيما يتعلق بقضاة المحاكم الاتحادية Magistrature Fédérale أما القضاء الداخلي للولايات فقد ترك الدستور لكل ولاية تنظيم هيئتها القضائية كما يتراهى لها .

## الاقتراح الرابع

## تعيين القضاة

أن يكون التعيين للقضاة من بين أعضاء النيابة وإدارة قضايا الحكومة والمحامين ، الثلث من كل هيئة والا يعين قاضياً إلا من مضى على تخرجه خمسة عشر عاماً على الأقل وذلك حتى يتوافر في القضاء الخبرة والتجربة والكفايات المختلفة والتخصص في دراسة معينه .

# المصلحة في النقض الجنائي

للرئيس **رؤوف عيسى**

- ١٢ -

المطلب الخامس

المصلحة في الطعن ببطال التحقيق النهائي

قد يلحق البطلان بعض إجراءات التحقيق النهائي . وبعض هذه الإجراءات تنظيمي بحث فلا ترتب مخالفته بطلانا ما ، مثل سماح شهود الاثبات وانفى بترتيب معين (١) ( م ٢٧١ ، ٢٧٢ إجراءات ) وكذلك ترتيب سماح أطراف اندعويين الجنائيين والمدنية ( م ٢٧٤ ، ٢٧٥ ) .

الا أنه اذا تضمنت مخالفة هذه القواعد اخلايا بحق اندفاع فان الاجراء يكون باطلا ، ويصبح للطاعن مصلحة في الطعن ببطلانه . فاذا طلب المتهم أن يكون آخر من يتكلم طبقا للمادة ١٧٥/٢ ، كان طلب التعقيب - بعد اتمام مراعاته - على ان استيضاح المحكمة لاحد انشهود أمرا من الامور ، فرفضت المحكمة هذا الطلب ، وان حكمها معيبا للاخلال بحقه في الدفاع (٢) . أما اذا ثرافع المدعى المدني بعد محاكمة المتهم ولم يعقب هذا عليه ، فلم يكن آخر من تكلم بلا بطلان ، لان سكوته دليل على أنه لم يكن لديه ما يقوله (٣) ، كما قد يفسر على التنازل عن حقه في التكم بعد (٤) .

وسماع شاهد بغير يمين يبطل أقواله بوصفها شهادة قانونية ، فلا يبنى عليها - وحدها - حكم صحيح ، ولكن لا جدوى من الطعن على حكم بمقولة أنه اعتمد على شهادة شاهد لم يخلف اليمين اذا كان هذا الحكم لم يبين على هذه الشهادة وحدها ، بل كان مبنيًا على شهادة شاهدين آخرين لم يطعن عليهما (٥) . وكذلك اذا وقع العكس بأن حلفت المحكمة بشهادة اليمين مع أنه لا يجوز ذلك ، لانه متهم في جنحه مرتبطة بالجنائية المعروضة ، فلا اخلايا بحق الدفاع لان اليمين ضمانا للمتهم (٦) . وهكذا الشأن دائما كلما ظهر أن البطلان المدفوع به لم يلحق ضررا بمصلحة الطاعن مما يتطلب اصلاحه نقض الحكم .

وعلى أية حال فان المادة ٣٣٣/١ ، ٢ من قانون الاجراءات تؤدي حتما الى الفرز بأن مخالفة قواعد التحقيق بالجلسة عندما ترتب بطلانا ، فان هذا البطلان يكون بسبب

(١) نقض ١٩٥٢/٦/١٤ أحكام النقض من ٣ رقم ٤١٣ من ١١٠٣ و ١٩٥٤/٣/١١ من ٥ رقم ١٤١ من ٤٢٠

(٢) نقض ١٩٤٧/١١/٢٨ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٧٦٢ من ٧١٧ .

(٣) نقض ١٩٤٨/٦/٢ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٦١٥ من ٥٨٠ . و ١٩٤٨/١٠/١٨ رقم ٦٥٣

من ٦٢٦ و ١٩٤٨/١٢/٢٨ رقم ٧٦٢ من ١١٧ .

(٤) نقض ١٩٥١/١٢/٣١ أحكام النقض من ٣ رقم ١٣٢ من ٣٤٧ .

(٥) نقض ١٩٣٢/١١/١٤ قواعد محكمة النقض ج ٢ رقم ٢٣٢ من ١١٢٨ .

(٦) نقض ١٩٤٩/١١/١ أحكام النقض من ١ رقم ٩ من ٢٦ .



وليس مطلقا ، بدلالة سقوط الحق في الدفع به في الجنح والجنايات اذا كان للمتهم محام وحصل الاجراء بحضوره بدون اعتراض منه . وفي المخالفات اذا لم يعترض عليه المتهم ولو لم يحضر معه محام في الجلسة . وقد جاء هذا النص عاما فلم يفرق بين اجراء وآخر من اجراءات التحقيق . فعلى الطاعن أو محاميه أنه يدفع بالبطلان ، ولكن لا يسقط الحق في الدفع به في الجنح والجنايات الا اذا وقع البطلان في حضور محام وسكت هذا عن ابدائه في حينه .

كما نصت نفس المادة في فقرتها الثالثة على أنه « كذلك يسقط حق الدفع بالبطلان بالنسبة للنيابة العامة اذا لم تلمسك به في حينه » .

وهذا النص يقيم مساواة في ضوابط البطلان بين الاتهام والدفاع : فسكوت النيابة عن الدفع ببطلان أى اجراء من اجراءات الاستدلال أو التحقيق الابتدائي أو التحقيق النهائي بالجلسة يسقط حقها في الطعن بالنقض لبطلان أى اجراء منها . ومع مراعاة أن للنيابة أن تطعن ضد اجراءاتها الخاصة عندما يجوز انطعن ، ومتساواة كان الطعن لمصلحة الاتهام أم لمصلحة المتهم .

انما السكوت الذي يقيد النيابة ، هو الذي يقيد بها في الطعن بالنقض لمصلحة الاتهام دون مصلحة المتهم . فان مناسط حق النيابة في الطعن لمصلحة المتهم هو توافر حق هذا الاخير فيه . فهي تكون في الطعن لمصلحة المتهم نائبة عنه فضلا عن نيابتها عن المجتمع فيقيد بها ما يقيد به ولا يقيد بها ما لا يقيد به هو ، لانها تستعمل حقه في الطعن بمقتضى اجازة صريحة في القانون ، لا بمقتضى حق أصيل لها .

وما دامت هي تمثل المتهم في هذا الطعن فمصلحتها متوافرة فيه متى توازت مصلحة المتهم ، حتى ولو قضى لها بكل طلباتها . وهو ما عبرت عنه محكمة النقض بقولها انه اذا حكم على شخص بحكم خاطيء أو أغفلت فيه مراعاة ضمانات المتهم يكون للنيابة العامة أن تطعن في هذا الحكم لمصلحة المتهم ، ولو كان مطابقا لطلباتها (١) .

والبطلان النسبي الذي يتعذر أن يبدى لدى محكمة الموضوع يمكن أن يبدى لأول مرة في الطعن بالنقض . وهذا الفرض يتعذر نحققه بالنسبة للنيابة لانها حاضرة دائما في الجلسة الجنائية . أما بالنسبة للمتهم - ولغيره من خصوم الدعوى المدنية - فانه يجوز عندئذ اثاره الدفع بالبطلان متى كان من المتعذر التمسك به أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه . وعندئذ تكون محكمة النقض هي المختصة بتحقيق أسبابه ، متى كان هذا التحقيق لازما للفصل في الطعن .

ومن ذلك أن يطعن المحكوم في استئنائه باعتباره معارضته كأن لم تكن في هذا الحكم بالنقض ، اذا لم يكن قد أعلن بالجلسة المحددة لنظر معارضته أمام المحكمة الاستئنافية ، أو اذا كان قد أعلن بالجلسة لجهة النيابة أو الادارة . أو اذا كان هناك ثمة عذر قهري منعه من الحضور في المعارضة في الحكم الاستئنافي ، فتفصل المحكمة العليا عندئذ في مثل واقعة عدم الاعلان الصحيح ، أو في توافر العذر القهري . فاذا ظهرت لها صحة الدفع انقضت الحكم باعتباره المعارضه كأن لم تكن والا فلا (٢) . وكذلك الشأن أيضا اذا وقع في

(١) نقض ١٩٤٠/٢/١٢ مجموعة القواعد ج ٥ رقم ٦٢ ص ١٠٠ .

(٢) راجع مثلا نقض ١٩٤٨/١٠/٢٥ المحاماة بر ٢٩ رقم ٣٥٩ ص ٧١٣ و ١٩٥٠/٥/١٧ أحكام النقض

ص ١ رقم ٢١٧ ص ٦٦٢ و ١٩٥٠/١١/٢٧ ص ٢ رقم ٩٢ ص ٢٤٠ و ١٩٥٨/١١/١٨ طعن رقم ١٠٧٨ لسنة ٢٨ ق .

المحاكمة الاستثنائية الغيابية أى بطلان فى اجراءات المحاكمة أو التحقيق النهائى فى الدعوى الجنائية أو المدنية .

أو بعبارة أخرى أن جميع أوجه البطلان النسبى المتعلقة بصحة اجراءات المحاكمة والتحقيق النهائى يمكن أبادؤها فى النقض فى حالتين : -

**أولاهما :** اذا أبدى الدفع أمام محكمة الموضوع المختصة ، فلم ترد عليه . أو اذا ردت عليه بأسباب غير صحيحة أو غير سائفة ، رغم أن الدفع جوهرى يترتب على قبوله تغيير مصير الدعوى . ومناقشة موقف محكمة الموضوع فى شأن الدفع بالبطلان حينئذ هى فى واقع الامر مناقشة لأسباب الحكم المطعون فيه ، وما قد يكون وقع فيه من قصور فى التسبيب أو خطأ فى الاستدلال . وهذا موضوع لنا اليه عودة .

**ثانيهما :** اذا كان الحكم الاستثنائى المطعون فيه قد صدر غيابياً ، وكانت لا تجوز المعارضة فيه . وذلك مثلاً اذا كان حضورياً اعتباراً . أو اذا كان صادراً فى المعارضة بعدم جوازها ، أو بعدم قبولها شكلاً ، أو باعتبارها كان لم تكن . أو حتى بقبولها وتأييد الحكم المعارض فيه . فكل محاكمة تنتهى الى حكم آخر من هذه الاحكام من المحتمل أن يكون فى اجراءاتها ، أو فى تحقيق الجلسة بطلان ما ، ويكون الطاعن قد عجز عن ابداء الدفع به لحصول الاجراء الباطل فى غيبته التى لا ذنب له فيها ، فعندئذ يمكن الدفع به لأول مرة فى النقض حتى اذا كان البطلان نسبياً ، كما فى الاحوال التى قدمناها . ومن باب أولى اذا كان مطلقاً .

### المطلب السادس

#### المصلحة بالطعن

#### للاخلال بحق الدفاع

اقتضانا الكلام فى نظرية المصلحة فى النقض الجنائى - عند الدفع ببطلان اجراء ما من اجراءات المحاكمة أو التحقيق النهائى - أن نتناول بعض صور الاخلال بحق الدفاع بالمعنى السائد فى قضاء النقض . ومنها ما قابلناه عند عدم تنبيهه للدفاع الى ما يبنى تنبيهه اليه من تغيير لوصف الواقعة أو من تعديل فى التهمة . وعند مخالفة بعض قواعد التحقيق النهائى .

ومخالفة اجراءات التحقيق النهائى والمحاكمة على وجه عام ترتب أحياناً اخلالاً بحق الدفاع ، حين ترتب أحياناً أخرى بطلاناً فى الاجراءات فهل ثمة فارق بين الأمرين ؟

يمكن القول أن الوصف الاول أضيق من الثانى ، وأن الثانى يشمل الاول كما يشمل العام الخاص . فالاخلال بحق الدفاع يؤدى الى البطلان فى الاجراءات . ولكن ليس كل بطلان فى الاجراءات يصح أن يوصف بأنه اخلال بحق الدفاع ، لأن من صور البطلان ما هو مستقل تماماً عن فكرة الاخلال بالدفاع .

وقد لوحظ أن المحكمة العليا تحاول أن تقصر وصف الاخلال بحق الدفاع على مخالفة النصوص التى تنصب مباشرة على كفالة هذا الحق . وتحتفظ بوصف البطلان للخطأ فى اجراءات جوهرية فرضها الشارع بطريقة ايجابية صريحة .

- لذا فإننا نوصف البطلان بوجهه عند مخالفة المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه للقواعد المتعلقة بصحة التشكيل ، وبصحة الاختصاص .

- وعند مخالفة قواعد الاحوال والتكليف الحضور .

- وعند عدم تقييد المحكمة بالواقعة التي أقيمت بها الدعوى .

وذلك لأن هذه القواعد - أو تلك - نظمها القانون الاجرائي بنصوص ايجابية صريحة . فمتى رأت المحكمة العليا أنها جوهرية رتبته البطلان على مخالفتها بغير حاجة الى التحدث عن الاخلال بحق الدفاع ، حتى ولو كان سبب وضعها في تقدير انتسار ، أو سبب تقرير البطلان على مخالفتها في تقدير المحكمة العليا ، هو الحرص على كفالة حق الدفاع دون غيره .

وتحاول المحكمة أن تقصر وصف الاخلال بحق الدفاع ، على الاحوال التي ترى فيها أن هذا الحق لم يكن مكفولا في المحاكمة لسبب أو لآخر ، حتى رغم عدم وقوع مخالفة مباشرة لنص قانوني صريح . وذلك كما في بعض الاحوال التي عرضت لنا في المطالب السابقة . فهذه الاحوال تمثل في أجزاء منها بنيانا قضائيا أكثر منه تشريعيًا ، ولذا نتحكم في تقديره ظروف المحاكمة والطريقة التي جرت لها اذا كانت تنبئ بذاتها عن افتئات على هذا الحق . فالبطلان في هذا النوع الثاني ليس قاعدة مضطردة ، ولا هو حق مكتسب للطاعن اذا صح هنا الكلام عن حقوق مكتسبة .

وفضلا عن أحوال الاخلال بحق الدفاع التي تعرضنا لها في المطالب السابقة فإن هناك صور أخرى يحسن أن نعرض لها الآن بتدر اتصالها بموضوع المصلحة في النقض الجنائي . فكثيرا ما يثار موضوع المصلحة هذا عند الاخلال بحق الدفاع لسبب من الاسباب الآتية :

( أ ) عند رفض طلب التأجيل رغم تواز مبرراته المطلوبة .

( ب ) عند مخالفة قاعدة أن اجراءات الدعوى الجنائية يجب أن تتم بعد تمكين الخصوم من الحضور .

( ج ) عند مخالفة قاعدة شفعية المرافعة أمام القضاء الجنائي .

( د ) عند عدم تمكين المحكمة للخصم من المرافعة في الدعوى .

( هـ ) عند مخالفة بعض الاجراءات التي يصح أن تؤدي في صور نادرة الى امكان القول بحصول اخلال بحق الدفاع .

والاصل هو أن مصلحة الطاعن تكون دائما متوافرة عند توافر أية صورة من صور الاخلال بحق الدفاع هذه ، إذ أن كفالة هذا الحق متصلة أوثق صلة بسلامة اجراءات المحاكمة على وجه عام . الا أن توافر المصلحة قد يدق أحيانا فيثير بعض الشبهة أو التردد ، كما قد يكون أحيانا أخرى واضحا لا شبهة فيه .

١ - رفض التأجيل رغم توافر مبرراته :

قد يكون طلب تأجيل الدعوى للتمكن من اجابة صاحب الشأن الى طلب من طلبات التحقيق المعينة chefs de demandes . وحينئذ يستمد أهميته من أهمية نفس الطلب ، ويعتبر رفضه بمثابة رفض لاجابة الدفاع الى طلب تحقيقه وينخضع لقاعدة وجوب التعرض له في أسباب الحكم بما يقتضيه ، وآلا كان معينا



للاخلال بحق الدفاع • فإذا انتفت المصلحة في طلب التحقيق انتفت بالتالي المصلحة في النعي على الحكم بالاخلال بحق الدفاع •

انما قد يكون طلب التأجيل مستقلا عن تحقيق أى دليل ، ولمجرد تمكين الخصم او محاميه من الحضور أو من ابداء دفاعه كاملا ، كما اذا كان المانع من حضور أيهما هو توافر عذر قهرى ، فانه يجب على المحكمة اجابة طلب التأجيل حتى زوال المانع ، أو التعرض له في أسباب حكمها بما يفنده •

وكذلك اذا كان العذر القهرى قد حال دون حضور المتهم المعارض في جلسة نظر المعارضة ، فانه يحول دون امكان الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن •

واذا طلب الدفاع تأجيل الدعوى لسبب مثل المتهم مع تقديم شهادة مثبتة لمرضه فانه يجب على المحكمة أن تجيب الدفاع الى طلبه ، أو أنه تعرض في حكمها لهذا العذر الذى ابداه وتقول كلمتها فيه بأسباب منطقية سائغة ، وألا كان معيبا لاخلاله بحق الدفاع (١٦) •

### ب - مخالفة حضورية الاجراءات :

من خصائص المحاكمات الجنائية أن الاجراءات ينبغي أن تتم في حضور الخصوم أو بالاقل بعد تمكينهم منه ، فإذا تخلف أحدهم عنه رغم تمكينه فلا تأثير لذلك في صحة الاجراءات ، أما اذا تخلف أحدهم عنه لعدم تمكينه من الحضور بسبب خطأ في الاجراءات ، كان الحكم باطلا للاخلال بحق الدفاع •

تنطبق هنا أيضا نظرية المصلحة في الطعن ببطلان الاجراء الذى يتم في غيبة الخصم الذى كان ينبغي تمكينه من الحضور ، فإذا أبعد المتهم عن قاعة الجلسة لغير سبب قائم به كان أبعاده اخلالا بحق الدفاع مما يبطل المحاكمة • وإذا أبعد المتهم وسألت المحكمة المدعى المدعى في غيابه فانه تكون قد خالفت القانون • ولكن ما دامت الة اقعة التمسك عنها الأخير لا علاقة لها بالتهمة الموجهة الى المتهم فلا مصلحة للأخير في التمسك بهذه المخالفة عند الطعن بالنقض في الحكم الصادر في الدعوى (١٧) •

أما اذا كانت المحكمة بعد أن أصدرت أمرها بتأجيل الدعوى قد رجعت قبل التأجيل ، ونظرت القضية في غيبة المتهم في نفس الجلسة التي أصدرت فيها الأمر فانها تكون قد أخلت بحقه في الدفاع ، ويكون للمتهم أن يطعن فيه حكمها بالنقض لهذا السبب اذا لم يكن له طريق آخر للطعن فيه (١٨) • وهكذا نجد الحال دائما كلما خولفت قاعدة تمكين الخصم من الحضور ومن ابداء دفاعهم كاملا •

### ج - مخالفة شفوية المرافعة :

الاصول في اجراءات المحاكمة الجنائية أن تكون شفوية • فتميدى شفاهة وقى حضور الاطراف جميعا كافة الطلبات والدفع والمرافعات وتطرح الادلة عليهم للمناقشة فيها ، ويسمع شهود الدعوى من جديد في مواجهتهم • وشفوية المرافعة قاعدة أساسية

(١٦) راجع مثلا نقض ١٩٥٣/٥/١٢ أحكام النقض من ٤ رقم ٢٩٠ في ٧٩٧ • ومقالاتنا عن العذر القهرى وما يشبهه من بحث في الاجراءات الجنائية - المصاحفة عدد مارس سنة ١٩٥٦ •  
(١٧) نقض ١٩٣٣/١٢/٢٧ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ١٧٧ من ٣٢٩ •  
(١٨) نقض ١٩٤١/٤/٢٨ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ٢٤٩ من ٤٥٣ •

يسرب على اغفالها بطلان اجراءات المحاكمة ، لما فى هذا الاغتيال من اهدار لحق الدفاع بحرمانه من الاثام بالادلة المقدمة ضده وتفنيد ما اذا شاء التنفيذ . فليس هناك من دليل لا يصلح للمناقشة العلنية قبل أن يوضع موضع الاعتبار عند الادانة أو البراءة ، وبغير ذلك لا يستقيم عدل صحيح .

وشفوية المرافعة أمام القضاء الجنائى تثير مواضيع متعددة . أخصها موضوع التحقيق النهائى الذى ينبغى أن تجريه المحكمة فى مواجهة الخصوم ، وموضوع تلاوة الاوراق والمحاضر فى حضورهم عندما يطلبون هذه التلاوة ، وكذلك موضوع طرح الدليل فى الجلسة (١)

وهنا أيضا تنطبق قاعدة المصلحة فى النقص . فاذا تبين رغم مخالفة شفوية المرافعة فى صورة أو فى أخرى أنه لم يلحق بالطاعن ثمة ضرر ، فالطعن غير مقبول حتى مع التقرير بوقوع المخالفة فعلا .

فلا جدوى للطاعن مثلا فيما ينعاه على المحكمة من علم اطلاعها على المحسورات المطعون فيها بالتزوير اذا كان الحكم المطعون فيه قد دانه بتهمة التبديد والاشتراك فى التزوير ، والحد الأقصى لكل من الجريمتين واحد وهو الحبس لمدة ثلاث سنوات ، والمحكمة لم تحكم عليه الا بعقوبة واحدة تطبيقا للمادة ٣٢ ع (٢)

كما قضى بأنه اذا كان وجه الطعن هو أن الاوراق التى تدل على سن الزوجة المجنى عليها كانت موضوعة فى مظروف مختوم بالشمع الاخر ، وأن المحكمة لم ترفض هذا المظروف لتعلم سن الزوجة على خفيته ، وكان الطاعن لم يبين ماهية الاوراق التى يدعى بأنها كانت فيه حتى تتأكد المحكمة من قيمتها فى التدليل على ما يدعيه ، فلا جدوى من هذا الطعن ، خصوصا اذا كان الحكم المطعون فيه قد استند فى عدم بلوغ الزوجة السن القانونية الى ماقرره الطاعن نفسه فى التحقيقات . وما اعترف به فى جلسة المحاكمة من أنه يعلم بأنها دون السن القانونية (٣)

أما فيما عدا مثل هذه الصور النادرة فانه لايجوز أن يبنى حكم الموضوع على مستند لايعلم به من أخذ المستند ذللا عليه (٤) . أو أن تقضى المحكمة بالادانة فى تزوير دون أن ترفض الغلاف المغلق الذى يحتوى على المحرر المزور . فان هذا عيب جوهري (٥) وكذلك الشأن اذا فضته لأول مرة فى غرفة المدأولة ، وفى غير حضور الخصوم .

#### د - عدم تمكين الخصم أو محاميه من ابداء دفاعه :

من أهم خصائص المحاكمات فى الشرائع الحديثة تقييد المحكمة بسماع مرافعات الخصوم وافساح صدرها لوجه دفاعهم الى الحد الذى لا يتبقى لهم بعده دفاع يبدونه .

(١) راجع بحثا لنا عن « شفوية المرافعة أمام القضاء الجنائى » فى مجلة مصر المعاصرة عدد أبريل سنة ١٩٦٠ .

(٢) - نقض ١٩٥٨/١٢/٣٠ أحكام النقض س ٩ رقم ٢٧٧ ص ١١٤٨ .

(٣) - نقض ١٩٣٨/٣/٢٨ قواعد محكمة النقض ج ٢ رقم ٢٤٠ ص ١١٢٩ .

(٤) - نقض ١٩٣٣/١١/٢٧ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ١٦٨ ص ٢١٧ .

(٥) - نقض ١٩٢٩/١١/٢٨ مجموعة القواعد ج ١ رقم ٣٤٢ ص ٢٨٦ . و ١٩٥٥/٥/٣١ أحكام النقض

س ٦ رقم ٣١١ ص ١٠٦٠ و ١٩٥٧/٤/٩ س ٨ رقم ١٠٣ ص ٣٨١ .

(٦) - نقض ١٩٥٠/٥/٣٠ أحكام النقض س ١ رقم ٢٣١ ص ٧١٥ و ١٩٥١/٦/١٤ س ٢ رقم ٤٤٤ ص ١٢١٦ .

فاذا تبين أن المحكمة منعت الخصم أو محاميه من المرافعة ، أو لم تفسح صدرها لايهما الافساح المطلوب كان حكمها معيبا للاخلال بحق الدفاع .

فاذا حضر المتهم ومعه محاميه جلسة المرافعة أمام المحكمة الاستئنافية ، وحكمت هذه في الدعوى بعد أن سمعت دفاع محامي المدعى المدنى وقبل أن يبدى محامى المتهم دفاعه فإن حكمها يقع باطلا ، ويتعين نقضه لما وقع فى إجراءات المحاكمة من اخلال بحق الدفاع (١) .

واذا طلب المتهم ختم قضية قال أنها تقيده فى الدفاع ورفضت المحكمة طلبه وأصر الحاضر عنه على عدم المرافعة الا اذا ضمت القضية ، ثم رأت المحكمة أن تحكم فى الدعوى وقضت بادانة المتهم وأوردت فى أسباب حكمها ما يفيد اطلاعها على هذه القضية واتخاذها ما فيها دليلا على هذه التهمة ، فإن هذا يكون اخلالا بحق الدفاع يستوجب نقض الحكم (٢) .

ويسوى فى ذلك أن تكون الواقعة جنائية أم جنحة أم مخالفة (٣) . وكل الفارق بين نوع منها وآخر هو أنه يلزم فى الجنايات حضور محام مع المتهم والا كانت المحاكمة باطلة . أما فى الجنح والمخالفات فما دام للخصم محام فمن حقه الحضور واعطائه الفرصة الكافية لبدء دفاعه ، بحيث ينصت القاضى له فى حيدة تكفل الاقتناع به اذا كان صحيحا .

واذا كانت المحكمة قد أجلت القضية للحكم فى جنحة مع التصريح للطاعن بتقديم مذكرة فى ميعاد معين فانه يكون عليه أن يقدم مذكرته فى الميعاد المحدد ، فاذا قصر فى استعمال حقه فلا تكون المحكمة قد أخلت بحقه فى الدفاع (٤) . وعليه أن يبدى كامل دفاعه فى هذه المذكرة ، فاذا قصره على دفع من الدفوع دون التعرض للموضوع فلا يقبل منه من بعد القول بأنها أخلت بحقه فى الدفاع (٥) . وذلك ما لم يصدر من المحكمة ما يفيد أنها ستقتصر على الفصل فى هذا الدفع (٦) .

واذا أفسحت المحكمة لأطراف الخصومة المجال لاستيفاء دفاعهم ، وقررت أقفال باب المرافعة ، فالقانون لا يلزمها بإعادتها للمرافعة اذا طلب ذلك كلهم أو بعضهم . فاذا رفضت المحكمة طلب محامى المتهم فتح باب المرافعة فلا تكون قد أخلت بحقوق الدفاع (٧) .

ولا يجوز أن يبنى على سكوت المتهم أو محاميه عن المرافعة فى الجنح والمخالفات الطعن على الحكم بمقولة الاخلال بحق الدفاع ، ما دام أيهما يدعى أن المحكمة منعتة من المرافعة الشفوية فى الجلسة (٨) .

(١) نقض ١٩٢٩/١١/٢٨ مجموعة القواعد ج ١ رقم ٣٤٨ ص ٣٩٣ .

(٢) نقض ١٩٣١/٧/١٩ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ٢١٤ ص ٢٧٣ .

(٣) راجع فى تفصيل هذا الموضوع بحثا لنا عن دور المحامى فى التحقيق والمحاكمة فى مجلة مصر المعاصرة عدد يولية سنة ١٩٦٠ .

(٤) نقض ١٩٥٢/١١/٢٤ أحكام النقض س رقم ٥٦ ص ١٣٨ .

(٥) نقض ١٩٥٢/١١/٢٤ أحكام النقض س رقم ٥٦ ص ١٣٨ .

(٦) راجع نقض ١٩٥٢/١٢/٨ أحكام النقض س رقم ٤ ص ٨٠ ، ٢٠٢ ، ١٩٥٣/٤/١٣ رقم ٢٥٥ ص ٧٠١ و ١٩٥٣/٧/٩ رقم ٣٩٤ ص ١١٧٤ و ١٩٥٤/٢/١٥ س رقم ٥ ص ١١٠ رقم ٣٣٧ .

(٧) نقض ١٩٥٤/١٢/٥ أحكام النقض س رقم ٧٣ ص ٢١٥ .

(٨) نقض ١٩٣٠/١١/٦ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ٨٦ ص ٨٠ و ١٩٥٣/٥/١٩ أحكام النقض س

٤ رقم ٣١٢ ص ٨٦٤ و ١٩٥٧/١٠/٧ س رقم ٨ ص ٧٥١ .



## هـ - مخالفة إجراءات أخرى متصلة بحق الدفاع :

فضلا عن صور الاخلال بحق الدفاع التي بينها آنفا هناك صور نادرة متصلة ببعض الإجراءات الأخرى للمحاكمة . فمثلا نصت المادة ٣٨٣ على أنه لمحكمة الجنايات إذا أحييت إليها جنحة مرتبطة بجناية ، ورأت قبل تحقيقها أن لا وجه لهذا الارتباط أن تفصل الجنحة وتحيلها إلى المحكمة الجزئية .

وهذه قاعدة تنظيمية ، فلم يرتب القانون بطلاناً على علم مراعاتها ، ولم يعتبرها من الإجراءات الجوهرية المشار إليها في المادة ٣٣١ ، فإذا لم يعترض المتهم على فصل المحكمة الجنحة عن الجناية بعد تحقيق الدعوى ، فإنه لا يكون له أن يدفع ببطلان الإجراءات أمام محكمة النقض (٢).

ولكن إذا كان المتهم قد أحيل إلى محكمة الجنايات بجناية وبنحبة فقررت المحكمة فصل الجنحة عن الجناية وترافعت النيابة والدفاع على أساس الجناية ، ثم انتهت المحكمة إلى نفي هذه التهمة عنه ، ولكنها عاقبت على الجنحة التي فصلتها دون أن تلفت نظره ، فإن حكمها يكون بذلك مبنياً على الإخلال بحق المتهم في الدفاع (٣) .

وإذا قدمت لمحكمة الجنايات دعوى مشتملة على جنحة وجناية ففصلت الجنحة واقتصرت على نظر الجناية ثم استدعت بعض من كانوا متهمين بالجنحة وسمعت شهادتهم فإن ذلك لا يفسد إجراءات المحاكمة ولا يبطل الحكم (٤) .

## ضوابط المصلحة هنا :

من الواضح أن الإخلال بحق الدفاع - أيا كان سببه أو صورته - وبما يترتب من بطلان في الإجراءات يؤدي حتماً إلى القول بتوافر المصلحة في الدفع عند الطعن بالنقض . ولا ينفي هذه المصلحة سبب إلا أن يكون الحكم لمصلحة الطاعن رغم ما وقع من إجراءات من إخلال بحق الدفاع . وذلك مثلاً إذا قضى ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية . أو إذا قضى بالنسبة للمدعى بالحق المدني بطلانته .

على أن البطلان الذي يترتب بالإخلال بحق الدفاع نسبي في أغلب صورته لأنه متصل بإجراءات التحقيق بالجلسة . وقد نصت المادة ٣٣٣ إجراءات على أن الدفع ببطلان هذا النوع من الإجراءات يسقط إذا كان للمتهم محام وحصل الاجراء بحضوره بدون اعتراض منه . أما في مواد المخالفات فيعتبر الاجراء صحيحاً إذا لم يعترض عليهم المتهم ولو لم يحضر معه محام في الجلسة . وكذلك يسقط حق الدفع بالبطلان بالنسبة للنيابة العامة إذا لم تتمسك به في حينه .

وقد سبق أن بينا كيف أن سقوط الحق في الدفع بالبطلان بمجرد السكوت عنه في حينه لا يتفق إلا مع القول بأن هذا البطلان نسبي ، ويرتب بالتالي جميع آثاره .

فمثلاً لا يبدي الدفع بالإخلال بحق الدفاع في مثل الصور المتقدمة لأول مرة في النقض . وينبغي أن يكون هذا الإخلال ثابتاً في الأوراق غير محتاج تحقيقاً في

(١) نقض ١٩٥٢/١١/٢٥ أحكام النقض س رقم ٦٤ ص ١٥٩ .

(٢) نقض ١٩٥٢/١٢/٢ أحكام النقض س رقم ٧٤ ص ١٦٨ .

(٣) نقض ١٩٢٩/١/٣ مجموعة القواعد ج رقم ٨٨ ص ١٠٦ و ١٩٣٨/٦/١٣ ج ٤ رقم ٢٤١

ص ٢٦٧ (٤) ١٩٣٩/١/٢٤ ج ٤ رقم ٣٢٢ ص ٤١٨

الموضوع . وإذا كان ثابتاً في الأوراق جاز إبدؤه لأول مرة في النقض إذا تعذر إبدؤه أمام محكمة الموضوع .

ولأنّ البطلان هنا نسبي ، فالمصلحة في الدفع به غير مفترضة ، بل ينبغي أن تنبئ عنها ظروف الإخلال الذي وقع بحق الدفاع . وذلك فيما خلا أحوال قليلة متصلة بالصالح العام لا بصالح الخصوم فحسب . ومنها - على وجه خاص - الإخلال بحق الدفاع الذي يكون مصدره إهدار قاعدة إيجاب حضور محام مع كل متهم بجناية مقدمة إلى محكمة الجنايات .

ولا يتصور أن يقع هذا الإهدار صريحاً . بل يكون وقوعه غالباً في صور مستترة متعددة منها :

- ندب محام للمتهم بعد اتمام بعض إجراءات الدعوى في غيبته . كسماع الشهود قبل ندبه .

- ومنها أن يطراً عذر قهري مفاجيء للمحامي الموكل فترفض المحكمة التأجيل لهذا العذر وتندب للمتهم محامياً يترافع على الفور وبغير استعداد كاف .

- ومنها حضور محام مع المتهم غير مقرر للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية على غير ما يوجبه القانون .

- ومنها أن يترافع محام واحد عن متهمين أو أكثر في دعوى واحدة رغم ما بين مصلحتيهما من تعارض .

ومن المستقر في قضاء النقض أن قاعدة إيجاب حضور محام مع كل متهم بجناية مقدمة إلى محكمة الجنايات من النظام العام . فالمصلحة في مخالفتها مفترضة لأسبيل إلى نفيها . مهما قيل من أن المتهم لم يلحقه ضرر ما من مخالفتها . كما لو حضر مع المتهم محام تحت التمرين فالإجراءات باطلة مهما أجاد المحامي القيام بواجبه ، لأن ضرر مفترض من البطلان الذي وقع والمصلحة مفترضة في الدفع به واتخاذ وجهه بالتالي للطعن بالنقض .

ولأنّ البطلان في هذا النوع الأخير متعلق بالصالح العام فإنه يخضع من ثم لكل ضوابطه . فيجوز أن يدفع به لأول مرة في النقض ، وأن تقضى به محكمة الموضوع من تلقاء نفسها ، حتى ولو تنازل عنه من تعلق به الإجراء الباطل ، فهذا التنازل لا يقيد المحكمة كما لا يقيد صاحب الشأن . فله من ثم أن يبني طعنه على حضور محام تحت التمرين معه في الجناية ، حتى ولو كان قد قبل حضوره صراحة أمام محكمة الجنايات . ولكن يلزم على أية حال أن يتوافر شرط الصفة فيمن يبني طعنه بالنقض على وجه كهذا . والصفة تعد بحسب السائد من عناصر المصلحة ، فلا يقبل الطعن بالبطلان لهذا الوجه - أو لغيره - ألا من نفس المتهم الذي خولفت بالنسبة له الضمانات التي رسمها القانون (١) .

(١) راجع في « إيجاب » حضور مدافع على المتهم بجناية » بحثاً لنا في مجلة مصر المعاصرة عدد أكتوبر سنة ١٩٦٠ .

## الفصل الثالث

## في المصلحة

## عند البطلان في الحكم المطعون فيه

لكل محكوم عليه في دعوى جنائية مصلحة في التوصل إلى بطلان الحكم المطعون فيه . لأن هذا البطلان يفتح السبيل لاعادة محاكمته من جديد بكل فرص البراءة بعد الادانة ، أو الحكم بعقوبة خفيفة بعد عقوبة شديدة . وإذا كان نقض الحكم حاصلًا بناء على طلبه وحده ، فلا يجوز عند اعادة المحاكمة الاضرار بمصلحته على أي وجه . ولكن مصلحة الطاعن تكون مع ذلك محتملة فحسب ، وليست محققة ، إذ من المحتمل أن يقضى في المحاكمة الجديدة بنفس عقوبة الحكم المنقوض .

وفي هذا يختلف نقض الحكم لبطلان فيه ، أو في الاجراءات اثر فيه ، عن نقضه لخطأ في تطبيق قانون العقوبات ، لانه في هذه الحالة الاخيرة لا تقبل محكمة النقض طعن المحكوم عليه الا اذا كانت له مصلحة محققة من قبول طعنه ، منستفادة من قيامها بنفسها بتعديل منطوق الحكم المنقوض تعديلا في مصلحته سواء بالنسبة للعقوبة الاصلية ، أم التكميلية ، أم بالنسبة للتعويض المدني اذا كان الحكم الصادر في الدعوى المدنية محلا للطعن بدوره .

وموضوع بطلان الحكم المطعون فيه قد لا يدخل لأول وهلة في صميم بحث المصلحة في الطعن ، إذ المصلحة تكون هنا مفترضة ، أو بالأدق واضحة لاسبيل الى نفيها - ولو أنها محتملة فحسب كما قلنا . الا أنه لا غنى مع ذلك عن تناول موضوع بطلان الاحكام الجنائية - من زاوية المصلحة في الطعن ، كما تناولنا موضوع ضوابط بطلان اجراءات الدعوى على وجه عام من نفس الزاوية .

ذلك أن الطعن لا يقبل لمجرد وقوع أي خطأ في تحرير أسبابه ، والا لانقطع كل رباطه يربط بين موضوع المصلحة في الطعن وموضوع بطلان الحكم لعيب فيه . وانما نظرية المصلحة تتدخل هنا أيضا لتلعب دورا ايجابيا عظيم الاثر ، فانه ما لم يثبت الطاعن أن خطأ الحكم في أسبابه أدى الى خطأ في منطوقه ، فان طعنه يكون غير مقبول لانتفاء الجدوى منه .

وقضاء محكمتنا العليا في هذا الشأن شائع - سنعود اليه تفصيلا في حينه - وهو مضطرد على أن الحكم لا يبطل اذا أخطأ في بعض الاسباب مادام المنطوق بقي صحيحا بما بقي منها ، وعلى أن العمل الفاسد لا يبطل العمل الصحيح ما لم يكونا متلازمين يسقط أحدهما بسقوط الآخر . والسند الوحيد لهذا القضاء هو نظرية المصلحة في الطعن .

ومن هنا تجيء الصلة بين هذه النظرية وبين موضوع البطلان في الحكم المطعون فيه . وتناولها من هذه الناحية يقتضي أن نتعرض للأخطاء المختلفة التي قد تقع في تحرير الحكم المطعون فيه ، مبينين ما يؤثر منها في الحكم فيبطله بما يحول دون إمكان القول بانتفاء المصلحة في الطعن ، وما لا يؤثر منها فيه بما يسمح بعدم قبول الطعن لانتفاء هذه المصلحة ، ومع التسليم بوقوع الخطأ المدعى به .



## المبحث الاول

## المصلحة عند الخطأ في ديباجة الحكم

ديباجة الحكم أو مقدمته هي الجزء الاول منه والذي يستبق الاسباب مباشرة ، وتعد بمثابة التمهيد لها . وهي ينبغي أن تشتمل على بيانات متعددة يرجع الفقه السائد فيها - وكذلك قضاء النقض - الى المادة ٣٤٩ مرافعات التي تتطلب في الحكم بيان المحكمة التي أصدرته وتاريخ اصداره ومكانه واسماء القضاة الذين سمعوا مرافعته واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته ، وعضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية ان كان ، وأسماء الخصوم ولقابهم وصفاتهم وموطن كل منهم ، وحضورهم وغيابهم وأسماء وكلائهم ان كانوا ، ونص ما قدموه من طلبات أو دفاع أو دفع ، وخلاصة ما استندوا اليه من الأدلة الواقعية والحجج القانونية ومراحل الدعوى ورأى النيابة .

وقد نصت الفقرة الثانية من نفس المادة على أن القصور في أسباب الحكم الواقعية والنقص أو الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم ، وكذا عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروه ، وعضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية يترتب عليه بطلان الحكم .

وتميل محكمتنا العليا الى التضييق من أحوال البطلان هذه على قدر الامكان . واعتبار الكثير من الأخطاء المادية التي تقع في ديباجة الأحكام غير جسيم ولا مؤثر على صحتها . وذلك تحت ضغط الاعتبارات العملية ، وكثرة أخطاء السهو والتسرع التي يقع فيها كتاب الجلسات بسبب تعدد مسؤولياتهم وكثرة مشاغلهم ، حتى ليتمكن القول ان قضاها قد استقر في هذه الشأن على أن كل سهو أو خطأ في هذه البيانات تتجاوز عنه وتسقطه من حساب البطلان ، طالما لم ينصب على بيان جوهرى ، ولم يكن له أي اعتبار فيما انتهى اليه الحكم من نتائج .

ورغنى عن البيان أن أساس هذا القضاء هو انتفاء المصلحة من النعى على الحكم بوقوع خطأ مادي أو كتابي في ديباجته ، مادام من الثابت أن هذا الخطأ لم يؤثر في النتيجة التي انتهى اليها الحكم . كما يمكن القول أن هذا الخطأ لا ينال من قيمة الحكم متى أمكن تبرير النتيجة النهائية ، بالقدر من الديباجة الذي لم يقع فيه خطأ ولا نقص .

## أخطاء غير متصلة بمصلحة الطاعن :

ومن ذلك ما حكم به من أنه غير مؤثر في صحة الحكم اغفال اسم أحد أعضاء هيئة محكمة الجنايات كلية مادام ورد ذكره في محضر الجلسة (١) ، وكذلك الخطأ في اسم القاضي الذي أصدر الحكم في الدعوى مادام الطاعن لم يذهب في طعنه الى أن القاضي الذي أصدر الحكم في الدعوى غير الذي باشر الاجراءات (٢) ، وكذلك الخطأ في اسم وكيل النيابة مادام الطاعن لم يذهب في طعنه الى أن النيابة لم تكن ممثلة في الجلسة (٣) أو في اسم المجنى عليه مادام قد ورد عنه بيان في أسبابه (٤) أو في الاسم الصحيح لشاهد ، أو في اسم المحامي الحاضر بذكر اسم محام غيره لم يحضر

( ١ ) نقض ١٩٣٣/١١/٢٧ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ١٦٦ ص ٢١٦ .

( ٢ ) نقض ١٩١٣/٦/٢٨ الشرائع س ١ ص ٢٣ .

( ٣ ) نقض ١٩٤٣/٢/٢٢ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ١١٨ ص ٣٧٠ .

( ٤ ) نقض ١٩٥٠/١١/٣٠ أحكام النقض س ١ رقم ٩٤ ص ٢٩٠ .

كلية (١) ، أو في الخطأ في رقم القضية (٢) أو اغفال اسم المجنى عليه مادام قد ورد بعدئذ في أسباب الحكم بيان عنه (٣) .

كما قضى بأنه إذا كانت محكمة أول درجة قضت بحبس الطاعن شهرين مع الشغل مع وقف التنفيذ وورد في ديباجة الحكم الاستثنائي أن العقوبة المقضى بها ابتدائيا هي الحبس مع الشغل شهرا واحدا فقط وصدر الحكم الاستثنائي بالتأييد «فلا عبرة بعد ذلك بالخطأ المادى الواضح الذى ورد بديباجة الحكم الاستثنائي التى يحررها كاتب الجلسة بعد النطق بالحكم ، اذن أن هذا الخطأ لا تأثير له على حقيقة ما حكمت به المحكمة ، (٤) » .

وبأنه إذا كان ثابتا بأسباب الحكم أن المدعين بالحق المدنى هما اللذان رفعوا الدعوى بالطريق المباشر ، فلا يضيره أن يرد بديباجته أن النياية رفعت الدعوى ضد المتهمين ، اذ البيان المعول عليه فى الحكم هو ذلك الجزء الذى يبدو فيه اقتناع القاضى دون غيره من الاجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع (٥) .

#### الخطأ فى اسم المتهم والبيانات المتعلقة به :

اسم المتهم من الامور الجوهرية فى ديباجة الحكم . والمهم ان يرد عن المتهم من البيانات ما يكفى لتعيين الشخص المقصود بالحكم . ولذا فورود الاسم فى الديباجة يغنى عن وروده فى الاسباب أو فى المنطوق ، الا اذا تعدد المتهمون وكان لكل منهم موقفه الخاص من الدعوى ومن أسباب الحكم ومنطوقه .

لذا قضى بأن الخطأ فى تعيين المتهم المحكوم عليه لا يؤثر فيه مادام فى أسباب الحكم ما يكشف عن المتهم المقصود (٦) وبأن الخطأ فى اسم المتهم لا يعتد به ، مادامت البيانات الاخرى المذكورة فى الحكم لاتدع مجالا للشك فى شخصيته (٧) .

وكذلك الشأن اذا كان مبنى الطعن هو حصول نقص فى البيانات الاخرى المتعلقة بالمتهم والتي ترد عادة فى ديباجة الاحكام . فلا جدوى من مثل هذا الوجه ما دام أمكن التحقق من أن الطاعن هو الشخص المطلوب محاكمته . فاذا ما تحقق هذا الغرض ببعض البيانات الصحيحة الخاصة باسمه ولقبه وعمله ومحل اقامته ، فلا يكون اغفال محل الميلاد مثلا سببا لنقض الحكم (٨) ، وكذلك الشأن ايضا بالنسبة لاغفال صناعته ومحل سكنه (٩) .

#### اغفال سن المتهم :

ويبنى الطعن أحيانا على اغفال ذكر سن المتهم . وهنا أيضا ينطبق شرط المصلحة من الطعن . فما دام الطاعن لا يدعى أنه من الاحداث الذين لسنهم تأثير فى مسئوليتهم او عقابهم فلا جدوى من الطعن على الحكم بأنه لم يبين سنه (١٠) .

- (١) نقض ١٩٥١/١/٨ أحكام النقض س ٢ رقم ١٨١ ص ٤٧٦ .
- (٢) نقض ١٩٢٩/٣/٧ مجموعة القواعد ج ١ رقم ١٩٣ ص ٢٣٥ .
- (٣) نقض ١٩٥٠/١/٣ أحكام النقض س ١ رقم ٩٤ ص ٢٩٠ .
- (٤) نقض ١٩٥٤/١٢/٦ أحكام النقض س ٦ رقم ٨١ ص ٢٤٠ .
- (٥) نقض ١٩٥١/١٠/٢٢ أحكام النقض س ٣ رقم ٤٠ ص ٩٧ .
- (٦) نقض ١٩٣٧/٤/١٩ مجموعة القواعد ج ٤ رقم ٧٢ ص ٦٦ .
- (٧) نقض ١٩٤٩/١٠/١٧ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٣٠٠ ص ٣٥٢ .
- (٨) نقض ١٩٤٣/٦/٢٤ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ١٩٠ ص ٢٥٦ .
- (٩) نقض ١٩٥٦/٣/٥ أحكام النقض س ٧ رقم ٨٧ ص ٢٨٤ و ١٩٥٦/٣/٦ رقم ٩٤ ص ٢١٢ .
- (١٠) نقض ١٩٥٦/٦/٤ رقم ٢٣٣ ص ٨٤٢ .
- (١٠) نقض ١٩٤٧/١٢/٨ قواعد محكمة النقض ج ٢ رقم ٢٤٥ ص ١١٣٠ و ١٩٤٨/١٢/٢٨ رقم ٢٤٦ ص ١١٣٠ .

لذا قضى بأنه لا تأثير لاغفال المحكمة ذكر سن المتهم اللهم الا اذا كانت الجريمة التي يحاكم من أجلها مما يمكن أن تتأثر عقوبتها وجوبا بصغر سن المتهم ، أو كان هناك احتمال لتطبيق المادة التي تحرم محاكمة من لم يبلغوا السابعة من عمرهم (١) أو على حد تعبير قضاء آخر ان عدم ذكر سن المتهم في الحكم لا يبطله مادام هو لا يدعى أنه غير أهل للمسئولية الجنائية ، أو أنه قد حرم بسبب عدم ذكر سنه من ضمانات قانونية خاصة بسن المتهم (٢) . أما تقرير سن المتهم في حد ذاته فهو مسألة موضوعية فلا تقبل المجادلة في شأنها لأول مرة أمام محكمة النقض (٣) .

### الخطأ في صيغة التهمة :

من أهم البيانات التي ترد في ديباجة الحكم صيغة التهمة ، أي وصفها القانوني والمادة أو المواد المنطبقة عليها بحسب قيد النيابة ووصفها لها ، أو جهة الاحالة اذا كانت هذه الاخيرة قد أجرت ثمة تعديل في الوصف أو القيد .

واذا وقع خطأ في هذا البيان أو نقص فالاصل أنه لا يبطل الحكم الا اذا أدى الخطأ الى ابهام للتهمة المحكوم فيها عن المتهم المحكوم عليه . ومصلحة الطاعن تكون حينئذ متوافرة اذ من حقه ازالة هذا الابهام الذي من شأنه أن يحول دون امكان المحكمة العليا مراقبة الحكم في صحة تطبيقه على الواقعة التي أدان الطاعن عنها ، بما في ذلك تقدير العقوبة التي قضى بها .

فالتجهيل في بيان صيغة التهمة مبطل للحكم . ومن ذلك أن يقضى بالحكم بعقوبة شخص اتهم بالاشتراك في سرقة جملة عقود فلا يبين حقيقة التهمة الموجهة الى الشخص المذكور ان كانت اشتراكا في سرقة عقد واحد أو أكثر ، ولا ماهية هذا العقد أو تلك العقود . فإن مثل هذا الحكم يكون فاسدا متعينا نقضه (٤) .

وتتوافر المصلحة في الطعن أيضا اذا بين الحكم المطعون فيه بعض التهم الموجهة الى المتهم بيانا كافيا ، لكنه أبهم بيان تهم أخرى مسندة اليه ، ولم يقض بعقوبة مستقلة عن التهم المبهمه ، بل عاقبه عليها وعلى التهم المبينة بعقوبة واحدة ، وكان من غير المقذور مع هذا التوحيد في العقوبة معرفة ما يصيب المتهم من مقدارها عن التهم المبينة ، وما يصيبه منه عن التهم المبهمه ، فالضرورة الناشئة عن عدم امكان التجزئة تقتضي نقض الحكم برمته فيما يتعلق بالتهم جميعا واعادة المحاكمة بشأنها (٥) .

وكذلك الشأن أيضا اذا ذكرت التهمة بالحكم الاستثنائي بصيغة مخالفة للصيغة التي ذكرت بها في الحكم الابتدائي ، ثم تأيد الحكم الابتدائي لاسبابه ، فإن الحكم الاستثنائي يكون خاليا من الاسباب المستوجبة للعقوبة ، ويوقع من جهة أخرى اللبس الشديد في حقيقة الافعال التي عوقب الطاعن عنها ، ويتعين إذن نقضه (٦) .

لكن بما أنه صيغة الاتهام تعد جزءا من الحكم فلذا تكفي الاحالة اليها في بيان الواقعة (٧) ، حين لا تجوز الاحالة في هذا الشأن الى وصف النيابة للواقعة كما هو

- ( ١ ) نقض ١٩٣٠/٣/٦ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ٧ ص ٣ .
- ( ٢ ) نقض ١٩٢٩/٤/١١ مجموعة القواعد ج ١ رقم ٢٢٦ ص ٢٦٧ .
- ( ٣ ) نقض ١٩٥٥/١/١٠ أحكام النقض س ٦ رقم ١٣١ ص ٣٩٧ .
- ( ٤ ) نقض ١٩٢٩/١/١٧ مجموعة القواعد ج ١ رقم ١٢٤ ص ١٤٦ .
- ( ٥ ) نقض ١٩٢٩/١١/٢٨ مجموعة القواعد ج ١ رقم ٣٤٠ ص ٢٨٥ .
- ( ٦ ) نقض ١٩٣٣/٣/٢٧ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ١٠١ ص ١٥٣ .
- ( ٧ ) نقض ١٩٤٤/١٠/١٦ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٣٧٣ ص ٥١٣ .



وارد مثلاً في محضر التحقيق (١) ولا إلى ورقة التكليف بالحضور إذ يجب أن يكون الحكم بذاته مظهراً للواقعة التي عاقب المتهم عليها والا كان باطلاً (٢) .

### اغفال تاريخ الحكم أو المحكمة التي أصدرته :

ينبغي أن تحمل ورقة الحكم تاريخ إصداره والا بطلت لفقدائها عنصراً من مقومات وجودها قانوناً كورقة رسمية . وبطلانها يستتبع بطلان الحكم ذاته لاستحالة استناده إلى أصل صحيح شاهد بوجوده بكامل أجزائه مثبت لمنطوقه وأسبابه (٣) . إلا أن مجرد الخطأ المادي في ذكر تاريخ صدور الحكم أمر لا يبطله (٤) .

ومتى كان الحكم الاستثنائي قد قضى بتأييد الحكم المستأنف للأسباب الواردة به ولأسباب أخرى أضافها ، وكان يبين من الإطلاع عليه وعلى الحكم المطعون فيه خلوها من بيان المحكمة التي أصدرتها ، فإن اغفال هذا البيان الجوهرى يؤدي إلى الجهالة ويجعل الحكم كأنه لا وجود له (٥) .

ولكن محضر الجلسة يكمل الحكم في استيفاء النقص الحاصل في ديباجته ، لعدم إثبات جميع أعضاء الدائرة التي أصدرت الحكم ، عند قيام عدم الادعاء بأن أحدهم لم يسمع المرافعة في الدعوى (٦) .

أما عند الادعاء بذلك فإن المحكمة تبطل ويقع بطلانها من النظام العام لعدم صحة تشكيل المحكمة ( م ٣٣٢ إجراءات ) بغير بحث في مدى تعلق مصلحة الطاعن بتشكيلها على نحو أو آخر ، مادامت المصلحة العامة تقتضى أن يكون تشكيل المحاكم مطابقاً لما زاده الشارح . بل لمحكمة النقض عندئذ أن تنقض الحكم المطعون فيه من تلقاء نفسها ، ولو لم يثر الطاعن اعتراضاً ما على تشكيل تلك المحكمة ولم تتعلق له مصلحة ما لهذا التشكيل ، أية كان مدى مخالفته للقانون .

( يتبع )

( ١ ) نقض ١٩٣٢/١٢/١٢ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ٥٥ ص ٦٠ .  
 ( ٢ ) نقض ١٩٣٠/١٢/٤ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ١٢١ ص ١٣٦ و ١٩٤٧/١٢/٨ ج ٧ رقم ٤٣٩ ص ٤١٠ .  
 ( ٣ ) نقض ١٩٥١/٦/٤ أحكام النقض س ٢ رقم ٤٣٦ ص ١١٩٦ و ١٩٥٤/٢/٨ س ٥ رقم ١٠٥ ص ٣٢٣ و ١٩٥٧/١١/٢٥ س ٨ رقم ٢٥٣ ص ٩٢٤ .  
 ( ٤ ) نقض ١٩٤٨/٤/٢٩ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ١٤٨ ص ١٣٦ .  
 ( ٥ ) نقض ١٩٥٧/١١/٥ أحكام النقض س ٨ رقم ٢٣٦ ص ٨٧٠ .  
 ( ٦ ) ١٩٥٨/٢/٩ أحكام النقض س ٩ رقم ٢٥٧ ص ١٠٦٤ .

## تعليقات على الأحكام

هل تختص المحاكم الجنائية - بعد صدور قانون  
التأمين الإجباري من المسؤولية عن حوادث السيارات بنظر  
الدعوى المدنية التي يرفعها المضرور ضد شركة التأمين  
للككتور سعد واصف الخطي

أصدرت محكمة النقض - الدائرة الجنائية - حكماً حديثاً في ٢١ فبراير سنة  
١٩٦١ (١) بعدم اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية التي يرفعها المضرور  
ضد شركة التأمين .  
وجاء في حشيات هذا الحكم : -

« ولما كان الاصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع الى المحاكم المدنية وانما  
باح القانون استثناء في المادة ٢٥١ من قانون الاجراءات الجنائية رفعها الى المحكمة الجنائية  
متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر للمدعى من  
الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، أى أن يكون طلب التعويض ناشئاً مباشرة عن  
الفعل الخاطئ المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية المنظورة فاذا لم يكن كذلك  
سقطت هذه الاباحة وكانت المحاكم الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية ، ومتى  
تقرر أن هذه الاجازة مبناهما الاستثناء فقد وجب أن تكون ممارستها في الحدود التي  
رسمها القانون ويكون توزيع الاختصاص على هذا النحو من النظام العام لتعلقه بالولاية  
لما كان ذلك وكانت المادة ٢٥٣ اجراءات اذ نصت على أنه يجوز رفع الدعوى  
المدنية أيضاً على المسئولين عن الحقوق المدنية عن فعل المتهم واذا جاء بفقرتها الاخيرة :  
« ولا يجوز أمام المحاكم الجنائية أن ترفع دعوى الضمان ولا أن يدخل في الدعوى غير  
المدعى عليهم بالحقوق المدنية والمسئولين عن الحقوق المدنية » فقد دلت على أنها قصدت  
بالمسئولين مدنيا الاشخاص المسئولين قانوناً عن عمل غيرهم كالذين تناولتهم المادتان  
١٧٣ ، ١٧٤ من القانون المدني ، وأساس مسئولية هؤلاء ما افترضه القانون في حقهم  
من ضمان سوء اختيارهم لتابعيهم أو لتقصيرهم في واجب الرقابة لهم أو لمن تحت  
رقابتهم بمقتضى القانون أو الاتفاق وليست شركة التأمين الطاعنة من بين هؤلاء . ذلك  
أن مسئوليتها تقوم على أساس آخر هو الالتزامات الناشئة من عقد التأمين المبرم بينهما  
وبين المتعاقد معها ، أما الفعل الضار فهو لا يعتبر في هذه الصورة سبباً مباشراً لمطالبة  
الشركة بالمضرب لا يطالب شركة التأمين بتعويضه عن الفعل الضار بل يطالبها بتنفيذ  
عقد التأمين وأذن فكل نزاع يقوم حول هذا العقد هو نزاع يتعلق بالمسئولية العقدية  
ومثله لا اختصاص للمحاكم الجنائية بنظره اذ أن محله المحاكم المدنية ولا يرد على ذلك  
بما أورده القانون رقم ١٩٥٥/٤٤٩ بشأن السيارات وقواعد المرور من وجوب تقديم  
وثيقة تأمين مالك السيارة صادرة من إحدى هيئات التأمين التي تراول عمليات التأمين  
ففي مصر عن مدة الترخيص جاء به القانون ١٩٥٥/٦٥٢ بشأن التأمين الاجباري من  
النص على حق المضرور المباشر قبل شركة لتأمين فيما يتعلق بالتعويض المحكوم به  
قضائياً ، ما أورده هذا النصوص لم يغير من أساس المسئولية العقدية لشركة التأمين

( ١ ) صدر هذا الحكم في القضية رقم ٣٠/١٩٧٢ ق دائرة الاساقفة المستشارين مصطفى  
كامل والسيد عفيفي وتوفيق الخشن وعبد الحليم البيطاش ومحمود اسماعيل . ولم ينشر هذا الحكم  
بعد وقد تولى الدفاع عن شركة التأمين الاستاذ العميد الدكتور محمد مصطفى القلبي المحامي .

وهو لم يمس اختصاص المحاكم الجنائية بالنسبة الى دعاوى التعويض بل ظل هذا الاختصاص في حدوده السابقة وكل ما جدم من أمر في هذا الخصوص هو تخويل المضرور مقاضاة شركة التأمين مباشرة بالتعويض دون حاجة الى استعمال حق مدينه في الرجوع عليها ، على أن يكون رفع الدعوى أمام محكمة المختصة أصلاً وهي المحكمة المدنية . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد قضى باختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية المرفوعة على شركة التأمين باعتبارها مسئولة عن حقوق مدنية على أساس القانون رقم ١٩٥٥/٦٥٢ وكانت الدعوى على هذا الوجه محمولة على سبب غير الجريمة المطروحة أمامها ، فانه يكون قد أخطأ في القانون ويتعين لذلك نقضه بالنسبة الى الطاعنة الثانية (شركة التأمين) والقضاء بعدم اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية قبلها والزام المطعون ضدهم بالمصروفات . »

وقد صدر هذا الحكم في ظل قانون التأمين الاجباري من المسئولية عن حوادث السيارات وفي خصوص واقعة خضعت لاحكام هذا القانون .

وبهذا الحكم أرسنت محكمة النقض مبدأ كانت قد قررت من قبل ، وقبل صدور قانون التأمين الاجباري واستقرت أحكامها عليه اذا كانت قد أصدرت حكماً في ١/٢/١٩٥٥ جاء به : « ان الدعوى المدنية ضد شركة التأمين لا تكون مقبولة أمام المحاكم الجنائية طبقاً للفقرة الأخيرة من المادة ٢٥٣ من قانون الاجراءات الجنائية لان الأساس الذي ينبني عليه اختصاص شركة التأمين أو تدخلها إنما هو أساس تعاقدي مرده الى عقد التأمين وهي علاقة مدنية محضة لا رابطة بينها وبين الجريمة المسندة الى المتهم على خلاف الأساس الذي ينبني عليه دعوى التعويض أمام المحاكم الجنائية لان هذا الأساس هو المسئولية التقصيرية الناشئة عن الجنحة أو شبهة الجنحة ، (١) »

وكانت أيضاً قد أصدرت حكماً في ١٩٥٤/١/٥ (٢)

وجاء بهذا الحكم « ان الاصل في دعاوى الحقوق المدنية ان ترفع الى المحاكم المدنية وانما أباح القانون استثناء رفعها الى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية وكان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية فاذا لم يكن الضرر ناشئاً عن هذه الجريمة بل كانت نتيجة لفعل آخر سقطت تلك الإباحة وكانت المحكمة الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية . »

وبهذه الاحكام جميعاً ، سواء ما صدر منها قبل قانون التأمين الاجباري أو بعده - وقعت محكمة النقض على الموقع الصحيح من القانون وأرسنت مبدأ متفقاً كل الاتفاق مع قواعد القانون ونصوصه .

والمفروض في ظل التشريع الحالي - وبعد أن وضعت المحكمة العليا المبدأ القانوني -

( ١ ) حكم محكمة النقض في ١٩٥٥/٢/١ في القضية رقم ٢٤/١٩٤٥ ق منشور في مجموعة أحكام محكمة النقض السنة السادسة ص ٤٨٢ مبدأ رقم ١٦٠ وانظر تعليقا لنا على هذا الحكم في عدد مجلة المحاماه السنة .

( ٢ ) حكم محكمة النقض في ١٩٥٤/١/١٥ في القضية رقم ٢٣/٢٠٩٨ ق مجموعة المكتب الفني الدائرة الجنائية السنة ٥ عدد ٢ .



أن تستقر أحكام محاكم أيل درجة وثاني درجة على نحو لا يختلف مع المبدأ الذي قرره محكمة النقض (١) .

وفي فرنسا يمتنع على المصاب امتناعا تاما أن يخاصم المؤمن بالدعوى المباشرة أمام المحاكم الجنائية ذلك لأنه وطبقا للمادة ٧٤ من قانون العقوبات والمادة ١٨٢ من قانون الاجراءات الجنائية لا يمثل أمام المحكمة الا المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية نتيجة للفعل الضار .

وقد عدت المادة ١٣٨٢ وما بعدها من القانون المدني الفرنسي المسؤولين عن الحقوق المدنية وليس من بينهم المؤمن .

وقد استقرت أحكام محكمة النقض الفرنسية على عدم اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية التي يرفعها المضرور ضد المؤمن (٢) .

(١) أنظر في اضطراب أحكام هذه المحاكم بعد صدور قانون التأمين الاجباري ، حكم محكمة القاهرة الابتدائية منعقدة بهيئة جنح مستأنفة - دائرة مصر القديمة بتاريخ ٢٤/٢/٦٠ في القضية رقم ١٠١١/١٩٥٩ جنح مستأنفة مصر وجاء بهذا الحكم « ان الثابت من مطالعة نصوص القانون رقم ٦٥٢/١٩٥٥ انه جُمِلَ مسئولية شركة التأمين مباشرة قبل المضرور . ومن ثم لا تكون مسئوليتها مبنية على عقد بينهما وبالتالي لا تعتبر دعوى ضمان ومتى كان الامر كذلك فان القانون المذكور يكون قد استحدث نوعا من المسئولية المباشرة ومثلها في هذه الحالة كمثل مسئولية التبوع وحارس الحيوان والبناء اذ انهما تستمد أساسهما من الحق في تعويض الضرر الذي أصاب المضرور وهو ما لا يمتنع على المحكمة الجنائية الفصل فيه ، وبذلك يكون الدفع المبدى من شركة التأمين في غير محله ويتعين رفضه .

وانظر عكس هذا الحكم ، ما حكمت به محكمة القاهرة الابتدائية منعقدة بهيئة جنح مستأنفة - دائرة مصر الجديدة ١٢/١٢/١٩٦٠ في القضية رقم ١٥٣٦/١٩٦٠ جنح مستأنفة مصر دائرة القضاء محمد عبد المنعم وجمال الرفاعي ومصطفى شومان وجاء بهذا الحكم :

« وحيث ان المحاكم الجنائية لا تختص الا بنظر الدعوى الجنائية ، ولكن استثناء من هذا الأصل خولها المشرع اختصاصا في نظر الدعوى المدنية حين تكون تابعة للدعوى الجنائية للحكم بالتعويض اذا كان الضرر ناشئا عن الفعل الضار وهو الجريمة وحرم رفع دعوى الضمان أمام هذه المحاكم أو ادخال غير المدعى عليهم بالحقوق المدنية والمسئولين عن الحقوق المدنية في الدعوى المنظورة أمامها .

وحيث أن عقد التأمين هو عقد بمقتضاه يضمن المؤمن للمؤمن له الاضرار الناشئة عن رجوع الغير عليه بدعوى المسئولية ، ومن ثم فان الدعوى التي تلتزم بمقتضاها شركة التأمين بالتعويض الذي حكم به على المؤمن له تكون من دعاوى الضمان التي أساسها عقد التأمين لا الفعل الضار وهو الجريمة ومن ثم فلا تختص المحاكم الجنائية بنظرها .

وحيث أنه يتبين مما تقدم ان الدفع بعدم الاختصاص المقدم من شركة التأمين في محله فانه يتعين إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به ضد شركة التأمين والحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى المدنية قبل الشركة .

( هذان الحكمان غير منشورين وقد ضلوا في عام واحد )

(٢) حكم محكمة النقض الفرنسية - الدائرة الجنائية ٢٦/١١/١٩٥٧ منشور في المجلة العامة للتأمين البري ص ١٠٥ العدد الاول سنة ١٩٥٨ وتعليق اندريه بيسون على الحكم والذي يبدى فيه دهشته من أن حكم محكمة الاستئناف ذهب الى الرأي العكسي الذي يعطى اختصاصا في هذا الصدد . ولم نثر على أحكام من محكمة النقض بعد هذا الحكم دليل على استقرار المبدأ .

وحكم محكمة استئناف نيم Nimes في أول يولية سنة ١٩٥٥ منشور في المجلة المسماة للتأمين البري ١٩٥٥ ص ٢٩٣ وتعليق اندريه بيسون .

وكذلك حكم محكمة النقض الدائرة الجنائية في ١٠ يولية ١٩٣٢ وحكم محكمة دراي في ٢٥ ابريل سنة ١٩٤٢ منشوران في دائرة معارف دالوز الجزء الاول سنة ١٩٥١ ص ٣١٣ فقرة ١٥٣ وكذلك في جوديس كلاسير - مسئولية جزء ٢ ) .

وجاء بهذه الاحكام : « La compagnie d'assurance ne peut être citée devant le juge répressif en même temps que son assuré. En effet, devant les tribunaux répressifs l'art. 74 pénal ne permet d'assigner comme responsables que les personnes limitativement visés par l'art. 1382-1380. Code Civil. »

كما أن الفقه الفرنسي متفق تماما مع ما استقرت عليه أحكام المحاكم (١).

\*\*\*

هذا وقد دافعنا في رسالتنا عن الرأي القائل بعدم اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية التي يرفعها المضرور ضد شركة التأمين باعتبار أن هذا الرأي يعتبر تطبيقا سليما وصحيحا لنصوص القانون (٢).

ولكننا قلنا أن مبدأ عدم إمكان اختصاص المؤمن أمام محكمة الجنح لا ينبغي أن يمر هكذا دون أن نقف عنده نقاشه ، ذلك لأن هذا المبدأ يباعد بين المضرور والحماية التي ننشدها له ، ويعطل حصوله على حقه ويضطره إلى معاودة الاجراءات في مواجهة المؤمن أمام المحاكم المدنية .

وقد اثبت الواقع العملي صدق قولنا ، ذلك أنه إذا وقعت الواقعة ، وقدمت النيابة العامة المتهم إلى المحكمة الجنائية فان المضرور وبالنسبة إلى دعواه المدنية المباشرة قبل المؤمن يكون أمام واحد من ثلاثة طرق :-

١ - أما أن يرفع دعواه أمام المحكمة الجنائية وهذه مستحکم بعدم اختصاصها طبقا لنصوص التشريع ولما استقرت عليه أحكام محكمة النقض .

٢ - وأما أن يرفع دعواه أمام المحكمة المدنية وهذه مستحکم بإيقاف الفصل في الدعوى المدنية حتى يفصل في الدعوى الجنائية ، تطبيقا لمبدأ أن الجنائي يوقف المدني

٣ - وأما أن يسكت إلى حين الفصل في الدعوى الجنائية ثم يرفع دعواه المدنية أمام المحكمة المدنية .

وكل هذه الطرق لن تؤدي بالمضرور إلى الحماية العاجلة التي كانت طابع قانون التأمين الاجباري ، ليس فحسب بل كانت الهدف الاول الذي من أجله صدر قانون التأمين الاجباري من حوادث السيارات ، ونستطيع أن نلمس تلك الحماية فيما يأتي :-

أولا : منح القانون في المادة الخامسة منه ، المضرور دعوى مباشرة *action directe* قبل المؤمن ليجنبه مساوئ الدعوى غير المباشرة *action oblique* ، تلك المساوئ التي تتمثل في مشاركة باقي دائني المؤمن له مع المضرور في حصيلة حكم التعويض إذ يتخسب أحكام الدعوى غير المباشرة يضاف التعويض إلى ذمة المؤمن له المالية ويدخل في الضمان العام للمؤمنين ، وقد يكون المؤمن له معسرا فيتعرض المضرور إلى أن تنتقص حقوقه ، وتتمثل في ضرورة اثبات ان عدم مباشرة مدين المضرور ( المؤمن له ) لدعواه قبل مدين مدينه ( المؤمن ) يترتب عليها اعساره أو زيادة اعساره (المادة ٢٣٥ فقرة ٢ مدني ) .

نقول حمى المشروع المضرور من الالتجاء إلى الدعوى غير المباشرة ومنحه حقها مباشرا *droit propre* يخوله دعوى مباشرة يختص بحصيلتها وحده دون أن يشاركه في هذه الحصيلة دائن آخر للمؤمن له ، وفي نفس الوقت وفز عليه جهدا ووقتا طويلا كان عليه أن يسلكه في سبيل اثبات اعسار مدينه أو زيادة اعساره ، لو لم تكن له هذه الدعوى المباشرة .

(١) رؤى وشارفانية ص ٤٤٨ ، وبول سيميان ص ١٠٨ فقرة ١٤٩ ، وريمون هبلج ص ٩٤ من مؤلف جان بيدود ، وبيكارويسون ١٩٥٠ .

(٢) هذا وسالتصا في التأمين لمن المسئولية دراسة في عقد النقل الهري ص ١٩٥٨ ص ٤٤٦ وما بعدها .

ثانيا : حمت المادة ١٩ من القانون ، المضرور من الدفع التي للمؤمن قبل المؤمن له ، ونصت صراحة على أن أي دفع للمؤمن له لا يمس بحق المضرور قبله ، وعلى ذلك فإذا خالف المؤمن له شروط التأمين أو أخل بالواجبات والقيود المفروضة عليه ، أو أدلى ببيانات خاطئة أو كاذبة عند التعاقد ، أو شدد المخاطر ، فليس للمؤمن أن يحتج على المضرور بأي دفع من الدفع التي تحمي حقه ازاء هذه المخالفات وما عليه الا أن يدفع للمضرور ، وبعد ذلك يرجع على المؤمن له بما دفعه .

#### والسؤال بعد ذلك ...

ما معنى أن يحمي المشرع المضرور ويمنحه حقا مباشرا قبل المؤمن ، خالصا من كل دفع ، ويمنحه دعوى مباشرة يمارس بها هذا الحق ، ويوفر له بها وقتا وجهدا ما كان له أن يوفره لو أن المشرع تركه فريسة للقواعد العامة في القانون ... ما معنى أن يوفر المشرع للمضرور كل هذه الحماية ، وفي نفس الوقت يتركه وقتا طويلا ولا محكمة يلجأ إليها ليمارس امامها دعواه بهذا الحق ؟

ليس معنى هذا أن المشرع يمنح الحماية للمضرور بنص خاص في قانون خاص هو قانون التأمين الاجباري ، ثم يحبسها عنه بنص عام في قانون عام هو قانون الاجراءات الجنائية ١٩.

لاشك انه وقد امتنع على المضرور بحسب القواعد العامة في القانون ان يمارس دعواه قبل المؤمن امام المحاكم الجنائية ، فان عليه ان يتربص بالدعوى العمومية حتى تنتهي ، ثم بعد ذلك يرفع دعواه المدنية امام المحكمة المدنية وهذا امر بالغ منتهى الخطورة ، لانه سيعرضه ، اذا تراخى الفصل في الدعوى الجنائية ابتدائيا واستثنائيا اكثر من ثلاث سنوات الى تقادم دعواه ، بالتقادم الثلاثي (١) .

ولن يقطع هذا التقادم الا ان ينبه المضرور على المؤمن بالدفع والا ان يرفع المضرور الدعوى امام المحكمة الجنائية ليحكم فيها بعدم الاختصاص ، طبقا للمادة ٣٨٢ مدني التي تنص على أن رفع الدعوى امام محكمة غير مختصة يقطع بالتقادم ، ويكون رفع الدعوى في هذه الحالة ليس مقصودا به الحصول على الحق الذي تحميه الدعوى ، وانما لمنع سقوط الحق !!

وهذه نتيجة - الى جانب انها تكلف المضرور ضررا ماليا ، هو رسم الدعوى فوق الضرر الذي لحق به من الحادث - فانها تنبوعن الدوق القانوني السليم .

كما لا يقطعه الا ان يرفع المضرور الدعوى المدنية امام المحكمة المدنية لتوقف ، حق . يفصل في الدعوى الجنائية (٢) .

وفي كل الاحوال ، سيمتدح حصول المضرور على حقه ، الامر البالغ الخطورة بالنسبة اليه .

(١) تنص المادة ٥ فقرة اخيرة من قانون التأمين الاجباري على أن دعوى المضرور قبل المؤمن تخضع للتقادم المنصوص عليه في المادة ٧٥٢ من القانون المدني ، وهذه تنص على تقادم ثلاثي ( تبدأ من وقت وقوع الحادثة المنشئة للحق ) .

(٢) وقارن الامتياز الدكتور السنهوري في الوسيط جزء ٢ ص ١٠٨٥ وما بعدها فقرة ٦٢٥ تحت عنوان ( أسباب وقف التقادم التي ترجع الى ظروف مادية ) وباعتبار ان احتياط الدعوى المدنية بالدعوى الجنائية أحد هذه الأسباب ، مشيرة المادة ١٧٢ مدني حيث يقول : لا نتردد في القول بأن سريان التقادم =



هذا الى جانب ضرورة تواجد المضرور امام محكمة الجنج مدعيا بالحق المدني ،  
ليحافظ على حقوقه أمام هذه المحكمة باعتبار أن الحكم الجنائي يعتبر خطأ دفاعيا أول  
بالنسبة اليه .

ومن أجل هذا فاننا نرى ضرورة تدخل المشرع وبنص صريح في قانون التأمين  
الاجباري يسمح بجواز اختصاص المضرور للمؤمن أمام محكمة الجنج . وذلك توفيراً  
للجهد والوقت ، ابتغاء للعدالة السريعة .

وقد يرد على هذا بأن التوسع في اختصاص المحاكم الجنائية والسماح للمضرور  
بان يرفع امامها دعواه المدنية التي تنبع من عقد التأمين قد يعطل الفصل في الدعوى

= بالنسبة الى الدعوى المدنية يقف طوال المدة التي دامت فيها المحاكم الجنائية ، ولا يعود التقدم الى  
السريان الا عند صدور الحكم النهائي بإدانة الجاني أو عند انتهاء هذه المحاكمة بسبب آخر ، ذلك  
ان من حق المجنى عليه أن يختار الطريق المدني دون الطريق الجنائي في دعواه المدنية بالتعويض  
فاذا احتار هذا الطريق وقف النظر في دعواه المدنية أثناء نظر الدعوى الجنائية لأن الطريق الجنائي  
يوقف الطريق المدني

فهناك اذن سبب لوقف سريان التقدم في حق الدعوى المدنية ، وهو سبب ما نرى اذ ان قانون  
يمنع نظر الدعوى الجنائية - ويترتب على ذلك أن المجنى عليه يستطيع أن يرفع دعواه المدنية بالتعويض  
امام المحاكم المدنية بعد انتهاء المحكمة الجنائية ، ولا تكون هذه الدعوى المدنية قد تقدمت لان التقدم  
في حقها يكون قد وقف سريانه طوال المدة التي دامت فيها المحاكمة الجنائية .

وفي تقديرنا :

أولاً : ما ذكره الاستاذ الدكتور السنهوري خاصة بالمادة ١٧٢ مدني لا ينطبق على دعوى  
المضرور المباشرة التي يرفعها ضد المؤمن استنادا الى اادة ٥ من قانون التأمين الاجباري ذلك لان المادة  
١٧٢ انما اتت بحكم في السقوط بالتقادم ، خاص بدعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع ،  
بينما دعوى المضرور ضد المؤمن ليست دعوى ناشئة عن انعمل غير المشروع وانما هي دعوى ناشئة عن احدث  
واذا كانت تتقدم بالتقدم الثلاثي ، فهذا ليس وفقا للمادة ١٧٢ بسبب انها ناشئة عن الفعل الضار .  
وانما وفقا للمادة ٥ التي تحيل الى اادة ٧٥٢ بسبب أنها تنبع من عقد التأمين .

ثانياً : ينبغي أن يعتبر المانع من الفصل في الدعوى موقفا لسريان التقدم ، اذ أن المحكمة في هذه  
الحالة لا تحكم بعدم قبول الدعوى لوجود مانع من انفصل فيها أو تحكم بعدم جواز نظر الدعوى لوجود  
مانع من الفصل فيها ، وانما المحكمة تنص على للدعوى باعتبارها مقبولة وجائزة وكل ما في الامر توقف الفصل  
فيها الى حين الفصل في الدعوى الجنائية ، والايقاف هنا لا يعدو أن يكون صورة من صور التأجيل الى  
أجل مسمى بالفصل في الدعوى الجنائية ، والامر لا يتعلق بمانع قانوني أو بسبب قانوني يمنع  
من رفع الدعوى أو المطالبة بالحق حتى يوقف سريان التقدم وانما الدعوى مقبولة ويترتب على ذلك أن  
تكون المطالبة قائمة ، وكل ما في الامر هو ان الدعوى تؤجل حتى يفصل في الدعوى الجنائية ، والمادة  
٣٨٢ مدني صريحة في أن التقدم لا يسرى كلما وجد مانع من المطالبة ، لمانع من الفصل في الدعوى

هذا والفهم من المذكرة الايضاحية للمادة ٣٨٢ مدني ان المقصود بالمانع المادي أو الادبي من المطالبة  
الوقف لسريان التقدم هو الحرب وحالة الاحكام العرفية والاسروصلة الزوجية . والخدمة ، وقد ذكرت هذه  
الامثلة لا على سبيل الحصر وانما على سبيل المثال ، والتوسع في التمثيل للموانع يجب أن يكون من  
نوع الامثلة التي ضربها المشرع .

ثالثاً : تنص المادة ٧٥٢ مدني صراحة على أن مدة التقدم الثلاثية تبدأ من وقت حدوث الواقعة التي  
تولدت عنها الدعوى ، ولا شك ان وقت بدأ ميعاد التقدم كان تحت ناظري المشرع وهو يوضح المادة ٥ من  
قانون التأمين الاجباري ، وكان المشرع على علم بأنه يستتبع رفع الدعوى المدنية على المؤمن أمام محكمة الجنج  
لعدم الاختصاص ، وإن رفع الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية سيضطدم بمبدأ ان الجنائي يوقف المدني  
كل هذا كان تحت ناظري المشرع ومع ذلك لم ينص على أن ميعاد التقدم يبدأ من تاريخ صدور الحكم  
الجنائي نهائيا ، وانما نص على أنه يبدأ من تاريخ الواقعة المنشئة للدعوى . ولا معنى لان ينص المشرع  
صرحة في قانون خاص على موعد معين لبدء سريان التقدم ، وفي نفس الوقت يكون هذا الميعاد  
موقوفا سريانه بنصوص عامة في القانون ، لامتني لهذا أن يكون عبثا من المشرع ، والمفترض  
أن المشرع منزعه عن العبث .

رابعاً : التقدم الثلاثي ، تقدم قضير ، وكان مرغيا وملحوظا من المشرع نظرا لدقة وحساسية مركز  
الخصوم في عمليات التأمين . فاذا كان المشرع قد وضع موعدا لبدء التقدم في قانون خاص ، وسمحنا  
نحن لانفسنا باعتبار هذا الموعد ، موقوفا سريانه بحكم القانون العام ، فاننا بذلك لانعطل نصا خاصا  
فحسب ، بل نصل الى وضع قريب من التقدم الطويل .

الجنائية التي يحرمها المشرع ونظرا لاتصالها بالنظام العام على ان يفصل فيها بسرعة ، ولكننا لانرى فى هذا التوسع فى الاختصاص بمعطل للفصل فى الدعوى الجنائية اذ للقاضى الجنائى ان يوائم بين مصلحة المضرور الخاصة ، والمصلحة العامة فى الفصل فى الدعوى الجنائية ، فاذا رأى ان الفصل فى الدعوى المدنية سيعطل الفصل فى الدعوى الجنائية ، فما عليه الا أن يستعمل المكنة المخولة له فى المادة ٣٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية التى تخوله أن يحيل الدعوى المدنية الى المحكمة الجنائية بلا مصاريف اذا رأى أن الفصل فى الدعوى المدنية يستلزم اجراء تحقيق خاص ينبئ عليه ارجاء الفصل فى الدعوى الجنائية .

وهذا ايضا دون اخلال بحق المحكمة الجنائية فى ان تحكم بعدم قبول المضرور مدعيا بالحق المدنى ضد المؤمن امامها طبقا للمادة ٢٥١ اجراءات جنائية اذا ترتب على تدخله تأخير الفصل فى الدعوى الجنائية ، والحكم بعدم قبول تدخله غير الحكم بعدم الاختصاص .

حسبنا فى كل هذا ان يهيىء المشرع للمضرور حماية خاصة فيما يتعلق بنظر دعواه المدنية امام المحكمة الجنائية ، ويعد ذلك لايلومن الا نفسه اذا تراخى فى السير فيها معطلا الفصل فى الدعوى الجنائية .

والتشريعات الحديثة تتجه الى اجازة اختصاص المؤمن امام المحاكم الجنائية كالتشريع البلجيكي الصادر فى اول يولية سنة ١٩٥٦ والذي يجب ان تكون لنا فيه أسوة (١) .

وهذا الاتجاه الحديث يهدف الى منع تقطيع نوصال القضية ، ومعاودة الاجراءات

### والخلاصة :

١ - ان قضاء محكمة النقض بعدم اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية التى يرفعها المضرور ضد المؤمن وفقا لقانون التأمين الاجبارى من المسؤولية عن حوادث السيارات قضاء سليم ، ومتفق تماما مع نصوص القانون .

٢ - ان هذا المبدأ ضار بالمضرور ، ويعطل حصوله على حقه ، ويضطره اما الى انتظار الفصل فى الدعوى الجنائية ، او معاودة الاجراءات مرة أخرى أمام المحكمة المدنية ويتنافر مع الحماية التى خولها له قانون التأمين الاجبارى وكانت طابعا له .

٣ - ان على المشرع أن يتدخل بنص خاص ، أسوة بالمشرع البلجيكي ، فيعطى للمضرور ، كذلك للمؤمن له الحق فى أن يختصم المؤمن بدعواه المدنية أمام المحكمة الجنائية .

( ١ ) انظر المادة ٩ من القانون البلجيكي وقد نقلنا نصها بالكامل فى مقالنا بالمحاماة العدد التاسع السنة الاربعون ( مايو سنة ١٩٦٠ ) .

## تعليقات على أحكام

### التحديد القانوني لمسئولية الناقل البحري في حالة الخطأ الجسيم وكيفية تقدير قيمة هذا التحديد<sup>(١)</sup>

للكتور علي جمال الدين عوض  
المدرس بكلية الحقوق - جامعة القاهرة

أولاً - هل يحرم الناقل البحري من التحديد القانوني لمسئوليته في حالة الخطأ الجسيم :

١ - تحدد المادة ٤ من اتفاقية بروكسل الخاصة بسندات الشحن مسؤولية الناقل البحري بمبلغ معين وجاءت في هذا المعنى بعبارة عامة فقالت «لا يلزم الناقل أو السفينة في أى حال من الأحوال بسبب الهلاك أو التلف اللاحق بالبضائع أو ما يتعلق بها بمبلغ يزيد على مائة جنيه انجليزي عن كل طرد أو وحدة ٠٠٠ » ، وقالت محكمة النقض في تفسيرها أن عبارة هذه المادة وردت بصيغة العموم فيندرج في نطاق التحديد القانوني للمسئولية الوارد بهذه المادة كل ما يقع من هلاك أو تلف نتيجة خطأ غير عمدي أيا كانت درجة هذا الخطأ - وسواء كان تافها أو يسيرا أو جسيما - ولا يخرج من هذا النطاق إلا ما يكون ناشئا عن غش الناقل شخصيا ، إذ أن هذه الصورة وحدها هي التي يفترض أن الشارع قد استبعدتها من هذا المجال .

وقد فصلت محكمة النقض بحكميها الصادرين في ١١ فبراير سنة ١٩٦٠ السابقيين في مسألة كانت محل خلاف شديد في فرنسا آنقسم فيه الفقه والقضاء حتى حسمته محكمة النقض الفرنسية بحكم صادر في ٦ يوليو ١٩٥٤ ( بحري فرنسي ١٩٥٤ ص ٥٨٤ تعليق دي جرانميزون ، وعلق عليه ريبير في دالوز ١٩٥٥ ص ٦٦١ ) ثم أكدته بحكم آخر في ٤ يوليو سنة ١٩٥٧ في بحري فرنسي ١٩٥٧ ص ٦٦١ وبحكم من الدوائر المجتمعة في ١١ مارس سنة ١٩٦٠ دالوز ١٩٦٠ - قضاء - ٢٧٧ تعليق رودير ٧٠٠ .

٢ - ومرجع الخلاف أن هذا النص إنما يضع حدا أدنى للتعويض الذي يدفعه الناقل بحرا للشاحن ، وسبب وضعه في المعاهدة أن الشاحن كانوا يشكون من تعسف الناقلين بتضمين سندات الشحن البحرية شروطا بتحديد تعويض تافه عند حدوث الضرر ، وكان القضاء يحارب هذا التعسف ويبطل الشرط في حالات كثيرة ، وكان يحرم الناقل من التمسك بالشرط إذا كان سبب الضرر غشا أو خطأ جسيما منه أو من تابعيه .

ولذلك رتب بعض الشراح والقضاء أنه ما دام التحديد القانوني قد حل محل التحديد الاتفاقي للتعويض فقد وجبت معاملته ذات المعاملة وحرمان الناقل منه في الحالات التي كان يبطل فيها التحديد الاتفاقي وهي حالة الغش ويسوى به الخطأ الجسيم .

وقال بهذا الرأي بعض الشراح ( سوفاج في كتابه عن النقل البحري سنة ١٩٥٥ رقم ٦٢ وما بعده ، وطبعه سنة ١٩٣٧ رقم ٣٦ وما بعده ، ومقاله في دالوز chr

(١) نقض ١١ فبراير سنة ١٩٦٠ في الطعنى رقمي ١٢٤ و ١٢٥ نسبة ٢٥ ق والمنشورين بمجلة المحاماة العدد السابق ص ٣١٨ و ٣٢٢ .



سنة ١٩٣٢ ص ٢٥ بعنوان (فكرة الخطأ الجسيم في عقد النقل) ، دى جوجلار فى الاسبوع القانوني ١٩٥٥ - قضاء - رقم ٨٣٥٣ ورقم ٨٦٤٥، وكذلك فريكان فى كتابه عن مسئولية الناقل البحري سنة ١٩٥٧ باريس رقم ٣٢٧ وما بعده وخاصة صفحة ٣٢٧ ٣ - وبلا عرض الموضوع على القضاء الفرنسي حكمت محكمة باريس فى سنة ١٩٥٤ بهذا المعنى ، فطعن فى الحكم أمام محكمة النقض فنظرت الى الموضوع نظرة لا تحلو من اعتبار الواقع الذى يفرض مراعاة مصالح الناقلين الفرنسيين فى ميدان المنافسة الدولية ولا حظت أن كثيرا من التشريعات تقرر حماية للناقلين الوطنيين ، وقدرت أن هذه الحماية تتحقق اذا سمحت للناقل الفرنسي بأن يتمسك بالتحديد القانوني فى جميع الحالات ما دام لم يصدر منه شخصا غش، فحكمت أن العبارة العامة التى وردت بنص القانون الفرنسي الصادر فى سنة ١٩٣٦ - وهو يردد عبارة نص المعاهدة - تشمل كافة حالات المسئولية باستثناء حالة الغش . ونقضت الحكم . وأعيدت القضية الى المحكمة استئناف ردان لإعادة الفصل فيها ، فأصرت المحكمة على ذات قضاء محكمة باريس وقضت بدواؤها المجتمعة باستبعاد حالة الخطأ الجسيم ، فلما عادت القضية أمام محكمة النقض آدت قضاها السابق وحكمت بذات المعنى فى ٤ يوليو ١٩٥٧ (مجلة القانون البحري الفرنسي سنة ١٩٥٧ ص ٦٦١) .

وأيدها كثير من الشراح (ريبير فى تعليقه تحت حكم نقض ٦ يوليو ١٩٥٤ دالوز ١٩٥٥ ص ١ ، لير فى مقاله « الغش والخطأ الجسيم ومسئولية الناقل » بحري فرنسي ١٩٥٦ ص ٦٧ - جامبو مرلان فى مقاله « الغش والخطأ الجسيم » دالوز chr. ١٩٥٥ ص ٨٩ ، فريكان فى كتابه عن مسئولية الناقل البحري سنة ١٩٥٧ رقم ٣٢٧ وما بعده)

٤ - وذهب بعض الشراح الفرنسيين الى ضرورة التفرقة فى التفسير بين نص القانون الفرنسي الداخلى وفيه يسوى بين الغش والخطأ الجسيم لأن المبادئ القانونية الداخلية تقضى بالمساواة بينهما فى حين أنه فى خصوص تفسير وتطبيق نص المعاهدة لا يسوى الخطأ الجسيم بالغش لأن هذه التسوية غير معروفة فى بعض البلاد الموقعة على المعاهدة ولذلك فنصوصها تفسر طبقا لأعمالها التحضيرية دون التقيد بالمبادئ المستقرة فى فرنسا (سوفاج فى كتابه ١٩٥٧ رقم ٦٢ وما بعده) وقد أخذ بهذا المعنى حكم استئناف باريس فى ٦ يونيو ١٩٥٢ بمجلة القانون البحري الفرنسي ١٩٥٢ ص ٤٢١ ( أنظر فى مسلك القضاء الأمريكى فى تفسير عبارة « فى أى حال من الأحوال » وفى نطاقها غير مطلق : كتابنا فى القانون البحري ج ١ سنة ١٩٥٨ ص ٤٢٢ الهامش، جيلمور وبلاك ، The Law of Admiralty بروكلين سنة ١٩٥٧ ص ١٥٦ - ١٦١ وانظر فى أن القانون الانجليزى الصادر سنة ١٩٢٤ بأحكام معاهدة بروكسل لم يغير الوضع السابق فى القانون الانجليزى وفى أن عبارة in any event ليس لها نطاق مطلق : مجلس اللوردات فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣١ دور ٢٥-١٦٢ ، سكراتون فى مشارطات الإيجار وسندات الشحن ، لندن طبعة ١٩٥٤ )

٥ - وقد أصرت محكمة النقض الفرنسية بدواؤها المجتمعة على قضائها السابق فى حكم تال لحكم محكمة النقض المصرية موضوع تعليقا أصدرته فى ١١ مارس سنة ١٩٦٠ ( دالوز ١٩٦٠ - قضاء - صفحة ٢٧٧ تعليق روديير فى نفس المعنى ) ، يمتاز هذا الحكم بأنه يلقي بعض الضوء على الاساس القانوني للحل الذى اعتمدته المحكمة . فقالت « ان الناقل البحري الذى حرم عليه قانون ٢ ابريل ١٩٣٦ فى المادة التاسعة منه .. أن يدرج فى سन्द الشحن الذى يصدره أى شرط يؤدى بطريق مباشر أو غير مباشر اعفاء له من مسئوليته التى تلقىها عليه القواعد العامة أو أحكام هذا القانون »

لا يمكن أن تتجاوز مسئوليته عن الأضرار التي تصيب البضاعة المبلغ الذي يحدده  
لنص المتقدم ، مالم يعلن الشاحن طبيعة البضاعة وقيمته قبل الشحن ٠٠٠ ،

وإذا كان الغش - كالتدليس - يخرج عن نطاق هذه القواعد ويمنع انطباق  
هذا التحديد القانوني ، فإن العبارة العامة والآمرة للنص المتقدم تمنع كل تسوية في  
الحكم بين الخطأ الجسيم والغش ٠٠٠

وفي حين أن مسئولية الناقل البحري لا تتحدد بالإرادة الحرة للأطراف وإنما  
بأحكام من النظام العام حددت - تمشياً مع القواعد الواردة باتفاقية بروكسل الدولية  
الموضوعة في ٢٥ أغسطس سنة ١٩٢٤ - مدى التزامات المتعاقدين المتبادلة وأقامت  
بذلك التوازن بينهما :

«Le transporteur maritime, auquel la loi du 2 avril 1935, dans son art. 9, interdit  
à peine de nullité d'insérer dans les connaissements qu'il délivre, une clause ayant  
directement ou indirectement pour objet de le soustraire à la responsabilité que le  
droit commun de ladite loi mettent à sa charge, ne peut en aucun cas voir cette  
responsabilité dépasser, pour les pertes de dommages subis par les marchandises,  
la somme fixée par le texte, à moins que la nature et la valeur de ces marchan-  
dises aient été déclarées par le chargeur avant leur embarquement.

Si, comme la fraude, le dol échappe à toutes ces règles et fait échec à cette  
limitation légale, les termes généraux et impératifs du texte excluant toute assimi-  
lation de la faute lourde au dol.

Alors que le régime de la responsabilité du transporteur maritime n'est pas  
déterminé par la libre volonté des parties mais par des prescriptions d'ordre pu-  
blic qui, s'inspirant étroitement des règles posées par la convention internationale  
de Bruxelles, du 25 août 1924, ont fixé elles-mêmes l'étendue des obligations réci-  
proques des contractants et réalisé leur équilibre ».

٦ - هذا ويرى الاستاذ روبرير أن رفض محكمة النقض الفرنسية تسوية الخطأ  
الجسيم بالغش ليس معناه أنها تنكر هذه التسوية كمبدأ عام ، بل أن حكمها هذا  
قاصر على نطاق قانون النقل البحري باعتبار أن هذا القانون اذ نظم التزامات ومسئولية  
طرفي العقد يعتبر كلاهما يتجزأ وكافياً بذاته بحيث لا محل معه للاستعانة فيه بقواعد  
خارجة عنه والا انهم التوازن الاقتصادي الذي أقامه القانون بين العاقلين .

ولعل محكمة النقض كذلك - وهذا اعتبار عملي - خشيت أن تؤدي التسوية  
بين الخطأ الجسيم والغش الى عدم انطباق التحديد القانوني في حالات كثيرة وذلك لان  
الغش كثيراً ما يختلط بالخطأ الجسيم اذ لا يفرق بينهما الا عنصر القصد في الغش  
وهو عنصر قلن تندفع المحاكم الى التساهل في افتراضه .

٧ - أما في مصر فلم يثر الموضوع الا في خصوص تطبيق المعاهدة لعدم وجود  
نص داخلي مشابه في الحكم . وقد حكم القضاء المصري بالتسوية بين الغش والخطأ  
الجسيم من حيث أن كلا منهما يحرم الناقل من التحديد القانوني لمسئوليته . قضت  
بذلك محكمة استئناف الاسكندرية في ٣١ مايو سنة ١٩٥٣ ( بحرى فرنسي ١٩٥٤  
ص ٢٤٥ ) وفي ٩ يونيو سنة ١٩٥٤ ( بلتان التشريع والقضاء بالفرنسية سنة ١٩٥٦  
ص ١٩٤ ) وهو الحكم المطعون فيه . وحكمت كذلك محكمة استئنافية الا بتدائية في  
١٥ فبراير ١٩٥٩ ( الحمامة ٤٠ ص ٤١١ ) .

وقد انتهت محكمة النقض المصرية الى أن عموم صيغة المادة يشمل كافة حالات

المسئولية ، وإلى أنه لا محل لتطبيق القواعد التي تحكم التحديد الاتفاقى على تنظيم قانونى .

٨ - والذي نلاحظه أن المحكمة تستبعد حالة الغش بقولها انها الحالة الوحيدة التي يفترض أن المشرع استبعدها . وهذا التأسيس محل نظر ، وأفضل منه القول ان النص يشمل جميع حالات المسئولية العقدية ، وأما حالة الغش فهي مستبعدة لا لأن المشرع يفترض أنه استبعدها بل لأنها تعتبر صورة للمسئولية التقصيرية لا يشملها نص ينظم حالة المسئولية التعاقدية .

### معنى الغش الذى يستبعد التحديد القانوني :

٩ - وتشترط المحكمة في هذا الغش الذى يحرم الناقل من تحديد مسئوليته أن يكون منسوباً إليه شخصياً لا الى تابعيه . وهو شرط صحيح .

هل يحرم الناقل اذا كان الضرر راجعاً الى غش من تابعيه ؟ . الاصل أن هذا الغش لا يرقى الى مرتبة الغش الصادر من الناقل شخصياً . ولكنه مع ذلك قد يؤدي بالمحكمة الى افتراض وقوع غش التابعين بتحريض من الناقل أو تشجيعه أو موافقته الضمنية ويعتبر عندئذ غشاً صادراً منه شخصياً وخاصة اذا كان عمل التابعين مقصوداً به مصلحة للناقل أو ترتبت عنه مصلحة له اذ يعتبر عندئذ مما يدخل في تعريف الخطأ المربح *faute lucrative*

١٠ - هل يمنع الخطأ المربح من تطبيق التحديد القانوني ؟ . ابتكر القضاة الفرنسي فكرة الخطأ المربح لمحاربة شروط الاعفاء من المسئولية في عقد النقل البحري وذلك قبل اصدار قانون سنة ١٩٣٦ الامر والذى حرم هذه الشروط فكان يستبعد تطبيق الشرط كلما تحقق الخطأ أو قصد به تحقيق مصلحة للناقل ، ومثاله شحن البضاعة على السطح بينما الاجرة المدفوعة عنها هي أجرة الشحن في العنبر أو عدم رص البضاعة بعناية واهمال تستيفها لتتسع السفينة لحمولة أكبر أو شحن عدد كبير جدا من الحيوانات أكبر مما يتسع له مكان الشحن مما يؤدي الى نفوق عدد منها . في هذه الحالات قرر القضاة استبعاد الشرط لان الناقل عندئذ خرج عن النطاق التعاقدى بينما شرط الاعفاء يواجه تنفيذ الناقل لالتزامه تنفيذاً مخلصاً لا يواجه تخفيف مسئولية الناقل وليس اعفاءه من بعض التزاماته ( انظر في فكرة الخطأ المربح مجلة ديبر عدد ٢٨ ص ٣١٢ وعدد ٥ ص ٢٤٩ ) . وقد حكمت محكمة استئناف اكس حكماً حديثاً في ٢٩ سبتمبر ١٩٥٩ ( مجلة القانون البحري الفرنسي ١٩٦٠ ص ٦٠ ) . أن هذا الخطأ المربح يستبعد التحديد القانوني الوارد بقانون سنة ١٩٣٦ .

وللحكم على هذا القضاء نلاحظ أنه اذا اعتبرنا الخطأ المربح نوعاً من الخطأ الجسيم كان هذا القضاء مخالفاً لما حكمت به محكمة النقض ، أما اذا نظرنا اليه على أنه نوع من الغش فهو يتفق مع اتجاه محكمة النقض . ولكن كيف يعتبر الخطأ المربح نوعاً من الغش ؟ . وجه الشبه أنه عمدي اذ يعتبر مخالفة عمدية من الناقل لمقتضى التنفيذ السليم لالتزاماته العقدية . ( انظر تعليق دي جوجلار على حكم استئناف اكس المتقدم في المجلة الفصلية للقانون التجاري سنة ١٩٦٠ صفحة ٢٠١ ، وتعليق روديير عليه في دالوز ١٩٦٠ - قضاء - ٢٧٨ ) .



والرأى عندنا أنه طبقا لاتجاه محكمتي النقض في فرنسا وفي مصر - لا يمنع لخطأ المربح من التحديد القانوني لمسئولية الناقل البحري الا اذا توافرت فيه شروط الغش بالمعنى الذى أشارت اليه محكمة النقض المصرية ، بمعنى أنه يكون صادرا من الناقل شخصيا وليس من تابعيه ولو كان التابعون قد ارتكبوه بقصد تحقيق مصلحة للناقل وإن كان هذا القصد قد يكشف عن مشاركة أو تفاهم من الناقل معهم على ارتكاب الخطأ .

١١ - وحكم المحكمة وإن كان صحيحا قانونا إلا أنه من الناحية الاقتصادية له وجهان : فإذا نظرنا الى الناحية الداخلية وجدناه يضر أبلغ الضرر لأنه يجعل الناقل ولا مصلحة له فى المحافظة على البضاعة ويؤدى الى كثرة حوادث السرقة والتخريب من هماله ما دامت لن ترقى اطلاقا الى مرتبة الغش الصادر منه شخصيا ، ولكنه من الناحية الدولية حكم مناسب لأنه يجعل الناقلين المصريين فى مركز مستأو من حيث الاعباء لمركز الناقلين الاجانب فلا تتأذى كثيرا مصالحهم فى المنافسة الدولية .

#### ثانيا - كيف تقدر قيمة التحديد القانوني لمسئولية الناقل البحري :

١٢ - قضت محكمة النقض - فيما قضت به فى حكميها السابقين - أن المبلغ الذى تُحدد به مسئولية الناقل البحري عن كل طرد أو وحدة - اذا لم تدون طبيعة البضاعة وقيمتها فى سند الشحن - هو مائة جنيه استرلينى محسوبة بقيمتها ورقا الى عملة مصرية ولا يعتد بقيمتها ذهبيا كما هو صريح نص المادة ٤ فقرة خامسة والمادة التاسعة فقرة أولى من معاهدة بروكسل .

وقد سبق للقضاء المصرى أن قضى بهكذا المعنى (اسكندرية الابتدائية فى ١٥ لبرابر ١٩٥٩ المحاماة ٤٠ - ص ٤١١ ، استئناف الاسكندرية فى ٩ يونيه ١٩٥٤ مجلة القانون البحرى الفرنسى ١٩٥٤ ص ٦٩٢ ، اسكندرية الجزئية فى ٢٦ سبتمبر ١٩٥١ مجلة القانون الفرنسى ١٩٥٣ ص ٥٩٦ . أنظر كتابنا فى القانون البحرى الجزء الاول مع ١٩٥٨ رقم ٥٣٩ والهامش )

١٣ - ونحن نختلف مع هذا القضاء ، ونشارك بهذا الرأى معظم الشراح فى مصر وفى فرنسا .

ذلك أن الذى يحكم هذه المسألة هو نص المادة ٤ التى تقرر التحديد القانوني للمسئولية بمائة جنيه استرلينى عن كل طرد أو وحدة والمادة ٩ التى تتكلم عن قيمة الذهب فتقول :

Lès unités dont il s'agit dans la présente convention s'entendent valeur or.

Ceux des Etats contractants où la livre Sterling n'est pas employée comme unité monétaire se réservant le droit de convenir en chiffres ronds d'après leur système monétaire les sommes indiquées en livres Sterling dans la convention.

Les lois nationales peuvent réserver au débiteur la faculté de se libérer dans la monnaie nationale : d'après le cours du change au jour de l'arrivée du navire au port de déchargement de la marchandise dont il s'agit.

هذا هو نص المعاهدة التى انضمت اليها مصر بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٤٠

هذا القانون وقد اقتصر على اقرار المعاهدة أتبعه المشرع المصري بعد اتخاذ اجراءات ايداع التصديق على المعاهدة في أرشيف الحكومة البلجيكية بالمرسوم الصادر في ١٩٤٤/٢/٧ والذي نص على وضع القانون رقم ١٨ سنة ١٩٤٠ موضع التنفيذ ابتداء من ١٩٤٤/٥/٢٩ ، والحقت نصوص المعاهدة بهذا المرسوم ، وبذلك استكملت الاتفاقية كل مقومات القانون الداخلي وأصبح من واجب المحاكم تطبيقها لا كمعاهدة دولية بل كقانون من قوانين البلاد ابتداء من ١٩٤٤/٥/٢٩ . وقد جاء في الترجمة العربية للنصوص المقابلة لنصوص المعاهدة والملحقة بمرسوم ١٩٥٥/٢/٧ نص المادة التاسعة كالآتي :

ويراد بالوحدات النقدية الواردة بهذه المعاهدة القيمة بالذهب . . . وتحتفظ الدول المتعاقدة التي لا يستعمل فيها الجنيه الاسترليني كوحدة نقدية بحقوق تحويل المبالغ بالجنيه الانجليزي في هذا الاتفاق الى ارقام صحيحة طبقا لنظامها النقدي . ويمكن للقوانين الوطنية الاحتفاظ بحقوق المدين في الوفاء بالنقود الوطنية طبقا لسعر القطع يوم وصول السفينة الى ميناء وصول ( أنظر في المسألة عموما فريكان . المرجع السابق رقم ٢٩٦ وما بعده ) .

ونصت المادة ١٣٤ من القانون المدني على أنه اذا كان محل الالتزام نقودا التزم المدين بقدر عددها المذكور في العقد دون أن يكون لارتفاع النقود أو انخفاضها وقت الوفاء أي أثر .

هذه المادة وردت أصلا في مشروع القانون المدني تحت رقم ١٨٦ كالآتي :

(١) اذا كان محل الالتزام نقودا فلا يكون المدين ملزما الا بقدر عددها المذكور في العقد دون أن يكون لارتفاع قيمة النقود أو انخفاضها وقت الوفاء أثر ما لم يتفق المتعاقدان على غير ذلك .

(٢) اذا لم يكن للنقد المعين في العقد سعر قانوني في مصر جاز للمدين أن يفي دينه بنقود مصرية بسعر القطع في الزمان والمكان اللذين يتم فيهما الوفاء .

وقد تقرر بلجنة مراجعة المشروع حذف هذا النص بأكمله وقالوا أن هذا النص بهذه الصورة يقرر حكما في مسألة اقتصادية يحسن تركها لقانون خاص .

١٤ - بهذا أصبح الوضع القانوني في مصر بالنسبة لشروط الدفع بالذهب كالآتي :

- قانون سنة ١٩١٤ وقد حرم شرط الذهب في المعاملات الداخلية .

- القانون ٤٥ سنة ١٩٣٥ وقد بسط هذا التحريم على المعاملات الخارجية عدا ما استثنى .

= القانون ١٨ سنة ١٩٤٠ ومرسوم ١٩٤٤/٢/٧ الذي أجاز هذا الشرط في عقود النقل البحري بما نصت عليه معاهدة بروكسل لسندات الشحن .

وواضح مما تقدم أن مرجع تحريم شرط الدفع بالذهب في مصر قوانين يجب أعمال كل منها في النطاق الذي صدر فيه . وأن قانون ٤٥ سنة ١٩٣٥ لم يحرم الشرط اطلاقا بل أجازته في معاملات معينة هي الخاصة بالبريد والتلغراف والتليفون . وأن قانون ١٨ سنة ١٩٤٠ ومرسوم ١٩٤٤/٢/٧ قد أجازته في عقود النقل البحري ومما يحتم ضرورة أعمال القانون والمرسوم المذكورين أنهما صدرا بعد قانون سنة

١٩٤٤ وقانون سنة ١٩٣٥ وقد كانا تحت بصر المشرع عند اقراره معاهدة بروكسل، بل أكثر من هذا فإن المشرع المصرى لم يستعمل الرخصة التي أشارت اليها الفقرة الأخيرة من المادة ٩ من المعاهدة فلم يصدر تشريعاً يجيز به المدين للوفاء بالالتزام الناشئ عن المعاهدة بالنقود الوطنية طبقاً لسعر القطع يوم وصول السفينة . ويؤكد ضرورة أعمال القانون رقم ١٨ سنة ١٩٤٠ ومرسوم ١٩٤٤/٢/٧ ما ورد بالمادة الثانية من القانون المدنى من أنه لايجوز الغاء نص تشريعى الا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الالغاء . أو ينظم من جديد الموضوع الذى سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع ، لانه تأسيساً على هذه المادة حتى اذا سايرنا وجهة النظر المستندة لقانون سنة ١٩١٤ وقانون سنة ١٩٣٥ فإن قانون سنة ١٩٤٠ ومرسوم ١٩٤٤/٢/٧ يعتبران على أسوأ الفروض فيما تضمناه من جواز الدفع بقيمة الذهب فى عقد النقل البحرى قد ألغيا كل آثار قانون سنة ١٩١٤ وقانون ١٩٣٥ فى معاملة معينة بالذات هي عقد النقل البحرى .

١٥ - والفقهاء المصرى على هذا الرأى ( الدكتور على يونس ، القانون البحرى سنة ١٩٦٠ رقم ٨٣ ، الدكتور مصطفى طه رقم ٥٤٣ ، الدكتور عبد الرحمن سليم فى شروط الإعفاء من المسئولية طبقاً لمعاهدة بروكسل ص ٢٧٤ وما بعدها ، أنظر كذلك تعليقا لنا فى المحاماة عدد مارس سنة ١٩٥٥ صفحة ١٤١٣ )

يقضى المنطق القانونى اذن أن يكون الدفع على أساس قيمة الجنيه الذهب لا الورق .

١٦ - مما تقدم يبدو واضحاً أن حكم القانون الصحيح هو أن القانون رقم ١٨ سنة ١٩٤٠ قد خرج خروجاً صحيحاً على القوانين التى تحظر الدفع بالذهب فى خصوص علاقات معينة هى التى تواجهها معاهدة سندات الشحن .

كما يبدو واضحاً أن محكمة النقض لکنى تتخلص من هذه النتيجة لم تجد أمامها سوى أن تنسب الى المشرع وهو يضع القانون رقم ١٨ سنة ١٩٤٠ الخاص بالتصديق على المعاهدة قصداً لم يقم عليه دليل، بل تقوم الاعتبارات التى فصلناها شامداً على نقيضه ولعل الباعث وراء حكم المحكمة هو اعتبار سياسى أكثر منه قانونى ، ذلك أن الحل الذى قضت به فيه حماية كبرى للناقل البحرى المصرى فى ميدان المنافسة الدولية لان تخفيف المسئولية عنه الى هذا الحد يقويه فى المنافسة بخلاف ما لو حكمت عليه بالوفاء بقيمة الذهب والفرق بين قيمة مائة جنيه انجليزى ورقاً وقيمتها ذهباً فرق كبير .

وليس عيباً أن يكون وراء المحكمة باعث سياسى ، فمثل هذا الباعث كثيراً ما حول محكمة النقض الفرنسية عن الحكم الصحيح للقانون ، وأن كنا نفضل أن تظهر المحكمة فى أحكامها سنداً للحل الذى تنتهى اليه .

ثالثاً - عبء اثبات المرحلة التى نشأ فيها سبب الضرر فى دعوى المسئولية :

١٧ - يبين من الاعمال التحضيرية الخاصة بأحكام المعاهدة الخامسة بستندات الشحن أنه اذا هلك البضاعة المشحونة أو لحقها تلف أو نقص وتعذر تحسبديد وقت



حصول الهلاك - أهو قد حصل قبل الشحن أم بعد التفريغ أم أثناء الرحلة البحرية - فان الضرر يفترض وقوعه في فترة النقل البحري بمعنى الكلمة - أى في الفترة التي تنقضى بين شحن وتفريغها فقط ، إلا اذا أثبت الناقل أن الهلاك قد حدث أثناء العمليات السابقة على الشحن أو اللاحقة للتفريغ .

بهذا قضت محكمة النقض المصرية في حكمها الصادر في ١١ فبراير ١٩٦٠ في الطعن رقم ١٢٥ سالف الذكر .

١٨ - ويقرر الحكم بذلك مبدأ أخذ به القضاء الفرنسي ، فحكمت به محكمة النقض الفرنسية في حكمين أصدرتهما في ٣ مايو ١٩٤٦ و ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٧ (دالوز ١٩٤٧ ص ٣٨١ مع تعليق للاستاذ ريبير ) وأخذت به كذلك محكمة السين التجارية في ٢٤ مارس ١٩٥٥ ( مجلة القانون البحري الفرنسي سنة ١٩٥٦ ص ٢٣٧ ) .

وقد سبق للقضاء المصري كذلك أن قضى به ، من ذلك حكم استئناف الاسكندرية في ٢١ مايو ١٩٥٠ (مجلة التشريع والقضاء عدد ٣ ص ٤٧) وأيده الفقه ( على يونس في القانون البحري - الاستغلال البحري سنة ١٩٦٠ رقم ٩٢ ، على جمال الدين عوض القانون البحري ج ١ سنة ١٩٥٨ رقم ٥٤٦ ، مصطفى طه ، القانون البحري سنة ١٩٥٢ رقم ٥٤٧ ، عبد الرحمن سليم في رسالته عن شروط الاعفاء من المسئولية طبقا لمعاهدة مندات الشحن الاسكندرية سنة ١٩٥٤ )

#### أساسي هذا المبدأ :

١٩ - المبدأ اذن مستقر .

وقد ثار نقاش حول تحديد الاساس الذي يقوم عليه وذلك عقب اصدار حكمي محكمة النقض الفرنسية في ٣ مايو ١٩٤٦ و ٢٨ أبريل ١٩٤٧ سالف الذكر .

وكانت القضية خاصة بشرط يحدد مسئولية الناقل تحديدا أقل مما يقدره بها نص قانون سنة ١٩٣٦ الذي نقل أحكام معاهدة بروكسل الى القانون الفرنسي الداخلي . فقالت محكمة النقض الفرنسية أن نص المادة ٩ من هذا القانون يحرم جميع شروط الاعفاء من المسئولية وشروط تجديدها مما يؤدي الى تكليف الناقل - ان شاء التمسك بشرط مخالف - أن يثبت هو صحة الشرط الذي يتمسك به وذلك ببيان أن سبب الضرر الذي أصاب البضاعة خارج عن نطاق القانون الآمر .

وقد انتقد هذا التحليل ، لأن المحكمة تعتمد فيه على نص المادة ٩ الذي يحرم شروط الاعفاء وشروط التجديد ولكن هذا النص يكمله بالضرورة نص آخر هو المادة الاولى التي تحدد نطاق تطبيق القانون كله ، مما قد يؤدي الى نظر آخر : أذ يصبح على الشاحن وهو المدعى أن يقيم هو الدليل على حقه في التعويض أى أن يقيم الدليل على انطباق قانون سنة ١٩٣٦ وذلك بأن يثبت أن الضرر الذي أصاب البضاعة يرجع الى سبب نشأ في مرحلة النقل البحري ذاتها . لكن هذا النظر بدوره غير سليم : لان على المدعى أن يثبت وجود حقه في التعويض أما فيما يتعلق بتحديد القانون الواجب التطبيق فهذه مهمة القاضي ، فمتى أثبت المدعى - وهو المرسل اليه - الواقعة المادية لهلاك أو التلف فقد أثبت أن الناقل لم ينفذ التزامه التعاقدى ولم يعد مطلوباً منه

دليل آخر ويكون على القاضى بعد ذلك أن يبحث عن القانون الذى يحكم العقد ويحكم  
عدم تنفيذه .

فالشاحن اذن لا يكلف اثبات انطباق القانون ولا اثبات مكان وقوع السبب المؤدى  
الى الضرر ، باعتبار أن تحديد القانون واجب التطبيق يدخل فى مهمة القاضى متى بين  
له المدعى الواقعة المادية محل النزاع .

فكيف يحدد القاضى هذا القانون ؟

ينظر القضاء الى موضوع العقد ذاته ، فهو نقل بحرى ، وقانونه سنة ١٩٣٦ أو  
معاهدة بروكسل قواعد آمرة ، فالاصل أن يخضع لها كل نقل بحرى . أى ان الاصل  
اعتبار سبب الضرر قد نشأ فى المرحلة البحرية ، ويكون على الناقل اذا أراد الافلات من  
أحكام هذا القانون أن يبين هو أن الضرر قد وقع فى مرحلة خارج نطاق القانون ، يبرر  
ذلك من الناحية القانونية أن الناقل يتمسك بحكم خارج على الاصل فعليه هو بيان  
توافر شروط انطباقه ، ويبرره من الناحية العملية ان البضاعة تكون فى حيازة الناقل  
وهو الوحيد الذى يستطيع أن يبين للمحكمة الظروف التى وقع فيها الضرر فمن العدل  
أن يكلف بهذا العبء نظراً لقدرته عليه وعجز سواه عن القيام به .

### نتائجه :

٢٠ - ويترتب على هذا المبدأ نتائج عدة ، منها أنه متى ثبتت الصفة الدولية  
لنقل البحرى خضع للمعاهدة الدولية حتما ومنها أن الناقل لا يستطيع التمسك بشرط  
يعفيه من مسئوليته أو يخفف منها الا اذا أقام الدليل على أن سبب الضرر نشأ فى  
المرحلة البحرية التى تحكمها معاهدة بروكسل . ومنها كذلك أنه لكى يدفع الدعوى  
بالسقوط المقرر بالمواد الواردة بالمجموعة البحرية الوطنية أو لرفعها بعد المواعيد  
الواردة بها يجب عليه أن يثبت خروج الدعوى عن نطاق معاهدة بروكسل ودخولها  
نطاق القانون الوطنى أى يجب أن يثبت أن سبب الضرر سابق على الشحن أو لاحق  
على التفريغ .

### رابعا - قوة التحفظات التى تدرج فى سند الشحن :

٢١ - جرى العمل قبل معاهدة بروكسل الخاصة بسندات الشحن على أن  
يضمن الناقل البحرى سند الشحن تحفظات خاصة بالبيانات المتعلقة بالبضاعة من  
حيث نوعها أو قدرها أو حالتها ، وقد اختلف القضاء فى الاثر المترتب على هذه  
التحفظات فكان يذهب تارة الى اعتبارها نوعا من شروط الاعفاء من المسئولية عمسا  
يصيب البضاعة فى خصوص التحفظ المذكور ، ولكنه انتهى الى اعتبارها مجرد نقل  
لعبء الاثبات من على كاهل الناقل الى جانب الشاحن فيما يتعلق بحقيقة البضاعة  
المشحونة ( انظر كتابنا فى القانون البحرى ج ١ سنة ١٩٥٨ رقم ٣٥٣ ، وريبير ج ٢  
رقم ١٧٧٨ ، جان بولانجيه فى مقال له فى مجلة دور عدد ٣٢ ص ٢٣ )

وقد أرادت معاهدة بروكسل أن تؤكد لسند الشحن قيمته فى الاثبات ، باعتبار

أن الاثبات فى خصوص عقد النقل البحرى له أهمية كبيرة فضلا على أنه عبء ثقيل ، وباعتبارها سند الشحن أداة التصرف فى البضاعة وهى فى الطريق ولا يؤدى دوره المقصود منه فى هذا الصدد إلا اذا كان نظيفا أى الا اذا كانت بياناته واضحة قاطعة فى حقيقة المفسود .

ولذلك قررت المادة ٣/٣ من المعاهدة الزام الناقل بتدوين بيانات معينة فى السند خاصة بعلامات البضاعة وعدد الطرود أو القطع أو الكمية وحالة البضائع وشكلها الظاهر وأعفته من ذلك فى حالتين :

**الأولى :** اذا توافر لديه سبب جدى يحمله على الشك فى مطابقة البيانات المقدمة اليه من الشاحن للحقيقة .

**والثانية :** عندما لا تتوافر لدى الناقل الوسائل الكافية للتحقق من صدق هذه البيانات .

ولما كان الأصل هو الالتزام فان على الناقل - اذا أراد التمسك باعفائه من تدوين البيانات - أن يثبت هو توافر حالة من الحالتين المذكورتين على سبيل الحصر ويقرر القضاء عليه أن يبين فى السند ذاته الاسباب التى حملته على الشك فى بيانات الشاحن ( استئناف رن فى ٢١ يناير ١٩٥٦ بحرى فرنسى ١٩٥٦ ص ٤١١ ) ، كما يهـدر التحفظ المدون اذا كان عاما غير محدد ويلزمه باثبات جديـة الاسباب وبالتدليل على عدم كفاية وسائل التحقق من بيانات الشاحن .

وفى غير الحالتين المتقدمتين لاقية لما يدرجه الناقل من تحفظ فى سند الشحن . وهو ما قضت به محكمة النقض المصرية فى الحكم المتقدم .

٢٢ - ويمتد هذا الحظر كذلك الى ما يخرج عن سند الشحن ، فتبطل ورقة الضمانة التى بها يعفى الشاحن الناقل من ضمان صحة البيانات الواردة بالسند لانها تعتبر تحفظا مستورا وبالتالي غير جائز (انظر فى ذلك فريكان فى مسئولية الناقل البحرى ١٩٥٧ ص ٦٥ ، ماريه فى النقل البحرى الدولى سنة ١٩٤٩ ص ٧٩ ، سوفاج فى كتابه النقل البحرى طبعة سنة ١٩٥٥ رقم ٨٣ )

هذا وقد حكمت بذات المعنى الذى قضت به محكمة النقض المصرية فى حكمها موضوع التعليق محكمة استئناف الاسكندرية فى ٣١ ديسمبر ١٩٥٧ ( المحاماة ٣٩ صفحة ٢٩٠ ) .



## ما ينشره الزميلات

## الحكم الجنائي المنعدي

للدكتور أحمد فتح سرور  
مدرس القانون الجنائي بكلية الحقوق جامعة القاهرة

## ١ - الوقائع :

في ٣٠ من إبريل ١٩٥٩ ، أصدرت محكمة جنايات القاهرة حكماً بمعاقبة حسنى أحمد مورو بالاعدام شنقاً ، فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . وبتاريخ ١٧ من نوفمبر ١٩٥٩ ، قضت محكمة النقض برفض الطعن ، فقدم المحكوم عليه طلباً الى رئيس نيابة شمال القاهرة يتضمن رفع دعوى أصلية لتقرير انعدام الحكم الصادر من محكمة الجنايات باعدامه ، لصنوده من هيئة غير مشكّلة تشكّلاً قانونياً . إذ كان عضواً المحكمة اليسار في درجة رئيس محكمة ابتدائية ؛ بينما نصّ قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في مادته السادسة على وجوب تشكّل محكمة الجنايات من ثلاثة مستشارين وأضاف أن أحكام قانون الإجراءات الجنائية التي تجيز نوب رئيس محكمة ابتدائية للجلوس في محاكم الجنايات قد ألغيت بنص المادة الأولى من قانون اصصدار السلطة القضائية ، التي نصت على إلغاء كل نص في القوانين الأخرى يخالف أحكامه .

وقضت محكمة جنايات القاهرة في ٣٢ من ديسمبر ١٩٥٩ بقبول الدعوى شكلاً وفي الموضوع برفضها وبصحّة الحكم الصادر من محكمة الجنايات في ٣٠ من إبريل سنة ١٩٥٩ .

## ٢ - المبادئ التي أقرتها محكمة الجنايات :

وخلصت ما انتهت اليه محكمة الجنايات في حكمها المتقدم :

١ - البطلان المتعلق بالنظام العام يجعل الحكم فاقداً لمقوماته الأساسية ، وفي حكم المعدوم .

٢ - لا يجوز - بحسب الأصل - رفع دعوى أصلية ببطلان الحكم .

٣ - يجوز رفع دعوى أصلية ببطلان الحكم - بعد استنفاد طرق الطعن فيه - إذا تعلق البطلان بالنظام العام ، ولم تلتفت اليه محكمة النقض ، أو يتمسك به الطاعن بسبب في غير الأوراق ، ترتب عليه تغطية العيب الذي شاب الإجراءات .

## ٣ - طعن النيابة والمحكوم عليه :

طعنّت النيابة العامة والمحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . واستندت النيابة العامة طعنهما على أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ القانون ، إذ أجاز رفع دعوى أصلية بطلان الحكم ، مع أن القانون حصر سبيل الطعن في الأحكام الجنائية ،

(١) ملخص عن مجلة القانون والاقتصاد يونية ١٩٦٠ ، العدد الثاني ، السنة الثلاثون ص ٤٧٢  
رما بعدها .

وليس من بينها رفع دعوى أصلية ، فمتى استنفذ صاحب الشأن هذه الطرق ، أو سكت عن سلوكها فإن الحكم يحوز قوة الأمر المقضى ، ويرتفع عنه وصف البطلان ، أيا كان العيب الذى لحقه ، ومن ثم فإن محكمة جنابات القاهرة ، إذ أجازت رفع دعوى البطلان وأسبغت على نفسها ولاية البحث فى صحة تشكيل المحكمة التى أصدرت الحكم فى الموضوع ، تكون قد جاوزت حدود اختصاصها المقرر لها فى القانون .

ودفع المطعون ضده طعن النيابة العامة بعدم قبوله لانتفاء المصلحة ، استنادا الى أن مصلحة النيابة من وراء هذا الطعن هى مصلحة نظرية محضة ، إذ هى تطالب فى طعنها أن يقضى برفض الدعوى موضوعا ، وهو ما يستوى من الناحية العملية مع الحكم بعدم قبول الدعوى - إذ أن الحكم المطعون فيه لم يمس موضوع الحكم الاصلى ، واستبقاه على حاله دون أى مساس ، فليس للنيابة من وراء الطعن أى فائدة عملية .

#### ٤ - المبادئ التى أقرتها محكمة النقض :

قضت محكمة النقض فى ٢٦ من ابريل ١٩٦٠ بقبول الطعنين شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه ، وعدم جواز سماع دعوى البطلان .

وقد ردت محكمة النقض على هذا الدفع ردا ينطوى على اتجاه جديد للمحكمة فيما يتعلق بتحديد المراد بالمصلحة فى الطعن .

وبخلاصة ما أقرته محكمة النقض فى هذا الحكم من مبادئ قانونية :

١ - للنيابة العامة مصلحة فى الطعن فى الحكم الصادر بقبول دعوى البطلان الاصلية شكلا ورفضها موضوعا ، متى طعن المحكوم عليه فى هذا الحكم ، توصلا الى ابطال الحكم الصادر بإدائته .

٢ - تنعّم الأحكام فى بعض الصور لفقدانها مقوماتها الاساسية .

٣ - عدم صحة تشكيل المحكمة ليس من أسباب انعدام الحكم .

٤ - حظر القانون الطعن فى الأحكام بدعوى البطلان الاصلية ، إلا فى حالة واحدة رهى المنصوص عليها فى المادة ٣١٤ بشأن بطلان الحكم الاصدار من محكمة النقض لعدم صلاحية الهيئة التى أصدرته .

#### ٥ - منهجنا فى التعليق :

##### (أولا) مصلحة النيابة العامة فى الطعن بطريق النقض :

... لما كان الطعن بالنقض لا يطرح أمام محكمة النقض موضوع الدعوى ، فإنه يجب التحقق من أن تصحيح ما شاب الحكم من بطلان، أو خطأ فى القانون ، قد يحقق فائدة معينة .

وهذا المعنى هو ما سجلته محكمة النقض فيما قررته فى هذا الحكم وفى حكم سابق لها ، من أنه النيابة العامة لها أن تطعن بطريق النقض فى الأحكام ، وإن لم يكن لها ، كسلطة اتهام ، مصلحة خاصة فى الطعن . بل كانت المصلحة هى للمحكوم عليه من المتهمين ، بحيث إذا لم يكن لها كسلطة اتهام ، ولا للمحكوم عليهم من المتهمين أية مصلحة فى الطعن ، فطعنهم لا يقبل .

وإذا كانت طبيعة الوظيفة التى تقوم عليها النيابة العامة من شأنها أن تبخول لها

سلطة الطعن لصالح المتهم ، فضلا عن صالح الاتهام ، فهل يجوز لها الطعن بالنقض لتحقيق ما يجب أن تكون عليه الاحكام من الصحة ومطابقة القانون ، ولو لم تحقق في هذا السبيل فائدة عملية لصالح الاتهام أو المحكوم عليه .

أجابت عن ذلك محكمة النقض بحق ، في قولها بأنه المشرع لم يجرز الطعن في الاحكام لمصلحة القانون فقط ، دون الخصوم ، فاذا قدم شخص للمحاكمة بتهمة احرازه مادة مخدرة ، فدفع لدى محكمة الدرجة الاولى ببطلان اجراء القبض عليه وتفتيشه لحصوله على خلاف القانون ، فرأت أن هذا الدفع في غير محله ، ثم عرضت للموضوع فرأت أن الادلة القائمة على المتهم ، وهي مستمدة من الاجراء المذكور ، مشكوك فيها ولذلك قضت بالبراءة ، فاستأنفت النيابة الحكم فأيدته المحكمة الاستئنافية أخذا بأسباب الحكم الابتدائي في موضوع التهمة ، ولكنها قضت ببطلان اجراءات التفتيش والقبض استنادا الى أن ضبط المتهم لم يكن مبنيا على أنه من المشبوهين ، لأن حالة الاشتباه لم تظهر الا بعد ضبط المتهم وتفتيشه وطعنت النيابة في هذا الحكم على أساس أن الاشتباه حالة تلحق شخص المشتبه فيه فتجعله خاضعا دائما لاحكام قانون المشبوهين ، ومنها حق البوليس في القبض عليه ، كلما وجد في ظرف من الظروف المريبة في قانون المتشردين والمشتبه فيهم ، فإن هذا الطعن لا يقبل لعدم تحقق مصلحة منه لاحد الخصوم (١)

وقد قضت محكمة النقض الفرنسية بأنه لا يقبل الطعن في الحكم الصادر بقبول معارضة المتهم خلافا للقانون ، ما دام قضى بادانته (٢) وانه لا يقبل الطعن في الحكم بسبب الخطأ في القانون اذا كان هذا الخطأ لا يؤثر في نتيجة الخصومة التي انتهت بالقضاء بادانة المتهم (٣) .

وقد أورد قانون الاجراءات الجنائية الفرنسي استثناء على تلك القاعدة ، فنص في المادة ٦٢١ ( تقابل المادة ٤٤٢ تحقيق جنابات قديم ) على تخويل النائب العام سلطة الطعن في الاحكام بطريق النقض لمصلحة القانون ، ونص في المادة ٦٢٠ ( تقابل المادة ٤٤١ تحقيق جنابات قديم ) على تخويل وزير العدل سلطة الطعن في الاحكام والاوامر القضائية لمصلحة القانون . ولما كان الاختصاص المخول للنائب العام ووزير العدل وفقا لهاتين المادتين ، وقد ورد على سبيل الاستثناء ، فلا يجوز ممارسته الا في الاحوال وبالشروط التي نص عليها القانون ، وهو لا نظير له في القانون المصري .

وتبدو دقة البحث في تحديد مدى مصلحة النيابة في الطعن على الحكم بقبول دعوى البطلان الاصلية شكلا ، ورفضها موضوعيا ، منكرة على المحكوم عليه حق الالتجاء الى هذا السبيل ، فما هي الفائدة العملية التي تعود من هذا الطعن ؟

ذهبت محكمة النقض الى أنه لما كان المطعون ضده يرمى من وراء طعنه أن تقضى له محكمة الجنابات ببطلان الحكم ، فإن مصلحة النيابة في الطعن تكون قائمة ، فما هو التأصيل القانوني الصحيح لهذا القضاء ؟

لا شك أن مصلحة النيابة في الطعن تبدو واضحة فيما لو انتهى قبول دعوى البطلان الاصلية الى اهدار قوة الامر المقضى التي حازها الحكم المطلوب ابطاله ، وذلك

(١) نقض ٢٤ من أبريل ١٩٣٩ ، مجموعة القواعد في ٣٥ عاما ج ٢ ص ١١٣٢ رقم ٢٦٤

(٢) نقض ٣٠ يولية ١٩١٠

(٣) نقض ٢٤ يولية ١٨٩٧ .



فيما لو قبلت المحكمة الدعوى من حيث الموضوع . أما وإن كانت قد أثبت أن تخدش قوة الامر المقضى التي حازها الحكم ، واقتصر بحثها في قبول الدعوى على مدى جواز رفعها من حيث الشكل دون أن تتطرق الى نظر الموضوع ، فانه يدق البحث في تحديد مدى صلاحيتها في الطعن على الحكم الصادر بقبول هذه الدعوى بحجة مخالفة القانون (١) ونحن نرى تأييدا لما قضت به محكمة النقض ان للنيابة العامة مصلحة في الطعن على هذا الحكم ، وهي مصلحة تولدت منذ طعن المحكوم عليه في الحكم الصادر برفضه دعوى البطلان الاصلية .

ويتعين أولا أن نبحث ما اذا كان يجوز لمحكمة النقض أن تقضى من تلقاء نفسها بنقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به من قبول دعوى البطلان الاصلية شكلا إستنادا الى الرخصة المخولة لها في المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩، والتي تبيح لها أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها خطأ في القانون ؟

أول ما يجب أن نلاحظه في هذا الصدد أن الرخصة المذكورة قد قيد القانون ممارستها بمصلحة المتهم ، بمعنى أنه مالم يحقق نقض الحكم مصلحة للمتهم فلا يجوز لها أن تقضى بنقض الحكم من تلقاء نفسها مهما شابه من خطأ قانوني ، وحسبها في ذلك أن تجتزى ببيان أوجه الخطأ القانوني التي شابها الحكم دون أن تستند الى ذلك في نقضه .

ولا يفوتنا أن نشير الى انه وإن كان نقض الحكم الصادر بقبول دعوى البطلان الاصلية شكلا ، لن يضير المحكوم عليه الطاعن مادامت المحكمة العليا قد قضت برفضه الا أن ذلك أيضا لا يكفي لتحويل محكمة النقض سلطة نقض الحكم من تلقاء نفسها ، فذلك كما اسلفنا مقيّد بتحقيق مصلحة للمتهم ، أي انه لا يكفي لذلك عدم الاضرار بمصلحته، وإنما يتعين فوق ذلك أن تتحقق له مصلحة من نقض الحكم المطعون فيه .

لما كان ذلك ، وكان الحكم الصادر بقبول دعوى البطلان الاصلية شكلا ، هو حكم قطعي يحوز الحجية أمام المحكمة التي أصدرته ، بحيث اذا ما أحيل اليها النزاع من جديد بعد نقض حكمها الصادر في الموضوع ، لايجوز لها أن تعدل عن قضائها الاول بقبول الدعوى . ولما كان ما تقدم ، وكان طعن المتهم وحده على الحكم الصادر برفض دعوى البطلان الاصلية قد يؤدي في حالة قبوله ، الى إعادة نظر موضوع هذه الدعوى، الامر الذي قد يترتب عليه الاخلال بحجية الحكم ، فانه يكون للنيابة العامة مصلحة ماسة في الطعن على الحكم الصادر بقبول الدعوى شكلا ، حتى تحول دون نقض الحكم الصادر في الموضوع .

على أنه يجدر التنبيه على أنها مصلحة متعلقة على طعن المتهم ، بحيث اذا سكّت المتهم عن الطعن على هذا الحكم ، ما تولدت للنيابة أدنى مصلحة في الطعن . فطعن النيابة العامة في هذه القضية ، أشبه بالطعن المقابل .

هذا هو تأصيل ما قضت به محكمة النقض بحق ، من توافر مصلحة النيابة في هذا الطعن .

(١) قضت محكمة النقض بأن رفض الاستئناف والقضاء بعدم جوازه ، يلتزمان في تأييد الحكم المستأنف : ٣ من يولية ١٩٥٤ ، مجموعة الاحكام س ٥ ص ٨٧٠ رقم ٢٧٨ .

## ثانيا - انعدام الحكم الجنائي :

•• في إيطاليا طرحت نظرية الانعدام على بساط البحث ، وأخذ بها القضاء الإيطالي ، الذي توجه حكم اللوائح المجتمعة لمحكمة النقض الإيطالية ، الصادر في ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٠ ، والذي أقر فيه التفرقة بين الحكم المنعدم والحكم الباطل •

وتتلخص فكرة الانعدام ، ان العمل الاجرائي قد يشوبه خلل جسيم ، من شأنه أن لا يمس شروط صحته فحسب ، بل يمتد الى كيانه وجوده ، فيؤدي الى انعدامه ، اما انعدام ماديا أو انعداما قانونيا (١) •

وإذا كان البطلان والانعدام يتلاقيان في اهدار الاثر القانوني للعمل الاجرائي المشوب بأحدهما فان علة ذلك في الحالتين مختلفة تماما ، فالحكم المنعدم لا ينتج أثره لأنه عمل غير موجود بحسب طبيعته ، أما الحكم الباطل فانه لا يترتب عليه آثاره القانونية الا استجابة لارادة القانون وخضوعا لسياسته الاجرائية في تنظيم الخصومة •

وقد تعددت آراء الفقهاء ، وأحكام القضاء حول تحديد معيار الانعدام (٢) •

•• ونشير :•• الى ما ذهب اليه محكمة الجنايات في حكمها الصادر في دعوى البطلان الاصلية من أن البطلان المتعلق بالنظام العام يجعل الحكم فاقدا لمقوماته الاساسية لوجود في حكم العدم •

فهذا القول يعيبه عدم التمييز بين الانعدام والبطلان المتعلق بالنظام العام اذ البطلان لا يقرر الا بحكم المحكمة ، بخلاف الانعدام الذي يترتب بقوة القانون دون حاجة الى تقريره ، ومتى حاز الحكم الباطل بطلانا يتعلق بالنظام العام ، قوة الامر المقضى ؛ لحقه التصحيح وأصبح الحكم عنوانا للصحة ، وذلك بخلاف الحكم المنعدم ، فانه يعتبر فراغا وصفرًا ؛ ومن ثم فلا يحوز حجية ما •

وقد جاءت محكمة النقض في حكمها محل هذا التعليق ، فاقرت مبدأ انعدام الاحكام في بعض الصور ، لفقدانها مقوماتها الاساسية •

ويجدر البحث أولا في مدى استقرار قضاء محكمة النقض على تطبيق نظرية الانعدام •

احكام المحكمة العليا ، وما ينتهي اليه استقرارها :

## الملاحظة الاولى :

ان محكمة النقض قد استعملت تعبير الحكم المنعدم ، أو الحكم الذي لا وجود له ، في كثير من أحكامها ، وذلك في الاجوال الآتية :

- الحكم الذي يوقعه رئيس المحكمة التي أصدرته بعد أن زالت عنه صفة القضاء •

- الحكم الذي يخلو من التوقيع •

- الحكم الذي يخلو من البيانات الجوهرية •

- الحكم الذي لا يحمل تاريخ إصداره •

(١) راجع رسالتنا في نظرية البطلان في قانون الاجراءات الجنائية طبعة ١٩٥٩ ص ١٧٢ وما بعدها •

(٢) راجع Glaser ( Stéphane ) ; La nullité absolue des jugements criminels Rev de droit pénal et de la criminologie ? 1928 . p 125 •

— الحكم الذى يخلو من بيان اسم الأئمة .

وعندنا أن الحكم الذى يخلو من البيانات الجوهرية ، أو تاريخ إصداره هو حكم توافرت فيه مقومات وجوده القانونى ، وإن ما شابهه من عيب يؤدى إلى بطلانه ، لا انعدامه ، وإن الحكم الذى يخلو من بيان اسم الأئمة ، هو حكم توافرت مقومات وجوده وشروط صحته قانونا ، وهو ما استقر عليه قضاء محكمة النقض الإيطالية .

### الملاحظة الثانية :

إن محكمة النقض قد طبقت نظرية الانعدام فى بعض أحكامها ، وهو ما يبدو من المبادئ الآتية :

— يترتب على تقديم طلب الرد وقف الدعوى الأصلية إلى أن يحكم فيها نهائيا طبقا لنص المادة ٣٣٢ من قانون المرافعات ، التى أحال عليها قانون الإجراءات الجنائية فى المادة ٢٥٠ منه ، فإن قضاء القاضى قبل ذلك يكون باطلا ، لتعلقه بأصل من أصول المحاكمة ، تقرر لأعتبارات تتصل بالإطمئنان إلى توزيع العدالة . وقضاء القاضى المطلوب رده فى الدعوى قبل الفصل فى طلب الرد ، هو قضاء ممن حجب عن الفصل فى الدعوى لأجل معين لا تستنفد به محكمة أول درجة سلطتها فى موضوع الدعوى الأصلية ، مما يتعين معه أعادتها إليها .

— الأصل أنه إذا حكمت محكمة أول درجة فى الموضوع ، ورأت المحكمة الاستئنافية أن هناك بطلانا فى الإجراءات ، أى فى الحكم الابتدائى ، تصحح البطلان وتحكم فى الدعوى عملا بالفقرة الأولى من المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية . على أنه يشترط لذلك أن تكون الدعوى داخلة تحت ولاية المحكمة ، ورفعت إليها على وجه صحيح . فإذا كانت الدعوى قد أقيمت على المتهم ممن لا يملك رفعها قانونا ، وعلى خلاف ما تقضى به المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ ، فإن اتصال المحكمة فى هذه الحالة بالدعوى يكون معدوما قانونا ، ولا يحق لها أن تتعرض لموضوعها ، فإن هى فعلت كان حكمها وما بنى عليه من إجراءات معدوم الأثر ، ولا تملك المحكمة الاستئنافية عند رفع الأمر إليها أن تتصدى لموضوع الدعوى وتفصل فيه ، بل يتعين عليهما أن تقصر حكمها على القضاء ببطلان الحكم المستأنف ، وعدم قبول الدعوى باعتبار أن باب المحاكمة موصد دونها ، إلى أن تتوافر لها الشروط التى فرضتها الشارح لقبولها متى كان رفع الدعوى مباشرة على المتهم أمام المحكمة ينبغى أن يحصل بناء على تكليفه الحضور من قبل أحد أعضاء النيابة العمومية ، أو من قبل المدعى بالحقوق المدنية ، وجب أن تكون ورقة التكليف بالحضور صحيحة حتى يترتب عليها أثرها القانونى ، وهو اتصال المحكمة بالدعوى . فإذا لم يحضر المتهم ، وكان لم يعلن أصلا ، أو كان أعلانه باطلا ، فلا يحق للمحكمة أن تتعرض للدعوى فإذا هى فعلت كان حكمها باطلا . ولا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تتصدى لموضوع الدعوى وتفصل فيه على اعتبار أن محكمة أول درجة قد استنفدت سلطتها فيه بالحكم الغيابى الصادر منها ، إذ أن الدعوى لم توقع إلى هذه المحكمة على الوجه الصحيح .

وفى هذه الأمثلة طبقت محكمة النقض نظرية الانعدام ، حين أبت على المحكمة الاستئنافية أن تتصدى لنظر الموضوع طبقا لما خولته لها المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، ذلك أنه يتعين على المحكمة الاستئنافية ، إذا رأت أن هناك بطلانا فى الحكم الابتدائى أن تتصدى للموضوع وتحكم فى الدعوى ، ولا يجوز لها أن تعيد القضية



لمحكمة أول درجة للحكم في موضوعها ، إلا إذا حكمت محكمة أول درجة بعدم الاختصاص ، أو بقبول دفع فرعى يترتب عليه منع السير في الدعوى .

.. ويضاف .. تطبيقاً لنظرية الانعدام ، أنه إذا كان الحكم الابتدائي معدوماً ، فإنه لا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تنظر الموضوع ، لأنه يترتب على انعدام الحكم المستأنف اعتبار الدعوى الجنائية وكأنه لم يصدر حكم فيها ، وبالتالي فإن المحكمة الاستئنافية حين تتصدى لموضوعها ، تكون وكأنها فصلت فيها لأول مرة ، مما يفوت على المتهم إحدى درجتى التقاضى .

واذن فمتى تبينت المحكمة الاستئنافية أن الحكم الابتدائي لا وجود له ، يتعين عليها أن تقتصر على تقرير هذا الانعدام ، ويمتنع عليها فى الوقت ذاته أن تتصدى لنظر الموضوع .

وهذه النتيجة الهامة لانعدام الحكم هى التى طيقتها محكمة النقض فى الأحكام الثلاثة السابقة ، وإن كانت لم تستعمل تعبير « الحكم المنعدم » ، ووصفته بالبطلان .

ونخرج من هذا الاستقراء بنتيجة بالغة الأهمية ، هى أن محكمة النقض المصرية قد استقر قضاؤها على تطبيق نظرية الانعدام على الأحكام الجنائية .

#### الخطأ فى تشكيل المحكمة كسبب لانعدام حكمها :

ولا يفوتنا .. أن نبحت مدى اعتبار الخطأ فى تشكيل المحكمة سبباً لانعدام حكمها .

ان الحكم باعتباره قراراً تصدره السلطة القضائية ، فاصلاً فى نزاع معين ، يتعين لوجوده القانونى أن تتوافر الصفة القضائية فى الهيئة التى تصدره . أما التكوين العددى لهذه الهيئة فهو مما لا يتعلق بمقومات هذا الحكم ووجوده القانونى باعتباره قراراً قضائياً فاصلاً فى نزاع معين ، وإنما هو أمر يمس الأهلية الإجرائية للقضاة الذين أصدروا هذا الحكم . وتنظيم هذه الأهلية أمر يتعلق بشرط صحة الحكم ، ويترتب على تخلفه البطلان (١) . وهو بلا شك بطلان متعلق بالنظام العام لمخالفته إحدى قواعد التنظيم القضائى .

#### ثالثاً - دعوى البطلان الأصلية :

يترتب على التسليم بنظرية انعدام الأحكام نتيجة بالغة الأهمية ، وهى إمكان التوصل الى تقرير انعدام الحكم عن طريق رفع دعوى أصلية ، أطلق عليها : دعوى انبطلان الأصلية .

وقد ذهبت محكمة الجنايات فى حكمها الصادر برفض دعوى البطلان الأصلية ، الى إجازة هذه الدعوى إذا شاب الحكم بطلان يتعلق بالنظام العام ، ولم يكشفه الخصم بسبب خطأ فى الحكم ، أو فى محضر الجلسة ، مستندة فى ذلك الى أنه لا مناص من الالتجاء الى هذا السبيل ، بعد أن خلا قانون الإجراءات الجنائية من تنظيم هذا الغرض .

على أنه قد سبق أن قلنا ان البطلان المتعلق بالنظام العام لا يختلط فى صميم القانون ، بالانعدام ، وأنه متى استنفذ الحكم المشوب بهذا النوع من البطلان طرق الطعن ، زالت عنه عيوبه وأصبح عنواناً للصحة .

(١) ذهب الدكتور فتحي زالى ، الى أن هذا الحكم باطل بطلاناً لا يقبل التصحيح : نظرية البطلان فى قانون المرافعات .. طبعة ١٩٥٩ ص ٦٢٦ رقم ٣٤٨ .

ولا يجحد من وقوع التصحيح عدم كشف البطلان بسبب خطأ فى الحكم أو فى محضر الجلسة - ذلك أن تصحيح البطلان لا يقوم على قرينة التنازل الضمنى للخصم ، متى يقال بضرورة علمه بالعيب قبل التنازل ، وإنما هو يتم بقوة القانون بناء على ما يحوزه الحكم من حجية - وهى واقعة مصححة للبطلان لا يتوقف أثرها على مدى علم صاحب الشأن بمدى العيوب التى شابت الحكم .

ويبين مما أوردته محكمة النقض فى حكمها الأخير ، أنها أنكرت سبيل دعوى البطلان الأصلية كمبدأ عام ، عدا الحالة المنصوص عليها فى المادة ٣١٤ من قانون المرافعات بشأن الحكم الصادر من محكمة النقض ، إذا شابه البطلان لعدم صلاحية الهيئة التى أصدرته .

وقد سبق أن قضت الدائرة الجنائية لمحكمة النقض بعدم اجازة رفع دعوى بطلان أقامها ورثة المحكوم عليه ، الذى توفى بعد الحكم ، وقالت فى حكمها بأن القانون قد رهم طريق الطعن فى الأحكام وليس فيها الطعن بدعوى مستقلة ترفع على النيابة العامة (١) .

وهذا الاتجاه الذى سارت عليه الدائرة الجنائية لمحكمة النقض ، لا يتفق مع ما قضت به الدائرة المدنية لمحكمة النقض ، من جواز رفع دعوى بطلان أصلية فى قولها: على أنه إذا جاز فى بعض الصور ، القول بإمكان رفع دعوى بطلان أصلية بشأن حكم تجرد من الأركان الأساسية للأحكام، فليس هذا هو الشأن فى الدعوى الحالية (٢) .

هذا إلى أن محكمة النقض، حين أنكرت فى الحكم محل التعليق - سبيل الدعوى الأصلية ، قد استندت الى مفهوم النصوص المتعلقة بالبطلان التى بينت أحواله ووسيلة التمسك به ، وإلى ما نصت عليه المادة ٤٥٤ من إجراءات بشأن حجية الحكم النهائية ، دون أن تناقش فكرة الانعدام ، ومدى أثرها على الحكم ؛ وهو ما كان المحكوم عليه يستند إليه فى دعواه الأصلية ، هذا إلى أن الحالة المنصوص عليها فى المادة ٣٢٤ من أفعات ، هى من أحوال البطلان ، لا الانعدام .

كما أن محكمة النقض قد ذهبت بعد ذلك ، إلى أن الحكم المطلوب تقرير انعدامه ليس حكماً منعوماً ، دون أن تبين لنا ما هى وسيلة تقرير هذا الانعدام لو أنه كان منعوماً

وقد كنا نود أن تستطرد المحكمة العليا إلى حالة انعدام الحكم ، وهى مدار طعن المحكوم عليه فى واقع الأمر ، فبتين لنا وسيلة الطعن فى هذا الحكم ، بعد استنفاذ الطرق المرسومة قانوناً ؛ وتفصح لنا عن الحل فيما لو رأيت أن الحكم موضوع الدعوى الأصلية كان منعوماً .

والواقع من الأمر أننا لا نستطيع مطلقاً أن نعتقد محكمة النقض مبدأ انعدام الأحكام ، ثم لا تقر وسيلة التمسك به ، إلا وهى الدعوى الأصلية ؛ فضلاً عن طرق الطعن المقررة بالقانون ، وذلك كنتيجة منطقية لاعتبار هذا الحكم لا حجية له .

أما ما قالته المحكمة العليا من أنه لا يسوغ فى القانون تأخير تنفيذ الأحكام النهائية إلى غير مدى ، بدعوى أن يجد المحكوم عليهم سبيلاً للطعن بالبطلان ، فإنه لا يجحد اجازة الدعوى الأصلية .

(١) نقض جنائى ٥ من مارس ١٩٣١ . . . والواقع أن الحكم المطعون فيه لم يكن منعوماً ، مادامت الوفاة قد تمت بعد الحكم .  
(٢) نقض مدنى ١٩ من أبريل ١٩٥٦ .

ذلك أن المشرع قد نص في المادة ٤٦٠ اجراءات على تنفيذ الاحكام الصادرة من المحاكم الجنائية ، متى صارت نهائية ما لم يكن في القانون نص على خلاف ذلك .

ولا يسوغ مطلقا وقف تنفيذ الحكم ، بمجرد رفع دعوى اصلية بطلب تقشير انعدامه ما لم تقرر المحكمة قبول الاشكال في التنفيذ ، كما اذا اتضح لها أنه في حقيقته حكم لا وجود له . وعندئذ يصبح مصير التنفيذ رهينا بالفصل في الدعوى الاصلية المرفوعة لتقرير انعدام الحكم ، فان تقرر رفضها أو عدم قبولها تعين تنقيذ الحكم .

أما اذا قضت بتقرير انعدام الحكم الجنائي ، سقطت سند التنفيذ على المحكوم عليه ، وجاز تجديد الدعوى العمومية على المتهم ما لم تكن قد سقطت بالتقادم . .

هذا الى أنه عند بيان مدى قبول الدعوى الاصلية بتقرير انعدام الحكم ، لا يسوغ مطلقا النظر في ذلك الا الى الاساس القانوني لهذه الدعوى ، دون عبءة بالنتائج العملية الاخرى التي يمكن معالجتها عن طريق التشريع ، اذا ما شابت القواعد المعمول بها نقص معين . .

وأخيرا فنحن لانجيز تسمية الدعوى الاصلية بطلب تقرير انعدام الحكم بدعوى البطلان الاصلية ، فذلك مما قد يسبب خلطا بين وسيلة التمسك بالبطلان ، وطريقة التمسك بالانعدام ، ونرى تسميتها بدعوى تقرير الانعدام . .



## قَوَانِينُ قَرَارَاتِ مَنَسُورَاتِ

قانون رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٦٠ (١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩

بإصدار قانون العمل

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة السابعة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل النص الآتي .

« مع عدم الإخلال بأحكام المادة ١٦٩ من القانون المرافق يكون لتقابات العمال القائمة أن تطبق الأحكام الواردة في الباب الرابع من قانون العمل خلال مدة لا تتجاوز آخر ديسمبر سنة ١٩٦٠ » .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في اقليبي الجمهورية من تاريخ العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٨ جمادى الأولى سنة ١٣٨٠ ( ٧ نوفمبر سنة ١٩٦٠ ) .

قانون رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٦٠ (١)

بتعديل المادة الأولى من اللائحة العامة لبورصات

الأوراق المالية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ٢ - يستبدل بنص الفقرة الثانية من المادة الأولى من اللائحة العامة لبورصات الأوراق المالية النص الآتي :

« (٢) أعضاء منضمين من المؤسسات العامة ومن المصارف المكونة على شكل شركات مساهمة » .

- مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .  
 • يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .  
 • صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ جمادى الأولى سنة ١٣٨٠ ( ٨ نوفمبر سنة ١٩٦٠ ) .

قانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٦٠ (١)  
 بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة  
 تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية في الاقليم المصرى

باسم الامة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الامة القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

- مادة ١ - استثناء من أحكام المادة ٣٥ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ الخاص بإعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية في الاقليم المصرى المعدل بالقانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦٠ ، يجوز خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون تعيين وترقية أعضاء قسم الرقابة بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح مدير النيابة الادارية ، ويشمل قرار التعيين الوظيفة والمرتب والإقدمية فيها .  
 مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .  
 • يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .  
 • صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ جمادى الأولى سنة ١٣٨٠ ( ٨ نوفمبر سنة ١٩٦٠ ) .

قانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٦٠ (٢)  
 بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤  
 فى شأن الضريبة على العقارات المبنية

باسم الامة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الامة القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

- مادة ١ - يستبدل بالفقرة الأخيرة من المادة ٧ ، وبالفقرة الأخيرة من المادة ١٥ ، وبالبند (د) من المادة ٢١ ، وبالبند (ب) من المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الضريبة على العقارات المبنية النصوص الآتية :

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٥٨ الصادر فى ١٢ نوفمبر سنة ١٩٦٠ .  
 (٢) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٧٩ الصادر فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٦٠ .

« مادة ٧ ( فقرة أخيرة ) - فإذا تضمن الاقرار بيانات غير صحيحة الزم الممول بداء غرامة تعادل مثل الضريبة العقارية المقررة أو المعفى منها . أما إذا لم يقدم الممول الاقرار في الميعاد فيلزم بغرامة تعادل ربع الضريبة العقارية المقررة أو المعفى منها » .

« مادة ١٥ ( فقرة أخيرة ) - فإذا كان التظلم مقمداً من الممول يجب أن يكون مرافقاً له قسيمة دالة على اداء تأمين قدره ٥ ٪ من الضريبة المقدم في شأنها مع جبر كسر نصف الجنيه بالزيادة على ألا يقل التأمين عن خمسين قرشاً ولا يزيد على عشرين جنيهاً والا سقط الحق في طلب المعارضة ، ولا يرد التأمين في حالة عدم خفض مجلس المراجعة للقيمة الايجارية المقررة وعلى أن يخطر المتظلم بميعاد تحقيق الشكوى قبل حلوله بأسبوع » .

وفي حالة التظلم تؤدي الضريبة المقررة قبل التعديل في المواعيد المحددة لها الى ان يصدر قرار مجلس المراجعة في التظلم » .

« مادة ٢١ (د) - المستشفيات والمستوصفات والملاجئ والمبرات المملوكة للجمعيات الخيرية والاجتماعية المعدة للعمل لقبول جميع المرضى واللاجئين بصرف النظر عن الدين أو الجنس ولا تكون منشأة لغرض الاستثمار » .

ويشترط للمتمتع بالاعفاء أن تكون تلك الجمعيات مسجلة وفقاً للقانون ولا تتقاضى من المرضى أو اللاجئين أية أجور الا اذا وافقت على ذلك وشاركت في تحديد تلك الاجور الجهات الادارية التي يصدر بها قرار من الوزير المختص » .

« مادة ٢٢ (ب) - اذا خلا العقار كله أو جزء منه من السكن ومما يحتويه مدة ثلاثه أشهر متوالية على الاقل ولم ينتفع به بأي وجه من أوجه الانتفاع » .

مادة ٢ - تعفى المستشفيات والمستوصفات والملاجئ والمبرات المملوكة للجمعيات الخيرية والاجتماعية المنصوص عليها في البند (د) من المادة ٢١ من الضريبة المتأخرة عليها حتى تاريخ العمل بهذا القانون كما يكون لها حق استرداد ما سبق ادائه منها » .

مادة ٣ - تلغى المادة ١٩ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه .

مادة ٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في اقليم مصر » .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها » .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٠ ( اول ديسمبر سنة ١٩٦٠ ) .



## قرارات رئيس الجمهورية العربية المتحدة :

قرار رقم ٢١٣٩ لسنة ١٩٦٠ (١)

بإصدار لائحة استبدال المعاشات

## رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن الأجور الإضافية .

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ بشأن الأجور الإضافية ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

## قرر :

**مادة ١ -** يتم استبدال حقوق الموظفين والمستخدمين والعمال التأميني وأصحاب المعاشات في معاشاتهم سواء بالنسبة الى المعاملين بأحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه أو بأية قوانين أخرى للمعاشات ، وفقا للائحة الاستبدال المرافقة لهذا القرار .

**مادة ٢ -** ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في اقليمى الجمهورية من تاريخ نشره ، وعلى مدير عام مصلحة التأمين والمعاشات في كل اقليم اصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ اللائحة المذكورة .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٤ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٠ ( ١٣ ديسمبر سنة ١٩٦٠ ) .

## لائحة استبدال المعاشات

## الباب الأول

## أحكام عامة

**مادة ١ -** يحدد مجلس ادارة صندوقى التأمين والمعاشات عدد طلبات الاستبدال التى تقبل خلال السنة المالية والمبالغ اللازمة لمواجهتها ، ويجوز تعديل هذه المبالغ خلال السنة لمواجهة تلك الطلبات كما يجوز للمدير عام مصلحة التأمين والمعاشات مجاوزة المبالغ المتعار اليها فى حدود ١٠ ٪ اذا استندت بحالة الصرف ذلك .

وللمجلس أن يحدد اعتمادا آخر يصرف منه لمواجهة الطبقات التى يجوز لوزير

الحزنة التنفيذي قبولها بصفة استثنائية لاسباب تبرر ذلك ، زيادة على ما قرره مجلس الادارة وكذا لمواجهة ما يزيد على نسبة خمس المعاش المقررة بالمادة ٥٤ من قانون التأمين والمعاشات الصادر به القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه .

## الباب الثاني

### طلبات الاستبدال

مادة ٢ - يجوز لاي من موظفي الدولة ومستخدميها وعمالها الدائمين ولأصحاب المعاشات منهم أن يستبدل جزءا من معاشه متى كانت مدة خدمته المحسوبة في المعاش حتى تاريخ تقديم طلب الاستبدال تتيح له الحق في معاش وفقا للقانون المعامل به ، وذلك مع مراعاة حكم المادة ٥٤ من قانون التأمين والمعاشات سالف الذكر .

مادة ٣ - على طالب الاستبدال أن يقدم طلبا بذلك على الاستمارة التي تعدها مصلحة التأمين والمعاشات لهذا الغرض الى الجهة التي يتبعها أو يصرف منها المعاش . ويتعين على الجهة المذكورة أن تبين في الطلب مقدار حقه في المعاش أو معاشه المستحق يوم تقديم الطلب حسب قانون المعاشات المعامل به بافتراض حالة الاستقالة وذلك تحت مسئولية تلك الجهة .

وترسل هذه الطلبات الى مصلحة التأمين والمعاشات بكتب موصى عليها .

ولا يجوز قبول طلب الاستبدال الا بعد مضي سنتين ميلاديتين على آخر استبدال للمطالب وفقا لاحكام هذه اللائحة .

مادة ٤ - تقيد طلبات الاستبدال في سجلات يصدر بتنظيمها قرار من مدير عام مصلحة التأمين والمعاشات .

مادة ٥ - يحال طالب الاستبدال الى الكشف الطبي بحسب ترتيب قيدهم في السجلات المنصوص عليها في المادة السابقة وتحدد مواعيد الكشف الطبي وفقا لهذا الترتيب .

ويجوز لوزير الحزنة التنفيذي لاسباب تبرر ذلك تعجيل ميعاد الكشف الطبي وتنظيم عملية الكشف الطبي على ذوي الطلبات المعجلة والمقبولة وفقا لحكم الفقرة الثانية من المادة (١) بالاتفاق بين مصلحة التأمين والمعاشات والادارة العامة للقومسيونات الطبية .

مادة ٦ - تُحدد الادارة العامة للقومسيونات الطبية الهيئات الطبية المختصة بتوقيع الكشف الطبي على طالب الاستبدال وعدد الحالات التي يتم الكشف الطبي عليها سواء في اوقات العمل الرسمية أو الاضافية وفقا لمقتضيات العمل بها .

مادة ٧ - يخطر طالب الاستبدال بصوغد توقيع الكشف الطبي بكتساب موافق عليه فاذا تخلف عن هذا الكشف حفظ الطلب المقدم منه .

ومع ذلك يجوز لمدير عام مصلحة التأمين والمعاشات لاسباب تبرر ذلك تحديد موعد آخر للكشف الطبي بناء على طلب يقدم خلال شهرين من تاريخ موعد الكشف الذي تخلف عنه .

**مادة ٨ -** تقدر الهيئة الطبية المختصة بصفة نهائية درجة صحة الطالب ولا يقبل الطلب الا اذا كانت صحته جيدة أو متوسطة وفي الحالة الاخيرة تزيد الهيئة الطبية على سن الطالب عددا من السنوات. بنسبة حالته الصحية وتتخذ السن بعد هذه الزيادة أساسا لتحديد رأس مال المعاش المستبدل وذلك مع عدم الانحلال بالاحكام الخاصة بتقريب السن الواردة في جدول الاستبدال الملحق بقانون التأمين والمعاشات سالف الذكر .

واذا قررت الهيئة الطبية المختصة رداءة صحة الطالب رفض طلبه ولا يجوز تجديده قبل مضي سنة على الاقل من تاريخ هذا القرار .

### الباب الثالث

#### اجراءات الاستبدال

**مادة ٩ -** تقف اجراءات الاستبدال بالنسبة للموظفين الحاليين الى المحاكمة التأديبية أو الجنائية وإذلك حتى يصدر حكم نهائي في الاتهام المقام ضدهم ، وكذلك بالنسبة للموظف الموقوف عن العمل الى أن يبت في الوقف .

وعلى الجهات التي يتبعها طالبو الاستبدال أن تخطر مصلحة التأمين والمعاشات بمجرد احالة الطالب للمحاكمة أو واقفه بصورة من قرار الاحالة أو قرار الوقف .

**مادة ١٠ -** يستبعد من المعاش أو الحق فيه عند تقدير جزء المعاش المستبدل ما يأتي :

( أ ) - أجزاء المعاش السابق استبدالها .

( ب ) - الاقساط الشهرية المستحقة على طالب الاستبدال عن مدة خدمته السابقة على أنه يجوز للمستبدل أن يطلب الى مصلحة التأمين والمعاشات أداء باقي أقساط اشتراكات المدة السابقة دفعة واحدة خصما من رأس مال الاستبدال في مقابل عدم استبعاد القسط الشهري المستحق عليه من معاشه أو الحق فيه .

**مادة ١١ -** يحسب رأس مال المعاش المستبدل على أساس الجدول المرافق لقانون التأمين والمعاشات سالف الذكر ووفقا لسن طالب الاستبدال وقت توقيع الكشف الطبي عليه ، وذلك مع مراعاة حكم المادة ٨

**مادة ١٢ -** يعتمد مدين عام مصلحة التأمين والمعاشات أو من ينيبه صرف مبالغ الاستبدال في حدود خمس صافي المعاش أو الحق فيه .

**مادة ١٣ -** يخطر طالب الاستبدال بقيمة رأس المال المستحق عن جزء المعاش المستبدل لاعلان قبوله تقدير رأس المال المستبدل .

**مادة ١٤ -** يكون قبول تقدير رأس المال المستبدل بأحدى الطرق الآتية :

(١) التوقيع بقبول التقدير بمقر المصلحة .

(٢) الاقرار بقبول التقدير على النموذج الذي تعده المصلحة على أن يصدق على

هذا الاقرار اثنان من الموظفين ورئيسهما المباشر وينضم بخاتم الجمهورية وذلك بالنسبة للمستبدلين الموجودين بالخدمة .



(٣). تقديم اقرار بقبول التقدير مصدق عليه من الهيئات المختصة بالتوثيق داخل الجمهورية أو خارجها بحسب الحال .

**مادة ١٥ -** اذا لم يرد وفقا لاحكام المادة السابقة اقرار قبول التقدير من الطالب خلال شهر من تاريخ اخطاره بخطاب موصى عليه بقيمة رأس المال المستبدل اعتبر متنازلا عن طلبه .

ويجوز لمدير عام مصلحة التأمين والمعاشات أن ينبيه لاسباب تبرر ذلك الموافقة على قبول الطالب للتقدير بعد انتهاء الميعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة وذلك خلال الثلاثة اشهر التالية لانتهاء ذلك الميعاد .

**مادة ١٦ -** يؤدي مبلغ الاستبدال الى الطالب بموجب شيك يرسل اليه بعنوانه المبين في طلب الاستبدال وذلك بعد خصم قيمة قسط الاستبدال المستحق عن المدة الباقية على نهاية الشهر الذي تم فيه الاستبدال والشهر التالي له مباشرة فضلا على قيمة الرسم المنصوص عليه في المادة ٥٨ من قانون التأمين والمعاشات سالف الذكر .

**مادة ١٧ -** يندب مدير عام مصلحة التأمين والمعاشات ومدير عام الادارة العامة للقومسيونات الطبية كل فيما يخصه الموظفين والاطباء اللازمين لمواجهة الاعباء الاضافية التي تتطلبها عمليات الاستبدال .

**مادة ١٨ -** يودع الرسم المشار اليه في المادة ١٦ في حساب خاص بمصلحة التأمين والمعاشات تصرف من حصيلة مكافآت لاطباء وموظفي ومستخدمي الادارة العامة للقومسيونات الطبية والهيئات الطبية المختصة وموظفي مصلحة التأمين والمعاشات نظير قيامهم بالاعمال الاضافية التي يؤديونها في عمليات الكشف الطبي والاعمال الادارية الاخرى . وكذا لمواجهة التكاليف الاخرى المتعلقة بهذه الاعمال .

وتحصل الادارة العامة للقومسيونات الطبية والهيئات الطبية المختصة على مبالغ من هذا الحساب بواقع ٦٠٠ مليون ( ٦٠٠ قرش سوري ) عن كل حالة يتم الكشف الطبي عليها في غير اوقات العمل الرسمية ، كما تخص مصلحة التأمين والمعاشات مبالغ بواقع ٣٠٠ مليون ( ٣٠٠ قرش سوري ) عن كل حالة من تلك الحالات .

وتمنح مكافآت عن الاعمال الاضافية المتعلقة بعمليات الاستبدال للاطباء والموظفين والمستخدمين المشار اليهم في الفقرة الاولى وذلك دون التقيد بأحكام قراري رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ ورقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ المشار اليهما وبشرط الا تزيد المكافاة التي تمنح لكل منهم على ٣٠ ٪ من مرتبه الاصل الشهري .

## الباب الرابع

### تحصيل أقساط الاستبدال

**مادة ١٩ -** على الجهة التي يتبعها المستبدل أو يصرف منها مرتبه أو معاشه بحسب حال مراعاة اقتطاع أقساط الاستبدال وتوريدها في المواعيد المحددة ، وفقا للاوضاع التي تنظمها مصلحة التأمين والمعاشات .

وتقيد البيانات الخاصة بالتحصيل في السجلات التي ينظمها مدير عام المصلحة المذكورة بقرار منه .

وتحسب فائدة تأخير على المبالغ التي يتأخر تحصيلها بمقدار ٤.٥٪ سنوياً من تاريخ الاستحقاق حتى تاريخ الاداء ويتحملها المتسبب في التأخير .

**مادة ٢٠ -** في حالة اعارة الموظف الى أية جهة داخل الاقليم تلتزم الجهة المعار اليها اقتطاع أقساط الاستبدال المستحقة على الموظف وتوريدها وفقاً للأحكام الواردة في هذه اللائحة .

أما اذا كانت الاعارة الى جهة خارج الاقليم فيجوز للمستبدل أداء الاقساط المستحقة عليه خلال مدة الاعارة كما يجوز له أدائها عند عودته اما دفعة واحدة أو على أقساط شهرية لمدة لا تجاوز مدة الاعارة ، على أن يعين الموظف طريقة الاداء خلال ثلاثة أشهر من تاريخ عودته .

وتستحق على المبالغ المشار اليها فائدة مقدارها ٤.٥٪ سنوياً محسوبة من تاريخ عودته حتى تاريخ الاداء .

**مادة ٢١ -** يقف تحصيل أقساط الاستبدال من الموظف أو صاحب المعاش اذا حكم عليه بعقوبة جنائية وذلك مدة وجوده في السجن تنفيذاً للعقوبة ، فاذا أعيد صرف المعاش اليه ، استؤنف خصم أقساط الاستبدال المستحقة .

**مادة ٢٢ -** لا تحصل أقساط الاستبدال من معاش المستحقين عن الموظف أو صاحب المعاش اذا حكم عليه في جريمة غدر أو سوء استعمال الوظيفة أو اختلاس الاموال العامة أو رشوة أو تزوير في أوراق رسمية أو اذا حكم عليه تأديبياً بالحرمان من الحق في كل معاشه .

**مادة ٢٣ -** في حالة وقف صرف المعاش بسبب عودة صاحبه للعمل في الحكومة أو بإحدى الهيئات أو المؤسسات العامة ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقه يستمر خصم أقساط الاستبدال من المرتب الذي يحصل عليه .

وعلى الجهة التي أعيد للعمل بها مراعاة خصم أقساط الاستبدال وفقاً للأحكام الواردة في هذه اللائحة .

قرار رقم ٢٢٧١ لسنة ١٩٦٠ (١)  
باللائحة الداخلية للهيئة العامة للإصلاح الزراعي

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،  
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي والقوانين  
المعدلة له ،  
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٤ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكامه ،  
وعلى المرسوم بقانون رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٥٢ بشأن إصدار قرض لاداء ثمن  
الأراضي المستولى عليها وسنداته ،  
وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة ،  
وعلى القانون رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن التفويض بالاختصاصات ،  
وبناء على قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي رقم ٦ بجلسته ٣ من  
يونيو سنة ١٩٥٨ باعتماد اللائحة الداخلية للهيئة ،  
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر :

- مادة ١ - يعمل باللائحة الداخلية للهيئة العامة للإصلاح الزراعي ، المرافقة لهذا  
القرار .  
مادة ٢ - تلغى اللائحة الداخلية للهيئة العامة للإصلاح الزراعي المؤرخة في ١٢  
نوفمبر سنة ١٩٥٤ وكل قرار يخالف أحكام اللائحة المرافقة .  
مادة ٣ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .  
صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٠ ( ١٨ ديسمبر سنة ١٩٦٠ ) .



## اللائحة الداخلية

## للهيئة العامة للإصلاح الزراعى

## الباب الاول

## مجلس الادارة

مادة ١ - مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى هو السلطة العليا المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها وادارتها .

ويتولى مجلس الادارة وضع السياسة العامة التى تسير عليها الهيئة ، وله فى سبيل ذلك أن يتخذ ما يراه لازما من القرارات دون التقيد بالنظم أو القواعد المتبعة فى المصالح الحكومية وله على الاخص ما يأتى :

(١) الموافقة على مشروع ميزانية الهيئة وحسابها الختامى قبل تقديمها الى وزارة الخزانة لاعتمادها من رئيس الجمهورية .

(٢) اقتراح النقل من باب الى باب من أبواب ميزانية الهيئة .

(٣) اصدار القرارات المنظمة للشئون المالية والادارية والفنية بالهيئة . وبوجه خاص نظام اعداد ميزانياتها وحسابها الختامى وتنظيم علاقتها بصندوق الإصلاح الزراعى والقواعد التى تجرى عليها فى الادارة والحسابات والمخازن والمشتريات والمبيعات . ونظام موظفيها وعمالها ، وترقيتهم ونقلهم وتأديبهم وانتهاء خدمتهم والاجور والمرتبات أو المكافآت التى تمنح لهم أو لغيرهم ممن يندبون أو يعاونون اليها على أن تصدر هذه النظم بقرار من رئيس الجمهورية .

(٤) اعتماد عقود البيع والشراء والمقاولات اذا جاوزت قيمة العملية الواحدة مائة ألف جنيه فى حالات المناقصات أو المزايدات على اختلاف أنواعها ، و اذا جاوزت قيمة العملية الواحدة خمسين ألف جنيه فى حالات الممارسة وما يشابهها .

(٥) تعيين المراجع الخارجى لحسابات الهيئة وتقدير مكافآته ، والنظر فى كل ما يرفعه الى المجلس من تقارير .

(٦) النظر فيما يعرضه رئيس المجلس و المدير العام من المسائل .

مادة ٢ - يجوز لمجلس الادارة أن يشكل من بين أعضائه لجنة أو أكثر يعهد اليها ببعض اختصاصاته ويجوز له كذلك أن يعهد الى هيئة أو لجنة يبين تشكيلها بقرار منه ، بعمل مدير الهيئة فى الحالات التى تستوجب ذلك ، كما يجوز له أن يشكل لجانا لبحث المسائل الفنية الخاصة بالهيئة أو بالهيئات الأخرى المتصلة بها .

مادة ٣ - يعقد مجلس الادارة اجتماعاته بمقر الهيئة العامة للإصلاح الزراعى بمدينة القاهرة ويجوز عقد جلساته خارجها اذا رأى الرئيس أو طلبت أغلبية الاعضاء ذلك .

مادة ٤ - يجتمع مجلس الادارة مرة على الاقل فى كل شهر بدعوة من رئيسه توجه قبل موعد الانعقاد بثلاثة أيام على الاقل فى غير حالات الاستعجال التى يجوز

فيها عدم التقيد بهذا الميعاد . كما يجتمع المجلس أيضا كلما رأى الرئيس أو طلبت أغلبية الاعضاء ذلك .

مادة ٥ - رئيس مجلس الادارة هو الذى يرأس جلساته ويدير المناقشة فيه ويوقع محاضر الجلسات والقرارات وفى حالة غيابه يحل محله الوزير القائم بعمله أو أقدم الوزراء .

مادة ٦ - لا يكون انعقاد مجلس الادارة صحيحا الا اذا حضرته الاغلبية المطلقة لاعضائه وتصدر قراراته بالاغلبية المطلقة لاراء الاعضاء الحاضرين واذا تساوى عددها رجع الجانب الذى منه الرئيس .

مادة ٧ - فى حالات الاستعجال أو الضرورة يجوز استصدار قرارات من أعضاء مجلس الادارة متفرقين .

مادة ٨ - تدون محاضر جلسات مجلس الادارة ويوقعها كل من رئيس المجلس والعضو أو الموظف القائم بأعمال سكرتارية المجلس .

## الباب الثانى

### وزير الدولة للاصلاح الزراعى

مادة ٩ - يتولى وزير الدولة للاصلاح الزراعى الرقابة والاشراف على أوجه نشاط الهيئة من النواحي المالية والادارية والفنية .

مادة ١٠ - لوزير الدولة للاصلاح الزراعى حق الاعتراض على قرارات مدير عام الهيئة خلال أسبوع من تاريخ تبليغها اليه . ويترتب على اعتراضه وقف تنفيذ القرار وعرض الامر على مجلس ادارة الهيئة فى أول اجتماع له . ولا يكون قرار المدير العام نافذا بعد ذلك الا اذا وافق عليه المجلس بأغلبية ثلثى الاعضاء الحاضرين .

مادة ١١ - الوظائف الرئيسية بالهيئة هى :

المدير العام ، وكلاء المدير العام ، السكرتير العام ، مديرو الادارات ووكلاؤهم والمستشارون ومندوبو المناطق ومديرو الاقسام ومن فى درجاتهم .

ويكون التعيين فى هذه الوظائف - عدا المدير العام - بقرار من وزير الدولة للاصلاح الزراعى .

مادة ١٢ - يبلغ وزير الدولة للاصلاح الزراعى بقرارات مجلس الادارة ومدير عام الهيئة خلال أسبوع من تاريخ اصدارها .

## الباب الثالث

## الوظائف الرئيسية في الهيئة

## الفصل الاول

## مدير عام الهيئة

مادة ١٣ - يتولى مدير عام الهيئة ادارتها وتصريف أمورها ، ويختص بما يأتى :

- (١) تنفيذ قرارات مجلس الادارة .
- (٢) تحضير مشروع الميزانية والحساب الختامى وعرضها على مجلس الادارة لأقرارهما تمهيدا لعرضهما على وزارة الخزانة لتقديمهما الى رئيس الجمهورية .
- (٣) التعاقد نيابة عن الهيئة تنفيذاً لقرارات مجلس الادارة والنظم التى يقررها وفقاً لاحكام هذه اللائحة .
- (٤) الاذن فى طرح عمليات الشراء والبيع والمقاولات فى جميع الاحوال ، واقرار التعاقد عليها ، اذا لم تتجاوز قيمة العملية الواحدة مائة ألف جنيه فى حالات المناقصات والمزايدات على اختلاف أنواعها ، أو اذا لم تتجاوز قيمة العملية الواحدة خمسين ألف جنيه فى حالات الممارسة وما يشابهها .
- (٥) مراقبة سير العمل ، وتنظيمه فى الادارات المركزية والمناطق الاقليمية للهيئة والاشراف على نشاطها وأعمال موظفيها .
- (٦) تعيين الموظفين فى غير الوظائف الرئيسية وترقيتهم ونقلهم ومنحهم العلاوات ، وتأديبهم وانهاء خدمتهم وفقاً للنظم التى يقررها مجلس الادارة .
- (٧) تعيين العمال والخدمة السائرة ومن فى حكمهم ، وتحديد أجورهم وترقيتهم ونقلهم ومنحهم العلاوات وتأديبهم وانهاء خدمتهم وصرف مكافآتهم وغير ذلك من الشئون الخاصة بهم وفقاً للنظم التى يقررها مجلس الادارة .
- (٨) اصدار الامر بمضروفات الهيئة والتوقيع على الشيكات بعد توقيعها من مدير الحسابات أو وكيله التابع لوزارة الخزانة .
- (٩) الاعفاء من غرامات تأخير المتعهدين والمقاولين اذا قدم المتعهد أو المقاول مستندات تثبت أن التأخير نشأ عن حادث قهرى ولم يترتب على التأخير ضرر وذلك فيما زاد على خمسين جنيهاً ولا يتجاوز مائة جنيه بالنسبة الى العملية الواحدة ؛ أما ما يزيد على ذلك يكون الاعفاء منه بقرار من الوزير .
- (١٠) صرف السلف الشخصية لموظفى الهيئة وعمالها وفق القسومات التى يقررها مجلس الادارة وذلك فى حدود مرتب شهرين وبشرط أن تؤدى الى الهيئة على أقساط شهرية متساوية ولا تتجاوز الاثنى عشر قسطاً .
- (١١) الاذن بصرف اغانات الى الموظفين أو العمال أو الى أسرهم فى حالة وفاتهم وذلك فى حدود مرتب شهرين أو خمسين جنيهاً أيهما أكثر .

مادة ١٤ - للمدير العام أن يعهد ببعض اختصاصاته المنصوص عليها فى المادة السابقة الى وكيل أو أكثر من وكلائه أو الى السكرتير العام أو الى مديرى الادارات المركزية أو مندوبى المناطق الاقليمية وذلك وفقاً للتنظيم الذى يقرره مجلس الادارة .



مادة ١٥ - يمثل المدير العام الهيئة في صلاتها ومعاملاتها مع الهيئات والاشخاص الأخرى وأمام القضاء وتصدر باسمه الأوراق القضائية ويجب اعلانها اليه .

مادة ١٦ - يقدم مدير عام الهيئة الى مجلس الادارة تقارير شهرية ونصف سنوية ورسنوية تتضمن عرضا لسير العمل في الهيئة ونشاطها ، وبيان ايراداتها ومصرفاتها ، كما يقدم المدير العام الى المجلس والى وزير الدولة للاصلاح الزراعى تقريراً عن نشاط الهيئة ومركزها المالى فى نهاية كل سنة مالية يرفقه بالحساب الختامى .

## الفصل الثانى

### وكلاء المدير العام

مادة ١٧ - يقوم وكيل المدير العام بالمهام التى يعهد اليه بها المدير العام وتكون له الاختصاصات الآتية :

(١) ينوب عن المدير العام عند غيابه ، فاذا تعدد الوكلاء عين وزير الدولة للاصلاح الزراعى من يتولى منهم ستلطات المدير العام مدة غيابه .

(٢) الاذن فى طرح عمليات الشراء والبيع والمقاولات ، وقرار التعاقد عليها اذا لم تجاوز قيمة العملية الواحدة خمسين ألف جنيه فى حالات خمسية وعشرين ألف المناقصات والمزايدات على اختلاف أنواعها ، أو اذا لم تجاوز قيمة العملية الواحدة خمسة وعشرين ألف جنيه فى حالات الممارسة وما يشابهها .

(٣) البت فى كل ما يتعلق باستئجار المباني والعقارات التى تحتاجها الهيئة والتعاقد على ذلك بعد موافقة المدير العام مع الاسترشاد بأجر المثل والعوائد المربوطة على المكان المطلوب استئجاره .

(٤) اقرار المواصفات والرسوم والشروط الخاصة بالمناقصات والمزايدات والمقاولات والإعلان عنها بعد الاذن بها من السلطة المختصة .

(٥) الترخيص بالاجازات للموظفين طبقا لما يقرره مجلس الادارة والموافقة على تجاوزهم المدة المقررة لهم فى حدود ١٥ يوما للموظف فى السنة .

(٦) منح بدلات السفر ومصاريف الانتقال لمن يستحقها من الموظفين والعمال والخدمة السنائية وفقا للنظم المقررة من مجلس الادارة على أن يصدر بهذه النظم قرار من رئيس الجمهورية .

(٧) الترخيص للموظفين عند الاقتضاء فى الركوب فى درجة أعلى من تلك المقررة لهم عند سفرهم فى السكك الحديدية أو فى الطائرات .

### الفصل الثالث سكرتير عام الهيئة

مادة ١٨ - يتولى السكرتير العام القيام بالاعمال التي يفوضه فيها المدير العام وتكون له الاختصاصات الآتية :

- (١) مراقبة تنفيذ ميزانية الهيئة وضبط حساباتها وإدارة أموالها وعرض ما يراه من مقترحات وآراء في هذا الشأن على المدير العام .
- (٢) مراجعة مشروعى الميزانية والحساب الختامى قبل عرضهما على المدير العام .
- (٣) النقل من بند الى بند نظير وفرة فى بند آخر فى باب واحد من أبواب الميزانية .

(٤) قبول الاصناف المتأخرة من توريدات العام المنقضى بالحصم على ميزانية عام تال بشرط سماح البند المختص فى السنة المالية التالية ووجود وفرة مواز له فى ميزانية السنة السابقة وبشرط أن تكون الحاجة ماسة الى قبول الاصناف التى تأخر توريدها .

(٥) الاذن برد المبالغ التى تكون الهيئة قد حصلت بها بغير حق من ذوى الشأن بناء على طلبهم ، وأن سنويت للايرادات بعد مضي المدة المقررة دون مطالبة اصحابها بها وذلك فى حدود الف جنيه بالنسبة الى كل حالة وما يزيد على ذلك يكون الاذن برده من اختصاص المدير العام .

(٦) تقسيط الديون المستحقة للهيئة قبل الغير أو قبل موظفيها وعمالها لمدة لا تجاوز اثنى عشر شهرا وفى حالة تقسيط الديون المستحقة على موظفين أو عمال بالحصم من الماهية أو الاجر يجوز اطالة مدة التقسيط بحيث لا يزيد مقدار الخصم على ربع الماهية أو الاجر ولا يجوز أن تزيد مدة التقسيط فى الحالة الاخيرة على ثلاث سنوات الا بعد موافقة مجلس الادارة وبشرط أن تكون المدة الباقية للموظف فى الخدمة تسمح بالتقسيط فى المدة التى يقررها مجلس الادارة .

(٧) التصريح بالحصم بقيمة الاصناف التالفة أو المفقودة على جانب الهيئة فى حدود خمسمائة جنيه من قيمة المواد التالفة أو العجز الطبيعى الناتج عن فروق الموازين والمكاييل أو المقاييس أو الجفاف أو التميع وما الى ذلك بعد أخذ رأى الجهة الفنية المختصة بشرط أن يكون الفقد أو التلف بسبب خارج عن ارادة أو مراقبة صاحب العهدة أما الاصناف التى تفقد أو تتلف بسبب كان فى الامكان منعه فيجب أن يحصل ثمنها الاصل أو سعرها بالسوق وقت الفقد أو التلف أيهما اكثر مضافا اليه ١٠ ٪ مصاريف ادارية ممن كانت فى عهده تلك الاصناف حين حصول الفقد أو التلف وإذا أمكن اصلاح التلف يكتفى بتحصيل تكاليف الاصلاح من المتسبب ويجوز للسكرتير العام خصم مبلغ يتناسب من الثمن تقرره الجهات الفنية المختصة مقابل استهلاك الصنف فى المدة التى قضاه فى الاستعمال فى الاغراض المصلحية قبل الفقد أو التلف اذا كان الصنف من الاصناف المقرر لها مدة استعمال .

(٨) الاعفاء من غرامات تأخير المتعهدين والمقاولين اذا قدم المتعهد أو المقاول مستندات تثبت أن التأخير نشأ عن حادث قهري ولم يترتب على التأخير ضرر وذلك في حدود خمسين جنيه للعملية الواحدة .

(٩) تنفيذ القواعد والاجراءات التي يقررها مجلس الادارة في حالة فقد الاستثمارات الحسابية ذات القيمة ومفاتيح خزائن الودائع وغيرها .

### الفصل الرابع

#### مديرو الادارات المركزية ومندوبو المناطق الاقليمية

##### ورؤساء الاقسام

مادة ١٩ - يرأس كل ادارة مركزية في الهيئة مدير ادارة يعاونه وكيل ومدير اقسام وموظفون وعمال وخدمة سايرة ، كما يرأس كل منطقة اقليمية مندوب وتحدد اختصاصات مديري الادارات ووكلائهم ومديري الاقسام ومندوبى المناطق بقرار من مجلس الادارة ، كما تحدد بقرار منه أيضا الادارات المركزية واختصاصاتها والمناطق الاقليمية ودوائر اختصاصها وذلك كله بناء على اقتراح المدير العام .

### الباب الرابع

#### الموظفون والعمال

مادة ٢٠ - تسرى على موظفى وعمال الهيئة العامة للاصلاح الزراعى فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى اللائحة التى تصدر بقرار من رئيس الجمهورية - أحكام التشريعات واللوائح المنظمة للوظائف العامة .

### الباب الخامس

#### الميزانية

مادة ٢١ - يقوم المدير العام للهيئة باعداد الميزانية قبل بدء السنة المالية بأربعة أشهر على الأقل وباعداد الحساب الختامى خلال ثلاثة أشهر على الاكثر من تاريخ انتهاء السنة المالية ، وعليه أن يعرضهما على مجلس الادارة مصحوبين بتقريرين عن نشاط الهيئة ومركزها المالى وبتقرير مراقب الحسابات عن الحساب الختامى .

مادة ٢٢ - يقوم المدير العام بعرض ميزانيات الجمعيات التعاونية للاصلاح الزراعى وحساباتها الختامية على مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى للنظر فيها وابداء ملاحظاته عليها من حيث التوجيه والاشراف . وذلك قبل عرضها على الجمعيات العمومية المختصة لاقراءها .

مادة ٢٣ - مع علب الاخلال برقابة ديوان المحاسبة يتولى مراقب الحسابات مراجعة ميزانية الهيئة وحسابها الختامى وعليه اعداد تقرير عن كل منهما ، تضمن ملاحظاته ويبلغ ذلك الى كل من مجلس الادارة ووزير الدولة .

مادة ٢٤ - يبلغ المدير العام للهيئة ميزانيتها الى صندوق الاصلاح الزراعى ليرصد ارقامها الاجمالية فى ميزانيته .



مادة ٣٥ - يضع مجلس الادارة النظام المالى للهيئة وأوجه إيرادات ومصروفات الميزانية ، كما تبين كيفية تحضيرها وتنفيذها ومراجعتها وتصدر به قرار من رئيس الجمهورية .

### الباب السادس

#### علاقة الهيئة بصندوق الاصلاح الزراعى

مادة ٣٦ - يتولى صندوق الاصلاح الزراعى صرف التعويض عن الاراضى المستولى عليها وملحقاتها الى مستحقيه بناء على تبليغ من المدير العام وفقا لاحكام القانون .

### الباب السابع

#### المخازن والمشتريات والمبيعات

مادة ٣٧ - يصدر مجلس الادارة قرارا بنظام أعمال المخازن والشراء والبيع بطريق الممارسة وبطريق المناقصات والمزايدات العامة الخارجية والداخلية ومحدودة النطاق وشروطها على أن يصدر بقرار من رئيس الجمهورية وذلك مع مراعاة الاحكام التالية .

مادة ٣٨ - يجب أن يسبق القرار بإبرام العقود فيما يجب أن يتم بطريق المزايدة أو المناقصة أن تتولى فخص العطاءات اذا تمت بطريق المظاريف لجنتان ، تقوم احدهما بفتح المظاريف وتقوم لآخرى بالبت فى هذه العطاءات .

وتشكل اللجنة الاولى من وكيل الادارة المالية ومدير قسم المخازن ووكيله ومندوب عن الادارة أو القسم المختص بالعطاء .

وتشكل اللجنة الاخرى من مدير ادارة الزراعة أو وكيلها ومدير الادارة المالية أو وكيله ومدير الادارة أو القسم المختص بالعطاء ومدير قسم المخازن أو وكيله وموظف ذى خبرة بالاصناف موضوع العطاء .

ويرأس لجنة البت وكيل المدير العام متى زادت قيمة العطاء أو المشتريات فى العملية الواحدة عن مبلغ ٤٠٠٠ جنيه ، وإذا تساوى عدد الاصوات فيرجح الرأى الذى منه الرئيس .

فاذا زادت قيمة العطاء عن ٢٠٠ ألف جنيه فيجب أن يشترك فى عضوية لجنة البت عضوا من ادارة الفتوى والتشريع المختصة بمجلس الدولة ويصدر بتأليف هذه اللجان قرار من المدير العام للهيئة .

ولا ينفذ قرار لجنة البت الا بعد تصديق المدير العام اذا لم تتجاوز قيمته ١٠٠.٠٠٠ جنيه ( مائة ألف جنيه ) .

أما ما زاد على ذلك فيجب اعتماده من مجلس الادارة .

مادة ٣٩ - تعرض العطاءات على لجنة البت مشقوعة بملاحظات الادارة المختصة .

ويجب أن تتضمن هذه الملاحظات إبداء الرأي في شأن مقدمى العطاءات من حيث كفايتهم المالية والفنية وحسن السمعة .

مادة ٣٠ - لايجوز فى المناقصات استبعاد العطاء الاقل الا لبررات قوية وبقرار مسبب من السلطة المختصة باعتماد المناقصة .

ويجوز الغاء المناقصات والمزايدات من السلطة المختصة باعتمادها بعد النشر عنها وقبل البت فيها اذا استغنى عنها نهائيا .

أما فى غير هذه الحالة فيجوز للسلطة المختصة باعتماد المناقصة أو المزايدة اصدار قرار بالغائها بناء على توصية لجنة البت أو البيع فى الحالات الآتية :

(١) اذا تقدم عطاء وحيد أو لم يبق بعد العطاءات المستبعدة الا عطاء وحيد .

(٢) اذا اقترنت كل العطاءات أو أكثرها بتحفظات .

(٣) اذا كانت قيمة العطاء الاقل تزيد على القيمة السوقية فى حالة المناقصة أو

اذا كانت قيمة العطاء الاعلى تقل عن القيمة السوقية فى حالة المزايدة .

مادة ٣١ - تسرى أحكام اللائحة المالية للميزانية والحسابات ولائحتى المناقصات

والمزايدات والمخازن فيما لم يرد فيه نص فى هذه اللائحة .

## وزارة الاقتصاد

قرار رقم ٩١٩ لسنة ١٩٦٠ (١)

بتعديل بعض احكام القرار رقم ١٧٧ لسنة ١٩٥٣ باللائحة التنفيذية

للقانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالسجل التجارى

وزير الاقتصاد باقليم مصر

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالسجل التجارى المعدل  
بالقانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٦٠ ،وعلى القرار رقم ١٧٧ لسنة ١٩٥٣ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢١٩ لسنة  
١٩٥٣ السالف الذكر ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

## قرر :

مادة ١ - يستبدل بالمادة (١٢) من القرار رقم ١٧٧ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه  
النص الآتى :• مادة ١٢ - تشهر فى جريدة الاسماء التجارية التى تصدرها مصلحة التسجيل  
التجارى البيانات الآتية مما يتم قيده فى السجل التجارى •

(١) مكتب السجل التجارى الذى تم القيد فيه •

(٢) تاريخ القيد بالسجل التجارى برقمه •

(٣) الاسم التجارى - واذا كان القيد خاصا بشركة فيذكر نوعها •

(٤) رأس مال التاجر الذى يستثمره فى المحل الرئيسى والفروع والوكالات  
التابعة له ، أو رأس مال الشركة •

وكذلك رصيده الفرع أو الوكالة المدين للمحل الرئيسى أو للمركز العام فى الخارج •

(٥) موقع المحل الرئيسى أو المركز العام وموقع الفرع أو الوكالة حسب  
الأحوال •

(٦) نوع التجارة •

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره •

تحريرا فى ٢ جمادى الاول سنة ١٣٨٠ ( ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٦٠ ) •

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٨ الصادر فى ١٠ نوفمبر سنة ١٩٦٠ •



## وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

قرار رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ (١)

بزيادة مزايا تأمين العجز والوفاة

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي

بعد الاطلاع على المواد ٦٧ : ٦٨ : ٦٩ : ٧٠ : ٨٢ : ٨٩ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ،

وعلى اقتراح مجلس ادارة مؤسسة التأمينات الاجتماعية بزيادة مزايا تأمين العجز والوفاة ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

## قـرـر :

مادة ١ - يربط معاش العجز الكامل على أساس ٣٠ ٪ من متوسط الاجور في الثلاث سنوات الاخيرة أو فترة الاشتراك في التأمين ان قلت عن ذلك .

ويربط معاش الوفاة على أساس ٢٥ ٪ من متوسط الاجر المشار اليه في الفقرة السابقة .

وذلك دون حد أقصى في الحالتين .

مادة ٢ - يشترط لانتفاع العامل بالحكم الوارد بالفقرة الاخيرة من المادة الاولى من هذا القرار أن يحتفظ بأمواله كاملة في تأمين الشيخوخة لدى مؤسسة التأمينات الاجتماعية لمدة الستة أشهر التالية لانتهاء خدمته .

مادة ٣ - في حالة عدم توافر الشروط الواردة في المادة ٦٧ يستحق في حالة العجز أو الوفاة تعويض دفعة واحدة يعادل نسبة من الاجر السنوي للعامل تختلف تبعاً للسن وذلك وفقاً للجدول المرافق .

مادة ٤ - لا يسرى شرط السن الوارد في المادة ٦٩ من قانون التأمينات الاجتماعية المشار اليه على حالات ثبوت العجز الكامل أو حصول الوفاة أثناء خدمة المؤمن عليه لدى صاحب العمل ويقتصر شرط السن المذكور على الحالات التي يثبت فيها العجز أو تحصل الوفاة خلال الستة أشهر من تاريخ انتهاء خدمة المؤمن عليه .

مادة ٥ - يستمر صرف معاش العجز الكامل مدى حياة المؤمن عليه دون تقييد بشرط وقف صرف المعاش عند بلوغ المؤمن عليه سن الستين الوارد في المادة ٧٠ من قانون التأمينات الاجتماعية .

مادة ٦ - في حالة وفاة صاحب معاش العجز الكامل يؤدي للمستحقين عنه معاش يعادل ٦/٥ معاشه وينوزع عليهم طبقاً لاحكام المادة ٨٩ من قانون التأمينات الاجتماعية .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في اقليمى الجمهورية  
من تاريخ نشره .

تحريرا في ١٢ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٠ (أول ديسمبر سنة ١٩٦٠ )

نسبة التعويض الى الاجر السنوى	السن	نسبة التعويض الى الاجر السنوى	السن
%		%	
١٧٦	٤٣	٣٢٠	٢٠. فأقل
١٦٨	٤٤	٣١٤	٢١
١٦٠	٤٥	٣٠٨	٢٢
١٥٤	٤٦	٣٠٢	٢٣
١٤٨	٤٧	٢٩٦	٢٤
١٤٢	٤٨	٢٩٠	٢٥
١٣٦	٤٩	٢٨٤	٢٦
١٣٠	٥٠	٢٧٨	٢٧
١٢٢	٥١	٢٧٢	٢٨
١١٤	٥٢	٢٦٦	٢٩
١٠٦	٥٣	٢٦٠	٣٠
٩٨	٥٤	٢٥٦	٣١
٩٠	٥٥	٢٥٢	٣٢
٨٥	٥٦	٢٤٨	٣٣
٨٠	٥٧	٢٤٤	٣٤
٧٥	٥٨	٢٤٠	٣٥
٧٠	٥٩	٢٣٢	٣٦
٦٥	٦٠	٢٢٤	٣٧
٥٩	٦١	٢١٦	٣٨
٥٣	٦٢	٢٠٨	٣٩
٤٧	٦٣	٢٠٠	٤٠
٤١	٦٤	١٩٢	٤١
٣٥	٦٥	١٨٤	٤٢

قرار رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٦٠ (١)

بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٦٠

في شأن تحديد الشروط الخاصة بالترخيص بالعمل للأجانب

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

بعد الاطلاع على المادتين ٣٥ و ٣٦ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والقوانين المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٦٠ في شأن تحديد الشروط الخاصة بالترخيص في العمل للأجانب ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

**قرر :**

مادة ١ - يستبدل بنصوص المواد ٣ و ٧ و ١٩ من القرار رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه النصوص الآتية :

مادة ٣ - تعطى بطاقة الترخيص في العمل للأجنبي بناء على طلب يقدمه طبقاً للنموذج الذي يحدده وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لشئون العمل بقرار منه ويكون تقديم هذه الطلبات على الوجه الآتي :

(أ) يتقدم الاجنبي الذي يرغب في دخول البلاد بقصد العمل الى احدى قنصليات الجمهورية العربية المتحدة بالخارج طالباً الحصول على ترخيص في العمل مع طلب الإقامة ويرسل الى ادارة الجوازات والجنسية بوزارة الداخلية لبحثه من جميع النواحي المتعلقة بالإقامة فإذا ما ووفق على طلب الإقامة ترسل الاستمارة الخاصة بطلب الترخيص في العمل الى ادارة القوى العاملة لبحثها من ناحية العمل فإذا وافقت على الترخيص له في العمل تخطر ادارة الجوازات والجنسية بهذه الموافقة .

وعلى الاجنبي أن يتقدم خلال أسبوعين من تاريخ دخوله البلاد الى ادارة القوى العاملة ومعه ما يثبت الترخيص له بالإقامة .

(ب) يتقدم الاجانب أصحاب الإقامة الخاصة والإقامة العادية والإقامة المؤقتة لمدة سنة أو أقل بطلب الترخيص في العمل الى ادارة القوى العاملة أو الى أخذ فروعها التي تحدد بقرار من وكيل الوزارة لشئون العمل والواقع سكن أو محل عمل الاجنبي في دائرة اختصاصها .

(ج) على الاجنبي الذي انتهت مدة إقامته أن يتقدم الى ادارة الجوازات والجنسية بطلب الحصول على الإقامة ومعه طلب الحصول على الترخيص في العمل أو التجديد على أن يحال الطلب الاخير الى ادارة القوى العاملة اذا ما رأت ادارة الجوازات والجنسية تجديد التصريح له بالإقامة بصفة مبدئية وعليه أن يتقدم الى ادارة القوى العاملة خلال اسبوع لاستيفاء الاجراءات الخاصة بذلك .



( د ) يجوز للشركات والمؤسسات المتخذة مركزها الرئيسى أو أى فرع لها بالاقليم الجنوبي أن تتقدم نيابة عن موظفيها وعمالها الاجانب المرخص لهم بالاقامة بطلب الترخيص فى العمل أو تجديده طبقا للشروط والاوزاع التى يحددها وكييل الوزارة لشئون العمل » :

« مادة ٧ - رسم بطاقة الترخيص فى العمل خمسة جنيهات مصرية شاملة رسم الدمغة المقرر فى المادة السادسة وهذه البطاقة صالحة طوال مدة الاقامة المرخص بها للاجنىي ( سواء من ذوى الاقامة الخاصة أو العادية أو المؤقتة ) وهى قابلة للتجديد أو الاستبدال مقابل رسم قدره مائة مليم عن كل سنة حسب مدة اقامة الاجنىي المرخص له بها » .

« مادة ١٩ - لا تسرى أحكام هذا القرار على :

( أ ) حاملى جوازات السفر السياحية والخاصة من الحاصلين على تأشيرات سياسية ويعملون فى الاقليم الجنوبي فى حدود التأشيرة السياسية الممنوحة لهم .

( ب ) القائمين بالعمل فى الاقليم الجنوبي بموجب اتفاقية دولية تكون الجمهورية العربية المتحدة طرفا فيها ويكون الاعفاء فى حدود الاتفاقية .

( ج ) الاجانب الذين يعملون فى القطاع الحكومى أو المؤسسات العامة » .

مادة ٢ - تضاف فقرة أخيرة للبند (د) من المادة ٥ من القرار رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٦٠ نصها الآتى :

« يستثنى من شرط النسب المشار اليها المؤسسات التى لا يزيد عدد العمال الاجانب بها عن خمسة أفراد » .

مادة ٣ - يضاف للقرار رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه مادة جديدة برقم ١٩ منبرا نصها الآتى :

« على الاجنىي أن يتقدم بطلب الترخيص فى العمل خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القرار » .

مادة ٤ - تلغى المادة العاشرة من القرار رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تعريفا فى ١٤ نوفمبر سنة ١٩٦٠ .

## وزارة الإصلاح الزراعي

قرار رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٠ (١)  
بتعديل بعض أحكام القرار رقم ١ لسنة ١٩٥٨ باللائحة التنفيذية  
للقانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن طرح النهر وأكله

## وزير الإصلاح الزراعي

بعد الاطلاع على القرار رقم ١ لسنة ١٩٥٨ الخاص باللائحة التنفيذية للقانون  
رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن طرح النهر وأكله والقرارات المعدلة له .  
وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ،

## قرر :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٣٢ والفقرة الثانية من المادة ٣٣ والفقرة الأولى من  
المادة ٣٤ من القرار المشار اليه النص الآتي :

« مادة ٣٢ - تدير منطقة الإصلاح الزراعي المختصة الاطيان المسلمة اليها نيابة  
عن مؤسسة صندوق طرح النهر وأكله بتأجيرها ، وتحرير عقود الايجار على أساس  
فئات الايجار السنوي - المعتمدة من القسم المالي المختص ومراقبة عدم تصرف الزارعين  
في المحاصيل الموجودة بالارض قبل قيام الصراف المختص التابع للقسم المالي بالمحافظة  
بتوقيع الحجز على هذه المحاصيل وتحصيل الايجار المستحق في حدود ما قضت به  
الفقرة الأولى من المادة ٣٤ »

وعلى المنطقة أن تخطر القسم المالي المختص ببيانات التأجير لكل مستأجر  
كالمساحة المؤجرة اليه ومعالمها والفئة الايجارية وقيمة الايجار والمساحات التي لم يتم  
التعاقد عليها وتزرع خفية ليتولى اتخاذ اجراءات تحصيل الايجار المستحق أو الحجز  
نظيره لحساب المؤسسة كما تخطر المنطقة المؤسسة بهذه البيانات .

وتطبق الاحكام المشار اليها على اراضي الطرح المستجد المتصل بالاراضي المسلمة  
للمنطقة ، »

« فقرة ثانية من المادة ٣٣ - تقوم منطقة الإصلاح الزراعي المختصة بأعداد بيانات  
عن ايجارات الاطيان المسلمة لها وكانت مسئولة عن تحصيلها وتوريدها لخزينة  
المديرية أو المحافظة اعتبارا من أول السنة الزراعية ١٩٥٨ - ١٩٥٩ ، وذلك على الاغودجين  
المرفقين أولهما عن بيانات اجمالية شاملة لاصل الايجار المضاف في المدة التي تولت  
فيها المنطقة تحصيل هذه الايجارات وتواريخ استحقاقها وما تحصيل منها والباقي وثانيهما  
عن بيانات تفريديية للايجار لكل ناحية على حدة . وعليها أن تبعث بهذه البيانات في خلال  
شهر من تاريخ العمل بهذا القرار الى القسم المالي المختص ليتولى تحصيل الايجار  
المستحق وفقا لنص المادة التالية كما ترسل صورة من هذه البيانات الى مؤسسة  
صندوق طرح النهر وأكله ، »

« الفقرة الاولى من المادة ٣٤ - على الاقسام المالية بالمحافظات تحصيل جميع المبالغ الخاصة بالمؤسسة من ايجار اراضى الجزائر سواء بالطريق الودى أو بطريق الحجز والبيع الادارى » .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

قرار رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ (١).

بتعديل بعض احكام القرار رقم (١) لسنة ١٩٥٨ الخاص

باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ فى شأن طرح النهر واكله

وزير الاصلاح الزراعى

بعد الاطلاع على القرار رقم (١) لسنة ١٩٥٨ الخاص باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ فى شأن طرح النهر واكله والقرارات المعدلة له ، وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - يستبدل بالفقرة الثانية من المادة (١٠ مكررا) من القرار المشار اليه النص الآتى :

« ومع ذلك فانه بالنسبة الى الطلبات التى قدمت فى يناير سنة ١٩٥٩ وفى يناير سنة ١٩٦٠ بمدة الحد الاقصى لاجال الاستيفاء حتى نهاية شهر يونية سنة ١٩٦١ - وتحفظ جميع الطلبات التى لا يتم استيفائها فى هذا التاريخ » .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية .

لحريرا فى غرة رجب سنة ١٣٨٠ ( ١٩ ديسمبر سنة ١٩٦٠ )

وزارة التموين

قرار رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٦٠ (٢).

فى شأن تنظيم تداول ورق الطباعة والكتابة

وزير التموين باقليم مصر

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين المعدلة له ،

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٠١ الصادر فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٠

(٢) نشر بالوقائع المصرية العدد ٩٦ الصادر فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٦٠



وعلى القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ في شأن تخزين بعض المواد والقرارات المعدلة له .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ،

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

### قـسـو :

مادة ١ - يحظر على مستوردي ورق الطباعة والكتابة التصرف فيما لديهم من هذا الورق وما يرد اليهم منه مستقبلا بغير ترخيص كتابي من ادارة الاستيلاء والتخزين .  
بوزارة التموين كما يحظر على كل من تصرف له أية كمية من هذا الورق التصرف فيها أو بعضها الا في الغرض المنصرفة له من أجله .

مادة ٢ - على المذكورين في الفقرة الاولى من المادة السابقة أن يمسكوا سجلا يثبتون فيه البيانات الآتية :

(١) كميات الورق الموجودة لديهم في تاريخ العمل بهذا القرار وأنواعها وأوزانها ومقاساتها كل على حدة وما يرد منها مستقبلا .

(٢) الكميات المباعة من كل نوع وأرقام وتواريخ الترخيص الصادرة بها وأسماء أصحابها وما يتبقى بعد ذلك .

وعليهم أن يرسلوا الى ادارة الاستيلاء والتخزين بوزارة التموين بكتاب موصى عليه خلال أسبوع من تاريخ العمل بهذا القرار بيانا بالكميات الموجودة لديهم في تاريخ العمل به .

مادة ٣ - مع عدم الإخلال بأحكام القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه على المذكورين في الفقرة الاولى من المادة ١ من هذا القرار أن يرسلوا الى ادارة الاستيلاء والتخزين بوزارة التموين بكتاب موصى عليه في الأسبوع الاول من كل شهر بيانا بالكميات التي وردت لهم في الشهر السابق والكميات المنصرفة والرصيد المتبقى في نهاية الشهر .

مادة ٤ - كل مخالفة لأحكام المادة ١ من هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه وكل مخالفة لأحكام المادة ٢ و ٣ يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه لا تتجاوز مائة وخمسين جنيها .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا في ١٥ جفادى الآخرة سنة ١٣٨٠ ( ٤ ديسمبر سنة ١٩٦٠ ) .



# المحاماة

مجلة قضائية شهرية

تصدرها نقابة المحامين

يناير  
١٩٦١

السنة الحادية والأربعون

العدد  
الخامس

قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ  
لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ .  
" قرآن كريم "

جميع المخابرات سواء أكانت خاصة بتحرير المجلة أم بإدارتها ترسل بعنوان  
إدارة مجلة المحاماة وتحريرها بدار النقابة بشمارع رمسيس رقم ٥١ بالقاهرة.

دار القاهرة للطباعة  
١٩ شارع منصور - القاهرة





# فهرس

## أول الأحكام

### ١- قضاة محكمة النقض

### ٢- النقض الجنائي

الحكم ٢٧١ ، ٤ من يناير ١٩٦٠ .	ب . مواد مخدرة : احراز .	ص ٦١٧
١ . تحريات : محضر .		
ب . مرشد : شخصيته ، افصاح عنها .	الحكم ٢٨٠ .	
ص ٦١٣	وصف التهمة : تعديله .	ص ٦١٧
الحكم ٢٧٢		
١ . تفتيش : مأمور ضبط قضائي .	الحكم ٢٨١ .	
ب . اثبات : سلطة محكمة الموضوع .	بيان تجاري : صابون ، نسبة الأحماض الدهنية فيه .	ص ٦١٨
ص ٦١٣		
الحكم ٢٧٣ ، ٥ من يناير ١٩٦٠		
١ . دفاع شرعي .	الحكم ٢٨٢	
ب . خبير : تقدير تقريره .	تفتيش : يجريه الافراد .	ص ٦١٨
ص ٦١٤		
الحكم ٢٧٤ ، ١١ من يناير ١٩٦٠		
١ . أجنبي : ايواؤه .	الحكم ٢٨٣	
ب . قانون : تفسيره .	اخفاء اشياء مسروقة .	ص ٦١٩
ص ٦١٤		
الحكم ٢٧٥		
عقوبة : تعدد .	الحكم ٢٨٤	
ص ٦١٥	١ . تفتيش : استعانة بمردوس في اجرائه .	
	ب . تلبس .	ص ٦١٩
الحكم ٢٧٦		
١ . تلبس .	الحكم ٢٨٥ ، ١٩ من يناير ١٩٦٠	
ب . حكم : بيانات التسبيب .	غرفة الاتهام : استئناف قرار النيابة بحفظ الشكوى .	ص ٦٢٠
ص ٦١٥		
الحكم ٢٧٧ ، ١٢ من يناير ١٩٦٠		
تنظيم : بناء بدون ترخيص .	الحكم ٢٨٦	
ص ٦١٦	مواد مخدرة : تسهيل تعاطيها .	ص ٦٢٠
الحكم ٢٧٨		
١ . متبوع : مسئوليته .	الحكم ٢٨٧	
ب . خطأ : وظيفة ، علاقته بها .	١ . نصب .	
ص ٦١٦	ب . نقض : احالة .	ص ٦٢٠
الحكم ٢٧٩ ، ١٨ من يناير ١٩٦٠		
١ . اختلاس : مواد محرزة .	الحكم ٢٨٨ ، ٢٥ من يناير ١٩٦٠	
	استئناف : شكله .	ص ٦٢١
	الحكم ٢٨٩	
	شهادة مرضية .	ص ٦٢١

الحكم ٢٩٠	الحكم ٢٩١ ، ٢٦ من يناير ١٩٦٠
١ . استئناف : تقرير التلخيص ، تلاوته .	أ . دفاع : شهود ، طلب سماعهم
ب . اختلاس اشياء محجوزة .	ب . محام : منتلب ، موكل .
ص ٦٢١	ص ٦٢٢

## ب. النقض المدني

( الجمعية العمومية )

الحكم ٢٩٢ ، ٣٠ من ابريل ١٩٦٠	الحكم ٢٩٦ ، ٢٨ من مايو ١٩٦٠
محكمة النقض : ولايتها بالنسبة لموظف ،	محاماة : معاش ، ضم مدة .
بالمجموعة الرسمية .	ص ٦٢٧
ص ٦٢٣	
الحكم ٢٩٣	الحكم ٢٩٧
احالة الى محكمة اخرى .	تفتيش قضائي : ترقية ، تخط .
ص ٦٢٥	ص ٦٢٨
الحكم ٢٩٤	الحكم ٢٩٨
علاوة رجال القضاء والنيابة ومجلس الدولة .	مستشار : مرتب ، علاوة .
ص ٦٢٦	ص ٦٢٩
الحكم ٢٩٥	الحكم ٢٩٩
محكمة النقض : ولايتها .	أ . قضاة : مخاصمة .
ص ٦٢٧	ب . نقض : دائرة فحص الطعون .
	ص ٦٢٩

## المحكمة المدنية

الحكم ٣٠٠ ، ١٤ من ابريل ١٩٦٠	الحكم ٣٠٥
أ . نقض : توكيل محام .	أ . جمارك : رسوم
ب . استئناف : تصد للموضوع .	ب . نقض : سبب جديد
ص ٦٣١	ص ٦٣٨
الحكم ٣٠١	الحكم ٣٠٦ ، ٢٨ من ابريل ١٩٦٠
محاماة : معاش .	حكم : تدليل ، قصور .
ص ٦٣١	ص ٦٣٨
الحكم ٣٠٢	الحكم ٣٠٧
أ . حكم : طعن ، مصلحة : تسبيب ، قصور	حكم : تدليل ، فسخ .
ب . وقف : قسمة ، مرتب الخيرات ، تقديره	
ص ٦٣٢	
الحكم ٣٠٣ ، ٢١ من ابريل ١٩٦٠	الحكم ٣٠٨
أ . اعلان	أ . نزاع ملكية : تعويض ، تقديره .
ب . دعوى قسمة : تسجيل الحكم الصادر	ب . نقض : سبب جديد .
ص ٦٣٥	ج . خصوم : حججهم ، رد المحكمة عليها .
	ص ٦٣٩
الحكم ٣٠٤	الحكم ٣٠٩
تأمين : اذعان .	أ . تقرير تلخيص : تلاوته .
ص ٦٣٦	ب . خطبة : عدول ، تعويض .
	ج . حكم : تدليل ، عيوب .
	ص ٦٤٠



## ٢- القضاء الإداري

### ١. المحكمة الإدارية العليا

الحكم ٣١٠ ، ٧ من فبراير ١٩٥٩	التي وضعتها .	ص ٦٥٢
طرح البحر .		ص ٦٤٢
الحكم ٣١١	الحكم ٣٢٤	
سيارة : رسوم .	حكم غير نهائي : موظفو وعمال خط القنطرة	
ص ٦٤٣	شرق - رفح وامتداده .	ص ٦٥٢
الحكم ٣١٢	الحكم ٣٢٥	
فصل غير تاديبي : مرسوم بقانون ١٨١ لسنة ١٩٥٢ .	اعانة غلاء معيشة : اعتماد مؤقت بالميزانية .	ص ٦٥٣
ص ٦٤٤		
الحكم ٣١٣	الحكم ٣٢٦	
ترقية بالاختيار .	مستخدم خارج الهيئة : ترقينه ، نقله .	ص ٦٥٤
ص ٦٤٤		
الحكم ٣١٤ ، ١٤ من فبراير ١٩٥٩	الحكم ٣٢٧ ، ٢٨ من فبراير ١٩٥٩	
دعوى : لتحديد مقصود المحكمة .	موظف : فصله ، ملف الخدمة .	ص ٦٥٥
ص ٦٤٥		
الحكم ٣١٥	الحكم ٣٢٨	
تعيين : مجلس بلدى الاسكندرية	عمال الجيش البريطانى .	ص ٦٦٠
ص ٦٤٥		
الحكم ٣١٦	الحكم ٣٢٩ ، ١٤ من مارس ١٩٥٩	
ترقية جوازية : موظف غير مؤهل .	أ . انصاف : قواعده .	
ص ٦٤٦	ب . معادلات دراسية .	ص ٦٦٠
الحكم ٣١٨	الحكم ٣٣٠ ، ٢١ من مارس ١٩٥٩	
مرتب اقامة .	عمال الجيش البريطانى .	ص ٦٦٢
ص ٦٤٨		
الحكم ٣١٩	الحكم ٣٣١	
معاش : سقوط الحق فيه .	سكة حديدية : تعيين من تثبت علم لياقتهم	
ص ٦٤٨	الطبية فى وظائف اخف .	ص ٦٦٢
الحكم ٣٢٠	الحكم ٣٣٢	
وقف عن العمل : مده .	مدة خدمة سابقة .	ص ٦٦٢
ص ٦٤٩		
الحكم ٣٢١	الحكم ٣٣٣	
وقف عن العمل : مرتب ، صرفه .	أ . نقل : بدون طلب الموظف ، ويفوت عليه	
ص ٦٥٠	دوره فى الترقية بالاقدمية .	
	ب . ترقية بالاختيار .	ص ٦٦٤
الحكم ٣٢٢ ، ٢٢ من فبراير ١٩٥٩		
ترقية : تخط .		
ص ٦٥١		
الحكم ٣٢٣		
جامعة : ترقية الى درجة استاذ : لجنة التنسيق		
بين جامعتي القاهرة والاسكندرية ، القواعد		

الحكم ٣٣٩  
قوات مسلحة : اللجنة العليا للضباط ،  
اختصاصها ، شروطه . ص ٦٦٩

الحكم ٣٤٠ ، ٢٨ من مارس ١٩٥٩  
قوات مسلحة : متطوع  
ص ٦٧٠

الحكم ٣٤١  
مدة خدمة سابقة .  
ص ٦٧٠

الحكم ٣٤٢  
أ . مدة خدمة سابقة .  
ب . اعانة غلاء المعيشة .  
ص ٦٧١

الحكم ٣٤٣  
موظف : مصلحة الجمارك ، تعيين بخلاوات  
السادسة الادارية . ص ٦٧٢

الحكم ٣٣٤  
قانون : نفاذه ، تاريخه . ص ٦٦٥

الحكم ٣٣٥  
اجازة : مستخدم خارج الهيئة ، حسابها .  
ص ٦٦٥

الحكم ٣٣٦  
أ . اختصاص : بنظر الطعن في قرار تأديبي  
ضد موظف بإدارة النقل المشترك  
ب . محاكمة تأديبية .  
ج . ولاية تأديبية : مجلس التأديب لا يملك  
الزام موظف برد مبلغ . ص ٦٦٩

الحكم ٣٣٧  
موظف : تعيين . ص ٦٦٨

الحكم ٣٣٨  
مدة خدمة سابقة . ص ٦٦٨

### ٣ - قضاء محاكم الاستئناف

#### ١ - القضاء المدني

حجيتها . ص ٦٧٦

الحكم ٣٤٨ ، ٢٦ من ديسمبر ١٩٥٨  
اصلاح زراعي . ص ٦٧٧

الحكم ٣٤٩ ، ٢٦ من فبراير ١٩٥٩  
تضامن : ضامن ، كفيل ، مدين . ص ٦٧٩

الحكم ٣٥٠ ، ١٢ من يناير ١٩٦٠  
ارادة المتعاقدين المشتركة . ص ٦٧٩

الحكم ٣٥١ ، ٢٦ من يناير ١٩٦٠  
أ . اعلان : بطلان .  
ب . ايجار : ورثة المتاجر .

ج . حكم : سهو ، أمر تصحيح . ص ٦٨٠

الحكم ٣٤٤ ، ١٧ من ديسمبر ١٩٥٦  
استئناف : نصاب ، تقادم ، سقوط . ص ٦٧٤

الحكم ٣٤٥ ، ٢٠ من ديسمبر ١٩٥٦  
محل مختار : محام : مكتب ، اعلان الاستئناف  
ص ٦٧٤

الحكم ٣٤٦ ، ٢٥ من ديسمبر ١٩٥٧  
حكم : نقضه ، اعادة الدعوى للفصل ، اعدار .  
بطلان ، انعدام ، دعوى أصلية بالبطلان .  
ص ٦٧٥

الحكم ٣٤٧ ، ١٢ من ابريل ١٩٥٨  
أ . دعوى براءة ذمة .  
ب . لجنة التسيوية العقارية : قراراتها ،

#### القضاء التجاري

الحكم ٣٥٣  
مسئولية المؤسسين . ص ٦٨١

الحكم ٣٥٢ ، ٢٤ من فبراير ١٩٥٩  
حجز ما للمدين لدى الغير . ص ٦٨١

الحكم ٣٥٤ ، ١٤ من ابريل ١٩٥٩	الحكم ٣٥٥ ، ٢٩ من فبراير ١٩٦٠
أ . رهن .	أ . علامة تجارية .
ب . ملكية أدبية .	ب . منافسة غير مشروعة .
ص ٦٨٣	ص ٦٨٥

## قضاء الضرائب

الحكم ٢٥٦ ، ٢٧ من اكتوبر ١٩٥٩	الحكم ٣٥٧ ، ١٢ من ابريل ١٩٦٠
رسم ايلولة .	عقار مملوك للمهنة .
ص ٦٨٨	ص ٦٨٩

## ٤ - قضاء المحاكم الكلية

### القضاء المدني

الحكم ٣٥٨ ، ٨ من نوفمبر ١٩٥٩	الحكم ٣٥٩ ، ٣١ من مايو ١٩٦٠
ايجار .	اتحاد ذمة .
ص ٦٩١	ص ٦٩٣

## ٥ - قضاء المحاكم الجزئية

### القضاء المدني

الحكم ٣٦٠ ، ٢٧ من ديسمبر ١٩٥٨	الحكم ٣٦٢ ، ٢٦ من مايو ١٩٥٩
فوائد قانونية .	بطلان اعادة الحكم .
ص ٦٩٥	ص ٦٩٦
الحكم ٣٦١ ، ٢٧ من يناير ١٩٥٩	
حكم مرسى المزداد .	
ص ٦٩٦	

## ملانيا المقالات والبحوث

وأحكامها : للعميد محمد عوض الاحول  
بالتضاء العسكرى للقوات المسلحة .  
ص ٧٥٢

(٥) اتجاهات محكمة النقض فى تطبيق نظرية  
الضرورة على الاجراءات الجنائية : للدكتور  
أحمد فتحى سرور: مدرس القانون الجنائى  
بكلية الحقوق جامعة القاهرة . ص ٧٨٢

(١) المصلحة فى النقص الجنائى : للدكتور  
لؤوف عبيد  
ص ٦٩٧

(٢) الحرية التعاقدية والنظام الاقتصادى العام  
للدكتور أبو اليزيد على المتيت . ص ٧١٤

(٣) اعدام القرارات الادارية : للدكتور  
مصطفى كمال وصفى . ص ٧٢٤

(٤) المجالس العسكرية - الطعن فى قراراتها





## قضايا محكمة النقض الجنائية

رئاسة وعضوية السادة الاساتذة محمود ابراهيم اسماعيل وفهيم يسى جندي ، ومحمود حلمي خاطر ، وعباس حلمي سلطان ، ورشاد القدسي المستشارين .

٢٧١

٤ يناير سنة ١٩٦٠

١ ، ب - اثبات - شهادة - استدلال - جمعه .  
تعريض محضر باجراءاته - جواز تجهيل شخصية المرشد  
وعدم الافصاح عنها من مأمور الضبط القضائي - عدم  
اشتراط القانون تعريض محضر بتعريات رجل الضبطية  
القضائية .

### المبادئ القانونية

ج - اثبات - محكمة الموضوع - سلطة محكمة الموضوع  
في تقدير الدليل والاخذ به عند الاطمئنان الى سلامته  
رغم مخالفة اجراءات التعريض - خبير - رايه - سلطة  
محكمة الموضوع في الجزم بما رجحه الطبيب الشرعي  
اعتماداً على وقائع الدعوى .

### المبادئ القانونية

١ - لا يشترط القانون تعريض محضر  
بالتعريات من رجل الضبطية القضائية ،  
وما دام هو قد قرر في التحقيق انه قام بمباشرة  
التعريات وأدلى بما أسفرت عنه فان ما ينعا  
المتهم من أن الحكم أسس على اجراءات باطلة  
يكون على غير أساس .

٢ - لا يعيب الاجراءات أن تبقى شخصية  
المرشد غير معروفة وأن لا يفصح عنها رجل  
الضبط القضائي الذي اختاره لمعاونته في  
مهمته .

( القضية رقم ١٣٢٩ سنة ٢٩ ق. )

٢٧٢

٤ يناير سنة ١٩٦٠

١ ، ب - تفتيش - مأمور ضبط قضائي - استدلال .  
سلطة مأمور الضبط القضائي في ضبط الشيء المستعمل  
في ارتكاب الجريمة أو نتج عن ارتكابها أو ما وقعت عليه  
الجريمة وما يفيد في كشف الحقيقة - قيودها وجود الشيء  
في محل يجوز للمأمور الضبط القضائي دخوله - مثال .  
قواعد تعريض المصبوطات - ما لا يرتب البطلان - مخالفة  
القواعد التنظيمية - مثال .

٢ - القانون حين أوجب المبادرة الى وضع  
المصبوطات في احراز مغلقة انما قصد تنظيم  
العمل والمحافظة على الدليل لعدم توهين قوته  
في الاثبات ، ولكن لم يرتب على مجرد الاهمال  
في ذلك أي بطلان ، فالامر مرجعه الى اطمئنان

٢ - لا يصح القول بتجاوز حدود حق الدفاع الشرعى الا اذا وجد الحق ذاته .

٣ - لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم اليها ، دون أن تكون ملزمة بنسب خبر آخر مادام استنادها الى الراى الذى انتهت اليه هو استنادا سليما لا يشوبه خطأ .

( القضية رقم ١١٥٢ سنة ٢٩ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة محمود محمد مجاهد واحمد زكى كامل والسيد احمد عفيفى ، ومحمد عطية اسماعيل ، وعادل يونس المستشارين ) .

المحكمة الى سلامة هذا الدليل كغيره من عناصر الدعوى .

٣ - لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الطبيب الشرعى فى تقريره ، متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكدها لديها .

( القضية رقم ٢٠٣٢ سنة ٢٩ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة محمود محمد مجاهد واحمد زكى كامل والسيد احمد عفيفى ، ومحمد عطية اسماعيل ، وعادل يونس المستشارين ) .

٢٧٣

٥ يناير سنة ١٩٦٠

١ ، ب - جرائم . اسباب الاباحة . دفاع شرعى . حق شروط نشوئه . وقوع فعل ايجابى يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها الدفاع الشرعى . صورة واقعة يتفق بها هذا الشرط . عذر تجاوز حدود الحق . مجال بعثه . لا محل للكلام على تجاوز حدود الحق لا مع افتراض قيام هذا الحق فعلا .

ج . خبير . محكمة الموضوع . راى الخبير . تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير آية موضوع . متى لا تلتزم المحكمة بنسب خبر آخر ؟ عند صحة استنادها الى ما انتهت اليه من راى .

المبادئ القانونية

١ - يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون قد وقع فعل ايجابى يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها الدفاع الشرعى ، سواء وقع الاعتداء بالفعل ، أو بدر من المجنى عليه بادرة اعتداء تجعل المتهم يعتقد - لاسباب معقولة - وجود خطر حال على نفسه أو ماله ، أو على نفس غيره أو ماله - فاذا كان الثابت بالحكم أن المتهم قد بادر الى اطلاق النار على المجنى عليه اذ رآه يمر أمام حقله ليلا ولم يصل صوته الى سمعه عندما ناداه مستفسرا عن شخصيته ، وكان المجنى عليه وقت اصابته فى حقله هو وبعيدا عن زراعة المتهم ، ودون أن يكون قد صدر من المجنى عليه أو من غيره أى فعل مستوجب للدفاع ، فلا يسوغ القول بأن المتهم كان وقتئذ فى حالة دفاع شرعى عن نفسه أو ماله .

٢٧٤

١١ يناير سنة ١٩٦٠

١ - اجانب . ايواء الاجنبى . التزام المؤوى بالتبليغ عن ذلك . طبيعته . استقلاله عن التزام الاجنبى بالاطار . حكمة الشارع من ازدواج التبليغ . ماهيتها ومظاهرها . ب - قانون . تفسيره . متى لا يلجأ اليه ؟ عند صراحة النص .

المبادئ القانونية

١ - يبين من نص المادتين الرابعة والسابعة من المرسوم بقانون ٧٤ لسنة ١٩٥٢ - فى شأن جوازات السفر واقامة الاجانب - المعدل بالقانون ٥٥/٢٧٤ أن الالتزام المنصوص عليه فى المادة السابعة مستقل عن الالتزام المنصوص عليه فى المادة الرابعة ولا تنافى بينهما ، فلا يؤثر أحدهما فى الآخر من جهة وجوبه على صاحبه عند وجود سببه ، فالأخطار المنصوص عليه فى المادة السابعة من المرسوم بقانون المذكور واجب على كل من وجه الشارع اليهم الخطاب فى المادة المذكورة ، وكذلك الحال بالنسبة الى حكم المادة الرابعة ، وكل ذلك تحقيقا للحكمة التى توخاها الشارع من ازدواج التبليغ ، وهى أحكام الرقابة على الاجنبى بعد دخوله الاراضى المصرية وأثناء اقامته بها تبعاً لما تقتضيه مصلحة الامن العام ، وهذه الرقابة لا تتوافر الا بقيام المؤوى بما فرضه عليه القانون من التزام بالتبليغ ارتأى الشارع لأهميته جعل العقوبة على مخالفته أشد



٢٧٦

١١ يناير سنة ١٩٦٠

١ - تلبس . متى يتوافر ، صورة واقعة تتوافر بها المظاهر الخارجية المنبئة عن واقعة الرشوة والكاشفة عن ارتكابها . سلطة رجال الضبط القضائي عند توافر حالة التلبس . القبض على المتهم في غير اذن من سلطة التحقيق . باى مكان وفي أى وقت ما دامت حالة التلبس قائمة .

ب - و - حكم . بيانات التسبب . واقعة . تاريخها . اغفال الحكم بيانه في واقعة الدعوى . متى لا يعيبه ؟ عند ورود هذا البيان في وصف التهمة . ومتى لا يتصل بحكم القانون ؟ عند عدم الادعاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة . واقعة ، محلها . بيانه . رشوة . تحديد المكان الذي دفعت فيه . متى لا يكون لازما ؟ عند تعيين الحكم جهة ارتكاب الجريمة . ما لا يلزم بيانه . ما لا يتصل بأركان الجريمة . مثال . البيان المتعلق بعدد وتواريخ المرات التي ترددت المتهمة فيها على الموظف الذي عرضت عليه الرشوة . ما لا يعيب التسبب . عدم توفيق الحكم الى ذكر السبب الصحيح للواقعة ما دام قد اشتمل على البيان الكافي لها ودل على الادانة تدليلا سليما . ما لا يوفر عيب التناقض في التليل . مثال في رشوة . قول الحكم أن السند ضبط مع المتهمين من بعد سابقة التقرير بضبطه مع المتهم الثاني الذي لم يكن الا أداة للمتهمه .

## المبادئ القانونية

١ - ابلاغ الموظف الجهة المختصة بما تم بينه وبين المتهمة عن الرشوة ، ثم حضور المتهمة وأخيها يوم الحادث ومقابلتهما للموظف في مبنى المحكمة وخروج هذا الاخير برافتهما ومعه ملف الدعوى وذهابهم تحت بصر الضابط الى مكان خارج المحكمة ليكونوا بمنسأى عن مشاهدة الآخرين ورؤية الضابط للموظف يضع شيئا في جيبه وتسليمه ملف الدعوى بعد ذلك مباشرة الى أخيها - المتهم الاخر - الذي كان يرافق المتهمة - كل هذه مظاهر خارجية تنبعت عن الواقعة الجنائية ذاتها وتكشف للضابط عن أن الجريمة ترتكب في ذلك الوقت وهذا تلبس يجيز له القبض على المتهمة في أى وقت وفي أى مكان مادامت حالة التلبس قائمة - ولو بغير اذن من سلطة التحقيق .

٢ - الحكم يكون مجموعا واحدا يكمل بعضه بعضا - فاذا اغفل الحكم في واقعة الدعوى بيان تاريخ ارتكاب الحادث - مع ورود بيان عن ذلك في وصف التهمة - فذلك يقصد في

وطأة من العقوبة التي توقع على الاجنبى اذا هو لم يقيم بالالتزام المفروض عليه في المادة الرابعة

٢ - لا محل للاجتهاد عند صراحة نص القانون الواجب تطبيقه .

( القضية رقم ١٣٤٩ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة )

٢٧٥

١١ يناير سنة ١٩٦٠

عقوبة التعدد الحقيقي مع الارتباط غير القابل للتجزئة . تحديد عقوبة الجريمة الاشد . الجريمة ذات العقوبة المفردة بالمقارنة بالشروع في الجريمة التي يترخص فيها للمحكمة النزول بالعقوبة الى نصف الحد الاقصى المقرر للجريمة التامة أو النزول منها الى العقوبة التالية . العقوبة المقررة لجريمة احراز سلاح ناري من الاسلحة الواردة في القسم الثاني من الجدول رقم ٣ اشد من عقوبة الشروع في القتل العمد .

## المبدأ القانوني

اذا كان الحكم المطعون فيه قد دان المتهم في الجرائم الثلاث المنسوبة اليه وهي جريمة احراز السلاح الناري الوارد ذكره في القسم الثاني من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ ، وجريمة احراز الذخيرة ، وجريمة الشروع في القتل العمد ، وطبق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات وقضى بعقوبة الاشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة المقررة لجريمة احراز السلاح المسندة الى المتهم طبقا للمادة ٢٦ من قانون الاسلحة والذخائر المعدلة بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، - وهي عقوبة مفردة ليس للقاضي أن يستبدل بها غيرها الا في حالة المادة ١٧ من قانون العقوبات - ولم تن المحكمة تطبيقها - وهو اذ اوقعها في حدها الاقصى يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا وتكون هذه العقوبة هي العقوبة الاشد باعتبار الرخصة التي خولها القانون للمحكمة عند ثبوت جريمة الشروع في القتل العمد من امكان النزول بعقوبتها الى نصف الحد الاقصى أو النزول منها الى العقوبة التالية وهي السجن - عملا بالمادة ٤٦ من قانون العقوبات .

( القضية رقم ١٣٥٤ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة )

## المبادئ القانونية

١ - جريمة البناء بغير ترخيص تعتبر جريمة متتابعة الأفعال متى كانت أعمال البناء متعاقبة متوالية ، اذ هي حينئذ تقوم على نشاط - وإن اقترب في أزمدة متوالية - إلا أنه يقع تنفيذا لمشروع إجرامي واحد ، والاعتداء فيه مسلط على حق واحد ، وأن تتكرر هذه الأعمال مع تقارب أزممتها وتعاقبها دون أن ينقطع بينها فارق زمني يوحى بانفصام هذا الاتصال الذي يجعل منها وحدة إجرامية في نظر القانون ، ومتى تقرر ذلك فإن كل فترة من الفترات الزمنية المشار إليها تستقل بنفسها ويستحق فاعل الجريمة عقوبة تستغرق كل ماتم فيها من أفعال ومتى صدر الحكم عن أى منها يكون جزاء لكل الأفعال التي وقعت فيها - حتى ولو لم يكشف أمرها إلا بعد صدور الحكم .

٢ - اذا كانت جريمة إقامة البناء بغير ترخيص - التي حكم من أجلها بعقوبة الغرامة في القضية الأولى - قد ارتكبتها المتهم في ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ وصدر الحكم فيها بتاريخ ٢٤ من يناير سنة ١٩٥٦ ، ثم ثبت أن المتهم عاد يستأنف البناء بعد ذلك فحضر له المحضر المؤرخ أول فبراير سنة ١٩٥٦ - وهو فعل جديد وليد ارادة إجرامية انبعثت لمناسبة الفعل الإجرامي الجديد - فإنه لا يجوز قانونا ادماج هذا الفعل فيما سبقه - وإن تحقق التماثل بينهما - فيكون قضاء الحكم المطعون فيه بالادانة عن الجريمة اللاحقة هو قضاء سليم من ناحية القانون .

( القضية رقم ١٨١٤ سنة ٢٨ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة محمود محمد مجاهد وفهيم يسى جنلى ، وأحمد زكى كامل ، ومحمود حلمى خاطر ، ورشاد القنسى المستشارين )

٢٧٨

١٢ يناير سنة ١٩٦٠

١ ، ب - دعوى مدنية . المسؤولية عن عمل الغير . مسؤولية المتبوع عن التابع . متى تتحقق المسكادة ١/١٧٤ من القانون المدنى . علاقة السببية بين الخطأ والوظيفة . متى تتوافر ؟ عند ثبوت انه لولا الوظيفة

سلامته مادامت المتهم لم تدع فى طعنها أن الدعوى الجنائية قد انقضت بمضى المدة .

٣ - عدد المرات التي ترددت المتهم فيها على الموظف المختص وتواريخها لايلزم بيانها فى الحكم بعدم اتصالها بأركان جريمة الرشوة .

٤ - لايلزم تحديد المكان الذى دفعت فيه الرشوة متى كانت جهة ارتكاب الجريمة معينة فى الحكم .

٥ - اذا كان مفاد شهادة الضابط والكتاب التي أوردها الحكم أن الورقة ضبطت مع المتهم الثانى - فقول الحكم بعد ذلك فى إحدى عباراته أن الورقة « ضبطت معهما معا » لا يخطئ على شئ من التناقض - اذ أن تسليم الورقة للمتهم الثانى الذى كان يصحب المتهم - لتنفيذ غرضها الإجرامى - إنما هو تسليم لها فى الواقع - اذ لم يكن المتهم الثانى إلا أداة لها .

٦ - سبب الجريمة ليس ركنا من أركانها ولا عنصرا من عناصرها الواجب اثباتها فى الحكم ، فلا يضيره ألا يكون قد وفق الى ذكر السبب الصحيح ، مادام قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان المتهم بها وأورد على ثبوتها فى حقها أدلة سائفة من شأنها أن تؤدى الى النتيجة التي انتهى اليها .

( القضية رقم ٢٠٣٦ سنة ٢٩ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة محمود محمد مجاهد وفهيم يسى جنلى ، وأحمد زكى كامل ، ومحمود حلمى خاطر ، ورشاد القنسى المستشارين )

٢٧٧

١٢ يناير سنة ١٩٦٠

١ ، ب - تنظيم . جريمة . الجريمة الوقتية المتتابعة بناء بغير ترخيص . متى يكون كذلك ؟ عند توافر وحدة المشروع الإجرامى ووحدة الحق المعتدى عليه وتعاقب الأفعال دون أن يقطع بينها فارق زمنى يفصم اتصالها . دعوى جنائية . انقضاؤها بالحكم البات . حجية الشئ المحكوم فيه . وحدة موضوع الدعوى آثار صدور الحكم فى جريمة وقتية متتابعة . يتمتع من إعادة رفع الدعوى بسبب أى عمل من الأعمال المتكررة السابقة على الحكم - ولو لم تشملها الدعوى . ولكنه لا يتحول دون رفع دعوى جديدة عند عودة الجنائى بعد الحكم الى ارتكاب فعل جديد - ولو كان مماثلا للفعل السابق .



٢٧٩

١٢ يناير سنة ١٩٦٠

- ١ - اختلاس • جناية المادة ١١٢ ع • مواد مخدرة • احرازها • المسؤولية والعقاب عن الجريمتين ، صورة واقعة تتوافر بها جناية اختلاس حرز المادة المخدرة وجناية احراز المخدر في غير الاحوال التي بينها القانون •
- ب - مواد مخدرة • الاحراز • ماهيته • هو الاستيلاء المادي على المخدر بصرف النظر عن الباعث • ما ينفيه • تسليم المخدر لاختفائه أو اتلافه قصد افلات المتهم الاصل في جناية الاحراز •

## المبادئ القانونية

- ١ - اذا كان الحكم قد أثبت بالادلة السائغة التي أوردتها - أن المتهم الاول - وهو يشغل وظيفة سكرتير نيابة - تسلم بحكم وظيفته وبصفته كاتباً للتحقيق الذي يجري في جناية - من المحقق المادة المخدرة لتجريزها فاختلسها بأن استبدل بها غيرها بغير علم المحقق وسلمها للمتهم الثاني الذي أسرع في الخروج بها وانفصاها ، فإن هذا الفعل يتحقق فيه مظهران قانونيان : جناية اختلاس - حرز المادة المخدرة - وجناية احراز المخدر في غير الاحوال التي بينها القانون •

- ٢ - الاحراز في صحيح القانون - هو مجرد الاستيلاء المادي على المخدر لا يباعث كان ولو سلمه المتهم لآخر بعد ذلك لاختفائه ، أو سعى لاتلافه حتى يفلت المتهم الاصل في جناية الاحراز •

( القضية رقم ١١٢٨ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة ) •

٢٨٠

١٨ يناير سنة ١٩٦٠

- وصف التهمة • متى يلزم تبيينه الدفاع عند تعديلها عند تعديل الوصف من جريمة المادة ١/٢٤٢ ع الى جريمة المادة ١/٢٤١ ع • نقض • المصلحة في الطعن • انتفاؤها • العقوبة المبررة • مثال في ضرب •

## المبدأ القانوني

- اذا كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على الطاعن ومتهمين آخرين لمحاكمتهم بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات - ونظرت الدعوى ودارت المرافعة فيها على هذا الاسساس - ثم رأت

استطاع التابع أن يرتكب الخطأ لو يفكر في ارتكابه •  
الاساس الذي تقوم عليه مسؤولية المتبوع • ضمانه سوء اختياره لتابعه وتقصيره في مراقبته عند قيامه بأعمال وظيفته •

## المبادئ القانونية

- ١ - مفاد نص الفقرة الاولى من المادة ١٧٤ من القانون المدني أن المتبوع يكون مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعة بعمله غير المشروع متى وقع الخطأ من التابع وهو يقوم بأعمال وظيفته ، أو أن يقع الخطأ منه بسبب هذه الوظيفة ، وأنه يكفي أن تكون هناك علاقة سببية قائمة بين الخطأ ووظيفة التابع بحيث يثبت أن التابع ما كان يستطيع ارتكاب الخطأ أو ما كان يفكر فيه لولا الوظيفة • ويستوى أن يتحقق ذلك عن طريق تجاوزة التابع لحدود وظيفته ، أو عن طريق الاساءة في استعمال هذه الوظيفة ، أو عن طريق استغلالها ، ويستوى كذلك أن يكون خطأ التابع قد أمر به المتبوع أو لم يأمر به ، علم به أو لم يعلم ، كما يستوى أن يكون التابع - في ارتكابه الخطأ المستوجب للمسؤولية - قد قصد خدمة متبوعه ، أو جر نفع لنفسه - يستوى كل ذلك مادام التابع لم يكن يستطيع ارتكاب الخطأ لولا الوظيفة •

- ٢ - بنى الشارع حكم المادة ١٧٤ من القانون المدني على ما يجب أن يتحملة المتبوع من ضمان سوء اختياره لتابعه عندما قلده العمل عنده وتقصيره في مراقبته عند قيامه بأعمال وظيفته - فإذا أثبت الحكم أن المتهم يعمل سائق سيارة لدى المسئول عن الحقوق المدنية ، وكانت وظيفته هذه قد يسرت له الحصول على الاسمات بعد اثبات رقم سيارته على التصاريح الموزعة ، وأن هذه الوظيفة هي السبب الذي مكن المتهم من مقارفة ما أسند اليه - وهو سبب مناسب في ذاته لتحقق مسؤولية المتبوع أساسه استغلال التابع لوظيفته - فإن قضاء الحكم المطعون فيه بمبلغ التعويض على سبيل التضامن بين المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية هو قضاء سليم من ناحية القانون •

( القضية رقم ١٠٩٣ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة ) •



كل منهما • استدلال في المواد الجنائية • أصله • حرية القاضي الجنائي في تكوين عقيدته من الأدلة المطروحة عليه إلا إذا قيده القانون بدليل معين • ضوابط التدليل • تولد الدليل عن إجراء صحيح • صحة الاستدلال بالدليل المستمد من تفتيش إجراء شخص برضاء المتهم بعد عمله بأن مجريه لا يتصف بصفة مأمور الضبط القضائي •

### المبادئ القانونية

١ - تفتيش المنازل أو الأشخاص هو بحسب الأصل إجراء من إجراءات التحقيق لا تأمر به إلا سلطة من سلطاته لمناسبة جريمة - جناية أو جنحة - ترى أنها وقعت برصحت نسبتها إلى شخص معين وأن هناك من الدلائل ما يكفي للتعرض لحرية المتهم الشخصية أي حرمة مسكنه - ذلك هو حكم التفتيش الذي نظم القانون قواعد وضبط حالاته وجعل لرجال الضبط القضائي ولهم سلطة التحقيق حق مباشرته في حدود القانون ، والتفتيش بهذا المعنى القانوني هو بطبيعة الحال غير التفتيش الذي يجريه الأفراد على من تلحقه شبهة الاتهام بجناية شيء حيازة إجرامية غير مشروعة ، فهو ليس تفتيشا يتنزل منزله التفتيش الذي خاطب الشارع المحقق بأحكامه وإنما هو نوع من البحث والاستقصاء أو هو نوع من التنقيب عن الأشياء الخاصة بجريمة تحقق وقوعها ، وإذا رضى به المتهم كان دليلا يصح استناد قضاء الاتهام وقضاء الحكم إليه على السواء ، فإذا ثبت لمحكمة الموضوع سلامة هذا الإجراء جاز لها أن تأخذ بنتيجة هذا التنقيب كدليل من أدلة الإثبات في الدعوى •

٢ - التفتيش بمعناه القانوني والتفتيش بمعناه في اصطلاح اللغة وإن كانا يتغايران تغائرا لا يقتضي صحة التشبيه بينهما إلا أنها يأتلفان على النتيجة المستمدة من كل منهما فيصح الاستدلال بأيهما في مقام الإثبات ، ومتى تقرر ذلك فلا يسوغ اطراح الدليل المستمد من تفتيش مجريه الأفراد لمجرد أنهم ليسوا من رجال الضبط القضائي أو من رجال سلطة التحقيق ، ذلك بأن العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه بادانة المتهم أو ببراءته ، ولا يصح مطالبة قاضي

المحكمة براءة المتهمين الآخرين لعدم ثبوت التهمة قبلهما وادانة الطاعن على أساس أنه ضرب المجنى عليه فأحدث به عدة إصابات أعجزته إحداها عن أشغاله الشخصية مدة تزيد على العشرين يوما ، فإنه كان يتعين على المحكمة أن توجه إليه في الجلسة التهمة المكونة للجريمة التي رأت أن تعاقبه عليها وتبين له الفعل الذي تسنده إليه ليدلى بدفاعه في صده - وإذا هي لم تفعل فإنها تكون قد أخطأت - ولكن هذا الخطأ لا يقتضي نقض الحكم مادامت العقوبة التي أوقعتها المحكمة - وهي الحبس مدة سنة واحدة - تدخل في نطاق عقوبة الجريمة المنصوص عليها في المادة ١/٢٤٢ التي رفعت بها الدعوى ، وذلك عملا بالمادة ٤٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، وتكون مصلحة الطاعن في ذلك منتفية •

ال قضية رقم ١٣٧٢ سنة ٢٩ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة محمود ابراهيم اسماعيل وفهيم بسى جندى ، والسيد احمد علفى ، وعباس حلمى سلطان ، ورشاد القدسى المستشارين •

## ٢٨١

١٨ يناير سنة ١٩٦٠

علامات وبيانات تجارية • جريمة المادة ٣٢ من قانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ معدل بقانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٤ صابون • البيان المتعلق بوزنه • زيادة نسبة الاحماض الدهنية لا تعوض النقص في وزن قطع الصابون • قرار مجلس الوزراء ١٩٥٦/٤/٤ - بتنظيم صناعة وتجارة والصابون •

### المبدأ القانوني

لم ينص قرار مجلس الوزراء الصادر في ٤ من أبريل سنة ١٩٥٦ - بتنظيم صناعة وتجارة الصابون - على أن زيادة نسبة الاحماض الدهنية تقوم مقام العجز في الوزن •

( القضية رقم ١٣٨٠ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة )

## ٢٨٢

١٨ يناير سنة ١٩٦٠

١ ، ب - تحقيق • البات • حكم • تفتيش • باعتباره عملا اجرائيا • الفارق بينه وبين البحث والتنقيب • تغايرهما في المعنى واتلاهما على النتيجة المستمدة من

٢٨٤

١٨ يناير سنة ١٩٦٠

١ - تحقيق • تفتيش • تنفيذ الاذن به • بطلانه •  
نقض • اوجهه • قانون اجرائي • خطأ فيه • جواز  
الاستعانة في تنفيذ اذن التفتيش بهرؤوسى المأمور المأذون  
في ذلك مشروط بتمام الاجراءات في حضوره وتحت  
اشرافه • تخلف هذا الشرط مؤد الى بطلان التفتيش •  
التقاء حالة الخطأ في تطبيق القانون الاجرائي •

ب • ج - استدلال • منازل • دخول لغير التفتيش •  
دخول المخبر منزل المتهم للتحفظ عليه • بطلان هذا  
الاجراء لا يصححه أن يكون الدخول بأمر من الضابط  
المأذون بالتفتيش • امتداد البطلان الى ما تلاه من ضباط •  
تلبس • شروطه • مجبته عن سبيل قانونى مشروع •  
دخول غير قانونى لمنزل المتهم •

د - تحقيق • تفتيش • تنفيذ الاذن به • احكام مقرر  
لبطلانه • تسببها • عيوب • القبض على المتهم انما يكون  
بالقدر اللازم لاجراء تفتيشه • متى لا يعيب الحكم القاضي  
ببطلان التفتيش اغفاله بحث ما تناوله الاذن من القبض  
على المتهم المأذون بتفتيشه ومنزله ؟

## المبادئ القانونية

١ - مأمور الضبط القضائي المأذون له  
بالتفتيش وان كان له أن يستعين في تنفيذ  
الاذن بهرؤوسيه - ولو لم يكونوا من رجال  
الضبط القضائي - الا أن ذلك مشروط بأن  
تتم اجراءات الضبط والتفتيش تحت رقابته  
واشرافه - فاذا كان ما أثبتته الحكم واضح  
الدلالة في أن التفتيش والضبط الذى قام به  
المخبر لم يكن تحت اشراف الضابط المأذون له  
بالتفتيش ، فيكون ما انتهى ، اليه الحكم من  
قبول الدفع ببطلان التفتيش الذى أسفر عن  
ضبط «الحشيش» صحيحا فى القانون •

٢ - دخول المخبر منزل المتهم بوجه غير  
قانونى لا يصححه الامر الصادر اليه من رئيسه  
- الضابط المأذون له بالتفتيش - بدخول المنزل  
بدعوى التحفظ على المطلوب تفتيشه تحقيقا  
للغرض من التفتيش ، لخروج هذا الامر عن  
نطاق الافعال المرخص بها قانونا نظرا الى  
مساسه بحرمة المنازل ، مما يسم هذا الاجراء  
بالبطلان الذى يمتد اثره الى ما أسفر عنه من  
ضبط •

٣ - التلبس الذى ينتج اثره القانونى ،  
مشروط بان يجىء اكتشافه عن سبيل قانونى

الموضوع بالأخذ بدليل معين ، فقد جعل القانون  
من سلطته أن يأخذ من أى بيئة أو قرينة يرتاح  
اليها دليلا لحكمه الا اذا قبله القانون بدليل  
معين ينص عليه ، وفتى اقتنع القاضي من الادلة  
التي أوردها بأن المتهم ارتكب الجريمة المرفوعة  
بها الدعوى وجب عليه أن يدينه ويوقع عليه  
العقاب ، وهذا هو أصل فى الاستدلال فى  
المواد الجنائية - فاذا كان الحكم قد أثبت أن  
المتهم قد وافق على التفتيش على الصورة التى  
نم بها ورضى به ، وكان على علم بأن من أجراه  
ليس له صفة مأمور الضبط القضائي ، فان  
القول ببطلان هذا الاجراء وما ترتب عليه لا يكون  
سديدا - بل هو اجراء صحيح على المعنى الذى  
سبق بيانه واذا كان قد عثر فى أثناء هذا البحث  
الذى رضى به المتهم على الورقة المالية المسروقة  
فانه يصح الأخذ فى حقه بهذا الدليل من أدلة  
الاثبات •

( القضية رقم ١٣٨١ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة ) •

٢٨٣

١٨ يناير سنة ١٩٦٠

اخفاء اشياء مسروقة • عناصر الواقعة الاجرامية •  
فعل الاخفاء • حالات توافره • حيازة على سبيل التملك  
والاختصاص • مثال • شراء المسروق من سارقه وضبطه  
وهو فى طريقه الى متجر مخفيه ، ولو لم يصل اليه •

## المبدأ القانونى

يكفى أن يقوم الدليل - فى جريمة اخفاء  
الاشياء المسروقة - على أن الجاني قد وضع يده  
على الاشياء المسروقة على سبيل التملك  
والاختصاص - فاذا دلل الحكم فى منطق سديد  
على أن المتهم قد اشترى القطن المضبوط من  
الفاعلين الاصليين فى جريمة السرقة وان هذا  
القطن قد ضبط وهو فى طريقه الى متجر المتهم  
محملا على عربة نقل يلاحظها ابن المتهم وبتكليف  
منه فتكون هذه الاقطن المسروقة قد دخلت  
فى حيازة المتهم ووضع يده - ولو لم تصل الى  
متجره فعلا - ويكون الركن المادى للجريمة قد  
ثبت فى حقه ، ولا محل للقول بعدم توافره •

( القضية رقم ١٣٨٥ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة )



٢٨٦

١٩ يناير سنة ١٩٦٠

١ - ب - مواد مخدرة • جريمة تسهيل تعاطي المخدر • فعل مادي ، ماهيته • نشاط من المتهم يجد فيه غيره ما يحقق رغبته في تعاطي المسادة المخدرة • مالا يوفره • تناوب المتهمين شرب الخشيش • ذلك يوفر جريمة احرازهما المخدر • بقصد التعاطي • تمام الفعل في منزل احدهما لا يوفر جريمة تسهيل تعاطي المادة المخدرة التي كانت مع الآخر قبل دخوله المنزل •

## المبادئ القانونية

١ - اذا كان الثابت من الحكم أن المتهم الاول هو الذي ضبط معه المخدر دون الطاعن ، وهو الذي كان يحمل « الجوزة » وقت دخول رجال البوليس مما يستفاد منه أن المخدر كان مع المتهم الاول قبل دخوله منزل الطاعن ، وليس من دليل على أنه استعان بالطاعن في الاحراز أو التعاطي أو أنه يسر له سبيل الحصول على المخدر بوسيلة تنم عن نشاط من جانبه وجد فيه المتهم الاول مساعدا لتحقيق رغبته في تعاطي المادة المخدرة ، فان هذا الذي أثبتته الحكم لا يوفر في حق الطاعن جريمة تسهيله للمتهم تعاطي المخدر •

٢ - اذا كان ما أورده الحكم من عناصر وأدلة يفيد أن المتهم الاول والطاعن كانا يتناوبان تعاطي « الخشيش » ، فيكون دور كل منهما مماثلا دور الآخر من حيث استعمال المادة المخدرة استعمالا شخيصيا ، وكون الطاعن هو صاحب المنزل الذي جرت فيه هذه الاعمال ليس من شأنه أن يغير مركزه بهما . يسمح قانونا باعتباره مساعدا لزميله تعاطي المخدر ، والحال أنه انما كان يبادله استعماله فقط ، ويكون القدر الذي يجب محاسبة الطاعن عليه وفقا للواقعة الثابتة بالحكم هو ارتكابه جريمة احراز المخدر بقصد التعاطي •

( القضية رقم ١٣٧٤ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة ) •

٢٨٧

١٩ يناير سنة ١٩٦٠

نصب • واقعة إجرامية • عناصرها • طرق احتيالية • اغراضها احداث الامل بتسديد المبلغ الذي اخذ بطريقة الاحتيال • مثال في مضاربة •

مشروع ، ولا يعد كذلك اذا كان قد كشف عنه اجراء باطل كالدخول غير القانوني لمنزل المتهم •

٤ - القبض على المتهم لا يكون الا في حدود القدر اللازم لاجراء التفتيش - فاذا كان ما أثبتته الحكم لا يبرر دخول المخبر منزل المتهم والقبض عليه ، فلا يعيب الحكم اغفاله تناول ما تضمنته أمر النيابة العامة من القبض على المتهم علاوة على تفتيشه بمنزله •

( القضية رقم ١٣٩١ سنة ٢٩ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة محمود محمد مجاهد وأحمد زكي كامل ، والسيد أحمد عفيفي ، ومحمد عطية اسماعيل ، وعادل يونس المستشارين ) •

٢٨٥

١٩ يناير سنة ١٩٦٠

نفس • اوجه • خطأ في تطبيق القانون • غرفة الاتهام • طعن في قراراتها • خطأ • مثال • النزاع على الصفة في استئناف الامر بالا وجه •

## المبدأ القانوني

تعرض قرار غرفة الاتهام لصفة الطاعن لانه حصص مركزه القانوني في الدعوى وما خوله من حقوق في صدد النزاع بينه وبين المطعون ضده ، وهو النزاع على الصفة التي بهوجبها باشر اجراءات الشكوى واستأنف قرار النيابة بحفظها قولا منه بأنه لم يكن وكيل وانما باشر ما باشره عن نفسه ، وقضاؤها بعدم قبول الاستئناف المقدم من الطاعن - لرفعه من غير ذي صفة - استنادا الى أنه ليس ممن لهم الحق في الطعن في الامر الصادر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية أمام غرفة الاتهام اعمالا لنص المادة ٢١٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، كما أن التوكيل الصادر اليه لا يخول له الطعن في مثل هذا القرار نيابة عن موكله ، هو قضاء أصاب وجه القانون الصحيح •

( القضية رقم ١٢٨١ سنة ٢٩ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة محمود ابراهيم اسماعيل وفهيم يسى جندى ، وأحمد زكي كامل ، وعباس حلمي سلطان ورشاد القدسي المستشارين ) •



فصلت في أمر الاستئناف من حيث الشكل ،  
فان ذلك منها لا يعتبر فصلا ضميا في شكل  
الاستئناف ، ولا يمنعها قانونا عند اصدار  
حكمها من أن تنظر في شكل الاستئناف ، وأن  
تقضى بعدم قبوله لما تبين من أن تاريخ التقرير  
به قد جاوز الميعاد القانوني .

( القضية رقم ١٣٩٧ سنة ٢٩ ق رئاسة وعضوية  
السادة الاساتذة محمود ابراهيم اسماعيل واحمد زكي  
كامل ، والسيد احمد عفيفي ، ومحمد عطية اسماعيل ،  
وعادل يونس المستشارين ) .

٢٨٩

٢٥ يناير سنة ١٩٦٠

خير . رايه والتسبيب . محكمة الموضوع . استئناف .  
تسبيب الحكم بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به  
بعد الميعاد . شهادة مرضية . سلطة محكمة الموضوع في  
اطراح ما تضمنته الشهادة المقسمة من المقرر بالظن في  
الحكم بعد الميعاد القانوني .

المبدأ القانوني

لا تخرج الشهادة المرضية عن كونها دليلا  
من أدلة الدعوى يخضع لتقدير محكمة الموضوع  
كسائر الأدلة ، فلا تشرب عليها ان هي  
أطرحتها ، لما ارتأته من عدم جديتها للأسباب  
السائغة التي أوردتها .

( القضية رقم ١٤٠٢ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة )

٢٩٠

٢٥ يناير سنة ١٩٦٠

١ - استئناف . الاجراءات بالجلسة . تقرير . تلاوته .  
ما لا يبطل الاجراءات في خصوصه . عند مخالفة قاعدة  
تنظيمية . مثال . تلاوة التقرير من بعد سماع دفاع  
المتهم . الم ٤١١ ج .

ب ، ج - اختلاس أشياء محجوزة . نقض . تنفيذ ؛  
قصد عرقلته . متى يتوالى ؟ بالامتناع عن تقديم المحجوز  
يوم البيع أو عدم الارشاد عنه . أسباب الظن . المغايرة  
بين مكان الحجز ومكان البيع . متى لا يجوز اثارها أمام  
محكمة النقض ؟

المبادئ القانونية

١ - ما رسمه القانون في المادة ٤١١ من  
قانون الاجراءات الجنائية هو من قبيل تنظيم

نقض . حكم في موضوع الظن . نقض مخالفة القانون  
الموضوعي .  
نقض . احالة ، اقرارها ؛ متى يجب ؟

المبدأ القانوني

اذا كانت الواقعة التي أثبتتها الحكم في حق  
المتهم هي أنه تظاهر بالشراء جديا من المجنى  
عليها وساوها على البيع بوصول الى تحديد ثمن  
معين ، ثم استعان على تأييد هذه المزاعم  
المكتوبة باعطائها ورقة ذات عشرة جنيهاات  
وكلفها صرفها ثم عاد اليها وطلب منها الورقة  
بحجة صرفها بنفسه ، فانخدعت المجنى عليها  
وسلمته الورقة - وهي تملك فيها جنيهاين -  
فاخذها وهرب بها ، فان هذه الوقائع اذا ثبتت  
في حق المتهم وصحت نسبتها اليه تكون قانونا  
جريمة النصب المنصوص عليها في المادة ٣٣٦  
من قانون العقوبات ، ويكون قضاء المحكمة  
الاستئنافية ببراءة المتهم منطويا على خطأ في  
تطبيق القانون وفي تأويله مما يستوجب نقض  
الحكم . ولما كان هذا الوصف لم يوجه الى المتهم  
ولم يتسن للدفاع أن يتنازله في مرافعته ،  
فان محكمة النقض لا تستطيع تصحيح هذا  
الخطأ مما يتعين معه أن يكون مع النقض  
الاحالة .

( القضية رقم ١٣٧٧ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة )

٢٨٨

٢٥ يناير سنة ١٩٦٠

استئناف . حكم . تسببيه . في شكله . ميعاد  
الاستئناف . تعلقه بالنظام العام . شكل الاستئناف .  
تأجيل الدعوى ومناقشة دفاع المتهم . لا يعد فصلا ضميا  
فيه .

المبدأ القانوني

الميعاد المقرر لرفع الاستئناف هو من الامور  
المتعلقة بالنظام العام ، وللمحكمة أن تفصل  
فيه في أية حالة كانت عليها الدعوى - فاذا  
كانت المحكمة عند نظرها الاستئناف قد  
استمعت الى دفاع المتهم وناقشته ، ثم اجلت  
الدعوى لسماع الشهود من غير أن تكون

٢٩١

٢٦ يناير سنة ١٩٦٠

١ ، ب - دفاع • شهود • طلب سماعهم • متى تلتزم المحكمة بإجابته ؟ صورة واقعة يتوافر بها صفة الطلب الجازم عند اتجاه المحكمة الى القضاء بغير البراءة • دفاع اخلال بحقوق الدفاع • رفض طلب تحقيق لمجرد تقديمه من المحامي المنتدب دون المحامي الموكل •

### المبادئ القانونية

١ - اذا كان الثابت أن الدفاع عن المتهم قد طلب أصليا البراءة واحتياطيا التأجيل لسماع شهود الاثبات ، فإن هذا يعتبر بمثابة طلب جازم تلتزم المحكمة بإجابته متى كانت لم تنته الى القضاء بالبراءة •

٢ - لا فرق بين طلبات المحامي المنتدب والمحامي الموكل ما دامت تتعلق بحق من حقوق الدفاع وما دام المحامي المنتدب ظل يقوم بواجبه ولم يتنح عنه - فيكون الحكم الذي بني رفض طلب التحقيق على أنه صادر من محام منتدب وهو يقوم بواجب الدفاع - معيبا بالاخلال بحق الدفاع ، ويتعين لذلك نقضه •

(القضية رقم ١٢٩٨ سنة ٢٩٩٠ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة محمود إبراهيم اسماعيل وأحمد زكي كامل ، والسيد أحمد عفيفي ، ومحمد عطيه اسماعيل ، وعادل يونس المستشارين ) •

سير الاجراءات في الجلسة فلا يترتب على مخالفته البطلان - فاذا كان الثابت من محضر الجلسة أن تقرير التلخيص قد تلى بها ولم يعترض المتهم على تلاوته بعد دفاعه ، وكان غرض الشارح قد تحقق بوضع التقرير وتلاوته بمعرفة أحد أعضاء الهيئة ، فإنه لا تجوز اثارة الجدل في ذلك أمام محكمة النقض •

٢ - لا يشترط القانون لقيام جريمة اختلاس الأشياء المجبوزة أن يبددها الحارس أو يتصرف فيها بل يكفي أن يمتنع عن تقديمها يوم البيع أو الارشاد عنها بقصد عرقلة التنفيذ اضرارا بالدائن الحاجز - فاذا أثبت الحكم أن الصراف انتقل الى مكان الحجز وبحث عن المجبوزات فلم يجدها وتقابل مع الحارس وطلب منه تقديمها فلم يرشده عنها ، فإن هذا يكفي لأعتباره مبددا لأن كل فعل من هذا القبيل يكون الغرض منه وضع العراقيل في سبيل التنفيذ على الشيء المجبوز عليه يأخذ حكم التبديد سواء •

٣ - اذا كان الثابت أن المتهم لم يتمسك أمام محكمة ثاني درجة بأن المجبوزات حدد لبيعها مكان آخر غير مكان الحجز فلا يقبل منه أن ينعى على الحكم عدم رده على دفاع لم يطرحه هو أمامها ، ولا يجوز له أن يشير هذا الطعن لأول مرة أمام محكمة النقض •

( القضية رقم ٢٠٤٦ سنة ٢٩٩٠ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة محمود محمد مجاهد وفهيم يسى جندى ، ومحمود حلمي خاطر ، وعباس حلمي سلطان ، ورشاد القدسي المستشارين ) •



# قضاء محكمة النقض المدنية

جمعية عمومية

( رئاسة وعضوية السادة الاساتذة حسن داود نائب رئيس المحكمة، ومحمود عياد ، ومحمد فؤاد جابر ، وفهيم الجندى ، والحسينى العوضى ، وعادل يونس ، ومحسن العباس ، ومحمود القاضي المستشارين ) .

الموظفين القضائيين بالمصالح المنوه عنها فيها -  
فاذا لم يرقم به هذا الوصف انحصر الاختصاص  
عنها .

٢ - اذا كان الطالب قد تقدم بطلبه الى  
محكمة النقض متظلماً من اعتباره خاضعاً  
لقانون الموظفين رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ -  
معتبراً أنه من رجال النيابة العامة ، وكان  
الواقع في أمره أنه لا يقوم بتأدية أية وظيفة  
من وظائفها المبينة في الفصل الخامس من  
الباب الأول من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧  
لسنة ١٩٤٩ ، فإنه لا يعتبر من رجال النيابة  
العامة ان الذين عناهم هذا الفصل وأشارت  
اليهم المادة ٢٣ من القانون السالف الذكر  
والذين نظم القانون ٦٦ لسنة ١٩٤٣ احوال  
تعيينهم وترقيتهم وأقدميتهم ، ذلك أن عمله  
كموظف فنى فى المجموعة الرسمية منقطع  
الصلة بتلك الاختصاصات التى نيط برجال  
النيابة العامة مباشرتها حسبما هو منصوص  
عليه فى قانون نظام القضاء ، ومن ثم تكون  
محكمة النقض غير مختصة بنظر هذا الطلب .

٣ - وظائف المجموعة الرسمية ليست من  
الوظائف التابعة للنيابة العامة ولا يقوم  
موظفوها بتأدية أى عمل من الاعمال المخصصة  
برجال النيابة العامة وفقاً لقانون نظام  
القضاء .

٤ - تم يرد بقانون استقلال القضاء رقم ٦٦  
لسنة ١٩٤٣ ولا بالقانون رقم ١٨٨ لسنة  
١٩٥٢ ما يفيد اعتبار موظفى المجموعة الرسمية

٢٩٢

٣٠ أبريل سنة ١٩٦٠

محكمة النقض « ولايتها » . من شروط انعقاد  
اختصاصها كون القرار المطعون فيه صادراً فى شأن شخص  
منصف بصفة من الصفات المنصوص عليها فى الم ٢٣ الق  
٤٩/١٤٧ نظام قضاء .

ب - محكمة النقض « ولايتها » . مجموعة رسمية .  
نيابة عامة . نظلم موظف فنى فى المجموعة الرسمية من  
اعتباره خاضعاً لقانون الموظفين معتبراً أنه من رجال النيابة  
العامة . عدم قيامه بتأدية أية وظيفة من وظائفها . انقطاع  
صلته بالاختصاصات المنوطة برجال النيابة العامة المبينة  
بقانون نظام القضاء . عدم اختصاص محكمة النقض بنظر  
طلبه . الم ٢٣ الق ٤٩/١٤٧

ج - مجموعة رسمية . نيابة عامة ، قضاء . عدم تبعية  
وظائف المجموعة الرسمية للنيابة العامة . عدم قيام موظفيها  
بتأدية أى عمل من الاعمال الخاصة برجال النيابة العامة .

د - مجموعة رسمية . عدم اعتبار موظفيها الفنيين  
من الموظفين القضائيين الذين ينتظمهم رجال القضاء والنيابة  
سلك واحد . الق ٤٣/٦٦ ، ٥٢/١٨٨

هـ - وظيفة « الوظائف القضائية » . اعتبارها  
كذلك يستمد من القوانين الصادرة فى شأنها .

و - قانون « قانون ربط الميزانية » . عدم اعتباره  
قانوناً الا من الناحية الشكلية فقط . هو من الناحية  
الموضوعية عمل تنفيذى ادارى .

## المبادئ القانونية

١ - مؤدى نص المادة ٢٣ من القانون ١٤٧  
لسنة ١٩٤٩ أن من شرائط انعقاد الاختصاص  
لمحكمة النقض أن يكون القرار المطعون فيه  
صادراً فى شأن شخص متصف بصفة من  
الصفات المنصوص عليها فى تلك المادة ، بأن  
يكون من رجال القضاء أو النيابة العامة أو من



٢١٠ لسنة ١٩٥١ وأن ما طلبه الطالب من الغاء القرار في هذا الخصوص تحقيق بالاجابة أما ماعدا ذلك من طلب تثبيتته في وظيفته ومن أحقيته للترقية لوظيفة مساعد نيابة بالمجموعة الرسمية فان وجهة نظر النيابة العامة في شأنهما لم تتلاق مع وجهة الطالب.

« وحيث ان ما دفعت به وزارة العدل من عدم اختصاص الجمعية العمومية لمحكمة النقض بنظر هذا الطلب - في محله - ذلك أنه لما كانت المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ - تنص على أن « تختص محكمة النقض دون غيرها منعقدة بهيئة جمعية عمومية يحضرها على الأقل تسعة من مستشاريها بالفصل في الطلبات المقدمة من رجال القضاء والنيابة والموظفين القضائيين بالوزارة ومحكمة النقض وبالنيابة العامة بالغاء قرارات مجلس الوزراء والقرارات الوزارية المتعلقة بأى شأن من شئون القضاء عما النقل والندب ... » فان مؤدى ذلك أنه من شرائط انعقاد الاختصاص لمحكمة النقض أنه يكون القرار المطعون فيه صادرا في شأن شخص متصف بصفة من الصفات المنصوص عليها في تلك المادة بأن يكون من رجال القضاء أو النيابة العامة أو من الموظفين القضائيين بالمصالح المنوه عنها فيها - فاذا لم يرقم به هذا الوصف انحصر الاختصاص عنها ، ولما كان الطالب قد تقدم بطلبه هذا الى محكمة النقض متظلماً من اعتباره خاضعا لقانون الموظفين رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - معتبرا أنه من رجال النيابة العامة وكان الواقع في أمره أنه لا يقوم بتأدية اية وظيفة من وظائفها المبينة في الفصل الخامس من الباب الأول من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ - فانه لا يعتبر من رجال النيابة العامة الذين عناهم هذا الفصل - وأشارت اليهم المادة ٢٣ السالفة ذكرها والذين نظم القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ أحوال تعيينهم وترقيتهم وأقدميتهم - ذلك أن عمله كموظف فنى في المجموعة الرسمية منقطع الصلة بتلك الاختصاصات التي نيظ برجال النيابة العامة مباشرة - حسبما هو منصوص عليه في قانون نظام القضاء ووفقا لما هو مبين آنفاً .

الفنيين من الموظفين القضائيين الذين ينتظمهم هم ورجال القضاء والنيابة العامة سلك واحد وتبت فيه أوضاع أقدميتهم تجاه بعضهم البعض ويتنقلون على مقتضى القواعد المرسومة فيه بين مختلف الوظائف القضائية في القضاء والنيابة بالديوان العام وبمحكمة النقض وبالنيابة العامة .

٥ - ضابط اعتبار الوظيفة من اتوظائف القضائية انها يستمد من القوانين الصادرة في هذا الشأن .

٦ - قانون ربط الميزانية لا يعتبر قانونا الا من الناحية الشكلية فحسب أما من الناحية الموضوعية فهو عمل تنفيذى ادارى .

### المحكمة

« ... أبدت النيابة العامة رأيها - بوزارة الطالب في طلبه من حيث اختصاص الجمعية العمومية لمحكمة النقض بنظره ومن حيث وجوب معاملة الطالب - فيما يخص شئون وظيفته بالأحكام المقررة في قانون استقلال القضاء وتقوم وجهة نظرها على ما سبق ايراده من موافقة مجلس الوزراء على تحويل الوظائف الفنية بالمجموعة الرسمية الى وظائف قضائية في سنة ١٩٣٦ وادراجها ابتداء من ميزانية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ - بهذا الوصف - واستمرار الحال على هذا المتوال الى أن حولت في فبراير سنة ١٩٥٤ - ١٩٥٥ الى وظائف فنية عالية - وقالت إن تعيين الطالب في ١٧/٤/١٩٥٢ - بالمجموعة الرسمية بدرجة معاون نيابة عملا بأحكام قانون استقلال القضاء رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ مؤداه اعتباره من الموظفين القضائيين بالديوان العام بالوزارة - وأن المذكرة الايضاحية عن مشروع ميزانية وزارة العدل عن السنة المالية ١٩٥٤ - ١٩٥٥ تؤكد هذا المعنى اذ هي تسلم فيها بأن هذه الوظائف كانت معتبرة وظائف قضائية وذكرت النيابة - في خصوص موضوع الطلب - أن الطالب حقيق بأن يعامل بأحكام قانون استقلال القضاء فليس لوزارة العدل أن تستند في قرار ١٩٥٤/٥/٥ موضوع الطلب الى قانون الموظفين

الناحية الموضوعية فهو عمل تنفيذى ادارى لانه لا يتضمن قواعد عامة مجردة كتلك التى يتضمنها بصفة عامة كل قانون .

« وحيث أنه لما تقام تكون هذه الهيئة - وقد أحيل اليها هذا الطلب « الذى كان مقدما للجمعية العمومية لمحكمة النقض » عملا بالمادة ٣ من القرار بالقانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ - غير مختصة بنظره » .

( القضية رقم ٨٤ سنة ٢٤ ق « رجال القضاء » )

٢٩٣

٣٠ أبريل سنة ١٩٦٠

١ - احالة « سلطة القضاء فى الاحالة الى محكمة اخرى » . اختصاص . اقتضاه على حالات عدم الاختصاص المحلى او النوعى بين المحاكم التى تتبع جهة قضائية واحدة . الم ١٣٥ مرافعات . عدم امتداده الى المسائل التى يرجع عدم الاختصاص فيها الى انتفاء الوظيفة القضائية الا بنص خاص .

ب - اجراءات الطلب « التقرير به » . احالة . اختصاص . مرتبات . نقض . « اجراءات الطعن » « تقرير الطعن » . احالة محكمة القضاء الادارى الى محكمة النقض لظن فى قرار صادر من اللجنة القضائية بوزارة العدل بتسوية مرتب عضو نيابة على اساس قانون استقلال القضاء اعتمالا للقانون ٥٥/٢٤٠ « تصريحا » مع الاحالة بعدم اختصاصها بنظر المنازعات الخاصة بمرتبات رجال القضاء . « معناه فصلها فى (١) عدم الاختصاص واسقاطها القرار الصادر من اللجنة لانها صدر فى غير ولاية (٢) احالة الدعوى الى محكمة النقض » .

عدم جواز الاحالة . عدم تقديم الطلب بالامور المقررة فى الم ٤٢٩ مرافعات . عدم قبوله شكلا .

### المبادئ القانونية

١ - يبين من المادة ١٣٥ من قانون المرافعات والمذكرة التفسيرية لذلك القانون أن سلطة القضاء فى الاحالة الى محكمة اخرى انما يقتصر على حالات عدم الاختصاص المحلى او النوعى بين المحاكم التى تتبع جهة قضائية واحدة ولا يمتد الى المسائل التى يكون مرجع عسليم الاختصاص فيها انتفاء الوظيفة القضائية الا بنص خاص .

٢ - اذا كان الطالب قد تظلم الى اللجنة القضائية بوزارة العدل وأسس تظلمه على أنه

ولا يغير من هذا النظر ماورد فى القرار الصادر بتعيين الطالب بتاريخ ١٧/٤/١٩٥٢ من أنه عين فى وظيفة بالمجموعة الرسمية « بدرجة معاون نيابة » ولا ما ذكر بديباجة هذا القرار من أنه صدر « عملا بأحكام قانون استقلال القضاء رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ » - ذلك أن الطالب لم يعين بهذا القرار ملحقا بالنيابة العامة بصفة معاون وإنما عين موظفا بالمجموعة الرسمية « بدرجة معاون نيابة » ولا مجادلة فى أن وظائف المجموعة الرسمية ليست من الوظائف التابعة للنيابة العامة - ولا يقوم موظفوها - بتأدية أى عمل من الاعمال المخصوصة برجال النيابة العامة وفقا لقانون نظام القضاء . هذا الى أنه لم يرد بقانون استقلال القضاء رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ ولا بالقانون الذى حل محله وهو القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ الصادر فى ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٥٢ ما يفيد اعتبار موظفى المجموعة الرسمية الفنيين من الموظفين القضائيين - الذين ينتظمهم هم ورجال القضاء والنيابة العامة سلك واحد رتبته فيه أوضاع أقدميتهم تجاه بعضهم البعض وينقلون على مقتضى القواعد المرسومة فيه بين مختلف الوظائف القضائية فى القضاء والنيابة وبالديوان العام وبمحكمة النقض وبالنيابة العامة ، واذن فلا اعتداد بما أشار اليه الطالب من تصدير قرار تعيينه بأنه صدر عملا بقانون استقلال القضاء رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ ولا عبرة كذلك بأن تكون وزارة العدل طلبت تحويل الوظائف الفنية بالمجموعة الرسمية الى وظائف قضائية وأن توافقها اللجنة المالية على وجهة نظرها ، ولا بأن مجلس الوزراء أقر هذه الوجهة بقرار أصدره فى سنة ١٩٣٦ ولا بما ورد بقوانين الميزانية المنوّه عنها آنفا من احتياغ وصنف الوظيفة القضائية على وظيفة الطالب بالمجموعة الرسمية - ذلك أن ضابط اعتبار الوظيفة من الوظائف القضائية انما يستمد من القوانين الصادرة فى هذا الشأن والمشار اليها فيما سلف ، وأن قانون ربط الميزانية لا يعتبر قانونا الا من الناحية الشكلية فحسب أما من



القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٥ الصادر في ١١/٥/١٩٥٥ أن قرار مجلس الوزراء الصادر - بشأن منح علاوة لرجال النيابة والقضاء ومجلس الدولة الذين تقل ما هيئاتهم عن زملائهم الذين هم أحدث منهم في أندية الدرجة - أصبح ملغى من وقت صدوره ، ولا يترتب عليه أي أثر إلا بالنسبة للتسويات التي تمت فعلا والقرارات والاحكام الصادرة من اللجان القضائية أو المحاكم الادارية التي أصبحت نهائية - وتعتبر الدعاوى منتهية بنص القانون بمجرد نفاذه أيا كانت الجهة القضائية التي تنظرها وتعود الحال الى ما كانت عليه قبل صدور هذا القرار .

٢ - تشمل كلمة « الدعاوى » في مفهوم هذا القانون التظلمات التي يرفعها رجال القضاء والنيابة أمام اللجان القضائية أو المحاكم الادارية .

٣ - القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٥ اذ نص في مادته الثانية على اعتبار الدعاوى المنظورة أمام المحكمة الادارية ومحكمة القضاء الاداري بمجلس الدولة وأية جهة قضائية أخرى منتهية بمجرد نفاذه - فإنه يمتنع على الجهة القضائية المنظورة أمامها الدعاوى بحث أية مسألة أخرى سواء منها ما كان خاصا بالشكل أو الاختصاص .

( القضية رقم ١٦٩ سنة ٢٥ ق « رجال القضاء » رئاسة وعضوية السادة الاساتذة حسن داود نائب رئيس المحكمة ، ومحمود عياد ، ومحمد فؤاد جابر ، وفهيم الجندي ، ومحمود حلمي خاطر ، والحسيني العوضي ، ومحمد رفعت ، وعادل يونس ، ومحمد القاضي المستشارين ) .

٢٩٥

٣٠ أبريل سنة ١٩٦٠

١ - محكمة النقض «ولايتها» . من شروطها أن يتوافر في مقدم الطلب صفة من الصفات المشار إليها في الم ٢٣ من الق ٤٩/١٤٧ نظام القضاء .

ب ، ج - محكمة النقض «ولايتها» . إدارة التشريع موظف . « الموظف القضائي » . استحداث إدارة التشريع بالقرار الوزاري ٤٦/٩/١١ . تعديل احكام الق. ٤٣/٦٦ اصدار الق ٤٩/١٤٤ ينتظم الاعضاء المكونين لها في سلك

عين معاوني النيابة ثم رقي مساعدا وتم ترسو وزارة العدل مرتبه المحدد في قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ سنة ١٩٥٢ وانما عاملته بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فاستجابت اللجنة الى طلبه ، فطعنت وزارة العدل في هذا القرار لدى محكمة القضاء الاداري واثناء سير النزاع صدر القانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ فأحالت محكمة القضاء الاداري الدعوى الى محكمة النقض عملا بالقانون المذكور وصرحت في أسباب حكمها أنها غير مختصة بنظر المنازعات الخاصة بمرتبات رجال القضاء وأن محكمة النقض قد أصبحت بمقتضى القانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ هي المختصة وحدها ، فان معنى ذلك أن حكمها في الواقع قد فصل فيه الامرين كليهما : الامر الاول يتعلق بعدم الاختصاص ومؤداه اسقاط القرار الصادر من اللجنة القضائية لأنها أصدرته في غير ولاية . والامر الثاني يتعلق بحالة الدعوى الى محكمة النقض ، ولما كانت الاحالة غير جائزة وكان الطلب لم يقدم الى محكمة النقض بالاوضاع المقررة في المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات التي أحالت اليها المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء فان الطلب يكون غير مقبولا شكلا .

(القضية رقم ٨٧ سنة ٢٥ ق « رجال القضاء » رئاسة وعضوية السادة الاساتذة حسن داود نائب رئيس المحكمة ، ومحمود عياد ، وفهيم يسي الجندي ، ومحمود حلمي خاطر ، والحسيني العوضي ، ومحمد رفعت ، وعادل يونس ، ومحمد القاضي المستشارين ) .

٢٩٤

٣٠ أبريل سنة ١٩٦٠

١ ، ب ، ج - «علاوات» القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٥ الملغى لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢/٨/١٩٤٧ . اختصاص - مفهومه - الغاء اثر قرار مجلس الوزراء المذكور الا بالنسبة للتسويات التي تمت فعلا والقرارات والاحكام التي أصبحت نهائية . نطاقه - اشتمال كلمة « الدعاوى » تظلمات رجال القضاء والنيابة أمام اللجان القضائية أو المحاكم الادارية . أثر اعتبار الدعاوى المنظورة أمام جهات القضاء منتهية - امتناع بحث أي مسألة متعلقة بالشكل أو الاختصاص .

المبادئ القانونية

١ - مؤدى نص المادتين الاولى والثانية من



محل طعنه - بل على أساس أن هذه الإقليمية لم تكن محلاً لقرار ما وأنه يطلب إلى محكمة النقض تحديدها على الوجه المبين بطلباته ، مما يتبادى منه أن تعزل الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض محل الإدارة العاملة في إصدار القرار المنشود - وهو ما لا تتسع له ولايتها إذ هي مقصورة - في المجال المتعلق بالإقليمية - بحسب المفهوم من المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بنظام القضاء على النظر في طلبات الغاء القرارات متى كان مبني الطلب عيباً في الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة، فإن الطلب المقدم يكون غير مقبول .

(القضية رقم ٦٥ سنة ٢٦ ق « رجال القضاء » رئاسة وعضوية السادة الاساتذة حسن داود نائب رئيس المحكمة، ومحمود عياد ، ومحمد فؤاد جابر ، وفهم الجندى ، ومحمود حلمي خاطر ، والحسيني العوضي ، وعادل يونس، ومحسن العباسي ، ومحمود القاضي المستشارين ) .

٢٩٦

٢٨ مايو سنة ١٩٦٠

معاشات . محاماة . ضم مدة الاشتغال بالمحاماة إلى مدة الخدمة المحسوبة في المعاش ، إذا كان الطالب سبق له ممارسة مهنة المحاماة . الق ١١٤/٥٠ - المدة التي يجوز ضمها هي مدة الاشتغال الفعلي بالمحاماة لا الحكمي وفقاً للم ١٨ الق ٩٨/٤٤ محاماة .

## المبدأ القانوني

يبين من صريح نص المادة الأولى من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ وهذكرته التفسيرية أنه لا يجوز ضم مدة الاشتغال بالمحاماة إلى مدة الخدمة المحسوبة في المعاش إلا إذا كان الطالب قد سبق له ممارسة مهنة المحاماة ، وأن المدة التي يجوز ضمها - في المواد المبينة بالقانون - هي مدة الاشتغال الفعلي بالمحاماة - فلا تدخل في نطاق المادة المذكورة المدة التي يكون الطالب قد قضاهما فيما يعتبر اشتغالا حكما بالمحاماة ، وفقاً لنص المادة ١٨ من قانون المحاماة رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ .

واحد مع رجال القضاء . عدم عرض أمر تعيين عضو إدارة التشريع على مجلس القضاء الأعلى ليس من شأنه حجب محكمة النقض عن نظر طلبه والإبداء بما تراه في موضوعه .

د - محكمة النقض « ولايتها » . أقدمية . مقصورة في المجال المتعلق بالإقليمية على النظر في طلب الغاء القرارات . إقامة الطالب بطلبه لا على أساس أن تمت قراراً إيجابياً أو سلبياً قد صدر في خصوص أقدميته بل على أساس أنها لم تكن محل قرار ما وطلبه إلى محكمة النقض تحديدها . مؤداه أن تعزل محل الإدارة العاملة في إصدار القرار المنشود . عدم قبول الطلب .

## المبادئ القانونية

١ - مؤدى نص المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بنظام القضاء أن ينعقد الاختصاص لمحكمة النقض متى توافر في مقدم الطلب صفة من الصفات المشار إليها في تلك المادة بأن يكون الطالب من رجال القضاء أو النيابة العامة أو من الموظفين القضائيين في المصالح المشار إليها فيها .

٢ - إدارة التشريع هي من إدارات الديوان العام بوزارة العدل وقد استحدثت بالقرار الوزاري الصادر في ١١/٩/١٩٤٦ - بعد صدور قانون استقلال القضاء ٦٦ لسنة ١٩٤٣ - وقد تدخل المشرع لتعديل أحكام هذا القانون بما يتفق وهذا الإنشاء وأصدر لهذا الغرض القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٤٩ - سلك فيه الأعضاء المكونين لها في سلك واحد مع رجال القضاء ، وقد جاء القانون ١٨٨ لسنة ١٩٥٦ مستكملاً لأوضاع هذه الوحدة بما أورده في مواضع مختلفة - من النصوص المحققة لهذا الغرض في مقام شرائط التعيين وأوضاعه والترقية والإقليمية .

٣ - إذا كانت وزارة العدل لم تكن تحقق صفة الوظائف القضائية في شغل وظائف إدارة التشريع ولكنها ذكرت أن أمر تعيين الطالب عضواً مساعداً بها لم يعرض على مجلس القضاء الأعلى ، فإن هذا ليس من شأنه أن يحجب محكمة النقض عن نظر الطلب والإبداء في موضوعه بما تراه .

٤ - إذا كان الطالب يقيم طلباته لا على أساس أن تمت قراراً إيجابياً أو سلبياً - قد صدر في خصوص أقدميته وأن هذا القرار هو

## المحكمة

«... حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ نصت على أنه « استثناء من حكم المادتين ١٣ و ٤٤ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية تحسب في المعاش مدة الاشتغال بالمحاماة لكل من سبق له الاشتغال بهذه المهنة إذا عين في إحدى الوظائف الآتية : (أ) وظائف القضاء أو النيابة العامة من درجة وكيل نيابة فما فوقها » . وقد ورد في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون ما يلي : « فقد كان من الطبيعي أن تلجأ الحكومة إلى محيط المحامين بالذات لتستعين بمواهبهم في تأدية الرسالة المطلوبة سواء كان ذلك في وظائف القضاء أم النيابة أم المحاماة في إدارة قضايا الحكومة والتي تحتاج إلى ذوى الكفاءة القانونية وتعنى المحامين الذين صقل المران ثقافتهم ووسعت دائرة خبرتهم وهيأهم للاعتماد عليهم في القيام بأعباء الواجبات الجديدة على أتم وجه ، ولكن العناصر الممتازة من المحامين تحجم بطبيعة الحال عن قبول الوظائف الحكومية إذا كان من شأنها أن تهدد ماضيهم ولا تحسب لهم مدة اشتغالهم بالمهنة في معاشتهم أسوة بزملائهم خريجى دفعاتهم ممن سبق أن آثروا الوظائف الحكومية عند تخرجهم على الاشتغال بالمحاماة . ولما كان من المفروض أن يجنب هذا التشريع إلى الوظائف الحكومية محامين طال عهدهم بممارسة المهنة ... » . ويبين من هذا الذى ورد فى المذكرة التفسيرية عن حكمة التشريع ومن صريح نص المادة الأولى المشار إليه أنه لايجوز ضم المدة إلا إذا كان الطالب قد سبق له ممارسة مهنة المحاماة - وأن المدة التى يجوز ضمها - فى المواد المسينة بالقانون - هى مدة الاشتغال الفعلى بالمحاماة - فلا تلخل فى نطاق المادة المذكورة المدة التى يكون الطالب قد قضاه فيها يعتبر اشتغالا حكما بالمحاماة وفقا لنص المادة ٦٨ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ - وعلى ذلك يكون غير مجد تمسك الطالب بما انتهت إليه لجنة قبول المحامين بمحكمة مصر الابتدائية بقرارها الصادر فى ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ من اعتبار الطالب

محاميا مشغلا تأسيسا على نص المادة ١٨ سالف الذكر ، كما يكون غير منتج تعيب القرار - الصادر بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٤٥ قبول المحامين بمحكمة استئناف مصر - بنقل اسم الطالب الى جدول المحامين غير المشتغلين - اما ما يدعيه الطالب من اشتغاله بالمحاماة فعلا اذ كان يقوم بالمرافعة فى قضايا الحراسة أمام المحاكم فلم يقيم عليه دليل من الأوراق المقعدة بالملف .

« وحيث أنه لذلك يتعين رفض الطلب » .

٥ القضية رقم ١٣ سنة ٢٦ ق « رجال القضاء » رئاسة وعضوية السادة الاساتذة حسن داود نائب رئيس المحكمة ، ومحمود عياد ، ومحمد فؤاد جابر ، وفهيم الجندي ، ومحمود حلمي خاطر ، والحسينى العوضى ، ومحمد رفعت ، وعادل يونس ، ومحسن العباس ، ومحمود القاسى المستشارين .

٢٩٧

٢٨ مايو سنة ١٩٦٠

١ - تفتيش قضائى ، تقارير ، اجراء التفتيش على اعمال الطالب فى الفترة من ١٩٤٩ عند تعيينه وكيلا للنيابة العامة من الدرجة الاولى الممتازة الى تعيينه رئيس محكمة سنة ١٩٥٦ . تضمن تقاريره تقديره « بدرجة فوق المتوسط » « وقريب من الكف » « وكف » تفتيش اعماله بمعرفة مدير التفتيش سنة ١٩٥٨ والتزويده بوفرة انتاجه وكفايته الفنية . تقرير تفتيش سنة ١٩٥٧ ينسب اليه ضالة انتاجه وعدم كفايته - لا يصادف الحقيقة - عدم الاعتداد به .

ب - ترقية ، تخط - مقارنة ما ورد بملفات زلاء الطالب الذين تخطوه فى الترقية بما ورد فى الملف السرى له . عدم وجود تمت مقضى لتخطيه . تعين الفاء القرار الطعون فيه فى هذا الخصوص .

## المبادئ القانونية

١ - متى كان يبين من الاطلاع على الملف السرى الخاص بالطالب أنه قد أجرى التفتيش على أعماله المختلفة فى الفترة التى مضت بين تعيينه وكيلا للنيابة العامة من الدرجة الاولى الممتازة فى سنة ١٩٤٩ وتعيينه رئيس محكمة فى سنة ١٩٥٦ وقدمت تقارير تضمن أولها تقديره بدرجة « فوق المتوسط » والثانى تقديره بدرجة « فوق المتوسط » وتضمن الثالث تقديره بدرجة « قريب من الكف » وتضمن الاخيران تقديره بدرجة « كف » .



يخالف احكامه لايغنى الغاء قاعدة تحديد سريان علاوة المستشارين من تاريخ تعيينهم في وظيفة المستشار التي كان يتصفونها الق ١٢٢/١٩٥٥ .

### المبادئ القانونية

١ - مرتب المستشار بمحكمة النقض ومحاكم الاستئناف وكذلك المحامي العام وفقاً لأحكام القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ كان ثابتاً ومحدداً بمبلغ ١٣٠٠ جنيه في السنة وسلم التدرج في العلاوات السابقة على التعيين في وظيفة المستشار قد انقطع منذ التعيين في هذه الوظيفة .

٢ - اذا رأى المشرع أن يرفع مرتب المستشار بالقانون رقم ٢٢١ سنة ١٩٥٥ وأن يجعله ذا مبدأ ونهاية من ١٣٠٠ - ١٥٠٠ جنيه في السنة بعلاوة قدرها ١٠٠ جنيه كل سنتين وأن يستحدث نظام التدرج في العلاوات بالنسبة لوظائف المستشارين - حرص على تحديد مبدأ سريان استحقاق هذه العلاوة وجعلها من تاريخ التعيين في وظيفة مستشار وذلك باضافة فقرة جديدة الى البند الثالث من القواعد الملحقه بالقانون ٢٢١ سنة ١٩٥٥ أفصح به عن قصده في وضع قاعدة عامة ثابتة للتسوية بين طائفة المستشارين وعن رغبته في معاملتهم معاملة واحدة سواء منهم من كان يشغل وظيفة مستشار قبل صدور هذا القانون أو من عين بعد نفاذه واعتبار تاريخ التعيين في وظيفة مستشار هو الضابط في تحديد مبدأ سريان تلك العلاوة بالنسبة للمستشارين ومن في درجتهم دون اعتداد أو اعتبار لتاريخ آخر علاوة كانت قبلاً منحت لهم قبل تعيينهم في وظيفة مستشار .

٣ - القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية اذ نص على رفع مروط الدرجة المالية للمستشارين ومن في حكمهم وجعلها تبدأ من ١٣٠٠ - ١٧٠٠ جنيه بدلاً من ١٣٠٠ - ١٥٠٠ جنيه في السنة بعلاوة قدرها ١٠٠ جنيه كل سنتين ، ونص في الفقرة الثانية من القواعد الملحقه به على أن « كل من يعين في وظيفة من الوظائف المرتبة في درجات ذات مبدأ ونهاية يمنح

وكان يبين أيضاً أن مدير التفتيش القضائي قام بنفسه في سنة ١٩٥٨ بتفتيش أعمال الطالب في الفترة من أزل فبراير سنة ١٩٥٨ الى آخر مارس سنة ١٩٥٨ وقدم تقريراً خلص في نتيجته الى وفرة انتاجه وكفايته الفنية ، فانه على ضوء هذه التقارير والمستندات المقدمة من الطالب بملف الطعن يكون تقرير التفتيش عن عمله في سنة ١٩٥٧ - اذ نسب الى الطالب ضالة انتاجه وعدم كفايته الفنية - لم يصادف الحقيقة .

٢ - متى كان يبين من الاطلاع على البيانات المستخرجة من الملفات السرية لزملاء الطالب الذين تخطوه في الترقية بالقرار المطعون فيه ، ومقارنة ماورد فيها بما ورد في الملف السري للطالب - ومع عدم الاعتداد بتقرير التفتيش عن عمله في سنة ١٩٥٧ ، أنه لم يكن تمت ما يقتضي تخطيه في الترقية الى وظيفة مستشار أو ما يعادلها - فانه يتعين الغاء القرار المطعون فيه - في هذا الخصوص .

( القضية رقم ١٥ سنة ٢٨ ق « رجال القضاء » بالهيئة السابقة ٢ )

٢٩٨

٢٨ يونيو سنة ١٩٦٠

مرتبات . علاوات :

١ - الق ١٨٨/١٩٥٢ . مرتب المستشار كان ثابتاً ومحدداً بمبلغ ١٣٠٠ جنيه في السنة . سلم التدرج في العلاوات السابقة على التعيين في وظيفة مستشار انقطع منذ التعيين في هذه الوظيفة .

(ب) الق ١٢٢/١٩٥٥ . رفع مرتب المستشار وجعله ذا مبدأ ونهاية من ١٣٠٠ - ١٥٠٠ جنيه وعلاوة ١٠٠ جنيه كل سنتين . استحدث نظام التدرج في العلاوات . الضابط في تحديد مبدأ سريان استحقاق العلاوة هو تاريخ التعيين في وظيفة مستشار . عدم الاعتداد بتاريخ آخر علاوة كانت قد منحت لهم قبل تعيينهم في وظيفة مستشار .

ج ، د ، هـ - الق ٥٦ ١٩٥٩ . رفعة مربوط الدرجة المالية للمستشارين بجعلها من ١٣٠٠ - ١٧٠٠ جنيه وعلاوة ١٠٠ جنيه كل سنتين . عدم استحداثه الجديد في شأن مرتباتهم ونظام التدرج في علاواتهم وتحديد مبدأ سريانها واستحداثها . القاعدة كانت مقرر فلا بالق ٥٥/٢٢١ . ما عناه الق ٥٩/٥٦ ، قوله « يمنح العلاوة المقررة بحسب القانون » بدلاً من تعبيره السابق في الق ١٢٢/١٩٥٥ من اعتبار علاواتهم محسوبة من تاريخ تعيينهم في درجاتهم الحالية . لا يغير شيئاً . النص على الغاء ما



التعيين في وظيفة مستشار .  
( القضية رقم ٣٠ سنة ٢٩ ق « رجال القضاء »  
بالحكمة السابقة .

٢٦٩

٣٠ يونيو سنة ١٩٦٠

قضاة ، خاصة .

- ١ - أسبابها « الخطأ المهني الجسيم » .
- ٢ - الفصل فيها :

مخاصمة أعضاء دائرة فحص الطعون بدمشق بمقولة  
وقوع خطأ مهني جسيم منهم برفضهم طعن عرض عليهم  
غير ملتزمين مانصت عليه الم ١٠ من الق ٥٩/٥٧ . التزام  
الدائرة لما استقر عليه قضاء محكمة التمييز ببيان وجهة  
نظرها بمحضر الجلسة . استيفائها بذلك لما تتطلبه الم  
السابقة . رد الدعوى شكلا . الم ١/٤٩٢ ، ٤٩٤ أصول  
المحاكمات .

تنقض : « دائرة فحص الطعون ، نظر الطعن أمامها .  
١ - مهمتها : رفضها الطعن اذا رأت انه غير جدير  
بالعرض على الدائرة المدنية والتجارية او دائرة الاحوال  
الشخصية التزاما لمبدأ قانوني سبق لمحكمة النقض  
تقريره .

٢ - تسبب احكامها : الاكتفاء ببيان وجهة نظرها  
بايجاز في محضر الجلسة اذا كان الحكم صادرا بالرفض .

## المبدأ القانوني

اذا كان الطالبان قد خاصما أعضاء دائرة  
فحص الطعون ( بدمشق ) قائلين انه وقع  
منهم خطأ مهني جسيم برفضهم طعن عرض  
عليهم غير ملتزمين ما نصت عليه المادة العاشرة  
من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن  
حالات وأجراءات الطعن أمام محكمة النقض ،  
وكان يبين أن الطعن الذي عرض على تلك  
الدائرة لم يكن يستلزم تقرير مبدأ قانوني  
جديد وان الدائرة قد التزمت ما كان مستقرا  
في قضاء محكمة التمييز وانها بينت وجهة  
نظرها بمحضر الجلسة مستوفية بذلك  
مايتطلبه نص المادة العاشرة من القانون رقم  
٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، فان قرارها لا يكون  
قد لابس له أي خطأ مهني ، ومن ثم يكون طلب  
المخاصمة غير جائز القبول مما يقتضي رده  
شكلا اعمالا للمبادئ ١/٤٩٢ ، ٤٩٤ من  
قانون أصول المحاكمات .

( القضية رقم ١٤٢ سنة ٣٠ ق رئاسة وعضوية السادة  
الاساتذة مصطفى فاضل رئيس المحكمة ، ومحمود عباد ،  
ومحمد عبدالحمن يوسف ، وفهم الجندي ، ومحمد زعفراني  
سالم ، والحسين العوضي ، ومحمد رفعت ، وعبدالله  
سلطان ، وعادل يونس ، ورشاد القيسي ، ومحمود  
القاضي المستشارين ) .

مربوط الدرجة عند التعيين على أن يمنح  
العلاوة المقررة بحسب القانون « - لم  
يستحدث جديدا بشأن مرتبات المستشارين  
نظام التدرج في علاواتهم وتحديد مبدأ سريان  
تلك العلاوات واستحقاقها إذ أن هذه القاعدة  
كانت موجودة ومقررة فعلا بالقانون ٢٢١  
لسنة ١٩٥٥ وهي التي عنها المشرع بقوله  
« بحسب القانون » أي القانون الذي  
استحدثها والذي كان ساريا فعلا عند صدور  
القانون الجديد رقم ١٩٥٩/٥٦ .

٤ - تعبير القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩  
بقوله « تمنح العلاوات المقررة بحسب  
القانون » بدلا من تعبيره السابق في القانون  
رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٥ في شأن العلاوات  
واعتبارها « محسوبة من تاريخ التعيين في  
دجاتهم الحالية » - لا يغير من الأمر شيئا  
لأن المشرع لم ير حاجة الى تكرار النص على  
تلك القاعدة السابقة تقريرها وهي تحديد  
سريان العلاوة من تاريخ التعيين بالنسبة  
للمستشارين وهي التي توخى بها المشرع  
تحقيق العدالة والمساواة بين أبناء الطائفة  
الواحدة كما قصدت بها الموازنة بين الاكفائيات  
والحفاظة على ترتيبها والخروج على استقرارها  
وعدم الاخلال بها بين اصحابها .

٥ - النص في القانون رقم ٥٦ لسنة  
١٩٥٩ على الغاء ما يخالف احكامه لا يعنى الغاء  
قاعدة تحديد سريان علاوة المستشارين من  
تاريخ تعيينهم في وظيفة المستشار والتي كان  
ينصمها القانون السابق ٢٢١ سنة ١٩٥٥ -  
وليس في بقاء هذه القاعدة أو استمرار العمل  
بها ما يخالف احكام القانون الجديد لأن هذه  
القاعدة هي التي قصد المشرع توكيد بقائها  
واستمرار العمل بها بالنص على شمولها  
للمستشارين الحاليين ومن في درجاتهم  
تحقيقا للمساواة وحفاظا للاقليمية بين  
المستشارين ، هذا فضلا عن أن القول بغير  
ذلك فيه ارتداد بهذه العلاوات وتجهيد  
مواعيدها واستحقاقها بأثر رجعي الى ما قبل  
العمل بالقانون ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ بغير وجه  
صريح في ذلك بعد أن كانت قد انقطعت  
صلة المستشارين بهذه العلاوات بمجرد

## قضاء محكمة النقض المدنية

( رئاسة وعضوية السادة الاساتذة محمود عياد ، - أحمد قوشه ، والحسيني العوضي ،  
وحسن العباسي ، ومحمود القاضي المستشارين )

٣٠٠

١٤ أبريل سنة ١٩٦٠

محكمة أول درجة قد فصلت فيه ورفع عنه  
الاستئناف ، فهو خيار للمحكمة لا يتحقق  
الا عند استعماله ، ولا يتعلق به حق الخصم  
المستأنف ، فاذا كان الحكم المطعون فيه الذي  
ألغى حكم محكمة أول درجة بعدم الاختصاص  
وتصدى لموضوعها قد صار بعد العمل  
بقانون المرافعات الجديد ، وكان هذا  
القانون قد ألغى حق المحكمة في التصدي  
لموضوع الدعوى ، وكانت المادة ٤٠٩ من قانون  
المرافعات الجديد تنص على أن الاستئناف  
ينقل الدعوى بحالتها التي كانت عليها قبل  
صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع  
عنه الاستئناف فقط ، فإن الحكم المطعون  
فيه اذ تصدى لموضوع الدعوى وفصل فيه  
يكون مخالفا للقانون .

( القضية رقم ٢٨١ سنة ٢٥ ق )

٣٠١

١٤ أبريل سنة ١٩٦٠

١ - محاماة « معاش المحامي » . حكم « أيوب التليل »  
« القصور » . ما لا يعد كذلك . استناد محكمة الموضوع  
في القضاء للمحامي بنصف معاش الى الم ٢/٩٣ من الق  
٤٤/١٠١ محاماة شرعية ، التي تقرر هذا الحق للمحامي  
الذي بلغ سن ٥٠ ومضى عليه في الاشتغال الفعلي بالمهنة  
٢٠ سنة وحدث له ما يعجزه عن مزاولتها . تقرير محكمة  
الموضوع أن قيامه بمهمة الامامة والتدريس في مسجد ليس  
دليلا على استطاعته مزاولته للمحاماة ، وأنه لا يجوز لمجلس  
النقابة بعد صرفه له أن ينقض ما تم من جهته . سائق .  
لا قصور .

ب - محاماة « معاش المحامي » . نص الم ٨٢ من اللائحة  
الداخلية للنقابة المحامين الشرعية على عدم جواز الجمع بين  
معاشين . نص استثنائي . لا يقاس عليه الجمع بين المرتب  
والمعاش .

المبادئ القانونية

١ - اذا كانت محكمة الموضوع اذ قضت  
للمطعون عليه بحقه في نصف معاشه المتجه

١ - نقض « اجراءات الطعن » « تقرير الطعن » « التوكيل  
في الطعن » . محاماة « توكيل المحامي » . تقديم الطاعن  
لصورة من توكيل رسمي عام منصوص فيه صراحة على  
توكيل المحامي توكيلا عاما وعلى وجه التخصيص على حقه  
في الطعن بالنقض . الاعتراض على هذه الصورة بهقولة  
انها صورة توكيل عرقي لا يحمل الا الامضاء المصدق  
عليه من الموكل استنفذ غرضه بتقديمه للجهة التي استعمل  
فيها وأودع بها على ما تنفذه الم ٧٠٢ مدني ، ٢٥ ، ٢٦  
محاماة . في غير محله .

ب - استئناف « آثار الاستئناف » « تصدى لموضوع »  
عدم جواز التصدي في ظل قانون المرافعات الجديد . مثال  
لحكم خالف القانون اذ ألغى حكم محكمة أول درجة بعدم  
الاختصاص وتصدى لموضوع الدعوى بعد العمل بقانون  
المرافعات الجديد . م ٤٠٩ مرافعات .

المبادئ القانونية

١ - اذا كان التوكيل المقدم من الطاعن  
هو صورة من توكيل رسمي عام نص فيه  
صراحة على توكيل المحامي توكيلا عاما في  
جميع القضايا أمام جميع المحاكم ونص فيه  
بوجه التخصيص على حق المحامي في الطعن  
بالنقض ، فإن ما يشره المطعونون عليهم من  
اعتراض على الصورة الرسمية للتوكيل  
بمقولة أنه لا يتحقق بها قيام الطعن شكلا  
لأنها ليست توكيلا موثقا ولكنها صورة  
لتوكيل عرقي لا يحمل الا الامضاء المصدق  
عليه من الموكل وقد استنفذ غرضه الذي  
حذر من أجله بتقديمه للجهة التي استعمل  
فيها وأودع بها على ما تنفذه المواد ٧٠٢ مدني ،  
٢٥ و ٢٦ من قانون المحاماة ٩٨ لسنة ١٩٤٤  
يكون في غير محله .

٢ - ان تصدى محكمة الاستئناف لموضوع  
الدعوى انما كان حقا اختياريا خسولها اياه  
قانون المرافعات القديم استثناء من الاصل ،  
وهو أن الاستئناف لا يطرح أمامها الا ما تكون



تلك الغلة معلومة في ذلك الوقت . لكل حكمها . تبيان  
الم ٣٦ الق ٤٨/٤٦ حكم كل منهما .

ج - وقف « قسمته » . استئناف « أثر الاستئناف »  
« الأثر الناقل للاستئناف » . تقدم الطاعنة لحكمة  
الاستئناف بطلب إعادة تقسيم أطيان الوقف بين مستحقيه  
على أساس أن ما فرز للخيرات زيادة عن الحكم الابتدائي هو  
من نصيبها . رفض الاستئناف اليه بمقولة أن الاستئناف  
عن فوز نصيب الخيرات فقط . غير سديد . على محكمة  
الاستئناف مواجهة هذا الوضع بما يقتضيه بتكليف الخبير  
إعادة تقسيم الأطيان الباقية بين طالبى القسمة بصرف النظر  
عن أن المعلنون عليها هي التي أقامت الاستئناف عن نصيب  
الخيرات .

### المبادئ القانونية

١ - إذا كان الطاعنون ينعون على الحكم  
المطعون فيه قصور التسبب وفي ذلك  
ذكروا أن الحكم لم يواجه ما قام عليه النزاع  
بين الطرفين في شأن ما هو مشروط للخيرات  
حيث أثار الطاعنون عليها في دفاعها وجهة  
نظر حاصلها أن الجنيه الذهب يساوى  
أربعمئة قرشاً ويتعين لذلك أن يفرز  
للخيرات قدر من الأطيان يغل ما هو مشروط  
لها على أساس هذا التقويم ، بينما تهسك  
الطاعنون بأنه وإن كان المرتب المشروط  
للخيرات المذكور بلفظ الجنيهات الذهبية  
إلا أنه قد قامت مقامها العملة الورقية فأصبح  
المعول عليه هو الجنيه الورق الذى يساوى  
مائة قرش - وإن الحكم المطعون فيه لم يفصح  
عن وجهة نظره في هذا الخلاف فجاء مشوباً  
بالغموض وقصور التسبب ، وكان يبين من  
تقرير مكتب الخبراء المقدم لحكمة الاستئناف  
أن الخبير الذى باشر العمل وقدر ريع الفدان  
من الأطيان الموقوفة وقت الأشهاد بالوقف  
قد استخرج هذه القيمة باتباع أساس لا  
يتأثر فيه مقدار الريع بما ثار من نزاع حول  
تحديد قيمة المرتب المشروط للخيرات  
بالذهب أو بالعملة الورقية - ذلك أنه اتخذ  
الجنيهات الذهبية أساساً للتقويم في العوامل  
الثلاثة التى استعملها في استخراج صسافى  
الريع - ثم فرز للخيرات أطياناً تغل ما هو  
مشروط لها على هذا الأساس ، وكانت هذه  
النتيجة لا تختلف إذا ما روعي للتقويم ضابط  
آخر ، فإنه لا مصلحة للطاعنين فيما نعوأ به  
على الحكم المطعون فيه .

له قبل رفع الدعوى وما يستجد منه بعد  
ذلك قد استندت في ذلك الى ما تقرره الفقرة  
الثانية من المادة ٩٣ من القانون رقم ١٠١  
لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمحاماة أمام المحاكم  
الشرعية التى تنص على حق المحامى فى طلب  
التقاعد على أن يخفض معاشه الى النصف  
إذا بلغت سنه خمسين سنة ميلادية وكان قد  
مضى عليه فى الاشتغال الفعلى بالمحاماة  
عشرون سنة وحدث له ما يعجزه عن مزاولة  
المهنة ، ثم قررت أن قيام المطعون عليه بمهمة  
الإمامة والتدريس فى مسجد ليس فيه دليل  
على استطاعته مزاولة مهنة المحاماة التى  
تتطلب جهداً ومشقة لا يتطلبها كثير من  
الوظائف ، كما استندت الى أن مجلس النقابة  
وقد انتهى بعد فحص حالة المطعون عليه الى  
ترتيب تصف معاش له ظل يصرف له  
باستمرار لمدة شهور فليس له نقض ما تم  
من جهته ، فإن هذا الذى قرره محكمة  
الموضوع يعد استخلاصاً سائغاً لا قصور  
فيه ولا مخالفة للقانون .

٢ - ماورد بالمادة ٨٢ من اللائحة الداخلية  
لنقابة المحامين الشرعية من عدم جواز الجمع  
بين معاشين نص استثنائى لا ينطبق الا فى  
الحلود التى وردت به بغير توسع فلا يقاس  
عليه الجمع بين مرتب ومعاش .

( القضية رقم ٤٤٢ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة  
الاساتذة محمود عياد ، والحسين العوضى ، ومحسن  
العباس ، وعبد السلام بلبح ، ومحمود القاضى  
المستشارين )

٣٠٢

١٤ أبريل سنة ١٩٦٠

أ - حكم « الطعن فى الأحكام » « المصلحة فى الطعن » .  
وقف « تحديد قيمة المرتب المشروط للخيرات » .  
قيام النزاع حول تحديد قيمة المرتب المشروط للخيرات  
بالذهب أو بالعملة الورقية . تقدير الخبير لريع الفدان من  
الأطيان الموقوفة وقت الأشهاد باتباع أساس لا يتأثر فيه  
بقاداره بما ثار من خلاف . انتفاء مصلحة الطاعنين فى  
النعى على الحكم المطعون فيه عدم إفصاحه عن وجهة نظره  
فى هذا الخلاف .

ب - وقف « قسمته » . تفريق المشرع فى الحكم - عند  
طلب قسمة أعيان الوقف - بين حالة ما إذا كانت غلة  
العين الموقوفة معلومة وقت الأشهاد وحالة ما إذا لم تكن



### المحكمة

« حيث أن محصل ما يدعى به الطاعنون على الحكم المطعون فيه في السبب الاول قصور التسبيب ، وفي ذلك ذكرنا أن ذلك الحكم لم يواجه ماقام عليه النزاع بين الطرفين في شأن ما هو مشروط للخيرات . حيث أثارت المطعون عليها في دفاعها أمام محكمة أول درجة وأسست استئنافها للقرار الابتدائي على وجهة نظر حاصلها أن الجنيه الذهب يساوي أربعماية قرش ويتعين لذلك أن يفرز للخيرات قدر من الاطيان يغل ما هو مشروط لها على أساس هذا التقويم ، بينما تمسك الطاعنون بأنه وإن كان المرتب المشروط للخيرات مذكور بلفظ الجنيهات الذهبية ، إلا أنه قد قامت مقامها العملة الورقية فأصبح المعول عليه هو الجنيه الورق الذي يساوي مائة قرش ، ومع تقرير الحكم المطعون فيه بأن تقويم المرتب المشروط للخيرات هو مما ثار في شأنه النزاع بين الطرفين على الوجه المتقدم ، إلا أنه التفت عن مواجهته . فلم تفصح المحكمة الاستئنافية عن وجهة نظرها في هذا الخلاف لا في الحكم المطعون فيه ، ولا في الحكم السابق عليه والصادر بجلسته ١٩٥٥/١١/٢٣ والذي أعادت به المأمورية لمكتب الخبراء لفرز حصة للخيرات ، على أساس ريع الاعيان الموقوفة وقت الاشهاد بالوقف ، وبذلك جاء الحكم المطعون فيه مشوباً بالغموض وقصور التسبيب . »

« وحيث أن هذا النعي مردود بأنه يبين من الاطلاع على تقرير مكتب الخبراء المقدم لمحكمة الاستئناف أن الخبر الذي باشر العمل وقدر زرع الغدان من الاطيان الموقوفة وقت الاشهاد بالوقف قد استخرج هذه القيمة باتباع ضابط لا يتأثر فيه مقدار الريع ، بما ثار من نزاع حول تحديد قيمة المرتب المشروط للخيرات بالذهب أو بالعملة الورقية ذلك أنه اتخذ الجنيهات الذهبية أساساً للتقويم في العوامل الثلاثة التي استعملها في استخراج صافي الريع إذ قوم بها الاطيان الموقوفة والفائدة التي تغلها قيمتها وقوم بها

٢ - يبين من استعراض أحكام المادة ٢ من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ والمادة ٤١ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ والمادة ٣٦ منه أن المشرع فرق في الحكم « عند طلب قسمة اعيان الوقف » بين حالة ما إذا كانت غلة العين الموقوفة معلومة وقت الاشهاد به - وحالة ما إذا لم تكن تلك الغلة معلومة في ذلك الوقت - فجعل لكل من هاتين الحالتين حكماً رافداً بينت المادة ٣٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ حكم كل منهما فذكرت أنه « إذا جعل الوقف غلة وقفه لبعض الموقوف عليهم وشرط لغيرهم مرتبات فيها قسمة الغلة بالخاصة بين الموقوف عليهم وذوي المرتبات بالنسبة بين المرتبات وباقي الغلة وقت الوقف ان علمت الغلة وقته - وإن لم تعلم وقت الوقف قسمة الغلة بين أصحاب المرتبات والموقوف عليهم على اعتبار أن للموقوف عليهم كل الغلة ولأصحاب المرتبات حصة بقدر مرتباتهم على ألا تزيد المرتبات في الحالتين عما شرطه الوقف »

٣ - إذا كانت الطاعنة الاولى قد تقدمت الى محكمة الاستئناف طالبة إعادة تقسيم اطيان الوقف بين مستحقيه على أساس أن ما يفرز للخيرات زيادة عن الحكم الابتدائي هو من نصيبها ، وكانت محكمة الاستئناف قد رفضت الاستجابة الى ماطلبت في هذا الخصوص بمقولة ان الاستئناف هو عن قرر نصيب الخيرات فقط وأن لها أن تسلك الطريق القانوني للوصول الى حقها ان أرادت فإن هذا النظر يكون غير سديد ذلك لأنه ما دام أن الحكم الابتدائي قضى بفرز حصة للخيرات وبفرز نصيب كل فريق من المستحقين فإن من شأن تعديل أي حصة من هذه الحصص التأثير في باقيها ، ومن ثم كان على محكمة الاستئناف أن تواجه هذا الوضع بما يقتضيه من تكليف الخبراء بإعادة تقسيم الاطيان الباقية بين طالبي القسمة بصرف النظر عن أن المطعون عليها هي وحدها التي أقامت الاستئناف عن نصيب الخيرات . »

كذلك ما كان يدفع من أموال أميرية عنها وقت الوقف كما قوم بها الأجرة التي كانت تؤجر بها تلك الأعيان في ذلك الحين وخلص من مراعاة هذه العوامل إلى تقدير صافي غلة الفدان من الأعيان الموقوفة بـ ٤ جنيهاً و ١١٢ مليماً من الجنيهاً الذهبية ، ثم فرز للخيرات أطيافاً تغل ما هو مشروط لها على هذا الأساس . ولما كانت هذه النتيجة لا تختلف إذا ما روعي للتقويم ضابط آخر ، فإنه لا مصلحة للطاعنين فيما نعوأ به على الحكم المطعون فيه من التفاته عن البت فيما تنازع عليه الطرفان بشأن تقويم المرتب المشروط للخيرات .

« وحيث أن الطاعنين ينعون بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون في خصوص ما تقضى به المادة ٤١ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ ، إذ تقرر هذه المادة بأنه في حالة طلب القسمة تفرز للخيرات حصة تضمن غلتها ما وقف عليها على أساس متوسط غلة الوقف في السنوات الخمس الأخيرة العادية ولكن الحكم المطعون فيه قرر فرز حصة للخيرات على أساس صافي ريع الفدان وقت الأشهاد بالوقف وقد وقعت هذه المخالفة بالنسبة للقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ الواجب تطبيقه الآن إذ تقضى الفقرة الثانية من المادة الثانية منه بأن يتبع في تقدير حصة الخيرات وفرزها أحكام المادة ٤١ المشار إليها آنفاً . »

« وحيث أن هذا النعى مردود بأنه لما كان يبين من استعراض أحكام المادة ٢ من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ والمادة ٤١ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ ، والمادة ٣٦ منه أن المشرع فرّق في الحكم « عند طلب قسمة أعيان الوقف » بين حالة ما إذا كانت غلة العين الموقوفة معلومة وقت الأشهاد به - وحالة ما إذا لم تكن تلك الغلة معلومة في ذلك الوقت - فجعل لكل من هاتين الحالتين حكماً وقد بينت المادة ٣٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ حكم كل منهما فذكرت أنه « إذا جعل الوقف غلة وقفه لبغض الموقوف عليهم

وشرط لغيرهم مرتبات فيها قسمت الغلة بالمحاصة بين الموقوف عليهم وذوى المرتبات بالنسبة بين المرتبات وباقي الغلة وقت الوقف أن علمت الغلة وقته - وأنه لم تعلم وقت الوقف قسمت الغلة بين أصحاب المرتبات والموقوف عليهم على اعتبار أن للموقوف عليهم كل الغلة ولاصحاب المرتبات حصة بقدر مرتباتهم على ألا تزيد المرتبات في الحالتين عما شرطه الواقف » . ولما كان يبين من تقرير الخبير المقدم لمحكمة الاستئناف والذي اتخذه الحكم المطعون فيه أساساً لقضائه أنه أعمل الحكم الذي تضمنته هذه المادة - في الفرض الذي تكون فيه غلة الوقف معلومة وقت الأشهاد به مؤسناً نظره في هذا الخصوص على العوامل المتقدم ذكرها عند الرد على السبب الأول - وهو نظره لم ينل منه الطاعنون بشيء فإن الحكم المطعون فيه لا يكون مخطئاً في القانون .

« وحيث أن الطاعنين ينعون بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه خطأ في القانون وذلك باطراحه وجهة النظر التي أخذ بها الحكم الابتدائي والتي قامت على أساس أن الجنيه الذهب ضرب مصر يساوي مائة قرش . وقد خالف الحكم المطعون فيه بذلك قضاء مستقراً في هذا الخصوص ثبتت عليه المحكمة العليا الشرعية ومحكمة استئناف القاهرة وهو قضاء يتفق والقانون الصحيح . »

« وحيث أن هذا النعى مردود بأن محكمة الاستئناف لم تعرض في قضائها لتقويم الجنيه الذهب ، أما تعديلها للحكم الابتدائي فلم يكن مبنياً الأخذ في تقويم الجنيه الذهب بوجهة نظر مخالفة لما قام عليه ذلك الحكم - بل كان مبنياً اعتماد تقرير مكتب الخبراء المؤسسين على وجهة النظر السالف بيانها عند الرد على السبب الأول من أسباب الطعن . »

« وحيث أن السبب الرابع مبنياً أنه كان يتعين على محكمة الاستئناف بعد أن رأت الأخذ بتقرير مكتب الخبراء في تخصيص



نصيب الخيرات لان تخصيص الخيرات بفدانين و٣ قراريط و٨ أسهم كان من نتيجته التأثير في حصص باقي المتقاسمين بالزيادة التي زادها عن الحكم الابتدائي وبوقوع هذا القدر في النصيب الذي اختصت به الطاعنة الاولى بما من شأنه انتقاص حصتها .

( القضية رقم ٣٦ سنة ٢٧ ق « احوال شخصية » بالهيئة السابقة ) .

٣٠٣

٢١ ابريل سنة ١٩٦٠

١ - اعلان « كيفية الاعلان » . اغفال المحضر - عند عدم وجود المطلوب اعلانه وتسليم ورقة الاعلان الى قريب او صهر - اثبات انه ساكن معه . يبطل الورقة . الم ١٢ ، ٢٤ مرافعات . شال لاعلان سلما لزوج واخ .

ب - قسمة . تسجيل . دعوى « بعض انواع الدعاوى » « دعوى صحة التعاقد » . الخصم في دعوى القسمة هو الشريك المالك عملا بالم ٤٥٢ مدني قديم التي تحكم واقعا النزاع . رفع الدعوى على المطعون عليه الثاني للمات للعقار والشريك الواجب اختصاصه . مجرد شراء المطعون عليه الاول حصه المطعون عليه الثاني الارثية في هذا المقار وقياه بتسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد لا يترتب عليه نقل الملكية . عدم انتقال الملكية الا بتسجيل الحكم الصادر في الدعوى . مخالفة الحكم المطعون فيه لهذا النظر . خطأ في القانون .

### المبادئ القانونية

١ - اذا كان المحضر الذي باشر الاعلان قد اثبت انه اعلن المطعون عليها الاربعة في شخص زوجها والمطعون عليها الخامسة في شخص أخيها ، ولم يذكر أن هذين الشخصين يسكنان مع المراد اعلانهما ، في حين أن هذا البيان واجب لصحة الاعلان عملا بالمادة ١٢ مرافعات ، فانه يترتب على اغفاله بطلان الاعلان وفقا للمادة ٢٤ مرافعات .

٢ - اوجبت المادة الاولى من القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ تسجيل جميع العقود التي من شأنها انشاء حق ملكية أو أي حق عيني آخر أو نقله أو تغييره ، ومؤدى ذلك أن حق الملكية لا ينتقل من البائع الى المشتري الا بالتسجيل والى أن يتم هذا التسجيل يبقى البائع مالكا للعقار ، ويكون بالتالي هو الخصم

فدانين و ٣ قراريط و ٨ أسهم للخيرات وبعد اذ تبينت ان هذا القدر يقع في الحصة التي اختصت بها الطاعنة الاولى وفق الاتفاق المعقود بينها وبين باقي المستحقين والذي أقرته محكمة اول درجة أن تتدبر أثر هذا التخصيص على حصة الطاعنة الاولى فتقرر باعادة القضية الى محكمة الدرجة الاولى لاعادة التقسيم بين المتقاسمين على أساس هذا التعديل ، ولكنها لم تجب الطاعنة الاولى ما طلبت قائلة ان عليها أن تسلك الطريق الموصل لحقها قانونا وعللت وجهة نظرها في هذا الخصوص بأن الاستئناف مرفوع اليها من وزارة الاوقاف عن حصة الخيرات ، وهذا نظر خاطيء لاتصال الانصبه ببعضها ولأن التعديل في واحد منها يترتب عليه تعديل في باقي الانصبه .

« وحيث أن هذا النعي في محله ذلك انه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن الطاعنة الاولى قد تقدمت الى محكمة الاستئناف طالبة اعادة تقسيم اطيان الوقف بين مستحقيه على أساس أن ما فرز للخيرات زيادة عن الحكم الابتدائي هو من نصيبها ، فرفضت محكمة الاستئناف الاستجابة الى ما طلبت مؤسسه وجهة نظرها في هذا الخصوص على ما ذكرته في أسباب حكمها » من أن هذا الاستئناف هو عن فرز نصيب الخيرات فقط فلا وجه لما أثاره وكيل المستأنف ضدها المذكورة ( الطاعنة الاولى ) ولها أن تسلك الطريق القانوني للوصول الى حقها اذا أرادت .

« وحيث أن هذا النظر غير سديد ذلك لانه ما دام أن الحكم الابتدائي قضى بفرز حصة الخيرات وبفرز نصيب كل فريق من المستحقين ، فإن من شأن تعديل أي حصة من هذه الحصص التائمين في باقيها ، وكان على محكمة الاستئناف أن تواجه هذا الوضع بما يقتضيه من تكليف الحبير باعادة تقسيم اطيان الباقيه بين طالبي القسمة بصرف النظر عن أن المطعون عليها هني وجدها التي أقامت الاستئناف عن



التأمين عن الحوادث التي تقع نتيجة مخالفة القوانين واللوائح عموماً - بما يترتب عليه عدم الاعتداد بهذا الشرط وإهـداره ، فإن هذا الذي أقام الحكم المطعون فيه قضاءه عليه يكون مخالفاً للقانون . ذلك أنه وإن كان مؤدى ما انتهى إليه ذلك الحكم هو اعتبار وثيقة التأمين موضوع الخصومة الحالية والتي عقدت في ظل أحكام القانون المدني القديم عقداً أذعان ، إلا أنه لا يترتب على ذلك أن يهدر نص المادة الثانية بجمع ما تضمنته من الصور والحالات التي نص فيها على أن التأمين لا يشملها - ذلك أن ما يسوغ إبطاله في هذه الحالة - إنما يقتصر على الشروط التعسفية التي تتناقض مع جوهر العقد باعتبارها مخالفة للنظام العام . ولما كان ما ورد بالبندين ثانياً ورابعاً من المادة الثانية من العقد من أن التأمين لا يشمل بصفة خاصة ما يقع من الحوادث والأضرار نتيجة لتحميل السيارة بأكثر من حمولتها المقررة رسمياً ، أو نتيجة لعدم العناية بها ( وهاتان الحالتان هما عماد الحكم الجنائي في أدلة سائق السيارة المؤمن عليها ) لا يعتبر من الشروط القائمة على التعسف والمناقضة لجوهر العقد ولا مخالفة فيها للنظام العام ، بل أن مبناها الرغبة المشروعة في الحد من نطاق المسؤولية باستبعاد بعض الصور التي يكون من شأنها جعل الخطر أشد احتمالاً .

#### المحكمة

» . حيث أن الوقائع تتحصل . . في أن المطعون عليه أقام الدعوى . . على الطاعنة مؤسساً مطالبتة على أنه كان قد أمن لديها على سيارة النقل المأوكة له . . ضد الحوادث . وأنه بتاريخ ٢١ يناير سنة ١٩٤٧ صدمت السيارة المذكورة بشخصاً - فتوفى - ودفعت الطاعنة بأن عقد التأمين لا يضمن الحوادث التي تسببها السيارة نتيجة لعدم العناية بها ، أو بسبب تحميلها أكثر من الحمولة المقررة لها

في كل دعوى تتعلق بعين العقار ، ولما كان الخصم في دعوى القسمة هو الشريك المالك عملاً بالمادة ٤٥٢ مدني قديم التي تحكم هذا النزاع ، وكان يبين من الوقائع التي أثبتتها الحكم المطعون فيه أن دعوى القسمة رفعت من الطاعنين على المطعون عليه الثاني الذي كان مالكا العقار والشريك الواجب اختصاصه وكان مجرد شراء المطعون عليه الأول لحصصة المطعون عليه الثاني الارثية في هذا العقار وقيامه بتسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد لا يترتب عليه نقل الملكية ، إذ الملكية لا تنتقل إليه إلا بتسجيل الحكم الصادر في الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر يكون قد أخطأ في القانون بما يستوجب نقضه .

( القضية رقم ٢٨٣ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة )

٣١٠٤

٢١ أبريل سنة ١٩٦٠

تأمين . اذعان . مسؤولية عقد التأمين ، النص فيه على أنه لا يشمل ما يقع من الحوادث والأضرار نتيجة لتحميل السيارة أكثر من حمولتها المقررة رسمياً . أو نتيجة لعدم العناية بها ، لمخالفة للنظام العام . مبناه الرغبة المشروعة في الحد من نطاق المسؤولية باستبعاد بعض الحالات التي يكون من شأنها جعل الخطر أشد احتمالاً .

#### المبدأ القانوني

إذا كان الحكم الجنائي الذي قضى بإدانة سائق السيارة المؤمن عليها ، قام على تحميل تلك السيارة بأكثر من الحمولة المقررة بطنين ، وأنها كانت في حالة غير صالحة للعمل من حيث فراملها وعجلة قيادتها ، وكانت شركة التأمين الطاعنة قد قررت في دفاعها أن هاتين الحالتين لا تدخلان في نطاق التأمين ، إذ نصت المادة الثانية من وثيقة التأمين على أن التأمين لا يشملهما - ولم تأخذ محكمة الاستئناف بهذا الدفاع ، وأسست وجهة نظرها في التقرير بمسؤولية الطاعنة عن دفع مبلغ التأمين على أن ما احتوته وثيقة التأمين من شروط مطبوعة - عُدت فيها الحوادث والأضرار التي تعاقب فيها الطاعنة من المسؤولية - يوصل إلى القول بأن الشركة قد اعتبرت نفسها في الواقع متحللة من دفع

بأسنان من أسس العقد المبرم بين الطرفين اذ هو يقوم أصلا على أن الخطر المؤمن منه احتمال غير محقق الوقوع وإبطال مفعول المادة الثانية من شأنه أن يجعل الخطر المؤمن منه أشد احتمالا ، بل محقق الوقوع .

« وحيث أن هذا النعى في محله . ذلك أنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف - بعد أن بينت أن الحكم الجنائي الذي قضى بإدانة سائق السيارة المؤمن عليها قام على تحميل تلك السيارة بأكثر من الحمولة المقررة بطنين ، وبأنها كانت في حالة غير صالحة للعمل من حيث فراملها وعجلة قيادتها ، عرضت لما ادلت به الطاعنة في دفاعها من أن هاتين الحاليتين لا تدخلان في نطاق التأمين اذ نصت المادة الثانية على أن التأمين لا يشملهما فلم تأخذ بهذا الدفاع ، وأهتست وجهة نظرها في التقرير بمسؤولية الطاعنة عن دفع مبلغ التأمين على أن ما احتوته وثيقة التأمين من شروط مطبوعة - عدت فيها الحوادث والاضرار التي تعفى فيها الطاعنة من المسؤولية - يوصل الى القول بأن الشركة قد اعتبرت نفسها في الواقع متحللة من دفع التأمين عن الحوادث التي تقع نتيجة مخالفة القوانين اللوائح عموما - بما يترتب عليه عدم الاعتداد بهذا الشرط - إهداره ، وهذا الذي أقام الحكم المطعون فيه قضاءه عليه مخالف للقانون - ذلك أنه وإن كان مؤدى ما انتهى اليه ذلك الحكم هو اعتبار وثيقة التأمين موضوع الخصومة الخالية والتي عقدت في ظل أحكام القانون المدني القديم عقد أذعان ، إلا أنه لا يتأدى من ذلك أن يهدر نص المادة الثانية بجميع ما تضمنه من الصور والحالات التي نص فيها على أن التأمين لا يشملها - ذلك أن ما يسوغ إبطاله في هذه الحالة - أنما يقتصر على الشروط التعسفية التي تتناقض مع جوهر العقد باعتبارها مخالفة للنظام العام . ولما كان ما ورد بالبندين ثانيا ورابعا من المادة الثانية من العقد من أن التأمين لا يشمل بصفة خاصة ما يقع من الحوادث والاضرار نتيجة لتحميل السيارة بأكثر من حمولتها المقررة رسميا ، أو نتيجة لعدم العناية

وأن الحكم الصادر من محكمة الجنج والقاضي بمسؤولية المطعون عليه وسائق السيارة قد أقيم على أن سبب الحادث هو عدم صلاحية الفرامل وعجلة القيادة ، وعدم استعمال جهاز التنبيه ، وتحميل السيارة أكثر من المقرر ، وقضت محكمة أول درجة في هذه الدعوى بالرفض أخذا بهذا الدفاع ، فاحتأنف المطعون عليه هذا الحكم . . . وقضت محكمة الاستئناف بإلغاء هذا الحكم وبالزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون عليه مبلغ ٣٤٣ جنيها و ٥٠٥ مليما والمصروفات والاعتباب ، فطعننت الشركة في هذا الحكم بالنقض .

« وحيث أن الطاعنة تنعى في السببين الأول والثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون وفي ذلك ذكرت أن ذلك الحكم قد تأسس على أنه ليس للشركة الطاعنة أن تتحلل من مسؤوليتها عن دفع مبلغ التأمين استنادا الى البندين ثانيا ورابعا من المادة الثانية من وثيقة التأمين ، ذلك لأن ماورد بهذه المادة من تعداد الصور التي ترفع عنها المسؤولية وتتحلل بها من دفع المبلغ المؤمن به إنما يفيد في واقع الامر أن الشركة قد أرادت بهذا التعداد الوارد بصنوعة التعميم أن ترفع عن عاتقها كل مسؤولية عما يقع من الحوادث نتيجة لمخالفة القوانين واللوائح بوجه عام - وقد كان يتعين على محكمة الاستئناف ألا تبسط حكم البطلان على البندين المشار إليهما - إذ الشروط الواردة بهما صحيحة ومشروعة ويجب أن يتقيد بها الطرفان المتعاقدان فضلا عن أنها من الواضح والجلاء بحيث لم يكن ثمت مسوغ لمراجعة واستقصاء باقى شروط الوثيقة لاستخلاص نية المتعاقدين ، وقد جاوزت محكمة الاستئناف بهذا المنهج في التفسير - قصد المتعاقدين - لأنها بإبطالها جميع النصوص التي أوردتها المادة الثانية - تكون قد أدخلت في نطاق التأمين جميع الحوادث والاضرار أيا كان نوعها وظروف وقوعها - مع أن المادة الثانية - قد عنيت بتجديد القصد المتعاقدين - بالنص على أخراج حالات معينة من نطاق التأمين . وبهذا أيضا تكون محكمة الاستئناف قد أخطت



نفس البند (ج) الخاص بالجلود برسم المرور « ترانزيت » حالة أخرى إذ تنص على تحصيل الرسوم على الجلود غير المصحوبة بشهادة صحية، أو المصحوبة بشهادة غير قانونية، والتي يصير تفريغها بقصد إعادة شحنها إلى نفس الميناء على سفينة أخرى لتصديرها للخارج - ولكل من النصين أساس واقعي خاص به ، إذ أنه وإن تتطلب تطبيقها أن تكون الجلود وفقا للنصين غير مصحوبة بشهادة صحية أصلا ، أو مصحوبة بشهادة ولكن غير قانونية ، إلا أن الفقرة (٢) تشترط أن يكون تفريغ البضائع بقصد إعادة شحنها من نفس الميناء على سفينة أخرى لتصديرها للخارج - وقد جرى قضاء محكمة النقض على أنه إن كان هذا القصد قد يكون معاصرا لوقت التفريغ أو لاحقا عليه ، إلا أنه يتعين لاعتبار البضاعة عابرة في نطاق هذه الفقرة أن يتوافر لدى صاحبها هذا القصد .

٢ - إذا كان الواقع في الدعوى قد استخلصته محكمة الموضوع في حدود ما أبدته وزارة الصحة الطاعنة أمامها من أوجه الدفاع يتعلق بالفقرة (٤) من البند (ج) من القسم العاشر من الجدول الملحق بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٣ - بشأن الرسوم الصحية ورسوم الحجر الصحي - وهي تقوم على أساس واقعي يختلف عن الأساس الواقعي الذي يتطلبه تطبيق الفقرة (٢) من نفس البند (ج) - السالف الذكر ، فإن ادعاء الطاعنة أمام محكمة النقض بأن سبب التزام المطعون عليها بالرسوم التي أجبرت تحصيلها منها هو الفقرة (٢) وليس الفقرة (٤) يعد إثارة لسبب جديد لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع فلا تجوز إثارة لائل مرة أمام محكمة النقض .

( القضية رقم ٣٢٢ سنة ٢٥ قى بالهيئة السابقة ) .

٣٠٦

٢٨ أبريل سنة ١٩٦٠

حكم ، تدليل ، عيوب « قصور » ما يعد كذلك . اعتبار الطاعنة مسئولة عن العجز الذي وجد في اطياف شريكها ، عدم احاطة الحكم بدفاعها في هذا الخصوص وما تمسكت به . يعيبه بالقصور .

بها ( وهاتان الحالتان هما عماد الحكم الجنائي في اداة سائق السيارة المؤمن عليها ) ، لا يعتبر من الشروط القائمة على التعسف والمناقضة لجوهر العقد ولا مخالفة فيهما للنظام العام ، بل أن مبناهما الرغبة المشروعة في الحد من نطاق المسؤولية - باستبعاد بعض الصنوع التي يكون من شأنها جعل الخطر أشد احتمالا ، فإنه يتعين لذلك اعمال مقتضاها - ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، فإنه يكون متعين النقض .

« وحيث أن الموضوع صالح للفصل فيه ولما سبق بيانه - وللأسباب الواردة بالحكم المستأنف - يتعين رفض الاستئناف » .

( القضية رقم ٢٩٦ سنة ٢٥ قى بالهيئة السابقة ) .

٣٠٥

٢١ أبريل سنة ١٩٦٠

١ - جمارك « الرسوم الجمركية » « البضائع العابرة » رسوم جمركية . الفقرة (٤) من البند (ج) من القسم ١٠ الملحق بالق ٤٣/٧٦ . بشأن الرسوم الصحية ورسوم الحجر الصحي ، الفقرة (٢) من نفس البند . أساس كل منهما ، اختلافه . شهادة صحية أو شهادة غير قانونية ، الفقرة (٢) تفريغ بقصد إعادة الشحن من نفس الميناء على سفينة أخرى لتصديرها للخارج . قصد إعادة الشحن .

ب - نقض « أسباب الطعن » سبب جديد . جمارك ، رسوم جمركية . سبب الالتزام بالرسوم هو الفقرة (٢) من البند (ج) من القسم ١٠ الملحق بالق ٤٣/٧٦ ، وليس الفقرة (٤) . أساسها الواقعي ، اختلافه . تمسك لأول مرة أمام النقض « إثارة لسبب جديد لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع » .

المبادئ القانونية

١ - تنص الفقرة (٤) من البند (ج) من القسم العاشر من الجدول الملحق بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٣ - بشأن الرسوم الصحية ورسوم الحجر الصحي - على تحصيل الرسوم على الجلود غير المصحوبة بشهادة صحية أو المصحوبة بشهادة غير قانونية الواردة برسم أخذ البلاد الأجنبية والتي تكون قد أفرغت في ميناء مصري لأسباب استثنائية يجوز للمصلحة التصريح بنقلها تحت الحجر الصحي إلى ميناء أخرى لتصديرها منها ، وتقر الفقرة (٢) من



المخالصة ، وإبراء عاملاً للذمة رب العمل من حقوقه كافة التي لم تتضمنها المخالصة المذكورة المنهية لكل نزاع بين الطرفين ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً لمسـخـه ما تضمنته المخالصة مما يستوجب نقضه .

( القضية رقم ٣٧٧ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة ) .

٣٠٨

٢٨ أبريل سنة ١٩٦٠

١ - نزاع الملكية للمنفعة العامة « تقدير التعويض » .  
ثمن العين المنزوع ملكيتها ، العبرة في تقديره بوقت نزاع الملكية . وقت الاستيلاء لا اعتبار له في تقدير الثمن ، إلا في حالة واحدة وبصريح نص المادة ٢٥ من قانون نزاع الملكية .

ب - نقض « أسباب الطعن » « سبب جديد » . نزاع الملكية للمنفعة العامة « تعويض » « تقديره » لا محل للتعدي أمام محكمة النقض بعدم مراعاة الحكم المطعون فيه ما طرأ على الأرض الباقية من زيادة في قيمتها بنزع ملكيتها إذا كان هذا الدفاع لم يثر أمام محكمة الموضوع وكان ما أثر هو التعدي بزيادة قيمة الأرض المنزوع ملكيتها بسبب ما طرأ عليها عقب قرار الاستيلاء وقبل صدور مرسوم نزاع الملكية . لا صلة لهذا الدفاع بما نصت عليه الم ١٤ من الق ١٩٠٧/٥ .

ج - محكمة الموضوع « الرد على كل ما يثري الخصوم » .  
حجج الخصوم ، تعقيبها ، الرد على كل منها استقلالاً .  
أسباب سائفة

### المبادئ القانونية

١ - العبرة في تقدير ثمن العين المنزوعة ملكيتها هي بوقت نزاع الملكية - ذلك أن المادة الخامسة من قانون نزاع الملكية رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ ، والمعدل بالمرسوم بقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣٩ تقول في الفقرة الأخيرة منها « ونشر هذا الأمر العالي ( مرسوم نزاع الملكية ) في الجريدتين الرسميتين يترتب عليه في صالح طالب نزاع الملكية نفس النتائج التي تترتب على تسجيل عقد انتقال الملكية » . ومعنى هذا أن نشر مرسوم نزاع الملكية يساوي عقد بيع مسجل ، والأصل أن ثمن المبيع يقدر وقت البيع ، ثم إن باقي المواد من ٦ - ١٢ ، ١٦ ، ١٧ تنص على الاتفاق على الثمن أو تقديره بمعرفة خير وإيداعه خزانة المحكمة على ذمة المنزوع ملكيته في وقت قصير عقب نزاع الملكية مباشرة ( لاقبلها ) - وهو ما استقر عليه

### المبدأ القانوني

إذا كانت محكمة الموضوع إذ اعتبرت الطاعنة مسئولة عن العجز الذي وجد في أطيان شقيقتها المطعون عليها الأولى ، التي باعتهما للمطعون عليه الثالث ، والتي كانت شريكة لها فيها قبل قسمتها - ورتبت على ذلك الحكم في دعوى الضمان الفرعية بالزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون عليها الأولى قيمة هذا العجز - قد استندت في قضائها إلى الأبحاث الهندسية التي قامت بها مصلحة الشهر العقاري في هذا الخصوص ، وكان دفاع الطاعنة على ما يبين من الحكم المطعون فيه متضمناً لطلب عدم الاعتماد بتلك الأبحاث لعدم اجرائها في مراجعتها ، وكان مؤدى هذا الدفاع هو انكار الطاعنة لكافة الوقائع الواردة بهذه الأبحاث ، بما في ذلك واقعة تصرفها في أكثر من نصيبها الذي آل إليها بالقسمة ، وكانت محكمة الموضوع قد اكتفت في الرد على هذا الدفاع بقولها أن الطاعنة لم تنكر حصول التصرف المنشأ إليه ، فإن هذا الذي قرره الحكم يكون قاصراً في الإحاطة بدفاع الطاعنة في هذا الخصوص بما يستوجب نقضه .

( القضية رقم ٣٥١ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة ) .

٣٠٧

٢٨ بريل سنة ١٩٦٠

حكم « عيوب التدليل » « مسخ » « ما يعد كذلك » .  
مثال حكم معيب لمسخه ما تضمنته مخالصة .

### المبدأ القانوني

إذا كان الحكم المطعون فيه بعد أن أثبت في بيانه لوقائع الدعوى نصوص المخالصة التي تمسك بها رب العمل ، قال : أنه لا يمكن اعتبارها تنازلاً من العامل عن حقه في المكافأة على الأساس الذي يحدده القانون ، لأن هذا التنازل يجب أن يكون صريحاً ، وكانت المخالصة التي نوه بها الحكم قد تضمنت عبارات صريحة وقاطعة في تنازل العامل عن حقه في حساب المكافأة على غير الأساس المبين في

لاحد الطرفين ، وأن ينتج عنه ضرر مادي أو أدبي للطرف الآخر . مثال لسبب عدول لاصق به ذاته ومجرد عن أي فعل خاطئ مستقل عنه .

د - حكم «تدليل ، عيوب» «قصود» «استناد» خطأ . جهاز أعد للزواج أثناء الخطبة ، مسئولية .

### المبادئ القانونية

١ - تضمين الحكم ان تقرير التلخيص قد تلى في الجلسة أمر لم يوجبه القانون ، اذ أن البيانات التي يجب أن يستملها الحكم قد نص عليها بالمادة ٣٤٩ مرافعات على سبيل الحصر ، وليس من بينها بيان خاص باتبات تلاوة تقرير التلخيص .

٢ - اذا كان الحكم قد خلا مما يدل على أن تقرير التلخيص قد تلى قبل بدء المرافعة ، وكان الطاعن قد تمسك بإبطال الحكم لهذا السبب وقدم صورة محضر جلسة خالية من إثبات هذه التلاوة ولكن لم يقدم ما يدل على أن هذه الجلسة كانت الجلسة الوحيدة للمرافعة ، فان نعيه يكون عاريا عن الدليل .

٣ - يتعين للحكم بالتعويض بسبب العدول عن الخطبة ان تتوافر شرائطه المسؤولية التقصيرية ، بأن يكون هذا العدول قد لازمته افعال خاطئة في ذاتها ومستقلة عنه استقلالا تاما ، ومنسوبة لاحد الطرفين ، وأن ينتج عنه ضرر مادي أو أدبي للطرف الآخر . فاذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بالتعويض للمطعون عليها عن فسخ الخطبة على ما ورد فيه من أن الطاعن أقدم على فسخ الخطبة لغير ما سبب سوى طمعه في مال والد خطيبته لرقضه أن يخص ابنته بنصيبها في ماله حال حياته ، واعتبرت المحكمة عدول الطاعن لهذا السبب عدولا طائشا ليس له مسوغ يقتضيه وترتب عليه الحكم للمطعون عليها بالتعويض ، وكان سبب العدول على هذا النحو لاصقا بالعدول ذاته ومجردا عن أي فعل خاطئ مستقل عنه ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في القانون اذ قضى للمطعون عليها بالتعويض .

٤ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد استند

قضاء محكمة النقض - ولم يجعل التشارع لوقت الاستيلاء أي اعتبار في تقدير الثمن ، الا في حالة واحدة وبصريح النص في المادة ٢٥ من ذلك القانون حيث تقول : « العقار الذي يحصل الاستيلاء عليه مؤقتا يعاد بنفس الحالة التي كان عليها وقد أخذ ، وكل تلف فيه يجعل لصاحبه حقا في التعويض عنه واذا أصبح العقار غير صالح للاستعمال الذي كان مخصصا له فلتتزم الحكومة بمشتراه ودفع القيمة التي كان يساويها وقت الاستيلاء » .

٢ - لا محل للتجدي أمام محكمة النقض بالمادة ١٤ من قانون نزاع الملكية رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ ، اذا كان الطاعنون لم يشيروا في دفاعهم الموضوعي على عدم مراعاة الحكم المطعون فيه ما طرأ على الأرض الباقية من زيادة في قيمتها بنزع الملكية ، وكان ما أثاروه هو التجدي بزيادة قيمة الأرض المنزوع ملكيتها بسبب ما طرأ عليها عقب قرار الاستيلاء وقبل صدور مرسوم نزع الملكية ، اذ لا صلة لهذا الدفاع بما نصت عليه المادة ١٤ سالفة الذكر .

٣ - محكمة الموضوع غير ملزمة بتعقب حجج الخصوم والرد على كل منها استقلالا ، وحسبها أن تقيم قضاها على أسباب سائفة تكفي لحمله .

( القضية رقم ٤٢٤ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة )

٣٠٩

٢٨ أبريل سنة ١٩٦٠

أ - دعوى « نظر الدعوى أمام المحكمة » « تلاوة تقرير التلخيص » « حكم » « تضمينه هذا البيان » ، تقرير التلخيص ، تضمين الحكم انه قد تلى في الجلسة أمر لم يوجبه القانون . الم ٣٤٩ مرافعات . حكم « خلوه من بيان أن تقرير التلخيص قد تلى » التمسك بإطلانه يكون عاريا عن الدليل اذا اقتصر على تقديم صورة محضر خالية من إثبات هذه التلاوة طالما لم يقدم ما يثبت أن هذه الجلسة كانت الجلسة الوحيدة للمرافعة .

ج - مسئولية « مسئولية تقصيرية » « ادانها » خطأ - تطبيقات لفكرة الخطأ « خطبة » فسخ « احوال شخصية » المسائل الخاصة بالصيرين « مسئولية عن فسخ الخطبة » « خطبة » عدول ، تعويض ، وجوب توافر شرائط المسؤولية التقصيرية بأن يكون العدول قد لازمته افعال خاطئة في ذاتها ومستقلة عنه استقلالا تاما ومنسوبة

الى الخطابات الصادرة من الطاعن ، والفواتير المتعلقة بجهاز المطعون عليها ، وقرار الطاعن نفسه - فى تقرير مسئوليته عن الاشياء والنقود التى سلمت اليه من جهاز المطعون عليها وملابسها التى أعدت لزواجها أثناء الخطبة، كما استند اليه أيضا فيما انتهى اليه من أن تقدير المجلس الملى للجهاز والملابس هو تقدير صائب لا مغالاة فيه " وكان ما ورد بالحكم

المطعون فيه بشأن ما جاء فى دعوى رفعها الطاعن من أن حكم المجلس الملى قد حاز قوته القانونية فيما انتهى اليه من احقية المطعون عليها للجهاز - لا يعدو أن يكون تقريراً لما ورد فيه لآساساً من الاسس التى بنى عليها الحكم المطعون فيه ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد بنى على أساس قانونى سليم وأدلة سائغة .

( القضية رقم ٤٣٨ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة ) .



# المحكمة الإدارية العليا

## مجلس الدولة

( رئاسة وعضوية السادة الاساتذة السيد على السيد رئيس مجلس الدولة والسيد ابراهيم الديوانى وعلى ابراهيم بغدادى ومصطفى كامل اسماعيل والدكتور محمود سعد الدين الشريف المستشارين )

٣١٠

٧ فبراير سنة ١٩٥٩

البحر ، اذ كانت قد ذهبت بعض الاحكام الى أن المحاكم هي المختصة بذلك ، فاسند القانون المذكور هذه الولاية الى الجهة الادارية التي يمثلها وزير المالية - الا أنه لا ينبغي أن يغرب عن انبال أن طرح البحر هو فى الاصل ملك من املاك الدولة ، كما تنص على ذلك صراحة المادة ٢ من القانون المذكور ، وغاية الامر أن هذا القانون أجاز تعويض اصحاب الاكل من الطرح بالشروط والاحكام المبينة به ، فنص فى الفقرة الثانية من المادة ١٠ على أن « القرار يكون سندا للملكية له قوة العقد الرسمى ، ويؤثر به فى تكليف كل من ارباب الاملاك اصحاب الشأن » ، فلزم - والحالة هذه - أن يصدر هذا القرار قائما على سببه الصحيح وواقعا على محله القانونى ، والا تمحض تصرفا فى ملك من املاك الدولة بدون وجه حق ، فينحدر الى درجة العدم ، كما لو وزع الطرح على غير مستحق قانونا ، وجاز الادارة فى أى وقت استرداد الطرح الموزع بذلك القرار المعدوم قانونا ، ما دام لا يحول دون ذلك اكتساب الملكية بوضع اليد المدة القانونية .

١ - طرح البحر . القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٢ بشأن طرح البحر واكله . وزير المالية ، ولايته ، طرح البحر وجوب أن يكون القرار الصادر فى هذا الشأن قائما على سببه الصحيح وواقعا على محله القانونى . املاك الدولة . صدور قرار بالتصرف فيها بدون وجه حق . انعدام هذا القرار . استرداد الادارة الطرح الموزع بمقتضاه ما دام لا يحول دون ذلك اكتساب الملكية بوضع اليد المدة القانونية .

ب - طرح البحر . اللائحة السعيدية الصادرة فى ٥ من أغسطس سنة ١٨٥٨ ، رفع المال عن الاطيان التي اكلها البحر وجواز التعويض عن المأكول من الارض التي يطرحها البحر - تقييد اللائحة ذلك بقيدتين اساسيين : الاول عدم نفاذ حكمها الا بالنسبة لما يحدث من اكل البحر بعد صدورها . والثانى عدم جواز اتخاذه قرار الا بناء على طلب ذوى الشأن وبعد اجراء المساحة والتعريات . الاكل والطرح كانا يبرصدان فى السجلات والمكلفات لتكون المرجع لئلاى الشأن عند التصرف - مناط استحقاق التعويض عن الاكل طبقا للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٢ أن يكون مالك الاكل ممن كان يجوز تعويضه طبقا لللائحة السعيدية ، وأن يكون هذا الاكل مثبتا فى السجلات الرسمية .

### المبادئ القانونية

١ - المادة ١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٢ الخاص باكل البحر وطرحه - اذ نصت على أن « يوزع الطرح بقرار من وزير المالية ، ويكون ذلك التوزيع نهائيا لا تجوز المعارضة فيه » - قد ناطت بالوزير المذكور سلطة البت فى هذا الشأن ، فحسمت بذلك ما ثار من قبل من خلاف فى شأن الجهة المختصة بتوزيع طرح

٢ - أن من اكل منه البحر أطيانا قبل اللائحة السعيدية فى ٢٤ من ذى الحجة سنة ١٢٧٤ هـ ( ٥ من أغسطس سنة ١٨٥٨ م ) لم يكن له أصل حق قانونا فى المطالبة بتعويض عما اكله البحر ، ويوجه خاص اذا كانت الاطيان المأكولة خراجية ، وهى التى كانت تعتبر ملكا للحكومة ولم يكن للاهالى عليها

حتى ولو كان سابقا على تلك اللائحة ، بل قصره على الملاك الذين أكل البحر من أطيانهم ولم يعوضوا في الماضي لعدم انطباق شروط اللائحة عليهم . وفي هذا تقبول المذكرة الإيضاحية للقانون : « وقد روعي في وضعه ملافاة القيود التي كانت سببا للشكوى من تنفيذ اللائحة السعيدية وإجراء توزيع الطرح بطريقة أقرب إلى العدالة ، وتعويض الملاك الذين أكل البحر من أطيانهم ولم يعوضوا في الماضي لعدم انطباق أحكام اللائحة عليهم وذلك من الطرح الموجود الآن تحت يد الحكومة ، سواء أكان قد مضى على ظهور الطرح قبل الأكل خمس سنوات أم لم يكن مضى » ، فلزم - لا مكان التعويض بمقتضى هذا القانون - أن يكون مالك الأكل ممن كان يجوز تعويضه طبقا لللائحة السعيدية ، وأن يكون هذا الأكل مثبتا في السجلات الرسمية .

( القضية رقم ٥٧٩ سنة ٣ ق )

٣١١

٧ فبراير سنة ١٩٥٩

رسوم السيارات ، ق ٤٤ لسنة ١٩٣٤ ، استحقاق الرسوم ، مناطه أن تكون السيارة معدة للسير في الطريق العام ، وليس المناط لبوت استعمالها بالفعل في الطرقات العامة . مثال .

#### المبدأ القانوني

ان ثبت فرقا بين أن تكون السيارة معدة للسير في الطريق العام ، وبين استعمالها فعلا لهذا الغرض ، وان مناط استحقاق الرسم هو أن تكون معدة للغرض المذكور ، وليس المناط استعمالها بالفعل بالسير في الطرقات العامة . وآية ذلك أن القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٤ المتعلق برسوم السيارات يفترض في السيارة أنها معدة للسير في الطريق العام ، ولذا يجب دفع الرسم مقدما سنويا أو كل ستة أشهر أو كل ثلاثة أشهر (المادة الثانية) ، ثم إجازة لكل حائز سيارة لا ينوي استعمالها بالفعل أن يطلب إعفاءه من دفع الرسم بالشروط والقيود المبينة في المادة التاسعة ، فنظم القانون بذلك الوسيلة لرفع الرسم استثناء من الأصل المذكور الذي يفترضه ،

سوى حق المنفعة وما كانت تورث بل كان يوجهها بيت المال لمن يشاء . وأن اللائحة رتب لأول مرة أصل حق في هذا الشأن ، ولكن نصت في الوقت ذاته صراحة على أن أحكامها في هذا الخصوص لا تسرى إلا بالنسبة للأكل الذي يحدث « من الآن فصاعدا » ، أي بعد صدورها ، وذلك فالقيود والشروط التي بينها ، دون أن ترتب مثل هذا الحق بالنسبة للأكل السابق عليها ، بل نصت صراحة على أن ينفذ في شأنه ما سبق تقريره من قبل دون نقض ، أي أبقت القديم على قدمه كما كان ، وأنها كانت تشترط للتعويض عن أكل البحر الذي يستجد بعد صدورها أن يطلب صاحب الشأن هذا التعويض بعريضة وأن تجرى المساحة وتتم التحريات ثم يصدر القرار بالتعويض بعد ذلك أن كان له وجه . . . ومقتضى هذا أن الأكل والطرح كانا يرصدان في السجلات والمكلفات حتى تكون المرجع لأمر الأمر عند التصرف في هذا الشأن ، وهذا أمر نظاهي لا بد منه تقتضيه طبائع الأشياء ، وهو المستفاد من نصوص اللائحة السعيدية ، وقد رددته المادة ٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٢ التي تنص على أن : « يحصر وزير المالية كل عام بعد عمل المساحة مقدار طرح البحر وأكله ويعين تاريخ حدوث كل منهما ، وينشر إعلان في الجريدة الرسمية عن تاريخ البدء في عملية المساحة ، ويلصق إعلان بذلك في كل قرية بواسطة العمدة قبل بدء العمل بخمسة عشر يوما على الأقل » . وجملة القول أن اللائحة السعيدية لم تقصد أن تفتح الباب على مصراعيه للتعويض عن أكل البحر السابق عليها ، بل قصرت ذلك على الأكل اللاحق لها والذي تحققه الحكومة بالطريقة الرسمية ، أي بناء على عريضة من صاحب الشأن ، وأطرده العمل بعد ذلك على هذا الوجه ، فكانت تحصر أراضي الأكل وأراضي الطرح سنويا وترصد في الاستمارات والسجلات الخاصة بذلك ، لتكون المرجع عند التصرف في هذا الأمر . وأن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٢ وإن استهدف تخفيف القيود التي اشترطتها اللائحة السعيدية في خصوص التعويض عن الأكل ، إلا أنه لم يشأ كذلك أن يفتح الباب على مصراعيه للتعويض عن كل أكل



للفصل . لجنة التطهير ، قرارها ، صدوره متفهما خلاصة التحقيق الذي أجرته وما انتهت اليه من دلائل أدت الى صدور قرار الفصل .

### المبدأ القانوني

ان فقد أوراق التحقيق ، الطارىء بعد صدور تقرير لجنة التطهير ، وصدور قرار احالة المدعى الى المعاش بالتطبيق للمرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ الخاص بفصل الموظفين بغير الطريق التأديبي - ليس معناه أن النتيجة التي انتهت اليها اللجنة لم تقم على الاسباب المؤدية اليها ، ولا ان اقرار احالة المدعى الى المعاش لم يقم على السبب المبرر له بالتطبيق للمرسوم بقانون آنف الذكر ، لان هذا الفقد طارىء ، وانما اقامت لجنة التطهير النتيجة التي انتهت اليها على الدلائل التي سجلتها في اسباب قرارها تفصيلا ، بعد أن قامت بنفسها بالتحقيق المقول بفقد أوراقه فيما بعد ، وسجلت في اسباب قرارها مجمل الأدلة التي انتهت اليها من هذا التحقيق وبنيت عليها عقيدتها وكونت منها اقتناعها ، ثم صدر القرار المطعون فيه بناء على ما ارتأته تلك اللجنة . وليس من شك في أن القرار المذكور هو وثيقة رسمية يحمل - في اعطافه وما فصله في اسبابه - الدلائل والاصول التي استخلص منها قيام سبب الفصل بالنسبة للمدعى ، بالتطبيق للمرسوم بقانون المشار اليه .

فاذا كان الحكم قد افترض عدم قيام السبب المبرر للفصل من مجرد ضياع الأوراق التحقيق بسبب طارىء وعارض بعد أن صدر القرار ، فهذا الفهم الذي انتهت اليه المحكمة ظاهر الخطأ ، فما كان الضياع الطارىء لأوراق التحقيق ، بل ضياع سند الحق ، بمضيق للحقيقة ذاتها في شتى مجالاتها ، مدنيا أو جنائيا أو اداريا ، مادام من المقذور الوصول الى هذه الحقيقة بطرق الاثبات الأخرى . وهذا الدليل قائم في خصوصية هذه المنازعة ، على ما سجلته لجنة التطهير التي قامت بهذا التحقيق في قرارها من خلاصة ، وما انتهت اليه من دلائل اقتنعت بها فيما انتهت اليه من نتيجة .

( القضية رقم ٨٣١ سنة ٣ ق بالهيئة السابقة ) .

وهو استحقاق هذا الرسم مقدما ، مادامت السيارة معدة للغرض المشار اليه الذي يستتبع في نظر القانون افتراض السير على الطرق العامة ، ولكن يتعين على حائز السيارة الذي ينوي عدم استعمالها أن يلتزم القيود والشروط المفروضة عليه طبقا للقانون ، وأخصها ألا يعود الى استعمالها فعلا ، بسواء ضبطت في طريق عام أم في طريق خاص ، فهذا يخرجها عن الحالة التي استثنى عنها القانون من الاصل المذكور ، ويلتزم عندئذ - بحسب الاحوال - بالرسم الاصل والاضافي على النحو المحدد فيه واذا كان المدعى يقر بأنه يمتنع صناعة النقل التجاري بالسيارات ، وأنه يملك مجموعة كبيرة منها لهذا الغرض ، وأن السيارات محل المنازعة كانت مرخصة في الاصل ، ولكنه الفى ترخيصها بدعوى أنها أصبحت مستهلكة ولم تعد تصلح للغرض المقصود منها الذي أعدت له وهو النقل ، فليس من شك في أن ظروف الحال وملابساته لا تترك مجالا لآية شبهة في أن المدعى عاد فاستعمل تلك السيارات في النقل فعلا ، أي فيما كانت معدة له من قبل ، فيفترض القانون - والحالة هذه - انها أصبحت بحكم هذا الغرض تسير على الطرق العامة ، بل انه فضلا عن الافتراض القانوني فلا يتصور من حيث الواقع وصول السيارات من ماواها الى مكان ضبطها بالسير على الطريق العام ، وبهذه المثابة يقع المدعى تحت طائلة المادة التاسعة من القانون المشار اليه من حيث التزامه بالرسم الاصل والاضافي . أما بما حل به من أن هذه السيارات قد ضبطت وهي تنقل في طريق خاص على ما يزعم فلا غناء فيه ، ولا يغير من الفهم الصحيح لحكم القانون وقصد الشارع .

( القضية رقم ٦٠٩ سنة ٣ ق بالهيئة السابقة ) .

٣١٢

٧ فبراير سنة ١٩٥٩

فصل غير تأديبي . أوراق التحقيق ، فقدها بعد صدور قرار لجنة التطهير واحالة المدعى الى المعاش بالتطبيق للمرسوم بقانون رقم ١٧١ لسنة ١٩٥٢ . الاسباب المبررة



وانما هي دعوى في فهم الحكم وتحديد مقصود المحكمة فيما انتهت اليه من نتيجة ، مربوطا ذلك بالاسباب التي قام عليها قضاؤها ، ولهذا الخلف في الفهم ما قد يبرره على حسب الظاهر ؛ لان الاسباب في ذاتها لم تتضمن تحديد الترتيب في الاقرمية بين ذوى الشأن ، وان كانت النتيجة انتهت الى الغناء ترك المدعين في الترقية في دورهما ، مما يقتضى من المحكمة التي اصدرت الحكم تحديدا في هذا الخصوص ، وعلى هذا الوجه تكون المحكمة المختصة هي التي اصدرت الحكم طبقا للمادة ٣٦٦ من قانون المرافعات ؛ للمحكمة التشريعية الظاهرة لذلك ، وهي أن المحكمة التي اصدرت الحكم هي الاقدر على فهم مقصوده وتحديد ما قد يشور من غموض وازالة ، وهي هنا محكمة القضاء الادارى .

ولا يغير من ذلك أن المنازعة كانت تقوم بين موظفين في الكادر الكتابي واصبحت بعد صدور القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ من اختصاص المحكمة الادارية دون محكمة القضاء الادارى ، لان محل أعمال حكم القانون الجديد لو أن الدعوى اقيمت ابتداء بعد هذا القانون ، أو كانت مقامة قبل نفاذه ولم يفصل فيها من محكمة القضاء الادارى . اما اذا كان قد فصل فيها من محكمة القضاء الادارى وكانت المنازعة مقصورة على تفسير الحكم ، فغنى عن القول أنها هي التي تختص بهذا التفسير بالتطبيق للمادة ٣٦٦ من قانون المرافعات .

( القضية رقم ٢٤٦ سنة ٣ ق بالهيئة السابقة ) .

٣١٥

١٤ فبراير سنة ١٩٥٩

تعين - مجلس بلدى مدينة الاسكندرية ، النقل اليه من ادارات الحكومة المركزية ومصارفها يعتبر تعيينا جديدا .  
القانون ٦٢ سنة ١٩٥٥ و ١٩٥٠ لسنة ١٩٥٥ على سبيل الاستثناء - الموظف المنقول من الحكومة الى المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية ، عدم خضوعه للقيد الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - أساس ذلك .

٣١٣

٧ فبراير سنة ١٩٥٩

ترقية بالاختيار . ترخص الادارة في اجرائها .  
شرطه أن تكون قد استهدت اختيارها من عناصر صحيحة .

### المبدأ القانوني

لئن كان الاختيار حقا جهة الادارة ترخص فيه في حدود سلطتها بلا معقب عليها ما دام تصرفها غير مشوب يعيب اساءة استعملت السلطة ، ان شرط ذلك أن تكون قد استهدت اختيارها من عناصر صحيحة مؤدية الى صحة النتيجة التي انتهت اليها ، فاذا لم يقم الأمر على هذا الوجه فسد الاختيار ، وفسد القرار الذى اتخذ على أساسه .

( القضية رقم ٩٦٨ سنة ٣ ق بالهيئة السابقة ) .

٣١٤

١٤ فبراير سنة ١٩٥٩

دعوى - لتحديد مقصود المحكمة فيما انتهت اليه من نتيجة مربوطا بالاسباب التي قام عليها قضاؤها - صدور حكم من محكمة القضاء الادارى باعتبار المدعين اسبق في اقدمية الدرجة السادسة التنسيقية من المطعون عليهم وقتذاك - المنازعة فيما اذا كان مقتضى هذا الحكم أن يوضع المدعيان في كشف اقدمية الدرجة المذكورة قبل المطعون في ترفيتهم أم ان مقتضاها غير ذلك - هذه المنازعة ليست دعوى مبتدأة وانما هي دعوى اختصاص محكمة القضاء الادارى التي اصدرت الحكم بنظر هذه المنازعة طبقا للمادة ٣٦٦ مرافعات - لا يغير من ذلك أن المنازعة كانت تقوم بين موظفين في الكادر الكتابي واصبحت بعد صدور القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ من اختصاص المحكمة الادارية .

### المبدأ القانوني

اذا كان مشار المنازعة هو ما اذا كان من مقتضى الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى باعتبار المدعين اسبق في اقدمية الدرجة السادسة التنسيقية من المطعون عليهم وقتذاك أن يوضع في كشف اقدمية الدرجة المذكورة قبلهم ، أم أن مقتضاها غير ذلك ، فان المنازعة على هذا الوجه هي في حقيقتها خلاف بين المدعين والادارة في فهم الحكم وتأويل مقتضاها ، والمنازعة بهذه المثابة ليست دعوى مبتدأة

## المبدأ القانوني

ان الاصل في النقل من ادارات الحكومة المركزية ومصالحها الى المجالس البلدية أو بالعكس يعتبر أنه بمثابة التعيين ؛ اذ يبين من مراجعة نصوص القانونين رقمي ٦٢ لسنة ١٩٥٥ و ١٩٠ لسنة ١٩٥٥ - في ضوء مذكرتيهما الايضاحيتين - ان المادة الاولى من القانون الاول تنص على أن : « موظفو الحكومة ومستخدموها وعمالها الذين يعينون في المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية ينقلون بالحالة التي يكون عليها كل منهم في تاريخ تعيينه » ، ونص في مادته الثانية على أن : « تعتبر خدمة الموظفين والمستخدمين والعمال المذكورين في المادة السابقة في كل من الحكومة والمجلس البلدى وحدة لا تتجزأ ، وتحسب في تسوية ما قد يستحقونه من معاش أو مكافأة عند تركهم الخدمة أو الفصل منها » . وقد جاء في المذكرة الايضاحية : « ورغبة في تمكين المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية من مباشرة اختصاصاته المتشعبة التي قد تقتضى الاستعانة بالموظفين ذوي الخبرة والمران السابق ، ترى وزارة الشؤون البلدية والقروية تيسير نقل موظفي ومستخدمي وعمال الحكومة الى المجلس البلدى المذكور ، على أن توضع قواعد خاصة لنقلهم وتسوية مكافاتهم ومعاشاتهم » . وقد أوضح قسم التشريع بمجلس الدولة انه روعي في تحديد هذه القواعد اعتبار موظفي الحكومة ومستخدميها وعمالها الذين يعينون في مجلس بلدى الاسكندرية منقولين اليه بالحالة التي يكون عليها كل منهم في تاريخ تعيينه ، واعتبار مدة الخدمة في كل من الحكومة والمجلس البلدى وحدة لا تتجزأ وتحسب في تسوية ما قد يستحقونه من معاش أو مكافآت » . ومفاد ذلك أن الاصل هو اعتبار النقل تعيينا ، وأن الاستثناء هو ما حذره القانون المذكور ، وفيما عدا ذلك فيعتبر النقل تعيينا منشأ لعلاقة جديدة ؛ وآية ذلك أنه لما أريد استثناء المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية فيما يتعلق بتعيين الموظفين الذين ينقلون اليه من القيد الذى أورده الفقرة الاخيرة من المادة ٢٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، صدر القانون رقم ١٩٠ لسنة ١٩٥٥

بإضافة فقرة جديدة بهذا المعنى الى المادة ١ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ وجاء في المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٩٠ لسنة ١٩٥٥ مايلي : « وان كانت أحكام هذا القانون ( ٦٢ لسنة ١٩٥٥ ) تحفظ لموظفي الحكومة ومستخدميها الذين ينقلون الى المجلس البلدى جميع حقوقهم المكتسبة مع تسوية حالاتهم كما لو كان نقلا محليا ، الا أن هذا النقل لا زال بمثابة التعيين ابتداء ؛ لأنه ينشئ علاقة جديدة بين الموظف والمجلس البلدى الذى له شخصيته المعنوية وميزانيته المستقلة عن الحكومة . ونظرا الى أن المادة ٢٣ من القانون رقم ٢١٠ سنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، الذى تسرى أحكامه على موظفي المجلس البلدى تقضى بعدم جواز التعيين في غير أدنى درجات الكادر إلا في حدود ١٠٪ من الدرجات ، ولما كانت حاجة البلدية لموظفي الحكومة تستلزم نقل من هم في درجات أعلى من بداية درجات الكادر فإن القيد الذى أورده المادة ٢٣ المذكورة سيوقف عقبة في سبيل تحقيق الغاية من استصدار القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر ، وقد روى - استكمالا لتحقيق الغرض المقصود - أن تستثنى بلدية الاسكندرية بالنسبة لحالات تعيين موظفي الحكومة بها من نسبة الـ ١٠٪ الواردة بالمادة ٢٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليها » . وظاهر من ذلك كله أن النقل من الحكومة الى المجلس ما زال يعتبر تعيينا الا فيما حذره القانونان المشار اليهما اللذان وردا على سبيل الاستثناء ، ومن ثم فلا يخضع الموظف المنقول من الحكومة الى المجلس للقيد الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٤٧ من القانون سالف الذكر ؛ لأنه لا يسرى الا على النقل دون التعيين .

( القضية رقم ٩٦٢ سنة ٣ ق بالهيئة السابقة ) .

٣١٦

١٤ فبراير سنة ١٩٥٩

ترقية جوازية . ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - الاصل انه لا يجوز طبقا للمادة ٣٥ ترقية الموظف غير المؤهل الى أعلى من الدرجة الخامسة - اجازة هذه المادة استثناء ترقية الموظفين غير المؤهلين الذين بلغوا الدرجة الخامسة فعلا أو جاوزوها عند صدور القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الى الدرجة



## المبدأ القانوني

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٢ من مايو سنة ١٩٤٦ بإنشاء فرقة المسرح الشعبي المتنقل ، وتخصيص الاعتماد اللازم لمقابلة تكاليف المسرح نص على أن الاجور اليومية تشمل اعانة غلاء المعيشة ومرتب الصناعة ، كما نص قراره في ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ بتشكيل لجنة فنية لتعيين هذا الفريق من المستخدمين في حدود الاعتماد الخاص بهذا الغرض دون التقيد بالقواعد المقررة في الوظائف الحكومية . ومن ثم فانه وإن خلا قرار تعيين المدعى من النص على أن الاجر شامل لاعانة الغلاء الا أنه يفترض فيه ذلك ، مادامت الجهة الادارية لا تملك تجاوز هذا الاعتماد وتقرير اعانة غلاء ، وإلا كان قرارها بدون مصرف ، مما يصبح معه غير ممكن وغير جائز قانونا .

والاصل في القرار الاداري حملته على الصحة ، وهذا الذي قيل في حق المدعى هو بذاته ما جرت معاملة زملائه على أساسه على خلاف ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه . أما التحدى بتجريد المكافاة من اعانة الغلاء بالنسبة القديمة ثم زيادة الاعانة حسب الفئة الجديدة لها اعتبارا من أول مارس سنة ١٩٥٠ فهو عملية حسابية فرضية قصد بها افادة هذا الفريق من الموظفين من الزيادة في الاعانة كربط مرتباتهم أصلا شاملة للاعانة على فئتها القديمة ، وذلك من تاريخ سريان هذه الزيادة . ويخلص من هذا أن اجر المدعى شامل لاعانة الغلاء ، وإن عدم النص في القرار على ذلك لا يغير من الامر شيئا ، طالما أنه من الثابت أن الاعتماد الذي يتضمن وظيفة المدعى وأمثاله نص فيه على تقدير لاجورهم شامل لاعانة الغلاء ، وأن تعيينهم وأجورهم لا يتقيد فيها بالقواعد الحكومية العادية ، وإلا أن اعانة الغلاء في الاصل لا تقرر الا بعد ثلاثة أشهر فما كان يجوز اقتراض شمول المرتب ابتداء لهذه الاعانة ، فإن ذلك صحيح بالنسبة للموظفين والمستخدمين والعمال الذين لا تشمل أجورهم اعانة الغلاء ، يؤكد ذلك ما جاء بالكتاب الدوري الصادر في ٦ من يناير سنة ١٩٤٤ بشأن اعانة

التالية لدرجتهم فقط - الترقية في هذه الحالة جوازية .  
حجة ذلك .

## المبدأ القانوني

ان المستفاد من نص المادة ٣٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أن القانون وضع حدا أعلى لسلم الدرجات بالنسبة للموظفين غير الحاصلين على مؤهلات دراسية حفظا للمستوى الوظيفي ، وكانت الدرجة السادسة هي الحد الذي وضعته الحكومة أولا ، ثم رأى البرلمان التوسعة على هؤلاء الموظفين فرفع هذا الحد الى الدرجة الخامسة ، أى أن الاصل لا يتعدى الموظف غير المؤهل الدرجة الخامسة . الا أنه لما كانت هناك طائفة من هؤلاء الموظفين بلغوا الدرجة الخامسة فعلا أو جاوزوها الى الدرجة التالية لها شدد صدور القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، فقد رأى - استثناء من الاصل العام - جواز ترقيةهم الى الدرجة التالية لدرجتهم فقط . وليس من شك في أن هذه الترقية - وهي استثناء من الاصل - انها هي جوازية متروكة لتقديرها للجهة الادارية على ما هو ظاهر من صريح نص المادة ٣٥ السالفة الذكر ، فضلا عن الحكمة التي استهدفها المشرع من تقرير الحكم الذي تضمنته هذه المادة ، وهي المحافظة على المستوى الوظيفي ؛ ومن ثم لم يجعل القانون للموظفين الحاليين غير المؤهلين سبيلا للترقية الا بالقدر الذي تراه الجهة الادارية محققا للمصلحة العامة ، أى أن يكون الموظف جديرا بأن يرقى الى الدرجة التالية لوظيفته .

( القضية رقم ٥٤ سنة ٤ ق بالهيئة السابقة ) .

٣١٧

١٤ فبراير سنة ١٩٥٩

اعانة غلاء معيشة - فرقة المسرح الشعبي المتنقل ، قرار مجلس الوزراء في ٢٢ من مايو سنة ١٩٤٦ - تخصيصه الاعتماد اللازم لمقابلة تكاليف المسرح ونصه على أن الاجور اليومية تشمل اعانة الغلاء قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ بتشكيل لجنة فنية لتعيين المستخدمين في حدود الاعتماد دون التقيد بالقواعد المقررة في الوظائف الحكومية - تعيين المدعى بالتطبيق لهذه القرارات يفترض فيه أن اجره شامل لاعانة الغلاء - حجة ذلك .



بجهة من الجهات المعينة ، وألا يكون من أهل الجهة التي يعمل بها ، وعندئذ يستحق مرتب الإقامة كمزية من مزايا الوظيفة بحكم عمله وتوافر تلك الشروط فيه ، حتى ولو كان في أجازة أو مأمورية خارجا عن مركز عمله . وبهذه المثابة يستحق المدعى مرتب الإقامة مادام أنه كان معينا ويعمل في جهة من تلك الجهات في الفترة التي يطلب مرتب الإقامة عنها ، ولا يسقط حقه فيه كونه اعتقل في السجن الحربي بالقاهرة ، ما دام هو معتبرا قانونا في تلك الفترة موظفا معينا بأحدى تلك الجهات ، واعتقاله الذي استتبع نقله إلى السجن الحربي أمر خارج عن إرادته ولا يخرج في عموم معناه عن كون المدعى نقل مؤقتا في مهمة رسمية خارج مركز عمله ، وإن كان ذلك جبرا عنه .

( القضية رقم ٧٣٣ سنة ٤ ق بالهيئة السابقة ) .

٣١٩

١٤ فبراير سنة ١٩٥٩

معاش - ق ١١٧ لسنة ١٩٥٨ . المادة ٣١ - نصها على  
الجزاءات التأديبية التي توقعها المحاكم التأديبية ومن  
بينها العزل من الوظيفة مع حفظ الحق في المعاش أو  
المكافأة ، أو مع الحرمان من كل أو بعض المعاش أو  
المكافأة . المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة  
١٩٢٩ : سقوط الحق في المعاش أو المكافأة في حالة  
الادانة في الجرائم المنصوص عليها فيها - تضمن المادة  
٣١ المشار إليها حكما عاما مقتضاه تخويل المحاكم التأديبية  
سلطة تقديرية في تقرير سقوط الحق في المعاش أو المكافأة  
عند العزل . تخصيص المادة ٥٦ المشار إليها هذا الحكم  
العام وجعلها سقوط الحق في المعاش أو المكافأة حتميا في  
حالة ادانة الموظف في إحدى الجرائم المنصوص عليها  
فيها - حجة ذلك .

#### المبدأ القانوني

المادة ٣١ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨  
بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات  
التأديبية - إذ عدلت الجزاءات التأديبية -  
ذكرت تحت (٩) : « العزل من الوظيفة مع  
حفظ الحق في المعاش أو المكافأة أو مع الحرمان  
من كل أو بعض المعاش أو المكافأة » . إلا أن  
المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة  
١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية تنص على أن :

غلاء المعيشة تنفيذا لقرار مجلس الوزراء  
الصادر في أول ديسمبر سنة ١٩٤١ : حيث  
ورد بالبند الثالث ( فقرة ١٢ ) من الأحكام  
الخاصة بصرف الإعانة ما يأتي : « لا تصرف  
الإعانة للعمال الذين يراعى في تحديد أجورهم  
ارتفاع تكاليف المعيشة في الوقت الحال  
وخصوصا من الحقوا بالعمل بعد صدور قرارات  
مجلس الوزراء بصرف هذه الإعانة ، وهذا قاطع  
في الدلالة على أنه ليس من اللازم النص في  
القرار على شموله الأجر للإعانة ، مادام أنه قد  
روى في تقريره أنه يشملها ، وهو الثابت من  
قراري مجلس الوزراء السابقين الذكر  
والصادرين في ٢٢ من مايو سنة ١٩٤٦ و ٣١  
من أكتوبر سنة ١٩٤٨ .

( القضية رقم ٥١١ سنة ٤ ق بالهيئة السابقة ) .

٣١٨

١٤ فبراير سنة ١٩٥٩

مرتب إقامة - الأمر العسكري رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣  
أن يكون الموظف معينا ومقيما بجهة من الجهات المعنية  
وألا يكون من أهل الجهة التي يعمل بها - استحقاق هذا  
المرتب مع كون الموظف في أجازة أو في مأمورية خارج  
مركز عمله إذا توافرت شروط استحقاقه - اعتقال الموظف  
لا يسقط حقه في هذا المرتب - أساس ذلك .

#### المبدأ القانوني

أن القواعد الصادر بها الأمر العسكري رقم  
٢١٩ لسنة ١٩٥٣ تنص في مادتها الأولى على  
أن : « يمنح مرتب الإقامة للموظفين المعيّنين  
بتلك الجهات وبشرط أن يكونوا مقيمين بها ،  
وألا يكونوا من أهل الجهة التي يعملون بها . ولا  
يمنح في أية جهة خلاف الجهات المشار إليها  
إلا بموافقة وزارة المالية » . وتنص في المادة  
الثانية على أن : « يستمر صرف هذا المرتب  
عند وجود الموظف أو المستخدم في أجازة أو  
في مأمورية خارجا عن مركز عمله » . ومفاد  
هذين النصين أن منح مرتب الإقامة منوط  
بتوافر شروط إذا قامت بالموظف أو المستخدم  
يستمر صرف هذا المرتب له ، حتى عند وجوده  
في أجازة أو في مأمورية خارجا عن مركز  
عمله : وهي أن يكون الموظف معينا ومقيما

٣٣٠

١٤ فبراير سنة ١٩٥٩

موظف : وقفه عن العمل . القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، المادة ٩٥ والمادة ٥٢ من المرسوم الصادر باللائحة التنفيذية لهذا القانون . القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المادة ١٠ - مقتضاها انه لا يجوز مد وقف الموظف مدة تزيد على ثلاثة أشهر الا بقرار من المحكمة التأديبية - المواد المشار اليها لا تستوجب اقتصار اذن المحكمة بالمد على ثلاثة أشهر ثم يتجدد الاذن بذلك كل مرة كما هو الشأن في حبس المتهمين احتياطيا - علة التفرقة بين الحكامين .

## المبدأ القانوني

ان المادة ٩٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة تنص على أن « للوزير ولوكيل الوزارة أو لرئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه أن يوقف الموظف عن عمله احتياطيا اذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك ، ولا يجوز أن تزيد مدة الوقف على ثلاثة أشهر الا بقرار من مجلس التأديب » . وتنص المادة ٥٢ من المرسوم الصادر باللائحة التنفيذية للقانون سالف الذكر على أنه : « اذا امتدت مدة الوقف الى ثلاثة أشهر دون أن ينتهي التحقيق تعين عرض الاوراق في نهاية تلك المدة على مجلس التأديب للنظر في استمرار الوقف » ، ثم صدر في ١١ من أغسطس سنة ١٩٥٨ قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية في الاقليم المصري ناصيا في المادة العاشرة منه على أن : « مدير عام النيابة الادارية أو أحد الوكيلين أن يطلب وقف الموظف عن أعمال وظيفته اذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك ، ويكون الوقف بقرار من الوزير أو الرئيس المختص » . ولا يجوز أن تزيد مدة الوقف عن ثلاثة أشهر الا بقرار من المحكمة التأديبية » . والمستفاد من النصوص المتقدمة أنه لا يجوز مد وقف الموظف مدة تزيد على ثلاثة أشهر الا بقرار من المحكمة التأديبية ، فالخطر منصب على وقف الموظف عن عمله لمدة تزيد على ثلاثة أشهر الا باذن من المحكمة المذكورة ، ولم تستوجب النصوص أن يقتصر اذن المحكمة بالمد على ثلاثة أشهر فقط ، ثم يتجدد الاذن بذلك كل مرة ،

« كل موظف أو مستخدم أو صاحب معاش صدر عليه حكم في جريمة غدر أو اختلاس أموال الحكومة أو رشوة أو تزوير في أوراق رسمية تسقط حقوقه في المعاش أو المكافأة ولو بعد قيد المعاش أو تسوية المكافأة ، وفي هذه الحالة اذا كان يوجد أشخاص يستحقون معاشا أو مكافأة عند وفاة الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش يمنحون نصف جزء المعاش أو المكافأة الذي كانوا يستحقونه فيما لو توفى عائلهم » . وظاهر من المقابلة بين النصين أن الأول وان ترك التقرير بوجه عام للمحاكم التأديبية في تقرير سقوط الحق في المعاش أو المكافأة عند العزل ، إلا أن النص الثاني خصص هذا الحكم وجعل سقوط الحق في المعاش أو المكافأة أمرا محتوما بقوة القانون عند صدور حكم على الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش في جريمة غدر أو اختلاس أموال الحكومة أو رشوة أو تزوير في أوراق رسمية ، وهذا حكم خاص استثناء من الأصل الأول ، والخاص يقيد العام .

والحكمة التشريعية لهذا الحكم الخاص - إذ اقتضت التشديد على الموظف - واضحة ، لاقترافه جرائم مضرّة بأموال الدولة والمصلحة العامة ، يقطع في ذلك كله بأن المادة ٣١ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر لم تات بجديد ، بل هي ترديد للمادة ٨٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، وهي بنورها ترديد للجزاءات التي كان منصوصا عليها في القوانين السابقة الخاصة بتأديب الموظفين ، كما أن المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ هي الاخرى ترديد للمادة ٦٠ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ الخاص بالمعاشات الملكية ويستفاد من ذلك كله ان لهذا الحكم الخاص مجاله ، وقد كان معمولا به فيما مضى مع قيام النص الآخر الذي يردد الأصل العام من حيث ترك التقدير للهيئة التأديبية ، مجلسا كان أو محكمة ، في تقرير سقوط أو عدم سقوط المعاش أو المكافأة كله أو بعضه .

( القضية رقم ٩٥ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة ) .



صرف مرتبه - للمحكمة التأديبية استثناء صرف المرتب كله أو بعضه بصفة مؤقتة - التأقيت ليس مجرد انتهاء التحقيق وإنما التصرف في شأن الموظف نهائيا أما بحفظ الأوراق أو بتوقيع جزاء من السلطة الرئاسية أو من المحكمة التأديبية . مرتب الموظف الموقوف طوال مدة الوقف يكون التصرف النهائي للسلطة الرئاسية أو للمحكمة التأديبية بعد التصرف في شأن الموظف نهائيا ويكون للمحكمة التأديبية إذا كان التصرف في أمر المرتب مقترنا بالفصل في الدعوى التأديبية - ويكون للسلطات الرئاسية فيما عدا ذلك .

### المبدأ القانوني

تنص المادة العاشرة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على أن : « مدير عام النيابة الادارية أو أحد الوكيلين أن يطالب وقف الموظف عن أعمال وظيفته إذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك ، ويكون الوقف بقرار من الوزير أو الرئيس المختص ، فإذا لم يوافق الرئيس المختص على وقف الموظف وجب عليه ابلاغ مدير عام النيابة الادارية بمبررات امتناعه ، وذلك خلال أسبوع من طلبه ، ولا يجوز أن تزيد مدة الوقف عن ثلاثة أشهر الا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة ، ويترتب على وقف الموظف عن عمله وقف صرف مرتبه ابتداء من اليوم الذي أوقف فيه ما لم تقرر المحكمة صرف المرتب كله أو بعضه بصفة مؤقتة ، الى أن تقرر عند الفصل في الدعوى التأديبية ما يتبع في شأن المرتب عن مدة الوقف سواء بحرمان الموظف منه أو بصرفه اليه كله أو بعضه » . والمستفاد من هذا النص انه يترتب على وقف الموظف عن عمله وقف صرف مرتبه ابتداء من اليوم الذي أوقف فيه ، وذلك كأصل عام ، ولكن القانون أجاز للمحكمة التأديبية استثناء من هذا الاصل أن تقرر صرف المرتب كله أو بعضه بصفة مؤقتة ، والحكمة التشريعية لذلك هي اقامة أود الموظف ومن يعولهم ، بمراعاة أن المرتب هو مصدر رزقه . والمقصود بالتأقيت هنا ليس مجرد انتهاء التحقيق بواسطة النيابة الادارية مع بقاء أمر الموظف معلقا وهن المحاكمة التأديبية ، وإنما المقصود بالتأقيت هو التصرف في هذا الشأن نهائيا ، أما من غير محاكمة وذلك بحفظ الأوراق ، أو

كما هو الشأن مثلا في حبس المتهمين احتياطيا - حيث تنص المادة ١٤٢ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه : « ينتهي الحبس الاحتياطي حتماً بمضي خمسة عشر يوما على حبس المتهم ، ومع ذلك يجوز لقاضي التحقيق بعد سماع أقوال النيابة العامة والمتهم أن يصدر أمرا بمد الحبس مدة أو مددا أخرى لا يزيد مجموعها على ٤٥ يوما » . ونصت المادة ١٤٣ من القانون المذكور على أنه : « إذا رأى قاضي التحقيق مد الحبس الاحتياطي زيادة على ما هو مقرر بالمادة السابقة ، وجب قبل انقضاء المدة السالفة الذكر عرض الأوراق على غرفة الاتهام لتصدر أمرا بما تراه بعد سماع أقوال النيابة العامة والمتهم ، ولغرفة الاتهام مد الحبس مددا متعاقبة لا تزيد كل منها عن ٤٥ يوما الى أن ينتهي التحقيق » ، وعلة الفرق في الحكمين واضحة : ذلك أن الحبس الاحتياطي - وهو تقييد للحرية الشخصية - أمر يتعدى تداركه اذا ما وقع فعلا ، فوجب التحوط لهذا الأمر قبل وقوعه ، ومن هنا كان الاذن به مقصورا على ٤٥ يوما في المرة الواحدة مع وجوب تجديد الاذن كل مرة ، أما الوقف فلا يترتب عليه بالنسبة للموظف سوى وقف صرف مرتبه ، وهذا أمر من الممكن تداركه على النحو الذي نظمته الفقرة الثانية من المادة العاشرة : إذ خولت المحكمة التأديبية صرف المرتب كله أو بعضه بصفة مؤقتة ، كما خولتها - عند الفصل في الدعوى التأديبية - تقرير ما يتبع في شأن المرتب في مدة الوقف ، سواء بحرمان الموظف منه أو بصرفه اليه كله أو بعضه ، ومن ثم فيكون للمحكمة التأديبية - اذا ما عرض عليها أمر مد الوقف - أن تقدر المدة اللازمة حسبما تقتضيه مصلحة التحقيق أو المحاكمة التأديبية بحسب ظروف الحال وملاساته .

( القضية رقم ٩٧ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة ) .

٣٢١

١٤ فبراير سنة ١٩٥٩

وقف عن العمل - القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ .  
المادة ١٠ : وقف الموظف عن عمله يترتب عليه أصلا وقف



منها نسبة للأقدمية ونسبة أخرى للاختيار ، يبدأ بالجزء المخصص للترقية بالأقدمية ، ويرقى فيه أقدم الموظفين ، ويشترك في هذا الجزء الحاصلون على درجتى جيد ومتوسط ، مع تخطى الضعيف إذا كان قد قدم عنه ثلاثة تقارير سنوية متتالية بدرجة ضعيف . أما النسبة المخصصة للترقية بالاختيار فلا يرقى إليها إلا الحائزون على درجة جيد في العاملين الآخرين من مدة وجودهم في الدرجة التي يرقون منها ، وتكون ترقيتهم أيضا بالأقدمية فيما بينهم . . . وفي ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ صدر القانون رقم ٥٧٩ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار إليه ، وداخل تعديلا جوهريا على نص الفقرتين المذكورتين من المادة ٤٠ ، فأصبح نصهما الجديد هو : « في الترقيات إلى الدرجات المخصصة منها نسبة للأقدمية ونسبة أخرى للاختيار يبدأ بالجزء المخصص للترقية بالأقدمية ويرقى فيه أقدم الموظفين مع تخطى الضعيف إذا كان قد قدم عنه تقريران سنويان متتاليان بدرجة ضعيف ، أما النسبة المخصصة للترقية بالاختيار فتكون الترقية إليها حسب ترتيب درجات الكفاءة في العاملين الآخرين » . وفي ٤ من أبريل سنة ١٩٥٧ صدر القرار بقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ ، وأدخل تعديلا جديدا على هاتين الفقرتين ، فأصبح نصهما كالآتي : « في الترقيات إلى الدرجات المخصصة منها نسبة للأقدمية ونسبة أخرى للاختيار ، يبدأ بالجزء المخصص للترقية بالأقدمية ويرقى فيه أقدم الموظفين مع تخطى الضعيف إذا كان قد قدم عنه تقريران سنويان متتاليان بدرجة ضعيف ، أما النسبة المخصصة للترقية بالاختيار فتكون خاضعة لتقدير لجنة شئون الموظفين ، دون التقيد بترتيب الأقدمية في ذات مرتبة الكفاءة ، على أن يكون الاختيار أولا من الحائزين على مرتبة ممتاز في العاملين الآخرين . وفي حانة عدم توافق عددهم بالنسبة إلى الدرجات المتتالية يكون الاختيار في التدرجات السابقة من الحائزين على مرتبة جيد . ويضاف الحائزون على مرتبة ممتاز في إحدى المستتين إلى مرتبة جيد ويسرى عليهم

بتوقيع جزء من السلطة الرئاسية بغير محاكمة ، أو بالفصل في أمر الموظف من المحكمة التأديبية ، فإذا ماتم التصرف على هذا الوجه أو ذاك في شأن تأديب الموظف بقي بعد ذلك التصرف نهائيا في أمر مرتبه طوال مدة الوقف ، فإن كانت الأولى كان التصرف النهائي في ذلك متروكا للسلطة الرئاسية التي تملك إصدار أمر الوقف ابتداء ، سواء الوزير أو الرئيس المختص حسب الأحوال طبقا للفقرة الثانية من المادة العاشرة من القانون المذكور ، وإن كانت الأخرى كان ذلك من اختصاص المحكمة التأديبية طبقا للفقرة الثالثة من المادة المذكورة ، إذ تنص في آخرها على أن : « تقرر عند الفصل في الدعوى التأديبية ما يتبع في شأن المرتب عن مدة الوقف ، سواء بحرمان الموظف منه أو بصرفه إليه كله أو بعضه » . وغنى عن القول أن هذا النص - إذ يعقد هذا الاختصاص للمحكمة التأديبية مقترنا بالفصل في الدعوى التأديبية - يترك الاختصاص للسلطات الرئاسية فيما عدا ذلك ، كما لو لم ينته الأمر بصدر حكم من المحكمة التأديبية ، بل اقتصر على حفظ الأوراق أو بتوقيع جزء من السلطة الرئاسية بدون محاكمة .

( القضية رقم ٩٩ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة ) .

٣٢٢

٢١ فبراير سنة ١٩٥٩

ترقية - لا يجوز التخطي في الترقية . المادة ٤٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة المعدل بالقانون رقم ٥٧٩ لسنة ١٩٥٣ : تخط ، لا يجوز إلا إذا قيس عن الموظف تقريران سنويان متتاليان بدرجة ضعيف - القانون رقم ٥٧٩ لسنة ١٩٥٣ ، المادة ٢٠٢ يقضى بالخروج على هذه القاعدة بالنسبة للترقيات التي تجرى خلال السنة التي تبدأ من ١/٣/١٩٥٤ ، بالاكتمال بتقرير واحد - قصر هذا الحكم على الترقية بالاختيار دون الترقية بالأقدمية وحالات التخطي بسبب ضعف الموظف .

المبدأ القانوني

ان المادة ٤٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة كانت تنص على انه : « في الترقيات إلى الدرجات المخصص

## المبادئ القانونية

١ - وضعت لجنة التنسيق بين جامعتي القاهرة والاسكندرية قاعدة اعتمدها مجلس جامعة الاسكندرية بجلسته المنعقدة في ٢٧ من فبراير ١٩٥٩ من أبريل سنة ١٩٤٧ من مقتضاها ايثار المتفرغين بالترقية الى درجة الاستاذية على غير المتفرغين ، ثم عدل عن هذه القاعدة شيئا فشيئا في ضوء التجارب التي مرت بالجامعتين ، بأن عين لترقية المتفرغين درجات ولغير المتفرغين درجات أخرى تتفاوت نسبها في السنوات المختلفة ، ثم انتهى الامر الى العلول عن هذه القواعد وعدم تخصيص درجات معينة لاي من الطائفتين ، واصبح المرد في الترقية الى القاعدة الاصلية التي تقضى بتفضيل الاقدم في الدرجة العلمية ، فاذا تساوت فضل الاقدم في الدرجة المالية .

٢ - ان القواعد التي وضعتها لجنة التنسيق بين جامعتي القاهرة والاسكندرية ليست بذاتها هازمة لاي منهما باتباعها ، وانما هي تستمد قوتها ووجودها من موافقة مجلسي الجامعتين عليها ، فهما - والحالة هذه - المنشآن لتلك القواعد ؛ ومن ثم فان لهما بهذه المثابة أن يعدلا من تلك القواعد أو أن يلغياها وفقا لمقتضيات المصلحة العامة .

فاذا كان قد تبين لمجلسي الجامعتين - في ضوء التجارب وظروف الحال - أن العمل بتلك القواعد التي اقراها لا يحقق تماما المصلحة العامة التي استهدفها عند اقرارها ، فلا تشرب عليها اذا ماقررا قواعد جديدة تراعى لهما أنها أوفى بالغاية ، ما دام لم يكن المقصود من ذلك التحايل في الخروج على هذه القواعد في التطبيق الفردي ، أي ليست هناك اساءة لاستعمال السلطة .

( القضية رقم ٩١٠ سنة ٣ ق بالهيئة السابقة ) .

٣٣٤

٢١ فبراير سنة ١٩٥٩

حكم غير نهائي - القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٦ : قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ٤/٨ و ٥/٣٠ و ١٩٤٨/٧/١١ إلغاؤها بأثر رجعي ، خط القنطرة شرق .

حكمها» . وقد جاء بالملذكرة الايضاحية للقانون رقم ٥٧٩ لسنة ١٩٥٣ عن تعديل المادة ٤٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ : « ولما كانت درجات الكفاية حسب النظام الجديد بالارقام الحسابية لن يعمل بها الا في التقارير التي ستعد في فبراير سنة ١٩٥٤ ، فان التقارير السنوية الحالية يظل العمل بها وبنظامها الحالي حتى آخر فبراير سنة ١٩٥٤ ، واعتبارا من أول مارس يسرى العمل في الترقية بالاختيار بالتقارير السرية السنوية التي تعد بالارقام الحسابية وفقا للنظام الجديد ، ويكتفى بتقرير واحد طيلة العام الاول لهذه التقارير ، وبعد ذلك تكون ترقية الموظفين حسب ترتيب درجات الكفاية الحاصلين عليها في العامين الاخيرين من مدة وجود الموظف في الدرجة المرقى منها ، وذلك اعمالا للقاعدة العامة الواردة في الفقرة الثانية من المادة ٤٠ » .

وغنى عن البيان أن هذا التعديل الذي اصاب حكم المادة ٤٠ قد جاء بتنظيم وقتي مقصور على مجال الترقية بالاختيار للكفاية ، وهو مجال الفقرة الثانية وحدها من هذه المادة ، دون أن ينصرف الى مجال الفقرة الاولى المتعلقة بالترقية بالاقدمية ، وحالات التخطي بسبب ضعف الموظف .

( القضية رقم ٦٨١ سنة ٣ ق بالهيئة السابقة ) .

٣٣٣

٢١ فبراير سنة ١٩٢٩

١ - جامعة - ترقية الى درجة استاذ - لجنة التنسيق بين جامعتي القاهرة والاسكندرية ، قرارها ، مجلس جامعة الاسكندرية اعتماده لقرار اللجنة : متفرعون ، ايثارهم بالترقية على غير المتفرغين - العلول عن هذه القاعدة بتعين درجات لترقية المتفرغين ، ودرجات لغير المتفرغين . تعديل هذه القواعد وجعل المرجع في الترقية بتفضيل الاقدم في الدرجة العلمية فاذا تساوت فضل الاقدم في الدرجة المالية .

ب - قاعدة تنظيمية عامة - القواعد التي وضعتها لجنة التنسيق بين جامعتي القاهرة والاسكندرية - هذه القواعد تستمد قوتها من موافقة مجلسي الجامعتين عليها - للمجلسين أن يعدلا من تلك القواعد طالما أن العلول لا ينطوي على اساءة استعمال السلطة .



فيها ، سواء في شكلها أو في دفعها أو في موضوعها .

( القضية رقم ١٦٢ سنة ٤ ق بالهيئة السابقة ) .

٣٢٥

٢١ فبراير سنة ١٩٥٩

اعانة غلاء معيشة - قرار مجلس الوزراء في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ : اعتماد مؤقت بالميزانية تصرف منه الاجور والرواتب - القصص من ذلك ان يكون لهذا المصرف المالي قوام قانوني ثابت محدد المعالم لمواجهة نفقات الصرف - فروق الاسعار الناشئة من استيلاء الحكومة على بذرة القطن لاغراض الترمين لقاء ثمن محدد ثم اعادة بيعها للمعاصر بثمان آخر - لا يعتبر اعتمادا مؤقتا بالميزانية - صرف التهم اجره من هذا الحساب الجارى يجعل تطبيق قرار ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ غير متواتر في حقه .

#### المبدأ القانوني

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ - اذ اشترط لمنح اعانة الغلاء ان تصرف الاجور والرواتب من اعتماد مؤقت بالميزانية - انما قصد ان يكون لهذا المصرف المالي قوام قانوني ثابت محدد المعالم لمواجهة نفقات الاجور والمرتبات ، وهو - مالا يتحقق في الحساب الجارى الذى كان يصرف منه على اجور المدعى وأمثاله ، والذي يتكون من فروق الاسعار الناشئة من استيلاء الحكومة على بذرة القطن لاغراض الترمين لقاء ثمن محدد ثم اعادة بيعها للمعاصر بثمان آخر ؛ وبهذه المثابة ؛ فان هذا الحساب الجارى يضيق ويتسع ، فقد لا يتمخض عنه وفورات تكفى لمواجهة نفقات الاجور فضلا عن اعانة الغلاء ؛ فيمتنع - والحالة هذه - قياسه على الاعتماده المؤقت الذى تقدر فيه الاجور وملحقاتها على وجه التحديد . وعلى هذا الاساس فان شرط تطبيق قرار مجلس الوزراء سالف الذكر متخلف في حالة المدعى ، وقد عولجت حالته وحالة أمثاله برفع اجورهم ليسكون ذلك عوضا لهم عن اعانة الغلاء .

( القضية رقم ٤٥٥ سنة ٤ ق بالهيئة السابقة ) .

رفع . تقرير معاملة خاصة لموظفيه وعماله من حيث المرتبات والاجور واعانة الغلاء - نصه على اعتبار الدعاوى المنظورة امام محكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية المتعلقة بتطبيق قرارات مجلس الوزراء المشار اليها منتهية بقوة القانون ، واعتبار القرارات والاحكام غير النهائية كأن لم تكن - المقصود بالاحكام غير النهائية والاحكام المنظورة بشأنها دعوى وقت نفاذ القانون ايا كان مثار النزاع فيها ، سواء تعلق بالشكل أو بالدفع أو الموضوع .

#### المبادئ القانونية

يبين من الاطلاع على المادة الاولى من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٦ أن الشارح ألغى بنص صريح وبأثر رجعى قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ٨ من أبريل و ٣٠ من مايو و ١١ من يولييه سنة ١٩٤٨ ، بتقرير معاملة خاصة لموظفى وعمال خط القنطرة شرق - رفع وامتناعه داخل فلسطين ، من حيث المرتبات والاجور واعانة الغلاء اعتبارا من أول مارس سنة ١٩٥٠ ، فتعتبر هذه الحقوق وكأنها لم تكن ، واستثنى الشارح من ذلك الحقوق التى تقررت بموجب احكام من محكمة القضاء الادارى أو قرارات نهائية من اللجان القضائية أو احكام نهائية من المحاكم الادارية .

وقد نصت المادة الثانية من القانون المشار اليه على اعتبار الدعاوى المنظورة امام محكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية المتعلقة بتطبيق قرارات مجلس الوزراء المشار اليها في المادة الاولى ابتداء من تاريخ الغائها من أول مارس سنة ١٩٥٠ منتهية بقوة القانون ، وتعتبر كأن لم تكن القرارات والاحكام غير النهائية الصادرة فى التظلمات والدعاوى التى من هذا القبيل من اللجان القضائية والمحاكم الادارية ، وترد الرسوم المحصلة عن الدعاوى سالفة الذكر . ويبين من ذلك أن المقصود بالاحكام التى لا يهملها الاثر الرجعى هو تلك التى ما كانت وقت نفاذ القانون منظورة بشأنها دعوى ، أما اذا كان ثمة طعن قائم بشأنها فيسرى عليه الحكم المستحدث ذو الاثر الرجعى ، باعتبار الطعن فيها دعوى منظورة ، ايا كان مثار النزاع فيها ، سواء تعلق بالشكل أو بالدفع أو الموضوع ، ولا منبوحة عن اعتبارها منتهية بقوة القانون دون الفصل



في كتاب المالية الدوري رقم ف ٢٣٤ - ٢٨٨/١ المؤرخ ٥ من أغسطس سنة ١٩٤٣ ، وهو الكتاب الذي تكفل بتفسير رخصة نقل مستخدم من الدرجة الثالثة خارج الهيئة الى الدرجة التاسعة طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من يولية سنة ١٩٤٣ ، كما عني بالكشف عن إيواعث التيسير التي استحدثت تقرير هذه الرخصة ، حيث جرى نصه كالآتي : « وسارت هذه الوزارة ( وزارة المالية ) على قاعدة استبدال وظائف المستخدمين الخارجين عن هيئة العمال من الدرجة الثانية وما فوقها التي يشغلها مستخدمون يقومون بأعمال كتابية ، بوظائف من الدرجة التاسعة لأن متوسط ربط هذه الوظائف يعادل أو يزيد على متوسط ربط الدرجة التاسعة ، أما وظائف الدرجتين الثالثة والرابعة من كادر الخدمة الخارجين عن الهيئة فلم توافق وزارة المالية على ابدالها بوظائف درجة تاسعة بالنظر لأن متوسط مربوطها يقل عن متوسط مربوط الدرجة التاسعة . حدث بعد ذلك أن أصدر مجلس الوزراء قرارا في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٠ بعدم التعيين في وظائف الدرجة التاسعة الا لمن كان حاصلا على شهادة الدراسة الثانوية ( الثقافة العامة ) أو ما يعادلها ، وترتب على انشاء الدرجة التاسعة وتحويل وظائف المستخدمين الخارجين عن الهيئة من الدرجة الثانية وما فوقها الى وظائف من الدرجة التاسعة ثم صدر قرار مجلس الوزراء في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٠ بعدم التعيين في وظائف هذه الدرجة الا لمن كان حاصلا على شهادة الدراسة الثانوية أو ما يعادلها ان امتنع على مستخدمي الدرجة الثالثة ( خدم ) الذين يقومون بأعمال كتابية طريق الترقية للدرجة الثانية وما فوقها ، كما أن ترقيةهم للدرجة التاسعة أصبحت ممتنعة بناء على قرار المجلس المشار اليه . وللتيسير على هؤلاء المستخدمين وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٨ من يولية سنة ١٩٤٣ على اجازة النقل الى الدرجة التاسعة لمستخدمي الدرجة الثالثة الخارجة عن الهيئة الذين يشغلون وظائف

٣٢٦

٢١ فبراير سنة ١٩٥٩

١ - مستخدم خارج الهيئة - ترقيته بقواعد المنسبين الى الدرجة الاعلى بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء في ٨ من يولية سنة ١٩٤٣ وكتب المالية الدورية الصادرة تنفيذا له - شرطها أن يقضى خمسة عشر عاما في درجته لغاية آخر يولية سنة ١٩٤٣ ، وأن تكون هناك وظيفة خالية من الدرجة الاعلى في حدود النسبة المعينة - خلو الدرجة في تاريخ قال لانقضاء خمس عشرة سنة . ذلك يقتضى أن تكون الترقية من تاريخ خلو الدرجة .

ب - مستخدم خارج الهيئة . قرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من يولية سنة ١٩٤٣ المنفذ بكتاب وزارة المالية الدوري رقم ف ٢٣٤ - ٢٨٨/١ في ٥ من أغسطس سنة ١٩٤٣ - اجازته نقل مستخدمي الدرجة الثالثة الخارجة عن الهيئة الى الدرجة التاسعة بشرط أن يكونوا قد قضوا في وظائف الدرجة الثالثة سبع سنوات على الاقل وكانوا قد عينوا قبل ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٠ - علة هذه الاجازة - توافر شروط النقل الى الدرجة التاسعة لا يشي للمستخدم مركزا ذاتيا يجعله مستحقا حتما للترقية - هذا النقل مشروط الى تقدير الادارة وتقبلها ابدال الدرجات الثالثة خارج الهيئة بالدرجات التاسعة في نطاق ميزانية كل مصلحة .

### المبادئ القانونية

١ - يبين من تقضى احكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من يولية سنة ١٩٤٣ في شأن ترقية قدامى الموظفين والمستخدمين ( المنسبين ) وكتب المالية الدورية الصادرة تنفيذا له أن القواعد التي شرعت لترقية المنسبين من الخدمة الخارجين عن الهيئة قد تضمنت فحسب ترقية من قضى منهم خمسة عشر عاما في درجته لغاية آخر يولية سنة ١٩٤٣ الى الدرجة الاعلى بصفة شخصية ، على أن تقمع الترقية حتما من اليوم التالي لمضى خمس عشرة سنة على المستخدم خارج الهيئة في درجته ، بشرط وجود وظيفة من الدرجة الاعلى خالية في حدود النسبة المعينة لذلك ، وبمراعاة الافضلية للاقدم فالأقدم من المنسبين ، فإذا كان خلوها في تاريخ قال لانقضاء خمس عشرة سنة على المستخدم المذكور في درجته كانت الترقية من تاريخ خلو الدرجة .

٢ - ان نقل مستخدم في الدرجة الثالثة خارج الهيئة الى الدرجة التاسعة لا يستند الى قاعدة ملزمة ، كما يتضح ذلك مما ورد

٣٣٧

٢٨ فبراير سنة ١٩٥٩

موظف ، فصله - حالة الموظف ، ملف الخدمة ليس  
المصدر الوحيد لبيانها ، كفايته وأمانته واستقامته ،  
الاشادة بها في ملفه ، قرار فصله سليم ، مادام لم يتم  
الدليل الايجابي على صدور معيب ، عدم مسؤولية جهة  
الادارة عن التعويض عن هذا القرار .

## المبدأ القانوني

لئن كانت تقارير المدعى السرية على مدى  
العهد وما جاء بهلف خدمته تشهد جميعها  
بكفايته في عمله ونشاطه وأمانته واستقامته  
ونزاهته واعترازه بكرامته وكرامة وظيفته  
وحسن خلقه وطيب سمعته في مختلف المناصب  
التي تولاها ، الا أن هذه ليست هي الوعاء  
الوحيد الذي تستمد منه أساسا دحض مشروعية  
قرار احالة المدعى الى المعاش المطعون فيه أو  
دفع قرينة صحته وقيامه على سببه المبرر له ،  
مادام المدعى لم يتم الدليل الايجابي على صدور  
القرار المذكور مشوبا بعيب الانحراف بالسلطة  
أو اساءة استعمالها أو عدم الاختصاص أو مخالفة  
القانون أو عيب في الشكل . ومتى انتفى  
الدليل على قيام أي عيب من هذه العيوب فإن  
القرار يكون حصينا من الالغاء ، ولا يترتب  
عليه تبعا لذلك ، مسؤولية الادارة بالتعويض  
عنه .

## المحكمة

« من حيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت  
بأن علاقة الموظف بالحكومة هي علاقة تنظيمية  
تحكمها القوانين واللوائح ، فمركز الموظف هو  
مركز قانوني عام يجوز تغييره في أي وقت ،  
ومرد ذلك الى أن الموظفين هم عمال المرافق  
العامة ، وبهذه المثابة يجب أن يخضع نظامهم  
القانوني للتعديل والتغيير وفقا لمقتضيات  
المصلحة العامة لحسن سير تلك المرافق ، ذلك  
أن الوظيفة العامة هي مجموعة من الاختصاصات  
يتولاها الموظف لصالح المرفق العام ويعهد بها  
اليه ليساهم في شئونه في سبيل تحقيق  
الاغراض المنشودة منه للمصلحة العامة التي تقوم  
الدولة على رعايتها . وتقليد الوظيفة العامة هو

حولت مثيلاتها من الدرجة الثانية الى الدرجة  
التاسعة ، وذلك بغض النظر عن عدم حيازتهم  
للمؤهل الدراسي المقرر بشرط أن يكونوا قد  
قضوا في وظائفهم التي من الدرجة الثالثة سبع  
سنوات على الأقل ، وكانوا قد عينوا قبل  
٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٠ ، وهو التاريخ  
الذي صدر فيه قرار مجلس الوزراء بعدم  
التعيين في الدرجة التاسعة الا من الحاصلين على  
شهادة الدراسة الثانوية أو ما يعادلها ، وعلى أن  
يمنح هؤلاء المستخدمون علاوة الترقية عند  
نقلهم للدرجة التاسعة .

ويؤخذ صراحة من قرار مجلس  
الوزراء المشار اليه ، تفسيره بكتاب المالية  
الدوري المسوقة عباراته بالصيغة السابقة، أن  
توافر شروط النقل الى الدرجة التاسعة في  
مستخدم الدرجة الثالثة الخارجة عن الهيئة  
لا ينشئ له بذاته مركزا ذاتيا يجعله مستحقا  
حتما للترقية الفعلية الى الدرجة التاسعة من  
اليوم التالي لتقصيته سبع سنوات في الدرجة  
الثالثة خارج الهيئة ، أو اعتبارا من أول يولييه  
سنة ١٩٤٣ عند وجود درجة خالية في حدود  
النسبة المعينة لذلك كما هو الشأن في ترقيات  
قدامى المستخدمين التي نظمها ذات القرار  
المشار اليه بالقيود التي أوردتها ، بل جعل  
المال والمرجع في ذلك النقل الى تقدير الجهة  
الادارية وتقبليها ابدال الدرجات الثالثة خارج  
الهيئة بالدرجات التاسعة في نطاق ميزانية  
كل مصلحة . فالادارة هي التي تترخص وحدها  
في تقدير ملائمة هذا الابدال بحسب امكانيات  
الميزانية وتناسب الدرجات المختلفة في نطاقها  
مراعية في ذلك صالح العمل على مدى المصلحة  
العامة بلا معقب عليها في هذا التقدير ، وبغير  
هذه الموافقة لا ينشأ لدوى الشأن من مستخدمي  
الدرجة الثالثة خارج الهيئة حق في هذا المركز  
الدائى بمجرد صدور قرار مجلس الوزراء في  
٧ من يولييه سنة ١٩٤٣ .

( القضية رقم ٩٤٦ سنة ٤ ق الهيئة السابقة ) .



في شأن تنظيم مجلس الدولة . وثبتت هذا الحق لمجلس الوزراء معناه تفرد الحكومة ، وهي التي عينت الموظف ، بتقدير صلاحيته للنهوض بأعباء الوظيفة العامة والاحتمرار في تولي عملها ، ولو أن هذا الحق لا يكون مشروعا إلا إذا وقع الفصل لأعتبارات أساسها المصلحة العامة ، واستند إلى أسباب جديدة قائمة بذات الموظف ، ذلك أنه كان الموظفون هم عمال المرافق العامة ، فانه يلزم أن تكون للحكومة الحرية في اختيار من تأنس فيهم الصلاحية لهذا الغرض ، وفصل من تراه منهم أصبح غير صالح لذلك ، وهذا من الملاءمات المتروكة لتقديرها بلا معقب عليها ، مادام قرارها قد خلا من عيب اساءة استعمال السلطة ، فلم تستهدف سوى المصلحة العامة . ويقع عبء اثبات سوء استعمال السلطة على الموظف المفصول . وعيب اساءة استعمال السلطة المبرر لإلغاء القرار الإداري أو التعويض عنه يجب أن يشوب الغاية منه ذاتها ، بأن تكون الإدارة قد تنكبت وجه المصلحة العامة التي يجب أن يتغيها القرار وأصلته بباعث لا يمت لتلك المصلحة ، أو استعملت السلطة التقديرية التي خولها إياها القانون لتحقيق غرض غير الذي استهدفه القانون بمنحها هذه السلطة . والأصل أن الإدارة غير ملزمة بتسبيب قراراتها ما لم يوجب عليها القانون ذلك . كما أن المفروض في هذه القرارات أنها تهدف في جميع الأحوال إلى المصلحة العامة ، وإلى تحقيق ذات الغرض الذي منحت الإدارة من أجله سلطة إصدارها ، وأنها قائمة على سببها المبرر لها ، وبذا تحمل قرينة المشروعية التي لا تزايلها لمجرد عدم تسببها ، ما لم يرقم على دحض هذه القرينة الدليل العكسي ممن يطلب إلغاء تلك القرارات . ولم يوجب المشرع على الإدارة تسبيب قراراتها الصادرة بالإحالة إلى المعاش أو بالعزل بالتطبيق للفقرة الرابعة من المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بالفصل بالتطبيق للفقرة السادسة من هذه المادة ، ومن ثم فلا سبيل إلى إلزامها بالإفصاح عن الأسباب التي حملتها على إصدار مثل هذه القرارات والتي قد ترى في كتمانها مصلحة عامة

استناد اختصاصاتها إلى الموظف الذي يولاهها ، وتعيين الموظف أيًا كانت أدواته لا يخلق الوظيفة ، ولا يرتب للموظف حقًا فيها على غرار حق الملكية مثلا ، إذ هو ملك للدولة وإنما يقتصر أثر التعيين على وضع الموظف في مركز قانوني عام واخضاعه لما تقرره القوانين واللوائح الخاصة بالوظيفة من قواعد وأحكام ، وافادته من مزاياها . ولما كانت الوظيفة تكليفا للقائم بها كأصل مستلم به ، وهذا التكليف يتطلب من الموظف أن يكون صالحا للقيام به ، فإن بقاءه في الوظيفة - وهو رهين بهذا المناط - ليس حقا ينهض إلى مرتبة الحقوق الدستورية ، ولا يقاس على حق الملكية مثلا ، بل هو وضع شرطي منوط بصلاحيته للنهوض بأعباء الوظيفة العامة ، وهو أمر يخضع لتقدير الحكومة القوامة على تسيير المرافق العامة ، فتفصل من تراه أصبح غير صالح لذلك دون الاحتجاج بأن له أصل حق في البقاء في الوظيفة ، ما دام ذلك قد تم بالشروط ووفقا للاوضاع التي قررها القانون وبغير اساءة استعمال السلطة . وحق الحكومة في فصل الموظفين هو حق أصيل لا شبهة فيه مرده إلى أصليين : (الاول) أصل طبيعي رددته النصوص الدستورية هو وجوب هيمنة الحكومة على تسيير المرافق العامة على الوجه الذي يحقق المصلحة العامة . و ( الثاني ) أصل تشريعي يستند إلى الأوامر العالية والذكريات والقوانين المتتالية الصادرة في هذا الشأن ، وقد رددته المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة التي عدت أسباب انتهاء خدمة الموظفين المعيّنين على وظائف دائمة ، وذكرت من بينها في البند (٤) العزل أو الإحالة إلى المعاش بقرار تأديبي ، وفي البند (٦) الفصل بمرسوم أو أمر جمهوري أو بقرار خاص من مجلس الوزراء ، أي بغير الطريق التأديبي ، وهذا الفصل بالطريق الأخير هو الذي أشارت إليه المادة الرابعة بند (٥) من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ الخاص بإنشاء مجلس الدولة ، والمادة الثالثة بند (٥) من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة ، والمادة الثامنة بند (خامسا) من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥



المصرى قاطعة في الدلالة على أنها عاجلت المسؤولية على أساس قيام الخطأ ، بل حددت نصوص القانون الاخير أوجه الخطأ في القرار الإداري ، بأن يكون معيبا بعيب عدم الاختصاص أو وجود عيب في الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها وتأويلها أو إساءة استعمال السلطة ، فقد نصت المادة الثامنة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة في فقرتها التاسعة على أنه « ويشترط في الطلبات المنصوص عليها في البنود (ثالثا) و (رابعا) و (خامسا) و (سادسا) أن يكون رجع الطعن عدم الاختصاص أو وجود عيب في الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها وتأويلها أو إساءة استعمال السلطة » ، وقد تناول البند (خامسا) من هذه البنود الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات الإدارية الصادرة بأحالتهم إلى المعاش أو الاستبعاد أو فصلهم من غير الطريق التأديبي ، كما نصت المادة التاسعة من القانون المذكور على أن « يفصل مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري دون غيره في طلبات التعويض عن القرارات المنصوص في المادة السابقة إذا رفعت إليه بصفة أصلية أو تبعية » ، وكان هذا هو الحكم الذي تضمنته المادتان الثالثة والرابعة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة ، وكذلك المادة ١٨ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ التي نصت في البند (٢) منها على اختصاص المحاكم العادية بالفصل « في دعاوى المسؤولية المدنية المرفوعة على الحكومة بسبب إجراءات إدارية وقعت مخالفة للقوانين واللوائح » ، ووضح من هذه النصوص أن المشرع قد جعل مناط مسؤولية الإدارة عن قراراتها التي تسبب أضرارا للغير هو وقوع عيب في هذه القرارات من العيوب المنصوص عليها قانونا ، فإذا انتفى هذا العيب فلا مسؤولية على الإدارة مهما ترتب على القرار من أثر أضر بالافراد ، ومن ثم فلا يمكن - والحالة هذه - ترتيب المسؤولية على أساس تبعة المخاطر كأصل عام مقرر ، بل يلزم لذلك نص

عليا تقدر خطورتها ، أو رفقا بالموظف المفصول بتجنيبه إذاعتها ، وليس للقضاء الإداري - في حدود رقابته القانونية - أن يتطرق إلى بحث ملاءمة الفصل في هذه الحالة ، حتى ولو كشفت الإدارة عن سببه ، أو أن يتدخل في تقدير خطورة هذا السبب ويهدى ما يمكن ترتيبه عليه من آثار ، بإحلال نفسه محل السلطات الإدارية المختصة فيما هو متروك لتقديرها ووزنها ، بل إن هذه السلطات حرة في تقدير أهمية الحالة والخطورة الناجمة عنها والاثر الذي يناسبها ، ولا هيمنة للقضاء الإداري على ما تكون منه عقيدتها واقتناعها في شيء من هذا ، ذلك أن نشاط هذا القضاء في وزنه للقرارات الإدارية ينبغي أن يقف عند حد المشروعية أو عدمها في نطاق الرقابة القانونية ، فلا يجاوزها إلى وزن مناسبات القرار أو غير ذلك مما يدخل في نطاق الملاءمة التقديرية التي تملكها الإدارة وتنفرد بها بغير معقب عليها فيها . ومتى صدر القرار مطابقا للقانون وخلا من إساءة استعمال السلطة ، فإنه يكون صحيحا سليما مبرا من العيوب ، مما لا وجه معه لمسألة الحكومة بتعويض عنه ، لأن أساس هذه المسؤولية هو وقوع خطأ من جانب الحكومة يجعل القرار الإداري غير مشروع ، بأن يشوبه عيب أو أكثر من العيوب المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة ، وأن يترتب عليه ضرر ، وأن تقوم علاقة سببية بين عدم المشروعية أي بين خطأ الإدارة وبين الضرر الذي أصاب الفرد . فإذا كان القرار سليما مطابقا للقانون فلا تسأل الإدارة عن نتائجه مهما بلغت جسامته الضرر الذي يلحق الفرد من تنفيذه لانتفاء ركن الخطأ ، إذ لا مندوحة من أن يتحمل الافراد نتائج نشاط الإدارة المشروع ، أي المطابق للقانون ، ولا وجه لاقامة المسؤولية في هذه الحالة على ركنين فقط هما الضرر وعلاقة السببية بين نشاط الإدارة ذاته وبين الضرر ، حتى لو كان هذا النشاط غير منطوق على خطأ ، أي إقامتها على أساس تبعة المخاطر ، إذ لا يمكن الأخذ بهذا المبدأ كأصل عام ، ذلك أن نصوص القانون المدني ونصوص قانون مجلس الدولة

تشريعى خاص . وقد أخذ التشريع المصرى ببعض التطبيقات لفكرة المخاطر وتحمل التبعة بقوانين خاصة وعلى سبيل الاستثناء الذى لا يجوز التوسع فى تفسيره أو تطبيقه . ومتى كان هذا هو الشأن فى تشريع مجلس الدولة المصرى ، فليس يجدى - ازاء نصوصه الصريحة التى حددت مناط مسئولية الادارة عن قراراتها الادارية - الاجتهاد فى ترتيب مسئولية الادارة بالتعويض عن قرارات سليمة استنادا الى نظرية التعسف فى استعمال الحقوق الادارية التى ان كان لها ما يسوغها فى قانون آخر له قواعده وأوضاعه المختلفة عنها فى القانون المصرى ، فليس هذا هو شأنها فى ظل أحكام هذا القانون الاخير .

« ومن حيث أن هيئة مفوضى الدولة عندما دعت بكتابها المؤرخ أول مارس سنة ١٩٥٦ وزارة الداخلية الى بيان ما اذا كان ما استخلصه المدعى من عددى جريدتى الاهرام وأخبار اليوم الصادرين فى ١١ من يولية سنة ١٩٥٣ من أن السبب فى حالته الى المعاش هو ما نسب اليه من سوء تصرف فى اختيار أعضاء بعثة الحج لعام ١٩٥٣ صحيحا أم لا ، مع ايداع صورة من المذكرة المقدمة من الوزارة الى مجلس الوزراء للموافقة على حالته الى المعاش ان وجدت - أجابت الوزارة بكتابها المؤرخ ٢٧ من مارس سنة ١٩٥٦ . « بأن القوانين واللوائح لا تلزم الحكومة بأن تفصح عن أسباب الفصل فى قرارات الاحالة الى المعاش ما دامت تستهدف فى اصدارها المصلحة العامة ، مع الاحاطة بأنه واضح من ذباجة المرسوم الصادر بحالة المدعى الى المعاش أنه كان بناء على عرض السيد وزير الداخلية وموافقة مجلس الوزراء ، ولم ترفع مذكرة للمجلس فى هذا الشأن » ، فلمسا طلبت هذه المحكمة الى الوزارة ابداء أسباب احالة المدعى الى المعاش قدمت الوزارة بجلسة ١٧ من يناير سنة ١٩٥٩ مستندات مشفوعة بمذكرة خاصة مؤرخة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ جاء فيها أنه « لما تعين اللواء عبد الغنى بركات وكيلا مساعدا لوزارة الداخلية فى ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ جعل يحتضن بعض

الضباط الذين كانوا ينتمون الى طائفة معينة والذين ظهر فيما بعد أن لهم ميولا هدامة ، الامر الذى حدا بتقديمهم الى محكمة الشعب وصدر أحكام متفاوتة ضدهم حسبما يبين من الكشف المرافق . هذا فضلا عن أن المرسوم الذى أحيل سيادته بمقتضاه الى المعاش صدر بناء على ما عرضه السيد وزير الداخلية ( البكباشى جمال عبد الناصر ) على مجلس الوزراء . وأما عن مأمورية الحج فى حد ذاتها فقد كانت من الاسباب المباشرة لترجيح رأى الوزارة فى إعادة النظر فى موقف المدعى كوكيل لوزارة الداخلية الذى انتهى باستصدار مرسوم احالة سيادته الى المعاش بعد أن عرض السيد وزير الداخلية (البكباشى جمال عبد الناصر) الامر على مجلس الوزراء . فضلا عن أن اختيار سيادته لثلاثة ضباط فى مأمورية الحج سنة ١٩٥٣ من أعضاء مجلس ادارة نادى ضباط البوليس مع أن عدد ضباط المأمورية لا يتجاوز العشرة كان المقصود به أن يعمل هؤلاء الاعضاء على بث الدعوى له لكى ينتخب رئيسا لمجلس ادارة النادى بدلا من السيد اللواء محمد محمود الباجورى وكيل الوزارة المساعد لشئون الامن العام واقتتلت حالما تنتهى مدة عضويته » . وقد تضمنت الاوراق المقدمة من الوزارة كشفا بأسماء السادة الضباط أعضاء مجلس ادارة نادى ضباط البوليس الذين انتخبوا فى ١١ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ واستمرت عضويتهم حتى سنة ١٩٥٣ . مؤشرا به أمام الضباط الثلاثة الذين رشحهم المدعى للسفر لمأمورية الحج ، وكذا كشفا مقدما من ادارة المباحث العامة مبينا به أسماء الضباط الذين اتهموا بأعمال هدامة ضد نظام الحكم الحاضر وضد سلامة الوطن والأحكام الصادرة ضدهم من محكمة الشعب . وقد ورد بهذين الكشفين أسماء كل من الملازمين محمد رشاد المنيسى ومحمد كمال عبد الرازق ، وهما من أعضاء مجلس ادارة النادى فى سنة ١٩٥٣ . ومن الضباط المحكوم عليهم فيما بعد من الدائرة الثالثة لمحكمة الشعب بجلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ فى القضيتين رقمى ١٨٧ و ١٨٨ بالاشغال

تشريعى خاص . وقد أخذ التشريع المصرى ببعض التطبيقات لفكرة المخاطر وتحمل التبعة بقوانين خاصة وعلى سبيل الاستثناء الذى لا يجوز التوسع فى تفسيره أو تطبيقه . ومتى كان هذا هو الشأن فى تشريع مجلس الدولة المصرى ، فليس يجدى - ازاء نصوصه الصريحة التى حددت مناط مسئولية الادارة عن قراراتها الادارية - الاجتهاد فى ترتيب مسئولية الادارة بالتعويض عن قرارات سليمة استنادا الى نظرية التعسف فى استعمال الحقوق الادارية التى ان كان لها ما يسوغها فى قانون آخر له قواعده وأوضاعه المختلفة عنها فى القانون المصرى ، فليس هذا هو شأنها فى ظل أحكام هذا القانون الاخير .

« ومن حيث أن هيئة مفوضى الدولة عندما دعت بكتابها المؤرخ أول مارس سنة ١٩٥٦ وزارة الداخلية الى بيان ما اذا كان ما استخلصه المدعى من عددى جريدتى الاهرام وأخبار اليوم الصادرين فى ١١ من يولية سنة ١٩٥٣ من أن السبب فى حالته الى المعاش هو ما نسب اليه من سوء تصرف فى اختيار أعضاء بعثة الحج لعام ١٩٥٣ صحيحا أم لا ، مع ايداع صورة من المذكرة المقدمة من الوزارة الى مجلس الوزراء للموافقة على حالته الى المعاش ان وجدت - أجابت الوزارة بكتابها المؤرخ ٢٧ من مارس سنة ١٩٥٦ . « بأن القوانين واللوائح لا تلزم الحكومة بأن تفصح عن أسباب الفصل فى قرارات الاحالة الى المعاش ما دامت تستهدف فى اصدارها المصلحة العامة ، مع الاحاطة بأنه واضح من ذباجة المرسوم الصادر بحالة المدعى الى المعاش أنه كان بناء على عرض السيد وزير الداخلية وموافقة مجلس الوزراء ، ولم ترفع مذكرة للمجلس فى هذا الشأن » ، فلمسا طلبت هذه المحكمة الى الوزارة ابداء أسباب احالة المدعى الى المعاش قدمت الوزارة بجلسة ١٧ من يناير سنة ١٩٥٩ مستندات مشفوعة بمذكرة خاصة مؤرخة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ جاء فيها أنه « لما تعين اللواء عبد الغنى بركات وكيلا مساعدا لوزارة الداخلية فى ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ جعل يحتضن بعض



معظمهم الى أعلى المناصب ، وان هذا الترشيح قد قام على أسس سليمة في ذاتها ، ولو صح ما أخذ على المدعى في هذا الصدد لما سادغ أن يحال هو الى المعاش وأن يترك المرشح المريب باقيا في خدمة الحكومة حتى سنة ١٩٥٤ ، وأن وقوع الترشيح على ثلاثة ضباط من أعضاء مجلس ادارة نادى الضباط لا لوم فيه ، لأن هؤلاء الأعضاء ليسوا من الخارجين على الحكومة بل من أشد مؤيديها ، وأن المدعى لم يرشح نفسه لعضوية مجلس ادارة النادى لا فى سنة ١٩٥٢ ولا فى سنة ١٩٥٣ ، ولم يفكر فى ذلك اطلاقا ولا يعقل أن يبت الدعوى لانتخابه رئيسا للنادى وهو لم يتقدم بترشيح نفسه لهذه الرئاسة ، ولو فعل وتم انتخابه لما كان ثمت ضير فى رياسته لناد لم تعلق به أية شبهة .

ان ما يذهب اليه المدعى من حجاج فى هذا كله مردود بأنه مما لامرأ فيه أن ثمت سببا واقعيا قام عليه قرار احالة المدعى الى المعاش هو الذى كشفت عنه الحكومة ، وأن هذا السبب له أصل ثابت فى الأوراق ايا كان منطق المدعى فى تأويله للوقائع التى اشتق منها ، ومناقشته لدى الاقتناع بالدليل المستنبط من مجموع هذه الوقائع ، ولدرجة تبريرها للنتيجة التى انتهت اليها الادارة الى استخلاصها منها . كما أنه ظاهر أن القرار المطعون فيه المستند الى هذا السبب إنما قام على غرض مجرد ، وليس ثمت أى دليل ايجابى على انحراف الادارة عن المصلحة العامة تحت تأثير دوافع شخصية ، أو ابتغاء غاية غير مشروعة . وقد أوضحت الحكومة فى مذكرتها الاخيرة أن اتجاه الضابطين اللذين وقع عليهما اختيار المدعى كان معروفا من قبل ، وأنها كانت تراقب نشاطهما بعين يقظة ، بدليل أن مجلس قيادة الثورة قرر فصلهما من الخدمة قبل حادث الاعتداء على السيد الرئيس ، وقبل محاكمتها بعدة شهور . ومتى كان الأمر كذلك فليس للقضاء الإدارى أن يتدخل فى وزن خطورة السبب أو تقدير ملاءمة الأثر الذى رأت السلطة الادارية المختصة ترتيبه عليه والذى اقتنع به وأطمأن اليه أولو الأمر فى استهدافهم للمصالح العام .

الشاقة لمدة عشر سنوات لاثمهماهما بارتكاب أفعال ضد نظام الحكم الحاضر وضد سلامة الوطن والاشتراك فى جهاز سرى مسلح مخالفين بذلك قوانين الدولة . واقد وافق مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة فى ١٢ من يناير سنة ١٩٥٤ على فصلهما من خدمة الحكومة وصدر قراره بذلك . وهذان الضابطان من بين من رشحهم المدعى للأمورية الحج المتقدم ذكرها ، وقد كان الادعاء المقام عليهما والذى حوكمنا وأديننا من أجله هو اتيانهما الأفعال المشار اليها « فى يوم ٢٦ من اكتوبر سنة ١٩٥٤ وما قبله بجهة مدينة القاهرة » .

« ومن حيث ان ما يذهب اليه المدعى فى مذكرته التكميلية من أن اجابة وزارة الداخلية المتضمنة لاسباب احالته الى المعاش إنما هى صادرة من مدير ادارة كاتم الاسرار بالوزارة الذى لم تنشأ وظيفته الا بعد هذه الاحالة ، وليست من الرؤساء المسئولين الذين أصدروا القرار المطعون فيه ، وأنها بهذه المثابة لايجوز الاعتداد بها أو ترتيب أثر قانونى عليها بحيث يبقى القرار بلا سبب حقيقى ، لا سيما أنها رددت ماورد بمذكرة مرفقة ، لاتحمل بيانا بوظيفة محررها ، وأن التحريات التى قدمتها الوزارة عن عدد مرشحيه للأمورية الحج ممن حكمت عليهم محكمة الشعب تجاوز الواقع ، وأن ادعاء احتضانه لبعض الضباط الذين كانوا ينتمون الى طائفة معينة هو دفاع مصطنع أساس له من الواقع ، اذ ينفيه ماضيه الوظيفي المجرد من الميل الى أية جماعة سياسية أو دينية ، ويستبعد كونه الجماعة المعنية به كانت حتى سنة ١٩٥٤ وقبل انحرافها - أى بعد احالته الى المعاش - محل رضا الحكومة التى لم تكن تعتقد حتى ذلك العهد أن لها ميولا هدامة ، وليس يؤخذ من انحراف لاحق دليل على اتهام سابق ، وأن الترشيح المأخوذ عليه لم يكن من عمله بمفرده ، بل قرره لجنة لم يؤخذ أحد من أعضائها سواه ، فضلا عن كان ترشيحه احتياطيا لا اضليا ، وأبتدائيا لا نهائيا ، وخاصة بواحد من عشرة من أن لا عيب أن تكون له نزعة دينية ، أما باقى المرشحين العشرة فقد رقى



على درجات بالميزانية يقضى بأن يجرى تصحيح درجة وأجر كل عامل طبقا لنتيجة امتحانه ولاحكام كادر عمال القنال ، بصرف النظر عما استولوا عليه من أجور ، على ألا تصرف لهم الاجور الخاصة بمهنتهم الا اذا كانوا يزاولونها فعلا . كما ينص - بالنسبة للعمال الفنيين - على أن يعين كل منهم في الدرجة الخالية بالميزانية والمخصصة للمهنة التي أدى امتحانها، ويمنح أول مربوط تلك الدرجة وفقا للاحكام العامة لكادر العمال ، وذلك بدون أثر رجعي . ويقضى هذا القرار كذلك بأنه لا يترتب على تنفيذه تحصيل أو صرف أية فروق عن الماضي . ومفاد ذلك أن يصحح وضع كل عامل فني طبقا لنتيجة امتحانه ، ويمنح الدرجة والاجر حسبما تسفر عنه تلك النتيجة . ويعين في الدرجة المخصصة للمهنة التي أدى امتحانها ، بشرط وجود درجة خالية بالميزانية ، ويمنح أول مربوط تلك الدرجة ، بصرف النظر عما كان يستولى عليه من أجور من قبل ، على ألا تصرف أية فروق عن الماضي ، ولا يصرف الاجر الخاص بالمهنة الا لمن يزاولها فعلا .

القضية رقم ٩٠٨ سنة ٣ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة السيد على السيد رئيس مجلس الدولة والسيد ابراهيم الديواني ، والامام الامام الخريبي وعضو الدين حسن ، وعبد المنعم سالم مشهور المستشارين .

٣٢٩

١٤ مارس سنة ١٩٥٩

١ - قواعد الانصاف - نصها على رفع الماهيات والاجور التي تقل عن ثلاثة جنيهات شهريا الى هذا القدر - عدم تطبيق هذا الحكم على معلمى القرآن الكريم - مرد ذلك الى عدم انشاء الاعتماد المالي اللازم لهذا الغرض .

ب - معادلات دراسية - البند ٢٥ من الجدول المرافق للقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ - نصه على منح معلمى القرآن الكريم بالمدارس الالتزامية مكافأة مقدارها ثلاثة جنيهات شهريا لمن تقل مكافأته عن هذا القدر - عدم تعيين هؤلاء على وظيفة دائمة داخل الهيئة أو على اعتمادات مقسمة الى درجات وعدم حصولهم على مؤهلات دراسية لا يمنع من تطبيق هذا النص - أساس ذلك .

ج - معادلات دراسية - تطبيق قانون المعادلات الدراسية على معلمى القرآن الكريم - ذلك يقتضى صرف الفروق المالية من تاريخ نفاذ القانون وخضم الزيادة المترتبة على تنفيذ القانون المذكور من اعادة القلاء المقررة - أساس ذلك .

كما أن رقابة هذا القضاء لاتعنى أن يستأنف النظر بالموازنة والترجيح فيما يقوم لدى الادارة من دلائل وبيانات وقرائن أحوال هي حرة في تقديرها اذا توافر في ضميرها الاقتناع بها أو تطرق الشك فيها الى وجدانها ، واذا كانت تقارير المدعى السرية على مدى العهود وملف خدمته شاهدة جميعها على كفايته في عمله ونشاطه وأمانته واستقامته ونزاهته واعتزازه بكرامته وكرامة وظيفته وحسن خلقه وطيب سمعته في مختلف المناصب التي تولاه ، فان هذه ليست هي الوعاء الوحيد الذي تستمد منه استناد دحض مشروعية القرار المطعون فيه أو دفع قرينة ضحته وقيامه على سببه المبرر له ، مادام المدعى لم يقدم الدليل الايجابي على صدور القرار المذكور مشحوبا بعيب الانحراف بالسلطة أو اساءة استعمالها أو عدم الاختصاص أو مخالفة القانون أو عيب في الشكل . ومتى انتفى الدليل على قيام أى عيب من هذه العيوب فان القرار يكون حصينا من الالغاء ، ولا تترتب عليه تبعات لذلك ، طبقا لما سلفه بيانه ، مسئولية الادارة بالتعويض عنه ؛ ومن ثم فان الحكم المطعون فيه يكون قد اصاب الحق في قضائه ، ويكون طعن السيد رئيس هيئة مفوضى الدولة قد قام على غير أساس سليم من القانون ، متعينا رفضه .

(القضية رقم ٦٨٢ سنة ٣ ق بالهيئة السابقة)

٣٢٨

٧ مارس سنة ١٩٥٩

عمال الجيش البريطاني - قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ - نصه على تصحيح درجة وأجر كل عامل طبقا لنتيجة امتحانه - المناط في استحقاق العامل الاجر الخاص بمهنته طبقا لاحكام هذا القرار - هو مزاولته المهنة فعلا ووجود درجة في الميزانية مخصصة للمهنة التي أدى امتحانها وتعيينه في تلك الدرجة بخلاف أى من هذه الشروط يجعل العامل غير مستحق للاجر الخاص بالمهنة .

### المبدأ القانوني

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ بشأن تعيين عمال القنال

## المبادئ القانونية

١ - ان النص الوارد بقواعد الانصاف الصادر بها قرار مجلس الوزراء في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ والذي يقضى برفع الماهيات والاجور التي تقل عن ثلاثة جنيهاً في الشهر الى هذا القدر لا يمكن تطبيقه على معلمى القرآن الكريم ، اذ ان الثابت - من مذكرة ادارة الميزانية المؤرخة ٢٣ من مارس سنة ١٩٤٧ والتي وافق عليها الوزير في اليوم ذاته ، ومن ميزانية الوزارة عن السنة المالية ١٩٤٦/١٩٤٧ ، ومن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢ من يناير سنة ١٩٥٥ - ان مجالس المديرية لم تدرج في ميزانيتها اى اعتماد لرفع مكافآت معلمى القرآن الكريم عادة نفاذ قواعد الانصاف . وقد اصدر وزير المعارف قراراً في ٢٣ من يولية سنة ١٩٤٧ برفع اعتماد مكافآت معلمى القرآن الكريم من ٣٤٣٠ جنيهاً الى عشرة آلاف جنيه في مشروع ميزانية الوزارة عن السنة المالية ١٩٤٦/١٩٤٧ ، وقد اعترض ديوان المحاسبة على رفع هذه المكافآت ، وأشار بضرورة الحصول على الترخيص المالى اللازم . وعند بحث تكاليف تعديل قيم بعض المؤهلات الدراسية وافق مجلس الوزراء في ٢ من ديسمبر سنة ١٩٥١ على رفع المكافآت من تاريخ صدور القانون الخاص بفتح الاعتماد . وقد تقدمت وزارة المالية لمجلس الوزراء بمذكرة اوضحت فيها ان صرف المكافاة لهؤلاء المعلمين ابتداء من السنة المالية ١٩٥٢/١٩٥٣ صحيح ، اذ انه يستند الى قرار مجلس الوزراء المشار اليه . اما ما صرف ابتداء من السنة المالية ١٩٤٦/١٩٤٧ ، لغاية السنة المالية ١٩٥١/١٩٥٢ فقد كان ينبغى الرجوع الى مجلس الوزراء للحصول على موافقته فى رفع هذه المكافاة . ولما كانت هذه المكافآت قد رفعت فعلاً وصرفت لهؤلاء المعلمين فترى وزارة المالية اقرار ماتم صرفه . وقد وافق مجلس الوزراء على هذا الراى في ١٢ من يناير سنة ١٩٥٥ . ويخلص من هذا الاستطراء ان قواعد الانصاف لا يمكن تطبيقها

على حالات محفظى القرآن الكريم ، اذ لم ينشأ الاعتماد المالى اللازم لهذا الغرض فى الميزانية . وغنى عن البيان انه اذا كان القرار الادارى من شأنه ان يرتب اعباء مالية على الخزانة العامة وجب لكى يصبح جائزاً وممكننا قانوناً ان يعتمد المال اللازم لمواجهة تلك الاعباء من الجهة المختصة بحسب الاوضاع الدستورية .

٢ - ان البند ٢٥ من الجدول المرافق للقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية صريح فى منح معلمى القرآن الكريم بالمدارس الالتزامية ثلاثة جنيهاً شهرياً مكافاة ، لمن تقل مكافآته عن هذا القدر ، فلا جدوى اذن من التحدى بان القانون المذكور مفسراً بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ - لا ينطبق الا على الموظفين المعيّنين على وظائف دائمة داخل الهيئة او على اعتمادات مقسمة الى درجات ، دون الموظفين المعيّنين على وظائف مؤقتة او المستخدمين الخارجين عن الهيئة او عمال اليومية ، وان معلمى القرآن الكريم ليسوا من الموظفين المعيّنين على وظائف دائمة داخل الهيئة او على اعتمادات مقسمة الى درجات ، فضلاً عن انهم لا يحملون مؤهلاً ، ولا يتناولون ماهية شهرية بل مجرد مكافاة - لا جدوى من ذلك ، مادام نص القانون صريحاً فى منحهم تلك المكافاة الشهرية . وقد ورد باسمهم فى الجدول تحت خانة « اسم المدرسة او المعهد او الشهادة » ، كما ورد تقديرين للمكافاة لهم تحت خانة « تقدير الشهادة او المؤهل » . ولا اجتهاد فى مقام النص الصريح ، اذ اعتبر الشارع حفظ القرآن الكريم وتعليمه فى ذاته تاهيلاً خاصاً يستحق تقدير تلك المكافاة باعتبارها مقابل العمل بصرف النظر عن التسميات من الناحية الفنية البحتة .

٣ - مادامت حالة المدعى ينطبق عليها قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ ، فانه يسرى فى حقه نص المادة الثالثة منه التى تقضى بعدم صرف الفروق المالية الا من تاريخ نفاذه وعن المدة التالية له فقط ، كما يسرى فى حقه كذلك نص المادة الخامسة التى



تضمنته المذكرة رقم ٢٨ المرفوعة من مدير عام مصلحة السمك الحديدية الى مجلس ادارة المصلحة في ٩ من سبتمبر سنة ١٩٤٢ والتي اقرها هذا الاخير في ٢٧ منه في شأن « تعيين سائقي ووقادي الواحورات وبعض عمال الحركة عندما تتضح علم لياقتهم الطبية لوظائفهم في وظائف أخرى أخف عملا بماهياتهم الاصلية » ، وذلك بنقل من يرسل في الكشف الطبي بسبب ضعف الابصار والصدور والقلب الى الوظيفة الخالية التي يمكن اسنادها اليه ، على أن يمنح ماهيته الاصلية ولو زادت عن أقصى مربوط الدرجة المخصصة للوظيفة التي عين فيها ، على أن تكون الماهية بصفة شخصية له تسوي بهجرد وجود وظيفة خالية تتناسب درجتها مع ماهيته ؛ وعلى ذلك يتعين صرف المرتب الاصل للمطعون عليه بعد أن توافرت فيه الشروط المطلوبة واعيد للخدمة قبل صدور قرار مجلس الوزراء سالف الذكر .

( القضية رقم ٥٩ سنة ٣ ق بالهيئة السابقة ) .

٣٣٢

٢١ مارس سنة ١٩٥٩

١ - مدة خدمة سابقة - القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدد العمل السابقة في تقدير الدرجة والمرتب وأقدمية الدرجة - سريان أحكامه على جميع الموظفين الموجودين في الخدمة وقت صدوره ايا كان تاريخ التحاقهم بالخدمة - لا يخل بذلك النص في المادة الثامنة منه على العمل به من تاريخ تنفيذ القانون رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٦ - حجة ذلك .

ب - مدة خدمة سابقة - النص في المادة الثالثة من القرار رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ على سقوط حق الموظف في طلب ضم مدد العمل السابقة اذا لم يتقدم بطلب لضمها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نشره - رفع الموظف قبل صدور هذا القرار دعوى للمطالبة بضم مدد الخدمة السابقة وتصميمه على طلباته بعد صدور القرار المذكور بعد أن توافرت فيه شروط تطبيقه - ذلك يعني عن تقديم طلب الضم .

### المبادئ القانونية

١ - في ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٨ صدر القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدد العمل السابقة في تقدير الدرجة والمرتب وأقدمية الدرجة ، ناصا في

تقضى بخمسم الزيادة المترتبة على تنفيذ القانون المذكور من اعادة الغلاء المقررة ، وذلك بالنسبة لكل موظف يستفيد من أحكامه ، ذلك أن القانون المذكور يعتبر وحدة متكاملة في تطبيقه بالنسبة لكل من تسرى عليه أحكامه .

( القضية رقم ٥٠٤ سنة ٤ ق بالهيئة السابقة )

٣٣٠

٢١ مارس سنة ١٩٥٩

عمال الجيش البريطاني - المناط في استحقاق الاجور التي قدرت بكادر عمال القنال للكتبة والمخزنجية ، أن يكون العادل قد عمل كاتبا ومخزنجيا بالجيش البريطاني قبل تعيينه في إحدى هذه الوظائف بالحكومة .

### المبدأ القانوني

ان الاجور التي قدرت بكادر عمال القنال للكتبة والمخزنجية انما هي خاصة بمن كان يعمل من هؤلاء العمال كاتبا أو مخزنجيا بالجيش البريطاني قبل تركه الخدمة ثم عين في إحدى هذه الوظائف بالحكومة بعد ذلك ، ومن ثم فلا ينصرف هذا الحكم الى من لم يكن كاتبا أو مخزنجيا بالجيش البريطاني ، ولو كان قد الحق بعد ذلك بالحكومة بإحدى هذه الوظائف ، اذ لا يستحق في هذه الحالة سموى الاجر المقرر للوظيفة التي عين عليها ، دون الاجر المقرر في كادر عمال القنال للكتبة والمخزنجية .

( القضية رقم ١٨ سنة ٣ ق بالهيئة السابقة )

٣٣١

٢١ مارس سنة ١٩٥٩

سمك حديدية - قرار مجلس الوزراء في ١٣/١/١٩٤٣ بشأن تعيين بعض من تثبت عدم لياقتهم الطبية في وظائف أخف عملا بماهياتهم الاصلية - سريان أحكامه على من فصل لعدم اللياقة الصحية واعيد للخدمة قبل صدوره .

### المبدأ القانوني

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٣ من يناير سنة ١٩٤٣ على الطلب الذي



مادته الثانية (١) على أن « مدد العمل السابقة في الحكومة أو في الاشخاص الادارية العامة ذات الميزانيات الملحقة أو المستقلة تحسب كاملة سواء أكانت متصلة أم منفصلة متى كانت قد قضيت في درجة معادلة للدرجة التي يعاد تعيين الموظف فيها وفي نفس الكادر » . وهذا القرار يفيد منه جميع الموظفين الموجودين في الخدمة وقت صدوره أيا كان تاريخ التحاقهم بالخدمة ، متى توافرت فيهم الشروط اللازمة لتطبيقه ، ذلك أن هذه المحكمة سبق أن استقرت في أحكامها على أن علاقة الموظف بالحكومة هي علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح ، فمركز الموظف من هذه الناحية مركز قانوني عام يجوز تغييره في أي وقت ، وليس له أن يتمسك بأن له حقا مكتسبا في أن يعامل بمقتضى النظام القديم الذي عين في ظل أحكامه ، فيسرى عليه التنظيم الجديد بآثر حال من تاريخ العمل به ، ولكنه لا يسرى بآثر رجعي بما من شأنه اهدار المراكز القانونية الذاتية التي تكون قد تحققت من قبل لصالح الموظف إلا بنص خاص في قانون ، وليس في أداة أدنى منه . ومن جهة أخرى إذا تضمن التنظيم الجديد مزايا جديدة فإن الموظفين الموجودين في الخدمة وقت صدوره يفيدون منها ، إلا إذا كان واضحا منه أنه قصد عدم افادتهم منها ؛ وبهذه المثابة يسري القرار رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ على الموظفين الذين كانوا في الخدمة وقت صدوره أيا كان تاريخ التحاقهم بالخدمة . ولا يقدح في ذلك ما ورد في المادة الثامنة منه من أنه يعمل به من تاريخ تنفيذ القانون رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٥٦ ، لأن الشبهة التي قد تثيرها هذه العبارة حول تحديد النطاق الزمني لسريان هذا القرار تنجلي بتقصي الأعمال التحضيرية له ، ذلك أن نص المادة الثامنة كان في الاصل يجري على النحو الآتي « على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القرار ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية » . ولكن السيد وكيل وزارة التربية والتعليم المساعد للشئون المالية والادارية طلب تعديل هذا النص بمذكرة جاء فيها « أن المادة السابعة نصت على إلغاء قرار مجلس الوزراء الصادر في

١٧/١٢/١٩٥٢ الذي كان ساريا به لغاية ١٩٥٦/١١/٢ ، تاريخ صدور القانون رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٥٦ ، ولما كان بعض الموظفين الذين عينوا في الخدمة اعتبارا من ١٩٥٦/١١/٢ لهم مدد خدمة سابقة لم يتسن حسابها حين صدور هذا القرار الجديد ، فيقتضى الأمر أن ينص فيه على أن يقتصر تطبيقه على المعينين بعد ١٩٥٦/١١/٢ مع عدم صرف فرق الا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية » ، فعدلت المادة الثامنة من القرار بالعبارة التي صدرت بها بناء على هذه المذكرة . ولكن هذا التعديل قد حصل بفهم أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ انتهى العمل به في ٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ ، تاريخ صدور القانون رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٥٦ ، وهو فهم خاطيء ، لأن هذا القرار لم ينته العمل به في هذا التاريخ ، وغاية الأمر أن هذا القانون إنما صدر بتعديل المادة ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في خصوص معين فقط ، بأن عدل عبارتها بحيث تشمل مدد الخدمة السابقة مدد العمل في الحكومة أو الهيئات أو في المؤسسات أو الاعمال الحرة ، وكان النص الاصلى أضيق في الظاهر عن هذا النطاق ، ولكن لم يمس القانون أحكام قرار مجلس الوزراء المشار اليه ولا مجاله الزمني في التطبيق ، فتكون الشبهة التي ثارت من عبارة المادة الثامنة من القرار رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ - في ضوء ما تقدم كله - هي شبهة داحضة أثارها ذلك الفهم الخاطئ من وكيل وزارة التربية والتعليم ، فأقحمت تلك العبارة على أساس هذا الفهم ، دون أن يكون القصد منها موضوعا المساس بأحكام قرار مجلس الوزراء المشار اليه ، أو بتحديد مجال زمني ينتهي فيه مفعوله ، بل يتعين في هذا الشأن اتباع الاصول العامة في تطبيق القواعد التنظيمية العامة في علاقة الحكومة بموظفيها من حيث الزمان ، وهي تؤدي الى افادة الموظفين الموجودين في الخدمة من مزايا القرار رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ جميعها سلف ايضاحه ، وحتى لا يكون الموظف القديم في وضع أدنى من موظف جديد ، متى تماثلت

استعمال السلطة ، وبدون حاجة الى اثبات هذا العيب ، ولكن يجب التنبيه الى أنه ليس معنى ذلك أن النقل يصح دائما اذا كانت الترقية بالاختيار ، بل يجوز ابطاله في هذه الحالة كذلك اذا صدر بباعث من اساءة استعمال السلطة ، ولكن على من يدعى هذا العيب اثباته . فاذا كان الثابت أن ظروف الحال وملابساته تقطع في أن نقل المدعى مديرا لمجلة الازهر كان مشوبا بسوء استعمال السلطة ، اذ انحرف عن الغاية الطبيعية التي تفيهاها القانون من النقل الى غاية اخرى تنكب بها الجادة ، وذلك بقصد ابعاده من سلك المعاهد وحرمانه من هزاياه والترقي في درجاته الى مكان ينقل عليه في هذا كله ، بل كان هذا النقل تحايلا للهرب من مقتضى القضاء الذي أنصفه ، اذ كان قد حصل على حكم من محكمة القضاء الاداري يقضى بالغاء القرار الصادر عن مشيخة الجامع الازهر في ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ بنده للتفتيش بالادارة العامة ، بعد اذ ثبت للقضاء أن السبب الذي قام عليه لم يكن صحيحا ، ومقتضى تنفيذه - لو كانت الأمور تسير سيرا طبيعيا - هو اعادة المدعى الى وضعه الاصل في سلك المعاهد ، ولكن قرار المشيخة الصادر في ١٨ من مارس سنة ١٩٥٤ بتعيين المدعى مديرا للمجلة اعتبارا من ٣١ مارس سنة ١٩٥٤ ، واصدار المشيخة في ذات اليوم . أي في ١٨ من مارس سنة ١٩٥٤ ، قرارا بنده المدعى مفتشا بادارة التفتيش ، وعدم تبليغ المدعى بقرار تعيينه مديرا للمجلة الا في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ ، بعد أن تمت الترقية المطعون فيها ، ان هو الا اصرار من مشيخة الازهر على ابقاء المدعى في الوظيفة التي قرر حكم الالغاء الصادر من محكمة القضاء الاداري آنف الذكر انتشاله منها ، وتهدف المشيخة بذلك الى التحلل من تنفيذ مقتضى حكم القضاء الاداري ، وابقاء الوضع بالنسبة الى المدعى على ما كان قد انحدر اليه بالقرار الاول - اذا كان الثابت هو ما تقدم - فان ذلك قاطع في الدلالة على أن موقف المشيخة من المدعى ينضج باساءة استعمال السلطة ، فيعتبر نقله - والحالة هذه

المراكز القانونية تماما ، كما هو الحال في خصوصية النزاع .

٢ - لئن كان القرار رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ يشترط في مادته الثالثة أن يتقدم الموظف بطلب ضم مدد العمل السابقة مع تدعيم طلبه بكافة المستندات في ميعاد لايجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ نشر هذا القرار ، والا سقط حقه في حساب هذه المدة ، الا أنه لما كانت طلبات المدعى في هذه الدعوى تنطبق تماما على الحالة المنصوص عليها في المادة الثانية (١) ، وكان تصميم المدعى على هذه الطلبات في دعواه بعد صدور القرار المذكور أبلغ في معنى طلب الضم المقدم في الميعاد المشار اليه ، فهو يغني عنه ، ويكون له الحق في الافادة من أحكام القرار المذكور بعد اذ توافرت سائر شروطه في حقه .

( القضية رقم ٧٧٥ سنة ٣٣ بالهيئة السابقة ) .

٣٣٣

٢١ مارس سنة ١٩٥٩

١ - نقل - نقل الموظف الذي يتم دون طلبه ويفوت عليه دوره في الترقية بالاقضية - باطل ولو لم يكن مشوبا باساءة استعمال السلطة - النقل الذي يفوت على الموظف ترقيته بالاختيار - جواز ابطاله اذا انطوى على اساءة استعمال السلطة - مثال .

ب - ترقيته بالاختيار . مناط ترخص الادارة فيها أن يكون تقديرها غير مشوب بسوء استعمال السلطة وان يستمد من عناصر صحيحة - مخالفة ذلك يستتبع بطلان الترقية واجراء المفاضلة بين المرشحين - الأسس التي تجرى على مقتضاها هذه المفاضلة .

### المبادئ القانونية

١ - لئن كان يجوز للادارة - طبقا للمادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة - نقل الموظف من ادارة الى أخرى ومن مصلحة او وزارة الى مصلحة او وزارة أخرى ، الا ان شرط ذلك الا يفوت النقل على الموظف دوره في الترقية بالاقدمية ، ما لم يكن النقل بناء على طلبه ، ومفاد ذلك أن النقل في تلك الحالة يكون باطلا لمخالفته القانون ، حتى ولو لم يكن مشوبا باساءة



العلم يفترض من واقعة نشرها في الجريدة الرسمية أو بعد فوات ميعاد محدد من هذا النشر . والعلم - والحالة هذه - لا يفترض الا بعد تمام واقعة معينة ، فلا يبدأ المجال الزمني الحقيقي لتطبيق القانون الجديد الا بعد اليوم المعين لتمام هذا النشر ، لان هذا اليوم هو فاصل زمني يمتد اربعا وعشرين ساعة ، وقد يتم النشر في أى وقت فيه ، وقد يتراخى هذا الوقت لآخره ، فكيف يفترض علم الناس بالقانون الجديد من أوله ؟ ولذا كان الاصل المسلم في حساب المواعيد كافة أنه اذا كان الميعاد لا يبدأ قانونا الا بحدوث أمر معين هو الذي يعتبره القانون مجريا للميعاد فلا يحسب منه اليوم المعتبر في نظر القانون مجريا لهذا الميعاد ، وانما يحسب اليوم الأخير ، وقد ردد قانون المرافعات هذا الاصل الطبيعي في المادة ٢٠ منه في خصوص حساب المواعيد الخاصة بهذا القانون . وتطبيقا لهذا الاصل الطبيعي ذاته في شأن تحديد المجال الزمني لكل من القانون القديم والقانون الجديد ، فما دام المجال الزمني للقانون الجديد لا يبدأ الا بعد تمام الأمر المعين الذي يعتبره الدستور هو المجري لهذا المجال ، وهذا الأمر هو تمام النشر في الجريدة الرسمية ، وهذا النشر قد يتراخى لآخر اليوم كما تقسم ، فان هذا اليوم لا يدخل في المجال الزمني للقانون الجديد ، بل يبدأ هذا المجال من أول اليوم التالي ، وكان لا محيص من اعتبار يوم النشر ذاته داخلا في المجال الزمني لنفاذ القانون القديم .

( القضية رقم ١٢٥ سنة ٤ ق بالهيئة السابقة ) .

٣٣٥

٢١ مارس سنة ١٩٥٩

اجازة . الاجازات التي يجوز منحها للمستخدمين الخارجين عن الهيئة - جواز ضم مدد الاجازات الاعتيادية بعضها الى بعض للانتفاع بهذا الضم في حالة المرض ، بشرط ان تكون الاجازة مستحقة فعلا لا يشترط لهذا الضم ان يكون المستخدم قد مضى عليه في الخدمة ثلاث سنوات كاملة - للمستخدم الافادة من وفر الاجازات الاعتيادية بما لا يجوز تسعين يوما كل ثلاث سنوات وان يفيد بالنسبة لا هو دون ذلك بقدره ونسبته .

- باطلا . وكأنه لم يكن ، ويظل المدعى معتبرا قانونا وكأنه في سلك المعاهدة ، وله أن يفيد من مزايده ، بما في ذلك اتاحة الفرصة له في الترقى الى الدرجات الاعلى ، وعلى هذا الاساس كان من حقه أن يكون من المرشحين للترقية الى الدرجة الاولى في القرار المطعون فيه .

٢ - لئن كان الاصل أن الترقية بالاختيار من الملاحظات التي تترخص فيها الادارة ، الا أن مناط ذلك أن يكون تقديرها غير مشوب بسوء استعمال السلطة ، وأن تكون قد استمدت اختيارها من عناصر صحيحة مؤدية الى صحة النتيجة التي انتهت اليها ، فاذا لم يقع الامر على هذا الوجه فسد الاختيار وفسد القرار الذي اتخذ على اساسه ، فتجربى المفاضلة بين المرشحين على اساس الصلاحية في العمل والكفاية فيه وحسن الدراية بمقتضياته والقدرة على الاضطلاع بمسؤولياته والنهوض باعبائه ، مع سبر المواهب الذاتية والاستعدادات الشخصية للموظف ، كذكائه وخصيلته العلمية وقدرته على الابتكار ومواجهة الامور وحل المشكلات ، ويضاف الى ذلك في الازهر الشريف على وجه الخصوص ما يتمتع به رجل الدين من صفات التقوى والورع والاستقامة وحسن الخلق والزهد والغيرة على الدين وخلو ماضيه مما يشين سمعته أو يتنافى مع كرامة الدين .

( القضية رقم ٩٧ سنة ٤ ق بالهيئة السابقة ) .

٣٣٤

٢١ مارس سنة ١٩٥٩

قانون . الاصل أن يكون نفاذه من تاريخ العلم به . افتراض هذا العلم من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية او بعد فوات ميعاد محدد من هذا النشر - علم حساب اليوم المعتبر في نظر القانون مجريا للميعاد وحساب اليوم الأخير . دخول يوم النشر في المجال الزمني لنفاذ القانون القديم - اساس ذلك .

المبدأ القانوني

ان الاصل الدستوري هو أن القوانين لا يعمل بها الا من تاريخ العلم بها ، وأن هذا



## المبدأ القانوني

ان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة نظم الاحكام الخاصة بالمستخدمين الخارجين عن الهيئة في الباب الثاني منه ، وقسم هذا الباب الى ستة فصول اورد في الفصل الرابع منها بيان احكام الاجازات ، فنص في المادة ١٢٦ على ان « تنقسم الاجازات التي يجوز منحها الى المستخدمين الخارجين عن الهيئة الى ثلاثة أنواع : (١) اجازة اعتيادية بمرتب كامل لمدة لا تتجاوز ثلاثة أسابيع في السنة ، ويجوز ولا يجوز ضم مدة هذه الاجازة من سنة الى أخرى . (٢) اجازة مرضية بمرتب كامل لمدة لا تتجاوز ثلاثة أسابيع في السنة ، ويجوز مدتها لمدة لا تتجاوز ثلاثة أسابيع بنصف مرتب ثم لمدة أخرى لا تتجاوز ثلاثة أسابيع بربع مرتب . ويجوز بقرار من وكيل الوزارة منح المستخدم اجازة بدون مرتب لمدة ستة أشهر أخرى اذا كان المستخدم مصابا بمرض يحتاج البرء منه الى علاج طويل . ويرجع في تحديد أنواع الأمراض التي من هذا النوع الى القومسيون الطبي العام . (٣) اجازة مرضية بمرتب كامل للاصابة بسبب العمل للمدة التي تقررها الهيئة الطبية المختصة بحيث لا تزيد على ستة أشهر . ووكيل الوزارة المختص ان يرخص في مدتها لمدة لا تتجاوز ستة أشهر أخرى . » كما تنص المادة ١٢٧ على أنه « استثناء من حكم الحالة (١) من المادة السابقة يجوز للمستخدم الخارج عن الهيئة الانتفاع في حالة المرض بما يكون له من وفر من الاجازات الاعتيادية بحد أقصى قدره تسعون يوما كل ثلاث سنوات » . ومفاد ذلك ان للمستخدم الخارج عن الهيئة في حالة المرض ضم مدد الاجازات الاعتيادية بعضها الى بعض ، ولتستفيد متجه اجازته الاعتيادية بجانب ما يستحقه من اجازة مرضية ، بشرط ألا تزيد الاجازة الاعتيادية على تسعين يوما كل ثلاث سنوات . والضم لا يكون ولا يتأتى قبل أن تكون هذه الاجازة مستحقة فعلا ؛ يؤيد ذلك ما ورد في المادة ١٢٧ المشار اليها من عبارة

« ... بما يكون له من وفر » ، والاجازة لا تكون متوفرة الا اذا كان المستخدم قد استحقها فعلا ، ولا يمنحها الا بعد ما يكون قد أمضى في الخدمة المدة التي تجيز له الحصول على الاجازة ، فالضم غير جائز قبل توافر واستحقاق الاجازة الاعتيادية ، ولا يكون الا عن طريق الانتفاع بالرصيد المتوفر الكائن فعلا من الاجازات الاعتيادية . ويخلص من ذلك أنه لا مكان ضم مدد الاجازات الاعتيادية بعضها الى بعض للانتفاع بهذا الضم في حالة المرض يجب أن تكون الاجازة مستحقة فعلا ، ولا يشترط للانتفاع من هذا الضم أن يكون المستخدم قد مضى عليه في الخدمة ثلاث سنوات كاملة ، اذ ان هذا تخصيص بغير مخصص ، وقيد لم يتضمنه نص المادة ١٢٧ المشار اليها ، فللمستخدم أن يفيد بما يكون له من وفر من الاجازات الاعتيادية بما لا يجاوز الحد الأقصى الذي اوردته نص المادة ١٢٧ المشار اليه وقدره تسعون يوما كل ثلاث سنوات ، أما ما هو دون ذلك فله حق الافادة منه بقدره ونسبته .

( القضية رقم ١٩٣ سنة ٤ ق بالهيئة السابقة ) .

٣٣٦

٢١ مارس سنة ١٩٥٩

١ - اختصاص - ادارة النقل المشترك لمنطقة الاسكندرية . تعتبر مؤسسة عامة - اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري بنظر المنازعة المتعلقة بالطعن في القرار التأديبي الموقع على أحد موظفيها .

ب - محكمة تأديبية - اغفال ايراد قاعدة تنظيمية في شأن التحقيق والمحكمة التأديبية التي يتولاها مجلس الادارة بادارة النقل المشترك لمدينة الاسكندرية - لا يغفل بوجوب توافر الضمانات الجوهرية - استلزام هذه الضمانات من المبادئ المقررة في القوانين الخاصة بالاجراءات سواء في المحاكمات الجنائية أو التأديبية - سرد لبعض هذه الضمانات .

ج - ولاية تأديبية - التزام مجلس تأديب ادارة النقل المشترك لمنطقة الاسكندرية الموظف برء مبلغ من النقود - لا يدخل ذلك في نطاق اختصاصه - لا يغير من ذلك صدور القانون رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٥٦ .

## المبادئ القانونية

١ - ان ادارة النقل المشترك لمنطقة الاسكندرية - بحكم انشائها ، ومنحها

الشخصية المعنوية ، وقيامها على ادارة مرفق عام هو مرفق النقل بدائرة مدينة الاسكندرية وضواحيها واستقلاله ، وتشكيل مجلس ادارتها ، صفات رئيسه ونائبه وأعضائه ، والسلطات المخولة له ، واستقلال ميزانيتها عن ميزانية الدولة - تعتبر مؤسسة عامة ؛ بتوافر عناصر المؤسسات العامة ومقوماتها فيها ؛ ومن ثم فان موظفيها يعتبرون موظفين عموميين بحكم تبعيتهم لها ؛ بوصفها فرعا من سلطات الدولة ، وان كانوا موظفين غير حكوميين ومستقلين عن موظفي الدولة ، وتسرى عليهم تبعا لذلك الاحكام والانظمة المقررة بالنسبة لموظفي الادارة الحكومية فيما لم يرد بشأنه نص خاص في القوانين واللوائح الموضوعة لهم . وبهذه المثابة فان الاختصاص بنظر المنازعة المتعلقة بالطعن في قرار الجزاء التأديبي الموقع على المدعى من مجلس الادارة ينعقد لمجلس الدولة بهيئة قضاء اداري دون غيره ، وذلك بناء على نص البند ( رابعا ) من المادة الثامنة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة .

٢ - ان اسناد الاختصاص التأديبي في شأن كبار الموظفين الشاغلين للوظائف الرئيسية بادارة النقل المشترك لمنطقة الاسكندرية الى مجلس الادارة ، مع اغفال ايراد قاعدة تنظيمية لما يجب ان يراعى من اوضاع ويتبع من اجراءات في شأن التحقيق والمحاكمة التأديبية التي يتولاها هذا المجلس ، لايعنى ان سلطة المجلس في هذا الصدد مطلقة لاتخضع لقيود ولا تعرف لها حدا ، وان سير المحاكمة يجرى على غير اصول أو ضوابط ؛ اذ ان ثمت قدرا من الضمانات الجوهرية يجب ان يتوافر كحد أدنى في كل محاكمة تأديبية ، وهذا القدر تمليه العدالة المجردة وضمير الانصاف والاصول العامة في المحاكمات ، وان لم يرد عليه نص ، ويستلهم من المبادئ الاولى المقررة في القوانين الخاصة بالاجراءات ، سواء في المحاكمات الجنائية أو التأديبية ؛ ذلك ان القرار التأديبي هو في الواقع من الامر قضاء عقابي في خصوص الذنب الاداري ، ومن هذه الضمانات يمكن

المتهم من الدفاع عن نفسه ، وتحقيق دفاعه ، وحيدة الهيئة التي تتولى محاكمته ، وتسبب القرار الصادر بالجزاء التأديبي بما يكفل الاطمئنان الى صحة وثبوت الوقائع المستوجبة لهذا الجزاء والتي كونت منها السلطة التأديبية عقيدتها واقتناعها ، واستظهار الحقائق القانونية وأدلة الادانة بما يفيد توافر أركان الجريمة التأديبية وقيام القرار على سببه المبرر له ، ويتيح للقضاء اعمال رقابته على ذلك كله من حيث صحة تطبيق القانون على وقائع الاتهام ، ولا سيما اذا تعددت التهم المنسوبة الى الموظف واختلاف مركز كل منها من حيث ثبوتها أو مدى جسامتها أو استحقاقها للجزاء . ولا يغنى عن تسبب القرار وجود تحقيق سابق عليه ، والاقتصار على الاحالة العامة الى هذا التحقيق أو الإشارة الى حصول المدالة بين أعضاء مجلس التأديب في شأن التهم موضوع المحاكمة جملة . واذا كان الاصل في القرار الاداري عدم تسببه الا اذا نص القانون على وجوب هذا التسبب فان القرار التأديبي على النقيض من ذلك ، - وهو قرار ذو صبغة قضائية اذ يفصل في موضوع مما يختص به القضاء أصلا - يجب ان يكون مسببا . وقد رددت هذا الاصل العام المادة ٩١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ؛ اذ نصت على أن « تكون قرارات مجلس التأديب مسببة وتوقع من الرئيس والاعضاء الذين أصدروها » ، كما أكدته المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية بالنص على أنه « يجب ان يشتمل الحكم على الاسباب التي بني عليها . وكل حكم بالادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، وأن يشير الى نص القانون الذي حكم بهوجبه » .

٢ - ان الزام مجلس ادارة النقل المشترك لمنطقة الاسكندرية منعقد بهيئة مجلس تأديب للموظف برد مبلغ من النقود الى خزانة ادارة النقل المشترك يخرج عن حدود ولايته التأديبية الى الفصل في مسألة لا تدخل في نطاق اختصاصه كمجلس تأديب ، ايا كان

٢ - ان اسناد الاختصاص التأديبي في شأن كبار الموظفين الشاغلين للوظائف الرئيسية بادارة النقل المشترك لمنطقة الاسكندرية الى مجلس الادارة ، مع اغفال ايراد قاعدة تنظيمية لما يجب ان يراعى من اوضاع ويتبع من اجراءات في شأن التحقيق والمحاكمة التأديبية التي يتولاها هذا المجلس ، لايعنى ان سلطة المجلس في هذا الصدد مطلقة لاتخضع لقيود ولا تعرف لها حدا ، وان سير المحاكمة يجرى على غير اصول أو ضوابط ؛ اذ ان ثمت قدرا من الضمانات الجوهرية يجب ان يتوافر كحد أدنى في كل محاكمة تأديبية ، وهذا القدر تمليه العدالة المجردة وضمير الانصاف والاصول العامة في المحاكمات ، وان لم يرد عليه نص ، ويستلهم من المبادئ الاولى المقررة في القوانين الخاصة بالاجراءات ، سواء في المحاكمات الجنائية أو التأديبية ؛ ذلك ان القرار التأديبي هو في الواقع من الامر قضاء عقابي في خصوص الذنب الاداري ، ومن هذه الضمانات يمكن



الدرجة الخامسة من تاريخ حصولهم على درجة B. S. C. (٢) بالنسبة للحاصلين على شهاداتهم من أمريكا يمنحون الدرجة الخامسة من تاريخ حصولهم على درجة M. S. C. وظاهر من الأوراق أن وزارتي الزراعة والتربية والتعليم اكتفتا بعرض حالة موظفيهما الذين أوفدتهم الحكومة في بعثات للخارج ، دون موظفيهما الذين حصلوا على بكالوريوس الزراعة قبل سنة ١٩٣٩ ثم سافروا على نفقتهم الخاصة وحصلوا على شهاداتهم الممتازة بعد سنة ١٩٣٩ ثم التحقوا بخدمة الحكومة بعد ذلك ، وإذا كان المناطفي تطبيق قرار مجلس الوزراء سالف الذكر هو الحصول على مؤهلات معينة من الخارج ، فليس ما يمنع من تطبيق أحكام قرار مجلس الوزراء على من توافرت في حقه شروطه .

( القضية رقم ٢٥٤ سنة ٤ ق بالهيئة السابقة ) .

٣٣٨

٢١ مارس سنة ١٩٥٩

مدة خدمة سابقة - نادي المحلة الكبرى الرياضي ونادي طنطا الرياضي - لا يعتبران من الهيئات المنصوص عليها في قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١/٥/١٩٤٧ - المدة التي تقضى في أي منهما لا تضاف إلى مدة الخدمة بالتطبيق لهذا القرار - أساس ذلك .

#### المبدأ القانوني

إن نادي المحلة الكبرى الرياضي ونادي طنطا الرياضي هيئتان مستقلتان عن كل من مجلس بلدي المحلة الكبرى ومجلس بلدي طنطا ، ويتمتع كل من الناديين بذاتية مستقلة ، ويهدف نشاط كل منهما إلى بث الروح الرياضية والاجتماعية ونشر التربية الرياضية والقومية وشغل أوقات الفراغ وتهيئة وسائلها وتسهيل سبلها بكافة الوسائل الممكنة بما يتفق وخلق المواطن الصالح والنهوض بمستواه رياضيا واجتماعيا ، ويتقاضى موظفو كل ناد مرتباتهم من ميزانية خاصة مستقلة لا صلة لها بميزانية المجلس البلدي ؛ وبهذه المثابة يرفع النادي مصالح خاصة معينة ، ولا يتوافق له من المقومات والخصائص ما

يبلغ ثبوت مستحقات الإدارة التي قضى بردها . ولا يغير من هذا صدور القانون رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٥٦ بتعديل الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ في شأن عدم جواز توقيع الحجز على مرتبات الموظفين والمستخدمين أو معاشاتهم أو مكافآتهم أو حوائثها إلا في أحوال خاصة ، لخروج إدارة النقل المشترك من عداد الهيئات التي أوردت المادة الأولى من القانون المشار إليه بيانها على سبيل الحصر ، وهي « الحكومة والمصالح العامة ومجالس المديريات والمجالس البلدية والقروية » والتي حولتها حق خصم مثل هذه المطلوبات من الموظف أو المستخدم في حدود الربع دون اتخاذ إجراءات قضائية من جانبها .

( القضية رقم ٢٥٧ سنة ٤ ق بالهيئة السابقة ) .

٣٣٧

٢١ مارس سنة ١٩٥٩

موظف - تعيين - قرار مجلس الوزراء الصادر في ٥ من مايو سنة ١٩٤٦ - تعيين حملة المؤهلات الدراسية الأجنبية العالية المنصوص عليها في الدرجة الخامسة ابتداء - شروطه - المادة الموظف الذين تتوافر فيهم هذه الشروط من القرار بلا تفرقة بين من سافر منهم في بعثة حكومية وبين من سافر على نفقته الخاصة .

#### المبدأ القانوني

لئن كانت مذكرة اللجنة المالية التي تقدمت بها إلى مجلس الوزراء والتي صدر على أساسها قرار المجلس في ٥ من مايو سنة ١٩٤٦ قد تضمنت ما طلبت وزارتا الزراعة والتربية والتعليم عرضه على مجلس الوزراء خاصة بمعاملة موظفيها الذين حصلوا على بكالوريوس الزراعة قبل سنة ١٩٣٩ ثم أوفدوا في بعثات للخارج وحصلوا على شهاداتهم الممتازة بعد صدور كادر سنة ١٩٣٩ إلا أنها لم تقصد إلى تقرير حكم خاص بهؤلاء الموظفين بذواتهم يسرى عليهم وحدهم دون غيرهم ، وإنما عاجت حالتهم على أساس مبدأ عام أو قاعدة عامة هي أنه : (١) بالنسبة للحاصلين على شهاداتهم من إنجلترا ، يمنحون



الضباط المختلفة - الدعاوى الخاصة بالتعويض عن قرارات الفصل بغير الطريق التأديبي الصادرة بمقتضى احكام المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ - عدم اختصاص اللجنة العليا بنظرها - اختصاص القضاء الادارى بنظرها .  
المبدأ القانونى

لئن كانت المادة الاولى من القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ فى شأن التنظيم من قرارات لجان الضباط بالقوات المسلحة تنص على اختصاص اللجنة العليا لضباط القوات المسلحة دون غيرها بالنظر فى المنازعات الادارية ، مما قد يفهم منه شمول اختصاصها لكافة القضية الادارية ، الا أن المادتين ٥ و ٦ من هذا القانون قد حددتا الاختصاص على نحو لا لبس فيه ولا ابهام ، وهو أن اختصاص اللجنة المذكورة معقود بالتنظيم من قرارات لجان الضباط المختلفة ، ومقصود على تأييد القرار المطعون فيه أو إلغائه أو تخفيفه أو استبداله أو وقف تنفيذه وأنه لا يترتب على قرارات هذه اللجنة أى حق فى المطالبة بتعويضات مالية ؛ ومن ثم فلا ينصرف هذا الاختصاص بداهة الى الدعاوى المرفوعة بالمطالبة بالتعويض عن قرار صادر بالفصل بغير الطريق التأديبي . سبق صلبوره من مجلس الوزراء بعد موافقة لجنة مشكلة بقراء من القائد العام للقوات المسلحة بمقتضى احكام المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ بشأن فصل الموظفين بغير الطريق التأديبي . وعلى هدى ماتقدم فان دعوى المطالبة بالتعويض عن القرار الصادر من مجلس الوزراء فى ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ بأحالة المدعى الى المعاش بمقتضى احكام المرسوم بقانون سالف الذكر تبقى فى اختصاص القضاء الادارى ؛ اذ أن اختصاص اللجنة العليا لضباط القوات المسلحة مقصور على الطعن فى قرارات لجان الضباط المختلفة دون ما يصدره مجلس الوزراء من قرارات بعد موافقة لجنة مشكلة تشكيلا خاصا بأمر من القائد العام للقوات المسلحة ، أعمالا لاحكام قانون استثنائى صدر وانتهى تطبيقه قبل صدور القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه .

( القضية رقم ٨١١ سنة ٤ ق بالهيئة السابقة ) .

يجعله فرعا من المجلس البلدى . ولا يغير من طبيعة النادى هذه انه يخضع فى ادارته للتعليمات والنظم التى تانت تضعها المجالس البلدية ، أو أن كل بلدية كانت ترصد فى ميزانيتها الخاصة اعتمادات لاعانة هذه الاندية للانفاق منها على شئونها بالاضافة الى العناصر الاخرى التى تتكون منها مالياتها ، كاشتراكات الاعضاء وايرادات الحفلات والباريات والتبرعات التى يوافق على قبولها مجلس الادارة . ولما كان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ الخاص بحساب مدة الخدمة السابقة فى الاقليمية وتحديد الماهية قصر حساب مدد الخدمة السابقة على المدة التى تقضى فى : (١) المصالح الحكومية ، و (٢) حكومة السودان ، و (٣) الخاصة الملكية والاوقاف الملكية ، و (٤) المعاهد الدينية ، و (٥) مجالس المديرية و (٦) المجالس البلدية والمحلية ، و (٧) الجمعية الزراعية الملكية ، و (٨) المدارس التى تحت اشراف وزارة المعارف ، و (٩) الهيئات والنقابات والجمعيات المهنية الصادر بتنظيم الاشتغال بها قانون من قوانين الدولة و (١٠) الهيئات والجمعيات الصادر بتشكيلها قوانين أو مراسيم أو أوامر ملكية كالجمعية الجغرافية وجمعية الاسعاف الاهلية بالقاهرة ، و (١١) بنك التيسليف الزراعى والبنك العقارى الزراعى والبنوك العقارية والشركات المساهمة الصادر بتشكيلها مرسوم والجمعيات التعاونية والغرف التجارية ، ولما كان نادى المحلة الكبرى ونادى طنطا الرياضيان لا يعتبران من ضمن هذه الهيئات ، فان مدد الخدمة التى تقضى فى أى منها لا يسرى عليها قرار مجلس الوزراء سالف الذكر .

( القضية رقم ٦٧٦ سنة ٤ ق بالهيئة السابقة ) .

٣٣٩

٢١ مارس سنة ١٩٥٩

قوات مسلحة . المنازعات الادارية الخاصة بضباط القوات المسلحة - اختصاص اللجنة العليا لضباط بنظرها - تحديد بأن تكون المنازعة متعلقة بالطعن فى قرارات لجان

علاقته بالحكومة بعدم رغبته في تجديد التطوع  
لا يكون له أصل حق في المكافأة كذلك .

( القضية رقم ٥٢ سنة ٣ ق بالهيئة السابقة ) .

٣٤١

٢٨ مارس سنة ١٩٥٩

مدة خدمة سابقة - إعادة تعيين الموظف في درجة أقل  
من الدرجة السابقة - لا يمنع من ضم مدة الخدمة - توافر  
شروط ضم مدة الخدمة طبقا لقرار مجلس الوزراء في  
١٩٤٧/٥/١١ - لا يمنع من ضمها على أساس القرار رقم  
١٥٩ لسنة ١٩٥٨ اذا توافرت شروط تطبيقه .

### المبدأ القانوني

لئن كان المدعى عند فصله في عام ١٩٤٧ في  
وظيفة مدرس في الدرجة الثامنة، وأعيد تعيينه  
مدرسا في مجلس المديرية في الدرجة التاسعة  
فقط ، الا أنه اذا كان يفيد من ضم مدة خدمته  
بالدرجة الثامنة لو أنه أعيد تعيينه في نفس  
الدرجة فإنه يفيد من ضم تلك المدة بحكم  
اللزوم من باب أولى ، لأن ما يصلح للاكثر  
يصلح للاقل . وأنه وكثر كان المذكور يفيد  
من قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من  
مايو سنة ١٩٤٧ بضم ثلاثة أرباع مدة خدمته  
السابقة التي قضاه في خدمة المجلس ، الا أنه  
بعد أن صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩  
لسنة ١٩٥٨ في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥٨  
والمنشور بالجريدة الرسمية في ٣ من مارس  
سنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدد الخدمة  
السابقة في تقدير الدرجة والمرتب وأقدمية  
الدرجة لمن لم يسبق لهم تسوية حالتهم أو  
الإفادة من القرارات السابقة ، ونص في المادة  
الثانية منه على أن مدد العمل السابقة في  
الحكومة أو في الأشخاص الادارية العامة ذات  
الامتيازات الملحقه أو المستقلة تحسب كاملة ،  
سواء كانت متصلة أو منفصلة متى كانت  
معادلة للدرجة التي يعاد تعيين الموظف فيها  
وفي نفس الكادر ، وفتح ميعادا لطالب حساب  
مدد الخدمة السابقة ينتهي بانقضاء ثلاثة أشهر  
من تاريخ نشر القرار ، والا سقط الحق في  
حساب هذه المدد ، فإن من حق المدعى الإفادة

٣٤٠

٢٨ مارس سنة ١٩٥٩

١ - قوات مسلحة . متطوع بمصلحة خفر السواحل -  
الرابعة التي تربطه بالمصلحة رابطة قانونية لا عقدية -  
عدم سريان أحكام قانون عقد العمل الفردي عليها .

ب - قوات مسلحة . متطوع بمصلحة خفر السواحل -  
انتهاء مدة خدمته بإعلانه عدم رغبته في تجديد تطوعه  
المصلحة على ذلك - مدى استحقاقه مكافأة عن مدة تطوعه  
في مثل هذه الحالة - قياس حالته على حالة المستخدم  
المؤقت الذي يعزى في هذه الحالة من المكافأة المنصوص عليها  
في القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٩ ومن الاعانة المقررة بقرار  
مجلس الوزراء الصادر في ١٧/١٢/١٩٤٤ .

### المبادئ القانونية

١ - أن علاقة المدعى بمصلحة خفر السواحل  
وان افتتحت بتعهده يؤخذ عليه بالتطوع يعتمد  
من مديرتها ، الا أنها ليست علاقة عقدية ، فلا  
يسرى عليها قانون عقد العمل الفردي ، بل هي  
علاقة قانونية تنظمها القوانين واللوائح .

٢ - بين من المذكرة المرفوعة إلى مجلس  
الوزراء التي وافق عليها بقراره الصادر في ١٧  
من ديسمبر سنة ١٩٤٤ ومن المادة ٣٢ من  
قانون المعاشات رقم ٥ لسنة ١٩٥٩ المنظمة  
لمكافآت المستخدمين المؤقتين والخدمة الخارجين  
عن هيئة العمال ومن أحكام لائحة عمال المياومة  
المصدق عليها بقرار مجلس الوزراء الصادر في  
٨ من مايو سنة ١٩٢٢ المنظمة لهذه المكافآت  
بالنسبة لعمال اليومية - يبين أن هذه النصوص  
لم يرد بها ذكر للمتطوع في خدمة مصلحة  
خفر السواحل ، فإذا جاز قياس وضعه على أي  
من هؤلاء فلا يعدو أن يكون مماثلا له في جميع  
المستخدمين المؤقت الذي يقطع رابطة التوظيف  
بارادته التي يعلنها بعدم رغبته في تجديد مدة  
خدمته . وانتهاء العلاقة على هذا النحو لا يعمد  
أن يكون في حكم انتهاء رابطة التوظيف  
بالاستقالة . وغنى عن القول أنه اذا كان  
الموظف لا يستحق أصلا أية مكافأة عند  
الاستقالة ، كما تنص على ذلك قوانين المعاشات  
ويردده قرار ٦٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٤  
السالف الذكر ، فإن المتطوع الذي ينهي



النهضة الحالية « . وفي سبيل تحقيق هذه الغاية ، ومع أن نقل الموظفين والمستخدمين والعمال من الخدمة المركزية الى المجالس البلدية يعد بمثابة التعيين ابتداء ، لأنه ينشئ علاقة جديدة بين هؤلاء وبين المجالس المذكورة التي تتمتع بشخصيتها المعنوية وبميزانياتها المستقلة عن الحكومة ، كما أكد ذلك القانون رقم ١٩٠ لسنة ١٩٥٥ ومذكرته الايضاحية - مع هذا فقد عمد الشارع للحكمة المتقدمة الى تقرير قواعد خاصة بمن يعين من الموظفين والمستخدمين والعمال في المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية نقلا من الحكومة ، سواء فيما يتعلق بنقلهم بالحالة التي يكون عليها كل منهم في تاريخ تعيينه ، أو باعتبار مدة خدمتهم في كل من الحكومة والمجلس البلدى وحدة لا تتجزأ ، أو بتسوية ما قد يستحقونه من معاش أو مكافأة عند تركهم الخدمة أو فصلهم منها ، مستهدفا بذلك المحافظة على الحقوق المكتسبة لهؤلاء الموظفين والمستخدمين والعمال ، مع تسوية حالاتهم كما لو كان نقلهم نقلا محليا . واستكمالا للغاية ذاتها أجرى هذه الاحكام أيضا على الموظفين والمستخدمين والعمال الذين ينقلون من المجلس البلدى المذكور الى الحكومة ، وكذا على من سبق نقله منهم الى الحكومة اذا طلب ذلك خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون في ٢ من فبراير سنة ١٩٥٥ . وهماذ ذلك انه بعد اذ كانت مدة الخدمة في كل من المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية والحكومة مستقلة عن الاخرى في خصوص ما تقدم ، أصبحت بمقتضى القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ وحدة لا تتجزأ ، بحيث صارت الخدمة في المجلس البلدى المذكور تعتبر بمثابة الخدمة في الحكومة وبالعكس ، سواء قبل نفاذ هذا القانون أو بعده . وغنى عن القول انه يسرى في حق موظف المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية المنقول الى الحكومة جميع ما يسرى على موظفى الحكومة من القواعد التنظيمية العامة والشروط التي تتطلبها تلك القواعد ، فاذا ما تطلبت هذه القواعد شروطا خاصة لضم المدد السابقة في خدمة الحكومة كان من

من حساب مدة خدمته السابقة التي قضاه في المجلس ، وكانت كلها في الدرجة الثامنة ، الى مدة خدمته عند اعادة تعيينه في الدرجة التاسعة على مقتضى أحكام هذا القرار وبالشروط الواردة فيه المتوفرة في حالته .

( القضية رقم ١٦٠ سنة ٤ ق بالهيئة السابقة ) .

٣٤٢

٢٨ مارس سنة ١٩٥٩

١ - مدة خدمة سابقة - القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ - تقريره قواعد خاصة لمن يعين في المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية نقلا من الحكومة أو العكس - اعتبره مدة الخدمة في كل من المجلس البلدى والحكومة وحدة لا تتجزأ - ضم مدة الخدمة السابقة في المجلس البلدى للموظف المنقول الى الحكومة - ذلك يتطلب توافر شروط ضم المدد السابقة في خدمة الحكومة .

ب - مدة خدمة سابقة - شرط اتحاد العمل السابق مع العمل الجديد في طبيعته - عدم توافره اذا كان العمل السابق مزاولة مهنة البرادة وللاجل الجديد مزاولة تدريس مادتي الحساب والعلوم بمدارس التعليم الابتدائي .

ج - اعانة غلاء المعيشة - تعيين موظف بالحكومة نقلا من المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية - لا يعتبر تعيينا مبدئا - استحقاقه اعانة غلاء المعيشة دون اشتراط مضي ثلاثة اشهر على تعيينه بالحكومة .

### المبادئ القانونية

١ - ان القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ بتسوية حالة الموظفين والمستخدمين والعمال الذين ينقلون من المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية الى الحكومة أو منها الى المجلس - وقد تضمن في جملته أحكاما على غرار ما سبقه اليها القانون رقم ٥٣٤ لسنة ١٩٥٣ الخاص بتسوية حالة الموظفين والمستخدمين والعمال المنقولين من المصالح الحكومية التي أصبحت تابعة لمجلس بلدى مدينة القاهرة - انما قام على حكمة تشريعية هي الرغبة « في تمكين المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية من مباشرة اختصاصاته التشريعية التي قد تقتضى الاستعانة بالموظفين ذوي الخبرة والمران السابق » ، و « تيسير نقل موظفى ومستخدمى وعمال الحكومة الى المجلس المذكور » ، للاستفادة بالاكفاء منهم « لتطعيم الاداة التنفيذية به ليقوم بأعبائه التي تتزايد وفقا لمقتضيات



٣٤٣

٢٨ مارس سنة ١٩٥٩

موظف - اجازة القانون رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٥٦ التعيين فيما لا يجاوز نصف خلوات الدرجة السادسة الادارية بمصلحة الجمارك بالنقل من الدرجة السادسة الكتابية بالمصلحة المذكورة - عدم استصحاب الموظف المنقول بالتطبيق لاحكامه اقدميته في الكادر الادنى - حجة ذلك .

## المبدأ القانوني

ان القانون رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٥٦ ، وان اجاز - استثناء من احكام المادتين ١١ و ١٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة - التعيين فيما لا يجاوز نصف خلوات الدرجة السادسة الادارية بمصلحة الجمارك بالنقل من الدرجة السادسة الكتابية بالمصلحة المذكورة ، بشرط ألا تقل مؤهلات المنقولين عن الشهادات المتوسطة وان يكون التفرير ان الاخيران بدرجة امتياز أو ما لا يقل عن ٨٠٪ ، وان يكونوا قد جاوزوا بنجاح امتحان المعهد الثقافي الجمركي الملحق بالمصلحة ، وأن تكون ترقية ذوي المؤهلات المتوسطة منهم من الدرجة الرابعة الادارية الى الدرجة الثالثة الادارية في حدود النسب المقررة بمقتضى احكام المادة ٤١ من القانون السالف الذكر - لأن اجاز القانون المذكور النقل على هذا الوجه بالقيود والشروط سائلة الذكر ، الا أنه لا يتضح منه - سواء من نصوصه أو من مذكرته الايضاحية - أنه قصد أن يستصحب الموظف المنقول من الكادر الادنى الى الكادر الاعلى اقدميته في الكادر الادنى ، فلا مناص - والحالة هذه - من الرجوع الى الاصل ، وهو الفصل بين الكادرين ، فتعتبر اقدمية الموظف المذكور بين أقرانه في الكادر الاعلى من تاريخ نقله الى هذا الكادر الاخير ، تقطع في ذلك الحكمة التشريعية التي قام عليها القانون المذكور في ضوء مذكرته الايضاحية ، اذ يظهر منها أن مصلحة الجمارك أبدت « أنه يتعذر عليها من الناحية العملية أو الواقعية تقسيم وظائفها الى ادارى بحث أو فنى بحث ، وطلبت إعادة النظر في هذا التقسيم في الوظائف ، وكذلك

البداية وجوب توافر هذه الشروط عينها في حق موظف المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية المنقول الى الحكومة اذا اراد ضم مدة خدمته السابقة في المجلس الى مدة خدمته في الحكومة ، اذ ان القانون المشار اليه لم يقصد أن يمنحه ميزة خاصة على موظفي الحكومة ، بل غاية الامر أنه هدف الى اعتبار مدتي الخدمة في كل من المجلس والحكومة بمثابة الوحدة الواحدة .

٢ - لا جدال في أن العمل في مهنة براد يورش المجلس البلدى ، وهى الحرفة التى كان يمارسها المدعى قبل تعيينه في وزارة التربية والتعليم ، لا يتطلب من ناحية الاستعداد والتأهيل ما تتطلبه وظيفة مدرس الحساب والعلوم العامة بمدارس التعليم الابتدائى التى أصبح يمارسها في وظيفته اللاحقة بالحكومة ، فبينما يلاحظ في طبيعة العمل الاول أنه آلى لايفتقر العامل في أدائه الى استعداد تربوى أو علمى منهجى ، اذا بوظيفة التدريس تقتضى بطبيعتها فيمن يضطلع بها قسطا من السيطرة على الناشئة وتوجيههم وتبصيرهم بالاصول العلمية ، فالعاملان وان تشابها في بعض النواحي العملية الا أنهما متباينان لا شك في طبيعتهما ومستواه ونطاق اختصاص كل منهما ، وعلى مقتضى هذا التحديد يكون شرط تجانس العمل السابق مع عمل وظيفة المدعى الجديدة في طبيعته مفقودا .

٣ - ان مقتضى اعتبار مدتي خدمة المدعى في كل من المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية ووزارة التربية والتعليم وحدة لا تتجزأ بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ هو ألا يكون ثمت وجه لاستقطاع اعانة غلاء المعيشة وحرمان المدعى منها لمدة ثلاثة أشهر ابتداء من تاريخ تعيينه في وزارة التربية والتعليم ، على أساس اعتبار هذا التعيين مبتدأ ومنقطع الصلة بمساضى خدمته بمجلس بلدى الاسكندرية ، ومن ثم فإنه يستحق هذه الاعانة عن المدة المشار اليها بعد اذ سبق خصمها منه لمدة ثلاثة الأشهر الاولى من بدء تعيينه بمجلس بلدى الاسكندرية .

( القضية رقم ١٨٩ سنة ٤ ق بالهيئة السابقة ) .

العالي الذي يتطلبه القانون في الاصل للتعين في هذه الوظائف ، اذ استعيض عن ذلك بالنجاح في امتحان المعهد الثقافى الجمركى الى جانب الشروط الاخرى التى تشيت امتيازه ، ولكن لا يظهر مما تقدم أن القانون المشار اليه يسمح بأن يستصحب الموظف المنقول أقدميته في الكادر الأدنى عند نقله الى الكادر الأعلى ، بل على العكس من ذلك فإن تقييده الترقية من الدرجة الرابعة الادارية الى الدرجة الثالثة الادارية في حدود النسب المقررة بمقتضى أحكام المادة ٤١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تدل على أن هذا النقل الاستثنائى لا يهدف الى ابعدهما تقدم ، وإن الشارع انما يقيسه على النقل بالتطبيق للمادة ٤١ المشار اليها .

( القضية رقم ٧٥٧ سنة ٤ ق بالهيئة السابقة ) .

استثناءها من أحكام المادتين ١١ و ١٥ من قانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه فيما يختص بقصر التعيين في الدرجة السادسة الادارية على حملة المؤهلات العالية ، حيث ان هذا لا يتفق مع صالح العمل ولا مع الاسس التى بنى عليها نظام العمل بها ، لأن أعمال الجمارك غالباً ما تتطلب من القائمين بها نوعاً من التخصص يكتسب بالمران والخبرة مع الامام بالاجراءات والمعلومات والانظمة الجمركية والتدرج في مختلف درجات الوظائف دون التقييد بمؤهل دراسى عال معين . . . » .

وواضح من ذلك أن الغاية من هذا القانون هي التيسير على المصلحة فى شغل هذه الوظائف بطريق النقل من الكادر الأدنى الى الحدود وبالقيود والشروط السالفة الذكر ، بدون حاجة الى حصول الموظف المنقول على المؤهل



# قضاء محكم الاستئناف

## القضاء المدني

بأنها قد أوفيت الملبى بحقوقه كافة • الناشئة  
عن عقد العمل ، ان ذمتها قد برئت من تلك  
الحقوق ، وذلك تمهيدا للقضاء في الدفع  
بالسقوط ، المقدم اليها من المستأنفة ، ويكون  
الدفع بالسقوط الملبى من المستأنفة صائبا ،  
ويتعين القضاء بسقوط دعوى المستأنف عليه •  
( استئناف رقم ١٤٠ سنة ٨ ق مدني رئاسة وعضوية  
السادة الاساتذة محمد طاهر راشد وكيل المحكمة وسالم على  
سالم واديب نصر حنين المستشارين )

٣٤٥

محكمة استئناف المنصورة

٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٦

محل مختار ، محام ، مكتب : استئناف : اعلان

### المبادئ القانونية

١ - من القواعد المتعلقة بالمحل المختار أنه  
خاص بما اختير له • ولما كان المستأنف ضده  
قد اتخذ مكتب محام معين في أثناء المرافعة أمام  
محكمة الدرجة الاولى ، ثم والى اتخاذه كذلك  
في هذا الاستئناف ، فيكون ذلك المحل المختار  
متخذاً محلاً للمستأنف ضده في النزاع المطروح  
أمام المحكمة بدرجتها الابتدائية والاستئنافية •

٢ - اعلان الاستئناف في ذلك المحل المختار  
اعلان صحيح عملاً بالمادة ٣٨٠ مرافعات ، طالما  
أنه أعلن في غضون الثلاثين يوما التالية لايداع  
عريضته بقلم كتاب المحكمة •

٣ - لأن هذا الاعلان وقع في نطاق المادة  
١٢ مرافعات ، يكون الدفع ببطالان الاستئناف  
في غير محله لا يستند القانون ، متعين الرفض •  
( استئناف رقم ١٣٦ سنة ٨ ق مدني بالهيئة السابقة )

٣٤٤

محكمة استئناف المنصورة

١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٦

١ - استئناف ، نصاب •

ب - تقادم ، المادتان ٦٩٨ و ٣٧٨ • يمين الاستيثاق •

ج - عامل ، فصل ، مضي سنة ، سقوط •

### المبادئ القانونية :

١ - عرض مبلغ من قبيل التبرع ، لا يعتبر  
عرضاً فعلياً ، واعترافاً باحق ، فلا يصح خصم  
قيمة هذا المبلغ من قيمة الدعوى عند تقدير  
قيمة نصاب الاستئناف ، ولا سيما ان وكيل  
المستأنف الذي عرض المبلغ تمسك بالرغم من  
ذلك بسقوط حق الاستئناف عاياه وانكردعواه •

٢ - المحكمة لا توافق محكمة أول درجة فيما  
ذهبت اليه من أن التقادم الذي نصت عليه  
المادة ٣٧٨ مدني تتناول حقوقاً بذاتها افترض  
الشارع أنها تؤدي أولاً بأول ، ولذلك ورد  
النص على أن هذه الحقوق تتقادم بسنة واحدة ،  
وأوجب على من يتمسك بهذا التقادم أن يحلف  
اليمين على أنه أدى الدين فعلاً ، وهذه اليمين هي  
المعروفة بيمين الاستيثاق •

أما المادة ٦٩٨ مدني ، فقد نصت على سقوط  
الدعوى الناشئة عن عقد العمل بالتقادم بانقضاء  
سنة تبدأ من وقت انتهاء العقد ، وأساس  
التقادم في هذه المادة هو السقوط ، لا قرينة  
الوفاء ، والغاية منه المصلحة العامة التي تقتضي  
تصفية المنازعات الناشئة عن عقد العمل ، حتى  
لا يبقى رب العمل مهلداً بالمقضاة مدة طويلة •  
وتكون محكمة أول درجة قد جانببت الصواب  
في قضائها ، بتوجيه اليمين للمستأنفة لتحلف



## المحكمة :

« .. » حيث أنه تأسيسا على ما تقدم فقد استقر رأى الفقه على التفرقة بين الاحكام الباطلة *Jugements nuls* ، والاحكام المعدومة *inexistants* فقالوا بأن الاولى هى التى تطبق عليها قاعدة « لا بطلان فى الاحكام » ، وأما الثانية فلا تنطبق عليها تلك القاعدة لأنها تعتبر غير موجودة ولا تستلزم طعنا فيها بأى طريق من طرق الطعن العادية أو غير العادية أو لرفع دعوى عادية بالبطلان . بل يكفى الدفع بانكارها وعدم وجودها حتى لا يكون لها أى اثر .

« .. » وحيث أنه قد احتدم الجدل حول التفرقة بين الاحكام الباطلة والاحكام المعدومة ، فمن قائل انه كلما فقد الحكم الاوضاع الخارجية *formes extrinsèques* التى يتميز بها فان ذلك يبطله قانونا ويعتبر كأنه صادر من شخص لا يملك ولاية القضاء ، ومن قائل بأن الحكم المنعدم الوجود ، هو الذى يصدر على خلاف القواعد الاساسية الموضوعة للنظام القضائى . الا أنه رغم هذا الخلاف فانه يمكن القول بصفة عامة بأنه كلما ذهب باب الحكم عيب جوهرى يعقده كيانه القانونى / لا يؤثر فى تشكيل الهيئة التى أصدرته ، فهو حكم منعدم الوجود .

« .. » وحيث أن المستأنف يؤسس طلب البطلان على أن أحد القضاة الذين ستمعوا المرافعة وهو المستشار ( دى فيه ) لم يشترك فى إصدار الحكم فلم يكن من بين أعضاء الهيئة التى نظمت به ، ولم يوقع على مسودته ، وإنما حل محله عند النطق به قاض آخر هو المستشار « هنرى بوشن » ، لم يكن عضوا بالهيئة التى سمعت المرافعة .

« .. » وحيث أنه لما كان اختلاف بعض القضاة الذين حضروا تلاوة الحكم وقت النطق به عن أولئك الذين سمعوا المرافعة ، دون أن يوقع المتخلف على مسودة الحكم مما يعد عيبا جوهريا يفقد معه الحكم كيانه القانونى . وهذا العيب كما تحدثت عنه محكمة النقض فى حكمها الصادر بتاريخ ٢ فبراير سنة ١٩٣٣ متعلق بأسس النظام القضائى أى بالنظام العام .

٣٤٦

## محكمة استئناف المنصورة

٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٧

- ١ - حكم « نقضه » إعادة الدعوى للفصل : اعدار .  
ب - حكم « بطلان » معدوم ، دعوى أصلية بالبطلان .

## المبادئ القانونية :

١ - نقض الحكم الصادر فى المعارضة وإعادة الدعوى الى المحكمة للفصل فيها من جديد ، لا يعتبر خصومة جديدة ، بل هى استمرار لنفس الدعوى ، لأنها تأخذ طريقها الى الحكم من النقطة التى بلغت اجراءات المرافعة قبل الحكم المنقوض . ويترتب على ذلك أن ما ذهب اليه المستأنف عليهم من أن فريقا من الورثة لم يتم اعدارهم طبقا للمادة ٩٦ مرافعات ، هو قول مردود .

٢ - ان كان الحكم الصادر فى المعارضة حضوريا بالنسبة لجميع الورثة ، ونقض هذا الحكم فى حق هؤلاء الورثة بما فيهم اثنان توفيا ، فإن الدعوى تستأنف سيرها بالنسبة لورثتهما متى تم اعلانهم بالحضور الى الجلسة التى اجلت اليها الدعوى ، فاذا تخلفا فلا حاجة الى اعدارهم ، لأن مورثيهما قد حضرا فى المعارضة ، وبالتالي فيعتبر الحكم الصادر فى هذه الدعوى حضوريا فى حقهم .

٣ - القول بأن الاحكام لا يجوز الطعن فيها الا بالطرق التى ارسنها القانون ، فاذا نكلت هذه الطرق ، فالحكم لا يعود قابلا للبطلان طبقا لقاعدة الا بطلان فى الاحكام ، هو نظر لا يجوز الاخذ به على اطلاقه ، لأن هذه القاعدة مصورة على البطلان الذى يشوب الحكم فيؤثر فى صحته دون أن يمتد الى انعقاده وكيانه . أما اذا تجاوز البطلان هذه المرحلة ، وامتد الى كيان الحكم نفسه فاعلمه وجوده القانونى ، أو زال أحد أركانه ، فيقف عندئذ أعمال هذه القاعدة ، لأن الحكم هنا يصبح والعلم سواء ، ويعتبر أساس البطلان هو النظام العام ، ويصبح من حق الخصم أن يرفع دعوى أصلية بالبطلان ، حتى ولو قوت على نفسه مواعيد الطعن العادية .

يستمد مما هو ثابت بمحضر جلسة النطق بالحكم ، الذى يعتبر مكمل له ، فلا يجوز الاستناد الى غير ذلك من الادلة » ومن ثم فقد أصبح من المتعين على هذه المحكمة تتبع حكم محكمة النقض فى هذه المسألة القانونية التى فصلت فيها ونقضت على موجبها الحكم الصادر فى المعارضة . . .

« . . . وحيث أنه وقد ثبت من محضر جلسة ١٥ فبراير سنة ١٩٤٩ . أن المستشار « دى فيه » اشترك فى سماع المرافعة ولكنه لم يكن ضمن أعضاء الهيئة التى نظمت بالحكم بجلسته ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٩ . وإنما حل محله عند النطق به المستشار هنرى بوش أذ كان ملف الاستئناف خاليا من محضر جلسة ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٩ كما جاء خلوا من مستودة الحكم ، ومن ثم فليس ثمة دليل فى الأوراق يفيد حضور المستشار دى فيه جلسة النطق بالحكم وأشترأكه فى المداولة .

ومتى تقرر ذلك فقد أصاب الحكم عيب جوهرى يفقده كيانه القانونى ، وبالتالي فهو يعتبر منعدم الوجود ، مما يتعين التمسك ببطلانه .

« وحيث أنه وقد تقرر بطلان الحكم المستأنف ، فيتعين تبعا لذلك بحث موضوع الاستئناف والحكم فيه من جديد . »

( استئناف رقم ٢٦٥ سنة ١ ق مدنى رئاسة وعفوية السادة الاساتذة زين العابدين جمعة وكامل سيدهم ومحمد عبد اللطيف المستشارين ) .

٣٤٧

محكمة استئناف الاسكندرية

١٢ ابريل سنة ١٩٥٨

- ١ - دعوى برقة ذمة .
- ب - لجنة التسوية العقارية ، قراراتها : ق ٣ لسنة ١٩٣٩ ، حجيتها .
- ج - قائمة التوزيع النهائى ، نشر بالجريدة الرسمية إعادة النظر فى قرار اللجنة .

المبادئ القانونية

- ١ - يجب رفض الدفع بعد قبول الدعوى استنادا الى أن قرارات لجنة التسوية العقارية

وعلى ذلك فالطعن به جائز فى أى وقت ، بل أن على المحكمة أن تتعرض له من تلقاء نفسها . والقضاء المختلط نفسه لم يمتد عن هذا رأى ، فلقد قررت محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٨ ما يأتى حرفيا .

Un jugement rendu par des juges autres que ceux qui ont assisté à l'audience à laquelle ont été prises et développées les conclusions est radicalement nul pour vice substantiel et non pour simple vice de forme.

« وحيث أنه لما كان الحكم المرفوعة عنه دعوى البطلان هو حكم صادر من محكمة الاستئناف المختلطة وهو حكم نهائى اذ لم تكن هذه الاحكام قابلة للطعن بطريق النقض فى ظل قانون المرافعات المختلط الملقى ، فإن الطعن فى هذا الحكم بسبب بطلانه مما يجوز حصوله بدعوى مستقلة ترفع الى المحكمة التى أصدرته لتسمع القضية وتحكم فيها من جديد . ولا تعتبر هذه الدعوى مجتدئة وإنما هو سبيل طعن مفترض تجوزا للضرورة . اذ لا يحكم عليها يرفع أمامها طعن عن هذا الحكم ، فلا يتأتى أن ترفع هذه الدعوى أمام المحكمة لاقلة درجة ومن ثم فإن السبيل هو أن ترفع الى المحكمة التى أصدرت الحكم . ويتعين لذلك رفض الدفع بعدم قبول الدعوى .

« وحيث أنه بالنسبة لموضوع الدعوى فإن محكمة النقض قد نقضت الحكم المطعون فيه لمخالفته للقانون لانه استند الى قضائه تصحيح حكم الشفعة المدعى ببطلانه ، الى ما ورد فى الاشارة التى كتبها رئيس الدائرة التى أصدرته على الشكوى التى تقدم بها الطاعن بعد حضور ذلك الحكم ، وإلى ما استخلصته المحكمة من الاطلاع على قضايا أخرى صدرت أحكامها فى نفس الجلسة التى صدر فيها الحكم المدعى ببطلانه . وكان المستشار « دى فيه » ضمن الهيئة التى أصدرت تلك الأحكام ، وإلى القول بانتفاء الحكمة من عدم اشتراك المستشار « دى فيه » فى إصدار الحكم المدعى ببطلانه بعد اشتراكه فى سماع المرافعة ومع حضوره التطق بأحكام أخرى بنقض الجلسة . وكلها أدلة مستمدة من غير ما يجب أن يستمد منه ، لأن تصحيح مثل هذا الخطأ إنما يكون بناء على ما



ج - ق اصلاح الزراعى . م ا . القصد منوها .  
مسئولية جنائية . مداهما . سند المنع من القانون .  
د - مالك . المقصود به في نطاق الفقرة ا من ق  
اصلاح زراعى .

#### المبادئ القانونية

١ - الاصل ان للشخص الحرية في ان يملك ما يشاء من الاراضى الزراعية وان يتصرف في ملكه هذا كيفما يشاء دون ان تكون حرية في ذلك مقيدة بأى قيد ما دام التملك والتصرف في حدود القواعد القانونية . والاصل ايضا ان عقد البيع هو من عقود التراضى وينتج التزامات شخصية بين طرفيه فورا انعقاده . الا ان المشرع خالف هذا الاصل باصداره قانون الاصلاح الزراعى فقيده حرية الشخص في التملك بان قيد حرية في التصرف بالقيود الواردة في هذا القانون تحقيقا للاغراض التى توخاها والتي من أجلها صدر هذا القانون على ما أوضحته مذكرته الايضاحية . وهى قيود واجب احترامها لتعلقها بالنظام العام وتسرى طالما ان هذا القانون لا يزال قائما .

٢ - يبين من مراجعة نصوص الرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالاصلاح الزراعى ، والقوانين اللاحقة المعدلة له ، ان المادة الاولى من هذا القانون قد وضعت قاعدة عامة آمرة من صميم النظام العام بنصها على انه « لا يجوز لاي شخص ان يملك من الاراضى الزراعية أكثر من مائتى فدان وكل عقد يترتب عليه مخالفة هذا الحكم يعتبر باطلا ولا يجوز تسجيله » فالشئ الاول من هذه المادة يمنع اى شخص من تملك ما يزيد على مائتى فدان ، وهو حكم يجرد الملاك من وقت صدور القانون مما يملكونه عن القدر الزائد ، كما يمنع الملاك الذين يملكون النصاب القانونى من تاريخ العمل بهذا القانون من أن يضيفوا الى ملكيتهم ما يزيد على مائتى فدان - على ان المادة الثانية من القانون استثنيت بعض الافراد والشركات من حكم المسادة الاولى لاسباب اقتصادية رآها المشرع ، كما بيئت الفقرة الاولى من المسادة الثالثة من القانون كفاية استيلاء الحكومة على ما يزيد على مائتى فدان . وهاهنا ان المشرع اراد ان تكتمل العملية في تحديد ملكية الاراضى الزراعية بما يملكه

هى في حكم الاحكام القضائية النهائية من حيث حجيتها ، وبذلك لا يقبل الطعن فيها امام اى جهة قضائية .

ذلك بان الدعوى المطروحة دعوى براءة ذمة ، لا شك في قبولها حينما ترفع امام الجهة المختصة بنظرها ، وهى المحكمة المدنية ولا يخرجها عن ذلك ان يكون مما يدور البحث فيه للحكم فيها ، قرار صادر من لجنة التسوية ، فليست المحكمة المدنية مهتومة من ان تتحقق من سلامة القرار ، يصدره في حدود ولاية اللجنة واختصاصها متى امكن ذلك لازما للفصل في دعوى براءة الذمة المنظورة امامها .

٢ - انه وقد استوفت قائمة التوزيع النهائي ، التى حددت الدين بالمبلغ . اوضاعها القانونية التى انتهت بالنشر فى الجريدة الرسمية ، فقد أصبح قرار اللجنة نهائيا لا يجوز اعادة النظر فيه . لانه يصدر قرار اللجنة في حدود اختصاصها مستوفيا اوضاعه الشكلية ، حائزا بذلك صفته النهائية ، فقد استنفدت تلك اللجنة ولايتها ولا يجوز لها ان تعود الى نظر الموضوع من اى وجه من الوجوه ، وتحت اى حجة من الحجج ، وأصبح قرارها اذا تعرضت للموضوع ثانيا ، قرارا من جهة لا تملك اصداره ، وبذلك يصبح معدوم الوجود ، لا اثر له قانونا ، ومن ثم لا يجوز المفاضلة بينه وبين القرار الاول لاستحالة وقوع المفاضلة بين قرار صادر ممن يملك اصداره وفى الحدود التى رسمها القانون ، وبين قرار معدوم الوجود يصدره من جهة لا تملك اصداره لانعدام ولايتها .

( استئناف رقم ٣١٣ لسنة ١٠ ق مدنى رياضية وعضوية السادة الاساتذة محمد سعيد ومحمد حسن شلبى ومحمد خلف الحسينى المستشارين ٥ )

٣٤٨

محكمة استئناف المنصورة

٢٩ ديسمبر ١٩٥٨

١ - ملكية . حرية التصرف . ارض زراعية . قيودها . قانون الاصلاح الزراعى .  
ب - تحديد الملكية ، احكام قانون الاصلاح الزراعى . نطاقها . ما فرضته من التزامات فى هذا الشأن . مهام عمليات الاستيلاء ، اسباب طارئة .



أو الميراث أو غيره من طرق كسب الملكية بغير طريق التعاقد، ثم نظم القانون بعد ذلك كيفية التخلص من القدر الزائد حتى تعود الملكية داخل النطاق الذي يسمح به القانون .

٤ - نصت الفقرة الثانية من المادة الثالثة من قانون الإصلاح الزراعي على الآتي :

ولا يعتد في تطبيق ١- كما هذا القانون : (أ) بتصرفات المالك ولا بالرهون التي لم يثبت تاريخها قبل يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٣ . (ب) بتصرفات المالك إلى فروعه وزوجه وأزواج فروعه التي لم يثبت تاريخها قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ - وقد أضاف القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٣ فقرة أخرى إلى الفقرة (ب) نصها : « وذلك دون اضرار بحقوق الغير التي تلقوها عن المذكورين بتصرفات ثابتة التاريخ قبل يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٣ » .

وقد أوضحت المذكرة الإيضاحية لقانون الإصلاح الزراعي الغرض من وضع قيد ثبوت التاريخ بالنسبة إلى التصرفات الواردة في الفقرة « ١ » ، وهو منع أي تحايل يكون قد صدر من المالك بقصد تهريب أمواله بعد قيام حركة الجيش . أما بالنسبة إلى التصرفات الواردة في الفقرة (ب) فقد عكست المذكرة ذلك بقولها إن سنة ١٩٤٤ هي السنة التي تقرر فيها رسم الأيلولة على التركات ، ولذلك لجأ بعض الملاك إلى التصرف في أملاكهم تصرفاً صورياً بقصد التهريب من هذا الرسم . أما بالنسبة إلى تصرفات الفروع والأزواج وأزواج الفروع فقد اعتد بها القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٣ ، إذا كانت ثابتة التاريخ ، لحماية حقوق المتصرف إليهم . فالغرض الأساسي من وضع قيد ثبوت التاريخ هو للتأكد من جدية التصرفات وعدم صوريته . ذلك أنه منذ قيام الثورة عرف الناس أن من أهم أهداف السلطة القائمة هو تحديد الملكية الزراعية . فمتعاً لأي تصرف يكون قد صدر من كبار الملاك بقصد تهريب أملاكهم حتى لا يسلكها الاستيلاء أو الهروب من رسم الأيلولة على التركات وضع قيد ثبوت التاريخ .

( مستشاران رقم ٢٣٨ سنة ٩ ق و ٣٠٥ سنة ٩ ق مدني رئاسة وعقوبة السادة الاساتذة محمد نبيه الطائلي وعبد الخالق بدوي وحسن رفعت المستشارين )

الأشخاص وقت العمل بالقانون ، مما يؤيد هذا النظر ما نص عليه في الفقرة « ج » من المادة الثالثة من أنه لا يعتد بما يحدث منذ العمل بهذا القانون من تجزئة بسبب الميراث أو الوصية للأراضي الزراعية المملوكة لشخص واحد ، إذ تستولي الحكومة في هذه الحالة على ملكية ما يجاوز مائتي فدان من هذه الأراضي في مواجهة الورثة والموصي لهم ، والسبب الذي من أجله وضع هذا الحكم هو أن لا تتأثر عمليات الاستيلاء بأسباب طارئة بعد صدور القانون .

٣ - إن المشرع ابتغى بالشق الثاني من المادة الأولى من قانون الإصلاح الزراعي إبطال التصرفات الإدارية التي من شأنها إحداث زيادة الملكية عن النصاب القانوني ، وذلك بمنع إبرام العقود التي تؤدي إلى هذه الزيادة وجعل جزاء هذا التصرف البطلان ، وعدم جواز تسجيل العقد ورتب فوق ذلك كله عقوبة الحبس لكل من قام بعمل يكون من شأنه تعطيل المادة الأولى فضلاً عن مصادرة ثمن الأرض الواجب الاستيلاء عليها ( مادة ١٧ من القانون ) ولذلك أرسلت وزارة العدل إلى مصلحة الشهر العقاري المنشور المؤرخ ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ وفيه حظرت على مكاتب الشهر وأمورياتها اتخاذ أي إجراء بشأن التصرفات التي يترتب عليها زيادة ملكية أي شخص طبيعي أو معنوي على مائتي فدان وللتحقق من ذلك قال المنشور يجب على المتصرف إليه أن يرفق بطلب الشهر أقراراً يتضمن مقدار الأطنان التي يملكها أو يكون له نصيب في منفعتها فإذا تبين أن الأطنان الواردة بالأقرار ، مضافاً إليها التصرف الجديد تزيد على المائتين فدان وجب الامتناع عن اتخاذ أي إجراء بشأن التصرف الجديد المراد إبرامه ، والتأشير على الطلب الخاص به بأنه غير قابل للشهر . وفضلاً عما تقدم أفصح الشارع عند وضعه القانون رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٥٦ الخاص بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وكذلك في مذكرته الإيضاحية أفصح عن رغبته في استبعاد جميع التصرفات الإرادية التي من شأنها أن تزيد الملكية على مائتي فدان ، إذ نص في القانون بحالف الذكر على أنه يجوز للأفراد أن يملكوا أكثر من مائتي فدان إذا كان سبب الملكية هو الوصية

٣٤٩

محكمة استئناف القاهرة

٢٦ فبراير سنة ١٩٥٩

١ - ضامن متضامن ، كفيل متضامن ، مدين متضامن  
مدين شريك في الدين ، تقادم ، تجريد .  
ب - م ٧٨٦ مدني ، م ٧٩٢ .

## المبادئ القانونية

١ - أن المستأنف عليها ضامنة متضامنة في سداد دين زوجها، وأن التعبير القانوني لعبارة الضامن هو عبارة الكفيل ، والضامن المتضامن هو الكفيل المتضامن . ويجب عدم الخلط بين مركز المدين المتضامن أو المدين الشريك في الدين ، وبين الكفيل المتضامن لأن لكل أحكاما تميز موقفه عن موقف الآخر ، وبذا يجب اعتبار الكفيل المتضامن كفيلا لا مدينا متضامنا ويستتبع هذا أن تضامن الكفيل مع المدين لا يصيره مدينا أصليا ، بل يبقى التزامه تبعا ( نقض ١٩٥٢/٢/٢٤ ) ، كما أن مطالبة المدين واستصدار حكم عليه بالمدين لا يغير مدة التقادم بالنسبة للكفيل المتضامن ، إذا كان لم يطالب ولم يحكم عليه معه ، وأن الكفيل المتضامن مع المدين ليس له حق طلب التجريد . وما عدا ذلك فإن له كل الحقوق التي للكفيل العادي من حيث التمسك بالدفع وغيرها .

٢ - القول بأن أحكام المادة ٧٨٦ مدني تسري فقط على الكفيل العادي ، ولا تسري على الكفيل المتضامن ، فهو قول في غير محله ، وتخصيص بلا مخصص ، ذلك أن نص المادة جاء عاما وبطريقة صريحة ، ولو أن القانون أراد قصر أحكام تلك المادة على الكفيل العادي لنص على ذلك صراحة . فضلا عن ذلك فإن المادة وردت في فصل آثار الكفالة وفي بيان العلاقة ما بين الكفيل والدائن ، وقد أورد القانون قواعد عامة تحكم تلك العلاقة ، بدليل أنه عندما أراد عدم سريان بعض القواعد على الكفيل المتضامن ، نص على ذلك صراحة في المادة ٧٩٢ التي تنص على عدم جواز الكفيل المتضامن مع المدين أن يطلب التجريد .

» استئناف رقم ٤٤١ سنة ٥٧ ق وثاسة وعسوية السادة الاساتذة ذين العابدين جمة وفرج يوسف وحسين احمد ابراهيم المستشارين »

٣٥٠

محكمة استئناف القاهرة

١٢ يناير سنة ١٩٦٠

م ٢/١٥٠ مدني ، متعاقدان ، ارادة ، ارادة فردية ؛  
ارادة مشتركة ، كشفها ، عقد ، نصوص .

## المبدأ القانوني

المادة ٢/١٥٠ من القانون المدني ، تقتضي كشف الارادة المشتركة للمتعاقدين ، لا الارادة الفردية لكل منهما ، وهذه الارادة تستخلصها المحكمة من نصوص العقد في مجموعته .

## المحكمة

» حيث أنه يبين من الاطلاع على عقد الايجار أن هدف المستأنف عليه من تأجير الشقة محل النزاع كان بقصد استعمالها « معرضا للموبيليات » والمفهوم من اقامة هذه المعارض أن يقصد اليها المشترون في كل وقت وأن يحصل الاعلان عنها بوسائل النشر والاعلان واقامة اللافتات .

ولما كان العقد المشار اليه من العقود المطبوعة اذ وردت المادة الخامسة والعشرين منه محتوية على التزامات متعددة يلتزم بها المستأجر ويتعهد باحترامها - وقد ورد بالبند الثامن من المادة المشار اليها « بأن المستأجر يتعهد بالآ يوضع ألا يرحم خارج الامكنة المؤجرة أي اسم أو اعلان أو لافتة أو غيرها الا بعد أخذ تصريح كتابي من المؤجر » .

لذلك بادر المستأجر الى مطالبة المؤجر باضافة نص كتابي في العقد المؤرخ ٩ يونية سنة ١٩٥٣ ، ينسخ فيها الحظر الوارد في البند الثامن سالف الذكر فأضاف المؤجر تصريحاً للمستأجر وأذا كتابيا « بوضع الاسم بالحروف الكروم على واجهة المحلات المؤجرة له » .

ومؤدى هذه العبارة أن المستأجر أصبح في حل من الاعلان عن معروضاته بوضع اسمه



الارادة المشتركة للمتعاقدين لا الارادة الفردية لكل منهما - وهذه الارادة تستخلصها المحكمة من نصوص العقد في مجموعه ويبين منه ان النية انصرفت فيه الى اقامة معرض مويليات مما يستلزم النشر عنه بكافة وسائل الاعلان - فلما كان الحظر الوارد في البند الثامن من المادة الخامسة والعشرين يتنافى مع وضع الاسم واللافتات اقتضى الامر الحصول على الاذن الكتابي بوضع الاسم وما يستتبع ذلك من وضع لافتات وأن تكون هذه اللافتات مثبتة على الحوائط وعلى كل الواجهات .

( استئناف رقم ١٩٠ سنة ٧٦ قى رئاسة وعضوة السادة الاساتذة السيد مجاهد سعيد سبع ومحمد زكي شعيب وحليم الضعيف المستشارين )

٣٥١

محكمة استئناف القاهرة

٢٦ يناير سنة ١٩٦٠

١ - اعلان ، بطلان ، ذوال ، وكيل ، حضور .  
ب - ايجار ، مستأجرين وورثتهم ، اجرة استئصال .  
ج - حكم ، سهو ، امر تصحيح ، م ٣٦٤ مرافعات .

### المبادئ القانونية

١ - على فرض حصول بطلان شئ اعلانات المستأنفين ، فان هذا البطلان قد زال بحضور وكيل عنهم .

٢ - ما دام المستأنفون واضعين اليد على المنزل ، فصلتهم به غير منقطعة ، ولا أدل على اتصال المستأنفين بالمنزل من توقيع احدهم على كشف حساب ايجار الوقف مقرا بصحة الحساب الذي يشمل ايجار المنزل .

٣ - المنزل مؤجر لكل من المستأجرين باعتبارهما أفرادا ، فحق الايجار على المستأجرين وورثتهما من بعدهما ، ولا صلة للشركة المقامة بين المستأجرين ، بدفع الاجرة المستحقة .

٤ - اذا كان لم يرد ذكر اسم احد المستأجرين في الحكم ، فان ذلك من قبيل السهو ، وقد صدر امر تصحيح على الحكم المستأنف اعمالا لنص المادة ٣٦٤ مرافعات .

( استئناف رقم ٧٩١ سنة ٧٥ قى بالهيئة السابقة )

على واجهات المحلات المؤجرة له - فاذا كانت المحلات المؤجرة تشتمل على واجهات متعددة فنص الاذن يبيح وضع الاسم على كل واجهة - ولا يصح في الاذهان أن يصرح للمستأجر بوضع اسمه بالحروف الكروم ، وأن يكون هذا الاسم بغير لافتة مثبت فيها - وليس مفهوما أن يثبت الاسم في الهواء بل المعقول أن وضعه يكون مثبتا على البناء - وما دام الحظر قد ارتفع وأجيز للمستأجر أن يعلن عن اسمه على كل واجهة فالمفهوم كذلك أن يتعدد الاعلان بتعدد الواجهات ولا حرج اذن من تثبيتها على الواجهات الرخامية وكان في وسع المؤجر اذا خشى أى ضرر محتمل أن يمتنع عن اعطاء هذا الاذن ، ولا يجدي الان الاحتجاجات المتعالية بأن هذا يعتبر اسرافا وان هذا يضر بالبناء أو يعرضه للمسئولية وأوجه النعى الاخرى - لانه لو شاء التمسك بالحظر الوارد بالبند الثامن من المادة الخامسة والعشرين كما قبل بعد حوالى شهر من تاريخ التعاقد رفع الحظر باضافة اذنه الكتابي ولكان الحكم عندئذ ما جرى بشأن العقد الآخر - أما أن يقبل برضائه رفع الحظر ويظل ساكنا على هذا البوضوح من ١٢/٧/٥٣ الى تاريخ رفع الدعوى في ٨ أغسطس سنة ١٩٥٥ فان هذا يحمل في معناه الرضا عن هذا التصرف وأن دعواه لم يكن لها من دافع سوى النزاع الذي شجر بين الطرفين بسبب تخفيض الاجرة من ١٣٥ جنيه الى ١١٤ جنيه على ما هو واضح من الاوراق .

« وحيث أنه على ضوء ما تقدم يصبح المؤجر ملتزما باحترام ما اتفق عليه - ولا يقدح في هذا قول المستأنف أن هذا التفسير ينطوي على غير معناه المقصود - ذلك لأن المادة ١٥٠ فقرة ٢ من القانون المدنى جرى نصها « بأنه اذا كان هناك محل لتفسير العقد فيجب البحث عن النية المشتركة للمتعاقدين دون الوقوف عند المعنى الحرفي للالفاظ مع الاستهداء في ذلك بطبيعة التعامل وما ينبغى أن يتوافر من أمانة وثقة بين المتعاقدين وفقا للعرف التجارى في المعاملات » ومقتضى ما تقدم هو كشف



# قضاء محاكم الاستئناف

## القضاء التجاري

### المبادئ القانونية

- ١ - مسئولية المؤسسين مسئولية تضامنية ترتبت على شبه جريمة مدنية ، وهي الغش .
- ٢ - الطائىب ، رغم أنه لم يكن قد أودى طلباته الاحتياطية ، بانزام المؤسسين بالتضامن فإن نيته انصرفت الى ذلك ، فإن المادة ١٦٩ من القانون المدنى نص على أنه اذا تعدد المسئولون عن عمل ضار ، كانوا متضامنين فى الزامهم بتعويض الضرر . كذلك من حق المحكمة القضاء بالرابطة التضامنية عن العمل الضار المقررة قانونا ، بصرف النظر عن مطالبة الخصوم بها .

### الوقائع :

رفع المدعى هذه الدعوى ضد المدعى عليهم طالبا تصحيح الحكم رقم ٦٠٣ سنة ٦٩ ق ، استئناف القاهرة انصار بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٥٤ ، والقاضى حضوريا بقبول الاستئنافات الاربعة شكلا وفى الموضوع :-

أولا - وفى الاستئناف المرفوع من الدكتور على صفوت ( ٦٠٣ سنة ٦٩ ق ) بتعديل الحكم المستأنف الى الزام المستأنف عليهم السبعة الاول بأن يدفعوا للمستأنف مبلغ أربعة آلاف جنيه والمصاريف عن الدرجتين و ٢٠ جنيه أتعاب للمحاماة عنهما .

ثانيا - وفى الاستئنافات المرفوعة من ايفان تومائيدس وبجاء برداك وجلال حسين برفضها والزام كل مستأنف بمصاريف استئنافه .

وقد طلب المدعى فى ختام عريضة دعواه سماع المعلن اليهم الحكم بتعديل منطوق الحكم رقم ٦٠٣ سنة ٦٩ ق استئناف على لكى يصبح ( فى الاستئناف المرفوع من الدكتور على

٣٥٢

### محكمة استئناف القاهرة

٢٤ فبراير سنة ١٩٥٩

حجز ما للمدين لدى الغير ، م ٢/٨٥٨ مرافعات  
تثبيت . استصدار أمر ، صدور الامر .

### المبادئ القانونية

- ١ - يكون طلب تثبيت الحجز صحيحا ، طالما أنه قدم خلال الثلاثين يوما التالية على توقيعه طبقا لنص المادة ٢/٨٥٨ من قانون المرافعات .

- ٢ - لا يعقل أن يكون المشرع قد استهدف من عبارة : « استصدار أمر الاداء » أن يكون أمر الاداء قد أصدره القاضى فعلا خلال الثلاثين يوما من تاريخ توقيع الحجز التحفظى ، لأن تحقيق ذلك موكل الى ارادة القاضى لا الى المدعى/طالب الحجز ، ويكفى استيفاء لصحة الاجراءات التى يتخذها هذا الاخير ، أن يكون قد قلم عريضته بطلب صدور أمر الاداء وصحة الحجز خلال الثلاثين يوما من تاريخ الحجز .

( استئناف رقم ٥٢٥ سنة ٧٥ ق رئاسة وعضوية  
السادة الاساتذة الدكتور حلمى مكرم عبيد ومحمد أحمد  
الشربينى ومحمود أحمد ومصطفى المستشارين )

٣٥٣

### محكمة استئناف القاهرة

٢٩ فبراير سنة ١٩٦٠

- ١ - مسئولية المؤسسين ، مسئولية تضامنية ، شبه جريمة ، غش ، عمل ضار .

ب - ق مدنى ، م ١٦٩ و ١٦٨ .

استضامنى ، كما وأن المحكمة ذاتها حينما ناقشت هذه الناحية من النزاع قد أعربت فى واضح حيثياتها عن فرض هذا التضامن على المؤسسين فى الزامهم بالتعويض الذى قدرته بأربعة آلاف جنيه وهو التضامن الذى نصت عليه المادة ١٦٩ من القانون المدنى بالأحكام التالية : « اذا تعدد المسئولون عن عمل ضار كانوا متضامنين فى التزامهم بتعويض الضرر وتكون المسئولية فيما بينهم بالتساوى الا اذا عين القاضى نصيب كل منهم فى التعويض » . ولما كان هذا التضامن قد تقرر بحكم القانون فقد قضت به المحكمة فى أسباب حكمها ، ولم يكن اغفاله لها فى متطوقه الا عن طريق السهو وهو التفسير الوحيد الذى يمكن ترتيبه على تلك الملاحظات فى صحيح تسلسلها . ولا يهون من ذلك أن يكون الطالب من جانبه قد أغفل التمسك فى حرفية طلباته الاحتياطية بعدم اضافة عبارة التضامن اليها ، لان هذا الاغفال لم يكن الا نتيجة سهو مماثل من جانبه فضلا عن أنه من حق المحكمة القضاء بالرابطة التضامنية عن العمل الضار المقررة قانونا بصرف النظر عن مطالبة او عدم مطالبة الخصوم بها وفى ذلك كله ما يبرر استبعاد ما جاء فى دفاع السيد محمد أمين عزب من عدم جوار هذا الطلب لعدم اقترانه الطلب الاحتياطى الذى أخذت به محكمة الاستئناف تطبق التضامن بمقولة ان الطلب المذكور يجب أن يكون صريحا ولا يؤخذ على سبيل الاستنتاج ذلك انه يبين فى وضوح تام أن اغفال ذكر التضامن إنما جاء عن طريق السهو ، وأنه من حق المحكمة على أية حال متى ثبتت من المسئولين عن العمل الضار أن تقضى بالتعويض بالتضامن نزولا على أحكام المادة ١٦٩ من القانون المدنى وهى اعتبارات تلقى ما جاء فى مذكرة ايقان تومائيدس من أن المحكمة انما كانت تستهدف فى الحكم على المؤسسين دون ذكر التضامن .

« وحيث أنه تأسيسا على ذلك يتعين قبول هذا الطلب شكلا لاستيفائه شروط المادة ١٦٨ مرافعات والقضاء بموضوع ما طلب المستأنف

صفوت بتعديل الحكم المستأنف الى الزام المستأنف عليهم السبعة الاول متضامنين بأن يدفعوا للمستأنف مبلغ ٤٠٠٠ جنيه والمصاريف عن الدرجتين و ٢٠ جنيه أتعاب محاماة ) مع الزام المعلن اليهم متضامنين بمصروفات هذه الدعوى ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ العاجل وبلا كفالة .

وبجلسة ١٢/١٠/١٩٥٩، قرر الحاضرين عن المدعى بأن يصحح طلباته على الوجه الآتى : ( الحكم بأن يكون منطوق الحكم رقم ٦٠٣ سنة ٦٩ ق استئناف على هو « فى الاستئناف المرفوع من الدكتور ٠٠٠ بالزام المستأنف ضدهم السبعة الاول بأن يدفعوا متضامنين له مبلغ ٤٠٠٠ جنيه والمصاريف عن الدرجتين ومبلغ ٢٠ جنيها أتعاب للمحاماة » ) .

### المحكمة

« .. حيث أنه بمراجعة الحكم الاستئنافى سالف الذكر تبين أنه جاء فى حيثياته ما نصه :-

« من حيث أن مسئولية المؤسسين مسئولية تضامنية قينا على أنه ترتبت على شبه جريمة مدنية وهى الغش ولا يغير من ذلك أن يكون أحدهم قد أتى شيئا من أعمال الغش أو لم يأت لسببين أساسيين : أولهما أن فوائده قد عادت عليهم جميعا . وثانيهما أن أعمالهم هذه هى نتيجة مباشرة لانايات ضمنية لبعضهم البعض » .

« وحيث أنه من الثابت أن الطالب كان قد قدم طلباته قبل صدور الحكم فى القضية رقم ٦٠٣ سنة ٦٩ قضائية على الوجه التالى أصليا بالزام المؤسسين متضامنين بأن يردوا له مبلغ ٤٠٠٠ جنيه أربعة آلاف جنيه التى دفعها ثمنا للاف سيهم ، واحتياطيا بنفس المبلغ المذكور على سبيل التعويض . وواضح أنه رغما من أن الطالب لم يكن قد أرفق طلباته الاحتياطية بالزام المؤسسين بالتضامن فإن نيته ولا شك قد انصرفت الى ذلك بدليل ان طلباته الأصلية قد أنصبت على الالزام



وهو حق منقطع الصلة بفكرة الملكية أو آثارها .

٣ - أن ترهن المؤسسة نسخة سلبية لأحد الأفلام ، وتقر الرهن عند صيرورته حيازا ، ليس ذلك تصرفا في مجموع إنتاجها الفكري المستقبل .

٤ - جواز الحجز على المصنف الذي تم نشره ، لا يشترط في النشر العلانية أو التوزيع .

#### المحكمة

«... حيث أنه مما استندت إليه محكمة أول درجة في حكمها سالف الذكر أن عقد الرهن باطل باعتباره رهنا لمال مستقبل وهو ما نصت المادة ٢/١٠٣٣ من القانون المدني على بطلانه كما قضت المادة ١٠٩٨ من ذات القانون بسريان هذا النص على الرهن الحيازي وقالت عن الوعد بالرهن أنه مرحلة دون التعاقد النهائي بل هو خطوه نحوه ولا يجوز استعمال الحق المخول بالمادة ٧٨ تجاريا ومن ذلك رأيت محكمة أول درجة أن الاذن ببيع الشيء المرهون على ما خوله القانون التجاري في المادة ٧٨ متالفة الذكر متعين الالغاء لافتقاره الى أى أساس ، وأضافت أنه لا محل بعدئذ لتناول باقى الأوجه التى اثارته الشركة المستأنف ضدها .

«... وحيث أنه عن السبب الثانى من الاستئناف فانه وإن كان القانون المدني قد حرم رهن المال المستقبل واعتبره باطلا على النحو الذى بينه الحكم المستأنف ، فإن هذا التحريم لا يمتد الى حق الدائن فى الحصول من مدينه على وعد بالرهن متى انتقل الشيء المرهون الى حوزة الدائن ، وهذا ما تم فى هذه الدعوى ذلك أنه وأن أصبح القول بأن المتعاقدين قد توافقا على رهن شيء لم يكن قد برز الى الوجود لدى تحرير العقد وهما المستختان السلبيتان من القيلمين اللذين أشار اليهما هذا التعاقد فإن هدفهما المتفق عليه من هذا النص أن تنتقل حوزة هاتين النسختين الى حوزة الشركة المستأنفة بعد ستة شهور

الدكتور على صفوت وأضافة مصروفاته على عاتق المستأنف عليهم السبعة الاول متضامنين .

#### فلهمه الاسباب

حكمت المحكمة علنا وضروريا فى مادة تجارية بقبول هذا الطلب شكلا وفى موضوعه بتعديل منطوق الحكم الاستئنافى الصادر فى القضية رقم ٦٠٣ سنة ٦٩ استئناف القاهرة بتاريخ ٤ من مايو سنة ١٩٥٤ الى الزام المستأنف عليهم السبعة الاول متضامنين بأن يدفعوا للمستأنف الدكتور على صفوت مبلغ ٤٠٠٠ جنيه ( أربعة آلاف جنيه ) والمصروفات عن الدرجتين وعشرين جنيها أتعابا للمحاماه مع الزام المستأنف عليهم المذكورين متضامنين بمصروفات هذا الطلب وعشرة جنيها مقابل أتعاب المحاماه .

( استئناف رقم ٦٠٣ سنة ٦٩ ق رئاسة وعضوة السادة الاساتذة الدكتور حلمى مكرم عبيد ومحمد الهادى المسيرى ومحمد مصطفى موسى المستشارين ) .

٣٥٤

#### محكمة استئناف القاهرة

١٤ ابريل سنة ١٩٥٩

- ١ - مال مستقبل ، رهن ، ق مدنى م ٢/١٠٣٣ ؛ رهن حيازي . ق مدنى م ١٠٩٨ ، وعد بالرهن ، ق تجارى م ٧٨ - مرهون ، انتقاله حوزة الدائن .
- ب - ق ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ ، مؤلف ، حق ملكية ادبية ؛ فيلم ؛ وعد برهن نسخة سلبية . حجزه .
- ج - برن ، اتفاقية ، نشر ؛ علانية ؛ توزيع .

#### المبادئ القانونية

١ - وإن كان القانون المدني قد حرم رهن المال المستقبل واعتبره باطلا ، فإن التحريم لا يمتد الى حق الدائن فى الحصول من مدينه على وعد بالرهن ، متى انتقل الشيء المرهون الى حوزة الدائن .

٢ - طبيعة حق المؤلف ، ذهب البعض الى أنه حق مزدوج ذو شقين : الشق المادى وهو حق من حقوق الملكية ، والشق المعنوى او الادبى



لا يمكن أغفالهما وهما حماية النشاط الفكري  
للإنسان وتأمين مصلحة الدولة .

«وحيث أنه أيا كان المذهب الذي ينزع إليه  
الباحث بالنسبة للدعوى الحالية ، فلا جدال  
في أن المقصود من عدم جواز التصرف في  
مجموع الانتاج الفكري المستقبل الذي نصت  
عليه المادة ٤٠ من القانون رقم ٣٥٤ لسنة  
١٩٥٤ إنما هو تحريم تصرف المؤلف للغير  
فيما قد تنتجه قريحته الفنية أو الأدبية في  
المستقبل ، لأن في ذلك اهدارا لشخصيته  
ولحقوقه المعنوية البحتة التي قد يتضرر  
قبلها ما قد يجنيه من مزايا مالية .

وقد جاء في حكم لمحكمة استئناف باريس  
في ١٩ من مارس سنة ١٩٤٧ ، المؤيد للحكم  
المستأنف في قضية Renault C. Vollard  
المنشور في دالوز سنة ١٩٤٧ - ٩٨ مع  
تعليق دييوا .

«أن التعاقد على عمل فني لم يتم يعتبر  
تعاقداً على شيء مستقبل لا تنتقل ملكيته إلى  
المشتري إلا بتمام وجوده أما أن مؤسسة  
كالمستأنف ضدها تعد برهن نسخة سلبية  
لاحد الافلام وتقر الرهن عند صيرورته  
حيازياً ، فليس في ذلك ما تعتبره المحكمة  
تصرفاً في مجموع انتاجها الفكري المستقبل ، إذ  
أنه صورة من صور التزاماتها المالية التي  
فرضت عليها من واقع استعمال حقها في  
استغلال مصنفاتها وهو الحق الذي منحه  
القانون للمؤلف في المادة الخامسة إذ جاء فيه  
أن للمؤلف وحده الحق في استغلال مصنفه  
مالياً بأية طريقة من طرق الاستغلال .

«وحيث أنه من ناحية أخرى فإن نص المادة  
العاشرة على عدم جواز الحجز على حق المؤلف  
وعلى جواز الحجز على نسخ المصنف ، الذي  
تم نشره ، هذا النص لا مجال لتطبيقه في هذه  
الدعوى التي تقوم على صحة أو بطلان عقد  
الرهن فضلاً عن ذلك فإن المحكمة ترى  
استكمالاً للبحث أن المقصود بعبارة النشر  
هنا حسبها جاء في المادة الرابعة من اتفاقية  
برن المعدلة هو المصنف المعد أو المطبوع  
Editée على أي وجه بحيث تستخرج منه

من تصويرهما وقد اعتبان أن النسخة  
السلبية لفيلم زئوبة موضوع هذه الدعوى  
أمنست في حوزة المستأنفة بعد أن توافرت  
لها عناصر الوجود وتجسم كيانها المادي  
وانتظمت قيمتها الاستغلالية وبذلك انتقل  
عقد الوعد بالرهن إلى موضع التنفيذ دون أن  
تثير المستأنف ضدها اعتراضاً أو تحفظاً عن  
سلامة تلك الحيازة المادية ، ويستفاد من ذلك  
أن المستأنف ضدها قد أقرت ماتم وأنه ما بدر  
لها التضرر مما تعاقدت عليه إلا بعد أن تعثرت  
في الوفاء بما بقي في ذمتها . ولما كان الرهن قد  
نفذ بالفعل في وضعة الحيازي الصحيح بتوافق  
الطرفين ، فإن ما ذهب إليه الحكم المستأنف من  
أن الوعد بالرهن المتفق عليه هو مرحلة أو  
خطوة دون التعاقد النهائي لا يجيز استعمال  
الحق المخول بالمادة ٧٨ تجاري ، إنما هو  
أنحراف عن الصواب في تفسير الواقع  
والقانون .

«وحيث أنه عن دفاع المستأنف ضدها الذي  
أقامته استناداً إلى المادتين ٤٠ و ٢٠ من  
القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ فإنه من  
المعروف أن الجدل عند اشتداد قس الدوائر  
الفقهية والقضاء حول تحديد طبيعة حق  
المؤلف فقد ذهب البعض إلى أن هذا الحق  
واحد هو الحق الأدبي البحت ، وذهب البعض  
الآخر إلى أنه حق مزدوج ذو شقين : الشق  
المادي وهو حق من حقوق الملكية ، والشق  
المعنوي أو الأدبي هو منقطع الصلة بفكرة  
الملكية أو آثارها . وقد جاء في المذكرة  
الإيضاحية للقانون سالف الذكر أنه روى قس  
أعداد هذا القانون عدم التقيد بنظرية معينة  
وعدم إيراد نص لطبيعة حق المؤلف القانونية  
على أن يترك ذلك لاجتهاد القضاة ورجال  
الفقه خاصة . وأن هذه النظريات تخضع  
لتطور دائم متصل بتطور الجماعة الانسانية ،  
إلى آخر ما تضمنته هذه المذكرة من مبررات  
لما حنه المشرع إليه في هذا الشأن ثم أضافت  
المذكرة « أن المشرع عني بأبراز حق المؤلف  
في ضوره المعنوية والأدبية وكذلك في ضوره  
المادية مراعي في ذلك اعتبارين أساسيين

المستأنف ضدها في مجال تجارة المسحوق المنظف اللازم لصناعة الطبخ والصباغة لأن الذين يقتنون مثل هذه المنتجات هم من رجال الخبرة والفن .

٣ - ومن ناحية أخرى فإن الشركة المستأنف ضدها لم تقتصر على تسجيل علامتها فيما يتعلق بـ مواد الغسيل والتبيض والتنظيف وإزالة الدهون ومواد التجليخ المعدة للأغراض الانتاحية ، بل سجلتها أيضا بالنسبة لمواد استعمالها ، وبذلك أن العلامتين متشابهتان في الكتابة والنطق على نحو قد يحمل الشخص العادي منه سطر الإدراك من جمهور المستهلكين لهذه المواد الأخيرة أن يلتبس عليه الأمر .

#### الحكمة :

« حيث أن الشركة المستأنف ضدها أقامت الدعوى المستأنف حكما طلبت فيها الحكم بعدم أحقية المستأنفة في استعمال العلامة Nasta Pan المقدم عنها الطلب رقم ٢٩٧٨٤ في إدارة العلامات التجارية ، ورتبت على هذا الطلب باقى الطلبات المبينة في صحيفة دعواها . وقد أجابت محكمة أول درجة المستأنف ضدها الى طلباتها المذكورة من غير حاجة الى توقيع الغرامة التهديدية المطلوبة والاكتفاء بنشر منطوق الحكم في جريدتى الاهرام والجورنال ديجيت على نفقة المستأنفة . وقد أقامت محكمة أول درجة قضاءها على انه اتضح لها من مقارنة العلامتين Hosta Pan. nast. Pan. أنهما متشابهتان لدرجة كبيرة جدا تدعو الى الخلط وعدم التمييز ، سواء من ناحية الشكل والحروف أو من ناحية الجرس السمعى لكل منهما ، وقالت أنه لا عبرة بما تقرره المستأنفة من أن المقطع الثانى apon هو مركب كيميائى اذ لم يقم الدليل على هذا المركب المزعوم بل على العكس كان الثابت من تقرير الفحص الخاص بالعلامة رقم ٢٩٧٨٤ أن المقطع الاول nast معناه dirt والمقطع الثانى مختصر للفظ upon وهى معانى لاتشير للمنتجات وقد قدمت المستأنف ضدها مذكرة فى مرحلة الاستئناف تعزز فيها دفاعها

عدة نسخ ( ولا يشترط فى ذلك العلانية أو التوزيع ) وهى شروط توافرت لنسخة الفيلم موضوع الدعوى .

ومن المبادئ المستقرة أنه إذا قام المؤلف بنشر مصنفه لحسابه ، فيجوز الحجز على النسخ المطبوعة بادامت هذه النسخ مملوكة له ملكية مادية فاذا انتقلت هذه الملكية الى الغير امتنع الحجز ( يراجع حق المؤلف للدكتور مختار القاضى الكتاب الاول ص ٦٤ و ٥٨ ) . ولما كانت الشركة المستأنفة قد تولت اخراج فيلم المستأنف ضدها وكان هذا الفيلم مملوكا لهذه الأخيرة ، فإن دفاع المستأنف ضدها بعدم جواز الحجز بـ اذا ما فرض قبول التحديث عن ذلك فى هذه الدعوى - تعوزه الاسانيد القانونية . هذا وقد أبانت المذكرة الايضاحية للقانون أن الحجز الذى لا يجيزه القانون هو ما توقع على الحقوق الشخصية البحتة التى تتصل بشخص الانسان ، وهى الحقوق التى لم يقع عليها اعتداء من جانب المستأنفة .

« وحيث أنه تأسيسا على ما تقدم ذكره يتعين الغاء الحكم المستأنف وتأيتد الأمر ببيع النسخة السليبة لفيلم زنوبة والزام المستأنف ضدها بالمصروفات عن الدرجتين » .  
( استئناف رقم ٥١٣ سنة ٧٥ ق بالهيئة السابقة ) .

٣٥٥

#### محكمة استئناف القاهرة

٢٩ فبراير سنة ١٩٦٠

١ - علامة تجارية ، ق العلامات التجارية م ٢٤٥٣٣ ق ٥٧ لسنة ١٩٣٩ ، إدارة التسجيل ، معارضة .

ب - منافسة غير مشروعة .

#### المبادئ القانونية .

١ - المادتان ٣٣ و ٣٤ من قانون العلامات التجارية ، انما تشيران الى المخالفات الجنائية .

٢ - ان المحكمة ترى ، ان تشابه العلامتين من ناحيتى الشكل والجرس السمعى ، لا يمكن أن يؤدي الى الخلط الى اللبس اللذين تسعيهما



الذى ساقته أمام محكمة أول درجة واخذت به هذه الأخيرة .

« وحيث أن هذا الاستئناف تنحصر أسبابه في أنه لا تشابه بين العلامتين لأن كل كلمة منها من مقطعين ومقطع هوست يخالف مقطع ناست اما مقطع « بون » فهو اصطلاح تجارى عالمي لجميع المنتجات الكيماوية الخاصة بالتنظيف والازالة وكان أولى بمحكمة أول درجة أن تستعين بالخبراء الفنيين على الفصل في مدلول هذا المقطع ونعت المستأنفة على الحكم المستأنف أخذه بأن مقطع Nast معناه القدرة مع أن Nast هي الأحرف الأولى من الشركة المستأنفة National Starch وتقول المستأنفة أن المستأنف ضدها لامصلحة لها في هذه المادة لانعدام اتجارها بها في هذه البلاد وازاغت المستأنفة في مذكرتها أن العلامتين سالفتي الذكر لا يستعملها إلا الشركات والمنشآت الصناعية لأغراض كيماوية بحثه ، فلا يمكن تضليل هذه المؤسسات إذ أن المختصين فيها هم من رجال الكيمياء . - سعة . فالمستهلك هو رجل فني ومن ثم فلا تأثير على الجرس السمعى كما قررت محكمة أول درجة وطلبت المستأنفة الحكم بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض السعوى الابتدائية والزام المستأنف ضدها بالمصروفات والاتعاب عن الدرجتين .

« حيث أنه مما أخذته المستأنفة على المستأنف ضدها أنها لم تستند الى المادتين ٣٣ و ٣٤ من قانون العلامات التجارية اللتين حصرتا أنواع المخالفات وعددتها وليس من بينها التشابه وقد فاتها ، أن هاتين المادتين إنما تشيران الى المخالفات الجنائية وواضح أنه لا شأن لذلك بهذه الدعوى التى تستند مقوماتها من القواعد العامة فى المنافسة غير المشروعة ، وفى ذلك ما يبرر استبعاد دفاع المستأنفة فى هذا الشأن . ولما كانت المستأنفة شرعت فى تسجيل علامتها التجارية بعد تسجيل علامة المستأنف ضدها ، فقد أصبح مناط البحث بعد رفع الدعوى الابتدائية منحصر فيما إذا كان تصرف المستأنفة

يعتبر منافسة غير مشروعة للمستأنف ضدها فى نشاطها التجارى والصناعى دون التقييد ، بما قرره القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ من ضرورة تقديم معارضة الى ادارة التسجيل عن قبول العلامة طالما أن المعارضة لا تكون الا حين يتم شهر العلامة فى جريدة العلامات التجارية . ويبين من مراجعة ملف الشركة المستأنفة أن شيئاً من هذا لم يتم حتى حين رفع الدعوى .

« وحيث أن المحكمة ترى خلافا لما ذهب الىه محكمة أول درجة أن تشابه العلامتين من ناحيتى الشكل والجرس السمعى لا يمكن أن يؤدى الى الخلط أو اللبس اللذين تدعيهما المستأنف ضدها فى مجال تجارة المسحوق المنظف اللازم لمصانع الطبع والصبغة ، لأنه من الجلى أن الذين يقتنون مثل هذه المنتجات هم من رجال الخبرة والفن والذين يستعملونها لحساب مؤسسات صناعية لأغراض كيماوية ، فضلا عن أن المصانع المنتجة لهذه المنظفات فى مختلف أنحاء العالم قد درجت على إضافة عبارة Pan الى كلمة مختصرة لانتم المصنع وأمثلة ذلك أن شركة Berk Shire Cola Co تخيرت علامة Bere Pan وشركة Mak wered chernical تخيرت علامة Maxa Pan وشركة taratex corporation تخيرت علامة Vag Pan وهكذا (يراجع مؤلف Madon textile auxiliaries - الذى أودعته المستأنفة ملف هذا الاستئناف تحت رقم ٨) فلا عجب إزاء هذا العرف الدولى اذا ما اتخذته الشركة المستأنفة واسمها باللغة الانجليزية National Starch Co علامة Nosta Pan باعتبار أن المقطع الأول من هذه العلامة Va مستمد من كلمة vational والمقطع الثانى Sta مستمد من كلمة starch

« وحيث أنه وقد وجب اقرار مسلك المستأنفة فى طلب تسجيل علامتها للأغراض الصناعية الكيماوية فإنه يبين من ناحية أخرى أن الشركة المستأنف ضدها لم تقتصر على تسجيل علامتها HostaPan فيما يتعلق بمواد الغسيل والتبييض والتنظيف وازالة الدهون ومواد التجليخ المعدة للأغراض الانتاجية ، بل سجلتها أيضا بالنسبة لمواد استهلاكية هي : الصابون ، والروائح



الانتاجية سائلة البيان ، دون مواد الصابون والروائح العطرية والزيوت الطيارة ومواد التجميل والشامبو ومعجون الاسنان ، وهي مواد يسهل على مستهلكيها الخلط بين العلامتين ، وقد عزز امتناع المستأنفة عن طلب تسجيل المواد الأخيرة ، عزز الدليل على أن الأولى لم تكن مدفوعة بقصد المنافسة غير المشروعة فيما سلكته من سبل وانما لجأت فقط الى تخير علامة مستمدة من اسمها باللغة الانجليزية بالنسبة لمنتجات لازمة للصناعة ، ويتعذر على عارفيها من الخبراء أن ينساقوا الى الخلط بينها وبين غيرها .

( استئناف رقم ١٩٨ سنة ٧٦ ق بالهيئة السابقة )

العطرية ، والزيوت الطيارة ، ومواد التجميل ، والشامبو ومعجون الاسنان ، وبديهي أن العلامتين متشابهتان في الكتابة والنطق على نحو قد يحمل الشخص العادي متوسط الإدراك من جمهور المستهلكين لهذه المواد الأخيرة أن يلتبس عليه الأمر فيقبل على المواد الاستهلاكية التي قد تنتجها المستأنفة بمظنة أنها من صنع المستأنف ضدها ، وفي ذلك ما قد يلحق بالمستأنف ضررا من حقها أن تسعى لتلافيه هذا ولا يشترط أن يكون هذا الضرر محققا بل يكفي في مجال المنافسة غير المشروعة أن يكون احتماليا ويبدو مما جاء على لسان المستأنف ضدها ذاتها أن المستأنفة قد اتخذت الاجراءات الكفيلة بتسجيل علامتها بالنسبة لمواد التنظيف اللازمة للاغراض

## قضاء الضرائب

من آلت اليهم أموال المورث .. وأن نص المادة ٢٠ تعطي مهلة ستين يوما أخرى ، فإن القانون لم يرتب على التخلف عن هذا الإجراء أى جزاء ، ومن ثم فلا داع للتوسع بإضافة مدة تسعين يوما أخرى زيادة على خمس السنوات المقررة بصريح نص المادة ٥٢ من القانون السابق الإشارة إليها .

### المحكمة

» .. حيث أنه عن الدفع بالتقادم فإن ما ذهبت اليه مصلحة الضرائب من استنادها الى المذكرة التفسيرية للقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ دون التقيد بنص المواد ١ ، ٤ ، ٥٢ من القانون سالف الذكر ، ارتكانا الى رأى الاستاذ احمد عبد الغفار فهو محل نظر ، ومردود عليه بأن نص المادة الاولى من القانون ١٤٢ سنة ١٩٤٤ ينص على أنه تفرض على أيلولة الشركات رسم يعتبر مستحقا من وقت الوفاة ، وأضافت المادة الرابعة فقرة ٢٠ منه على أنه يستحق هذا الرسم عند وفاة المورث كما نصت المادة ١/٥٢ من نفس القانون على أنه تسقط الرسوم المفروضة بمقتضى هذا القانون بمضى خمس سنوات من تاريخ استحقاق الرسم وبالربط بين هذه المواد يتضح بجلاء أن القانون حدد موعد بدء السقوط من تاريخ الوفاة ، وهو التاريخ الذى يستحق فيه الرسم ومن ثم فلا داعى للاخذ بما جاء بالمذكرة التفسيرية مع وضوح النص ، والا حملنا النص أكثر مما يطيق ، فضلا عن أنه بالاخذ بالمذكرة التفسيرية وطرح الاخذ بالنص فيه سمو بالمذكرة التى هى من وضع السلطة التنفيذية على النص الذى وضعه المشرع ، وفى هذا اهدان لابسطة

٢٥٦

محكمة دمياط الابتدائية

٢٧ أكتوبر سنة ١٩٥٩

١ - ضرائب - تركة - رسم ايلولة - سقوط حق الحكومة فى المطالبة بمضى خمس سنوات - بدء سريان مدة التقادم من تاريخ وفاة المورث . قانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ . المواد ١ و ٤ و ١٩ و ٢٠ و ٥٢ ، مذكرة ايضاحية : نص ، تعارض .

ب - اخطار الورثة عن اسمائهم ، اقرارهم بمن آلت اليهم أموال المورث ، مهلة الستين يوما ، جزاء التخلف . اضافة تسعين يوما الى خمس سنوات . خطأ .

### المبادئ القانونية

١ - ان ما ذهبت اليه مصلحة الضرائب من استنادها الى المذكرة التفسيرية للقانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ ، دون التقيد بنص المواد ١ و ٤ و ٥٢ من القانون سالف الذكر ، محل نظر ، ومردود عليه بأن نص المادة الاولى من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ ، ينص على انه تفرض على ايلولة اتركات رسم يعتبر مستحقا من وقت الوفاة ، وأضافت المادة الرابعة فقرة ٢٠ منه ، على أنه يستحق هذا الرسم عند وفاة المورث ، كما نصت المادة ١/٥٢ من نفس القانون على أن تسقط الرسوم المفروضة بمقتضى هذا القانون بمضى خمس سنوات من تاريخ استحقاق الرسم ، وبالربط بين هذه المواد يتضح بجلاء أن القانون حدد موعد بدء السقوط من تاريخ الوفاة ، وهو التاريخ الذى يستحق فيه الرسم .

٢ - انه وإن كان القانون قد أوجب فى المادة ١٩ اخطار الورثة فى بحر ثلاثين يوما عن اسمائهم ، وإن يقدموا اقرارا يبين اسماء

٣٥٧

محكمة بور سعيد الابتدائية

١٢ أبريل سنة ١٩٦٠

ضرائب ، مباني ، ثلاجة ، مملوكة للممول : خصم قيمتها الايجارية .

## المبدأ القانوني

طبقا لما نصت عليه المادة ٣٩ بنسبة من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، اذا كان العقار الذي تشغله المنشأة في مزاولة نشاطها مملوكا للمنشأة ، فيقتضى ايجار الوجوب الخصم ، على أساس القيمة الايجارية المتخذة أساسا لربط ضريبة المباني ، ويستوى أن يكون العقار الذي تشغله المنشأة أو المملوك لها مقاما على ارض تملكها أو تستأجرها طالما انها تؤدي عنه الضريبة العقارية .

## المحكمة

« .. حيث انه عن اعتراض مصلحة الضرائب الخاص باحتساب قيمة ايجارية لمباني الثلاجة التي أقامها الممول على أرض مؤجرة من هيئة القناة فمن المسلم به ان من ضمن التكاليف الواجب خصمها من وعاء الضريبة على الارباح ايجار المكان الذي تشغله المنشأة . وقد أباحت المادة ٣٩ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ خصم الايجار الذي تدفعه المنشأة فعلا أو القيمة الايجارية للمكان الذي تشغله اذا كان المكان مملوكا لها . ويرجع ذلك الى سببين : - ( الاول ) أراد المشرع أن يسوى بين الممول المستأجر للعقارات والممول المالك لها ، فسمح للاول بخصم الايجار الذي دفعه فعلا وأجاز للثاني استبعاد القيمة الايجارية للعقار . ( والثاني ) أن المشرع أراد تجنب ازدواج الضريبة على الايراد الواحد . فايراد العقارات يخضع للضريبة العقارية وبما أن العقار الذي تشغله المنشأة والمملوك لها ينتج ايرادا للمنشأة عن طريق تقليل تكاليفها لذلك وجب عدم اخضاع هذا الايراد مرة أخرى للضريبة على الارباح التجارية . وبناء على ذلك اذا كان العقار مستأجرا تخلص القيمة الايجارية الفعلية التي

المبادئ القانونية وقد أخذ بهذا الرأي كلا من الاستاذ حسين احمد توفيق في كتابه (ضرائب الشركات طبعة سنة ١٩٥٦ ص ٣٦٦ وما بعدها ، كما أخذ به الدكتور حسين خلاف كتاب ضريبة الشركات في مصر ص ٣٦١ والقول بخلاف هذا الرأي يؤدي الى نتيجة لا تتفق مع نصوص القانون إذ أن تعليق بدء التقادم - كما ترى المصلحة - على اخطارها للممول يعطيها الحق في التراخي الى أجل غير معلوم ومن ثم تمتد مدة السقوط حسب رغبة المصلحة وفي ذلك تعطيل للنص بدون مبرر معقول رغم أن القانون قد يسر للمصلحة طريق العلم وأعطاها مدة مناسبة للمطالبة بحقوقها . وقد أخذت محكمة القاهرة الابتدائية بهذا الرأي في الحكم الصادر بجلسة ١٨/٣/١٩٥٦ في الدعوى رقم ٤٢٤ سنة ١٩٥٥ المنشور بمجلة التشريع المالي والضريبة العدد ٣٩ )

« وحيث أنه عن قول المصلحة بأن القانون أوجب في المادة ١٩ اخطار الورثة في بحر ثلاثين يوما عن أسمائهم وأن يقرروا اقرارا يبين فيه أسماء من آلت اليهم اموال المورث الى ٥٠٠٠ الخ ما جاء بالمادة المذكورة وأن نص المادة ٢٠ تعطى مهلة ستين يوما أخرى ، فإن القانون لم يرتب على التخلف عن هذا الاجراء أى جزاء ، ومن ثم فلا داع للتوسع باضافة مدة تسعين يوما أخرى زيادة عن الخمس سنوات المقررة بصريح النص في المادة ٥٢ من القانون والسابق الإشارة اليها .

« وحيث أنه لما تقسم وماتبينته المحكمة ولم تختلف فيه المصلحة والطاعن أن المورث توفي بتاريخ ١٨/٣/١٩٥٢ ولم تعلن المصلحة الطاعن الا في ٢٣/٤/١٩٥٧ أى بعد فوات مدة الخمس سنوات المسقطه لحق المصلحة ، ومن ثم يكون الدفع بسقوط الحق بمضى المدة في محله ويتعين الحكم به وبسقوط حق المصلحة بالتقادم بالنسبة لرسم الايلولة وهذا يستتبع القضاء بالغاء قرار اللجنة المطعون فيه . »

( القضية رقم ٥٧ سنة ١٩٥٨ ضرائب دياط رئاسة السيد الاستاذ محمد فتحى ابراهيم القضاى وحضور السيد الاستاذ هدى محمود هدى وكيل النيابة ) .



العقارية وهذه هي الحكمة من خصم القيمة الإيجارية لتجنب ازدياد الضريبة على الإيراد الواحد . ولما كان الثابت من أوراق الدعوى أن مباني الشلاجة مملوكة للممول ويدفع عنها ضريبة عقارية سنويا ، فإن اعتراض مصلحة الضرائب على خصم قيمتها الإيجارية يكون في غير محله متعينا رفضه » .

( القضيّتان رقما ١٥١ ، ١٦٠ سنة ١٩٥٩ تجارى كل بور سعيد رئاسة السيد الاستاذ أحمد طاهر خليل القاضي ) .

تدفعها المنشأة من الأرباح الإجمالية أما إذا كان العقار مملوكا للمنشأة فيقرن الإيجار الواجب الخصم - طبقا لما جاء بالمادة ٣٩ بند ١ - على أساس القيمة الإيجارية المتخذة أساسا لربط ضريبة المباني - على أنه يشترط بصفة عامة لخصم إيجار العقار أن تقوم المنشأة بشغله في مزاولة نشاطها أو تحقيق أغراضها ويستوى في ذلك أن يكون العقار الذي تشغله المنشأة والمملوك لها مقاما على أرض تملكها أو تستأجرها طالما أنها تؤدي عنه الضريبة

# قضاء المحاكم الكلية

## القضاء المدني

### المحكمة :

« .. حيث أن الشركة العالمية لقناة السويس البحرية المؤممة بالقانون رقم ٢٨٥ سنة ١٩٥٦ - والتي حلت محلها هيئة قناة السويس أنشأت عدة مساكن بمدينة بور سعيد وبور فؤاد خصصتها لسكنى موظفيها وعمالها ورغبة منها في انتظام العمل بها ، وتأجيرها لهؤلاء الموظفين والعمال لمدة تنقضي بانقضاء رابطتهم بها ، وبمضى ذلك فمضى تبين أن زوج المدعى عليها المرحوم بريس ايفانوف قد وقع على عقد ايجار السكن المؤجر له من الشركة المؤممة باعتباره عاملاً لديها واتفق في العقد على أن يعتبر مفسوخاً في حالة وفاة المستأجر ، وفي حالة ما إذا لم يعد من مستخدمى الشركة ، فان هذا الاتفاق تطبق بشأنه القواعد العامة الواردة بالقانون المدني ، ولا محل لسريان أحكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .

( يراجع نقض مدنى ٢٣/١/١٩٥٨ فى الطعن رقم ٣٧٦ سنة ٢٣ ق والمنشور بالمجموعة الرسمية لأحكام المحاكم بالعددان السابع والثامن من السنة السابعة والخمسون ص ٢٣٥ )

« وحيث ان المادة ٥٥٨ من التقنين المدني تعرف الايجار بأنه عقد يلتزم المؤجر بمقتضاه أن يمكن المستأجر من الانتفاع بشئ معين مدة معينة لقاء أجر معلوم . أى أن اتفاق طرفى عقد الايجار يجب أن يتناول الانتفاع بالعين المؤجرة ومداه أى تحديد مدته . ويقضى تحديد مدة الايجار تعيين الوقت الذى يبدأ فيه انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة والوقت الذى يستمر فيه هذا الانتفاع فإذا اتفق الطرفان صراحة على مدة الايجار فاما أن تكون المدة

٣٥٨

محكمة بور سعيد الابتدائية

٨ نوفمبر سنة ١٩٥٩

- ١ - ايجار ، مسكن مخصص لموظفى الشركة ، خضوعه للقانون المدنى . تعريفه . مدته .
- ب - عين مؤجره ، ودعا ، ايلة المستأجر خلف له
- ج - فوائد .

### المبادئ القانونية

١ - شركة قناة السويس المؤممة اذ انشأت مساكن لسكنى موظفيها ورغبة منها في انتظام العمل بها ، وتأجيرها لهؤلاء الموظفين والعمال لمدة تنقضي بانقضاء رابطتهم بها ، فان هذا الاتفاق تنطبق بشأنه القواعد العامة الواردة بالقانون المدني ، ولا محل لسريان أحكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .

فاذا اتفق الطرفان على مدة الايجار ، فان المدة تكون معينة اذا كانت لها نهاية معلومة كتعيينها بمدة حياة المؤجر أو المستأجر .

٢ - المادة ٥٩٠ من القانون المدني أوجبت على المستأجر أن يرد العين المؤجرة عند نهاية الايجار ، وتعتبر زوجة المستأجر خلفاً له ، ينتقل اليها الالتزام برد العين المؤجرة للمؤجر ، فإذا تخلفت تكون مسئولة عن التعويض .

٣ - ان طلب المدعى الفوائد القانونية أعمالاً لنص المادة ٢٢٦ من القانون المدني ، اذا كان محل الالتزام مبلغاً من النقود ، وتأخرت المدعى عليها عن الوفاء به ، يتعين اجابته الى هذا الطلب ، بالزام المدعى عليها بالفوائد القانونية بواقع ٤ ٪ سنوياً من تاريخ المطالبة القضائية .

زوجة للمستأجر الأصلي أي خلفاً له ينتقل إليها الالتزام برد العين المؤجرة فكانه يتعين عليها تنفيذ هذا الالتزام برد العين المؤجرة للمؤجرة « الشركة العالمية لقناة السويس البحرية المؤممة » فإذا تخلفت المدعى عليها عن تنفيذ هذا الالتزام تكون مسئولة عن التعويض الذي قدرته المادة ٥٩٠ من التقنين المدني : يراعى في تقدير هذا التعويض القيمة الإيجارية وما أصاب المؤجر من ضرر .

« .. وحيث أن المدعى عليه بصفته لم يقدم دليلاً على أن الاجرة قللت بين الشركة المؤممة وزوج المدعى عليها المتوفى على أساس نسبة مئوية لاجرة الشركة حتي يمكن زيادة الاجرة تبعاً لزيادة هذا الاجر ، بل الثابت بعقد الإيجار المؤرخ أول نوفمبر سنة ١٩٣٩ أن الاجرة قد تحددت بين الطرفين بمبلغ ٢٥٠ قرشاً شهرياً دون النص على زيادة هذه الاجرة تبعاً لزيادة أجر المدعى ومن ثم يتعين اعتبار القيمة الإيجارية للعين بمبلغ ٢٥٠ قرشاً شهرياً عند تقدير التعويض المنصوص عليه بالمادة ٥٩٠ مدني .

« وحيث أنه لم يثبت أن المدعى بصفته قد أصابه ضرر من جراء عدم رد العين المؤجرة عند انتهاء المدة إذ أن امهال الشركة المؤممة المدعى عليها وسكوتها عن رفع الدعوى ثم قبول هيئة قناة السويس التي حلت محل الشركة المؤممة امهال المدعى عليها حتى ١٩٥٧/٧/٣١ تعتبر قرائن على عدم اصابة الشركة المؤممة والهيئة من بعدها بأية اضرار نتيجة استمرار المدعى عليها في شغل المسكن منذ وفاة زوجها بتاريخ ١٩٤٨/٢/٤ حتى تاريخ الاخلاء الحاصل في ١٩٥٧/٧/٣١ .

« وحيث أنه تفديعاً على ما تقدم يستحق المدعى بصفته تعويضاً عن عدم رد المدعى عليها العين المؤجرة عند نهاية الإيجار تقدر بالقيمة الإيجارية للعين طوال المدة المطالب بها .

« .. وحيث أن ادعاء المدعى عليها بأن الشركة كانت تمنحها إعانات وأنّها اعتقلت أن تركها بالمسكن يعتبر من قبيل هذه الاعانات فهو ادعاء

المتفق عليها معينة واما أن تكون غير معينة وتكون المدة معينة اذا كانت لها نهاية معلومة كتعيينها بعدد من الايام او الاسابيع او الأشهر أو السنين وكتحديد نهايتها بحلول أجل معين أو بموت شخص معين فالاجارة المعقودة لمدة حياة المؤجر أو لمدة حياة المستأجر تعتبر ذات مدة معينة تنتهي بانقضائها ولو كان لا يعلم سلفاً الوقت الذي تنقضي فيه مدتها .

( انظر نقض ١٩٣٧/٤/٨ المحاماه ١٧ - ١٢٤٢ - ٦١٤ وقد جاء فيه ان هذا الاتفاق يصبح صحيحاً جائز قانوناً ولايجوز شرطاً ارادياً باطلاً وانظر ايضاً مصر الابتدائية ١٩٣٥/١٠/١٤ المحاماه ١٦ - ٣٣٥ - ١٤٠ ) .

« .. وحيث أن عقد الإيجار المبرم بين الشركة العالمية لقناة السويس البحرية المؤممة وزوج المدعى عليها المرحوم بوريس أيفانوف العامل بالشركة قد نص بالبند الثالث منه على أن مدة الاجارة شهر اعتباراً من أول نوفمبر سنة ١٩٣٩ حتى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٩ وتجدد ضمناً إلا اذا اخطر أحد الطرفين الآخر بعدم رغبته في ذلك كتابة وقبل مضي خمسة عشر يوماً من انتهاء الشهر الساري كما نص ايضاً على ان يكون العقد مفسوخاً بقوة القانون في حالة وفاة المستأجر أو انتهاء صفته كعامل من عمال الشركة وتطبيقاً للمبادئ السالفة يصبح هذا الاتفاق جائزاً قانوناً لأن العقد قد تجددت مدته إذ تنتهي هذه المدة اما باخطار أحد الطرفين الآخر قبل نهاية الشهر الساري كما تنتهي ايضاً بوقاة المستأجر أو بانتهاء صفته كعامل من عمال الشركة .

« .. وحيث أنه لا خلاف بين الطرفين في وفاة المستأجر بوريس أيفانوف في ١٩٤٨/٢/٤ وبذلك يكون عقلاً الإيجار قد انتهت مدته في ذلك التاريخ .

« .. حيث أن المادة ٥٩٠ من التقنين المدني اوجبت على المستأجر ان يرد العين المؤجرة عند نهاية الإيجار فإذا ابقاها تحت يده دون حق كان ملزماً بأن يدفع للمؤجر تعويضاً يراعى في تقديره القيمة الإيجارية للعين وما أصاب المؤجر من ضرر . ولما كانت المدعى عليها



الدين الذي على التركة ، فالديون لا تورث ، ولا تركة إلا بعد سداد الدين ، فتبقى التركة منفصلة عن مال الدائن حتى تسدد دينها لهذا الدائن ، ثم يرث الدائن بعد ذلك من التركة ما يتبقى بعد سداد الديون .

#### المحكمة

« .. وحيث أن المدعى أودع مذكرة في ٢٤/٥/١٩٦٠ أشار في نهايتها الدفاع عن المدعى عليهما بضرورة خصم ثلث الدين المطالب به ، وهو نصيب المدعى باعتباره أحد ورثة المدين ، استنادا الى المادة ٣٧٠ من القانون المدني الخاصة باتحاد الذمة ، وقد رد المدعى على هذا الدفاع بقوله ان اتحاد الذمة لا ينطبق في حالة ما اذا كان الوارث هو الدائن للمورث ، بل تنطبق في حالة ما اذا كان الوارث هو المدين للمورث . »

« وحيث ان موضوع اتحاد الذمة يتحقق اذا اجتمع في شخص واحد صفة الدائن والمدين بالنسبة الى دين واحد ، فالمفروض اذن ان هناك ديننا واحدا : مورث الدائن المدين ، أو مورث المدين الدائن . أو تحقق اي سبب قانوني آخر غير الميراث نقل الى الدائن صفة المدين ، أو نقل الى المدين صفة الدائن ، فاجتمع بذلك في شخص أحد طرفي الدين صفة الدائن والمدين ، وتعذر اذن على هذا الشخص ان يمارس حقه اذ هو دائن لمدين ، ولا يستطيع ان يطالب نفسه بالدين ، ومن ثم ينقضى الدين أو في الصحيح يقف نفاذه لهذا الضرب من الشلل الذي اعتراه ، واتحاد الذمة عن طريق الميراث له صورتان : ( الاولى ) حيث يرث المدين الدائن فتكون التركة هي الدائنة للمدين ، ويرث المدين هذا الحق الذي للتركة متحد الذمة في الدين . وهذا صحيح في مصر لان قواعد الفقه الاسلامي - وهي التي تطبق في الميراث - تقرر فتنتقل الى الورثة الحقوق التي للتركة . ( والثانية ) حيث يرث الدائن الدين فتكون التركة هي المدينة للدائن والدائن هو الوارث ، وهنا تأبى قواعد الفقه الاسلامي ان تتحد الذمة في الدين ، اذ ان الدائن لا يرث الدين الذي على التركة ، فالديون لا تورث ،

لم يقيم عليه دليل ، كما انه ادعاء يتعارض مع اجراءات الشركة المذكورة ومطالبتها المدعى عليها اخلاء المسكن وإلزام المدعى عليها من هيئة قناة السويس التنازل عن بدل الاشغال كما تتمته بطاقتها المؤرخ ١٠/١٠/١٩٥٧ كما ان الثابت من ملف خدمة المستأجر زوج المدعى عليها المتوفى عدم حصول المدعى عليها على اية اعانات بعد وفاة زوجها ومن ثم يتعين الحكم بالزام المدعى عليها بأن تدفع للمدعى بصفته مبلغ ٢٧٥ جنيهها مع رفض ما زاد على هذا المبلغ .

« وحيث ان طاب الفوائد القانونية في محله اعمالا لنص المادة ٢٢٦ من التقنين المدني اذ ان محل الالتزام مبلغ من النقود وتأخرت المدعى عليها في الوفاء به ومن ثم يتعين اجابة المدعى بصفته الى هذا الطلب بالزام المدعى عليها بالفوائد القانونية بواقع ٤٪ سنويا من تاريخ المطالبة القضائية » .

( القضية رقم ١٨٥ - سنة ١٩٥٨ مدني كلى رئاسة السيد الاستاذ محمد صادق محمد القاضي ) .

## ٣٥٩

### محكمة المتنازع الابتدائية

٣١ مايو سنة ١٩٦٠

- ١ - اتحاد ذمة ، تحققه .
- ب - وارث ، اتحاد ذمة ؛ صورتان .

### المبادئ القانونية

١ - ان اتحاد الذمة يتحقق اذا اجتمع في شخص واحد صفة الدائن والمدين بالنسبة الى دين واحد .

٢ - اتحاد الذمة يتحقق بطريق الميراث له صورتان : ( الاولى ) حيث يرث المدين الدائن فتكون التركة هي الدائنة للمدين ، ويرث المدين هذا الحق الذي للتركة متحد الذمة في الدين . و ( الثانية ) حيث يرث الدائن الدين فتكون التركة هي المدينة للدائن ، والدائن هو الوارث ، وهنا تأبى قواعد الفقه الاسلامي ان تتحد الذمة في الدين ، اذ ان الدائن لا يرث

التركة فينقضى بطريق الوفاء ، لا بطريق اتحاد  
الذمة ، ثم يرث الدائن التركة بعد ذلك خالية  
من الديون . ( السنهوري ، انقضاء الالتزام  
٥٦١ و ٥٦٢ و ٥٦٣ صفحات ٩٤٤ و ٩٤٥  
و ٩٤٦ )

« بحيث أنه في خصوص هذه الدعوى فإن  
الدائن هو الوارث إذ أن المدعى وهو الدائن أحد  
ورثة المدين وقد مات المدين ولذلك رتبنا  
للمبادئ المشار إليها - تصبح تركة المدين  
مورث طرفى الدعوى مدينة للدائن ، فهو أى  
المدعى لا يرث الدين الذى على التركة ، فلا بد  
من سداد الدين أولا فيستوفى المدعى وهو  
الدائن هذا الدين من التركة فتصبح بعد ذلك  
التركة خالية من الديون ولا مجال لاتحاد الذمة  
فى هذا الخصوص إذ لا يتأتى ذلك طبقا للشريعة  
الاسلامية التى تطبق نصوصها فى الارث .

« بحيث انه لذلك لا يكون هناك محل لقبول  
دفاع المدعى عليهما من وجوب خصم ثلث الدين  
قيمة نصيب المدعى فى التركة بل يجب سداد  
الدين بأكمله للمدعى بوصفه دائنا للتركة ومن  
التركة » .

( القضية رقم ١٤٢ - سنة ١٩٦٠ ك رئاسة السيد  
الاستاذ سليم ابو سيف رئيس المحكمة ) .

ولا تركة الا بعد سداد الدين فتبقى التركة  
منفصلة عن مال الدائن حتى تسدد دينها  
لهذا الدائن ، ثم يرث الدائن بعد ذلك من  
التركة ما يتبقى بعد سداد الديون . فلا يكون  
هناك مجال لاتحاد الذمة فى هذه الصورة إذ  
يتحقق اتحاد الذمة عن طريق الميراث ، فيكون  
هناك شخص مدين لآخر وهو فى الوقت ذاته  
وارثه فإذا مات الدائن أصبحت تركته دائنة  
للمدين بمبلغ الدين فإذا كان المدين هو الوارث  
الوحيد للدائن فإنه يرث كل الدين الذى  
للتركة فى ذمته فيصبح دائنا فى هذا الدين  
نفسه ويجتمع فيه صفة المدين والدائن فينقضى  
الدين أو يقف نفاذه عن طريق اتحاد الذمة .  
أما إذا كان الدائن هو الوارث للمدين ومات  
المدين ففقد أصبحت تركته مدينة للدائن ،  
وسواء كان الدائن هو الوارث الوحيد للمدين  
أو أحد الورثة ، فإنه طبقا لقواعد الشريعة  
الاسلامية ، وهى التى تسرى فى الميراث ، وإن  
كان يرث الدين الذى للتركة لا يرث الدين  
الذى على التركة ، ومن ثم لا بد من سداد الدين  
أولا ، فيستوفى الدائن هذا الدين من التركة  
وعندئذ تصبح التركة خالية من الديون ، فيرث  
الدائن وحده أو غيره بالإلزام هذا لا يتهيا  
فى هذه الصورة أن تتحد الذمة فى الدين الذى  
على التركة ، بل يتقاضى الدائن حقه أولا من

## قضاء المحاكم الجزئية

### القضاء المدني

لا تنطبق اذا كان الوكيل لم ينفق أموالا في  
سبيل موكله • وانما بذل مجهودا وخبرة •  
قدرت المحكمة فيها اتعابا •

#### المحكمة

• المدعى عندما تقدم بطلب أمر التقدير  
الى نقابة المحامين لم يطلب الفوائد ولذلك  
لا يعتبر تاريخ التجاؤه الى نقابة المحامين  
بالقاهرة للحصول على أمر التقدير تاريخا  
لسريان الفوائد • اذ لا تسرى الفوائد كما  
سبق القول الا من تاريخ المطالبة بها ذاتها •

ولما كان المدعى لم يطالب بالفوائد ذاتها عن  
المبلغ المحكوم له به أمام القضاء الا منذ رفع  
الدعوى ومن ثم لا تستحق الفوائد التأخيرية  
الا منذ ذلك التاريخ وقد تمت المطالبة القضائية  
بتوجيه صحيفة الدعوى الحالية الى المدعى عليه  
في ١٢/٧/١٩٥٦ • ولا يمكن الاخذ في دعوانا  
بما نصت عليه المادة ٧١٠ من القانون المدني  
والتي تنص بأن على الموكل ان يرد للوكيل  
ما أنفقه في تنفيذ الوكالة التنفيذ المعتاد مع  
الفوائد من وقت الانفاق • وذلك ان المدعى لم  
ينفق مالا في سبيل موكله وانما بذل مجهودا  
وخبرة قدرت المحكمة فيها اتعابا •

« وجيث أنه عن قول المدعى عليه بأنه قد  
صدر حكم من محكمة النقض بوقف تنفيذ  
الحكم رقم ١١/٥٠٠ اق استئناف عالي اسكندرية  
فمردود عليه بأن محكمة النقض وان أوقفت  
تنفيذ ذلك الحكم ولكن مازال للحكم حجيته  
ومنتجا لكافة آثاره • وان الفوائد التأخيرية  
كما سبق القول مبنها ان القانون يفترض  
فرضا غير قابل لاثبات العكس ان مجرد  
تأخير المدين عن الوفاء بمبلغ من النقود الذي  
في ذمته يحدث ضرر للدائن » •

( القضية رقم ٢٧١ سنة ١٩٥٧ رئاسة السيد الاستاذ  
عبد المجيد القموطي القاضي )

٣٦٠

#### محكمة الرمل الجزئية

٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٨

لوائح قانونية ، استحقاقها ، شروطها • تنفيذ •  
ايقاف حجة الحكم وآثاره • ايداع ، غير مبرى ، للجنة •

#### المبادئ القانونية

١ - لا يشترط لاستحقاق فوائد التأخير  
قانونية كانت الا اتفاقية ان يشب الدائن ضررا  
لحقه من هذا التأخير • فالقانون يفترض فرضا  
غير قابل لاثبات العكس ، ان مجرد تأخير  
المدين عن الوفاء بمبلغ من النقود الذي في  
ذمته يحدث ضررا للدائن •

٢ - ويشترط لاستحقاق الفوائد ان  
يطالب الدائن المدين بهذه الفوائد مطالبة  
قضائية • فلا يكفي مجرد اصدار المدين • ولا  
يكفى ان يطالب الدائن المدين بالدين وحده  
مطالبة قضائية • فالنص صريح في وجوب  
المطالبة بالفوائد التأخيرية بالإضافة الى الدين  
ذاته • وقد كانت هذه المسألة مختلفا فيها  
في عهد القانون المدني القديم لعدم ورود نص  
صريح وقد ورد هذا النص في القانون الجديد  
فجسم الخلاف •

٣ - ايقاف تنفيذ حكم من محكمة النقض  
لا يعمله حجيته • ولا يجعله غير منتج لآثاره  
كافة •

٤ - ايداع المبالغ المحكوم بها خزانة المحكمة  
على ان تصرف للمدعى عند الحكم لمصلحته •  
لا يبرى ذمة المدعى عليه • ولا يمنع من  
سريان الفوائد التأخيرية •

٥ - المادة ٧١٠ من القانون المدني التي  
تنص على أن على الموكل أن يرد للوكيل ما أنفقه  
في تنفيذ الوكالة مع الفوائد من وقت الانفاق •



التسجيلات المتوقعة على العقار موضوع النزاع - دون أن يطلبوا الحكم بتثبيت ملكيتهم له ، فان الدعوى بذلك تكون غير مقبولة . اذ لا يستقيم طلب بطلان الاجراءات وانه دون بناءه على طلب الملكية .

( القضية رقم ٨٤٣ سنة ١٩٥٥ برئاسة السيد الاستاذ كمال أدهم القاضي ) .

٣٦٢

محكمة الوايلي الجزئية

٢٦ مايو سنة ١٩٥٩

بطلان ، اعلان الحكم . يترتب عليه امكان الطعن في الحكم .

## المبدأ القانوني

يبطل الاعلان الذي تسام صورته الى حاكم البلدة أو شيخها أو الى جهة الادارة اذا لم يثبت المحضر في محضره جميع الخطوات التي سبقت تسليم الصورة الى جهة الادارة - فاذا كان الثابت من اعلان الحكم ان المحضر لم يثبت في محضره انه توجه الى محل اقامة المطلوب اعلانه فوجده مغلقا ، وتحقق من عدم وجوده ممن يجوز تسليم الاعلان اليه قانونا ، وانها اكتفى المحضر بآليات انه سلم الصورة للمندوب الادارة لغيابه وعدم وجود من يستلم عنه قانونا ، فان هذا الاعلان يكون باطلا ومن ثم لا ينتج أثرا ويكون باب الطعن وطريق المعارضة مفتوحا أمام المعارض .

( القضية رقم ٥١ سنة ١٩٥٦ بالهيئة السابقة )

٣٦١

محكمة الوايلي الجزئية

٢٧ يناير سنة ١٩٥٩

مرسي المزداد . حكم ، بالهيئة . طلب بطلان اجراءاته دون بناءه على طلب الملكية . اثر ذلك . عدم قبول الدعوى .

## المبادئ القانونية

١ - حكم مرسي المزداد لا يعتبر حكما بمعناه العام ، ولا يعدو أن يكون محضرا شاملا لبيان الاجراءات السابقة على حصول البيع ثم اثبات ايقاع البيع على من رسا عليه المزداد . ومع ذلك فان القانون نص على أن المعارضة لا تجوز فيه ، ولا يجوز استئنائه الا لعيب في اجراءات المزايدة أو في شكل الحكم ، أو لصدوره بعد رفض طلب بوقف الاجراءات في حالة يكون وقفها واجبا قانونا . ذلك أن القانون رسم طريقا خاصا للتظلم من حكم مرسي المزداد بالنسبة لاطراف الحجز وحدهم ، أما من عداهم فانهم يملكون التمسك ببطلان اجراءات التنفيذ وبطلان حكم مرسي المزداد في صورة دعوى أصلية ترفع دون التقيد بالميعاد المنصوص عليه في المادة ٦٩٢ مرافعات .

٢ - الادعاء بأن العقار المنزوعة ملكيته مملوك لغير المدين ، لا سبيل له الا برفع دعوى الاستحقاق التي يرفعها صاحب المصلحة ، وان طلب بطلان التنفيذ هو نتيجة لازمة لقبول الطلب الاول فيها وهو ملكية العقار . فاذا اقتصر المدعون في طلباتهم على بطلان جهيـع الاجراءات في حكم مرسي المزداد ، ومحو

# المصلحة في النقض الجنائي

للكتور رؤوف عيسى

- ١٣ -

## المبحث الثاني

### المصلحة عند الخطأ في حيثيات الحكم

تتضمن حيثيات الأحكام بيانات منسوعة كثيرة أشارت الى لزومها المادة ٣١٠ إجراءات التي نصت على أنه « يجب أن يشتمل الحكم على الاسباب التي بنى عليها . وكل حكم بالادانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، وأن يشير الى نص القانون الذي حكم بموجبه » . كما يستوجب القضاء المستقر بيان الادلة التي بنى عليها الحكم في منطوقه .

وفي كل بيان من هذه البيانات من المحتمل أن يقع خطأ مادي أو فني . فالى أى مدى يمكن القول بأن مصلحة الطاعن قد تعلق بتصحيح هذا الخطأ ؟ ان هذا المدعى متوقف على إمكان القول بتأثير هذا الخطأ في النتيجة التأثير الذي أضر بصالح الطاعن الذي ينبغي بطعنه دفع هذا الضرر .

ولما كانت هذه البيانات متعددة لذا رأينا التعرض لها - بتدرج اتصالاتها بمبحث نظرية المصلحة في الطعن - في مطالب خمسة كالآتي :

المطلب الاول : المصلحة عند الخطأ في بيان نص القانون الذي حكم بموجبه .  
المطلب الثاني : المصلحة عند الخطأ في بيان تاريخ الواقعة ومكانها ، وغيرهما من البيانات .

المطلب الثالث : المصلحة عند القصور في بيان الواقعة .

المطلب الرابع : المصلحة عند القصور في التدليل على ثبوت الواقعة .

المطلب الخامس : المصلحة عند القصور في الرد على أوجه دفاع الطاعن التي أبداهها أمام محكمة الموضوع .

## المطلب الاول

### المصلحة عند الخطأ في ذكر نص القانون

استوجبت المادة ٣١٠ إجراءات أن يشير حكم الادانة الى نص القانون الذي حكم بموجبه ، اذ من الاهمية بمكان أن يعرف النص أو النصوص التي طبقها على الواقعة ، لأنمرين مجتمعين :-

أولهما : أن قاعدة لا عقوبة ولا جريمة بغیر نص تقتضى هذا البيان ، فايجابة

يتضمن تنبيه للقاضي الى أنه اذا لم يجد النص المنطبق على الواقعة فعليه أن يبرئ ساحة المتهم .

**وثانيهما :** أن واجب محكمة النقض في مراقبة تطبيق قانون العقوبات وتأويله يقتضى هذا البيان . اذ عن طريقه تتمكن من مباشرة وظيفتها الاساسية في هذه المراقبة من ناحية انطباق النص المشار اليه على القدر الثابت من الوقائع ، ومن ناحية دخول العقوبة المقررة بها في هذا النص بالذات .

فاغفال الإشارة كلية الى النص المطبق على الواقعة يقتضى بطلان حكم الادانة . وبطلانه يقتضى بطبيعة الحال تعلق مصلحة الطاعن بهذا البطلان دون ريب . ولا يغني عن الإشارة الى النص القانوني الذي ادين المتهم بمقتضاه أن يكون الحكم قد ذكر المادة التي طلبت النيابة تطبيقها على التهمة المستندة الى المتهم ، ما دام لم يقل أن هذه المادة هي التي أخذت بها المحكمة وعاقبت المتهم بمقتضاها (١) . ويستوى أن يقع هذا الغفال في الحكم الابتدائي ، أم في الحكم الاستثنائي الذي أيد الحكم الابتدائي لأسبابه (٢) .

لكن لا يعيب الحكم اغفال نص القانون الذي حكم بموجبه عند اثبات المحكمة انها اطاعت على المواد التي طلبت النيابة العامة تطبيقها (٣) .

أما متى كان كلا الحكمين الابتدائي المؤيد لأسبابه والاستثنائي قد خلا من ذكر نص القانون الذي أنزل بموجبه العقاب على المتهم ، وكان لا يعصم الحكم الابتدائي من هذا العيب أنه أشير الى مواد الاتهام التي طلبت النيابة تطبيقها على التهمة ، ما دام لم يقصم عن أخذه بها ، بل اقتصر على الإشارة الى تطبيق المادة ٣٢ ع التي لا صلة لنصها بالتجريم والعقاب ، وإنما يتعلق بتحديد العقوبة في حالة تعدد الجرائم فإن الحكم يكون مشنوباً بالبطلان (٤) .

والنص الذي تنبغي الإشارة اليه هو النص المتضمن ببيان العقوبة على وجه خاص . أما النص الذي يتضمن تعريف الجريمة أو تعريف ظرف مشدد لها دون بيان العقوبة ، فإيراده غير لازم ، ولا يترتب على اغفاله بطلان ما (٥) ، ولكن إيراده لا يغني - على أية حال عن إيراد النص الذي حدد مقدار العقوبة .

فاذا خلا الحكم من الإشارة الى نص القانون الخاص بعقوبة السب العلني ، قائلاً - أنها تقم تحت نص المادة ١٧١ ع فإنه يكون متعيناً نقضه لأن المادة المذكورة لم ترد فيها عقوبة معينة لأية جريمة من الجرائم ، ثم أنها لا تتصل بجريمة السب التي ادين فيها المتهم إلا من جهة ما تضمنته من بيان طرق العلانية فقط (٦) .

وإذا كانت المادة التي تقرر العقوبة تستلزم توافر بعض شروط وردت في مادة أخرى فلتس من المحتتم الإشارة الى هذه المادة الأخرى متى كانت الشروط المذكورة

(١) نقض ١٩٣٩/٢/٢٧ مجموعة القواعد ج ٤ رقم ٣٥٣ ص ٤٧٧ ل ١٩٢٩/٣/٢٨ ج ١ رقم ٢٠٤ ص ٢٥١ .

(٢) نقض ١٩٣٩/٦/١٢ مجموعة القواعد ج ٤ رقم ٤٠٨ ص ٥٧٦ . وراجع بنفس المعنى نقض ١٩٥٨/١٠/١٣ أحكام النقض س ٩ رقم ١٩٢ ص ٧٩٠ .

(٣) نقض ١٩٥٨/١/١٣ أحكام النقض س ٩ رقم ٥ ص ٢٩ . و ١٩٥٦/٦/٤ أحكام النقض س ٧ رقم ٢٢٤ ص ٨٠٧ .

(٤) نقض ١٩٥٨/٤/٨ أحكام النقض س ٩ رقم ١٠٩ ص ٤٠٥ .

(٥) نقض ١٨٩٨/١٢/١٠ القضاء س ٦ ص ٣٥ و ١٩١٧/٣/١٧ الشرائع س ٤ ص ٤١١ و ١٩١٧/٤/٢٢ س ٥ ص ٣٥ .

(٦) نقض ١٩٤٠/١١/١٩ مجموعة القواعد ج ٥ رقم ١٤٤ ص ٢٧١ .



مبينه في الحكم • وتسرى هذه القاعدة مثلا على الاشتراك في الجريمة • فان محكمة النقض لا تستلزم عند ادانة الشريك الاشارة الى المادة ٤١ ع التي تشتمل على القاعدة العامة التي تقضى بأن عقوبة الشريك هي عقوبة الفعل الاصلى ، فيكفى ذكر المادة ٤٠ التى تبين طريقة الاشتراك والمادة التى تنص على عقوبة الجريمة الاصلية (١) •

وتطبيقا لذلك قضى أيضا بأنه ما دامت المادة ٢٦٤ ( ٣٠٥ جديدة ) المتعلقة بالبلاغ الكاذب تحيل على المادة ٢٦٢ ( ٣٠٣ جديدة ) ، وهذه المادة الاخيرة هي التى تنص على العقوبة الواجب تطبيقها ، فانه ولئن كان من المستحسن أن يشير الحكم الى المادتين معا الا أن ذكر المادة ٢٦٢ وحدها كاف (٢) •

ولا تلزم الاشارة الى الفقرة التى طبقها المحكمة من المادة اذا كانت تتكون من جملة فقرات (٣) ، فالاشارة مثلا الى الفقرة المنطبقة من المادتين ٢٧٩ ، ٣٢ ع ليست لازمة لزوما جوهريا (٤) ، اذ الجريمة كانت فى هذه القضية جنحة ، ولهذا كان ذكر الفقرة المنطبقة من المادة ٢٧٩ لا يبطل الحكم ما دام المفهوم بداهة أنها الفقرة الاولى •

ولا تتحتم الاشارة الى المواد التى تقضى بعقوبة تبعية طالما كانت هذه تتبع حتما وبقوة القانون الحكم بعقوبة أصلية • ولا تلك التى تتعلق بخصم الحبس الاحتياطى من العقوبة المحكوم بها (٥) •

ولا ضرورة للاشارة الى النص المحكوم بمقتضاه فى أحكام البراءة ، اذ أن نص المادة ٣١٠ مقصور على أحكام الادانة •

#### الخطأ فى المادة المنطبقة رغم صحة التكييف :

والخطأ فى الاشارة الى المادة المنطبقة على الواقعة قد يكون بسبب خطأ فى تكييفها، فيسرى عليه كل ما يسرى على خطأ التكييف من حيث توافر المصلحة فى الطعن بالنقض أحيانا وعدم توافرها أحيانا أخرى على النحو الذى سبق بيانه فى الباب الاول عند الكلام فى خطأ الحكم المطعون فيه فى تطبيق قانون العقوبات على القدر الثابت من الوقائع •

وقد يقع الخطأ فى الاشارة الى المادة المنطبقة رغم صحة التكييف • وعندئذ يكون خطأ ماديا أو كتابيا فحسب • وهنا أيضا تسرى نظرية المصلحة فى الطعن بالنقض ، فحيث تنتفى المصلحة يكون الطعن غير مقبول حتى مع انتسليم بحصول خطأ كتابي فى ايراد المادة المنطبقة على الواقعة • وقد أشارت الى ذلك صراحة المادة ٤٣٣ من قانوننا الاجرائى عندما نصت على أنه « اذا اشتملت أسباب الحكم على خطأ فى القانون ، أو اذا وقع خطأ فى ذكر نصوصه ، فلا يجوز نقض الحكم متى كانت العقوبة المحكوم بها مقرر فى القانون للجريمة ... » ، والعبارة الاولى منهما تشير الى الخطأ فى قانون العقوبات — ومن صوره خطأ التكييف • أما العبارة الثانية منهما فهى تشير الى الخطأ المادى فى ذكر نصوص قانون العقوبات وهو خطأ اجرائى بحت ، لا صلة له باخطاء التطبيق أو التأويل •

وقد كان نص المادة ٤١١ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسى هو مصدر نظرية

(١) نقض ١٩٠٨/٥/٩ المجموعة الرسمية س ١٠ ص ٤ و ١٩١٤/٤/٤ الشرائع س ١ ص ١٩٦ • ولنا عودة الى هذا الموضوع عند الكلام عن المصلحة فى الطعن عند انقصور فى بيان الواقعة •

(٢) نقض ١٩١٥/٦/١٩ الشرائع س ٢ ص ٣٠٣ •

(٣) نقض ١٩٠٦/١١/١٣ المجموعة الرسمية س ٨ ص ٩٨ و ١٩١٣/١٠/١٥ الشرائع س ١ ص ٧٦ •

(٤) نقض ١٩٢٩/١/٣ مجموعة القواعد ج ١ رقم ٨٦ ص ٩٦ •

(٥) نقض ١٩١٢/٤/٢٧ المجموعة الرسمية س ١٣ ص ١٤٤ و ١٩١٦/١١/٢٥ س ١٨ ص ٢٨ •

العقوبة المبسرة عندهم . وهو مقصور في عبارته على حالة وقوع خطأ فحسب في ذكر النص القانوني المطبق ، « فانه متى كانت العقوبة المحكوم بها هي نفس العقوبة التي يقضى بها القانون ، فلا يجوز طلب بطلان الحكم » .

ومن ثم كان من الطبيعي أن تجد نظرية العقوبة المبسرة أرضاً خصبة لتطبيقها عند الخطأ في ذكر النص المطبق ، حتى ولو كان خطأ مادياً فحسب ، فلم يكن مترتباً على خطأ في التكييف ، فان هذه النظرية تنطبق - كما بينا مراراً - عند الخطأ في القانون الموضوعي كما تنطبق أيضاً عند الخطأ في القانون الاجرائي

لذا نجد محكمتنا العليا تقرر أنه اذا كان الحكم المطعون فيه قد طبق على المتهم باخفاء الاشياء المسروقة في المادتين ٣١٧ ، ٣٢١ ع فان هذا الخطأ لا يستوجب بطلان الحكم ، ولحكمة النقض أن تنطبق المادة الصحيحة التي تعاقب على الواقعة الثابتة بالحكم (١).

وان ذكر المادة ٣٢٢ ع بعد الغائها بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٧ ليس من شأنه أن يبطل الحكم ، لأن الافعال التي كانت تعاقب عليها هذه المادة بقيت معاقبة عليها بالقانون المذكور (٢) . وهو الذي وسع من نطاقها وأعطاها رقماً جديداً فأصبحت هي المادة ٤٤ ع مكرر .

وأنه اذا كانت المحكمة قد قالت خطأ ان المادة ٢٤٠ / ١ ع هي المنطبقة ، ولكنها قضت بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ٢٣٦ / ١ المنطبقة على الواقعة التي أثبتتها فان هذا الخطأ لا يعيب الحكم بما يستوجب نقضه (٣) . ويشبهه ما قضت به بعد ذلك من أن الخطأ في رقم المادة التي طبقتها المحكمة لا يترتب عليه بطلان الحكم ما دام أنه وصف الفعل وبين الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كافيا ، وقضى بعقوبة لا تخرج عن حدود المادة الواجب تطبيقها . وكان الحكم المطعون فيه قد أدان الطاعن عن تزوير في ورقة عرفية وأشار خطأ الى المادة ٢١٣ الخاصة بالتزوير في الأوراق الرسمية ، وهي التي كانت النيابة تطلب تطبيقها (٤) .

وكذلك الشأن ايضا اذا أضاف الحكم الى مواد الاتهام مادة لاتعدو تقرير عقوبة الجريمة التي اتهم الطاعن بها ولا تؤدي الى تغيير وصف التهمة المسندة اليه . فلا جدوى له مما يقوله في ذلك ، ما دام ان العقوبة المقررة بها هي العقوبة التي نص عليها القانون للجريمة التي اتهم ودين بها (٥) .

### المطلب الثاني

#### المصلحة عند اغفال تاريخ الواقعة أو الخطأ فيه

عندما يتصل تاريخ الواقعة بحكم القانون فيها :

ينبغي على الأحكام أن تبين تاريخ الواقعة التي أدين فيها المتهم . وخلوها منه موجب لبطلانها (٦) واذا تعذر تحديده تاريخ الواقعة على سبيل اليقين فيكفي تحديده

(١) نقض ١٩٤٧/١٢/٣٠ مجموعة عاصم كتاب ٢ رقم ١٧١ ص ٢٨٠ .

(٢) نقض ١٩٤٨/١٢/٢١ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٧٤٩ ص ٧٠٥ .

(٣) نقض ١٩٤٩/١١/١٨ أحكام النقض س ١ رقم ٨ ص ٥١ .

(٤) نقض ١٩٥٤/١٢/١٣ أحكام النقض س ٦ رقم ٩٤ ص ٢٧٧ . وراجع أيضا نقض ١٩٥٨/١/٦

س ٩ رقم ١ ص ٨ .

(٥) نقض ١٩٥٥/٢/٨ أحكام النقض س ٦ رقم ١٧٠ ص ٥١٤ .

(٦) نقض ١٩٢٩/٢/٧ مجموعة القواعد ج ١ رقم ١٥٦ ص ١٦٣ .

على سبيل التقريب أو الترجيح • وهذا البيان هام على قدر اتصال تاريخ الواقعة بحكم القانون فيها • ويظهر هذا الاتصال على وجه خاص اذا دفع المتهم بتقادم الدعوى ، أو اذا طبقت المحكمة على الدعوى بعض صور العود المؤقت •

فالدفع بتقادم الدعوى هام ويتوقف الفصل فيه على هذا التحديد كما يتوقف على ذلك أيضا امكان محكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون على ما قضى به في شأنه ، فاذا دفع بالتقادم كان خلو الحكم منه لهذا الاعتبار موجبا بطلانه (١) •

فاذا كانت الواقعة جنحة ودفع المتهم بوقوعها في تاريخ سابق على ايرل اجراء قاطع للتقادم بأكثر من ثلاث سنين ، وجب أن يرد الحكم على هذا الدفع ويحدد وقوعها بتاريخ لاحق على التاريخ الذي ذكره الدفاع عن المتهم • أو بالأقل أن يعين الحكم حصول ثمة اجراء قاطع للتقادم قبل انقضاء مدته •

وكذلك الشأن أيضا اذا قضى الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية للتقادم دون أن يبين تاريخ وقوعها أو علم توافر ما يلزم للقول بانقطاع التقادم • ففي الحالين يكون الحكم معيبا واجبا نقضه للقصور في البيان الواجب فيه • فاذا كان الحكم بالادانة رغم الدفع بالتقادم ، كان للمحكوم عليه مصلحة محققة في الطعن فيه لهذا السبب — سبب اغفال الرد على الدفع ، أو اغفال بيان تاريخ الواقعة بحسب الاحوال •

ولتحديد التاريخ أهمية كذلك في جرائم الاعتياد حيث يكون لتحديد تاريخ كل واقعة من وقائع الاعتياد أهمية خاصة في القانون • ذلك أنه ينبغي فيها دائما معرفة كم مضى من الزمن بين كل واقعة من وقائع الاقراض بالربا الفاحش مثلا وأخرى حتى يمكن معرفة ما اذا كانت هناك جريمة لا تزال قائمة أم أنها قد سقطت أيضا بالتقادم ، أم سقط منها على الأقل بعض الحوادث التي يتكون من مجموعها ركن الاعتياد (٢) • ولذا قضى بأنه اذا كان على عبارة الحكم الذي يعاقب على جريمة الاعتياد على الاقراض بالربا الفاحش غموض لا يتكشف معه بيان الوقائع التي يتكون منها ركن الاعتياد ، كان لم تبين المحكمة تاريخ هذه الوقائع كان الحكم معيبا واجبا نقضه (٣) •

ويكون تاريخ الواقعة ذا صلة بالقانون ، ويتعين بالتالي بيانه في الحكم اذا طبقت المحكمة على المتهم صورة من صور العود المؤقت • وتظهر أهمية ذلك مثلا عند تطبيق المادة ٢/٤٩ حيث أن العود فيها موقوف بمضى خمس سنين من تاريخ انقضاء العقوبة السابقة أو سقوطها بمضى المدة • أو عند تطبيق المادة ٣/٤٩ حيث أنه موقوف فيها بمضى خمس سنين من تاريخ الحكم السابق •

وتحديد تاريخ الواقعة على وجه عام أمر موضوعي لا رقابة فيه على محكمة الموضوع بشرط أن تبني المحكمة رأيها على ما تشير به ظروف الدعوى ووقائعها • أما اذا بنى هذا التاريخ على اعتبارات قانونية أو افتراضية لا تتصل بالواقع ، فقد خرج الامر بذلك من دائرة الأمور الموضوعية الى دائرة الأمور القانونية التي لمحكمة

(١) نقض ١٩٣٢/١١/٢١ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ٢٣ ص ٢١ •

(٢) نقض ١٩٣١/١/٨ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ١٤٨ ص ١٨٥ •

(٣) نقض ١٩٣١/١/٨ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ١٤٤ ص ١٨٣ •



انقض الاشراف عليها (١) ، وبالتالي نقض الحكم اذا أغفل التاريخ كلية أو أخطأ فيه ، ولكن بشرط أن تتوافر للطاعن مصلحة في التمسك بما وقع فيه الحكم المطعون فيه من خطأ أو اغفال .

• وتتوافر المصلحة كما قلنا عندما يتصل التاريخ بحكم القانون في الواقعة .  
وتنتفى المصلحة عندما لا يتصل بحكم القانون فيها ، وذلك على النحو الآتي :-

### عندما لا يتصل تاريخ الواقعة بحكم القانون فيها :

• اذا لم يتصل تاريخ الواقعة بحكم القانون فيها فلا يقبل النعى على الحكم بأي خطأ فيه أو اغفال ، لانتهاء المصلحة فيه . بل ان محكمتنا العليا أميل هنا الى القول بأن مثل هذا الخطأ أو الاغفال لا يمس - على فرض حصوله - سلامة الحكم في ذاته ، فيظل صحيحا غير مشوب بما يبطله (٢) . ولذا قضى مثلاً بأنه اذا كانت الجريمة لا تتحقق في الواقعة المذكور تاريخ وقوعها في الحكم ، وانما تتحقق في وقائع أخرى سابقة أثبت الحكم وقوعها من المتهم ، وأسس الادانة عليها من غير أن يعنى بتحديد تاريخ وقوعها صراحة . ولكن كان المفهوم من سياق الحكم ان هذه الوقائع انما وقعت في زمن قريب من الزمن المذكور به ، فلا يقبل من المتهم طعنه عليه اذا كان لا يدعى في وجه الطعن أن تلك الوقائع قد مضت عليها المدة القانونية لسقوط الدعوى العمومية (٣) .

كما حكم بأنه لا يعيب الحكم في نصب عدم تحديده تاريخ كل واقعة من وقائع الاحتيال التي وقعت على المجنى عليه ما دام أنه قد أثبت حدوثها جميعاً في خلال فترة حدادها ، ولم تمض عليها المدة القانونية لسقوط الدعوى (٤)

وكذلك الشأن عند الخطأ في ذكر التاريخ الذي وقعت فيه الحادثة فانه لا يوجب نقض الحكم ما دام لم يترتب عليه أقل تأثير من جهة بيان الواقعة ولا من جهة الادلة التي قامت على ثبوتها (٥) .

### عندما يتصل تاريخ الواقعة بتقدير بعض ادلتها :

اذا اضطربت المحكمة في تحديد تاريخ الواقعة وفي نفس الوقت استدلت بوقوعها في تاريخ معين على ثبوتها ، أو على تقدير دليل من الادلة التي عولت عليها في قضائها ، فقد أصبح للطاعن - من جديد - مصلحة في أن يجعل من هذا الاضطراب وجها للطعن في الحكم .

ولذا قضى مثلاً بأنه اذا كان المدافع عن المتهم بالقتل قد عول في دفاعه على أن حادث القتل وقع في ذات اليوم الذي قبض فيه بغير حق على المجنى عليه وهو يوم لذا ، ورتب على ذلك نتائج ذكرها في مصلحة المتهم ، وكان الحكم الذي أدان المتهم

(١) نقض ١٩٣٠/٤/١٧ المصامة س ١٠ ص ٤٢٣ .

• وراجع نقض ١٩٥٨/١٢/٣٠ أحكام النقض س ٩ رقم ٢٧٧ ص ١١٤٨ .

(٢) نقض ١٩٥٩/١/١٢ أحكام النقض س ١٠ رقم ٤ ص ١٥ .

(٣) نقض ١٩٤٠/١١/١١ مجموعة القواعد ج ٥ رقم ١٤٥ ص ٢٧١ .

(٤) نقض ١٩٥٢/١٢/١ أحكام النقض س ٤ رقم ٦٩ ص ١٧٤ وراجع نقض ١٩٥٣/٧/٢ ائشريع

والقضاء س ٦ عدد ٩ رقم ٣٨ ص ١٤٣ .

(٥) نقض ١٩٢٨/١٢/٢٠ مجموعة القواعد ج ١ رقم ٥٨ ص ٧٩ . وراجع أيضا نقض ١٩٣٧/١٢/١٣

ج ٤ رقم ١٢٧ ص ١١٩ . و ١٩٥٦/٢/٢٠ أحكام النقض س ٧ رقم ٦٢ ص ١٩٥ و ١٩٥٨/١٠/٧ أحكام النقض س ٩ رقم ١٩١ ص ٧٨٦ .

في القتل قد ذهب الى أن القتل وقع في ذلك اليوم ، ثم رجع فقال باحتمال أن يكون القتل قد وقع في يوم آخر ، بحيث لا يستطيع من مجموع ما ورد فيه الوقوف على مبلغ تضمنه الرد على وجه الدفاع الموضوعية التي تقدم بها المدافع ، فهذا الحكم يكون معيبا واجبا نقضه (١) .

كما قضى بأنه اذا كانت محكمة الموضوع قد اخذت الطاعن بالتأخير في التبليغ الى يوم ١٦ يناير واعتبرته ذلك من أسباب عدم الثقة بشهادته على أساس أن الحادث حصل قبل ذلك بيومين ، في حين أنها سبق أن قالت بأن الحادث حصل في مساء يوم ١٥ منه ، ولا يعرف ما كانت تنتهي اليه ، لو أنها فطنت الى حقيقة الواقع في شأن تاريخ الحادث ، لما كان ذلك فان حكمها يكون قاصر البيان مما يعيبه ويستوجب نقضه (٢) .

### المطلب الثالث

#### المصلحة عند القصور في بيان الواقعة

بيان الواقعة مقتضاه بيان توافر أركان الجريمة التي غرقب عنها المتهم بيانا كافيا من فعل مادي وقصد جنائي ونتيجة معينة ، اذا كانت الجريمة تتطلب لقيامها توافر نتيجة معينة دون غيرها ، ورابطة سببية بين الفعل والنتيجة وضرر اذا كانت تتطلب تحقق ضرر من نوع خاص . وهذا المعنى هو ما أجملته محكمة النقض قائلة : « إن مراد القانون بعبارة بيان الواقعة الواردة بالمادة ٢٤٩ من قانون تحقيق الجنايات ( ٣٦٠ اجراءات ) هو أن يثبت قاضي الموضوع في حكمه كل الافعال والمقاصد التي تتكون منها أركان الجريمة مع اثبات ما خرج عن هذه الأركان مما له شأن هام تترتب عليه نتائج قانونية لتاريخ الواقعة ويحل حللها وما أخذ الظروف المشددة للعقاب . فان أهمل قاضي الموضوع ذكر شيء من أركان الجريمة التي لا تقوم الجريمة الا على توافرها جميعها ، أو مما لا يسوغ زيادة العقوبة التي فرضها كان من حق المحكوم عليه أن يطعن في حكمه لمخالفة القانون (٣) .

أولا : لذا فينبغي أن تستفاد من الحكم ماهية الفعل او الافعال المادية التي صدرت من المتهم ، مثل فعل الاختلاس في السرقة أو ازهاق الروح في القتل العمد ، أو فعل الجرح أو الضرب أو فعل تغيير الحقيقة بأحدى الطرق التي نص عليها القانون في التزوير أو موطن الخطأ أو الإهمال في القتل والأصابة خطأ وهكذا . . .

والخطأ في هذا البيان أو قصوره يستوجب نقض الحكم لأنه يحول دون أن تتمكن المحكمة العليا من مراقبة محكمة الموضوع في شأن توافر الركن الذي يتطلبه القانون فيها اذا رأت توافره . وذلك بشرط توافر مصلحة للطاعن مما ينشأ عن الحكم من خطأ أو قصور ، والا كان طعنه غير مقبول .

ولذا قضى بأنه لا مصلحة للطاعنين من النعي على الحكم بأنه لم يبين أي الإصابات هي التي إعجزت المجنى عليه أكثر من عشرين يوما . ولا من الذي أحدثها ما دامت المحكمة قد أوردت الأدلة التي استخلصت منها مساءلتهم جميعا عن الضرب ، وكانت العقوبة التي أوقعتها تدخل في نطاق المادة ٢٤٢ ع (٤) .

(١) نقض ١٩٤٩/٤/٢٦ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٨٨٦ ص ٨٥٤ .

(٢) نقض ١٩٥٢/١١/٤ أحكام النقض س ٤ رقم ٣٥ ص ٨٠ .

(٣) نقض ١٩٢٨/١٢/٢٠ مجموعة القواعد ج ١ رقم ٦١ ص ٨١ .

(٤) نقض ١٩٤٩/١١/٨ أحكام النقض س ١ رقم ٢٢ ص ٦١ .

كما قضى أيضا بأنه إذا كان الطاعن ينعى على الحكم أن المحكمة قد أثبتت به أنه قد أحدث أيضا الإصابة الرضية بالقتيل مع أن الدعوى العمومية لم ترفع عليه بالقتل إلا من أجل الإصابة الناتجة عن العيار الناري ، ولم تبين مدى اتصال كل إصابة بحدوث الوفاة ، وكانت المحكمة ولو أنها أضافت في صدر تصوير الواقع أنه أحدث الإصابة الرضية أيضا قد أوردت أن كلا من الإصابتين حيوية ومعاصرة وأن لكلا منهما وإن كانت كافية بمفردها لأحداث القتل إلا أن الوفاة كانت نتيجة الإصابتين الأمر الذي يجعل الطاعن مسئولاً عن القتل كفاعل أصلي بقطع النظر عن الإصابة الأخرى فإنه لا تكون للمتهم جدوى من هذا الذي ينعاه على الحكم (١) .

**ثانياً :** كما ينبغي أن يستفاد من الحكم توافر القصد الجنائي . والقصد الجنائي العام لا يثير صعوبة تذكر لأنه يتضمن توافر عنصرين : أحدهما العلم بالقانون وهذا مفترض كما هو معلوم . والثانيهما العلم بماهية الوقائع وهو يستفاد عادة من مجرد إقامة الدليل على أسنادها إلى شخص المتهم . ومع ذلك فقليل من الجرائم يحتاج إثبات القصد إلى غناية خاصة مثل العلم بتزوير المحرز في جريمة استعمال العلم بمصادر الأشياء المخفأة في جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جناية أو جتحة ، مع أن كليهما من عناصر القصد العام بطبيعة الحال .

أما القصد الخاص فلا محل لافتراضه . ويتطلب جهداً خاصاً من حكم الأداة في أبراز توافره مثل نية استعمال المحرر المزور في التزوير ، ونية أذهاق الروح في القتل العمد ، ونية التملك في جرائم سلب مال الغير إذا دفع بانتفائها لأسباب جدية . إذ يتفاوت القصد الخاص بخسب طبيعته من جريمة إلى أخرى كما تختلف الأدلة عليه من واقعة إلى أخرى شأن باقي أركان الجريمة .

فإذا كان الحكم مشوباً بالقصور في بيان مثل نية أذهاق الروح كان معيباً مستوجباً نقضه (٢) . بشرط أن يكون قد أدان الطاعن بعقوبة لا يمكن الحكم بها إلا مع توافر هذه النية ، والا كانت العقوبة مبررة وانتفت المصلحة من الطعن .

ولذا قضى مثلاً بأنه إذا أدانت المحكمة المتهم على أساس أنه شريك في جناية القتل ولم تورد في حكمها الأدلة المثبتة لتوافر نية القتل لديه فإن حكمها يكون معيباً . ولكن إذا كانت العقوبة المحكوم بها عليه داخلة في نطاق العقوبة المقررة بالمادة ٢٣٦ ع لجناية الضرب المفضي إلى الموت التي يتعين في هذه الحالة حمل الحكم عليها لعدم لزوم تعدد القتل فيها فإن هذا الحكم لا يجوز نقضه لانتفاء مصاحبة المتهم من وراء ذلك (٣) .

كما قضى من باب أولى بأنه لا جدوى للطاعن مما ينعاه على الحكم من قصور في التدليل على توافر نية القتل لديه إذا كانت العقوبة المحكوم بها تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة الضرب العمد المنطبقة على المادة ٢٤٢/١ (٤) .

**ثالثاً :** وإذا كانت الجريمة تتطلب تحقق نتيجة معينة بذاتها لقيامها وجب بيان توافرها مثل الوفاة في القتل العمد ، أو في الضرب المفضي إلى الموت . ومثلاً العاهة المستديمة أو المرض أو العجز عن الأشغال الشخصية لمدة تتجاوز العشرين

(١) نقض ١٩٥٠/١١/٢٠ قواعد محكمة النقض ج ٢ رقم ٢٩٠٠ ص ١١٣٥ .

(٢) راجع بحثنا لناعن « استظهار القصد في القتل العمد » في المجلة الجنائية القومية عدد نوفمبر سنة ١٩٥٩ .

(٣) نقض ١٩٤٠/١٠/٢١ مجموعة القواعد ج ٥ رقم ١٢٨ ص ٢٤٩ . و ١٩٥٦/١١/٢٧ أحكام النقض س ٧ رقم ٣٣٦ ص ١٢١٢ .

(٤) نقض ١٩٥٥/٣/١٩ أحكام النقض س ٦ رقم ٢١٥ ص ٦٦١ .



بوما في جرائم الجرح والضرب اذا طبقت المحكمة المادة التي تقتضيها العقوبة التي أوقعها . أو مثل ركن الضرر بالمجنى عليه في جرائم تزوير المحررات العرفية أو الشهادة الزور . واغفال هذا البيان يستوجب نقض الحكم ، متى أدى الى خطأ في تكييف الواقعة وبالتالي بالادانة في واقعة تفلت من العقاب أو بعقوبة معينة في واقعة لا تسمح بتطبيق العقوبة الموقعة ، أو القدر الموقع منها . والا فلا مصلحة من الطعن .

ومن هذا القبيل ما قضى به من أنه لا مصلحة للمتهم في الطعن على الحكم اذا دانه في جريمة الضرب المحدث لعاهة مستديمة لحاؤه من بيان مداها متى كانت العقوبة المنقضى بها عليه تدخل في نطاق عقوبة جنحة الضرب البسيط الذي لم يتخلقا عنه عاهة مستديمة (١) .

**رابعاً :** كما ينبغي أن تفيد عبارات الحكم قيام رابطة السببية بين الفعل المادى والنتيجة التي تحققت ، وهي رابطة تظهر عادة من كيفية سرد الوقائع وتسلسلها . فلا يحتاج الامر الى ابرازها بشكل خاص الا حيث يدفع الجاني بتدخل عوامل أخرى عدا فعله في أحداث النتيجة النهائية اذا كانت هذه العوامل شاذة غير متوقعة ، أى من شأنها ان تقطع السببية بين الفعل والنتيجة المعاقب عليها والا كان اغفال لبيان عندئذ اغفالا للرد على دفاع جوهرى . وهي تخضع من حيث تقدير توافرها أو عدم توافرها لرأى محكمة الموضوع شأن باقى عناصر الدعوى . فلا رقابة عليها لمحكمة النقص الا من حيث القول بأن فعلا معيناً يصلح قانوناً لان يكون سبباً للنتيجة التي حصلت أولاً يصلح لذلك (٢) .

فاذا كانت السببية رابطة موضوعية قائمة بذاتها ، مستقلة عن الفعل المادى كما هي الحال في أغلب جرائم الاعتداء على الاشخاص وجب على حكم الادانة أن يبرز توافرها ضمن البيان المطلوب لكافة عناصر الواقعة الى أدان فيها المتهم ، والا كان قاصراً معيباً . وانما تتحدد مصلحة الطاعن عند الحكم عليه بعقوبة ما كان يمكن الحكم بها لو استظهرت المحكمة عدم توافر السببية . فاذا كانت العقوبة المحكوم بها من الجائز الحكم بها حتى مع القول جدلاً وافترضاً بانتفائها فقد انتفت مصلحة الطعن ، حتى مع محصل قصور في البيان الواجب بشأنها .

ومن ذلك مثلاً أن تدين المحكمة المتهم في جنحة قتل خطأ دون أن تبين بياناً كافياً توافر السببية بين خطأ المتهم ووفاته المجنى عليه ، ولكنها تحكم عليه بعقوبة تدخل في نطاق جنحة الاصابة خطأ فحسب . فلا جدوى لمثل هذا المحكوم عليه من النعى على الحكم بعدم بيان رابطة السببية بين خطئه وبين وفاة المجنى عليه ما دام لم يؤثر اغفال هذا البيان في مصيره من حيث مقدار العقوبة المحكوم بها فعلاً ، ولذلك كان يمكن الحكم به حتى مع التسليم بأن وفاة المجنى عليه لم تكن بسبب اصابته ما دام ان الاصابة نفسها كانت بسبب خطئه ، وهذا هو كل المطلوب في الاصابة خطأ .

**خامساً :** واذا كانت الواقعة شروعا وجب أن يبين الحكم أيضاً توافر أركانه المطلوبة قانوناً .

ففي الشروع ينبغي أن يبين الحكم توافر أركانه من بدء في تنفيذ الفعل المادى

(١) نقض ١٩٥٦/٦/٤ أحكام النقص من ٧ رقم ٢٣٢ ص ٨٣٩ .

(٢) راجع في تفصيل هذا الموضوع مؤلفنا عن السببية في القانون الجنائي . دراسة تحليلية مقارنة ١٩٥٩ من ص ٢٧٠ الى ٢٩٤ .

الى خيبة أثره ، أو إيقافه لاسباب لادخل لارادة الفاعل فيها الى قصد اتمام الجريمة ، والا كان قاصرا معيبا . ومع ذلك لا يفيد المحكوم عليه في طلب نقض الحكم استناده الى أن المحكمة أخطأت في التدليل على أن الجريمة التي شبرع فيها خابت لسبب خارج عن ارادته ، مادام الحكم قد اثبت أنه انتوى ارتكاب الجريمة وبدأ في تنفيذها وإن عدم تمامها لا يرجع الى ارادته (١) .

سادسا : واذا كانت الواقعة اشتراكا في جريمة لزم أن يبين الحكم وقائع الفعل الاصلى أولا ، ثم يضيف اليها الوقائع المكونة لعناصر الاشتراك ، وعلى وجه خاص نية المساهمة في الفعل الاصلى ، مع توافر طريقته من تحريض أو اتفاق أو مساعدة والادلة عليها . ولذا حكم بأنه لا يكفي في ذلك قول الحكم بأن المتهم الطاعن امسك بالمجنى عليه بقصد تمكين المتهم الاول الذي كان قادما خلفه من ضرب المجنى عليه فوقعت جريمة القتل نتيجة محتملة لهذه المساعدة ، دون أن يبين الوقائع التي استخلص منها أن مافعله من امساك المجنى على هذا النحو قد قصد به تمكين المتهم الاول من ارتكاب الجريمة ولم يكن من قبيل الاعتداء الشخصى منه عليه المقصود لذاته - متى كان ذلك فان الحكم يكون قاصرا متعينا نقضه (٢) .

وهذا الحكم قاصرا معيبا لأن قصوره في البيان لم يكن يؤدي الى الخلط بين الاشتراك والفعل الاصلى ، بقدر ما كان يؤدي الى الخلط بين جنائية القتل العمد وجنائية الضرب المفضى الى الموت ، وبالتالي بين الاشتراك في الاولى والاشتراك في الثانية . ولهذا قضى بنقضه بما يتضمن توافر المصلحة في الطعن ، وهذا طبيعي اذا لوحظ أن العقوبة المقررة بها ما كان يمكن الحكم بمثلها في الضرب المفضى الى الموت . بل قد يقال إنه مع قصوره في بيان قصد المساهمة في جريمة الفاعل الاصلى ، منع محكمة النقض من أن تراقب ما اذا كانت الواقعة المسندة الى الطاعن عبارة عن اشتراك في ضرب مفضى الى الموت ، أم مجرد امساك للمجنى عليه على النحو الذي وصفه دون اتفاق سابق - ولا تفاهم - مع الفاعل الاصلى ، عقب مشادة عابرة بين الطرفين ؟

أما اذا كان قصور الحكم في البيان المطلوب يترتب عليه فحسب عدم إمكان تمييز ما اذا كان قتل الطاعن يعد فعلا أصليا في الواقعة أم مجرد اشتراك فيها ، وكانت العقوبة المحكوم بها يمكن تبريرها بأي من الوصفين . فان المصلحة في الطعن تعد منتفية . وقد وضعنا ذلك فيما سبق عندما تكلمنا في خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق قانون العقوبات ، وبالتالي في تكييف الواقعة بأنها فعلا أصليا وليست مجرد اشتراك فيه . فنظرية العقوبة المبررة ، تبرر الخطأ في تطبيق القانون الموضوعي ، كما تبرر في نفس الوقت القصور في البيان الذي يتطلبه القانون الاجرائي ، أيا كان موضوعه .

وتنتفي المصلحة كذلك اذا أغفل الحكم ذكر المادة ٤١ الخاصة بالاشتراك في الجريمة (٣) . أو المادة ٤٣ الخاصة بالمسؤولية الاحتمالية للشريك في جريمة سرقة أسفرت عن قتل المجنى عليه أثر السرقة، وذلك مادامت المادة المقررة للعقوبة المذكورة صريحة فيه (٤) . كما قضى بأنه اذا كان الحكم المطعون فيه قد بين طريقة الاشتراك والواقعة

(١) نقض ١٩٣٨/٦/٢٧ قواعد محكمة النقض ج ٢ رقم ٢٦٨ ص ١١٣٢ .

(٢) نقض ١٩٥٤/١٧/١٩ أحكام النقض ص ٨٩ رقم ٢٦٩ .

(٣) نقض ١٩١٤/٤/١٤ الشرائع ص ١ ص ١٩٦ .

(٤) نقض ١٩٣٤/١١/١١ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ٣٩٦ ص ٤٩٧ .

التي حصل الاشتراك فيها ، وكان القانون يسوى في المادة ٤١ عقوبات بين عقوبة الفاعل الأصلي وعقوبة الشريك ، فإن السهو عن ذكر مواد الاشتراك لا يعيب الحكم ولا يستوجب نقضه مادامت المحكمة قد أشارت الى النص الذي استمدت منه العقوبة (١) .

**سابعاً :** وينبغي ان يبين من الحكم توافر الظرف او الظروف المشددة في حق المتهم الذي أدين بمقتضاها ، مثل الاصرار السابق أو التربص في القتل العمد ، وفي الضرب والجرح . أو اقتران القتل العمد بجناية أو ارتباطه بجنحة . أو صفه الخادم بالاجرة ، أو الاكراه في السرقة . . . . .

والقصور في بيان الظرف المشدد يعيب الحكم بما يبطله اذا كان قد أوقع على الطاعن عقوبة لا يمكن الحكم بها بغير توافر هذا الظرف . فعندئذ تنتقض المحكمة العليا الحكم وتخفيض العقوبة المحكوم بها الى الحد الذي تراه مناسباً للواقعة بغير توافر هذا الظرف . أما اذا كانت العقوبة مبررة ، حتى مع افتراض عدم توافر الظرف المشدد أصلاً فقد انتفت المصلحة من الطعن .

لذا قضى بأنه اذا كانت المحكمة - على حسب الواضح من حكمها - لم تدن المتهم على أساس توافر سبق الاصرار والترصد لديه ، وكانت العقوبة التي أوقعتها عليه لا يصح معها القول بانها قد أدانته على هذا الأساس ، فلا يهم أن يكون قد جاء في نهاية حكمها أن الواقعة قد حصلت مع سبق الاصرار والترصد ، فإن ذلك مرجعه السهر فقط (٢) .

وأنه اذا كذب الحكم قد أدان المتهمين في جريمة الضرب على أساس أنه وقع عن سبق اصرار دون أن يبين الأدلة على ذلك ، ولكن كانت العقوبة المقررة بها عليهم مقررّة أيضاً لجريمة الضرب الذي لم يصدر عن سبق اصرار ، فانه لا يكون لهم مصلحة في التمسك بما وقع فيه الحكم من خطأ في صدد سبق الاصرار (٣) .

وأنه اذا ادانت المحكمة المتهمين بالشروع في القتل العمد المقترن بجناية القبض المصحوب بالتهديد بالقتل ، وكانت العقوبة التي قضت بها داخلية في نطاق العقوبة المقررة في القانون لجناية الشروع في القتل العمد غير المقترن بظرف مشدد، فكل ما ينعونه على الحكم من جهة هذا الظرف المشدد لا يجديهم (٤) .

كما قضى بأنه لا محل لتشكي المتهم مما أجمله الحكم من أقوال الشهود بشأن عدم استعمال القوة في ارتكاب جريمة هتك العرض ما دام الحكم لم يدنه باستعمالها (٥) .

### المصلحة عند القصور في بيانات أخرى :

القاعدة التي ذكرناها بخصوص ضرورة بيان أركان الواقعة من فعل مادي وقصد جنائي ونتيجة معينة وسببية بين الفعل والنتيجة ومن شروع أو اشتراك ومن ظروف مشددة ، تنطبق أيضاً كلما اتصل أي بيان من هذه البيانات بحكم القانون

- (١) نقض ١٩٥٨/٦/٢٤ أحكام انتقضت من ٩ رقم ١٨٠ من ٧١٦ .
- (٢) نقض ١٩٤٢/١١/٢٣ مجموعة القواعد ج رقم ٢١ من ٢٢ .
- (٣) نقض ١٩٤٧/١٠/١٤ مجموعة القواعد ج رقم ٣٩٧ من ٣٧٨ .
- (٤) نقض ١٩٤٩/٤/١٢ مجموعة القواعد ج رقم ٨٧٠ من ٨٣١ .
- (٥) نقض ١٩٥٤/١٠/٤ أحكام النقص من ٨ رقم ٤ من ٨ .



فى الواقعة • فى أحوال معينة قد يعنى القانون عناية خاصة أيضا بمحل الواقعة ، أو بالبائع عليها ، أو بالأداة المستعملة فيها ، مع أن هذه الأمور لا تعد بحسب الأصل أركاناً فى الجرائم • ولكنها تعد كذلك فى أحوال استثنائية ، وعندئذ ينبغى بيانها بيانا كافيا فى معرض تدليل الحكم على توافر أركان الواقعة والا كان قاصرا معيبا •

ويتحقق ذلك مثلا عند اغفال الحكم المطعون فيه بيان محل الواقعة اذا كان المحل ركنا فيها ، أو ظرفا مشددا للعقوبة (١) •

وفى غير هذا النطاق جرى قضاء النقض على أنه يكفى فى بيان مكان الجريمة الإشارة الآجمالية له • ولذا قضى بأن ذكر اسم القرية التى وقعت فيها الحادثة فى الحكم دون المركز التابعة له هذه القرية يكفى لبيان مكان وقوع الجريمة اذا كان المتهم لا يدعى أن القرية المذكورة لا تدخل فى اختصاص المحكمة التى أصدرت الحكم (٢) • وبأنه لا مكان للنسبة على الحكم بأنه اكتفى فى تعيين مكان الجريمة بذكر المركز التابعة له القرية التى وقعت فيها الجريمة دون القرية ذاتها ما دام الطاعن لا يدعى أن ضررا أصابه من ذلك (٣) •

أما اذا اغفل حكم الادانة بيان محل الجريمة ، وكان هذا البيان يحدد ركناتها فقد اغفل بيان توافر ركن من أركان الواقعة وكان بالتالى قاصرا معيبا ، وتعلقت مصلحة المحكوم عليه بنقضه لهذا القصور الذى لا يمكن المحكمة العليا من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة ، مع احتمال الحكم ببراءته اذا كانت قد تبينت محكمة الموضوع عدم توافر ركن وقوع الجريمة فى مكان معين •

فالعلانية مثلا ركن من أركان جريمة السب • والحكم الذى يعاقب على هذه الجريمة يجب أن يثبت توافر هذا الركن • « واذن فاذا اقتصر الحكم على تلخيص شهادة الشهود بدون أن يبين المحل أو المحفل الذى حصل فيه السب يكون حكما ناقص البيان متعينا نقضه » (٤) •

كما ذهب حكم آخر الى القول بأن حكم محكمة الموضوع فى جريمة سب يعد معيبا اذا كان قد اقتصر على القول بأن محل الواقعة هو بدائرة قسم الحرب الأحمر ، وهى دائرة متسعة تشمل الأماكن العامة والخاصة معا • وهذا يمنع محكمة النقض من معرفة صفة المكان المدعى بوقوع السب فيه ، أعام هو فتكون العلنية متوافرة ، أم خاص فلا تكون (٥) •

وعندما يجعل القانون من محل وقوع الجريمة ظرفا مشددا فيجب على المحكمة ما دامت طبقت على المتهم العقوبة المشددة أن يتبين كنه هذا المحل ، ومن ذلك مثلا وقوع السرقة فى مكان مسكون أو معد للسكنى أو ماحقاقته أو فى محل معد للعبادة (م ١/٣١٧ ع) أو فى طريق عام • على ما سببته فى المطلب المقبل •

(١) نقض ١٩٥٧/٦/٢٤ أحكام النقض من ٨ رقم ١٨٩ ص ٦٩٧ •  
 (٢) نقض ١٩٣٨/١١/١٤ مجموعة القواعد ج ٤ رقم ٢٧٢ ص ٢٣١ •  
 (٣) نقض ١٩٤٨/٤/٢٦ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٥٩٠ ص ٥٥٦ •  
 (٤) نقض ١٩٣٦/١١/٢٣ مجموعة القواعد ج ٤ رقم ١٥ ص ١٨ • و ١٩٢٩/٥/١٦ ج ١ رقم ٢٦٢ ص ٣٠٨ و ١٩٣٠/١٢/٤ ج ٢ رقم ١٢١ ص ١٣٧ •  
 (٥) نقض ١٩٢٩/١٠/١٧ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ٢٩٨ ص ٣٥١ ومراجع فى هذا الموضوع أيضا نقض ١٩٥٢/٥/١٢ أحكام النقض من ٣ رقم ٣٤٦ ص ٩٢٥ •

وتقدير وقوع الجريمة في مكان ما ، أو عدم وقوعها فيه مسألة موضوعية لا معقب عليها لمحكمة النقض . أما وصف المكان الذي وقعت فيه السرقة بأنه منزل مسكون أو معد للسكنى ، ووصف المحل الذي وقعت فيه الجريمة العلنية بأنه محل أو محفل عام أو أنه ليس كذلك فهو من الأوصاف القانونية التي تخضع في النهاية لرقابة محكمة النقض التي تملك أن تراجع فيه قاضي الموضوع إذا أخطأ فيه ، بما لها من سلطة الإشراف على تكييف الواقعة .

إنما مناط استعمال هذه السلطة هو دائما توافر مصلحة للطاعن من تصحيح التكييف الذي وقع فيه الحكم المطعون فيه . فإذا كانت العقوبة مبررة بالتكييف الصحيح للواقعة - بعد استبعاد الظرف المشدد المستمد من محل وقوع الجريمة ، فقد انتفت المصلحة في الطعن . وقد تعرضنا لذلك في الباب الأول من هذا البحث .

ونفس القاعدة تنطبق هنا ، عند القصور أيضا في بيان محل الواقعة حتم ، ولو كان هذا المحل متصلا بحكم القانون منها ، فكان لها ظمنا مشددا . فإن هذا القصور لا يكفي وحده لقبول الطعن متى أمكن تبرير العقوبة المحكوم بها ، بأنها مماثلة للعقوبة الواجب الحكم بها عن نفس الواقعة حتى مع افتراض عدم توافر هذا الظرف المشدد أو غيره .

أما إذا كان هذا المحل يعد ركنا للواقعة ، وليس مجرد ظرف مشدد لها ، فإن مصلحة الطاعن تكون متوافرة دائما من النعي على الحكم المطعون فيه بالقصور في بيان المحل ، لأنه عند عدم توافر ركن المحل المطلوب يتعين تبرئته . هذا فضلا عن أن هذا القصور يحول دون إمكان محكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون على القدر الثابت من وقائع الدعوى .

وقد يغفل حكم الأدانة بيانات أخرى شتى ، مثل الباعث على الجريمة ، أو الأداة المستعملة ، أو كيفية استعمالها ، أو جسامة الإصابة التي لحقت المجنى عليه ، أو على وجه عام مدى الضرر الذي لحقه من الجريمة . وهذه كلها ليست في المعتاد أركاناً في الجرائم ، ولا صلة لها بحكم القانون فيها . لهذا يتعذر القول بأنها قد تكون متصلة بمصلحة الطاعن من وراء طعنه بحسب الأصل .

لكنها قد تكون استثناء - وفي أحوال نادرة - متصلة بالأصل المطلوب بحكم القانون فيها . ومن ذلك الباعث عندما يجعله القانون ركنا في الجريمة ، كباعث الإضرار بالملك ضمنه في جريمة البلاغ الكاذب . أو باعث استعمال المزدور فيما زور من أجله في جريمة تزوير المحررات . أو باعث تملك مال المجهن عامة في السرقة أو النصب أو خيانة الأمانة . فبعد الباعث عندئذ بمثابة قصد خاص مطلوب في الجريمة لا يستقيم توافرها بقره .

ومن ذلك الأداة المستعملة عندما تكون ركنا في الجريمة كما في الحال في جريمة المادة ٢٤٣ التي تستلزم حصول الضرب أو الجرح المذكورين في المادتين ٢٤٢ أو ٢٤٢ ع بواسطة استعمال أسلحة أو عصا أو آلات أخرى .

ومن ذلك أيضا مدى جسامة الإصابات المتخلقة عن الضرب أو الجرح عندما يجعل القانون منها ظرفا مشددا للجريمة كما في المواد ٢٣٦ ، ٢٤٠ ، ٢٤٢ عقوبات .

ففي هذه الأحوال الاستثنائية - وأمثالها - يلزم بطبيعة الحال بيان الباعث على الجريمة أو الأداة المستعملة ، أو جسامة الإصابة المتخلقة بالمجنى عليه - على حسب

الأحوال - والا كان الحكم قاصرا معينا ، وجاز للطاعن الاستناد الى هذا القصور للنعي على حكم الادانة ، الا اذا تبين أن العقوبة المقررة بها ما كانت لتتأثر بحال حتى مع اهدار هذا القصور الذي وقع فيه الحكم المطعون فيه .

فاذا كان بقاء الجريمة أو انهيارها يتوقف على باعثة معينة ، فإن اغفال بيان الباعث يقتضي حتما توافر مصلحة الطاعن في الطعن ، لأنه يتضمن قصورا في بيان ركن معنوي في الجريمة لازم لامكان الادانة ، والا فلا مصلحة .

واذا كان بقاء الجريمة أو انهيارها يتوقف على أداة معينة فإن اغفال بيان هذه الاداة يقتضي حتما توافر مصلحة الطاعن في الطعن . أما إذا أمكن مثلاً - مع استبعاد المادة ٢٤٣ ع تبرير العقوبة المحكوم بها بالمادة ٢٤٢ أو بالمادة ٢٤٢ - يحسب الأحوال - فقد انتفت المصلحة من النعي على الحكم باغفال بيان الاداة المستعملة التي تتطلبها المادة ٢٤٣ وهكذا . . . . .

ومما لا يتصل بحكم القانون في الواقعة بياناً احتجاً بتقدير العقوبة على نحو معين . فإنه إذا بينت المحكمة أسباباً لهذا التقدير فلا مانع ، ولكن إذا اغفلت هذا البيان فلا بطلان . إذ أن لمحة الموضوع السلطة في تقدير العقوبة بين حديها الأدنى والأقصى دون معقب عليها من محكمة النقض . ولذا فهي غير مطالبة ببيان أسباب التقدير (٢١) . فهي ما دامت لم تخرج عن النص القانوني «فلا تسأل حساباً عن موجبات الشدة ، ولا عن موجبات التخفيف بل حكمها نالذ حتى ولو كانت تزيدت فذكرت للشدة أو للتخفيف عللاً خاطئة أو عكسية لا تنتج أيهما بل تنتج عكسة» (٢٢) .

ويمثل محكمة النقض إلى تطبيق هذه القاعدة حتى لو طبقت محكمة الموضوع مادة الظرف القضائية المخففة (م ٢٧) ، فهي غير مطالبة ببيان أسباب تطبيقها ، ولا حتى بالإشارة إلى هذه المادة (٢٣) .

كما أنها عند وقف تنفيذ العقوبة تمثل إلى نفس القاعدة . «وقوف تنفيذ العقوبة أو شموله لجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم أمر متعلق بتقدير العقوبة . وهذا التقدير في الحدود المقررة قانوناً للجريمة التي ثبتت على المتهم من سلطة محكمة الموضوع ، بحيث لا تلزم بيان الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة عليه بالقدر الذي أرتأته» (٢٤) .

وعلى أية حال فإنه لا يقبل من المحكوم عليه الطعن بأي قصور في الحكم المطعون فيه في بيان الظروف القضائية المخففة أو سبب وقف تنفيذ العقوبة المحكوم بها لانتفاء مصلحته من مثل هذا الطعن الذي هو ضد مصلحة في الواقع . ولذا ينبغي أن يبني عدم قبول الطعن في مثل هذه الحالة أو تلك على انتفاء الجدوى منه ، لا على

(٢١) نقض ١٩٢٥/١٧/١٥ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٤٦٤ من ٦٠٩ و ١٩٥٠/٢/١٣ أحكام النقض س ١ رقم ١٠٦ ص ٣٢١ .

(٢٢) نفس ١٩٣٢/١٢/٥ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ٤٦ ص ٥٤ .

(٢٣) راجع ما سبق في عدد مايو سنة ١٩٦٠ ص ١٧٥٠ .

(٢٤) نقض ١٩٥٥/١٢/٥ أحكام النقض س ٦ رقم ٤١٧ ص ١٤١٠ .

وكان حكم قديم ذهب - على العكس من ذلك - بأنه ينبغي بيان سبب وقف التنفيذ «لأن الأصل في الأحكام وجوب تنفيذها وإيقاف التنفيذ استثناء وارد على أصل القاعدة» (٢) نقض ١٩٢٨/١١/١٥ مجموعة القواعد ج ١ رقم ٩ ص ١٧ .



انتفاء البطلان . لأن بحث « الجدوى من الطعن » يسبق بحث البطلان أو عدمه الذي سر فصل في موضوع الطعن كما سبق ان بينا ذلك في أكثر من مناسبة . وانما يبني رفض الطعن في مثل هذه الحالة على انتفاء البطلان نفسه - لا على انتفاء الجدوى من الطعن - إذا كان الطعن من النسيابة لا من المتهم ، اذا ما أريد التقييد على وجه الدقة - بموضع الدفع بعدم المصلحة باعتباره دفعا يسبق الفصل في موضوع الطعن ولا يلحظه لأنه دفع بعدم قبول الطعن .

### انتفاء المصلحة من الطعن بالقصور نفي بيان بعض الوقائع :

#### عند التعدد المادي مع عدم التجزئة

بينما في مناسبه سابقة حكّم قانون العقوبات عند تعدد الجرائم ، سواء كان معنوياً (م ٢٢/١ ع) ، أم مادياً مع الارتباط الذي لا يقبل التجزئة (م ٢٢/٢ ع) .  
وقدنا انه اذا أخطأ الحكم المطعون فيه في تكييف بعض الوقائع ، فإن هذا الخطأ لا يصلح وجهاً للطعن في الحكم ، متى كان القدر الذي لم يقع فيه خطأ في التكييف يكفي لتبرير العقوبة المحكوم بها ، وهي على أية حال عقوبة واحدة هي عقوبة الوصف الأشد عند التعدد المعنوي ، وعقوبة الفعل الأشد عند التعدد المادي .  
ونفس هذا القول يصدق عند حصول قصور في بيان بعض الوقائع في أسباب الحكم ، متى كان القدر الذي بينه الحكم منها بياناً كافياً مستمداً من استنتاج منطقي سائب - يبرر وحده العقوبة المحكوم بها من حيث نوعها ومقدارها ، بصرف النظر عن البطلان أو القصور المسعى بوقوعه في البيان الواجب . كما يصدق عندما يخطئ الحكم المطعون فيه فيسند الى المتهم على الجريمة اثبات وقوعها منه جريمة أخرى اذا عاقبه على الجريمتين بعقوبة واحدة داخله في حدود المادة المنطبقة على الجريمة الواجب معاقبته من أجلها . فانه بذلك تنتفي مصلحته الطاعن في التمسك بالخطأ الذي وقع فيه الحكم (١) .

- كما قضى بأنه اذا كانت الواقعة كما هي ثابتة بالحكم المطعون فيه تتوافر فيها جميع العناصر القانونية لجريمة الفعل الفاضح المنصوص عليها في المادة ٢٧٨ ع ، وكانت العقوبة التي قضى بها على المتهم تدخل في نطاق العقوبة الواردة في هذه المادة ، فإن مصلحته من الطعن على الحكم الصادر عليه بإدائته في جريمة هتك عرض المجنى عليها بالقوة بمقولة انه لم يبين عنصر القوة بياناً كافياً تكون منتفية (١) -  
وانه اذا كان الحكم الذي أدان المتهم في سرقة سند واتلافه قد أغفل التحلث عن توفر ركن نية تملكه السند ، ولكنه أثبت أن المتهم بمجرد أن استولى على السند عمد الى اتلافه ، وكانت العقوبة التي قضى بها داخله في نطاق العقوبة المقررة في المادة ٢٦٥ ع الخاصة بالاتلاف فلا يجدي المتهم طعنه في الحكم باغفاله ذكر توافر ركن نية التملك (٣) .

وبأنه متى كان المتهم قد أدين في جريمتي الشروع في القتل والسرقه بالاكراه ، وكانت العقوبة المحكوم بها عليه تدخل في حدود العقوبة المقررة لجناية السرقه بالاكراه فلا يجديه تمسكه بأن الحكم قد اعتبر اطلاقه الاعيرة النارية بقصد القتل

(١) نقض ١٩٣٧/٢/٨ مجموعة القواعد ج ٤ رقم ٤٤ ص ٤٢ .

(٢) نقض ١٩٤٨/٥/١٧ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٦٠٢ ص ٥٦٢ .

(٣) نقض ١٩٤٩/١/١٠ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٧٨٢ ص ٧٤٨ .

لا يقصد تعطيل مقاومة المجنى عليه وتسهيل الهرب بالمسروق كما يدل عليه محل الاصابة والمسافة بين الضارب والمضروب (١) .

- وأنه اذا كان الخدم قد أدان المتهم بتهمة التزوير والاستعمال ونم يكن قد ذكر الدليل على جريمته الاستعمال فانه يتوون بطلا بالنسبة الى هذه التهمة . لكن ذلك لا يعصى بعصه ما دام أنه صحيح بالنسبة الى جريمته التزوير ، وما دامت المحكمة لم تعاقب المتهم إلا على تهمة واحدة للارتباط بين التهمتين عملاً بالمادة ٣٢ ع بما تنتفي معه مصلحة المتهم من نقض الحكم بالنسبة لجريمة الاستعمال (٢) .

- وأنه اذا كان الفعل الذي وقع من المتهم كون جريمتي البلاغ الكاذب والقذف اللتين رفعت بهما الدعوى عليه ، وكان تعدد الاوصاف القانونية للفعل الجنائي الواحد يقتضي اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها طبقاً للفقرة الاولى من المادة ٣٢ ، وكانت العقوبة المقررة للجريمتين اللتين رفعت بهما الدعوى واحدة ، ندر جلوى للمتهم من النعمى على الحكم اغفاله التحدث عن جريمة القذف ما دامت أسبابه وافية لا قصور فيها بالنسبة لجريمة البلاغ الكاذب التي عوقب المتهم من أجلها (٣) .

- وأنه لا مصلحة للمتهم من النعمى على الحكم بأنه جاء قاصر البيان في استظهار ركن القصد الجنائي في جريمة استعمال السند المزور ، مادامت أسبابه وافية لا قصور فيها بالنسبة لجريمة الاشتراك في التزوير التي عوقب من أجلها (٤) .

- وأنه لا مصلحة للمتهم في التمسك بما عسى أن يكون الحكم قد وقع فيه من خطأ في الاسناد وسوء فهم لاقوال الشهود فيما يتعلق بواقعة السرقة التي دين بها على تهمة بيع الزيت لغير المستهلكين ، ما دام الحكم قد عاقبه على الجريمتين بعقوبة واحدة داخله في حدود العقوبة المقررة للجريمة الثانية الواجب معاقبته بها (٥) .

- وأنه متى كان الفعل الذي وقع من المتهم كون جريمتي البلاغ الكاذب والقذف اللتين رفعت بهما الدعوى عليه ، وكانت العقوبة المقررة لكلا الجريمتين واحدة فان اغفال المحكمة التحدث عن ركن العلانية في جريمة القذف لا يعيب حكمها ما دامت أسبابه وافية لا قصور فيها بالنسبة لجريمة البلاغ الكاذب التي عوقب المتهم عليها (٦) .

- وأنه لا مصلحة للمتهم فيها يثيره بشأن قصور الحكم في بيان واقعة السرقة وذكر مؤدى الدليل عنها ما دامت المحكمة لم تعاقبه الا عن تهمة القتل العمد مع سبق الأصرار للارتباط بين التهمتين عملاً بالمادة ٣٢ ع (٧) .

- وأنه متى كان المتهم قد قصر دفعه بقيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس على تهمة الجنحة التي نسبت اليه ، وكان الحكم قد طبق المادة ٣٢ ع وأوقع عليه العقوبة الأشد ، وهى المقررة لجناية الشروع في القتل فانه لا جلوى له من التمسك أمام محكمة

(١) نقض ١٩٤٩/١/٢٤ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٧٩٨ ص ٧٥٨ .

(٢) نقض ١٩٤٩/٣/١٤ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٨٣٩ ص ٧٩٧ .

(٣) نقض ١٩٥٥/٥/١٠ أحكام النقض س ٦ رقم ٢٨٦ ص ١٩٥٥ .

(٤) نقض ١٩٥٦/٣/١٢ أحكام النقض س ٧ رقم ٩٦ ص ٣٢٠ .

(٥) نقض ١٩٥٦/٦/٥ أحكام النقض س ٧ رقم ٢٣٤ ص ٨٤٥ .

(٦) نقض ١٩٥٦/٦/١١ أحكام النقض س ٧ رقم ٢٣٨ ص ٨٦٥ .

(٧) نقض ١٩٥٧/٢/١١ أحكام النقض س ٨ رقم ٤٣ ص ١٤٤ .

النقض بعلم تعرض الحكم لما دفع به من أنه كان في حالة دفاع شرعى عن النفس ولم يرد عليه (١) .

لكن تتوافر المصلحة في الطعن من النيابة العامة اذا كان حكم البراءة المطعون فيه منها قد قضى ببراءة المتهم من التهمتين المسندتين اليها معا استنادا الى أسباب تنصرف كلها الى احدى التهمتين المرتبطتين دون الاخرى ، فانه يكون مشعوبا بالقصور في تسببيه ، وفي ذلك ما يعيبه ويوجب نقضه (٢) .

يتبع

(١) نقض ١٩٥٨/٢/٤ أحكام النقض من ٩ رقم ٣٩ ص ١٣٧ .  
(٢) نقض ١٩٥٧/١٢/١٠ أحكام النقض من ٨ رقم ٢٦٦ ص ٩٧٣ .



## الحرية التعاقدية والنظام الاقتصادي العام

للدكتور دبلوماسي ورئيس

تولدت الحرية التعاقدية عن مبدأ الحرية الفردية ، إذ أن لكل فرد الحرية التامة في المجتمع الذي يعيش فيه بشرط ألا تتعارض هذه الحرية مع القواعد التأسيسية للمجتمع .

وقد استقرت التشريعات على أن العقد شريعة المتعاقدين ، فلا يجوز نقضه ولا تعديله إلا باتفاق الطرفين أو للأسباب التي يقررها القانون . ( المادة ١٤٧ مدني مصري - ١٩٢٤ مدني فرنسي - المادة الأولى من مجموعة الالتزامات السويسرية ) .

فالعقد كما يتبين من نص المادة ١٤٧ مدني هو قانون المتعاقدين لأنه يخلق حقوقا شخصية تتجدد تبعا لحاجة المتعاقدين ، وتعديل إرادتهم المتبادلة بشرط ألا تتعارض هذه الحقوق مع النظام العام أو حسن الآداب .

ووجود هذا النص في معظم التشريعات الحديثة هو الذي دفع فقهاء القانون إلى التحول عن مبدأ سلطان الإرادة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر (١) ، ولكن يتلافى مبدأ سلطان الإرادة إذا ما تدخلت الدولة لحفظاً لنظامها الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي .

والواقع أن تدخل الدولة بالحد من الحرية التعاقدية ليس وليد العصر الحديث ، بل هو الأساس . ويوجد في المجتمع منذ العصور القديمة (٢) لأنها أقدر من الأفراد على تنظيم الإنتاج والمقايضة والتوزيع ، أما الحرية التعاقدية فهي الاستثناء .

ولكن يختلف التدخل في كل دولة عن الأخرى تبعا لظروف كل منها السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

وسنبين في موضوع بحثنا :

( ١ ) مدى الحرية التعاقدية .

( ٢ ) الآثار المترتبة على تدخل الدولة .

أولاً - مدى الحرية التعاقدية .

لكل فرد الحرية في أن يتعاقد أو يمتنع عن التعاقد ، فإذا لم تتوافر لدى المتعاقدين الإرادة الحرة المميزة يعتبر العقد باطلا . وحيث أن الفرد لا يستطيع تحصيل حقه بيده ، فتتدخل الدولة لتفرض الجزاء على كل من يخالف شروط العقد أو يمتنع عن تنفيذه لأنها هي التي تؤيد فكرة الحرية التعاقدية وهي التي تنادي بالمساواة بين الأفراد في الحقوق والواجبات .

(١) بلانيول - ديبير وبولانجي - الجزء الثاني من المطولة في القانون المدني - طبعة ١٩٤٨ - ص ٧ نبذة ١٧ ، الدكتور السنهوري ، الوسيط في شرح القانون المدني - الجزء الأول - طبعة ١٩٥٢ ص ١٤١ نبذة ٤١ وما بعدها .

(٢) مؤلفنا - النظام الزراعي المصري في عهد اليونان والرومان - بالفرنسية - طبعة ١٩٥٤ ص ٣٩ وما بعدها .

فالحرية التعاقدية لا تعنى فى عصرنا الحديث مشروعية العقد فقط بل وزيادة على ذلك الجزاء الذى تفرضه الدولة على كل من يخالفه أو يخالف شروطه .

اذن ، يتمتع الفرد بالحرية التعاقدية بشرط أن يكون الحق المطالب به مشروعاً ، لا يتعارض مع النظام العام أو مع قواعد الاخلاق فى المجتمع .

يخلص من ذلك أن ارادة الافراد يعلوها قانون اجتماعى ينظم الروابط بينهم ، فلا يستطيعون مخالفته . وهذا القانون الاجتماعى ، ليس الا تدويناً لارادتهم كمجموعة من الافراد يقيمون بصفة دائمة فى اقليم معين .

العقود التى تتم بالتراض طبقاً للمادة ١٤٧ مدنى والتي تهم موضوع بحثنا ، هى العقود التى تساعد على تداول الثروات *la circulation des richesses* لان الاتجار بالمعنى القانونى هو مجموعة العمليات الاقتصادية المتولدة عن العلاقة بين الافراد . فتداول الثروات الذى يتحقق بالحرية التعاقدية ، يترتب عليه انتقال الثروات من فرد الى آخر ، وبالتالي يساعد على تدعيم الاقتصاد لان الثروة تنتقل من يد فرد ليس فى حاجة اليها الى فرد آخر يحتاج اليها أو أكثر احتياجاً اليها من الاول .

وحتى يحق لنا القول بأن انتقال الثروات يساعد على تدعيم الاقتصاد فى الدولة لابد من توافر شرطين :

١ - أن ينظم الافراد بحض ارادتهم المفاضلة بينهم ، مع احترام التزاماتهم المتبادلة من تقسيط ومديونية .

٢ - أن تدخل الدولة لالزام المدين الماطل بالوفاء بالتزاماته (١) .

اذن تدخل الدولة فى العقد التجارية يكون أكثر وضوحاً من تدخلها فى العقود المدنية ، لان العقود التجارية تمس الاقتصاد القومى .

فاحترام الالتزامات التعاقدية فى القانون التجارى هو استقرار للمعاملات التجارية وبالتالي الاقتصادية ، اذ كلما كثر التعاقد ، كثر المفاضلة ، وكلما كثر المفاضلة ، كثر الرخاء العام . ولكن الانسنان انانى بالطبيعة ، يفضل مصلحته الشخصية على مصلحة الغير . لذلك تدخل المشرع بالحد من الحرية الفردية التى تعرقل ما يصبو اليه من نهضة اقتصادية عامة .

يتبين من ذلك أن مبدأ سلطان الارادة كنظرية فلسفية يعبر عن الحرية الفردية المندثرة أمام الصالح الاجتماعى . لان النظام الاجتماعى فى الدولة يهدف أولاً الى الصالح العام (٢) وليس الى صالح فرد معين على حساب الآخرين . فالمادة ٢٤٧ مدنى التى اقرت مبدأ سلطان الارادة أمرت بأن العقد لا يجوز نقضه ولا تعديله الا باتفاق الطرفين أو للأسباب التى يقررها القانون (٣) ، فاذا ما تعارض الصالح الفردى مع ما أمرت به القوانين ، فضلت المصلحة العامة على المصلحة الفردية ، وأنظمت كل الالتزامات التى تتناقض مع ما جاء بالقوانين واللوائح . فهل معنى ذلك أن المشرع فى

(١) لم يصنع المدين كما كان عليه فى المصور الا الى تحت سلطان الدائن وثقوته وانه أن يلزمه بالاكراه الدنى والسجن - انظر مذهب فى القانون الرومانى - الجزء الثانى طبعة ١٩٥٤ ، ص ٢٢٢ وما بعدها ، بلايول - ريبير وبولايجى فى شرح القانون المدنى - الجزء الثانى - طبعة ١٩٤٨ ص ٦ نبذة ١٥ و ١٦ ، هنرى كابيتان فى مطولة القانون المدنى - الجزء الثانى - طبعة ١٩٤٨ ص ٢٣ وما بعدها .

(٢) انظر السبهرى ، الوسيط فى القانون المدنى - الجزء الاول طبعة ١٩٥٢ ص ١٤٨ .

(٣) انظر *Capitant* فى مطولة القانون المدنى - الجزء الثانى - طبعة ١٩٤٨ ص ٨٢ نبذة ١١٤ .

العصر الحديث هو الذى قيد من الحرية التعاقدية ، ومن مبدأ سلطان الإرادة الذى تزعمه الكثير من فقهاء القانون فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر عقب الثورة الفرنسية ؟ (١)

الواقع ان مبدأ سلطان الإرادة ليس وليد القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وإنما يوجد فى المجتمع منذ العصور الأولى من التاريخ . فلو نظرنا الى أقرب التشريعات القديمة وهو التشريع الرومانى وخاصة فى عصر الإمبراطورية السفلى ( جستنيان ) لتبين لنا أن معظم العقود كانت تبنى على مبدأ الرضائية consensus كما هو الحال فى الالتزام باعطاء ، أو بعمل : do ut facias : do ut des (٢) .

فالحرية التعاقدية ليست وليدة الثورة الفرنسية كما اعتقد الكثير من فقهاء القانون .

أما عن تدخل الدولة سواء لحماية العقد أو لتوجيه الاقتصاد فيرجع كذلك الى العصور الأولى من التاريخ ، وليس حديث العهد كما ذكر البعض من فقهاء القانون كالاستاذ هنرى نواييل (٣) .

ويتبدو هذا واضحاً فى الأنظمة الزراعية فى مصر الفرعونية أو مصر فى عهد اليونان أو الرومان (٤) ، حيث كانت توجه الدولة إنتاجها حسب استهلاك الإمبراطورية ولحسب شتى تجاريتها مع الخارج . وهذا ما دفع العلامة Pirenne الى القول (Latifundia perdidere Italiam)

يتبين من ذلك أن الدولة هى التى كانت توجه الحياة الاقتصادية ، كما أنه لم يكن من حق أى فرد أن يخالف القواعد التاميسية فيها . فالدولة كانت تمنح أفرادها قسطاً من الحرية التعاقدية بشرط ألا تتعارض هذه الحرية مع قواعد النظام العام فيها . وظل الحال كذلك حتى عصرنا الحديث ، مع الفارق فى مدى الحرية التعاقدية الممنوحة للأفراد ، التى تتأثر بعوامل سياسية واجتماعية واقتصادية .

والله لئن الملاحظ فى بعض العقود عندما توافر الحرية التعاقدية لدى المتعاقدين أو لدى أحدهما ، كما هو الحال فى العقود الضرورية أو العقود غير المشروعة .

فالعقود الضرورية هى عقود ليس للأفراد فيها حرية التعاقد أو حرية فى الامتناع عن التعاقد ، كالوديعة الضرورية (٥) le dénot nécessaire والعقد المبرم بين المستهلك وشركة من شركات الامتياز كالغاز أو النور أو المياه ، أو مع مرفق من المرافق العامة كالسكك الحديدية أو هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية .

(١) أنظر فى تفصيل ذلك Gounot فى رسالة دكتوراه ديجون سنة ١٩١٢ عن L'autonomie de la volonté . أنظر أيضاً اثر الثورة الفرنسية فى فلسفة جان جاك روسو فى كتابه العقد الاجتماعى : الكتاب الأول الباب الرابع منه اذ يقول : العقد فوق القانون ، فالقانون ما هو الا تعبير عن الإرادة العامة الخ . . .

(٢) راجع فى تفصيل ذلك : Monier فى قوانين الرومانى - الجزء الثانى - طبعة ١٩٥٤ ص ١٨٩ وما بعدها .

(٣) هنرى نواييل فى بحثه عن أنواع الاقتصاد الموجه فى مجموعة قروش طبعة ١٩٣٩ ص ٤٠٢ وما بعدها .

(٤) مؤلفنا - المرجع السابق طبعة ١٩٥٤ Pirenne راجع كذلك الاستاذ فى الجزء الثانى من مؤلفه القيم Histoire des institutions et du droit privé de l'ancienne Egypte ( بروكسل ) طبعة ١٩٣٤ ص ٣٠٧ وما بعدها ، والاستاذ Preaux فى L'économie royale des lagides ( بروكسل ) سنة ١٩٣٩ ص ٣٦٣ وما بعدها .

(٥) أنظر المادة ٧٢٧ مدنى مصرى .



وقد ورد بالقانون المدني بعض الحالات كقسمة المال الشائع ، ( المادة ٨٣٤ وما بعدها مدني مصري ، تقابل المادة ٨١٥ مدني فرنسي ) ، وانتهاء الحائط المشترك la cession de mitoyenneté ، ( المادة ٨١٤ و ٨١٥ مدني مصري - تقابل المادة ٦٦١ و ٦٦٨ مدني فرنسي ) ، وحق المشرب وحق الممر ( المادة ٨٠٨ و ٨٠٩ مدني مصري ) ، وتوجيه اليمين الحاسمة la délation de serment ( المادة ٤١٢ وما بعدها مدني مصري ) ووضع الحدود للاملاك المتلاصقة ، ( مادة ٨١٣ مدني مصري ) .

أما العقود غير المشروعة فيقتصد بها العقود ذات الموضوع المخالف للنظام العام ، كالعقود التي تشجع على الاجرام أو على الهرب من يد العدالة أو الاتجار في شيء خارج عن دائرة التعامل ، أو العقود ذات السبب غير المشروع .

وقد يكون العقد مشروعاً ولكنه يشتمل على شرط غير مشروع ، clause illicite . أو على شرط الزامى clause obligatoire فقد يبطل العقد بأكمله ، وقد يبطل الشرط ويبقى العقد صحيحاً (١) مثل ذلك شرط الدفع بالذهب (٢) ، أو عدم المسؤولية المطلق ، أو تعديل مدة التقادم . ( أنظر المادة ٣٨٨ مدني ) .

فهل لنا أن نبرر بطلان الشرط مع بقاء العقد بالإرادة المفترضة للمتعاقدين ، أي أنهم يفضلون العقد عن الشرط ، ولو عرفوا بطلان الشرط وقت التعاقد لتجنبوه .

قد يكون الشرط هو الدافع الحقيقي على التعاقد ، وهذا ما أدى بالمشرك في بعض الحالات إلى بطلان العقد (٣) وفي حالات أخرى إلى بطلان الشرط مع بقاء العقد صحيحاً . وإن كان الشرط الالزامي يعتبر باطلاً في بعض الحالات كما سبق أن ذكرنا ، إلا أنه في حالات أخرى يقره المشرع كما هو الحال في عقد التأمين (٤) . وفي العقود الإدارية والتي تستقر الفقه والقضاء على أن الظروف غير المتوقعة قد تؤثر فيها . لذلك يعبر العلامة Capitant عن اغتباطه بعدم تطبيق نظرية الظروف غير المتوقعة L'imprevision على العقود المدنية (٥) .

(١) تنص المادة ٢٦٦ مدني على أنه : « لا يكون الالتزام قائماً إذا علق على شرط غير ممكن أو على شرط مخالف للأداب أو النظام العام » . هذا إذا كان الشرط واقفاً ، أما إذا كان فاسخاً فهو نفسه الذي يعتبر غير قائم . ( أنظر أيضاً المادة ١١٧٢ مدني فرنسي والمادة ٩٠٠ مدني فرنسي الخاصة ببطلان الشرط في الوصية ) .

كذلك تنص المادة ٤٩٨ مدني على أنه : « إذا تبين أن الشيء الموهوب أقل في القيمة من العوض المشترط فلا يكون الموهوب له ملزماً بأن يؤدي من هذا العوض إلا بقدر قيمة الشيء الموهوب » .

(٢) شرط الدفع بالذهب متى يكون باطلاً - للاستاذ حلمي بطرس - بحثه بمجلة إدارة قضايا الحكومة - السنة الأولى - العدد الرابع ص ١١٢ ، دائرة العرائض الفرنسية ١٨ فبراير و ١٨ مارس سنة ١٩٢٩ بدالوز الاسبوعي ١٩٢٩ ص ١١٣ و ٢٠٢ ، دالوز الاسبوعي ١٩٢٧ ص ١ وتعليق Capitant Voifrin في بحثه عن Le sort d'un contrat contenant une clause payable en or. سنة ١٩٢٦ ص ٣٧٩ ، نقض مدني مصري ٩ يناير ١٩٥٨ مجموعة أحكام النقض - السنة التاسعة ص ٦٢ رقم ٥ ، أنظر أيضاً المادة ١٣٤ مدني مصري .

(٣) نقض مدني مصري ٨ يناير ١٩٥٣ - المحاماة السنة ٣٤ ص ١٣٧٣ رقم ٦٤٨ .

(٤) المادة ٢ من القانون رقم ١٣ يوليو ١٩٣٠ بفرنسا ، وأنظر أيضاً العلامة جوسران في بحثه المنشور بدالوز البيوري ١٩٣٣ ص ٩ .

(٥) دالوز الاسبوعي ١٩٣٤ ص ١ ، وأنظر أيضاً بلانيول - ريبير وبولانجي - الجزء الثاني طبعة ١٩٤٨ ص ١٦٦ ثبته ٤٦١ والمراجع العديدة المذكورة . وعلى العكس من ذلك نصت المادة ٢٦٩ من قانون الالتزامات البولندي الصادر سنة ١٩٣٤ على إعطاء القاضي سلطة التدخل إذا ما ترتب عن العقد ضرر بالغ بأحد المتعاقدين . وقد أقر مجلس الدولة الفرنسي في ٣٠ مارس ١٩١٦ في النزاع الذي بين مدينة بوردو والشركة العامة لاضائها ، تطبيق نظرية الظروف غير المتوقعة - أنظر سيرى ١٩١٦ القسم الثالث ص =

كذلك القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بشركات المساهمة وشركات التوصية والشركات ذات المسئولية المحدودة (١) فاشتراط المشرع عرض ٤٩٪ على الأقل من أسهم شركات المساهمة على المصريين (م ١١) وأن يكون ٤٠٪ من أعضاء مجلس الإدارة من المصريين (م ٢٨) ، كما أشتراط في الأحكام الخاصة بالعمال والمستخدمين أن يكون ٩٠٪ من مجموع العمال مصريين ويتقاضون ٨٠٪ من مجموع أجور العمال التي تؤديها الشركة (م ٩٢) ، و ٧٥٪ من مجموع المستخدمين ويتقاضون ٦٥٪ من مجموع الأجور والمرتبات (م ٩٣) .

استقرت التشريعات على بطلان العقد ان كان يتنافى مع ما اقرته القوانين التنظيمية او الاداب العامة في الدولة (المادتان ٥ و ٢٨ مدنى مصرى) فبطلان العقد لا يكون فقط في حالة ما اذا كان الشئ موضوع العقد خارجا عن دائرة التعامل ، بل أيضا اذا كا السبب غير مشروع ، (المادتان ١٣٥ و ١٣٦ مدنى مصرى) .

وعلى الرغم من ان المواد ٢٨ و ١٣٥ و ١٣٦ مدنى ذكرت مبدأ النظام العالم وحسن الاداب ، الا ان المشروع لم يعرف ما هى النظام العالم أو حسن الاداب ، وترك هذا المبدأ طوعا لتطورات المجتمع الذى نعيش فيه (٢) ، وسوف لا نتعرض لفكرة النظام العام بمعناها الواسع كالتكوين العائلى أو الادارى أو السياسى فى الدولة ، ولكن سنتعرض فقط لفكرة النظام العام بمعناها الاقتصادى . فالمشرع يبيح الملكية الفردية *la propriété individuelle* (٣) ، وحرية المياضنة وحرية العمل ، بشرط الا تتعارض هذه الحريات مع القواعد العامة للانتاج وتوزيع الثروات وتداول السلع . وهذا واضح من نص المادة الثامنة من دستور الجمهورية المصرية الصادر سنة ١٩٥٦ : « النشاط الاقتصادى الخاص حر ، على الا يضر بمصلحة المجتمع او يخل بامن الناس أو يعتدى على حريتهم أو كرامتهم » . فالمشرع يتدخل فى بيع الكثير من السلع وفى كيفية توزيعها ، كما يحدد الثمن لكل سلعة . ومن جهة أخرى تدخل المشرع ويحدد اجور العمال وساعات العمل (٤) ، ونظم شركات التأمين (٥) ، وعمليات البنوك (٦)

= وتعليق الاستاذ هوريو ، وقد استقر قضاء محكمة النقض الفرنسية على عكس ذلك فيما يتعلق بالعقود المدنية - نقض مدنى فرنسى ٤ أغسطس ١٩١٥ - سيرى ١٩١٦ القسم الاول ص ١٧ وتعليق . وانظر أيضا بحث الاستاذ سوتو فى الاسبوع القضائى *sém. jur.* ١٩٥٠ ص ٨١٧ عن الظروف غير المتوقعة والاقتصاد الخوجه *Imprévision et économie dirigée*

(١) أنظر أيضا قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ فى شأن التعيين فى وظائف شركات المساهمة والمؤسسات العامة، قرار وزارة الاقتصاد والتجارة رقم ٢٩٢ لسنة ١٩٥٨ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٤٦٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن البيانات التى تشتمل عليها ميزانية شركات المساهمة وشركات التوصية بالاستهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وحساب الارباح والخسائر .

(٢) بلانويل - ريبير بولانجى - الجزء الثانى طبعة ١٩٤٨ ص ٣٩ .

(٣) أنظر المادة الاولى والثانية من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ الخاص بالاصلاح الزراعى ، والمادة ١١ من دستور الجمهورية المصرية الصادر سنة ١٩٥٦

(٤) المادة ١٥٦ وما بعدها ، والمادة ١١٤ وما بعدها من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ الخاص بالعمل الموحد .

(٥) أنظر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ بالاشراف والرقابة على هيئات التأمين وتكوين الاموال .

(٦) قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ ببعض الأحكام الخاصة بمزاولة عمليات البنوك وقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٧ بتعديل المادة ١٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ بإنشاء بنك مركزى للدولة ، القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٨ فى شأن دعم البنك التجارى المصرى .

## والبورصات (١)

مما تقدم يتبين لنا الفارق الجوهرى بين فكرة النظام الاقتصادى ، وفكرة الحماية العقدية . فالقانون المدنى يحمى أحد المتعاقدين كالقاصر أو من شاب رضاه عيب من العيوب ، بينما النظام الاقتصادى العام يبحث به المشرع عن الصالح العام غير مكترث بصالح فرد معين (٢) .

وانه من العسير على المشرع أنه يحصر المصالح العامة أو طرق الحماية ، لذلك جاءت عبارة النظام العام أو حسن الآداب عامة لتتسع لكل ما يمس الاستقرار الاقتصادى أو الاجتماعى فى البلاد .

فالمشرع يأمر ببطلان عقد بيع العقار المملوك للقاصر إذا كان هناك غبن بأكثر من خمس الثمن ( المادة ٤٢٥ مدنى ) ، ويحرم الربا الفاحش *l'usure* (٣) . فظاهر هذا التحريم هو مراعاة الاخلاق التى على عمدها يبنى المجتمع ، ولكن أيضا مراعاة الصالح الاقتصادى .

كذلك الانتاج *production* ، والمقايضة *échange* ، وتوزيع الثروات *distribution des richesses* ، كلها قواعد اقتصادية تدخل فى مضمون عبارة النظام العام ، وهى ذات طابع الزامى *caractère obligatoire* ، فكل اتفاق على عكسها يعتبر باطلا (٤) .

اذن ، يجب حتى نعرف مدى الحرية التعاقدية ان نفرق بين العلاقات الاقتصادية التى تترك للحرية الفردية (٥) والتى لا تؤثر على الاقتصاد القومى ، وبين تلك التى تنظمها الدولة .

## ثانيا - الآثار المترتبة على تدخل الدولة :

من اليسير على المشرع أن يضع احدى السلع خارج دائرة التعامل ، أو أن يعطى امتيازاً لشخص معنوى . وقد تختلف النية لدى المشرع عند وضعه قيوداً على الحرية التعاقدية ، فقد يهدف الى غرض سياسى كما اذا منع الاتجار فى سلع بعض الدول الاجنبية أو بيع المنتجات فى فترة معينة . وقد يهدف الى غرض اجتماعى كمنع

(١) قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٧ بتعديل الفقرتين الرابعة والسادسة من المادة ٨٧ من اللائحة العامة لبورصات العقود ، وقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٧ باللائحة العامة لبورصات الاوراق المالية .

(٢) انظر المادة ٥ من القانون المدنى التى تنص على اعتبار سوء استعمال الحق غير مشروع .

(٣) الفائدة اقسائوية فى القانون المدنى ٤ ٪ وفى القانون التجارى ٥ ٪ ، ولا يجوز للمتعاقدين الاتفاق على فائدة تزيد عن ٧ ٪ ( المادة ٢٢٦ مدنى ) .

(٤) قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٥٨ بتعديل الفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ بتحديد مناطق زراعة الارز فى اقليم مصر ، والقانون رقم ٢١٤ لسنة ٥٨ بتعيين المساحة التى تزرع قمحا ، والقانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٨ بتحديد المساحة التى تزرع قطناً .

(٥) نقض مدنى مصرى ١٠ أبريل سنة ١٩٥٢ المحاماة السنة ٣٤ ص ١١٨٤ رقم ٤١٨ .



بيع بعض الادوية (١) او تخزينها (٢) . فعلى الرغم من ذلك فان الغرض السياسى او الاجتماعى يودى الى نتيجة اقتصادية ، فالمرجع يهدف الى حماية المنتجات المحلية (٣) كما يهدف الى التوازن الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك ، وبين التصدير والاستيراد ، ويهدف ايضا الى توافر السلع الضرورية فى الاسواق بأرخص الاثمان، وهذه هى العقبة الكبرى أمام المشرع ، فان كان من اليسير عليه وضع القوانين التى تقيد من الحرية التعاقدية ، الا ان مهمته ليست هينة لانه يبحث عن التوازن الاقتصادى ورفع المستوى العام لافراد المجتمع ، ومن العسير عليه أن يوفق بينها جميعا .

تدخل المشرع بوضع تسعيرة جبرية على الكثير من السلع الاستهلاكية كالخبز واللحم والسكر والزيت (٤) ، كما يعاقب فى المادة ٢٢٨ عقوبات على ادخال أو بيع بضائع ممنوع دخولها أو بيعها فى مصر ، ويعاقب على جريمة التهريب الجمركى (٥) لان التهريب الجمركى يساعد على المنافسة غير المشروعة *la spéculation illicite* وعدم تحصيل الرسوم الجمركية مما يؤثر على الميزانية العامة ، ومحاربة الانتاج المحلى .

هذا وقد أفرد المشرع بابا فى قانون العقوبات عن الغش فى المعاملات التجارية (المادتان ٣٤٥ و ٣٤٦ عقوبات) فالمشروع وهو يتدخل يوضع نصب عينيه تحقيق الرفاهية لأكبر عدد ممكن من افراد الشعب ، وليست الرفاهية او الرخاء المؤقت بل الدائم .

### \*\*\*

وقد يبدو ان عبارة تدخل الدولة يقصد بها الاقتصاد الموجه . والواقع ان الفارق كبير بينهما ، فقد تتدخل الدولة دون أن توجه الاقتصاد ، والعكس بالعكس . فتدخل الدولة المجرد فى الانتاج يقصد به حماية افراد المجتمع من جشع التجار بوضع التسعيرة الجبرية على السلع بغض النظر عما اذا كان الاقتصاد موجها أم حرا . أما توجيه الاقتصاد فهو تدخل الدولة فى تنظيم عملية الانتاج نفسها لتتفق مع الحاجة الاستهلاكية وتنظيم التبادل التجارى مع الدول الاجنبية حتى لا تتسرب عملتها الى الخارج ؛ لذلك لا يحسن توجيه الاقتصاد الا اذا كان مبنيا على خطة مرسومة .

فاذا كان المشرع حينما يتدخل يحدد من الحرية التعاقدية اذا ما خالفت قواعد النظام العام أو حسن الآداب ، مراعى فى ذلك تكوين المجتمع من عادات وتقاليد ، الا أنه اذا ما تولى الاقتصاد بالتوجيه ، فانه يهدف الى سياسة عليا أخطر بكثير من حماية الضعيف من تعسف القوى ، وهى تكوين الدولة الاقتصادية وعلاقتها بغيرها من الدول ، فان كان تدخل الدولة يقصد به حماية الضعيف ، الا ان الاقتصاد الموجه يقصد به تركيز الدولة لكل مواردها الاقتصادية تدعيمها لكيانها العالمى .

(١) قرار وزارة الصحة العمومية الصادر فى ٢٧ مايو ١٩٥٧ بمنح تداول المستحضرات الصيدلية الخاصة المصنوعة فى جمهورية مصر أو المستوردة من الخارج التى على شكل قطرات جافة للعين ( ششم أنظر النشرة التشريعية لسنة ١٩٥٧ ص ١٠٩٤ .

(٢) قرار وزارة التموين رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تخزين الادوية الجاهزة - الوقائع المصرية ١٩ يونيو ١٩٥٨ - العدد ٤٨ مكرر .

(٣) قرار وزارة الصناعة رقم ٢٨١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن اعتبار صناعة الاقمشة من الصناعات الاساسية .

(٤) مرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والقوانين اللاحقة عليه .

(٥) القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ . اذا ما ارتكب فرد جريمة التهريب الجمركى باذخال بضائع ممنوع دخولها فى مصر ، فاننا نكون أمام نصين أحدهما القانون الجمركى اثنان هما المادة ٢٢٨ عقوبات فتطبق عليه عقوبة الجريمة الاشد ، وهى فى هذه الحالة العقوبة التى نص عليها القانون الجمركى ، فالمادة الثانية من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ تنص على أنه : « يعاقب على التهريب إلى الشروع فيه أى محاولة ذلك بالحبس وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين » .

فالفارق بين الاقتصاد الموجه والاقتصاد الحر يبدو واضحا في تدخل الدولة في تنظيم الانتاج حسب الحاجة : محدودة سعر السلعة ، مقيدة الاستيراد والتصدير فتدخل الدولة للمراقبة والتوجيه والارشاد .

ولكن هذا التدخل يختلف في كل واحدة منها عن الاخرى حسب ظروفها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، فان كان في الاتحاد السوفيتي اقتصاد موجه ، ففي انجلترا وفرنسا اقتصاد موجه أيضا ، كما كان هناك اقتصاد موجه في ألمانيا النازية . ( قانون سنة ١٩٣٧ الخاص بالشركات ذات الاسهم ) وإيطاليا الفاشستية (١) ومصر في عصورها القديمة (٢) .

يتبين من ذلك أن الاقتصاد الموجه ليس بوليد فكرة الاشتراكية . لان الاشتراكية كإنرأسمالية مذهب من المذاهب الاقتصادية . أما الاقتصاد الموجه فهو نظام سياسي يرتبط بسياسة الدولة (٣) . فيوجد اقتصاد موجه في البلاد الشيوعية ، كما يوجد اقتصاد موجه في البلاد الاشتراكية وكذلك في البلاد الرأسمالية ، ولكن طريقة توجيه الاقتصاد تختلف في كل منها عن الاخرى . فان كانت الولايات المتحدة اتبعت نظام الكارتل ، الا أن بعض الدول الاخرى اتبع نظام التأمين : كالجبهة العربية المتحدة ، وفرنسا ، وانجلترا ؛ والبعض الآخر تولى الانتاج بنفسه كالاتحاد السوفيتي الخ .

اذا ما تدخلت الدولة في توجيه اقتصادياتها ، فانها تهدف أساسا الى حماية قيمة عملتها سواء في الداخل اذ في الخارج ، لان قيمة العملة في الاقتصاد الحر تختلف عن قيمتها في الاقتصاد الموجه . ففي الاقتصاد الحر ، قيمة العملة ذات طابع فردي وطابع اجتماعي : قيمة العملة لدى الشخص ، وقيمتها في السوق عند استبدالها بعملة اخرى . ففي الاقتصاد الحر ، العملة كالسلعة قيمتها الفردية لدى كل تكون قيمتها الاجتماعية ، أي ان الطابع الفردي سيتحول في النهاية الى طابع اجتماعي وهذا حسب تقدير كل منا للسلعة المعروضة في السوق .

أما الاقتصاد الموجه فلا يعرف الا القيمة الاجتماعية لان قيمة العملة تحددها السلطة العامة التي تهيمن على اقتصاديات الدولة . والقيمة الاجتماعية للعمل هي التي تمثل قوتها في شراء السلع ، ليس من الوجهة الاقتصادية وانما من الوجهة القانونية بتدخل السلطة العامة .

اذن ، قيمة العملة في الاقتصاد الموجه ليست متروكة للحرية الفردية في تبادل السلع أي للمضاربة في السوق ، وانما الى أمر السلطة العامة (٤) .

(١) انظر Noyelle في les divers modes d'économie dirigée منشور في Melanges Truchy طبعة ١٩٣٨ ص ٤٠٢ وما بعدها ، انعمد Ripert في Aspect juridique du capitalisme moderne طبعة ١٩٤٦ ص ٣١١ .

(٢) مؤلفنا - النظام الزراعي المصري في عهد اليونان والرومان طبعة سنة ١٩٥٤ ص ٢٩ وما بعدها . « aspect principal de la politique économique de l'Etat n'est autre que l'interventionnisme. P. 40. »

l'époque grecque comme à l'époque romaine, l'Etat était obligé d'intervenir, d'imposer aux cultivateurs la récolte à cultiver, d'assurer la production et l'échange » . P. 41. »

وعلى العكس من وجهة نظرنا . Noyelle في المرجع السابق ص ٤٠٢ اذ يرى أن - الاقتصاد

النوذج تعبير حديث العهد .

(٣) انظر L'homme في Capitalisme et économie dirigée ص ١١ و ٢٨ و ٥١ و ٥٢ Ripert

في المعايير القانونية للرأسمالية الحديثة ص ٢٥٠ وما بعدها .

(٤) انظر A. Aftalion في Monnaie et économie dirigée طبعة ١٩٤٨ ص ١٦ وما بعدها

فاذا كانت العملة فى الاقتصاد الحر تُحدد قيمتها بمنفعتها النهائية ، الا أن قيمتها فى الاقتصاد الموجه لا تخضع لمنفعتها النهائية أو للكمية المعروضة . فالعرض أو الطلب أو الحاجة أو الكمية المعروضة لا تستطيع أن تحدد القوة الشرائية للعملة . وكما أن المستهلك لا يستطيع أن يحدد الثمن ، كذلك المنتج لا يستطيع أن يتدخل فى تحديد سعر السلعة . وإنما السلطة العامة هى التى تتدخل وتحدد قيمة السلعة تبعاً لقيمتها الاجتماعية ، مستوحية فى ذلك الصالح العام سواء السياسى أو الاجتماعى أو الاقتصادى (١) .

ففى الاقتصاد الموجه تأمر الدولة للقرء بكميات محددة من السلعة ، بثمن معين . فالارادة غير متوافرة لدى كل من المشتري والبائع فيما يتعلق بالكمية والثمن .

والدولة لا تأمر إلا بالحد الاقصى لثمن السلعة ، فالبائع الحرية فى ان يبيع بأقل من الثمن المحدد بمعرفة السلطة العامة ، كما أن الدولة تأمر بالحد الاقصى للكمية التى يستطيع المشتري شراؤها ، فله أن يطلب كمية أقل .

اذن فى الاقتصاد الحر تتوقف الكمية التى يطلبها المشتري على حاجته وحالته المالية . فالطلب يختلف باختلاف الاشخاص . كما أن البائع فى الاقتصاد الحر قد يضطر الى تغيير سعر السلعة تبعاً للعرض . أما فى الاقتصاد الموجه فالثمن لا يخضع للقيمة الفردية ، بل للقيمة الاجتماعية التى تحددها السلطة العامة ، لان الدولة أقدر من الافراد على معرفة المصلحة العامة التى على اساسها يبنى المجتمع .

والدولة تقدر تكاليف الانتاج والربح وبعد ذلك تحدد السعر ، وتقسم الانتاج حسب تعداد السكان (٢) فالثمن فى الاقتصاد الحر يرجع الى السبب الذى دفع المشتري الى الشراء .

أما فى الاقتصاد الموجه فالثمن هو اثر لتدخل الدولة .

ولكن حتى تستطيع الدولة تحقيق هدفها من التوجيه الاقتصادى ، فعليها مراقبة عمليات البنوك وانصارف فى تغيير العملات الاجنبية وعدم السماح بخروج عملتها الا فى حالة الضرورة ، كما يجب أن تحد من الاستيراد .

وان تدخل الدولة ليساعدها على تحصيل الضرائب المستحقة على الممولين بطريقة سليمة عادلة ، خالية من التعسف ازاء البعض دون البعض الاخر .

ولنا أن نتساءل عن مدى تدخل الدولة فى العقود التى تمت صحيحة فى ظل قانون قديم ؟ أى مدى تأثير العقود التى حررت بين المتعاقدين فى ظل قانون يبيع ذلك التعاقد اذا ما تدخلت الدولة بعد ذلك بإلغاء القانون القديم ووضع نظم جديدة تمنع مثل ذلك التعاقد ؟ .

حقاً ، القانون الجديد لا يكون له اثر رجعى الا اذا عبر المشرع عن ذلك صراحة أو اذا كان مفسراً للقانون السابق - معنى ذلك أن العقود التى تمت فى ظل قانون قديم تظل صحيحة ولو صدر قانون آخر يبطل مثل هذه التصرفات ، بشرط ألا يكون

(١) قرار وزير التموين رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٢ بتشديد الازهاج فى بعض السلع .

(٢) من الاسباب المباشرة لتدخل الدولة هو تضخم عدد السكان وقلة الانتاج .



فى ذلك مخالفة لقواعد النظام العام . فهناك حق مكتسب لكل من تعاقد فى ظل قانون قديم يبيح مثل هذا التعاقد ، بشرط ألا يكون القانون الجديد متعلقا بالنظام العام . حسن الآداب ، فان كان كذلك ، فالتصرفات التى كانت صحيحة قبل صدوره تعتبر باطلة .

يخلص من كل ما تقدم أن الحرية التعاقدية التى نصت عليها المادة ١٤٧ مدنى لا زالت موجودة ولا زال المشرع ينص على حمايتها ما دامت لا تتعارض مع النظام العام الاقتصادى فاذا ما تعارضت الحرية الفردية فى التعاقد مع قواعد النظام العام الاقتصادى كان لهذه القواعد الاولوية عليها ، لأنها تتعلق بتدخل الدولة فى تنظيم اقتصادياتها وحفظ كيانها الدولى .

وان الحرية التعاقدية ليست وليدة الثورة الفرنسية كما ظن الكثير من فقهاء القانون ، وإنما توجد فى المجتمع منذ العصور الاولى ، كما أن تدخل الدولة ليس وليد العصر الحديث وإنما لجأت اليه الدول كذلك منذ ان بدأت فى تنظيم الروابط بين الافراد ، وتنظيم علاقاتها الاقتصادية مع غيرها من الدول .

## إنعدام القرارات الإدارية

للدكتور مصطفى كمال وصفي

المستشار المساعد بمجلس الدولة - مفوض الدولة لدى المحكمة الإدارية العليا

(مقدمة مع متابعة التطورات وتكميلها)

ومن المعلوم أنه إذا صدر قرار إداري مخالف للقانون ، أو به عيب من الشكل أو من عدم الاختصاص أو التعسف ، فإن هذا القرار يكون باطلاً ويجوز الطعن فيه خلال المدد التي نص عليها القانون ، بحيث إذا انقضت تلك المواعيد ثبت القرار ، واستقر المركز المترتب عليه ، ولم يعد من الجائز التعرض لهذا القرار ولا للإثار المترتبة عليه ، لا بدعوى مباشرة بطلب الغائه ، ولا بصفة غير مباشرة في طلب يتعرض لنتائجه .

غير أنه من ناحية أخرى ، يعترف الفقه والقضاء بأنه متى بلغ العيب مبلغاً معيناً من الجسامة ، فإن القرار لا يكون باطلاً فحسب ، ولا تستقر آثاره بعد فوات مواعيد الطعن والسحب ، بل يكون منعدماً *inexistent* ، أي كأنه لم يوجد أصلاً ؛ فلا يبنى عليه مركز قانوني مهما طال الوقت ، ويجوز التعرض لما ينسب إليه من آثار سواء بدعوى أصلية بإعلان بطلانه ، أو بصفة تبعية أثناء توجيه طلبات تتعارض مع قيام هذا العمل ، فلا يعتصم هذا العمل ولا تستقر نتائجه بانقضاء الزمن .

ولعل في جسامة الآثار المترتبة على اعتبار القرار منعدماً ، وخطورتها وعمقها ، ما يوجه النظر إلى أهمية هذه النظرية وأهمية النتائج العملية المرتبطة بها ؛ إذ أن هذه الآثار بعيدة المدى في عواقبها ، من حيث أنها لاتحدد بحد من الزمان ولا تؤدي إلى الاستقرار ، فهي تنبش وقائع مضي عليها وقت طويل .

ومما يزيد في آثار هذه النظرية عمقاً ، أنها غير قاصرة على التصرفات الفردية ، بل تتعداها إلى دائرة القواعد التنظيمية العامة ، فقد امتنع القضاء العادي والإداري - كما سنرى - عن الاعتراف بآثار القرارات التنظيمية التي رأى إنعدامها ؛ فأصبغ على هذه النظرية أهمية عظمى ، وجعل لها مركزاً ظاهراً في التطبيق العملي ، سواء في القضاء الإداري أو في القضاء العادي ، وسواء في نطاق التصرف الفردي أو في نطاق التصرف اللائحي العام .

(١) سبق أن نشرت مجلة مجلس الدولة ، بالسنة السابعة بحثاً بهذا العنوان ، ويسر مجلة المحاماة أن تنشر هذا البحث بعد أن عني المؤلف بتعقيب آخر تطورات القضاء وأدخل عليه ما عن له من ملاحظات .  
(٢) المراجع في نظرية الانعدام قليلة ، وأهمها كتب فيها هو :

*Allicendor: Des différents espèces de nullité des actes administratifs* (thèse Paris 1912). *Pesgranges: Essai sur la notion de voie de fait en droit adm. fr.* (thèse Poitiers 1937). *De Soto: Contribution à la théorie des nullités des actes administratifs unilatéraux* (thèse Paris 1941). *Auby: La théorie de l'inexistence des actes administratifs* 1947).

الاستاذ سليمان الطماوي : القرار الإداري أمام مجلس الدولة والمحاكم القضائية والتعسف في استعمال السلطة . الاستاذ زهير جبرانة : الأمر الإداري . الاستاذ وحيد رافيت : رقابة القضاء لأعمال الدولة .

وقد يكون من الملائم ، استيفاء لبحوث هذه النظرية ، ان نتعرض اولا لاصل نشأتها ، والنظريات الشهيرة التي صيغت فيها فكرتها ، والنقد الذي تعرضت له . ولما كنا نرى أن النظرية لم توضع موضعها الصحيح حسبما أخرجتها مختلف الآراء ، فائنا نعرض بعد ذلك للموضع الصحيح للنظرية حسبما نراه ، ونعقب على ذلك بتطبيقاتها وتطوراتها في القضاء العربي وأخيرا نستوفي البحث بالنظر فيما يرتبط بها من آثار .

فنبحث أولا النظريات المختلفة في الانعدام ثم نبحث ثانيا في الموضع الصحيح للنظرية ، ثم ثالثا نتعرض لتطبيقاتها وتطوراتها في القضاء العربي ، وأخيرا نتعرض لبحث آثار الانعدام .

### أولا

#### النظريات المختلفة في الانعدام

كانت البيئة الاولى التي نشأت فيها فكرة الانعدام هي بيئة القانون الخاص ، فقد كان فقهاء القانون العام - وما زال بعضهم الى حد كبير - يرون ان نظرية القرارات الادارية في القانون العام انما تخضع لذات الاصول والقواعد التي تنظم التصرفات القانونية في القانون الخاص . وأهم من قال بذلك الاستاذ دوجي ( الجزء الثالث صفحة ٣٦٥ ) وتبعه بعض الشراح صراحة كالاستاذ بونار ، بينما لم يتعرض أكثر الشراح لهذا الاصل بالإنكار .

ففي القانون المدني أقام الشراح القدماء نظرية الانعدام لتحلل من الاصل الذي كان مستقرا ، وهو أنه لا بطلان بلا نص . فقد صادف الفقهاء أحوالا يتعين فيها البطلان ، ولكن دون أن يكون ثمة نص في القانون يسمح به . وكان أول مصادفه الشراح من هذا القبيل في عقد الزواج ، وبصفة خاصة اذا عقد العقد بين شخصين من جنس واحد . كزواج رجل برجل أو امرأة بامرأة ، ففي هذه الحالات لم يجد الشراح مندوحة من تجريد التصرف من آثاره القانونية ، وقيل بانعدامه لفقده ركنا من أركانه . وقيل في التفريق ما بين البطلان والانعدام ، أنه اذا حال دون الانعقاد مانع قانوني فإن التصرف يكون باطلا ، أما اذا حال دون انعقاده مانع طبيعي كان التصرف منعدما ، وظلت نظرية الانعدام محصورة في نطاق ضيق في القانون الخاص . ولم يقدر لها النجاح وذلك لان الشراح لم يعقدوا للانعدام في القانون الخاص آثارا تختلف عن آثار البطلان المطلق ، ولذلك فقد اعتبر كحالة من حالاته كما أن نظرية البطلان اتسعت وتطورت ولم تعد تلتزم التقيد بالنص القانوني . بل وجدت أحوال كثيرة من البطلان الذاتي الذي يترتب بلا نص ، ولذلك فام تعد نظرية البطلان في القانون الخاص في حاجة الى نظرية أخرى تؤيدها ، ولم يعد للقول بالانعدام أهمية عملية خاصة ، فعفا عليه الزمان ، وانزوت ولم تعد شيئا مذكورا في ذلك القانون .

وبالعكس من ذلك فقد تلقف الشراح الاقدمون هذا الاصطلاح ، وأدخلوه في القانون العام ، على حذر في البداية ، ثم ما لبث ان اثبت وجوده في محيط الفائدة العملية ، فازدهر وكثرت فيه التخريجات ، وصار له أنصار وخصوم ، اختلفت في شأنه الاتجاهات .

ومن الجائز لنا أن نلخص الاتجاهات النظرية في هذا الصدد فيما يلي :

#### النظرية الاولى - نظرية اغتصاب السلطة :

وقد كانت هذه النظرية هي أسبق النظريات وأقدمها في القانون العام .



والقائل بها هو الاستاذ لافرييه الذى يعزى اليه انشاء هذه النظرية فى نطاق القانون الادارى . والفرض الاول الذى استس الاستاذ لافرييه نظريته عليه ، هو اغتصاب السلطة الادارية لأمر يقع فى اختصاص السلطة التشريعية أو السلطة القضائية . ورأى أن مثل هذا العمل يكون منعما ولا يكون له أى أثر قانونى . ومثال اغتصاب السلطة التشريعية ، أن تقوم الادارة باصدار لائحة فى أمر يتطلب اصدار قانون كانشاء ضريبة أو تقرير عقوبة تزيد على عقوبة المخالفة . ومثال اغتصاب السلطة القضائية قيام رجال الادارة - بدون سند من القانون - بعمل مما يتعين أن يتم على يد القضاء كاجراءات القبض والتفتيش والمصادرة . ففي هذه الاحوال اعتبرت تصرفات الادارة منعمة ، غصبا لسلطة المشرع او القاضي .

ومن الملاحظ أن هذه النظرية نشأت متناولة للتصرفات الفردية والتنظيمية ؛ اذ أن اغتصاب السلطة القضائية لا يكون إلا عند اجراء تصرف فردى ، كما ان اغتصاب السلطة التشريعية يكون غالبا فى نطاق اجراء تصرف لائعى .

وقد تناول الاستاذ دوجى هذه النظرية محاولا تحديدها ، فبين ( فى الجزء الثالث صفحة ٧٦٧ ) أن « الموظف الذى يخرج قراره عن النطاق الادارى يكون مغتصبا للسلطة » فمثل هذا القرار لا يكون باطلا فحسب ، بل يكون منعما وكأنه لم يكن ، وعمل الموظف الذى خرج عن النطاق الادارى هو مجرد واقعة ليس لها أية قيمة قانونية خاصة ، ولذى الشأن أن يتصرف وكأن القرار لم يتخذ . وقد بينت بجلاء أن لافرييه قد قرر بوضوح أن الموظف اذا غادر النطاق الادارى فان العمل الذى يجريه لا يكون باطلا فحسب ولكنه يكون منعما ، وأنه يعتبر اغتصبا للسلطة ويكون للمحاكم العادية أن تقرر ذلك ، ويكون الموظف الذى أجراه مسئولا .

فاغتصاب السلطة اذن هو الخروج عن النطاق الادارى . والنطاق الادارى يختلف عن الوظيفة الادارية ، فعند بعض الشراح تتحدد الوظيفة الادارية بأنها القيام بالاعمال اللازمة لاطراد المرفق العام وانتظام سيره . ولكن تنتقد هذه النظرية بأن جميع أعمال الدولة ، بما فيها القضاء ذاته ، هو من هذا القبيل ؛ كما أن سنن القوانين والتشريعات على مختلف درجاتها هو من قبيل الاعمال اللازمة لاطراد المرافق العامة . وعند بعض الشراح تتحدد الوظيفة الادارية بأنها تنفيذ القوانين . والنقد الاهاسى لهذه النظرية أنها شكلية الى حد بعيد ، مما يجعلها قاصرة على ما تجريه الادارة العامة فحسب ، كما أنها لا تفسح المجال لما تقوم به الادارة من أعمال تشريعية تلقائية ، ولأنك قرر الاستاذ دوجى أن الوظيفة الادارية هى القيام بالتصرفات الذاتية والشرطية اللازمة لتحقيق الغرض العام للدولة ، وهو تأمين ما يحقق تقدم التضامن الاجتماعى وترقية الشعب عن طريق القانون وفى حدوده ، وأن الوظيفة التشريعية هى القيام باصدار التصرفات التنظيمية اللازمة اما الوظيفة القضائية فهى تطبيق القانون على المنازعات ، ومن الملاحظ أن دوجى لا يعنى قى ذلك الا بالوجهة الموضوعية دين الشكلية ، فهو يرى أن السلطة التشريعية قد تقوم بوظيفة ادارية اذا أجرت عملا ذاتيا فرديا ولو صدر فى شكل القانون ، كما أن الادارة تقوم بوظائف تشريعية عند سننها للوائح ، ولذلك فبعض الاعمال التشريعية تسخل فى النطاق الادارى أى فى النطاق الذى يجوز للادارة العاملة أن تتصرف فيه ، بينما تخرج بعض التصرفات لذاتية عن هذا النطاق .

والواقع أن النطاق الادارى يتحدد بجملة المسائل التى عهد بها للادارة ،

وأصبح من السائغ أن تكون محلا للقرارات الادارية ، وهذا النطاق يحدده الدستور والقانون من ناحية كما تحدد المبادئ الدستورية والقانونية العامة . فمن المعلوم أن السلطة التنفيذية كانت تباشر في البداية كافة الوظائف اللازمة للدولة ، وكانت تقوم بالاعمال التشريعية والقضائية كذلك ولم يكن الفصل بين السلطات قائما ، ثم اختصت السلطة التشريعية ببعض الاعمال ، وتقرر ذلك بعهود لها قيمتها القانونية كالمجناكارتا وعلان حقوق الانسان وصار خروج مثل هذه الاعمال عن النطاق الادارى تقليدا مقدسا فى جميع النظم الحديثة . ومن استقراء هذه الاصول يتضح لنا أنها قد حرصت على اختصاص السلطة التشريعية بتنظيم مسائل الملكية والحرية الفردية والضرائب ، فهذه المسائل لا بد أن تكون بقانون وهى تخرج اذن عن النطاق الادارى . كما عهد الى هذه السلطة بمسائل رقابة المالية العامة وضبطها فاعتداء الادارة على هذه الرقابة خروج عن النطاق الادارى كذلك . وعهد الى السلطة القضائية - علاوة على كونها السلطة الاصلية المختصة بالفصل فى المنازعات - بالمسائل المتعلقة بالملكية والحرية الفردية والاحوال الشخصية . ومن أهم ما يتعلق بالملكية الفردية كافة ما ينظمه القانون المدنى ، وكذلك ما يتعلق بنزع الملكية والحقوق للمصالح العام ، والمصادرة . ومن أهم ما يتعلق بالحرية الفردية المسائل الجنائية ، ومسائل الاحوال الشخصية ، وما يتعلق بالحریات العامة ، وتكوين الجمعيات . فهذه المسائل كلها تخرج عن النطاق الادارى ، الا اذا نص القانون استثناء على اختصاص الادارة بتنفيذ بعض ما يتعلق بها ، فيجعل النص فى هذه الاحوال على أضيق الحدود . ( للتوسع - يراجع مطول دوجى ، ومؤلف كاريه دمالبرج وموسكيل فى القانون واللائحة - كما يلاحظ استثناءات النظرية فيما يتعلق بالبوليس واصدار التشريعات الاستثنائية ) .

وهذه النظرية هى أهم نظريات الانعدام ، كما أن لها القدح المعلى فى التطبيق العملى أمام القضاء كما سنرى ، وميزتها الظاهرة فى انضباط حدودها وسهولة معيارها .

الا أنه يلاحظ عليها أنها تضيق عن الاتساع لمختلف الفروض التى تتطلب تقرير الانعدام ، فهى تقتصر على الاحوال التى ترتكب فيها الادارة فعلا هو من قبيل العدوان والغصب . ولا تتسع للاحوال التى قد يترتب فيها الانعدام ، لا بسبب غصب الادارة لسلطة غيرها ، وعدوانها على حقوق الافراد بالباطل ، وانما بسبب استحالة قيام التصرف الادارى قانونا ، لعدم توافر أركان وجوده ، وعجزه عن ترتيب آثاره . فهى لا تفسر الحل الملائم اذا كان محل القرار منعدا كترقية الموظف المتوفى مثلا ، مع ان الذوق القانونى يتجه بداهة الى الحكم بالانعدام فى هذه الحالة . كما ان بعض أحوال خروج الادارة عن النطاق الادارى ، واجرائها لاعمال من اختصاص سلطة أخرى لا يحتمل القول بالانعدام ، فالدستور لا يجيز للحكومة عقد قرض أو الارتباط بمشروع يترتب عليه اتفاق مبالغ من الحزاة العامة الا بموافقة مجلس الامة ، والمقصود بذلك أصلا رقابة هذه الاعمال لخطرها وجسامتها ، الا أن من العمليات الصغيرة الجارية ما تنطبق عليه هذه الأوصاف ، وقد تباشرها الادارة بدون اذن بسبب تفاهتها أو للضرورة ، كما قد تجرى بعض التسويات الداخلية التافهة بين اعتمادات أبواب الميزانية دون التجاء للسلطة التشريعية ، ومثل هذه التصرفات البسيطة ، وان كانت على شئ من الاختلال ، الا أنه لا محل للذهاب الى حد القول بانعدامها أى انعدام التصرفات التى أنبتت عليها .

## النظرية الثانية - نظرية المظهر :

وتقوم هذه النظرية على أسس مختلفة كل الاختلاف عن النظرية الأولى وهي ،  
نظرية الفقه الحديث ، ولا تكاد تظهر في أحكام القضاء ظهوراً كافياً .

وأساس هذه النظرية أن القرارات الإدارية إنما هي خطاب من السلطة العامة إلى  
الأفراد ليأتمروا به وينزلوا عليه جبراً عنهم . وذلك على أساس ما لمصدر القرار من  
سلطان على الأفراد ، وأن ما يجعل الأفراد يمثلون القرار الإداري هو اقتناعهم بصدوره  
عن الجهة صاحبة السلطة ، بحيث إذا تبينوا من شكل القرار ومظهره أنه صادر بلا شك  
من تلك السلطة كان عليهم أن ينفذوه فوراً ، ولا يجوز لهم الامتناع عن ذلك ولو ظنوا  
به اختلالاً . أما إذا كان مظهر القرار ينفي عنه الاحترام بحيث يكون من الواضح  
للأفراد أنه لم يصدر عن السلطة المختصة ، فإن القرار يكون منعسماً ، ويمضي  
أنصار هذه النظرية في تبريرها إلى القول بأن للمظهر آثاراً قانونية معترفاً بها ولو  
كان المخبر على غير أساس . ويقررون أنه من المعترف به أن الخطأ الشائع قد يكون  
أساساً للصحة ، وأن ثمة تطبيقات متعددة لذلك من تصرفات الوارث الظاهر والوكيل  
الظاهر والموظف الفعلي . ولذلك فظهور الاختلال في القرار يجعل الفرد حسن  
النية إذا هو لم يستجب له ، ويكون التصرف في هذه الحالة عملاً مادياً غير جدير  
باحترام الناس ، فلا يستقر ولا تترتب عليه المراكز القانونية .  
وهذه النظرية أصبحت دارجة في جميع كتب الفقه الحديثة .

وفي ذلك يقرر الاستاذ فالين ( صفحة ٤٣٤ ) أن الاختلال قد يكون من الظهور  
في القرار الإداري بحيث لا يعقل معه أن يكلف الأفراد الامتناع له . كما يقرر الاستاذ  
بونار ( صفحة ٢٣٧ ) أن القرار يعتبر منعسماً إذا كان ما فيه من الخلل من الظهور بحيث  
يتضح أنه عديم القيمة ، وكذلك استعمل الاساتذة دلوبادير واليسندور ودارست  
ودسوتو تعبيرات متشابهة .

ومن الواضح أن هذه النظرية منتقنة وغير صالحة كأساس سليم . وأول ما يتبادر  
من عيوبها أنها غير منضبطة المعيار ، وأنها تعول على نظرة الشخص إلى القرار ، لا إلى  
محتوى القرار ذاته ومادته . فهذه النظرية شخصية ذاتية ، وكان يجب أن تكون مادية  
موضوعية . فمن شأن هذه النظرية أن يكون القرار منعسماً عند البعض وسليماً عند  
البعض الآخر ، فالناس يختلفون إدراكاً وخبرة . ثم إن من شأن هذا القول أن يستقر  
القرار إذا جاز على الفرد ولم يعترض على مظهره وقت اطلاعه عليه ، مما لا يفهم معه  
إجازة الاعتراض عليه على مر الزمن دون أن ياحقه استتقرار . والمفروض في القول  
بعدم قابلية هذا القرار للاستقرار ، أن يكون العيب راجعاً إلى مادته وجوهره اللذين  
لم يسمح له بالإنشاء . وكذلك يعيب هذه النظرية شدة اتساعها ، وإنها تضم فروضاً  
يتعذر حصرها ، لأن هذه الفروض تقديرية وليس لها أساس ثابت يحد منها ، ولا شك  
أن ذلك يتنافى تنافياً مباشراً مع سياسة القانون الإداري ، التي تعنى عناية خاصة  
بإستقرار المراكز وغلق أبواب القلق فيها في أقرب وقت . وبالرغم من شدة انحراف  
هذه النظرية وعدم انضباطها ، فإنها بلا شك تعالج بعض عيوب النظرية التقليدية  
القائمة على اغتصاب السلطة ، فهي لا تعرض أعمال الإدارة للإنهيار متى كان اغتصاب  
السلطة من عدم الظهور بحيث لا يختل به العمل ، ذلك كما في الفروض التي قلنا  
الإشارة إليها ، وكذلك فهي تعالج بعض الفروض التي لا تعتبر خروجاً عن النطاق  
الإداري ، كما رأينا بالنسبة لعدم قابلية محل القرار لحكمه .



## النظرية الثالثة - عدم الاستناد الى قانون أو لائحة :

وهذه النظرية تفردت بها محكمة تنازع الاختصاص في فرنسا ، فقد سارت تلك المحكمة على القول بانعدام القرار الذي لا يقبل بشكل واضح الاستناد الى تطبيق قانون أو لائحة .

والنطاق الاساسى الذى أجرت فيه هذه المحكمة تطبيقها ، كان فى المسائل المتعلقة بالملكية الفردية والحريات الشخصية التى لا يجوز للادارة أن تتناولها الا استنادا الى قانون أو لائحة . ولذلك فلا تخرج هذه النظرية فى مثل هذه الاحوال عن أن تكون تعبيرا مرادفا لنظرية اغتصاب السلطة . أما فيما عدا ذلك من الفروض فانه ، ولئن كان الاساس الذى تصوره واضع هذا الاصطلاح هو أن القرار الادارى الفردى يستلزم تنظيما سابقا - *reglementation préalable* ، الا أن اتساع المبادئ القانونية العامة وما تجيزه للادارة من الترخيص والملاءمة ، يجعل كافة تصرفاتها مستندة الى القانون . اذ من المعلوم أنه لا يشترط أن يكون تصرفات الادارة مستندة الى نص خاص ، بل يكفي ان تكون فى حدود القانون ووفقا لوضاعه . فالحياة العملية تواجه الادارة بفروض كثيرة لم يتوقعها واضع القاعدة التنظيمية ، بل هو قد يحتاط لذلك ، فيفسح للادارة مجالا من الترخيص لتواجه الفروض العملية العديدة التى لا يمكن أن يحصرها المشرع أو مصدر اللائحة . وفضلا عن ذلك فان مخالفة القانون والاخلال بالمشروعية انما يرتبان البطلان فى الاصل ، وبذلك تزول الحواجز ما بين الانعدام والبطلان لعيب مخالفة القانون ، مع جسامه الفوارق العملية التى تنجم عن اتخاذ احدى الوجهتين ، الامر الذى يستلزم الفصل بينهما فصلا تاما .

## خصوم نظرية الانعدام :

وبالرغم من استقرار نظرية الانعدام عند جمهور الشراح ، واتخاذ أغلب جهات القضاء لها ، وبالرغم من أن طبيعة الاشياء تدعو اليها ، فقد وجد من يعارضها وينكرها ، كما أن مجلس الدولة الفرنسى يضيق من الاعتراف بها الى حد بالغ . والحجة الاساسية لخصوم الانعدام هى الاكتفاء بالبطلان ، وعدم الحاجة الى تقرير جزاء أشد للحالات لا تؤدي الا الى البطلان المعروف بأوضاعه فى القانون العام فهم يرون أن القانون لم ينص الا على نوع واحد من البطلان ، وأن طبيعة البيئة الادارية تتنافى مع القول بالانعدام الذى يتعارض مع الاستقرار ، وان اغتصاب السلطة ماهو الا عيب عدم الاختصاص الذى يخضع للاوضاع القانونية كسائر أوجه بطلان القرار الادارى ، فلا محل بدون نص الى خلق نوع من البطلان لم يقرره القانون ، بل ويتنافى مع اوضاعه ومع ظروف البيئة الادارية واحتياجاتها . ( أنظر بصفة خاصة تعليق الإحتاذ ميستر على حكم لافيت - سيري ١٩٣٧ - ٣ - ٦٥ ) .

وكذلك لا يفسح مجلس الدولة الفرنسى صدره لهذه النظرية ، ويستغنى عنها . كلما تيسر له ذلك - بأوجه البطلان ، ويطبق هذه النظرية بحدودها دون نظرية الانعدام . وقد ادى ذلك الى خلط مبدأ اغتصاب السلطة بمبدأ عدم الاختصاص ، لكثرة ما احل مجلس الدولة الفرنسى هذا المبدأ الاخير محل المبدأ الاول الواجب الاتباع فى مثل هذه الاحوال ، وغم الفرق ودق فى الازهان ، ووقعت بعض الاحكام عندنا فى هذا الخطأ بسبب هذا الانكار من جانب مجلس الدولة الفرنسى . ( أنظر مثلا حكم محكمة مصر الاهلية فى ٦ مارس سنة ١٩٣٧ - المحاماة سنة ١٩١٧ صفحة ٢٠٤ ) . ولا شك فى أن الداعى لمجلس الدولة الفرنسى الى ذلك ، هو الاحتفاظ بحلود ما يختص به من

المسائل الادارية وحتى لاتجد المحاكم العادية سبيلا تتمحل به للتعرض لتصرفات الادارة . فالمحاكم العادية في فرنسا تعتنق نظرية اغتصاب السلطة ، والنظر الى تصرف الادارة في مثل هذه الاحوال على أنه واقعة مادية وعدوان مجرد . ولذلك عمد مجلس الدولة هناك الى الحد من هذا الاتجاه سياسة منه وحفظا لكيان اختصاصه ، وهذا الدافع في حد ذاته لا يصح أن يكون اتجاها لهدم النظرية .

والواقع أن نظرية البطلان لا تختلط مع حالات الانعدام ، وانه متى أقيمت احوال كل منها على أساس من الفهم الصحيح كان لكل منهما مجالها المستقل . فنظرية البطلان خاصة بالتصرفات القانونية ، وهي تنطبق مادام العمل لم يخرج عن هذه الصفة رغما عن كونه معيبا ، أما نظرية الانعدام فهي مخصوصة بالأعمال التي بلغ بها العيب مبلغا من الجسامة جعلها لا تسمو الى مرتبة القرارات الادارية . فالبطلان خاص بالتصرفات القانونية المتكاملة الاركان أما الانعدام فهو خاص بالأعمال المنهارة الاركان كما سنرى . وعلى أية حال فلا شك في أن النظرية صحيحة في أساسها ، وهي مستندة الى الواقع ، وانما يلزمها الضبط والتحديد . وهي معروفة في مصر من زمن طويل ، وقد أقرتها المحكمة الادارية العليا في أحكامها ، مما يدعونا الى القول بأنه لا خصوم لها في مصر .

## ثانيا

### الوضع الصحيح للنظرية

ولاشك في أن ألحوج ما تحتاجه هذه النظرية هو الضبط والتحديد ، فالبينة الادارية تتطلب الاستقرار في المراكز وسرعة تغطية العيوب . الا في الاحوال التي يكون فيها العمل عاجزا تماما عن انتاج آثاره ، ولذلك فأهم ما يتطلبه معيار الانعدام هو الانضباط والتحديد والوضوح .

وكذلك فهذا العيب يجب أن يكون ماديا عينيا يرجع الى مادة العمل ذاته ، ويستشف من جوهر التصرف ، ويتنافى مع أن يكون تقديرا شخصيا يتوقف على النظرة الشخصية للقاضي أو الى المحتج بالانعدام ، لانه ذلك أدعى الى عدم الضبط ، ولان هذا العيب خليق بأن يكون في مواجهة الكافة وليس بالنسبة لفرد دون الآخر حسب ظروفه وحالته . ولذلك يجب أن نبحت في تكوين التصرف وفي أركانه لتقدير انعدامه . فكما أن البحث في الصبغة والبطلان إنما يجريان بالنظر الى تكوين التصرف فكذلك يكون البحث في الانعدام من تلك الزاوية دون غيرها .

ينشأ الانعدام عن تهلم أحد أركان القرار : والواقع انه اذا رجعنا للنشأة الاولى للنظرية ، اذ استمدت من القانون المدني لوجدنا أن الانعدام انما يترتب في الاصل بسبب تهلم ركن من أركان التصرف القانوني ، وهذا التهلم هو الذي استتبع النزول بالتصرف الى حيز الاعمال المادية وتجريد من آثاره كتصرف قانوني ، وذلك لعجزه عن احداث تلك الآثار ، وعلى هذا الضوء يجب أن نحلل الانعدام في القانون العام .

وهذه الفكرة موجودة لدى الشراح ، ودارت حولها أقوالهم ، ولكنهم لم يصلوا الي حد اتخاذها معيارا مانعا قاطعا للانعدام ، وانحازوا في النهاية اما الى معيار

اغتنصاب السلطة أو معيار الظهور . فنجد أن الاستاذ أوبى فى كتابه القيم عن انعدام القرارات الادارية يطوف بهذه الفكرة بما يشعر بأن أساسها موجود لدى الفقهاء ، وأنها هى التى أوحى لهم بالمعايير السابقة ، فقد بين فى صفحة ٢٠ أن الاستاذ جيز قد ذكر صراحة أن القرار المنعدم هو الذى ينقصه عنصر أساسى من عناصره ، كما بين أن الاستاذ اليسندور قد عبر عن الفكرة ذاتها ، فذكر أن أركان القرار الإدارى ثلاثة : هى الإرادة والاختصاص والمركز القانونى ، وأن انعدام احدها يؤدى إلى تجريده القرار من آثاره . ونضيف إلى ذلك أن الاستاذ هوريو - اذ قسم القرارات إلى شكلية وغير شكلية - يقرر أن عيب الشكل فى القرارات الشكلية يؤدى إلى انعدامها ( تعليق على سيري - ١٩٠٦-٣-٤٦ ) . وعندما قام الاستاذ أوبى بتحليل مذهب القضاء فى الانعدام ، قرر ( صفحة ٢٥٦ ) أن التفرقة ما بين الانعدام ومجرد البطلان إنما تتعلق بالتمييز ما بين شروط صحة القرار الإدارى وبعضها ، فمن هذه الشروط ما هو أكثر عما وتواصلًا من بعضها الآخر . فشروط وجود التصرف يترتب على عدم توافرها جزاء أشد من مجرد البطلان ، ذلك هو تجرد العمل من طبيعته القانونية ، أما سائر الشروط فهى لا تؤدى إلا إلى الإبطال لتجاوز السلطة .

ومع ذلك كله فلم تستقل هذه الأفكار فى أذهان الشراح عن النظريتين الشهيرتين اللتين ذكرناهما من قبل ، فالاستاذ اليسندور - بالرغم من صراحة قوله فى أن الانعدام إنما ينشأ عن نقص أحد الأركان - نجده فى النهاية من أنصار نظرية المظهر ، إذ هو يعول على درجة وضوح الخل فى القرار لتقرير انعدامه ( أنظر أوبى المرجع ذاته صفحة ٢٥٦ وما بعدها ) . كذلك فإن الاستاذ أوبى قد ذهب إلى أن شروط الوجود التى لحظها فى اتجاهات القضاء تتحدد بأنها وقوع القرار داخل النطاق الإدارى .

ولعل السبب فى ذلك هو ما بيناه من أن هذه النظريات المختلفة كانت تعبيرات عديدة لفكرة واحدة هى اعتداء الإدارة على حقوق الأفراد وحرياتهم بالبطل ، ولذلك لم يجد الفقهاء حائلًا دون الدخول من باب انعدام الأركان مثلاً - كما فعل الاستاذ اليسندور - للخروج من باب المظهر ، فهما فى نظرهم مدخلان لساحة واحدة، وكذلك لم يجد أوبى مانعًا من أن يؤدى به ذلك المدخل إلى النظرية الأخرى وهى نظرية اغتصاب السلطة . إلا أن ذلك التردد يؤدى إلى ميوعة النظرية وعدم انضباطها ، بينما المعيار الأساسى الذى حللنا بهم إلى هذه التخريجات وأوحى بها اليهم ، هو انعدام أحد أركان القرار ، أولى بأن يتبعوه مباشرة وأولى بالقصد البليغ ، فهو فضلًا عن أنه جوهر الحقيقة وأساسها ، وفضلًا عن أنه منطقي يتماشى مع مختلف الأصول القانونية ، نجده محددًا منضبطًا ، كما نجده ماديًا عينيًا يستمد من العمل ذاته ومن مادته .

وكذلك نجد أن تلك الحقيقة ، وهى أن الانعدام إنما يترتب عن اختلال أركان التصرف ، ظاهرة فى كثير من الاتجاهات القضائية والفقهية فى مصر ثم فى الجمهورية العربية المتحدة ، إلا أنها أيضًا لم تبلور ، ولم تستقل فى تلك الاتجاهات عن النظريتين التقليديتين اللتين بيناهما ، وهما نظرية اغتصاب السلطة ونظرية المظهر ، فقد كان القضاء العادى يطبق هذه النظرية قبل إنشاء مجلس الدولة كما سنرى . وفى ذلك الوقت كان المائل الأول للنظرية هو دفع عدوان الإدارة عن الأفراد . ولما أنشئ مجلس الدولة وتعددت أمامه صور عدم وجود القرار الإدارى دون اغتصاب أو عدوان ، بل لمجرد عدم وجوده فى الواقع ، ظهرت تطبيقات عديدة اعترف فيها



بالانعدام في غير حالات الاغتصاب والعدوان . وقد انطبع ذلك في ذهن الفقهاء عندنا بصورة تلقائية فنشأت النظرية عندنا على أصول تغاير منشأها في فرنسا . فقد بين الاستاذ الدكتور سليمان محمد الطماوى في كتابه عن القرارات الادارية امام مجلس الدولة والمحاكم القضائية ( صفحة ٢٥ ) أنه « يجب أن تتوافر الاركان السابقة ( كما ذكرها ) في القرار الادارى - فردية كانت أو تنظيمية - وذلك حتى بعد أمرا سليما . فإذا ما اختلت هذه الاركان أو شابهها ما يعيبها كان الامر الادارى معدوما أو باطلا حسب الاحوال . وهو يكون معدوما أو باطلا بطلانا مطلقا اذا لم يحصل تعبير عن الارادة ، أو اذا أهملت في اتخاذ جميع الاجراءات الشكلية التي ينص عليها القانون ( كما في حالة اغتصاب الادارة لاموال الافراد دون اتباع اجراءات نزع الملكية أو الاستيلاء ) ، أو كان لا يدخل اطلاقا في اختصاصات الادارة اى في حالة اغتصاب السلطة ، واخيرا حين يكون الباعث عليه لا يتعلق بالمصلحة العامة » .

كما أن كثيرا من أحكام مجلس الدولة عول على الاعتداد بأركان القرار ، كما سنرى ان هذه الاحكام كانت في البداية تنتهى الى الاعتماد اما على معيار الاغتصاب - كحكم المحكمة العليا الصادر في ١٤ من يناير سنة ١٩٥٦ - أو على معيار الظهور - كالحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ السابق لنا ذكره . ثم ما لبثت أن أغفلت هذين الاساسين وتناستهما من أحكامها .

**تحديد أركان القرار الادارى :** وليست أركان القرار الادارى محل اتفاق بين الفقهاء ، بل اختلفوا في ذلك اختلافا كبيرا . فمن الفقهاء من اعتبر تلك الاركان قاصرة على الارادة والمحل والسبب ، وهؤلاء هم أصحاب النظرية التقليدية للقرار ، الذين يعتبرون القرار الادارى تصرفا قانونيا عاديا كسائر التصرفات القانونية في القانون الخاص ، أصحاب هذه النظرية هم الأستاذ دوجى ومن أتبعه ، وهى التى نراها تامة نسليمة ، اذ أن من الشراح من رفع بعض شروط الصحة الى مرتبة الاركان ، مما نراه تزييدا لا محل له ، وأقوالهم في ذلك كثيرة ، ومخالف بعضها للبعض الآخر . فجملة ما يسلم به القرار - من أركان وشروط - هى الارادة والشكل والاختصاص والمحل والمركز القانونى والسبب والدافع والغاية . أما الشكل والاختصاص فلا ينفصلان عن الارادة . بل ان صحتهما من ضمن شروط صحة ذلك الركن الاول ، فالشكل هو القالب الذى تظهر فيه الارادة ، فهو ليس ركنا مستقلا للقرار وانما شرط من شروط صحته . وكذلك فالاختصاص هو شرط للتعبير عن الارادة ، اذ هو بمثابة الاهلية في القانون الخاص ، وتقابله على وجه التقريب - فى القانون العام . أما المركز القانونى الذى جعله بعض الشراح - كالاستاذ اليسندرز كما مر بنا - ركنا من الاركان ، فهو لا يعدو ان يكون عنصرا من عناصر الركن الثانى وهو المحل ، لان المحل هو فى الواقع نقل الفرد أو الشخص القانونى من مركز قانونى الى مركز جديد آخر ، مما لا يجعل المحل قاصرا على هذا المركز الجديد ، بل من عناصره كذلك الفرد أو الشئ الذى يجرى عليه القرار ، بل يمكن القول ان النقل أو التحريك من ضمن عناصر المحل ، باعتباره الاثر الذى يتخذه القرار موضوعا أو محلا له . أما الدافع والغاية فهما أيضا تحليلات للعنصر الثالث وهو ركن السبب . ولذلك فالتحليلات الفرعية التى أدخلها الشراح على الاركان الاساسية لاتعدو أن تكون تفصيلا فى غير محله ، اذ انها لاتضيف جديدا الى الاركان الاساسية التقليدية ، وانما تؤدى فقط الى الخلط ما بين الاركان والشروط ، مما يؤدى الى ارتباك التطبيق .

وعلى ذلك ، فلا شك في أن الاركان الاساسية للقرار الادارى هى - كما حددتها

النظرية التقليدية - الارادة والمحل والسبب ، وأن الشكل والاختصاص هما من شروط صحة الارادة ، أما المحل فهو يتحلل الى الفرد أو الشيء موضوع القرار والمركز القانوني المنشئ له وتحريكه الى هذا المركز الجديد ، وشروط صحة ذلك هو عدم مخالفة القانون ، لأن الفرد يجب ان يكون قابلا للمركز طبقا للقانون ، أما الركن الثالث فهو السبب فيتحلل الى دافع وغاية ، وشروطه استهداف الصالح العام وعدم التعسف في استصدار القرار .

ومن هنا يتضح أن شروط الصحة قد انحصرت في أربعة هي : ( أولا ) الشكل ( وثانيا ) الاختصاص ، وهما شرطان لازمان للركن الاول وهو ركن الارادة ، ( وثالثا ) شرط عدم مخالفة القانون ، وهو شرط الركن الثاني وهو ركن المحل ، ( ورابعا ) شرط عدم التعسف في استعمال السلطة ، وهو الشرط المطلوب للركن الثالث وهو ركن السبب .

وانعدام أحد الأركان الثلاثة ، الارادة أو المحل أو السبب ، هـو الذي يؤدي في رأينا الى انعدام القرار ، أما اذا توافرت الأركان الثلاثة ولكن اختلت شروط صحتها ، وهي الشكل والاختصاص والمشروعية ( مطابقة القانون ) واستهداف الصالح العام ، كان القرار باطلا فحسب . ومن هذا يتضح تماما ان عيوب مخالفة الشكل أو عدم الاختصاص أو مخالفة القانون أو التعسف في استعمال السلطة ، انما هي مراجع للطعن بالبطلان ووجه له وليست اسبابا للانعدام ، ولا يجدر التعويل على مبلغ هذه العيوب من حيث جسامتها ولا مبلغ ظهورها للخروج الى القول بالانعدام لان ذلك يؤدي الى الخلط ما بين أحوال البطلان وأحوال الانعدام ، مع بعد الشقة ما بين آثارها ، وضرورة الفصل التام تبعا لذلك بينها .

هذه هي النظرية التي نرى أنها وافية في باب الانعدام ، وهي أن الانعدام انما يترتب على انعدام أحد أركان القرار الثلاثة ، وهي الارادة والمحل والسبب ، أما البطلان فهو يترتب على اختلال أحد شروطه ، وهي الشكل والاختصاص ومطابقة القانون وعدم التعسف . وهذه النظرية - كما نرى - هي نظرية واقعة مادية تستشف من العمل ذاته ، كما أنها مطابقة للأصول القانونية ولنصوص قانون مجلس الدولة في تحديده لأسباب البطلان ، ويتمنع من الخلط ما بين الانعدام والبطلان ، وتسمح بتطبيق نظرية الانعدام دون أن تكون خطراً داهماً على القانون العام ، ودون أن تثير اعتراضات المعارضين عليها ولا لدى خصومتهم لها .

### ثالثا

#### تطورات النظرية في مصر

##### والجمهورية العربية المتحدة وتطوراتها

ولتتبع أحكام هذه النظرية ولتفهم أصولها في مفهوم القضاء والفقه عندنا ، يجب أن نتتبع تطوراتها في مصر أولا ثم في الجمهورية العربية المتحدة ، مبينين ما آل اليه أمرها عندنا .

ولعل هذه النظرية من أقدم نظريات القانون العام في مصر ، وقد تناولتها أقوال الفقهاء وأحكام المحاكم من زمن طويل واستندت اليها ، اذ عرفت هذه النظرية من زمن

طويل في مصر قبل ارتداد طرق بطلان القرارات الادارية والطعن فيها لهذا السبب بعد انشاء مجلس الدولة .

والسبب في ذلك أن الطعن في القرارات الادارية بطريق الالغاء لم يعرف في مصر الا حديثا جدا بانشاء مجلس الدولة عام ١٩٤٦ . أما الدفع بانعدام القرارات الادارية فقد عرفت المحاكم العادية في مصر من زمن طويل ، اذ أنه من المقرر أنه يجوز للمحاكم العادية عند الاعتداد بالعمل المنعزم ، والا يكتسب امامها أية حصانة .

وقد تعرضت تلك الاحكام للاعمال المنعزمة بصفة خاصة في قضايا التعويض كما تطرقت الى تجريدها من الآثار القانونية في تطبيقات عديدة .

والعل أشهر تطبيقات الانعدام في مصر ، ما اضطردت عليه الاحكام من عدم الاعتداد بتصرفات الادارة في النطاق الجنائي والمدني ، كعلم الاعتراف بما يجريه رجال الادارة من القبض والتفتيش ونحوهما بالمخالفة لقانون الاجراءات الجنائية أو عدم الاعتراف بنزع الملكية بالمخالفة للقانون الخاص بها . وكذلك ما اضطردت عليه تلك الاحكام من الامتناع عن تطبيق اللوائح التي لا تملك الادارة اصدارها ، وان كانت لم تؤسس احكامها دائما على اغتصاب الادارة لسلطة المشرع أو على الاسس الاخرى المؤدية الى الانعدام للوصول الى هذا الرأي .

ومن الجائز لنا أن نلخص اتجاهات القضاء في هذا الصدد ، بأنه لم يجد أن المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية التي كانت تمنع المحاكم من التعرض لقرارات الادارة بالالغاء أو الوقف أو التأويل تحول بينه وبين التعرض لاعمال الغصب والاعتداء التي قد ترتكبها الادارة ، فان هذه الاعمال تكون منعزمة ولا تكون لها صفة ادارية تعصمها من تعرض المحاكم القضائية لها . وقد أبرزت المحاكم المختلطة هذه النظرية من زمن طويل ( أنظر سليمان الطماوى - التعسف - صفحة ٣٣٨ والاحكام التي أوردها ، ومنها حكم صادر من محكمة الاستئناف المختلط في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٨٩٣

مجموعة التشريع والقضاء ٦ - ٢٩ ) .

وقد جحد القضاء عندنا نظرية الشكل ، وحكمت محكمة النقض المدنية في ٢٢ من فبراير ١٩٤٥ ( جدول ٢٥ عاما - اختصاص المحاكم - رقم ٧ صفحة ١٣٤ ) بان اختصاص المحاكم بدعوى التعويض عن اعمال الادارة لا يقتصر على مجرد مخالفة الأوضاع الشكلية بل يشمل أيضا مخالفة الغرض الذي يرمى اليه القانون

الا أن المحاكم تغالت في هذا الاتجاه وقصرت عدم اختصاصها على القرارات الادارية السليمة دون غيرها فاذا لم يكن القرار الاداري سليما في نظر المحكمة بأن كان معيبا من حيث شكله أو الاختصاص به ، أو كان مخالفا للقانون فقد رأت تلك المحاكم ان العمل يكون غصبا ولا يمتنع على المحاكم التعرض له . وبمثل هذا القضاء حكم محكمة النقض الصادر في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ ( المجموعة الرمممية ٤٠ - صفحة ٢١٢ ) الذي قرر « ان الشارع عندما وضع المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم عملا بمبدأ الفصل بين السلطات ، لم يعرف الاوامر الادارية ولم يبين لها مميزات يهتدى بها في القول بتوافر الشروط اللازمة لها ولخصائنها وإصيانتها من تعرض السلطة القضائية لها بالتعطيل والتأويل ، الا أنه من المتفق عيله فقها وقضائا أنه يجب لذلك أن يكون القرار الاداري قد صدر في الحدود المرسومة قانونا للسلطة التي أصدرته فاذا خرج عن تلك الحدود كان اعتداء على سلطة أخرى وعملا تعسفيا لا تلحقه أية حصانة ، وعندئذ يكون من حق السلطة القضائية أن تتدخل لحماية الأفراد مما قد يترتب عليه» .



وبطبيعة الحال لم يخف ما فى هذا الاتجاه من الخطأ ولذلك فقد بادر الفقهاء الى نقده ، وكان اهم ما وجه اليه من نقد ان المادة ١٥ من اللائحة المذكورة لا وظيفة لها الا حماية القرارات الباطلة ، أما القرارات الصحيحة فهذه معصومة بصحتها ، وتحول هذه الصحة دون التعرض لها . ( انظر بصفة خاصة الاستاذ زهير جرانة - الامر الادارى ورقابة المحاكم له ١٩٣٩ - صفحة ٢٠٢ وما بعدها ) ، كما أنه لا يخفى علينا منساقى هذا القول من الخلط ما بين البطلان والانعدام ، ولذلك فقد كان من الطبيعى بعد انشاء مجلس الدولة ونهضة القانون الادارى أن تعدل المحاكم القضائية عن هذا الاتجاه وان تتخذ الموقف السليم . وقد بين الاستاذ سليمان الطماوى انه قد لاحظ

ولا شك فى أن المحاكم كانه لها بعض العذر فى ذلك الاتجاه قبل انشاء مجلس ذلك ، وضرب له مثلا من حكم أصدره قاضى الامور المستعجلة لمحكمة طنطا فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٥٠ وأوردته فى كتابه عن التعسف فى استعمال السلطة صفحة ٣٥٠ . الدولة ، اذ لم تكن توجد جهة تراجع جهة الادارة فى أخطائها ، كما أن القانون الادارى لم يكن من النضوج بحيث يكشف للمحاكم الاتجاه الصحيح فى هذه المسألة الدقيقة . أما الفقه فلم يتناول نظرية الانعدام قبل انشاء مجلس الدولة بتوسع ، وكان وما يزال يبدى عليها عطفًا ويميل الى التوسع فيها .

من ذلك تأييد الاستاذ وحيد رافت للاحكام الصادرة فى قضية الشناوى ( قاضى الامور المستعجلة فى ٣ من ديسمبر سنة ١٩٣٢ ، ومحكمة مصر الكلية فى ١٢ من مايو سنة ١٩٣٥ - المحاماة ١٥ - ١٢٢ ) ، المجموعة الرسمية ٣٦ - ٦٠٢ ) الذى اعتبر اصدار الادارة أمرا باغلاق محلج لاحداث تغييرات كلية فى تشغيله بدون الحصول على رخصة مقدما ، لاتحميه حصانة قانونية ، ويجوز للمحاكم أن تأمر بوقف تنفيذه أو ان تلغيه . وقد علق على ذلك الحكم ( كتابه رقابة القضاء لعمال الدولة صفحة ٥٣٨ ) بأنه تطبيق موفق لنظرية اعمال الغصب والتعدي التى تفقد الامر الادارى اداريته وحصانته . ومنه أيضا تساؤل الاستاذ عبده محرم ( مقالته عن السحب فى مجلة مجلس الدولة ) عن السبب فى ألا يتعدى الانعدام الى نطاق التعسف ، وأن يعامل القرار المغرق فى التعسف معاملة القرار المنطوى على مخالفة صارخة للقانون . ونرى أن هذه الاتجاهات التوسعية كانت رد فعل كبت الطعن فى القرار الادارى فى مصر زمنا طويلا ، الا أن التوسع هو باب آثاره الخصوم ضد هذه النظرية ، التى يجب أن تكون محكمة الحدود ، حتى لاتتناقض مع روح الاستقرار التى يجب أن تسود المحيط الادارى .

ولما انشئ مجلس الدولة عام ١٩٤٦ ، وجلت هذه النظرية مجالا اوسع للتطبيق وبطبيعة الحال . وقد كانت الاحكام القديمة أقل أخذًا بنظرية الانعدام من الاحكام الحديثة ، اذ لا نكاد نصادف فى البداية أخذًا صريحًا بتلك النظرية الا فى أحكام قليلة منها الحكيم الصادر فى أول اكتوبر سنة ١٩٥٠ ( المجموعة الخامسة صفحة ٦٣ ) ، والذى جاء به أن المدير العام لمصلحة الضرائب لا يملك الترقية ، فليس من شأن قراره بوصف موظف بأنه مساعد مأمور أن يحدث أثرا فى وضع المدعى القانونى بترقيته من درجة لآخرى . وحكمها فى ١٨ من مارس ١٩٥١ - السنة الخامسة رقم (١٦٤) : صفحة ٦٩٩ بالنعى على الرئيس اصداره قرارا لمروؤوسه بحلق شاربه وحكمها فى ١٧ من ابريل ١٩٥١ - السنة الخامسة رقم (٢١٩) صفحة ٨٧٨ بالنسبة للقبض على الاشخاص بالمخالفة للقانون وكالحكم الصادر فى ٣ مارس ١٩٥٣ ، والذى جاء به ان الاحتجاج بعدم جواز سحب الاعفاء من التجنيد مردود بأن مثل هذا التصرف لا يعنى قرارا اداريا ، بل هو عمل من الاعمال المادية الخاطئة والقرارات المعدومة التى يصح الرجوع

عنها في أي وقت ، لأنه لا يقوم على السبب ولا على المحل الذي حدده القانون ( المجموعة السابعة صفحة ٥٨٥ ) ، وكذلك الحكم الصادر في ١٦ من ديسمبر ١٩٥٣ الذي قرر أن العمل الإداري لا يفقد صفته الإدارية ولا يكون معدوماً إلا إذا كان مشوباً بمخالفة جسيمة ، وأن من صورها أن يصدر القرار من فرد عادي أو أن يصدر من سلطة في شأن من اختصاص سلطة أخرى ، كأن تتولى السلطة التنفيذية عملاً من أعمال السلطة القضائية أو التشريعية ( المجموعة الثامنة صفحة ٢٥١ ) ، وانظر كذلك المجموعة ذاتها صفحة ٣٧٣ ) . وكذلك ادلت هيئات أول درجة بدلوها في هذا المجال ، فقررت اللجنة القضائية لوزارة المواضلات في التظلم رقم ٧٩ لسنة (١) قضية عبد الملك هاشم الكبير ) أن انعدام محل القرار يؤدي إلى انعدامه ، أما مجرد مخالفة القانون أو العيب في الشكل أو في الاختصاص أو التعسف في استعمال السلطة ، فلا يرتب إلا بطلان القرار .

كذلك أصدرت المحكمة الإدارية العليا أحكاماً هامة في هذا الخصوص ، ومن أهم تلك الأحكام حكمها الصادر في ١٤ من يناير سنة ١٩٥٦ ( السنة الأولى للمحكمة العليا - صفحة ٣٨٢ قضية الشيخ عبد الحميد بخيت الذي رأى أن الصيام في رمضان ليس فريضة لازمة فعرض أمره على مجلس التأديب وكان يجب أن يعرض على هيئة كبار العلماء ، وقد جاء فيه « انه وإن كان الأصل في القرارات الإدارية الصادرة في شأن الموظفين هو عدم قبول طلبات وقف تنفيذها لانعدام ركن الاستعجال فيها إلا أن التحدي بذلك لا يكون إلا في شأن القرارات الإدارية التي تعتبر قائمة قانوناً ومنتجة لآثارها إلى أن يقضى بالغائها ، ذلك لأن من هذه الآثار أن للقرار الإداري قوته الملزمة للأفراد ، وللإدارة تنفيذه بالطريق المباشر في حدود القوانين واللوائح ، وإن هذه القوة لا تزاييه حتى ولو كان معيباً إلا إذا قضى بوقف تنفيذه أو بالغائه ، ولكن يلزم أن يكون القرار - وإن كان معيباً - ما زال متصفاً بصفة القرار الإداري كتصرف قانوني ، أما إذا نزل القرار إلى حد غصب السلطة وانحدر بذلك إلى مجرد الفعل المادي المعلوم الأثر قانوناً ، فلا تلحقه أية حصانة ولا يزيل عيبه قوات ميعاد الطعن فيه ، ولا يكون قابلاً للتنفيذ المباشر ، بل لا يعدو أن يكون عقبة مادية في سبيل استعمال ذوى الشأن لمراكزهم القانونية المشروعة ، مما يبرر بذاته مطالبتهم إزالة تلك العقبة بصفة مستعجلة » . وقد بين الحكم كذلك انه « إذا أصدر مجلس تأديب الموظفين قراره في محاكمة عالم من علماء الأزهر لفعل نسب إليه ، هو في حقيقته وجوهره مما تملك جماعة كبار العلماء وحدها ولاية الحكم فيه ، كان قراره عديم الأثر » . لأنه هذا العيب الذي اعتبور القرار لا يجعله مشوباً بمجرد عيب عادي من عيوب عدم الاختصاص مما يعيبه ويجعله قابلاً للإلغاء مع اعتباره قائماً قانوناً إلى أن يقضى بالغائه ، بل هو عيب ينهض إلى حد اغتصاب السلطة الذي ينزل بالقرار إلى جعله مجرد فعل مادي عديم الأثر قانوناً » . ثم تعرضت المحكمة الإدارية العليا بعد ذلك للانعدام في أحكام عديدة كحكمها الصادر في ٢٢ من نوفمبر ١٩٥٨ - السنة الرابعة رقم (١٤) صفحة ١٥٧ بأن ترقية الموظف بعد اعتزاله الخدمة ، ولو استمر في العمل هو قرار معدوم لأنه لم يصادف محلاً . وحكمها في ٧ من نوفمبر ١٩٥٩ - السنة الرابعة رقم (٥٩) صفحة ٧١٥ بأن التصرف في الأموال العامة في الأحوال التي لا يجيز القانون فيها ذلك بقرار إداري ، يؤدي إلى انعدام ذلك القرار . وحكمها في ٢ من يناير ١٩٦٠ - السنة الخامسة رقم (١٩) صفحة ١٣٥ - بأنه اعتداء سلطة تأديبية على أخرى يجعل القرار منعدماً .

بل إن هذه النظرية قد توسعت توسعاً خطيراً بالنسبة لقرارات التعيين في

الوظائف الحكومية ، متى كان المعين غير مستجمع لشروط التعيين . ولا ادري كيف بدء هذا الاتجاه ، ولكن لوحظ انه من المتعذر القول بأن الموظف الذى يعين فى وظيفة فنية مثلا بدون المؤهلات اللازمة ( كوكيل نيابة بدزن ليسانس حقوق أو طبيب بلا مؤهل طبي ) . يستقر فى وضعه بعد فوات مواعيد الطعن . وكانت المناسبة أن اثر الجدل فى ذلك اثناء مراجعة حكم اصدارته احدى المحاكم الادارية ، اذ تبين ان الموظف المعين كان من ارباب السوابق الخطرة ولكن حدث خطأ فى تعيينه فسرخته الجهة الادارية . ولم تقبل المحكمة طعنه بأن الادارة سحبت قرار التعيين بعد مواعيد السحب المعتادة وقررت انه كان قرارا منعما . ووافقت هيئة المفوضيين على هذا الحكم بدعوى ان هذا لم يكن سحبا ، بل تفريقا لشروط لم يستجمعها قرار التعيين . وان الغش الذى يقع على الادارة والتدليس عليها واكراهها . وبصفة عامة تعرضها لعيوب الرضا ، كل ذلك من شأنه ان يجعل القرار الادارى منعما . زفاتي ان اسجل هذا الحكم الهام وضاع التأشير المذكور الذى دونته بنفسى عليه وسط سيل اوراق هيئة مفوضى الدولة .

ولكن من القضاء المنشور فى ذلك ، حكم محكمة القضاء الادارى فى ٤ من ديسمبر ١٩٥٦ - السنة الحادية عشرة رقم (٣) - أن اعادة قيد طالب سبق فصله نهائيا من الجامعات يجوز سحبه فى أى وقت . وحكمها فى ١٢ من مارس ١٩٥٧ السنة الحادية عشرة رقم (١٧٧) صفحة ٢٦١ بأنه يجوز سحب قيد طالب فى كلية البحرية فى أى وقت متى تبين ان اباه من مهربى المخدرات . وقد خرجت المحكمة ذلك على أساس ان هذه القرارات صادرة عن سلطة مقيدة وهو تخريج غير مفهوم فى هذا الموضع .

ومن هذه الفروض يتبين ان مجال التطبيق العملى لنظرية الانعدام امام قضائنا ، لم يقتصر على احوال الغصب والعدوان لحقوق الافراد الخاصة وحررياتهم بل تضمنت صورا من الافعال الادارية التى لا تحتل هذا الطابع ، والتى بلغت فيها اخطاء اصدار القرار مبلغا يسوغ عدم الاعتراف بوجود القرار الادارى قانونا .

فلا شك فى ان ترقية الموظف بعد اعتزاله الخدمة ، أو التصرف فى الملك العام بالمخالفة للقانون ، وكثير من التطبيقات الاخرى سالفة الذكر ، لاتحمل طابع الغصب والعدوان الذين نشأت النظرية الاصلية لردهما والزود عنهما . وان النظرية بتطبيقها عندنا صارت مجرد درجة كبيرة من البطالان . ولم تعد وظيفتها حماية الافراد من الغصب والعدوان ، بل توجهت فى ذلك الى وجهات اخرى كمجرد تيسير مواعيد الطعن فى القرار ، وعدم الاقتصر فيها على المواعيد المعتادة. لطلب الغاء القرارات الادارية الباطلة .

وبذلك ، فاننا نسارع الى القول بأن النظرية عندنا قد صارت اوسع من نظيرتها فى فرنسا . فكثير من الفروض التى يقتصر فيها على تقرير البطالان فى فرنسا ، يقدر لها جزء الانعدام عندنا . كما ان وظيفة النظرية فى فرنسا وهى حماية الحريات والحقوق الفردية من العدوان ، تختلف عن وظيفتها عندنا . فهذه الوظيفة تمتد لتشمل عندنا مجرد حماية الفرد او الادارة من آثار العمل الباطل مهما طال الزمان . ومننتعرض بهذا خصوصا البحث الخاص بآثار الانعدام وفى ضوء ما تقدم يمكن ان نورد تطبيقات هذه النظرية حسب مفهومها عندنا .

#### تطبيقات النظرية :

##### انعدام القرار بسبب انعدام الارادة الادارية :

المقصود من ذلك هو انعدام ارادة الهيئة الادارية التى عليها اصدار القرار ، فلو



صدر تعبير من غير هذه الهيئة فانه لا يعتد به قانونا ولا يكون قائما ، وبالتالي يكون القرار منعذما .

وعلى ذلك يمكن تحليل أسباب الانعدام التى تتأتى من تهديم هذا الركن الى مايلى :  
فأما أن التعبير لايمكنه قانونا أن يأتى بتصرف قانونى كأن يكون مجنوناً .  
أو يمكنه ذلك فى حده ذاته ولكن ليس بالنسبة للدولة ، كأن لا يكون من رجال السلطة ،  
أو كان من رجال السلطة ولكن السلطة المنوطة به ليست لاصدار هذا التصرف .

أما بالنسبة للفرضين الأول والثانى ، فمع ان ذلك يؤدى الى هدم القرار الا أن المظهر والواقع قد يؤدى الى اعتبار التصرف . ونشير فى ذلك الى أن الفقه استمد من نظرية الوكالة الظاهرة فى القانون الخاص حماية خاصة للتصرفات فى القانون العام ، وتتضمن تلك النظرية أن تصرفات من يظهر فى الناس ظهراً يؤدى الى الاعتقاد بحسن نية بوكالته عن ذلك الغير ، فانه بسبب هذا المظهر يعتبر ممثلاً لذلك الذى يدعى نيابته ، وتطبيقاً لهذه النظرية فان الشخص الذى يبدو للناس كأنه من الموظفين العموميين ، ويأتى تصرفاً يعتبر من اختصاص صاحب هذه الوظيفة ، يكون تصرفه منتجاً للآثار القانونية وكأنه قد صدر من موظف حقيقى ، مادام أن المظهر يؤدى الى اقناع الناس بحسن نية الى ذلك ، ومن الامثلة على ذلك تصرفات الموظف الذى عين تعييناً باطلاً ، او الذى يتصرف عقب انتهاء خدمته ، فآثار هذا الاختلال لا تكون ظاهرة فى التصرف الا نادراً . وبالعكس فاذا كانت المخالفة ظاهرة فى التصرف كان منعذماً ، وذلك لانتفاء علة ذلك الاستثناء . ومن الاحوال النادرة التى تظهر فيها عدم الصفة ان يجرى الوزير عند علمه بالاقالة قراراً بعسفاً ، اذ ان التعسف فى هذه الحالة يكون علامة ظاهرة على الانعدام ، ويكون هذا المظهر مانعاً من التزام الدولة والكافة بهذا التصرف ، وهذا الاتجاه هو الذى ولد نظرية المظهر التى رأينا ان الافكار قد تشبعت بها ، مع انها لا تحكم الا جزئيات من فروض هذه النظرية . وكذلك اعترف الفقه بالقيمة القانونية لتصرفات الافراد الذين يتولون السلطة العامة فى الواقع ، وخاصة بسبب الاضطرابات والحروب ، فتصرفات هؤلاء الافراد تنتج آثارها القانونية ، بالرغم من أن مصدرها ليسوا من الموظفين قانوناً .

فاذا كان الموظف فاقدا لاهلية أداء الوظيفة العامة ، فان تصرفه لا يكون منعذماً الا اذا كان سبب الفقد ظاهراً . فاذا كان مجنوناً مثلاً فان تصرفه لا يكون منعذماً الا من تاريخ ثبوت ذلك قانوناً ، اما بالطريقة العامة وهى تسجيل قرار الحجر ، واما بالطرق الخاصة بالقانون الادارى وهى قرار القومسيون الطبى المختص بذلك قانوناً ، الا أنه اذا كان جنونه شائعاً بين الناس كان ثمة مجال لتقرير انعدام ما يصدره من قرارات قبل أن يتم تقرير جنونه على الوجه المتعين قانوناً ، الأساس ذلك هو المادة ١١٢ من القانون المدنى التى تنص فى فقرتها الثانية على انه « اذا صدر التصرف قبل تسجيل قرار الحجر فلا يكون باطلاً الا اذا كانت حالة الجنون أو العته شائعة وقت التعاقد أو كان الطرف الآخر على بينة منها » . انما نرى أنه يشترط لذلك أن يتم اثبات الجنون قانوناً بعد ذلك . فلا يقبل ابداء الانعدام الا بعد أن يتقرر الجنون . وأن يكون هذا التقرير مؤدياً الى القول أو امكان القول بأن الجنون انما يرتد الى الفترة التى صدر فيها القرار المطعون فيه .

ومثال آخر لظهور فقد الاهلية للعمل الحكومى ، انه يتم التصرف عقب الحكم على الموظف بعقوبة الجنائية ، اذ أن هذا الحكم يكون علنياً وفى مواجهة المتهم مادام على صلة بعمله ، كما يترتب عليه قانوناً العزل من الوظيفة العامة ، وفى مثل هذه الحالة

يكون تصرف الموظف منعما ، لانه لا ينتسب الى الحكومة . أما التصرفات التي تتم بعد احوالة الموظف الى المعاش فلا تتميز بظهور المخالفة الا بعد اتخاذ القرار الخاص بذلك واخطار الموظف به ، ولا تعتبر كذلك بمجرد بلوغه السن أو قبل العلم اليقيني بالاحالة ، إذ ربما يكون ساهيا عن ذلك أو يراوده الامل في الاستمرار في الخدمة بالرغم من وقوع سبب الاحالة .

وكذلك فان القرارات التي تصدرها الادارة عن ارادة معيبة تكون منعمة ، ولا تكون باطلة فحسب . فالارادة الادارية أما ان توجد صحيحة او لا توجد اصلا فينعدم تصرفها . وبذلك فان النظرية المدنية في عيوب الارادة لا تنطبق على السلطة الادارية ، وان جاز تطبيقها على الحكومة وأشخاص القانون العام وهم يتصرفون كأفراد . فاذا شاب القرار الاداري عيب الغلط في اصداره ، أو الاكراه أو التدليس ، فان وقع مصدره في شيء من ذلك كان القرار منعما . وبالعكس فلا يكون القرار منعما اذا وقع الفرد في هذا العيب ، بل يكون باطلا فحسب لان ارادة الفرد ليس ركنا لوجود القرار بل فقط شرط لصحته .

ولا شك ان هذا التخريج هو اساس ما قال به شراح العقود الادارية من ان عدم وجود الارادة في العقد الاداري لا تؤدي الى البطلان فحسب بل الى الانعدام ( ديلوبادير الجزء الاول من العقود الادارية بند ١٤٧ صفحة ١٧٢ ) .

هذا عن الفرضين الاولين اللذين قدمناهما عن انعدام الارادة ، وهما أن يكون مصدر التصرف لا يمكنه قانونا أن يأتيه ، اما مطلقا أو بالنسبة للدولة . أما عن الفرض الثالث فهو ألا يكون مصدر القرار - مع كونه من رجال السلطة - غير منوط به اصدار هذا التصرف ، وأوجه ذلك تنحصر فيما يلي : فاما أن يكون مصدر القرار من هيئة تابعة لسلطة لا تملك دستوريا اصدار هذا التصرف ، كأن يكون التصرف مما تختص به السلطة التشريعية أو القضائية ، والموظف مصدر القرار تابع للسلطة التنفيذية ، أو يكون مصدر القرار من عمال السلطة المختصة ولكنه لا ينتمي الى الهيئة المختصة باصدار ذلك القرار ، أو يكون من تلك الهيئة ولكنه لا يختص باصدار ذلك التصرف ، أو أصدره على أية حال على أن يكون مستوفيا للشروط القانونية في الاختصاص أو الشكل .

ولا شك أن تقرير الانعدام يتدرج من الواضح الى الخفاء بتدرج هذه الفروض ، ففي الفرض الاول لاختلاف على الانعدام وذلك على مختلف الاقوال ، فمثل هذا التصرف يعتبر اغتصابا للسلطة وظهورا جسيما للعيب يمنع من احترام التصرف ، كما أنه انعدام لركن الارادة ، لان المعول عليه كما قدمنا هو تعبير الهيئة الادارية ، ولما كانت الدولة شخصية اعتبارية ، فانه طبقا لاصول هذه النظرية لا يعتبر التصرف صادرا منها الا اذا أصدره العضو القانوني المختص ، وبدون ذلك لا تعتبر تعبيرات سائر الاعضاء منسوبة للشخص الاعتباري . بل هي كالتقلصات غير الارادية في الجسد الحي .

أما اذا كان الموظف الذي أصدر القرار من ضمن عمال السلطة التنفيذية ، وهي المختصة باصداره ، ولكنه من هيئة غير المنوط بها اصدار هذا التصرف ، فهنا أيضا اتفقت الاقوال على الانعدام ، فقد كان هذا الفرض ، وهو الخروج عن التسلسل الاداري المختص ، ضمن الفروض التي اعترفت بها النظرية التقليدية في اغتصاب السلطة ، كما أنه يعتبر أيضا خلافا جسيما ظاهرا في التصرف يؤدي الى الانعدام حسب

النظرية الحديثة . أما إذا أردنا أن نضبط ذلك بالنظر الى مدى توافر ركن الارادة ، فانه لا شك في الانعدام اذا كانت الهيئتان - المعتدى على اختصاصها والمعتدية - مفصولتين كل منهما عن الاخرى بفاصل واضح ، كأن تكون كل منهما منتظمة في شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية الاخرى . فجميع التشكيلات الادارية ذات الشخصية الاعتبارية المنفصلة في حتمى من أن يعتدى بعضها على بعض بسبب هذا الاستقلال الواضح الحدود ، ألا اذا كان المعتدى ، وان كان فى الاصل من هيئة أخرى ، يدخل فى تشكيل ذلك الشخص المعتدى عليه ، كالوزير عند التصديق ، فانه لا ينظر اليه الا كعضو فى الشخص الاعتبارى المعتدى عليه ، لا كعضو فى الحكومة المركزية ، وبذلك يكون متجاوزا حدود سلطته وليس مقتصبا لسلطة ذلك الشخص الاعتبارى . ولعل اوضح الامثلة على ذلك اصدار مجلس المديرية لتصرف هو من اختصاص المجلس البلدى أو مجلس مديرية آخر ، أو اصدار وزارة الاوقاف لأمر من اختصاص احدى الجامعات أو الازهر ، لان لهذه الهيئات شخصيات اعتبارية مستقلة بعضها عن البعض الآخر . أما اذا كانت الجهتان - المعتدية والمعتدى على اختصاصها - تدخلان فى هيئة لها شخصية اعتبارية واحدة ، فان التفرقة تلقى فى هذه الحالة ما بين عدم الاختصاص وانعدام ارادة الاصدار . وهذا الفرض كثير الوقوع فى الحكومة المركزية ، لانها تتألف من وزارات ومصالح كثيرة كلها تجمعها شخصية واحدة . والذي نراه أن نتحرى مدى ارتباط كل من الوحدتين ، فان كان يجمعهما اشراف ادارى رياسى واحد فان العيب يكون من قبيل تجاوز الاختصاص ، أما اذا كان كل منهما مستقلا فى ادارته عن الآخر استقلالا تاما بحيث لا يجمعهما اشراف رياسى واحد فان السلطة المعتدية تكون مقتصبة لسلطة الجهة الاخرى ولا تكون متجاوزة لاختصاصها بحسب . وأساس ذلك أن الوحدة الادارية تعتبر جميعها عضوا قانونيا واحدا يعبر عن ارادة الدولة تعبيراً صحيحاً ، وهذه الوحدة تنظم العمل فى داخلها تنظيمًا يكفل حسن التعبير وسلامته ومطابقته للصالح العام ، والرئيس ومروءوسوه على اختلاف أعمالهم انما يقومون بأعمال مترابطة ، وتتخذ تصرفات كل منهم بالآخر . فاذا صدر التعبير فى هذه الحالة بالمخالفة لهذا الترتيب ، فانه يكون عيباً أو غير سليم أو غير مستوف للضمانات الكافية لمطابقته للمصلحة العمومية ، أى أن التعبير يكون موجوداً على أية حال منسوبا للادارة ، ولكنه تعبير معيب . وعلى ذلك فلا شك فى أن اعتداء وزارة على وزارة أخرى يؤدي الى الانعدام ، وهذه الصورة لا خلاف فيها ، هى من الفروض التقليدية المستقرة . اما فى داخل الوزارة الواحدة فيجب التفصيل فى مدى تركيز السلطة فى يد الوزير ومدى سلطته بالنسبة لقرارات المصالح المختلفة ، فمن القرارات ما يعرض على الوزير لقراره ، وله سلطة فعلية فى اجرائه ، كترقيات الموظفين ، فيما يعترىها من تجاوزات فى الاختصاص تؤدي فيما نرى الى البطلان لا الى الانعدام ، وبالعكس فاذا لم تكن للوزير سلطة فعلية فى اتخاذ القرار النهائى الصادر من المصلحة ، وان كانت له رياسة عليها فيها ، فانه من المناصب أن يقال باغتصاب السلطة اذا اعتدت مصلحة أخرى فى الوزارة ذاتها على الاختصاص المستقل لتلك المصلحة ، وذلك لما بيناه من أن كلا منهما يصير فى هذه الحالة عضواً مستقلاً فى الحكومة لا أجزاء فى عضو واحد .

ونرى أنه يستثنى من ذلك على وجه التخصيص اغتصاب هيئة ادارية لسلطة مجلس التأديب ، أو اغتصاب هيئة تأديبية لسلطة هيئة تأديبية عليا ( قضاء المحكمة الادارية العليا سابق الذكر ) . وذلك لان نظام هذه المجالس هو نظام مستقل بذاتية خاصة به ، نظرا لانه يمثل ضمانات شخصية للموظفين ، وهو يمس كرامة الموظفين



وشخصيته، الامر الذى يحيطه القانون دائما بالعناية والتحفظ، لقربه من دائرة حقوق الانسان، كما انها فى الواقع محاكمة تؤدى الى توقيع عقوبة، مما يقرب بينها وبين المحاكم الجنائية الى حد كبير، ويجعلها بذلك مستحقة لقسط خاص من الحماية. وقد بينا ان المحكمة الادارية العليا قد اعتبرت اغتصاب سلطة مجلس التأديب من أسباب الانعدام، وذلك فى حكمها الصادر فى جلسة ١٤ من يناير سنة ١٩٥٦ (قضية الشيخ بخيت السابق ذكرها) وحكمها فى ٢ من يناير ١٩٦٠. وكذلك اغتصاب سلطة أى هيئة ادارية تنظر فى مسائل قضائية وتمس الحقوق الفردية - وهى الاحوال الشخصية والملكية والحقوق المنصوص عليها فى الباب الاول من الدستور - أو يكون من سلطاتها توقيع عقوبات فى المسائل المعروضة عليها وذلك لوجوب استقلال هذه الهيئات، أو تكون مقيدة فى اصدار قراراتها باجراءات معينة تقوم على تحقيق دفاع الفرد الذى تصدر فى حقه وسماع أقواله ومواجهته بوسائل التحقيق وذلك كمعظم اللجان الادارية ذات الاختصاص المحدد، كـلجان تقدير الضرائب والمنازعة فيها - ولجنة الشياخات ولجنة نظر الطعون فى جداول الترشيح للعمدية والشياخة وغيرها لما يجب فيها من الضمانات.

وفيما عدا ذلك فالاصل فى مخالفة الشكل، ألا تؤدى الى الانعدام، لأن التعبير يوجد فى الواقع ولو لم يصنع فى الشكل المنصوص عليه فى القانون. وانما رأى بعض الشراح أن الشكل اذا كانت مخالفته جسيمة فانه يؤدى الى الانعدام، وقد ضرب الاستاذ الطماوى لذلك مثلا بنزع الملكية بالمخالفة للشكل المنصوص عليه فى القانون. غير أن العلة التى أحسها الاستاذ فى هذا الفرض هو تعلقه بالملكية الفردية، وهى كما رأينا تخرج فى الاصل عن النطاق الادارى، ولا تدخل فيه الا فى أضيق الحدود، وبشرط التزام نصوصه بكل دقة، والا خرج العمل عن النطاق الادارى وصار غصبا. ولذلك فعيوب الاجراءات تؤدى فى كثير من الاحيان فى هذه الحالة الى اغتصاب السلطة، انما اذا اقتصر الامر على اغفال بعض الاجراءات فاننا نرى أن يكون البطلان هو الجزاء وليس الانعدام، لأن الارادة تكون متوافرة فى هذه الحالة ولا ينقصها الا سلامة التعبير، وهو أمر يكفى البطلان لحمايته ولا يتطلب الذهاب الى حد الانعدام. وكذلك فرق الاستاذ جيز بين القرارات الادارية الشكلية والقرارات الادارية غير الشكلية، وقرر ان اغفال الشكل فى الحالة الاولى انما يؤدى الى الانعدام (مجلة القانون العام سنة ١٩٢٢ صفحة ٥٠٣)، الا أنه يمكن الوصول الى النتيجة التى أرادها الاستاذ عن طريق ادق، وذلك متى كان الشكل ركنا لوجود الارادة وليس مجرد شرط لصحتها وبخاصة أنه يصعب القول بأن ثمة قرارات تعتبر شكلية وأخرى ليست كذلك، إذ أن القانون الادارى تحيط الشكلية بل الرسمية كافة أعماله، فكل أعماله انما تتم على يد الموظف الرسمى فى حدود اختصاصه، ويجزئيه طبقا للشكل والاضاع التى تنص عليها القوانين واللوائح والتعليمات، ومن النادر أن نجد عملا فى هذا المجال ليس رسميا شكليا. وانما نحسب أن الاستاذ انما يشير الى الاعمال التى تتطلب شكلا خاصا ليس للاعمال الادارية العادية، وذلك مثلا كاشتراط شكل القانون لاصدار العمل، أو قرار مسبب من هيئة ذات اختصاص قضائي، وقد رأينا ان مخالفة ذلك هو اغتصاب للسلطة وهدم لركن الارادة القانونية فلا تكون العلة فى هذه الاحوال هى مخالفة الشكل.

وانما - اذ نلاحظ أن مخالفة الشكل لا تؤدى فى الاصل الى الانعدام - نقارن ذلك بنظرية المظهر التى تعول على الشكل الى حد كبير، ثم لا تقدم الحلول المنضبطة المقنعة لتقرير الانعدام. والواقع أنه يجب الاعتداد دائما بتوافر الارادة وصدورها من العضو صاحب السلطة حسب تشكيل الدولة، فاذا وجدت هذه الارادة فلا انعدام ولو

كانت معيبة من بعض الوجوه ، لان هذه العيوب جديرة بالستر بعد مدة وجيزة لداعى الاستقرار ، مما يعطى المجال للنظرية الاصلية المستقرة ، وهى نظرية البطالان .

(١) **انعدام النية فى التصرف الادارى :** ويلحق بذلك أيضا انعدام ركن النية فى العمل الادارى . فالقرار الادارى كما هو معلوم تصرف قانونى يقوم على ركنى النية والتعبير أو الانصاح عنها . فاذا انعدم لدى الادارة ركن فى انشاء المركز القانونى لمحل القرار ، كان الانصاح عملا ماديا وتجرد بذلك عن أن يكون تصرفا قانونيا بالمعنى المفهوم ، وقد أنشأ قضاؤنا من وراء ذلك قضاء عريض فى التفرقة بين القرارات الادارية والتصرفات المادية التى لاتسمو الى مرتبة القرارات ، والتى تعتبر من قبيل التنفيذ ، وهذا القضاء ليس من أن نسجل مدام ، وهو كثير فى مواد التفرقة بين طلبات الموظفين بالالغاء وطلبات تسوية الحالة ، اذ لا يكون مقصد الادارة فى هذه الاحوال انشاء مركز قانونى للفرد بل يكون مقصدها تطبيق القانون عليه وبذلك نخرج التصرف من عداد القرارات الادارية ليكتسب وصفا آخر هو برصف العمل التنفيذى .

واذا كانت هذه النظرية منفصلة عن الانعدام بمعناه المفهوم ، فانها كثيرا ما تتعاقب معها فى أسباب الاحكام وفى النتائج التى تؤدى اليها فى التطبيق ، فالعمل المادى الذى تصدره الادارة بدون نية انشاء مركز قانونى لمحل القرار يكون أيضا قابلا للمسحب مهما طال الزمان ولا يتحصن بمواعيد الطعن العادية لطلبات الالغاء . ولا ينظر اليه كقرار ادارى فهو منعدم بهذه الصفة ، وأن وجد وجودا صحيحا بصفة اخرى كعمل مادي من أعمال التنفيذ .

(٢) **انعدام القرار بسبب انعدام المحل :** ومحل القرار الادارى حسب تعريف الاستاذ دوجي ، كما يستفاد من واقع الاشياء ، هو تحريك الفرد أو الشيء الذى ينصب عليه القرار الى مركز قانونى معين يحدده له القرار ؛ ولذلك فمحل القرار يتألف كما بينا من موضوع ، وهو الفرد أو الشيء المقصود بالقرار ، وتحريكه من وضعه الاول ؛ والمركز القانونى الذى أنشأه له القرار .

والشرط القانونى لسلامة هذه الحركة ، أن يكون موضوع القرار قابلا لحكمه أى للمركز القانونى الجديد الذى انشأه له ، فاذا تخلف هذا الشرط كان القرار معيبا يعيبه مخالفة القانون ، وذلك سواء بسبب أن موضوع القرار لا يقبل بطبيعته وبالنسبة لوضعه القانونى هذا المركز الجديد ، أو لا يقبله بالنظر لما له من حق مكتسب يتأبى على الوضع الجديد ؛ ففي هذه الاحوال يكون القرار باطلا فحسب نظرا لهذا العيب ، ولكنه لا يكون منعدما ، لان محل القرار موجود .

أما اذا انعدم محل القرار من أحد أوجهه الثلاثة سالفة الذكر ، وهى موضوعه المقصود به ، أو المركز القانونى الذى اتجه القرار به اليه ، أو الانتقال من وضع الى وضع ؛ كان القرار منعدما لانعدام محله .

ومثال انعدام موضوع القرار المقصود منه : تعيين موظف متوفى أو ترقية ، فالقرار فى هذه الحالة قد ورد على غير موضوع فهو قرار منعدم . ومثاله أيضا : ربط العوائد على مبنى تهلم وانعدم قبل الربط ، فليس من شأن هذا القرار أن يرتب مديونية على عاتق المكلف .

أما انعدام التحريك ، فيتأتى من أن يكون الموضوع قد انتقل فعلا قبل صدور القرار الى المركز الجديد الذى أراده له ذلك القرار : كترقية موظف سبق أن رقى بالفعل الى هذه الترقية من قبل ، أو هو شاغلها ومتمتع قانونا بآثارها قبل صدور

القرار الجديد ، فليس من شأن هذا القرار أن يحدد له مركزا جديدا ، فلا يعتبر أنه قد رقى من هذا التاريخ الاخير ؛ لان هذا القرار كان فاقد المحل ؛ لعجزه عن ترتيب أثره القانوني ، وهو تحريك موضوعه الى المركز المقصود . ومن أمثاله : ايضا : انعدام نية التحريك عند مصدر القرار بأن يكون مقصده هو مجرد الكشف عن حقيقة - مركزه وتحديده ، أو مجرد تطبيق حكم القانون عليه وتنفيذه عليه ، فهذه الاعمال لا تسمو الى مرتبة القرارات الادارية ، بل تعتبر مجرد أعمال مادية تنفيذية ، ما دام المركز ناشئا من قبل ولم يقصد القائم بهذا العمل الى نقل المعنى بالقرار الى وضع جديد . وكذلك الحال اذا وقف الامر عند مجرد التفكير والتحضير ، مما يعتبر في الوقت نفسه انعداما للارادة ، حسبما بينا من قبل .

ومن هذا القبيل أيضا ، ألا يكون من شأن صدور القرار ان يغير من حاله التي كان عليها محله وقت صدوره . فمتى كان انفراد او انشاء الذي صدر القرار في حقه متصفا بصفة تمنعه من الاستمرار في المركز الجديد الذي انشأه له القرار ، فانه يظل كذلك مهما طال الزمان . ولا يؤدي القرار وظيفته في هذه الحالة ، ولكنه قد لا يفال بانعدامه تماما . ومن الأمثلة على ذلك الترخيص في محل من المحلات الخطرة . فانه يظل قابلا للطعن فيه مهما طال الزمان . لان المحل كان خطرا وقت صدور التصريح الباطل به ، وما زال خطرا مهما طال الوقت على هذا التصريح (انظر موسوعة دالوز . حرف - محاكم ادارية ) . ومثاله أيضا ابعاد المصري وتعيين الموظف غير المستجمع لشروط القانون . كغير الحائز للمؤهل الفني اللازم أو المخدم عليه في جناح أو جناح مخلة بالشرف ، أو غير الحائز لشروط اللياقة الطبية ، فانه كان كذلك وقت التعيين الباطل ، وظل أمره كذلك على مر الايام . وقد شعرت محكمة القضاء الاداري عندنا بمبادئ هذه النظرية اذ قررت أن من القرارات الادارية ما يكون مستمرا ولذلك يظل ميعاد الطعن فيها مفتوحا بتجدد استمرارها (حكمها في ٣٠ من يونيو ١٩٥٩ - السنة الثالثة عشرة رقم (٢١٣) صفحة ٢١٩) . ولكن المحكمة لم تكن موفقة في المثل الذي ضربته في ذلك الحكم وكان يتعلق بالامتناع عن اصدار ترخيص . لان لتسكوت مدة محددة في القانون وانما يوجد قرار جديد كلما أعاد الفرد طلب الرخصة ، ورفض طلبه من جديد . ولا نرى مع المحكمة أن من القرارات ما هو فوري برانه منها ما هو مستمر وانما الاستمرار قد يلحق الاثر (حكمها في ١٤ من ابريل ١٩٥٩ السنة الثالثة عشرة رقم (١٨٤) صفحة ١٩٠) كما أن التجدد قد يثيره تكرار المناسبة .

أما انعدام المركز الذي ينقل اليه القرار ، فمثاله التعيين في وظيفة لوجود لها ، وهذا الفرض يختلف عن التعيين في وظيفة موجودة ولكن لا درجة لها أو ليس لها اعتماد مالي ، ففي الحالة الاخيرة يكون المركز ممكنا في حد ذاته ، وانما بعد انشاء الاعتماد ، فتكون العلة في وقت التنفيذ وليس في الوجود ، ومثال ذلك : ان تعيين المصلحة من المهندسين مثلا أكثر مما تسمح به ميزانيتها ، ولا يضار الموظف بذلك ، لان له من التعويض في هذه الحالة ما يؤدي اليه استحقاقه كاملا وفي حدود ما ظهر في القرار من أمر تعيينه ، ويكون الطعن على هذا القرار بالبطلان وليس بعدم الوجود . أما مثال الحالة الاولى التي يكون فيها القرار منعلا : تعيين حاكم لاراض تزمع الدولة فتحها ثم لا يتم الفتح ، ولا يكون لهذه الوظيفة أي كيان مالي أو كجسود قانوني في ميزانية الدولة . وكذلك يكون القرار منعلا اذا كان المركز المنشأ مستحيلا ، كتكليف الفرد بأمر مستحيل ، والتزام الادارة بأمر متعذر . اما ان يكون المركز غير مشروع فان ذلك يؤدي الى البطلان لمخالفة القانون ، اذ انه محل القرار في هذه الحالة لا يكون قابلا لحكمه قانونا ، الا اذا كان عدم المشروعية مما تملك الادارة



التعرض له ، كالاكتفاء على الحرية الفردية ، ومثال ذلك غصب الإدارة للملكية الفردية أو تكليف الفرد أداء ضريبة بالمخالفة للقانون . وكذلك إذا كان المحل غير ممكن ، فإن ذلك لا يؤثر في وجوده إنما في وقت تنفيذه ، إذ أن ذلك يطرح وقت التنفيذ إلى الوقت الذي يصير فيه المحل ممكنا (انظر أحكام المحكمة العليا في المحل الممكن وأثر عدم إمكانه في تنفيذ القرار ، ومثاله الحكم الصادر بجلسة ١١ من فبراير سنة ١٩٥٦ - السنة الأولى - صفحة ٤٩١) .

وعلى ذلك ، فإن ما تذهب إليه المحاكم من إبطال القرار الإداري لانعدام سببه ، تحقيق به أن يعبر عنه أنه بطلان لقيام القرار على سبب كاذب ، أو وهمي . فالعيب هنا في الواقع ليس انعدام السبب بل ضلاله وتوجه إرادة مصدر القرار اتجاه غير حقيقي بسبب فساد السبب . ومن أجل ذلك فلا تثريب على هذه الأحكام إذا قررت جزاء البطلان - لا الانعدام - على ما تسميه انعدام السبب . وإن استقرار القضاء في ذلك أوضح من أن يحتاج لإحصاء وعد للأحكام العديدة وبخاصة في مجال القرارات التأديبية التي تقرر المحاكم الغاءها إذا تبين لها انعدام سببها أي عدم قيامها قياما صحيحا على ما انتحلته من أسباب . (أمثلة من قضاء المحكمة الإدارية العليا : ٥ من يناير ١٩٥٧ ، السنة الثانية رقم (٣٦) صفحة ٣١٥ و ٢ من مارس ١٩٥٧ ، السنة الثانية رقم (٦٦) ، صفحة ٥٩١ و ١٤ من ديسمبر ١٩٥٧ ، السنة الثالثة رقم (٤٩) ، صفحة ٤٢٠ و ٢٥ من يناير ١٩٥٨ ، السنة الثالثة رقم (٧٢) ، صفحة ٦٣٥ و ٢٣ من مايو ١٩٥٩ ، السنة الرابعة رقم (١١٤) ، صفحة ١٣١٥) .

(٣) انعدام القرار بسبب انعدام السبب : وأخيرا بالرغم من أن بعض الشراح قد تصور أن الانعدام قد يتأتى من ناحية السبب ، أي من ناحية الباعث أو من ناحية الغاية ، فإننا نرى أن هذه الصورة لا تتحقق إلا بانعدام الإرادة انعداما كلياً ، وهو أمر من العسير تصوره ، إذ طالما أن مصدر القرار الإداري يتصرف عن وعي ، فلا بد من أن يكون لتصرفه سبب ، سواء كان هذا السبب حقيقياً أو وهمياً أو كاذباً أو لم يكن متفقاً مع الصالح العام ، ففي هذه الأحوال جميعاً يكون السبب موجوداً ، وإن لم يكن صحيحاً ، مما يؤدي إلى البطلان لا إلى الانعدام .

ومن الفروض التي عرضت في هذا الصدد (محكمة القضاء الإداري في ٢٢ من فبراير ١٩٥٠ ، المنيعة الرابعة رقم (١١٨) ، صفحة ٤٠٦) قبول استقالة الموظف بغية استعجابه . وكذلك (مجلس الدولة الفرنسي في ٢٠ من يناير سنة ١٩٢٢ - مجلة القانون العام سنة ١٩٢٢ ، صفحة ٨١) فصل الموظف بناء على استقالة اتضح أنها لم توجد أصلاً ، فبالرغم من أن المجلس قد انتهى في هذا الفرض إلى البطلان لا إلى الانعدام ، فإنه قد أسس حكمته على أن السبب يعتبر منعنداً في هذه الحالة ، إلا أن الواقع أن السبب موجود في هذا الفرض ، ولكنه سبب كاذب فضلل . ولذلك فالنتيجة التي انتهى إليها هذا الحكم والاحتكام المشتبهة ، وهي متواترة ، صحيحة في ذاتها . هذا فضلاً عن أن الخطأ في السبب الدافع كثيراً ما يكون من قبيل مخالفة القانون ، وذلك في حالة ما إذا كان القانون هو الذي أوجب توافر الواقعة المادية التي يبنى عليها القرار ، ولذلك فيجب أن يتقرر للفروض المتعددة لمخالفة القانون جزاء واحد هو البطلان ، حتى يستقيم وضع النظرية وينضبط تطبيقها .

ومما قيل عكس ذلك ، ما قرره الاستاذ دوجي ( الجزء الثالث ، صفحة ٧٦٩ ) من أن الموظف قد يخرج نفسه عن النطاق الإداري إذا جعل لتصرفه فحلاً أو غرضاً

لا يتفق وأداء الخدمات الادارية . فقله بأن خررج الموظف عن النطاق الادارى قد يكون بسبب انحراف غرضه ، إرجاع للانعدام الى السبب . وكذلك بينا من قبل أن الاستاذ عبده محرم قرر أنه لامانع من أن يتأتى الانعدام بسبب جسامه التعسف فى استعمال السلطة - الا أننا نرى أن هذه الاحوال هي من أحوال البطالة ، وأنه يتعذر قانونا اقامة حاجز واضح بين الانعدام والبطالة فى هذه الاحوال ، فضلا عن أن القانون جعل التعسف من أوجه البطالة وذلك بصريح النص ، وهو لا يعتبر من أسباب الانعدام طبقا للنظريات المختلفة التى استعرضناها ، وهى نظرية الاعتصاب ونظرية المظهر ونظرية أركان القرار التى نحن بصدها ، إذ لو نظرنا اليها من ناحية المظهر لوجدنا أن السبب هو غيب خفى ولا يظهر الا نادرا جدا فى القرار ، كما أنه اذا نظرنا اليها من ناحية النظرية التقليدية ، وهى نظرية اغتصاب السلطة ، لوجدنا أنه من المتعذر أن يعتبر العمل منعما بسبب اختلال السبب ، لأن الغتصاب إنما يتأتى بسبب الارادة أو المحل ، وذلك بأن تعتدى سلطة لاتمثل ارادتها الدولة على السلطة القانونية ، أو أن يكون المركز المنشأ منافيا للحريات الفردية أو لايجوز للادارة أن تتعرض له ، أما اذا كانت الادارة تتصرف داخل النطاق المشروع لها بالنظر الى سلطتها والى قابلية المحل لتعرض الادارة له ، فانه يتعذر القول بأن الادارة غادرت النطاق الادارى بسبب انحرافها فى السبب . فالسبب إنما يفسد فقط ولكن لاينعدم ، لانه لازمة سيكولوجية لاتغادر الوعى ولا يتصور أن يتجرد منه ، الا اذا تصورنا أن يقع القرار تحت الضغط الملجئ أو فى حالة من عدم الوعى . وفى هذه الاحوال يرد العيب الى تلاشى الارادة بأكملها وليس السبب فحسب .

### وابعا

#### الاثار المترتبة على الانعدام

لنتيجة لتوسيع القضاء الادارى المصرى فى نظرية الانعدام ، واتخاذها لوظائف اخرى غير التى قامت لها أصلا فى فرنسا ، كان من المتعين أن يتقرر عندنا للقرارات الادارية المنعدم آثار تختلف عن مثيلتها مما هو مقرر فى فرنسا .

ولم أكن على بينة من ذلك - كما قررت - عندما وضعت مقالتي الاولى بعنوان فى عام ١٩٥٤ ، والتى نشرت بعد ذلك فى مجلة مجلس الدولة فى السنة الستابعة عام ١٩٥٧ ، وفى ذلك الوقت لم تكن نظريتنا فى الانعدام قد تبلورت تماما . فلما نشرت مقالتي فى محيط مجلس الدولة - وهنا تبين الاهمية العملية لمجلة المجلس - تداولتها الاذهان ، وتقبلتها وما لبثت أن استقرت وتوسعت نظرية الانعدام ذلك التوسع الذى أشرك اليه .

ولكننى عندما تعرضت فى كتابى أصول الاجراءات للكلام على اختصاص كل من القضاء الادارى والقضاء العادى للقرارات المنعومة ، شعرت فورا بخطورة التوسع الذى ذهبت اليه الاواء عندنا ، وأنه يجب ضبط اثار القرار المنعدم فى مفهومنا وبصفة خاصة من حيث الاختصاص ، حتى لانفتح على أنفسنا أبوابا يرتبك بها العمل بين القضائين .

ولقد كتبت فى ذلك ( بند ٨٣ صفحة ٨٦ ) أنه « ولا شك فى أن ذلك يتطلب إعادة النظر فى نظرية الانعدام بالنسبة للتوسع المضطرب فى أحوالها حتى لا تضطرب أمور الاختصاص ، فلا شك فى أن المحاكم العادية لها - فى الفروض التقليدية - للانعدام =

ان تتعرض لاعمال سلب الملكية العقابية *emprise* والعدوان *voie de fait* التي تعتدي بها الادارة على الحريات الفردية والملكيات العقارية الخاصة أو القرارات التي تخرج بها الادارة عن النطاق الادارى او يكون الخلل فيها من الظهور والجسامة بحيث يمنع من امثال الناس للقرار ، ولكن لا يكون الامر كذلك بالنسبة لبعض حالات الانعدام التي استطرد اليها القضاء الادارى كعدم اختصاص الجهة الادارية بالتأديب أو عدم استجماع المعين فى الوظيفة للشروط القانونية للتعين كالجنسية وحيازة المؤهل اللازم ، فهما يكن من أمر فانه لايسهل القول بأن القضاء العادى ينظر التعويض عن مثل هذه القرارات ولو أن القضاء الادارى عندنا يصفها بالانعدام ، والواقع أن محل هذا البحث هو نظرية الانعدام نفسها وليست هذه الدراسة الاجرائية الشكلية للدعوى وظروفها ، وهى مسألة تحتاج لجهود خاص وضبط تام منعاً من تداخل الاختصاص فيها .

فلما أتاحت لى مجلة المحاماة مشكورة فرصة إعادة نشر مقالى سابق الذكر ، استحق الأجل وحان الموعد .

وتمهيدا لذلك ، نلقى نظرة على الآثار التقليدية التي عقدها القضاء والفقه فى فرنسا للانعدام ، والتي حسبت أن فى ايرادها فى المقال الاول كفاية عن تجديد بحثها عندنا باعتبارها من المسلمات . ولذلك وضعناها هناك فى المقدمة ، واضطرت هنالان أفرد لها قسما خاصا متميزا لدراستها .

فطبقا لما استقر عليه الرأى فى فرنسا، تتلخص الآثار العملية لاعتبار القرار منعدما فيما يلى :

- ١ - تجريد القرار المنعزم من صفته القانونية ، ليصير مجرد واقعة مادية .
  - ٢ - عدم استقرار العمل المنعزم بفوات المواعيد العادية للالغاء وعدم اعتصام المراكز التي ينشؤها على مر الزمان .
  - ٣ - جواز تعرض القضاء العادى له ، سواء باعلان بطلانه أو بالتعويض عنه .
  - ٤ - عدم ترتيبه لآثار قانونية سواء بالنسبة للادارة أم بالنسبة للأفراد فيجوز للادارة ذاتها أن تتمسك بالانعدام .
  - ٥ - عدم توقيع الجزاءات القانونية على الافراد اذا مارفوضوا تنفيذ القرار أو الامتثال له فى حدود ما يقتضيه القانون وتجرد القرار تبعا لذلك من خصيصة النفاذ المباشر .
- وهذه الآثار التقليدية أى ترتبت لعلة واضحة محددة ، وهى حماية الافراد من عدوان الادارة وخطر تغولها على حقوقهم وحرياتهم ولذلك ، فهى مرتبطة فى الاصل بهذه العلة .

ولا شك فى أن هذه الدرجة من الانعدام تختلف تمام الاختلاف عن الحالات التي قرر فيها قضاؤنا وفقهنا الانعدام ، لمجرد أنه العيوب التي لا يست القرار وقت صدوره قد منعت آثاره من ان تترتب ، اذ واقع الامر فى هذه الحالة هو الذى اوجب الانعدام كنتيجة مادية بحثة للطرف المحتتم ، وبلون انه ينضوى التعرف على عدوان او غصب . بل ان من هذه القروض ما تكون فيه الادارة هى المستوجبة للحماية من الفرد ، كما لو صدر القرار نتيجة لغش من صدر لصالحه ، أو متى كان مصدر القرار مجنونا ، فلا شك فى وجوب التمييز بين الفرضين وترتيب آثار تختلف لكل منهما عن الآخر .



ولما كان غصب الإدارة لحقوق الأفراد وعدوانها على حرياتهم يقضى عادة غصبها سلطة المشرع أو القاضي ، لأن النظم القانونية كما بينا تعهد بحريات الأفراد وحقوقهم لحماية ، فإنه قد نشأ فرض ثالث بين الفرضين السابقين وهو حالة غصب الإدارة لحقوق الأفراد وعدوانها على حرياتهم دون أن تغادر نطاقها ، بدون أن تغتصب القانون أو القضاء ، أو دون أن تكون غير مستندة البتة إلى نص القانون أو إلى تنظيم سابق .

الا أننا نسارع إلى استبعاد هذا الفرض من فروض الانعدام لأنه لا يترتب إلا عن عيب التعسف في استعمال السلطة ، وهو يؤدي إلى البطلان لا إلى الانعدام ، ومعنى ذلك أن يبقى الاختصاص لمجلس الدولة في هذه الحالة عن الغاء مثل هذا القرار ، أما عن التعويض عنه فقد يأتي للقضاء العادي أن يتعرض له طبقا للضوابط التالية . كما أنه من المتيسر أن تتأتى فروض يظل فيها ميعاد الطعن مفتوحا في مثل هذا القرار لاستمرار أثره أو لعدم تغييره واقعيا للوضع الذي كان قائما عند صدور هذا القرار .

وعلى ذلك ، ففي معرض ترتيب آثار الانعدام نفرق بين نوعين من القرارات المنعومة :

أولها - وهو أنكاسها واطلمها ، غصب الإدارة لحقوق الأفراد وعدوانها على حرياتهم بالمخالفة للقانون .

وثانيها - مسائل فروض عدم قدرة القرار على ترتيب آثاره لعيب شاب تكوينه .

**الفصل والعنوان :** الأصل في ذلك ، هو أن القضاء الفرنسي قد اضطرد على أنه إذا ارتكبت الإدارة مخالفات جسيمة ظاهرة الاختلال في تنفيذ أعمالها ، فإن ذلك يعتبر غصبا وعدوانا *voie de fait* يختص القضاء العادي وحده بالتعويض عنه ومعنى ذلك هو أن المعتاد إذا عرض على القضاء العادي طلب تعويض عن أعمال أجرتها الإدارة ، فإنه إذا اضطلم في وقائع الدعوى بقرار إداري ، فإنه يتعين عليه أن يعتبر الفصل في مشروعيتها من المسائل الأولية *Question préjudicielle* وأن يوقف الدعوى حتى يحصل الخصوم على حكم من القضاء الإداري في مشروعية القرار .

الا أنه قد استثنى من ذلك ما إذا كانت المخالفة من الجسامة والوضوح والغلاظة *grossière* . فإن القضاء قد رأى أنه لا لزوم للإحالة في هذه الحالة ، بل يفصل فورا في الدعوى ، ويكون له أن يقدر مشروعية القرار ، وقد رأى أن ذلك لا يتأتى إلا إذا كان من شأن هذه الجسامة في المخالفة أن تغير طبيعة القرار *denaturé* ، أن تجرده من قيمته القانونية بأن تنزل به إلى مدارك الانعدام ( انظر ديوبادر ، المطول بند ٥٥١ وما بعده وبند ٣٩٠ والاحكام الكثيرة الواردة فيه ) .

وبذلك يتحدد الغصب الإداري بأنه أعمال التنفيذ المادية التي تأتينا الإدارة والتي ننطوي على مخالفة غليظة *irregularité grossière* تعتدى بها على حقوق الملكية أو على الحريات الفردية .

وقد يكون ذلك بسبب أن الإدارة تنفذ قرارا لا يصح تنفيذه بأن يكون في ذاته منعدما أي مبنيا على غصب السلطة كما بينا *usurpation du pouvoir* بأن غادر الموظف النطاق الإداري عند اتخاذ ، أو اتخذ بدون أن يستند البتة إلى نص أو تنظيم سابق وذلك متى كانت هذه المخالفة من الجسامة والوضوح لدرجة تحمل على عدم

احترام القرار ، أو قد يكون القرار ذاته قد ألغى فعلا ، بأن حكم القضاء الإداري بالغائه أو سحبته الإدارة ومع ذلك تحاول أن تنفذه بالقهر والعدوان . وأخيرا فقد يكون القرار في ذاته سليما ولكن يكون تنفيذه مخالفا مخالفة صارخة للقانون ، بأن تتخذ فيه الإدارة إجراءات تنفيذية تحكمية تبلغ من الجسامة والغلاظة في العدوان على حقوق الناس ما يجعلها تصل إلى درجة الغضب والعدوان ، ومثال ذلك أن تتخذ الإدارة طريق التنفيذ الجبرى بالطريق الإداري في غلق محل عمومي غير مرخص به - كحانات عادى أو مقهى مع عدم الضرورة ومع أن النصوص الجنائية تكفل جزاء المخالفة في هذه الحالة .

وقد نبه القضاء الفرنسى أن مجرد مخالفة إجراءات التنفيذ للقانون مالم تنطوى على العدوان المغلظ على الأفراد ، لا يعتبر من قبيل العدوان *voie de fait* بالمعنى المقصود .

ويلحق بالغضب ، سلب الإدارة حيازة المالك لعقاره *emprise* فالتعويض عنه من اختصاص القضاء العادى فى فرنسا سواء كان ذلك بإجراءات سليمة مشروحة أو كان بالمخالفة للقانون .

الا أن هذا المبدأ فهمه القضاء الإدارى عندنا فهما آخر .

يدل على ذلك حكم محكمة القضاء الإدارى فى قضية أغراق أرض وقف حسن باشا الطويل بتلاز الصادر فى ١١ من مايو ١٩٥٠ ، السنة الرابعة رقم ( ٢٢٤ ) صفحة ( ٧٣٧ ) فقد أصدر المهندس المختص قراره بكسر الجسور المقامة على الأرض المذكورة لتقيها غوائل الفيضان . مما أدى إلى أغراقها وإتلاف مزروعاتها - وكلها من الحدائق والحضر - فرفع الوقف لمحكمة القضاء الإدارى طلبا بالتعويض ، وإمام هذه المحكمة دفعت بعدم الاختصاص على أساس أن الفعل المذكور هو عمل ماذى لا يختص القضاء الإدارى بالتعويض عنه .

وقد رفضت المحكمة الدفع بمبينة أنه « ومن حيث أنه على الوجه الثانى فإنه لا يعد عملا ماديا إلا أفعال الاعتداء التى تقع من موظف غير مختص أو أفعال التنفيذ الجبرية التى لا تستند إلى قرار إدارى سابق ، أما إذا كانت الأعمال المادية قد وقعت تنفيذا لقرار إدارى ، فإنه لا يسوغ النظر إليها مستقلة عن القرار الذى وقعت تنفيذا له ، إذ هى ذات ارتباط وثيق به لأن كيانها القانونى مستمد منه ، وعلى ذلك لا يعتبر عملا ماديا قطع الجسور ، مادام أنه قد تم تنفيذا لقرار اتخذه موظف مختص فى حدود سلطته » .

أما محكمة النقض فقد جرى قضاؤها على أن استيلاء الحكومة على عقار خلافا للقانون دون اتخاذ الإجراءات التى يوجبها قانون نزع الملكية ، هو بمثابة غصب يستوجب مسئوليتها عن التعويض ليس من شأنه أن ينقل بذاته ملكية العقار للغاصب ( حكمها فى ١٤ من نوفمبر ١٩٥٧ المجموعة السنة الثامنة رقم ( ٨٦ ) صفحة ٧٨٣ ) وأنه ما يجب توافره لتحقيق حصانة الامر الإدارى من التعطيل والتأويل أنه يكون قد صدر فى الحدود المرسومة قانونا للسلطة التى أصدرته . فإذا خرج عن تلك الحدود كان اعتداء على سلطة أخرى وعملا تعسفيا لا تلحقه الحصانة ، وعند ذلك يكون من حق السلطة القضائية أن تتدخل لحماية مصالح الأفراد مما قد يترتب عليه ( حكمها فى ٢٨ من ديسمبر ١٩٤٤ جلول ٢٥ عاما - أعمال إدارية رقم ١٤ ) كما حكمت محكمة مصر للقضاء المستعجل ( ٦ من أبريل ١٩٥٠ مجلة المحاماة السنة الحادية والثلاثين رقم ٦٦ صفحة ١٤١ ) أنه إذا صدر أمر عسكري يحدد طريقا لمصايد امبيوال جماعة من

الجماعات ، وسلك الحاكم العسكري في تنفيذه سلوكا آخر ، فان عمله وعمل موظفيه لا تكون له حصانة القرار الاداري بل يعتبر عملا شخصيا يقع باطلا ، ومن اعمال الغصب يستوغ للقضاء المستعجل أن يرد المال الى صاحبه دفعا للاغتصاب الواقع عليه .

ومهما يكن من أمر ، فاننا نرى أن الاتجاه السليم في فهم معنى العنوان الاداري هو ما قررنا ، فلا يشترط فيه ان يقع من موظف غير مختص أو دون الاستناد الى قرار اداري سابق كما أنه يتعين النظر اليها مستقلة عن فحص مشروعية القرار ذاته والتعويض عنه .

وعلى ذلك فتترتب الآثار التقليدية للانعدام في هذه الحالة على الوجه السالف الذكر . وفي تقرير الاختصاص بالاعمال الادارية التي تعتبر عدوانا وغصبا ما يلي :

(أ) متى كان القرار في ذاته منظويا على اغتصاب السلطة او لا يستند الى نص او تنظيم سابق ، فان الطعن عليه في الاصل يكون من اختصاص القضاء الاداري لان الانعدام درجة من درجات البطلان . فيدخل النص على القرار في هذه الحالة في عموم مفهوم نصوص قانون مجلس الدولة المحددة لاختصاصه بالغاء القرارات الادارية .

ينظر مجلس الدولة ايضا - تبعا لذلك - طلبات التعويض عن هذا النوع من القرارات . ويتضمن ذلك التعويض عن اجراءات التنفيذ المادية التي تتخذها الادارة وتعتدي بها على حقوق الافراد بحرياتهم .

(ب) يجوز لدوى الشأن أن يطلبوا تعويضهم عن اعمال التنفيذ المادية في الحالة السابقة من القضاء العادي . ولا يحول التعرض للقرار الاداري المنعدم دون ولاية القضاء العادي في التضمن ولا يضطر ذلك القضاء لايقاف الدعوى وارجالة الخصوم القضاء الاداري للحصول على حكم يقرر عدم مشروعية القرار لوضوح ذلك . ولان الانعدام قد مسخ طبيعة القرار denaturer وانزله الى مصاف القرارات المادية .

واذا كان الاختصاص في هذه الحالة مشتركا بين القضائين ، فان هذه الحالة قد تكون الفريدة في اشتراك الاختصاص ، ولا يحول دونها طعنا موازيا يتصل منه مجلس الدولة من الفصل في الدعوى ، لان الراجح عندنا هو عدم الاخذ بنظرية الطعن الموازي recours parallele ( انظر كتابي في اصول اجراءات القضاء الاداري بند ( ١٠٧ ) صفحة ١٠٧ ) .

(ج) يختص القضاء العادي وحده بطلب التعويض عن اعمال الغصب الاداري التي تتخذ تنفيذا لقرار سليم . أو لقرار سبق الغاؤه او سحبه . ولا وجه لاختصاص القضاء الاداري بذلك ما دلم ان الدعوى لا تثير مشروعية القرار ولا تعتبر من قبل التعويض عن القرارات الادارية الباطلة .

وفي تقدير التعويض عن هذا القرار ، نبين ان الاصل فيه ان يكسبون بأنه يعيد القاضى الحالة الى ما كانت عليه قبل العدوان . وذلك بكافة الوسائل ، أى سواء بان يصدر احكاما يكلف الادارة بها عملا من الاعمال - وذلك خلافا واستثناء من امتيازها المقرر في هذا الصدد - فله ان يأمرها بالازالة او الهدم او اعادة الحالة الى ما كانت عليها ، وسواء أكان المصدر للحكم في هذه الحالة هو القضاء الاداري ام كان القضاء العادي لان الادارة تفقد كافة امتيازاتها الادارية في حالة الغصب والعدوان . فاذا تعذرت اعادة الحالة الى ما كانت عليه عينا ، انقلب التعويض نقدا في هذه الحالة . وقد حكمت محكمة النقض ( الدائرة المدنية ) بان التعويض العيني هو الاصل فاذا استولت



الإدارة على عقار دون اتخاذ إجراءات نزع الملكية للمنافع العامة فقاضاها المالك مطالباً بقيمة العقار ، وأبدت الإدارة أثناء سير الدعوى استبعادها لأن ترد الأرض المقتضية وقضت المحكمة للمدعى بقيمة الأرض دون أن تعتبر باستبعاد المدعى عليه للرد ودون أن تنفى استحالة الرد أو جدية الاستبعاد له ، فإن حكمها يكون قد خالف القانون ( ١٦ من ديسمبر ١٩٤٨ جدول ٢٥ عاما - التزام برقم (٢) صفحة ٢٥٩ ) .

وللمالك الذى اغتصب ملكه اتباع القانون حق المطالبة بفائدة تعويضية مقابل ريع الأرض . وللمحكمة حق تقدير هذه الفائدة على الوجه الذى تراه غير متقيدة فى ذلك بالقواعد الخاصة بفوائد التأخير ( محكمة النقض - الدائرة المدنية - ٨ من يونيو ١٩٣٣ و ١٧ من فبراير ١٩٥٥ جدول ٢٥ عاما - التزام رقم ( ٦١ و ٦٢ ) صفحة ٢٦٧ ) ويجوز للقاضى فى هذه الحالة إما أن يحكم بالتعويض مبلغاً واحداً أو بقيمة العن وبفوائدها التعويضية محسوبة من اليوم الذى يراه مبدأ لاستحقاق التعويض ( نقض مدنى ٢٦ من ديسمبر ١٩٣٣ جدول ٢٥ عاما - التزام - رقم ( ٦٣ ) صفحة ٢٦٨ ) .

وفى حق الأفراد فى مقاومة التنفيذ المنطوى على عدوان الإدارة على حقوق الأفراد ، فإن ذلك مقيد بالمادة (٢٤٩) من قانون العقوبات التى تنص على أنه « لا يبيح حق الدفاع الشرعى مقاومة أحد مأمورى الضبط أثناء قيامه بأمر بناء على واجبات وظيفته مع حسن النية ولو تخطى هذا المأمور حدود وظيفته ، إلا إذا خيف أن ينشأ عن أفعاله موت أو جروح بالغة وكان لهذا الخوف سبب معقول » ومؤدى هذا النص أنه يباح حق المقاومة فى حالتين أحدهما أن يكون الموظف القائم بالتنفيذ سيء النية ، والآخر أن يخشى من عمله خطر الموت أو الجرح البالغ .

وهذا النص يجعل حدود هذا الحق ومداه مختلفاً عما هو مقرر فى فرنسا (انظر فى تفاصيل ذلك رسالة الأستاذ الدكتور رياض شمس فى الحرية الشخصية )

وقد حكمت محكمة النقض ( الدائرة الجنائية ) بأن محل تطبيق هذه المادة أن يكون العمل داخلياً فى اختصاص الموظف أما إذا كان خارجاً عن اختصاصه فإنه يجوز للأفراد مقاومته ( حكمها فى ٢٢ من أكتوبر ١٩٥٤ جدول ٢٥ عاما - أسباب الإباحة رقم ٦٥ ) وحكمت محكمة روض الفرج الجزئية فى ٢٣ من سبتمبر ١٩٥٢ المجامعة السنة الثالثة والثلاثون رقم (٤٠٤) صفحة ٩٥٢ بأنه إذا دخل مفتشوا الأذاعة مسكناً بدون إذن من النيابة ، وتعدى عليه أصحاب الشأن فإن لا يعتبر تعدياً على موظف أثناء وظيفته طبقاً للمادة ٢٣٣ من قانون العقوبات لأن ذلك الموظف العمومى قد تجاوز حدود وظيفته .

سائر أحوال عجز القرار عن ترتيب آثاره وينطوى تحت هذا الغرض ما توسع فيه القضاء الإدارى فى نظرية الانعدام ، مما سبق أن أشرنا إليه .

ويدخل فيه بصفة خاصة :

( أ ) عدم توافر الإرادة الإدارية الصحيحة وعدم توافر نيتها فى أحداث الآثار القانونى لمن يشمل القرار .

( ب ) وقوع القرار على غير محل .

( ج ) عجز القرار عن تغيير الواقع . واستمرار آثار العيب الذى يشوب القرار .

( د ) اغتصاب السلطات التأديبية ، واغتصاب السلطات الإدارية بعضها من

البعض الآخر .

والاثر الاساسى المترتب على تقرير انعدام مثل هذه القرارات هو عدم تقييد مواعيد الطعن فى القرار بقيود طلبات الالغاء العادية .

ويخضع القرار فى هذه الحالة للقواعد العامة فى الاختصاص ، فما دام ان الامر قاصر على تقدير مشروعية القرار فان الاختصاص يكون لمجلس الدولة وحده ولا مجال للقضاء العادى فيه مهما قلنا بانعدامه . وانما يتأتى اختصاص القضاء العادى متى حاولت الادارة تنفيذ هذه القرارات بالقهر والعدوان المخالف للقانون . اى ان اختصاص القضاء العادى لا يتأتى من طريق فحص القرار ذاته ، بل من طريق طلب التعويض ولما كان الغرض من هذه القرارات انها لاتستدعى تنفيذا قهريا ، كتعيين باطل أو تأديب من سلطة غير مختصة ، فان ذلك من شأنه ان يستبعد اى اختصاص للقضاء العادى فى نظر دعاوى التعويض المترتبة على هذه القرارات مع الاعتراف بانعدامها .

واذا فرضنا وتغولت الادارة فى تنفيذ احدها بالنصب ، فان الغالب هو ان يضطر القاضى العادى لايقاف الدعوى واحالة الخصوم الى محكمة القضاء الادارى للحصول على حكم ببطلان القرار وذلك لعدم وضوح المخالفة وظهورها ظهورا يعفيه من هذه المخالفة ، وعلمنا بأن اختصاصه لا يكون بالتعويض عن القرار فى ذاته ، بل عن اعمال التنفيذ المادية المتخذة على اساس ذلك القرار المنعدم .

وكذلك فان هذه القرارات لاتفتح عادة باب مقاومة التنفيذ مادامت لاتستدعى التنفيذ الجبرى بالطريق الادارى فى أغلب احوالها ، وبخاصة ان خفاء عيوبها واحتياجها لحكم يظهر عدم مشروعيتها يؤدى الى حسن نية القائم بالتنفيذ

ولذلك فان انعدام هذه القرارات لا يخل بالقواعد العامة ، ولا يكاد يترتب عليه الا استتالة الميعاد . ويكون هدم القرار بعد ذلك فى أى وقت هو اقرار للواقع ، وهو ان القرار الادارى كاداة قانونية قد عجز عن القيام بوظيفته ، وترتيب الاثار التى كان حقيقيا بترتيبها فينهار جملة الاماخلفه فى الواقع من نتائج جديرة بالحماية ، كتصرفات قانونية أبرمها الموظف الذى عين تعيينا باطلا قبل اعلان بطلان تعيينه ، واستحقاقه لاجر عن عمل قام به فعلا وفيما عدا هذه النتائج العملية يكون الاصل اعادة الحالة الى ماكانت عليه . قبل صدور القرار المنعدم .

هذه هى الفكرة العامة فى النظرية ، والحدود التى يعتبر عندها التصرف منعدما ، والتى تقف بين كل من الانعدام والبطلان والصحة . ومنها يتضح ان الانعدام درجة أشد من البطلان ، ولكن لا يوصف بأنه بطلان مطلق ، وذلك على الرغم مما فيه من صفات الاطلاق . فالبطلان العادى مطلق أيضا من ناحية انه يجوز لكل ذى مصلحة أنه يحتج به وأن الحكم به يكون فى مواجهة الكافة ، فلا محل لاستعمال تلك الاصطلاحات التى تناسب أنواع البطلان وظروفه فى القانون الخاص ، بل ان هذا القانون الاخير قد أعلن ثورته على هذا التقسيم البالى ، ووجدت فيه أنواع حديثة من البطلان تجمع ما بين خصائص البطلان المطلق وبعض خصائص البطلان النسبى .

وقد رأينا فيما سبق ما يترتب على التفرقة بين البطلان والانعدام من فوارق جسيمة ، ولذلك وجب أن تكون هذه التفرقة واضحة مانعة ، فبذلك تستقيم النظرية وتؤدي دورها القانونى أداء منضبطا لانقص فيه ولا زيادة .

## المجالس العسكرية الطعن في قراراتها وأحكامها للمعيد محمد عوض الأحمول : بالقضاء العسكري للقوات المسلحة

### تمهيد

صدر القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ في شأن الطعن في قرارات وأحكام المجالس العسكرية ، مبيناً طرق الطعن في اجراءات هذه المجالس ، والجهة المختصة بالنظر في الطعون ومدى مالها من سلطات .

ونظراً لان الشراخ لم يتناولوا هذا الموضوع أو غيره من مسائل القانون العسكري وهو أحد قوانين الدولة التي تطبق على إحدى طوائفها ، ونظراً لان هذا القانون أخذ عن القانون الانجليزي - وهو قانون غريب عن أذهاننا ، لاختلافه عن التشريعات اللاتينية التي ينحو نحوها قانوننا العام ، الامر الذي سبب اضطراباً في تفسيره وتطبيقه ، لذلك كله ، رأيت طرق هذا الباب ، بصفتي أحد المشتغلين بقانون الاحكام العسكرية لا سيما ما يتعلق بالطعن في احكام المجالس العسكرية ، رغم خلو المكتبة العربية من المراجع وعدم تيسر الاجنبية منها ، لعل ذلك يفتح باب الاهتمام بالقانون الجنائي العسكري .

### خطة البحث :

سأقسم البحث الى مقدمة وثلاثة أبواب :

**المقدمة :** في اختصاص المجالس العسكرية وأنواعها وبيان موجز لضمانات المتهم في قانون الاحكام ، والتي من ضمنها ما نص عليه القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ .

**الباب الاول :** ويختص بحجية أحكام المجالس العسكرية أمام المحاكم العادية ، نظراً لان هذا هو الاساس الذي يرتكز عليه هذا البحث ، ونظراً لما للموضوع من صلة بالمحاكم العادية ، وفي هذا القسم سنتكلم عن هذه الحجية قبل القانون رقم ١٥٩/١٩٥٧ ثم بعد هذا القانون .

**الباب الثاني :** عن الطعن واجراءاته ، والجهة المختصة بالنظر في الطعن وسلطاتها في القانون المذكور وتفسير نصوصه بما يسمح به المقام في هذا البحث .

**الباب الثالث :** أتناول فيه - بصفة موجزة - الطعن في أحكام المحاكم العسكرية في بعض القوانين الاخرى .

## مقدمة

### ١ - نشأة قانون الاحكام العسكرية :

قانون الاحكام العسكرية قانون استثنائي ينطبق على أفراد معينين وقد صدر

(١) عن مجلة ادارة قضايا الحكومة ، السنة الرابعة ، العدد الثاني ، ص ١٥ .



سنة ١٨٩٣ بناء على أمر عال مؤرخ ٧ يونيو سنة ١٨٨٤ وذلك بعد موافقة مجلس  
النظار وأخذ رأى مجلس شورى القوانين ، فهو قانون دستورى ، روعى فى إصداره  
جميع الاوضاع التشريعية والدستورية وقد ظل مطبقا من تاريخ إصداره حتى وقتنا  
هذا .

## ٢ - الأشخاص الخاضعون للأحكام العسكرية :

سبق القول أن قانون الاحكام العسكرية ينطبق على أفراد معينين وقد ذكرنا فى  
البند (٣) من القانون المذكور على سبيل الحصر وهم :

( أ ) جميع الضباط والصف والعساكر الذين يخدمون بالقوات المسلحة وكذا فى  
قوات البوليس .

(ب) جميع الضباط والصف والعساكر الذين يخدمون فى قوة من القوات  
العسكرية التى تشكل بقانون كالحرس الوطنى وجيش التحرير .

(ج) جميع الضباط الذين فى الاستبداد .

(د) جميع الافراد المدنيين الذين يخدمون فى القوات العسكرية أثناء خدمة الميدان  
فقط .

(هـ) الافراد العسكريون الذين خرجوا من الخدمة فى خلال الـ ٣ شهور التى تلى  
خروجهم من الخدمة .

(و) جميع الافراد الذين سبق لهم الخدمة فى القوات المسلحة وارتكبوا جريمة  
من الجرائم المضرة بأمن الدولة من الداخل أو الخارج ( المواد من ٧٧ الى ١٠٢ من قانون  
العقوبات ) .

(ز) جميع الافراد الذين سبق لهم الخدمة فى القوات المسلحة وارتكبوا جريمة  
الفتنة المنصوص عليها فى البند ١٣٦ من قانون الاحكام العسكرية .

## ٣ - أنواع المجالس العسكرية واختصاصها :

إذا وجد القائد أن الجناية ( كما تسمى فى قانون الاحكام العسكرية ، والجناية  
هى اللفظ المستعمل فى قانون الاحكام العسكرية للتعبير به عن الجريمة اذ لا يوجد  
فى قانون الاحكام العسكرية مخالفة أو جنحة أو جناية بالتقسيم المعروف فى قانون  
العقوبات ) التى ينظرها فى مكتبه من الجسامة بحيث تخرج عن دائرة اختصاصه  
المذكورة فى البند (٢٢) من قانون الاحكام العسكرية من حيث توقيع جزاء ايجازى (١)  
على مرتكبها ، ففى هذه الحالة يطلب القائد تشكيل مجلس عسكرى لمحاكمة المتهم .

والمجالس العسكرية تنقسم الى قسمين :

أولا - مجالس اعتيادية .

ثانياً - مجالس استثنائية .

## أولاً - المجالس العسكرية الاعتيادية وتشمل :

( أ ) المجالس العسكرية العالية :

وتختص هذه المجالس بنظر الجنايات ( كتعبير قانون الاحكام العسكرية ) التى

(١) الجزاء الايجازى هو الذى يوقع بمعرفة القائد وليس من مجلس عسكرى .

يرتكبها الضباط على وجه العموم مهما كانت الجناية التي ارتكبها الضابط ، وكذا تنظر قضايا الصف والعساكر اذا كانت عقوبة الجناية التي ارتكبها المتهم هي الاعدام أو الليمان ( بند ٤٤ من ق ٠ أ ٠ ع ) .

ويؤلف المجلس العسكري العالي من ٥ ضباط على الأقل أو ٧ ضباط على الأكثر ، ومن الضروري تعيين نائب أحكام للمجلس العالي لاعطاء المشورة القانونية للمجلس وتوجيه الاجراءات فيه وفقا للقانون ، ويعين لهذا المجلس مدع يقوم بوظيفة الادعاء لدى المجلس .

والعقوبات التي توقعها هذه المجالس على الضباط كما نص عليها قانون الاحكام العسكرية هي :

الاعدام - الليمان ( لمدة لا تقل عن خمس سنوات ) - السجن مع الاشغال الشاقة أو بدونها لمدة لا تزيد عن سنتين - الطرد من الخدمة عموما - الطرد من الخدمة العسكرية - الحرمان من الاقدمية في الرتبة - التكدير الشديد - التكدير البسيط - الحرمان من الميداليات والنياشين والاوسمة .

أما العقوبات التي توقعها هذه المجالس على الصف والعساكر فهي :

الاعدام - الليمان ( لمدة لا تقل عن خمس سنوات ) - العقاب البدني بما لا يزيد عن ٥٠ جلدة - السجن مع الاشغال الشاقة أو بدونها لمدة لا تزيد عن سنتين - الطرد من الخدمة العسكرية - تنزيل الصف ضابط الى درجة أدنى أو الى درجة عسكري - الحرمان من المناهية - التفرير - الاستقطاع من المناهية - الحرمان من الميداليات والنياشين والاوسمة .

(ب) المجالس العسكرية ذات السلطة العالية :

وتختص هذه المجالس بنظر جنايات الصف والعساكر ، اذا كانت عقوبة الجناية التي ارتكبها المتهم الاعدام أو الليمان .

ويؤلف المجلس العسكري المركزي ذو السلطة العالية من ٣ ضباط على الأقل و ٥ على الأكثر ، ومن الجائز تعيين نائب أحكام به . ويعين لهذا المجلس مدع يقوم بوظيفة الادعاء أمام المجلس

والاحكام التي توقعها هذه المجالس هي ذات العقوبات التي توقعها المجالس العالية - ويلزم أن يكون الضابط الذي يملك سلطة تشكيل هذا النوع من المجالس مرخصا له بتشكيل المجالس العسكرية العالية .

(ج) المجالس العسكرية المركزية :

وتختص هذه المجالس بنظر جنايات الصف والعساكر اذا كانت عقوبة الجناية التي ارتكبها المتهم السجن أو العقاب البدني أو اقل من ذلك .

ويؤلف المجلس المركزي من ٣ ضباط على الأقل و ٥ على الأكثر ، ويعين به مدع يقوم بوظيفة الادعاء أمام المجلس .

أما الاحكام التي توقعها هذه المجالس فهي :

العقاب البدني بما لا يزيد عن ٥٠ جلدة - السجن مع الاشغال الشاقة أو بدونها لمدة لا تزيد عن سنتين - أو أى حكم آخر أقل من ذلك من الاحكام التي توقع على الصف والعساكر .

## ثانيا - المجالس العسكرية الاستثنائية وتشمل :

( أ ) المجالس العسكرية الوقتية في خدمة الميدان ( المجالس العسكرية الوقتية الميدانية ) •

( ب ) المجالس العسكرية الميدانية العالية •

( ج ) المجالس العسكرية الوقتية في غير خدمة الميدان ( المجالس العسكرية الوقتية ) •

أما النوعان الأولان فالصفة الغالبة في اجراءاتها هي عدم التقيد بالقواعد الشكلية الاعتيادية وذلك بسبب ظروف الخدمة لانشغال القوات في الميدان وبعدها عن مراكز الرئاسة فيصبح من اللازم الانتهاء من اجراءات المجالس التي يوكل أمرها الى الضباط بسرعة • كذا لان الضبط والربط في الميدان قد يقتضى اتخاذ اجراءات حاسمة وسريعة •

ويختص النوع الاول ( المجالس العسكرية الوقتية الميدانية ) : بالنظر في الجنايات التي تقع في خدمة الميدان • وخليفة الميدان بحسب نص البند ( ٢٠٦ ) من قانون الاحكام العسكرية هي في الوقت الذي تكون فيه القوة مشغولة في عمليات الهجوم او الدفاع ضد العدو ، او في عمليات حربية في بلاد او جهة يحتلها العدو كلها او جزء منها ، او عندما تكون القوة محتلة ببلاد خارجة عن حدود البلاد احتلالا عسكريا •

وتشكل هذه المجالس لاجل المحاكمة على الجنايات التي تقع في خدمة الميدان وتقضي مصلحة الخدمة العسكرية بعالم المحاكمة عليها أمام المجالس العادية •

وتشكل من ثلاثة ضباط على الأقل ، ومعنى هذا أنه يجوز أن تتألف من خمسة أو سبعة على الأكثر ، وحكمها حكم المجالس العسكرية المركزية والعالية • واستثناء يجوز تشكيل هذه المجالس من ضابطين • على أن هذا لا يحصل إلا في الاحوال الاستثنائية أي عند عدم وجود عدد كاف من الضباط • وعندما تستدعي ظروف الخدمة تقديم المتهم للمحاكمة بسرعة •

والاحكام التي تصدرها هذه المجالس اذا كانت مشكلة من ثلاثة ضباط هي نفس الاحكام التي يملك المجلس العالي توقيعها ، وتبعا لهذا يكون لها سلطة الحكم بالإعدام ، على أنه يشترط أن يكون الحكم صادرا باتفاق جميع الآراء بعكس ما هو متبع في المجالس العسكرية العالية فيكون باتفاق ثلثي الآراء ، ويتصلق عليه من ضابط بيده رخصة بالتصديق على احكام المجالس العالية - كما يجوز لها توقيع سائر الجزاءات التي يملك المجلس العسكري العالي توقيعها • واذا كان المجلس مشكلا من ضابطين فقط ، كانت له السلطات الممنوحة للمجالس العسكرية المركزية فيما عدا الحرمان ( الحرمان من الماهية أو الميداليات والنياشين ) •

أما مجالس الميدان العالية : فتختص بالنظر في الجنايات التي تقع في أثناء السفر أو في خارج البلاد ، سواء في وقت الحرب أو السلم ، وتقع على أموال الاشخاص أو أنفسهم في البلاد الاجنبية وهي جنايات النهب والفحشاء •

وتتألف المجالس من ثلاثة ضباط على الأقل ، ولا يجوز تشكيلها من ضابطين ، وسلطات هذه المجالس هي نفس السلطات الممنوحة للمجالس العالية ، فلها أن تحكم بالإعدام بشرط اتفاق جميع الآراء ، ثم لها أن تحكم بباقي الاجكام •



أما المجالس العسكرية الوقتية في غير خدمة الميدان : فهي تؤلف لأغراض خاصة وفي ظروف خاصة . وسلطاتها محدودة ، كما أن الجنايات التي تختص بالفصل فيها جنابات محدودة .

فهي تشكل في الأحوال التي تقضى بها الضرورة كما لو كان عدد الضباط قليلا أو كان المقصود هو توقيع الجلد فقط لظروف الخدمة أو عزل المساعدين ( الصولات ) . وتختص هذه المجالس بجنايات معينة جاءت في البند ( ٢٧٨ ) من قانون الأحكام العسكرية وبتوقيع عقوبات معينة نص عليها في البند ( ٢٧٩ ) من ق ١٠ ع .

#### ٤ - المراحل التي تمر بها إجراءات المحاكمة :

من المعروف أن قانون الأحكام العسكرية اقتبس من القانون العسكري الانجليزي وذلك في عام ١٨٩٣ ولم تحدث به الا تعديلات طفيفة غير جوهرية ، وقد وضع المشرع في اعتباره عند وضع هذا القانون أن يكفل العدالة للأشخاص الخاضعين له . ولذلك جعل المحاكمة تمر بمراحل ثلاث هي :

( أ ) المرحلة الاولى : وفيها يعاد التحقيق في الدعوى من جديد أمام المجلس العسكري الذي يسلك سبيل العدالة والحق عند محاكمة المتهم ، ويراعى تطبيق القانون تطبيقا سليما . وبعد انتهاء المجلس من التحقيق يجتمع ويصدر قراره « مذنب أو غير مذنب » وفي حالة إصداره القرار « مذنب » يصدر المجلس حكمه .

( ب ) المرحلة الثانية : لا يعتبر حكم المجلس العسكري قائما إلا بعد التصديق عليه قانونا ، فقد نص القانون على تعيين سلطة مستقلة عن هيئة المجلس للتصديق على قراراته وأحكامه ، وذلك حتى يعطى فرصة لزيادة التحقيق في القضية بمعرفة شخص منزه عن الأغراض - على حد تعيين قانون الأحكام العسكرية - ويمنع تنفيذ الجزاءات الشديدة بلا مسوغ أو غير القانونية التي يوقعها المجلس .

( ج ) المرحلة الثالثة : وبعد التصديق على قرار المجلس وحكمه بمعرفة الضابط المصدق ، تنشر الإجراءات أي تتلى الادعاءات المقامة على المتهم والادعاءات التي أدين فيها والتي لم يظهر انه مذنب فيها مع ذكر اعتراف المتهم أن كان مذنبا أو غير مذنب ثم يتلى القرار والحكم وصيغة التصديق وتاريخه - وذلك أمام جميع أفراد وحدته ، وأن كان هناك حكم بالجلد فينفذ عند هذا النشر بعد الكشف الطبي على المتهم لتقرير لياقته لتحمل جزاء الجلد .

وقد ورد بالبند ( ١٦٩ ) من قانون الأحكام العسكرية ما يأتي :

« وقرار المجلس وحكمه لايعتمدان الا بعد تصديقهما تصديقا قانونيا ، والتصديق نفسه لا يتم الا بعد نشر الإجراءات نشرأ أصوليا فإذا لم يوجد تصديق لاتعتمد المحاكمة ، ونتيجة لهذا لاتعتمد التبرئة ولا الادانة » .

#### ٥ - ضمانات المتهم في قانون الأحكام العسكرية :

قد يتبادر إلى الذهن أن إجراءات وأحكام المجالس العسكرية تميل إلى الشدة والقسوة ، ولكن حقيقة الامر على خلاف ذلك ، فإجراءات المجالس العسكرية يتوافر فيها ضمانات كثيرة للمتهم : ولكن الحكم الشائع في الاوساط المختلفة ، هو العكس ، وذلك نتيجة عدم التعمق وفهم مكنون قانون الأحكام العسكرية ، وهذا الحكم الشائع قد بني على أساس خواص يتميز بها قانون الأحكام العسكرية عن سائر القوانين الجنائية وهي :

(٢) السرعة في نظر القضايا العسكرية .

(ب) تجريم بعض الافعال غير المعاقب عليها في الحياة المدنية وذلك لاختلاف طبيعة الحياة العسكرية عن الحياة المدنية .

(ج) وجود بعض العقوبات غير المنصوص عليها في قانوننا العام مثل عقوبة الجلد :

ولعل مادعى الى وجود ضمانات كثيرة للمتهم في قانون الاحكام العسكرية - وهو مأخوذ عن القانون الانجليزي - ان هذا القانون يأخذ بنظام المحلفين الذين تنقصهم الدعاية القانونية ، فعوض هذا النقص بزيادة تلك الضمانات . وسنذكر بعض هذه الضمانات باختصار لكثرتها وضيق المجال هنا لبحثها :

(١) السرعة في تشكيل المجالس (١) عدم اطالة مدة التحفظ العسكري :

أولى هذه الضمانات هي أنه يجب صدور الأمر بتشكيل مجلس عسكري عال أو مركزي في خلال ثمانية أيام بعد وضع المتهم تحت التحفظ (٢) وألا يجب تقديم تقرير عن ذلك ، وإن لم يشكل المجلس في خلال شهر واحد بعد وصول الطلب المقدم لتشكيله ، فعلى الضابط الذي أمر بتشكيل المجلس أن يقدم تقريراً لرئيس هيئة الأركان حرب القوات المسلحة مبيناً فيه أسباب التأخير ، وهذا يقابل ما جاء بقانون الاجراءات عن الاسراع في انجاز التحقيق (٣) .

(ب) المعارضة من المتهم :

ان المتهم بعد أن سمع قراءة أسماء الضباط المؤلفة منهم هيئة المجلس ، يستفهم منه عما اذا كان يعارض في قبول أحد منهم ، فان كان لديه اعتراض على تعيين أحدهم ذكره بالاسم . ويجوز للمتهم أن يستحضر شهوداً لإثبات معارضته ، ويجوز استجواب هؤلاء الشهود ومناقشتهم بالطريقة المعتادة . ولكن الشهود في هذه الحالة لا يحلفون اليمين . لان المجلس العسكري نفسه لا يكون قد حلف اليمين في هذه اللحظة . وبعد سماع المعارضة وتدوين اقوال الذين ابدوها ، يختل المجلس للنظر فيها وتؤخذ أصوات جميع الضباط الحاضرين للنظر في قبول الاعتراض أو رفضه ، وتقبل المعارضة في أحد الاعضاء متى وافق عليها نصف الاصوات ، وتقبل في حق الرئيس متى يوافق عليها ثلث الاصوات ، ولا يكون للرئيس صوت الازجحية لان المحاكمة لا تكون قد بدأت - وهذه الضمانة تمنع جلوس أعضاء المتهم بتحايلهم ، وهو ما يقابل رد القاضي في القانون العادي .

والاسباب التي تبني عليها المعارضة هي :

١ - أن العضو غير مستوف الشروط اللازمة لوجوده ضمن هيئة المجلس .

٢ - أن له مصلحة شخصية في الدعوى - ومن الامثلة على هذا أنه لا يجوز للضابط ان يجلس ضمن هيئة المجلس لمحاكمة شخص مدعى عليه بسرقة أشياء تخص ذلك الضابط .

٣ - أنه متحامل على المتهم .

(١) التحفظ العسكري إجراء ينفذ ضده المتهم بمعرفة السلطة العسكرية لضمان تنفيذ العقوبة التي عسى أن يحكم بها فيما بعد ولتبع التهم من الفرار أو تأثره في معالم الجريمة وهو يقابل الحبس الاحتياطي إلا أن مدته لا تخصم من العقوبة رغم أنها تعتبر فاقدت من خدمة العسكري .

(٢) بند ٦٢ من قانون الاحكام العسكرية .

هذا الضمان المتقدم للمتهم قبل الدخول في دور المحاكمة وقبل أن يحلف أعضاء المجلس اليمين القانونية وقبل سؤال المتهم عن اعترافاته بالنسبة للادعاءات المقامة ضده .

أما بعد دخول المتهم في دور المحاكمة ، فهناك بعض الضمانات في هذه المرحلة ،

#### ( ج ) ضمانات الاعتراف بالادعاء :

الاعتراف هنا هو إقرار المتهم بحصول الواقعة المنسوبة اليه ، أو عدم إقراره بذلك ( اعتراف مذنب أو غير مذنب ) ففي حالة اعترافه أنه مذنب ، يحاط بهذا الاعتراف بنفس الضمانات التي تحاط بالاعتراف في القانون العام ، فيجب أن يكون صريحاً لا يحتمل التأويل ، وأن يكون صادراً عن رغبة واختيار ، فالتهديد والوعيد والاتقاء كلها تعتبر وسائل غير مشروعة إذا استعملت في الحصول على الاعتراف .

وعلاوة على ذلك فإنه خلافاً لقانون الإجراءات الجنائية لا يجوز تجزئة الاعتراف

( ينظر ٢٦٥ من قانون الأحكام العسكرية ج ) .

وتختلف إجراءات المجلس العسكري عند اعتراف المتهم بأنه مذنب ، إذ يتعين على المجلس العسكري اتخاذ إجراءات أخرى غير التي يتبعها عند اعتراف المتهم بأنه غير مذنب « إنما يجب على المجلس قبل أن يدون اعتراف المتهم أنه مذنب ، أن يتأكد أن المتهم قد فهم جلياً صفة الادعاء الذي اعترف به ، وأن يعنى بأخبار المتهم عن الاختلاف الذي ينشأ في سير الإجراءات بسبب اعترافه حيث أنه إذا اعترف أنه مذنب « فلا يبقى معه ذلك لزوم لسماع شهادات لاثبات الادعاء » .

وإذا تلون اعتراف المتهم بأنه مذنب ثم ظهر بعد ذلك من أقواله أو غيرها أنه لم يدرك تأثير الاعتراف الذي أبداه ، فعلى المجلس أن يغير ما دونه ويدون اعترافه بأنه غير مذنب بدلاً من شروع المجلس في وضع القرار ثم يستمر في المحاكمة على أساس ما قرره المتهم بأنه غير مذنب بالإجراءات المقررة في هذه الدعوى . من سماع شهادة الشهود وخلافه .

وعند اعتراف المتهم بأنه مذنب يجب اعتناء المجلس بتفهيمة الادعاء لمنع من ارتكاب الغلط في اعترافه .

مثال ذلك : إذا أقيم على عسكري أدعاء ائتلافه عمداً بتملكات زميل له واعترف بأنه مذنب بارتكاب ذلك ولكن قال في نفس الوقت أنه لم يتلف ذلك عمداً لأن الفعل لم يصدر منه تعمداً فينبغي أن يدون اعترافه بأنه غير مذنب .

وبعد ما يتحقق للمجلس أن المتهم فاهم مضمون الادعاء وقوته ، يجب عليه أن ينبه المتهم إلى عواقب اعترافه والآثار التي تترتب على هذا الاعتراف .

#### ( د ) معاونة المتهم في الدفاع :

كل متهم له الحق في الدفاع عن نفسه ، أما بشخصه أو بواسطة محام أو بواسطة ضابط خاضع لقانون الأحكام العسكرية ، وله امتيازات المحامي نفسها . ولا يجوز للمتهم أن يلقي خطاباً على المجلس ولا أن يناقش الشهود متى كان المحامي مؤدياً ذلك .

كذلك يجوز للمتهم أن يستلغي صديقاً ويجوز أن يكون هذا الصديق قانونياً أو أي شخص آخر . والغرض من ذلك مساعدة المتهم وتفهيمة الاسئلة الموافق توجيهها وغير ذلك .



## (هـ) اجراءات مجالس التحقيق وحجيتها امام المجالس العسكرية :

من ضمن الضمانات التي نص عليها قانون الاحكام العسكرية أثناء المحاكمة ، أن مجالس التحقيق لا يجوز قبولها أمام المجالس العسكرية كهيئة ضد ضابط أو عسكري ، ولا يستثنى من ذلك إلا مجالس التحقيق عن الغياب غير القانوني ، وهذه هي فقط يجوز قبولها كهيئة .

والحكمة في هذا الاستثناء انه قد يتعذر حضور الشهود أمام المجلس لطول مدة الغياب ، وقد تختلط الوقائع في أذهان الشهود متى حضر الغائب وجرت محاكمته . إلا أن القانون العسكري في نص البند (٢٦٥) الذي قرر هذه القاعدة سبقها بتقرير « ان الاعتراف الذي سبق سرده كهيئة في اجراءات سابقة ، يجوز استعماله كهيئة ضد الشخص الذي اعترف به » .

وقد كثر الجدل حول حجية مجالس التحقيق وقال البعض انه لا ينظر اليها بثبات ، ولا يجوز الاستناد الى أي دليل فيها ولكن هذا التفسير في رأي لا يتفق مع كونها اجراءات جمع استدلال ومع النص على جواز الاخذ بالاعتراف في اجراءات سابقة .

وتفسري لحجية مجالس التحقيق أمام المجالس العسكرية ، هو أنها تعتبر كمحاضر الاستدلال التي يجريها رجال الشرطة فهي ليس لها حجية خاصة في الاثبات بل تخضع ككل الادلة لمطلق تقدير القاضي لكل ما تحويه من اعتراف المتهمين ومعاينة المحققين وأقوال الشهود ، اذا هي عناصر اثبات تحتمل الجدل والمناقشة . ويمكن للمجلس العسكري - كما هو الحال بالنسبة لمحاكم القانون العام - الاخذ بما ورد فيها اذا عرض واعيد تحقيقه بالجلسة . فاذا عرض ما ورد بمجالس التحقيق على بساط البحث أمام المجلس العسكري عند المحاكمة . فان ما جاء بهذه المجالس ينقلب الى شهادة أمام المجلس العسكري ، فأما أن يقتنع المجلس العسكري بما يبدي منها أمامه أو يقتنع بعكسه .

وفي تفسيرنا لحجية مجالس التحقيق وعدم اعتبارها بينة أمام المجالس العسكرية ، نرى الاخذ بنفس تفسير قوة الاوراق في الاثبات والاوراق التي لها حجية في قانون الاجراءات الجنائية والتي ليس لها حجية (١) .

## (و) القرار :

ان قرار المجلس العسكري هو الآخر يحاط بضمانات نوجز بيان بعضها وهي : انه عندما يختل المجلس للمداولة في القرار بأن المتهم مذنب أو غير مذنب ، يجب أن يؤخذ رأي كل عضو من أعضاء المجلس عن كل ادعاء بمفرده بالتتابع ، ويبدأ بالأحدث رتبة حتى لا يتأثر برأي الاقدم اذا ما أبداه قبله . ولا يكون للرئيس صوت الارجحية بل يبدي المجلس قراره بحسب أغلبية آراء أعضائه ، وموقف الرئيس كأي عضو من الأعضاء مضطرون لبدء آرائهم وهذا ما يقابل مبدأ عدم انكار العدالة . فاذا انقسمت الاصوات الى قسمين متساويين فيقرر المجلس ان المتهم ( غير مذنب ) .

## (ز) التصديق :

بعد انتهاء اجراءات المجلس العسكري - سواء بحكم أو بقرار فقط وتوقيع ذلك

(١) العميد عمود مصطفى . شرح قانون الاجراءات الجنائية . الطبعة الخامسة من ٢٤٤ ، ٢٤٥ .

الحكم أو القرار من رئيس المجلس العسكري ونائب الأحكام إذا وجد - يرفعه المجلس إلى الضابط المصدق للتصديق عليه ويبقى قرار المجلس وحكمه غير معروفين لأي فرد إلا بعد التصديق والنشر . والتصديق عبارة عن الموافقة على قرار المجلس وحكمه أو على قراره . وفي التصديق ضمان للمتهم فالضابط المصدق جهة محايدة بالنسبة لهيئة المجلس ، وهو إلى حد ما بمثابة محكمة استئنافية إذ يعيد النظر في القضية ويراجع أقوال الشهود ويطابقها على القرار والحكم اللذين أصدرهما المجلس .

ومن حق الضابط المصدق تخفيف الحكم أو حذفه بأكمله أو جزء منه ، وله أن يستبدل الحكم بأن يغير الجزاء بجزء أقل منه شدة ، وله كذلك وقف تنفيذ العقوبة . وكل هذه سلطات في صالح المتهم .

### (ج) الطعن في قرار وحكم المجلس العسكري :

لم يتضمن قانون الأحكام العسكرية بيان طرق الطعن في قرارات وأحكام المجالس العسكرية وكان المتهم يلجأ إلى مجلس الدولة طاعناً في قرار وحكم المجلس العسكري ، وجرت أحكام القضاء الإداري على اعتبار المجالس العسكرية قرارات تأديبية ، وكان هذا بناء على تفسير القضاء الإداري دون سند من القانون ولم يكن هذا طريق طعن منصوص عليه في قانون الأحكام العسكرية .

ولكن في سنة ١٩٥٧ صدر القانون رقم ١٥٩ فنظم وبين الطعن في قرارات وأحكام المجالس العسكرية ، ويعتبر هذا هو أحدث ضمان من ضمانات المتهم في قانون الأحكام العسكرية وهذا هو مضمون بحثنا الذي سنتناوله في الأبواب الثلاثة التالية من هنا البحث .

## الباب الأول

### حجية أحكام المجالس العسكرية لدى المحاكم العادية

#### المبحث الأول

#### الحجية قبل صدور القانون ١٥٩/١٩٥٧

٦ - نصت الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من قانون الأحكام العسكرية على أن الأحكام العسكرية مقبولة قانوناً لدى جميع المحاكم الملكية ، ثم ذكرت في المادة ( ٣٦ ) أن ثبوت جناية على المتهم أمام مجلس عسكري لا يعفيه من المحاكمة بعد ذلك على الجناية عينها أمام مجلس ملكي ، ثم أعقب ذلك في المادة ( ٤٦ ) أنه إذا ثبتت على المتهم جناية ما أمام مجلس جريبي لا يعفى من المحاكمة عليها بعد ذلك أمام مجلس ملكي إلا أنه يجب مراعاة مدة الجزاء التي يكون قد قضتها .

وإزاء غموض قانون الأحكام العسكرية وتضارب نصوصه وعدم صراحتها ، انقسم الفقه والقضاء فيما يتعلق بحجية أحكام المجالس العسكرية أمام المحاكم العادية قبل العمل بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ إلى ثلاثة اتجاهات :

### ٧ - الاتجاه الأول :

قال هذا الرأي بأن أحكام المجالس العسكرية لا تحوز قوة الشيء المحكوم فيه

لدى المحاكم العادية لانها ليست محاكم بل مجالس تأديب (١) وان أحكام المجالس العسكرية على رجال الجيش لاتعد سابقة للمتهم (٢) ويستند هذا الرأي الى نصوص المواد ٣٦ ، ٤٤ ، ٤٦ من قانون الاحكام العسكرية ، ويفسر هذا بأن من شروط الحكم الذى تنقضى به الدعوى الجنائية ليحق للمتهم أن يدفع بعلم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ، أن يكون الحكم قضائيا أى يكون صادرا من جهة قضائية بمقتضى سلطتها القضائية . والمجالس العسكرية ليست لها هذه الصفة ، فأحكام المجالس العسكرية ليست أحكاما قضائية ، والمجالس العسكرية ليست محاكم أو جهات قضائية ، ولكنها هيئات مشكّلة على نحو خاص لدواع تقتضيها النظم العسكرية .

وقد ايد هذا الرأي حكم محكمة النقض فى ٢ يوليو سنة ١٨٩٥ (٣) فقد ذكرت انه ليس هناك نص قانونى يستثنى العساكر من المحاكمة امام المحاكم الاهلية فى حالة ارتكابهم جريمة منصوبا عليها او على عقابها فى قانون العقوبات ، وجعل القانون نظرها والحكم فيها من اختصاص المحاكم الاهلية ، فالتمسك من المحكوم عليهم بأن الفعل سبق نظره والحكم فيه من المجلس العسكرى ليس وجها من أوجه النقض لأن المجلس العسكرى اما أن يكون حاكمهم بصفة مجلس تأديب فأحكام مجلس التأديب على الموظفين لاتمنع من محاكمتهم أمام المحاكم الاعتيادية ، واما أن يكون المجلس حاكمهم بصفة محكمة جنايات فحكمه لا تأثير له لدى المحاكم الاعتيادية لصدوره من هيئة لاصلة لها فى النظر والحكم فى الجنايات الاعتيادية المختصة بها المحاكم الاهلية (٤) .

وقد عرضت محكمة القضاء الادارى لوصف الاحكام الصادرة من المحاكم العسكرية وطبيعة الاجزية التى تصدرها بصدد النظر فى اختصاصها فيما يوجه اليها من طعون فقالت بأن هذه المجالس ليست الا سلطات تأديبية وقراراتها قرارات تأديبية بغض النظر عن نوع الجزاء الذى توقعه ولو كان مماثلا للعقوبات الجنائية (٥) وسار القضاء الادارى على هذا .

ومن قضائه كذلك (٦) « انه يبين من ظاهر نصوص قانون الاحكام العسكرية واستقرائها أن النظر الصحيح للمجالس العسكرية انها سلطات (مجالس) تأديبية تجمع خصائص التأديب وعناصره ومميزاته . . . ومقتضى اعتبار المجالس العسكرية من حيث طبيعتها مجالس تأديب فان هذه الطبيعة تلحق بتلك المجالس حتى اذا نظرت فى مخالفات جسيمة للقوانين المدنية ( الجنائية ) . وكانت أصلا من اختصاص المحاكم المدنية ( الجنائية ) كالسرقة والرشوة . ولا يجوز التحدى بأن بعض الجزاءات التى توقعها المجالس العسكرية « السجن أو الاشغال الشاقة » مثلا

(١) الاستاذ أحمد صفوت . شرح القانون الجنائى . القسم العام طبعة ١٩٢٣ ص ٣٠٦ .  
(٢) أنظر عكس هذا . العميد محمود مصطفى . شرح قانون العقوبات . القسم العام سنة ١٩٥٥ ص ٣١ ، تعليمات النيابة العامة بالصادرة سنة ١٩٥٨ ص ١٥٣ .

(٣) الدكتور السعيد مصطفى السعيد . الاحكام العامة فى قانون العقوبات الطبعة الثالثة ص ٦٩ .  
(٤) بحث حجية أحكام المجالس العسكرية لدى المحاكم العادية للدكتور أحمد رفعت خفاجى بمجلة الامن العدد ٦ يوليو سنة ١٩٥٦ ص ١١ .

(٥) ٢٢ مارس سنة ١٩٥١ مجموعة مجلس الدولة ص ٥ رقم ١٨٠ ص ٧٦١ .  
(٦) من أسباب الحكم فى انقضيه رقم ٢٤٥ من ٣ قضائية المرفوعة من محمد عثمان الحولى ضد وزارة الحربية أمام المحكمة الادارية لوزارتى الاشغال والحربية فى جلسة ١٢/١٢/١٩٥١ .



هى من نوع ما تقضى به المحاكم المدنية مما يرفع عن هذه الجزاءات صفة التأديب -  
لاوجه للتحدى بذلك ، وليس ثمة ما يمنع أن يجعل الشارع الجزاء التأديبى مماثلا  
فى معياره أو مقداره للجزاء الجنائى . . . .

#### ٨ - رأينا فى هذا الاتجاه :

وعندنا ان هذا الاتجاه غير صحيح فى أسبابه ولو انه من ناحية النتيجة  
سليم ذلك ان أحكام وقرارات المجالس العسكرية ، ليست لها حججة امام المحاكم  
العادية ، لان نصوص قانون الاحكام العسكرية هى التى أيدت هذا الاتجاه ومن  
بينها - كما سبق الاشارة - نص البندين ٣٦ ، ٤٦ الذين أباحا إعادة القضية أمام  
المحاكم العادية بعد ان يكون قد صدر حكم فى نفس الواقعة من مجلس عسكري .

اما عن الاستناد الى ان المجالس العسكرية هى مجالس تأديبية فهذا ما لا يستقيم  
مع الواقع وليس له سند من القانون ، اذ ان قانون الاحكام العسكرية هو قانون من  
قوانين الدولة ويعد تشريعا خاصا فى المواد الجنائية ، اذ من المقرر انه يعد تشريعا فى  
المواد الجنائية كل نص جنائى مدون له قوة الالتزام اصدرته جهة تملك اصداره . . وعلى  
هذا تعتبر قانونا جنائيا ، النصوص التشريعية الصادرة من السلطة المختصة بسن  
القوانين وفقا للأوضاع الدستورية فى الدولة . وهذه النصوص قد يتضمنها قانون  
العقوبات أو قانون الاجراءات الجنائية ، وقد تصدر بها قوانين خاصة (١) .

وبتطبيق هذا على قانون الاحكام العسكرية نجد ان قانون جنائى ( عقابى Pénal  
فاذا كان قانون الاحكام العسكرية قانونا جنائيا ، وجب ان تكون المجالس العسكرية  
التى تطبق احكامه محاكم جنائية وليست مجالس تأديبية ، ولا يقبل ان يقال : ان  
العقوبات التى تحكم بها مجالس التأديب يصح ان تكون من نوع العقوبات الجنائية ،  
اذ انه من المقرر ان كل فرع من فروع القانون له جزاءات خاصة به ذات خصائص  
متميزة . وفى معيار تبعية قاعدة قانونية معينة لفرع أو آخر من فروع القانون ،  
القاعدة الصحيحة هى اعتبار طبيعة الجزاء المرتبط بالنص . فالقاعدة القانونية تكون  
ذات طبيعة مدنية او جنائية او ادارية ( او تأديبية ) تبعا لما اذا كان الجزاء على مخالفة  
هذه القاعدة هو الاخر مدنيا او جنائيا او اداريا (٢) . والمجالس العسكرية تحكم  
بأحكام جنائية لها هذه الصفة مثل الاعدام والليمان . والعبرة فى الحكم الجنائى بنوع  
العقوبة ، ولا يعقل ان يحكم مجلس التأديب بمثل هذه العقوبات الجسيمة . فلولا  
نصوص قانون الاحكام ذاتها مثل نص المادة ٤٦ لكان لاحكام المجالس العسكرية حجيتها  
أمام المحاكم العادية لان الحكم فى المواد الجنائية يحوز قوة الشئ المحكوم فيه أيا كانت  
المحكمة التى اصدرته عادية او استثنائية وذلك اذا توافرت الشروط اللازمة وهى ان  
يكون الحكم نهائيا وان يكون هناك اتحاد فى الخصوم ووحدة فى الواقعة (٣) .

#### ٩ - الاتجاه الثانى :

وهناك اتجاه آخر يرى ان الحكم العسكرى يمنع من إعادة المحاكمة من جديد أمام  
المحاكم العادية وقد ايدت هذا رأى بعض المحاكم ، من ذلك - حكم محكمة بنها الجزئية  
فى ٢٢ مارس سنة ١٩٢٥ - اذ بنى على أنه من المقرر قانونا ان الاحكام الصادرة من

(١) العميد محمود مصطفى . شرح قانون العقوبات القسم العام سنة ١٩٥٥ ص ٢٨ ما يعد تشريعا  
جنائيا .

(٢) الاستاذ ديلوجو : القانون العقابى وتطبيقه دروس للكتوراه باللغة الفرنسية ص ١٣١ .

(٣) العميد محمود مصطفى فى شرح قانون العقوبات . القسم العام سنة ١٩٥٥ ص ٣١ بالهامش (١)

جهات حكم غير عادية تحوز قوة الشيء المحكوم فيه كغيرها من أحكام القضاء العادي ، فالأحكام الصادرة من المجالس العسكرية مائعة من إعادة المحاكمة الجنائية أمام محاكم الجنح العادية (١) وكذلك حكم محكمة أسبوط الكلية في ٣٠ يناير سنة ١٩٢٨ الذي قال « ان حكم المجلس العسكري المختص في تهمة يعد حائزا لقوة الشيء المحكوم فيه نهائيا فلا تقبل محاكمة المتهم مرة ثانية أمام المحاكم » (٢) .

#### ١٠ - رأينا في هذا الاتجاه :

نرى ان هذا الاتجاه غير سليم لانه تجاهل بعض نصوص قانون الاحكام العسكرية ذاته التي أباحت إعادة محاكمة المتهم ( الذي سبق محاكمته أمام مجلس عسكري ) أمام المحاكم العادية عن نفس الوقائع واهدرت حجية احكام هذه المجالس .

#### ١١ - الاتجاه الثالث :

قضت محكمة النقض بما يقرب بين الرأيين ويوفق بين نصوص قانون الاحكام العسكرية فقررت في تفسيرها للبند ٤٦ من القانون العسكري الذي جاء فيه :

« اذا ثبتت على المتهم جنائية ما أمام مجلس حربي فلا يعفى من المحاكمة عليها بعد ذلك أمام مجلس ملكي ، الا انه يجب مراعاة مدة الجزاء التي يكون قد قضاها ، . انه اذا حكم مجلس عسكري في دعوى على أساس الوصف الذي يتفق مع القوانين العسكرية وكانت الواقعة تحتمل ان توصف بوصف جريمة اشد طبقا للقانون العادي فانه في هذه الحالة تجوز محاكمة المتهم أمام المحاكم العادية عن الجريمة الاشد (٣) وعلى ذلك يحوز حكم المجلس العسكري قوة الشيء المحكوم فيه متى كان عن الوصف الاشد الذي تحتمله الواقعة طبقا للقانون العادي ولو كان صادرا بعقوبة تقل عن الحد الاقصى المقرر في هذا القانون ، فليست العبرة في هذا الصدد بما يحكم به على المتهم ، وانما بالتهمة التي حوكم عنها (٤) . »

وقد حاولت محكمة النقض بهذا التوفيق بين الرأيين المتضادين ، وسبب كل هذه الاختلافات في الآراء هو غموض قانون الاحكام العسكرية وتضاربه واضطرابه وعدم صراحة نصوصه ، فهذا القانون مأخوذ عن القانون الانجليزي ، ولكنه لم يتبع كل احكامه وجاءت ترجمة نصوصه ترجمة غير دقيقة أدت الى هذا الغموض والتعارض ، وكان لكل رأى من الآراء سنده من نصوص قانون الاحكام العسكرية ذاتها .

### المبحث الثاني

#### الحجية بعد العمل بالقانون ١٩٥٧/١٥٩

١٢ - نصت المادة الاولى من القانون رقم ١٥٩ الصادر في ١٣ يوليو سنة ١٩٥٧ في شأن التماس إعادة النظر في قرارات واحكام المجلس العسكري على أن :

(١) المحاماة السنة الخامسة رقم ٤٤٤ ص ٥٣٧ والمشار اليه في بحث الدكتور أحمد رفعت خفاجي السابق الاشارة اليه .

(٢) المحاماة السنة التاسعة رقم ٧٢ ص ١١٥ والمشار اليه في بحث الدكتور أحمد خفاجي السابق الاشارة اليه .

(٣) نقض ٢٣ فبراير سنة ١٩٤٢ مجموعة القواعد القانونية - رقم ٣٥٩ ص ٦١٩ .

(٤) العميد محمود مصطفى . شرح قانون العقوبات سنة ١٩٥٥ ص ٣٠ الدكتور السعيد مصطفى . الاحكام العامة سنة ١٩٥٧ ص ٧٠ - العميد محمود مصطفى . شرح قانون العقوبات القسم العام سنة ١٩٥٥ ويرى الاستاذ على بلوى أن الاعفاء من المحاكمة أمام المحاكم العادية لا يكون الا في حالة ما اذا كان الحكم العسكري بعقوبة مساوية للحد الاقصى في العقوبة العادية أو اشد منه . ( العميد محمود مصطفى . نفس المرجع في تعليقه بهامش (١) في نفس الصحيفة .

« المجالس العسكرية محاكم قضائية استثنائية بأحكامها قوة الشيء المحكوم فيه ولا يجوز الطعن في قراراتها أمام أى هيئة قضائية أو إدارية خلاف ما نص عليه هذا القانون » .

ورغم أن هذا القانون جاء قاصدا حسم الخلاف في هذا الموضوع ، إلا أنه ثار الجدل القانوني حول طبيعة أحكام المجالس العسكرية وما إذا كان يمتنع على النيابة العامة بعد أن نص القانون على أن أحكام المجالس العسكرية لها قوة الشيء المحكوم فيه - أن تحرك الدعوى العمومية قبل المتهم الذي سبق محاكمته أمام مجلس عسكري وصدر عليه حكم منه نهائي فاصل في موضوع الدعوى . وإذا حركت النيابة العامة الدعوى فهل يمتنع على المحكمة العادية الفصل في الدعوى أم يحق لها الفصل فيها . وانقسمت الآراء في هذا وفي تفسير نص المادة الأولى من القانون المذكور إلى نظريتين .

### ٢٣ - النظرية الأولى :

تأخذ بصراحة نص القانون رقم ١٩٥٧/١٥٩ وتقول بأن مدلول نص المادة الأولى منه أن أحكام المجالس العسكرية سواء كانت صادرة بالبراءة أو الإدانة لها حجيتها أمام المحاكم العادية وتمنع إعادة النظر أو التصرف في الدعوى الجنائية أمام هذه المحاكم وذلك لسبق الفصل فيها . وإذا صدر حكم من محكمة عادية في تهمة معينة بعد صدور حكم من مجلس عسكري عن هذه التهمة ذاتها فإن الحكم الصادر من المحكمة العادية يكون غير صحيح في القانون ، مما يبرر الطعن فيه بالنقض خطأ في تطبيق القانون . وبسند هذا الرأي أن المادة الأولى نصت على أن المجالس العسكرية محاكم قضائية استثنائية لأحكامها قوة الشيء المحكوم فيه ، وهو نص واضح لا يحتاج إلى أى اجتهاد في التفسير .

### ١٤ - النظرية الثانية :

تتقيد بعنوان القانون وبمذكرته الإيضاحية وتنتهي إلى أن محاكمة المتهم أمام مجلس عسكري لا تمنع من إعادة المحاكمة أمام الهيئات القضائية الأخرى وأن هذا القانون شرع للنص على طرق الطعن في قرارات وأحكام المجالس العسكرية .

وسند هذه النظرية أن عنوان القانون هو (في شأن التماس إعادة النظر في قرارات وأحكام المجالس العسكرية) وجاء في مذكرته الإيضاحية « يلجأ كثير من العسكريين إلى مجلس الدولة طاعنين في أحكام المجالس العسكرية على اعتبار أنها قرارات إدارية تخضع لقضاء مجلس الدولة وقد صدرت فعلا أحكام كثيرة بالإلغاء أو التعويض لا تتفق ومقتضيات النظم العسكرية وتقاليدها الخاصة .

وحيث أن قانون الأحكام العسكرية وهو إحدى قوانين الدولة الاستثنائية قد نظم تشكيل واختصاص المجالس العسكرية على اختلاف درجاتها وبين طرق الطعن في قراراتها وأحكامها بما يتضمن تصحيح أى خطأ يقع فيها أو أى أجحاف بحقوق المتهمين، فليس هناك إذن ما يستدعى أباحة الطعن في قراراتها وأحكامها أمام هيئات مدنية بعيدة عن تفهم النظم العسكرية وتقاليدها المكتوبة وغير المكتوبة .

لذلك رأى إصدار القانون المرافق لحماية النظام العسكري وإعطاء هذه المجالس حقها من حجية أحكامها بعدم جواز الطعن فيها أمام أى هيئة وإبقاء طريق خلاف ما رسمه قانون الأحكام العسكرية .

بعد كل هذه الضمانات لم يبق وجه للسماح لهؤلاء بالالتجاء إلى مجلس الدولة وهو جهة مدنية بحته لإعادة النظر في قرارات الجهات القضائية في هذه القضايا .



١٥ - ولكل من هاتين النظريتين حجتهما وسنتناول كلا منهما بالبحث لبيان التفسير السليم لهذا القانون وللمعرفة الطبيعة القانونية للمجالس العسكرية بعد صدور القانون ١٩٥٧/١٥٩ وهل تغير الوضع عما كان عليه الأمر قبل صدوره فيما يتعلق بحجية أحكام المجالس العسكرية أمام المحاكم العادية ؟

وفي رأينا أن النظرية الأولى هي السليمة وواجبة التطبيق وسنعرض فيما بعد لما يؤيدها مباشرة أو غير مباشرة بتفنيد أسباب مؤيدى النظرية الثانية .

ان نص المادة الأولى من القانون صريح صراحة لا تحتاج الى التأويل لان المادة نصت على أن المجالس العسكرية محاكم قضائية استثنائية لأحكامها قوة الشيء المحكوم فيه وهذا النص بعد أن اعتبر المجالس العسكرية محاكم قضائية استثنائية اردف ذلك بأن لأحكامها قوة الشيء المحكوم فيه وانه لو اقتصر على أن المجالس العسكرية محاكم قضائية استثنائية دون ذكر ما لأحكامها من قوة الشيء المحكوم فيه ، لما خرجنا من نفس المجال والجدل الذي تار حول الحجية قبل صدور هذا القانون ، لأن أحكام النقض قد استقرت على أن أحكام المجالس العسكرية أحكام قضائية استثنائية ، فيعتبر نص المادة في هذا الخصوص نصا مقرررا لهذه الأحكام ، أما كون النص اعطى الحجية لهذه الأحكام ، فيعتبر النص في هذا الخصوص نصا منشئا لهذه الحجية .

ولا يقترح في ذلك عنوان القانون أو مذكرته الايضاحية أو القول بأنه جاء لبيان الطعن في أحكام المجالس العسكرية .

ذلك ان عنوان القانون لا يدل حتما على كل أحكامه بل هو قاصر على بيان عام لما شرع القانون من اجله اصلا - ولا يمنع من ان تشمل النصوص أحكاما أخرى خلاف ما جاء في عنوانه . فلهذا لا يجوز القول بأن القانون المذكور جاء خاصا بطرق الطعن ، ما دام نص المادة الأولى واضحا . هذا علاوة على أن عنوان هذا القانون هو وفي شأن التماس إعادة النظر في قرارات وأحكام المجالس العسكرية ، وهذا من الوجهة الثانية لا يتفق مع ما جاء بأسباب إعادة النظر في المادة (٣) التي يمكن قبول التماس بناء عليها وهي تعد أسبابا للنقض وفقا للقانون العام وليست أسبابا لالتماس إعادة النظر بموجبه ، ألا اذا فسرنا معنى إعادة النظر في العنوان بأنه شيء آخر خلاف معناه في القانون العام وهو إعادة بحث قرار أو حكم المجلس العسكري دون أن نقصد التماس إعادة النظر - كوجه للطعن بالمعنى المعروف - في قانون الإجراءات الجنائية .

وان المعيار الشكلي لوصف القواعد القانونية بحسب طبيعة القانون الذي يحويها بعيد عن الصحة . فمثلا نجد قانونا ضريبيا يمكن أن يتضمن قواعد عقابية ليست ضريبية وبالعكس قانون غير ضريبى يحوى نصوصا جنائية ضريبية . والمثال على ذلك نجده فى ان هناك قوانين ضريبية تنشئ التزاما على ممثلى مصلحة الضرائب بالتزام عدم افشاء سر المهنة المنصوص عنه فى المادة ٣١٠ من قانون العقوبات فيما يختص بوظيفتهم الخاصة بتحصيل وربط ومنازعات الضريبة المنوط بهم (مادة ٥١ من القانون ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ الخاص برسم الايلولة على التركات ) . وبكس ذلك القانون رقم ٤٤١ لسنة ١٩٥٥ الخاص بقواعد المرور فانه ينص فى بعض مواده على الرسوم والضرائب ( مادة ٤٢ وما بعدها ) وعلى العقوبات المخالفة لنصوصه (مادة ٨٤ وما بعدها) (١) .

(١) ديلوجو Droit pénal fiscal ص ٣٠ فى معيار تمييز قواعد القانون الجنائى انفريسى (قانون

العقوبات الضريبية ٢ .

كذلك فانه ليس من المستبعد مثلا ان يحوى قانون مدنى نصوصا جنائية (عقابية) وبالعكس قد يحوى قانون جنائى نصوصا مدنية (١) .

وإذا كان الشارع قد قصد الى حماية الحكم من مجرد الطعن عليه . فانه من الاجدر أن يحميه من الاهدار كلية باجازة إعادة نظر الدعوى التى فصل فيها . أما عن المذكرة الايضاحية فانها تبين دواعى اصدار هذا القانون دون أن تعنى بشرح احكامه ونصوصه (٢) وقد اقتضت عباراتها على مبررات اصداره من ان الهيئات المدنية لا تفهم دواعى النظام العسكرى ، ومنعا لهذه الهيئات من التعرض لاحكام المجالس العسكرية ، رؤى من الانسب اصدار قانون بهذا ، وعدم الاشارة الى شرح أى نصوص من نصوصه يكفى لمعرفة ان المشرع لم يقصد بالمذكرة الايضاحية بيان كل ما جاء فيه . هذا علاوة على انه من قواعد التفسير اننا لا نرجع الى المذكرة الايضاحية للقانون الا اذا كانت نصوص القانون غامضة ، والمادة الاولى صريحة كل الصراحة ليس فيها لبس ولا غموض ، ولا يجوز ان نلجأ الى المذكرة الايضاحية للوصول الى تقرير حكم يخالف صريح نص المادة الاولى فى القانون .

أما كون القانون لم يتعرض بالالغاء أو التعديل صراحة لنص قانون الاحكام العسكرية ، فالرد عليه بأن الالغاء فى التشريع كما يكون صريحا يصح أن يكون ضمنيا . والشارع عند اصدار القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ قد الغى ضمنا الفقرة الثانية من البند ٣٦ والفقرة الاولى من البند ٤٦ من قانون الاحكام العسكرية ، والتى كانت تقف عثرة أمام حجية احكام المجالس العسكرية ، وتبيح إعادة المحاكمة أمام المحاكم العادية .

والقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ يعنى أن محاكمة الجانى أمام مجلس عسكرى تمنع من محاكمته ثانية أمام محكمة عادية ، ولكن ليس هناك ما يمنع محاكمة الجانى لأول مرة أمام المحاكم العادية فإى الجهتين اذا فصلت فى الدعوى بحكم نهائى ملعت الاخرى بعد ذلك من التعرض لها .

واختصاص المحاكم العادية ابتداء ثابت لها أصلا من انها صاحبة الاختصاص العام ويؤيد هذا الاختصاص نفس قانون الاحكام العسكرية فى البند (٢١) « القانون الملكى يجرى عمله على جميع الاشخاص بوجه العموم وكون الشخص عسكريا لا يملعه من الانقياد للقانون الملكى كأحد الاهالى » .

ويشترط ليحوز حكم المجلس العسكرى حجيته نفس الشروط التى يجب توافرها لحجية أى حكم وهى :

(أ) أن يكون الحكم نهائيا وهو فى المجلس العسكرى يكون كذلك بالتصديق عليه من السلطة المختصة ونشره وتنفيذه نشرأ اصوليا .

(ب) أن يكون هناك اتحاد فى الخصوم واتحاد فى الواقعة . فمضى كانت الواقعة واحدة فإن الحكم يحوز قوته بصرف النظر عن العقوبة الموقعة أو الوصف القانونى للافعال المكونة للجريمة . لاننا لو قلنا بخلاف ذلك بأن يشترط ان يكون حكم المجلس العسكرى قد صدر وفقا لنصوص القانون العائم المنطبقة على الواقعة أى لم يكن وفقا لقانون الاحكام العسكرية لم تكن العقوبة من جزاءات هذا القانون رغم وحدة الواقعة (٣)

(١) ديلرجو Loi pénale ص ١٣١ فى القانون الجنائى من الناحية الموضوعية .

(٢) الاستاذ أحمد الديوانى . مجلة المحاماة عدد ٩ سنة ١٩٥٥ .

(٣) عكس ذلك بحث الاستاذ أحمد الديوانى (حول احكام المجالس العسكرية وقوة الشيء المحكوم

فيه ) . المحاماة عدد السنة ٣٦ مارس سنة ١٩٥٦ .

لو قلنا ذلك ، لعدنا الى الجدل القديم قبيل صدور القانون ١٥٩/١٩٥٧ وأحكام النقض الأخيرة التي اتجهت هذا الاتجاه قبل ان تكون النصوص صريحة كما هي الآن في المادة الاولى من القانون المذكور . ونكون بذلك قد قيدنا تطبيق قاعدة الحجية بوحدة الوصف وهو ليس من شروط تطبيقها اذ العبرة بوحدة الواقعة .

#### ١٦ - بعض الاحكام القضائية في هذا الشأن :

أ - في القضية ٢٠٢٦ لسنة ٥٩ محكمة عابدين المتهم فيها كل من عريف رمضان حافظ وعسكري محمد حسين عبد الصمد ، بأن تسبب اذلول بغير قصد في اصابة نتيجة اهمال بتسليم المتهم الثاني سلاحا معمراف فانطلق عياران ناريا ن اصابا المجنى عليه العسكري احمد ماهر عبد الحميد . دفع المتهم الاول بسبق محاكمته أمام مجلس عسكري ومعه المتهم الثاني عن التهمة المسندة الى كل منهما وقد جاء بأسباب حكم المحكمة مايلي :

« ... لما كان الثابت من وقائع الدعوى ان المتهمين من جنود الجيش ، وكانت حجية الاحكام في المواد الجنائية مما يتعلق بالنظام العام ، وكانت المادة الاولى من القانون ١٥٩/١٩٥٧ تنص في فقرتها الاولى عن ان المجالس العسكرية محاكم قضائية استثنائية لاحكامها قوة الشيء المحكوم فيه ، لما كان ذلك وتبين أن الاول حوكم عن تسليمه سلاحا معمراف الى الثاني مما ترتب عليه خروج عيارين اصابا المجنى عليه العسكري احمد ماهر عبد الحميد وحكم عليه بعزله الى عسكري وسجنه مع الاشغال الشاقة (١) ٨٤ يوما والثاني حوكم عن قيامه بالعبث بسلاح الاول مما ترتب عليه خروج عيارين اصابا المجنى عليه وحكم عليه بالسجن مع الاشغال الشاقة ٦ شهور واستقطاع ضعف ثمن الطلقتين .

« ... وحيث أنه تبين مما تقدم ان الجريمة التي حوكم عنها كل من المتهمين أمام المجلس العسكري ، هي بذاتها الجريمة المسندة اليه في الدعوى لوحدة الموضوع والخصوم ، ومن ثم يكون للحكم الصادر من المجلس العسكري عابدين حجيته عملا بالقانون رقم ١٥٩/١٩٥٧ مما يمتنع معه على هذه المحكمة نظر الدعوى فيتعين الحكم بعدم جواز نظرها لسابقة الفصل فيها عملا بالمادتين ٤٥٤ ، ٤٥٥ اجراءات جنائية .

« فلهذه الاسباب حكمت المحكمة حضوريا بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها » ، ولم تستأنف النيابة الحكم واصبح الحكم نهائيا .

ب - اتهمت النيابة العامة (المطعون ضده) بأنه في يوم ٦/٣/٩٥٣ بدائرة قسم الزيتون بصفته موظفا عموميا (جندي بالجيش) اختلس البنادق والسونكي والطلقات المبيته بالمحضر المسلمة اليه بسبب وظيفته .

عرضت القضية على محكمة الجنايات فقضت بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها استنادا الى ما ثبت لديها من أن المتهم سبق أن حوكم أمام مجلس عسكري وجاء بأسباب حكم المحكمة ...

« ومن حيث انه تبين ان المتهم حوكم عسكريا أمام مجلس عسكري ... وحكم عليه بجلده والسجن مع الاشغال الشاقة لمدة سنة والاستقطاع من ماهيته الى ان يسدد مبلغ ...

(١) السجن مع الاشغال الشاقة في قانون الاحكام العسكرية يقابل الحبس في قانون العقوبات .



« ومن حيث ان المادة الاولى من القانون رقم ١٩٥٧/١٥٩ تنص على أن المجالس العسكرية تعتبر محاكم قضائية استثنائية لاحكامها قوة الشيء المحكوم فيه . . . ومن ثم يكون الدفع المبني من محامي المتهم قائما على أساس سليم » .

وقد طعنت النيابة في هذا الحكم بالنقض وأهم اسباب الطعن : ان محاكمة المتهم أمام مجلس عسكري لا تمنع من محاكمته أمام المحاكم العادية طبقا لقانون الاحكام العسكرية وأن القانون ١٩٥٧/١٥٩ لم يتعرض بالآلغاء أو التعديل لقانون الاحكام العسكرية .

وان القانون المذكور قد صدر على مايبين من عنوانه في شأن التماس اعادة النظر في قرارات واحكام المجالس العسكرية وعززت النيابة رأيها بالمذكرة الايضاحية للقانون المذكور ( وهذه أسانيد النظرية الثانية السابق الاشارة اليها ) .

وقد صدر أخيرا حكم محكمة النقض في هذا الطعن في جلسة ١٤/٦/١٩٦٠ مؤيدا وجهة نظرنا في هذا الشأن وقد جاء فيه :

« ١ - قصد الشارع بنص المادة الاولى من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ - في شأن التماس اعادة النظر في قرارات واحكام المجالس العسكرية - تبين ما تلاحكم الصادرة من المجالس العسكرية من قوة الاحكام القضائية - وكان ملحوظا من الشارع عند تقرير هذا المبدأ - كما أشارت اليه المذكرة الايضاحية - ما قامه من ضمانات لصالح المتهم في القانون الجديد ، ولا يصح الاعتراض في هذا الصدد بالعبارة التي اختارها الشارع عنوانا لهذا القانون ، ولا بعدم الاشارة الى مواد قانون الاحكام العسكرية التي تشرك المحاكم العادية في الاختصاص - لا يصح الاعتراض بذلك من وجهين : أولهما ان عنوان القانون ليس له قوة نصه الصريح وما يقتضيه منطوق الفاظ هذا النص ، وثانيهما ان اختصاص المحاكم العادية بالفصل في الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات - والتي ينص عليها كذلك قانون الاحكام العسكرية - هو اختصاص شامل يسرى على جميع الافراد ، سواء كان مرتكب الجريمة له الصفة العسكرية أو مجردا من هذه الصفة ، وينبني على ذلك ان يكون اختصاص المحاكم العادية هو اختصاص عام يخوله القانون لها متى رفعت اليها الدعوى بالطريق القانوني - الا انه متى باشرت المحاكم العسكرية اجراءات المحاكمة - اصدرت حكمها واصبح هذا الحكم نهائيا فان هذا الحكم الصادر من هيئة مختصة قانونا باصداره يحوز قوة الشيء المقضي في نفس الواقعة فلا يجوز طرح الدعوى من جديد امام جهة قضائية اخرى ، ذلك بأن الازدواج في المسؤولية الجنائية عن الفعل الواحد أمر يحرمه القانون وتتأذى به العدالة ، اذ ان من القواعد المقررة انه لا يصح ان يعاقب جان عن ذات فعله مرتين ولا يجوز أن ترفع الدعوى أمام جهتين من جهات القضاء من أجل واقعة واحدة . ومخالفة هذه القاعدة تفتح بابا لتناقض الاحكام فضلا عن تجديد الخصومة مما ينزع عن الاحكام ماينبغي لها من الثبات والاستقرار » .

« ٢ - مبدأ حجية الاحكام يفترض وحدة الموضوع والسبب والخصوم - فاذا كانت الواقعة المادية التي تطلب سلطة الاتهام محاكمة المتهم عنها قد طرحت على المحكمة التي تطلب سلطة الاتهام محاكمة المتهم عنها قد طرحت على المحكمة التي خولها القانون سلطة الفصل فيها ، فانه يمتنع بعد الحكم النهائي الصادر منها اعادة نظرها حتى ولو تغير الوصف القانوني طبقا لاحكام القانون الذي يطبقه قضاء الاعادة ، رآي هذا الاصل اشارت المادة ٤٥٥ من قانون الاجراءات الجنائية ، ولما كانت الواقعة التي أسندت الى

المتهم وحكم عليه من أجلها من المجلس العسكري المختص هي ذات الواقعة التي قدم بها الى محكمة الجنايات - على ما استظهره الحكم بأسباب سائغة وبأدلة لها أصلها الثابت في أوراق المحاكمة العسكرية ، فان ما انتهى اليه الحكم من القضاء بعدم جوار نظر الدعوى الجنائية لسابقة الفصل فيها عملاً بالمادة الاولى من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ يكون قضاء سليمًا لا يخالف القانون ، (١) .

ج - وكذلك في القضية نيابة عامة رقم ١٤٢٥ لسنة ١٩٥٨ مصر الجديدة المقيدة برقم ٦٤٤ لسنة ١٩٥٨ كلى بمحكمة جنايات القاهرة بجلسة ١٩/١١/١٩٥٨ قدم متهمان الى المحكمة مسندًا اليهما :

- (١) بصفتهم موظفين عموميين (عسكريين بالجيش) استوليا على الاسلحة المبينة الوصف والقيمة بالمحضر والملوكة للقوات المسلحة والمسلمة الى اولهما بسبب وظيفته .
- (٢) حاز الاسلحة المبينة بالمحضر بدون ترخيص .

وحكمت المحكمة حضوريا بالنسبة للمتهم الاول وغيابيا بالنسبة للمتهم الثانى بمعاقبة كل منهما بالاشغال الشاقة لمدة ٣ سنين وبالعزل والطرود وبالغرامة (٥٠٠ جنية ) قبل المتهمين متضامنين . وكان قد قلم المتهم الاول للمحاكمة امام مجلس عسكرى مركزى يوم ١/٧/١٩٥٨ نظير الادعاءات الآتية :

- (١) كونه له شأن بالتحفظ على بضائع اميرية وسرقها .
  - (٢) هروبه من الخدمة العسكرية .
  - (٣) اسقاطه شيئا عمدا بقصد الغش .
- (بند ١٤٦ من قانون الاحكام العسكرية )
- (بند ١٤١ من قانون الاحكام العسكرية )
- (بند ١٥٥ من قانون الاحكام العسكرية )

وحكم عليه المجلس بجلده ٥٠ جلدة والسجن مع الاشغال الشاقة لمدة سنتين علاوة على الرقت والاستقطاع ونفذ السجن من ٢٦/٧/١٩٥٨ .

والواضح من هذا ان المتهم الاول حوكم على نفس الوقائع امام المجلس العسكرى والمحكمة ولكنه لم يقدم امام المجلس بوصف قانون العقوبات ويظهر من الحكم ان المتهم لم يدفع بسبق محاكمته ولم يتصل علم المحكمة بذلك . فأرسلت الادارة القضائية العسكرية بكتابها ١٧/٢١/١ الى النائب العام جاء به ( ان المتهم الاول حوكم على الادعاء الاول - بالنسبة لنفس الواقعة التي حوكم من أجلها امام محكمة الجنايات )

والحيث ان مدة الطعن بالنقض فى الحكم الصادر من محكمة الجنايات قد انقضت طبقا للمادة ٤٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية وعليه يكون قد صدر حكمان واجبا التنفيذ من جهتين بالنسبة للواقعة الواحدة .

وحيث انه طبقا للمادة الاولى من القانون رقم ١٥٩/١٩٥٧ يكون لاحكام المجالس العسكرية قوة الشئ المحكوم فيه .

وبناء على ما تقدم تكون محكمة الجنايات قد نظرت الدعوى بعد سبق الفصل فيها من جهة مختصة وطلبت الافادة عما يتبع بالنسبة للحكم الصادر من محكمة الجنايات

(١) هذا الحكم لم ينشر الى وقت اعداد هذا البحث .

حضوريا بالنسبة للمتهم الاول . وقد أمر النائب العام بوقف تنفيذ الحكم الصادر من محكمة الجنايات ( كتابه الى رئيس نيابة شمال القاهرة في ١٩/١٢/١٩٥٩ وصورته الى الادارة القضائية برقم ٤/١٠/١٥ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٥٩ ) .

## الباب الثاني

### اجراءات الطعن والجهة المختصة بنظره وسلطاتها

#### ١٧ - الجهة المختصة بالنظر في الطعن :

نص القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ في عجز المادة الاولى منه على ان « لا يجوز الطعن في قرارات المجالس العسكرية واحكامها أمام اي هيئة قضائية او ادارية خلافا لما نص عليه في هذا القانون » . فهذا النص قد حدد على سبيل الحصر الجهة المختصة بالنظر في الطعن المبينة في القانون ، وجعلها هي دون غيرها المختصة بنظر الطعن ، ومنع اي جهة أخرى من النظر في الطعن . وبهذا منع القانون مجلس الدائرة من التعرض لاحكام المجالس العسكرية لان التعرض لاحكامها طبقا لما كان يجري عليه القضاء الاداري يعتبر طعنا في هذه الاحكام .

ثم جاء في المادة الثانية من القانون فنص على أنه : « بعد اتمام التصديق وبشر الاجراءات ، لا يجوز اعادة النظر في قرارات واحكام المجالس العسكرية الا بمعرفة السلطة الاعلى من الضابط المصدق وتنحصر هذه السلطة في :

- أ - رئيس الجمهورية او من يفوض منه بذلك اذا كان المحكوم عليه ضابطا .
- ب - رئيس هيئة اركان حرب المختص او من يفوض منه بذلك اذا كان المحكوم عليه غير ضابطا » .

وقد أكد نص المادة الثانية ما جاء في عجز المادة الاولى ، فما جاء في هذه الفقرة يعتبر تزييدا من المشرع ما دام قد يترك على سبيل الحصر الجهة المختصة في المادة الثانية .

#### ١٨ - من هو الضابط الاعلى من الضابط المصدق :

سبقت الإشارة الى ان رئيس الجمهورية او من يفوض منه هو المختص بالنظر في الطعن في الحكم اذا كان صادرا على ضابط ، ورئيس هيئة اركان حرب او من يفوض منه اذا كان المحكوم عليه غير ضابط . ولو ان النص قد تحصر السلطة المختصة فيمن ذكروا بالمادة ، الا انه يحدث في العمل ان يكون الضابط المصدق على المجلس العسكري ابتداء هو رئيس هيئة اركان حرب وهو المختص بنظر الطعن في الحكم السابق التصديق عليه منه ، وكان الاجدر ان تكون العبرة في بيان السلطة صاحبة الاختصاص في نظر الطعن بدرجة الضابط المصدق ابتداء على المجلس العسكري حتى لا يتأثر الضابط الاعلى من الضابط المصدق برأيه السابق كضابط مصدق وحتى يكون سلطة اعلى من الضابط المصدق فعلا حسب الترتيب التدريجي في مراتب القيادة .

اما عن التفويض ولو انه لم يذكر في القانون بيان طريقته او درجة المفوض ، الا اننا نرى انه يكون التفويض كتابة وصريحا على ان يراعى في التفويض ان يكون مقيدا للمفوض بعدم نظر الطعون في احكام المجالس التي سبق له التصديق عليها ابتداء اذ يجب عرضها على السلطة المختصة طبقا لنص المادة الثانية (رئيس الجمهورية او رئيس هيئة اركان حرب ) وذلك لضمان الفصل بين سلطة الضابط المصدق على المجلس العسكري والضابط الاعلى من الضابط المصدق بنظر الطعن في حكم المجلس العسكري .



## ١٩ - مدى العلاقة بين القانون ١٥٩/١٩٥٧ والبند ١٣١ من قانون الأحكام العسكرية:

نص البند ١٣١ على سلطة الضابط الأعلى من الضابط المصدق وكانت الحكمة من نص البند ١٣١ جود جهة لها الرقابة على قرارات وأحكام المجالس العسكرية لتفادي الأخطاء القانونية والموضوعية في إجراءات المحاكمة التي قد يكون وقع فيها المجلس العسكري . هذه السلطات في مجملها شبيهة بالسلطات المنصوص عليها في القانون ١٥٩/١٩٥٧ أن السلطة المختصة في البند ١٣١ جاءت على خلاف السلطة المختصة في القانون المذكور إذ لم تكن سوى جهة عليا تقوم من تلقاء نفسها بمراجعة أحكام المجالس العسكرية بعد التصديق عليها ونشرها .

ومن الواضح أن المادة الأولى والثانية من القانون ، حصرت وحددت الجهة صاحبة الاختصاص في البت في الطعن في الجهة المنصوص عليها بالقانون وبالمطرق المبينة به وبذلك يتضح جليا أنه لا يجوز لجهة أخرى خلاف مانص عليه القانون ١٥٩/١٩٥٧ أن تنظر في مدى صحة قرارات وأحكام المجالس العسكرية .

فالمادة الثانية قد حددت السلطة الأعلى من الضابط المصدق ، وذكرتها على سنبل الحصر على اعتبار أنها السلطة الوحيدة صاحبة الاختصاص في إعادة النظر في قرارات وأحكام المجالس العسكرية سواء عن طريق الطعن من المتهم أو عن طريق رئيس الإدارة المختصة طبقا للمادة ٩ من القانون ١٥٩/١٩٥٧ .

كما نصت المادة الثانية -ب- أنه لا يجوز إعادة النظر في قرار المجلس أو حكمة بعد اتمام التصديق ونشر الإجراءات ، إلا بمعرفة السلطة الأعلى المذكورة بهذه المادة .

وخلاصة هذا أن نص البند ١٣١ أصبح معطلا فيما يتعارض مع القانون ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ لأن القانون المذكور تناول نفس الموضوع بالتنظيم والتعديل ويؤيد هذا كذلك نص المادة ٩ من القانون التي نصت على أن رئيس هيئة الإدارة المختصة يرفع مذكرة للسلطة الأعلى من الضابط المصدق للتصرف بما تراه . ولذا قلنا باستمرار العمل بالبند ١٣٢ على الإطلاق لما كان هناك داع للمادة ٩ المذكورة .

## ٢٠ - الأسباب الواجب تأسيس الالتماس بناء عليها :

نصت المادة الثالثة من القانون موضوع البحث على أنه لا يقبل الالتماس إلا إذا أسس على واحد أو أكثر من الأسباب الآتية :

- أ - أن يكون القرار أو الحكم أو كلاهما قد وقعا مخالفين للقانون .
- ب - أن يكون هناك خطأ في تطبيق القانون أو في تأويله .
- ج - أن يكون هناك خلل جوهري في الإجراءات مما ترتب عليه إجحاف بحقوق المتهم .

وقبل التكلم في هذه الأسباب نود أن نعرض لصياغة هذه المادة فلم يكن هناك لزوم للنص على تأسيس الطعن على «واحد أو أكثر» من الأسباب المذكورة ، إنما يكفي أن ينص على وجوب توافر أحد هذه الأسباب لأن ذكر «أو أكثر» يزيد لا يغير له .

كذلك جاء في السبب الأول أن يكون القرار أو الحكم أو كلاهما ... إنما يكفي أن يصاغ النص « أن يكون القرار أو الحكم » لأن كلاهما هي الأخرى تزيد لا لزوم له .

لانه اذا كانت المخالفة للقانون تقع في كلا القرار والحكم فهذه المخالفة من باب أولى تكون واقعة في القرار أو الحكم وهو مايكفي كسبب من اسباب الطعن في الفقرة الأولى من المادة الثالثة .

والواقع ان الاسباب المذكورة في هذه المادة هي نفس الاحوال التي ينص قانون الاجراءات الجنائية على توافرها لنقض الاحكام .

فيجب لقبول الطعن ان يبنى على وجه يدخل تحت احدى الحالات المبينة وهي تتعلق بقواعد الموضوع وقواعد الاجراءات . ومن هذا يتبين ان السلطة الاعلى من الضابط المصلي لا تنظر في ثبوت الوقائع وعدمه بل تقتصر وظيفتها على مراعاة صحة تطبيق القانون على الوقائع ( ١ ) .

## ٢١ - اجراءات الطعن في قرار أو حكم المجلس العسكري :

نصت المادة الرابعة على أن يقدم التماس إعادة النظر كتابة الى قائد المتهم في ظرف عشرة ايام من تاريخ نشر الاجراءات ويسقط حق المتهم في تقديم هذا الالتماس بعد انقضاء هذه المدة .

ونصت المادة الخامسة على أن يحيل الضابط القائد التماس إعادة النظر الذي يقدم له في الميعاد القانوني الى رئاسة هيئة ادارة الجيش او البحرية او القوات الجوية أو مايمثلها بالقوات الفرعية اذا كان الالتماس خاصا بمجلس عسكري عاد . والى قائد المنطقة او الفرقة او التشكيل المفوض بتشكيل المجلس العسكري المركزي والتصديق عليه اذا كان خاصا بمجلس عسكري مركزي او وقتي .

ثم نصت المادة السادسة على أن يحال الالتماس بعد ذلك الى الجهة المختصة طبقا لاحكام المادة الثامنة للنظر في الاسباب التي تقدم بها التماس وتراجع اجراءات المحاكمة للتأكد من صحتها قانونا والتصرف فيها طبقا لاحكام المادة الثانية .

وباستقراء هذه النصوص نجد أن المقصود بميعاد العشرة ايام هو ميعاد قبول الطعن من الناحية الشكلية وللجهة المختصة ان تقرر عدم قبول الطعن من ناحية الشكل اذا لم يراع الطاعن هذا الميعاد ، ولكن اذا فات الميعاد فترى أن قائد الوحدة لا يصح ان يرفض الالتماس بل يجب ان يتسلمه ويحيله بالطريقة المبينة في القانون ، لأننا لو قلنا بخلاف هذا لاعطينا للقائد سلطة عدم قبول الالتماس شكلا وهذا يتعارض مع تحديد الضابط الاعلى من الضابط المصدق والذي نص عليه على سبيل الحصر في المادة الثانية من القانون .

والواضح من نصوص المادتين ٣ ، ٤ من القانون ان الميعاد المحدد يشمل تقديم الالتماس مع الاسباب كذلك ، وخصوصا أن المواد المذكورة جعلت الالتماس متضمنا الاسباب ولم تفصل بين التقرير بالطعن والاسباب كما هو الحال في قانون اجراءات الجنائية ولكن ليس هناك ما يمنع من تقديم الالتماس منفصلا عن الاسباب على ان يقدم كلاهما في ميعاد العشرة ايام .

اما سائر ما نص عليه في المواد السابق ذكرها فهو من قبيل الاجراءات التنظيمية الواجب اتباعها لتوصيل الالتماس الى السلطة الاعلى من الضابط المصدق ولم ينص

(١) العنيد محمود مصطفي . شرح قانون الاجراءات الجنائية . الطبعة الخامسة ص ٤٧٥ .

القانون على جزاء على مخالفتها . وقد صدر الامر العسكرى ٩٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنفيذ احكام القانون رقم ١٥٩/١٩٥٧ ونص على مايتبع فى تقديم الالتماس . ومن أهم ما ذكر فى هذا الامر أن يقدم الالتماس من المتهم شخصيا ويجوز قبول وكيل عنه بمقتضى توكيل يرفق مع الالتماس . وان تظل اجراءات المجالس العسكرية بأنواعها بعد نشرها بالوحدات مدة عشرة أيام من تاريخ النشر ، ويكون للطاعن حق الاطلاع عليها وعلى القائد تقديم جميع المساعدات الممكنة للمتهم حتى يلم بالاسباب التى انبنى عليها القرار او الحكم .

وقد نص الامر العسكرى على وجوب استلام القائد الالتماس من المتهم سواء كان فى الميعاد او بعده ويحيله الى الجهات المنصوص عليها فى القانون ومعها اجراءات المجلس العسكرى فى الحالة الاولى والمستخرج فقط فى الحالة الثانية

## ٢٢ - واجب رئيس هيئة ادارة الجيش فى رفع مذكرة للسلطة الاعلى من الضابط المصدق :

فى المواد السابقة كان المتهم هو الذى له ان يقدم الطعن ولكن زيادة على ذلك فقد نصت المادة التاسعة على أنه « اذا ظهر لرئيس هيئة ادارة الجيش أو البحرية أو القوات الجوية فى أى وقت بعد التصديق على الاجراءات ونشرها قانونا ، ان هناك سببا من الاسباب يدعو لاعادة النظر فيها ، فعليه أن يرفع مذكرة بذلك للسلطة الاعلى عن الضابط المصدق ذات الاختصاص للتصرف فى الموضوع بما تراه » .

وفى هذه المادة يحل رئيس الهيئة المختص محل المتهم ، الا أنه غير مقيد بمدة معينة ليقدم فيها المذكرة المشار اليها . على أن هذا الاعفاء من المادة خاص فقط بمدة رفع المذكرة ، وليس معناه ان يرفع المذكرة فى أى وقت بالنسبة للمجالس السابقة على العمل بهذا القانون ، رغم ما يقول به البعض بان الاعفاء من المدة معناه هنا ان يرفع المذكرة عن اى حكم سابق لصدور القانون ، لان مفاد هذا الرأى الاخير ان ن سحب اثر القانون على الماضى ، وهو فى اغلب نصوصه اجرائى يجب ان يكون اثره مباشرا . وحجة القائلين بهذا ان باب الطعن كان مفتوحا امام المتهم بطريق غير مباشر بناء على البند ١٣١ السابق الاشارة اليه . ولكن سبق أن بينا ان السلطة المبينة فى هذا البند كانت سلطة مراجعة ، واصبحت السلطة الاعلى مبينة على سبيل الحصر فى القانون ١٥٩ ولا يتضمن البند ١٣١ طريقا من طرق الطعن . ولو قلنا بهذا الرأى ، لوصلنا الى نتيجة شاذة ، وهى ان من لم يلجأ الى مجلس الدولة قبل صدور القانون المذكور وبما يكون أسعد حالا ممن لجأ الى مجلس الدولة ولم يحكم لصالحه . ( ولو أن مجلس الدولة ليس طريق طعن منصوص عليه فى قانون الاحكام العسكرية ، ولكنه كان الطريق المفتوح أمام الطاعن كما جرى على ذلك مجلس الدولة فيما سبق ) وظاهر من عبارة النص أن رفع المذكرة واجب على رئيس الهيئة المختص ، والحكمة من هذا أن الجهات القضائية كانت تابعة له وهى التى تراجع الاجراءات ، أما عن الاستئناف التى يرفع بها مذكرته ، فنرى انها هى بعينها التى يجب أن يتقدم بها المتهم اصلالقبول طعنه .

## ٢٣ - سلطات الضابط الاعلى من الضابط المصدق :

نص القانون ١٥٩/١٩٥٧ فى مادته السابعة على سلطات الضابط الاعلى من المصدق . فاذا وجد الضابط الاعلى توافق احد الاسباب المبينة فى القانون لقبول



الالتماس ، يجوز له اما ان يأمر بإلغاء إجراءات المحاكمة وتخليص المتهم من جميع نتائجها ، أو أن يأمر بإعادة نظر الدعوى من جديد أمام مجلس آخر .  
ونرى أن الإجازة المذكورة تعنى إجراء أحد هذين التصرفين المذكورين بالفقرة الأولى من هذه المادة حسب الحالة المعروضة ، إذ لا يقبل أن يتوافر سبب من هذه الأسباب المبينة في القانون ويكون للضابط الأعلى أن يستعمل سلطته المبينة في الفقرة الأولى من هذه المادة أو لا يستعملها .

إلا أن هذه الإجازة كذلك لم تبين في أي حالة من الحالات المبينة يستعمل أحد الإجراءات . . . ونرى كما هو الحال في قانون الإجراءات الجنائية أنه إذا قُدم الطعن وأسبابه بعد الميعاد فيحكم بعدم قبوله شكلاً ، أما إذا قبل الالتماس شكلاً ، ولكن كانت الأسباب التي بنى عليها غير مقبولة أما لتعلقها بالموضوع أو لأنها لا تقوم على أساس صحيح من القانون فإن الطعن يرفض موضوعاً . وأما إذا كان الطعن مقبولاً شكلاً وكان قد بنى على سبب أو أسباب صحيحة ، وكان الطعن قد بنى على السبب الأول أو الثاني من المادة ٣ فتلغى الإجراءات مع تخليص المتهم من جميع نتائجها ، كما إذا كان الفعل لا يعاقب عليه القانون أو كانت البراءة ظاهرة ظهوراً تاماً ، وأما إذا كان الحلل في الإجراءات المتبعة في المحاكمة ، فيأمر الضابط الأعلى من الضابط المصدق بإعادة إجراءات المحاكمة أمام مجلس عسكري آخر جديداً .

وفي نفس المادة السابعة نصت الفقرة الثانية على أنه :

( . . . ومع ذلك يجوز للسلطة الأعلى من الضابط المصدق عند رفع الإجراءات إليها أن تخفف العقوبة المحكوم بها أو أن تستبدل بها عقوبة أقل منها في الدرجة أو أن تحذف بعض العقوبات أو كلها إذا كان نوعها أو أن توقف تنفيذها كلها أو بعضها إذا رجعت لذلك داعياً ) .

وهذه السلطات الإضافية يستعملها الضابط الأعلى من الضابط المصدق إذا رجع من ظروف الدعوى حين نظر الالتماس ، ما يستدعي استعمالها رغم رفض الالتماس موضوعاً ، ويستبدل على هذا من كلمة «مع ذلك» في أول هذه الفقرة ، لأنه إذا كان الملتزم مستحقاً البراءة بناء على قبول أي من الأسباب ، فلا يقبل أن يقال أنه بدلاً من إلغاء الإجراءات أو أعادتها أن يستعاض عن ذلك بالتخفيف أو الاستبدال . . . إلخ .

ولكن هل يجوز للسلطة الأعلى من الضابط المصدق أن تنظر الالتماس أكثر من مرة ؟ .

إن القانون لم يبين هذا ولكن تمشياً مع القواعد العامة لاستقرار الأحكام والعدالة ، نرى أنه إذا نظرت السلطة الأعلى من الضابط المصدق الالتماس واستعملت سلطاتها المنصوص عليها في القانون فلا يحق لها إعادة نظر نفس الالتماس عن نفس المحاكمة مرة أخرى .

وبديهي أنه يجوز نظر الطعن المقدم عن المحاكمة الجديدة في حال ما إذا تقرر إعادة المحاكمة الأولى وطعن في المحاكمة الجديدة .

٢٤ - أثر الطعن بالنقض من حيث تنفيذ الحكم :

نصت المادة الثانية من القانون ١٥٩/١٩٥٧ على أنه :

( . . . لا يوقف التماس إعادة النظر المقدم من المتهم تنفيذ العقوبة المصدق عليها ) .

قانونا الا في حالة الاحكام الصادرة بالاعدام ) وهذه المادة شبيهة بالمادة ٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية . وواضح من النص أنه لا يوقف الا تنفيذ الحكم بالاعدام فقط . والحكمة من هذا واضحة ، اذ لا يمكن تدارك نتيجة عقوبة الاعدام اذا ألغى الحكم المطعون فيه . ولا يجوز أن نقيس على عقوبة الاعدام عقوبة الجلد التي قد يحكم بها المجالس العسكرية على اساس انها عقوبة بدنية مثلها ، فلا يمكن تدارك اثرها في حالة الغاء حكم المجلس العسكري . وذلك لصراحة النص ، ولان القاعدة العامة ان الطعن بالنقض بحسب الاصل ، لا يوقف تنفيذ العقوبة الا اذا نص القانون على خلاف ذلك . ويقول البعض ان المشرع كان يستحسن ان يعامل عقوبة الجلد نفس معاملة عقوبة الاعدام لانها لا يمكن تدارك اثرها . ولكن يرد على هذا ان العقوبات المقيدة للحرية هي الاخرى لا يمكن تدارك اثرها المادي في تقييد الحرية للمتهم . واذا قلنا ان الجلد يستحسن وقف تنفيذ عقوبته ، فالجلد عقوبة اقتضتها الظروف العسكرية للسرعة في تنفيذها وعدم خرمات النظام العسكري من مجهود العسكري بتمضية العقوبة المقيدة للحرية . ولذلك فهو ينفذ عند نشر الاجراءات ، ولو قلنا بوقف تنفيذه لفتح باب الطعن بدون مبرر في كل حكم من هذا القبيل . اما العقوبة المقيدة للحرية فهي الاخرى لا يوقف تنفيذها . لان اثرها لا يصل الى أثر الاعدام ، علاوة على انه في القانون العسكري اذا ألغى الحكم لترتب على ذلك استرداد المتهم ما فاتته نتيجة العقوبة المقيدة للحرية من ماهية ، واحتساب مدة الخدمة ولا يتأثر الا بالاثار المادي لتقييد حريته .

ومما يتصل بالحكم بالاعدام ولكن ليس في مجال ايقاف تنفيذه ، ولكن بمناسبة الكلام عن عقوبة الاعدام ، ايجاب الطعن في احكام الاعدام . . وهنا نلاحظ أن القانون رقم ١٩٥٧/١٥٩ لم ينص على هذا ، وكان يجب او يستحسن ان يأخذ بقانون الاجراءات الجنائية ، اما بنص يشابه المادة ٤٣٩ القديمة منه أو بالمادة ٤٦ من القانون ١٩٥٩/٥٧ التي عدلتها ، لما لهذه العقوبة من اثر بالغ ، فكانت المادة ٤٣٩ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أنه اذا كان الحكم صادرا بعقوبة الاعدام فعلى المحامي الذي قام بالدفاع عن المتهم موكلا كان او معيناً ، ان يقوم باجراءات الطعن بطريق النقض في الحكم اذا كان لذلك وجه ، وهذا بغير اخلال بما للمحكوم عليه من الحق في رفع الطعن بنفسه أو بواسطة محام آخر .

وأصبحت هذه المادة هي المادة ٤٦ من قانون ١٩٥٩/٥٧ التي نصها ( مع عدم الاخلال بالاحكام المتقدمة اذا كان الحكم صادرا حضوريا بعقوبة الاعدام ، يجب على النيابة العامة ان تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم ، وذلك في الميعاد المبين بالمادة ٣٤ وتحكم المحكمة طبقا لما هو مقرر ٠٠٠ ) مع تعديل يتناسب مع القانون العسكري ، اذ يلزم القانون بانتداب محام في الجنايات العسكرية ، ولم يكن توجد نيابة عسكرية ، وكان من الممكن تعيين جهة تحل محل هذه الجهات في مباشرة الطعن .

## ٢٥ - أثر القانون على الدعاوى المنظورة :

نصت المادة العاشرة على ان يسرى هذا القرار بقانون على جميع الدعاوى المنظورة امام جهات قضائية أو ادارية من تاريخ نشره ، فأصبح الطعن المرفوع امام اى جهة اخرى وخاصة مجلس الدولة في احكام المجالس العسكرية - سواء امام المحاكم الادارية أو محكمة القضاء الاداري أو المحكمة العليا - ولم يتم الفصل فيه، من اختصاص السلطة المجينة في القانون رقم ١٩٥٧/١٥٩ اذا لم تكن الدعاوى قد انتهت بإصدار حكم

بات (١) ، وعلى هذا اذا كانت الدعوى أمام المحكمة الادارية لم يفصل فيها ، حولت بحالتها الى الجهة المختصة طبقا للقانون . وكذلك الحال اذا صدر فيها حكم المحكمة الادارية ، وكان حكم المحكمة مطعونا فيه أمام المحكمة العليا ولم يصدر حكم فيها ، أصبحت كذلك من اختصاص السلطة الاعلى المشار اليها ، لان الدعوى تعتبر لازالت منظورة ، ولم يصبح حكم المحكمة الادارية باتا ما دام لم يفصل فيه من المحكمة العليا .

وفرى انه مانص عليه القانون ١٩٥٧/١٥٩ فى شأن حجية احكام المجالس العسكرية ، يسرى على اى دعوى من اى نوع تكون منظورة امام المحاكم وتثار فيها مسألة الحجية ، ويستوى ان تكون هذه الدعوى جنائية يطلب فيها عقاب المتهم عن واقعة فصل فيها مجلس عسكري قبل صدور القانون رقم ١٩٥٧/١٥٩ او بعده ، أو تكون دعوى مدنية (٢) يطلب فيها التعويض عن جريمة فصل فيها مجلس عسكري بالادانة أو البراءة ، وذلك لصراحة نص المادة الاولى من القانون التى وان كانت منشئة للحجية الا انه استثناء من هذا فان المادة العاشرة منه انسحبت على الماضى ( على المجالس العسكرية السابقة على العمل بالقانون ) بالنسبة للدعاوى التى لازالت منظورة أمام أى جهات قضائية ولم يفرق نص المادة العاشرة بين انواع الدعاوى .

وما دامت هذه المادة نصت على العمل بالقانون فى هذه الدعاوى ، فالمقصود ان يسرى القانون بجميع موادها ومن ضمنها المادة الاولى منه .

### الباب الثالث

#### الطعن فى الاحكام العسكرية فى بعض البلاد الاخرى

##### المبحث الاول

##### الطعن فى الاحكام العسكرية فى القانون الفرنسى

فى فرنسا على حسب ما تقضى به احكام تقنين القضاء العسكرى للجيش البدى لايجوز الطعن بالاستئناف فى احكام المجالس العسكرية ، وهذه الاحكام قطعية ليست خاضعة لنظام التصديق كما هو الحال فى التشريعات المستوحاة من القانون الانجليزى .

#### ٢٦ - الطعن فى الاحكام العسكرية فى وقت السلم :

##### أ - الطعن أمام محكمة النقض

وقد أجاز التقنين المشار اليه فى المادة ١٠٠ منه الطعن بالنقض فى احكام المحاكم العسكرية ، فأجاز للمحكوم عليه والمفوض المخصص Commission du gouvernement وهو الذى يقوّم بوظيفة النيابة العامة لدى المحاكم العسكرية ، الطعن فى الاحكام الصادرة من المحاكم العسكرية امام محكمة النقض ( غير العسكرية ) ، واحال على القانون العام

(١) حكم المحكمة الادارية العليا بجلسة ١٩٥٧/٤/٥ فى الطعن المقيم بسجل المحكمة برقم ١٧٣٨ السنة ٣ قضائية فى الحكم الصادر من المحكمة الادارية لوزارة الحربية فى ١٩٥٦/٦/١١ فى الدعوى رقم ٢٤٥ لسنة ٣ قضائية .

(٢) حكم محكمة الدرب الاحمر فى ١٩٦٠/١/١١ ( جلسة ملكية ) فى القضية الواردة بالجدول رقم ١٩٥٧/٤١٧ فى طلب تعويض المدعية بناء على خطأ للمصطفى عليه بناء على حكم مجلس عسكري صادر قبل القانون ١٩٥٧/١٥٩ واستندت المحكمة بين أسبابها الى المواد ١ : ١٠ : ١١ من القانون فاخذت بحجية المجلس العسكرى المذكور أمام القضاء قنلى .



فيما يتعلق بأحوال الطعن وشروطه وجعل ميعاد الطعن بالنقض ثلاثة أيام تبدأ من تاريخ إخطار المحكوم عليه بالحكم .

وتنص المادة ١٠١ من التقنين على أنه إذا الغت محكمة النقض الحكم لعدم الاختصاص فإنها تحيل الدعوى إلى المحكمة المختصة التي تعينها وإذا الغت الحكم لسبب آخر ، أحالت الدعوى إلى محكمة عسكرية خلاف المحكمة التي فصلت في الدعوى ابتداء ، وذلك ما لم يكن الإلغاء بسبب أن الواقعة لا تكون جريمة أو بسبب صدور عفو عن العقوبة أو سقوط الجريمة بمضي المدة إذ لا يكون ثمة محل لقضاء جديد .

ولا يجوز تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة العسكرية خلال ميعاد الطعن بالنقض أو خلال نظر الطعن .

وتنص المادة ١٠٧ من التقنين على أنه إذا الغت محكمة النقض الحكم لثاني مرة ، أحالت الدعوى لمحكمة ثالثة ، وعلى هذه المحكمة المذكورة إذا كان الحكم الثاني قد الغي لنفس الأسباب التي الغي من أجلها الحكم الأول ، أن تنزل عند قضاء النقض في مسألة القانون التي فصل فيها ، فإن كان الإلغاء بسبب يتصل بالعقوبة ، وجب على المحكمة أن تأخذ بالتفسير الأصلح للمتهم .

#### ب - الالتماس إعادة النظر Demande en Revision

وقد أجازت المادة ١١٤ من التقنين الطعن في أحكام المجالس العسكرية بالالتماس إعادة النظر ، وأحالت على القانون العام في شأن هذا الطريق من طرق الطعن .

#### ٢٧ - الطعن في الأحكام العسكرية في وقت الحرب :

وفي وقت الحرب يتغير تشكيل القضاء العسكري ، فتشكل محاكم عسكرية في الجيوش المحاربة وفي المناطق المحصورة أو التي يغزوها العدو ، وذلك فضلا عن المحاكم العسكرية الثابتة التي تشكل في المناطق العسكرية .

ويتبع ذلك تشكيل محاكم نقض عسكرية تختص بنظر الطعون بالنقض بدلا من محكمة النقض المدنية ( أي غير العسكرية ) .

#### أ - محاكم النقض العسكرية الدائمة وقت الحرب :

فتنص المادة ١٢٥ مكرر/٤ على أن تنشأ وقت الحرب محاكم نقض عسكرية دائمة يتحدد عددها ودوائر اختصاصها ومقر انعقادها بمرسوم .

وتختص هذه المحاكم دون غيرها بنظر الطعون المقدمة في أحكام المحاكم العسكرية الواقعة في دوائرها وتشكل هذه المحاكم من خمسة أعضاء ، ثلاثة مستشارين من محكمة الاستئناف واثنين من الضباط العظام ويلحق بكل منها مفوض Commissaire du gouvernement يقوم بوظيفة النيابة العامة وعدد من الوكلاء عند الحاجة Substituts du comm.

وتنص المادة ١٣٤ من التقنين على أنه لا يجوز لمحكمة النقض العسكرية إلغاء الحكم إلا في الأحوال الاستثنائية :

١ - إذا كانت المحكمة العسكرية غير مشكلة وفقا للقانون ؛

٢ - إذا خولفت قواعد الاختصاص .

٣ - اذا لم توقع المحكمة العقوبة المبينة في القانون على الوقائع الثابتة لديها او اذا وقعت عقوبة تخالف القانون .

٤ - اذا اغفلت المحكمة او خالفت شكلا منصوصا عليه في القانون تحت جزاء البطلان .

٥ - اذا اغفلت المحكمة الفصل في طلب للمتهم او كان المفوض يرمى الى استعمال حق أو رخصة خوله اياها القانون .

وميعاد الطعن امام محاكم النقض العسكرية الثابتة اربع وعشرون ساعة تبدأ من انقضاء اليوم الذي يتلى فيه الحكم على المحكوم عليه ( م ١٣٦ ) ولا يجوز تنفيذ الحكم خلال ميعاد الطعن أو أثناء نظر الطعن .

ب - محاكم النقض العسكرية في الجيوش المحاربة وفي مناطق الحرب أو المناطق المغزوة أو المحصورة :

وفضلا عن محاكم النقض العسكرية الثابتة التي تشكل رقت الحرب في فرنسا ، فانه تشكل محاكم نقض عسكرية أخرى نزولا على الاعتبارات الحربية .

١ - محاكم النقض العسكرية في الجيوش المحاربة .

تنص المادة ١٥٦ من التقنين على انه عند اعلان التعبئة العامة mobilisation او الجزئية تشكل محكمة عسكرية في مقر رئاسة الجيش ، وفي كل فرقة ، وعند الحاجة في مقر رئاسة كل فيلق .

وتنص المادة ١٨٣ على أنه عند تشكيل محاكم عسكرية طبقا للمادة ١٥٦ المشار اليها ، يأمر وزير الدفاع والقوات المسلحة بإنشاء محكمة نقض عسكرية أو أكثر ، للنظر في الطعون بالنقض المقدمة عن احكام تلك المحاكم ، يحدد هذا الوزير دائره اختصاصها ومقر انعقادها والسلطة المختصة بتعيين رؤسائها وأعضائها .

وتشكل هذه المحاكم برئاسة عميد General de brigade وعضوية عقيدتين deux colonels ورائدتين deux majors ويلحق بهما مفوض Commissaire وعدد من الوكلاء عند الحاجة .

٢ - محاكم النقض العسكرية في مناطق الحرب والمناطق المغزوة والمحصورة :

وتنص المادة ١٨٥ من تقنين القضاء العسكري الفرنسي ، على أنه اذا أعلن أن أحد الاقاليم في حالة حرب وشكلت به محكمة عسكرية بمرسوم وجب ان ينظم هذا المرسوم الاحكام الخاصة بمحكمة النقض العسكرية التي تشكل للنظر في الطعون التي تقدم في احكام تلك المحكمة ، وتشكل محكمة النقض العسكرية على نحو محاكم النقض التي تشكل في الجيوش المحاربة ، كما تشكل محكمة نقض عسكرية على النحو السابق في كل اقليم يغزوه أو يحاصره العدو .

### المبحث الثاني

الطعن في الاحكام العسكرية في القانون الأمريكي (١)

٢٨ = ١ = لايجوز في القانون الأمريكي تنفيذ الاحكام الصادرة بالادانة قبل مراجعتها مراجعة أولية initial Review بمعرفة الضابط الأمر بتشكيل

المحكمة واعتماده اياها • ولهذا الضابط أن يرفض الموافقة على الحكم فيبطل كأساس للعقاب (١) وله أن يخفف الحكم أو يأمر بإعادة نظر الدعوة (٢) Rehearing أمام هيئة جديدة وان يأمر بإيقاف التنفيذ كلياً أو جزئياً أما لاجل محدد أو لاجل غير مسمى (٣)

ب - هذا وينشئ القانون الأمريكى هيئة قضائية لمراجعة الاحكام العسكرية تسمى مجلس المراجعة Board of Review ويشكل هذا المجلس من ثلاثة على الأقل من نواب الاحكام العسكرية، ويوجب القانون على النائب العام للاحكام العسكرية ان يحيل الى مجلس المراجعة أوراق كل دعوى صدر فيها حكم على ضابط من رتبة General officer أو صدر فيها حكم بالإعدام أو بالطرد أو بالرفق سنة فأكثر ، وينظر مجلس المراجعة الدعوى دون مرافعة ، ولا يقتصر نظره على مسائل القانون بل يتعداها الى الوقائع ايضا • وللمجلس المراجعة اما اعتماد قرار المحكمة وحكمها أو الغاء القرار وتبرئة المتهم أو الامر بإعادة نظر الدعوى •

ج - للمحكوم عليه (٤) ثلاثون يوما من تاريخ اخطاره بقرار مجلس المراجعة لكي يلتبس من محكمة الطعون العسكرية Court of military appeals نظر دعواه ، وتشكل هذه المحكمة من ثلاثة من القضاة المدنيين يعينون بقرار من رئيس الجمهورية بعد أخذ رأى مجلس الشيوخ •

د - للنائب العام للاحكام العسكرية ، أن يطعن في قرار مجلس المراجعة أمام تلك المحكمة ، وعليه أن يحيل اوراق الدعوى الى هذه المحكمة ( محكمة الطعون العسكرية ) حال صدور الحكم على ضابط جنرال أو بالاعداء ، وتختص هذه المحكمة بنظر مسائل القانون فقط •

هـ - لمحكمة الطعون العسكرية الامريكية أن تلغى قرار المحكمة العسكرية وحكمها، وتحكم ببراءة المتهم أو إعادة نظر الدعوى امام محكمة جديدة Rehearing

و - للمحكوم عليه بالاعداء أو الطرد أو الرفض أو الحبس سنة فأكثر، أن يلتبس من النائب العام للاحكام العسكرية إعادة نظر دعواه من جديد (٥) Petition for a new trial ويقوم النائب العام بالفصل في هذا الالتماس ، الا اذا كانت الدعوى منظورة أمام مجلس المراجعة أو محكمة الطعون العسكرية ، فانه يحيل ذلك الالتماس الى هذا المجلس أو تلك المحكمة • ويبنى الالتماس اما على أساس وقوع غش جوهري على المحكمة أو ظهور ادلة جديدة مؤثرة •

ز - واذا صدر الامر باجراء محاكمة جديدة ، قام النائب العام للاحكام بتعيين الضابط المختص بتشكيل المحكمة الجديدة التى يجب الا يكون من بين أعضائها من كان عضوا في الهيئة الاولى •

(١) بند (a - 86) من المرجع السابق •

(٢) بند (b 99) من المرجع السابق •

(٣) بند (c 80) من المرجع السابق

(٤) بند (101) من المرجع السابق

(٥) بند (109) من المرجع السابق •



## المبحث الثالث

## الطعن في قرارات وأحكام المحاكم العسكرية السورية

٢٩ - قانون العقوبات العسكري السوري الصادر بتاريخ ٢٧ شباط ( فبراير ) سنة ١٩٥٠ بالمرسوم التشريعي رقم ٦١ الذي أخذ عن القانون العسكري اللبناني بحث موضوع تشكيلات واجراءات محكمة النقض العسكرية ( التمييز ) في الفصل الخامس من الباب الاول في ثلاث مواد فقط هي المواد ٣١ - ٣٢ - ٣٣ منه ، ومنها يتضح أن المحكمة المذكورة تشكل من الغرفة الجزائية لدى محكمة النقض المدنية بعد أن يستبدل بأحد مستشاريها ضابط لا تقل رتبته عن عقيد . أما الاجراءات وشروط الطعن والمحاكمة ، فقد اُحال فيها الى القانون العام وُحدد في المادة (٣٢) حصر المواضيع التي تنظر فيها وهي :

- ١ - الاحكام والقرارات القابلة للتمييز (النقض) المباشرة من المحاكم العسكرية .
- ب - تعيين المرجع (الفصل في تنازع الاختصاص) .
- ج - نقل الدعوى (يقصد بذلك تغيير الاختصاص المكاني لاعتبارات المصلحة العامة) .
- د - طلبات اعادة المحاكمة «التماس اعادة النظر» .

وفيما عدا بعض النصوص الخاصة مثل الغاء حق الطعن بالنقض في حالات عينها القانون المذكور - وستعرض لها في حينه - وتحديد قرارات قاضي التحقيق العسكري الخاضعة للنقض وتحديد المهل ( المدد ) . فيما عدا ذلك نجد ان جميع الاجراءات الاخرى - يتبع فيها القانون العام .

ونحن نرى ان من أهم الاسباب التي دعت المشرع العسكري السوري الى سلوك هذا المسلك ( محكمة نقض مشكلة من الغرفة الجزائية واتباع اجراءات القانون العام ) رغبة المشرع العسكري في توحيد الاجتهاد بين القضاء العسكري والقضاء العادي ، لان القضاء العسكري في سوريا - وفي ظل قانون العقوبات العسكري السوري بالاضافة الى الجرائم العسكرية المذكورة في القانون المذكور - يفصل في الجرائم المعاقب عليها بأحكام القانون العام المرتكبة من قبل العسكريين ومن في حكمهم وشركائهم والمتدخلين معهم ووضع احكامها وقراراتها تحت ظل رقابة محكمة نقض واحدة مع احكام وقرارات المحاكم العادية ، مما يجعل في البلاد الواحدة اجتهادا واحدا . أما بالنسبة للمستأثرات العسكرية البحتة والتي لها صفة فنية قد يصعب تفهمها على أعضاء محكمة النقض الذين هم قضاة مدنيون ، فقد تغلب المشرع على هذه الناحية حين ضم الى الغرفة الجزائية لدى محكمة النقض العادية ، عضوا عسكريا بدلا من أحد مستشاريها يشرح وجهة النظر العسكرية الفنية ، وبذلك توفرت للمحكمة المذكورة الخبرة الفنية بالاضافة الى خبرتها القانونية .

يضاف الى كل هذا فيما نرى ، أن القضاء العسكري الحديث التشكيل حين أخذ بهذا المبدأ بالنسبة لمحكمة النقض ، قد أعطى ضمنا كبيرا يرفع من مستوى القضاء العسكري ، وقوى من مركزه اذ جعله خاضعا لاعلى سلطة قضائية في البلاد ، وبذلك خفف من وطأة حرمانه للمتقاضين أمامه لدرجة من درجات المحاكمة ، وهي الاستئناف ، وأصبح القضاء العسكري يقف على قدم المساواة مع القضاء العادي ، اذ أن كليهما تحت رقابة محكمة نقض واحدة .

## ٣٠ - الاحكام والقرارات الخاضعة للطعن بالنقض :

ان كافة القرارات الصادرة من المحاكم العسكرية السورية والقرارات الصادرة من قاضى التحقيق العسكرى المتعلقة باخلاء السبيل (الافراج) ومنع المحاكمة (الاوجه لاقامة الدعوى) سواء كان الجرم جنحة أو جناية والقرارات المتعلقة باصدار أمر لزوم المحاكمة (أمر الاحالة) فى الجنايات فقط فى الاحوال العادية - خاضعة للطعن بالنقض .

ويسقط حق الطعن بالنقض بالنسبة للعسكريين فقط فى زمن الحرب وفى حالتى الحرب والتعبئة العامة ، فيما عدا الاحكام الصادرة بعقوبة الاعدام فلا يسقط حق الطعن بالنقض بالنسبة لها فى كافة الاحوال .

## ٣١ - اسباب الطعن بالنقض :

الاسباب التى أوردها القانون للطعن بالنقض هى :

أ - مخالفة الاجراءات التى أوجب القانون مراعاتها تحت جزاء البطلان كالعلائية مثلا .

ب - مخالفة الاجراءات الاخرى ، اذا طلب المتهم مراعاتها ، ولم يلب القاضى أو المحكمة طلبه : ولم يجر تصحيحها فى أدوار المحاكمة التى تتلو هذا الطلب .

ج - مخالفة القانون أو الخطأ فى تطبيقه وتأويله .

د - مخالفة قواعد الاختصاص أو تجاوز القاضى لسلطته القانونية .

هـ - صدور حكمين متناقضين فى واقعة واحدة .

و - خلو الحكم المطعون فيه من أسبابه أو عدم كفاية هذه الاسباب أو غموضها .

وفيما عدا ذلك فان هناك أصولا شكلية تجب مراعاتها كميعاد الطعن ودفع الرسوم . وان رقابة محكمة النقض العسكرية على ضوء هذا القانون هى رقابة قانونية فقط ولا تتدخل فى موضوع الدعوى مطلقا ، ولا تستمع لمرافعات أو مطالبات وتنظر الدعوى فى غرفة المداولة . اذا وجدت ما يستوجب النقض ، نقضت الدعوى واعادتها الى المحكمة التى اصدرت القرار الاصلى لتصحيح الخطأ فاذا كانت هذه المحكمة جزئية ( قاضى فرد عسكرى ) كانت ملزمة باتباع قضاء محكمة النقض ولا تملك الاصرار على قرارها السابق . واذا كانت محكمة جنايات عسكرية ( محكمة عسكرية ) فإنها تستطيع الاصرار على قرارها السابق ، واذا طعن بالنقض ثانية لنفس الاسباب الاولى ، تنظر فى هذه الحالة الهيئة العامة لمحكمة النقض ( الدوائر مجتمعة ) فى الدعوى والمحكمة العسكرية ملزمة حينئذ باتباع حكم الهيئة العامة .

وترد على هذه الاصول والاجراءات بعض الملاحظات أهمها : ان الطعن يجب ان يقدم فى قلم كتاب المحكمة التى اصدرت القرار المطعون فيه ، وفى هذا صعوبة كبيرة على العسكريين الذين ربما كانوا من وحدات عسكرية بعيدة عن مقر هذه المحكمة ولم يستطيعوا الحصول على اجازة فى الوقت المناسب ، وكثيرا ما يتقدمون بالطعن عن طريق رؤسائهم ولا يصل هذا الطعن قلم كتاب المحكمة الا بعد مضي المهلة القانونية ( ميعاد الطعن ) فيرفض شكلا ، ويخسرون حق الطعن لأن العبرة بتاريخ تقديم الطعن لقلم كتاب المحكمة .

## اتجاهات محكمة النقض في تطبيق نظرية الضرورة على الإجراءات الجنائية

للدكتور محمد فتحي سرور: مدير القانون الجنائي بقطاعية المحاكمات بوزارة العدل

### ١- توطئة :

من المقرر ان الضرورات تبيح المحظورات ، ولهذا كانت نظرية الضرورة تمثل فترة قانونية أساسية في جميع قروع القانون ، كما ان أثرها في مشروعية الاعمال المخالفة للقانون ، اصبح يعبر عن مبدأ عام في نظرية القانون (٢) .

وقد لاقت نظرية الضرورة حظا وافرا من العناية في فقه قانون العقوبات والقانون المدني والقانون الدستوري ، فأوضح ضوابطها والاعتداس التي تقوم عليها . إلا انها لازالت فكرة جديدة لم يطرقها البحث العلمي في مجال القانون الاجرائي ، وخاصة قانون الاجراءات الجنائية ، فلم يتحدد بعد ما اذا كانت فكرة الضرورة تصلح أن تكون نظرية عامة في قانون الاجراءات الجنائية او لا ،

وقد كان لمحكمة العليا الفضل الكبير في بحث نظرية الضرورة في قانون الاجراءات الجنائية ، فعملت الى تطبيقها في كثير من احكامها .

ولا شك ان هذا القضاء له اهميته القصوى لبحث مدى تطبيق نظرية الضرورة على الاجراءات الجنائية ، مما يتعين معه ان نبدأ بغرض اتجاهات محكمة النقض في تطبيق نظرية الضرورة على الاجراءات الجنائية ، ثم التعليق عليها .

### ٢- تطبيقات محكمة النقض لنظرية الضرورة :

استقر قضاء محكمة النقض على انه يجوز في حالة الضرورة طلب كاتب من كتاب المحكمة لتدوين محضر التحقيق ، وأن تقرير قيام هذه الحالة موكول لسلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع (٣) .

وقضت محكمة النقض بأن تعقب المتهم بقصد تنفيذ أمر القبض عليه ، مما يكون حالة الضرورة التي تجيز له دخول منزل الغير الذي التجأ اليه هذا المتهم للقبض عليه فقالت ان «دخول المنازل لغير التفتيش لا يعد تفتيشا ، بل هو مجرد عمل مادي اقتضته حالة الضرورة ، أما التفتيش فهو البحث عن عناصر الحقيقة في مستودع السر فيها . وهو اجراء من اجراءات التحقيق ، ودخول المنازل - وأن كان محظورا على رجال السلطة العامة في غير الاحوال المبينة في القانون ، وفي غير حالة طلب المساعدة من الداخل ، وحالتى الغرق والحريق - الا ان هذه الاحوال الاخيرة لم ترد على سبيل

(١) عن المجلة الجنائية القومية ، يوليو ١٩٦٠ ص ١٤٥ .

(٢) Jean-Marie Aussel : La contrainte et la nécessité en droit pénal. Quelques aspects de l'autonomie du droit Pen al, 1956, P. 277.  
Paul Foriers : L'état de nécessité.

(٣) نقض ٢٥ يناير سنة ١٩٦٠ ، الطعن رقم ١٤٠٢ سنة ١٩٦٠ ق ، لم ينشر بعد ، و ١٥ مايو سنة ١٩٥٩ مجموعة الاحكام س ١٠ ص ٥٣٥ رقم ١١٨ ، و ١١ مارس سنة ١٩٥٨ ، س ٩ ص ٢٨٠ رقم ٧٧ ، و ٢٦ أبريل ١٩٥٥ ، س ٦ ص ٨٨٦ رقم ٢٦٥ ، و ٢٢ مارس ١٩٥٥ س ٦ ص ٦٩٢ رقم ٢٢٤ .



## اثباتات محكمة النقض في تطبيق نظرية الضرورة على الاجراءات الجنائية ٧٨٣

الحصر في المادة ٤٥ من قانون الاجراءات الجنائية ، بل أضاف النص اليها ما شابهها من الاحوال التي يكون أساسها قيام حالة الضرورة ، ومن بينها تعقب المتهم بقصد تنفيذ امر القبض عليه (١) .

وقضت بانه اذا كانت محاولة المتهمين الهرب - بما معهما من المواد المخدرة - بعد صدور اذن النيابة بضبطهما وتفتيشهما ، هي التي اوجدت حالة الضرورة ودعت اضابط ومن معه الى مجاوزة حدود اختصاصهم المكاني للقيام بواجبهم المكلفين به من قبل النيابة العامة ولم تكن لديهم وسيلة أخرى لتنفيذ ذلك الامر غير ملاحقة المتهمين وضبطهما فيكون صحيحا ما انتهى اليه الحكم من نقص الدفع ببطلان التفتيش (٢) .

ثم قضت مؤكدة مبدأ الاستناد الى حالة الضرورة ، لتبرير تجاوز الاختصاص ، في حكم حديث لها : بأن . « الاصل ان اختصاص مأمور الضبط القضائي مقصور على الجهات التي يؤدون فيها وظائفهم ، طبقا للمادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية = فاذا ماخرج المأمور عن دائرة اختصاصه ، فانه لايفقد سلطة وظيفته ، وانما يعتبر على الاقل من رجال السلطة العامة الذين اشار اليهم الشارع في المادة ٣٨ من قانون الاجراءات الجنائية ، وندبه من النيابة العامة لا يكسبه صفة مأمور الضبط القضائي ولا يسوغ له أن يقوم بعمل كلف به بمقتضى وظيفته ، أو ندب اليه ممن يملك حق الندب ، وأن يجريه خارج دائرة اختصاصه » .

هذا هو الاصل في القانون ، الا انه اذا صادف مأمور الضبط القضائي ، المأذون له قانونا بتفتيش المتهم في دائرة اختصاصه ذلك المتهم في أثناء توجهه لتنفيذ اذن التفتيش على شخصه في مكان يقع خارج دائرة الاختصاص المكاني له وبداله من المتهم المذكور من المظاهر والافعال ما ينم عن احرازه جوهرا مخدرا ومحاولة التخلص منه ، فان هذا الظرف الاضطراري المفاجيء - وهو محاولة المتهم التخلص من الجوهر المخدر بعد صدور امر النيابة المختصة بتفتيشه - هو الذي اوجد حالة الضرورة ودعا الضابط الى ضبط المتهم في غير دائرة اختصاصه المكاني للقيام بواجبه المكلف به ولم تكن لديه وسيلة أخرى لتنفيذ الامر غير ذلك ، فيكون هذا الاجراء منه صحيحا موافقا للقانون ، اذ لا يسوغ في هذه الحالة ان يقف الضابط مغلول اليدين ازاء المتهم المنوط به تفتيشه اذا صادفه في غير دائرة اختصاصه ، وفي ظروف تؤكد احرازه للجواهر المخدرة (٣) .

### ٣ - تحليل قضاء محكمة النقض :

يبين من استقراء محكمة النقض في تطبيق نظرية الضرورة :

أولا : انها اقتصرت على اجراءات التحقيق الابتدائي (٤) ، دون مسائر الاجراءات الجنائية .

ثانيا : انها جاءت بمناسبة مخالفة قواعد الاهلية الاجرائية المتعلقة بتشكيل هيئة التحقيق والاختصاص المحلي .

(١) نقض ٣١ مارس سنة ١٩٥٩ مجموعة الاحكام س ١٠ ص ٣٩١ رقم ٨٧ .

(٢) نقض ٨ من ديسمبر ١٩٥٩ ، مجموعة الاحكام س ١٠ ص ٣٩١ رقم ٨٧ .

(٣) نقض ١٥ من مايو ١٩٦٠ ، الطعن رقم ١٥٩٤ سنة ٢٩ ق ، لم ينشر بعد .

(٤) يلاحظ أن الاجراء الذي يباشره مأمور الضبط القضائي بناء على انتداب من سلطة التحقيق ،

يعد من اجراءات التحقيق الابتدائي .

ويبدو من العبارات التي وردت في قضاء المحكمة العليا ، انها لم تقصر تطبيق نظرية الضرورة على نوع معين من الاجراءات الجنائية . الا انه مما لا شك فيه ان التطبيقات العملية لم تسعف المحكمة العليا لتقرير كلمتها بوضوح تام ، ماذا كانت ترى تطبيق نظرية الضرورة على الاجراءات الجنائية جميعها دون تمييز ، أم انها تقصرها على نوع معين من الاجراءات .

على انه يهمننا ان نبرز القيد الهام الذي اوردته محكمة النقض على تطبيق نظرية الضرورة ، وهو الا تكون لدى الشخص الاجرائي (الذي يشر الاجراء) وسيلة أخرى لمباشرة ، غير الالتجاء الى المخالفة الاجرائية (١) .

هذا الى انه يلاحظ على الحكم الاخير الصادر في ١٠ من مايو سنة ١٩٦٠ ، ان محكمة النقض عنيت - قبل ان تؤسس صحة التفتيش الذي اجراه مأمور الضبط القضائي خارج حدود اختصاصه ، بالقول بأن خروج مأمور الضبط القضائي عن دائرة اختصاصه لا يفقده سلطة وظيفته ، وانما يعتبر على الاقل أنه من رجال السلطة العامة . .

وقد عدلت محكمة النقض في هذا القضاء ، عما سبق أن أقرته في حكم سابق لها من انه . « اذا خرج مأمور الضبط القضائي عن دائرة اختصاصه لا تكون له سلطة ما وانما يعتبر فردا عاديا ، . (٢) »

وقد سبق لنا ان قلنا تعليقا على هذا الحكم ، بأن خروج مأمور الضبط القضائي عن دائرة اختصاصه لا يسلب صفته باعتباره من رجال الضبط القضائي . (٣) .

والواقع من الامر ان تجاوز مأمور الضبط القضائي حدود الاختصاص المحلي لا يعني مطلقا سلب ما يتمتع به من ولاية الضبط القضائي ، واسقاطها عنه بحيث يصبح مجرد فرد عادي ، لان مخالفة قواعد الاختصاص الولائي لا تتحقق الا بمباشرة أعمال لا تخولها له السلطة الولائية لوظيفته ، لا عند تجاوز الحدود المكانية لاختصاصه وهذا المعنى هو ماقررت به محكمة النقض في حكمها هذا الاخير ، من ان خروج مأمور الضبط القضائي عن دائرة اختصاصه لا يفقده سلطه وظيفته .

على انه يلاحظ ان المحكمة العليا قد ذهبت بعد ذلك الى ان مأمور الضبط القضائي الذي خرج عن دائرة اختصاصه يعتبر على الاقل من رجال السلطة العامة ، مع ان رجال السلطة العامة مقيدون في اداء وظيفتهم بحدود اختصاصهم المحلي استوة بمأمور الضبط القضائي ، شأنهم في ذلك شأن جميع الموظفين العموميين .

ويحق لنا ان نتساءل عن الاهمية القانونية التي دعت محكمة النقض الى تقرير هذا المبدأ ، والعدول عن مبدأ سابق لها ، مع أنها أسندت صحة التفتيش الى توافر حالة الضرورة . (٤) .

لاشك عندنا ان الاعمال الاجرائية العامة - ومنها اعمال الضبط القضائي - اذا باشرها فرد عادي تصبح أعمالا منعدمة قانونا بخلاف ما اذا باشرها موظف (٥) موظف

(١) انظر نقض ١٠ من مايو سنة ١٩٦٠ .

(٢) نقض ، ٢٨ من نوفمبر ١٩٥٠ ، مجموعة الاحكام ص ٢ ص ٢٥٥ ، رقم ٩٧ .

(٣) انظر رسالتنا في نظرية البطلان في قانون الاجراءات الجنائية ، طبعة ١٩٥٩ ص ٢٠٩ و ٢١٠ .

(٤) وهي التي يتعين أن يبينها موظفون عموميون .

(٥) انظر رسالتنا ، المرجع السابق ص ١٩٨ و ١٩٩ .

## اتجاهات محكمة النقض في تطبيق نظرية الضرورة على الاجراءات الجنائية ٧٨٥

عمومي طبقا للسلطة الولائية لوظيفته : السلطة الادارية او القضائية مثلا ، متجاوزا حدود اختصاصه ، فانها تصبح باطلة لا منعدمة .

ولهذا فان التعليل القانوني الصحيح لما ذهبت اليه محكمة النقض في هذا الحكم الاخير من تأكيد ان مأمور الضبط القضائي عندما خرج عن دائرة اختصاصه لم يصبح فردا عاديا ، لانجده الا في تقرير أن هذا العمل الذي باشره متجاوزا لدائرة اختصاصه ليس الا عملا باطلا ، لامنعدها .

فاذا حرصت محكمة النقض على تقرير هذا المبدأ بمناسبة تطبيق نظرية الضرورة على الاجراء الذي باشره مأمور الضبط القضائي متجاوزا حدود اختصاصه - كما رأت محكمة النقض - فاننا نرى لذلك معناه الذي يجب ان لا نغفله ، وهو انه يشترط لتطبيق نظرية الضرورة الا يترتب على المخالفة الاجرائية الاخلال بمقومات العمل الاجرائي اللازمة لوجوده ، لالصحته فحسب ، والتي يكون من شأن تخلف احداها ان يصبح العمل منعدها .

وهذا القيد امر يتفق مع منطق محكمة النقض في تطبيق نظرية الضرورة متى كان ذلك لازما لتحقيق الغاية من العمل الاجرائي . ذلك ان تحقيق هذه الغاية امر وثيق الصلة بوجود العمل الاجرائي ذاته ، فما لم تتوافر في هذا العمل المقومات اللازمة للاحتفاظ بكيانه ووجوده ، لا يمكن القول بتحقيق الغاية منه . ولذا كان من الطبيعي ان تحرص محكمة النقض على تطبيق حالة الضرورة متى كان العمل الاجرائي قد استوفى بكيانه مقومات وجوده القانوني ، وان لم يستوف احد شروط صحته .

### ٤ - الاساس التشريعي لنظرية الضرورة في قانون الاجراءات الجنائية .

ويتعين علينا ان نحدد مدى الاساس التشريعي لنظرية الضرورة في قانون الاجراءات الجنائية ، حتى نحدد على ضوءه مقدار صلاحيته للاستناد اليه في جعل الضرورة نظرية عامة في هذا القانون .

اولا : نصت المادة ٢٩/٢ من قانون الاجراءات الجنائية على انه يحق للمأمور الضبط القضائي أن يحلف الشهود أو الخبراء اليمين ( اذا خيف الا يستطاع فيما بعد سماع الشهادة بيمين ) . ومن أمثلة هذه الضرورة أن يكون الشاهد المجنى عليه مشرفا على الموت ، او يكون العمل الذي طلب من الخبير اجراؤه يتعين مباشرته (دون انتظار المحقق والا ضاعت الغاية منه ، كما لو طلب منه رفع آثار اقدم المتهم في مكان عام في وقت تنذر فيه السماء بالمطر مما يؤدي الى زوال آثار الاقدام .

ثانيا : من المقرر انه لايجوز الانتداب لاستجواب المتهم ، وان المندوب مقيسد بالاجراءات المنتدب لمباشرتها ( المادة ٧٠/١ اجراءات ) ، الا أنه بسبب حالة الضرورة خرج المشرع عن هذه القاعدة ، فنص في الفقرة الثانية من المادة ٧١ اجراءات على أنه للمندوب أن يجرى أي عمل آخر من أعمال التحقيق، أو أن يستجوب المتهم في الاحوال التي يخشى فيها فوات الوقت ، متى كان متصلا بالعمل المندوب له ، ولازما في كشف الحقيقة .

ثالثا : من المقرر وجوب اجراء التحقيق في حضور الخصوم ، الا انه يجوز للمحقق ان يجرى التحقيق في غيبتهم ، متى رأى ضرورة ذلك لاطهار الحقيقة . وبمجرد انتهاء تلك الضرورة يبيح لهم الاطلاع على التحقيق . (المادة ٧٧/١ اجراءات) .



رابعاً : من المقرر انه يجب على المحقق فى الجنايات الا يستجوب المتهم او يواجهه بغيره من المتهمين أو الشهود ، الا بعد دعوة محاميه للحضور أن وجد ، الا فى حالة السرعة بسبب الخوف من ضياع الادلة ، فضلاً عن حالة التلبس ( المادة ١٢٤ / ١ اجراءات ) .

ويلاحظ أن المادة ٤٥ من قانون الاجراءات الجنائية ، قد نصت على انه : « لا يجوز لرجال السلطة الدخول فى أى محل مسكون الا فى الاحوال المبينة فى القانون ، أو فى حالة طلب المساعدة من الداخل ، أو فى حالة الحريق أو الغرق أو ماشابه ذلك » .

انطلقت النظر الى ان مجرد دخول المحل المسكون لا يعد وحده عملاً إجرائياً ، ما لم يرتب عليه القانون أثراً فى الخصومة الجنائية ، كضبط أدلة الجريمة . وبغض عن ذلك فان دخول المسكن فى حالة طلب المساعدة من الداخل بقصد الوقاية سكانه من الخطر لا يعد عملاً إجرائياً . ولا يهون من ذلك ما ورد فى نهاية النص من ان الصور الواردة به لم ترد على سبيل الحصر ، بل يضاف إليها ماشابها من الاسوال ، مادام أن الصور المذكورة ليست من الاعمال الاجرائية كما أسلفنا .

تلك هى الاحوال التى اجاز فيها القانون الخروج على القاعدة الاجرائية العمامة بسبب حالة الضرورة ، فهل تمثل تطبيقاً لنظرية عامة فى قانون الاجراءات الجنائية أم انها وردت استثناء من اصل عام لا يجيز مخالفة القواعد الاجرائية بسبب حالة الضرورة بها ؟

ذلك هو ما سنبيحه فيما يلى :

#### ٥ - عدم صلاحية تطبيق نظرية الضرورة على الاجراءات الجنائية

تثار مشكلة الضرورة بمناسبة عمل غير مشروع ، باشره الشخص تحت وطأة ظروف عارضة معينة ، وبغض النظر عن الاساس الذى تعتمد عليه نظرية الضرورة ، فان مجال هذه النظرية ينحصر فى أن يجد الشخص نفسه مضطراً الى مخالفة القانون ، كوسيلة وحيدة لحماية حق أو مصلحة معينة ، وفى قانون العقوبات المصرى تتوافر نظرية الضرورة متى وجد الانسان نفسه فى ظروف تهدده بخطر حال يستجيم على النفس لا دخل لارادته فى حله ، ولا سبيل لقلقيه الا بارتكاب هذه الجريمة . ( المادة ٦١ عقوبات ) .

وباستقراء الحالات التى أخذ فيها المشرع المصرى بنظرية الضرورة فى بعض الاجراءات الجنائية ، يبين أن القانون قد أباح فى هذه الاحوال مخالفة القواعد الاجرائية العمامة ، متى كان ذلك ضروريا لتحقيق الغاية منه ، وهو الوصول الى الحقيقة .

تلك هى فكرة الضرورة كما يمكن تصورهما فى العمل الاجرائى الجنائى ، فهذا العمل نظمه القانون للوصول الى غاية معينة ، فهل يجوز فى القانون ، كأصل عام ، مخالفة الشروط المنظمة لصحة هذا العمل فى سبيل تحقيق الغاية منه ؟ وبعبارة أخرى : اذا وجد الشخص نفسه فى ظروف من شأنها الا تمكنه من تحقيق الغاية من العمل الاجرائى الذى يزمع مباشرته ، الا بعد مخالفة بعض شروط صحته ، فهل يجوز له التضحية بالضمانات التى تكمن فى هذه الشروط من أجل تحقيق هذه الغاية ؟

ان القانون ينظم الخصومة الجنائية لتصل الدولة الى معاقبة الجاني وفي هذه الخصومة تتنازع مصلحة الدولة في القصاص من الجاني مع مصلحة المتهم ، وتبدو الحاجة ملحة الى التوفيق بين المصلحتين وتوفير الضمانات الكافية للحريات الفردية من أجل اقامة محاكمة عادلة .

والمرجع فيما يسنه من قواعد يتوخى توفير الضمانات المتبادلة للاتهام والدفاع والموازنة بينهما، ويحرص جد الحرص على احترام هذه القواعد فيرتب البطلان جزاء اهدار أى حق من هذه الضمانات ، فلا يهتم القانون بتحقيق الغاية من هذا الاجراء ، بقدر ما يهتم أولاً توفير الضمانات التي فرضها القانون ، أو هو بعبارة أخرى يضحى بالغاية من العمل ، في سبيل الغاية من الضمانات التي قصد توفيرها . .

وهذا المعنى هو ما عبرت عنه محكمتنا العليا في قولها بأنه خير للعادلة افلات مجرم من العقاب ، بقدر ما يضرها الافتئات على حريات الناس ، والقبض عليهم بدون حق (١) .

والواقع من الامر ان القول يتفضل الغاية من العمل الاجرائي ، على الغاية من القيود الموضوعية والشكلية الواردة عليها ، سيؤدي حتما الى اهدار هذه القيود ، وجعلها عبثاً ولغوياً . فمثلاً قد يتحقق مأمور الضبط القضائي أن الشخص الموجود في مسكنه يخفي مواد مخدرة في مسكنه ، ويعلم جيداً انه لو تأخر في سجيل الحصول على امر من النيابة بانتدابه لتفتيشه لادى ذلك الى افلات المتهم بالمخدر ، الا انه مع ذلك يتعين عليه النزول عند حكم القانون والامتناع عن التفتيش من تلقاء نفسه ، طالما لم يحصل بعد على اذن النيابة العامة بالتفتيش ، أو بعبارة أخرى تحقيق الضمانات التي أراد القانون توفيرها من هذا الاذن .

ومن أجل ذلك فانه عند بحث المقصود بالشكل الجوهرى ، نبذنا الرأى القائل بأنه الشكل اللازم لتحقيق الغاية التي توخاها القانون من مباشرة العمل الاجرائي (٢) فمثلاً حضور المتهم أو من ينوبه عنه اثناء مباشرة التفتيش ، شكل جوهرى قصد به مراقبة السلطة القائمة على التفتيش والتحقق من حيادها ، أما التفتيش ذاته ، فان الغاية منه هو ضبط أدلة الجريمة ، وحضور المتهم أو من ينوبه عنه ، لا يتوقف عليه بداهة تحقيق الغاية من التفتيش ، كما ان ضبط أدلة الجريمة ، وهو الغاية من التفتيش ، لا يفيد تحقيق الغاية من حضور المتهم أو من ينوبه عنه

وأيضاً عند تحديد أسباب تصحيح البطلان ، قلنا ان المقصود بتحقيق الغاية كسبب للتصحيح ، هو الغاية من الشكك الاجرائي المعيب اذا تحققت عقب الاخلال به (٣) .

لما كان ذلك ، فاننا لانتصور مطلقاً أن يجيز القانون - كأصل عام - اهدار الضمانات التي اراد تحقيقها اذا ادى ذلك الى تحقيق الغاية من العمل الاجرائي ، وهو الذى حرص على تقييد هذا العمل بتلك الضمانات .

هذا الى ان القانون قد رسم الحدود التي يتعين مباشرة العمل الاجرائي في ظلها ، واطمان الافراد الى ما تنطوى عليه هذه الحدود من ضمانات كافية ، فان

(١) نقض ، ٢١ من أكتوبر ١٩٥٨ ، مجموعة الاحكام س ٩ ص ٨٢٩ رقم ٢٠٦ .

(٢) نظرية البطلان ، المرجع السابق ، ص ٢٤٥ رقم ١٧٧ .

(٣) نظرية البطلان ، المرجع السابق ، ص ٢٤٥ رقم ١٧٧ .

السماح بالاخلال بهذه الضمانات ينطوى على اهدار للاستقرار القانوني Sécurité Juridique الذى يجب أن يسود .

ولا شك ان التنظيم القانوني للمصالح المتعـرضـة فى الخصومة ، بما يستتبعه من الاعتقاد العام بجدية القواعد الاجرائية المنظمة لهذه الخصومة ، لامر متعلق بجوهر النظام القانوني ذاته ، وعلى ذلك فلا يعد نظاما اى تنظيم اجرائي يسمح بمباشرة العمل الاجرائي دون تقييد بقيده ما ، اذا كان ذلك ضروريا لتحقيق الغاية من هذا العمل .

من أجل ذلك فنحن لانقر مطلقا تطبيق نظرية الضرورة فى قانون الاجراءات الجنائية ، الا فى الاحوال التى عبر فيها المشرع صراحة عن الاخذ بها ، وذلك باعتبار انها نظرية ، لا تتلاءم مع طبيعة الاجراءات الجنائية التى نظمها هذا القانون .

أما تلك الاحوال الاستثنائية التى أخذ فيها المشرع بنظرية الضرورة ، فقد قصد بها تقوية سلطة التحقيق الابتدائي بتحويلها مزيدا من الاختصاصات للوصول الى الحقيقة ، متجها فى ذلك الى الاخذ ببعض مظاهر نظام التحرى والتنقيب ويجب أن تظل فى نطاق الاستثناء دون القياس عليها .

ويجدر التنبيه على عدم جواز الخلط بين الضرورة والعذر القهرى : ففكرة الضرورة تقوم على التضحية بمصلحة معينة ، فى سبيل انقاذ مصلحة أخرى اجدر بالرعاية ، اما العذر القهرى فانه يقوم على توافر ظروف قهرية من شأنها ان تحول دون مباشرة الاجزاء على وجهه الصحيح ، وقد استقر قضاء محكمة النقض على اعتباره سببا مغفيا من ضرورة استيفاء العمل الاجرائي شروط صحته كما هى مقررة فى القانون .

بعد هذا نعرض لمناقشة المبادئ التى ارستها محكمة النقض كتطبيق لهذه النظرية ، وقد سبق أنه اقتصرنا على التعبير عن وجهة نظر محكمة النقض فى هذا الصدد .

## ٦ - ندب غير كاتب من كتاب المحكمة للتحقيق

استقر قضاء محكمة النقض كما أسلفنا ، على تخويل المحقق سلطة ندب غير كاتب من كتاب المحكمة للتحقيق فى حالة الضرورة ، ويترتب على ذلك أجازة الاخلال بتشكيل هيئة التحقيق ، بسبب حالة الضرورة .

ونحن لانقر هذه النظرية كما أسلفنا ، ونرى ان التحقيق الذى تباشره النيابة بغير الكاتب المختص ، هو تحقيق باطل ، الا انه يتحول الى اجراء استدلال صحيح ، وفى هذا المعنى قضت محكمة النقض بأن الاستناد فى اصدار أمر التفتيش الى تحقيق دونه غير كاتب من كتاب المحكمة ، هو اجراء صحيح : لانه يجوز للنيابة العامة ان تصدر امرها بالتفتيش بعد اطلاعها على محضر الاستدلالات متى رأت كفايته لاصدار الامر الذى يعد فتحا للتحقيق (١) .

(١) نقض ١٨ من مايو ١٩٥٩ ، مجموعة الاحكام س ١٠ ص ٥٣٥ رقم ١١٨ .



#### ٧ - تفتيش المنزل للقبض على المتهم المختفى بداخله

ذهبت محكمة النقض الى أن تعقب المتهم بقصد تنفيذ أمر القبض عليه ، مما يكون حالة الضرورة التي تجيز له دخول المنزل الذي التجأ اليه هذا المتهم لضبطه وتفتيشه ، وقالت ان هذا الدخول لا يعد تفتيشا .

وعندنا أن هذا العمل تتوافر فيه كل مقومات التفتيش كعمل اجرائي ، فمادام الفرض من دخول المنزل هو البحث عن احد الاشخاص والقبض عليه ، فانه يتحقق بذلك جوهر التفتيش ، وهو البحث عن الحقيقة في مستودع السر . والا يغير من طبيعة التفتيش ان يكون محله شخصا ، لاشيئا ، كما يتم عادة .

ونرى انه في هذا المثال يتعين التمييز بين ما اذا كان صاحب المنزل يعلم بأن المتهم الذي يأوى عنده مطلوب القبض عليه ، او متهما بجناية او جنحة ، او لا . فاذا توافر العلم المذكور لديه ، اعتبر متهما بالجريمة المنصوص عليها في المادة ١٤٤ عقوبات ، ولزم الحصول على أمر من النيابة لتفتيش منزله .

أما اذا جهل صاحب المنزل بصفة المتهم الذي يأوى عنده ، تعين لتفتيش منزله الحصول على أمر من القاضي الجزئي بالتفتيش ، باعتباره غير متهم ، تطبيقا لنص المادة ٢٠٦ اجراءات .

ويلاحظ في هذا الصدد انه لا يقبل من المقبوض عليه الدفع ببطلان التفتيش ، مادامت القاعدة التي خالفها هذا الاجراء لم تتقرر حمايته (١) .

#### ٨ - القبض على المتهم خارج دائرة الاختصاص المحلي

ذهبت محكمة النقض الى أنه يجوز للضابط المنتدب للقبض والتفتيش ملاحقة المتهم المطلوب تفتيشه خارج حدود اختصاصه والقبض عليه متلبسا بجريمته ، وانه يجوز له اذا شاهد المتهم المذكور خارج حدود اختصاصه ان يبادر بالقبض عليه .

ولحن نقر هذا القضاء ونؤيد النتيجة التي انتهى اليها ، الا أننا لا نرى اسناد هذه النتيجة الى نظرية الضرورة ، ذلك ان من المقرر كما قضت محكمة النقض أنه متى وقعت الجريمة في اختصاص قسم معين ، فان مأمور الضبط القضائي الذي يتبع هذا القسم يكون مختصا باجراء كل ماخوله اياه القانون من اجراءات التحقيق لتعقب المتهم في أي مكان ومباشرة التحقيق في غير القسم الذي يعمل به .

والواقع من الامر ان الاختصاص المحلي بالتحقيق انما يتحدد بمكان وقوع الجريمة أو محل اقامة المتهم أو ضبطه لا بمكان مباشرة الاجراء ، أي ان مأمور الضبط القضائي يعتبر مختصا محليا بمباشرة التحقيق في أي مكان متى كانت الجريمة أو اقامة المتهم أو ضبطه تقع في دائرة اختصاصه . فلا يعد متجاوزا لهذا الاختصاص ان هو باشر عملا خارج دائرة الاختصاص المعين بها متى كان ذلك لتحقيق الجريمة المختص بها اصلا .

(١) نقض ٤ من مارس ١٩٥٨ ، مجموعة الاحكام ، س ٩ ص ٢٤٦ رقم ٦٩ ، و ٣٠ من ابريل ١٩٥٦ ، س ٧ ص ٦٨٨ رقم ١٩٣ ، و ٢ من يناير ١٩٥٦ ، س ٧ ص ١ رقم ١ ، و ١٢ من نوفمبر ١٩٥١ ، س ٣ ص ١٦٣ ، و ٢٢ من نوفمبر ١٩٤٨ ، مجموعة القواعد جز ٧ ص ٦٥٨ رقم ٦٩٥ ، و ١٤ من أكتوبر ١٩٤٦ ، ج ٧ ص ١٨٦ رقم ٢٠٠ .

وقد نصت المادة ٢/٧٠ اجراءات على انه لقاضى التحقيق اذا دعت الحال لاتخاذ اجراء من الاجراءات خارج دائرة اختصاصه أن يكلف به قاضى محكمة الجهة أو أحد أعضاء النيابة العامة أو أحد مأموري الضبط القضائى بها .

ولا شك ان اجازة هذا الانتداب لاتستقيم مالم يكن لقاضى التحقيق سلطة مباشرة التحقيق بنفسه خارج دائرة اختصاصه ، لان فاقد الشيء لايعطيه .

هذا هو التطبيق السليم للقانون ، والذي بناء عليه نقول انه متى انتخب مأمور الضبط القضائى لتفتيش متهم عن جريمة وقعت فى دائرة اختصاصه يحق له تفتيش هذا المتهم فى أى مكان ، فم اذا صادفه خارج دائرة اختصاصه وجب عليه القبض عليه لما له من اختصاص أصيل فى مباشرة هذا الاجراء ، لا طبقا لحالة الضرورة .

#### ٩ - الخلاصة :

وخلصنا ما أسلفناه اننا لانقر تطبيق نظرية الضرورة فى قانون الاجراءات الجنائية فى غير الاحوال التى نص عليها القانون .





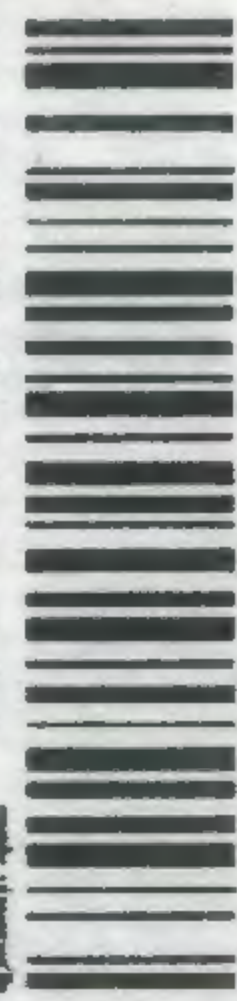








Bibliotheca Alexandrina



0542585